

حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدُّسُوقِي
على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الزردهر
وبجانبه الشرح المذكور مع تفرعات العلامة المحقق سيدي الشيخ محمد عيسى
شيخ السادة المالكية رحمة الله

(تنبيه : قد وضعنا التفرعات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصفحة سؤلة بجدول)

(روجت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإتماماً لفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

أجزا الثالث

طبع بدارالجماعة الكبرى بمصر
ميسى البابى الحنبلى وشركاه

﴿ باب ﴾

ذكر فيه البيع وهو اول
النصف الثاني من هذا
المختصر (ينقد) أى
يحصل ويوجد (البيع)
وهو كما قال ابن عرفة عقد
معاوضة على غير منافع ولا
متعة لمدة فتخرج الاجارة
والكراء والنكاح وتدخل
هبة الثواب والصرف
وللراطة والسلم أى لانه
تعريف للبيع الأعم كما قال
قال والغالب عرفا اخص
منه زيادة ذو مكايسة احد
عوضيه غير ذهب ولا فضة
معين غير المعين فيه
فتخرج الأربعة انتهى
والمكايسة للمغالبه
واركانه ثلاثة الصيغة
والمقاد وهو البائع
والشترى والمقود عليه
وهو الثمن والثمن وهى
في الحقيقة خمسة وصرح
بالأول مبتدأ به لقلة
السلام عليه بقوله

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا
يُقَقِّمَهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب ينقد البيع بما يدل على الرضا ﴾

(قوله أى يحصل ويوجد) انما فسر ينقد بما ذكر لأن انعقاد الشيء عبارة عن تقومه بأجزائه ولا
يصح أن يفسر يصح أو يلزم لأنه قد يحصل البيع بالمعاطاة أو غيرها من الصيغ ولا يكون صحيحا
أو لازما والحقائق الشرعية تشمل الصحيح والفاقد (قوله عقد معاوضة) أى عقد محتو على عوض
من الجانبين (قوله على غير) أى على ذوات غير منافع وغير تمتع أى انتفاع بلدة (قوله وتدخل هبة
الثواب الخ) أى ويدخل فيه ايضا التولية والشركة والاقالة والأخذ بالشفعة وتخرج من الأخص
بقوله ذو مكايسة (قوله والصرف) هو بيع النقد بنقد مغاير لنوعه واما للراطة فهى بيع النقد
بنقد من نوعه (قوله أى لأنه الخ) هذا التفسير من عند الشارح ولما كان مأخوذا من كلام ابن عرفة
قال الشارح كما قال أى ابن عرفة (قوله قال) أى ابن عرفة والغالب عرفا أى والغالب اطلاقه فى
عرف الفقهاء بمعنى اخص منه أى من المعنى الأعم للتقدم بسبب ان يزداد فى التعريف السابق
ذو مكايسة الخ (قوله ذو مكايسة) أى صاحب مغالبة ومشاحنة خرج هبة الثواب فانه ليس فيها
مشاحنة لأنه متى دفعت القيمة لزم الواهب قبولها ولا يجاب لأزيد والمراد ان شأنه المكايسة والمغالبه
وحينئذ فلا يضر تخلفها فى بعض الأفراد كبيع الاستئمان قوله احد عوضيه غير ذهب ولا فضة) أى
واما العوض الآخر فصادق بأن يكون ذهبا او فضة او غيرها بأن يكون عرضا وخرج بهذا القيد
الصرف وللراطة فانه ليس احد العوضين فيها غير ذهب ولا فضة بل العوضان ذهب او فضة فى
الراطة او احدهما ذهب والآخر فضة فى الصرف (قوله معين غير المعين فيه) اضافة غير فيه للمعوم

(بما) أى بشئ أو بالشئ الذى (يدل على الرضا) من قول أو كتابة أو إشارة (٣) منهما من أحدهما (وإن) حصل

الرضا (بمعاطة) بأن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر ثمنه من غير تكلم ولا إشارة ولو في غير المحقرات ولزم البيع فيها بالتقاض أى قبض الثمن والثمن وأما أصل البيع فلا يتوقف على ذلك خلافا لما يوهمه المصنف فمن أخذ ما علم ثمنه من مال كة ولم يدفع له الثمن فقد وجد أصل العقد لازومه ولا يتوقف العقد على دفع الثمن فيجوز أن يتصرف فيه بالأكل ونحوه قبل دفع ثمنه فلو قال المصنف وإن أعطاه لكان أحسن أى وإن كان الدال على الرضا إعطاء ولو من أحد الجانبين إذ كلامه في الانتقاد ولو بلا لزوم (و) أن حصل الرضا (ب) قول المشتري للبائع (بمعنى) ونحوه بصيغة الأمر ابتداء (فيقول) له البائع (بمعنى) ونحوه وإذا انعقد فيها إذا كان القبول بصيغة الأمر متقدمة على الإيجاب فأولى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر وهو مقدم بأن يقول البائع اشتر السلطة منى أوخذها بكذا ونحوه ويقول المشتري اشترت

أى معين فيه كل ما خالف العين خرج السلم فإن غير العين فيه ليس معينا بل في الذمة والمراد بالمعين ما ليس في الذمة فيشمل الغائب فيبيع الغائب ليس سلباً لأن غير العين فيه معين والحاصل أن العين لا يجب أن تكون معينة في البيع والسلم وأما غير العين فيجب أن يكون معيناً في البيع وغير معين في السلم فإن قلت ظاهر كلامه أن رأس المال في السلم لا بد أن يكون عيناً مع أنه يجوز أن يكون عرضاً قلت المراد بالعين رأس المال قد كان أو عرضاً وإنما أثر العين بالذكر نظراً للشأن اه عدوى (قوله بما يدل على الرضا) أى بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقدين وأشار الشارح بقوله أى بشئ الخ إلى أن ما في كلام المصنف يصح أن تكون نكرة وإن تكون معرفة وهو أولى لأن الموصول يعم دائماً وهو المراد هنا وأما النكرة في مباحث الإثبات فقد تم وقد لانتم (قوله بما يدل) أى عرفاً سواء دل على الرضا لغة أيضاً أولاً فالأول كبت واشترت وغيره من الأقوال والثاني كالكتابة والإشارة والمعاطة (قوله منهما أو من أحدهما) راجع للقول وما بعده أى من قول من الجانبين أو كتابة منهما أو قول من أحدهما وكتابة من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو كتابة من الآخر (قوله وإن بمعاطة) أى هذا إذا كان دال الرضا غير معاطة بأن كان قولاً أو كتابة أو إشارة بل وإن كان دال الرضا معاطة وفاقاً لأحمد وخلافاً للشافعى القائل لا بد من القول من الجانبين مطلقاً أى كان البيع من المحقرات أم لا ولأبى حنيفة في غير المحقرات فلا بد فيها من القول عنده من الجانبين وتكفى المعاطة في المحقرات (قوله ولزوم البيع فيها) أى في المعاطة بالتقاض أى بالقبض من الجانبين فمن أخذ رغيفاً من شخص ودفع له ثمنه فلا يجوز له رده وأخذ بدله للشك في التماثل بخلاف ما لو أخذ الرغيف ولم يدفع ثمنه فيجوز له رده وأخذ بدله لعدم لزوم البيع (قوله ولا يتوقف العقد) أى صحة العقد وقوله فيجوز أن يتصرف فيه بالأكل ونحوه أى كالصدقة قبل دفع ثمنه أى أن وجد من الآخر ما يدل على الرضا إلا لم ينقذ بيع بينهما وأما كونه حلالاً فنظرين (قوله وإن حصل الرضا بقول المشتري للبائع معنى) أشار الشارح إلى أن قول المصنف ويعنى الخ مدخول للبالغة فهو عطف على بمعاطة وليس من أفرادها وهو من ذكر الخاص بعد العام لاندرج هذا تحت قوله بما يدل على الرضا كما أن كل مبالغة ذكرها بعد البالغ عليه كذلك وحاصله أنه كما ينقذ البيع بالمعاطة ينقذ بتقدم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع بأن يقول المشتري بعتى فيقول له البائع بعتك خلافاً للشافعى في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى بهذه عقب قوله وإن بمعاطة لدخولها معها في حيز البالغة (قوله ويقول المشتري اشترت ونحوه) أى كأخذتها أو رضيت بها بكذا (قوله وقع في محله) أى لأن الأصل في الإيجاب أن يقع من البائع أولاً ويقع القبول من المشتري ثانياً (قوله انعقاد البيع) أى لزومه وليس لأحدهما الانسكاك عنه أى بقول المشتري أولاً بعتى فيقول له البائع بعتك (قوله وهو قول راجح) هو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى في كتاب ابن مزيروا واختاره ابن الواز ورجحه أبو اسحق واقتصر عليه اه خش والحاصل أن الماضى ينقذ به البيع اتفاقاً ولا عبرة بقول من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء ولو حلف والمضارع أن حلف من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء قبل قوله ولا يلزم وأما الأمر فلهو كلامضى وهو قول مالك وابن القاسم في غير المدونة أو للمضارع وهو قول ابن القاسم في المدونة (قوله ولكن الأرجح والمعمول عليه أن عليه اليمين) لأنه قول ابن القاسم في المدونة كذا قال عجم

ونحوه لأن الإيجاب وقع في محله وظاهر المصنف انعقاد البيع ولو قال المشتري لأرضى أو كنت هازلاً ولا يمين عليه لأنه قدمها على المسائل التى يحلف فيها وهو قول راجح ولكن الأرجح والمعمول عليه أن عليه اليمين

كما في مسألة التسوق الآتية لأنه قول (ع) ابن القاسم في المدونة وحينئذ فمحل الانعقاد بذلك ان استمر على الرضا

به أو خالف ولم يخلف وإلا لم يلزمه الشراء وأجيب عن المصنف بأنه لما بين أنه يخلف مع صيغة المضارع الآتية فأولى مع صيغة الأمر لأن دلالة المضارع على البيع أقوى من دلالة الأمر عليه لدلالة المضارع على الحال بخلاف الأمر (و) ينقذ (ب) قول المشتري (ابتعت) واشتريت ونحو ذلك بصيغة الماضي (أو) بقول البائع (بعتك) أو أعطيتك أو نحو ذلك كذلك (و) يرضى الآخر فيهما (أى فى صورتين وهو البائع فى الأولى والمشتري فى الثانية بأى شئ يدل على الرضا وظاهره الانعقاد ولو قال البادى لا أرضى وإنما كنت مازحا مثلا وهو كذلك عند ابن القاسم حيث فرق بين الماضي والمضارع المشار اليهما بقوله (وحلف) المتكلم بالمضارع ابتداء منها ولا يلزمه البيع (و) لا يخلف (لزم) البيع ولا ترد لأنها بين تهمة فيحلف البائع (إن قال أبيعكها بكذا) فرضى المشتري فقال البائع لا أرضى أنه ما أراد البيع فإن لم يخلف لزمه (أو) قال

لكن كلام بن قنلا عن ح يقتضى اعتماد ظاهر المصنف من انعقاد البيع ولو قال المشتري لا أرضى أو كنت هازلا ولو حلف ونصه من العلوم ان قول ابن القاسم فى المدونة مقدم على قوله وقول غيره فى غيرها لكن لما كانت ابن القاسم فى المدونة استندت فى هذه المسئلة للقياس على مسئلة التسوق وكان قياسه هذا مطعون فيه اعتمد المصنف البحث فيه فجزم بالزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو للتعهد اه (قوله كما فى مسئلة التسوق الآتية) مراده بها قول المصنف الآتى وحلف والا لزم ان قال الى قوله أخذتها بدليل ما يأتى (قوله وإلا لم يلزمه الشراء) أى والا بأن حلف أنه لم يرض وإنما كان هازلا لم يلزمه الشراء (قوله لأن دلالة المضارع على البيع) أى فى المسئلة الآتية أقوى من دلالة الأمر عليه أى فى هذه المسئلة أى وقد قالوا يطلب اليمين من الراجع فى المسئلة الآتية مع كونه آتيا بالمضارع الأقوى دلالة فيمكن طلب اليمين من الراجع فى هذه المسئلة التى عبر فيها الراجع بالأمر بالطريق الأولى كذا قال الشارح تبعا لعقب وتعقبه بن قنلا فيه نظر لأن المطلوب فى انعقاد البيع ما يدل على الرضا ودلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر تدل على الرضا عرفا وان كان فى أصل اللغة محتملا بخلاف المضارع فإنه لا يدل عليه والحاصل ان المطلوب فى انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفا وان كان محتملا لذلك لغة فالماضى لما كان دالا على الرضا من غير احتمال انعقاد البيع به من غير نزع والأمر كفى وإنما يدل لغة على الأمر بالبيع له أو التماسه منه إلا انه محتمل لرضاه به وعدمه لكن العرف دل على رضاه به وحينئذ فيستوى الأمر مع الماضى (قوله كذلك) أى بصيغة الماضى (قوله فى صورتين) أى المصدرتين بالماضى اعنى ابتعت وبعتك (قوله بأى شئ يدل الخ) أى من قول أو كتابة أو إشارة (قوله مثلا) أى ولو حلف أنه لم يرد البيع (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) أى وقبله ابن يونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة (قوله حيث فرق بين الماضى) أى فقال يلزم البيع به ولو حلف أنه لم يرض وقوله والمضارع أى فقال انه يلزم به البيع مالم يخلف أنه لم يرد البيع وأنه لم يرض به (قوله ولا ترد) أى اليمين على الثانى (قوله ان قال أبيعكها بكذا الخ) أى وأما لو عرض رجل سلعة للبيع وقال من أنانى بشرة فمضى له فاتاه رجل بذلك ان سمع كلامه أو بلغه فالبيع لازم وليس للبائع منعه وان لم يسمعه ولا بلغه فلا شئ له ذكره فى نوازل البرزلى ومثله فى المعيار اه بن (قوله انه ما أراد البيع) أى وإنما أراد الوعد أو المزح (قوله لم أرد الشراء) أى وإنما أردت الوعد به أو المزح والمزح لأن هزل البيع ليس جدا وإنما يكون الهزل جدا فى النكاح والطلاق والرجعة والعق كالمزح (قوله فمحل الحلف فيهما الخ) أى ومحل أيضا مالم يكن فى الكلام تردد والانقلاب منه يمين ويلزم من تكلم بالمضارع أولا اتفاقا لأن تردد الكلام يدل على انه غير لاعب وذلك كأن يقول المشتري يا فلان بعتك بشرة فيقول لا فيقول له بأحد عشر فيقول لا ثم يقول البائع أبيعكها باثنى عشر فيقول المشتري قلت فيلزم البيع ولا رجوع للبائع بعد ذلك ولو حلف أنه لم يرد بيعا (قوله فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر له الرد ولا يمين) هذا لا يخالف مالا بن رشد من أنه إذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل ان يجيبه الآخر لم يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد بالقبول لأنه فى صيغة يلزمه بها الإيجاب أو القبول كصيغة الماضى وكلام المصنف فى صيغة المضارع كما هو لفظه فاذا أتى أحدهما بصيغة الماضى ورجع قبل رضا الآخر لم يفده رجوعه إذا رضى صاحبه بعد ذلك (قوله أى وحلف البائع وإلا لزمه

المشتري (أنا اشتريتها به) أى بكذا فرضى البائع فقال المشتري لم ارد الشراء فان لم يخلف لزمه فمحل الحلف فيهما حيث البيع لم يرض بعد رضا الآخر فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر له الرد ولا يمين (أو تسوق فيهما) عطف على ان قال أى وحلف البائع والا لزمه

البيع إن تسوق بها أى أوقفها في سوقها (قَالَ) له شخص (يَكُنْ) تبيعها (قَالَ) له (بِإِثْمَانٍ) مثلاً (قَالَ) الشخص (أَخَذْنَاهَا) بها فقال لم أورد البيع قال الخطاب مفهوم تسوق مفهوم واقعة (٥) فحكم ما تسوق وما لم يتسوق سواء وهو إن قامت

قرينة على عدم إرادة البيع فالقول للبائع بلا يمين أو على إرادته فيلزمه البيع كما إذا حصل تماكس وتردد بينهما أو سكت مدة ثم قال لا أرضى فلا يلتفت لقوله وإن لم يتم قرينة لواحد منهما فالقول للبائع يمينه وأشار للعائد من بائع ومشتري بذكر شرطيه بقوله (وشرط) صحة عقد (عاقده) أى البيع (تمييز) بأن يكون إذا كلم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه فلا ينقذ من غير تميز لصغر أو غم أو جنون ولو من أحدهما واستثنى من المفهوم قوله (إلا) أن يكون عدم تميزه (بسكرة) حرام أى بسببه (فردد) أى طريقتان طريقة ابن رشد والباقي أنه لا يصح اتفاقاً وطريقة ابن شعبان أنه لا يصح على المشهور فرجع الأمر إلى عدم صحته إما اتفاقاً أو على المشهور فلا وجه لذكر التردد لاسباب وهو يوم خلاف المراد إذ يومه في الصحة وعدمها فإن لم يكن حراماً كان يعتقد أن

البيع أن تسوق بها الخ) هذا مذهب المدونة وقيل يلزم البيع ولا عبرة بدعواه عدم الرضا ولو حلف وهو قول مالك في العتبية وفصل الأبهري فقال إن أشبه ما سمعنا أن يكون ثمناً للسلعة لزم البيع وإلا لم يلف وهذه الأقوال الثلاثة جارية في صورة المنطوق والمعتمد أولها وهو الحلف عند عدم القرينة وإلا لزم وأما في صورة المفهوم فليس فيها إلا القول الأول كما قال ابن رشد قال وذبح بعض الناس إلى أن الخلاف موجود أيضاً فيما إذا كانت غير موقوفة للسوم انظر بن وعلى هذا فيزداد في المفهوم قول رابع وهو ما ذكره خش (قوله مفهوم موافقة) أى كما قال ابن رشد وهو المعتمد كما قاله شيخنا العدوى والعلامة بن خلافاً لحش حيث ضعفه واعتمد أن المفهوم مفهوم مخالفة وأن غير الموقوفة للسوم يقبل قول ربهما أنه لا عب بلا يمين (قوله إن قامت قرينة الخ) إنما عمل بالقرينة لأن اليمين للثمة وهى تنفي بالقرينة كما قاله بن (قوله إذا حصل تماكس وتردد بينهما) أى بأن قال المشتري اشتريتها بخمسين فقال البائع لا فقال له بستان فقال البائع لا فقال له المشتري بكم تبيعها فقال بمائة فقال المشتري أخذتها (قوله وإن لم يتم الخ) هذه الحالة محمل كلام المصنف (تنبيه) لا يضر في البيع الفصل بين الإيجاب والقبول إلا أن يخرجنا عن البيع لغيره عرفاً وللبائع الزام المشتري في الزيادة ولو طال الزمان أو انقض المجلس حيث لم يجر العرف بعدم الزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقض المجلس فإنه لا يلزمه بها وهذا ما لم تكن السلعة بيد ذلك المشتري والا كان لربها الزامه بها (قوله وشرط صحة عقد عاقده) إنما قدر المضاف الثاني لأن الذي يتصف بالصحة وعدمها هو العقد لا العاقد وإنما قدر المضاف الأول لقوله الآتى ولزومه تكليف فان الذى يقابل لزوم الصحة وقد يقال الأولى حذفه لأن التمييز شرطى وجود العقد لا في صحته فالمراد شرط وجود عقد عاقده لأن فقد التمييز يمنع انعقاد البيع بحيث لا توجد حقيقة لفقد ما يدل على الرضا لاصحته مع وجود حقيقة تأمل اه بن (قوله فلا ينقذ من غير تميز) خلافاً لما في طي من صحة العقد من غير المميز لأنه غير لازم فجعل التمييز شرطاً في لزومه وما ذكره الشارح هو ظاهر المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس ويشهد له قول القاضى عبد الوهاب في التلقين وفساد البيع يكون لامور منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا أو أحدهما ممن لا يصح عقده كالصغير والمجنون أو غير عالم بالبيع وقول ابن بزيرة في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وقول أبى عبد الله المقرئ في قواعده أن العقد من غير تمييز فاسد عند مالك وأبى حنيفة لتوقف انتقال الملك على الرضا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بخل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مفقود من غير المميز نظر بن (قوله واستثنى من المفهوم الخ) أى فكأنه قال فلا ينقذ بيع غير المميز إلا أن يكون عدم تميزه بسكرة أدخله على نفسه ففي عدم انعقاد بيعه تردد (قوله وطريقة ابن شعبان) أى وابن شاس وابن الحاجب (قوله إذ يومه أنه في الصحة وعدمها) أى يوم أن أحد الترددين قائل بصحة البيع والآخر قائل بعدم صحته مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله ما غيب العقل) أى مطلقاً سواء كان مع نشأة وطرب أولاً غيب الحواس أيضاً أولاً (قوله لكنه لا يلزم) أى أنه إذا أفاق أن يردده وأن يمضيه وكذا يقال في إقرارته وسائر عقود (قوله كسائر الفقهاء) أى وهى كل ما يتوقف على إيجاب وقبول وأما غيرها من الطلاق وما بعده فهى إخراجات

هذا للمشروب غير مسكر فإنه كالمجنون المطبق فلا يلزمه بيعه ولا يصح منه اتفاقاً والمراد بالمسكر هنا ما غيب العقل فيشمل للرقد والخدر وأما السكران الذى عنده نوع تمييز فيعه صحيح قطعاً لكنه لا يلزم

ولا تتوقف على إيجاب وقبول (قوله كسائر العقود والاقارات بخلاف الطلاق الخ) ظاهره يقتضى أن هذا التفصيل جار في الطافح ومن عنده نوع من التمييز وليس كذلك بل الطافح كالجنون لا يؤخذ بشيء أصلاً لا جنائيات ولا غيرها وإنما التفصيل فيمن عنده من نوع من التمييز قال ابن رشد في كتاب النكاح إذا كان السكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجنون في جميع أحواله وأقواله إلا فيما ذهب وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه بخلاف المجنون وإن كان السكران عنده بقية من عقله فقال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وتلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاه بالصواب اه فتبين أن التفصيل إنما هو في النوع الثاني لا في كليهما وما ذكره ابن رشد نحوه للباحي والملازري على ما في ح عنه اه بن وقد يحجب عن الشارح بأن أُل في العقود والاقارات عوض عن المضاف إليه أي كسائر عقود وقراراته أي من عنده نوع تميز فإنها لا تلزمه بخلاف طلاقه وعتقه فيلزمه (قوله على تقدير الثالث) أي وهو الطوع أي وأما الدليل على تقدير الثاني وهو الرشد فهو قول المصنف في باب الحجر والولي رد تصرف يميز أي غير رشيد ولا يضر بعد موضع القرينة لأن الكتاب كالشيء الواحد (قوله على المذهب) ومقابلته أنه إذا أكره على سبب البيع فباع كان البيع لازماً للمصلحة وهي الرفق بالمسجون لئلا يتباعد الناس من الشراء فهلك المظلوم وهذا القول لابن كنانة قد اختاره التأخرون وأفتى به الأحنبي والسيوري ومال إليه ابن عرفة وأفتى به ابن هلال والعقباتي وجرى به العمل بفاس كذا في بن وفيه أيضاً أن من أكره على سبب البيع إذا سلفه إنسان دراهم كان له الرجوع بها عليه بخلاف ما إذا ضمنه إنسان فدفع المال عنه لعدمه فإنه لا رجوع له عليه وإنما يرجع على الظالم وذلك لأن المكره أن يقول للحميل أنت ظلمت ومالك لم تدفعه لي بخلاف المسلف وهذا هو الصواب خلافاً لما في عبق من عدم رجوع المسلف كالحمل على المكره بل على الظالم (قوله جبراً حراماً) أي وأما لو أجبر على البيع جبراً حلالاً كان البيع لازماً كجبره على بيع الدار لتوسعة للمسجد أو الطريق أو للقبرة أو على بيع سلعة لوفاء دين أو لنفقة زوجة أو ولد أو الأيوين ومن الجبر الحلال الجبر على البيع لأجل وفاء ما عليه من الحراج الحق كما قاله شيخنا العدوي (قوله فيصح ولا يلزم) أي وحينئذ فيجبر البائع إن شاء دفع الثمن للمشتري وأخذ سلعته التي أكره على بيعها وإن شاء تركها للمشتري وأمضى البيع بقوله ورد عليه أي على البائع أي إن أراد البائع الرد وله أن يمضيه (قوله بلا ثمن الخ) أي ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله بالثمن وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا تولى المكره بالفتح قبض الثمن يده وأقبضه غيره (قوله هذا خاص الخ) وقد اعتمد بعضهم أن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع في أن البائع إنما يرد البيع إذا رد الثمن للمشتري والحاصل أن الإكراه على سبب البيع فيه أقوال ثلاثة قيل إنه لازم وبه العمل وفيه أنه غير لازم وعليه إذا رد البيع فهل يرد بالثمن وهو للمعتمد أو بلا ثمن وهو ما مشى عليه المصنف وبقي قول رابع لسحنون وحاصله أن المصنوع أن كان قبض الثمن رد البيع بالثمن والافلا يفرمه وأما الإكراه على البيع فهو غير لازم ويرد للبيع إن شاء البائع بالثمن قولاً واحداً (قوله إلا لينة) تشهد بتلفه من البائع بلا تفریط منه أي فلا يلزم مرد الثمن حينئذ وظاهره أن البائع إذا ادعى التلف من غير تفریط ولم يكن له لينة بذلك لم يصدق وهو قول وقيل أنه يصدق يمين كالمودع (قوله في جبر عامل) المراد به من يلتزم بالبلد أو الأقليم ويظلم الناس وكذا كل حاكم ظلم في حكمه كقائم مقام الذي ينزل البلد من طرف الملتزم (قوله لكان أحسن) أي لأن قوله مضى يوم أن جبر

بخلاف الطلاق والعتق والحدود والجنائيات فتلزمه (و) شرط (لزومه) أي عقد عاقده (تكليف) ورشد وطوع في بيع متاع نفسه وأما في بيع متاع غيره وكالة فلا يتوقف على التكليف ويلزم بيعه من غير إذن موكله لأن أذنه له أولاً في البيع كاف والدليل على تقدير الثالث قوله (لا إن أجبر) العاقد (عليه) أي على البيع وكذا على سببه وهو طلب مال ظلماً ولو لم يجبر على البيع على المذهب (جبراً حراماً) وهو ما ليس بحق فيصح ولا يلزم (ورُدَّ عليه) ما جبر على بيعه أو على سببه ولا يفته تداول املاك ولا عتق ولا هبة ولا ابلاد (بلا ثمن) هذا خاص بما إذا أجبر على سببه بأن أجبر على دفع مال لظالم فباع متاعه لذلك وأما لو أكره على البيع فقط فله رد البيع ويجب رد الثمن الذي أخذه إلا لينة على تلفه بلا تفریط منه (وخصي) بيع المحبور (في جبر عامل) جبره

ومحل بيع ما يبد العامل ان لم تكن السلة المتصورة باقية بينها (٧) والا اخذها ربا (ومنع) اي حرم على

العامل (يسع) رقيق
(مسلم) صغير أو كبير
(ومصحف) وجزئه وكتب
حديث (وصغير) كافر
كتايا كان او مجوسا
لجبرها على الاسلام وفي
مفهوم صغير وهو الكبير
اي البالغ تفصيل فان كان
يجبر على الاسلام للمجوس
لم يجز يعه كان على دين
مشتريه ام لا وان كان
لا يجبر كالكتابي الكبير
جاز يعه ان كان على دين
مشتريه (لكافر) ذي أو
غيره وكذا يمنع بيع كل شيء
علم أن المشتري قصده أمرا
لا يجوز كبيع جارية
لأهل الفساد او مملوك
(وأجبر) للمشتري من غير
فسخ للبيع (على إخراج)
عن ملكه ببيع او (بعتق)
ناجز (أو هبة) (مسلم) (ولو)
وهبه كافرة اشترته
(لو كذا الصغير) المسلم
وقدرتها على اعتصارها
منه لا تمنع من الاكتفاء
بها في الإخراج (على
الأرجح لا) يكفي
الإخراج (بكتابة) ان لم
تبع والا كفت وقد ذكر
الصفه ما يفيد وجوب
بيعها بقوله ومضت كتابة
كافر لمسلم وبيعت ولو قال
لا بكتابة ليشمل
التدوير والاستيلاء

العامل على بيع ما يبد له اوفاء ما قلم فيه غيره غير جائز ابتداء وان كان يمضي البيع بعد الوقوع
والنزول مع انه جائز بل واجب وأجاب بن بأن معنى قوله ومضى في جبر عامل اي ومضى عمل
القضاء يجوز البيع في جبر عامل وهو اشارة لقول ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من
تصرف للسلطان في اخذ المال واعطائه انه اذا ضغط له فيعنه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم
يتصرف في اخذ المال واعطائه فلا يشتري منه إذا ضغط فان اشتري منه فله القيام وهو صحيح
لانه اذا ضغط فيما خرج عليه من المال الذي تصرف فيه وتبين انه حصل عنده شيء منه فلم يضغط
الا فيما صار عنده من أموال الناس (قوله ومحل بيع النخ) يعني ان محل جبر السلطان للعامل على البيع
لاجل ان يوفي من ثمنه ما ظلم فيه اذا لم يكن العامل غصب اعيانا واستمرت باقية عنده وعلم رباها والا
اخذها ربا (قوله ومصحف) اي ولو كان قراءة شاذة كمصحف ابن مسعود لانه ككتب العلم
وقول الشارح وكتب حديث لا مفهوم له بل يمنع بيع كتب العلم لم مطابقا وظاهره ولو كانت
الكافر الذي يشتري ما ذكر يعظمه وهو كذلك لان مجرد ملكه له اهانة ومنع أيضا بيع التوراة
والانجيل لهم لانها مبدلة فقيه اعانة لهم على ضلالهم واعلم انه كما يمنع بيع ما ذكر لهم تمنع أيضا هبته لهم
والتصدق به عليهم ويمضي الهبة والصدقة عليهم من السلم بذلك بعد الوقوع ولكن يجبرون على
إخراجه من ملكهم كالمبيع لهم (قوله كبيع جارية لأهل الفساد) اي اوبيع أرض لتتخذ كنيسة
او خمارة والخشبة لمن يتخذها صنيا والغنم لمن يصهره خمر او النحاس لمن يتخذها ناقوسا وكذا يمنع
ان يباع للعربيين آلة الحرب من سلاح او كراع او سرج وكل ما يتقون به في الحرب من نحاس
او خباء او ماعون ويجبرون على إخراج ذلك واما بيع الطعام لهم فقال ابن يونس عن ابن حبيب
يجوز في الهدنة واما في غير الهدنة فلا يجوز والذي في العيار عن الشاطبي ان الذهب المنع مطلقا
وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبصرة وابن جزى في القوانين لابن القاسم وذكر في العيار
أيضا عن الشاطبي ان بيع الشمع لهم ممنوع اذا كانوا يستعينون به على اضرار المسلمين فان كان
لا عيادهم فكروه انظر بن (قوله واجبر المشتري من غير فسخ للبيع على إخراج) هذا هو
المشهور كما قال المازري وهو مذهب المدونة ومقابلته انه يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما
ونسبه سخنون لاكثر أصحاب مالك قال ابن رشد والخلاف مقيد بما اذا علم البائع ان المشتري
كافر اما اذا ظن انه مسلم فانه لا يفسخ بلا خلاف ويجبر على إخراج من ملكه ببيع ونحوه ابن
(قوله ببيع) لم يذكره المصنف لعلمه بالاولى مما ذكره من العتق والهبة والذي يتولى يعه
الامام لا السيد الكافر لان فيه اهانة للسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة فان السيد الكافر
يتولاهما وليس توليته لها كتولية البائع في اهانة المسلم فان تولى الكافر يعه نقضه الامام وباعه
هو كما قاله بعضهم (قوله ولو لو لها الصغير) هذا مبالغة في الاكتفاء في الإخراج عن الملك بالهبة اي
ولو كانت تلك الهبة صادرة من كافرة اشترته ووهبته اولدها الصغير اي أو من كافر اشتراه ووهبه
لولده الصغير فالاب كالم والاني فرض مسألة (قوله على الأرجح النخ) مارجحه ابن يونس هو
قول ابن السكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن ورد المصنف بلوقول ابن شاس ان هبتها لولدها الصغير
لا تكفي في الإخراج وانما ذكر المصنف الصغير مع ان الصغير والكبير سواء في الاعتصار منهما
لان فيه فرض الخلاف والترجيح عند ابن يونس واما الهبة للكبير فانها تكفي في الإخراج اتفاقا
لقد رته على افادة الاعتصار بالتصرف بخلاف الصغير فانه محجور عليه اه بن (قوله ولا رهن)

والعتق لأجل كان أولى ويؤاجر المدبر ونجس عتق ام الولد وتباع خدمة المعتق لأجل (و) لا (رهن) في دين

فَيُؤْخَذُ الرهن ويباع (وَأَيُّ) الكافر الراهن بدله (برهن ثقة) فيه وفا، للدين (إن علم مرتبته) حين ارتبائه (باسلامه) أي اسلام العبد الرهن وهذا القيد لابن محرز (ولم يعين) للرهنية أي لم يقع عقد المعاملة في قرض أو بيع على رهنه بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (وَالْإِمْ) بأن لم يعلم للرهن باسلامه (أ) عينه أم لا أو علم باسلامه وعين (عجل) الدين لربه في الثلاث صور أن كان

موسرا والدين مما يجعل بان كان عينا أو عرضا من قرض فإن كان عرضا من بيع خسر الرهن في قبول التعجيل وفي بقاء عمن العبد الذي اسلم رهننا وفي رهن ثقة بدله وان كان الراهن موسرا بقي ثم شبه في التعجيل قوله (كعتقه) أي ان الكافر اذا اعتق عبده للسلم للرهون قبل بيعه عليه فانه يجعل الدين لربه ويحتمل ان العبد للرهون اذا اعتقه سيده مطلقا كافرا او مسلما قبضه الرهن اولا وجب تعجيل دينه بشرطه (و) اذا باع الكافر عبده السلم (جاز) للمشتري (رد) عليه (أي على الكافر (ببيع) ثم يجبر الكافر على اخراجه بامره (و) ان باع الكافر عبده الكافر بخيار لمسلم او كافر فأسلم العبد زمن الخيار فان حصل اسلامه (في) زمن (خيار) مشتري بالتبوين (مسلم) نفعه (عجل) المشتري السلم والخيار (لاقتضاه) أي لاقتضاء زمن خياره لسبق حقه على حق العبد

أي ولا يكفي الاخراج برهن (قوله فيؤخذ الرهن) أي الذي هو العبد المسلم الذي رهنه الكافر في الدين الذي عليه ويبيع ويدفع عنه لما لملك الكافر ولا يبقى العبد رهننا لان فيه استمرار ملك الكافر على السلم (قوله) وأتى برهن ثقة (أي اذا لم يرض المرتهن ببقاء دينه بلا رهن (قوله) انه كان موسرا) أي ان محل كون الرهن يباع ويأتي الراهن برهن ثقة بالشرطين المذكورين وإلا عجل الدين ان كان الراهن موسرا الخ وقوله فان كان عرضا من بيع أي والموضوع أن الراهن موسر (قوله) بأن كان عينا) أي مطلقا من بيع أو من قرض (قوله) بقي (أي بقي العبد الذي أسلم رهننا (قوله) بشرطه) أي التقدم وهو قوله ان كان أي ذلك المقتضى موسرا والدين مما يجعل فان كان مما لا يجعل خير المرتهن في تعجيل الدين وفي الاتيان له برهن مكان العبد وان كان المقتضى معسرا تحتم رد العتق وبقاء العبد رهننا (قوله) وجاز للمشتري رده) أي رد العبد للسلم وفرض بن المسئلة فيما اذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه قال وحينئذ فلا يرد البحث بأن البيع هنا من السلطان وبيع السلطان يبيع براءة ولا موجب لتخصيص عبق القاعدة ببيع الفليس اه فعلى هذا لو كان الاسلام سابقا على البيع لم يكن للمشتري رده بالعيب خلافا للشارح حيث قال واذا باع الكافر عبده السلم الخ فقد فرض الكلام في عبد اسلامه سابق على بيعه فتأمل (قوله) بخيار لمسلم) أي لمشتري مسلم وقوله أو كافر صادق بان يكون ذلك الكافر الذي جعل له الخيار مشتريا أو كان هو البائع (قوله) وفي خيار الخ) الجار والمجور متعلق بيمهل ولما قدمه عليه أوقع الظاهر موقع للضمير والعكس والاصل ويمهل مشتر مسلم في خياره لاقتضائه اه بن (قوله) فان رده الخ) أي وان أجاز للمشتري السلم البيع فالامر ظاهر (قوله) وان أسلم في خيار الكافر الخ) أشار المؤلف لقول المدونة لبواع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فاسلم العبد في ايام الخيار لم يفسح البيع وقيل لملك الخيار اختر أو رد ثم بيع على من صار اليه اه وظاهر كلام المصنف ان الكافر يستعمل سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا والذي في نص ابن يونس أن محل ذلك اذا كان العاقدان كافرين أما ان كان أحدهما مسلما لم يجعل اذ قد يصير للسلم منهما وقد نقل كلامه في التوضيح واعتمده مقتضرا عليه وليس فيه ما يشير الى ضعفه فقول عبق ان كلام ابن يونس ضعيف كما في التوضيح وغيره والمعتد اطلاق المصنف فيه نظر انظر بن والحاصل انه اذا كان المشتري مسلما وكان الخيار له وحصل اسلام العبد في مدة خياره فانه يمهل لاقتضاء أمد خياره اتفاقا وان كان المشتري مسلما وكان الخيار لبائعه الكافر فظاهر المصنف انه يستعجل والمعتد ما قاله ابن يونس من الامهال لاقتضاء امد الخيار لاحتمال ان البائع صاحب الخيار يبيع لتلك المسلم (قوله) بالاضاء) أي بإمضاء البيع اورده فان امضى البيع أجبر المشتري على اخراجه من ملكه بئامر وان رد البيع أجبر البائع على اخراجه بامره (قوله) كيده ان اسلم وبعدت غية سيده) محل الاستعجال ببيعيه في الحالة المذكورة اذا كان لا يرجى قدوم سيده فان رجى قدومه انتظر كما في ابى الحسن على المدونة انظر بن (قوله) بان يكون على عشرة ايام) أي مع امن الطريق (قوله) على الخوف) أي مع الخوف في الطريق

فان رده لبائعه جبر على اخراجه بما تقدم (و) ان اسلم في خيار الكافر بائعا او مشتريا فلا يمهل بل (يستعجل الكافر) صاحب (قوله) الخيار منهما بالاضاء او الرد لا يدم ملك الكافر على السلم وشبه في الاستعجال قوله (كبيده) أي كما يستعجل السلطان ببيع العبد (إن أسلم) في غية سيده الكافر (وبعدت غية سيده) بان يكون على عشرة ايام فاكثر او يومين على الخوف فان قرب لم يسع بل يكتب له

فان اجاب والايص عليه (وفي البائع) السلم لبسده الكافر من كافر بخيار للبائع . وأسلم العبد زمن الخيار (يمنع) البائع للذكور (من الإمضاء) أى امضاء البيع للشتر الكافر فلو جعل (٩) الخيار للمشتري الكافر استمجل (وفي جواز

بيع من أسلم) من رقيق الكافر عنده (بخيار) اما ان اشتراه مسلما فلا يجوز بيعه بالخيار بلا تردد وعدم الجواز بخيار (تردد) واستظهر الجواز للاستقصاء في الثمن لانه وان حدث اسلامه عنده فلا يمنع من حقه من الاستقصاء فيه (وهل منع) بيع الكافر (الصغير) لكافر كامر محله (إذا لم يكن) الصغير (على دين) مشتريه (كأن يبيعه) ليهودي وهو نصراني وعكسه لما بينها من العداوة وسواء كان معه ابواما لان كان على دين مشتريه أى معتقده الخاص جاز (أو) النع (مطلق) وافق دين مشتريه اولا (إن لم يكن) معه (في البيع) (أو) أو كان الاب عند المشتري والاجاز وهو قيد في قوله مطلق (تأويلان) في الصغير الكتابي واما المجوسى فيمنع اتفاقا ككبيرهم

(قوله فان اجاب) أى باخراجه بواحد مامر فالامر ظاهر (قوله وفي البائع يمنع من الامضاء) ذكر ابن الحاجب في هذا قولين وهما مخرجان كما نقله ابن شاس عن المازرى على ان بيع الخيار هل هو منحل فيمنع من الامضاء لانه كابتداء بيع أو منبرم فيجوز قال في التوضيح والمعروف من المذهب انحلاله ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا انه منبرم اذلا فرق بين ان يكون بيد السيد رفع تقريره وبين ابتدائه بجماع تملك الكافر للمسلم في الوجهين اه وحاصله انه لا فرق في حرمة الامضاء سواء قلنا انه منبرم وان الذى بيد السيد رفع تقريره أو قلنا انه منحل وان بيد السيد ابتداء تقريره لملك الكافر للمسلم في الوجهين فقد اعتمد المصنف ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع ان النصوص لابن عمر خلاصته ونصه ولو كان البائع مسلما والخيار له واسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقاء الخيار لمدته اذ الملك للبائع وتعميله اذلا حرمة لعقد الكافر اه ونقله ابن عرفة واتفق به نظر اللواق في كلام المصنف اه بن (قوله استمجل) أى فى امضاء البيع أورده فان رده فلا كلام وان امضاء اجبر على اخراجه من ملكه بواحد مامر (قوله وفي جواز الخ) يريد ان الكافر إذا أسلم عبده وقلنا انه يجبر على بيعه فهل يجوز للامام ان يبيعه على خيار لملكه أو للمشتري لما فيه من طاب الاستقصاء للكافر في الثمن وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر العبد لضرر السيد الكافر أو لا يجوز لبقاء السلم في ملك الكافر زمن الخيار طريقتان فقوله تردد أى طريقتان لبعض التأخرين الاولى لعياض والثانية لابن رشد كما في ابى الحسن وعلى الثانى إذا بيع بخيار فالظاهر فسخ البيع وعلى الاول فهل امد الخيار جمعة هنا كغيره أو ثلاثة أيام طريقتان (قوله فلا يجوز الخ) أى بل يجب بيعه بتا (قوله أو كان الاب عند المشتري) أى قبل شراء الولد (قوله وإلا جاز) أى والا بأن كان معه أبوه جاز مطلقا كان على دين مشتريه ام لا (قوله وهو قيد فى قوله مطلق) قال بن فيه نظر بل الظاهر انه شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليها فقال وهل منع الصغير إذا لم يكن معه أبوه مطلقا وإذا لم يكن على دين مشتريه تأويلان كان اولى ويبدل لذلك كلام عياض انظر التوضيح وح مفهوم القيد انه إذا كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة لابن لأنه تابع لأبيه وإنما ينظر للأب فان كان على دين مشتريه جاز والا فلا كمال المصنف وجاز شراء بالغ على دينه فقول شارحنا تبعا لعقب وإلا بان كان معه أبوه جاز أى مطلقا غير صحيح كما علمت اه (قوله واما المجوسى) أى واما الصغير المجوسى يمنع بيعه لكافر اتفاقا كان معه أبوه ام لا (قوله على المشهور) أى كما ان كبار المجوسى يمنع بيعهم لكافر على المشهور وسواء كان المشتري موافقا لذلك البيع فى الاعتقاد ام لا (قوله مقابلان لظاهر المدونة) أى فيها ضعيفان وقوله من المنع مطلقا بيان لظاهر المدونة السابق الراجع (قوله من المنع مطلقا) أى منع بيع الصغير لكافر سواء كان ذلك الصغير كتابيا أو مجوسيا كان على دين مشتريه أم لا كان معه أبوه ام لا لأن الصغير يجبر على الاسلام ولو كتابيا فهو مسلم حكما (قوله مطلقا) أى صغير أو كبير (قوله وقدم الاول) أى وهو التهديد أى التخويف بالضرب والمراد بالثانى الضرب بالفعل (قوله وله شراء بالغ) أى شراؤه من مسلم أو من كافر (قوله ان اقام) أى ان شرط عليه

(٣ - دسوقى - ثالث) على المشهور لانهم مسلمون حكما والتأويلان مقابلان لظاهر المدونة السابق الراجع من المنع مطلقا وان ملك المسلم عبدا يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقا والكتابى الصغير تعين عليه ان يعرض عليه الاسلام فان امثل وإلا جبر عليه (وجبره تهديد وضرب) ومحمتمل وهو الاقرب ان المعنى وجبر الكافر على اخراج المسلم أو المصحف من يده بما ذكر لا قتل وقدم الاول على الثانى وجوبا (وله) أى لا لكافر الكتابى (شراء بالغ) مفهوم صغير فيما تقدم (على دينه) كنصرانى مثله (إن اقام) به المشتري

في بلاد الاسلام يعني أن محل جواز البيع المذكور إن شرط في عقد البيع أن يقيم به في بلاد الاسلام لا يخرج به لبلاد الحرب
ثلاثا يعود جاسوسا أو يطلع الحريين على عورات المسلمين وإن لم يشترط ذلك لم يجز البيع ولم يصح وإن أقام بالفعل كذا استظهر
(لا) بالغ على (غيره) أي على غير دين مشترية (١٠) فلا يجوز (على المختار) وقوله (والصغير على الارحاح)

الصواب حذفه لأنه إن عطف على بالغ أي وله شراء الصغير أي إن كان على دينه كما هو أحد التأويلين خالف ما تقدم من الراجح ومع ذلك فليس لابن يونس فيه ترجيح وإنما هو لابن الوائز واختاره الأخصى وإن عطف على النفي أي غير كان النفي لا يجوز شراء الصغير وهو عين قوله فيأمر وصغير لكافر وهو نص للمدونة وليس لابن يونس فيه أيضا ترجيح وأشار للركن الثالث وهو العقود عليه بذكر شرطه وذكر أنها ستة بقوله (وشرط للعقود تعليم) أي شرط لصحة بيع العقود عليه ثمنًا أو ثمنًا (طهارة) وانتفاع به وإباحة وقدرة على تسليمه وعدم نهي وجعل به وقوله طهارة أي أصلية باقية أو عرض لها نجاسة يمكن إزالتها كالثوب إذا تنجس ويجب تبينه مطلقا جديدا أولا يفسده القسل أولا كان المشتري يصلح أولا لأن النفوس تكرهه فإن لم يبين

حين البيع الإقامة به (قوله كما هو أحد التأويلين) أي السابقين في كلام المصنف (قوله خالف ما تقدم) أي لأمر أن الراجح مذهب المدونة وهو منع بيع الصغير للكافر مطافا كان مجوسيا أو كتانيا على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا (قوله وهو عين قوله فيأمر وصغير لكافر) أي فيكون مكررا وأجاب بعضهم باختيار عطفه على النفي وهو وإن كان عين قوله فيأمر وصغير لكافر لكنه كرره للتنبيه على ما فيه من الترجيح نعم الترجيح هنا ليس لابن يونس بل ليعاض فكان على المصنف أن يقول على الأصح (قوله وعدم نهي) أي عن بيعه (قوله وجعل به) أي وعدم جهل به (قوله أي أصلية باقية النج) فيه أنه يرد على مفهومه المحر إذا تحجر أو خلل فلو قال عوض أصلية باقية أو عرض النج حالية أو مآلية أو يقول حاصلة أو مستحصلة لكان ظاهرا ويدخل الثوب المتنجس ولا يدخل المحر في قولنا أو مآلية لأنه إذا تحجر أو خلل لا يبقى حرما فهو مادام حرما لا يظهر أبدا تأمل (قوله أو عرض لها) لعل الأولى له أي للعقود عليه المصنف بالطهارة الأصلية (قوله ويجب تبينه) أي ما ذكر من النجاسة ولو قال تبينها كان أو ضح (قوله وجب للمشتري الخيار) أي ولو كان لا يصلح ولا يتقص الثوب القسل على ما استظهره ح (قوله أولا يمكن طهارته) أي أو كانت نجاسته عارضة ولكن لا يمكن طهارته والأنسب أن يقول أو لا يمكن زوالها (قوله كزبل النج) مشى المصنف على قياس ابن القاسم له على العذرة بناء على قول مالك يمنع بيعها فدل كلام المصنف على أن العذرة ممنوعة بالأولى وقد حصل ح في بيع العذرة أربعة أقوال المنع للمالك على فهم الأكثر للمدونة والسكرافة على ظاهرها وفهم أبي الحسن لها والجواز لابن الماجشون والفرق بين الضرورة لها فيجوز وعدمها فيمنع وهو لأشبه في كتاب محمد وأما الزبل فذكر ابن عرفة فيه ثلاثة أقوال المنع وهو قياس ابن القاسم له على العذرة في المنع عند مالك وقول لابن القاسم بجوازه وقول أشبه بجوازه عند الضرورة وتزاد السكرافة على ظاهر المدونة وفهم أبي الحسن وفي التحفة :

ونجس صفقته محظوره • ورخصوا في الزبل للضرورة

وهو يفيد أن العمل على جواز بيع الزبل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن لب وهو الذي به العمل عندنا اه بن (قوله ولو مكروها) أي هذا إذا كان غير المباح محرما كالخيل والبغال والحمير بل ولو كان مكروها كسبع وثعلب وذئب وهر (قوله وزيت تنجس) ما ذكره من أنه لا يصح بيعه هو المشهور من المذهب ومقابله رواية وقعت للمالك جواز بيعه كان يفتي بها ابن اللباد قال ابن رشد في سماع القرنيين في كتاب الصيد مانعه والمشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها أن بيعه لا يجوز والأظهر في القياس أن بيعه جائز ممن لا يخش به إذا بين لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملك ربه عنه ولا يذهب جملة المانع منه ولا يجوز أن يتلف عليه فجازله أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يجزئ غسله وأما على مذهب من يجزئ غسله وروى ذلك عن مالك فسيبيله في البيع سبيل الثوب المتنجس اه بن (قوله اختيارا) راجع لقوله فلا يصح بيع النج

وجوب للمشتري الخيار (لا) يصح بيع مانجاسته أصلية أو لا يمكن طهارته (كزبل) من غير المباح ولو مكروها وعظم ميته وجلدها (قوله ولودينغ) (د) كزيت ومن وعمل (تنجس) مما لا يقبل التطهير اختيارا وأما اضطرارا كخمر لازالة غصة فيصح (واستفاد) به انتفاعا شرعيا ولو قل كتراب (لا كحجر) (أشرف) على الموت لم يبلغ حد السباق أي النزاع لعدم الاستفاد به واحتراز به عن

الباح الشرف ولم يبلغ حد السياق فيجوز بيعه لا مكان ذكاته لكن رجح بعضهم جواز بيع مالم يبلغ حد السياق ولو محرما لا مكان حياته والمصنف تبع ابن عبد السلام في بيعه وهو ضعيف وأما البالغ حد السياق فلا (و) شرط له (عدم نهى) من الشارع عن بيعه (لا ككلب صيد) وحراسة وأولى غيرها ويجوز اتخاذه لهما (و) جاز هر (وسيع) أى يعهما جوازاً مستويا (للجلد) أى لأخذه وأما اللحم فقط أوله وللجلد فمكروه ثم إذا ذكى بقصد أخذ الجلد فقط لم يؤكل لحمه بناء على أن الذكاة تتبع لنجاسته بعدم تعلق الذكاة به وعلى أنها لا تتبع وهو المتمد فيؤكل على كل حال (و) حامل مقرب (آدمية أو دابة) أى جاز بيعها لأن الغالب السلامة ومقرب اسم فاعل من أقربت الحامل إذا قرب (١١) وضعها (و) شرط له (قدرة عليه) أى على

تسليمه وتسليمه (لا كآبق) حال إبقائه ولم يعلم موضعه أو علم أنه من عنده من لا يسهل خلاصه منه أو عند من يسهل خلاصه منه ولم تعلم صفته والا جاز إذ هو مقدور عليه حينئذ (و) لا (إبل) وبقرة (أهملت) أى تركت في الرعى حتى توحشت ولم يقدر عليها الا بعسر (و) لا (مفصوب) لقير غاصبه حيث كانت الغاصب لا تأخذه الاحكام أو تأخذه وهو منكر ولو عليه بينة لمنع شراء ما فيه خصومة فان كان مقرا جاز (إلا) أن يبيعه (من) غاصبه أى له فيجوز لانه مسلم بالفعل للمشتري (و) هل محل جوازيه لغاصبه (ان رد لربه) وبقي عنده (مدّة) هي ستة أشهر فاكثر كما قيل أولا بشرط الرد

(قوله لكن رجح بعضهم) هو ابن عرفة (قوله والمصنف) أى حيث قيد الشرف بالمحرّم (قوله في بيعه) أى استظهاره (قوله فلا) أى فلا يجوز بيعه سواء كان محرّم الاكل أو مباحه (قوله لا ككلب صيد) أى لأنه نهى عن بيعه في الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وقوله وككلب صيد أى خلافا لاسجنون حيث قال أبيه وأحج بشمته وكلام التوضيح وغيره فيدأن الخلاف في مباح الاتخاذ مطلقا سواء كان كلب صيد أو حراسة وأما قول التحفة :

فقد انتقد ولده عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلب الحراسة بل الخلاف فيه مثل كلب الصيد (قوله للجلد) الصواب أن قوله للجلد قيد في بيع السبع فقط وأما الهر فيجوز بيعه لينتفع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة وبه شرح الواق خلافا لظاهر المصنف اه بن (قوله وحامل مقرب) ومثلها ذو المرض والخوف وما ذكره من جواز بيع ما ذكره ابن قنله ابن محرز وابن رشد عن المذهب وقطع ابن الحاجب وابن سادون بأنه الأصح وتدل الباجي عن ابن حبيب منع بيع ذى المرض الخوف والحامل بعد ستة أشهر (قوله أى على تسليمه) أى على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري له (قوله ولم تعلم صفته) منع البيع في هذه الحالة للجهل بصفته لالعدم القدرة على تسليمه الذى هو الموضوع تأمل (قوله والا جاز) نحوه للميتى ونصه ويجوز بيع العبد الآبق اذا علم البتاع موضعه وصفته وكان عند من يسهل خلاصه منه فان وجد هذا الآبق على الصفة التى عليها البتاع قبضه وصح البيع وان وجده قد تغير أو تلف كان ضمانه من البائع ويسترجع البتاع الثمن اه بن (قوله فان كان) أى الغاصب الذى تأخذه الاحكام مقرا (قوله جاز) أى يبيعه للغاصب من غير رد بالفعل وأولى إذا رده لربه بالفعل (قوله منع) أى منع يبيعه للغاصب اذا لم يحصل رده بالفعل (قوله قولان) أى هل يجوز بيعه للغاصب إذا لم يعزم على عدم رده لربه بأن رده لربه بالفعل أو عزم على رده له أو جهل الحال فان عزم على عدم رده لربه لم يصح البيع له (قوله لان اشتراء) ابن عاشر انظر كيف يتصور مع فرض بيعه وجود شرط شرائه الذى هو العزم على رده أو رده بالفعل وأجيب بان محل الشرط المتقدم إذا كان الغاصب غير مقدور عليه بحيث لا تناله الاحكام والا جاز بيعه للغاصب من غير شرط وعليه ما هنا اه بن (تنبيه) من فروع هذه المسئلة شريك في دار باع كلها تعديا ثم ملك حظ شريكه فان ملكه بارت رجح فيه وأخذ نصيبه بالشفعة وان ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له (قوله أى وقف بيعه) أى امضاء بيعه فالبيع صحيح والموقوف على رضا المرتهن امضاء ولو زومه

على الإطلاق بل فيه تفصيل وهو ان علم أنه عازم على رده جاز اتفاقا أو غير عازم منع اتفاقا وان اشكل الأمر قولان مشهورهما الجواز (تردد) أى طريقان أرجحهما الثانية (و) للغاصب (إذا باع المفصوب قبل ملكه من ربه) (نقص) بيع (ماباعه) أو وهبه أو أعتقه أو يوقفه (إن ورثه) من المفصوب منه لا انتقال ما كان لمورثه له (لا) ان (اشترأه) من المفصوب منه بعد أن باعه أى أو ملكه بهبة أو صدقة من المفصوب منه فليس له النقص (و) وقف مرهون (باعه ماله) الراهن بعد حوزة أى وقف بيعه (على رضا مرتهنه) فله الاجازة وتعتل دينه والرد

لن يبيع بأقل من الدين ولم يكمل له أو يبيع بغير جنس الدين حيث لم يأت برهن ثقة أو كان الدين عرضاً من يبيع وأما لو باعه الراهن قبل حوزة مضى يبيع إن فرط مرتبته ولا يلزم الراهن دفع بدله وإن لم يفرط فتأويلان بالرد والامضاء وجعل الثمن رهناً وإلى هذا كله أشار المصنف في باب الرهن بقوله (١٢) ومضى يبيع قبل قبضه إن فرط مرتبته بالافتاء ويلازمه فله رده

إن يبيع بأقل أو دينه عرضاً وإن أجازته جل انتهى (و) وقف (ملك غيره) أى يبيع ملك غير البائع (على رضا) أى رضا مالكه إذا لم يعلم المشتري بأن البائع فضولى بل (وكو علم المشتري) بذلك وهو لازم من جهة منحل من جهة المالك وبطال الفضولى فقط بالثمن لأنه بإجازته يبيع صار وكلا له ومحل كونه منحل من جهة المالك إذا لم يكن البيع بمحضته والا كان البيع لازماً من جهته أيضاً وكذا بغيرها إذا بلغه ذلك وسكت عاماً ولا يعذر بمجهل في سكوته إذا ادعاه ومحل مطالبة الفضولى بالثمن مالم يرضى عام فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هذا إن يبيع بمحضته وإن يبيع بغيرها مالم تمت مدة الحيازة عشرة أعوام وحيث قضى يبيع الفضولى مع القيام فللمشتري الغلة إن اعتقد أن البائع مالك أولاً علم عنده بشيء أو علم أنه غير مالك لكن قامت شبهة تنفي عنه العداء

(قوله إن يبيع) أى وإنما يكون له الردان يبيع الخ وحاصله أنه إنما يكون للمرتين رد يبيع الرهن وبقاؤه رهناً بأحد أمور ثلاثة الأول أن يبيع الرهن بأقل من الدين ولم يكمل الراهن للمرتين دينه فإن كمله فلا رد له الثانى أن يبيع الرهن بغير جنس الدين ولم يأت الراهن برهن ثقة بدل الأول فإن أتى برهن ثقة بدل الأول فلا رد للمرتين ويبقى الدين لأجله والثالث أن يكون الدين مما لا يجعل كعرض من يبيع والا فلا رده ويجعل دينه (قوله وبعبء) أى وإن باعه الراهن بعد قبضه أى قبض المرتين له (قوله ووقف ملك غيره) تكلم المصنف على حكم بيع الفضولى بعد الوقوع وأما القدوم عليه قليل بمنعه وقيل بجواز وقيل بمنعه في العقار والجواز في العروض (قوله وبطال الفضولى فقط بالثمن) أى إذا أجاز المالك يبيع فأنما يطالب بالثمن الفضولى البائع ولا يطالب به المشتري لأنه بإجازته يبيع صار وكلا أى واللوكل أنما يطالب بالثمن وكلا لا للمشتري من وكيله (قوله وكذا) أى يكون لازماً إذا كان البيع بغير حضرة المالك إذا بلغه ذلك البيع وسكت عاماً أى من حين علمه أى والحال أنه ليس هناك مانع بمنعه من القيام وأما لو سكت بعد العلم أقل من عام أو أكثر من عام وكان هناك مانع بمنعه من قيامه لم يلزم البيع (قوله سقط حقه) أى وصار الثمن ملكاً للبائع الفضولى (قوله وإن يبيع بغيرها) أى وعلم وسكت العام فلا يسقط حقه من الثمن مالم تمت مدة الحيازة وقوله عشرة أعوام ظاهره كان للبيع عقاراً أو عرضاً مع أن الحيازة في العرض مدتها سنة فتأمل ذلك انتهى مؤلف (تنبيه) محل كون المالك له حق يبيع الفضولى عاصياً أو غيره إن لم يفت للبيع فإن فات بذهاب عينه فقط كان على الفضولى إلا أكثر من ثمنه وقيمته عاصياً أولاً (قوله فللمشتري الغلة الخ) حاصل كلامه أن الغلة للمشتري في جميع صور بيع الفضولى إلا في صورة واحدة فالغلة فيها للمالك وهى إذا علم المشتري أن البائع غير مالك ولم يتم شبهة تنفي عنه العداء وأولى إذا علم بتعدى البائع (قوله والعبد الجاني الخ) لم يذكر حكم الأقدام على يمينه مع علم الجناية وقال ابن عرفة وفيهها لابن القاسم من باع عبده بعد علمه بجنائه لم يجز إلا أن يعمل الارش وهل أبو الحسن عن الأخمى الجواز واستحسنه وهو ظاهر ابن وحاصل فقه المسئلة على ما ذكره المصنف والشارح أن العبد الجاني إذا باعه سيده كان يمينه صحيحاً لكنه غير ماض فيتوقف مضيه ولزومه على رضا مستحق الجناية به لتعلق الجناية برقة العبد الجاني فإن شاء مستحق الجناية أمضى ذلك البيع وأخذ الثمن وإن شاء رده وأخذ العبد في الجناية ومحل تخييره على الوجه المذكور إذا لم يدفع له البائع أو للمشتري أرض الجناية والافلا كلامه وأعلم أن سيد العبد إذا باعه فانه يغير أولاً بين دفع أرض الجناية وعدم دفعه فإن أبى من دفعه خير للمشتري بين دفعه وعدم دفعه فإن أبى خير للمستحق بين إجازته البيع وأخذ الثمن ورد البيع وأخذ العبد وإذا دفع البائع الارش فالأمر ظاهر وإن دفعه المشتري رجع به على البائع إن كان أقل من الثمن أو بالثمن إن كان أقل من الارش وإذا ادعى على البائع العالم بالجناية أنه قدرضى يتحمل الارش بسبب يمينه وقال مارضيت بتحملي طوب باليمين فإن نكل غرم الارش وإن حلف أنه ماضى يتحمله كان مستحق الجناية رد البيع وأخذ العبد أو امضاء البيع وأخذ الثمن إن لم يدفع للبائع أو المشتري الارش على ما مر (قوله على رضا الخ) أى لتعلق الجناية برقة العبد الجاني (قوله فله الرد)

أى

كان يكون من ناحية المالك ويتعاطى أموره فيظن أن المالك وكله ونحو ذلك

(و) وقف (العبد الجاني) أى وقف امضاء يمينه الواقع من سيده (على رضا مستحقها) أى الجناية فله الرد والامضاء

(وَحَلَفَ) سيدة العالم بخباته أنه مباح راضياً بتحملها (ان ادعى عليه الرضا) بتحمل الأرض (بالبيع) أى بسببه ومثل البيع الحبة والصدقة فان نكل لزومه الأرض (ثم) بعد حلفه كان (للمستحق) وهو المجنى عليه أو وليه (ردّه) أى رد البيع وأخذ العبد في الجناية أى وله امضاؤه وأخذ ثمنه (ان لم يدفع له السيد أو المتاع الأرض) فالخيار للسيد أولاً (١٣) وبعد امتناعه للمتاع لتزله منزله

لتعلق حقه بعين العبد (وله) أى للمجنى عليه امضاء بيعه (وأخذ ثمنه) وكان الأولى تأخير قوله ان لم يدفع الخ بعد هذا لأنه مقيد به أيضاً كما اثرنا له ثم ان دفع السيد الأرض فظاهر (و) ان دفعه (المتاع) رجع (المتاع به) ان كان أقل من الثمن (أو شئ منه) أى ثمن العبد (ان كان أقل) من الأرض فيرجع بالأقل منها على البايع لأن الثمن ان كان أقل من الأرض فن حجة البايع ان يقول له لم يلزمى إلا ما دفعت لى وإن كان الأرض أقل يقول له لا يلزمى غيره (والمشتري ردّه) أى رد العبد الجانى (ان تعمد سماً) ولم يعلم المشتري بها حال الشراء لأنها عيب (ورّد البيع) (في) حلفه قبله بحرية عبده (لأضرته) مثلاً أو أحسنه أو اقل له (ما) أى فضلاً (يجوز) كعشرة اسواط فلما منع من البيع حينئذ فتجراً وباعه رد بيعه اطلق في بيته أو اجله فان لم يرد البيع حتى

أى وأخذ العبد في جنائته ان لم يدفع السيد أو المشتري لرب الجناية أرضها وقوله والامضاء أى امضاء بيعه وأخذ الثمن من المشتري (قوله) وحلف سيده (أى حلف سيد الجانى للمجنى عليه وقوله راضياً بتحملها أى الجناية أى بتحمل أرضها) (قوله) ان ادعى الخ) يبنى ضبطة بالبناء للمفعول ليشمل ما إذا ادعى المجنى عليه وما إذا ادعى المشتري لماله من الحق ثم محل الحلف إذا باعه بعد علمه بالجناية كافي المدونة اهـ (قوله) ان لم يدفع له السيد الخ) أى ومحل كون المستحق للجناية له رد البيع وأخذ العبد أوله امضاؤه وأخذ الثمن ان لم الخ (قوله) فالخيار للسيد (أى في دفع الأرض وعدم دفعه أولاً فان أبى خير المشتري في دفعه وعدم دفعه فان أبى من دفعه خير المستحق للجناية في رد البيع وأخذ العبد وفي امضائه وأخذ الثمن (قوله) لتعلق حقه بعين العبد (الأولى ان يقول لانه أسقط له ما كان يملك بالبيع وإلا فهذه الملة موجودة في مستحق الجناية فلا ينتج تدرج المتاع (قوله) فظاهر) أى في انه يعضى البيع ولا خيار للمستحق (قوله) ان كان أقل من الأرض (أى وضاع عليه بقية الأرض (قوله) وللمشتري) أى حيث افترسه السيد وقوله ان تعمد سماً أى الجناية والى فلا رد له ويحمل عند جهل الحال على التعمد كما قال شيخنا (قوله) لأنها عيب (أى لأنه لا يؤمن من عوده لثلمها وقوله) ولم يعلم المشتري بها حال الشراء أى وأما لو علم بها حال الشراء فلا رد له لدخوله على ذلك العيب (قوله) ورد البيع (أى حكم الحاكم برده وقوله) في حلفه لأضرته الخ أى كما إذا قال لعبده ان لم أضربك عشرة اسواط فأنت حرّ وإنما أتى المصنف بهذه المسألة في سلك اشتراط القدرة لأن البايع لا قدرة له على تسليمه للمشتري فيحكم الحاكم برد البيع ثم ان فرض المصنف المسألة في الحالف على الضرب تبع للمدونة وإلا فالمدار على كون الحلف بحريته وكون اليمين على حث كما في ح وغيره كان المحلوف عليه الضرب أو غيره ولذا قال شارحنا في حلفه بحرية عبده لأضرته مثلاً أو أحسنه الخ وأما لو حلف بالطلاق فانه ينجز عليه إذا باع ولا يرد البيع عند ابن دينار ومذهب المدونة انه إذا باعه يضرب له أجل الايلاء لعله يملكه (قوله) فلما منع من البيع (أى فلما منع شرعاً من البيع وقوله) حينئذ أى حينئذ حلف بحريته (قوله) ارتفعت (أى انحلت عنه اليمين ولم يلزمه عتق لكون الاجل قد انقضى وهو في غير ملكه بمنزلة ما إذا مات قبل انقضاء الاجل لا يقال انه يلزم من بيعه له العزم على الضد وحينئذ فيعتق عليه بمجرد البيع لانا نقول لا يلزم من بيعه له عزمه على الضد لاحتمال ان يكون ناسياً أو ظان ان المشتري لا يمنعه من ضربه وان ذلك يفيد (قوله) ولا يستمر (أى لأنه يعتق عليه بالحكم وانما يكون العتق بعدرده لملكه (قوله) ودفع بقوله الخ) حاصله أنه انما صرح بقوله ورد للملكه مع انه معلوم من قوله ورد البيع دفعاً لما يتوهم من انه يرد البيع ليضربه ثم يرد للمشتري قال شيخنا العدوى الأحسن أن يقال إنه إنما ذكر قوله ورد للملكه أى المستمر ردّاً على ابن دينار القائل انه يرد البيع ولكن لا يرد العبد للملكه المستمر بل يعتق بالحكم بعدرده للملكه مثل الحلف على ضربه مالا يجوز (قوله) ورد للملكه (أى المستمر عليه بالحكم (قوله) مثلاً) أى أو خشية أو حجراً

انقضى الاجل في القيد به ارتفعت عنه اليمين ولم يرد البيع فان حلف على مالا يجوز فله رد البيع أيضاً وعتق عليه بالحكم فان تجزاً وضربه قبل الحكم عليه بالعتق برّ وعتق عليه بالحكم ان شأنه والا يبيع عليه فلم انه يرد البيع مطلقاً حلف بعتقه على مالا يجوز أو على ما يجوز ولكن يرد للملكه المستمر فيها يجوز وأما فيما لا يجوز فبدر للملكه ولا يستمر ودفع بقوله (ورّد للملكه) ما يتوهم من رده للضرب ثم يجبر على عوده للمشتري (وجاز بيع عمود) مثلاً (عليه بناء للبائع)

أو غيره ودفع بهذا أن كون البناء عليه يمنع القدرة على تسليمه (إن انتفت الأضاعة) لمال البائع الكثير وللداعرفها لأنها التي يشترط
انتفاؤها شرعاً وذلك بأن يكون البناء الذي (١٤) عليه لا كبير فمن له أو مشرف على السقوط أو يكون المشتري

(قوله أو غيره) أي كمن استأجره أو استعاره مدة وأراد المالك بيعه قبل مضي تلك المدة (قوله ودفع بهذا) أي بالتصریح بجواز بيع هذا ما يتوهم من أن كون البناء عليه يمنع من القدرة على تسليمه أي وخينئذ فلا يجوز بيعه (قوله وللداعرفها) أي فاللام للسكالم (قوله لأنها) أي أضاعة المالك الكثير هي التي يشترط في جواز البيع انتفاؤها وذلك لأن اخراج العمود من تحت البناء لا بد فيه من أضاعة المال فلو كان الشرط في جواز البيع انتفاء أضاعة المال مطلقاً لما كان البيع المذكور جائزاً لأنه لا بد من أضاعة مال في اخراج العمود من تحت البناء (قوله وذلك) أي انتفاء أضاعة المال الكثير مصور بأن الخ (قوله لا كبير فمن له) أي فيهدم ذلك البناء ويخرج العمود ولا شك أن في ذلك أضاعة مال إلا أنه مال قليل (قوله أو مشرفاً على السقوط) أي أو يكون للبناء الذي عليه كبير فمن إلا أنه مشرف على السقوط (قوله أو يكون المشتري أضعف الخ) هذا ذكره الاخمي واعترضه ح بأنه لا يخلو عن أضاعة المال الآن يكون له في ذلك غرض صحيح لأن الثمن يتبع الرغبات (قوله وعدم الجواز) أي عدم جواز القدوم على البيع (قوله إذا لم تكن في نظري شيء أصلاً) أي بأن رعى في البحر أو النار وأما إذا كان في مقابلة شيء ولو يسيراً جاز بدليل جواز بيع الغبن (قوله فهذا الشرط) أي الذي ذكره المصنف لجواز القدوم على البيع غير معتبر (قوله وأمن كسره) أي اعتقد عدم كسر العمود عند اخراجه من البناء ليحصل التسليم الحسي ويرجع في أمن كسره لأهل المعرفة (قوله وقضه الخ) جملة مسألة لبيان حكم المسئلة لأنه معطوف على الشروط السابقة وإنما كان نقض البناء الذي على العمود على البائع لأنه من تمام التسليم فإن انكسر العمود قبل نقض البناء فضائه من البائع (قوله على البائع أيضاً) أي وهو ما صدر به في الشامل وقوله أو على المشتري أي وهو الذي صدر به القرافي وذكره صاحب النكث عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقاسبي قال شيخنا العدوي أن كلاماً من القولين قد رجح والظاهر منهما الأول (قوله فضائه أن تلف حال القلع من البائع) أي لأنه إذا كان قلعه على البائع يصير مثل ما فيه حق توفية وهو لا يضمنه المشتري إلا بالقبض (قوله فوق هواء) أي وأما هواء فوق أرض كأن يقول إنسان لصاحب الأرض بعتي عشرة أذرع من الفراغ الذي فوق أرضك أبني فيها بيتاً فيجوز ولا يتوقف الجواز على وصف البناء إذ الأرض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الأرض كما هو المتمد وأحرى من كلام المصنف هواء فوق بناء أن وصف بناء الاعلى (قوله أن وصف البناء) أي أن وصف ذات البناء من العظم والحفة والاطول والقصر ووصف متعلق البناء أيضاً من حجر أو آجر (قوله والقرر) أي لأن صاحب الاسفل يرغب في خفة بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل فرغبتهما مختلفة فإذا وصف كل بناء اتفق القرر (قوله ثم انه يجري هنا قوله الآتي وهو مضمون) أي لازم البناء محمول على التأيد فلا يفسخ البيع لهدم الاسفل وخينئذ فيلزم البائع صاحب السفلى أو وارثه أو المشتري منه إعادة الاسفل أن هدم وإذا هدم الاعلى كان لصاحبه أو وارثه أو المشتري منه اعادته (قوله يما أو اجارة) أي حالة كون ذلك المقديعاً أو اجارة فالأول كأن يقول إنسان لجاره أشتري منك مغرزه هذه الجدوع العشرة من حائطك بكذا أو الثاني كأن يقول له استأجر منك

أضعف للبائع الثمن الذي اشترى به العمود أو قدر على تسليم ما عليه فإن لم تنتف الأضاعة فظاهر المصنف عدم الجواز أي والبيع صحيح وذهب بعضهم إلى الجواز إذا أضاعة المال انمسا ينهي عنها إذا لم تكن في نظري شيء أصلاً وعليه فهذا الشرط غير معتبر وأما قوله (وَأَمِنْ كَسْرِهِ) فمعتبر فإن لم يؤمن كسره لم يجز البيع ولم يصح للقرر (وقضه) أي البناء الذي على العمود (البائع) وفي كون قلعه نفسه من الأرض على البائع أيضاً أو على المشتري خلاف وعلى الأول فضائه أن تلف حال القلع من البائع وعلى الثاني من المشتري (و) جاز بيع (هواء) بالمدى قضاء (نوق) هواء) بأن يقول شخص لصاحب أرض بعتي عشرة أذرع مثلاً فوق ما تبنيه بأرضك (إن) وُصف البناء) الاسفل والأعلى لفظاً أو عادة للخروج من الجهة والقرر ويملك الاعلى جميع الهواء الذي فوق بناء الاسفل

ولكن ليس له أن أن يني ما دخل عليه إلا برضا الاسفل ثم انه يجري هنا قوله الآتي وهو مضمون ويجري في قوله وغرر مجزأع الخ قوله هنا أن وصف البناء فيه احتباك (و) جاز عقد على (غرر جذع) أي جنسه فيشمل التعدد (في حائط) لاخر يما أو اجارة وخرق موضع الجذع على المشتري أو المالك (وهو مضمون) أي لازم البناء محمول على التأيد

مفرز هذه الجذوع العشرة من حائطك مدة سنتين مثلاً بكذا (قوله فيلزم البائع الخ) أي لأن المشتري محل الجذوع بمثابة من اشترى علواً على سفلى فيلزم صاحب الأسفل إذا تهدم إعادته لأجل أن يتمكن صاحب الأعلى بالتنازع (قوله إلا أن يذكر مدة الخ) فإن جهل الأمر حمل على البيع كما في بن (قوله فاجارة) الأولى فكراء لأن أصل الاجارة العقد على منافع الماقل (قوله تنفسع بأنهدامه) أي لتلف ما يستوفى منه (قوله مستغنى عنه بقوله وعدم نهى) قد يجاب بأن الراد فيما سبق النهى عن بيعه الخاص به وإن كان يجوز تملكه لكونه طاهراً منتزعا به ككباب الصيد وقوله هنا وعدم حرمة أي لتملكه لأنه كان تملكه حراماً كخمر وخنزير (قوله ولولبعضه) أي وعدم حرمة بيعه أو تملكه كله بل ولولبعضه فالاول وهو ما يحرم بيع أو تملك كله ككبابين أو خنزيرين والثاني كشوب وخر أو ثوب وكاب بيعاً صفقة وكاذ كره الشارح وقوله ولولبعضه للشارح له بل وما ذكره ابن القصار تخريجاً وهو إبطال الحرام وإمضاء الحلال بما يقابله من الثمن أي والفرض أنهما أو أحدهما علم بحرمة الحرام (قوله ويقيد الخ) أي ويقيد امتناع البيع إذا كان للبيع منهي عن بيع بعضه بما إذا علما أو أحدهما بحرمة البعض والا فلا يتمتع البيع (قوله والا فلا) أي وإن لم يدخل على ذلك أو أحدهما إن لم يعلم بحرمة البعض فلا يضر وقوله كما إذا اشترى الخ مثال لما إذا لم يعلم بحرمة البعض (قوله فإن له التمسك بالباقي) أي بما يخصه من الثمن ولا يرد على هذا قولهم الصفقة إذا جمعت حلالاً وحراماً بطلت كلها لأجل الحرام لأنه محمول على ما إذا دخلا أو أحدهما على ذلك الحرام أي علما أو أحدهما بحرمة وأما إذا لم يدخل أو أحدهما على ذلك فإنه يكون من باب العيوب فيفرق بين وجه الصفقة وغيره (قوله على تفصيل سيأتي) وحاصله أن محل جواز التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن إذا كان ذلك الباقي وهو الحلال وجه الصفقة وكان الحرام أقلها أما إن كان الحرام أكثر الصفقة وجب رد الجميع أو التمسك بالحلال بجميع الثمن ولا يجوز التمسك به بما يقابله من الثمن فقط (تنبيه) قد علم أنه إذا اشترى قلقى خلّ فوجد أحدهما حراماً ولم يعلم بذلك واحد منهما فإنه يجوز له أن يتمسك بالحلّ بما ينوبه من الثمن حيث كان وجه الصفقة ويرجع على البائع بما يخص الحرام من الثمن لفساد بيعه وهذا ظاهر إذا استمر الحرام على حالته فلو تخلل أو تحجر قبل رده فإنه لا يمنع من رديعه والرجوع على البائع بما يخصه من الثمن لعدم ملك البائع له حين البيع وهل يرد للبائع أو هو رزق ساء الله للمشتري قولان الأول لابن أبي زيد والثاني للقباضي انظر بن (قوله عدم جهل الخ) أي فلا بد من كون الثمن والتمن معلومين للبائع والمشتري والا فسد البيع وجهل أحدهما كجهلها على الذهب سواء علم العالم منهما جهل الجاهل أولاً وقيل بخير الجاهل منهما إذا لم يعلم العالم بجهله فإن علم بجهله فسد البيع كجهلها مما وقوله وجهل عطف على حرمة (قوله كبيع بزنة حجر) أي فلا يصح البيع للجهل بكمية الثمن وقدره (قوله ضرر) أي هذا إذا كان الجهل بالجملة والتفصيل معاً بل ولو كان الجهل بالتفصيل فقط ورد بلو قول أشهب وهو قول لابن القاسم أيضاً (قوله وأما إن تعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع) أي بل هو صحيح كما إذا كان كل من الجملة والتفصيل معلوماً كشراء صبرة أو شقة معلومة القدر كل ذراع أو أردب منها بكذا والحاصل أن الأحوال أربع علم الجملة والتفصيل وجهلها وجهل الجملة فقط وجهل التفصيل فقط فيفسد البيع في حالتين ويصح في حالتين (قوله ومثل للتفصيل الخ) أي للجهل به أي وأما جهل الجملة والتفصيل معاً

وأما إن حصل خلل في موضع الجذوع فاصلاحه على المشتري إذ لا خلل في الحائط (إلا أن يذكر) (مدة) (معدة) (معدة) معينة لذلك (فاجارة) أي فهي اجارة لموضع الثمر من الحائط (تنفسع) بأنهدامه أي الحائط قبل تمام المدة ويرجع للحاسبة (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمة) لبيعه وهو مستغنى عنه بقوله وعدم نهى وذكره ليرتب عليه قوله (ولولبعضه) ويقيد البعض بما إذا دخلا أو أحدهما على علم حرمة الحرام والا فلا كما إذا اشترى عشرين فاستحق أحدهما أو قلقى خلّ فاذا أحدهما حراماً أو دارين فتيقن وقف أحدهما أو شاتين مذبوحتين فتيقن أن أحدهما ميتة فإن له التمسك بالباقي على تفصيل سيأتي (و) شرط عدم (جهل) منهما أو من أحدهما (بمشمون) كبيع بزنة حجر أو صنعة مجهول (أو كمن) كأن يقول بترك بما يظهر من السعر بين الناس اليوم وقوله (ولو تفصيلاً) سالفة في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو الثمن ضرر

ولو كان الجهل في التفصيل وعلمت جملة ما إن تعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع كبيع صبرة بتامها مجهولة القدر كل صاع بكذا كما سيأتي ومثل للتفصيل بقوله (كعبدى رجلين) مثلاً لسكك واحد عبده أو أحدهما لواحد والآخر

مشارك بينهما أو مشتركان فيهما بالتفاوت كثلث من أحدهما وثلثين من الآخر لأحدهما وبما صفقة واحدة (بكذا) أى بمالة مثلاً فهو كناية عن الثمن فالثلاث فاسدة للجهل (١٦) بالتفصيل إذ لا يدري ما يخص كل واحد فان فات مضمي بالثمن

منفوضاً على القيم وللنوع في الصور الثلاث مقيد بما إذا لم يتنف الجهل والإجاز كما إذا مبيا لكل عبد ثمناً أو قوماً كلا بانفراده أو دخلاً على المساواة قبل التقويم أو بعده أو جهلاً لأحدهما بعينه جزءاً معيناً من الثمن الذي ذكره المشتري قبل العقد في الجميع (و) كرطل (من) لحم (شاة) مثلاً قبل البيع أو الساخ وهذا مثال للجهل الصفة لأنه لا يدري ما صفة اللحم بعد خروجه وأما بعد السلخ فجائز وعمل كلام المصنف إذا لم يكن المشتري للرطل هو البائع ووقع الشراء عقب العقد ولو قبل البيع فيجوز (و) ك(تراب) حانوت (صائع) أو عطار وهو مثال لما جهل تفصيلاً أن رى فيه شيء أو جملة وتفصيلاً إن لم يرفه شيء (ورده) مشتريه ولو خلصه ولا يكون تخليصه فواتاً يمنع رده (وله الأجر) إن لم يرد على قيمة الخارج فإن لم يخرج شيء فلا شيء له (لا) يمنع بيع تراب (معدن) ذهب أو فضة (بغير صفته) وأما به فيمنع للشك في

فكان يشتري شقة بتأمرها غير معلومة القدر بقياس خشبة مجهولة كل خشبة بكذا (قوله بالتفاوت) أى وأما لو كانت الشركة بنسبة واحدة جاز البيع لأنه لا جهل في الثمن في هذه الصورة وحينئذ فلا تدخل في كلام المصنف إذ تمثله للجهل بالتفصيل وهذه لاجهل فيها (قوله فالثلاث فاسدة) ظاهره علم المشتري باشتراكهما أم لا وهو كذلك (قوله فان فات) أى البيع بمفوت من مفوات البيع الفاسد الآتية مضمي بالثمن أى لأنه يبيع مختلف فيه لما علمت من خلاف أشهب (قوله كما إذا مبيا) أى عند البيع لكل عبد ثمناً كما اشتري هذا بكذا وهذا بكذا (قوله أو قوماً) أى قبل البيع لأجل فض الثمن على قيمتهما بأن قوم أحدهما بشرة والآخر بجمعة واشترهما المشتري بثمن واحد (قوله أو دخلاً على المساواة) أى أو دخلاً على تساوى العبدان في الثمن سواء كان لم يحصل منهما تقويم أو بعد أن حصل منهما تقويم (قوله أو جعلاً لأحدهما بعينه جزءاً معيناً من الثمن) أى بأن اتفقا على أن يجعل لهما العبدان الثلث الذي يباع به العبدان ويجعل للآخر ثلثاه مثلاً (قوله وكرطل النخ) كما إذا رأيت الجزار قابضاً على شاة قبل ذبحها أو بعده وقبل السلخ فقلت له اشتري منك رطلاً منها بدرهم أو اشتريها منك كلها كل رطل بكذا فيمنع إن كان البيع على البت وأما شراؤها كلها بعد السلخ كل رطل بكذا فهو جائز وكذا شراء رطل بكذا (قوله إذا لم يكن المشتري للرطل) أى وللشاة كلها كل رطل بكذا (قوله ولو قبل البيع) أى هذا إذا كان قبل السلخ بل ولو قبل البيع فيجوز أى لعلم البائع بصفة لحم شاته أى صحه أيضاً إذا كان البيع على البت وأما لو وقع البيع على أن للمشتري الخيار كان صحيحاً (قوله إن رى) أى قبل العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو خلصه) رد بلوما قاله ابن أبي زيدانه إذا خلصه فانه لا يرد ويقتى لمشتريه وغرم قيمته على غرره أن لو جاز يبعه (قوله إن لم يرد على قيمة الخارج) أى بأن كانت الأجرة أقل من قيمة الخارج أو مساوية لها وأما لو كانت الأجرة أزيد من قيمة الخارج فليس له إلا ما خلصه أو قيمته (قوله لا يمنع بيع تراب معدن) أى وأما نفس المعدن بتأمره فلا يجوز يبعه لما تقدم أن حكمه للإمام يقطعه لمن شاء وإنما جاز بيع تراب المعدن دون تراب الصواغين لحفة النمر في الأول دون الثاني * وقوله لا يمنع بيع تراب معدن ذهب أو فضة بغير صفته أى سواء كان البيع جزافاً أو كيلاً كما في بن (قوله وأما وزناً) أى وأما شراؤها كلها قبل السلخ وزناً كل رطل بكذا (قوله لما فيه من يبيع لحم وعرض وزناً) مراده بالعرض الجلود والصوف وكلامه يقتضى الجواز إذا استثنى ذلك وليس كذلك فالأولى ما قاله غيره أن علة النع ان الالتفات للوزن يقتضى أن المقصود اللحم وهو مغيب بخلاف الجراف فان المقصود الدات بتأمرها وهى مرئية وبعبارة خشي وإنما جاز بيعها جزافاً لأنها تدخل في ضمان المشتري بالعقد لأن البيع الدات للرؤية بتأمرها كشاة حية بخلاف ما إذا وقع البيع للشاة بتأمرها قبل السلخ على الوزن فالمقصود حينئذ ما شاته الوزن وهو اللحم فيرجع إلى بيع اللحم للثمن المجهول الصفة اه وهى ظاهرة (قوله وحنطة في سنبل وتبن إن بكيك) اعلم أن أحوال الزرع خمسة لأنه إما قائم أو غير قائم والثاني إما نابت وإما منفوش وإما في تبن وإما مخلى والبيع إما الحب وحده وإما السنبل بما فيه من الحب فان كان البيع الحب وحده فيجوز بالنكيل في الأحوال كلها ويجوز جزافاً في الخالص فقط دون غيره وإن كان البيع السنبل بما فيه من الحب جاز يبعه جزافاً في التفت والقسم دون المنفوش ودون مالى

تنبه

التمامل (و) لا يبيع (شاة) مذبوحة جزافاً (قبل سلخها) قياساً على الحمى الذى لا يرد إلا للذبح وأخرى بده وأما وزناً فيمنع لما فيه من يبيع لحم وعرض وزناً (و) جاز يبيع (حنطة)

مثلاً بعد بيعها فالمراد كل ما يتوصل إلى معرفة جودته ووراءته برؤية بعضه بفركه أو نحوه (في سنبُل) قبل حصده أو بعده اذا لم يتأخر تمام حصده ودرسه وذرؤه أكثر من خمسة عشر يوماً (و) في (تبَن) بعد الدرس (إن) وقع (بكيل) راجع لها فان وقع على غير كيل لم يجوز كما لو اشتراه مع تبته مالم يكن رآه في سنبله وهو قائم وحزره فانه يجوز لجواز بيع الزرع قائماً في أرضه بشرط بيعه وكون ثمرته في رأسه كقمح وأن

(١٧)

لا بالقدان بلا حزر ولا جزافاً مجرداً عن التبين (و) جاز بيع (قث) من نحو قث مما ثمرته في رأس قصبته (جزافاً) لا مكان حزره لانحو فول مما ثمرته في جميع قصبته (لا) يجوز بيع الزرع بعد حصده (منفوشاً) أى مختلطاً بعضه ببعض في الجرين أو في موضع حصده اذا لم يكن رآه قبل حصده قائماً وحزره والا جاز (و) جاز بيع (زيت زيتون) أى قدر معلوم منه قبل عصره (بوزن) كعنى عشرة أرطال من زيت زيتونك بكذا أو جميعه كل رطل بكذا (إن لم يختلف) خروجه عند الناس وأن لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر فان اختلف خروجه لم يجوز بيعه قبل عصره (إلا أن يخير) المشتري أى يشترط خياره اذا رآه بعد العصر وأن لا ينقد بشرط فالاستثناء من المفهوم (و) جاز بيع

تبته مالم يكن رآه وهو في سنبله قائماً وحزره والا جاز فهما (قوله) وبيع حنطة أى وحدها (قوله) أو بعده أى سواء كانت قثاً أو منفوشاً (قوله) إذا لم يتأخر أى والا منع لئلا يكون سداً في معين (قوله) عطف على سنبل والواو بمعنى أو أى أوفى تبين بعد درسها (قوله) ان وقع بكيل أى كأشترى كل هذه الحنطة كل اردب بكذا (قوله) جاز بيع قث جزافاً أى وأولى بيع القائم جزافاً (قوله) لانحو فول أى فلا يجوز بيع قثه جزافاً ولو رآه قائماً لعدم امكان حزره (قوله) لا منفوشاً أى بيع جزافاً وأولى اذا كان في تبته وهذا قسم قوله وقت (قوله) ان لم يختلف أى ان كان خروجه عند الناس لا يختلف في الجودة والصفاء والخضورية واليباض وليس المراد الاختلاف بالقلة والكثرة اذ لا ينظر لذلك مع كون البيع الكل أو قدراً معلوماً واعلم أنه اذا كان لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر ولم يختلف خروجه عند الناس جاز بيعه بتاً واشترط التقدير فيه وان كان يختلف خروجه امتنع بيعه بتاً وجاز إن اشترط الخيار للمشتري ولا يجوز فيه النقد حينئذ بشرط لترده بين السلفية والتمنية وما قيل في مسألة الزيت يقال في مسألة الدقيق الآتية (قوله) وان لا ينقد بشرط أى بأن لا ينقد أصلاً أو ينقد تطوعاً فإن نقد بشرط أو شرط النقد وان لم يحصل نقد بالفعل فسد البيع (قوله) أو كل صاع أى أو بغير جميع دقيق هذا القمح كل صاع بكذا (قوله) ان لم يختلف خروجه أى في الذمومة والخشونة (قوله) وان لا يتأخر النخ أى لئلا يلزم السلم في معين (قوله) صاع أو كل صاع من صبرة أى ان المشتري اذا قال للبائع أشتري منك صاعاً من هذه الصبرة أو أشتري منك كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد في الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزاً سواء كانت الصبرة معلومة الصيغان أولاً لأنها إن كانت معلومة الصيغان كانت معلومة الجملة والتفصيل وان كانت مجهولتها كانت مجهولة الجملة معلومة التفصيل وقد علمت أن جهل الجملة فقط لا يضر (قوله) لانها النخ) كقوله أبيعك من هذه الصبرة أو أشتري منك من هذه الصبرة كل اردب بدينار وأراد بمن التبعض وان المعنى أشتري منك بعض هذه الصبرة كل اردب بدينار والحاصل انه إذا أتى بمن كقوله أشتري من هذه الصبرة كل اردب بدينار أو أشتري من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشتري من هذه الشمعة كل رطل بكذا فإن أريد بها التبعض منع وان أريد بها بيان الجنس والقصد ان يقول أبيعك هذه الصبرة كل اردب بكذا فلا يمنع وأما ان لم يرد بها واحد منهما فطريقان للنوع لتبادر التبعض منها وهو ما يفيد كلام ابن عرفة والجواز لاحتمال زيادتها وهذه الطريقة متبادرة من المصنف لأنه قيد النوع بارادة البعض وأقوى الطريقتين الأولى كما يفيد كلام ابن قلا عن الفاكهاني فانظره ومثل الإتيان بمن وارادة البعض في النوع ما إذا قال أشتري منك ما يحتاج له البيت من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشتري منك ما يكفي قيصاً من هذه الشقة كل ذراع بكذا

(٣ - دسوق - ثالث) (دقيق حنطة) قبل طحنها كعنى صاعاً أو كل صاع من دقيق هذه الحنطة بكذا إن لم يختلف خروجه وأن لا يتأخر الطحن أكثر من نصف شهر فان اختلف منع إلا ان يخير فيجوز في الزيت فلو قدمه على الشرط لسكان أحسن ليرجع الشرط والاستثناء اليهما (و) جاز بيع (صاع) مثلاً (أو كل صاع من صبرة) أريد شراء جميعها ان علمت صيغاتها بل وان (جهلت لا) يجوز بيع كل صاع بكذا (منها) أى من الصبرة أو كل ذراع من شقة أو كل رطل من زيت أو شمعة لزفاف (وأريد البعض) أى بيع البعض بما ذكر فلا يجوز سواء أراد كل منهما أو أحدهما

للجهل بالثمن والتمن حالا ولم يعتبروا العلم بالحاصل (١٨) في المال (و) جاز بيع (شاة) مثلاً (واستثناء) مفعول معه

(أربعة أرطال) منها مثلاً
مما دون الثلث فاستثناء
الثلث ممنوع ولو كان قدر
أربعة أرطال ان يبعث
قبل الذبح أو السلخ فان
يبعث بعدهما فله استثناء
قدر الثلث فان استثنى
جزءاً شاملاً فله استثناء
ما شاء (ولا يأخذ)
للمستثنى الأربعة
الأرطال (لحم غيرها)
بدلاً عنها ولو قال ولا
يأخذ بدلهما أي الأرطال
لشمل أخذ بدلهما أو
غيره كدراهم لما فيه من
بيع الطعام قبل قبضه بناء
على أن للمستثنى المشتري
وأما على أنه مبيع فلما فيه
من يبيع اللحم المغيب
وهو ممنوع لكن هذا
التعليل لا ينهض فيما إذا
يبعث بعد السلخ مع أن
الحكم للنوع (و) جاز بيع
(صبرة وثمرة) جزافاً
(واستثناء) كيل (قدر
ثلث) فأقل لا أكثر
وأشعر ذكر قدر بأن
المستثنى كيل فلو كان
جزءاً شاملاً جاز بكل حال
كما يأتي قريباً (و) جاز
بيع حيوان واستثناء
(جلد وساقط) رأس
وأكارع لا كرش وكبد
وطحال فانها من اللحم

أو اشترى منك ما توقده النار من هذه الشمعة في الزفاف كل رطل بكذا (قوله للجهل الخ) أي لأن
البعض صادق بالقليل والكثير والتمن يختلف بحسب ذلك (قوله) وجاز بيع شاة الخ) بناء على أن
المستثنى مبيع لا مشتري والا كان من باب شراء اللحم المغيب وهو ممنوع للجهل بالصفة بمنزلة اشتراء
رطل أو كل رطل منها قبل سلخها كذا قيل لكن مقتضى العلة الجواز ولو بلغت الأبطال المستثناة
الثلث تأمل (قوله مثلاً) أي أو بقرة (قوله) واستثناء أربعة أرطال) انما خص للمصنف الأربعة
أرطال بالذكر لأنه فرض المسئلة في شاة والأربعة أرطال أقل من ثلثها بحسب الشان (قوله) فله
استثناء قدر الثلث) أي من الأرطال سواء قلنا إن المستثنى مبيع أو مشتري لأن الشاة والسلوخ بمنزلة
الصبرة ويأتي أنه لا يجوز أن يستثنى منها ما زاد على الثلث والحاصل أن الفرق بين السلوخ وغيرها
انما هو في جواز استثناء الثلث في السلوخ ومنعه في غيرها وأما استثناء ما زاد على الثلث فهو
ممنوع فيهما واستثناء الأقل من الثلث فهو جائز فيهما هذا هو التحقيق خلافاً لما في عقب من أنها
إذا بيعت بعد السلخ فلها بيعها استثناء ما شاء (قوله) فان استثنى جزءاً شاملاً) أي كربع أو خمس
أو سدس قبل السلخ أو بعده وقوله فله استثناء ما شاء أي من الأجزاء ولو كان أكثر من ثلثها مثل
نصفها وثلثها (قوله ولا يأخذ) أي لا يجوز أن يأخذ البائع المستثنى من المشتري أرطالاً عوضاً عن
الأرطال التي استثناه من لحم شاة أخرى غير الشاة المستثنى منها (قوله) بناء على أن المستثنى مشتري
أي فالبائع قد اشترى الأرطال المستثناة وباعها باللحم أو الدراهم قبل أن يقبضها من المشتري (قوله) وأما
على أنه مبيع) أي لما استثناء على ملكه وهذا القول هو الراجح كما أفاده بعض الأشياخ فلا (قوله) من
بيع اللحم المغيب) أي ويبيع اللحم المغيب لا يجوز سواء كان بلحم أو دراهم (قوله) وصبرة وثمرة
واستثناء قدر ثلث) مثل الثمرة للقائه والحضر ومغيب الأصل فيجوز في ذلك كله أن يستثنى قدراً
معلومًا بالكيل أو الوزن أو العدد بشرط كونه الثلث فأدنى ما قال ابن رشد في البيان أجمعوا
على أن من باع جزافاً فلا يجوز له أن يستثنى منه كيلاً الا الثلث فأقل فاذا باع جزافاً ولم يستثن منه
شيئاً فلا يجوز أن يشتري منه الا ما كان يجوز أن يستثنى منه وذلك الثلث فأقل فان اشترى منه
الثلث فأقل مقاسة من الثمن جاز وان اشترى منه ذلك بنقد ولم يقاصه جاز ان كان البيع قهراً ولم
يكن لأجل (قوله) وثمرة) الواو بمعنى أو (قوله) فلو كان جزءاً شاملاً) أي كما يبيع هذه الصبرة بكذا الا
ربعها مثلاً (قوله) بكل حال) أي سواء كان ذلك الجزء ثلثاً أو أقل أو أكثر (قوله) فيجوز فيها الخ) أي
فيقال ان حصل البيع واستثناه قبل الذبح أو قبل السلخ جاز ان كانت أقل من الثلث وان كانت
بعد السلخ جاز ولو كانت الثلث لا أكثر (قوله) بسفر فقط) أي وكره ذلك مالك في الحضر وأبى
أبو الحسن الكراهة على بابها فلا يفسخ البيع عند استثناء ما ذكر في الحضر وظاهر كلام المصنف في
التوضيح انها محمولة على النع وأن البيع يفسخ ويواقه قبل للآزري النع عن الذهب انظر بن
(قوله) كما هو مفاد النقل) أي خلافاً لما في خش وعقب من رجوع قوله بسفر فقط للجلد فقط
وأما السقط وهي الرأس والأكارع فيجوز استثنائها في السفر والحضر على حكم قليل اللحم ولا
كراهة فيه وهذه طريقة لابن يونس وما مشى عليه شارحنا طريقة للدونة ونسها وأما استثناء الجلد
أو الرأس فقد أجازها مالك في السفر اذ لا يمتنع له هناك وكرهه في الحضر وقوى بن طريقة الدونة
(قوله) لخفة ثمنها فيه دون الحضر) أي فلو انعكس الحال فهل ينعكس الحكم وهو الظاهر لمقتضى

فيجوز فيها ما جرى فيه وقد مر (بسفر فقط) راجع للجلد والساقط معاً كما هو مفاد النقل قاله شيخنا وأما جاز العلة
استثنائها في السفر فقط لخفة ثمنها فيه دون الحضر (و) جاز استثناء (جزء) شائع (مطلقاً) من حيوان

أو غيره سفرا وحضرا ثلثا أو أقل أو أكثر وسواء اشترى (١٩) الحيوان على الدين أو الحياة ويكون شرهما

للمشتري بقدر ما استثنى
(وتولاه) أى البيع بدين
أو سلخ أو علف وسقى
وحفظ وغيره (المشتري)
لأن الشراء مظنة ذلك
(ولم يجبر) المشتري
(على الدين فيها) أى
في مسألة الجلد مع
الساقط ومسألة الجزء أما
في الأولى فلقيام مثله مقامه
وأما في الثانية فانه شريك
(بخلاف) استثناء (الأرطال)
فيجبر على الدين إذ ليس
له اخذ غيرها (وخير)
المشتري (في دفع) مثل
(رأس) وبقيته ساقط مثل
جلد (أو قيمتها) أى قيمة
الرأس والأولى قيمته لأن
الرأس مذكر (وهى) أى
القيمة (أعدل) لموافقة
القواعد في انها مقومة
وللسلامة من بيع اللحم
باللحم (وهل التخخير
للبيع) لأنه صاحب الحق
وهذا لا يناسب قوله دفع
لأنه يعين ان التخخير للمشتري
فلوحذف لفظ دفع لاستقام
قوله هنا وهل الخ إلا ان
يجعل نائب فاعل خير هو
في دفع لاضمير المشتري أى
وقع التخخير لأهل المذهب
في دفع (أو للمشتري) وهو
المتقدم (قولان) ولولمات
(ما) أى حيوان (استثنى منه)
شئ (مقتضى) من جلد

العلة أولا والمعتبر سفر البائع فيما يظهر ولو كان المشتري مقبلا (قوله أو غيره) أى كصبرة أو ثمرة
(قوله وتولاه المشتري) قال طي أنظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عاد الضمير على الدين أو على
البيع لأنها في مسألة الجزء والأرطال شريكان وأجرة الدين عليها قال ولم أر هذا الفرع بعينه
لغير المؤلف ١ قلت وقد يقال صح ان يعود الضمير على الدين ويجعل هذا الفرع خاصا بمسألة
الجلد والساقط بناء على ما صوبه ابن محرز من ان اجرة الدين على المشتري وعلى هذا حمله المواق
واضا لما كان المشتري لا يجبر على الدين في الجلد والساقط وان له ان يدفع المثل أو القيمة للبائع
صارا كأنها في ذمته وكأن البائع لاحق له في المبيع فصح كلامه حيثئذ يعود الضمير للمبيع فهذا
الفرع على هذا وإن لم يذكره صريحا فهو لازم من كلامهم اه بن وإذا علمت هذا نقول شارحنا
وتولاه أى المبيع الخ مراده المبيع المستثنى منه الجلد أو الجلد والساقط وليس المراد المستثنى منه
مطلقا أرطالا أو جزءا أو شائعا أو جلدا أو ساقطا كما هو ظاهره (قوله بخلاف الأرطال فيجبر على الدين)
اعلم ان اجرة الدين وكذلك السلخ في استثناء الجلد مع الساقط على المشتري لأنه غير مجبور على
الدين إذ لو شاء اعطى القيمة أو المثل من عنده على ما صوبه ابن محرز لاعليها بقدر ما لكل كما قال
ابن يونس وأما اجرة الدين والسلخ في مسألة استثناء الجلد وحده فهي على البائع بناء على ان
المستثنى مبيع وأما على انه مشتري فقيل على البائع وقيل على المشتري واختار بعضهم انها عليهما وأما
في مسألة استثناء الساقط وحده فهي على المشتري بناء على القول بضمان المشتري له في الموت هذا
ما نقله ابن عاشر عن ابن عرفة انظر بن وأجرة الدين والسلخ في استثناء الأرطال وكذلك في
استثناء الجزء عليها على قدر الانصاف لأنها شريكان (قوله إذ ليس له اخذ غيرها) أى والمشتري
داخل على ان يدفع للبائع لهما من المبيع ولا يتوصل اليه إلا بالدين (قوله وخير في دفع رأس) لما قدم
ان المشتري لا يجبر على الدين في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر أنه بخيرين ان يدفع مثل المستثنى
من جلد ورأس أو قيمته وهى أعدل لموافقة القواعد وما ذكره من التخخير مبنى على ان المستثنى
مبقي لا مشتري وإلّا منع اخذ شئ عوضا عنه ثم ان محل التخخير حيث لم يذبحها المشتري فإن ذبحها
تعين للبائع ما استثناء من جلد وساقط إلا ان يفوت فالقيمة كذا قيل وقيل بخيرين دفع المثل
والقيمة سواء ذبحت أم لانها طريقتان ورجح بعضهم الطريقة الثانية كما قال شيخنا (قوله وبقيته
ساقط الخ) لو قال المصنف في دفع كرأس كان اشمل لدخول ما ذكره الشارح (قوله وهل التخخير
للبيع أو للمشتري قولان) قال ح قال الرجراجى والقولان تؤولا على المدونة والقول بأنه للمشتري
ألقى بظاهرها قال ابن عرفة وصوبه ابن محرز وهو ظاهرهما اه والخلاف وإن كان مفروضا في
الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلام المدونة الذى تؤول عليه القولان صريح في
تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال كان على المصنف ان يذكر الخلاف في محله وهو الجلد اه بن
(قوله لاضمير المشتري) أى أو ان نائب الفاعل ضمير عائد على المشتري وذكر القول المعتمد
اولى ثم ذكرنا في المسئلة من الخلاف كما هو عادته (قوله ما استثنى منه معين) اراد بالمعين ما قابل
الشائع فيدخل فيه استثناء الجلد والساقط والأرطال كما أشار لذلك الشارح (قوله ضمن المشتري
جلدا وساقطا) أى فيضمن مثلها أو قيمتها كذا قال الشيخ سالم وقال طي اطلق المصنف في
الضمان سواء كان الموت بتفريط من المشتري أم لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان
انه يخرم للبائع قيمته أو جلدا مثله وإنما معناه انه يخرم ما يخص ذلك من قيمة الشاة وذلك بأن ينظر إلى
وساقط أو أرطال (ضمن المشتري) للبائع من المعين (جلدا وساقطا) لأنه لا يجبر على الدين فيها اذ له دفع مثلها فكأنها في ذمته

(لأحدهما) وهو ما عر عنه قبل بالأرطال فلا يضمنه (٣٠) كاستثناء الجزء لتفريط البائع في طلبه بالبيع وجبره عليه

(و) جاز بيع (جفاف) مثلث الجيم وذكر المصنف لجواز مبيعة شروط بقوله (إن رى) حال العقد أو قبله واستمر على المعرفة لوقت العقد وكفت رؤية بعضه التصليه كما في مغيب الأصل وكسيرة فيكفي رؤية مظهر منها ومحل شرط الرؤية ما لم يلزم عليها تلف المبيع كقلال خل مطينة يفسدها فتحها والا جازت ان كانت مملوءة أو علم المشتري قدر نقصها ولو من إخبار البائع ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخلل (ولم يكثر) المبيع (جدا) أي أن يكون كثيرا لاجدا فان كثر جدا بحيث يتعذر حزره أو قل جدا بحيث يسهل عده لم يجز جزافا وأما ما قل جدا من مكيل وموزون فيجوز بيعه جزافا (وجاهلا) بخبرته عما اذا علمه أحدهما فقط لأعماله إذا علمه لأنه في هذه الحالة يخرج عن كونه جزافا (وَحَزْرَاهُ) أي المبيع جزافا بالفعل (واستوت أرضه) شرط صحة فلا بد من علم أوطن الاستواء وإلا فسد ثمنه وجد الاستواء في الواقع لزم والا فان ظهر في الأرض علو فالحيار للمشتري وانخفاض فالحيار للبائع (ولم يُعد بلامشقة) بان عد بمشقة ونبه بلفظ العد على ان السكيل والموزون يباع كل جزافا كان

مثله فان كانت قيمته درهمين وكانت الشاة تباع ببلا جلد بشرة دراهم رجع البائع على المشتري بحدس قيمة الشاة كمن باع غاة بشرة دراهم وعرض قيمته دوهمان فاستحق العرض من يد البائع وقد فانت الشاة عند المشتري وهذا بين لاشكال فيه اه قات وقد قل كلامه ابن عبد السلام وابن محرز والمصنف في التوضيح وقبلوه فهو مراد المصنف بالضمان بقول الشيخ سالم وله دفع مثلها أو قيمتها خلافا له بن (قوله لا لحا) أي فلا يضمنه للمشتري لتفريط البائع كما قال الشارح وهذا ما لم يأكلها للمشتري والاضمن مثل الارطال لأنه مثل (قوله وجاز بيع جزاف) الجزاف فارسي معرب وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد والأصل منه ولكنه خفف فيما شق علمه من المعداد أو قل جهله في السكيل والموزون اذ لا تشتط المشقة فيهما كما يأتي (قوله ان رى) حال العقد أو قبله واستمر الخ) هذا مبني على ما اختاره ابن رشد وهو قول ابن حبيب انه لا يشترط في الجزاف الحضور مطلقا سواء كان زرعا قائما أو صبرة طعام أو غيرها وإنما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدونة ورواية ابن القاسم عن مالك يشترط في بيع الجزاف كله ان يكون حاضرا حين العقد لسكن يستثنى منه الزرع القائم والخمار في رؤوس الاشجار فقد اغتفر فيهما عدم الحضور ان تقدمت الرؤية وبالثاني قررح كلام المصنف فقال مرادم بالمرئي الحاضر كما يفيد كلام التوضيح ويلزم من حضوره رؤيته أو رؤية بعضه لأن الحاضر لا يكتفى فيه بالصفة على المشهور إلا لاسر الرؤية كقلال الخلل المحتومة إذا كان في فتحها مشقة وفساد فيجوز بيعها بدون فتح هذا محصل كلامه فحمل قول المصنف ان رى على اشتراط الحضور وأخذ منه شرط الرؤية بالازوم انظر بن (قوله واستمر) أي البائع والمشتري وقوله على المعرفة أي معرفة ذلك المبيع (قوله والاجاز) أي عدم رؤيتها (قوله فان كثر الخ) حاصله أن ما كثر جدا يمنع بيعه جزافا سواء كان مكيفا أو موزونا أو معدودا لتعذر حزره وما كثر لاجدا يجوز بيعه جزافا مكيفا كان أو موزونا أو معدودا لا كان حزره وأما ما قل جدا يمنع بيعه جزافا ان كان معدودا لأنه لا مشقة في علمه بالعدد ويجوز ان كان مكيفا أو موزونا أي وجهلا قدر كيله أو وزنه ولو كان لا مشقة في كيله أو وزنه (قوله وجهلا) أي وجهل المتبايعان قدر ذلك المبيع من كيل أو وزن أو عدد (قوله عما إذا علمه أحدهما فقط) أي فإذا علم أحدهما قدره كيلا أو وزنا أو عددا وجهله الآخر فانه لا يجوز العقد سواء علم صاحبه بطله أم لا لأن الذي علم قصد خديعة من لم يعلم لسكن ان أعلمه حال العقد بطله بقدره فسد والا فلا (قوله وحزراه بالفعل) أي مع كونهما من أهل الحزر بأن اعتدادهما وإلا فلا يصح فلو وكلامه من حزره وكان من أهل الحزر كفى كانا من أهل الحزر أم لا فلا يشترط حزر المبيع بالفعل من أهل الحزر كان الحزر منهما أو بمن وكلاه (قوله واستوت أرضه) أي في علمهما أو ظنهما (قوله وإلا فسد) أي والابان علم أحدهما عدم الاستواء فسد (قوله ولم يعد بلامشقة) سالبة معدولة المحمول أي جعل فيها السلب جزأ من مدخوله وقد صرحوا بأنها لا تقتضي وجود الموضوع وحيث فنطوقها صادق بما إذا كان المبيع يعد بمشقة وبكونه لا يعد أصلا بان كان مكيفا أو موزونا ولولم يكن في كيله أو وزنه مشقة إذا علمت هذا تعلم ان الشارح لو ذكر هذا واسقط قوله ونبه بلفظ العد لكان صوابا وقول عقبه وتبعه الشارح ولم يعد بلامشقة بان عد بمشقة وهذا منطوقه لأن نفى النفي اثبات فقيه نظرا لما علمت ان منطوقه ثلاثة أمور أن يعد بمشقة وان لا يعد أصلا لكونه مكيفا أو موزونا ولولم يكن في كيله أو وزنه مشقة والحاصل ان المعداد لا يباع جزافا إلا إذا

ولو لم يكن مشقة (ولم تقصد أفرادهُ) أى آحاده وهذا كالمستثنى من الشرط قبله أى فإن كان في عده مشقة جاز بيعه جزافا إلا أن تقصد أفراده بالثمن كالبيد والثياب والدواب فلا بد من عده (إلا أن يقل ثمنه) أى ثمن أفراده فيجوز كيض وتفاض ورمان وبطيخ وبقي من شروط الجراف أن لا يشتريه مع مكيل على ما سيأتى ثم صرح (٢١) بمفهوم بعض الشروط لما فيه من الحفاء

فقال (لا غير مرئى) بالجبر عطف على محل أن رىء اذ هو في محل الصفة لجراف أى جزاف مرئى لا غير مرئى (وإن) كان غير المرئى (ملء طرف) فارغ كقفة يملؤها من حنطة بدرهم أو قارورة يملؤها زيتا بدرهم ولم يتقدم لها يبيع ملئه جزافا بل (ولو) كان الظرف مملوا أولا فاشترى ما فيه جزافا بدرهم على أن يملأه (ثانيا) من ذلك المبيع (بعد تفريره) بمثل الثمن الأول لأن الثاني غير مرئى حال العقد وليس الظرف بمكيال معلوم (إلا) أن يكون ذلك (في كسلة تين) وغنق وقربة ماء وجزاره ونحوها مما جرى العرف بأن ضمانه من بائعه إذا تلف قبل تفريره فيجوز شراء ملئه فارغا وملئه ثانيا بعد تفريره بدرهم مثلا في عقد واحد لأن السلة ونحوها بمنزلة المكيال المعلوم والسلة بفتح السين الاناء الذى يوضع فيه الزبيب والتين

كان في عده مشقة بخلاف المكيل والموزون فإنه يباع كل منهما جزافا ولو لم يكن مشقة في كيله ووزنه وذلك لأنهما مظنة للمشقة لاحتياجهما لآلة وتحرير لا يتأتى لكل الناس بخلاف العد ليسره لغالب الناس فالجراف يتعلق بكل من الثلاثة لكن بشروط سبعة في العدود وخمسة في غيره باسقاط ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد أفراده لأن هذين الشرطين محتصان بالعدود (قوله ولو لم يكن مشقة) أى في كيله أو وزنه (قوله وهذا كالمستثنى الخ) أى ومفهوم هذا الشرط كالمستثنى من منطوق الشرط قبله لا أن منطوق هذا كالمستثنى مما قبله كما هو واضح من تقريره وزاد السكاف في قوله كالمستثنى لعدم أداة الاستثناء ولا خصوصية لهذا الشرط بهذا الحكم بل كل شرط هو باعتبار مفهومه كالمستثنى من منطوق ما قبله لأن حقيقة الشرط تقتضى ذلك (قوله إلا أن تقصد أفرادهُ) أى إلا أن تكون أفراده مقصودة وكان التفاوت بينهما كثيرا فلا يجوز بيعه جزافا فإن قل التفاوت جاز وهو قوله بعد إلا أن يقل الخ (قوله إلا أن يقل ثمنه) أى عن أفرادها مقصد أفرادهُ بأن كان التفاوت بين أفراده قليلا وهذا استثناء من مفهوم ما قبله أى فإن قصدت أفرادهُ فلا يباع جزافا ولا بد من عده إلا أن يقل ثمن تلك الأفراد فإنه يجوز حينئذ بيعه جزافا ولا يكون قصد الأفراد مضرا في بيعه جزافا فعلم من المصنف أن ما يباع جزافا إما أن يعد بمشقة أولا وفي كل إما أن يقصد أفرادهُ أم لا وفى كل إما أن يقل ثمنها أم لا فمضى عد بلا مشقة لم يحز جزافا قصدت أفرادهُ أم لا قل ثمنها أم لا ومتى عد بمشقة فإن لم تقصد أفرادهُ جاز بيعه جزافا قل ثمنها أم لا وإذا قصدت جاز جزافا إن قل ثمنها ومنع أن لم يقل فالمنع في خمسة أحوال والجواز في ثلاثة (قوله وبطيخ) قال بعضهم لعل المراد بطيخ كله كبير أو كله صغير لا ما بعضه صغير وبعضه كبير وهذا الترجى قصور قال في القباب ما نصه والجواز في العدود إنما يكون إذا تحققت المشقة في عدده لكثرة وتساوى أفراده كالجوز والبيض أو يكون المقصود مبلغه لا آحاده كالبطيخ فإنه يجوز الجراف فيه وإن اختلفت آحاده والنصوص بذلك في العتبية والوازية (قوله وبقي الخ) أى وأما عدم الدخول عليه فقيل أنه شرط لا بد منه وعليه فلا يجوز أن تدفع درهما لطار ليعطيك به شيئا من الأبرار من غير وزن ولا لقوال ليدفع لك بها فولا حارا أو مدمسا ولا أن تأتى لجرار وتتفق معه على أن يكوم لك كوما من اللحم لتشتريه جزافا بل لا بد في الجواز أن يكون مجزافا عنده قبل طلبك وإن تراه عند الشراء وقبل أنه لا يشترط عدم الدخول عليه بل يجوز الدخول عليه وهو فسحة واختار شيخنا هذا القول الثاني (قوله لا غير مرئى) أى لا غير مبصر حين العقد ولا قبله ولو كان حاضرا أو المراد لا غير حاضر ولو أبصر قبل العقد على ما مر ثم إن ظاهره منع بيع غير المرئى ولو يبيع على الخيار للخروج عن الرخصة ويستثنى من قوله لا غير مرئى جواز الحل بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية بالبصر ونحو الحائط والزرع القائم بناء على أن المراد بها الحضور (قوله ولم يتقدم لها يبيع ملئه جزافا) أى بل دخلا على ذلك من غير حصول ملئه قبله (قوله غير مرئى حال العقد) أى ولا قبله وإن رىء بعده (قوله إلا أن يكون الخ) كلام الشارح يقتضى أن قول المصنف إلا في كسلة تين مستثنى من المبالغة مما وهو كذلك كما في بن خلافا لما يوهمه صدر كلام عقب من رجوعه للثانية فقط (قوله مما يتداخل من الطير) أى مما

ونحوها ثم عطف على غير مرئى أربعة أشياء مشاركة له في المنع الأول أن منها محترزا وحزرا والثالث والرابع محترزم تقصد أفرادها أحدها قوله (و) لا (عسافير) ونحوها مما يتداخل من الطير كحمام وصغار دجاج (حية) لعدم تيسر حزره بخلاف المذبوحة فيجوز

ان كثرت محبوسة (يقصص) وأولى غير المحبوسة ثانياً قوله (و) لا (حمام في برج) لعدم إمكان الحزفية إن لم يحط به معرفة قبل الشراء والاجاز واحترز بقوله حمام برج من بيع البرج مع الحمام فانه جائز لأنه تبع للبرج ثالثاً قوله (و) لا (ثياب) ورتيق وحيوان لتفاوت آحادها في القيمة لقصد أفرادها رابعاً قوله (٢٣) (و) لا (نقد) ذهب أوفضة وكذا فلوس لقصد أفرادها أيضاً (إن سك)

لامفهوم له ولو حذفه لكان أولى (والتعامل بالعدد) الواو للحال (وإلا) يتعامل بالعدد بل بالوزن (جاز) يعم جزافاً لعدم قصد الأفراد حينئذ فهذا راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سك أيضاً والا لاقتضى ان المسكوك للتعامل به وزناً لا يجوز بيعه جزافاً وليس كذلك ووجه الاقتضاء أنه اذا دخل تحت إلا تبقى الشرطين أى ان لم يسك ولم يتعامل به عدداً بل وزناً جاز فيفيد ان المسكوك التعامل به وزناً لا يجوز جزافاً مع أنه جائز وفيه نظر اذ النفي إذا توجه لسكلام مقيد بقيد أفاد نفيهما معاً ونفى أحدهما فقط فيصدق بثلاث صور محكوم عليها بالجواز وهي غير المسكوك التعامل به وزناً أو عدداً والمسكوك التعامل به وزناً المراجع أن العبرة بالتعامل عدداً فقط كما أشرنا له أولاً فان كان

يدخل بعضه تحت بعض (قوله ان كثرت) أى بأن كان في عددها مشقة (قوله ولا حمام في برج) أى وقع العقد عليه بدون البرج (قوله والاجاز) أى وإلا بأن أحاط بها معرفة بالحزر في وقت هدوها أو نومها جاز شراؤها جزافاً وما قيل هنا يقال في العصاير (قوله واحترز النخ) هذا يقتضى أن صورتين مختلفتان في الحكم وليس كذلك بل هما عند ابن القاسم سواء في الجواز ان أحاط بالحمام معرفة وعدم الجواز ان فقد القيد في العتبية من سماع اصبح من ابن القاسم أنه اجاز بيع البرج بما فيه اذاراه وأحاط به معرفة وحزرا اه وحكى ابن عرفة عن محمد عن ابن القاسم مثل ما روى عنه اصبح ونس محمد عن ابن القاسم لأبى يبيع ما في البرج من حمام أو يعمه بحمامه جزافاً إن رآه وأحاط به معرفة اه بن (قوله لتفاوت النخ) الأوضح ان يقول لقصد أفرادها مع تفاوت آحادها (قوله لامفهوم له) أى بل الدار على التعامل بالعدد فتعمل بها عدداً فلا يجوز بيعها جزافاً كانت مسكوكاً أم لا وان لم يتعامل بها عدداً بل تعمل بها وزناً جاز بيعها جزافاً مسكوكاً أم لا وهذا هو المتمد (قوله فهذا راجع النخ) هذا الكلام أصله لمع وتبعه عقب قوله شارحاً ثم اعترضه (قوله وفيه نظر) أى وفي هذا الاقتضاء نظر والصواب رجوعه للقيد مع أى وإلا يجتمع الشرطان بأن فقدوا أو أحدهما جاز فيدخل تحت إلا ثلاث صور وحاصله ان عجز وتبعه عقب ذكر ان قوله وإلا جاز يتعين رجوعه للقيد الثانى ولا يصح رجوعه للقيد معاً لأنه ينحل المعنى والا بأن كان غير مسكوك ولم يكن التعامل به عدداً جاز فيقتضى ان الجواز انما هو إذا كانت غير مسكوك وكان التعامل بها وزناً لاقتضاء القيد وأما لو كانت مسكوكاً والتعامل بها وزناً فلا يجوز بيعها جزافاً لاقتضاء القيد الثانى دون الأول فوجه شارحاً بما حاصله اننا لانسلم انه إذا رجع النفي للقيد يقتضى النسخ في هذه الصورة اعنى ما اذا كان مسكوكاً والتعامل به وزناً بل يقتضى الجواز في صور ثلاث هي أحدها لأن المعنى وإلا يجتمع الشرطان بأن فقدوا أو أحدهما جاز فشمك كلامه ثلاث صور من جملتها الصورة المذكورة وحينئذ فالأولى رجوع النفي للقيد نعم يعترض على المصنف من جهة أخرى وهي ان إحدى هذه الصور الثلاث ممنوعة على المتمد وهي ما إذا كان غير مسكوك وكان التعامل به عدداً فكان على المصنف ان يحذف قوله ان سك (قوله وهي غير المسكوك التعامل به وزناً) هذه الصورة مأخوذة من توجه النفي للقيد والصورة الثانية مأخوذة من توجه النفي للقيد الأول فقط والثالثة مأخوذة من توجه النفي للقيد الثانى فقط (قوله أولاً) أى بقوله لامفهوم لقوله ان سك (قوله منع) أى مطلقاً مسكوكاً أولاً (قوله والا جاز مطلقاً) أى مسكوكاً أولاً (قوله ثم اشار الى ان مفهوم قوله وجهلاه تفصيلاً) أى فان مفهومه حصول العلم بقدره لأحدهما وهذا صادق بأن يعلم الجاهل حين العقد بعلم ذلك العالم أولاً يعلم به الا بعد العقد (قوله أى أعلم أحدهما الآخر بعلمه) أى بأنه عالم بقدره أى ولم يبين له الكمية وإلا لم يكن يبيع جزافاً (قوله لتعاقدهما على القرار) أى لدخولهما على القرار السكائن من العالم من حين العقد لأنه لما علم أحدهما بالقدر وعلم الآخر بعلمه وترك الدخول على الوزن أو السكيل وارتكبا الجزاف صار كل واحد قصد غرر

التعامل بالعدد منع والاجاز مطلقاً فلو قال وقد إن تعمل بالعدد لكان أحسن وإذا تعمل بهما كدنانير مصر صاحبه روى المحدث أن أشار الى أن مفهوم قوله وجهلاه تفصيلاً بقوله (فإن علم أحدهما) بعد العقد (بعلم الآخر) حين العقد (بقدره) أى المبيع جزافاً (خير) الجاهل (وإن أعلمه) أى أعلم أحدهما الآخر بعلمه أو علم من غيره (أو لا) أى حين العقد ودخل على ذلك (فسد) البيع لتعاقدهما على القرار فيرد البيع ان كان قائماً والالزم القيمة (كالمغنية) تشبيه في فساد البيع

أى أن من باع جارية مغنية بشرط أنها مغنية فسد فإن لم يشترط بل علم بذلك بعد العقد خير وإن لم يعلم البائع ثم محل الفساد إن قصد الاستعادة في الثمن فإن قصد التبري جاز ولما كان القرار المانع من صحة البيع قد يكون بسبب انضمام معلوم لمجهول لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار إليه المصنف بقوله عطفاً على غير مرئي (و) لا يجوز بيع (جزاف حب) كقمح وشعير مما أصله البيع كيلاً (مع مكيل منه) أى من الحب كان من جنسه أولاً لخروج أحدهما عن الأصل (أو) مع مكيل من (أرض) مما أصله البيع جزافاً لخروجهما معاً عن (٣٣) الأصل (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض) مما أصله ان

صاحبه وغلبته (قوله أى أن من باع جارية مغنية) أى في الواقع وشروط على المشتري أنها مغنية كما هو الواقع (قوله فان قصد التبري جاز) أى وأما العبد المغني فليس كالأمة فلا يوجب اشتراط كونه مغنياً فساداً ولا يوجب وجوده مغنياً بدون شرط خياراً ولعل وجهه مع أن المنفعة غير شرعية فيه أيضاً أنه لا يخفى من غنائه تعلق الناس به بحسب الشأن والعادة بخلاف الجارية (قوله كقمح وشعير) أى كأشترى منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة المعلوم القدر من كونها عشرة أرداب بشمن واحد أو بشمين والحال أن العقد وقع على الصبرتين معاً (قوله أو مع مكيل من أرض) أى كأشترى منك هذه الصبرة جزافاً بكذا ومائة ذراع أو فدان من هذه الأرض بكذا أو بغير هذه الصبرة ومائة ذراع من أرضك بكذا فالثمن إمامة عدد أو متعدد (قوله مع مكيله) بتذكير الضمير العائد على أرض نظراً للجنس وبالتأنيث مع التنوين صفة لأرض محدوفة أى أو مع أرض مكيلة (قوله فهذه ثلاث صور) أى وهى اجتماع جزاف من حب مع مكيل منه واجتماع جزاف من حب مع مكيل من أرض واجتماع جزاف من أرض مع مكيل منها وقوله ممنوعة أى للمجهول بما يخص المكيل من الثمن تأمل (قوله لا مع حب) أى كأشترى منك هذه الصبرة المعلوم القدر وهذه الأرض المجهولة القدر بمائة (قوله سواء كان أصلهما البيع جزافاً) كقطع على أرض مجهول القدر يشترطها جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والأخرى بدينارين (قوله أو كيلاً) أى كصبرتي حب مجهول القدر اشتراهما جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والأخرى بدينارين ووقع العقد عليهما معاً (قوله والآخر جزافاً) أى وسواء كان الثمن واحداً أو متعدداً (قوله كحب وأرض) أى كل منهما مجهول القدر واشترهما جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والآخر بدينارين (قوله ومكيلان) كأشترى منك عشرة أرداب قمحاً من هذه الصبرة وعشرة أرداب شعيراً من هذه الصبرة بكذا اتفق الثمن في السكيلين أو اختلف وكأشترى منك عشرة أذرع من هذه الأرض وعشرين ذراعاً من أرض أخرى بكذا وكأشترى منك عشرة أرداب حب وعشرة أذرع من هذه الأرض بكذا فقول الشارح ومكيلان كذلك أى سواء كان أصلهما البيع جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً (قوله وجزاف مع عرس) كأشترى منك هذه الصبرة أو القطعة الأرض المجهولة القدر مع هذا العبد أو الثوب بكذا (قوله وجزافان على كيل) كأشترى منك هاتين الصبرتين من التمر أو القمح كل أردب بكذا فقد اتحد ثمن السكيل واتحدت صفة للبيع أيضاً (قوله ثلاثة أرداب) أى منها وقوله بدينار أى وذلك لاتحاد ثمن السكيل فيهما (قوله احترازاً من صبرتي قمح وشعير) أى سواء اتحد ثمن السكيل ككل إردب منهما بدينار أو اختلف ككل إردب من صبرة القمح بدينارين ومن الشعير بدينار

ويجوز جزاف أصله ان يباع كيلاً كصبرة أو جزافاً كقطعة أرض (مع عرس) كعبد مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً (و) يجوز (جزافان) صفقة واحدة (على كيل) أو وزن أو عدد (إن اتحد السكيل) أى السكيل وفي الكلام مضاف مقدر لو ذكره كان أولى أى ثمن السكيل واحتراز بذلك من اختلافه كصبرتي قمح إحداها ثلاثة اقتره بدينار والأخرى أربعة بدينارين وإنما امتنع لاختلاف الثمن وأما لو باع الأربعة بدينار والثلاثة بثلاثة أرباع دينار لجاز كما لو كانت كل صبرة ثلاثة أرداب بدينار (و) اتحدت (الصفة) كما مثلنا احترازاً من صبرتي قمح وشعير

ويجوز جزاف أصله ان يباع كيلاً كصبرة أو جزافاً كقطعة أرض (مع عرس) كعبد مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً (و) يجوز (جزافان) صفقة واحدة (على كيل) أو وزن أو عدد (إن اتحد السكيل) أى السكيل وفي الكلام مضاف مقدر لو ذكره كان أولى أى ثمن السكيل واحتراز بذلك من اختلافه كصبرتي قمح إحداها ثلاثة اقتره بدينار والأخرى أربعة بدينارين وإنما امتنع لاختلاف الثمن وأما لو باع الأربعة بدينار والثلاثة بثلاثة أرباع دينار لجاز كما لو كانت كل صبرة ثلاثة أرداب بدينار (و) اتحدت (الصفة) كما مثلنا احترازاً من صبرتي قمح وشعير

والاختلاف بالجودة والرداءة كالاختلاف (٢٤) في الصفة (ولا يُضافُ الجِزَافُ على كيل) او عدداً وذرع (غيره مطلقاً)

مكيلا أو موزونا أو مذروعا من جنسه أو من غير جنسه أي أن من باع جزافا كصبرة على أن كل قفيز منها بكذا وعلى أن مع البيع سلعة كذا من غير تسمية عن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل فإنه لا يجوز لأن ما يخص السلعة حين البيع مجهول (وجاز) البيع (برؤية بعض المثلث) من مكيل كقمح وموزون كقطن وكتان بخلاف المقوم فلا يكفي رؤية بعضه (و) برؤية (الصوان) بكسر الصاد وضمها وهو ما يصون الشيء كقشر الزمان وجوز ولو ز أي برؤية قشر بعضه وإن لم يكسر شيئا منه ليري ما بداخله (و) جاز بيع وشراء معتمدا فيه (على) الأوصاف المكتوبة في (البرهان) بفتح الباء وكسر الميم أي الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل من الثياب البيعة لتشتري على تلك الصفة للضرورة فإن وجد على الصفة لزوم وإلا خیر المشتري (و) جاز البيع أو الشراء (من الأعمى) سواء ولد أعمى أو طرأ عليه في صغره أو كبره ويعتمد

(قوله والاختلاف بالجودة والرداءة) أي كما لو كانت الصبرتان من القمح واحداً جيداً والأخرى رديئة واشترى أهما كل إردب منهما بدينار أو الإردب من هذه بدينارين ومن الأخرى بدينار (قوله كصبرة الخ) أي وكلاصي ممن كل رطل بدرم على أن مع البيع ثوبا وكذلك شقة قماش كل ذراع بكذا على أن مع البيع سلعة كذا من غير تسمية عن لها (قوله من غير تسمية عن لها) تبع في ذلك عبق قال بن أنظر من أين له هذا القيد وظاهر كلام ابن رشد الإطلاق ومن خط شيخ شيوخنا أبي العباس ابن الحاج هنا ما نصه سواء سمى لذلك الغير ثمناً أم لا بدليل صور المنع الثلاث في مفهوم ما قبله اه والحاصل أن الحق أن المنع مطلقاً سواء سمى لتلك السلعة ثمناً بأن قال اشترى منك هذه الصبرة كل إردب بدينار وهذا الثوب بدينار أو لم يسم للثوب أصلاً لأنه مع التسمية قد يساوى الثوب أكثر مما سمى له فاعتذر لاجل هذا الجزاف فصارت التسمية كالتسمية ومع عدم التسمية لا يدري ما يخص الثوب من الثمن (قوله وجاز البيع برؤية بعض المثلث) أي بسبب رؤية بعض المثلث سواء كان البيع بتاً أو على الخيار ولو جزافاً لما مر أن رؤية البعض كافية فيه (قوله بخلاف المقوم) أي كعدل معلوم من القماش وقوله فلا يكفي رؤية بعضه أي على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلث في كفاية رؤية البعض إذا كان للمقوم من صنف واحد والراجح الأول قال شيخنا إلا أن يكون في شمره إتلاف كالشاش وإلا اكتفى برؤية البعض (قوله والصوان) عطف على مدخول رؤية وهو بعض (قوله للضرورة) أي لما في حل العدل من الحرج والمشقة على البائع من تلوينه ومؤنة شدة إن لم يرعه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية (قوله وإلا خير المشتري) أي وأما لو وجد الصفة بها ولم يكن وجد في العدل زيادة في العدد على ما في البرنامج كما لو اشترى عدلاً يرنأجه على أن فيه خمسين ثوباً فوجد فيه واحداً وخمسين فقال مالك يكون البائع شريكاً معه في الثياب يحجزه من أحد وخمسين جزءاً من الثياب ثم قال مالك يرد منها ثوباً كيف وجده فيه أي يرد أي ثوب شاء رده قال ابن القاسم وقوله الأول أحب إلى وإن وجد في العدل تسعة وأربعين ثوباً وضع عنه من الثمن جزءاً من خمسين جزءاً كما قاله في المدونة فإن وجد فيها أربعين ثوباً مثلاً قال مالك أن وجد من الثياب أكثر مما سمى لزمه بحصته من الثمن وإن كثر النقص لم يلزمه رد البيع أي إن شاء ولا يتعين الرد وليس هذا من قبيل قوله الآتي ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره لأن هذا في المعين وما هنا غير معين (قوله وجاز البيع أو الشراء من الأعمى) أي إذا كان المبيع غير جزاف لأن الجزاف يعتبر فيه الرؤية كما مر (قوله ويعتمد في ذلك) أي فيما ذكر من البيع والشراء على أوصاف المبيع فتذكر له الأوصاف ليعتمد عليها في البيع والشراء وهذا فيما لا يمكن فيه معرفته للمبيع بغير وصف وأما ما يمكن معرفته للمبيع بدون وصف فيجوز شراؤه وإن لم يوصف له المبيع كالسمن في الشاة وكالدهان والمشمومات لأنه يدركها باللسان والذوق والشم (قوله وجاز البيع برؤية) أي جاز البيع بتاً وعلى الخيار بسبب رؤية (قوله لا يتغير بعدها) أي إذا ظن أو جزم أنه لا يتغير بعدها (قوله ولو حضر مجلس العقد) إذ لا يشترط التيقن عن مجلس العقد إلا فيما يبيع على الوصف (قوله فإن كان يتغير) أي جزماً أو ظناً أو شكاً بعدها أي وقبل وقت العقد (قوله وحلف بائع مدع عدم الخالفة) أشار الشارح بما ذكره إلى أن صلة مدع محذوفة وإن اللام في لبيع ليست

في ذلك على أوصاف المبيع (و) جاز البيع (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع عادة (بعدها) إلى وقت صلة العقد ولو حضر مجلس العقد فإن كان يتغير بعدها لم يجز على البت ويجوز على الخيار بالرؤية (وحلف) بائع (مدع) عدم الخالفة (لبيع) أي في مسألة

بيع (برئانج) وقد تلف أو غاب المشتري على المبيع وادعى مخالفته فقال البائع له بل أنت قد بدلته ومعمول حلف قوله (أن موافقته) أى موافقة ما فى العدل أى أنها موافقة (للكتاب) فى البرنامج (٢٥) فان نكل حلف المشتري ورد البيع (و) حلف

دافع مدع (عدم دفع ردى أو ناقص) وهو دافع الدائير أو الدرام من صراف أو مدين أو مقرض أو غيرهم إذا قبضها المدفوع له بقول الدافع أنها جياذ فادعى أخذها أنه وجدها أو شيئاً منها ردياً أو ناقصاً وأنكر الدافع أن تكون من دراهمه ويحلف فى نقص العدد على البت مطلقاً وفى نقص الوزن والنش على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فيهما وهذا كله إذا اتفقا على أنه قبضها على الفاصلة أو اختلفا فان اتفقا على أنه قبضها ليربها أوليئهما فالقول للقابض يمينه فى الردى والنقص (و) أن اشترى على رؤية متقدمة فادعى المشتري أنه ليس على الصفة التى رآه عليها وادعى البائع أنه عليها حلف البائع على (بقا الصفة) التى رآه المشتري عليها ولم يتغير (إن شك) أى حصل شك هل تغير فيما بين الرؤية والقبض أم لا فان قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا يمين

صلة مدع إذ البيع على البرنامج متفقان عليه لمدع له أحدهما فقط وانها بمعنى فى وحاصل ما ذكره المصنف أن المشتري على البرنامج إذا ادعى بعد ما قبض للتاع وغاب عليه أو بعد ما قبض للتاع وتلف البرنامج عدم موافقة ما فى العدل لما فى البرنامج وادعى البائع الموافقة فان البائع يحلف أن ما فى العدل موافق للكتاب فى البرنامج وهذا إذا قبضه على تصديق البائع فان قبضه على أن المشتري مصدق كان القول قوله وكذا إذا قبضه ليقلب وينظر قاله أبو الحسن عن الأحمى اه بن (قوله وقد تلف) أى البرنامج (قوله أن موافقته) أى أن موافقة ما فى العدل للكتاب فى البرنامج حاصلة فخير أن محذوف أن قلت القاعدة أن الذى يحلف المدعى عليه لا المدعى وهنا قد حلف البائع وهو مدع للموافقة قلت البائع وإن ادعى الموافقة إلا أنه فى المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه من ترجح قوله بمعمود أو أصل وهذا كذلك إذ الأصل الموافقة (قوله حلف المشتري) أى أنها مخالفة لما فى العدل (قوله وعدم دفع الخ) عطف على قوله لبيع برنامج أى حلف مدع عدم دفع ردى أو ناقص أنه لم يدفع ردياً ولا ناقصاً فمفعول حلف محذوف (قوله أو غيرهم) كمشتر دفع الثمن للبائع (قوله أنه وجدها الخ) أى وأدعى أنه وجدها ناقصة العدد (قوله نادى أخذها) أى بعد أن غاب عليها (قوله ويحلف فى نقص العدد على البت) أى أنه يحلف أنه دفع القدر الفلانى بتمامه جزءاً وقوله مطلقاً أى سواء تحقق أن هذه الدراهم الناقصة العدد دراهمه أم لا (قوله على نفي العلم) أى بأن يحلف أنه ما دفع إلا كاملاً أو جياذاً فى علمه وما ذكره من أنه يحلف فى نقص الوزن على نفي العلم كالنش خلاف ما اعتمده شيخنا فى حاشيته من أنه يحلف فى النقص مطلقاً سواء كان نقص وزن أو عدد على البت ويحلف فى النش على نفي العلم إلا أن يتحقق أن تلك الدراهم المغشوشة ليست دراهمه والا حلف على البت (قوله وإن اشترى على رؤية الخ) أى وأما ما يبيع على الصفة وادعى المشتري أنه ليس على الصفة التى يبيع عليها وادعى البائع أنه عليها فانه فى حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري كما فى خش وغيره (قوله أنه) أى المبيع (قوله ولم يتغير) تفسير لبقائه على الصفة التى رآه عليها (قوله حصل شك) أى من أهل المعرفة (قوله فالقول للمشتري كذلك) أى بلا يمين (قوله وإن رجحت لواحد منهما) أى بأن قال أهل المعرفة الذى فى ظننا أنه تغير أو أنه لم يتغير والحاصل أنه إذا قطعت أهل المعرفة بأحدهما فالقول قوله بلا يمين وإن رجحت لواحد منهما بأن ظنت التغير أو عدمه فالقول له يمين وإن أشكل الأمر فالقول للبائع يمين ولا يشترط كون القطع أو الترجيح حاصل من جماعة من أهل المعرفة بل يكفى واحد منهم على الاعتماد كما قال شيخنا (قوله وجاز بيع غائب) اعلم أن بيع الغائب فيه ست صور لأنه إما أن يباع على الصفة أو بدونها وفى كل منهما إما أن يباع على البت أو على الخيار أو على السكوت وكلها جائزة إلا ما يبيع بدون صفة على اللزوم أو السكوت فقول المصنف وجاز بيع غائب أى على البت أو على الخيار أو السكوت هذا إذا وصف ذلك المبيع الغائب بل وإن بلا وصف أن كان البيع على الخيار للمشتري لا إن كان بتاً أو على السكوت فانه لا يجوز قوله على خياره بالرؤية قيد فيما بعد لو فقط وهو المبيع بلا وصف وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة كما عزاه له غير واحد وأشار بلو لرد القول بأن الغائب لا يباع إلا بالصفة أو رؤية متقدمة ولا يجوز بيعه بلا وصف مطلقاً ولو كان على الخيار ونسب هذا القول لبعض كبراء أصحاب

﴿ ٤ ﴾ - دسوقى - ثالث ✽ وإن قطع بالتغير فالقول للمشتري كذلك وإن رجحت لواحد منهما فالقول له يمين فهذا من تمة قوله وبرؤية لا يتغير بعدها آخرها ليجمعها مع ذوات الحلف (و) جاز بيع (غائب) فهو عطف على عمود إن وصف بل

(ولو بلا وصف) لنوعه أو جنسه لكن (على) شرط (خياره) أى للشترى (بالرؤية) للبيع ليخف غره لاعلى اللزوم أو السكت فيفسد في غير التولية إذ فيها لا يضر (٣٦) السكوت لانها معروف فقوله على خياره الخ شرط فى المانع عليه

فقط إذ البيع على الوصف يجوز بإلزام فلو حذف ولو كان أوضح (أو) يبيع غائب بالصفة على اللزوم ولو (على يوم) ذهاباً فقط فيجوز وأولى أكثر فكلامه فيما يبيع بالصفة على اللزوم لا فيما يبيع على الصفة بالخيار ولا فيما يبيع على خيار بالرؤية ولا فيما يبيع على رؤية متقدمة فلا يشترط كون ذلك على يوم بل ولو حاضراً فى المجلس فأتى بهذا فى حيز البالغة لارد على من قال ان ما على يوم فدون كالحاضر لسهولة إحضاره وإلا كان حقه أن يذكره بعد قوله الآتى ولم تمكن رؤيته بلا مشقة المفروض فى بيع الغائب على الصفة باللزوم واعتراض على المصنف بأنه يقتضى أنه لا بد من إحضار حاضر بالبلد مجلس العقد ورؤيته مع أن الذى يفيد النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما فى فتحه ضرر أو فساد غير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة على اللزوم ولو بالبلد وان لم يكن فى احضاره مشقة (أو)

الامام قال ح قال فى المقدمات وهو الصحيح (قوله ولو بلا وصف لنوعه أو جنسه) يحتمل أن المراد أنه لم يذكر الجنس أو النوع بناء على ما لابن عبد السلام فانه قال وظاهر سلمها الثالث أنه لا يحتاج لذكر جنس السلعة أى عبس أو ثوب مثلاً ويحتمل أن مراد الشارح أن المنفى وصف الجنس أو النوع وأما هما فلا بد من ذكره بناء على ما قاله ح (قوله على شرط خياره) أى لكن بشرط أن يجعل الخيار للشترى إذا رأى البيع (قوله إذ فيها لا يضر) يعنى أنه إذا قال له ولينك ما اشتريت بما اشتريت بدون وصف لما اشتراه فيجوز إذا جعل الخيار للدولى أو دخلا على السكوت ويكون الدولى فى هذه الحالة الخيار وأما على اللزوم فيمنع للجهالة (قوله شرط فى المانع عليه) أى وهو الذى لم يوصف وأما الذى وصف فيجوز بيعه على البت وعلى الخيار وعلى السكوت فالصور ست المنع فى اثنتين والجواز فى أربع (قوله ولو على يوم) أى هذا إذا كان غائباً غيبة بعيدة بل ولو كان غائباً على يوم وحاصله أن ما يبيع على الصفة باللزوم لا بد فى جواز بيعه من كونه غائباً عن مجلس العقد ولو كانت مسافة الغيبة يوماً وأما ما يبيع على الصفة بالخيار أو يبيع على الخيار بلا وصف أو يبيع على رؤية متقدمة بتأ أو على الخيار فلا يشترط فى جواز بيعه غيبته بل يجوز بيعه ولو كان حاضراً فى المجلس إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ولو كان غائباً على يوم فيما يبيع على الصفة باللزوم كما قال الشارح (قوله للرد على من قال) أى وهو ابن شعبان (قوله كالحاضر) أى فى كونه لا يجوز بيعه على الصفة بتأ بل لا بد من حضوره فى مجلس العقد ورؤيته (قوله وإلا كان حقه الخ) أى والا يكن ذكره هنا فى حيز البالغة للرد فلا وجه لذكره هنا وكان حقه أن يذكره بعد قوله الآتى ولم تمكن رؤيته بلا مشقة المفروض فى بيع الغائب بالصفة على اللزوم بأن يقول ولم تمكن رؤيته بلا مشقة وهو على يوم (قوله واعتراض على المصنف) المعارض له بذلك الاعتراض ح وقوله بأنه يقتضى البيع أى لأنه قال ولو كان غائباً على يوم ففاده أنه إذا كان على دون يوم الصادق بالحاضر فى البلد لا بد من إحضاره بمجلس العقد ولا يجوز بيعه على الصفة باللزوم (قوله مع أن الذى يفيد النقل) مراده به المدونة فقد ذكر بعضهم أن هذا يؤخذ منها من خمس مواضع وتحصل من كلام الشارح أولاً وأخيراً أن ما يبيع على الصفة بالخيار أو بلا وصف على الخيار بالرؤية أو يبيع على رؤية متقدمة سواء كان بتأ أو على الخيار لا يشترط فيه أن يكون غائباً بل يجوز بيعه ولو كان حاضراً فى مجلس العقد أو بالبلد وأما ما يبيع بالصفة على اللزوم ففاد المصنف أنه لا بد أن يكون غائباً يوماً فأكثر ولا يجوز بيعه إن كان حاضراً بالبلد إلا إذا حضر مجلس العقد ورىء ومفاد النقل أنه إن كان حاضراً فى مجلس العقد فلا بد من رؤيته إلا إذا كان فى رؤيته ضرر وان كان حاضراً بالبلد دون مجلس العقد صح بيعه على اللزوم وان لم يكن فى احضاره فى مجلس العقد مشقة (قوله أى ولو وصفه) أشار الشارح الى أنه عطف على قوله بلا وصف فهو فى حيز البالغة (قوله وإنما الخلاف فى وصف البائع) قضى الموازية والعقبة لا يجوز أن يباع الشيء بوصف بائنه لأنه لا يوثق بوصفه إذ قد يقصد الزيادة فى الصفة لاتفاق سلمته وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد واللخمي من جواز البيع بوصف البائع نعم لا يجوز النقد فهو أى كون الوصف من غير البائع شرط فى النقد عندهما لا فى صحة البيع اه ففى كان الوصف من البائع منع النقد كان تطوعاً أو بشرط كان المبيع عقاراً أو غيره كما ارتضاه شيخنا

(وصفه) أى ولو وصفه (غير بائنه) فيجوز والاولى حذف غير لان وصف غير البائع (قوله) لا خلاف فيه وإنما الخلاف فى وصف البائع وأجيب بأن وصف يقرأ مصدرأ معطوفاً على المصدر المنفى ونفى اثبات والتقدير

بقوله (إن لم يبعد) جدا بحيث يعلم أو يظن أن البيع يدرك على ما وصف فإن بعد جدا (كحراسان من إفريقية) من كل ما يظن فيه التغير قبل إدراكه لم يجز ويجرى هذا الشرط أيضاً فيما يبيع على رؤية سابقة ومفهوم قولنا على اللزوم أن ما بيع على الخيار لا يشترط فيه ذلك وهو كذلك وإلى الثاني بقوله (ولم تمكن رؤيته بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة فإن أمكنت بدونها بأن كان على أقل من يوم فلا يجوز بالوصف لأن العدول عن الرؤية إلى الوصف غرر ومخاطرة فهو شرط في الغائب المبيع على الصفة باللزوم فقط وأما على الخيار أو رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضرا مجلس العقد وتقدم أن هذا الشرط ضعيف (و) جاز (النقد) تطوعا (فيه) أى في المبيع الغائب على اللزوم عقارا أو غيره لأعلى الخيار البوت له أو الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا وجاز النقد

(قوله ولو بلا وصفه) أى ولو اتفق وصف غير البائع له (قوله ويجرى هذا الشرط أيضاً فيما يبيع على رؤية سابقة الخ) تلخص من هنا ومما مر أن ما بيع على رؤية سابقة يشترط فيه شرطان أن لا يتغير بعدها أى أن يعلم أو يظن أنه لم يحصل فيه تغير بين الرؤية والعقد وأن لا يبعد جدا بحيث لا يتغير بين العقد والقبض وهذا إذا يبيع على اللزوم وأما على الخيار فلا يشترط قرب ولا عدم تغير (قوله أن ما يبيع على الخيار) أى سواء يبيع بوصف أو بلا وصف أو برؤية سابقة (قوله لا يشترط فيه ذلك) أى بل يجوز ولو بعد جدا على ما عند ابن عبد السلام خلافا لظاهر كلام المصنف في توضيحه اهـ (قوله ولم تمكن رؤيته بلا مشقة) النفي بلا مشقة أى وإن اتفق إمكان رؤيته من غير مشقة وإذا اتفق إمكان رؤيته من غير مشقة ثبت إمكانها مع المشقة فكأنه قال ولا بد أن يكون في رؤيته مشقة (قوله بأن أمكنت بمشقة) أى وذلك كالتائب على مسافة يوم ذهابا (قوله وأما على الخيار) أى وأما الغائب الذى يبيع على الخيار سواء كان موصوفاً أو غير موصوف (قوله أو رؤية سابقة) أى أو يبيع برؤية سابقة سواء كان بتأ أو على الخيار (قوله ولو كان حاضرا مجلس العقد) أى بين يدي المتعاقدين بأن يكون بينه وبينهما حائل كجدار أو في صندوق مثلا فلا منافاة بين كونه حاضرا وبين كونه غائبا لأن المراد بغيته غيبته عن البصر فلا ينافى أنه حاضر (قوله وتقدم أن هذا الشرط ضعيف) وأن المتمد ما أفاده النقل وهو أن الحاضر في مجلس العقد لا بد من رؤيته إلا لضرر وغير الحاضر في مجلس العقد يجوز بيعه على الصفة ولو كان في البلد وإن لم يكن في إحضاره مشقة (قوله وجاز النقد تطوعا فيه) إنما قيد جواز النقد بالتطوع لقوله بعد ومع الشرط الخ * وحاصل قه المسئلة أن المبيع الغائب يجوز النقد فيه تطوعا بشرط وهو كون البيع على اللزوم سواء كان البيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا فإن كان البيع على الخيار منع مطلقا كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا وهل يشترط أيضاً في جواز النقد تطوعا إذا يبيع على الصفة أن يكون الواصف له غير البائع لأن وصفه يمنع من جواز النقد ولو تطوعا كما في عقب وارتضاء شيخنا أولا يشترط ذلك وهو المأخوذ من كلام ابن فانه نازع في كون وصف البائع يمنع من جواز النقد تطوعا وأما النقد بشرط فإن كان المبيع عقارا قريبا أو بعيدا فيجوز بشرطين أن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا كان يبيع بالصفة غير البائع فإن تخلف شرط منهما امتنع النقد بالشرط وإن كان المبيع غير عقار فيجوز اشتراط النقد بأربعة شروط أن تقرب غيبته كيومين وأن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا يبيع بالوصف غير البائع وأن لا يكون في المبيع حق توفية فإن تخلف شرط منها منع النقد بشرط (قوله في المبيع الغائب) أى سواء كان يبيع بالوصف أو برؤية متقدمة لكن محل جواز النقد تطوعا إذا يبيع بالصفة إن كان الواصف له غير البائع والا فلا يجوز على ما علمت فبما مر (قوله عقارا أو غيره) أى سواء كان ذلك للمبيع الغائب قريبا أو بعيدا (قوله أو الاختيار) أى كأن يقول له بتك سلعة من سلعتي كذا الغائبين بمحل كذا بدينار على الاختيار أى على أنك تختار واحدة منهما بعد رؤيتهما (قوله ومع الشرط في العقار) قيده في التوضيح بما إذا يبيع العقار جزافا فإن يبيع مذارعة فلا يصح النقد فيه قاله أشهب في المتنية وكذا قاله مالك وتبعه في الشامل واعترض طفى تهديد التوضيح قائلا الظاهر أن قول أشهب هذا وما روى عن مالك خلاف المتمد ولذا أطلق غير واحد جواز النقد في العقار كالدونة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح ولو يبيع مذارعة على المتمد الاولى له أن يقدمه قبل قوله وضمنه مشتر ويذكره بعد قوله وجاز النقد مع الشرط في العقار لأن العقار

(مع الشرط في العقار) المبيع على اللزوم بوصف غير البائع ولو بعيدا لأنه مأمون لا يسرع له التغير بخلاف غيره

وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه بالشرط لترده بين السلفية والثمنية (وضمنه) أي العقار الغائب (المشتري) بالعقد أي دخل في ضمانه بمجرد العقد ولو بيع مذارعة على المعتمد يسع بشرط التقدم لا وهذا إن وافق المشتري البائع على أن الصفقة أدركته سالما والا فضاهاه من البائع كأي شيء في قوله (٢٨) أو منازعة (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أي غير العقار

(إن قرب) محله (كاليومين) فأقل ويسع على اللزوم برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه ولم يكن فيه حق توفية (وضمنه) أي غير العقار يسع بشرط النقد أم لا (بائع) وقوله (إلا) للشرط راجع لهما أي إلا للشرط من المشتري في العقار على البائع أو من البائع على المشتري في غيره فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن من كان عليه إلى من شرط عليه وقوله (أو منازعة) راجع للأول لا لثاني لعدم صحة تفريجه عليه أي ضمن العقار المشتري إلا للمنازعة بينه وبين البائع في أن العقد صادف المبيع سالما أو معيبا باقيا أو هالكا فان الضمان حينئذ من البائع لأن الأصل انتفاء الضمان عن المشتري إلا بأمر محقق (وقبضه) أي الغائب أي الخروج للآتيان به (على المشتري) لا على البائع وشرطه على بانه يفسد

إذا يسع مذارعة النزاع فيه من جهة جواز النقد فيه بشرط أولا لامن جهة دخوله في ضمان المشتري بالعقد وعدم دخوله كما هو ظاهر الترح لأن العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد إلا إذا يسع جزافا وأما إذا يسع مذارعة لم يكن من ضمانه قبل قبضه من المشتري لأن فيه حق توفية وما كان كذلك لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض لا بالعقد (قوله) وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه بالشرط (ظاهره) أنه يجوز النقد تطوعا إذا يسع بوصف البائع وهو ما قاله ابن فانظرو (قوله) وضمنه للمشتري بالعقد أي وضمن للمشتري العقار الذي يسع وهو غائب بوصف أو برؤية بمجرد العقد حيث كان البيع وقع على البت (قوله) أي غير العقار أي الذي يسع وهو غائب (قوله) كاليومين أي ذهابا والكاف استقصائية لا تدخل شيئا لأن الروي عن ابن القاسم يومان وعن مالك يوم ونحوه وهو يوم ثان وإلى هذا يشير الشارح بقوله كاليومين فأقل تأمل (قوله) فيعمل بالشرط هذا ظاهر إذا كان الشرط في صلب العقد وأما إذا تطوع به أحدهما للآخر بعده ففى المسئلة قولان وظاهر المصنف اعتباره لأن قوله إلا للشرط يشمل الواقع في العقد وبعده قاله شيخنا (قوله) أو منازعة قال أبو طي للسنوى المشتري على رؤية سابقة إذا هلك قبل أن يقبضه المشتري ضمانه من البائع كما في المدونة وتبعه المصنف وقالت في بقاء الصفة وتبعها المصنف القول للبائع فيه وكلاهما على خلاف الأصل إذ الأصل عدم الهلاك وعدم النقص فلم يفرقا بينهما قلت الهلاك ثبت وقوعه والصفة البائع يقول هي باقية لم تتغير أصلا والمشتري يزعم تغيرها فعليه البينة ولو سلم البائع نقصها أو ثبت بينة لكان القول للمشتري كالمسئلة الأولى اهـ بن (قوله) لعدم صحة تفريجه عليه أي وذلك لأن المنازعة لا توجب الضمان على المشتري وإنما توجه على البائع والحاصل أن العقار المبيع غائبا على الصفة أو على رؤية سابقة ضمانه من المشتري إلا للشرط أو منازعة وإلا كان ضمانه من البائع وغير العقار المبيع غائبا ضمانه من البائع إلا للشرط وإلا كان الضمان من المشتري (قوله) إلا بأمر محقق أي وهو مصادفة العقد له سلبا (قوله) يفسد العقد أي لأنه لما شرط عليه المشتري الآتيان به صار كوكيله فاتفى عنه الضمان اللازم له بمقتضى العقد فصار اشتراط الآتيان به موجبا للفساد لأنه كالشرط المناقض لمقتضى العقد (قوله) لأن كان ضمانه من المشتري فبائز أي وإن كان فيه بيع وإجارة (قوله) وحرم كتابا وسنة الخ أي بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فقد قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وأما الثاني فقد قال في الصحيح لعن رسول الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده وقال هم سواء وأما الاجماع فقد أجمع علماء الأمة على حرمة وقد صرح رجوع ابن عباس عن القول باباحة ربا الفضل (قوله) لأن النقد خاص بالمسكوك هذه طريقة وقيل إن النقد لا يختص بالمسكوك وعلى هذا القول يظهر قول المصنف في نقد (قوله) والحرمة لا تختص به أي تجزى في المسكوك وغيره (قوله) أي زيادة) يعني في الكيل أو الوزن أو العدد لا في الصفة إذ لا حرمة في زيادتها (قوله) ولا بأس به أي بربا الفضل في مختلف الجنس فيجوز بيع ذهب بفضة متفاضلا إذا كان يدا بيد ويسع قبح بأرز أو فول متفاضلا إذا كان يدا بيد (قوله) مطلقا

العقد إن كان الضمان منه لا إن كان ضمانه على المشتري فبائز (وحرم) كتابا وسنة وإجماعا (في نقد) أي أي ذهب وفضة ولو قال في عين كان أولى لأن النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به (وطعام ربا فضّل) أي زيادة (ونساء) بفتح النون أي تأخير لكن حرمة ربا الفضل فيما أئخذ جنسه من النقد وأئخذ من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس منها بدأيد وربا النساء يحرم في النقود مطلقا

وگذا فی الطعام ولو غیر ربوی فکل ما یدخله بالفضل یدخله بالنساء دون عکس قال العلامة الاچموری: ہر بانی فی التقدیرم ومثله * طعام وان جنساہما قد تعددا * وخص رباً فضل بقدر ومثله * (۲۹) طعام رباً ان جنس کل نوحدا *

فكلام المصنف يجعله أراد به بيان أن ربا الفضل والنساء يدخلان في النقد والطعام في الجملة دون غيرهما من حيوان وعروض وأما تفصيل ذلك فيؤخذ مما يأتي ولذلك قال البساطي هذا كاترجمة ويأتي تفصيلها في قوله علة طعام الربا الخ ثم عطف على مقدر تقديره فيجوز ما سلم من قسمي الربا (لا) يجوز (دينار ودرهم) (بدينار ودرهم مثلهما (أو غيره) أي غير الدرهم كشاة مثلا بدل الدرهم مع الدينار وبيع الدينار والشاة (بمثلهما) أي بدينار وشاة ووجه ربا الفضل في الصورة الأولى احتمال كون الرغبة في أحد الدينارين أو أحد الدرهمين أكثر وجهل الثائل كتحقق التفاضل ووجهه في الثانية أن ما صاحب أحد التقدين كالشاة ينزل منزلة النقد (و) لا يجوز صرف (مؤخر ولو) كان التأخير منهما أو من أحدهما (قريباً) مع فرقة يبدن

أى اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع ذهب بذهب قدره لأجل ولافضة بفضة قدرها لأجل ولا بيع ذهب بفضة قدرها أو أكثر منها أو أقل لأجل (قوله وكذا في الطعام) أى مطلقا اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع اردب قمح بمثله أو بارد ببول لأجل (قوله ولو غير ربوى) أى كخوخ وفتح فلا يجوز بيع قطار من أحدهما بقطار من الآخر لأجل (قوله فكل ما يدخله ربا الفضل) أى وهو النقد والطعام الربوى (قوله دون عكس) أى وليس كل ما يدخله ربا النساء يدخله ربا الفضل أى لأن الطعام غير الربوى يدخله ربا النساء ولا يدخله ربا الفضل فيجوز بيع الخوخ بالخوخ متفاضلا إذا كان يساويه (قوله ومثله طعام) أى سواء كان ربويا أو غير ربوى (قوله ان جنس كل توحدا) أى إن توحدا جنس كل من النقد والطعام الربوى (قوله بحمل) أى لأن ظاهره أن كلاما من ربا النساء و ربا الفضل يحرم في النقد اتحد الجنس أو اختلف ويحرم في الطعام سواء اتحد الجنس أو اختلف كان الطعام ربويا أو غير ربوى وليس كذلك (قوله فيؤخذ مما يأتى) أى فى الربوات (قوله هذا كالترجمة) أى لما بعده وكأنه قال باب حرمة الربا فى النقود والطعام (قوله لا يجوز دينار ودرهم) أى لأنه لم يسلم من الربا بل فيه ربا الفضل كما بينه الشارح (قوله احتمال كون الخ) فيدفع ذلك الراغب لأجل رغبته أكثر من دينار وأكثر من درهم (قوله وجعل التامثل كتحقق التفاضل) أشار بهذا الى ان محل النفع فى الصورة الأولى إذا لم يتحقق مساواة الدينار للدينار والدرهم للدرهم بل شك فى تساويهما أو توهم ذلك اما لو جزمنا بالمساواة لجاز ويكون هذا من قبيل المبادلة لا من قبيل الصرف (قوله ووجهه فى الثانية الخ) حاصله أن ما صاحب أحد النقيدين من العرض يقدر أنه من جنس النقد صاحب له فأتى الشك فى التامثل والنفع فى هذه مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين اه وإذا منع البيع لأجل هذا التفاضل للتوهم فأحرى للنفع للتفاضل المحقق كبيع دينار أو درهم باثنين واعلم أن ما لك قد منع الصورتين وأما حنيفة أجازهما والشافعى قد فرق بينهما فأجاز الأولى ومنع الثانية وتسمى المسئلة الثانية عند الشافعية بمسئلة درهم ومدعجوة (قوله ولا يجوز صرف وخر) أى لوجود ربا النساء (قوله ولو قريبا) أى هذا إذا كان التأخير منهما أو من أحدهما بعيدا مع تفرق الابدان بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما مع تفرق الابدان قريبا هذا إذا كان التأخير البعيد أو القريب اختيارا بل ولو كان غلبة وما ذكره من منع التأخير القريب مع المفارقة هو المشهور ومقابله المشار اليه بلومذهب العتبية من جواز التأخير القريب مع تفرق الابدان اختيارا (قوله ولو بأن يدخل الخ) أى ولو كان التأخير بأن يدخل الخ (قوله فلا يضر إلا إذا طال) حاصله أنه إذا حصل التأخير اختيارا فإن حصلت مفارقة الابدان منهما أو من أحدهما ضر ذلك اتفاقا ان كان التأخير كثيرا وإن كان التأخير قليلا ضر أيضا لكن على المشهور خلافا لما فى العتبية وإن لم تحصل مفارقة أبدان ضر ان كان التأخير كثيرا على المشهور وإن كان قليلا فلا يضر اتفاقا وذلك كاستقراره ممن يجانبه من غير قيام وأما ان حصل التأخير غلبة ضر مطلقا قليلا كان أو كثيرا خلافا لابن رشد القائل بعدم الضرر مطلقا كانت التأخير غلبة قليلا أو كثيرا (قوله كما يأتى) أى فى قوله أو قاب هـ أحدهما وطال فانه محمول على عدم المفارقة (قوله أو كان التأخير غلبة) أى فيضر قليلا كان التأخير أو كثيرا

اختيارا ولو بأن يدخل أحدهما في الحانوت ليأتي له بالدرهم منه لأن لم تحصل فرقة فلا يضر الا اذا طال كأيأتي (أو) كان التأخير (غلبة) فهو عطف على قريبا خلافا لأن رشد القائل ان التأخير غلبة لا يضر وظاهره ولو طال كأن يهول بينهما سبل أو نار أو عدو

هـ بمطغ غلبه على قريبا يكون في كلامه الرد على ابن رشد حال الغلبة مطلقا خلافا لمن جملة معطوفا على الصفة القدرة أعنى اختيارا فانه لا يفيد الرد حال البعد وعطف على (٣٠) قريبا أيضا قوله (أو عقد ووكل في القبض) أى وبطل الصرف إن تولى

القبض غير عاقده وكالة عنه ولو شريكه اذا لم يقبضه بحضرة الموكل والاجاز على الأرجح (أو) ولو (غاب قد أعدهما) عن المجلس (وطال) بلا فرقة يبدن فيفسد فان لم يطل كما لو استقرضه من بجانبه أو حل صرته أو فتح صندوقه من غير تراخ كثير لم يضر فان حصلت الفرقة ضر ولو قريبا كما مر (أو) غاب (قدأهما) معا عن مجلس الصرف وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن لأنه مظنة الطول (أو) كان التأخير (بمواعدة) أى بسببها بأن جعلها عقدا لا ياتئنان غيره كاذب بنا إلى السوق لتقد الدراهم أو وزنها فان كانت جيادا أخذت منك كذا وكذا بدينار فقال له الآخر نعم قال فيها ولكن يسر معه على غير مواعدة انتهى أى من الجانبين كما هو حقيقة المواعدة بأن يقول أحدهما لصاحبه اذهب بنا إلى السوق

(قوله مطلقا) أى في قرب التأخير وبعبه (قوله أى وبطل الصرف النخ) أى لأنهم أجروا التوكيل على القبض مظنة التأخير وأجروا عليه حكمه وما ذكره من بطلان الصرف أن تولى القبض غير عاقده هو المشهور خلافا لمن قال بالصحة وهو الردود عليه بلو في كلام المصنف لأن قوله أو عقد النخ واقع في حيز المبالغة لأن المعنى ولو كان التأخير قريبا ولو عقد ووكل في القبض (قوله ولو شريكه) أى لأنه لا فرق بين أن يوكل أجنبيا أو يوكل شريكه وهذا هو الراجح وفي سماع أصبغ أنه يجوز أن يقبض إذا كان الموكل شريكا ولو في غيبة الموكل (قوله على الأرجح) أى خلافا لما في الشامل من النسخ مطلقا أى سواء قبض بحضرة الموكل أم لا والحاصل ان المسئلة ذات اقوال أربعة قيل ان التوكيل على القبض لا يضر مطلقا سواء كان الوكيل شريكا أو أجنبيا قبض بحضرة موكله أو في غيبته وقيل انه يضر مطلقا وقيل إن كان شريكا فلا يضر ولو قبض في غيبة موكله وان كان غير شريك ضر إن قبض في غيبة موكله وان قبض بحضرته فلا يضر وقيل ان قبض بحضرة موكله فلا يضر مطلقا سواء كان شريكا أو أجنبيا وان قبض في غيبته ضر مطلقا وهذا هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله فيفسد) أى على المشهور خلافا لمن قال بالصحة وهو المشار اليه بلو في المصنف وأشار الشارح بقوله بلا فرقة بدن لدفع ما يقال ان بين مفهوم قوله هنا وطال وبين قوله سابقا ولو قريبا تناقضا وخاصل الجواب ان ما هنا لم يحصل مفارقة وما تقدم في قوله ولو قريبا محمول على ما إذا حصل تفرق (قوله وان لم يحصل طول النخ) أى بأن تسلف هذا الدينار من رجل بجانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل بجانبه وأما لو حل كل منهما صرته فلا منع اه شيخنا عدوى واعلم ان قوله أو غاب قدأهما هي مسئلة الصرف على الدمة أى على استحداث شيء في الدمة واما قوله فيما يأتي أو بدين فهي مسئلة صرف مافي الدمة أى صرف ما هو متقرر في الدمة وهو جائز اذا حل الدينان فان كانا مؤجلين أو أحدهما منع الصرف والحاصل ان الصرف على الدمة لم تكن الدمة مشغولة بشيء قبل الصرف والصرف هو الذى أحدث شغلها بخلاف صرف مافي الدمة فان الدمة مشغولة فيه قبل الصرف (قوله أو كان التأخير) أى تأخير الصرف (قوله كاذب بنا إلى السوق الى قوله وقاله الآخر نعم) أى وبعبه ذلك القول نفس العقد (قوله ولكن يسر معه) أى ولكن المطلوب ان يسر معه النخ (قوله للصرف) أى لأجل ان اصرف منك هذه الدنانير وقوله فيذهب معه أى من غير ان يتفقا على ان يأخذ منه قدر كذا في مقابلة كل دينار وقوله ثم يجددان عقدا بعد النقد أى ثم بعد وصولهما للسوق وتقدما للدنانير يجددان عقد الصرف بأن يتفقا على أن كل دينار صرفه كذا من الدراهم (قوله ان تأجل النخ) أى ان كان الدينان أو أحدهما مؤجلا (قوله اقتضى) أى قبض وأخذ من نفسه وقوله لنفسه متعلق باقتضى أى اخذ من نفسه لنفسه ما سلفه (قوله فكان الذى له الدينار أخذه من نفسه النخ) أى إذا حل الاجل (قوله التروكة لصاحبه) أى التى تركها لصاحبه (قوله وكذا الآخر) أى الذى له الدراهم كأنه إذا جاء الأجل أخذ من نفسه لنفسه الدراهم في نظير الدينار الذى تركه لصاحبه وحاصله ان الذى في ذمته الدينار حين تصارفا قد عجل الدينار الذى في ذمته فسلفه لصاحبه الى ان يأتي الأجل يصرفه بالدراهم التى في ذمته فظهر

للصرف فيذهب معه الآخر ثم يجددان عقدا بعد النقد فهذا جائز (أو) كان الصرف (بدين) الصرف بأن يكون لأحدهما على صاحبه دراهم ولا آخر عليه دنانير فيسقط الدراهم في الدنانير والنخ (إن تأجل) منها بل (وإن) كان التأجيل (من أحدهما) ومن الآخر حال لأن من عجل المؤجل عد مسلفا فاذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه فكان الذى له الدينار أخذه من نفسه لنفسه في نظير الدراهم التروكة لصاحبه وكذا الآخر فالقبض انما وقع عند الأجل وعقد الصرف قد تقدم فقد حصل التأخير

فلو خلا معاً جاز كُن له دراهم حالة على احد قدر صرف دينار اخذ عنها ديناراً فيجوز ان لم يحصل تأخير بمواعدة او غيرها (او) صرف مرتين جد وفاة الدين أو قبلة من الراهن أو مودع بالسكس (٣١) من مودع بالفتح و (غاب رهن) مصارف

عليه (أو وديعة) كذلك عن مجلس الصرف فيمنع ولو شرط الضمان على الرهن والمودع بالفتح بمجرد العقد وأما إن كان الضمان من ربه فيمنع انفاً (ولو سك) كل من الرهن والوديعة خلافاً لمن قال إن سكا جاز الصرف في غيبتهما (ك) امتناع صرف حلي (مستأجر وعارية) ان غابا عن مجلس الصرف والإجاز (و) كاتمان صرف (مفصوب) غائب (إن صيغ) بخلاف مسكوك ومكسور وتبر وكل مالا يعرف بهينه فيجوز صرفه ولو غابا لعلقه بالذمة (إلا أن يذهب) أي يتلف النصب المصوغ عند الغائب (فيضمن قيمته) لأنه بدخول الصنعة فيه صار من اللقومات وإذا لزمته القيمة بالتلف (فكالدین) أي لحقه كصرف الدين الحال الترتب في الذمة وهو الجواز (و) لا يجوز الصرف (يتصدق فيه) أي في وزنه أو عدده أو

الصرف المؤخر وكذا يقال في الجانب الآخر (قوله فلو خلا معاً جاز) لا يخالف هذا مقاصداً لصرف لأننا نقول قد تقرر أن للمقاصة إنما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين كذهب وفضة ولا صنفين نوع كإبراهيمي ومحمدی (قوله أخذ عنها ديناراً) أي من ذلك الأحد الدين (قوله إن لم يحصل تأخير) أي في دفع الدين عن تلك الدراهم (قوله أو قبلة) أي حيث رضى المرتن بصرفه وبقاء الدين من غير رهن (قوله وغاب الخ) مفهومه أنه لو كان حاضراً في مجلس الصرف جاز صرفه (قوله ولو شرط الضمان) أي ضمان الدينار المرهون أو المودع وقوله بمجرد العقد أي عقد الرهن والوديعة خلافاً للخصم القائل بالجواز إذا شرط الضمان على المرتن والمودع وقت عقد الرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكهما بنية لأنه لما دخل في ضمان المرتن أو المودع صار كأنه حاضر في مجلس الصرف (قوله ولو سك) أي هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة غير مسكوك بل ولو كان مسكوكاً فيمنع صرفه في غيبته عن مجلس الصرف لعدم المناجزة على الشهور ورد المصنف بلومارواه محمد من جواز صرف المرهون أو المودع المسكوك الغائب عن مجلس العقد لحصول المناجزة بالقول قال ح وظاهر كلام المصنف أن الخلاف في المسكوكين لافي المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجمع كما في التوضيح عن الجواهر اهـ بن (قوله كل من الرهن والوديعة) أي لعدم المناجزة وإنما يقال المصنف ولو سكا بالمطابقة لأن العطف إذا كان بأو تجوز فيه المطابقة وعدمها وهو الأكثر (قوله خلافاً لمن قال) أي وهو محمد بن المواز (قوله جاز الصرف في غيبتهما) أي لحصول المناجزة بالقول ولأنه كالحاضر لأنه يمكن تعلقه بذمة المرتن أو المودع على تقدير عدم البينة على هلاكه فلما كان يمكن تعلقه بالذمة فكأنه حاضر (قوله كمستأجر وعارية) تشبيهه بما قبله من المنع إن غاب عن مجلس الصرف والصحة إن حضر لافيهما وفي سك لعدم تأتى العارية والاجارة في المسكوك على المذهب لا تقابله صرفاً في العارية وعدم جواز اجارته لا تقابله سلفاً بزيادة الأجرة لأن القاعدة أن القية على المثلي تعد سلفاً (قوله ومفصوب) أي أنه يحرم صرفه إذا كان غائباً عن مجلس العقد لقاصبه أو لغيره (قوله إن صيغ) أي كالحلي (قوله وكل مالا يعرف بهينه) أي كالسبائك (قوله لتعلقه بالذمة) هذا إشارة للفرق بين المصوغ وغيره وحاصله أن المصوغ إذا هلك تلزم فيه القيمة لدخول الصنعة فيه وقبل هلاكه يجب على القاصب رده بهينه فيحتمل عند غيبته أنه هلك ولزمته قيمته وما يدفعه في صرفه قد يكون أقل من القيمة أو أكثر فيؤدي للتفاضل بين العينين وأما غير المصوغ فبمجرد غصبه ترتب في ذمته مثله فلا يدخل في صرفه في غيبته احتمال التفاضل (قوله لأنه) أي المصوغ وكان الأولى أن يقول لان المثلي إذا دخلته صنعة الخ (قوله ولا يجوز الصرف) أي في حال كونه ملتصقاً بتصدق فيه فالباء للملابسة وهو عطف على قوله في قد أي وحرم في قد وحرم الصرف ملتصقاً بتصدق فيه لأنه قد يختبره بعد التفرق فيجده ناقصاً أو رديئاً فيرجع به فيؤدي إلى الصرف بتأخير وان اشترط عدم الرجوع عند العقد لزم أكل أموال الناس بالباطل (قوله كبدالة ربويين) أي لتلا وجود نقص فيدخل التفاضل ان شرطاً عدم الرجوع بالنقص أو التأخير ان شرطاً الرجوع به بعد الاطلاع عليه (قوله فالمراد) أي بالربويين وقوله ولو ربا النساء أي ما يدخله ولو ربا النساء (قوله يحرم التصديق فيهما) ما ذكره المصنف من

جوده وشبه في منع التصديق فروعا خمسة فقال (كمبادلة ربويين) من هذين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه فالمراد ولو ربا النساء يحرم التصديق فيها (و) كل شيء (مقرض) فتح الرأطام أو غيره لا يجوز لأخذه التصديق فيه لاحتمال وجدان نقص فيقتضيه حاجته أو عوضاً عن العرف فيدخله السلف بزيادة (و) كل (مبيع لأجل) طعام أو غيره لاحتمال نقص فيه فيقتضيه أخذه لأجل التأخير فيه أكل أموال الناس بالباطل (و) كل (رأس مال سلم) لما ذكر

والراجح انه يجوز فيه التصديق فكان على المصنف (٣٣) حذف هذا الفرع (و) كل دين (معجل قبل أجله) ثلاثا

بعد تصا فيعتزله فيصير
سلفا جرحا "نفا لأن المعجل
مسلف (و) حرم (بيع)
وصرفه) أى اجتماعهما
في عقد واحد كأن يدفع
دينارين ويأخذ ثوبا
وعشرين درهما وصرف
الدينار عشرون لتنافي
احكامهما لجواز الأجل
والخيار في البيع دونه
ولأنه يؤدي لتركب الحل
بوجود عيب في السلعة
أو لتأديته الى الصرف
المؤخر لاحتمال استحقاق
فيها فلا يعلم ماينوبه إلا
في ثاني حال واستثنى أهل
المذهب صورتين ليسارتهما
أشار لأولهما بقوله (إلا)
أن يكون الجميع) أى
البيع والصرف أى ذو
الجميع (دينارا) كأن
يشترى شاة وخمسة دراهم
بدينار فيجوز وللثانية
بقوله (أو يجتمعا) أى
البيع والصرف (فيه)
أى في الدينار بأن يأخذ
من الدراهم أقل من صرف
دينار كأن يشتري عشرة
اثواب وعشرة دراهم
بأحد عشر دينارا وصرف
الدينار عشرون درهما
فلو كان صرفه يساوى
عشرة في هذا المثال لم يجز
لعدم اجتماعهما فيه ولا
بدن من المناجزة في سلعة

حرمة التصديق في هذه المسئلة وهى مبادلة الشئين الربويين هو أحد قولين فيها والآخر جواز
التصديق فيها قال بن ولا ترجيح لأحدهما على الآخر (قوله لأن المعجل مسلف) قال خش ثم
ان الذى يفيد كلام القرياني في حاشيته على المدونة أن الحكم في التصديق إذا وقع في القرض
الفسخ على ظاهر المدونة خلافا لمن قال بعدمه وأن الحكم في التصديق في البيع لأجل عدم الفسخ
على ظاهرها كما قال عبد الحق انه الاشبه بظاهرها وحكى أبو بكر بن عبد الرحمن انه يفسخ ثم ان
الظاهر ان رأس مال السلم كالبيع لأجل في جريان الخلاف وان المعجل قبل أجله يرد ويبقى حق
يأتى الاجل وان الصرف يرد وكذلك مبادلة الربويين كما قال ابن يونس وقال ابن رشد بعدم
فسخها (قوله وحرم بيع وصرف) أى خلافا لاشبه حيث قال بجواز جمعهما نظرا إلى ان العقد
قد احتوى على امرين كل منهما جائز على انفراده وانكر ان يكون مالك حرمة قال وإنما الذى
حرمة الذهب بالذهب مع كل منهما سلعة والورق بالورق مع كل منهما سلعة ابن رشد وقول اشبه
اظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور وكما يمنع مصاحبة الصرف للبيع يمنع ان يصاحبه
شئ من العقود التى يمتنع اجتماعها مع البيع التى أشار لها بعضهم بقوله :

عقود منعناها مع البيع ستة * ونكاح قراض منع هذا علق
فجعل وصرف والمساواة شركة * نكاح قراض منع هذا علق

(قوله لتنافي احكامهما) أى احكام البيع والصرف ومن المعلوم ان تنافى الوازم يدل على تنافى
الملزومات (قوله ولأنه) أى اجتماع البيع والصرف (قوله لتركب الحل) أى حل الصرف (قوله بوجود
عيب) الباء سببية (قوله أولتأديته) أى اجتماع البيع والصرف (قوله فيها) أى في السلعة (قوله فلا يعلم
ماينوبه) أى الصرف بمعنى الدينار المصروف (قوله إلا في ثاني حال) أى بعد تقويم
السلعة المستحقة ثم لا يخفى ان تركب حل الصرف يكون بوجود العيب والاستحقاق والتأدية
لصرف المؤخر تكون بهما أيضا وعبارة الشارح توم خلاف ذلك فلو قال الشارح ولأنه يؤدي
لتركب الحل بوجود عيب أو استحقاق وذلك يؤدي للصرف المؤخر لأنه إذا ظهر بها عيب أو
استحققت لا يعلم ماينوب الصرف إلا في ثاني حال لكان اظهر (قوله واستثنى أهل المذهب) أى من
منع اجتماع البيع والصرف (قوله أى ذو الجميع) إنما قدر ذلك لأجل صحة الاخبار لأن الدينار
ليس هو البيع والصرف وإنما هو صاحبهما لاجتماعهما فيه (قوله كأن يشتري شاة) أى تساوى
خمسة دراهم أو تساوى أربعة والدراهم التى مع مائة أو تساوى ثلاثة والدراهم التى معها (١) تساوى
سبعة (قوله بأن يأخذ الخ) أى بأن تكون الدراهم التى مع السلعة أقل من صرف دينار كما مثله
الشارح أو ثمن السلعة أقل من صرف دينار (قوله وصرف الدينار الخ) أى والحال أن قيمة الاثواب
تساوى مائتى درهم وعشرة دراهم فالمشرة دنانير وقت في بيع ليس إلا والحادى عشر بعضه في
مقابلة العشرة دراهم وبعضه في مقابلة بعض الاثواب فقد اجتمع البيع والصرف في الدينار
الحادى عشر فآل الامر إلى ان كل ثوب خسه دينار ودرهم (قوله فلو كان صرفه يساوى عشرة)
أى والاثواب تساوى مائة درهم (قوله لعدم اجتماعهما فيه) أى لأن الدينار الحادى عشر في مقابلة
الدراهم وهذا صرف والدنانير العشرة في مقابلة الاثواب كل دينار في مقابلة ثوب وهذا بيع فلم
يجتمع البيع والصرف في دينار وليس الجميع دينارا بل اجتمع البيع والصرف في غير دينار
(قوله لأن السلعة كالنقد) أى لأنها لما صاحبت الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة

(١) هكذا بالأصل

البيع والصرف في صورتين على المذهب لأن السلعة كالنقد خلافا للسيورى في بقاء كل منهما على حكمه حال على الانفراد فوجب في

تعجيل الصرف وأجاز تأخير السلعة (و) حرم (سلعة) كشاة أى يبيعها لشخص (بدينار إلا درهمين) قدون (إن تأجل الجميع) الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (أو) تأجلت (السلعة) من البائع لأنه يبيع وصرف تأخر عوضه أو بعضها وهو السلعة وتأجيل بعضها كتأجيل كلها إلا بقدر خياطتها (٣٣) أو بعث من يأخذها وهى مغيثة (أو) تأجل (أحد) النقدين (كلا أو بعضا

أيضا بخلاف تأجيلهما) لأجل واحد وتعجيل السلعة فيجوز لأن تعجيلها قسط دل على أن الصرف ليس مقصوداً ليسارة الدرهمين فلم يلزم تأخر الصرف وإنما المقصود البيع (أو تعجيل الجميع) فيجوز بالأولى فذكره لتسميم الأقسام لكن الجواز حيث لا يتقيد بالدرهمين وهذه المسئلة وما بعدها فى قوة الاستثناء والتقييد لقوله إلا أن يكون الجميع ديناراً أو مجتمعاً فيه فكأنه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله إلا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بأن فى أفرادها تفصيلاً وتقييداً وشبه فى مطلق الجواز لا بقيد التعجيل قوله (كدرهمين) أى كجواز استثناء درهمين (من دينارين) كأن يشتري عشرة أثواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وصرف الدينار عشرون ووقع البيع (بالقاسة)

فى مقابلة الدينار فى الصورة الأولى أو الدينارين فى الصورة الثانية (قوله أو تأجلت السلعة من البائع) أى ويحل الدينار من المشتري والدرهمان من البائع (قوله لأنه يبيع وصرف تأخر عوضه) علة للحرمة إذا تأجل الجميع وقوله أو بعضها علة للحرمة إذا تأجلت السلعة (قوله وتأجيل بعضها) أى السلعة وكذا تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل أحدهما بتمامه (قوله إلا بقدر خياطتها) أى إلا أن يكون تأجيلها بقدر خياطتها (قوله وهى مغيثة) أى لأنها حينئذ كالقبوضة بالفعل بخلاف غير المغيثة فلا يجوز التأخير فيها مطلقاً (قوله أو تأجل أحد النقدين) أى كالأول تأجل الدينار من المشتري وعجلت السلعة والدرهمان من البائع أو عجل الدينار من المشتري والسلعة من البائع وأجل الدرهمان منه (قوله وإنما المقصود البيع) أى لأن الاعتناء بتقديم المقوم يدل على أنه هو المقصود ولا يرد على هذا التعليل ما إذا تعجل النقدان وتأجلت السلعة فكان القياس الجواز لأن الصرف حينئذ مقصود وقد حصلت المناجزة لأن السلعة لما كانت كالجزء من الدراهم كان تأجيلها كتأجيل بعضها وقد علمت أن تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل كله (قوله فذكره) أى فذكر هذا القسم مع علمه بما قبله بالأولى (قوله لتسميم الأقسام) أى الخمسة (قوله لكن الجواز حيث لا يتقيد بالدرهمين) لا يتقيد بالدرهمين بل الجواز حيث ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف فى دينار وأما فى صورة تأجيلها بأجل واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لا أن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدرهمين فانهما لقلتهما تسومح فيهما وعلم أن الصرف غير مراعى فأجيز تأجيل النقدين لأجل واحد وتعجيل السلعة والحاصل أنه إذا كان المستثنى درهمين فأقل كان المنع فى ثلاث صور والجواز فى صورتين وأما لو كان المستثنى ثلاثة أو أربعة فالمنع فى أربع صور والجواز فى واحدة وهى ما إذا تعجل الجميع (قوله لما استثنى من القاعدة) أى وهى قوله وحرم اجتماع بيع وصرف (قوله فهل هذا) أى الاستثناء أى هل جواز هذا المستثنى على إطلاقه (قوله تفصيلاً وبقيداً) أى وأجاب بأن محل الجواز إذا لم يترتب على اجتماع البيع والصرف فى الدينار محظور كالصرف المؤخر كما فى هاتين المسألتين الأخيرتين والا فالمنع كافى للمسائل الثلاث الأولى (قوله وشبه فى مطلق الجواز لا يقيد الخ) أى بل هو تشبيه فى الجواز مطلقاً وحاصله أنه إذا تعددت السلع والدينارين والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط القاصة فإن ذلك يجوز إذا لم يفضل من الدراهم شيئاً كانت الدراهم المستثناة صرف ديناراً أو دينارين أو أكثر سواء تأجلت السلع والدينارين أو تعجلوا أو تأجل أحدهما وتعجل الآخر (قوله كأن يشتري عشرة أثواب الخ) أى وكما لو اشترى ستة عشر ثوباً كل ثوب بدينار إلا درهماً على شرط القاصة وصرف الدينار ستة عشر درهماً فيكون ثمن الأثواب خمسة عشر ديناراً ويسقط عنه واحد فى نظير الستة عشر درهماً للقاصة (قوله والا فلا) أى وإلا بأن تأجل الجميع أو تأجلت السلعة فقط أو تأجل أحد النقدين فقط فلا يجوز

(٥ - دسوقى - ثالث) أى على شرطها بأن دخلاً على أن كل ما اجتمع من الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً أسقط له ديناراً (و) الحال أنه (لم يفضل شيئاً) من الدراهم بعد القاصة فى المثال لأنه يعطيه تسعة دنانير ويسقط العاشر فى نظير العشرين درهماً فإن لم يدخل على القاصة لم يحز ولو حصلت بعد أو أشار لمفهوم ولم يفضل بقوله (و) الحكم (فى) فضل درهم أو (الدرهمين) بعد القاصة (كذلك) أى مثل دينار إلا درهمين فى الأقسام الخمسة السابقة أن تعجل الجميع أو السلعة جاز وإلا فلا كأن يكون المستثنى

في المثال المتقدم درهمين وعشر درهم أو خمسة من كل دينار (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد القاصة كأن يكون المستثنى في المثال المتقدم من كل دينار درهمين وخمسة درهم فمجموع المستثنيات حينئذ أربعة وعشرون درهما عشرون منها في نظير دينار يفضل أربعة دراهم (كالبيع ٣٤) والصرف (أى كاجتماعهما في دينار لأنهما اجتماعا في الدينار التاسع

في المثال فيجوز أن تعجل الجميع (و) حرم اتفاقا (صانع) أى معاقده وفسرها بقوله (يُعطى الزينة والأجرة) أى حرم اعطاء صانع الزينة والأجرة وهذا صادق بصورتين أحدهما أن يشتري من صانع سبكة فضة بوزنها دراهم أو انصاف فضة مسكوكة ويدفع له السبكة ليصوغها له ويزيده الأجرة الثانية أن يراطله الشيء المصوغ عنده بنفسه من الدراهم ويزيده الأجرة والأولى تمنع وإن لم يزد أجرة وأما الثانية فحل المنع إن زاده وإلا جاز بشرط للناجزة فلو وقع الشراء بنقد مخالف لنقد الصانع جنسا كذهب بفضة امتنع الأولى للتأخير وجازت الثانية يدا بيد (كرزيتون) أى كنع دفع زيتون مثلا (وأجرته) أى أجرة عصره (المصري) وبأخذ منه الآن قدر ما يخرج منه بالتحرى للشك في المائلة أو يخطئه على زيتون عنده ثم يقسمه

(قوله في المثال المتقدم) أى بأن اشترى عشرة أنواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وعشر درهم وصرف الدينار عشرون ودخلا على القاصة فإن المشتري يعطيه تسعة دنائير ويحط عنه العاشر للقاصة ويأخذ من البائع الأنواب العشرة ودرهما (قوله درهمين وعشر درهم) راجع لقوله قبل والحكم في فضل الدرهم وقوله أو خمسة راجع لقوله أو الدرهمين (قوله أو خمسة) أى فإذا اشترى منه عشرة أنواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وخمسة درهم وصرف الدينار عشرون درهما ودخلا على القاصة فإن المشتري يدفع للبائع تسعة دنائير ويحط عنه دينارا للقاصة ويدفع البائع عشرة أنواب ودرهمين (قوله عشرون منها في نظير دينار) أى وحينئذ فيخرج للمشتري للبائع تسعة دنائير ويحط الدينار العاشر للقاصة ويدفع البائع له عشرة أنواب وأربعة دراهم (قوله كالبيع والصرف) أى الدخول عليه وبه يدفع ما يقال إن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف يشبه الشيء بنفسه (قوله وفسرها بقوله الخ) فيه أن المعاقدة ليست نفس الاعطاء فتأمل (قوله ويدفع له السبكة الخ) أى قال الأمر للبذل المؤخر (قوله ويزيده الأجرة) أى سواء كانت نقدا أو غيره (قوله والأولى تمنع) أى لعدم المناجزة في بيع الفضة بالفضة (قوله امتنع الأولى) أى سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وجازت الثانية) أى سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وكزيتون الخ) أدخل بالكاف الجلبلان وبزر الفجل الأحمر والقمح يدفع لمن يطحنه ويأخذ الآن منه دقيقا قدر ما يخرج منه بالتحرى (قوله وإن لم يدفع أجرة) أى فلا مفهوم لقول المصنف وأجرته لمصره إذ المنع حاصل وإن لم يدفع له أجرة لما فيه من بيع الطعام بالطعام نسيئة وللشك في التأمل (قوله ومسكوك بسكة لا تروج الخ) يفيد أنه لا مفهوم للتبر وهو كذلك وإنما عبر به تبعا لابن الحاجب وقد عبر في العتية بالمال وعبر المازرى وابن عرفة والتوضيح بالذهب والفضة وكذا غيرهم من أهل المذهب وبه تعلم أن قول عقب وانظر لو كان مع المسافر مصوغ إلى قوله والظاهر المنع غير صواب اه بن (قوله يعطيه المسافر المحتاج) أى وأما غير المحتاج فيمنع اتفاقا كما أن غير المسافر يمنع كذلك اتفاقا وأما دار الضرب فالظاهر أنه غير خاص بهم فلو اعطاه لأحد من الناس غير أهل دار الضرب فالظاهر الجواز فذكر المصنف لدار الضرب لمجرد التمثيل بما هو الشأن كما قاله شيخنا المدو (قوله وإلا ظهر خلافه) أى خلاف ما مر من الجواز وهو المنع (قوله وبخلاف الخ) هذا ما أجبر لضرورة وهو أن يدفع الشخص درهما لآخر ليأخذ منه نصفه طعاما أو عرضا أو فلو سا والنصف الآخر فضة وذكر المصنف لجوازه شروطا تبعا للمتأخرين كابن أبي زمنين وابن لب وإنما توقف الجواز على هذه الشروط لأن الأصل المنع بسبب أن الدرهم مثلا يبيع بعضه ببعض معه سلعة والسلعة تجعل من جنس ما انضمت إليه فيكون هناك تفاضل مشكوك (قوله بنصف) أى في نصف درهم (قوله أى فيما يروج رواج النصف) أى مثل الفضة العددية والزلاطة الحساوية والمراد بكونه يروج رواجه أن يكون مثله في التفاف بفتح النون بأن تكون السلعة التي تشتري بهذا تشتري بالآخر (قوله وإن زاد وزنه) أى وزن ذلك الرائج عن

بعد العصر على حسب كل وأما على أن يصهره له بعينه فلا شك في جوازه والمنع في النصف وإن لم يدفع أجرة كما هو ظاهر (بخلاف نصف تبر) ومسكوك بسكة لا تروج بحال الحاجة للشراء بها كسكة مغرية بمصر (يعطيه المسافر) المحتاج (و) يعطى (أجرته دار الضرب) أى أهله (ليأخذ) عاجلا (زنته) فيجوز لحاجته إلى الرحيل وظاهره وإن لم تشتد (والأظهر خلافه) ولو اشدت الحاجة لم يخف على نفسه الهلاك وإلا جاز ولتعمد الأول (وبخلاف) اعطاء (درهم بنصف) أى فيما يروج رواج النصف وإن زاد وزنه أو قص

عن النصف (كفولس أو غيره) أي غير الفولس كطعام فيجوز (٣٥) بشروط سبعة أولها أن كان البيع درهما لا أكثر ثانياً

كون للردود نصفه فأقل،
ليعلم أن الشراء هو
المقصود وإليهما أشار
بقوله درهم بنصف ثالثها
أن يكون (في بيع)
لذات أو منفعة إن دفع
الدرهم بعد استيفاء
المنفعة من الصانع أجرة
له وعجل الصانع نصفه
وأشار لرابعا بقوله
(وُسْكًا) أي الدرهم
والنصف فلو كان قطعي
فضة لا سكة فيها لم
يجز ولخامسها بقوله
(وَأَتَّحَدْتُ) سكتها
أي تعومل بهما معا وإن
كان التعامل بأحدهما
أكثر من الآخر لا أن
كان أحدهما لا يتعامل به
فلو قال وتعومل بهما كان
أوضح ولسادسها بقوله
(وَعَرَفَ الْوَزْنَ) أي
عرف أن هذا يروج بدرهم
وهذا بنصف وإن اختلفا
وزنا ولسابعها بقوله
(وَأَتَّقَدَ الْجَمِيعُ) أي
الدرهم ومقابلته من
النصف مع السلة
(كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ
وَالْإِذَا فَلَا) سواءه تقديم
وإلا فلا على كدينار
أي وإلا بأن قد شرط
فلا يجوز وقوله كدينار
إلا درهمين مثالا أنخرم

نصف درهم أو نقص عنه فالأول كتسعة أنصاف فضة والثاني كالزلاطة الخماسية أو خمسة أنصاف فضة
عددية (قوله كون البيع درهما) أي شرعياً أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه كثمان ريال أو نقص
كزلاطة ثمانية ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان البيع ريالاً أو نصف ريال أو ربع
ريال ولكن قد أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال
الواحد بالفضة المددبة وكذا نصفه وربعه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضي النسخ للشك في
التأمل وأما ما زاد على الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا المدوي والعلامة الشارح (قوله لا أكثر)
أي فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا لو اشترى بدرهمين ونصف
ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً (قوله هو المقصود) أي بالذات وأما الصرف والمبادلة فغير مقصودة
(قوله في بيع لذات) أي كأن تشتري سلعة بنصف درهم فتدفع للبائع درهما لبردك نصفه (قوله أو منفعة)
أي كاجارة أو كراء كدفعك للصانع فعلاً أو دلواً يصلحه فبعد إصلاحه دفعت له درهما كبيراً نصفه في
مقابلة أجرته ورد عليك الصانع نصف درهم حالا فلو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وترك
شيئك عنده ليصلحه لم يجز لأن من شروط الجواز انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل
واحتراز بالبيع من القرض والصدقة كأن يكون عليه فلولس مثلاً أو عرض من قرض فيدفع درهما
ويأخذ نصف درهم وسكان يدفع لآخر درهما على أن يكون له نصفه صدقة ويرد له نصفه فضة
(قوله كان أوضح) أي لأن الشرط التعامل بهما لا كونهما سكة سلطان واحد كما يومه كلام المصنف
(قوله أي عرف الخ) أي إن عرف أن هذا يشتري به قدر ما يشتري بالآخر مرتين (قوله وإن اختلفا
وزنا) أي بأن كان النصف المردود أكثر في الوزن من الدرهم فلا يضر ذلك اعتباراً بالنفاق والرواج
والحاصل أنه متى جرى العرف أن هذا نصف هذا فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد
وبعضهم منع ذلك اعتباراً بالوزن قال ابن ناجي والظاهر الجواز كما قال شارحنا انظر حاشية شيخنا
وأما اشتراط معرفة الوزن لئلا يلزم بيع الفضة بالفضة جزافاً ولا خفاء في منعه (قوله سواءه تقديم الخ)
أما صوبه بما ذكر لان ظاهر المصنف أنه تشبيه في الانتقاد وأن المعنى يشترط في الجواز هنا
انتقاد الجميع كما يشترط ذلك في مسألة شراء سلعة بدينار إلا درهمين فيفيد أن مسألة دينار إلا
درهمين لا تجوز إلا إذا انتقد الجميع مع أنه قد مر أنه في تلك المسئلة لا يتوقف الجواز على انتقاد
الجميع بل يجوز البيع أيضاً إذا عجلت السلعة فقط (قوله وإلا فلا) أي وإلا بأن قد شرط من هذه
الشروط فلا تجوز وصرح بالمفهوم للإيضاح (قوله ليأخذ درهما وبالثاني سلعة) الأولى ليأخذ
بنصفها فضة وبنصفها الثاني سلعة تأمل ولا يقال انت الصورة الأولى من هاتين الصورتين وهي
صورة الدينار جائزة لأنها من أفراد قوله سابقاً إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يحتمل فيه لأن
ما هنا ليس بما اجتمع فيه بيع وصرف في دينار وإنما فيه بيع نصف الدينار بالسلعة وأخذ نصفه
الثاني ذهباً والصرف بيع الذهب بالفضة وأما الذهب بالذهب فهو ليس بصرف حتى يقال
يجتمعان فيه (قوله وردت الخ) صورتها رجل صرف من رجل ديناراً ثم بعد أيام لقيه فقال له قد
استرخصت من الدينار فتقصتي عن صرف الناس فزدني فزاده دراهم فهذا جائز ولا ينقض
الصرف فإذا اطلع على عيب في الدراهم الأصلية فردّها فإن تلك الزيادة ترد مع الأصلية
(قوله استرخصت من الدينار) أي وقصتي عن صرف الناس (قوله فزدني) أي فزاده دراهم ثم

فيه بعض الشروط والأحسن كدينار أو درهمين أي كالرد في دينار أو درهمين كأن يدفع ديناراً ويأخذ بنصفه ذهباً وبالنصف
الآخر سلعة أو يدفع درهمين ليأخذ درهما وبالثاني سلعة فتأمل (وردت زيادة) زادها أحدهما على الأصل حيث وقعت (بعده)
أي بعد عقد الصرف بأن لقي صاحبه فقال له استرخصت من الدينار فزدني

(لِيبِهِ) أى لوجود عيب فى أصل الصرف لانه للصرف زاده قترد لردّه كالمبة بعد البيع للبيع قترد إن ردت السلعة بسبب (لا) ترد الزيادة (لِيبِهَا) أى لوجود عيب بها فقط (وَهَلْ) عدم ردها لیبها (مطلقاً) عینها أم لا وجبها أم لا كما هو ظاهر للدونة وهو للذهب لما فى الموازية من أن له الرد وأخذ بدل (٣٦) المزيد الزائف مخالف لها (أو) محل عدم ردها لیبها (إلا أن يوجبها)

الصبر فى على نفسه قترد وحدها ومعنى إيجابها أن ينطبقها له بعد قوله قصتنى عن صرف الناس فزدنى ونحوه وإن لم يقل له نعم أزيدك أو أن يقول له بعد قوله عن صرف الناس أنا أزيدك وأولى إن اجتمع طلب الزيادة مع قوله أزيدك فإن عدما لم يكن إيجاباً (أو) محل عدم ردها لیبها (إن عینت) كهذا الدرهم وإن لم تعین كأزيدك درهما جاز ردها وأخذ البدل وعليهما لما فى الموازية وفاق لها (تأويلات) وفهم من قوله بعده أنها لو كانت فى العقد ترد لیبسه وعیبها وما تكلم على شرط للناجزة أتبعه بالكلام على ما إذا ظهر بعدها عيب أو استحقاق فقال (وإن رضى) ووجد العيب منهما (بالحضرة) أى فى حضرة الاطلاع (بنقص وزن) أى او عدد فيما دفع له صح الصرف لان له ان يبيع به ابتداء ولو قال قدر بدل وزن لشمل العدد (أو)

اطلع على عيب فى الدراهم الأصلية التى صرف بها الدينار فردّها على صاحبها بسبب العيب الذى وجده فانه رد معها الدراهم الزيدة بعد الصرف (قوله للبيع) أى لأجل البيع وقوله قترد أى تلك المبة لو اهبها حيث ردت السلعة لصاحبها بسبب العيب (قوله لا ترد الزيادة) أى الخاصلة بعد العقد لیبها وأما الزيادة فى صلب الصرف فترد لیبها كما ترد لیب غيرها (قوله عینها) أى دافعها بأن كانت حاضرة وأشار له بأخذها إشارة حسية (قوله اوجبها) أى الصيرفى على نفسه أم لا (قوله قترد وحدها) أى لیبها وبأخذ بدلها (قوله وإن لم يقل نعم أزيدك) الواو للحال لا للبالغة وإلا لتكرر قوله الآتى وأولى الخ مع ما قبل البالغة تأمل (قوله فان عدما) كأن يقتصر على دفعها له عقب قوله قصتنى عن صرف الناس من غير نطق بطلب الزيادة ولم يقل الصيرفى أزيدك (قوله وعليهما فى الموازية الخ) أى لأن مافى الموازية محمول على ما إذا اوجبها الصيرفى على نفسه ومافى للدونة على ما إذا لم يوجبها أو أن مافى الموازية محمول على ما إذا لم تعین الزيادة ومافى للدونة على ما إذا عینت (قوله تأويلات) أى ثلاثة الأول بالخلاف والأخيران بالوفاق والأول ظاهر والثانى للقابى والثالث لعبد الحق واعترضه للآزرى بأن فيها ما يمنع لقولها فزاده درهما نقداً أو إلى أجل والمؤجل غير معين ورد بان التعین لا ينافيه التأجيل بل المعین قد يؤجل قال فى التوضيح وفى كلام عبد الحق إشارة إلى الجواب لانه تأويل قولها إلى أجل على أنه قال أنا أزيدك لو تأمّننى عند أجل كذا وكذا ثم عند الأجل آتاه واعطاه درهما فوجده زائفاً فلبس عليه بدله لانه رضى بمادفع له ولم يلتزم غيره بخلاف قوله أزيدك درهما فانه يحمل على الجيد اه بن (قوله على شرط للناجزة) أى لما تكلم على أنه يشترط فى الصرف للناجزة وهو عدم افتراق المتصرفين لانت افتراقهما يؤدى للصرف المؤخر وهو يؤدى لربا النسا (قوله وإن رضى الخ) حاصله أن العيب الذى اطلع عليه أحد المتصرفين بعد العقد إما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس خالص أو مغشوش بأن كان فضة مخلوطة بنحاس مثلاً فان اطلع الآخذ على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة أبدان ولا طول ورضى بذلك مجازاً صح العقد وكذا ان لم يرض الآخذ بذلك ورضى الدافع بإبدانها فان العقد يصح فى الجميع مطلقاً عینت الدراهم والدنانير أم لا ويجبر على اتمام العقد من أباه منهما ان لم تعین الدراهم والدنانير فان عینت فلا يجبر (قوله أى فى حضرة الاطلاع الخ) هذا الحل الذى حل به الشارح أصله لاقماني ونصه قول المؤلف بالحضرة أى حضرة الاطلاع ولما كانت قد تبعد من العقد قيد ذلك بالحضرة الثانية أى حضرة العقد اه والأحسن كما فى بن وغيره أن المراد بالحضرة الاولى والثانية حضرة العقد ويلزم من القرب بالنسبة للعقد القرب بالنسبة للاطلاع فان الاطلاع بعد العقد ولو حذف النصف الثانية كان أولى لأن الاولى منصبّة على الجميع اه بن (قوله فهذا قيد للحضرة الاولى) أى فكأنه قال وان رضى بحضرة الاطلاع الكائنة فى حضرة العقد (قوله ليكون راجعاً للجميع) أى ليكون قوله بالحضرة راجعاً لكل من رضا الآخذ

رضى (بكرصاص) خالص بدليل ذكر المغشوش وادخلت الكاف النحاس والقصدير (بالحضرة) أى فى حضرة العقد أى قربه ورضا فهذا قيد للحضرة الاولى لا تكرر صح الصرف (أو) لم يرض المطلع على النقص به او على كالرصاص ولكن (رضى) الدافع للمعيب (بإتمامه) أى اتمام الصرف بمعنى العقد فيشمل تكميل الوزن والعدد وتبديل الرصاص ونحوه وكان الاولى ان يؤخر قوله بالحضرة الى هنا ليكون راجعاً للجميع (أو) رضى الآخذ (بمغشوش) أى مخلوط بغيره أو رضى الدافع بإبداله (مطلقاً) أى سواء

كانت الدراهم والدنانير معينة أم لا والقرض أنه بالخضرة بدليل قوله وإن طال قرض الخ وهو راجع للجميع لا للمغشوش فقط (صح) (الصرف) (وأجبر) (المتنع منها) (عليه) (أى على الأعمام) (إن لم) (٣٧) (تعين) (الدنانير) (والدراهم) (من الجانبين) (كادفعلى

عشرة دنانير بمائة درهم أو عين السالم فإن عينا معا فلا جبر كأن عين أحدهما وكان هو الميعب (وإن طال) (ما بين العقد والاطلاع) (أو حصل اقتراق ولو بقرب) (قرض) (الصرف على التفصيل الآتى فى قوله) (وحيث قرض الخ وهذا فى المغشوش غير المعين بدليل ما بعده) (إن قام) (واحد الميعب) (به) (أى بالميعب أى بحقه فيه بأن طلب البديل أو تميم الناقص أى وأخذ البديل بالفعل وأما إن قام فأرضاه بشئ من عنده زاده له فلا نقض وشبهه فى النقض لا بقيد القيام قوله (كنقص العدد) (ولو يسيراً) (أطلع عليه بعد طول أو مفارقة وإن لم يقم به ومثله نقص الوزن فيما يتعامل به وزناً) (وهل معين ماغش) (ولو من أحد الجانبين) (كذلك) (أى ينقص مع الطول أو المفارقة إن قام به) (أولاً) (ينقص) (بل يجوز) (فيه البديل تردّد) (مستوفى المعين من الجانبين) (وأما من أحدهما فالراجح النقض) (وحيث قرض) (الصرف) (أى حكمنا بنقصه وكان فى الدنانير صفار وكبار

ورضا الدافع (قوله وهو) (أى قوله) (طابقاً راجع للجميع) (قوله) (وأجبر المتنع منها عليه) (أى فإذا رضى الآخذ للميعب به مجاناً وطلب الدافع له أن يفسخ العقد أجبر الدافع على إمضائه وكذا إذا رضى الآخذ للميعب بإبداله وامتنع الدافع من البديل فإنه يجبر عليه أو أراد الآخذ للميعب فسخ العقد وطلب الدافع البديل فإن الآخذ للميعب يجبر على قبول البديل وعدم الفسخ (قوله) (وإن طال الخ) (حاصله أنه إذا اطاع على ما ذكر من نقص الوزن أو العدد أو الرصاص أو النحاس أو الغشوش بعد مفارقة الأبدان أو بعد طول فإن رضى آخذ للميعب به مجاناً صح الصرف فى الجميع إلا فى نقص العدد فليس له الرضا به مجاناً على المشهور ولا بد من نقص الصرف فيه سواء قام بحقه فيه وطلب البديل أو رضى به مجاناً أو ألحق للخمى به نقص الوزن فيما إذا كان التعامل بها وزناً وإن لم يرض بأخذ الميعب مجاناً بل قام بحقه بحيث طلب البديل قرض الصرف فى الجميع لافى الغشوش المعين من الجانبين كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم ثم اطلع على غش فى الدينار أو فى العشرة دراهم ففقه طريقتان الطريقة الأولى أن المذهب كله على إجازة البديل ولا ينتقض الصرف لانهما لم يفترا عن العقد وفى ذمة أحدهما للآخر نىء ولم يزل المعين مقبوضاً لوقت البديل فلم يلزم على البديل صرف مؤخر بخلاف غير المعين فاتهما يفتراق وذمة أحدهما مشغولة لصاحبه ففى البديل صرف مؤخر والثانية أن الغشوش للمعين فيه قولان والمشهور منهما قرض الصرف وعدم إجازة البديل (قوله ما بين العقد والاطلاع) (أى سواء حصل اقتراق أبدان وانقضاء مجلس الصرف أم لا) (قوله) (أو حصل اقتراق) (أى بالأبدان) (قوله) (وهذا فى الغشوش غير المعين) (الأولى) (وهذا فى غير الغشوش للمعين الشامل للرصاص والنحاس والغشوش غير المعين وشامل لنقص العدد والوزن إلا أنه أخرجهما بعد * وأعلم أن الذى عليه أكثر الأشياخ أن الرصاص ونحوه مثل الغشوش غير المعين فى أنه يجوز الرضا به مجاناً وإن قام به فسخ الصرف واختار ابن الحاجب أن الرصاص ونحوه مثل نقص المعدنيتين فيه فساد الصرف سواء رضى به مجاناً أو قام به وظاهر الشارح موافقته ولو قال الشارح وهذا فى غير الغشوش المعين لكان جارياً على مختار أكثر الشيوخ ونص المازرى انظر بن (قوله بدليل ما بعده) (أى وهو قوله) (وهل معين ماغش الخ) (قوله) (إن قام به) (أى وأما إن رضى به مجاناً فلا نقض) (قوله) (فأرضاه بشئ من عنده) (أى ولم يبدل له ذلك للميعب وكما أنه لا ينتقض فى هذه الحالة لا ينقض أيضاً فيما إذا قام به بعد الطول ولم يأخذ شيئاً بل رضى به بعد القيام بلائىء على ما استظهره بمضمونهم (قوله كنقص العدد الخ) (الفرق بين نقص العدد وغيره حيث قلتم أن نقص العدد يوجب قرض الصرف ولو رضى الآخذ به مجاناً وأما غيره إن رضى به مجاناً فلا ينتقض فإن قام به وأخذ البديل قرض أن ناقص العدد لم يقبض لاحتساً ولا معنى بخلاف غيره قد قبض حساً أو معنى (قوله) (وإن لم يقم به) (أى بل رضى به مجاناً) (قوله) (وهل معين ماغش) (أى كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم فيجد أحدهما مغشوشاً بعد المفارقة أو الطول) (قوله) (تردد) (أى طريقتان الأولى لابن الكاتب والثانية للخمى وأبى بكر بن عبد الرحمن وعلى الطريقة الأولى فالمعين كثير المعين وأما على الثانية فليس للمعين كثيره (قوله صفار) (أى كأنصاف محاييب) (قوله) (وكبار) (أى مثل المحاييب الكاملة) (قوله) (إلا أن يتعداه) (فالذى ينقص أكبر منه أى ولا

(فأنصرف دينار) (هو الذى ينقص ولا يتجاوز بأكثر منه) (إلا أن يتعداه) (موجب النقض ولو بدرهم) (فأى الذى ينقص) (أكبر منه) (فإن تعددت وتساوت فى الكبير أو الصغر قرض واحد فقط مالم يتجاوز موجب النقض ولو بدرهم فالتانى وهكذا

(لجميع) على المشهور (وهل) نقض الأصغر الآن يتمناه فأكبر منه دون الجميع مطلقاً (ولولم يُسم) عند العقد (لكل دينار) عدد من الدراهم أو أتما ذلك ان سمي وإلا (٣٨) نقض الجميع (تردد) الرجح الاطلاق - كان الاولى حذف التردد وما

تقدم في السكة المتحدة
الرواج فان اختلفت أشار
اليه بقوله (وهل ينسخ
في) صرف (السكك)
المتلفة النفاق (أعلاها)
أى أجودها صغيراً كان
أو كبيراً (أو) ينسخ
(الجميع) لاختلاف
الاغراض في السكة المختلفة
وهو الأرجح (قولان
وشرط للبدل) حيث
أجيز أو وجب على مقدم
في قوله وأجبر عليه إن لم
تعين (جنسية) أى نوعية
للسلامة من التفاضل
المعنوي فلا يجوز أخذ
قطعة ذهب بدل درهم
زائف لانه يؤول الى أخذ
ذهب وفضة عن ذهب ولا
أخذ عرض عنه إلا أن
يكون العرض يسيراً
يفتقر اجتماعه في البيع
والصرف ولا يشترط اتفاق
الصنفية فيجوز أن يرد
عن الدرهم الزائف أجود
منه أو أردأ أو أوزن أو
أقص (و) شرط له
(تعجيل) للسلامة من ربا
النساء ولما كان الطارئ
على الصرف إما عيباً وقد
قدم الكلام عليه وإما
استحقاق شرع في يانه بقوله

ينقض الأصغر وتقطع حبة من الاكبر في نظير ما زاد على الأصغر لان الدنانير المضروبة لا تقطع
لانه من الفساد في الارض وعمل نقض الاكبر إذا تعدى موجب النقض الأصغر ما لم يكن هناك
أصغر ثان والا فالتنقض للأصغر الثاني (قوله للجميع) مقابل لقوله فأصغر دينار إلا أن يتمناه
فأكبر منه وقوله على المشهور أى لان كل دينار كأنه مفرد بنفسه إذ لا تختلف قيمته من قيمة
صاحبه ومقابلة ما روى عن ابن القاسم أنه ينقض الجميع بناء على ان المجموع مقابل للمجموع
(قوله مطلقاً ولولم يسم الخ) أى سواء سموا عند العقد لكل دينار عدداً من الدراهم أولم يسموا
لكل دينار عدداً بل جعلوا كل الدراهم في مقابلة كل الدنانير (قوله فكان الأولى حذف
التردد) أى ان الأولى للمصنف ذكر الحكم من غير ذكر التردد لأن ذكره فيه تشويش على
الفهم إذ ربما يتوهم ان المراد به التحير في الحكم وأجيب بأن مراد المصنف بالتردد طريقتان وهما
محتويتان على بيان المشهور وحيث فلا ضرر في ذكره (قوله في السكة) أى فيما إذا كانت
الدنانير الكبار والصغار سكتها واحدة بحيث كانت كلها متحدة في النفاق والرواج (قوله المختلفة
النفاق) أى الرواج بسبب العلو والدناءة كمحجوب وجنزلى (قوله أعلاها) أى لأن العيب
الذى في الدراهم المرذولة ان كان دافعها علماً به فهو مدلس وان كان غير عالم به فهو مقصر في
الانتقاد فأمر برد أجود ما في يده من الدنانير وعلى هذا القول ان زاد ما به العيب من الدراهم عن
صرف الأعلى وكان هناك متوسط وأدنى فسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى (قوله لاختلاف
الاغراض في السكة المختلفة) أى ولا يتأتى جمع الاغراض في واحد فوجب فسخ الجميع (قوله قولان)
الأول لأصبغ والثاني لاسحق بن عمار وظاهر كلام ابن يونس وابن رشد والباقي ترجيحه انظر
اه بن (قوله حيث أجز) أى بان اطلع على العيب بالحضرة ولم يرض ذلك الآخذ بالعيب
وأراد الدافع ابداله والحال أن الدراهم معيبة (قوله أى نوعيه) أشار بهذا الى أن مراد المصنف
بالجنس النوع لا الجنس الحقيقي لان الذهب والفضة نوعان مندرجان تحت جنس واحد وهو
النقد وحيث فالفضة من أفراد جنس الذهب فلو كان المراد بالجنسية حقيقتها لاقتضى جواز
دفع الذهب بدلا عن الفضة والعكس وليس كذلك (قوله عن ذهب) أى والفضة المصاحبة للذهب
تقدر ذهباً فيأتى الشك في عمائل الذهبين (قوله ولا أخذ عرض عنه) أخذ العرض ليس فيه
تفاضل وانما العلة في منعه اجتماع البيع والصرف كما قال الشارح بعد وحيث فيجوز على حكمه
فان كان يسيراً لا تساوى قيمته ديناراً جاز لاجتماع البيع والصرف حيث في دينار وإن كانت
قيمة العرض كثيرة منع * والحاصل أن قول المصنف وشرط للبدل جنسية معناه أنه يشترط في
البدل أن يكون من جنس البدل منه لا من غيره من عين وعرض فإن كان غير الجنس عينا منع
للتفاضل للمعنوي وان كان عرضاً جاز إن كانت قيمته يسيرة والا منع (قوله فيجوز أن يرد عن
الدرهم الزائف الخ) أى ما لم يؤد اختلاف الصنفية لدوران الفضل من الجانبين وإلا منع كصرف
دينار بدراهم متوسطة في الجودة اطلع في بعضها على زائف وأخذ عنه درهما أجود وأقص في
الوزن أو أدون في السكة وأرجح في الوزن (قوله وكذا غير معين على الرجح) ما ذكره من

(وإن استحق) من أحد المتصارفين شيء (معين) من دينار أو درهم وكذا غير معين على الرجح وانما قيد به لاجل قوله تسوية
وهل إن تراخى الخ لان التردد في المعين وأما غيره فيجوز الآتي لمن طلب اتمام العقد بالتردد (سك) مراده بالسكوك مقابل المصوغ فيشمل
التبرو والمكسور (بعد مفارقة أو طول) بلافتراق بدن (أو) استحق (مصوغاً مطلقاً) أى حصلت مفارقة أو طولاً أم لا لأن المصوغ

يراد له فيه لا يقوم مقامه (نقض) الصرف فلا يجوز (٣٩) لمن استحققت عنه أن يأتي يدها ويتم الصرف (ولا)

بأن استحق المسكوك بالدونة وخالفه أشهب فيها وسحنون قرقاً بين المعين ينتقض وغيره لا ينتقض واختلاف الأشياخ في فهمها على تأويلات أحدها لابن رشد وابن يونس أن اختلافهما فيما بعد الافتراق أو الطول ويتفقان على الصحة إذا استحق بالحضرة مطلقاً الثاني لابن الكاتب أن اختلافهما إذا استحق بالحضرة فعند ابن القاسم يصح مطلقاً وعند أشهب ينتقض في المعين ويصح في غيره ويتفقان على النقض بعد الافتراق أو الطول مطامراً الثالث للخمى حمل الإطلاق في كلام ابن القاسم على تفصيل أشهب وخصه بما استحق في الحضرة فجعله وفقاً وهذا حصل كلام أبي الحسن فابن القاسم على التأويلين الأولين يسوى بين المعين وغيره في التفصيل بين الحضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام كما في ح أنه المشهور وأشهب على التأويلين الأخيرين يقول إذا حصل التمين ينتقض الصرف ولو مع الحضرة وإنما التفصيل في غير المعين وواقعه ابن القاسم على التأويل الأخير اهـ بن وحاصل قه المسئلة على ما قال الشارح ان الصرف إذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك وصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قبل الصوغ فيشمل التسير والمكسور بعد مفارقة أحدهما المجلس أو بعد طول فان عقد الصرف ينتقض سواء كان المستحق معينا حين العقد أم لا على المشهور وإن كان المستحق مصوغاً نقض عقد الصرف كان استحقاقه بحضرة العقد أو بعد مفارقتها معينا أم لا لأن المصوغ يراد له فيه لا يقوم مقامه وإن كان المستحق مسكوكاً بحضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معينا حال العقد أم لا إلا أن غير المعين لا يشترط في صحة العقد فيه التراضي على البذل وحينئذ يجبر فيه على البذل من أراد نقض الصرف لمن أراد إنعامه بدفع البذل وأما المعين فقليل ان صحة العقد فيه مقيدة بما إذا تراضيا على البذل كما قال ابن يونس ومن أبي لا يجبر عليه وقيل غير مقيدة كغير المعين فيجبر على البذل من أباه وأراد نقض الصرف وهو ظاهر إطلاق كلام أبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن اهـ ولو قال المصنف وإن استحق مصوغ نقض صرفه مطلقاً ولو بالحضرة كغيره من تبر ومسكوك إن طال والأصح وهل إن تراضيا أو يجبر الآبي تردد كان أوضح (قوله وأما غير المعين فلا يشترط الخ) أي بل يجبر فيه من طلب نقض الصرف لمن أراد إنعامه بدفع البذل وقوله في المعيب الخ أي ويقاس الاستحقاق على العيب وجعل التردد في المعين دون غيره طريقة للشيخ سالم وقد اعترضه طي بأن الصحة عند ابن القاسم في الحضرة مطلقة في المعين وغيره وكذا التردد في قوله وهل إن تراضيا الخ فتخصيص الشيخ سالمه بالمعين وإن غير المعين لا يشترط فيه التراضي مستدلاً بقول المصنف في المعيب وأجبر عليه إن لم تعين فيه نظر لخالفته لكلامهم كما يظهر من التوضيح وغيره والاستحقاق يخالف العيب فلا يقاس عليه لأنه في الاستحقاق لافرق بين المعين وغيره عند ابن القاسم اهـ والى طريقة طي أشار الشارح بقوله وقيل بل التردد جار الخ وهي التحقيق والممول عليه كما يفيد بن قد ذكر أن قسح يدل على أن التردد في المعين وغيره اهـ (قوله والمستحق إجازته) أي وله نقض وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور بناء على أن الخيار الذي جر إليه الحكم كما هنا ليس كالحيار الشرطي وأما على الخيار الذي جر إليه الحكم كالشرطي فليس للمستحق الاجازة في الحالة التي ينتقض فيها (قوله السق لا ينتقض صرف المسكوك فيها) أي وهي ما إذا استحق المسكوك في الحضرة (قوله لم يكن للمستحق إجازة) أي

بأن استحق المسكوك بالحضرة (صح وهل) محل الصحة (إن تراضيا) بالبذل ومن أباه منهما لا يجبر أو يصح مطلقاً ومن أباه منهما جبر عليه (تردد) في المعين وأما غير المعين فلا يشترط فيه التراضي لقوله في المعيب وأجبر عليه إن لم تعين وقيل بل التردد جار حق في غير المعين فلا وجه لقول المصنف معين (والمستحق) للمصوغ أو المسكوك المصروف (إجازته) أي الصرف وإثرا له للمصطرف في الحالة التي ينتقض فيها وذلك بعد المفارقة أو الطول في غير مصوغ أو فيه مطلقاً وأولى في الحالة التي لا ينتقض صرف المسكوك فيها وإذا أجاز له الرجوع على المصطرف بما أخذه فاذا كان المستحق ديناراً وأخذ المصطرف نظير ذلك دراهم فإن له أن يرجع بالدرهم وليس ذلك صرفاً مؤخراً لأن المناجزة وقعت (إن لم يجبر المصطرف) بأن من صارفه متعدفان أخبر بتعديده لم يكن للمستحق إجازة والمصطرف بكسر الراء اسم فاعل يطلق على كل من أخذ الدرهم

وأخذ الدنانير والمراد به من استحق منه ما أخذه * ولما فرغ من الكلام على بيع الذهب والنقطة منفردين شرع في بيان بيع أحدهما بالآخر متصلاً بغيره فقال (وجاز محل) بأحد التقدين أي يبيع إن لم يكن ثوباً كمصنف وسيف بل (وإن) كان الحلي

(ثوباً) طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان (مخرج منه) أي من الحلي شيء (إن سبك) أي أحرق بالنار تقديره إن لم يخرج منه شيء على فرض سبكه فلا عبرة بما فيه من الحلية ويكون (٤٠) كالحالي منها فيباع بما فيه هدأ أو إلى أجل (بأحد التقدين) يتنازع

فيه كل من يبيع المقدر وعلى وسياقي الحلي بهامها ولجواز بيع الحلي شروط أشار لأولها بقوله (إن أئحت) تحليته كيف ومصحف وعبد لهائف أوسن من أحدهما فلو لم يبيع كدواة وسكين وشاش مقصب وثوب رجل لم يجز يعه بأحدهما بل بالعروض إلا أن يقل ما يبيع به من غير جنس الحلية عن صرف دينار كالبيع والصرف ولثانها قوله (وسمعت) الحلية على الحلي بأن يكون في نزعها فساد أو غرم دراهم ولثالثها بقوله (وعجل) المفقود عليهم من ثمن ومثمن فلو أجل منع بالتقديفان وجدت الشروط جاز يعه (مطلقاً) كانت الحلية تبعاً للجوهر أم لا يبع بصنفه أو غير صنفه لكن يزداد إن يبع بصنفه شرط رابع أشار له بقوله (و) جاز يعه (بصنفه إن كانت أي الحلية (الثلاث) فدون لأنه تبع (وهل) يعتبر الثلاث (بالقيمة) أي ينظر إلى كون قيمتها ثلث قيمة الحلي بحليته وهو للتعتمد (أو بالوزن) أي إنما ينظر إلى كون وزنها

بل يتعين له رده أي لأنه كصرف على خيار شرطى وهو ممنوع وذلك لأن للصطرف لما أخبر بتعدى من صارفه كان داخلاً على عديم إتمام الصرف فهو يجوز لتماحه وعدم تمامه كالصرف على خيار (قوله فيباع بما فيه هدأ الخ) ومن باب أولى أنه يباع بغير ما فيه هدأ أو إلى أجل وكذا يجوز يعه بالعرض هدأ أو إلى أجل * وحاصل فقه السئلة أن الحلي بأحد التقدين إن كان لا يخرج منه شيء إذا سبك فانه يجوز يعه بالعرض وبالتقد سواء كان من صنف ما فيه أو من غيره وسواء كان الثمن في الأحوال الثلاثة حالاً أو مؤجلاً وإن كان يخرج منه شيء إذا سبك فان يبيع بمرض جاز بلا شرط حالاً أو مؤجلاً وإن يبيع بتقد فان كان مخالفاً لصنف ما فيه اشترط في صحة البيع شروط ثلاثة وإن كان من صنف ما فيه اشترط شروط أربعة فان لم تتوفر الشروط جرى على البيع والصرف (قوله ولجواز بيع الحلي) أي الذى يخرج منه شيء على تقدير سبكه وقوله يبيع الحلي أي يعه بأحد التقدين وأما يعه بالعرض فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله إن أئحت) لما كان الأصل في بيع الحلي للتع لأن في يعه بصنفه يبيع ذهب وعرض بذهب أو يبيع فضة وعرض بفضة وفيه بغير صنفه يبيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض شرطوا لجواز يعه هذه الشروط فما كان ليس مباح الاتخاذ فليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالتقد إلا على حكم البيع والصرف اه بن (قوله كسيف) أي سواء كانت الحلية على نصه أو على جفته أو على حمائله كما في التوضيح وح عن الباجي ومنه يؤخذ جواز تحلية الحمائل (قوله لم يجز يعه بأحدهما) أي لا يجنس الحلية ولا يغير جنسها (قوله إلا أن يقل ما يبيع به الخ) الأولى إلا أن تقل الحلية أو الدواة عن صرف دينار لأن هذا هو الشرط (قوله بأن يكون في نزعها فساد الخ) أي سواء كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك فليس المراد بقوله إن سمعت خصوص التسمير (قوله مطلقاً) في بعض النسخ بغير صنفه مطلقاً وهذا هو اللأثم لما بعده وينبغي تقديره على نسخة سقوطه ليناسب الكلام وعلى كل فلا يصح التنازع الذي ادعاه الشارح في قوله بأحد التقدين لتعين كونه معمولاً للحلي اه بن (قوله لكن يزداد إن يبع بصنفه الخ) حاصله انه إذا يبع بغير صنف الحلية تكفى الشروط الثلاثة السابقة سواء كانت الحلية كثيرة أو قليلة وإن يبع بصنفها فلا بد من شرط رابع وهو ان تكون الحلية قدر الثلث فأقل (قوله ثلث القيمة) أي قيمة الحلي بحلية (قوله خلاف) الأول قول ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازية وظاهر ابن الحاجب ترجيحه والثاني قال الباجي هو ظاهر للذهب قياساً على السرقة والزكاة لعدم اعتبار الصياغة فهما اه بن (قوله على الأول) أي في كلام المصنف وكذا المراد بالثاني وقوله لم يجز على الأول أي لأن قيمة الحلية ثلاثون وهي أكثر من ثلث قيمة الحلي بحليته لأنها سبعون وثلثا ثلاثة وعشرون وثلث (قوله وجاز على الثاني) وذلك لأن قيمة ذلك السيف بحليته سبعون ووزن الحلية عشرون وهي أقل من ثلث القيمة المذكورة (قوله لم يجز يعه بأحدهما) لأنه إذا امتنع يبيع سلعة وذهب بذهب فأحرى يبيع فضة وذهب بذهب أو يبيع فضة وذهب بفضة (قوله إن تبعاً للجوهر) أي بأن لم يزداد على

ثلث القيمة (خلاف) فان يبيع سيف محلى بذهب بسبعين ديناراً ذهباً وكان وزن حليته عشرين ولصياغتها تساوى ثلاثين وقيمة الثلث النصل وحده أربعون لم يجز على الأول وجاز على الثاني (وإن حلى شيء بهما) أي بالتقدين معاً (لم يجز) يعه (بأحدهما) وأولى كانا متساويين أولاً (إلا إن تبعاً للجوهر) الذى هما فيه وهو ما قبل النقد فيجوز بأحدهما كان أقل من الآخر أو أكثر وأما يعه بهما

الثالث كما قال ابن حبيب (قوله فلا يجوز على ما تقتضيه قواعد المذهب) أى لأنه بيع ذهب بذهب وفضة بفضة بفضة (قوله وجازت مبادلة القليل) أى النقد القليل فالقليل صفة المحذوف وقد أشار الشارح لذلك حيث قال من أحد التقدين بياناً للقليل (قوله بشروط) أى ستة (قوله وان تكون معدودة) أى وان تكون الدراهم أو الدينارين التى وقعت المبادلة فيها معدودة أى يتعامل بها عدداً لا وزناً فلا تجوز المبادلة فى الدراهم أو الدينارين للتعامل بها وزناً ولا فى أوقية تبر كاملة بأوقية ناقصة (قوله وان تكون قليلة) أى وان تكون الدراهم أو الدينارين للبدلة قليلة (قوله وان تكون الزيادة) أى التى فى أحد البديلين فى الوزن لافى العدد أى ان تكون زيادة كل واحد على ما يقابله فى الوزن لافى العدد وحينئذ فلا بد أن يكون واحداً بواحد لا واحداً ب اثنين (قوله وان يكون) أى الزيد فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل قال بن هذا الشرط ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة لكن قال فى القباب أكثر الشيوخ لا يذكرون هذا الشرط وقد جاء لفظ السادس فى كلام المدونة وهو محتمل للتمثيل والشرطية وقال ابن عرفة اطلق اللخمى والصقلى والمازرى والجلاب والتلقين وغير واحد القول فى قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ وعزا ابن عبد السلام اشتراط كون النقص سدساً للمدونة وفيه نظر لأنه لم يذكره تحديداً بل فرضاً (قوله وأن تقع على قصد المعروف) أى لا على وجه المباينة ولا بد فى جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدينارين مسكوكة وهل يشترط اتحاد السكة أو لا يشترط فى ذلك قولان والمعمد عدم اشتراط اتحادها اهـ وذكر بعضهم ان ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه للمسكوك (قوله وصرح للمصنف بثلاثة شروط) الاولى بأربعة شروط إذ قد أشار إلى اشتراط القلة بقوله القليل وإلى اشتراط كون التعامل بها عدداً بقوله المعدود وأشار إلى اشتراط كون الزيادة فى الوزن لافى العدد بقوله بأوزن منها وأشار إلى اشتراط كون الزيادة فى كل واحد سدساً فأقل بقوله بسدس سدس (قوله المعدود) أى التعامل به عدداً فلا تجوز المبادلة فى التعامل به وزناً كبمبادلة أربعة أواق تبر كاملة بأربعة ناقصة وكذلك الدينارين إذا تعامل بها وزناً (قوله بسدس سدس) كرر لفظ السدس لثلاثي توهم ان الزيادة سدس فى الجميع ومثله إذا كانت الزيادة فى كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل بسماحة النفس وكذا لو كانت الزيادة فى بعضها السدس وفى البعض الباقي دون السدس وامالو كانت الزيادة فى كل واحد أكثر من السدس أو كانت الزيادة فى بعضها سدساً وفى بعضها أكثر من سدس أو كانت فى بعضها أقل من سدس وفى البعض الآخر أكثر منه فانها تمتع وسدس الثانى عطف على سدس الاول بخذف العاطف وهو جائز ثراً ونظراً عند بعض النحاة (قوله من غير شرط النخ) ظاهره جواز ابدال واحد كامل باثنين موازين له وهو كذلك كما بدال ريال بأربعة ارباع ريال موازنة له وما تقدم من انه يشترط فى المبادلة ان تكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة فى أحد الجانبين لامساواة كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله والحاصل ان المبادلة إما ان تكون الدراهم والدينارين فيها من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر وإما ان تكون غير مساوية بل فيها زيادة من أحد الجانبين فان كانت مساوية جازت المبادلة مطلقاً بلا شرط وإن كان فيها زيادة من أحد الجانبين فلا يجوز إلا بالشروط السبعة المتقدمة (قوله ولما كان السبب فى الجواز) أى فى جواز المبادلة المعروف أى لأن القواعد تقتضى منعها لطلب الشارع للمساواة فى النقود المتحدة الجنس (قوله ومنع دورانه من جهتين) ظاهره ومنع دوران المعروف وليس كذلك فالاولى ان يقول بشرطه وهو تمحض الفضل من جهة ومنع دورانه من جهتين لأن ذلك يؤدى

مسكوكين عدداً مبادلة وبه وزناً مراطلة وأنهى الكلام على الاول شرع فى حكم الثانى وشروطه فقال (وجازت) جوازا مستويا (مبادلة القليل) من أحد التقدين بشروط أن تقع بلفظ المبادلة وان تكون معدودة وان تكون قليلة دون سبعة وان تكون الزيادة فى الوزن لافى العدد وان يكون فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل وان تقع على قصد المعروف وصرح المصنف بثلاثة منها فأشار لاشتراط القلة بقوله القليل ولكونها معدودة بقوله (المعدود) وقوله (دون سبعة) بياناً للقليل وأراد به الستة فسدون وأشار إلى كون الزيادة فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل بقوله (بأوزن منها بسدس سدس) فأقل على مقابله فى الجانب الآخر وأشعر قوله بسدس سدس انه لو كانت الدينارين أو الدراهم من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر جازت فى القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة وهو كذلك ولما كان السبب فى الجواز المعروف بشرط تمحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين

أشار إلى أنه بقوله (و) النقد (الأجود) جوهرية (٤٢) حال كونه (أقصى) وزنا تمتنع ابداله بأردأ جوهرية كاملاً

لنقص الغالبة فينتفي المعروف من أصله تامل * والحاصل أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجازها المعروف بشرطه وهو تمحض الفضل من جهة فان دار الفضل من الجانبين اتقى المعروف الذي هو السبب في الجواز فتمنع المبادلة حينئذ فملت أن الذي يدور من الجانبين إنما هو الفضل لا المعروف تامل (قوله أشار إلى منه) أي إلى منع دوران المعروف من الجانبين هنا ظاهره (قوله فعذفه) أي الحال وهو قوله أقصى من هنالدلالة الاول عليه أي وحيث قدرنا الحال فلا إشكال في الاخبار بقوله تمتنع بالنسبة للثاني وحاصل الاشكال ان قوله أو أجود سكة تمتنع ظاهره منع ابدال الأجود سكة بالأردأ سكة إذا كانا كامليين في الوزن وليس كذلك بل ذلك جائز لوجود الفضل من جانب واحد وحاصل الجواب أن المصنف حذف الحال من هنالدلالة ما قبله عليه والأصل والأجود سكة حالة كونه أقصى وزنا تمتنع ابداله برديء السكة الكامل وزنا والحاصل أن المصنف حذف من الأول التمييز وهو جوهرية وذكر الحال الذي هو أقصى وحذف من الثاني الحال وهو أقصى وذكر التمييز الذي هو سكة ففيه احتباك ولولم تقدر الحال في المعطوف لأشكال الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب ولما قدرنا الحال ظهر أن الفضل من الجانبين فظهر الامتناع فصح الاخبار (قوله تمتنع) إنما لم يقل تمتنعان مع أنه خبر عن الأمرين لأن العطف باو (قوله وتكون في المسكوك وغيره) أي أخذنا من قول المصنف عين لأنها تشمل المسكوك وغيره بخلاف النقد فإنه قاصر على المسكوك كإمرو وقوله وتكون في المسكوك وغيره أي وسواء كان المسكوكان متعدي السكة أم لا وسواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد (قوله اما بصنجة أو كفتين) أو في كلام المصنف لحكاية الخلاف كما في عبق والقولان في الأولويه كما يدل له قول التوضيح تبعاً لابن عبد السلام انه لا خلاف في جواز المراطلة بصنجة وكفتين وإنما الخلاف في الارجح منها وقيل إن الخلاف في الجواز ويدل له قول عياض في الاكمال اختلف في جواز المراطلة بالثاقيل قبل لا تجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل تجوز بالثاقيل أيضاً وهو أصوب اه قال طني وما صوبه عياض سبقه اليه المازري وصرح به ابن شاس تبعاً لها والمراد بالثاقيل كما قال الابن الصنجة اه بن وعلى هذا فمضى قول المصنف بصنجة أي وأولى بكفتين وقوله أو كفتين يعني فقط (قوله بصنجة) أي سواء كانت معلومة القدر أم لا والصنجة بفتح الصاد وبالسين وهو أقصى كافى القاموس (قوله ولولم يوزن على الارجح) مبالغة في جوازها بكفتين (قوله مثل عينه) ظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة ولو قليلة وهو كذلك كما في المواق بخلاف المبادلة إن قلت إذا كان كل واحد إنما يأخذ مثل عينه فأي غرض في ذلك الفعل قلت يمكن ان يكون الغرض اعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس إذا كانت المراطلة من كبار وصغار أو عند الاختلاف بالجودة فيرغب في ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً (قوله لئلا يؤدي الى بيع المسكوك جزافاً) أي وهو لا يجوز ويؤخذ من تمليله بالجواز جريان الخلاف في المراطلة إذا كانت بصنجة مجهولة القدر وهو ظاهر انظر بن * واعلم ان محل الخلاف في ذهب أو فضة يمنع بيعه جزافاً للتعامل بها عدداً واما التعامل بهما وزناً فيتنق على جواز المراطلة فيها بصنجة مجهولة وبكفتين ولولم توزن العينان قبل المراطلة بهما لجواز بيع النقد التعامل به وزناً جزافاً كإمرو (قوله وان كان أحدهما أجود) أي هذا إذا كان العينان متساويين في الجودة بل وإن كان أحدهما أجود (قوله كدنانير مغرية الخ)

وزنا لدوران الفضل من الجانبين (أو أجود سكة) بالرفع عطفت على الأجود فكان الأجود تعرفه أي وهو أقصى فعذفه من هنالدلالة ما قبله عليه كما حذف مما قبله جوهرية لدلالة قوله هنا سكة عليه فالمراد أجود سكة وأقصى وزناً ويقابله رديء السكة كامل وزناً ولو قال والأجود جوهرية أو سكة أقصى (ممتنع) لدوران الفضل من الجانبين كان أخصر وأوضح (وإلا) بأن لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أقصى بل مساوياً أو أوزن فضته أربع صور (جائز) لتمحض الفضل من جانب واحد ولما قدم الصرف والمبادلة ذكر المراطلة بقوله (و) جازت (مراطلة عين) ذهب أو فضة (يمثل) أي عين مثله ذهب بذهب أو فضة بفضة وتكون في المسكوك وغيره وزناً إما (بصنجة) في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى (أو كفتين) بوضع عين أحدهما في كفة وعين الأخرى في أخرى (ولولم يوزن) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين

(على الأرجح) لأن كل واحد إنما يأخذ مثله خلاقاً للقابض القائل لا يجوز إلا بعد معرفة وزن العينين لئلا يؤدي إلى بيع أي المسكوك جزافاً وتجوز المراطلة (وإن كان أحدهما) أي أحد النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغرية تراطل

بمصرية أو اسكندرية (أو بعضه أجود) والبعض الآخر مساو لجميع الآخر في جودته (لا) ان كان أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) منه كسكندرية ومغرية تراطل بمصرية وفي فرضهم أن السكندرية أدنى من المصرية والمغرية أجود منها فيمنع لدوران الفضل من الجانبين (والأكثر) من الأشياخ (على تأويل السكة) في المراتلة كالجودة فكما لا تجوز مراتلة جيد وردىء بمتوسط لا تجوز مراتلة ردىء مسكوك بجيد تبر (و) الأكثر على تأويل (الصياغة) (٤٣)

في المراتلة (كالجودة) فما قيل في السكة يجري في الصياغة وقول الأقل عدم اعتبارها لأن العبرة بالمساواة في القدر وهو الراجح لكن الذى في التوضيح عن ابن عبد السلام وأقره أن الأكثر على عدم اعتبارها فصوابه أنها ليسا كالجودة (و) جاز بيع (مغشوش) كذهب فيه فضة (بمثله) مراتلة أو مبادلة أو غيرها (و) يبيع (بخالص) على المذهب (والأظهر) خلافه (راجع للثاني والخلاف في المغشوش الذى لا يجرى بين الناس كغيره وإلا جاز قطعاً وشرط جواز بيع المغشوش ولو بعرض أن يباع (لمن يكسره) أو لا يفش به بل يتصرف به بوجه جائز كتحلية أو تصفية أو غير ذلك ولو قال لمن لا يفش به كان أخضر وأظهر في افادة المراد (وكره) يبيع (لمن لا يؤمن) أن يفش به بأن شك في غشه (وقسح بمن)

أى والفرض أن المغرية أجود من المصرية والمصرية أجود من الاسكندرية (قوله أو بعضه أجود الخ) أى كمراتلة دنابر بعضها مصرية وبعضها سكندرية بدنانير كلها سكندرية (قوله لدوران الفضل من الجانبين) أى قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لرداءة السكندرية نظراً لجودة المغرية وربّ المغرية يغتفر جودتها على المصرية نظراً لمصاحبة السكندرية لها (قوله والاكثر على تأويل السكة) أى والاكثر على تأويل المدونة السكة في المراتلة كالجودة فكما لا يجوز مراتلة جيد ناقص بردىء كامل ولا مراتلة سكتين جيدة وردئة بسكة متوسطة لا يجوز مراتلة الردىء المسكوك بغير جيد لدوران الفضل من الجانبين (قوله فما قيل في السكة يجرى في الصياغة) أى يقال كلاً لا يجوز مراتلة جيد ناقص بردىء كامل ولا مراتلة جيد وردىء بمتوسط لا يجوز مراتلة ردىء مصوغ بجيد غير مصوغ بل مكسر لدوران الفضل من الجانبين (قوله عدم اعتبارها) أى وحينئذ فيجوز مراتلة ردىء مسكوك بجيد تبر ومرتلة ردىء مصوغ بجيد مكسور (قوله ان الأكثر على عدم اعتبارها) أى والذى يعتبرها كالجودة إنما هو الأقل (قوله فصوابه أنها ليسا كالجودة) أى ان الصواب لو قال المصنف والاكثر على تأويل أن السكة والصياغة ليسا كالجودة فلا يدور بهما الفضل لعدم اعتبارها (قوله ومغشوش بمثله) أى بمغشوش مثله وظاهره تساوى الغش أم لا وهو ظاهر ابن رشد وغيره كما في ح ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام وأمل ذلك مع تساوى الغش لأنه لم يجزم به لكن في المواق عن أبى عمر بن عبد البر أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله الا إذا علم أن الداخل فيهما سواء انظر بن (قوله بمثله) أى وأولى بعرض (قوله راجع للثاني) أى وهو بيع المغشوش بالخالص وأما يبيع بمثله فهذا لا خلاف في جوازه (قوله أولاً يفش به) أى أو يبقيه من غير كسر لكن لا يفش به (قوله بتحلية) أى بأن يتصرف فيه بتحلية (قوله وكره لمن لا يؤمن أن يفش) مثله ابن رشد بالسيارة ونازعه ابن عرفة بأن التمثيل بهم وقع في الروايات لمن يفش لا لمن لا يؤمن انظر حاه بن (قوله أى يتجدد ملكه) أى بعد الفوات وأما قبله فلا يدخل الثمن في ملكه لفساد البيع (قوله أو يتصدق بالجميع) وذلك لأن البيع غير منعقد والمغشوش باق على ملك البائع فيجب عليه رد الثمن للمشتري ان علمه والتصدق به عنه ان لم يعلمه (قوله أو بالزائد) وجه ذلك القول ان البيع لا يفسخ ولو عثر عليه قبل الفوات بل يباع ذلك على المشتري لمن لا يفش به (قوله وجاز قضاء قرض) حاصل ما في المقام ستون صورة وذلك لأن الدين المترتب في النعمة إما من قرض أو من بيع وفى كل إما ان يكون عينا أو عرضاً أو طعاماً فهذه ستة وفى كل إما ان يكون قضاؤه بمساو في القدر والصفة أو بافضل صفة أو قدراً أو باقل صفة أو قدراً فهذه ثلاثون وفى كل إما ان يكون القضاء بعد حلول الاجل أو قبله فهذه ستون صورة ثلاثون في القرض وثلاثون في البيع اما الثلاثون التى في القرض فاثنا عشر منها

يعلم انه (يفش) به فيجب رده على بائعه (إلا أن يفوت) بذهاب عينه أو بتعذر المشتري فان فات (فهل يملكه) أى يتجدد ملكه لثمن للمغشوش فلا يجب ان يتصدق به وان ندب له التصديق (أو يتصدق) وجوباً (بالجميع) أى جميع الثمن (أو بالزائد على) فرض يبيع (بمن لا يفش) به لأنه إذا يبيع بمن يفش يباع بأزيد (أقوال) أعد لها تأليها ثم شرع في بيان حكم قضاء الدين بقوله (و) جاز (قضاء قرض بمساو) لما في الدمة قدر أو صفة حل الاجل أم لا كان الدين عينا أو طعاماً أو عرضاً

(بأفضل) منه (صفة) كدينار أو درهم أو أردب أو شاة أو ثوب جيد عن مثله ردىء لأنه حسن قضاء بشرط عدم الدخول على ذلك عند القرض وإلا فقد كاشترط زيادة القدر (وإن) (٤٤) حل الأجل (جازا القضاء) (بأقل صفة) وقدراً) مما كنف

أردب فح أو دينار أو ثوب ردىء عن كامل جيد وأولى بأقل صفة فقط أو قدراً فقط (لا) يجوز قضاؤه (أزيد عدداً) من القضى عنه طعاماً أو عرضاً أو عينا في التعامل به عدداً كثيرة انصاف فضة عن ثمانية وسواء كان ما يقابله أزيد وزناً أم لا واما التعامل به وزناً ولو مع العدد فلا تضر زيادة العدد إذا أخذ الوزن كمنفى ريال أو أربعة ارباعه عن كامل فيجوز إذ التعامل به عدداً ووزناً كما في مصر يلغى فيه جانب العدد ويعتبر فيه الوزن وقوله (أو) أزيد (وزناً) أى حيث كان التعامل بالوزن فلا يجوز حل الأجل أم لا للسلف بزيادة (إلا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جداً (كرجحان ميزان) على آخر فيجوز وعطف على معنى قوله أزيد عدداً قوله (أو دار) أى لأن زاد عدد القضاء ولا أن دار (فضل من الجانبين) فلا يجوز كثيرة بزيادة عن تسعة

ممنوعة والثمانية عشر الباقية جائزة أما الجائزة فهي ما إذا كان القضاء بمساو قدراً أو صفة أو بأفضل صفة حل الأجل فيهما أم لا أو بأقل صفة أو قدراً إن حل الأجل فيهما سواء كان للقضى والقضى عنه في هذه الستة طعاماً أو عرضاً أو عينا وأما الاثنا عشر الممنوعة فهي القضاء بأزيد قدراً حل الأجل أولاً وبأقل صفة أو قدراً ولم يحل الأجل سواء كان للقضى والقضى عنه في هذه الأربعة طعاماً أو عرضاً أو عينا وأما الثلاثون التي في البيع فسيأتى الكلام عليها (قوله وبأفضل صفة) أى سواء حل الأجل أم لا كان الدين عينا أو طعاماً أو عرضاً ولا يقال أنه إذا لم يحل الأجل في القضاء بأفضل صفة حط الضمان وأزيدك لأن الحق في الأجل في القرض لمن عليه الدين وحينئذ فلا يدخله ما ذكر (قوله جيد) راجع للدينار وما بعده (قوله عن مثله ردىء) أى كاردب فح عن شعير إذ لا فرق بين ما أخذ نوعه أو اختلاف (قوله أو ديناراً أو ثوب) أى أو نصف دينار ردىء أو نصف ثوب وقوله ردىء راجع للثلاثة قبله أى نصف إردب فح ردىء أو نصف دينار أو نصف ثوب ردىء (قوله وأولى بأقل صفة فقط أو قدراً فقط) أى فيجوز إن حل الأجل فإن لم يحل لم يجز كقضاء أردب شعير عن أردب فح وقضاء نصف دينار أو نصف ثوب عن دينار أو ثوب وإنما منع ذلك قبل الأجل لما فيه من ضح وتبطل وقوله أو قدراً فقط أى سواء كان الدين عينا أو عرضاً أو طعاماً (قوله لا بأزيد عدداً) أى حل الأجل أم لا (قوله وسواء كان ما يقابله) أى يقابل ما ذكر من العشرة والمقابل لها هو الثمانية (قوله يلغى فيه جانب العدد) الذى فى حنى أنه إذا كان التعامل بهما يلغى الوزن كما هو ظاهر للدونة وعليه حملها أبو الحسن وتدل الباجى أنه يلغى العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرهما ابن والحاصل أن العين إذا كان يتعامل بها عدداً فلا يجوز قضاء قرضها بأزيد عدداً ما تفاق لأنه سلف بزيادة واما إن كان التعامل بها وزناً فلا يضر فيها زيادة العدد حيث أخذ الوزن وإنما للضر الزيادة في الوزن واما إن كان التعامل بالوزن مع العدد كما في مصر فهل يلغى الوزن أو العدد خلاف والمعمد الأول وعليه فلا يجوز قضاء نصفى ريال أو أربعة ارباعه عن كامل ولو أخذ الوزن على مقابله يجوز (قوله أو أزيد وزناً) أى ولا يجوز القضاء بأزيد وزناً (قوله حل الأجل أم لا) أى وسواء كان الدين عينا أو طعاماً كسمن أو عرضاً كحبر (قوله كرجحان ميزان) أى إذا كان هذا الرجحان باعتبار اختلاف الموازين كأن يكون راجحاً في ميزان صيرفى ومرجوحاً أو مساوياً في ميزان آخر أما الرجحان فى كل الموازين فلا يقتصر (قوله أو دار فضل الخ) هذا كالتقيد لقوله وإن حل الأجل بأقل صفة وقدراً أى أن محله ما لم يدر الفضل من الجانبين إذا علمت هذا فصواب المثال كفى التوضيح كقضاء تسعة محمدية عن عشرة بزيادة ابن على أن المثال الأول ليس المنع فيه لحصوص دوران الفضل من الجانبين لأن فيه القضاء بزيادة فى القدر أيضاً (قوله كثيرة بزيادة) أى فالتقضى تساهل فى دفع العشرة المذكورة وإن كان فيها زيادة لرغبته فى جوة التسعة المحمدية التى أخذها والقرض يرغب فى أخذ العشرة لزيادتها وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعة التى اقترضها (قوله وعكسه) أى كتسعة محمدية عن عشرة بزيادة (قوله وكثيرة انصاف مقصودة) الأولى فى التحليل عكسه كما قيل فيما قبله (قوله فيجوز بالمساوى والأفضل صفة حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدراً إن حل) (الخ)

محمدية أو عكسه وكثيرة انصاف مقصودة عن ثمانية مخنومة (وثنى السبع) المترتب فى القصة الاجل (من العين) بيان لثنى (كذلك) يجرى فى قضائه ما جرى فى قضاء القرض فيجوز بالمساوى والأفضل صفة حل الاجل

أَمْ لَوْ بَاقِلْ صَفَةً أَوْ قَدْرًا إِنْ حُلَّ لَاقْبَلَهُ وَلَا إِنْ دَارَ فَضْلُ الْإِلَافِي صُورَةً أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ (وَجَازَ) قَضَاءُ عَنِ الْمَيْسَعِ إِذَا كَانَ عَيْنًا (بَا كَثْرَ) عَدَدًا أَوْ زَنَا
مِمَّا فِي الدِّمَةِ وَأَوَّلَى صَفَةً إِذْ عُدَّتْ مَنَعُ ذَلِكَ فِي الْقَرْضِ وَهِيَ السَّلَفُ بِزِيَادَةِ مَنَعِيَةِ هُنَا وَظَاهِرَةٌ وَلَوْ لَمْ يَحُلَّ الْأَجَلَ وَهُوَ كَذَلِكَ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ مِنَ الْعَيْنِ
أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَرْضًا أَوْ طَعَامًا فَانْ حُلَّ الْأَجَلَ أَوْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً جَازَ (٤٥) . مَطْلَقًا بِمَسَاوٍ وَأَزِيدَ قَدْرًا وَصَفَةً وَبَاقِلْ إِنْ كَانَ عَرْضًا

كطعام وجعل الاقل في
مقابلة قدره ويبريه بما
زاد لان جعل الاقل في
مقابلة السكل فيمنع بمافيه
من المفاضلة في الطعام
وان لم يحل الاجل جاز ان
كان بمثله صفة وقدر لا
بأزيد لما فيه من حط الضمان
وأزيدك ولا بأقل لسع
وتعجل (وَدَارَ الْفَضْلُ)
من الجانيين في قضاء
القرض وضمن المبيع
(بَسْكَ) في أحد العوضين
(وَصَيَاغَةً) أي أَوْصِيَاغَةً
بدلها (وَجُودَةً) أي معها
أي يقابلان الجودة أي
كل واحد منهما يقابل
الجودة فلا يقضى عشرة
تبراً أجيدة عن مثلها رديئة
مسكوكة أو مصوغة ولا
العكس بخلاف الراطلة
فلا يدور الفضل فيها على
مذهب الأكثر إلا بالجودة
خاصة على ما تقدم من
التصويب والقرق أن
الراطلة لم يجب فيها لأحدهما
قبل الآخر شيء حتى يتم
أنه ترك الفضل في المسكوكة
والمصوغ لفضل الجودة
(وَأِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ) أَوْ
دنانير أو دراهم ترتبت

الأجل فهذه ست صور جائزة وقوله جاز بأكثر أي سواء حل الأجل أم لا فهم ما صورتان جائزتان
فجعله الصور الجائزة ثمانية ومفهوم وباقِلْ صَفَةً أَوْ قَدْرًا إِنْ حُلَّ أَنَّهُ لَمْ يَحُلَّ الْأَجَلَ فَهُوَ مَحْنُوعٌ
فِيهَا فَتَكُونُ الصُّورُ ثَمَنَةً فِيمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ عَيْنًا ثَمَانِيَةً جَائِزَةً وَتَنْتَازِعَانِ مَحْنُوعَتَانِ كَمَا عَلِمْتَ وَإِذَا
كَانَ الثَّمَنُ عَرْضًا أَوْ طَعَامًا فَفِيهَا عَشْرُونَ صُورَةً تَأْتِي (قَوْلُهُ أَمْ لَا) لِإِقْبَالِ إِذَا لَمْ يَحُلَّ الْأَجَلَ كَانَ فِيهِ
قَضَاءُ الْعَيْنِ بِأَفْضَلٍ مِنْهَا صَفَةً فِيهِ حُطُّ الضَّمَانِ وَأَزِيدُكَ لَأَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَجَلِ فِي الْعَيْنِ مَطْلَقًا أَيْ
كَانَتْ مِنْ يَسَعٍ أَوْ مِنْ قَرْضٍ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ فَلَا يَأْتِي مَا ذَكَرَ (قَوْلُهُ لَا قَبْلَهُ) أَيْ فَلَا يَحْجُوزُ لِمَا فِيهِ
مِنْ ضَعْفٍ وَتَعْجَلُ (قَوْلُهُ وَأَوَّلَى صَفَةً) أَيْ وَأَوَّلَى أَكْثَرُ بِمَعْنَى أَعْلَى صَفَةً كَارِذٍ قَعَّ عَنْ شَعِيرٍ
(قَوْلُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ) أَيْ عَنِ الْمَيْسَعِ (قَوْلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ حُطِّ الضَّمَانِ وَأَزِيدُكَ) اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ أَمَّا تَدْخُلُ
قَضَاءُ عَنِ الْمَيْسَعِ إِذَا كَانَ عَرْضًا أَوْ طَعَامًا لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَجَلِ لِرَبِّ الدِّينِ وَلَا تَأْتِي فِي الْقَرْضِ مَطْلَقًا
وَلَا فِي عَنِ الْمَيْسَعِ إِذَا كَانَ عَيْنًا لِأَنَّ الْحَقَّ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ إِنْ شَاءَ عَجَلَ أَوْ بَقِيَ لِلْأَجَلِ وَأَمَّا ضَعْفٌ وَتَعْجَلُ
فَانْهَا تَجْرِي فِي قَضَاءِ الْقَرْضِ وَعَنِ الْمَيْسَعِ كَانَ الْقَرْضُ أَوْ الثَّمَنُ عَيْنًا أَوْ طَعَامًا أَوْ عَرْضًا (قَوْلُهُ فِي
قَضَاءِ الْقَرْضِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَضَاءِ دَيْنِ الْقَرْضِ وَغَيْرِهِ كَدَيْنِ الصَّدَاقِ فَلَوْ قَالَ
الشارح فِي قَضَاءِ الدِّينِ كَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ لَشُمُولِهِ لِقَضَاءِ دَيْنِ اقْرَضَ وَالصَّدَاقِ وَعَنِ الْمَيْسَعِ
انْظُرْ بِنَ (قَوْلُهُ أَيْ أَوْصِيَاغَةً) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ الْأَوَّلَى بِمَعْنَى أَوْ وَالثَّانِيَةِ بِمَعْنَى مَعَ أَيْ وَدَارَ الْفَضْلُ
بَسْكَ أَوْ صِيَاغَةً مَعَ جُودَةٍ (قَوْلُهُ فَلَا يَقْضَى) أَيْ اتِّفَاقًا وَأَمَّا قَضَاءُ الْمَسْكُوكِ عَنِ الْمَصْوَغِ وَعَكْسُهُ
فَفِيهِ خِلَافٌ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ وَمَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا فِي الْمَوَاقِفِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْجَوَازِ
وَهَذِهِ الصُّورَةُ خَارِجَةٌ عَنِ كَلَامِ الْمَنْصُفِ عَلَى التَّقْرِيرِ الَّذِي قَرَّرَ بِهِ شَارِحُنَا تَبَعًا لِمَا جَعَلَ
الْوَاوَ الْأَوَّلَى بِمَعْنَى أَوْ وَالثَّانِيَةِ بِمَعْنَى مَعَ (قَوْلُهُ وَلَا الْعَكْسُ) أَيْ وَلَا يَقْضَى عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ رَدِيَّةً مَسْكُوكَةً
أَوْ مَصْوَغَةً عَنْ عَشْرَةِ تَبَرَّاجِيْدَةٍ (قَوْلُهُ إِلَّا بِالْجُودَةِ خَاصَةً) وَلَا يَدُورُ بِالسَّكَّةِ أَوْ الصِّيَاغَةِ مَعَ الْجُودَةِ
(قَوْلُهُ وَإِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَالْمَثَلُ أَوْ عَدَمَتْ فَالْقِيَمَةُ) أَيْ وَلَا عِبْرَةٌ بِشَرْطٍ غَيْرِ مَا ذَكَرَ كَمَا فِي حَقِّهِ قَالَهُ
فِي الْمَجِ (قَوْلُهُ تَرْتَبُ لِشَخْصٍ عَلَى غَيْرِهِ) أَيْ يَقْرَضُ أَوْ يَسَعُ أَوْ نَكَحَ أَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعةٌ
وَنَصْرَفَ فِيهَا وَكَذَا لَوْ دَفَعَهَا لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهَا قَرَارًا كَمَا وَقَعَتِ الْفَتَاوَى بِذَلِكَ فَانْظُرْهُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ
كَثِيرُهُ فَلَوْ أَجَبَ الْمَثَلُ عَلَى مَنْ تَرْتَبُ فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ قَطْعِ التَّعَامُلِ بِهَا أَوْ التَّغْيِيرِ فَانْ مَالُ الْقَرَارِ لَمْ
يَتَرْتَبْ فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ وَإِلَّا كَانَ فِي ضَمَانِهِ لَكِنْ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمَوْطَا لِلزَّرْقَانِيِّ تَقْلًا عَنْ الْبَاجِي
أَنَّ مَالُ الْقَرَارِ بَعْضُهُ تَعَلَّقَ بِذِمَّةِ الْعَامِلِ إِذْ لَوْ ادَّعَى الْحَسَارَةَ وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَهَا فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا
يُضْمَنُ وَحِينَئِذٍ فَلَا أَشْكَالَ (قَوْلُهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ غَيْرَهَا) أَيْ غَيْرَ الْفُلُوسِ بِأَنَّ إِرَادَهَا مَا يَتَعَامَلُ بِهِ
الشَّامِلُ لِلدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ (قَوْلُهُ نَظَرًا لِلْعَرَفِ) أَيْ فَإِنَّ الْعَرَفَ أَطْلَقَ الْفُلُوسَ عَلَى كُلِّ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ
(قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَتْ) أَيْ الْفُلُوسُ حِينَ الْعَقْدِ مِائَةً بِدَرَاهِمٍ ثُمَّ صَارَتْ أَلْفًا بِهِ وَكَذَا لَوْ كَانَ الرِّيَالُ حِينَ
الْعَقْدِ بِتِسْعِينَ ثُمَّ صَارَ مِائَةً وَتِسْعِينَ ثُمَّ صَارَ بِتِسْعِينَ (قَوْلُهُ عَلَى مَنْ
تَرْتَبُ عَلَيْهِ مِمَّا تَجَدَّدَ) أَيْ يَدْفَعُهَا مِمَّا تَجَدَّدَ وَظَهَرَ مِنَ الْمَعَامَلَةِ أَيْ بِأَنَّ يُقَالُ مَا قِيَمَةُ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمُ الَّتِي

لشخص على غيره أي قطع التعامل بها وأولى تغييرها بزيادة أو نقص ولعله أطلق الفلوس على ما يشمل غيرها نظرًا للعرف (فالثلث)
أي فالواجب قضاء المثل على من ترتبت في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغيير ولو كانت حين العقد مائة بدرهم ثم صارت ألفًا به
أو عكسه (أو عديمٌ) بالسككية في بلد تعامل المتعاقبين وإن وجدت في غيرها (فالقيمة) واجبة على من ترتبت عليه مما تجده

ونظروا تعتبر القيمة (وقت اجتماع الاستحقاق) (أى الحلول) (والعدم) معا فالعبرة بالتأخر منهما فأشبه وقت الائلاف والمعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم فكان على المصنف أن يفتى عليه ثم شرع يتكلم على شيء من متعلقات الفسخ لوقوعها غالبا في البياعات بقوله (وتصدق بما غش) أى أحدث فيه الفسخ وأعدّها ليفسخ به الناس فيحرم عليه بيعه ويفسخ إن كان قائما فان ردّه تصدق به على من يعلم أنه لا يفسخ به ادبا للفاش لكلا يرد فان غشه لالييمه أو يبيعه معينا غشه من يؤمن أن لا يفسخ به فلا تصدق به عليه فان لم يبين للمشتري فله التمسك به والرجوع بما بين الصحة والفسخ إن علم قدره وإلا فسد البيع وقوله وتصدق بما غش أى ولا يكسر الحيز ولا يراق اللبن ويرد الحيز لربه إن كسر إن كان بقص وزن فان كان بادخال شيء فيه تصدق به أو يباع لمن لا يفسخ به والتصدق بالفسخ إن قل بل (ولو أكثر) وقال ابن القاسم

عدمته بهذه الدراهم التى تجددت فيقال ثمانية دراهم مثلا فيدفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التى تجددت وإذا قيل قيمتها اثنا عشر دفع اثني عشر منها وهكذا وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غيرها كما ذكره ح عن البرزلى (قوله فالعبرة) أى فان كان العدم والاستحقاق حصلا في وقت واحد فالأمر ظاهر وإن تقدم أحدهما على الآخر فالعبرة بالتأخر منهما إذ لا يجتمعان إلا وقت التأخر منهما فان استحققت ثم عدمت اعتبرت القيمة يوم العدم وإن عدمت ثم استحققت اعتبرت القيمة يوم الاستحقاق (قوله فاشبه وقت الائلاف) أى للسلمة (قوله يوم الحكم) أى الذى هو متأخر عن يوم العدم وعن يوم الاستحقاق وانظر على هذا القول إذا لم يقع تحاكم والظاهر أن طلبها بمنزلة التحاكم وحينئذ تعتبر القيمة يوم طلبها ثم على ما قال المصنف من أن القيمة تعتبر وقت اجتماع الاستحقاق والعدم وكذا على المعتمد من أنها تعتبر يوم الحكم ظاهره ولو حصلت ماطلة من المدين حتى عدمت تلك الفلوس وبه قال بعضهم وقال بعض كل من القولين مفيد بما إذا لم يكن من المدين مغل وإلا كان لربها الأخط من أخذ القيمة أو بما آل إليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة على القديمة وهذا هو الاظهر لظلم المدين بطله قال عجاج كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس لربه إلا قيمته يوم امتناعه وتبين ظلمه (قوله وتصدق بما غش) أى جواز ألا وجوب اخلاف البق لما يذكره المصنف آخر من قوله ولو أكثر فان هذا قول مالك والتصدق عنده جائز لا واجب وما ذكره المصنف من التصديق هو المشهور وقيل يراق اللبن ونحوه من المائعات وتحرق للملاحف والياب الرديئة النسج قاله ابن العطار وأقوى به ابن عتاب وقيل إنها تقطع خرقا خرقا وتعطى للمساكين وقيل لا يحل الادب بمال امرئ مسلم فلا تصدق به عليه ولا يراق اللبن ونحوه ولا تحرق الثياب ولا تقطع الثياب ويتصدق بها وانما يؤدب الفاش بالضرب حكى هذه الأقوال ابن سهل قال ابن ناجي واعلم أن هذا الخلاف انما هو في نفس الغشوش هل يجوز الادب فيه أم لا وأما لو زنى رجل مثلا فلا قائل فيها علمت أنه يؤدب بالمال وانما يؤدب بالحد وما يفعله الولاة من أخذ المال فلا شك في عدم جوازه وقال الوائسرى أما العقوبة بالمال فقد نص العلماء على أنها لا تجوز وفنوى البرزلى بتحليل المغرم لم يزل الشيوخ يمدونها من الخطأ اه بن (قوله ويفسخ) أى فان باعه فانه يفسخ وقوله ان كان قائما أى فان فات أو تعذرت معرفة المشتري ففي الثمن الاقوال الثلاثة للتقدمة هل تجدد ملك البائع لذلك الثمن فلا يجب عليه التصديق به أو يجب التصديق بكل الثمن أو بالزائد على من لا يفسخ ثم ما ذكره الشارح من فسخ البيع أحد قولين وقيل إن بيعه صحيح لا يفسخ ويأتى في باب الخيار والمراجعة ما يدل لذلك وإن المشتري إذا اطلع على الفسخ بعد الشراء فهو مخير إن شاء تماسك به فان فات لم يمسك بالثمن الأقل من الثمن والقيمة (قوله لالييمه) أى بل ليتنفع به في نفسه أو في منزله (قوله فان لم يبين للمشتري) أى الفسخ أى والفرض انه غش لبيعه مينا (قوله فله التمسك) أى فله التمسك أى وله الرد وحاصل العبارة ان المشتري إذا كان وقت العقد لا يعلم بانه غشوش ثم علم به فان علم قدره خير بين الرد والتماسك لكن ان تماسك رجع بما بين الصحة والفسخ وان رد فالأمر ظاهر وأما ان لم يعلم قدره فانه يتعين الرد هذا كلامه وما ذكره من التخير على الوجه المذكور في القسم الأول فهو غير مسلم بل يخير إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له مع القيام لأن هذا شأن الفسخ وما ذكره في القسم الثانى من تعين الرد ونساقدا لبيع فهو مأخوذ من قول عجاج إلا انه غير صواب بل الحق انه غير أيضا بين الرد والتماسك (قوله ويرد الحيز لربه) أى بحيث يملكه (قوله ان كسر) أى لأنه يؤمن أن يفسخ به بعد كسره وقوله ويرد الحيز أى إذا تجرأ عليه

لا يتصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له أي حيث يؤمن أن ينش به وإلا يخ عليه من يؤمن (إلا أن يكون اشترى) أو ورث أو وهب له (كذلك) أي مشروعا فلا ينزع. ولا يتصدق به بل يتنفع به من أكل أو شرب أو لبس أو يبيعه من لا ينش (إلا) المشتري (العالم) بنشه (ليبيعه) من ينش به فيتصدق به عليه قبل بيعه أو بعده إن رد عليه فإن تعذر رده فواته أو ذهب المشتري ففي عنه الأقوال الثلاثة التي قدمها المصنف فالتصدق به محمول على ما إذا لم يبيعه أو بآبائه ورد عند عدم القوت وهذا الرد هو المعبر عنه بالقصح لها مر. والتصدق شمله فيما إذا تعذر رده ثم ذكر بعض جزئيات الفتن مدخلا لما يذكره تحت الكف بقوله (كبل الحمر) بضم الحاء المعجمة جمع خمار بكسر هاء (بالنشاء) لظهور صفا قيا ورجع إلى بناءه ومن غيره (وسبك ذهب جند برقي) لايهام جودة الجمع ولو قال وخطب جند برقي كان أعم ومنه خلط علم الذكر بالعلم الأنثى ولعلم الضأن بلعلم الماعز (وتفتح العلم) بعد سلخه كما يفيد إضافة نفع إلى اتهم فليس هذا قيداً على المصنف لا يغير طعم لاجم ويظهر أنه حين خلاف يسر ما لم ين لإخراج (٤٧) زبده أو بصير ليتجمل فخله ونمخ

جلدا لحم بل سلخه لا احتياجا
لذلك فقبه صلاح ومنفعة

(فصل)

(علة) حرمة (طعام)

الربا أي الطعام المختص

بالربا أي ربا الفضل يعني

الربا في الطعام (اقتيات)

أي إقامة (١) الدينة

بإستعماله بحيث لا تستعمل عند

الاقتصار عليه وفي معنى (٢)

الاقتيات اصلاح القوت

كالح وتابل (واد خاز)

بأن لا يفسد بتأخير إلى

الأمد المتبقي منه عادة

ولا حذله على ظاهر المذهب

بل هو في كل شيء بحسبه

(وهل) يشترط مع ذلك

كونه متخذاً (الطبخ)

التيش بأن يكون غالب

استعماله اقتيات الآدمي

بالفعل كفمخ وفذرة أو أن

لو استعمل كإويا أولا

يشترط ذلك وهو قول

الأكثر الممول عليه

وكسره ولم يتصدق به فإنه يراد به (قوله لا يتصدق بالكثير) أي بخلاف التليل فإنه يتصدق به عنه على ما قال الحطاب وقال عرج أنه يطرح عنده (قوله ليبيعه) أي إذا اشتراه ليبيعه من ينش به فحكمه حكم من أحدث الفتن لينش به ويمنع فيصدق به عليه قبل ربه (قوله فالتصدق به محمول الخ) هذا جواب عما يقال إن بين قوله هنا يتصدق به على شتر به العالم بنشه لينش به وبين ما مر في قول المصنف وفسخ من يعلم أنه ينش به تناف

[درس] فصل في طعم الربا اقتيات وادخار

(قوله حرمة) إما قدر حرمة دفعا لما يقال إن الدوات كالطعام لا تعمل وإنما تعمل الأحكام (قوله أي الطعام المختص بالربا) أشار بذلك إلى أن الإضافة للاختصاص فورد عليه أن الطعام الربوي لا يتصف بالحرمة فأجاب بأن في الكلام قلبا والأصل علة حرمة الربا في الطعام أو أن فيه حذف مضاف ثان أي علة حرمة ربا الطعام الربوي تأمل والراد باله (١) العلامة لا الباعث لأنه يستحيل أن يبعث الولي أمر من الأور على أمر الله إلا أن يراد الباعث الذي يبعث المكلف على الامتثال (قوله أي ربا الفضل) أشار الشارح بذلك إلى أن المراد بالربا هنا ربا الفضل وأما ربا النساء فسيأتي أن علة حرمة مجرد الطعمية وجد الاقتيات والادخار أو وجد الاقتيات فقط (٢) أو لم يوجد واحدهما (قوله على ظاهر المذهب) أي كما قال ابن ناجي وحكى التادلي حده بستة أشهر فأكثر (قوله بل هو في كل شيء بحسبه) أي فالرجع فيه للعرف ولا بد (٣) من كون الادخار معتادا فلا عبرة بادخار الرمان في بعض البلاد لأنه نادر (قوله لغلبة العيش) أي للعيش غالبا (قوله أو أن لو استعمل) أي أو يكون غالبا استعماله اقتيات الآدمي أن لو استعمل (قوله تأويلان) الأول قول القاضيين وتأول ابن مرزوق الدونة عليه والثاني تأويل ابن رشد والأكثر وهو الممول عليه والشهور من للذهب اه بن (قوله فتدخل الفاكهة) أي فتدخل الفاكهة وما بعدها في علة ربا النساء المذكورة أعيد الجنس أو اختلف ولو قال فتدخل أي العلة المذكورة في الفاكهة وما بعدها أي تتحقق فهما كان أولى فتأمل (قوله كبطيخ وقثاء) أي وليمون ونارنج (قوله ونحو ذلك) أي ونحو الحس ككرات وجزر وقلقاس وكرنب (قوله البر) هو القمح خاصة (قوله لكان أحسن) أي

(١) قوله والمراد بالعلامة العلامة هذافني عن تقدير المضافين فهذا غير آخر لا يناسب سوقه على هذا الوجه اه

(٢) قوله أو وجد الاقتيات فقط الظاهر أن هذا لا يتأتى فإن الادخار لازم للاقتيات فالمناسب الادخار فقط اه

(٣) قوله ولا بد الخ لا حاجة إليه فإن نحو الرمان وإن اعتيد ادخاره غير مقتات اه كتبه محمد عليش

(تأويلان) وتظهر فائدة الخلاف في البيض والتين والجراد والزيت وقد اقتصر المصنف في البيض والزيت على أنهما ربويان بناء على أن العلة الاقتيات والادخار فقط وذكر في الجراد الخلاف في ربويته بناء على الخلاف في العلة وذكر أن التين ليس ربوي بناء على أن العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالبا وأما ربا النساء فعلة مجرد الطعم لا على وجه التداوى فتدخل الفاكهة والخضر كبطيخ وقثاء أو بقول كحسن ونحو ذلك (كعب) مراده بالبر ولو عبر به لكان أحسن (وتحجير ولسن) وهو المعروف بشعر النبي (وهي) أي الثلاثة

(١) قوله إقامة أي حفظ وصيانة وقوله البنية أي الذات المبنية المؤلفة من اجزاء (٢) قوله وفي معنى الخ جواب عما يقال الملة لا تظهر في نحو الملح اه كتبه محمد عليش (٣) قول الشارح وأن لو استعمل الصواب حذفه لأن الواو يغلب استعمالها لقوت الآدمي بالفعل ولأنه يشمل البيض وما جده مع أن قصد إخراجها ولأنه يملأ الشرط وذلك أنه بهذه الزيادة صار المعنى ومعنى غلبة العيش أن يكون صالحا لقوت الآدمي غالباً سواء غلب اقتياته بالفعل أولا ولكن على تقدير اقتياته يغلب للآدمي وهذا جنيته معنى قوله اقتيات

(جنس) واحد على المتعمد لتقارب منعها فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا (وعلى) قريب من خلة البر طعام أهل صنعاء اليمن (وأرؤ) ودخن وذرة (وهي) أي الأربعة المذكورة (أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة (وقطنية) ضم القاف وكسرهما وسكون الطاء وكسر النون وتشديد (٤٨) التعتية وتخفيفها عدس ولوبيا وحصى وترمس وفول وجلبان وبسيلة

(ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قيل قرية من البسيلة وقيل هي البسيلة نفسها ولم يختلف قول مالك في الزكاة أنها جنس واحد يضم بعضها لبعض (وهي) هنا (أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة (وتعمر) برى وصيحاني وغيرهما (وزبيب) أحمره وأسوده وصغيره وكبيره (ولحم طير) برى وبحري إنسى ووحش كغربان ورخم ومنه النعام (وهو) أي لحم الطير بأنواعه (جنس) واحد (ولو اختلفت مرقة) بأن طبخ بأمرق مختلفة بأبزار أم لا ولا يخرج ذلك عن كونه جنسا واحدا وما يأتي من قوله ولحم طبخ بأبزار إنما هو في قوله عن اللحم إلى فهو غير ماهنا (كدواب) الماء كلها جنس واحد حتى آدميه وترسه وكلبه وخزيره (وذوات الأربع) إن كان إنسيا كإبل وغنم بل (وإن) كان (وحشيا) كغزال وحمار وحش

لسلامته مما أورد على كلام المصنف وحاصله أنه أطلق الحب فيشمل القمح والشعير والسلت وغيرها فكيف يقول وهي جنس (قوله جنس واحد على المتعمد) أي خلافاً للسيوري وتليذه عبد الحميد الضائع حيث قال أن الثلاثة المذكورة أجناس فيجوز التفاضل فيما بينها إذا وقع البيع على سبيل المناجزة (قوله لتقارب منعها) أي في القوتية (قوله فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا) ولو مناجزة وظاهره ولو قل التفاضل جدا كيبيع حبة بحبتين وهو الصحيح واعلم أن نخالة القمح مثله بخلاف نخالة الشعير فإنها كالبن (قوله يجوز التفاضل بينها) أي ويحرم بيع بعضها ببعض لأجل اتفق القدر أو اختلف للنساء (قوله وقطنية) هي كل ماله غلاف من الحبوب وهو الاصناف السبعة المذكورة (قوله أنها) أي القطنية (قوله يضم بعضها لبعض) أي لأجل تكميل النصاب (قوله وهي هنا أجناس) أي على المشهور وقيل إنها هنا جنس واحد كزكاة (قوله وتعمر) أي وهو جنس واحد فلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا ولو من صنفين كبري وصيحاني وعجوة وكذا يقال في الزبيب (قوله وبحري) المراد بالطير البحري الطير الذي يألف البحر كالقطاس فإنه يفتس في البحر ويخرج منه بالسك فهو من جنس الطير البري وأما الذي في داخل الماء ولا يخرج منه فهو من دواب الماء ولا يصح إدخاله هنا انظر بن (قوله ولو اختلفت مرقة) لا محل لهذا هنا والأولى تأخير بعد ذوات اللحوم ويقول والطبوح من جنس جنس ولو اختلفت مرقة كافي الدونة اه بن (قوله ولا يخرج ذلك) أي طبخه بالأبزار (قوله إنما هو في قوله عن اللحم) حاصل كلامه هنا وفيما يأتي أن الطبخ بالأبزار إنما ينقل اللحم للطبوح عن النى فيصير للطبوح بالأبزار جنسا والى جنسا آخر يجوز فيما التفاضل يدا يد وأما اللحم للطبوح من جنس كالطير فكله جنس واحد لا فرق بين ما طبخ بأبزار وما طبخ بغيرها كان النى والطبوح بغير إبزار جنس واحد (قوله كدواب الماء) تشبيه في قوله وهي جنس وقوله وذوات الأربع أي وكذوات الأربع تشبيه في قوله وهو جنس أيضا (قوله حتى آدميه) وأولى السمك للملح كالفسيفخ فتصليح السمك لا يصير جنسا غير جنس السمك والبطارخ في حكم اللودع في السمك وليس من جنسه فيباع منفردا عن السمك بالسمك متفاضلا كما يباع لحم الطير ببعضه متفاضلا كذا في عبق (قوله وذوات الأربع) أي كلها جنس واحد فيحرم بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا (قوله بالحيل وسائر الدواب) أي كالبنال والحمر يعني الحية (قوله وبهيمة غير الأنعام) مراده بها البغال والحمر (قوله فمكروه بيع لحم الأنعام بها) أي سواء كانت حية أو مذبوحة والتفاضل بين لحم المباح ولحم المكروه مكروه فقط كافي للج (قوله خلاف) الأول قال سند والجلباب هو للذهب والثاني قال المازري هو المعروف من المذهب فكل من القولين قد ظهر ولكن الراجح أنه ربوي لما تقدم أن الذي عليه أكثر وهو المول عليه أن العلة في حرمة ربا الفضل في الطعام الاتقيات والادخار ولا يشترط الاتقيات غلبة (قوله ناقلة لكل منهما) أي ناقلة لكل واحد من المطبوحين عن النى

وبقره كلها صنف واحد إن كانت مباحة فإن منع أو كرهها كلها فهي لا بأس بل لحم الأنعام بالحيل وسائر الدواب قد أؤمؤجلا لأنه لا يؤكل لحمها أي الحيل وبهيمة غير الأنعام وأما الهرم والثعلب والضبع فمكروه بيع لحم الأنعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكرهها كلها من غير تعميم انتهى (والجراد) جنس غير الطير (و) ليس متفقا على ربويته بل (في ربويته خلاف) والراجح أنه ربوي (وفي جنسية المطبوح من جنسين) كلهم طير ويحرر في إدا بن أو إناء بأبزار ناقلة لكل منهما فيصيران بالطبخ بها جنسا

يُحرّم التفاضل بينهما أو كل واحد باق على أصله فلا يحرم (قولان) رجح كل منهما فالأولى خلافه أما ان طبخ احدهما بأبزار
 ققط أو كل بلا أبزار فهما جنسان اتفاقاً (والمرق) كاللحم فيباع بمرق مثله وبلحم مطبوخ وبمرق ولحم كهما بمثلهما متافلاً في
 الصور الأربع (والعظم) المختلط باللحم كاللحم بمنزلة نوى التمر حيث لم يفصل عنه أو انفصل وكان يؤكل كالقرقوش وإلا فيباع
 باللحم متفاضلاً كالنوى بالتمر (والجلد كمو) أى كاللحم فتباع شاة (٤٩) مذبوحة بمثلها تحريماً ولا يستثنى الجلد لأنه

لحم بخلاف الصوف فلا بد
 من استثنائه لأنه عرض مع
 طعام والجلد المدبوغ
 كالعرض فيه يظهر (ويستثنى
 قمر يبيض النعام) إذا
 بيع بمثله أو يبيض دجاج
 أى لا يصح البيع إلا بشرط
 استثنائه لئلا يلزم في الأول
 بيع طعام وعرض بطعام
 وعرض وفي الثاني بيع
 طعام وعرض بطعام وهو
 ممنوع (وذو زيت) أى
 أصناف ويعلم منها أنهار بوية
 (كفجل) أى بزر الفجل
 الأحمر لأنه الذى يخرج
 منه الزيت ودخل بالكاف
 سلجم وجلجلان وقرطم
 وزيتون وبزر الكتان
 أولى بالدخول من السلجم
 على التحقيق (والزيتون
 أصناف) أى أجناس
 كأصولها (كالسول)
 المختلفة من قصب ونخل
 ورطب وعنب فانها أصناف
 يجوز التفاضل بينها
 مناجزة (لا الحلول)
 فليست بأصناف بل كلها
 صنف واحد لأن البتني

من جنسه (قوله رجح كل منهما) أى لأن الأول قال في الجواهر انه الذهب والثاني اختاره ابن
 يونس والآخرى اه بن قال شيخنا وكل من القولين وان كان قد رجح الا أن الظاهر الثاني
 وهو بقاء الجنسين على حالهما (قوله فالأولى خلاف) أى لأجل أن يكون جارياً على قاعدته من أنه
 يعبر بالقولين عند عدم التشهير لهما وبالحلاف عند التشهير لكل منهما (قوله كهما) أى كما يباع لحم
 ومرق بمثلهما أى بلحم ومرق (قوله في الصور الأربع) أى وهى يبيع مرق بمرق ويبيع مرق بلحم
 ويبيع مرق بمرق ولحم ويبيع مرق ولحم بمرق ولحم فلا بد من التام في القدر في الجميع وإلا منع البيع
 (قوله حيث لم يفصل) أى العظم عن اللحم (قوله وإلا فيباع) أى والا بأن انفصل عن اللحم وكان
 ذلك العظم لا يؤكل (قوله فتباع شاة مذبوحة بمثلها) أى بشاة مذبوحة وأما بيع الشاة الحية بشاة
 أخرى حية فيجوز من غير استثناء وأما بيع الحية بالمذبوحة فهو بيع اللحم بالحيوان ومما أتى
 (قوله بمثلها تحريماً) أى إذا كانت المائلة بينهما بالتحرى والتخمين (قوله لأنه عرض مع طعام) أى ولا يجوز
 بيع عرض مع طعام بعرض مع طعام لأن العرض مع الطعام يقدر طعاماً فيأتى الشك في التام
 (قوله كالعرض) أى فيجوز بيعه باللحم قدماً ولأجل (قوله وذو زيت) مبتدأ والزيوت عطف
 عليه وقوله أصناف خبر عنهما (قوله أى أصناف) أى وحينئذ فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً
 مناجزة (قوله على التحقيق) أى خلافاً لمن قال انه كزيتته غير ربوى لأنه لا يؤكل وأكله عرف
 طارىء (قوله أى اجناس) فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً مناجزة (قوله لا الحلول) بالجر
 عطف على السؤل والأنبذة والأخبار عطف على الحلول (قوله والأنبذة) كماء الزبيب والتين
 والحروب (١) والمرق سوس والتمر والشمش والقراصية (قوله جنس واحد على العتمد) أى فيحرم
 التفاضل بينهما وأما التبيذ مع أصله كالتمر فلا يجوز مطلقاً لأنه يبيع رطب يابس من جنسه وهو
 مزابة وأما يبيع الحل بالتمر فيجوز ولو متفاضلاً لهما جنسان (قوله على العتمد) أى وهو الذى
 يفيد كلام ابن رشد ونصه يحتمل ان يقال التبيذ لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بالحل إلا مثلاً بمثل
 لأن الحل والتمر طرفان بعيد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتبيذ واسطة تقرب من كل واحد
 منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالحل إلا مثلاً بمثل وهذا أظهر اه بن والحاصل ان التبيذ
 واسطة بين التمر والحل فلا يجوز بيعه بالتمر مطلقاً ولو متافلاً ويجوز بيعه بالحل إذا تماثل قدره وأما
 التمر بالحل فيجوز مطلقاً ولو مع تفاضل أحدهما (قوله إلا الكمك بأبزار) أى مثل محلب
 ومسم وشيبة وكافورة وأولى من الأبزار ما إذا كان بدهن كسمن أو زيت كالقطير
 واستظهر بعض الأشياخ ان ما كان بأبزار من الكمك صنف وما كان بدهن منه صنف آخر
 واختاره شيخنا (قوله فهو ربوى على الشهور) أى بناء على ان علة الربا في الطعام الاقليات
 (١) قوله الحروب الخ المناسب حذف لأنها غير بوية وتبيذ التين يجرى على الخلاف فيه اه كتبه عليش

(٧ - دسوقي - ثالث) منها شيء واحد وهو الحموضة (و) لا (الأنبذة) فانها صنف واحد لأن البتني منها الشرب
 والحلول مع الأنبذة جنس واحد على العتمد وان كان مقابله أظهر (والأخباز) جميعها صنف واحد (ولو) كان (بعضها قطنية)
 كفول وعدس (إلا الكمك بأبزار) فانه يصبر بها جنساً منفرداً يباع بالخبز متفاضلاً مناجزة والمراد جنس الأبزار فيصدق
 بالواحد (ويبيض) بالجر عطفاً على حب أى فهو ربوى على المشهور وجميعه صنف واحد من نعام أو غيره المازرى فتحرى المساواة
 وان اقتضى التحرى مساواة يضة ببيضتين (وسكر) ربوى

وكله صنف (وعسل) ربوي وفيه نوع تكرار مع قوله كالمسول لأنها لا تكون أصنافا إلا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا في ربويته صرح به هنا والسكر والعسل صنفان (ومطلق لين) ربوي وهو صنف واحد من إبل وبقر وغنم حليب ومخيض ومضروب ومنه اللبأ وهو ما يؤخذ وقت (٥٥) الولادة (وحلبة) بطن الحباء واللام وتكن تخفيفا ربوية (وهل إن

اخضرت) أو ولو يابسة (تردد) هذا ظاهره وهو خلاف النقل إذ النقل عن ابن القاسم أنها طعام وعن ابن حبيب دواء وليست بطعام وقيل الخضراء طعام واختلف حناحرون فمصعب أثنى الأقوال على ظاهرها وعليه فالراجح ما لابن القاسم وبعضهم ردها لقول واحد بحمل كلام ابن القاسم على الخضراء وابن حبيب على اليابسة فلم أنها ليست ربوية قطعا وإنما الخلاف في أنها طعام يحرم فيها النساء أولا فلا (ومصلحه) أي مصلح الطعام وهو مالا يتم الانتفاع بالطعام إلا به ربوي ومثله بقوله (كملح ويصل وثوم) بثلاثة مضمومة (وكتابل) بفتح الواحدة وكسرها وقد نهمز ومثله بقوله (كفلقل) بضم الفاءين (وكربرة) بضم الكاف وبزاي وقد تبدل سيناً وضم الباء وقد فتحت (وكرويا) بفتح الراء وسكون الواو وفي لغة على وزن زكريا أخرى

والادخار وإن لم يكن الاقليات غالبا كما مر (قوله وكله صنف) أي لا فرق بين البتس منه والسكر والعوام والنبات فلا يجوز بيع صنف منها بآخر متفاضلا (قوله لأنها لا تكون أصنافا الخ) هذا جواب عما يقال لا نسلم التكرار لأنه فيها تقدم حكم عليها بأنها أصناف وهنا حكم عليها بأنها ربوية والمحتمل متغايران (قوله لما لم يكن صريحا) أي الحكم عليه بأنه أصناف (قوله صنفان) أي فيجوز بيع المسل بالسكر متفاضلا وليس هذا من باب بيع رطب يابس المنوع لأن المنع في الجنس الواحد ويجوز بيع السكر بالقمب وبما قبل طبخه وبربه وهو ماؤه للطبخ ولا يجوز بيع الصنف ملاء لأنه من الرطب باليابس إلا أن يدخل به أجزار (قوله ومنه) أي من اللبن (قوله وقيل الخضراء طعام) أي واليابسة دواء وهذا قول اصبح (قوله فلم أنها الخ) اعلم أن ظاهر المصنف هنا كظاهر ابن الحاجب في أن التردد في كونها ربوية أم لا واعترضه في التوضيح بما ذكره شارحنا من أن هذا خلاف النقل واعترض الشارح بهرام على المصنف هنا بمثل اعتراضه في التوضيح وأجاب عجب بأن كلام الجزولي في شرحه الكبير يدل لابن الحاجب والمصنف من كونها طعاما قطعا والخلاف في ربويتها وعدم ربويتها أي في كونها يدخلها ربا الفضل أو لا يدخلها وقال ح بعد ما ذكر اعتراض الشارح ويظهر من كلام ابن عبد السلام أنه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا وذكر كلامه فأنظره والظاهر أن المصنف اعتمد ذلك أنظر بن (قوله ليست ربوية قطعا) أي لا يدخلها ربا الفضل قطعا بل يجوز فيها التفاضل من غير خلاف (قوله أولا) أي أوليست بطعام فلا يحرم فيها ربا النساء (قوله كفافل) أي وزنجيل (قوله وهي اجناس) الضمير لما ذكره من المصلح والتوابل أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا بدأ يدين أن ما ذكره من أنها اجناس هو ما استظهره الباجي ونقل الشيخ أبو محمد عن محمد بن الموازع عن ابن القاسم أن الثمار والأنيسون جنس والكمونين جنس وهو للتعتمد كما قرر شيخنا (قوله بل ولا طعام) أي فلا يدخله لاربا الفضل ولاربا النساء (قوله كخس) أي وقلقاس وعلقا وباذنجان وبامية وملوخية وبطيخ وقثاء وخيار (قوله ودواء) لا يدخل فيه الاشربة كشراب الورد (١) والبنفسج والحماض وشراب الجلاب مثلا لأنها ربوية وهي جنس واحد لأن منفعتها متقاربة فلا يجوز التفاضل فيها أنظر بن (قوله كمبر) أي ومر ولسان وحلب وغير ذلك من العقاقير العطرية (قوله والاعتماد أنه ربوي) لأنه يقتات ويدخر وإن لم يتخذ للعيش غالبا (قوله وفاكهة) أي ما عدا العنب فإنه ربوي وإن لم يترب كما ذكره شيخنا في حاشيته خلافا لخس (قوله ولو ادخرت بقطر) رد بلو على ما اختاره الأحمي من ربوية ما ادخر بقطر (قوله والكمثرى) أي وكذلك الرمان والشمش (قوله بضم الفاء الخ) قال في القاموس فستق كقنفذ وجعدب معروف (قوله بما يدخروا يقات) فيه أن الجوز والاوز والبندق والفستق يقات ويدخر فالحق أن القول بأنها غير ربوية مبنى على أنه يعتبر في الاقليات أن يكون غالبا وأما على القول بعدم اعتبار ذلك فهي ربوية ومذهب المدونة امتناع التفاضل فيها وظاهر الباجي اعتماد ما مضى عليه المصنف أنظر بن (قوله

(١) قوله كشراب الورد سكر مطبوخ بورد وكذا ما بعده فلا اشكال في ربويته اهـ

كشميا) وأنيسون وشمارو كمونين) أبيض وأسود (وهي) أي اللذ كورات (أجناس لا خردل) فليس بربوي والاعتماد لتركب أنه ربوي (وزعفران) ليس بربوي بل ولا طعام (وخضر) كخس (ودواء) كمبر (وتين) ضعيف والاعتماد أنه ربوي (وموز) ليس بربوي (وفاكهة) كفتاح إذا لم تدخر بل (ولو ادخرت بقطر) كالفتاح والكمثرى بدمشق (وكبندي) وفستق بضم الفاء مع فتح التاء أو ضمها وجوز ولوز بما يدخر ولا يقات فليس بربوي

لتركب العلة منهما (وبلع إن صغر) بأن انعقد لأنه يراد للعطف لاللا كل فأحرى الاغريض والطلع واما الزهو وما بعده من بسر
فرطب فتمر فطعام ربوي وهو مفهوم صغر (وماء) (٥١) عذب أو مالح ليس بربوي بل ولا طعام على المعروف والعذب

جنس والمالح جنس وفائدة
اختلاف الجنسية أنه لا
يدخل بينهما سلف جر
منفعة بخلاف الجنس
الواحد (ويجوز) يمه
(بطعام لأجل) وكذا
يسع بعضه بعض متافضلا
يدا يدلا إلى أجل ان كان
المجمل الأقل لأنه سلف
جر منفعة كأن كان
المجمل الاكثر على ظاهرها
ولعله مبني على أن نهمة
ضمان يجعل توجب المنع
والافلا وجه لمنعه ثم شرع
في بيان ما يكون به الجنس
الواحد جنسين وما لا يكون
فمن الثاني قوله (والطحن)
للحب (والعجن) للدقيق
(والصلق) لشيء من
الحبوب (إلا الترمس
والتنبيذ) لتمر أو
زبيب (لا ينقل) كل
منه عن أصله فالدقيق ليس
جنس منفرد أعين أصله لأنه
تفريق اجزاء والعجين مع
الدقيق أو القمح جنس
واحد والصلوق مع غيره
جنس لكن لا يباع مصاوق
بثله لعدم تحقق المائلة
ولا يابس لأنه رطب
يبابس وكذا التنبيذ لا
ينقل عن أصله وكذا عصير
العنب مع العنب وأما
الترمس فصلقه ينقله عن
أصله لطول امده وتكلف

لتركب العلة منهما) أي لتركب علة الراب من أمرين وقد اتفقت أحدهما فيأذكر فتكون العلة غير موجودة
فيه هذا كلامه وقد علمت ما فيه (قوله بأن انعقد) أي ولم يبلغ حد الرامخ وهو الصغير جداً
(قوله فأحرى الاغريض والطلع) الحاصل ان مراتب البلع سبعة طلع فاغريض فبلع صغير وهو المسمى
بالنبيذ فبلع كبير وهو المسمى بالزهو فبسر فرطب فتمر وجميعها قولك طاب زبرت وكل واحد من
هذه إما ان يباع بثله أو بغيره فالجملة تسعة وأربعون صورة للكرار منها احدى وعشرون صورة
والباقي من غير تكرار بما فيه عشرون صورة وهي يسع الطلع بثله وبالسنة بعده ويسع
الاغريض بثله وبالأربعة بعده ويسع البلع الصغير بثله وبالأربعة بعده ويسع الكبير بثله والثلاثة
بعده ويسع البسر بثله والاثنين بعده ويسع الرطب بثله وبالتمر ويسع التمر بالتمر والجائز من هذه
أربع وعشرون صورة (١) وهي يسع كل بثله بشرط المائنة والمناجزة في الأربعة الأخيرة وأما في
الثلاثة الأولى فالجواز ولو مع التفاضل ولو مع عدم المناجزة ويسع الطلع بكل واحد من الستة بعده
ويسع الاغريض بكل واحد من الخمسة بعده ويسع البلع الصغير بكل واحد من الأربع بعده ولو
متفاضلا ولو لأجل ان كان البيع على شرط الجذاذ أو مجذوذا واما على التبقية في شجره حتى يراد
لاكله فيمنع كما يمنع بيع التمر برطب أو بيسر أو بكبير بلع وكذا يمنع بيع كبير البلع برطب لا بيسر
لانهما كشى واحد وكذا يمنع البسر بالرطب على أي حال لا مثلاً بمثل ولا متفاضلا فنصور المنع خمسة
(قوله على المعروف) أي والا لمنع يمه بطعام لأجل واللازم باطل (قوله والعذب جنس) المراد به
كل ما يشرب ولو عند الضرورة والمراد بالمالح ما لا يشرب أصلاً ولو عند الضرورة اه عدوى
(قوله انه لا يدخل بينهما سلف جرمنفعة) أي وحينئذ فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا ومناجزة
أو لأجل اما الاول فلا بينهما جنسان وأما الثاني فلانه ليس بطعام حتى يدخله ربا النساء وحيث كانا
جنسين كان ذلك سلفاً (قوله بخلاف الجنس الواحد) أي فانه يجوز بيع بعضه بعض ولو متفاضلا
إذا كان يبدأ بيد ولا يجوز متفاضلا إذا كان لأجل لان سلم الشيء في نفسه سلف جرتمعا وهو واضح
ان كان المجمل انما هو القليل وأما ان كان المجمل الكثير فظاهر المدونة منه أيضا ولعله مبني على أن
نهمة ضمان يجعل توجب المنع والافلا وجه لمنعه (قوله الا الترمس) أي فان صلقة ينقله عن جنسه
والحق بصلق الترمس تدميس الفول وصالق الفول الحار للكافة أي المشقة وحينئذ فيجوز بيع
الفول المدمس والفول الحار بالفول اليابس ولو متفاضلا إذا كان مناجزة (قوله فالدقيق ليس
جنسا منفردا عن أصله) أي وحينئذ فيجوز بيعه بالحب متائلا لا متفاضلا وسيأتي ان المائنة هنا تعتبر
بالوزن لا بالكيل وقيل تعتبر بكل منهما (قوله والعجين مع الدقيق أو القمح جنس واحد) أي فلا
يبيع العجين بواحد منهما إلا إذا كان متائلا وتعتبر المائلة في قدر الدقيق تحريما من الجانبين في بيع
العجين بالقمح وفي جانب العجين إذا بيع بالدقيق كما يأتي (قوله على العتمد) وحاصله ان النبيذ مع
التمر جنس واحد وكذلك مع الحنظل جنس واحد الا انه يمنع بيعه بالتمر مطلقا ويجوز بيعه بالحنظل متائلا
لا متفاضلا وأما الحنظل مع التمر فهما جنسان فالتمر طرف والحنظل طرف والتنبيذ واسطة بينهما فهو مع
كل طرف جنس والطرفان جنسان (قوله وطبخ لحم بابزار) أي واما طبخ ارز بابزار فانه لا ينقل

(١) قوله أربع وعشرون صوابه ثلاث لما يأتي أن المنع في خمس والجواز في ثلاث وعشرين اه
وقوله يسع كل بثله هذه سبع اه وقوله ولو مع عدم المناجزة لانها ليست طعاما وقوله ويسع الطلع بكل
واحد هذه ست مع السبع الجملة ثلاث عشرة وقوله ويسع الاغريض بكل واحد من الخمسة بعده هذه خمس
مع الثلاث عشرة الجملة ثمانية عشر اه

مؤته ولا بد من نفعه في الماء حتى يحلو وأشار لقسم الأول بقوله (بخلاف خل) يعني تخليل (١) النبيذ فانه ينقل عن أصل
النبيذ لاعتن النبيذ إذ الحنظل والتنبيذ جنس على العتمد (٢) طبخ بخلاف (طبخ لحم بابزار) فانه ينقل عن النوى وعن المطبوخ

(١) قول الشارح يعني تخليل النخ احسن ان يقول أي ان النبيذ يبي ان تخليله ينقله عن أصله كالتمر إذا تخلل اه

بغيرها والجمع ليس بمراد فالمراد الجنس الصادق بالواحد وكذا بالبصل ففى الخيف للماء واللح البصل كفى فى النقل (و) بخلاف (شيه) أى اللحم بالنار (وتخفيفه) بنار أو قمس أو هواه (بها) أى بالابزار فانه ناقل لا بدونها (و) بخلاف (الحبز) بفتح الحاء فانه ناقل عن المعين (٥٢) والدقيق (وكلى قح) مثلاً فانه ناقل (وسويق) المراد به القمع (١) الصلوق

الطحون بعد صلته فانه ينقل لاجتماع أمرين فيه وان كان كل واحد بانفراده لا ينقل (و) بخلاف (ممن) أى تسمين فانه ناقل عن اللبن الذى اخرج زبد (وجاز تمر) أى ييمه (ولو قدم بتمر) جديد أو قديم فالصور أربع وقيل لا يجوز قديم بجديد لعدم تحقق المائلة (و) جاز لبن (حليب) أى ييمه بمثله (ورطب) بمثله بضم الراء ونتج الطاء ما مضى وييس والاقمر (ووشوى) بمثله (وقديد) بمثله واعلم ان اللحم اما قديد او مشوى أو مطبوخ أو نوى فبيع كل واحد بمثله جائز كالنوى بكل واحد ان كان بأبزار كما تقدم وإلا منع مع المشوى والقديد مطلقاً لأنه رطب يابس ومع الطبوخ متفاضلاً فقط وأما المشوى والقديد والطبوخ فلا يجوز بيع واحد منها بواحد من باقيها ان كان الناقل فى كل أولاً ناقل فيهما ولو مثلاً فان كان الناقل بأحدهما فقط جاز ولو متفاضلاً (وعفن) وهو ما تغير طعمه من اللحم

كذا فى عقب وفيه نظر فان ظاهر كلام ابن بشر كفى للواق أن كل ما يطبخ بأبزار نقل عن أصله بذلك سواء اللحم والأرز وغيرهما (بن) قوله وبخلاف شيه وتخفيفه بها (أى بالابزار أى أو بغيرها من الصلح كالصل أو الثوم مع الملح (قوله لا بدونها) أى لان كان التخفيف بدون ابزار فانه لا ينقل عن النوى (قوله وسويق ومن) الظاهر كما لح ان الواو فى قوله ومن معنى مع وأن مراده أن السويق إذا لم يسمن ينقل عن السويق غير المتوث وبهذا يسم من اعتراض ابن غازى فى قوله ومن بأنه يقتضى ان السمن جنس غير الزبد والحليب وان أجيب عنه أيضاً بما قال شارحنا وحاصله ان المراد بالسويق التسويق والمراد بالسمن التسمين أى ان التسويق ينقل السويق عن أصله وهو القمع والتسمين ينقل السمن عن اللبن الذى أخرج زبد (قوله ومشوى بمثله وقديد بمثله) قل للواق عن ابن حبيب أنه لا يباع واحد منهما بمثله ونقل عقبه عن ابن رشد انه لا يباع المشوى بالمشوى ولا القديد بالقديد إلا بتحرى أصولها وإذا اعتبرت المائلة بينهما بتحرى الاصول فلا عبرة بالكى والتقدير استوى أو اختلف اه بن (قوله وقديد) أى مقدر ومشمس بالشمس ثم ان شارحنا تبع لبيع حمله على أن المراد قديد من اللحم وعفن من اللحم وفيه انه يصير تكراراً مع قول المصنف بعد ولحم فالأولى أن يحمل قوله قديد وعفن أى من البلح (قوله واعلم الخ) أشار بذلك إلى أن صور بيع اللحم باللحم ست عشرة صورة لان اللحم إما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو نوى فهذه أربعة وكل واحد منها اما ان يباع بمثله أو بغيره فالجمله ست عشرة صورة من ضرب أربعة فى أربعة المكرر منها ستة والباقي بلا تكرار عشرة وقد ذكر الشارح أحكامها مستوفاة (قوله ان كان) أى كل واحد بأبزار (قوله مطلقاً) أى مثلاً ومتفاضلاً (قوله بأحدهما) أى بأحد الميعين (قوله مستحجر) أى بعد اخراج زبد (قوله أى كل واحد منها بمثله) اعلم أن اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد ومن وجبن وأقط وخيض ومضروب وبيع كل واحد من هذه السبعة إما بنوعه أو بغير نوعه فالصور تسع وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون والباقي بعد اسقاط المكرر ثمانية وعشرون الجائز منها قطعاً ست عشرة صورة وهى بيع كل واحد بمثله وبيع الخيض بالمضروب فهذه ثمانية وكذلك بيع كل من الخيض والمضروب بالحليب أو الزبد أو السمن أو الجبن فهذه ثمانية أيضاً وأما بيع الخيض أو المضروب بالأقط فقيل بالجوز بشرط المائلة وقيل بالمنع واستظهر لأن الأقط اما خيض أو مضروب فهو يبيع رطب يابس من جنسه وكذا اختلف فى بيع الجبن بالأقط والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من خيض أو مضروب والظاهر المنع إذا كان من خيض أو مضروب واما ان كان من حليب فانه يجوز لأن المقصود منهما مختلف فهذه صور ثلاثة مختلف فيها واما الصور المتنوعة اتفاقاً فقسمة بيع الحليب بزبد أو من أو جبن أو أقط (١) وبيع زبد بسمن أو جبن أو أقط وبيع السمن بجبن أو أقط (قوله لارطهما يابسا) أى لارطب الزيتون

(١) قد يتوقف فى منع الحليب أو السمن أو الزبد بالأقط أو جبن الخيض أو المضروب مع جواز بيع كل منها بكل من الثلاثة الاولى وأيضاً منفعة الأقط وجبن الخيض أو المضروب مخالفة لمنفعة الحليب والزبد والسمن مخالفة شديدة اه كتبه محمد عيسى

بمثله ومفلوث بمثله ان قل الغلت (وزبد) بمثله (وسمن) بمثله (ووزيد مطبوخ بمثله) (وجبن) بمثله (وأقط) لبن مستحجر يطبخ به بمثله قوله (بمثلها) راجع للجمع أى كل واحد منها بمثله (كزيتون ولحم) أى يجوز كل واحد منهما بمثله ان كانا رطبين أو يابسين (لارطهما يابسا) بتثنية الضمير وفى بعض النسخ لا رطبا يابسا بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين وعليها يكون

مرفوطا لمطفه على المرفوعات قبل الكاف (و) لا (مَبُول) من قح أو غيره (بمثله) من جنس ربوى لا مَبَاثِلًا ولا متفاضلا لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقق المائلة في البلال لجواز أن أحدهما يشرب أكثر من الآخر (و) لا (لَبَن) حليب (بُرْبِد) سواء أريد أخذ اللبن لإخراج زبدته أم لا (إلا أن يخرج زبدته) فيجوز بيعه بالزبد وأولى بالسمن (واعتبر الدقيق) أي قدره (في) بيع (خبز بمثله) من صنف واحد ربوى فيعتبر قدر دقيق كل ولو بالتحرى وظاهر (٥٣) كلامهم ولو كان وزن أحد الخبزين أكثر من

الآخر فإن كانا من صنفين ربويين اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق وقولنا في بيع خبز وأما في القرض فيكفي العدد لأنهم لا يقصدون المباينة بذلك بل المعروف ونقل عن ابن شعبان لأبأس أن يتسلف الجيران فيما بينهم الخبز والحبر ويقضون مثله (كمعين) بيع (عنطة أو) (بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المستلئين تحريا من الجانبين في الأولى ومن العجين في الثانية إذا كان أصلها من جنس واحد ربوى وإلا جاز من غير تحري (وجاز قح) أي بيعه (بدقيق) بشرط التماثل لأن الطحن غير ناقل (وهل) محل الجواز (إن وزنا) أي فالشرط التماثل بالوزن ولا عبرة بتماثل الكيل أو مطلقا وهو المعتمد (تردد) واعتبرت المائلة (الطلوبة في الرويات) (بمقياس الشرع) فما ورد عنه في شيء أنه كان

واللحم يابسها (قوله لمطفه على المرفوعات) أي وهو التمر وما بعده (قوله ولا لبن حليب بزبد) أي أو ممن وقوله إلا أن يخرج زبدته أي بحيث يصير غليظا ومضروبا (قوله وظاهر كلامهم ولو كان الخ) أي ظاهر كلامهم جواز البيع إذا استوى الخبزان دقيقا بالتحرى ولو كان وزن أحد الخبزين أكثر من الآخر (قوله اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق) أي فإن استوى وزنهما جاز وإلا فلا لما مر أن الأخجاز كلها جنس ولو من قطنة وقح فإن كانا من صنفين غير ربويين كبربر برسم وبزر غاسول أو كان أحدهما ربويا والآخر غير ربوى لم يعتبر وزن ولا غيره لجواز المقاضة حينئذ انظر بن (قوله فيكفي العدد) أي رد العدد ولو زاد الوزن على العدد أو نقص وما ذكره الشارح من الاكتفاء برد العدد هو ما نقله الطخيني عن ابن شعبان وذكر المواق أن القرض إنما يعتبر فيه الوزن لا قدر الدقيق ولا العدد سواء كان الخبزان من صنف واحد ربوى أو من جنسين ربويين واستظهر شيخنا العدوي ما لابن شعبان والحاصل أنه يعتبر في بيع الخبز بمثله تحري قدر الدقيق إن اتحدا أصلا وإلا يتحدا أصلا فلا بد من التساوي في الوزن كالقرض مطلقا عند اللواق وعند غيره يكفي العدد وإن زاد أحدهما في الوزن (قوله ويقضون مثله) أي في العدد (قوله من غير تحري) أي لدقيقها لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحري لأجل أن يقع العقد على معلوم (قوله غير ناقل) أي حتى أنه يجوز التفاضل (قوله وهل أن وزنا الخ) قال ابن شاس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقيس بالجواز وقيل بنفيه وقيل بجوازه بالوزن لا بالكيل وبعض التأخرين يرى أن هذا تفسير للقولين ويجعل المذهب على قول واحد وبعضهم ينكر ذلك وإلى الطريقتين أشار المصنف بالتردد بقوله وهل أن وزنا أي وهل الجواز محله أن وزنا وأما أن كيلا فالمنع بناء على أن المذهب على قول واحد وقوله أو مطلقا أي أو الجواز مطلقا سواء كيلا أو وزنا بناء على أن المذهب ذو أقوال ثلاثة والراجح أولها (قوله بمقياس الشرع) أي بالمعيار الذي اعتبره الشارع في ذلك النوع من كيل أو وزن ولا يشترط خصوص المعيار الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فأورد عنه أنه يكال كالقمح فلا تصح المبادلة فيه إلا إذا حصل التماثل بالكيل أي كيل كان وكذا يقال فيما ورد عن الشارع أنه يوزن كالنقد (قوله فلا يجوز بيع قح بقمح وزنا) أي كقنطار قحما بقنطار قحما (قوله ولا تعد بنقد كيلا) أي كربع فضة عديدة بربع مثله (قوله باختلاف البلاد) أي فبعض البلاد تسمتلك الكيل فما ذكر دون الوزن وبعض البلاد بالعكس (قوله فيعمل في كل محل بصادته) أي فلا يجوز بيع سمن بسمن ولا زيت بزيت ولا عمل بعمل كيلا في بلد عادتهم وزنه ولا وزنا في بلد عادتهم كيلا (قوله فإن عسر الوزن جاز التحري) حاصل ما لابن رشد في سماع عيسى أن كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا مما هو ربوى تجوز فيه للمبادلة والقسمة على تحري الوزن وهو ما في المدونة وكل ما يباع كيلا لا وزنا مما هو ربوى فلا تجوز فيه للمبادلة ولا القسمة بالتحرى لكيلا بخلاف بل لا بد من كيلا بالفعل وأما ما ليس ربوى فاختلف في جواز القسمة فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة أقوال أحدها الجواز فيما يباع وزنا لا كيلا وهو مذهب

يكال كالقمح فالمائلة فيه بالكيل لا بالوزن وهذا مما ضعف القول باعتبار الوزن في المسئلة قبلها وما ورد عنه في شيء أنه كان يوزن كالنقد فالمائلة فيه بالوزن لا بالكيل فلا يجوز بيع قح بقمح وزنا ولا تعد بنقد كيلا (ولا) يرد عن الشرع معيار معين في شيء من الأشياء (فبالصادقة) الصامة كاللحم فإنه يوزن في كل بلد أو الخاصة كالسمن واللبن والزيت والعسل فإنه يختلف باختلاف البلاد فيعمل في كل محل بصادته (فإن عسر الوزن) فيأهوه بمعياره لسفر أو بادية (جاء التحري

إن لم يقدر على تحريمه) بأن عجز عن التحريم (لكنه) وهذا فاسد إذ عند العجز لا يتأتى الجواز فالصواب إن لم يتعذر التحريم لكثرة أو يزيد لأقبل إن والأخصر أن يقول إن أمكن وخص التحريم بعسر الوزن لأن السكيل والعسد لا يعسران لجواز السكيل غير السكيل المعهود ثم تقييده بالعسر هو قول الأكثر وفي ابن عرفة والمدونة أنه يجوز التحريم في الموزون وإن لم يعسر الوزن (وفسد منهى عنه) أى بطل أى لم ينقد سواء كان عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كتنكاح المريض أو المحرم وكبيع ما لا قدرة على تسليمه أو مجعول لأن النهي يقتضي الفساد (الدليل) يدل على الصحة كالنجش والمصرأة وتلقى الركبان ويكون مخصصاً لتلك القاعدة ويؤخذ من هذا فساد الصلاة (٥٤) وقت طلوع الشمس وغروبها إذ لا دليل على صحتها ولا دلالة (١) لقول المصنف وقطع محرم

بوقت نهى على الصحة ومحل القاعدة ما لم يكن النهي لأمر خارج غير لازم فلا يقتضي الفساد كالصلاة بالأرض المقصورة (٢) والوضوء بالماء المصسوب ألا ترى (٣) أن أشغال بقعة الغير بلاذنه أو إتلاف ماله أو الأضرار عن سماع الخطبة أو لبس الحرير حرام في ذاته مطلقاً تلبس بصلاة أم لا ثم مثل للنهي (٤) عنه بقوله (كحيوان) مباح الأكل (٥) بإع (بلحم) جنسه لأنه معلوم بمجهول وهو مزبنة (إن لم يطبخ) فإن طبخ ولو بغير أزار جاز لبعد الطبخ عن الحيوان وبمثل قوله كحيوان ما فيه منفعة كثيرة ويراد للقنية وما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم

(١) قول الشارح ولا دلالة النجس المناسب ولا ينافيه قول "منصف وقطع محرم بوقت نهى لأن القطع بمعنى الانصراف عن غير المنقد لأن كلام المصنف ليس دليلاً شرعياً لما علمت سابقاً اهـ (٢) قوله بالأرض المقصورة المناسب إن يزيد ووقت خطبة الجمعة

ابن القاسم فيما حكى ابن عبدوس والثاني الجواز مطلقاً وهو قول أشهب وابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عدم الجواز مطلقاً وهو الذي في آخر كتاب السلم الثالث من المدونة ونقل ابن عرفة عن الباقي أن المشهور جواز التحريم في الموزون سواء كان ربواً أو غيره وإن لم يكن في وزنه عسر وهو ظاهر المدونة خلافاً للمصنف فإنه قيد جواز تحريم الوزن بعسره بالفعل فتأمل انظر بن (قوله) إن لم يقدر على تحريمه (أى) انت انتفت القدرة على تحريمه بأن عجز عنه (قوله) فالصواب (أى) لأن ظاهره أن جواز التحريم عند عدم القدرة على التحريم مع أن العجز عن التحريم إنما ينتج منه لجوازه (قوله) أو يزيد لأقبل (إن) أى ويكون عطفاً على محذوف أى فإن عسر الوزن جاز التحريم إن قدر عليه لا إن لم يقدر على تحريمه (قوله) إن أمكن (أى) لعدم الكثرة جداً (قوله) لجواز السكيل بغير السكيل المعهود (المراد) لجواز السكيل بغير المعهود في هذا الموضع الذى يحصل فيه التعذر وهو البادية ومحل السفر وليس المراد أن السكيل الغير المعهود جائز مطلقاً لما مر عند قوله وجهل بضمن أو مضمن أن شراء كل قفة من القمح بكذا ممنوع للجهل بقدر المبيع (قوله) بغير السكيل المعهود (أى) كالفقة والطاقي والائناء والمخلة والفرارة (قوله) ثم تقييده بالعسر (أى) ثم إن تقييد جواز التحريم بعسر الوزن (قوله) وفسد منهى عنه (أى) منهى عن تعاطيه وهذه قضية كلية شاملة للأعبادات والمعاملات وهى العقود سواء كان العقد عقد نكاح أو بيع كأمثل لذلك الشارح واعلم أن النهي عن الشيء إمالاته كالدم والخنزير أو لوصفه كالحمر وهو الاسكار أو لخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد لأن صومه يستلزم الأضرار عن ضيافة الله فإن كان النهي لواحد مما ذكر كان مقتضياً لفساد وإن كان النهي عن الشيء لخارج عنه غير لازم له كالصلاة في الدار المقصورة فلا يقتضي الفساد فقول الشارح ومحل القاعدة أى فساد المنهى عنه إذا لم يكن النهي لأمر خارج عنه غير لازم أى بأن كان لثبات الشيء أو لوصفه أو لأمر خارج عنه لازم له (قوله) لأن النهي (الخ) علة لقول المصنف وفسد منهى عنه (قوله) لا لدليل (أى) شرعى (١) يدل على الصحة أى على صحة المنهى عنه فلا فساد وسواء كان الدليل المذكور متصلاً بالنهى أو منفصلاً عنه ويكون ذلك الدليل مخصصاً لتلك القاعدة (قوله) كالنجش والمصرأة (يعنى) العقد معها لأنه هو الذى يوصف بالفساد لولا وجود الدليل على صحته (قوله) ولا دلالة (الخ) لجواز أن يكون المعنى ترك التلبس بهذا الأمر الغير المنقد تأمل (قوله) كحيوان (أى) حى وأما قيد بقوله مباح الأكل لأجل صحة التعليل بعد ذلك بالمزبنة إذ يبيع الخيل ونحوها باللحم جائز لعدم المزبنة وسواء كان البيع نقداً أو لأجل (قوله) لأنه معلوم (أى) وهو اللحم وقوله بمجهول أى وهو الحيوان (قوله) ولو بغير أزار (أى) كما أفاده الاقتصار وهو الممول عليه فقل اللحم عن الحيوان يكون بأدنى ناقل بخلاف نقل اللحم عن اللحم فإنه لا يكفي فيه مجرد الطبخ خلافاً لمن قال إن اللحم لا ينتقل عن الحيوان إلا بالطبخ (١) قوله شرعى أى الكتاب والسنة والاجماع اهـ

وبلبس الحرير (٣) قوله ألا ترى أى تعلم أو تبصر مبالغة في كمال ظهور العقول والأظهور أن يقول بدله فإن النهي في الأول للشغل بقعة بأزار الغير بغير رضاه وفي الثاني للشغل عن سماع الخطبة وفي الثالث لضعافه عن الجهاد وفي الرابع لاتلاف ملك الغير بلا إذن وهذه كلها غير لازمة للصلاة لتحققها في غيرها (٤) قوله ثم مثل للنهي عنه المناسب إن يزيد الذى لم يدل دليل على صحته (٥) قوله مباح الأكل ليس قيداً زائداً على كلام المصنف وقوله يباع الأولى إبداله ببيع ووضه بين الكاف وحيوان لأن جزئ القاعدة يبيع الحيوان لا الحيوان الموصوف بالبيع وقوله لبعد الطبخ المناسب لنقل الطبخ مطلقاً عن الحيوان وقوله أو كحيوان الخ المناسب أى وكبيع حيوان بأقسامه الأربعة للخ كنه محمد عيسى

أولت فهذه أربع صور ومفهوم بلحم جنسه جوازه بلحم غير جنسه مطلقاً في الصورة الأولى وبشرط المناجزة في الثلاثة بعدها لأن مالا تطول حياته وما بعده طعام حكماً (أو) كحيوان مطلقاً (٥٥) بأقسامه الأربعة (بما) أى بحیوان (لا تطول

حياته) (كطير ماء (أو) بحیوان (لا منفعة فيه إلا اللحم) (كخصى معز) (أو) قلت (منفعة كخصى شأن فهذه اثنا عشرة صورة من ضرب أربعة في ثلاثة إلا أنه يتكرر منها ثلاثة لأن الأربعة فيما لا تطول حياته بأربعة وإذا ضربتها فيما بعده تكررت واحدة وهي مالا تطول حياته بمالا منفعة فيه إلا اللحم وإذا ضربتها في الأخيرة تكرر اثنان وهما مالا منفعة فيه إلا اللحم أو مالا تطول حياته بما قلت فالباقي تسعة تضم الى الأربعة المتقدمة وهي بيع الحيوان مطلقاً باللحم بثلاثة عشر وبقي بيع اللحم باللحم فيجوز على تفصيله المتقدم وبيع حيوان يراد للنفقة بثله فجاز قطعاً فالصور خمسة عشر وإتمامه بمالا تطول حياته وما بعده لأن الثلاثة طعام حكماً وإذا كانت كذلك (فلا يجوز أن) أى مالا تطول حياته وما بعده فلذا ثنى الضمير ولو قال فلا تجوز أى الثلاثة (بطعام لأجل) (لا أنه طعام

بأبزار (قوله ما فيه منفعة كثيرة) أى كالقمر والابل وإناث الضأن وفحولها وكذا إناث العز وفحولها (قوله ومالا تطول حياته) أى كطير ماء (قوله أولاً منفعة فيه إلا اللحم) أى كخصى العز (قوله أو قلت) أى منفعة كخصى شأن إذ منفعة وهي الصوف يسيرة (قوله فهذه أربع صور) أى كلها ممنوعة (قوله جوازه) أى الحيوان بلحم غير جنسه بأن يبيع الحيوان الحى بلحم طير أو بلحم صمك (قوله مطلقاً) أى سواء كان مناجزة أو لأجل وللراد بالصورة الأولى ما إذا كان الحيوان المبيع بلحم من غير جنسه منفعة كثيرة ويراد للنفقة (قوله وبشرط المناجزة في الثلاثة بعدها) أى ما إذا كان الحيوان الذى يبيع بلحم من غير جنسه لا تطول حياته أولاً منفعة فيه إلا اللحم أو كانت منفعة قليلة (قوله طعام حكماً) أى وبيع الطعام بالطعام يجب فيه المناجزة ولو كانا جنسين (قوله أو كحيوان مطلقاً) أى سواء كان كثير النفقة أو لا تطول حياته أولاً منفعة له إلا اللحم أو قلت منفعة (قوله وإذا ضربتها) أى الأربعة وقوله فيما بعده وهو مالا منفعة فيه إلا اللحم (قوله في الأخير) أى وهو ما قلت منفعة (قوله بما قلت) أى إذا يبيع كل منهما بما قلت منفعة (قوله تضم الخ) والحاصلان المصنف شمل كلامه ست عشرة صورة كلها ممنوعة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة بلحم جنسه وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا تطول حياته وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا منفعة فيه إلا اللحم وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما قلت منفعة فهذه ست عشرة صور المكرر منها ثلاث يبقى ثلاث عشرة صورة (قوله على تفصيله المتقدم) أى فإن كان اللحمان من جنس واحد وجبت المناجزة والمائلة في الوزن والجفاف أو الرطوبة وإن كانا من جنسين جازت المفاضلة ووجبت المناجزة (قوله وإنما نضع) أى يبيع الحيوان بأقسامه الأربعة (قوله لأن الثلاثة طعام حكماً) أى فإذا بيعت بمافيه منفعة كثيرة كان من يبيع الحيوان بلحم جنسه وإذا بيعت بمثلها كان من يبيع الطعام بالطعام المشكوك في تماثله (قوله فلذا ثنى) أى فلا جمل اعتبار أن مالا تطول حياته قسم وما بعده قسم ثنى الضمير الخ (قوله فلا تجوز) أى الثلاثة بطعام لأجل أى ولا يؤخذ منها كراء أرض ولا تؤخذ قضاء عن دراهم أكرت بها الأرض ولا يؤخذ قضاء عن ثمنها طعام بخلاف الحيوان الذى يراد للنفقة لكثرة منفعة فانه يجوز بيعه بطعام ولو لأجل ويجوز كراء الأرض به وأخذ قضاء عما أكرت به الأرض وأخذ الطعام قضاء عن ثمنه وذلك لأنه لما كان مقتضى لمنازع غير الأكل صار ليس طعاماً لاحقاً ولا حقيقة ولا حكماً واعلم انه كما لا يجوز بيع ما ذكر من الحيوانات الثلاثة بطعام نسيئة لا يجوز أن يباع اللحم بطعام نسيئة ولا الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً فلا يجوز بيع شاة للجزار بدراهم ثم يأخذ بدل الدراهم لحماً أو قمحاً لالقاء الدراهم التوسطة بين العقد والقبض فكأنه باعها أولاً بطعام (قوله فإن كان) أى خصى الضأن يقتضى لصوفه وقوله جاز أى جاز بيعه بالطعام لأجل لأن اقتناؤه لأجل صوفه نزله منزلة ذى المنفعة الكثيرة ومثله خصى المزم إذا كان يقتضى لشعره كما يفيد المغنى ونص عليه في التبصرة (قوله وكبيع الفرر) أى البيع الملابس للفرر لا أن الفرر مبيع والفرر التردد بين امرين أحدهما على الغرض والثانى على خلافه (قوله للجهل بالعوض) أى حين العقد وإن كان يعلم بعد ذلك (قوله أو يبيعها على حكمه) أى بأن يقول البائع للمشتري بترك هذه السلعة بما يحكم به أو بما ترضى به أنت من الثمن فيقول المشتري اشتريتها بذلك ثم يفرض المشتري الثمن بأن يقول رضيت أن الثمن كذا أو

بطعام نسيئة كان أحسن وقوله (كخصى شأن) مثال لما قلت منفعة كما مر إذ منفعة وهي الصوف يسيرة فإن كان يقتضى لصوفه جاز (وكبيع الفرر) فانه فاسد للنهي عنه (كبيعها بقيتها) التى ستظهر في السوق أو التى يقولها أهل الخبرة للجهل بالعوض (أو) يبيعها (على حكمه) أى العاقد من بائع أو مشتري (أو) على (حكم غيره) اجنبي أى بما يحكم به فلان أى جلا العقد بئنا والثمن

موكول على حكمه (أو) على (رضاه) (٥٦) أى رضا من ذكر والفرق بين الحكم والرضا أن الحكم يرجع للالزام

بخلاف الرضا كما يفهم من قولنا: أنا حكمت عليكما بكذا وأنا رضى بكذا (أو توليتك) أيها البائع (سلعة) لفريقك بما اشتريتها به (لم يذكرها) المولى ولا غيره لمن ولاه (أو) لم يذكر (منها) وقوله (بالزام) راجع لما بعد الكاف فإن كان على الخيار صح في الجميع والسكوت كالإلزام إلا في التولية فتصح وله الخيار لأنها معروفة (وكلامه) اثوب أو منابذته (فانه فاسد للنهي عن ذلك اما يبيع الملامسة فهو ان يبيعه الثوب ولا ينشره ولا يعلم ما فيه أو بليل ولو مقمر أو لا يتأمله بل يكتفي في لزوم البيع به للمفاعلة (١) على غير بابها والمنابذة ان تبعه ثوبك بثوبه وتبذره اليه وتبذره اليك بل تأمل منسكاً على الإلزام للمفاعلة هنا على بابها ومثله في المنع ماله باعه بدراهم وتبذره له (فيلزم) فيهما فان كان بخيار جاز (وكيف الحصة وهل هو يبيع) قدر من ارض مبدؤه من الرامى بالحصة الى (منها) أي الحصة (أو) هو يبيع (يلزم) بوقوعها (من يد أحد المتبايعين أو غيرها أي

حكمت بأن الثمن كذا أو يقول المشتري اشتريت تلك السلعة منك بما تحكم به أنت يا بائع أو بما يحكم به فلان الأجنبي أو بما ترضى به أنت أو بما يرضى به فلان الأجنبي فيقول له البائع بعثك بذلك ثم يحكم البائع أو الأجنبي بثمان يذكره أو يقول رضى ان الثمن كذا (قوله من ذكر) أى من البائع والمشتري والأجنبي (قوله يرجع للالزام) بمعنى ان المحكم يلزمهما الثمن الذى حكم به جبراً عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما الثمن الذى رضى به بل ان رضى به فيها ونعمت وإلزاماً عن ذلك الثمن لما رضى به وليس له الإلزام به وهذا لا ينافي قوله للصنف بالزام لأن مراده بالزام لأصل العقد وأما الثمن فقد يكون موقوفاً على ما رضى به وأما جمع الصنفين الحكم والرضا نظراً لكون العاقد قد يبيع بهذا وقد يبيع بهذا فاندفع ما يقال كان الأولى حذف الرضا لأن الحكم اخص منه فيلزم من الحكم شيء الرضا به فتأمل (قوله لم يذكرها المولى ولا غيره لمن ولاه) أى وإن عاقد كرهه عنها وقوله أولم يذكر عنها أى أو ذكرها له ولكن لم يذكر عنها (قوله بالزام) اعلم ان الضرر الدخول على لزوم البيع لها أو لأحدهما في مسألة يبيعها قيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه فالضرر إلزام غير من له الحكم أو الرضا منهما وأما في التولية فالضرر إلزام الجاهل منهما بالثمن (قوله وكلامه الثوب) أى وكالبيع المحتوى على ملامسة الثوب أو منابذته بأن يتفق معه على ان يبيع له الثوب قبل تأمله فيها بكذا وأنه بمجرد لمس المشتري لها يتعقد البيع من غير ان ينشرها ويعلم ما فيها أو انه بمجرد ان يأتى بها البائع وي طرحها للمشتري لزم البيع فالس من المشتري وأما التبذره فهو من البائع بقوله وكلامه الثوب أى ملامسة المشتري الثوب أى ويكتفى في لزوم البيع وتحققه بذلك من غير ان ينشرها ويعلم ما فيها وأما لو باعها له قبل التأمل فيها على شرط ان ينظر فيها بعد ذلك فان أعجبه ما سكتها وإلزامها كان جائزاً (قوله ولا ينشره) أى والحال ان المشتري لا ينشره النخ وقوله ولا يتأمله بل يكتفى في لزوم البيع بلمسه أى بلمس المشتري له هذا من تمام تصوير مسألة الملامسة فكان الأولى للشارح ان يقدمه قبل قوله أو بليل مقدر لأنه إشارة لمسألة أخرى وحاصلها ان يبيع الثوب الذى لا يعلم ما فيها بالليل ولو كان مقمراً ممنوع ومثل الثوب في عدم جواز بيعه بالليل ولو مقمراً الحيوان غير مأكول اللحم وكذا ما كوله عند ابن القاسم وقال أشهب شراء مايؤكل لحمه في الليل جائز سواء كان الليل مقمراً أو غير مقدر لأن الخبرة باليدتين المقصود منه من ممن أو هزال وأما الدابة لغير الماء كولة فيجوز بيعها في الليل المقمر دون المظلم والظاهر ان الحوت كهيئة الانعام وانظر هل شراء الحبوب في الليل المقمر يجري على الخلاف أم لا (قوله وتبذره اليه) أى بلا تأمل فيها والحال انها دخلا على لزوم البيع بمجرد حصول تبذرها من البائع (قوله وهل هو يبيع) أى بأن يقول البائع للمشتري ابيعك على البت قدراً من أرضي هذه مبدؤه من محل وقوف أو من محل وقوف فلان الى ما ينهى رمية الحصة متى أو من فلان بكذا فيمنع ذلك للجهل بقدره لاختلاف الرمي ومحل الفساد اذا وقع البيع على اللزوم (قوله أو هو يبيع يلزم بوقوعها) بأن يقول له اشترى منك هذه السلعة بكذا وانعقاد البيع إذا وقعت الحصة متى أو منك أو من فلان باختيار من هي معه ويأخذ الحصة في يده أو جيبه فإذا أوقفها لزم البيع فقد علق الانعقاد على السقوط في زمن غير معين فالبيع فاسد للجهل بزمن وقوعها فيه تأجيل بأجل مجهول فلو عين لوقوعها باختياره أجلاً معلوماً وكان قدر زمن الخيار كأن وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر أو من اليوم الى غد تصدأ كان البيع لازماً لم يفسد (قوله ممن هي معه) أى في زمان غير

معين

مق سقطت ممن هي معه ولو باختياره لزم البيع ففاسد للجهل بزمن وقوعها فيه تأجيل بأجل مجهول

(١) قبل الشارح فالمفاعلة على غير الثمن من تأمل علم ان الفاعلة تصح على بابها وعلى غير بابها في الصيغتين اهـ

(أو) هو بيع يلزم (على ما تقع عليه) الحصة من الثياب مثلا (بلا قصد) من الرأى لشيء معين للجهل بعين المبيع وأما لو كان بقصد جاز إن كان من المشتري أو من البائع وجعل الخيار للمشتري وهذا إن اختلفت السلع فإن اتفقت جاز كان الوقوع بقصد أو بغيره (أو) هو بيع يلزم (بعد ما يقع) من الحصة بأن يقول له أرم بالحصة فما خرج كان لى بعده دنائير أو دراهم وفى عبارة كان لك بعده الخ وهو يحتمل أن يكون للمنى أرم بالحصة فما خرج من أجزائها للنفقة حال رميها ويحتمل أن المراد بالحصة الجنس أى خذ حصة من الحصص فى كفك أو كفك وحركة مرة أو مرتين مثلا فما وقع فى بعده الخ (تفسيرات) أربعة للحديث ولذا لم يقل تأويلات (وكيع) كما أى جنين (فى بطون الإبل) مثلا وخصها بالذكر تبعاً للامام فى الموطأ (أو) بيع مافى (ظهورها) أى بيع ما يكون منه (٥٧) الجنين من ماء هذا الفعل بخلاف العسب (١)

فانه الاستنجار على
على الفعل أى صعوده على
الاننى كما يأتى فلا تكرار
(أو) اشترى شيئا وأجل
نعمه (إلى أن ينتج) بالبناء
للفعل التناج بكسر
النون أى إلى أن تلد الأولاد
وفسر المصنف (٢) الثلاثة
بمافى الموطأ بقوله على سبيل
الف والنشر المرتب (وهى
المضامين والملاقيح)
جمع مضمون وملقوح
(وَحَبْلُ الحَبْلَةِ)
بفتح الحاء والباء فهما
(وكيع) يشمل
الاجارة (٣) لأن المراد بيع
القات أو النفقة أى بيع
البائع سلعة داراً أو غيرها
(بالنفقة عليه) أى على
البائع (حياته) فانه فاسد
للزهر لعدم علم مدة الحياة
(ورجع) المشتري على
البائع (بقيمة ما أنفق)
ان كان مقوماً أو مثلياً
مجهول القدر كما إذا كان
فى عيال المشتري (أو) بمثله

معين (قوله أو على ما تقع عليه الخ) أى بأن يكون فى المجلس سلع كقماط قماش فيشتري مقطعا بدينار وقال البائع للمشتري بشرط أن يكون القطع الذى تأخذه هو الذى تقع عليه الحصة فيأخذ حصوة ويرميها فكل ما جاءت عليه كان هو للبيع والفرض أنه ليس هناك قصد لقطع معين (قوله إن كان) أى ذلك القصد (قوله بأن يقول) أى البائع للمشتري (قوله فما خرج) أى من أجزاء تلك الحصة التى سكرت وقوله فما خرج أى وجد (قوله كان لك) أى أيها البائع (قوله للحديث) أى وهو مافى مسلم من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة (قوله وكيع مافى بطون الإبل) أى من الجنين قال أبو اسحق الشاطبي بيع الاجنة لا يجوز ويفسخ وان قبضها للمشتري ردت فان فانت كانت عليه القيمة وأجبراً على أن يجمعا بينهما أو يبيعا (قوله وخصها بالذكر) أى مع أنه ينهى عن بيع الجنين مطلقاً سواء كان جنين إبل أو غيرها (قوله تبعاً للامام فى الموطأ) وذلك لانه روى فى الموطأ عن سعيد ابن المسيب مرسلان لاربا فى الحيوان وانما ينهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيح وحبل الحبلية فقال مالك المضامين بيع مافى بطون إناث الإبل والملاقيح بيع مافى ظهور الفحول وحبل الحبلية بيع الجزور إلى أن ينتج نتاج الناقة (قوله أو يبيع مافى ظهورها) الضمير عائد على الإبل المتقدمة لكن فى الكلام حذف مضاف أى أو مافى ظهور غولها أو الضمير عائد على الإبل لابل المعنى المتقدم ولا حاجة للمحذوف (قوله إلى أن تلد الأولاد) أى التى هى فى بطون أمهاتها كأشترى منك سلعة كذا بدينار مؤجل إلى أن يولد للجنين الذى فى بطن ناقى ولد (قوله بفتح الحاء والباء) أى وكل منهما مصدر بمعنى اسم المفعول أى ومحبول المحبولة لأن الاول اسم مفعول والثانى جمع حابل كظالم وظلمة وإلا كان عين الاول وهو المضامين فالجبل الأول مصدوقه الولد الثانى والحبلية مصدوقه الولد الاول الذى فى بطن امه وفى جعل الولد الثانى محبولا مجاز الأول (قوله حياته) أما لو كان بالنفقة عليه مدة معلومة جاز إن كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقى للوارث وأوليت المال فان كان على أنه هبة للمشتري لم يرجع له عدوى (قوله إن كان مقوماً) أى مطلقاً معلوم القدر ومجهوله وذلك كالموكل كل يوم يعطيه دجاجة وكان ما اعطاه له منضبطاً معلوم القدر او كان غير منضبط وحين الجهل تكون القيمة بالتحرى العادى (قوله فالصور اربع) أى لان مادفعه المشتري للبائع إما مقوم أو مثلى وفى كل إما ان يكون معلوم القدر او مجهوله (قوله ولو سرفاً) أى ولو كان ما أنفق المشتري على البائع من مقوم ومثلى سرفاً بالنسبة للبائع (قوله فى مسئلة الاجارة) أى لكن الرجوع بالسرف فى مسئلة الاجارة مطلقاً (قوله كان) أى السرف قائماً اوفات وهذا بيان للاطلاق (قوله لم يرجع يده) أى يبدل السرف والحاصل ان غير السرف يرجع به مطلقاً قائماً او فانتاً وأما السرف فيرجع به فى الاجارة مطلقاً ومافى البيع فيرجع به إن كان قائماً فان فات لم يرجع به وهذه التفرقة التى

(٨ - دسوق - لث) (إن علم) التلى بأن دفع اليه قدر معلوماً من طعام أو دنائير أو دراهم فالصور أربع يرجع بالقيمة فى ثلاث وبالمثل فى واحدة (ولو) كان فى الحالين (سرفاً) بالنسبة للبائع للنفق عليه (على الأرجح) فى مسئلة الاجارة مطلقاً كان قائماً اوفات وأما فى البيع فلا يرجع إلا إذا كان السرف قائماً فان فات لم يرجع يده (ورُد) المبيع ذاتاً أو منفعة (إلا أن يفوت)

(١) قول الشارح بخلاف العسب النخ المناسب تأخير لوقت الحاجة (٢) قوله وفسر المصنف النخ المناسب وأفاد المصنف ان ما ذكره مافى بطون الإبل وما بعده تفسير لما رواه الامام رضى الله عنه فى الموطأ على سبيل الف والنشر المرتب بقوله وهى المضامين الخ (٣) قوله يشمل الاجارة فيه انها لا تسمى بيعاً بالمعنى الاعم ولا الأخص كما سبق فالمناسب حله على ظاهره ثم يقول ومثل البيع الاجارة فى هذا الحكم اه كنه محمد عليش

يهدم ابناء فيرم للشرى القيمة يوم قبضه ويقاصه بما أشفق لمن له فضل أخذه (وكسب الفحل) وفسر ذلك بقوله (يُستأجر على عقود الأثني) حتى تحمل ولا شك في جهالة ذلك لانها قد لا تعمل (وَجَازَ زَمَانٌ) كيوم أو يومين (أو مَرَاتٍ) كمرتين أو ثلاث بكذا (فَإِنْ أَعْقَتْ) أي حملت (٥٨) وعلامته إعراضها عن الفحل (انفسخت) الاجارة فبهما

وعليه بحسب ما انتفع
(وكسبتين) جعلها
يشتري باعتبار تبدد الثمن
في السلعتين والتمس في
السلعة الواحدة (في قيمة)
أي عقد واحد وفسر ذلك
بقوله (بيعها بالزام
ببشرة قدأ أو أكثر
لأجل) ويختار بعد ذلك
فان وقع لأعلى الا لزام وقال
لاشتري اشتريت بكذا
فلا منع (أو) يبيع بالزام
(سلعتين) أي احدها
(مختلفتين) جنسا كشوب
ودابة أرضا كدواء وكساء
للجمل في الثمن إن اتحد
الجنس اوفيه وفي الفن ان
اختلف (إلا) ان كان
اختلفا فهما (بجودة
ورداءة) فقط مع اضافها
فيما عداها فيجوز بيع
احدها على اللزوم بثمن
واحد لان الغالب الدخول
على الاجود (وإن
اختلفت قيمتهما) الواو
للحال ولو حذفه لكان
احسن ومحل الجواز إن كان
الاختلاف بالجودة والرداءة
مع اتحاد الثمن في غير طعام
(لا) في (طعام) فلا

ذكرها الشارح بين الاجارة والبيع هي مافي المواق وفي بن تحقيق أنه لا فرق بينهما وأن البيع
كلاجارة في الرجوع بالسرف مطلقا كان قائما أو فات إلا أنه إن كان قائما أخذه بذاته وإن فات رجع
بينه من قيمة أو مثل على ما مر ومن فروع المسئلة ما يقع كثيرا عديم الشخص عند آخر والآخر بطعمه
فيرجع عليه بأجرة مثله ويرجع الآخر عليه بما أنفقه عليه (قوله) ويقاصه بما أشفق أي ويقاصص
للشرى البائع بما أنفقه عليه (قوله) وكسب الفحل (تطلق المسيب على الذكر وعلى ضرب
الفحل وهو المراد وقوله على عقود الأثني أي حملها أي يستاجر الفحل للضراب الى حمل الأثني
فصلى بمعنى إلى واعترض على المصنف في تعيره بعقود بان السموع إعقاق وسيقول المصنف فان
أعقت رباعى وعقاق كسحاب وكتاب انظر بن (قوله) لانها قد لا تعمل (أي فبن رب الفحل وقد
تعمل في زمن قريب فبن رب الأثني (قوله) وجاز زمان (أي جاز الاستجار على ضرابه زمانا معينا
أو مرات معينة فان جمع بينهما كثلاث مرات في يوم لم يجز (قوله) فان أعقت (أي حملت قبل تمام
الزمان أو المرات (قوله) انفسخت الاجارة فبهما (أي عند ابن عرفة وهو للمعتمد وقال ابن عبد
السلام تنفسخ في المرات دون الزمان بل يأتي السأجر بعد ذلك أي بعد أخذها بانى تستوفى بها
المنفعة أو يؤدي جميع الاجرة (قوله) وعليه (أي من الاجرة فاذا أجره ثلاث مرات بدنيار وحملت
من أول مرة لزمه ثلث الدينار (قوله) في السلعتين (أي في مسئلة ما إذا كان المبيع سلعتين وقوله
في السلعة أي في مسئلة ما إذا كان للمبيع سلعة (قوله) أي عقد واحد (أشار بهذا إلى أن المراد
بالقيمة العقد وحينئذ في اما لأظرفيه أو السببية (قوله) يبيها (أي وهي أن يبيع السلعة بتأبشرة النع
(قوله) لأجل (أي معين) وبأخذها للشرى على السكوت ولم يعين احد الامر بن
(قوله) ويختار بعد ذلك (أي بعد أخذها الشراء ببشرة قدأ أو بأكثر لأجل وانما منع للجمل بالثمن حال
البيع (قوله) فان وقع لأعلى الا لزام (أي بل وقع على الخيار (قوله) فلا منع (أي كما انه لا منع في
عكس مثال للؤلف وهو ان يبيعا بأحد عشر قدأ او ببشرة لأجل وذلك لعدم تردد الشرى
غالبا لان العاقل انما يختار الأقل لأجل (قوله) فيما عداها (أي من الجنس والتمن (قوله) الواو
للحال (أي لان القيمة دائما تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للمبالغة على اختلافهما
(قوله) في غير طعام (أي بأن كانا ثوبين او غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا ثمرة فيه (قوله) لا في طعام
أي لان كان السلعتان المختلفتان بالجودة والرداءة فقط كل واحدة منهما طاماما وأشار الشارح بقوله
ومحل الجواز النع إلى ان قول المصنف لا طعام بالجر عطف على مقدر أي الاجودة ورداءة فيجوز ذلك
في غير الطعام لا في طعام (قوله) فلا يجوز بيع احد طعامين (أي متحدى الجنس والكيل مختلفين
في الجودة والرداءة كما هو الموضوع (قوله) لانه قد يختار النع (أي وضع فاذا اختار
واحدة بعد ان اختار قبلها غيرها وانتقل عنها لهذه فالتنقل اليه يحتمل ان يكون اقل من
للتنقل عنه او أكثر او مساويا والشك في التائل كاستحقاق التفاضل (قوله) او مع احدها ثوب (

يجوز بيع احد طعامين كسبعتين بثمن واحد على ان يختار ما يأخذه منهما لان من خيرين شيئين بعد منتقلا لانه قد يختار أي
شيئا ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه او اقل او اجود وهو تفاضل ولانه يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه هذا إذا لم يكن معه غيره بل (وإن
مع غيره) كبيع احد طعامين مع كل منهما او مع احدهما ثوب وبائع عليه ثلاث يوم الجواز وان الطعام تبع غير منظور اليه وفهم من
للمصنف ان الطعام لو اشفق جودة ورداءة وكبلا انه يجوز وهو ظاهر بل المعتمد الجواز فيما اذا اختلفا جودة ورداءة مع الاتفاق

أى كما إذا كان صبرتان من الطعام مع كل واحدة ثوب أو مع إحداهما ثوب دون الأخرى ويقول للمالك لها لا تشتري أبيعك إحدى الصبرتين مع الثوب الذى معها بدينار على الزوم ولك الخيار فى التعيين أو أبيعك إياه هذه الصبرة مع الثوب بدينار وإياه هذه الصبرة وحدها بدينار على الزوم وبغير المشتري فى تعيين ما يأخذه وعلة المنع فهما ما فى ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ولأن من خير بين شيئين يعد متقلا فيؤدى إلى بيع طعام وعرض بطعام وعرض أو بيع طعام وعرض بطعام وكل منهما ممنوع لدخول الشك فى التماثل (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والكيل والثلث (قوله لأنه لو أسلم الخ) أى وحينئذ يقاس هذا المختلف فيه على المتفق عليه (قوله فى أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة) أى فقط مع اتفاقهما فى النوع والكيل والثلث (قوله بما عداهما) بأن كان اختلافهما فى الجنس أو الكيل والحاصل أن الأقسام ثلاثة إذا اتحد الطعامان نوعا وكلا وصفة أى جودة أو رداءة فأجزا اختلافهما فى النوع أو الكيل فامنع اتحدا فى النوع والكيل واختلفا فى الصفة فهو محل الخلاف والاعتماد الجواز (قوله ومثل للطعام مع غيره الخ) أى لأن البلع طعام والليف والجريد والخشب غير طعام (قوله ومثل للطعام مع غيره الخ) أى الواحد (قوله ثم انتقل إليها) أى وهذه المنتقل إليها يحتمل أن يكون بلعها أقل من المنتقل عنها أو أكثر أو مساويا والشك فى التماثل كتحقق التفاضل (قوله إن كانا مكيلين) أى إن دخلا على كيلهما أو على كيل أحدهما ثم لا يخفى أن قوله وإلى بيع الطعام قبل قبضه إن كانا مكيلين أو أحدهما إنما يتأتى فى بيع إحدى صبرتين على الزوم يختار واحدة منهما ولا يتأتى فى بيع نخلة مشمرة من نخلات مشمرات فالأولى للشارح أن يقتصر على قوله فيؤدى للتفاضل بين الطعامين ويحذف ما بعده تأمل (قوله وجودة) أى ظاهرا فلا يتأتى جوابه الآتين بقوله أما لأن المستثنى مبق الخ ثم إن العبارة لا تخلو عن حذف والأصل ولما كانت العلة المذكورة موجودة فى من باع الخ مع أنه جائز أشار لجوازه بقوله الخ (قوله يستثنى خمس الخ) أى بأن يقول أبيعك هذا البستان للتمر بمائة إلا خمس نخلات اختارها منه وأعيها على حدة فالمستثنى هنا الثمرة مع الأصول لأن الكلام هنا فى الطعام مع غيره وحينئذ ينتفى التكرار مع قوله سابقا وصبرة وثمرة واستثناء قدر ثلث لأن البيع هناك الثمرة فقط (قوله إما لأن المستثنى مبق) أى لا يشتري وقوله أولان الخ أى أو أنه يشتري لكن لما كان البائع يعلم جيد حائظه الخ (قوله ثمر المستثنى) أى ثمر النخل المستثنى (قوله قدر ثلث الثمر) أى الذى فى البستان (قوله أو أقل) أى سواء زاد عدد المستثنى منه على خمس نخلات أو نقص أو كان قدرها (قوله ولا ينظر لعدد النخل) أى المستثنى فلا يقال أنه لابد من كونه خمس نخلات كما هو ظاهر المصنف ولا يقال إن عدد النخل المستثنى أو قيمته لابد أن يكون ثلث عدد نخل البستان أو ثلث قيمة نخله (قوله وكبيع حامل) أى فهو فاسد للتمسك به فان فوات البيع بشرط الحمل مضى بالثمن لأن البيع المذكور مختلف فى صحته لأن الشافعية يقولون بصحته كذا فى حاشية شيخنا المدونى بحثا وظاهره أنه يعضى بالثمن عند القوات ظهر أنها حامل أو ظهر عدم الحمل والصواب قصره على ما إذا تبين أنها حامل فإن تبين عدم الحمل فإنه يعضى بالقيمة لا بالثمن كذا فى اللج وهو وجهه لأن الحمل يزداد فى ثمنها فأخذ ما زيد من الثمن من أكل أموال الناس بالباطل تأمل (قوله إن قصد) أى البائع باشتراطه الحمل استزادة الثمن بأن كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به وهذا يتأتى فى الدواب والأمة الوحش

لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم فى محمولة جاز أن يأخذ سمرا مثل الكيل بعد الأجل وحينئذ فالطعام وغيره سواء فى أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة ويضر اختلافهما بما عداهما ومثل للطعام مع غيره بقوله (كنخلة) أى يبيع نخلة (مثمرة) على الزوم ليختارها المشتري (من نخلات) مشمرات بناء على أن من خير بين شيئين يعد متقلا فإذا اختار واحدة يعد أنه اختار قبلها غيرها ثم انتقل إليها فيؤدى إلى التفاضل بين الطعامين إن كانا ربويين وإلى بيع الطعام قبل قبضه إن كانا مكيلين أو أحدهما ولما كانت العلة المذكورة وهى عدد النخل متقلا موجودة فيمن باع بستانه للتمر واستثنى منه عدد نخلات، ثمرة يختارها أشار إلى جوازه بقوله (إلا) البائع يستثنى خمساً من جنانه (التمر) للبيع على أن يختارها منه فيجوز إما لأن المستثنى مبق أولان البائع يعلم جيد حائظه من رديته فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمر المستثنى قدر ثلث الثمر كيلا وأقل ولا ينظر لعدد النخل ولا لقيمتها على

الاعتماد (وكبيع حامل) أمة أو غيرها من الحيوان (بشرط الحمل) إن قصد استزادة الثمن

فان قصد التبرى جاز في الحمل الظاهر كالحفى في الوحش إذ قد يزيد ثمنها به دون الرائحة فان لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوحش وفي غير آدمى وعلى التبرى في الرائحة (واغتفر غرر يسير) اجماعا (للحاجة) أى للضرورة كأساس الدار فانها تشتري من غير مرفة عمقه ولا عرض ولا مئاته وكإجارتها (٦٠) مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكجبة محشوة وألحاف

والحشوة غيب وشرب من سقاء ودخول حمام مع اختلاف الشرب والاستعمال (لم يقصد) أى غير مقصود أى لم تكن العادة قصده فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسك في الماء فلا يغتفر اجماعا وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل على مامر (وكسزانية) بالتدوين من الزين وهو الدفع لان كل واحد يدفع صاحبه عما يقصده منه وفسرها المصنف تبعا لأهل المذهب بقوله (مجهول) أى بيع مجهول (بعلوم) ربوى أو غيره (أو) بيع مجهول (بمجهول من جنسه) فهما للفرق بسبب المغالبة فان تحققت المغالوية في أحد الطرفين جاز كما أشار به بقوله (وجاز) المجهول بمثله أو بالعلوم (إن كثر أحدهما) أى العوضين كثرة بينة تنفى معها المغالبة (في غير ربوى) أى فيما لا ربا فضل فيه فيشمل ما يدخله ربانساء فقط كالهواك وما لا يدخله ربا أصلا كقطن

لا في العلية لان الحمل لا يوجب زيادة ثمنها بل يقصه (قوله فان قصد التبرى) كأن يقول البائع للمشتري أخاف أن أبيعها لك فتردها على بالمثل فأنا لا أبيعها لك إلا على أنها حامل لأجل أن لا تقدر على ردها لو ظهر بها حمل فقوله فان قصد التبرى أى من عيب الحمل واشتراط الحمل (١) للتبرى لا يتأتى في الدواب وإنما يتأتى في الاماء لان البراءة من العيوب إنما تجوز في الرقيق لافى الدواب (قوله جاز في الحمل الظاهر) أى سواء كانت الأمة البيعة من على الرقيق أو وحشة (قوله دون الرائحة) وذلك للفرق في الحفى لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه قادم عليه بحقق لوجوده وأما الوحش فالحمل يزيد في ثمنها والحاصل أنها اذا كانت وحشا وكان الحمل خفيا يجوز اشتراط الحمل لأجل البراءة لان المشتري على فرض إذا لم يصدق البائع لا يضره وجود الحمل لأنه يزيد في ثمنها بخلاف العلية فانه إذا كان خفيا ربحا يجوز المشتري أن يغير حامله ولم يصدق البائع فتظهر أنها حامل فيعود عليه الضرر (قوله فان لم يصرح بما قصد الخ) الحاصل أنه إما أن يصرح بما قصد من اشتراط الحمل بأن يقول أردت باشتراط ذلك الشرط البراءة أو الاستزادة في الثمن وإما أن لا يصرح بما قصد فان صرح بما قصد فحكمه ظاهر مما تقدم وإن لم يصرح فقد أشار له الشارح هنا بقوله فان لم يصرح بما قصده باشتراط الحمل الخ (قوله غرر يسير) أى وهو ما شأن الناس التسامح فيه (قوله كأساس الدار) أى كالفرع بالنسبة لأساس الدار المبيعة وإلا فالأساس ليس غررا وكذا يقال فيما بعد (قوله وكجبة محشوة أو ألحاف) أى وأما حشو الطراحة فلا بد من نظره ولا يغتفر الفرقة لانه كثير (قوله فلا يغتفر اجماعا) أى بل يفسد البيع (قوله بشرط الحمل) أى فانه يقصد في البيع عادة وهو غرر إذ يمتثل حصوله وعدم حصوله وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه عند الولادة أو تموت (قوله بالتدوين) هذا غير متعين لجواز قراءته بالاضافة وتكون الاضافة للبيان (قوله من الزين وهو الدفع) من قولهم ناقضون إذا منعت من حلاها والنع الدفع ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار (قوله مجهول بعلوم) بدل مما قبله أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله ربوى أو غيره) أى كبيع اردب قمع بفرارة مملوءة لا يدري قدر ما فيها من القمح وكفقطار خوخا بقفص مملوء خوخا لا يعلم وزن ما فيه (قوله أو بيع مجهول بمجهول) أى كبيع غرارة مملوءة قحبا بفرارة مملوءة منه ولا يعلم قدر ما فيها أو بيع قفص خوخا بمثله لا يعلم قدر ما فيها (قوله فيها) أى في العلوم بالمجهول والمجهول بالمجهول أى أنه راجع لهما (قوله وأما الربوى الخ) هذا محترز قول المصنف في غير ربوى (قوله فلا يجوز) أى بيع العلوم بالمجهول منه أو بيع المجهولين منه إذا كثر أحدهما كثرة بينة كما لا يجوز إذا كانت الكثرة غير بينة (قوله فان اختلف الجنس) أى كبيع اردب أرز بصرة قمح بمجهولة القدر أو صبرتين منهما بمجهولتى القدر (قوله جاز) أى بشرط المناجزة كأمير (قوله ونعاس) هو مثلث النون أى غير مصنوع وقوله بتور هو في اللغة اثناء من نعاس يشرب فيه والمراد به هنا مطلق نعاس مصنوع سواء كان تورا أو حلة أو إريقا فراد للمصنف انه يجوز بيع النعاس غير للصنوع بالنعاس مصنوع وهذه إحدى مسائل أربعة الثانية بيع النعاس

وحيث يمكن بشرط المناجزة في الطعام كما تقدم في قوله وحرم في قعد وطعام بافضل ونساء وأما الربوى فلا يجوز للتفاضل في الجنس الواحد وقوله من جنسه فان اختلف الجنس جاز كما لا يخفى ولما قيد الزبانية باتحاد الجنس فمع اختلافه ولو بدخول ناقل لامزانية فيه عطف على فاعل جاز قوله (و) جاز (نعاس) أى يسه (بتور) بمثابة فوقية مفتوحة اثناء من نعاس يشرب فيه

وسواء كانا جزافين أو أحدهما والجواز إن بيع قعدا وكذا مؤجلا وقدم النحاس (٩١) حيث لم يمكن أن يصل منه مثل المصنوع

للمؤجل والإلّا منع وكذا يجوز
بيع أو في النحاس بالفلوس
لأنهما مصنوعان إن علم
عدد الفلوس ووزن
الأواني أو جهل الوزن
ووجدت شروط الجزاف
والإلّا منع كالأواني
والوزن معا وأما ما تكرر
منها وما بطل من الفلوس
فلا يجوز بيعها بفلوس
متعامل بها وهما داخلان
تحت قوله (لا فلوس)
عطف على تور أي لا يجوز
بيع نحاس بفلوس لعدم
انتقال الفلوس بصنعها
بخلاف صنعة الأبناء ومحل
المنع حيث جهل عددها
سواء علم وزن النحاس
أم لا أكثر أحدهما كثرة
تنفي المزانة أم لا أو علم
عددها وجهل وزن النحاس
حيث لم يقين فضل
أحد العوضين وإلّا جاز كما إذا
علم عددها ووزن النحاس
[درس]

(وكسالى) أي دين من
الكلاء بكسر الكاف وهي
الحفظ أي بيع دين (١)
(يمثله) وهو ثلاثة أقسام
فسخ الدين في الدين وبيع
الدين بالدين وإتداء الدين
بالدين وبدأ المصنف
بالأول لأنه أشدها لكونه
ربا بالجاهلية بقوله (فسخ) (٢)
ما في الدمة (أي ذمة الدين
(في مؤخر) قبضه عن
وقت الفسخ حل الدين

الغير المصنوع بالفلوس المتعامل بها وهذه هي الآية المصنف والثالثة بيع النحاس المصنوع بالفلوس
وقد ذكرها الشارح بقوله وكذا يجوز بيع أو في النحاس بالفلوس إلى آخره والرابعة بيع الفلوس
المتعامل بها بمثلها وسند كرها وأما جاز بيع النحاس غير المصنوع بالتور ولم يمنع للمزانة لا تنقله
بالصحة (قوله وسواء كانا جزافين) أي يجوز لي الوزن أو أحدهما مجهولا وزنه والآخر معلوما وأما
لو كانا معلومين الوزن لجاز مطلقا من غير قيد كقوله في النحاس ببناء نصف قنطار (قوله وكذا مؤجلا وقدم الخ)
حاصل فقه المسئلة أنه إذا علم قدر كل من النحاسين جاز من غير شرط وإن جهل قدر كل منهما أو
أحدهما فالجواز إن كان المبيع قعدا وإن كان المبيع مؤجلا فقيه تفصيل فإن كان المقدم النحاس
فلا بد أن يكون الأجل قريبا بحيث لا يمكن أن يعمل فيه ذلك النحاس تورا وإلا منع وإن كان المقدم
التور فأجز. مطلقا كان الأجل يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل نحاسا أم لا وقال بعضهم لا بد أن
يكون الأجل قريبا بحيث لا يمكن أن يكسر التور فيه ويعاد نحاسا اهـ عدوى (قوله حيث لم يمكن
أن يعمل فيه) أي في الأجل قصيره (قوله إن علم عدد الفلوس) حاصله أنه إذا علم عدد الفلوس
ووزن النحاس فالجواز أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة أم لا وأما إن علم عدد الفلوس وجهل وزن
النحاس فإن أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة جاز وإلّا فإن وجدت شروط الجزاف جاز أيضا وإن لم
توجد منع كأنه إذا لم يعلم عدد الفلوس علم وزن النحاس أولا فإنه يمنع أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة
أم لا (قوله منها) أي من أو في النحاس (قوله وهما داخلان تحت قوله لا فلوس) أي لأن المعنى لا يجوز
بيع نحاس غير مصنوع بفلوس وهذا صادق بكون النحاس مكسرا أو فلوسا بطل التعامل بها وقوله
بفلوس أي متعامل بها (قوله ومحل المنع حيث جهل عددها) أي الفلوس وإنما منع ذلك ولو مع الكثرة
التي تنفي المزانة لأن المنع لسكون الفلوس لا يتبع جزافا كما سبق لا مجرد المزانة وإلّا لجاز في حال
الكثرة المذكورة (قوله كما إذا علم عددها ووزن النحاس) أي فإنه يجوز سواء أكثر أحدهما كثرة تنفي
المزانة أم لا فاعلم أن أقسام هذه المسئلة وهي مسألة بيع النحاس بالفلوس ثلاثة أقسام قسم يمتنع فيه
البيع مطلقا وقسم يجوز فيه البيع مطلقا وقسم يمتنع فيه البيع إن يكسر أحدهما كثرة تنفي المزانة
وإلّا جاز (فتنبه) سكت المصنف والشارح عن المسئلة الرابعة وهي بيع الفلوس السحائيت المتعامل
بها بالفلوس الديوانية فلي المعتمد من أن الفلوس غير ربوية فإن تماثلا عدداً فأجز وإن جهل عدد كل
فإن زاد أحدهما زيادة تنفي المزانة فأجز وإلّا فلا وأما على أن الفلوس ربوية فلا يجوز البيع إلا إذا
تماثلا وزنا أو عدداً (قوله من الكلاء بكسر الكاف وهي الحفظ) استشكل ذلك بأن الدين
مكواه لا كالى والكالى إنما هو صاحبه فهو الذي يحفظ المدين وأجيب بأنه مجاز في استناد معنى
الفعل للملابسة فحق الكلاء وهي الحفظ أن تسند للشخص بأن يقال وكدين كالى صاحبه فاستندت
لدين للملابسة التي بين الدين وصاحبه أو أن كالى بمعنى مكواه فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم
الفاعل وإرادة اسم المفعول لعلاقة اللزوم لأنه يلزم من الحافظ المحفوظ وعكسه (قوله وهو) أي
بيع الدين بالدين ثلاثة أقسام فيه أن من جعلها بيع الدين بالدين فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى
غيره وهو باطل وأجيب بأن بيع (١) الدين بالدين يشمل الأقسام الثلاثة لغة التي هي فسخ ما في الذمة
في مؤخر وبيع الدين بالدين وتأخر رأس مال السلم فكل واحد منها يقال له بيع الدين بالدين لغة إلا أن
الفقهاء سمو كل واحد منها باسم يخصه (قوله لكونه ربا بالجاهلية) أي تحريمه بالكتاب بخلاف
الآخرين فتجرعها بالسنة (قوله فسخ ما في الذمة) هو بالجر بدل أو عطف بيان أو بالنصب مفعول
للمذوف أو بالرفع خبر للمذوف (قوله في مؤخر) أي في شيء يتأخر قبضه (قوله حل الدين) أي المفسوخ

(١) قول المحشى وأجيب بأن بيع الدين الخ هذا بعيد فإن صاحب الاصطلاح إنما يتكلم باصطلاحه اهـ

(١) قول الشارح أي بيع دين للناسب أي عقد على دين ليظهر التقسيم الآتي بلا تكلف (٢) قوله فسخ أي إسقاط ما في دين أو الدين
الذي استقر في الذمة أي الدين في شيء مؤخر قبضه اهـ

أم لان كان المؤخر من غير جنسه أو من (٦٣) جنسه بأكثر منه (ولو) كان المفسوخ فيه (مُعِيناً يتأخر قبضه) (٢) كغائب

عقارا أو غيره يبيع العقار
مذارعة أو جزافا (و) أمة
(مواضعة) في حال (٢)
مواضعها فسحها المشتري
في دين عليه أو ان المراد
شأنها ان تتواضع فلا يجوز
لمن عليه دين ان يدفع له (٣)
فيه أمة عنده راتمة أو أقر
بوطئها (أو) كان المفسوخ
فيه (منافع عين) أي
ذاتا معينة كركوب دابة
وخدمة عبد معينين فلا يجوز
لان المنافع وان كانت معينة
في الدابة والعبد مثلا فهي
كالدين لتأخر اجزائها
وقال أشهب يجوز لانها
إذا استندت لمعين اشبهت
المعينات المقبوضة وصحح
لكن الراجح الأول وأما
المنافع المضمونة كركوب
دابة غير معينة وسكنى
دار كذلك فلا خلاف بين
ابن القاسم وأشهب في
منعها (٤) وأشار للقسم
الثاني بقوله (وسيعه) أي
الدين ولو حالا (بدين)
لغير من هو عليه (٥) ولا بد
فيهم من تقدم عمارة ذمتين أو
احداها ويتصور الأول
في أربعة كمن له دين على
زيد ولا آخر دين على عمرو
فيبيع كل منهما دينه بدين
صاحبه والثاني في ثلاثة
(١) قوله يتأخر قبضه لا حاجة
اليه (٢) قوله في حال الخ يتعلق
بقوله فسحها والأولى تأخير
عنه وقوله في دين متعلق به

(قوله ان كان للمؤخر) أي الذي فسح فيه (قوله من غير جنسه) أي من غير جنس الدين كالوكان
الدين عيناً فسح في طعام يتأخر قبضه أو بالعكس أو كان الدين دراهم فسحها في دنائير يتأخر قبضها
(قوله أو من جنسه بأكثر منه) أي من الدين كالوكان الدين عشرة دنائير فسحها في خمسة عشر
يتأخر قبضها وأما تأخير الدين أجلا ثانيا من غير زيادة أو مع حطية بعضه فهو جائز ولو كان الدين
طعاما من بيع أو كان قرضا من بيع أو من قرض خلافا لبق إذ ليس هذا من فسح الدين في الدين
بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل في قول المصنف فسح مافي الذمة لأن تأخير مافي الذمة أو بعضه
ليس فسحا لأن حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة إلى غيره كما قاله عجم ثم ان قول المصنف فسح
مافي الذمة أي ولواتهما فدخل فيه حينئذ ما إذا أخذ منه في الدين شيئا ثم رده اليه بشيء مؤخر من
غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر منه لأن ما خرج من اليد وعاد اليها يعد لغوا ودخل أيضا
مالو فضاك دينك ثم رددته له مسلما وهاتان الصورتان يقعان بمصر كثيرا للتحويل على التأخير
بزيادة (قوله ولو كان المفسوخ الخ) أي هذا إذا كان المفسوخ فيه مضمونا في الذمة بل
ولو كان المفسوخ فيه معين (قوله يتأخر قبضه) أي يتأخر ضمانه وان حصل قبض ذلك المعين بالفعل
كما في الأمة التي شأنها ان تتواضع أو المراد يتأخر قبضه حسا أو شرعا فالأول كالغائب والثاني كالأمة
التواضعة إذ لا يبيعها شبرا عابثا تدخل في ضمانه الا برؤية الدم (قوله كغائب) أي سواء كان أخذه
لذلك الغائب في الدين على وصف أو رؤية سابقة (قوله أو غيره) أي كدفعه لأنه لا يدخل في ضمانه
الا بالقبض مع بقاء الصفة المعينة حين الفسخ (قوله يبيع العقار مذارعة) كالمطلبت الدين من المدين
عند حلول الاجل فأعطاك دارا غائبة كل ذراع بكذا وقوله أو جزافا أي كالمطلبت الدين من المدين
بعد حوله فأعطاك دارا غائبة في الدين جزافا فان قلت العقار المبيع جزافا يدخل في ضمان المشتري بالعقد
فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت هو وان كان مقبوضا شرعا لكن قبضه متأخر حسا ومتى تأخر
القبض شرعا أو حسا فالمنع ولا يحصل الخلاص منه الا بالقبضين كما في عبد ابن يونس والآخرى وما ذكره
من المنع في الجزاف كالمذارعة هو تأويل ابن يونس والآخرى وابن محرز وهو المعتمد كما في شب خلافا
لما في خش من الجواز في الجزاف تبعاً للشيخ سالم والشارح بهرام وهو تأويل فضل وابن أبي زمين
وعليه اقتصر المصنف في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام (قوله أو أقر بوطئها) أي سواء كانت راتمة
أو وخشا (قوله أو منافع عين) عطف على قوله معينا يتأخر قبضه فهو داخل في حيز المبالغة أي هذا
إذا كان المفسوخ فيه منافع مضمونة بل ولو كان منافع عين أي ذات معينة ورد بلو على أشهب
القائل ان فسح مافي الذمة في منافع الذات المعينة غير ممنوع بل هو جائز ومثل الفسخ في منافع
الذات المعينة في عدم الجواز الفسخ في غير تأخر جذها أو سلعة فهاخبار أو رقيق فيه عهدة ثلاث
أو مافي حق توفية بكل أو وزن أو عدد (قوله كركوب دابة) أي كأن يفسخ ما عليه من الدين في
ركوب دابة معينة حمدة أو خدمة عبد معين شهرا أو سكنى دار معينة سنة (قوله لتأخر اجزائها) أي
فقبض الاوائل ليس قبضا للأوآخر عند ابن القاسم وعند أشهب ان قبض الاوائل قبض للأوآخر
(قوله وصحح) قد كان عجم يعمل به فكانت له حانوت ساكن فيها مجلد يجلد الكتب فكان إذا
ترتب له أجرة في ذمته يستأجره بها على تفسير كتب وكان يقول هذا قول أشهب وصححه المتأخرون
واقى به ابن رشد (قوله لغير من هو عليه) أي وأما يبيع لمن هو عليه فلا يكون من يبيع الدين بالدين
وأما هو من فسح الدين في الدين (قوله والثاني في ثلاثة) أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل

(١) قوله سواء الخ المناسب قوله راتمة أي سواء أقر بوطئها أم لا وقوله أو أقر أي أو وخشا أقر الخ اه

كتبه محمد عليش

أيضا وفي الثانية مبيية ولو قال فسح ذو دين فيها حال مواضعها دينه على مشتريها لكان موافقا لصنيع
المصنف (٣) قوله له أي رب المفهوم من السياق والمناسب لصنيع المصنف فلا يجوز لمن له دين ان يفسخه في أمة لا دينه راتمة أو أقر بوطئها اه ككتبه
محمد عليش (٤) قول الشارح في منع أي في منع فسح الدين فيها (٥) قوله لغير من هو عليه الأولى تقديمه على قول المصنف بدين

من له دين على شخص فيمنه من ثالث لأجل ولا يمتنع في هذا القسم (١) يمين يتأخر قبضه ولا ينفع ولها لم يقل ويمنه بما ذكر وأشار للثالث بقوله (وتأخير رأس مال السلم) (أكثر من ثلاثة أيام وهو عين ثمانية (٢) من ابتداء دين بدين لأن كلا (٣) منها اغفل ذمة صاحبه بدين له عليه وهو أخف من بيع الدين بالدين الأخف من تسخيره (٣٣) وغايتكم على منع الدين بالدين ذكر

يعنه بالنقد ولا يخلو من هو عليه من أن يكون ميتاً أو حياً حاضراً أو غائباً بقوله (كمنع بيع دين ميت) أي عليه (أو) على (غائب) كولو قرأت غيبته (أو علم ملاؤه) (و) على (حاضر) ولو ثبت بالينة (إلا) أن يقر به والدين مما يباع قبل قبضه لاطعام معاوضة وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بضعة ولا عكسه وإن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة (وكيف يعبر) (بأن) اسم مفرد ويقال أرباب بضم أول كل وعربون واربون بضم أولهما ونحوه وهو (أن) يشتري أو يكتري السلعة (٤) (ويعطيه) أي يعطى للمشتري البائع (كشياً) من الثمن (على أنه) أي المشتري (إن كره البيع) لم يحد إليه (ما عطاءه) وإن أحبه حاسبه به من الثمن أو تركه مجاناً لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ويفسخ فإن فات مضي بالقيمة فإن أعطاء على أنه إن كره البيع أخذه والإحاسب به جاز (وكيف يفرق أم) أي والدته ولو كافرة غير حرة أو مجنونة (قط) لا أب ولا جدة (من) وله كما

من ثلاثة كما أن فسخ الدين في الدين لا يتصور إلا في اثنين (قوله) ولا يمتنع في هذا القسم يمينه) أي لغير من هو عليه وقوله يمين يتأخر قبضه أي سواء كان عقاراً أو غيره أي فإذا كان لزيد دين على عمرو وفيجوز له يمينه لحاله يمين يتأخر قبضه أو ينفع ذات معينة وإذا علمت أن الدين يجوز يمينه بما ذكر ولا يجوز فسخه علم أن هذا القسم أوسع مما قبله إن قلت سيأتي أن الدين لا يجوز يمينه إلا إذا كان على حاصر أو كان الثمراء بالنقد والمعين الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات معينة ليست نقداً فالت مراد بالنقد مالم ليس مضموناً في الدمة ولا شك أن للمعين ومنافعه ليست مضمونة في الدمة لأنها لا تقبل العينات فهي تعد بهذا المعنى وليس المراد بالنقد للقبوض بالفعل فقط (قوله وهو عين) أي وأما لو كان رأس المال غير عين جاز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام إن لم يكن بشرط كما يأتي (قوله على منع الدين بالدين) أي على منع بيع الدين بالدين وقوله ذكر يمينه أي ذكر حكم يمينه ففى كلامه حذف مضامين واحد في الأول وواحد في الآخر (قوله أي عليه) ظاهره ولو علم المشتري تركته وهو كذلك لأن المشتري لا يدري بما يحصل له منها بتقدير دين آخر (قوله أو علم ملاؤه) أي بخلاف الحوالة عليها فإنها جائزة (قوله إلا أن يقر الخ) حاصله أنه لا يجوز بيع الدين إلا إذا كان الثمن نقداً وكان المدين حاضراً في البلد وإن لم يحضر مجلس البيع وأقر بالدين وكانت تأخذه الأحكام وبيع بغير جنسه أو بجنسه وكان مساوياً لأقص وإلا كان سلفاً بزيادة ولا أزيد وإلا كان فيه حط الضمان وأزيدك وليس عينا يمين وليس بين المشتري والمدين عداوة وأن يكون الدين مما يجوز أن يباع قبل قبضه احترازاً من طعام المعاوضة فإن وجدت تلك الشروط جاز يمينه وإن تخلف شرط منها منع البيع وإنما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقر أو غنى أو لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين من فقر أو غنى وللبيع لا يصح أن يكون مجهولاً واعلم أن من اشترى ديناً أو وهب له وكان برهن أو حميل لم يدخل فيه الرهن أو الحميل إلا بشرط دخولهما وحضور الحميل وإقراره بالحالة وإن كره التحمل لمن ملكه ولرب الرهن إذا شرط دخوله وكره ذلك الثاني وهو المشتري للدين أو اللو هو بابه وضعه عند أمين وهذا بخلاف من ورث ديناً برهن أو حميل فإنه يكون له بهما وإن لم يشترط ذلك وللراهن وضعه عند أمين إذا كره وضعه عند الوارث (قوله اسم مفرد) أي لا جمع ولا اسم جمع (قوله وفتح) إلا أنه إذا ضم أوله سكن ثانياً وإذا فتح أوله فتح ثانياً كذا رأيت في بعض النقايد (قوله وهو أن يشتري أو يكتري الخ) أشار بذلك إلى أن منع العربان يجري في البيع والإجارة لأن البيع فقط كما هو ظاهر المصنف والظاهر منه في جميع العقود لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وأولى منه في المنع للعللة المذكورة المراهنة التي تقع من عوام الناس (قوله أو تركه مجاناً) كقول البائع للمشتري لا أبيعك السلعة إلا إذا أعطيتني ديناراً أخذه مطلقاً سواء أخذت السلعة أو كرهت أخذها (قوله جاز) أي ويحتم عليه أن كان لا يعرف بعينه قاله المواق ثلاثاً يتردد بين السلفية والتمنية (قوله وكيفية أم) أي فهو منى عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (قوله أي والدته) أي وأما الأم من الرضاع فلا تحرم التفريق بينها وبينه (قوله غير حرة) أي وأما لو كانت حرة بأن ظفر بالأم دون ولدها أو بالعكس جاز أن يأخذ أحدهما من ظفر به ويبيعه وإن لم عليه التفريق (قوله أو مجنونة) عطف على كافرة أي هذا إذا كانت عاقلة بل ولو كانت مجنونة

(١) قوله في هذا القسم أي بيع الدين بالدين وقوله يمينه أي الدين اه (٢) قوله ثمانية الخ علة للهي عن تأخير رأس مال السلم (٣) قوله لأن كلا الخ علة لعللة ولوقال وجه كون هذا من ابتداء السلم إن كلال الخ لكان أحسن اه كتيبه محمد عليش (٤) قوله أو يكتري للناسب حذفه وبعد تمام التصوير بقوله ومثل البيع الإجارة كما في اللوط وأبقي العقود على الظاهر اه

وان من زنا (وان) حصل التفريق (بفسخه) في ميراث أو غيره فاذا ورث جماعة الامه وولدها لم يحزلم قسمتها ولو باهر متوان اشترطوا عدم التفرقة لافتراقها في الملك (٦٤) (أويشع أحدهما) الأم أو الولد (لعتيد سيد الآخر) ولو غير مأذون لاحتمال (١)

ان يتفق سيده ولا يستحق ماله (ماله يشتر) أى مدة عدم نبات يدل رواضه بعد سقوطها إشاراً (مقتداً) فان تعجل الانتار فلا تخريق (وصدقت للسيئة) مع ولدها في دعواها الامومة فلا يفرق بينهما أحمد صاحبهما أو اختلف الا لقرينة على كذبها (ولا توارث) بينهما لاحتمال كذبها ولا توارث مع شك أمهاى فلا ترثه قطعاً واما هو فكذاك ان كان لها وارث ثابت بالنسب يأخذ جميع المال ويجرى هنا وخصه المختار بما إذا لم يطل الاقرار فان لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها ومنع التفرقة بين الأم وولدها (ماله ترض) بذلك لأنه حق لها فان رضيت طائفة غير محدوعة جاز على المشهور والراجح ان منع التفريق خاص بالعاقل وقيل به في البهائم ايضاً حتى يستغنى عن أمه بالرعى وعليه فلو فرقت بينهما بالبيع لم يفسخ فليس كتفريق العاقل (وفسخ) العقد التضمن للتفرقة إذا كان عقد معاوضة (إن لم يجمعتهما في ملك) واحداً بأن ابتاع الأم ان يشتري الولد أو عكسه فان جمعاها

(قوله وان بفسخه) أى هذا إذا حصل التفريق ببيع بل وان حصل بفسخه أو بدفع أحدهما أجره أو صداقاً خلافاً لما في خشي وإنما تجوز التفرقة في الاجارة والنكاح باجارة أحدهما أو انكاحه لا بدفع أحدهما أجره أو صداقاً كافى بن (قوله وان اشترطوا عدم التفرقة) أى في الجواز بأن اشترطوا جميعاً عند واحد من الشركاء بعد القسم (قوله أو يبيع أحدهما الخ) هذا داخل في حيز المبالغة وبالغ عليه كلاً يتوم جوازه لأن العبد ومالك لسيده وحاصله أنه لا يجوز لمن ملك أما ولدها أن يبيع الأم لرجل وولدها العبد ذلك الرجل (قوله ماله يشتر) أى مدة عدم اختاره أى مدة عدم اتيان زمن اتفاره للعتاد فان جاء زمن الانتار للعتاد فلا يمنع التفرقة سواء حصل انتار بالفعل أم لا لأن شدة احتياج الولد لأمه وظهور آثار المحبة تنتهى لزمن الانتار والظاهر ان المراد بزمن الانتار زمن نبات بدل الرواضع كلها لا بعضها ولو المعظم (قوله بدل رواضه) أى بدل أسنانه التى نبتت في زمن الرضاع (قوله وصدقت للسيئة الخ) اعلم أن النية المانعة من التفريق تثبت بالنية وباقرار مالكهما ودعوى الأم مع قرينة صدقها لامع قرينة كذبها وتصديق الأم إنما ينفع في منع التفريق لافى غيره من أحكام النية فلا يغتلى بها ولا توارث بينهما بخلاف شهادة البينة بالنية واقرار المالكين بها فان ذلك ينفع في منع التفرقة ويثبت به الميراث وجواز الخلوة بها (قوله فلا يفرق بينهما) أى في الملك وقوله أحمد صاحبهما أو اختلف أى صدقها السابى أو كذبها وقوله وصدقت أى يمين ان اتهمت وإلا صدقت بدونه (قوله فكذاك) أى لا يرثها قطعاً إن كان لها الخ أى فان لم يكن لها وارث اصلاً أو وارث لا يجوز جميع المال فانه يرثها على أحد القولين وقيل لا يرثها والاول هو المتمد ومبنى القولين هل ييت المال وارث أو حائز فعلى الاول لا يرث وعلى الثانى يرث وخص اللغوى الخلاف بما إذا لم يطل اقرارها بأموته وإلا ورثها قولاً واحداً والطول بمضى ثلاث سنين فأكثر (قوله ويجرى هنا وخصه المختار الخ) أى وخص اللغوى الخلاف بما إذا لم يطل الاقرار وأما إذا طال الاقرار ورثها اتفاقاً وكان الاولى حذف هذا من هنا لأنه متى كان لها وارث ثابت بالنسب حائز فلا يرثها اتفاقاً ولو طال زمن الاقرار فكان الاولى أن يؤخر هذا بعد قوله فان لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها فيقول وقيل لا يرثها ويجرى هنا وخصه المختار بما إذا لم يطل الاقرار (قوله فان رضيت طائفة غير محدوعة جاز على المشهور) أى بناء على المشهور من أن منع التفريق حق للأم وقيل إنه حق للولد وعليه فيمنع ولو رضيت (قوله وقيل به في البهائم) وهو رواية عيسى عن ابن القاسم والاول هو ظاهر المذهب كما قال ابن ناجى (قوله فلو فرقت بينهما بالبيع لم يفسخ) أى ويجوز ان على جمعهما في حوز (قوله إذا كان عقد معاوضة) دخل فيه هبة الثواب ودفع أحدهما صداقاً والمخالطة به ودفع أحدهما عوضاً في اجارة أو بيع قرد المحبة والخلع ويلزمها قيمته ويقع الطلاق وفسخ النكاح والبيع (قوله أو عكسه) أى بأن أبى مشتري الولد أن يشتري الأم (قوله فان جمعاها) أى بعد التفرقة بأن اشترى احدهما من صاحبه أو باعاً معا لغيرهما (قوله صح البيع) الاولى مضى العقد أى الذى حصلت به التفرقة قبل جمعهما سواء كان يما أو غيره (قوله وأما اجارة احدهما أو رهنه) أى وكذا تزويج الأم وقوله فلا يوجب الفسخ أى لعدم التفرقة في الملك وهذا ما قاله اللقاني واختاره خشي وعقب وقال عج انه يفسخ ذلك واختاره شب

البيع ومحل الفسخ ايضاً حيث لم يفت بالبيع والام يفسخ وجبر اعلى جمعها في حوز واما اجارة أحدهما أو رهنه فلا يوجب الفسخ (قوله

وجبرا على جمعهما في حوز واحد أيضا (وهل) التفرقة الحاصلة (بغير عوض) كهبه أحدهما أو التصدر به أو الوصية به أو هبتها لشخصين (كذلك) أي لا بد من جمعهما في ملك يبيع أو غيره (٦٥) ولا يفسخ لان ما حصل بلا عوض لا يفسخ فيه اتفاقا

فالتمس به غير تام (أو يكتفى) في جمعهما (بحوز) لان السيد لما ابتداء بالمعروف علم انه لم يقصد ضررا فلما سبب التخفيف عنه (كالعتق) لأحدهما فانه يكتفى بجمعهما في حوز اتفاقا لعدم قصد الضرر بقوله (تأويلان) راجع لما قبل السكاف والراجح منهما الاول (وجاز بيع نصفيهما) مثلا لو احدى أو اثنين اتفق الجزء أو اختلف ومفهومه أن يبيع نصف أحدهما لا يجوز وهو كذلك (و) جاز (بيع أحدهما للعتق) الناجز وإبقاء الآخر قنا لتشوف الشارع للحرية وقوله للعتق قيد في الثانية فقط (و) جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) يعني اذا بيعت كتابة أمه وجب بيعه معها فالمراد بالجواز هنا الاذن وكذا يجوز بيع الأم مع كتابة الولد فلو قال وأحدهما مع كتابة الآخر لكان أشمل (و) جاز (للمعاهد) حرى نزل الينا بأمان ومعه أمه وولدها (التفرقة) بينهما (وكره) لنا (الاشتراء منه) بالتفرقة والكرهية محمولة على

(قوله أو هبتها لشخصين) أي بأن وهبتهما مالهما لشخصين وكذا لو ورثتهما شخصان (قوله كذلك) أي كالتفرقة الحاصلة بعوض فلا بد من جمعهما في ملك ويجبران على ذلك إن أيا (قوله راجع لما قبل السكاف) أي وأما ما بعد السكاف فهو تشبيه بالتأويل الثاني ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما يجب إذا وجد الولد في ملك شخص والأم في ملك شخص آخر ولم يعلم هل صار اليهما بمعاوضة أو غيرها والحكم في هذا وجوب جمعهما بملك ولا يكتفى بجمعهما في حوز كما في عبق (قوله وجاز بيع نصفيهما) أي لاتحاد المالك وسواء كان مشترى ذلك الجزء الذي اشتراه للعتق أم لا (قوله مثلا) أو ثلثهما أو نصف أحدهما وربيع الآخر مثلا وبقي يبيع أحدهما من جزء الآخر فنص في المدونة على منعه خلافا لأبي الحسن القائل بجوازه كذا قال شيخنا (قوله وجاز بيع أحدهما للعتق) أي وإبقاء الآخر قنا ويجب حينئذ جمعهما في حوز ولا يجوز تفرقهما (قوله الناجز) أي وأما بيع أحدهما للعتق للوجل فلا يجوز وكذلك الكتابة والتدبير بالاولى وينبغي أن يكون التحديد كالعتق كما في شب اه شيخنا (قوله وجاز بيع الولد الخ) أشار الشارح الى أن الولد يقرأ بالجبر عطف على نصفهما لا بالرفع على انه نائب فاعل فعل محذوف أي ويبيع الولد لان هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله الاذن) أي الصادق بالوجوب واعلم انه اذا بيع الولد مع كتابة أمه فيجب أن لا يفرق بينهما اذا عتقت الأم إلى وقت الإثثار ويجبر المشتري على جمع أمه معه في حوزة إن أبي (قوله وجاز لمعاهد التفرقة بينهما) أي يبيع أو غيره فاذا باع أحدهما فلا يفسخ بيعه ولا تعرض له خلافا لابن عمر القائل بفسخ البيع ان لم يجمعهما في ملك وأفهم قوله بمعاهد أن الذي ليس له التفرقة ولا يمكن منها وهو كذلك وسواء كانت ممنوعة في شريعتهم أم لا (قوله ويجبر البائع) أي وهو المعاهد وقوله على الجمع في ملك مسلم أي غيرها أو ملك المشتري وحاصله أن المعاهد إذا وقع ونزل وباع مفرقا لما فانه لا يفسخ بيعه لكن يجبر المشتري والمعاهد على جمعهما في ملك مسلم (قوله وكبيع وشرط) اعلم ان الشرط الذي يحصل عند البيع إما أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه أو يخل بالثمن أو يقتضيه المقصد أولا يقتضيه ولا ينافي فالمضر الأولان دون الآخرين وقد ذكر المصنف مثال الأولين وأما الثالث كشرط تسليم البيع للمشتري والقيام بالمعيب ورد العوض عند انتقاض البيع فهذه الأمور لازمة دون شرط لاقتضاء العقد لها فشرطها تأكيد والرابع كشرط الأجل والخيار والرهن فهذه أمور لا تنافي العقد ولا يقتضيها بل إن اشترطت عمل بها والا فلا هذا تفصيل الامام مالك وذهب أبو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقا لما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب ابن شبرمة الى الجواز مطلقا عملا بما في الصحيح من أن جابراً باع ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترط حلابها وظهرها للمدينة وذهب ابن أبي ليلى إلى بطلان الشرط مع صحة البيع مطلقا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشتري بريرة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن أعتق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف مالك الأحاديث كلها فاستعملها في مواضعها وتأولها على وجوها ولم يعم غير النظر ولا أحسن تأويل الآثار قال ابن رشد

التحريم ويجبر البائع والمشتري على الجمع في ملك مسلم ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع

(٩ - دسوق - ثالث)

ملك المعاهد (وكبيع وشرط) يناقض المقصود من البيع أو يخل بالثمن فالاول (كأن) بشرط البائع على المشتري

أن (لا يبيع) أولاً يهب أولاً يتخذها أم ولد أولاً يخرجها من البلد أولاً يركبها أولاً يلبسها أولاً يسكنها أولاً يؤجرها أولاً أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن بخلاف ما لو طلب البائع الإقالة فقال له البتاع على شرط إن بعته لغيري فأنا أحق بها بالثمن فيجوز لأنه يفتقر في الإقالة ما لا يفتقر في غيرها (إلا) شرطاً ملتبساً (بتنجيز العتق) فإنه جائز وإن كان منافياً لمقتضى العقد لتشوف الشارع للحرية ومثل تنجيز العتق التحسيس والهمة والصدقة واحتراز بالتنجيز (٦٦) عن التذيير والكتابة واتخاذ الأمة أم ولد والعتق لأجل فإنه لا يجوز

ثم أشار إلى أن شرط تنجيز العتق وجوها أربعة أولها الإبهام وأشار له مع حكمه بقوله (ولم يجبر) المشتري على العتق إذا امتنع منه (إن أبهم) البائع في شرطه العتق على البتاع بأن قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيد ذلك بإيجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والثمنية وثانيها التخيير وحكمه كالأول كما أشار له بقوله (كالخيار) عند الشراء في العتق ورد البيع أي وقع البيع على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع فلا يجبر على العتق ولا يفسد البيع لتشوف الشارع للحرية ويثبت للبائع الخيار في رد البيع وامضائه إن أبى للمشتري العتق وشرط النقد يفسده أيضاً فليس مراده التخيير بين العتق وعدمه وثالثها

(قوله أن لا يبيع) أي لأحد أي أصلاً أو الأمان تفرق قليل (قوله على شرط إن بعته لغيري) فأنا أحق بها بالثمن فيجوز أي ويعمل بذلك الشرط إن باعها بالقرب وإلا فلا (قوله إلا بشرط الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الاستثناء من محذوف أي وكسيع وشرط ملتبس بكل كيفية إلا شرطاً ملتبساً الخ تأمل (قوله فإنه لا يجوز) أي فإن اشتراط ذلك لا يجوز وفسد البيع (قوله وجوها أربعة) أي أقساماً أربعة البيع فيها صحيح وإنما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق من افتقاره لصفة وعدم افتقاره لها وفي الجبر على العتق وعدمه وفي شرط النقد (قوله بشرط أن تعتقه) أي فإذا قال له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه كان البيع صحيحاً ولا يجبر المشتري على عتقه بل إن شاء أعتقه وإن شاء ترك عتقه وإذا ترك عتقه خير البائع في إمضاء البيع ورده (قوله ولم يقيد ذلك بإيجاب) أي بأن يقول له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه والعق لازم لك (قوله ولا خيار) أي بأن يقول للمشتري أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو تردده على (قوله لتردده بين السلفية والثمنية) وذلك لتخير المشتري في العتق فتم البيع وبغض وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وفي إمضائه فإن حصل الرد قبل القوت رد الثمن للمشتري وإن رد بعد القوت فملى المشتري القيمة (قوله على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع) أي بأن قال له البائع أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو تردده على (قوله فلا يجبر على العتق) أي بل إما أن يعتق أو يرد العبد لباثمه فإن رده له خير البائع بين إمضاء البيع ورده (قوله وشرط النقد يفسده أيضاً) أي لتردده النقود بين السلفية والثمنية (قوله فليس مراده التخيير الخ) أي تخيير المشتري بين العتق وعدمه بل مراده تخييره بين العتق ورد البيع (قوله على إيجاب العتق) أي إلزامه (قوله فإنه يجبر على العتق) أي فالبيع صحيح ويجبر على العتق أي وشرط النقد فيه لا يفسده والعتق هنا يتوقف على صفة بخلاف ما بعده (قوله كأنها) أي الرقبة حرة بالشراء وحاصله أنه إذا قال له أبيعك هذا العبد بشرط أن اعتقه حر بمجرد الشراء كان البيع صحيحاً ولا يفسده اشتراط النقد ولا يتوقف العتق على صفة لحصوله بمجرد الشراء (قوله إن كان شرط السلف من المشتري) أي صادر من المشتري لأنه إذا كان الشرط منه يشتري السلمة بثمن غال لأنه للتسلف أما لو كان الشرط صادراً من البائع فإنه يبيعها بنفسه لأنه حينئذ متسلف (قوله كسيع وسلف) مثال للشرط الذي يخل بالثمن وقوله لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أي أن كان شرط السلف صادراً من البائع وقوله أو الثمن أي أن كان شرط السلف صادراً من المشتري وقوله وهو مجهول أي والانتفاع بالسلف مجهول (قوله لأن الانتفاع الخ) هلة لمحذوف أي وإنما لم يجز لأن الغل ولا يخفى أن مفاد هذا مغاير لمفاد قوله بأن يؤدي الغل لأن حامل الأول الجهل بالثمن وحاصل الثاني الجهل بما بالثمن

الإيجاب وأشار له بقوله (بخلاف الاشتراء على) شرط (إيجاب العتق) بأن قال البائع أبيعك على شرط أن تعتقه لزم ولا تخلف أو لك عنه فرضي للمشتري بذلك فإنه يجبر على العتق فإن أبى أعتقه الحاكم عليه وأشار للرابع بقوله (كأنها حرة بالشراء) تشبيه في لزوم العتق لا بقيد الجبر لأن العتق حاصل بنفس الشراء ولا يحتاج إلى إنشاء عتق ثم عطف على يناقض للمقصود قوله (أو) شرط (يخل بالثمن) بأن يؤدي إلى جهل فيه بزيادة إن كان شرط السلف من المشتري أو نقص إن كان من البائع (كسيع و) شرط (سلف) من أحدهما لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو الثمن (١) وهو مجهول

(١) قوله أو الثمن أي وهو ثمن أيضاً الفرق بينهما اعتباري فلا ينافي فرض المصنف أن الشرط يخل بالثمن لأنه عبث وأفاد بن وجه إخلاله بالثمن إن كان للثمن المشتري أن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن فيقابلة جزء من الثمن وما بقي في مقابلة السلمة فقد أوجب الشرط خلافاً في الثمن اه كتبته محمد علي

أولما فيه من سلف جرحها وهو ظاهر وأما جمعها من غير شرط فجائز على التمسك (وصح) البيع (إن عرف) شرط السلف مع قيام السلفة (أو حذف شرط التدير) ونحوه من كل شرط يناقض القصد ولو اقتصر على قوله وصح إن حذف أى الشرط المؤثر في العقد خلا لكان أخصر وأشمل ثم شبه في الصحة لا بقيد حذف الشرط بل بقيد بقاءه ولزومه قوله (كشرط رهن وحمل وأجل) معلوم وخيار لأن ذلك من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها بل هما تعود على (٦٧) البيع بمصلحة وهي جائزة ثم بالغ على

صحة البيع مع إسقاط شرط السلف بقوله (ولو غاب) أى المتسلف منهما على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فهو راجع لقوله وصح إن حذف ولو ذكره عنده كان أولى (وتؤولت) بخلافه وهو ينقض البيع مع الغيبة ولو أسقط الشرط لتام الربا بينهما والمعتمد الأول ثم ذكر ما إذا فات المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بقوله (وفيه) أى البيع بشرط السلف (إن فات) المبيع بمقتضى البيع الفاسد (أكثر) الثمن أى يلزم فيه الأكثر من الثمن الذى وقع به البيع (والقيمة) يوم القبض (إن أسلف المشتري) البائع لأنه لما أسلف أخذها بالنقص فعمله بنقص قصده (وإلا بأن كان السلف من البائع) (فالعكس) أى يكون على المشتري الأقل منهما لانه أسلف ليزداد فعمله

أو بالثمن (قوله أو لما فيه من سلف جرحها) أى المقرض لأن المقرض إن كان هو المشتري صار المقرض له وهو البائع منتفعا بزيادة الثمن وإن كان المقرض هو البائع صار المقرض له وهو المشتري منتفعا بنقص الثمن تأمل (قوله وصح البيع إن حذف شرط السلف) أى وليس فيه إلا الثمن الذى وقع البيع به وهذا مع قيام المبيع فان فات فسيأتى في قول المصنف فان فات الخ (قوله المؤثر في العقد خلا) أى سواء كان يناقض المقصود أو يخل بالثمن (قوله كشرط رهن وحمل وأجل) أى أن البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور مثل أن يبيعه السلفة ثمن مؤجل على شرط رهن أو حمل أو أجل معلوم للثمن من غير رهن ولا حمل وهذه الأمور المشترطة يقضى بها مع الشرط ولا يقضى بها دون شرط (قوله ولو غاب الخ) أى هذا إذا لم يجب المتسلف على العين التي تسلفها بل ولو غاب عنها بحيث يمكنه الانتفاع بها وحاصله أنه إذا ارد السلف لربه والسلفة قاعمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به وقوله ولو غاب هذا هو المشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم وتأول الأكثر المدونة عليه ومقابله المشار له بلو قول سحنون وابن حبيب أن البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لوجود موجب الربا بينهما وهو الانتفاع وعلى هذا القول تأول المدونة الأقلون وإليه أشار المصنف بقوله وتؤولت بخلافه ولو لا قول المصنف وتؤولت بخلافه لكان رجوع البالغة من قوله ولو غاب إلى الرهن والحمل أى أنه يصح اشتراط الرهن والحمل الفائين أما شرط الرهن الغائب ففيها أنه جائز قربت غيبته أو بعدت وتوقف السلفة حتى يقضى الرهن الغائب وأما شرط الحمل الغائب ففيها أنه جائز إن قربت غيبته لأن بعدت والفرق بين الرهن والحمل أن الحمل قد يرضى بالحالة وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه القرب (قوله والمعتمد الأول) أى كافي التوضيح والذى حكى طفي تشهيره القول الثانى فى المجمع قلا عنه المشهور أن حذف شرط السلف بعد الغيبة عليه لا ينفع (قوله وفيه ان فات الخ) حاصله أنه إذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلفة عند المشتري سواء أسقط مشترط الشرط شرطه أو لا فان كان المشتري أسلف البائع فان المشتري يلزمه الأكثر من الثمن والقيمة فإذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس يلزمه ثلاثون وإن كان المسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الأقل من الثمن والقيمة فيلزمه في المثال المذكور عشرون وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف مذهب المدونة ومقابله لزوم القيمة مطلقا سواء كان المسلف البائع أو المشتري وقيل ان محل كون المشتري يفرم الأقل اذا تسلف من البائع إذا لم يجب على ما تسلفه وانتفع به وإلا لزمه القيمة بالغة ما بالغت فهو قول ثالث فى المسئلة كما قال طفي لا تشييد للأول خلافا لحش (قوله والقيمة الخ) هذا إذا كان مقوما فان كان مثليا فانما فيه المثل لأنه كعينه فلا كلام لواحد فهو بمثابة مالو كان قائما ورد بعينه (قوله ولم يتعرض لحكم ما وقع) أى لحكم ما إذا فات ما وقع فيه الشرط المناقض سواء أسقط ذلك الشرط أم لا (قوله أو الثمن) المناسب ان يعبر بالواو لا بأو (قوله لأن هذا من جملة البياعات المنهى عنها) أى

بنقص قصده وتعرض المصنف لما إذا فات ما وقع فيه الشرط المحل بالثمن ولم يتعرض لحكم ما وقع فيه الشرط المناقض المقصود والحكم ان للبائع الأكثر من قيمتها يوم القبض أو الثمن لو وقع البيع بأقل من الثمن المعتاد لأجل الشرط [درس] (وكان النجش) بفتح النون وسكون الجيم أى يبيعه لأن هذا من جملة البياعات المنهى عنها والنهى (١) يتعلق بالبائع

(١) قوله والنهى الخ جواب عما يقال المحرم النجش لا البيع * والحاصل ان الشارح استشرع امرين الأول ان مثال المصنف ليس من جزئيات القاعدة السابقة اذ هى كل عقد أو عبادة منهى عنه فاسد والنجش الزيادة بلا قصد شراء فأجاب عنه بتقدير يبيع الثانى النهى عن النجش لاعتن بالبيع فأجاب بقوله والنهى الخ وهذا تعلم ان قول العلامة المحشى ان تقريره يؤذن بأنه أراد من البيع الزيادة وحمل النجش على الناجش ليس مناسباً بل قدر البيع بمعنى العقد لما علمت واجهى النجش على حقيقته وأشار آخر العبارة إلى ان فاعل يزيد ضمير الناجش الذى استلزمه النجش اه كنه محمد عيسى

أيضا حيث علم بالناجش والا تعلق بالناجش فقط وهو الذي (يزيد) في السلعة على ثمنها من غير ارادته شراءها (لغير) غيره بأن يقتدى به كذا فسر في الموطأ وقال المازري هو الذي يزيد في السلعة ليقبض به غيره فلم يقبضه بالزيادة على الثمن فظاهره العموم وعليه حملة ابن عرفة والأظهر ان كلام المازري مساو لكلام الامام محمد الثمن في كلام الامام على الثمن الذي وقع في المناذلة لا القيد وقول المازري يزيد أي على ثمن المناذلة وقوله (٦٨) المصنف لغير أي ليحول امره للغير ولو لم يقصد فاللام للعاقبة والمدار على انه

لم يقصد الشراء (فإن علم) البائع بالناجش (فلم يشتري رده) أي المبيع ان كان قائما وله التماسك به (فإن فاتت فالقصة) يوم القبض ان شاء وان شاء أدى عن النجش (وجاز) لحاضر رسوم سلعة يريد أن يشتريها (سؤال البعض) من الحاضرين (ليكشف عن الزيادة) فيها ليشير بها السائل برخص ولو بعوض ككف عن الزيادة ولك درهم ويلزمه العوض اشتراها أم لا ويجري مثل ذلك فيمن أراد تزويج امرأة أو يسعى في رزقة أو وظيفة ولو قال له كف ولك بعضها كرهها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء مجانا لم يجز (١) (لا) يجوز سؤال الجميع (أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة كشيخ السوق فان وقع هذا وثبت بينة أو اقرار خبير البائع في قيام

لما في الموطأ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النجش وقوله لأن هذا الخ تمليح لتقدير يمه أي وانما قدرنا ذلك لأن هذا الخ ثم ان هذا التقدير مع الالتفات لقوله بهدي زيد لغير يؤذن بأن النجش مراد به الناجش وأن المراد بالبيع للقدرة الزيادة ولو حمل النجش على حقيقة أعنى الزيادة ورجع ضمير يزيد للفاعل المستفاد من الحديث كان في غنية عن تقدير يبيع (قوله أيضا) أي كالناجش (قوله حيث علم بالناجش) أي وأقره على فعله (قوله على ثمنها) أي الذي شأنه أن تباع به تلك السلعة وهو القيمة وعلى هذا فإذا بلغها بزيادته قيمتها فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب (قوله فلم يقبضه بالزيادة على الثمن) أي الذي شأنه أن تباع به (قوله فظاهره العموم) أي (قوله وعليه) أي على العموم حملة ابن عرفة وهو المولود عليه (قوله الذي وقع في المناذلة) أي سواء كان ذلك الثمن قيمتها وزود الناجش عليها أو أقل من قيمتها وبلغها الناجش قيمتها بزيادته أم لا والحاصل أنه اذا زاد على قيمتها فالتنع اغا فلو إذا لم يزيد على القيمة بل ساواها بزيادته أو كانت زيادته أنقص منها فهو ممنوع على ظاهر كلام المازري وجائز على ظاهر كلام الامام ومندوب على كلام ابن العربي وعلى تأويل كلام الامام وكلام المازري فهو ممنوع كالزيادة على القيمة تأمل (قوله والمدار) أي في الحرمة (قوله على انه لم يقصد الشراء) أي سواء قصد أن يفر غيره أم لا (قوله فان علم البائع بالناجش) أي وسكنت حتى حصل البيع فله المشتري رده الخ وأما ان لم يعلم فلا كلام للمشتري ولا يفسد البيع والاثم على من فعل ذلك انظر المواق (قوله فله المشتري رده وله التماسك) هذا ظاهر في ان البيع صحيح وحينئذ فالقصة اذا فاتت تعتبر يوم العقد لا يوم القبض وفي ارادته هذه المسئلة مع أمثلة الفاسد شيء، وثانها مسئلة التلقى الآتية وشارحنا تبع عجز في قوله القيمة يوم القبض انظر حاشية شيخنا (قوله فالقصة يوم القبض ان شاء وان شاء أدى عن النجش) كذا قال ابن حبيب قال ابن يونس قول ابن حبيب ان شاء يريد ان كانت القيمة أقل يدل على ذلك قوله وان شاء أدى الثمن اذ لا يشاء أحد أن يؤدي أكثر مما عليه فظهر ان الذي يلزمه الأقل من الثمن الذي اشتراها به والقيمة اه بن والحاصل ان المشتري بخير في حالة قيام المبيع وحالة فواته ففي حالة قيامه بخير إما ان يجيز البيع أو يرده فان فاتت فانه يلزمه الأقل من الثمن والقيمة وليس المراد انه غير بينهما في حالة الفوات كما هو ظاهر العبارة (قوله ولو بعوض) مبالغة في سؤاله عن الكف وقوله بعوض أي من غير السلعة (قوله ويلزمه العوض اشتراها أم لا) كذا لابن رشد قال ابن غازي في تسهيل التقيد في أول باب المراجعة كان ابن هلال يستشكل ذلك ويقول انه من أكل أموال الناس بالباطل لاسيما إذا كان ربه لم يبعها وقال العبدوسى لا إشكال لأنه عوض على تركه وقد ترك اه بن (قوله فيمن أراد تزويج امرأة) أي فيجوز سؤال البعض ليكشف عن الزيادة فيها ولو بعوض ويلزمه ذلك العوض اخذها أم لا وكذلك إذا مات انسان عن بلد كان ملتزما بها أو عن رزقة أو وظيفة واغلت عنه فيجوز لمن سعى في اخذها من نائب السلطان سؤال البعض ليكشف عن الزيادة في حلوانها ليأخذها ولو بعوض يجعله لهم ويلزمه ذلك العوض اخذها أم لا (قوله على وجه الشركة جاز) أي بحيث يفرم ذلك المسئول من الثمن ما يتوب البعض الذي جعله له السائل له (قوله فان وقع هذا) أي سؤال الجميع أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة (قوله أو اقرار) أي من المشتري (قوله في قيام

قد جاعله بمالا قدرة له على تسليمه اذ هو في ملك الغير وقد لا يبيع وان جاعله به على وجه الشركة فالجمل مسمرة له في الجزء أي الذي سيشاركه به وقد خطر بيالى هذا بعد سؤاله وقبل الافادة الا أنه لا يخفى ان تحقق السمسرة والوكالة عنه في الشراء لا يكون إلا بتحقيق البيع وهو ليس في القدرة إذ قد لا يبيع المالك فقد جاعله أيضا بما لا قدرة له عليه فأنامل اه كتبه محمد علي

وعدمه فان فانت فله
الا كثر من الثمن والقيمة
فان أمضى فلمهم أن يشاركوه
فيها وله أن يلزمهم الشركة
ان أبوا (و كبيع حاضري)
سما ولو لتجارة (لعمودي)
قدم بها الحاضرة ولا
يعرف ثمنها بالحاضرة
وكان البيع لحاضر فلا
يجوز للنهي عن ذلك
بخلاف ما لو باع لبدوي
مثله أو كان العمودي
يعرف ثمنها فيجوز تولي
يبيعها له هذا إذا قدم بها
العمودي للحاضر بل
(ولو بارسالة) أي
العمودي (له) أي للحاضر
السلمة ليبيعها له (وهل)
يمنع بيع الحاضر
(لقروي) أي لساكن
قرية صغيرة سلمه التي
يجعل سعرها من حاضر
كما يمنع لبدوي (قولان)
أظهرهما الجواز (ونسخ)
ان لم يفت والا مضى بالثمن
(و أدب) كل من المالك
والحاضر والمشتري ان لم
يعذر بجهل (١) وهل وان لم
يعتده قولان (وجاز)
للحضرى (الشراء له)
أي للعمودي أو القروي
على أحد القولين أي
بالنقد

أي في حال قيام السلمة (قوله وعدمه) أي عدم ردها أي بخير بين امضاء البيع وفسخه
(قوله فله الا كثر من الثمن والقيمة) أي على حكم الغش والخديعة في البيع (قوله فان أمضى) أي فان
أمضى البائع البيع في حال قيام السلمة وقوله فلمهم أي لمن سألهم الكف أن يشاركوه ان كان فيها
ربح وهذا ظاهر في أن الاشتراك انما هو في حال قيام السلمة واجازة البيع وأما ان فانت ولم يحصل
امضاء ولزم المشتري الاكثر من الثمن والقيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري اهـ
(قوله وله أن يلزمهم الشركة) أي ان حصل فيها تلف أو خسر وظاهره كان الاشتراء في سوق
السلمة أم لا أرادها للتجارة أو لغيرها كان المشتري من أهل تلك التجارة أم لا وانما لم يجعلوا هذه
كمسئلة شركة الجبر الآتية في قول المصنف واجبر عليها ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر أو قبة
وغيره حاضر لم يتكلم من تجارته لاستواء الجميع هنا في الظلم لان السائل ظالم بسؤاله الجميع ولو
حكما وم ظالمون باجابه بخلاف مسئلة الجبر فانه لا ظلم فيها من أحد هذا وما ذكره الشارح
من أن للمشتري الزام المسئولين الشركة ان أبوا قدرده بن بان هذا كلام لاصحة لان الضرر
في سؤالهم انما كان على البائع وهو قد رضى حيث أمضى البيع وأما المشتري فقد سلوا له لما سألهم
واسقطوا حقهم ورضى هو بالشراء وحده وحينئذ فلا يجبر واحد منهم على الشركة بحال
(قوله سما) أي كسمن وعسل وفحم وحنظل وبابونج وشيح وسنامكي (قوله ولو لتجارة) أي هذا إذا
حصلها بغير ثمن بل ولو حصلها بثمن بأن كانت للتجارة وهذا هو العمد خلافاً لمن خص المنع بالسلع
التي حصلوها بلا ثمن اهـ شيخنا عدوى (قوله للنهي عن ذلك) أي وهو قوله عليه الصلاة
والسلام دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض رواه مسلم وقوله عليه الصلاة
والسلام أيضاً لا يبيع حاضر لباد رواه مسلم (قوله بخلاف ما لو باع) أي الحاضر لبدوي مثله أي
فانه يجوز لأن البدوي لا يجعل اسعار هذه السلع فلا يأخذها الا بأسعارها سواء اشتراها من
حضرى أو من بدوي فيبيع الحضرى له بمنزلة يبيع بدوي لبدوي (قوله أو كان العمودي يعرف
ثمنها) وذلك لان النهى لاجل أن يبيعوا للناس برخص وهذه العلة انما توجد إذا كانوا جاهلين
بالاسعار فإذا علموا بالاسعار فلا يبيعون الا بقيمتها كما يبيع الحاضر فيبيع الحاضر حينئذ بمنزلة
يبيعهم وما في خش من المنع مطلقاً سواء كان العمودي عالماً بالاسعار أو جاهلاً لها فهو ضيف كذا
قال شيخنا العدوى وفي بن ما يقتضى اعتماد ما في خش فانه ايده بالقل عن الباجى وغيره
انظره (قوله فيجوز تولي يبيعها له) أي فيجوز للحاضر ان يتولى يبيعها له فله متعلق بجوز (١)
(قوله ولو بارسالة) هذا من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي ولو بارسال العمودي السلمة
للحاضر وحذف المفعول لعدم تعلق الفرض به ورد بلو على الايهري القائل بجواز البيع
في هذه الحالة لانها امانة اضطر بها (قوله أي لساكن قرية صغيرة) هذا يفيد ان المدنى يجوز أن
يبيع له الحاضر اتفاقاً وبه قيل وقيل ان المراد بالقروي ما ليس بعمودي فيشمل المدنى وحينئذ
فيجوز الخلاف في البيع له (قوله أظهرهما الجواز) بل جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته
(قوله ونسخ) أي يبيع الحاضر لمن يمنع البيع له وهو البدوي والقروي على أحد القولين
(قوله ولا مضى بالثمن) هذا هو المتمدن وقيل بالقيمة (قوله ان لم يعذر بجهل) أي بأن علم بالحرمة
ولا ادب على الجاهل لعذره بالجهل وقوله وهل وان لم يعتده أي وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر
لقول المصنف وأدب الامام لمصيبة الله أو ان اعتاده قولان (قوله على أحد القولين) أي وهو القول
يمنع البيع له والأولى حذف ذلك لانه يجوز الشراء له على كل من القولين تأمل (قوله بالنقد

(١) قوله متعلق بجوز غير ظاهر بل الظاهر تعلقه ببيعها غايته أن المعنى يجوز للحاضر يبيعها نيابة عنه
وكالة له وليس للراد أن البدوي يشتري من الحضري اهـ

(١) قول الشارح ان لم يعذر

بجهل شرط في أدب كل

من الثلاثة اهـ

أو بالسلع (وكتلقى السلع) على دون ستة أميال على ما رجه بعضهم وقيل على ميل وقيل فرسخ أى السلع التى مع صاحبها قبل وصولها البلد (أو) تلقى (صاحبها) قبل (٧٠) وصوله ليشتري منه ما وصل من السلع قبله أو سيصل (كأخذها في

البلد) من صاحبها المقيم أو القادم قبل وصولها (بصفة) فيمنع ولو طعاما لقوته (ولا يفسخ) هذا البيع ان وقع بل هو صحيح يدخل في ضمان المشتري بالعقد وهل يختص بها أو يعرضها على أهل السوق فيشاركه من شاء منهم قولان (وجاز لمن) منزله أو قريته (على كسبة أميال) من البلد المطلوب لها السلع (أخذ) أى شراء (محتاج إليه) لقوته لا للتجارة من السلع المارة عليه إن كان لها سوق بالبلد المطلوب لها والأخذ ولو للتجارة وأما من على دون السنة فلا يجوز له الأخذ مطلقا لأنه من التلقى ولكن الاعتماد أن من كان على مسافة زائدة على ما يمنع تلقى البلدى منه له الأخذ مطلقا ولو للتجارة أولها سوق ومن كان على مسافة يمنع التلقى منها فإن كان لها سوق أخذ لقوته فقط وإلا أخذ ولو للتجارة وأما الشراء بعد وصولها البلد فلا يجوز أن كان لها سوق حتى تصل إليه وإلا جاز

أو بالسلع) متعلق بالشراء أى جاز الشراء له بالنقد وبالسلع مطلقا سواء حصلها بمال أو بعير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عبق السلع بالتى حصلها بمال وأما التى حصلها بعير مال فلا يجوز أن يشتري لها بها سلعا وقال بن ظاهر كلام الأئمة أن لا يجوز الشراء له إلا بالنقد لا بالسلع مطلقا وإلا كان يباعا لسلعه وهو ممنوع مطلقا على الاعتماد كما تقدم وهو وجيه (قوله وكتلقى السلع) يعنى أنه ينهى عن تلقى السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل وصولها للبلد واختلف هل النهى عن التلقى مقيد بما إذا كان على أقل من ستة أميال فإذا كان على ستة أميال فلا يحرم لأن هذا سفر لا تلقى وقيل إن النهى إذا كان التلقى على مسافة فرسخ أى ثلاثة أميال فلا يحرم التلقى إذا كان على مسافة أكثر منها وقيل إن النهى إذا كان التلقى على مسافة ميل فإن كان التلقى على مسافة أزيد من الميل فلا يحرم والأول أرجحها (قوله كأخذها) أى كشرائها على الصفة من صاحبها المقيم أو القادم والحال أنه في البلد قبل وصولها (قوله ولو طعاما) أى هذا إذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعاما لقوته وهذه للبالغة راجعة لقوله وكتلقى السلع أو صاحبها لقوله كأخذها في البلد من صاحبها بصفة (قوله بل هو صحيح يدخل في ضمان المشتري بالعقد) أى ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية وإلا فلا يدخل في ضمانه إلا بالقبض وينهى التلقى عن تلقية فان عاد أدب ولا ينزع منه شيء لعدم فساد البيع (قوله وهل يختص بها) أى وهل يختص التلقى بالسلعة التى تلقاها أو تلقى صاحبها (قوله أو يعرضها على أهل السوق) أى أو يجبر على عرضها على أهل السوق إن كان لها سوق والأفضل أهل البلد (قوله ولان) الأول منهما شهره المازرى والثاني شهره القاضى عياض وأشعر قول المصنف وكتلقى السلع جواز تلقى جمال السقائين من البحر والحجز من الفرن وكذلك تلقى الثمار وهو كذلك كما في عبق (قوله من السلع) أى وليس هذا من التلقى المنهى عنه لأن المتلقى يخرج من البلد التى يجلب إليها وهذا مرت عليه وهو في منزله أو قريته الساكن بها (قوله مطلقا) أى سواء كانت لقوته أو للتجارة كان للسلعة المطلوبة سوق في البلد المطلوب إليها أو كان لا سوق لها بل تباع في البيوت (قوله ولكن الاعتماد الخ) أى وهو قول ابن سراج كما في بن (قوله له الأخذ مطلقا) أى سواء كان لها سوق في البلد المطلوب إليها أم لا كان الشراء للتجارة أو للقوت وحينئذ يقول المصنف وجاز لمن على كسبة أميال أخذ محتاج إليه ضعيف لأن له الأخذ مطلقا (قوله أخذ لقوته) أى مما رعه من السلع (قوله فلا يجوز) أى كان الشراء للقوت أو للتجارة (قوله وإلا جاز بمجرد الوصول) أى كان الأخذ للقوت أو للتجارة (قوله متفقا عليه) أى على الفساد أم لا (قوله بالقبض) أى لا يتمكن المشتري منه ولا باقباضة الثمن للبائع خلافا لأشهب القائل إن الضمان ينتقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم أن المنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لا ضمان الرهان الفصل فيه بين ما يضاف عليه وغيره وبين قيام البيئة وعدم قيامها خلافا لسحنون القائل أنه لا يضمن المشتري إلا إذا كان مما يضاف عليه ولم يتم على هلاكه بيئة لأن المشتري لم يقبضه إلا لحق نفسه على نحو ما يقبض المالك لا توثقه كالرهن ولا للائتمان به مع بقاء عينه على ملك المالك كالمواري ولا دخل على احتمال رده كالخيار قال بن ولا يتوقف القبض على الحصاد وجذ الثمرة حيث كان

بمجرد الوصول ولما انتهى الكلام على ما أراد من البياعات التى ورد النهى عنها اتبع ذلك بما يوجب البيع ضمان المبيع على المشتري فيها فقال [درس] (وإنما ينتقل ضمان) مبيع البيع (القاسم) على البت متفقا عليه أم لا إلى المشتري (بالقبض) المستمر قد المشتري الثمن أم لا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري في البيع الصحيح

بالقصد أو بالقبض وتقييد

القبض بالمتحمل للاحتراز
عما لورد المشتري السلعة
لبائعها على وجه الامانة
أو غيرها كما لو استثنى
ركوبها مدة وأخذها بعد
قبض المشتري لها فاسدا
فهلكت فالضمان على
البائع (ورد) المبيع يباع
فاسدا لربه إن لم يفت
وجوبا ويحرم استناع
المشتري به مادام قائما (ولا
غلة) تصحبه في رده بل
يفوز بها المشتري لانه كان
في ضمانه والغلة بالضمان
ولا يرجع على البائع بالنفقة
لان من له الغلة عليه النفقة
فإن اتفق على ما لا غلة له
رجع بها وإن اتفق على
ماله غلة لاتفى بالنفقة رجوع
بزائد النفقة (فإن فات)
المبيع فاسدا بيد المشتري
(مضى المختلف فيه) ولو
خارج المذهب (بالتن) الذي
وقع به البيع (وإلا) يكن
مختلفا فيه بل متفقا على
فساده (ضمن) المشتري
(قيمه) أن كان مقوما
(حينئذ) أي حين القبض
كأقدمه المصنف في الجملة
بقوله فإن فات فالقيمة حين
القبض (و) ضمن (مثل)
المثل (١) إذا بيع كيل أو
وزن أو علم كيله أو وزن أو لم
يتعذر وجوده وإلا ضمن
قيمه يوم القضاء عليه
بالرد وحمل لزوم القيمة

البيع بعد استحقاقها فقوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أي وأما ملكه فإنما ينتقل للمشتري
بالقوات واعلم أن محل انتقال ضمان الفاسد بالقبض إذا كان ذلك المبيع الفاسد منتفعا به شرعا
فخرج شراء الميتة والذبل فإن ضمانه من بآلهم ولو قبضه المشتري كما قاله شيخنا العدوي وأما نحو كلب
الصيد وجلد الاضحية فالقيمة باتلافه لا تعدى لا للقبض حتى لو تلف بساوى كان ضمانه من البائع
(قوله بالقصد) أي وهو ماليس فيه حق توفية أي لا يكال ولا يوزن ولا يعد كالتياب والعبيد
(قوله أو بالقبض) أي وهو ما فيه حق توفية بان كان يكال أو يوزن أو يعد كالطعام وكالثياب وما فيه
مواضعة (قوله وأخذها) أي البائع ليستوفى الركوب المدة التي استثنائها (قوله فاسدا) أي
شراء فاسدا (قوله على البائع) أي لا على المشتري لعدم انتقال الضمان اليه لأنه لم يقبضها قبضا
مستمر (قوله ورد الخ) أي من غير احتياج لحكم برده ان كان مجمعا على فسادها واما ان كان
مختلفا في فسادها فلا بد من فسح الحاكم أو من يقوم مقامه كالحكم والعدول يقومون مقام الحاكم
عند تعذره إما لعدم امانته أو لعدم اعتنائه بالامور فان غاب احد المتبايعين رفع الآخر الامر للحاكم
أو للعدول وفسخه (قوله ولا غلة) أي إلا أن يشتري موقوفا على غير معين واستغله عالما بوقيته
فيرد الغلة وكذلك إذا كان موقوفا على معين وعلم بوقيته عليه والحال انه لم يرض ببيعه بخلاف
ما إذا ظهر انه وقف على معين سواء كان هو البائع أو غيره راضيا ببيعه فان المشتري يفوز بالغلة ولو
علم انه وقف وإنما يعتبر رضا الرشيد دون غيره (قوله بل يفوز بها المشتري) أي إلى حين الحكم
برد المبيع لكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن الحراج بالضمان ولو علم بالفساد لأن علمه بالفساد
وبوجوب الرد لا يفي عنه الضمان واعلم ان المشتري يفوز بالغلة في البيع الفاسد ولو في بيع
الثنية المنوعة على الزاجح وبيع الثنية هو المعروف بمصر ببيع المعاد بأن يشترط البائع على
المشتري انه متى أتى له بالتفن رد المبيع له فان وقع ذلك الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله كان
البيع فاسدا ولو اسقط الشرط لتردد الثمن بين السلفية والثمنية وهذا مستثنى عامر من ان
اسقاط الشرط للموجب لحلل المبيع يصححه وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد
كانت الغلة له على ما قاله ح وهو الزاجح لأن الضمان منه خلافا للشيخ احمد الزرقاني القائل انها
للبيع وان لم يقبضه بل بقي عند البائع فانتهى له لا للمشتري ولو كان المشتري ابقاء عند البائع بأجرة
كايقع بمصر لأنه فاسد ولم يقبضه واما إذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بأن قال له بعد التزام
البيع متى رددت إلى الثمن دفعت لك المبيع كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد
بل يستحب فقط (قوله ولا يرجع على البائع بالنفقة) أي حيث كانت قدر الغلة أو كانت الغلة أزيد
منها (قوله فان اتفق على ما لا غلة له) أي كسقي وعلاج في زرع وعمر لم يند صلاحه وحصل الرد قبل
بدو صلاحه (قوله وان اتفق على ماله غلة لاتفى الخ) الذي في المواق في الحيار وغيره انه إذا اتفق
على ماله غلة فالنفقة في الغلة رأسا برأس كانت النفقة قدر الغلة أو ازيد منها أو انقص وعليه اقتصر
في المجل (قوله مضى المختلف فيه بالتفن) هذه قاعدة أغلبية إذ قد يأتي ما هو مختلف فيه ولكنه
يمضى إذا فات بالقيمة فقوله مضى المختلف فيه بالتفن أي إلما استثنى كالبيع وقت نداء الجمعة فانه
مختلف فيه ومع ذلك إذا فات يمضى بالقيمة (قوله وإلا ضمن قيمته حينئذ) هذا إشارة لقاعدة
وهي كل فاسد متفق على فسادها إذا فات فانه يمضى بالقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض وهذه اغلبية
أيضا لما أتى قريبا في مسئلة وان باعه قبل قبضه فتأويلان من ان القيمة تعتبر يوم البيع
(قوله وإلا ضمن قيمته يوم القضاء) أي وإلا بأن يبيع جزافا أو بكيل أو وزن أو وعد ولكن نسي ذلك

وقت القضاء بالرد أو علم ذلك في الوقت المذكور ولكن تعذر وجوده يوم القضاء بالرد فإنه يضمن قيمته يوم القضاء بالرد وقوله ضمن قيمته يوم القضاء بالرد أي ولا ينتظر لوقت وجوده إذا تعذر رده بخلاف الفاسد فإنه إذا تعذر عليه وجود المثل فإنه يصبر عليه لوقت الوجود ويؤخذ منه المثل لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله جد) أي بعد البيع (قوله والقوات بتغير سوق الخ) هذا حل معنى لاجل اعراب فلا ينافي أن قوله بتغير سوق متعلق بقوله فإن فات لأنه متعلق بعامل محذوف وقد يقال إن تقدير العامل أولى لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله باجني (قوله فلا يفتيها تغير السوق) أي لأن غالب ما يراد له العقار القنية فلا ينظر فيه لكثرة الثمن ولا لقلته وحينئذ فلا يكون تغير الاسواق فيه فوتاً ولأن الأصل في ذوات الأمثال القضاء بالمثل والقضاء فيهما بالقيمة كما لو عدم المثل كالفرع فلا يبدل اليها مع إمكان الأصل ثم إن كون المثل لا يفتي حوالة السوق مقيد بما إذا لم يبيع جزافاً والافات بحوالة السوق وغيرها كما في النوادر انظر بن (قوله وبطول زمان حيوان) يعني ان مجرد طول إقامة الحيوان بيد المشتري من غير ضمانة نقل ولا تغير في ذات أو سوق. فليت له لأن الطول مظنة التغير في الذات وإن لم يظهر وإذا كان التغير مع المظنة مفيئاً فالتغير مع التحقق أولى (قوله وفيها) أي في المدونة في كتاب البيوع الفاسدة وقوله وفيها أيضاً أي في كتاب السلم شهران أي ليسا بطول هذا مراده والام لم يكن له فائدة مع ما قبله ولم يصح قوله واختار أنه خلاف وكأنه قال وفي حد الطول قولان فينبغي للمأزري أن يسكت سكتة لطيفة على قوله شهر ثم يتبدى بقوله وشهران وكان ينبغي للمصنف أن يقول وشهران أو ثلاثة أو يقتصر على الثلاثة ويستفاد الشهران بطريق الأولى إذ ما ذكره يفيد أن الثلاثة طول باتفاق المحلين وليس كذلك (قوله أنه خلاف معنى) أي أن ما وقع بين المحلين خلاف حقيقى راجع للمعنى لأن المحل الذي حكم فيه بأن الشهر طول ظاهره مطلقاً كان الحيوان كبيراً أو صغيراً والمحل الثاني الذي حكم فيه بأن الشهر والشهرين والثلاثة ليست طولاً ظاهره مطلقاً والمعتمد منهما الأول (قوله بل هو خلاف لفظي في شهادة) أي أن ما حكم به الإمام أولاً من أن الشهر طول بالنظر لمشاهدة ومعاينة أي بالنظر لحيوان صغير حضر عنده وعائنه وشاهده كحكمه فان الشهر فيه مظنة التغير وحكمه ثانياً بأن الشهرين والثلاثة ليست طولاً بالنظر لما حضر عنده وشاهده من حيوان كبير كحكمه وإبل فان الشهرين والثلاثة فيها ليست مظنة للتغير ومن المعلوم أن الحكمين المختلفين لاختلاف محلها ليسا مختلفين حقيقة أما الخلاف الحقيقي عند اتحاد المحل كذا قرر شيخنا وهو للناسب لكلام المصنف لأنه لما قابل الخلاف الحقيقي بالشهادة يعلم أنه أراد بها الخلاف اللفظي ويوجه بما ذكر (قوله والحق أن المأزري قائل بالخ) نص كلام المأزري بعدما ذكر ما في الموضوعين من المدونة اعتقد بعض أشياخي يعني اللخمي أنه اختلاف قول على الإطلاق وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة بعبارة لأنه أشار في المدونة إلى أن المقدار من الزمان الذي لا يعضى إلا وقد تغير الحيوان بتغيره في ذاته أو سوقه معتبر اتفاقاً وإنما الخلاف في قدر الزمان الذي يستدل به على التغير اه قال ابن عرفة في رده على اللخمي تعسف واضح لأن حاصل كلامه أن الخلاف بين المحلين إنما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغير الحيوان وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لمن تأمله وأنصف اه وحاصله أن المأزري اعترض على اللخمي من جهة أن كلامه يقتضى أن

والقوات (بتغير سوق غير مثلي و) غير (عقار) كحيوان وأما المثل والعقار فلا يفتيها تغير السوق على المشهور (وبطول زمان حيوان) ولو لم يتغير سوقه ولا ذاته (وفيها شهر) بعد طولاً (و) فيها أيضاً (شهران) بل وثلاثة ليست بطول ولو قال وفيها الشهر طول والثلاثة ليست بطول لكان أصوب (واختار) اللخمي (أنه خلاف) معنى (وقال) المأزري على ما فهم المصنف (بل) هو خلاف لفظي (في شهادة) أي مشاهدة أي معاينة أي أن الإمام رضى الله عنه رأى مرة أن بعض الحيوانات يفتي الشهر بمظنة تغيره فيه لصغر ونحوه فعلم بأن الشهر فيه طول ورأى مرة أن بعض الحيوانات لا يفتي الشهران والثلاثة لعدم مظنة تغيره في ذلك فعلم فيه بعدم طول ما ذكر والحق أن المأزري قائل بأن الخلاف حقيقى كاللخمي غير أنه اعترض على اللخمي بما لا وجه له فظن المصنف رحمه الله من أول عبارته أنه قائل بأن الخلاف لفظي

فراجع في التناؤ والشبر خيق فهم المقصود (و) يفوت (بنقل عريض) ككتاب (ومثلي) كفتح من بلد القعد (للد) الخلاف آخر والعكس وكذا لحل آخر وان لم يكن بلداً كان ذلك (بكلفة) في الواقع وإن لم يكن عليه هو كلفة كحمله له على دوابه وخدمه

الخلاف بين الحليين ولو وجد التغير بالفعل مع أنه لاخلاف عند وجود التغير بالفعل وإنما الخلاف في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغيره فرد عليه ابن عرفة بأنه ليس في كلام اللخمي ما يفيد أن الخلاف ولو وجد التغير بالفعل قال بن والصواب اتفاق كلام المازري واللخمي على أن الخلاف الواقع في المدونة خلاف في شهادة لانهما يتفقان على أن ماهو مظنة لتغير الحيوان فوت قطما وعلى أن الخلاف بين الموضعين في الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوتاً أولاً فلا يكون فوتاً وليس الخلاف الذي فيها لفظياً وهو الخلاف في حال ويتبين ذلك بالفرق بين الخلاف في حال والخلاف في شهادة فان الاول يقال حيث يكون لشيء حالان فيقول القائل بمجوازه باعتبار احدى الحالتين وهي الحاضرة في ذهنه حين القول ويقول الآخر بمنع باعتبار الحالة الاخرى لانها هي التي حضرت في ذهنه حين القول ولو حضر في ذهن كل واحد من القائلين محضر في ذهن الآخر لواقفه فهذا ليس خلافاً في الحقيقة وأما الخلاف في شهادة فيقال حيث يكون القول من كل منهما مرتباً على أحد الحالين وهو مع ذلك ينفي الآخر بان يقول كل منهما مثلاً المشاهدة تقضي بكذا وينفي غيره فهو خلاف حقيقي مثلاً الخلاف في ماء جعل في القم هل يصح التطهير به أم لا فان كان هذا الخلاف من أجل أن الماء قد يضاف بالريق فمن منع تكلم على حالة الاضافة ومن أجاز تكلم على حالة عدمها وكل يسلم وقوع الحالين فهو خلاف في حال وان كان هذا الخلاف من أجل أن القائل بالمنع يرى أنه يضاف ولا بد ولا يمكن عادة عدم اضافته والقائل بالجواز يرى تقيض هذا فهو خلاف في شهادة والخلاف في مسألتنا من هذا الثاني لان من قال ان الثلاثة وما دونها فوت يرى أنها مظنة للتغير ولا بد ومن قال انها ليست بفوت يرى أنها ليست مظنة للتغير ولا بد وهذا ما يفيد ابن عرفة كما يفيد ما تقدم وأما قول شارحنا أي ان الامام رأى الخ فتوفيق لم يقله المازري ولا هو معنى كلامه على أن ما بين به الخلاف معنى الخلاف في حال لا معنى الخلاف في شهادة اه كلام بن ثم قال بعد ذلك واعترض الصقلي على اللخمي والمازري ومن تبعهما في المعارضة بين كلامي المدونة بأن قولها الثلاثة أشهر ليست فوتاً إنما هو في الاقالة من السلم اذا كان طعاماً ورأس المال حيوان فان وقعت الاقالة على عين رأس ماله جاز وان تغير بمفوت منع لانه يبيع الطعام قبل قبضه قال فيها والثلاثة أشهر لا تفيته حيث لم يتغير في ذاته ولا يلزم من ذلك أنها لا تفيت البيع العاسد حتى يتعارض الموضوعان لان الاقالة معروف يخفف فيه ألا ترى أنهم عدوا حوالة الاسواق فيها غير مفيتة مع القطع هنا بأنها مفيتة وهذا اعتراض ظاهر اه كلامه (قوله في محلها) أي في المحل الذي قبضهما فيه فلو كان النقل غير مفوت لرد العرض بذاته ودفع المثل في المحل الذي نقل له (قوله فبرد) أي ورده على البائع لكن الضمان من المشتري حتى يسلمه البائع (قوله وبالوطء) أي عوض عن المضاف اليه أي وبوطئه وانما عدل عن قوله وبوطء لصدقه بما اذا وطئها الغير عند المشتري وهو لا يفيتهما وأفهم قوله وبالوطء أن القدمات لا تفيت وأما الخلو بها فان ادعى وطأها صدق عليه أو وخشا صدقه البائع أو كذبه ففوت في هذه الاربع صور فان ادعى عدمه صدق في الوحش صدقه البائع أو كذبه وترد ولا استبراء كملية ان صدقه البائع فمرد ولكن تستبرأ فان كذبه فانت (قوله لأمة) أي لا لمالك ذكر فلا يكون فوتاً وقوله لأمة أي ولو بدبرها (قوله وإلا فلا) أي والا يكن بالتأبيل صغيراً فلا يكون وطؤه فوتاً (قوله ويفتضها) أي غير البالغ (قوله فلو حذف غير مثلى كان أحسن) أي لان رد المثل اعتراف بفواته نعم التقييد بغير المثل يظهر على القول بأن المثل مع الفوات يضمن بالقيمة فاذا

أو في سفينة فبرد قيمة
المرض ومثل المثل في
محلها واحترز به عما
ليس في حقه كلفة كعب
وحبوان ينتقل بنفسه
فليس ذلك بفوت فبرد الا
أن يكون في الطريق خوف
او مكس فالقيمة (وبالوطء)
لأمة ولو وخشا تباً اذا
كان الواطء بالنسأ والا
فلا إلا أن تكون بكرة
ويقتضها لانه من تغير
الذات (وتغير ذات غير
مثلى) من عقار وعرض
وحبوان ومنه تغير الدابة
بالسمن أو الهزال والامة
بالهزال فقط وأما تغير ذات
المثل لا تخفى وظاهره
أنه يرده وليس كذلك بل
يرد مثله حينئذ فلو حذف
غير مثلى كان أحسن
(وخرُوج) للبيع

(عن يد) بيع صحيح او عتق او هبة او صدقة (٧٤) أو تحبىس من المشتري عن نفسه لا يبيع فاسد فلا يفت وبيع بعض

مالاً ينقسم ولو قل كبيع الكل كبيع أكثر ما ينقسم وإلا فأت ما يبيع فقط (وعلق حق) بالبيع فاسداً لغير المشتري (كرهه) ولم يقدر على خلاصه لسرا الرهن فلو قدر ثلاثة لم يكن قوتا (وإجارته) اللازمة بأن كانت وجبة أو تقديراً أيام معلومة ولم يقدر على فسحها براض وهذا في رهن واجارة بعد القبض وأما قبله فيجوز فيه الخلاف الآتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ وما قدم أن تغير الذات مفيت وشمل ذلك الأرض وكان فيها تفصيل وخفاء بينه بقوله (و) بتغير (أرض يثر) حفرت فيها تغير مائشة (وعين) فتفت فيها ولولمائية أو أجريت إليها والواو بمعنى أو وكذا في قوله (و) بانشاء (غرس وبناء عظيمي المونة) سفة لغرس وبناء ولا يرجع لبروعين لأن شأنها ذلك ومثل الغرس والبناء والقلع والهدم وكلام المصنف فيما أحاط الغرس أو البناء بها ولم يعم الأرض ولا معظمها وإلا فأت وإن لم يكن عظيم المونة لعله على ذلك وأما أن عم مادون

كان تغير الذات لا يفته فالواجب في هذه الحالة رد مثله لقيامه مقامه والخلاف المذكور في طنى ونصه اعتمد للمصنف قوله في توضيحه الذى للخمى والمأزرى وابن بشير ان التلى لايهوت بتغير الذات لأن مثله يقوم مقامه لكنه غير ملتزم مع ما قدمه من قوله والاضمن قيمته ومثل التلى اذ المثل هو المرتب على القوات عنده وتلك طريقة ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف هناك واصلها لابن يونس فعلى طريقتان احدها لابن يونس ومن تبعه ان اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في التلى الا أن يعدم كشمري غير إبانة بقيمته وعلى هذه الطريقة مشى المصنف سابقا في قوله ومثل التلى والثانية لابن رشد وابن بشير والاعمى والمأزرى أن اللازم مع القوات هو القيمة مطلقا في القوم والتلى واختارها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليها يأتى التفرع والخلاف في حوالة الاسواق والنقل والتغير هل يفت التلى أم لا فمن اوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم القوات ومن اوجب فيه القيمة قال بالقوات وأما رده مع ارش النقص كما توهمه عيج فلا قائل به اه (قوله عن يد) أى عن يد مشتريه (قوله أو تحبىس من المشتري عن نفسه) ليس المراد أنه حبسه عن نفسه بأن قال هذا حبس عن نفسه بل المراد أنه حبس متعلق بنفسه مكان حبس دارا على الفقراء أو طلبه العلم احترازا عما اذا وصى الميت بشراء دار أو بستان وأن يحبس فاشترى ذلك الوصى شراء فاسد وحبسه فان المبيع رد ولا يكون التحبىس مفيتا له (قوله كبيع الكل) أى في كونه قوتا وقوله كبيع أكثر ما ينقسم أى فانه فوت والمراد بالاكثر مازاد على النصف (قوله وإلا) أى بأن باع بعض ما ينقسم فأت ما يبيع الخ (قوله وأرض يثر وعين) أى ولو كان كل من البر والعين بدون ربع الأرض (قوله لغير مائشة) أى بأن كان حفر للزراعة (قوله لأن شأنهما ذلك) أى عظيم المونة من هذا يعلم وجه خروج بر المائشة لأنه ليس شأنه عظيم المونة فعلى هذا لو كان عظيم المونة بالفعل كان مفيتا كالبناء والغرس قاله شيخنا (قوله ومثل الغرس والبناء الخ) أى وأما الزرع فلا يفت كما قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الإبان أى زمن زراعة الأرض فعلى المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وإن كان بعد فواته فلا كراء عليه وفاز بذلك الزرع لأنه غلة (قوله ومثل الغرس والبناء القلع والهدم) أى في كونها مفوتين اذا كان كل واحد منها عظيم المونة كما قاله شيخنا (قوله فيما أحاط الغرس أو البناء بها) أى كالسور والحاصل أنها ان أحاطا بها كالسور فان كانا عظيمي المونة افاتا وإلا فلا يفتان شيئا وإن عم الأرض كلها أو معظمها فانها يفتان الأرض بتمامها سواء كانا عظيمي المونة أم لا (قوله عند أبي الحسن) أى خلافا لمن قال ان غرس النصف وعمه بالغرس كان مفيتا للأرض بتمامها كالوعم كلها أو معظمها وعلى هذا القول مشى ابن عرفة فعد اليسير عنده الثلث فما زاد عليه كثير مفيت لها بتمامها ومثل ما لأبى الحسن لابن رشد إذ كلامه يفيد ان النصف كالربع لأنه قال وإذا كان الغرس بناحية فيها وجلها لا غرس فيه وجب ان يفوت منها ما غرس وفسخ البيع في سائرهما اذا لا ضرر على البايع وذلك اذا كان للغروس من الأرض يسيراً كالأول استحق من يد المشتري في البيع الصحيح ولزمه البيع ولم يكن له ان يرد فأت تراه أحال القدر الذى يفوت بالغرس دون ما لم يغرس على القدر الذى لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه البايع وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بحصته إلا أن يكون الاكثر ثم قال وتلف بمضه واستحقاقه كعيب به اه بن (قوله بالقيمة) أى فيقال ما قيمة

الجل فهو ما اشار به بقوله (وفات بينهما) أو بأحدهما (جهة هى الربع) أو الثلث أو النصف عند أبي الحسن (فقط) تلك راجع لقوله جهة أى لا الجميع فلم يجتز به عن الثلث أو النصف (لا أقل) من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت المونة ويستبركون الجهة الربع أو أكثر أو أقل بالقيمة

يوم القبض لا بالمساحة وإذا لم يكن الغرس أو البناء مفيتاً إما لنقص محلها عن الربع أو لعدم عظم المؤنة فيما يعتبر فيه العظم فانه يكون لبائع الأرض (وله) أى للمشتري (القيمة) يوم الحكم أى قيمة ما غرسه أو بناءه (قائماً) لا مقلوعاً لأنه فله بوجه شبهة على التأيد (على القول) عند المازرى (والصحيح) عند ابن محرز (وفى بيعه) أى بيع الشيء المشتري شراء فاسداً بيعاً صحيحاً وقع من مشتريه أو من بائعه (قبل قبضه) أى قبل قبض أحد المتبايعين له ممن هو يديه (٧٥) منهما بأن يبيعه المشتري وهو يد

بائعه أو يبيعه بائعه وهو يد المشتري قبل أن يردده ويقبضه منه (مطلقاً) أى سواء كان بما يفوت بتغير السوق أم لا متفقاً على فساد أم مختلفاً فيه ولا يصح تفسير الإطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع الثانى صحيحاً أم لا إذ لا يحصل القوات بالبيع الفاسد اتفاقاً (تأويلان) بالقوت وعدمه وعلى القوات فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع لزمه قيمته للبائع يوم يبيعه أى يبيع المشتري له وان كان البائع له البائع وهو يد مشتريه قبل أخذه منه فانه يعضى ويكون تقضاً للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ان كان قبضه وعلى عدم القوات فان كان البائع له المشتري رد لبائعه الاصلى وان كان البائع له البائع كان بمنزلة ما إذا باعه بيعاً فاسداً وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه يبيع بعد قبض

تلك الجهة وما قيمة الجهة الباقية فان قيل قيمة الجهة الغروسة مائة وقيمة الجهة الأخرى مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة ورد الباقي وقاص بتلك القيمة من الثمن (قوله وله القيمة) أى لا الرجوع بما أنفق كما خرج به بعضهم ونسبه للعتبة وقوله قائماً أى لا مقلوعاً يوم جاء به كما هو قول ابن رشد (قوله والصحيح) أى وهو المعتمد فتحصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل يرجع المشتري على البائع بما أنفق وقيل بقيمة البناء والغرس قائماً وقيل مقلوعاً يوم جاء به المشتري (قوله بتغير السوق) أى وهو العروض والحيوان (قوله أم لا) أى وهو المثل والعقار (قوله وتأويلان) الأول لابن محرز وجماعة والثانى الفضل وابن الكاتب (قوله لزمه قيمته) أى مضى البيع ولزم المشتري الأول قيمته للبائع يوم يبيع ذلك المشتري له ولا يقال هذا يخالف ما مر من أن المشتري يضمن قيمة المبيع فاسداً إذا فات يوم القبض لانا نقول يبيع المشتري للسلعة ينزل منزلة قبضها وقول المصنف والاضمن قيمته حينئذ أى حين القبض حقيقة أو حكماً (قوله ويكون تقضاً للبيع الفاسد) أى وهذا هو المراد بالقوات تسميها والحاصل انه لا معنى لكون مضى يبيع البائع قبل قبضه من المشتري فواتاً للبيع الفاسد وانما هو تقض وفسخ له فكان المراد بالقوت فى هذا فوت المبيع على المشتري تفسير مراد (قوله ويرد) أى ذلك البائع الثمن للمشتري أى الأول (قوله ان كان قبضه) أى ان كان ذلك البائع قبضه من قبل أن يبيعه ثانياً (قوله رد) أى ذلك المبيع وكان الاوضح ان يقول بقى يد بائعه الاصلى لأن الفرض أن المشتري لم يقبضه من ذلك البائع إلا أن يقال المراد رده المشتري الثانى ان كان قبضه بعد البيع له وهذا لا ينافى ان المشتري الأول باعه له قبل قبضه من بائعه (قوله لبائعه الاصلى) أى وتقض ذلك البيع الثانى (قوله ولم يحصل من بائعه فيه يبيع) هذا محط الكأنية أى وحينئذ فبرد ذلك البيع الثانى وضمانه ان حصل فيه ما يوجب الضمان من ذلك المشتري (قوله لا ان قصد الخ) أى ان المشتري إذا علم بالفساد فباعه بيعاً صحيحاً قبل قبضه أو بعده وقصد بالبيع الافاتة فان البيع الأول الفاسد لا يعضى ولا يفوته البيع الثانى اتفاقاً ولا مفهوم للبيع بل الهبة والصدقة كذلك لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للحرية (قوله بالبيع) أى بعد أن قبضه من بائعه (قوله الافاتة) أى لشرائه الفاسد (قوله وهو عدم رده لبائعه) أى ويثبت رده لبائعه (قوله ان عاد المبيع) أى فيما يمكن عوده كالسمن والحزال ونقل العرض والمشيلى لا ما لا يمكن عوده كالوطء والعتق وطول الزمان والموت وذهاب العين (قوله سواء كان عوده اختيارياً) أى بالشراء كما لو اشترى سلعة شراء فاسداً وباعها بيعاً صحيحاً ثم اشتراها من هذا الذى باعها له أو أن من باعها وهدبها له أو تصدق بها عليه أو باعها لوارثته ثم ورثها منه وقوله ضرورياً أى كالارث قوله مالم يحكم حاكم بعدم الرد) أى وإلا فلا يرد قطعاً (قوله لا بتغير السوق) أى لأن تغير السوق الذى اوجب القوات

المشتري له واستظهر الخطاب من القولين فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه من بائعه الامضاء قياساً على العتق والتدبير والصدقة فى المدونة عتق المشتري بأنواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري ملياً بالثمن وإلا رد عتقه ورد لبائعه (لا إن قصد) المشتري (بالبيع الإفاتة) فلا يفوته معاملة له بتقضى قصده (و) لو فات البيع فاسداً ووجبت فى المقوم أو المثل فى المثل ثم زال المقيت (ارتفع المقيت) أى حكمه وهو عدم رده لبائعه (إن عاد) البيع لحالته الاصلية سواء كان عوده اختيارياً أو ضرورياً كإرث وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد إلى بائعه مالم يحكم حاكم بعدم الرد (إلا) أن يكون القوات (بتغير السوق) ثم يعود السوق الأول

فلا يرفع ووجب على المشتري ما وجب في غيره مثل وعقار [درس] (فصل في بيع الآجال (١) وهي بيع ظاهرها الجواز لكنها تؤدي إلى ممنوع ولذا قال (وَمُنْعٌ) عند مالك ومن تبعه (للتهمة) أي لأجل ظن قصد مانع شرعا سدا للذريعة (٢) أي بيع جائز في الظاهر (كثير قصد) أي قصد الناس له (٧٦) للتوصل إلى الربا الممنوع وذلك (كبيع وسلف) أي كبيع جائز في الظاهر يؤدي

إلى بيع وسلف فانه يمنع للتهمة على انهما قصد البيع والسلف الممنوع كأن يبيع ساعتين بدينارين لشهر ثم يشتري احدهما بدينار نقدا قال أمر البائع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينارا نقدا أخذ عنهما عند الأجل دينارين أحدهما عن الساعة وهو بيع والآخرة عن الدينار وهو سلف ولكن ما ذكره المصنف في هذا ضعيف والمتقدم مقدم من أن منع البيع والسلف إذا شرط الدخول عليه بالفعل لا الاتهام على ذلك كذا قيل وفيه نظر لما سيأتي (٢) للمصنف من الفروع البنية على ذلك (وسلف بمنفعة) أي وكبيع يؤدي إلى ذلك كبيع سلعة بمشقة لشهر وبشرها بخمسة نقدا قال أمره لدفع خمسة نقدا يأخذ عنها بعد الأجل عشرة (لا ما قيل) قصده فلا يمنع لضعف التهمة

(١) قول الشارح في بيع الآجال ابن عرفة في بيع الآجال يطلق مضافا ولقبا الأول ما أجل منه العين وما أجل منه غيرها أسلم والثاني لقب لتكرير بيع عاقد الأول ولو بغير العين قبل انقضائه اه خرشي

ليس من سبب المشتري ولا بقدرته فلا يهتم على أنه حصله لأجل أن يفوت السلعة على ربه بحيث لا ترد له فلذا إذا عاد السوق الأول ما زال فواتها على ربه باقيا لأنه أمر من الله بخلاف البيع والصدقة والنقل فانه يهتم على أنه فعل ذلك لأجل فواتها على ربه فإذا حصل شيء من ذلك حكمنا بالقوات نظرا لظاهر الحال فإذا زال ذلك المقيت حكمنا بزوال حكمه وعدم الرد نظرا للاتهام ولا يقال إن تغير الذات ليس من سببه لانا نقول قد حصل منه تجويع أو تفریط في صونه وحمل الغالب على غيره طردا للباب على وتيرة واحدة (قوله) فلا يرتفع (أي حكم المقيت الذي هو عدم الرد بل هو باق على حاله (قوله) ما وجب في غيره مثل وعقار) أي وهو الحيوان والعروض وأما المثل والعقار فقد مر أنهما لا يفوتان بتغير الاسواق

(فصل في بيع الآجال) (قوله) تؤدي إلى ممنوع (أي وهو اجتماع بيع وسلف أو سلف جر منفعة أو ضمان يحمل (قوله) ومنع للتهمة) اما عطف على قوله وقد مضى عنه بناء على ما صرح به السعد في شرح تصنيف العزى وغيره من أن الفصل بالترجمة ليس مانعا من العطف فوجوده لا يضر لأنه جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أو أن الاستئناف في أوائل الفصول والأبواب ومطالع القصائد (قوله) ما كثر الخ نائب فاعل منع أي منع البيع الذي كثر قصد الناس إليه لأجل التهمة وظاهره وان لم يقصد فاعله وفي الواقع عن ابن رشد أنه لا يتم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الأمر الممنوع وقوله كبيع الخ مثال لما كثر قصده وفي الكلام حذف أي كبيع يؤدي لبيع وسلف (قوله) كبيع وسلف أدخلت السكاف الصرف المؤخر والدين بالدين والمبادلة المتأخرة فالبيع المؤدى لشيء مما ذكر ممنوع لكثرة قصد الناس إليه للتوصل للممنوع المذكور (قوله) فانه يمنع للتهمة على انهما قصدا البيع والسلف الممنوع) أي لأن التهمة على قصد ذلك تنزل منزلة اشتراط ذلك والنص عليه بالفعل (قوله) فأك أمر البائع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينارا) أي لأن السلعة التي خرجت من يده ثم عادت إليها مغلقة (قوله) كذا قيل (قوله) عبق قال ح اعلم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وسلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في ظاهره لا خلاف في المذهب في منعه صرح بذلك ابن بشير وتابعوه وغيرهم انتهى فقول عبق وما ذكره هنا ضعيف الخ غير صحيح لما علمت ولا منافاة بين ما هنا وما تقدم وذلك لأن الصور ثلاث بيع وسلف بشرط ولو بجران العرف وهذه هي التي تكلم المصنف على منعها سابقا وبيع وسلف بلا شرط لا صراحة ولا حكما وهذه هي التي أجازوها وقد ذكرها الشارح فبما مر وتهمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي تكلم على منعها المصنف هنا فما أجازوه سابقا غير مانعوه هنا لأن ما هنا فيه التهمة بالدخول على شرط بيع وسلف انظر بن (قوله) وسلف بمنفعة) هذا مثال ثان لما كثر قصد الناس إليه لأجل التوصل للممنوع فان قلت البيع انما يمنع لادائه لسلف جر فمما كان يعني (١) عن قوله كبيع وسلف قوله وسلف بمنفعة قلت الشيء قد يكون مقصودا لدائه كسلف بمنفعة وقد يكون وسيلة كالبيع والسلف فيمن المصنف أن كلاهما يقتضي المنع فلو اقتصر على ما يقصد لدائه لم يعلم حكم كثرة القصد لا يكون وسيلة ضرورة ان قصد المقاصد اقوى من قصد الوسائل (قوله) فأك أمره لدفع الخ) أي قال أمر البائع إلى أن شيء رجع إليه ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة (قوله) لا ما قيل (أي لا يمنع بيع جائز في الظاهر قل قصد الناس إليه للتوصل إلى ممنوع لضعف التهمة

(١) قوله فكان يعني الخ هذا الإراد فان الاول واقع في مركزه فالمناسب حذف السؤال والجواب وينشأ منه سؤال لاجواب عنه وهو اذا كان كذلك فالسابق يعني عن اللاحق خصوصا وعادة المصنف الاقتصاد على الخفى الا أن يقال هذا من خلاف الغالب للإيضاح اه كتبه محمد عليش

(٢) قول الشارح لما سيأتي فيه ان من ضعف هذا يجوز أن يضعف ما سيأتي أو يقول مشهور مبنى على ضعفه فالصواب لقل ابن بشير الاتفاق على حرمة ما أدى لبيع وسلف وتسليم من بعده له كما أفاده البناني اه كتبه محمد عليش

الاجل أود ونه أحدهما
 بدينار فيجوز ولا ينظر
 لكونه دفع له ثوبين
 ليضمن له أحدهما وهو
 الثوب الذي اشتراه مدة
 بقائه عنده بالأخر لضعف
 تهمة ذلك لثقة قصد الناس
 إلى ذلك وأما صريح ضمان
 يجعل فلا خلاف في منعه
 لأن الشارع جل الضمان
 والجاء والقرض لا تفعل إلا
 لله تعالى فأخذ العوض عليها
 سحت (أو أسلفني)
 بقطع الهمة المفتوحة
 (وأسلفك) بضم الهمة
 ونصب الفعل أي وكبيع
 أدى إلى ذلك كبيعة ثوبا
 بدينارين إلى شهر ثم
 يشتريه منه بدينار نقدا
 ودينار إلى شهرين فآل
 أمر البائع أنه دفع الآن
 ديناراً مسافاً للمشتري
 ويأخذ عند رأس الشهر
 دينارين أحدهما عن
 ديناره والثاني سلف منه
 يدفع له مقابله عند رأس
 الشهر الثاني فلا يمنع
 لضعف التهمة لأن الناس
 في الغالب لا يقصدون إلى
 السلف إلا نجزاً لا بعد
 مدة * ولما كان ما تقدم
 فائحة لبيع الآجال أتبعه
 بالكلام عليها فما اشتمل
 على إحدى الملتين
 المتقدمتين منع والا فلا

وقوله كتمان يجعل الخ مثال لما قلنا وفي الكلام حذف أي كبيع جائز مؤد لضمان يجعل
 وأشار الشارح بتقدير ما إلى أن العطف بلا محذوف وهو الوصول الاسم وحذفه مع بقاء صلته
 جائز ومثلاً له بقوله تعالى آتينا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم لاختلاف المزلين
 (قوله كتمان يجعل) إطلاق الضمان هنا يجوز لأنه ليس فيه شغل ذمة أخرى بالحق وإنما المراد
 الحفظ كذا قال عرق وفيه نظر لأن الضمان عند الله تعالى إطلاقاً أحسن وهو شغل ذمة أخرى
 بالحق وأعم وهو الحفظ والضمم للوجوب تركه لغرم ومنه قولنا وإنما ينتقل ضمان القاعد بالقبض
 ومنه ضمان الرهان وضمان البيع ومن هذا الإطلاق الضمان هنا فهو حقيقة لا مجازاً (قوله فيجوز
 ولا ينظر الخ) حكى ابن بشر وابن شماس في البيع المؤدى لضمان يجعل قولين مشهورين
 قال في التوضيح والجواز ظاهر المذهب ولما اقتصر عليه المصنف هنا (قوله ليضمن له
 أحدهما) أي ليحفظ له أحدهما (قوله بالآخر) أي بالثوب الآخر (قوله وأما صريح ضمان يجعل)
 أي سواء كان الضمان بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم فالأول ظاهر وذلك كأن يكون عليك دين
 لإنسان فيضمنك شخص في ذلك فدين والثاني كأن تسلفه اثني عشر على شرط أن يرد لك عشرة
 كما في الصور الآتية (قوله سحت) فسروه بأنه كسب ما لا يحل (قوله بقطع الهمة المفتوحة)
 إنما فتحت الهمة في الأول وضمت في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال فتفتح همزة أمره
 وتضم همزة مضارعه نحو أكرمني وأكرمك (قوله ونصب الفعل) أي بأن مضمرة بعد واو الية
 في جواب الأمر أي ليكن مني سلف مع سلف منك أي ليكن من كل منهما سلف للآخر (قوله فآل
 أمر البائع الخ) أي لأن الساعة التي خرجت من يده وعادت إليها ملاءة فكانه لم يحصل لها بيع
 أصلاً (قوله سلف منه) أي من المشتري البائع وقوله يدفع أي البائع للمشتري مقابله (قوله لا يقصدون
 إلى السلف الخ) أي أن الشأن أنهم يقصدون السلف حالاً بما يدفعونه (قوله لا بعد مدة)
 أي ولا يقصدون أن ما يدفعونه قد يتحول أمره إلى كونه سلفاً كما في دفع المشتري الأول الدينارين
 عند رأس الشهر (قوله ولما كان ما تقدم فائحة لبيع الآجال) أي أن ما تقدم قاعدتان لبيع
 الآجال يتفرع عليهما جميع مسائل الباب الآتية فقولنا يمنع ما أكثر قصده يشمل جميع مسائل
 الباب المنوعة وقوله لأقل يشمل جميع مسائل الباب الجائزة فالأمثلة التي ذكرها المصنف فيما
 يأتي مفصلة للقاعدتين المذكورتين إجمالاً (قوله فما اشتمل على إحدى الملتين المتقدمتين) أي
 وهما بيع وسلف وسلف جر منفعة (قوله فمن باع لأجل الخ) أشار المصنف بهذا إلى أن شروط
 بيع الآجال المتطرق إليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لأجل فلو كانت نقداً كانت الثانية
 نقداً أو لأجل فليست من هذا الباب وإن يكون المشتري ثانياً هو البيع أولاً وإن يكون البائع
 ثانياً هو المشتري أولاً أو من تنزل منزلته والبائع أولاً هو المشتري ثانياً أو من تنزل منزلته والمنزل
 منزلة كل واحد وكيفية سواء علم الوكيل ببيع الآخر أو شرائه أو جهله وإن يكون منصف عن الشراء
 الثاني من منصف منه الأول الذي باع به أولاً (قوله مقوماً أو مثلياً) اعلم أن الكلام هنا في المقوم فقط
 وسيأتي الكلام على المثلي في قول المصنف والمثلي قدر أو صفة بمثله فمن عمم هنا قد أخطأ (١) كذا
 قال ح (قوله ثم اشتراه) ليس المقصود من ثم التراخي أو أنه نص على التراخي لأنه التوهم جوازه
 على الإطلاق وفاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف أي باع شيئاً
 وحذفه (٢) للعموم وقوله اشتراه المتبادر منه اشتراه لنفسه وإما لو اشتراه لغيره كمجوره مثلاً فهو

(١) قوله فمن عمم هنا أخطأ من تأمل علم أن كلام المصنف هنا عام للمقوم والمثلي وقوله
 الآتي والمثلي الخ في شراء غير ما بيع فمن عمم هنا قد أصاب اه كتبه محمد عليش (٢) قوله
 وحذفه الخ يناق ما قدمه عن الخطأ اه

بقوله (فمن باع) مقوماً أو مثلياً (لأجل) كسهر (ثم اشتراه) أي اشتري البائع أو من تنزل منزلته من وكبه

أو مأذونه عين . ماباعه من المشتري أو من تنزل منزلته (بجنس ثمنه) الذي باعه به وبينه بقوله (من عين) متفق في البيعتين هنا
وصفة كحمتين أوزيدتين وسيدكر (٧٨) اختلاف السكة في قوله وبسكتين الى أجل (وطعام) ولو اختلفت

صفته مع اتفاق صنفه ويجرى مثل ذلك في قوله (وعرض) والواو فيها بمعنى أو (فإما) أن يشتريه (قدأ أولاً لأجل) الاول (أو) لأجل (أقل) منه (أو أكثر) فهذه أربعة أحوال بالنسبة للأجل وفي كل منها إما أن يشتريه (بمثل الثمن) الاول (أو أقل) منه (أو أكثر) يحصل اثنتا عشرة صورة (يُمنع منها ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل) بأن يشتري بأقل قدأ أو لدون الاجل أو بأكثر لأبعد منه وعلّة النع تهمة دفع قلیل في كثير وهو سلف بمنفعة إلا أنه في الاولين من البائع وفي الأخيرة من المشتري وأما التسع صور الباقية فجائزة والضابط انه إن تساوى الاجلان أو الثمنان فالجواز وإن اختلف الاجلان أو الثمنان فانظر الى اليد السابقة بالعطاء فان دفعت قليلا عاد إليها كثير فالمنع وإلا فالجواز • ولما ذكر أحوال تعجيل الثمن الثاني كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تعجيل بعضه في كل الصور وتأجيل البعض

مكروه فقط وقوله فاما قدأ علة لمحدوف هو الجواب والتقدير ففي شرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكر اثنتا عشرة صورة لأن الشراء إما قدأ الخ (قوله أو مأذونه) أي عبده الذي أذن له في التجارة والحال انه يتجر لسيده أما ان اشترى لنفسه جاز مطلقا وقيل يكره وقيل يمنع كالوكيل (قوله ويجرى مثل ذلك في قوله وعرض) أي والراد عرض متفق الصنفية في البيعتين سواء اتفقت صفتها أو اختلفت والراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (قوله يحصل اثنتا عشرة صورة) أي من ضرب ثلاثة أحوال الثمن الثاني وهو كونه مثل الأول أو أقل أو أكثر في أربع أحوال الشراء الثاني من كونه قدأ أو لأجل الاول أو لدونه أو لأكثر منه وإن شئت قلت وفي كل إما أن تكون العقدة الثانية في مجلس العقدة الاولى أولا وفي كل إما أن تكون السلفة قد قبضها للمشتري الاول أم لا فهذه أربعة أحوال مضروبة في اثني عشر تكون الصور ثمانية وأربعين صورة وإن شئت قلت وفي كل إما أن يكون الثمن الاول والثاني عينا أو عرضا أو طعاما أو حيوانا لكن المصنف (١) فرض الكلام في العين وسيأتي الكلام في الطعام والعرض والحيوان (قوله بأن يشتري بأقل الخ) كأن يشتري ماباعه بعشرة لأجل بثانية قدأ أو لدون الاجل أو باثني عشر لأبعد من الاجل الاول لان البائع الاول يدفع ثمانية في الاولين الآن أو بعد نصف شهر ويرجع له بدلها عشرة بعد شهر والبائع الثاني هو المشتري الاول في الأخيرة يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عنها بعد شهرين اثني عشر (قوله إلا انه) أي دفع القليل في الكثير (قوله وأما التسع صور الباقية) أي وهي شراؤه ماباعه بعشرة لأجل بعشرة قدأ أو لدون الاول أو لأبعد منه وشراؤه بثانية ماباعه بعشرة للاجل أو أبعد منه وشراؤه باثني عشر ماباعه بعشرة قدأ أو لدون الاجل أو للاجل نفسه (قوله أو الثمنان) أي أو تساوى الثمنان فأجز وإن اختلف الاجلان وهذا صادق بثلاث صور وذلك بأن باع بعشرة لاجل ثم اشترى بعشرة قدأ أو لاجل دون الاول أو لأبعد منه وقوله إن تساوى الاجلان الخ أي فأجز ولو اختلف الثمنان وهذا صادق بثلاث صور لانه إما أن يكون الثمن الثاني قدر الاول أو أكثر منه أو أقل (قوله بالمنع) أي وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ماباعه بعشرة لاجل بثانية قدأ أو لدون الاجل أو باثني عشر لأبعد من الاجل الاول (قوله والا فالجواز) وذلك في ثلاث صور أن يشتري ماباعه بعشرة لاجل باثني عشر قدأ أو لدون الاجل أو بأقل من عشرة لأبعد من الاجل الاول (قوله وكانت) أي أحوال تأجيل الثمن الثاني كله أو تعجيل كله أربعة وهي تأجيله الى الاجل الاول أو لدونه أو لأبعد منه فهذه ثلاث تضم لتعجيله كله فهي أربعة وقوله في ثلاثة أي كون الثمن الثاني قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر (قوله في كل الصور) أي كان هذا الثمن الثاني قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر (قوله مضروبة في أحوال قدر الثمن) أي قدر الثمن الثاني وهي كونه قدر الثمن الاول أو أقل منه أو أكثر منه (قوله وكذا لو أجل بعضه) أي كما يمنع فيما مضى ما تعجل فيه الاقل كذلك لو أجل من الثمن الثاني بعضه يمنع في صورة ما تعجل فيه الاقل كله على كل الاكثر أو على بعضه (قوله بمنع) خبر مقدم وما تعجل مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون ممنوع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط في وقوع الوصف مبتدأ الاعتماد وكذا مفعول مطلق مؤكدا عامله ممنوع أي ممنوع ما تعجل فيه الاقل كالامتناع السابق (١) قوله لكن المصنف الخ بل فرض الكلام هنا عا. او الآتي له معنى آخر كما بينه الشراح اه كنه محمد عيسى

الباقى الى أجل دون الاجل الاول أو مثله أو أبعد وهذه الثلاثة مضروبة في أحوال قدر الثمن الثلاثة فالمجموع تسع وتسقط صور النقد في الثلاث، شهابي المنع فقال (وكذا لو أجل) من الثمن الثاني (بعضه) (وعجل بعضه) ممنوع (من الصور التسع) ما تعجل فيه الأقل (

أى كله على كل الأكثر أو بعضه فتحت صورثالث الأولى أن يبيع السلعة بشرة لأجل ثم يشتريها بثانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل والثانية أن يشتريها في الفرض المذكور باثني عشر حصة نقدا وسبعة لأبعد من الأجل لأن البائع يجعل الأقل وهو العشرة على بعض الأكثر وهو السبعة التي لأبعد فالمشتري الأول يدفع بعد شهر عشرة خمسة منها عن الخمسة الأولى وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة (أو) ما تعجل فيه (بعضه) أى بعض الأقل (٧٩) على الأكثر (١) أو بعضه فتحت صورثاني أيضا

الاولى ان يبيعها بشرة لشهر ثم يشتريها بثانية أربعة نقدا وأربعة للاجل لانه تقع المقاصة في أربعة عند الشهر وبأخذ ستة عن الاربعة التي قددها أولا فهو سلف بمنفعة والثانية أن يشتريها بثانية أربعة نقدا وأربعة لأبعد من الاجل لان المشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة عن الاربعة الاولى وهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها بعد ذلك أربعة فالممنوع أربعة والجائز خمسة ولما كان من ضابط الجواز أن يسوى الاجلان ومن ضابط المنع (٢) أن يرجع الى اليد الساجدة أكثر مما خرج منها به على أنه قد يعرض المنع للجائز في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبها في المنع (كتساوي الاجلين) كيبيعها بعشرة لاجل ثم شرائها اليه (إن شرطا) حين الشراء (نفي المقاصة) وسواء كان الثمن الثاني مساويا للاول

في علته وهو سلف جر نقما (قوله أى كله على كل الأكثر) أى تعجل فيه كل الأقل على كل الأكثر وقوله أو بعضه أى أو تعجل فيه كل الأقل على بعض الأكثر (قوله الأولى) أى وهى ما إذا تعجل كل الأقل على الأكثر (قوله ثم يشتريها بثانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل) أى قد دفع قليلا في كثير فهو سلف جر نقما وتوضيحه أن السلعة لما خرجت من يد البائع الأول ثم عادت اليه صارت ملغاة فألأمره إلى أنه خرج من يده ثمانية بعضها نقدا وبعضها مؤجلا يأخذ عنها عند الأجل الثاني عشرة فهو سلف جر نقما (قوله والثانية) أى وهى ما إذا تعجل كل الأقل على بعض الأكثر (قوله في الفرض المذكور) أى يبيعها بعشرة لأجل (قوله لأن البائع) أى الثاني وهو المشتري الأول ولو قال لأن المشتري كان أوضح (قوله وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة) أى وهذا سلف بمنفعة (قوله الأولى) أى وهى ما إذا عجل بعض الأقل على كل الأكثر (قوله والثانية) أى وهى ما إذا عجل بعض الأقل على بعض الأكثر وقوله أن يشتريها بثانية أربعة نقدا الخ هذه الصورة لا يصح التمثيل بها لما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأكثر كما ذكره بل هى مما تعجل فيه بعض الأقل على كل الأكثر فتقول المصنف أو بعضه المراد به أو تعجل بعضه على كل الأكثر وهو يشمل صورتين اللتين ذكرهما الشارح ولا حاجة لقوله أو على بعضه (قوله ان يشتريها) أى السلعة التي باعها بشرة لأجل (قوله فالممنوع) أى من الصور التسع وقوله والجائز خمسة أى وهى ان يشتري السلعة التي باعها بعشرة لاجل بعشرة خمسة منها نقدا وخمسة لدون الاجل أو للاجل أولا بعد منه أو يشتريها باثني عشر خمسة نقدا وسبعة لدون الاجل أو للاجل نفسه وحاصل هذه الصور التسع ان تقول إذا كان الثمن الثاني أقل منع مطلقا كان البعض المؤجل أجله أبعد من الأجل الأول أو مساويا له أو دونه وان كان الثمن الثاني قدر الاول جاز مطلقا في الاحوال الثلاثة وان كان أكثر منعت واحدة وهى ما اذا كان البعض مؤجلا أبعد (قوله مشبها في المنع) هو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل به (قوله كتساوي الاجلين) أى سواء كان الثمن الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله ان شرطا) كان الأولى ان يقول ان شرط كان الشرط منهما أو من أحدهما فالثنية ليست شرطا (قوله جاز) أى لأن الأصل المقاصة لأنه يقضى بها عند تساوى الاجلين فاذا اسقط المتاملان فلم يبق إذا كان الثمن الثاني أقل أو أكثر غير الزائد في احدى الذمتين فليس فيه إلا تعبير ذمة واحدة (قوله صح) أى البيع في مسئلة شرائها بأكثر من الثمن الأبعد من الاجل ولا مفهوم لقوله في أكثر لأبعد اذ باقى الصور الممنوعة كذلك وهى شرائها ثانيا بأقل نقدا أو لدون الاجل كما في ح وحينئذ فاقصر المصنف على الأكثر فرض مثال (قوله بقى المنع على أصله) أى لوجود العلة وهى سلف جر نقما فظهر الفرق بين الصور التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل ان التي أصلها الجواز لا يفسدها الا شرط نفي المقاصة لا المكوت لان التهمة فيها

أو أقل أو أكثر (لدين بالدين) أى لا بدائه به بسبب محاربة ذمة كل للآخر ومفهوم ان شرط نفي المقاصة انهما ان لم يشترطا نفيها بأن اشترطاهما أو سكتا عنها جاز وهو كذلك (ولذلك) أى ولأجل ان للشرط المتعلق بالمقاصة تأثير أسواء تعلق بشئونها أو نفيها (صح في أكثر) من الثمن المبيع به كيبيعها بعشرة لشهر وشرائها باثني عشر (لأبعد) من الأجل (إذا شرطاهما) أى للمقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرطها بقى المنع على أصله

(١) قول الشارح أى بعض الأقل على الأكثر أو بعضه والثانية المناسب حذف قوله أو بعضه ويقول في محله والبعض الآخر إما لأجل الأكثر أولا بعد فتحت صورثاني الخ اه كتبه محمد عليش (٢) قوله ومن ضابط المنع من فيه زائدة لمحاكمة السابق اه

ضعيفة فإذا شرط فيها تحققت التهمة وأما ما أصلها المنع فجوز إذا شرطها لأن التهمة فيها قوية فإذا شرطها بعدت التهمة فلذا قيل بالمنع إذا سككت عن اشتراطها (قوله) والرداءة والجودة كالثقة والكثرة (مقتضى التشبيه أن الصور اثنا عشر بأن تقول إذا باع بحيد واشترى برديء أو بالعكس فذلك الشراء إما قدراً أو لأقل من الأجل الأول أوله أو لأبعد منه وفي كل إيمان يكون الثمن الثاني أقل عدداً من الأول أو مساوياً له أو أزيد منه فهذه اثنا عشر صورة وفي كل إيمان يبيع بحيد ويشتري برديء أو العكس فهذه أربع وعشرون صورة وإن الصور التي تمنع ما عجل فيها الأقل وهي أن يشتري بأقل قدراً أو لدون الأجل أو بأكثر لأبعد من الأجل فيمنع تعجيل الأجل فيها وإذا اشترى بارداً قدراً أو لدون الأجل أو بأجود لأبعد من الأجل فإنه يمنع هذا مقتضى التشبيه وليس كذلك لأن صور الأجل كلها ممنوعة كما قال الشارح (قوله) فحيث يمنع الخ (أي فالصور الثلاث التي يمنع فيها تعجيل الأقل يمنع فيها تعجيل الرديء) فحيث ظرف مكان مجازاً (قوله) وحيث جاز الخ (ظاهره) أن ضمير جاز راجع لتعجيل الأقل مع أن تعجيل الأقل دائماً ممنوع ولا يتأتى هنا مقاصة لاختلاف الصفة وقد يجاب بأن ضمير جاز راجع لتعجيل لا بقيد الأقل أو أنه راجع للعقد المفهوم من السياق (قوله) فيما إذا استوى الاجلان) أي كان الثمن الثاني أجود من الأول وأردأ منه كان الثاني أقل عدداً من الأول أو مساوياً له أو أزيد منه (قوله) فعاد إليها أردأ) أي سواء كان ذلك الأردأ الذي عاد إليه أزيد عدداً عما دفعه أو مساوياً في العدد لما دفعه أولاً وأقل منه في العدد (قوله) لما سيأتي له قريباً في اختلاف السكتين الخ) أي باختلاف السكتين من جملة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله) من منع صور الأجل كلها) أي وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني إما دون الأول أو مساوياً له أو أبعد منه وفي كل إيمان أن يكون الثمن الثاني مساوياً للأول في القدر أو أقل منه أو أكثر منه وفي كل إيمان أن يكون البيع بحيد والشراء برديء أو العكس فهذه ثمانية عشر صورة كلها ممنوعة لاشتغال الثمين ولا يتأتى هنا المقاصة لاختلاف الصفة (قوله) ويجاب بأن التشبيه هنا بالنسبة لوقوع الثمن الثاني معجلاً) أي فكأنه قال والجودة والرداءة في الجواز والمنع كالثقة والكثرة حيث كان الثمن الثاني معجلاً أي والترض اتحاد الثمين في القدر وقد مر أنه إذا كان الثمن الثاني معجلاً أنه كان أكثر من المؤجل جاز وإن كان أقل منع فكذا هنا إن كان العجل الأجود جاز وإن كان الأردأ منع وقوله بالنسبة الخ أي بدليل ذكره للنسب في اختلاف السكتين حيث كان الثمن الثاني مؤجلاً مطلقاً واختلاف السكتين من جملة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله) والمسئلة مفروضة الخ) أي لأنه لو كان الثمنان غير متعدي القدر بأن كان أحدهما أزيد من الآخر كان هناك مشكلة وكثرة حقيقة فلا يصح التشبيه (قوله) في اتحاد القدر) أي قدر الثمن الثاني للأول أي أنها متساويان في القدر والعدد وإن كان أحدهما جيداً أو الآخر رديئاً (قوله) وصورها ثمانية) أي وصور للمسئلة ثمانية وذلك لأنه إذا كان الثمنان متعدي القدر وباع بحيد واشترى برديء أو العكس فاما أن يكون الثمن الثاني قدراً أو مؤجلاً لدون الأجل الأول أوله أو لأبعد منه فهذه ثمانية أربعة فيما إذا باع بحيد واشترى برديء وأربعة فيما إذا باع برديء واشترى بحيد فمضى كان الثمن الثاني مؤجلاً لدون الأجل الأول أو للأجل الأول أو لأبعد منه منع لابتداء الدين بالدين وللبدل المؤخر وإن كان الثمن الثاني معجلاً فإن عجل الإردأ منع للسلف بمنفعة وإن عجل الأجود جاز لانتفاء الدين بالدين والبديل المؤخر والسلف بمنفعة (قوله) فهي أخص من الآية) أي أن مسألة الجودة والرداءة أخص من مسألة السكتين لفرض هذه في اتحاد الثمين قدراً وأما

(والرداءة) من جانب
(والجودة) من جانب
آخر معتبرتان في الثمين
(كالثقة والكثرة)
فالرديء كالثقل والجيد
كالمكثف فحيث يمنع ما عجل
فيه الأقل يمنع ما عجل
فيه الرديء وحيث
جاز يجوز هذا مقتضى
التشبيه وهو يفيد الجواز
فيما إذا استوى الاجلان
أو دفعت اليد السابقة
أجود فعاد إليها أردأ
وليس كذلك لما سيأتي له
قريباً في اختلاف السكتين
من منع صور الاجل
كلها ويجاب بأن التشبيه
هنا بالنسبة لوقوع الثمن
الثاني معجلاً قد أو المسئلة
مفروضة في اتحاد القدر
وصورها ثمانية فقط
يجوز منها صورة فقط
وهي ما قد فيها الاجود
وبمنع الباقي فهي أخص
من الآية ثم صرح ببعض
مفهوم قوله بمنحى ثمة
بقوله (ومنع) يبيع سلعة
(بذهب و) شراؤها
(بفضة) أو عكسه

في الصور الاثنى عشر في
تقديم الذهب ومثلها في
تقديم الفضة للصرف المؤخر
أى الاتهام عليه ولذا لو
انقضت التهمة جاز كما اشار
له بقوله (إلا أن يُعجل)
أكثر من قيمة التأخر
جداً) بأن يكون المعجل
يزيد على المؤخر بقدر
نصف المؤخر كبيع ثوب
بدينارين لشهر ثم اشتراه
بستين درهما قد اوصرف
الدينار عشرون (و) منع
البيع ثم الشراء (بسنتين
إلى أجل) سواء اتفق
الاجلان أو اختلفا وسواء
اتفقا في العدد بالقلة
والكثرة أم لا (كشرائه
للاجل) الأول وأولى لدونه
أو أبعد منه (بمحمدية)
نسبة لمحمد السفاح أول
خلفاء بنى العباس وهى
الجيدة (ما) أى شيئاً (باع
يزيدية) نسبة ليزيد بن
معاوية وهى الرديئة
لاشتغال الدينين لعدم
تأنى القاصة هنا إذ شرطها
تساوى الدينين (وإن
اشترى) ما باعه (بعرض
مخالف) أى من البيع
بان باع السلعة بدينار أو
ثوب واشترى بثابة إما
هداً أو للأجل أو لاقبل أو
لاكثر وفى كل من الأربع
إما قيمتها قدر قيمة السلعة
أو أقل أو أكثر

الآتية نهي أعم من اتحادها قدراً أو كون الثانى أقل من الأول أو أكثر منه (قوله في الصور الاثنى عشر) حاصلها أنه إذا باع بضعة لأجل ثم اشتراها بذهب فلا يخلو إما أن يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل من قيمتها أو أكثر وفى كل اما ان يكون الشراء الثانى هدأ أو لدون الأجل الأول أو له أو لأبعد منه فهذه اثنتا عشرة صورة ومثلها يقال فيها إذا باع أولاً بذهب لاجل ثم اشترى بضعة فالصور أربعة وعشرون كلها ممنوعة لتهمة الصرف المؤخر إلا ما استثناءه المصنف فانه جائز لا تنفاه التهمة المذكورة (قوله إلا أن يعجل أكثر الخ) انظر لو عجل أقل من قيمة التأخر جداً كأن يبيع ثوباً بستين درهما لشهر ثم اشتراها بدينارين قد اوصرف الدينار عشرون هل هو جائز كذلك لأن تهمة الصرف المؤخر متفية بالكثرة المذكورة أم لا وينبغى الثانى لان المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جداً ففيه دفع قليل في كثير كذا نظر الشيخ أحمد الزرقانى قال بن وهو قصور قد نص في المدونة على المنع وذكر نصها فانظره فيه (قوله وصرف الدينار عشرون) أشار بهذا إلى ان القلة والكثرة والمساواة هنا أى في هذه المسئلة باعتبار صرف المثل لا باعتبار الذات لان القلة والمساواة والكثرة باعتبار الذات انما تنأتى في الجنس الواحد (قوله وبسنتين الى أجل) حاصله أنه إذا باع بسكة لاجل ثم اشترى بسكة أخرى لأجل فاما ان يتساوى الاجلان أو يكون الأجل الثانى أقل من الأول أو أبعد منه وفى كل إما ان يتساوى الثمانى في القدر أو يكون الثانى أقل أو أكثر فهذه تسعة وفى كل اما ان يبيع بسكة جيدة ويشتري برديئة أو العكس فهذه ثمان عشرة صورة ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين لاشتغال الدينين كل هذا إذا كان البيع الثانى مؤجلاً كالأول أما إن كان هدأ فصوره ستة لأن الثمن الثانى اما قدراً الأول أو أقل أو أكثر وفى كل اما ان يكون الشراء بالأجود أو الأردأ يجوز منها اثنتان ما إذا اشترى بأجود أكثر أو مساوياً والأربعة ممنوعة والفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واعلم ان الاختلاف بالسكنين كالاختلاف بالجودة والرداء وأخذ مما هنا المنع في صور الاجل كلها وهى ثمانية عشر كما علمت وأخذ مما تقدم التفصيل في صور النقد وهى ستة كما علمت (قوله بمحمدية الخ) أى وأولى عكسه فقد نبه بالمثل الاخف تهمة على منع الاشد تهمة (قوله تساوى الدينين) أى في القدر والصفة (قوله بعرض مخالف) أى الضمير في مخالف راجع لعرض لأنه نصت له وضمير منه للبيع فهو منصوب على المفعولية بمخالف أى وان اشترى بعرض مخالف ذلك العرض الثمن الذى يبيع به أولاً أعم من ان يكون يبيع أولاً بعرض أو بعين والراد بالعرض ما قابل الدين فيشمل الطعام والحيوان ولو قال المصنف وان اشترى بعرض مخالف لصنف الثمن الأول كان أظهر ومفهوم قوله مخالف فانه لو اشتراه بعرض موافق لثمنه الأول في الصنفية كما لو باع سلعة بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالشراء اما هدأ أو لدون الأجل أو للأجل أو لأبعد منه وفى كل اما ان تكون قيمة الثوب الثانى مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر فهى اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما عجل فيه الاقل اتفاقاً وذلك ثلاث صور ما إذا كانت قيمة الثوب الثانية أقل وكان الشراء هدأ أو لدون الأجل أو كانت قيمة الثوب الثانية أكثر من قيمته الأولى وكان الشراء لاجل أبعد من الاجل الأول وماعداها فالجواز اتفاقاً في الجميع وذلك إذا كانت قيمة الثوب الثانى مساوية لقيمة الأولى كان البيع الثانى هدأ أو لدون الأجل أو له أو لأبعد منه أو كانت قيمة الثانية أكثر من قيمة الأولى وكان البيع الثانى هدأ أو لدون الاجل أو له أو كانت قيمة الثانية أقل من قيمة الأولى وكان البيع الثانى للاجل الأول أو أبعد منه وأما قول عقب إذا عجل الاكثر ففي جوازه ومنه قولان فقد رده بن بأن هذا جائز اتفاقاً

(جازت ثلاث النقد فقط) ومنعت التسعة الباقية وهي ما أجل فيه الثمن بالدين (و) البيع (المثلث) من مكيل وموزون ومعذور للوافق لما باعه لأجل (صفة) وقدراً كئله) أى كمينه أى كمين ما باعه ومن اشترى عين ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة فمن باع أردباً لأجل ثم اشترى من المشتري مثله فاما هذا أو لدون الأجل أو له أو لأبعد والتمن إما مساو للاول أو أقل أو أكثر (فيمنع) منها الثلاث التي عجل فيها الأقل وصورتان أيضاً هما بقية صور الأقل وهما شراؤه مثله (بأقل لأجل أو لأبعد) منه لكن عجل المنع فيهما (إن غاب مشتريه) أى عليه غيبة (٨٣) يمكنه الانتفاع به للسلف بمنفعة لأنهم يعدون الغيبة على المثل

وليس هذا من محل الخلاف لأن هذا المفهوم داخل في قول المصنف أول الباب ثم اشتراء بمنحس منه من غير طعام وعرض وحينئذ فما عجل فيه الأقل من الصور ممنوع اتفاقاً وما عدا ذلك جائز اتفاقاً (قوله جازت ثلاث النقد) أى وهى ما إذا كان العرض الذى اشترى به ثانياً هدأ سواء كانت قيمته قدر الثمن الأول أو قدر قيمته أو أقل منه أو أكثر (قوله وهى ما أجل فيه الثمن) أى سواء كان أجل الثمن الثانى لأجل الأول أو لأقل منه أو لأزيد منه سواء كانت قيمة العرض المشتري به ثانياً قدر الثمن الأول أو قدر قيمته أو أقل أو أكثر فهذه تسعة كلها ممنوعة لاجتماع الدين بالدين (قوله والمثل صفة) هذا المفهوم الضمير في قوله سابقاً ثم اشتراء الخ (قوله التى عجل فيها الأقل) أى وهى شراؤه ثانياً بأقل هذا أو لدون الأجل أو بأكثر لأبعد من الأجل (قوله إن غاب الخ) أى وأما إن لم يغيب عليه جازت هاتان صورتان فتكون صور الجواز تسعة وهى الشراء بمثل الثمن قدأ أو لدون الأجل أو للأجل أو لأبعد منه وبأكثر قدأ أو لدون الأجل أو للأجل وبأقل للأجل أو بأبعد (قوله للسلف بمنفعة) علة للمنع فى الصور الخمسة (قوله لأن المشتري الخ) هذا التحليل إنما يظهر فى الصور الأربع الأول فى كلام الشارح وأما الخامسة فوجه وجود السلف بمنفعة فيها أن المشتري الأول دفع عند الأجل الأول قليلاً يعود إليه عند الأجل الثانى كثيراً (قوله فيجوز مطلقاً) أى فى الصور الاثني عشر أعنى ما إذا كانت قيمة الثانى مساوية لقيمة الأول أو أقل منها أو أكثر وقع البيع الثانى قدأ أو لدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه (قوله تردد) الأول لعبد الحق عن بعض القرويين والثانى لغيره ويدخل فى التردد كما فى ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما المخالف فى الصفة كالسراء والمحمولة انظر بن (قوله كتغيرها كثيراً حال شرائها) أى عن حالها وقت بيعه لها (قوله لوجود التهمة) أى وحينئذ فيمنع من الصور الاثني عشر ثلاث ما عجل فيه الأقل ويجوز الباقى (قوله وإن اشترى الخ) حاصله انه إذا اشترى بعض ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة لأنه إما أن يشتري ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر وفى كل اما قدأ أو لدون الأجل أو للأجل أولاً بعد منه الممنوع منها خمس صور وهى أن يشتري بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لأبعد من الأجل أو بأقل قدأ أو لدون الأجل والجائز سبع صور وهى أن يشتري بمثل الثمن قدأ أو لدون الأجل أو بأكثر قدأ أو لدون الأجل أو بمثل الثمن أو أقل أو أكثر للأجل (قوله لما فى المساوى والاكثر) أى الأبعد من الأجل (قوله من سلف جرم) أى والسلف هو المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة يأخذها بعينها إذا حل الأجل الثانى ومعه زيادة الثوب هذا إذا اشترى

لكونه لا يعرف بعينه سلفاً فيصير الممنوع خمساً وهى شراؤه مثل المثل وقد باعه بعشرة إلى شهر بعد الغيبة عليه بثانية قدأ أو لنصف الشهر أو للشهر أو لشهرين أو بأثنى عشر لشهرين لأن المشتري الأول يصير له درهمان تركهما للبائع الأول فى نظير غيبته على المثل وهى تعد سلفاً قال الى سلف بمنفعة ومفهوم صفة أمران المبانية جنساً كقمح وفول فيجوز مطلقاً والمبانية نوعاً وإليه أشار بقوله (وهى غير صنف طعامه) الموافق له جنساً (كقمح) باعه لأجل ثم اشترى من المشتري مثله صنفاً آخر من جنسه كسكت (وشعير مخالف) بمنزلة ماله باعه عبداً فاشترى منه ثوباً فتجوز الصور كلها (أولاً) يكون مخالفاتاً لاختلاف جنسهما

فيمنع ما عجل فيه الأقل وهى ثلاثان لم يصب وخمس ان غاب (تردد وإن باع مقوماً) كعبد بعشرة لشهر ثم اشترى عبداً مثله بالمثل (فثله كغيره) فى الجنسية فتجوز الصور كلها (كتغيرها) أى السلعة المبيعة القومة تغيراً (كثيراً) حال شرائها بزيادة كسمن أو قص كيزال فتجوز الصور كلها بخلاف طول الزمان فلا يعتبر هنا لوجود التهمة ولما تكلم على ما إذا كان الزاجع ليد الأولى هو ما خرج منها أو مثله شرع قبل إذا عاد إليها بضعه بقوله (وإن اشترى) البائع لثوبين مثلاً لأجل (أحد ثوبيه) ولو قال وإن اشترى بعض ما باع كان أمثل (لأبعد) من الأجل (مطاقاً) أى بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (أو) اشترى احدهما بثمن (أقل) من الثمن الأول (قدأ) يريد أو لدون الأجل (امتنع) فى الصور الخمس لما فى المساوى والاكثر من سلف جرم قدأ

ولما في الأقل قدأ أو لدون الأجل أو لأبعد من يسع وسلف (لا يمتلئ) (٨٣) قدأ أو لدون الأجل (أوم) بثمان (أكثر)

كذلك فيجوز في الأربع
صور كصور الاجل
الثلاثة فالجواز في سبع
(وامتنع) شراء أحد
نويه (بغير صنف
نمته) كالو باعها بذهب
أو بمحمدية لشهر فاشترى
أحدها بخضة أو بيزيدية
أو عكسه (إلا أن يكتر
المعجل) في شراء أحد
الثوبين كثره تبعد تهمة
الصرف مثل أن يبيعها
بدينارين لشهر وصرف
الدينار عشرون درهما ثم
يشترى أحدهما بخمسين
درهما قدأ ولا يرجع
الاستثناء لصورة المحمدية
واليزيدية لان المذهب فيها
المنع مطلقا ولما ذكر
ما إذا كان المبيع ثانيا بعض
الاول ذكر ما إذا كان مع
المبيع الأول سلعة أخرى
بقوله (ولو باعه) أي المبيع
المفهوم من المقام (بعشرة)
لاجل (ثم اشتراه مسح
سلعة) أخرى (قدأ)
يريد أو لدون الاجل
(مطلقاً) أي بمثل الثمن
أو أقل أو أكثر فهذه
ست (أو لأبعد) من
الاجل (بأكثر) من
الثمن امتنع في السبع
للسلف بمنفعة في شرائه
بمثل أو أقل قدأ ولدون
الاجل ولليبع والسلف

بالمثل لأبعد وأما إذا اشترى بأكثر لأبعد فيدفع المشتري بعد شهر عشرة يأخذ عنها اثني عشر ومعه
الثوب الثاني زيادة (قوله ولما في الأقل قدأ أو لدون الأجل أو لأبعد من يسع وسلف) أما إذا
كان الشراء قدأ أو لدون الأجل فلأن البائع الأول يدفع الآن خمسة سلفا للمشتري فإذا جاء الأجل
رد اليه عشرة خمسة في نظير الخمسة التي أخذها وهي سلف وخمسة ثمن الثوب وأما في الأبعد فلأنه
عند حلول الأجل يدفع للمشتري للبائع عشرة خمسة ثمن السلعة وخمسة سلفا فإذا جاء الأجل الثاني
دفع البائع الاول خمسة بدل الخمسة التي أخذها سلفا (قوله وامتنع بغير صنف نمته الخ) هذا فيما
إذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وبفضة فيما إذا اشترى كل ما باعه فلا تكرار
(قوله أو عكسه الخ) أي وسواء كان الثمن الثاني قدأ أو لأجل الاول أو لأقل منه أو لأبعد منه كان الثمن
الثاني قيمة الاول أو أقل منها أو أكثر وعلة المنع فيما إذا باع بذهب واشترى بفضة أو العكس
تهمة الصرف المؤخر وفيما إذا باع بمحمدية واشترى بيزيدية أو العكس البدل المؤخر (قوله لا
ان يكتر للمعجل) أي بأن يكون المعجل زائدا على جميع الثمن الأول بربعه كافي للمثل الآتي أو بأكثر
وكلام المصنف شامل لما إذا كان المعجل قدأ أو لدون الأجل ولما إذا اشترى البائع بأقل لأبعد فقد
عجل المشتري الاول الأكثر اه خش ورده شيخنا بأن الصواب أن الراد بالمعجل في قوله لا
ان يكتر للمعجل ما كان قدأ في الحال فهو محمول على صورة واحدة كما قرره به شب وانص عليه
اللخمي واليه يشير قول شارحنا ثم يشترى أحدهما بخمسين درهما قدأ (قوله ثم يشترى أحدهما
بخمسين درهما قدأ) أي فهذا جائز لبعد تهمة الصرف حيثئذ بزيادة ذلك المعجل على جميع الثمن
بالربع (قوله لأن المذهب فيها المنع) فيه نظر لأن المدونة أطلقت المنع في شراء بعض المبيع
بغير صنف الثمن الاول الشامل للمبيع بذهب والشراء بفضة وعكسه ولليبع بمحمدية والشراء
بيزيدية وعكسه فقيد اللخمي المدونة بما إذا لم يكتر المعجل والا جاز وتبعه ابن الحاجب وارتضاه
المصنف وحيثئذ فالقيد جار في مسألة الذهب والفضة والمحمدية واليزيدية وفي الشارح بهرام ما يفيد
ذلك (قوله ذكر ما إذا كان مع المبيع الخ) أي ذكر ما إذا اشترى البائع من المشتري الاول
المبيع الاول مع سلعة أخرى (قوله ولو باعه بعشرة) حاصله ان البائع اذا اشترى ما باعه مع سلعة
أخرى من عند المشتري الاول كثوب أو شاة مثلا فانه يتصور فيها اثنتا عشرة صورة لان الثمن في
الشراء الثاني اما مثل الاول أو أقل أو أكثر وفي كل امان يكون قدأ أو لدون الاجل وللاجل او
لأبعد منه يمتنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني قدأ أو لدون الاجل كان الثمن في السلعتين
مثل الاول أو أقل منه أو أكثر منه والسابعة ما إذا كان الثمن الثاني أكثر من الاول لأبعد من
الاجل والجائز من تلك الصور الاثني عشر خمسة صور الاجل الثلاث أي إذا اشترى للاجل نفسه
بمثل الثمن أو أقل أو أكثر أو اشترى مبيعه مع السلعة الاخرى بمثل الثمن الاول أو أقل لأبعد (قوله في
شرائه بمثل أو أقل الخ) وجه ذلك انه آلا الامر إلى ان البائع الاول ثوبه قد رجعت اليه وقد دفع للمشتري
الاول عشرة أو ثمانية يأخذ عنها بعد الاجل عشرة وزاده للمشتري أيضا ثوبا أو شاة والحاصل ان
السلف هنا البائع الاول المشتري ثانيا واستفاعة بالسلفة الثانية فقط ان كان الشراء بمثل الثمن قدأ
أو لدون الاجل أو بها وبزيادة الثمن الاول ان كان قد اشترى بأقل من الثمن الاول قدأ أو لدون
الاجل (قوله في شرائه بأكثر قدأ أو لدون الاجل) وجه ذلك ان البائع الاول قد رجعت له
سلعته فكانها لم تخرج من يده وخرج من يده عشرة خمسة منها في مقابلة السلعة الثانية وخمسة

في شرائه بأكثر قدأ أو لدون الاجل

أولاً بعد (أو) اشتراه بعد بيعه بشرة لأجل (بمصلحة وسلمة) هذا ولدون الأجل أولاً بعد (أو) امتنع) والبيع والسلف وأما للأجل فجائز قوله أو بمصلحة معطوف على مع سلمة وقوله (٨٤) امتنع جواب عن التسع فيما قبلها وعن الثلاث أو التسع فيها ووجه كونها ناسها ان

قيمة السلمة التي مع المحصة
أما ان يفرض خمسة وأقل
أو أكثر فهذه ثلاثة مضروبة
في الثلاث الأول والسلف
ممنوع (لا) ان اشتراه
(بشرة) أو أكثر
(وسلمة) فيجوز هذا
أول دون الأجل أو للأجل لا
لأبعد ويجب تعجيل السلمة
في صور الجواز من
صور خمسة وسلمة أو
عشرة فأكثر وسلمة لثلاث
يلزم بيع معين يتأخر قبضه
ان كانت معينة وابتداء
للدين بالدين ان كانت مضمونة
(و) لا (بمثل وأقل)
لأبعد) من الأجل فيجوز
وهو مفهوم قوله بأكثر من
قوله أولاً بعد بأكثر فهو
من تمته وليس متعلقاً بما
هو بلسقه وأخره هنا
للدشارك في الجواز فها تان
الصورتان وثلاث صور
الأجل جائزة وتقدم سبع
متممة فصورها اثنا عشرة
(وكلوا شترى) ثانياً
(بأقل) مما باع به (لأجله)
أولاً بعد وقتنا بالجواز (ثم
رضى) المشتري الثاني
(بالتعجيل) للأجل فيه
(قولان) بالجواز نظراً
لحال العقد والمنع نظراً لما
آل إليه الأمر من ان السلمة
رجعت لصاحبها ودفع
الآن ثمانية يأخذها عند
الشهر عشرة ووروجه بعضهم
نظراً لهذه العلة ثم شبه في

حلفاً فإذا جاء الأجل رد المشتري له المحصة التي أخذها سلفاً (قوله أولاً بعد) وجه ذلك ان البائع قد رجعت
له سلمته والمشتري الأول قد دفع له عند الأجل الأول عشرة فهي سلف فإذا جاء الأجل الثاني دفع له البائع
بذلها اثني عشر عشرة عوضاً عن السلف واثني ثماناً للسلمة الأخرى والحاصل ان السلف هنا للمشتري
وفيما قبله البائع (قوله للبيع والسلف) يأنه أنه آمل امر البائع الى انه يخرج منه خمسة وسلمة فيما إذا كان
قدماً أو لدون الأجل يأخذ عند الأجل عشرة خمسة في مقابلة المحصة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلمة
وهي الثمن وأما إذا كان لأبعد من الأجل فالمشتري نفسه المشتري وذلك لأنه إذا جاء الأجل يدفع عشرة
للبائع خمسة عوضاً عن السلمة وهي نسي وخمسة أسلفاً للبائع قبضها منه بعد ذلك (قوله معطوف على مع
سلمة) أي لكن السلمة فإما من المشتري الأول وهنا من البائع الأول (قوله ووجه كونها تسعاً الخ)
أي وأما وجه كونها ثلاثاً ان الشراء الثاني إما قدماً أو لدون الأجل أو لأبعد منه (قوله أما أن تقرض الخ)
الأوضح ان يقول ان قيمة السلمة مع المحصة إما أن تكون مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر والحاصل
انك إذا بعت سلمة بعشرة لشهر ثم اشتريتها بخمسة وسلمة فإما أن تكون قيمة السلمة مع المحصة قدر
الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يكون البيع الثاني قدماً أو لأجل دون الأول أو له أولاً بعد منه
فهو اثنا عشرة صورة يجوز منها صور الأجل الثلاثة ويمتنع منها الباقي وهو تسعة للبيع والسلف
(قوله لا بشرة وسلمة) هذا مرتبط بما قبله كأنه مقابل خمسة وسلمة وحاصله أنه إذا باع سلمة بعشرة لأجل
ثم اشتراها بثمن آخر مع سلمة فان كان ذلك الثمن الذي مع السلمة أقل من الثمن الأول فقد تقدم الكلام
عليه وان كان الثمن الذي مع السلمة قدر الثمن الأول بأن كان عشرة أو كان أكثر منه كاثني عشر فلا يحلو
أما أن يكون الشراء قدماً أو لدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه فهذه ثمانية يجوز في ستة وهي ما إذا
كان الشراء الثاني قدماً أو لدون الأجل أو له كان الثمن الذي مع السلمة عشرة أو أكثر ويمتنع في اثنتين
إذا كان الشراء الثاني لأبعد من الأجل كان الثمن الذي مع السلمة عشرة أو أكثر ووجه الجواز في
الستة المذكورة أن البائع آمل امره الى أنه دفع شاة وعشرة دنائير أو أكثر قدماً أو قبل الأجل يأخذ
عوضاً عنها عشرة دنائير الى شهر ولا نهمة فيه وأما في صورة الأجل فالجواز لوقوع المقاصة إلا أن يشترط
نفيها وأما لأبعد فالمنع عملاً بقوله أولاً يمتنع ما تعجل فيه الأقل (قوله للأجل) أي ما إذا كان الشراء الثاني
للأجل الأول بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (قوله ولو اشترى بأقل الخ) يعني انه اذا باع سلمة بعشرة لأجل ثم
اشتراها بثمانية للأجل الأول أولاً بعد منه ثم رضى بتعجيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما إذا
كان الثمن عيناً لان الأجل من حق من هو عليه أو يمنع من التعجيل لانها مباحة على السلف بزيادة قولان
قال ابن وهبان وينبغي أن يكون المنع هو الرجوع لملته المذكورة وكذلك الخلاف إذا اشترى
بأكثر للأجل ثم تراضيا على التأخير أو اشترى بأكثر قدماً أو لدون الأجل ثم رضى بالتأخير
لأبعد فلو قال المصنف وفيما آمل المنع وقد وقع جائزاً قولان لشمع جميع ما ذكر
(قوله كتمكين) أي ان من باع سلمة بعشرة لأجل ثم ألتفها على المشتري وكانت قيمتها حين الاتلاف
ثمانية ودفع له قيمتها حين الاتلاف وهو الثمانية فإذا جاء الأجل هل يمكن البائع من أخذه من
المشتري ما زاد الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بتمامها أولاً يمكن وإنما يأخذ
الثانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان قولان (قوله متلف) بأن أحرق الثوب أو ذبح
الحیوان فالحكم جار فيهما ينتفع به بعد الاتلاف وفيما لا ينتفع به وهو واضح في الأول دون الثاني
إذ كان مقتضاه انه لا يأخذ الزائد قولاً واحداً إلا أنهم أجروا الباب على سبيل واحد (قوله أي الزائد)
جواب عما يقال ان الزيادة معنى من المعاني فلا يتعلق بها فلو عبر بالزيد كان أولى وحاصل

القولين قوله (كتمكين بائع) بالتووين (متلف) صفته ومفعوله قوله (ما) أي مبيعاً (قيمتها) وقت اتلافه (أقل) الجواب
من ثمنه كما لو باعها بعشرة لأجل وقيمتها وقت الاتلاف ثمانية وغرمها عاجلاً (من) اخذ (الزيادة) أي الزائد على القيمة

(عند الأجل) أي هل يمكن

عند الأجل من أخذ
الدرهمين في الفرض المذكور
فيأخذ العشرة بتأجيلها بعد
التهمة وهو ظاهر
أولا يمكن الأمن قدر ما دفع
وهو الثمانية وبسقط عن
المشتري الزائد للالتزام
على سلف بزيادة ولا وجه له
قولان وأشهر قوله متلف
أنه تعمد وأما لو تلف
منه خطأ يمكن قولاً واحداً
(وإن أسلم) شخص
(فرساً) مثلاً (في عشرة
أثواب) مثلاً (ثم بعد)
الغية عليه وقبل الأجل
(استرد) فراً (مثله)
(مع) زيادة (خمس)
من العشرة الأثواب
وأبرأه من الخمسة الباقية
(منع مطلقاً) سواء

كانت الخمسة المزیدة مع
الفرس معجلة أو مؤجلة
للأجل أو دونه أو لأبعد
منه لأنه آله أمره إلى أنه
أسلفه فرساً ردله مثله وهو
عين السلف وزاده الأثواب
فهو سلف بزيادة (كأ)
يمنع (لو استرد) أي
الفرس بعينه مع خمسة
أثواب معجلة أو مؤجلة
لدون الأجل أو لأبعد وأما
للأجل فيجوز كما أشار له
بقوله (إلا أن تبقى
الخمس) الأثواب المزیدة
(لأجلها) على الصفة
المشترطة لا أدنى ولا أجود بدليل ما يأتي في مثله الحمار وإنما منع

الجواب أن الزيادة بمعنى المزیدة أو أنها تعورفت في المزیدة فلا اعتراض (قوله بعد التهمة) أي
لاستحقاقه تلك الزيادة قبل الاتفاق (قوله للالتزام على سلف بزيادة) أي فالبايع قد سلف المشتري
ثمانية وأخذ منه عند الأجل عوضاً عشرة (قوله وإن أسلم فرساً الخ) قال في التوضيح مسئلتنا الفرس
والحمار ليستا من يبيع الأجل ولكنهما شبهتان بها لبنائهما على سد الدرائع وقد ذكرهما في الدونة
في هذا الباب وهو بحث فيه (١) الناصر الثاني بأن يبيع الأجل حقيقة يبيع سلعة بثمن لأجل ولا شك أن كلا
من الفرس والحمار يبيع بالأثواب لأجل ولا مانع من كون رأس المال مباعاً لنصهم على أن كلا من العوضين
مبيع بالآخر فتأمل اهـ بن (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى أن مراد المصنف مجرد التمثيل فلا مفهوم لفرس
ولا لعشرة ولا لأثواب ولا لخمس وإنما المراد أنه أسلم مقوماً فرساً أو غيره في مقوم كان ذلك السلم
فيه ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر كان الردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر (قوله ثم
استرد) أي السلم إليه (٢) (قوله مع خمسة) ليس المراد مع تسجيل خمسة وإلنا في بعض صور الإطلاق
بل المراد مع الموافقة على رد خمسة ومفهوم قوله مع خمسة أمران الأول بالواسترد مثله فقط فتجوز
الصور الإثنا عشرة (٣) المقدمة وهي ما إذا كانت قيمة اللث الردود مساوية لقيمة الأول أو أقل أو
أكثر سواء كان رد اللث نقداً أو لأجل دون الأول أو مثله أو لأبعد منه وذلك لأن هذا استئناف يبيع
غير الأول وهذا عين قوله سابقاً وإن باع مقوماً مثله بغيره والثاني لو استرد مثله مع غير جنس السلم
فيه كشاة فتمنع الصور كلها كالمطوق لما فيه من سلف جرنهها والحاصل أن رد مثل الفرس مع غير السلم
فيه كرد مثله مع بعض السلم فيه في أن كلا منهما يمنع للسلف بزيادة كما بينه الشارح بقوله لأنه آله أمره
أي السلم إلى أنه أسلفه أي السلم إليه الخ (قوله كالأول استرده) أي كما يمنع لو استرده بعد الغيبة عليه (٤) وقبل
الأجل مع خمسة أثواب معجلة أو لدون الأجل أو لأبعد منه لأجل اجتماع البيع والسلف كما بينه الشارح بعد
(قوله) وأما للأجل فيجوز الخ) حاصله أنه إذا رد قبل الأجل فرساً بمائة لما أسلفه مع خمسة فالمنع
في الأحوال الأربعة وأما لو رد الفرس بذاتها قبل الأجل مع خمسة فالمنع في ثلاثة أحوال والجواز في حالة
ان قلت إذا كانت الأثواب الخمسة مؤجلة للأجل الأول ما وجه الجواز إذا كان الردود عين الفرس

(١) قوله وبحث فيه الخ لا يخفى على من تأمل مسائل بيع الأجل ومسئلتنا الفرس والحمار وأنصف صحة
ما قال للموضح وسقوط بحث العلامة الناصر للفرق الظاهر بينهما وهو أنه في مسائل بيع الأجل
يقع من التباين لأجل عقدتان تشتغل به ذمة البائع الأول بثمن آخر غير ما اشتغلت به ذمة المشتري
لأجل قبله تأتي المقاصة بينهما تارة ولأخرى وفي المسألتين العقد الثاني لا تشتغل به ذمة البائع الأول
بشيء لأنه اشترى ما باع أو مثله ببعض ماله في ذمة المشتري بالعقد الأول وبهذا يعلم أن قوله حقيقة يبيع
الأجل يبيع سلعة بثمن لأجل غير مانع إذ يشترط ما أجل منه ولم يقع بعده عقد آخر وليس يبيع أجل إذ
لا بد فيه من تكرار العقد كما علمت وأفاده ابن عرفة في تعريفه وقوله ولا شك أن كلا يبيع لأجل صحيح
ووقع عليه عقدتان لكن بما في ذمة المشتري لا بآخر في ذمة البائع وقوله بالأثواب أي أو بالدرهم
وقوله ولا مانع الخ ليس المانع من دخولهما كون رأس المال غير مبيع بل ما عرفت من الفرق الظاهر
تأمل المقال ولا تنظر إلى من قال تل درجة الكمال والله المحدث على كل حال اهـ كتبه محمد عlish

(٢) قوله أي السلم إليه كذا في نسخ وحقه أي السلم من السلم إليه اهـ (٣) قوله فيجوز الصور الإثنا عشرة الخ
غير صحيح إذ لا شك في منع صور الأجل التسعة لفسخه في الذمة من مؤخر وأما صور النقد الثلاث فجوازها
ظاهر وقوله لأن هذا استئناف الخ لا وجه له وقوله وهذا عين قوله سابقاً وإن باع مقوماً مثله بغيره غير
صحيح لأن معنى القول السابق كما تقدم أنه اشترى مقوماً حاضرًا أماناً لمبايعه لأجل بثمن نقداً ومؤجلاً
وما هنا اشترى بمائة بما في ذمة المشتري فإن كان نقداً جاز وإن كان مؤجلاً فالمنع اهـ كتبه محمد عlish
(٤) قوله بعد الغيبة عليه ظاهر أنه لا مفهوم له هنا فالمناسب حذفه اهـ كتبه محمد عlish

في الثلاثة التي قبل الاستثناء لان (المُعَجَّل لما في الديمة) كما في صورتين الاولين وهو المسلم اليه الدافع الفرس مع الاتوب عما في ذمته المسلم (أو المؤخر) عن الاجل كما في الثلاثة وهو المسلم (مسلف) وقد اجتمع السلف مع بيع فعلة المنع بيع وسلف بيانه في الاول أن الخمسة المعجلة سلف من المسلم اليه يقبضها من نفسه عند الاجل وفي الثاني ان تأخيرها عن أجلها سلف من المسلم يقبضها من المسلم اليه إذ ذاك والفرس المردودة مبيعة (٨٦) بالخمسة الاتوب الباقية قد اجتمع بيع وسلف (وإن باع حماراً) مثلاً

(بشرة) من العين (لأجل) كشهر (ثم استردّه) من المشتري بالادلة (وديناراً) من المشتري (تهداً) منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار أو من غيره لانه بيع وسلف اذ المشتري ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع عنها معجلاً الحمار المشتري مع دينار ليأخذ من نفسه عند الاجل تسعة عوض الحمار وهو بيع وديناراً عن الدينار السابق وهو سلف و قولنا من العين وأما من العرض كما ذاباع الحمار بشرة أثواب لشهر ثم استرده وديناراً قدأ فبنغى الجواز لان الحمار والدينار مبيعان بالاثواب (أو) زاده مع الحمار ديناراً (أو جلاً منع) أيضاً (مطلقاً) كان للاجل او لدونه أو بعد لفسخ الدين في الدين (إلا) أن يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) أي صفته بأن يواقفه سكة وجوهية وكذا وزنا (لأجل) لالدونه ولا لأبعد فيجوز لانه آ ل أمر البائع الى انه اشترى الحمار بتسعة من العشرة وأبقى ديناراً لأجل

وللع إذا كان الردود مثلها قلت اذا كان الردود مثلها علم انهما قصدا السلف بالسلمة المدفوعة او لا وسواء سلماً تحيلاً بخلاف ما إذا كان الردود عينها فكأنهما اشترطا رد العين فخرجا عن حقيقة السلف إذ الشأن فيه عدم رد العين فلذا جرى السلف بزيادة في الاول دون الثاني فتأمل (قوله في الثلاثة التي قبل الاستثناء) أي ما اذا رد الفرس بعينه قبل الاجل مع خمسة معجلة أو مؤجلة لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله لان المعجل النخ) حاصله أنه إذا عجل خمسة الاتوب أو أخرها لدون الاجل فيقال انه ترتب للبائع في ذمة المشتري عشرة أثواب للاجل عجل منها خمسة مع الفرس قبل الاجل فهذه الخمسة التي عجلها سلف أسلفها للبائع يقبضها من نفسه لنفسه عند تمام الاجل والخمسة الاتوب الاخرى التي أسقطها عنه البائع مبيعة بالفرس قد اجتمع البيع والسلف وأما إذا أخرتلك الخمسة بعد الاجل فيقال إن البائع ترتب له في ذمة المشتري عشرة أثواب أسقط عنه منها خمسة في مقابلة الفرس وهو بيع فاذا جاء الاجل وأخبره بالخمسة الثانية كان ذلك سلفاً من البائع للمشتري قد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول وهو أن المعجل (١) لما في الديمة بعد مسلفاً (قوله وفي الثاني) وهو أن المؤخر على الأجل يعد مسلفاً (قوله الباقية) التي أبرأه منها (قوله وإن باع حماراً النخ) حاصله أنه إذا باع حماراً بشرة لاجل ثم استرده وديناراً فالدینار إما تهداً أو مؤجلاً لدون الاجل الاول أو له أولاً بعد منه وفي كل إما أن يكون من جنس الثمن الاول أي موافقاً له في صفته أولاً فهذه غايمة ممنوعة إلا إذا كان الدينار م وافق الثمن في صفته وكان مؤجلاً للاجل نفسه (قوله كان الدينار من جنس الثمن) أي من صفته بأن يواقفه سكة وجوهية ووزنا (قوله أو من غيره) أي بان كان الدينار المردود محمد يوا كان البيع بزيادة أو عكسه أو كان البيع بفضة والردود ذهباً أو العكس وأما لو باعه بعشرة أثواب ثم استرده وديناراً قدأ لجاز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي لان البائع للحمار قد باع للمشتري ما في ذمته من الاتوب بدينار وحمار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا التعليل لا يظهر (٢) الا لو كان باع الحمار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده وديناراً مؤجلاً فيقال انه قد باع الحمار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل فهو فسخ دين وهو الثوب العاشر في دين وهو الدينار المؤجل مع أن الموضوع أن الحمار باعه بعشرة من العين فالاولى التعليل باجتماع بيع وسلف كما عا له ابن يونس لان الدينار الزيد اذا لم يبق لاجله فهو محض سلف قار نه بيع (قوله للاجل) حال لا استثناء والحال وان كانت قيد العام لها إلا أن الاستثناء محطه الاول مقيداً بالثاني وليس الثاني مقصوداً بالقدات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائق اه عدوى (قوله فيجوز) أي إذا لم يشترط اني المقاصة كذا قال عقب وفيه أن هذا التعليل لا معنى له هنا لعدم تأني المقاصة إذ ليس للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله إلى أنه اشترى الحمار بتسعة) أي من الدنانير التي في ذمة المشتري (قوله وإن زيد مع الحمار المردود غير عين) أي والفرس انه باع الحمار أولاً بغير عرض بأن باعه بعين لاجل كالمو باعه بعشرة دنانير لاجل ثم استرده مع عرض (قوله لفسخ الخ) علة المحذوف أي فلا يجوز لفسخ الخ (قوله بالنسبة للزيد) مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير مؤجلة ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول

(١) وهو أن المعجل النخ وهو ما عجلت فيه الخمسة او اجلت لاجل دون الاول وقوله وهو أن المؤخر النخ المناسب وهو ما اجلت فيه الخمسة بأبعد من الاول اه (٢) قوله هذا التعليل لا يظهر وجه عدم ظهوره ان فسخ الدين في الدين لافيه كما سبق من كون للفسوخ فيه جنساً آخر أو أكثر اه علبش

ولا محظور فيه (وإن زيد) مع الحمار المردود (غير عين) كثوب

او اوشاة جاز إن عجل المريد لانه باع ما في الديمة بعرض وحمار معجلين ولا مانع من ذلك بخلاف ما لو أخره لفسخ الدين في مؤخر بالنسبة للزيد

(ويسع) الحمار (يقصد) أي ذهب أو فضة حال والواو بمعنى أو أذهى مسألة ثانية (لم يقبض) أي الثمن النقد حتى وقع التقابل وكذا ان يسع بمؤجل ولم يتقابل إلا بعد حلوله والزيد في هذه اعم من ان يكون عينا أو غيره (جاء) في المسئلتين (إن عجل الزيد) مع الحمار ويشترط ايضا حيث كان الزيد فضة واليمن ذهبان يكون للزيد أقل من صرف دينار فان تأخر الزيد امتنع (٨٧) لان الزيد ان كان من جنس الثمن فهو

تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للبيع وهو الحمار المشتري يباقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن فان كان عينا واليمن عين فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ مافي الدمة في مؤخر ومفهوم لم يقبض (١) الجواز مطلقا عجل الزيد أم لا واحترز بالقدر عن يعه بعرض فيجوز مطلقا ان كان الثمن معينا كغيره ان عجل الزيد والإمّنع وهذا كله في زيادة للمشتري وأما زيادة البائع فجازة مطلقا (وصح أول من يبيع الآجال فقط) ولزم بالثمن المؤجل وفسخ الثاني ان كانت السلعة قائمة فان قامت بيد المشتري الثاني فأشاره بقوله (إلا أن يفت) مبيع البيع (الثاني) بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول بمفوت من مفوات الفاسد (فيفسخان) معاً لسريان الفساد للاول بالفوات وحينئذ لا مطالبة لواحد منهما على الآخر بشيء لان المبيع فاسد قدرجع لبائمه فضما منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول رجوع المبيع لبائمه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني

أو دونه أو أكثر فقد فسخ ديناراً مثلاً في العرض المؤخر ويسع الحمار بقسمة حين رده اه (قوله ويسع الحمار بقدر) يعني انه اذا يسع الحمار بذهب أو فضة على التعجيل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من للمشتري كان الزيد عينا أو عرضاً أو حيواناً فانه يجوز ان عجل الزيد مع الحمار (قوله ويشترط ايضا) أي بالنسبة للمسئلة الثانية لان هذا الشرط انما يتأتى فيها ولا يتأتى في الاولى لان للزيد فيها غير عين (قوله ان يكون الزيد أقل من صرف دينار) أي والامنع للصرف المؤخر (قوله لان الزيد) أي مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية أعنى قوله ويسع بقدر وقوله تأخير في بعض الثمن أي الاول وقوله وذلك سلف أي من البائع الاول لانه قد أخر ما هو معجل وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة قد اؤلم يقبض حتى تقايلا على ان يدفع المشتري ديناراً مؤجلاً لكان البائع قد اخذ الحمار من المشتري بقسمة وقد اسلفه الدينار العاشر الحال يأخذ منه بدله الدينار المؤجل (قوله وهو الحمار المشتري) أي الذي اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (قوله وان كان) أي الزيد وقوله فان كان عينا والثمن عين هذا ايضا بالنسبة للمسئلة الثانية (قوله فهو صرف مؤخر) فاذا كان الثمن عشرة ديناراً وزاده عشرين درهماً فقد صرف البائع الدينار العاشر بثلث الدرام (قوله وان كان غير عين) أي والحال انه ليس من جنس الثمن وهذا بالنسبة للمسئلة الاولى والثانية وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة لاجل ثم استرده مع عرض لاجل كان الحمار مأخوذاً عن تسعة والعاشر قد فسخ في العرض وكذا اذا باع الحمار بعشرة قد اؤلم تقايلا قبل القبض على زيادة شيء مع الحمار مؤجل فالحمار مأخوذ في مقابلة تسعة والعاشر فسخ في الشيء المؤجل الزيد مع الحمار (قوله ومفهوم لم يقبض) أي كالبوايع الحمار بعشرة وقبضها ثم تقايلا بزيادة فالجواز مطلقا ان كان الزيد عينا أو غيرها كان من جنس الثمن أو لا عجل الزيد أو اجل لانها يبعة ثانية لاتعلق لها بالاول (قوله واحترز بالقدر) أي بما اذا كان الثمن عينا وهو حال وقوله عن يعه بعرض أي حال وتقايلا قبل قبضه (قوله فيجوز مطلقا) أي كان الزيد عينا أو غيرها عجل الزيد أو اجل وكذا يقال في الاطلاق بعده (قوله ان كان الثمن معينا) أي عرضاً معينا (قوله والامنع) أي للبيع والسلف ان كان للزيد من جنس الثمن وفسخ الدين في الدين ان كان من غير جنسه يانه أنه اذا باعه الحمار بعشرة اثواب حالة غير معينة ثم تقايلا قبل قبضها على ان يرد مع الحمار ثوباً لاجل فالحمار مأخوذ في مقابلة تسعة وهذا بيع والثوب العاشر سلف من البائع للمشتري ويأخذها منه اذا حل الاجل وان رد مع الحمار شاة فقد فسخ الثوب العاشر في الشاة (قوله واما زيادة البائع فجازة مطلقا) أي سواء كانت الزيادة معجلة أو مؤجلة والوضوح بحاله وهو ان البيع الاول بحال لم يقبض حتى تقايلا بزيادة من البائع الا في صورة واحدة وهي أن يكون الزيد مؤجلاً (١) وهو من صنف البيع فيمتنع لأنه سلف بزيادة كما في أبي الحسن انظر بن (قوله وصح أول) هو بغير تنوين لانه بمعنى أسبق فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل بخلاف اول بمعنى واحد وما ذكره من محبة الاول فقط هو الاصح وخالف ابن الماجشون وقال يفسخان معاً وهذا الخلاف عند قيام السلعة (قوله بمفوت من مفوات الفاسد) ظاهره أي مفوت كان وهو قول سحنون والذي صححه ابن رشد في البيان أنه لا يفوت هنا الا العيوب المفسدة ونص ابن رشد في البيان واختلفوا بمفوت به السلعة فقيل انها تفوت بمحوالة الاسواق فأعلى وهو مذهب سحنون والصحيح انها لا تفوت الا بالعيوب المفسدة اذ هو ليس

(١) قوله وهي أن يكون الزيد مؤجلاً الخ بأن استرد بايع الحمار مثلاً لاجل حماره بعمار آخر مؤجل يدفعه للمشتري بعد الاجل فقد آل الامر إلى أن المشتري سلف البائع حماراً يقتضيه منه بعد الأجل وانفع بسقوط الثمن عن نفسه اه كتبه محمد عليش

لفساد شرائه باتفاق (وهل) فسخ البيعتين في الفوات بيد المشتري الثاني (مطلقاً) كانت قبعة السلعة في البيع الثاني

(١) قول الشارح لم يقبض هنا سقط يفهم من عبارة عقب فارجع إليها كتبه مصححه

قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر (أو) انما يفسخ الأول (إن كانت القيمة) اللازمة للبائع الأول في الشراء الثاني يوم قبضه (أقل) من الثمن الأول كالمو كانت ثمانية والتمن الأول عشرة فان كانت مثله أو أكثر فلا يفسخ الأول في ذلك (خلاف) فحله في فسخ الأول حيث فاته بيد المشتري الثاني وهو البائع الأول وكانت القيمة مساوية للتمن الأول أو أكثر فان فاته بعد بيعه لبائعه بيد المشتري الأول ففسخ الثاني فقط باتفاق وان كانت القيمة أقل من الثمن الأول ففسخا (٨٨) معا باتفاق [درس] (فصل) ذكر فيه (١) حكم بيع العينة ومسائله المتعلقة به

ووجه مناسبتها لما قبله التحيل على دفع قليل في كثير والعينة بكسر العين المهملة فياء تحتية فنون وأهل العينة (٢) قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون إلى التجار فيشترونها منهم لبيعوها لمن طلبها منهم فهي يبيع من طلبت منه سلعة قبل ملكها إياها لطلبها بعد شرائها سميت (٣) بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل مقصده من دفع قليل ليأخذ عنه كثيرا وهي ثلاثة أقسام جاز ومكروه وممنوع وبدأ بالاول بقوله (جاز) لمطلوب منه سلعة (وليس عنده أن يشتريها) من مالكتها (ليبيعها) لطلبها منه (بشمن) وفي نسخة بناء وهي أحسن لأنه المقصود (٤) في هذا الفصل وعلى كل فهو متعلق ببيعها هذا ان باعها للطالب بنقد كله أو بمؤجل كله بل (ولو بمؤجل بعضه) وعجل الطالب بعضه للمطلوب منه وردد بلو قول العتية بكرهه ذلك لأنه كأنه قال له خذها بيع

فاسد لثمن ولا مضمن وانما يفسخ لاجل انهما تطرقا به الى استباحه الربا والى هذا ذهب ابو اسحق التونسي وغيره من المتأخرين اه بن (قوله قدر الثمن الاول) أي كعشرة وقوله أو أقل أي كثمانية أو أكثر أي كاتني عشر (قوله أو أقل) أي لا نالو لم يفسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة معجلة وهي أقل ويأخذ عنها عند الاجل أكثر وهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما إذا تلفت أو فاته وكانت القيمة مساوية للتمن الاول أو أكثر منه فاننا إذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لانا ندفع عشرة أو اثني عشرة ونأخذ عشرة (قوله خلاف) الاول قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهما لما ارتبطا صارا كالقعد الواحد والقول الثاني لسحنون وقال ابن الحاجب انه الاصح وعبر عنه بعضهم بالمشهور اه بن (قوله وكانت القيمة مساوية للتمن الأول أو أكثر) أي فعلى الاول لارجوع لاحدهما على الآخر بشئ وعلى الثاني يرجع بالزيادة من له زيادة (قوله وان كانت القيمة أقل من الثمن الأول) هذا عتري قوله وكانت القيمة مساوية للتمن الاول أو أكثر وقوله ففسخا معا باتفاق أي وحينئذ فلا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ

فصل ذكر فيه حكم بيع العينة

(قوله ووجه مناسبتها) أي بيع العينة وقوله لما قبله أي وهو يبيع الآجال وقوله التحيل أي في كل منهما (قوله فياء تحتية) أي منقلبة عن واولان أصلها العون (قوله لاستعانة البائع بالمشتري الخ) أراد بالبائع المطلوب منه السلعة والمشتري الطالب لها وحينئذ قسميته بأثما باعتبار المال لأنه حين طلب منه السلعة لم يكن باعاعا لمطلوب منه فقط والاحسن أن يقال إنما سميت عينة لآعانة أهلها للضطر على تحصيل مطلوبه على وجه التحيل بدفع قليل في كثير (قوله لأنه المقصود في هذا الفصل) أي وعلى نسخة بشمن يقال لا ثمرة لذكر ذلك الا التوصل للبالغ والافن المعلوم أن كل من باع لا يبيع الا بشمن (قوله فهو متعلق ببيعها) أي لا بقوله يشتريها لأن شراء المطلوب منه (١) لا خلاف في جوازه سواء عجل كل الثمن أو أجل الكل أو عجل البعض وأجل البعض وحينئذ فلا يناسبه التعبير بلو والخلاف (٢) إنما هو في بيع المطلوب منه للطالب بشمن مؤجل بعضه وبعضه معجل ثم ان قول المصنف جاز لمطلوب منه سلعة أي والحال أنه من أهل العينة أي الذين يتحيلون على دفع قليل في كثير لأنه محل الخلاف للشار إليه بلو وموضع الصور الآتية بعد (قوله لأنه كأنه الخ) أي لأن المطلوب منه كأنه قال للطالب حين باعها له خذها الخ ولا يأتى هذا إلا إذا كان الطالب من أهل البياعات وكانت السلعة يمكن بيع بعضها (قوله منها لحاجتك) أي وهو ما يدفعه معجلا للمطلوب منه (قوله لا يفي الخ) الأولى لا يفي ببقية الثمن الذي اشترت به أي والشراء بفلو والبيع برخص مكروه (قوله فليتأمل) أي في رد المصنف على العتية بلو فانه

(١) قوله لأن شراء المطلوب منه لا خلاف في جوازه غير صحيح لما يأتي له في مقوله فليتأمل أن الخلاف في شراء أهل العينة بشمن بعضه معجل وبعضه مؤجل اه (٢) قوله والخلاف إنما هو في بيع الطالب الخ سيأتي له في مقوله فليتأمل أن يبيع المطلوب منه الطالب ليس محل الخلاف

منها لحاجتك والباقي لك يقيمة الثمن للاجل والغالب ان ما بقى بعد بيع بعضها الحاجة لا يفي بما اشترت به فليتأمل وأشار للقسم الثاني غير

(١) قول الشارح ذكر فيه أي الفصل حكم أي دال حكم الخ فالظرفية من ظرفية العام في الخاص ولك ان تفسر ذكر بين وتستغنى عن دالية فالظرفية من ظرفية الثمرة فيما ترتب عليه وقوله حكم مفرد مضاف لمعرفة قيم الجواز والكراهة والحرمة وقوله بيع العينة من إضافة المسمى للاسم اه (٢) قول الشارح وأهل العينة الخ تمهيد لبيان معنى العينة شرعا (٣) قوله سميت أي الحقيقة المبنية بقوله بيع الخ وقوله بذلك أي لفظة عينة وقوله لاستعانة الخ قصد به بيان المناسبة بين اللغوي والشرعي وقوله يبيع من إضافة المصدر لفاعله وقوله قبل ملكه ظرف لطلبت وقوله يبيع ظرف لبيع اه (٤) قوله لأنه المقصود غير مسلم بل يقع كثير من أهل العينة البيع بمساو أو أقل مما اشترى به لتعلق غرضه بالناس اه على

بقوله (وكره) لمن قبله سلفي ثمانين وأرد ذلك عنها مائة أن يقول (خذ) في (بمائة ما) أي سلعة (بثمانين) قيمة ليكون حلالا وما سألته حرام (أو اشتراها) أي يكره أن يقول شخص لبعض أهل العينة إذا مررت عليك السلعة الفلانية (٨٩) فاشترها (ويومئذ لتريحها)

اعترض بأن التي في توضيحه وأنا أربحك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الإيحاء وأيضا فإن كلامه هنا يوم حرمة التصريح وأجيب بأن مراده بالإيحاء ذكر الربح من غير تسمية قدره فسامه إيحاء لأنه لم يذكر قدر الربح فإن صرح بقدره حرم وإن أوماً من غير تصريح بلفظه نحو ولا يكون إلا خيراً جاز (ولم يفسخ) أتى به مع علمه من الكراهة لدفع توهم أن المراد بالكراهة التحريم وللتصريح بالرد على من قال بالفسخ وأشار للقسم الثالث مخرجاً له من الجواز بقوله (بخلاف) قول الأمر (اشترها بعشرة قدراً) أنا (أخذها) منك (بائني عشر لأجل) كسر فلا يجوز لما فيه من سلف جرحاً فتعالم تارة يقول الأمر لي وتارة لا يقول لي واليهما أشار بقوله (ولزم) السلعة (الأمر) بالعشرة (إن قال) في القرض المذكور اشتراها (لي) ويفسخ البيع بائني عشر لأجل وهل للأمر جعل مثله أو الأقل منه ومن الربح

غير صحيح (١) فإن كلام المصنف مسئله وكلام العتية مسئله أخرى لأن كلام العتية فيمن كان من أهل العينة يشتري السلعة من التجار ويبقى عنده حتى يأتيه من يشتريها منه بشمن بعضه مؤجل وبعضه معجل فظاهر المدونة والأمهات جواز ذلك لأهل العينة وظاهر العتية الكراهة وعمل الخلاف إذا دخلا أي البائع والمشتري على أن المشتري لاحتياجه يبيع من تلك السلعة بقدر ما يتقدمه للبائع ويبقى بقيتها عنده للأجل في مقابلة ما بقي من الثمن وإلا فلا كراهة وكلام المصنف فيمن طلبت منه سلعة فيشتريها من مالكها ثم يبيعها لمن طلبها منه فيجوز له أن يبيعها له بشمن كله معجل أو كله مؤجل أو بعضه معجل وبعضه مؤجل فإذا علمت هذا تعلم أن على المصنف الدرك من وجهين أتياه بالمبالغة في مسئله المطلوب منه سلعة وليست عنده وليست هذه محلها الثاني أنه على تقدير أنه لا فرق بين الشراء من المطلوب منه سلعة وليست عنده والشراء ممن هي عنده فمحل المبالغة مقيد بما إذا اشترى ليبيع للحاجة وقد أخل بالقييد انظر بن (قوله وكره خذ بمائة الخ) ظاهر المصنف أن الكراهة إذا كان الفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا ولكن ظاهر النقل الإطلاق كما قال عبق وأما أن أعطى رب مال لمريد سلف منه بالربا ثمانين ليشتري بها سلعة على ملك رب المال ثم يبيعها له فهو ممنوع كما نقله ح عن ابن رشد في آخر الفصل لأنها لما لم تكن عنده السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة صورة إنما هو دفع قليل ليأخذ عنه كثيراً (قوله وأجيب بأن مراده الخ) الأولى أن يقال أنه أراد بالإيحاء لتريحها عدم التصريح بقدر الربح سواء أوماً أو للتريح أو صرح به إجمالاً وأما ما ذكره الشارح من الجواب فنأظر فيه لتطبيق كلام المصنف على مافي التوضيح (قوله فإن صرح بقدره حرم) أي إذا كان الشراء الثاني لأجل وأما إذا كان قدراً ففي الجواز والكراهة قولان كما سيذكره المصنف فلا معارضة بين كلام الشارح هنا وما يأتي للمصنف من أنه إذا قال له اشترها بعشرة قدراً وأنا أخذها منك بائني عشر قدراً ففي الجواز والكراهة قولان (قوله جاز) أي كما هو مفاد التوضيح وهو الحق خلافاً لظاهر كلام المصنف هنا من الكراهة (قوله وللتصريح بالرد على من قال الخ) في ح أنه أتى به ليرد قول فضل يجب أن يفسخ لمصلحة الكراهة في المدونة على التحريم لما فيه من التحيل على دفع قليل في كثير (قوله بخلاف اشتراها) حاصل صور هذه المسئلة وهي ما إذا أمره أن يشتريها بشمن ويأخذها منه بشمن آخر أن الثمنين إما أن يكونا قدراً أو مؤجلين أو الأول قدراً والثاني لأجل أو بالعكس وفي كل من الأربعة إما أن يقول لي أم لا فهذه

(١) قوله غير صحيح الخ لا يخفى على المتأمل المصنف أن حمل كلام المصنف على مسألة الخلاف يمكن يجعل بشمن متعلقاً يشتريها وجعل ليسها من باب الحذف والإيصال أي ليبيع منها بعضاً يدفع ثمنه للبائع والبعض الآخر يقيه عنده يباقي الثمن للأجل وحينئذ يظهر التعليل الآتي في كلام الشارح ويسقط الاعتراض على المصنف بشقيه فحمله على ما قال الشارح وواقفه عليه المحشى وغيره ثم يعترض عليه بما بينوه غير صواب خصوصاً وما حملوا عليه المصنف لا يعقل فإن المضطر محتاج للناض لقضاء دينه مثلاً أو تزويج بنته فكيف يقول له أهل العينة خذ هذه السلعة بمائة مثلاً ونصفها حال ونصفها مؤجل على شرط أن تبيع جزءاً منها بخمسين تدفعها لي وتبقى الآخر يباقي الثمن للأجل وهذا تعلم أن نسخه ثمن أحسن خصوصاً وهي الموافقة لنصوص الأمهات وقد سقط تعليل الشارح أحسنه نسخة بناءً ولا يخفاك أن مطلوب على حلنا بمعنى ما شأنه أن يطلب منه أو باعتبار المال وإني لمعترف على نفسي بالقصور وإن ماقلته فيه تكلف ولكن إذا صح به كلام المصنف تعين خصوصاً وفيما قالوه ما علمت والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم اه كنه محمد عليش

أو بمعنى الواو كما في بعض النسخ أي وفي الفسخ إن لم يقل لي وإمضاء العقدة الثانية بمجرد العقد (وَلَوْ مَعَهُ) أي الأمر (الاثناعشر) للأجل لأن ضمانها من المأمور ولو شاء الأمر عدم الشراء كان له ذلك لأنها لم تلزمه بقوله أو إمضاء أي إن أخذه الأمر وليس للمأمور منعها منه لكونه كوكيل (٩٠) الأمر (قولان) والمعتمد الثاني ولا جعل للمأمور على القولين (وَبِخلافِ)

قول الأمر للمأمور (اشترها لي بشرة) قد أو) أنا (أخذها) منك) باني عشر قد أو) فيمنع (أخذ المأمور) العشرة (بشرط) عليه من الأمر بأن قال الأمر اشترها لي بشرة واقدها عني وأنا أشتريها منك باني عشر قد أو) لأنه حينئذ جعل له الدرهمين في نظير سلفه وتولية الشراء فهو سلف واجارة بشرط وهو يفيدانه إذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وإن شرط النقد كالنقد بشرط ولزمت السلعة الأمر في هذه أيضا بالثمن الأول وهو العشرة قد أو) يفسخ الثاني أن وقع (وله) أي للمأمور على الأمر (الأقل) من جعل مثله أو الدرهمين فيهما أي في هذه المسئلة وفي أول قسمي التي قبلها وهو قوله اشترها لي بشرة قد أو) وأخذها باني عشر لأجل وأما في قسمي الثاني وهو أن لم يقل لي فلا جعل له كما تقدم (والأظهر) والأصح أنه (لا يجعل له) فيهما كلا

تناية وفي كل إما أن يكون الثمن الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر فهذه أربعة وعشرون والمصنف لم يذكر منها إلا ست صور لأنه ذكر لفظ بخلاف ثلاث مرات وفي كل منها صورتان لأنه في كل منها إما أن يقول لي أولا (قوله وأخذها) إما بالرفع أي وأنا أخذها فهو استئناف أو أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو العية في جواب الأمر (قوله فلا يجوز) أشار به إلى أن قول المصنف بخلاف الخ مخرج من قوله جاز الخ لا من قوله وكره الخ (قوله ثم تارة يقول الأمر لي) أي تارة يقول الأمر اشترها لي بشرة قد أو) وأنا أخذها الخ (قوله خلاف الخ) ومضى المصنف فيما يأتي على القول الثاني وقيل أيضا عن ابن رشد أنه لا جعل له (قوله وفي الفسخ إن لم يقل لي الخ) حاصله أنه إذا لم يقل لي والقرض أنه أمره بشرائها بعشرة وافق معه على أن يشتريها منه باني عشر لأجل ووقع ذلك فقيل يفسخ البيع الثاني وهو أخذ الأمر لها باني عشر لأجل ثم إن كانت السلعة قائمة في يد الأمر ردت للمأمور بعينها وإن فاتت في يد الأمر بمغوت البيع العاشر رد قيمتها يوم القبض حالة بالغة بما بلغت زادت على الاثنى عشر أو نقصت وقيل إن البيع الثاني يفسخ مع الأمر باني عشر للأجل ولا يفسخ كانت السلعة قائمة أو فائتة وإذا علمت ذلك ظهر لك أن الاستثناء في قول المصنف وفي الفسخ إن لم يقل لي إلا أن يغوت فالقيمة فيه نظر من وجهين أحدهما أن مقتضاه أن المبيع إذا فات لا يفسخ مع أنه يفسخ على هذا القول مطلقا لكن يردعيه إذا لم يغت وقيمته إذا فات الثاني لزوم القيمة هنا حال الفوات وهذا يخالف ما تقدم من أن المختلف في فساد بعض إذا فات الثمن والجواب عن الأول أن الاستثناء من مقدر أي ومردعيه لأن أن يغوت فالقيمة وإلى هذا الجواب أشار الشارح والجواب عن الثاني أن ما تقدم أ كثر لا كلي وإنما لم يعمد هنا بالثمن لما فيه من سلف جرتقا (قوله أو بمعنى الواو) أي لأن الخلاف إنما هو في الفسخ والإمضاء لا في أحدهما كما يستفاد من أو (قوله لأن ضمانها من المأمور) أي لو هلك قبل شراء الثاني (قوله لأنها لم تلزمه) أي لعدم قوله لي (قوله وليس للمأمور منعها) هذا مرتبط بما قبل التفرع اعني قوله ولو شاء الأمر الخ (قوله لكونه كوكيل الأمر) يقدح في هذا جعله ضامنا لها وقد يقال لامانة بين كون ضمانها من المأمور وبين كون الأمر مخيرا في الشراء وعدمه ألا ترى أن ما يبيع بالخيار للشترى كذلك فإن ضمانه من بائعه مدة الخيار والمشتري مخير في إمضاء الشراء وعدمه فقد وجد نظير لما هنا (قوله والمعتمد الثاني) قال ح وكان على المصنف أن يقتصر على القول الثاني لأنه قول ابن القاسم وروايته عن مالك والقول الأول لابن حبيب اه بن (قوله على القولين) أي القول بفسخ البيع الثاني وإمضاءه إن لم يقل لي ثم انه لا حاجة لقوله ولا جعل له على القولين لأنه إذا فسخ البيع الثاني على القول به فظاهر عدم الجعل وإذا مضى على القول الثاني قد أخذ الدرهمين (قوله وهو يفيد الخ) الضمير للتعليل المذكور ووجه الإفادة أن هذا شأن الاجارة والسلف لأنه لا فرق بين الاجارة والسلف والبيع والسلف في حصول الصحة إذا اسقط الشرط (قوله وإن شرط النقد) أي من الأمر على المأمور أي والحال أنه لم يحصل منه قد وقوله كالقد أدى كالتقد بالفعل من المأمور بشرط الأمر عليه (قوله ولزمت السلعة الأمر في هذه أيضا) أي مراعاة لقوله لي للقيد انه وكيل عنه (قوله وبفسخ الثاني أن وقع) أي مراعاة لعل اجتماع السلف والاجارة بشرط (قوله فلا جعل له كما تقدم) قد سبق ما فيه من انه لا حاجة لذلك لأنه ان

يلزم تميم الفاسد وهو ضعيف والراجح ما قدمه (وجاز) قد المأمور (بغيره) أي بغير شرط بل وقع تطوعا وله الدرهمان فسخ (كسند الأمر) نفسه بأن دفع العشرة للمأمور وقال له اشترها لي بالعشرة وأخذها باني عشر قد أو) يجوز وله الدرهمان لانهما أجرة له (وإن لم يقل لي) بأن قال اشترها بعشرة قد أو) وأخذها منك باني عشر قد أو) أي جواز شرائه منه باني عشر قد أو) (والسكراهة) وهو الراجح (قولان) هلمما أن قد المأمور بشرط فان تطوع جاز قطعا (وبخلاف اشترها لي باني عشر لأجل

وأهترها منك (بشرة تهدأ) فممنوع للسلف بزيادة لانه يسلفه عشرة على أن يشترها له بائني عشر (فتلزم) الأمر (بالمسمى) الحلال وهو الاثنا عشر لاجلها (ولا تجعل العشرة) للأمور لأنه يؤدي إلى السلف بزيادة (وإن عجلت أخذت) أي ردت للأمر ولو غاب عليها المأمور ولا يفسد العقد (وله جعل مثله) زاد على الدرهمين أو نقص (وإن لم يقل لي) في الفرض المذكور فهذا ثاني القسم الثالث وهو تمام الستة الاقسام الممنوعة (فهل لا يرد البيع) (٩١) الثاني بأعشرة تهدأ (إذا فات) بل

يمضي بالبشرة تهدأ وعلى المأمور الاثنا عشر للاجل يؤديها لباثقه عنده (وليس على الأمر إلا العشرة) التي أمر بها (أو يفسخ) البيع (الثاني مطلقاً) فات أولم يفت لكن ترد ان كانت قائمة وإلا فالقيمة يوم قبضها وحينئذ فالقولان متفقان على الردان لم تفت والخلاف بينهما ان فاتت فاحدها الامضاء بالثمن والثاني لزوم القيمة وظاهر قوله (إلا أن يفوت) أي البيع (فالقيمة) أنه لا يفسخ مع الفوات على هذا القول وليس كذلك فهو إما إيضاح يغني عنه الاطلاق أو استثناء من مقدر أي وترد بعينها إلا الخ (قولان)

[درس]

فصل في أحكام الخيار وهو قسمان خيار تروأى تأمل ونظر للبائعين أو لغيرهما وخيار نقيصة وهو ما كان موجه نقصاً في البيع من عيب أو استحقاق ويسمى الحكمي لانه جري اليه الحكم وأشار لأول بقوله (إنما)

فسخ فظاهر عدم الجواز وإن مضى فقد أخذ (قوله والأظهر والأصح أنه لا جعل له) أي وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن زرقون ولاختيار ابن زرقون أشار المصنف بالأصح وبهذا يسقط تعقب المواق على المؤلف بقوله لعل الواو في قوله والأصح أقبحهما التناسخ وذلك لان اعتماد المواق على ابن عرفة وهو لم يذكر كلام ابن زرقون ثم اعلم ان المسئلة الثانية ذات أقوال ثلاثة ذكر المصنف منها قولين والثالث أن له أجر مثله بخلاف الأولى ففيها قولان له الأقل أو أجزم مثله وليس فيها الثالث الذي استظهره ابن رشد وحينئذ فلا يصح قول المصنف فيها بالنسبة للأولى لأنه يقتضي أن القولين المذكورين جاريان في المسئلة الأولى والثانية كذا اعترضه الواو ورده بن بأن ابن رشد ذكر هذا القول في المسئلة الأولى أيضاً ونقل ح كلامه فانظره (قوله يجوز) ظاهره الجواز ولو كان قد الأمر بشرط اشترطه للمأمور عليه وهو كذلك كافي عقب (قوله علمها الخ) هذا غير صحيح وفي التوضيح لما ذكر المسئلة قال ما نصه واختلف فيها قول مالك فمرة أجاز إذا كانت البيعتان قد اتفقتا والأمر ومرة كرهه للرأونة التي وقعت بينهما في السلمة قبل أن تصير في ملك المأمور اه وهذا يدل (١) على أن محل القولين إذا قد الأمر اه بن (قوله لأنه) أي الأمر يسلفه الخ هذا التعليل أصله لتت والشيخ سالم وكانهما رأيا أن الأمر سلف عشرة للمأمور ليدفع له عنها عند الأجل اثنا عشر وهو بعيد لأن السلف لم يكن للزيادة المذكورة بل لاجل تولية الشراء فالأحسن عبارة ابن رشد في المقدمات والبيان لانه استأجر المأمور على أن يتنازع له الساعة بسلف عشرة دنائير يدفعها اليه ينتفع بها إلى الأجل ثم يردّها اليه والأمر يدفع الاثنى عشر عند الأجل للبائع الأصلي ونحوه في التوضيح والمواق اه بن (قوله فهل لا يرد) أي فهل يرد البيع الثاني إذا فات السلمة وتلزم القيمة وان كانت قائمة ردت بذاتها ويفسخ البيع (قوله عنده) أي عند الأجل (قوله أي وترد بعينها الخ) أي وهذا الثاني أحسن

(فصل إنما الخيار بشرط) (قوله عندنا) أي خلافاً للشافعية فانه معمول به عندهم ووافقهم ابن حبيب من أئمتنا والسيوري وعبد الحميد الصانع وعلى المشهور من عدم العمل به فاشترطه ففسد البيع لانه من المدة لمجهولة الآتية (قوله وان ورد به الحديث) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وان كان صحيحاً لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لان عمل أهل المدينة كالمتواتر لأنه من قبيل الاجماعيات والمتواتر يفيد القطع بخلاف خبر الآحاد فانما يفيد الظن ونقل ابن يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ وبعض المالكية حمل التفرق في الحديث على تفرق الأقوال لا على تفرق الابدان كما حمل الشافعي (قوله خيار تروأ) أي ويقال له خيار شرطي وهو الذي ينصرف له لفظ الخيار عند الاطلاق (قوله ولما كانت مدة الخيار تختلف الخ) أي لما كانت مدة الخيار تختلف عندنا الخ أي خلافاً لابن حنيفة والشافعي القائلين بان مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله كشهري) أي انه إذا شرط الخيار في دار فان مدته لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أنها قد تكون أقل من شهر وأشار الشارح بتقدير مدته إلى أن قول المصنف كشهري مثال لمقدر ويصح ان يكون من

(١) قوله وهذا يدل فيه ان المصنف جزم بالجواز ان قد الأمر وصورة الشارح مادفع الخ وسلمه المحشى فيفهم الجواز بالأولى ان قد ولم يقل لي فكيف يجعل محل الخلاف فالظاهر كلام الشارح فتأمل وحرر اه كتبه محمد عليش

الخيار بشرط) أي لا يثبت إلا بالشرط أي لا بالمجلس فانه ليس معمولاً به عندنا لان عمل أهل المدينة على خلافه وان ورد به الحديث الصحيح ولما كانت مدة الخيار تختلف بخلاف البيع بينها بقوله ومدته (كشهري) أي شهر وستة أيام (في دار) ومثلها

مدخول الحصر وهو أحسن ويكون راداً بالأول على عبد الحميد وابن حبيب وبالثاني على الشافعي وأبي حنيفة (قوله بقية أنواع العقار) أي كأرض وضعة وحانوت وخان وغير ذلك ثم إن ظاهر المصنف أن أمد الخيار في المقار شهر وما ألحق به سواء كان الخيار لاختبار حال البيع أو للتروى في الثمن وهو ظاهر كلام أهل المذهب وقيل إنه قاصر على الأول وإن الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التومني وكذا يقال فيما يأتي في الرقيق والدابة والثوب (قوله سواء كان) أي الاسكان وليس الضمير للخيار (قوله ويفسد البيع باشتراطه) أي كان للاختبار أم لا (قوله في الأربعة) أي كان بشرط أم لا لاختبار حالها أم لا (قوله والا) أي والا يكن بأجرة فلا يجوز فيها أي كان الاسكان بشرط أو بغيره (قوله في الأربع) أي سواء كان بشرط أو بغيره كان بأجرة أو كان بغيرها (قوله فهذه ثمانية أيضاً) أي فيكون صور سكنى المشتري في مدة الخيار ست عشرة صورة وحاصلها أنه إما أن يسكن كثيراً أو يسيراً وفي كل ما ان تكون السكنى بشرط أو بغيره وفي كل من هذه الأربعة إما أن تكون لاختبار حالها أم لا وفي كل من هذه الثانية إما أن تكون السكنى بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة علم حكمها من الشارح وحاصل ما ذكره الشارح أنه إن سكن بأجر جاز مطلقاً في صورها الثمان كانت بشرط أو بغيره كانت كثيرة أو يسيرة للاختبار أو لغيره وإن سكن بغير أجر منع في الكثير في صورة الأربع بشرط وبغيره للاختبار وبغيره ومنع في اليسير في صورتي غير الاختبار أي ما إذا سكن لغير الاختبار بشرط وبغيره وجاز في صورتي الاختبار (قوله فالممنوع ست) أي وهي ما إذا كان الاسكان كثيراً بشرط أو بغيره لاختبار حالها أم لا وكان ذلك بلا أجرة وكذا إن كان يسيراً لغير اختبار كان بشرط أو بغيره وهو بلا أجرة (قوله الفاسد منها ثلاثة) أي وهي ما إذا كان الاسكان كثيراً بشرط من غير أجرة سواء كان لاختبار حالها أم لا أو كان يسيراً بلا أجر لغير اختبار (قوله وكجمعة في رقيق) فلو بيعت دار به أي بالرقيق وكل بالخيار فالظاهر أن الخياران قصد به كل منهما اعتباراً بالأبعد منهما وإن قصد به أحدهما اعتبر أمد المقصود منهما بالخيار انظر بن (قوله أي جاز استخدامه) أي في مدة الخيار أي جاز استخدام المشتري له (قوله أو كثيرة) أي بغير أجرة (قوله فيرجع الاستخدام لسكنى الدار) أي في جريان السبت عشرة صورة فيه وحاصلها أن الاستخدام إما أن يكون كثيراً أم لا وفي كل إما بشرط أم لا وفي كل من الأربعة إما لاختبار حاله أم لا وفي كل من هذه الثانية إما بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة وحاصل حكمها أنه إذا كان بأجرة جاز في ثمانية وإن كان بغير أجرة فإن كان يسيراً لاختبار حاله جاز بشرط وبدونه والامنع فالممنوع ست والفاسد منها ثلاث ولو قال المصنف ولا يسكن مجاناً والا جاز كاختبارها في اليسير والاستخدام في الرقيق كذلك لكان حسناً (قوله يوم خلاف المراد) أي وذلك لأن وظاهره أن السكنى ممنوعة في الصور كلها والاستخدام جائز في الصور كلها هذا خلاف المراد (قوله وكثلاثة في دابة) قال طفي ظاهر كلامه في توضيحه ومختصره تبعاً لابن عبد السلام أن مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها فإن كان ليس شأنها الركوب فمدة الخيار فيها ثلاثة أيام وإن كان شأنها الركوب فإن اشترط الخيار فيها لاجل اختبارها بالركوب في البلد كان أمد الخيار فيها يوماً وإن كان لاجل اختبارها بالركوب خارجها فبريد أو بريدان وهو خلاف ما لعبد الحق وابن يونس وعياض وابن شاس من أن اليوم ليس أمداً للخيار وإنما هو أمد للركوب مع بقاء أمد الخيار ثلاثة أيام مطلقاً سواء كانت تراد للركوب أم لا وهذا هو التحقيق ولولا ما في التوضيح لأمكن حمل قوله كيوم لركوبها عليه أي كيوم لاشتراط ركوبها لاجل اختبارها داخل البلد مع بقاء الخيار إلى ثلاثة أيام اه وطى هذا حمل ابن غازي واستدل له بكلام عبد الحق وابن يونس وحاصله أنه يجوز بيع الدابة بالخيار ثلاثة أيام سواء اشترط اختبار حالها بغير الركوب أو بالركوب في البلد أو خارجها إلا أنه إذا اشترط اختبارها بالركوب في البلد

بقية أنواع العقار (ولاً يسكن) أي لا يجوز أن يسكن بأهله كثيراً في مدته سواء كان بشرط أم لا لاختبار حالها أم لا ويفسد البيع باشتراطه هذا إذا كان بلا أجر وإلا جاز في الأربعة فهذه ثمانية فإن سكن يسيراً لغير اختبارها جاز بشرط وبغيره إن كان بأجرة والا فلا فيها ويفسد البيع في صورة الشرط ولا اختبارها جاز في الأربع فهذه ثمانية أيضاً فالممنوع ست الفاسد منها ثلاثة (وكجمعة في رقيق) وادخلت الكاف ثلاثة أيام فالجملة عشرة (واستخدامه) أي جاز استخدامه بما يحصل به اختبار حاله فقط إن كان من رقيق الخدمة وإن تكون يسيرة لا فمن لها فإن كان لا لاختبار حاله أو كثيرة لم تجز فيرجع الاستخدام لسكنى الدار وكذا البس الثوب وركوب الدابة واستعمالها تجزى فيه الست عشرة صورة المقدمة فقول المصنف ولا يسكن وقوله واستخدمه يوم خلاف المراد (وكثلاثة في دابة) ليس شأنها الركوب

أولم يشترط اختبارها له بل لقوتها وأكلها وغلاظها ورخصها مثلاً فإن اشترط الركوب في البلد فيوم ونحوه كما أشار به قوله (وكيفوم لركوبها) أي لشرطه فقط فإن اشترطه وغيره ثلاثة وليس قصده بدون شرط (٩٣) كشرطه على الراجح وأما إن اشترط

اختبارها بالركوب

خارج البلد فأشار به قوله

(وَلَا بَأْسَ بِشَرَطِ)

سير (البريد)

ونحوه عند ابن القاسم

وقال (أشهب) والبريد

وهو كونه (أي قول

أشهب) (خلفاً) لقول

ابن القاسم فالبريد

عنده ذهاباً وإياباً

والبريدان عند أشهب

كذلك أو البريد ذهاباً و

إياباً والبريدان كذلك أو

وفقاً فالبريد عند ابن

القاسم ذهاباً والبريدان

عند أشهب ذهاباً وإياباً

(تردد) الأولى تاويلان

(وكتلانة في ثوب)

وعرض ومثلي (وصح)

أي الخيار وجاز

(بعد) عقد (بت)

أي يصح فيها وقع

فيه البيع على البت أن

يجعل أحدهما لصاحبه أو

كل منهما للآخر الخيار

(وهل) محل الصحة

والجواز (إن) قد

المشتري الثمن للبائع وعليه

الأكثر وهو المعتمد فكان

لا يركب إلا يوماً واحداً مع كون الخيار إلى ثلاثة أيام وإن شرط اختبارها بالركوب خارجها فليس له ركوبها إلا يريداً أو يريدين مع بقاء الخيار ثلاثة أيام (قوله ليس شأنها الركوب) أي كالبيع والتمم ودخل فيها الطير والإوز والدجاج كذا قرر وقال القاني إن جرى عرف فيها شيء عمل به والأفلا خيار فيها فيما يظهر اهـ عدوى (قوله أو لم يشترط الخ) أي أو كان شأنها الركوب ولم يشترط الخيار فيها للركوب بل لقوتها الخ (قوله فإن اشترط الركوب) أي فأن كان شأنها الركوب واشترط الخيار لاختبارها بالركوب فاما إن يشترط اختبارها بالركوب في البلد كالخمر والبغال بعصر أو في خارجها كعمير التراسين (قوله فيوم) أي فأمد الخيار يوم فقط لثلاثة هذا ظاهر المصنف (قوله أي لشرطه) أي لشرط اختبارها به فقط (قوله فإن اشترطه وغيره) أي فإن اشترط اختبارها به وبغيره كأي كلها (قوله وليس قصده) أي وليس قصد المشتري الاختبار بالركوب بدون شرط كشرط اختبارها به على الراجح وما ذكره من أن قصد الركوب ليس كاشترطه قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومقابله أن قصد الركوب كاشترطه قول أبي عمران وصححه عياض فإذا اشترى دابة على الخيار ثلاثة أيام ولم يشترط ركوبها لأجل اختبارها به فلا يجوز له ركوبها في أيام الخيار على الأول ويجوز على الثاني ونص عياض ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنها لا تتركب أيام الخيار إلا بشرط وذهب أبو عمران إلى أنه إذا لم يشترط ركوبها فله من ذلك ما يجوز اشترطه إذا كان العرف عند الناس الاختبار بالركوب وهو الصحيح ثم إن قول الشارح وليس قصده الخ هذا إنما يناسب طريقة عبد الحق من أن أمد الخيار في الدابة مطلقاً ثلاثة أيام فإن كان شأنها الركوب وشرط اختبارها بالركوب في البلد جاز له ركوبها يومها فإن لم يشترط ذلك فهل يجوز له ركوبها أم لا فيه ما علمته من الخلاف وأما على طريقة المصنف من أن دابة الركوب إذا اشترط فيها الخيار لأجل اختبارها بالركوب داخل البلد فأمد الخيار فيها يوم فلا يتأتى (١) فيها ذلك الخلاف فتأمل (قوله ولا بأس بشرط سير البريد) هو سفر نصف يوم بالسير للعتاد أي وإذا شرط اختبارها بالركوب خارج البلد فلا بأس باشتراط سير البريد (قوله الأولى تاويلان) لأن هذا اختلاف من شراح المدونة في فهمها والأول لا يبي عمران والثاني لم يصب (قوله وعرض) من جملة الكتب وهل السفن كذلك أو كالدور قولان وأما الخضر والقواكه فأمد الخيار فيها بقدر الحاجة مما لا يتغير فيه كذا في المصنف (قوله وجاز) أي ابتداء لا أنه يصح بعد الوقوع مع منعه ابتداء (قوله بعد بت) أي وأما الجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو ممنوع كما قلناه بن عن التوضيح لخروج الرخصة عن موردها لأن إباحة الخيار رخصة وذلك لأن الخيار محتو على غرر إذ لا يدرى كل من التبايعين ما يحصل له هل الثمن أو المثلثن لجهله بالثمن والعقد متى يحصل فكان مقتضاه أن يكون ممنوعاً لكن رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراد (قوله أن يجعل أحدهما لصاحبه أو كل منهما للآخر الخيار) قال في المدونة وهو يبيع مؤتلف بمنزلة يبيع المشتري لها من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لأنه صار بائناً (قوله قد فسخ البائع الخ) حاصله إن البائع قد تقرر له بالبت الواقع أولاً فمن عند المشتري أوجب ذلك الثمن

(١) قوله فلا يتأتى الخ بل يتأتى بأن يشترط الخيار لاختبارها من جهة الأكل أو باختبارها من جهة الركوب فهل له ركوبها حيث جرى به العرف وهو قول أبي عمران أولاً وهو ما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن اهـ

الأولى الاقتصار عليه لأنه إذا لم ينفذ فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه إن كان الخيار للبائع

فان كان للبائع فالتنوع لظنة التأخير (١) لاحتمال اختيار المشتري والمبيع للبائع او الصحة والجواز .طلقا (تأويلان وضمنه حينئذ) أي حين جعل الخيار بعد البت (المشتري) (٩٤) لانه صار بانعاولو جعل البائع الخيار له (وقسد) الخيار ان وقع

(بشرط مشاوره) شخص (ببيع) وهو الذي لا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار بأمد بعيد

(١) قول الشارح لظنة

التأخير الظاهر ان مراده لظنة فسخ ما في الدمة في مؤخر بدليل تعليله بقوله لاحتمال الخ فلو قال بمظنة فسخ الخ لكان مناسباً وبعد فظنة الفسخ لا تخص اختيار المشتري بل اختيار البائع كذلك لا له يحتمل ان يمضي فلا فسخ وان يرد فيتحقق وكلام الشارح يوم انه تحقق ان كان الخيار للبائع فكان المناسب ان يذكر الشارح بدل قوله لانه اذا الخ مانصه ومفهوم ان قد انه يمنع جعل كل منهما او احدهما الخيار لصاحبه بعد بت البيع لظنة فسخ ما في الدمة في مؤخر لاحتمال رد من له الخيار البيع بانما او مشتريا أوهما او وأما بيان العلامة المحشى كلام اشارح بقوله أي تأخير رد فقير معقول اه وقوله المشتري اظهر في

للمشتري عند البائع سلعة فيها الخيار فقد فسخ البائع ماله من الثمن في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه لأن تلك السلعة في ضمان البائع لتأخير مدة الخيار فالمراد بالقبض القبض الشرعي وهو دخولها في ضمان المشتري (قوله فالتنوع لظنة التأخير) أي تأخير رد السلعة فكأنه إذا اختار الرد إنما ردها بعد يومين فقد فسخ البائع (١) ما في ذمة المشتري في معين وقد تأخر قبضه له بالنظر لآخرة الأمر وحاصله أن الثمن الذي تقرر في ذمة المشتري للبائع بالبت قد فسخه البائع (٢) في سعة يتأخر قبضه لها لأن المشتري يحتمل أن يمضي البيع (٣) وان يردده وعلى احتمال رده له يظن انه أخر ردها (٤) للبائع يوما أو يومين فقوله لاحتمال اللام بمعنى مع (٥) وقد علمت أن العلة في النع عند عدم الدفع فسخ البائع ما في ذمة المشتري وفي معين يتأخر قبضه سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري الا انه ان كان (٦) الخيار للبائع فتأخير القبض بالنسبة للمشتري وإن كان الخيار للمشتري فتأخير القبض بالنسبة للبائع وعلى كل حال فالفسخ لما في الدمة هو البائع اذا علمت هذا فالأولى للشارح (٧) ان يقول لانه اذا لم ينقد فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه وهو ظاهر إن كان الخيار للبائع وإن كان للمشتري فبالنظر لظنة التأخير مع احتمال اختيار المشتري رد البيع (قوله أو الصحة والجواز .طلقا) أي سواء قد المشتري الثمن للبائع أو لم ينقده كما هو ظاهر المدونة وذلك لان جعل الخيار لأحدهما ليس عقدا حقيقة إذ المقصود منه تطييب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور المذكور (قوله تأويلان) الاول لبعض شيوخ ابن يونس والثاني للخمى (قوله لانه صار باعاً) وذلك لأن المشتري لما اتفق مع البائع على ما جعل لسكل منهما من الخيار عد باعاً لانه أخرج السلعة عن ملكه بعد وقوع البيع على البت والحاصل ان تراصهما على الخيار بعد البت بيع ومؤتلف بمنزلة بيع المشتري لها من غير البائع والضمان في مدة الخيار من البائع (قوله ولو جعل البائع الخيار للمشتري) هذا ما بالغة في قوله وضمنه المشتري أي هذا اذا جعل المشتري الخيار للبائع اتفاقاً بل ولو جعل البائع الخيار للمشتري بناء على المذهب من ان اللاحق لا يفسد لیس كالواقع فيها أما على مقابله من أن اللاحق للعقد كالواقع فيها فالضمان من البائع في تلك الحالة (قوله وقسد الخيار) أي فسد البيع المحتوي على الخيار بشرط مشاوره الخ وضمانه من بائعه كما في بيع الخيار الصحيح على الراجع وقيل من المشتري اذا قبضه حكم البيع الفاسد وحاصل ما ذكره الشارح أنه قد تقدم ان أمد الخيار في العقار شهر وبلحق به ستة أيام فاذا ابتك الدار على مشاوره زيد وكان في مكان بعيد على أكثر من أمد الخيار كأربعين يوماً كان البيع باطلاً ما لو كان على

(١) قوله فقد فسخ الخ المناسب فاذا جعل له المشتري الخيار كان مظنة لفسخ ما في الدمة في مؤخر لاحتمال اختياره رد البيع ووجه تأخير الفسخ فيه انه في ضمان المشتري لا تلاعبه بائعاً بخيار إلى بت البيع (٢) قوله قد فسخه الخ المناسب ابداله بمانصه اذا تطوع البائع للمشتري بتخيره كان ذلك مظنة لفسخه في سعة يتأخر ضمانه لها لأن المشتري يحتمل ان يرد البيع اه (٣) قوله يحتمل ان يمضي البيع لا دخل له في توجيه مظنة الفسخ فالأولى حذنه (٤) قوله يظن انه أخر ردها الخ لا معنى له وسببه الاعتراض بظاهر عبارة الشارح (٥) قوله بمعنى مع بل هي للتعليل داخلة على علة مظنة التأخير أي فسخ ما في الدمة من مؤخر اه (٦) قوله الا انه إن كان الخ غير صحيح لان تأخير القبض أي الضمان بالنسبة للبائع على كل حال كان الخيار له او للمشتري لقول المصنف وضمنه حينئذ المشتري وقول العلامة المحشى وعلى كل حال فافسخ لما في الدمة هو البائع إذ من المعلوم بديهية أن الفاسخ هو ذو القبض المتأخر (٧) قوله فالأولى للشارح بل الصواب ان يقول ما بينته في ما كتبت على مقولة لظنة التأخر هذا الذي ظهر لي بعد التحير والتفكير فأحرص عليه وتأمله ان كنت من اهل التدبر وادع لكاتبه بخير ان كنت من اهل الخير اه كتبه محمد عlish

(أو) بشرط (مدة زائدة) على مدته بكثير (أو) مدة (مجهولة) كالي أن تعطر السماء أو يقدم زيد وقت قدومه لا يعلم (يستمر الصنف في الثلاثة ولو أسقط الشرط (أو) بشرط (غيبية) من بائع أو مشتر زمن الخيار (٩٥) (على ما) أي يبيع (لا يعرف) بعينه

ولو قال على مثلي كان أخضر وأحسن لأن من غير المثلي ما لا يعرف بعينه مع أن شرط الغيبة عليه جائز ومحل المنع والفساد في المثلي ما لم يطبق عليه أو يكن ثمرا في أصوله وإلا لم يفسد ولم يمنع واعتراض على المصنف في ذكر الفاسد بالشرط مع عدم الطبع بأن نص اللغوي المنع قطعاً وإن وقع مضى ولم يفسخ وقوله ابن عرفة ولم يحك خلافة وعلة المنع التردد بين السلفية والثمنية وهو ظاهر في غيبة المشتري وأما في غيبة البائع فيقدر أن المشتري كأنه التزم شراء المثلي وانخافه في نفسه وحين شرط البائع الغيبة عليه أساقه له فيكون بيعاً إن لم يرد وسلفاً إن رده (أو) بشرط (ليس ثوب) زمن الخيار إن لم يكن قياسه عليه (و) إذا فسخ (رده أجبرته) لأن اللبس الكثير النقص لأن الغلة في بيع الخيار للبائع (ويلزم) المبيع بالخيار من هو يده منها كان صاحب الخيار أو غيره (بأفضائه) أي زمن الخيار وما في حكمه فإن كانت الساعة بيد البائع لزمه الرد لبيع كان الخيار له أو لغيره وأنه سكانت بيد المشتري لزمه الامضاء كان الخيار له أو لغيره

مسافة ثمانية وثلاثين يوماً فلا يضر لأن اليومين يلحقان بأمد الخيار وكذا لو كان على مسافة تسعة وثلاثين لأن الضرر كما قال الشارح أن لا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ أمد الخيار وما ألحق به كما في خض بأمد فالיום الواحد ليس بأمد بعيد وأعلم أنهم لم يتعرضوا لقدر الأمد البعيد ولا القريب وحينئذ يرجع فيهما للعرف اه تقرير عبدوي (قوله أو بشرط مدة زائدة على مدته بكثير) أي وأما الزيادة بيوم أو بعض يوم لم يضر اشتراطها لقول المصنف ورد في كالتد (قوله أو مجهولة) اعتراض بأن في كلام المصنف تكرار لأن للشرط مشاورته إما أن يعلم وقت الاجتماع به لكن بمدة تزيد على أمد الخيار الشرعي فهو راجع للشرط مدة زائدة أولاً يعلم وقت الاجتماع به فهو راجع لمدة مجهولة وأجاب بعضهم بأن مشاورته البعيد يلاحظ فيها البعد ولا يلاحظ فيها الزمان والدة الزائدة يلاحظ فيها الزمان لا البعد وللمدة المجهولة يلاحظ فيها الجهالة لا الزمان فلا تكرار (قوله أو غيبية على ما لا يعرف بعينه الخ) حاصله أن من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالمسكيل والوزون والعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة مدة الخيار فإن ذلك يوجب فساد البيع لتردد البيع بين السلفية والثمنية لأنه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا يمكن الانتفاع به ومفهوم شرط أن الغيبة إذا كانت بغير شرط كما لو تطوع البائع بإعطاء السلعة للمشتري وغاب عليها في زمن الخيار وكانت مثلية فإنه لا يضر بل ذلك جائز ومفهوم ما لا يعرف بعينه جواز اشتراط الغيبة على ما يعرف بعينه فإذا تنازع البائع والمشتري في تسليم ما يعرف بعينه للبيع بالخيار قضى للمشتري بتسليمه إن كان الخيار لاختبار حال المبيع وإن كان للثروي في ثمنه مع علمه بحاله لم يقض له بأخذه فإن وقع البيع على الخيار ولم يعين وقوعه لماداً بان اتفاقاً على الإطلاق لفظاً وقصداً حمل على أنه للثروي في الثمن ولا يلزم تسليمه للمشتري وإن اتفاقاً على وقوعه مطلقاً في اللفظ وأدعى كل واحد منهما مقصداً ناقضاً قصد الآخر فسخ البيع قاله (قوله لأن من غير المثلي) أي لأن بعض العروض القومة لا تعرف بعينها كالطواقي والشيلاان والبواييج والأواني الصبغ (قوله وأخفاء) أي أخفى ذلك الالتزام في نفسه (قوله إن لم يرد) أي المشتري لنفسه بأن رد البيع وضمير يرد للمثلي وقوله إن رده أي لنفسه بأن أمضى البيع (قوله أو لبس ثوب) يعني أنه يفسد البيع الواقع على خيار بشرط لبس الثوب في مدة الخيار إذا كان اللبس منقصاً وأما إن كان سيرا بأن شرط لبسه لقياسه فلا يضر (قوله لأن الغلة في بيع الخيار للبائع) أي زمن الخيار وذلك لأن الضمان منه والحاصل أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار زمنه سواء كان صحيحاً أو فاسداً ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري وأمضى البيع لنفسه لأن الملك للبائع ومنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم من أن الغلة للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول كما تقدم على ما إذا كان البيع ثباً فبيع البت الفاسد ينتقل فيه الضمان بالقبض فيفوز المشتري بالغلة وأما يبيع الخيار فالملك فيه للبائع ولا ينتقل الضمان فيه بالقبض كان صحيحاً أو فاسداً فلذا كانت الأجرة والغلة فيه للبائع (قوله وما في حكمه) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف وحينئذ فلا تنافي بين قوله ولزم بأفضائه وبين قوله ورد في كالتد (قوله بعد انقضاء زمن الخيار) أي وبعد انقضاء ما ألحق به كالتد وهو اليوم واليومان فقول المصنف ورد في كالتد أي بعد شهر في دار وبعد كجمعة في رقيق وبعد كثلث في دابة وبعد كيوم في ثوب أي له أن يرد الدار بعد مضى يومين وأمين بعد الشهر وما ألحق به وهو ستة أيام كالمز فاجلة ثمانية وثلاثون يوماً وإن يرد الرقيق بعد مضى يومين وأمين بعد الجمعة وما ألحق بها وهو ثلاثة

(وردة) المبيع بالخيار أي وجاز لمن يده المبيع أن يردّه بعد انقضاء زمن الخيار على الآخر (في كالتد) اليوم واليومين

ولو كانت مدة الخيار يوماً واحداً (٩٦) حيث وقع النص على مدته المتقدمة فإن وقع بخيار ولم ينص على مدته المتقدمة لزم بانقضائه

من غير زطعة كالقد والظاهر أن مثل ذلك ما إذا نص على مدة أقل كشرة أيام في الدار (و) فسد بيع الخيار (بشرط قد) للثمن وإن لم ينفذ بالفعل لتردده بين السلفية والتمنية ولما كان الغالب حصول النقد بالفعل عند شرطه أناطوا الحكم به وإن لم يحصل قد بالفعل إذا تكرر لاحكم له والمشارك هذا الفرع في الفساد بشرط التفروع صبعة شهبها به قال (كغائب) من غير العقار بيع بالصفة على البت وبعدت غيبته بدليل قول المصنف سابقاً ومع الشرط في العقار وفي غيره أن قرب كاليومين (وعهدة ثلاث) فإن شرط النقد يفسده (ومواضعة) بيعت على البت بخلاف المستبرأة لدور الحمل فيها (وأرض) لزراعة (لم يؤمن ربهما) فإن شرط نقد الكراء يفسد إيجارها (وجعل) على تحصيل آبق مثلاً (وإجارة لحرز) بكسر الحاء المهملة قراء فزاي أي حفظ وحراسة (زرع) فشرط النقد يفسده

أيام كالمزاجلة اثنا عشر يوماً وله أن يرد الدابة بعدمضى يومين واقعين بعد الثلاثة الأيام وما ألحق بها وهو يوم فالجملة ستة أيام وكذا يقال في الثوب فالكاف في قوله كالفد أدخلت اليوم والكاف في كشهرو أدخلت الستة بالنسبة للدار والثلاثة بالنسبة للرقيق واليوم بالنسبة للدابة والثوب اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو كانت مدة الخيار يوماً) أي كالدابة تشتري بالخيار لأجل اختبارها بالركوب داخل البلد على مامر للمصنف والحاصل أن له الرد في كالفد ولو كانت مدة الخيار يوماً لا إن كانت أقل كما تقدم في الفواكه والخضر (قوله وهذا حيث وقع النص على المدة الخ) تبع فيه عيج وظاهر المدونة كما في المواق الاطلاق وعزا شب ذلك التقييد لأبي الحسن انظر بن (قوله وبشرط قد) أي ولو أسقط الشرط على المتمد فليس كشرط السلف المصاحب للبيع وقوله وبشرط قد الخ وأما النقد تطوعاً فلا يضر لضعف التهمة كما لو أسلفه بعد عقد البيع (قوله من غير العقار) أي ولو كان المبيع عقاراً مطلقاً وغيره وهو قريب الغيبة كالثلاثة الأيام فلا يفسد شرط النقد فيه كما مر في بابه (قوله ومع الشرط) أي وجاز النقد مع الشرط وقوله إن قرب راجع لغير العقار وأما العقار فيجوز فيه اشتراط النقد مطلقاً (قوله وعهدة ثلاث) أي ثلاثة أيام يرد فيها العبد المبيع بكل حادث من العيوب وأما اشتراط النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لندرة أمراضها فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فهو قوى لأنه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعة) أي وأمة بيعت على البت بشرط المواضعة لاحتمال أن تظهر حاملاً فيكون سلفاً أو تحيض فيكون ثمناً لا إن اشتراط عدم المواضعة أو كان العرف عدمها كما في بیاعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري وتجعل تحت يد أمينة ومفهوم بيعت على البت أنه لو بيعت على الخيار امتنع النقد فيها مطلقاً ولو تطوعاً كما يأتي (قوله بخلاف المستبرأة) أي وهي الأمة الوحش التي لم يقر البائع بوطئها إذا اشتراها إنسان بقصد الوطء فإنه يجب استبرأؤها واشتراط النقد لا يفسد بيعها (قوله وأرض لزراعة) أي أجراها ربهما على البت وقوله لم يؤمن ربهما بأن كانت من أراضي النيل العالية أو من الأراضي التي تروى بالمطر وقوله فإن شرط النقد يفسدها أي لتردد النقود بين الثمنية إن رويت والسلفية إن لم ترو فإن أمن ربهما كأرض النيل للنخضة جاز النقد فيها ولو بشرط (قوله فإن شرط نقد الكراء يفسد إيجارها) أي وأما النقد تطوعاً فهو جائز والموضوع إن الإجارة على البت وأما على الخيار فالنقد فيها ممنوع ولو تطوعاً والحاصل أن كراء الأرض إن كان على الخيار منع النقد فيه مطلقاً تطوعاً وبشرط كانت الأرض مأمونة أو غير مأمونة وإن كان على البت جاز النقد تطوعاً وبشرط أن كانت الأرض مأمونة وإن كانت غير مأمونة جاز النقد إن كان تطوعاً ومنع إن كان بشرط وسيأتي في الإجارة إن مأمونة الري بالنيل إذا رويت بالفعل يجب التقديفها وحينئذ فالنقد في كراء الأرض على ثلاثة أقسام جائز وممتنع وواجب (قوله وجعل الخ) أي إن من جاعل شخصاً على الاتيان بجده الآبق مثلاً واشتراط المجهول له انتقاد الجمل في العقد فانه يكون فاسداً لا إن كان النقد تطوعاً فلا يضر على المتمد كما ذكر ذلك بن وأيده بالنقول خلافاً من قال إن النقد يمتنع في الجمل مطلقاً ولو تطوعاً (قوله وإجارة لحرز زرع) أي أو لرعى غنم أو لخياطة ثوب وقوله فتفسخ الإجارة أي لتعذر

الخالف

لا احتمال تلف الزرع

فتفسخ الإجارة فيكون النقود مطلقاً أو سلامته فيكون ثمناً (وأجير) معين (تأخسر) شروعه (عهرأ) ومراهه إن من

الخلف وما ذكره المصنف من أن النقد بشرط في مسألة الاجارة لحرز الزرع مفسد لها بناء على أنه لا يجب خلف الزرع إذا تلف وأما على أنه يجب خلفه وهو الذهب فيجوز شرط النقد فيه فالمصنف مشى على ضعيف لاجل جمع النظائر نعم إذا كان الزرع المستأجر على حراسته معينا فلا يجب الخلف اتفاقا حينئذ فيمتنع اشتراط النقد (قوله عاقلا أو غيره) أى كمن أكرى سفينة بعينها على أن يركبها وقت صلاح البحر للركوب فالسكراء جائز ثم ان كان وقت صلاح البحر الركوب قريبا مثل نصف شهر جاز شرط النقد وان كان بعد نصف شهر كعشرين يوما فأكثر لم يجز اشتراط النقد (قوله فكان عليه) أى على المصنف أن يقول وأجز تأخر شروعه بعد نصف شهر ويعلم النع عند تأخر شروعه شهرا بالأولى وأما عبارته فقوم عدم النع عند تأخر شروعه بعد نصف شهر وليس كذلك (قوله فالعلة في السكك التردد بين السلفية والتمنية) يؤخذ من هذا ان امتناع اشتراط النقد في المسائل المذكورة إذا كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأن الغيبة عليه تعد سلفا فان كان مما يعرف بعينه جاز النقد مطلقا ولو بشرط لعدم وجود هذه العلة حينئذ لان الغيبة على ما يعرف بعينه لا تعد سلفا (قوله يتعين فيه تعجيل النقد) أى وإلا كان فسخ دين في دين وقوله أو الشروع أى بناء على أن قبض الأوائل قبض للأواخر (قوله ولا خصوصية للأربع المذكورة) أى لا خصوصية للمسائل الأربع التي ذكرها في منع النقد فيها بشرط وغيره بل هذا الحكم ثابت لمسائل أخر غيرها ولذا زاد بعضهم عهدة الثلاث بخيار لأن عهدة الثلاث إنما تكون بعد أيام الخيار ولا تدخل في أيامه والا لم يكن لا اشتراطها فائدة (قوله كل ما) أى كل مبيع (قوله يمنع النقد فيه) أى تطوعا وبشرط (قوله بما لا يعرف بعينه) أى وهو المثل مكيلا كان أموزونا أو معدودا بأن يجعل ذلك رأس مال السلم وأجرة السكراء وضمن الأمة الواضعة أو الغائب فلو كان الثمن من القومات فإنه لا يمنع نقده في هذه المسائل سواء كان البيع بتأويل على الخيار ولو بشرط لان ما يعرف بعينه من القومات لا يترتب في الذمة حتى يفسخ في غيره والغيبة عليه لا تعد سلفا فلا يتأتى فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر ولا التردد بين السلفية والتمنية (قوله فسخ ما في الذمة) أى وهو هنا الثمن الذي قبضه البائع وصار في ذمته وقوله في مؤخر أى وهو المبيع الذي يتأخر قبضه بعد أيام الخيار (قوله في مواضعة) يعنى ان من ابتاع أمة بخيار وهى ممن يتواضع مثلها فإنه لا يجوز له النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه يؤدي لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه يئانه ان البيع اذا تم باقتضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتعجله الآن وكذا من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه للعلة المذكورة لأن البيع إذا تم باقتضاء أمد الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتعجله الآن وفرضنا المسئلة في وقوع البيع على الخيار لأنه لو كان بتا كان الممنوع إنما هو شرط النقد وأما التطوع بالنقد فلا يضر وفرضنا ان الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه لو كان يعرف بعينه جاز نقده ولو بشرط كان البيع على البت أو على الخيار وكذا يقال في بقية المسائل الأربع ونحوها (قوله ضمن بخيار) أى في امضائه وردده والظاهر ان قدر أمد الخيار في السكراء ثلاثة أيام كما في الدابة التي تباع بشرط الخيار لاختبار ثمنها قاله شيخنا العدوى (قوله أو غير معينة) أى وهى التي كراؤها يقال له مضمون (قوله ليركبها) أى بمجرد اقتضاء امد الخيار (قوله مطلقا) أى ولو تطوعا وذلك لأن السكراء إذا عقده باقتضاء امد الخيار فقد فسخ

استأجر اجيرا معينا عاقلا أو غيره وكان لا يشترع في العجل إلا بعد شهر فكان عليه أن يقول بعد نصف شهر فان شرط نقد الاجرة ففسد الاجارة لاحتمال تلف الاجير المعين فيكون سلفا وسلامته فيكون ثمنا فالعلة في السكك التردد بين السلفية والتمنية وتقيد الاجير بالمعين لأنه يأتى أن السكراء المضمون يتعين فيه تعجيل النقد أو الشروع ثم ذكر أربع مسائل يمتنع النقد فيها مطلقا بشرط وغيره ولا خصوصية للأربع المذكورة وصابط ذلك كل ما يتأخر قبضه بعد أيام الخيار يمنع النقد فيه إلا أنه مخصوص بكون الثمن مما لا يعرف بعينه لأن علة النع فسخ ما في الذمة في مؤخر وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة فقال (وَمُنْعِ) النقد (وَإِنْ بَلَ شَرَطِ فِي) بيع (مُوَاضَعَةٍ) بخيار (و) بيع شيء (غائب) بخيار (و) في (سكراء ضمن) بخيار ولا مفهوم لضمن فمن أكرى دابة مثلا معينة أو غير معينة على الخيار ليركبها مثلا فلا يجوز النقد فيها مطلقا

وإنما منع في الكراء بالخيار ولو تطوعا وجاز في البيع على الخيار تطوعا لأن اللازم في التقدي في بيع الخيار التردد بين السلفية والحمية وهذا إنما يؤثر مع الشرط وأما في الكراء بالخيار فاللازم فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر وهذا يتحقق في التقدولو تطوعا (و) في (سلم خيار) وهذه المسئلة ذكرها المصنف بقوله وجاز بخيار لما يؤخر إن لم ينقد فقوله بخيار راجع للاربع [درس] (واستبد) أي استعمل (تأبع) باع (أو مشتر) اشترى (على مشورة (١) غيره) (٩٨) أي جاز له أن يستقل في أخذها (٢) وردها بنفسه ولا يتوقف أمره

على مشورة ذلك الغير (لا)
 ان باع أو اشترى (على
 خيار) أو الغير
 (ورضاء) فليس له ان يستبد
 بنفسه دون من شرط له
 الخيار أو الرضا لان من
 شرط الخيار أو الرضا للغير
 معرض عن نظر نفسه
 بالسكية بخلاف مشترط
 للمشورة فانه اشترط ما يحوى
 نظره (وتؤولت أيضاً
 على كَيْفِه) أى الاستبداد
 (فى مُشْتَر) اشترى على
 خيار غيره أو رضاء دون
 البائع فان له ان يستبد بهما
 كالمشورة (و) تؤولت أيضاً
 (على كَيْفِه) فيهما (فى الخيارِ
 دون الرضا فليسكل
 منهما الاستبداد كالمشورة
 (و) تؤولت أيضاً (على أنه)
 أى المجهول له الخيار والرضا
 (كالوَكِيلِ فِيهِمَا)
 أى فى الخيار والرضا فمن
 سبق منهما بامضاء أو رد
 اعتبر فعله والمعتمد الأول
 والثلاثة بعده ضعيفة ثم
 أشار الى رافع الخيار
 من الفعل بقول

(١) قول المصنف مشور

المكترى الثمن الذى له فى ذمة المكترى فى شيء لا يتعجله الآن بل بعد مضى أيام الخيار لأن قبض
 الأوائل ليس قبضاً للأواخر (قوله وسلم بخيار) أى أن من أسلم شيئاً لا يعرف بعينه فى شيء بخيار
 لأحدهما فإنه لا يجوز له التقديف مطلقاً لما فيه من فسخ مافى الذمة فى مؤخر لأن ماتعجل من النقد فى
 زمن الخيار سلف فى ذمة السلم اليه ولا يكون ثمناً إلا بعد مضى مدة الخيار وانبراه فإذا مضت مدة الخيار
 قد فسخ المسلم ماله من الدين فى ذمة السلم اليه فى مؤخر وهو المسلم فيه (قوله وهذه المسئلة ذكرها
 المصنف) أى فى باب السلم (قوله وجاز) أى السلم بخيار لما يؤخر أى لما يؤخر اليه رأس المال وهو ثلاثة
 أيام وقوله إن لم ينقد أى إن اتقى النقد بشرط وتطوعا فإن حصل قد مطلقا فسده وما ذكره هنا
 (قوله واستبد بائع) متعلقه محذوف أى استقل بائع بامضاء البيع أو رده إذا باع على مشورة غيره
 كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً واستقل بمشتري بامضاء البيع أو رده إذا اشترى على مشورة غيره وكذلك
 يستقل البائع والمشتري إذا كان كل من البيع والشراء على مشورة غيره فأوفى كلام المصنف مانعة
 خلوتجوز الجمع وحاصله أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد ثم أراد البائع أو المشتري
 أن يرمي البيع أو يرد دون مشورة زيد فإن له أن يستقل بذلك ولا يفتقر فى إبرام البيع أو رده إلى
 مشورته لأنه لا يلزم من المشاورة للمواقة لخبر شاوروه وخالفوهن وقوله على مشورة غيره أى
 والحال أن الثمن والثمن معلومان كأشترى منك سلعة كذا بكذا وكذا على مشورة فلان وماء ر من
 قوله أو على حكمه أو حكم غيره أو رضاه أى فى الثمن فلم يكن الثمن معلوماً فلا منافاة ثم إن ما ذكره من
 أن من باع أو اشترى على مشورة غيره فله الاستبداد هذا فى المشورة المطلقة وأما إذا قال على مشورته
 إن شاء أمضى وإن شاء ردت فكذلك الخيار والرضا ليس له الاستبداد لأن هذا اللفظ يقتضى توقف البيع
 على امضاء فلان انظر خش (قوله فليس له الخ) أى ولا بد من رضا فلان أو اختياره لامضاء البيع
 أو رده (قوله على نفيه فهما) أى على نفي الاستبداد فى البائع والمشتري فى الخيار أى فيما إذا باع على
 خيار فلان أو اشترى على خياره (قوله أى فى الخيار والرضى) فإذا قال بت بكذا على خيار فلان أو
 رضا أو اشترى بكذا على خيار فلان أو رضا فلان هذا كالوكيل (قوله والمعتمد الأول الخ)
 وحاصله أن من اشترى سلعة على خيار فلان أو رضا أو باع سلعة على خياره أو رضا أو رضا فى المسئلة أقوال
 أربعة الأول وهو المعتمد أنه لا استقلال له سواء كان بائناً أو مشترياً وهو المشار له بقول المصنف
 لا خياره أو رضا والقول الرابع له الاستقلال بإبرام البيع أو رده بائناً كان أو مشترياً ما لم يسبقه
 فلان لغير ما حصل منه والقول الثانى له الاستقلال أن كان بائناً فى الخيار والرضا وإن كان مشترياً
 فليس له الاستقلال فى الخيار ولا فى الرضا والقول الثالث له الاستقلال فى الرضا بائناً كان أو مشترياً
 وليس له الاستقلال فى الخيار بائناً كان أو مشترياً (قوله إلى رافع الخيار الخ) والحاصل على أن الخيار
 المشترط لأحدهما يرتفع إما بقول أو فعل فأشار هنا لما يرفعه من الفعل وسبأى يتكلم على ما يرفعه

بضم الشين وسكون الواو لا يسكون الشين وفتح الواو وإلا وجب قبل الفتحه من الواو للشين وإبدال الواو ألفا لتحركها أصالة من وفتح ما قبلها عروضاً كما في فعاله ومفازة ومنازة (٢) قول الشارح في أخذها وردها للناسب إبدال الهمزة بـواو في البائع وقوله لا أن باع الخ الأليق بالمصنف لا بائع أو مشتر على خياره اهـ كتبه محمد عليش وقوله أي في الخيار والرضا للناسب فيه أي في البائع والمشتري اهـ

(ورضى مُشتر) رضى فعل ماض ومشتراعه ووصفه بقوله (كاتب) الرقيق الذى اشتراه بالخيار واوئى عتقه كلاً او بعضاً ولأجل او التدبير (أو زوج) من له الخيار الرقيق ان كان امة بل (ولو عبداً أو قصداً) بفعل (٩٩) غير صريح في الرضا كـ: تجريد ماعدا الفرج

من الامة (تلقذاً) ولا يعلم ذلك إلا من اقراره اذ قد تخرج بالتقليب (أو رهن) المشتري المبيع بالخيار (أو أجزأ أو أسلم) الرقيق (للصنعة) او المكتب او خلق رأسه او حجمه (أو تسوق) بالمبيع اى أوقفه في السوق للبيع (أو جنى) المشتري على المبيع (ان تعمد) وسيأتى الخطأ (أو نظر الفرج) من الامة قصداً بخلاف نظر الذكر لفرج الذكر اذ لا يحل بحال وهكذا نظر للمرأة لفرج الامة او العبد (أو عرب دابة) أى قصدها في اسافلها (أو ودجها) قصدها في ودجها (لا إن جرد جارية) ماعدا فرجها فلا يدل على الرضا مالم يقر انه قصد التلذذ (وهو) أى كل ما تقدم انه رضا من المشتري (رداً) للبيع (من البائع) اذا صدر منه زمن خياره (إلا الإجارة) فلا تعد رداً من البائع لان الفلقة مالم تزد مدته على مدة الخيار (ولا يقبل منه) اى ممن له الخيار من بائع او مشتري (أنه اختار) فأضى البيع (أو رد) معطوف على امضى القدر لاطى اختار

من القول (قوله ورضى مشتري الخ) يعنى ان من اشترى عبداً أو امة على الخيار له وكتبه او دبره او عتقه في زمن الخيار كان العتق ناجزاً أو مؤجلاً أعتق كله او بعضه فان هذا يدل على رضا بالمبيع ويلزمه ذلك وكذا اذا زوج الامة في زمن الخيار فانه يعد رضا منه ولا خلاف في ذلك وأما العبد اذا زوجه في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور انه يعد رضا به خلافاً لأشهب والى الرد على أشهب أشار المصنف بلو في قوله ولو عبداً (قوله رضى فعل ماض) أى والواو للاستئناف لا أنها للعطف ورضا مصدر معطوف على بائضائه لايهامه أنه لا بد من الرضا مع الكتابة ومأمعها وليس كذلك بخلاف الفعل فانه لا يوم ذلك لأن معناه وعد المشتري راضياً بالكتابة ومأمعها وإنما خص الكتابة بالذكر دون غيرها من انواع العتق لأنه رجع فيها القول بأنها يبيع فرجها يتوم أنها لا تدل على الرضا كما أن البيع لا يدل عليه كما يأتى فدفع هذا التوم بالنص على أنها مفوتة بناء على ما رجع فيها أيضاً من أنها عتق (قوله أو زوج) ظاهره أن العقد كاف في عد المشتري راضياً بالمبيع ولو كان ذلك العقد فاسداً وهو كذلك مالم يكن مجمماً على فساده (قوله أو قصد بفعل غير صريح تلقذاً) حاصله أنه اذا فعل فعلاً ليس موضوعاً لقصد التلذذ بها مثل تجريد بعضها كصدرو ساق مثلاً فان قال قصدت به التلذذ عد ذلك رضا منه وإن لم تحصل لذة بالفعل وإن قال قصدت بذلك الفعل تقليبها فلا يعد ذلك رضا بها ولو حصلت له لذة بها وأما إن كان الفعل موضوعاً لقصد اللذة مثل كشف الفرج والنظر اليه فهو محمول على قصد التلذذ والرضا أثر أنه قصد اللذة أم لا (قوله أو رهن) المشهور وهو مذهب الدوثة أن المشتري لها رهن الامة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار فان ذلك يكون رضا منه وظاهره وإن لم يقبضه الرهن من الراهن الذى هو المشتري وهو كذلك لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الراهن قبضه من البائع أما اذا لم يقبضه من البائع ورهنه فلا يعد ذلك رضا مفوتاً لخياره (قوله أو أجزأ) أى ولو كانت الاجارة مياومة وقوله أو أسلم للصنعة أى ولو كانت هيئة (قوله أو خلق رأسه) أى لأن الاسير لا يخلق رأسه عادة إلا المشتري (قوله أى أوقفه في السوق للبيع) أى ولو مرة فلا يشترط في عده رضا تكراره كما في بن (قوله أو جنى المشتري على المبيع إن تعمد) كمالواشترى عبداً على الخيار ثم إنه قطع يد ذلك العبد أو رجه أو قاعينه في مدة الخيار عمداً فيعد ذلك رضا منه (قوله وسيأتى الخطأ) أى أنه لا يدل على الرضا بل أنه أن يرد مع أرش الجناية (قوله لفرج الذكر) أى فلا يعد رضا (قوله أو العبد) أى فانه لا يعد رضا إذ لا يحل بحال والحاصل أن قول المصنف أو نظر الفرج محمول على ما اذا كان المبيع أنى والحال أنها تشتهى وكان المشتري لها ذكراً وكان نظره لفرج قصداً لان النظر لفرج الذى يدل على الرضا هو النظر الذى يحل بالملك فنظر الذكر لفرج الذكر لا يحل به الرضا إذ لا يحل بحال وكذا نظر المرأة لفرج امرأة ولفرج ذكر اشترته بالخيار لا يدل على الرضا لانه لا يحل بالملك (تنبيه) لو اشترط المشتري بالخيار أن لا يكون شيء مما ذكر رضا فالظاهر إعمال الشرط في غير قصد التلذذ ونظر الفرج التحريم كافي للرجع عن عيج (قوله ودجها) بتشديد الدال (قوله إلا الإجارة) زاد اللخمى والاسلام للصنعة (قوله لان الفلقة له) أى غلة البيع زمن الخيار له (قوله مالم تزد مدته على مدة الخيار) أى وإلا كانت رداً من البائع وهذا القيد يجرى فيها اذا أسلمه البائع للصنعة بعمله مدة لان هذا من الاجارة في الحقيقة (قوله ولا يقبل الخ) هذا من تمة قوله السابق ويلزم

لان الرد أحد نوعى الاختيار فلا يكون قسياله فلا يصح عطفه عليه لان الشيء لا يعطف على نفسه (١) (بعدة) أى

(١) قول الشارح لان الشيء لا يعطف على نفسه المناسب فيه لأن الجزئى لا يعطف على كليه بأو أولاً لأن الخاص لا يعطف على العام بها ثم هذه طريقة والاخرى جواز ذلك كما سبق اهـ كتبه محمد عيسى

بإتضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتر وليس يده البيع ويشمل ما إذا كان الخيار لأحدهما وغاب الآخر ثم قدم بعد انقضاء أمد الخيار فادعى من له الخيار إن كان بالغا أنه أمضاه في زمنه أو مشتريا أنه رد في زمنه فلا يقبل منه إلا بينة قال ابن يونس قال بعض أصحابنا إذا كان الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج بعد أمد الخيار إلى الأشهداء إن أراد الفسخ وإن أراد إمضاء البيع فليشهد على ذلك وإن كان الثوب بيد المشتري فأراد إمضاء البيع لم يحتج لأشهاد وإن أراد فسخه فليشهد وهذا بين اه فنعني كلام المؤلف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار أنه اختار الامضاء والبيع يده أو اختار الرد والبيع يده المشتري إلا بينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار أنه اختار الرد والبيع يده أو اختار الامضاء والبيع يده البائع إلا بينة فهذه أربع صور يفترق فيها إلى البينة فإن أراد البائع ذو الخيار الرد والبيع يده أو الامضاء والبيع يده المشتري أو أراد المشتري ذو الخيار الرد والبيع يده البائع أو الامضاء والبيع يده المشتري لم يحتج إلى بينة كما تقدم فالجوع ثمان صور وقد حصلها أبو الحسن هكذا هو بن * والحاصل أنه قد تقدم أن البيع يلزم من كان في يده أيام الخيار من بائع أو مشتر بإتضاء أمدته وما ألحق به وهو كالفد كما مر فإذا كان البيع بيد البائع حتى انقضى أمد الخيار وما ألحق به فإنه يلزمه رد البيع كان الخيار له أو للمشتري ولو كان بيد المشتري حتى انقضى أمد الخيار وما ألحق به كان البيع لازماً له كان الخيار له أو لغيره فلو كان البيع بيد البائع وكان الخيار للمشتري وداعى المشتري بعد انقضاء أمد الخيار وما ألحق به أنه اختار إمضاء البيع قبل انقضاء أمد الخيار ليأخذه من البائع فلا يقبل دعواه إلا بينة أو كان الخيار للبائع والبيع يده بعد انقضاء أمد الخيار وما ألحق به ادعى أنه كان اختار إجازة البيع لأجل الزام المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة وكذلك لو كان البيع بيد المشتري والخيار له وادعى بعد أمد الخيار وما ألحق به أنه اختار الرد ليلزمه للبائع فلا يقبل دعواه إلا بينة أو كان الخيار للبائع والبيع يده المشتري وادعى بعد انقضاء أمد الخيار وما ألحق به أنه اختار الرد لأجل انشاعه من المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة (قوله بعد أمد الخيار) أي وما ألحق به (قوله تشهد له بما ادعاه) أي من اختياره الامضاء والرد (قوله فإن فعل الخ) أي إن من اشترى سلعة على الخيار ثم باعها في زمن الخيار ولم يخبر البائع باختياره إمضاء البيع ولم يشهده به وادعى أنه اختار الامضاء قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق البائع في دعواه اختيار الامضاء قبل البيع يمين وحينئذ فلا يكون للبائع سلطة على المشتري لا بأخذ ربح ولا بنقض بيع وهذا ما حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو قول ابن القاسم في بعض روايات الدونة وفي الموازية ولا يصدق المشتري أنه اختار الامضاء قبل بيعه وحينئذ فيخير البائع بين نقض بيع المشتري وبين إجازته واخذ ربحه وهذه رواية على بن زياد (قوله أو لا يصدق ولربها نقضه) كذلك قال ابن الحاجب وتعقبه في التوضيح بأن سحنون طرح التخيير في هذا القول وقال أن ما في رواية على أن الربح للبائع لأنه لا فائدة في نقض بيعه لأنه لو نقضه لكان للمشتري أخذ السلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وإنما للبائع الربح فقط لأنه يتم المشتري على أنه باع قبل أن يختار فيقول له أنت بعت السلعة وهي في ضماني فالربح لي فالصواب أن لو قال المصنف أو لربها ربحه أي ربح المشتري الحاصل في بيعه قولان * والحاصل أن بيع المشتري لما كان لا يسقط خياره يوم البيع باقراره أنه باع بعد الاختيار ولم يكن للبائع نقضه على القولين لكنه من أجل الربح يتم على البيع قبل الاختيار صدق يمين على القول الأول وكان الربح للبائع على القول الثاني هذا ما يفيد كلام التوضيح

بعدمضي زمنه وما ألحق به وهو ظرف لدعوى القدر أي لا تقبل دعواه بعد أمد الخيار أنه اختار أيام الخيار ليأخذها ممن هي يده أو يلزمها لمن ليست في يده (إلا بينة) تشهد له بما ادعاه (ولا) يدل على الرضا (بيع) مشتري له الخيار في زمنه (فإن فعل) أي باع وادعى أنه اختار الامضاء (فهل يصدق) أنه اختار الامضاء (يمين أو) لا يصدق (ولربها نقضه) وله إجازته

والناصر القاضى ثم قال فى التوضيح وانما يتم تضييع التخير فى القول الثانى اذا كان النزاع فى أيام الخيار وهى باقية أموالاً كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع فى أيام الخيار فالقول بتخير البائع بين نقض البيع وامضائه وأخذ ربحه ظاهر لان المشتري لا يمكنه أخذ السلعة بعد النقص لانه لم يبق له اختيار فحمل المصنف على هذا الفرض ظاهر انظر بن * واعلم أن محل الخلاف اذا وقع البيع فى زمن الخيار ووقع النزاع فيه أو بعده والحال ان الخيار للمشتري واما لو كان للبائع وباع المشتري زمنه ما يبيده فالبائع رد البيع قطعاً ان كان قائماً فان فات بيد المشتري الثانى لزم المشتري للبائع الاكثر من الثمن الاول والثانى والقيمة فإن باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع ايضاً فليس عليه إلا الثمن فقط فان باعه البائع والخيار للمشتري كان للمشتري الفسخ أو الاكثر من فضل القيمة والثمن الثانى على الاول (قوله واخذ الثمن) أى ربحه (قوله والمعول عليه قول ابن القاسم) أى فى المدونة من أن التسوق وأخرى البيع دال على الرضا وحاصل ما فى المسألة أن مذهب ابن القاسم فى المدونة أن كلا من التسوق والبيع من المشتري يدل على رضاه وقال غيره ان كلا منهما لا يدل على رضاه وان وقع وباع قبل انقضاء زمن الخيار وادعى انه انما باع بعد اختياره الرضا فان كان نزاعهما بعد مضي أيام الخيار فقولان الاول يقبل قوله يمين والثانى ان البائع غير فى نقض البيع وامضائه وأخذ الربح وان كان نزاعهما قبل فراغ أمد الخيار فقولان ايضاً الاول انه يقبل قول المشتري يمين والثانى لا يقبل قوله وللبائع اخذ الربح والمعتمد طريقة ابن القاسم واما الطريقة الثانية مع ما نبني عليها من الخلاف فضعيفة (قوله وانتقل لسيد مكاتب) أى أن المكاتب إذا باع ساعة بخياره أو اشترى سلعة بخيار له ثم عجز عن أداء نجوم الكتابة قبل انقضاء زمن الخيار فانه ينتقل ما كان له من الخيار لسيد فانه شاء السيد أمضى البيع وان شاء رده ولا كلام للمكاتب بعد عجزه لأن اختياره بعد عجزه يؤدي لتصرف الرقيق بغير إذن سيده (قوله وانتقل خيار مدين الخ) أشار الشارح الى أن قوله ولغيره متعلق بمقدر ويكون من عطف الجمل وليس عطفًا على سيد مكاتب المعمول لانتقال الاول لان فاعله خيار المكاتب وكذا يقال فى قوله ولوارث (قوله وقام الغريم عليه الخ) أشار بهذا الى أن مجرد إحاطة الدين لا تكفى فى انتقال الخيار الذى للمدين للغريم بل لابد من تفليس ولو بالمعنى الاعم (قوله ولا يحتاج الانتقال الى حكم الخ) أى الذى هو التفليس بالمعنى الاخص بل ينتقل خيار المدين لغيره بمجرد تفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وان لم يحكم الحاكم بخلع ماله للغرماء (قوله واذا اختار أى الغريم الاخذ أى للسلعة التى اشتراها الدين بخيار (قوله بخلاف ماذا أدى الخ) أى بخلاف السلعة التى اشتراها المدين على البت وفلس قبل أن يؤدي ثمنها فأداء الغريم فان ربحها لفلس وخسارتها عليه والفرق بينهما أن ما اشتراها المدين على البت ثمنها لازم له فلذا كان له ربحها وخسارتها عليه وأما التى اشتراها بخيار فانه لا يلزمه ثمنها إلا بمشيئة الغرماء لان الخيار صار لهم فليس لهم أن يدخلوا عليه ضرراً (قوله ولا كلام لوارث) أى أن من مات وعليه دين محيط بماله وقد اشترى بخيار ومات زمن الخيار فالكلام فى ذلك لغرمائه ولا كلام لوارثه وقوله قام الغريم قبل الموت أو بعده هذا هو الصواب خلافاً لما فى عج من أن عمله حيث قام الغرماء عليه قبل الموت انظر بن (قوله الا أن يأخذ الوارث شيئاً بماله) حاصله أن المدين اذا اشترى سلعة بخيار له وأدى ثمنها لبائعها ومات قبل انقضاء زمن الخيار فرد الغرماء تلك السلعة فأراد الوارث أخذ تلك السلعة بماله ويؤدي ثمنها للغرماء فانه يمكن من ذلك وكذلك اذا كان الميت باع بخيار له ومات ورد الغرماء يمينه وأراد الوارث اخذها ودفع الثمن لهم فانه يمكن من ذلك فصح قول الشاح ويؤدي ذلك أى الثمن للغرماء وأما لو كانت السلعة

واستشكل قوله ولا بيع مشتر الخ بامر من دلالة التسوق على الرضا فكان البيع أولى والصواب أن مسألة التسوق انما هى لابن القاسم وعليه فالبيع أخرى فى الرضا ومسئلة البيع لغيره وعليه فالتسوق أخرى فى عدم الرضا والمعول عليه قول ابن القاسم فكان على المصنف حذف مسألة البيع هذه (وانتقل) الخيار من مكاتبه الخيار (لسيد مكاتب عجز) عن أداء الكتابة زمن خياره وقبل اختياره (و) انتقل خيار مدين باع أو اشترى على خيار له (لغريم أحاط دينة) بمال المدين الحى أو الميت وقام الغريم عليه قبل انقضاء زمن خياره ولا يحتاج الانتقال الى حكم بخلع ماله للغريم وإذا اختار الاخذ فالربح للمدين والخسارة على الغريم بخلاف ما اذا أدى الغريم الثمن الذى لزم المفلس فى بيع لازم فالربح للمفلس والخسارة عليه (ولا كلام لوارث) مع هذا الغريم سواء قام الغريم قبل الموت أو بعده (الا أن يأخذ) الوارث شيئاً (بماله) الخاص به بعد رد الغريم ويؤدي ذلك للغرماء فانه يمكن من ذلك حينئذ

(و) انتقل خيار ميت غير مفلس بائع او مشتر على الخيار (لوارث) ليس معه غريم اصلا او معه غريم لم يحط دينه وبلا فهو ما قبله (والقياس) عند اشبه وهو نص للدونة قال في جمع الجوامع وهو حمل معلوم على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل وان يخص بالصحيح حذف الاخير (رد الجميع) من ورثة المشتري بالخيار (١٠٣) فيجبر مريد الامضاء على الرد مع الرد (ان

رد بعضهم) السلة
للبائع لما في التبعيض من
ضرر الشركة فالمعلوم
الثاني هنا هو للورث
والاول الوارث والصلة
ضرر الشركة والحكم
التصرف بالأجازة والرد
(والاستحسان) عند
أشبه ايضا وهو ما في
الموازاة وهو معنى يتقدح
في ذهن المجتهد
تقصر عنه عبارته والمراد
بالمعنى دليل الحكم الذي
استحسنه وأما الحكم فقد
عبر عنه (أخذ المجيز
الجميع) أي جميع السلة
فيمكن من اراد الاجازة
من اخذ نصيب الراد
ويدفع جميع الثمن للبائع
ليرتفع ضرر التبعيض
ان شاء للمجيز ذلك والا
وجب رد الجميع للبائع
الا ان يرضى بالتبعيض
فذلك له (وهل ورثة
البائع) بخيار ومات قبل
مضيه (كذلك) فدخلهم
القياس والاستحسان وينزل
المجيز منهم منزلة الراد من
ورثة المشتري والراد منزلة
المجيز فالقياس إجازة
الجميع ان أجاز بعضهم

التي اشتراها المدين بخيار ولم يؤد الثمن لبائعهما ورد الغريم البيع وأخذها الوارث بشمن من ماله فانه يؤدي
الثمن لبائعه ولا يؤديه للغرماء ويحتمل ان يكون مراده يؤدي الربح للغرماء وهو صواب لقول ابن
عرفة إذا اخذ الوارث بماله فالربح للبيت وشلة ابن غازي (قوله وانتقل لوارث) أي فان اتفقوا على
الاجازة او الرد فالظاهر وان اختلفوا فالقياس الخ (قوله والقياس رد الجميع) أي يقتضي رد الجميع
أي قياس الوارث على للورث وان ما كان للورث يكون للوارث يقتضي رد الجميع فكما أن
للورث إذا اشترى بالخيار ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض ورد البيع في البعض فانه يجبر على رد
الجميع حيث لم يرض البائع بالشركة فكذلك ورثته إذا رد بعضهم البيع وأجاز بعضهم فان المجيز يجبر على
الرد كغيره قياساً على مورثه لانه لما كان الخيار للمشتري وانتقل الحق في الخيار لورثته وقد أسقط
بعضهم حقه منه وطلب الرد فللبائع ان يقول للمجيز ان صاحبك أسقط حقه وصار الآن لاحق لأحد
في السلة إلا أنا وأنت لان نصيب الراد يعود لملك البائع وقيامك أنت بحكمك موجب لضرري من
تبعيض السلة وليس لك أخذها كلها لان صاحبك لم ينتقل حقه لك بل أسقطه وانتقل لي فحينئذ
يقتضي رد الجميع (قوله حمل معلوم) أي علم تصور لاعلم تصديق إذ لو كان هناك حكم معلوم لم يصح
القياس (قوله وان خص) أي التعريف بالقياس الصحيح وقوله حذف الاخير أي القيد الاخير
وهو قوله عند الحامل لان الصحيح مساو في الواقع (قوله على الرد) أي على رد ما بيده لاجل ان يكمل
جميع البيع لبائعه (قوله من ضرر الشركة) أي بين البائع وبين الذي لم يرد السلة للبائع (قوله والحكم الخ)
الاولى والحكم عند التبعيض (قوله والاستحسان) أي والذي يقتضيه الاستحسان أخذ المجيز الجميع
(قوله معنى يتقدح) كأن يصرح المجتهد بالحكم وتقدح العلة في ذهنه ولكن لا يقدر على التعبير عنها
وقوله تقصر عنه عبارته أي أولاً ينافي ذكر التوجيه في قوله بعد والفرق الخ فان هذا دليل للحكم
الذي استحسنه لان المراد بالدليل العلة قاله شيخنا (قوله أخذ المجيز الجميع) أي ولو لم يرض البائع بمضى
البيع لان للمجيز أن يقول للبائع الخيار كان لمورثي وأنت ليس لك إلا بمن سلعتك فأنا أوفيه لك
(قوله إن شاء المجيز ذلك) شرط في قوله أخذ المجيز الجميع (قوله كذلك) أي كورثة المشتري المتقدم
فدخلهم القياس والاستحسان إذا اختلفوا في الاجازة والرد (قوله وينزل المجيز منهم) أي من ورثة
البائع منزلة الراد أي لان المجيز هنا أراد عدم أخذ السلة والراد لبيع من ورثة المشتري أراد ايضا عدم
أخذها (قوله فالقياس اجازة الجميع) أي قياس ورثة البائع على مورثهم يقتضي اجازة الجميع إن
أجاز بعضهم وذلك لان الورث اذا باع بخيار له ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض وامتنع
للمشتري لضرر الشركة فانه يمضى البيع في الجميع وتدفع السلة بتمامها للمشتري لدفع ضرر
الشركة فكذلك ورثته اذا أجاز بعضهم البيع ورده بعضهم (قوله بين ورثة البائع
والمشتري) أي حيث كانت ورثة المشتري يدخلهم الاستحسان كما يدخلهم القياس واما ورثة
البائع فلا يدخلهم الاستحسان بل القياس فقط (قوله نصيب غيره) أي الذي هو الراد

والاستحسان أخذ الراد الجميع وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق على هذا التأويل بين ورثة البائع وقوله
والمشتري المجيز أن المجيز من ورثة المشتري له أن يقول لمن صار له نصيب غيره وهو البائع انتزعت باخراج السلة بهذا الثمن فأنا أدفعه لك

وقوله وهو البائع يان لمن يصير له نصيب الراد (قوله ولا يمكن الراد) أى القى هو من ورثة البائع وقوله عنه أى عن المميز وقوله لا تنقل الملك عنه علة لصيرورة (١) حصة المميز للمشتري (قوله تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (قوله ثم للمتعبد القياس فى ورثة للمشتري) وهو رد الجميع السلة للبائع ان رد بعضهم وان من طلب امضاء البيع يجبر على أن يرد مع غيره (قوله والبائع) أى فى ورثة البائع وهو اجازة الجميع للبيع ودفع السلة للمشتري ان أجاز بعضهم (قوله وان جن من له الخيار) أى قبل اختياره (قوله أو يقيق بعد طول) أى أو يقيق بعد أيام الخيار بطول وأما ان أفاق بعد أيام الخيار وما ألحق بها فحرب بحيث لا يضر الصبر اليه على الآخر فانه تنتظر إفاقته ولا ينظر السلطان (قوله نظر السلطان) أى ذو السلطنة فيشمل نواب السلطان فلو نظر السلطان وحكم بالأصلح من الرد أو الامضاء ثم انه أفاق المجنون فلا يعتبر ما اختاره بل ما نظره السلطان هو للعتبر ولو لم ينظر السلطان ومضى يوم أو يومان من أيام الخيار فزال المجنون فقبل تحسب تلك اللدة من أيام الخيار لقيام السلطان مقامه وهو الظاهر أو تلقى وتبتدأ أيام الخيار ولو لم ينظر السلطان حتى أفاق بعد أمد الخيار فلا يستأنف له أجل على الظاهر والبيع لازم لمن هو يده كذا قرر شيخنا (قوله أى انتظر للمضى عليه لفاقته) أى على المشهور ومقابلة قول أشهب انه ينظر له السلطان كالمجنون (قوله وان طال اغماؤه بعد الخ) أى وان مضى زمن الخيار وطال اغماؤه بعده بما يحصل به الضرر للآخر (قوله فسخ) أى فان لم يفسخ حتى أفاق بعده استؤنف له الاجل ومفهوم طال انه لو أفاق بعد أيام الخيار فحرب فانه يختار لنفسه وهل يختار فوراً أو يؤتف له أجل طرفتان وهذا بخلاف المجنون إذا تكامل السلطان ولم ينظر حتى أفاق بعد أيام الخيار فانه لا يستأنف له الأجل على الظاهر * واعلم أن للفقود كالمجنون على الراجح وقيل كالنمى عليه فان طال فسخ وأما الأسير فانظر هل هو كالفقود يجرى فيه الخلاف أو يتفق على أنه كالمجنون وأما للرد فان مات على ردة نظر السلطان وان تاب نظر بنفسه لقصر المدة اه شيخنا عدوى (قوله والملك للبائع) أى والملك للبيع بخيار فى زمنه للبائع وهذا هو للمتعبد وعليه فالامضاء نقل المبيع من ملك البائع ملك للمشتري * وقيل ان الملك للمشتري فالامضاء تقدير ملك للمشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قولهم ان يبيع الخيار منحل أى ان المبيع على ملك البائع أو منعقد أى انه على ملك المشتري لكن ملكه غير تام لاحتمال رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً فثمرة الخلاف فى الغلة الحاصلة فى زمن الخيار وما ألحق بها فقط فهى للبائع على الأول وللمشتري على الثانى الا ان كون الغلة للمشتري على القول الثانى مخالف لقاعدة الخراج بالضمان ومن له النعم عليه الترم فان النعم هنا للمشتري والترم أى الضمان على البائع فتأمل (قوله وما يوجب للعبد) هذا وما بعده من ثمرات كون الملك للبائع وما يوجب مبتدأ والغلة وأرض ما جنى أجنبي عطف عليه والخبر قوله له (قوله الا ان يستثنى ماله) أى الا ان يشترط المشتري ماله أى نفسه أو للعبد * واعلم ان استثناءه للعبد جائز مطلقاً كان الثمن من جنس مال العبد أم لا واما لو كان الاستثناء للمشتري فان كان الثمن مخالفاً لمال العبد جاز الاشتراط وان كان موافقاً للمنع وأجازة بعضهم أيضاً لأن الربا لا يرادى بين مال العبد وثمنه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا والطريقة الأولى طريقة ابن يونس وابن رشد وأبى الحسن والطريقة الثانية ظاهر التوضيح وابن ناجى وغيرهما (قوله فيتبعه) أى لأن المشتري إذا استثنى أى اشترط مال العبد فانه يدخل فيه المال المعلوم

(١) قوله علة لصيرورة يلزم عليه المصادرة وترك تقليل عدم الامكان والكلام لا يكمل بدونه فالصواب ان الانتقال علة لا يمكن الخ اه كتبه محمد عيش

ولا يمكن الراد أن يقول ذلك لمن صار له حصة المميز وهو المشتري لا تنقل الملك عنه للمشتري بمجرد الاجازة (تأويلان) ثم للمتعبد القياس فى ورثة المشتري والبائع (وإن * جن) من له الخيار وعلم انه لا يقيق أو يقيق بعد طول بضر الصبر اليه بالآخر (نظر السلطان) فى الأصلح له من امضاء أو رد (ونظر) بالبناء له جهول أى انتظر (النمى) عليه لفاقته لينظر لنفسه (وإن * طال) اغماؤه بعد مضى زمنه بما يحصل به الضرر (ففسخ) البيع ولا ينظر له السلطان وقال أشهب ينظر له (والملك) زمن الخيار (للبائع) لأنه منحل فالامضاء نقل لا تقرير (وما يوجب للعبد) المبيع بالخيار فى زمنه له أى للبائع (إلا أن * يستثنى) أى يشترط المشتري (ماله) فيتبعه

(وَالْعَلَّةُ) الحادثة زمن الخيار من لبن ومن ويض (وَأَرْضُ مَا جَنَى أَجْنِي) على المبيع بالخيار (لَهُ) أى البائع ولو استثنى المشتري ماله فيها (بِخلافِ الولد) فإنه لا يكون للبائع (١٠٤) لأنه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف التام وغيره وأما الثمرة المؤبرة فكالم العبد

لا يكون للمشتري إلا بشرط (وَالضَّمانُ) في زمن الخيار (منهُ) أى من البائع إذا قبضه المشتري وكان مما لا يباغ عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يباغ عليه وثبت تلفه أو ضياعه بيينة وسواء كان الخيار له أو للمشتري أو لهما أو لغيرهما (وَحَلَفَ) (مشتري) فيما لا يباغ عليه حيث ادعى تلفه أو ضياعه بعد قبضه منهما أم لا ويحلف التهم لقد ضاع وما فرطت ويحلف غيره ما فرطت فقط (إِلَّا أَنْ) يظهر كذبه (كَأَن يَقُولُ) ضاعت أو ماتت فتقول البينة بأعياها أو أكلها أو يقول ضاعت يوم كذا فتقول البينة رأيناها عنده بعده (أَوْ) إِلَّا أَنْ يُبَاغَ عَلَيْهِ (كُطْلَى وَثِيَابَ) فيضمن المشتري في دعواه التلف أو الضياع (إِلَّا) بيينة (تشهد له بذلك فلا ضمان عليه) ثم بين ما به يضمنه المشتري حيث كان الضمان منه بقوله (وَضَمَنَ) المشتري إن (خَيْرَ) البائع (أَيَّ) أن كان الخيار له (أَلَا كَثُرَ) من

والجهول كالذي يوهب له في زمن الخيار (قَوْلُهُ وَالْعَلَّةُ لَهُ) أى وحينئذ فتكون النفقة مدة الخيار عليه لازمة للبائع (قَوْلُهُ وَأَرْضُ مَا جَنَى أَجْنِي لَهُ) أى للبائع ولو كان الخيار لغيره وإذا أخذ البائع أرض الجناية فيخير المشتري حينئذ إما أن يأخذه معيًا عجائنا وإما أن يرد ولا شيء عليه (قَوْلُهُ) ولو استثنى المشتري ماله فيها (أَيَّ) كما يدل على ذلك تقديم المصنف قوله إلا أن يستثنى ماله عليهما (قَوْلُهُ) لأنه كجزء المبيع (أَيَّ) أن الولد كجزء الباقي بخلاف ما تقدم من أرض الجناية فإنه كجزء فات وهو على ملك البائع (قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ الصَّوْفُ التَّامُ وَغَيْرُهُ) أى وغير التام وعلى هذا فالصوف التام بخلاف للثمرة المؤبرة وقبلاته مثلها على القاعدة (قَوْلُهُ وَسَوَاءُ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ الْخ) هذا تعميم في قول المصنف والضمان منه أى وسواء كان المبيع صحيحًا أو كان فاسدًا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد بالقبض فهو في بيع البت والكلام هنا في بيع الخيار (قَوْلُهُ مِنْهُمَا أَمْ لَا) أى بخلاف المودع والشريك فلا يحلف إلا إذا كان منهما والمراد التهم عند الناس لا عند من قام عليه فقط قاله شيخنا (قَوْلُهُ) إلا أن يظهر كذبه (استثناء من مقدر أى وحلف مشتر ولا ضمان عليه إلا أن يظهر كذبه فإنه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف مشتر وقوله إلا بيينة راجع ليغاب عليه لا لقوله إلا أن يظهر كذبه أيضا ورجحه بعضهم لهما معا فإذا شهدت بيينة بكذبه وشهدت أخرى بصدقه والحال أنه مما لا يباغ عليه قدمت بيينة صدقه بناء على أن الاستثناء منهما معا وقيل تقدم بيينة الكذب بناء على أن الاستثناء من الثاني فقط وهما قولان في المسئلة والمعتمد الثاني وهو تقديم بيينة الكذب اه شيخنا عدوى (قَوْلُهُ) أو يباغ عليه (ظاهره أنه لا يمين على المشتري مع ضمانه وهو كذلك ويدل على أنه لا يمين عليه مع الضمان قول المصنف بعد إلا أن يحلف بالثمن فإنه صريح أو كالصريح في أنه إذا غرم القيمة وهى أكثر أو غرم الثمن وهو مساو أو أكثر لا يكف باليمين وهو ظاهر ابن (قَوْلُهُ) كان الضمان منه (أَيَّ) أن كان المبيع بخيار مما لا يباغ عليه وظهر كذبه أو لم يظهر كذبه لكن نكل عن اليمين أو كان مما يباغ عليه ولا بيينة له بالتلف أو الضياع فالضمان من المشتري في ثلاث حالات كما أن الضمان من البائع في حالتين (قَوْلُهُ) وضمن المشتري (أَلَا كَثُرَ الْخ) هذا يجري فيما لا يباغ عليه أن نكل عن اليمين أو ظهر كذبه وفيما يباغ عليه إذا لم تقم له بيينة وأما قوله إلا أن يحلف فهو خاص بالآخر إذ لا يمين مع ظهور الكذب قاله ابن عاشر (قَوْلُهُ) أو القيمة (أَيَّ) وتعتبر يوم قبض المشتري للمبيع (قَوْلُهُ) أن كان الثمن أكثر (لا يقال كيف يتأتى الإمضاء في معدوم لا تاهول العدم غير محقق فكأنه في موجود (قَوْلُهُ) أنه ما فرط) أى أنه ضاع بغير تفريط أو يحلف أنه تلف بغير سببه (قَوْلُهُ) فالثمن يضمنه الخ) هذا إذا كانت القيمة أكثر من الثمن فإن كان الثمن أكثر من القيمة أو مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين وحاصله أن المبيع إذا كان مما يباغ عليه وادعى المشتري ضياعه أو تلفه ولم تقم له بيينة فإنه يلزمه الأكثر من الثمن والقيمة كما مر فإن كان الثمن أكثر أو مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وإن كانت القيمة أكثر وغرمها فلا كلام وإن أراد أن يفرم الثمن الذي هو أقل منها حلف اليمين فعمل أن المشتري لا يكلف باليمين مع الضمان كما تقدم (قَوْلُهُ) وادعى ضياعه أو تلفه (أَيَّ) فإنه يضمن الثمن فقط لأنه بعد راضيا وسواء كان الثمن أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشبه أنه لم يرد الشراء وإلا كان عليه القيمة أن كانت أقل (قَوْلُهُ) تغليب جانب البائع (أَيَّ) وحينئذ فيضمن المشتري (أَلَا كَثُرَ) من الثمن والقيمة أن لم يحلف ما فرط وإلا ضمن

بِالثمن
ثم الذي يبيع به أو القيمة لأن من حق البائع اختيار الامضاء أن كان الثمن أكثر
والرد أن كانت القيمة أكثر (إِلَّا أَنْ) يحلف (المشتري) أنه ما فرط (فالثمن) يضمنه دون التفت إلى القيمة ثم شبه في ضمانه الثمن قوله (كخياره) أى كما إذا كان الخيار للمشتري وغاب عليه وادعى ضياعه أو تلفه ولو كان الخيار لهما فالظاهر تغليب جانب البائع

لان الملك له (وكيفية بائع) على البيع بالخيار وادعى التلف أو الضياع (والخيار لغيره) مشتراً واجنبى فانه يضمن الثمن ومعنى ضمانه انه يردده للمشتري ان كان قبضه والا فلا شيء له ولما تقدم حكم جنابة الاجنبى في قوله وأرش ما جنبى اجنبى لذكر جنابة العاقدين وانها ست عشرة صورة ثمانية في البائع ومثلها في المشتري لان جنابة كل بائع أو خطأ تلفة أو غير متلفة وفي كل من الأربعة اما أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري وبدأ بالكلام على جنابة البائع فقال (وإن جنبى بائع) زمن الخيار (والخيار له عمداً) ولم يتلفه (فرداً) أى ففعله دال على رد البيع (وخطأً فللمشتري) ان أجاز البائع بماله فيه من خيار (١٠٥) التروى (خيار العيب) ان شاء تمسك ولا شيء له أو رد وأخذ

الثمن فقط (قوله) وكيفية بائع على المبيع بالخيار (أى سواء كان مما يغاب عليه أم لا) قوله فانه يضمن الثمن (أى بعد حلقه لقد ضاع كما في المواق عن اللخمي اه بن وذكر بعضهم أنه لا يمين عليه لان الملك للبائع كما مر (قوله) والا فلا شيء له (أى لأنهما يتقاصان ان وجدت شروط المقاصة بأن كان الثمنان متفقين حلولاً وأما لو كان المشتري اشتراها بموئجل وقد تلفت عند البائع والخيار للمشتري فان البائع يغرّم الثمن حالا فإذا حل الأجل غرم المشتري ما عليه من الثمن قاله شيخنا تبعاً لعقب وفي بن الظاهر أنهما يتقاصان مطلقاً لأن البائع يضمن الثمن على الوجه الذى وقع عليه البيع من أجل أو حلول ولذا قال اللخمي كفى المواق فعلى ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ وظاهره مطلقاً (قوله) أى ففعله دال على رد البيع (أى دال على انه رد البيع قبل جنابته لان هذا تصرف شأنه لا يفعله الانسان الا في ملكه ثم ان هذا مكرر مع قوله سابقاً وهو رد من البائع الا الاجارة كرهه لاجل تميم الصور (قوله وخطأً) أى وان جنبى بائع والخيار له خطأ والحال انه لم يتلفه (قوله) ان أجاز البائع (أى البيع) وأمضاء بسبب ماله في ذلك المبيع من خيار التروى فان رد البائع البيع فلا كلام للمشتري وانما لم تسكن جنابته خطأً رداً كجنابته عمداً لأن الخطأ مناف لقصد الفسخ إذا الخطأ لا يجماع القصد (قوله) ان شاء تمسك (أى بذلك المبيع المجنى عليه) (قوله) وان تلف المبيع (أى وان جنبى بائع والخيار له عمداً أو خطأً وتلف المبيع انفسخ البيع فيها) (قوله فيها) أى في صورتى الجنابة عمداً أو خطأً (قوله بجنابة البائع) أى عمداً (قوله ضمن للمشتري الاكثر من الثمن) أى لأن المشتري ان يختار الرد إن كان الثمن اكثر أو الامضاء ان كانت القيمة اكثر (قوله) فله رده وما نقص الأولى التعبير بأرش الجنابة لما تقدم في قوله أو أخذ الجنابة (قوله) والذى نقله ح عن ابن عرفة الخ (الحاصل ان المشتري إذا جنبى عمداً أو خطأً على المبيع بخيار للبائع جنابة غير متلفة ففي المسئلة طريقتان طريقة للمصنف ان البائع يغير إما ان يرد البيع ويأخذ أرش الجنابة وإما ان يعضى البيع ويأخذ الثمن كانت الجنابة عمداً أو خطأً وطريقة لابن عرفة ان الجنابة ان كانت عمداً خير البائع على الوجه المذكور وان كانت الجنابة خطأً خير المشتري بين أخذ المبيع ودفع الثمن وارش الجنابة واما ان يترك المبيع للبائع ويدفع أرش الجنابة فارش الجنابة يدفعه في كل من حالتي تخيره فقول الشارح مع دفع أرش الجنابة في الحالتين أى حالتي تخيره وليس المراد حالة العمد أو الخطأ واعتمد بعضهم ما لابن عرفة واقتصر عليه في المبح (قوله وفي ترك) أى رد المبيع للبائع (قوله) وان تلفت ضمن الاكثر (هذا تكرار مع قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر أعاده لثم الاقسام اه بن (قوله) الاكثر من الثمن والقيمة) أى لأنه إذا كان الثمن اكثر كان للبائع ان يغير البيع لما فيه

١٤ - دسوقى - ثالث * رضى (كما تقدم) وخطأً فله ردّه وما نقص (وله التمسك به ولا شيء له) (وإن أنلفها) المشتري فيها (ضمن) للبائع (الثمن) كما تقدم (وإن خير غيره) أى غير المشتري وهو البائع (وجنبى) المشتري (عمداً أو خطأً) ولم يتلفه السلعة (فله) أى للبائع رد المبيع (أخذ) أرش (الجنابة أو) الامضاء (وأخذ) الثمن (في العمد والخطأ) كما عليه جملة من الشراح والذى نقله الحطاب عن ابن عرفة أن الخيار المذكور للبائع حيث كانت الجنابة عمداً فان كانت خطأً خير المشتري في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرش الجنابة في الحالتين (وإن تلفت) في العمد أو الخطأ (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن والقيمة • ولما أنهى الكلام على بيع الخيار شرع في الكلام على الاختيار المجامع للخيار والمفرد عنه

فالأقسام ثلاثة وقد ذكرها المصنف فأشار إلى الاختيار مع الخيارية وله (وإن اشترى) المشتري (أحدشويين) لا يسنه من شخص واحد (وقبضهما ليختار) واحدا منهما وهو فيما يختاره بالخيار في امساكه ورده (فادعى ضياعهما ضمناً وإحداً) منهما (بالثمن) الذي وقع عليه البيع إن كان الخيار له (١٠٦) كما هو قضيته (١) فإن كان الخيار للبائع فإنه يضمن له الأكثر من الثمن والقيمة

ألا إن يحلف فيضمن الثمن خاصة ويحرم مثل ذلك في قوله أو ضياع واحد ضمن نصفه وقوله (نقط) راجع إلى قوله ضمن واحداً أي فلا يضمن الثاني لأنه أمين فيه ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤال المشتري له ذلك عند ابن القاسم وإليه أشار بقوله (ولو سأل في إقباضهما) وفهم من قوله فادعى أنه إن قامت له بينة بذلك لم يضمن شيئاً (أو) ادعى (ضياع واحد) منها فقط ولم تقم له بينة (ضمن نصفه) لعدم العلم بالضائع هل هو للبيع أو غيره فأعملناه الاحتمالين (وله) أي للمشتري في ادعاء ضياع واحد فقط (اختيار) جميع (الباقى) ورده إن كان زمن الخيار باقياً وليس له اختيار نصفه على المشهور لما في اختيار نصف الباقي من ضرر الشركة فإن قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الآخر لم يصدق ويضمن نصف

في زمن الخيار وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فلا يبيع إن يرد البيع لما فيه من الخيار ويأخذ القيمة (قوله) فالأقسام ثلاثة أي بيع خيار فقط وبيع اختيار فقط وبيع خيار واختيار فبيع الخيار فقط هو البيع الذي جعل فيه الخيار أي التروى لأحد المتبايعين في الأخذ والرد كأبيك هذين الثوبين بكذا على الخيار مدة ثلاثة أيام في الأخذ والرد وبيع الاختيار فقط بيع جعل فيه البائع للمشتري التعيين لما اشتراه كأبيك أحد هذين الثوبين على البت بدينار وجعلت لك يوماً أو يومين تختار فيه واحداً منهما وبيع الخيار والاختيار بيع جعل فيه البائع للمشتري الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يسنه بالخيار في الأخذ والرد كأبيك هذين الثوبين بدينار على أن تختار واحداً منهما وبعد اختيار واحدك الخيار في الأخذ والرد ثلاثة أيام وفي كل من هذه الثلاثة إما أن يضيع الثوبان أو أحدهما أو تفسد أيام الخيار ولم يخر فلهذا تسع والمصنف تكلم على حكمهما * وحاصله أن الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما مبيع فيضمنهما المشتري إذا قبضهما ضمان الخيار إن ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما فإن مضت مدة الخيار ولم يخر لزمه ما في هذه ثلاثة وفي بيع الاختيار فقط إن ادعى ضياعهما معا أو ادعى ضياع أحدهما أو مضت مدة الاختيار ولم يخر لزمه النصف من كل منهما بكل الثمن فهذه ثلاثة أيضاً وفي بيع الخيار والاختيار إن ادعى ضياعهما معا ضمن واحداً بالثمن وإن ادعى ضياع واحد ضمن نصفه وله اختيار الباقي وإذا مضت المدة ولم يخر لم يلزمه شيء فهذه ثلاثة أيضاً فقد علمت أحكام التسع (قوله) وإن اشترى أحدشويين (الكاف مقدرة في كلامه أي أحدشويين أي أحدشويين مما يغاب عليهما) (قوله) من شخص واحد (احترازاً عما إذا اشتراه من شخصين فسيأتي حكم ذلك) (قوله) (الأن يحلف) أي لقد ضاعا وما فرطت (قوله) ويحرم مثل ذلك في قوله أو ضياع واحد ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي يبيع به فيقال هذا إذا كان الخيار للمشتري فإن كان للبائع فيضمن له نصف الأكثر من الثمن والقيمة (قوله) راجع الخ) أي لا لقوله بالثمن لثلاثتهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن (قوله) بدفعهما) أي للمشتري ليختار واحداً منها (قوله) ولو سأل في إقباضها الخ) رد المصنف بلو على أشبه القائل إن سأله فإنه يضمنها أحدهما بالقيمة لأنها غير مبيعة والآخر بالأقل من الثمن والقيمة وتضمنه القيمة إذا كانت أقل بعد أن يحلف لقد ضاعا وانظره فإنه إذا كان غير مبيع فما وجه ضمانه لقيمته (قوله) ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي وقع عليه البيع به (قوله) فأعملنا الاحتمالين) أي احتمال كون الضائع هو البيع واحتمال كونه غيره أي أننا ارتكبنا حالة وسطى لأنه على احتمال كون الضائع هو المبيع يلزمه كله وعلى احتمال كونه غير المبيع يحكم بعدم اللزوم أصلاً لأنه وديعة عنده فعملنا بكل من الاحتمالين وأخذنا من كل طرفنا (قوله) على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم وقال محمد بن الوائلي القياس أن له اختيار نصف الباقي لا جميعه وذلك لأن المبيع ثوب واحد فإذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوباً ونصفاً وهو خلاف الفرض * وأجيب بأن هذا أمر جرت إليه الأحكام لدفع ضرر الشركة (قوله) ضمنه بتمامه) أي وليس له بعد ذلك اختيار الباقي كما في ح عن الرجراجي وابن يونس (قوله) وشبه في مطلق الضمان) أي في ضمان الاشتراك وهو ضمان جزء بحسب

التألف وإن قال كنت اخترت التألف ضمنه بتمامه وشبه في مطلق الضمان قوله (كسائل) غيره (دياراً) مثلاً قضاء عن دين أو قرضاً ما

(١) قول الشارح قضيته أي مقتضيه والمفهوم من كلامه والفهم لذلك قوله وله اختيار الباقي وقوله وإن كان ليختارهما الخ وقوله راجع الخ أي فالمناسب تقديمه على قوله بالثمن اه كتبه محمد عيسى

(فيعطى) السائل (ثلاثة ليختار) أحدها غير معين (فزعَمَ تلفَ اثنين) وأولى ان قامت له بينة بذلك (فيكون) السائل (شريكا) بالثالث في السلم والتالف فله في السلم ثلثه وعليه ثلث كل من التالفين ويحلف على الضياع (١٠٧) ان كان متهما فان لم يحلف ضمن الثلثين

أيضا فان قبضها على ان يتقدها فان وجد فيها جيدا وازنا أخذه والا رد الجميع فلا شيء عليه لانه أمين فيها وأشار الى القسم الثاني وهو الخيار فقط بقوله (وإن كان) اشتراها معا على ان له فيها خيار التروى وقبضهما (ليختارهما) معا أو يردهما معا فلما رادبا خيارها أنه فيها بالخيار لا الاختيار المقابل للخيار (فكلاهما مبيع) يضمهما ضمان مبيع الخياران لم تقم له بينة (ولزمه مبيع المدية) أي مدة الخيار (وهما يبيعه) وهذا معلوم مما مر أتى به لتتميم أحكامه. سئلة الثوبين وأشار الى القسم الثالث وهو الاختيار فقط بقوله (وفي) اشتراؤه على (اللزوم لأحدهما) أي على ان أحدها لازم له وانما الخيار في التعين ولا يرد الأحدثا فضت مدة الاختيار ولم يختار ولم يدع ضياع شيء منهما فانه (يلزمه النصف من كل) منهما لان ثوبا قد لزمه ولا يعلم ماهو منهما

مال لكل مطلقا أي لا يقيد كونه قبض ليختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ولا يقيد كون المضمون نصفاً (قوله فيعطى ثلاثة) أي على أن له من حين القبض واحدا منها غير معين ليختار منها واحدا (قوله وأولى ان قامت له بينة بذلك) أي كقَالَ ابن يونس لانه قبضها على وجه الالتزام أي الزام له واحدا منها من حين قبضها خلافاً لسحنون حيث قال معنى المدونة ان تلف الدينارين لا يعلم الا من قوله (قوله فيكون شريكا) هذا تصريح بوجه الشبه لحفائه في المسئلة السابقة فلا يقال ان هذا ضائع لانه قد استفيد من التشبيه * والحاصل ان وجه الشبه بين المسئلتين مطلق الشركة وهو خفي في التشبه بها لان قوله فيها ضمن النصف يتضمن الشركة فيها (قوله ويحلف على الضياع إن كان متهما) أي لاجل أن يبرأ من ضمان الثلثين ومحل حلفه اذا عدم البينة (قوله فان لم يحلف ضمن الثلثين أيضا) أي ضمن الثلثين من الباقي ومن التالفين كما يضمن الثلث الثالث وحينئذ فيضمن الدينارين التالفين ولا شيء له بما بقي والحاصل انه إذا لم يكن متهما او متها وحلف على الضياع حسب له ديناران اخذه قضاء ويكون عليه ان اخذه قرضا وان كان متها ولم يحلف حسب له الديناران التالفان ان اخذا قضاء وحسب عليه ان اخذا قرضا (قوله فان قبضها على أن يتقدها الخ) هذا محترز قولنا فيعطى ثلاثة على ان له واحدا منها من حين القبض (قوله فلا شيء عليه لانه أمين فيها) فلوادعى الدافع على الأخذ انه اختار منها واحدا بعد تقدها ووزنها وادعى الأخذ أنها ضاعت قبل أن يختار كان القول قول الأخذ يمينه فلا يلزمه شيء (قوله ليختارهما) أي ليتروى في أن يأخذها معا او يردهما معا (قوله أو يردهما) هذا يشير الى أن في العبارة حذفاً تقديره أو يردهما وقوله بعد فلما راد بالاختيار الخ يؤذن بأن العبارة لاحذف فيها لان كونه فيها بالخيار صادق بالطرفين الرضا والرد فالترغيع لا يناسب فلو قال او الراد الخ كان أولى (قوله فكلاهما مبيع) يؤخذ منه انه اذا ادعى ضياعهما معا لزمه بالثمن وان ادعى ضياع واحد فقط لزمه بحصته من الثمن وهو كذلك كما في المدونة ابن يونس قال بعض فقهاء القرويين ولو كان الهالك منهما وجه الصفقة لوجب ان يلزمه جميعا كضياع الجميع ويعمل على انه غيبه قال في تكميل التقييد حكى ابن محرز هذا التقييد عن بعض المذاكرين قال وهو غلط والصواب أن له رد الباقي كان الوجه او التبعية وذلك لان ضمانه إياه بضمنه انما هو من أجل التهمة ولم يحكم عليه بأنه احتبسه لنفسه ولو كان الضمان عليه بذلك لم يكن له رد الباقي كان الوجه أو التبعية اهـ بن (قوله أتى به لتتميم الخ) * الحاصل ان ذكر المصنف لهذا القسم وهو ما إذا اشترى الثوبين معا على الخيار إنما هو لاجل استيفاء أقسام الثوبين المذكورة في كلام غيره وإلا فهذا مكرر مع ماصر من أحكام الخيار من انه اذا ادعى للمشتري الضياع أو التلف كان الضمان منه وان كانا باقين بيده حتى انقضى أمد الخيار لزمه سابقا ولزمه باقتضائه (قوله كما قرره به بعضهم) قال بن وهذا التقرير هو الظاهر من ح ومقابلة (١) انه ان ادعى ضياعهما ضمن واحدا فقط بالثمن وإن ادعى ضياع واحد أو مضت المدة من غير اختيار لزمه النصف من كل منهما بالثمن فلزوم النصف من كل بالثمن في صورتين على التقرير الثاني وفي ثلاث على الاول (قوله مما يغاب عليه أم لا) قامت بينة على الضياع أم لا لان البيع على اللزوم

(١) قول المحقق ومقابلة الخ لا يخفى ان للمقابلة في مجرد اللفظ إذ لا فرق بين ضمن واحدا بالثمن وضمن النصف من كل بالثمن معنى فقوله فلزوم النصف للموهم لا فرق معنى غير مناسب اهـ كتبه محمد عlish

فوجب ان يكون فيها شريكا ومثل ذلك ما اذا ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما كما قرره به بعضهم وسواء كانا بيد البائع أو المشتري كان المبيع مما يغاب عليه أم لا (وفي) اشتراؤه أحدهما على (الاختيار) ثم هو فيما يختاره بالخيار وهي أول صور هذا البحث إذا مضت مدة الخيار ولم يختار (لا يلزمه شيء) من التووين لان تركه الاختيار حتى مضت مدة الخيار دليل

على الرجوع عن البيع وسواء كانا يده أو يد البائع إذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على لزوم أحدها فيكون شريكاً ولما انتهى الكلام (١) على خيار التروى أتبعه بخيار القيسة أي العيب فقال (ورد) أي البيع أي جازدة ملاطراً له فيه من الخيار (بعدم) وجود وصف (مشرط) اشترطه المتاع له (فيه غرض) كان فيه مالية كاشتراط كونها طابخة فلا توجد كذلك أو لا مالية فيه (كثيب) أي كشرط ثبوت أمة (يمين) عليه (١٠٨) أن لا يبطأ بكرة واشترائها للوطء (فيجدوها بكرة) ويصدق في دعواه أن

عليه يميناً ولا يصدق في غيره إلا بينة أو وجهه (وإن) كانت الشرط (بمناذاة) عليها حال البيع أنها طابخة أو خياطة أو غير ذلك فتد بعده (لأن انتفى) العرض ويلزم منه انقضاء المالة كبد للخدمة فيشترط أنه غير كاتب فيوجد كاتباً أو أنه جاهل فيوجد عالماً فيلغى الشرط ولارد (و) رد (بما المادة) السلامة منه (بما ينقص الثمن أو البيع أو التصرف أو يخاف عاقبته) ثم شرع في أمثلة ذلك بقوله (كمور) وأخرى العمى إذا كان البيع غالباً أو للمتاع لا يصير حيث كان ظاهر أفتان كان خفياً بأن كان البيع تام الحدقة يظن به الإصا رد وإن كان حاضراً والشرط بصيراً (وقطع) ولو أمثلة (وخصاء) بالمدون زاد في بمن رقيق لأنه منفعة غير شرعية كفناء

(قوله ورد) بالبناء للمفعول (قوله ملاطراً له) أي المشتري المفهوم من السياق وقوله بعدم الباء سببية (قوله كان فيه مالية) أي بأن كان الثمن يزيد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله أن عليه يميناً) أي ولو لم تقم له بذلك بينة خلافاً لما يفيد كلام ابن سهل من أنه لا يصدق فيما ادعاه من اليمين كالأ يصدق فيما ادعاه من غيره وأنه لا بد من ثبوت ذلك (قوله في غيره) أي كما لو اشترى جارية بشرط كونها نصرانية فوجدها مسلمة فأراد ردها وادعى أنه إنما اشترط كونها نصرانية لكونه أراد أن يزوجه من نصراني عنده فلا يصدق إلا بينة أو وجهه ولعل الفرق بين اليمين وغيرها حيث صدق في اليمين دون غيرها أن اليمين مظنة الحفاء ولا كذلك غيرها (قوله وان بمناذاة) أي هذا إذا حصل الشرط من المشتري بل وإن حصل بمناذاة ولو استند لزعم الرقيق كأن يقول السمسار يامن يشتري من تزعم أنها طابخة ولا يمد ما يقع في المناذاة من تلفيق السمسار حيث كانت العادة أنهم لا يلفقون مثل ذلك فإن كانت العادة أنهم يلفقون مثل ذلك فلا رد عند عدم مذكركه في المناذاة على الظاهر لدخول المشتري على عدم ذلك كذا قرر شيخنا (قوله ويلزم منه انقضاء المالة) أي لأن المشتري للغرض إما أن يكون فيه مالية أم لا فالغرض أعم من المالة ويلزم من انقضاء الأعم انقضاء الأخص (قوله فيلغى الشرط) أي لكونه لا غرض فيه ولا ينفع المشتري قوله لا أهين العالم بخدمني نعم ذكر بعضهم أنه إذا اشترط في عبد الخدمة أن يكون غير كاتب فوجده كاتباً أن له الرد وأن هذا الشرط لغرض وهو خوف اطلاع العبد على عورات السيد قاله شيخنا (قوله وبما العادة السلامة منه) أي ولو لم يشترط السلامة منه (قوله ثم شرع في أمثلة ذلك) أي أمثلة الشيء الذي جرت العادة بالسلامة منه للنقص للثمن أو البيع أو التصرف أو يخاف عاقبته (قوله أو المتاع الخ) أي أو كان حاضراً لكن كان المشتري لا يصير وقوله حيث كان الخ شرط في المفهوم أي فلو كان المبيع حاضراً والمشتري مبصراً فلا رد له بالعمى ولا بالعور حيث كان ظاهراً لحمله على الرضى به حال العقد فإن كان خفياً لا يظهر إلا بتأمل كان له الرد به (قوله كفناء الأمة) أي فانه موجب لردها وإن كان قد زيد في ثمنها لانه منفعة غير شرعية (قوله احترازاً من الموضوع للاستبراء) قال في الشامل أن حاضنة حصة استبراء ثم استمر بها الدم فهو من المتاع ولارد اه وعمله إذا قبضها وهي تقي من الحيض أما أن قبضها في أول الدم ثم تمدى استحاضة فإن له أن يرد نقله ابن عرفة عن اللخمي وهذا محمل قول المصنف واستحاضة وقوله احترازاً من الموضوع للاستبراء أي أو للمواضعة أو مراده بالاستبراء ما يشمل المواضعة (قوله ورفع حصة استبراء) أي فيمن تواضع كما قال الشارح وبهذا قيد ابن سهل في نوازل ونصه الذي في المدونة ارتفاع الحيض إنما هو عيب في التي فيها المواضعة لا في الوحش التي لا مواضعة فيها وكذلك في القرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفتى بأنه عيب حتى في الوحش التي لا مواضعة فيها لأن المشتري وطأها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع حيفتها كما أن الحمل فيها عيب

الأمة ويستثنى البقر فإن الحفاء فيها ليس عيباً لأن العادة أنه لا يستعمل منها إلا الحصى (واستحاضة) ولو في وحش لانه مرض وإن والنفس تكرهه إن ثبت أنها من عند البائع احترازاً من الموضوع للاستبراء تحيض ثم يستمر عليها الدم فلا ترد ولا حاجة لهذا القيد لأن الكلام في العيب القديم (ورفع حصة استبراء) أي تأخرها عن وقت مجيئها زمننا (١) قوله ولما انتهى الكلام الخ دخول غير مناسب وللناسب ولما كان البيع ثلاثة أقسام بيع خيار واختيار وبيع خيار فقط وبيع اختيار فقط ذكرها محصف على هذا الترتيب بقوله اه كتبه محمد عليش

لا يتأخر الحيض ثلثة عادة لأنه مظنة الرية والمراد انها تأخرت فيجن تواضع واما من لا تواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا ادعى البائع انها حاضت عنده لانه عيب حدث بمثل المشتري لدخولها في ضمانه بالعقد إلا أن (١٠٩) تشهد العادة بقده (وعسر) يفتحين

وهو العمل باليسرى فقط
وسواء كان ذكرا أو أنثى
عليا أو وخشا (وزنا) ولو
غصبا (وشرب) لمسكر أو
أكل نحو أفيون (وبغز)
بهم أو فرج أو وفي وخش
(وزعر) أي عدم نبات شعر
العانة ولو لذكر لدلالته
على المرض إلا لدواء
والحق بذلك عدم نبات
شعر غيرها كالحاجبين
(وزيادة سن) على الانسان
أو طول ادها في ذكر
أو أنثى على أو وخش تقدم
القم أو مؤخره (وظفر)
بالتحريك لحم نابت على
بياض العين من جهة
الانف الى سوادها ومثله
الشعر النابت في العين
(وعجرا) بضم ففتح كبر
البطن وقيل عقدة على ظهر
الكف أو غيره وقيل
ما يتعقد في العصب
والعروق (وبجر) بضم
الموحدة ففتح الجيم
ما يتعقد في ظاهر البطن (و)
وجود احد (والدين)
دنية وأولى وجودها معا
أو وجود (وكأد) وإن
سفل حر أو رقيق (لاجد)
(ولا أخ) ولو شقيا
(وجذام أب) أو أم

وان كانت وخشا والى هذا ذهب ابن القصار وقد رأيت لأصنع عن ابن القاسم ما قاله ابن عتاب اه منه
وهذا اذا ارتفع حيضها حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك اما اذا علم انها لا تحيض من قبل فهو عيب
مطلقا قال ابن يونس قال ابن القاسم وإذا علم انها لا تحيض وقد بلغت ست عشرة سنة وشبه ذلك
فهو عيب في جميع الرقيق فارهة ودنيئة ابن * والحاصل أن من اشترى امة فتأخر حيضها زمنا
لا يتأخر الحيض ثلثة كان ذلك عيبا موجبا لردّها باتفاق ان كانت تواضع فان كانت تستبرأ فطريقتان
طريقة ابن سهل انه لا يكون ذلك التأخير عيبا يوجب ردّها وطريقة ابن عتاب انه عيب وعمل الخلاف
ان لم يعلم انها لا تحيض من قبل فان قال البائع انها كانت تحيض عندى واحتمل صدقه وكذبها فان علم
انها كانت لا تحيض عنده كان عيبا اتفاقا ترد به (قوله لا يتأخر الحيض ثلثة) أي بأن تأخر شهرين
او ثلاثة قال في المدونة وان تأخر حيضها شهرين او ثلاثة فذلك عيب اه وإذا علمت انها ترد
بتأخر الحيض لما يضر بالمشتري فترد بيقية عيوب الفرج بالأولى قال في الجلاب الالعة والاعتراض
(قوله وزنا) أي سواء كان فاعلا او مفعولا وشمل اللواط اذا كان فاعلا لا مفعولا وان كان عيبا ايضا
لذكره بعده في قوله وتغنث عبد (قوله أو أكل نحو أفيون) أي متى ثبت عليه أنه يفعل ذلك فانه يرد
سواء كان من على الرقيق او من وخشه (قوله بهم) أي ولو لذكر كما في ح لتأذى سيده بكلامه
(قوله لدلالته على المرض) أي لان الشعر يشد الفرج وعدمه يرخيه (قوله اللدواء) أي ان محل كون
الزور عيبا يرد به إذا كان ذلك الزور لغير دواء بأن كان خلقه واما اذا كان لدواء استعماله فلا يكون عيبا
(قوله عدم نبات شعر غيرها) أي مما هو دليل على المرض (قوله بتقديم الفم الخ) تنازعه كل من زيادته من
وطول احداها (قوله لحم نابت على بياض العين) عبارة عجز ابن عرفة عن ابن حبيب الظفر لحم نابت
في شعر العين (قوله ومثله الشعر النابت في العين) أي فيرد به وان لم يمنع البصر ولا يحلف المشتري انه لم
يره كما في رواية عيسى عن ابن القاسم كذا في حاشية شيخنا خلافا لما في عقب من حلقه (قوله وبجر) في
الصحاح البجر بالتحريك خروج السرة وتنوءها وغلظ اسلمها (قوله ووجود احد الوالدين) أي
بمكان قريب يمكن اباقة اليه لان كان مكان بعيد جدا أو انقطعت طريقه (قوله لاجد) أي لا وجود
جد في بلد قريب فلا يكون ذلك عيبا يرد به وذلك لما جبل عليه العبد والامة من شدة الالة والشفقة
للابوين والاولاد فيحملهما ذلك على الاباق لهما دون غيرها من اقاربهما (قوله المراد به ما لا يدخل
لخلق فيه) أي المراد بالجنون الطبيعي ما لا دخل الخ بأن كان من غلبة خلط السوداء بغيره من الاخلاط
الثلاثة الصفراء والدم والبلغم على ما ذكره اهل الطب وهذا اظهر من قول بن تغلق عن شيخه ابن
مبارك أن الجنون الطبيعي ما يكون من جن يسكن في الشخص من اول الحلقة متى خلق الله الانسان
خلق مكانه معه فصار صرعهم ووسوستهم له بالطبع أي من اصل الخلقة ومس الجن هو الصرع
العارض من الجن الاجنبي الذي لا يسكن في المصروع بل يعرض له احيانا اه كلامه (قوله لا بمس
جن) قال ابن عاشر تأمل كيف جعلوا هنامس الجن ليس يعيب مع ان عيوب الرقيق يرد بقليلها وكثيرها
وجعلوا الجنون في الزوجين ولو مرة في الشهر عيبا مع ان عيوبهما التي يرد بها ما كانت كثيرة لاقبلة اه
واجيب عنه بأن ما في النكاح في نفس الزوج بخلاف ما هنا فانه في اصل الرقيق وهو اضعف كما هو

وان علا لأنه يعدى ولو لأربعين حداً ولو قال اصل اكان اشمل (أو جنونه) أي الاصل (بطنع) المراد به ما لا يدخل لخلق فيه فيشمل
الوسواس والصرع المذهب للعقل (لا) ان كان (بمس جن) فلا يرد به الفرع لعدم سرية له (و سقوط سنين) مطلقا
(وفي الرأفة أي الجملة سقوط (الواحدة) عيب ترد به كوخش اه ذكر من مقدم فقط نقص الثمن ام لا ولو قال وسقوط سن الا في
غير المقدم من وخش فانتان لو في بالمسئلة (وشيب بها) أي بالرأفة

التي لا يشيب مثلها (قَطُّ وَإِنْ قَلَّ) لا يوخش أو ذكر إلا أن يكثر بحيث ينقص من الثمن (وَجُعِدَتْهُ) أي كونه غير مرجل أي مرسل بأن يكون فيه تكسيرات من لقه على عود ونحوه ولو في وخش لا من أصل الحلقة لأنه مما يتبعه (وَصَهْوَتْهُ) أي كونه يضرب إلى الحجرة في رائحة فقط ان لم يعلمه المشتري عند (١١٠) البيع ولم تكن من قوم عادتهن ذلك (وَكَوْنُهُ وَلَدُزْنًا) لأنه مما تكرر ه النفوس

(وَلَوْ وَخْشًا) أي دنيا خسيما (وَبَوْلًا فِي فَرْشٍ) حال نومه (فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ) فيه البول بأن يبلغ زمنا لا يبول الصغير فيه غالبا (إِنْ ثَبَتَ) بيينة حصوله (عِنْدَ الْبَائِعِ وَإِلَّا) ثبت وانكره البائع (حَلَفَ) انها لم تبطل عنده وإلا ردت عليه (إِنْ أَقَرَّتْ) بضم الميمزة أي وضعت النسمة المبيعة من ذكر أو أنثى (عِنْدَ غَيْرِهِ) أي غير المشتري (١) وبالت عنده كما هو الموضوع وظاهر كلامه يشمل ما إذا أقرت عند البائع لان غير المشتري يشمل البائع والاجنبي وليس بمراد اذ المراد أنها أقرت عند اجنبي من امرأة أو رجل ذي زوج وقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته يبولها عند فلو قال المصنف ان بالت عنده أمين كان اين ودل قوله ان أقرت الخ على أن اختلافهما في وجوده وعدمه لا في حدوته وقدمه إذ لا يحسن حيثئذ أن يقال ان أقرت الخ

ظاهر اه بن (قَوْلُهُ) التي لا يشيب مثلها (صفة لمحذوف أي بالرائحة الشابة التي لا يشيب شأنها وعمل الرد بالشيب وما بعده إذا لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد وإلا فلا لدخوله على الرضا بذلك العيب (قَوْلُهُ وَجُعِدَتْهُ) قال في المدونة من اشترى جارية فوجد شعرها قد سود او جعد فانه عيب ترد به اه الا خمي ان قبل بشعرها فعل وكان ذلك مما يزيد في ثمنها ردت به ابو الحسن والتجديد ان يكون شعرها سبط فيلف على عود لأن الاجمدا أحسن من الاسبط وعليه فكان على المصنف لو قال وتجميده (قَوْلُهُ وَلَوْ وَخْشًا) قال ح الظاهر رجوعه للمسائل الثلاث قبله أي الجعودة والصهوة وكونه ولد وزنا اه وفيه نظر فقي أبي الحسن قال عياض مفهوم المدونة ان الصباء لوسود شعرها لكان له القيام لأن هذا غش وتدليس قال ابو محمد بن حبيب وذلك في الرائحة وليس في غيرها عياضهم قال ابن القاسم ولا ارى ان يرداها إلا ان تكون رائحة او يكون ذلك يضع من ثمنها اه وبه (١) يعلم ان ما ذكره عقب التابع له شارحا من التقييد بالرائحة هو الصواب انظر بن (قَوْلُهُ فِي وَقْتٍ) أي اذا حصل ذلك البول في وقت وقوله ينكر فيه البول أي منه وقوله أنها أي الدات المبيعة ذكر أ أو أنثى (قَوْلُهُ ان أقرت) شرط في قوله وحلف * وحاصله أنه إذا لم يثبت حصول البول عند البائع وانكر البائع حصول البول منه فانه يوضع عند اجنبي فاذا أخبر ببوله حلف البائع انه لم يبل عنده فان حلف كانت مصيئته من المشتري وإن نكل رد ذلك المبيع على البائع والنفقة في زمن وضعها عند الاجنبي على المشتري لا يقال قول المصنف وحلف أي البائع ان أقرت الخ يخالف قوله الآتي والقول للبائع في نفى العيب أي بلا يمين لانا نقول ان النسمة لما أقرت عند الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع اه خش (قَوْلُهُ كَمَا هُوَ الْمَوْضُوعُ) الاولى كما هو المقصود أي ان المقصود من وضعه عند الغير أن يبول عنده فيحلف البائع أنه ليس بقديم * والحاصل أنه لا يحلف المشتري بأثمه على عدم قدمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضع عند الغير بل لا بد من البول عند من وضعت عنده لانها حينئذ تتأني المنازعة بينهما فيحلف البائع (قَوْلُهُ وَلَيْسَ بِمَرَادٍ) أي لان البائع لا توضع عنده أصلا كما لا توضع عند المشتري بل توضع عند غيرها اما أنها لا توضع عند المشتري فلا لأنه يثم في قوله بالت عندي وأما أنها لا توضع عند البائع فلا حتمال أن يبول عنده وينكر ذلك (قَوْلُهُ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ ذِي زَوْجٍ) هذا إذا كان المبيع أمة وأما لو كان عبدا فانه يوضع عند رجل وان لم يكن له زوج (قَوْلُهُ يَبُولُهَا) أي الامة المبيعة (قَوْلُهُ فَلَوْ قَالَ الْخ) هذا مفرع على مامر من انه لا بد في حلف البائع من اقرارها تحت يد أمين غير المشتري وأنه لا بد من بولها عنده (قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَحْسَنَ حَيْثُذَ) ان يقال الخ (أي لان البول ثابت باتفاق كل من البائع والمشتري وتزاعهما إما هو في كونه قديما عند البائع او حادثا عند المشتري

(١) قوله وبه يعلم الخ لا يخفى أن مسألة عياض المفهومة من المدونة المقيدة عن ابن القاسم وابن حبيب بالرائحة غير مسألة المصنف إلا ان مسألة المصنف اولى بالتقييد اه كتبه محمد عايش

(١) قول الشارح أي غير

المشتري الخ لا يخفى أن تفسير ضمير الغيبة بغير السابق عليه وبناء الاعتراض على ذلك التفسير بقوله وظاهر كلامه الخ فلا من سوء التصرف فالمناسب أي غير البائع وهو الاجنبي فكلام المصنف ظاهر في أن الاقرار لا يكون الا عند اجنبي لا ضافته الغير لضمير البائع ويضم من قوله ان أقرت ان المشتري لا يدخل في غير البائع اذ لا يقبل اخباره ولو قبل لما أقرت فصين ان غير البائع الاجنبي

واختلافهما (١) في الحدوث وقدمه القول لمن شهدت العادة له أو رجحت بلايين وان لم تقطع لواحد منهما (٢) فللبائع يمين كما يأتي (وتخت عبداً وفحولة أمة مشتهرة) هذه الصفة بكل منهما فكان حقه ان يقول اشتهر بألف التثنية (وتعل هو) أي ما ذكر من تخت العبد وفحولة الأمة (الفعل) بأن يؤتى الذكر وتفعل الانثى فعل شرار (١١١) النساء والإلزام لا يرد ولا يتكرر هذا مع ما مر من قوله وزناً لأنه في الفاعل

وما هنا في المفعول (أو التشبيه) بأن يتكرر العبد في معاطفه ويؤتى كلامه كالنساء وتذكر الأمة كلامها وتغلفه (تأويلان وكلف ذكراً) أي ترك ختانه (و) ترك خفاض (أنثى) مسلمين ولر وخشا (مولد) كل منهما يولد الاسلام وفي ملك مسلم (أو طويل الإقامة) بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته فيها بأن بلغا طورا يخشى مرضهما ان ختانه فبالصنف اخل بقيود ثلاثة كونهما مسلمين وفات وقت الفعل وكون المولود منهما ولد في ملك مسلم أو طالت إقامته في ملكه (وختن مجلوبها) خشية كونهما من رقيق أبق اليهم أو غاروا عليه وهذا إذا كانا من قوم ليس عادتهم الاختتان ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه قوله

فلا يتأتى ان يقال ان البائع يحلف ما بآلت عنده ان وضعت عند أمين واخبر بأنها بآلت (قوله لمن شهدت العادة) أي شهدت له البينة مستندة للعادة (قوله أو رجحت بلايين) فيه نظر لقول المصنف الآتي وحلف من لم يقطع بصدقه والحاصل أن من شهدت له البينة قطعاً قال قول بلايين وان شهدت له ظناً لقول قوله يمين وان لم تقطع ولم تظن لواحد بل حصل الشك فالقول للبائع يمين وإنما حلف مع ان القول قوله في نفي العيب وحدوثه لأن الشأن في البول الشك في قدمه وحدوثه (قوله بكل منهما) أي وليس المراد اشهرت الأمة فقط بتلك الصفة كما هو ظاهره (قوله فكان حقه ان يقول اشتهر بألف التثنية) أي فلا اشتهار لابد منه في تخت العبد وفي فحولة الأمة وهو كذلك في قول الموافق عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كافي الموافق أيضاً فان ظاهرها ان الشهرة شرط في رد الانثى بالفحولة وأما العبد فيرد بالتخت اشهر بذلك أم لا قال في التوضيح أبو عمران وإنما اختصت الأمة بهذا القيد ولم يجعل الرجل مشاركا لها فيه لأن التخت في العبد يضعفه عن العمل وينقص نشاطه والتذكير في الأمة لا يمنع جميع الخصال التي تراد منها ولا ينقصها فإذا اشهرت بذلك كان عيباً لأنها ملعونة في الحديث وجعل في الواضحة الاشهر قيداً في العبد والأمة اه عياض فتبين بهذا ان الأفراد في الاشهر كما في المصنف هو العوالب الموافق لظاهر المدونة ولابن الحاجب اه بن (قوله بأن يؤتى الذكر) أي في ذره وقوله فعل شرار النساء أي من المساحقة وقوله وإلا لم يرد أي وإلا يحصل ما ذكر من الفعل فلا رد ولو حصل التشبه منهما (قوله أو التشبه) أي وإذا حصل الرد بالتشبه فالرد بالفعل أولى (قوله وما هنا في المفعول الخ) علم من كلامه ان الفاعل يرد بالزنا وان لم يشهر بذلك ولو كان ذلك الفاعل لا يطأ وأما المفعول فلا يرد إلا إذا اشهر بتلك الصفة على ما في ذلك من الخلاف كما مر (قوله تأويلان) الأول لعبد الحق والثاني لابن أبي زيد وسببهما أن المدونة قالت يرد بتخت العبد وتذكر الأمة إن اشهرت وفي الواضحة أنهما يردان بالفعل دون التشبه فجعله عبد الحق تفسيراً لها وجعله ابن أبي زيد خلافاً واحتج له أبو عمران بأنه لو رأى الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد الاشهر في الأمة فلذا حمل التخت والفحولة على التشبه اه بن (قوله أو طويل الإقامة) أي أو كان ليس مولداً يولد الاسلام لكنه طالت إقامته بينهم (قوله وفات وقته فيها) أي وفات وقت الختان في كل من الذكر والانثى (قوله فالمصنف اخل بقيود ثلاثة) أي لأن شرط الرد بعدم الختان إذا ولد يولد الاسلام أن يولد في ملك مسلم وأن يكون مسلماً وأن يفوت وقت ختانه وشرط الرد فيمن لم يولد يولد الاسلام أن يكون مسلماً وان أطول إقامته في ملك مسلم وأن يفوت وقت ختانه والمصنف لم يتعرض لشيء من تلك القيود وظاهره أن ما ولد يولد الاسلام أو ولد بغيرها وطالت إقامته فيها يرد بترك الختان مطلقاً وليس كذلك (قوله وكون المولود منها) أي وكون المولود الذي ولد في بلاد الاسلام حالة كونه منها أي ذكراً أو أنثى ولد في ملك مسلم (قوله وختن مجلوبها) أي المجلوب منها أي من الذكور والاناث والنسب فيد أن الختان إنما يكون عيباً في المجلوب إذا كان نصرانياً أو كافراً غيره لا يختن فان كان ممن يختن كاليهود فلا يكون وجوده مختوناً عيباً اه شيخنا عدوى (قوله ثم شبه الخ)

(١) قول الشارح واختلافهما الخ مختل عربية وقها اما الأول فلخول الجملة الواقعة خبراً

عن رابط المبتدأ وإليهام قوله وقدمه ان الضمير للحدث واما الثاني فللقوله أو رجحت بلايين مع انه لابد منها وأيضاً يناقضه قوله وان لم تقطع لواحد منها فللبائع فصول العبارة وان اختلفا في قدم البول وحدوثه فالقول لمن شهدت العادة له وحلف من لم تقطع له فان لم تشهد لواحد منهما فللبائع يمين اه كته محمد عليش (٢) قوله وان لم تقطع لواحد منهما تصدق برجيحها للمشتري والفقهاء القول له يمين لا لبائع اه كته محمد عليش

(كَيْسٌ بَعْدَهُ) أى بعدم براءة (ما) أى رقيقاً (اشترى) من اراد بعه (براءة) من عيب تمنع ردا به سواء كانت صريحة كما إذا اشترى من تبرا له من عيوب لا يعلمها مع طول اقامته (١١٢) عنده أو حكما كشرائه من الحاكم أو الوارث ان بين أنه إرث و... كلامه

ان من اشترى رقيقا على البراءة من العيوب ثم باعه بالعهدة فانه يشبه للمشتري الرد بذلك لأنه يقول لو علمت أنك اشتريته بالبراءة لم اشتريه منك إذ قد أصيب به عيبا وتفسد أو تكون عديما فلا يكون لى رجوع على بالئك * ثم شرع فى بيان العيوب الخاصة بالدواب ولذا عطفه مكررا فكاف التشبيه بقوله (وكرهص) وهو داء يصيب باطن الحافر من حجر (وعثر) شهدت العادة بقدمه أو قامت القرائن على قدمه وإلا فالقول للبائع يمينه (وحرن) وهو عدم الاتقياد (وعدم حمل) معتاد بأن وجدها لا تطبق حمل أمثالها لضعفها ومثله عدم سيرها سير أمثالها عادة (لا) رد في (ضبط) وهو العمل بكتلتا اليمين (١) حيث لم تنقص قوة اليمين عن قوتها المعتادة لو كان العمل بها وحدها (و) لارد في (ثبوت) فيمن يفتن مثلها ولورائة (إلا) فيمن لا يفتن مثلها (لصغرها فيب في رائة

كذا فى نسخة المؤلف بخطه والأولى ثم شبه فى قوله (قوله كَيْسٌ بَعْدَهُ الخ) أى وأما عكسه وهو بيعه براءة ما اشترى بعهدة ففيه قولان فقيل كذلك للمشتري الرد لأن ذلك داعية للتدليس بالعيوب وهو المعتد وقيل ليس له الرد (قوله أى بعدم براءة) أشار بهذا إلى أن المراد بالعهدة هنا ضمان المبيع من عيب أو استحقاق لاضمانه من الاستحقاق فقط لان عدم البراءة عبارة عن الضمان من العيب والاستحقاق (قوله من عيوب لا يعلمها) اعلم أن البراءة من العيب الذى يوجد فى المبيع لا تجوز إلا فى الرقيق ولا تجوز فى غيره فإذا باع عرضا أو حيوانا غير رقيق على البراءة من العيوب ثم اطلع المشتري على عيب قديم فيه كان له رده ولا عبرة بشرط البراءة بخلاف الرقيق إذا بيع على البراءة ثم اطلع المشتري على عيب فلا رد له وإنما تجوز البراءة فى الرقيق إذا طالت اقامته عند البائع وان جهل البائع العيوب التى تبرا منها ولذا قال الشارح تبرا له من عيوب لا يعلمها مع طول اقامته عنده (قوله كشرائه من الحاكم) أى الذى يبيع تركه الميت أو مال المفسد لاجل وفاء ما عليه من الديون (قوله ثم باعه بالعهدة) أى الضمان من العيب والاستحقاق والحال ان البائع لم يعلم المشتري حين باعه ان هذا العيب الذى باعه له بالعهدة كان اشترى على البراءة (قوله وكرهص) ادخل بالسكاف الدبر وهو القرحة والنطاح والرفس ان كان كل منهما ينقص الثمن وتقويس الدراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين وأما كثرة الاكل فليست عيبا فى الحيوان البهيى وعيب فى الرقيق ان كانت خارجة عن المعتاد اه عدوى وفى بن وجدت بخط ابن غازى مانصه قيل العمل اليوم ان من اشترى فرسا فأقام عنده شهرا لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا اه * قلت وقد اشترى بهذا العمل فى فاس فى نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص * بالعيب لا ترد فافهم النصوص

(قوله شهدت العادة) الأولى شهدت البيئة بقدمه بأن شهدت بأنه كان بها وهى عند البائع (قوله على قدمه) أى بأن كان يوافقها أو يغيرها أثره وقال أهل النظرائه لم يحدث بعد يمينها (قوله فالقول للبائع يمينه) أى على انه ما علمه عنده فان نكل حلف للمشتري انه قديم ورد هذا ان كانت الدعوى دعوى تحقيق وإلا كان للمشتري الرد بمجرد نكول البائع (قوله وعدم حمل معتاد) المراد بالحمل ما يحمل على الدابة لا الولد كما أشار لذلك الشارح ولا يصح ان يصور بما إذا شرط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل فله الرد حيث اعتد حملها لانها اشترط المشتري حملها جعل للجنين ثمنا وذلك مفسد للبيع فلا يتأتى الخيار فى الرد (قوله حيث لم تنقص قوة اليمين) أى فان نقصت كان للمشتري الرد بذلك ولا يجبر ضعف اليمين بزيادة قوة اليسار كما فى ابن شاس (قوله ولارد فى ثبوت) يعنى انه إذا اشترى أمة يفتن مثلها لكونها كبيرة فوجدها ثيبا والحال انه لم يشترط بكارتها فانه لا يردها سواء كانت على أو وخشالأن العادة عدم سلامتها من الاقتضاض وتحمل على انها قد وطئت لاعلى انها زنت لأن الاصل فى الاماء اتناؤهن للوطء (قوله فيب) أى ترد به (قوله مطلقا) أى اشترط انها غير مفتضة أم لا لقول المصنف وبما العادة السلامة منه (قوله ان اشترط) أى وما ان لم يشترط ذلك فلا ترد (١)

(١) قوله فلا ترد الخ * ان قلت هو بما العادة السلامة منه * قلت نعم لكن سبق للشارح تقييده بما ينقص القيمة أو الجمال أو التصرف وإذا ليس واحدا منها اه كتبه محمد عيسى

بالتبوة

مطلقا كوخش ان اشترط انها غير مفتضة

(١) قول الشارح العمل بكتلتا اليمين أى على التساوى وإلا فكل من اليمين والعسر عمل بكتلتا اليمين فكان المناسب للشارح التصريح بهل التساوى وأما العمل يد فقط فشال وقوله لو كان الخ المناسب أو كان اعين اه كتبه محمد عيسى

سواء (وَتَهْمَةٌ بِسَرِقَةٍ)
عند البائع لارديها (حُبْسٌ)
فيها) وأولى إن لم يحبس
(ثم ظهرت براءته) بثبوت
أن السارق غيره أو وجود
المتاع لم يسرق أو باقرار
رب المتاع بذلك فإن لم تظهر
برأته فله الرد وأمالو كان
متهما في نفسه مشهورا
بالعداء فظاهر أنه عيب
(و) لاردي (ما) أى عيب
(لا يطلع عليه إلا بتغير)
أى تغيير في ذات المبيع
(كسوس الخشب و)
فساد بطن (الجوز)
ونحوه (و مرء قئاء)
وبطسخ وجده غير مستو
إلا أن يشترط الرد في جميع
ما ذكر فيعمل به كما ذكره
الاصنف بلفظ ينبغي
والعادة كالشرط (و لا
قبة) للمشتري على البائع
في نقص هذه الأشياء بعد
تغيرها • ثم ذكر ما يمكن
الاطلاع عليه قبل تغييره
الذى هو مفهوم ما لا يطلع
عليه الخ بقوله (و رد
البض) لفساده لأنه
قد يعلم قبل كسره ويرجع
المشتري بجميع الثمن ولا
شئ عليه في كسره ان كسره
دلى البائع أم لا هذا إن
كان لا يجوز اكله كالمتن

(١) قوله ظاهره ولو الخ غير صحيح لأن الثمن هنا القيمة ولا يمكن عدم قصصها مع قصص الجمال أو الخلق لا يتناهى على الأوصاف فثى قصص الجمال أو الخلق قد قصص التيه قولاً وبهذا تعلم أن لا خلاف بين كلام الشامل ومن تبعه على عبارته وكلام المواق وأن من فهم المخالف بينهما وأن الأولى التعميم لم يتأمل حق التأمل وأن التعميم فيه تكرار اه كته محمد عيش

(١) قول المصنف ضيق قبل نسخة الاكليل صغر قبل وشرحها بتقدير مضاف أى لحم وهو المناسب ان ثبت رواية عن المصنف واما الضيق غير التفاحش فلا يتوهم الرد به اهـ كتبه محمد عيسى

فإن كسره فله رده وما شفعه ما لم يفت بنحو قلى وإلا فلا رد ورجع المشتري بما بين قيمته (١) سالما ومعيا فيقوم على أنه صحيح غير معيب وصحيح معيب فإذا قيل قيمته صحيحا غير معيب عشرة وصحيحا معيا ثمانية فيرجع بنسبة (٢) ذلك من الثمن وهو الخمس وهذا إذا كسره بمحضرة البيع فإن كان بعد أيام لم يرد لأنه لا يدري أقصد عند البائع أو المشتري * ولما كان الذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير إلا العار فإن عيبها قد (١١٤) يزول بالأصلاح فلذا قسموه ثلاثة أقسام قليل جدا لا ترد به ولا قيمة ومتوسط

لا ترد به وفيه القيمة وكثير ترد به وأشار إلى ذلك بقوله (و) لا رد بوجود (عيب قل) جدا (بدار) كسقوط شرافة وكسر عتبة ولا أرض له (و) قدره أى القليل لا جدا فالضمير عائد على القليل لا بالمعنى المتقدم فالمراد فى قدر القليل المتوسط هل يرد للعرف والعادة أو هو ما دون الثلث والثلث كثير وهو الراجح أو ما دون الربع أو ما نقص عن معظم الثمن أو عن عشرة من المائة (تردد ورجع بقيمته) أى المتوسط الذى فى قدره التردد فتقوم الدار سالمة ومعية ويؤخذ من الثمن النسبة (كصدع جدا لم يخف عليها) أى على الدار (منه) السقوط سواء خيف على الجدار المدمم أم لا أى وكان الصدع ينقص الثمن وإلا كان من القليل جدا الذى لا رد به ولا رجوع بقيمته فإن خيف عليها منه

(قوله فإن كسره) أى فإن لم يدلس وكسره (قوله ما لم يفت بنحو قلى) المراد بنحو القلى الشئ (قوله وما نقصه) أى وله التماسك به وأرض العيب القديم (قوله لم يرد) أى سواء ظهر أنه مذر أو مروق (قوله بالعيب القليل والكثير) فلذا قيل إن الكتاب يرد بنقص ورقة كما فى البدر القرانى (قوله إلا العار) أى وكذلك غيرها من بقية العقار كالفرن والحمام والطاحون والخان فلا ترد كغيرها بالقليل والكثير بل بالكثير فقط وقوله فإن عيبها الخ هذا إشارة للفرق بين الدار وغيرها وحاصله أن الدار يسهل إصلاح عيبها وزواله بحيث لا يبقى منه شئ بخلاف غيرها ولأن الدار لا تخلو عن عيب فلوردت بالقليل لأضر البائع فتسهل فيها ولأنها لا ترد للتجارة بل للفتنة فتسهل فيها (قوله ولا قيمة) أى ولا رجوع على البائع بقيمته (قوله وكسر عتبة) أى أو رف أو خلع بلاطة أو ضبة (قوله أى القليل) يعنى من العيب لا جدا وأشار الشارح بهذا إلى أن فى كلام المصنف استخداما لأن التردد فيما فيه الأرض وهو المتوسط وهو غير اليسير للتقدم (قوله هل يرد للعرف) أى فاقضى العرف بقلته فهو قليل وما قضى بكثرته فهو كثير (قوله أو ما دون الثلث) أى ما نقص من القيمة أقل من الثلث وهذا قول أبى بكر بن عبد الرحمن وقوله ما دون الربع أى أو ما نقص من القيمة أقل من الربع وهذا قول ابن عتاب (قوله أو ما نقص عن معظم الثمن) المراد ما نقص من القيمة أى أو ما نقص عن معظم القيمة بأن نقص نصف القيمة فأقل وهذا قول أبى محمد فإذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا أرشها إذا طرح من قيمتها يكون أقل من معظمها بأن كان نصفها أو أقل منه كان ذلك العيب متوسطا (قوله أو عن عشرة) أى أو ما نقص القيمة عن عشرة بالنسبة لما إذا كانت القيمة مائة أما النقص للعشرة فكثير فإذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا ينقص تسعة دنانير من مائة قيمتها فهو قليل وإن كان ينقص عشرة فهو كثير وهذا قول ابن رشد ولعله تفسير لقول ابن العطار أن اليسير ما نقص عن العشرة وما نقص العشرة كثير ولم يبين من كم (قوله ورجع بقيمته) أى ورجع المشتري على البائع بقيمته ولا رد للمشتري به أيضا إلا أن يقول البائع اردد على ما بعته لك وخذ الثمن وإلا كان له الرد إلا أن يفوت للبيع فيتمين أخذ قيمة العيب كذا فى الواقي قلا عن نوازل ابن الحاج وفى التحفة أن المتوسط كالكثير فى الرد به قال فيها :

وبالكثير المتوسط لحق * فيها من العيب الخيار قد يحق

قال الشيخ مباركة فى شرحها وهذا هو الذى جرى به العمل فاس (قوله سواء خيف على الجدار المدمم أم لا) هكذا فى الامهات قال فى التوضيح وصرح به اللغوى وعياض خلافا لما اختصمها عليه أبو سعيد ونصه ومن ابتاع دارا فوجد فيها صدعا فإن كان يخاف منه على الجدار فليرد به وإلا فلا اه وقد تعقب عليه اه بن (قوله فإن خيف عليها منه) أى فإن خيف عليها المدمم من ذلك الصدع (قوله وفى قدره تردد) أى قبل انه ما نقص القيمة الثلث وقيل ما نقصها الربع وقيل ما نقصها عشرة

إذا

فإن الكثير الذى ترد به وفى قدره تردد يعلم من التردد فى المتوسط

(١) قول الشارح بما بين قيمته سالما أى على حذف مضافين أى بمثل نسبة ما بين قيمته والواضح المناسب ورجع من الثمن بمجرى نمبته اليه كنسبة ما بين قيمته سالما وقيمتة معيا لقيمتة سالما فيقوم الخ (٢) قوله فيرجع بنسبة الخ المناسب ان يزيد قبله لما بين القيمتين اثنان نسبتهما لقيمتة سالما الخمس وقوله بنسبة الخ المناسب بمجرى من الثمن نسبته له كذلك وهو الخمس اه وقوله وجوب أى ثبوت وقوله فإن عيبها الخ المناسب فلان عيبها يزول بالأصلاح وقسموه الخ كتبه محمد عليه

لأنه مازاد على للتوسط على كل من الأقوال (إلا أن يكون) الجدار (١١٥) الدين لم يخف عليها منه أو العيب

(ووجهها) أى فى واجهتها
وقص الثلث أو الربع
فأكثر أو غير ذلك على
الخلاف المتقدم (أو) يكون
متعلقا (بقطع منفعة) من
منافعها ومثله بقوله (كلع
برها بمحل الخلاوة)
أى بمحل الآبار التى ماؤها
حلوق كتهوير برها وغور
مائها أو خلل أساسها أو
لا مرحاض لها أو كونه
على بابها أو سوء جارها
أو شؤمها أو جنبها أو
كثرة نملها أو جنبها ونحو
ذلك فله الرد بذلك (وإن
قالت) الأمة لمشتريها (أنا
مستولدة) لبائعي أو أنا
حرة وكذا الذكر (لم تحرم)
عليه ما لم يثبت ذلك
(لكنه عيب) يثبت له
الرد به إن قالت قبل الشراء
أو بعده وقبل دخولها فى
ضمان المشتري بل فى زمن
العهد أو الموضة لا إن
قالت بعد دخولها فى ضمانه
ثم (إن رضى به) وإراد
يعها (بين) ذلك وجوبا
ولوى الصورة الثالثة التى
لارده فيها ولما تكلم على
العيوب الذاتية تكلم على
ما هو كالدانى وهو التفرير
الفعلى وهو أن يفعل البائع
فعلا فى البيع يظن به كالا
وليس كذلك وأنه
كالمشترط بقوله

إذا كانت مائة وقيل إنه معتبر بالعرف وقيل ما قص . معظم القيمة (قوله إلا أن يكون الخ) يصح أن
يكون استثناء من قوله كصدع جدار لم يخف عليها السقوط منه أى إلا أن يكون الجدار الذى فيه
الصدع ولم يخف عليها السقوط منه فى واجهتها أى حائط بابها فانه لا يرجع بقيمته بل إما أن يردّها
به أو يتأسك ولا شيء له ويصح أن يكون استثناء من قوله ولا رد ببيع قل أى إلا أن يكون العيب
لا يقيد كونه قليلا فى واجهتها أى حائط بابها فله أن يردّه وإن تماسك فلا شيء له وإلى كلا الاحتمالين
أشار الشارح (قوله أو العيب) أى لا يقيد كونه متوسطا لأن العيب الذى يكون فى واجهتها لا يكون
متوسطا (قوله وقص الثلث) أى ثلث القيمة أو ربعها (قوله أو يكون) أى العيب متعلقا بالوضع
مصوراً أو المتبصا بقطع منفعة وأشار الشارح بما ذكره إلى أن قوله أو بقطع منفعة متعلق بمحذوف
معطوف على خبر يكون (قوله بمحل الخلاوة) أى حالة كون الدار بمحل الخلاوة (قوله أو كونه على
بابها) أى مواجهها لبابها أو كان فى دهليزها أو كان مرحاضها قرب البيوت أو بقرب الحائط
(قوله أو شؤمها) أى بأن كان يترقب للكروه بسكنها كأن يكون من سكنها يموت أو يحصل له الفقر أو
تموت ذرية (قوله أو جنبها) أى أو سوء جنبها (قوله أو جنبها) أى أو كثرة جنبها فبق الدار إنما يرد به إذا
كان كثيرا كالحمل وأما قول التحفة :

والبق عيب من عيوب الدور • ويوجب الرد على المشهور
قد تعبه ابن النازم فى شرحه بأنه لا بد من قيد الكثرة وأصلحه بقوله :

وكثرة البق تعيب الدور • وتوجب الرد لأهل الشورى

(قوله أو أنا حرة) أى بتق أو أنا حرة الأصل من البلد الفلانية وغار المدو على بلدنا وأخذنى منها اه
وقال بعضهم إذا قالت ذلك فاتها تصدق إذا شاعت الفارة على أحرار بلدهم والمعتد الأول (١)
ولكن الاحوط أن يعقد عليها (٢) ولا يطؤها بالملك (قوله لم تحرم) أى لحملها على عدم الصدق فيما
قالت واتهامها على الرجوع للبائع (قوله فى زمن المهددة أو الموضة) أى أو فى زمن الخيار والرداد
بالمهددة عهدة الثلاث لأنها هى التى تكون فيها فى ضمان البائع والرداد إن المشتري اطلع على أنها ادعت
على البائع بذلك (قوله لا إن قالت بعد دخولها فى ضمانه) أى فلا يكون له الرد بذلك لأن شرط الرد
بالعيب ثبوته فى زمن ضمان البائع (قوله بين ذلك وجوبا) أى لأن هذا ما تكرهه النفوس (قوله ولو فى
الصورة الثالثة) أى وهى ما إذا قالت ذلك بعد دخولها فى ضمانه بأقضاء أمد الخيار والموضة خلافا
لظاهر المتن لأنه يقتضى أنه لا يجب عليه البيان إلا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر منها ذلك وهى
فى ضمان البائع وليس كذلك فلو قال المصنف لكنه عيب ولو باعها بين كان أحسن (قوله الذاتية)
أى القائمة بالذات (قوله تكلم على ما هو) أى شرع يتكلم على ما هو كالدانى وقوله وهو أى العيب الذى
هو كالدانى التفرير الفعلى أى ظهور الحال بعد التفرير الفعلى لا نفس التفرير الفعلى كما هو ظاهر عبارته
(قوله وانه كالمشترط) أى وبين انه كالمشترط وهو عطف على تكلم الخ (قوله وتصرية الحيوان)
أى ولو حارة لان زيادة لبنها يزيد فى غناها فتدق قولها (قوله كالمشترط) أى كشرط المشتري كثرة اللبن
صراحة ثم يتخلف ذلك المشروط (قوله وهو يعلم خلاف ذلك) أى فلا يضمن ذلك الشخص
القائل ما عامل به الآخر فلانا على المشهور وعمل عدم الضمان ما لم يقل عامله وأنا ضامن له والا

(١) قوله والمعتد الأول قد اقتصر فى شرح المجموع على الثانى فبيد اعتماده وهو الوجه اه
(٢) قوله يعقد عليها أى بعد عتمها لما تقدم من منع الملك النكاح اه كتبه محمد عليش

(وتصرية الحيوان) ولو آدميا كأمة لرضاع أى ترك حلبها ليعظم ضررها فيظن به كثرة اللبن (كالمشترط) المصرح
به فله الرد بذلك لأنه ضرر فعلى بخلاف القولى كأن يقول شخص لآخر عامل فلانا فانه حقة ملء وهو يعلم خلاف ذلك

ثم شبه في الحكم قوله
(كتلطيع ثوب عبد بمداد) أو يده
عبرة وقلم فله السيد أو
أمر العبد به أو صبح الثوب
القديم ليظن أنه جديد
(فبره) أي ما وقع فيه
التفريق من الحيوان وقوله
(بصاع) خاص بالإنعام
وظاهره صاع واحد ولو
تكرر حلبها حيث لا يبدل
على الرضا وهو ظاهر قوله
أيضا وتعدد بتعددها
(من غالب القوت)
أي قوت محله ولو لمحاو لا عبرة
بقوته هو عوضا عن اللبن
الذي حلبه المشتري
(وحرم رد اللبن)
الذي حلبه منها بدلا عن
الصاع ولو برضاها لما فيه
من بيع الطعام قبل قبضه
لأنه برد المصراة وجب
الصاع على المشتري عوضا
عن اللبن فلا يجوز أخذ اللبن
عوضا عنه وهذا التعليل
يفيد حرمة رد غير اللبن
أيضا وهو كذلك وإنما
اقتصر على اللبن لدفع توهم
الجواز فيه لأنه الأصل
وكذا يفيد حرمة رد غير
الغالب مع وجود الغالب
ولو غلب اللبن رد صاعا
منه غير لبن المصراة

ضمن ما عمله فيه ومن الترويع القول قول صير في قد دراهم بغير أجر هي طية وهو يعلم خلاف ذلك
وأعارة شخص آخر إثناء محروقاوه ويعلم به وقال إنه صحيح تلتف ما وضع فيه بسبب الحرق فلا ضمان في
جميع ذلك على المشهور ومحل عدم الضمان بالترويع القول قول ما لم ينضم له عقد إجارة فيما يمكن فيه ولا ضمن
كصير في قد بأجرة وأخبر أنه جيد مع علمه بردائه وكإجارة إثناء فيه خرق وأخبر المؤجر أنه سالم مع
علمه بخرقه تلتف ما وضع فيه قاله عجم وتلخص من كلامه أن الصير في إذا قد بغير إجارة فلا ضمان عليه غير
أما لا وكذا إن كان بأجرة ولم يضر بأن أخطأ مثلا بخلاف ما إذا كان بأجرة وغربان علم أنه زائف وقال إنه
جيد فاته يضمن والقدى ذكره خشي في كبره أن الصواب عدم ضمانه مطلقا وقيل ذلك في باب الإجارة عند
قول المصنف ولم يضر بفعل النظر حاشية شيخنا (قوله ثم شبه في الحكم) أي وهو ثبوت الخيار للمشتري
إن شاء رد أو تماسك إذا ظهر الحال وهذا يشير إلى أن الكاف في قوله كتلطيع ثوب عبد للتشبيه ويصح
أن تكون للتشبيه وأنه مثل للترويع الفعلي بمثلين الأول التحرية وهذا هو الثاني إشارة إلى أنه لا فرق
بين أن يكون الفعل متعلقا بالمبيع أو بملابسه (قوله كتلطيع ثوب عبد) أي حين يمه وقوله أو يده أي
أوبه يمه ويده الخ فيظن أنه كاتب والحال أنه ليس كذلك (قوله إن فله الخ) شرط في قول المصنف
فبره أي ثبت للمشتري الردان فله السيد أي أن ثبت أن السيد فله أو أمر العبد بفعله وذلك لأنه بمنزلة
من اشترى عبدا بشرط الكتابة ثم تخلف الشروط فإن لم يثبت أن السيد فله ولا أمر العبد بفعله فلا رد
للمشتري لاحتمال فعل العبد ذلك بغير علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه فإن تنازع البائع والمشتري في
كون البائع أمره بفعله أولا فالقول قول البائع أنه لم يأمره (قوله فبره الخ) أتى به مع استفادته من
قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده (قوله من الحيوان) أي سواء كان بهيميا أو كان آدميا (قوله بصاع)
أي مع صاع وقوله خاص بالإنعام أي وأما لورد أمة أو رد حمارة فلا يرد معها صاعا (قوله على الرضا) أي
فقدرد الصاع متعين فلا يزداد عليه لكثرة اللبن ولا ينقص عنه لقلته ولا يلتفت لغلو الصاع ولا لرخسه
(قوله وتعدد بتعددها) أي تعدد الصاع بتعدد الذات المصراة فهذا يفيد أن لكل ذات صاعا ولو تعدد
حلبها (قوله من غالب القوت) أي ولا يتعين كونه من تمر على المذهب وقيل يتعين لو وقوعه في الحديث
حيث قال إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها وصاعا من تمر وحمله المشهور على أنه كان غالب قوت أهل المدينة
ثم إن قوله من غالب القوت يشعر بأن هناك غالبا وغيره أما إن لم يكن هناك غالب بل كان هناك صنفان
مستويان أو ثلاثة مستوية في القوتية فانه يخرج في الإخراج من أيها شاء سواء كان من الأعلى أو من
الادنى أو من الأوسط قاله البساطي وهو ظاهر كلامهم وقال الشيخ على السنهوري يتعين الإخراج من
الأوسط اه تقرير عدوى (قوله عوضا عن اللبن) معمول لقوله فبره مع صاع (قوله وجزم رد
اللبن) أي غاب عليه المشتري أم لا (قوله يبيع الطعام) أي وهو الصاع (قوله وجب الصاع) أي من
غالب القوت فآل للمهد (قوله وهذا التعليل) أي قوله لأنه برد المصراة الخ (قوله وإنما اقتصر)
أي للمصنف (قوله وكذا يفيد) أي هذا التعليل السابق يفيد الخ ويفيد أيضا أنه لو رد الحيوان
يبيع التصرية قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وأنه لورد اللبن مع الصاع فلا حرمة وذلك لأن الصاع
بدل اللبن والمنوع عدم رد البدل وهذا رد البدل وإن كان قدرد البدل أيضا وعلم أن رد المشتري
للصاع أمر تعبدى أمرنا به الشارع ولم نفعل له معنى وذلك لأن القاعدة أن الإخراج بالضمان
والضمان على المشتري فقتضاء أنه يفوز باللبن ولا شيء عليه كما قال بذلك بعضهم على أنه لو كان
عرضا عن اللبن وإن اللبن لا يستحقه المشتري ففيه يبيع الطعام بالطعام نسبيته هذا وقد قال
بعض أهل المذهب كاشبه أنه لا يؤخذ بحديث المصراة وهو لا تنصر الا بل والغنم فمن اشتراها بعد

(لا إن تعلمها) الشترى (مصراة) فلا رد له (أو لم تصر) ولكن (ظن كثرة اللبن) لكبر ضرعها فتخلف ظنه فلا رد له (إلا بشروط ثلاثة) فله الرد إن اجتمعت حيث قص حلابها عما ظنه (وإن قصد) منها اللبن لا غير (واشترت في وقت) كثرة (حلابها) كوقت الربيع أو قرب ولادتها (وكتعه) البائع بأن لم يغير الشترى بقلة لبنها الذي ظن كثرت (١١٧) فله ردها بغير صاع إذ ليست من

مسائل التصرية بل من باب

الرد بالعيب وقد علم من

المصنف منطوقا ومفهوما

ثلاث مسائل الأولى أن

يجدها مصراة الثانية أن

يظن كثرة لبنها من معتاد

مثلها فلا يرد لها إلا بالشروط

الثالثة وهي المفهوم أن

يجدها ينقص لبنها عن

حلاب أمثالها فله ردها

مطلقا ظن كثرة لبنها على

العادة أم لا عليها مصراة

أم لا ولا يرد معها صاعا من

غالب القوت (ولا) أن

رد المصراة (بغير عيب

التصرية) فلا يرد معها

صاعا (على الأحسن

وتعدد) الصاع

(بتعدد) أي المصراة

المشتراة في عقد واحد

(على المختار والأرجح)

وقال لاكثر يكفى بصاع

واحد لجميعا لأن غاية

ما يفيد التعدد كثرة اللبن

وهو غير منظور إليه بدليل

أعماد الصاع في الشاة

وغيرها فإن كان يعقود بتعدد

اتفاقا (وإن حلبت)

المصراة حلبة (ثالثة)

في يوم ثالث فحلبها ثلاث

مرات في يوم بمنزلة حلبة

واحدة (فإن حصل

ذلك فهو بغير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من عمر لنسخه بحديث الحراج بالضمان لأنه أثبت منه وقال بعضهم كابن يونس لا نسخ لأن حديث المصراة أصح وأما حديث الحراج بالضمان عام وحديث المصراة خاص والخاص يقضى به على العام انظر بن (قوله) لأن علمها مصراة) أي أنه إذا اشتراها وهو يعلم أنها مصراة فلا رد له قال اللخمي ما لم يجد لها قليلة الرد دون المعتاد من مثلها أو إذا كان له الرد كذا في بن وأما لو علم أنها مصراة بعد شرائها وقبل حلبها حلف أنه لم يرد أمسكها رضا بها وكان له ردها ولو أشهد أنه أمسكها للاختبار لم يحلف وكذا لو علم بعد حلابها وأمسكها ليحلبها ثانيا لاجل أن يعلم عاداتها وكذا لو سافر فحلبها أهله زمانا فله إذا قدم ردها وصاعا قال ابن محرز اه عدوى (قوله) ولكن ظن كثرة اللبن) أي ظن أنه أكثر من لبن مثلها عادة هذا هو المراد (قوله) فتخلف ظنه) أي بأن وجدها تحلب حلاب أمثالها (قوله) لا غير) أي من عمل أو لم (قوله) أو قرب ولادتها) أي أو بعد ولادتها (قوله) بأن لم يغير الخ) أي لم يغيره بقلة لبنها عما ظنه مع حلابها حلاب أمثالها (قوله) أن يجدها مصراة) أي وهذه له ردها مع صاع (قوله) عن معتاد مثلها) أي فتخلف ظنه وقوله فلا يرد لها إلا بالشروط أي وإذا ردها فلا يرد معها صاعا (قوله) بغير عيب التصرية) أي كما لو ردها لرخص ونحوه (قوله) على الأحسن) أي على ما استحسنته التوسى وهو قول ابن القاسم وروى أشهب (١) يرد معها صاعا لأنه صدق عليه أنه رد مصراة (قوله) على المختار) أي عند اللخمي والأرجح عند ابن يونس وهو قول الأقل أي من أهل المذهب (قوله) وقال الأكثر) أي وهو المعتمد قال خشي في كبيره وحكى هذا القول ابن العطار على أنه المذهب فكان ينبغي للمصنف أن يحكيه إماما أو بالمقابل أو يقدمه ولعله إنما تركه لقول ابن زرقون ليس العمل عليه قاله شيخنا في حاشيته (قوله) فإن كان) أي الشراء للمتعبد من المصراة يعقود وقوله تعدد أي الصاع (قوله) وإن حلبت الخ) حاصلة أن المشتري إذا حلب المصراة أول مرة فلم يبين له أمرها فحلبها ثانية ليختبرها فوجد لبنها ناقصا عن لبن التصرية فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضا بها ولا رد له ولا حجة عليه في الثانية إذ بها يختبر أمرها كذا لما لك في المدونة وفي الموازية عن مالك حلبها ثالثة ويردها بعد حلفه أنه لم يرض بها ولم يصرح في الموازية بأنه حصل له الاختبار بالحلبة الثانية فاختلف الأشياخ هل بين الكتاتين خلاف أو وفاق فذهب المازري والأخمي إلى أن بينهما خلافا يحمل مافي الموازية على إطلاقه أي سواء حصل الاختبار بالثانية أولا وذهب ابن يونس إلى أن بينهما وفاقا يحمل مافي المدونة على ما إذا حصل الاختبار بالثانية ومافي الموازية على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية وهو أحسن كما قال شيخنا فيحمل كلام الموازية على ما إذا لم يحصل اختبار بالثانية وقوله تأويلان أي متعلقان بكلام الموازية لا المدونة وأما الحلبات أربعة فهو رضا باتفاق (قوله) في يوم ثالث) فيه أن الذي يفيد النقل كما في طي أن المراد بالحلبات المرات لا الأيام اه عدوى وفي بن تقييده بالحلبات انتعاده كبكرة وعشية (قوله) وفي الموازية له ذلك)

(١) قوله وروى أشهب الخ لا يخالف ما تقدم لأنه قول وهذه رواية اه كتبه محمد عlish

الاختبار بالثانية فهو) أي حلبها ثالثة (رضا) فلا رد له (وفي الموازية له ذلك) أي ردها بعد الثالثة مع حلفه أنه لم يرض (وفي حكوته خلافا) لما مر أو وفاقا يحمل مافي الموازية على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية ورجح (تأويلان) علمها إذا كان المشتري حاضرا فإن كان غائبا عن البلد فله الرد إذا قدم

ولوحلت مراراً ومحلها
ايضا في الحلب الحاصل في
غير زمن الحصاص فما
حصل في زمنه لا يمنع ولو
كثر لان الغلة فيه
للمشتري (وَمَنْعَ مِنْهُ)
اي من الرد بالعيب (بيع
حاكم) رقيق مدين أو
فائب (وارث) لقضاء
دين أو تنفيذ وصية
(رقيقاً فقط) راجع لها
ان (بين) الوارث (انه
إرث) وأما الحاكم فلا
يشترط فيه ذلك فان لم يبين
الوارث انه ارث لم يكن
يبيع براءة الا ان يعلم
للمشتري ان البائع وارث
ثم محل كون يبيع الحاكم
والوارث مانعاً من الرد ان
لم يعلم كل بالعيب ويكتمه
او يعلم الدين وإن لم يعلم
الحاكم والا فلا (وخير)
في الرد والتاسك (مشتري)
وان لم يطلع على عيبه
(ظنه) اي ظن المشتري
البائع (غيرها) أي
غير الحاكم والوارث حال
البيع وتنفعه دعوى جهله
واعترض المصنف بأنه لا
يتأتى في الوارث ظن أنه
غير وارث لما قدم من أن
شرطه ان يبين انه ارث
وأجيب بأن في مفهومه
تفصيلاً اي فان لم يبين أنه
ارث فان ظنه للمشتري غير

ظاهر للمصنف ان الموازية تقول له الرد بعد الحلبة الثالثة ولو حصل له الاختبار بالثانية وليس كذلك
إذ لو صرحت بذلك لما تأتى قوله وفي كونه خلافاً أو وفاقاً وأيلاً فالمراد أن في الموازية له أن يرد هابعد
الثالثة بقطع النظر عن القيد السابق وهو حصول الاختبار بالثانية (فرع) لو اشترى ثوراً للحرث
فحرث به أول يوم فرقد فلم يرد به ثم حرث به ثاني يوم فرقد فليس الحرث ثاني يوم رضا لأن له ان يدعى
الاختبار كما ذكره الوانوغى أخذاً من قول المدونة في هذه المسئلة فان حصل الاختبار بالثانية فهو
أي حلها ثالثاً رضا (قوله ولو حلت مراراً) أي ولو حلها أهلها وهو غائب مراراً (قوله لان الغلة فيه)
أي في زمن الحصاص (قوله أي من الرد بالعيب) أي وأما الاستحقاق فلا يمنع من الرد به بيع الحاكم
ولا الوارث ولو بينا أنه ارث (قوله لقضاء دين أو تنفيذ وصية) أي وأما بيع الوارث لاجل القسم
بينهم فظاهر المصنف انه كذلك مانع من الرد وهو قول عياض وظاهر الشارح أنه ليس يبيع براءة
وللمشتري الرد وهو قول الباجي وهو الظاهر كما في شب اه عدوى (قوله فلا يشترط فيه ذلك)
وحينئذ فيبيع يبيع براءة مطلقاً بين أو لم يبين ومافاله الشارح تبع فيه عجب والصواب أن قول المصنف
بين أنه ارث راجع لكل من الوارث والحاكم فان بينا كان يبيعها للرقيق يبيع براءة وإن لم يبين
كان المشتري بالخيار بين أن يرد أو يتأسك كما في طهى اه عدوى (قوله لم يكن يبيع براءة) أي
فلم يشتري رده بالعيب عليه (قوله إلا ان يعلم الخ) أي فالمدار على علم المشتري ان ذلك البائع وارث سواء
كان باعلام الوارث نفسه أو غيره فان لم يعلم خير ويمكن أن يقال ان قول المصنف بين انه ارث ليس
مقصوداً لخصوصه بل هو كناية عن علم المشتري ان البائع وارث كذا قرر شيخنا (قوله ثم محل كون
يبيع الحاكم والوارث مانعاً من الرد) أي بشرطه وقوله ان لم يعلم الخ أي إن اتفق علم كل منهما بالعيب
للساحب لكتابه وانتفى علم الدين له أي والحال أنه لم يعلم به الحاكم (قوله والا فلا) أي وإلا بأن
علم به كل من الحاكم والوارث وكتمه أو علم به للدين وحده فلا يكون مانعاً من الرد بالعيب لان
كتمه تدليس (قوله وخير الخ) يعني ان من اشترى رقيقاً من آخر ظن انه غير الوارث والحاكم ثم تبين
انه احدهما واولى لو اعتقد انه غيرهما ثم تبين انه احدهما فانه غير بين الاجازة والرد ولو لم يطلع
على عيب وتنفعه دعوى جهله (قوله ظنه الخ) الاولى ان يقول جهلهما ليشمل ما إذا ظنه غيرهما اولم
يظن شيئاً انظر بن * والحاصل انه غير إن ظن أن البائع غيرهما أو جزم بأنه غيرهما فتبين انه واحد
منهما أو لم يظن شيئاً فتبين انه واحد منهما وأما اذا ظن حين البيع انه احدهما أو جزم بذلك فظهر
أنه كذلك فلا رد له (قوله وتنفعه دعوى جهله) أي بأن قال ليس عندى علم ان البائع وارث او حاكم
خلافاً لابن حبيب القائل ليس له الرد لان الجهل في متعلق الاحكام لا يمنع من توجه الحكم
ابن عبدالسلام وهو اقرب (قوله واعترض الخ) لا يخفى عليك انه لا ورود لهذا السؤال لما رآه المدار
على حصول العلم للمشتري وانه غير عندى العلم (قوله من ان شرطه) أي شرط كون يبيع براءة
(قوله وإلا فلا رد له) أي والا بأن ظنه وارثاً فلا رد له * والحاصل انه ان يبين انه ارث فلا رد وان
لم يبين انه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير وان ظنه وارثاً فلا رد مثل ما إذا بين انه
ارث فقول المصنف وخير مشتريه غيرهما راجع لمفهوم قوله ان يبين انه ارث فالسائل نظر
لرجوعه للمنطوق والمحيط نظر لرجوعه للمفهوم وبعد هذا كله فالاولى حذف هذا الاعتراض
وجوابه كما في بن وحاشية شيخنا وذلك لان الشارح بناء على مقاله سابقاً من أن القيد هو قوله إن يبين
انه ارث خاص بالوارث وان المراد حقيقة التبيين وعلى ما علمت من ان الصواب انه كناية عن العلم وهو
مشترك بين الوارث والحاكم ليكون قول المصنف وخير مشتريه مفهوم القيد فيهما ولا ورود لهذا

ليس بيع براءة (و) منع من الرد بالعيب ايضا (تبري غيرها) اي غير الحاكم والوارث (فيه) اي الرقيق فقط (ها) اي من عيب (لم يعلم) به البائع (ان طالت اقامته) عند بائعه بحيث يظلب على الظن انه لو كان (١١٩) به عيب لظهر له فتنفعه البراءة بهذين

الشرطين فلا يرد المشتري ان وجد به عيبا بخلاف ما اذا علم بالعيب وكتمه او باعه بغور ملكه له فلا تنفعه البراءة وله الرد وأما غير الرقيق فلا تنفع فيه البراءة مطلقا فخرطها باطل والعقد صحيح * ولما كان الواجب على كل من علم ان بسلعته شيئا يكرهه المتابع ان يبينه مفصلا أشار لذلك بقوله (وإذا علمه) اي علم البائع حاكما او وارثا او غيرها العيب (بين) وجوبا (أنه به) اي بالمبيع (ووصفه) زيادة على البيان ان كان شأنه الخفاء كالاباق والسرقة وصفافاشيا لانه قد يغتفر شيء دون شيء (أو أراه) لانه ان كان ظاهرا كالرور والكي (ولم يحمله) يعني ولم يجوز له ان يحمله وكثيرا ما يقع للمصنف التعبير بلم التي تفيد المضى والمراد الحال أو الاستقبال فيحمل على ما ذكرنا ولو قال ولا يحمله لكان أحسن فان اجمله مع غيره من غير جنسه كقوله هو زان سارق وهو سارق

الاشكال اصلا (قوله ليس بيع براءة) أي وحينئذ للمشتري الرد بالعيب القديم (قوله وتبري غيرها) يعني أن البائع إذا كان غير وارث وحاكم وتبرأ عما يظهر في الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البراءة من رد المشتري له إذا اطلع على عيب قديم بشرطين ان يتبرأ من عيب لم يعلم به والثاني ان تطول اقامته عند بائعه بحيث يظلب على الظن انه لو كان به عيب لظهر له (قوله وإن طالت اقامته الخ) حد بعضهم الطول بستة اشهر (تمة) قال المازري والبايجي ولا يجوز التبري في عبد القرض لانه إذا أسلفه عبدا وتبرأ من عيوبه دخله سلف جر منفعة وأما رد القرض فلا وجه لمنع البراءة فيه إلا إذا وقع الرد قبل الأجل لتمة ضع وتعجل وتقدم منع التصديق في معجل قبل اجله اه بن (قوله فلا يرد المشتري) اي فاذا وجد الشرطان فلا يرد المشتري إذا وجد به عيبا قال ابن عرفة ولا يرد في بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا بينة ان البائع كان عالما به فان لم يكن له بينة وجب حلفه ما كان عالما به وان لم يدع المتابع علمه في حلفه على البت في الظاهر وعلى نفي العلم في الخفي وعلى نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار وحكي ابن رشد الاتفاق على الثاني اه بن (قوله العيب) أي الذي في البيع سواء كان رقيقا أم غيره (قوله بين وجوبا) أنه أي العيب به اي كان يقول له هذا العيب يأتى او يسرق او هذه الدابة تعثر فلو قال ابيعك بالبراءة من عيب كذا كالأباق او السرقة والحال انه يعلم ان هذا العيب به ولم يقل له هو به لم يغده (قوله وصفافاشيا) اي كاشفا عن حقيقة بأن يقول انه يأتى لموضع كذا او شأنه سرقة ما قدره كذا ولا يحمل في البيان بحيث يقول انه يأتى او انه سارق لأنه قد يغتفر الأباق لموضع دون موضع وقد يغتفر سرقة شيء دون شيء انتهى فالمراد بالاجمال ان يذكر أمرا كلياً يدل على العيب الجزئى القائم بالعيب وعلى غيره كسارق فانه شامل لسرقة دينارا او كثيرا او قتل وشامل لسرقة كل شهر أو كل يوم أو كل اسبوع او كل سنة ولا شك ان القائم به واحد من تلك الاشياء (قوله او اراه له) الضمير المنصوب راجع للعيب والمجرور للمشتري وكان الاولى ان يقول او اراه إياه لان ارى البصرية تعتمدى بنفسها لمفعولين بهمزة النقل وقال اللقاني اللام هنا مقحمة للتقوية (قوله ولم يحمله) اي في البيان (قوله فيحمل على ما ذكرنا) اي فيحمل كلام المصنف في الواضع التي عبر فيها بلم المقيدة للضى على الحال والاستقبال كما في قوله هنا ولم يحمله (قوله فان اجمله مع غيره) اي فان ذكر ما فيه مجملا وذكره مع غيره كقوله سارق زان فلا يغنى ان الاجمال من حيث سارق (قوله وإن اجمله في جنسه) اي وان اجمل في بيان العيب الذي فيه بأن ذكر جنسه كقوله سارق (قوله مع تفاوت افراده) اي مع تفاوت افراده فيه بأن كان بعض افراد الجنس يأخذ منه أكثر من البعض الآخر مثلا سرقة دينار يأخذ من مطلق سرقة أكثر مما يأخذ منه سرقة درهم (قوله فهل ينفعه ذلك في يسير السرقة) اي في البراءة من يسير السرقة دون التفاحش منها ولا ينفعه ذلك مطلقا لان بيانه مجملا كلابيان والاول للبساطى والثاني لبعض معاصره وفي بن ان كلام المدونة والنودر كالصرح فيما قال البساطى كما في نقل اللواقح واعلم ان محل الخلاف إذا أتى بالفظ محتمل للقليل والكثير من ذلك العيب والحال انه عالم ان فيه قليل ذلك العيب واما لو أتى بلفظ محتمل للعيوب كلها فكثيرها وقليلها وهو يعلم ان بعضها فيه كأيمك عظماء في قصة او ابيعك هذا الحيوان جزارى فانظر هل يجري فيه خلاف البساطى وغيره او يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا وفي شب الظاهر ان البراءة لا تنفع في هذا

فقط لم يكف وله الرد لانه ربما علم سلامته من الاول فظن ان ذكر الثاني معه كذكر الاول وان اجمله في جنسه مع تفاوت افراده كقوله سارق فهل ينفعه ذلك في يسير السرقة وهو الأوجه أو لا ينفعه (و) منع من الرد بالعيب (زواله)

أى العيب قبل الرد سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم كأن يكون للرقيق ولد أو والد فيموت فلا رد (إلا) أن يكون مازال (مُحتمل العود) كبول بفرش في وقت ينسكر ولس بول وسعال مفرط واستحاضة وجنون وبرص وجذام حيث قال أهل الطب يمكن عوده فان زوال ما ذكر لا يمنع (١٢٠) الرد ولو وقع الشراء حال زواله (وفي زواله) أى العيب إن كان

عيب تزويج (بموت الزوجة) للدخول بها أو الزوج الذى دخل إذ الأقوال الثلاثة فى الزوج ايضا (وطلاقها) بانسا ومثله الفسخ بغيره والواو بمعنى او (وهو التأويل) على المدونة (والأحسن أو) يزول (بالموت فقط) من أحدها دون الطلاق (وهو الأظهر) لأن الموت قاطع للعلاقة دون الطلاق لكن فى موتها مطلقا عليه أو وخشا واما فى موته فلا يزول عيبا به الا اذا كانت وخشا على هذا القول (أو لا) يزول بموت ولا طلاق لان من اعتاد الزوج منهجلا صبره على تركه غالبا وهو قول مالك قال البساطى ولا ينبغي أن يعدل عنه (أقوال) محلها فى الزوج باذن السيد من غير أن يتسلط على سيده بطلبه واما لو حصل بغير اذن سيده او يتسلط على السيد فعيب مطلقا فى موت أو طلاق

[درس]

لان ماعله لم يبين أنه به اه عدوى وهو ظاهر للمدونة كاقى بن (قوله أى العيب) يعنى القديم وهو الكائن حين البيع أو قبله وقوله قبل الرد متعلق بزواله (قوله أو بعده وقبل الحكم) أى بان زال فى زمن الخصام (قوله عند ابن القاسم) أى خلافا لأشبه القائل أن زواله بعد القيام وقبل الحكم بالرد لا يمنع من رده (قوله كأن يكون للرقيق ولد أو والد فيموت) وكأن يكون به حمى أو يبايض على سواد عينه فيزولان أو يزول ماء من عينه فيرا (قوله وفي زواله الخ) يعنى أنه وقع خلاف فيها إذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري إلا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق كالمو اشتري عبدا فظهر له أنه كان زوج امرأة وماتت أو أنه طلقها أو اشترى أمة وظهر له أنها كانت قد تزوجت برجل وأنه مات أو طلقها قبل لارده لئلا يرد له عيب التزويج بزوال العصمة بالموت والطلاق وقبل لارده إن زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وذلك لأن عيب التزويج إنما يزول بزوال العصمة بالموت لانه قاطع للعلة لا بالطلاق وقبل له الرد بزوالها بكل من الموت والطلاق لان عيب التزويج باق ولم يزول بزوال العصمة لا بالموت ولا بالطلاق (قوله إذ الأقوال الثلاثة الخ) فلو قال المصنف وفى زواله بموت الزوج أو طلاقه لكان احسن لشمول الزوج للرجل والمرأة (قوله وطلاقها الخ) ظاهر كلام المواق أن الخلاف إنما هو فى طلاق الزوجة المدخول بها وكذا موتها واما طلاق غير المدخول بها وكذا موتها فانه يمنع من الرد اتفاقا ولذا قيد الشارح بالمدخول بها (قوله بانها) أى لارجعها لأنها زوجة (قوله وهو التأويل) أى تأويل فضل على المدونة واستحسنه التونسى وذلك لان العصمة إذا ارتفعت بموت أو طلاق لم يبق إلا اعتبار الوطء وهو لو وهبها لبعده فوطئها ثم انتزعها منه وأراد بيعها لا يجب عليه بيان ذلك قاله المواق والثانى قول ابن حبيب واشبه واستظهره ابن رشد والثالث رواية ابن القاسم عن مالك اه بن (قوله أو يزول) أى عيب التزويج (قوله دون الطلاق) أى وحينئذ يزوال العصمة بالطلاق لا يمنع من الرد بالعيب بخلاف زوالها بالموت فانه يمنع من الرد (قوله لكن فى موتها مطلقا) أى لكن فى موت الزوجة يزول عيب التزويج من الرجل مطلقا سواء كان من على الرقيق او من وخشه وفى موت الزوج يزول عيب التزويج من الامة إذا كانت وخشا لان كانت من على الرقيق فقول الشارح عليه أو وخشا الأولى عليا أو وخشا (قوله اولا يزول) أى عيب التزويج بموت ولا طلاق أى وحينئذ فالمشتري الرد بذلك العيب ولو زالت العصمة بموت أو طلاق (قوله فعيب مطلقا) الأولى فالعيب باق مطلقا وحينئذ فله الرد باتفاق ولو زالت العصمة بموت أو طلاق والمراد بتسلط العبد على سيده بطلبه تشفعه بجماعة وسياقهم على سيده ان يزوجه (قوله ومنع من الرد ما يدل على الرضا) هذا إذا كان للمشتري (١) حاضر فى بلد البائع بدليل قوله الآتى فان غاب بائعه (قوله من قول)

(١) قول المحشى هذا اذا كان المشتري الخ غير ظاهر والظاهر أن ما يدل على الرضا متى حصل من المشتري بعد اطلاعه على العيب يمنع من الرد به حضر البائع أو غاب نعم اذا غاب اشهد الخ ماسياى وقوله حاضر للناسب ان يزيد بعده تيسر قود الدابة له وان يبذل فان غاب بائعه بقوله لا كسافر اضطر لها او تعذر قودها لحاضر اه كته محمد عيش

(و) منع من الرد (١) (ما يدل على الرضا) بعد الاطلاع على العيب من قول او فضل او سكوت طال بلا عنبر أى

(١) قول الشارح ومنع من الرد أى بالعيب القديم وهو إشارة إلى ان ما عطف على فاعل منع السابق فى قوله ومنع منه بيع حاكم وقوله بعد الاطلاع أى حال كون ما يدل على الرضا كائنا بعد اطلاع المشتري على العيب وقوله من قول الخ بيان لما اه

(إلا ما) أي فعلا (١) (لا ينقص) المبيع فانه لا يمنع الرد (كسكنى الدار) أو الخانوت أو إسكانها الغير من الحصام وكذا ما نشأ من غير تحريك كالابن والصوف ولو في غير زمن الحصام (٢) بخلاف كسكنى الدار (١٢١) في غير زمن الحصام وكاستعمال (٣)

الدابة والعبد والثوب والاجارة والاسلام للصنعة ولو في زمن الخصام فذال على الرضا فالاقسام ثلاثة ما يدل على الرضا مطلقا ما لا يدل مطلقا ما يدل عليه قبل زمن الخصام ودون زمنه وهو ما مثل به المصنف وكلها (٤) بعد العلم باليب وأدخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتب (وحلف إن سكت بلا عذر) بعد العلم باليب (في كاليوم) أى اليوم ونحوه ورد فان سكت أقل من اليوم رد بلا عيب وأكثروا ردوا ولم يردوا مطلقا ولما قدم أن التصرف اختيارا يدل على الرضا أخرج منه مستثنين أولاهما بقوله (لا كسافر) اطلع عليه بالسفر (اضطرها) أى للدابة لركوب أو حمل فلا يدل على الرضا لأنه كالسكره ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا عليه أن يكرى غيرها ويسوقها ولا ردّها الا فيما قرب وخفت مؤتته فان وصلت بحالها ردّها وان عجزت ردّها وما نقصها أو حبسها وأخذ أرش العيب

أى كرضيت وقوله أو فعل كركوب واستخدام ولبس ثوب واجارة واسلام للصنعة ونحوها من كل ما ينقص المبيع سواء كان قبل زمن الحصام أو فيه (قوله إلا ما لا ينقص النخ) ظاهره انه يدل على الرضا وان كان لا يمنع من الرد لأنه استثناء مما يدل على الرضا والأصل في الاستثناء الاتصال مع أن ما لا ينقص لا يدل على الرضا كما صرح به ابن الحاجب فيجعل الاستثناء منقطعا أى لكن الفعل الذى لا ينقص فانه لا يدل على الرضا فلا يمنع من الرد (قوله زمن الحصام) أى محاصرة البائع مع المشتري وتنازعهما في الرد وعدمه (قوله ولو في غير زمن الحصام) أى بأن كان قبله (قوله فالاقسام ثلاثة ما يدل على الرضا مطلقا) أى كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة وإسلام العبد للصنعة (قوله ما لا يدل مطلقا) أى وهو العلة الناشئة من غير تحريك كالابن والصوف ما لم يطل سكوته بعد العلم باليب وإلا كان استتلاله دالا على الرضا وعلى هذا القسم يحمل قولهم التلة للمشتري للقضاء المفيد أنه يأخذ التلة ثم يرد كذا قال عجاج وقال انه ظاهر كلامهم وكتب الشيخ أحمد النفاوى بطرته تأمله مع قول للمصنف سابقا وان حلت ثالثة فان حصل الاختيار بالثانية فهو رضا فانه يفيد أنه متى استغلها بعد علمه بعيبها فانه يدل على الرضا حيث لم يكن في زمن الحصام لفعل التلة الناشئة من غير تحريك كالابن مثل ما لا ينقص كسكنى الدار وإسكانها واغتلال الحائط فان كان بعد الاطلاع على العيب في زمن الحصام لم يدل على الرضا وان كان قبل زمن الحصام دل على الرضا ولو لم يطل اه كلامه (قوله وهو ما مثل به المصنف) اعنى سكنى الدار وإسكانها للغير (قوله بعد العلم باليب) أى واما حصولها قبل العلم به فلا يمنع من الرد بعد العلم به (قوله والمطالعة في الكتب) أى فتحكمها حكم سكنى الدار فيدلان على الرضا قبل زمن الحصام لافيه (قوله وحلف ان سكت بلا عذر) حاصله انه إذا اطلع على العيب وسكت ثم طلب الرد فان كان سكوته لعذر رد مطلقا طال أم لا بلا عيب وان كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ونحوه اجيب لذلك مع اليمين وان طلب الرد قبل مضي يوم اجيب لذلك من غير عيب وان طلب الرد بعد أكثر من يومين فلا يجاب ولو مع اليمين وحيث قيل يحلف المشتري ونكل فلا رد ويحلف البائع ان كانت دعواه على المشتري الرضا دعوى تحقيق لا ان كانت دعوى اتهام فلا يحلف (قوله في كاليوم) أى في اليوم ونحوه وهو أقل من يوم كما في شب والظاهر ان الكاف ادخلت يوما آخر كما قاله شيخنا (قوله ولما قدم) أى في قوله وما يدل على الرضا وقوله ان التصرف أى بالركوب واستخدام واللبس والاجارة والاسلام للصنعة وقوله اختيارا يعنى عمدا وان كان مضطرا ولو حذف اختيارا كان أحسن وقوله أولاهما أى أخرج أولاهما بقوله (قوله لا كسافر النخ) ظاهر المصنف ان الكاف داخل على مسافر وانها مدخلة لغيره والظاهر انها داخله في المعنى على لفظ دابة محذوف فيشمل العبد والأمة والتقدير لا كدابة مسافر فالريق سواء كان ذكرا أو أنثى كالدابة في ان استعمال كل في السفر لا يعد رضا بخلاف الحضر فان استعمالها فيه يعد رضا سواء كان في زمن الحصام أو قبله كما مر واما لبس الثوب ووطء الأمة فانه يدل على الرضا اتفاقا كان في الحضر أو السفر (قوله ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه) أى لا يكون ذلك الركوب مانعاً من الرد ولا يلزمه أجرة لها (قوله ولا ردّها) أى ولا يجب عليه الرجوع بها

(١٦ - دسوقى - ثالث) (١) قوله أى فعلا اشارة إلى أن مانكرة ويحتمل انها معرفة (٢) قوله زمن الخصام ظرف للسكنى أو الاسكان (٣) قوله وكاستعمال النخ الناسب جل هذا محترز ما لا ينقص بأن يقول وأما ما ينقص كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة فذال على الرضا ولو في زمن الخصام اه (٤) قوله وكلها أى الاقسام الثلاثة اه

ولا مفهوم لا اضطر على
التمتع اذ السفر مظنة
الاضطرار وثانيهما بقوله
(او تعذر قودها) (١)
الحاضر (إما لصر قودها
واما لكونه من ذوى
الحيات فركبها لغير الرد
بل لملح ثم يبعث بها الى
ربها أماركوبها للرد ولو
اختيارا فلا يمنع رداً (فإن
غاب بآئمه) أى بائع المطلق
على العيب (أشهد) عدلين
بعد الرضا ثم رد عليه
بعد حضوره ان قربت
عيته أو على وكيله
الحاضر (فإن هجر) عن
الرد لبعد غيبته وعدم
وكيل أو عدم علم محله
(أعلم القاضى) بجزءه
وما ذكره المصنف من
قوله أشهد الخ ضعيف
والتمتع أنهما غير شرط
في الرد نعم يستحب
الاشهاد فله انتظاره عند
بعد غيبته وعدم وكيل
حتى يحضر فرد عليه
المبيع ان كان قائماً ويرجع
بأرشفه ان هلك وان لم يشهد
ولا أعلم الحاكم وعمله ابن
القاسم بقتل الخصومة
عند القضاة (قتلوم)
القاضى أى تربص يسيرا

(١) قول المصنف قودها
يسكون الواو مصدر قاد
كالقول مصدر قال والعلو

مصدر عال والعود مصدر عاداه

(قوله ولا مفهوم لا اضطر) أى لأن ركوب المسافر لها اختياراً كذلك لا يسقط ردها وقوله على
التمتع أى لأنه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في العتية وبه أخذ أصح وابن حبيب ومقابلة كما
في البيان قول ابن نافع أن المشتري إذا اطلع على العيب وهو مسافر لا يركبها ولا يحمل عليها إلا إذا
اضطر لذلك فليشهد على ذلك ويركبها أو يحمل إلى الموضع الذى لا يجوز له أن يركبها فيه فان ركبها من
غير اضطرار عد رضا منه والمراد بالاضطرار مطلق الحاجة سواء كانت شديدة أم لا وهذا الثانى هو
ظاهر المصنف لكن يجب حمله على الأول لأنه الراجح انظر بن (قوله وثانيهما) أى واخرج
ثانيهما بقوله الخ (قوله أو تعذر قودها) يبنى أنه إذا كان المشتري حاضراً في بلد البائع ثم انه اطلع على
عيب قديم في الدابة ثم انه ركبها في حال ذهابه لموضعه ليرسلها لربها فلا يكون ذلك رضا بها حيث كان
يتعذر قودها لكونها لا تسير غير مركوبة أو لكونه ذا هيئة لا يلبق به أن يسوقها ويمشى خلفها
(قوله للحاضر) اللام معنى على وأصل هذا الكلام وأحضر تعذر قودها عليه (قوله ولو اختاراً) أى ولو من
غير اضطرار للركوب (قوله فان غاب بآئمه) أى سواء قربت غيبته أو بعدت كما هو ظاهره
(قوله أشهد) ظاهره أن الاشهاد واجب حيث عبر بالفعل وهو ضعيف كما قال الشارح اذ التعمد أنه
مندوب وقوله بعدم الرضا أى ولا يشترط اشهادها بالرد (قوله ثم رد عليه بعد حضوره) أى ان لم يكن
له وكيل حاضر والا رد عليه قبل أن يحضر البائع من غيبته وسيأتى قريباً انه اذا كان قريب الغيبة
يرسل له الحاكم اما ان يحضر والا ردناها عليك فقد اقتصر الشارح في العبارة هنا فقريب الغيبة
لا يقضى عليه من أول الأمر يقول الشارح ثم رد عليه بعد حضوره أى ان انتظر من غير رفع للقاضى
أو بعد حضوره بعد ارسال القاضى له واذا حضر وادعى رضا المشتري كان له تخليفه ولا يكون
الاشهاد مانعاً من اليمين (قوله فان عجز عن الرد) أى المفهوم من رد القدر وليس للراد عجز عن الاشهاد
لأنه لا يتعذر مع وجود القاضى (قوله وللتعمد أنهما غير شرط الخ) في بن أن أصل هذا الاعتراض
لابن عرفة على ابن حاش وابن الحاجب الا أنه انما يتوجه على الاشهاد وأما اعلام القاضى فلا بد منه
ان أراد للمشتري القيام في غيبة البائع والرد عليه لأنه لا بد فيه من حكم كما قال المصنف وأما اذا أراد
انتظاره ليرد عليه اذا حضر فلا يشترط اعلام القاضى يقول المصنف فان عجز أعلم القاضى أى اذا أراد
القيام على البائع في غيبته والرد عليه وكلام ابن عرفة محمول على ما اذا انتظره حتى يحضر وحينئذ فلا
اعتراض (قوله انهما) أى الاشهاد و اعلام القاضى بجزءه عن الرد (قوله نعم يستحب الاشهاد) أى
كما قال ابن رشد وهو حاصل ما في المقام أن المشتري اذا اطلع على عيب ووجد البائع غائباً فيستحب له أن
يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيداً وبعد الاشهاد المذكور يفصل فان كان
قريب الغيبة رد على وكيله ان كان له وكيل حاضر فان لم يكن له وكيل حاضر فان شاء انتظر حضوره
فإذا حضر رد عليه وان شاء رفع للقاضى فيرسله اما أن تحضر وإلا ردناها عليك فان لم يشهد بعدم
الرضا ورد على وكيله وانتظر حضوره حتى حضر ورد عليه كان له ذلك غايته أنه فاته المستحب وان
كان بعيد الغيبة فان كان له وكيل حاضر رد عليه وان لم يكن له وكيل حاضر يرد عليه وعجز عن رده
بعد غيبة البائع أو عدم علم محله فاما ان ينتظر قدومه فإذا قدم رد عليه وإما أن يقوم فيعلم القاضى
بجزءه فيتأولم له فإذا مضت مدة التأولم حكم برده عليه هذا اذا علم موضعه ورجى قدومه وكذا ان لم
يعلم موضعه ورجى قدومه عند ابن سهل وان كان لا يرجى قدومه حكم برده من غير تأولم (قوله فله
انتظاره عند بعد غيبته) أى وكذا عند قربها له انتظاره والرد عليه من غير اشهاد بالأولى
(قوله وعدم وكيل) أى وعند عدم وكيل (قوله ولا أعلم الحاكم) أى بجزءه عن الرد (قوله وعمله)

(في بعيد الغيبة) كعشرة في الأمن ويومين في الخوف (إن رجب قدومه) فان لم يرج فلا يتلوم له وأما قريب الغيبة كيومين مع الأمن فهو في حكم الحاضر فيكتب له ليحضر فان أبى حكم عليه بالرد (كأن لم يعلم (١٢٣) موضعه) فيتلوم له ان رجب قدومه (على

الأصح) وما تقدم من التلوم وقع في المدونة في موضع (وفيها) في موضع آخر (أيضاً نفى) أي انتفاء أي عدم ذكر (التلوم) يعني ان الموضع الآخر لم يتعرض للذكر التلوم لأن فيها أنه لا يتلوم له إذ لا يتأتى له حينئذ الوفاق الآتي (وفي حمله) أي المحل الذي لم يذكر فيه التلوم (على الخلاف) للمحل الذي ذكره أو الوفاق بحمل السكوت فيه على المذكور فيه أو يحتمل على ما إذا لم يرج قدومه أو على ما إذا خيف على العبد الملاك لو تلوم ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما إذا رجب قدومه ولم يخف على العبد ذلك (تأويلان) الراجح الوفاق (ثم) بعد مضى زمن التلوم (قضى) القاضى بالرد على الغائب (إن أثبت) المشتري عند القاضى (عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لاحتمال أنه اشترى على البراءة من عيب لا يعلم به البائع فلا يكون له القيام به وهذا إنما يكون في الرقيق لما علمت من ان

أى علل عدم وجوب الاشهاد وعدم وجوب الاعلام بالعجز (قوله في بعيد الغيبة) أى المعلوم الموضع بدليل قوله بعده كأن لم يعلم موضعه (قوله ان رجب قدومه) أى ان غلب على الظن قدومه (قوله على الأصح) أى عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة لا يتلوم له (قوله وفيها الخ) أى أنه في موضع آخر منها لم تذكر التلوم بل قالت وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد فظاهره أنه لا يتلوم له (قوله أى انتفاء) أشار بذلك إلى أنه أطلق للمصدر وهو النفي وأراد الحاصل به وهو الانتفاء وقوله أى عدم ذكره بيان لانتفاء التلوم (قوله لا أن فيها) أى كما هو المتبادر من قوله وفيها نفى التلوم ابقاء للمصدر على حاله (قوله إذ لا يتأتى له حينئذ الوفاق الآتي) أى بجميع أوجهه فلا يتأتى أنه يمكن حمل الموضع الذي ذكر فيه التلوم على ما إذا كان مرجوا قدومه والموضع الذي نفى فيه التلوم على من كان غير مرجو قدومه على أن بن قفل ان فيها التصريح بعدم التلوم وحينئذ فالأولى ابقاء المصنف على ظاهره ولا داعي لما ذكره الشارح من التكلف (قوله على الخلاف) أى بأن يقال المحل للأول ذكر فيه أن بعيد الغيبة ومن لا يعلم موضعه لا يرد الحاكم عليهما إلا بعد التلوم والمحل الثاني ذكر فيه أنه يرد عليهما بدون تلوم (قوله بحمل السكوت فيه على المذكور فيه) أى بأن يقال قولها في المحل السكوت فيه وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد أى بعد التلوم أخذاً من الموضع الأول (قوله ما إذا خيف على العبد الملاك) أى في مدة التلوم (قوله ان أثبت الخ) هذا شرط في قوله ثم قضى وفي قوله قبله فتلوم في بعيد الغيبة الخ لأن التلوم إنما يكون بعد اثبات تلك الموجبات ثم ان ظاهر المصنف ان إثبات العهدة للمؤرخة وما بعدها متأخر عن التلوم لان إن الشرطية إذا دخلت على ماض قلبته للاستقبال وليس كذلك وجوابه أن المراد ان كان اثبت عهدة والمعنى يرشد لذلك وكان لتوغلها في المضى لا قلبها ان للاستقبال ثم ان ثبوت العهدة يكون بالبيينة المثبتة للأموال كما في عيج (قوله على حقه في الرد) الأولى أى أثبت أنه اشترى على العهدة أى على الرد بالعيب القديم وليس المراد بالعهدة هنا عهدة الثلاث أو السنة أو الاسلام وهو درك المبيع من الاستحقاق أى ضمانه منه لأن اشتراط عهدة الثلاث أو السنة لا يوجب الرد بالعيب القديم لجواز أن يكون البائع تبرأ منه براءة تمنع من الرد به والبراءة من عهدة الاسلام لا تنفع فإذا استحق رد ولا يعمل بتبريه منه ويسقط الشرط ويصح البيع وحينئذ فلا يحتاج المشتري إلى اثباتها فحين أن المراد بالعهدة هنا ما قلناه وهو ضمان المبيع من العيب (قوله وهذا إنما الخ) أى اثبات اشترائه على العهدة (قوله في الرقيق) أى فيما إذا كان المبيع الذي اطلع فيه المشتري على عيب قديم رقيقاً أما لو كان المبيع غيره فلا يحتاج لاثبات ذلك فيه لأن البراءة من العيب لا تنفع فيه (قوله بالشرطين) هما طول إقامته عنده وعدم علمه بالعيب الذي تبرأ منه (قوله وإنما المؤرخ حقيقة الخ) أى فالأصل الحقيقي مؤرخ زمنها الذي هو يوم البيع واثبات تاريخ زمنها بأن تقول البينة عند القاضي نشهد أنه اشتراها في يوم كذا من شهر كذا على العهدة أى الضمان من العيب والرد به على البائع (قوله يعلم الخ) علة لاثبات التاريخ (قوله هل العيب) أى الذي يدعى المشتري قدومه قديم في الواقع كما يدعى المشتري أو ليس قديماً بل حدث عنده (قوله خوف دعوى البائع الخ) أى ففائدة اثبات صحة الشراء بالبيينة وان كان

البراءة لا تنفع إلا فيه بالشرطين (مؤرخة) في اسناد التاريخ للعهدة تجوز وإنما المؤرخ حقيقة زمن البيع لم يعلم هل العيب قديم أو حادث (و) أثبت (صحة الشراء) خوف دعوى البائع عليه فساد إذا حضر فيكلفه اليمين بالصحة وإنما يلزمه

إثبات هذين الأمرين (إن لم يحلف عليهما) أي على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من ثبوته بالبينة كذلك البائع له لوقت يسه ولا يكفي الحلف على هذين بخلاف (١٢٤) الحلف على عدم اطلاعه عليه بعد البيع وعدم الرضا فلا بد منه ولا تكفى

البيعة إذ لا يعلم إلا من جهته وظاهر كلامه أن الحلف مقدم على الثبوت فيهما وليس كذلك إذ إثبات العهدة مقدم على الحلف وفي صحة الشراء بخير بين أحد الأمرين أيهما طاع به كفى (و) منع من الرد (١) (فوتته) قبل الاطلاع على العيب (حساً) كتلفه أو ضياعه أو حكماً (كتابة وتدمير) وحبس وهبة وصدقة ويرجع المشتري بالأرض في الجميع فقوله حساً ترك مثاله وقوله كتابة مثال لحدوف وإذا وجب له ابتاع الأرض (فيقوم) للبيع ولولو ثلثاً (سالمًا) بمائة مثلاً (و.مياً) بثمانين مثلاً (ويؤخذ) للمشتري (من الثمن النسبة) أي نسبة قص قيمته معياً إلى قيمته سليماً أي نسبة ما بين القيمتين وهو المحس في المثال فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان (و) لو تعلق بالمبيع حق لغير المشتري من رهن أو اجارة قبل علمه بالعيب (وقف) في رهنه وإجارته (ونحوها)

البيع محمولاً على سلامة القصد من الفساد السلامة من الميكن إذا حضر التي كان يستظهر بها عليه والذي في الحاشية أنه إنما احتاج لإثبات صحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسداً وحصل مفوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفاً في فساد له لأن الثمن الذي حصل فيه إنما هو لا اعتقاد سلامته من العيب وهنا لم يعتد سلامته للاطلاع على العيب * والحاصل أن قولهم البيع المختلف في فساد إذا فات بعض بالثمن محمول على ما إذا كان للمبيع سالماً والا مضي بالقيمة (قوله إثبات هذين الأمرين) أي العهدة وصحة الشراء (قوله إن لم يحلف) أي المشتري (قوله على عدم اطلاعه عليه بعد البيع) لعل الأولى قبل البيع (قوله وعدم الرضا) أي بالمبيع حين اطلاع على العيب (قوله إذ لا يعلم إلا من جهته) أي فالأقسام ثلاثة منها ما لا بد من ثبوته بالبينة وهو التاريخ وملك البائع له لوقت البيع ومنها ما لا بد من الحلف فيه وهو عدم الاطلاع على العيب قبل البيع وعدم الرضا بالمبيع حين الاطلاع على العيب ومنها ما يكفي فيه الميكن أو الإثبات بالبينة وهو العهدة وصحة الشراء (قوله فوتته) أي فوت للمبيع عند البائع (١) أو عند المشتري قبل اطلاعه على العيب (قوله كتلفه) أي سواء كان التلف باختيار المشتري كقتله لعبد المبيع عمداً أو بغير اختياره كقتله له خطأ أو قتل غيره له أو موته خف أنه (قوله كتابة) أي فلو أخذ المشتري أرض المبيع ثم عجز للكتاب فلا رد للمشتري فإن لم يأخذ له أرشاً ثم عجز كان له رده اه عدوى (قوله ويرجع المشتري بالأرض في الجميع) حتى في صورة ما إذا وهبه المشتري أو تصدق به قبل الاطلاع على العيب فيكون الأرض للواهب والمتصدق لا للمعطى بالفتح لأنه لم يخرج عن ملك المعطى إلا المبيع والأرض لم يتضمنه عقد العطية ومحل رجوع المشتري بالأرض إذا فات المبيع بذهاب عينه أو بخروجه من يد المشتري وكان خروجه بلا عوض كما مثل وأما خروجه من يده بموض فلا أرض فيه وسيقول وان باعه الخ (قوله وإذا وجب للبتاع الأرض) أي كما لو فات المبيع يده المشتري قبل الاطلاع حساً أو حكماً فيقوم وأشار الشارح إلى أن القاء في قوله فيقوم واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيقوم أي ولو كان محبوساً عند البائع للثمن وتعتبر القيمتان يوم دخوله في ضمان المشتري (قوله ولو مثلاً) أي هذا إذا كان مقوماً بل ولو كان مثلاً لأن التقويم لما كان لمعرفة النقص كان المثليات أيضاً (قوله أو اجارة) أي أو اعادة أو اخدام (قوله قبل علمه) أي المشتري أي وحصل ذلك من المشتري قبل علمه بالعيب وقف الخ أي وأما لو حصل ذلك بعد علمه بالعيب فانه يدرى (قوله ووقف) أي المبيع أي بقي في رهنه الخ (قوله ورد على بائنه) ظاهره ولو لم يشهد حين الاطلاع على العيب انه ما رضى به وهو كذلك (قوله جرى الخ) أي لأن تغيره اما قليل أو متوسط أو كثير فيجرى على ما يأتي (قوله أي للمشتري) أي الأول الذي هو البائع الثاني * وحاصله ان الانسان اذا اشترى سلعة من آخر ثم خرجت عن ملكه ببيع غير عالم بالعيب ثم ان المشتري الثاني رده على بائنه وهو المشتري الاول ببيع قديم فقط أو ببيع قديم وعيب حدث عنده في زمن العهدة حيث اشترى بهما فللمشتري الاول ان يرده على بائنه الاول بالعيب القديم ان لم يتغير ذلك المبيع

(٢) قوله عند البائع مقيد بمحاضر ليس فيه حق توفية الخ ما يعلم مما سيأتي اه

ما ذكر (ورد) على بائنه بعد الخلاص (إن لم يتغير) فان تغير جرى على ما يأتي من اقسام التغير الحادث القليل والمتوسط قوله والمخرج عن القصد * ثم شبه في قوله ورد إن لم يتغير قوله (كمود له) أي المشتري بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب (ببيع)

(١) قول الشارح ومنع من الرد أي بالعيب وهو إشارة للعطف كاسبق اه

كان هو القديم فقط او حدث عند المشتري زمن العهدة حيث اشترى (١٢٥) بها فبرده على بائعه إن لم يتغير فان تغير جرى

(قوله كان هو) أى ذلك العيب الذى رد به على المشتري الاول وقوله او حدث عند المشتري أى الثانى (قوله زمن العهدة) اراد بها مايشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله فبرده) أى ذلك المشتري الاول على بائعه (قوله او عوده له) أى للمشتري بملك مستأنف كما لو اشترى سلعة من انسان ثم باعها لآخر قبل اطلاعه على العيب القديم الذى فيها ثم اتيها عادت للمشتري الاول بملك مستأنف فله ردها على البائع الاول بالعيب القديم وظاهره ولو كان ذلك المشتري الاول اشتراها من اشترى منه علما بالعيب وهو كذلك لأن من حجته أن يقول اشتريته لأرده على بائعى وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء كما لو اشترى عمرو من زيد ثم باعه عمرو لخالد ثم باعه خالد ليكره ثم يشترى عمرو من بكر وهو قول ابن القاسم وقال اشبه له أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رد على بائعه الاول اخذ منه الثمن الاول وان رده على البائع الاخير اخذ منه الثمن ويغير ذلك البائع الاخير اما أن يتأسك أو يرد على بائعه وهكذا بائعه إلى أن يحصل تماسك أو يرد على البائع الاول (قوله كبيع أو هبة أو إرث) اشارة إلى أنه لا فرق بين أن يعود له بمعاوضة أو غير هبة ولا بين معاودة له اختيارا أو جبرا (قوله ولما قسم الخ) أى ولما قدم السلام على القوات المحكى في قوله ككتابة وكان فيه إذا كان بعوض تفصيل أشار الخ (قوله أى تغير البائع) أى ولو كان ابناً لذلك المشتري أو أباً له (قوله بعد اطلاعه على العيب أو قبله) أى وفى كل ما ان يعود ذلك البيع إليه أولاً فالصور اثنتا عشرة (قوله فلا رجوع له بشئ) أى من الارش فهذه مسته وحاصلها ان المشتري إذا باع ما اشتراه لاجنبى والحال أنه معيب بسبب قديم ولم يعد ذلك للبيع للمشتري فلا رجوع له على بائعه بارش العيب سواء باعه بمثل الثمن الذى اشترى به أو بأقل منه أو بأكثر وسواء باعه بعد اطلاعه على العيب أو قبله وهذا الاطلاق فى الثمن قول ابن القاسم وقال ابن الموارى إن باعه بمثل ما اشترى به أو بأكثر فلا رجوع له وان باعه بأقل مما اشترى به فان كانت تلك القلة لحالة الاسواق فكذلك وإن علم ان القلة من أجل العيب كأن يبيعه أو وكيله ظاناً ان العيب حدث عنده فانه يرجع على بائعه بالأقل بما قصه من الثمن وأقيمته وجعل ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن الموارى تفسيراً لقول ابن القاسم فكان على المصنف ان ينبه على ذلك (قوله رده فى الاخير) أى فى احوال الثمن الثلاثة وأما فى الاول فلا رده فى احوال الثمن الثلاثة لان بيعه بعد الاطلاع على العيب يعد رضا بالمبيع (قوله او باعه المشتري له) أى قبل اطلاعه على العيب وقوله او بأكثر أى او باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من ثمنه الاول وقوله ان دلس أى ان علم به حين البيع وكتبه (قوله فلا رجوع للمشتري) أى بشئ من الارش وقوله فيما قبل هذه المسئلة اعنى ما إذا باع المشتري لبائعه بأكثر من الثمن وكان البائع مدلساً وما قبلها ما إذا باع المشتري لاجنبى او باع لبائعه بمثل الثمن (قوله وليس له رد البيع) أى ليس للبائع الاول الذى اشتراه ثانياً رده على المشتري الذى باعه له (قوله ولقد احسن فى حذف صلة فلا رجوع لاختلاف مرجع الضمير) أى لانه بالنسبة للاولى والثانية اعنى ما إذا باع لاجنبى او لبائعه بمثل الثمن لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بالارش وفى المسئلة الثالثة وهى ما إذا باعه لبائعه بأكثر من الثمن لا رجوع للبائع الاول المشتري ثانياً على بائعه وهو المشتري الاول بما اخذه من الزيادة وليس المراد انه لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بارش العيب كما فى المسئلتين قبل إذ لا يتوهم هنا رجوع بارش لكون الفرض ان المبيع بأكثر من الثمن الاول (قوله مدلساً) أى والموضوع ان المشتري باعه لبائعه بأكثر من

على الاقسام الآتية (أو) عوده له (بملك مستأنف) كبيع أو هبة أو إرث) ولما قدم حكم القوات في قوله ككتابة الخ وكان في حكمه بعوض تفصيل أشار له بقوله (فإن باعه) المشتري (لأجنبي) أى تغير البائع (مطلقاً) أى بمثل الثمن الذى اشتراه به أو أقل أو أكثر بعد اطلاعه على العيب أو قبله مادام لم يبدليه فلا رجوع له بشئ على بائعه فان عاد إليه رده فى الأخير فقط وهو ما إذا باعه قبل اطلاعه على العيب (أو) باعه المشتري (له) أى لبائعه (بمثل ثمنه) دلس بائعه الاول أم لا (أو) بأكثر من ثمنه (إن دلست) بأن علم بالعيب حين البيع وكتبه كأن باعه مدلساً بثانيتها ثم اشتراه بعشرة (فلا رجوع) للمشتري فيما قبل هذه على البائع الاول ولا للبائع الاول فى هذه على بائعه وهو المشتري الاول بما اخذه من الزيادة وليس له رد البيع عليه لظلمه بتدليس وسياق فى قوله وفرق بين مدلس وغيره ولقد أحسن رحمه الله فى حذف صلة فلا رجوع لاختلاف مرجع الضمير

فى المسائل المذكورة (وإلا) يكن البائع الاول مدلساً (رد) البيع على المشتري الاول

(ثم رد عليه) أي على البائع الأول أن شاء وأخذ ثمنه وهو الثامنة ففتح القاصة في الثامنة ويفضل للبائع الأول درهمان (و) أن باعه للمشتري الأول قبل اطلاعه على العيب (له) أي لباعه (بأقل) مما اشتراه به منه كالأوباعه بشرة ثم اشتراه منه بثانية (كل) البائع الأول للمشتري ثمنه فيدفع له درهمين دلس (١٣٦) أم لا ولما قدم ان المبيع (١) إذا رجع ليدمشره بعد خروجه منها يرد ما لم

يتغير فكر أقسام التغير الحادث عند المشتري لكن لا يقيد حدوثه بعد خروجه من يده وعوده لها وإنما ثلاثة أقسام متوسط ويسير وكثير واستوفاه على هذا الترتيب فقال (وتتغير) المبيع (العيب عند المشتري بعيب آخر حدث عنده) (إن توسط) هذا الحادث بين المخرج عن القصد والقبيل (فله) التمسك به (أخذ) ارش العيب (القديم) له (رد) أي المبيع (ودفع) ارش (الحادث) عنده ما لم يقبله البائع بالحادث كما يأتي ولما كان العيب عرضاً لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار إلى طريق معرفة قيمته بقوله (وقوماً) أي القديم والحادث (بتقويم) أي بسبب تقويم (المبيع) صحيحاً ومعيباً فاستفيد منه ثلاث تقويمات أي حيث اختار الرد فيقوم صحيحاً بشرة مثلاً وبالقديم بثانية وبالحادث معه بستة فان رد دفع خمس

التمن الذي اشترى به (قوله ثم رد عليه) أي ثم رده للمشتري على البائع الأول (قوله ويفضل للبائع الأول درهمان) يدفعهما له المشتري الأول وفي بن أن ما ذكره من رجوع البائع الأول بزائد الثمن فيه نظر بل الظاهر أن البائع الأول يغير بين أن يرد أو يتأسك وإذا رد فليس للبائع الثاني أن يرد عليه لأنه باع بعد علمه بالعيب فقد رضى به اه وقد يقال كلام المصنف مفروض فيما إذا كان البائع الثاني لم يطلع على العيب وإنما اطلع عليه البائع الأول بعد شرائه من المشتري الأول تأمل (قوله وان باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب له بأقل كل) أي وأمالو باعه له بأقل بعد اطلاعه على العيب لم يكمل - واء دلس البائع أم لا (قوله ثم اشتراه منه بثانية) أي ثم بعد شرائه بثانية اطلع فيه على عيب قديم (قوله كل له) أن قلت قد تقدم أنه إذا باع المشتري لأجنبي ولم يعد المبيع له فلا رجوع للمشتري على البائع ولو كان المشتري باع للأجنبي بأقل مما اشتري وهنا قد قلتم أنه إذا باع المشتري للبائع. بأقل مما اشترى به ومنه ولم تعد الساسة له فان المشتري يرجع على البائع بكامل الثمن فالفرق بين البيع للأجنبي والبائع قلت قال أبو على للسناوي يمكن الفرق بينهما بأنه لا ضرر على البائع إذا كان البيع له لرجوع سلته إليه فليرجع لذلك ثمنه كله بخلاف ما لو باع المشتري لأجنبي فإنه لو رجع المشتري على باعه بكامل الثمن لتضرروا من حجة أن يقول النقص انما هو لحالة الاسواق لا للعيب فلذا لم يكمل له انظر بن (قوله وانها) أي وذكر انها ثلاثة (قوله فله التمسك به الخ) انما خير المشتري دون البائع لأن للملك (قوله ما لم يقبله الخ) أي أن عمل كون المشتري إذا حدث عنده عيب متوسط وفي المبيع عيب قديم يغير على الوجه المذكور ما لم يقبله البائع بالحادث من غير ارش وعمله أيضاً ما لم يكن البائع مدلساً فان كان مدلساً وحدث عند المشتري عيب ففيه تفصيل يأتي في قوله الا أن يملك بعيب التدليس الخ وقوله ما لم يقبله البائع بالحادث أي من غير ارش فان قبله بالحادث من غير ارش صار ما حدث عند المشتري كالعدم وحينئذ فيخير المشتري بين أن يتأسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (قوله ومعيباً) أي بالعيب القديم ثم بالعيبين معاً وما ذكره من أنه يقوم ثلاث تقويمات إذا أراد الرد هو ما قاله عياض وهو الصواب خلافاً لقول الباجي أنه إذا أراد الرد انما يقوم تقويتين احدهما تقويمه بالعيب القديم والاخرى بالحادث عند المشتري وأشعر كلام المصنف ان التخير على الوجه المذكور قبل التقويم وهو ظاهر المدونة كما في عبق وفي المتطى قلا عن بعض القرويين انه انما يغير المتابع بعد التقويم والمعرفة بالعيب القديم وما قصه العيب الحادث وأما قبل ذلك فلا يجوز لان المتابع يدخل في أمر مجهول لا يعلم مقداره اه ولعل ثمره هذا الخلاف انه اذا التزم شيئاً قبل التقويم هل يلزمه أم لا (قوله وبالتقديم بثانية وبالحادث معه) أي مع القديم بستة فيكون كل من القديم والحادث قد قصه خمس القيمة (قوله دفع الثمن) أي سواء كان قليلاً أو كثيراً فإذا كان الثمن عشرين وأراد الرد دفع أربعة ارش الحادث لأن الحادث قد قص خمس القيمة فيرد أربعة خمس الثمن فالقيمة ميزان للرجوع في الثمن (قوله وان تماسك أخذ خمسة) أي

خمس

التمن وان تماسك أخذ خمسة فإن اختار التمسك لم يحتج بالتقويتين

(١) قول الشارح ولما ان قدم أن البيع الخ الأولى ولما قدم ان المبيع بعيب قديم اذا تعلق به حق لغير المشتري يرد بعد انقطاعه ان لم يتغير أفاد ان في مفهوم الشرط تفصيلاً بذكر أقسام التغير الحادث عند المشتري وانها ثلاثة متوسط ويسير وكثير مبيناً أحكامها على هذا الترتيب فقال اه

صحيحاً ومعيباً بالقديم فقط ليعلم النقص يرجع بأمره فأما ولتعتبر التثويحات (١٣٧) (يوم ضمة المشتري) لا يوم النقص

ولا يوم الحكم ولا القديم
يوم ضمان المشتري
والحادث يوم الحكم
خلافاً لراعيهما (وله) أي
للمشتري (إن زاد) البيع
العيب ولم يحدث عنده
عيب (بكسب) بكسر
الصاد ما يصح به ويفتحها
المصدر ولو بإلقاء ربح
في الصبغ وأدخلت
الكاف الحياطة والكدر
وكل ما لا يفصل عنه أو
يفصل بفساد (أن)
يتأسك ويأخذ ارش
القديم أو (يرد ويشتري)
في الثوب (بما زاد)
بصبغه على قيمته غير
مصبوغ معيباً فإذا قيل
قيمه معيباً بلا صبغ
عشرون وبالصبغ خمسة
وعشرون فقد زاده الصبغ
الحسن فيكون شريكاً به
وسواء دلل أم لا والتقويم
(يوم البيع على الظاهر)
صوابه على الأرجح قال
بعضهم والظاهر أن
المراد بيوم البيع يوم
ضمان المشتري (و) أن
حدث عنده مع الزيادة
عيب (جبر به) أي بالزائد
العيب (الحادث) عند
للمشتري من تقطيع أو
غيره فإن ساواه فواضح
أنه لا شيء له أن تملك
ولا شيء عليه أن رد وأن
نقص غرم تمام قيمته

خمس الثمن ارش العيب القديم (قوله صحيحاً) أي بعشرة مثلاً وقوله ومعيباً بالقديم أي بثمانية
(قوله ليعلم الخ) أي في التار المذكور العيب القديم نقص قيمته صحيحاً الحسن يرجع على البائع بخمس الثمن
وقوله يرجع بأمره أي أن كان دفع الثمن أي أو يسقط عنه أن كان لم يدفعه (قوله فأما) أمر
بالتأمل لدفع ما يرد على ما ذكر من أنه إذا اختار الرذفانه يقوم ثلاث تقويمات وحاصله ما الموجب
لتقويمه صحيحاً وهما لا كفي بتقويمه بالقديم والحادث فقط وحاصل الجواب أنه اتفقوا صحيحاً
لأجل الفرق بالمشتري وذلك لأنه إذا كانت قيمته صحيحاً عشرة وبالقديم ثمانية وبالحادث ستة
فالحادث قصه اثنين فلو نسبت للثمانية لزمه أن يدفع ربع الثمن وإن نسبتها لعشرة كانا خساً فلزمه
خمس الثمن (قوله يوم ضمة المشتري) وضمان المشتري يختلف بحسب البيع والبيع فإذا كان البيع
فاسداً كان ضمانه بالقبض وإن كان صحيحاً فبالعقد إلا إذا كان فيه حق توفية أو غالباً بالقبض وإن
كان فيه موازنة فبرؤية الدم وإن كان ثماراً فبالأمن من الجائحة وإن كان محبوساً للثمن فبدفعه
وإن كان محبوساً للاشهاد فبالاشهاد (قوله إن زاد البيع للعيب) أي عنده قبل اطلاعه على العيب
وقوله ولم يحدث الخ أي والا فهو قوله الآتي وجبر به الحادث (قوله بكسر الصاد ما يصبغ به)
أي وهو مراد المصنف لأجل أن يشمل إلقاء الربح واختار ابن عاشر ضبطه بفتح الصاد أي وإن زاد
بسبب كصبغ وحينئذ يكون موافقاً للكلام المدونة وهو وإن كان لا يشمل إلقاء الربح لأن
التبادر من المصدر الفعل الاختياري لكنه داخل تحت الكاف (قوله أو يفصل بفساد) أي وأما
ما يفصل عنه بغير فساد فكالمدمم فيكون بمثابة ما إذا لم يحدث شيء (قوله أو يرد) أي ويأخذ جميع
منه وقوله يشترط بما زاد أي بقدر ما زاد أي أن امتنع البائع من دفع ما زاده الصبغ (قوله معيباً)
حال من ضمير قيمته وإنما نظر لقيمه معيباً وقيمه بالزيادة ولم ينظر لقيمه سليماً لأن الشركة بما
زاده الصبغ عن قيمته يوم خروجه من يدي بانه وهو لم يخرج من يدي بانه الامعيب (قوله وسواء دلل)
أي البائع على المشتري (قوله والتقويم يوم البيع) أي واعتبار قيمته معيباً وزيادة الصبغ يوم البيع
وأشار الشارح بتقدير التقويم إلى أن قوله يوم البيع خبر لمبتدأ محذوف لامتناع بزيادة لأن الزيادة
ليس بلامر أن تكون يوم البيع نعم اعتبار قيمتها يوم البيع (قوله يوم ضمان المشتري) أي الذي
هو أعم من يوم البيع وحينئذ فالصنف أطلق الخاص وأراد العام (قوله وإن حدث عنده)
أي عند المشتري مع الزيادة أي بكسب (قوله فإن ساواه) أي فإن ساوت قيمة الزائد ارش الحادث
الذي حدث عنده فواضح أنه لا شيء له الخ تبع في ذلك عيج وفيه نظر بل النصوص كما في الواقع
عن ابن يونس أنه إن تملك فله أخذ ارش القديم وإن رد فلا شيء عليه وهو الذي يفيد كلام التوضيح
هنا وكلام ابن عرفة عن الخمسة اهـ بن هـ والحاصل أن الصواب أنه إذا ساوت قيمة الزائد ارش
العيب الحادث عنده وتماسك به فإنه يرجع بارش قديم تجري حالة المساواة والزيادة والنقص
على وتيرة واحدة بل ربما كانت حالة المساواة أولى بذلك من حالة الزيادة المذكورة بعد وحينئذ
فمعنى الجبر المحاسبة بما زاد من ارش الحادث لا تنزيه منزلة المدمم كل وجه (قوله وإن نقص) أي
قيمة الزائد عن ارش ما حدث عنده أي وأما إن زادت قيمة ما زاده على ارش ما حدث عنده فله أن
يرده ويشترط بما زادوله أن يتأسك ويأخذ ارش القديم (قوله لساوي الزائد النقص) أي لساوي
قيمة الزائد ارش النقص فإن رد فلا شيء عليه وإن تملك فقيه ما علمت من كلام عيج وبن
(قوله فإن كان خمسة وثمانين) أي فإن كان قيمته بالزيادة خمسة وثمانين (قوله غرم أن رد نصف

معيباً إن رده فإن تملك أخذ ارش القديم فلو كانت قيمته سائلاً مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوي
الزائد النقص فإن كانت خمسة وثمانين غرم أن رد نصف

عشر الثمن وخمسة وتسعين شارك بثل ذلك (و فرق) بالبناء للمفعول مخففاً (بين) بائع (مدلس وغيره) إن نقص (المبيع عنه المشتري بسبب ما فصله فيه كصيفه صبغاً لا يصبغ به مثله فإن كان البائع مدلساً وردّه المشتري فلا أرض عليه للنقص وإن تماسك أخذ أرض القديم وإن كان غير مدلس فإن رد أعطى (١٢٨) أرض الحادث وإن تماسك أخذ أرض القديم (كهلاكه) أو قطع يده مثلاً (من)

عيب (التدليس) وغيره
فإن أبق أو سرق فهلك
بسبب ذلك أو قطعت يده
فإن كان بائعاً مدلساً فلا
شئ على المشتري ويرجع
بجميع الثمن وإن كان
غير مدلس فمن المشتري
ولو قال بدل من
التدليس من العيب
لكان أخصر وأبين
ولم يحوج إلى تقدير
فاطف ومطوف (وأخذ)
أي أخذ البائع للمبيع
العيب (منه) أي من
المشتري (بأكثر)
من ثمنه الأول كأن
يبع له بعشرة ويأخذ
منه بائع عشر فإن كان
البائع مدلساً فلا رجوع
له بشئ وإن كان
غير مدلس رده ثم رد
عليه كما سبق في قوله
أو بأكثر إن دلس الخ
(وتبر عما لم يعلم) في
زعمه بأن قال لا أعلم
به عيباً فإن كان كاذباً
فدلس وإلا فلا ويعلم
كذبه باقراره أو بالينة
فالمدلس لا تنفعه البراءة
وغيره تنفعه أي في الرقيق
التي طالت إقامته عنده ولو

عشر الثمن) أي وإن تماسك أخذ أرض القديم وهو عشر الثمن (قوله وخمسة وتسعين) أي وإن كانت قيمته بالزيادة خمسة وتسعين (قوله بثل ذلك) أي بثل نصف عشر الثمن إن رد وإن تماسك أخذ أرض القديم (قوله مخففاً) أي لأن التفريق هنا في اللاماني وأما في الأجسام فهو بالتشديد وهذا في الغالب ومن غير الغالب بعكس ما ذكر (قوله وفرق بين مدلس الخ) هذا مفهوم قوله أو زاد بكصيف أي وإن نقص بكصيف فرق بين مدلس وغيره كما يدل عليه تقرير التوضيح وبه قرر عقب أو لا وهو ظاهر ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لأن كلامه هنا إنما هو في معرض الكلام على الزيادة وتفصيلها وسيأتي يتكلم على التغيير الحادث بسبب فعله انظر طي وح اه بن (قوله بين بائع مدلس) أي وهو العالم بالعيب وكنهه حين البيع وغيره هو الذي لم يعلم بالعيب أصلاً أو علم به ونسبه حين البيع (قوله لا يصبغ به مثله) إنما قال ذلك لأجل أن يصح النقص بسبب الصبغ وسواء غرم لذلك الصبغ ثمناً أم لا على مذهب ابن القاسم (قوله للنقص) أي الحاصل بسبب الصبغ (قوله وإن كان غير مدلس) أي فإن رد أعطى أرض الحادث وإن تماسك أخذ أرض القديم هذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وابن اللواز إن تماسك لا شئ له إن كان الأمر الذي حصل به النقص عنده كالصبغ لم يضر له ثمناً وإلا كان له الأرض وشهره ابن رشد وكلاهما له وجه من النظر انظر ح وطى الثاني اقتصر المواق عن الخمي اه بن (قوله كهلاكه) أي كإفراق بين المدلس وغيره في هلاك المبيع وقطعه من أجل التدليس واعترض بأنه إذا كان الهلاك بسبب التدليس قطف فليس هناك غير مدلس حتى يفرق بينهما * وأجاب الشارح بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف * وأعلم أن ما هلك بساوى في زمن عيب التدليس فهو بمثابة ما هلك بسبب التدليس وليس هذا دخلاً في التغيير ويدل لهذا ما يأتي * وأعلم أن البائع محمول على عدم التدليس حتى يثبت ذلك أو يقربه كما قاله ابن رشد ويصدق المشتري في دعواه إياقه يمين كما هو رواية ابن القاسم واشبه عن مالك كما في التيطية (قوله وأخذ منه بأكثر) أي وفرق بين مدلس وغيره في أخذ البائع المبيع العيب من المشتري بأكثر من ثمنه الأول وهذه المسئلة قد تقدمت في قوله أو بأكثر إن دلس ولا رد ثم رد عليه أعادها المصنف لجمع النظائر (قوله وتبر عما لم يعلم) أي وفرق بين مدلس وغيره في صورة البيع على التبري من عيب لم يعلم به في زعمه (قوله لكان أحسن) أي لأن التبري المطلق هو الذي يفرق فيه المدلس من غيره وأما إذا تبرأ عما لم يعلم فلا يتصور فيه تدليس (قوله أو يحجب) عطف على قوله في زعمه (قوله ورد الخ) أي وفرق في رد السمسار جعلاً أخذه من البائع بين مدلس وغيره (قوله إذا كان رد السلعة بحكم حاكم) أي كالألو كان الرد بعيب قديم قامت البينة على قدمه وحكم الحاكم بالرد (قوله فلا يرد الجمل) أي كان البائع مدلساً أولاً وهذا كله إذا لم يعلم السمسار بالعيب أما إن علم به وكنتمه فلا جعل له مطلقاً وهذا كله إذا رد المبيع وأما إذا تم البيع فابن يونس يقول له الجمل المسمى له إذا لم يتفق مع البائع على التدليس وإلا فجعل مثله والقابسي

حذف قوله مما لم يعلم لكان أحسن أو يحجب أيضاً بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطفت أي وما علم وإلا فالتبري يقول مما لم يعلم لا يتصور فيه تدليس حتى يحتاج للفرق (ورد سمسار جعلاً) أخذه من البائع وردت السلعة على البائع بعيب فإن كان البائع مدلساً فلا يرد السمسار الجمل على البائع بل يغوز به وإن كان غير مدلس رده وهذا إن كان رد السلعة بحكم حاكم وأما إن قبلها البائع بلا حكم فلا يرد الجمل

(و) رد (مبيع) ثقله المشتري لموضعه ثم اطلع على عيب (لحله) فتعلق برد القدر أى (١٣٩) إن زده لجله الذى قبضه المشتري على البائع

ان كان مدلسا ولو بعد وعليه أيضا أجرة ثقل المشتري له لموضعه التى غرمها وقوله (ان رد) المبيع على بائعه (ببيع) راجع للسائل الستة (والا) يكن البائع مدلسا (رد) أى فرد على المشتري (ان قرب) الموضع الذى ثقله له بأن لم يكن فى ثقله كلفة (والا) بأن بعد (فات) بنقله ورجع المشتري بأرض العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود القديم بقوله (كجف دابة) أى هزالها (وسمها) معنا بينا لا ما صلحت به فليس بعيب ثم جعل السمن من المتوسط ضعيف والمعتمد أنه ان رد بالقديم لا يلزمه أرض السمن وان تماسك فله أرض القديم وعلى هذا فهو ليس من المتوسط ولا من الميت ولا من القليل وأجيب بأن من عده من المتوسط كالمصنف أراد أنه منه فى مطلق التخيير ومفهوم دابة أن هزال ومن الرقيق ليس بسبب وهو كذلك (و) حدوث (عمى) وحلل وتزويج أمة (وكذا عبد على الراجح (و) جبر) العيب الحادث وان لم يكن عيب تزويج (بالولد) الحاصل عند المشتري فيصير

يقول له جعل مثله إذا علم مطلقا اتفق مع البائع أم لا فان لم يعلم فله الجمل المسمى انظر بن وواعلم أن الأصل فى جعل السمسار أن يكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف فلو اشترطه البائع أو السمسار على المشتري أو تبرع به المشتري على السمسار ابتداء فان المشتري إذا رد المبيع على البائع يرجع به على البائع ثم البائع إذا كان غير مدلس يرجع به على السمسار وان كان مدلسا فلا يرجع به عليه وإنما يرجع به المشتري على البائع لأن أصله عليه فالمشتري دفعه عنه كجزء من الثمن (قوله ومبيع لحله) عطف على سمسار أى ورد مبيع الخ أى وفرق بين مدلس وغيره فى رد مبيع لحله الذى اشتراه منه وفى الكلام حذف والأصل فان كان مدلسا رده لحله إن رد بعيب وإلا ردان قرب وإلا فات وحاصله أن البائع المدلس عليه رد المبيع الذى ثقله المشتري للجل الذى قبضه منه المشتري وعليه أيضا أجرة ثقل المشتري له لبيته فيرجع المشتري عليها ولا يرجع عليه بأجرة حمله إذا سافر به إلا أن يعم البائع المدلس أن المشتري ينقله للبلد وإلا لزمه أجرة الحمل لسفرو وإحضاره بمحل قبضه وأما البائع غير المدلس فلا يلزمه رد المبيع لمحل قبضه بل رده لمحل قبضه على المشتري ان قرب ذلك المحل فإن بعد فات الرد (قوله وإلا ردان قرب الخ) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد إذا كان البائع غير مدلس تبع فيه المتعلق والذى لابن يونس وابن رشد أنه إذا ثقله والحال أن البائع غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يرده لحله أو يتماك ويرجع بأرض العيب القديم ولا فرق بين قرب وبعداء عدوى (قوله راجع للسائل الستة) أى وهو من التصريح بما علم التزاما كما قاله شيخنا (قوله فهو ليس من المتوسط الخ) أى فهو ليس بعيب أصلا وانظروا وجه أخذه أرض القديم إذا تماسك حيث كان السمن غير عيب أصلا مع أن مقتضاه أنه إذا تماسك لاشئ له وان رد فلا شئ عليه لما مر من أن من اشترى سلعة واطلع فيها على عيب قديم فانه يغير بين ردها ولا شئ عليه أو يتماك بها ولا شئ له ولا يأخذ أرض القديم إلا إذا فات الرد أو حدث عنده عيب متوسط (قوله فى مطلق التخيير) أى وان كان التخيير فيه مغايرا للتخيير فى المتوسط (قوله وعمى الخ) أى أن العمى وما بعده إذا حدث منه شئ عند المشتري فهو من المتوسط يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع أرض الحادث والتماك وأخذ أرض القديم (قوله وتزويج أمة) أى بحر أو بعيد حصل دخول أولا (قوله وكذا عبد) أى فتزويجه عيب متوسط على الراجح كما يفيد (قوله وان لم يكن عيب تزويج) أى بأن زنت الامة أو حصل لها عمى ثم ولدت (قوله وان تماسك فلا شئ له الخ) الذى لابن عاشر أنه إذا تماسك أخذ أرض القديم وإذا رد فلا شئ عليه وهذا هو الموافق لما مر عن ابن يونس فى قوله وجبر به الحادث لكن ما فى الشارح هو الذى ثقله ابن عرفة ومثله فى تكميل التقييد ونص التكميل قال أبو اسحق وابن محرز والملازى صفة التقويم أن يقال قيمتها سائلة مائة وبالعيب القديم ثمانون وبالعيب القديم والنكاح الحادث عند المشتري ستون فان كانت قيمتها بالقديم وبالعيب النكاح وزيادة الولد ثمانين أو تسعين فقد جبر الولد عيب النكاح فلمشتري أن يجنسها ولا شئ له أو يردّها ويأخذ جميع ثمنه وان كانت قيمتها بما ذكر سبعين خير فى امساكها مع رجوعه بأرض العيب القديم وهو خمس الثمن وردها مع ما قصص عنه وهو عشر الثمن اه كلام التكميل وذكر ابن عرفة فى مباح ابن القاسم لو اشترى جارية فزوجه فولدت ثم وجد بها عيا قديما ردها بولدها أو حبسها ولا شئ له إذا جبر الولد عيب التزويج اه بن (قوله فخير النقص) أى أرض النقص الحادث عنده (قوله أى تساويه أو تزيد) أى كما لو كانت قيمتها سائلة مائة وبالعيب القديم تسعين وبالعيبين ثمانين وبالنظر للولد تساوى تسعين أو خمسة وتسعين فيخير

أى تساويه أو تزيد فان قصت ردمع الولد ما بقى ثم استثنى من قوله فله أخذ القديم قوله (إلا أن يقبله) البائع (بالحدث أو قبل) العيب الحادث جدا بحيث لا يؤثر نقصا في الثمن (١٣٠) (فكالكعدم) في السلتين فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ الارش بل انما له

التماسك ولا شيء أو الرد ولا شيء عليه ومثل للقليل جدا بقوله (كوعك) بسكون العين وقد تفتح وهو امراض يخف ألمها وهذا أولى من تفسيره بحث الحى أى خفيفها لئلا يتكرر مع قوله وخفيف حى (ورمد وصداع) بضم أوله وجع الرأس (وذهاب ظفر) ولومن رائحة والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط في الرائحة فقط (وخفيف حى) وهو مالا يمنع التصرف (وطم ثيب وقطع) لشقة (معتاد) للمشتري أو للبلد التى يتجرها كقطعها نصفين دلس أم لا وكجعلها قميصا أو قباء ان دلس والا فمتوسط واما غير المعتاد ففوت

[درس]

ثم شرع في بيان القسم الثالث وهو المفيت بقوله (و) التغير الحادث عند المشتري (المخرج عن) الفرض (المقصود) من البيع (مفيت) للرد بالقديم ولو دلس البائع وإذا كان مفيتا (فالأرض) متعين للمشتري على البائع

المشتري فيها إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء على ما قال الشارح وهذا صريح في أنه إذا كانت قيمة الولد أكثر من أرض الحادث أنه لا يشارك البائع بالزائد إذا رد بخلاف الصبغ ولعل الفرق أن الصبغ يشينه بخلاف الولد (قوله فان قصت الخ) أى كما لو كانت قيمة الأمة سالمة مائة وبالعيب القديم ثمانين وبالعيبين ستين وبالنظر للولد تساوى سبعين فانه إذا رد الأمة برده عشر الثمن وان تماسك يرجع بغمسه (قوله إلا أن يقبله بالحادث) أى بدون أرض (قوله أو قبل) بالجزم عطف على توسط من قوله ان توسط أى وتقدر المبيع إن قل فكالكعدم ولا يصح عطفه على يقبله لأنه استثناء من المتوسط فيكون المعطوف منعم أن تقسيمه قاله شيخنا (قوله بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه) وذلك لأنه إنما كان له التماسك وأخذ القديم لحسارته بفرض أرض الحادث إذا رد فحيث سقط عنه حكم العيب الحادث انتفت العلة وإنما اعتبر العيب القليل إذا كان قديما فبرد به كما مر بخلاف القليل إذا كان حادثا فانه غير معتبر إذ ليس له أن يتماسك معه ويأخذ أرض القديم لأن البائع يتوقع تدليسه فلذا رد عليه بالقديم مطلقا قليلا كان أو كثيرا بخلاف المشتري وهذا استحسان والقياس التسوية بالقضاء القليل فيهما أو اعتباره فيهما (قوله يخف ألمها) أى لدافعة بعضها لبعض (قوله والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط في الرائحة) أى وأما في غيرها فهو غير متوسط بخلاف الإصبع فانه من المتوسط مطلقا وذهاب الأنملة من المتوسط في الرائحة لا في الوحش وانظر ذهاب ما زاد على الأنملة فيها هل هو يسير كالأنملة أو من المتوسط (قوله أو للبلد التى يتجرها) أى يتجر بالسلمة فيها (قوله وأما غير المعتاد) أى كتنصيل الشقة قطع مركب سواء كانت الشقة من حرير أو من كتان أو من صوف كما قال شيخنا لا من خصوص الحرير كما هو ظاهر عبق (قوله ففوت) أى للرد ويرجع المشتري بأرض القديم (قوله والمخرج عن الفرض المقصود) أى والتغيير المخرج عن المنافع المقصودة ومن البيع لذهابها (قوله فالأرض) أى فالأرض القديم متعين للمشتري على البائع فيقوم سالما ومعيبا بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره فوات الرد وأخذ الارش ولورضى البائع بقبوله بالحادث الذى لا يذهب عينه وظاهره أيضا تعيين الارش ولو حدث عند المشتري جابر لما حدث عنده ولا يأتى هنا قول المصنف سابقا في العيب الحادث المتوسط وجبر به الحادث أى وجبر بما حصل عند المشتري من الأمور الموجبة لزيادة ثمنه كخياطة وصبغ وطرز وكمد العيب الحادث كما قال عج وقال الشيخ سالم القياس أن يجرى ذلك هنا فإذا جبر بخياطة ونحوها صار متوسطا ولا يقال ذلك العيب بالجبر كالكعدم في حق المدلس لأن هذا في المتوسط ابتداء اه شيخنا عدوى (قوله ككبر صغير الخ) عاقل أم لا أما الصغير العاقل فلا أنه يراد منه الدخول على النساء فإذا كبر أى بالغ فقد زال المقصود منه وأما غير العاقل فصغيره يراد للحمه وبكبره يزول ذلك الأمر المقصود منه (قوله وهو ما) أى كبر أضف القوى أى السمع والبصر وأضف المنفعة المقصودة منه أى أضفه عنها (قوله واقتضاض بكر) أى فإذا اقتضضا ثم اطلع على عيب قديم تعين التماسك بها وأخذ أرض العيب القديم وظاهره كان البائع مدلسا أم لا وهذا القول حكاه ابن راشد في كتابه المسمى بالذهب في تحرير الذهب وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة ثانيا قول مالك ان الاقتضاض من المتوسط فان شاء تماسك وأخذ أرض القديم وان شاء رد ودفع أرض البكرة

عند التنازع واما عند التراضى فعلى ما تراضيا عليه (ككبر صغير) عند المشتري عاقل أو غيره (وهرم) وهو ما أضف ولو القوى والمنفعة أو أكثرهما (واقتضاض يكبر) بالقاف وبالقاء والعمد انه من المتوسط ولو في العلية وما مشى عليه المصنف ضعيف

(وَقَطَعَ غَيْرُ مُعْتَادٍ) كَجعل الشقة برانس أو قلاعا للركب واستثنى من قوله فالأرض قوله (إلا أن يهلك) العيب عند المشتري (بعبب التديليس) من البائع كتدليسه بحرايته بخارب قتل (أو) يهلك (بساوى زمنه) (١٣١) أى من عيب التديليس (كموتته)

ولو كان مدلسا وقيد الباجى بالعية وارضى ح ما بهرام وابن غازى من الاطلاق كما قال شارحنا ونائها قول ابن السكاتب ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك وإن كان مدلسا ان تماسك أخذ أرض القديم وان رد فلا شيء عليه والاعتمد من هذه الاقوال ثانيا (قوله وقطع غير معتاد) أى سواء كان البائع مدلسا أم لا وما مر من قول المصنف و فرق بين مدلس وغيره ان نقص أى البيع بفعل المشتري فمحمول على الفعل المعتاد وأما غير المعتاد فهو مفيت مطلقا كان مدلسا أو غيره (قوله كجعل الشقة برانس أو قلاعا) أى سواء كانت حريرا أو قطناً أو كتناً (قوله إلا أن يهلك بعبب التديليس) أى أنه إذا حدث فيه عند المشتري مفوت للرد ثم هلك عنده بسبب عيب التديليس وكذلك إذا لم يحدث فيه عند المشتري مفوت وهلك بسبب عيب التديليس فإنه يرجع بجميع الثمن ثم ان قوله إلا أن يهلك بسبب التديليس مكرر مع قوله سابقا كهلاكه من التديليس وذكره هناك لجمع النظائر وذكره هنا لأنه محله وأما قول عبي أن غير مكرر لأنه فيما تقدم لم يحدث فيه عند المشتري عيب مفيت وإنما هلك بالقديم فقط وما هنا حدث فيه عند المشتري عيب مفيت وهلك بالقديم أيضا فلما توهم أنه لا يرجع هنا إلا بالأرض نظراً لما حدث عنده فيه على أنه يرجع بالثمن في هذه الصورة المذكورة ففيه نظر والحق التعميم فيما هنا وفيما مر أى لا فرق بين أن يكون حدث عند المشتري مفيت ثم مات بعد ذلك بالقديم أولا (قوله كتدليسه بحرايته الخ) أى وكما لو باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها فماتت من الولادة فيرجع على البائع بجميع الثمن لموتها بعبب التديليس (قوله بأن اقتحم) أى دخل (قوله أو تردى) أى سقط من محل عال كجبل لأسفل فمات (قوله بجميع الثمن) أى لا بأرض القديم فقط ولا شيء على المشتري فيما حدث عنده من الهلاك (قوله عما لو مات بساوى في غير حال تلبسه بعبب التديليس) أى كما لو دلس البائع بإبقاء فمات من غير أن يحصل إباق (قوله ما إذا هلك به) أى بعبب التديليس (قوله منه) أى من المشتري (قوله فان ساوى) أى الثمن الذى أخذه من المدلس (قوله ماخرج من يده) أى ماخرج من يد المشتري الثانى كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه بعشرة (قوله وان زاد) أى كما لو باعه المدلس باثنى عشر وباعه المشتري منه لآخر بعشرة وقوله فالزائد للبائع الثانى وهو المشتري الاول يحفظه له أى إذا سلمه الاول ذلك الزائد رضاه وإلا فلا أول منع الثالث من اخذ تلك الزيادة لأن الثالث غير وكيل للثانى حتى قبض له من الأول قهراً عنه وقد يرى الثانى الأول من تلك الزيادة (قوله وان نقص) كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه لآخر باثنى عشر (قوله فهل يكمله الخ) وهذا القول حكاه المازرى وابن شاس (قوله أو لا يكمله له) وهو ما حكاه فى النوادر وفى كتاب ابن يونس (قوله لانه لما رضى الخ) ان قلت انه انما رضى باتباعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثانى والجواب أنه كان يمكنه ان يصبر حتى يحضر الثانى أو يحصل له يسار فلما لم يصبر لحضوره لم يكن له رجوع عليه (قوله وانما يرجع على ياقه بالأرض) أى بأرض العيب القديم وفيه ان ياقه ليس مدلسا حيث يأخذ منه أرض العيب إلا ان يقال ان يده كيد ياقه المدلس كذا قيل وتأمله (١)

(١) قوله وتأمله أى لتعلم انه لا ورود للسؤال حتى يحتاج للجواب عنه لان الرجوع بالأرض ليس مداره على التديليس بل على قوات الرد بالتغير الكثير اه

يحفظه له للمشتري الثانى حتى يدفعه له او لورثته (وإن نقص) (لأخوذ من المدلس عما خرج من يده) (قوله) البائع الثانى (يكمله) للمشتري منه لانه قبض هذا الزائد منه فيرجع عليه به اولا يكمله له لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على الثانى (قولا ن) ومفهوم قوله ان لم يمكن على ياقه انه ان امكن فلا رجوع له على المدلس وانما يرجع على ياقه بالأرض لانه غير مدلس

ثم هو يرجع على بائعه المدلس بالأقل من الارش (١) أو بما يكمل الثمن الاول ولما انتهى الكلام على الغيب الثابت للمشتري بالرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرد به فقال (ولم يحلف مشتري ادعى رويته) للعيب أي ادعى البائع عليه أنه رآه وأنكر المشتري بل يرد بلا عين (إلا) أن (١٣٢) يحق البائع عليه الدعوى (بدعوى الإراءة) أي أنه أراه له أو غيره فإن

حلف رد وان نكل ردت اليمين على البائع ومثل دعوى الإراءة ما إذا أشهد على نفسه انه قلب وعين (ولا) يحلف أيضا ان ادعى عليه (الرضاء) حين أطلع عليه (إلا) أن يحق عليه ذلك (بدعوى مخبر) أي دعوى البائع ان مخبر أخبره برضا المشتري بالعيب حين اطلع عليه ولم يسمه البائع فله تحليفه فان سماه بأن قال أخبرني فلان حلف المشتري أيضا ان لم يكن أهلا للشهادة بأن كان مسخوطا أو كان أهلا لها ولم يسم البائع بشهادته فان قام بشهادته أي باثبات الرضا بالعيب بشهادته له فله ان يحلف معه ويتم البيع ولا يفيد المشتري حينئذ دعوى عدم الرضا والمحصل ان

(١) قول الشارح بالأقل من الارش أو بما يكمل الثمن مثلا باعه المدلس بعشرة لزيد ثم باعه زيد لعمرو بثانية فملك عند عمرو بسبب التدليس فرجع على زيد بالارش

(قوله ثم هو) أي بائعه وهو المشتري الاول (قوله بالأقل من الارش) أي الذي دفعه او بما يكمل الثمن الاول وذلك لان من حجة المدلس أن يقول ان كان الارش اقل لم ينقص عليك بتدليس سوى ما دفعت من الارش فخذ وان كان الثمن اقل يقول له لا رجوع لك على لو هلك بيدك إلا بما دفعت لي فخذ هذا والاولى للشارح أن يقول بالأقل من الارش والثمن الاول كما يشهد له التوجيه الذي قد علمته وأما قول عبق ثم يرجع هو على المدلس بالأقل من الارش أو كمال الثمن الاول فراده كما قال شيخنا العدوي الثمن الاول بكاله وليس مراده تمته اه فاذا باعه المدلس بعشرة لزيد ثم باعه زيد لعمرو بمائة فاطلع عمرو فيه على عيب قديم ورجع على زيد الذي باعه واخذ منه ارش العيب فان أخذ منه خمسة تعين أن يرجع بها على بائعه المدلس فان أخذ عمرو ومن زيد ارش العيب خمسة عشر رجع بائعه المدلس بعشرة التي هي الثمن الاول بكاله (قوله الثابت) أي الذي ثبت للمشتري به الرد (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي وهو المشار له بقوله ولا بائع أنه لم يبق وقوله أو في سبب الرد به هو المشار له بقوله ولم يحلف مشتر الخ (قوله ولم يحلف الخ) يعني ان المشتري إذا اطلع على عيب قديم وأراد الرد فقال له البائع انت رايت وقت الشراء وأنكر رؤيته فطلب البائع يمينه فان المشتري لا يلزمه يمين ويرد المبيع بلا يمين وقول المصنف ولم يحلف يصح فيه ضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام أي ليس للبائع تحليفه ويصح فتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتحليفه (قوله ما إذا أشهد) أي المشتري انه قلب المبيع وعينه أي ثم بعد مدة قال أنا لم أطلع على هذا العيب القديم وقت التقليب وقال له البائع بل اطلعت عليه فليس له أن يرده الا إذا حلف فان نكل حلف البائع انه اطلع عليه حين البيع ولزم المشتري المبيع (قوله ولا يحلف أيضا ان ادعى) أي البائع عليه الرضا يعني ان البائع اذا ادعى على المشتري انه حين اطلع على العيب رضى به وأنكر المشتري الرضا به فانه لا يلزمه يمين وله ان يرد المبيع من غير يمين (قوله ولم يسمه) أي لم يسم البائع ذلك المخبر (قوله فله تحليفه) أي بعد أن يحلف البائع أو لا لقد أخبرني مخبراً أنك رضىت به حين اطلاعك عليه كما قل ابن عرفة عن ابن القاسم واختاره ابن أبي زمنين وظاهر المدونة كظاهر الشارح الاطلاق أي ان المشتري يحلف مطلقا إذا لم يسم البائع له المخبر سواء حلف البائع لقد أخبرني مخبر أو لم يحلف (قوله فان سماه) حاصه أن المخبر إذا سماه البائع يسئل فان صدق البائع على أنه أخبره وكان أهلا للشهادة وقد قام بها البائع حلف البائع معه لانه شاهد عدل وسقط الرد عليه وان كان مسخوطا أي فاسقا أو أهلا ولم يسم البائع بشهادته حلف المشتري انه ما رضى ورد وانما وجبت عليه اليمين وان كان المخبر مسخوطا لان تصديقه بما يرجع دعوى البائع في الجملة فان كذب المخبر البائع فالظاهر انه لا يمين على المشتري أنه ما رضى سواء كان المخبر عدلا أو مسخوطا كما قاله السنائوي خلافا لما ذكره عبق من اليمين اه بن (قوله حلف المشتري أيضا) أي وسقطت اليمين عن البائع حيث سماه

ثلاثة فان زيد ارجع على المدلس ثلاثة لانها أقل من الحصة التي اذا ضمت لما بقي يدي زيد وهو خمسة يكمل عشرة وهو الثمن (قوله الذي خرج من يده للمدلس وان باعه زيد لعمرو باثني عشر فملك به فرجع عليه بسبعة ارش العيب يرجع زيد على المدلس بخمسة يكمل بها ثمنه الذي أخذه للمدلس لانها أقل من السبعة التي دفعها لعمرو أرشاً فكلام الشارح وعبق صواب وقصها ناشئ عن عدم التأمل ومثال المحض لا يكاد يتصور وعلى تقدير وقوعه فالظاهر فيه عدم الرجوع على المدلس اذا لم يضع على المشتري منه شيء اه

التابعين إذا تنازعا ولم يشهد البائع شاهد عدل فالقول للمشتري بلا عين ان ادعى عليه البائع الرؤية أو الرضا ضد الاطلاع في الخفى
ورجين ان ادعى عليه الاراءة أو اشهد على نفسه بالتقليد أو أنه ادعى عليه أخره بترضا به غير على ما تقدم كما ان القول قول البائع
بلا عين إذا باع عبداً فأبق مثلاً عند المشتري بقرب البيع فادعى عليه (١٣٣) المشتري انه ما ابق بقرب البيع الا لكونه كان

يأبق عنك وأنت قد
دلت على كما أشار له
بقوله (ولا) بحلف (بائع)
أنه () يجوز فتح الحمزة
وكسرهما (لم) يأبق) بفتح
الوحدة وكسرهما من باب
منع وضرب العبد عنده
(لإباقه) عند المشتري
(بالقرب) وأولى بالبعد
إلا أن يحقق عليه الدعوى
بأن يقول أنه أخبرت بأنه
كان يأبق عندك فله تحليفه
ولما انتهى الكلام على
العيب اللين جميعه أو
الكتوم جميعه شرع
يتكلم على ما إذا بين بعضه
وكتم بعضه فقال (و)
ان أقر بائع ببعض العيب
وكتم بعضه وهلك البيع
فاختلف (هل يفرق بين)
بيان (أكثر العيب)
كقوله يأبق خمسة عشر يوماً
وكان أبق عشرين
(ف) هذا (يرجع)
المشتري (بالزائد)
الذي كتبه البائع فقط
أي بأرضه وهو الخمسة
التي كتبتها فيقال ما قيمته
سليماً فان قيل عشرة قيل
وما قيمته على أنه يأبق
خمس أيام فان قيل ثمانية
رجع بخمس الثمن (و)

(قوله) ولم يشهد البائع شاهد عدل (أي بأن لم يكن له شاهد أصلاً أو له شاهد مسخوط وقوله ان ادعى الخ
أي ولم يحقق عليه الدعوى وقوله ورجين ان ادعى الخ أي ان حقق عليه الدعوى بأن ادعى الخ
(قوله عند الاطلاع في الخفى) أي عند الاطلاع على العيب إذا كان العيب خفياً (قوله كما ان القول
قول البائع بلا عين الخ) أي لأنه لو مكن المشتري من تحليف البائع لحلفه كل يوم على ما شاء من عيب
يسميه أنه لم يبعه وهو به قاله في الدونة (قوله يجوز فتح الحمزة) أي بناء على أن في الكلام حذف
حرف الجر أي لم يحلف بأنه لم يأبق أي لم يحلف حلفاً مصوراً بذلك وقوله وكسرهما أي على الحكاية
أي حكاية الصيغة التي تصدر من البائع لو كان يحلف (قوله أنه لم يأبق الخ) فرض مثال أي ولم يسرق
ولم يزن ولم يشرب ونحو ذلك (قوله لإباقه) علة للنفي وهو يحلف أي ان الحلف من البائع لاجل
إباق العبد بالقرب منفي (قوله الا ان يحقق عليه الدعوى) هذا قول اللخمي وصححه في الشامل وهو
ظاهر المصنف حيث قال لإباقه بالقرب فان ظاهره ان عدم تحليف المشتري للبائع لكونه اتهمه بإباقه
عنده بسبب إباقه عند المشتري بالقرب ففهموه أنه لو حقق عليه الدعوى كان له تحليفه وظاهر الدونة
ان المشتري ليس له تحليف البائع سواء اتهمه بأنه أبق عنده أو حقق عليه الدعوى بأن قال أخبرني غير
بإباقه عندك وهو ظاهر ما لا يبي الحسن والمعتمد ما قاله اللخمي من التقييد (قوله فله تحليفه) أي بعد
ان يحلف انه أخبره غير بذلك فان صرح باسمه كان له تحليفه أيضاً وسقطت اليمين عنموه إذا كان
الخبر الذي سماه مسخوطاً أو عدلاً ولم يقم المشتري بشهادته والا حلف معه ورد العبد على البائع
(قوله يرجع بالزائد) أي على ما بينه وهو ما كتبه البائع (قوله ما قيمته سليماً) أي من عيب الا باق وما
ذكره الشارح من تقويمه سليماً ثم بالعيب الذي كتبه نحوه في عبق وخش وهو غير صواب
والصواب انه يقوم معيماً بما بين فقط ثم يقوم معيماً بما بين وبالزائد على ما بين وهو ما كتبه ويرجع
بما بينهما فإذا قال البائع انه يأبق خمسة عشر يوماً وهو يأبق عشرين يوماً فإذا قيل ثمانية رجع بخمس
الثلث ولا يقوم سليماً لما فيه من الظلم على المبتاع كذا في بن وغيره ويمكن تمشية كلام الشارح على ذلك
بأن يقال اراد بقوله ما قيمته سليماً أي ما كتبه وليس المراد ما قيمته سليماً أي من عيب الا باق من أصله
(قوله كأنه لم يبين شيئاً) أي وسكت هذا القول عما إذا بين النصف وكتم النصف كما لو قال انه يأبق عشرة
وهو يأبق عشرين وينبغي على هذا القول انه يرجع بأرض الزائد على ما بين أي يرجع بأرض ما كتبه
مثل ما إذا بين الاكثر وكتم الاقل كذا في خش وعبق قال شيخنا بل وكذا ينبغي (١) ان يقال ذلك
على القولين الآتين (قوله ولا بين المسافة) أي كما إذا كان شأنه يأبق عشرين ميلاً فيبين البائع
بعضها ويكتم بعضها وقوله والأزمنة كما إذا كان شأنه يأبق عشرين يوماً فيبين البائع بعضها ويكتم
بعضها (قوله أو بالزائد) أي بأرض الزائد على ما بين وهو ما كتبه (قوله أو يفرق بين هلاكه الخ)

(١) قوله ينبغي ان يقال الخ غير ظاهر فان القول الثاني والثالث لافرق عليهما بين بيان الاقل وغيره
حتى يستظهر ان النصف عليهما من قبيل الأكثر فالوجه تخصيص الشارحين الاستظهار على هذا
القول اهـ كتبه محمد عيسى

بين بيان (أقله) كالحصة في المثال ويكتم الخمسة عشر فيرجع (بالجميع) أي بجميع الثمن لأنه لما كتبه الاكثر كأنه لم يبين شيئاً ولا فرق
بين هلاكه فيما بين أو كتبه ولا بين للمسافة والأزمنة (أو) يرجع (بالزائد) أي بأرض ما كتبه (مطلقاً) بين الاكثر أو الاقل هلك فيما
بين أو كتبه (أو) يفرق (بين هلاكه فيما بينه) فيرجع بأرض الزائد الذي كتبه سواء كان هو الاكثر أو الاقل

فما كتمه فيرجع بجميع
الثلث (أقوال) ثلاثة (و) ان
ابتاع مقوما معينا متعددا
في صفقة واحدة كمشرة
أثواب بمائة فاطلع على
عيب ببعضه (رُدَّ بعضُ
المبيع) المغيب (محضته)
من الثمن ولزمه التمسك
بالباقى إذا لم يكن المغيب
وجه الصفقة بأن كان
ينويه من الثمن النصف
فأقل فإذا كان قيمة كل
ثوب عشرة والمغيب واحد
أو اثنان إلى خمسة رجع
بعشر الثمن وهو عشرة في
المثال أو خمسة وهو عشرون
إلى نصفه وهو خمسون
وأما الثلث والسائح
فسيأتيان وهذا ظاهر إن
كان الثمن عينا أو مثليا
فإن كان سلعة كما لو اشترى
بعبد فأشار له بقوله
(ورجع بالقيمة) أى
قيمة ما يقابل المغيب من
السلعة وتعتبر يوم البيع
(إن كان الثمن سلعة)
كعبد أو دار فإذا كان
المغيب ثوبا رده ورجع
بعشر قيمة العبد أو الدار
وهكذا ولا يرجع بجزء من
السلعة خلافا لأشهب
واستثنى من قوله ورد بعض
المبيع بحضته قوله (إلا أن
يكون) المغيب
(الأكثر) من النصف ولو
يسير فليس له رده بحضته بل

حاصله أنه يفرق بين أن يهلك المبيع فيما بينه البائع فيرجع للمشتري بأرش ما كتمه على البائع كان هو
الأقل أو الأكثر وبين أن يهلك فيما كتمه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الأكثر أو الأقل
فلو ادعى البائع أنه هلك فيما بينه وادعى المشتري أنه هلك فيقال فيما بينه فالظاهر العمل بقول المشتري
(قوله أولا يهلك الخ) لو عبر بالنصف بقوله وغيره بدل قوله أولا كان أحسن إذ ربما يؤم أن قوله
أولا قول رابع وأنه قسم قوله هل يفرق ولأجل أن يسلم من عطفه بأومع أن البينة لا تكون إلا بين
شئين (قوله أقوال ثلاثة) الأول لابن يونس عن غير أهل بلده والثاني قول بعض أهل بلد ابن
يونس والثالث قول أبي بكر بن عبد الرحمن (قوله كمشرة أثواب) أى معينة (قوله فاطلع على
عيب ببعضه) أى أو استحق بعضه لأن استحقاق بعض المعين التعدد كالمغيب (قوله ولزمه التمسك
بالباقى) أى بما يخصه من الثمن وليس للمشتري رد الجميع إلا برضا البائع وليس للبائع أن يقول إمامان
ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما قاله ابن يونس وقال ابن عرفة هو ظاهر المدونة خلافا للتونسي انظر
(قوله بأن كان ينويه) تفسير لما إذا كان المغيب ليس وجه الصفقة أما لو كان المغيب وجه
الصفقة فسيأتى في قوله إلا أن يكون المغيب أكثر من النصف (قوله فإذا كان الخ) حاصله أنه يقوم
كل سلعة بمفردها على أنها سليمة وينسب قيمة المغيب على أنه سليم إلى الجميع ويرجع بما يخص المغيب
من الثمن كما وضع ذلك بقوله فإذا كان الخ وللتقويم طريقة أخرى غير هذه وحاصلها أن تقوم
الأثواب كلها سلمة ثم تقوم ثانيا بدون المغيب وتنسب القيمة الثانية للأولى وبذلك النسبة يرجع بما
يخص المغيب من الثمن (قوله وأما للثلى) أى وأما لو كان البيع مثليا أو كان مقوما غير معين
كالوصوف في الدمة ثم اطلع على عيب في بعضه بعد قبضه فسيأتيان إنهما يرجعان فيما يمثل ما ظهر
معينا أو استحق سواء كان أقل الصفقة أو أكثرها وهذا محترز قوله وإن ابتاع مقوما معينا
(قوله وهذا) أى قول المصنف رد بعض المبيع بحضته من الثمن ظاهر الخ وقوله إن كان الثمن
عينا أى كائة دينار (قوله أو مثليا) أى مكايلا أو موزونا أو معدودا كما إذا كان الثمن مائة أردب
أو مائة قطار (قوله ورجع بالقيمة أى قيمة ما يقابل المغيب من السلعة) الأولى أن يقول أى ورجع
بنسبة قيمة المغيب إلى جميع المبيع من قيمة السلعة ليوافق قوله الآتى ورجع بعشر قيمة العبد أو
الدار (قوله ورجع بعشر قيمة العبد) أى على المعتد خلافا لمن قال يرجع بقيمة عشر العبد ولا شك
أن قيمة عشر العبد أقل من عشر قيمته وهو حاصل فقه المسئلة أن الثمن إن كان مقوما كدار أو عبد أو
كتاب أو ثوب واطلع للمشتري على عيب في بعض المبيع فقال أشهب يرجع شريكا في الثمن المقوم
بما يقابل المغيب وقال ابن القاسم لا يرجع شريكا للبائع في الثمن لضرر الشركة وإنما يرجع بالقيمة من
الثمن وعلى هذا القول فاختلف قليل معناه أنه يرجع بنسبة قيمة المغيب لقيمة المبيع من قيمة
القوم الواقع ثمنًا وهو ما في التوضيح والمواق فإذا كان المغيب ثوبا فيقال قيمته عشرة نسبتها للمائة
قيمة الأثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة الدار الواقعة ثمنًا وهذا هو المعتمد وعليه مشى
شارحنا هنا وقيل معناه أن المشتري يرجع بقيمة ما يقابل المغيب من الثمن فإن كان المغيب ثوبا
رجع بقيمة عشر الدار وعلى هذا مشى شارحنا أولا حيث قال ورجع بقيمة ما يقابل المغيب من
السلعة قائل (قوله وهكذا) أى وإن كان المغيب ثوبين رجع بخمس قيمة العبد والدار لا بقيمة
خمسهما وإن كان المغيب ثلاثة أثواب رجع بثلاثة أعشار قيمتهما لا بقيمة ثلاثة أعشارهما وإن كان
أربعة رجع بخمسة قيمتهما لا بقيمة خمسهما وإن كان خمسة رجع بنصف قيمتهما لا بقيمة نصفهما
(قوله ولا يرجع بجزء من السلعة) أى فلا يرجع شريكا بعشرها إذا كان المغيب ثوبا ولا بخمسها

إما أن يتأسك بالجميع أو يرد الجميع أو يتأسك ببعض بجميع الثمن هذا ان كان السالم (١٣٥) باقيا فان فات فله رد العيب . طلقا

وأخذ حصته من الثمن (أو) يكون للعيب (أحد) مُزَدَّ وجين (لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كأخذ خفين أو مصراعين أو قرطين أو سوارين لجرى العادة بأنه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر فليس له رد العيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم (أو) يكون للعيب (أما) وكذلك (الواو) يعنى أو فإذا وجد العيب بأحدهما وجب ردهما معا أو التمسك بهما معا (ولا يجوز) للشترى (التمسك بأقل استحقاق) (١) أو تعيب (أكثره) بحصته من الثمن بل يتعين رد الباقي لأن التمسك بالباقي القليل كأنشاء عقدة بشمن مجهول إذ لا يعلم ثمنه إلا بعد تقويم البيع كله ولا ثم تقويم كل جزء من الأجزاء وهذا في البيع القوم العين المتعدد كشياب وأما ان كان متحدا كدار فاستحق بعضها قليلا أو كثيرا فان المشتري يغير في الرد والتأسك كما يأتي في قوله أو استحق شائع وان قل وأما الموصوف فلا يتقضى البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الأكثر كالمثل

إذا كان للعيب ثوبين وهكذا (قوله) إما أن يتأسك بالجميع) أى بجميع المبيع سليما ومعيبا بكل الثمن (قوله أو يرد الجميع) أى جميع المبيع السالم والعيب ويأخذ كل الثمن (قوله أو يتأسك ببعض) أى وهو السليم بكل الثمن ويرد البعض للعيب عجائبا أى وأما التأسك بالبعض السليم بما يقابل به من الثمن ورد العيب بما يخصه من الثمن فهو ممنوع ولو تراضيا على ذلك لحق أقنوسيا فى الشرح علة المنع من أن التأسك بالباقي فى القليل كأنشاء عقدة بشمن مجهول إذ لا يعرف ما ينوب الاقل الا فى ثانى حال بعد التقويم (قوله هذا) أى وعمل هذا أى عمل منع التمسك بالاقل ورد للعيب الاكثر بما ينوبه من الثمن ان كان السليم كله باقيا وكذلك للعيب وقوله فان فات أى السليم بان حصل فيه هلاك وقوله فله رد العيب أى والتأسك بالسليم من العيب الهالك بحصته من الثمن وقوله مطلقا أى سواء كان وجه الصفقة أم لا وهذا إذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات وذلك لأنه لو رد الجميع فى تلك الحالة رد قيمة الهالك عينا ورجع فى عين وهو الثمن العين وقيمة العرض الذى قد فات عند البائع ورد العين والرجوع فيها لافائدة فيه وأما لو كان الثمن عرضا لم يفت فانه يتعين رد الجميع لأنه لو تمسك بالسليم من العيب الذى هلك عنده بحصته من العرض القائم والفرض ان للعيب وجه الصفقة لكان كأنشاء عقدة بشمن مجهول إذ لا يعلم ما يخص السليم من ذلك العرض القائم إلا بعد التقويم (قوله فليس له رد للعيب) أى من أحد الزدوجين بحصته من الثمن والتمسك بالسليم أى بما يخصه من الثمن بل اما ان يتأسك بالجميع أو يرد الجميع وظاهر الشارح عدم جواز رد للعيب والتأسك بالسليم من المزدوجين ولو تراضيا على ذلك وهو ما فى خش وعقب تبعاً لمع لما فى ذلك من الفساد الذى منع الشرع منه ولكن رد ذلك طلق وقال الصواب جواز ذلك عند التراضى كما ذكره فى القسمة من جوازها مراعاة فى الخفين ونحوهما لا مكان شراء كل واحد من الشريكين فردة الآخر ليكمل انتفاعه انظر بن (قوله) وجب ردهما معا أو التمسك بهما معا (أى ولا يجوز رد للعيب منهما بحصته من الثمن لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثغار وهذا حيث لم ترض الام بذلك والا جاز رد للعيب بحصته من الثمن الا ان يكون وجه الصفقة بناء على ان الحق فى عدم التفرقة للام لا للولد وإلا منع ولو رضيت الام بذلك ولو كان للعيب أقل من وجه الصفقة (قوله أو تعيب) أى عند البائع أو تلف عند البائع أكثره كما إذا اشترى عشرة أثواب فحبسها البائع لاجل الثمن أو الاشهاد فحبس أو تلف أكثرها عنده فلا يجوز للشترى ان يتأسك بالاقل الباقي بما يخصه من الثمن (قوله بل يتعين رد الباقي) أى ما لم يرض بالتأسك بذلك الباقي بجميع الثمن (قوله لان التمسك بالباقي القليل) أى بما يخصه من الثمن (قوله كأنشاء عقدة الخ) ان قلت هذا التعليل موجود فيها إذا استحق الاقل أو تعيب ورده وتمسك بالأكثر بحصته من الثمن قلت لما كان الحكم للغالب انفسخت العقدة برد الأكثر أو استحقاقه وكان التمسك بالاقل كابتداء عقد بمجهول الآن بخلاف رد غير الأكثر أو استحقاقه * والحاصل ان العقدة الأولى انحلت من أصلها حيث استحق الأكثر أو تعيب لأن استحقاق الأكثر أو تعيينه كاستحقاق الشكل وإذا تعيب الأكثر أو استحق وانحلت عقدة البيع كأن تمسك المشتري بالاقل السالم كأنشاء عقدة بشمن مجهول الآن بخلاف رد غير الأكثر أو استحقاقه واجاز ابن حبيب ذلك أى رد الأكثر بحصته قائلا هذه جهالة طارئة (قوله ثم تقويم كل جزء الخ) أى ونسبة قيمة الباقي الى قيمة جميع المبيع (قوله) وأما ان كان متحدا (أى وأما لو كان المبيع مقوما معينا متحدا (قوله) وأما الموصوف) أى وأما المقوم الموصوف والحاصل ان كلام المصنف هنا فى المقوم العين المتعدد وأما المثل والمقوم والمتحد والموصوف فلا يحرم فيه ذلك (قوله ولو فرغ بالغاء لكان أولى) أى لأن التعبير

وضمير أكثره للبيع لا لأقل * ولما ذكر ان البيع اذا استحق أكثره انفسخت العقدة أى بشمرة ذلك ولو فرع بالغاء

(١) قول المصنف بأقل استحق أكثره لو قال بأقل ما استحق أكثره لكان احسن اهـ

درهمان وسلمة تساوى
عشرة) يعا (ثوب) مثلا
(فاستحققت السلمة)
للساوية للعشرة وهى
خمس أصداس الصفقة
فسخ البيع لاستحقاق
جل الصفقة ورد من
استحققت منه السلمة
الدرهمين وأخذ الثوب
ان كان قائما (و) ان (فات
الثوب) نحو السوق فاطى
(فله) أى لمن استحققت منه
السلمة (قيمة الثوب
بكماله ورد الدرهمين و)
جاز (رد أحد
الشريكين) الشريكين
نصيبه من مبيع متحد أو
متعدد اشترياه في صفقة واحدة
واطلما فيه على عيب ولو
أبى البائع وقال لا أقبل إلا
جميعه بناء على تقدير تعدد
العقد الواحد بتعدد متعلقه
ومشتريه وأما الشريكان
إذا اشتريا معا في صفقة
وأراد أحدهما الرد فلصاحبه
منعه وقبول الجميع كما يأتى
في الشركة لأن كلا وكبل
عن الآخر (و) جاز لمشتري
من بائعين مثلا رد (على
أحد البائعين) الغير
الشريكين نصيبه دون الرد
على الآخر * ولما نهى
الكلام على العيب الثابت
وجوده وقدمه ذكر تنازع
البائع والمشتري في وجوده
وقدمه فقال (والقول

بالواو يوم الاستئناف واعلم أن تفريع هذه المسئلة على ما تقدم مبنى على أن حرمة التمسك بأقل استحقاق
أكثره مطلقا سواء كان الثمن عينا أو عرضا باقيا أو فائتا وسيأتى ما فيه (قوله وإن كان درهمان وسلمة الخ)
اسم كان ضمير الشأن ودرهمان مبتدأ وقوله يعا بثوب خبره والجملة خبر لكن الثانية أو ان كان
غير شانية ودرهمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه متعلقه بكسر اللام أى يعا بثوب وفى بعض النسخ
وان كان درهمين فاسم كان ضمير يعود على المبيع ودرهمين خبرها وسلمة بالرفع على الأول وبالنصب
على الثانى (قوله فاستحققت السلمة) أى من يد المشتري وهو عطف على يعا المقدّر (قوله فاطى) أى
من حوالة السوق كتحريك الذات (قوله فله قيمة الثوب بكماله) أى يأخذها من البائع ولا يجوز له أن
يتأسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب بحيث يكون شريكا بسدسها أو سدس قيمتها وأما
تمسكه بالدرهمين في مقابلة الثوب بتامها فجاز وإنما أتى بقوله بكماله لأجل المبالغة في الرد على ابن
حبيب القائل له أن يرضى بالدرهمين في مقابلة سدس الثوب فيشتركان فيها وإلا فلا حاجة لقوله
بكماله لأن هذا قد علم من قوله قيمة الثوب (قوله أى لمن استحققت الخ) أشار إلى أن ضمير لمن
استحققت منه السلمة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين يقرأ رد بصيغة الفعل
لماضى والدرهمين مفعوله والفعل يفيد وجوب الرد فسقط الاعتراض بأن قوله فله للفيد للتخير مع
التفريع على حرمة التمسك بالأقل مشكل والجواب من وجهين أولهما أن قسم ما ذكرنا له ان يرضى
بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط الثانى أن اللام في قوله فله اما بمعنى على أو
للاستحقاق لا للتخير وقوله رد يقرأ فعلا ماضيا يفيد الوجوب أى من حقه ان يأخذ قيمة الثوب
ويجب عليه رد الدرهمين ولا يجوز له أن يأخذ الدرهمين في مقابلة سدس الثوب وهذا لا ينافى جواز
تمسكه بهما في مقابلة الثوب بتامها هذا وقد اعترض طنفى حرمة التمسك هنا بالدرهمين بما
ينوبهما من الثوب عند فواتها بأنه خلاف ما ذكره الشراح فقد أطبق من وقتت عليه من الشراح
على تقييد حرمة التمسك بأقل استحقاق أو تعيب أكثره بما إذا كان الثمن عينا أو عرضا وكان باقيا
فان كان عرضا وفات فهو كاستحقاق أو تعيب الأقل في جواز التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اه
ومقتضى هذا ان اللام في كلام المصنف على حالها للتخير ولا يحمل قول المصنف وان كان الخ
مفرعا على مامر من حرمة التمسك بأقل استحقاق أكثره بل هو مستأنف (قوله وجاز رد أحد
الشريكين غير الشريكين) أى في التجارة بان كان شراؤها لثنية ولو كان شيئا واحدا * وحاصله
انه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كمبد لخدمتهما أو سلعا متعددة في صفقة واحدة لا على سبيل
الشركة بل على أن كل واحد يأخذ نصفها مثلا ثم اطلما على عيب قديم فأراد أحد المشتريين ان يرد
نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور أن له أن يرد نصيبه على البائع ولو قال البائع لا أقبل إلا جميعه
بناء على أن العقد يتعدد متعلقه ومشتريه وإلى هذا رجح مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك
يقول أولا إنما لهما الرد معا أو التمسك لأحدهما ان يرد دون الآخر والقولان في الدونة
(قوله وأما الشريكان) أى في التجارة (قوله وأراد أحدهما) أى دون الآخر (قوله وعلى أحد
البائعين الخ) حاصله ان البائع تعدد بأن باع شخصان عبدا واحدا كأن اتخذاه للخدمة مثلا
واشتراه منهما واحد فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له ان يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع
دون الآخر مالم يكن البائعان شريكين في التجارة والا فلا لأنهما كالرجل الواحد فالرد على أحدهما
رد على الآخر (قوله والقول للبائع في نفي العيب الخفى كالزنا والسرقة) أى فإذا ادعى للمشتري
ان به عيبا قديما كالزنا والسرقة وقال البائع لا عيب به أصلا فالقول قول البائع ولا عبرة بدعوى

(أو) نفى (رقمه) بأن قال المشتري قديم والبائع حادث بلايين في الأولى إذا اصل السلامة من العيب إلا أن يكون ثم ما يضعف قوله فيحلف كما قدمه في قوله وبول في فرش الخ ويمين في الثانية تارة وبعدها أخرى كإتيان قريبا وقوله (إلا بشهادة عادة للمشتري) بقدمه قطعا أو رجحانا فالقول له قيد في قوله أو قدمه فقط (وحلف من لم يقطع (١٣٧) بصدقه) من بائع أو مشتري بان ظنت قدمه

فالمشتري يمين أو ظنت حدوثه أو شكك فللبائع يمين ومفهومه ان قطعت بقدمه فله المشتري بلا يمين أو حدوثه فللبائع بلا يمين فالصور خمس وهذا في عيب خفي أو ظاهر شأنه الحفاء على غير التأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي شأنه ان لا يخفى فلا قيام به ولا يرجع فيه لعادة ولا غيرها (وقبل) في معرفة العيب وأنه قديم أو حادث (للتعذر) لا مفهوم له على المعتمد (غير) عدو وإن مشركين بشرط السلامة من جرحة الكذب والرداء بالمشرك الكافر ويكفي الواحد لانه خبر لاشهادة (ويمينه) أي البائع أي صفتها إذا توجهت عليه في حدوث العيب أو عدمه والله الذي لا إله إلا هو لقد (بنته) وما هو به في غير ذي التوفية وهو ما يدخل في ضمان للمشتري بالعقد (و) يزيد (في ذي التوفية) أي ما فيه على البائع حق توفية بأن لا يدخل في ضمان المشتري

المشتري وجودها أو وجود أحدها فيه (قوله أو نفى قدمه) أي بأن وافق البائع المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعى حدوثه عند المشتري والمشتري يدعى قدمه ليرد المبيع على بائعه فالقول قول البائع ثم اعلم انه إنما يكون القول قول البائع في حدوث العيب المشكوك فيه إذا لم يصاحبه عيب قديم ثابت وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري انه ما حدث عنده مع يمينه وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح ومثله في ابن عرفة عن ابن رشد قائلا لأن المتنازع قد وجب له الرد بالقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد قصه من الثمن بقوله حدث عندك فهو مدع اهـ ن (قوله بأن قال المشتري قديم) أي هذا العيب الموجود فيه قديم قبل الشراء (قوله والبائع حادث) أي وقال البائع انه حادث أي بعد الشراء (قوله كما قدمه الخ) حاصل ما تقدم ان المشتري إذا ادعى ان البدي يول في الفرش وأنكر البائع بوله فانه يوضع عند أمين فاذا قال الأمين انه بال عندى حلف البائع انه لم يحصل منه بول عنده ويمنع المشتري من رده لحمله على الحدوث فقول الأمين قد أضعف قول البائع أنه لا يبول في الفرش أصلا (قوله كإتيان قريبا) حاصل ما يأتي أنه اذا شهدت له بينة بحدوث العيب فان قطعت بذلك كان القول قوله بلا يمين وإن رجحت ذلك أو شكك كان القول قوله يمين (قوله بالإشادة عادة) أسند الشهادة للعادة مع ان الشاهد أهل المعرفة لاستنادهم في شهادتهم لما دلت عليه العادة غالبا (قوله قيد الخ) أي وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول بدل قوله أو قدمه كقدمه وحاصله انهما إذا تنازعا في قدم العيب وحدثه فالقول قول البائع في نفي قدمه إلا أن تشهد العادة للمشتري بقدمه وإلا كان القول قوله وحينئذ فيثبت له الرد * واعلم انه يعمل بشهادة البينة بقدمه سواء استندوا في قولهم ذلك للعادة أو للعينة أو لأخبار العارفين أو لافترار البائع لهم بذلك (قوله وحلف من لم يقطع بصدقه) فان اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدثه وشهدت بينة للبائع بالحدوث وشهدت بينة للمشتري بالقدم عمل بقول الاعراف فان استويا في المعرفة عمل بقول الاعدا فان تكافأ في العدالة سقطا لتكافؤهما وإذا سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم (قوله ومفهومه) أي مفهوم قول المصنف من لم يقطع بصدقه (قوله في عيب خفي) أي كالزنا والسرقة والابق تنازعا في حدوثه وقدمه (قوله الذي شأنه ان لا يخفى) أي ككونه مقعدا أو أعمى فاقد الحدقتين (قوله فلا قيام به) أي لحمله على انه علمه ورضى به أي وحينئذ فلا ينفع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت بذلك (قوله وقبل في معرفة العيب) أي المتنازع في قدمه وحدثه فقول الشارح انه قديم الخ عطف تفسير (قوله لا مفهوم له على المعتمد) أي بل الترتيب بين العدل والمسلم غير العدل عند وجودهما على وجه الكمال فقط وأما الكافر فلا يقبل مع وجود المسلم ولو كان غير عدل اتفاقا (قوله وإن مشركين) أي هذا إذا كان غير العدول مسلمين بل وإن كانوا مشركين (قوله ويكفي الواحد) أي ان أرسله القاضي وكان المبيع حاضرا جبا لا يخفى عليه وإلا فلا بد من عدلين (قوله إذا توجهت عليه في حدوث العيب) أي عند التنازع في حدوث العيب وقدمه وذلك بأن شهدت له بينة بحدوثه ظنا (قوله وعدمه) أي أو توجهت عليه عند التنازع في وجود العيب وعدمه وذلك بأن وجد ما يضعف دعوى البائع عدمه أو قام للمشتري شاهد واحد على وجود العيب ونكل عن اليمين معه وتوجهت على البائع فاندفع ما يقال ان القول قول البائع في نفي العيب بلا يمين فكيف يعمم في قول المصنف ويمينه تأمل (قوله ويزيد)

إلا بالقبض من مثلي وغائب ومواضعة وتماز على رءوس

(١٨ - دسوقي - ثالث)

شجر وذى عهدة وخيار (وأقضته) للمشتري (وما هو) أي العيب (به) ويحلف (بتا) أي على القطع (في) العيب (الظاهر) كالعور والعرج وخرق الثوب (وعلى) نفى (العلم) بان يقول وما أعلم به (في الخفي) كالزنا والسرقة والابق وسكت

عن عيين البائع إذا توجهت عليه وفيها (١٣٨) ثلاثة أقوال قيل يحلف على هي العلم فیهما وقيل على البت فیهما وقيل كالبائع أى بئنا

في الظاهر وعلى هي العلم في الحنفى بأن يقول اشترته وما أعلم به حال العقد عينا (والقصة له) أى للمشتري من حين العقد (لأنفسه) أى فسخ البيع بسبب العيب أى الدخول في ضمان البائع بأن يثبت العيب عند الحاكم أو يرضى يأخذه من المشتري والراد بالقصة التي لا يدل استيفاؤها على الرضا بأن نشأت عن غير تحريك كصوف ولبن وعن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده لكن في زمن الخصام كسكى دار لا ينقص (ولم ترد) القصة من المشتري للبائع أى لا يقضى ردها وصرح بهذا وإن علم من قوله والقصة له ليرتب عليه قوله (بخلاف ولد) حدث عند المشتري فبرده مع أمه سواء اشترى الأم حاملا أم حملت عنده فوجد بها بعد الولادة عينا (و) بخلاف (كحرة أجمرت) حين الشراء واشترطها مع الأصل فبردها مع الأصل العيب ولو طابت أوجدت فان فات رده مثله إن علم كيله وقيمته إن لم يعلم أو غنه إن باعه وعلم قدر الثمن وإلا فالقيمة أيضا (و)

أى بمد قوله بئنا وأقبضته وما هو به واعترض بأن قوله وما هو به ليس تقيض دعوى المشتري قدمه ومتعلق الميمين يجب أن يكون تقيض الدعوى كما هو مقتضى القواعد وأجيب بأنه متضمن لتقيضه لأن تقيض القدم عدم القدم وقول البائع أقبضته وما هو به يتضمن عدم القدم وتضمن الميمين لتقيض الدعوى كاف مثل الحلف على تقيضها (قوله إذا توجهت عليه) أى كما لو شهدت البيعة له بقدم العيب ظنا (قوله فیهما) أى في الظاهر والحنفى فيقول في كل منهما والله الذى لا إله إلا هو لقد اشترته وهو بذلك العيب فى علمي (قوله وقيل على البت) أى فيقول بالله الذى لا إله إلا هو لقد اشترته وفيه هذا العيب قطعا (قوله وقيل كالبائع) هذا القول رواية عجي عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب (قوله أى الدخول في ضمان البائع) تفسير للفسخ أى أن المراد به ما ذكر لا خصوص حكم الحاكم بالرد (قوله بأن نشأت الخ) أى سواء كان استغلا قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام أو قبله (قوله أو عن تحريك قبل الاطلاع الخ) أى كركوب الدابة واستخدام العبد فان هذا انما يكون للمشتري إذا استوفاه قبل الاطلاع على العيب أما إن حصل شيء من ذلك بعد الاطلاع على العيب فهو رضا بالمبيع سواء كان قبل زمن الخصام أو فيه (قوله لكن في زمن الخصام) أى وأما قبله فرضا فاذا سكن للمشتري الدار واطلع على العيب وقام به حالا فائتة وهى السكنى الحاصلة في زمن الخصام تكون له للفسخ ولو طال زمن الخصام وأما لو سكن بعد الاطلاع وقبل الخصام فذلك رضا ولو قل الزمن والحاصل أن القصة التي تجامع الفسخ ما كانت قبل الاطلاع على العيب سواء نشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام أو عن تحريك غير منقص كالسكنى أو نشأت لاعتن تحريك كاللبن والصوف وكذلك ما كانت بعد الاطلاع على العيب ونشأت لاعتن تحريك سواء كانت في زمن الخصام أو قبله ولم يطل أو نشأت عن تحريك غير منقص كالسكنى إذا كانت في زمن الخصام لا قبله وأما القصة التي لا تجامع الفسخ أى لا يحصل معها لدالاتها على الرضا فهى الحاصلة بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام سواء كان في زمن الخصام أو قبله أو نشأت عن تحريك غير منقص كالسكنى وكان ذلك قبل زمن الخصام أو كان ذلك ليس ناشئا عن تحريك أصلا وكان ذلك قبل زمن الخصام وطال (قوله بخلاف ولد) أى لأمة أو لابل أو بقر أو غنم أو نحوها وقوله فبرده مع أمه أى لانه ليس بقصة خلافا للسيورى حيث جعل الولد غلة ولا شيء على المشتري في ولادتها إذا ردها إلا إذا قصتها الولادة فبرده معها ما قصها إلا أن يجبر ذلك النقص الحاصل بالولادة بالولد فلا شيء عليه حينئذ إذا ردها كما قال ابن القاسم (قوله وبخلاف كحرة أبرت) أى وأما غير المؤبرة حين الشراء فانها غلة يفوز بها المشتري إذا حصل الرد بعد أن جندها فلا يرد لها البائع حينئذ وأما إن حصل الرد قبل جندها ردها للبائع مالم تزده فان أزهدت فازبها للمشتري (قوله فان فات) أى بأكل أو ببيع أو بساوى (قوله وقيمته إن لم يعلم) هذا إذا كان الفوات بغير البيع وأما إن كان الفوات بالبيع ولم تعلم الكيلة فانه يرد غنه إن علم كما قال أو غنه إن علم الخ (قوله وإلارد الغنم بحصتها من الثمن) أى ويكون له الصوف في مقابلة بقية الثمن ولا يلزمه أن يرد مع الغنم ثمن الصوف إن باعه أو قيمته إن انتفع به في نفسه كما قيل في الثمرة وإن قلت لم فرق بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم الكيلة والوزن قلت لانه نورد الأصول بحصتها من الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمرة مفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز إلا بشرط تأتى وهى منتفية هنا وأخذ القيمة ليس يعا بخلاف رد الغنم بحصتها من الثمن فانه لا يحظور فيه لأن الصوف سلعة مستقلة يجوز شرأؤه منفردا عن الغنم وإنما كان يلزم على رد الأصول بحصتها من الثمن بيع الثمرة مفردة قبل بدو صلاحها لأن العقد إنما وقع على الأصول بعد الأبار

وقيل

بخلاف (صوف تم) وقت الشراء وإن لم يشترطه المشتري

لدخوله بغير شرط بخلاف الثمرة المؤبرة فبرده للبائع مع الغنم العيبة وإن فات رد وزنه إن علم وإلارد الغنم بحصتها من الثمن

وقبل بدو الصلاح والنظر له هذا الزمن لازمن جذ المشتري لها لأنه لا يجدها غالباً إلا بعد بدو صلاحها لكن لا ينظر لهذا وإنما ينظر لوقت العقد (قوله) ومحل رد الصوف الخ) نى وأما الثمرة المؤبرة فهل كذلك قياساً على الصوف وهو الظاهر أو ترد مطلقاً ولولم ترد أصولها حتى ظهر فيها أخرى وهو ظاهر المصنف (قوله) ثم شبه بقوله ولم ترد) أى وليس هذا راجعاً لقوله بخلاف الولد وما بعده وذلك لأن الولد لا تاتى الشفعة في أمه وفي الاستحقاق يأخذه المستحق مع أمه وكذا في الفليس وأما في البيع الفاسد فالولد مفوت له وموجب للقيمة (قوله) كشفة الخ) يعنى أن مثل الرد بالعيب القديم الأخذ بالشفعة والاستحقاق والرد للفليس والفساد فكما أن المشتري إذا رد بعيب قديم يفوز بالثقة ولا ترد للبائع كذلك من أخذ منه الشقص بالشفعة يفوز بالثقة ولا ترد للأخذ بها وكذلك يفوز بها المستحق منه ولا ترد للمستحق وكذلك يفوز به من أخذ منه الشيء المبيع لأجل تفليس أو لفساد يمينه ولا ترد لبائعه وهذا إذا كانت الثقة غير ثمرة أو كانت ثمرة غير مأبورة يوم الشراء وفارقت الأصول بالجذب لم تجز واستمرت على أصولها ففي العيب والفساد يجب ردها للبائع مالم تزه فإن أزهت استعنتها المشتري وفي الشفعة والاستحقاق يجب ردها للمستحق والأخذ بالشفعة مالم تبيس وإلا فاز بها المأخوذ منه الشقص بالشفعة والمستحق وفي الفليس يجب ردها للبائع مالم تجز بالفعل وإلا فاز بها المشتري المفلس وإلى هذا أشار ابن غازي بقوله:

والجذب في الثار فيما انتقيا * يضبطه تجز عجزاً شسيا

فالتاء في تجز للتفليس والجيم وحدها أومع الدال للجذب أى تفتت الثار على البائع في التفليس بالجذب والعين والفاء في عجزاً للعيب والفساد والزاي للزهو والشين والسين في شسيا للشفعة والاستحقاق والياء للييس اه وقال بعضهم :

الفاثرون بقلعة خمس * لا يطابون بها على الإطلاق * الرد في عيب ويبيع فاسد وبشفعة فليس مع استحقاق * فالأولان لزهوها فازا بها * والجذب في فليس وييس الباقي

وأما قلنا أو كانت ثمرة غير مأبورة لأن المأبورة حين الشراء أو حين الاستحقاق ليست غلة فتزد للبائع في الفليس والعيب والفساد مطلقاً ولو أزهت أو ييست أو جذت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها الشفيع والمستحق مطلقاً (قوله) وللمشتري الذى فسح شراؤه) ولو علم المشتري بالفساد إلا في الوقف على غير معين إذا علم المشتري بوقفته فإنه يرد الثقة (قوله) ولا للبائع) أى الذى باع لفليس ولا الذى باع يميناً فاسداً (قوله) أو فيها الخ) أى وكذا في الثمرة أن فارقت الأصول أى والحال أنها غير مأبورة حين البيع والأفهي للبائع كما مر (قوله) وإلا رد في الشفعة) أى والا تفارق الأصول بل كانت عليها فإنها ترد للمستحق وللأخذ بالشفعة مدة كونها لم تبيس ولو أزهت فإن ييست فاز بها المستحق منه والمأخوذ منه بالشفعة (قوله) وفي البيع) أى وردد للبائع في البيع الفاسد وفي العيب مدة كونها لم تزه فإن أزهت فاز بها المشتري فيهما (قوله) مالم تجز) أى ولو ييست فإن جذت فاز بها المفلس (قوله) بالقبض) متعلق برضى لا بدخلت (قوله) وإن لم يقبضها) أى سواء كان عدم قبضها مع مضي زمان يمكن قبضها فيه أولاً وظاهر قوله أن رضى بالقبض أنه لو واقعه على أن العيب قديم ولم يرض قبضها أنها لا تدخل في ضمانه لأنه قد يدعى عليه أنه تبرأ له من ذلك العيب (قوله) أى جهل اسم المبيع الخاص) أشار بهذا إلى أن المراد بالغلط في ذات المبيع جهل اسمه الخاص فالغلط واقع في الاسم الخاص والتسمية واقعة بالاسم العام فلا تنافض

كأن يشتري أو يبيع هذا الحجر برخص ثم يتيين أنه باقوة مثلاً لأنه يسمى حجراً فيفوز به المشتري

ولا كلام للبائع واولى ان لم
يسمه اصلا ولا فرق بين
حصول الغلط بالمعنى
للمذكور من التباينين او
من احدهما مع علم الآخر
وعمل كلام المصنف إذا
كان البائع غير وكيل والا
رد بالغلط قطعاً ومفهوم
الشرط انه لو ساء بغير اسمه
كمذه الرجاجة فإذا هي
ياقوتة ثبت الرد وهو
كذلك وكذا لو سمي باسم
خاص كتسمية الحجر
ياقوتة (ولا) يرد المبيع
(بغبن) بأن يكثر الثمن او
يقل جداً (ولو) خالف
العادة) بأن خرج عن
معتاد العقلاء (وهل)
عدم الرد بالغبن (إلا أن
يستسلم) للمقبون
(ومخرجه) أي بغير صاحبه
(بجهله) تفسير للاستسلام
بأن يقول المشتري للبائع
بني كما تباع للناس فاني
لا اعلم القيمة او يقول البائع
اشترى مني كما تشتري من
غيري او غير ذلك (أو
يُستأمنه) بأن يقول
احدهما للآخر ما قيمته
لاشتري بها او لا يبيع بها
فيقول له قيمته كذا والحال
انه ليس كذلك فهو تنويع
ظاهري والمؤدى واحد
فله الرد حينئذ قطعاً

بين قوله غلط وبين قوله ان سمي باسمه (قوله ولا كلام للبائع) أي لتفريطه اذ لو شاء لتمسك
(قوله واولى ان لم يسمه اصلاً) أي كأشترى منك هذا بدرهم او يقول البائع ابيعك هذا بدرهم
ويرضى الآخر فيوجد ياقوتة ووجه الأولوية انه لم يقع غلط محتج به (قوله بالمعنى المذكور) وهو
الجهل لذات المبيع وعدم معرفة اسمه الخاص به (قوله انه لو ساء بغير اسمه) أي انه لو ساء باسم
خاص غير اسمه الخاص الاصل (قوله وكذا لو سمي باسم خاص) أي فظهر انه غير مسمى به
وانما هو مسمى بهام (قوله كتسمية الحجر ياقوتة) أي فإذا سمي الحجر ياقوتة فوجده المشتري
حجراً فله الرد والحاصل ان البائع اذا جهل ذات المبيع أي لم يعلم اسمه الخاص به فان ساء
باسم عام فلا رد وان ساء باسم خاص فاذا هو ليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد سواء كان
مسمى باسم خاص آخر او كان مسمى بالاسم العام (قوله ولا يرد المبيع بغبن) أي ما لم يكن البائع
بالغبن او المشتري به وكذا او وصياً والا رد ما صدر منهما من بيع أو شراء فان باعاً بغبن وفات للمبيع
رجع للوكل والمجور عليه على المشتري بما وقع الغبن والمحاباة به فان تضرر الرجوع على المشتري رجوع على
البائع وهو الوكيل والوصى بذلك وان اشترى بغبن وفات ذلك المشتري رجع للوكل والمجور على البائع بما
وقعت المحاباة والغبن به فان تضرر الرجوع على البائع رجعا على المشتري وهو الوكيل والوصى كما صرح به ابن
عتاب في طرده وغيره وهل يتقيد الغبن في بيع الوكيل والوصى بالثلث كالتقيد في بيعهما مالا بأنفسهما وهو ظاهر
قول ابى عمران اولا يتقيد به بل ما قصص عن القيمة تفصيلاً او اراد عليها زيادة يئنه وان لم يكن الثلث قال
ابن عرفة وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة اهـ بن (قوله ولو خالف العادة) أي
هذا اذا كان الغبن بما جرت به العادة في مغالبة الناس بل ولو كان الغبن بما خالف العادة وقوله
بأن خرج عن معتاد العقلاء أي في المغالبة وهذا تفسير للبائسة الغير المعتادة واما المغالبة
المعتادة فهي الزيادة على الثلث وقيل الثلث ورد المصنف بلو قول ابن القصار انه يجب الرد
بالغبن اذا كان أكثر من الثلث قال ابن رشد وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض اهـ وقال المتيطي قال
بعض البغداديين ان زاد المشتري في المبيع على قيمته الثلث فأكثر ففسخ البيع وكذلك ان
باع بنقصان الثلث من قيمته فاعلى اذا كان جاهلاً بما صنع وقام قبل مجاوزة العام وبهذا
افق المازري وابن عرفة والبرزلي وابن لب وشمس عليه ابن عاصم في متن التلخيص حيث قال:
ومن بغبن في مبيع قاما فشرطه ان لا يجوز العاما * وان يكون جاهلاً بما صنع
والغبن للثلث فما زاد وقع * وعندنا يفسخ بالاحكام * وليس للامارف من قيام اهـ
قلت والعمل به مستمر عندنا بفاس اهـ بن (قوله فاني لا اعلم القيمة) أي فيقول له بعث للناس
بكذا والحال انه يكذب بل باع بأقل (قوله كأشترى من غيري) أي فيقول له قد اشتريت من غيرك
بكذا وهو يكذب بل اشترى بأكثر (قوله فهو تنويع ظاهري) أي تنويع لتعطيف التفسير لقوله
او يستأمنه عطف على قوله ويخرجه بجهله لا أنه مقابل لقوله وهل الا أن يستسلم والمقابل محذوف
كما بينه الشارح بقوله اولا يرد مطلقاً (قوله والمؤدى واحد) أي وهو أن موجب الرد
جهل البائع او المشتري وكذب الآخر عليه فتي كان هناك جهل من احدهما وكذب عليه الآخر
فالرد وان لم يكن جهل فلارد (قوله فله الرد حينئذ) أي حين اخبره بجهله او استأمنه فكذب عليه
ولو كان الغبن بأقل من الثلث واما لو وقع البيع على وجه المكاساة فلارد بالغبن لكن ما ذكره
من القطع أي الاتفاق على الرد اذا كان هناك استسلام بأن اخبره بجهله او استأمنه مخالف لما ذكره
بعد ذلك من قوله اولا يرد مطلقاً وأجيب بأن المراد اتفاقاً بحسب ما ظهر لذلك القائل كذا

أولا يرد مطلقا (تردّد) المتعدد منه الأول (ورد) الرقيق خاصة للتقدم (١٤١) في قوله ومنع منه بيع حاكم ووارث

رقبما (في) ومن (عهدته الثلاث) والعهد لغة من العهد وهو الالتزام والالتزام واصطلاحا تعلق البيع بضمان البائع مدة معينة وهي ضمان عهدة سنة وستة أشهر وطويلة الزمان قليلة الضمان وعهدة ثلاث وهي قليلة الزمان كثيرة الضمان يرد فيها الرقيق (بكل) عيب (حادث) في دينه أو بدنه أو خلقه ولوموتابساوى (إلا) أن يبيع براءة (من عيب معين) كالإباق أو السرقة فلا رده إن حدث مثله في زمن العهدة مع بقاء العهدة فيما عداه ويحتمل أن المعنى إلا أن يشترط البائع سقوطها وقت العقد بالتبري من جميع العيوب لأنه إذا تبرأ من جميعها لم يكن ثم عهدة وطى الأول فالاستثناء متصل بخلافه على الثاني (وكذا) عهدة الثلاث (في) زمن (الاستبراء) أى الواضحة بأن تنتظر أقصاها حتى تخرج من ضمان البائع فان رأيت الدم في اليوم الأول انتظرت الثاني والثالث وان تأخر عن الثلاث انتظرت وأما الاستبراء من غير مواضع فتدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فتستغل العهدة بنفسها ولا تدخل مع شيء (والنفقة) على الرقيق زمن العهدة ويدخل فيها الكسوة

ذكر شيخنا (قوله أولا يرد مطلقا) أى سواء وقع البيع على وجه الاستسلام أو المكاسبة (قوله تردّد) أى طريقتان وقد علمت الطريقتان المراد عليهما بلو فحيلة ما في الفقه على المأخوذ من المصنف ثلاث طرق (قوله والمتعدد منه الأول) أى وهو ما ذكره المصنف من أن عيب عدم الرد بالبائع إذا وقع البيع على وجه المكاسبة وأما إن وقع على وجه الاستسلام بأن أخبره بعهده أو استأمنه فانه يرد للرجوع للعش والحديفة حتى أن يشترط أن يرد البائع الثاني القول الثاني القائل بعدم الرد مطلقا انظر بن (قوله في عهدة الثلاث) متعلق بالحدث وكل حدث متعلق بحدوثه وبأنه لا يرد بسبب وجود كل عيب حادث حدث في زمن عهدة الليالي الثلاث لكن لا بد من اثبات أنه عيب وأنما قدرنا الموصوف الليالي لأجل تذكر العدد (١) والليالي تستلزم الأيام قاله شيخنا (قوله وهو الالتزام) أى الزام الغير شيئا والالتزام نوعان (قوله قليلة الزمان كثيرة الضمان) وعلم أن البيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم المبيع في مدة العهدة ثم تزوم منه من المتبايعين معاوان أصابه نقص ثبت الخيار للمشتري كعيب قديم ظهر له فيه ويلقى اليوم الأول منها أن سبق بالفجر (قوله في دينه) أى بأن حدث فيه فوق (قوله ولوموتابساوى) أى أوغرة أو حرقا أو سقوطا من عال أو قتلًا بغيره ويستثنى من السكينة ذهب المال ثم اشترى عبدا واشترط ماله للعبد ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به ولو كان جل الصفقة لأنه لا حظ له من ماله فلما كان المشتري لا شيء له في المال صار غير منظور له ولو تلف العبد المشتري ماله في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه ورد المال لبائعه وليس للمشتري حبس ماله بشئ وأما لو اشترط المال لنفسه وذهب المال في زمن العهدة فله رده بذهابه وما ذكره من الاستثناء فهو بالنظر لظاهر كلام المصنف وأما بعد حل الشارح له بقوله بكل حادث حدث في دينه أو بدنه أو خلقه فلا استثناء (قوله فلا رده إن حدث مثله) أى وأولى لو اطلع على عيب قديم مثله وظاهره سواء كانت تلك العهدة مشترطة أو معتادة أو حمل الناس السلطان عليها وخص شمس الدين الثاني قوله إلا أن يبيع براءة بالمعتادة فقط وأما لو كانت مشترطة أو حمل السلطان الناس عليها فيرد معها بالحادث دون القديم ويفهم من كلام عيج اعتماده (قوله مع بقاء العهدة) أى الضمان فيما عداه فإذا تبرأ له من إباقه وقدياته بالعهدة فأبقى في زمنها ولم يتحقق هلاكه بل سلم فلارد له بالإباق لأنه تبرأ منه فتقضى البراءة منه أما إذا تحقق هلاكه زمنها فضمانه من البائع لأنه انما تبرأ له من الإباق فقط لا منه وبما يترتب عليه (قوله ويحتمل الخ) فإذا باع بشرط البراءة من كل عيب فانه لا يرد بما حدث في زمن العهدة وظاهره كانت البراءة مشترطة أو معتادة أو حمل السلطان الناس عليها وخصه الثاني بالمعتادة وأما المشترطة أو التي حمل السلطان الناس عليها فيرد فيها بالحادث دون القديم فقد علمت أن الثاني خصص كلام المصنف بالمعتادة على كلا الاحتمالين فيه انظر بن (قوله وطى الأول فالاستثناء متصل) قال بن والتقرير الأول قرر به نت والثاني قرر به بعضهم وهو الموافق للدونة قال الشيخ أحمد بابا وهذا الثاني أولى لأن الأول يدخل في الثاني ولا عكس انظر بن (قوله أى الواضحة) أى أفسر الاستبراء هنا بالمواضحة لأن التداخل انما يكون فيما إذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (قوله انتظرت الثاني والثالث) أى وتداخل في الأول (قوله ولا تدخل مع شيء) أى لا من الاستبراء كما مر ولا تدخل أيضا في الخيار بل ابتداءها من وقت مضي أمد الخيار ولا تدخل أيضا في عهدة السنة لأنه تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وكذا بعد

(١) قوله لأجل تذكر العدد فيه أن محل القاعدة إذا ذكر العدد ميمزا للعدد أما إذا حذف كما هنا جاز اثبات التاء وحذفها ولو كان المعداد مذكرا وحينئذ فتجريد العدد من التاء لا يدل على أن الموصوف الليالي بل يصح تقديره الأيام اه كتبه محمد عليش

بنفسها ولا تدخل مع شيء (والنفقة) على الرقيق زمن العهدة ويدخل فيها الكسوة

لما يقية الحر والبرد (عليه وله الأرض) في جناية عليه زمنها والغلة (كالموهوب) للعبد زمنها ثابتة (له) أي للبائع فالجار والمجور خبر
المتبداً الذي هو النفقة لاصلة الموهوب واللام (١٤٣) بالنسبة للنفقة بمعنى على ويجوز أن تكون صلة والخبر محذوف واستثنى

مما جدد الكاف قوله (إلا) العبد (المستثنى ماله) عند البيع لمشتريه أوله فما يوجب له زمنها للمشتري (و) رد (في عهدة السنة) بجذام وبرص وجون في الرقيق (بطبع أو مس جن لا) ان كان (بكضربة) وطربة وخوف لسهولة زواله بما لجة دون الأولين ومحل العمل بالمعتدين (إن شرطاً) عند العقد ولو بحمل السلطان الناس عليهما (أو اعتيدا) أي جرت العادة بهما (والمشتري إسقاطهما) عن البائع إذا وقع البيع عليهما بشرط أو عادة لأن الحق له (و) العيب (المحتمل) حدوثه زمنهما بعده الطلع عليه (بعدهما) أي بعد انقضاء زمنهما (منه) أي من المشتري بخلاف ما قطع أو ظن أنه حدث زمنهما فمن البائع ولما استثنى المتيقن إحدى وعشرين مسألة لا عهدة فيها أشار لها المصنف بقوله عطفاً على مقدر تقديره ورد بما مر في

الخيار والواضحة ودخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله) مما يقية الحر والبرد (أي لا ما يستر عورته قطع كإكيل (قوله والغلة) ما ذكره من أن الغلة زمن عهدة الثلاث للبائع هو الموعول عليه لأن الخراج بالضمان وقال ابن شاس وابن الحاجب إنها للمشتري وقد اعترضه في التوضيح بأن النصوص أنها للبائع (قوله لاصلة الموهوب) أي لا أنه صلة للموهوب أي بل صلتها مقدرة بلفظ له أي أنها مفعول ثان ونائب الفاعل ضمير راجع لآل (قوله بمعنى على) أي فهي مستعملة في حقيقتها ومجازها (قوله والخبر محذوف) أي لكنه يقدر بالنسبة للنفقة عليه وبالنسبة لما بعدها له (قوله بجذام وبرص) أي حدوث جذام وبرص محققين وفي مشكوكهما قولان فليل ان المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابله لابن وهب والأول هو المعتمد (تنبيه) قال ابن شاس إنما اختصت عهدة السنة بهذه الادواء الثلاثة لأن هذه الادواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله العادة من حصول ذلك الداء في فصل دون فصل (قوله وجون) ولا يرد في عهدة السنة بغير هذه الادواء الثلاثة فلو أصاب الرقيق شيء من تلك الادواء في السنة ثم ذهب قبل انقضاءها لم يرد إلا أن يقول أهل المعرفة بعوده (قوله بطبع) أي بفساد الطبيعة كغلبة السوداء وقوله أو مس جن أي بأن كان بوسواس ويرد به هنادون النكاح بخلاف الجنون الطبيعي فإنه يرد به في البيع والنكاح وأما ما كان بضربة ونحوها كطربة فلا يرد به فيهما وقد اعترض عجم قول المصنف لا بكضربة بأن الحق أنه لا فرق بين كون الجنون طبيعياً أو بس جن أو حدث بكضربة في الرد بكل منها في عهدة السنة والثلاث فانظره (قوله إن شرطاً أو اعتيدا) فإن امتنع لم يعمل بهما في الرد بمحدث واعلم أن رواية المصريين أنه لا يقضى بالعهد في الرقيق إلا بشرط أو عادة أو حمل السلطان الناس عليهما فإن اتفقوا ما ذكر لم يعمل بهما في الرد بمحدث ولو قال المشتري اشتريت على عهدة الاسلام لاختصاصها بدرك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب وروى المدنيون أنه يقضى بها في كل بلد وإن لم يكن شرط ولا عادة وفي البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بينهما وإن اشترطوها (قوله ولو بحمل السلطان الغ) أي فالمراد بالشرط ولو حكما وجرى المصنف الفعلان من علامة التانيث نظراً إلى أن العهدة في معنى الزمان أو الضمان أي إن شرط الزمان أو الضمان أو اعتيد (قوله إذا وقع البيع عليهما بشرط أو عادة) مراده بالشرط ولو حكما كحمل السلطان عليها فلو أسقط حقه في أثناء عهدة الثلاث ثم أطلع على عيب حادث قبل الاسقاط فقال ابن عبد السلام حكمه حكم من أطلع على عيب قديم فله الرد به ولا يكون باسقاط حقه في باقي العهدة مسقطاً لما مضى منها قاله شيخنا (قوله فمن البائع) أي بدون يمين من المشتري في القطع وبه عند الظن وبخلاف ما إذا قطعت البينة بأنه بعدهما فمن المشتري بدون يمين على البائع فإن ظنت أو شككت فمن المشتري لكن مع يمين البائع على قياس ما مر (قوله ورد بعامر) أي ورد بكل حادث في عهدة الثلاث وبالادواء الثلاثة في عهدة السنة في رقيق غير منكح به لا في منكح به (قوله فان اشترطت عمل بها) أي في المنكح به وما بعده ويستثنى منه المأخوذ عن دين فهو شرط فاسد للدين بالدين (قوله لان طريقه) أي الخلع المناجزة أي والعهدة تنافي ذلك وفي هذا التحليل نظر لأن الخلع به يكون حالاً

ورقيق غير منكح به (لا في رقيق) (منكح به) دفعه الزوج صداقاً لان طريقه المكارمة ومحل سقوط العهدة في هذا وما بعده إن اعتيدت فإن اشترطت عمل بها (أو) رقيق (مخالع) به لان طريقه المناجزة (أو مصالح) به (في دم عمد) فيه قصاص كان الصلح على اقرار أو انكار وما عدا ذلك من العمد الذي فيه مال لكونه من المالك أو من الخطأ فإن وقع فيه الصلح على إنكار

ومؤجلاً كما تقدم في الخلع فالأولى التعجيل بالتساهل فيه ولذا أجازوا فيه الفرار النظر بن (قوله وإن وقع على اقرار أو بينته فالعهدة) صريحه أنه إذا أقر بما فيه المال من دم العمد أو الخطأ أو ثبت بينته فصالح عنه بعد فقيه العهدة وهو غير صحيح لأن العبد حينئذ يكون مأخوذاً عن دين ولا عهدة في المأخوذ عن دين مطلقاً كما يأتي فالأولى إبقاء كلام الصنف على إطلاقه وإن العبد المصالح بعن دم العمد لا عهدة فيه سواء كان فيه قصاص أو مال وسواء كان الصالح على اقرار أو انكار ولا مفهوم لدم العمد بل كذلك المصالح به عن دم الخطأ لا عهدة فيه سواء كان الصالح عن انكار أو اقرار فالخالف أن العبد المصالح به عن الدم لا عهدة فيه مطلقاً سواء كان دم خطأ أو عمد فيه القصاص أو المال كان الصالح على اقرار أو انكار وذلك لأن العبد المدفوع في صلح الانكار كالمبة والمدفوع في صلح الاقرار مدفوع عن دين وهذا ظاهر في الدم الموجب للمال كان عمداً أو خطأ وأما الموجب للقصاص فعدم العهدة فيه إن كان الصالح عن انكار لأن العبد المدفوع كالمبة وإن كان عن اقرار فالقصد بدفع العبد قطع الخصومة وقطعها يقتضي المناجزة والعهدة تقتضي عدمها وأما المصالح به عن غير الدم فإن كان الصالح عن انكار فلا عهدة فيه لأنه كالمبة وإن كان عن اقرار فإن كان ذلك المقر به معيناً فقيه العهدة لأنه مبيع وإن كان غير معين فلا عهدة فيه لأنه مأخوذ عن دين * إذا علمت هذا فقول ابن رشد أن المصالح به على الاقرار فيه العهدة محمول على ما إذا كان الصالح على الاقرار بمعين لا بما في الذمة كما يدل عليه كلامه في نوازل سحنون ونصه وأما المصالح به الذي لا عهدة فيه فعنه المصالح به على الانكار وأما المصالح به على الاقرار فهو مبيع من البيوع يكون فيه العهدة وإنما لم يكن في الصالح به على الانكار عهدة لأنه أشبه المبة في حق الدافع ولأنه يقتضي المناجزة لأنه أخذه على ترك خصومة فلا يجوز لها فيه عهدة وأما المأخوذ عن دين أو دم فأما لم يكن في ذلك عهدة لوجوب المناجزة في ذلك انتفاء للدين بالدين فاعلم به سقوط العهدة في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق فيه بين الاقرار والانكار كما أطلق الصنف وما ذكره من ثبوت العهدة أولاً في المصالح به على الاقرار يحمل على الاقرار بمعين كما ذكرناه بن فتحصل من هذا كله أن المصالح به إن كان عن انكار فلا عهدة فيه مطلقاً كان الصالح عن دم أو عن غيره وإن كان عن اقرار بمعين فقيه العهدة وإلا فلا (قوله بخلاف المبيع على الرؤية) أي سواء كان حاضراً مرئياً أو بيع على رؤية سابقة فقيه العهدة (قوله لأن بيع الحاكم على البراءة) أي ولا يشترط هنا علم المشتري أن البائع حاكم بخلاف ما مر في العيب القديم من أن بيع الحاكم إنما يمنع من الرد به إذا علم المشتري أن البائع حاكم (قوله السفه والغائب لدين) أي إذا بيع عليهما العبد لدين الخ (قوله على وجه الصلح) أي عن اقرار أو انكار وما ذكره الشارح من التفرقة بين المأخوذ صلحاً عن الدين والمأخوذ على وجه البيع بالدين تباع فيه بعضهم وبعضهم أبقي الصنف على ظاهره فجعل المأخوذ عن الدين لا عهدة فيه مطلقاً أخذ على وجه الصلح أو على وجه البيع والمشاكلة يلزم على العهدة من فسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه شرعاً (قوله بخلاف المأخوذ) أي عن الدين على وجه المشاحة الخ (قوله لأنه حل للبيع) أي لأن الرد بالعيب حل للبيع الأول (قوله ومثله الاقالة) أي عند سحنون في أحد قوله وهذا القول اتصر عليه ابن رشد في النقل عنه ونصه واختلف في العهدة في العبد المقاتل منه فقال ابن حبيب وأصبغ في العهدة وقال سحنون لا عهدة فيه وهذا عندي إذا انتقد وأما إذا لم ينتقد فلا عهدة في ذلك قولاً واحداً لأنه كالعبد المأخوذ عن دين أه من نوازل سحنون وقال ابن عرفة عن ابن زرقون وحكي فضل عن سحنون كقول أصبغ في الاقالة خلاف قول ابن رشد عنه اه ثبت أن له

فكذلك وإن وقع على اقرار أو بينته فالعهدة (أو) رقيق (مُسْلِمٌ فِيهِ) كأن يسلم ديناراً في عهدة (أو به) كأن يسلم عبداً في بر لأن السلم رخصة يطلب فيها التخفيف (أو قر خيراً) فإذا اقترض رقيقاً فحدث فيه عيب فلا يرد به وبغير رد غيره إلا أن يرضى المقرض به لأنه معروف والمأخوذ عن قضائه كذلك ويشمله قوله الآتي أو مأخوذ عن دين (أو) رقيق غالب بيع (على صفة) لعدم المشاحة فيه بخلاف البيع على الرؤية (أو مقاطع به مكاتب) أي دفعه المكاتب مما لزمه من النجوم لتشوف الشارع للحرية إذ رعا أدت العهدة له جزه فبرق (أو) رقيق (مُسْلِمٌ) على كحفل (لأن بيع الحاكم على البراءة) وأدخلت الكاف السفه والغائب لدين أو غيره كسقف زوجة (أو مشتري للعق) أي بشرط عتقه لا عهدة فيه لتشوف الشارع للحرية وللتساهل في ثمنه (أو مأخوذ عن دين) على وجه الصلح للتساهل فيه بخلاف المأخوذ على وجه المشاحة والبيع فيه العهدة (أو رد بعيب) على بانه فلا عهدة للبائع على الراد

لأنه حل للبيع لا ابتداء بيع ومثله الاقالة (أو ورث) أي إذا خسر بعض الورثة رقيق من التركة فلا عهدة له على بقية الورثة

وكذا ما بيع في الليرات (أو وُهَبَ) للثواب وأولى غيره لأنها معروفة (أو اشتراها زوجها) فلا عهدة له على بائعها للسودة السابقة بينهما بخلاف العكس لأن المبادعة حصلت بفسخ النكاح (أو موصى يبيعه من زيه أو ممن أحب) الرقيق البيع له فأحب شخصاً فلا عهدة إذا علم المشتري (١٤٤) حال البيع بالوصية فهما وإلا فكيف يفسر لتنفيذ غرض البت (أو موصى

(بشرائه للمتيقن) حيث عين بأن يقول اشتروا عقيداً عبد ريد واعتقوه عنى (أو مكاتبته) أى وقتت الكتابة عليه ابتداءً بأن قال لعبدك كاتبك على عبدك فلان فهو غير قوله أو مقاطع به مكاتب (أو المبيع فاسداً) إذا فسخ البيع ورد الرقيق لبائعه فلا عهدة فيه لأنه نقض للبيع من أصله (وسقطتا) أى العهدة (بكمتيقن) ناجز وكتابة وإيلاء وتدير (فهما) أى في زمنهما فلا قيام له بعد ذلك بما حدث من عيب والأرجح أن له الرجوع بقيمته * ولما نهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في بيان ضمان ما فيه حق توفية وما ينتهى به ضمانه فقال (وضمن بائع) مبيعاً (مكيبلاً) وغاية ضمانه (لقبضه) مبتاعه (بسكيل) متعلق بمكيلا والباء ظرفية أى ضمن البائع للسكيل في حال كيله إلى قبضه وقبضه تفريره في اوعية المشتري والأظهر أن الباء سببية متعلقة

القولين اه بن (قوله) وكذا ما بيع في الليرات) وظاهره سواء علم المشتري أنه إرث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن بيع الوارث بيع براءة ان بين أنه إرث لأن ذلك بالنسبة للعيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث اه بنى (قوله لأنها معروفة) أى بقسمها ولعدم المشاحة فيها والعهدة تقتضى المشاحة (قوله للعودة السابقة بينهما) أى فانها تقتضى عدم ردها بما يحدث فيها في ثلاث أو سنة وله ردها بقديم كما في عقب (قوله لحصول المبادعة بينهما بفسخ النكاح) لأنه بمجرد شرائها له انفسخ النكاح وصار لا يطؤها بخلاف ما إذا اشتراها فانه وان انفسخ النكاح إلا أنه يطؤها بالملك فلم تحصل المبادعة بينهما بشرائه لها بخلاف شرائها له (قوله فلا عهدة) أى لأجل تنفيذ غرض البت (قوله إذا علم الخ) أى لأنه حينئذ داخل على تنفيذ غرض الموصى (قوله حيث عين) أى وأما ان لم يعين فالعهدة لأنه إذا رد بمحدث في زمن العهدة يشتري غيره فلم يفت غرض البت (قوله لأنه نقض للبيع من أصله) أى لا أنه بيع مؤتلف حتى يكون على المشتري العهدة للبائع (قوله والأرجح أن له) أى للمشتري وقوله الرجوع أى على البائع وقوله بقيمته أى بأرض ذلك العيب الحادث في زمن العهدة بعد صدور العتق ومأمعه ويمنع من رده ومقابل الأرجح قولان لا رجوع للمشتري على البائع بأرض العيب الحادث بعد العتق وقبل انقضاء مدة العهدة وقيل ينقض العتق ويرد بذلك الحادث والاقوال الثلاثة لابن القاسم والمعتمد منها ما ذكره الشارح لموافقة سخون لابن القاسم على ذلك القول وقد اشتهر على ألسنة الشيوخ أنه متى وجد قول لابن القاسم وسخون فلا يدل عنه خلافه (قوله على موجبات الضمان) أى كالحيار الشرطى والحكمى والعهدة والغلط والغبن على أحد القولين فهما (قوله ما فيه حق توفية) الاضافة بيانية وتوفية الشيء تأديته (قوله لقبضه) أى إلى أن يقبضه مشتريه فالسلام بمعنى إلى (قوله متعلق بمكيلا) فيه أنه لا معنى لمتعلقه بمكيلا كما كتب شيخنا فالأولى لعلقه بضمن وقوله في حال كيله أراد بالكيل الفعل لا الآلة وإلا لتكرر مع قوله واستمر بمعياره (قوله تفريره الخ) أى إذا هلك بعد التفرير في أوعية المشتري كان الضمان منه وأما إذا هلك حال تفريره فيها فضايمه من البائع ان كان التفرير منه وان كان المشتري كان الضمان منه كما يأتي قريباً وحينئذ فالمراد بقبض المشتري له ما يشمل تسليمه له وتفريره في أوعيةه لا خصوص التفرير في أوعيةه المتقضى أنه اذا تلف في حال التفرير يكون الضمان من البائع مطلقاً وهذا يخالف ما يأتي (قوله متعلق بقبضه) أى وهى داخلة على مضاف محذوف أى قبضه بسبب تمام كيله وتام كيله خروجه من معياره ولك ان يجعل الباء في بكيله بمعنى بعد متعلقة بقبضه (قوله كوزون ومعدود) أى كما أن ضمان الموزون والمعدود من البائع حتى يقبضه المشتري بوزن أو عدد فلو فرغه المشتري على زيتة مثلاً وجدت فأرة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كما في ح (قوله والاجرة عليه) أى على البائع لأن التوفية واجبة عليه ولا تحصل إلا بذلك وفي ح اختلف هل يلزم البائع التمتع أيضاً لأن التوفية تتوقف عليه أو يأتي المشتري بإناء واسع اه وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا والظاهر كما قال شيخنا أن له الأجرة اذا كان شأنه ذلك أو سأل البائع في ذلك (قوله كما أن أجرة الثمن) أى اجرة كيله أو وزنه أو عده

قبضه (كسوزون ومعدود) فانه يضمنه البائع الى ان يقبضه المشتري بالوزن او العد (والأجرة) للسكيل او قوله الوزن او العد الحاصل به التوفية (عليه) أى على البائع اذ لا تحصل التوفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط او عرف بخلافه كما ان اجرة الثمن اذا كان مكيبلاً او موزواً او معدوداً على المشتري لأنه بائع له (بخلاف الإقالة والتولية والترك) فلا اجرة

على فاعلها لانه فعل معروف وانما هي على القال والمولى والمشارك بالفتح (١٤٥) (على الأرجح) * قال: هل ان الاجرة على سائل

ما ذكر لا على مسئولها
(فكالتقريض) الفاء داخلة
على محذوف أى فلا أجره
عليه لانها كالتقريض أى
مقيسة عليه بجامع العروف
فن اقترض إردبا مثلا
فأجرة كيله على المقترض
وإذا رده فأجرة كيله
عليه بلانزع وعمل التوهم
الاول (واستمر) ضمان
مافيه حق توفية على البائع
(بمعياره) الشرعى من
مكيال أو ميزان حتى
يقبضه المشتري أو وكيله
منه (ولو تولاه) أى ما ذكر
من الكيل والوزن والعد
(للمشتري) نيابة عن البائع
فلوسقط المكيال من يده
قبل وصوله لقرارة
المشتري فالضمان من
البائع بخلاف مالوكاله
البائع أو نائبه وناوله
للمبتاع فهل في يده فخصيته
من المبتاع لانه قد تم القبض
بأخذه وليس نائباً عن
البائع حينئذ * ولما بين
صفة قبض المثل بين
صفة قبض غيره بقوله
(وقبضُ العقار) وهو
الارض وما اتصل بها من
بناء وشجر (بالنسخة)
بينه وبين المشتري وتمسكه
من التصرف فيه بتسليم
المفاتيح إن وجدت وان
لم يخل البائع متاعه منها ان

(قوله على فاعلها) أى وهو البائع أعنى القيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله لانه فعل معروف) أى
فلا يضر بالزامه الاجرة (قوله على سائل ما ذكر) أى سائل الاقالة والتولية والشركة وهو القال
والمولى والمشارك بالفتح (قوله لا مسئولها) أى وهو المكيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله أى فلا أجره
عليه) أى على فاعلها (قوله بجامع العروف) أى وفاعل المعروف لا يفرم (قوله فأجرة كيله على المقترض)
أى لا على المقترض لانه فعل معروف وفاعل المعروف لا يفرم (قوله وعمل التوهم الاول) لانه لان دفع
الأجرة صورة زيادة معجلة (قوله بمعياره) حال أى مادام المبيع بمعياره وقوله حتى يقبضه المشتري
أونائبه منه أى من المعيار بأن يخرج منه وسواء كان ذلك النائب غير البائع أو كان هو البائع (قوله ولو
تولاه المشتري) هذا مبالغة فى قوله وضمن بائع مكيلا لقبضه كوزون ومعدود أى هذا إذا تولى
البائع ما ذكر من الكيل والوزن والعدبل ولو تولاه المشتري نيابة عنه فاذا تولاه البائع وسقط المكيال
فتلف ما فيه قبل قبض المشتري فضمانه من البائع وكذلك إذا تولاه المشتري نيابة عن البائع وسقط
المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله لقرائه أو أوانيه فخصيته من البائع عند مالك وابن القاسم
خلافاً لسحنون وسواء كان المكيال له أو للبائع إلا أن يكون المكيال هو الذى يتصرف فيه المبتاع
إلى منزله وليس له إناء حاضر غيره ضمان ما فيه من المشتري ولو استعاره من البائع وضمان الاناء
من ربه * والحاصل ان الصور هنا أربع الاولى أن يتولى البائع الوزن مثلاً ثم يأخذ الموزون ليفرغه
فى ظرف المشتري فيسقط من يده فالمصيبة من البائع اتفاقاً ، الثانية مثلها ويتولى المشتري التفريغ أى
يأخذه من الميزان ليفرغه فى ظرفه فيسقط من يده فالمصيبة من المشتري اتفاقاً حكاه ابن رشد فيهما
ونازعه ابن عرفة فى الاولى فقال قوله فى هلاكه بيد البائع انه منه اتفاقاً خلاف محصل قول المازرى
واللخمي انه من بائعه أو من مبتاعه ، الثالثة أن يتولى المشتري الوزن والتفريغ فيسقط من يده فقال
ابن القاسم ومالك المصيبة من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبضه لنفسه حتى يصل إلى
ظرفه وقال سحنون المصيبة من المشتري لانه قابض لنفسه ولم يجر هذا الخلاف فى الثانية لان
البائع لما تولى بنفسه الوزن دل على أن قبض المشتري منه ليفرغ قبض نفسه ، الرابعة أن لا يحضر
ظرف المشتري ويريد المشتري حمل الوزن فى ظرف البائع ميزاناً أو جلوداً أو أزياراً فالضمان من
المشتري بمجرد الفراغ من الوزن لانه قابض لنفسه فى ظرف البائع ويجوز له بيعه قبل بلوغه إلى
داره لانه قد وجد القبض حقيقة فليس فيه بيع الطعام قبل قبضه فعليك بهذا التحرير فانه من زبدة الفقه
اه بن (قوله لقرارة المشتري) اظهار فى محل الاضمار (قوله بخلاف مالوكاله الخ) هذا إشارة للصورة
الثانية (قوله وقبض العقار بالتخية) عطف على المعنى أى قبض المثل بالكيل أو بالوزن وقبض العقار
بكذا (قوله ويمكنه الخ) أى بأن يخرج منه ويمكنه من التصرف فيه (قوله بتسليم المفاتيح) الباء مسبوقة
(قوله ان وجدت) أى فان لم يكن له مفاتيح كفى تمكينه من التصرف وانظر لومكنه من التصرف
ومنعه من المفاتيح كالوفتح له الدار وأخذ المفاتيح معه هل يكون ذلك قبضاً أولاً وهو ظاهر كلام الشارح
بهرام وشارحنا أيضاً لأنه لا معنى للتمكن من التصرف مع عدم أخذ المفاتيح (قوله فان قبضها بالاخلاء)
أى اخلاء الامتعة منها (قوله ولا يكفي التخية) أى تمكينه من التصرف فيها بتسليم المفاتيح (قوله كاحتياز
الثوب) أى حيازتها (قوله وانما تظهر الخ) هذا إشارة للجواب عن اعتراض المواق على قول المصنف وقبض
العقار الخ بأن يان كيفية القبض لا تظهر له فائدة فى البيع الصحيح لدخوله فى ضمان المشتري بالعقد وانما تظهر

(١٩ - دسوق - ثالث)

لم تكن دار سكنى وأما هي فان قبضها بالاخلاء ولا يكفي التخية (و) قبض (غيره) أى غير
العقار من عروض وأنعام ودواب (بالعرف) الجارى بين الناس كاحتياز الثوب وتسليم مقود الدابة وتظهر فائدة القبض فيما ذكر

المشتري بمجرد العقد ولا يحتاج لتخلية ولا عرف (وُضِعَ بالعقد) بالبناء للمفعول أى يضمن المشتري المبيع الحاضر إذا لم يكن فيه حق توفية ولا عهدة ثلاث بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين وأما الفاسد فتقدم في قوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض وتقدم ان ضمان المبيع بالخيار من البائع واستثنى من ذلك خمس مسائل بقوله (إلا) (السلمة) (المحبوسة) عند بائعها (للثمن) (الحال) أى لا تيان المشتري به (أو) المحبوسة (للاشهاد) على تسليمها للمشتري (فكالرهن فيها) أى فضمنها البائع ضمان الرهان وهو مسلم في الثانية وأما في الأولى فعلى المشهور من قولى ابن القاسم وقوله الثانى وهو رأى جميع الاصحاب ان ضمانها من البائع وهو الأرجح (وإلا) (المبيع) (الغائب) غير العقار على صفة أو رؤية متقدمة (فبالقبض) كالفاسد مطلقاً عقاراً أو غيره (وإلا) المواضعة في خروجها من الحيفضة (يضمنها المشتري والمعتد أنها بمجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع خلافاً لظاهر المصنف

فأندته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كالوقف والهبة والرهن فلو أتى المصنف بهذا عند قوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض كان أولى * وحاصل الجواب أنا لانسلم أن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة إلا في البيع الفاسد بل تظهر فيه وفي بعض أفراد البيع الصحيح فتأمل (قوله) إذا كان البيع فاسداً أى لأن الضمان فيه إنما ينتقل من البائع للمشتري بالقبض وكذلك العقار إذا بيع مذارعة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض وكذلك الغائب إذا بيع بالصفة أو على رؤية سابقة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض (قوله) (والأقاليع النخ) أى والا تهل إن فائدة القبض تظهر فيما ذكرنا قلنا إن فائدته تظهر فيما ذكر وغيره فلا يصح لأن البيع الصحيح النخ (قوله) يدخل أى متعلق وهو المبيع ولو قال لأن المبيع يباع صحيحاً يدخل النخ كان أولى وعمل الدخول في ضمان المشتري بالعقد إذا كان ذلك للبيع حاضراً ولم يكن فيه حق توفية ولا مواضعة ولا عهدة ولا محبوساً للثمن أو للاشهاد على ما قال بعد (قوله) المبيع الحاضر النخ) أى وأما الغائب وما فيه حق توفية فلا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح اللازم بل بالقبض وكذلك المبيع على العهدة لا يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد بل يتوقف دخوله في ضمانه على انقضاء العهدة كما يأتي (قوله) واستثنى من ذلك) أى من قوله وضمن المشتري ما اشتراه بمجرد العقد اللازم خمس مسائل ويزاد عليها ما فيه حق توفية وما فيه عهدة ثلاث وما بيع بخيار فتكون جملة المسائل المستثناة ثمانية ولم يذكر هذه الثلاثة المزیدة استكمالاً على ما تقدم له من ان الضمان في مدة الخيار والمهدة من البائع وان ما فيه حق توفية ضمانه من البائع حتى يقبضه المشتري بكيل أو وزن أو وعد (قوله) ضمان الرهان) أى يفرق بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه فما لا يغاب عليه لا ضمان عليه فيه إذا ادعى تلفه أو هلاكه إلا أن يظهر كذبه وما يغاب عليه هو في ضمانه إلا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ (قوله) وهو مسلم في الثانية النخ) تفرقه بين المستثنين غير ظاهر بل ما جرى في إحدى المسائلين من الخلاف يجرى في الأخرى لقول ابن شاس وفي معنى احتباسه لأجل الثمن احتباسه حتى يشهد عليه قلة المواق اه بن ثم اعلم أنه على ما ذكره المصنف من أن البائع يضمن ضمان الرهان لا يحسن الاستثناء في الصورتين الأولىين لأن كون ذلك كالرهن لا يخرج عن ضمان المشتري إذ البائع إذا ضمنه إنما يضمنه ضمان تهمة فقط وهذا لا يناق أن ضمانه أصالة على المشتري ألا ترى أن الضمان ينتفى عن البائع بالبيعة نعم يحسن الاستثناء على القول بضمان البائع مطلقاً (قوله) أن ضمانها من البائع) أى مطلقاً لأنه يمكن المشتري منها فليس كالرهن وقوله وهو الأرجح أى كما قاله طفى ولا يلزم من كون مقابله مشهوراً من قولى ابن القاسم أن يكون مشهوراً في المذهب لأن معنى كونه مشهوراً من قوله انه معلوم من قوله فهو يشير الى ان الرواية الأخرى غير معلومة من قوله وفي بن ان القولين لما لك (قوله) انها بمجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع) أى وتدخل في ضمان المشتري سواء قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما الفاسد فلا تدخل في ضمان المشتري إلا إذا رأت الدم وقبضها المشتري لقول المصنف سابقاً وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله) خلافاً لظاهر المصنف) أى التابع لابن عبد السلام وهو قول ضعيف ويمكن الجواب عن المصنف بجعل من معنى الى أى فيخرجها من الطهر الذى بيعت فيه الى الحيفضة (قوله) المبيعة يباع صحيحاً) أى وأما الثمار المبيعة يباع فاسداً فان اشترت بعد طيها فضمانها من المشتري بمجرد العقد لانه لما كان متمكناً من أخذها كان بمنزلة القبض * ويلغزها فيقال لنا فاسد يضمن بالعقد وان اشترت قبل طيها فضمانها من البائع حتى يجدها المشتري كذا في عجم وتبعه عقب وخش وكتب عليه الشيخ أحمد النفراوى لى فيه وقفة مع ما سبق من ان الفاسد لا بد فيه من القبض بالفعل

أى إلى وقت أمن الجائحة وأنها بتناهى الطيب كما يأتى وظاهره أن ضمانهما من الباعى فى كل شىء ولو من غاسب حتى تؤمن الجائحة وليس كذلك وإنما هو بالنسبة للجائحة فقط وأما غيرها فمن المتابع بمجرد العقد (١٤٧) (و) لو قال كل من المتبايعين لصاحبه لا أقبضك

ما يبدى حتى أقبض ما يبدل
(بُدَى المشتري) بدفع الثمن
التقديرا (للتنازع) أى
عنده إذا كان المبيع عرضا
أو مثليا لأنه فى بدائه
كالرهن على الثمن فكلما
فى بيع عرض أو مثلى بنقد
والإم يحبر واحد على التبدلة
ثم إن كان العقد على تقدين
مبادلة أو صرفا قيل لهما
إن تأخر قبضكما انتقض
العقد وإن كانا مثليين غير
ما ذكر أو عرضين تركا حتى
يصلحا فإن كانا محضرة
حاكم وكل من يتولى ذلك
لهما (والتلف) البيع يعا
صحيحا لازما الحاصل
(وقت ضمان البائع) بأن
كان بموافقة حق توفية أو عمارة
قبل أمن جائحتها أو
مواضعة أو غائبا (بسواى)
أى بأمر من الله تعالى لا
بجناية أحد (يفسخ) العقد
فلا يلزم البائع الاتيان بغير
المعين المفقود عليه بخلاف
تلف السلم فيه عند
إحضاره وقبل قبض
المشتري فيلزم مثله لوقوع
العقد فيه على ما فى الامة
لا على معين وخرج بقولنا
لازم بيع الخيار وقد تقدم
حكمه وسيذكر إتلاف
البائع أو المشتري أو الاجنبى

ولا يكفى فيه التمكن فليُنظر (قوله أى إلى وقت الخ) أشار إلى أن اللام بمعنى إلى وأن فى الكلام حذف مضاف (قوله وأنها بتناهى الطيب) أى سواء جفها المشتري بعد ذلك أم لا ففى تنهاى طيبها اتفق الضمان لمشتريها (قوله بالنسبة للجائحة) أى كما إذا تساقطت التار بريح أو مطر أو برد أو أخذ الجيش لها وأما العين كالغاصب والسارق فليس بجائحة (قوله ولو قال كل الخ) حاصله أنه إذا تنازع البائع والمشتري فى التسليم أولا بأن قال البائع للمشتري لا أدفع للمبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري للبائع لا أدفع لك الثمن حتى أقبض للمبيع فإن المشتري يحبر على تسليم الثمن أولا لأن من حق البائع أن لا يدفع ما يباع حتى يقبض منه لأن الذى يباعه فى يده كالرهن فى الثمن فمن حقه أنه لا يدفعه إليه حتى يقبض منه (قوله وإلا لم يحبر الخ) أى والا بان كان يبيع دراهم بدرام أو دنائير بدنانير مراطة أو مبادلة أو دراهم بدنانير على وجه الصرف أو يبيع عرض بعرض أو مثلى بمثل أو عرض بمثل لم يحبر واحد الخ (قوله وإن كانا مثليين الخ) أراد بهما ما يشمل بيع المثلى بالمثلى والمثل بالعرض والعرض بالعرض (قوله فإن كانا الخ) أى أن محل كونهما فى الصرف والمراطة يقال لهما ما ذكر وفى العرضين والمثليين يتركان إذا لم يكونا محضرة القاضى فإن كانا الخ (قوله من يتولى ذلك لهما) أى أنه يוכל شخصا يمسك الميزان فى المراطة ويضع كل واحد عينه فى كفة ليدفع لكل منهما مناجزة ويأخذ العين منهما فى الصرف ليدفع كل منهما مناجزة ويقبض منهما فى المثليين ليدفع لكل منهما مناجزة (قوله والتلف بسواى) أى والحال أنه ثبت بالينة أو تصادق عليه (قوله بان كان بموافقة حق توفية) أى وتلف بسواى قبل قبض المشتري له بكل أو وزن أو عدد وأما المحبوسة للثمن أو للاشهاد فلا يدخلان هنا بناء على ما قاله المصنف من أن ضمانهما كالرهن لأنه متى ثبت التلف بسواى انتهى عنه الضمان وأما على القول بان ضمانهما من البائع مطلقا فيكونان داخلين هنا (قوله أو عمارة) أى تلفت بسواى قبل أمن جائحتها وقوله أو غائبا أو تلف بسواى قبل قبضه (قوله وقد تقدم حكمه) أى من أنه إذا تلف بسواى كان ضمانه من البائع ويفسخ البيع وإن ادعى البائع ضياعه وكان الخيار للمشتري ضمن البائع الثمن كامر فى قوله وكفية بائع والخيار لغيره فمخالفة بيع البت لبيع الخيار إنما هو بالنسبة لما يأتى أعنى قوله وخير إن غيب فإذا غيب البائع وادعى ضياعه وكذبه المشتري ففى بيع البت يحبر المشتري كما قال المصنف هنا وفى بيع الخيار إذا كان للمشتري يفرم البائع الثمن كما مر وأما الفسخ إذا هلك بسواى فلا يفرقان فيه (قوله وخير المشتري الخ) حاصله أن البائع إذا أخفى المبيع وقت ضمانه منه وادعى هلاكه والفرس أن البيع على البت ولم يصدق المشتري بل ادعى أنه أخفاه وأن دعواه الهلاك لأصلها ونكل ذلك البائع عن اليمين فإن المشتري يحبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التماسك ويطالب البائع بمثله أو قيمته وأما لو كان البيع على الخيار لزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري وإنما خير المشتري هنا أى فى البت دون الخيار مع أن ضمان السلعة فى المشتريين من البائع لأن العقد هنا منبرم فتعلق المشتري بها أقوى من تعلق البائع لكون السلعة على ملكه وما تقدم كانت على ملك البائع قال طفى ولا يدخل فى كلام المصنف هنا المحبوسة للثمن أو الاشهاد بناء على ما درج عليه المصنف من أنها كالرهن إذ لا تحبر للمشتري فيها وإنما له القيمة بالغة ما بلغت نعم له التخيير بناء على القول الآخر من أن البائع يضمنها ضمان إصالة (قوله بين الفسخ)

بقوله وإتلاف المشتري قبض الخ وكان الانسب ذكره هنا لأنه من تمتته (وخير المشتري) بتأ بين الفسخ لعدم تمكنه من المبيع والتماسك ويرجع على البائع بالمثل أو القيمة (إن غيب) بنين معجزة أى أن أخفى البائع البيع وادعى هلاكه ولم يثبت

ولم يصدق المشتري ونسك
البائع عن اليمين وإلا
فليس له إلا الفسخ (أو
عيب) بالمهمة بأن فعل
به بائنه ما ينقصه فيخير
للمشتري بين الرد والتماسك
بالأرض في العمد وبغيره
في الخطأ كالمساوي (أو
استحق) من البيع جزء
(شائع وإن قل) فيخير
المشتري بين التماسك
بالباقى ويرجع بحصة
ما استحق وبين الرد
ويرجع بجميع الثمن ان
كثر المستحق كالثبات فأكثر
مطلقا انقسم أولا تأخذ
للغلة أولا كأن قل عن ثلث
ولم ينقسم كحيوان وشجرة
ولم يتخذ للغلة فإن انقسم
أو تأخذ للغلة منقسم أم لا
فلا خيار بل يلزمه الباقي
بحصته من الثمن فالصور
ثمان واحترز بالشائع من
المعين فانه قدمه في قوله ولا
يجوز التمسك بأقل استحق
أكثره (وتلف بعضه)
أى للبيع المعين وهو في
ضمان البائع بمساوى (أو
استحقاقه) أى البعض
المعين كان في ضمان البائع
أم لا (كعيب به) فينظر
في الباقي بعد التلف أو
الاستحقاق فإن كان
النصف فأكثر لزم الباقي
بحصته من الثمن ان تعدد
المبيع فإن اتحد

أى وأخذ منه (قوله ولم يصدق الخ) أى بان ادعى أنه أخفاه وان دعواه الهلاك لا أصل لها
(قوله والا فليس له إلا الفسخ) هذه طريقة أبى محمد وعليها يكون ما هنا موافقا لكلام المصنف الآتى في
السلم وقال ابن عبد السلام يثبت التخير للمشتري مطلقا عند النكول وبعد الحلف وهو الذى يفهم
من كلام ابن رشد وبهرام وتتم حملا كلام المصنف على هذه الطريقة انظر طفى (قوله أو عيب)
قال طفى ينبغي أو يتعين أن يقرأ عيب بالبناء للفعول أى بخير المشتري ان تعيب بمساوى زمان ضمان
البائع اما أن يرد ويأخذ الثمن أو يتماسك ولا شيء له وهكذا فرض المسئلة في الجواهر وابن الحاجب
وابن عرفة وتقرير المصنف على كون البائع عيبه يوجب التناقص مع ما يأتى من قوله وكذلك تعيبه
أى يوجب غرم الأرض ويفوت الكلام على العيب بالمساوى اه وحمل بعضهم التعيب هنا على
تعيب البائع وقال انه لا منافاة بين ما ذكره هنا من تخير المشتري وما ذكره فيما يأتى من لزوم البائع
الأرض لأنه يغرم الأرض إذا اختار المشتري التماسك إن كان التعيب عمدا وأما ان كان خطأ فينبغى
أن يكون كالمساوى فيخير المشتري إما أن يرد ويأخذ الثمن أو يتماسك ولا شيء له ورد بان ظاهر
كلامهم ان تعيب البائع له يوجب الأرض كان عمدا أو خطأ ولا تخير والتخير إنما هو في المساوى
وحيث ذلك فكلام الشارح تبعا لعقب غير مسلم (قوله أو استحق من البيع) أى سواء كان في ضمان
البائع أو للمشتري (قوله وان قل) دفع بالمبالغة ما يتوهم انه ان قل المستحق يتعين التماسك بالباقي بما
يخصه من الثمن ولا خيار وينبغى ان يقيد ذلك القليل المبالغ عليه بما إذا كان غير منقسم وغير متخذ
للغلة كما قال الشارح (قوله انقسم) الضمير للمبيع الذى استحق بعضه وكذا الضمير في قوله تأخذ
للغلة (قوله ولم ينقسم) أى لم يمكن قسمه (قوله فان انقسم الخ) الأولى فان انقسم كان متخذ للغلة
أولا أو تأخذ للغلة وكان لا يمكن قسمه فلا خيار الخ وهذه ثلاثة تضم للخمسة السابقة فالجلة ثمانية
* وحاصلها ان المبيع إما أن يكون قابلا للقسمه أولا وفى كل إما أن يتخذ للغلة أولا فهذه أربعة وفى كل
إما أن يكون الجزء المستحق كثيرا كالثلث فأكثر أو قليلا فهذه ثمانية فان كان كثيرا كان للمشتري
الخيار سواء كان المبيع يمكن قسمه أولا متخذ للغلة أولا وكذا ان كان قليلا وكان المبيع لا يمكن
قسمه ولم يتخذ للغلة فان كان يمكن قسمه متخذ للغلة أولا أو كان لا يمكن قسمه وهو متخذ للغلة فلا
خيار للمشتري ويلزمه الباقي بحصته من الثمن (قوله فانه قدمه في قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحق
أكثره) أى بان كان ذلك المستحق ينوبه من الثمن أكثر من النصف ففهموه انه لو استحق أقله وهو
ما ينوبه من الثمن النصف فأقل فانه يتعين التماسك به بما يخصه من الثمن (قوله وتلف ١) بعضه) هذا
في المتعدد كما يفيد عجب * وحاصله ان التفصيل السابق في حل قوله أو استحق شائع وان قل من
الصور الثمانية في المستحق من الدار والأرض مطلقا شائعا ومعينا وفى المتعدد الشائع وأما المتعدد
والمستحق منه معين فهو قول المصنف وتلف بعضه قاله شيخنا (قوله بمساوى) أى وذلك كالمالك كان
المبيع عمارا وتلف بعضها بمساوى والحال انها لم تؤمن من الجائحة أو غائبا وتلف بعضه بمساوى قبل
أن يقبضه المشتري واحترز بقوله بمساوى عمالو كان بفعل البائع عمدا أو خطأ فيلزمه الأرض من
غير تخيير كما مر (قوله فان كان النصف) أى فان كان الباقي النصف (قوله لزم الباقي) أى لزم التمسك بذلك
الباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق من الثمن وقوله لزم الباقي الخ لأن بقاء النصف
كبقاء الجلة فيلزم المشتري (قوله فان اتحد) أى المبيع كعباد ودابة والموضوع ان الباقي بعد التلف
(١) قوله وتلف بعضه الخ مكررم مع قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل الخ وذكره ليرتب عليه قوله
الا المثلث ذكره العدوى اه

أو الاستحقاق النصف فأكثر (قوله خير المشتري) أى في رد المبيع وأخذ ثمنه والتمسك بالباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق (قوله وإن كان أقل) أى وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أقل من النصف حرم التمسك بذلك الأقل الباقي ووجب رد المبيع وأخذ جميع ثمنه (قوله إلا المثل الخ) حاصله أن المبيع إذا كان فيه حق توفية وتلف بعضه بساوي وهو في ضمان البائع أو استحق بعضه كان في ضمان البائع أم لا أو تعيب بعضه بساوي وهو في ضمان البائع فإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب النصف فأكثر تعين التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب أقل من النصف ففي التلف والاستحقاق بخير المشتري بين فسخ البيع والرجوع بثمنه وإما أن يتمسك بذلك الباقي القليل بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق وإما في التعيب فيخير بين فسخ البيع أى رد جميع البيع وأخذ ثمنه وإما أن يتمسك بجميع البيع سالماً ومعيباً بكل الثمن ولا يجوز أن يتمسك بذلك السالم فقط بحصته من الثمن وهذا التخيير هو الثابت في القوم إذا وجد العيب بأكثره وبقي الأقل كما مر في قوله إلا أن يكون الأكثر فالمنوع فيه التمسك بالباقي بحصته من الثمن فإن تمسك بالباقي بجميع الثمن جاز وحينئذ فيتحد في الميب حكم المستثنى والمستثنى منه وهو لا يصح لضياع فائدة الاستثناء فالأولى رجوع الاستثناء للتلف والاستحقاق فقط ويدل عليه عبارة ابن الحاجب إذ قال بخلاف المثل فيهما فقال في التوضيح أى في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في أخذ الباقي وفي الفسخ انظر بن (قوله فلا يحرم التمسك بالأقل) أى الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أو التعيب (قوله بحصته من الثمن) أى لأن المثل منابه من الثمن معلوم فليس التمسك بالباقي القليل كأنشاء عقدة بثمن مجهول وإنما يأتي هذا في القوم (قوله ولا كلام لواجد الخ) هذا شروع فيما إذا قبض المشتري المثل فوجده متغيراً بعضه وهذه الجملة مستأناة جواباً لسؤال نشأ من قوله وحرم التمسك بالأقل إلا المثل فلا يحرم التمسك فيه بالأقل بل بخير المشتري فكانه قيل وهل هذا الحكم (١) مطرد فأجاب بأن فيه تفصيلاً (قوله لواجد) صلة لكلام وقوله في قليل خبر لا وقليل نعت لمحدوف قدره الشارح وقوله عيبه بالرفع فاعل قليل أى لا كلام لواجد عيباً في مثلي قليل عيبه وكان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبيه بالمضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل النصب في قوله لواجد إلا أن يقال أنه جرى على طريقة البغداديين الذين يجوزون نصب الشبيه بالمضاف من غير تنوين وجعلوا من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وحاصل ما في المسئلة أن من اشترى شيئاً من الطعام أو نحوه جزأاً أو كيلاً فوجد تغيراً في أسفله مخالفاً لأعلاه فلا يخلو إما أن يكون ذلك التغير بما ينفك عن الطعام عادة أولاً فإن كان بما لا ينفك عن الطعام كالبلبل الذي يوجد في قعر الخزان فلا كلام للمشتري والمبيع كله لازم له ولا يحط عنه من الثمن شيء كان العيب قليلاً أو كثيراً وإن جرت العادة بانفكاك ذلك العيب عن الطعام فإن كان العيب أقل من الثلث خير البائع بين أن يرد المبيع وبين أن يلتزم الميب بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما ينوبه من الثمن لأن ما دون الثلث قليل لا يوجب للمشتري رداً فلو طلب المشتري أن يتمسك بالسليم بحصته من الثمن وأبى البائع وطلب رد البيع فلا يجاب المشتري لما طلب فإن طلب أن يتأسك بالسليم بجميع الثمن أجيب لذلك وإن كان الميب الثلث فأكثر فلا كلام للبائع حينئذ وبخير المشتري إما أن يرد الجميع أو يتأسك بالجميع وليس

(١) قوله وهل هذا الحكم الخ مبنى على أن الاستثناء راجع للعيب أيضاً وليس كذلك بل للتلف والاستحقاق فقط وعليه فلا يتجه هذا اهـ

خير المشتري (و) إن كان أقل منه (حرم التمسك بالأقل) الباقي لاختلال البيع بتلف جله أو استحقاقه فتمسك المشتري بإقيه كأنشاء عقدة بثمن مجهول إذ لا يعلم ما يخص الباقي إلا بعد تقويم الجميع ثم النظر فيما يخص كل جزء على انفراد (إلا المثل) فلا يحرم التمسك بالأقل بل بخير لكن التخيير في الاستحقاق والتلف بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب بخير بين الفسخ وفرد الجميع وبين التمسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن [درس]

(ولا كلام لواجد) عيباً (في) مثلي من مكمل وموزون ومعدود (قليل) عيبه بأن لا يزيد على المعتاد (لا ينفك) عنه المثل بأن تقول أهل المعرفة أنه ليس من الأمر الطارئ

(كفاح) أى قمر مخزن الطعام أو الأندر به بلل يسير فلا يحط عنه شيء من الثمن (وإن انفك) العيب القليل عنه عادة كابتلال بعضه بمطر أو ندى ولم يبلغ الثلث (فللبائع التزام الربع) المبيع (١٥٠) مراده به مادون الثلث (محضته) ويلزم المشتري السليم بما ينوبه

(لا أكثر) من الربع بالمعنى للتقدم بان بلغ الثلث فأكثر فليس للبائع التزام المبيع والزامه للمشتري السليم بما ينوبه بل الخيار للمشتري في التمسك بالجميع أو رد الجميع (وليس للمشتري التزامه) أى التزام السليم ويلزم البائع العيب (محضته) وأما بجميع الثمن فله ذلك (مطلقاً) كان الربع فأقل أو الثلث فأكثر إذ من حجة البائع أن يقول أيمه ليحمل بعضه بعضاً وهذا عند التنازع وأما عند التراضي فلا اشكال (ورُوجع) فيما إذا كان المبيع مقوماً متعدداً كعشرة أثواب كل ثوب بعشرة (للقيمة بالتقسيمية) لجواز اختلاف الأفراد بالجودة والرداءة ويتسامح عند بيع الجملة فيسمى العشرة لما يساوى أكثر منها ولما يساوى أقل (وصح) البيع أن شرطاً عند عقد البيع الرجوع للقيمة بل (وكوسكتا) عن بيان الرجوع لها وللتسمية (لا إن شرطاً الرجوع لها) أى للتسمية فلا يصح

للمشتري أن يلتزم السليم بحصته ويلزم البائع المبيع بحصته وإن طلب التماسك بالسليم بجميع الثمن أوجب لذلك وإذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف في قليل لا مفهوم له اه عدوى (قوله كفاح) أى كبلل قاع مخزن أو أندر (قوله فللبائع التزام الربع) أى وله رد البيع (قوله وأما بجميع الثمن) أى وأما التزامه السليم بجميع الثمن فله ذلك * والحاصل أنه غير بين أمور ثلاث ترد الجميع أو التماسك بالجميع أو بالسليم فقط بكل الثمن وأما التماسك بالسليم بحصته من الثمن وإلزام البائع المبيع بحصته من الثمن فليس له ذلك إلا أن يتراضيا على ذلك كما قال الشارح (قوله ورجع للقيمة) أى أن من اشترى مقوماً متعدداً كعشرة أثواب أو شياء مثلاً بمائة ومضى لكل واحدة عشرة فاستحق بعضها أو اطلع فيه على عيب وليس وجه الصفقة وجب التمسك بباقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية لغو لجواز اختلاف الأفراد بالجودة والرداءة ولا بد من الرجوع للقيمة بأن يقوم المستحق أو المبيع وبقيّة أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المبيع أو المستحق إلى مجموع القيمتين ويرجع بتلك النسبة من الثمن فإذا كان المبيع أو المستحق من تلك العشرة أربعة وقومت بعشرين وقومت الستة السالبة بستين فنسب قيمة المبيع وهى عشرون إلى مجموع القيمتين وهو ثمانون يكون ذلك ربعاً فيرجع على البائع بربع المائة التى هى الثمن (قوله ويتسامح) أى في التقسيمية (قوله أن شرطاً عند عقد البيع الرجوع للقيمة) أى أن لا يستحق بعضها أو ظهر في بعضها عيب ولم يكن وجه الصفقة (قوله بل ولو سكتا عن بيان الرجوع لها وللتسمية) أى ويرجع حينئذ للقيمة (قوله فلا يصح) أى عقد البيع (قوله كان أولى) أى لأن هذا من تمة ما تقدم (قوله واتلاف المشتري) أى لما اشتراه وسواء كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه والفرض أن البيع وقع على البت لأن المبيع بالخيار قد تقدم الكلام على الجناية عليه في قوله وإن جنى بائع الخ وقوله فيلزمه الثمن أى ثمن ذلك المبيع الذى أتلف كله أو بعضه (قوله واتلاف البائع والاجنبى) أى لمبيع على البت كان في ضمان البائع أو في ضمان المشتري كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه كان الاتلاف عمداً أو خطأ (قوله لمن الضمان منه) أى سواء كان بائعاً أو مشترياً وهذا ظاهر بالنسبة لاتلاف الاجنبى * والحاصل أن اتلاف الاجنبى يوجب غرم قيمة المقوم وغرم مثل المثل لمن كان الضمان منه بائعاً أو مشترياً وأما بالنسبة للبائع فيراد لمن الضمان منه خصوص المشتري أى إن جناية البائع عمداً أو خطأ توجب غرم القيمة أو المثل للمشتري سواء كان الضمان منه أو من البائع خلافاً لمن قال إن محل تقويم البائع إذا جنى على المبيع حيث كان ضمانه من المشتري وأما لو كان الضمان من البائع فإنه لا غرم عليه وظاهره اختار المشتري الامضاء أو الرد وقال تمت إن اختار الامضاء غرم البائع أيضاً والا فلا وتبعه على ذلك خنى قال بن ولا سلف لها فيما ذكر من تخيير المشتري بل كلام المدونة صريح في خلافه ففيها في كتاب الاستحقاق مانصه ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه فقارقه قبل أن يكتانه فتعدى البائع على الطعام فأتلفه فعليه أن يأتي بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ ديناره ولو هلك الطعام بأمر من الله انتقص البيع وليس للبائع أن يأتي بطعام مثله ولا ذلك عليه اه والحاصل أن اتلاف الاجنبى يوجب الغرم لمن الضمان منه سواء كان بائعاً أو مشترياً كان الاتلاف عمداً أو خطأ واتلاف

إلأن تكون في الواقع مواقة للقيمة * ولما قدم أن التلف يساوى وقت ضمان البائع يفسخ تكلم على ما إذا حصل من مشتراً البائع بائعاً أو اجنبى ولو قدمه ثم كان أولى كما مر فقال (أو اتلاف المشتري) وقت ضمان البائع (قبض) لما أتلفه مقوماً ومثلياً فيلزمه الثمن (و) اتلاف (البائع) لمبيع على البت (والاجنبى يوجب الغرم) أى قيمة المقوم ومثل المثل لمن الضمان منه (وكذلك اتلافه) أى من ذكر

وأراد اتلاف بعضه بمعنى تعيبه ولو قال تعيبه لكان أصرح في الإراد أى تعيب المشتري قبض وتعيب الاجنبى يوجب الغرم لمن منه الضمان وتعيب البائع ما في ضمان المشتري يوجب غرم أرض العيب (١٥١) للمشتري (وإن أهلك بائع مبررة)

من مثلى يمت (على الكيل) أو الوزن أو العدد ككل صاع أو كل رطل بكذا (فالمثل) يلزمه (تحريراً ليوفيه) للمشتري (ولا خيار لك) يامشتري فرد البيع أو التماسك وأخذ القيمة ولو مع رضا البائع (١) لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لأنه لما وجب له المثل باعه قبل أن يقبضه (أو) أهلكها (أجنبي) فالقيمة (يوم التلف) (إن جهلت المكيلة) (وإن فتلها) (ثم) إذا غرم القيمة للبائع (اشترى) بها (البائع ما يوفى) قدر تحرى ما فيها من الصيعان (فإن فضل) شيء من القيمة لحصول رخص (فالبائع) إذا ظلم على المشتري إذا أخذ مثل ما اشترى (وإن نقص) ما اشتراه بالقيمة عن قدر تحرى ما فيها من الصيعان لحصول غلاء (فكلاستحقاق) فإن كثر النقص الثالث فأكثر فله المشتري الفسخ والتامسك بما يخص من الثمن وإن نقص عن الثالث سقط عنه حصته من الثمن

البائع يوجب الغرم للمشتري كان الضمان منه أو من البائع كان الاتلاف عمداً أو خطأ كان الاتلاف لسكته أو لبعضه هذا هو الصواب (قوله وأراد الخ) دفع بهذا ما يقال إن قول المصنف وكذا اتلافه فيه تشبيه الشيء بنفسه لأن اتلاف السكك والبعض فدمر الكلام عليه (قوله أى تعيب المشتري) يعنى وقت ضمان البائع كان التعيب عمداً أو خطأ (قوله قبض) أى للبيع فيلزمه منه كله وما في خش أنه يغرم ثمن البعض وأنه يقوم سالماً ومعيباً إلى آخر ما قاله مخالف لذلك ولم أرمأه صرح به أحد اهـ بن (قوله وتعيب الأجنبي) أى لما هو في ضمان البائع أو المشتري كان التعيب عمداً أو خطأ وقوله يوجب الغرم لمن منه الضمان أى سواء كان بائعاً أو مشترياً وقوله وتعيب البائع أى عمداً أو خطأ وقوله ما في ضمان المشتري أى أو البيع * والحاصل أن تعيب البائع يوجب غرمه للمشتري المثل أو القيمة كان التعيب عمداً أو خطأ كان البيع في ضمان البائع أو المشتري وما مر من أن البيع إذا تعيب وهو في ضمان البائع يغير المشتري بين رد البيع والتامسك فهو فيما إذا كان التعيب بساوى هذا هو الصواب كما مر (قوله وإن أهلك بائع الخ) أى عمداً أو خطأ وأما لو أهلك المشتري الطعام المجهول قبل كيله فذكر ابن الحاجب أن اتلاف المشتري له كاتلاف الأجنبي يوجب القيمة للبائع لا المثل وهو تابع في ذلك لابن بشير وفصل المازرى فجعل هذا أى لزوم القيمة في الأجنبي فقط وأما للمشتري فيعد اتلافه قبضاً لما يتحرى فيه من المكيلة فيلزمه منه والذي فى ابن عرفة نقلاً عن اللخمي أن المذهب أنه إن اتلف طعاماً ابتاعه على الكيل قبل كيله وعرف كيله فهو قبض له وإن لم يعرف كيله فالقدر الذى يقال أنه كان فيها أن كيل يغرم ثمنه ومثله المازرى انظر بن (قوله فالمثل يلزمه) أى فيلزم البائع أن يأتى بصرة مثلها ليوفى للمشتري منها حقه (قوله أو أجنبي) أى أو أهلكها أجنبي عمداً أو خطأ فالقيمة أى فيلزمه أن يدفع قيمتها للبائع (قوله وإن نقص فكلاستحقاق) قال ابن عرفة قال التونسي فإن لم يوجد المتعدى لكان للمبتاع الخاصة فيفسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدى اهـ المازرى وكذا لو كان المتعدى معسراً لكان للمبتاع الفسخ أو انتظار اليسر فلو تطوع البائع بما لزم المتعدى أرفع خيار المشتري اهـ بن (قوله سقط عنه حصته من الثمن) أى ووجب التامسك بالقدر الذى اشترى بالقيمة بحصته من الثمن ولا غرم على البائع (قوله شيئاً) تنازعه مشتر وموهوب سواء كان ذلك الشيء طعاماً أو غيره لأن الاستثناء معيار العموم وفى كلام الشارح إشارة إلى أن قول المصنف المطلق طعام المعاوضة استثناء من محذوف والاصل وجاز البيع قبل القبض لكل شيء ملكه بشراء أو هبة إلا مطلق الخ (قوله إلا مطلق طعام المعاوضة) أى إلا الطعام الذى حصل بمعاوضة مطلقاً أى سواء كان ربوياً أو غير ربوياً (قوله فلا يجوز بيعه قبل قبضه) أى لما ورد في الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة من النهى عن ذلك وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله قال فى التوضيح والصحيح عند أهل المذهب أن هذا النهى تعبدى وقيل أنه معقول المعنى لأن الشارع له غرض فى ظهوره فلو أجزى يبعه قبل قبضه لباع أهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور بخلاف ما إذا منع من ذلك فإنه ينتفع به الكيال والحمال ويظهر للفقراء فتقوى به قلوب الناس لاسيما فى زمن المسغبة

(وَجَازَ) لمشتري وموهوب شيئاً (البيع قبل القبض) من البائع والواهب (إلا مطلقاً) طعام المعاوضة (أى الذى

(١) قول الشارح ولو مع رضا البائع لما فيه الخ سياتى للمعنى عن بن أن المأخوذ عن مستهلك عمداً أو خطأ يجوز بيعه قبل قبضه فقتضاء جواز أخذ المشتري الثمن أو القيمة مع رضا البائع فلهذا ما فى الشارح طريقة اهـ مكتبه محمد عيسى

والشدة (قوله في مقابلة شيء) أى دراهم أو غيرها قال عبق ضابط منع بيع الطعام قبل قبضه أن تتوالى في الطعام عقدتا بيع لم يتخللها قبض (قوله كرزق قاض) أى كطعام جعل للقاضى من بيت المال في نظير حكمه لأن حكمه بمنزلة العوض ورد المصنف بلو على القول بجوازه لانه عن فعل غير محصور وهو الحكم فاشبه العطية (قوله مما جعل الخ) أى ونحوه مما جعل الخ والأولى بمن جعل له في بيت المال في نظير قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين (قوله على وجه الصدقة) أى وإلا جاز بيعه قبل قبضه * والحاصل أن كل من له شيء من الطعام في بيت المال في مقابلة قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين لا يجوز له أن يبيعه قبل قبضه ومن له شيء من الطعام فيه على وجه الصدقة جاز له بيعه قبل قبضه قال عبق ودخل بالكاف في قوله ولو كرزق قاض أيضا طعام جعل صدقا أو خلعا فلا يجوز بيعه قبل قبضه لا مأخوذ عن مستهلك عمدا أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه والمثل المبيع فاسدا إذا فات ووجب مثله فالصواب كما لبس أنه كالمأخوذ عن متلف يجامع أن المفاوضة ليست اختيارية بل جبر إليها الحال في كل حين إذ فيجوز بيعه قبل قبضه خلافا لعل (قوله ومحل المنع) أى منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أخذ بكيل) جملة حالية من طعام المفاوضة أو صفة له وقوله بكيل أى كل اردب بكذا * وحاصله أن محل منع بيع الطعام قبل قبضه إذا كان بائعه اشتراه بكيل وباعه قبل أن يقبضه سواء باعه جزافا أو على السكيل وأما لو كان بائعه اشتراه جزافا ثم باعه قبل قبضه كان بيعه جائزا باعه جزافا أو على السكيل (قوله فيمنع بيعه قبل قبضه) أى فإذا اشترى ابن شاة مدة شهر وكان حلابها معلوما له بالتحري وكانت من جملة شياه معينة كثيرة فلا يجوز له أن يبيع لبن تلك الشاة قبل قبضه * والحاصل أنه يجوز أن يقول رب أغنام أو بقر اشترى منك لبن واحدة أو اثنتين مثلا شهرا أو شهرين بكذا بشرط أن تكون الشاة التى وقع العقد على لبنها غير معينة وإن تكون الأغنام التى منها الشاة أو الشاتان معينات وأن تكون كثيرة كمثيرة وإن يكون الشراء لاجل وأن يكون الأجل لا ينقص اللبن قبله وأن يعرف وجه حلاب تلك الأغنام بالتحري وإن تكون متقاربة اللبن وإن يكون الشراء فى إبان اللبن فإن وجدت هذه الشروط الثمانية جاز البيع ولا يجوز للشترى بيع لبن تلك الشياه قبل قبضه عند ابن القاسم وهو المشهور نظرا إلى كونه فى ضمان البائع إلى أن يقبضه المشتري وإجازته أشبه نظرا إلى كونه جزافا وقد دخل فى ضمان المشتري بالعقد (قوله ولم يقبض من نفسه) ليس هذا عطف على الحال المتقدمة لأنها شرط فى المنع وما هنا شرط فى الجواز بل هى حال من مقدر بعد الاستثناء أى إلا مطلق طعام المفاوضة فيمنع بيعه قبل قبضه حيث أخذ بكيل ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه لنفسه فإن قبض من نفسه لنفسه منع بيعه لأن هذا القبض الواقع بين المقدين كلا قبض (قوله كما إذا وكل الخ) أى وكما لو اشترى طعاما رهنا أو ودعة عنده فلا يجوز بيعه معتمدا على قبضه المعنوى بل حتى يكيه بحضرة ربه لأن قبضه الأول ضعيف (قوله فباعه لأجنبي) راجع للصورة الثانية فقط أى وقبل قبض الأجنبي له اشتراه الوكيل منه لنفسه فقد باعه الأجنبي قبل قبضه وقبضه الوكيل من نفسه لنفسه وأما فى الصورة الأولى وهى ما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وصار فى يده ثم باعه لنفسه فقد قبضه من نفسه لنفسه هكذا قيل وهو ظاهر الشارح أيضا وفيه أنه يلزم على هذا التصوير للمسئلة الأولى أنه لم يتوال فيها عقدتا بيع لم يتخللها قبض بل تخللها القبض لأن يد الوكيل كيد الموكل فالأولى أن تصور المسئلة الأولى بما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وقبضه ثم باعه لأجنبي واشتراه منه قبل أن يقبضه ذلك الأجنبي منه فقول الشارح فباعه لأجنبي راجع

في مقابلة شيء وأراد بمطلقه وببوياء كفتح ولا كفاح فلا يجوز بيعه قبل قبضه (ولو) كان طعام المفاوضة (كرزق قاض) وإمام مسجد ومؤذن وجندى وكتاب مما جعل لهم فى بيت المال كمال جعل له فى نظير التعليم لاعلى وجه الصدقة ومحل المنع حيث (أخذ) أى اشترى (بكيل) أو وزن أو عدد لاجزا فإجازة بيعه قبل قبضه لدخوله فى ضمان المشتري بمجرد العقد فهو مقبوض حكما فليس فيه تتوالى عقدتا بيع لم يتخللها قبض (أو) ولو كان الطعام (كلبن شاة) مثلا فيمنع بيعه قبل قبضه لانه يشبه الطعام المكيل وإجازته أشبه نظرا إلى كونه جزافا وسياق فى السلم جواز بيع لبن شاة أو شياه بالمدة إن علم قدر ما تحلب تحريا وكانت من جملة شياه معينة كثيرة كمثيرة * ولما كان القبض الضعيف لا يكفي فى جواز بيع الطعام أشار له بقوله (ولم يقبض من نفسه) كما إذا وكل على شراء طعام فاشتراه وصار بيده أو على بيعه قبضه من الموكل لبيعته فباعه لأجنبي فيمتنع فى صورتين أن يبيعه لنفسه ولو أذن له موكله

لكل من الصورتين أما إذا وكله على شرائه فاشتره ثم باعه لنفسه فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه لأن الوكيل قد قبضه قبل بيعه لنفسه ويد الوكيل كيد الموكل فالحق الجواز في هذه كما في طي وبن والحاصل أن في كل من المستثنين إن باعه الوكيل لأجنبي ثم اشتراه منه قبل أن يقبضه فانه يمتنع وأما إن اشتراه من موكله فانه يجوز فقد صرحوا بجواز شراء الوكيل إذا كان ياذنه ومنعه مع عدمه (قوله ويمتنع أن يقبضه) أي ويمتنع أن يقبض الوكيل الطعام لنفسه أيضا في دين له على موكله أي الذي وكله على بيعه أو على شرائه وما ذكره من منع أخذ الوكيل له في دين على موكله فيه نظر لأن الوكيل وإن كان يقبض من نفسه لنفسه إذا أخذه في الدين لكن ليس هنا توالي عقدتي بيع أصلا فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه وشارحنا تبع فيما قاله من المنع التوضيح واعترضه طفي بما تقدم ثم قال واستدلال التوضيح على المنع بمسئلة المدونة وهو أن من له دين الطعام إذا وكله الدين على شرائه وقبضه لنفسه لم يجوز لأن بيع الطعام قبل قبضه لا يدل له لأن من له دين الطعام إذا وكله الدين على شرائه وقبضه لنفسه يهتم على عدم الشراء وأخذ الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فاليست علة المنع فيها قبضه من نفسه بل اتهامه على بيع ما في ذمة الموكل من الطعام قبل قبضه (قوله ثنتان في وكيل البيع الخ) أي لأنه إذا وكله على البيع وقبضه من موكله إما أن يبيعه لأجنبي ثم يشتريه من ذلك الأجنبي قبل قبضه له وإما أن يأخذه في دين على موكله وإذا وكله على شرائه فاشتره وقبضه فاما أن يشتريه بعد ذلك من موكله أو يأخذه في دين على موكله وظاهر الشرح المنع في الصور الأربعة وقد علمت ما فيه (قوله فتأمل) أشار بهذا لقول بعضهم في النفس شيء من جواز هذه المسئلة لاسيما والصحيح عند أهل المذهب أن النهي عن بيع الطعام قبل قبضه تعبدى فان لم يكن اتفاق في المسئلة على الجواز فلا أقرب منعها اه لكن تعقب ابن عرفة قوله الأقرب منعها بأن ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس من الجواز هو ظاهر السلم الثالث من المدونة انظر بن (قوله جزاف) أي جاز بيع طعام اشتراه جزافا بمجرد العقد عليه قبل أن يقبضه * والحاصل انه إذا اشترى طعاما فان اشتراه على الكيل فلا يجوز له يبعه قبل قبضه لاجزافا ولا على الكيل وإن اشتراه جزافا جاز له يبعه قبل أن يقبضه سواء باعه جزافا أو على الكيل (قوله وكصدقة) أي أن طعام الصدقة والهبة والقرض وما أشبه ذلك من كل طعام ليس معاوضا عليه يجوز يبعه قبل قبضه قال بن ويقيد الجواز بما إذا لم يكن التصديق اشتراه وتصديق به قبل أن يقبضه والا فالتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه انظر المواق وكذا يقال في طعام الهبة والقرض قال في الجلاب من ابتاع طعاما بكيل ثم أقرضه رجلا أو وهبه له أو قضاه لرجل عن قرض كان له عليه فلا يبيعه أحد ممن صار اليه ذلك الطعام حتى يقبضه (قوله وجاز للسيد الخ) أي سواء قلنا أن الكتابة عتق أو قلنا انها بيع لانه يغتفر بين السيد وعبده مالا يغتفر بين غيرهما قاله شيخنا (قوله أي طعام) جعل ما واقعة على طعام وإن كانت من صبيغ العموم مأخوذ من قرينة كون البحث في بيع الطعام قبل قبضه (قوله كاتبه به) أي لأجل معلوم (قوله لانه يغتفر الخ) أي وأما يبيع ما على المكاتب من الطعام قبل قبضه منه لغيره فلا يجوز لانه يغتفر الخ (قوله وهل محل الجواز أن عجل العتق) أي لأن العتق لكونه أمرا عظيما محترما يتشوف الشارع اليه اغتفر لأجله يبيع الطعام قبل قبضه (قوله بأن يبيعه جميع ما عليه من النجوم) أي لانه إذا باع له جميعها خرج حرا بمجرد البيع ولا يتوقف العتق على صيغة (قوله أو بعضها) أي أو باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية لأجلها وعجل عتقه على ذلك بأن يقول للعبد أنت حر على أن تأتيني بكذا من الدراهم

أو الجواز مطلقاً لان الكتابة ليست ديناً ثابتاً في الذمة ولا يحاصص بها السيد الغرماء في موت ولا نكس ويجوز بيعها للمكاتب بدين مؤجل لا لأجنبي (تأويلان و) جاز لمن (١٥٤) اشترى طعاماً (إقراضه) قبل قبضه (أو وفاؤه) قبل قبضه (عن قرض) عليه

إذ ليس في ذلك توالى عقد في بيع لم يتخللها قبض وأما وفاؤه عن دين فيمنع لوجوده المنع (و) جاز (يعنه لمقترض) أى يجوز لمن تسلف طعاماً ان يبيعه قبل قبضه من المسلف وسواء باعه لأجنبي أو للمقترض لان القرض يملك بالقول (و) جاز لمن اشترى طعاماً ولو على وجه السلم (إقالة من الجميع) أى من جميعه أى جميع طعام المعاوضة قبل (١) قبضه من بائعه بأن يردده لربه لانه محل للبيع ويشترط كون الطعام يبلد الاقالة وكونها بالثمن لزيادة ولا نقص والالم تجز لانها حينئذ يبيع مؤتلف لاجل للبيع وإذا كانت في سلم وجب فيه تعجيل رأس مال السلم كذا يؤدي لفسخ دين في دين بخلاف تأخير في غير الاقالة فيجوز ثلاثة أيام كما يأتي ومفهوم من الجميع المنع من الاقالة على البعض وأخذ البعض وهو مسلم إن غاب البائع على الثمن المثلى

(١) قول الشارح قبل ظرف لاقالة وقوله قبل

عوضاً عن النجم الاول وباقي النجوم في ذمتك حتى تحل وعلى هذا التأويل فلا يجوز للسيد أن يبيع نجماً من نجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم والحال انه لم يجعل العتق الآن لانه من باب بيع الطعام قبل قبضه ولم توجد حرمة العتق التي اغتفر ارتكاب المحذور لمراعاتها (قوله) والجواز مطلقاً أى سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو باعه نجماً منها وأجى الباقي لأجله عجل عتقه حين باعه النجم أو لم يجعله (قوله) ليست ديناً ثابتاً في الذمة أى في ذمة العبد حتى يلزم بيع الطعام قبل قبضه (قوله) ولا يحاصص بها السيد الغرماء أى غرماء المكاتب في موته ولا في فلسه وهذا كالعلة لما قبله وكذا ما بعده (قوله) ويجوز بيعها للمكاتب بدين أى فلو كانت ديناً في ذمته لمنع ذلك لما فيه من فسخ الدين في الدين (قوله) لا لأجنبي أى ولا تباع بدين لأجنبي لانه يبيع دين بدين وهذا مجرد إفادة حكم وإلا فالمناسب للقرض الذى نحن بصدده ما قبله فقط (قوله) أو وفاؤه عن قرض أى أنه يجوز لمن اشترى طعاماً أن يحل على البائع قبل أن يقبضه منه شخصاً بطعامه عليه من قرض وأما عكسه وهو أن يحل بطعام عليك من يبيع على طعام لك على شخص من قرض قد نص ابن المواز على عدم جوازه لان المشتري منك إذا أحلتك قد باع لك الطعام الذى له في ذمتك من يبيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر اهـ بن (قوله) وأما وفاؤه عن دين أى غير قرض بأن كان عن مبيعة (قوله) وجاز بيعه لمقترض الجار والمجور متعلق بجاز المدلول عليه بالعطف أى جاز لمن اقترض طعاماً يبيعه قبل قبضه وهذا عكس قوله وجاز لمن اشترى طعاماً اقراضه ثم ان الجواز مقيد بان يكون ذلك المقترض اقترضه من ربه وأما لو اقترضه ممن اشتراه قبل أن يقبضه المشتري فلا يجوز للمقترض أن يبيعه قبل أن يقبضه من البائع لمقرضه كما في المدونة ونصها وان ابتعت طعاماً فلم تقبضه حتى أسلفته رجلاً فلا يعجبني أن يبيعه قبل أن يقبضه (قوله) أى جميع طعام المعاوضة فيه نظر والاولى أن يقول أى جميع للبيع ويدل لذلك ما ذكره من المفهوم بعد * والحاصل ان معنى الثمن ان من اشترى طعاماً (١) من شخص يجوز له ما أن يوقعا الاقالة في جميعه قبل قبضه سواء كان الثمن عيناً أو عرضاً غاب عليه البائع أم لا (قوله) لانها حل للبيع أى لا يبيع مؤتلف وإلا منعت لما فيها من بيع الطعام قبل قبضه (قوله) ويشترط ككون الطعام أى الذى وقعت الاقالة فيه يبلد الاقالة والاولى حذف ذلك إذ لم نر من ذكر ذلك الشرط هنا لان كلام المصنف في الاقالة في الطعام قبل قبضه وهو في ضمان البائع سواء كان في بلد الاقالة أو غيرها فكيف يشترط فيه ما ذكره وإنما ذكر هذا الشرط ابن يونس فيما اذا كان الطعام رأس مال السلم فاذا أسلفك طعاماً في عرض فلا تصح الاقالة من ذلك العرض إلا إذا كان الطعام في بلد الاقالة فان نقلت ذلك الطعام لمحل بعيد فأقالك صارت الاقالة على تأخير فلا تجوز لانه في ضمانه إلى أن يصل انظر بن (قوله) وجب فيه تعجيل رأس مال السلم أى تعجيل رده للمسلم وقوله لفسخ دين أى وهو المسلم فيه وقوله في دين أى وهو رأس المال المؤخر (قوله) فيجوز ثلاثة أيام أى ولو بالشرط لان اللازم فيه ابتداء دين بدين وهو أخف من فسخ الدين في الدين الذى هو لازم لما هنا (قوله) وهو مسلم إن غاب البائع على الثمن المثلى أى سواء كان عيناً أو طعاماً لان فيه بيعاً وسلفاً

(١) قوله طعاماً الاول شيئاً ثم يقول ولو طعاماً قبل قبضه اهـ

فاليوم

قبضه أى الطعام من إضافة المصدر لمفعوله وقوله

بأن يردده تصوير لاقالة والضمير للطعام والمناسب بأن يتركه لبائعه ليشتمها قبل القبض وقوله لانها تعليل للحكم بجوازها من الطعام قبله اهـ

فان لم يغب عليه او كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض ففي المفهوم تفصيل وبالنسبة على جواز الاقالة من الجميع بقوله (وان تغير سوق شيك) يا مشتري المدفوع ثمننا في الطعام (١) المقال فيه قبل القبض بغلاء أو رخص لأن الدار على عينه وهي باقية وعدل عن ثمنك الى شيك لثلاث يتوهم أن المراد بالثمن خصوص العين أى الذهب والفضة لأنها الغالب فيه أى وان تغير سوق ثمنك كان عيناً أو غيره (لا) ان تغير (بدنه) بزيادة (كسمن دابة) دفعها ثمناً وكبرها وزوال عيبها أو نقصان كموورها (وهزالها) عند البائع فلا تجوز الاقالة لأنها بيع مؤتلف لتغير رأس المال فيأزم بيع الطعام قبل (١٥٥) قبضه (بخلاف) تغير (الأمة) بسمن أو هزال فلا يفيت الاقالة

والعبد أولى وفرق بأن الدواب تشتري للحمها والريق ليس كذلك وفهم (٢) من ذلك أن الأمة لو تغيرت بعور أو قطع عضو لكان ذلك مفيتاً وهو ظاهر (و) لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليك البائع (مثلٌ مثليكَ) أيها المشتري أى مثل ثمنك المثل الذى دفعته ولا بد من قبضك الطعام إلا أن يرد عليك عين مثليكَ ولا الاقالة عليه ثم التراضى على أخذ غيره عنه ولا مع زيادة أو تأخير (إلا العين) فتجوز الاقالة قبل قبض الطعام على مثلها (وله) أى للبائع (دفعٌ مثلها وإن كانت) عينك (يده) الا أن يكون البائع من ذوى الشبهات لأن الدناير والدرام تهين في حقه (والاقالةُ بيع)

فالبائع ما كان من الثمن في مقابلة البعض الذى لم تقع الاقالة فيه والسلف ما كان في مقابلة البعض الذى وقعت فيه الاقالة (قوله) فان لم يغب عليه (أى إما لعدم قبضه أو انه قبضه ولكنه لم يغب عليه وقوله أو كان مما يعرف بعينه كعرض أى سواء غاب عليه أم لا * والحاصل انه اذا كان رأس المال عرضاً يعرف بعينه غاب عليه المسلم اليه أم لا أو كان عيناً أو طعاماً لا يعرف بعينه ولم يقبضه المسلم اليه أو قبضه ولم يغب عليه جازت الاقالة في البعض وان كان عيناً وطعاماً وقبضه المسلم اليه وغاب عليه لم تجز الاقالة في البعض (قوله دفعها ثمننا) أى في الطعام الذى أريد الاقالة منه (قوله بخلاف تغير الأمة) أى المدفوعة ثمننا في الطعام الذى أريد الاقالة منه وظاهره كانت أمة وطء أم لا (قوله وفرق الخ) فيه ان هذا إما ينضى مخالفة الدواب المأكولة للحوم للريق مع ان الدابة ولو كانت غير مأكولة تغيرها يمنع من الاقالة وما ذكره المصنف من مخالفة الرقيق للدابة طريقة من طرق ثلاث والثانية انما يراد من الرقيق الخدمة كالدابة وهى طريقة ابن عرفة والثالثة طريقة يحيى الرقيق والدواب سواء فى أن تغيرها بالسمن والهزال مانع من الاقالة قال ابن يونس وهذا هو الصواب (قوله ومثل مثليكَ) عطف على بدنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لأنه لا يصح تسلط تغير على المعطوف فسكانه قيل لا تجوز الاقالة على رد متغير بدنه ولا مثل مثليكَ وقيد ح وتبعه عقب بالسلم قال وأما فى البيع فتجوز الاقالة على مثل المثل قاله فى أواخر السلم الثانى من المدونة قال بن قلى وفيه نظر بل لا فرق بين السلم والبيع وما استدلل به من كلام المدونة فلا دلالة فيه لان الاقالة فيما استدلل به مفروضة بعد القبض وكلامنا فى الاقالة من الطعام قبل القبض وأيضاً المردود مثله فى كلام المدونة المبيع وفى مسئلتنا هو الثمن * وحاصل المسئلة انك اذا أسلت قطاراً من السكان أو من القطن فى إردب قمح أو اشتريت بالسكان أو القطن إردباً من القمح حالا فلا تجوز الاقالة من القمح قبل قبضه على ان يرد إليك المسلم اليه كثنائاً مثل كثنائك وانما تجوز اذا كان يرد اليك كثنائك بذاته حالا واما لو أسلت اليه السكان فى غير طعام جازت الاقالة من ذلك المسلم فيه ولو قبل قبضه على ان يرد عليك مثل كثنائك (قوله ولا الإقالة عليه) أى ولا تجوز الاقالة على رد ثمنك المثل ثم يقع التراضى بعد ذلك على اخذ غيره عوضاً عنه (قوله ولا مع زيادة أو تأخير) أى ولا تجوز الاقالة مع زيادة على ثمنك أو على تأخير لرد ثمنك يا مشتري ولو يوماً ولو برهن أو حميل (قوله تتعين فى حقه) أى وحينئذ فلا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثلها سواء كانت يده أم لا (قوله إن وقعت)

فيشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت واذا حدث بالبائع عيب وقت ضمان للمشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الاقالة فله الرد به (إلا فى الطعام) قبل قبضه فهى فيه حل يبيع ان وقعت بمثل الثمن الاول لا أكثر ولا أقل فى البلد الذى وقعت فيه الاقالة كما مر (و) إلا فى (الشفعة) أى الاخذ بها فليست يباع ولا حل يبيع

(١) قول الشارح ثمننا فى الطعام الاولى للطعام وقوله المقال فيه الاولى منه وقوله قبل القبض ظرف للمقال وقوله بغلاء متعلق بقول المصنف تغير وقوله لان المدار الخ علة للحكم بجوازها مع التغير وقوله لثلاث يتوهم علة لعدله وقوله لأنها الغالب علة ليتوهم اهـ . (٢) قول الشارح وفهم يحتمل من كلام المصنف حيث اقتصر فى المخالفة على السمن والهزال ويحتمل من الفرق ويحتمل منها اهـ .

بل هي لاغية فمن باع شقصاً من أقال المشتري (١٥٦) منه لا يعتد بها والشفعة ثابتة وعهدة الشفع على المشتري إذ لو كانت بيعاً

لغير الشفع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ ببيعته مع أنه إنما يأخذ بالأول فقط ولو كانت حل بيع لم تثبت الشفعة (و) إلا في (المراجعة) فهي حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم تقابلاً فلا يبيع مراجعة على الثمن الثاني اللهم إلا أن يبين (و) جازت (تولية) في الطعام قبل قبضه (و) جازت (شركة) فيه قبل قبضه لأنهما كالاقالة من باب المعروف كالقرض ومحل الجواز فيها إن لم يكن على شرط (أن ينقد) المولى والشرك بالفتح فيهما (عك) يامولى أو شرك بالكسر فيها الثمن أو حصتك منه في الشركة وإلا لم يجز لأنه يبيع وسلف منه لك ويضخ إلا أن يسقط الشرط والتحقيق أن على بيع وسلف لم تظهر إلا في الشركة فهذا الشرط خاص بها كما هو النقل (واستوى عقداهما) أي عقد المولى والشرك بالكسر والمولى والشرك بالفتح قدرأً واجلاً وحلولاً ورهنًا وحسيلاً (فيهما) أي في التولية

أي والا كانت بيعاً وقوله في البلد أي ولا بد أن يكون الطعام الذي وقعت الاقالة فيه في البلد والأولى حذفه لما علمت سابقاً وابداله بقوله وأن تقع بلفظ الاقالة لا البيع والإمعت (قوله بل هي لاغية) أي فهي باطلة شرعاً كالمعدومة حساً (قوله والشفعة ثابتة) أي وليست مرتبة على كون الاقالة بيعاً بل على البيع الأول (قوله ويكتب عهده على من أخذ ببيعته) أي بحيث يرجع عليه بالبيع والاستحقاق (قوله فلا يبيع مراجعة على الثمن) أي ولو كانت بيعاً لجاز له أن يبيع مراجعة على الثمن الثاني من غير بيان (قوله وتولية) عطف على جزاف من قوله وجاز بالقدر جزافاً والتولية نصير مشتر ما اشتراه لغير بآئمه بشئنه وهي في الطعام غير الجزاف رخصة وشرطها كون الثمن عيناً كما يأتي (قوله وشركة الخ) الراد بالشركة هنا جعل مشتر قدرأً لغير بآئمه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنابه من ثمنه كذا قال ابن عرفة وقوله هنا احترازاً من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا إلى مبحث الاقالة والتولية وقوله قدرأً أخرج به التولية وقوله لغير بآئمه أخرج به الاقالة في بعض البيع وقوله باختياره أخرج به ما إذا اشترى شيئاً ثم استحق جزء منه فإنه يصدق عليه أن للمشتري جعل قدرأً لغير بآئمه لكن بغير اختياره وقوله بمنابه من ثمنه أخرج به ما إذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجني منها الربع بنصف دينار فلا يصدق على ذلك شركة هنا (قوله كالقرض) خبر عن أن وقوله كالاقالة حال أي لأنهما في حال كونها مائتين للاقالة كالقرض من جهة المعروف أي وطعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه (قوله ان لم يكن على شرط ان ينقد عنك) أي ان لم يكن على شرط في صلب المقدان ينقد عنك (قوله الثمن) بالنصب مفعول لينقد وهو راجع للمولى وقوله او حصتك راجع للشرك (قوله لانه يبيع وسلف) اما في الشركة فواضح لان للشرك بالفتح اذا دفع الثمن كله فقد سلف للشرك نصف الثمن ونصف الثمن الآخر يبيع فقد اجتمع البيع والسلف واما في التولية فلأن البائع الأول قد يشترط النقد على المشتري وقد لا يكون معه نقد فاذا اشترط المشتري ذلك على من ولاه ان ينقد الثمن عنه ثم ولاه بعد ذلك كان ذلك سلفاً ابتداءً من حيث شرط النقد وبيعا انتهاءً من حيث اخذ البيع في نظير الثمن كذا وجه (قوله منه) أي من المولى والشرك بالفتح (قوله لم تظهر الا في الشركة) أي ولا تظهر في التولية لانه قد يولي من اول الامر ويشترط عليه ان ينقد عنه ولا سلف الا اذا كان يرجع المولى بالفتح بما دفع وهو لا يرجع هنا فاما من قبيل الخوالة لا السلف (قوله فهذا الشرط) أي قوله ان لم ينقد عنك خاص بها وهو الذي في حق والمواقي والسدونة وابن عرفة وغير واحد وما في تحت من رجوعه للتولية ايضاً لا يساعده نقل وما وجهه به غير صحيح اهـ بن (قوله خاص بها) أي وأما التولية فجازة مطلقاً ولو شرط المولى على المولى نقد الثمن كله عنه قال عبق ولا يخفى ان التعليل بالبيع والسلف يجري في الشركة في غير الطعام وان كان المصنف قد ذكر هذا الشرط وهو قوله ان لم يكن على شرط ان ينقد عنك في خصوص الشركة في الطعام (قوله قدرأً) أي في قدر الثمن وفي أجله ان كان مؤجلاً وفي حلوله ان كان حالاً (قوله اي في التولية والشركة) أي وحكم الاقالة في هذا الشرط حكمهما كما مر من انه لا بد فيها من اتفاق العقدين في قدر الثمن نعم لا يتأتى فيها اتفاقهما في الاجل والرهن والحيل لان شرطها التعجيل (قوله خاصة) أي واما بعد قبضه فلا يشترط او كانا في غير الطعام قبل القبض او بعده فكذلك لا يشترط هذا الشرط وهو استواء العقدين (قوله وبقي شرط ثالث) أي لجواز التولية والشركة وأما في الاقالة فلا يشترط اذ لا فرق فيها بين كون الثمن عيناً أو عرضاً (قوله وهو أن يكون الثمن عيناً) أي فان كان عرضاً منعنا لاختلاف العقدين لعدم انضباط العرضين في القيمة وان كان الثمن

(وَأَيُّهَا) بِأَن اخْتَلَّ شَرْطُ

(فَيْبَعُ كَغَيْرِهِ) يَحْتَرِفُهُ

شَرْطُهُ وَاسْتِثْنَاءُ مَوَالِهِ

كَعَدَمِ الْقَبْضِ وَتَبْطُلُ

الرَّخْصَةُ فِي الثَّلَاثَةِ فَنَمْنَعُ

الْأَقَالَةَ وَالتَّوْلِيَةَ وَالشَّرْكَ

فِي الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ

لَا بَعْدَهُ وَلَا عَلَى غَيْرِ طَعَامٍ

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُذَهُ

كَامْرٍ (وَضَمْنُ) الشَّرْكَ

بِفَتْحِ الرَّاءِ الشَّيْءُ (الْمَشْتَرَى)

بِفَتْحِ الرَّاءِ (الْمَعِينُ) كَعَبْدٍ

وَهُوَ الْحَصَةُ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُ

بِالشَّرْكَهَةِ قَطْعُ فَيَرْجِعُ

الشَّرْكَهَةَ بِالشَّرْكَهَةِ عَلَيْهِ بِنَصْفِ

الثَّمَنِ مَعَ عَدَمِ قَبْضِهِ الثَّمَنِ

وَلَوْ طَعَامًا لِأَنَّهُ فَعَلَ مَعَهُ

مَعْرُوفًا (وَضَمْنُ الشَّرْكَ

وَالْمَوْلَى بِالْفَتْحِ) طَعَامًا

كَأَنَّهُ يَأْمُرُكَ أَوْ مَوْلَى

بِالشَّرْكَهَةِ (وَضَمْنُكَ) مِنْ

شَرِكَتِهِ أَوْ وَلِيِّهِ ثُمَّ تَلَفَ

وَأُولَى أَنْ قَامَتْ لَكَ بَيْنَةُ

(وَإِنْ أَشْرَكَ) أَيْ أَشْرَكَ

الْمَشْتَرَى شَخْصًا سَأَلَ الشَّرْكَهَةَ

بِأَنْ قَالَ لَهُ أَشْرَكَكَ

(مُحْمَلٌ) التَّشْرِيكَ (وَإِنْ

أُطْلِقَ) الْوَاوُ حَالِيَةً وَإِنْ

زَادَتْ (عَلَى النِّصْفِ)

وَأَنْ قِيدَ شَيْءٌ فَوَاضِحٌ

(وَإِنْ سَأَلَ) شَخْصًا

(ثَلَاثَ شَرِكَتَيْهِ) أَيْ

شَرِكَةَ اثْنَيْنِ اشْتَرَا سَلْعَةً

وَاتَّفَقَ نَصِيبَهُمَا بِأَنْ جَارَ

لِكُلِّ مِنْهُمَا النِّصْفَ

مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا مَنَعًا عِنْدَ بَيْنِ الْقَاسِمِ لَاتِمَهِمَا فِي الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ رَخْصَةً وَالرَّخْصَةُ يَقْتَصِرُ قَبْضُهَا عَلَى مَا
وَرَدَ وَأَجَازُهَا أَشْبَهُ فَحَصَلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَ الْأَقَالَةِ فِي الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ اتِّفَاقُ الثَّمَنِ قَدْرًا
وَوُقُوعُهُمَا فِي كُلِّ الْمَبِيعِ وَوُقُوعُهَا بِالْفِطْرِ الْأَقَالَةِ لَا الْبَيْعِ وَتَعْجِيلُ رَدِّ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ قَبْضُهُ الْبَائِعِ وَشَرْطُ
التَّوْلِيَةِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ اسْتِثْنَاءُ الْمُقَدِّينَ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَأَجَلُهُ أَوْ حَالُهُ وَفِي الرُّهْنِ وَالْحَمْلِ إِنْ كَانَ وَكَوْنُ
الثَّمَنِ عَيْنًا وَشَرْطُ الشَّرْكَهَةِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ لَا يَشْتَرِطُ الشَّرْكَهَةَ بِالشَّرْكَهَةِ عَلَى الشَّرْكَهَةِ بِالْفَتْحِ إِنْ يَنْقُذُهُ
وَأَنْ يَتَّفِقَ عَقْدَاهُمَا وَإِنْ يَكُونُ الثَّمَنِ عَيْنًا وَالْإِتِّفَاقُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ شَرْطُ فِي الثَّلَاثَةِ وَكَوْنُ الثَّمَنِ عَيْنًا
شَرْطًا فِي التَّوْلِيَةِ وَالشَّرْكَهَةِ فَقَطْعُ دُونَ الْأَقَالَةِ وَاسْتِثْنَاءُ عَدَمِ النِّصْفِ شَرْطُ فِي الشَّرْكَهَةِ قَطْعُ (قَوْلُهُ) وَلَا
بِأَنْ اخْتَلَّ شَرْطُ) أَيْ بِأَنْ اشْتَرِطَ الشَّرْكَهَةَ بِالشَّرْكَهَةِ عَلَى الشَّرْكَهَةِ أَوْ اخْتَلَفَ الْمُقَدِّانِ فِي الْقَدْرِ
وَالْتَّأَخُّيلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْإِخْتِلَافِ أَوْ كَانَ الثَّمَنِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالشَّرْكَهَةِ غَيْرَ عَيْنٍ أَوْ اخْتَلَفَ
قَدْرَ الثَّمَنِ فِي الْأَقَالَةِ كَانَ كُلُّ مَنْ الْأَقَالَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالشَّرْكَهَةَ يَبِيعُ مَوْثِقًا (قَوْلُهُ) وَلَا عَلَى غَيْرِ طَعَامٍ) أَيْ وَلَا
إِنْ كَانَ كُلُّ مَنْ الْأَقَالَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالشَّرْكَهَةَ فِي غَيْرِ طَعَامٍ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ بَعْدَهُ (قَوْلُهُ) إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُذَ
عَنْهُ) أَيْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَنْ عِلَّةُ الْمَنْعِ وَهِيَ اجْتِمَاعُ بَيْعٍ وَسَلَفُ تَجَرُّيٍّ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ أَيْضًا (قَوْلُهُ) وَضَمْنُ
الشَّرْكَهَةِ) أَيْ وَكَذَلِكَ الْمَوْلَى (قَوْلُهُ) الْمَشْتَرَى الْمَعِينُ) أَشَارَ بِهَذَا لِقَوْلِ الْمُدُونَةِ فِي كِتَابِ السَّلَمِ وَإِنْ
ابْتَعْتَ سَلْعَةً بَعَيْنَهَا فَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى أَشْرَكَتَ فِيهَا ثُمَّ هَلَكَتْ السَّلْعَةُ قَبْلَ قَبْضِ الشَّرِيكَ وَابْتَعْتَ طَعَامًا
فَاكْتَنَاهُ ثُمَّ أَشْرَكَتَ فِيهِ رَجُلًا فَلَمْ تَقَاسِمِهِ حَتَّى هَلَكَ الطَّعَامُ فَضْمَانُ ذَلِكَ مِنْكَ وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ
(قَوْلُهُ) وَهُوَ الْحَصَةُ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلشَّيْءِ الْمَشْتَرَى الْمَعِينِ وَحِينَئِذٍ فَلَا أَوْلَى لِلشَّارِحِ حَذْفُ قَوْلِهِ كَعَبْدٍ
وَقَوْلُهُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ أَيْ لَا بَلْكَهَ إِذْ لَا يَضْمَنُ الشَّرْكَهَةَ بِالْفَتْحِ حَصَةَ الشَّرْكَهَةِ بِالشَّرْكَهَةِ (قَوْلُهُ) وَلَوْ طَعَامًا)
يَفْرَضُ ذَلِكَ فِي الْجُزْأِ وَالْأَمَّا فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَةِ ضَمَانِهِ مِنْ بَائِعِهِ الْأَصْلِيِّ لِأَمْنِ الشَّرْكَهَةِ بِالْفَتْحِ وَلَا مِنْ
الشَّرْكَهَةِ بِالشَّرْكَهَةِ لَعَدَمِ قَبْضِهَا (قَوْلُهُ) كَأَنَّهُ) أَيْ مِنْ بَائِعِهِ قَبْلَ أَنْ تَوَلَّى أَوْ تَشْرَكَ فِيهِ (قَوْلُهُ) وَصَدَقْتُكَ مِنْ
شَرِكَتِهِ) أَيْ صَدَقْتُكَ فِي وِفَاءِ السَّكِينِ مِنْ بَائِعِكَ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي ضَمَانِ الْمَوْلَى وَالشَّرْكَهَةِ بِالْفَتْحِ
تَصَدِيقُهُ وَلِنَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمُدُونَةِ كَمَا عَلِمْتَ نَصْهَا وَحَمْلَ الطَّخِيخِ وَالشَّيْخِ سَالِمُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى
مَا إِذَا اشْتَرَى شَخْصًا طَعَامًا وَصَدَّقَ الْبَائِعَ فِي كَيْلِهِ ثُمَّ وَلَّى غَيْرَهُ أَوْ شَرَكَهُ فِيهِ ضَمْنُهُ الْمَوْلَى وَالشَّرْكَهَةَ بِالْفَتْحِ
بِمَجْرَدِ التَّوْلِيَةِ وَالشَّرْكَهَةِ وَعَلَى هَذَا فَالْحَطَّابُ لِبَائِعِ الْمَوْلَى وَالشَّرْكَهَةِ بِالشَّرْكَهَةِ وَهَذَا بَعِيدٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ
وَسَيِّئٌ فِي السَّلَمِ اتِّقَالَ الضَّمَانِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَى الْمُسْلِمِ إِذَا قَالَ السَّلَمُ إِلَى الْمُسْلِمِ كَلْتُ الطَّعَامَ عَلَى ذِمَّتِكَ
وَوَضَعْتَهُ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ تَمَالَ خُذْهُ وَصَدَقَهُ تَلَفْتُ لَكِنْ لَيْسَ السَّكَلَامُ فِيهِ فَحَمْلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ
عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ خَشٌّ وَغَيْرُهُ بَعِيدٌ (قَوْلُهُ) حَمْلٌ وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى النِّصْفِ) أَيْ لِأَنَّهُ الْجُزْءُ الَّذِي لَا تَرْجِيحُ فِيهِ لِأَحَدٍ
الْجَانِبَيْنِ (قَوْلُهُ) الْوَاوُ حَالِيَةً) أَيْ وَإِنْ أَشْرَكَتَ حَمْلٌ عَلَى النِّصْفِ وَالْحَالُ أَنَّهُ أُطْلِقَ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ
قَوْلِ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ حَذَفَ مَتَلَقَ حَمْلٌ أَيْ وَإِنْ أَشْرَكَتَ حَمْلٌ عَلَى مَا قِيدَ بِهِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى
النِّصْفِ شَرْطُ وَجَوَابُ لَا مَبَالِغَةَ لِبَعْدِ ذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ فَأَ الْجَوَابِ اخْتِيَارًا وَهُوَ شَازٍ وَأَمَّا
لَمْ تَجْعَلِ الْوَاوُ لِلْمَبَالِغَةِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا قِيلَ الْمَبَالِغَةُ التَّقْيِيدُ بِالنِّصْفِ فَهَذَا لَا يَقَالُ فِيهِ حَمْلٌ وَأَمَّا الْحَمْلُ عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ وَالْإِحْتِمَالِ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْمَبَالِغَةِ التَّقْيِيدُ بِغَيْرِ النِّصْفِ فَهَذَا لَا يَقُولُ فِيهِ أَحَدٌ بِالْحَمْلِ عَلَى
النِّصْفِ (قَوْلُهُ) وَإِنْ سَأَلَ ثَلَاثَ شَرِكَتَيْهِ) أَيْ سَأَلَهَا مَجْتَمِعِينَ وَقَالَ لَهَا أَشْرَكَتَانِ فَقَالَ لَهُ أَشْرَكَتَانِ
(قَوْلُهُ) فَإِنْ اخْتَلَفَ نَصِيبُهُمَا) أَيْ كَمَا لَوْ كَانَ شَرِيكَيْنِ بِالثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ فَإِذَا قَالَ لَهُ أَشْرَكَتَانِ كَانَ
لَهُ نِصْفُ الثَّلَاثِ وَنِصْفُ الثَّلَاثِينَ وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ لَهُ النِّصْفُ وَاللَّوْلُ السُّدُسُ وَالثَّانِي الثَّلَاثُ

(فَلَهُ الثَّلَاثُ) فَإِنْ اخْتَلَفَ نَصِيبُهُمَا فَلَهُ نِصْفُ مَا لِكُلِّ

كما لو سألها بمجلسين بلفظ الافراد ولو اتفق نصيبهما (وإن وليت) شخصا (ما اعتريت) من السلع (بما) أى بمثل تمن (اشتريت) به ولم تذكر له ثمننا ولا ثمننا (جاز إن لم تلزمه) للبيع بأن شرطت له الخيار أو مكنت (وله الخيار) إذا رآه علم الثمن وسواء كان الثمن عينا أو عرضا أو حيوانا وعليه مثل صفة العرض (١٥٨) أو الحيوان أى إن كان المثل حاضرا عنده فلا يدخله بيع ما ليس عندك ومفهوم

الشرط أنه ان دخل على
الالزام لم يجوز للمخاطبة
والقمار (وإن رضى)
للولى بالفتح (بأنه) أى
البيع (عبداً) ولم يعلم بثمنه
(ثم علم بالثمن فكره)
شرائه أو عكسه أى رضى
بالثمن ثم علم بالثمن (فكره)
فذلك له) ولما كانت
الابواب التى يطلب فيها
الناجزة ستة أشار لها بقوله
(والأضيقي) مما يطلب
فيه الناجزة (صرف) لأنه
يضر فيه الفارقة أو طول
المجلس (ثم إقالة)
طعام) من سلم
لأنه اغتفر فيه الفارقة
للاتيان بالثمن من نحو
البيت والاحالة والتوكيل
على القبض قبل الافتراق
(ثم تولية وشركة)
فيه أى فى طعام السلم لأنه
يجوز تأخير الثمن فيها فيما
قارب اليوم (ثم إقالة)
عروض وفسخ الدين
فى الدين (أى إقالة)
العروض السلم فيها فيمتنع
بأخيره رد الثمن لأنه يؤدى
لفسخ دين فى دين فهو
كفسخ الدين فى

(قوله كما لو سألها بمجلسين) أى وقال لكل واحد على اقراره أشركنى فقال له أشركتك فله نصف
مال كل سواء اتفق نصيبهما أو اختلف فالصور أربع (قوله جاز إن لم تلزمه) أى والفرض انها
حصلت بصيغه التولية وأما لو كانت بلفظ البيع فسد فى صورتى الالزام وال سكوت وصح ان شرط
الخيار (قوله وسواء كان الثمن الخ) ان قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عينا قلت ذلك فى
التولية فى الطعام قبل قبضه وأما فيه بعد القبض أو فى غيره مطلقا فتجوز وإن كان الثمن غير عين
(قوله ان كان المثل حاضرا عنده) أى ان عمل الجواز إذا كان الثمن حاضرا عند المولى بالفتح وإلا لم يجوز
لأنه يدخله بيع ما ليس عندك لأن المولى بالفتح قد باع مثل الثمن الذى ليس عنده بالسلعة التى حصلت
التولية فيها (قوله وان رضى) أى وان علم حين التولية بأنه أى بان للبيع الذى ولاه له مبتاعه
عبداً (قوله ولم يعلم بثمنه) أى حين التولية (قوله فذلك له) أى الخيار وذلك لأن التولية من ناحية
المعروف تلزم المولى بالكسر ولا تلزم للمولى بالفتح إلا برضاه (قوله الفارقة) أى مفارقة المصارفين
معا أو أحدهما لياتى بدراهمه (قوله أو طول المجلس) أى بعد العقد وقبل الاصرطاف (قوله ثم
إقالة طعام من سلم) أى ثم بلى الصرف فى الضيق الاقالة فى الطعام إذا كان من سلم ظاهر تقييده الاقالة
المذكورة بكون الطعام من سلم أن الاقالة فى الطعام إذا كان من بيع سواء وقعت قبل قبضه أو بعده
يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو سنة وليس كذلك بل ما ذكره المصنف فى الاقالة من الطعام
والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذى لم يقبض من سلم أو من بيع فلو حصلت
الاقالة بعد القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض فلا يجزى فيها ما قاله المصنف بل يجوز
تأخير الثمن فى كل من غير تحديد بزمن وأما الاقالة فى العروض فيشترط أن تكون من سلم لأنه هو
الذى يتأتى فيه التعليل بفسخ الدين فى الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير رد الثمن ولو
سنة كذا ذكر شيخنا فى حاشيته (قوله من نحو البيت) أى وأما تأخير الاتيان به يوما وما قاربه
فهو مذكور لما فيه من فسخ الدين فى الدين وإنما لم يكن فى المرتبة الآتية لتقويه هنا بانضمام بيع الطعام
قبل قبضه له فارتفعت مرتبته فى الاضيقية ولا يقال الاقالة فى الطعام ليست بيعا فكيف يكون
فيه بيع الطعام قبل قبضه لانا نقول هذه الاقالة لما قارنها بالتأخير عدت بيعا لخروجها عن
مورد الرخصة (قوله والاحالة) أى إحالة السلم على السلم اليه بالثمن الذى أخذه وقوله
والتوكيل أى على قبض رأس المال منه (قوله قبل الافتراق) أى افتراق السلم اليه
من مجلس الاقالة (قوله أى فى طعام السلم) أى المولى فيه أو المشرى فيه قبل قبضه (قوله فيما قارب
اليوم) أى ويمنع تأخيره أزيد من ذلك لما فيه من بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه
(قوله لغير من هو عليه) أى بضمن مؤجل وأما لو بيع لمن هو عليه بدين فهو فسخ الدين فى الدين
(قوله والمشهور الخ) قال ح الترتيب فى قول المصنف والأضيقي الخ إنما هو بين الصرف وبين الدين
بالدين فشددوا فى الصرف وخففوا فى الأخير وأما ما بينهما من المسائل فلا ترتيب بينهما من هذه

الدين والداعطف صريحه على ما يلزم ذلك بالواو لاستوائهما فى الرتبة ومثال صريحه أن يطالبه بدينه فيفسخه فى شيء يتأخر الحثية
قبضه ومقتضى أنه أوسع مما قبله جواز تأخير اليوم (ثم بيع الدين) بالدين المستقر فى الهمزة كيبيع عرض من سلم لغير من هو عليه فانه
أوسع مما قبله لاغتثار التأخير بثمنه اليوم واليومين فأمل (ثم ابتداء) أوسع لاغتثار التأخير فيه ثلاثة أيام وما قررنا به خلاف المشهور
بالمشهور ان الحكم فى الصرف وفى ابتداء الدين بالدين

الحثية وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه وأما من ههنا الخفية فهي مستوية في عدم جواز التأخير إلا بقدر ثلث الثمن (قوله ما علمت) أي من أنه يضرب في الصرف الفارقة وطول المجلس ويعتبر في ابتداء الدين بالدين التأخير ثلاثة أيام ويضرب التأخير فيما زاد عليها (قوله هو التأخير) أي اغتفار التأخير للذهاب الخ وأما التأخير لا أكثر من ذلك فلا يعتد على المتمد (قوله باعتبار قوة الخلاف الخ) أي الخلاف في إقالة العروض وفسخ الدين في الدين أقوى من الخلاف في قبضه وهكذا وإن كان للشهور أنه لا يجوز التأخير في الجميع إلا في ابتداء الدين بالدين

ما علمت والحكم فها بينهما متحد وهو التأخير للذهب لنحو البيت والضيق والوسع باعتبار قوة الخلاف وضعفه

[درس]

﴿فصل في المراجعة﴾

وهو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم لهما (وجاز) البيع حال كونه (مراجعة) والأحب (خلافه) فالمراد بالجواز خلاف الأولى ومراده بخلاف بيع المراجعة بيع المساومة فقط لا ما يشمل الزيادة والاستثمان إذ الأولى تركهما أيضا لما في الأول من السوم على سوم الأخر

﴿فصل في المراجعة﴾ (قوله وزيادة ربح الخ) هذا يقتضي أن البيع على الوضعية والمساواة لا يقال له مراجعة والظاهر أن إطلاق المراجعة عليهما حقيقة عرفية وأجيب بأن هذا تعريف للنوع الغالب في المراجعة الكثير الوقوع لانه تعريف لحقيقة المراجعة الشاملة للوضعية والمساواة وقد عرف ابن عرفة المراجعة بأنها بيع مربح ثمنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواته له بقوله غير لازم مساواته له صادق بكون الثاني مساويا للأول أو أزيد أو أنقص منه قال فخرج بالأول المساومة والمزايدة والاستثمان وخرج بالثاني الاقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بأنها يبيع واعلم أن إطلاق المراجعة على الوضعية والمساواة إما مجرد اصطلاح في التسمية أي اصطلاح مجرد عن النسبة أو أن الوضعية ربح للمشتري كما أن الزيادة ربح للبائع وإطلاق المراجعة على المساواة باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفع به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها وارتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فربح فيها (قوله وجاز) الأولى جعل الواو للاستئناف لما ذكره ابن هشام من أن الانسب بالواو الواقعة في أول التراجم الاستئناف ويجوز أن تكون عاطفة للجملة بعدها على جملة جاز لمطوب منه سلعة والضمير في جاز للبيع المفهوم من السياق وقوله حال كونه مراجعة أي ذاربع وظاهر الصنف الجواز ولو افقر لفكرة حساية وهو المذهب كما في ابن عرفة غاية الأمر أنه خلاف الأولى كما قاله بعد خلافا لتقييد المازرى الجواز بما إذا لم يفتر إدراك أجزاء جملة الربح لفكرة حساية تشق على المتبايعين أو أحدهما حتى يغلب الغلط والإمنع (قوله والأحب خلافه) أي وأما هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه إلى البيان (قوله فالمراد بالجواز خلاف الأولى) أي بقرينة قوله والأحب خلافه لا المستوى الطرفين وإلا ناقضه ما بعده وليس المراد بالجواز الكراهة لانه خلاف اصطلاح المصنف (قوله ومراده بخلاف بيع المراجعة بيع المساومة فقط) أي فيكون قوله والأحب خلافا من قبيل المام الذي أريد به الخصوص أو الاضافة للمهد (قوله بيع المساومة) كأن تأتي لرب السلعة وتقول له بعني هذه السلعة بكذا فيقول لك يفتح الله فزيد له شيئا فشيئا إلى أن يرضى فتأخذها ولم يبين لك الثمن الذي اشتراها به وليس هناك من يزيد عليك ولذا عرفها ابن عرفة بقوله بيع لم يتوقف ثمن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله إن التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه بقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع الزيادة (قوله لا ما يشمل الزيادة) أي وهي ان تعطى السلعة للدال ينادى عليها في السوق فيعطى زيد فيها عشرة فيزيد عليه عمرو وهكذا إلى أن تنف على حد فأتأخذها به المشتري (قوله والاستثمان) كأن تأتي لرب السلعة وتقول له أنا أجعل ثمنها بعني كما تباع الناس فيقول له أنا أبيع لهم بكذا فتأخذ منه بما قال وعرفها ابن عرفة بأنها يبيع يتوقف صرف قدر ثمنه على علم أحدهما (قوله لما في الأول) أي وهو بيع الزيادة وقوله من السوم على سوم الأخر أي قبل الركون وهو موجب للشحناء وانما قلنا قبل الركون لانه بعده حرام

ولما في الثاني من جهل المشتري بالثمن والجواز (ولو غلط) ثمن (مقوم) موصوف كالمواشئ ثوبا بحيوان أو عرض فيجوز بيعه بحيوان أو عرض مثله على الوصف (١٦٠) لا القيمة ويزيده ربحاً معلوماً عند ابن القاسم ومنعه أشهب (وهل) الجواز عند

ابن القاسم (مطلقاً) أي سواء كان المقوم عند المشتري أم لا حملاً للكلام ابن القاسم على ظاهره (أو) محل الجواز عنده (إن كان) المقوم (عند المشتري) مراعاة أي في ملكه وإلا لم يجز أن يشتري مراعاة عليه فيوافق أشهب على هذا التأويل (تأويلان) فحملها في مقوم مضمون ليس عند المشتري ولكن يقدر على تحصيله وإلا منع اتفاقاً كما يتفقان على المنع في معين في ملك الغير لشدة الضرر وإما مضمون أو معين في ملكه فيتفقان على الجواز فيه فالصور خمس (وحسب) على المشتري إذا وقع البيع على المراجعة من غير بيان ما يربح وما لا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر (لا) ربح ماله عين قائمة أي مشاهدة محسوسة بحاسة البصر (كصبغ) أي أجره عمله إن استأجر إليه كان بمن يتولاه بنفسه أم لا فيحسب ويحسب ربحه فان عمله بنفسه أو عمل له بمجانا فلا يحسب ولا يحسب ربحه وكذا ما يصبغ

(قوله ولما في الثاني) أي يبيع الاستثمان وقوله من جهل المشتري بالثمن أي جهله به من غير جهة البائع فلا ينافي أنه عالم به من جهته وليس المراد أنه جاهل به من سائر الجهات وإلا كان فاسداً فالمراد ولما في الثاني من نوع من الجهالة فتأمل (قوله ولو غلط) أي هذا إذا كان ثمن السلعة المبيعة مراعاة عيناً ذهباً أو فضة بل ولو كان مقوماً (قوله موصوف) الأولى إسقاطه لأن كون الثمن في البيع الأول موصوفاً ليس بلازم بل ولو كان معيناً وسيأتي في التأويلين التعرض للمعين في البيع الثاني فالمراد أنه اشتري السلعة بمقوم سواء كان معيناً أو موصوفاً فإذا أراد بيعها مراعاة على ذلك المقوم فلا بد أن يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الأول في صفته ويزيده المشتري عليه ربحاً معلوماً ولا يجوز له بيعها مراعاة على قيمة المقوم الذي اشترى به (قوله ومنعه أشهب) أي إذا كان ذلك للمقوم الموصوف ليس عند المشتري مراعاة لما فيه من السلم الحال أي الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوماً وذلك لأن دخول البائع على أن المشتري يدفع له ذلك المقوم الآن وهو مضمون في الذمة هو عين السلم الحال وهو باطل عندنا (قوله فيوافق أشهب على هذا التأويل) أي لأن قول ابن القاسم بالجواز محمول على ما إذا كان المعين في ملك المشتري وقول أشهب بالمنع محمول على ما إذا كان ليس في ملكه فلا خلاف بينهما (قوله فحملها الخ) أي أن ثمرة الخلاف بين التأويلين تظهر في هذه الحالة (قوله فالصور خمس) أي لأن المقوم المشتري به مراعاة إما مضمون أو معين في ملك المشتري فيجوز اتفاقاً فيهما وإما معين في ملك الغير فلا يجوز اتفاقاً وإما مضمون ليس في ملك المشتري فان كان لا يقدر على تحصيله منع اتفاقاً وإلا فالاختلاف (قوله وحسب ربح ماله الخ) أي وحسب ربح أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة وكما يحسب ربح تلك الأجرة تحسب تلك الأجرة من باب أولى * وحاصله أنه إذا وقع البيع على ربح العشرة أحد عشر فإنه يحسب على المشتري ثمن السلعة وربحه ويحسب عليه أيضاً أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة وربحها واعلم أن قول المصنف وحسب الخ في حالتين ما إذا بين البائع جميع ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الاجمال كأن يقول قامت على بمائة ثم يفصل ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط ضرب الربح لاعلى الكل ولا على البعض بل غاية ما قال أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر مثلاً وبقي صور الشرط وهي أربعة لأنه إما أن يشترط ضرب الربح على الكل أو على البعض وفي كل إما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما يربح ابتداء أو بعد تفصيله بعد الاجمال فيعمل بما اشترط في الصور الأربع كما يأتي قاله شيخنا (قوله من غير بيان ما يربح) أي ما يربح له وما لا يربح له وقوله بل وقع على ربح الخ أي والحال أن البائع قد بين ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الاجمال كما مر (قوله محسوسة بحاسة البصر) لعل المراد أو ما في حكمها كالأيونة في التطرية ولو قال الشارح أي مدركة بإحدى الحواس بدل قوله أي مشاهدة الخ كان أظهر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدراً ليناسب ما بعده وهو مثال للفعل الذي لأثره عين قائمة ويصح قراءته بالكسر أي الأثر وعلى هذا يحتاج لتقدير في الكلام أي أكمل صبغ وتقدير الشارح أجره وعمله يقتضي أنه مثال للأجرة المقدرة في قوله وحسب ماله عين قائمة وإن المراد بالصبغ الأثر ولاداعي لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أي الصبغ أي أجرته (قوله فانه لا يحسب هو) أي قيمته ولا ربحه أي أنه لا يجوز البيع مراعاة إذا دخلا على ذلك لأنه حينئذ إنما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المراجعة للقيمة فان ألتى ذلك صح البيع مراعاة (قوله وإلا حسبا) أي ثمن ما ذكر وربحه (قوله وكذا) قال الخ) أي فإذا استأجر على الطرز والخياطة وما بعدها حسب الأجرة وربحها ولو كان

وما يخاط به فانه لا يحسب هو ولا يربح له إن كان من عند البائع وإلا حسبا وكذا يقال في قوله (وطرز وقصر وخياطة وقتل) شأنه لغاؤه والتاء الفوقية أي قتل الحرير والنزل (وكذا) يسكون الميم دق القصار الثوب لتحسينه (وتطرية) جعل الثوب في الطراوة

للين ويذهب مانيه من خشونة وأمام اليس له عين قائمة فأشار له بقوله (و) حسب (أصل ١٦١) ماز: ذفى الثمن بماليس له عين

قائمة ولكنه أثر زيادة في
المبيع فيعطى للبائع دون
ربحه حيث استأجر عليه
(كعمولة) بضم الحاء
الاحمال أى كراؤها
وبفتحها الابل التى تحملها
وقد تطلق على نفس
الاجرة فلا يحتاج لتقدير
المضاف أى ان كانت تزيد
في الثمن بان تنقل من بلد
أرخص الى بلد أعلى فاذا
اشترها بعشرة مثلاً
واستأجر في حملها بخمسة
أو على شدها أو طيها
فانه يحسب ماخرج من يده
نقط دون الربح كأشار له
بقوله (و) حسب كراء
(شد وطى) اعتيد
أجرتها) بان لم تجر العادة
بتوليتهما بنفسه بل لتولية
الغير لهما وكذا اذا
كان لاعادة أصلاً (و)
حسب أصل (كراء بيت
لسلعة) فقط لاله ولالهما
ولو كانت غير تبع (والا)
يكن الطى والشد معتادين
أو لم يكن البيت للسلعة خاصة
(لم يحسب) أصله ولا
ربحه (كسمار لم يعتد)
فلا يحسب ماأخذه ولا ربحه
فإن اعتيد بان جرت العادة
أن لا تشتري السلعة الا
بواسطة كان من الجلاس
أو غيرهم حسبت الاجرة

عانة عمل ذلك بنفسه فان عمل شيئاً من ذلك بنفسه أو عمل له عجاناً فلا يحسب له أجره ولا ربحاً لها
(قوله وأصل مازاد) أى وحسب أجره الفعل الذى زاد في الثمن وليس لأثره عين قائمة فيعطى للبائع تلك
الاجرة مجردة عن الربح (قوله بضم الحاء الاحمال) أى يقول المصنف كعمولة بالضم مثال لما زاد في
الثمن وإن قدرت مضافاً أى ككراء حمولة كان مثلاً لأصل ما زاد في الثمن (قوله وبفتحها الابل)
أى وعليه فيقدر مضاف أيضاً كأجرة حمولة ان جعل مثلاً لأصل ما زاد في الثمن أو كحمل
حمولة إن جعل مثلاً لما زاد في الثمن (قوله وقد تطلق) أى الحمولة بالفتح (قوله على نفس الاجرة الخ)
انظر في ذلك إذ ليس في القاموس والصحاح ان الحمولة تطلق على أجره الحمل تأمل (قوله أى ان
كانت تزيد في الثمن) أى ان عمل حساب أجره الحمولة إن كانت الحمولة تزيد في الثمن أى وكانت
عما لا يتولاه بنفسه كما في الواقع عن ابن رشد فان كان شأنه أن يتولاه بنفسه وأجر عليه فانه لا يحسب
له أجره كلاً لا يحسب لها ربحاً ومن باب أولى إذا تولاه بنفسه وكذا يقال في الشد والطي ولو قال
المصنف اعتيد أجرتهما بلفظ الافراد ليرجع للعمولة والشد والطي كان أولى اه بن (قوله بأن تنقل
من بلد أرخص الخ) أى فلو كان سعر البلدين سواء لم يحسب أجره الحمولة وكذا لو كان سعرها في البلد
الذى نقلت اليه أرخص ولا يبيع في هذه الحالة مراعاة حتى يبين للمشتري انها في هذه البلد أرخص
من بلد الشراء إن كان المشتري لا يعلم بذلك وإلا لم يحتج للبيان وكأنه لا يبيع مراعاة في هذه الحالة
إلا اذا بين كذلك في حالة المساواة لا يبيع مراعاة الا اذا بين لان النقل على هذا الوجه مظنة العيب
فهو من بيان ما يكره كما قرر شيخنا (قوله بأن تنقل من بلد أرخص الى بلد أعلى) إنما كان قلها
على الوجه المذكور موجبا لزيادة الثمن لرغبة المشتري فيها إذا علم أنها نقلت من محل فيه رخص
(قوله ولا لهما) أى ولا يحسب أجره بيت لهما هذا إذا كانت السلعة تابعة بل ولو كانت غير تابعة
وانما لم تحسب الاجرة إذا كان الكراء لهما لأنه انما يكون لهما بعض الكراء وهو رجوع
للتوظيف وهو لا يعمل به هنا (قوله معتادين) الأولى معتاد أجرتها بأن كان شأنه تعاظم
ذلك بنفسه والحاصل أنه متى كان شأنه تعاظمها بنفسه وأجر عليهما فانه لا يحسب أجرتها
ولا ربحهما وأولى لو تعاظمها بنفسه وهذا بخلاف الفعل الذى لا أثره عين قائمة فانه متى أجر عليه حسب
الأجرة وربحها ولو كان شأنه أن يتولى ذلك بنفسه والفرق أن المالاثنين له قائمة لا يقوى قوة ماله عين
قائمة كما قررهم شيخنا (قوله كسمار لم يعتد) حاصل ما ذكره أن السمار اذا لم يعتد بان كان
من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة أقوال قيل تحسب أجرتها وربحها وقيل لا يحسبان وقيل
تحسب أجرتها دون ربحها ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب أصلاً هو ولا ربحه كذا في التوضيح
وعليه مثنى المصنف هنا وان اعتيد بان كان المتاع لا يشتري مثله الا بسمار قال أبو محمد وابن
رشد يحسب أصله دون ربحه وقال ابن محرز يحسب هو وربحه كما في المواق اه بن
(قوله إلا بواسطة) أى الا بواسطة السمار وقوله كان أى ذلك السمار من الجلاس
أى في اماكنهم وقوله أو غيرهم أى بان كان من الطوائف (قوله ما لزم السلعة) أى ما غرمه فيها
من ثمن وأجرة صبغ وطرز وخياطة واجرة حمل وطى وغير ذلك وقوله مع الربح أى مع دخولها
على البيع بالربح (قوله الأول ان يبين ما يحسب) أى ما شأنه ان يحسب أصله وربحه أو أصله
دون ربحه فالأول كالثمن وأجرة الصبغ والطرز والخياطة والقتل والسكد والثاني كأجرة

(٢١ - دسوقى - ثالث) فقط على المذهب (ان يبين) ابتداء (الجميع) شرط في جواز المراجعة أى محل جوازها
ان يبين جميع ما لزم السلعة مع الربح ويشمل وجهين الأول أن يبين ما يحسب وما لا يحسب ويشترط ضرب الربح على الجميع

الثاني ان يبين ما يحسب ويربح له (١٦٢) وما لا يربح وما لا يحسب أصلا ويضرب الربح على ما يربح له فقط والعرف كالشرط

ثم أشار لوجه ثالث بقوله (أو) أي بين الجميع ابتداء بل أجل ثم (فسر المؤنة فقال هي بمائة) إجمالا ثم فصل بقوله (أصلها كذا) كذا (كثاين) وحملها كذا (كثرة وصنفها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطبها واحد ولم يبين ماله ربح من غيره فيفض الربح على ما يحسب ويسقط مالا يحسب في الثمن (أو) قال أبيع (على المراجعة وبين) الثمن والكلف ولم يشترط الربح على جميع ما بينه ولا على بعض معين وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا محل التفصيل في قوله وحسب ربح الخ فلم أن قوله أو على المراجعة معطوف على قوله وهي بمائة وأنه من تمته ويحتمل ان يكون مفعول بين عائد على الربح المفهوم من قوله مراجعة ومثل له بقوله (كربح العشرة أحد عشر) ولم يفصلا حين البيع (ماله الربح) من غيره وعلى هذا التقرير يكون قوله ولم يفصلا الخ راجعا لقوله فقال هي بمائة الخ كما أثرنا له وبه يسقط قول ابن غازي

الحمل والشد والطي إذا استأجر على ذلك وقوله وما لا يحسب أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب لأصله ولا ربحه كأجرة السمسار وأجرة صبيغ وما معه إذا تعاطاه بنفسه وذلك كأن يقول البائع اشتريتها بكذا ودفعت أجرة الصبيغ كذا وأجرة الحياطة كذا وأجرة الطرز كذا وأجرة الحمل كذا وأجرة الطي والشد كذا وأجرة السمسار كذا ويشترط ضرب الربح على جميع ذلك (قوله الثاني أن يبين ما يحسب ويربح له) أي ما شأنه ان يحسب ويربح له كالثمن وأجرة الصبيغ والطرز والحياطة والقتل والكمد وقوله وما لا يربح له أي وبين ما شأنه أنه لا يربح له كأجرة الحمل والشد والطي وقوله وما لا يحسب أصلا أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب أصلا كأجرة الدلال الغير المعتاد (قوله ويضرب الربح على ما يربح له فقط) أي أو يضرب الربح على شيء معين وإن كان الشأن أنه لا يربح له فيعمل بذلك الشرط وبالحاصل ان الوجه الثاني أنه يبين جميع ما غرمه على السلعة ويشترط ضرب الربح على شيء معين سواء كان ما يربح له أو غيره (قوله والعرف كالشرط) أي وجريان العرف بضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له فقط كاشتراط البائع ذلك على المشتري في العمل به وتزومه (قوله لوجه ثالث) أي من أوجه الجواز وفيه ان الوجهين المتقدمين يجريان هنا أيضا لأنه إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك فاما ان يشترط ضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له يحسب الشأن خاصة فتكون الصور أربعة قاله شيخنا وشارحنا حمل كلام المصنف تبعا لمعنى ما إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولا كون الربح يضرب على جميع ما بينه أو على بعضه وهو صحيح أيضا وقوله فيفض الربح على ما يحسب أي على ما شأنه ان يحسب أي ويربح له وقوله ويسقط مالا يحسب أي ويسقط عن المشتري ما شأنه أن لا يحسب فلا يحسب عليه من الثمن الذي يشتري به وذلك كأجرة الدلال غير المعتاد وقيمة الصبيغ الذي من عنده واجرت ان تعاطاه بنفسه وأما ما شأنه ان يحسب ولا يربح له فلا يفض عليه الربح ولا يسقط عن المشتري (قوله وهذا محل التفصيل الخ) المشار اليه الوجه الثالث بمأثريه فتحصل أنه إذا بين للمؤنة ابتداء أو بعد الاجمال ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له فانه يجري على قول المصنف وحسب ربح ماله عين قائمة الخ (قوله وأنه من تمته) أي لأنه إذا أجل ابتداء ثم فسر المؤنة له حالتان هذا أي قوله أو على المراجعة حالة وقوله هي بمائة الخ حالة أخرى فكما أنه إذا بين ابتداء له وجهان كذلك إذا أجل ابتداء ثم فسر له وجهان فحصله أنه إذا لم يبين الجميع ابتداء بل أجل ثم فسر المؤنة فاما أن يقول هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا وشدها كذا وطبها كذا ولم يبين ماله من الربح من غيره ولا كون الربح على جميع ما بينه ولا على بعضه وإما أن يقول أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر ثم يبين الثمن والكلف ولم يبين كون الربح على ما بينه ولا على بعضه (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لقوله أولا وبين الثمن والكلف (قوله وعلى هذا التقرير) أي على جعل مفعول بين الربح وقوله راجعا لقوله فقال بمائة الخ أي ولا يرجع لقوله أو على المراجعة وبين لأنه إذا لم يبين الثمن والكلف لا يتأتى تفصيل ماله ربح من غيره لأن التفصيل المذكور فرع عن بيان الثمن والكلف أما على جعل مفعول بين الثمن والكلف فهو راجع لقوله فقال هي بمائة الخ وقوله أو على المراجعة الخ (قوله وبه يسقط الخ) أي بهذا التقرير وهو قوله سابقا فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا ولم يبين ماله ربح من غيره المفيد أن هذه مسألة مستقلة وأن قوله أو على المراجعة أي أو قال أبيع على المراجعة وبين مسألة أخرى مستقلة يسقط قول

معترا على المصنف ان المناسب اسقاط أو من قوله أو على المراجعة (و) إذا قال أبيعها بربح العشرة أحد عشر (وزيد عشر الأصل) أي الثمن الذي اشتريته به السلعة فإذا كان الثمن مائة فأزيدة عشرة وإذا كان الثمن مائة وعشرين فأزيدة اثنا عشر

وهكذا وليس معناه ان يزيد على العشرة احد عشر وإذا قال ابيعها برع (١٦٣) العشرة الشاشر زيد لمس الاصل وإذا

قال العشرة خمسة عشر زيد نصف الاصل وهكذا وشبه في زيادة عشر الاصل وان كان في الاول يؤخذ وفي الشبه يترك فقال (والوضعية) اي الحطيطة (كذلك) فاذا باع بوضعية العشرة احد عشر فالنقص جزاء من احد عشر اي تجزأ العشرة احد عشر وينقص منها واحد وليس للراد ان يسقط عشر الاصل ولو قال بوضعية عشرين جزأ وتسقط نصفها العشرة عشرون فنصف الاصل بان تجزأ العشرة وبوضعية العشرة ثلاثون فمن كل عشرة ثلثان وأربعون فمن كل عشرة ثلاثة ارباع والظابط ان تجزأ الاصل اجزاء بعدد الوضعية وتنسب ما زاده عدد الوضعية على عدد الاصل الى اجزاء الاصل التي جعل عددها بعدد الوضعية وتلك النسبة يحط عن المشتري فاذا قال بوضعية العشرة ثلاثون فتجزأ العشرة ثلاثين جزأ وتنسب اجزاء ما زاد على الاصل وهو عشرون للثلاثين وتلك النسبة يحط عن المشتري من الثمن فيحط عنه ثلثا الثمن ثم

ابن عازي المناسب اسقاط أو من قوله أو على المراجعة لانه من تمة قوله أو فسر المؤنة على ما يفيد عياض وأن المعنى أو فسر المؤنة بعد الاجمال فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا وباع على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر وقد يقال الوجه. انا له ابن عازي لانه اذا جعل مفعول بين الثمن والكلف كما هو الاحتمال الاول فمطف قوله أو على المراجعة على قوله هي بمائة لا يصح لانه اذا قال هي بمائة الثمن كذا وشدها كذا وطبها كذا لا يرجع له الا اذا دخلا على المراجعة وبين قدر الرجع فلا تصح المقابلة وان جعل مفعول بين الرجع وان المعنى او قال ابيع على المراجعة وبين الرجع فلا يصح عطف هذا على قوله هي بمائة لانه ليس في هذا اجمال ابتداء ثم تفسير للمؤنة فتأمل (قوله وهكذا) الحاصل انه ينسب ذلك الزائد على الاصل كالعشرة اليه وتلك النسبة يزداد على الثمن فاذا قال ابيع برع العشرة احد عشر فالاحد عشر تزيد على العشرة بواحد ينسب اليها يكون عشر فيزداد على الثمن عشره فاذا كان الثمن مائة زيد عليها عشرة وإذا قال ابيعك برع العشرة اثني عشر فالثاني عشر تزيد على العشرة باثنين نسبتها للعشرة خمس فيزداد على الثمن خمسة فاذا كان الثمن مائة زيد عليها خمسة وذلك عشرون وهكذا (قوله وليس معناه ان يزيد على العشرة احد عشر) اي ان يزيد لكل عشرة من الثمن أحد عشر بحيث يبقى اذا كان الثمن عشرة احدا وعشرين فاذا كان الثمن عشرين يصير اثنين واربعين لان هذا ليس بمراد ولذا بين المصنف المراد بقوله وزيد الخ (قوله والوضعية) اي ووضعية العشرة احد عشر (قوله كذلك) اي كالمراجعة اي كالمراجعة العشرة أحد عشر في زيادة عشر الاصل الا انه في مراجعة العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر بزيادة واحد على العشرة وبأخذه البائع وفي وضعية العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر لكن لا بزيادة واحد بل باعتبار أن العشرة تجزأ لاحد عشر ويسقط منها واحد عن المشتري * والحاصل انه في كل منهما تجعل العشرة أحد عشر إلا ان الاعتبار مختلف (قوله والضابط الخ) هذا ضابط لما اذا زادت الوضعية على الاصل واما اذا كانت الوضعية تساوي الاصل او تنقص عنه فضابطه ان تضم الوضعية للاصل وتنسب الوضعية للمجموع ويحط من الثمن بتلك النسبة فاذا باع بوضعية العشرة عشرة فزيدها على الاصل فالجملة عشرون تنسب الوضعية للمجموع تكون نصفاً فيسقط عن المشتري نصف الثمن وإذا باع بوضعية العشرة خمسة زيدت الوضعية على العشرة فالجملة خمسة عشر نسبة الوضعية للمجموع ثلث فيسقط عن المشتري ثلث الثمن لكن هذا خلاف عرفنا الآن فان عرفنا الآن في وضعية العشرة خمسة وضع النصف والممول عليه في الفتوى المرفق كافي بن عن ابن عبد السلام (قوله ان تجزأ الاصل) أي الذي هو العشرة مثلاً (قوله فاذا قال بوضعية العشرة ثلاثون الخ) اي وإذا قال بوضعية العشرة احد عشر تجزأ العشرة احد عشر جزاء وتنسب ما زاد على الاصل وهو واحد لثلاثين كرج العشرة ثلثا الثمن فان كان الثمن مائة جعل مائة وعشرة اجزاء وحط منها عشرة واذا قيل بوضعية العشرة خمسة عشر جزأ ونسبت الخمسة عشر كانت ثلثا فيحط عن المشتري ثلث الثمن واذا قيل بوضعية العشرة عشرين جعلت العشرة عشرين جزأ ونسبت العشرة للعشرين تكن نصفاً فيحط عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا فوضعية العشرة عشرين كوضعية العشرة عشرة ولم تقع هذه المبارات في عرفنا الآن (قوله ولم يفصل) أي لم يبين قدر الثمن ولا أجرة كل واحد من الافعال التي فعلت بها ولا ماله الرجع من غيره (قوله فلا يجوز الخ) اعلم انه اذا بهم وأجمل الاصل مع المؤنة فلا يجوز كذا في المدونة

عطف على أن بين الجميع قوله (لا بهم) بأن أجمل الاصل مع المؤنة (كقامت على بكسداً) أو ثمنه كذا ولم يفصل وباع مراجعة العشرة أحد عشر فلا يجوز والاصل فيه الفساد (أو قامت بشدها وطبها بكسداً ولم يفصل) أي لم يبين ماله الرجع من غيره

وهو راجع لما قبله وإذا قلنا بعدم (١٦٤) الجواز فاختلف (هل هو) أى الابهام فيها (ككذب) زيادته

في الثمن مالا يحسب فيه وجمله الربح على مالا يحسب جملة (أو غش) لأنه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وإنما ابهم (تأويلان) وعلى الاول يلزم للبائع إن حط عنه الزائد ورجه وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع فان فانت السلعة مضت بما بقى بعد حط ما يجب حطه من الثمن وهذه المسئلة مخالفة لما يأتي للمصنف في حكم الغش لأنه لم يذكر أنه مع القيام يتحتم الفسخ وهنا يتحتم وذكر أنه مع القوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وهنا يلزم المتبائع ما بقى بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقله أو غش فيه نظر فلو قال وهل هو كذب أو يفسخ إلا أن يفوت فيمضى بما بقى بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن وتأويلان لطابق ما ذكر [درس]

(ووجب) على بائع مراجعة غيرها (تبيين ما يكره) في ذات المبيع أو وصفه لو اطلع عليه المشتري ولو لم يكن عيبا كثوب من به حكة أو جرب فان لم يبين فغش أو ككذب فان تحقق عدم كراهته ولو كرهه

قال ابن رشد وفسخ البيع ونقله عياض عن أبي اسحق وغيره كافي المواق وقال إنه ظاهر المدونة ونسب ابن بغير على أن البيع لا يفسخ لعدم التبيين وعلى هذا يذهب التأويلان في كلام المصنف والحاصل أنه لا ينبغي حمل كلام المصنف على كلام ابن رشد القائل بالعماد لأنه ذكر التأويلين وهما إنما يجريان على أن البيع صحيح وهذا تعلم أن قول الغارح وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع ليس المراد أنه يتحتم فسخه بل المراد أن المشتري يغير بين الفسخ والامضاء كذا في ح وأما قول عجي إنه يتحتم الفسخ فيه نظر انظر بن (قوله وهو) أى قول المصنف ولم يفصل راجع لما قبله أيضا (قوله فيها) أى في صورتين اللتين ذكرهما المصنف (قوله زيادته في الثمن) يعنى باعتبار ظاهر عموم اللفظ وقوله وجمله الربح على مالا يحسب جملة أى على مالا يحسب أصلا (قوله تأويلان) الاول لعبد الحق وابن لبابة وابن عبيدوس وهو قول سحنون والثاني تأويل أى عمران وإليه نحا التونسي والباقي وابن عمرز (قوله ان حط عند الزائد) أى الذى لا يحسب أصلا وربحه أى وحط عنه أبصار مالا يحسب له ربح (قوله لا تلزمه) أى لا تلزم السلعة المشتري ولو حط عنه الزائد وربحه (قوله يفسخ البيع) أى وهذا إذا كانت السلعة قائمة (قوله فان فانت السلعة مضت) أى مضى بيعها ولزمت المشتري بما بقى أى من الثمن بعد حط ما يجب حطه وهذا ظاهر على القول بالغش وأما على الكذب فيجوز على قول المصنف وفي الكذب يغير بين الثمن الصحيح وربحه وقيمتها ما لم تزد على الكذب وربحه (قوله لأنه لم يذكر أنه مع القيام يتحتم الفسخ) أى بل ذكر أنه غير المشتري بين الامضاء والفسخ وقوله وهنا يتحتم فيه نظر لما علمت من أن نعم الفسخ إنما هو قول ابن رشد وهو خارج عن التأويلين فالحق انه على تأويل الغش يغير المشتري بين الامضاء والفسخ عند قيام البيع (قوله فقله أو غش فيه نظر) أى لأنه على التأويل الثاني لا تكون المسئلة جارية على حكم الغش وحينئذ فالتعبير بالغش فيه نظر (قوله فلو قال الخ) أصل هذا الكلام لمبق قال بن ولا ينبغي سقوط هذا الكلام فان المصنف تابع لأصحاب التأويلين في التعبير هنا بالكذب وبالغش فاصلاح كلامه على خلاف ذلك افساده لعدم موافقة كلام الأئمة وذلك مصرح به في كلام عياض وأبى الحسن ونقل التوضيح والمواق (قوله لطابق ما ذكر) أى وعلم منه أن هذه المسألة على هذا التأويل الثاني لا تجرى على حكم الغش ولا على حكم الكذب ولا على حكم العيب (قوله ووجب تبيين ما يكره) بالبناء للفاعل أى ما يكرهه المشتري ولا يصح قراءته بالبناء للفعول لأنه يؤهم انه اذا لم يكرهه المشتري ويكرهه غيره يجب البيان وليس كذلك (قوله في ذات المبيع) أى كأن يكون الثوب محرقا أو الحيوان مقطوع عضو وقوله أو وصفه أى ككون العبد يأتى أو يسرق وكما مثل الشارح (قوله فان لم يبين) أى ما يكرهه في ذات المبيع أو وصفه كأن عدم بيانه تارة كذبا وتارة غشا كما يأتي بيانه • واعلم ان مسائل باب المراجعة ثلاثة أقسام غش وكذب وواسطة فالغش في ست مسائل وكلها في الثمن عدم بيان طول الزمان وكونها بلدية أو من التركة وجز الصوف الذى لم يتم واللبس عند المصنف وارث البعض والكذب في ست أيضا عدم بيان تجاوز الزائف والركوب واللبس وهبة اعتيدت وجز الصوف التام والثمرة المؤبرة والواسطة في ست أيضا ثلاثة لا ترجع للغش ولا للكذب وهى عدم بيان ما تقدم وعقد عليه وما إذا ابهم وعدم بيان الاجل على كلام ابن رشد وثلاث متروكة بينهما على خلاف عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة اه بن (قوله كما تقدم وعقد) أى كما يجب عليه بيان الثمن الذى تقدمه والذى عقد عليه فان لم يبين فان كان المبيع قائما خيرا لمشتري يبرده وبين التامك به بما تقدمه هو من الثمن وإن فات المبيع عند المشتري لزمه الاقل مما عقد عليه البائع وما تقدمه كافي ح وعلى هذا فليس له حكم الغش ولا الكذب

غيره لم يجب عليه البيان (كما) يجب على بائع مراجعة بيان ما (تقدمه وعقد) أى عقد عليه حيث اختلف ما تقدمه (قوله)

بذهب وتقد فضة أو
عكسه أو على أحدهما وتقد
عرضاً أو عكسه وأما إن
تقد ما عقد عليه فلا يحتاج
ليسان (و) وجب على
بائع المراجعة يان (الأجل)
الذي اشترى إليه لأن له
حصة من الثمن هذا إن
دخل على التأجيل ابتداء
بل (وإن يبيع) المبيع
(على النقد) ثم أجل
بتراضيها فيجب على بائع
المراجعة قدماً يان الاجل
المضروب بعد العقد لأن
اللاحق كالواقع (و) وجب
يان (طول زمانه) أي
زمان مكث البيع عنده
ولو عقاراً لأن الناس
يرغبون في الذي لم يتقدم
عهده في أيديهم (و) إن
اشترى بثمان زائف كله
أو بعضه وأراد أن يبيع
مراجعة وجب عليه يان
(تجاوز الزائف) أو
النقص من الدراهم أو
الدنانير والمراد بتجاوزه
الرضا به ولو لم يعتد فان
لم يبين فكذب كما يفيد
التقل (و) وجب يان
(هبة) لبعض الثمن
(اعتدت) بين الناس
بأن تشبه عطية الناس فان
لم تعتد أو وهب له جميع
الثمن قبل النقد أو بعده
لم يجب اليان

(قوله مطلقاً) حال من اليان القدر أي حالة كون اليان مطلقاً أي غير مقيد بحال (قوله لأن اللاحق)
أي للبيع كالواقع فيه فان ترك يان الاجل كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والامضاء بمادفعه من
الثمن مع قيام السلفة وأما مع فواتها فيلزمه الأقل من القيمة والثمن الذي اشترى به اه خش
وما مر عن بن يفتى أنه مثل ما تقدمه وعقد عليه إذا كتبه في كونه ليس غشاً ولا كذباً ولذا ذكر
عج انه إذا كتبه الاجل وباع مراجعة فان كان البيع قائماً رد مطلقاً سواء أراد المشتري رده أم لا على
ظاهر المدونة فلم يكن حكمه حكم الغش وإن فات فعلى المشتري الأقل من الثمن والقيمة تقدماً من غير
رجح * والحاصل انه إذا لم يبين الأجل وباع مراجعة قليل بصحة البيع ويكون عدم يانه من الغش
وهو مامش عليه خش وقيل بفساده وهو ظاهر المدونة وهو مامش عليه بن وعليه فيتين الرد
مطلقاً قائماً أو فائتاً والمردود في القيام السلفة وفي الفوات دفع الأقل من الثمن والقيمة وعلى هذا القول
فهذه الجزئية ليست جارية على الغش ولا على الكذب ولا يجوز للمشتري أن يتمسك بالمبيع بالثمن
الذي اخذ به للاجل مطلقاً لا في حالة القيام ولا في حالة الفوات لانه في حالة القيام سلف جرنفا
لأن البائع الثاني سلف للمشتري حيث أخره للاجل بالثمن وقد انتفع بما زيد له مراجعة وفي حالة
الفوات يلزم عليه الصرف المؤخر إن كان الثمن والقيمة من صنفين فان كان من صنف واحد السلف
زيادة إن كانت القيمة أقل وإن كان الثمن أقل ففيه سلف جرنفاً وقال شيخنا والظاهر الجواز في
هذه الحالة لأن تأجيل الأقل محض معروف لا يقع فيه (قوله وطول زمانه) أي وأما لو مكث
عنده مدة يسيرة وأراد البيع مراجعة فلا يجب اليان (قوله ولو عقاراً) أي وسواء تغير المبيع في ذاته
أو في سوقه أو لم يتغير أصلاً لكن قلت الرغبة فيه خلافاً للخمى حيث قال إنما يجب يان طول
إقامته عنده إذا تغير في ذاته أو تغير سوقه وإلا فلا يجب اليان فان مكث عنده كثيراً وباع مراجعة
ولم يبين كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والتماسك بجميع الثمن إن كان المبيع قائماً فان فات لزمه الأقل
من الثمن والقيمة (قوله وتجاوز الزائف) أي والتجاوز عن الزائف وهو الغشوش الذي خلط
ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص (قوله والمراد بتجاوزه الرضا به) أي وليس المراد تركه وترك
بدله لأن هذا داخل في الهبة (قوله ولو لم يعتد) أي ولو إذا كان تجاوز الزائف معتاداً بل ولو كان
غير معتاد كما هو ظاهر المدونة وابن عرفة خلافاً لما في الشامل من تقييده بالمعتاد وإلا فلا يجب اليان
(قوله فان لم يبين فكذب) أي فان كانت السلفة قائمة فان البيع يلزم أن حط البائع عن المشتري الزائد
وربحه فان لم يحط عنه ذلك خير للمشتري في الرد والامضاء بمادفعه من الثمن وإن فاتت السلفة خير
المشتري في دفع الثمن الصحيح أو القيمة ما لم تزد على الكذب (قوله كما يفيد النقل) أي نقل ابن
الحسن وابن عرفة عن سحنون وابن عمرز وابن يونس وابن بكربن عبد الرحمن وهو ظاهر لأن الزائف
أهصن فما في عقب وخش أن ترك يانه من الغش فيه نظر ونصح عن ابن عمرز فان كان الثمن
عشرة ودفع من جلته واحداً زائفاً ولم يبين التجاوز عنه فالبائع إن يلزم المشتري البيع بالتسعة وقيمة
الزائف فان فات المبيع لزم فيه القيمة ما لم تزد على العشرة وما لم تنقص عن التسعة وقيمة الزائف
(قوله ووجب يان هبة اعتدت) أي فان ترك اليان فكذب فإن كانت قائمة وحط البائع عن المشتري
ما وهب له من الثمن وربحه لزم البيع كما قال اصنع وقال سحنون انه يلزم إذا حط عنه ما وهب له وإن
لم يحط عنه ربحه والظاهر الاول وما قاله سحنون مشكل حيث جعل عدم يان الهبة كذباً وسيأتي
أن الكذب يحط فيه الزائد وربحه فان فاتت عند المشتري خير في دفع القيمة أو الثمن الصحيح

(و) وجب بيان (أنها ليست ببلدية) (١٦٦) إذا كانت تلتبس ببلدية مرغوب فيها أكثر وهكذا يجب بيان أنها بلدية إن كانت

المرغوبة في غيرها أكثر (أو من التركية) (يحتمل عطفه على ليست أي يجب بيان أنها من التركية إذا كانت المرغوبة في غيرها أكثر ويحتمل عطفه على بلدية أي يبين أنها ليست من التركية إذا كانت المرغوبة في التركية أكثر فإن لم يبين فغش في المستثنين (و) وجب بيان (ولادتها) عنده (وإن باع ولدها معها) (لأن المشتري يظن أنها اشترت مع ولدها وبالع عليه لئلا يتوهم أنه لا يجب البيان لكونه يجبر النقص كما تقدم (و) وجب بيان (جذ ثمرة أبرت) أي كانت مأبورة وقت الشراء فأخذ ثمرةا واراد بيع الأصل مراعاة فإن لم يبين فكذب وأما غير المأبورة فلا يجب البيان إلا أن يطول الزمان فيجب لطوله (و) وجب بيان جز (صوف تم) حين الشراء إذا اراد بيع الغنم مراعاة لأن لكل من الثمرة المأبورة والصوف حصة من الثمن ولا مفهوم لم على المعتمد فيجب بيان أخذ الصوف ولولم يكن تاما وقت الشراء (و) وجب بيان (إقالة مشتريه) إذا باع بالثمن الذي وقعت عليه الإقالة كاشترائه بعشرة وبيع

وربعه مالم تزد القيمة على الكذب وربحه (قوله) وجب بيان أنها ليست ببلدية (أي فإن ترك البيان كان غشاً فيخير للمشتري بين الرد والتماك بما تقدم من الثمن إن كان للمبيع قائما فان فاتت لزمه بالقل من الثمن والقيمة (قوله في المستثنين) أي قوله إنها ليست ببلدية أو من التركية (قوله ولادتها) أي أن من اشترى ذاتا سواء كانت من نوع مالا يقل أو من نوع ما يقل فولدت عنده سواء حملت عنده أو كان اشترى حاملاً ولو بقرب ولادتها فانه لا يبيعها مراعاة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها مع وأشعر قوله ولدت أن وطء السيد لا يجب بيانه إلا أن تكون بكرًا رائمة واقضها فان لم يبين اقضاض الرائة فكذب فيلزم للمشتري أن حط عنه ما يتوب الاقضاض وربحه ان كانت قائمة فان فاتت قيل للبائع أعطه ما نقصه الاقضاض وربحه وإلا فله أن يسترجع قيمتها يوم قبضها مفتضة مالم تزد على الثمن الأول فلا يزد أو ينقص عنه بعد الاقضاض فلا تنقص * واعلم أن الولادة عند البائع في مسألة المصنف عيب وطول اقامتها عنده إلى أن ولدت غشاً وما نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن فان ولدت عند البائع يترشائها وباعها مراعاة ولم يبين فقد اتقى الغش لعدم طول الزمان وانقضى الكذب في الثمن لعدم التزويج ووجد العيب فلم يشتري القيام به فلما أن يرد ولا شيء عليه وإما أن يتماك ولا شيء له هذا إذا كانت قائمة فان فاتت تعين التماك والرجوع بارش عيب الولادة وان وجدت الأمور الثلاثة وباع مراعاة ولم يبين وكانت قائمة فله القيام بأي واحد من هذه الثلاثة شاء فلو أسقط عنه البائع الكذب وربحه كان له القيام بالغش والعيب فيخير إما أن يرد أو يتماك بما تقدم من الثمن ولا يكون حط البائع الكذب وربحه عنه ملزماً له بالمبيع لأن له أن يحتج بالغش والعيب فان لم تكن قائمة وفاتت عند المشتري بمفوت فان كان من مفوات الرد بالعيب ومن لوازمه أن يكون مفوتا من الغش والكذب وذلك كيبيعها وإهلاكها ونحوهما مما يفوت المقصود فان شاء قام بالعيب فحط عنه أرشه وما ينوبه من الربح وان شاء رضى بالعيب واذا رضى به كان له القيام بالغش أو الكذب وقيامه بالاول أنفع له وان كان من مفوات الغش دون الرد بالعيب كحوال السوق وحدوث قليل عيب أو حدوث عيب متوسط فله الرد بالعيب وله الرضا به ويقوم بالغش فيغرم الأقل من القيمة والسمي لانه احسن من قيامه بالكذب لانه يغرم الاكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة مالم تزد على الكذب وربحه (قوله) وأما غير المأبورة (أي وقت الشراء إذا جذها قبل طيها عنده أو بعده واراد بيع الأصل مراعاة فلا يجب البيان وقوله إلا أن يطول الزمان أي حتى طابت وجذها (قوله فيجب لطوله) أي فيجب البيان لطول الزمان ولا يحتاج لبيان جذ الثمرة التي كانت وقت الشراء غير مأبورة فقوله إلا أن يطول الخ استثناء منقطع تأمل (قوله) وجب بيان جز صوف تم (أي فان ترك البيان كان كذباً كترك بيان جذ الثمرة للثورة كما قال الشارح (قوله) ولولم يكن تاما وقت الشراء (أي سواء حصل طول في الزمان أولاً والفرق بين الثمرة حيث لم يجب البيان إذا لم تكن مأبورة وأما الصوف فيجب فيه البيان إذا أخذه ولو كان غير تام ان الثمرة غير المأبورة إذا جذت الشأن انه لا ينتفع بها بخلاف الصوف غير التام فانه ينتفع به ولو في حشو نحو طراحة فان ترك بيان جز الصوف غير التام كان غشاً كما في عقب وما ذكره من وجوب بيان جز الصوف إذا كان غير تام فبخلاف النقل والنقل ان غير التام يكون غلة ولا يجب بيانه إذا لم يطل الزمان نعم إذا طال الزمان وجب البيان لانه بل بطول الزمان فلو بين طول الزمان كفى ونفى للدونة كما في الواقي ومن ابتاع حوائث أو دورا أو حوائث أو رقيقا أو حيوانا أو غنما فاغتلها أو حلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك في الرابعة لان الغلة بالضم إن لم يطل الزمان

أو نحول الاسواق فليبين ذلك وأما إن جزّ صوف الغنم فليبينه كان عليها يوم الشراء أم لا لأنه إن كان يومئذ تاماً فقد صار له حصة من الثمن فهذا نقصان من الغنم وإن لم يكن تاماً فلم يثبت إلا بعد مدة تتغير فيها الاسواق اهـ فقد عللت بيان غير التام بأنه لم يثبت إلا بعد مدة تتغير فيها الاسواق وحينئذ فإذا بين طول الزمان لم يحتج لبيان جز ذلك الغير التام قاله شيخنا العدوي (قوله فلا بد من بيان الاقالة عليها) أي لفترة النفوس مما وقعت فيه الاقالة فإن لم يبين كان كذباً على المعتمد وقيل هو غشٌ وعلى أنه كذب فإذا حط البائع الزائد وهو الخمسة وربحها لزم البيع للمشتري وإن لم يحطه البائع خير للمشتري بين الرد والامضاء بما تقدمه من الثمن هذا إذا كانت السلعة قاعةً فإن فاتت خير للمشتري بين الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم تزد على الكذب وربحه (قوله بزيادة) أي ملتبسة بزيادة أو نقص كأن تقع الاقالة على ستة عشر أو أربعة عشر في الثلاث المذكور في الشارح (قوله لأنها بيع ثان) أي فلا يلتفت لعدم الرغبة فيما تقع فيه الاقالة (قوله ومثاهما) أي في عدم وجوب البيان (قوله إذا وقعت مع بعد) أي إذا وقعت بالثمن الذي حصل الشراء به من غير زيادة ولا نقص وهو الخمسة عشر لكن مع بعد من البيع (قوله والركوب للدابة) أي كأن يقول اشتريتها بمائة وركبتها للسافة فلانية فإن ترك بيان الركوب أو اللبس كان كذباً (قوله إذا كانا منقصبين) ولا يشترط كون الركوب في السفر وقول المدونة وركوب الدابة في السفر إنما قيد به لكونه مظنة لعجبها وتنقيصها كما قال أبو الحسن فالمدار على التنقيص كان الركوب في سفر أو حضر (قوله ووجب بيان التوظيف) أي بيان أنه منه كأن يشتري مقوماً متعددًا كعشرة أبواب مثلاً صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلاً ويوظف على كل ثوب منها درهما فإذا أراد أن يبيع مرا بعة فإنه يجب عليه أن يبين ذلك التوظيف منه إذ قد يخطئ نظره في التوظيف ويحمل البيان إذا أراد يبيع بعض الصفقة وأما لو أراد يبيعها بتمامها صفقة على المراجعة فلا يجب البيان (قوله ولو متفقاً) أي هذا إذا كان البيع مختلفاً في الصفقة بل ولو كان متفقاً فيها ورد بلو قول ابن نافع بعدم وجوب البيان عند الاتفاق قال لان من عادة التجارة الدخول عليه (قوله على الرجوع) أي وقيل إنه كذب قال عج وينبغي كما وقع في مجلس للذاكرة التوفيق بين القولين فيقال إن ترك البيان غش إذا كان للوظف عليه متفق الصفقة لايهام شرائه كذلك وكذب في مختلف الصفقة لاحتمال خطئه (قوله واستثنى من المبالغ عليه) أي وهو وجوب البيان إذا كان المبيع الموظف عليه متفقاً (قوله فلا يجب البيان) أي بخلاف بيع النقد فإنه يجب فيه البيان (قوله وإنما المقصود الصفقة) أي بخلاف بيع النقد فإن المقصد فيه إلى الآحاد (قوله بخلاف المبيع في غير السلم) أي فإنه يرجع بقيمته (قوله ومحلّه) أي محل عدم وجوب البيان للتوظيف إذا كان المبيع المتفق عليه من سلم (قوله بأخذ أدنى) أي ووظف الثمن على هذه السلع التي أخذها فإنه يجب عليه البيان إذا أراد أن يبيع بعضها مرا بعة ومحلّه أيضاً ما لم يدفع المسلم إليه بعض المسلم فيه أجود مما في ذمته والبعض الآخر على حاله ووظف قيمة الاجود عليهما وإلا وجب البيان عليه إذا أراد أن يبيع البعض مرا بعة لان أخذه الاجود بمنزلة ماله وهبه البائع شيئاً وقد سبق أنه إن وهبه شيئاً وجب ان يبين (قوله فلا يجب البيان) أي يان الاستئلال لعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع (قوله والرابع) أي في الاصل وقوله والمراد الخ أي فهو هنا مجاز من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومثله الحيوان) أي لقول المدونة ومن ابتاع دوراً

(بزيادة أو نقص) فلا يجب بيانها لأنها بيع ثان فله البيع عليه مرا بعة ومثلهما إذا وقعت مع بعد (و) وجب بيان (الركوب) للدابة (واللبس) للثوب إذا كانا منقصبين (و) وجب بيان (التوظيف) وهو توزيع الثمن على السلع بالاجتهاد (ولو) كان المبيع الموظف عليه (متفقاً) في الصفقة كثوين جنساً وصفة لانه قد يخطئ في توظيفه ويزيد في بعضها لرغبة فيه وبهذا التعليل خرج المثل فلا يجب فيه البيان إذا باع بعضه مرا بعة على التوظيف حيث اتفقت أجزاؤه فإن لم يبين في مسألة المصنف ففش على الرجوع واستثنى من المبالغ عليه فقط قوله (إلا) إن كان المبيع (من سلم) متفق فلا يجب البيان لأن آحاده غير مقصودة وإنما المقصود الصفقة ولذا إذا استحق منه ثوب رجع بمثله لبقيمته بخلاف المبيع في غير السلم ومحلّه أن لا يكون المسلم تجاوز عن المسلم إليه بأخذ أدنى مما في ذمته (لا على ربيع) مشتري

اغتمها وأراد يبيع مرا بعة فلا يجب البيان والرابع المنزل والمراد به ما يشمل الارض وما اتصل بهامن بناء وشجر فلو عبر بعقار كان أحسن ومثله الحيوان ولعل عدم ذكره لقبحه بالاولى لان الحيوان يحتاج من النفقة

مالا يحتاج اليه الربع وشبه في عدم وجوب البيان قوله (كِتْمَانُ شِرَائِهِ) لسلعة اشترى نصفها بعشرة مثلاً واشترى باقيها بأزيد
كخمس عشرة فإنه يبيع جملتها رابحة (١٦٨) على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا (لا إن ورث

بعضه) أو وهب له
بعضه واستكمل الباقي
بالشراء وأراد بيع البعض
المشترى رابحة فيجب
البيان وأما البعض
الموروث ونحوه فلا يباع
مرابحة إلا إذا ثبت له (وهل)
وجوب البيان (إن تقدم
الإرث) على الشراء لأنه
يزيد في ثمن النصف
المشترى ليكمل له ما ورث
بعضه بخلاف ما لو تقدم
الشراء (أو) وجوب
البيان (مطلقاً) وهو
المذهب (تأويلان وإن
غلط) البائع مرابحة على
نفسه فأخبر (بنقص)
عما اشترى به (وصدق)
بالبناء للفقول أي صدقه
المشترى في غلظه (أو
أثبت) ذلك بالبينة (رد)
المشترى السلعة أي له ذلك
وأخذ ثمنه (أو دفع
ماتين) أنه ثمن صحيح
(ورجحه) إن كانت السلعة
قائمة (فإن فاتت) بناء أو
نقص لا بحالة سوق
(خبير مشريه) أيضاً
(بين) دفع الثمن
(الصحيح ورجحه) دفع
(قيمته) في المقوم ومثله في
المثل (يوم يعه) لان العقد
صحيح لا يوم قبضه (مالم

أو حوائط أو حيواناً أو رقيقاً واغتلبها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراجعة لان الغلة
بالضمان اهـ واعترض أبو الحسن تعليل عدم وجوب البيان بالتعليل المذكور بعدم صلاحيته لما
ذكر إذ لا يلزم من كون الغلة له شرعاً أنه لا يبين ألا ترى اللبس والركوب فإن له ذلك ويبين فلذا قال
الوانوغى الصواب أن يعلل عدم البيان بعدم حدوث ما يؤثر قصاً في البيع ولا ما يختلف به الأغراض
(قوله مالا يحتاج اليه الربع) أي فإذا كان مالا يحتاج الى ثقة لا يجب بيان أخذ غلته فما بالك بما يحتاج
الى ثقة فلا يجب بيان أخذ غلته بالطريق الاولى (قوله ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا)
قيداً للحمى عدم وجوب البيان بما إذا لم تكن الزيادة في شراء البعض الثاني لدفع ضرر الشريك بل لحالة
سوق ونحوه والإين والصنف لوح لهذا القيد بقوله كِتْمَانُ شِرَائِهِ اهـ شيخنا عدوى (قوله لان
ورث بعضه) مخرج من قوله كِتْمَانُ شِرَائِهِ (قوله وأراد بيع البعض المشتري رابحة) هذا هو
موضوع المسئلة في المدونة وفيه وقع التأويلان للقاسى وأبى بكر بن عبد الرحمن وبه شرح ح
وغیره خلافاً لعق حيث فرض للوضع أنه أراد أن يبيع الجميع مرابحة إذ هذا لا يجوز ولو بين اهـ بن
(قوله فيجب البيان) أي فيجب أن يبين للمشتري أن ثمن النصف المشتري عشرة ولا بد أن يقول
له والنصف الآخر موروث وعلة في المدونة بأنه إذا لم يبين أن النصف الآخر موروث دخل في
ذلك ما ابتاع وما ورث فإذا بين فأنما يقع البيع على ما ابتاع وذلك لان الفرض أن النصف شائع وقوله
فيجب البيان الخ أي فإن باع النصف المشتري ولم يبين أن النصف الثاني ميراث فإن كانت السلعة قائمة
خير المشتري بين الرد والتأمسك بما وقع العقد عليه وإن فات البيع وهو النصف بفوات السلعة فنصفه
مشتري يعض بنصف الثمن ونصف الربح ونصف الآخر موروث فيمضي بالأقل من القيمة أو ما
يقع عليه من الثمن والربح لسريان الموروث في اجزاء ما اشترى اهـ خش * وحاصله ان النصف
للموروث على حكم الغش لأنه مع قيام المبيع بخير المشتري ومع القوات يلزمه في النصف الموروث
الأقل من الثمن والقيمة وأما النصف المشتري فالبيع فيه ماض مع القيام والقوات بنصف الثمن
ونصف الربح تأمل (قوله بخلاف ما لو تقدم) أي فلا يجب البيان لعدم زيادته في الثمن (قوله أو
أثبت ذلك بالبينة) أي أولم يصدقه المشتري ولكن أثبت البائع ذلك (قوله أي له شري
ردها وأخذ ثمنه وله ان يعض البيع ويدفع ماتين انه ثمن صحيح ورجحه على حساب ما أربح للثمن
الذي غلط فيه وإنما كان الخيار للمشتري لان خيرته تنفي ضرر البائع له حيث يدفع له الصحيح ورجحه
مع ان البائع عنده نوع تفریط حيث لم يثبت في أمره (قوله لا بحالة سوق) أي لان حوالة السوق
وان افادت السلعة في الغش والكذب لاتفيها في الغلط (قوله أيضاً) أي كما ثبت له الخيار في
حال قيام السلعة (قوله فلا ينقص عنهما) أي عن الغلط ورجحه بحيث يدفع القيمة لانه قد رضى
بدفع الغلط ورجحه ومعلوم ان الغلط ورجحه أقل من الصحيح ورجحه والمائل اذا خير بين دفع
أحد أمرين انما يختار دفع أقلهما وحيث قد يتعين دفعه للغلط ورجحه حيث نقصت القيمة عنهما
(قوله أي زاد في اخباره) أي على ما هو ثمنه في الواقع وقوله كأن يخبر الخ أي أو يترك بيان تجاوز
الزائف أو الركوب أو اللبس أو هبة اعتدت أو جزء الصوف التام أو الثمرة المؤثرة فكل هذا
داخل في تعريف الكذب المذكور (قوله كأن يخبر أنه اشتراها بخمسين) أي وباعها مرابحة

بخمسة

تقص (قيمته) عن الغلط ورجحه) فلا ينقص عنهما * ولما جرى في كلامه ذكر الكذب والغش شرع

في بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (وإن كذب) البائع أي زاد في اخباره كأن يخبر أنه اشتراها بخمسين وقد كان اشترى بأربعين

وسواء كان عمداً أو خطأ (لزم) البيع (المشتري إن حطه) أي حط البائع الزائد (١٦٩) الكذوب به (وربحه) فإن لم يحطه لم يلزم

المشتري وخير بين التماسك والرد (بخلاف الفسخ) فلا يلزمه وشئت له الخيار بين التماسك والرد ابن عرفة الفسخ أن يوم وجود مفقود مقصود وجوده في البيع أو يكتم فقد موجود مقصود فقده منه انتهى كأن يرقم على السلعة أكثر من ثمنها ويبيع بالثمن الأصلي ليوم المشتري الغلط على نفسه أو ينفخ اللحم لايهام أنه ممين وجعل المداد في يد العبد أو ثوبه لايهام أنه كاتب وكان يكتم طول اقامتها عنده ثم يبيع مراوحة من غير بيان طول الاقامة فقد كتم بيان موجود مقصود فقده هذا كله مع قيام السلعة وإن فاتت ولو بحالة سوق (في الفسخ) يلزم المشتري (أقل الثمن) الذي بيعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح عليها (وفي الكذب خير) المشتري (بين) دفع الثمن (الصحيح) وربه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب وربه (فإن زادت خير بين دفع الصحيح وربه أو الكذب وربه فكلام

بخمسة وخمسين (قوله وسواء كان عمداً) أي سواء كان اخباره بالزيادة عمداً أي على جهة العمد أو السهو (قوله أي حط البائع الزائد الكذوب به وربه) هو في المثال المذكور أحد عشر (قوله بين التماسك) أي بجميع ماذن من الثمن وهو الخمسة والخمسون وقوله والرد أي ويأخذ ثمنه من البائع (قوله بخلاف الفسخ فلا يلزمه) أي فلا يلزم المشتري البيع وان حط عنه البائع ما غش به كما إذا اشتراها بثانية مثلاً ويرقم عليها عشرة ثم يبيعها مراوحة على الثانية بعشرة ليوم المشتري أنه غلط على نفسه فهو غش فالمشتري بخير في حالة الفسخ إذا كانت السلعة قائمة بين أن يتماسك بجميع الثمن الذي قدده وهو الثانية وربه أو يردّها على البائع ويرجع بثمنه ولو حطّ البائع ثمن ما غشّ به وهو الدرهمان وقد علم من هذا أن الفسخ موافق للعيب في حال القيام ومخالف له في حال القوات وأما الكذب فهو مخالف للعيب في الحالين (قوله أن يوم وجود مفقود مقصود وجوده في البيع) مثاله أن تبيع سلعة ورثتها وتوهم أنك اشتريتها فقد أومت وجود مفقود وهو شراؤها وشراؤها في بيعها مراوحة مقصود للمشتري ومثال صورة الكتم أن يشتري سلعة وتطول اقامتها عنده ثم يبيعها مراوحة ولم يبين طول اقامتها عنده فهذا قد كتم وجود موجود مقصود فقده اه شيخنا (قوله أو يكتم قد موجود) هكذا لفظ ابن عرفة وصوابه أو يكتم وجود موجود مقصود فقده لأن المكنوم هو وجود ما يكون المقصود فقده مثل أن يكتم طول اقامته عنده ويظهر جدته قاله طفي وزاد ابن عرفة بعد قوله مقصود فقده منه لا تنقص قيمته لها اه وضمير لها للمفقود والموجود واحترز به عن العيب وذلك أنهم فرقوا في باب المراوحة بين الفسخ والعيب فما كان يكره ولا تنقص القيمة لأجله يسمى غشاً كطول اقامة السلعة عنده وكونها غير بلدية أو من التركة وما تنقص القيمة لأجله يسمى عيباً كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص لاغش باعتبار ذات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف ذات العيب فإن ذات المبيع ناقصة غالباً فافهم قاله طفي اه بن (قوله كأن يرقم الخ) أي كأن يشتريها بثانية ويرقم عليها عشرة ويبيعها مراوحة على الثانية (قوله وكأن يكتم الخ) هذا مثال للشق الثاني من التعريف وجميع ما قبله مثال للشق الأول منه وقوله وكأن يكتم طول اقامتها عنده أي أو يكتم كونها بلدية أو أنها من التركة وارث البعض (قوله أقل الثمن والقيمة) أي الأقل من الثمن والقيمة (قوله يوم قبضها) هذه رواية ابن القاسم وروى على بن زياد يوم بيعها والراجح الأولى وعليها فالفرق بين الفسخ والكذب حيث اعتبرت القيمة فيها يوم القبض وبين الغلط حيث اعتبرت القيمة فيه يوم البيع كما مر أن الفسخ والكذب أشبه بفساد البيع من الغلط والضمان في الفساد بالقبض كما مر (قوله هو الصواب) وفي خش وعقب تبعاً لهرام ان الخيار للبائع فيخير بين أخذ الثمن الصحيح وربه وقيمتها يوم القبض ما لم تزد القيمة على الكذب وربه وإلا غرم المشتري الكذب وربه فقط ولا يزد عليه لأن البائع قد رضى بذلك قال عقب ويدل على أن التخيير في كلام المصنف للبائع قوله ما لم تزد على الكذب وربه إذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى إذ له دفع القيمة ولو كانت زائدة على الكذب وربه لأنه يدفعها باختياره وله دفع الصحيح وربه الذي هو أقل من القيمة ولأنه لا يختار إلا الأقل وحيث فلا فائدة في التقييد في كلام المصنف وقد ردت شارحنا ذلك بقوله فإن زادت خير بين الصحيح وربه والكذب وربه فالتقييد حينئذ ظاهر ولكن ماذا كره عقب وخش من أن الخيار للبائع هو ما في ابن الحاجب واقتصر عليه كذا في المص (قوله لان من طال الخ) أي وكذا من كتم كونها بلدية أو كونها من التركة أو إرث بعضها فإنه يقال له غش

٢٢ - دسوقي - ثالث - الثاني من أن التخيير للمشتري هو الصواب ولما كان الغاش أعم من اللدلس لان من طال زمان

البيع عنده ولم يبين غاشي ولا يقال

ولا يقال له مدلس (قوله ولم يبين الخ) لعل الأولى أو تعد غير ما عقد عليه وباع مراعاة ولم يبين (قوله غاش عند سحنون) أى حكمه حكم الغاش وهذا ضعيف والتمتع رواية عيسى عن ابن القاسم أنه عند قيام البيع غير المشتري بين الاجازة والرد وإن فاتت فأنها تلزمه بأقل مما عقد عليه البائع وتقدم وظاهر كلام الشارح أن غير سحنون وهو ابن القاسم يقول أن من قد غير ما عقد عليه وأراد أن يبيع مراعاة وكتب ذلك ولم يبينه يكون مدلساً مع أن ابن القاسم يقول أنه ليس بمدلس كما أنه ليس بغاش ولا كاذب بل هو واسطة كما مر (قوله ومدلس المراجعة الخ) المراد بمدلس المراجعة من بسطته عيب سواء علم به وكتبه كما هو حقيقة المدلس أو لم يعلم به وهذا على الاحتمال الأول أما على الثانى فالمراد به من علم بسطته عيا وكتبه (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) أى فإن حدث عنده عيب فاما أن يكون قليلاً جداً أو متوسطاً أو مفيتاً المقصود فما تقدم في بيع المساومة يأتى في المراجعة فإن كان العيب الحادث عند المشتري سبباً كان بمنزلة العدم وخياره على الوجه المذكور ثابت له وإن كان متوسطاً خير إما أن يرد ويدفع ارش الحادث أو يتناكس ويأخذ ارش القديم وإن كان مفيتاً المقصود تعين التناكس وأخذ ارش القديم (قوله ويحتمل كغيرها مما مر من المسائل الستة) أى أن المدلس وهو الذى يعلم أن بالسلعة عيباً ويكتبه يفرق بينه وبين غير المدلس في المسائل الستة السابقة فى كل من يبيع المراجعة والمزايدة والمساومة (قوله ان قص) أى بعيب التدليس (قوله لأنه قال فيها) ظاهره ان ضمير فيها للدونة وليس كذلك بل للمراجعة عند الكذب والغش وضمير لأنه لابن يونس وأصل العبارة كافى عقب وتفترق المراجعة من غيرها كما قال ابن يونس فيها لو هلكت السلعة فى مسألة الكذب بزيادة فى الثمن قبل قبض المشتري فضمانها من البائع لأنه قال فيها أى لأن ابن يونس قال فيها أى فى المراجعة عند الكذب والغش إنما تشبه البيع الفاسد أى والبيع الفاسد إنما يضمن فيه بالقبض وحاصله ان المراجعة إذا وقعت محتوية على الكذب بزيادة فى الثمن أو على غش أو كتمان عيب فإنها تكون شبيهة بالبيع الفاسد فلا ينتقل الضمان للمشتري إلا بقبضه بخلاف ما لو اشترى سلعة شراء مزايدة أو مساومة وكان فى السلعة عيب كتبه البائع أو غش أو كذب بزيادة فى الثمن وتلفت عند البائع قبل قبض المشتري فان الضمان من المشتري بمجرد العقد

(فصل تناول البناء والشجر الأرض الخ) قد اشتمل هذا الفصل على أربعة أشياء المداخلة وبيع الثمار والعرايا والجوائح قال ابن عاشر ولم يحضرنى وجه مناسبة بعضها لبعض كما يظهر لى وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله اه وقديين خشي المناسبة بينها وحاصل ما ذكره أن المراجعة تارة تكون بزيادة فى الثمن وتارة تكون قصاً منه والتداخل المذكور فى هذا الباب يشبه المراجعة من جهة أنه بزيادة فى البيع تارة وقص منه أخرى والزيادة هى المشار لها بقوله تناول البناء والشجر الأرض الخ والنقص هو المشار له بقوله لا الزرع ولا الشجر المؤبر فإذا عقد على شجر وفيه ثمر مؤبر أو على أرض وفيها زرع فلا يتناولها فهو قص بحسب الظاهر (قوله تناول البناء والشجر الأرض) أى تناول العقد عليهما الأرض تناولاً شرعياً وإن لم يمر عرف بذلك تناولاً مالم يمر عرف بخلافه كما سيقول الشارح (قوله التى هما بها) أى لا أزيد أى وهو ما يمتد فيه جريد النخلة وجدرها المسمى بحريم النخلة إلا أن يشترط دخوله وعدم دخول حريم النخلة طريقة للشيخ سالم وتت والشيخ خضر ورجعها شبتما لعج واستظهر الشيخ أحمد الزرقانى دخوله فى العقد على الشجرة وهو ما فى الذخيرة ورجعه بعض وشارحنا قدمشى على الطريقة الأولى (قوله أى تناول العقد على الأرض) أى سواء كان العقد على أرضها أو وصية أو هبة أو صدقة أو حبساً (قوله ما فيها من بناء وشجر) وإذا كان على

فيه مدلس أو باع على غير ماعقد أو قد ولم يبين غاش عند سحنون وليس بمدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ومدلس) يبيع (المراجعة كغيرها) أى كالمدلس فى غيرها فى ان المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتناكس ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها مما مر من المسائل الستة المتقدمة فى قوله فى الخيار وفرق بين مدلس وغيره ان قص وتفترق المراجعة من غيرها فيما لو هلكت السلعة فى مسألة الكذب بزيادة فى الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضمانها من البائع لأنه قال فيها تشبه البيع الفاسد

[درس]

(فصل) فى بيان أن العقد على شيء يتناول غيره بالتبع (تناول البناء والشجر) أى العقد عليهما من بيع أو وهن أو وصية ويبنى ان الهبة والصدقة والحبس كذلك (الأرض) التى هى بها (وتناولهما) أى تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر

الشجر الذي دخل تبعاً للأرض نحر. مؤر فهو للبائع السنة خلافاً لابن عتاب محتجاً بأنه حيث تناولت الأرض الشجر وهو أصل الثمر المؤبر فتناولوه بالأولى أما إن كان غير مؤبر فهو للمشتري اتفاقاً (قوله) ومحل ذلك (أي) ومحل تناول العقد على البناء والشجر للأرض وتناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر كان ذلك العقد يباع أو غيره إن لم يكن شرط أو عرف بخلافه وإلا عمل بذلك الشرط أو العرف فإذا اشترط البائع أو الراهن أو نحوهما أفراد البناء أو الشجر عن الأرض أوجرى العرف بأفرادها عن الأرض في البيع أو الرهن أو نحوها فلا تدخل الأرض في العقد عليهما وكذلك لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء والشجر أو جرى العرف بذلك فانهما لا يدخلان في العقد على الأرض ~~ب~~ تنبيه ~~ب~~ ليس من الشرط تخصيص بعض امكنة بالذكر بعد قوله جميع ما املك مثلاً فإذا قال بعتي جميع املاكي بقرية كذا وهي النار والحاتوت مثلاً وله غيرها فذلك الغير للمبتاع ايضاً ولا يكون ذكر الخاص بعد العام محصاً له لأن ذكر الخاص بعد العام إنما يخصه ويقصره على بعض افراده إذا كان منافياً له وهنا ليس كذلك (قوله صوابه والبذر) أي عطفاً على الضمير البارز في تناولتهما أي تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر وتناول ايضاً البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها وإنما كان هذا الصواب لان البذر إن جعل عطفاً على الزرع كان ماشياً على خلاف المشهور من عدم تناول الأرض للبذر وإن جعل البذر عطفاً على المثلث يلزم عليه الفصل بين المئينين بمثلث لان قوله ومدفونا عطف على الزرع فيكون فيه تشبث في المطف حيث عطف على المثلث تارة وعلى المئني أخرى (قوله لان اباره) أي المقيت لدخوله تبعاً لخروجه من الأرض أي ظهوره على وجهها وما ذكره من ان ابار الزرع خروجه من الأرض هو المشهور ويترتب عليه ما ذكر من تناول العقد على الأرض البذر الكائن فيها وعدم تناوله للزرع الظاهر على وجهها وقيل ان ابار الزرع يخرج البذر من يد باذره وعليه فلا يتناول العقد على الأرض البذر ولا الزرع وقيل اباره بافراكه وعلى هذا فالعقد على الأرض يتناول البذر المغيب فيها والزرع الظاهر على وجهها (قوله فلا تتناولوه) أي لما أتى من ان المؤبر لا يدخل تبعاً (قوله ولا تتناول) أي الأرض أي العقد عليها مدفونا الخ (قوله او ادعاه) أي شخص فليس الفاعل ضميراً عائداً على المالك (قوله فهو لقطعة) أي يعرفها واجدها سنة وبعدها توضع في بيت المال هذا مقتضى نص ابن خلافاً لما في عقب من ان المراد بكونه لقطعة انه يوضع في بيت المال ابتداء من غير تعريف سنة لان شأن المدفون طول العهد فهو مال جهلت أربابه محله بيت المال (قوله فركاز) أي فيخمس والباقي لو اجدته (قوله وإلا فعلى لقطعة) أي وإلا بأن علم انه جرى عليها ملك الغير بأن وجدت مثقوبة فعلى لقطعة فحمل كونها للمشتري إذا علم او ظن اوشك انها تحلقت في بطنه وما ذكره من أنها إذا لم يعلم انه جرى عليها ملك لا حد تكون للمشتري احد اقوال ثلاثة واخساره الشيخ احمد الزرقاني وقيل انها للبائع وصوابه بعضهم وقيل ان بيع الحوت وزنا فالجوهرة الموجودة في بطنه للمشتري وان يبيع جزافاً فعلى البائع (قوله أو اكثره) بالرفع عطف على الضمير المستتر في المؤبر أي المؤبر سواء أكثره من غير فصل بضمير أو غيره وإلى هذا اشار الشارح بقوله المؤبر هو أو أكثره * وحاصله ان من اشترى اصولاً عليها ثمرة قد أبرت او أكثرها فان العقد على الاصول لا يتناول تلك الثمرة وحينئذ فعلى البائع والقول قوله في أن التأخير كان قبل العقد إن نازعه المشتري وادعى حدوثه بعده كما قاله ابن الواز وقيل القول قول المشتري وهو قول القاضي اسمعيل (قوله والتأخير خاص) أي التأخير بالمعنى الآتي خاص الخ فلا ينافي قوله بعد والتأخير في غيره الخ كذا قيل وقرر شيخنا العدوي ان المسئلة ذات طريقتين فهذه طريقة لبعضهم وقوله واما التأخير في غيرها هذه طريقة للباجي

ومحل ذلك ان لم يكن شرط
أو عرف وإلا عمل عليه
(لا الزرع والبذر)
صوابه والبذر لا الزرع أي
وتناول العقد على الأرض
ما فيها من بذر لا الزرع الظاهر
عليها لأن اباره خروجه
فلا تتناولوه (و) لا تتناول
(مدفوناً) فيها من رخام أو
عمد أو غير ذلك حيث يباع
أرضه غير عالم بما فيها وعلم
المالك أو ادعاه وأشبهه أن
يملكه هو أو مورثه وإلا
فهو لقطعة ان علم أنه لمسلم
أو ذمي والافركاز وهذا
معنى قوله (كلو مجهل)
ما لسه أي فلا تتناولوه بل
لقطة أو ركازاً وما ماتخلق
فيها من المعادن فهو للمشتري
جزماً ويؤخذ منه أن من
اشترى حوتاً فوجد في
بطنه جوهرة انها للمشتري
مالم يعلم أنه جرى عليها
ملك الغير وإلا فعلى لقطعة
(ولا) يتناول (الشجر)
أي العقد عليه (الثمر)
المؤبر كله هو (أو)
أكثره (والتأخير خاص)
بالنخل

وهو تعليق طلع الذكر على الاثنى لثلاث نسط تمرتها واما التأخير في غيره من البهار فهو بروز جميع الثمرة عن موضعها وتميزها عن أصلها وأما الزرع فإبارة أن يظهر على وجه الارض (١٧٢) وسواء وقع الشراء على الشجر فقط أو دخل ضمناً بأن اشترى

أرضاً بها شجرة فيه ثمر مؤبر ومنهوم أكثره شيشان النصف وسينص عليه والاقل المؤبر وهو تبع للاكثر الغير المؤبر ومثله غير المنعقد فلهبتاع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور (إلا بشرط) من المتابع لجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد لبيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهي ولما كان التأخير خاصاً بالنخل شبه غيره به بقوله (كالمنعقد) من ثمر غير النخل من تين وجوز ولوز وخوخ وغير ذلك فانه لا يدخل في البيع لاصله إلا بشرط وانقضاء بروزها وتميزها عن أصلها (ومال العبد) بالجبر عطف على المنعقد اى لا يندرج في العقد على العبد ماله إلا بشرط وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد ويبقى يده حتى ينزعه المشتري وهذا في العبد الكامل الرق للمالك واحد فان كان مشتركاً لماله للمشتري الا ان يشترطه البائع عكس ما للمنفذ

ولو مشى على الاولى لقال وفي معنى التأخير بروز الثمرة الخ (قوله) وهو تعليق طلع الذكر على الاثنى المراد بتعليقه عليها وضمه عليها (قوله) وتميزها عن أصلها (عطف تفسير (قوله) أو دخل ضمناً) أى فى العقد على الأرض (قوله) فيه ثمر مؤبر (أى فلا يكون الثمر المؤبر للمشتري بل للبائع كما فى الجلاب خلافاً لابن عتاب كما مر (قوله) وهو تبع الخ) أى فاذا اشترى نخلاً وكان فيها ثمر أقله مؤبر وأكثره غير مؤبر فان ذلك المؤبر القليل يكون تبعاً للكثير الغير المؤبر فى تناول العقد على النخلة له وحيثئذ يكون الثمر كله للمشتري (قوله) ومثله غير المنعقد (أى مثل الكثير غير المؤبر فى تبعية الاقل المؤبر له غير المنعقد الاكثر فى تبعية المنعقد الأقل له فى تناول العقد على الشجر له فاذا اشترى شجراً وفيه ثمر منعقد وغير منعقد وكان غير المنعقد أكثر فان المنعقد القليل يكون تبعاً لغير المنعقد الكثير فى تناول العقد على الشجر له فيكون الثمر كله للمشتري (قوله) على المشهور (أى بناء على ان المستثنى مشتري خلافاً لما صححه اللخمي من الجواز بناء على ان المستثنى مبيع (قوله) إلا بشرط) أى ان محل عدم تناول العقد على الشجر للثمر المؤبر كله أو أكثره مالم يشترط المشتري دخوله فان شرط دخوله كان العقد متناولاً له (قوله) ولا يجوز شرط بعضه (أى ولا يجوز للمشتري اشتراط بعض المؤبر وقوله) لانه قصد الخ أى لأن شرط بعضه قصد الخ وذلك لأن التبعض دليل على المشاحة فيه والاعتناء به (قوله) بخلاف شرط بعض المزهي (أى بخلاف اشتراط المشتري بعض المزهي فانه جائز لانه يبيع للثمرة بعد بدو صلاحها (قوله) فانه لا يدخل فى البيع لأصله) أى إذا كان منعقداً كله أو أكثره (قوله) ومال العبد) اضافة المال للعبد تقتضى أنه بملك وهو كذلك لكن ملكه غير تام لا بشكل بقوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضى ان كل عبد كذلك (قوله) اى لا يندرج فى العقد على العبد ماله (أى بل هو لبائعه (قوله) وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد) أى أو اشترطه مهباً بناء على القول بصحة البيع ويكون للمشتري (قوله) ويبقى يده الخ) هذا استئناف اى والحكم فيما اذا استثناء المشتري للعبد أن يبقى الخ واعلم ان اشترط المال للعبد جائز مطلقاً كان المال معلوماً أو مجهولاً اشترطه كله أو بعضه كان الثمن أكثر من المال ام لا كان مال العبد عيناً او عرضاً او طعاماً كان الثمن عيناً او غيره كان قدراً او لاجل واما اشترطه للمشتري فلا يجوز إلا اذا كان المال معلوماً قبل البيع وهل يشترط ان يكون الثمن مخالفاً للمال فى الجنس أولاً يشترط قولان والمعتمد عدم الاعتراض وهل يشترط فى الجواز أيضاً ان يشترط كل المال فان اشترط بعضه منع وهو ما فى عقب اولاً يشترط ذلك الشرط بل يجوز للمشتري ان يشترط لنفسه بعضه كما يجوز ان يشترط كله وهو ما اختاره بن واما اشترطه مهباً فى صحة البيع وفساده خلاف وعلى الصحة فهو للمشتري والقول بالفساد لأبي محمد صالح كما فى البدر القرافي والقول بالصحة للخمي وظاهر بن ترجيحه (قوله) وهذا) اى عدم اندراج مال العبد فى العقد على العبد (قوله) فان كان مشتركاً الخ) هذا اذا بيع لغير احد الشركاء بأن يبيع لاجني واما اذا بيع لاحد من فان استثنى المشتري ماله فالامر ظاهر وإلا كان بعضه للبائع وبعضه للمشتري كذا فى بن

والبعض إذا بيع مافيه من الرق فماله ليس لبائع ولا لمشتري انتزاعه وبأكل منه فى اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فان مات اخذته قلاً التمسك بالرق وعطف على المنعقد قوله (وخلفه القصيل) بمعنى مقصود اى مجذوذ والخلفة بكسر الحاء المعجمة ما يخلفه الزرع بعد حذوه اى إذا عقد على فصل كقص وبزيم فلا يندرج فيه خلفته وليس للمشتري إلا الجدة الاولى التى وقع عليها العقد

تقلا عن معنونه وما ذكره الشارع من أن العبد المشترك إذا بيع لأجنبي ولم يشترط البائع المال له فانه يكون للشترى هو ما في البدر القرافي وغيره تقلا عن اللخمي ونقل بن عن ابن رعد انه إذا كان البيع لأجنبي ولم يشترط للمشتري المال قيل يفسخ البيع لقصاده وهو قول مالك من سماع أشهب وقيل يفسخ الا أن يرضى البائع بتسليم المال للمبتاع وهو رواية يحيى من سماع ابن القاسم واقتصر في المجموع على ما للبخمي (قوله الا لشرط) أي لأن خلفه القصيل كالبطن الثاني والبطن الثاني لا يتناولها العقد على البطن الاول (قوله ويجوز اشتراطها) أي الخلفة بأربعة شروط • اعلم أن هذه الشروط في اشتراط الخلفة حين العقد على الاصل وأما شراؤها بعد أن يشتري أصلها وقبل جذه فاما بشرط الشرط الاول كذا في عقب ورده بن قاتلا هذا غير صحيح بل لا بد من اشتراط جميعها لان الاخرين شرطان في جواز شراء القصيل وجواز شراء الخلفة فرع منه وما كان شرطاً في الاصل يعتبر في الفرع وأما الاولان فاشتراطها في الخلفة ظاهر وأما شراؤها بعد شراء أصلها وبعد جذه فهو ممنوع لانه فرع غير تابع بل مقصود (قوله كبذل) أي كزرع بلد يسقى الخ (قوله وان يشترط جميعها) أي لان التبعض يدل على قصد ما بالعقد فيمنع (قوله وان لا يشترط تركها) أي في الارض وقوله حق تعجب أي لانه حينئذ يبيع للحب قبل وجوده وهو لا يجوز (قوله وان يبلغ الاصل) أي حين العقد عليه (قوله لاشتراط هذين الشرطين في بيع الاصل) أي الذي هو في القصيل قال في المدونة واذا خرج القصيل من الارض ولم يبلغ أن يرعى أو يحصد لم يجز شراؤه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد ولا يجوز شراء قصيل أو قرط أو قصب قد بلغ أن يرعى أو يحصد على ان يترك حتى يحجب أو يتركه شهراً إلا أن يبدأ الآن في قصه فيتأخر شهراً وهو دائم فيه (قوله في الخلفة الاول) في بن ان هذين الشرطين كما جعلهما في المدونة شرطين لاشتراط الخلفة كذلك جعلهما شرطين في جواز شراء القصيل اهـ لكن جعلهما شرطين في اشتراط الخلفة غير ظاهر لان اشتراط الخلفة فرع جواز شراء القصيل فالقصيل الذي اشتراه على الجذء ان بلغ حد الانتفاع به بأن بلغ أن يرعى فهو الذي يجوز اشتراط خلفته وان كان لم يبلغ ان يرعى فلا يجوز شراؤه أصلاً فضلاً عن اشتراط خلفته لان في قطعه حينئذ فساداً وكذلك إذا بلغ حد الانتفاع به وأراد شراؤه على التبقية في أرضه حتى يحجب فانه لا يجوز شراؤه أصلاً فضلاً عن اشتراط خلفته فالحق ان الشرطين الآخرين ليسا معتبرين اصالة في شراء الخلفة بل في شراء الاصل بخلاف الشرطين الاولين تأمل (قوله وان أبر النصف فلكل حكمه) هذا إذا كان النصف معيناً بأن كان ما أبر في نخلات بعينها ولم يؤبر في نخلات بعينها وأما ان كان النصف المؤبر شائعاً بأن كان ما أبر شائعاً في كل نخلة وكذلك ما لم يؤبر شائعاً فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل يغير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسخ البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن المطار الذي به القضاء ان البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسلم الجميع للآخر وهو الراجح كما قال شيخنا العدوي (قوله ومقابلته للمبتاع إلا بشرط) أي والنصف الذي لم يؤبر للمبتاع إلا إذا شرطه البائع لنفسه وإلا كان له وهذا مبنى على جواز اشتراط البائع غير المؤبر وان المستثنى مبقى وهو قول اللخمي وتقدم للشارح ان المشهور امتناع اشتراط البائع غير المؤبر وان مقاله اللخمي ضعيف وان صدر به في الشامل (قوله ولكلهما السقي) هذا عند عدم المشاحة وأما عند المشاحة فالسقي على صاحب الاصل أخذاً مما يأتي في القسمة في قوله وسقي ذو الاصل أي ان الشريكين إذا اقتسما الثمرة ثم اقتسما الاصول فوقع ثمر هذا في أصل هذا فالسقي على ذي الاصل (قوله إذا كان الاصل لاحدهما) أي كما لو وقع البيع على أصول عليها ثمار مؤبرة كلها وقوله

إلا لشرط ويجوز اشتراطها بأربعة شروط أن تكون مأمونة كبذل يسقى بغير مطروان بشرط جميعها وأن لا يشترط تركها حتى تعجب وأن يبلغ الاصل حد الانتفاع به لا بشرط هذين الشرطين في بيع الاصل فقي الخلفة أولى (وإن أبر) أو انعقد (النصف) أو ما قاربه (فلكل حكمه) فما أبر أو انعقد للبائع إلا بشرط ومقابلته للمبتاع الا بشرط (و لكلهما) أي البائع والمشتري إذا كان الاصل لاحدهما والثمر للآخر أو بينهما (السقي) إلى الوقت الذي جرت العادة بجذ الثمرة فيه

(تمام يضرب بالآخر) بأن يضرسقى (١٧٤) المشتري بشجرة البائع أو سقى البائع بأصل المشتري (و) تناولت (الدار) المبيعة أو المكتراة

(الثابت) فيها بالفعل حين العقد لا غيره وإن كان شأنه الثبوت (كتاب ورث) غير مخلوعين لا مخلوعين أو مهيأين لدار جديدة قبل التركيب ولا ما ينقل من دلو وبكرة وصخر و تراب مسعد لا صلاحها للبائع إلا للشرط (و) تناولت الدار (رحاً مبنية فوق قانيها) إذ لا يتم الانتفاع إلا بها خلافا لمن قال إنما تتناول السفلى فقط والباء بمعنى مع (وسلماً مسمر) عطف على باب (وفي غيره) أى وفى تناول الدار السلم غير المسمر (قولان) وإنما جرى القولان فى هذا دون الباب المخلوع ونحوه لأن ترك عادته له له ظنة هدم الحاجة له بخلاف السلم فانه مظنة الحاجة وإن لم يسمر (و) تناول (العبد) أى العقد على الرقيق ولو أمة (نياب مهنة) بفتح الميم على أفصح أى خدمته ولو لم تكن عليه حين البيع بخلاف نياب الزينة فلا تدخل إلا بشرط أو عرف (وكهل وفى) للبائع (بشرط عدمها) بأن شرط أن لا تكون داخلة فى البيع ذلك لا يستلزم بيعه ككشوف العورة اذ لا يمكن

أو بينهما كما لو باعه أصولا عليها ثمار مؤبر نصفها (قوله مالم يضراخ) أى فان ضرسقى أحدهما بالآخر منع من السقى (قوله لا غيره) أى لا غير الثابت (قوله لا مخلوعين أو مهيأين لدار جديدة قبل التركيب) ما ذكره من عدم تناول العقد على الدار للباب والرف المخلوعين أو المهيأين لدار جديدة قبل تركيبها هو ما يفيد ابن عرفة وهو المتمد خلافا لاستظهار بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني من تناول العقد على الدار لها (قوله ولا ما ينقل) من جلته الدكك مالم تكن مسمرة بحيث لا يتأتى نقلها ومن جملة ما ينقل الأزيار فهى للبائع مالم تكن مبنية بها وإلا فهى للمشتري كذا فى بن (قوله وصخر) أى أحجار مطروحة فيها وكذا عمد وأخشاب وأما الأخشاب والعمد البنى عليه والبلاط البنى فهى داخلة (قوله معدة لصلاحها) أى كالأى تستوى به الأرض أو البناء (قوله ورحى مبنية الخ) قد أطلق المصنف الرضى على السفلى تجوزاً وإلا ففى الحقيقة الرضى اسم للسفلى والعليا وعليه قوله بفوقانيها غير محتاج اليه إلا أن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول للفصل بين العليا والسفلى (قوله قولان) فالقول بأنه للمشتري وأن العقد يتناوله لابن زرب وابن العطار والقول بأنه للبائع وأن العقد لا يتناوله إلا بشرط لابن عتاب وبهذا تعلم أن المحل للتردد لأن الخلاف للتأخيرين ومحل الخلاف إذا كان السلم لابد منه لرقى غرفها كما صرح به ابن عرفة فلا عن التيطى وإلا فلا يتناوله العقد اتفاقاً نظر بن (تنبيه) يجب كما فى ح على البائع أن يسلم للمشتري وثائق العقار والاخير للمشتري ولا يدخل فى العقد على الدار حانوت بجوارها حيث كان لم يتناوله حدودها وحد البيع سواء كان داراً أو أرضاً منه إذا كان ملكاً للبائع فإذا قيل حدها الشرقى شجرة كذا دخلت الشجرة إن لم يصرح بضده وإذا قيل حدها القبلى دار فلان فلا تدخل تلك الدار ولو وقع العقد على دار وفيها مالا يتناوله العقد عليها كحيوان أو أزيار غير مبنية وكان لا يمكن إخراجها من بابها إلا بهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المشتري بهدمه ويكسر البائع أزياره ويذبح حيوانه وظاهره كان المشتري عالماً بذلك حين الشراء أم لا وقال أبو عمر إن الاستحسان هدمه وبينه البائع إذا كان لا يبقى به بعد البناء عيب ينقص الدار وإلا قيل للبتاع أعطه قيمة متاعه فان أبى قيل للبائع اهدم وابن وأعط قيمة البيع فان أبى نظر الحاكم والذي اختاره عج وهو الأوفق بالقواعد أنه إن كان الضرران مختلفين ارتكب أخفهما وإن تساويا فان اصطلاح التبايعان على شئ فالأمر ظاهر وإن لم يصطلحاً فعل الحاكم باجتهاده ما يزيل ذلك وعلى هذا اقتصر فى الميع (قوله وهل يوفى للبائع بشرط عدمها) بأن قال البائع عند عقد البيع أبيعك العبد أو الأمة ما عدا ثبات المنة (قوله لا يستلزم بيعه مكشوف العورة) أى بل يباع لا بسا لها فإذا أخذ المشتري كساره ورد ثياب المنة للبائع (قوله وبه مضت الفتوى) أى وإلى ذلك أشار المصنف بقوله فيما يأتى وصح فهو راجع لقوله أولاً وما بينهما نظائر ترجع لقوله أولاً واعلم أن القول الأول القائل انه يوفى للبائع بشرط عدمها هو قول عيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم واستظهره ابن رشد والقول الثانى القائل بأنه لا يوفى بشرط عدمها بل الشرط باطل هو قول أشهب قال ابن مغيث وهو الذى جرت به الفتوى وبهذا تعلم أن المحل ليس للتردد لأن الخلاف للتقدمين فلو غير المصنف بخلاف لاختلاف الترجيح كان أقرب لاصطلاحه ابن وقول الشارح ابن حبيب وبه مضت الفتوى الأولى ابن مغيث كما علمت (قوله كشرط) أى أنه إذا اشترى الأصول مع ثمارها التى لم يبد صلاحها صفقة أو الأرض وما فيها من الزرع قبل طيبه صفقة واحدة واشترط المشتري زكاة الثمر أو

من ذلك (وهو الأظهر أو لا) يوفى له بشرطه بل يبطل الشرط ويصح البيع ابن حبيب وبه مضت الفتوى من ذلك (وهو الشيوخ وشبه فى هذا الثانى من مسائل بقوله (كشرط زكاة مالم يطب) من حب أو ثمر على البائع فيصح البيع ويبطل الشرط

لأنه غرر لا يعلم مقداره وتكون الزكاة على المتاع لحدوث سبب الوجوب (١٧٥) عنه لأنه اشتراه ثم لم يبد صلحه أو زرع

أخضر مع أصله وأعرض
الحطاب على المصنف بأنه لم
يرصحة البيع وبطلان الشرط
لغير المصنف في مختصره
وتوضيحه وأن الذي في كلام
أهل المذهب فساد البيع
أي لأنه يؤدي لجهل الثمن إذ
لا يدري ما يفضل ثمه لو
زكى انتهى (و) مشروط
(أن لا عهدة) اسلام وهي
درل الاستحقاق أو العيب
بأن أسقط المشتري حقه
من القيام بما ذكرناه لا يلزم
وله القيام به لأنه إسقاط
لشيء قبل وجوبه وأما
التبري من العيب من الرقيق
بشرطه المتقدم فصحيح
ولا يصح أن يراد بالعهدة
عهدة الثلاث أو السنة لأن
لكل من المشتري والبائع
إسقاطها عند العقد (و)
مشترط أن (لا مؤاضعة)
فالبائع صحيح والشرط
باطل ويحكم بها لأنها حق
لله تعالى (أو) مشروط
أن (لا جائحة) فيبطل
الشرط والبيع صحيح
وظاهره ولو فيها عاهته أن
يجاح وقال أبو الحسن إن
البيع فيه يفسد أي لزيادة
الغرر (أو) مشروط (إن)
لم يأت المشتري (بالتن
لكذا) كسهر مثلاً (فلا
يباع) مستمر بينهما فالبائع
صحيح ويبطل الشرط

الحب على البائع إذا طاب فالبيع صحيح والشرط باطل (قوله لأنه غرر الخ) أي والله لو اشتراها
البائع على المشتري جاز لأنه إن كان حصل سبب الوجوب فقد علم القدر وإلا فالشرط مؤكد انظرين
(قوله لحدوث سبب الوجوب عنده) أي الذي هو إنراك الحب وطيب الثمر (قوله مع أصله)
راجع لكل من الثمر والزرع (قوله وأن الذي في كلام أهل المذهب فساد البيع) أي كابدل عليه كلام
العقبة والنوادر وابن يونس وأبي الحسن وصاحب الطراز وصرح بالفساد أيضاً ابن رشد وقد
يقال إنه لا يلزم من عدم رؤيته القول بصحة البيع عدم وجوده فالمصنف قد نقل صحة البيع وفساد
الشرط عن التيطي فغاية الأمر أن المسئلة ذات قولين انظر بن (قوله إذ لا يدري) أي البائع ما
يفضل له منه أي من الثمن (قوله وشرط (١) أن لا عهدة) أي وكشرط البائع على المشتري أنه لا يقوم
عليه بعهدة الاسلام (قوله درك) أي ضمان (قوله بأن أسقط الخ) أي حين الثراء كما لو قال البائع
للمشتري أبيعك هذه السلعة بكذا على أنها إذا استحققت من يدك وأظهر بها عيب قديم فلا قيام لك
بذلك على ورضي المشتري بذلك وأسقط حقه وأما لو أسقط ذلك بعد الثراء ففي التزامات ج عن
أبي الحسن وإذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب بعد العقد وقبل ظهور العيب فإنه يلزمه سواء
كان مما يجوز فيه البراءة أم لا انظر بن (قوله بما ذكر) أي من الإسقاط والعيب القديم
(قوله إسقاطها عند العقد) أي ويعمل بذلك الإسقاط وأما إذا حصل إسقاطها بعد العقد فيعمل به
أيضاً إذا كان من المشتري لأم البائع (قوله أو شرط أن لا جائحة) هو نحو قول ابن عرفة سمع ابن
القاسم إسقاط الجائحة لغو وهي لارمة ابن رشد لأنه لو أسقط القيام بها بعد العقد لم يلزمه لأنه إسقاط
حق قبل وجوبه فكذا في العقد ولا يؤثر فساداً لأنه لاحظ له في الثمن لأن الجائحة أمر نادر اه قال
عج وظاهر المصنف ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده أن يجاح وفي أبي الحسن أنه يفسد فيه العقد
لزيادة الغرر اه وقد يقال إن أصل النص الذي تبعه المصنف فيه التعليل بدور الجائحة وحينئذ
فيمكن أن يقال كلام المصنف مقيد بما إذا كان البيع ليس من عاهته أن يجاح اعتماداً على الأصل
المتابع له قاله شيخنا في حاشية عقب وفي حاشية الشيخ الأمير عليه أن ابن رشد اقتصر في البيان
والمقدمات على ما للمصنف من صحة البيع وبطلان الشرط لكنه علل فيها بقوله لندرة الجائحة
فمقتضاه أن المبيع إذا كان من عاهته أن يجاح فلا يكون الحكم كذلك ولذا قال أبو الحسن بالفساد
في تلك الحالة اه وهذا يقتضي أن كلام أبي الحسن ليس مقابلاً لما مشى عليه المصنف بل هو تقييد له
وقد مشى في المجمع على هذا القول حيث قال وفسد العقد بإسقاط جائحة ما يجاح على الظاهر
وفاقاً لأبي الحسن وإلا يكن يجاح عادة لما الشرط اه لكن هذا يكثر على ما ذكره شيخنا في حاشية
خش من أن قول أبي الحسن بالفساد ليس خاصاً بهذه الحالة حيث قال قوله وقال أبو الحسن
إن البيع فيه يفسد أي إن البيع في هذا الفرع وهو عدم اشتراط القيام بالجائحة بقطع النظر عن
كون المبيع تندر فيه الجوائح أو تكثر فإن هذا يقتضي أن كلام أبي الحسن مقابل لما قاله المصنف
ويوافق قول بن هذا القول الذي قاله أبو الحسن نقله الأحمى عن السليمانية وما عند المصنف
من صحة البيع وبطلان الشرط هو قول مالك في كتاب ابن المواز وفي مباح ابن القاسم وعليه اقتصر
ابن رشد في البيان والمقدمات (قوله أو أن لم يأت الخ) ضرورتها كما قال بعضهم أن يقول البائع بعثك
بكذا لوقت كذا وعلى أن تأتيني بالثمن في وقت كذا فإن لم تأت به في ذلك الوقت فلا بيع بيننا مستمر
قال في توضيحه ذكر ابن لبابة عن مالك في هذه المسئلة ثلاثة أقوال صحة البيع وبطلان الشرط وصحتها

(١) قوله وشرط الخ نسخ

الشارح التي بأيدينا ومشترط الخ هنا وفيما بعده اه

ويكون الثمن مؤجلا للأجل الذي سمياه (أو) (مشتراط) (تأجلا غرض فيه ولا مآلية) كشرط أن يكون العبد أميا فيوجد كائنا
أو الأمة نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن لأجل تزويجها بعبد النصراني كإمارة (وَصَحَّحَ) أي القول الثاني وهو قوله أولا وهو الراجح
(تردد) فيما قبل التشبيه * ولما قدم (١٧٦) أنه يدخل البذر والتمر الغير المؤبر في العقد على أصلهما شرع في الكلام على بيعهما

منفردين فقال (وَصَحَّحَ) بيعُ تمر (بمثلاثين بلع
ورمان وتين وعنب وغير
ذلك) (وَنَهَوُ) كقمع
وشمر وفول وخس وكرات
وجرز وفجل (بدن) أي
ظهر (صلاحة) ببس
حب وباتفاق بكخص
وعصفر (إن لم يستر)
بأكامه فان استر بها
كغالب جوز ولوز في قشره
وكقمع في سنبله وبزر
كتان في جوز لم يصح
جزافا لأنه غير مرئي
ويصح كيلا كما سبق في
قوله وحنطة في سنبل
وتين إن بكيل وأما شراء
ما ذكر مع قشره فيجوز
جزافا ولو كان باقيا في
شجره لم يقطع إذا بدا
صلاحة ما لم يستر في
ورقه فيها لورق وإلا منع
بيعه جزافا أيضا (و)
صح بيع ما ذكر (قبله)
أي قبل بدو صلاحة في
ثلاث مسائل وهي بيعه
(مع أصله) كبلح صغير
مع نخله وزرع مع أرضه
(أو) بيع أصله من نخل
أو أرض ثم بعد ذلك

وفسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الأول وسمى عليه المصنف هنا ونص المدونة آخر البيوع
الفاسدة ومن اشترى سلعة على أنه إن لم ينقد ثمنها إلى ثلاثة أيام وفي موضع آخر إلى عشرة أيام فلا بيع
بينهما فلا يعجز أن يعقد على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن اه فدل كلامها
على أن البيع انعقد على هذا الشرط لاقبله فقول عقب إذ البيع بينهما انعقد قبل ذلك ليس مراده أن
الشرط وقع بعد انعقاد البيع كما يومه بل مراده أن البيع انعقد على ذلك الشرط قبل مجيء الاجل
(قوله ويكون الثمن الخ) قال عياض على هذا حمل أكثرهم المدونة وإن كان ظاهرها أن المشتري يجبر على
تقدير الثمن في الحال * والحاصل أن الثمن يكون مؤجلا للأجل المذكور فلا يطالب المشتري به قبل
الاجل فإذا جاء الأجل ولم يأت به طوبى له ولا يفسخ البيع إذا لم يأت به فيه (قوله وصح بيع تمر)
أي جزافا * وحاصل ما ذكره المصنف أن الثمار أي الفواكه والحبوب والبقول لا يصح بيعها إلا إذا
بدا صلاحها أو بيعت مع أصلها أو الحقت بأصلها البيع أولا أو بيعت على الجذب بقرب أن تقع
واحتيج له ولم يكثر ذلك بين الناس وإن تخلف شرط من هذه الثلاثة منع بيعه على الجذب كما يمنع بيعه على
التبعية أو الإطلاق (قوله بدا صلاحه) بلا همز لأنه من البدو بمعنى الظهور لا من البدء وإنما عبر
المصنف بالصحة ليعلم بالصراحة عدم الصحة في المفهوم أو المخرج ولو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك
صراحة وإن كان الأصل فيما يتمتع الفساد (قوله ببس حب) أي وزهه وبلع وحصول الخلاوة في
غيره من الثمار (قوله إن لم يستر) أي كالبلح والتين والخوخ والعنب والفجل والسكرات والجزر
والبصل * وحاصل ما ذكره الشارح أنه إن استر بغلافه ولم يكن له ورق كالقمع في سنبله لا يجوز بيعه
وحده جزافا ويجوز كيلا وأما بيعه بقشره أي تبته فيجوز جزافا وأولى كيلا والقرض أنه بدا
صلاحة وأما لو استر بورقه كالقمل فلا يجوز بيعه جزافا لا منفردا ولا مع تبته ويجوز كيلا
والحاصل أن ما ليس مستترا في أكامه ولا في ورقه يجوز بيعه جزافا وأولى على الوزن وما استتر في أكامه
إن يبيع وحده يمنع بيعه جزافا ويجوز كيلا وإن يبيع مع تبته جاز جزافا وكيلا وما استر بورقه يمنع بيعه
جزافا يبيع وحده أو مع تبته جاز كيلا (قوله ويصح كيلا) أي كأشترى منك هذا الزرع بثمنه
كل أردب بكذا (قوله وقبله) عطف على بدا صلاحه كما أشار لذلك الشارح (قوله بقرب أو بعد)
أي والحال أن الأصل لم يخرج من يد المشتري (قوله أو ألحق الزرع أو الثمر الخ) أي وأما عكس
ذلك وهو بيع الثمر أو الزرع أولا ثم ألحق أصله به فمنع لفساد البيع الأول ولا يتبع الثاني
لتأخره عنه (قوله فيجوز) أي بيعه بثلاثة شروط أنت خير بأن المصنف قد جعل قوله إن تقع
شرطا في الصحة وظاهر الشارح أنه شرط في الجواز فنقول إنما ذكر الشارح ذلك للإشارة إلى أنه
شرط فيهما لأنه لا يلزم من كونه شرطا في الصحة أن يكون شرطا في الجواز قاله شيخنا (قوله إن تقع)
ذكر المصنف هذا الشرط مع أنه معلوم من شرط البيع ثلثا يتوهم أنه ما يرخص فيه كعدم بدو صلاح
(قوله واضطر له) أي للبيع قبل بدو صلاحه (قوله الحاجة) أي لا بلوغ الحد الذي يفتنى معه الاختيار

بقرب أو بعد (ألحق) الزرع أو الثمر (بدن) أي بأصله للبيع قبله (أو) يبيع ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه (على) (قوله)
نشط (قطعه) في الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره إلى طور آخر فيجوز بشروط ثلاثة (إن تقع) أي
لغ حد الانتفاع به كالحصرم والأفوه اضاعة مال كالكثير من قبل ظهور الخلاوة فيها فانها غير منتفع بها إذ هي مرة في هذه الحالة
(واضطر له) المراد بالاضطرار الحاجة أي احتياج له للتباعد أو أحدهما (ولم يتألا) أي لم يقع من أهله وأكثرهم التألو (عليه)

أى على قطعه فاتفق البائع
والمشتري على ذلك من غير
وقوعه من أكثر أهل البلد
لا يضر في الجواز فان عملاً
عليه الأكثر بالفعل منع
والمراد بالتأليف اتفاقهم ولو
باعتبار العادة إذ لا يشترط
التوافق حقيقة (لا يعمه
منفرداً قبل بدو صلاحه
(على شرط) (التبقيّة أو)
على (الاطلاق) من غير
يان جسد ولا تبقيّة فلا
يصح وضمان الثمرة من البائع
مادامت في رءوس الشجر
(و بدو) أى (الصلاح) في
بعض حائط ولو في نخلة
(كاف في) صحة بيع
(جنسه) في ذلك الحائط.
وفي مجاوره مما يتلاحق
طيه بطيه عادة لا في
جميع حوائط البلد وأخرج
بقوله جنسه غيره فلا يباع
تين بدو صلاح خوخ أو بطلع
ولا عكسه (إن لم تبكر)
الشجرة أى ان لم تكن
باكورة أى يسبق طيها
غيرها بالزمن الطويل
الذى لا يحصل معه تناسل
الطيب لعارض كمرض
كافية في نفسها وفيما مثلها
(لا يباع) (بطن ثمان)
مما يطرح بطنين فأكثر
قبل بدو صلاحه (بأول)
أى يبدو صلاح بطن أول
فمن باع بطناً يبدو صلاحه

(قوله أى على قطعه) أى يعمه قبل الطيب (قوله فاتفق البائع والمشتري على ذلك) أى على قطعه ويعمه
قبل الطيب (قوله فان تأمل عليه الاكثر) أى فان تأمل أكثر أهل البلد على قطعه قبل صلاحه منع
البيع وان لم يقطعوا إلا بعده (قوله لا على التبقيّة أو الاطلاق) أى فلا يصح مطلقاً كان الضمان من
البائع أو من المشتري اشتراه بالنقد أو بالنسيئة هذا ظاهره وهو للتعهد كافى حاشية شيخنا العدوى
نقل عن ح وقيد الأخصى والسيورى والملازى النع هنا بكون الضمان من المشتري أو من البائع والحال
أنه قد باع بالنقد للتردين السلفية والثمنية فان كان الضمان من البائع والبيع بالنسيئة جاز انظر المواق
واختار بن هذا التقيد وواقفه على ذلك في الملح وقد ذكر المواق هنا فروعا عن ابن رشد من صماع
عيسى ونصه إذا اشترى الثمرة على الجذ قبل بدو الصلاح ثم اشترى الاصل جاز له ابقاؤها بخلاف
ما إذا اشترى على التبقيّة ثم اشترى الاصل فلا بد من فسخ البيع فيها لأن شرائها كان فاسداً فلا
يصلح شراء الاصل فان صار اليه الاصل بغير ثمن من باع الثمرة لم يفسخ شراؤها إذ لا يمكن أن يردّها
على نفسه فان وورثه من غير بائع الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الإبرار على البقاء ثم
اشترى الاصل فلم يفتن لذلك حتى أزهت فالبيع ماض وعليه قيمة الثمرة لأنه جبراً الاصل كان
قابضاً للثمره وفاتت بما حصل فيها عنده من الزهو فلو اشترى الثمرة قبل الإبرار ثم اشترى الاصل
قبل الإبرار أيضاً ففسخ البيع فيهما لأنه بمنزلة من اشترى نخلاً قبل الإبرار على أن تبقى الثمرة للبائع وهو
لا يجوز فلو اشترى الاصل بعد الإبرار ففسخ البيع في الثمرة فقط (قوله مادامت في رءوس الشجر) أى
فان جذها المشتري رطباً والموضوع انه اشترى على التبقيّة رد قيمتها ونمراً رده بعينه إن كان باقياً
وإلا رد مثله إن علم وإلا رد قيمته وأما لو اشترى على الاطلاق وجذها فانه يمضى بالثمن على قاعدة
المختلف فيه كافى تت وغيره اه بن وذلك لأن ما لم يبدو صلاحه يعمه منفرداً على التبقيّة إلى أن يطيب
فاسد اجماعاً وأما على الاطلاق فقد اختلف في فساد والقاعدة ان المختلف في فساد إذا فات يمضى
بالثمن والتفق على فساد يعمى بالقيمة ان كان موقوماً أو كان مثلياً وجهلت مكيلته وإلا مثله كما مر
(قوله في بعض حائط) أى في بعض شجر حائط وقوله ولو في نخلة أى ولو في بعض عراجين نخلة وقوله
كاف في صحة بيع جنسه الكائن في ذلك الحائط أى ولو اختلفت أصنافه وقوله وفي مجاوره أى وكاف في صحة
بيع جنسه الكائن في الحوائط المجاورة لتلك الحائط التى بدا الصلاح في بعض شجرها وقوله بما يتلاحق الخ
أى فان كان لا يتلاحق طيه بطيه بل يتأخر طيه عنه عادة فلا يكون بدو الصلاح في أحد الحائطين كافياً
في صحة بيع ذلك الجنس في الحائط الآخر على الاعتماد خلافاً لابن كنانة وقوله لا في جميع حوائط البلد أى
خلافاً لابن القصار وأفهم قوله وبدو في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان
نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع يبدو صلاح بعضه بل لا بد من بيع جميع الحب لان حاجة
الناس لأكل الثمار رطبة لأجل التفكه بها أكثر ولأن الغالب يتابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك
لأنها للقوت لا للتفكه وهذا الكلام يفيد أن نحو المثناة كالثمار فلو قال وبدو في بعض حائط كافى في
جنسه لشمع نحو المثناة (قوله فلا يباع تين يبدو صلاح خوخ الخ) أى خلافاً لابن رشد حيث أجاز ذلك ان
كان ما لم يطيب تبعاً لما طالب انظر بن (قوله إن لم تبكر) بفتح التاء والكاف لقول القاموس بكر كفتح إذا
كان صاحب باكورة أى سبق بالزمن الطويل (قوله غيرها) أى طيب غيرها (قوله لعارض كمرض) علة
لقوله يسبق طيها غيرها وقوله وهى كافية في نفسها أى فتباع وقوله وفيما مثلها أى مما هو مريض عادته أن
يكبر لمرضه واختلفت عادته ولم يكبر بالفعل في هذا العام (قوله لا بطن ثان الخ) حاصله ان الشجر اذا كان
يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز أن يباع البطن الثانى بعد وجوده وقبل صلاحه يبدو صلاح

ثم بعد اثباته أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يدو صلاح الاول فان ذلك لا يكتفى (وهو) أي بدو الصلاح (الزهو) حكمهما كالبايع الخضراوى (و ظهور الحلاوة) فى غيره من الثمار كالغلب (١٧٨)

(والتبؤ للشيخ) بأن
يميل ان انقطع الى صلاح
كالوز لان من شأنه أن
لا يطيب حتى يذوق فى نحو
التبن (و) هو (فى ذى
النور) بفتح النون أى
صاحب الورق كالورد
والياسمين (بافتتاحه) أى
افتتاح أكله فيظهر ورقه
(و) فى (القول بإطعامها)
بأن ينتفع بها فى الحال
وذلك باستقلال ورقه
وتامه بحيث لم يكن فى قلبه
فساد (وهو) أى بدو
الصلاح (فى البطيخ)
الاصفر كالعبدلى والخربز
والقاوون والضميرى
(الاصفرار) بالفعل (أو
التبؤ للشيخ) بأن
يقرب من الاصفرار
(قولان) ولم يذكر بدو
صلاح البطيخ الأخضر
ولعله تلون لونه بالحمرة أو
غيرها * ولما ذكرنا تميز
بطونه بقوله لا بطن ثان
بأول ذكرنا لا تميز بطونه
وهو قسما له آخر وما لا
آخره وأشار لأول بقوله
(وللمشترى) عند الاطلاق
(بطون كياسمين)
وورد (ومتأ) بفتح الميم
كخيار وقتاء ويطيخ وكجميز

البطن الاول وهذا هو الشهور وحكى ابن رشد قولا بالجواز بناء على أن البطن الثانى يتبع الاول فى الصلاح
وفى الواقع سمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين فى السنة بطنا بعد بطن فلا يباع البطن الثانى مع الاول بل
كل بطن وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز أن تباع إلى آخره وإن كان لا ينقطع الاول حتى يبدو طيب
الثانى اه (قوله ثم بعد اثباته) أى فراغه ولا يفهم لهذا بل ولو كانت البطن الاولى لا تنفرغ إلا بعد طيب
الثانية فلا يجوز أن تباع البطن الثانية بدو صلاح البطن الاول كما مر عن ابن رشد والفرض أن البطون
متميزة بعضها عن بعض كالنبق والجزف فان كلا منهما يطرح فى السنة مرتين مرة فى الشتاء ومرة فى الصيف فكل
بطن متميزة عن الأخرى وأما ما لا تميز بطونه فانه يجوز أن يباع بدو صلاح البطن الاولى لان طيب الثانية
يلحق طيب الاولى عادة وهو المراد بقول المصنف فيما يأتى والمشتري بطون كياسمين وحينئذ فلا منافاة
بين ما هنا وما يأتى وكأنه لا يجوز أن يباع البطن الثانية المتميزة بدو صلاح البطن الاولى لا يجوز لمن اشترى
الاولى اشتراط دخول البطن الثانية ولا يعارض هذا ما مر من جواز اشتراط خلفه القصيل لان
خلفه القصيل انما تخلف مما بقى من القصيل بخلاف البطن الثانية (قوله الزهو) بفتح الزاى وسكون الهاء
وضمهما وتشديد الواو (قوله وما فى حكمهما) أى وما فى حكم الاحمرار والاصفرار وقوله كالبلح الخضراوى
أى كظهور الحلاوة فى البلح الخضراوى فهو دائما أخضر لا يحمر ولا يصفر فزهو بظهور الحلاوة
فيه (قوله نحو التبن) بالثناة فوقية ثم باء موحدة ونحوه كالنخالة (قوله وفى ذى النور) متعاقب بمبتدأ
محذوف وقوله بافتتاحه متعلق الخبر أى وبدو الصلاح فى ذى النور كائن بافتتاحه (قوله والخربز)
بخاء معجمة فراء مهملة فباء موحدة فزاي معجمة الهناوى (قوله ولم يذكر بدو صلاح البطيخ النخ)
أى وكذا لم يذكر بدو الصلاح فى قصب السكر ولا فى الحب ولا فى الرعى * وحاصل ما فى ذلك أن بدو
الصلاح فى قصب السكر بطيخ بحيث لم يكن فى قلبه فساد والبر والفلو والجلبان والحمص وغيرها من
الحبوب بدو صلاحها باليس وكذلك الجوز والاوز والبندق والفستق وأما القرط والبرسيم فبدو
صلاحه أن يرعى دون فساد وبدو الصلاح فى القثاء والفقوس والخيار ان ينقصد ويوجد له طعم
وكذلك القرع والباذنجان اه شيخنا عدوى (قوله كياسمين) هو منون ولا علمية فيه لانه يقبل ال والاضافة
فهو اسم جنس خلافا لما فى عقب من أنه ممنوع من الصرف للعلمية الجنسية والعجمة (قوله وكجميز النخ)
أى وباذنجان إن قلت هذا يقتضى أن بطون الجيز غير متميزة وأنه يجوز بيع كلها بصلاح البطن الاول
وأنه لا يجوز بيع بعضها منفردا عن بعض كما يفيد قول المصنف ولا يجوز بكشهر وهذا يخالف ما تقدم
من أن بطونه متميزة ولا يباع كل من بطونه إلا منفردا ولا يباع الثانى بدو صلاح الاول وأجيب بأن
الجزف يطرح فى السنة مرتين متميزتين كل مرة محتوية على بطون غير متميزة فتوجد بطون فى آن ثم
تنقطع ثم توجد بطون فى آن آخر فهو بالنظر للمرتين المتميزتين طرحتاهما كمرتين الشتاء والصيف من أفراد
قول المصنف لا بطن ثان بأول وبالنظر للبطون الآتية فى آن من أفراد قوله وللمشتري بطون كياسمين
(قوله ومضى النخ) يعنى ان الحب إذا بيع قائما مع سنبله جزا فاجدا فراكه وقبل يسهل التبقية أو الاطلاق
فان يبعه لا يجوز ابتداء واذا وقع مضى قبضه بمصاده وقولنا إذا بيع قائما احترازا مما إذا جذا

كالقول

(بكشهر)

من كل ما يخلف ولا يميز بعضه من بعض أى يقضى له بذلك ولو لم يشترطه (ولا يجوز) توقيته (بكشهر)
لاختلاف حملها بالقلّة والكثره وأغار للقسم الثانى بقوله (ووجب ضرب الأجل) فبايخلف (إن استمر) بأن كان كذا قطع منه شئ خلفه
غيره وليس له آخر يتبى اليه (كالوز) فى بعض الأقطار (ومضى بيع حب) مع سنبله كتمح وشعير وقول وفدة (أفرك) ولا يجوز
ابتداء وفى المدونة كرهه فان وقع فات

وهي محتملة للنوع وعليه حملها بعضهم ولا يثبتها على ظاهرها وعليه بعضهم (قبل يسه) متعلق ببيع ولم يشترط قطعه بل اشترط ابتداءه ليس أو اطلاق (قبضه) متعلق بمضى أى بمضى قبضه بمصاده في موضوع (١٧٩) المصنف وهو يسه مع سنبله وأما يسه

مجردا عن سنبله قبل يسه فضيه بكيله لأنه ثمانية حق توفية وأما يسه بعد يسه مجردا عن سنبله فيجوز على السكيل لاطى الجزاف لعدم رؤيته ومع سنبله يجوز جزافا لأن بيع الزرع القائم جزافا جائز ولما ذكر أن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء ذكر ما استثنى من ذلك وهو بيع العرية فقال [درس]

(ورخص) جواز (المرعى) وهو واهب الثمرة (و قائم مقامه) من وارث وموهور ومشتري للأصل مع الثمرة أو للأصل فقط بل (وإن) قام مقامه (باشتراء) بقية (الثمرة) المرأة (فقط) دون أصلها (اشتراء ثمرة) نائب فاعل رخص أى اشتراؤها من المرعى بالفتح أو بمن قام مقامه (تيس) أى شأنها أن تيس بالفعل أى تركت كما يدل عليه التعبير بالمضارع لأنها حين الشراء يابسة ولا يكفى ييس جنسها فيخرج عن مصر وبلحها وزيتونها ولوز هي (كلوز) وجوز ونخل وعنب وتين

كالقول الأخضر وكالفريك فإن يسهما جزافا جائز بلا نزاع لأنه ينتفع به وقولنا مع سنبله احترازا بما إذا بيع وحده والحال أنه افترق ولم ييس فلا يصح يسه جزافا لأنه مغيب ولا يجوز يسه على السكيل لعدم بدو صلاحه باليس فإن وقع وبيع على السكيل فانه يسه قبضه بالسكيل كما قال الشارح ومفهوم قولنا وقبل يسه أنه إذا بيع بعد اليس فاما ان يباع وحده أو مع سنبله فإن بيع وحده جاز على السكيل لاجزافا لكونه غير مرئى وإن كان مع سنبله جاز على السكيل ككل إردب بكذا وجزافا (قوله وهي محتملة للنوع) أى توافق ما قبله من عدم الجواز ابتداء وقوله ولا يثبتها على ظاهرها أى من كون الكراهة للتزويج وحيث قد يكون مخالفة لما تقدم لكن بقية كلام الدونة فيدأن للراد بالكراهة فيها الحرمة ونسبها وبيع الحب بعد افتراقه وقبل يسه أكرهه فإن وقع وفات فلا أرى أنه يفسخ اه قال عياض اختلف في تأويل القوات هنا فذهب أبو محمد إلى أنه القبض بالحصاد وعليه اختصر الدونة ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبى محمد إلى أن القوات بالمقد قله أبو الحسن والذى في صماح يحى عن ابن القاسم أنه باليس وقيل انه لا يفوت بالقبض بل بمفوت بعده فهى أربعة أقوال ومحل منع البيع المذكور ومضيه بالقوات ان اشترى الحب على ان يتركه حتى ييس أو كان العرف ذلك أما ان لم يشترط تركه ولم يكن العرف ذلك فيعه جائز وكان لمشتريه تركه حتى ييس كما في صماح يحى وكذا في ابن رشد لكن في التوضيح فرض السئلة في البيع على السكوت وتبعه شارحنا فانظره مع كلام ابن رشد انظر بن (قوله وأما يسه مجردا عن سنبله) أى على السكيل كما علمت (قوله ممنوع) أى إذا كان على التبقية أو الاطلاق كما مر (قوله ذكر ما استثنى من ذلك) أى من ربا الفضل والنساء وذلك لأن شراء الثمرة الرطبة بخرصها يابس يدفع عنه الجذاذ فيعربا نساء تحقيقا وربا افضل شك لأن الحرص ليس قدر الثمرة قطعا (قوله ورخص) أى والأصل فيها النع للربا بن (قوله للمرأخ) قال ت العرية ثم نخل أو غيره ييس ويدخر يهبها مال كها ثم يشتريها من اللوهور له بشر يابس إلى الجذاذ (قوله من وارث) أى للأصل والثمره بعد اعراء مورثه بعض الثمرة (قوله وموهور) أى له الأصول والثمره بعد اعراء بعض الثمرة (قوله مع الثمرة) أى الباقية بعد العرية (قوله أو للأصل فقط) أى مع بقاء بقية الثمرة للبائع (قوله اشتراء ثمرة النخ) فيه ان رخص إنما يتعدى للرخص فيه بنى يقال رخص الشرع لنا في كذا فكان الأولى للمصنف أن يقول في اشتراء ثمرة النخ إلا أن يقال إنه ضمن رخص معنى أيسح وأنه عداه للرخص فيه بنفسه توسعا كافي « واختار موسى قومه » أى من قومه (قوله أى اشتراؤها) أى الثمرة التى منعت (قوله أو بمن قام مقامه) أى وهو وارثه الذى ورت تلك العرية منه والمشتري الذى اشتراها منه والموهور الذى وهبها له (قوله كما يدل عليه) أى على تقدير شأنها أنها تيس ولم تكن الآن يابسة ان قلت المضارع يدل على الحال والاستقبال فمنا معنى ذلك قلت عدوله عن صيغة الماضى للمضارع قرينة على أن المراد من المضارع الاستقبال (قوله ولا يكفى ييس جنسها) أى بل لابد من ييس شخصا (قوله بشروط ثمانية) هذا عدد لا مفهوم له لان الشروط عشرة الثانية المذكورة هنا والتاسع فهم من قوله لمر وقائم مقامه فلا يجوز بيعها بخرصها لأجنبي والعاشر فهم من قوله ثمرة تيس (قوله ان لفظ بالعرية) أى بمادتها

وزيتون في غير مصر (لا كلوز) ورماني وخوخ وتفاخ وبرقوق لفقد يسه لو ترك ومثله ما لا ييس مما أصله ان ييس كعنب مصر ونخله كاعلم بشروط ثمانية أشار لها بقوله (إن لفظ) المرعى حين الاعطاء (بالعرية) كأعريتك لا بلفظ العطية ولا الهبة والمنة على المشهور (وبدا صلاحها) وقت الشراء وإنما نص على هذا الشرط وان لم يخص بالعرية

ثلاثا يتوم عدم اشتراطه لأجل الرخصة (وكان) الشراء (بخرصتها) أي قدرها من الثمر لا بأقل أو أكثر وليس الرادانه لا يجوز الشراء إلا بخرصها لا بين ولا عرض (١٨٠) فان المذهب الجواز (ونوعها) فلا يباع صيحاني يرنى ولا عكسه ومراده به الصنف

(يوفي) الحرص (عند الجذاذ) لا على شرط التعجيل فانه مفسد وإن لم يعجل بالفعل وأما التعجيل من غير شرط فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (في الدمة) أي ذمة المعري بالسكس لافي حائط معين (و) كان للشعري من العرية (خمس أو سق فأقل) وإن أعري أكثر بناء على أن علة الرخصة المعروف (ولا يجوز أخذ زائد عليه) أي على القدر المرخص فيه وهو خمسة أوسق (مع) أي مع القدر المذكور (بين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موضعها واستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل قوله (إلا لمن أعري عرايا) لوأحد أو متعدد (في حوائط) أو حائط (فن) كل منها (خمس) من الأوسق وفي بعض النسخ وكل خمسة بواو الحال والأولى أولى لأنها أصرح في المعنى المراد أي فيجوز من كل خمسة أوسق فأقل (إن

(قوله ثلاثا يتوم عدم اشتراطه لأجل الرخصة) لاسيا وقد ذكر الباجي عدم اشتراطه (قوله فان المذهب الجواز) لكن إذا بيعت بالعرض أو بالعين فلا يشترط إلا بدو الصلاح وأما إذا بيعت بثمر فلا بد أن يكون قدر كيلها لا أزيد ولا أنقص مع بقية الشروط والحاصل أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة برتبة بمكيل يابس فلا يجوز إلا بشروط من جعلتها أن يكون المكيل خرصها أي قدر كيلها لا أزيد ولا أنقص وهذا لا ينافي جواز شرائها بالعين والعرض وإذا علمت أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة بمكيل تعلم أن قول المصنف اشتراء ثمرة تيس فيه حذف أي بمكيل (قوله لا على شرط التعجيل) أشار بهذا إلى أن المراد بوفاء الحرص عند الجذاذ أن لا يشترط تعجيله على جذ العرية فشرط تعجيله مفسد سواء عجل بالفعل أم لا وأما التعجيل بالفعل من غير شرط فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه فلو قال غير مشروط تعجيله لطابق النقل (قوله فانه مفسد) أي أنه إذا وقع البيع على شرط تعجيل الحرص فانه يفسخ فان جذ العرية رطباً ردمثلها إن وجد وإلا رد قيمتها هذا إذا فاتت بعد الجذ وأما لو كانت موجودة بعد جذها لردّها بذاتها كما هو الموافق للقواعد قاله شيخنا (قوله في الدمة) أي ولا بد أن يكون ذلك الحرص في ذمة المعري لافي حائط معين والا فسد البيع اتباعاً للرخصة وهذا هو المعتمد خلافاً لما في المبدوط من صحة البيع وبطلان شرط التعيين ويبقى في الدمة (قوله فأقل) أي وأما لو كانت العرية أكثر من ذلك وأراد شراءها بتمامها فيمنع بناء على أن علة الرخصة المعروف وأما على أنها دفع الضرر فانه يجوز فقول الشارح بناء على علة المفهوم أي لا أكثر بناء الخ (قوله ولا يجوز أخذ زائد عليه) أي مما أعراه أما لو كان الزائد سلعة كما لو اشترى منه خمسة أوسق بخرصها وسلعة بعين أو عرض فالمشهور الجواز كذا في خش قال بن وهو غير صحيح لأن علة المنع موجودة فيه على أن الم منع موجوداً فذكر ما قاله فضلاً عن مشهوريته اهـ والحاصل أن الحق أن المعري لا يجوز له أن يأخذ مع القدر المرخص في شرائه وهو الخمسة أوسق زيادة عليه بعين أو عرض سواء كان ذلك الزائد من جملة ما أعراه أو كان سلعة أخرى لخروج الرخصة عن موضعها وأشار المصنف بقوله ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا إذا عري أكثر من خمسة أوسق فاشترى منها خمسة بالحرص والزائد عليها بالدنانير أو الدراهم أو بعرض فقال بعض شيوخنا أنه جائز ومنع منه بعضهم والصواب المنع لأنها رخصة خرجت عن حدها كما لو أقاله من طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه المشتري سلعة في عقد واحد وكساقاة وبيع واقراض وبيع ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز مع البيع وكذلك هذا كلامه وإنما عبر المصنف بالأصح دون الأرجح لأن ابن يونس حاك التصويب عن غيره (قوله لأنها أصرح الخ) أي لأنها تفيد جواز الشراء من كل عارية خمسة أوسق كانت العارية في ذاتها خمسة أوسق أو أكثر وأما نسخة الواو فتوهم أن كل عرية لا بد أن تكون خمسة أوسق ولا يعلم عين الحكم لأنه إذا كانت كل عرية خمسة أوسق فما وراود ذلك فيحتاج إلى أن يقدر أي يأخذ جميعها بخلاف نسخة فن كل فلا تحوج لتقدير حيثئذ (قوله أن كان باللفاظ) اعلم أن محل اشتراط اللفاظ إذا كان المعري بالفتح واحداً فان تعدد لم يشترط تعدد اللفاظ أي العقود كافي التوضيح والموافق ونحوه للرجاجي وهو المتعين انظر حـ والحاصل أنه إذا تعدد المعري بالفتح فلا يشترط تعدد العقد اتفاقاً والخلاف بين القابسي وابن أبي زمنين أن كان المعري واحداً فالقابسي يقول يجوز أن يشتري من كل عرية خمسة أوسق أن

كانت

كان) الاعراء وقع) باللفاظ

أي يفتقد ولا بد من اختلاف زمنها أيضاً فان اتحد الزمن فهي بمنزلة العقد الواحد (لا بلفظ) أي عقد واحد كبألفاظ بوقت واحد

(على الأرجح) عند ابن يونس لأنه وإن حكى الترجيح عن غيره إلا أنه أقره (١٨١) فصح نسبه إليه وأشار إلى الشرط الثامن

بيان علة الترخيص وهي إحدى علتين على البدل بقوله (لدفع الضرر) عن المعري بالكسر الحاصل له بدخول المعري بالفتح وخروجه وإطلاعه على ما لا يجب الإطلاع عليه من حريم أو غيره (أو المعروف) أي الرفق بالمعري بالفتح لكفايته المؤنة والحراسة لا للتجبر فيمنع بالحرس كما هو الموضوع ويجوز بعين وعرض وفرع على الثانية ثلاث مسائل فقال (فيشتري بعضها) كثلثها أو نصفها (ككل الحائط) إذا أعرى جميعه وهو خمسة أوسق فأقل (ويبيع) بالجر أي ويبيع المعري بالكسر (الأصل) المعري بالفتح أو لغيره كان ذلك قبل شراء العربية أو بعده ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بغيرها وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (وَجَازَ لَكَ شَرَاءُ أَصْلٍ) على حذف مضاف أي ثمر أصل لغيرك (في حائطك بغيره) مع بقية الشروط الممكنة إذ شرط لفظ العربية وكون المشتري هو المعري لا يتأتى هنا (إن قصدت) بشرائك الثمرة (المعروف)

كانت العرايا بألفاظ مختلفة في أوقات وابن أبي زمنين ظاهر كلامه عدم الجواز (قوله على الأرجح) هو قول القابسي ورجحه ابن السكاتب ونقله ابن يونس وأقره وقد اعترض ابن غازي على المصنف بأنه لو قال على الأصح لكان أولى لأن ابن يونس لم يرجحه وأجاب بت بأنه لما نقله ابن يونس وأقره صحت نسبه إليه ومقابل الأرجح ما لابن أبي زمنين أن أعرى عرايا لرجل واحد فلا يشتري من جميع تلك العرايا بالحرس إلا خمسة أوسق وظاهره ولو كانت تلك العرايا بالفاظ في أوقات مختلفة (قوله بيان) أي مع بيان أو حال كون الشرط الثامن ملتبسا ببيان الخ (قوله لدفع الضرر) أي ولا بد أن يكون شراء الثمرة لأجل دفع الضرر والمعروف لا إن كان شراؤها للتجبر فلا يجوز شراؤها بالحرس بل بالعين أو العرض وهو الحاصل أنه لا بد أن يكون الباعث للمعري على الشراء أحد الأمرين المذكورين وأولى هما معا وهذا مذهب مالك وابن القاسم وعمل عبد الملك بالاول فقط وعمل الأحمي بالثاني فقط فإذا كان الشراء للتجارة منع باتفاق الطرق الثلاثة وإن كان الشراء لدفع الضرر جاز على الطريقة الأولى والثانية دون الثالثة وإن كان للمعروف جاز على الطريقة الأولى والثالثة دون الثانية (قوله لكفايته المؤنة) المراد بها غير السقي مثل التقليم والتنقية والحراسة وأما السقي فهو على المعري كما يأتي للمصنف (قوله وفرع على الثانية) أي فرع على أن العلة في جواز شراء العربية بغيرها المعروف (قوله فيشتري بعضها) أي فيسبب أن العلة للمعروف يجوز للمعري بالكسر شراء بعض عريته وأما على أن العلة دفع الضرر فلا يجوز إذ لا يزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لما بقي من العربية بلا بيع فشرى بعض العربية جائز على طريقة مالك وابن القاسم وكذا على طريقة الأحمي لا على طريقة عبد الملك ابن الماجشون (قوله ككل الحائط) أي كما يجوز للمعري بالكسر شراء ثمر كل الحائط بغيره إذا أعرى جميعه وكان خمسة أوسق فأقل بناء على أن العلة المعروف وأما على أن العلة دفع الضرر فلا يجوز إذ لا ضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره كذا قيل وتوقف في ذلك شيخ مشايخنا الشيخ سالم النفراوى بأن الضرر ليس قاصراً على الثمرة إذ قد يلحق الأصول أو البناء مثلاً فالحق أن شراء كل الحائط جائز على كل من العلتين (قوله ويبيع الأصل) أي يجوز للمعري بالكسر إذا باع الأصل للمعري بالفتح أو لغيره شراء عريته بغيرها إلا أنه إن باع الأصل دون الثمرة فيعمل بكل من العلتين وإن باع الثمر مع الأصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جاز له شراء العربية لأنه رفق بالمعري وعلى ذلك حمل ابن غازي والمواق كلام المصنف قائلاً في كلام المصنف نقص والأصل ويبيع الأصل مع ثمرته اهـ بن وإنما حملاه على هذا لاقرانه بالثالثين قبله المبنيين على العلة الثانية وإذا باع المعري بالكسر الأصل لغير المعري بالفتح وباقي الثمر لآخر وكان ذلك قبل شراء المعري العربية فأنما يشتري العربية من صار له بقية الثمرة لا من صار له الأصل فإن لم يشتري اشتري من صار له الأصل ويجوز للمعري بالكسر في هذه الحالة شراؤها بغيرها إذا امتنع لأنه ثبتت له الرخصة بالعربية نعم لا يقدم عليهما (قوله على حذف مضاف) أي بدليل قوله بغيره (قوله في حائطك) نفت لأصل (قوله لا يتأتى هنا) أي والمتأتى هنا ستة بدو الصلاح وكون الحرس من نوعها وعدم اشتراط تمجيل ذلك الحرس وإن يكون في الثمة وأن يكون الثمر المشتري خمسة أوسق فأقل وإن يكون الشراء بقصد المعروف فقط واعتبار هذه الشروط كلها إذا وقع البيع بغيرها كما هو الموضوع وأما إذا وقع البيع بعين أو عرض فأنما يشترط في الجواز بدو الصلاح فقط (قوله فقط) راجع لقوله

رب الأصل (قط) لا إن قصدت رفع الضرر وأما بالعين فيجوز إن بدا صلاحه (وبطلت) العربية (إن مات) معريها أو حصل له مانع كالحاجة دين أو جنون أو مرض متصلين بموته (قبل الحوز) لما لها عطية لاتهم إلا بالحوز كسائر العطايا

(وَهَلْ هُوَ) اى الحوز (حَوْزُ الْأَصُولِ) قطاى تخليته بينه وبينها كما تقدم فى قوله وقبض العقار بالتخلى (او) لا بد من زيادة على ذلك من (أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا) بضم الياء (١٨٣) التحتية بوزن يكرم اى يصير طاماً وضع عليه طلع الذكر وهو التأثير أو لا ويجوز فتح الياء

من طلع يطلع كينصر ومعناه يظهر فلو حازها ولم يطلع ثمرها بطلت (تَأْوِيلَانِ) الراجع الثانى ويجرى مثل هذا فى هبة الثمرة وصداقتها وتحببها (وَزَكَاتُهَا) اى الثمرة المعرة ان بلغت نصاباً (وَسَقِيهَا) حتى تنتهى (على المعرى) بالكسر وسواء اعرى بعد الطيب أو قبله وما عدا السقى من تقليم وتقليم وحراسة ونحو ذلك فعلى المعرى بالفتح (و) ان نقصت العرية عن النصاب (كَلَّتْ) من ثمر الحائط وزكاها معربها (بِخِلَافِ الْوَاهِبِ) والتصدق لازكاة عليه ولا سقى ان وهب قبل الطيب وانما هى على الموهوب له ان بلغت نصاباً فان وهب بعد الطيب فعلى الواهب

[درس]

ولما كانت الجائحة من متعلقات الثمار شرع فى بيانها فقال (وتوضعُ جائحة الثمار) عن المشتري والمراد بها هبة ما ينبت لالباع المصطلح عليه فقط فيشمل ما يبس كالتمر والعنب والجوز واللوز وما لا يبس كالخوخ واللوز

وجاز لك ولقوله ان قصدت للمعروف فلا يجوز شراؤه لغير رب الحائط بخرصه قصد المعروف او دفع الضرر ولالرب الحائط ان قصد دفع الضرر او التجز (قوله وهل هو اى الحوز) الذى تم به العرية للمعرى ان مات المعرى أو قام به مانع من فليس أو جنون أو مرض متصلين بموته حوز الاصول فقط الخ واعلم أن ابن حبيب قال ان الحيازة التى تصح بها العرية للمعرى ان مات المعرى هى أن يكون قد قبض الاصل وطلع فيها الثمر قبل مسوته واختاف الاشياخ فى تأويل قول المدونة وبطلت العرية ان مات المعرى قبل حوزها فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فى المدونة فى العرية والهبة والصداقة وقال ابن مروان ما قاله ابن حبيب خلاف لما فى المدونة لصحة الحيازة للمعرى والموهوب له قبض الاصول فى حياة المعرى وإن لم تطلع فيها الثمرة على ما هو ظاهر كلامها فى كتاب الهبة والصداقة وقال ابن زرب كلام ابن حبيب مفسر لما فى المدونة فى العارية وخلاف لما فيها فى الهبة والصداقة وهو أظهر التأويلات على ما فى المدونة وقال أشهب إذا أبرت النخل قبل موت المعرى صحت للمعرى لانه لا يمنع من الدخول لعريته وان قبض الاصول وحازها فعلى له وان لم تؤبر فالذى يعتبر التأثير انما هو اشهب وقوله مقابل للتأويلين لانه يقول يكفى أحد الامرين التأثير أو حوز الاصل وأما قول المصنف أو أن يطلع ثمرها فيتعين تفسير يطلع بضم الياء مع تخفيف اللام المكسورة أو بفتح الياء مع ضم اللام ثلاثياً من باب أكرم أو نصر لقول القاموس طلع الكوكب والشمس طلوعاً ظهر كاطلع اه وأما قول الشارح اى يصير طاماً ففيه نظراً فانظر بن ثم نقل عن طي أن ما ذكر من أن المراد ظهور الثمرة هو ظاهر عبارات أهل المذهب وساق عباراتهم بعد ذلك فانظرها فيه وذكر أن المراد بظهور الثمرة تميزها عن الاصل وهو سابق على الإبراء لا ظهور صلاحها خلافاً لما فى عقب (قوله او لا بد الخ) أشار بهذا الى ان التأويل الثانى يشترط فى الحوز الامرين معاً خلافاً لظاهر المصنف فكان الاولى للمصنف ان يقول او وان يطلع وإن كان الشارح قد حله بحل حسن لكنه خلاف ظاهره (قوله بخلاف الواهب الخ) اى لان مادة العرية تقتضى بقاء تعلق له بها ولذا رخص للمعرى ما لم يرخص لغيره كما سبق (قوله فعلى الواهب) اى كل من الزكاة والسقى لوجوب زكاتها عليه قبل الهبة ولأنه لا كبير منفعة للموهوب له فى السقى حينئذ (قوله وتوضع جائحة الثمار) الجائحة مأخوذة من الجوح وهو الهلاك وامطلاحاً ما اتلف من معجوز عن دفعه عادة قدرأ من ثمر او نبات بعد بيعه كذا عرفها ابن هرفة وقوله من معجوز بيان لما وقوله قدرأ مفعول لاتلف وأطلق فى القدر لاجل ان يعم الثمار وغيرها لان الثمار وان اشترط فيها كون التالف ثلثاً لكن بقول لا يشترط فيها ذلك وانما وضعت جائحة الثمار عن المشتري لما بقى على البائع فى الثمرة من حق التوفية (قوله والمراد بها) اى بالثمار (قوله وما كان بطونا) الاولى وما كان بطناً واحداً كامراً وما كان الخ (قوله والباذنجان) اى والبابية والقول الاخضر وأشار بهذا الى ان المراد بالمقائى ما يشمل ما ذكر (قوله الا اذا اريد بالثمار حقيقتها العرية) اى واما اذا اريد بها ما ينبت الصادق بالمعنى العرفى وغيره فالكاف للتمثيل (قوله وان يمت على الجذ) اى هذا اذا يمت على التبقية لاجل ان ينتهى طيبها بل وان يمت على الجذ اى القطع وعدم التأخير لانتها طيبها فان قلت هذا يعارض قول المصنف الآتى وبقيت لينتهى طيبها ووجه المعارضة انه اشترط فى وضع

والأترج وما كان بطوناً ولا يحبس اوله على آخره بل يؤخذ شيئاً فشيئاً كالمقائى والورد والياسمين ولذا مثل الجائحة بقوله (كالوز والمقائى) المراد بها ما يشمل القشء والحيار والبطيخ والقرع والباذنجان فالكاف ليست للتشبيه الا اذا اريد بالثمار حقيقتها العرفية (وإن يمت على الجذ) وأجيبت فى مدة تجذ فيها

عادة أو بعدها وقد منع ما لم
 من جذها فيها على عاداتها
 أو شرط أن يأخذ شيئاً فشيئاً
 في مدة معينة وأجبت
 فيها (وإن) كانت الثمرة
 (من عريته) بأن
 اشترها معربها بخرصها
 فأجبت فتوضع عنه لأنها
 مبيعة ولا تخرجها الرخصة
 عن ذلك خلافاً لأشهب (لا)
 أن كانت من (تمهر) فليس
 للزوجة قيام بجاعتها على
 الزوج لبناء النكاح على
 المسكارمة هذا قول ابن القاسم
 ولكن المعتمد الذي به
 الفتوى أن فيه الجائحة فكان
 على المصنف أن يقول ولو من
 عرية أو مهر والردي الأول
 على أشهب وفي الثاني على ابن
 القاسم ثم ذكر شروط وضع
 الجائحة الثلاثة بقوله (إن
 بلغت) الجائحة (ثلث
 المكيلة) أي مكيلة المباح
 ثمراً أو ثلث الوزن أو العدد
 في موزون أو معدود كبطيخ
 (ولو) كان المباح (من)
 أحد صنفين نوع
 (كصبغاني وبرني)
 يعاماً وأجبت أحدهما
 وكانت ثلث المجموع ولا
 ينظر لثلاث المباح وحده
 وأشار الثاني الشروط بقوله
 (وبقيت) على رءوس
 الشجر (ليتهى طيبها)
 فإن تركت لا
 لذلك فلا جائحة فيها

الجائحة النقية فيفيد أنها إذا بيعت على الجذ لا توضع جائحتها وهذا يناقض المبالغة هنا * وحاصل
 الجواب أن في المسئلة أعنى ما إذا وقع البيع على الجذ قولين مشى هنا على قول وهو وضع الجائحة وفيما
 يأتي على قول وهو عدم وضعها والراجح ما هنا اهـ عدوى * واعلم أن محل الخلاف فيما إذا بيعت بعد
 انتهاء طيبها على الجذ فأبقاها المشتري فأجبت بعد أيام الجذ المتأخر مع تمكنه من جذها فيها كما يأتي
 وأما لو بيعت على الجذ وأجبت في مدته المعتادة أو بعدها وقد منع مانع من جذها فيها فلا خلاف
 في وضعها (قوله عادة) أي على ما جرت به العادة وقوله أو بعدها أي أو حصلت الجائحة بعد انقضاء
 المدة التي تجزئ فيها بحسب المادة والحال أنه منع الخ (قوله فوضع عنه) أي من الحرص كما توضع
 عمن اشترى ثمراً بدرام إن بلغت الجائحة ثلث المكيلة (قوله عن ذلك) أي عن كونها مبيعة
 وقوله خلافاً لأشهب أي القائل بأنها لا توضع جائحتها لأن العرية مبنية على العروف ومحل الخلاف
 إذا أعراه ثم نخلت ثم اشترى عريته بخرصها أما لو اشترها بعين أو عرض فإن الجائحة من المهرى
 بالفتح وحينئذ فتحط عن المشتري وهو المهرى بالكسر اتفاقاً وإن أعراه أو سقا من حاطه ثم
 اشترها منه ثم أجبت ثم الحاط فلم يبق إلا مقدار تلك الأوسق فلا يقيم للمهرى بالجائحة ولا تحط
 عنه اتفاقاً فالمسئلة ذات صور ثلاث طرفان وواسطة (قوله ولكن المعتمد الخ) ونص ابن عرفة
 وفي لغوها في النكاح لبناء على العروف وثبوتها لأنها عوض قولاً العتيق عن ابن القاسم وغير واحد
 عن ابن الماجشون وصوبه الصقلي والأخمي اهـ وقوله لأنها عوض أي للضع ومحل الخلاف إذا
 كان المهر ثمراً وأما لو كان المهر غير ثمرة ثم عوضت فيه ثمراً ففيه الجائحة اتفاقاً (تنبيه) للجائحة
 في الثمرة المدفوعة خلعاً ولو على القول بثبوتها في المهر وذلك لضعف الخلع عن الصداق يجوز
 الفرر فيه دون الصداق (قوله إن بلغت الجائحة) أي بمعنى المالك (قوله ثمراً) أي حالة كون
 المباح ثمراً (قوله في موزون) أي كالعنب والتين وأشار الشارح بقوله أو ثلث الوزن أو العدد إلى أن
 في كلام المصنف قصوراً ولو قال إن بلغت ثلث كيل المباح أو وزنه أو عدده كان أولى (قوله ولو من
 كصبغاني وبرني) أي هذا إذا كان البيع صنفاً واحداً بل ولو كان البيع صنفين نوعين يعاماً
 فأجبت واحد منهما فإنها توضع إن بلغت ثلث مكيلة الجميع كما رواه ابن المواز عن مالك وابن القاسم
 وعبد الملك خلافاً لأشهب القائل باعتبار ثلث القيمة فإن بلغت الجائحة ثلث قيمة الجميع وضعت
 وإلا فلا ولو بلغت ثلث مكيلة النوعين وهذا هو الذي رد عليه المصنف بل * والحاصل أنه لا خلاف
 في اعتبار كون ما أنفقتة الجائحة من أحد الصنفين ثلث البيع لكن هل يعتبر ثلث قيمته أو
 ثلث الثمرة خلاف بين الشيخين والخلاف بينهما على الوجه المذكور في صورتين ما إذا كان المبيع نوعاً
 لا يحبس أوله على آخره كالمقاني أو كان المبيع صنفين نوعين خلافاً لما يوهمه كلام المصنف من قصره على
 الصورة الثانية وأما لو كان المبيع نوعاً يحبس أوله على آخره كالتمر والعنب فهذا لا خلاف في اعتبار
 ثلث مكيلته انظر بن (قوله يعاماً) أي وأما لو بيع كل واحد على حدة فانه ينظر للذهاب من
 كل واحد بانفراده (قوله وكانت ثلث المجموع) أي ثلث مكيلة المجموع وإن لم يكن قيمة ذلك
 الذاهب ثلث قيمة الجميع (قوله ولا ينظر لثلاث المباح وحده) هذا يقتضي أن القول المقابل
 المردود عليه بلو يقول انه ينظر لثلاث مكيلة المباح وحده مع انه لا يقول ذلك كما علمت فالأولى
 أن يقول ولا ينظر لثلاث قيمة الجميع فتأمل (قوله وبقيت ليتهاى طيبها) من أيام الطيب حكماً أيام
 الجذ اذ المعتادة كما قال الشارح يقول المصنف وبقيت ليتهاى طيبها أي ولتجذ في أيام الجذاذ
 المعتادة السائلة بعد الطيب (قوله لذلك) أي كما لو انتهى طيبها واشترها على الجذ وأبقاها

(أو الحق أصلها) بها في الشراء (لا عكسه) وهو شراء أصلها ثم شراؤها (أو معه) أى مع أصلها فلا جائحة فيها (و) إذا أجيح بطن مما يطعم بطونا كالمقناة وجنى بطنين مثلاً أو اشترى بطناً واحدة مما لا يجبس أوله على آخره كالغلب أو أصنافاً كبرى وصيحاني وغير ذلك مما يختلف أسواقه في أول مجناه ووسطه وآخره وأجيح بعضه فإن بلغ ما أجيح ثلث المكيلة وضع عن المشتري كما تقدم (ونظر) أى نسب واعتبر قيمة (ما أصيب) بالجائحة (من البُطُونِ) أو ما فى حكمها مما ذكرنا (إلى) قيمة (ما بقى) سليماً في زمنه أى والمعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه فالمباح يوم الجائحة ويستأنى بغيره (لا يوم البيع) خلافاً لسنحون وابن أبى زمنين بأن قال ماقيمة ذلك يوم البيع ثم المعتمد اعتبار كل يوم الجائحة (ولا يستعجل) بتقويم السالم يوم الجائحة (على الأصح) بل يستأنى به حتى يجنى السالم ثم يقال ما قيمته على تقدير

وأجيحت بعد أيام الجذاذ مع تمكنه من جذها وكالو اشتراها بعد تنهاى طيها وأخر جذها لوجود رطوبة فيها كالغلب وقوله فلا جائحة فيها قال الباجي وهو مقتضى رواية أصبغ عن ابن القاسم (قوله والراجح) أى وهو رواية سنحون عن ابن القاسم * والحاصل أن الثمرة إذا بيعت بعد بدو صلاحها فاما أن تكون قد تنهاى طيها حين الشراء أولاً فإن كانت لم يتناه طيها وبقيت على رءوس الشجر ليقضى طيها فأجيحت فإن جائحتها توضع عن المشتري اتفاقاً وكذا لو اشتراها على الجذ بعد أن تنهاى طيها وأجيحت في اللدة التى تجذ فيها عادة أو بعدها وقد منع مانع من جذها فيها وإن كانت متناهية الطيب حين الشراء واشترها على الجذ وأخر جذها فأجيحت بعد مضي أيام كان يمكن الجذ فيها فهذه فيها خلاف والمعتمد وضع الجائحة أيضاً (قوله لا عكسه أو معه) أى فلا جائحة في الأول على المشهور ولا في الثاني اتفاقاً وإعاز ذكر المصنف العكس ومأمعه مع أنه مفهوم شرط لأجل تميم الصور (قوله ونظر الخ) أى ونسب قيمة ما أصيب إلى قيمة ما بقى وما أجيح وحط عن المشتري من الثمن بتلك النسبة في كلامه حذف مضافين وحذف الواو مع ما عطف (قوله أو ما فى حكمها) أى كصنف من صنفين برنى وصيحاني اشتراها معاً وأجيح أحدهما (قوله ما بقى سليماً) أى مع انضمام قيمة ما أجيح إليها (قوله في زمنه) أى ملحوظاً قيمة كل من المباح والسالم في زمنه (قوله ويستأنى بغيره) أى لزمنه ولا يستعجل على الظن والتخمين فإذا أجيح البطن الأول انتظر لفراغ البطن الثاني والثالث ثم يقال ماقيمة المباح في زمنه فإذا قيل ثلاثون وماقيمة البطن الثاني في زمانه قيل عشرون وما قيمة الثالث في زمانه قيل عشرة فيرجع بنصف الثمن لأنك إذا نسبت الثلاثين للسنتين قيمة مجموع المباح والسالم يكون نصفاً وقوله ويستأنى بغيره أى خلافاً لمن قال إنه يعتبر قيمه المباح يوم الجائحة ويستعجل بتقويم غيره على الظن والتخمين ففي يوم الجائحة يقال ماقيمة المباح في ذلك الوقت فيقال كذا ثم يقال وما قيمة السالم في ذلك الوقت لو كان موجوداً فيقال كذا وإلى رد هذا أشار المصنف بقوله ولا يستعجل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح * والحاصل أن الأقوال أربعة قيل يعتبر قيمة كل في وقته ولا يستعجل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم البيع على تقدير وجود البطن فإذا أجيحت بطن مثلاً قيل ما قيمتها يوم البيع وماقيمة السالم لو كان موجوداً يوم البيع فيقال كذا وقيل تعتبر قيمة كل يوم الجائحة وعلى هذا القول فقيل يستعجل بالتقويم بحيث يقال يوم الجائحة ماقيمة المباح في ذلك الوقت فيقال كذا وماقيمة السالم لو كان موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعجل بتقويم السالم على الظن والتخمين بل بعد انتهاء البطن ينظر كم تساوى كل بطن زمن الجائحة على أنها قبض بعد شهر مثلاً وهذا القول هو المعتمد وقد رد المصنف القول الثاني والثالث بقوله لا يوم البيع ولا يستعجل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح ولم يتعرض للقول الرابع الذى هو المعتمد * هذا محصل كلام المصنف والشارح وفى بن عن أبى الحسن أن الأول لم يقل به أحد من أهل الذهب وإنما اختلفوا هل يراعى في التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة وعلى الثاني فقيل يستعجل بتقويم السالم على الظن والتخمين وقيل لا يستعجل بتقويمه وهو الأصح (قوله زمنين) هو بفتح الميم (قوله ماقيمة ذلك) أى المباح والسالم يوم البيع أى على تقدير وجود السالم (قوله هذا على ما هو المعتمد) فيه نظر بل المعتمد أنه بعد انتهاء البطن ينظر ماقيمة كل بطن زمن الجائحة على أن قبض في أوقاته فالاولى للشارح أن يقول ثم يقال ماقيمة كل بطن على تقدير أنها تجذ وتقبض وقت كذا ولا شك أن قيمة ما قبض في أوقات وجوده إذا كانت تعجل الآن أقل من قيمة ما اعتبر وجوده الآن أعنى يوم الجائحة لأن الاجل له

وجوده زمن الجائحة هذا على ما هو المعتمد وأما على ما مشى عليه المصنف فيقال ما قيمته

الآن كما يقال في المباح ما قيمته يوم الجائحة واعلم أن وضع الجائحة إنما يكون إذا أصابت الثلث فأكثر وأما الرجوع قيمة المصاب فيثبت

ولو قلت (وفي) وضع جائحة الثمرة (الزهية) في النخل أو التي بدا صلاحها في غيره فان لم يبد صلاحها فلا جائحة اتفاقا ولو لم تكن تابعة التابعة للدار أو الأرض المكتراة فان لم تكن تابعة للجائحة اتفاقا والمراد ببيعها (١٨٥) ان تكون الثلث أقل اي ان تكون

قيمتها ثلث قيمة الكراء فأقل واشترط ادخالها بعدد الكراء وعدم وضع جائحتها (تأويلان) وإنما يجوز اشتراط غير الزهية التابعة بشروط ثلاثة أن يشترط حملها وان يكون طيبها قبل انقضاء مدة الكراء وأن يقصد باشتراطها دفع الضرر بالتصرف اليها فان كانت غير مزهية وغير تابعة فاشتراط ادخالها مفسد للعقد فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا (وهل هي أي الجائحة) (ما أي كل شيء لا يستطيع دفعه) لو علم به (كسماوي) كالبرد والحرأى والسوم والثلج والطر والجراد والقارة والغبار والناثر ونحو ذلك (وجيش) لا سارق فانه يستطيع دفعه وهو قول ابن القاسم وعليه الأكثر (أو وسارق) بالرفع عطف على مقدر معطوف على ما (خلاف) وعمل كون السارق جائحة على القول به حيث لم يعلم وأما لو أعلم فبيعته المشتري (وتعيينها كذلك) أي كذهاب عنها فيوضع

حصه من الثمن (قوله ولو قلت) أي ولو كانت قيمة الجاح أقل من ثلث قيمة البيع (قوله وفي المزهية الخ) يعني أن من أكرى دارا أو أرضا فيها نخلة مثلا مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرتها ثلث الكراء فأقل واشترط ادخالها في عقد الكراء فأجيحت تلك النخلة فذهب ثلث مكيبتها فهل توضع جائحتها لانها ثمرة مبتاعة وقع العقد عليها مفردة فهي كغيرها أولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تبسع والجائحة إنما تكون في ثمرة مقصودة بالبيع قولان (قوله في النخل) أي حالة كونها من النخل وقوله في غيره أي حالة كونها من غير النخل (قوله فلا جائحة اتفاقا) أي سواء كانت تابعة أو غير تابعة ويفسد الكراء في الثاني كما قال الشارح بعد لافي الاول اذا اشترط ادخالها فيه (قوله فان لم تكن تابعة) أي والحال انها مزهية (قوله وإنما يجوز اشتراط غير الزهية) أي اشتراط ادخالها في عقد الكراء (قوله فإن أزهت جاز اشتراطها مطلقا) * حاصله انها ان كانت مزهية جاز اشتراطها مطلقا كانت تابعة للكراء أولا ولا يدخل في عقد الكراء الا بالشرط ثم ان كانت غير تابعة وضعت جائحتها اتفاقا وان كانت تابعة ففي وضع جائحتها وعدم وضعها تأويلان وان كانت غير مزهية فان كانت غير تابعة فاشتراطها مفسد للعقد وإن كانت تابعة فلا جائحة فيها اتفاقا ولا يجوز اشتراطها الا بشروط ثلاثة كما قال الشارح (قوله كسماوي) أي كالامر المنسوب للسبأ وقوله كالبرد هو والثلاثة بعده امثلة للسماوي وقوله والجراد هو والثلاثة بعده داخلة تحت الكاف وقوله ونحو ذلك أي كالردود (قوله عطف على مقدر معطوف على ما) أي والتقدير أو ما لا يستطيع دفعه وسارق (قوله خلاف) القول الاول لابن نافع وعزاه الباجي لابن القاسم في الموازية قال في التوضيح وعليه الأكثر وأشار ابن عبد السلام الى انه المشهور اه والقول الثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لافرق بين فعل الآدمي وغيره في ذلك لما بقي على البائع في الثمرة من حق التوفية اه بن (قوله فبيعته المشتري) أي ولا يخط البائع شيئا عن المشتري من الثمن وقوله فبيعته أي سواء كان مليا أو معدما والحال انه يرجى يساره عن قرب وإلا كان جائحة على كل من القولين وعمل كون السارق المعين للوسر أو المرجو اليسار عن قرب جائحة على القول الثاني دون الاول اذا كانت تناله الاحكام وإلا كان جائحة اتفاقا * واعلم أن محل كون الجيش جائحة إذا لم يعرف منه أحد أو عرف منه أحد وكان لا تناوله الاحكام أو كان معسرا ولا يرجى يساره عن قرب أما لو عرف منه أحد وكانت تناله الاحكام وهو موسر أو يرجى يساره عن قرب فلا يكون مأخذه الجيش جائحة توضع بل يضمن جميعه ذلك المعروف كما هو ظاهر المدونة (قوله وتعيينها كذلك) يعني أن الثمرة إذ لم تهلك بل تعينت بغير وشبهه فان ذلك جائحة تحط بالشروط السابقة في قوله إن بلغت ثلث المسكيلة الخ لكن يعتبرها نقص ثلث القيمة لا نقص ثلث المسكيلة كما في ذهاب العين قال في التوضيح فان لم تهلك الثمار بل تعينت فقط بكتبار يصيبها أو ربح يسقطها قبل أن يتناهى طيبها فينقص ثمنها ففي البيان المشهور أن ذلك جائحة ينظر لما نقص هل ثلث القيمة أم لا وقال ابن شعبان وهو أحد قولي ابن الماجشون ليس ذلك جائحة وإنما هو عيب والبتاع بالحيارين أن يتمسك أو يرد اه بن (قوله وتوضع) أي جائحة الثمار من العطش وقوله وإن قلت أي هذا إذا بلغت قدر الثلث فأكثر بل وإن قلت (قوله أي كالقول)

(٢٤ - دسوقي - لث) عن المشتري ان نقص ثلث قيمتها فأكثر ولا ينظر الى ثلث المسكيلة فالتشبيه في مطلق الوضع لا بقيد المسكيلة فان اصابها غبار أو عفن من غير ذهاب عين فان نقصت ثلث القيمة اعتبرت وإلا فلا (وتوضع) الجائحة الحاصلة (من العطش وإن قلت) لان سقيها على البائع فأشبه ما فيه حق توفية ما لم يقل جدا بحيث لا ياتفت اليه عادة فلا يوضع وشبه في قوله وإن قلت قوله (كالقول) من خس وكزبرة وهندبا وعلق وكراث ولا فرق بين كونها من العطش أو لا

ما لم يكن تافها لا بال له (والزعفران (١٨٦) والريحان والقرط) بضم القاف حشيش يشبه البرسيم في الحلقة (والقضب)

بفتح القاف وسكون الصاد
للمجمة مايرعى (وورق
التوت) يشتري لدود
الحرير أى لملته (ومغيب
الأصل كالجزر) والبصل
والثوم والقفل واللفت
ويجوز يمه بشرط رؤية
ظاهره وقلع شئ منه ويرى
فانه يعرف بذلك ولا يكون
مجهولا (ولزم المشتري
بأقبا) أى مابقى بعد
الجائحة (وإن قل) وليس
له انحلال المقدمة عن نفسه
بخلاف الاستحقاق فقد
يغير أو يحرم التمسك بالباقي
والفرق كثرة تكرور
الجواز فكان المشتري
داخل عليها بخلاف
الاستحقاق (وإن اشترى
أجناساً) مختلفة من
حائط أو حوائط في صفقة
واحدة (فأجيب بعضها)
من جنس أو من كل جنس
(وضعت) بشرطين الأول
(إن بلغت قيمته) أى
قيمة الجنس الذى حصلت فيه
الجائحة (ثلث) قيمة
(الجميع) فأكثر أى جميع
الأجناس التى وقع القدر
عليها كأن يكون قيمة
الجميع تسعين وقيمة الجاه
ثلاثين والشرط الثانى قوله
(وأجيب منه) أى من

أى كما توضع جائحة البقول وإن قلت سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره * والحاصل أن
الجائحة من العطش توضع وإن قلت كان المجاح ثماراً أو بقلا وإن كانت من غير العطش فإن كان المجاح
بقلا وضعت وإن قلت وإن كان المجاح ثماراً وضعت إن كانت ثلث السكيلة فليست البقول كالثمار وذلك
لأن البقول لما كانت تجدد أولاً فأولاً لم يضبط قدر ما يذهب منها (قوله ما لم يكن) أى التالف بالجائحة
تافها (قوله والزعفران) أى والورد والياسمين والعصفر (قوله مايرعى) أى كالجلبان والبرسيم
(قوله أى لعلفه) أى فتوضع جائحته قليلة أو كثيرة (قوله والقفل واللفت) أى والكرنب والقلناس
فتوضع جائحتها وإن قلت كانت من العطش أو غيره * واعلم أن جملة مغيب الأصل كالبقول هو
نحو قول للدونة وأما جائحة البقول كالسلق والبصل والجزر والقفل والكرث وغيرها فيوضع
قليل ما يجيب منه وكثيره اه وقال التيطى وأما اللقائى والبطيخ والبادنجان والقرع والقفل والجزر
والوز والورد والياسمين والعصفر والبقول الأخضر والجلبان فتحكم ذلك كله حكم الثمار يراعى فيه
ذهاب الثلث وروى محمد عن أشهب أن اللقائى كالبقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه
القضاء اه منه فانظره مع ما تقدم اه بن * والحاصل أن الثمار لا بد من وضع جائحتها من ذهاب
الثلث والبقول توضع جائحتها وإن قلت واللقائى ملحق بالثمار ومغيب الأصل ملحق بالبقول
عند المصنف وهو مذهب الدونة وألحقهما التيطى بالثمار وألحق أشهب اللقائى بالبقول (قوله ويجوز
ييه) أى يسع مغيب الأصل كما أشعر بذلك قول المصنف وتوضع الجائحة من مغيب الأصل وإن
قلت لكن الجواز بشرط ثلاثة أن يرى المشتري ظاهره وأن يقطع شئ منه ويرى فلا يكتفى في الجواز
رؤية ما ظهر منه بدون قلع خلافاً للناصر اللقائى ، والشرط الثالث أن يحزر اجمالا ولا يجوز يمه من غير
حزر بالتبراط أو القدان أو القصبة (قوله فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولا) أى خلافاً لما قاله بعضهم
من أن مغيب الأصل لا يجوز أن يباع منه إلا ما كان مقولاً بالفعل لأن ما يقطع مجهول (قوله أى مابقى
بعد الجائحة) أى بما يخصه من الثمن سواء كان الباقي كثيراً أو قليلاً (قوله قد يغير) أى إذا كان المستحق
جزأ شاملاً كجزء من دار سواء كان قليلاً أو كثيراً وأمالو كان معينا كالوكان البيع أثواباً واستحق شئ
منها معين فإن كان قليلاً وجب التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن وإن كان كثيراً أحرم التمسك بالباقي بما
يخصه من الثمن ووجب رده لبائعه واخذ الثمن كله منه (قوله بخلاف الاستحقاق) أى فانه لندوره لم
يدخل عليه (قوله فأجيب بعضها) أى فذهب بالجائحة بعضها وقوله من جنس حال أى حاله كونه ذلك
البعض المجاح بعضاً من جنس أو بعضاً من كل جنس أى أو جنساً وبعض جنس آخر (قوله إن بلغت النخ)
اعلم أن ما ذكره المصنف من الشرطين إنما هو فيما إذا أجيب جنس من أجناس وأمالو أجيب كل واحد من
الأجناس قومت كلها سالمة ومجاجة ونسب قيمة المجاجة لقيمة السالمة ونظر للنقص فإن كان قدر
الثلث وضعت الجائحة والا فلا ولا يشترط أن يكون المجاح من كل ثلث مكيلته نعم يشترط أن يكون
الذهب ثلث قيمة الجميع ومثل هذا يقال فيما إذا كان المجاح جنساً وبعض جنس كذا قال شيخنا العدوى
وبهذا تعلم أن الأولى للشارح أن يقتصر على قوله من جنس ويحذف قوله أو من كل جنس (قوله فان
عدما أو أحدهما لم توضع) أى ولو اذهبت الجائحة الجنس بتمامه (قوله وإن تاهت الثمرة النخ) لما ذكر
أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله وإن تاهت النخ
وحاصله أن الثمرة البيعة إذا أصابها الجائحة بعد تهاى طيبها فاتها لا توضع وسواء بيعت بعد بدو

الجنس الذى حصلت فيه الجائحة (ثلث مكيلته) فأكثر فإن عدماً أو أحدهما لم توضع (وإن تاهت الثمرة)
في طيبها (فلا جائحة) لقوات محل الرخصة والمراد بتهاى الطيب بلوغها الحد الذى اشترت له من تمر أو رطب أو زهو

فتوانى المشتري في الجذ وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع (كالقصب الحلو) لا جائحة فيه على المشهور لأنه انما يباع بعد طيبه بدخول الحلاوة فيه فالظاهر أن مجرد دخول الحلاوة فيه (١٨٧) وإن لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة

فيه (و) كـ (يأس الحب) البيع بعد يسه أو قبله على القطع وبقي الى أن ييس فلا جائحة وأما لو اشترى على التبقية أو على الإطلاق فاجب فانها توضع قلت أو كثرت بعد اليس أو قبله لأنه يبيع فاسد لم يقبض فضائه من ياله (و) خير المامل في الساقية (إذا أصابت الثمرة جائحة) (بين سقى الجميع) ما أجيب وما لم يبح بالجزء الساقى عليه (أو تمر ك) بأن محل القدر عن نفسه ولا شيء له فيها تقدم (إن أجيب الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلث وكان المباح شائما فان كان معينا في جهة لزمه سقى ما عدا المباح فان بلغ الثلثين فأكثر خير مطلقا كان المباح شائما أو معينا ومفهوم الشرط لو أجيب دون الثلث لزمه سقى الجميع مطلقا فالأقسام ثلاثة (و) بائع (مستثنى كيل) معلوم كثمره أراد ب (من الثمرة) الباعه على أصولها بخمسة عشر دينارا مثلا (تجاح) تلك الثمرة (بما)

الصلاح وتناهى طيبها عند المشتري أو بيعت بعد تناهى طيبها على الجذ فأخر جذها فاجبت والمراد بتناهى طيبها بلوغها للحد الذي اشترت له من تمر أو رطب أو زهو والمراد بالثمرة هنا ما يخرج من الشجر أو من الأرض فيشمل البقول لا ما قابلهما انظر خشي وما ذكره المصنف من عدم وضع الجائحة حينئذ هو رواية أصبغ عن ابن القاسم كما مر والراجع رواية سحنون عنه من وضعها كما مر أيضا (قوله فتوانى المشتري في الجذ) أي بعد بلوغها الحد الذي اشترت له اختيارا من غير مانع (قوله وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع) أي لأن أيام الجذ المعتادة في حكم أيام الطيب كما مر (قوله على المشهور) أي وهو مذهب الدونة سحنون وقد قال ابن القاسم توضع جائحة القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس انظر اللواق وفيه أيضا عن ابن يونس قال ابن حبيب وجائحة القصب غير الحلو توضع إذا بلغت الجائحة الثلث اه وقوله ابن عرفة أيضا وانظر هل هو القصب الفارسي اه بن وقال البدر القرافي الحق ان مراده قصب السكر قبل دخول الحلاوة فيه إذا بيع على الجذ أي وأما الفارسي فلا جائحة فيه (قوله يمنع اعتبار الجائحة فيه) أي فهو وان صح يعه لكنه لا جائحة فيه بمنزلة ما تناهى طيبه من غيره وسواء يبيع وحده أو بأرضه أو بتباليها وأما ان يبيع قبل ظهور الحلاوة فيه فلا يصح إلا على شرط الجذ وحينئذ توضع جائحته إذا حصلت في أيام جذه أو تأخر جذه لعدم التمكن منه (قوله لزمه سقى الجميع مطلقا) هذه طريقة ابن يونس وطريقة المتيطى عن محمد بن المواز انه انما يلزمه سقى السالم اذا كان معينا (قوله فالأقسام ثلاثة) أي لأن المباح اما ان يكون الثلثين أو الثلث أو أقل منه وحاصل ما في المسئلة أن المباح تارة يكون الثلثين فأكثر وتارة يكون أقل من الثلث وتارة يكون الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان المباح الثلثين فأكثر خير بين سقى السالم أو فكت العقد لافرق بين كون المباح شائما أم لا وان كان الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان المباح شائما خير أيضا بين سقى السالم ويأخذ الجزء الذي جعل له أو فكت العقد عن نفسه وان كان معينا لزمه سقى السالم وحده وان كان المباح أقل من الثلث لزمه سقى السالم كان شائما أم لا وهذا حاصل ما ذكره الشارح ولكن كلام اللواق عن المتيطى صريح في أنه اذا كان المباح أقل من الثلث انما يلزمه سقى الجميع اذا كان المباح شائما وأما ان كان معينا فانما يلزمه سقى السالم دون المباح ونص المتيطى وأما ان اجيحت جهة واحدة وأخرى سالمة فانه يلزمه مساقاة السالمة إذا كانت الجائحة يسيرة الثلث فأقل قاله محمد اه مواق وفيه عن ابن يونس نحو ما ذكره الشارح فالخاصل أن في اليسير وهو مادون الثلث طريقتين وكلام البدر القرافي يقتضى اعتمادا قاله ابن يونس (قوله تجاح بما يوضع الخ) أي وأما لو أجيب تلك الثمرة المبيعة بأقل من الثلث فانه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن ويأخذ البائع جميع مكبلته من المشتري بخلاف ما اذا كان المباح الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري تلك النسبة من الثمن ويوضع من المسكيلة بتلك النسبة عند ابن القاسم فان قصت الثمرة الثلث حط عن المشتري في مثال الشارح خمسة من الثمن ووضع من المسكيلة ثلثها ثلاثون وثلث وان قصت الثمرة النصف حط من الثمن نصفه سبعة ونصف ومن المسكيلة نصفها خمسة (قوله بناء على أن المستثنى مشتري) أي وهو المعتمد اما على انه يبقى فلا يوضع من القدر المستثنى شيء وانما يوضع من الثمن وهو رواية ابن وهب (تبييه) لو تنازعا في حصول الجائحة فالقول قول البائع لأن الأصل السلامة حتى يثبت المشتري ما يدعيه فان تصادقا عليها واختلفا في قدر ما أذهبه هل هو الثلث أو أقل فالقول قول المشتري على المعتمد

أي بالقدر الذي (يوضع) في الجائحة وهو الثلث فأكثر (يضع) البائع من ذلك الكيل للمستثنى (عن مشتريه) أي مشتري الثمرة (يقدره) أي بقدر المباح من الثمرة بناء على ان للمستثنى مشتري فلو باع ثمرة ثلاثين لرد بها بخمسة عشر واستثنى عشرة أراد ب فأجيب ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الثمن وثلث القدر المستثنى

فصل في اختلاف المتبايعين (إن اختلف المتبايعان) لذات أو منفعة بقدر أو غيره (في جنس الثمن) أى العوض فيشمل الثمن إذا هو من أياض أو قال في جنس العوض كان أوضح كذهب وعرض (أو) في (نوعه) كذهب وفضة أو قمح وشعير (حلفا ونسخ) مع القيام والفوات وجد شبهة منهما أو من أحدهما أولا (ورد مع الفوات قيمتها) إن كانت مقومة ومثلها إن كانت مثلية وتعتبر القيمة (يوم) يعيها) لا يوم الفوات ولا الحكم (و) إن اختلفا (في قدره) أى قدر الثمن كضربين ويقول المشتري بعشرة (كثمنونه) أى كاختلافهما في قدر مشمون الثمن كبعتك عبدا بدينار فقال المشتري بل العبد وهذا الثوب به والتشبيه في القدر فقط كما قال الشارح لأن المصنف ذكر حكم الجنس والنوع في الثمن ومثله الثمن كما مر وهو أنهما يتحالفان ويتفاسخان مطلقا ويرد مع الفوات قيمتها يوم البيع ولا ينظر لدعوى شبه ولا لعدمه بخلاف هذه المسائل الخمسة فإنه ينظر لدعوى شبه وعدمه مع الفوات ولذا أعاد العامل فيها قوله وفي قدره الخ (أو) في (قدر

فصل في اختلاف المتبايعان في جنس الثمن الخ) كما إذا قال بعتك هذا الحمار بدينار نقدا أو لأجل فقال بل بعته لي بثوب علاوى مثلا (قوله لذات أو منفعة) أشار بهذا إلى أن اختلاف المستأجرين والمكترين يجري فيه ما ذكرهنا وقوله أو غيره المراد به النسبة فحاصله أنهما يتبايعا بالحلول أو بالأجل واختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره (قوله أى العوض) قال بن يحتمل أن يريد بالثمن ما قابل الثمن فيكون قوله بعد كثمنونه تشبيها في الجميع أى في الجنس والنوع والقدر ففي الأولين يفسخ مطلقا وفي الأخير يفسخ بشرط القيام ويحتمل أن يريد بالثمن العوض الصادق بالثمن والثمن وعليه قوله كثمنونه تشبيه في قوله وقدره فقط وفيه بعد لأن ضمير قدره يرجع للثمن الشامل للثمن فيكون قوله كثمنونه ضائعا فالظاهر الاحتمال الأول كما قال ح وسيأتى الجواب بارتكاب الاستخدام (قوله فيشمل الثمن) أى كما إذا قال بعتك هذا الحمار بدينار فقال بل الذى بعته لي بالدينار هذا العبد (تنبه) من الاختلاف في جنس الثمن كما قال للزرى مالو انعقد السلم أو بيع النقد على خيل فقال أحدهما على ذكران والآخر على إناث وذلك لتباين الأغراض لأن الإناث تتراد للنسل بخلاف مالو كان الاختلاف في ذكران البغال وإناثها فإن هذا من الاختلاف في صفة الثمن لأن البغال لا تتراد للنسل وإذا اختلفا فيها فالقول قول البائع يمينه إن انتقد والا فالقول للمشتري يمينه (قوله كذهب وفضة) بأن قال البائع بعته بعشرة محبوب وقال المشتري بعشرة ريال (قوله أو قمح وشعير) أى قال أسلمت في قمح وقال الآخر في شعير أو قال اشتريت هذا الحمار منك بعشرة أرادب من الشعير وقال البائع بل بعشرة أرادب قمح (قوله حلفا) أى حلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق كذعواه ويبدأ البائع باليمين (قوله مع القيام والفوات) لكن مع القيام يرد السلعة بيمينها (قوله ورد) أى المشتري للبائع مع الفوات أى مع فوات السلعة ولو بمحاولة سوق قيمتها أى وأخذ ثمنه من البائع وتقاضا إذا ساوت القيمة الثمن وأمالو كان أحدهما زائدا فمن له الزائد يرجع به على صاحبه (تنبه) مثل الاختلاف في الجنس والنوع في التحالف والفسخ مطلقا الاختلاف في صفة العقد كمن باع حائطه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال المتبايع ما اشترطت إلا هذه النخلات بيمينها ذكره في الشامل وترك المصنف الكلام على اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمنكره يمين سواء كان هو البائع أو المشتري ومن هنا مسألة التنازع هل هى امانة أو بيع أو صلف فالقول لمنكر البيع لأن الأصل عدم انتقال الملك (قوله ومثلها إن كانت مثلية) أشار الشارح إلى أن فى كلام المصنف قصورا ولو قال المصنف ورد مع الفوات عوضها كان أفضل (قوله يوم يعيها) أى لأنه أول زمن تسلط المشتري على المبيع وهذا قول أبى محمد وقال ابن شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله بل العبد وهذا الثوب به) أى أو قال أسلمتك دينارا في ثوبين أو إرددين فقال المسلم إليه بل في ثوب أو أردب فقط وإنما لم يجعل الاختلاف في قدر الثمن كمنكر العقد بحيث يكون القول قول من أنكر أن العقد وقع على العبد والثوب بدينار يمينه لاتفاقهما على وقوع العقد في الجملة (قوله كما قال الشارح) أى بهرام وعلى هذا فيتمين أن يكون الضمير في قدره للثمن لا بمعنى العوض الصادق بالثمن وإلا كان قوله كثمنونه ضائعا بل يجعل الضمير في قدره راجعا للثمن بمعنى المقابل للثمن (قوله مطلقا) أى مع القيام والفوات (قوله مع الفوات) أى أنه مع الفوات يفسى البيع بما قاله المشتري أن كان مشبها وبما قاله البائع إذا انفرد بالشبه وأما مع القيام فأنهما يتحالفان ويتفاسخان ولا ينظر لشبه ولا لعدمه (قوله الخمسة) أى التى هى الاختلاف في قدر الثمن وقدر الثمن وقدر الأجل وفي الرهن

أجل (كبت لشهر وقال المشتري لشهرين وسيأتى حكم اختلافهما في أصل الأجل عند قوله وإن اختلفا في انتهاء الأجل والحيل

(أو) في أصل (رهن) أي اختلافه لوقوع البيع أو القرض على رهن أو على غير رهن وهذا لا يخالف قوله في الرهن والقول المدعى في الرهنية لأنهما اختلفا هناك في سلعة، معينة هل هي رهن أو ودعة وهنا اختلفا في أصل (رهن) (أو) في (تحصيل حلفا) في (١٨٩)

كل من هذه الفروع الخمسة (وأنسخ) إن كانت السلعة قائمة على المشهور وسيأتي حكم فواتها وعمل الفسخ في هذا الباب (إن حكم به) فهو قيد في الفسخين معا فيشمل السبع مسائل وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف كالامان ولا يتوقف على حكم وتظهر قائمة الخلاف فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم بامضاء العقد بما قال الآخر فعند ابن القاسم له ذلك لا عند مقابله وعمل اشتراط الحكم في الفسخ اذا لم يراضيا عليه بغيره وإلا ثبت الفسخ وكأنهما تقابلا كما ذكره سند وقوله (ظاهراً) عند الناس (وباطناً) عند الله منصوبان على الحال من نائبه فاعل فسخ أو على نزاع الخافض فيجوز تصرف البائع في المبيع بجميع أوجه التصرف ولو بوطء الجارية ولو كان هو الظالم في الواقع (كثنا كلها) يفسخ ظاهره وباطنه إن حكم به (وصدق مشتر) في الفروع الخمسة فقط المشار

والحيل (قوله أو في أصل رهن الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف أو رهن أو حيل عطف على المضاف وهو قدرا ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو حيل عطفاً على المضاف إليه وهو الأجل أي أنهما تنازعا في قدر الرهن والحيل وهذا وإن كان هو للتبادر لكن العطف على المضاف أولى من العطف على المضاف إليه لانه لمجرد التقييد كما في النفي ولذا اقتصر الشارح عليه • والحاصل أن اختلافهما في أصل الرهن والحيل أو في قدرهما حكمهما واحد وهو أن ذلك كالاختلاف في قدر الثمن وأما الاختلاف في جنس الرهن أو نوعه فذكر عقب وخش أن الذي ينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه وهو الفسخ بعد التحالف مع القيام والفوات والذي ذكره بن أن الظاهر أنه كالاختلاف في قدر الثمن وحينئذ فالتحالف والتفاسخ في حالة القيام فقط واختاره شيخنا العدوي في حاشيته على خش (قوله أو في حيل) أي بأن قال البائع وقع البيع على أنك تأتيني بحميل وقال المشتري بل وقع البيع بلا حيل (قوله حلفا) أي حلف كل على تحقيق دعواه ونفي دعوى صاحبه وقضى للتحالف منهما على النا كل (قوله وسيأتي حكم فواتها) أي في قول المصنف وصدق مشتر ادعى الأشبه وحلف أن فات (قوله إن حكم به) أي بالفسخ أي أو تراضيا عليه وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة ظالماً أو مظلوماً واشتراط الحكم في الفسخ إذا لم يراضيا على الفسخ قول ابن القاسم وقوله وقيل الخ هو قول سحنون وابن عبد الحكم (قوله في الفسخين) الفسخ الاول ما كان في حالة القيام والفوات وذلك في مستلذين وهما اختلافهما في الجنس والنوع والفسخ الثاني ما كان عند القيام فقط وذلك في خمس مسائل تقدمت (قوله فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم) أي بالفسخ أي وبعد تحالفهما (قوله لا عند مقابله) أي لحصول الفسخ عنده بمجرد التحالف (قوله اذا لم يراضيا عليه) أي إذا استمر التنازع موجوداً ولم يراضيا على الفسخ بغير حكم (قوله ظاهراً وباطناً) ابن الحاجب وينسخ ظاهراً وباطناً على الاصح قال في التوضيح ما صححه المصنف ذكره سند أنه ظاهر المذهب ورجح الثاني وهو أنه يفسخ في الظاهر فقط بأن أصل المذهب أن حكم الحاكم لا يعمل حراماً وذكر المازري القولين وزاد ثالثاً لبعض الشافعية أن كان البائع مظلوماً ففسخ ظاهراً وباطناً ليصح تصرفه في المبيع بالوطء وغيره وإن كان ظالماً ففسخ ظاهراً فقط لانه حينئذ غاصب للمبيع اهـ بن (قوله من نائب فاعل فسخ) فيه أن نائب فاعله ضمير يعود على العقد ولا يصح جعل قوله ظاهراً وباطناً حالاً منه فالاولى أن يقول أنه حال من الفسخ المفهوم من فسخ والمعنى حالة كون الفسخ ظاهراً وباطناً أو في الظاهر والباطن (قوله فيجوز الخ) أي ولا يجوز للمبتاع وطء الأمة اذا ظفر بها وأمكنه وطؤها كان ظالماً أو مظلوماً وهذا نمرة كون الفسخ في الباطن ونمرة كونه ظاهراً أنه يمنع التعرض للبائع الذي أراد التصرف بعد الحكم (قوله أي أن أشبه في دعواه) أشار بهذا إلى أن أفضل ليس على بابه لأن بقاءه على حاله يوم أن البائع اذا كان أشبه أي أقوى شياً من المشتري أو تساوى فالقول قوله وليس كذلك (قوله تحالفاً وقضى بالقيمة الخ) أي وهذا معنى الفسخ فسكانه قال فإن لم يشبه تحالفاً وفسخ ونكولهما كحلفهما ويقضى للتحالف على النا كل (قوله والمثل في المثل) هذا هو المتمد واتصر عليه حب وهو الموافق للقواعد خلافاً لما في عقب من أنه

لها بقوله وفي قدره الخ بشرطين أشار لأولهما بقوله (ادعى الأشبه) أي أن أشبه في دعواه أشبه البائع أم لا فإن انقرد البائع بالأشبه فالقول قوله يمين وإن لم يشبه تحالفاً وقضى بالقيمة في المقوم والمثل في المثل وقضى للتحالف على النا كل ولثانيهما بقوله (وحلف) المشتري

يقضى بالقيمة في المقوم والتلى إلا السلم فلم وسط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ان فات المبيع) أى بيد المشتري ولو بحالة سوق وكذا ان فات بيد البائع على أحد قولين (قوله وهو) أى الشرط أعنى قوله ان فات راجع الفخ (قوله فهو ما تقدم) أى من تعالفاهما والقسخ ان حكمه أو تراضيا عليه وهو حاصل ما ذكره المصنف أنه في المسائل الخمسة المذكورة يتحالفا ويتفاسخا عند قيام السلعة وأما مع فواتها فان المشتري يصدق بيمينه ان ادعى شيئا أشبه البائع أيضا أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انقرد البائع بالشبه كان القول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال فان لم يشبه واحد منهما حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها ان كانت مقومة ورد مثلها ان كانت مثلية ونكولهما كحلफها ويقضى للحالف على النا كل (قوله ومنه تجاهل الثمن) ظاهر المصنف ومن القيت الجاهل الثمن وإذا كان كذلك ففيه القيمة سواء فاتت السلعة أم لا وليس كذلك وأجاب الشارح بقوله ومنه أى من التحالف والتفاسخ أى من متعلقهما تجاهل الثمن (قوله لأعلم ما وقع به البيع) أى فاذا ادعى كل منهما أنه لا يعلم قدر ما وقع به البيع فانه يحلف على أنه لا يعلم قدره ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت ولو بحالة سوق رد قيمتها ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية وعلم بما قلناه ان كلا منهما انما يحلف على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل منهما لأدري * واعلم أن نكولهما كحلفهما في الفسخ وكذا نكول أحدهما فيما يظهر فاذا حلفا أو نكلا أو أحدهما ففسخ البيع وردت السلعة والظاهر أن الفسخ هنا لا يتوقف على حكم الحاكم به كذا قيل ورده شيخنا بأنه لا يقطع النزاع إلا الحكم (قوله وقيمتهما) أى وترد قيمتهما يوم البيع هذا ان كانت مقومة وإلا رد مثلها وقوله ان فاتت أى بيد المشتري ولو بحالة سوق (قوله بل وان كان من وارث لها) أى بأن ادعى وارث كل أنه لا يعلم ما وقع به البيع وقوله أو لأحدهما أى ان وارث أحدهما ادعى الجهل وأحد البائعين ادعى الجهل أيضا وحاصل الفقه ان وارث كل اذا ادعى الجهل بالثمن أو ادعاه أحد المتبايعين ووارث الآخر فانهما يتحالفا أى يحلف كل بالله الذى لا إله إلا هو انه لا يعلم القدر الذى وقع به البيع فاذا حلفا أو نكلا أو حلّف أحدهما دون الآخر ففسخ البيع وردت السلعة للبائع أو لو ارثته ان كانت قائمة فان فاتت لزم رد قيمتها يوم البيع ان كانت مقومة أو مثلها ان كانت مثلية (قوله فان ادعى أحدهما) أى أحد المتبايعين أو أحد الوراثين فهذا يجري في العاقدين وكذا بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد (قوله فان واقفه الآخر فظاهر) أى فان واقفه الجاهل على ما ادعاه فظاهر أنه يعمل بما اتفق عليه من غير يمين أشبه قول مدعى العلم أم لا (قوله وإن لم يواقفه) أى على ما ادعاه من المعلوم (قوله وان فاتت الخ) أى وان فاتت صدق مدعى العلم ان أشبه مع يمينه (قوله فان نكل) أى مدعى العلم وقوله ردت السلعة أى لبائعيها وقوله والقيمة أى وردت له القيمة الخ (قوله ويبدأ المشتري هنا) أى عند تجاهل الثمن من المتبايعين وانما بدأ المشتري باليمين عند التجاهل لأن تجاهل الثمن عندهم كالقوات فأشبهه مالو فاتت السلعة في ملكه والقاعدة ان القوات يوجب تبذره المشتري لانه الذى يصدق أولا اذا ادعى ما يشبه أشبه البائع أم لا (قوله وكذا بورثته) أى وكذا يبدأ بورثته أى المشتري إذا حصل تجاهل في الثمن من ورثة المتبايعين (قوله وهذا إذا كان الاختلاف في الثمن) أى في جنسه أو نوعه أو قدره مع القيام أو القوات في الجنس والنوع ومع القيام في القدر ومن الاختلاف في قدره الاختلاف في أصل الرهن والحيل وكذا في قدرها لأن لها حصة من الثمن وانما بدأ البائع باليمين في هذه الأحوال لان الأصل استصحاب ملكه والمشتري يدعى اخراجه بغير مارض به

(ان فات) المبيع كله فان فات البعض فلكل حكمه وهو راجع لقوله صدق وحلف فان لم يفت فهو ما تقدم بيانه (ومنه) أى من التحالف والتفاسخ (تجاهل الثمن) بأن قال كل منهما لا أعلم ما وقع به البيع وترد السلعة ان كانت قائمة وقيمتهما ان فاتت هذا إذا كان التجاهل من المتبايعين بل (وإن) كان (من وارث) لهما أو لأحدهما فيحلف كل انه لا يدري ما وقع به البيع فان ادعى أحدهما العلم فان واقفه الآخر فظاهر وان لم يواقفه صدق مدعى العلم بيمينه ان كانت قائمة وان لم يشبه وإن فاتت ان أشبه فان نكل ردت السلعة في قيامها والقيمة في فواتها ويبدأ المشتري هنا باليمين وكذا بورثته وحينئذ فهو مستثنى من قوله (وبدأ البائع) بالحلف وجوبا أى في غير مسألة التجاهل وهذا اذا كان الاختلاف في الثمن

فإن كان في الثمن بدأ للشترى كما في العتبية وورثة كل بمنزله فإن وقع الاختلاف فيهما معا فالظاهر تبدل البائع (وحلف) من توجهت عليه اليمين منهما (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الاثبات كأن يقول ما بعته له بثانية ولقد بعتهما بعشرة ويقول المشتري ما اشتريتها منه بعشرة ولقد اشتريتها بثانية قال بعض وجاز الحصر كأن يقول ما بعته إلا بعشرة وإنما بعته بعشرة (وإن اختلفا في انتهاء الأجل) مع اتفاقهما عليه كأن يقول البائع هو شهر وأوله (١٩١) هلال رمضان وقد انقضت فيقول المشتري

بل أوله نصفه فالانتهاء نصف

شوال (فالقول لمنكر التضي) يمينه لأن الأصل بقاؤه وهذا إن أشبه سواء أشبه غيره أم لا فإن أشبهه غيره فقط فalcول قوله يمينه فإن لم يشبه أيضا حلفا وفسخ إن كانت السلعة قائمة وإلا فالقيمة ويقضى للحالف على التاكل وأما إن اختلفا في أصل الأجل عمل بالعرف باليمين فإن لم يكن عرف مخالفا وتفاخا إن كانت قائمة وإلا صدق المشتري بيمين إن ادعى أجلا قريبا لايتهم فيه وإلا فalcول للبائع إن حلف (و) إن اختلفا (في قبض الثمن) بعد تسليم السلعة فقال المشتري أقبضتك وانكر البائع (أو) في تسليم (السلعة) فقال البائع أقبضتها وانكر المشتري (فالأصل بقاؤه) (أو) في قبض (السلعة) عند المتاع والسلعة عند البائع (إلا لعرف) قبض الثمن أو الثمن قبل المفارقة فalcول لمن واقفه العرف يمينه لأنه كالشاهد

(قوله فإن كان في الثمن) أي في جنسه أو نوعه أو قدره مع قيام السلفة وفواتها في الجنس والنوع ومع قيامها في القدر (قوله فإن وقع الاختلاف فيهما) أي كالأول قال المشتري اشتريت منك هذه الدابة بعشرة والبائع يقول إنما بعته لك هذا الثوب بخمسة فيتحالفان ويتفاسخان ويبدأ البائع باليمين (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه (قوله ويقدم النفي على الاثبات) أي فلو قدم الاثبات على النفي فلا تعتبر يمينه ولا يبدن اعادتها كالأول ابن القاسم واعلم أن قول المصنف مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو أن اليمين ليست على نية المحلف وإلا فلا حاجة إلى حلقه على تحقيق دعواه أفاده البدر القرافي اهعدوى (قوله ولقد بعته بعشرة) أي لأنه لا يلزم من نفي البيع بثانية البيع بعشرة لجواز أن يكون باع بتسعة (قوله ولقد اشتريتها بثانية) أي لأنه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون اشتراها بثانية لجواز أن يكون اشتراها بتسعة (قوله وجاز الحصر) أي فيقوم مقام النفي والاثبات ومثل الحصر لفظ فقط في القيام مقامهما (قوله مع اتفاقهما عليه) أي على قدره (قوله فalcول لمنكر التضي) أي فalcول لمن ادعى بقاء الأجل وانكر انقضاءه سواء كان بائعا أو مشتريا كان مكريا أو مكتريا والقرض عدم البينة فإن كان لاحدهما بينة عمل بها فإن كان لكل بينة على دعواه عمل بأسبقهما تاريخا (قوله وفسخ إن كانت السلعة قائمة) أي فترد السلعة للبائع إن كانت قائمة وترد قيمتها له مع فواتها ويبدأ البائع باليمين والحاصل إن الفسخ برد السلعة أو رد قيمتها فقول الشارح إن كانت الخ شرط في مقدار أي وترد السلعة إن كانت الخ لا في الفسخ تأمل (قوله عمل بالعرف باليمين) أي سواء كانت السلعة قائمة أو فانت (قوله وتفاخا إن كانت قائمة) أي فترد السلعة للبائعا (قوله وإن اختلفا في قبض الثمن) أي وإن اختلف البائع والمشتري في قبض الثمن وكذا إذا اختلف البائع وورثة المشتري في قبض الثمن فالأصل بقاؤه فاذا ادعى البائع على ورثة المشتري أن ثمن السلعة التي باعها لمورثهم لم يقبضه وادعى الورثة أنه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعوهم لأن الأصل بقاء الثمن عند المشتري ما لم تقم لهم بينة بأن مورثهم أقبض ذلك قبل موته وهذا إذا اعترفت الورثة بأن مورثهم اشتري تلك السلعة من المدعى وإنما وقع التنازع في قبض الثمن وعدمه وأما إذا أنكرت الورثة شراء مورثهم من ذلك المدعى فلا تقبل دعوى ذلك المدعى إن له على مورثهم كذا ثمن سلعة كذا إلا بينة ويمين فإن ادعى المدعى على من يظن به العلم من الورثة أنه يعلم بدينه كان له تحليفه فإن حلف وإلا غرم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أو في تسليم السلعة) أي مع الاتفاق على تسليم الثمن (قوله كلهم أو قبل الخ) هذا مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف فاذا قبض المشتري اللحم أو البقل وما أشبهه كالفاكهة وبان به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع مادفعت إلى ثمنه وقال المشتري دفعت إليك ثمنه فإن القول قول المشتري لشهادة العرف لأنه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري إلا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (قوله والا فلا) إن ادعى دفعه بعده أي وإن لم يكن بان بما ذكر بل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة لكن بعد أن قبض المشتري المبيع فقال

ويدخل في العرف طول الزمن في العرض والحيوان والعقار طولا يقضى العرف بأن البائع لا يصبر بالثمن إلى مثله وذلك عامان على قول ابن حبيب وعشرون على ما لابن القاسم والظاهر مراعاة أحوال الناس والزمان والمكان كما يفيد قوله إلا لعرف وقوله (كلهم أو قبل بان به) للمشتري أي انفصل عن البائع به (ولو كثر) فalcول للبائع عند ابن القاسم لموافقة دعواه العرف (وإلا) ينفصل به (فلا) يقبل قوله أنه دفع الثمن (إن ادعى دفعه) أي الثمن (بعد الأخذ) للثمن

المشتري دفعت ثمنه بعد أن قبضه وأنكر البائع ذلك سواء جرت العادة والعرف بدفع الثمن قبل أخذ الثمن أو اعتيد دفعه قبل أخذه وبعده معا فلا يصدق المشتري لدعواه ما يخالف العرف في الحالة الأولى لأن العرف دفع الثمن قبل أخذ الثمن وهو قد ادعى الدفع بعد أخذ الثمن ولا تقطع شهادة العرف له في الحالة الثانية لجريانه بالدفع قبل الأخذ وبعده (قوله وإلا بأن ادعى دفعه قبل الأخذ) أى والفرض انه لم يبين بالمبيع (قوله والعرف الدفع) أى والموضوع أن العرف ان المشتري يدفع الثمن قبل أن يبين من البائع أعم من أن يكون دفعه قبل أخذه الثمن أو بعده (قوله فهل يقبل) هذا القول رواية ابن القاسم في الموازية (قوله سواء كان الدفع قبل الأخذ) أى قبل أخذ المبيع من البائع وقوله هو الشأن أى العرف وقوله أولا أى بأن كان الشأن دفع الثمن بعد الأخذ ووجه قول قول المشتري على هذا القول شهادة العرف له في الحالة الأولى أعنى ما إذا جرى العرف بدفع الثمن قبل أخذ المبيع ودلالة تسليم البائع له السلعة على أخذه الثمن في الحالة الثانية لأن من حق البائع ان لا يدفع السلعة للمشتري حتى يقبض عنها فدفعها له دليل على أخذ ثمنها (قوله وأنها هو الشأن) أى أو يقبل قوله فيما كان العرف فيه الدفع قبل أخذ المبيع لا غيره وهذا قول ابن القاسم في الموازية (قوله وهذا لا يشكل الخ) أى لأن الدفع قبل البيئونة صادق بكونه قبل أخذ المبيع أو بعده (قوله جرى عرف بالدفع) أى بدفع الثمن قبل أخذ المبيع الخ وهذا قول مالك في العتبية قال شيخنا العدوي وهو أظهر الأقوال (قوله لأنه مقر قبض المبيع الخ) أى لأن المشتري مقر بالقبض ومدع لدفع الثمن فهو معترف بعبارة ذمته فادعائه دفع الثمن لا يبريه حتى يثبت (قوله أقوال ثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف بعد قوله إلا لعرف من التفصيل بأنه تارة يبين المشتري بالمبيع وتارة لا يبين به وفي هذه الحالة تارة يدعى دفع الثمن قبل قبض المبيع وتارة يدعى الدفع بعد أخذه مخالف لما في الباب من قوله إذا اختلف في القبض فالأصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل به وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصاد عليه وترك ما ذكره من التفصيل الذى بعضه مخالف لهذا بأن يقول بعد قوله إلا لعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عداه كذا قاله عقب ورده بن بأن هذا كلام غير صحيح إذ ما ذكره المصنف هو عين ما في الباب وقد ساق كلام الباب شاهدا لكلام المصنف وفيه التمثيل للعرف باللحم ونحوه وتفرع التفصيل والخلاف عليه مثل ما فعله المصنف (قوله كما هو ظاهر من كلامه) أى لأن قوله ان ادعى دفعه بعد الأخذ الخ يفيد أن المشتري قبض السلعة (قوله لم يقبل قوله اتفاقا) هذا مقيد بما إذا لم يجر العرف بدفع الثمن قبل قبض الثمن والا قبل قوله كما في عقب (قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ) يعنى ان المشتري إذا شهد بأن ثمن السلعة التى اشتراها من فلان باقى في ذمته فان هذا مقتضى قبضه السلعة فان ادعى بعد ذلك ان السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل قوله وله ان يحلف البائع انه اقبضها له ان بادر وأما لو شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع انه اقبضه المبيع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري يمينه انه لم يقبض المبيع وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف بحال كذا في خش وح وهذا يفيد ان حكم اشهاد المشتري بدفع الثمن مخالف لمسئلة المصنف وهى اشهاد المشتري بالثمن في ذمته ولكن ابن رشد في مباح اصبح سوى بين المسئلتين في جريان القولين والمعتمد منهما القول الذى مضى عليه المصنف على ما قاله أبو اسحق التومنى ونصه الاشبه اذا شهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذ الغالب ان الانسان لا يشهد على نفسه بالثمن الا

(وإلا) بأن ادعى دفعه قبل الأخذ والعرف الدفع قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري الدفع سواء كان الدفع قبل الأخذ هو الشأن أولا (أو) يقبل قوله (فيما هو الشأن) أى العرف بالقبض قبل الأخذ وهو المعتمد وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة ان الدفع قبل البيئونة به (أولا) يقبل مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الأخذ فقط أو به بالدفع بعده لانه مقر قبض المبيع مدع لدفع ثمنه (أقوال ثلاثة) وهذا حيث قبض المشتري السلعة كما هو ظاهر من كلامه فان لم يقبضها وادعى دفع الثمن لم يقبل قوله اتفاقا (وإشهاد المشتري بالثمن) انه في ذمته

(مقتضى) عرفا (قبض مضمنه) وهو السلعة فلا يقبل منه دعوى عدم القبض (وحلف) بشدة اللام أى المشتري (بأنه) ان ادعى عليه انه لم يقبض السلعة (إن بادر) المشتري (١٩٣) كالعشرة أيام من يوم الاشهدا لان بعد كالمشهر

(كإشهاد البائع) على نفسه (قبضه) أى الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخليف المشتري ان بادر (و) ان اختلفا (فى البت) والخيار فالقول قول (مدعيه) أى البت لانه الغالب من بیاعات الناس (كمدعى الصحة) يقبل قوله دون مدعى الفساد ان اختلفا فى الصحة والفساد كقول احدهما وقع البيع وقت ضحى يوم الجمعة وقال الآخر وقت النداء الثانى وظاهره فأت المبيع أم لا ورجح (إن) لم يغلب (الفساد) فان غلب كالصرف والسلم والمعارسة فالقول لمدعيه لانه الغالب فيها (وهل) القول لمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد مطلقا اختلف بهما الثمن أم لا او إماما يكون القول قوله (إلا) أن يختلف بهما (أى بالصحة والفساد وفى نسخة بهما بافراد الضمير أى بالصحة (الثمن) كدعوى احدهما وقوعه على الام او الولد وادعى الآخر وقوعه عليهما معا وكدعوى البائع ان البيع بمائة والمشتري انه قيمتها (فكقدروا)

وقد قبض العوض اه فان قوله أعهد على نفسه بالثمن صادق بأن يكون اشهد أنه فى ذمته أو اشهد على نفسه وبهذا تعلم أنه يصح حمل قول المصنف وإشهاد المشتري بالثمن على ما يشمل الشهادة به على انه فى ذمته وإشهاد بدفعه انظر بن (قوله مقتضى قبض مضمنه) أى لأن الغالب ان احدا لا يشهد على نفسه بالثمن إلا وقد قبض المبيع وقيل ان كان التنازع بعد طول صدق البائع يمينه فى دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري يمينه (قوله كإشهاد البائع بقضه) هذا تشبيه فى الحكم وهو أنه يلزم المشتري اليقين للبائع ان بادر وحاصله أن البائع إذا أشهد على نفسه قبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه منه وقال إنما اشهدت له به ثقة منى به ولم يوفى جميعه وطلب يمينه على ذلك وقال المشتري وفيتك ولى بينة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تخليف المشتري وإلا فلا لأن البينة رجحت قوله ومثل إشهاد البائع بقض الثمن ما إذا اشهد المشتري قبض المضمون ثم ادعى انه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخليف البائع ان بادر وإلا فلا (قوله ثم ادعى انه لم يقبضه) أى وأنه إنما اشهد بقضه ثقة منه به (قوله فالقول قول مدعيه) وهذا مالم يجر عرف بخلافه كأن جرى العرف بالخيار فقط وإلا كان القول قول مدعى الخيار وأما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاه كل منهما لنفسه قيل يتفاخنان بعد أيمانهما وقيل يتحالفان ويكون البيع بآ والقولان لابن القاسم والظاهر الاول كما قرر شيخنا وهذا مالم يجر العرف بأن الخيار لاحدهما وإلا عمل به فيكون القول قوله (قوله كقول أحدهما وقع البيع الخ) أى وكقول احدهما وقع البيع فاسدا ولم يبين وجه الفساد وقال الآخر وقع صحيحا فلا فرق بين كون مدعى الفساد بين وجهه كما مثل الشارح أو لم يبين وجهه (قوله وظاهره فأت المبيع أم لا) هذا قول بعض القرويين واقتصر عليه شب واعتمد به بعضهم وقال أبو بكر بن عبيد الرحمن القول قول مدعى الصحة ان كانت السلعة قد فانت وإلا تخالفا وتفاخنا وعليه اقتصر عبق لكن قد علمت ان ظاهر المصنف الاطلاق وهو مبين لما به الفتوى قاله شيخنا المدعى (قوله ان لم يغلب الفساد) أى فى ذلك العقد الذى وقع التنازع فى صحته وفساده وإلا كان القول قول مدعى الفساد مالم يتقاررا على صحة العقد قبل تنازعهما وإلا فالقول قول مدعى الصحة (قوله كالصرف) أى كمدعى فساد الصرف سواء بين وجه الفساد أم لا (قوله والمعارسة) بحث فيه البدر القرافى بأن القول فى القراض والمعارسة لمدعى الصحة ولو غلب الفساد فيهما وانظر ما وجهه (قوله وهل القول لمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد مع اختلاف الثمن بهما وعدمه وأما مفهوم الشرط وهو ما اذا غلب الفساد فالقول لمدعيه اتفاقا سواء اختلف بهما الثمن أم لا وهو كذلك كما هو ظاهر كلامهم (قوله أم لا) كأن يدعى احدهما ان البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويدهى الآخر انه وقع بعشرة قبل النداء (قوله أى بالصحة) ومن العلوم ان اختلاف الثمن لا يكون بالصحة فقط بل بالصحة والفساد فلا بد من تقدير الفساد على هذه النسخة (قوله كدعوى احدهما وقوعه على الام الخ) اعترض التمثيل بذلك لاختلاف الثمن بالصحة والفساد بأن التفريق منى عنه من غير فساد وإنما يفسخ العقد اذا لم يجمعها فى ملك فالنسخ لاجل عدم الجمع لا لأجل الفساد فالاولى للشارح حذف هذا المثال والاقتصار على ما بعده تأمل (قوله وكدعوى البائع ان البيع بمائة الخ) أى وكدعوى احدهما بيع عبد حاضر بعشرة والآخر بيع عبد حاضر مع عبد آبق بعشرين فقد اختلف الثمن

٣٥ - دسوقى - لث
أى فكا لا اختلاف فيه يتحالفان ويتفاخنان عند قيام السلعة فان فأت صدق المشتري ان أغبه أهبة البائع أم لا فان اتفرد بالشبهه صدق يمينه وإن لم يشها حلفا ولزم البائع القيمة يوم القبض

وهذا ظاهر حيث كان الشبه مدعى الصحة واما إن كان مدعى الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبه فيتعلقان ويتفاسخان وتلزم الصحة يوم القبض لأنه يبيع فامد ذكره بعضهم (تردد) ولما قدم أن فوات المبيع في غير الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري إن أشبه لترجيحه بالضمان والفرم وكان (١٩٤) المسلم مشتريا والمسلم اليه بائعا نبي على أن الأمر في باب السلم على العكس في باب بيع النقد

(قوله وهذا) أي ما ذكر من أن القول قول المشبه (قوله والفرم) أي لأنها إذا فانت غرم المشتري الثمن إن لم يفسخ البيع والقيمة إذا فسخ وعطف الفرم على الضمان للتفسير (قوله والمسلم اليه الخ) حاصل قه المسئلة أنه قد سبق أيها إذا تنازعا في جنس الثمن أو الثمن أو في نوعهما تحالفا وتفاسخا في حالة القيام والقوات ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما إذا تنازعا في قدر الثمن أو الثمن أو في قدر الاجل أو في الرهن أو الحيل فمع القيام يتعلقان ويتفاسخان لا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما مع القوات فيمكنك السلم مع بيع النقد ففي بيع النقد يصدق المشتري يمينه إن أشبه أشبه البائع أم لا فان انقرد البائع بالشبه صدق يمينه فان لم يشبه واحد منهما تحالفا وتفاسخا وفي السلم إذا فأت رأس المال عينا أو غيرها الذي يصدق يمينه البائع وهو المسلم اليه إن أشبه أشبه المسلم أيضا أم لا وإن انقرد المسلم بالشبه فالقول قوله يمينه فان لم يشبه تحالفا وتفاسخا إذا كان التنازع في غير قدر المسلم فيه ورد المسلم ما يجب رده من قيمة رأس المال أو مثله وإن كان التنازع في قدر المسلم فيه لم يزم المسلم اليه سلم وسط (قوله الذي هو مظنة التصرف فيها والاتفاق بها) فطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكر على العين وهو يند المسلم اليه منزل منزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقيل إن فوات العين بالنية عليها (قوله أو به) فيه أنه بعد فوات رأس المال كيف يقل الاختلاف في قدر السلم به وقد يقال يمكن أن السلم اليه يدعى بعد يوم أو يومين من القبض أن ما قبضه بعض رأس المال والباقي لم يقبضه والسلم يدعى ان المقبوض رأس المال كله تأمل (قوله فلم وسط) أي فيلزم المسلم اليه سلم وسط وظاهره من غير عين اه عدوى فإذا كان بعض الناس من أهل البلد يسلم عشرة دنائير في عشرة أراذب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة (قوله وهذا الخ) علم من كلام الشارح أن قول المصنف والمسلم اليه مع فوات رأس المال كالمشتري فيقبل قوله إن ادعى مشبها عام فيما إذا اختلفا في قدر المسلم به أو فيه وفي قدر الاجل أو في الرهن أو الحيل وإن قوله وإن ادعى مالا يشبه فلم وسط خاص بما إذا تنازعا في قدر المسلم فيه فيعمم في أول الكلام ويخصص في آخره (قوله وغيرها) أي وهو المثل (قوله وإن اختلفا في موضعه) أي في موضع المسلم فيه (قوله صدق مدعى موضع عقده) أي لانهما لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وقوله صدق مدعى موضع العقد أي سواء كان المسلم أو المسلم اليه (قوله وإلا فالبايع يصدق إن أشبه) أي لانه غرم فقد ترجع جانبه بالفرم (قوله تحالفا) أي وبدأ البائع وهو المسلم اليه باليمين (قوله قولان) ظاهر المدونة الثاني منها وانظر ما حكاه من الخلاف فما يحصل به القوات هنا فان ظاهره أنه جار في رأس المال عينا كان أو غيرها وقد تقدم في المسئلة السابقة التفرقة بين ماتفوت به العين وما يغوت به غيرها قاله شيخنا (قوله فان تنازعا) أي في محل قبضه قبل فواته وقوله مطلقاً أي ادعى أحدهما موضع عقده أو ادعى غيره أشبه أحدهما أم لا (قوله واحتاج الفسخ لحكم) أي فلا يحصل بمجرد تحالفهما مالم يتراضيا عليه (قوله كالأجل) أي في أن لها حصة من الثمن (قوله وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم)

بقوله (والمسلم اليه مع فوات) رأس مال السلم بيده (العين) الذهب والفضة (بالتزمن الطويل) الذي هو مظنة التصرف فيها والاتفاق بها (أو) فوات (السلعة) التي هي رأس المال غير العين من مقوم أو مثلي ولو عموالة سوق (كالمشتري) في باب البيع بالنقد وإذا كان مثله (فيقبل قوله) حيث فأت رأس المال ينده وكان الاختلاف في قدر السلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو حيل (إن ادعى مشبها) أشبه المسلم أم لا فان لم يشبه فالقول للمسلم إن أشبه (وإن ادعى مالا) (مالا يشبه) والموضوع فوات العين بالتزمن الطويل أو السلعة بخوالة السوق فأعلى (فلم وسط) من سلومات الناس في تلك السلعة وزمانها عند ابن القاسم وهذا إن اختلفا في قدر المسلم فيه وأما إن اختلفا في قدر رأس المال أو الاجل أو رهن أو حيل فانهما يتعلقان ويتفاسخان ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها

(و) إن اختلفا (في موضعه) الذي يقبض فيه (صدق مدعى موضع عقده) يمينه (وإلا) يدعى واحدهما موضع أي التعديل ادعى معا غيره (فالبايع) وهو السلم اليه يصدق إن أشبه سواء أشبه المشتري أم لا فان أشبه المشتري وحده صدق (وإن لم يشبه واحد) منهما (تحالفا وفسخ) وهذا كله مع فوات رأس المال وهل هو بطول الزمن أو قبضه قولان فان تنازعا قبل فواته تحالفا وتفاسخا مطلقاً واحتاج الفسخ لحكم على الاظهر لان المواضع كالأجل وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم

(كفسخ ما يقبض بمصر) لفساده حيث أطلق وأريد حقيقتها أي القطر بتامه فان أريد المدينة العينة : وما أشار له بقوله (وَجَازَ)
العقد بشرط أن يقبض السلم فيه (بالفساطر) وهي مصر القديمة (وقضى) الوفاء (١٩٥) (بسوقها) أي سوق تلك السلعة إن

تنازعا في محل القبض منها
إن كان لها سوق (وإلا
ففي أي مكان منها)
إلا لعرف خاص فيعمل به

[درس]

(باب)

ذكر فيه السلم وشروطه وما
يتعلق به (شرط) صحة
عقد (السلم) وهو بيع
يتقدم فيه رأس المال ويتأخر
المشمن لأجل وهي سبعة
زيادة على شروط البيع
أو لها (قبض رأس
المال كله) ورأس الشيء
أصله ولما كان ما يجعل أصلا
للسلم فيه سمى رأس المال
فالمراد بالمال المسلم فيه ورأسه

المسلم (أو تأخير) من
بعد العقد (ثلاثاً) من
الأيام (ولو بشرط)
لخفة الأمر لأن ما قارب
الشيء يعطى حكمه وهذا
إذا لم يكن أجل السلم كيومين
وذلك فيما شرط قبضه
يولد آخر على ما يأتي وإلا
فلا يجوز تأخير هذه المدة
لأنه عين الكالء بالكالء
فيجب أن يقبض بالجلس أو
ما يقرب منه ومعنى كلام
المصنف أن شرط السلم أن
لا يتأخر قبض رأس المال
أكثر من ثلاث فالمضر
تأخير أكثر منها وهو

أي تقدم أنهما إذا تنازعا في قدر الأجل حلّفا وفسخ إن حكم به (قوله كفسخ ما يقبض بمصر) يعني
أن العقد إذا وقع بينهما على أن السلم يقبض السلم فيه في مصر وأريد بها القطر بتامه فان العقد
يفسخ للجهل بالموضع الذي يقبض فيه السلم (قوله أي القطر بتامه) وحده طولا من أسوان الى
الاسكندرية وعرضه من عقبة ايلة لبرقة (قوله بالفساطر) أي أو بمصر القاهرة لعدم الجهل
والفساطر بضم الفاء وكسرهما وسميت مصر القديمة بذلك لضرب عمرو بن العاص بها فسطاطه أي
خيمته حين فتحها وأرسل يستشير عمر بن الخطاب في سكناه بها أو في الاسكندرية لأنها دار
الملك إذ ذاك فقال عمر للرسول أيهما تبلغه راحلتى في أي وقت شئت فقال له يأمر المؤمنين لا تصل
الى الاسكندرية إلا في السفن وتصل الى المحل الذي هو فيه في أي وقت شئت فقال عمر لا يسكن
أميرى حيث لا تصل اليه راحلتى قل له يسكن حيث هو نازل (قوله وقضى بسوقها) * حاصل كلام
الشارح أنه إذا اشترط المسلم قبض السلم فيه بالفساطر كان جائزاً فان حصل تنازع بين المسلم والمسلم
اليه في محل القبض من الفسطاط قضى بالقبض في سوق تلك السلعة من الفسطاط إن كان لتلك السلعة
سوق بالفساطر وقال بعضهم إن جعل الضمير راجعاً للبلد كان مرتبطاً بما قبله خاصة أي وقضى بسوق
البلد لعد تلك السلعة وإن جعل الضمير راجعاً للسلعة كما قال الشارح كان عاماً لصدقه بما إذا أكرمت
حماراً على حمل إردب مثلاً للفساطر فيلزم الحمار حمله على حماره لسوق تلك السلعة (قوله وإلا) أي وإلا يكن
تلك السلعة سوق في تلك البلد ففي أي مكان منها أي من تلك البلد قضاء يرى من عهده ويلزم المشتري
قبوله منه في ذلك المكان (قوله إلا لعرف خاص) أي إلا أن يكون العرف بالقضاء بمحل خاص وإلا عمل به

(باب السلم)

(قوله وهي سبعة) فيه إشارة الى أن قول المصنف شرط السلم مفرد مضاف يعم جميع شروطه
(قوله قبض رأس المال) من إضافة المصدر لمفعوله أي قبض السلم اليه رأس المال وإنما أكد بكلمة لفساد
جميعه بتأخير قبض شيء منها ولو يسيراً (قوله أصلاً للمسلم فيه) أي لأنه لو لا هو ما حصل وقوله سمى
أي ذلك المعجل (قوله فالمراد بالمال) أي المضاف اليه رأس (قوله أو تأخير) أي رأس المال وذكر
الضمير لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله ولو بشرط) أي هذا إذا كان تأخيرها
من غير شرط بل ولو كان تأخيرها بشرط ورد بلو قول ابن حنون وغيره من البغدادين بفساد السلم
إذا أخر رأس المال ثلاثة أيام بشرط لظهور قصد الدين بالدين مع الشرط وعدم قصد مع عدم الشرط
واختاره عبدالحق وابن الكاتب وابن عبد البر اهـ بن (قوله لأنه عين الكالء بالكالء) أي ابتداء
الدين بالدين يعني في غير محل الرخصة لأن السلم رخصه مستثناة من ذلك ومن يبيع الانسان ماله
عنده (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال إن ظاهر المصنف أن التأخير المذكور من شروط السلم وليس
كذلك * وحاصل الجواب أن كلام المصنف في قوة قولنا شرط السلم أن لا يتأخر رأس المال أكثر
من ثلاثة أيام وهذا صحيح أو يجب بأن الشرطية منصبة على أحد الدائر بين الأمرين أي أن شرط
السلم أحد شيئين إما القبض أو التأخير ثلاثاً فدون فان قدماً بأن تأخراً أكثر فقد صد الشرط (قوله ان لا
يتأخر الخ) أي بأن يقبض بالفضل أو يؤخر ثلاثة أيام تأمل (قوله أي معجلاً الخ) أي فالشرطية
منصبة على الاحد الدائر بين الأمرين وهذا يرجع في المعنى لما قاله الشارح (قوله وفي فساد الخ) * حاصل
ما في المقام انه إذا أخر رأس المال عن ثلاثة أيام فإن كان التأخير بشرط فسد السلم اتفاقاً كان

معنى قول بعضهم من شروط السلم ان يكون رأس المال قدماً أي معجلاً أو في حكم النقد ولا يؤخر بشرط فوق ثلاثة انتهى (وفي
فساده بالزيادة) على الثلاثة بلا شرط (إن لم تسكنه جداً) بأن لا يحل أجل للسلم فيه وعدم

بشرط وان قلّ أو كثر
جداً حق حلّ الأجل
فسد اتفاقاً خلافاً لما يوهّمه
اطلاقه من أن التردد جار
في التأخير بشرط وبغيره
وان التأخير إن كثر جداً
ولو لم يحل الأجل مفسد
قطعاً وليس كذلك ثم
المعتمد الفساد بالزيادة
ولو قلت بغير شرط
(وَجَازَ) السلم (بخيار)
في عقده لها أو لأحدها
أو لأجنبي (لما يؤخرُ)
رأس المال (إليه) وهو
الثلاثة الأيام فقط ولو في
رقيق ودار على المعتمد
(إن لم يقدر) رأس
المال ولو تطوعاً وإلا فسد
للترددين السلفية والثمنية
وشرط النقد مفسد ولو لم
يقدر وان أسقط الشرط
ومحل الفساد بالنقد
تطوعاً إن كان المقنود مما
قبله الدمة بأن كان لا يعرف
بعينه كالعين وأما المعين
كثوب أو حيوان معين
فيجوز عقده تطوعاً فلم أن
شرط النقد مفسد مطلقاً
حصل بهد بالفضل أم لا كان
مما يعرف بعينه أم لا أسقط
الشرط أم لا وان النقد
تطوعاً جائز فيما يعرف
بعينه وإن لم يسترده فان لم
يعرف بعينه أفسد إن لم
يسترده وإلا فلا (وَجَازَ)
السلم أيضاً (بمنفعة)
شئ (معين) كسكنى

التأخير كثيراً جداً بأن حل أجل السلم فيه أو لم يكثر جداً بأن لم يحل أجله وان كان التأخير بلا شرط
بقولان في المدونة للمالك بفساد السلم وعدم فساد كثر التأخير جداً أولاً * اذا علمت هذا
تعلّم أن في كلام المصنف أموراً أربعة : الاول ان ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا مع ان محل
الخلاف اذا كانت بلا شرط وإلا فسد العقد اتفاقاً، الثاني ان قوله ان لم تسكّر جداً الاولى اسقاطه
لأن ظاهره ان الزيادة ان كثرت جداً لا يختلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا
شرط ولو كثرت جداً وحل أجل السلم ، الثالث ان تعبيره بالتردد ليس جارياً على اصطلاحه
قد قد قال ح القولان كلاهما للمالك في المدونة ، الرابع كان من حق المصنف الاتصاف على القول
بالفساد لتصريح ابن بشير بأنه المشهور كما في نقل ح عنه انظر بن واذا علمت هذا تعلّم ما في عبارة
الشارح تبعاً لمع (قوله او كثر جداً) أى وكان التأخير بلا شرط (قوله فسد اتفاقاً) أى فالاتفاق
في ثلاثة احوال والخلاف في حالة واحدة وهى ما إذا حصلت الزيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولم
تبلغ أجل السلم فيه (قوله وان التأخير) أى مطلقاً ولو من غير شرط (قوله وليس كذلك) أى بل
التأخير اذا كثر جداً ان كان بشرط كان مفسداً مطلقاً حل الاجل او لم يحل باتفاق وان كان بغير
شرط أفسد اتفاقاً إن حل الأجل وإلا فن محل التردد هذا كلامه وقد علمت عدم صحته (قوله وجزاز
بخيار) أى حال كونه ملتبساً بخيار وقوله لما يؤخر اليه اللام بمعنى الى وما واقعة على زمان أو أجل
وضمير يؤخر راجع لرأس المال لا على ما فساكن الواجب ابراز الضمير أى لما يؤخر هو إليه
(قوله ولو في رقيق ودار) ولو كان رأس المال رقيقاً أى او داراً وليس مراده ان الدار مسلم فيها الماسيات
من منع ذلك (قوله على المعتمد) اعلم ان ما ذكره من أن أمد الخيار هنا ثلاثة أيام في الانواع كلها
هو ظاهر المدونة وذهب ابن محرز الى أن الخيار يحتل هنا باختلاف جنس رأس المال من دار وورقيق
وغيرهما مثل ما تقدم في باب الخيار ورده عياض وابن عرفة انظر ح (قوله فيجوز عقده) الاولى
اشتراط الخيار مع عقده تطوعاً (قوله مفسد) أى للسلم الواقع على الخيار (قوله كان مما يعرف بعينه
أم لا) * ان قلت اذا كان مما يعرف بعينه كثوب وحيوان فلا يلزم في عقده بشرط سلف ثما وجه
منه * قلت وجه المنع ان فيه دخولا على غرر لانه على تقدير اذا تم البيع كان ثماً وعلى تقدير عدم
تمامه كان المسلم اليه قد انتفع به باطلا قاله أبو الحسن في كتاب الخيار وكما لا يجوز للبائع اشتراط
النقد ليتنفع به امد الخيار كذلك لا يجوز للبائع اشتراط الانتفاع بالمبيع امد الخيار لانه غرر أيضاً
لانه ان لم يتم البيع كان قد انتفع بالسلمة باطلا من غير شئ اه بن (قوله جائز) أى في السلم الواقع على
الخيار (قوله كسكنى دار) أى كسكنى سكنى دارى هذه او خدمة عبدى فلان او ركوب دابتي هذه
شهرآ في اردب قمح آخذته منك في شهر كذا (قوله ان قبضت) أى المنفعة أى إن شرع في قبضها
واشار بهذا الى ان منفعة المعين سواء كان حيواناً او عقاراً او عرضاً كسفينة مثلاً ملحقة بالمعين
فلا بد من قبضها حقيقة او حكماً وقبضها قبض اصلها ذى المنفعة والشروع في استيفائها منه فلا
بد من قبض اصلها حين العقد او قبل مجاوزة أكثر من ثلاثة أيام والشروع في قبضها منه ويكتفى
بذلك في سلم المنفعة ولو قلنا ان قبض الاوائل ليس قبضاً للأواخر لأن غاية ما يلزم عليه ابتداء الدين
بالدين وقد استخفوه في السلم (قوله ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه) كسكنى سكنى هذه
الدار سنة في اردب قمح آخذته منك بعد مضي شهر من هذه السنة (قوله بناء على ان قبض الاوائل
قبض للأواخر) هذا مرتبط بقوله ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه أى واما
على ان قبض الاوائل ليس قبضاً للأواخر فلا يجوز إذا تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه

دار وخدمة عبد وركوب دابة معينة ان قبضت ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه بناء على أن قبض الاوائل قبض للأواخر (قوله

وأما منعت عن دين لأنه فسخ دين في دين وهذا ابتداء دين في دين (١٩٧) وهو أخف واحترز بمعين عن منفعة مضمونة

فلا يجوز كقول المسلم
للمسلم اليه أحملك إلى مكة
باردب قمح في ذمتك
تدفعه لي وقت كذا (و) جاز
(بحذف) ويتر فيه
شروط يسه (و) جاز
(تأخير حيوان) جعل
رأس مال ولو إلى أجل
للمسلم فيه لأنه يعرف
بعينه (بلا شرط)
ومنعه به أكثر من ثلاثة أيام
لأنه يبيع معين يتأخر قبضه
(وهل الطعام والعرض
كذلك) يجوز تأخير كل
بلا شرط (إن قيل)
الطعام (وأحضر) العرض
جلس العقد لا تقال ضمانهما
للمسلم اليه فكأنه قبضهما
فكره بعد ذلك لقبضهما
لا يضرب فإن لم يكلل الطعام
ولم يحضر العرض لم يجوز
لعدم دخوله في ضمان المسلم
اليه النقل أنه يكره فقط
خلاف لما يوحى كلامه
(أو كالعين) لا يجوز
تأخيرهما عن الثلاثة بلا
شرط مطلقا حصل كيل أو
احضار أم لا هذا ظاهره
والنقل الكراهة فالمراد
كالعين في عدم الجواز
للمستوى الطرفين (تأويلان
(و) جاز) رد زائف
وجد في رأس المال ولو بعد
شهرين (ونجس) بدله
وجوبا حقيقة أو حكما

(قوله وأما منعت عن دين) أي وأما منع أخذ منفعة معين عن الدين أي عند ابن القاسم وأما أشبه
بموجب ذلك كما تقدم بناء على أن قبض الأوائل قبض للأوآخر استظهره ابن رشد وعمل به عجم في
نازلة وهي أنه كان له دانت في مجلد فترتب في ذمته أجرة فدفع به كتبها يجلدها له بما في ذمته من الدين
(قوله فلا يجوز) محل منع السلم بالمنافع المضمونة ما إذا لم يسرع المسلم اليه في استيفائها وإلا جاز كما في
خش تبعا للقائي قال بن وهو الظاهر وطى هذا فقيد المصنف المنفعة بالمعين لا مفهوم له لأن العين
شرط في جواز السلم بمنافعه الشروع أيضا وإذا كان كذلك فلا فرق بينه وبين المنافع المضمونة اهـ بن
وقال عجم لا يجوز السلم بالمنافع المضمونة مطلقا ولو شرع فيها متمسكا بظاهر النقل واقتصر
عليه عجم وهو ظاهر شارحنا واعتد بهضم كما قال شيخنا العدوي (تنبيه) لو وقع السلم
بمنفعة معين وتلف ذو المنفعة المعين قبل استيفائها رجع السلم اليه على السلم بقيمة المنفعة التي لم تقبض
ولا يفسخ العقد قياسا للمنفعة على الدرام الزائفة انظر عجم (قوله وتأخير حيوان الخ) لما تكلم على
أن تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام إن كان عينا لا يجوز ذكر حكم تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام
إذا كان غير عين قوله وتأخير حيوان أي عن الأيام الثلاثة (قوله بلا شرط) أي وأما مع الشرط
فلا يجوز التأخير إلا ثلاثة أيام فقط (قوله لأنه يبيع معين يتأخر قبضه) لا يقال هذا التعليل موجود
فيما إذا كان التأخير بلا شرط لأن محل منع يبيع معين يتأخر قبضه إذا كان التأخير بشرط فقوله يتأخر
قبضه أي بالشرط تأمل (قوله إن كيل الطعام وأحضر العرض) أي والحال أنه لم يأخذه المسلم اليه
لحوزه بل تركهما في حوز المسلم (قوله لا يجوز الخ) أي لانهما لما كانا يقاب عليهما أشبه العين فيؤدي
لا ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فإن تأخيرها لا يؤدي لذلك لأنه يعرف بعينه فلا يقال له دين
(قوله والنقل أنه يكره) أي النقل أن القول الثاني يقول بالكراهة مطلقا لا بالحكمة مطلقا وظاهر
التشبيه بالمعين أن ذلك القول قائل بالحكمة مطلقا وأجاب الشارح بقوله فالمراد الخ أي أن مراد المصنف
التشبيه في عدم الجواز المستوى أو أنه تشبيه في مطلق النهي * والحاصل أن تأخير العرض والطعام
إذا كان رأس مال عن الثلاثة الأيام إن كان بشرط منع مطلقا وإن كان بلا شرط فالجواز إن كيل الطعام
وأحضر العرض في مجلس العقد والاكره وقيل بكراهة تأخيرهما بلا شرط مطلقا ولو كيل الطعام أو
أحضر العرض هذا حاصل النقل (قوله وجاز رد زائف) أي وجاز للمسلم اليه رد زائف ومن
المعلوم أن الزائف هو الغشوش بأن يكون الذهب أو الفضة مخلوطا بنحاس أو رصاص وأما لو وجد
المسلم اليه في رأس المال نحاسا أو رصاصا خالصا فلا يجوز للمسلم اليه رده على المسلم وأخذ بدله بل
يفسد مقابله حيث لم يرض به كما قاله سحنون وهو المعتمد وظاهر المدونة عند أبي عمران أن ذلك
مثل الغشوش فيجوز للمسلم اليه رده على المسلم وأخذ بدله ويجب على المسلم أن يعجل له البدل والا
فسد ما يقابله (قوله ولو بعد شهرين) بل ولو بعد حلول الأجل (قوله وعجل بدله) أي ووجب على
المسلم أن يعجل بدله (قوله فيقتصر الثلاثة) أي فيقتصر تأخير رد البدل الثلاثة أيام ولو بالشرط وأما
التأخير أكثر منها فلا يجوز ولو من غير شرط ويفسد السلم فيما قابل الزائف (قوله وهذا) أي
وجوب تعجيل رد البدل حقيقة أو حكما وعدم اغتفار ما زاد على الثلاثة (قوله جاز التأخير) أي
رد البدل وقوله ماشاء ولو بشرط أي بأن شرط عليه عند العقد أنه إذا رد زائفا ظهر له لا يدفع
له بدله إلا بعد جمعة مثلا (قوله والا يعجل) أي بدل الزائف (قوله فسد ما يقابله) أي الزائف
وصح الباقي اعطاء للتابع حكم نفسه وهذا قول أبي عمران القاسي واستحسنه ابن عمرز فقوله على

فيقتصر الثلاثة بالشرط وهذا إن قام بالبدل قبل حلول الأجل بكثير فإن قام بعده أو قبله بكيومين جاز التأخير ماشاء ولو بشرط (وإلا)

يسجل حقيقة ولا حكما بأن أخر أكثر من ثلاثة أيام ولو بلا بشرط (فسد ما يقابله) فقط

(لا الجميع على الأحسن) إذا كان رأس المال عينا ولم يدخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فان لم يتم بالبدل بل رضى الزائف أو ساع من عوضه لم يفسد ما يقابله أو دخلا عند العقد على التأخير كثيرا ان ظهر زائف ففسد الجميع وكذا ان كان غير عين ان وقع عقد السلم على عينه فان وقع على (١٩٨) موصوف وجب رد مثل ما ظهر معيا (و) جاز للمسلم (التصديق)

أى تصديق المسلم اليه (فيه) أى فى السلم بمعنى السلم فيه أى فى كيله ووزنه وعدده إذا أتى به بعد أجله لأجله لما قدمه من منعه فى معجل قبل أجله (كطعام من يبيع) يجوز التصديق فيه لا من قرض (ثم) ان وجدت قصا أو زيدا على ما صدقت فى السلم والبيع يكن (لك) أيها المصدق (أو عليك الزيد والنقص المعروف) فيهما (وإلا) يكن الزيد معروفا بل فاحشا وجبرد الزائد كله ولا تأخذ منه للتعارف وترك هذا لوضوحه وأشار للمتفاحش من النقص لما فيه من التفصيل بقوله (فلا رجوع لك عليه) (إلا بتصديق) منه (أو بينة لم تفارق) من وقت قبضه الى وجود النقص أو بينة حضرت كبل البائع وشهدت بما قال للمشتري من النقص فيرجع بجميع النقص (وحلف)

الأحسن راجع لقوله فسد ما يقابله (قوله لا الجميع) أى ولا يفسد الجميع خلافا لما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن (قوله اذا كان النخ) ظرف لقوله فسد ما يقابله * وحاصله أن فساد ما يقابل الزائف فقط مقيد بقيود أن يكون رأس المال عينا وأن يقوم السلم اليه بالزائف وأن يكون الباقي من الاجل عند قيامه ثلاثة أيام فاكثر وأما لو قام بعده أو قبله يومين فلا يفسد ما يقابله ويجب ابداله وان لا يدخل عند العقد على تأخير بدل ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا (قوله فان لم يتم بالبدل) أى فان لم يتم السلم اليه بدل الزائف أى فان لم يطالب به (قوله وكذا ان كان النخ) أى وكذا يفسد العقد ان كان رأس المال غير عين ووقع عقد السلم على عينه ثم ظهر فيه كالا أو بعضا عيب وأما ان كان رأس المال غير عين ولم يقع العقد على عينه بل كان موصوفا فلا يفسد العقد إذا ظهر فيه أو فى بعضه عيب بل يلزم المسلم أن يأتي ببديل ذلك المبيع (قوله بمعنى السلم فيه) أى لا بمعنى السلم به لما مر أنه لا يجوز التصديق فى رأس مال السلم (قوله لما قدمه من منعه) أى من منع التصديق فى معجل قبل أجله أى خوفا من ظهور نقص فيلزم عليه صنع وتبديل أو ظهور زيادة فيلزم عليه حط الضمان وأزيدك (قوله كطعام من يبيع) أى على الحلول (قوله الزيد والنقص) لف ونشر مرتب على قوله لك وعليك أى فلك الزيادة وعليك النقص سواء قامت عليه بينة أم لا وحكى ح هنا الخلاف اذا اشترى دارا على انها ثلاثون ذراعا مثلا فوجدت اكثر هل يفوز به المشتري أو يكون شريكا فى الزائد وأما اذا وجدها المشتري انقص فانه يخير (قوله المعروف فيهما) أى الذى جرى به العرف بين الناس كالوجود الاربع ثلاثا وعشرين ربعا أو خمسا وعشرين ربعا فان هذا جرت به عادة الناس فى الغالب فلا رجوع للمشتري بعد التصديق على البائع بشئ من النقص ولا رجوع للبائع فى حالة الزيادة (قوله وترك هذا) أى الكلام على الزيادة الفاحشة (قوله وشهدت بما قال المشتري) أى شهدت بأنه حين السكيل كان ناقصا لهذا القدر الذى ادعاه المشتري (قوله فيرجع بجميع النقص) أى ولا يترك له قدر التعارف ثم انه ان كان الطعام مضمونا كما فى السلم يرجع بمثل النقص وان كان الطعام معينا كما فى البيع يرجع بخصه النقص من الثمن كما فى المدونة اهـ بن (قوله عند عدم التصديق) أى تصديق المسلم اليه والبائع على النقص (قوله والبيئة) أى وعند عدم البيئة التى تشهد للمسلم أو المشتري بالنقص القدى يدعى به (قوله المصدق له) أى على السكيل (قوله بل بثبه) أى بالسكيل وقوله اليه أى الى المسلم أو المشتري وقوله من دين له أى للمسلم اليه أو البائع وذلك بان اكتاله وكيل البائع أو مدينه وأرسله للمشتري وكتب ذلك الوكيل أو المدين ورقة للبائع أخبره بذلك وأرسل للمرسولا أخبره بذلك وأخبره هو بنفسه بذلك القدر الذى اكتاله وأرسله الى المشتري (قوله الصواب لقد وصله) أى لأن هذا جار فى مسئلة البيع والسلم والمشتري والمسلم لا ينازع فى البيع لحصوله باتفاقهما وانما النزاع فى انه هل وصل له أو أرسل له ما كتب به اليه أم لا فيحلف لقد وصلك أو أرسل اليك القدر الذى كتبلى به وكيل أو مدينى أو القدر الذى قال لى عليه وكيل أو مدينى أى أخبرنى به مباشرة أو مع رسول وقوله لقد وصله أى وصل للمشتري أو للمسلم (قوله ان اعلم النخ) هذا شرط فى اليمين الثانية أى انما يحلف المسلم اليه أو البائع على هذه الكيفية اذا

للمسلم اليه أو البائع عند عدم التصديق والبيئة (لقد أو فى) جميع (ما سمى) للمشتري المصدق له وهذا ان ادعى انه اكتاله أو حضر كيله فان لم يكن اكتاله ولا قام على كيله بل بثبه اليه من دين له على شخص أو وكيل فأشاره بقوله (أو) يحلف (لقد باعه) الصواب لقد وصله أو أرسل له (ما) أى القدر الذى (كتب به اليه) أو قيل له به (إن علم) البائع (مشتريه) وهو السلم بأنه كتب له أن قدر ما أرسلته للمشتري كذا (وإلا)

بأن لم يحلف أولم يعلمك يا المشتري في الثانية (حلفت) يا مشتري في صورتين أنك وجدت ناقصاً (ورجعت) فإن لم تحلف فلا شيء لك في الأولى ولا ترد الجمين على البائع أو المسلم إليه لأنه نكّل أولاً وحلف البائع أو المسلم

(١٩٩)

إليه في الثانية ويرى فإن نكّل غرم (وإن أسلمت عرضاً)

يقاب عليه كثوب في شيء

والمراد عقدت السلم عليه

لأسلمت بالفعل بدليل

قوله (فهلك) العرض

(بيدك) يا مسلم (فهو)

أي ضمانه (منه) أي من

المسلم إليه (إن أهمل)

أي تركه عندك على السكت

(أو أودع) أي تركه

عندك على وجهه

الوديعة (أو على) وجه

(الاتفاق) به لكن

على وجه خاص بأن يستثنى

منفعته أو يستأجره من

المسلم إليه (و) ضمانه

(منك) أيها المسلم (إن لم

تقم كينة) لك بهلاكه

منك أو من غيرك (و)

قد (وضع) عندك

(التوثيق) بأن حبسته حتى

تشهد على المسلم إليه بالتسليم

أو ليأتيه برهن أو حيل

وكذا إن تركه على وجه

العارية (و) نقض السلم

في هذا الأخير أي قوله ولمنك

الخ (وحلف) المسلم على

هلاكه لأنه يتهم على

تفسيه ولو قال إن حلفت

لسكان أظهر في المراد وهذا

حيث لم تشهد بيته بتلفه منه

أو من غيره كما قال وإلا

لم ينقض لكن إن شهدت

بأنه من الغير فضمانه من

المسلم إليه وإن شهدت بأنه

كان المسلم إليه أعلم السلم أو البائع أعلم المشتري قبل ذلك حين أخذه للطعام أنه لم يحضر الكيل وإن وكيلي أو مديني كتب إلى كتاباً أن الطعام الذي أرسله إليك قدره كذا وكذا وقيله على هذا الوجه ثم ظهر له النقص الفاحش (قوله بأن لم يحلف) أي وإن لم يحلف لقد أوفاه ما سمى فيما إذا اكتاله بنفسه أو حضر كيله وقوله أولم يعلمك يا مشتري أي أولم يعلمك البائع يا مشتري أن مدينة أو وكيله أعلمه أن الطعام الذي أرسله إليك قدره كذا وقوله في الثانية أي فيما إذا لم يكتله ولم يحضر كيله (قوله ورجعت) أي على البائع بالطعام إن كان مضموناً كما في السلم أو حصته من الثمن إن كان الطعام معينا كما في البيع على النقد (قوله وحلف البائع أو المسلم إليه في الثانية الخ) حاصله أن السلم إليه إذا لم يعلم السلم في الحالة الثانية فإن المسلم يحلف فإن حلف رجع بالنقص فإن نكّل حلف المسلم إليه أنه وصل إليه الطعام على ما كتب به إليه فإن حلف برى ولا شيء للمسلم وإن نكّل غرم النقص للمسلم أو المشتري وأما في الحالة الأولى وهي إذا باشر كيل الطعام أو حضره أو لم يحضره ولكن أعلم السلم إليه السلم بذلك إن حلف المسلم إليه فقد برى وإن نكّل حلف المسلم أو المشتري ورجع بالنقص فإن نكّل أيضاً فلا شيء وليس له رد الجمين على المسلم إليه لأنه نكّل أولاً (قوله عرضاً يقاب عليه) أي سواء كان طعاماً أو غيره (قوله فهو) أي ضمانه منه أي لا تنقله بالعقد الصحيح (قوله إن أهمل) أي إن تركه المسلم إليه عند المسلم هملاً وكسلاً لتحكمه من قبضه (قوله بأن يستثنى) أي المسلم وقوله منفعته أي يومين أو ثلاثة فقط (قوله أو يستأجره من المسلم إليه) أي وحينئذ فالسلم ثابت ويضيع رأس المال على المسلم إليه وهذا إذا كان الهلاك بساوى فإن كان بمجانبة أحد رجع عليه المسلم إليه بمثله إن كان مثلياً وبقيمته إن كان مقوماً (قوله إن لم تقم بينة لك بهلاكه منك أو من غيرك) أي وادعيت أن هلاكه بساوى أو من أجنبي (قوله وكذا إن تركه على وجه الخ) أي لأن الموضوع أنه مما يقاب عليه ولم تقم بينة بهلاكه (قوله وحلف المسلم) أي ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك الخ وإنما التفت من الخطاب في قوله ومنك إلى الغيبة في قوله وحلف ولم يقل وحلفت لأن قوله وحلف والآخر ليس من كلام المدونة التي ذكره المصنف بقوله وإن أسلمت عرضاً الخ وإنما هو تقييد للتونسى (قوله لأنه يتهم على تفسيه) أي لأنه يتهم على أنه أخفاه وادعى هلاكه (قوله لسكان أظهر في المراد) أي وهو أن محل نقض السلم في الأخير إذا حلف المسلم على هلاكه (قوله وهذا) أي محل ضمان المسلم في الأخير ونقض السلم إن حلف حيث لم تشهد الخ وهذا مفهوم قول الشارح إن لم تقم بينة ولو جعله الشارح مفهوماً للتمن كان أحسن على أنه سيأتي له إدراج هذا تحت قوله ويتبع الجاني فتأمل (قوله فضمانه من المسلم إليه) أي فالسلم ثابت وضاع رأس المال على المسلم إليه وهذا إذا كان ذلك الأجنبي الذي شهدت البينة باتلافه غير معلوم وأما إن علم كان الضمان منه كما يأتي له في قوله ويتبع الجاني (قوله فضمانه منه) أي فيغرم قيمته للمسلم إليه أو مثله (قوله وأخذ قيمته) أي إن كان مقوماً أو مثله إن كان مثلياً * والحاصل أن رأس المال إذا كان مما يقاب عليه وهلك بيد المسلم على وجه العارية أو التوثيق فإن قامت بينة على أن أحداً أهلكته كان الضمان منه ولا ينقض السلم وإن لم تقم بينة على هلاكه كان الضمان من المسلم وينقض السلم إن حلف فإن نكّل خير المسلم إليه في نفسه وامضائه والرجوع بقيمة رأس المال أو مثله على المسلم (قوله وإن أسلمت حيواناً أو عقاراً) أي فأقلت الحيوان أو أبق أو أتهدم العقار بغير فعل أحد

من المسلم فضمانه منه (وإلا) تحلف بأن نكلت (مخير الآخر) وهو المسلم إليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته (وإن أسلمت حيواناً أو عقاراً) أي عقدت السلم بذلك فتلف من المسلم أو من أجنبي (فالسلم ثابت) لا ينقض (ويتبع) المسلم إليه

(الجاني) على الحيوان أو العقار في هذه وعلى العرض في السابقة وهو إما المسلم عند عدم البينة وقد وضع عنده للتوثق أو العارية وأما الاجنبي حيث اعترف بالتلف أو قامت عليه به بينة فقولته يتبع بالبناء للفاعل وضميره يعود على المسلم اليه (و) الشرط الثاني من شروط السلم ما اشتمل على نقي خمسة أشياء (أن لا يكونا) أي رأس المال والمسلم فيه (طعامين) لا نحو سمين في بر ولا قندين (لا ذهب في فضة أو عكسه أو ذهب في ذهب أو فضة في فضة ولا شيئاً في أكثر منه) كثوب في ثوبين (أو) في (أجود) منه من جنسه لما فيه من سلف بزيادة (كالمكسي) وهو سلم شيء في أقل منه أو أردأ لما فيه من ضمان يجعل واستثنى من قوله ولا شيئاً في أكثر منه الخ قوله (إلا أن تختلف المنفعة) في افراد الجنس الواحد فيصير كالجنسين فيسلم البعض منه في أكثر أو أجود (كماره الحمر) جمع حمار أي سريع السير منها (في) الحمر (الأعرابية) المتعددة

أو بفعل أحد العاقلين أو غيرها فالسلم ثابت لكن ان هدمه أو أفلته السلم اليه فالأمر ظاهر وكذا اذا هدم أو أبقى بنفسه وإن هدمه أو أفلته السلم أو أجنبي رجع السلم اليه عليه قيمته كما قال المصنف ويتبع الجاني (قوله في هذه) أي في هذه السئلة وهي إسلام ما لا يغاب عليه من عقار أو حيوان والمراد بالسابقة ما إذا أسلم عرضاً يغاب عليه (قوله وهو) أي الجاني في المسئلة السابقة أما السلم الخ (قوله عند عدم البينة) أي وذلك عند عدم البينة باتلافه والحال انه قد وضع عنده للتوثق أو العارية وهذا لا يظهر إلا إذا نكل المسلم عن اليمين واختار السلم اليه بقاء السلم وأما إذا حلف وفسخ السلم فلا يعقل رجوع السلم اليه على المسلم الجاني ولو قال الشارح وهو اما المسلم وذلك حيث اعترف أو قامت عليه بينة بالتلف أو لم تقع عليه بينة به والحال أنه قد وضع عنده للتوثق أو العارية كان أولى * وحاصل ما في المقام أن الحيوان أو العقار إذا ترك هملاً عند السلم أو ودعة أو لا انتفاع فانفلت الحيوان أو انهدم العقار بنفسه فالضمان من السلم اليه والسلم ثابت مثل ما لو كان رأس المال عرضاً فان انهدم العقار أو أفلت الحيوان بخيانة أجنبي أو السلم فالضمان من الجاني والسلم ثابت وأما لو كان الحيوان أو العقار عند السلم للتوثق أو عارية ثم انه تلف من غير بينة على اتلاف أحده فضا منه من السلم والسلم ثابت وليس كالعرض في ان السلم يتقضى إن حالف المسلم على هلاكه لأنه لا يمين هنا على المسلم لأن الحيوان والعقار لا يغاب عليه حتى انه يطالب باليمين لرد تهمة إخفائه وإن قامت البينة على تلفه بخيانة الأجنبي أو أقر بذلك كان الضمان منه والسلم ثابت كالعرض وإن قامت البينة على تلف المسلم له أو أقر بذلك فالضمان منه والسلم ثابت وليس للعقار والحيوان حالة يغير فيها السلم اليه بين الفسخ والابقاء كالعرض كما انهما ليس لهما حالة يتعين فيها هضم السلم بخلاف العرض (قوله وأن لا يكونا طعامين) فلا يجوز أن تقول آخر أسلمك أردب قمح في أردب قمح أو فول ولا يجوز أسلمك ديناراً في دينار فان وقع بلفظ القرض أو السلف جاز * واعلم ان الفلوس الجدد هنا كالعين فلا يجوز سلم بعضها في بعض وإعانتها أن يكونا طعامين أو قندين لادائه لزبا الفضل والنساء عند تحقق الزيادة أو لادائه لزبا النساء عند تماثل رأس المال للمسلم فيه فقله وأن لا يكونا طعامين ولا قندين أي سواء تساوى رأس المال والمسلم فيه أو زاد أحدهما على الآخر وأما قوله ولا في أكثر منه أو أجود هذا في غير الطعامين والقندين اه بن ومفهوم قوله ولا في أكثر منه أو أجود جواز سلم الشيء في مثله من غير التقدين والطعامين كقنطار من السكتان أبيض في مثله كاسيقول المصنف والشيء في مثله قرض (قوله ولا شيئاً) أي وأن لا يكون رأس المال شيئاً أسلم في أكثر منه من جنسه (قوله كثوب في ثوبين) أي وكسلم قنطار كتانا في قنطارين وكإردب جبس في إردبين (قوله أو في أجود منه من جنسه) كثوب رديء في جيد وكقنطار كتانا أبيض في قنطار من كتان أسود لان الأبيض أجود (قوله لما فيه من ضمان يجعل) أي من تهمة ضمان يجعل فإذا أسلمت ثوبين في ثوب فكتان المسلم اليه ضمن للمسلم ثوباً منهما للاجل وأخذ الثوب الآخر في نظير ضمانه وإنما اعتبر بهما هنا وألغوها في يوع الآجال لان تعدد العقد هناك أضعفها (قوله إلا أن تختلف المنفعة) اعلم ان المسئلة ذات أوجه أربعة لان رأس المال والمسلم فيه إما أن يختلفا جنساً ومنفعة معاً ولا إشكال في الجواز كسلم العين في الطعام والطعام في الحيوان وإما أن يتفقا معاً ولا إشكال في المنع إلا ان يسلم الثمن في مثله فيكون قرضاً وإما أن يتحد الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا وإما أن يتحد المنفعة ويختلف الجنس كالغالب والبراذين من الخيل وفيه قولان فمن منع نظر إلى ان المقصود من الاعيان منافعتها ومن أجاز نظر إلى اختلاف الجنس وهو الراجح كما يأتي في قول المصنف ولو تقاربت المنفعة انظر بن (قوله المتعددة) أي فلا بد من سلم الحمار السريع المثنى في متعدد غير سريع

أو العكس وأما سلم الواحد في الواحد فلا يجوز لقول المصنف أو أجد إلا أن يختلفا بالصغر والكبر وإلا جاز أن عجل الصغير كما يأتي كذا في خشن وعقب وقال بن تعبير المصنف بالأعرابية المفيد للتعدد تبع فيه لفظ المدونة وليس المراد اشتراط ذلك كما توهم بدليل أن المدونة عبرت أيضا بالأفراد فقالت باختلاف الحمار الفاره النجب بالحمار الأعرابي فيجوز اه وفي الليطية ويجوز أن يسلم حمار يراد للحمل في آخر يراد للركوب اه وذكر بن قبل هذا الكلام أن الذي يفيد كلام اللخمي أنه لا يشترط اختلاف العدد إلا مع ضعف اختلاف النفعة أما إذا قوى اختلاف النفعة فيجوز السلم ولو اتحد العدد وقبله ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد واختاره شيخنا قائلا إن هذا هو الذي يقتضيه قولهم إن اختلاف المنافع يصير الجنس كالجنسين وما قيل هنا يقال فيما يأتي بعد (قوله وهي الضعيفة السير) أشار إلى أن المراد بالأعرابية ضعيفة السير سواء كانت منسوبة للأعراب أي سكان البادية أو كانت مصرية لا خصوص النسوبة للأعراب والا لا تقتضي أنه لا يجوز سلم حمار سريع السير في متعدد من المصرية ضعيف غير سريع كحمار الجباسة والترابين وليس كذلك بل هو جائز على المعتمد إذ المدار على الاختلاف في النفعة (قوله سابق الخيل) أي وهو الذي يسبق غيره في حال الراحة به واعلم أن الخيل إما أعرابية وهي ما كان أبوها من الخيل وإما أعجمية وهي البرذونة وهي ما كان أبوها من الخيل وأما من البقر والعربية فبما كان متخذًا للراحة والجري وحسنها بكثرة سبقها لغيرها ومنها ما هو غير متخذ للراحة بل للهملجة أي للمشي درجا كالرهبان وحسنها بسرعة مشيها وكثرة درجها وإما الأعجمية فهي ما اتخذ للحمل وهي تارة تكون كثيرة الهملجة والدرج وتارة لا تكون كذلك أي لا درج ولا جرى فيها فالهملجة يتصف بها كل من الأعرابية والبرذون * إذا علمت هذا فيجوز سلم أحد النوعين الأعرابين في الآخر الواحد في اثنين أو في واحد على مأمور ويجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذون الواحد في اثنين وعكسه ويجوز سلم النوع الأول من الأعرابية وهي التي سبقها كثير في فرسين أعرابين من نوعها ليس سبقهما كثيرا وأما النوع الثاني وهو الذي لا سبق له بل له درج فلا يجوز سلم الواحد في اثنين من نوعه * إذا علمت هذا فقول المصنف وسابق الخيل أي يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين وقوله لا هملج الهملجة سرعة السير أي السير درجا فالهملج هو الرهبان أي لا يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين إلا أن يضم للهملجة برذنة فيجوز وذلك كالبرذون المتصف بالهملجة فيجوز أن يسلم في اثنين عريين اتصفا بالهملجة بل ويجوز أيضا سلم البرذون الهملج في برذونين خاليين عن الهملجة كما هو المتبادر من كلام ابن حبيب اه تقرير شيخنا العدوي (قوله أي سريع المشي) أي عنده سرعة درج في المشي من غير رماحة وقوله منها حال أي حال كونه من الخيل (قوله بما ليس له السرعة) أي والحال أن فيه هملجة (قوله ولا يلزم منها) أي من الهملجة (قوله أن يكون سابقا) أي لغيره في الراحة لما علمت أن الهملج لا رماحة عنده (قوله أبواه أعجميان) لعل المراد أن أبواه منشؤها بلاد العجم أي أن أبواه منسوبان لبلاد العجم بحسب الأصل والا فالبرذون ماتولد من الخيل والبقر قرر شيخنا (قوله وجمال كثير الحمل) أي أنه يجوز أن يسلم الحمل إذا كان يحمل كثيرا في واحد أو اثنين معدين للحمل لكن حملهما قليل وقوله وبسبقة أي يجوز سلم المعدل لسبق كالحجين في المعدل لسبق من جنسه الذي هو أقل سبقا وأما سلم المعدل للحمل في المعدل للركوب والسبق والعكس فهو جائز بالأولى وقوله وصحح وبسبقة أشار به لاختيار ابن عبد السلام اعتبار السبق واعلم أن الابل صنفان صنف يراد

وهي الضعيفة السير (و) كسلم الواحد من (سابق الخيل) في أكثر منه غير سابق وعكسه (لا) فرس (هملج) أي سريع المشي منها إذ لا يصير سرعة مشيه مغايرا لأبناء جنسه حتى يجوز سلم الواحد منها في أكثر مما ليس له السرعة ولا يلزم منها أن يكون سابقا (إلا) أن يكون هذا الهملج (كبرذون) بكسر الباء الواحدة وفتح الدال المعجمة وهو الفرس الذي أبواه أعجميان وهو العريض الخاتمة الغليظ لا سبق له بل يراد لما يراد له البغال من الحمل والسير فيسلم الهملج منها في أكثر من غيره أي من الهملجة التي لم تتصف بهاتين الصفتين بل بسرعة السير خاصة (و) كسلم (جمال) أراد به ما يشمل الذكر والانثى (كثير الحمل) في أكثر مما ليس كذلك لتباين النفعة بذلك (وصحح) تباين النفعة في الابل بما تقدم (وبسبق) في اليسير أي كل من الوصفين كاف والقصود بالصحيح الثاني إذ لا كلام في الأول

(بِقُوَّةِ الْبَقْرَةِ) عَلَى الْعَمَلِ وَالنَّهْيِ (٢٠٣) فِيهِ لِلْوَحْدَةِ لَاتَانِيَّتٌ فَلِذَا قَالَ إِذَا كَانَتِ الْبَقْرَةُ ذَكَرًا بَلْ (وَلَوْ أُنْثَى وَكَثْرَةُ لَبَنٍ

الشَّائِقِ) وَكَذَا الْجَوَامِيسُ وَالْقَرَى عَلَى الْأَوَجِهِ (وَيُظَاهَرُهَا عَمُومُ الضَّانِ) لَدْخُولِهَا فِي الشَّاةِ فِي أَقْوَامِهَا لِإِشَارَةِ غَزِيرَةِ اللَّبَنِ مَوْصُوفَةً بِالْكَرَمِ فَلَا أَسَاسَ أَنْ تَسْلَمَ فِي حَوَاشِي الْقَنْمِ (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) لِأَنَّ الضَّانَ مَقْصُودُهُ لِلصَّوْفِ لَا اللَّبَنَ (وَكَا صَغِيرِينَ) أَيْ وَكَلَّمَ صَغِيرِينَ مِنْ كُلِّ الْأَجْنَاسِ فَيَجُوزُ (فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ) مِنْ جَنْسِهِمَا (أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ) إِنَّ لَمْ يُؤَدَّ مَا ذَكَرَ بِهِ الْكَافُ (إِلَى الْمَزَابَةِ) بِأَنْ يَطُولَ الْأَجَلَ لِلْمَضْرُوبِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ فِيهِ الصَّغِيرُ كَبِيرًا أَوْ يَلِدَ فِيهِ الْكَبِيرُ صَغِيرًا لِأَدَانِهِ فِي الْأَوَّلِ إِلَى ضَمَانٍ بِجَعْلٍ وَفِي الثَّانِي وَهُوَ الْعَكْسُ فِيمَا لِلْجَهْلَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ خُذْ هَذَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ أَوْ هَذَا الْكَبِيرَ فِي صَغِيرَيْنِ أَوْ صَغِيرٍ يُخْرِجُ مِنْهُ بَعْدَ مَدَّةٍ كَذَا وَلَا يَدْرِي أَيْخُرُجَ شَيْءٌ مِنْهُ وَلَا) وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ (أَيَّ خِلَافٍ جَوَازٍ سَلَّمَ صَغِيرٌ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ) وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمَزَابَةِ وَأَمَّا صَغِيرَانِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ فَجَائِزٌ بِشَرْطِهِ وَلَمْ تَأْتِ عَلَى خِلَافِهِ (كَالْآدَمِيِّ وَالْقَنْمِ) فَلَا يَسْلَمُ صَغِيرٌ كُلٌّ فِي كَبِيرِهِ

يَرَادُ لِلْحَمَلِ وَصَنَفٌ يَرَادُ لِلرُّكُوبِ لِلْحَمَلِ وَكُلُّ صَنَفٍ مِنْهُمَا صَنَفَانِ جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ فَيَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَرَادُ لِلْحَمَلِ فَيَا يَرَادُ لِلرُّكُوبِ وَالسَّيْرِ عَلَيْهِ جَيِّدٌ أَحَدُهُمَا فِي جَيِّدٍ الْآخَرُ فِي رَدِيَّةٍ وَالرَّدِيٌّ فِي الْجَيِّدِ وَكَذَلِكَ فِي الرَّدِيٍّ اتَّفَقَ الْعَدَدُ أَوْ اخْتَلَفَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا يَرَادُ لِلْحَمَلِ أَوْ الرُّكُوبِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ الْجَيِّدُ فِي الرَّدِيٍّ وَلَا عَكْسُهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ جَيِّدًا فِي رَدِيَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ وَعَكْسُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ تَقَدَّمَ الْجَيِّدُ أَوْ الرَّدِيٌّ لِأَنَّهُ سَلَفٌ جَرٌّ نَعْمَا أَنْ تَقَدَّمَ الرَّدِيٌّ وَضَمَانٌ بِجَعْلٍ أَنْ تَقَدَّمَ الْجَيِّدَ انْظُرْ بَيْنَ (قَوْلِهِ وَبِقُوَّةِ الْبَقْرَةِ) أَيْ فَيَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ ثَوْرًا قَوِيًّا عَلَى الْعَمَلِ فِي اثْنَيْنِ ضَعِيفَيْنِ لِأَقْوَةِ لِحَمَامَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ وَهَذَا عَطَفٌ عَلَى الْمَعْنَى أَيْ الْإِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَنْفَعَةُ بِالْفَرَاةِ وَبِقُوَّةِ الْبَقْرَةِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أُنْثَى) رَدُّ بَلْوٍ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّ الْبَقْرَةَ مِنَ الْإِنْتَى اللَّبَنُ لَا الْقُوَّةَ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَجُوزُ سَلْمُ وَاحِدَةٍ فِي اثْنَيْنِ أَقْلُ قُوَّةٍ مِنْهَا (قَوْلُهُ وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ) أَيْ فَيَجُوزُ سَلْمُ شَاةٍ كَثِيرَةٍ اللَّبَنُ فِي اثْنَتَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا كَثْرَةُ لَبَنٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَامُوسِ وَالْبَقَرِ فَظَهَرَ أَنَّ الْبَقْرَ يُعْتَبَرُ فِي اخْتِلَافِ مَنَافِعِهَا أَمْرًا خِلَافًا لظَاهَرِ الْمَصْنَفِ (قَوْلُهُ وَظَاهَرُهَا عَمُومُ الضَّانِ) أَيْ عَمُومُ الشَّاةِ لِضَمَانِ لَابَنِ قَوْلِهَا إِلَّا شَاةَ غَزِيرَةِ اللَّبَنِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى غَزَارَةِ اللَّبَنِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَعْرُوضَانِ وَنَسِ الْمَدُونَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ ضَانٌ الْقَنْمِ فِي مَعْرَاضٍ وَلَا الْعَكْسُ لِإِشَارَةِ غَزِيرَةِ اللَّبَنِ مَوْصُوفَةً بِالْكَرَمِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَسْلَمَ فِي حَوَاشِي الْقَنْمِ فَشَمُولُ لَفْظِ شَاةٍ لِضَمَانٍ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْعِلَّةِ وَهِيَ غَزَارَةُ اللَّبَنِ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْحَكْمِ بِمَشْتَقٍّ يُؤْذَنُ بِعِلَّةٍ مَا مِنْهُ الْإِشْتِقَاقُ وَإِلَّا فَلَفْظُ شَاةٍ لَا عَمُومَ فِيهِ بَلْ مُطْلَقٌ وَحِينَئِذٍ فَرَادَ الْمَصْنَفُ بِالْعَمُومِ الْعَمُومِ الْقَوِيُّ وَهُوَ الشَّمُولُ لَا الْأَصْطِلَاحِي وَهُوَ اسْتِغْرَاقُ اللَّفْظِ الصَّالِحِ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمُومَ الْأَصْطِلَاحِي مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ الْعَامَةِ وَشَاةٌ لَيْسَ مِنْهَا وَأَمَّا شَمُولُ اللَّفْظِ لَشَيْءٍ آخَرَ فَيَنْظُرُ فِيهِ لِلْعِلَّةِ كَمَا هُنَا فَإِنْ شَمُولُ الشَّاةِ لِلضَّانِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْعِلَّةِ كَمَا قُلْنَا (قَوْلُهُ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) أَيْ وَصَحَّحَ ابْنَ الْحَاجِبِ خِلَافَ ظَاهِرِهَا مِنْ عَمُومِ الشَّاةِ لِلضَّانِ فَلَا يَجُوزُ سَلْمُ النَّعْجَةِ فِي حَوَاشِي الْقَنْمِ وَلَوْ كَانَ لِبَنِهَا غَزِيرًا بِخِلَافِ الْمَعْرَةِ الْغَزِيرَةِ اللَّبَنِ فَانَّهُ يَجُوزُ سَلْمُهَا فِي حَوَاشِي الْقَنْمِ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّبَنَ فِي الضَّانِ كَالْتَابَعِ لِمَنْفَعَةِ الصَّوْفِ وَلِأَنَّ لِبَنِهَا غَالِبًا أَقْلُ مِنْ ابْنِ الْمَعْرِزِ وَأَمَّا الْمَعْرِزُ فَمَنْفَعَةُ شَعْرِهَا بِسِيرَةٍ وَلِبَنُهَا كَثِيرٌ فَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا قَالَ اللَّقَائِي وَمَا صَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ هُوَ الْمَذْهَبُ وَكُتِبَ بَعْضُهُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمَصْنَفِ وَظَاهَرُهَا النَّحْوُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَأَنَّ قَوْلَهُ وَصَحَّحَ ضَعِيفٌ قَالَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ مِنْ كُلِّ الْأَجْنَاسِ) أَيْ إِلَّا مَا يُخْرِجُهُ بَعْدَ مِنَ الْآدَمِيِّ وَالْقَنْمِ (قَوْلُهُ فَيَجُوزُ) أَيْ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْمَنْفَعَةِ صَيَّرَ فِيهِمَا كَالْجَنْسَيْنِ فَصَارَ مَبَايِعَةً خَالِيَةً عَنِ السَّلَفِ بَزِيَادَةِ الضَّمَانِ بِجَعْلٍ (قَوْلُهُ إِنَّ لَمْ يُؤَدَّ مَا ذَكَرَ بِهِ الْكَافُ) أَشَارَ الشَّارِحُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ رَاجِعٌ لِلرَّابِعِ صَوْرَتِهِ الَّتِي بَعْدَ الْكَافِ الْمُنْفَقِ عَلَيْهِ مِنْهَا وَهُمَا الْأَوَّلِيَانِ وَالْمُخْتَلِفَتَانِ فِيهِمَا وَهُمَا الْأَخِيرَتَانِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ لِأَخِيرَتَيْنِ فَقَطْ (قَوْلُهُ إِنَّ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمَزَابَةِ) أَيْ فَإِنْ أَدَّى لَهُا مَنَعَ وَقَوْلُهُ بِأَنْ يَطُولَ النَّحْوُ تَصْوِيرٌ لِلتَّأْيِيدِ لِلْمَزَابَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْمَزَابَةِ الضَّمَانُ بِجَعْلٍ فِي الْأَوَّلِ وَالْجَهْلَالَةُ فِي الثَّانِي وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمَا مَعْنَاهَا الْمُتَقَدِّمُ وَهِيَ يَسَّعُ بِمَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ أَوْ بِمَعْلُومٍ مِنْ جَنْسِهِ وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هُنَا مِنَ الْأَوَّلِ أَعْنَى يَسَّعُ بِمَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ نَظَرًا لَجَهْلِ انْتِفَاعِ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِرَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ (قَوْلُهُ إِلَى ضَمَانٍ بِجَعْلٍ) لِأَنَّ الْمُسْلِمَ كَأَنَّهُ قَالَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَضْمَنْ لِي هَذَا لِأَجْلِ كَذَا فَإِنْ مَاتَ فِي ذِمَّتِكَ وَإِنْ سَلَّمَ عَادَ إِلَيَّ وَكَانَتْ مَنَفَعَتُهُ لَكَ وَالثَّانِي لَكَ فِي ضَمَانِكَ (قَوْلُهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ خُذْ هَذَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ وَالْآخِرَةُ عَلَى مَا بَعْدَهُ إِذْ لَيْسَ فِي صُورَةٍ مِمَّا سَبَقَ يَسْلَمُ فِيهَا كَبِيرَانِ لَا فِي صَغِيرٍ وَلَا فِي كَبِيرٍ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ) رَاجِعٌ لِمَسْئَلَةِ الْإِنْفِرَادِ

وَلَا عَكْسَهُ أَمْحُودٌ عَدَدُ كُلِّ أَوْ اخْتَلَفَ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِهَا بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَقَالَ الْبَاجِي الْقِيَاسُ عِنْدِي أَنَّ صَغِيرَ الرِّقِيقِ جَنْسٌ مُخَالَفٌ أَيْ لِكَبِيرِهِ لِاخْتِلَافِ الْمَنَافِعِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي أَتَى قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَحَدَّ الْكَبِيرُ فِي الرِّقِيقِ أَنَّ فَرْقًا بَيْنَ صَغِيرِهِ

وكبيره بلوغ سن اكتساب العمل والتجر وهو عندى بلوغ خمس عشرة سنة او الاحتمام (٢٠٣) انتهى ثم عطف على كفاؤه قوله

(وكجذع طويل غليظ في جذع أو جذوع غيره) تصار رقائق فيجوز وظاهره انه لا بد من الوصفين ولا يكتفى بأحدهما خلافاً لابن الحاجب واعترضت هذه المسئلة بأن الكبير قد يصنع منه صغار فيؤدى الى سلم الشيء فيما يخرج منه وهو مزانية وأجيب بأن المراد بالجذع المخلوق لا المنجور المنحوت فانه يسمى جائزاً لا جذعاً فالكبير لا يخرج منه جذوع بل جوائز وبأن الكلام في كبير لا يخرج منه الصغير الا بفساد لا يقصده القلاء وبأن المراد بالكبير ما ليس من نوع الصغير كنخل في صنوبر وهذا الأخير مبنى على أن الحشب أجناس وهو الراجح (وكسيف قاطع) جيد الجوهرية فيجوز (في سيفين دونه) فهما معاً لا في أحدهما فقط خلافاً لما يوهمه المصنف (وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة) بينهما يجوز سلم أحدهما في الآخر (كزريق) ثياب (القطن) (ورقيق ثياب الكتان) فأولى غليظهما أو غليظ أحدهما في رقيق الآخر (لا جمل) مثلاً أو عبد أو ثوب (في جلين) أى في متعدد (مِثله) بالجر صفة للجلين (عجل

أى سلم صغير في كبير وعكسه فهى التى فيها الخلاف فظاهر المدونة جوازه وعليه حملها ابن لبابة وابن عمرز وغيرهما واختاره الباجى وقال ابن الحاجب انه الاصح وتأول ابو محمد المدونة على عدم الجواز وأما سلم صغرين في كبير وعكسه فهو جائز اتفاقاً بشرطه وهو عدم طول الاجل جداً بحيث يؤدى للمزانية والتأويل الثانى ضعيف والمعتمد الاول كما قال شيخنا العدوى (قوله في جذع أو جذوع) أى فالمسلم فيه لا يشترط فيه التعدد ومثل ما للشارح لحش وشب قال شيخنا العدوى وظاهر للمدونة انه لا بد من تعدده والواجب الرجوع له لكن قد علمت مما مر عند فاره المجر أن المسئلة ذات طريقتين وهما هل يشترط تعدد السلم فيه اذا أسلم بعض أفراد الجنس المختلفة المنفعة في بعض أو لا يشترط التعدد والشارح قد شئى فيما تقدم على اشتراط التعدد ومشى هنا على عدم اشتراطه (قوله في غيره) أى من جنسه وإلا فلا يشترط طول ولا غلظ وهذا على أن الحشب أجناس وهو الراجح (قوله خلافاً لابن الحاجب) حيث اكتفى بالغلظ والحاصل أن ابن الحاجب يقول إن وجد ما معاً جاز وإن وجد الطول فقط منع وإن وجد الغلظ فقط جاز فالمدار في الجواز عنده على الغلظ والمعتمد كلام ابن الحاجب والفرق بين الغلظ والطول ان الغلظ لا يتأتى معه إخراج جذوع من الجذع إلا بمشقة بخلاف الطول فقط فانه يمكن ذلك معه بسهولة كقطعه قطعاً له عدوى (قوله واعترضت هذه المسئلة بأن الكبير) أى وهو الطويل الغليظ المسلم (قوله وأجيب الخ) حاصله أن مراد المصنف بالغير المسلم فيه جذوع مغيرة للطويل الغليظ في وصفه وإنما تكون جذوعاً اذا كانت خلقة ليس فيها نجر ولا نحت وإلا كانت جوائز لا جذوعاً فعلى هذا اذا كان المسلم فيه جوائز منع السلم (قوله ما ليس من نوع الصغير الخ) فيه شئ لأنه اذا كان الحشب أنواعاً فلا يشترط الكبر ولا الصغر وقد تقدم أول الكلام اعتبار ذلك (قوله وهو الراجح) مقابله أن الحشب كله جنس فلا يجوز سلم بعضه في بعض ما لم تختلف منفعته كالألواح للابواب والجوائز للسقف وهذا القول هو ظاهر المصنف كالمدونة (قوله دونه) أى دونه في القطع والجوهرية معاً وإنما جاز لتباعد ما بينهما حينئذ (قوله لا في أحدهما) أى لا إن كان السيفان دونه في القطع فقط أو في الجوهرية فقط فلا يجوز لعدم التباعد فان استويا معه في القطع والجوهرية منع اتفاقاً لأنه سلم الشئ في أكثر منه من جنسه وظاهر قوله في سيفين منع سلم سيف قاطع جيد الجوهرية في سيف واحد دونه فهما وهو أحد قولين كما تقدم في فاره المجر (قوله وكالجنسين) ليس في كلامه ما يعطف هذا عليه الا قوله كفاره المجر لكن يعمده أن قوله كفاره المجر مثال للجنس الواحد الذى اختلفت فيه المنفعة فلا يصح اندراج هذا فيه فلو خذف المصنف الواو من هنا واقتصر على السكاف كان أولى قال ابن عاشر وهذه المسئلة التى بعدها مقحمتان بين نظرنا من عطف واحداه بن وقال شيخنا يصح عطف قوله وكالجنسين على معنى قوله الا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض الا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة (قوله ولو تقاربت المنفعة) أى بخلاف متحد الجنس فلا بد فيه من اختلاف المنفعة كما سلم غليظ ثياب كتان في رقيقها ورقيق غزل في غليظه وعكسه وأما سلم غليظ ثياب كتان في غليظ مثلهما ورقيقها في مثله فالمنع لعدم اختلاف المنفعة (قوله فأولى الخ) وجه الاولوية اختلافهما بالمنفعة اختلافاً قوياً زيادة على اختلاف الجنسية (قوله مثله) أى في الصفة أعنى السبق والقوة على الحمل (قوله صفة للجلين) أى لأن مثل لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام فهى نكرة كوصفها وشدتها بماها وتوغلها فيه منع ثبوتها بدليل الزيدان أو الزيدون مثل عمرو (قوله فلا يجوز على المشهور) مقابله جواز ذلك وفي المواق ما يفيد أن القول بالجواز هو المعتمد لانه رواية ابن القاسم عن مالك

أحدُهما) وآخر الآخر لأجل السلم فلا يجوز على المشهور لأن المؤجل هو العوض والمعجل زيادة فهو سلف جرت فعا

عجلا او اجلا او احدهما
(وكثير علم) صنعة
شرعية فيسلم الواحد في
الواحد او في الاكثر غير
المعلم وليس كمسئلة سلم فاره
الحمر والبقرة في غير المشتراط
فهما التعدد كما مر (لا)
تختلف المنفعة (بالبيض)
اي بكثرته فلا تسلم
دجاجة بيوض في غيرها
(و) لا (الدكورة
والأنثوة) في غير آدمي
بل (ولو آدمياً) على
الصحيح والاشهر لكن
اكثر المتأخرين على اختلافه
بهما لاختلاف خدمة
النوعين فخدمة الذكر
خارج البيت والاسفار
وشبهه وخدمة الاناث
داخل البيت كالعجن
والخبز والطبخ وشبهها
ولا اختلاف اغراض
الناس قاله التائي وهو
ظاهر (و) لا تختلف
الجوارى بسبب (عزلي
وطبخ) لسهولة الوالو
يعنى او (ان لم تبلغ)
كل منهما (النهاية) بأن
نفوت نظارها فيه وزاد
المواق وان يكون الفزل هو
المقصود منها ولله تراءد
وما ذكره المصنف مسلم
في الفزل واما الطبخ
فالمعتمد انه ناقل مطلقا
لانه صنعة معتبرة بلغ
النهاية اولا (و) لا يختلف
الوقت عمرة (حساب وكتابة) فلا يسلم حاسب في اكثر منه ولا كاتب كذلك

وذكر ان المقابل له القوز بالكراهة فقط لا بالمنع كما هو ظاهر المصنف ونص ابن عرفة عن المازري
وفي جمل في جملين مثله أحدهما نقد والاخر مؤجل روايتان بالجواز والكراهة فبالاوى أخذ ابن
القاسم وبالثانية أخذ ابن عبد الحكم وسحنون اه قال بن وقد حمل بعضهم الكراهة المروية عن مالك
على المنع ورجحه عبد الحق وأبو اسحق التونسي وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله وأولى إذا
أجلا معا) وجه الاولوية انه سواء تعلق الغرض بهذا أو بهذا فقد تحقق السلف مع النفع بخلاف
مسئلة المصنف فانه لا يتحقق السلف إلا بالنظر لجهة واحدة (قوله فان كانا معا الخ) هذا مفهوم قول
المصنف مثله وقوله اجود أى من اجل المسلم واعلم ان ذلك المفهوم فيه تفصيل وحاصله انه إذا دفع
جملاً أدنى في اثنين أجود منه جاز ذلك عجلا او أجلا او أجل أحدهما وكذا لو دفع جملاً أجود في اثنين
رديئين فهذه صورتان حكمها الجواز وقد ذكرها الشارح وأما لو دفع جملاً في جملين أحدهما أعلى من
رأس المال والثاني أدنى منه فان عجلاً معاً أو عجلاً الأعلى فأجز وإن أجلاً معاً أو عجلاً الأدنى فامنع وإن
دفع جملاً في جملين أحدهما مساو للجملة المدفوعة رأس مال والاخر أعلى منه فأجز ان عجلاً أو عجلاً
المساوى وان أجلاً أو أجل للمساوى وعجل الأعلى فامنع لأنه لما أجل المساوى صار الغرض ملتفتاً
له فهو سلف جرّ نعماً وان دفع جملاً في جملين أحدهما أدنى والثاني مساو جاز ان عجلاً أو عجلاً للمساوى
واخر الأدنى وان أجلاً أو أجل المساوى وعجل الأدنى فامنع فالصور احدى وعشرون صورة
منطوقاً ومفهوماً وهذا التفصيل نقله ابن عرفة عن اللخمي ومقتضى كلام التوضيح انه لا مفهوم
لقول المصنف مثله بل المنع مطلقاً اذا أجل أحدهما أو أجلاً معاً ونحوه قول ح لا مفهوم لقوله مثله
وانما هو تنبيه بالأخف على الأشد (قوله صنعة شرعية) اي كالصيد به وتوصيل الكتب واحترز
بالشرعية من غيرها اي كتليمه الكلام والصباح فانه لا يوجب جواز السلم في متعدد غير معلم
(قوله فيسلم الواحد) اي المعلم في الواحد أو في الاكثر غير المعلم أي إذا كان من نوعه وأولى إذا كان من غير
نوعه واما سلم واحد بلا تعليم في اكثر منه من غير صنعة بلا تعليم فيجوز بناء على ما نقله ابن رشد في
المقدمات من ان الطير اجناس لا على سماع عيسى من ابن القاسم وهو المعتمد ان الطير جنس وحينئذ
فلا يسلم بعضه في بعض إلا إذا اختلفت منفعة بالتعليم (قوله وليس كمسئلة فاره الحمر الخ) اي لأن قوة
الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر في غير الآدمي ثم ما ذكره من اشتراط التعدد
في فاره الحمر قد علمت انه احد قولين والمعتمد عدم اشتراط التعدد فيها كما مر (قوله في غيرها) اي في
اثنين غير بيوض لعدم الاختلاف في النفقة وأما في واحدة غير بيوض فجائز لانه قرض (قوله ولا
الذكورة الخ) اي ولا تختلف النفقة في الحيوان مطلقاً سواء كان طيراً أو غيره بالذكورة والأنثوة فليس
هذا راجعاً للطير فقط بدليل قوله ولو آدمياً فلا تسلم الدجاجة في ديكين ولا عكسه ولا الذكر من
الآدمي في اثنين وعكسه لان هذا سلف جرّ نعماً ولا الدجاجة في الديك والانثى من الآدمي في الذكر
منه لانه سلم الاجود في الاردي أو وأما سلم الذكر في الذكر من الآدمي أو من الطير أو غيرها والانثى
في الانثى فهو جائز لانه قرض (قوله ولا اختلاف اغراض الناس) اي فيعما (قوله ان لم تبلغ النهاية)
اي فان بلغت جاز سلمها في غير بالغة النهاية اعم من كونها لا تفزل ولا تطبخ او تفزل او تطبخ ولكنها
غير بالغة النهاية في ذلك كما في عبق (قوله وما ذكره المصنف) اي من ان الجوارى لا تختلف بالفزل
والطبخ ان لم تبلغ النهاية (قوله فلا يسلم حاسب في اكثر منه) اي لا معرفة له بالحساب (قوله ولا كاتب
كذلك) اي في اكثر منه لا معرفة له بالكتابة قال اللخمي في البصرة البيد عندما ملك جنس واحد
وان اختلف قبائلهم فالبربري والنوبي والصقلي وغيرهم سواء لا يسلم احدهم في الآخر إلا ان الصنعة

لأنه علم لا صناعة وينبغي تقيدهما إذا لم يبلغا النهاية والعتمة أنهما لا يتقلان (٣٠٥) ولو اجتمعا وكذا القراءة بخلاف الحياطة

وتعلمهم تصديرهم اجناساً إذا كانا تاجرين مختلفي التجارة كبراز وعطار أو صانعين مختلفي الصنعة كخباز وخياط فيسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في واحد يراد لمجرد الخدمة ويسلم أحدهما في عدد يراد منه الخدمة (قوله لأنه علم لا صناعة) أي والذي ينقل الرقيق عن جنسه إنما هو الصنعة كما علم من كلام الأحمى المتقدم (قوله) ولتعتمد أنهما لا يتقلان ولو اجتمعا (أي كما هو قول ابن القاسم خلافاً ليجي بن سعيد القائل بتقلها إذا اجتمعا ونحوه ولو اجتمعا أي ما لم يباغ النهاية ولو في أحدهما وإلا تقلا (قوله بخلاف الحياطة والبناء) الظاهر أنه إذا كان أحدهما يبيع البناء العتبر والآخر دونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الحياطة والتجارة أنه شيخنا عبدوي (قوله والتجارة) بالنون وبصح قراءة أيضاً بالثاء (قوله أو غيرهما) أي كالقرض والسلف أو الاطلاق وقوله في القرض أي بالنسبة للعرض والحوان (قوله وإلا فلا) أي وبأن قصد نفع القرض أو نفعها مما فلا يجوز (قوله إلا إذا وقع بافظ القرض) أي أو السلف (قوله فإن وقع بلفظ البيع الخ) كأيحك هذا الدينار بدينار لشهر أو أيحك هذا الدينار بقمع لشهر أو أسلمك هذا الدينار في دينار لشهر أو أسلمك هذا الدينار في اردب مثله لشهر (قوله أو أطلق) كخذه الدينار في دينار آخذه منك بعد شهر أو خذ هذا الدينار بقمع وآخذ منك بعد شهر اردباً لشيخنا ويعمل بالقرائن عند الاطلاق فإذا لم يسموا شيئاً وعورف أنه إذا دفع درهم في مثلهما يكون قرضاً كان ذلك جائزاً لا ممنوعاً (قوله وإن يؤجل) أي لاجل أن يسلم من يبيع ما ليس عند الإنسان المنهي عنه بخلاف ما إذا ضرب الاجل فإن الغالب تحصيل السلم فيه في ذلك الاجل فلم يكن من يبيع الإنسان ما ليس عنده إذ كأنه إنما يبيع ما هو عنده عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوماً ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء السلم فيه والاجل المجهول لا يفيد للغير وإنما حد أقل الاجل خمسة عشر يوماً لأنها مظنة اختلاف الاواق غالباً واختلافها مظنة لحصول السلم فيه فكأنه عنده (قوله كمن لهم عادة بوقت القبض) أي فلا يحتاج لضرب الاجل وذلك كأرباب الزارع وأرباب الالبان وأرباب الثمار فإن عادة الاول القبض عند حصاد الزرع وعادة من يهدم الوفاء يدفع ما عليهم زمن الربيع وزمن جذ الثمار (قوله وليس كذلك) بل الخمسة عشر كافية في الاجل (قوله إلا ما لا يجوز البيع فيه) أي كعدة التعمير فتأجيل الثمن أو الثمن إليها مفسد للعقد وأما ما أجله عشرون سنة ونحوها فمكروه ولا يفسد البيع (قوله كالنيروز والحصاد الخ) أي والحال أن الباقي من حين العقد ذلك خمسة عشر يوماً فلا بد من ذلك إلا ما يستثنى (قوله إلى أن الأيام المعلومة) أي للمتعاقدين كالنصوصة فالاول كخذه هذا الدينار سلماً على اردب قمع إلى النيروز أو إلى عاشوراء أو لعيد القطر أو لعيد الاضحى أو لمولده النبي صلى الله عليه وسلم والحال أنها يعلمان أن النيروز أول يوم من شهر توت وإن عاشوراء عاشوراء من شهر المحرم وإن مولد النبي ثاني عشر ربيع الاول وهكذا والثاني كخذه هذا الدينار سلماً في اردب قمع إلى أول شهر رجب أو آخذه منك بعد عشرين يوماً (قوله والحصاد الخ) أشار بهذا إلى أن التأجيل بالقفل الذي يفعل في الأيام المعتادة كالتأجيل بها (قوله والصيف والشتاء) أي ولو لم يعرفه إلا بشدة الحر أو البرد لا بالحساب (قوله واعتبر في الحصاد وماعه) أي من الدراستين وقدم الحاج وقوله ميعات معظمه أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكره وهو وسط الوقت للعد ذلك وقوله وسواء وجدت الافعال أعني الحصاد والدراستين في بلد العقد أو لم توجد فيها (قوله إلا أن يشترط الخ) أشار بهذا إلى أن محل اشتراط التأجيل بالخمس عشر يوماً إذا كان قبض السلم فيه يولد عقده لأنها مظنة

تقلهم تصديرهم اجناساً إذا كانا تاجرين مختلفي التجارة كبراز وعطار أو صانعين مختلفي الصنعة كخباز وخياط فيسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في واحد يراد لمجرد الخدمة ويسلم أحدهما في عدد يراد منه الخدمة (قوله لأنه علم لا صناعة) أي والذي ينقل الرقيق عن جنسه إنما هو الصنعة كما علم من كلام الأحمى المتقدم (قوله) ولتعتمد أنهما لا يتقلان ولو اجتمعا (أي كما هو قول ابن القاسم خلافاً ليجي بن سعيد القائل بتقلها إذا اجتمعا ونحوه ولو اجتمعا أي ما لم يباغ النهاية ولو في أحدهما وإلا تقلا (قوله بخلاف الحياطة والبناء) الظاهر أنه إذا كان أحدهما يبيع البناء العتبر والآخر دونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الحياطة والتجارة أنه شيخنا عبدوي (قوله والتجارة) بالنون وبصح قراءة أيضاً بالثاء (قوله أو غيرهما) أي كالقرض والسلف أو الاطلاق وقوله في القرض أي بالنسبة للعرض والحوان (قوله وإلا فلا) أي وبأن قصد نفع القرض أو نفعها مما فلا يجوز (قوله إلا إذا وقع بافظ القرض) أي أو السلف (قوله فإن وقع بلفظ البيع الخ) كأيحك هذا الدينار بدينار لشهر أو أيحك هذا الدينار بقمع لشهر أو أسلمك هذا الدينار في دينار لشهر أو أسلمك هذا الدينار في اردب مثله لشهر (قوله أو أطلق) كخذه الدينار في دينار آخذه منك بعد شهر أو خذ هذا الدينار بقمع وآخذ منك بعد شهر اردباً لشيخنا ويعمل بالقرائن عند الاطلاق فإذا لم يسموا شيئاً وعورف أنه إذا دفع درهم في مثلهما يكون قرضاً كان ذلك جائزاً لا ممنوعاً (قوله وإن يؤجل) أي لاجل أن يسلم من يبيع ما ليس عند الإنسان المنهي عنه بخلاف ما إذا ضرب الاجل فإن الغالب تحصيل السلم فيه في ذلك الاجل فلم يكن من يبيع الإنسان ما ليس عنده إذ كأنه إنما يبيع ما هو عنده عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوماً ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء السلم فيه والاجل المجهول لا يفيد للغير وإنما حد أقل الاجل خمسة عشر يوماً لأنها مظنة اختلاف الاواق غالباً واختلافها مظنة لحصول السلم فيه فكأنه عنده (قوله كمن لهم عادة بوقت القبض) أي فلا يحتاج لضرب الاجل وذلك كأرباب الزارع وأرباب الالبان وأرباب الثمار فإن عادة الاول القبض عند حصاد الزرع وعادة من يهدم الوفاء يدفع ما عليهم زمن الربيع وزمن جذ الثمار (قوله وليس كذلك) بل الخمسة عشر كافية في الاجل (قوله إلا ما لا يجوز البيع فيه) أي كعدة التعمير فتأجيل الثمن أو الثمن إليها مفسد للعقد وأما ما أجله عشرون سنة ونحوها فمكروه ولا يفسد البيع (قوله كالنيروز والحصاد الخ) أي والحال أن الباقي من حين العقد ذلك خمسة عشر يوماً فلا بد من ذلك إلا ما يستثنى (قوله إلى أن الأيام المعلومة) أي للمتعاقدين كالنصوصة فالاول كخذه هذا الدينار سلماً على اردب قمع إلى النيروز أو إلى عاشوراء أو لعيد القطر أو لعيد الاضحى أو لمولده النبي صلى الله عليه وسلم والحال أنها يعلمان أن النيروز أول يوم من شهر توت وإن عاشوراء عاشوراء من شهر المحرم وإن مولد النبي ثاني عشر ربيع الاول وهكذا والثاني كخذه هذا الدينار سلماً في اردب قمع إلى أول شهر رجب أو آخذه منك بعد عشرين يوماً (قوله والحصاد الخ) أشار بهذا إلى أن التأجيل بالقفل الذي يفعل في الأيام المعتادة كالتأجيل بها (قوله والصيف والشتاء) أي ولو لم يعرفه إلا بشدة الحر أو البرد لا بالحساب (قوله واعتبر في الحصاد وماعه) أي من الدراستين وقدم الحاج وقوله ميعات معظمه أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكره وهو وسط الوقت للعد ذلك وقوله وسواء وجدت الافعال أعني الحصاد والدراستين في بلد العقد أو لم توجد فيها (قوله إلا أن يشترط الخ) أشار بهذا إلى أن محل اشتراط التأجيل بالخمس عشر يوماً إذا كان قبض السلم فيه يولد عقده لأنها مظنة

معه (ميعات معظمه) وسواء وجدت الافعال أو عذمت فالمراد وجود الوقت الذي يخلب فيه الوقوع ثم استثنى من قوله زائد الخ قوله (إلا أن يشترط) (أن قبض) (السلم فيه) (يلد) غير بلد العقد على مسافة (كيومين) فأكثر ذهباً فقط ولا يشترط نصف شهر

بالحلاف ما إذا كانت أقل من اليومين (٣٠٦) ويشترط أيضا ان يخرجوا بالفعل كما أشار له بقوله (إن خرج) العاقد الشامل لها

(حينئذ) أي حين العقد بأنفسهما أو بوكيلهما ولا بد من اشتراط الخروج وتعجيل قبض رأس المال بالجلس وأن يكون السفر في اليومين (برأؤ) بحر (غير ربح) كالتحدرين احترازا من السفر بالربح كالمقامين فلا يجوز لعدم الانضباط لجواز قطع المسافة الكثيرة في ساعة فيؤدي إلى السلام الحال فقوله بر الخ راجع لقوله كيومين فلو قدمه على قوله ان خرج كان أحسن * والحاصل أن الشروط خمسة متى اختلف منها شرط وجب ضرب الاجل (والأشهر) إذا ضريت أجلا للسلام بحسب (بالأهله) ان وقع العقد في أولها فان وقع في أثناء شهر من ثلاثة مثلا حسب الثاني والثالث بالهلال (ونعم) الشهر الاول (النكسر) ثلاثين يوما (من الرابع) وان كان تسعة وعشرين هلالا (و) ان أجل (إلى ربيع) مثلا (حل بأوله) أي بأول جزء منه وهو أول ليلة منه (و) فسد السلام ان قال قضيك (في) أي في ربيع مثلا لجهل باحتمال أوله بوسطه وآخره (على لقول) وهو ضعيف جدا والمعمد قول مالك

اختلاف الاسواق في البلد الواحد وأما إذا كان قبضه في غير بلد عقده فالمشترط أن يكون أقل المسافة السكينة بين البلدين يومين لأنها مظنة اختلاف الاسواق في البلدين وان لم يختلف بالفعل قال في معين الحكم إذا شرط القبض بغير البلد الذي وقع فيه السلم ولم يضرب أجل ولم يكن للسلم فيه وقت لا يوجد إلا فيه جاز ذلك وكانت المسافة التي بين البلدين كالأجل ويجبر السلم اليه على الخروج بفور العقد أو التوكيل على الوفاء فاذا وصل إلى البلد جبر على القضاء وهذا هو المشهور اهـ إن الاكفاء بمسافة كيومين مقيد بقيود أربعة أشار الصنف لبعضها وأشار الشارح لبعضها (قوله بخلاف ما إذا كانت أقل من اليومين) أي فانه لا يكفي ولو اختلف السوق بالفعل فلا بد من التأجيل بنصف شهر فأكثر لان البلدين حينئذ كالبلد الواحدة خلافا للجزولي حيث قال يكفي ولو نصف يوم اذا اختلفت الاسعار (قوله ولا بد من اشتراط الخروج) أي حين العقد فالخروج بالفعل من غير اشتراطه لا يكفي كما أن اشتراطه من غير خروج بالفعل لا يكفي فالشرط بمجموع الأمرين من اشتراط الخروج والخروج بالفعل كما يفيد ابن عرفة (قوله بالجلس) أي أو قربه كما مر أول الباب (قوله راجع لقوله كيومين) أي انه مرتبط به قال بن وفيه نظر لانه يقتضي تحديد المسافة بالبر تارة وبالبحر أخرى مع انها انما تقدر بالبر فقط فالصواب انه متعلق بقوله إن خرج أي إن خرج في الحال فالواجب ان يسكون السير في البر أو في البحر بغير ربح والا فلا بد من ضرب الاجل (تنبيه) لو حصل عائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره وإلا خیر للسلم في البقاء والفسخ قاله البدر القرافي وأما لو نزل الخروج من غير عائق فسد العقد فان سافر ووصل قبل مضي اليومين فان كان السفر يبر أو بغير ربح كان صحيحا ولكن لا يمكن من القبض حتى مضى اليومان وان كان السفر بربح كان فاسدا (قوله والحاصل أن الشروط) أي المعتبرة في عدم التأجيل بنصف شهر (قوله خمسة) الاول اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلد الثانية واليه أشار الصنف بقوله الا أن قبض الخ أي الا أن يشترط قبضه بمجرد الوصول للبلد إذ الشرط اشتراط قبضه فوراً لا قبضه بالفعل ، الثاني أن تكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وان لم يلفظ بمسافتها ، الثالث ان يشترط في العقد الخروج فوراً وان يخرجوا بالفعل إما بنفسهما أو بوكيلهما ، الرابع تعجيل رأس المال في المجلس أو قربه ، الخامس أن يكون السفر في يومين يبر أو بغير ربح * والحاصل أن السلم لا بد أن يؤجل بأجل معلوم أقله نصف شهر إلا اذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد وكانت على مسافة يومين من بلد العقد واشترط حين العقد خروجهما بأنفسهما أو بوكيلهما وخرجا يومه بالفعل وعجل رأس المال في مجلس العقد أو قربه وكان السفر في البر أو بغير ربح فاذا وجدت هذه الشروط فلا يشترط التأجيل بنصف شهر اهـ (قوله والأشهر) أي وكذلك الشهر والشهران فتجعل آل في الأشهر للجنس (قوله وان كان) أي ذلك الاول (قوله أي بأول جزء منه) أي بأخر أول جزء منه أي بآخر الليلة الاولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤية هلاله ونمرة الخلاف تظهر اذا طالب السلم السلم اليه وقت رؤية الهلال فامتنع السلم اليه من الدفع وقال لا أدفع إلا بعد مضي الليلة الاولى فان السلم اليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الاول (قوله على القول) أي عند المازري (قوله والمعتمد الخ) هذا هو الذي رجحه ابن رشد في نوازل أصبغ من كتاب النذور ورجحه أيضا ابن زرب وابن سهل وعزاه لمالك في البسوط والعتبة قائلا يكون حلول الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة اذا قال في سنة كذا اهـ بن (قوله ومثله) أي مثل في ربيع في العام القلاني أي مثله في جريان الخلاف وقد علمت للمعمد منه (قوله لحفة الامر) علة لمحدوف أي ولا يضرب الجهل لاحتمال اوله ووسطه

ابن القاسم لا يفسد ويضيق وسطه ومثله العام (لا) ان قال قضيك (في اليوم) القلاني فلا فساد لحفة الأمر فيه وآخره

ويحمد على طلوع فجره وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (وأن يضبط) السليم فيه (بعادته) أي عادة أهل محل العقد (من كيل) كقمح (أو وزن) كالحب (أو عدد) كشباب وحيوان وقوله (كأرمان) يصح (٢٠٧) أن يكون مثالا للوزن وللعدد لأنه يوزن في

بعض البلاد وبعضها (وقيس) الأرمان (بخط) ولويبع وزنا لاختلاف الأغراض بالكبر والصغر أي اعتبر قياسه به عند العقد لأنه يقاس بالفصل إذ هو في القصة غير موجود عند العقد (والبيض) وقيس بخط أيضا وعطف على من كيل أو على بعادته قوله (أو بحمل) بكسر الحاء قال المصنف بأن يقاس بحمل ويقال أسلك فيباع هذا (أو جرزة) بضم الجيم حزمة من القطن (في كةصيل) ما يقصص أي ما يرعى وأدخلت الكاف البقل والقرط بضم القاف والقضب بفتحها (لا) يضبط كالقصيل (بأن) لما فيه من الجهل (أو) يضبط (بجرز) مع عدم آلة الوزن لأمع وجودها على المتمد (وهل) معنى التحري أن يقول آخذ منك لحما مثلا إذا تحري كان (بدر كذا) أي عشرة أطلال مثلا (أو) معناه أن يسلم في نحو لحم و (بأن) أي بالقدر بأن يأتيه محجرا أو قفة مثلا (ويقول) أسلك في (كنحوه)

وآخره لحما الأمر (قوله ويحمل) أي قوله أقضيت في اليوم اتقلاى على طلوع فجره أي على أن القضاء وقت طلوع فجره (قوله وأن يضبط بعادته) أي أن شروط صحة السلم أن يضبط السلم فيه وأن يكون ضبطه بما جرت العادة بضبطه به في بلد السلم فلا يصح إذا لم يضبط كخذه هذا الدينار سلما على قمح مثلاً من غير ضبط لقدره أو ضبطه بغير ما يضبط به كخذه هذا الدينار سلما على قنطار قمح أو إردب لحم أو إردب بيض أو قنطار بطيخ (قوله يصح الخ) الاظهر أنه مثال لما يضبط بالوزن وقوله الآتي والبيض مثال لما يضبط بالعدد على سبيل ألف والنشر الرتب (قوله وقيس بخط) أي بسعة خيط ويوضع عند أمين حتى يتم الأجل فإذا حضر الزمان قيس كل رمانة بالخط (قوله ولويبع وزنا) بأن يقال أسلك في قنطار من الرمان ديناراً كل رمانة سعة هذا الخيط أو أسلك ديناراً في مائة رمانة كل رمانة سعة هذا الخيط آخذ ذلك منك في شهر كذا (قوله لانه يقاس بالفصل) أي عند العقد (قوله أو بحمل) أي كأن يقال أسلك ديناراً في عشرة أحمال برسم كل حمل ملء هذا الحبل ويعمل تحت يدا أمين (قوله أو جرزة) أي واعتبر قياسها أيضاً بخط كأسلك ديناراً في مائة حزمة من البرسيم أو الكراث أو الكزبرة كل حزمة مثلاً هذا الخيط آخذها منك في شهر كذا (قوله لا بفدان) أي أو قيراط أو قصبة ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداءة لأنه يختلف ولا يحاط بصفته فلا يكون السلم في هذا أي في القصيل والبقول إلا على الاحمال أو الحزم (تنبيه) لوضائع الخيط الذي يعتبر عند العقد القياس به جرى على ما يأتي في ذراع الرجل المعين حيث تعذرت معرفته كذا ينبغي (قوله أو بجرز) عطف على بعادته لا على كيل ثلاثا يقتضى أنه لا بد من جريان العادة بالتحري (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا قدرت آلة الوزن وكنا نعلم قدرها واحتجنا للسلم في اللحم مثلاً فيجوز أن تسلم الجزار في مائة قطعة مثلاً كل قطعة لو وزنت كانت رطلاً أو رطلين أو غير ذلك وكذلك إذا عدت آلة السكيل وعلم قدرها واحتجج للسلم في الطعام فتقول للمسلم إليه أسلك ديناراً في قمح ملء زكيتين كل زكية لو كيلت كانت إردباً آخذ ذلك القمح في شهر كذا هذا معنى ضبط السلم بالتحري على التأويل الأول والتأويل الثاني يقول المراد أن تأتي للجزار بحجر أو قطعة لحم مثلاً وتقول له أسلك في مائة قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر أو قدر هذه القطعة اللحم والفرض أنه لا يوزن اللحم بعد حضوره بهذا الحجر أصلاً بل إذا جاء الأجل أعطى المسلم إليه مائة قطعة لحم مماثلة لذلك الحجر تحرياً بدون أن توزن به وإلا فسد أو تأتي لصاحب القمح بقفة أو غرارة مثلاً لا يعلم قدرها وتقول له أسلك ديناراً في قمح لو كيل بهذه القفة لكان ملأها مرة أو مرتين آخذ في شهر كذا ولا يكال بها عند حضوره بل يتحري المائل للثبارة مرة أو مرتين وإلا فسد للجهل والأول لابن أبي زمنين والثاني لابن زرب (قوله وإن نسبة) أي المجهول لمعلوم وقوله ألتى أي المجهول واعتبر المعلوم وحينئذ يكون العقد صحيحاً (قوله وجاز بذراع الخ) كأسلك ديناراً في ثوب طوله ثلاثون ذراعاً بذراع فلان وأراه ذراعه وقوله رجل معين فإن لم يعين الرجل فمى سماع أصبع من ابن القاسم يحملان على ذراع وسط أصبع وهذا مجرد استحسان والقياس الفسخ فإن خيف غيبة ذى الذراع آخذ قدره وجعل يده عدل أن اتفقا وإلا آخذ كل منهما قياسه عنده فإن مات أو غاب ولم يأخذ قياسه وتنازعا في قدره فإن قرب العقد بأن لم يفت رأس المال تحالفاً وتفاسخاً وإن فات

وزناً أو كيلاً فإذا حصل السلم فيه تحرى مماثلة لانه يوزن به أو يكال وإلا فسد للجهل (تأويلان) أظهرهما الأول (وفسد) السلم إن ضبط (بمجهول) ككل هذا الوعاء أو وزن هذا الحجر (وإن نسبة) لمعلوم ككل هذا الوعاء وهو إردب أو وزن هذا الحجر وهو رطل (ألتى) المجهول واعتبر المعلوم (وجاز) أن يضبط (بذراع رجل معين)

أى عظم ذراعهما في الدونة إذا أراه الذراع ثم شبه في الجواز قوله (كويبة وحفنة) أى مع حفنة مينة ليسارة الفرر فيها إذا أراه إيها وفي شرط رؤيتها قولان (وفي الويات ٢٠٨) والحفنة قولان (معلمها إذا كانت الحفنة بعدد الويات أو

أقل فإن زادت على عدد الويات فالمنع

[درس]

(و) الشرط الخامس (أن) (تبين صفاته) أى العلم بمعنى العلم فيه (التي) تختلف بها القيمة (في السلم عادة) (يلد العلم) ومكانه فإن القيمة تختلف باختلاف الصفات كما في البربري والرومي والبخت والعرب والصغر نعم لوقال التي تختلف بها الرغبات كان أوضح (كالنوع) أى الصنف كرومي وبربري (والجودة والرداءة) (و) (التوسط) (بينهما) وقوله (واللون) (الظاهر أنه بالجر) عطف على النوع وأدخلت الكاف الطول والعرض والغلط والرقه والكبر والصغر وليس بلازم بيان الجميع في كل مجرور بنى مما سيذكره المصنف وإنما المراد منها يحتاج لبيان اللون وما أدخلته الكاف مثاليان اللون في الحيوان إنما هو في بعضه كالآدمي والخيل لافي الطير ونحوه كما أشار به قوله التي تختلف بها القيمة وقوله في الحيوان الخ متعلق بتبيين صفاته فإن اختص نوع بشيء

فالقول قوله السلم إليه إن شبه فإن انفرد السلم بالشبه كان القول قوله فإن لم يشبه واحد منهما حمل على ذراع وضبط ولا ينبغي فيه إن دنفن ليقاس ذراعه ولودفن بقرب (تنبيه) قوله وجاز بذراع رجل محل الجواز ما لم ينصب السلطان ذراعا وإلا فلا فيجوز كما في اللواق عن ابن رشد (قوله أى عظم ذراعه) أى وليس المراد ذراعه الحديد أو الخشب الذي يقيس به (قوله كويبة وحفنة) كأنك دينا را في وية وحفنة بحفنة فلان الشهر كذا فالوية معلومة والحفنة غير معلوم قدرها فإذا لم هل هي ثلث قدح أو نصفه والمراد بالحفنة ملء الكفين معاً لا ما تقدم في الحج من انها ملء يد واحدة (قوله إذا أراه إيها) الأولى صاحبها والحاصل انه لا بد من رؤية صاحبها أو رؤية الحفنة ففيه الخلاف (قوله وفي الويات الخ) أراد بها ما زاد على الواحدة وكذلك الحفنة فإذا أسلم في ويات وحفنة معلومات كشلاث ويات وثلاث حفنة بحفنة فلان فهل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو قل عياض عن الأكثر وسحنون قولان بناء على تعدد العقد بتعدد العقود عليه وعدمه (قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها) أى بسببها (قوله كان أوضح) أى لان للنظور له اختلاف الأغراض لا القيمة وقد يقال ان القيمة تتبع الرغبات وتختلف باختلاف الأغراض وحينئذ فالصفات التي تختلف بها القيمة تختلف بها الأغراض وحينئذ فعبارة الصنف ظاهرة لا اعتراض عليها (قوله كالنوع) خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك كالنوع وما عطف عليه والجملة مستأنفة استئنافا بياناً كأنه قيل وما تلك الأوصاف التي تختلف بها القيمة فقال وذلك كالنوع (قوله أى الصنف) فلا يصح أن يقول أسلمك في آدمي مثلاً لا بد من بيان صنفه (قوله واللون) أى ككونه أحمر أو أبيض أو أسود (قوله الاظهر أنه بالجر) أى ويجوز فيه الرفع والنصب أى واللون يزيد على ما تقدم في الحيوان والثوب والعسل أو يزيد اللون على ما تقدم في الحيوان والثوب والعسل (قوله وأدخلت الكاف) أى الداخلة على اللون (قوله وليس بلازم الخ) أى بل بيان الصنف والجودة والرداءة أو التوسط بينهما لازم في كل مبيع وأما اللون وما أدخلته الكاف من الطول والعرض الخ إنما يحتاج لبيان إذا كانت الأغراض تختلف باختلافه واللون يختلف الأغراض باختلافه في الثياب والعسل وبعض الحيوان كالآدمي والخيل والطول والعرض تختلف الأغراض باختلافهما في الثياب والغلط والرقه تختلف الأغراض باختلافهما في الثياب والعسل والصغر والكبر تختلف الأغراض باختلافهما في الحيوان (قوله وإنما المراد) أى بقوله وان يبين كاللون فيها يحتاج لبيان اللون (قوله وما أدخلته الكاف) أى وليان ما أدخلته الكاف من الطول والعرض والغلط والرقه والصغر والكبر (قوله ونحوه) أى كالقمر والجاموس والغنم (قوله متعلق بتبيين صفاته) أى وان تبين في الحيوان والثوب والعسل صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وذلك كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما واللون هذا إذا قرئ اللون بالجر وأما على قراءته بالنصب أو الرفع فقوله في الحيوان متعلق بمحذوف أى ويزيد على ما تقدم من النوع وما بعده في الحيوان والثياب والعسل اللون أو واللون يزداد على ما تقدم في الحيوان (قوله ومرعاه) اعترضه ابن غازي بأنه لم ير من ذكر وجوب بيان المرعى في العسل والمصنف مطلع ورده بأن للآزري في شرح التلغين نص عليه اهـ بن وإنما وجب بيان المرعى في العسل لاختلافه بذلك طعاماً ورأحة وحلاوة (قوله يبين ما ذكر) أى من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط

(قوله)

عطفه عليه بالواو كقوله ومرعاه فانه خاص بالعسل (في الحيوان والثوب والعسل و) (يزيد

على بيان اللون وما قبله (مرعاه) أى مرعى العسل أى مرعى غله من قرط أو غيره (و) كذا يبين ما ذكر (في التسمير والحوت و) يزيد

(الناحية والقدر) كالكبر والصغر (و) كذا (في البرؤ) يزيد فيه على ما مر (٣٠٩) من الأوصاف الخمسة (جذته) أو قدمه

(وملاؤه) أو ضارمه (وإن اختلف الثمن بهما) وإلا فلا (وسمراء أو محمولة بهما) أي السمراء والمحمولة (به) أي فيه بنتاً بل (ولو) بالحمل (إياها من غيرها) والموافق للقول أن يقول ولو بالبت لأنه المختلف فيه (مخلاف) ما إذا لم يكونا معاً يولد بل أحدهما نحو (مصر) فالمحمولة (وهي البيضاء) (و) نحو (الشام فالسمراء) أي فهي التي يقضى بها فيه ولا يحتاج لذكر البيان ابتداء وهذا بالنسبة للزمان للتقدم والا فهما في زماننا في كل منهما فلا بد من البيان ابتداء والا فسد القدر (و) بخلاف (نقي أو غلي) بكسر اللام فلا يجب البيان ويحمل على الغالب أن كان وإلا فالتوسط كما يأتي وفي نسخه ونقي الغلي بنون وفاء مصدر مضاف للغلي أي وبخلاف نقي الغلي فلا يجب ذكره بل يشد بان لم يذكر حمل على الغالب (و) يبين ما ذكر (في الحيوان) (و) يزيد (سنه) والذكورة والسمن وضد بهما (و) يبين ما ذكر (في اللحم) (و) يزيد (خصياً وراعياً أو معلوماً) لاختلاف

(قوله الناحية) أي المأخوذ منها ككون التمر مدنياً أو الواحياً أو برلياً والحوت من بحر عذب أو ملح أو من بركة الفيوم أو نحو ذلك (قوله كالكبر والصغر) أي فيبين في التمر والحوت كونه كبيراً أو صغيراً أو متوسطاً (قوله وكذا في البر) أي وكذا يبين ما ذكر في البر (قوله من الأوصاف الخمسة) أي نوعه وجودته أو رداءته أو كونه متوسطاً ولونه من كونه أبيض أو أحمر ولابد فيه أيضاً من ذكر البلدان اختلفت قيمة البر باختلاف البلاد أخذنا من قوله وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة (قوله إن اختلف الثمن بهما) أي بكل واحد منهما مع قابله فالمدار على عرف البلدان اختلف الثمن فيها بذلك وجب البيان وإلا فلا ولا شك أن هذا المعنى قد أشار له المصنف أولاً بقوله وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وحينئذ فلاحاجة لما هنا مع ما تقدم (قوله وسمراء) أي ويذكر كونها سمراء أي حمراء وقوله أو محمولة أي بيضاء وقوله يلهما أي إذا وقع عقد السلم يلهما به واعترض على المصنف بأنه إن أريد بالسمراء والمحمولة مطلق سمراء ومحمولة كان ذكر النوع مغنياً عنهما لانهما نوعان للبر وإن أريد بها سمراء على وجه خاص أي شديدة الحمرة وبالمحمولة المحمولة على وجه خاص أي شديدة البياض كانت الجودة والرداءة مغنية عنهما لانهما حينئذ داخلان في الجودة والرداءة • والحاصل أن ذكر النوع والجودة والرداءة مغم عن ذكر السمراء والمحمولة (قوله ولو بالحمل) رد على ابن حبيب القائل انهما إذا كانا يحملان للبد فلا يجب البيان أي يبان كونهما سمراء أو محمولة ولا يفسد السلم بترك بيان ذلك (قوله والموافق للنقل) أي نقل ابن يونس • والحاصل أن ابن يونس حكى خلاف ابن حبيب في البت فقال إذا كانا في البلد بنتاً فلا يجب البيان عند ابن حبيب وأما بلد الحمل فيجب فيها البيان اتفاقاً وطريقة ابن بشر كما قال المصنف أن خلاف ابن حبيب إنما هو في بلد الحمل وأما بلد البت فيجب فيها البيان اتفاقاً (قوله والمحمولة) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي بخلاف مصر فلا يجب البيان وإذا اردت معرفة المقضى به فيها فالمحمولة لأنها هي الموجودة فيها وكذا يقال فيما بعده (قوله وهذا) أي كون الوجود بمصر انما هو المحمولة والوجود بالشام انما هو السمراء بالنسبة للزمان للتقدم (قوله والا) أي والا قل أن هذا بالنسبة للزمان للتقدم بل قلنا أن هذا حتى بالنسبة لزماننا هذا فلا يصح لانهما أي السمراء والمحمولة في كل من مصر والشام في زماننا هذا (قوله ويحمل) أي عند عدم البيان وقوله على الغالب أي على الأكثر عند أهل البلد في الإطلاق لا الوجود على ما يأتي في المتن (قوله ما ذكر) أي من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما ولا يحتاج لبيان اللون في الحيوان إلا إذا كان آدمياً أو من الخيل كامرئ الشارح (قوله ويزيد سنه) أي في الرقيق يذكر كونه بالغاً ومراهقاً وأيضاً وهو ما دون المراهق وفي غير الرقيق يبين كونه جذعاً أو ثنياً أو يذكر عدد السنين كإبن سنة أو سنتين وقد يستغنى عن ذكر السن بذكر الجودة أو الرداءة لأن ما صغر سنه من مأكول اللحم جيد وغير مأكول اللحم ربما يرغب في كبره مالا يرغب في صغره وقد يستغنى بالجودة والرداءة عن ذكر السمن والذكورة وضد بهما (قوله والسمن) الموافق لمن ذكر السمن في الحيوان اه قلت ذكره أبو الحسن عن جامع الطرر ونقله المواق عن ابن يونس في اللحم والحيوان مثله اه بن (قوله ويبين ما ذكر في اللحم) المراد بما ذكر النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما والذكورة والسمن وضد بهما (قوله لا من كجنب) أي أو ظهر أو فخذ (قوله الخاص به) دفع بهذا ما يقال أن ذكر اللون هنا مكرر مع ما مر • وحاصل الجواب حمل ما هنا على اللون الخاص بالرقيق وما تقدم

٢٧ - دسوقي - ثالث) الاغراض في ذلك (لا) يشترط أن يبين في اللحم (من كجنب) إذا لم تختلف فيه الاغراض والإوجب البيان (و) يبين ما ذكر (في الرقيق) (و) يزيد (القد) أي القدر من طول أو قصر ونحوهما (والبسكرة واللون)

الخاص به ككونه شديد
البياض أو مشرباً بحمرة
(قال) المازرى (وكانه عجب)
وهو شدة سواد العين مع
سواد الكحل وهو الحور
أى شدة بياض العين وسوادها
(وتكلم الوجه)
وهو كثرة لحم الحدين
والوجه بلا كالج وهو تكسر
في عيوسة (و) كذا (في
الثوب) (و) يزيد (الرقعة
والصفافة وضديهما و)
يبين (في الزيت) (النوع
(المصر منه) من الزيتون
أو السمسم أو حب الفجل
أو بزر السكتان (وبما
يعصر به) من مصصرة أو
ماء وهذا وما قبله مستغنى
عنه بما تقدم (ومحمل في)
الاطلاق (الجيد والردى
على الغالب) ان كان
(والا) فالوسط (أى
يفضى بالتوسط بين الجودة
والرداءة (و) الشرط
السادس (كونه) أى السلم
بمعنى السلم فيه (دينياً) في
ذمة السلم اليهو إلا كان معيناً
وهو مؤدب لبيع معين يتأخر
قبضه وهو ممنوع والذمة
قال القرافى معنى شرعى
مقدر فى المكلف قابل
للاتزام والازوم ونظمه
ابن قاصم بقوله :

والشرح للذمة وصف قائم
يقبل الالتزام والإلزام *

يعمل على اللون العام مثل مطاق حمرة أو سواد وقد يقال إذا حمل ما تقدم على اللون العام كأن يستغنى عنه
بذكر الجنس تأمل ابن غازى وفى أكثر النسخ إسقاط اللون هنا تقدمه فى الحيوان الذى هو أهم من
الريق وعلى هذا فيحمل اللون فيما تقدم على الخاص ولا يفتى عنه ذكر الجنس (قوله الخاص به)
أى فإذا أسلم فى عبد روى فيذكر لونه الخاص به مثل كونه شديد البياض وبياضاً مشرباً بحمرة وإذا
أسلم فى عبد أسود فيذكر لونه الخاص به مثل كونه شديد السواد أو كونه يميل لصفرة أو لحمرة
(قوله والكحل) أى ويزيد الكحل وهو داخل تحت الكاف (قوله وهو) أى الكحل
(قوله وكذا فى الثوب) أى وكذا يبين ما تقدم من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما واللون
فى الثوب ولو حذف الثوب فيأمر لكان أولى لاغناء ما هنا عنه أوقال أولاً فى الحيوان والعسل ومرعاه
وفى الثوب والرقعة والصفافة وضديهما لاغنى عما هنا تأمل (قوله وضديهما) ضد الرقة التلظ
والصفافة وهى اللثانة ضدها الخفة (قوله المصمر منه) اعترض بأن السموم فى فطره عصر ثلاثياً
فكان حقه ان يقول المصور منه كذا بحث ابن غازى واجاب بعضهم بورود أعصر الرباعى فى
قوله تعالى وانزلنا من المصمرات قيل هى الريح لأنها تصمر السحاب (قوله من الزيتون) يبان
لنوع المصمر منه (قوله وهذا) أى يبان للمصمر به والمصمر منه (قوله بما تقدم) أى يبان
النوع والجودة والرداءة وفيه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو قال وفى الزيت والمصمر
منه بالواو كما قال فيما سبق حتى يفهم منه الاحتياج لبيان الأوصاف السابقة ويزيد عليها يبان المصمر
منه والمصمر به وان ذلك قدر زائد على ماسبق فيقال انه ليس كذلك إذ ما هنا مندرج فيما سبق
والمصنف انما قال وفى الزيت المصمر منه أى ويبين فى الزيت النوع المصمر منه وهذا لا يفيد أنه
يذكر الأوصاف السابقة ويزيد عليها يبان المصمر منه تأمل (قوله وحمل الخ) مثلاً لو كان أهل
البلد يطلقون الجيد على القمح الذى إذا غربل الارذب منه يأتى نصف إردب وعلى الإردب الذى
إذا غربل يأتى ثلثى إردب وعلى القمح الذى إذا غربل الارذب منه يأتى ثلاثة أرباع الارذب وكان
الغالب فى الاطلاق الاخير فإذا أسلم فى قح وقال بشرط أن يكون جيداً وأطلق قضى بهذا الغالب
فى الاطلاق فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على الثلاثة من غير أغلبية فى الاطلاق قضى بالتوسط
وهو الذى إذا غربل الارذب منه يأتى ثلثى إردب فقوله على الغالب أى فى الاطلاق لفظ الجيد عليه
كإفئده الباحى لا ما يقلب وجوده فى البلد كما قاله ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب وقوله وإلا فالوسط
أى بما يصدق عليه الجيد والردى وليس المراد المتوسط بين الجيد والردى كما قال الشارح تبعاً
لابن فرحون كذا قرر شيخنا تبعاً لمحقق ولكن ما قاله ابن فرحون من ان المراد بالغالب الغالب
فى الوجود أى الأكثر عند أهل البلد وأن المراد بالتوسط للتوسط بين الجيد والردى هو ما ارتضاه
طفى وابن (قوله وهو مؤد الخ) أى إذا كان ذلك العين عند المسلم اليه فان كان عند غيره أدى
لسيح ما ليس عند الانسان وهو منهى عنه لا يقال ان هذا الشرط يفى عنه ما تقدم من قوله
وان تبين صفاته إذ لا تبين فى الحاضر العين فتعين ان التبين انما هو لما فى الذمة وحينئذ فكان يذنبى
الاستثناء عن هذا الشرط بما قبله لأننا نقول ان تبين الصفات قد يكون فى غائب معين موجود
عند المسلم اليه فلهذا احتيج لهذا الشرط (قوله وهو ممنوع) أى لأنه يهلك قبل قبضه فيتردد
الثنى بين السلفية ان هلك وبين الثنية ان لم يهلك (قوله معنى شرعى) أى وصف اعتبارى يحكم به
الشرع ويقدر وجوده فى المحل وهو الشخص من غير أن يكون له وجود فهو نظير قولهم فى الطهارة
صفة حكمية وقوله قابل الخ الاستناد فيه مجاز أى يقبل المكاف بسببه ان يلزم بارش الجنائيات

وقبول الالتزام كالأثر متكدية فلان (و) الشرط السابع (وجوده) (أي المسلم فيه) (عند حلوله) أي حلول أجله المين بينهما ولا يشترط وجوده في جميع الأجل ولذا قل (وإن انقطع قبله) وعطف على (٢١١) . مقدر مفرع على الشرطين قبله . رفوع أو مجرور

أي فيجوز محقق الوجود عند الأجل أو في محقق الوجود قوله (لا تسلي حيوان عيني وقل) فلا يجوز لفقد الشرطين السابقين مع ما فيه من بيع الاجنة المنهى عنه وتبع في قيد القلة ابن الحاجب وابن شاس وتعقبه ابن عرفة بأن ظاهر المدونة المنع مطلقا (أو) ثمر (حائط) عين وقل أي صفر فحذفه من الثاني لدلالة الاول عليه فيمتنع السلم فيه لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون دينا في الدمة وثمر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد بل وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به إنما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه غير أنه تارة يقع العقد على تسميته سلما وتارة يقع عليه مجردا عن التسمية المذكورة ولكل منهما شروط إلا أنهما يتفقان في معظمها كما بينه وحيتشد فالتفرقة نظرا للفظ الانم وبيع في الحقيقة لان القرض أن الحائط معين وهي إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين الألفاظ أي وإن كانت المعاني متحدة (قوله وشرط لشراء ثمرة الحائط المين الخ) أي لصحة شراء ثمرة الحائط المين (قوله لأن تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة

وأجور الاجارات وأثمان البياعات ونحو ذلك وقبل بسببه أيضا الالتزام للأشياء فإذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه قال القرافي بعدهذا التعريف وصح إناطة الأحكام بهذا الوصف وإن لم يكن له وجود لارتباط تقديره بأوصاف لها تحقق وهي العقل والبلوغ والرشد فمن بلغ سفيا لازمة له فمن اجتمعت هذه الشروط فيه رتب الشرع عليه هذا المعنى المقدر وهو الذي تقدر الاجناس المسلم فيها مستقرة فيه حتى يصح مقابلتها بالأعواض المقبوضة وتقدر أثمان البياعات مستقرة فيه وكذا صدقات الانسكة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا في حقه لا ينقد في حقه سلم ولا ثمن لأجل ولا حوالة ولا شيء من ذلك (قوله وقبول الالتزام) أي من الغير إذا كان ذلك الغير حاكما (قوله ووجوده عند حلوله) أي أن يكون مقدورا على تحصيله وقت حلول الأجل لئلا يكون الثمن تارة سلفا وتارة بيعا (قوله ولا يشترط وجوده في جميع الأجل) أي بل الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله عند حلول الأجل ولو انقطع في أثناء الأجل بل ولو انقطع في الأجل بتمامه ماعدا وقت القبض خلافا لأبي حنيفة للشرط لوجوده في جميع الأجل (قوله وإن انقطع قبله) أي هذا إذا كان موجودا في الأجل بتمامه من حين عقد السلم بل وإن انقطع قبل الحلول ووجد عنده (قوله وعطف على مقدر الخ) إنما لم يجعله عطفًا على قوله ووجوده الخ لاقتضائه فسادا إذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لانسل الخ لاقتضاء صحة السلم في نسل الحيوان وهو باطل (قوله أو مجرور) هو الاول لان محقق الوجود هو السلم فيه والمتصف بالجواز العقد (قوله لفقد الشرطين) أي لا تنفاه الاول بمحصول التعيين والثاني بعدم وجوده إذ قلتها قد لا يوجد السلم فيه عند الأجل (قوله وتعقبه ابن عرفة) أي في شرحه لابن الحاجب (قوله المنع مطلقا) فإذا قال خذ هذا الدينار سلما على عجل من أولاد هذه البقرات وكانت ألقا فانه يمنع على المعتمد خلافا لظاهر المصنف من الجواز لأن كثرة البقرات صيرها كغير معين فكأن المسلم فيه في الدمة والغالب حصول الولادة عند الأجل (قوله فحذفه من الثاني الخ) قد تبع الشارح في قيد القلة في الحائط المين ثم واعتبره ابن عاشر وطفي بأن المدونة وغيرها ممن وقت عليه لم يقيد الحائط بالصغر فظاهر كلامهم أوضريه أن الحائط قليل وإن كان كثيرا في نفسه وهذا مراد المصنف ولذا أخره عن قوله وقل اه بن (قوله فيمتنع السلم فيه) أي فإذا قال آخر خذ هذا الدينار سلما على قنطار من بلع هذا الحائط أخذه منك وقت كذا فانه يمتنع بمعنى انه لا يكون سلما حقيقة بحيث يجوز أخذه عند الأجل بدون الشروط الآتية بل هذا العقديع حقيقة وسلم مجازا فلا بد من الشروط الآتية (قوله المذكور) أي المين الصغير (قوله غير انه تارة يقع العقد) أي على ثمر الحائط المذكور (قوله ولكل منهما) أي من الحالين أي وصحة العقد في كل من الحالين شروط (قوله وحيتشد) أي وحين إذ كان العقد المتعلق بثمر الحائط المين يما حقيقيا لا سلما (قوله فالتفرقة) أي بين ما إذا سمى سلما وما إذا لم يسم حيث اعتبر في كل شروط على حدة منظور فيها للفظ لا للمعنى والا قل ان التفرقة منظور فيها للفظ بل للمعنى فلا يصح لأن العقد على الثار في الحالين بيع لأنه في أحدهما بيع وفي الآخر سلم لان القرض الخ (قوله وهي إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين الألفاظ) أي وإن كانت المعاني متحدة (قوله وشرط لشراء ثمرة الحائط المين الخ) أي لصحة شراء ثمرة الحائط المين (قوله لأن تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة

أي لا يسلم فيه سلما حقيقيا وبين قوله (وشرط) لشراء ثمرة الحائط المين (إن سمى) في العقد (سلما لا) ان سمى (كيا إزهاؤه) لأن تسميته سلما مجاز لا حقيقة وأشار بذلك الى أنه يشترط حيث سمى سلما شروط ستة فان سمى يما لغترط فيه ماعدا كيفية قبضه

ازهاؤه لله عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (و) الشرط الثاني فيها (سعة الحائط) بحيث يمكن استيفاء القدر المشتري منه فلا يتأني كونه صغيراً (و) الثالث فيما إذا سمي سلماً فقط (كيفية قبضه) متوالياً أو متفرقاً وقد مر ما يؤخذ منه كل يوم وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض فان سمي بيعاً لم يشترط ذلك وحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي الناجزة ولفظ السلم التأجيل (و) الشرط الرابع فيها اسلامه (لما لا يسكن) أي مالك الحائط إذ لو أسلم لغيره وهو معين ربما لم يبعه له مالكة فيتعذر التسليم (و) الخامس فيها (شروعه) أي في الأخذ حين العقد أو بعد زمن قريب كنصف شهر فقط لا أزيد واليه أشار بقوله (وإن تأخر الشروع) (لنصف شهر) فلا يضر (و) السادس فيها (أخذه) أي انتهاء أخذه لكامل ما اشتراه (بسرّاً أو رطباً) وزيد سابع وهو اشتراط أخذه كذلك على الاعتماد فلا يكفي الاخذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذ (لا) أخذه (تمراً) أو شرط ذلك فلا يجوز لبعد ما بينه وبين

بحواب آخره وحاصله أن قوله أو حائط أي أسلم في جميع ثمره كل قنطار أو اردب بكذا فلا يجوز ذلك ويحرم وقوله وشرط ان سمي سلماً أي وشرط في صفة العقد سلماً على بعض ثمر الحائط المدين مثل قنطار منه أو قنطارين فأمراً فيما إذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما إذا أسلم في بعضه وكلاهما على السكيل (قوله فانه شرط في السلم) أي فيما إذا سمي سلماً (قوله لا يشترط فيه شيء منها) أي وليس كذلك بل ان سمي سلماً اشترط لصحة البيع شروط ستة وان سمي بيعاً اشترط شروط خمسة واعلم أن هذا هو قول بعض القرويين واعتمده ابن يونس وأبو الحسن وظاهر للدونة اعتبار الشروط كلها سواء سمي سلماً أو بيعاً وهو ظاهر ابن الحاجب وابن عرفة انظر في اهـ بن (قوله الشرط الاول) أي فيهما (قوله ازهاؤه) أي اصفاراه أو احمراره وطيب غير النخل كإزهاؤه وإن كان لا يجزى فيه قوله وأخذه بسرّاً أو رطباً قاله عبق (قوله سعة الحائط) أي وإلا فلا يجوز للغير (قوله وكيفية قبضه) أي وبيان كيفية القبض حال العقد قال أبو الحسن عن ابن يونس إذا شرط ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وإن لم يضرب أجلاً ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذ فالبيع فاسد لانها لما سمي سلماً وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنها مقصداً للتأخير ففسد لذلك (قوله متوالياً) أي كل يوم وقوله أو متفرقاً أي يوماً بعد يوم أو يوماً بعد يومين (قوله وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض) أي لأنها شروط ثلاثة زائدة على الخمسة فتكون ثمانية وقوله متوالياً أو متفرقاً الخ قضيته أنه إذا وقع العقد على أخذه دفعة واحدة لا يصح والاعتماد الصحة فالمضر إنما هو السكوت حين العقد عن بيان ما يأخذه كل يوم وعن بيان ابتداء وقت الأخذ اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله وحمل) أي عند السكوت على الحلول أي على أخذه دفعة واحدة حالاً وتأخير قبضه لا يضر (قوله لأن لفظ البيع الخ) هذا إشارة للفرق بين ما إذا سمي سلماً يشترط بيان كيفية القبض وإذا سمي بيعاً لا يشترط بيانها (قوله يقتضي الناجزة) لكن لو تأخر القبض لم يضر (قوله واسلامه) أي رأس المال مال السكة (قوله أو بعد زمن قريب كنصف شهر فقط) هذا هو الاعتماد وقيل إن العشرين قريب يجوز تأخير القبض اليها وقيل لا يجوز تأخير القبض عن وقت العقد أصلاً (قوله فلا يضر) أي إذا كان أجل الشروع لا يستلزم صيرورته تمراً وإلا فسد (قوله والسادس فيها أخذه الخ) لا يخفى أنه لا معنى لجعل أخذه بسرّاً أو رطباً شرطاً إذا الشرط معتبرة حال العقد وهو في حالة العقد لم يأخذه بالفعل فالأولى أن يقال قوله وأخذه بسرّاً أي واشترط أخذه بسرّاً وأما الأخذ بالفعل فيجعل أمراً طارئاً أي انه إذا وقع العقد على الكيفية المذكورة فانه يقضى بأخذه بسرّاً أو رطباً لا تمراً (قوله بعد الخ) أي فيدخله الخطر وضمي بينه للتمر (قوله حيث وقع العقد عليه بمعياره) أي كما إذا قال خذ هذا الدينار سلماً على قنطار من ثمر هذا الحائط أو اشتري منك قنطاراً من ثمره دينار (قوله فان وقع عليه جزافاً) كما لو قال خذ هذا الدينار سلماً في ثمر حائطك كله أو اشتري ثمر حائطك هذا كله دينار (قوله لأن الجزاف الخ) أي بخلاف غير الجزاف فانه لم يدخل في ضمان المشتري بالعقد وإنما يدخل في ضمانه بالتوفية (قوله قد تناول العقد الخ) هذا كناية عن دخوله في ضمان المشتري بمجرد العقد وقوله وقد دخل الخ عطف تفسير (قوله إلا ضمان الجوائح) أي وهو خلاف الأصل أي الكثير أي انه أمر نادر (تنبيه) لا يشترط في صفة العقد على ثمر الحائط للمعين تمجيل رأس المال ولو سمي سلماً لانه مجاز كالمتم نعم يشترط كون رأسه غير طعام فان كان طعاماً منع للنسيئة أو انه إذا ضبط فلا بد من ضبطه بمعياره

(فإن) كان حين العقد عليه رطباً لا بساً و (شرطاً) في العقد (تمر الرطب) (٢١٣) شرطاً حراً ولو لم يشر إلى كماله

شرط في كيفية قبضه إياها
يصير فيها تمراً (مضى
قبضه) ولم يفسخ
لأنه ليس من الحرام المين
قاله في المدونة ومثله إذا
ييس قبل الاطلاع عليه
ومفهوم قبضه أنه إذا
اطلع عليه قبل القبض ففسخ
وهو كذلك (وهل
الزهي) ضم للمين
وكسر الهاء وهو مالم رطب
فيشمل البسر إن شرط
تمره (كذلك) بمعنى
قبضه (وعليه الأكثر)
وصوب (أو) هو (كالمين
الفاقد) يفسخ ولو قبض
مالم يفت (أو يلا) ولما
كان السلم في تمر الحائط
يحتاج إلى حيلة ويبيع
لثمن المين يفسخ تلفه أو
عدمه قبل قبضه لأنه ليس
في الذمة أشار لذلك بقوله
(فإن أقطع) تمر
الحائط المين الذي أسلم في
كيل معلوم من تمره بجائحة
أو تعيب بعد قبض بعضه
لزمه ما قبضه منه بحسنة من
الثمن و (رجع) للسلم
(بحسنة ما بقي) له من
السلم عاجلاً اتفاقاً ولا يجوز
التأخير لأنه فسخ دين في
دين وله أخذ بدله ولو طاماً
(وهل) يرجع (على)
حسب (القيمة) فينظر
لقيمة كل ما قبض وعالم
يقبض في وقته ويغض

المعتاد فيه فإن بيع جزاء فالأمر ظاهر (قوله فإن كان الخ) أي أنه إذا أسلم في قدر معين من الرطب
والموضوع بحاله أن الحائط معين وكان بلحها حين العقد رطباً واشترط المسلم على السلم إليه بقاء ذلك
الرطب على أصوله حتى يتممر فإنه لا يجوز بعد ما بين التمر والرطب فدخله الخطر ولقلة أمن الجوائح
فيه فإن قبضه بعد التمر أو قبله مضى العقد ولا يفسخ (قوله لأنه ليس من الحرام المين) أي التفق عليه
(قوله قاله) أي قال هذا التعليل (قوله أنه إذا أطلع عليه قبل القبض) أي وقبل الييس (قوله وهل
الزهي الخ) أي أنه إذا أسلم في قدر معين على السكيل من تمر حائط معين والحال أنه مزه أي أحمر
أو أصفر وشرط المشتري بقاءه على أصله حتى يتممر فهل يكون حكمه حكم اشتراط تمر الرطب فيحضى
قبضه ولو كان قد قبضه قبل التمر وعليه الأكثر من الشيوخ كابن أبي زيد وصوبه عبد الحق أولاً
يكون حكمه كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض وحينئذ يرجع على المشتري بالمثل
إن علمت مكيلته وإلا فبالقيمة وهذا رأى ابن شبلون (قوله ضم للمين وكسر الهاء) عبارة ابن الأثير
في النهاية نهي عن بيع التمر حتى يزهي وفي رواية حتى يزهو يقال زها التخل يزهو إذا ظهرت
ثمرته وأزهي يزهي إذا أحمر أو أصفر وقيل هما بمعنى الاحمرار أو الاصفرار ومنهم من أنكر يزهو
ومنهم من أنكر يزهي اه إذا علمت ذلك تعلم أنه يصح ضم ميم الزهي لأنه من أزهي وفتحها لأنه من
زها خلافاً لمن اقتصر على الفتح ولمن اقتصر على الضم كالشارح (قوله كالمين الفاسد) أي في غير هذه
الجزئية فلا ينافي أنه فاسد في هذه الجزئية أيضاً (قوله مالم يفت) أي بحواله سوق فأطى وإلا مضى
بالتن (قوله أو عدمه) أي بسرته مثلاً (قوله فإن أقطع تمر الحائط المين) أي ومثله تمر القرية الغير
المأثونة على ما استظهر وسواء كان الاقطاع بجائحة أو بغوات الابان على الصواب يقول الشارح
بجائحة أي أو بغوات الابان قال طفي تعيره بالاقطاع كالدونة ظاهر في اقطاع ابانه وكذا لو تلف
بجائحة فالمدار على عدم قبض الكل قال ابن عبد السلام وإنما وجب الرجوع بحصة ما بقي لأن المبيع
في هذه المسئلة معين فيكون حكمه حكم سائر المعينات من فسخ البيع لتلفه أو عدمه قبل قبضه وليس
من السلم في شيء ولذا قال في المدونة إذا قبض بعض سلمه ثم أقطع تمر ذلك الحائط لزمه ما أخذه
بحسنة من الثمن ورجع بحصة ما بقي ولا يختلف في هذا كما اختلف في المضمون إذا أقطع ابانه
قبل استيفاء الثمن وهو الآتي في كلام المصنف فقول عج ومن تبعه هذا إذا كان الاقطاع بجائحة وأما
بغوات الابان فسيأتي حكمه وهم لأن ما يأتي في المضمون وما في حكمه وهو القرية المأثونة اه بن
(قوله بعد قبض بعضه) أي وأما لو أقطع تمر الحائط بجائحة أو بغوات ابان قبل أن يأخذ شيئاً فإنه يتعين
الفسخ أيضاً ولا يجوز البقاء لقابل ليأخذ من تمره (قوله ورجع بحصة ما بقي) أي من الثمن (قوله عاجلاً
اتفاقاً) ظاهره أن تعجيل الرجوع واجب وإنه من حق الله تعالى وليس كذلك وعبارة ابن يونس
كافي المواق ورجع بحصة ما بقي من الثمن معجلاً بالقضاء ومعناه أنه ان طلب تعجيله يقضى له به وله أن
لا يأخذه عاجلاً وينتظره لأن ذلك من حقه ولا محذور فيه وإنما منع من البقاء لقابل ليأخذ من
تمره اه بن * والحاصل أنه متى أقطع تمر الحائط بجائحة أو بغوات ابان فإنه يتعين الفسخ ولا يجوز
البقاء لقابل حصل الاقطاع قبل قبض شيء منه أو بعد أن قبض بعضه إلا أنه في هذه أعما يفسخ
العقد فيما بقي من غير قبض وكل هذا إذا كان المسلم قد دفع الثمن فإن كان لم يدفعه جاز البقاء لقابل
إذا تراضيا عليه لأنه لا يلزم عليه فسخ دين في دين كذا في خشي (قوله وله أخذ بدله) أي بدل
ما بقي له من الثمن أي عاجلاً ولا يؤخر ما يأخذه من البديل قال ابن القاسم فإن تأخر قبض ما يأخذه
بدلاً عن ثمن ما بقي له لم يجز لأنه من فسخ الدين في الدين وقوله وله أخذ بدله ولو طاماً لا يقال

الثمن على ذلك فإذا أسلم مائة دينار في مائة وسق من تمر الحائط المين ثم قبض من ذلك خمسين وسقا

واقطع فإذا كان دية لأخو ذمالة وقيمة الباقي خمسين فنسبة الباقي للأخوذ الثالث فيرجع ثلث الثمن قل أو أكثر (وعليه الأكثر أو) يرجع (على حسب المسكيلة) (٢١٤) فيرجع بنسبة ما بقى منها من غير تعويم فيرجع بنصف الثمن في المثال (تأويلان)

ومحلها حيث لم يشترط عليه أخذه في نحو اليومين محال مختلف فيه القيمة عادة وإلّا رجع بحسب المسكيلة اتفاقاً (وهل القرية الصغيرة) وهي ما ينقطع عمرها في بعض أبنائه من السنة (كذلك) يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين (أو) هي مثله (إلا في وجوب تعجيل النقد) أي رأس المال (فيها) لأن السلم فيها مضمون في الذمة لاشتغالها على عدة حوائط بخلاف السلم في المعين فلا يجب تعجيل التقديف بل يجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لأنه يبيع معين وتسميته سائماً مجاز (أو تخالفه فيه) أي في وجوب تعجيل النقد فيها (وفي السلم) فيها (لأن لا يملك له) في القرية الصغيرة دون الحائط (تأويلات وإن انقطع ما) أي مسلم فيه (له إبان) أي وقت معين يأتي فيه وهذا في السلم الحقيقي (أو من قرية) مأمونة ولو صغيرة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ)

أنه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لأننا نقول العدة قد انقضت فما لم يقبض فما يأخذه من طعام أو غيره ليس ثمنان الطعام وإنما هو عوض عما في الذمة (قوله واقطع) أي عمر الحائط بجائعة أو بفوات إبانته (قوله فنسبة الباقي للأخوذ) أي فنسبة قيمة الباقي لقيمة الأخوذ مع قيمة الباقي الثلث وذلك لأن قيمة الباقي تنسب لمجموع القيمتين بدليل قوله الثلث ولو قال الشارح فضم قيمة الباقي لقيمة الأخوذ ثم تنسب قيمة الباقي لمجموع القيمتين تكون ثلثا فيرجع ثلث الثمن قل أو أكثر كان أوضح (قوله فيرجع بنسبة ما بقى منها) أي من المسكيلة لما أخذه منها وما لم يأخذه في المثال السابق تضاف الخمسين للأخوذة للخمسين التي لم تؤخذ يكون المجموع مائة ثم تنسب ما لم يؤخذ للمجموع يكون نصفاً فيرجع بنصف الثمن (قوله تأويلان) الأول للقابض والثاني لابن مزين قال طفي ونعقبه الواو بانه لم يجد من ذكرهذين التأويلين على المدونة وهو صواب فكان الأولى أن يعبر بقولان (قوله حيث لم يشترط) أي السلم وقوله عليه أي على السلم إليه وقوله أخذه في نحو اليومين أي أخذه في مدة لا تختلف فيها القيمة فإن اشترط ذلك عليه وأخذ البعض واقطع عمر الحائط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقاً ومثل الاشتراط المذكور ما إذا كان الثمن يعني في أوقات مختلفة وكان الشأن أنه لا يباع إلا جملة واحدة فإذا قبض السلم البعض واقطع عمر الحائط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقاً كافي حتى (قوله وهل القرية الصغيرة كذلك) أي وهل السلم في قدر من عن القرية كالسلم في قدر من عمر الحائط المعين من كل وجه فيشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين ويدخل في التشبيه ما لو أسلم في قدر من عمر قرية صغيرة وقبض البعض ثم فوات الباقي بجائعة فيتعين الفسخ والحاسبة بالباقي وحيث رجع بحصة ما بقى فهل يرجع على حسب القيمة أو على حسب المسكيلة تأويلان وهذا قول اللخمي وقيل أنه يتعين البقاء لقابل ما لم يتراضا بالحاسبة فإذا رضيا بها جاز الرجوع بثلث الباقي وهل الرجوع بالثمن على حسب القيمة أو على حسب المسكيلة تأويلان واعتمد عجز القول الثاني فلو تنازعا فطلب أحدهما الفسخ وطلب الآخر البقاء لقابل كان القول قول من طلب البقاء اه تقرير شيخنا عدوى (قوله يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين) أي من بدو الصلاح وسبقها ويان كيفية القبض وإن يسلم لملك حائط وإن يشترط الشروع في الأخذ وإن يشترط أخذه بسلام أو رطباً ولا يجب تعجيل رأس المال (قوله لاشتغالها على عدة حوائط) أي فلا يدري المسلم من أيها يأخذ سلمه فاشبه السلم الحقيقي (قوله وفي السلم) أي وفي جواز السلم فيها لمن لا ملك له بخلاف الحائط المعين فإنه لا يجوز أن يسلم لمن لا ملك له (قوله تأويلات) الأول ظاهر المدونة والثاني لأبي محمد والثالث لبعض القرويين اه بن (قوله وهذا في السلم الحقيقي) أي وهو السلم في الذمة في غير الحائط المعين وغير القرية (قوله أو من قرية) عطف على مقدر أي وإن انقطع ماله إبان من غير قرية أو من قرية مأمونة أي وأما القرية غير المأمونة فمكوت عنها أو داخله تحت حكم التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة التي فيتحم في قطع عمرها الفسخ كما في الحائط المعين ولو كان بالجائعة كما عند اللخمي وأما الحائط المعين فلا يدخل هنا مجال خلاف المص من تبعه بل يتعين فيه الفسخ اتفاقاً حكاه اللخمي وابن يونس وهو داخل في قوله سابقاً وإن انقطع رجع بحصة ما بقى الخ لما علمت أن المراد من انقطاع الثمرة أعم من أن يكون بجائعة أو بفوات الإبان انظر بن (قوله فيجب التأخير) أي ويتعين البقاء لقابل

وأخذ رأس ماله (و) في (الإقامة) لقابل إلا أن يكون التأخير بسبب المشتري فينبغي عدم تخيره لظلمه البائع بالتأخير فتخيرته (قوله زيادة ظلم قاله ابن عبد السلام فيجب التأخير) وإن قبض البعض واقطع بجائعة أو هرب السلم إليه أو تفرط المشتري حتى مضى الإبان

(وجوب التأخير) بالباقي قابل لأن السلم تلقى بدمه البائع فلا يطل باقضاء الاجل (٢١٥) كالمدين (إلا أن يرضيا) معا

(بالحاسبة) بحسب
للكيلة لا القيمة فيجوز إن
كان رأس المال مثليا بل
(ولو كان رأس المال
مقوما) كحيوان وثياب
لجواز الاقالة على غير رأس
المال • ولما أنهى الكلام
على شروطه شرع في بيان
ما يجوز إذا استكملت
الشروط وما لا يجوز إذا
اختلف منها شيء فقال
(ويجوز) وفي نسخة
بالفاء وهي انصب (أيما
طبخ) من الاطعمة ان
حصرت صفته (و) في
(الاول) كذلك
(والصبر والجواهر)
وهو كبار الاول إلا أن
يندر وجوده (والزجاج
والجص والزربخ
وأحمال الحطب)
كله هذا الجبل ويوضع
عند أمين وأولى وزناً
كقنطار (و) في (الأدم)
بالفتح أي الجلد (و) في
(صوف بالوزن لا
بالجز) جمع جزة
بكسر الجيم فيهما وأما
شراؤه لا على وجه السلم
فيجوز بالجزز تحرياً
وبالوزن مع رؤية الغنم وإن
لا يتأخر الجز أكثر من
نصف شهر كما سيأتي
للمصنف في القسمة (و) في
نصول (السيوف)
والسكاكين (و) في

(قوله وجوب التأخير بالباقي) أي للعالم القابل ليأخذ من ثمره (قوله إلا أن يرضيا) معاً بالحاسبة بحسب
للكيلة لا القيمة فيجوز) هذا ظاهر إذا كان عدم القبض لجأحة أو لحروب السلم إليه لا لتفاهة
قصد البيع والسلف أما إذا كان عدم القبض لتفريط المشتري فلا يجوز تراضيهما على الحاسبة لانهما
على قصد البيع والسلف وإذا تراضيا على الحاسبة فلا يجوز أن يأخذ يقيترأس ماله عرضاً ولا غيره
لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والتوفى (قوله بحسب الكيلة) أي
وتكون الحاسبة إذا تراضيا عليها بحسب الكيلة لا القيمة (قوله ولو كان رأس المال مقوما) هذه
مبالغة في المفهوم أي فإن تراضيا على الحاسبة جاز عدم البقاء لقابل هذا إذا كان رأس المال مثلياً ولو
كان مقوما كحيوان وثياب فإذا تعاسيا رد منها ما قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من السلم فإذا أسلمه
أربعة أثواب في عشرة قناطير بلع قبض منها خمسة واقطع الثمر فانه يرد ثوبين قيمتها قيمة ما لم يقبض
إذا تراضيا بالحاسبة ورد بلوقول سحنون إنما يجوز تراضيهما على الحاسبة إذا كان رأس المال مثلياً
وأما لو كان مقوما فانه يمنع لعدم الامن من الخطأ في التقويم لانهما إذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضاً
عما لم يقبض احتمال أن يكون ذلك الثوب الردود مساوياً لما بقي من السلم فيه فيجوز وأخالفناه بالقلعة
أو الكثرة فيمتنع لأنها اقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال وهي بيع فيلزم بيع الطعام قبل قبضه
اللهم إلا أن يرد من الأثواب جزأ شامئاً يكون المشتري شريكاً به البائع فيسلفاً من احتمال الخطأ في
التقويم فيجوز باتفاقهما (قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال) فيه أن الاقالة على غير رأس المال
لا تجوز لأنها حينئذ يبيع ويبيع الطعام قبل قبضه ممنوع فلعن الأولى أن يقول لجواز الاقالة في بعض
المبيع ولو طعاماً إذا كان الثمن مثلياً ولم يغب عليه أو كان مقوما كما مر (قوله ويجوز فيما طبخ) أشار
بهذا إلى أن السلم فيه لا يشترط فيه أن يكون ذاتاً قائمة بعينها لافسادها بالتأخير بل يجوز أن يكون
مستهلكاً لبقاء له لفساده بالتأخير (قوله ويجوز فيما طبخ) أي سواء كان لحماً أو غيره (قوله طبخ)
ليس المراد خصوص ما كان مطبوخاً بالفعل حال العقد بل المراد فيما يطبخ في المستقبل كخبز هذا
الدينار سلماً على خروف عمر آخذه منك في شهر كذا أو كان مطبوخاً بالفعل حال العقد كالمربات التي
لا تفسد بالتأخير (قوله كذلك) أي إذا حصرت الصفة (قوله إلا أن يندر وجوده) أي لكونه كبيراً
كبراً خارجاً عن المعتاد فلا يصح السلم فيه وهذا داخل تحت قول للمصنف الآتي وما لا يوجد
(قوله وأولى وزناً) أي كخبز هذا الدينار سلماً على أربعة أحمال من الحطب كل حمل فنطاران أو كل حمل ملء
هذا الجبل ولا بد من وصف الحطب من كونه حطب سبط أو طرفاء أو غير ذلك (قوله أي الجلد) أي
فيجوز السلم في جلود الغنم والبقر والابل ونحوها إذا شرط شيئاً معلوماً والأدم في الأصل الجلد
بعد الدغ والمراد هنا مطلق الجلد سواء كان مدبوغاً أو غير مدبوع (قوله لا بالجزز) أي عدداً كخبز هذا
الدينار سداً في أربع جزز من الصوف فيمنع لاختلافهما بالصغر والكبر (قوله فيهما) أي في الجمع
والفرد (قوله وأما شراؤه لا على وجه السلم) أي والحال انه على ظهر الغنم بدليل ما ذكره من الشروط
وأما شراؤه مجزواً فيجوز جزأاً وبالوزن من غير شرط (قوله وتور ليكمل) صورته وجدت
نحوها يعمل طشتاً أو حلة أو توراً أو غير ذلك فقلت له كله لي على صفة كذا بدينار فيجوز
إن شرع في تكيله بالفعل أو بعد أيام قلائل كخمس عشرة يوماً فأقول وإلا منع لما فيه من بيع
معين يتأخر قبضه ومحل الجواز أيضاً إذا كان عند النحاس نحاس بحيث إذا لم يأت على الصفة
الطلوبة كسره واعاده وكله مما • من النحاس كما يأتي وقد جعل عجب وعقب وشارحنا هذه
المسئلة تبعاً لابن الحاجب والتوضيح من باب اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير لأسلوب

(تور) بالثنا الفوقية إناه يشبه الطشت (ليكمل) على صفة خاصة وإطلاق التور عليه قبل كماله

مجاز كما أن إطلاق السلم على هذا الشراء مجاز وإنما هو بيع معين يشترط فيه الشروع ولو حكما فهو من أفراد قوله وإن اشترى للعمول منه وأستأجره جاز إن شريعه ويضمنه. شترية (٣١٦) بالعقد وإنما يضمنه بائنه ضمان الصناع. وبعبارة كلامه إن ما وجدنا شرعا في

عمل تور مثلا فاشترى منه جزافا بمن معلوم على أن يكمله له بجاز فلن اشتره على الوزن لم يضمنه. شترية الا بالقبض وهذا بخلاف شراء ثوب ليكمل فيمنع كما يأتي لا مكان إعادة التور إن جاء على خلاف الصفة المشترطة أو المعتادة بخلاف الثوب الا أن يكون عنده غزل يعمل منه غيره إذا جاء على غير الصفة فإن اشترى جملة الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جملة النحاس ليعمله توراً وهذا إذا كان كل من الصانع والمصنوع منه معينا فإن كان الصانع معينا دون المصنوع منه فهو ما أشار له بقوله (و) جاز (الشراء من دائمه العمل) حقيقة أو حكما ككون البائع من أهل حرفة ذلك الشيء لتيسره عنده فاشبهه المفقود عليه للعين في السورتين والشراء اما لجملة يأخذها مفرقة على أيام كقنطار بكذا كل يوم رطلين أو يعقد معه على أن يشتري منه كل يوم عدداً معينا

للصنف ويصح أن يكون من باب السلم بناء على مذهب أشهب المجوز في السلم تعيين المصنوع منه والصانع وهنا عين المصنوع منه وهذه ينمى ابن القاسم وأنت إذا أمنت النظر وجدتها لها شبه بالسلم نظراً للمعروف في حال العقد ولها شبه بالبيع نظراً لوجوده وليست من اجتماع البيع والاجارة ولكن أقرب ما يمشى عليه كلام المصنف قول أشهب الذي يميز تعيين للعمول منه النظر بن (قوله مجاز) أي فهو مثل أن أرى أعصر خمر (قوله) فهو من أفراد قوله وإن اشترى للعمول منه الخ) كذا قال عجم واعترضه شيخنا بأن بينهما فرقا لانه هنا وقع العقد على المصنوع ولم يدخل للعمول منه في ملكه للشترى والآية دخل في ملكه المصنوع منه بالعقد عليه ثم استأجره ونحوه لأن كما تقدم حيث قال وليست هذه للسئلة من اجتماع البيع والاجارة بل لها شبه بالسلم وبالبيع كما مر (قوله) ويضمنه شترية بالعقد أي إذا لم يكن فيه حق توفية كما يأتي (قوله ضمان الصناع) أي فإن كان التلف منه أو ادعى هلاكه ولم يتم بينة بذلك والحال أنه مما يصاب عليه ضمانه وإلا فلا ضمان عليه (قوله) فإن اشترى على الوزن أي بأن قال له كله لي على صفة كذا وأنا اشترى منك كل رطل بكذا (قوله) الا أن يكون عنده غزل الخ) هذا تقييد للنسج في مسئلة الثوب (قوله) فإن اشترى جملة الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جملة النحاس الخ) إنما منع فيها للنقص إذا قضى لعدم اتيانه على الوصف المطلوب (قوله) كما إذا اشترى جملة النحاس ليعمله توراً (هذا تقييد للجواز هنا في مسئلة التور) والحاصل أن في كل من التور والثوب ثلاثة أحوال يتفقان في المنع إذا اشترى جملة ما عند البائع من الغزل والنحاس بدنياً مثلاً وافترق معه على أن يصنعه له توراً أو ثوباً ويتفقان على الجواز إذا كان عند البائع جملة من النحاس أو الغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث إذا لم يأت ما اشترى على الصفة المطلوبة يعمل له بدله من ذلك النحاس أو الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة وهو المنع في الثوب إذا كان عند البائع غزل لا يأتي ثوباً على تقدير إذا لم يأت المبيع على الصفة المطلوبة والجواز في التور إذا كان عنده نحاس لا يأتي توراً لانه إذا لم يأت على الصفة المطلوبة يمكن كسره واعادته وتكميله بما عنده (قوله) من دائم العمل حقيقة أي وهو من لا يفرق عنه غالباً وقوله أو حكماً اعترضه شيخنا العدوي بأنه إن كان من أهل حرفته بالفعل رجع لما قبله وإلا فلا يكفي قال والذي غر عبق التابع له الشارح أن بعضهم عبر بقوله من أهل حرفته وأراد به نفس المعنى الأول فتوهم التأخير فجمع بينهما (قوله) وليس لأحدهما الفسخ في الأولى أي وهي ما إذا كان الشراء لجملة يأخذها مفرقة على أيام وذلك للزوم البيع فيها (قوله) دون الثانية وهي ما إذا اشترى منه كل يوم عدداً معيناً فالبيع فيها وإن كان جائزاً لكنه غير لازم فلكل منهما الفسخ (قوله) كالحجاز والجزائر يتأتى في كل منهما الصورتان المتقدمتان (قوله) بنقد وبغيره متعلق بالشراء من دائم العمل والمراد بالنقد للعجل وبغيره المؤجل أي جاز الشراء من دائم العمل بشمن معجل ومؤجل (قوله) فلا يشترط الخ أي فالشراء من دائم العمل مخالف للسلم في هذين الأمرين (قوله) كما أشار لذلك أي لعدم اشتراط تعجيل الثمن وتأجيل الثمن بقوله وهو بيع إذ من المعلوم أن البيع لا يشترط فيه واحد من الأمرين (قوله) أو حكماً أي بأن يؤخر الشروع في الأخذ خمسة عشر يوماً كما أشار له الشارح بقوله وأجازوا الخ (قوله) وهو يسع صرح به مع قوله والشراء لأن الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً لاسمها

وليس لأحدهما الفسخ في الأولى دون الثانية (كالجواز) والجزائر بنقد وبغيره فلا يشترط تأجيل رأس المال ولا تأجيل الثمن بل يشترط الشروع في الأخذ حقيقة أو حكماً فاجازوا التأخير لنصف شهر كما أشار لذلك بقوله (وهو يسع) فإن مات البائع وجب الفسخ في الصورة الثانية لا الأولى

(وإن لم يدم فهو سلم) فلا يعين العامل والمعمول منه ويكون ديناً في الذمة كعقد على قطار خبز يؤخذ من المسلم اليه بعد شهر قدره وصفته كذا وقوله (كاستصناع سيف أو سرج) تشبيه لا تمثيل (٢١٧) والا لا تقضى أن الصانع ان كان دائم العمل

كان يبيع لاسلم مع أنه سلم مطلقا والحاصل ان دائم العمل حقيقة أو حكما ان نصب نفسه على ان يؤخذ منه كل يوم مثلا مانصب نفسه له من وزن أو كيل أو عدد كالحجاز والابان والجزار والبقال يمكن فيه البيع تارة والسلم أخرى بشروطه والا فالسلم بشروطه ولو استديم عمله كالحديد والتجار والحباك (وقد سدد بتعيين المعمول منه) كاعمل من هذا الحديد بعينه أو من هذا الخشب بعينه أو من هذا الفول بعينه لانه حينئذ ليس ديناً في الذمة (أو تعيين العامل) أوها بالاولى وهذا إذا لم يشتر المعمول منه (و) اما (إن اشترى المعمول منه) وعينه ودخل في ضمانه (واستأجره) بعد ذلك على عمله (جاز إن شريح) في العمل ولو حكما كتأخيره لنصف شهر (عين له عمله) أم لا (لا يجوز السلم) فيها لا يمكن وصفه عادة وصفا كافيا عن حقيقة (كتراب المعدن) وأولى تراب الصواعين ومن ذلك الحناء المخلوطة بالرمل والنيلة المخلوطة

انهم نزلوا دوام العمل منزلة تعيين البيع والمسلم فيه لا يكون عينا (قوله وإن لم يدم) بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه وحاصله ان الشراء من غير دائم العمل جائز وهو سلم يشترط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال وضرب الأجل وعدم تعيين العامل والمعمول منه فان عينا أو أحدهما كان فاسدا (قوله كاستصناع سيف) أي كما ان استصناع السيف والسرج سلم سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا كأن تقول لانسان اصنع لي سيفاً أو سرجاً صفته كذا بدينار فلا بد من تعجيل رأس المال وضرب الاجل وان لا يعين العامل ولا المعمول منه (قوله تشبيه) أي بقوله فهو سلم بقطع النظر عن عدم دوام العمل (قوله والا لا تقضى ان الصانع) أي صانع السيف والسرج (قوله يمكن فيه البيع) أي ان عين العامل أو المعمول منه كالمواطعة لا تشتري منك قطار خبز من هذا القمع أو من عملك (قوله والسلم أخرى) أي اذا لم يعين العامل ولا المعمول منه وفيه انهم نزلوا دوام العمل منزلة تعيين البيع فالمسلم فيه وان لم يعين حقيقة فهو معين تنزيلا وحينئذ لا يتأتى السلم عند دوام العمل تأمل (قوله والا) أي والا يكن دائم العمل لاحقيقة ولا حكما بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه (قوله فالسلم بشروطه) أي من تعجيل رأس المال وضرب أجل قبض المسلم فيه وعدم تعيين العامل والمعمول منه (قوله ولو استديم عمله) الاولى حذفه لان الموضوع انه غير دائم العمل فتأمل (قوله وفسد) أي السلم وقوله بتعيين المعمول منه أي على ما قاله ابن القاسم خلافا لأشهب القائل ان تعيين المعمول منه أو العامل لا يضر في السلم (قوله أو تعيين العامل) قال في المدونة فان شرط عمل رجل بعينه لم يجز وان قدمه لأنه لا يدرى أي سلم ذلك الرجل الى ذلك الاجل أم لا فذلك غرر اه وعلى هذا درج ابن رشد وفي المدونة في موضع آخر ما يقتضي الجواز إذا عين العامل فقط لقولها من استأجر من يبيع له دارا على ان الجص والآجر من عند الاجير جاز وهو قول ابن بشير اه موافق (قوله أوها بالاولى) أي فهذه الصور الثلاثة يفسد فيها السلم وعلة الفساد في الأخيرتين دوران المعقود بين الثمنية والسلفية فهو غرر لأنه لا يدرى أي سلم العامل إلى ذلك الاجل أم لا وفي الاولى ان السلم لا يكون في شيء بعينه بل في شيء في الذمة (قوله وهذا) أي المنع فيما اذا عين المعمول منه أو العامل إذا لم يشتر الخ (قوله وان اشترى المعمول منه الخ) يعني انه إذا اشترى منه حديدا مثلا معينا واستأجره على ان يعمل له منه سيفاً بدينار فان ذلك جائز سواء شرط تعجيل النقد أم لا لانه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء وهو جائز وسواء كان العامل معينا أم لا بشرط ان يشرع في العمل وفهم من قوله واستأجره انه لو استأجر غير البائع لجاز من غير قيد الشروع (قوله وان اشترى المعمول منه الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها وهي قوله وتور ليسكمل ان العقد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل المعمول منه في ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على المعمول منه على وجه البيع وملكه المشتري ثم استأجره حال العقد على عمله وهذه الثانية مسئلة ابن رشد والتي قبلها مسئلة المدونة ففي الاولى أربعة أحوال وهي تعيين المعمول منه والعامل وعدم تعيينهما وتعيين الاولى دون الثاني والعكس صحة العقد في حالة وفساده في ثلاثة وفي الثانية حالتان فقط ان يعين العامل أو لا يعين والعقد صحيح في كل منهما (قوله لا فيما لا يمكن الخ) عطف على قوله فيما طبع (قوله ومن ذلك الحناء المخلوطة الخ) أي وأما معهما تقدمان غير سلم فجائز إذا عثر قدر ما فيها من الخلط (قوله ولا يسلم في الارض والدور) أي فلا يجوز ان تقول لآخر أسلك مائة دينار في

بالطين الا ان يعلم قدر ما في ذلك من الخلط (و) لا يسلم في (الأرض والدور) لان وفهما

(٢٨ - دسوق - ثالث)

عما تختلف فيه الأغراض التي من جعلتها تعيين البقعة التي هما فيها يصيرها من المعين وشرط السلم كونه في الذمة

(و) لافي (الجزاف) لأن من شروط صحة بيعه رؤيته وبها يصير معينا بتأخر قبضه (و) لافي (ملا يوجد) أصلا أو إلا نادراً ككبار
 المأثور الصارح عن العامة (و) لا يجوز (٢١٨) (حديد) أي سلمه (وإن لم يخرج منه السيوف في سيوف وبالعكس)

نيسارة الصنعة (ولا
 كتاب غليظ في
 رقيقه) لإمكان معالجة
 الغليظ حتى يصير رقيقاً
 (إن لم يُغزَل) والا
 جاز لأن غليظ الغزل يراى
 لغير ما يراى له رقيقه كغليظ
 ثيابه في رقيقها (و) لافي
 (ثوب) ناقص (ليكمل)
 على صفة معينة إلا أن
 يكثر عنده الغزل كما مر في
 الور (و) لا (مصنوع
 قديم) أي جعل رأس مال
 سلم (لا يعود) لأصله
 وهو (هين الصنعة
 كالغزل) لا يسلم في أصله
 من كتان أو صوف لسهولة
 صنعه وكذا العكس
 بالاولى (بخلاف النسيج)
 أي المنسوج يسلم في غزل
 من جنس أصله وأولى في
 شعر لأن صعوبة صنعه
 صيرته جنساً آخر
 (إلا ثياب الخرز)
 فلا تسلم في خزلها تنفش
 وتصير خزاً ولا يخفى ما فيه
 (وإن قديم أصله)
 أي أصل المصنوع لا يقيد
 كونه هين الصنعة بل يقيد
 كونه صعباً كغزل في ثوب
 أي جعل رأس مال (اعتبر
 الأجل) المضروب بينهما

في أربعة فئدة من الطين أو في دار وذلك لأن شرط صحة السلم أن تبين صفاته التي تختلف بها الأغراض
 ومن جعلها البقعة التي تكون الدار والأفئدة فيها ومق عينت البقعة كان ما فيها من الدار والقدادين معينا
 والسلم في المين لا يصح (قوله ولا في الجزاف) قيل هذا مخالف لما قدمه من قوله أو بتحرر الخ لأن التحري
 جزاف قطعاً وأجيب بأن الجزاف الذي يتمتع السلم فيه هو الذي لا يمكن فيه التحري لكثرةه والسابق الجائز
 الذي يمكن فيه التحري أفاد هذا المعنى كلام القدماء اهـ بن (قوله ولا فيما لا يوجد) أي لعدم القدرة على
 تحصيله وقوله أصلاً أي كالكبريت الأحمر (قوله وبالعكس) أي ولا تسلم سيوف في حديد سواء كان يخرج
 منه سيوف أم لا والنع مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يجوز سلم الحديد الذي لا يخرج منه
 سيوف في سيوف ووجه الأول أن السيوف مع الحديد كشيء واحد فسلم أحدهما في الآخر يؤدي إلى سلم
 الشيء في جنسه وإنما كانت السيوف مع الحديد كشيء واحد لأن الصفة الفارقة أي التي يمكن إزالتها لغو
 بخلاف الملازمة (قوله لا مكان معالجة الغليظ) أي وحينئذ سلم الغليظ في الرقيق يؤدي لسلم الشيء في
 جنسه وانظر هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المصنف مع أنه ممنوع تأمل (قوله لأن غليظ الغزل
 يراى لغير ما يراى له رقيقه) أي وحينئذ قد اختلفت منفعتهما واختلاف المنفعة يصير أفراد الجنس كالجنسين
 كامر (قوله ولا في ثوب) أي لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكماله صاحبه على صفة معينة لأن الثوب
 إذا لم يأت على الصفة المطلوبة لا يمكن عوده إليها بخلاف التور النحاس وقد تقدم أن كلا من المنع في الثوب
 والجواز في التور مقيد بقيد فالجواز في التور مقيد بأن لا يشتري جملة النحاس الذي عنده والمنع هنا في
 الثوب مقيد بأن لا يكون عنده غزل كثير وإلا جاز (قوله وهو هين الخ) أي والحال أنه هين الصنعة *
 وحاصله أنه لا يجوز أن يكون المصنوع هين الصنعة رأس مال سلم في غير المصنوع من جنسه لأن الصنعة
 الهينة كالمسلم فالغزل لا يخرج الكتان عن أصله الذي هو الكتان فكأنه أسلم كتاناً في كتان ولا مفهوم
 لقول المصنف لا يعود لأن هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه أمكن عوده أم لا ولا يعتبر الاجل
 بحيث يقال إن كان الاجل متسعاً بحيث يمكن عود ذلك المصنوع فيه لأصله منع وإلا جاز بل المنع مطلقاً اتسع
 الأجل أولاً (قوله وكذا العكس) أي سلم الصوف أو الكتان في الغزل (قوله بالاولى) أي لأن الكتان
 المجهول رأس مال يمكن غزله (قوله يسلم في غزل من جنس أصله) فيجوز أن يسلم الثوب المنسوج من
 الكتان في غزل من الكتان أو فكتان بالاولى (قوله لأن صعوبة صنعه) أي النسيج بمعنى المنسوج
 وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف بخلاف الخ مفهوم هين الصنعة فكأنه قال وإن كان غير هين
 الصنعة جاز كما في النسيج بمعنى المنسوج (قوله فلا تسلم في خز) أي فالنسيج فيها كالغزل في الكتان فكما
 لا يسلم الغزل في الكتان لأنه لا ينقل عنه لا يسلم ثياب الخرز في الخرز ما كان قيامه من حرير ولحمته من ور
 (قوله وإن قدم الخ) لما ذكر أن غير هين الصنعة يجوز أن يسلم في أصله ذكر حكم ما إذا أسلم أصله فيه بقوله
 وإن قدم الخ (قوله وإن عاد المصنوع صعب الصنعة الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير عاد راجع للمصنوع
 صعب الصنعة المفهوم من قوله بخلاف نسجه وليس مفهوماً لقوله سابقاً لا يعود بحيث يكون ضمير
 عاد للمصنوع الهين الصنعة وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله فهين الصنعة الخ) حاصله

فإن كان يمكن جعل غير المصنوع مصنوعاً مع المزاينة لانه اجارة بما يفضل منه أن كان لإلذهاب عمله هدرأ
 وإلا جاز لا تنافي المانع (وإن عاد) المصنوع صعب الصنعة أي أمكن عوده (اعتبر) الاجل (فيهما) أي في اسلام المصنوع في أصله
 واسلام أصله فيه فإن وسع الاجل جعل المصنوع كأصله أو جعل أصله مثله بوضع الصنعة فيه لم يجز وإلا جاز كالام آنية من نحاس أو رصاص
 فنحاسه أو رصاصه وعكسه لكن الراجع في هين الصنعة الاطلاق فلا يقول على قوله لا يعود فهين الصنعة

عاد أولاً لا يسلم في أصله

ولا أصله فيه وغير الهين
إن لم يسلم في أصله وإن
أسلم أصله فيه اعتبر الاجل
وإن عاد اعتبر الاجل
أسلم في أصله أو أصله فيه
(والمصنوعان) من
جنس هانت الصنعة أم لا
(يعودان) أي يمكن
عودهما لأصلهما وأولى أن
لم يمكن (يُنظر للمنفعة)
المقصودة منهما فإن تقاربت
كتقدر نحاس في مثله منع
والاجاز كإبريق في طشت
أو مسامير في سيف (وإجاز)
بلا جبر (قبل زمانه)
أي أجل المسامير فيه (قبول
صفته) أي موصوفها
(قط) لا أدنى ولا أجود
ولا أقل ولا أكثر ما فيه من
ضع وتعمل أو حط الضمان
وأزيدك (كقبل محله)
أي الموضع الذي اشترط فيه
القبض أو وضع القدر
عند عدم الشرط فيجوز
(في العرض مطلقاً) حل
الاجل أم لا (وفي الطعام
إن حل) والمعتمد أنه
لا بد من حلول الاجل حتى
في العرض لأن من عجل
ما في الذمة عد مسلفاً
وازداد الانتفاع بسقوط
الضمان ويزاد في الطعام
بأن فيه يبعه قبل قبضه
وعمل الجواز في المرض

إن هين الصنعة كالنزل سواء كان يمكن عوده لأصله أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه ولا يعتبر في ذلك اتساع الاجل ولا ضيقه فهذه أربعة غير هين الصنعة إن كان لا يمكن عوده لأصله كالتياب المنسوجة جاز سلمه في أصله كالنزل والسكنان وإن أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وإن كان يمكن عوده لأصله كما وإن النحاس اعتبر الاجل في سلمه في أصله وسلم أصله فيه فهذه أربعة أيضاً (قوله عاد) أي يمكن عوده أم لا وقوله لا يسلم في أصله ولا أصله فيه أي ولا ينظر لاجل ولا لدمه (قوله وإن عاد) أي يمكن عوده (قوله والمصنوعان الخ) حاصله أن المصنوعين إذا أريد سلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء أمكن عوده لأصله أم لا فإنه ينظر للمنفعة إن تقاربت منع لأنه من سلم الشيء في مثله وإن تباعدت جاز قبول المصنف والمصنوعان أي سواء كانت صنعتها هيئة أم لا وقوله يعودان أي وأولى أن لم يعودا كما نبه على ذلك الشارح (قوله هانت الصنعة) أي كسمل غزل في غزل وقوله أم لا أي كسمل طشت نحاس في حلة أو في طشت مثله (قوله وأولى إن لم يمكن) أي لأنه إذا اعتبر النظر للمنفعة عند إمكان العود وانها إذا تباعدت يجوز فأولى إذا لم يمكن العود (قوله فإن تقاربت كتقدر نحاس في مثله) وكسمل ثوب رقيق في مثله (قوله منع) أي لأنه من سلم الشيء في مثله (قوله كإبريق في طشت) أي وكثوب رقيق في غليظ (قوله وإجاز الخ) هذا شروع في حكم اقتضاء المسامير فيه بمن هو عليه أي وإجاز للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعاماً أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله (قوله بلا جبر) أي لأن الاجل في السلم حق لكل منهما ما لم يكن المسلم فيه قدماً وإلا أجبر المسلم على قبوله قبل الاجل لأن الاجل حينئذ حق لمن عليه الدين وأما في القرض فيجبر المقرض على قبوله قبل أجله كان القرض عيناً أو غيرها كحيوان أو طعام (قوله قبل زمانه) أي والحال أنه في محله بدليل ما بعده (قوله أي موصوفها) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي قبول موصوف صفته لأن الذي يقبضه المسلم موصوف الصفة لا الصفة ولو قال المصنف قبول مثله لكان أصرح في الرد أي قبول المائل له صفة وقدرا سواء كان طعاماً أو غيره لا أجود ولا أردأ (قوله لما فيه من ضع الخ) أي إذا كان المدفوع أقل أو أردأ وقوله أو حط الضمان وأزيدك أي أن كان أجود أو أكثر وكل من ضع وتعمل وحط الضمان وأزيدك ممنوع في السلم والقرض لا يدخله الثاني لأن الاجل من حق المقرض ولا حق فيه للمقرض حتى أنه يحط الضمان عن المقرض (قوله كقبل محله) أي كما يجوز له أي للمسلم قبوله قبل محله في العرض مطلقاً الخ (قوله في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل الخ) اعلم أن في العرض والطعام قولين أحدهما لابن القاسم وأصبح الجواز قبل محله بشرط الحلول فيهما والثاني لسحنون واختاره ابن زرقون الجواز قبل محله وإن لم يحل فيهما ابن عرفة وهذا أحسن والأول أقيس والمصنف فصل بين العرض والطعام وانظر ما مستنده في ذلك ولو جرى على ما لابن القاسم لقال في العرض والطعام إن حل أو على ما لسحنون لقال في العرض والطعام مطلقاً انظر المواق وقوله وفي العرض أي سواء كان ثياباً أو جواهر أو لآلى على المشهور وسواء كان للعرض كلفة في نقله لمهله أم لا (قوله أنه لا بد) أي في جواز القضاء قبل الحل (قوله لأن من عجل الخ) علة لمحدوف أي وإلا منع لأن من عجل الخ (قوله بسقوط الضمان) أي عنه للاجل (قوله بأن فيه يبعه قبل قبضه) أي لأن ما يحمله عوض عن الطعام الذي لم يجب الآن وأما يجب عليه إذا حل الاجل فقد باع المسلم الطعام الذي له على المسلم إليه قبل قبضه بهذا المأخوذ قبل الاجل (قوله وعمل الجواز) أي جواز القبول قبل الحل في المرض والطعام إذا حل الاجل (قوله وإلا منع) أي

والطعام (إن لم يندفع) المسلم إليه (كرأه) للمسلم لمهله للمحل وإلا منع

(وَتَزَمَ) السلم فيه قبولاً للمسلم ودفعاً من السلم إليه ان يسر (بعدهما) أى بعد حلول الاجل والمحل أى بعد بلوغهما (كفاض) أى حاكم يلزمه قبول للسلم فيه (ان) غاب السلم ولا وكيل له حاضر لأن القاضى وكيل الغائب (وَجَازَ) بعدهما أيضاً (أجودُ) أى قبوله لأنه حسن قضاء (وأردأ) لأنه حسن اقتضاء فهو من باب المعروف (لا) يجوز (أقلُّ) عدداً أو كيلاً أى مع الجودة والرداءة في طعام أو قد لا فيه من يبيع طعام بطعام من صنعه غير مماثل (٣٣٠) (إلا) أن يأخذ الأقل قدراً (عن مثله) صفة (ويرى) السلم المسلم إليه

(مما زاد) لأنه معروف لا مكايسة وأما غير الطعام والتقديم يجوز قبول الأقل مطلقاً أياً لم يرى كمنصف فنظر من نحاس عن قطار منه حيث حل الاجل ولم يدخل على ذلك (ولا) يجوز (دقيق) أى أخذه (عن قبح) مسلم فيه (ولا) (عكسه) بناء على ان الطعن ناقل وان كان ضعيفاً صار كجنسين ففي أخذ أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه ولا نهى الكلام على قضاء السلم بحسنه شرع في قضاؤه بغيره فقال (و) جاز قضاؤه ولو قبل الاجل (بغير جنسه) أى المسلم فيه بشروط أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة أولها قوله (إن جاز يسه) أى المسلم فيه (قبل قبضه) كسلم ثوب في حيوان فاخذ عنه دراهم إذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه وثانها قوله (و) جاز (يسه) أى المأخوذ عن المسلم فيه (بالمسلم فيه مناجرة) كدراهم في ثوب أخذ عنه

لما فيه من سلف جرت قضاؤه ان كان المأخوذ من جنس رأس المال ولما فيه من بيع وسلف بيان الأول انه اذا اسلمت عشرة عجايب في عشرة اراد بفتح أوفى عشرة أثواب آخذها منك في رشيد فدفعها الى في بولاق واعطيتني أجرة المحل ديناراً صرت كأتى اشترت منك تسعة أرادب أو تسعة أثواب بتسعة دنائير والعاشر كأنه سلف رد الى الآن والارادب أو الثوب العاشر عاد على ثمنه لاجل سلفى الدينار وبيان الثانى ان التسعة دنائير الواقعة في مقابلة العشرة ارادب أو العشرة أثواب بيع وما وقع من السكران في مقابلة الدينار العاشر سلف (قوله) وزم بعدهما أى لم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاماً أو غيره حيث حل الاجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع إذا طلب منه وكان ملئاً بقوله بعدهما أى بعد اقتضاء الأجل وبعد الوصول للمحل فبعدية المحل بعدية وصول وبعدية الاجل بعدية اقتضاء (تنبيه) انما يلزم المسلم قبول المسلم فيه بعدهما اذا أتاه المسلم اليه بجميعه فان أتاه ببعضه لم يلزمه قبوله حيث كان المدين موسراً وأما القرض ففي ابن عرفة مانعه وفي جبر رب دين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين موسر قلاً ابن رشد ورواية محمد مع ابن أبى زيد عن ابن القاسم ولعل الفرق أن القرض بابه المعروف والمساحة (قوله كفاض) تشبيه في لزوم القبول أى إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وآتى المسلم اليه للقاضى بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه قبوله (قوله) جاز أجود وأردأ أى وجاز للمسلم بعد الاجل والمحل قبول أجود مما في ذمة المسلم اليه وقبول أردأ مما فيها وعبر المصنف بالجواز لأنه لا يلزمه قبوله كما لابن عبد السلام وابن هرون والتوضيح وقال ابن الحاجب وابن عرفة يلزمه القبول والا ظهر أن المسلم اليه إذا دفع ذلك على وجه التفضيل لا يلزم المسلم القبول وان دفعه لأجل أن يدفع عن نفسه مشقة تعويضه بمثل ما اشترط لزوم قبوله انظر بن (قوله) لأنه حسن قضاء أى حسن دفع من المسلم اليه وقوله لأنه حسن اقتضاء أى قبض من المسلم (قوله) أى مع الجودة أى مع الاتفاق في الجودة أو الرداءة وانما قيد بذلك لاجل الاستثناء بعده والا فاخذ الأقل عن الاكثر ممنوع مطلقاً كان بصفة مافى الذمة أو أجود منه أو أردأ ما عدا صورة الاستثناء وهذا هو الذى قلناه أبو الحسن عن ابن الباد ومضى عليه بن وخش وذكر ابن عرفة ان التهمة في الأقل لا تعتبر إلا مع اختلاف الصفة ففي كان الأقل بصفة مافى الذمة جاز أبراء مما زاد أم لا والتفصيل الذى ذكره المصنف بقوله لا أقل الا عن مثله فما إذا كان الأقل بغير الصفة بأن كان أجود أو أردأ مما في الذمة قال طفى وهو المعتمد واقتصر عليه في المج (قوله) وأما غير الخ هذا مفهوماً قوله في طعام أو قد (قوله) ولا يجوز دقيق (أى أخذه عن قبح مسلم فيه أى واما في القرض فيجوز أخذ أحدهما عن الآخر بتحرى مافى الدقيق من القمح ومافى القمح من الدقيق (قوله) وان كان ضعيفاً أى فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله) بشروط أربعة أى وجواز القضاء بغير الجنس مشروط بشروط أربعة مطلقاً أى سواء كان القضاء بغير الجنس قبل الاجل أو بعده (قوله) ولا لحم

طشت نحاس إذ يجوز بيع الطشت بالثوب يدا بيد ولو قال بالمأخوذ ليسكون ضميريه عائداً على السلم فيه سلم من تشققت أى الضمير والثالث قوله (وأن سلم فيه) أى في المأخوذ (رأس المال) كالثالث المتقدم إذ يجوز سلم الدراهم في طشت نحاس والرابع ان يجعل المأخوذ ليسلم من فسح دين في دين ثم بين محترز كل من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب فقال في محترز الأول (لا طعام) سلم فيه فلا يقضى عنه غيره من قد اعرض أو طعام من غير جنسه كفول عن قبح للنهى عن بيع الطعام قبل قبضه وفي محترز الثانى (و) لا (سلم) غير مطبوخ أى أخذه (بحيوان)

أى عن حيوان مسلم فيه ولا عكسه من جنسه إذا لا يجوز بيعه به متاجزة وهذا كالمسلم فيه عام في بيعه لمن هو عليه أو غيره واستشكل بأن الكلام في القضاء بغير الجنس وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز فلا (٢٣١) يصح أن يكون محترم الثاني وأجيب

بأنه ليس المراد بالجنس ما تقدم في الربويات وإنما المراد به ما يجوز سله في غيره كبقير في غنم ومع ذلك قد يتوهم جواز أخذ لحم أحدهما عن نفس الآخر لاختلاف الجنس هنا فيبين النفع لانهما الخاص عن بيع اللحم بالحيوان وفي محترم الثالث (و) لا ذهب عن عرض أو حيوان (ورأس المال) للدفع فيه (ورق) لا (عكس) أى أخذ ورق عن عرض رأس ماله ذهب للصرف المؤخر وهذا خاص بما إذا باع العرض لزمه فان باعه لأجنبي فلا يراعى رأس المال فيجوز وقوله وعكسه يرجع لما قبله أيضا كما أشرنا له (و) ان أسلم في ثوب موصوف إلى أجل معلوم (جاء) للمسلم (بعد) حلول (أجله الزيادة) على رأس المال (ليزیده) للمسلم اليه في الثوب الموصوف (طولا) أو عرضا أو صفاقة والمراد أنه يدفع له ثوبا أطول مما وقع عليه القدا أو عرض أو أصفق بشرط تعجيل الثوب قبل

أى ولا يجوز أخذ لحم (قوله أى عن حيوان مسلم فيه) فإذا أسلم دراهم أو عرضا في حيوان فلا يجوز أن يأخذ بدله لحما من جنسه أو أسلم في لحم فلا يجوز أن يأخذ بدله حيوانا من جنس اللحم المسلم فيه (قوله ولا عكسه) أى فلا يجوز أن يؤخذ حيوان عن لحم مسلم فيه إذا كان ذلك الحيوان المأخوذ من جنس اللحم المسلم فيه ظاهره أنه إذا كان من غير جنسه يجوز وفيه أن صورة العكس لا يتقيد النفع فيها بالجنس بل تنفع مطلقا لأنه من بيع الطعام قبل قبضه فهذا خارج بالشروط الأولى لأن اللحم طعام (قوله وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز) أى فيجوز بيع الطير وحيوانات الماء بلحم ذوات الأربع من الأنعام (قوله وأجيب) حاصلا أن المراد بقوله لا لحم عن حيوان من جنسه أى جنسه في باب الربويات وان كان غير جنسه هنا في باب السلم فالبيع والغنم جنس واحد في الربويات وفسان في السلم يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر ومع ذلك لا يجوز أخذ لحم أحدهما قضاء عن الآخر (قوله ما تقدم في الربويات) أى من أن ذوات الأربع جنس واحد والطير كله جنس واحد ودواب الماء جنس واحد (قوله وإنما المراد الخ) أى وإنما المراد الجنس في باب السلم وهو ما كانت منفعة متحدة وهو ما يسلم في غيره لاختلاف منفعتهم (قوله ولا ذهب) أى ولا يجوز أخذ ذهب عوضا عن عرض (قوله ورأس المال) جملة حالية وقوله المدفوع فيه أى في العرض أو الحيوان (قوله بما إذا باع العرض لزمه) أى وهو من عليه العرض (قوله الزيادة على رأس المال) أى سواء عجلها أولا لأنه لا يشترط تعجيل الزيادة على رأس المال إلا فيما بعد السكاف في كلام المصنف على المعتمد (قوله أو عرضا الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم للطول حيث كانت الزيادة بعد الأجل بل العرض والصفاقة كذلك (قوله والمراد) أى يكون المسلم إليه يزيده طولا أو عرضا (قوله انه يدفع له ثوبا أطول) أى سواء كانت تلك الثوب التي يدفعها المسلم إليه من صنف ما أسلم فيه أولا أى وليس المراد أنه يزيده طولا يوصل بالطول الأول للزوم تأخير قبض المسلم فيه وهو ممنوع (قوله بشرط تعجيل الثوب) أى التي يدفعها المسلم إليه للمسلم مشتتة على زيادة الطول أو العرض أو الصفاقة (قوله فان لم يعين) أى وأخذ مقطعا أزيد من الأول بثلاثة أذرع أو أصفق من الأول (قوله لأنه سلم حال) وذلك لأنه إذا لم يعين كانت في الذمة فيؤدى للمسلم الحال (قوله وكذا ان لم يعجل) أى وكذا يمنع ان لم يعجل الثوب المأخوذ المشتتل على الزيادة (قوله يبيع وصلف) أى لأن الزيادة مبيعة بالدرهم وتأخير ما في الذمة سلف (قوله ان كان) أى الثوب التي يدفعها المسلم إليه (قوله وفسخ دين) أى وهو الثوب المسلم فيه وقوله في دين أى وهو الثوب الأطول أو الأعرض الذي يأخذه من غير صنف الأول (قوله كقبلة) أى كما يجوز للمسلم أن يدفع للمسلم إليه قبل الأجل زيادة على رأس المال ليزيده في السلم فيه لكن بشروط خمسة الأولى أن يعجل تلك الدراهم الزيدة لأنه سلم الثاني أن تكون الزيادة التي يزيدها المسلم إليه في الطول فقط لا في العرض والصفاقة لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لأنه أخرجه عن الصفة الأولى إلى غيرها بخلاف زيادة الطول فانها لم تخرجه عن الصفة الأولى وإنما تلك الزيادة صفة ثانية لأن الأذرع المشترطة أولا قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفة أخرى الثالث أن يبقى من الأجل الأول حين القد على الزيادة مقدار أجل السلم فأكثر لأن الثاني سلم حقيقى الرابع أن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف

الفرق وتعيينه بأن يقول من هذه الشقة أو هذه الشقة فان لم يعين منع لأنه سلم حال وكذا ان لم يعجل لأنه يدفعه ببيع وصلف إن كان من صنف السلم فيه وفسخ دين في دين ان كان من غير صنفه وشبهه في الجواز قوله (كقبلة) أى الأجل أى زاد للمسلم درهم قبل الأجل ليزيده السلم إليه طولا على طوله (إن عجل) (للمسلم) (دراهمه) (الزيدة) ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام

وبقى من أجل الأصل نصف شهر فأكثر لأنها صفقة ثانية وأن لا يتأخر الأول عن أجله إلا يلزم البيع والسلف وأن تكون الزيادة في الطول فقط (و) جاز أيضا (٢٢٢) زيادة (عزل) على الفزل الأصلي (ينسجه) ويزيده في طول الشقة أو عرضها وهذا من

الاجارة لا البيع ذكره المصنف هنا لا المناسبة وأخرج من قوله كقبلة ان عجل دراهمه قوله (لا) انزاده دراهم قبل الأجل لمعطيه اذا حل (أعرض أو أصفق) مما أسلم فيه فيمنع لفسخ الدين في الدين بخلاف زيادة الطول فان العقدة الأولى باقية واستأنف عقدة ثانية (ولا يلزم) السلم اليه (دفعه) أي السلم معنى السلم فيه (غير محله) أي لا يقضى عليه بذلك (ولو خف محله) كجوهرو وكذا لا يلزم السلم قوله بغير محله ولو خف محله فان رضا جاز ولو قل محله وأما العين فيقضى بها كما سيأتي في الفصل بعده

درس

(فصل في القرض (١)) بفتح القاف وقيل بكسرهما (يجوز قرض ما يسلّم فيه) أي كل ما يصح أن يسلّم به من عرض وحيوان ومثل

(١) قول الشارح في القرض أي بيان أحكامه وقوله بكسرهما لا يوافق القياس لأن مصدر الثلاث متعدي قياسه فعل بفتح القاف وقوله أي كل يوضح

الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أن يزيده بعد مدة ليريد طولاً وإلا فسد العقد (قوله) وأن لا يتأخر الأول عن أجله) أي بل بمجرد فراغ الأجل الأول يدفع له الثوب الأول بما فيها من الزيادة (قوله) وعزل ينسجه) أي كما جاز قبل الأجل الزيادة للسلم إليه ليزيده طولاً جاز زيادة عزل ودراهم لمن عاقبته أولاً على نسج عزل على صفقة معلومة ليزيد ذلك الفزل في طول الشقة أو عرضها إذ لا فرق بين البيع والاجارة (قوله) لا المناسبة) قد يقال إن المصنف ذكر هذه المسئلة استدلالاً على مسألة الزيادة قبل الأجل لكن كان الأولى له أن يقول كفزل ينسجه (قوله) وحط الضمان وأزيدك) هذه العلة ثابتة في بعض النسخ وهي مطلوب عليها في نسخة الشارح غطه لما فيها من النظر لأن معنى المسئلة أنه زاده دراهم ليأخذ إذا حل الأجل أعرض أو أصفق وعمله بأنه فسخ دين في دين وهو ظاهر ولا يصح حط الضمان وأزيدك لأنه إنما يتصور في القبض قبل الأجل وقد علمت أن القبض هنا بعده فتأمل (قوله) أي لا يقضى عليه بذلك) فإذا ألقى المسلم المسلم إليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه وامتنع فلا يقضى عليه بالدفع سواء حل الأجل أو لم يحل (قوله) ولو خف محله) قيل المناسب للمبالغة على عدم لزوم الدفع أن يقول ولو قل محله تأمل (قوله) فان رضيا) أي رضى المسلم إليه بدفعه في غير محله ورضى المسلم بقبوله في غير محله جاز بشرط حاول الأجل في العرض والطعام على المعتمد كما مر (قوله) وأما العين) أي ان كلام المصنف إذا كان الدين غير عين وأما لو كان عينا فالقول قول من طلب القضاء مهما حيث حل الأجل ولو في غير محل القضاء فيلزم ربه القول إذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه إذا طلبه ربه ولو في غير محل القضاء وأما إن لم يحل الأجل فالحق لمن عليه العين في المكان والزمان فإذا طلب المدين تصجيل العين قبل انقضاء الأجل أو طلب دفعه في غير محل القضاء فانه يجبر ربه على قبولها كانت العين من بيع أو قرض إلا أن يتفق بين الزمانين أو المالكين خوف فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها فلو جبره على قبولها وتلفت منه ضاعت على الدافع ولا فسق بين عين البيع والقرض على المعتمد خلافاً لما في خش من التفرقة بينهما (فصل في القرض) هو لغة القطع سمي المال المدفوع للمقرض قرضاً لأنه قطعة من مال المقرض وشرعا عرفه ابن عرفة بقوله دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً تفضلاً فقط لا يوجب إمكان عارية لا تحل متعلقاً بذمة فأخرج بقوله متمول دفع غير المتمول كقطعة نار فليس بقرض وقوله في عوض أخرج دفعه هبة وقوله غير مخالف له أخرج السلم والصرف وقوله لا عاجلاً عطف على محذوف أي حالة كون ذلك العوض مؤجلاً لا معجلاً وأخرج بهذا المبادلة المثلية كدفع دينار أو اردب في مثله حالا وقوله تفضلاً أي حالة كون ذلك الدفع تفضلاً أو لأجل التفضل ولا يكون الدفع تفضلاً إلا إذا كان النفع للمقرض وحده وقوله لا يوجب إمكان أي لا يقتضي ذلك الدفع جواز عارية لا تحل واحترز بذلك من دفع يقتضي جواز عارية لا تحل فلا يسمى قرضاً شرعاً بل عارية وقوله متعلقاً بالذمة حال من عوض (قوله) يجوز قرض ما يسلّم فيه) أي ما يقبل جنسه السلم فيه فلا يراد أنه يجوز القرض في المكياج المجهول ولا يجوز السلم فيه لأن منع سلمه لعارض الجهل كما يمنع السلم في العرض والحيوان لعارض كعدم الاجل وأشار المصنف إلى قاعدة كلية مطردة منعكسة قاطلة كل ما يصح أن يسلّم فيه إلا الجوارى يصح أن يقرض وبعض ما يصح أن يقرض يصح أن يسلّم فيه فمعكسها بالمستوى صحيح وأما عكسها عكسا لتوباً وهو كل مالا يصح

لعموم ما ولو شرح المتن هكذا يجوز أي يتدب قرض أي تسليف ما أي كل الذي يصح أن يسلّم فيه فقط أي دون الخ أن مكان مناسباً وقوله من عرض أو حيوان الخ بيان لما اه

أي هون مالا يصح فيه العلم كدار وبساتين وتراب معدن وصانغ وجوهر نفيس فلا يصح فيه القرض ولما كان (١) السلم في الجوارى جائزا ولا يصح قرضهن على الإطلاق استثناهن بقوله (إلا) جارية تهل للقرض (فلا يجوز قرضها لما فيه من اعارة الفروج ولما انتهى النفع ان حرمت عليه أو كان المقرض امرأة (وركدت) وجوبان أن قرضها لمن تحمل له (إلا) أنه نفوت بمفوت البيع الفاسد) كوطء أو حواله فوق فأعلى وليس الغيبة عليها بفوت على الأظهر (فالقيمة) أي فتلزم المقرض بالقيمة ولا يجوز التراضي على ردها إن فات بوطء ولو ظنا كغيبه عليها على أنها دفوتة وجاز ان فاتت بمحوالة سوق ونحوه وأما لو خرجت من يده فالأمر ظاهر (كفاسده) أي كفاسد البيع لان القرض إذا فسد رد إلى فاسد أصله

(١) قوله ولما كان الخ المناسب ولما كانت الجارية التي تحمل للسلم يصح السلم فيها دون القرض استثنائها بقوله الخ أه كتيه محمد عيش

يصح (١) أن يسلم فيه لا يصح أن يقرض وهو معنى قول المصنف فقط على القول بأنه يتمتع قرض جلد الميتة للدبوغ بمثله وكذا جلد الأضحية لأنه ما وضة على نجس يكون ذلك العكس مستقما وأما على القول بجواز قرضها وهو المصحح لباحة الانتفاع بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكسا لتويا لانهما لا يصح السلم فيهما ويصح قرضهما فقول المصنف فقط فيه نظر تامل (قوله) والأصل فيه التنب (أشار بهذا إلى أن المراد بالجواز الإذن لا المستوى الطرفين لأن حكمه من حيث ذاته التنب وقد يعرض له ما يوجهه كالقرض لتخليص ممتلك والسكرامة كقرض ممن في ماله شبهة أو لمن يخشى صرفه في محرم من غير أن يتحققا ذلك أو حرمة كجارية تحمل للمقرض ولا يكون مباحا (قوله) وجوهر نفيس) أي يتنافس فيه لكبره كبرا خارجا عن العادة (قوله) الإجازة تحمل للمستقرض) أي الطالب للقرض والآخذ له فالسليم والتاء للطلب (قوله) لما فيه من اعارة الفروج) أي من احتمال اعارة الفروج أي لأنه يجوز في القرض رد معين المقرض ويجوز رد مثلها كما يأتي ولهذا التعليل أجاز ابن عبد الحكم قرضها إذا اشترط أن يرد مثلها لا عينها قال في التوضيح ولا يتعد ما اقتضاه المشهور وفيه أنه يرجع السلم الشيء في جنسه إلا أن يفرض فيها إذا كان الشرط من المقرض ونحوه النفع له ونقل ح في آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض وهذا المشهور منع قرض الجارية التي تحمل سواء كان قرضها للوطء أو للخدمة سدا للذريعة سواء شرط رد عينها أو مثلها كما قرره شيخنا (قوله) ان حرمت عليه) أي بقرابة أو رضاع أو صهر (قوله) أو كان المقرض امرأة) أي أو كان شيخا فانيا أو كانت الجارية في سن من لا توطأ في مدة القرض أي أو كانت الجارية لا تشتهى مدة القرض (قوله) وليس الغيبة الخ) حاصله أن الغيبة عليها فيها ثلاثة أقوال قليل إنها فوت مطلقا وقيل ليست فوتا مطلقا وقيل أنها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الأول لابن يونس عن بعض أصحابه والثاني ظاهر المونة واختار المازري الثالث بزيادة أن يكون الغائب من يظن به الوطء ونص ابن عرفة وفي فواتها بمجرد الغيبة عليها ثالثا ان كانت غيبة يمكن فيها الوطء لا يفتى عن بعض الأصحاب وظاهر نقل المونة والمازري إذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثاني ويحتمل ان المراد وليس بمجرد الغيبة عليها فوتا بل لا بد ان يمكن فيها الوطء فيكون مرتضيا للقول الثالث فامل (قوله) إن فاتت بوطء) وأولى باستيلاد وتكون بذلك الولد ام ولد خلافا لما بقى لان لزوم قيمتها بمجرد الوطء أو الغيبة يوجب انها حملت وهي في ملكه فيلزم ان تكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة بأنه لا حد عليه انظرين (قوله) وجاز ان فاتت بمحوالة سوق) أي وليس فيه تنعيم للفاسد لان ذاتها عوض عما لزمه من القيمة ولا محذور في ذلك * إن قلت ردها بذاتها يعارض قولهم لا مقرض ان يرد المثل أو العين إذا لم يتغير القرض وهنا قد تغير مقتضاه عدم رد العين * قلت قولهم المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله) أي كفاسد البيع) أي فيجب رده (٢) الا ان نفوت بمفوت فانه يمضى بالقيمة ويحتمل ان المعنى فالقيمة كالقيمة في فاسده أي من كونها تعتبر يوم القبض هذا ويصح ان يكون المراد كفاسد القرض أي كفاسد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله) الى فاسد أصله) أي وأصله البيع وانما كان البيع أصلا للقرض لأن كلا منهما دفع متمول في

(١) قول الحنفى كل مالا يصح الخ صوابه كل ما يصح ان يقرض فيه يصح ان يسلم فيه اذ العكس اللغوي قلب القضية مع بقائها على حالها من الحكم والكيف اه كتيه محمد عيش (٢) قوله أي فيجب رده الخ هذا صرح به المصنف فلا يصح افادته بقوله كفاسده فالمناسب حذفه والاختصار على الثاني والثالث اه

ليغوث بالقيمة لا إلى صحيح نفسه (٢٢٢) وأى هذا التشبيه ليفيد أن القيمة يوم القبض وعلى هذا فلا يستفاد من كلام المصنف

حكم ما فسد من القرض
غير هذا الفرع إلا بالقياس
على ما ذكر (وحرّم) على
القرض (هديته) أى
هدية المقرض لرب المال
لأنه مدين فيؤول للسلف
بزيادة وان جعل الضمير
عائدا على المدين مطلقا
كان أفيد ثم الحرمة ظاهرا
وباطنا ان قصد المهدى
بهديته تأخير به بالدين
ونحوه ووجب ردّها
ان لم تنف وإلا فالقيمة
ومثل المثل وظاهرا فقط
ان قصد وجه الله تعالى
(إن لم يتقدم) قبل
القرض (مثلها) فان تقدم
مثلها من المهدى للمهدى له
صفة وقدرا لم يحرم (أو)
لم (يحدث موجب)
كسبارة أو جوار وكان
الاهداء لذلك لا للدين
(سكرب القراض
وعامله) تشبيه تام فيحرم
هدية كل منهما للآخر إن لم
يتقدم مثلها أو يحدث
موجب وقوله (ولو بعد
شغل المال على
الأرجح) راجع لقوله
وعامله فقط أى تمنع هدية
العامل بعد شغل المال لربه
نظر للمال أى لما بعد نضوض
المال أى للاتهام على أنه انما
هدى لربه ليقى المال بيده
بعد النضوض ليعمل به
انبا (وذى الجاه) تحرم الهدية له ان لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب

عوض إلا أن الغالب في دفع التحول في العوض ان يكون على وجه المشاحة وأما كونه على طريق
التفضل فهو خلاف الغالب (قوله فيغوث بالقيمة) أى ان كان مقوما وان كان مثليا فبذلك وقوله لا
إلى صحيح نفسه أى يحرم رد المثل سواء كان مثليا أو مقوما (قوله على هذا) أى على جعل الضمير في
فاسد في البيع فلا يستفاد الخ أى وأما الوجه الضمير في قوله كفاسده أى القرض يعنى غير هذا الفرع
فيستفاد من كلامه ذلك ومحصلة انتمه بقية جزئيات القرض الفاسد بهذا الجزء منه (قوله أى هدية
المقرض) أى الهدية السائلة من المقرض وكذا يقال فيما بعده إلا في ذى الجاه والقاضى فان المراد
الهدية الواضحة لها والظاهر أن الحرمة متعلقة بكل من الآخذ والدافع في المسائل كلها قال خش في
كبيرة ليس المراد بالهدية حقيقتها فقط بل كل ما حصل به الانتفاع كركوب دابة المقرض والاكل
في بيته على طريق الأكرام أو شرب فنجان قهوة أو جرعة ماء والتظلل بمحاربه اه والمعتمد جواز
الشرب والتظلل وكذلك الأكل ان كان لاجل الأكرام لا لاجل الدين كما قاله شيخنا (قوله لرب المال)
اظهر في محل الاضمار لان رب المال هو المقرض (قوله مطلقا) أى مقرضا أو غيره فيشمل مدين
القرض والبيع والسلم (قوله ثم الحرمة ظاهرا الخ) هذا التفصيل في الحرمة المتعلقة (١) بأخذ الهدية
واما المتعلقة بالدافع فهي باطنية فقط (قوله وإلا فالقيمة) أى وإلا رد القيمة ورد مثل المثل
(قوله وظاهرا فقط) أى فيقضى عليه بردها ان كانت قائمة أو رد قيمتها أو مثلها ان كانت ولا حرمة عليه
فما بينه وبين الله (قوله ان قصد وجه الله) أى لا مكافأة لرب الدين وإلا حرم أخذها على المعتمد
والمكافأة المطلوبة في حديث من صنع معكم معروفا فكافئوه فإن لم تكافئوه فادعوا له حتى تظنوا انكم
كافأتموه فالمراد بها المكافأة على قانون الشرع قاله شيخنا (قوله أو لم يحدث موجب) أى للهدية من المدين
لرب الدين (قوله كرب القراض) أى يحرم عليه اهداء العامل لثلا يقصد بذلك ان يستديم عمله
وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال اما قبل شغل المال فلا خلاف لان لرب المال
أخذه منه فيتم انه انما أهدى اليه ليقى المال بيده واما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وما
مبينان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدرة المال على انتزاعه منه حيثنذأو الما وهو أن يترقب من
رب المال انه بعد نضوض المال يعامله ثانيا لاجل هديته له (قوله راجع لقوله وعامله فقط) أى هذا إذا
كانت هدية العامل قبل شغل المال بل ولو كانت بعد شغله وردت بلوى القائل بالجواز بعد الشغل لعدم
قدرة رب المال على فسخ القراض حيثنذ إنما كانت البالغة راجعة للعامل فقط لأن الخلاف فيه
فقط وكان الأولى للمصنف أن يقول كما مله بالسكاف (قوله وذى الجاه) قال أبو على المساوى محل
منع الأخذ على الجاه إذا كان الانسان يمنع غيره بمجاهه من غير مشى ولا حركة وان قول المصنف
وذى الجاه مقيد بذلك أى من حيث جاهه فقط كما إذا احترم زيد مثلا بذى جاه ومنع من أجل
احترامه فهذا لا محل له الأخذ من زيد ولذا قال ابن عرفة يجوز دفع الضيقة لذى الجاه للضرورة ان كان
يحمى بسلاحه فان كان يحمى بمجاهه فلا لأنها تمن الجاه اه ويانه ان تمن الجاه انما حرم لأنه من باب
الأخذ على الواجب ولا يجب على الانسان ان يذهب مع كل أحد اه وفى الميار مثل أبو عبد الله
القورى عن تمن الجاه فأجاب بما نصه اختلف علماؤنا في حكم تمن الجاه فمن قائل بالتحريم باطلاق
ومن قائل بالسكراهة باطلاق ومن منفصل فيه وانه إن كان ذو الجاه محتاج إلى ثقة وتعب وسفر فأخذ
أجر مثله فذلك جائز وإلا حرم اه قال أبو على المساوى وهذا التفصيل هو الحق وفى الميار أيضا مثل
أبو عبد الله العبدوسى عمن يحرم الناس في المواضع الخيفة ويأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جائز

(١) قوله في الحرمة المتعلقة بأخذ الهدية الخ غير ظاهر والظاهر أن الأخذ حرام فيهما مطلقا وان
التفصيل في الدفع فتارة يحرم فيهما وتارة ظاهرا فقط تأمل وحرر اه كتبه محمد عليش

(والقاضي) كذلك وحمل الحرمة على الدافع للقاضي إلا أن لا يمكنه خلاص حقه (٢٢٥) اودفع . قلت عنه بدمية فالحرمة على

القاضي فقط (ومبايعة) أي من تحرّم هديته من مدين وذى جاه وقاض تحرّم مبايعة (مساعدة) أي بغير عن الثل فان وقع رد إلا ان يفوت فالقيمة في القوم والثل في الثل (أو) جرّ منفعة (الاحسن كونه مصدراً مرفوعاً مضافاً لمنفعة معطوف على هديته كما في بعض النسخ أي وحرّم في القرض جر منفعة (كشرط) قضاء (عفن) بسالم (والعادة كالشرط (أو) شرط دفع (دقيق) أو كعك يلد غير بلد القرض ولو لحاج لافيّه من تخفيف وثنة حمله ومفهوه الجواز مع عدم الشرط وهو كذلك (أو) شرط دفع (خيز قرن بملة) بفتح الهم اسم الرماذ الحار الذي يخبز به أو بالحفرة التي يعمل فيها الرماذ الحار لذلك أي بخبز ملة لحسن خبزها على خبز القرن (أو) عين (أي يحرم قرضها إذا عظم حملها) ليأخذ بدلها بموضع آخر ليدفع عن نفسه أجره الحمل وغرر الطريق والمراد بالعين الذات الشامل للعرض والمثل ثم شبه في المنع قوله (كسفتجة) بفتح السين وضمها وسكون الفاء وفتح التاء المشاة من فوق وفتح

بشروط أن يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيده مهم بقصد تجوزهم فقط لا لحاجة له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو يدخل على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه له اه وفي الميار أيضاً سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان ظلاً فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي أبو الحسين وقله عن القفال ابن تينيه لو جاءت مفرمة على جماعة وقدّر أحدهم على الدفع عن نفسه لكن حصته تؤخذ من باقيهم فهل له ذلك وهو ما قاله الداودي أو يكره وهو اختيار الشيخين أو يحرم وبه قال ابن المنير وعزاه في المواق لسحنون فان تحقق ان حصته لا تؤخذ من باقيهم كان له الدفع عن نفسه قولاً واحداً وعمل فيها يأخذه المكس من المركب بتوزيعه على الجميع لانهم نجوابه (قوله) والقاضي كذلك (أي يحرم الهدية) إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب هذا ظاهره وهو مبنى على أحد القولين الآتين له في باب القضاء من أن في جواز الهدية له بعد الولاية إذا كان معتاداً لها قبل الولاية قولين (قوله) ومبايعة (مساعدة) أي وأما يعه بغير مساعدة فليل يجوز وقيل يكره واستظهر الاول وأما عكس كلام المصنف وهو شراء الدين من رب الدين مساعدة فيكره لاحتمال حمل الدين على زيادة في السلف (قوله) معطوفاً (الاول) زيادة الواو كما هو الواقع في كلام ابن غازي ولان كونه مصدراً معطوفاً على هديته لم يختلف فيه النسخ وانما اختلفت بالعطف بأو وبالواو وانما كان العطف بالواو أحسن لان أو توهم ان المنوع احد الامرين وان اوجب عنه بأن أو بمعنى الواو أو أنها للتبويب إذا لهدية نوع من المحرم وهذا نوع آخر وانما كان جملة مصدراً مضافاً احسن لان جملة فعلها ماضياً ومنفعة مفعولة فهو اما صلة لمحدوف أي أو ماجر منفعة وحذف الموصول وان جاز فلا بد من دليل يدل عليه كافي وقولوا آمنا بالذي أنزل علينا وأنزل اليك ولا دليل هنا وإما صفة لمحدوف أي أو قرض جر منفعة وحذف الموصوف بالجملة لا يتقاس إلا إذا كان بهن اسم مجرور بمن أو بقي نحو منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن وفريق أقام وكما في قوله : ان قلت ما في قومها لم تينم * يفضلها في حسب وميسم أي احد يفضلها وهنا ليس كذلك وأما * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * أي أنا ابن رجل جلا فشاذا (قوله) أي وحرّم في القرض جر منفعة (أي للقرض ولو كانت تلك المنفعة قليلة قال في المج ومن ذلك فرع مالك وهو أن يقول شخص لرب الدين أخر الدين وأنا أعطيك ما تحتاجه لان التأخير سلف نعم ان قال له أخره وأنا أقضيه عنه جاز (قوله) أو شرط دفع دقيق (الاولى ان يعبر بقضاء هنا وفي بعده لاجل ان يظهر جر المنفعة للقرض (قوله) ولو لحاج (أي خلافا لما في الحمديسة من جواز ذلك ولو مع الشرط للحاج ونحوه) (قوله) أي بخبز ملة (أشار الشارح إلى انه على هذين القولين في الملة في الكلام حذف مضاف وقيل ان الملة اسم لما يخبز في الرماذ الحار الذي في الحفرة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير خبز في كلام المصنف ومفهوم قول المصنف وخبز قرن بملة ان قرض خبز قرن بملة وخبز ملة بملة الجواز مع تحري ما في الخبز من الدقيق ولا يكفي وزنها من غير تحرر كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبز بملة وذكره ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللحمي انه يعتبر وزنها وقد تقدم ان شيخنا اعتمد الاكتفاء بالمائلة في العدد في قرض الخبز لانه مما يتسامع فيه وهذا كله إذا كانا من جنس واحد ربوي فان كانا من جنسين أو من جنس غير ربوي فانه يعتبر وزنها فقط (تنبيه) خبز الملة هو المشهور بالقطير الدماشي (قوله) والمراد الخ) فيه انه إذا كان المراد ما ذكره فالتناسب اسقاط قوله أو دقيق أو كعك يلد لانهما من جزئيات قوله أو عين عظم حملها تأمل (قوله) والمثل (أي سواء كان قدراً أو طعاماً كالدقيق والكعك) (قوله) معناها (الكتاب) أي وهي المسألة الآن بالبالوصة

نظير مأخذه منه يبلده ويحتمل أنه مثال لما جر منفعة (إلا أن يتم الخوف) أي يطلب مائل الطرق فلا حرمة بل يندب للامتناع على النفس أو المال بل قد يجب (وكيف) (٢٣٦) أي ذات من عرض أو غيره (كرهت إقامتها) عند مالسها خوف تلف

أو ضياع فيحرم سلفها ليأخذ بدلها أن جرى شرط أو عرف كإمارة (إلا أن) يقوم دليل (أي قرينة) (على أن القصد تقع المقرض فقط) فيجوز (في الجميع) أي جميع المسائل الخمس السابقة كما إذا كان الصمغ السوسر أو العفن إذا باعه الآن أحظه مما يأتي له بدله فلهاء ونحوه (كفدان) هو أربعة وعشرون قيراطا من الأرض في عرف مصر جمعة أفدنة وفردادين وفدان (مستحصد) بكسر الصاد اسم فاعل أحصد وهو لازم أي حان حصده أقرضه ربه لرجل (خف مؤنثه عليه) أي على المقرض في حصده ودرسه وذروه ليسارته في جانب زرعه والمقرض (يحصده) بكسر الصاد وضمها (ويدرسه) ويذروه ويضبط مكيلته وينتفع بها والمقرض غير قاصد تقع نفسه كما هو للوضوح والتشبيه يفيد (ويرد) مكيلته (على المقرض وتقدم الكلام على التصديق فيها بقوله ومقرض وأما التبن فلهقرضه (وملك)

(قوله نظير مأخذه منه يبلده الخ) وإنما منع لأن المقرض انتفع بحرزه ماله من آفات الطريق (قوله ويحتمل أنه مثال لما جر منفعة) هذا مقابل لقوله ثم شبه الخ ويحتمل أيضا أنه مثال لما عين التي عظم حملها وعلى هذا فقوله كسفتجة فيه حذف مضاف أي كضمون سفتجة أي ما تضمنته السفتجة وهي العين العظيمة المحل تأمل (قوله إلا أن يتم الخوف) أي على النفس أو المال جميع طرق المحل التي يذهب المقرض منها إليه فإن غلب الخوف لافي جميع الطرق فلا يجوز والمراد بالخوف على النفس والمال أن يظن على الظن الهلاك أو نهب المال في كل طريق (قوله للامتناع) أي تقديمًا لمصلحة حفظ المال والنفس على مضرة ساق جرة نعمًا (قوله خوف تلف) أي بعتة أو سوس أو عفن وحاصله أن العين سليمة لكن طال إقامتها عند ربها فكره ذلك خوفا من تلفها بطروء ما ذكر فيقرضها بشرط أن يأخذ جديدا (قوله ليأخذ بدلها) لأنه سلف جر منفعة لأنه إنما قصد تقع نفسه (قوله أن جرى الخ) شرط في قوله يحرم تسلفها ليأخذ بدلها يعني أن محل حرمة تسلفها ليأخذ بدلها أن شرط أخذ البديل جديدا أو جرى العرف بذلك وإلا فلا حرمة (قوله) من مثل الحرام الداخل تحت كاف التمثيل في قوله كشرط عفن الخ قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلا وكدفع قدر معين من دقيق أو قمح لخباز في قدر معين من خبز على أن يأخذ عنه كل يوم قدرا معينًا (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة (قوله فقط) أي لا تقع المقرض أو تقعها معا كقرض الملتزمين بالبلاد فلاحهم البذر ليزرعوا ويدفعوا لهم الخراج أو تقع اجنبي من ناحية المقرض بحيث يكون تقع كنفه فيمنع في الثلاثة (قوله المسائل الخمس) أي التي أولها قوله كشرط عفن بسالم (قوله اسم فاعل أحصد) الأولى اسم فاعل استحصد (قوله والمقرض يحصده ويدرسه) أي وضمانه في حال حصده ودرسه من مقرضه (قوله والتشبيه يفيد هذا يقتضي أن قوله كفدان تشبيه في الجواز إذا كانت المنفعة للمقرض ويسمح أن يكون مثلا لما إذا قام الدليل على أن القصد تقع المقرض (قوله وتقدم الكلام الخ) أي تقدم أن المقرض يجوز له أن يصدق المقرض في قدر القرض إذا أتى له به (قوله ملكه المقرض) أي وصار مالا من أمواله ويقضى له به وقوله بالعقد أي وإن لم يقبضه (قوله ككل معروف) أي فإنه يملك بالعقد لكن لا يتم ذلك الملك إلا بالقبض والحيازة على ما يأتي والحاصل أن القرض وغيره من المعروف كالهبة والصدقة يلزم بالقول ويصير مالا من أموال المعطى بالفتح بمجرد القول ويقضى له به إلا أن القرض يتم ملكه بالعقد وإن لم يقبض فإن حصل المقرض مانع قبل الحوز لم يطل بخلاف غيره من المعروف فإنه لا يتم ملكه للمعطى بالفتح إلا إذا حازه فإن حصل مانع للدافع قبل الحوز بطل هذا ما يفيد بن خلافا لما يؤخذ من كلام ت من أن القرض كغيره لا يتم ملكه إلا بالحوز فإن حصل مانع قبل حوزة بطل (قوله ولم يلزم الخ) أي ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لمقرضه إن طلبه قبل أن ينتفع به عادة أمثاله ما لم يشترط المقرض عليه رده متى طلبه منه أو جرت العادة بذلك والالزومه رده ولو قبل انتفاعه به عادة أمثاله والحاصل أن المقرض إذا قبض القرض فإن كان له أجل مضروب أو معتاد لزمه رده إذا انقضى ذلك الأجل وإن لم ينتفع به عادة أمثاله فإن لم يكن ضرب له أجل ولم يعتد فيه أجل فلا يلزم المقرض رده لمقرضه إلا إذا انتفع به عادة أمثاله واعلم أنه يجوز للمقرض أن يرد مثل الذي أقرضه وأن يرد عنه سواء كان مثليا أو غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقصان تغير وجب رد المثل (قوله على الأرجح) أي خلافا لمن قال أن القرض إذا لم يؤجل بشرط أو عادة

القرض أي ملكه المقرض بالعقد ككل معروف من هبة وصدقة وعارية وإن لم يقبض (ولم يلزم رده) لمقرضه إن اراده (إلا بشرط أو عادة) فيعمل بكل فان اتفقا كان كالعارية للثني فيها شرط الأجل والعادة فيفنى له القدر الذي يرى أنه اعارة لئلا على الأرجح فان اراد المقرض رده قبل الأجل

لزم القرض قبوله لأن الأجل حق لمن هو عليه ولو غير عين (مكتأخذه) أي كالايلزم به أخذه (غير عير) لافيه من الكلفة عليه (إلا العين) فيلزم ربهما أخذها بغير عملها خفة حملها وينبغي إلا الخوف أو احتياج إلى كبير حمل وأن مثل العين الجواهر الخفيفة وإن كانت في الباب السابق كالعروض [درس] (فصل) في الكلام (١) على المقاصة وهذا الفصل يبيّن له المصنف وألفه تليذه بهرام فقال (تجوز المقاصة) وهي إسقاط مالك من دين على غريمك في نظير ماله عليك بشروطه وعبر بالجواز إما لأنه الغالب أو لأن المراد به الإذن الصادق بالوجوب إذا حل الدين أو اتفاقاً أجلاً أو طلبها من حل دينه فان المذهب (٢٢٧) وجوب الحكم بها * واعلم ان

الدينين إمامين يبيع أومن قرض أو مختلفين وفي كل إما أن يكونا عينا أو طعاماً أو عرضاً فأشار إلى كونهما عينا بقوله (في دين العين مطلقاً) أي سواء كانا من بيع أومن قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

(١) قول الشارح في الكلام

جعله الفصل مطروفاً في الكلام وجهه ملاحظة الخصوص في الكلام المسمى فصلاً وعموم في الكلام المبين لاحكام المقاصة فهي من ظرفية الخاص في العام ومجازية له وقوله على المقاصة الدال على احكامها فلا يستعمل مجازي وقوله إسقاط البيع تعريف لها عرفاً وهو مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله من دين بياناً للموصولة لك وقوله على غريمك متعلق بما تعلق به لك وقوله بنظير متعلق بإسقاط وقوله عليك متعلقان بمسألة ما الواجب

كان على الحلول فإذا طابه للقرض قبل استيفاء المقرض به رد اليه (قوله لزم القرض قبوله البيع) أي لكن يقيد غير العين بما إذا كانا في محل القضاء والا فلا يجبر القرض على قبوله بخلاف العين فانه يلزمه قبولها مطلقاً كانا في محل القضاء أو غيره كإذ كره المصنف بعد (قوله وينبغي إلا الخوف) أي خلافاً لما في خش من ان العين يلزم ربهما أخذها مطلقاً ولو قبل المحل والأجل ولو كان في الطريق خوف (قوله وإن كانت في الباب السابق كالعروض الخ) حاصل قه المسئلة ان القرض إن كان عينا وأراد المقرض رده لزم ربه قبوله مطلقاً كان في محل القضاء أو في غيره حل الأجل أولاً إلا لخوف في الطريق أو احتياج إلى كبير حمل فلا يلزمه قبولها قبل المحل وإن كان القرض غير عين بأن كان عرضاً أو طعاماً فيجبر القرض على القبول إذا أتى به المقرض في محل القضاء حل الأجل أم لا والا فلا يجبر وأما دين البيع فان كان عينا فحكمه حكم عين القرض وإن كان غير عين فيجبر رب الدين على القبول ان كانا في محل القضاء وحل الاجل وإن كانا في غير المحل حل الاجل أم لا أو كانا في المحل ولم يحل الاجل فلا يجبر ربه على القبول

(فصل في المقاصة) (قوله يتصل به المصنف) أي ترك المصنف له يضاف ثم ذكر بعده باب الرهن وإنما ألف بهرام في هذا البياض فصل المقاصة لقوله اعلم ان عادة الأشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الباب أي باب القرض بذكر المقاصة والشيخ رحمه الله تعالى لم يتراض لذلك فأردت أن أذكر شيئاً منها ليكون تنميلاً لقرض الناظر اهـ (قوله إما لأنه الغالب) أي فيها فغالب أحوالها الجواز وأما وجوبها فهو قليل إذ هو في أحوال ثلاثة (قوله أو لأن المراد به الإذن الصادق بالوجوب) أي وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين التسميم للوجوب لوجوبها إذا حل الدين الخ واعترضه بن بأن هذا يقتضي حرمة العدول عنها في صور الوجوب ولو تراضيا على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا القضاء بها لطلبها اهـ أي وحيث أن المراد بالجواز في المصنف المستوى الطرفين وهذا لا يتناقض القضاء بها لطلبها في هذه الأحوال الثلاثة فتأمل (قوله وفي كل إما أن يكونا عينا أو طعاماً أو عرضاً الخ) أي فهذه تسعة أحوال وفي كل إما أن يكون الدينان حالين أو أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً أو يكونا مؤجلين متفقين في الاجل أو مختلفين فيه فالجلمة ست وثلاثون (١) حالة وفي كل إما أن يتعدا قدر أو صفة أو في القدر فقط أو في الصفة فقط أو يختلفا فيها فالجلمة مائة وأربع وأربعون حالة (قوله ان أعدا قدر أو صفة) حاصل ما ذكره المصنف ان ديني العين ان اتخفا قدر أو صفة ففيه اثنتا عشرة صورة كلها

(١) قوله ست وثلاثون بل ثمانية وأربعون أسقط المحقق منها اثنتي عشرة صورة اختلافهما قدراً وصفة وحكمهما حكم صور اختلاف القدر فقط اهـ كتبه محمد عليش

على دين وقوله بشروطه متعلق بإسقاط واليه يعود الضمير وقوله وعبر بالجواز الخ جواب عما أورد على اقتضائه على الجواز من انها قد تكون واجبة وذلك في ثلاثة أحوال وقوله لأنه الغالب ممنوع فان الأحوال العتلية خمسة حلولها وتأتي لهما بمقتضى أو مختلفين وحلول أحدهما مع طلبها صاحب الحال أو المؤجل الوجوب على ما قالوا في ثلاث منها والجواز في الباقي وهو اثنان فكيف كان الجواز الغالب على تسليمه فلا يدفع الاعتراض فان الاختصار في مقام البيان يفيد الحصر وقوله ولأن المراد به الخ هذا عموم مجاز لا بد من قرينة في كلام المصنف فالحق قول البناني لا يرد السؤال من أصله اهـ كتبه محمد عليش

(إن أمحد قدراً) أي وزناً أو عدداً (وصفة) كجمدية ومثلها (حلاً) (أو) حل (أحدهما) (أ) أم لا (بأن كانا مؤجلين انتهى
أجلهما أو اختلف ولوحذف هذا اكتفاء (٢٢٨) بدخوله تحت الاطلاق لكان أخصر (وإن اختلفا) أي العيان (٢) (صفة)

أي جودة ورداءة (مع)
أحمد النوع (كجمدية
ويزيدية) (أو) مع (الاختلاف)
كذهب وفضة (فكذلك)
أي تجوز المقاصة (إن حلاً)
مما إذهى مع أحمد النوع
مباداً نوع اختلافه صرف
ما في القدمة (وإلا) بأن لم
يحلا أو حل أحدهما دون
الآخر (فلا) تجوز لأنها
مع أحمد النوع بدل مستأخر
ومع اختلافه صرف مستأخر
(كان) اختلافاً زينة
من (يسع) فتجوز أن
حلا وإلا فلا فهو تشبيه تام
على المعتد لا في قراءة فلا فقط
ومفهوم من بيع أنهما أن
كانا من قرض منعت حلا
أم لا وأن كانا من بيع بقرض
منعت أن لم يحلا أو حل
أحدهما فإن حلا فإن كان
الاكثر هو الذي من بيع
منعت لانه قضاء عن قرض
زيادة وإن كان من قرض
جازت لانه قضاء عن
يسع بزيادة وهي جائزة
(والطعامان) في
المقاصة كلاهما (من)
فرض كذلك
فتجوز أن اتفقا وقدر
حلا أو أحدهما أم لا كان
اختلافهما مع أحمد النوع

جائز وإن اختلفا صفة ففيه اثنا عشر (١) صورة ثلاثة جائزة وتسعة ممنوعة وإن اختلفا قدراً ففيه اثنا
عشرة صورة واحدة جائزة والباقي ممنوع فجملته ما في دين الدين ستة وثلاثون (قوله) إن أمحد قدراً أو صفة
أي ويلزم من أحدهما في الصفة أحدهما في النوع لأن المراد بالصفة الجودة والرداءة والذهبية والفضية
(قوله حلاً) أي ويقضى بها حينئذ أن طلبها أحدهما وقوله أو أحدهما أي ويقضى بها أيضاً في هذه
الحالة إذا طلبها من حل أجل دينه لأن طلبها من لم يحل دينه إذ للذي حل دينه الامتناع منها وأخذه
لدينه ليعتق به حتى يحل دين الآخر فيقتضيه له وقوله أم لا أي ويقضى بها أيضاً في هذه الحالة إذا اتفق
أجل الدينين وطلبها أحدهما وإنما جازت المقاصة في هذه الصور الاثني عشرة لأن المقصود المعاوضة
والمباراة (قوله) (أو حذف هذا) أي قوله حلاً الخ (قوله) وإن اختلفا صفة هذا مفهوم أمحد
الصفة فيما مر أي وإن اختلفا صفة والموضوع أنهما يتحدان في القدر أي الوزن أو العدد (قوله) إن
حلاً معاً أي سواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا (قوله) صرف ما في القدمة الخ أي وكلاهما جائز
بشرط التعجيل في الاول والحلول في الثاني (قوله) (وإلا) بأن لم يحلا أي واتفقا أجلاً أو اختلفا
أو حل أحدهما فهذه ثلاثة تضرب في أحوال الاطلاق الثلاثة السابقة فالجمله تسعة وحاصلها أن
العينين إذا اختلفا صفة واتحد نوعهما أو اختلف نوعهما كانا مؤجلين بأجل واحد أو مختلفين
الأجل أو أحدهما حال والآخر مؤجل فالمنع سواء كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع
والآخر من قرض فهذه تسعة (قوله) كأن اختلفا زنة أي كديار كامل ودينار ناقص وقوله
من بيع حال أي والحال أنهما من بيع ومثل اختلافهما في الزنة اختلافهما في العدد بل هي أخرى
فالمنصف نفس على التوهم فلا حاجة لما قيل إن الاولى أن يقول كأن اختلفا قدراً ثم إن قوله كأن
اختلفا زنة مفهوم قوله سابقاً إن أمحد قدراً وحاصله أن ديني العين إذا اختلفا في الوزن أو في العدد
فان كانا من بيع جازت المقاصة إن حلا (قوله) (وإلا) أي وإلا بأن حل أحدهما دون الآخر أو كانا
مؤجلين اتفقا أجلاً أو اختلفا فلا تجوز فهذه صور أربعة واحدة جائزة والثلاثة ممنوعة نعم إذا حل
أحدهما دون الآخر فإن كانت الحالة هي العين الوزنة جازت المقاصة كما يفيد ابن عرفة انظر ع.ق
(قوله) على العتمد أي كما هو قول ابن بشير وارتضاء ابن عرفة وقوله لافي قوله الخ أي لانه تشبيه
في قوله فلا فقط أي بحيث يكون ماثلاً على طريقة ابن شاس وابن الحاجب وحاصلها المنع إذا كان
الدينان من بيع حلاً أو لم يحلا واتفقا أجلاً أو اختلفا أو حل أحدهما لافيها من المباداة واخذ العينين
أكثر واختلف بين القولين فيها إذا حلا فلي الاول تجوز وعلى الثاني منع (قوله) أنهما إن كانا من قرض
منعت أي في الاحوال الأربعة حلاً أو حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلاً أو اختلفا (قوله) وإن كانا
من بيع وقرض منعت أن لم يحلا أي سواء اتفقا أجلاً أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة واعلم
أن ما ذكره الشارح من التفصيل على الوجه المذكور في العينين المختلفتين القدر طريقة ابن بشير واعتمدها
ابن عرفة وطريقة غيره المنع مطلقاً من غير تفصيل (قوله) كذلك أي كدين العين في صور الجواز
والمنع وحاصل ما ذكره الشارح أن الطعامين إذا كانا من قرض ففيه اثنا عشر (١) صورة فإن اتفقا

(١) قوله اثنا عشر بقى أربعة وهي صور اختلافهما قدراً أو صفة حكمها حكم صور اختلاف القدر فقط اهـ

قدراً

كسواء ومحمولة أو اختلافه كمنع وقول فتجوز أن حلاً وإلا فلا

(١) قول المصنف أو أحدهما لا ينبغي أنه لو أسقطه لأغنى عنه أم لا وقوله وإلا فلا فيه أن هذا مفهوم شرط ولا نكتة لتصرع به اهـ

(٢) قول الشارح أي العيان المناسب أي ديني العين اهـ

قدرا وصلة جازت في أربعة وان اختلفا قدرا منع في أربعة وان اختلفا صفة جازت في واحدة ومنع في ثلاثة فقوله تجوز إن اتفقا صفة وقدرا كإردب وإردب من قلع وقوله أم لا أي أو لم يحلا اتفقا أجلا أو اختلفا وقوله وإلا فلا أي وإلا بأن حل أحدهما أو لم يحلا واعتقا أجلا أو اختلفا فلا تجوز وقوله كان اختلفا قدرا أي فتمنع عند ابن بشير وغيره لأنها من قرض وسولية حلا أو أجدها أو لم يحلا واعتقا أجلا أو اختلفا (قوله ومنع من بيع) أي كأن اسلمك على إردب وتسلمني على إردب أو أكثر وقوله ومنع من بيع أي سواء حل أحدهما أو أحدهما أو لم يحلا اتفق أجلهما أو اختلفا فنصير الطعامين من بيع أربعة وكلها تمنع المقاصة فيها اتفقا قدرا وصلة أو قدرا فقط أو صفة فقط فهي اثنا عشرة صورة (١) (قوله ولو متفقين) رد على أشهب القائل بجوازهما عند اختلاف الطعامين في القدر والصفة والحلول بناء على أنها كالإقالة (قوله لبيع الطعام قبل قبضه) هذه الصفة تجري في الأحوال الأربعة (قوله نسيئة) راجع للأمرين قبله لكن يرد أن الدين بالدين لا ينظر له (٢) هنا لأن المقاصة مستثناة منه ولا شك أن في بعض صورها عدم الحلول فالأولى الاختصار على قوله وطعام بطعام نسيئة (قوله في غير الحاليين) أي نهي تجرى في أحوال ثلاثة إذا كان الطعامان مؤجلين واتفقا أجلا أو اختلفا فيه أو كان أحدهما حالا والآخر مؤجلا (قوله ومن يبيع وقرض النخ) يعني أن يبيع الطعام إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض تجوز للمقاصة فيهما بشرطين الأول أن يتفقا في القدر والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلّة الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا يحظر في ذلك ولم ينظروا (٣) هنا إلى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تغليا لجانب القرض لانه معروف وانضم إلى ذلك كون المقاصة معروفا أيضا (نتيجه) الطعامان إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض صورته اثنا عشر (٤) وذلك لانهما إذا اتفقا صفة وقدرا صورته أربعة تجوز في واحدة وهي إذا حلا وتمنع في ثلاثة إذا حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا وان اختلفا صفة أو قدرا فالمنع في كل من هاتين الحالتين حلا أو أحدهما أو لم يحلا واتفق الاجلان أو اختلفا فهذه ثمانية وقول الشارح ان اتفقا جنسا وصفة الأولى حذف الجنس والاختصار على الصفة والقدر لأن الراد بالجنس النوع والاتفاق في الصفة يستلزم الاتفاق فيه (قوله ان اتفقا جنسا) للراد بالجنس في مسائل الطعام وكذلك العرض النوع لأن العرض كله جنس واحد وكذلك الطعام جنس واحد وتحت كل منهما أنواع مختلفة (قوله لاختلاف الأغراض باختلاف الأجل) أي وحينئذ فيصح تقدير بيع الطعام قبل قبضه ومقابل ما لابن القاسم من المنع ما لأشهب من الجواز تغليا للمعروف (قوله وتجوز المقاصة في المرضين) للراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان وحاصله أن الدينين إذا كانا عرضين فإن اتفقا في النوع والصفة كثويين هرويين أو مرويين أو ثويين من القطن جيديين أو رديين جازت المقاصة في اثني عشرة صورة وهي ما إذا حل أحدهما أو أجل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا وسواء كان العرضان من قرض أو من بيع أو أحدهما من بيع والآخر

كانت اختلفا قدرا (ومنا) أي الطعامان أي تمت المقاصة في الطعامين (من يبيع ولو متفقين) قدرا وصفة يبيع الطعام قبل قبضه وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان المثلتان في غير الحاليين (ومن يبيع وقرض تجوز) إن اتفقا جنسا وصفة وقدرا (والخلاص) معاً (لا يبيح لم يحلا) (١) (أو) حل (أحدهما) فقط فتمنع عند ابن القاسم لاختلاف الأغراض باختلاف الأجل (وتجوز) المقاصة (في المرضين) مطلقاً تساوي أجلا أم لا تساوي سببهما ككثويين من يبيع أو من قرض أو اختلفا بمدقصد النكاحية في العرض (إن) اتفقا جنساً وصفة (كثويين هرويين أو مرويين) (كان اختلفا جنساً) ككساء ورداء

(١) قول للصنف لأن لم يحلا الخ مفهوم شرط فالأولى حذفه وقوله أو أحدهما داخل في قوله لم يحلا إذ هو صادق بتأجيلهما بمقتضى وبمختلف وتأجيل أحدهما اه محمد عليش

(١) قوله اثنا عشرة بقي صور اختلافهما قدرا وصفة وهي أربعة فالصور ستة عشر اه . (٢) قوله لا ينظر له هنا الخ قد يقال ينظر له هنا الخروج الرخصة عن مورد هاتين ماسبق اه (٣) قوله ولم ينظروا هنا إلى بيع الطعام الخ لا يخفى أنه ليس هنا ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه بل وقاؤه عن قرض قبل قبضه وسبق جوازه فالماسب حذف هذا الكلام اه (٤) قوله اثنا عشر بل ستة عشر بزيادة اختلافهما قدرا وصفة وهي أربعة حكمها كحكم اختلافهما قدرا وصفة اه محمد عليش

(واتفقا أجلاً) لبعد قصد للكيسة (١) أيضا وهذا في الحقيقة يبيع وإطلاق المقاصة عليه مجاز (وإن اختلفا أجلاً) مع اختلاف الجنس (مُنعت إن لم يعلّا) (٢٣٠) معاً (أو) لم يحل (أحدهما) وإلا جازت فتجاوز بحلول أحدهما كما تجوز بحلولهما على الذهب

لا تنفاه قصد للكيسة
(وإن اتحدا جنساً)
كثوبى قطن (والصفة
متفقة) كهرويين أو
مرويين (أو مختلفة)
كأن كان أحدهما هرويا
والآخر مرويا (جازت)
المقاصة (إن اتفق الأجل)
وأحرى إن حلا بعد التهمة
(وإلا) بأن اختلف الأجل
مع اختلاف الصفة (فلا)
تجاوز (مطلقاً) سواء كانا
من بيع أو من قرض
والسواب حذف قوله
متفقة مع لفظ أو بأن
يقول والصفة مختلفة لأن
كلامه يقتضى أنه لا بد من
اتفاق الأجل حيث اتفقت
الصفة وهو خلاف ما قدمه
في قوله وتجاوز في العرضين
مطلقاً الخ وتفسير الإطلاق
بما ذكرنا هو ما ذكره
الشارح وهو خلاف
المعول عليه إذ المعول عليه
أنه عند اختلاف الأجل
لم تجز على تفصيل وهو
أنه إن أدى إلى ضع وتعجل
أو حط الضمان وأزيدك
منع كانا من بيع أو قرض
أو أحدهما انظر تفصيله
في الأصل

من قرض وإن اختلفا نوعا كثوب وكساء أو ثوب وجوخة ففيه صور اثنا عشر تجاوز المقاصة في تسعة وهي ما إذا حل أجلهما أو كانا مؤجلين واتفقا أجلاً أو حل أحدهما سواء كان العرضان من بيع أو من قرض أو مختلفين وتمنع في ثلاثة وهي ما إذا كانا مؤجلين واختلفا أجلاً سواء كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين وإن اتحدا نوعاً واختلفا في الصفة كثوبين من القطن مختلفين بالجودة والرداءة وكثوبين أحدهما هروية والأخرى مروية ففيه اثنا عشرة صورة أيضاً تجاوز المقاصة في ستة إذا حل العرضان أو كانا مؤجلين واتفقا أجلاً كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ستة وتمنع في ستة إن كانا مؤجلين والأجل مختلف أو حل أحدهما دون الآخر كانا من بيع أو من قرض أو كانا مختلفين (قوله واتفقا أجلاً) أى كانا مؤجلين واتفقا أجلاً كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ثلاثة جائزة (قوله وإن اختلفا أجلاً) أى وإن كانا مؤجلين واختلفا في الأجل منعت كان العرضان من قرض أو من بيع أو مختلفين فهذه ثلاثة ممنوعة لما في المقاصة حينئذ من فسخ دين في مؤخر (قوله وإلا جازت) أى وإلا بان حل العرضان أو حل أحدهما جازت كان العرضان من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ست صور جائزة على مذهب المدونة ومقابلها ما في الموازية من منع هذه الستة (قوله لا تنفاه قصد للكيسة) أى مع حلولها أو حلول أحدهما أى لأن الاتفاق في الأجل يبعده عنه قصد للكيسة والمغالبة كما يبعد مع اتفاقهما في الصفة (قوله إن اتفق الأجل) أى إن كانا مؤجلين واتفقا أجلهما (قوله بأن اختلف الأجل) أى بأن كانا مؤجلين وأجلهما مختلف أو حل أحدهما دون الآخر (قوله مطلقاً) أى في جميع الأحوال سواء كانا من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله وتفسير الإطلاق) أى هنا وقوله بما ذكرنا أى من كون العرضين من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله إذ المعول عليه) أى وهو قول ابن شاس وقوله لم تجز على تفصيل أى لم تجز مطلقاً بل على تفصيل وقوله إن أدى إلى ضع وتعجل أو حط الضمان وأزيدك منع أى وإن لم يؤد لتلك جازت وحاصله أن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في الأجل بأن كانا مؤجلين بأجلين مختلفين أو حل أحدهما دون الآخر فإن كانا من بيع وكان الحال منهما أو الأقرب حلولاً أجود أو أكثر منع لما فيها من حط الضمان وأزيدك وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع أيضاً لما في المقاصة حينئذ من ضع وتعجل بخلاف ما إذا اتفقا أجلاً فإنه لا يلزم شيء من ذلك فلذا جازت وأما إذا كانا من قرض فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع لما فيه من ضع وتعجل وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً الأجل من حق من عليه الدين في القرض فلا يدخله حط الضمان وأزيدك وإنما يدخله ضع وتعجل وسلف جر نعماً بخلاف دين البيع فإنه يدخله ضع وتعجل وحط الضمان وأزيدك فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أكثر فامنع لما فيه من سلف جر نعماً وأما إن كان أحد العرضين من بيع والآخر من قرض فأجزه على ما سبق فتقول إن كان الحال أو الأقرب حلولاً من بيع فامنع إن كان أدنى صفة أو أقل قدرماً لما فيه من ضع وتعجل وإن كانت أجود صفة أو أكثر قدرماً منع لما فيه من سلف جر نعماً وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً من قرض فإن كان أدنى صفة أو أقل قدرماً منع لضع وتعجل وإن كان أكثر قدرماً منع لما فيه من سلف جر نعماً وأجز إن كان أجود صفة والحاصل إن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في الأجل أو حل أحدهما كانا

(١) قول الشارح لبعد قصد للكيسة في العرض فيه أن الكيسة لا تبعد في العرض فالمناسب أن يؤخر العلة عن قول من للصف أن اتفقا جنساً وصفة بأن يقول بعد الثالين لبعد قصد للكيسة مع اتحاد الجنس والصفة وقوله وهذا في الحقيقة يبيع فيه أن البيع ذو مكيسة فينافي التعليل قبله وقوله إن لم يحل بالناسب لا أن حلاً أو أحدهما وبعد ففيه العطف على ضمير الرفع للتصل بلا فاصل اه محمد عليش

من يبيع منعت المقاصة فيهما مطلقا لضع وتعجل أو حط الضمان وأزبدك وإن كانا من قرض منعت المقاصة فيهما أيضاً إلا أن يكون الأجود أقرب لضع وتعجل أو لسلف جرتعا وإن كان أحدهما من يبيع والآخر من قرض منعت المقاصة أيضاً إلا أن يكون الأجود من يبيع أقرب أو حالاً

﴿ باب في الرهن ﴾

[درس]

﴿ باب ﴾

في الرهن وما يتعلق به وهو لغة الازوم والحبس وعرفاً ما أشار له ابن عرفة بقوله ما قبض توثقاً به في دين فتخرج الوديعة والمصنوع عند صانعه وقبض المجنى عليه عبداً جنى عليه كما قال وعرفه المصنف رحمه الله تعالى بالمعنى الصددى بقوله (الرهنُ بذلُ) أى إعطاء (مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) صحة ولزوماً (بما يباع) من كل طاهر منفع به مقدور على تسليمه معلوم غير منتهى عنه ودخل فيه رهن الدين فيجوز من الدين وغيره وانظر تفصيل المسئلة في الأصل ولما كان قوله ما يباع يخرج ما فيه غرر مع أنه يجوز رهنه عطفه عليه بقوله (أو غرراً) أى ذا غرر (ولو اشترط في العقد)

(قوله في الرهن) أى في ذكر حقيقة رقبوله وما يتعلق به أى من المسائل (قوله الازوم والحبس) قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أى محبوسة (قوله كما قال) أى ابن عرفة واعترضه الوانوغى بأنه لا يشمل من الرهن الا ما هو مقبوض فظاهره ان غير المقبوض لا يسمى رهناً وليس كذلك إذ لا خلاف في المذهب ان القبض ليس من حقيقة الرهن ولا شرطاً في صحته ولا لزومه بل ينعقد ويصح ويلزم بمجرد القول ثم يطلب المرتهن الاقباض قال ابن الحاجب يصح الرهن قبل القبض ولا يتم إلا به فأنت ترى القبض والاقباض متأخرين عن الرهن والتأخر عن الشيء غيره ضرورة انه ليس عينا وهذا الاعتراض يتوجه على المصنف أيضاً ويمكن الجواب بأنه ليس المراد بالاعطاء في كلام المصنف والقبض في كلام ابن عرفة الاعطاء أو القبض الحسى بل المعنوى وذلك يحصل بالعقد أى الإيجاب والقبول فتأمل (قوله وعرفه المصنف بالمعنى الصددى) أى بناء على الاستعمال القليل وأما ابن عرفة فعرفه بالمعنى الاسمى بناء على الاستعمال الكثير (قوله من له البيع) أى من فيه أهلية البيع صحة وهو المميز ولزوماً وهو المكاف الرشيد فمن يصح بيعه يصح رهنه ومن لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح من مجنون ولا من صبي لا مميز له ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم أى ان اشترط في صلب عقد البيع أو القرض والا فهو تبرع باطل كما قال شيخنا ويلزم من المكلف الرشيد كالبيع فان قلت المريض يصح بيعه دون رهنه فلا يتم ما قاله المصنف قلت ما قاله المصنف محمول على ما في الوثائق المجموعة من جواز بيع المريض ورهنه فلا بحث حينئذ لكن ما في الوثائق من الجواز محمول على رهن في معاملة جديدة ومحل المنع في كلامهم في دين سابق على مرضه (قوله فيجوز من المدين وغيره) أى فيجوز رهنه للمدين ولغيره فمن بمعنى اللام فالأول كما لو كان لي دراهم ديناً على زيد وله على طعام أو عرض ديناً فأجعل الدين الذى على رهننا في الدين الذى عليه والثانى كما لو كان لي دين على زيد وزيد له دين على عمرو فبرهننى زيد دينه الذى على عمرو في دينى الذى عليه بان يدفع لى وثيقة الدين الذى له على عمرو حتى يقضى دينى (قوله في الأصل) مراد به شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى وحاصل ما في المسئلة من التفصيل انه في القسم الأول وهو رهن الدين للمدين لا بد في صحة الرهن سواء كان الدينان من يبيع أو من قرض ان يكون أجل الدين الرهن مثل أجل الدين الذى فيه الرهن أو يكون أبعد منه فان كان أجل الدين الرهن أقرب أو كان الدين الرهن حالاً منع الرهن لأدائه لاسلفى وأسلفك ان كان الدينان من قرض ولأدائه لاجتماع يبيع وسلف ان كانا من يبيع وذلك لان دين الرهن إذا كان أقرب أجلاً بقاؤه بعد حلوله عند المدين حتى يحل الدين المرهون فيه بعد سلفاً وكذلك إذا كان الرهن حالاً بقاؤه عند المدين إلى حلول أجل المؤجل بعد سلفاً وهو صاحب للبيع أو القرض واما في القسم الثانى وهو رهن الدين لغير المدين فالشرط في صحته قبضه بالاشهاد على حوزة ودفع الوثيقة للمرتهن واما الجمع بين من عليه الدين والمرتهن فنشرط كمال هذا هو الصواب (قوله أى ذا غرر) أى لأن الآبق مثلاً إذا كان رهننا كان ذا غرراً لأنه يحتمل وجوده وقت الرهن وعدمه وعلى الأول يحتمل القبض عليه وعدمه وليس العبد نفس الغرر (قوله ولو اشترط في العقد) أى هذا إذا لم يشترط رهنه في صلب العقد بان وقع الرهن تطوعاً بل ولو اشترط رهنه في حال عقد البيع

لعدم سريانه لعقد البيع لجواز ترك الرهن (٢٣٢) من أصله شيء في الجملة خير من لاشيء (وسيقه) لأجل توثق المرهن به

(بحق) أى فى حق له على
الراهن موجود أو سيوجد
بدليل قوله الآتى وارتهن
ان اقترض ولا بد من كونه
لازما أو آيلا لازوم ولذا
صح فى الجمل ولم يصح فى
كتابة من أجنبي كما يأتى
فله حبسه فيما يصح منه الى
ان يستوفى حقه منه أو من
منافعه ومثل بمن له البيع
بقوله (كولى) لمجوز من
أب أو غيره برهن مال
محبوره لمصلحة ككسوته
أو طعامه لا لمصلحة الولي
(و مكاتب) لأنه احرز
نفسه وماله (و ماذون) له
فى تجارة وإن لم يأذن لها
سيدهما فى الرهن بخلاف
ضمانهما فلا بد من اذنه
لها فيه لحصول الاشتغال
بهما عن مصالح السيد
دون الرهن (و) للسيد
رهن (آبق) وبغير شرد
فى دين على السيد الراهن
لصحة رهن القرض فهو راجع
لقوله أو غررا والمصدر
فيه مضاف للفعل بخلاف
الثلاثة قبله فللفاعل والمراد
بالقر ما كان خفيفا
ولذا لا يصح رهن الجنين
كما سيذكره لقوة القرض فيه
ثم ان المرتهن يختص بنحو
الآبق ان حصله وحازه
قبل المانع للراهن والا
فأسوة الغرماء (و) رهن

أو القرض ابن رشد المشهور جواز رهن القرض فى عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم فى الدونة يجوز
رهن الزرع والتمر قبل بدو صلاحهما اهـ بن (قوله لعدم سريانه) أى القرض لعقد البيع أى أو القرض
للمشروط رهنه فيها وكان الأولى للشارح أن يقول بناء على عدم سريانه النسخ لأن المقابل الردود عليه
بلو يقول بالبريان (قوله ولا يد من كونه) أى الحق الذى يتوثق فيه بالرهن (قوله ولذا صح فى
الجمل) أى لأنه آيل لازوم بالشروع فى العمل وقوله ولم يصح فى كتابة لأنها ليست لازمة ولا آيلة
لازوم (قوله فله) أى للمرتهن وهو قابض الرهن وهذا مفرع على كلام المصنف أى وإذا كان المرتهن
يقبض الرهن لاجل أن يتوثق به فى حقه فله إذا لم يدفع له الراهن دينه أن يحبسه حتى يستوفى حقه
منه أى من ثمنه لامن ذاته إذ لا يعقل ذلك (قوله ولم يصح فى كتابة من أجنبي) أى تعمل ذلك الأجنبي
الكتابة ورهن عليها رهنا فهذا الرهن لا يصح لان العبد الذى يحمل الأجنبي بكتابتها إذا عجز لم
يلزمه شيء فلم تكن آيلة لازوم (قوله أو غيره) أى كوصى ومقدم قاض (قوله لمصلحة) أى تعود على
المحبوز والظاهر أن الولي محمول على النظر والمصلحة فى رهن مال الصغير ولوربما أى عقارا فإذا رهن
عقارا فانه يحمل على المصلحة ولا يكلفه الحاكم بيان السبب بخلاف البيع لعقار الصغير فانه لا يحمل
على النظر والمصلحة بل حتى يثبتها عند الحاكم (قوله لمصلحة الولي) أى فإذا رهن الولي مال محبوره
فى مصلحته هو كان الرهن باطلا (قوله ومكاتب) أى فله أن يرهن إذا تدان أو اشترى بالدين ولا
يرهن لسيده فى نجوم الكتابة لأنها غير لازمة ولا آيلة لازوم كما مر (قوله لحصول الاشتغال به النسخ)
أى لتفتيشهما على الضمون والمحافظة عليه خوفا من هروبه والبحث عن أحواله هل حدث له مال
أولا وأما قول الشارح عن مصالح السيد فالأولى حذفه لانهما لم يلزمهما خدمة لسيدهما وحينئذ
فهما لا يشتغلان بمصالح السيد بل بمصالح أنفسهما فالأولى فى الفرق بين الرهن والضمان أن يقال إن
الرهن معاوضة والضمان تبرع وهما مأذون لهما فى المعاملات دون التبرعات اهـ بن (قوله فهو راجع
لقوله أو غررا) أى راجع له على أنه مثاله (قوله والمصدر فيه) أى والمصدر المقدر فيه وهو قوله
وبذل آبق وقوله بخلاف الثلاثة قبله أى قوله كبذل ولى ومكاتب ومأذون (قوله والمراد بالقر)
أى الذى يصح رهنه (قوله ولذا لا يصح رهن الجنين) أى على المشهور خلافا لابن الماجشون القائل
بصحة رهنه (قوله بنحو الآبق) أى بالآبق ونحوه كالبعير الشارد (قوله قبل المانع) أى من موت
أو فلس وقوله ان حصله وحازه قبل المانع أى سواء استمر عنده بعد تحصيله وحيازته حتى حصل المانع
أو ابق منه بعد ان حصله وحازه واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا فرق بينه وبين عبد حاضر
رهن وحازه المرتهن ثم آبق عنده واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا يضر فى المثلثين الا رجوع
العبد لسيده بعد حوز المرتهن له واستمراره عنده حتى حصل المانع مع علم المرتهن بذلك وسكوته هذا
هو الصواب كما فى بن واما فى عقب وخش من ان المرتهن إذا حصل الآبق وحازه قبل المانع ثم ابق
ثانيا واستمر آبقا حتى حصل المانع فان المرتهن لا يختص به بل يكون أسوة الغرماء بخلاف ما إذا رهنه
عبدا حاضرا وحازه ثم ابق واستمر آبقا حتى حصل المانع فانه يختص به فقد رده بن بأن هذه التفرقة
غير صواب والصواب اختصاص المرتهن به فى المثلثين (قوله وإلا فأسوة الغرماء) أى والا يحصله
قبل المانع بل بعده فهو أى المرتهن أسوة الغرماء أى مثلهم فى الخاصة فى ذلك الآبق (قوله وكتابة) عطف
على ولى وقوله ومكاتب أى بناء على صحة رهنه وقيل انه لا يصح رهنه وعليه فقيل إذا وقع بتقل الرهن
لكتابتها وقيل يطل الرهن ويصير الدين بالرهن (قوله واستوفى منها) أى من الكتابة أى من نجومها
ان لم يعجز وقوله فيها أى فى رهن الكتابة والمكاتب وقوله أو من ثمن رقبته ان عجز أى كذلك فيها

(قوله)

(كتابة) ومكاتب (واستوفى منها) فيها (أو) من ثمن (رقبته ان عجز) فان فلس السيد أو مات

قبل الاستيفاء لم يلزم المرتهن الصبر لحلول النجوم بل لمطالب بيع الكتابة وأخذتها عاجلا بقوله أو رقبته عطف على الضمير المحرور في منها من غير إعادة الجار (و) رهن (خدمة مدبر) ومعنى لاجل ولولاء (٢٣٣) (وإن رقبته جزء) من المدبر بدموت سيده

(قمنه) أى من ذلك الجزء

الريق يستوفى الدين ومعنى

رهن الخدمة رهن الاجرة

الناشئة عنها لانها التي

ترهن (لا) رهن (رقبته)

أى للمدبر ليبيع في حياة

السيد فليس له ذلك في دين

تأخر عن التدبير بخلاف

دين تقدم أو على أن يباع

بعد موت سيده فيصح

رهنها (و) لو رهن رقبته

على أنه مدبر (هل)

بعضه (و) ينتقل) الرهن

(لخدمته) أو يسطل ويصير

الدين بلارهن وهو الراجح

بل قبل اتفاقا (قولان) ومن

قال بالطلاق اتفاقا جعل محل

القولين فيما إذا رهن عبدا

على أنه قن قنين أنه مدبر

ولما قال للواق لو قال

خليل فلورهنه عبدا فظهر

مدبرا فليس ينتقل الخ

لتنزل على ما ذكرنا

وعنه في القولين قوله

(كظهور حبس دار)

رهن رقبته على أنها

ملك لراهنها فثبت حبسها

عليه فهل ينتقل الرهن

لنفعها وكرائها لان النفعة

كجزء منها يجوز رهنه ولا

يطلق هذا الجزء بطلاق

ماأخذه منه وظاهر كلامهم

(قوله قبل الاستيفاء) أى والحال أن الكاتب لم يجز عن تحصيل نجوم الكتابة (قوله عطف على الضمير المحرور) أى لا على كتابة كالتام لا يقتضى أن رقبته المكتوبة بما يجوز رهنها إذا عجز لاجل العجز (قوله وخدمة مدبر الخ) يعنى أنه يجوز رهن خدمة المدبر ومن معه في الدين مدة معلومة سواء اشترط ذلك في عقد الرهن أو بعده ويستوفى المرتهن دينه من ثمن تلك الخدمة إذا لم يدفع له الراهن دينه ولو رهن السيد خدمة المدبر ومات السيد وعليه دين سابق على التدبير أو لاحق له ورق المدبر أو جزء منه فإن المرتهن يستوفى دينه من ثمن ذلك الجزء الذى رقب (قوله ليبيع في حياة السيد) أى إذا عجز عن وفاة الدين (قوله بخلاف دين الخ) أى فإنه يصح رهنها بطلاق التدبير وذلك لان التدبير يطله الدين السابق عليه كان السيد حيا أو مات وأما الدين المتأخر عنه فلا يطله إلا إذا مات السيد لان كان حيا (قوله أو على أن يبيع الخ) أى في دين سابق أو لاحق وعلى هذا يعمل قول المصنف في التدبير والسيد رهنه فلا منافاة بين كلامه هنا وما أتى له اه وفي بن أن ما ذكر من أنه إذا رهن ليبيع بعد موت السيد مطلقا صح الرهن ظاهر إذا كان الرهن بعد عقد الدين وأما لو اشترط في صلب العقد فإنه يجري على الخلاف في رهن القرار إذا يدرى متى يموت السيد (قوله على أنه مدبر) أى ودخلا على الإطلاق من غير بيان أنه يبيع في حال حياة السيد أو بعد موته فهذا هو محل القولين (قوله وهل ينتقل الرهن لخدمته) أى فيستوفى دينه من ثمنها بأن تباع له وقتا بعد وقت (قوله ويصير الدين بلارهن) أى ولا ينتقل الرهن لخدمته لانه انما رهنه الرقبه وهى لا ترهن (قوله ولذا قال المواق الخ) قال بن لم يقتصر المواق على هذا البحث بل قال في آخر كلامه ثم بعد حين اطلعت على كلام اللخمى فاذا هو عين ما اختصر خليل أى من جعل قوله وهل الخ من تمة قوله لا رقبته اه وكأن هذا من الملحقات التى ألحقها المواق بها مش نسخته ولذا ترى نسخ المواق مختلفة بحسب الاطلاع على المخرجات واعلم أن تت والشارح بهرام قررا كلام المصنف على ظاهره من جعل قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لا رقبته وكذا الشيخ سالم مقرضا على المواق بأنه لا عبرة لما قاله لان المصنف ثقة أمين على العلم وفيه عن اللخمى ما يفيد أن قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لا رقبته ويكفى هذا شاهدا للمصنف (قوله فثبت حبسها عليه) أى والحال أن كلام الراهن والمرتهن لم يكن عالما بالحبس وقت الرهن هذا هو محل الخلاف أما لو كان الراهن عالما بأنها وقف وغر المرتهن فإنه يتفق على انتقال الرهن للفة ولو اغرد المرتهن بالعلم بطل الرهن قولا واحدا ولا ينتقل الى الفلة معاملة له بنقيض مقصوده كذا ذكر البدر القرافى فى شرحه (قوله فهل ينتقل الرهن لمنفعتها وكرائها) أى فيقبض المرتهن من اصل دينه ان لم يوفه الراهن (قوله ولا يطل هذا الجزء) أى رهن هذا الجزء وقوله بطلاق ما أخذ أى بطلاق رهن الدار التى أخذ منها هذا الجزء والحاصل ان رهنه للدار يتضمن رهن لمنفعتها فاذا ظهر أنها حبس بطل رهن احد الامرين ولا يلزم من بطلاق رهن احد الامرين بطلاق رهن الآخر هذا توجيه القول الأول (قوله ولا يعود لمنفعتها) أى لانه انما رهن الرقبه وهى لا يصح رهنها لانها لا تتابع (قوله وما لا يبدو صلاحه) أى على المشهور ولا علمت من ان الفرع جائز فى هذا الباب (قوله لظاهر الروايات) أى خلافا لما فى خش من أن ما لم يخلق من الزرع او الثمر لا يصح رهنه كرهن الجنين وهو مال لازرى ونص ابن صرفة المازرى ورهن ثمرة لم يخلق كالجنين قلت ظاهر الروايات خلاف ذلك اه وقال ابن حارث اتفق ابن القاسم وابن الماجشون على ارتها ان الثمرة التى لم تظهر واختلفا فى

(٣٠ - دسوقى - ثالث)

الراهن أو انتقل الحق لغيره بموته أو باقتضاء مدة معينة شرطها له الواقف فلا ينتقل الرهن لمنفعتها قطعا وعطف على آبق

قوله (و) رهن (مالم يبدؤ صلاحه) من ثمر أو زرع بل ولو لم يوجد كاعزاء ابن عرفة لظاهر الروايات

(وَأَتَنظَرُ) بدو صلاحه (ليباع) بعده في الدين (وَحَاصٌّ مَرْتَنُهُ) أي مرتنه مالم يبد صلاحه بدينه كله الفرماء (في التوث والفسل) قبل بدو الصلاح فيما عدا الثمرة أو الزرع الذي لم يبد صلاحه (فإذا صلت) أي بداصلاحها بعد الحاصة (يبت) واختص المرتنه بشئها (فإن وفي) عنها بالدين (رد) لافرماء جميع (ما) كان (أخذ) في الحاصة يتحاصون فيه (وإلا) يف الثمن بدينه (قدتر) أولا (٢٣٤) (محاصا) لافرماء (بما بقي) له من دينه بعد اختصاصه بما أخذه من الثمن لا بالجميع

كالوكان عليه ثلثائة دينار
ثلاثة أقطار لكل واحد
مائة ورهن لاحدم مالم
بد صلاحه فلس أومات
فوجد عند الرهن مائة
وخمسون دينارا فان الثلاثة
يتحاصون فيها فيأخذ كل
خمسین نصف دينه وانما
دخل المرتنه معهم لان
دينه متعلق بالذمة لابعين
الرهن والرهن لا يمكن بيعه
الآن فادا حل بيعه بدو
الصلاح يبع واخص
المرتنه بالثمن فان كان الثمن
مائة رد الخمسين التي كان
أخذها وكذا ما زاد على
المائة ان يبت بأكثرتين
أنه لا يستحقها وان يبت
بأقل كخمسین اخص بها
وقدر محاصا بالخمسین الباقية
له من دينه فليس له من المائة
والخمسین إلا ثلاثون مع
الخمسین عن الثمرة يجتمع
له ثمانون ويرد لصاحبه
عشرين لكل عشرة مع
الخمسین فيصير لكل منها
ستون ثم أخذيين رحمه الله
تعالى محترز من له البيع
وما يباع فأشار للأول
بقوله (لا) من ليس له

ارتهان ما في البطن فأجاز له ابن الماجشون كالثمرة ومنعه ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر
يجوز افراد ثمر النخل بالرهن وان لم يظهر وقد أجازوا ارتهانه سنين والحال أنه لم يظهر في الثانية
انظر بن (قوله وانتظر الخ) يعني إذا رهن زراعا أو نمرا لم يبد صلاحه ومات أو فلس قبل بدو
صلاحه ولا مال له فانه ينتظر لبداصلاح ثم يباع ويوفى دين المرتنه من ثمنه وهو أحق به من
الفرماء فقوله وانتظر الخ أي وإذا لم يكن له مال غيره انتظر الخ (قوله وحاص مرتنه الخ) يعني
أن من رهن نمرا أو زراعا لم يبد صلاحه ثم مات أو فلس قبل بدو الصلاح وخلف مالا من هذا وعرض
أو حيوان غير ذلك الرهن الذي لم يبد صلاحه فان المرتنه يحاصص الفرماء بجميع دينه في المال الذي
ركه غير الرهن (قوله فان وفي) عنها بالدين) أي بدين المرتنه كله (قوله قدتر الخ) تعبيره بقدر ظاهر
وذلك لأن الحاصة قد وقست والذي يقع بعد البيع بتقدير أنه ليس له إلا ما بقي بعد ثمن ما يبيع فكأن
الحاصة الواقعة سابقا بالباقي فيرد مانض به الفرماء قاله شب (قوله والرهن لا يمكن بيعه) أي لأن
الرهن لا يمكن الخ فهو عطف على معلوم (قوله إلا ثلاثون) وذلك لأنك تجمع الديون وتنسب
مالكل واحد لذلك المجموع وبذلك النسبة يؤخذ له من ثمنه ما يبيع أو من مال الفلمس فمجموع الدين
ماتان وخمسون والمرتنه له منها خمسون نسبتها لمجموع الديون خمس فيعطى خمس مال الفلمس وهو
مائة وخمسون يكن ذلك ثلاثين (قوله كأحد الوصيين) أي على يقيم وقوله فلا يرهن أي شيئا من مال
اليقيم في دين عليه وقوله إلا باذن صاحبه أي لأن نصف النيابة عن الوصي فان اختلفا نظر الحاكم
في ذلك (قوله مطلق التصرف) أي من قبل الأب الذي أوصاهما بأن نص على استقلال كل منهما
بالتصرف أو بالرهن والظاهر كما في عقب أن إرساءهما مرتين كصه على الاستقلال بالتصرف
(قوله ودخل في كلامه الخ) أي لان الكاف في الحقيقة داخل على المضاف اليه والمعنى لا أحد
كوصيين (قوله والقيمين) أي اللذين أقالهما القاضي للنظر في شأن اليقيم (قوله من كل ما توقف الخ)
هذا بيان لمخدوف أي ونحوها من كل ما توقف الخ وذلك كالناظرين على وقف (قوله ولودين) أي هذا
إذا لم يدبغ اتفاقا بل ولودين على المشهور وانما لم يصح رهن جلد الميتة والاضحية لان كلا منهما
لا يباع لنجاسة جلد الميتة في ذاته ولشرف جلد الاضحية لانها خرجت قربة لله تعالى (قوله وكاب
صيد) أي بناء على المشهور من منع بيعه للنهي عنه وأما على القول بجواز بيعه وان النهى إنما هو عن
بيع غيره فيجوز رهنه (قوله وكجنين) أي فلا يجوز على ما في كتاب الصلح من المدونة وأجاز
ذلك ابن الماجشون وأحمد بن ميسر وهذا الخلاف إنما هو إذا كان ارتهانه في عقد البيع وأما
ارتهان ذلك بعد عقد البيع أو في عقد القرض فلا اختلاف في جوازه قاله ابن رشد ونحوه
هل ابن عرفة عن اللخمي يجوز رهن الجنين في عقد القرض وبعد عقد البيع واختلف في جوازه
فيه اه بن (قوله وان لدى) أي هذا إذا كانت ملكا لمسلم ورهنها عند مسلم أو ذمي بل وإن
كانت ملكا لذمي ورهنها عند مسلم (قوله إلا أن تتخلل الحرة الخ) هذا استثناء من مخدوف والتقدير

وأريق

البيع (كأحد الوصيين) فلا يرهن كالا يبيع ولا يشتري إلا بإذن صاحبه

إذا لم يكن كل منهما مطلق التصرف وإلا جاز ودخل في كلامه أحد الوكيلين والقيمين من كل من توقف تصرفه على تصرف
الآخر وأشار لثاني وهو محترز ما يباع بقوله (وجلد ميتة) ولودين وجلد اضحية وكاب صيد وولد أم ولد (وكجنين)
وسمك في ماء وطير في هواء ولو أدخل الكاف على جلد لانه أول أشلة. لا يرتنه وحذفها من جنين كان أحسن (و) لارهن (خمر
وإن) كانت ملكا (لدى) رهنها عند مسلم (إلا أن تتخلل) الحرة

قبل إراقها على المسلم وردها للذمي فانها تكون للمرتين يختص بها عن الغرماء (٢٣٥) (وَإِنْ تَخَمَّرَ) عصير ونحوه مرهون لمسلم
عنده مسلم أو ذمي (أهراقه) المرتين (بحاكم) يراهم
كان في الحل من يحكم
يقائنها وتخليها وإلا أراقها
بلا رفع للأمن من التعقب
وتعريمه قيمتها فان كان
الرهون للذمي عند مسلم
ردت له ولا تراق ويبقى
دينه بلا رهن (وَصَحَّ
'مُشَاعٌ') أى رهنه من
عقار وعرض وحيوان كما
يصح بيعه وهبته ووقفه
وسواء كان الباقي للراهن
أو لغيره (وَحِزَ) الجزء
المشاع ليم الرهن
(بَجْمِيعِهِ) أى مع جميع
ما يملكه الراهن الذى
من حمله الجزء المرهون
(إِنْ بَقِيَ فِيهِ شَيْءٌ
لِلرَّاهِنِ) لا تجوز يد
الراهن فى الرهن فيبطل فان
كانت البقية لغير الراهن
اكتفى المرتين بحوزة الجزء
المرهون (وَلَا يَسْتَأْذِنُ)
الراهن للجزء المشاع
(شَرِيكُهُ) أى ليس عليه
ذلك إذ لا ضرر على الشريك
لانه يتصرف مع المرتين
لعدم تعلق الرهن بحصته
هذا قول ابن القاسم
المشهور نعم يندب الاستئذان
لما فيه من جبر الخواطر (وَلَهُ)
أى للشريك الذى لم يرهن
(أَنْ يَقْسِمَ) بأذن الراهن

وأريق على المسلم وردت على الذمي إلا أن تتخلل الخ (قوله قبل إراقها على المسلم) هذا راجع لما
قبل للبالغة وقوله وردها للذمي أى وقبل ردها للذمي راجع للبالغة وهى ما إذا كانت للذمي وردها
عند مسلم وقوله فانها تكون للمرتين الأولى فانها لا تراق ولا ترد ويختص بها المرتين دون غيره من
الغرماء (قوله ونحوه) أى كماء التبن والزبيب والعناب وعرق السوس (قوله أهراقه المرتين)
أى وجوبا وقوله بحاكم أى بعد رفعه للحاكم الذى يرى إراقها وحكمه بذلك فكل من الاراقة وما
توقفت عليه من الرفع واجب قال بدر القرافي ويؤخذ من هذا أن حكم الحاكم عندنا لا يتوقف
على سبق دعوى لنبيه المدعى عليه (قوله إن كان الخ) أى أن محل وجوب الرفع للحاكم المذكور
إن كان في الحل حاكم حنفى يرى بقاءها وتخليها دون إراقها فان لم يكن في الحل حاكم يرى بقاءها
أراقها للمرتين بدون رفع (قوله فان كان المرهون) أى وهو العصير الذى تخمر وقوله ردت له أى
إن لم يسلم قبل ردها وإلا أريق عليه (قوله إن كان الخ) أى أن محل وجوب الرفع للحاكم المذكور
مشاع (أى صح رهن جزء مشاع كنصف وثلث وربيع خلافا لمن قال لا يصح رهن المشاع ولاهبة
ولا التصديق به ولا ردفه كالحنفية (قوله وسواء كان الباقي) أى الجزء الباقي بل رهن للراهن أو لغيره
لكن إن كان الباقي لغير الراهن انتصر المرتين في الحوزة على حصة الراهن وإن كان الباقي له حازماله كله
مارهن ومالم يرهن كما قال المصنف بعد ذلك (قوله أى مع الخ) أشار إلى أن الباء بمعنى مع ويصح
جعلها للسبيبة وأشار الشارح بجعل ضمير جميعها مملوكة الراهن لا للمرهون منه الجزء للإشارة إلى
أن الراهن لو كان يملك النصف ورهن الربع فانه يكتفى بحوزة ما يملكه الراهن فقط وهو النصف ولو
جعل الضمير راجعا للمرهون منه الجزء لا تنضى أنه لا بد من حوزة الجميع في القرض المذكور وليس
كذلك (قوله ولا يستأذن شريكه) أى في رهنه لذلك الجزء المشاع (قوله لأنه) أى الشريك
يتصرف مع المرتين أى ولا يمنعه من التصرف بالبيع وغيره رهن الشريك لعدم الخ (قوله هذا قول
ابن القاسم) ومقابلته قول أشهب يجب على الشريك إذا أراد رهن الجزء المشاع أن يستأذن شريكه
في رهنه لأنه يمنعه من بيعه ناجزا وابن القاسم يرى أن ذلك لا يمنع الشريك من بيع حظه
(قوله نعم يندب الخ) أى كما صرح به المصنف في التوضيح حيث قال ينبغي أن يستأذنه على قول ابن القاسم
واعترض ابن غازى على المصنف حيث قال تأمل ما هنا مع قوله في توضيحه ينبغي أن يستأذنه ورد
عليه بأن غاية ما نفى المصنف هنا الوجوب وهذا لا ينافي انبغاء استئذانه كما في التوضيح وليس
النفى هنا الوجوب والندب حق تحصل المعارضة وانما ندب استئذان الشريك لعدم تميز الاقسام
ومن ثم ذكر عيج هنا أن ما غصب باسم أحد الشريكين مع الشيوع يوزع عليهما على الاصح ولا
يختص به من غصب باسمه كغصب حصة أحد شريكين في دابة أعبد أو قمع وذكر أيضاً خلافا في
براءة مدين أخذه منه ظالم وقوى القول بعدم البراءة لعدم تعيينه وأما لو كان المأخوذ دينة أو عارية
فالبراءة لتعنيها (قوله ان يقسم) أى المشترك إن كان مما يقبل القسمة ويبقى الرهن كما هو يبد
المرتين ولا يخرج من يده (قوله بأذن الراهن) هذا هو الصواب دون قول عبيق بغير إذنت
الراهن والمرتين قال في المدونة إذا كان الشيء مما ينقسم من طعام ونحوه فرهن أحد الشريكين حصته
منه جاز ذلك فان شاء الشريك البيع قاسمه فيه الراهن والرهن كما هو يبد المرتين لا يخرج من يده فان
غاب الراهن أقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصة الراهن في الوجهين رهنا يطبع على كل ما لا يعرف
بعينه اه بن وأجاب شيخنا بأن مراد عبيق بقوله بغير إذن الراهن أى بغير رضاه أى انه لا تتوقف
القسمة على رضاه بل يجبره الحاكم على ذلك وهذا لا ينافي انه لا بد من حضور الراهن ومقامسته له اه
وبن قد التفت لظاهر العبارة فاعترض بما ذكر (قوله ويبيع) أى وله أن يبيع منابه أى قبل القسمة ولو

(وَيَبِيعُ) منابه ولو من غير إذن شريكه (وَيَسْلِمُ) لا يشتري ما باعه له بغير إذن شريكه فان نقصت حصته يبيعها مفردة جبر
الراهن على البيع معه وكان ثمنه رهناً إن بيع بغير جنس الدين

ولا يلحق الدين منه إن لم يأت رهنه (وله) أي الرهن (استتجاره جزؤه غيره) أي حصة الشريك غير الرهن ولا ينعطف من رهن جزئه لكن لا يمكن في الجولان (٣٣٦) يده عليه كأشارته بقوله (ويقبضه) أي أجرة الجزء المستأجر (الرهن له) أي للشريك

الرهن للمستأجر لا هو ولا
جول يده عليه فيطل حوزة
والرهن (والرهن أحد
الشركيين حصته من أجنبي
و) (أمنه) أي الرهن
والرهن (شريكاً) أي
لصاحب الشريك الذي لم يره
أمناً له على الرهن ووضا
الحصة تحت يده (فترهن
الشريك الأمين حصته
تأمنه) (أي أيضاً أو غيره
(تأمنه) أي الأمين
والرهن (الرهن الأول)
على هذه الحصة الثانية وهي
شائعة (بطل حوزهما)
للمستأجر سماً لجولان يده
الرهن الأول على ماله
لأنه أمين على حصة شريكه
الرهن الثاني وهي شائعة
فيلزم منه أن حصته تحت
يده والثاني يده جائلة أولاً
على حصة شريكه بالاستئمان
الأول فهو جعلاً حصة
الثاني تحت يده أجنبي بطل
رهن الثاني قط (وصح
الشيء (المستأجر) أي
رهنه عند المستأجر له قبل
مضى مدة الاجارة (و)
الحائط (الساق) أي رهنه
عند العامل (وحوزهما
الأول) بالإجارة والمساواة
(كاف) عن حوزتان للرهن

بغير إذن شريكه وأن يسلمها للشريك ولو بغير إذن شريكه ولا يكون رهن الشريك مانعاً من ذلك
لأن الرهن لم يخلق بحصته وهذا بخلاف الدابة تكون مشتركة بين شخصين فإنه لا يجوز لأحدهما بيع
حصته منها وتسليمها للشريك بغير إذن شريكه الحاضر أو الغايب إن غاب كما في السدنة
وغيرها على ما قاله ابن عرفة وذلك لأنه تصرف في حصة شريكه بغير إذنه لأن كل جزء منها بينهما ولهذا
التعطيل قال بعضهم بدم حصة رهن الشارع وإن كان للشهور ما قاله للصف من الصحة فإن وقع وباع
أحد الشريكين حصته في الدابة وسلمها للشريك بغير إذن شريكه وتلفت فقال في الذخيرة مقتضى
القول أن يضمن البائع حصة الشريك لأن أحوال هذا الشريك البائع أن يكون كالودع
والودع لما وضع يده أجنبي على الأمانة بغير إذن ربها فإنه يضمن تعديده (قوله) لكن لا يمكن من
جولان يده عليه (أي على الجزء المستأجر (قوله) ويقبضه للرهن له) أي ويقبض أجرته للرهن
وسلمها له وكذا يؤجر له الجزء للرهن ولا يؤجره له لأنه في حكم الجولان (قوله) ولو أمن شريكه
أي الشريك الثاني (قوله) فله الرهن (الشريك الأمين) أي الذي هو الشريك الثاني (قوله) للرهن (أي
الذي هو الأجنبي (قوله) أي الأمين) أي وهو الرهن الثاني وقوله والرهن أي الذي هو الأجنبي
(قوله) بطل حوزهما) أي حوز الرهن الأول والثاني قال عبق وفسد العقد أي عقدة الرهن
من أصلها وفيه نظر بل الذي بطل إنما هو الحوز فقط لجولان يد كل من الراهنين في حصته التي
رهنها فإذا قلنا للرهن بطلت حوز الرهن حوزاً صحيحاً قبل المانع قضى له بذلك كما يفيد
التوضيح وغيره انظرين إلا أن يحمل كلام عبيق على ما إذا حصل مانع والحالة هذه
(قوله) والثاني) أي والرهن الثاني الذي هو الأمين الأول (قوله) بالاستئمان الأول) أي وهي شائعة فيلزم
منه أن حصته تحت يده (قوله) بطل رهن الثاني) أي لجولان يده في حصته بالاستئمان على حصة
الأول وهي شائعة فيلزم أن حصته تحت يده (قوله) وصح الشيء المستأجر أي رهنه) أي فإذا استأجر
زيد داراً من ربه شهراً فيجوز لرهبها إذا تدانين من زيد ديناً أن يرهنه تلك الدار قبل انقضاء مدة
الاجارة (قوله) بأنه رهنه عندهما) أي أن ما ذكر من للمستأجر والحائط للساق رهن عندهما أي عند
المستأجر بالكسر وعامل المساقاة (قوله) جعل معهما) أي جعل للرهن مع المستأجر والمساقي أميناً
يلازمهما في البيت للمستأجر أو الحائط لاجل حوزة وهل يكفي بواحد من في الحائط أو لا بد
من واحد غير قولان في خش وغيره (قوله) أو يجعلانه) أي للرهن والمستأجر أو المساقي
وقوله عند رجل أي غيرهما يرضانه ليحوزهما ولا يكفي بأماتهما بحيث يجعل تحت يد المستأجر
أو عامل المساقاة لأن قبضهما إنما هو لهما لا للمرتهن فيلزم عدم حوز المرتهن للرهن قال ابن
عرفة في الجلاب ومن ساقى حائطه من رجل ثم رهنه من غيره فلا بأس ويبلغ المرتهن أن يستخلف
مع العامل في الحائط غيره الصقلي عن الموازية من ساقى حائطه ثم رهنه فيجعل المرتهن
مع المساقي رجلاً أو يجعلانه على يد عدل قال مالك وجعله بيد المساقي أو أجير له يطل رهنه ثم قال
ابن عرفة ورهن ما هو مؤجر في تقرر حوزة لمرتهنه لكونه يده من استأجره ولقوه
تألفها إن لم يرض المستأجر بحوز مرتهنه جعل المرتهن يده مع المستأجر الأول للخصم عن ابن
نافع والثاني لرواية محمد والثالث لاختياره إذا علمت هذا قلنا أن ما قاله الشارح في المستأجر
مبنى على القول الأخير وكذا على القول الثاني (قوله) والمثل ولو عينا يده) (الاولى المبالغة على غير

وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فإن رهنه عند غيرهما جعل
معهما أميناً أو يجعلانه عند رجل يرضانه (والمثل) من طعام وأدم ومكيل وموزون يصح رهنه (ولو عينا) وليس منه هنا الخلى لعدم
احتياجه لطبع عليه حال كون للمثل (ريده) أي يده للمرتهن (إن طبع عليه) أي على المثل طبعاً لا قدرة على فكه غالباً أو إذا زال علم زواله

المعين فيقول والثلي إن طبع عليه ولو غير عين وتكون الدفعة على مفهوم الشرط لأن الخلاف إنما هو في غير المعين إذا لم يطبع عليه وأيضاً المعين تنسارع الآية اليها أكثر فلتقوم فيه عدم الطبع غيرها والحاصل أن الثلي غير المعين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم في الدونة يقول بوجود الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه وانفقا على أن المعين لا يجوز رهنها إلا بالطبع عليها هذه طريقة المازري وابن الحاجب وأما ابن يونس والباقر وابن عباس فلم يذكرها عن أشهب إلا أن طبع المعين مستحب كما في الله صحيح فكل هذه الطريقة لوجه للمبالغة إذ لا فرق عنده بين المعين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب المدونة وهو المشهور أن جميع المثليات لا ترهن إلا مطبوعاً عليها قاله **الحاصل** أن الثلي غير المعين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول بوجود الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه فإن كان عينا وجب الطبع عند ابن القاسم وفي وجوبه أو نفيه عند أشهب طريقتان **أهـ بن (قوله حماية)** علة لمحدوف أي وإنما اشترط الطبع عليه حماية أي سداً للذرائع أي لأجل حماية الذرائع وسدها وقوله لاحتمال الخ علة للمطل مع علة أي وإنما اشترط الطبع لأجل الحماية لاحتمال الخ **(قوله والسلف مع الدائنة)** أي المصاحب لها سواء كان السلف مشروطاً في عقد الدائنة أو متطوعاً به بعدها ممنوع لأنه إن كان مشروطاً في عقد الدائنة فهو بيع وسلف إن كان الدين من بيع وأسلفي وأسلفك إن كان الدين من قرض وإن كان السلف متطوعاً به فهو هدية مديان **(قوله كالمهم)** أي فلا يكون كافياً في تحصيل الواجب **(قوله أن الطبع شرط صحة)** أي شرط في صحة الرهن وبه قيل وقيل إنه شرط في اختصاص المرتهن بالرهن وكلاهما ضعيف وعلى هذين القولين إذا حصل المرأه مانع قبل الطبع فلا يختص به المرتهن **(قوله ويكون المرتهن أحق به)** يدل لهذا ما في عن أبي الحسن ونصه قال الشيخ أبو الحسن انظر لو قامت القراء على الرهن قبل أن يطبع على الرهن ففي بعض الحواشي يكون المرتهن أسوة القراء الشيخ وليس هذا بين لأن هذا رهن محوز فيكون المرتهن أولى به **(قوله قبل الطبع)** متعلق بقوله أن حصل مانع ولو قل للشارح أحق به أن حصل مانع قبل الطبع كان أظهر **(قوله وفضاته)** أي وصح رهن قيمة فضته **(قوله ثم يرهن الزائد)** أي من قيمة الرهن **(قوله أن علم الأول)** أي أن علم المرتهن الأول برهنها ورضى بذلك وهذا إذا رهن الفضلة بغير المرتهن الأول أما لو رهنها له فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل ولا أكثر والامتنع وذلك لأنه إن كان أجل الثاني أبعد من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الأول ويقضى الدينان كما يأتي فيعجل الدين الثاني قبل أجله وهو سلف وإن كان أجل الثاني أقرب من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الثاني ويقضى الدينان فيعجل الدين الأول قبل أجله وهو سلف وإن كان الدين الأول من بيع ثم اجتمع بيع وسلف وإن كان قرضاً ثم أسلفي وأسلفك **الحاصل** أن الفضلة أما أن ترهن للمرتهن الأول وأما أن ترهن لغيره فإن رهنه للأول فلا بد من تساوي الاجلين وإن رهنه لغيره جاز مطلقاً تساوي الاجلان أولاً نعم يشترط رضا الحائز له سواء كان هو المرتهن الأول أو كان أميناً غيره **(قوله وهذا)** أي اشتراط علم الأول ورضاه إذا كان الرهن هو بيده **(قوله اشتراط رضا الأمين)** أي لأجل أن يصير حائزاً للثاني وقوله دون المرتهن أي فلا يشترط رضاه لأنه غير حائز ولا يقال لم يشترط رضاه ومن حقه أن يقول أنا لم أرض الأبرهنة كله في ديني لانا نقول حيث كان الثاني لا يستحق منه في دينه شيئاً إلا بعد أن يستوفي الأول جميع دينه فإن فضل شيء كان للثاني والا فلا شيء له كما يأتي لم يكن له كلام لأن دينه مضمون فيه يأخذه كاملاً وإن تغيرت الاسواق **أهـ بن (قوله ولا يضمها الأول)** يعني أن الفضلة لا يضمها الأول إذا كانت بيده وهي مما يغاب عليها وتلفت

حماية للذرائع لاحتمال أن يكونا تصديداً به السلف وضياء رهنه والسلف مع الدائنة ممنوع والذليع القدور على فككه ولا يعلم زواله كالمهم ومفهوم بيده أنه لو كان بيد أمين فلا يشترط في رهنه طبع وظاهر المصنف أن الطبع شرط صحة والمتقدم أنه شرط لجواز الرهن وعليه فإذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداء ولكنه يصح ويكون المرتهن أحق به قبل الطبع إن حصل مانع **(وفضاته)** أي فضاء الرهن يصح رهنها بأن رهن رهنها يساوي مائة في دين أقل من مائة كخمسين ثم يرهن الزائد على قدر الدين الأول في دين آخر **(إن علم الأول)** **(ورضى)** بذلك ليصير حائزاً للمرتحن الثاني وهذا إذا كانت الرهن بيده فإن كان بيد أمين اشترط رضا الأمين دون المرتهن **(ولا يضمها)** أي الفضلة الرهونة للثاني للمرتحن **(الأول)** إذا كانت بيده

وهي مما يغاب عليها ولم يتم على هلاكها بينة لأنه أمين فيها وإنما يضمن قدر دينه ان أحضر الثوب الرهن وثلاث ارشنان الفضلة أو علم بقاؤه بينة حينئذ وإلا ضمن الجميع وشبه في عدم الضمان قوله (كترك الحصة المستحق) من رهن يغاب عليه أي تركها المستحق تحت يد المرتهن فقلت فلا يضمنها لأنها (٢٣٨) باستحقاقها خرجت من الرهنية وصار المرتهن أمينا فلا يضمن إلا ما بقي (أو رهن نصفه)

بالجزء عطفًا على ترك أي إذا ارتهن نصف ثوب مثلا فقبض المرتهن جميعه فهلك عنده لم يضمن الا نصف قيمته وهو في النصف الآخر مؤتمن (وَمُعْطَى) بالتثنية اسم مفعول (سِنَارًا) أعطاه مدين أو مسلف (لِيسْتَوْفَى) نصفه (وَيُرَدُّ) نصفه (فَزَعْمُ) نفعه قبل صرفه أو بعده فلا يضمنه كله بل نصفه ان اعطاه له ليكون له نصفه من حين الاعطاء وأما لو اعطاه له ليصرفه وبأخذ نصفه فضاع قبل الصرف فضمانه من ربه فان ضاع بعده فنهما كسئلة للنصف فان اعطاه له ليكون رهنا عنده حتى يوفيه حقه ضمن جميعه ضمان الرهان ثم يرجع لتتم مسئلة وفضلته بقوله (فَإِنْ حُلَّ أَجَلُ) الدين (الثاني أو لا) قبل أجل الأول (قسم) الرهن بينهما على الدينين (إِنْ أَمَكْنَ) قسمه ويدفع للأول قدر ما يتخلص منه لا أزيد والباقي للثاني إلا أن يكون الباقي يساوي

و لم يتم بينة لأنه أمين وإنما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني بدينه على صاحبه وهو الرهان إلا أن يأتيه برهن ثقة وهذا إذا رهن الفضلة لغير المرتهن وأما إذا كان كله عنده في مقابلة دينه وفيه فضل عن دينه فانه يضمن جميعه إذا تلف وكان مما يغاب عليه ولم يتم بينة على تلفه (قوله) وهي مما يغاب عليها أي وأما لو كانت مما لا يغاب عليها أو قامت على هلاكها بينة فلا ضمان عليه لا للفضلة ولا لما قابل دينه (قوله ان أحضر الخ) هذا شرط في عدم ضمان المرتهن الأول الفضلة (قوله وإلا ضمن الجميع) أي لأنه يحمل على أنه ضاع بتمامه قبل الرهن الثاني (قوله من رهن يغاب عليه) أي وأولى إذا كانت من رهن لا يغاب عليه كغفار أو حيوان إلا أن يقال قد بذلك لأجل قوله بعدم فلا يضمن إلا ما بقي (قوله فلا يضمن إلا ما بقي) أي من غير استحقاق فإذا كان المستحق النصف فانه يضمن قيمة النصف الباقي رهنا من غير استحقاق وأما النصف الذي قد استحق فلا يضمن قيمته (قوله فلا يضمنه كله بل نصفه) أي ولا يمين عليه الا اذا اتهم كما في المدونة (قوله فضمانه من ربه) أي ضمان الدينار كله من ربه أي لأن القابض له أمين فيه قبل الصرف (قوله فان ضاع بعده فنهما) أي لأنه بعد الصرف قبض الحق نفسه وحينئذ فيضمن حصته فان تنازعا في كونه تلف قبل الصرف أو بعده فالقول قول الآخذ لأنه وكيل كما قرره شيخنا (قوله فان حل أجل الدين الثاني) لم يتعرض لحكم ما اذا تساوى الدينان في الاجل أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو أنه يباع ويقضيان معاً مع التساوى ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم لقسم الثمن وأما ان بعد أجل الثاني فالحكم انه اذا حل أجل الأول يقسم الرهن ان أمكن والايح وقضيا (قوله قسم ان أمكن قسمه) ويدفع لصاحب الدين الأول من الرهن قدر ما يوفيه ويبقى ذلك رهنا عنده حتى يحل أجله واعترض بأن في القسم إشكالا لان قسم الأول قد يتغير سوقه فلا يفي بدينه مع أنه انما دخل على رهن الجميع وجواب ابن عاشر ان الفضلة رهنه بعهده ورضاه فهو داخل على ذلك يرد بأن الرهن اذا كان بيد أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن كما تقدم تأمل اه بن (قوله) ويدفع للأول قدر ما يتخلص منه لا أزيد) أي بأن ينظر لعدد الدين الأول فيعطى من الرهن مقدار ما يوفيه ويبقى ذلك رهنا لحلول أجله (قوله والباقي) أي من الرهن للدين الثاني سواء كان ذلك الباقي يوفيه أم لا (قوله والايح وقضيا الخ) ظاهره أنه يباع ولا يوقف ويقضى الدينان ولو أتى للدين الأول برهن ثقة وهو كذلك كما استظهره ابن رشد ولا يقال انه اذا أتى برهن ثقة فانه لا يقضى الأول لأن أجله لم يحل لانا نقول ان الرهان قد أدخل على المرتهن يبيع رهنه فاشبه ذلك ما لو باع الرهن بشر اذن المرتهن فانه يجعل الدين كإياتي وما قاله ابن رشد وهو المعتمد خلافا لما في صراح القرينين من ان محل كونه يقضى الدينان اذا لم يأت برهن كالأول فان أتى برهن كالأول فلا يقضى الدينان (قوله الدينان معا) أي من ثمنه وصفة القضاء ان يقضى الدين الأول كله أولا لتقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني (قوله حيث كان فيه فضلة عن الأول) أي كما أشعر به قوله وقضيا (قوله ورجع صاحبه بقيته يوم الاستمارة) هذا القول هو الاقرب من القول

أكثر من الدين الثاني فلا يعطى للثاني منه إلا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الأول (وإلا) يمكن قسمه (بيع) بالرجوع الرهن (وقضيا) أي الدينان معا حيث كان فيه فضلة عن الأول وإلا لم يبيع حتى يحل أجل الأول وعطف على مشاع قوله (والاستمارة) أي وضع رهن الشيء المستعمر للرهن بغير الارتهان فان وفي الرهان ما عليه رجع الرهن لربه وإلا يبيع في الدين (وَرَجَعَ) صاحبه) وهو المبيع (بقيته) على المستعمر يوم الاستمارة

وقيل يوم الرهن (أو) يرجع (بما أدى من ثمنه) الذي يسع به في الدين قولان (ثقلت) للدونة (عليهما) وعلى الأول يكون
الفاضل عن القيمة ووفاء الدين المستعير (ضمن) المستعير (إن خالف) ورهن (٢٣٩) في غير ما استعار له تعديه كدراهم

فرهنه في طعام أو عكسه أي
تعلق به الضمان ولو لم يتلف
أو قامت على تلفه بينة
والمعير أخذه من
المرتهن وتبطل العارية
وقال أشهب لا يضمن
ويكون رهنا في قدر
الدراهم من قيمة الطعام
واختلاف هل هو خلاف
قال ابن عرفة وهو الصواب
أو وفاق وإلى ذلك أشار
بقوله (وهل) يضمن
(مطلقاً) سواء وافق
المرتهن على التعدى أو
خالف حلف المعير أم لا
نظرا لتعديه كاهو ظاهرها
(أو) محل الضمان (إذا
أقر المستعير) على
نفسه (لمعير) بالتعدى
(وخالف المرتهن) أي
خالفهما في التعدى وقال
لمعير إنما أعرته لرهنه في
عين ما رهن فيه ولم يمتد
(ولم يحلف المعير)
على تعدى المستعير فإن
وافق المرتهن على المخالفة
أو حلف المعير عليهما فلا
ضمان ويكون رهناً فإما أقر
به من الدراهم أي قدرها
من قيمة الطعام وهو تأويل
ابن يونس فقوله أشهب
حينئذ وفاق (تأويلان)

بالرجوع بالثمن كما في المج (قوله وقيل يوم الرهن) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا كان يوم الرهن متأخراً
عن يوم الاستعارة وكانت القيمة يوم الرهن أزيد أو أنقص من القيمة يوم الاستعارة (قوله أو بما
أدى) أي أو بما أداه المستعير في دينه من ثمن الشيء المستعار وأو في كلام المصنف لتتويع الخلاف لا
لشك بدليل قوله بعد ثقلت عليهما (قوله ثقلت للدونة عليهما) أي رويت للدونة على كل من
القولين فرواها يحيى بن عمر يتبعه بقيته ورواها غيره ويتبع المعير المستعير بما أدى من ثمن سلعته ولما
اختصرها البراذعي اقتصر على القول الثاني ولما اختصرها ابن أبي زيد اقتصر على القول الأول وهو
الرجوع بالقيمة (قوله وعلى الأول) أي وهو رجوع صاحبه بالقيمة فإذا كانت قيمة الشيء المستعار
خمسين وباعه المستعير بمائة وفيها دينه يرجع صاحبه على القول الأول بخمسين والخمسون الأخرى
تكون للمستعير لأنه إنما أسلفه نفس السلعة وهي حينئذ إنما يبع على ملك الرهن المستعير وعلى
القول الثاني يرجع عليه بالمائة بناءً عليها ولو كانت القيمة مائة وباعه المستعير بخمسين فبالعكس (قوله كدراهم)
أي كاستعارته لرهنه في دراهم فرهنه في طعام (قوله أي تعلق به الضمان ولو لم يتلف) أي إن للمعير
تضمنه قيمته ولو لم يتلف لتعديه وله أخذه من المرتهن وتبطل العارية كذا قال عبيد بن ربيعة
للشيخ سالم وعج وابن عاشر وفيه نظر لأنه على هذا الكلام لا يصح تأويل الوفاق لأن أشهب
لا يقول بهذا التخيير وأيضاً يكون المعير إذا نكل بغير فله أخذ شيء وإذا حلف لزمه إيقاضه في
الدراهم فيكون النكول أنفع له من الحلف وهذا عكس القواعد فالصواب كما أفاده ح والوفاق
وخش وغيرهم أن المراد أن ضمان العداء يتعلق به حيث إذا ملك أو سرق أو ضاع يضمنه مطلقاً بإقراره
بالتعدى كان مما يغاب عليه أم لا قامت على هلاكه بينة أم لا وأما إذا كان قائماً فلا يبيح إلى تضمنه بل
يأخذه ربه وتبطل العارية مثل ما يأتي في النصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي تعلق به الضمان
وهذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما أنه إذا علمت هذا تلم أن
الأولى للشارح أن يقول أي تعلق به الضمان إذا تلف ولو قامت النكح (قوله سواء وافق المرتهن) أي
المعير والمستعير على التعدى وقوله أو خالف أي أو خالفهما بأن قال للمعير إنما أعرته لرهنه في عين ما رهن
فيه ولم يمتد (قوله كاهو ظاهرها) أي بناءً على أن بين ابن القاسم وأشهب خلافاً فإن القاسم يقول إن
المستعير يضمن مطلقاً وأشهب يقول بعدم ضمانه مطلقاً وهذا تأويل أبي محمد (قوله إذا أقر المستعير
لمعيره بالتعدى) أي وواقفه المعير على ذلك (قوله ولم يحلف المعير) أي ونكل المعير عن اليمين على
ما ادعاه من التعدى (قوله نقول أشهب حينئذ وفاق) أي لأن قول أشهب لا يضمن ويكون رهناً في
قدر الدراهم من قيمة الطعام محمول على ما إذا وافق المرتهن على المخالفة أو خالفهما وحلف المعير وقول
ابن القاسم أنه يضمن ليس على إطلاقه بل محمول على ما إذا أقر المستعير لمعيره بالتعدى وخالفهما المرتهن
ولم يحلف المعير فكلام ابن القاسم محمول على حالة وكلام أشهب محمول على حالة أخرى (قوله تأويلان)
الأول لابن أبي زيد والثاني لابن يونس وقد صوب ابن عرفة التأويل الأول كما قال الشارح
(قوله علمهما حيث وافق النكح) أي حينئذ يقول المصنف أو محل الضمان حيث أقر المستعير لمعيره لادخله
في التوفيق أذهو موضوع المسئلة ومصب التوفيق على الحال بعده وهو قوله وخالف المرتهن النكح يقول
الشارح أو خالف المرتهن الأولى حذفه فتأمل (قوله وبطل بشرط النكح) ظاهره ولو أسقط الشرط والفرق
بين الرهن والبيع المصاحب لشرط مناقض لقتضاه فإنه يصح إذا أسقط الشرط أن قبض الرهن

لمعير على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن للمعارف قدر من الدراهم وخالفهما المرتهن إذ لو اختلف المعير والمستعير لكان القول

للمعير يضمنه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارفع الخلاف [درس] (وبطلان) الرهن

ويصح إذا احتج به كل منهما مأخوذ (١) جزء من حقيقة الرهن والأمر المناقض لها مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لا لنفس حقيقته (قوله بمعنى الارتهان) الأولى أن يقول بمعنى العقد لأن الذي يتصف بالبطلان الرهن بمعنى العقد لا بمعنى الارتهان ولا بمعنى المدفوع للتوثق في حق الصالح لأن بيع (قوله لمقتضى العقد) أي لما يقتضيه عقد الرهن من الأحكام فهو يقتضي أن الرهن يقبض من الراهن وأنه يباع إذا لم يوف الرهن الدين فإذا شرط الراهن أنه لا يقبض منه أو أنه لا يباع في الدين الذي رهن فيه (قوله وباشترطه في بيع فاسد) يعني أن البيع الفاسد كالواقع وقت نداء الجمعية أو لأجل مجهول والقرض الفاسد كالمودع له عفا في جيد إذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري أو المقرض ظاناً أنه يلزمه الوفاء بذلك الشرط وأولى إذا لم يظن اللزوم بأن دفعه جازماً بل لزوم الوفاء بالشرط أو عاكف ذلك فإن الرهن يكون فاسداً ويسترد المهرن للراهن ولوفات المبيع كالوظن أن عليه ديناً فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فإنه يسترده ممن أخذه منه وأما لودعه علماً بأنه لا يلزمه لفساد البيع أو القرض فإنه يرد إذا كان المبيع قائماً وأما انقضاء فانه يكون رهناً فيلزم من قيمة أو مثل كما يأتي للشارح (قوله فدفعه) أي المشتري للبائع رهناً على الثمن ظاناً أنه يلزمه الوفاء به أو دفعه المقرض للمقرض ظاناً أنه يلزمه الوفاء به (قوله فيرد للراهن) ظاهره ولوفات المبيع ولا يكون رهناً في عوض المبيع من قيمة أو مثل لأن الرهن مبنى على البيع الفاسد والبيع على الفاسد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن للشرط في بيع فاسد إذا دفعه للدين ظاناً لزومه وأنه يرد لربه فوات المبيع أم لا طريقة لابن شاس وهي خلاف المتمد والمذهب أنه إذا فوات المبيع يكون ذلك الرهن رهناً فيما يلزم المشتري من مثل أو قيمة وقد عمل الشارح فيما يأتي فجعل المصنف ما مشى على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لاشتراطه) أي بل المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه (٢) اللزوم أو لا بل ربما يقال إن المتطوع به أولى بالفساد لأنه ربما يتوهم في المشرط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فإن البطلان فيه بديهى كذا في عقب وبحث فيه بن بآنا لانسلم أن ظاهر المذهب أن المتطوع به كالمشرط فإن ابن يونس فرق بين المشرط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله أنه لو علم بفساد البيع وأنه لا يلزمه الرهن ودفعه فإنه يرد أيضاً لربه لكن إن كان المبيع قائماً فانقضاء المبيع كان رهناً في القيمة وهذا بافتراق حتى على القول الذي مشى عليه المصنف (قوله وحلف المخطئ الخ) أي وإن لم يحلف كان رهناً في الجميع وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الأولى أن يقول وقوله ورجع أي الرهن راجع الخ لأن المتبادر من رجعه في رهنه أن المعنى ورجع الراهن في رهنه وهذا إنما يظهر في المسئلة الأولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه من الضعيف ولا يظهر في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فإنه صادق برجوعه بتمامه لربه ورجوعه من جهة لجهة أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أي ورجع الرهن) أي رآه وقوله وجملة أي بتمامه وقوله في الأولى أي في المسئلة الأولى وهي قوله وبطل بشرط مناف كأن لا يقبض (قوله وكذا في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وباشترطه في بيع فاسد وما ذكره الشارح من أن الرهن فيها يرجع جملة للراهن إن كان المبيع قائماً وأما أن فوات الرهن يرجع من جهة لجهة هذا بناء على المتمد لا على ما هو ظاهر المصنف من

بمعنى الارتهان (بشرط) أي بسبب اشتراط شرط (مناف) لمقتضى العقد (كأن) يشترط الراهن أن (لا يقبض) من يده أولاً يباع في الدين عند الاجل حيث احتج إليه (ببشرطه) أي الرهن (في بيع) أو قرض (فاسد ظن فيه اللزوم) أي لزوم الوفاء بالشرط فدفعه لرب الدين وأولى إن لم يظن اللزوم فيرد للراهن ولا مفهوم لاشتراطه فلو علم أنه لا يلزمه فدفعه وفات المبيع كان رهناً في قيمته (و) من جى خطأ جنابة تهملها العاقلة وظن أن الدية تلزمه بافتراده فاعطى بها رهناً ثم علم أن جميعها لا يلزمه (حلف المخطئ الراهن) أنه ظن لزوم الدية له بافتراده وما علم عدم اللزوم وقوله (ورجع) في رهنه راجع للمسائل الثلاثة قبله أي ورجع الرهن جملة في الأولى وكذا في الثانية مع قيام المبيع أو من جهة إلى أخرى

(١) قوله كل منهما مأخوذ أما لقبض فقد أخذه وأما البيع فأخذه فيها من قول المصنف وثيقة وقول ابن عرفة فتوفاً فأن معناه أنه بحيث أن لم يوفه يباع ويستوفى منه اه (٢) قوله ظن فيه الخ انظر كيف يتصور ظن اللزوم في المتطوع به فعمل الأولى حذف ظن الخ اه كسبه محمد عيسى

كما يرجع في البيع الفاسد من الثمن إلى المازم مع التواتر وفي الخطيء الراهن من حصة (٣٤١) العاقلة إلى حصته فقط ومنهم من يراه

لزوم الدية أنه لو علم لزومها للعاقلة فلهن فانه يكون رهنا في جميع الدية وهو كذلك (أو) باشرطه (في قرض) جديد اقترضه مدينه فطلب منه رهنا يكون في الجديد (مع دين قديم) من بيع أو قرض لأنه سلف جرحضا وهو وثقة في القديم بالرهن (وصح) الرهن (في الجديد) بمعنى أنه إذا لم يطاع على ذلك حتى قام الغرماء على الرهن أو عند موته كان للرهن أحق به في الجديد فقط وبخاصة بالقديم فالمراد بالصحة الاختصاص به عند حصول النافع للرهن لا للصحة المتعاقبة للفساد إذ هو فاسد فلذا يجب رده قبل النافع فقد يجوز بإطلاق الصحة على الاختصاص (و) بطل (بموت راهنه أو فلسه) ولو بالمعنى الأعم لا بإحاطة الدين فقط وكذا يطل بمرضه أو بجنونه للتصلين بموته (قبل حوزة) أي قبضه (ولو جد فيه) أي في حوزة فلا يفيد بخلاف المبة والصدقة فان الجد في حوزها

القول الضعيف لأنه عليه يرجع الرهن جملة ولا يرجع من جهة لجهة أصلا كان المبيع قائما أو فوات (قوله) كما يرجع في البيع الفاسد أي إذا فوات المبيع في المسئلة الثانية (قوله من حصة العاقلة) الأولى من جميع الدية إلى حصته منها فإذا وفي حصته منها أخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة وهذا إذا خصه شيء منها بأن كان غنيا كبيرا فان كان فقيرا أو صغيرا فلا يلزمه شيء منها وحينئذ فله أن يأخذ رهنه من أول الأمر (قوله) ومفهوم قوله ظن الخ الأولى أن يقول ومفهوم قولنا وظن أن الدية تلزمه لأن قول المصنف أنه ظن اللزوم ليس من تصوير المسئلة بل المخاوف عليه وان كان يعلم منه تصوير المسئلة تأمل (قوله) أو باشرطه في قرض جديد الخ اعلم أن محل فساد الرهن إذا كان للدين معصرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين أخذ الرهن أم لو كان حالا أو حل أجله لصح ذلك ان كان القريم مليئا لأن رب الدين لما كان قادرا على أخذ دينه كان تأخير كابتداء سلف وكذا لو كان القريم عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محيط لأنه حينئذ كالماء انظر بن (تبييه) قول المصنف أوفى قرض مفهومه لو كان في بيع جديد لصح في البيع القديم والجديد كذا في عبق ونحوه قول ح وانظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن بيع وشرط ان الأول داخل في رهن الثاني فالظاهر الجواز اه وهو قصور فقد صرح ابن القاسم بالحرمة كما في الواق وكذا صرح أبو الحسن في كتاب الفليس ان دين البيع مثل القرض في الفساد انظر بن وعله للمنع إذا كان الدين الأول حالا اجتماع بيع وسلف وان كان مؤجلا فالمر (١) إذ لا منفعة له في الرهن كذا في بن عن ابن رشد وانظروا وجهه (قوله) فلما راد بالصحة الاختصاص هذا هو الصواب وبه يندفع قول ح كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك لغيره اه بن (قوله) فلذا يجب رده قبل النافع أي فلاجل كونه فاسدا يجب رده إذا اطاع عليه قبل حصول النافع (قوله) ولو بالمعنى الأعم أي هذا إذا فليس بالمعنى الأخص بأن حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء بعد قيامهم عليه بل ولو كان تفليسه بالمعنى الأعم بأن قام عليه الغرماء ومنعوه من التصرف في المال (قوله) لا بإحاطة الخ أي لا يطل الرهن بمجرد الإحاطة للذكورة من غير قيام لغرماء عليه (قوله) وكذا يطل بمرضه الخ أي وحينئذ فالخوض في إحالة المرض والجنون للذكورين لا ينفع (قوله) فلا يفيد أي على الشهور ومقابلته انه يفيد وهو الردود عليه بلو (قوله) لأنهما خرجا عن ملكه بالقول أي فاكتفى في حوزها بأدنى شيء (قوله) بخلاف الرهن أي فانه لم يخرج عن ملكه راهنه فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله) وباذنه في وطء الخ اعلم ان الإذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل لا يجوز فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الأول للرهن بعد الإذن فيما ذكر وقبل فوات الرهن بهنق أو تنبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن لحوزه بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطالته انظر بن وقوله وباذنه في وطء لأمة مرهونة أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالغا أو غير بالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبرا في غير هذا المحل (قوله) أو اسكان أي أو إذن للرهن للرهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وباذنه له في ان يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله) أو إجارة أي أو إذن للرهن للرهن في أن يؤجر الدار المرهونة اعم من أن تكون عقارا أو حيوانا أو عرضا (قوله) ولو لم يسكن رد بلو على أشبه القائل انه لا يطل الرهن بمجرد الإذن فيما ذكر بل حتى يطل أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله) ولو لم يسكن أو يؤجر أو يطل أي فالوطء بالفعل لا يشترط فالولي الإحبال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يطل الرهن من أصله كما في أبي الحسن وابن ناجي في شرحهما على المدونة والإذن في التصرف كالنصف

(١) لدل وجه الفرر التوثق بالرهن في الدين القديم من جملة الثمن وهو مجبول اه محمد عيسى

(٣١ - دسوق - لث) يفيد لأنهما خرجا عن ملكه بالقول بخلاف الرهن (و) بطل (بإذنه) أي للرهن للرهن (في وطء)

لأمة مرهونة (أو) في (إسكان) لدار مرهونة (أو) إجارة (لذات مرهونة) (ولو لم يسكن) أو يؤجر أو يطل

فلو قال ولو لم يفعل كان
أحسن وصير الدين بلا
رهن ولا يختص به الرهن
هذه النافع (وتولاه) أى
ما ذكره من الاسكان
والاجارة مما يمكن فيه
الاستنباط (للمرتهن
بأذنه) أى الراهن وهذا
جواب عما يقال كيف يتوصل
الراهن إلى استيفاء المنافع
حيث كان الاذن في
الاجارة والاسكان مبطلا
مع أن النافع للراهن (أو)
بأذنه للراهن (في بيع)
للرهن (وسلم) له الرهن
(والا) يسلمه له (حلف)
أنه إنما أذن له في بيعه
لاحياته بثمنه أو لياتي
له برهن ثمة بدله لا يكون
دينه بلا رهن (وبقى
التمن) حينئذ رهننا لاجل
(إن لم يأت) الراهن
(برهن كالأول) في
قيمه يوم الرهن لا يوم
البيع وفي كونه يغاب
عليه أولا يغاب عليه
(كفوته) أى الرهن
(بجناية) عليه من
أجنبي عمدا أو خطأ
وأخذت قيمته من
الجاني أو قيمة ما نقصه
فالمأخوذ يبقى رهنا إن لم
يأت الراهن برهن
كالأول (و) بطل (جارية)
من المرتهن للراهن أو
لغيره بأذنه (أطلقت)

بالاذن كما في ح وابن الحاجب (قوله وصير الدين بلا رهن) أى وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن
في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيها ذكر مبطل
للرهن وإن لم ينضم إليه فعله ما يفيد التوضيح انه الراجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة
في قول المصنف ولو لم يسكن في عملها رد بها على أشبه القائل إنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن
وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي عمل آخر من المدونة أنه لا بد أن
ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن
بين المحايين بأن مالا ينقل يكفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالأمة لا بد أن ينضم للاذن
فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في عملها لكن يحتاج لتقييد قوله وبأذن في وطء بقولنا ووطئ
الراهن بالفعل وقد مضى في الحج على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن بأذنه) أى فان ترك
المرتهن اجارته مع اذن الراهن له ففي ضمانه ما فات وعدمه قولان فان لم يأذن له في ذلك لم يكن
له أن يتولاه قولاً واحداً ما لم يشترط أن كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه بغير اذنه (١) وكان
هذا قرينة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أى ونحوها مما يمكن فيه الاستنباط وذلك
كالاجارة للرهن إذا كانت مقيدة بأجل أو عمل ينتقض قبل أجل الدين وخرج وطء الأمة المرهونة
(قوله إلى استيفاء المنافع) أى مع صحة الرهن (قوله أوفى بيع) عطف على قوله في وطء أى وبطل
الرهن بأذن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه له وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل
قول المرتهن إنى لم آذن له في بيعه إلا لاحياته بثمنه لا ليأخذ بثمنه كما في المدونة ونقل ابن يونس
عن بعض الفقهاء قول قوله فلما أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبعه فهل يبطل الرهن أولا يبطل ويقبل
قول المرتهن أنه إنما أذن له لاحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أى وباعه
وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذنت له في بيعه إلا لاحياته بثمنه لا ليأخذ بثمنه حلف على
ذلك ويبقى الثمن رهنا للأجل إن لم يأت الراهن برهن كالأول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم
له الرهن) أى وأما لو سلمه للمشتري فلا يضر كما في حاشية شيخنا (قوله وإلا يسلمه له) أى وباعه
الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أخذه من خلفه وباعه (قوله حلف) أى فان نكل بطل الرهن وصار
الدين بلا رهن (قوله لاحياته بثمنه) أى خوفاً عليه من عفن أو أكل أو سوس أو عثة (قوله في قيمته
يوم الرهن لا يوم البيع) أى لاحتمال حوالة الأسواق بزيادة أو نقص وظاهره أنه لا بد من مماثلته
للأول في القيمة ولو كان الدين أقل وهو كذلك لأنهما تماقداً عليه أولا (قوله كفوته الخ) هذا
تشبيه في قوله وبقي الثمن إلا أن يأتى برهن كالأول (قوله بجناية عليه) أى اتلفته كله أو بعضه (قوله وأخذت
قيمه) الواو للحال واحترز بها عما إذا لم يؤخذ للجناية شيء بأن عفا الراهن عن الجاني فان
الدين يبقى بلا رهن كما في ابن عرفة ومقتضاه أن عفوه يعضى ولو كان معدماً فانظره واحترز الشارح
بقوله من أجنبي عمالو جنى عليه الراهن فانه يؤمر بدفع القيمة رهنا وإلا عجل الدين هذا إن كان ملياً فان
كان ميسراً فان اتلفه بالسكية بقى الدين بلا رهن وان اتلف بعضه بقى الباقي رهنا (قوله فالمأخوذ يبقى
رهنا) أى ويجب الطبع عليه ان كان مثلياً ووضع تحت يد المرتهن كأمرو إلا فلا (قوله وبجارية أطلقت) أى
لأن ذلك يدل على أنه أسقط حقه في الرهن (قوله أو لغيره بأذنه) أى وان لم يكن ذلك الغير من ناحيته
لأن اذنه كجوا لا نيده (قوله أى لم يشترط فيها رد في الأجل) أى في أجل الدين وقوله ولم يكن العرف

(١) أى صراحة وقوله على الاذن أى ضمناً فلا منافاة واسم كان ضمير الاشتراط اهـ

بل وقتت (على شرط) (الرد) أي ردها إليه حقيقة أو حكما في الأجل فله أخذه (٢٤٣) من الراهن (أو رجع) الرهن للراهن

(اختياراً) من المرتهن
بوديعة ونحوها (فله)
أخذه) من الراهن بعد
حلقه انه جهل أن ذلك نقص
لرهته وأشبه ما قل (إلا)
بفوته (قبل أخذه أي
الآن بهيته مالكة الراهن
على المرتهن (بكتفي)
أو كتابة أو ايلاد) أو
حبس أو تدير (أو
يسع (أو قيام الغرماء)
على الراهن فليس له حيث
أخذه ويعجل الدين في
غير قيام الغرماء وأما في
قيامهم فهو أسوة الغرماء
كالموت (و) ان رجع
لراهنه (غصباً) من
المرتهن (فله) أي للمرتهن
(أخذه) منه (مطلقاً)
فات أو لم يفت ان لم يعجله
الدين (وإن وطئ)
الراهن أمته للرهن
(غصباً) من المرتهن
(فولده) منها (حر)
لأنها ملكه (ويعجل)
الراهن (التي الدين)
للمرتهن (أو قيمتها) أي
عجل الأقل من الدين
(وإلا) (يكن ملياً) بقي
الرهن الذي هو الأمانة
لأقصى الأجلين الوضع أو
حلول الأجل فتباع كلها
أو بعضها إن وفي ووجد من
يشترى البعض فان نقص

كذلك أي ردها قبل انقضاء أجل الدين (قوله بل وقتت على شرط ردها إليه) أي إلى المرتهن
وقوله في الأجل أي في أجل الدين متعلق بردها وقوله حقيقة أو حكماً تعميم في شرط الرد فالشرط
الحقيقي كأن يقول المرتهن للمستعير خذ هذه الدابة مثلاً اقض عليها حاجتك وردها إليّ والحال ان
فراغ الحاجة قبل أجل الدين أو عنده والشرط الحكمي كأن تقيده بزمان أو بعمل ينقضي قبل أجل الدين
وقوله فله أي المرتهن أخذه أي أخذ ذلك الرهن من الراهن ان كان هو المستعير أو من الاجنبي ان كان
المستعير أجنبياً باذن الراهن (قوله أو رجع اختياراً) أي بغير عارية فصحت المقابلة واندمع ما
يقال إن العارية فيها رد اختياراً فلا تصح المقابلة (قوله ونحوها) أي كاجارة انقضت مدتها قبل
أجل الدين (قوله الا بفوته) أي ان الرهن إذا عاد من المرتهن للراهن اختياراً أو بعارية مقيدة
فله أخذه مالم يفت عند الراهن قبل أخذه منه بكتفي الخ (قوله أو تدير) فيه ان التدير ليس مانعاً
من ابتداء الرهن لما مر انه يجوز رهن خدعة المدير فكيف يطله وأجيب بأنه قد انضم له هنا ما هو
بطل للرهن في الجملة وهو دفعه للراهن اختياراً (قوله فله أخذه مطلقاً) أي وإذا أخذه وخلص
من الرهنية فالظاهر انه يلزم الراهن ما فعله من عتق أو تدير أو حبس أو نحو ذلك مما ذكره المصنف
كما قال شيخنا العدوي وقوله فله أخذه أي وله عدم أخذه ويعجل الدين كما أشار لذلك الخارج
(قوله فات أو لم يفت) انظر كيف يكون له أخذه بعد فواته بكتفي مع ما ذكره المصنف وغيره من ان
الراهن الموصر اذا اعتق الرهون أو كاتبه فانه يمضي كما يأتي للمصنف في قوله ومضى عتق الموصر
وكتابته وعجل الدين وإلا بقي قال عبق وقد يفرق بأنه يحمل في أخذه الرهن من المرتهن غصباً على
قصد إبطال الرهنية فعومل بنقيض قصده بخلاف عتق العبد وهو عند المرتهن فانه لم يحصل منه
ما يوجب الحيل على إبطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده قال بن والصواب ما قلناه من تقييد
ما هنا بما يأتي أي ان الغاصب هنا يحمل على ما إذا كان معسراً وأما لو كان موصراً فلا يؤخذ منه الرهن
بل يمضي ما فعله ويعجل الدين والحاصل ان الراهن إذا أخذ الرهن غصباً من المرتهن فان لم يفت عند
الراهن خير المرتهن بين أخذه وتركه ويعجل له الدين وان فاته الراهن بمفوت فان كان موصراً يمضي
فعله ويعجل الدين وان كان معسراً أخذه المرتهن فان حل أجل الدين وخلص الرهن لزم الراهن ما فعله
في الرهن من المفوتات وان لم يخلص الرهن من الرهنية يسع في الرهنية (قوله ان لم يعجل له الدين)
أي فان عجل له الدين فليس له أخذه والقرض انه رد للراهن غصباً وهو معسر وأما لو كان موصراً فلا يؤخذ
منه الرهن ان فوته ويعجل الدين وان لم يفوته خير المرتهن اما ان يأخذه أو يتركه ويعجل له الدين
(قوله أي عجل الأقل من الامرين) فان كانت القيمة أقل وعجلها طوّل عند الأقل بياقي الدين (قوله فتباع)
أي فبمضى أقصى الأجلين وهو وضعها أو حلول أجل الدين تباع (قوله ان وفي) أي بعضها بالدين
ووجد من يشتري البعض فان وفي بعضها بالدين ولم يوجد من يشتري بعضها يبتع كلها (قوله وهذه
احدى المسائل الخ) أي وهي ست هذه والأمة التي احبها الشريك أو عامل القراض أو وارث المدين
أو سيدها العالم بمخائهم مع الاعسار في الكل أو احبها المقلد بعد ان وقتت للبيع والأمة في هذه
المسائل الست قنّ حاملة بحرّ فهي مستثناة لا تحمّل أمة قنّ بحرّ (قوله بتوكيل) أي بسبب
توكيل أو مع توكيل المرتهن مكاتب الراهن أو أخاه في حوزة له فهو من اضافة المصدر لمفعوله
لان المكاتب احرز نفسه وماله فليس للسيد على ما في يده سبيل كما ان أخاه غير مجبوره كذلك
(قوله وكذا ولده الرشيد) هو قول سحنون لو كان الابن كبيراً باتنا عن الأب جازل للمرتهن قال ابن رشد

ثمّنها عن الدين اتبع السيد بالباقي ولا يباع ولدها لأنه حرّ وهذه احدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن
(بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير مجبوره وكذا ولده الرشيد

(عَلَى الْأَصَحِّ لَا) توكيل (محجور) (٣٤٤) الصغير أو السفیه أو زوجته (ورقیه) ولو مأذونا أو أم ولد (والقول) عند

تنازع الرهن والرهن
(لطالب محويزه
لأمين) لأن الرهن قديكره
حيازة الرهن خوف دعوى
خياعه وقد يكره الرهن
حيازة نفسه خوف الضمان
إذا تلف (وإن اتفقا على
الأمين واختلعا) في
تعيينه نظر الحاكم
في الأصلح منها فيقدمه
إن استوياخير في دفعه لها
أو لأحدهما (وإن سلمه
الأمين لأحدهما دون
إذنها) يعني دون إذن الرهن
إن سلمه للمرتهن ودون إذن
المرتهن إن سلمه للرهن
فالكلام على التوزيع وجواب
للمرئط محذوف تقديره فقيه
تفصيل يدل عليه قوله (فإن
سلمه للمرتهن) وضاع
عنده (ضمن) الأمين
لرهن (قيمته) يوم تلقه
أى تعلق به الضمان فإن كانت
قدر الدين سقط الدين ويرى
الأمين وإن زادت على الدين
ضمن الأمين الزيادة ورجع
بها على المرتهن إلا لبينة على
تلفه بلا تقييد (وإن سلمه
لرهن ضمنها) الأمين
(أو التمن) أى ضمن
الأقل منهما والأولى أو الدين
ببطلان التمن (وإن رجح) في
رهن التمن (صوف تم)
على ظهرها يوم الرهن تبعها
لها والا لم يندرج (وإن
اندرج في رهن أمة
(جنين) في بطنها وقت
الرهن وأولى بعده

قول سحنون في الابن صحيح مفسر لقول مالك اه بن (قوله على الأصح) أى عند الباجى وهو
قول ابن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعتيبة (قوله ورقية) شمل المدبر ولو مرض
سيده والمعتق لأجل ولو قرب الأجل (قوله ولو مأذونا) أى له في التجارة (قوله والقول لطالب
تحويزه لأمين) أى عند أمين وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتهن أم لا خلافا لقول اللخمي إذا
كانت العادة تسليحه للمرتهن كان القول لمن دعى إليه لأنه كالشرط وإلا فالقول لطالب الأمين ومحل
هذا الخلاف إذا دخل على السكوت وأما لو امتنع المرتهن عند العقد من قبضه فلا يلزمه قبضه ولو
كانت العادة جارية بوضعه عنده اتفاقا قاله في شرح التحفة اه بن (قوله عند تنازع الرهن والرهن)
أى في كيفية وضع الرهن فقال الرهن مثل ما يوضع على يد أمين وقال المرتهن يوضع عندي أو بالعكس
بأن قال المرتهن يوضع عند أمين وقال الرهن يوضع عندك فإن القول قول من طاب وضعه عند الأمين
(قوله نظر الحاكم في الأصلح منها فيقدمه) أى ولا يعدل لغيرهما فيقدمه ولو كان كل منهما لا يصلح
لوضعه عنده لرضاها بهما (قوله وإن استويا) أى في الصلاحية في وضعه عند كل منهما وقوله خير
أى الحاكم (قوله أى تعلق به الضمان) أى بحيث إذا تلف يضمن قيمته وليس المراد أنه يضمنها
بالفعل ولو كان باقيا لأنه إذا تعدى وسلمه للمرتهن وكان الرهن باقيا فإنه يؤخذ منه ويحمل تحت يد
أمين آخر وقول الشارح أى تعلق الأولى أن يقول أو تعلق الخ لأنه إشارة إلى تقرير ثان والحاصل
أن قول المصنف وضمن أما أن يحمل على الضمان بالفعل ويقيد بما إذا ضاع الرهن أو يحمل قوله
وضمن الخ على أن المراد تعلق به الضمان فتأمل (قوله سقط الدين) أى دين المرتهن لملاك الرهن يده
(قوله وإن زادت) أى قيمة الرهن وسكت عما إذا كانت القيمة أقل من الدين والحكم أنه يحط عن
الرهن من الدين بقدر قيمة الرهن ولا غرم على الأمين في هذه الحالة كحالة المساواة ثم أن محل
تضمن الأمين الزيادة إذا سلم الرهن للمرتهن بعد الأجل أو قبله ولم يطاع الرهن على ذلك التسليم
حق حل الأجل وأما أن علم بذلك قبل الأجل كان للرهن أن يغرر القيمة أيهما شاء لهما
متمديان عليه هذا بأخذه وهذا بدفعه وتوقف تلك القيمة على يد أمين غيرهما للأجل وللرهن أن
يأتى برهن كالأول وبأخذ القيمة ثم أن الرهن أن اخذ القيمة من الأمين فلا رجوع له على المرتهن
لأنه هو الذى سلطه عليه وإن أخذها من المرتهن ففي بن عن اللخمي أنه إن غرم المرتهن القيمة
بالتعدى رجع بها على الأمين (قوله إلا لبينة الخ) الحق أن الأمين يغرر تلك الزيادة ورجع بها على
المرتهن سواء كان الرهن مما يضاف عليه أم لا قامت بينة على هلاكه بدون تفريط أم لا وذلك لأن
الأمين متعدد بالدفع للمرتهن والمرتهن متعدد بأخذه كذا قرر شيخنا ومثله في بن (قوله ضمنها) أى
قيمة الرهن للمرتهن (قوله أى ضمن الأقل منهما) أى ضمنه للمرتهن وغرمه له حيث تلف الرهن عند
الرهن ورجع الأمين على الرهن بكل ما غرمه للمرتهن من قيمة أو غيرها وأشار الشارح بقوله أى ضمن
الأقل منهما إلى أن أوفى كلام المصنف للتفصيل لا للتخير أى ضمن القيمة إن كانت أقل من الدين أو التمن
إن كان أقل منها وقوله والأولى أو الدين أى لشموله لما إذا كان الدين من قرض ونحوه بخلاف التمن
فانه قصر على دين البيع (قوله وإن درج صوف تم) أى لأنه ساعة مستقلة قصدت بالرهن
(قوله والا لم يندرج) أى والا يكن تاما وقت الرهن فلا يندرج فللرهن أخذه بعد تمامه وذلك لأن
غير التام بمنزلة القلة وهى لا تندرج (قوله وجنين) أى لأنه كجزء منها فدخل هنا كإيعاب ابن المواز
ولو شرط الرهن عدم دخوله لم يجز لأنه شرط مناقض لمقتضى العقد لأنه بمنزلة الجزء من أمة
(قوله وأولى بعده) وجه الأولوية أنه بعد الرهن يكون جزءا منها وقد تعلق بها الرهن بخلافه قبل قديتوم

(وَفَرِخُ نَخْل) بغاء ، مجمعة وهو السمي بالقصيل بالقاء والسين المهملة (لا غلة) كابن وما تولد منه وعسل نحل فلا تدخل في الرهن وكذا البيض بل هي للراهن كأجرة الدار والحيوان ونحوها إلا أن يشترط ذلك للرهن فتدخل (و) لا (ثمرة) وإن وجدت يوم الرهن ولا تكون بازائها كالصوف التام كما قال ابن القاسم (لا) (مال عبد) الا بشرط (٣٤٥) (وارتهن إن أقرض) أي يجوز

ويلزم عقد رهن بقبض الآن على أن يقرضه في المستقبل فإذا أقرضه استمرت رهنه بقبضه الأول من غير احتياج لاستئناف عقد (أو باع) له أو لغيره أي وجاز الارتهان على أن يبيعه شيئاً ويكون الرهن رهناً في ثمنه (أو) يعمل له (بالجزم عطف على محل أقرض أي وجاز الارتهان واخذ الرهن على أن يعمل بنفسه أو دابته أو عبده كخياطة ثوب أو نسجه أو حراسة أو خدمة بأن يدفع رب الثوب رهناً لاخياط مثلاً في الاجرة التي تكون على السأجر الراهن وشمل صورة أيضاً وهي أن يجعل السأجر دفع الاجرة للاجير ويعشى أن يفرط في العمل فيأخذ منه رهناً على أنه لم يعمل يكون الرهن في الاجرة لو يستأجر من الرهن من يعمل هذا إذا كان العمل في اجارة بل (وإن) كان (في) جعل (أي عوض جعل بأن يأخذ العامل من رب الأبق مثلاً رهناً على الاجرة التي تثبت له بعد العمل لأن العمل وان لم يكن لازماً

أنه ذات مستقلة (قوله وفرخ نخل) أي واندرج في رهن النخل فرخ النخل وهو السمي بالقصيل وبالودي وبعضهم ضبطه بالحاء المهملة أي اندرج فرخ النخل في رهنه (قوله لا غلة) عطف على صوف أي لا يندرج في الرهن غلة فإذا رهن حيواناً فلا تدخل غلته في الرهن بل للراهن أخذها (قوله وان وجدت) أي وان كانت موجودة يوم الرهن ولو أزهت أو يئست (قوله ولا تكون بازائها كالصوف) الفرق بينها وبين الصوف أنها تترك لتزداد طياً فهي غلة لا رهن والصوف لا فائدة في بقائه بعد تمامه بل في بقائه تلف له فالتسكوت عنه دليل على ادخاله اه خش وهذا الفرق ذكره ابن يونس وهو مقوض بالثمرة اليابسة (قوله ولا مال عبد) أي ولا يندرج في رهن العبد ماله إلا بالشرط (قوله وارتهن إن أقرض) صورته أنه يقول شخص لآخر خذ هذا الشيء عندك رهناً على ما اقترضه منك أو على ما اقترضه منك فلان أو على ثمن ما تبعه لي أو لفلان فالرهن على هذه الكيفية صحيح لازم لأنه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين ثابتاً بل الرهن لكن لا يستمر لزومه إلا إذا حصل بيع أو قرض في المستقبل فان لم يحصل كان له اخذ رهنه بقول المصنف وارتهن أي واستمر لزوم رهنه الشيء الذي رهنه ان أقرض أو باع في المستقبل ولو قال المصنف وصح أي الرهن فيما يحصل في المستقبل من بيع أو قرض ولزم بحصوله كان اوضح (قوله استمرت رهنه) أي استمر لزوم رهنه الحاصلة بقبضه الأول (قوله من غير احتياج لاستئناف عقد) أي خلافاً للشافعية فان لم يقرضه في المستقبل كان له اخذ رهنه والحاصل ان صحة الرهن ولزومه حاصلان من الآن والتوقف على القرض أو البيع في المستقبل انما هو استمرار الزوم (قوله على محل أقرض) أي لانه فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم لانه فعل الشرط (قوله كخياطة ثوب) أي كأن تستأجر زيدا على أن يخط لك هذا الثوب بنفسه أو بغيره أو على أن ينسج لك بنفسه أو بغيره هذا الثوب أو تستأجر دابته مدة معينة بأجرة قدرها كذا وتعطيه رهناً في الاجرة التي تجب له عليك بعد العمل (قوله يكون الرهن في الاجرة) أي بحيث يباع الرهن وتستوفي الاجرة من ثمنه وقوله أو يستأجر من الرهن أي من ثمنه (قوله بل وان كان) أي العمل في جعل أي في عوض جعل أي في مقابله والمراد بالجعل هنا الاجرة لا العقد وقوله لان الجعل أي بمعنى الاجرة وقوله وان لم يكن لازماً أي حين المقد (قوله على أنها) أي الدابة التي اشتراها (قوله أتى له بينهما من ذلك الرهن) أي اخذ الدابة من ذات الرهن (قوله لانه مستحيل عقلاً) أي لما فيه من قلب الحقائق (قوله على أن يستوفي قيمة المعين منه) بأن يبيعه ويستوفي من ثمنه قيمة المعين أو قيمة النافعة (قوله فائز) الحاصل انه يشترط في الرهنون فيه أن يكون ديناً احترازاً من الامانة فلا يجوز أن تدفع ودية أو قراضاً وتأخذ به رهناً ويشترط فيه أيضاً أن يكون في النعمة احترازاً من المعينات ومنافعها لان النعمة لا تقبل المعينات واما اخذ رهن على أن يستوفي من ثمنه قيمة المعين أو قيمة منفعة فذلك جائز لان قيمة ذات المعين وقيمة منفعة في النعمة (قوله وفي نجم كتابة) المراد به

فهو يؤول الى الزوم بالعمل (لا) يصح رهن (في) شيء (معين) كبيع دابة معينة يأخذ المشتري من البائع رهناً على أنها ان استحققت او ظهر بها عيب أتى له بينهما من ذلك الرهن لأنه مستحيل عقلاً (أو) منفعة (أي المعين) كاستئجاره دابة معينة على أن يدفع له رهناً فان تلفت او استحققت أتى له بينهما ليستوفي العمل منها لاستحالة ذلك وما كان ينبغي للأئمة قرضي الله عنهم ذكر هذه المسئلة اذ لا يتروم وقوعها عاقل واما ان اخذ رهناً على أن يستوفي قيمة المعين منه أو قيمة النعمة فائز (و) لا يصح رهن في (نجم) كتابة

على عبد (من أجنبي) أى غير العبد المكتاب للسيد لأن الرهن فرع التحمل والكتابة لا يصح التحمل بها لأنها غير لازمة ولا آيلة لازوم فلا يصح دفع رهن فيها من أجنبي * ولما كانت غلات (١) الرهن ومنافعه للراهن تسلك على جواز اشتراطها للمرهن بشرط فقال (وجازاً) للمرهن (شرط منفعة) (٢٤٦) أى الرهن لنفسه مجاناً بشرطين أشار للأول بقوله (إن عينت) مدتها لآخره من الجهالة فى الاجارة ولك

بقوله وكان (بيع) أى واقفاً فى عقد بيع تقط (لا) فى عقد (قرض) لأنه فى البيع بيع واجارة وهو جائز وفى القرض سلف جرفته وهو لا يجوز فيمنع شرطها والتطوع بها فى القرض عينت أم لا كالتطوع بالمعينة فى البيع وهذا مفهوم قوله شرط وكذا يمنع فى غير المعينة فى البيع بشرط أولاً وهذا مفهوم الشرط فاشتمل كلامه على ثمان صور المنع فى سبع والجواز فى صورة المصنف (وفى ضمانه) أى الرهن الذى اشترط منفعة للمرهن مجاناً (إذا تلف) عنده فى المدة المشترطة وهو مما يغاب عليه لصدق اسم الرهن عليه وعدم الضمان لأنه صار مستأجراً كسائر المستأجرات

الجنس الصادق بالواحد والتعدد (قوله من أجنبي) متعلق برهن وكذا قوله للسيد أى لا يصح أن يرهن أجنبي للسيد رهناً فيما على المكتاب من النجوم ومفهوم قوله أجنبي صحة اخذ الرهن من المكتاب فى نجم أو فى الجميع وهو كذلك كما فى المدونة خلافاً لابن الحاجب وعلى الأول إذا بقى على المكتاب شيء ولم يأت به بيع الرهن فیم بقى من نجوم الكتابه (قوله لأن الرهن) أى لأن صحة رهن الأجنبي فى الشيء فرع عن صحة تحمله وضمانه لذلك الشيء بحيث لو عجز المضمون عن ذلك الشيء لزم الضامن دفعه والرجوع به على المضمون (قوله لا يصح التحمل بها) أى لأن الضمان إنما يكون فى دين ثابت فى الذمة لا يسقط بالعجز والكتابة ليست كذلك لأنها تسقط بالعجز (قوله لأنه فى البيع بيع واجارة) أى لأن السلفة المبيعة بعضها فى مقابلة ما يسمى من الثمن وبعضها فى مقابلة المنفعة والأول (١) بيع والثانى اجارة * ومحصله ان تلك المنفعة لم تضع على الراهن بل وقعت جزأ من ثمن السلفة التى اشترها (قوله والتطوع بها (٢) فى القرض عينت أم لا كالتطوع بالمعينة فى البيع) أى فى المنع لانها هدية مديان فى كل منهما (قوله وكذا يمنع فى غير المعينة فى البيع بشرط) أى لما فى ذلك من الجهالة فى الاجارة (قوله وهذا مفهوم الشرط) أى وهو قوله ان عينت (قوله ثمان صور) حاصلها ان منفعة الرهن امانان تكون مدتها معينة او غير معينة وفى كل امانان بشرطها المرتهن او يتطوع بها الراهن عليه وفى كل امانان يكون الراهن واقفاً فى عقد بيع او قرض فأخذ المرتهن لها فى رهن القرض ممنوع فى صورته الاربعة وهى ما إذا كانت مدتها معينة او لا مشترطة او متطوعاً بها وفى رهن البيع المنع فى ثلاثة وهى ما إذا كانت متطوعاً بها كانت مدتها معينة أم لا وكذا إذا كانت مشترطة ولم تدين مدتها والجواز فى واحدة وهى ما إذا اشترطت وكانت مدتها معينة ومحل الجواز فيها إذا اشترطت لياخذها مجاناً كما قال الشارح او لتحسب من الدين (٣) على ان ما بقى منه يعجل له واما ان كان الباقي يدفع له فيه شيئاً مؤجلاً امتنع لفسخ ما فى الذمة وفى مؤخر وان كان على ان ما بقى منه يترك للراهن جاز إلا اذا كان اشتراط ان الباقي يترك للراهن واقفاً فى صلب العقد والإمتنع لا يقرر اذ لا يلزم ما بقى واما الصور السبعة المنوعة فالمنع فيها مطلقاً سواء كان اخذ المرتهن المنفعة مجاناً أو على ان يحسبها من الثمن وعلة المنع فى صور القرض سلف جرتفعاً ان اشترطت مجاناً وان اشترط اخذها لتحسب من الدين اجتماع السلف والاجارة وان كانت غير مشترطة فى صلب العقد بل الإيجال له الراهن الانتفاع بها فان كانت بغير عوض فهدية مديان وان كانت لتحسب من الدين جرى على مبيعة المديان فان كان فيها مساحمة حرم وإلا فنولان بالحرمة والكراهة وعلة المنع فى صور البيع انها ان

(١) قول الشارح غلات جمع غلة مانثاً عن الشيء بلا يبع له ككراء العقار والدواب واجرة الدقيق والبن والصوف والثمرة

(١) قول المحشى والاولى والعقد على الاول وكذا قوله والثانى اه (٢) قول المحشى والتطوع بها الخ حق القول ان تسكتب على قوله كالتطوع بأن يكتب مانثه قوله كالتطوع بالمعينة فى البيع تشبيه بما قبله فى المنع أى كما منع التطوع بها فى القرض منع ذلك فى البيع بجامع ان كلا هدية مديان اه (٣) قوله او لتحسب من الدين الخ هذا مبنى على مذهب اشهب المبنى على ان قبض الاوائل قبض للاواخر اه على مذهب ابن القاسم فاشترطها لتحسب من الدين ممنوع ولو على ان ما بقى منه يعجل او يترك للراهن اه

وقوله ومنافعه عطف مرادف وضيمه للرهن وقوله للراهن أى ثابتة له أصالة * وقوله بشروط متعاقب بالجواز والجمع لما فوق الواحد اذها شرطان لان الشارح جعل الاشتراط موضوعاً بشرطانيه وقوله مجاناً أى بحسب الظاهر فلا ينافى قوله الآتى للخروج من الجهالة فى الاجارة أو معنى قوله مجاناً على انها لا تحسب من الدين فلا تنافى أيضاً اه

(تردد) (الراجح الضمان
(وأجبر) (الراهن) (عليه)
أى على دفعه للمرهن بعينه
(إن شرط) (الرهن
(بيعه) (أى فى عقد بيع
ولامفهوم لبيع إذا القرض
كذلك (وعين) (الرهن
المشروط) (وإلا) (يعين عند
المقد بأن وقع على شرط
رهن ما (فهو ثقة)
أى فيه وفاء بالدين
(والحوز) (الحاصل
للمرهن) (بعد مائه)
أى المانع من الاختصاص
بالرهن من موت أو فسخ
أى دعوى المرهن بعد
حصول المانع أن حوزى
للهن كان قبل المانع
ونازعه الغرماء فى ذلك (لا
يفيد) (ولا يخص به عن
الغرماء (ولو شهد) (له
(الأمين) (الذى وضع
الرهن عنده بأن الحوز
قبل المانع لأنها شهادة على
فعل نفسه ولا بد من بينة
غير الأمين (وهل
تكفى بينة) (للمرهن
أو شاهد وعين (على
الحوز) (الرهن) (قبله) (أى
المانع ولا يشترط الشهادة
على التحيز (وبه عمل)
وهو الاظهر (أو)
لا يكفى بل لابد من بينة
على (التحيز) (أى
معانيتها أن الراهن سلم
الرهن للمرهن قبل المانع
تأويلان)

كانت غير مشترطة فهدية مديان أن كانت مجانا وأن كانت لتحتسب من الدين فيجوز على مبيعة للدين
وإن كانت مشترطة فى عقد البيع والحال أنه لم يعين مدتها فعلة المنع الجهل بالثمن إذا اشترطت مجانا لأنما
المرهن لما اشترط أخذها فى العقد صارت هى وما يسمى من الثمن فى مقابلة البيع وهى غير معلومة للجهل
بمدتها وإن اشترطت لتحتسب من الدين فعلة المنع اجتماع البيع والاجارة المجهولة الاجل هذا كله فى
أخذ المرهن للمدفعه التى ليست من جنس الدين وأما لو شرط المرهن أخذ الفلة التى هى من جنس الدين
من دينه فإن لم يؤجل لذلك أجلا جاز فى القرض ومع فى البيع لأن القرض يجوز فيه الجهل بالاجل
دون البيع وإن أجل ذلك بأجل معلوم فإن دخلا على أنه أن بقى شيء من الدين بعد الاجل ليوفيه
الراهن من عنده أو من عن الرهن جاز ذلك فى البيع والقرض وإن دخلا على أن الفاضل من الدين
يعطيه شيئا مؤجلا منع ذلك فى البيع والقرض وإن دخلا على أن الفاضل من الدين يترك للمدين جاز
فى القرض (وقوله تردد) هذا التردد ذكره ابن يونس وقال ابن رشد الصواب فى ذلك أن
يغلب حكم الرهن نقله فى التوضيح وابن عرفة فلذا قل الشارح الراجح الضمان وقد علمت من قول
الشارح إذا تلف عنده فى المدة المشترطة ألغى أن محل التردد إذا تلف فى المدة المشترطة منفعتها وأدلتلف
بعدها فهو كالرهن فى الضمان فولا واحدا ومحل أيضا إذا اشترطت المدة لياخذها مجانا فإن اشترطت
لتحتسب من الدين فينبغى أن يرجع القول بعدم ضمان الرهن لرجح جانب الاجارة فيه ليكون
المنفعة وقعت فى مقابلة عوض صراحة (وقوله وأجبر الخ) حاصلة أن الرهن إذا اشترط فى عقد البيع أو
القرض وكان معينا فإن الراهن يجبر على دفعه بعينه للمرهن (وقوله إذا القرض كذلك) أى كما نقله المواق
عن ابن عرفة (قوله وعين) الجملة الحالية أى والحال أنه عين عند العقد (قوله بأن وقع) أى عقد البيع أو
القرض (قوله رهن ثقة) أى فلم يزمه أن يأتى برهن ثقة فإن هلك الرهن المعين أو استحق قبل أن
يقبضه المرهن خير للمرهن وإمضاء البيع ويبقى دينه بلا رهن وبين الفسخ يأخذ المبيع إن كان
قائما وقيمته أو مثله إن فات فإن حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد قبض المرهن له فلا مقال له إلا
أن يغفر الراهن فى خير فى الفسخ وعدمه ويبقى الدين بلا رهن (وقوله والحوز) أى ودعوى المرهن
الحوز بعد حصول المانع أى دعواه بعد حصول المانع أنه حاز قبل حصوله فهو على حذف مضاف
بدليل قوله ولو شهد الأمين لأن الشهادة تقتضى حصول دعوى وبعد متعلق بدعوى المقدرة فحذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وإبقاء كلام المصنف على ظاهره لا يفيد لأن المعلوم أن الحوز
بعد المانع لا يفيد لأن الحكم لا يثبت إذا وجد المانع (قوله ونازعه الغرماء فى ذلك) أى
وقالوا له أن حوزك لما هو يسدك إنما حصل بعد المانع (قوله ولو شهد الأمين) أى أو أقر
الراهن أنه حازه قبل المانع وكذبه الغرماء (قوله لأنها شهادة على فعل نفسه) أى وهو
الحوز أى والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لأنها دعوى وهذا يستفاد من التليل المذكور أن
شهادة القبانى بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل نفسه بخلاف ما إذا شهد أن
فلانا قبض ما وزن فانه يحمل بشهادته فإن شهد بهما معا فالظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل
بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا وعمل بطلان شهادة القبانى إذا شهد بالوزن
مالم يكن قما من طرف السلطان أو نائبه كالنقاض كما يصح وإلا عمل بشهادته كما استظهره عجم
والظاهر أن تابع المقام من القاضى مثله (قوله وهو الاظهر) أى لأن الاصل صحة وضع اليد وعدم
اختلاسه مثلا ولا يشترط فى الحوز نقل الرهن من دار الراهن بل يصح أن يجعله فى موضع منها
ويطبع عليه أو يأخذ مفاتيحه وتقدم بينة الحوز على النافية له لأنها مثبتة والمثبتة تقدم على النافية
لأنها أزيد علما بالمؤيد النافية بقرائن كما فى فتوى ابن رشد لما سأله عياض عن رهن دار ادعى

وقها دليلهما (و) لو
 باع الراهن الرهن المبيع
 المشترط في عقد البيع أو
 القرض (مضى يعضه)
 وإن لم يجز ابتداء (قبل
 قبضه) للرهن (إن
 فرط مرته) في طلبه
 حتى باع مصادريته بالرهن
 تفرطه (وإلا) يهرط
 بل جسد في الطلب
 (فتأويلان) في مضي
 البيع فأن لا يكون الثمن
 رهنا وفي رده ان لم يفت ويقي
 رهنا وإلا فالرهن (و) إن باعه
 (بعده) أي بعد قبض
 الرهن له (فله) أي للرهن
 (رذة) أي ردا البيع فيكون
 رهنا (إن يبيع بأقل)
 من الدين ولم يكمل له
 ما نقص والدين عين مطلقا
 أو عرض من قرض
 (أو) يبيع بمثل
 الدين فأكثر (دينه)
 عرضاً) من يبيع إذ لا يلزم
 قبول العرض قبل أجله ولو
 يبيع بقدر الدين إذ الاجل
 فيه من حكمها بخلاف العرض
 من قرض فان الاجل فيه من
 حق المقرض (وإن أجاز)
 للرهن البيع (تجمل) دينه
 من الثمن فان وفي والا
 اتبعه بالاقى * ولما تكلم
 على تصرف الراهن في
 الرهن يعرض ذكر تصرفه
 غيره فقال (وَبَقِيَ) العبد
 رهنا (إن دبره) سيده
 الراهن ولو قبل القبض

الرهن جازها بيته فأقام الغرماء بيته على أن الراهن ساكن فيها فقال الرهن لم أشعر برجوعه لها وفي
 السؤال أن العادة أنه لا يخفى عليه ذلك فأرسل ابن رشد ليعاض أن يحكم بالبطان انظر ح (قوله وفيها
 دليلهما) قال ح أشار بذلك لظاهر كلام المدونة في كتاب الهبة ونسها ولا يقضى بالحيازة إلا بمعاينة
 البيته بحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في صحته أن المعطي قد حاز قبض
 وشهد عليه باقراره بيته ثم مات لم يقض بذلك إن أنكر الورثة حتى تعين البيته الحوز اه ووجه
 كون كلامها المذكور دالا على القولين ومتممها أن قولها حتى تعين البيته الحوز يحتمل أن المراد
 حقيقة الحوز أي حتى تعين البيته أن ذلك الشيء الموهوب أو التصديق به أو المرهون في حوز
 الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل أن المراد التحويز أي التسليم كما هو المتبادر من المعاينة
 (قوله للمشترط) أي وأما إن كان الرهن متطوعاً به بعد العقد وباعه الراهن قبل أن يقبضه المرهن مضي
 يمه وهل يكون عنه رهناً أو يكون للراهن ولا يكون رهناً في خلاف مخرج على الخلاف في بيع الهبة
 قبل قبضها وبعد علم الموهوب له في مضي البيع ويكون الثمن للمعطي بالكسر أو للمعطي بالفتح كما
 سيأتي وهذا كله إذا كان الرهن معيناً فان كان غير معين وكان مشروطاً في عقد الدين وقبضه المرهن
 وباعه الراهن بعد قبضه مضي يمه والمرهن منع الراهن من تسليمه للمشتري حتى يأتيه برهن بدله
 (قوله وفي رده ان لم يفت الخ) * حاصل هذا التأويل الثاني أن البيع يرد إذا لم يفت المبيع ويقي ذلك
 المبيع رهناً على حاله وإن فات المبيع فلا يرد البيع ويجعل الثمن رهناً والتأويل الاول لابن أبي زيد
 والثاني لابن القصار * واعلم أن محل الخلاف في بيع الراهن الرهن المعين المشترط في عقد البيع أو القرض
 كما قال الشارح والحال أن الراهن البائع سلم الرهن المبيع للمشتري فان لم يسلمه له كان للمرهن أن
 يمنع الراهن من تسليمه ولو أتاه برهن بدله لأن العقد وقع على رهن معين فلا بد من تسليمه للمرهن
 بيته فان خالف الراهن وسلمه للمشتري كان للمرهن فسخ العقد الأصلي المشترط فيه الرهن
 (قوله وبعده) حاصله أنه إذا باعه بعده فيما أن يبيعه بأقل من الدين أو بأكثر منه أو بمساو له وفي
 كل إما أن يكون الدين عيناً مطلقاً أو عرضاً من يبيع أو من قرض فان باعه بأقل من الدين ولم
 يكمل له ما نقص من الدين خير المرهن بين أن يرد البيع ويرجع الرهن لما كان عليه من الرهنية
 أو يجيزه ويأخذ الثمن ويطالب ببقية دينه سواء كان الدين عرضاً من يبيع أو من قرض أو كان
 عيناً مطلقاً وإن كمله له أخذه ولا كلام له فان باعه بمساو أو أكثر فان كان الدين عيناً مطلقاً
 أو عرضاً من قرض فلا كلام للمرهن بل البيع لازم ويجعل الدين وإن كان عرضاً من يبيع خير
 المرهن في رد البيع وامضاه فان رد يمه رجع رهناً وإن أضاء عجل الدين بالخيار في خمس (١) صور
 ولزوم البيع في أربعة (قوله أو عرض من قرض) أي أو من يبيع (قوله وإن أجاز المرهن البيع)
 أي في الصور الخمس التي يخير فيها بين الإجازة والرد وأولى في التعجيل الصور الأربع التي يكون
 البيع فيها لازماً ولا خيار له (قوله وبقي إن دبره) أي بقي على حكم الرهنية للاجل فان دفع
 سيده الدين فالأمر ظاهر وإلا يبيع فيه وظاهره سواء كان السيد حين التدبير موسراً أو مسرأ وهو
 كذلك كان التدبير بعد قبض المرهن له أو قبله كما قال الشارح وهو ظاهر المدونة لكن قال أبو الحسن
 إن كلام المدونة محمول على ما إذا دبره بعد القبض وأما لو دبره قبله فلا يبقى على حكم الرهنية بل
 (١) قوله فالخيار في خمس الخ فالصور تسع بناء على عدد دين العين مطلقاً صورة واحدة فان عد صورتين
 بلغت اثنا عشر الخيار في ست والازوم في ست أيضاً فان اعتبر تكميل الأقل أيضاً بلغت ست عشرة
 صورة الخيار في ست والازوم في عشر اه

يقوت بتدبيره لحصول التقصير بعدم قبضه اه واعتمد بعضهم هذا التقييد وعليه فانظر هل يبقى الدين بالرهن كمسئلة العارية المطلقة أو يكون التدبير كالكتابة والعق فيفصل بين كون السيد موسراً أو معسراً قله شيخنا ولكن الظاهر أن يقال إن فرط المرتهن في القبض حتى دبره لم يكن رهناً وإن لم يفرط كان رهناً تأمل * إن قلت قد تقدم أن رهن المذبر جائز ابتداءً وحينئذ فلا يتوهم بطلان الرهن بطرو تدبيره فلا فائدة في النص على هذا قلت إنما يجوز رهن المذبر ابتداءً إذا دخلا على أنه إنما يباع بعدموت سيده ولا مال له يستوفي منه الدين وأما إذا كان على أن يباع إذا حل الأجل فهذا ممنوع بخلاف طرو التدبير فإنه لا يمنع من بيعه إذا حل أجل الدين ولم يدفعه سيده لربه (قوله ومضى الخ) أى ولو كان العتق أو الكتابة قبل قبض المرتهن له (قوله إن كان مما يجعل) أى بأن كان عينا من بيع أو من قرض أو كان عرضاً من قرض وأما إن كان لا يجعل كالعرض من بيع فإن رضى المرتهن بتجديله فكذلك يجعل وإلا بقي رهناً على حاله وقيل يبقى قيمته رهناً وقيل بأن سيده رهن بمائل له (قوله بل وتجوز ابتداءً) فيه نظر والذي في قول التوضيح على قول ابن الحاجب فإن أعته أو كاتبه أو دبره قبل القبض أو بعده فكالمبيع إلى آخر ما نصه لا يريد أنه لا يجوز له ذلك ابتداءً لأن ذلك لا يجوز كإتصافه في المدونة وغيرها وإنما مراده أنه إن فعل ذلك مضى ونحوه في ح اه بن (قوله ولا يلزمه) أى المرتهن (قوله وإلا يبيع من العبد) أى وإن لم يحصل له يسار في الأجل يبيع من العبد بمقدار ما يفي بالدين أى فإن كان لا يفي بالدين إلا بمن كل العبد يبيع كله لكن لا يبيع إلا إذا حل الأجل لعله أن يحدث فيه يسار وإن كان يفي بالدين فمن بعض العبد يبيع بعضه وكان الباقي حراً وهذا في العتق وأما في الكتابة فإنه يبيع كله إذا حل الأجل ولو وجد من يشتري بعضه ففى التوضيح عن أشهب أن يبيع البعض خاص بالعتق إذا يهد التبعض في الكتابة وحينئذ إذا حل الأجل في الكتابة يبيع كله ولو وجد من يشتري بعضه والباقي من ثمنه عن الدين للراهن (قوله ومنع الخ) يعنى أن السيد إذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها مع أمان العبد يمنع من وطئها كان مأذوناً له في التجارة أولاً لأن رهناً وحدها أو معه يشبه الانتزاع من السيد لها لأنه عرض كل واحد من العبد والأمة للبيع وقد يباعان مجتمعين فيحل له وطؤها بعد البيع أو منفردين فلا يحل له وطؤها فلما احتمل الأمر حل الوطء وعدمه صار ذلك التمييز شبيهاً بانتزاعها منه فإن تعدى ووطئها فإنه لا يحل وقلنا يشبه الانتزاع لأنه ليس انتزاعاً حقيقياً لأن المشهور أنه إذا افتكها السيد من الرهن فللسيد أن يطأها بالملك السابق على الرهن ولو كان انتزاعاً حقيقياً لاتفق لتمليك ثان (قوله المرهون هو معها) صفة لأمة ولما جرت الصفة على غير من هى له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لعبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف كذا قيل ورد بأن محل المنع إذا كان الفاصل أجنياً من المال وهنا ليس كذلك فالحق أنه يجوز رفعه على أنه صفة للعبد وحينئذ فالأبراز جائز (١) لا واجب لجريان الصفة على من هى له فهو مثل زيد همد ضاربه هى (قوله وأولى الخ) وجه الأولية عدم اجتماع العبد معها في الرهنية (قوله كزوجته) أى كما يجوز له وطء زوجته ولو لملكه السيد ورهونه مع زوجها العبد لأن الرهن لا يطل النكاح والسيد ليس له انتزاع الزوجة فلا يمنع من وطئها كما لو باعها السيد (قوله إذ لا شبهة له فيها) أى فلذا كان وطؤها زناً محضاً فيحد ولو ادعى الجهل والولد الناشئ من وطئه رقيق للراهن ويكون ذلك الولد مع أمه وما نصها (٢) رهناً في الدين ولا يلحق

(١) قوله وحينئذ فالأبراز جائز هذا على قول لسبويه والمشهور أن السر حينئذ واجب لايهام الأبراز جريان الصفة أو الصلة على غير من هى له فالحق امتناع اتباعه للعهد ولكن لا للفصل لوروده في القرآن بل للأبراز اه (٢) قوله وما نصها أى وأرشد نصها بالوطء اه كته محمد عlish

(وضى عتق) (الراهن)
(النوسر) لعبد المرهون
(وكتابتها) له بدل
وتجوز ابتداءً (وعجل)
الدين إن كان مما يجعل ولا
يلزمه قبول رهن بدله
(والمعسر) إن أعق
الرهن أو كاتبه (يقى)
عبد رهناً على حاله مع
جواز قله ابتداءً فإن
أيسر في الأجل أخذ من
الراهن الدين ونفذ العتق
والكتابة وإلا يبيع من
العبد مقدار ما يفي بالدين
(فإذا تعذر يبيع
بعضه يبيع) (العبد
(كله والباقي) من
ثمنه عن الدين (للا رهن)
ملكاً (ومنع العبد)
الرهن (من وطء أمة
الرهون هو معها)
بأن نص على دخولها معه
في الرهن أو اشترط دخول
ماله معه فدخلت والأخصر
والأوضح لو قل للرهونة
معه وأولى في المنع لورهن
وحدها وأما لو رهن العبد
وحدها جاز له وطء أمة غير
الرهونة ولو غير مأذون
كزوجته رهنه معها أولاً
(وحد مرتين وطئاً)
أمة مرهونة عنده إذا لا
شبهة له فيها

وعليه ما قصها وطؤه (إلا بإذن) (٣٥٠) من الرهن فلا حد مراعاة بقول عطاء بجواز اعارة القروح مع ماني ذمة رها

من الدين فتتو الشبهة ولكن عليه الأدب وتكون أم ولد إن حملت وهذا إن لم تكن متزوجة (وتقوم) الوطوءة باذن (سلا ولد حملت أم لا) لأن حملها انعقد على الحرية فلا قيمة له وأما الوطوءة بلا إذن فولدها رقيق فتقوم بولدها لرقه وتقوم ليعرف قصها وترجع مع ولدها للمالكها وأما المأذون فتقوم عليه لتلزم قيمتها الواطوءة بالأذن ولا ترجع للرهن (وللايين) الموضوع عنده الرهن (يعنه) في الدين (باذن) من الرهن وقع (في عقده) أي الرهن وأولى بعده لأنه محض توكيل في بيعه وسواء أذن له في بيعه قبل الأجل أو بعده وهذا (إن لم يقل) الرهن به (إن لم أت) بالدين في وقت كذا (كالمرتهن) له يبيعه إذا أذن له في بيعه (بعده) أي بعد المقد لأني حال العقد ان لم يقل ان لم أت فهو تشبيه تام (وإلا) بأن قال للاميين أو المرتهن به ان لم أت بالدين وقت كذا أو أذن للمرتهن في العقد مطلق لم يحز يبيعه في الصور المحس إلا باذن الحاكم لا يحتاج

بالمرتهن ولو اشترها المرتهن لم يعتق عليه ولده لأنه لم يثبت نسبه منه لكن لو كان الولد أنثى لحرمته عليه كما في الدونة عن ابن القاسم والبراعى في منع وطئها الزنا بالأثم لأنه يحرم على أحد قولي مالك قاله الباجي وعلى ذلك مثنى المصنف فيما تقدم حيث قال وحرم أصوله ونصوله ولو خلقت من مائه (قوله) وعليه ما قصها (أي بوطئه سواء كانت بكرًا أو ثيبًا إن أكرهها أو طأعته وهي بكر أما لو طأعته وهي ثيب لم يازمها ما قصها ما لم تكن صغيرة تخضع وإلا فطوعها كالاكره (قوله ان حملت) أي من وطئه للمرتهن المأذون له في وطئها (قوله وهذا) أي عدم الحد إذا أذن له الرهن في وطئها محله إذا كانت غير متزوجة والا حد ولا يسقط عنه الحد باذن السيد له في الوطء (قوله وتقوم الوطوءة باذن بلا ولد الخ) أي تقوم على المرتهن يوم الوطء من غير حمل أي على أنها غير حامل سواء كانت حاملا أم لا لأجل أن يخرم قيمتها للرهن وقوله وتقوم الخ ستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ فقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية للاثنتين لأن قوله بلا ولد يبعد رجوعه للاولى لأنها في الأولى تقوم بولدها لأجل أن يعرف قصها وترجع للمالكها مع ولدها وأما في الثانية فتقوم وحدها لأجل أن تلزم الواطوءة بالقيمة فقوله وتومت أي لأجل أن تلزم له بالقيمة لا يعرف قصها وترجع للمالكها (قوله لأن حملها انعقد على الحرية) أي للحوقه بالمرتهن وقوله فلا قيمة له أي فلا تمن له يدفع للرهن (قوله فتقوم بولدها وتقوم ليعرف قصها) فإذا وطئها وولدت وكان الوطء ينعصها عشرة قوم الولدان كانت قيمته عشرة جبر النقص به وان كانت قيمته أقل رجع على الواطوءة بالباقي وان زادت قيمته فلا يرجع المرتهن بزيادة على سيدها وقوله وترجع مع ولدها للمالكها أي بعد وفاء الدين (قوله ولا ترجع للرهن) أي وإنما ترجع للمرتهن لأنها صارت أم ولده (قوله وللأيين يبيعه في الدين) أي سواء كان دين قرض أو بيع (قوله باذن) أي إذا أذن له الرهن في بيعه (قوله واقع في عقد الرهن) أي في وقت عقده (قوله لأنه) أي الاذن محض توكيل أي توكيل محض سالم عن توهم الاكره فيه (قوله وأولى بعده) وجه الأولوية أنه ربما يتوهم أن الإذن الواقع في العقد كالاكره على الاذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كالاذن (قوله إن لم يقل الخ) أي فان قاله فلا يستقل الأمين بالبيع حينئذ بل لا بد من إذن الحاكم كما يحتاج إليه من إثبات النية وغيرها (قوله كالمرتهن بعده) أي وأما إذن الرهن للمرتهن في البيع في حال العقد فقولان الجواز أي جواز استقلاله بالبيع لابن رشد وابن زرقون والمنع لبعض الواقفين قال لأنه هدية مديان ولما ذكر ابن عرفة القولين في الإذن للمرتهن في أصل العقد قال بعد ذلك وسوى اللخمى بين شرط توكيل المرتهن والمطل وهو نص للدونة اه لكن المصنف قدمنى على ما قاله بعض الواقفين من منع استقلال المرتهن بالبيع في تلك الحالة أطلق أوقيد (قوله وإلا بأن قال الخ) الأوضح وإلا بأن قيد للاميين في العقد أو بعده أو قيد أو أطلق للمرتهن في العقد أو بعده بعد العقد لم يحز يبيعه في الصور المحس بغير إذن الحاكم ، والحاصل أن الرهن إما أن يأذن ببيع الرهن للاميين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل إما أن يطلق أو يقيد فالصور ثمانية فان وقع منه الاذن للاميين في العقد أو بعده وأطلق جازله البيع بلا إذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا إذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في حالة العقد فلا بد من الرفع قيداً وأطلق على ما قاله المصنف تبعاً لبعض الواقفين (قوله مطلقاً) أي سواء قال ان لم أت بالدين في وقت كذا أو لم يقل (قوله فبحضرة الخ) أي فبيعه من أذن له في بيعه سواء كان أميناً أو مرتهناً بحضرة الخ (قوله ولم يغش فساد) أي لو بقى (قوله وإلا جاز

إليه من ثوب النية وغيرها فان عسر الوصول إليه فبحضرة عدول من المسلمين ندباً فان باع بغير إذن الحاكم مع تيسره (مضى) مطلقاً فيها) أي في الاميين والمرتهن في الصور المحس وان لم يحز ابتداء وعمل للمنع إذا لم يكن المبيع تافها ولم يغش فساد وإلا جاز

مطلقاً (نى تيسر الربع له أولاً * واعلم أن محل المضى إذا أصاب وجه البيع أمالو باع: قل من الفحمة كان لربه أخذه من المشتري وإن تداولته الاملاك فله أخذه بأى تمن شاء كالشفيع كما قاله شيخنا العدوى (قوله أى لا يعزله واحد منهما) أى لا يجوز ذلك ولو إلى بدل أو تنق منه كما لا يجوز أن يعزله أحدهما كذلك ليس له أن يعزل نفسه سواء كان موكلاً على حوز الرهن أو على يده على ما ظهر كما فى عقب (قوله واحد منهما) أى الراهن والمرتهن (قوله وليس له إيصاء به) أى ليس له إيصاء بوضعه عند أمين غيره إذا أراد سفره أو حضرته الوفاة فإن أوصى بذلك لم تنفذ وصيته ولوقال المصنف ولا ينفذ الإيصاء به كان أحسن لأنه لا يلزم من عدم جواز الإيصاء به عدم نفوذه اه خشى وقوله وليس له إيصاء به أى كما أن القاضى ليس له الإيصاء بالقضاء فالقاضى مثل الامين فى ذلك ومثلهما الوكيل ولو مفوضاً اليه ومقدم القاضى المقام على أيتام بخلاف الخليفة والوصى والمجير وامام الصلاة المقام من طرف السلطان وناظر الوقت فلكل واحد أن يوصى بمنصبه ويستخلف عليه والراد الناظر الذى جعل له الوافى الإيصاء به والا فهو كالقاضى كما فى عقب (قوله ان امتنع الراهن من بيعه) نى والحال أنه لم يأذن للامير ولا للمرتهن فى بيعه على مامر (قوله ولا يهدد) أى لا يخوف بما ذكر من الحبس والضرب (قوله وكذا يباع) أى يبيعه الحاكم وقوله اذا غاب الراهن أى أومات (قوله والرهن) نى وثبت أن الرهن ملك له أو استعارة أى وبعد حلف المرتهن يمين الاستظهار فى حق عن ابن رشد ان الذى جرى به العمل أن القاضى لا يحكم للمرتهن ببيع الرهن إذا غاب الراهن أو مات حتى يثبت عنده الدين وملك الرهن له وتعليقه مع ذلك انه ما وجه دينه ولا قبضه ولا أحاله وأنه باق عليه الى حين قيامه (قوله ولو كان غيره) أى غير الرهن أولى بالبيع أى لوفاء الدين وذلك لتعلق حق المرتهن بعينه وهذا ما استظهره ابن عرفة مخالفاً لابن يونس فى قوله ينظر الحاكم فى الأولى بالبيع الرهن أو غيره فيبيع ما هو الأولى لكن فى كلام ابن رشد ما يقتضى ذلك ونصه الرهن لا يباع على الراهن اذا امتنع من بيعه أو غاب ولم يوجد له ما يقضى منه دينه فيحتاج الى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته من بعدها ولا يفعل ذلك الا القاضى فأشبه حكمه على الغائب اه ق قوله ولم يوجد له ما يقضى منه دينه ربما اقتضى أنه لو وجد له شيء يقضى منه دينه غير الرهن نظر الحاكم فىوافق ما لابن يونس انظر بن (قوله ورجع مرتهنه بنفقه فى الذمة) ابن دأش رأى ان شأنها الوجوب على المالك لو لم يكن المالك رهناً بدليل ما يأتى فى قوله وان اتفق مرتهن على كشجر خيف الخ وقل فى قوله وان اتفق على كشجر أى بما يتوقف سلامته على النفقة ولا يلزم ماله لو لم يكن رهناً بنفقه وبعد لزوم فارت هذه قوله ورجع مرتهنه بنفقه فى الذمة قال طنى وهذا الحمل صواب ولعله أخذه من ابن عرفة فيؤخذ من التقرير المذكور أن العقار كالحيوان لأن نفقته غير واجبة واختار الشيخ المساوى ما أناده شارحنا من ان العقار كالحيوان لأنه لما رهنه وهو عالم بانتقاره للإصلاح فكأنه أمره بالنفقة فيرجع بها فى ذمته قال وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الاشجار انتهى بن (قوله ولو لم يأذن) بمبالغة فى قوله فى الذمة ورد بلبو قول أشهب ان نفقته على الرهن اذا لم يأذن له فيها تكون فى الرهن مبدأ بها فى ثمنه (قوله لانه قام عنه بواجب) أما فى الحيوان فظاهر وأما فى العقار فتعلق حق المرتهن به فاندفع ما يقال ان التعليل بقوله لانه قام عنه بواجب يقتضى قصر الرهن على الحيوان دون العقار لان الانسان يجب عليه الاثاق على دابته وعلى رقيقه فان امتنع اجبر على بيعهما ولا يجب عليه اصلاح عقاره وحينئذ فالأولى للشارح الاقتصار على الحيوان وأما العقار فهو داخل فى قوله الآتى وان اتفق على كشجر * وحاصل الجواب ان محل كون العقار لا يجب على صاحبه

مطلقاً (ولا يعزل الأمين)

الموكل على حوزة أو بيعه
أى لا يعزله واحد منهما
ولا يعضى عزله فان اتفقا
على عزله فلهما ذلك
(وليس له) أى للأمين
(إيصاء به) أى بالرهن
عند سفره أو موته لان الحق
فى ذلك للمترهين وهما لم
يرضيا الا بأمانته لا أمانة
غيره (وباع الحاكم) الرهن
(ان امتنع) الراهن من
بيعه وهو مصر أو امتنع من
الوفاء وهو موسر ولا
يجبس ولا يضرب ولا
يهدد وكذا يباع اذا غاب
الراهن مع ثبوت الدين
والرهن ولو كان غيره أولى
بالبيع (ورجع مرتهنه)
على الراهن (بنفقه) التى
أنفقها عليه حيث احتاج
لنفقة كالحیوان وكما
احتاج لحزمة ولو زادت
النفقة على قيمة الرهن لان
غلبته له ومن له الغلة عليه
النفقة (فى الذمة) أى ذمة
الراهن لا فى عين الرهن
(ولو لم يأذن) له الراهن
فى الاتفاق لأنه قام عنه
بواجب (وليس) الرهن

(رهنا به) أي بالاتفاق بمعنى النفقة (٣٨٣) بخلاف الضالة فإنه يرجع بها في عين اللتقط ويكون مقدما على الغرماء بنفقتها

(إلا أن يصرح) الرهن (بأنه) أي الرهن (رهن بها) أي في النفقة فإن صرح بأن قال اتفق عليه وهو رهن في النفقة أو بما اتفقت أو على ما اتفقت كان رهنا بها يقدم على الغرماء بنفقتة في ذلك الرهن قطعا واختلف فيما إذا قل اتفق على أن تنفقت في الرهن هل يكون رهنا فيها لأنه من التصريح أولا وعليه لو بيع بخمسة عشر والدين عشرة فإن الخمسة الفاضلة تكون أسوة الغرماء واليه أشار بقوله (وهل وإن قال) اتفق (وتنفقت في الرهن) تأويلان) واعترض بأن التأويلين فيها إذا قل على أن تنفقت الخ لا في الواو وأجب بأنه إن سلم ذلك فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو وهو ظاهر خلافا لمن ادعى الفرق على أن الوجه أن الظاهر التأويل بأنه رهن في النفقة لأنه إن لم يكن صريحا في الرهنية فهو ظاهر فيها فلا وجه للقول بأنه ليس برهن فيها وفرع على التأويلين وعلى تعريفه أول الباب للرهن الدال بظاهره على عدم اقتضائه للنظر قوله (ففى افتقار الرهن) لفظ

اصلاحه ما لم يتعلق به حق لغيره كما هنا (قوله رهنا به) أي بسببه وفيه على هذا فالمراد بالاتفاق النفقة أي الشيء المنفق أي وليس الرهن رهنا في النفقة بل مجرد وفاء الدين بأخذ الرهن من الرهينة ويكون للرهن أسوة الغرماء فيه واعترض على المصنف بأن الأولى حذف قوله وليس رهنا به لأنه مستفاد من قوله في الدمة فلا داعي لذكره ورد بان كونه في الدمة لا ينافي كونه رهنا فيه ألا ترى أن الديون في الدمة ومع ذلك يرهن فيها وحينئذ فذكر قوله وليس رهنا فيه مضطر لذكره والحاصل أن فائدة كون النفقة في الدمة أنه إذا زادت على قيمة الرهن فإنه يتيه بذلك في ذمته وهذا صادق بكون الرهن رهنا فيها أولا فأفاد أنه ليس رهنا فيها بقوله وليس رهنا به (قوله فإنه يرجع بها) أي بالنفقة في عين الشيء المتقط وقوله ويكون أي المنفق مقدما الخ فإن زادت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع بتلك الزيادة على ربهما وضاعت على التفق والفرق بين الضالة والرهن إذا كان حيوانا حيث كانت النفقة عليها في عينها والنفقة على الرهن في الدمة أن الضالة لا يعرف صاحبها حين الاتفاق عليها ولا بد لها من النفقة عليها لذا رجع بالنفقة في عين ما اتفق عليه وأما الرهن فإن صاحبه معروف حين الاتفاق عليه فلو شاء طالبه بالاتفاق عليه فإن امتنع أو غاب رفع للحاكم (قوله بأن قل) أي الراهن للرهن اتفق عليه أي على الرهن (قوله أولا) أي أولا يكون الراهن رهنا فيها لأن هذه الصيغة ليست صريحة في أن الرهن رهن فيها لاحتمال أن المراد اتفق على أن تنفقت بسبب الرهن أو واقعة في مقابلة الرهن فالرهن رهن فيها على الاحتمال الثاني دون الأول (قوله وهل الخ) أي وهل يكون رهنا فيها وإن قل الراهن للرهن اتفق وتنفقت في الرهن أي أولا يكون رهنا فيها في هذه الحالة تأويلان الأول لابن يونس وجماعة والثاني لابن رشد وابن شبلون (قوله وأجب بأنه أن سلم ذلك) أي أن سلم أن محل التأويلين إذا قل على أن تنفقت في الرهن لافي الواو وحاصل هذا الجواب أننا لا سلم أن محل التأويلين إذا قل على أن تنفقت في الرهن فإن كلام ابن يونس صاحب التأويل الأول يفيد أن الرهن رهن في النفقة سواء قل على أن تنفقت في الرهن أو قال وتنفقت في الرهن وكلام ابن رشد يفيد أن النفقة في الدمة سواء قل على أن تنفقت في الرهن أو قال وتنفقت في الراهن سلمنا أن التأويلين إنما وقفا في على أن تنفقت الخ لافي الواو لكن المصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو والحاصل أن أحوال الاتفاق ثلاثة الأول أن يقول الراهن للرهن اتفق على الرهن فقط ولا يزيد وفي هذه الحالة النفقة في الدمة فقط الثاني أن يقول اتفق عليه وهو رهن في النفقة فالرهن في هذه الحالة رهن في النفقة انفاقا ، الثالث أن يقول اتفق على أن تنفقت في الرهن وهو محل التأويلين ومثلها عند المصنف ما إذا قال اتفق وتنفقت في الرهن خلافا لمن قال أنه رهن في النفقة في هذه الحالة انفاقا (قوله فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو) أي رأى أنه لا فرق بين الصيغة التي فيها على والصيغة التي فيها الواو وقوله وهو ظاهر أي وعدم الفرق بينهما ظاهري أي وحينئذ فتقاس الصيغة التي فيها الواو على التي فيها على في جريان التأويلين ووجه ظهور عدم الفرق أن اتفق وتنفقت في الرهن يحتمل أن المعنى اتفق وتنفقت واقعة في مقابلة الرهن ويحتمل أن المعنى اتفق وتنفقت بسبب الرهن أي أنه الحامل لك على الاتفاق فهي محتملة للاحتمالين كالمقيس عليه (قوله خلافا لمن ادعى الفرق) أي فقال إن اتفق على أن تنفقت في الرهن قريب من التصريح بأنه رهن في النفقة بخلاف اتفق وتنفقت في الرهن فإنه بعيد من التصريح بأنه رهن فيها لأن التبادر منه أن النفقة بسبب الرهن وحينئذ فلا يتم القياس (قوله على أن الخ) استدرك على ما يتوهم من تسارى التأويلين (قوله ففى افتقار الخ) اعلم أنه قد

في النفقة من التصريح فيها برهن الرهن فيها وعدم افتقاره لفظ مصرح به بل يكفي ما يدل على ذلك (تأويلان وإن أنفق مرتين) من ماله (على) رهن (كشجر) أو زرع (خيف عليه) التلف بعدم الاتفاق وأبى الراهن منه ولم يأذن للمرتن فيه حيث انقطع الماء عنه فاحتيج لأجرائه أو لإصلاح البئر (بدى) من الثمر أو الحب (بالنفقة) التي صرفها (٢٥٣) في ذلك على الدين الذي رهن فيه

الشجر أو الزرع ولا تكون

النفقة في ذمة الراهن والفرق

بينه وبين قوله قبله في الذمة

أن نفقة الحيوان وكذلك

العقار لا بد منها فكان

المرتن دخل على الاتفاق

عليها فإذا لم يشترط كون

الرهن رها بها كان سلفا

منه للراهن بخلاف عدم

البئر ونحوه فإنه غير

مدخول عليه ولما كان

أحياء الزرع ونحوه إنما

يحصل عن اتفاقه بدى

به على دين المرتن فإن أنفق

بأذن الراهن أو بدوت

علمه بالنفقة في ذمة الراهن

(وتؤولت) للدونة

(على عدم جبر الراهن

عليه) أى على الاتفاق

على الشجر أو الزرع

(مطلقاً) كان الرهن

مشرطاً في صلب العقد

لبيع أو القرض أو متطوعاً

به بعده والمرتن بالخيار

في الاتفاق فإن أنفق

كان في الرهن لا الذمة

وهذا جواب عن سؤال

مقدر نشأ من الكلام

السابق وهل هو يجبر الراهن

على الاتفاق لأحياء الرهن

إذا كان كشجر أو لا

وقع خلاف هل الرهن يحتاج لفظ مصرح به أو لا يحتاج لذلك والاول قول ابن القاسم والثاني قول أشهب فإذا دفع الدين لرب الدين لمصلحة ولم يزد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقل كانت تلك السلفة رها عند أشهب لا عند ابن القاسم وعليهما يتفرع التأويلان السابقان في النفقة إذا قال الراهن للمرتن أنفق ونفقتك في الرهن فمن قال إن الرهن لا يكون رها في النفقة بل في الدين فقد راعى قول ابن القاسم بانتقار الرهن لفظ مصرح به ومن قل لا يكون الرهن رها في الدين والنفقة معاً فقد راعى قول أشهب بعدم انتقار الرهن لفظ مصرح به والصف قد عكس في البناء لأن التأويلين في النفقة مفرعان في الواقع على هذا الخلاف لا العكس وأجاب بعضهم بأن الفاء في قول المصنف هي انتقار الخ للتعليل لا للتفريع أى فيه تأويلان لأن في انتقار الرهن لفظ مصرح به وعدم انتقاره لذلك وتولين بالتأويلان مفرعان على القولين ومن هذا تعلم أن قول الشارح وفرع على التأويلين الخ لا يظهر ويؤلم أن قول المصنف ثانياً وتأويلان صوابه قولان اه شيخنا عدوى (قوله في النفقة) أى في كون الرهن رها في النفقة (قوله وعدم افتقاره) أى بناء على أن كون الرهن رها في النفقة لا يشترط فيه التصريح بكون الرهن رها فيها (قوله من ماله) أى ولو كان قد تدانته ليوفيه (قوله خيف عليه) الظاهر أن المراد بالخوف هنا الظن فما فوقه ومفهوم خيف عليه أنه إذا لم يخف عليه إذا ترك لا ينفي أنه لا شيء للمرتن (قوله ولم يأذن) أى وانفق عليه مع علم الراهن فالشروط أربعة (قوله على الدين) متعلق بقوله بدى أى بدى بالنفقة على الدين في ذلك الرهن فإن زادت النفقة على قيمته لم يتعلق بذمة إلا بأذنه (قوله وكذلك العقار) أى لشبهه بالحيوان من حيث استتماله في نحو السكنى فتأمل (قوله بدى به على دين المرتن) قال عقب معنى التبذنه بما أنفق أن ما أنفق يكون في ثمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فإن ساوى ما ذكر للنفقة أخذها المرتن وإن قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدية بخلاف المسئلة السابقة المتعلق باتفاقه فيها بذمة الراهن فإن فضل شيء عن نفقته بدى بها في دينه فإن فضل شيء كان للراهن (قوله على الشجر أو الزرع) أى للرهنين وخيف عليهما الفساد (قوله وهذا) أى قول المصنف وتؤولت الخ (قوله بالتطوع بعد العقد) أى فإذا كان الرهن متطوعاً به فلا يجبر الراهن على النفقة عليه والمرتن مخير فإن أنفق كانت النفقة في الرهن لا في الذمة وأما إن كان الرهن مشروطاً في العقد فإن الراهن يجبر على الاتفاق عليه فإن امتنع وأنفق المرتن عليه كانت نفقته في الذمة لا في الرهن (قوله وضمنه مرتن) أى ضمن المرتن مثله إن كان مثلياً وقيمته إن كان مقوماً إن ادعى تلفه أو ضياعه أو رده وهل تعتبر القيمة يوم الضياع أو يوم الارتهاق قولان ووفق بعضهم بين القولين بأن الأول فيما إذا ظهر عنده يوم ادعى التلف والثاني فيما إذا لم يظهر عنده من يوم قبضه حتى ضاع اه بن قلا عن الليطية (قوله لا يد ايمى) أى وإلا كان الضمان من الراهن (قوله من كل الخ) يان لمخدوف أى ونحوها من كل الخ وذلك كالسفينة وقت جريها رهنهت وحدها أو مع آلتها وأما آلتها في محاب عليه مطلقاً رهنهت وقت جرى السفينة أو راسية

(و) تؤولت (على التقييد) لعدم جبره (بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) دون المشروط في العقد فيجبر الراهن عليه لتعلق حق المرتن به وإن كان الإنسان لا يجبر على إصلاح عقاره وعليه فإن أنفق كان في الذمة وإنما لم يقل وهل كذا أو كذا تأويلان إشارة إلى رجحان الاول ثم شرع في شروط ضمان الرهن وهى ثلاثة بقوله (وضمنه مرتن) إن كان يده لا يد أمين (وكان مما يقاب عليه) كعلى وسلاح وثياب وكتب من كل ما يمكن إخفاؤه وكنهه

(قوله لحيوان وعقار) أى وسفينة واقفة في الرسى فإذا ادعى ضياع ذلك الذى لا يغاب عليه أو تلفه أو رده فانه يصدق ولا ضمان عليه ومحل تصديقه في دعوى الرد ما لم يكن قبضه بيينة لاتوثق وإلا فلا يصدق كما في ح واعلم أن مثل الرهن في التفرقة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب العواري وضمن الصناع والبيع بخيار وثقة المحضون اذا دفعت للحاضن والصدقا اذا دفع البراة وحصل فسخ أو طلاق قبل الدخول وما يبد الورثة اذا طرأ دين أو وارث آخر والمشتري من غاصب ولم يعلم بقصبه والسلعة المحبوسة للثمن أو الاشهاد (قوله لان الضمان النخ) علة لمحذوف (١) أى فان شهدت بيينة يتلفه أو هلكه بغير سببه فلا ضمان عليه لان الضمان هنا ضمان تهمة وهي تنقضي باقامة البيينة (قوله والتهمة موجودة) أى ولأن التهمة موجودة عند عدم البيينة والأولى حذف هذا التعليل والانتصار على ما قبله لان هذا إنما يصلح علة لاشتراط عدم (٢) البيينة لا لاشتراط عدم الضمان فتأمل (٣) (قوله القائل بعدم الضمان عند الشرط) قال الاخفى ونحوه للمازرى إنما يحسن خلاف الشيخين (٤) في الرهن المشترط في عقد البيع والقرض وأما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف وإسقاط الضمان معروف ثان فهو إحسان على إحسان فلا وجه لعدم اعتباره قال شيخنا العدوى وهذا التقييد معمول به (قوله أو علم النخ) هذا داخل في حيز البالغة على الضمان لاحتمال كذبه خلافا لمن قال إنه إذا علم احتراق محله المعتاد فانه لا ضمان عليه ولو لم يأت ببعضه فيه المحرق (قوله وادعى حرقه) أى وادعى أنه كان به وأنه حرق مع متاعه (قوله إلا يبقاء بعضه محرقاً) قيل الأولى غير محرق إذ البعض المحرق لا يبقى وإنما الذى يبقى البعض غير المحرق وأجيب بأن المحرق يطلق على ما أذهبه النار بالكلية وعلى ما بقيت آثاره هافية ولم تذهب بالكلية فأطلقه المصنف (٥) أو لا في قوله بكحرقه بالمعنى الاول وأطلقه ثانياً في قوله إلا يبقاء بعضه محرقاً بالمعنى الثانى على طريق شبه الاستخدام * واعلم أن الرهن إن كان متحداً كفى الاتيان ببعض منه محرقاً وإن كان متعدداً فلا بد من الاتيان ببعض كل واحد منه محرقاً (قوله فلا ضمان) أى فلا يبرئه من الضمان إلا مجموع شيئين الاتيان ببعضه محرقاً وعلم احتراق محله وأما إن أتى ببعضه محرقاً ولم يعلم احتراق محله أو علم احتراق محله ولم يأت ببعضه محرقاً فالضمان ثابت على المرتهن وزاد ابن المواز قيدا ثالثا وهو أن يعلم أن النار التي أحرقت المحل ليست من سببه فان جهل كونها بسببه أو لا فالضمان عليه وهذا التقييد معتبر فلا وجه لاهمال المصنف له (قوله أى أفنى الامام الباجى) أى لما احترقت أسواق طرطوشة وهو وجيه قال بن وبذلك جرى العمل عندنا ونقل في التوضيح مثل فتوى الباجى عن المازرى ونصه وذكر المازرى أنه نزل عندهم سنة ست وثمانين وأربعمائة لما فتح الروم زويلة والمهدية ونهبوا الاموال وكثرت الخسومات مع المرتهين والصناع وفي البلد مشايخ من أهل العلم متوافرون فأفتى بعضهم بتكليف المرتهن والصناع البيينة أن ماعنده قد أخذه الروم وأفتيت بتصديقهم وكان القاضي حينئذ يعتمد فتوى توقف لكثرة من خالفنى حق شهد عنده عدلان أن شيخ الجماعة السيورى أفنى بما أفنت به ثم قدم علينا كتاب المتقى فذكر

لا حيوان وعقار (وَلَمْ تَشْهَدُ بِيْنَتُهُ) أو شاهد مع يمين (بكحرقه) أو سرقة أو تلفه لان الضمان للتهمة عند ابن القاسم فيضمن مع الشروط المذكورة (ولو شرط) المرتهن في عقد الرهن (البراة) أى عدم الضمان لانه من إسقاط الشيء قبل وجوبه والتهمة موجودة خلافاً لأشهب القائل بعدم الضمان عند الشرط (أو علم احتراق محله) المعتاد وضعه فيه وادعى حرقه مع متاعه فيضمن لاحتمال كذبه (إلا يبقاء بعضه محرقاً) مع علم احتراق محله فلا ضمان وقوله محرقاً فرض مسئلة أى معطوباً محرقاً أو مقطوعاً ومكسوراً أو مبلولاً (وأفنى) أى أفنى الامام الباجى (بعدمه) أى عدم الضمان (في العلم) أى علم احتراق محل الرهن

(١) قوله لمحذوف ويحتمل أنه علة لاشتراط انتفاء البيينة (٢) قوله لاشتراط عدم أى لا للضمان مع اشتراط عدمه (٣) قوله فتأمل تأملت فوجدت جصلة علة للضمان مع اشتراط عدمه أى وإنما ضمن مع اشتراط عدمه لان التهمة التي هي علة الضمان موجودة بل تقوى به اه (٤) قوله الشيخين المراد هنا ابن القاسم وأشهب اه (٥) قوله فأطلقه المصنف النخ فيه أن الاول مصدر والثانى اسم مفعول قايس فيه شبه استخدام اه كتبه محمد عليش

المتادوضع فيه وادعى الرهن أنه كان به إذ ثبت أنه كان به لم يضمن انفاً (٣٥٥) وثوى الباجى ضعيفة (وإلا) بأن لم يكن

يده بل يد أمين أو ركا
في موضعه كجار بشجرة
وزرع بأرضه أو كان
الرهن بيد الرهن وهو
عالم لا يغاب عليه كدور
وعبيد أو شهدت بيته
بكره أو وجد بعضه
محرقة مع علم احتراق محله
أو علم احتراق المحل
الموضوع فيه الرهن فقط
على ما للباجى (فلا)
ضمان على الرهن (أو
اشتراط) الرهن على
الرهن (ثبوته) أى
الضمان عليه (إلا أن
يكنه عدول) وكذا
عدول وامرأتان فما
يظهر (في دعواه)
موت دابة ونحوه
معه في سفر أو حضر ولم
يعلم به أحد فيضمن بخلاف
لو صدق فلا ضمان أو
قالوا رأيناها ميتة ولم نعلم
أنها الرهن وحلف أنها
الرهن (وحلف)
الرهن (فما يغاب
عليه) وأولى في غيره
(أنه تلف بلا دلسة)
في دعوى التلف (و) أنه
(لا يعلم موضعه) في
دعوى الضمان قالوا
وللتقسيم معنى أو وإنما
حلف مع ضمان القيمة أو

فيه في الاحتراق مثل ما أتيت به ود كر كلام الباجى اه (قوله المتاد وضع فيه) أى والحال أنه لم
يأت يعنه محرقة إذ هو محل الخلاف (قوله وثوى الباجى ضعيفة) قد علمت أن بن قد اعتمد فتواه وأما
شيخنا في حاشية خشي وغيره فقد ضعفوها وصححوا القول بالضمان وتبينهم في ذلك شارحنا (قوله وهو
عالم لا يغاب عليه كدور وعبيد) أى والحال أنه لم يحصل من الرهن تعدد وإلا ضمن • ومن التحدى أن
يسافر بالرهن أو يبيع الدين فيسلم الرهن للمشتري من غير إذن ربه كفى ح (قوله أو علم احتراق المحل
الموضوع فيه الرهن فقط على ما للباجى) فيه أن إدخال هذا تحت إلا لا يناسب لأن هذا هو قول المصنف قبله
وأنتي بعدهم فالأولى حذفه تأمل (قوله ولو اشترط ثبوته) مبالغة في عدم الضمان لكن لا بد من حلفه أنه
تلف بلا دلسة منهم ما كان أولاً كحاشيتي ورد بل على أشبه القائل إنه يعمل بالشرط (قوله إلا أن يكنه
عدول) أى أن الرهن إذا كان محالاً يغاب عليه وادعى تلفه وكذبه المدول صريحاً بأن قالوا إنه باعها ونحوه
أو ضمناً بأن قال جيرانه أو المصاحبون له في السفر لا تعلم موتها فانه يضمنها ومفهوم يكذب أنه أو صدقه تعدول
كما قالوا أن هذا الرجل كانت معه دابة ومات ولكن لا ندري هل هي دابة الرهن أو غيرها فانه لا يضمن
وأولى إذا قالوا إنها دابة الرهن لكن في الأولى لا بد من حلفه أنها هي دون الثانية ومفهوم عدول أنه
لو كذبه غيرهم لم يضمن لطريق التهمة بكتهم الشهادة له بموتها (قوله وكذا عدول وامرأتان) أى وكذا
يكفى في تضمينه تكذيب عدول وامرأتين وقوله فيما يظهر أى لأنها دعوى مالية يكفى فيها العدل والرائان
(قوله في دعواه موت دابة) للراد دعواه تلف ما يضمنه فلا مفهوم لدابة ولا موت وذلك بأن يكنه
المدول في دعواه مسرقة الدابة أو السفينة (قوله وحلف أنها الرهن) أى فان نكل حبس وإن طال سجنه
دين وعلى كل حال لا ضمان عليه (قوله وحلف فيما يغاب عليه) أى حيث قلنا بضمان الرهن فيما
يغاب عليه فلا بد من حلفه سواء كان منهما أولاً أو لا فان حلف غرم القيمة أو المثل وإن نكل حبس فان
طال سجنه دين وغرم المثل أو القيمة قاله شيخنا • والحاصل أنه إن أمر بالخلف مع تضمينه مخافة أن
يكون أخفاه فان حلف غرم القيمة فقط وإن نكل حبس فان طال سجنه دين وغرم القيمة أو المثل
على ما تقدم ثم إن القول بحلفه مطلقاً قول ابن مزين قال عياض وحمل عليه بعض الشيوخ ظاهر المدونة
ومقابل يقول لا يمين على الرهن إلا أن يدعى الراهن أنه علم بذلك وإلا حلفه الرهن كذا في المواق
عن ابن عرفة (قوله وأولى الخ) أى لأنه إذا حلف فيما يضمنه فأولى فيما لا يضمنه إلا أنه فيما لا يغاب عليه
يحلف مخافة أن يكون أخفاه فان نكل حبس فان طال سجنه دين ولا غرم وما ذكره الشارح من
حلف الرهن فيما لا يغاب عليه الذى لا يضمنه أحد أقوال ثلاثة وهى حلفه مطلقاً منهما أولاً وعدم
حلفه مطلقاً ثالثها يحلف المتهم دون غيره (قوله واستمر ضمانه إن قبض الدين) يعنى أن الرهن إذا
كان ما يضمن بأن كان ما يغاب عليه فان ضمانه من الرهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه له لان
الأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يسلمه لربه ولا يكون ذلك الرهن عند الرهن بعد براءة ذمة
الراهن كالوديعة وقول المصنف أو وهب أى هبة يراها المدين الذى هو الراهن بأن وهب الدين له
هذا هو المراد وإلا ففي كلامه اجمال لانه يصدق على هبة لغير المدين مع أنه إذا وهب الدين لغير
المدين صار من عنده الرهن أميناً على الرهن لا مرنها وحينئذ فلا يضمن قال ح وإذا وهب الرهن
الدين للراهن ثم تلف الرهن فضمنه في حقه كان للرهن ابطال الهبة إذا حلف أنه إنما وهبه الدين
لأجل أن يبرئ ذمته من الرهن ويلزم الراهن غرم الدين ويتقاصان فان فضل عند أحدهما للآخر
شيء دفعه له قاله أشهب وتردد قول القاسم يقول بما لأشهب ويعتدل أن يخالف

المثل على اخفائه رغبة فيه (واستمر ضمانه) أى ما يغاب عليه (إن قبض الدين) من الراهن (أو وهب) له حتى يسلمه للرهن
لربه ولا يكون بعد البراءة من الدين قبل تسليمه كالوديعة لانه قبض على وجه التوثيق لا الأمانة (إلا أن يحضره الرهن) لربه

بعد البراءة من الدين (أو يدعوه لأخذه) من غير احضار (فيقول) ربه (أو تركه عندك) وان لم يقل ودية فلا ضمان على المرتهن لأنه صار أمانة فإذا لم يقل في الثانية أركه عندك فلا ضمان ولا مفهوم ليدعوه لأخذه بل حتى قال بعد قضاء الدين في الثانية أركه عندك فلا ضمان * ثم شرع يتكلم على ضمان (٢٥٦) ما اذا جنى الرهن بعد حيازة المرتهن له على مال أو بدن فقال (وإن جنى الرهن)

أى ادعى شخص على الرهن جنسية الرهن بدليل قوله (واعترف رهنه) بالجنسية (لم يصدق) الرهن (إن أعدم) أى إن كان معدما ولو بالبعض حال اعترافه لاتهامه على تخليصه من المرتهن ودفعه للمجنى عليه والمراد أنه لم يصدق بالنسبة للمرتهن وأما بالنسبة للرهن فيصدق لانه مكلف يؤخذ باقراره فيخير بعد وفاء الدين في تسليمه للمجنى عليه وفدائه فان يسع في الدين تسع المجنى عليه الرهن بالأقل من الثمن وأرض الجناية وهذا في رهن تتعلق به الجناية كعبد وأما حيوان لا يعقل فلا تتعلق به جنائية بل إما هدر وإما إن تتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب كإسياتى (وإلا) يكن الرهن معدما بل كان مليا (بقي) الرهن على رهنيته (إن فداء) رهنه بأن دفع للمجنى عليه أرض الجنائية (وإلا) يفده سيده إلى (أسلم) الرهن وجوباً للمجنى عليه لكن (بعد) مضي (الأجل ودفع الدين)

فيقول بلزوم الهبة وإن ضمن المرتهن القيمة أو المثل قال شيخنا ومقاته أشهب أصل يخرج عليه كل ما فعل لغرض فليتيم (قوله بعد البراءة من الدين) أى بعد براءة الرهن منه بقبضه منه أو هبته له ومفهوم قوله بعد البراءة أنه لو أحضره له قبلها فأعرض الرهن عنه فإنه لا يسقط ضمانه من المرتهن (قوله فيقول أركه عندك) أى وأبقه عندك أو أخله عندك أو أودعه عندك أو أمسكه عندك (قوله فإذا لم يقل في الثانية أركه عندك فلا ضمان) أى بأن دعاه لأخذه من عنده فأعرض عنه ولم يجبه وأما إذا أحضره له ودعه لأخذه فأعرض عنه ولم يقل أركه عندك فلا ضمان فقول المصنف فيقول أركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج لرجوعه للأولى لأنه حيث أحضره له كفى ذلك في استقاط الضمان سواء قل له أركه عندك أولا بأن أعرض عنه ولم يجبه (قوله بل متى قل بعد قضاء الدين في الثانية) لعل الأولى حذف قوله في الثانية لأنه متى قل الرهن بعد براءته من الدين للمرتهن أركه عندك فلا ضمان عليه سواء كان المرتهن أحضره له أو دعاه لأخذه أو لم يحصل واحد منهما كما أنه إذا أحضره له فأعرض عنه وتركه عنده ولم يقل أركه عندك فإنه لا ضمان على المرتهن أيضا إذا تلف أو ضاع (قوله وإن جنى الخ) يعنى أن الرهن إذا حاز المرتهن ثم ادعى شخص على الرهن أن الرهن جنى جنائية أو استهلك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فإن كان معدما وقت اعترافه ولو ببعض الدين لم يقبل قوله لأنه يتم على خلاصه من يد المرتهن ودفعه للمجنى عليه نعم إن خلاص من الدين تعلقت الجنائية برقبته خير سيده بين إسلامه وفدائه (قوله أى ادعى شخص على الرهن جنائية الرهن) ظاهره أنه لا فرق بين أن يدعى جنائته قبل الارتهان أو بعده وهو كذلك لأن الفرض أن الرهن القرب بالجنائية معدم والمرتهن حائزه فيها وإنما يفرق إذا كان مليا كما يأتي (قوله واعترف رهنه بالجنائية) أى فقط دون المرتهن والحال أن تلك الجنائية لم تثبت بالينة (قوله حال اعترافه) أى ولو كان في آخر الأجل (قوله وأما بالنسبة للرهن) الأوضح وأما بالنسبة له في نفسه (قوله فان يسع في الدين تسع المجنى عليه الرهن) أى في ذمته (قوله بل أما هدر) أى أن لم يكن سائق ولا راكب ولا قائد (قوله بل كان مليا) أى من حين الاعتراف بالجنائية للأجل (قوله بقى الرهن على رهنيته) أى للأجل ثم بعد ذلك أما أن يفكه سيده بدفع الدين وإما أن يراضوا على بيعه وإما أن يراضوا على بقاء الدين أجلا ثانياً بذلك الرهن أو برهن بدله فإذا حل الأجل الثاني فسكذلك (قوله والا أسلم بعد الأجل ودفع الدين) أى وإن لم يفده بقى ذلك الجاني رهنا للأجل فإذا جاء الأجل أجبر على وفاء الدين وإسلام ذلك الجاني للمجنى عليه ابن عرفة انظر لو أبى من فدائه أولا وهو على ثم أراده حين جاء الأجل ونازعه المجنى عليه فلا يظهر أنه ليس له ذلك لانه لو مات كان من المجنى عليه وسبق إليه أبو الحسن اه بن (قوله وقد علم من هذا) أى التقرير الذى قلناه (قوله في المسكتين) أى مسئلة الفداء ومسئلة عدم الفداء (قوله يبقى ساقطا) أى يبقى رهنا حالة كونه ساقطا حق المجنى عليه منه وقوله يبقى معه أى يبقى رهنا مصاحبه لتعلق حق المجنى عليه وعمل قوله وإلا بقى أن فداء إذا اعترف الرهن للمجنى عليه وأما إن اعترف بعد الرهن أن جنى قبله ثم رهنه بقى أيضا رهنا أن فداء فان أبى من فدائه حلف أنه لم يرض بتحمل أرض الجنائية وأجبر على إسلامه مع تعجيل الحق أن كان مما يعجل فان كان مما لا يعجل بأن كان عرضا من بيع

ولم

لر به لانه وثيقة مقدمة على الجناية فاذا حل الأجل جبر على دفعه وعلى إسلامه

كذا في اللدونة وقد علم من هذا أنه يبقى رهنا في المسكتين لكنه في حال الفداء يبقى ساقطا حق المجنى عليه منه وفي حال عدمه يمي معه تعلق حق المجنى عليه به

(وإن ثبتت) الجناية بعد الرهن بيينة (أو اعترفا) معا أي الرهنتان فإن فداء (٢٥٧) الراهن بقبر

يفسده (وأسلمه) أي
أراد إسلامه للمعنى عليه
خير الرهن (فإن أسلمه
مرتهنه أيضا)
كالراهن (العبد الجاني
(للمعنى عليه بماله)
رهن معه وألا ويقيم دين
الرهن بلا رهن لرضاه
بذلك (وإن فداء)
الرهن (بخير إذنه)
أي الراهن (ففداؤه)
نافذ (في رقبة فقط)
دون ماله مبدأ به على الدين
ويقيم رهنا على حاله (إن لم
يرهن بماله) فان
رهن به ففداؤه فيها وأما
ذمة الراهن فلا يتعلق الفداء
بها مطلقا (ولم يسع)
العبد الجاني القدي سواء
كان فداؤه في الرقة فقط
أو فيها وفي المال (إلا في
الأجل) أي جسده لأنه
رجع لما كان عليه من الرهنية
وهو إنما يباع عند الأجل
(وإن) فداء الرهن
(بإذنه) أي باذن الراهن
(فليس) الرهن (رهنا
به) أي بالفداء بل هو
سلف في ذمة الراهن وهذا
ضعيف والتمتدأ به يكون
رهنا به ولو قال كإذنه لو ائق
الراجح مع إفادة أنه يجري
فيه أيضا قوله ففداؤه في
رقبة الخ (وإن قضى
بعض الدين أو سقط)

ولم يرض من هوله بتعجيله ألغى إقراره على المرتهن كما لو كن مصرراً في المسئلة السابقة وبغير المجنى
عليه بين تعريم الراهن قيمته يوم رهنه لتعديه وبين صبره حتى يحل الأجل ويبيع ويتبعه بشئنه وهذا
مالم يكن الأرض أقل وإلا غرمه (قوله) وان ثبتت الجناية بعد الرهن (أي وان ثبتت الجناية بيينة
حالة كونها بعد الرهنية وأشار الشارح بهذا إلى أن عمل كلام المصنف إذا جنى بعد رهنه أما إذا جنى
قبله ففيه تفصيل آخر وحاصله أنه ان ثبتت بيينة وفداء الراهن بقي رهنا على حاله وإن أراد إسلامه
آتى برهن ثقة كالأول لأنه أغر المرتهن وان اعترفا فان فداء الراهن بقي رهنا وان أسلمه فينبغي
أن يبقى الدين بالرهن (قوله) فان فداء الراهن (حاصله أن الجناية بعد الرهنية إذا ثبتت بيينة أو اعتراف
من المتراهنين فقد تعاقب الجاني ثلاث حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق المجنى عليه فيخير الراهن أولاً لأنه
المالك لئلا في دفع فدائه ودفع ثرش الجناية وإسلامه للمعنى عليه فان فداء بقي رهنا على حاله وإن أراد
إسلامه خير الرهن لتقدم حقه على المجنى عليه في فدائه وإسلامه فان أسلمه كالراهن بقي الدين بلا
رهن وإذا اختار فداءه فإما أن يفديه بغير إذن الراهن أو بإذنه فإن فداءه بغير إذنه كان الفداء في رقبة
ويبقى رهنا على حاله وإن فداءه بإذنه كان الفداء ديناً في ذمة الراهن والعبد رهناً في الدين وقد ذكر
المصنف كل ذلك لإفادته الراهن له فانه ركه للاستغناء عنه بما سبق من التصريح بالفداء لأن الحكم
هنا مساو لتلك (قوله) بماله أي مع ماله قل أو أكثر (قوله) وان فداء الرهن (أي من ماله نفسه لامن
مال العبد قال ابن يونس ليس للمرتهن أن يؤدي ثرش الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء
سيده زاد عبد الحق في النكس وسواء كان مال العبد مشروطاً دخوله في الرهن أم لا لأن المال إذا قبضه
أهل الجناية قد يستحق منهم فيتعاقب بالسيد غرم مثله لأن رضاه يدفعه إليهم كدفعه ذلك من ماله وأما
إذا أراد الراهن فداء العبد من ماله وأبى المرتهن فلا كلام للمرتهن والقول للرهن سواء كان المال
مشروطاً دخوله في الرهن أم لا (قوله) ولم يسع (أي جبراً على الراهن كما في خش (قوله) سواء كان
فداؤه في الرقة فقط (أي لكونه رهنا بغير ماله وقوله) وفها وفي المال (أي إذا كان رهنا بماله (قوله) وهو)
أي العبد الرهن إنما يباع (قوله) أي بإذن الراهن (أي الذي أراد إسلامه) (قوله) فليس الرهن (أي
فليس العبد للرهن ولا ماله (قوله) بل هو سلف في ذمة الراهن (أي إلا أن ينص على كون العبد رهناً
في الفداء (قوله) وهذا ضعيف (هو قول أشهب ومحمد وقوله) والتمتدأ الخ هو قول ابن القاسم عن مالك
الليطى وقد خالف كل من ابن القاسم وأشهب قوله فيمن أمر أن يشتري له سلمة يتقذ ثمنها عنه فقد
قل ابن القاسم لا تكون ييداً لمأور رهنا فيما دفع لاقتنار الرهن لفظ مصرح به وقال أشهب هي رهن
فيه لعدم افتقاره للفظ مصرح به ابن عرفة وقد يجاب لابن القاسم بأن الدافع في الجناية مرتهن فانسحب
عليه حكم وصفه ولأشهب بتقديم اختصاص الراهن بمال العبد قبل جنائته فاستصحب وعدم تقدم
اختصاص الأمر بالسلعة قبل الشراء (قوله) ففداؤه في رقبة الخ (أي ان لم يرهن بماله وإلا ففي رقبة
وماله (قوله) والتمتدأ أنه (أي الرهن يكون رهنا به أي فيه أي في الفداء كما أنه رهن في الدين
والحاصل أن الراجح أن الفداء في رقة العبد فقط إن رهن بغير ماله وإلا كان في رقبة وماله سواء فداء
الرهن من ماله باذن الراهن أو بغير إذنه (قوله) وان قضى (أي الراهن بعض الدين وقوله) أو سقط
البعض أي أو سقط بعض الدين عن الراهن بهية أو صدقة عليه من الرهن (قوله) ولو تعدد (أي هذا إذا تعدد
كعبد وداربل ولو تعدد ككتاب (قوله) لأن كل جزء منه (أي من الرهن ولو قل لأن جميع الرهن رهن
في كل جزء من أجزاء الدين كان أوضح (قوله) قد تحول عليه الأسواق (أي فبرخص الرهن ولا يفي

(٣٣ - دسوقي - لث) البعض بهية أو صدقة أو طلاق قبل بناء (فجميع الرهن) ولو تعدد (فيما بقي) من الدين لأن
كل جزء منه رهن بكل جزء من الدين ولأنه قد تحول عليه الأسواق

فليس للراهن أخذ شيء منه (كاستحقاق بعضه) أى الرهن متحداً أو متعدداً لما بقى منه رهن في جميع الدين فهذه عكس ما قبلها فان كان الرهن مما ينقسم قسم وقى (٢٥٨) نصيب الراهن رهنًا وإلا يبيع جميعه كغيره من المشتركات التى لا تنقسم إذا

طلب أحد الشريكين البيع فان استحق كله قبل القبض فان كان مينا خيرا المرتن بين فسخ البيع ولو فات واضائه فيبقى الدين بلا رهن كبد القبض ان غره الراهن وإلا بقى الدين بلا رهن وان كان غير معين بعد فسخه جبر على خلفه على ارجح ولا يتصور استحقاقه قبل قبضه (والقول) عند تنازع المرتنين بأن قل واضح اليه على شيء هو رهن وقادربه بل أمانة أو عارية أو وضعت يدك عليه بلا إلفى (لمدعى نقي الرهنية) لتحكم بالأصل فمن ادعى خلافه فعليه البيان وقد يدعى فيها المرتن كما إذا كان مما يخاب عليه وادعى ضياعه وأنه أمانة وقال ربه بل رهن ليضمنه قيمته أو مثله (وهو) أى الرهن المحوز باعتبار قيمته (كالشاهد) للراهن أو المرتن إذا اختلفا (في قدر الدين) فمن شهد له حلف معه وصدق (لا العكس) أى ليس الدين كالشاهد في قدر الرهن بل يقول للمرتن إذا تلف واختلفا في وصفه جد هلاكه ولو ادعى صفة

بما بقى من الدين إلا الرهن بتمامه (قوله) فليس للراهن أخذ شيء منه) مفرغ على قول المصنف لجميع الرهن فيما بقى * واعلم أن كلام المصنف فيما إذا كان كل من الراهن والمرتهن متحداً وأدان تعدد أو أحدهما فإنه يقضى لمن وفى حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن ومثال تعدد كل منهما كرجلين رهنًا داراً لهما من رجلين فإذا قضى أحدهما حصته من الدين كان له أخذ حصته من الدار وإذا تعدد المرتن وأخذ الراهن كالورهن زيد وعمراً وبكراً رهنًا وفى أحدهما حصته كان له أخذ حصته من الرهن إذا كان الرهن ينقسم وإلا كانت تلك الحصاة أمانة عند المرتن الثانى ويجعل الرهن كله تحت يداً أمين ولا يمكن الراهن منه كلاً يبطل حوز رهن الثانى وإذا أخذ المرتن وتعدد الراهن كما لو رهن زيد وعمرو داراً يملكها من بكر فكل من قضى دينه مكن من حصته ولا يحتاج في هذه لأمين (قوله) كاستحقاق بعضه) سواء كان ذلك الاستحقاق بعد قبضه أو قبله بخلاف استحقاق الكل فإنه يفصل فيه بين كونه قبل القبض أو بعده كما قل الشارح (قوله) عكس ما قبلها) أى لأن ما قبلها جميع الرهن رهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن رهن في جميع الدين (قوله) وإلا يبيع جميعه) أى وإلا يمكن قسمه يبيع جميعه وجعل ثمن حصاة الراهن رهنًا إن لم يأت برهن آخر (قوله) كغيره من المشتركات) أى كما لو كان حيوان بين شخصين فوهن أحدهما حصته دون الآخر وطلب الآخر بيع حصته ولم يوجد شتر للحصاة أو كان يعيها وحدها ينقص من ثمنها فان الحيوان يباع بتمامه ويجعل ثمن حصاة الراهن رهنًا (قوله) كبد القبض) أى كما يغير المرتن بين فسخ البيع وامضائه إذا استحق الرهن المعين بعد قبضه إن كان الراهن قد غره وإلا يخره بقى الدين بلا رهن (قوله) جد قبضه) أى واستحق بعد قبضه (قوله) جبر) أى الراهن على الاتيان برهن بدله وقوله ولا يتصور استحقاقه أى غير المعين (قوله) والقول لمدعى نقي الرهنية) الحق في تصوير هذه المسئلة ماضور به ح وهو الذى في المواق عن المدونة وهو أنهما تنازعا في سلمة معينة وعند صاحبا دين لمن هى عنده هل هى رهن أو ودعة مع اتفاقهما على ثبوت الدين ومدعى نقي الرهنية هورب السلة غالباً وقد يدعى فيها من يده ويدعى الإيداع لأجل أن يسقط الضمان عن نفسه فيما يضمنه المرتن وأما تصوير عبق لهذه المسئلة فهو غير صواب انظر بن ولدا صورها شارحنا بما صور به ح فقوله بأن قال واضع اليد على شيء نى، معلوم لغيره وعليه دين لربه (قوله) اعتبار قيمته) أى سواء كان قائماً أو فائتاً (قوله) كالشاهد في قدر الدين) أى الذى رهن فيه لأن المرتن إنما أخذه وثيقة بحقه ولا يتوثق إلا بمقدار دينه فأكثر قل ح وسواء أنكر الزائد بالسكاية أو أقر به وادعى أن الرهن في دونه فإذا أقر الراهن أن الدين مائة دينار وثبت الرهن في خمسين منها والمرتهن يقول أنه رهن في المائة وقيمته خمسون فالقول قول الراهن يمين فيدفع الخمسين ويأخذ الرهن وتبقى الخمسون الثانية بلا رهن وليس القول قول المرتن إنه رهن في المائة وإذا قال الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتن ديناراً صدق من شهد له الرهن يمينه فان كانت قيمته ديناراً صدق الراهن أو دينارين صدق المرتن وانظر لو قال للمرتن أو للراهن شاهد واحد بقدر الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عنه أولاً ولا بد من اليمين مع الشاهد وتقل بعضهم عن التيطى أنه لا يضم له وأنه لا بد من اليمين لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهر (قوله) لا العكس) عطف على المبدأ أى لا يكون الدين كالشاهد في قدر الرهن سواء كان الرهن قائماً أو فائتاً فإذا دفعه ثوبين وتنازعا في أن كلاهما رهن أو أحدهما ودعة فالقول للمرتن ولا يكون الدين شاهداً في قدر الرهن على المعتمد

(قوله)

دون قدر الدين لأنه غارم والغارم مصدق وكذا إذا لم يدع

هلاكه ولكن أنى برهن دون قدر الدين وقال الراهن بل الرهن غير هذا وهو مساو للدين فالقول للمرتن أيضاً

على المشهور وتنتهي شهادته (إلى) قدر (قيمته) أى الرهن يوم الحكم (٢٥٩) والتع على ان الراهن يكون كالشاهد في

قدر الدين بقوله (ولو) كان الرهن (زيد أمين على الأصح) لأنه حائز للرهن (ما) أى مدة كونه (لم يفت في ضمان الراهن) بأن كان قنما وأوقات في ضمان الرهن بأن كان بما يغاب عليه وهو يده ولم يتم على هلاكه بينة ومفهومه أنه لو فات في ضمان الراهن بأن قامت على هلاكه بينة وهو يده للرهن أو كان بما لا يغاب عليه أو تلف يده أمين لم يكن شاهداً على قدر الدين فالصور خمس ولما ذكر أنه كالشاهد في قدر الدين والشاهد لا بد أن يحلف مع من شهد له وكانت أحواله ثلاث وهى شهادته للراهن أو للرهن أو لا يشهد لواحد منهما لأن الراهن إذ قال الدين عشرة وقال الرهن عشرون فقيمته امة عشرة أو عشرون فأكثر أو خمسة عشر أشار الى الأولى بقوله (وحلف مرتته) الذى شهد له الرهن بقدر دينه (وأخذه) في دينه لثبوت حينه بشاهد وبمين (إن لم يفتكه) الراهن بالحلف عليه المرتهن وإلا فهو أحق به وهذا صادق بما إذا كانت قيمته عشرين كما ادعى أو أكثر كخمس وعشرين وإنما أخذه في هذه الحالة مع أنه لم يدع

(قوله على المشهور) هذا قول أشهب فلا وإن لم يساو الرهن الا درهما واحداً وروى عيسى عن ابن القاسم نحوه وبه قال ابن حبيب وابن عبد الحكم ابن عبد السلام وهو المشهور وعلمه القاضي في المعونة بأنه مؤتمن عليه ولم يتوثق منه بإشهاد على عينه ومقابل هذا القول وهو ان القول للراهن ان أشبه بناء على أن الدين شاهد في قدر الرهن لأصيح واختاره ابن رشد ابن (قوله وتنتهي شهادته) أى شهادة الرهن بالدين الى قدر قيمته أى إلى قدر بلوغ قيمته يوم الحكم فإذا قال الراهن الدين خمسة وقال المرتهن عشرة فإن كانت قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق مع عينه وإن كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع عينه (قوله ولو يده أمين) أى ولو كان الرهن يده أمين فيشهد بقدر الدين على الأصح ابن عرفة وما يده أمين في كونه شاهداً ولقوه قولاً محمد والخصم عن القاضي وصوب الأول اه وعليه فصواب المصنف على المختار ونسب في التوضيح التصويب لأبي محمد ابن (قوله لأنه جائز للمرتهن) فهو بمثابة ما لو كان في حوزة ووجه القول الآخر القائل لا يكون الرهن شاهداً بقدر الدين إذا كان يده أمين أن الشاهد يكون من قبل رب الحق وإذا كان يده أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر ومحل كون ما يده الامين من الرهن شاهداً إذا كان قائماً وأما إذا فات فلا يكون شاهداً لأنه فات حيث في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما أشار له المصنف بقوله ما لم يفت في ضمان الراهن (قوله ما لم يفت الخ) ما مصدرية ظرفية معمول لما فهم من قوله كالشاهد أى والرهن يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان راهنه بأن كان قائماً الخ وقوله بأن كان قائماً أى مطلقاً بما يغاب عليه أولاً بدليل ما بعده (قوله لم يكن شاهداً على قدر الدين الخ) بل القول قول المرتهن لأنه غارم والدين بمنزلة ما لا رهن فيه (قوله فالصور خمس) يكون الرهن شاهداً على قدر الدين في اثنتين منها ولا يكون شاهداً على قدره في ثلاثة وإنما يكون شاهداً إذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهداً إذا فات في ضمان الراهن لأنه إذا فات في ضمان المرتهن يضمن قيمته وهى تقوم مقامه وإذا فات في ضمان الراهن لم يضمن المرتهن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فصار الدين الذى عليه كدين بلا رهن فالقول قوله فيه لأنه غارم (قوله وكانت أحواله) أى أحوال الرهن ثلاثة (قوله لأن الراهن الخ) لتليل لكون الأحوال ثلاثة (قوله فقيمته امة عشرة) الأولى فقيمته امة عشرة أو أكثر أو عشرة أو خمسة عشر لاجل قوله أشار الى الأولى بقوله الخ (قوله وحلف مرتته الخ) حاصله ان المرتهن إذا ادعى ان الدين عشرون وادعى الراهن انه عشرة فوجدت قيمة الرهن عشرين أو أكثر فإن المرتهن يحلف بالله الذى لا إله الا هو ان الدين عشرون فإذا حلف خير الراهن بين ان يدفع له العشرين التى حلف عليها أو يدفع له الرهن في دينه سواء كانت قيمة الرهن عشرين أو أكثر وإذا دفع له الراهن الرهن فإنه يجبر على قبوله على المشهور وقيل لا يجبر على قبوله الا اذا حلف الراهن أن الدين عشرة بعد حلف المرتهن انه عشرون فإذا حلف وأراد ان يدفع للمرتهن الرهن فإنه يجبر على قبوله وان لم يحلف اجبر الراهن على دفع العشرين وذلك لان المرتهن قد يكره أخذ الرهن لما في أخذه من كلفة يعمه وخوفاً من استحقاقه من يده فإن سلم الراهن الرهن للمرتهن واستحق من يده رجع المرتهن على الراهن بقيمته ان كانت قدر ما ادعاه وأما ان كانت أكثر مما ادعاه كما لو كانت قيمته خمسة وعشرين فليس له الا دينه لانه هو الذى خرج من يده خلاصاً لما يورمه عبق من الرجوع بالقيمة في هذه أيضاً انظر بن (قوله وإلا فهو أحق) أى والا بأن افتسكه فهو أى الراهن أحق به (قوله وهذا) أى قول المصنف وأخذه ان لم يفتكه صادق الخ (قوله كما ادعى) أى المرتهن (قوله وغرم ما قر به) أى فان نكل أيضاً عمل بقول المرتهن فيعمل بقوله

الا عشرين لأن خيرة ربه تنفي ضرره فإذا لم يدفع الحق كان متبرعاً بالزائد فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به

وأشار للحالة الثانية بقوله (فإن زاد) قول المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمته قول الراهن وهو العشرة (حلف الراهن) على أنه عشرة فقط وأخذه ودفع ما أقر به (٣٦٠) فإن نكل حلف المرتهن وأخذ ما ادعاه ونشاز إلى الثالثة بقوله

(وإن نقص) قول الراهن عن قيمة الرهن والموضوع بحاله أنه زاد قول المرتهن على قيمته بأن كانت قيمته خمسة عشر في المثال (كحلنا) أي الراهن والمرتهن كل على دعواه ويبدأ المرتهن (وأخذه) المرتهن (إن لم يفتكه) (الراهن بقيمته) وهو الخمسة عشر لا بما حلف عليه المرتهن ونكولها كحلفها ونقض الحالف على الناكل (وإن اختلفا في قيمة) رهن (تألف) عند المرتهن لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتهن حيث توجه الغرم عليه (تواصفاه) ثم (إن اتفقا على الصفة) (قوم) من أهل الخبرة وقضى بقولهم وكفى الواحد على ما رجع هنا (فإن اختلفا) في صفته (فالقول للمرتهن) يمينه ولو ادعى شيئا سيرا لأنه لازم وقيل الآن يتبين كذبه لقلة ما ذكره جدا (فإن نجاهلا) بأن قال كل لا علم لي (فالرهن بما فيه) ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيء (واعتبرت قيمته يوم الحكم) بها (إن بقي) لا يوم الارتهان

إذا حلف أو نكل (قوله حلف الراهن على أنه) أي الدين عشرة وقوله وأخذه أي. الرهن وقوله ودفع أي للمرتهن ما أقر به وهو عشرة (قوله وأخذ ما ادعاه) أي وهو عشرون فإن نكل المرتهن أيضا عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا معا (قوله كل على دعواه) أي يحلف كل واحد على ما يدعيه فيحلف الراهن أن الدين عشرة ويحلف المرتهن أنه عشرون وإن كان يأخذ قيمة الرهن فقط خمسة عشر وهذا بخلاف من ادعى على شخص بعشرين وأدغم شاهداً خمسة عشر فإنه يحلف على ما شهد به الشاهد فقط والفرق أن المرتهن يدعي أن الرهن في مقابلة ما يدعيه من الدين وإن شهادته سارية في كل جزء من أجزاء الدين واليمين تابعة للشهادة (قوله ويبدأ للمرتهن) أي لأن الرهن كالشاهد لقيمته ومن للعلوم أنه لا يبدأ بالحلف إلا من يتقوى جانبه وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فقد تقوى جانبه (قوله وأخذه المرتهن) أي فلو أخذه واستحق من يده رجع على الراهن بقيمته خمسة عشر (قوله إن لم يفتكه الراهن بقيمته) أي يوم الحكم فإن انتكه بقيمته يوم الحكم وهي الخمسة عشر في المثال المذكور أخذه وهذا هو قول مالك وابن نافع وابن الواز خلافاً لمن قال إذا أراد الراهن أن يفتكه فلا يفتكه إلا بما قال المرتهن وحلف عليه وهو العشرون والأول هو الاعتماد وإنما اعتبر هنا فكه بالقيمة فقط لا بما ادعاه المرتهن وحلف عليه لدعوى المرتهن الزيادة على قيمته وأخذه فيما مر بما ادعاه المرتهن ولو زادت قيمته على المدعى لشهادة الرهن له (قوله وكفى الواحد) أي في التقويم لأن التقويم من باب الأخبار لأنه اعلام بالقيمة لا من باب الشهادة على ما رجع خلافاً لما في خش من أنه لا بد من اثنين لأنه من باب الشهادة (قوله وقيل الخ) هذا قول أشهب وهو ضعيف (قوله فإن تجاهلا الخ) يعني أن الرهن إذا هلك أو ضاع عند المرتهن وجهل الراهن والمرتهن صفته وقيمته بأن قال كل منهما لا أعلم قيمته الآن ولا صفته فإنه لا شيء لو أحد منهما قبل الآخر لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من أيمانهما كتجاهل التبايعين الثمن أولاً قال الشيخ سالم السنهوري لم أر فيه نصاً والظاهر أنه مثله كما قاله شيخنا ومفهوم قوله فإن تجاهلا أنه لو جهل أحدهما وعلمه الآخر حلف العالم على ما ادعى فإن نكل فالرهن بما فيه (قوله فالرهن بما فيه) أي فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه (قوله واعتبرت قيمته) الكلام هنا في اعتبار القيمة لتكون شهادة في قدر الدين لا لتضمن بدليل قوله إن بقي لأنه إذا كان الرهن باقياً لا تضمن قيمته واعتبار القيمة تضمن قبل يوم قبض الرهن وقيل يوم التلف وقيل إن لم ير عنده من حين أخذه فالضمان من يوم القبض وإن روى عنده بعده فمن يوم التلف كما تقدم ذلك وقوله يوم الحكم أي بقدر الدين خلافاً لقول الشارح يوم الحكم بها وذلك لأن قدر الدين هو الذي يحكم به لا القيمة وحاصل المسئلة أن الرهن إذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فإن القيمة تعتبر يوم الحكم لتكون شهادة لأيهما لا يوم الارتهان (قوله وهل يوم التلف الخ) يعني أن الرهن إذا تلف واختلف في قدر الدين فهل تعتبر قيمته لتكون شهادة يوم التلف لأن قيمة الرهن إنما تعتبر يوم الضياع لأن عينه كانت شهادة إلى وقت الضياع وحينئذ فتكون قيمته شهادة وقت الضياع أو تعتبر يوم قبض المرتهن للرهن لأن القيمة كالشاهد يضع خطه ويموت فيرجع لحظه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان أي يوم عقد الرهن أقوال ثلاثة وللمتقدم منها الأخير (قوله أو الرهن) أي الارتهان أي يوم عقد الرهن ولا شك أن يوم القبض قد يتأخر عن يوم الارتهان (قوله إن تألف) اعترض بأنه لا حاجة له بعد قوله يوم التلف وأجيب بأن قوله إن تلف مدخول

لأنها شهادة والشاهد إنما تعتبر شهادته يوم الحكم (وهل) تعتبر (يوم التلف أو القبض أو الارتهان) لأن الناس إنما يرهنون ما يساوي ديونهم غالباً (إن تلف) مقابلان بقى (أقوال) ثلاثة لأن القاسم وهي من تلقات قوله وهو كالشاهد في قدر الدين

القضاء أو عنده (في
مقبوض) يد صاحب
دينين ثابتين أحدهما برهن
والآخر بلا رهن (فقال
الراهن عن دين الرهن)
ليأخذه وقال المرتهن عن
الآخر (وزعم) ذلك المقبوض
عليهما بقدرهما (بعد حلفهما)
وتكولهما كجملتهما ويقضى
للحالف على الناكل وسواء
حل الدينان أو أحدهما
أولا (كالحالة) تنبيه في
التوزيع بعد حلفهما وهو
يتمثل صورتين الأولى
مدى بمائتين أحدهما
عليه أصالة والثانية بحالة
الثانية عليه مائتان أصالة
ضمنه في أحدهما شخص
ففي الصورة الأولى ادعى
القابض أن المقبوض مائة
الحالة وقال الدافع بل الأصالة
وفي الثانية ادعى أن المقبوض
هو التي بغير الحالة وقال الدافع
بل هي التي بالحالة وزعم
المقبوض عليهما بعد حلفهما
كل على نفي دعوى صاحبه
وتحقيق دعواه

[درس]

باب في أحكام القلس
(للفرير) رب الدين
واحداً أو متعدداً ويطلق
الفرير على من عليه الدين
تفصيل بمعنى فاعل أو مفعول
ويدل على إرادة الأول قوله
(منع من أحاط الدين)
ولو مؤجلاً (بماله) بأن
زاد الدين عليه وقيل

هل وهو موضوع المسئلة وقوله يوم الحلف مرتب بتخريف وأصل الكلام وهل إن تلف تعتبر قيمته
يوم التلف الخ وحيث فلا زيادة في الكلام أصلاً (قوله وإن اختلفا في مقبوض الخ) حاصله أنه إذا كان
زيد عشرين ديناراً على عمرو فرهنه عمرو على عشرة منها رهناً قضاء منه عشرة ثم اتفقا بعد القضاء
بمئة أو حين القضاء قال الراهن العشرة التي دفعها لك قد بينت لك وقت دفعها أنها قضاء لدين الرهن
وقال المرتهن بل بينت أنها قضاء لدين غير الرهن فالحكم أنهما يتحلفان وتقضى العشرة للمقبوض على
العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها للراهن ونصفها الآخر بلا رهن وظاهره سواء حل الدينان
أو حل أحدهما أو لم يحل أحدهما أو اختلفت تقارب أو تباعد قال عبق وخش وهو كذلك
على المذهب وتفصيل اللخمى ضعيف وحاصله أن محل توزيع المقبوض على الدينين أن كانا حالين أو
مؤجلين وانفق أحدهما أو تقاربا وأما أن كانا مؤجلين وأجلتهما متباعد فالقول قول مدعى الأجل
القريب وكذا إذا حل أحدهما فالقول للمدعيه اه وقد علمت بما قلناه ان موضوع المسئلة أن الراهن
قد حصل منه بيان عند الدفع وأن الراهن والمرتهن اتفقا اختلفا في الذي بينه عند القضاء هل دين الرهن
أو دين غيره كما في بن قلاء عن ابن يونس وأبي الحسن فقول المصنف فقال الراهن عن دين الرهن
أي ادعى أنه بين له ذلك وأما مجرد النية فانه يوزع المقبوض على قدر الدينين من غير حلف كما في بن
ونس ابن عرفة إن رشد ولو اختلفا عند القضاء أي الحقين يبدأ به لجري على هذا الاختلاف إلا أنه
لا عين في شيء من ذلك اه فلو ادعى أحدهما بيان المدفوع عه وادعى الآخر إيهامه فقل محمد بن
أشهب وعبد الملك أن القول للمدعى الإيهام لأنه الأصل وقال ابن يونس على قول ابن القاسم لمدعى
البيان ثلاثة أرباع الحق لأن المدفوع يقسم بين البيان والإيهام والنصف الثاني فيه التنازع فيتشطر
وذكر بن بعد ذلك أن قول عبق وتفصيل اللخمى ضعيف فيه نظراً فان ظاهر كلام ابن عرفة
والتوضيح يقضى أن تفصيل اللخمى هو المذهب (قوله بقدرهما) أي لا على الجهة (قوله بعد حلفهما)
أي بعد حلف كل واحد على تحقيق دعواه ونفي دعوى خصمه (قوله أولاً) أي أولاً محل واحد منهما
بأن كانا مؤجلين اتفقا أجلاً أو اختلفا كان الاجلان متقاربين أو متباعدين (قوله والثانية بحالة)
أي تحمل بها عن غيره أي ضمنها (قوله ادعى القابض أن المقبوض الخ) الأولى أن يقول ادعى القابض
أنه بين له عند الدفع أن هذا المقبوض مائة الحالة وقال الدافع بل بينت لك أنها مائة الأصالة وكذا يقال
في الصورة الثانية فموضوع المسئلة أنهما اتفقا في حصول البيان ولكن اختلفا في تعلقه بمائة الأصالة
أو الحالة لأن هذا هو محل حلفهما وأما لو اختلفا في أي المائتين يبدأ بها فان المقبوض يوزع عليهما
من غير حلف كذا قرره شيخنا العدوي رحمه الله تعالى

باب في القلس

(قوله بمعنى فاعل) راجع (١) لرب الدين لأنه غارم لماله ودافع له للدين وقوله أو مفعول راجع إلى
عليه الدين لأنه مفروم ومدفوع له المال فهو لف ونشر مرتب (قوله منع من أحاط الدين بماله)
أي منع المدين الذي أحاط الدين بماله أو منع مدين أحاط الدين بماله فمن إما موصولة أو نكرة
موصولة وعلى كل حال فهي واقعة على المدين (قوله ولو مؤجلاً) أي هذا إذا كان الدين
حالاً بل ولو كان مؤجلاً وأشار بذلك لقول المدونة ولا يجوز عتق ولا صدقة ولا هبة لمن أحاط
الدين بماله وإن كانت الديون عليه لأجل بعيد اه خلافاً لما في تن من أن الفرير إذا كان دينه
مؤجلاً لم يكن له منع المدين الذي أحاط الدين بماله من التبرعات المذكورة وهو تابع في ذلك لشيخه

(١) قوله راجع الخ يصح رجوع كل لكل لأن رب الدين غارم ابتداء وغروم له انتهاء والمدين
بالعكس اه كتبه محمد عيسى

وكذا ان ساواه واستنظر (من تبرعه) (٢٦٢) تعتق أوهية او صدقة أو حبس او حاملة ولا يجوز له هو ذلك ولهم رده حيث

علموا ومن التبرع قرض
لعدم لما في ذلك من ضياع
مال الغير وليس منه
ما جرت العادة به ككسرة
لسائل وثقة عسدين
وأضحية وثقة ابنه وأيه
دون سرف في الجميع وخرج
ببرعه تصرفه للمالي كيبه
وشرائه ومنه هبة الثواب
(و) للغير منه (من
سفره) أي للدين مطلقا
ولولم يحط الدين بماله (إن
حل) الدين (بغيره)
وأيسر ولم يוכל في قضائه
ولم يضمنه موسر (و) له
منه من (إعطاء
غيره) من الغرماء بعض
ما يسهل (قبل) حلول
(أجله) لانه سلف فيرجع
للتبرع (أو) إعطاء غيره
(كل ما يديه) ولو
حل الدين (كإقراره)
أي للدين (لتسليم عليه)
كأبيه وأخيه وزوجة يميل
إليها وصديق ملاطف
فللغير منه منه (أي
الختار والأسح)
بخلاف غير التهم عليه
فيعتبر إقراره وسواء كان
الدين الذي عليه ثابتاً بالينة
أو بإقراره على أحد القولين
والفرق بينه وبين الفليس
الآتي ان هذا أخف من ذلك
(لا) منه من اعطاء
(بعض) أي بعض ما

الشيخ على السهوي لكن كلام ابن عرفة يفيد بل في كلام بعض ما يفيد ترجيحه كما كتب ذلك
بعض تلامذة ابن عبيد قلاعه (قوله) وكذا ان ساواه واستنظر) أي لأن العلة اتلاف مال الغير وهي
متحققة في الزائد وكذا في المساوي بل النقل ان الدين إذا أحاط ببعض ماله فإنه يمنع من التبرع
إذا كان التبرع ينقص ماله عن الدين فإذا كانت حمايته التي تحمل بها لا يحمل ما فضل من ماله بعد الدين
الذي عليه فلا تجوز وتفسخ وأما ان كان يحمل ما فضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهي جائزة في
الحكم سائلة في فعلها انظر بن فاذا كان يملك مائة وعابه خمسون ديناراً فإن تحمل بأربعين ديناراً
تحمل بستين منع (قوله من تبرعه) متعلق بمنع (قوله او حاملة) أي لأنها من ناحية الصدقة (قوله ولا
يجوز له هو) أي من أحاط الدين بماله وقوله ذلك أي التبرع المذكور (قوله حيث علموا) أي ولو بعد
طول زمان (قوله ومن التبرع قرض لعدم) الأولى حذف قوله لعدم لما يأتي له في الاعطاء قبل الاجل
(قوله وأضحية) أي لأنها سنة وليست تبرعا وثقة ابنه وأيه أي المدين لأنها واجبة فليست
تبرعا وأما إذا كانا موسرين فيمنع من الاتفاق عليهما لانه تبرع (قوله وخرج ببرعه تصرفه للمالي)
أي فلا يمنع منه بمجرد احاطة الدين بماله وإنما يمنع من ذلك بالتفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء
عليه وأولى بالمعنى الاخص فيمنع بكل منهما من التصرف للمالي بالتبرعات والبيع والشراء ولو بغير
عناية (قوله ومنه) أي ومن التصرف للمالي الذي لا يمنع منه (قوله أي الدين مطلقا) أي لا بقيد
احاطة الدين بماله ففي كلامه استخدام لان من واقعة (١) على الدين بقيد كونه أحاط الدين
بماله بدليل الصلة أو الصفة وضمير سفره راجع للدين الاعم (قوله بغيره) أي وأما ان كان
الدين لا يحل في غيبته فليس له منعه من السفر كما انه لو كان يحل في غيبته ولكنه ثابت العسر فلا
يمنع او كان موسرا ووكل في قضائه إذا حل أو ضمنه موسر فلا يمنعه من السفر وحل عدم منعه
إذا كان لا يحل في غيبته مالم يكن معروفا بالدد وإلا كان للغير منعه لا احتمال ان يتراخى في
الرجوع من السفر لبدأ (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي وأما دفعه بعض ما يسهل لغيره من الغرماء
بعد حلول أجله فلا يمنع منه كما ذكره المصنف بعد (قوله لانه سلف) أي لأن من عجل ما أجل عد
مسلفا والسلف من جملة التبرع فيرد كل ما أعطاه للغير وقال بعضهم لا يرد كل ما أعطاه لذلك الغير بل
بعضه لان قيمة المؤجل أقل من قيمته معجلا فالزائد على قيمته مؤجلا هبة ترد اتفاقا (قوله او اعطاء
غيره) أي غير المانع له من الغرماء كل ما يسهل ومثل اعطاء الكل ما إذا بقي في يده فضلة لا يعامله الناس
عليها فان وقع واعطى جميع ما يسهل لبعض الغرماء بعد الاجل كان لغيره رد الجميع على الظاهر ولا
يبقى البعض الجائز مع الحلول من باب صفة جمعت حالا وحرما فسدت كلها (قوله على المختار) أي
على ما اختاره اللخمي من خلاف حكاه بالجواز وعنده ثم قال بعد ما حكاه وان لا يجوز أحسن
(قوله والاصح) أي لأنه هو الذي قضى به قضى الجماعة حين نزلت تلك المسئلة بقصة وقال النبي إنه
الشهور (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في اعتبار اقراره لمن لا يثبت عليه (قوله على أحد القولين) أي
وسواء القول الآخر وهو الراجح انه لا فرق بين الفليس ومن أحاط الدين بماله من ان اقرار كل من
لا يثبت انما يعضى إذا كان دين الغرماء ثابتاً بالينة كما ان اقرار كل من يثبت عليه لا يعضى
سواء كان دين الغرماء ثابتاً بالافرار او بالينة (قوله والفرق بينه) أي بين من أحاط الدين بماله
حيث جاز اقراره لمن لا يثبت عليه مطلقا كان الدين الذي للغرماء ثبت بالينة او بالافرار وبين الفليس
حيث جاز اقراره لمن لا يثبت عليه دين الغرماء ثابتاً بالافرار لا بالينة (قوله اخف من ذلك) أي

(١) قوله لأن من واقعة الخ نازع بعضهم في اقتضاء هذه العلة الاستخدام اه

إن كان صحيحاً لأمريضا
 (و) لا منعه من (رهنة)
 أي رهن بعض ماله
 لبعض غرمائه في معاملة
 حدثت اشترط فيها الرهن
 لمن لا يهتم عليه والراهن
 صحيح وأصاب وجه
 الرهن بأن لا يرهن كثيراً
 في قليل فشرط عدم المنع
 ستة وأما الدين الثابت من
 قبل فلا يرهن فيه (وفي)
 جواز (كتابته) لرفقه
 بناء على أنها بيع ومنه
 بناء على أنها عتق (قولان)
 علمهما أن كاتبه بكتابة مثله
 لا أنسل فلا يجوز قطعاً
 ولا أكثر فجزء قطعاً (وله)
 أي لمن أحاط الدين بماله
 (التزوج) ووطء ملكه
 وشراء جارية (وفي تزوج)
 أربعاً وتطوعه بالرجع
 تردد (لأن) رشد وحده
 واختار المنع فيما راد على
 واحدة تفه وحج التطوع
 بمنوع اتفاقاً قول مالك في
 حجة الفريضة المانع فلو قال
 وله تزوج واحدة فقط لا
 حجة فريضة لطابق النقل ولما
 أنهى الكلام على التفتيس
 بالمعنى الأعم وهو قيام
 الغرماء على من أحاط
 الدين بماله شرع في الكلام
 عليه بالمعنى الأخس وهو
 حكم الحاكم بخلع ما يديه
 لغرمائه لمجزه عن وفاء
 ما عليه فقال (وقل) بالبناء
 للمفعول أي المدين
 الذي أحاط الدين بماله

لأن ذلك قام عليه الغرماء أو حكم الحاكم بخلع ماله فهو أشد (قوله) إن كان صحيحاً لأمريضا هذا هو
 الذي في كتاب الدين من المدونة لأن الشأن أن المريض تقطع معاملته أو أنه مظنة لذلك بالموت وحكي
 ابن عرفة قولاً لبعضهم مقابلته وإن المريض كالصحيح في الجواز (قوله) فشرط عدم المنع أي من
 الرهن ستة مساقها هكذا : أن يكون الرهون بعض ماله ، وأن يكون في معاملة حدثت بعد إحاطة الدين
 بماله ، وأن يكون الرهن قد اشترط في تلك المعاملة ، وأن يكون الرهن لمن لا يهتم عليه ، وأن يكون الراهن
 صحيحاً ، وأن يصيب وجه الرهن : قل بن لم أر من ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة
 والتوضيح وغيرهم أن الجواز مطلق وتعقب شيخنا هذه الشروط بما حاصله أن سياق الكلام فيما بين
 الغرماء الأول بعضهم مع بعض فلا يظهر التقييد بالمعاملة الحادثة ويلزم من ذلك (١) عدم التقييد بشرط
 الرهن ولا معنى (٢) للتقييد بعدم التهمة لأن هذا ليس إقراراً وأما كون الراهن صحيحاً فالمرضى فيه
 الخلاف السابق في إعطاء البعض كافي بن عن حاه * والحاصل أنه يجوز للمدين الذي أحاط الدين
 بماله أن يرهن بعض ما يديه لبعض غرمائه في معاملة حادثة أو قديمة على الإحاطة إذا أصاب وجه الرهن
 وكان ذلك الدين صحيحاً أو مريضاً على أحد القوانين كان المرتهن ممن لا يهتم عليه أم لا (قوله) أي لمن أحاط
 الدين بماله أي ولم يتم عليه الغرماء وأما المقاس بالمعنى الأعم وهو من قام عليه الغرماء فليس له أن يتزوج
 بالمال الموجود كافي للمدونة وابن الحاجب اه بن (قوله) وفي تزوجه أربعاً الخ ظاهره أن التردد غير جار
 في تزوجه ثانياً فزائدة على الواحدة التي يحصل بها العفاف وغير جار في تزوجه ثالثاً فزائدة على الثانية التي يحصل بها
 العفاف وليس كذلك بل التردد جار في كل ما زاد على ما جعل به العفاف لافي خصوص الأربع كجاء
 ظاهره (قوله) تردد لا ينشأ أي فهو تردد لواحد وحينئذ فلعنه التحريم كاه (قوله) تفه أي لأنها
 تعف عادة ونص ابن عرفة بعد ذكر تردد ابن رشد والظاهر منعه من تزوج ما زاد على الواحدة لعفته بها
 عادة ثم إن محل جواز تزوجه بالواحدة إذا كانت ممن تشبه نسائه لا أن كانت أعلى وإن يصدقها مثل
 صداقتها فإن أصدقها أكثر من صداق مثلها فلغرمائه الزائد يرجعون عليها به وكان ذلك الزائد ديناً
 لها عليه (قوله) وقول مالك أي واختار قول مالك الخ (قوله) ولما أنهى الكلام على التفتيس بالمعنى الأعم الخ
 هذا غير صحيح لأنه إنما تسكام فيما تقدم على إحاطة الدين بماله وذلك ليس بتفائيس بل حالة قبله
 وقد يقال إن ما سبق من قوله وللتزيم منع من أحاط الدين بماله يشير لقيام الغرماء وهو التفتيس
 بالمعنى الأعم * والحاصل أن الدين له ثلاثة أحوال الحالة الأولى إحاطة الدين بماله قبل التفتيس
 فلا يجوز له في هذه الحالة اتلاف شيء من ماله بغير عوض فيما لا يلزمه فلا يجوز له هبة ولا
 صدقة ولا عتق ولا حبس ولا إقرار بدين إن يهتم عليه وإذا فعل شيئاً من ذلك كان للغرماء بطله
 ويجوز تصرفه إذا كان ذلك التصرف مالياً وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله لا لغريم منع من أحاط
 الدين بماله الحالة الثانية قيام الغرماء عليه فيسجنونه أو يقومون عليه فيستر منهم فلا يجردونه
 (١) قوله ويلزم من ذلك أي عدم تقييد المعاملة بالحدوث عدم تقييده بالشرط أقول لا لزوم فانه
 لا يلزم من عدم المعاملة عدم اشتراط الرهن فيها بل قد تكون قديمة مشروطاً فيها الرهن ويتأخر
 حوزة عن الإحاطة فلا تنع منه وما لو أن التطوع بالرهن تبرع فلو جبه تسليم التقييد بالاشتراط وإن
 لم يصح حواه فالنواعد تقتضيه على أنه داخل في عموم منعه من التبرع اه (٢) قوله ولا معنى الخ بل
 له معنى واتقواعد تقتضيه نعم لا حاجة إليه مع كونه مشروطاً إذ لا يتصور إتمام مع ذلك وبالجملة فالوجه
 تسليم ثلاث كونه بعضاً ومشروطاً ومصادفاً وجهه وأما الحدوث فبالوجه له والصحة فيها خلاف وعدم
 التهمة يعني عنه الاشتراط اه كنية محمد تليش .

أى فلسه الحاكم بأن يحكم
بخلق ما يسده لقرمائه
بالشروط الآتية ويحتمل
بناؤه للفاعل والضمير
للحاكم والاول أقرب
(حضر) المدين (أوغاب)
ولوعلى سافة شهر (إن لم
يسلم) حال خروجه
(ملاؤه) بالمد والهمز
أى تقدم غناه على وقت
غيته المتوسطة كشرة
أو البعيدة فان علم لم يفسل
وغية ماله كغيته وأشار
لشروط التفليس الثلاثة
بقوله (بطلبه) أى
التفليس أى بسبب طلب
التصريم له (وإن أبى
غيره) من بقية القرماء
فيكفى طلب بعض القرماء
وإذا فسل لبعض كان للباقي
محاصته وفهم من هذا
الشروط انه لا يفسل نفسه
الشروط الثاني قوله (ديناً
حلاً) أصالة أو باتهاء أجله
فلا يفسل بمؤجل والثالث
قوله (زاد) ذلك الدين
الذى عليه (على ماله)
الذى يده فلا يفسل بمساو
(أو لم يزد لكن) (فى) من
مال المدين (ملا يفى
بالمؤجل) فيفسل على
المذهب كمن عليه مائتان
مائة حالة والأخرى مؤجلة
ومعه مائة وخمسون فالباقي
جدوفاً المائة الحالة لا يفى
بالدين المؤجل فيفسل ولو
أبى بحمل ولو كان لا يحجر
أحكام أربعة منع المفلس

فيحولون بينه وبين ماله ويمنعونه من التبرعات والتصرفات المالية بالبيع والشراء والأخذ والعطاء
ولو تغير محاباة ومن الزوج ولهم قسم ماله بالخاصة وهذه الحالة سكت المصنف عنها ولم يذكرها الحالة
الثالثة حكم الحاكم بخلق ماله للقرماء لعجزه عن قضاء ما لزمه وبترتب على هذه الحالة أيضاً منعه من
التبرعات والتصرفات المالية وقسم ماله بين القرماء وحلول ما كان مؤجلاً من الدين وإلى هذه الحالة
أشار المصنف بقوله وفلس حضر أو غاب كما قال الشارح تبعا لغيره ويحتمل أنه أشار بقوله وفلس الخ
لأحوال الثانية والثالثة كما قال بعضهم والعنى حينئذ وحجر عليه بسبب طلبه بدين حل عليه أعم من
أن يكون ذلك الحجر من قيام القرماء أو من حكم الحاكم بخلق ماله والحالة الثانية تسمى فلسا بالمعنى
الأعم والثالثة تسمى فلسا بالمعنى الأخص والأعمية والأخصية باعتبار التحقق لأن حكم الحاكم بخلق
المال إنما يكون بعد قيام القرماء فكما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس إذ قد يقوم القرماء على
الدين من غير أن يرفعوا الأمر للحاكم كذا قرر شيخنا (قوله أى فلسه الحاكم) أى جاز له أن يفلسه
خلافاً لمطاع القائل انه لا يجوز التفليس لأن فيه هتكاً لحرمة المدين وإذلالاً له (قوله حضر أو غاب)
أى حال كونه حاضراً أو غائباً مثل اضرب زيدا ذهب أو جلس أى اضربه على كل حال أى فلس على
كل حال (قوله فان علم لم يفسل) أى استصحباً لحاله قبل غيته (قوله وغية ماله كغيته) ظاهره أنه إذا
حضر المدين وغاب ماله فانه يجوز تفليس سواه كانت غية المال بعيدة أو متوسطة أو قريبة والذى
فى بن عن ابن عاشر الأنفاق على التفليس إن بعد المال جداً كشهراً وأما إن غاب غية متوسطة
كشهر أيام فإن القسم يقول إنه لا يفسل وأشهب يقول انه يفسل وأما إذا كانت الغية قريبة فانه
يكشف عن المال ويفحص عنه هل يفى بالدين فلا يفسل أولاً يفى به فيفسل (قوله وأشار لشروط
التفليس الثلاثة) أى وهى أن يطلب القرماء تفليسهم كلهم أو بعضهم ، وإن يكون الدين الذى عليه
وطلب التفليس لأجله حالاً ، وأن يكون ذلك الدين الحال يزيد على ما يبدل الدين من المال أو كان ما يبدل
الدين يزيد على الدين الحال ولكن تلك الزيادة لا تفي بالدين المؤجل (قوله بطلبه) متعلق بفلس (قوله وان
أبى غيره) أى غير الطالب أو سكت (قوله فيكفى طلب بعض القرماء) أى فيكفى فى تفليس
الحاكم له طلب بعض القرماء لتفليسهم وأشار بهذا لقول المدونة قل مالك إذا أراد واحد من القرماء
تفليس القريم وحبسه وقال بعضهم ندعه ليسعى حبس لمن أراد حبسه ونحوه فى التوضيح (قوله كان
للباقي محاصته) أى كان لمن لم يطلب تفليس محاصة من طلب تفليس (قوله انه لا يفسل نفسه) أى
ليس له أن يرفع الأمر للحاكم ويثبت عدمه ويفلسه الحاكم من غير طلب القرماء ذلك (قوله دينا)
مفعول لأجله أى لأجل دين أى لأجل إرادة دين لأن المفعول لأجله لا بد أن يكون مصدراً (قوله زاد
ذلك الدين) أى الحال الذى عليه على ماله الذى يده سواء كان ذلك الحال كله لطالب تفليس
أو بعضه وبعضه لغيره هذا هو الصواب خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من أن المدين لا يفسل إلا
إذا كان دين الطالب لتفليس حاله زائداً على ما يده فعلى هذا إذا كان الدين الحال زائداً على ما يده
ولكن دين الطالب لتفليس الذى هو بعض الحال لا يزيد على ما يده لا يفسل وليس كذلك (قوله فلا
يفلس بمساو) أى إذا كان ما يده مساوياً للدين الذى عليه الحال فانه لا يفسل ولا تهتك حرمة
وهذا لا يتناقض انه يمنع من التبرعات كما مر (قوله فيفسل على المذهب) وقيل لا يفسل فى هذه الحالة لأن
الديون المؤجلة لا يفسل بها والقول الاول للأخى والثانى للمازرى (قوله فيفسل ولو أتى بحمل)
ظاهره انه يفسل فى هذه الحالة ولو كانت الفضلة الباقية يده يعاملها الناس بسببها ويرجى من تمتيته
لها ما يقضى به الدين المؤجل وقال ابن محرز انه لا يفسل وظاهر كلام ابن عرفة ان هذا التقيد هو

من التصرف المالى ويبيع ماله وحبسه ورجوع الانسان في عين شيه (٣٦٥) شرع في بيانها وأشار لأولها بقوله (منع)

المفلس بالمعنى الاخص
(من تصرف مالى)
كبيع وشراء وكراء
واكتراء ولو بغير محابة
خلافا لمن قيده بالمحابة
لانها من التبرع وهو يمنع
منه بمجرد الاحاطة كما
تقدم فان وقع التصرف
المالى لم يبطل بل يوقف على
نظر الحاكم والغرماء (لا)
ان التزم شيئا (في ذمته)
لغير رب الدين ان ملكه
فلا يمنع منه الا ان يملكه
ودينهم باق عليه فلهم
منعه حتى يوفيه دينهم
ولا يمنع من تصرف غير
مالى (كخلعه)
لما فيه من أخذ مال
(وطلاقه) ولو أدى
إلى حلول مؤخر الصداق
وتخاصص به (وقصاصه)
من جان عليه أو على وليه
إذ ليس فيه مال بالاصالة
(وعنوه) عن قصاص أو
حد مما لا مال فيه بخلاف
الخطأ والعمد الذي فيه مال
(وعنق أم ولد)
التي أحبلها قبل التفليس
الاخص ولو بعد الاعم (و)
إذا أعقها (تبعها) ماله
إن قل (بل ولو كثر على
للذهب إذ لا يلزم بالتزاع
مال رقيقه (وحل به)
أى بالمفلس الاخص
(وبالموت) للدين

الذهب فيحمل القول بتفليس على ما إذا كان لا يرجى بتحريكه الفضلة وفاء الوجل فقول المصنف
لا فى أى ولو بواسطة التحريك فوافق ما لابن محرز (قوله من التصرف المالى) أى وأما من التبرعات
فهذا يحصل بمجرد احاطة الدين بماله (قوله ويبيع ماله) أى ما وجد من ماله وقوله وحبسه أى إذا جهل
حاله حتى يثبت عدمه لاحتمال أنه أخفى ماله * واعلم أن هذه الاحكام الأربعة المذكورة كما ترتب على
التفليس بالمعنى الاخص الذى هو حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء ترتب أيضا على التفليس بالمعنى الاعم
وهو قيام الغرماء كما يدل على ذلك كلام ابن الحاجب وابن شاس نعم يختص المفلس بالمعنى الاخص
عن الاعم بحلول ما أجل إذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان للحجر أى الحاصل بالمفلس الاعم
أو الاخص وقوله الآتى وحل به أى بالمفلس لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاخص وهذا مبنى على أن
قول المصنف سابقا وفلس إشارة للمفلس بمعنى كما مر تأمل (قوله بالمعنى الاخص) بل وبالمعنى الاعم
أيضا وهو قيام الغرماء كما تقدم (قوله من تصرف مالى) دخل فيه النكاح كما قال ح (قوله لم يبطل)
وقال ابن عبد السلام انه يبطل وقد نقله ابن عرفة ولم يتعرض له برد ولا قبول فكانه فهمه على
الصواب والا لم يقبله على عادته انظر بن (قوله على نظر الحاكم) أى عند عدم اتفاق الغرماء
واختلافهم في رده وامضائه وقوله أو الغرماء أى عند اتفاقهم وبهذا حصل التوفيق بين قول
ابن عرفة اذا حصل من المفلس تصرف مالى فلا يبطل بل يوقف على نظر الحاكم ان شاء رده وان
شاء أمضاه وقول الجواهر بل على نظر الغرماء وهذا التوفيق لمع واستحسنه بن (قوله لافى
ذمته) أى لا يمنع من التصرف في ذمته كالمو التزم شيئا لغير رب الدين إن ملكه ثم ملكه فلا يمنع من دفعه
له حيث ملكه بعد وفاء دينهم وأشار به لقول ابن الحاجب وتصرفه بشرط أن يقبض في غير
ما حجر عليه فيه صحيح انظر ح (قوله فلا يمنع منه) أى من دفع ما التزمه (قوله كخلعه) تشبيهه في قوله لا
في ذمته وقوله لما فيه الخ هذا التعليق يقتضى أن المرأة إذا قلست لا يجوز لها أن تخلع زوجها على مال
وهو كذلك لان ظاهر كلام ابن يونس أو صريحه أن خلع المرأة المفلسة كتزويج الرجل المفلس ونصه
ومادام المدين قائم الوجه فاقراره بالدين جائز وله ان يتزوج فيما بيده من المال مالم يفلس وكذلك المرأة
تخلع زوجها بمال والدين محيط بها وليس لها ان تخلع من المال الذى يملكه فى اه بن (قوله وطلاقه)
أى لما فيه من تخفيف المؤنة عنه (قوله وتخاصص) به أى لانها تخاصص به مطلقا سواء طلقها أولا
وهذا جواب عما يقال كيف جمل له الطلاق مع ان الصداق المؤخر يدفعه حالا * وحاصل الجواب
انها تخاصص به مطلقا طلق أم لا فليس الطلاق وجبا لذلك (قوله وقصاصه) أى لا يمنع المفلس
من ان يقتص ممن وجب له عليه قصاص عمه لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم إما القصاص
أو العفو مجانا وليس للمجنى عليه أو عاقلته الزام الجانى بالدية نعم لهم التراضى عليها وأما على مذهب
أشهب القائل ان المجنى عليه يخير بين الدية والقود والعفو مجانا فمقتضاه ان للغرماء منعه من القصاص
ويلزمونه أخذ الدية الا ان يقال قاعدة المذهب تقتضى جواز قصاصه حتى عند أشهب لقولهم ليس
لغرماء جبر المفلس على اتزاع مال رقيقه فتأمل قاله شيخنا (قوله بخلاف الخطأ والعمد الذى فيه مال)
أى مقرر كالتلف الأربعة للغرماء منعه من العفو عن ذلك مجانا (قوله التى أى أحبلها قبل التفليس الخ)
أى وأما التى أحبلها بعده فانه يمنع من عقها لانها تباع عليه ويعلم كونه أحبلها قبل التفليس بكون الولد معها
أو بشهادة النساء أو شهرة ذلك قبل العنق وأما مجرد دعواه انه أولدها قبل التفليس فلا يكتفى (قوله وتبعها
مالها) أى ان لم يستثنه سيدها اموالها واستثناه سواء كان قليلا أو كثيرا أخذه الغريم باتفاق (قوله لحراب
ذمته فهما) فلو طلب بعض الغرماء بقائه دينه مؤجلا لم يجب لذلك لأن للمدين حقا في تخفيف ذمته بحكم

(ما أجل) عليه من الدين لحراب ذمته فهما

ما يشترط الدين عدم حلوله بهما، وإنما يقتل الدائن الدين عموماً فلا يحمل كوت رب الدين أو فلسه فلا يحمل بهما دينه (ولو) كان الدين المؤجل على الفليس أو البت (دين كراه) إدار أو دابة أو عبد وجيء يستوفى المنفعة فيحل بفلس المكري أو موته وللمكري أخذ عين شبهة في الفليس لا الموت فإن كان الفليس لم (٢٦٦) يستوفى شيئاً من المنفعة فلا شيء للمكري ورد الأجرة إن كان قبضها

وإن ترك عين شبهة لا فليس حاصل من بأجرته حالاً وإن كان استوفى بعض المنفعة حاصل بها كما يحصل في الموت ويأخذ مثابه بالخصاص حالاً وبغيره في فسح ما بقي في الفليس فإن إبقاءه للفليس (١) رد مثابه من الأجرة إن كان قبضها وحاصل به وإلا حاصل بالجميع هذا ما يستفاد من كلام شارح المدونة وهو المشهور (أو قدم القائب) الذي فلسه الحاكم في غيبته (ملياً) فإنه محل ما عليه من مؤجل وليس له أن يدعى تبين خطئه بلاء (وإن) نكل الفليس (الذي أتم شاهدها بحق) له على شخص عن الجين معه يأخذ حقه

(١) قول الشارح فإن إبقاءه لفليس رد مثابه الخ غير ظاهر والظاهر الذي سيصرح به الشرح في شرح قوله وأخذ بعضه وحاصل بالفات إن يقال وإن كان استوفى بعض المنفعة خير المكري في الباقي فإن تركه حصص بجميع الكراه إن كان لم

الشرع وأما لو طلب جميع الغرماء بقاء ديونهم مؤجلة كان لهم ذلك ثم إن ما ذكره المصنف من حلول المؤجل بالموت والفليس هو المشهور من المذهب ومقابله أن المؤجل لا يحمل بهما (قوله) ما لم يشترط الدين (قوله) أي على رب المال (قوله) وما لم يقتل الدائن المدين (المراد بالدائن رب الدين والمدين من عليه الدين) (قوله) كوت رب الدين أو فلسه (أي فالدائن إنما يحل بموت من عليه الدين لا بموت من له) (قوله وجيء) كالأستاجر هذه الدابة أو هذه الدار شهراً بشرة دنائير مؤجلة لسنة فليس أو مات قبل استيفاء منفعة تلك الدار أو الدابة التي أكرهاها فتحل تلك الدناير بتأملها بمجرد موته أو فلسه (قوله) يستوفى المنفعة الخ) هذا هو محل الخلاف المشار له بل في كلام المصنف لأن ما حمله الشارح عليه من أن دين الكراه إذا كان مؤجلاً ولم تستوفى المنفعة يحل بالموت والفليس هو ظاهر المدونة وبه صرح أبو الحسن في شرحها ومقابله قول ابن رشد في المقدمات والنوازل أنه لا يحل بالموت والفليس بل يحصل المكري بأجرة المدة المستأجرة بتأملها ولكن لا يأخذ إلا أجرة البض المستوفى ويوقف مقابل ما لم يستوفى فكل ما استوفى شيء من المنفعة أي استوفاه الغرماء أخذ المكري ما يتوبه مما وقف ومحل الوقف لمقابل ما لم يستوفى إذا لم يفسخ الكراه فيبقى من المدة لأنه يغير في الفسخ وعدمه في الفليس لا في الموت وما في خش من حمل كلام المصنف على ما إذا استوفيت المنفعة فقيه نظر لأن المنفعة إذا استوفيت يحل دين الكراه المؤجل بانفاقه والحاصل أن فرع الاستيفاء يمنع من الحل عليه لكونه محل وفاق وخلاف ابن رشد إنما هو عند عدم الاستيفاء ولولرد الخلاف فتبين محل المصنف على عدم الاستيفاء وحل الكراه على الوجبة لأنها هي التي يتأق فيها كون الكراه مؤجلاً بخلاف المشاهدة فإن الكراه فيها حال بنفسه فلا يقال فيها وحل به وبالموت ما أجل لا يقال ما ذكره المصنف من أن دين الكراه المؤجل يحل بالفليس بخلافه قوله الآتي وأخذ المكري دابته وأرضه لانا نقول أراد أخذهما في الفليس إن شاء لأنه يضمن الفسخ قبل الاستيفاء كما فهمه المواق انظر بن (قوله) وإن ترك عين شبهة لفليس (أي إلى أن تمضي مدة الأجرة ثم يأخذ بهدوه وقوله) وإن ترك الخ أي والموضوع بحاله من أنه لم يستوفى شيئاً من المنفعة (قوله) لفليس (هو بفتح الفاء وتشديد اللام المفتوحة ويقال فيه أيضاً يسكون الفاء وكسر اللام) (قوله) وحاصل بها (أي ببعض المنفعة التي استوفاهها وأنت الضمير المائد على البعض لا كتسابه التانيث من المضاف إليه) (قوله) ولا (أي والايك قبضه وقوله) حاصل بالجميع أي بجميع الأجرة أي أجرة ما استوفاه الفليس وأما يستوفيه (قوله) أو قدم عطف على دين كراه فهو داخل في حيز المباشرة أي ولو قدم المدين القائب ملياً وهذا ظاهر قول أصبغ ومقابله اختيار بعض القرويين إذا قدم المدين القائب ملياً فوجد الحاكم فلسه فلا يحل ما كان مؤجلاً عليه قال لأن الغيب كشف خلاف ما حكم به فصار كحكم تبين خطؤه قال في التوضيح قال ابن عابد السلام والأول أقرب لأن الحاكم حين قضى بتفليس كان مجوراً لما قد ظهر الآن من الملاء وأيضاً فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على أن من قبض شيئاً من دينه المؤجل لا يرد ذلك إذا قدم ملياً فكذلك من بقي اه بن (قوله) وليس له أن يدعى (أي ليس للمدين أن يدعى أن الحاكم قد تبين خطؤه في حكمه بخلاف مال

المدين

يقبض شيئاً ويأقيه إن كان قبض بعضه وإن اختار الفسخ في الباقي

وإن لم يقبض شيئاً حاصل بحصة الفات وإن قبض بعضه رد نصيب الباقي من المقبوض وحاصل ياتى حصة الفائت مثلاً أكرى زيد داراً شهرين بعشرين دفع منها عشرة وفلس بعدسكانها شهراً فاختار ربها الفسخ في الباقي فلا يمكن منه حتى يرد خمسة عما قبضه لأنه من الفائت والباقي ثم يحصل لئال ما رد وحرر النقل اه كته محمد عليش

(حلف كل) من الغرماء مع الشاهد لتزليهم منزلة المفلس في اليمين (٢٦٧) (كهو) أى كحلف المفلس فيحلف كل

ان يشهد به الشاهد حق (واخذ) كل حالف (حصته) من الدين فقط (ولو نكل غيرهُ) أى غير الحالف فلا ياخذ الحالف سوى قدر نصيبه مع حلفه على الجميع (على الأصح) وهو المشهور ومقابله قول ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه ولو نكل الجميع فلا شيء لهم وعلى الأول يسقط حق الناكل ان حلف المطلوب فان نكل غرم بقية ما عليه (وقبل اقراره) أى المفلس لاخص هذا ظاهره والراجح أن مثله الاعم أى اقراره بدين في ذمته لمن لا يهتم عليه (بالمجلس) الذى حجر عليه فيه وأقامت فيه الغرماء عليه (أو قربه) بالعرف (إن ثبت دينه) الذى حجر عليه به بالحكم أو قام الغرماء عليه به (باقراره) منه به (لا) ان ثبت عليه (بيته) فلا يقبل اقراره لغيرهم وهذا إذا كانت الديون الثابتة تستغرق ما يديه ولم يعلم تقدم معاملته للمقر له ولا قبل اقراره (وهه) أى ما ذكره ولم يقبل فيه اقراره بأن ثبت دينه بيته أو أقر بعد المجلس بطول لمن لا يهتم عليه (في ذمته)

الدين لغرماء لأن هذه الدعوى لا تنفعه شي (قوله حلف كل الخ) أى إذا كان كل من الغرماء غير محجور عليه وأما لو كان منهم محجور عليه فحلف المحجور عليه أو وصيه وقيل لا يمين على واحد منهما وقيل يؤخر لرشدده ففي ذلك ثلاثة أقوال للاندلسيين وأتى ابن عتاب بالآخر انظر بن وقوله حلف كل أى على جميع الحق الذى ادعى به المفلس وقوله أى كحلف المفلس أى أن لو كان يحلف (قوله من الدين فقط) أى أخذ كل حالف متابه نقط من ذلك الدين بالمخاصة هذا إذا حلف كلهم ولو حلف بعضهم ونكل غير الحالف (قوله سوى قدر نصيبه) أى بالخاص من ذلك الدين (قوله على الأصح) هو قول ابن القاسم في رواية عيسى وصححه ابن أى زيد كما في شب (قوله يأخذ جميع حقه) أى أنه إذا حلف أحد الغرماء ونكل غيره فان الحالف يأخذ جميع حقه من ذلك الدين لا نصيبه في الخاص فقط (قوله فلا شيء لهم) أى لغرماء ان حلف المطلوب فان نكل غرم ويقتسمه جميع الغرماء (قوله فان نكل غرم بقية ما عليه) أى ويقسمه جميع الغرماء من حلف ومن لم يحلف فياخذ الحالف حصة بالحلف وحصة بالخاص مع الناكلين وهذا هو الظاهر دون قول خش واختص به الناكل اه بن (تنبيه) لو طلب من نكل من الغرماء العود لاليمين فان كان بعد حلف المطلوب فلا يمكن اتفاقا وان كان قبل حلفه ففي تمكنه قولان الاظهر منهما عدم تمكنه كما يأتى ذلك آخر الشهادات إن شاء الله تعالى (قوله وقبل اقراره بالمجلس) ابن عرفة قال ابن ميسر اقراره بعد القيام عليه جائز إن كانت ديون القاعين عليه بغير بيته أو بيته وهى لا تستغرق ما يديه أو تستغرقه وعلم تقدم معاملته لمن أقر له وكلام ابن ميسر هذا هو الذى قرر به شارحنا كلام المنصف قد رجحه عبق واعترضه بن بأن قوله أو بيته وعلم تقدم معاملته الخ خلاف مذهب المدونة فان مذهبها أن دين الغرماء الدين قاموا عليه متى كان ثابتا بالبيته فلا يقبل اقراره ولو علم تقدم معاملته لمن أقر له كما في التوضيح فانه بعد أن ذكر القول الأول وهو قبول اقراره سواء كانت الديون ثابتة عليه باقرار أو بيته قل واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام ثم قل لكن الذى نص عليه محمد وحملوا عليه المدونة ان هذا خاص بما إذا ثبت الدين الذى عليه باقراره فان كان بيته فلا يقبل وان كان بالمجلس ولما لك في الموجبة قول ثالث أن من أقر له المفلس ان كان يعلم تقدم مديته أو خاطئة بيته وبين المقر حلف المقر له ودخل في الخاص من له بيته اه فجعل الثالث خلاف مذهب المدونة اه (قوله وهذا) أى عدم قبول اقراره لغير الغرماء إذا كان دين الغرماء ثابتا بالبيته اذا كانت الخ (قوله والاقبل اقراره) أى والا بأن كانت الديون الثابتة بالبيته لا تستغرق ما يديه أو علم تقدم معاملته للمقر له قبل اقراره ودخل ذلك المقر له مع الغرماء في الخاص اه ان قلت اذا كانت الديون الثابتة بالبيته لا تستغرق ما يديه لا يفلس كما تقدم قلت يفرض فيما اذا كان ما يديه الغريم حال القيام عليه كاسدا لا يساوى الدين ولما فليس حصل للمقر الذى يديه غلوة وصار الدين لا يستغرقه فإذا أقر له في هذه الحالة قبل اقراره (قوله وقبل من المفلس مطلقا) أى سواء كان بالمعنى الاعم أو الأخص سواء كان صحيحا أو مريضا كذا قرر الشارح (قوله وقبل تعيينه الخ) مفهوم تعيينه أنه اذا لم يعين كما لو قال فلان في مالى قراض كذا لم يقبل كما في ابن عرفة آخر القراض ونصه الصلوى عن ان حبيب ما عينه في الفس قربه أحق به وان لم يعين شيئا فلا يخاصص ربه الغرماء كما لا يصدق في الدين اه بن (قوله وكان بعد المجلس بطول) هذا عطف على قوله لم يعين ربهما فهو داخل في حيز المبالغة أى هذا اذا كان عين ربهما بل ولو لم يعينه هذا اذا كان التعيين لما ذكر في مجلس التفليس أو قربه بل ولو كان بعد المجلس بطول والذى في التوضيح تقيده بالمجلس أو قربه لكن نقل البدر القرافي عن الناصر

بخاصص المقر له به فيما يتجدد له من مال لا فيما يديه فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس أو قربه وان قوله لا بيته (وقبل) من المفلس مطلقا (تعيينه القراض والوديعة) بأن يقول هذا قراض أو وديعة ولو لم يعين ربهما أو كان بعد المجلس بطول

(إن قامت بينة بأصله) أى بأصل (٣٦٨) ما ذكر من القراض والوديعة أن عند ذلك أو أنه أقر به قبل إقامة الغرماء ولولم

تعيين به وقبل منه تعيينه ولو لم يتم عليه فإن لم يتم بينة بأصله فلا عبرة باقراره وتحاصصه الغرماء ولا يكون في ذمة المئلس لأنه معين وأما ان اقر مريض في مرضه قبل اقراره ولو لم يتم بأصله بينة إذا اقر لمن لا يتم عليه (والخيار قبول قول الصانع) المئلس في تعيين ما يده لأربابه كهذه الصاعة لقفلان مع يمين المقر له ولو صرحا عليه (بلا بينة) بأصله لأن الشأن ان ما يده امتعة الناس وليس العرف الاشهاد عليه عند الدفع ولا يعلم الا من قوله فلا يتم أن يقر به بغيره (وحجر أيضاً) على المئلس الاخص بالشروط المتقدمة (إن تجدد) له (مال) بعد الحجر الأول - سواء كان عن أصل كبيع مال تركه يده بعض من فلسه أو عن ماملة جديدة أو غير أصل كبراث ودية ووصية ودية لأن الحجر الأول كان في مال مخصوص فينصرف في التجدد إلى أن يحجر عليه فيه ومفهوم الشرط عدم الحجر عليه وان طال الزمان وبه العمل وقيل يحدد عليه به كل سنة أشهر (وأتاك) الحجر عليه بعد قسم ماله وحلفه انه لم يكتم شيئاً أو

في حاشية التوضيح رد هذا التقيد (قوله ان قامت بينة بأصله) أى عند ابن القاسم خلافاً لأصبع حيث قال يقبل تعيين القراض والوديعة ولو لم تشهد بينة بأصلهما واختاره اللخمي (قوله وقيل منه تعيينه) أى ولو بغير يمين - سواء كان ماعينه متمماً عليه أم لا (قوله فلا عبرة باقراره) أى خلافاً لأصبع كما علمت (قوله لأنه معين) هذا إشارة للفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها وهي قوله وهو في ذمته وحاصله ان المسئلة السابقة فيها اقرار بشئ في الذمة وهنا اقرار بشئ معين ولم يقبل منه وقد اعطى ما يده للغرماء فلم يبق في ذمته وظاهره ولو ادعاه المقر له (قوله وأما ان اقر مريض) أى غير مئلس كذا قرر الشارح ونحوه في بن خلافاً لما في خش وعبق من حمل قوله وقبل الخ على المئلس الصحيح ثم قلا وأما ان اقر المئلس المريض وهذا تحريف في النقل (قوله ولو لم يتم بأصله بينة) لأن الحجر على المريض اضعف من الحجر على المئلس لأن للمريض ان يشتري ما يحتاجه بخلاف المئلس كذا فرق ابن يونس وهذا يدل على ان مراده مريض غير مئلس لا مريض مئلس كاتومه خش وعبق (قوله لمن لا يتم عايه) فان اقر لمن يتم عليه قبل اقراره ان كان بأصله بينة والا فلا يقبل (قوله والخيار الخ) أى والخيار عند اللخمي قبول قول الصانع في تعيين ما يده لأربابه كما هو قول ابن القاسم - وعلم ان المئلس إذا كان صانعا وعين للصنوع أو كان غير صانع وعين القراض أو الوديعة فالمسئلة ذات أنوال أربعة الأول لما لك في العتية عدم قبول تعيينه مطلقا خشية ان يخلص صديقه، والثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة ان قامت بأصله بينة ويقبل تعيينه الصنوع مطلقا وهو لابن القاسم، والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والصنوع مطلقا وهو لأصبع، والرابع لمحمد بن المواز يقبل تعيين المئلس القراض والوديعة والصنوع إذا كان على أصل الدفع أو على الاقرار قبل التأسيس بينة قال اللخمي بعد حكاية هذه الأقوال وقول ابن القاسم في الصانع أحسن لأن ما يده امتعة الناس وليس العرف الاشهاد عليه عند الدفع له وكذا قول أصبع في القراض والوديعة فاللخمي اختار قول ابن القاسم في تعيين الصانع وقول أصبع في تعيين القراض والوديعة ولمسا كان اختياره في القراض والوديعة ضعيفا أعرض عنه المصنف ولما كان اختياره في تعيين الصانع قويا مشى عليه المصنف وظهر لك ان المصنف مشى في كل من المسئلتين على قول ابن القاسم كذا قرر شيخنا (قوله لأن الشأن الخ) مقتضى هذا التمثيل قبول قول الصانع - سواء كان الاقرار بالمجلس أو بعده ولو بطول وبذلك صرح عبق (قوله أيضا) أى به لدفع توهم ان المراد واستمر الحجر عليه ان تجدد له مال مع انه متى حكم بخلع ماله وأخذ المال من تحت يده انتك الحجر عنه بمجرد أخذه منه ولو لم يقتسموه فأفاد المصنف بقوله أيضا انه حجر ثان - وحاصله ان المئلس اذا حكم الحاكم بخلع ماله وأخذ ماله منه فقد انتك الحجر عنه فاذا تجدد له مال كان له التصرف فيه حتى يحجر عليه غرماءه الذين حجروا عليه أولا أو غيرهم بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله ان تجدد له مال) أى ولو لم يحصل قسم بين الغرماء للمال الذي أخذه منه أولا (قوله ومفهوم الشرط) أى وهو إذا نلسه الحاكم ولم يتجدد له مال بعد أخذ المال منه وقوله عدم الحجر عليه ولو طال الزمان أى زمان عدم تجدد المال (قوله وقيل يحدد الخ) أى انه يكشف عن حاله كل سنة أشهر لأن الغالب تغير الأحوال فيها وحصول انكسب فان وجد عنده مال حجر عليه والا فلا هذا هو المراد (قوله وانتك الحجر عليه بعد قسم ماله) الأولى بعد أخذ المال منه فالقسم ليس بشرط بل متى أخذ المال من تحت يده زال الحجر عنه اه عدوى (قوله ولو بلا حكم) أى وعلى هذا فالحجر على المئلس ليس كالحجر على السفه لعدم احتياج فك حجر المئلس لحاكم بخلاف حجر السفه فان فكه يحتاج له ورد المصنف بلى على

بالتك ولو قدم هذا على قوله وحجر أيضاً أن تجد مال لكان أنسب كالأخفى (٢٦٩) (ولو مكنهم الغريم) في المدين فاطلقة أو لم

الباب على رب الدين وهنا
على الدين لأنه مشترك
(قباعوا) ماله من غير
رفع الحاكم (واقفوا)
التمن على حسب ديونهم
أو اقتسموا المبلغ من غير
بيع حيث يسوغ ذلك
(ثم دين غيرهم)
بعد ذلك فليس (فلا
دخولاً للأولين)

في أثمان ما أخذ من الآخرين
وفيما تجد عن ذلك إلا أن
يفضل عن دينهم فضلة
(كفائس الحاكم)
أي حكمه بخلاف المال للغرماء
فدين غيرهم فلا دخل للأولين
معهم إلا أن يفضل فضلة
(إلا) أن يتجدد له مال من
غير مال الآخرين (كإرث
وصلة) أو أرض (جارية)
ووصية وخلع للأولين
الدخول مع الآخرين
[درس]

ثم أشار إلى بقية أحكام
الحجر بقوله (وبيعاً)
أي باعه الحاكم إن خالف
جنس دينه أو صفته بعد
ثبوت الدين عليه والإعذار
للفاس فما ثبت عنده من
الدين ولكل من القائمين
في دين صاحبه لأن لكل الطامن
في بيته صاحبه وبعد حلف كل
أنه لم يقبض شيئاً من دينه ولا
أسقطه ولا أحال به وأنه
باق في ذمته إلى الآن
(بمحضرته) ندباً لأنه
أقطع لحجته (بالخيار)

ابن النصار وتليده عبد الوهاب القائلين لا ينفك حجر عن مجبور عليه إلا بحكم الحاكم
(قوله لكان أنسب) أي لأن الحجر ثانياً لما تجد من المال إنما يكون بعد فك الأول (قوله ولو مكنهم
الغريم) أي مما يده وقوله فباعوا الخ مفهومة أنهم لو قدموا عليه فلم يجدوا شيئاً فتركوه فدين الآخرين ثم
نفسه دخل الأولون مع الآخرين (قوله حيث يسوغ ذلك) أي بأن كان الدين الذي عليه موافقاً
لما يده جنساً ونوعاً وصفة (قوله فلا دخول الخ) جواب لو الشرطية في قوله ولو لم يكن لهم أي لأن فعلهم
هذا تفليس كفائس الحاكم فبي ماع أصبغ سمعت ابن القاسم يقول عن مالك في رجل قام عليه
غرماءه ففاسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دابته آخرون أن الآخرين أولى بما في يده بتركة تفليس
السلطان (قوله في أثمان ما أخذ) أي في أثمان السلع التي أخذها (قوله وفيما تجد) أي ولا بما تجد عن
أثمان تلك السلع التي أخذها من الآخرين (قوله إلا أن يفضل) أي يبدل الفاس عن دين الآخرين فضلة
فيتخصص فيها الأولون كما لو كانت السلع عند المفلس وقت التفليس قيمتها أقل من الدين لكسادهما
ثم بعد التفليس حصل فيها رواج وصارت أكثر من الدين فاندفع ما يقال إنه لا يفضل إذا كان ما يده
أكثر من الدين (قوله كفائس الحاكم) الكفاف داخل على الشبه به (قوله بخلاف المال) أي وإن لم يحصل
منه قسم للمال بل وقع القسم منهم (قوله إلا أن يفضل فضلة) أي بعد وفاة الآخرين دينهم فإن
الأولين يتحصون فيها (قوله إلا أن يتجدد له مال) هذا استثناء من عدم دخول الأولين مع
الآخرين وهو متصل لأن المعنى لا دخول للأولين مع الآخرين في حال من الأحوال إلا إذا استعاد
مالاً من غير أموال الآخرين كإرث (قوله مع الآخرين) أي فيتحصون كلهم فيه (قوله إلى بقية
أحكام الحجر) أي التفليس (قوله وبيع ماله) أي وجوباً إن خالف جنس دينه أو صفته وإلا فلا
يجب والمستحب أن يكون البيع بحضرة المدين لأنه أقطع لحجته وقال المصنف في التوضيح لا يبعد
وجوبه وقوله وبيع ماله ظاهره الشمول للدين الذي له على الغير وهو الذي نص عليه ابن رشد واختاره
إلا أن يتفق الغرماء على إبقائها حتى تقبض وقيل إنها لا تباع وتبقى على أجالها اه شب (قوله بعد ثبوت
الدين) أي بعد أن يثبت كل غريم دينه بالبينة وبعد إعذار الحاكم للمفلس في كل بيعة وبعد إعذاره لكل
واحد من الغرماء في البيعة الشاهدة لكل واحد من القائمين والراد بإعذاره له فيها قطع عذره وحجته بأن
يقول له ألك مطعن في تلك البيعة وإذا علمت أن الاعذار في البيعة تعلم أن قول الشارح والاعذار للمفلس
فيما ثبت عنده عن الدين فيه تسامح وكذا قوله ولكل من القائمين في دين صاحبه لأن الاعذار ليس في
الدين بل في البيعة التي أثبتت فتأمل (قوله وبعد حلف كل الخ) قال الشيخ ميارة في بعض طرره تأمل
هل هذه البيعة بين قضاة وهم إنما أوجبوها على طالب بمن لا يمكنه الدفع عن نفسه أما حالاً فقط
كالتأنيب أو حالاً ومالاً كالميت أو هي بين منكر فلا توجه إلا بدعوى كل واحد من الغرماء
على غيره أنه قبض أو أسقط مثلاً وفي كلام ابن رشد ما يؤيد الثاني حيث قال إذا كان المطلوب حاضراً
وادعى قضاء ما ثبت عليه فيمين طالبه يمين منكر لا يمين قضاء اه بن (قوله فإن باعه بغيره) أي بغير
خيار بأن اشترط البت (قوله لطلب الزيادة) فإذا زاد أحد في تلك المدة على من المشتري الأول رد الحاكم
بيعه وباع لهذا الثاني ثم إن بيع الحاكم وإن كان منحللاً من جهة فهو لازم من جهة المشتري ولذا انظره تفقة
المبيع وإذا كان الضمان منه اه عدوى (قوله في كل سلعة) متفق بقوله بالخيار ثلاثاً وقوله في كل
سلعة أي سواء كانت عرضاً أو حيواناً أو عقاراً وهذا بخلاف خيار التروى فإنه يختلف باختلاف السلع
كأمر والظاهر أن الحاكم البيع بخيار التروى وعليه فيكون خيار الحاكم ثلاثاً بعده واعلم أنه لا يختص

للحاكم فإن باعه بغيره فليس كل من الغرماء والمفلس الرد أياً (ثلاثاً) لطلب الزيادة في كل سلعة

إلا ما يفسده التأخير (ولو كتباً) ظاهره ولو احتاج لها ولو فقهاً وليست كآلة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ (أو يوثق) جمته إن كثرت قيمتهما) قال فيها (٣٧٠) القضاء أن يباع عليه ما كان للتجارة أو للفتنة كدباره وخادمه ودابته وسرجه وسلاحه وخاتم وغير ذلك إلا ما لا بد منه من ثياب جسده ويبيع

ما ذكره المصنف من الخيار ثلاثاً بسلع الفلاس بل كل مانعه الحاكم على غيره من سلع غائب ومقيم كذلك (قوله إلا ما يفسده التأخير) أي كطري اللحم ورطب الفاكهة فلا يستأني بها إلا ساعة من الزمان (قوله ولو كتباً) رد بلو على من قال إن الكتب لا تباع أصلاً واعلم أن الخلاف في الكتب الشرعية كاللغة والتفسير والحديث وآلة ذلك أما غيرها فلا خلاف في وجوب بيعها (قوله وليست كآلة الصانع) أي المحتاج إليها فإن فيها تردد (قوله لأن شأن العلم أن يحفظ) قال شيخنا الحافظ قد ذهب الآن فلذا أجراها بعضهم على آلة الصانع (قوله إن كثرت قيمتهما) يحتمل أن المراد إن كانت قيمتهما كثيرة في نفسها ويحتمل إن كثرت قيمتهما بالنظر لصاحبها وإذا بيعا فبشترى له دونهما كما أن دار سكناه تباع عليه إن كان فيها فضل ويشترى له دار تناسبه فإن كان لا فضل فيها فلا تباع (قوله تلك القيمة) أي القيمة المتبرة (قوله والمراد الخ) دفع بهذا ما يقال أنه لا فرق بين الثوب والثوب والاثواب وحينئذ فلا وجه للتثنية وقد أجيب بحواب آخر وحاصله أن التثنية نظراً للغالب إذ الغالب لبس ثوبين قميص ورداء أو جبه ورداء (قوله وهو يختلف باختلاف العرف) أي من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وشئ آخر يجعله على الكفتين أو أزار ورداء (قوله وفي بيع آلة الصانع القليلة القيمة المحتاج إليها تردد) حاصله أن عبد الحميد الأصناف تردد في آلة الصانع المحتاج لها هل هي مثل ثياب الجملة لا تباع إلا إذا كثرت قيمتها ويشترى له دونها أو تباع مطلقاً قلت قيمتها أو كثرت فكثيرة القيمة مجزوم ببيعها والتردد في قليلة القيمة فقول الشارح وفي بيع آلة الصانع القليلة القيمة أي وعدم بيعها وإنما تباع إذا كثرت قيمتها كثياب الجملة تردد (قوله لعبد الحميد الأصناف وحده) وحينئذ فمعناه التحير وأما إذا كان من اثنين فمعناه الاختلاف كأن ينقل ابن رشد عن ابن القاسم قولاً جازماً به وينقل اللخمي عنه قولاً مغايراً له جازماً به فإذا عبر المصنف في مثل هذا بتردد كان بمعنى خلاف في النقل من الآخرين عن المتقدمين (قوله كمدبر قبل الدين ومعتق لأجل) اللخمي تباع خدمة المعتق لأجل وإن طال الأجل كمعشر سنين ويبيع من خدمة المدبر السنة والستين وإنما عدا الشارح بقوله قبل الدين لأن المدبر بعد الدين تباع رقبته لبطان التدبير كما تقدم (قوله وولد أم ولده من غيره) أي وأما العبد القن فهذا يباع عليه فهو داخل في قوله ويبيع ماله (قوله بخلاف مستولدته) أي التي أولدها قبل الحجر عليه وأما من أولدها بعد الحجر عليه فأنها تباع قال في القدمات ولو ادعى في أمة أنها سقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وأما لو كان لها ولد قائم فقوله مقبول أنه منه (قوله ولا يلزم الخ) ولو عامله الغرماء على التكسب إذا فلس ولو شرطوا عليه ذلك فلا يعمل بذلك الشرط وسواء كان صانداً أو تاجراً هذا هو المعتمد خلافاً لما في عقب من جبره على التكسب إذا شرط عليه التكسب في عقد الدين انظر بن (قوله أي لا يلزمه أن يتسلف) أي يطلب مالا على وجه السلف لأجل وفاء غرمائه وقوله ولا قبوله أي من غير طلب (قوله فيه فضل) أي زيادة على الشراء (قوله لأنه ابتداء ملك) أي وابتداء الملك واستعداده لا يلزمه لأنها معاملة أخرى ولو مات المفلس عن شفعة فالشفعة لا ورثة لا للغرماء كما في خش (قوله ولا عفو) أي ولا يلزم بعفو عن قصاص لأجل اخذ الدية وهذا ظاهر على مذهب أنسب من أن المجنى عليه مخير بين أمور ثلاثة القود والعفو مجاناً وعلى الدية وأما على مذهب ابن القاسم القائل أنه غير بين القود والعفو مجاناً فقط فلا يتأتى إلزامه على العفو لأجل الدية ومعلوم أن نفي الشيء فرع من صحة ثبوته إلا أن يعمل على ما إذا رضى الجاني

أي على أخذها ليوفي بها دينه وله العفو مجاناً بخلاف ما يجب فيه الدية خطأ أو عمداً لأصاص فيه كجائفة ومأمومة والمجنى فيلزم بعدم العفو لأنه مال (واتزاع مال رقيقه) الذي تقدم أنه يؤاجر

أى ليس لهم أن يلزموه ذلك وإن جاز له ذلك فإن اشترعه فاهم أخذه (أو) انتزاع أى اعتصار (ما وهبه) قبل إحاطة الدين (لولده) الصغير أو الكبير بخلاف ما وهبه له بعد الإحاطة فلم يردده ثم بين كيفية بيع ماله من تعجيل واستثناء بقوله (وعجلت بيع الحيوان) أى لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا ينافى أنه يترص به الأيام اليسيرة طالما لا زيادة (٢٧١) ثم يباع لانه يسرع له التغير ويحتاج

الى مؤنة وفيه نقص لئلا
القرماء فليس المراد انه يباع
بلا تأخير أصلاً أو بلا خيار
ثلاثة أيام (واستؤنى
ببقاره) وعرضه لطلب
الزيادة (كالشهرين)
وادخلت الكف الأيام
اليسيرة بالنظر كما يفيد العقل
وأما بخشى فساد كطرى
لحم وفاكهة فلا يستأنى به
إلا كساء وأما نحو سوط
ودلو فباع عاجلاً (وقسم)
مال المفلس المتحصل
(بنسبة الديون) بعضها
إلى بعض وأخذ كل غريم
من مال المفلس تلك النسبة
وطريق ذلك أن يجمع
الديون وتقسب كل دين
الى المجموع فيأخذ كل غريم
من مال المفلس تلك النسبة
فاذا كان لغريم عشرون
ولآخر ثلاثون ولآخر
خمسون فالمجموع مائة
ونسبة العشرين لها خمس
ونسبة الثلاثين لها خمس
وعشر ونسبة الخمسين لها
نصف فاذا كان مال المفلس
عشرين أخذ صاحب
الخمسين نصفها عشرة
وصاحب الثلاثين خمسها
وعشرها ستة وصاحب
العشرين خمسها أربعة

والجنى عليه بما تأمل (قوله أى ليس لهم أن يلزموه ذلك) ابن عرفة وفيها ليس للقرماء المفلس جبره على
انتزاع مال أم ولده أو مديره ابن زرقون في سماع ابن القاسم من حبس حبساً وشرط أن لا محبس عليه
البيع فقرمائه البيع عليه ابن رشد روى محمد ليس للقرماء ذلك وهو الآتى على قول الدونة لا يجبر
المفلس على انتزاع مال أم ولده ولا مديره (تنبيه) قل في التقدمة فإن كان المفلس امرأة فليس
للقرماء أن يأخذوا معجل مهرها قبل الدخول ولا بعده بأيام يسيرة لانه يلزمها أن تجهز به للزوج
ولا يجوز لها أن تقضى منه دينها إلا الشيء اليسير قال في الدونة الدينار ونحوه وفي الموازية الدينارين
والثلاثة وأما ما تداينته بعد دخول زوجها فإن مهرها يؤخذ فيه هذا نص رواية يحيى عن ابن القاسم
وفيها نظر وسكت عن كالتها كؤخر الصداق هل للقرماء بيعه في دينهم أم لا الظاهر أن ذلك
لهم وأنه لا يلزمها أن تجهز به للزوج اه بن (قوله أى اعتصار الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف
استعمل الانتزاع في حقيقته بالنسبة للانتزاع مال رقيقه ومجازاً بالنسبة للانتزاع ما وهبه لولده
لانه إنما يقال فيه اعتصار فإطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالنسبة لامة لانه
يقال لامة لأخذ السيد مال رقيقه ولأخذ الوالد ما وهبه لولده انتزاع فالحجاز عرفى لا لوى (قوله أى
لا يستأنى) أى في المناداة عليه وقوله فلا ينافى أنه يترص به أى في المناداة عليه وقوله الأيام اليسيرة
أى كثلاثة أيام ونحوها ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم ثلاثاً كما مر (قوله فليس المراد) أى بقوله
وعجلت بيع الحيوان انه يباع بلا تأخير أصلاً أى بل المراد انه لا يستأنى به كما يستأنى بالعقار وهذا
لا ينافى انه يؤخر في المناداة عليه ثلاثة أيام ونحوها ثم يباع بالخيار للحاكم ثلاثة أيام كما مر
(قوله واستؤنى ببقاره) أى في المناداة على عقاره وعلى عرضه اذا كان كثير القيمة وقوله كالشهرين أى
ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس وقوله واستؤنى أى وجوباً فإن لم
يستأن بذلك خير المفلس في إمضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التى فى صلح المفلس حيث
باعها بغير امتيناء اذا أمضى المفلس بيع الحاكم لان الزيادة غير محققة والتمه لا تلزم إلا بأمر محقق
اه شيخنا عدوى ابن يونس قل مالك يستأنى في بيع ربع المفلس يقسوق به الشهر والشهرين وأما
الحيوان والعرض فيقسوق بهما يسيراً والحيوان أسرع بيعاً وسمع ابن القاسم يستأنى بالعروض
الشهر والشهران مثل الدار ابن رشد لفظه مشكل لاقتضائه ان العرض كالعقار يستأنى به
الشهر والشهرين وهذا يخالف لما قاله الامام فيحتمل ان يكون معنى قوله يستأنى بالعروض الشهر
والشهرين ان العروض التى كالدرور في كثرة الثمن يستأنى بها الشهر والشهران اه بن (قوله بالنظر)
أى بحسب ما يراه القاضى (قوله فلا يستأنى به) أى في المناداة عليه (قوله وقسم بنسبة الديون) يحتمل
ان المراد بنسبة كل دين لمجموع الديون ويحتمل ان المراد بنسبة مال المفلس لمجموع الديون ويأخذ
كل واحد من دينه تلك النسبة فهو صادق بكل من الطريقتين في عمل الخاصة (قوله وهى نسبة
مال المفلس لمجموع الديون) أى وبذلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه (قوله أى لا يكاف
القاضى الخ) أى بخلاف الورثة فان الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكفهم بيعة تشهد بحصرهم وموت
مورثهم وتعددهم أى مرتبتهم من الميت اتفاقاً وذلك لان عددهم معلوم للجيران وأهل

ويحتمل طريقاً آخر وهى نسبة مال المفلس لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة وآخر خمسون وآخر مائة وخمسون ومال
المفلس مائة وخمسون فنسبته لمجموع الديون النصف فكل غريم يأخذ نصف دينه (بلا يسيرة حصرهم) أى لا يكاف القاضى غرماء
المفلس وكذا غرماء الميت أثبت ان لا غريم غيرهم

(واستثنى به) أى بالقسم (إن عرف) (٢٧٢) بالدين في الموت فقط (لاحتمال طر وغير آخر والذمة قد خربت وأما في الفلاس

فلا يستثنى لعدم خراب الذمة لكن ذلك في الفلاس الحاضر أو قريب الغيبة أو بعيدها حيث لا يغشى عليه دين والا استثنى كالموت قفى مفهومه تفصيل والظاهر ان المراد بعد الغيبة ما قبل القرية فيشمل المتوسطه (وَقَوْمٌ) دين على الفلاس (مخالف النقد) منه من يقوم ومثلى بأن كان ماعليه عرضا أو طامنا متفق الصفة أو مختلفا فليس المراد بمخالف النقد من مال الفلاس اذ لا يتعاقبه تقويم (يوم الحصاص) أى قسم المال يقوم حالا ولو مؤجلا لانه حل بالفلاس (واشترى له) أى لصاحب مخالف النقد (منه) أى من جنس دينه وصفته من طعام أو عرض (بما يخصه) في الحصاص من مال الفلاس كأن يكون مال الفلاس مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار وعليه أيضا عروض تدوى مائة وطعام يساوى مائة فلصاحب المائة ثلث مائة الفلاس ويشترى لصاحب العرض عرض صفة عرضه بثله الثانى ولصاحب الطعام صفة طعامه بثلث الثالث وجاز

البلد فلا تكلفه في اثباته والدين يقصد اخفاؤه غالبا فانبات حصر الغرماء. ثمسره انه يجب أن يكون شهادة البينة الشاهدة للورثة على قفى العلم لاعلى القطع بأن يقول الشاهد لا تعلم له وارثا سوى هذا فلو قال لا وارث له غير هذا قطعا بطلت شهادته (قوله واستثنى به) أى وجوبا وحاصله أن الميت اذا كان معروفا بالدين فان الحاكم لا يجعل بقسم ماله بين الغرماء بل يستثنى به وجوبا بقدر ما يراه لاحتمال طر وغير آخر فتجمع الغرماء وأما الفلاس فلا يستثنى بقسم ماله إن كان حاضرا أو غائبا غيبة قريبة أو كان بعيد الغيبة وكان لا يغشى ان يكون عليه دين لغير الحاضرين من الغرماء فان كان يغشى أن يكون عليه دين لغيرهم فانه يستثنى بالقسم باجتهاده قفى مفهوم الموت وهو الفلاس تفصيل (قوله فقط) مرتبط (١) بقوله ان عرف بالدين أى ان عرف بالدين لا غير ولا يصح أن يكون مرتبطا بقوله في الموت لان معنى فقط فحسب فموصريه في الحصر فمكانه قال واستثنى بالقسم في الموت فحسب أى لا غيره وهذا ينافيه ما علمت من التفصيل في الفلاس وان قد يستثنى فيه (قوله والذمة قد خربت) أى حقيقة وحكما (قوله لعدم خراب الذمة) أى لعدم خرابها حقيقة وان خربت حكما ولذا عجل ما كان فيها مؤجلا من الدين فذمة الفلاس لما كانت باقية حقيقة فاذا طرأ غريم تعلق حقه بذمته لم يخرج للاستثناء في الفلاس بخلاف الميت فان ذمته قد زالت بالمرء فلو طرأ غريم لم يجد من يتعلق حقه بذمته فلذا وجب الاستثناء في الموت ولان الفلاس لو كان له غريم آخر لأعلمه بخلاف الميت فانه لا يمكنه الاعلام به (قوله منه) أى حالة كون ذلك المخالف من جملة الدين (قوله من يقوم النخ) بيان لمخالف النقد (قوله بأن كان ماعليه عرضا النخ) أى بأن كان الذى عليه مخالفا للنقد عرضا النخ (قوله فليس المراد بالمخالف النقد من مال الفلاس النخ) أى وانما المراد بمخالف النقد من الدين الذى على الفلاس وقوله اذ لا يعلق به تقويم أى بل يباع ليقسم منه على الغرماء وحاصله اذا كان على الفلاس ديون مختلفة بعضها مقد وبعضها عرض وبعضها طعام بأن كان لأحد الغرماء دينان ولأحدهم عروض وبعضهم طعام فان ماخالف النقد من مقد ومثلى يقوم يوم قسم المال وهو مراده يوم الحصاص فاذا كان لغريم مائة دينار عليه ولغريم عرض قيمته مائة ولآخر طعام قيمته مائة ومال الفلاس مائة فانها تقسم بين الغرماء اثلاثا فيأخذ صاحب النقد ثلثها ولكل من صاحبي العرض والطعام الثلث فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض عرضا من صفة عرضا بما نابه وكذلك صاحب الطعام كما أشار له المصنف بقوله واشترى النخ واعلم ان محل تقويم مخالف النقد اذا كان مال الفلاس قدما وأما لو كان الدين كله عروضا موافقة لمال الفلاس في النوع والصفة فلا حاجة لتقويم بل يتحاصون بنسبة عرض كل لمجموع العروض (قوله ومضى ان رخص أوغلا) فاذا كان على الفلاس مائة دينار لواحد وعشرة أراد بل واحد وعشرة أثواب لواحد وقوم كل من الأرباب والثياب بمائة فجملة الدين ثلثمائة وكان مال الفلاس مائة فاقسمها أرباب الديون فخص كل واحد ثلثها ثلاثة وثلثون وثلث فلم يشترى لصاحب الطعام أو الثياب بما نابه في الحصاص حتى رخص السعر فاشترى له خمسة أرادب وأخمس أثواب أو عشرة فان ذلك يقضى فيما بين رب ذلك الدين وما بين الغرماء وليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز بنصف دينه أو كله دونهم وليس لهم أن يقولوا له انما صك فيما زاد على ثلث دينك بل يخص بمازاده الرخص الا أن يزيد على دينه فيرد الزائد عليهم

(١) قوله مرتبط بقوله ان عرف غير صحيح لان ان عرف نفسه شرط فكيف يقيد بشرط آخر وقوله ينافيه لامنافاة وغايته انه تفصيل في المفهوم كما أشار اليه الشارح اه كتبه محمد عليش .

مع التراضي أخذ الثمن إن خلا من مانع كما سياتى (ومضى) القسم (إن رخص) السعر بالضم ككرم عند الشراء كأن يشتري لصاحب العرض بما نابه ما يزيد على الثلث ولو جميع دينه (أوغلا) كأن يشتري له به سدس دينه

فلارجوع لغيره عليه في الرخص ولا له عليهم في الفلاء ويرجع على الدين فيهما (٢٧٣) بما بقي له فانه زاد ما اشترى له على دينه

رد الزائد على الغرماء
(وهو يشتري لمن
دينه بخالف النقد كن أسلم
للفلس في عشرة أنواب
أو اراد ب(في شرط جيد)
شرطه السلم عليه عند عقد
السلم (أدناه) أي أدنى
الجيد رقبا بالفلس (أو)
يشترى له (وسطه) لانه
العدل بينهما (قولان) ولو
اشترط دينه هل يشترطه
بما ينوبه أدنى الدين أو
وسطه قولان أيضا
(وجاز) لمن له دين مخالف
(التمن) أي أخذ الثمن الذي
نابه في الحصاص (إلا
لمانع) شرعي (كالانتضاء)
أي كالمنازع المتقدم في الانتضاء
في قوله وبغير جنسه ان
جاز يعمه قبل قبضه ويعمه
بالسلم فيه مناجزة وأن
يسلم فيه رأس المال فلو كان
رأس المال عرضا كعبد
أسلمه في عرض كتوبين
فحصل له في الحصاص
قيمة ثوب جازله أخذ تلك
القيمة لانه آل أمره الى
أنه دفع له عبدا في عين
وثوب ولا مانع في ذلك
بخلاف ما لو كان رأس المال
ذهبا ونابه في الحصاص
فضة أو بالعكس فلا يجوز
أخذ مائنه لانه يؤدي الى
بيع وصرف متأخر وبيع
الطعام قبل قبضه إن كان
المسلم فيه طعاما (وحاصت

يتحاصون فيه كمالو اشترى أحد عشر ثوبا فالثوب الحادية عشرة كمال طرا وكذلك لو آخر الشراء
حتى حصل غلو كمالو اشترى في المثال المذكور خمس دينه كإردين أو ثوبين فليس لمن له الطعام أو العرض
أن يقول ارجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي نأبى في الحصاص وإنما يكون التحاسب بين
من له الطعام أو العرض وبين الفلس فيسقط عن الفلس ما زاده الرخص من دين من له الطعام أو
العرض ويتبعه في الفلاء بما نقص من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف
الارادب أو الثياب ويبيق له في ذمة للفلس في الفلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية ارادب أو انواب
(قوله فلا رجوع لغيره عليه) أي على صاحب العرض الذي حصل الرخاء أو الفناء عند الشراء له
(قوله ويرجع) أي الغرم صاحب العرض على الدين الخ (قوله فيهما) أي في الرخص والفلاء
فيسقط ما زاده الرخص عن الفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الفلاء يتبعه بما نقص لاجل
السلم من دينه (قوله بما بقي له) أي بعد الذي أخذه (قوله على الغرماء) أي يتحاصون فيه
(قوله في شرط جيد) أي فيما إذا كان السلم اشترط على السلم اليه الفلس عند عقد السلم جيدا بأن أسلمه
في عشرة ارادب سمراء أو محمولة جيدة أو أسلمه في عشرة انواب مخلوطة جيدة (قوله أدنى الجيد)
أي من ذلك النوع السلم فيه (قوله وسطه) أي وسط الجيد من ذلك النوع السلم فيه
(قوله لانه العدل بينهما) أي بين الفلس وصاحب الدين لان الأعلى ظلم على الفلس والأدنى ظلم
على صاحب الدين (قوله ولو اشترط) أي رب الدين على السلم اليه الفلس أدنى أي من النوع
السلم فيه (قوله قولان) ان قلت هذا يخالف ما مر من قوله في السلم وحمل في الجيد والردى على
الغالب وإلا فلو سطر قلت ما مر إذا لم يفلس السلم اليه وما هنا فيما إذا فليس للفلس حكم غير حكم غيره
(قوله وجاز) أي عند التراضي وأما عند المشاحة فقد سبق انه يشترى له صفة طعامه أو مثل
عرضه بما نابه في الحصاص (قوله أخذ الثمن الذي نابه في الحصاص) أي بدلا عما ينوبه من
دينه (قوله الامناع كالانتضاء) المواق هذا مبني على ان التفليس لا يرفع التهمة وقيل ان التفليس
يرفع التهمة فيجوز في انتفليس فلا يجوز في الانتضاء ابن عرفة وماروايتان اه بن (قوله وبغير
جنسه) أي وجاز وفاء السلم فيه بغير جنسه وقوله ان جاز يعمه أي السلم فيه قبل قبضه
(قوله ويعمه) أي وجاز بيع المأخوذ بالسلم فيه (قوله وان يسلم فيه) أي في المأخوذ (قوله لانه)
أي المسلم آل أمره وقوله إلى انه أي المسلم دفع له أي السلم اليه (قوله فلا يجوز أخذ ما نابه) بل يتعين
الشراء له من جنس دينه (قوله لانه يؤدي الى بيع وصرف متأخر) أي الى اجتماع البيع
والصرف (قوله وبيع الطعام الخ) أي والبيع والسلف ان كان المسلم فيه العيين عرضا كتوبين
والحاصل ان رأس المال اذا كان ذهبا فلا يجوز أخذ ما نابه في الحصاص ان كان فضة لما فيه من الصرف
المؤخر واجتماع البيع والصرف او كان ذهبا وكان المسلم فيه طعاما او عرضا كتوبين لما في الاول من
بيع الطعام قبل قبضه ولما في الثاني من اجتماع البيع والسلف (قوله ان كان المسلم فيه طعاما) قال في
التوضيح لو أسلم عشرين درهما في اردين قمحا ونابه في الحصاص عشرة مثلا فلا يجوز ان يأخذها
لانه يدخله بيع الطعام قبل قبضه ويدخله ايضا البيع والسلف اه وهو ظاهر لان العشرة عن مثلها
من العشرين سلف والإردب الباقي بذمته عن العشرة الأخرى يبيع اه بن (قوله بما انقفت
على نفسها حال يسر زوجها) سواء كان ما انقفته من عندها أو تسلفته وسواء كان الدين
الذي فليس فيه قبل الاتفاق أو بعده لان ما انقفته حال يسره عوض عما تزمه (قوله لاحال عمره)
أي سواء تسلفت او كان ما انقفته من عندها وسواء كانت تلك النفقة حكمها ام لا كان الدين الذي

فلس بسببه قبل الاتفاق أو بعده (قوله وبصداقها كله) فلو حاصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل
الدخول بها ردت مازاد على تقدير الحاصة بنصف الصداق ولا تحاصص فيما ردتته على الصواب
مثلا لو كان لرجلين على زوج مائتان وحاصت الزوجة معهما بمائة الصداق ومال للفلس مائة
وخمسون نسبت من الديون النصف وأخذ كل واحد نصف دينه وخمسون فاذا قدرت بعد الطلاق
حاصة بخمسين نصف الصداق كان لها في الحصاص ثلاثون لتبين أن مجموع الديون مائتان
وخمسون فقط ومال للفلس ثلاثة أخماسها وترد عشرين للغير عشرين الآخرين ليكمل لكل واحد
منهما ستون هي ثلاثة أخماس دينه ولا دخول لها معها فيما ردتته كما هو ظاهر وما في عقب وخش فهو
غلط في صناعة العمل كما قال شيخنا (قوله لا بنفقة الولد) حاصله أن الزوجة إذا اتفقت على ولد
الفلس في حال يسره فانها لا تحاصص بها مع الغرماء وهذا لا ينافي أنها ترجع بها على الأب في المستقبل
إذا طرأ له مال وهذا مالم يحكم بها حاكم وإلا حاصت بها سواء كانت تسلفها أو اتفقتا من عندها
والحاصة بها مشروطة بأمرين أن يكون اتفاقها على الولد في حال يسر الأب وأن يحكم بها حاكم
(قوله لكن لها الرجوع بها عليه) أي في المستقبل إذا طرأ له مال (قوله ان اتفقت حال يسره) والافلا
رجوع لها عليه (قوله وكذا لا تحاصص) أي الزوجة بما اتفقت على أبوى زوجها الفلس إلا بشروط
ثلاثة أن يكون قد حكم بتلك النفقة وأن تكون الزوجة قد تسلفت تلك النفقة وأن يكون اتفاقها
عليهما حال يسره والحاصل أن الاتفاق حال اليسر معتبر في الحاصة في المسئلتين مسألة الاتفاق
على ولد الفلس ومسألة الاتفاق على أبويه وكذا الحكم بها ويختلفان في اشتراط التسلف فهو
شرط في الثانية دون الأولى هذا يحصل كلام الشارح وما ذكره من أنها تحاصص بما اتفقت على أبوى
زوجها للفلس بالشروط الثلاثة هو قول أصبغ والعمد رواية ابن القاسم عن مالك أنها لا تحاصص
بنفقة الأبوين مطلقا انظر بن وعليه اقتصر في المص (قوله وإن ظهر دين الخ) يعني أن للفلس أو
اليت إذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم بعد القسم ولم يعلموا به والحل أنه لم يعلم به الوارث
ولا الوصى ولم يكن لليت مشهوراً بالدين فانه يرجع على كل واحد من الغرماء بالحصة التي تنوبه
لو كان حاضراً ولا يأخذ أحد عن أحد فلو كان مال للفلس عشرة وعليه لثلاثة كل واحد عشرة
أحدهم غائب اقتسم الحاضران ماله فأخذ كل واحد منهما خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل واحد
منهما بواحد وثلاثين اه وقولنا لم يعلموا به احتراز عما إذا اقتسموا علانية فانه يرجع عليهم بحصته
ولكن يأخذ المولى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت كما سيأتى للشارح نقلاً عن
النصف وقولنا والحال الخ احتراز أعماله لو كان الوارث أو الوصى عالماً بالغريم أو كان الميت مشهوراً
بالدين فسيأتى للبصنف أن الغريم الطارىء يرجع بحصته على الوارث أو الوصى وهما يرجعان على
الغريم بما دفعا له واحتراز النصف بقوله ظهر عماله لو كان أحد الغرماء حاضراً للقسم ما كنا بلاعذر
له عن القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لأن سكوتهم بعد رضا منه ببقاء ما ينوبه في ذمة الفلس وأما
لو حضر إنسان قسمة تركه ميت ولم يدع شيئاً من غير مانع يمنعه ثم ادعى بعد ذلك بدين فلا تسمع
دعواه حيث حصل القسم في الجميع فان بقى بعد القسم ما ينوبه بدينه لم يسقط حقه إذا حلف أنه ما ترك
حقه كما أشار لذلك ابن عاصم في التحفة بقوله :

وحاضر لقسم متروك له • عليه دين لم يكن أهله
لا يمنع القيام بعد أن بقى • للقسم قدر دينه المحقق
ويقبض من ذلك حقه مملوكه • بعد اليمين أنه ما تركه

اه

(وبصداقها) كله أو بآقيه
ولو فلس قبل البناء لانه
مبين في ذمته حل بالفلس
(كالوثة) أي كما تحاصص
بنفقتها وصداقها في الموت
ولو مات قبل الدخول (لا)
تحاصص (بنفقة الولد)
في فلس أو موت لانه ما واسة
لكن لها الرجوع بها عليه
إن اتفقت حال يسره لانها
قامت عنه بواجب وكذا
لا تحاصص بنفقتها على أبويه
إلا أن يكون حكم بها عليه
حاكم وتسلفت واتفقت
عليهما وهو على تحاصص
(وإن ظهر دين) لغريم
بعد القسم (أو استحق)
ميسر) من مال مفلس
أو ميت

(وإن) بيع (قبل فلسه رجع) الغريم الطارىء أو المستحق منه (بالحصة) أى بما ينوبه فى الحصص على الغرماء ولا يأخذ ملياً عن معدم ولا حاضراً عن غائب ولا حياً عن ميت فلو أخذ غريم سبعة فى نظير حصته (٢٧٥) فاستحققت من يده رجوع على

بقية الغرماء بما ينوبه ولو بيعت سبعة قبل القسم لاجنبى فاستحققت من يده رجوع على جميع الغرماء بالثمن ولو باعها للفلس قبل فلسه لأنهم اقتسموا ما كان يستحقه فلا يقال إنه لا يرجع عليهم لأنهم لم يتناولوا (١) من ماله شيئاً فالمبالغة (٢) فى المصنف صحيحة خلافاً لمن قال الأولى أن يقول وإن بعد فلسه وجعل المبالغة فى البيع أولى من جعلها فى الاستحقاق لأن ثمن المستحق قبل الفلس من جملة الديون الثابتة فى الذمة فلا يتوهم فيه عدم الرجوع (كوارث أو موصى له) طراً كل (على مثله) يرجع على الطرود عليه بالحصة ثم ذكر مفهوم قوله ظهر دين بقوله (وإن اشترى ميتة دين أو علم وارثه) أو وصيه بأنه مدين (وأن قبض) الغرماء (رجع عليه) بما ثبت على الميت لتفريطه واستعجاله كما لو قبض لنفسه

(١) قول الشارح لأنهم لم يتناولوا علة لقوله لا يرجع ولم يذ كر علة قوله ولا يقال والناسب ذكرها ثم هذا التعليل خلاف الواقع فإنه

فإن قل ما علمت بالدين إلا حين وجدت الوثيقة حلف وكان له القيام فإن نكل حلفت الورثة لا يعلمون له حقاً فإن قال كنت أعلم ديني ولكن كنت أنتظر وجود الوثيقة أو اليقظة فلا قيام له بحقه كما صوبه ابن ناجى وقوله الجزولى وابن عمر قال ابن ناجى واختار شيخنا أبو مهيدي أنه يقبل وذلك عذر ثم رجع عنه انظر (قوله وإن يبيع الخ) أى هذا إذا كان ذلك للمستحق يبيع بعد فلسه بل وإن كان قد يبيع قبل فلسه ولكن وقع الاستحقاق من المشتري بعد القسم * والحاصل أن يبيع السلفة وقع بعد اللوث أو الفلس أو وقع قبلهما لكن الاستحقاق وقع بعد القسم اه وبعد هذا فاعلم أن الصواب حذف قوله وإن فيقول أو استحق مبيع قبل فلسه لأنه إنما يرجع المستحق فيه على الغرماء بما ينوبه فى الحصص إذا كانت السلفة قد بيعت قبل الفلس وأما لو بيعت بعده ثم استحققت بعد القسم فإنه يرجع على الغرماء بجميع الثمن لا بالحصة فقط كما هو ظاهر المصنف الأهم إلا أن نجعل الواو لل الحال وإن زائدة وأما جعلها للمبالغة فى البيع أو الاستحقاق فلا يصح * والحاصل أنها إذا بيعت بعد الفلس يرجع بجميع الثمن وإذا بيعت قبله يرجع بالحصة فقد اختلفا فى هذا الحكم وإن اتفقا فى أنه لا يؤخذ ملياً عن معدم ولا حاضر عن غائب انظر بن (قوله بالحصة) أى التى تخصه لو كان حاضراً للقسم ولا يأخذ ملياً عن معدم ولا حاضراً عن غائب (قوله فلو أخذ غريم سبعة الخ) هذا بيان لمفهوم قول المصنف أو استحق مبيع وقوله رجع على بقية الغرماء بما ينوبه أى بالحصص (قوله ولو بيعت سبعة قبل القسم لاجنبى) هذا حل لمنطوق الثمن ولو شرطية جوابها رجع الخ وقوله فاستحققت من يده أى فاستحققت من يد الاجنبى للمشتري بعد القسم (قوله ولو باعها للفلس قبل فلسه) أى هذا إذا بيعت بعد الفلس ولو باعها للفلس قبل فلسه وأنت خير بأن قول الشارح رجع على جميع الغرماء بالثمن مخالف لقول المصنف رجع بالحصة أى التى تخصه لو كان حاضر القسم فإن ظاهر المصنف الرجوع بالحصة سواء باعها للفلس قبل فلسه أو بيعت بعد فلسه ومخالف لما تقدم تحقيقه عن بن من أنه يرجع على الغرماء بالحصة إن كان للفلس باعها قبل تفليسها وإن بيعت بعد تفليسها رجع عليهم بالثمن فكان الأحسن للاقتناء لكلام المصنف أن يقول رجع على جميع الغرماء بالحصة التى تنوبه فى الحصص فيأخذ من كل واحد ما زاد على ما يستحقه لو كان حاضراً ولا يأخذ أحد عن أحد ولو باعها للفلس قبل فلسه وإن كان المعتمد فى المسئلة ما علمته من التفصيل فتأمل (قوله ما كان يستحقه) أى وهو ثمن السلفة المستحقة من يده (قوله لأنهم لم يتناولوا من ماله شيئاً) أى وإنما الذى اقتسموه مال للفلس (قوله كوارث الخ) لما كان الطارىء ثلاثة إما غريم على غريم وإما وارث أو موصى له على مثله راما غريم على وارث ولما انتهى الكلام على الأول شبه به الثانى بقوله كوارث الخ (قوله ثم ذكر مفهوم الخ) فيه أن هذا الآتى ليس بمفهوم مامر نعم هو تقييد للمر فالأولى أن يقول ثم قيد قوله وإن ظهر الخ (قوله رجع عليه) أى رجع ذلك الطارىء على الوارث أو الوصى فيأخذ منه ما يخصه بالحصة لو كان حاضراً ثم يرجع الوارث أو الوصى على الغرماء الذين قبضوا أولاً بقدر ما أخذ هذا الطارىء منه كما يأتى فى قول المصنف ثم رجع على الغريم فهو من تمة هذا الفرع ولا يأخذ الوارث إذا رجع بما دفعه للطارىء أحد من الغرماء عن أحد إلا أن يكون الغرماء عاقلين بذلك الغريم الطارىء حين قسمهم والا أخذ الملىء منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب والعنى عن الميت وقوله رجع عليه بما ثبت على الميت الأولى رجع عليه بالحصة التى تخصه أن لو كان حاضراً ومقابل قول المصنف رجع عليه يأتى فى قوله وفيها البداة بالغريم

إن كان البيع قبل الفلس تناولوا حصته وإن كان بعده تناولوا سلته فالماسب حذف لا يقال (٢) قوله فالمبالغة الخ لا يتفرع هذا على حله بل الذى يتفرع عليه عدم صحة الثمن قبل المبالغة وبعدها لأن الذى فى الثمن الرجوع بالحصة والذى شرح به الرجوع بالثمن فيهما اه

(وأخذ ملياً) أو حاضر أو حي من الورثة (عن معدوم وغائب وميت منهم) مالم يجاوز (دين الطارىء) ما قبضه نفسه من التركة فإن جاوزه لم يأخذ (٢٧٦) منه أكثر فهذا خاص بما قبضه الوارث لنفسه (ثم) إذا غرم الوارث للطارىء

مع الشهرة أو العلم (راجع على القريم) بما دفعه للطارىء كذا في للدونة (وفيها) أيضاً (البداء بالقريم) فإن لم يوجد أو وجد عديماً فعلى الوارث ثم يرجع الوارث عليه (وهل خلافه أو) لا يحمل كل من التأويل (كلى التخيير) أى أن للطارىء مخير في رجوعه ابتداء على القريم أو على الوارث فإن رجع ابتداء على الوارث رجع الوارث على القريم (تأويل آخر) قال اللخمي محلهم ما لم يكن أحدهما سهلاً الأخذ منه عن الآخر والا فلا خلاف أنه يرجع على من كان الأخذ منه أسهل لعدم الآخر أو لعدده أو نحو ذلك قال المصنف وينبغي إذا علم الغرماء بالقريم الطارىء أن يكونوا كالورثة يؤخذ المثل من المعدوم والحاضر عن الغائب أى لا من كل حصته فقط وكذا ينبغي إذا علم الوارث وقبض نفسه أن يرجع عليه ببلغ التركة كلها لا بما قبضه نفسه فقط (فإن تلف نصيب) غريم (غائب عزل له) أى عزله الحاكم أو نائبه عند القسم (فنه)

فهو مرتبط بهذا (قوله وأخذ ملياً الخ) ما تقدم في قوله وإن ظهر دين الخ وكذا قوله وإن اشترى ميتاً في طرو غريم على غرماء ميت أو مفلس وأما قوله وأخذ الخ في طرو غريم على ورثة * وحاصله أن الورثة إذا اقتسموا التركة ميراثاً سواء كان الميت مشتهراً بالدين أولاً عدواً بأن عليه ديناً أولاً ثم طراً عليهم غريم فانه يأخذ المثل من الميت والميت عن المعدوم والحاضر عن الغائب بجميع حقه مالم يجاوز حق الطارىء ما قبضه الوارث وإلا فلا بدفع له إلا ما قبضه فقط ويرجع ذلك الطارىء ببقية دينه على بقية الورثة إن كانوا أملياً أو على المثل منهم فإن أعدموا كلهم لم يرجع بذلك الباقي على أحد (قوله عن معدوم وغائب وميت) راجع لقوله وأخذ ملياً أو حاضر أو حي على سبيل المثال والنشر المرتب (قوله مالم يجاوز ما قبضه) أى الوارث لنفسه أى ولا يشترط فيه شهرة الميت بالدين ولا علم الوارث بالدين (قوله فهذا) أى قوله وأخذ ملياً عن معدوم مالم يجاوز ما قبضه خاص بما قبضه الوارث لنفسه وأما القبض لغيره فلا يؤخذ ملياً عن معدوم وهى قوله وإن اشترى الخ (قوله عليه) أى على القريم إذا حصل له يسار (قوله تأويلان) الأول للخمى والثاني لابن يونس اهـ بن والظاهر كما في الحج من التأويلين التأويل بالوفاق بين الحلين بمحلها على التخيير لا على التعيين كما هو تأويل الخلاف (قوله قل المصنف) أى في التوضيح (قوله إذا علم الغرماء الخ) أى في مسألة طرو القريم على الغرماء المشار لها بقوله وإن ظهر دين لغريم بعد القسم (قوله أن يكونوا كالورثة) أى القاضين لأنفسهم إذا طرأ عليهم غريم (قوله وكذا ينبغي إذا علم الوارث) أى حين القسم بذلك القريم الطارىء وقوله ببلغ التركة أى إذا كان دينه يستغرقها بتمامها (قوله لا بما قبضه لنفسه فقط) أى وحينئذ فيحمل قول المتن هنا مالم يجاوز ما قبضه على ما إذا كان الوارث المطرود عليه غير عالم بالقريم الطارىء (قوله فإن تلف الخ) لما كان قسم مال المفلس أو الميت على الغرماء لا يتوقف على حضور جميعهم بل يقدم ولو غاب بعضهم والحاكم وكيل الغائب فيعزل نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المعزول له بقوله وإن تلف الخ * وحاصله أن ضمان نصيب الغائب المعزول له منه أن عزله الحاكم أو نائبه لا من الحاكم ولا من المديان وإن عزله الورثة أو الغرماء فضانته من المديان ومحل كون ضمان ما عزله الحاكم من الغائب إذا كان ذلك النصيب المعزول من جنس دينه ولا يمكن من جنس دينه بل عزل يشترى له به من جنس دينه فضاء فضانته من المفلس (قوله فضانته من المديان) أى فإن كان معدوماً اتبعت ذمته في المستقبل وإن كان ميتاً ترتب ظهرومال له فيؤخذ منه فإن لم يكن له مال ضاع المال على أربابه (قوله فلا رجوع له على الغائب) أى ولا على غيره أيضاً بالحصة التى كانت تؤخذ من نصيب الغائب لو بقي وما ذكره من عدم الرجوع على الغائب هو ما صححه في الشامل قال وهو خلاف ما عراه المازرى المعروف المذهب من رجوع الطارىء على الغائب بحصته مما ضاع كما هو قول ابن المأزر لأنه لا وقف له صار كأنه قضاؤه وهلك يده (قوله كمين الخ) ابن عرفة عن ابن رشد مفعلى قول ابن القاسم أن ضمان المدين من الغرماء إن كان دينهم عيناً ونحوه في أبي الحسن اهـ بن فعلى هذا لو وقفت المدين ليشترى لهم بها من جنس دينهم فضاءت كان ضمانها من المدين (قوله ووقف لغرمائه) أى وقف ليقسم على غرمائه (قوله لتفريطهم) ظاهره اهـ إذا لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقاً فلاولى في التعليل أن يرد لأن المدين ليست معدة للثناء فلما وقفت للغرماء كان

أى فضانته من الغائب لأن الحاكم أو نائبه أمين لا ضمان عليه إلا إذا قرط فان طراً غريم فلا رجوع له على نائبه بشيء ضمانها مما ضاع فلو عزله الغرماء أو الورثة فضاءت ضمانته من المديان (كمين) أى قد ذهب أو فسد (وقف) من الحاكم (لغرمائه) فتلطف فنه لتفريطهم في قسمها إذا لا كلفة في قسم المدين (لا عرضي) وقف للغرماء ليطمئئنه لهم إن وافق دينهم أولياً لهم إن حاسبه

فضاع فعلى الفلاس أو الميت والمراد بالعرض ما قابل العين (وَهَلْ) (٢٧٧) عدم ضمانهم المرض كان مثل دينهم أو مخالفاته

في الجنس وهو الرجوع
أو (إلا أن يكون)
المرض (يكذب)
أى ملتبساً بصفة دين الغريم
فالضمان من الغريم كالعين
(تأويلان) ولو حذف
الباء لكان أوضح وعطف
على قوله ويبيع ماله الخ قوله
(وترك له) أى للفلاس
الأخص من ماله (قوته)
أى ما يقتات به مما تقوم به
البنية لا ما يترفع به (والنفقة
الواجبة عليه) لغیره
كزوجاته ووالديه وأولاده
ورقبته الذى لا يباع عليه
كأم ولده ومدبره (لظن
يسرته) أى الى وقت
يظن بحسب الاجتهاد أنه
يحصل له فيه ما يتأني به
للعيشة وهذا بخلاف
مستغرق الذمة بالتبعات
والظالم فإنه لا يترك له
إلا ما يسد رمقه وحده
لأن أعمال الأموال لم يعلموه
على ذلك (و) يترك لهم
أيضاً (كسوتهم كل) أى
كل واحد منهم (دستاً)
بداله مفتوحة وسين
مملتين مقابل ثياب
الزينة (متاداً) كقميص
وعمامة وقلنسوة ويزاد
للرأفة مقنعة وإزار
وخلوف شدة برد ما يقيه
(ولو ورث) الفلاس
(أباه) أو من يعتق عليه
(ربيع) فى الدين ولا يعتق

ضمانها منهم بخلاف العرض فإنه معبد للنماء فليس بمجرد وقفه يدخل فى ملكهم اه عدوى
(قوله فضاع) أى أو تلف قبل دفعه لهم فى الأولى وقبل بيعه فى الثانية (قوله والمراد بالعرض ما قابل العين)
أى يشمل الطعام والحيوان والثياب والكتب (قوله وهل عدم ضمانهم) أى الغرماء (قوله أو لا
أن يكون الخ) أى أو عدم ضمان الغريم للعرض إلا أن يكون ذلك المرض مما تلادى الغرماء وإلا
كان الضمان منه (قوله وتأويلان) الاطلاق لاخمى والمزرى والباجى والتقييد لا بن رشد وعبد الحق
عن بعضهم * والحاصل أن ابن القاسم قال إن ضمان العين الموقوفة لا تقسم على الغرماء منهم وضمان
المرض من الدين فاختلف الاشياخ فى فهم قوله وضمان المرض من الدين فقال ابن رشد هذا مقيد
بالعرض الخالف لدين الغرماء ووقف لبيع ويشترى بثمنه مثل دينهم أما لو كان موافقاً لدينهم
ووقف ليقسم بينهم فضمانه منهم وقال غيره ضمان المرض الوقوف من الدين مطلقاً وظاهر المصنف
اعتماده حيث ذكره أولاً ثم ذكر بعد ذلك ما فى المسئلة من الخلاف وإنما كان المتمد الاطلاق لأن
العرض وإن كان موافقاً للدين لا يعطى حكم العين لأن العرض لو حصل فيه نماء كان ربحه للفلاس
ومن له النماء عليه الضمان قال طفى والتأويلان فى كلام ابن القاسم فى غير الدونة وقد اعترض الواق
كلام المصنف قائلاً انظر قوله وتأويلان مع انها ليسا على الدونة اه بن * وعلم ان الخلاف
محله إذا كان الذى أوقف العرض للغريم القاضى لا الغرماء أو الورثة وإلا كان الضمان من للديان
اتفاقاً اه خش (قوله لا ما يترفع به) أى فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفع فلا يترك له ذلك
(قوله والنفقة الواجبة عليه لغیره) أى فيترك له ما تقوم به البنية لا ما يترفع (قوله الواجبة عليه لغیره) أى
بطريق الاصلة لا بالالزام لسقوطها بالفلاس (قوله لظن يسرته) متعلق بقوته لأنه وإن كان جامداً
فى معنى المشتق وهو التقتات أى ما يقتات به لظن يسرته يترك له وليس متعلقاً بترك على أنه غاية
لان المعنى حينئذ تركه تركاً مستمراً لظن يسرته وهذا غير صحيح لان الترك فى لحظة فلا استمرار
فيه (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم أن من أكره ماله حلال وأنه حرام المتمد جواز معاملته
ومداينته والأكل من ماله كما قال ابن القاسم خلافاً لاصبح القائل بحرمته ذلك وأما من أكره ماله
حرام والقليل منه حلال فذهب ابن القاسم كرامة معاملته ومداينته والاكل من ماله وهو المتمد
خلافاً لاصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا يمنع معاملته
ومداينته ويمنع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال انه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من
التبرعات لا من التصرف المالى وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لاربابه سبيل الصدقة على الفقراء ليس إلا
وقبل يصرف فى جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف فى
مصالح المسلمين هل يترك له منه شئ أولاً والمتمد أنه يترك له منه ما يسد جوعته ويسر عورته فقط اه
تقرير شيخنا عدوى (قوله والظالم) عطف تفسير (قوله إلا ما يسد رمقه) أى جوعته وهذا
هو المتمد وهو قول ابن رشد وكلام ح فى شرح الناسك يفيد أنه لا يترك له شئ ولا ما يسد
جوعته (قوله لم يعلموه على ذلك) أى على الاتفاق من مالهم أى بخلاف الفلاس فإن أرباب الاوال
عاملوه على ذلك (قوله ولو ورث أباه بيع الخ) قول الشارح لو ورث الفلاس أى سواء كان بالمعنى
الاعم وهو من قام عليه الغرماء ومنعوه التصرف أو بالمعنى الاخص وهو من حكم الحاكم بخلع ماله
لجزءه عن وفاة ماعليه وسكت المصنف عن شراء الفلاس لمن يعتق عليه * وحاصل ما فيه أن شراءه
مذموم ابتداء وبعد الوقوع فاسد عند ابن عبد السلام وصحيح وقوف على نظر الحاكم على
قال ابن عرفة أو على نظر الغرماء وهذا هو محصل ما تقدم فى تصرفه المالى فلم يقولوا ذلك فى مسئلة

عليه بنفس الملك ان استغرق الدين وإلا يبيع منه بقدره وعق الباقى ان وجد من يشترى البعض وإلا يبيع جميعه

ويملك باقى التمن (لا) ان (وهب له) فلا يباع عليه بل يحق عليه بمجرد الهبة (إن علم واهبه أنه يعتق عليه) لانه انما وهبه حينئذ لاجل العتق فلو لم يعلم انه يعتق عليه ولو علم بالقرابة كالأبوة فانه يباع في الدين ولا يعتق كالارث واثار الى ثالث احكام الفلاس الاخص بقوله (وَحَبْسٍ) للفلس بالمعنى الاخص (لثبوت عسره إن جهل حاله) لان علم عسره (ولم يسأل) اى ولم يطلب من جهل حاله (الصبر) اى التأخير (٢٧٨) عن الحبس (له) اى ثبوت عسره (بمحمل بوجهه) واولى بالمال

(نعم) محمل الوجه (إن لم يأت به) اى بمجهول الحال (وإن أثبت عدمه) عند ابن رشد بناء على ان عين للديان انه لا مال له بعد ثبوت العسر من تمام النصاب بمعنى أنه يتوقف عليها ثبوت عسره وقال اللخمي ان اثبت عسره لم يضمن بناء على ان عين للدين استظهار لا يتوقف عليها ثبوت العسر واقتصر عليه للصنف في باب الضمان حيث قال لا ان اثبت عدمه او موته لافى غيبته قال بعضهم والمشهور مال اللخمي لكن اللخمي قيده بما إذا لم يكن القريم ممن يظن به انه يكتم المال وإلا غرم الضامن مطلقا ويمكن تمشية للصنف هنا على ما لا يخفى ايضا بأن يقيده بقوله ولو اثبت عدمه بمن ينهم باخفاء المال وذكر قسم مجهول الحال بقوله (أو ظهر ملاءؤه) بحسب ظاهر حاله فيحبس (إن) نفلس (اى اظهر الفلاس

شرائه لايه بخصوصها وتقدم ان السواب انه صحيح موقوف على نظر القرماء ثم ان رده القرماء فظاهر وان أجازوه يبيع كما نص عليه للصنف في العتق انظر بن (قوله لان وان وهب له) اى للفلس مطلقا من يعتق عليه (قوله وحبس) عطف على قوله فيمنع من تصرف مالى وقوله للفلس بالمعنى الاخص فيه نظر بل فاعل حبس ضمير راجع للديان مفلسا كان بالمعنى الاخص أم لا كما هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم كما يأتي ظاهر الملاء ومعلومه وما لا يفلسان بالمعنى الاخص ويستفاد من ذلك أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر المدونة وظاهر قول المصنف وفلس إلى قوله بطلبه الخ فانه يقتضى ان التفليس يحصل بمجرد طلبه بالشروط السابقة وقد غنى بعد ذلك ما لا يحتاج ان يحبس إلى ان ثبت عسره ولم يخف مالا خلافا لما يفيد ابن عبد السلام من توقف التفليس على ثبوت العدم (قوله لثبوت) اى الى ثبوت (قوله ان جهل حاله) اى هل هو ملى أو معدم لان الناس محمواون على الملاء وهذا مما قدم فيه الغالب وهو التكسب على الاصل وهو الفقر لان الانسان يولد فقيرا لا ملك له غالبا (قوله لان علم عسره) اى فلا يحبس (قوله ولم يسأل الصبر) جملة حالة من ضمير جهل اى ان جهل حاله في حال كونه لم يسأل الخ فلو سأل الصبر عن الحبس لاثبات عسره بمحمل يضمنه حتى يثبت عسره فانه لا يحبس ثم ان اثبت عسره وحلف انه لا مال له فالأمر بظاهروا ان هرب قبل ان يثبت عسره أو بعد أن أثبتته بالينة وقبل ان يحلف غرم الحميل الدين واليه أشار المصنف بقوله فقم الخ (قوله بمحمل بوجهه) قال في التوضيح لم يبين في المدونة هل الحميل بالوجه أو بالمال والسواب ان يكون بالوجه وأولى بالمال ولا يتعين ان يكون بالمال قاله ابو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقضى النظر غيره وتقل بعضهم عن التيطى أنه يكلف باقامة حميل بالمال الى ان يثبت العدم فان عجز عن حميل المال سجن على القول للشهور المعمول به وانظر اه بن (قوله وان اثبت) اى الحميل عدم الدين (قوله بعد ثبوت العسر) اى بالينة وقوله يتوقف عليها ثبوت عسره اى بالحكم (قوله ان اثبت) اى الحميل وقوله عسره اى عسر الدين (قوله والمشهور مال اللخمي الخ) قال بن قلا عن بعضهم وهو الذى جرى به العمل عندنا بناس (قوله مطلقا) اى سواء أثبت عدمه أم لا (قوله او ظهر ملاءؤه) عطف على جهل حاله اى حبس ان جهل حاله او ظهر ملاءؤه لثبوت عسره ولو كان مقعداً ويحدد من يخشى هروبه واجرة الحبس كأجرة العون من بيت المال ان كان وامكن اخذه منه وإلا فلى الطالب ان لم يلد المطلوب كما افاده ح والمراد بظاهر الملاء من يظن به ذلك بسبب لبسه الفاخر من الثياب وركوبه لجيد الدواب وله خدم من غيران يعلم حقيقة حاله (قوله ولم يسأل الصبر) اى لاثبات عسره بمحمل اى فان سألته أجيب وهل يكنى حميل بالوجه كالمجهول وأولى بالمال وهو لا بن القاسم أو لا بد من حميل بالمال ولا يكنى حميل بالوجه وهو لسجنون وقيل ان الاول فى غير الملاء والثانى فى الملاء فليس فى المسئلة قولان بل قول واحد (قوله كمعلوم الملاء) اى فانه

من نفسه بادعائه الفقر ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر بمحمل وملاء بالمدنى واما بالعسر مهموزا فالجماعة وبلا همز فالارض يحبس التسعة (وإن وعد) اى من ذكر من مجهول الحال وظاهر الملاء (بقضاء) وسأل تأخير كالسيوم (واليومين بل والاربعة والخمسة على قول مالك قال فى البسوط وهو احسن) (أعطى حميلاً بالمال) عند سجنون ولا يكنى حميل بالوجه وقال ابن القاسم يكنى (وإلا) يعطى يأتي حميلاً بالمال بأن لم يأت بمحمل اصلا او آتى بمحمل بالوجه (سجن) حتى يأتي بمحمل بالمال أو بوفاء الدين (كمعلوم الملاء) وهو اللد المعاند

ومنه من يأخذ أموال الناس للتجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما صدقه من احتراق (٢٧٩) منزله أو سرقة أو نحوها فانه يحبس

يحبس أبدا ولا يقبل منه حيل كذا قال شارحنا تبعا لسبق وظاهره ولو كان ذلك الحيل حيلة بالمال وفيه نظر بل الذي في الواقع عن ابن رشد ولا ينجيه من السجن والضرب الا حيل غارم ومثله في التوضيح عن عياض وكذا في متن العاصمية اه بن (قوله ومنه) أي من المالد المائد وقوله للتجارة أي لأن يتجر لهم فيها يجره من الربح مثلا (قوله وليس للحاكم بيعه) أي بيع ماله (قوله قد ضرب على يديه) أي قد ضربه الحاكم على يديه أي منعه من التصرف أي الزم ذلك المنع (قوله ومنعه من التصرف) أي بخلاف ظاهر الملاء ومعلومه فانه لم يمنع من التصرف اذ لا يقبل واحد منهما فكان كل واحد هو الذي يتعاطى بيع ماله (قوله وفي حلفه) أي المدين الذي يبيع ماله وقبض منه وقوله ولو مفسدا أي هذا اذا كان غير مفسد بأن كان معلوم الملاء أو ظاهره بل ولو كان مفسدا لجعل حاله وقوله لم يعلم أي الذي لم يعلم أن عنده ناضا (قوله أي في جبره على الحلف على عدم الناض الخ) قال في التنبيهات واختاف هل يحلف على اخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به قليل يحلف وهو مذهب ابن دحون وقيل لا يحلف وهو مذهب أبي على الحداد وقيل ان كان من التجار حلف وهو قول ابن زرب ولا يحلف ان لم يكن تاجرا والخلاف في هذا مبني على الخلاف في توجه بين التهمة اه بن والظاهر الاول كما في المج (قوله فلا يحلف) أي فلا يجبر على الحلف اتفاقا (قوله علم بالناض) أي علم بأن عنده ناضا أم لا (قوله لا على لم يؤخر) أي لاقتضائه أنه لا يضرب إلا من علم بالناض قط وأما من علم بالملاء ولم يعلم بالناض فلا يضرب وليس كذلك (قوله مرة بعد مرة) أي حتى يؤدي ما عليه (قوله ولو أدى الخ) أي من غير أن يقصد الحاكم ذلك أو الوضرب قاصدا لإتلافه فإنه يقتض من (قوله أي شهدت بينة) أي عدلان فأكثر خلافا لمن قال لا يثبت العصر إلا بشهادة أكثر من عدلين (قوله قاتلة الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف انه لا يعرف الخ بكسر الهمزة على انها محكية بقول مقدر وهذا غير متعين بل يجوز فتحها على أنها مجرورة بجار محذوف متعلق بشهادتي وان شهد بمسره على أنه الخ وفهم منه ان الشهادة على نفي العلم لا على البت وإلا بطلت لاحتمال ان يكون له مال في الواقع ولا يعلم الشاهد به وانظر هل يختص في ذلك للعوام أم لا وانظر كما قرر شيخنا الاغتفار قياسا على ما قاله من أن الشاهد اذا شهد وحلف ان ما شهد به حق فانه تبطل شهادته ما لم يكن عاميا وإلا اغتفر له ذلك وأما اذا احتملت الشهادة البت ونفي العلم فبطلانها وعدمه قولان كما لو قالت إنه فقير عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله بعد مجرور الحال وظاهر الملاء) أي وأما معلوم الملاء فلا ينفعه إلا البينة الشاهدة بذهابها يبدو ولا يكفي قولها لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله من يقر بقدرته على دفع الحق وملائته فلا تنفعه إلا البينة الشاهدة بعدمه وانما لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا لأنه مكنى بها ما لم تقم قرينة على كذبه في ذلك الاقرار (قوله اذ يحتمل الخ) علة لمحدرف أي وانما حلف على نفي العلم لا على البت لانه يحتمل الخ (قوله والذهب انه يحلف على البت) أي وعليه اقتصر ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه أيضا في المفيد ورجع ابن سلون انه يحلف على نفي العلم ومشي عليه المصنف وجهه بعضهم باحتمال ان يكون له مال لا يملكه بكثرة أو وصية فتحصل ان في البين قولين وأما الشهادة فعلى نفي العلم على كل من القولين وهو اعلم ان البين لا يتوقف على قوله ظاهرا وباطنا إذ لو قال والله مالي مال لكفى فزيادة ذلك مجرد تأكيد وذلك لان البين على نية الحلف كما أت قوله وان وجدته لأقضي ايس شرطاً في صحة البين وانما زيدها لأجل دفع البين عنه في المستقبل إذا ادعى عليه حدوث مال فزيادتها مجرد استحباب لان الشارع متشوف لترك الخصومات اه تقرير شيخنا عدوى (قوله اذا ادعى عليه) أي في المستقبل

أبدا ولا يقبل منه حيل
فالتشبيه في مطلق السجن
(وأجل) باجتهاد الحاكم
المدين غير الفليس علم
ملاؤه أو ظهر اذا طلب
التأجيل (ليبع عرضه إن
أعطى حيلة بالمال)
لا بالوجه (والإسجن)
وليس للحاكم بيعه كالفليس
لان الفليس قد ضرب على
يديه ومنعه من التصرف
في ماله فيبيع عرضه عليه
كما قدمه المصنف فلا
يحتاج لتأجيل (وفي حلفه)
أي المدين ولو مفسدا لم
يعلم عنده ناض أي في
جبره على الحلف (على عدم
الناض) أي الذهب
والفضة وعدم جبره على
حلفه (ردد) في مجهول
الحال وظاهر المساء
ومعلومه وأما معلوم الناض
فلا يحلف يدل عليه قوله
(وان علم بالناض) عنده
(لم يؤخر) ولم يحلف
(وضرب) أي معلوم
الملاء علم بالناض أم لا فهو
عطف على سجن لا على لم
يؤخر (مرة بعد مرة)
باجتهاد الحاكم قال ابن
رشد ولو أدى إلى إتلاف
نفسه (وإن شهد
بمسره) أي شهدت بينة
بمسره مجهول الحال وظاهر
الملاء قاتلة (أنه) أي مدعى
العصر (لا يعرف له مال

ظاهر ولا باطن حلف كذلك) أي يقول في يمينه لا أعرف لي مالا ظاهرا ولا باطنا اذ يحتمل ان له مالا في الواقع لا يعلمه والذهب انه يحلف على البت (وزاد) في يمينه (وإن وجد) مالا (ليقتضين) القراء حقه وقاعدة الزيادة عدم تخليفه اذا ادعى عليه انه استفاد مالا

(وأنظر) باجتهاد الحاكم لقوله تعالى وإن كان (٢٨٠) ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (وحلف) للدين بتشديد اللام (الطالب)

التي هورب الدين (إن ادعى) الديان (عليه) أي على الطالب (علم) العدم) ولم يصدق لان حبسه حينئذ ظم فان صدقه على أنه عديم فلا يمين ولا حبس ووجب انظاره فان نكل الطالب حلف المدين ولا يحبس فان نكل حبس ويجوز تخفيف حلف وفاعله الطالب (وإن سأل) الطالب (تفتيش داره) أي دار المدين ولو غير مفاس ومثل الدار الحانوت والمخزن (فقيه) أي فقي إجابته لذلك (تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه وأما تفتيش حبيبه أو كلبه أو كلبه فيجاب قطعاً لانه أمر خفيف (ورجعت بينة الملاء) على بينة العدم (ان بينت) سببه بأن بينت انه اخفاء فان لم يمين قدمت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا (وأخرج المجهول) حاله من السجن (ان طال سجنه) وطوله . هتير (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) حال (الشخص) قوه وضعفاً وبغلي سبيله بعد حلفه على نحو مامر واحترز بالمجهول من ظاهر الملاء فانه لا يخرج الا بشهادة بينة بعدمه على ما تقدم (وحبس النساء)

(قوله وأنظر باجتهاد الحاكم) الأولى أن يقول وأنظر يساره أي لثبوت ذلك ولا يلزم رب الدين الغريم بحيث كلما يأتيه شيء يأخذه منه لان المولى قد أوجب إنظاره ليسر خلافاً لأبي حنيفة القائل انه بعد اثبات عسر الغريم يلزمه رب الدين (قوله وحلف المدين الطالب) أي سواء كان المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلوم الملاء وكان غير معروف بالناس لانه لا يقبل منه دعوى العدم ويحبس حتى يؤدي أو يغلد في السجن حتى يموت وحينئذ فلا يحلف ولا يحلف أحداً (قوله فان نكل الطالب حلف المدين) أي حلف أن الطالب يعلم بعدمه وقوله فان نكل أي المدين كأن نكل الطالب * والحاصل أن المدين سواء كان مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلومه إذا طالبه رب الدين يدينه فادعى عليه أنه يعلم بعدمه فان صدقه على ذلك فلا حلف على واحد منهما ولا سجن وإن كذبه رب الدين حلف أنه لا يعلم بعدمه وحبس المدين في الحائتين الاوليين إلى أن يثبت عسره وفي الثالثة حتى يؤدي ماعليه أو يقيم حميلاً بالمال فان نكل رب الدين ردت اليمين على المدين فان حلف لم يسجن لأن حبسه حينئذ ظم وإن نكل حبس (قوله وإن سأل تفتيش داره فقيه تردد) أي وإن سأل الطالب الحاكم تفتيش دار المدين لعل أن يجد فيها شيئاً من متاعه يباع له فقي إجابته لذلك وعدم إجابته تردد وظاهره أن التردد ولو جد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك لأن الشهادة على نفى العلم لا على البت والظاهر كما في عبق أنه إذا ثبت العدم فلا تفتيش اتفاقاً (قوله نفى إجابته لذلك) أي وعدم إجابته فالتقول بالاجابة أفنى به قهراً طليطلة قال ابن سهل وأنا أراه حسناً فيمن ظاهره الالداد والمطل والقول بعدم الاجابة لابن عتاب وابن مالك انظر المواق وفي بن عن ابن رشد الأظهر أنها تفتش عليه لما وجد فيها من متاع النساء وادعته زوجته كان لها وما وجد من عروض تجارة يبيع لغيره ولم يصدق ان ادعى أنه ليس له وأما أن وجد فيها من العروض التي ليست من تجارته وادعى أنه ودية عنده أو غارية أو نحو ذلك جرى على ما تقدم من الخلاف اه فكان من حق المصنف الانتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد من التفتيش اه بن وفي البدر القرافي أفنى بعضهم بتفتيش دار من ادعيت عليه سرقة حيث كان متهماً وإلا فلا انظره (قوله والعمل عندنا) أي بتونس (قوله ورجعت بينة الملاء ان بينت) يعني أن المدين لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي ان عرفت ما هو ملئ به سببه بأن قلت له مال باطن اخفاء سواء بينت بينة العدم سبب العدم بأن قالت ماله حرق أو غرق أم لا وإن لم بين بينة الملاء ما هو ملئ به رجعت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا هذا هو الراجح ولكن الذي به العمل تقديم بينة الملاء وإن لم بين سببه والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فالاولى للمصنف حذف قوله ان بينت فان قيل شهادة بينة الملاء مستصحة لأن الغالب الملاء وبينة العدم ثقيلة وهي مقدمة على المستصحة أوجب بأن النائلة هنا شهدت بالنفي فقدمت عليها المستصحة لأنها مثبتة فتقديم النافلة على المستصحة مفيد بما اذا لم تشهد النائلة بالنفي والمستصحة بالاثبات اه تقرير شيخنا عدوى (قوله إن طال سجنه) أي ولم تشهد له بينة بالعدم لأن طول سجنه ينزل منزلة بينة الشهادة بعدمه فإذا حلف مع الطول أخرج (قوله وحال الشخص) أي فليس الوجه كالحقير ولا القوي كالثقيل ولا الدين الكثير كالقليل (قوله بعد حلفه على نحو مامر) أي أنه لا مال له ظاهر ولا باطن وإن وجد مالا يقضين الغرماء حقهم (قوله فانه لا يخرج إلا بشهادة بينة) أي لا بطول سجنه وحلفه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد بينة بذهاب ماله وأما لو شهدت له بينة بعدمه فلا يخرج بذلك (قوله عند أمينة) أي لا تخشى على المرأة اذا حبست عندها أي والأمرد البالغ والخنى المشكل بحبس وحده او عند محرم وغير البالغ لا يحبس (قوله أو ذات أمين) عطف على محذوف كما قدره الشارح انفيد

في دين أو غيره (عند أمينة) منفردة عن الرجال (أو) عند امرأة (ذات) رجل (أمينة) معروف بالخير والصالح من اشتراط

زوج أو اب (و) حبس (السُّجْد) في دين عليه (لِمسكاته) إذا لم يحل (٢٨١) من نجوم الكتابة ما يفى بالدين ولم يكن

في قِمة الكتابة ما يفى به
(والجد) بحبس لولدانه
(والولد لأبيه) وأمه
(لا العكس) أي لا يحبس
الوالد لولده (كاليَمِينِ)
فلوالد أن يحلف ولده
لا العكس (إلا)
اليَمِينِ (المفكِّة)
من الولد على والده كأن
يدعى على ابنه بحق فأنكره
الابن ولم يحلف لرد دعواه
فردت على الاب فيحلفها
الأب اتفاقاً (و) إلا
(المعلق بها حق)
لغيره (أي غير الابن
كدعوى الاب تلف
صداق ابنته بلا تفریط
منه وطالبه الزوج بحمازها
فيحلف الاب وكذا إذا
ادعى الاب انه أعار ابنته
شيئاً من جهازها قبل السنة
فيحلف كما قدمه المصنف
(ولم يُفرِّق) في
السجن (بين) الأقارب
(كالأخوين والزَّوجين)
المحبوسين في حق عليهما
(إن خلا) السجن من
الرجال فلا يجاب رب الحق
إلى التفریق إن طابه وقوله
ان خلا قيد في الثانية فان لم
يخل حبست المرأة في محل
لارجال فيه (ولا يمنع)
أي الحاكم (مسداً) يسلم على
المحبوس ولو زوجة لاتبيت
عنده ويجوز أن يقرأ بمنع

اشتراط الامانة فيها أيضاً مع عدم الاتفراد ولا يصح عطفه على أمانة لان العطف بأو يقتضى الغايرة
فيقتضى عدم اشتراط أمانتها وليس كذلك (قوله) السيد لمسكاته (كذا في المدونة قل ابن عرفة ابن عمرز
عن سحنون هذا إذا كان الدين أكثر مما على الكاتب من الكتابة وأما إن كان الدين مثلها أو أقل منها
لم يحبس لان السيد بيع الكتابة بنقد اه بن وقوله في دين عليه لمسكاته أي حال وامتنع من أدائه وقوله
لمسكاته أي لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة ألا ترى أن
المسلم يحبس دين الكافر (قوله) إذا لم يحل الخ) أي وأما لو كانت قيمة الكتابة توفى بالدين وان كان الحال
منها لا يفى به لو كان الحال نهائياً بالدين فلا يحبس له ويتقاصن (قوله) أي لا يحبس الوالد لولده) أي ولو
ألد دفع الحق والمراد الوالد نسباً لارضاعاً وأما الوالد رضاعاً فحبس لدين ولده قال مالك وان لم يحبس
الوالدين في دين الولد فلا ظلم الولد لهما أي فيجب على الامام أن يفعل بهما ما يفعل بالمدان ألدامن
الضرب وغيره كالتفريع لان ذلك ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعا وزجراً وصيانة لاه وال
الناس ولا يقال ان الضرب أشد من الحبس فيقتضى كون الوالدان لا يعسنان للولد عدم ضربهما لانا نقول
بل الحبس لدوامه أشد من الضرب حينئذ فلا يلزم من ترك الأشد ترك ما هو دونه قاله شيخنا (قوله) فلوالد
أن يحلف ولده لا العكس) أي لانه عقوق ولا يقضى للولد بتحليف والده إذا اشح الوالد وطاب تحليفه
وإذا كان الولد ليس له تحليف والده فليس له حده بالأولى لان الحد أشد من اليمين وما ذكر من انه
ليس للولد تحليف والده في حق يدعيه عليه ولا يمكن من ذلك ولا من حده هو قول مالك في المدونة وبه
قل طرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون وهو المذهب وروى عن ابن القاسم انه يقضى
للولد أن يحلف والده في حق يدعيه عليه وان يحده ويكون بذلك عاقاً ولا يذفر فيه بحمل وهو بعيد فان
العقوق من الكبائر ولا يذفر ان يمكن أحد من ذلك وعلى هذا القول الضيف مشى المصنف في باب
الحدود حيث قال وله حد أبيه ونسق (قوله) ولم يحلف) أي الابن لرد دعوى أبيه وقوله فردت أي
اليمين (قوله) كدعوى الاب الخ) أي وأما الوالد على الولد على أبيه بحق وأقام شاهد أو لم يحلف الولد معه فردت
اليمين على الاب فهل يحلف الاب لرد شهادة الشاهد وهو ما قاله عبق وهو غير صواب كما قال ابن فقد
صرح ابن رشد بأن مذهب المدونة ان الاب لا يحلف في شيء مما يدعيه الابن عليه وأما ان دعوى الوالد
عليه فسلك الولد عن اليمين وردّها عليه أو كان للأب شاهد على حقه على الولد فلا اختلاف في انه
لا يقضى له عليه في الوجهين إلا بعدد يمينه انظر بن (قوله) والزَّوجين ان خلا) هذا قول ابن المواز وقول
المصنف بعد بخلاف زوجة فانه قول سحنون وجعلهما ابن رشد خلافاً واستظهر ما لسحنون ونقل
ابن عروة كلامه وقوله وجمع المصنف بينهما لانهما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد
انظر ابن غازي وما صنعه المصنف نحوه لا يباح في الماتقى ووجه ما لابن المواز بأنه لم يقصد بكونهما معه ادخال
الراحة عليه والرفق به وانما قصد بذلك استيفاء الحق من كل منهما فكل منهما مهموم والتفريق
ليس بمشروع بخلاف يأتها عند المحبوس فانه تنعيم له اه بن (قوله) ولا يمنع مسلماً) أي من حيث انه لم
عليه أمان من يخشى بسلامه عليه أن يعلله الخيلة في خلاصه فيمنع (قوله) يخدمه في مرض) أي شديد وأما
لو كان صحيحاً أو كان مرضه خفيفاً فانه يمنع من خادم يخدمه ولو كان مثله يخدم عادة وهذا هو الذي يفيد
كلام ابن المواز وهو المعتمد خلافاً لاطلاق المصنف (قوله) بخلاف زوجة) أي غير محبوسة معه فانها
تتبع من سلامها عليه (قوله) ان قصدت البيات) أي وأما اذا دخلت عليه بقصد السلام فلا تمنع لقول
المصنف ولا يمنع مسلماً وهو شامل للزوجة والظاهر ان مثل البيات طول الإقامة (قوله) وإلا لم
تتبع) أي لانها إن شاءت لم تحبسه كما أنها لا تتبع اذا حبسها معاً في حق عليهما وخلا الحبس عن

بالباء المعقول ونائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس

(٣٦ - دسوقي - ثالث)

ومسلماً مفعوله الثاني (وخادماً) يخدمه في مرض (بخلاف زوجة) إن قصدت البيات عنده وحبس في غير دينها وإلا لم تمنع

شعوره بالضيق المتصور من السجن (لموده) أي إلى عود عقله في عادي السجن (واستحسن) إخراجها (يكفيل بوجه المرض أبيه وولده وأخيه وقريب) قرباً (جداً) أي قريب القرابة لا بعيداً والمراد المرض الشديد (ليسلم) على من ذكر وقال الباجي والقياس المنع وهو الصواب اهـ (لا جنة وعيد) فلا يخرج لها ولا صلاة جماعة بل لوضوء وقضاء حاجة (و) لا يخرج لقتال (عدو) إلا خوفاً قتله (أو أسره) بموضعه فيخرج إلى موضع آخر ثم شرع في الكلام على الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص بقوله (والغريم) أي رب الدين ومن تنزل منزله من وارث وموهوب له الثمن (أخذ عين ماله) الثابت له بينة أو بإقرار المفلس قبل المفلس (المجاز) صوابه المحوز من حاز ولا يقال أحاز (عنه) عن الغريم (في الفلس) التوقيع جد البيع ونحوه وقبل قبض الثمن فان وقع قبله بعد قبضه السلعة انجاها أو ليتروى في أخذها

الرجل كيقدم (قوله وأخرج) أي الدين من السجن بغير كيد لاجل إقامة حدّ عليه هذا إذا كان الحد غير قتل بل ولو كان قتلاً (قوله أو ذهب عقله) أي ان المحبوس اذا ذهب عقله فانه يخرج من السجن بغير حيل أصلاً لا بالوجه ولا بالمال ويستمر خروجه إلى أن يعود له عقله فان عاد له عقله عاد للسجن (قوله لموده) أي حال كون الخروج مستمراً إلى أن يعود له عقله وحينئذ فيرجع للسجن فالمستمر هو الخروج الذي هو صاحب الحال لا الإخراج إذ لا استمرار له (قوله واستحسن) أي كما قال ابن يونس عن ابن الواز (قوله لمرض أبيه) أي أو لحضور جنازة أحد أبيه إذا كان الآخر حياً وإلا فلا يخرج كافي الاعتكاف اهـ شيخنا عدوى (قوله والقياس للنكاح) أي منعه من الخروج للسلام على من ذكر ولو مرضاً شديداً وانظر لم ترك المصنف القياس الذي صوبه الباجي وجرى على استحسان ابن الواز لأن يكون قد استحسنه غيره أيضاً فامل (قوله لاجمة وعيد) أي والجمعة الاسلام فان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو نذر أو حدث ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على إحرامه وإذا بقي على إحرامه وفاته الحج لم يتحلل إلا بفعل عمرة كما في الحصر وانما ذكر المصنف العيد بعد الجمعة لأنها لا بد لها من يوم خروجها فأنقص على عدم خروجها لمادة ذلك التوهم (قوله بل لوضوء) أي بل يخرج لوضوء أي إذا كان لا يمكنه فعله في السجن والان لا يخرج له (قوله والغريم) أخذ عين ماله أي وله إيقاضه للمعاس ومخاصص مع الغرماء بشئ وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذا لم يئذعه الغرماء (تنبيه) يتعين ضبط لام ماله بالفتح فيكون مركباً من ما للوصولة ومن له أي له أخذ عين الشيء الذي له سواء كان مالا أو لا فيصح حينئذ اشتراط إمكان أخذه وأما على جر اللام على ان لفظ مال مضاف لضمر الغريم فلا يصح معه شرط الامكان لان معتزاته لا تدخل في المال اهـ شب (قوله وموهوب له الثمن) أي بخلاف من اشترى الثمن من بائع السلعة فانه ليس له إلا محاسبة الغرماء بالثمن وليس له أخذ السلعة (قوله أو إقرار المفلس قبل المفلس) يعني أو يبيده على أحد الأقوال قال في القدمات وهو أي مال الغريم يتعين بأحد وجهين إما بينة تقوم عليه أو بإقرار المفلس به قبل المفلس واختلف إذا يقربه الأبعد التفليس على ثلاثة أقوال أحدها ان قوله مقبول قيل مع عين صاحب السلعة وقيل بدون عين والثاني أن قوله غير مقبول ويغلف الغرماء أنهم لا يعلمون انها سامة والثالث ان كان على الأصل بينة قبل قوله في تعيينها والا لم يقبل وهو رواية أبي زيد عن ابن القاسم اهـ بن (قوله من حاز) أي لانه انما يقال حاز ثلاثياً واسم المفعول منه محوز وقوله ولا يترك أحاز أي حتى يكون اسم المفعول منه محاز وأصل محوز محووز وأما محاز فأصله محوز بضم الليم وسكون الحاء وفتح الواو وتصريفها لا يخفى عليك (قوله الواقع بعد البيع ونحوه) أراد بنحوه هبة الثواب وكذلك القرض على أحد القولين الآتين فيه (قوله فان وقع قبله) أي فان وقع المفلس قبل البيع لكن بعد قبضه النكاح (قوله فلا يكون أحق به) أي وان لم يعلم حين البيع بفلسه لعدم ثبته بأن هذا الذي اشترى منه مفلس وإذا لم يكن البائع المذكور أحق بسلته فانه يتبع بالثمن ذمة المفلس ولا دخول له مع الغرماء في المال الذي خلعه من تحت يده سواء وقع البيع بعد قسم ذلك المال أو قبله لانه عام له بعد الحكم بخلع ماله لهم ثم انه ان كان عنه حالا فله حبس سلته في الثمن أو بيعها لاجله ولا دخول للاولين معفي عنها لانها معاملة حادثة نعم ان حصل ربح كان للمفلس وان كان الثمن مؤجلاً لم يكن له إلا المطالبة به وحاول ما على المفلس سابق على هذا فلا يقال انه حل به (قوله لحراب ذمة) أي الميت وقوله فصار رأي به بئمه أسوة الغرماء بخلاف المفلس فان الثمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها فلذا كان لا غريم ان يأخذ عين شيء وله أن يتعاصص معهم بشئ (قوله فهو أحق به فيه) أي

ثم عقد البيع جد المفلس فلا يكون أحق به (لا) المجاز

فيه (الموت) فلا يأخذه ربه لحراب ذمته نصار بئمه أسوة الغرماء فان لم يعز عنه فهو أحق به فيه أيضاً بالتع على أخذ عين ماله المحوز

عنه في الفلاس بقوله (وَلَوْ) كان (مسكوكاً) عند ابن القاسم عرف بطبع عليه ونحوه (وَ) لو كان عين ماله رقيقاً (آتياً)
فله الرضا به ان وجده بناء على ان الآخذ من الفلاس نقض لبيع وعلى انه (٢٨٣) ابتداء ببيع لا يجوز (وَ) إذا رضى به

(لزمه إن لم يجده)
ولا يرجع للحصاص خلافا
لاشبه والرجوع في عين
ماله شروط ثلاثة أشار
لأولها بقوله (إن لم يجده)
غرمه أو لم يجده (بضمنه الذي على
الفلاس فان فدوه) (وَلَوْ
بما لهم) (وأولى بمال
الفلاس ما يأخذه وكذا لو
ضمنوا له الثمن وهم ثقات
أو أعطوه حميلاً لزمه ما يأخذه
ولثانها بقوله (وأمكن)
أخذه (لا) ان لم يمكن نحوه
(بضع) فالزوجة يتعين
عليها الخاصة بصداقها إذا
فلس زوجها وطلبت منه
إذا لم يمكن رجوعها في البضع
ولها الفسخ قبل الدخول
كما قدمه للمصنف في
الصداق فتحاصص بنصفه
(وعصمة) كمن خالته
على مال تدفمه له فخالعها
نفقت فيحاصص غرماءها
بما خالعهما عليه ولا يرجع
في العصمة التي خرجت منه
(وَ) لا في (قصاص)
صالح فيه بمال ثم فلس
الجاني لتعذر الرجوع شرعاً
في القصاص بعد العفو وفي
جعل ما لا يمكن شرطاً نظراً
إذ لا يخاطب للكساف إلا بما
في وسعه ولثانها بقوله (ولم
يتنقل) عين ماله عما

في الموت أيضاً أي كما أنه أحق به في الفلاس * والحاصل ان الشيء غير المحوز ربه أحق به في الفلاس
والموت وأما المحوز فربه أحق في الفلاس لا في الموت وعند الحنفية ربه أحق به في الفلاس والموت
مطلقاً سواء كان محوزاً أو غير محوز وعند الشافعية ربه ليس أحق به في الموت والفلاس (قوله ولو
مسكوكاً) أي دفع رأس مال سلم ففلس للسلم اليه وعرف ذلك المسكوك عنده بطبع عليه أو بيعة لازمة
المسلم اليه من وقت قبضها لوقت تفليس ورده المصنف بل هو على أشبه حيث قال لا يرجع السلم في عين
دراهمه المسكوكة بل يحاصص بها لأن الموجود في الاحاديث من وجد سلعته أو متاعه والنفقات
لا يطلق عليهما ذلك اهـ وحجة ابن القاسم قياس الثمن على الثمن (قوله وآتياً) هذا داخل في
حين المبالغة وحاصله انه لو باع عبداً فأبقى عند المشتري ثم فلس للمشتري ثلثا البائع أن يرضى بعبد الآبق بان
يتفق البائع مع الغرماء على أخذه وأنه لا شيء له في الحصاص فان وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا
يرجع للحصاص ولا شيء له * والحاصل أن لبائع العبد إذا أبق أن يرضى بالخاصة ولا يطلب العبد
وله أن يرضى بعبده وإذا رضى به فان وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص هذا مذهب
ابن القاسم ومذهب أشبه الذي رد عليه المصنف بل لا يجوز لبائع العبد الرضا به ويتمين أن
يحاصص بضمنه فان وقع ونزل ورضى به ولم يجده رجع للحصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء أنه
لا يرجع للحصاص وهذا الخلاف الواقع بين الشيخين مبنى على خلاف آخر وهو أن آخذ السلعة
من الفلاس نقض للبيع الأول أو ابتداء فلكلام ابن القاسم مبنى على الأول وكلام أشبه مبنى
على الثاني (قوله ان وجده) الأولى حذفه لقول المصنف ولزمه ان لم يجده (قوله وأولى بمال الفلاس
أي وأولى إذا كان الفداء بمال الفلاس الخلو من (قوله وأمكن) أي امكن أخذه واستيفائه هذا
مما يدل عليه قراءة قوله سابقاً ماله بفتح اللام لان المال لا يكون الا يمكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط
هذا الشرط فيه بخلاف الشيء الذي ثبت لا غريم فانه تارة يمكن استيفائه وتارة لا يمكن
(قوله فالزوجة) أي المدخول بها يتعين الخ (قوله ولها الفسخ قبل الدخول) أي إذا فلس قبل الدخول وهذه
مسئلة استطرادية غير داخلية في المصنف لان السلام فيما قضى وحيز قبل الفلاس والزواج وهو المتاع لم
يحصل منه قبض للبضع قبل الفلاس (قوله كما قدمه المصنف) أي من ان لازمة الطلاق على الزوج قبل
البناء بعد ثبوت عمره بالصداق (قوله بنصفه) أي سواء قلنا انها تملك بالعقد نصف الصداق والدخول
يكمله أو قلنا انها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وقوله ولها الفسخ أي ولها الرضا بالاقامة معه
وحينئذ فتحاصص بجميعه بناء على أنها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وتحاصص بنصفه
بناء على أنها تملك بالعقد النصف والدخول يكمله (قوله ثم فلس الجاني) أي فيحاصص الجاني
عليه أو ورثة غرماء الجاني بما صالح عليه (قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطاً الخ) الأولى اسقاط هذا
الكلام لأن الذي جعل شرطاً لأخذ الغريم عين شيء امكان استيفائه وهذا ظاهر ولم يجعل عدم
الامكان شرطاً تأمل (قوله لان طحنت الخطئة) عطف على معنى قوله ولم ينتقل أي واستمر لان الخ
فاندفع ما يقال ان المصنف قد عطف بلا بعد النفي مع انها لا تعطف بعده وانما كان الطحن هنا ناقلاً
مع انه قد تقدم في الرويات انه غير ناقل على المشهور لان النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء
والقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون الا باقوى شيء فلا يلزم من عدم النقل هناك عدمه ها
ولا عكسه (قوله أو بمسوس) أي أو خلط قمع جيد بمسوس (قوله أو قطع الجلد نعالاً)

كان عليه حين البيع فان انتقل فالحصاص (لا إن طحنت الخطئة) فلا رجوع وأولى لو عجت أو بدرت (أو خلط) عين
ماله (بغير مثل) ولم يميز تميزه كخلط زيت بزيت من غير نوعه أو بسمن أو بمسوس وأما خلطه بمثل فقير مفوت
(أو سمن زبد أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالاً ولو قال أو فصل شيء لشملة مسألة الجلد وغيرها وهذا بخلاف دبح الجلد
وصبغ الثوب أو نسج الغزل

فلا يفوت (أو ذبح كبشه) أو غيره (٢٨٤) من الحيوان (أو تمر رطبه) الذي اشتراه مفرداً عن أصله والا فلا يفوت
 إلا بمحضها كما تقدم ولا يجوز
 التراضي على أخذ الكبش
 المذبح أو التمر أو السمن
 ان قلنا ان التفلح ابتداء
 بيع وان قلنا هو تقص
 لبيع من أصله فيجوز وشبه
 في عدم الأخذ قوله (كأجير
 رعى) لا يكون أحق بما
 يرباه في أجرة رعيه اذا
 فليس رب الماشية أو مات
 قبل دفع الأجرة بل
 يحاصص الغرماء وقوله
 (ونحوه) أي كأجير علف
 أو حراسة أو صانع سلعة
 يهانوت ربهما أو بيته لا
 يكون كل أحق بما يده مما
 استؤجر عليه في فلس أو
 موت بل يحاصص (د) نحو
 (ذي حانوت) ودار
 تجمل له كراء على مكتره
 حتى فلس أو مات المكترى
 فلا يكون ربه أحق (فما)
 أي بما (ب) من أمانة بل
 أسوة الغرماء (و) راد
 لسلعة على بائنها بالفعل
 (سبب) اطاع عليه ففلس
 البائع وهي يده وعليه ثمنها
 فلا يكون المشتري أحق بها
 بل أسوة الغرماء بناء على أن
 الرد بالعيب تقص لبيع من
 أصله وأما على أنه ابتداء بيع
 فهو أحق بها من الغرماء
 وقولنا بالعدل وأما التراضي
 على الرد ففلس البائع قبله في
 كونه أحق به أو لان (وإن
 أخذت) (المعينة) عن

ما ذكره من أن هذا مفوت هو ما في التوضيح اه بن (قوله فلا يفوت إلا بمحضها كما تقدم) أي
 وأما التمر فلا يفوت الرجوع في أخذ عين شبيهه (قوله ان قلنا ان التفلح) الأولى ان قلنا ان أخذ
 السلعة من الفلح ابتداء بيع وذلك لأن في أخذ التمر بيع رطب يابس من جنسه وفي أخذ
 الكبش بيع الحيوان باجم من جنسه لأنه اقتضاء عن عن الحيوان لحامن جنسه وهو يرجع لما قلنا
 وفي أخذ السمن الاقتضاء عن عن الطعام طعاماً وأما التراضي على أخذ العال أو أخذ الثياب فهو
 جائز على كلا القولين (قوله كأجير رعى) هذا مقيد بما إذا كانت الواشي دائماً أو غالباً تبنت
 بالليل عند ربهها وأما إذا كانت تبنت عنده دائماً أو غالباً فانه يخص بها في أجرته (قوله أو صانع
 سلعة يهانوت ربهما أو بيته) أي يبت ربهها فلا يكون أحق بها وأما لو استولى الصانع على السلعة بحيث
 صار يهنها في محله فهو أحق بها من الغرماء في أجرته إذا فليس ربهما كما يأتي (قوله فبما فيه
 ابن عرفة فيها) صاع صاع أبي زيد من ابن القاسم أرباب الدور والحوانيت فيما فيها من أمانة أسوة الغرماء
 في الموت والفلس ابن رشد اتفاقاً ابن عرفة هذا خلاف نقل الصقلي حيث جعل هذا قول الجماعة إلا
 عبد الملك فانه جعل رب الدور والحوانيت أحق بما فيها من الأمانة كالذواب تكتري للحمل عليها
 وفلس المكترى قربةها أحق بالحمل في أجرته كما يأتي وقوله أيضاً للمازري وغيره عن ابن الماجشون
 وذكر الجوز أن العمل جرى بفلس في الرعي بقول عبد الملك فصاحبها أحق بما فيها من الآلة كالذواب
 اه بن (قوله ففلس البائع) أي بعد أن ردت عليه بدليل ما ذكره من البناء وأما لو ردها المشتري
 بعد الفلح سواء كان عالماً بفلس البائع حين ردها عليه أم لا فلا يكون أحق بها مطلقاً سواء بيننا على أن
 الرد بالبائع تقص للبيع أو ابتداء بيع لأن ابتداء البيع حين الفلح يمنع البائع من أخذ عين شبيهه كما
 في المدونة وكما انظر بن (قوله فهو أحق بها الخ) أي إلا أن يعطيه الغرماء منه واعلم أن كلا من
 القولين أغنى محاسبة المشتري للغرماء واختصاصه بها منصوص فقد حكى ابن يونس كلا من القولين
 انظر بن (قوله وأما التراضي الخ) هذا الفرع حمل عليه بهرام كلام المصنف ونحوه لابن عبيد السلام
 والتوضيح في شرح قول ابن الحاجب والرد للسلعة بعيب لا يكون أحق بها في الثمن وما حملة
 عليه شارحنا دل ابن غازي هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف وقول ابن عاشر حمل المصنف
 على كل من التفريرين أولى وكلاماً ذكره ابن رشد (قوله وان أخذت عن دين) أي هذا إذا
 كانت تلك السلعة المردودة بعيب مأخوذة بثمن بل وان كانت مأخوذة عن دين وانما بالغ على
 المأخوذة عن دين لدفع توهم أنه أحق بها لان الغالب فيما يؤخذ عن الدين ان رب الدين يتسامح فيما
 يأخذه حتى يأخذ ما يسوي عشرة عن عشرين مثلاً فربما يتوهم ان من حق المدين إذا طلب رب الدين
 أخذها ان يمكنه من ذلك لما في ذلك من الرفق به إذ لو ردت ليعت مثلاً بشرة فتبقى العشرة الأخرى
 مغلدة بذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك اه خشي
 وبما علمت من صحة المباعدة بالتفرير المذكور تعلم سقوط قول ح قول المصنف وان أخذت عن
 دين لا معنى له لأنه لما حكم بأن الراد لا يكون أحق بالسلعة إذا بيعت بالنقد فن باب أولى إذا أخذت
 عن دين فلو قال المصنف وان أخذت بالنقد كان آيين اللهم الا أن يحمل كلام المصنف على القول
 الآخر وهو اختصاص الراد بالسلعة ويكون قوله وراد السلعة الخ عظاماً على قوله أولاً وللغريم
 الخ أي فتحسن حينئذ البالبة وبهذا حل ابن غازي المباعدة اه كلامه (قوله كانت على
 بائنها) أي للمشتري (قوله ففلس المقرض الخ) أي وأما ان فليس المقرض فان كان تفليسه قبل
 حوز المقرض له بطل القرض كالبيع وان كان بعد حوزة فلا كلام للمقرض ولا لغرمائه مع المقرض

دين) أي بدله كان على بائنها وطبع أخذها على عيب فردها على من أخذت منه ثم فليس فلا يكون رادها أحق بها بل أسوة الغرماء قبل
 فلا فرق بين كونه أخذها بثمن أو عن دين هذا كله في سماع البيع (وهل القرض) أي للأخوذ على وجه القرض ففلس المقرض

(كذلك) لا يكون مقرضه أحق به (وإن لم يقبضه مقرضه) ويأخذه الغرماء من القرض لزوم عقده بالقول وبخاصصهم المقرض به (أو كاتبه) يفرق فيه بين أن بفلس أو يموت المقرض قبل قبضه فيكون (٢٨٥) ربه أحق به أو بعده فله أخذه في الفلس

وبخاصص به في الموت (خلاف) في التشهير والارجح الثاني وقوله عج مقتضى حمل المواعق وابن عرفة أن القول الثاني يرجح وإنما المرجح تولا

له ربه أسوة الغرماء مطلقا أي قبضه أم لا أو أحق به مطلقا فيه نظر (وله) أي

لغيره إذا وجد سلته قد رهنا بالفلس في دين عليه وحازها المرتهن (فك) الرهن) يدفع مارهنت

فيه وأخذه (وحاص) الغرماء (بفداء) وله تركه والمحاصة بضمنه (لأفداء) الرقيق (الجاني) عند

الفلس إذا أسلمه للمجنى عليه ففداه ربه بأرض الجاية فلا يحاصص

بالفداء غرماء الفلس بل ولا يرجع به عليه ويضجع عليه (و) لمن حاصص

بضمن سلته (فمن) المحاصة (إن ردت) على الفلس (يعيب) أو فساد

وأخذها لا إن ردت هبة أو صدقة أو أوارث أو شراء أو أقله لأنها ردت عليه

بملك جديد بخلاف العيب فإنه يقض لبيعها فكأنها لم تخرج عن ملك الفلس (و)

لمن أخذ سلته من الفلس فوجد بها عيبا حدث عنده (ردّها والمحاصة) بضمنها

قبل حلول الاجل كذا قيل وهذا يخالفه ما تقدم في القرض من الفرق بينه وبين الهبة من بطلانها بطرو المانع قبل حلول الاجل بخلاف القرض (قوله لا يكون مقرضه أحق به) أي وهو قول ابن اللواز وشهره المازري (قوله أو كاتبه) وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك ورواية عامة أصحها أيضا (قوله هل ربه أسوة الغرماء مطلقا) هذا هو قول ابن اللواز الذي هو أول القولين في كلام الصنف (قوله فيه نظر) أي لأن ابن رشد صرح في سماعه سحنون بترجيح الثاني في كلام الصنف وكذلك اللواق والقول الثاني المرجح عند عج لم ينقله ابن رشد ولا ابن عرفة ولا في التوضيح انظر بن (قوله يدفع مارهنت فيه) أي عاجلا لأن الدين المرهون فيه وإن كان مؤجلا لكنه يحل بالفلس وهذا حيث لم يشترط الرهن عدم حلول ما عليه فلهذا إذا اشترط ذلك الرهن عدم حلول ما عليه بالفلس فليس لغيره مانع الرهن فداؤه يدفع مارهنت فيه حالا وأخذه بل يبق الرهن على حاله ويخاصص بضمنه (قوله لا يفداء الجاني) حاصله أنه إذا باع عبدا بضمن مؤجل فحق ذلك العبد عند الشترى قبل فله أو بعده فله الشترى بعد فله في الجناية فبأنه مخير بين أن يسلمه للمجنى عليه ويخاصص بضمنه وبين أن يغديه ولا يحاصص بما فداه به بل يضع عليه الفداء بالسكية لأن الجناية ليست في ذمة الفلس بل في ذمة الجاني إذ له تسليمه فيها فصار فداء البائع له محض تبرع منه بخلاف الدين المرهون فيه فإنه كان ذمة والرهن من سيده وأما أن يسلمه للشترى للمجنى عليه قبل التفليس فلا خيار لائمه وإنما يتعين له المحاصة بضمنه (قوله لا يفداء الجاني) هو بالقصر مصدر فداء وبالد مصدر فاداه وكل جائز لأن المراد من كل المفدى به وهو المال المدفوع لأنه هو الموصوف بكونه يحاصص به أو لا يحاصص به (قوله بل ولا يرجع به عليه) أي على النفس خلافا لما يوجبهم كلام الصنف من رجوعه به ديناً على النفس لأن الصنف إنما نفى المحاصة التي هي إخص من نفى تربيته في التهمة ولا يلزم من نفى الإخص نفى الأعم (قوله تقض المحاصة) أي وأخذ تلك السلعة التي باعها للفلس أي وله البقاء على المحاصة ويسلم تلك السلعة للغرماء ويخاصص معهم في تمامها كمال طراً (قوله إن ردت) أي تلك السلعة التي حاصص بائعها بضمنها لعدم وجودها عند النفس وقت المحاصة (قوله يعيب) أي قديم عند البائع الأول أو حادث عند النفس ويأخذها بائعها بجميع الثمن ولا يرش له في ذلك العيب الذي ردت به إن كان ذلك العيب طراً عند النفس وليس هذا مكرراً مع قوله فيما يأتي وله ردها والمحاصة يعيب سماوي الخ لأن الكلام هنا فيما إذا خرجت السلعة عن ملك النفس وكلامه الآن فيما إذا لم تخرج عن ملكه (قوله لأنها ردت عليه) أي على النفس بملك جديد وحينئذ فليس لبائعها تقض المحاصة وأخذها وإنما يحاصص مع الغرماء في غيرها (قوله ردها) بالرفع عطف على فك الرهن وحاصله أن البائع إذا وجد عين سلته عند المشتري للفلس فلما أخذها وجد بها عيباً سماوياً أو ناشئاً عن فعل المشتري عاد لهيئته أم لا أو ناشئاً من فعل اجنبي وعاد لبيع لهيئته سواء أخذ النفس له إرشاً أم لا فذلك البائع بالخيار إن شاء رضى بسلته بجميع الثمن ولا شيء له من إرش العيب الذي أخذ من الاجنبي وإن شاء ردها للغرماء وحاصص بجميع ثمنه (قوله أو من شتره) الضمير للبائع أي مشتري سلعة البائع وهو النفس (قوله أو أخذ منه وعاد لهيئته) استشكل بأنه لا يمتثل جرح إلا بعد البرء على شين وحينئذ فلا يتصور العقل إذا عاد لهيئته وقد يجب بأن قد يتصور ذلك في الجراجات الأربعة فإن فيها ما قدره الشارع سواء برئت على شين أو لا فإن قلت ما الفرق بين

(يعيب) أي بسبب وجود عيب (سماوي) حدث عند النفس (و) بسبب عيب نشأ (من) مشتريه) الذي هو النفس عاد لهيئته أم لا (أو) نشأ (من) صنع (اجنبي) لم يأخذ (الفلس) (أرضه أو أخذته) منه (وعاد) المبيع في جنابة الاجنبي (لهيئته)

الأولى ولا شيء لربها من الأرض الذي أخذه لأن العيب لما ادلحيته صار ما أخذه المفلس من الأرض كالعلة فقوله وعاد لهيته راجع لجناية الأجنبي مطلقاً (وإلا) يعد لهيته في جناية الأجنبي أخذه أرساً أم لا (فبنسبة نفسه) أى نقص المبيع فإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم البيع سالماً وحيماً ويحاصص بما تصه العيب من الثمن كسلعتين فأتت أحدهما عند المفلس وإن شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه (و) لمن وجد سلعته باقية عند المفلس وكان قد قبض قبل التفليس بعض ثمنها ولو أكثره (رد) بعض ثمن قبض (وأخذها) وله تركها والمخاصة (٢٨٦) ياقى الثمن (و) لمن باع سلعتين فأكثر أو مثلاً وقبض بعض الثمن أو أوفلس المشتري

فوجد بعض المبيع والباقي فات (أخذ بعضه) الموجود ويرد ما يخصه بما قبض إن كان قبض شيئاً (وحاصص بالفائت) أى بما ينوبه من الثمن مفضوضاً على القيم وإن شاء تركها وجد وحاصص بجميع الثمن أو ياتي إن كان قبض شيئاً ويقوم يوم الأخذ كالو باع عشرين واقتضى من ثمنها عشرة وباع المشتري أحدهما فلمس فأراد البائع أخذ العبد الباقي فليس له أخذه حتى يرد من العشرة التي قبضها خمسة لأن العشرة المقبوضة مفضوضة عليها وهذا إذا كانت قيمتها متساوية وإلا فبض العشرة المتقتضاة على حسب قيمتهما ورد حصة الباقي وشبه في قوله وأخذ بعضه وحاصص بالفائت قوله (كبيع أم) عاقلة أو غيرها (ولدت) عند المفلس الذي كان اشتراها حاملاً أو قبل الحمل بدین فولدت عندهم باعها قبل تفليسها وأبقى ولدها ثم فليس

جناية المشتري وجناية الأجنبي حيث جعلتم الخيار للبائع في جناية المشتري عاد المبيع لهيته أم لا وأما في جناية الأجنبي فالخيار له على الوجه المذكور إنما هو إذا عاد المبيع لهيته فقط قلت الفرق إن جناية المشتري جناية على ما في ملكه فليس فيها تعدد فنشبت السماوى بخلاف جناية الأجنبي (قوله ولا شيء لربها من الأرض) أى إذا رضى بها وأخذها (قوله مطلقاً) أى أخذ المفلس من الأجنبي الجاني أرساً أم لا (قوله فبنسبة نفسه) أى فيحاصص بنسبة نفسه أى إن أخذه وأما إن تركه فإنه يحاصص بجميع ثمنه فتحصل من كلام المصنف أنه في الفروع الأربعة التي قبله وإلا يخير بائع السلعة بين ردها والمخاصة بجميع الثمن وبين أخذها بجميع الثمن ولا أرض له وأن الفرع الذي بعد قوله وإلا له فيه الخيار بين أن يردّها ويحاصص بجميع الثمن وإما أن يملك بها ويحاصص بنسبة النقص (قوله بأن يقوم الخ) فإذا باعها بمائة وقيمتها سائمة خمسون وبعد الجناية أربعون فقد نقصتها الجناية الخمس فسله أن يأخذ السلعة ويحاصص بعشرين خمس الثمن أو يتركها ويحاصص بجميع الثمن وهو مائة (قوله كسلعتين الخ) هذه المسئلة هي المشار لها بقول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفائت (قوله وإن شاء تركه) أى ترك ذلك المبيع للمفلس وهذا مقابل لقوله فإن شاء أخذه بما ينوبه الخ (قوله ورد بعض من الخ) أى سواء اتحد المبيع أو تعدد وليس قوله والآتى وأخذ بعضه قسماً لهذا بل مسألة مستقلة (قوله ورد بعض ثمن) هو بالرفع عطف على فك الرهن وحاصله أنه لو باع سلعة أو سلعتين بعشرة مثلاً فقبض منها خمسة ثم فليس للمشتري فوجد البائع مبيعة قائماً فهو غير إيماناً يحاصص بالحصة الباقية وإما أن يرد الحصة التي قبضها ويأخذ مبيعة (قوله فوجد بعض المبيع) أى قائماً والباقي فأتى أى يبيع أو يوت (قوله مفضوضاً على القيم) أى على قيم السلع (قوله وباع المشتري أحدهما) أى أو مات عنده أحدهما (قوله مفضوضة عليها) أى على البدين أى على قيمتهما (قوله يوم البيع) ظرف لقوله قيمة الولد أى تعتبر قيمة الولد يوم يبيع أمه أولاً على أنه على هذه الحالة التي هو عليها الآن (قوله فإذا قيل خمسة) أى جفلة قيمة الولد وأمه خمسة عشر ونسبة الحصة قيمة الولد له مجموع ثلث فإذا أخذ الولد الباقي يلا بيع حاصص القرماء بثلاثي الثمن وذلك لأن لكل واحد من الثمن بنسبة قيمته إلى مجموع الحصة عشر (قوله ووجه المخاصة الخ) أى ووجه أخذ الولد بما ينوبه من الثمن والمخاصة بما ينوب الام من الثمن فيما إذا اشتراها غير حامل ولم تقل إن الولد حينئذ غسلة ليس له أخذه ويحاصص بجميع ثمن الأم (قوله نقص للبيع) أى فكأنها ولدت في ملك البائع (قوله من أفراد ما قبلها) أى وهو قول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفائت لتعدد العقود عليه فلا فرق بين موت أحدهما وبيع (قوله وإن مات الخ) أى أنه إذا باع أمة مثلاً فولدت عند المشتري ثم مات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فليس ذلك للمشتري فالبايع غير بين أن يترك الباقي

فوجد بالتمها الولد فإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن وحاصص بما ينوب الام وإن شاء تركه وحاصص بجميع الثمن وتعتبر ويحاصص قيمة الولد على هيئته الآن موجودة يوم البيع وقيمة الام يوم البيع لا يوم يبيعها للمفلس فإذا قيل عشرة قيل وما قيمة الولد يوم البيع على هيئته الحاضرة الآن فإذا قيل خمسة حاصص القرماء بثلاثي الثمن قل أو أكثر ووجه المخاصة فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ بنقص البيع وأما لو اشتراها المفلس مع ولدها للوجود معها حين الشراء لكان من أفراد ما قبلها أى ما تعدد فيه المبيع (وإن مات أحدهما) أى الام أو الولد بغير جناية (أو باع الوكيلة) وأبقى الام

وأولى إن وهبه أو اعطاه

(فلا حصه) لميت منها
ولا لاولد المبيع بل لما أخذ
الباقى بجميع الثمن أو تركه
والخاصة بجميعه فلو مات
أحدها بجنابة فكالببيع في
تفصيله إن أخذه فلا إلا
فكانت أى فليس له أخذ
الوجود إلا بجميع الثمن
(وأخذ) المفلس (الثمرة)
غير المؤبرة حين شراء أصلها
التي جذها من الأشجار أى
فازبها إذا أخذ البائع أصوله
وكذا يفوز بالصوف الغير
التمام إذا جزءه فإن كان باقياً
على أصوله أخذ البائع ورجع
عليه المفلس بسقيه وعلاجه
(و) أخذ (الفلة) الحادثة
بعد الشراء كمال العبد إذا
اتزرعه وكالابن إذا حلبه
وإلا فللبائع (إلا صوفاً ثم)
يوم شراء القم (و ثمرة
مؤبرة) يوم الشراء لأصلها
ثم فليس المشتري فيأخذ
البائع أصوله والصوف
ولو جزءه فإن تبيد المفلس
حاصل شتمه وكذا الثمرة إن
لم يجرها فإن جزءها حاصل
البائع بما يخصها من الثمن
ولو كانت قائمة عنده بعينها
على المشهور والفرق بين
الثمره والصوف إن الصوف
لما كان تاماً يوم البيع كان
مستقلاً بنفسه إذ يجوز
بيعه منفرداً عن أصله فجزءه
لا يغيته بخلاف الثمرة (و)
إذا فليس مكترى دابة أو
أرض أو دور قبل
دفع الكراء (أخذ المكترى) وجبته (دابته وأرضه) ودوره من المكترى

ويحاصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه لميت في الأولى باتفاق ولا لاولد المبيع
في الثانية على المشهور والفرق بين بيع الأم وبيع الولد حيث قالوا إذا بيعت الأم وأخذ الولد حاصص
بالأم القائمة وإذا بيع الولد وأخذ الأم فلا يحاصص بالولد القائم أن الأم هي المقصودة بالشراء بعينها
فلذا إذا باعها وأخذ الولد حاصص بما بقى من ثمنها وأما الولد فهو كالثمة فلذا إذا باعها وأخذت الأم
فلا يحاصص بقيته فهو وجدها معاً أخذها البائع لأن الولد ليس بفلة حقيقة فلا يستحقه المشتري
المفلس (قوله وأولى الخ) أى لأنه لم يأخذ فيه عوضاً (قوله فكالببيع في تفصيله) أى المشار له بقول
المصنف كبيع أم ولدت وإن باع الولد الخ وحاصله أنه إن كان المجنى عليه للأخوذ له عقلاً الأم إن
أخذ ولدها حاصص بما بقى من ثمنها وإن كان المجنى عليه للأخوذ له عقلاً الولد إن أخذت أمه فلا
بحاصة بقيته (قوله وإلا فكانت) أى المشار له بقول المصنف وإن مات أحدها الخ (قوله) وأخذ
الثمرة) أى أنه إذا اشترى أصولاً وعليها ثمار غير مؤبرة فطابت تلك الثمار وجدها المشتري ثم إنه فليس
وأخذ البائع أصوله فإن للمشتري يفوز بتلك الثمار حيث جذها قبل الفلاس وإلا لم يفز بها وتكون
للبيع (قوله غير المؤبرة) أى بدليل ما بعده (قوله فإن كان باقياً) أى فإن كان الثمر باقياً على أصوله
حين التفليس (قوله ورجع عليه المفلس بسقيه وعلاجه) ظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة وهو
كذلك (قوله كمال العبد) أى الحادث بعد الشراء وقوله إذا اتزرعه أى المشتري قبل أن يفلس وقوله إذا
حلبه أى قبل أن يفلس وأما الذى لم يحلبه بأن كان في ضرع الحيوان حين التفليس فهو للبايع ومثل
الابن الاستخدام والسكنى (قوله إلا صوفاً ثم و ثمرة مؤبرة) إن كان هذا استثناء من قوله وأخذ الفلة
كان منقطعاً لأنهما ليسا غلة وإن كان استثناء من قوله وأخذ الثمرة والفلة كان متصلًا بالنسبة للأول
ومنقطعاً بالنسبة للثاني (قوله فيأخذ البائع أصوله والصوف ولو جزءه) هذا قول ابن القاسم في
المدونة ولأشهب في المدونة أن الصوف إذا جزءه المشتري غلة ليس للبايع وحينئذ يغير البائع إما أن
يأخذها أى القم مجزوة بجميع الثمن أو يتركها ويحاصص الثمن وأما إن اشترى القم
ولا صوف عليها ثم فليس فالصوف الذى ثبت بعد الشراء تابع للقم فإن تركها بائعها للثمن وحاصص
بالثمن كان الصوف لهم وإن أخذها البائع كان الصوف له ما لم يجر فإن جزءه كان غلة ولا اختلاف في هذا
انظر بن (قوله) فإن جزءها حاصص البائع بما يخصها من الثمن ولو كانت قائمة أى ولا يأخذها البائع
أصلاً ومحل هذا إذا لم تكن الثمرة يوم البيع قد طابت وإلا أخذها البائع ولو جزءها المشتري كالصوف
كما صرح به ابن رشد وذكر أنه لا خلاف في هذا بين ابن القاسم وأشهب انظر بن (قوله والفرق الخ)
أى حيث قالوا إن الصوف إذا جزءه للبايع إذا كان موجوداً وأما الثمرة إذا جزءت فلا ترد ولو
قائمة بعينها ويحاصص البائع بما يخصها (قوله فجزءه لا يغيته) أى على البائع وإنما يغيته عليه ذهاب
عينه (قوله بخلاف الثمرة) أى المؤبرة يوم البيع فإنها لم تكن مستقلة إذ لا يجوز بيعها منفردة عن
أصلها فجدها يغيته على البائع ويؤخذ من هذا الفرق أن الثمرة لو كانت طابت يوم بيعها لكانت
كالصوف وهو كذلك كما تقدم عن بن (قوله) وأخذ المكترى دابته وأرضه الخ) حاصله أن
من أكرى دابة أو أرضاً أو داراً لشخص وجبته ثم فليس المكترى قبل دفع الكراء وقبل
استيفاء جميع المنفعة فإن المكترى يخير إن شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ الكراء فباقى وحاصص
الفرما بأجرة المدة التى استوفى المفلس فيها المنفعة قبل الفلاس وإن شاء ترك ذلك للثمن وحاصص
بجميع الكراء كما أنه يتعين محاصصته في الموت وليس له أخذ عين شيه بقول المصنف وأخذ المكترى
دابته أى له أخذ ذلك لا أنه يتعين له الأخذ والمراد أخذ المكترى في هذا الباب وهو باب الفلاس وقوله

وفلس قبل استيفائه منفعة ماذكر وفسخ فيما بقي وبخاص بكرة ماضى أى ان شاء وان شاء تركه وحاصص لحلوله بالفلس بجميع
السكراء وأما في الموت فيتبين (٢٨٨) الترك والمحاصة بجميع السكراء حالاً كما تقدم وهذا يعلم أنه لا منافاة

بين ما هنا وبين ما مر في قوله ولو دين كراء لان ما هنا في الفلس خاصة وما مر فيه وفي الموت مع ارادة المحاصة لا مع ارادة الاخذ في الفلس (وقدّم) رب الارض بكرائها (في زرعها) حتى يستوفى منه حصة السنة الزروعة وما قبلها وكذا ما بعدها اذ لم يأخذ ارضه وإلا لم يكن له فيما بعدها شيء (في الفلاس) أى فلس المكترى لانه نشأ عنها وهى حائزة له فحوزها كحوز ربها فكان بمنزلة من باع سلعة وفلس مشتريها قبل قبضها وسواء جذ الزرع ام لا ومثل الزرع الفرس او انه يشمله وأما في الموت فهو والساقى اسوة الغرماء ويقدم عليهما المرتهن (متم) اذا استوفى السكراء يقدم على الغرماء فبما بقي من الزرع (ساقية) أى الاجير الذى استؤجر على سقيه بأجرة معلومة فى الدمة اذ لولا ما انتفع بالزرع (متم) بلى ساقية فيما فضل عنه (مرتته) الحائز له ثم ان فضل شيء فالغرماء وتقدم ان المرتهن يقدم على الساقى

دأبه أى المكترى كراء وجية وحماته على باب الفلس لانه في الموت يحاصص مطلقاً (قوله وفلس قبل الخ) جملة حاله ولو قال الذى فلس كان أوضح وأما قيد المكترى بكونه فلس قبل استيفائه النعمة لانه لو فلس بعد استيفائها كان السكراء متقضياً فلا يقال حينئذ أخذ المكترى الخ (قوله وفسخ الخ) عطف على قول المصنف أخذ للمكترى دأبه (قوله وان شاء تركه) أى ترك ماذكر من الدابة والدار والأرض للفلس (قوله لحلوله) أى السكراء المؤجل (قوله فيتبين الترك) أى ترك الشيء المكترى للغرماء حتى تنقضى مدة الوجية (قوله كما تقدم) الكاف للتعليل أى لما تقدم من قول المصنف وحل به وبالموت ما أجل ولو دين كراء وأما ذكر المصنف قوله وأخذ المكترى الخ وان فهم من قوله فيما مر وللغريم أخذ عين شيته المحوز عنه في الفلس لا الموت لاجل التوطئة لما بعده وهو قوله وقدم في زرعها (قوله وبهذا) أى التقرير يعلم أنه لا منافاة الخ حاصل المنافسة أن المصنف قد أفاد في مر أن دين السكراء يحل بالموت والفلس واذا حل الدين المذكور كان الحق في المنفعة للغرماء وليس للمكترى أخذ ما كراء وقد جعل له هنا الاخذ وحاصل الجواب أنه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للغرماء لان أخذ المكترى دأبه وأرضه فرع عن حلول السكراء فالمصنف لما أفاد فيما تقدم ان دين الكراء يحل بالموت والفلس أفاد هنا ان المكترى غير في الفلس بين ان يأخذ دأبه وأرضه وبين ان يحاصص السكراء بخلاف الموت فانه يتعين فيه التسليم والمحاصة بالجميع (قوله وقدم في زرعها الخ) حاصله انك اذا اكترت ارضاً من زيد بمائة دينار عشر سنين فزرعتها ثم اكترت شخصاً بعشرة يسقى لك الزرع ثم تدأبت ديناراً ورهنت ذلك الزرع فيه ثم انك فلتت قرب الأرض يقدم في الزرع لان الزرع له بالارض اتصال قوى فكأنه جزء منها فاذا بقيت بقية من ذلك الزرع بعد أخذ رب الارض اجرتة قدم الساقى يأخذ حقه منها على المرتهن ثم يليه المرتهن (قوله وقدم رب الارض كرائها في زرعها) استشكل تقديمه في زرعها بأنه يلزم عليه كراء الأرض بما يخرج منها وهو ممنوع وأجاب عبق بأن هذا امر جرت اليه الحال لا انه مدخول عليه وأجاب المساوى بأن معنى تقديم رب الارض بالسكراء في زرعها ان زرعها يكون رهناً بيده فيباع ويؤخذ من ثمنه السكراء فاذا بقي من ذلك الثمن بقية قدم الساقى فيها على المرتهن فلا يلزم كراء الارض بما يخرج منها وهو ظاهر ولا حاجة لجواب عبق (قوله ومثل الزرع الفرس) بل وكذلك البناء لان القاعدة إلحاق البناء بالفرس كما ذكر شيخنا (قوله وأما في الموت فهو والساقى اسوة الغرماء) ويقدم عليهما المرتهن (ما ذكره من التفرقة بين الموت والفلس هو المشهور ومقابلته ان رب الارض في الموت والفلس كما في التوضيح (قوله الذى استؤجر على سقيه) الاولى ان يراد بالساقى الذى استؤجر على خدمة الارض وخدمة زرعها سواء كانت بالسقى او باصلاحها بالبحث (١) أو الجرف او غير ذلك كما قرره شيخنا العدوى وهذا غير شامل المساقاة لانه يأخذ حصته قبل رب الارض وغيره في الموت والفلس لانه شريك (قوله ثم مرتته) أى الزرع أى المرتهن الذى رهن المكترى الزرع عنده في دين تدأبته منه (قوله احق بما بيده) محله كما في التوضيح اذا فلس ربه بعد تمام العمل اما اذا فلس ربه قبل العمل فيخير الصانع بين ان يعمل ويحاصص بالسكراء أو يفسخ الاجارة بن (قوله ولو بموت) لو هنا لدفع توهم ان هذه المسئلة مقيدة بالفلس كالتى قبلها لا لخلاف مذهبي اذ ليس في هذه المسئلة خلاف وقوله في الخطبة وبلى الى خلاف مذهبي

(١) قول المحتسب القحت لعله بالحفر وهو ظاهر اهـ .

على رب الارض في الموت (والصانع احق) من الغرماء في فلس رب الشيء المصنوع
(ولو بموت) له (بما بيده) حتى يستوفى اجرتة منه لانه وهو تحت يده كالرهن حائز احق به في فلس وموت (وإلا) يكن مصنوعه بيده

بأن سلمه لربه أولم يحزه كالبناء أو كان يدأمين (فلا) يكون أحق به بل أسوة الغرماء (إن لم يُضف لصنعة شيئا) كالخياط والنسج والبناء (إلا النسج فكالمزيد) أى فهو كالضاف المزيد في الصنعة (٢٨٩) أى حكمه في الفلاس فقط حكم من أضاف

لصنعة شيئا من عنده
كصباغ يصبغ الثوب
بصبغه ورقاع برقع الغراء
مثلا برقع من عنده وبين
حكمه بقوله (يُشارك)
بقيمته (أى قيمة المزيد
يوم الحكم ولو نقص الثوب
مثلا بأن يقال ما قيمة الغزل
وما قيمة الصنعة أى النسج
كما يقال ما قيمة الثوب بلا
صبغ وما قيمة الصبغ
والشركة بنسبة قيمة كل
ثم ما ذكره المصنف من أن
النسج كالزبد ضيف
والمعتمد أنه ليس مثله بل
كعمل اليد كما أن المزيد
في الموت كعمل اليد يحاصر
به (المكترى) لهابة
فلاس ربه أومات أحق
(بالمدينة) حتى يستوفى
من منافعه ما تقدمه من
الكراء قبضت أم لا لقيام
تعيينها مقام قبضها (و) أحق
أيضا (بغيرها) أى غير
العينة (إن قبضت)
قبل تغليس ربه أو موته
لا بعده فلا يعتبر (ولو
أدبرت) الدواب تحت
المكترى وذ كر عكس التى
قبلها بقوله (ورهبا) أحق
(بالمحمول) عليها من
أمتعة المكترى إذا فلاس
أومات يأخذ في أجره
دأته (وإن لم يكن)

أى غالبا كما تقدم وما هنا من غير الغالب اه شب (قوله بأن سلمه لربه) أى ثم فلاس ربه بد أن
قبضه أو سلمه ربه بعد تغليسه (قوله كالبناء) أى وكالصانع الذى يصنع لرب انشئ في بيته ثم إذا
انصرف يتركه في بيت ربه (قوله فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء) أى في الموت والفلاس
(قوله إن لم يضاف الخ) شرط في قوله وإلا فلا يكون أحق به وقوله إلا النسج استثناء مما لم يضاف لصنعة
شيئا * وحاصل ما ذكره المصنف أن محل كون الصانع إذا كان مصنوعة ليس بيده يحاصر أجرته
ولا تكون أحق به ما لم يكن ذلك الصانع ناسجا وإلا شارك الغرماء بقيمة نسجه كما أنه لو أضاف
الصانع لصنعة شيئا من عنده فانه لا يحاصر بأجرته إذا كان للصنوع ليس بيده بل يشارك الغرماء
بقيمة ما خرج من يده والمشاركة في مسئلة النسج وكذا في مسئلة الاضافة إنما هي في الفلاس وأما
في الموت فانه يتعين أن يحاصر بما جعله من الأجرة (قوله أى فهو) الضمير للنسج (قوله يشارك)
أى الغرماء في الفلاس فقط بقيمته ويعلم من بيان حكم للضاف بما ذكر أنه يشارك بقيمة النسج لأن
المصنف جعله مشهبا به (قوله أى قيمة المزيد) أى بقيمة ما زاد من عنده فقط وأما أجره العمل فهو
فيها أسوة الغرماء كما في بن (قوله بأن يقال الخ) أى ولا يقال ما قيمته مصبوغا وما قيمته بلا صبغ
لأن الصانع ليس له إلا الصنعة فلا تقوم إلا لصنعة ولو قوم بعملته لربما زاد ذلك فيأخذ زيادة على
حقه (قوله والشركة بنسبة قيمة كل) فإذا كانت قيمة الصبغ خمسة دراهم وقيمة الثوب أيضا
عشرة كان لصاحب الصبغ ثلث الثوب والغرماء ثلثه وإذا كان قيمة الغزل خمسة وقيمة النسج واحدا
كان للناسج سدس الثوب والغرماء خمسة أسداسه (قوله ضعيف الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من أن
النساج كالصباغ هو نص ابن شاس والذى عليه ابن رشد أن النساج ليس كالصباغ ونصه أن كان
الصانع قد عمل الصنعة ورد للصنوع لصاحبه فان لم يكن للصانع فيها إلا عمل يده كالخياط والقصار
والنساج فالمشهور أنه أسوة الغرماء (قوله بل كعمل اليد) أى فيكون النساج أحق به من الغرماء
حتى يستوفى حقه أن كان الثوب المنسوج بيده وإلا فلا يكون أحق به أسوة الغرماء (قوله كما أن
المزيد) أى مثل الصبغ في الموت كعمل اليد يحاصر به الغرماء أى ولا يشاركهم في الثوب بقيمة
المزيد كما في الفلاس (قوله قبضت) أى قبضها للمكترى قبل تغليس ربه أو قبل موته (قوله لا بعده)
أى لأن قبضت بعده فلا يعتبر ذلك القبض وحينئذ فيكون أسوة الغرماء بأجرته (قوله ولو أدبرت الخ)
بأن كان كجاء هزلت دابة أو ماتت أتى له ربه يدها حتى فلاس ربه أومات فان المكترى
أحق بتلك الدابة التى قبضها (قوله وذ كر عكس التى قبلها) أى فالمسئلة السابقة فلاس رب الدابة
وهذه فلاس المكترى (قوله ورهبا أحق بالمحمول) مثل الدابة في ذلك السفينة والفرق بين هذه
المسئلة والمسئلة المقدمة وهى قوله ولا يختص ذو حانوت بما فيه أن حيازة الظهر أقوى من حيازة
الحانوت والدار لما فيها من الحمل والنقل قاله الناصر (قوله إذا فلاس أومات) أى إذا فلاس المكترى
أومات (قوله يأخذ في أجره دأته) أى أنه يبدأ بأخذ أجره الدابة أو السفينة منه فان بقى
من ثمنه فضلة كانت للغرماء وليس المراد أنه يأخذ المحمول مطلقا ولو كانت قيمته أكثر من
الأجرة (قوله قرب الدابة أحق به) أى في الموت والفلاس وقوله حال نزول الاحمال في المنازل أى
لأن ربه لم يقبضها قبض تسلم (قوله وإلا فربها أسوة الغرماء في الموت والفلاس) أى والا بأن
قبض المحمول ربه قبض تسلم كان رب الدابة أسوة الغرماء في ذلك المحمول وغيره في الموت

(٣٧ - دسوقى - ثالث)

رهبها (معها) في السفر (ما لم يقبضه) أى المحمول (ربه)

المكترى الفلاس قبض تسلم قرب الدابة أحق به حال نزول الاحمال في المنازل ونحوها وإلا فربها أسوة الغرماء في الموت والفلاس

(يُفسخ) أى إن فسخه الحاكم (لفساد البيع) وقد فسد البائع أومات قبل الفسخ وهو المتمد فالأولى الاقتصار عليه (أولاً) يكون أحق بها بل أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم (أو) هو أحق بها (في) الثمن (التقدير) المدفوع لربها لأنها أخذت عن عين في ذمته (أقوال) وهو (أى المشتري شراء فاسداً) (أحق) بثمنه) الذى دفعه للبائع إذا كان قائماً وعرف بينه فليس أو مات بقيت السعة أوفات فهي من ثمة ما قبلها فهذا يفسد محل الأقوال والحاصل أن تارة يكون أحق بثمنه مطلقاً وذلك فيما إذا كان موجوداً لم يمت وتارة بالسعة على الرجوع وذلك فيما إذا كانت قائمة وتعذر الرجوع بثمنها وتارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما إذا مات وتعذر الرجوع بثمنها (و) المشتري أحق (بالسمعة) (السق) خرجت من يده (إن يمت) بسعة أخرى (ولم تحق) (السق) أخذها لا تقاض البيع الموجب لخروج سلعته عن ملكه ولو حذف الواو ليكون قوله استحققت نصاً لسعة كان أولى وهذه

والفلس وظاهر التوضيح أن ربها أسوة الغرماء قام لطلب الاجرة بالقرب من التسليم أولاً وهو ظاهر وقياس ما هنا على ما يأتى في الاجارة لا يصح لأن ما يأتى إنما هو في الاختلاف في قبض الاجرة وعدمه ولا يلزم من قبول قول الحال فيما يقرب أن يكون له حكم الحوز اه بن ثما في عبق من أنه إذا قام ربهما بالقرب يكون أحق بالمحمول فيه نظر انظر بن (قوله وفي كون المشتري الخ) حاصله أنه من اشترى سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه لبائنها أو أخذها عن دين في ذمته كما إذا وقع البيع عند الأذان الثاني للجمعة مثلاً ثم فسد البائع قبل فسخ البيع وقبل الاطلاع على الفساد فهل يكون المشتري أحق بها من الغرماء في الموت والفلس إلى أن يستوفى ثمنه أولاً يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم أو إن كان اشتراها بالنقد فهو أحق بها من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمته البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة (قوله يفسخ) أى الذى يفسخ الحاكم عقد شرائها أى الذى يستحق عقد شرائها أن يفسخه الحاكم لفساد البيع هذا هو الأولى بمقالة الشارح (قوله وهو) أى القول بأن المشتري أحق بالسعة في الموت والفلس سواء اشتراها بالنقد أو بالدين للتمتع (قوله أقوال) أى ثلاثة الأولى لسحون والثاني لابن المواز والثالث لمبد الملك بن الماجشون ومحلها إذا لم يطاع على الفساد إلا بعد الفلس وأما لو اطاع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق ومحلها أيضاً إذا كانت السعة قائمة وتعذر رجوع المشتري بثمنه وأما إذا كان قائماً وعرف بينه ثمين أخذه ولا علقه بالسعة وهذا التقيد إنما يأتى إذا اشتراها بالنقد لا بالدين ومحل الخلاف أيضاً مقيد بما إذا كانت السعة وقت التفليس بيد المشتري وأما لو ردت للبائع وفلس بعد ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا هو الذى يفيد كلام ابن رشد وسمى على ذلك خشي وهو المتمد خلافاً ليج وثبه عى حيث مهم في محل الخلاف أى كانت وقت التفليس بيد المشتري أو بيد البائع وقد علمت أن الأقوال الثلاثة جارية في الموت والفلس خلافاً لمن قل إنها خاصة بالفلس ولا يكون أحق بها في الموت على جميع الأقوال كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أنه) أى المشتري شراء فاسداً وقوله مطلقاً أى كانت السعة قائمة أوفات (قوله وتارة بالسعة) أى وتارة يكون أحق بالسعة (قوله) والسعة أن يمت الخ) يعنى أن عمراً لو اشترى سلعة من زيد شراء صحيحاً وأولى فاسداً ثم فسد زيد أومات واستحققت السلعة التى خرجت من يده فإن المشتري وهو عمرو أحق بالسعة التى خرجت من يده إن وجدها بسببها في الموت والفلس ولا يخالف أخذها هنا في الموت قول المصنف وللغريم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت لأن البيع هنا نوع على معين فباستحقاقه انفسخ البيع فوجب رجوعه في عين شئته إن كان قائماً في الموت والفلس وبعبارة إن فات بخلاف مسألة الفلس المشار لها بقول المصنف وللغريم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت فإن البيع فيها هو على من غير معين كالدنانير (قوله لا تقاض البيع) أى لأن المبيع إذا كان معيناً يفسخ البيع لاستحقاقه (قوله ولو حذف الخ) حاصله أن قوله استحققت صفة لسعة والصفة لا تطف على الموصوف فلا تقترن بالواو إلا أن يقال أنها زائدة بناء على ما قاله الزمخشري من جواز زيادة الواو في الصفة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ويصح جعل الواو للحال وسوغ مجيء الحال من النكرة وقوعها في حيز الشرط للمناسبة للنفي أو يقدر لها صفة أى سلعة أخرى والحال أنها استحققت كما فعله الشارح ولا يصح جعل الواو عاطفة لجملة استحققت على جملة يمت لاقتضائه أن المستحق السلعة الخارجة من يد المشتري لأنها المحدث عنها وليس كذلك (قوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة) يعنى أن من عليه الدين إذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة التى فيها الدين بإخذها أو لقطعتها فإنه يجب لذلك ويقضى له بذلك لا يقوم رب الدين بها مرة أخرى وقد يقال أن أخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها لا يفيد فائدة وحينئذ فلا وجه لاقتضاء بأخذها أو تقطيعها كما قال المصنف وذلك لانه إذا أخذ المدين الوثيقة

على رب الدين (بأخذ الدين الوثيقة) منه وبالحصم عليها أى الكتابة على ظاهرها بالوفاء كما قاله ابن عبد الحكم لا يدعى رب الدين سقوطها منه فيقبل كما يأتي قريباً أو يخرج صورتها من السجل إن كان لها سجل (٢٩١) ويدعى بها (أو تقطيعها) حيث لا سجل لها لا يخرج غيرها قال صاحب التكملة الحزم تقطيعها وكتابة براءة بينهما (لا) يقضى لزوج طاق ولا لوارثه إن مات بأخذ وثيقة (صدق) قضي (لما في حبسها عند الزوجة من النفقة بسبب الشروط التي فيها ولحقوق النسب إذا اختلف في النسب وقدر المهر ليقاس عليها نحو أختها وعلم من حضر العقد من أشرف الناس وغيرهم ونحو ذلك (ولربها) أى الوثيقة (ردّها) من المدين إن وجدت عنده (إن ادعى) ربها (سقوطها) أو سرقها منه عليه دفع ما فيها إن حلف ربه على بقائه إذ الأصل في كل ما كان بأشهاد أنه لا يبرأ منه إلا بأشهاد ولو أدخل السكاف على سقوطها الشمل السرقة والنصب ونحوهما وفي نسخة بردها بالباء أى قضي لربها بردها (و) قضي (لراهن) وجد (يديه رهنه) يدفع الدين للمرتهن ولم يصدقه بل ادعى سقوطه أو إعارته أو سرقته أو غصبه ويرأى الراهن

فادعى من له الدين أنها سقطت منه فلقول قوله كما يأتي فلا فائدة حيث في القضاء بأخذها وإن أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لأن من له الدين يخرج عوضها من السجل وقد يجاب بأن المراد قضي بأخذ الوثيقة أى بعد الحصم عليها وقوله أو تقطيعها أى بعد الأشهاد على وفاء مافيا أو كتب وثيقة تناقضا وقد يقال إن الحصم عليها لا يفيد لجواز أن رب الدين يدعى أنها سقطت منه وإن المدين أخذها وخصم عليها فالأولى ما قلح والجزيري من أنه يقضى بأخذها ليخصم عليها ثم ترد لصاحبها وهو صاحب الدين (قوله على رب الدين) أى الذى اقتضى دينه (قوله بأخذ الدين الوثيقة منه وبالحصم عليها) أى وتبقى بعد ذلك يدر بها وهو صاحب الدين كما عليه العمل كما في ح عن ابن عبد السلام ونقله ت عن الحضراوى وهو أبو القاسم الجزيري صاحب الوثائق وكلام الشارح يقتضى أنه يخصم عليها وتبقى عند المدين وليس كذلك لما علمت أنه لا فائدة فيه لا أن يعمل على ما إذا كان الحصم بلا رية فيه بأن كان يخط رب الدين وختمه (قوله قال صاحب التكملة) هو العلامة النويرى والمراد بالتكملة تكملة شرح شيخه البساطى فإنه قد ترك مواضع من المتن لم يكتب عليها فكتب عليه للنويرى وصماه التكملة (قوله الحزم) بالخاء المعجمة والزاي المعجمة أى الراى السديد (قوله وكتابة براءة بينهما) أى بأن يكتب في ورقة أخرى أن فلانا رب الدين وصله دينه من فلان أو أبرا المدين منه ويكتب اشهود خطوطهم على تلك الورقة (قوله قضي) أى قضاء الزوج أو ورائه وقوله بأخذ وثيقة صدق أى ليقطعها (قوله ولحقوق النسب) أى نسب الولد بالزوج إذا اختلفا في ذلك الولد هل هو منه أو لا فإنه يعلم من تلك الوثيقة لحوقه به وعدمه إذا كتب فيها تاريخ عقد النكاح (قوله ولربها) أى وهو صاحب الدين يعنى أن وثيقة الدين إذا وجدت بيد من عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته منى وقال من عليه الدين بل دفعت مافيا فالقول قول رب الدين وله أخذ الوثيقة من المدين أن حلف على سقوطها أو سرقها وأنه لم يأخذ مافيا ولا أبرأ منه ولا أحال به (قوله وعليه) أى على المدين دفع ما في الوثيقة من الدين (قوله وقضى لراهن الخ) حاصله أن الرهن إذا وجد يدرأه فطالبه المرتن بدين الرهن فادعى الراهن أنه دفعه إليه فكذب المرتن وقال لم تدفع شيئا منه والرهن سقط منى أو سرقته فالتقول قول الراهن يمينه ويرأى منى الدين هذا إذا قام المرتن على الراهن بعد طول من حوز الراهن للرهن فإن قام بالقرب كان القول قول المرتن يمينه (قوله ولم يصدقه) أى والحال أن المرتن لم يصدقه في دعواه أنه دفع الدين الذى عليه (قوله بل ادعى سقوطه أو إعارته أو سرقته الخ) في تسويته بين دعوى الإعارة وغيرها نظربل التفصيل إنما هو في غير الإعارة كدعوى السرقة أو النصب أو السقوط وأما في الإعارة فالقول للراهن مطلقا قم المرتن عن قرب أو بعد انظرين (قوله بعد طول) أى من حوز الراهن للرهن وقوله فإن قم بالقرب أى من حوز الراهن لرهنه والقرب عشرة أيام فأقل واليعد ما زاد عليها كذا قرر شيخنا (قوله فلقول المرتن) الأولى فالقول لربها مطلقا سواء قام بالقرب أو بعد طول (قوله أشد من الاعتناء بالوثيقة) أى فالتأن أن الوثيقة توضع في الجيب وأما الراهن فتأنه أن يوضع في الصندوق فيندر سقوط الرهن بالنسبة للوثيقة (قوله كوثيقة زعم ربها سقوطها) هذا تشبيه فيما تضمنه قوله وقضى لراهن الخ من أنه لا شيء للمرتن وحاصله أن من ادعى على آخر دين وزعم أن له وثيقة به وأنها سقطت أو تلفت

من الدين إن ذم المرتن بعد طول فإن قام بالقرب فالقول للمرتن بإخلاف ذكره الخطاب فتحصل أنه يقضى لراهن بأنه دفع الدين الذى عليه أى يمينه إن طال زمن حوزة لرهنه وإلا فالقول للمرتن وأما الوثيقة فالقول للمرتن مطلقا والفرق أن الاعتناء بالرهن أشد من الاعتناء بالوثيقة (كوثيقة زعم ربها سقوطها) أى كما يقضى للمدين

يدفع الدين لربه ان ادعى الوفاء وتقطع الحجة وادعى رب الدين عدمه وان الحجة ضاعت منه وليس على المدعى عليه إلا اليمين أنه وفاء جميع الدين ولا يخالف هذا قوله ولربها ردخال لوجود الوثيقة بيد المدين فيها فهي من جزئيات قولهم من ادعى القضاء عليه البيان والإغرم وهي مخصوصة بهذا فائتأمل (٢٩٣) (وَلَمْ يَشْهَدْ) أي لم يحضر أن يشهد (شاهدُها) أي الوثيقة التي كتبتم ادته

فيها (إلا بها) أي باحضارها يعني ولم يكن الشاهد مستحضراً للقضية تطلب احضار الوثيقة ليتذكرها ويعلم حقيقة ما فيها والحال أن المدعى عليه منكر أو ادعى دفع الجميع ورب الدين ادعى دفع البعض [درس]

باب

في بيان (١) أسباب الحجر وأحكامه ومنها الدين (٢) كاتقدم ومنها الجنون والسبا والسفه والمرض وأشار إلى ذلك بقوله رضى الله عنه (٣) (الجنون) يصرع أو استبلا وسواس (محبور) عليه من حين جلونه لايه أو وصيه ان كان وجن قبل بلوغه وإلا فالحكم ان كان والإفجاعة للسلبين ويمتد الحجر عليه (للافاقة) من جنونه ثم ان كان صغيراً أو سفياً حجر عليه لاجلها والا فلان غير احتياج الى فك ولا ولاية للأُم من حيث الحجر وانما لها الحضانة (والصبي) محجور عليه

(١) قوله في بيان مصدر مضاف لمفعوله والظرفية

ولم توجد بيد احد فقال المدعى عليه قد دفعت لك الدين وقطعت الوثيقة فالقول قول المدعى عليه ولا يلزمه إلا اليمين أنه وفاء جميع الدين وذلك لأن قد دفعت الوثيقة من يد المدعى وهو رب الدين بمنزلة شاهد للمدعى عليه فيحلف معه (قوله يدفع الدين لربه) أي بأنه قد دفع الدين لربه (قوله وليس على المدعى عليه) أي الذي هو المدين إلا اليمين وذلك لان قد دفعت الوثيقة من يد رب الدين شاهد له دين فيحلف معه (قوله لوجود الوثيقة بيد الدين فيها) أي بخلاف ما هنا فلم توجد الوثيقة بيد احد (قوله فهي) أي هذه المسئلة وهي قول المصنف كوثيقة زعم ربها الخ (قوله وهي) أي القاعدة التي قالوها مخصوصة بهذه أي مخرج من مجموعها هذه المسئلة (قوله ولم يشهدا شاهد الا بها) جملة مستأنفة لا ارتباط لها بالمسئلة قبلها (قوله يعني ولم يكن) أي والحال انه لم يكن الخ وأشار الشارح إلى ان ما ذكره المصنف من ان شاهد الوثيقة لا يجوز له ان يشهد بما فيها الا بعد حضورها مقيد بأمرين الاول ان يكون الشاهد غير متذكر للقضية وأما ان كان متذكراً لها فلا يتوقف شهادته على حضورها والثاني ان يكون المدعى عليه منكرًا للحق من أصله أو مدعيًا لدفع جميعه والمدعى يدعى دفع بعضه والحال ان الوثيقة مكتوبة بمادفع فاذا كان الشاهد غير مستحضر لما دفع فلا يشهد إلا بها

باب في بيان أسباب الحجر

الحجر صفة حكيمه توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته أو تبرعه بزيادة على ثلث ماله فدخل بالثاني حجر المريض والزوجة ودخل بالاول حجر الصبي والجنون والسفيه والمنقاس والرقيق فيمنعون من التصرف في الزائد على القوت ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع والشراء وأما الزوجة والمريض فلا يمتنعان من التصرف اذا كان غير تبرع أو كانت تبرعا وكان ثلث مالهما وأما برعهما زائد عن الثلث فيمتنعان منه (قوله ومنها الدين) أي ومن أسباب الحجر الدين وأراد به الفس في أجل الدين وقوله والسفه أراد به التذير وعدم حسن التصرف في المال أي ومنها أيضاً الرق والنكاح بالنسبة للزوجة فأسباب الحجر سعة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك (قوله الجنون بصرع) أي وهو الذي يلبسه الجنى وقوله أو وسواس وهو الذي يغفل اليه وسواس كل منهما مطبقاً أو متقطعا وحمل الشارح الجنون في كلام المصنف على ما يصرع أو وسواس لان ما بالطبع (١) أي غلبة السوداء لا يفيق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف (قوله ان كان) أي ان كان له أب أو وصى وجن قبل بلوغه وقوله والا أي وان لم يكن له أب ولا وصى أو وجد أحدهما ولو كانه جن بعد البلوغ فالذي يحجر عليه الحاكم (قوله ان كان) أي بعد الافاقة صغيراً أو كان كبيراً لكنه سفیه (قوله والا فلا) أي والا بان كان ليس صغيراً ولا سفياً بل رشيداً فلا يحجر عليه بعد الافاقة من الجنون (قوله من غير احتياج الى فك) راجع لقول المصنف للافاقة أي انه بمجرد الافاقة إذا اتى رشيداً فان الحجر يترك عنه ولا يحتاج لحكم الحاكم بمكة (قوله والصبي) أي الذي لم يحجور عليه أي بالنسبة لنفسه لا بلوغ وأما بالنسبة لواله فسيأتي

(١) قوله لان بالطبع الخ فيه ان استحالة ذلك لا تمنع من حمل كلام المصنف على ما يشملهم لانهم كثيراً ما يقرضون الحال اه كتبه محمد عيسى .

من ظرفية الشيء في ثمرته وقوله أسباب جمع سبب وهو لغة مطلق موصل وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لثباته وهو المراد اه وقوله الحجر لغة مطلق النع مصدر حجر (٢) قوله ومنها الدين فيه اشارة الى وجه المناسبة بين العامل وقوله كما تقدم فيه اشارة الى وجه عدم ذكر الفس في الباب (٣) قوله رضى الله عنه جملة خبرية لفظاً انشائية معنى قصد بها الدعاء للمصنف ورضا الله انعامه أو ارادته والمطلوب تملقها التجريزى . الحادث اه كتبه محمد عيسى .

لمن ذكر (لبأوغه) فإذا بلغ الذكر رشيدا ذهب حيث شاء إلا أن يخاف عليه فساد أو هلاك فيمنعه الاب أو من ذكر وأما الأنثى فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها إلى سقوط حضانتها بالبناء بها ثم ذكر من علامات البلوغ خمسة ثلاثة منها شرعية واثنان مختصان بالأنثى فقال (بثمان عشرة) سنة أي تمامها وقيل بالدخول فيها (أو الحسل) أي الانزال (٢٩٣) مطلقا وإن كان الأصل

فيه الانزال في النوم (أو الحيض أو الحمل) بالنسبة للأنثى (أو الإنبات) أي النبات الخشن لا الرغب للعانة لا للابط أو اللحية والشارب فانه يتأخر عن البلوغ (وهل النبات علامة مطلقا في حق الله تعالى من صلاة وصوم مما لا ينظر فيه الحاكم وحق العباد من طلاق وقصاص واحد مما ينظر فيه الحاكم وهو علامة (إلا في حق الله تعالى) فلا تتم عليه في ترك الواجبات وارتكاب المحرمات ولا يلزمه في الباطل طلاق ولا عتق ولا أحد وإن كان الحاكم يلزمه ذلك لأنه ينظر فيه وبحكم بما ظهره (تردّد) والمذهب الأول وهو أنه علامة مطلقا كغيره وبقي من علامات البلوغ ثن الإبط وفرق الأرنبة وغلظ الصوت (وصدق) الصبي في شأن البلوغ طالبا أو مطلوبا كطلاق وجان ادعى عدمه لدرء الحد بالشبهة وكعدم وجوده ليأخذ سهمه في الجهاد أو ليؤم الناس أو ليكمل به عدد جماعة الجمعة

في قوله لحفظ مال الأب بعده والراد بالحجر عليه بالنسبة لنفسه حجر الحضانة من تدبير نفسه وصيانة مهجته من الهلاك أو الفساد فيه (قوله لمن ذكر) أي من الاب ووصيه والحاكم وجماعة المسلمين (قوله ذهب حيث شاء) أي ولا يمنع من الذهاب لانفكاك الحجر عنه بالنسبة لذاته * والحاصل انه متى باع عاقلا زال عنه ولاية الأب والوصى والحاكم من حيث تدبير نفسه وصيانة مهجته إذ يؤمن عليه حينئذ من وقوع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي لقتله أو عطبه وحينئذ فلا يمنع من الذهاب حيث شاء إلا أن يخاف عليه الفساد لجماله مثلا وإلا كان لأبيه أو وصيه أو الناس أجمعين منعه (قوله بالنسبة لنفسها) أي وأما الحجر عليها بالنسبة للمال فسيأتي في قوله وزيد في الأنثى الخ (قوله أي الانزال) أي انزال المني مطلقا في نوم أو قطة (قوله وإن كان الأصل فيه) أي وإن كان المني الأصلي للحلم الانزال في النوم (قوله أو الحيض) أي الذي لم يتسبب في جلبيه والافلا يكون علامة اهخش (قوله أي النبات الخشن) أي النبات للشعر الخشن وظاهره ولوحصل في زمن لا يثبت فيه عادة وقوله للعانة متعلق بقول المصنف أو الانبات (قوله فانه يتأخر) أي فإن نبات الشعر في الإبط ونبات اللحية والشارب يتأخر عن البلوغ وحينئذ فلا يكون علامة عليه لأن الراد بالعلامة ما يحصل البلوغ عندها من غير تأخر عنها (قوله الا في حق الله تعالى) أي فليس علامة على البلوغ (قوله تردد) أي طريقتان الاولى للآزري والثانية لابن رشد * وحاصل ما في المقام ان للآزري قال ان الانبات علامة على البلوغ على المشهور وقيل انه ليس بعلامة فلذلك في كتاب القذف من المدونة انه ليس علامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم في كتاب القطع وظاهره لافرق بين حق الله وحق الآدمي وقال ابن رشد هذا الخلاف بالنسبة لما بين الشخص وغيره من الآدميين من قذف وقطع وقتل وأما فيما بينه وبين الله من وجوب الصلاة ونحوها فلا خلاف انه ليس بعلامة هذا محصل ما في التوضيح لكن مانسبه لابن رشد خلاف ما في الواقع عن ابن رشد من انه علامة مطلقا فالظاهر ان لابن رشد طريقة أخرى وان المصنف أشار بالتردد لتردد ابن رشد لقوله انه علامة مطلقا على ما نقل عنه الواقع ولقوله ثانيا انه ليس بعلامة في حق الله على ما نقله المصنف عنه في التوضيح (قوله في شأن البلوغ) أي اثباتا وتقي (قوله طالبا أو مطلوبا) أي كان مدعيا أو مدعى عليه (قوله ادعى عدمه) أي لاجل عدم وقوع الطلاق وعدم القصاص منه أي فيصدق لانكار البلوغ شبهة والحدود تدرأ بالشبهات (قوله ولو بالانبات) أي هذا اذا كان دعواه البلوغ بالانزال أو الحيض بل ولو بالانبات وفي سبق وخش إن ادعاه بالسن لا يصدق ولا بد من اثبات ذلك وفيه نظر والذي في ح عن زروق ويصدق في السن ان ادعى ما يشبهه حيث يجهل التاريخ (قوله ان لم يرب) المحفوظ فيه ضم الياء وفتح الراء مبني للمفعول فالريية واقعة عليه لانه أي إن لم تقع متارية فيما قاله وأما على قراءته بكسر الراء (١) مبني للماعل فالعنى ان لم يقع غيره في ريية (قوله فلا ضمان عليه) أي وحينئذ فلا يصدق في دعواه البلوغ لوجود التشك في صدقه (قوله ان ادعى عدم البلوغ) أي وأما ان ادعى البلوغ فانه يلزمه الطلاق دون الجنابة للشبهة

(١) قوله بكسر الراء أي مع قاء الياء على الضم لأن ضمير باعى وهو أرباب أوقع غيره في الريب اهـ .

ولو بالانبات (إن لم يرب) أي يشك في شأنه فان ارتيب فيه لم يصدق لكن فيما يتعاق بالأموال كان ادعى البلوغ ليأخذ سهمه أو ادعى عليه انه أنلف مالا أو ثمن عليه وانه بالغ فأقر بذلك وخالفه أبوه في بلوغه فلا ضمان عليه وصدقه في الجنابة والطلاق فلا يقع عليه ان ادعى عدم البلوغ لدرء الحدود بالشبهات واستصحاباً للأصل

ففي مفهوم الشرط تفصيل (والأولى) (٢٩٤) أب أو غيره (رد تعترف) شخص (مميز) ذكر أو أنثى بماوضة من غير إذن وليه

وأما بغير معاوضة كربة وعققتين رده ومراده بالمميز المحجور عليه ولو صرح به لكان أولى ليشمل الصبي والبائع السفية ويدل لذلك (١) قوله الآتي واستلحق نسب ونفيه وعققتين مستولته فانه انما (٢) يتصور في البالغ وجاز ان يراد به خصوص الصبي ويجعل قوله الآتي كالفية تشبيهاً تاماً ثم اذا رد الولي يبيع فالثمن الذي أخذه المميز يؤخذ من ماله اذا لم يكن أنفقه في شهوراته القديستغنى عنها وحمل عند جعل الحال على انما أنفقه فيها لا بدله منه فاذا لم يكن له مال اتبع به في ذمته فان أنفقه في شهوراته التي يستغنى عنها فلا خلاف انه لا يتبع شيء من الثمن (وله) أي للمميز اذا لم يعلم وليه بتصرفه أو علم وسكت أو لم يكن له ولي رد تصرف نفسه (إن ردت) لكن جعل كلام للمصنف شاملاً لما اذا لم يكن له ولي انما يأتي على قول ابن القاسم لا على قول مالك

(١) قول الشارح ويدل لذلك الخ غير ظاهر نعم لو أسقط للمصنف قوله كالفية لظهرت الدلالة

(قوله في مفهوم الشرط تفصيل) تحصل من كلامه ان الصبي يصدق في شأن البلوغ اثباتاً أو نفياً ان لم يرب ولم يشك في صدقه فيما أخبر به فان ارتيب فلا يصدق في الأموال ويصدق في غيرها كالطلاق والجنابة اذ ادعى عدمه فان ادعى وجوده يصدق في الطلاق فقط دون الجنابة لأن الرية في قوله شبهة تدرك الحدعنه (قوله والأولى الخ) حاصله ان المميز اذا تصرف في ماله بمعاوضة مالية بغير إذن وليه وكانت تلك المعاوضة على وجه السداد ولأجل اتفاقه على نفسه فيما لا بد له منه واستوت للصلحة في اجازتها وردها فانه ثبت لوليها اذا اطلع عليها الخيار بين اجازتها وردها وهذا هو المشهور ولا فرق بين كون البيع عقاراً أو غيره ولو لم يكن عنده غيره قال في البيان إذا باع اليتيم دون إذن وصيه أو صغير بدون إذن أبيه شيئاً من عقاره أو أصوله بوجه السداد في ثقته التي لا بد له منها وكان لا شيء له غير الذي باع أو كان له غيره ولكن ذلك للبيع أحق ما يباع من أصوله فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها ان البيع يرد على كل حال ولا يتبع شيء من الثمن لأن ذلك للشترى سلطه على اتلافه وهو قول ابن القاسم وهو أضنف الأقوال ، القول الثاني يرد البيع ان رأى الولي ان الرد هو الوجه والصلحة ولا يطل الثمن عن اليتيم ويؤخذ من ماله الذي صوته بذلك الثمن فان ذهب ذلك المال للوجود للصون وتجده له مال غيره فلا يتبع الثمن فيه وهو قول أصبغ ، القول الثالث ان البيع يرد ولا يرد فان كان قد باع بأقل من الثمن أو باع ما غيره أحق بالبيع منه في ثقته فلا يمتنع في ان البيع يرد ولا يطل الثمن عن اليتيم لا داخله إياه فيما لا بد له منه (قوله أو غيره) أي وهو وصيه والحاكم ومقدمه (قوله رد تصرف مميز) أي ولو في عقاره ولو كان لا شيء له غيره (تنبيه) قول المصنف والأولى رد الخ أي وله اجازته فالألم للتخير وهذا اذا استوت للصلحة في الاحازة والرد فان تعينت في أحدهما تبين ويصح جعل اللام للاختصاص والعنى والعمولى لا لغيره رد تصرف مميز وهذا لا ينافي ان الرد متعين اذا كانت الصلحة فيه وان الإجازة كذلك تميز اذا كانت الصلحة فيها (قوله بمعاوضة) أي على وجه السداد بأن كان البيع بالقيمة اما لو بأقل من ثمن المثل تحتم الرد ولا بد أن يكون تصرفه لأجل اتفاقه فيما لا بد منه والآنتم الرد ولا يتبع بالثمن اتفاقاً (قوله فاذا لم يكن الخ) أي بأن كان أنفقه فيما لا بد له منه (قوله وحمل عند جعل الحال على انه أنفقه فيما لا بد له منه) فيه نظر بل يحمل عند جعل الحال اتفاقه على التمييز لأنه الغالب على المحاجر كما في قلح وابن عرفة (قوله اتبع به في ذمته) صوابه لا يتبع في ذمته انظر ابن (قوله أي للمميز) أي المحجور عليه لمضر أو سفة (قوله أو علم وسكت) فيه نظر اذ تصرفه في هذه الحالة ماض ليس له رده اذ ارشداً لأن سكوت الولي مع علمه امضاء له ففى الواق واذا تصرف المحجور برؤيا من وصيه وطال تصرفه فأففى ابن الحاج وابن عتاب وابن رشد ان مالقة من دين فانه يلزمه وان تصرفه ماض قال البرزلى في نوازه وبه العمل (قوله رد تصرف نفسه ان رشد) أي سواء كان تصرفه بما يجوز لأولى رده كالمعاوضة وبما يجب عليه رده كالعتق والهبة وأما وارث المحجور البائع فهل ينتقل له ما كان لمورثه من رد التصرف أم لا قولان والحاصل ان المحجور اذا تصرف ببيع أو هبة أو عتق ولم يطلع على ذلك الا بعد موته فهل لو ارثه ان يرد منه بعده كما كان يرد له لو كان حياً أو لا يرد قولان مرجحان انظر ابن (قوله إن رشد) ما ذكره المصنف من تخييره بعد رده هو الذي صرح به ابن رشد ولم يحك فيه خلافاً وعليه اقتصر ابن عرفة وغيره وخالف في ذلك ابن سلدون وابن عتاب فقالا ان الولي اذا لم يعلم بالنسكاح ولا بالبيع حتى رشد المحجور فان ذلك يعضى انظر الواق (قوله انما يأتي على قول ابن القاسم الخ) هذا الكلام ربما يوم أن الخلاف

(٢) قوله فانه انما الخ تحليل لقواه يدل لذلك الخ وفيه ما علمت ثم يرد على هذا الوجه ان الضمير في قوله وصيته راجع الآتي للمميز وقد جعل على ما يشمل السفية فيلنو التشبيه الا ان يرتكب الاستخدام ولا يخفى انه تمسكف فالوجه الثاني المشار اليه لوجاز الخ أحسن اه كنه محمد عليش .

الراجح (ولو كانت بعد بلوغه) أي ولو فعل المحلوف عليه بعد بلوغه كما لو حلف في حال صغره بعق أو صدقة لا يفعل كدائم بلغ ففعله فله رد ذلك وإمضاؤه فالمراد بالحنث قبل ما حلف على تركه أي الحنث الثغوى (٢٩٥) لاحقة الحنث إذ الصبي لا يتعقد

عليه عين وإنما المراد أنه عاق اليمين في صغره وفعل بعد بلوغه يقضي المحلوف عليه بما يوجب الحنث أن لو كان بالغاً حين التعليق فلا يلزمه ولا يخالف هذا قوله واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لاحال التعليق لأنه في يمين انعقدت وهي هنا لم تتعد لعدم بلوغه لقوله اليمين تحقيق (١) ما يجب والصبي لا يجب عليه شيء (أو وقع الوقع) عطف على حنث أي وله بعد رشده الخيار في رد تصرفه وإمضاؤه ولو وقع تصرفه للوقع أي الصواب وهذا إذا تغير الحال بزيادة فيما باعه أو نقص فيما اشتراه فإن استمر الحال فلا رد له كما يفيد ابن رشد والتحقيق الاطلاق كما يفيد المصنف والقلة الحاصلة فيما بين تصرفه ورده كان الرد منه مؤمن الولي للمشتري إن لم يعلم أنه مولى عليه وإلا رد القلة أيضاً بخلاف بيع غير المميز فترد القلة مطلقاً علم للمشتري أو لم يعلم ييطان يمه

(١) قول الشارح لقوله

الآن جازي كل من الصغير الممحل والسفيه الممحل وليس كذلك بل ذلك الخلاف إنما هو في السفيه البالغ الممحل وأما الصغير الممحل فلا خلاف في رد تصرفه وحينئذ فعمل كلام المصنف شاملاً لما إذا لم يكن ولي للمجور ظاهر بالنسبة للصغير المميز من غير احتياج للبناء على قول ابن القاسم للرجوع وإنما يحتاج لذلك البناء بالنسبة للسفيه فتأمل (قوله) ولو حنث بعد بلوغه) مبالغة في أنه الرد والامضاء أي هذا إذا كان تصرفه بغير يمين أو يمين حنث فيه قبل بلوغه بل ولو كان تصرفه بيمين حنث فيها بعد بلوغه (قوله لا يفعل كذا) أي لا يدخل دار زيد مثلاً وقوله فله رد ذلك أي الذي حلف به وهو العتق والصدقة وله إمضاؤه وهذا هو المشهور خلافاً لابن كثرانة القائل إذا حنث بعد بلوغه لزمه ما حلف به من صدقة أو عتق وأيسر له رده وهذا القول هو الردود عليه بلو في المتن وعالم أن محل الخلاف إذا كان الحنث بعد بلوغه ورشده فلو حنث بعد البلوغ وقبل الرشد كان كالحلوف في حال صغره وحنث في حال صغره فإن دخلها قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده فلا يلزمه ما حلف به اتفاقاً في صورتين ولذا قال ح لو قال المصنف ولو حنث بعد رشده لم كان أبين وأوضح وأما لو حلف السفيه في حال سفاهة وفعل المحلوف على تركه بعد رشده فإن كان الحلف بالطلاق لزمه قولاً واحداً وإن كان الحلف بمال كعتق أو صدقة أو نحوهما فظاهر المدونة والمقدمات أنه لا يلزمه واستظهره ابن رشد وفي صياح ابن القاسم أنه يلزمه (قوله واعتبر في ولايته عليه) أي على محل الطلاق حال النفوذ لا حال التعاقب فإذا قل أزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثاً وفعل المحلوف عليه وتزوجها بعد زوج لم يلزمه الطلاق لأنه لم يكن مالكا لمحل الطلاق وهو العصة حال نفوذ الطلاق ولو اعتبر حال التعليق لوقع الطلاق للملكة لحله حينئذ وتقرير الخالعة بين ما هنا وما مر أن ما مر يقتضي اعتبار حال النفوذ لا حال التعليق أي وقد اعتبر في هذه المسئلة حال التعليق لاحال النفوذ (قوله أو وقع الخ) هذا مبالغة أيضاً في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده أي ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والساد فلا يلزمه إمضاؤه (قوله فلا رد له) أي خلافاً لظاهر المصنف من أنه الرد والامضاء مطبقاً سواء استمر الحال على ما هو عليه أو تغير بزيادة فيما باع أو نقص فيما اشترى (قوله والتحقيق الاطلاق) أي كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ورجحه شيخنا (قوله وإلا رد القلة أيضاً) أي وإلا بان علم ذلك المشتري أن هذا البائع مولى عليه فإنه يرده القلة كإرد المبيع ولو كان أمة وزوجها المشتري لغيره فولدت منه فترد هي وولدها فإن ولدت من المشتري ردها مع قيمة الولد وترد النعم بنفسها والأرض ولو بنيت وله قيمة بانه مقولوعاً لأنه كالهصب (قوله فترد القلة مطلقاً الخ) هذا ما اعتمدته عقب وقال الشيخ سالم السنهوري يفوز المشتري من غير المميز بالقلة مطلقاً علم أنه مولى عليه أم لا لما تقدم أن المشتري يفوز بالقلة في البيع الفاسد ليوم الحكم بالرد (قوله وهذا هو الصواب) نحوه في ابن عرفة عن ابن يونس وكذا في المدونة ونصها في باب الوديعة ومن أودعته وديعة فاستلمها ابنه الصغير فذلك في مال الابن فإن لم يكن له مال في ذمته أو ظاهره كان إتلافه بأكله أو بطرحه في البحر أو بغير ذلك صون به ماله أم لا وأما قول عقب تبعاً لعج ولا يتبع به في ذمته فقير صواب واستدلال عج بقول الرجراجي ولا خلاف أنه لا يتبع بالثمن في ذمته قال طي فإنه وهم لأن كلام الرجراجي المذكور في الثمن الذي أخذه الصبي فيما باعه وأنفقه فيما لا بدله منه ولا خلاف أنه لا يتبع به في ذمته كما ذكره في التنبيه الثاني

اليمين تحقيق الخ لا تظهر الدلالة إلا لو قل ما يجب الخ اه كتبه محمد عيسى على أنه لو قال ذلك لم تظهر أيضاً لأن المراد الوجوب العقلي أو العادي العام للمكلف وغيره لا الترعى الخاص بالمكلف كما تقدم والله أعلم اه

(وَيُضْمَنُ) الصبي ولو غير مميز (مَا أَفْسَدَ) أى ما أتلفه في ماله إن كان له مال والإلتصاف بالقيمة في ذمته هذا هو الصواب قال ابن عرفة إلا ابن شهر فلا ضمان عليه لأنه كالمعجب، ومحل ضمان الصبي (إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ) أى على المال الذى أقسده فان أمن أى استحفظ عليه لم يضمن إلا أن يصون به ماله بأن ينفق على نفسه (٣٩٦) مما أمن عليه فى أكل أو كسوة أو نحو ذلك فيضمن فى المال الذى صونه أى حفظه

انظر بن (قوله وضمن الصبي) مثله السفيه فما قيل فى الصبي من الضمان إلا أن يؤمن وإلا فلا ضمان مالم يصون به ماله يقال فى السفيه فى إتلافه (قوله إن لم يؤمن عليه) نص ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سفيهاً أو أقرضه فأتلفها لم يضمن ولو أذن له أهله قال فى التوضيح وإنما لم يضمن لأن صاحب السلعة قد سلطه عليها وهو محجور عليه ولو ضمن المحجور لبطالت فائدة الحجر قال اللخمي وغيره إلا أن يصرفا ذلك فيما لا بد لها منه ولها مال فيرجع عليها بالأذن مما أتلفا وما صوته من مالها اهـ (قوله لم يضمن) أى لأن ربه هو الذى سلطه على إتلافه ولو كان إتلافه بأكله له (قوله لا قدر ماصون) أى صونه فإذا كان من عادته أنه كل يوم يتخذ نصف فضة فباع ما آمن عليه وصار يتخذ كل يوم بخمسة أنصاف فلا يضمن فى ماله إلا النصف الفضة لا مازاد اهـ وقوله لا قدر ماصون الذى فى التوضيح عن اللخمي وابن عبد السلام أن الرجوع عليه بالاقبل مما أتلفه وما صوته من ماله فإذا كان ماصونه أذل كفى المثال المذكور ضمنه وإذا كان ماصرفه وصون به ماله أنل لزمه القدر الذى صرفه وصون به ماله (تنبيه) عكس كلام المصنف وهو مالو أودع المميز شيئاً عند آخر فأتلفه فانه يضمنه وإن لم يعلم أنه غير جائز التصرف (قوله يرجع على الصبي بما ذكر) أى بما صون به ماله (قوله إن المال فى ماله) أى أن كان له مال وإلا ففي ذمته اهـ بن (قوله والدية على العاقلة) أى ودية جنائته على نفس أو على عضو على عاقلته إذا كانت دية ذلك قدر ثلث الدية الكاملة فأكثر فان كانت أقل من ثلث الدية الكاملة ففي ماله فهو كالمميز فى ذلك اهـ وهذا القول الأول هو الراجح لقول المصنف فى التوضيح تبعاً لابن عبد السلام والقول الأول أظهر لأن الضمان من باب خطاب الوضع الذى لا يشترط فيه التكليف بل ولا التمييز (قوله وقيل للمال هدر) أى والدية على العاقلة (قوله وصحت وصيته) أى فى حال صحته أو فى حال مرضه (قوله تشبيه فى صحة الوصية) أى بناء على أن المراد بالمميز فيما مر مطبق المحجور عليه الشامل للسفيه وقوله أوفى جميع الخ أى بناء على أن المراد بالمميز فيما مر خصوص الصغير (قوله من ذكر) أى المميز والسفيه وأشار الشارح بهذا إلى أن الشرط فى كلام المصنف راجع لما بعد الكاف ولما قبله على خلاف قاعدته الاغلبية وانه انما افرد الصغير باعتبار من ذكر (قوله بأن لا يتناقض) أى فيها ففى لم يتناقض فيها كانت صحيحة سواء كان فقير أو غنى كان الوصى له صالحاً أو فاسقاً اما ان يتناقض كأن يقول اوصيت لزيد بدينار اوصيت لزيد بدينارين كانت باطلة ولو كان الوصى له فقيراً (قوله بقرينة) أى وأما لو أوصى بغيرها كإصائه لاهل للعاصى أو للأغنياء كانت باطلة (قوله تأويلان) الأول لابی عمران والثانى للخمى (قوله الى حفظ) أى مع حفظ الخ أى مع صيرورة ذى الالب حافظاً له وحاصله انه لما قدم أن الحجر على الصبي بالنسبة لنفسه لبلوغه فقط ذكر أن الحجر عليه بالنسبة لماله ليكون لبلوغه مع صيرورته حافظاً لماله بعده فقط ان كان ذاب او مع فك الوصى وللقدم ان كان ذاب وصى او مقدم فذو الالب بمجرد صيرورته حافظاً للمال بعد بلوغه ينفك الحجر عنه وإن لم يفكه أبوه عنه قال ابن عاشر يستثنى منه إذا حجر الالب عليه فى وقت يجوز له ذلك وهو عنوان البلوغ فانه لا ينفك الحجر عنه وإن كان حافظاً للمال الا لفك الالب كما نقله ابن سهل عن ابن القصار (قوله مع انه) أى الالب الاصل أى والوصى فرع أى ومقتضاه ان يكون حجر الالب اقوى من حجر الوصى وحينئذ

خاصة فان تلف واذا غيره لم يضمن واذا باع ما آمن عليه وصون به ماله فى نفقته فلا يضمن من ماله الا قدر ماصون الا ان رب السلعة يرجع على مشترىها بها او قيمتها والشئ يرجع على الصبي بما ذكر واما المجنون فلا يتصور تأمينه وفيما أتلفه ثلاثة اقوال الاول ان المال فى ماله والدية على العاقلة وقيل للمال هدر وقيل كلاما هدر (وكسحت وصيته) أى للمميز (كالسفيه) تشبيه فى صحة الوصية او فى جميع ما تقدم من قوله وللولى ود تصوف يميز الى هنا ان لم يرد الصبي (إن لم يخطئ) من ذكر فى وصيته بأن لا يتناقض او بأن يوصى بقرينة تأويلان كما يأتى فى الورسية (الى حفظ مال فقير الاب) وان لم يفكه أبوه عنه (بعده) أى بعد البلوغ وبحفظه لماله بأن لا يصرفه فى شهواته النفسية مع البلوغ يثبت رشده (و) الى (فك وصية ومقدم) من قاض والحاصل ان اذا الالب لا يحتاج الى فك

من ابيه بخلاف ذى الوصى والمقدم فيحتاج اليه ولا يحتاج الفك منها الى اذن القاضى وصورة الفك ان يقول للعدول فيحتاج اشهدوا انى فككت الحجر عن فلان محجورى واطلقت له التصرف وملكت له امره لما قام عندى من رشده وحفظه لماله وإنما احتاج ذو الوصى الى الفك بخلاف ذى الالب مع انه الاصل

لأن الأب لما أدخل ولده في ولاية الوصى صار بمنزلة ما لو حجر عليه وهو إذا حجر عليه صار لا ينتقل إلا باطلاقة وكذا يقال في القم
فان مات الوصى قبل الفك ولم يوص عليه فأفعاله به ذلك على الحجر ولا بد من (٢٩٧) فك حاكم ولا يقال صار هملا يأتي فيه

الخلاف الآتي بين مالك وابن القاسم لأنه محجور عليه وقول المصنف إلى حفظ الخ متعلق بقوله لبسوغه وإلى بمعنى مع وفيه اشعار بأن اليتيم المهمل يخرج من الحجر بالبلوغ وحذف المصنف لفظ بعده من هنا لدلالة الأول عليه وأخرج من قوله والولى ردتصرف يميز قوله (إلا كدرهم لعيشه) وعيش ولده وأم ولده ورقية من لحم وبقل وخبز وغسل ثياب وما يخلق به رأسه وأجرة حمام بالمعروف فلا يحجر عليه فيه ولا يرد له من ضرورات المعاش إلا إذا كان لا يحسن التصرف فيه أيضاً (لاطلاقة) بالجر عطف على تصرف أى فلا يرد له بل يلزمه (واستلحاق نسب ونفيه) أى النسب بلعان فلا يرد (وعتقر مستولده) وتبعها مالها ولو كثر على الأرجح (وقصاص) الجنابة منه على غيره في نفس أو جرح (ونفيه) أى القصاص أى إسقاطه بالعفو عن جان عليه أو على وليه عمداً وأما الخطأ فليس له العفو لانه مال (وإقرار بقوة) كقوله قطعت يد زيد أو قذفته (وتصرفه) أى السفية

فيحتاج لفك بالأولى من حجر الوصى (قوله لأن الأب لما أدخل الخ) حاصل هذا الجواب أن حجر الأب لما كان حجر أدالة من غير جعل ولا ادخال أحد كان للولد أن يخرج منه من غير أن يخرج أحد وحجر الوصى بالجعل والادخال فلا يخرج منه إلا بإخراج الوصى ألا ترى أن الولد إذا حجر عليه أبوه للسفه قبل البلوغ أو بعده بالتقرب منه بأن قال الأب اشهدوا أنى حجرت على ابني فإن الولد لا يزال باقي في حجره ولو صار يحسن التصرف في المال ولا ينفك الحجر عنه إلا إذا قل أبوه فككت الحجر لا عنه أو يحكم حاكم باطلاقة (قوله ما لو حجر عليه) أى لسفه بأن قال اشهدوا أنى حجرت على وصى وهل له الحجر عليه للسفه بعد البلوغ أو ولو قبله خلاف ذكره شيخنا في حاشيته وقوله لا ينتقل أى ذلك المحجور عليه من الحجر إلا باطلاقة وهذا أقوى طريقتين في المسئلة وإنما يحجر عليه الأب لسفه بعد بلوغه إذا كان بقر به كالعام فان زاد فلا بد من حكم الحاكم بالحجر انظر بن (قوله وكذا يقال في المقدم) أى أنه لما دخل الولد الحاكم الذى هو بمنزلة الأب في ولايته صار بمنزلة من حجر عليه الحاكم ومن حجر عليه الحاكم لا ينتقل من الحجر إلا باطلاقة (قوله فأفعاله بعد ذلك على الحجر) أى وحينئذ تصرفه بعد موت الوصى كتصرفه قبل موته قال ح وهذا هو الذى جرى به العمل وذكره البرزلى أيضاً (قوله لانه) أى من مات وصيه قبل فكه الحجر عنه محجور عليه والخلاف الآتى موضوعه السفية المهمل (قوله وإلى معنى مع) أى فالغاية هنا منضمة للغاية السابقة فيكون غاية الحجر مجموع الغايتين (قوله بأن اليتيم المهمل يخرج من الحجر) أى حجر الصغر وهذا لا ينافى أنه ان طرأ له سفه حين البلوغ فانه يحجر عليه وقوله بالبلوغ أى اذا كان ذكراً وأما الأنثى فسيأتى أنها لا تخرج من الحجر إلا اذا عنت أو ضى لها عام بعد البناء بها (قوله إلا كدرهم) أى الا تصرفه بكدرهم فليس لولى رده بل يكون ماضياً ولا يحجر عليه فيه وانظر لو وهب له مال بشرط أن يتصرف هو فيه هل يعمل بذلك الشرط أولا وفى بن ان الهبة صحيحة والشرط باطل لوجوب حفظ المال (قوله لاطلاقة) هذا إخراج لما يخص السفية البائع (قوله واستلحاق نسب) أى كاستلحاقه لولد سواء كان لآعن فيه أولا (قوله وتبعها مالها) أى ما لم يكن استثناء حين العتق والا لم يتبعها (قوله على غيره) أى فليس لولى أن يرد ذلك ويدفعه عنه (قوله بالفو عن جان) فإذا جنى شخص جنابة عمداً على محجور عليه أو على ولي ذلك المحجور فليس لولى رد عفوه عنه بل يعضى ذلك الفو (قوله فليس له الفو) لأنه مال فلو عفا عنه كان لولى رده وله أيضاً رده إن رشد كامر (قوله وتصرفه قبل الحجر) أى أى سواء كان سفه أصلياً غير طارئ أو طرأ بعد ان باع رشيداً فالخلاف المذكور جارٍ في المسئلتين كما قل ابن رشد والراجع منه القول الأول خلافاً لمبق حيث جعل موضوع الخلاف المذكور الصورة الأولى وجعل في الثانية قولين على حد سواء ونص كلام ابن رشد في الامعة وأما اليتيم الذى لم يوص به أبوه لاحد ولا أقام السلطان عليه ولياً ولا ناظرأ ففى ذلك أربعة أقوال أحدها ان افعاله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة رشيداً كان أو سفياً معلناً بالسفه أو غير معلن اتصل سفه من حين بلوغه أو سفه بعد حصول الرشد منه من غير تفصيل فى شيء من ذلك وهو قول مالك وكبراء اصحابه ثم قال الرابع ان ينظر الى حاله يوم يبعه وابتياعه وما قضى به فى ماله فان كان رشيداً فى أحواله جازت افعاله كلها وان كان سفياً لم يجز منها شيء من غير تفصيل بين ان يتصل سفهه أولاً يتصل وهو قول ابن القاسم واتفق جميعهم ان افعاله جائزة لم يرد منها شيء اذا جهلت حاله ولم يعلم برشد ولا سفه وانظر بقية

٣٨ - دسوقى - لث الذكر البالغ المهمل المحقق السفه (قبل الحجر) عليه محمول (على الإجازة) فلا يردولو تصرف بغير عوض كعتق (عند مالك) وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وهو الراجع لأن الملة فى رد تصرفه الحجر ولم يوجد (لا عند الامام)

عبد الرحمن (ابن القاسم) لان الملة السفة وهو موجود والمراد بالمهل من لا ولى له ومفهوم قولنا الذكر البالغ أن الصبي والأنثى
ترد تصرفاتهما ومفهوم محقق السفة أن مجمله ماض تصرفه اتفاقاً (و) ينفي (عليهما) أى على القولين المتقدمين (العكس) في تصرفه
إذا رُشد (يحفظ المال) بعده (أى بعد الحجر عليه وقبل الحكم بفكها فعلى قول مالك لا يجوز ولا يعضى تصرفه لوجود الملة عنده وهو
الحجر وعند ابن القاسم يعضى لاتقاء (٢٩٨) الملة عنده وهى السفة (وزيد فى الأنثى) المحجورة على ما تقدم من حفظ

الأقوال فى ح ١ هـ بن (قوله عبد الرحمن بن القاسم) أى المصرى تليذ الامام مالك لا المذنب شيخ
الامام (قوله ان الصبي والأنثى) أى المهملين وقوله ترد تصرفاتهما أى اتفاقاً إلى ان يبلغ الصبي وإلى
تعنى الأنثى وتقدم عن الحيض أو يمضى سنة بعد دخول الزوج بها (قوله وزيد فى الأنثى
المحجورة) أى ذات الأب والوصى والتقدم أى زيد فى خروج الأنثى البكر من حجر الأولياء الثلاثة
شرطان دخول الزوج بها وشهادة المدول على صلاح حالها وعلى هذا فذات الأب لا ينفك الحجر
عنها إلا بأمر أربعة بلوغها وحسن تصرفها وشهادة المدول بذلك ودخول الزوج بها وأما ذات
الوصى والتقدم فلا ينفك الحجر عنها إلا بأمر خمسة البلوغ وحسن تصرفها وشهادة البيعة بذلك ودخول
الزوج بها وفك الوصى أو التقدم فإن لم يفك الحجر عنها كان تصرفها مردوداً ولو عنست أو دخل بها
الزوج وطلت أقامتها عنده (قوله من حفظ المال) أى بعد بلوغها (قوله وفك الوصى والتقدم) أى بعد
البلوغ (قوله وشهادة المدول على صلاح حالها) أى شهادتهم بذلك بعد الدخول (قوله ومجرد الدخول
كاف فى ذات الأب) أى فى فك الحجر عنها يعنى مع الشهادة برشدها ولا يحتاج لفك من الأب ولا لمضى
مدة قدرها سنة أو أكثر طم ما قيل وقوله ومجرد الخ دخول على كلام المصنف (قوله لم يرتب هذا
على القول بالشهادة) أى على القول بخروجها من الحجر بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول
(قوله لا ينفك عنها الحجر إلا بعد مضى سنة من الدخول) أى والشهادة على صلاح حالها بها فلو
قال المصنف وزيد فى الأنثى مضى سنة بعد الدخول وشهادة المدول بصلاح حالها لكان ما شيا على
ما به العمل ويكون قوله بعد ولو جدد أبوها حجرها على الاظهر واقفاً محله (قوله ولا يقبل منه أنها
سفيهة) أى دعواه أنها سفيهة أى دعواه أنه إنما جدد الحجر لسفهها فلا ينفك الحجر عنها إلا إذا فكها
(قوله فلا بد من فك بعد الدخول) هذا هو المتعين لما ذكره ابن رشد فى المقدمات وقوله ح والذو ضيح
من ان الشهور المعمول به فى المذهب ان ذات الوصى أو التقدم لا تخرج من الولاية مالم تطلق من
الحجر وان عنست أو دخل بها الزوج وطال زمانها وحسن حالها والدول بأنها كذات الأب
لا يتوقف فك الحجر عنها على إطلاقها لابن الماجشون (قوله الدخول) أى مجرد الدخول على المتمم
والشهادة المذكورة (قوله أو مضى عام) أى بعد الدخول وقوله أو أكثر أى ستة أعوام أو سبعة
وهذا على مقابل المتمم (قوله فأفعالها مردودة) أى اتفاقاً حيث علم سفهها فان علم رشدها فنى بن
مضى أفعالها وفى عجز عن الناصر ردّها حتى ينفك الحجر عنها يمضى سنة بعد الدخول بها أو تعنى
وتعتمد عن الحيض (قوله وليست داخلة فى كلام المصنف) أى لان المصنف قال وزيد أى فى الأنثى
المحجورة على ما سبق فى الذكر المحجور عليه وهو حفظ مال ذى الأب وفك وصى ومقدم
(قوله وللاب ترشدها) أى بأن يقول لها رشدتك ورفعت الحجر عنك فإذا قال لها ذلك ارتفع الحجر عنها
وصارت تصرفاتها ماضية قال لها ذلك قبل دخولها أو بعد شهدت المدول بصلاح حالها أو لا فحل

المال فى ذات الأب وفك
الوصى والتقدم (دخول
زوج) بها (وشهادة
المدول) اثنين فأكثر
(على صلاح حالها) أى
حسن تصرفها فان لم يدخل
ففى على الحجر ولو شهد
ردها ومجرد الدخول
كاف فى ذات الأب (ولو
جدد أبوها حجرها) عليها
ولا عبرة بتجديده (على
الأرجح) صوابه على
الظاهر ومع ذلك فابن
رشد لم يرتب هذا على
القول بالشهادة على
صلاح حالها بعد الدخول
بل على مقابله وهو أنه
لا ينفك عنها الحجر إلا بعد
مضى سنة من الدخول
وقيل ستة أعوام وقيل
سبعة فإذا مضى ما ذكر
انفك عنها الحجر ولو كان
أبوها جدد عليها حجر بعد
الدخول وقبل مضى المدة
المحددة بلا احتياج إلى
فك منه ولا يقبل منه أنها
سفيهة إلا إذا ثبت ذلك
وأما ذات الوصى والتقدم
فلا بد من فك بعد الدخول كما

هو الموضوع إذ المارضوع زيادة أمرين على ما تقدم الدخول والشهادة المذكورة أو مضى عام أو أكثر على ما تقدم وأما المهمة فتوقف
فأفعالها مردودة حتى يمضى لها عام بعد الدخول وليست داخلة فى كلام المصنف فليحفظ هذا القام فكثيراً ما يقع السؤال فى تصرفات
النساء بعد الدخول وكثيراً ما يقول المفتى ان كانت حسنة التصرف فأفعالها ماضية وإلا فلا وهو خطأ بل لا بد من الشروط المتقدمة
ودكر ما هو كالاتثناء من قوله وزيد فى الأنثى الخ فقال (وللاب ترشدها قبل دخولها) إذا بلغت

وكذا بعده (كالوصي) لكن بعده لآقبه (ولولم يعرف رشدها) من غيرها (٢٩٩) وظاهره ان تصرفها من ولا يرد بها

لا يجوز تزويجها الا
بإذنها كما مر في النكاح
(وفي مقدم القاضي
خلاف) هل له ترشيدها
بعد الدخول والزاج
لا فلو قال وللأب ترشيدها
مطلقا ولولم يعلم رشدها
كالوصي بعده لا تقدم
لطبق المتعمد بمسألة *
ولما جرى في كلامه ذكر
الولي تكام عليه بقوله
(والولي) على المحجور
من صغير أو سفیه لم يطرأ
عليه السفه بعد بلوغه
(الأب) الرشيد لا الجدد
والأخ والعلم إلا بإصاء من
الأب (وله البيع) لمال
ولده المحجور له (مطلقا)
ربما أو غيره (وإن لم
يذكر سببه) أي البيع
بل وإن لم يكن له سبب مما يأتي
لمله على السداد عند
كثير من أهل العلم (ثم)
بلى الأب (وصيته) فوصي
الوصي (وإن بعد وهل)
هو (كالأب) له البيع
مطلقا وإن لم يذكر السبب
وإن كان لابد من سبب
من الأسباب الآتية
لكن لا يلزمه البيان
مطلقا (أو) لا يلزمه بيانه
(إلا أربع) أي المنزل
والمراد العقار مطلقا إذا
باعه (فبيان السبب)
الآتي ذكره

تواف فك حجب ذات الأب على الأمور الاربعة السابقة إذا لم يرشدها أبوها وكذا يقال في ذات
الوصي (قوله وكذا بعده) أي وكذا له ترشيدها بعد الدخول وبمجرد ترشيدها انتك الحجرة عنها
(قوله كالوصي) اعلم ان الوصي قيل انه كالأب فله أن يرشد البكر قبل الدخول وبعده وقيل ليس له
ذلك حتى يدخل بها زوجها وعلى كل فهل الوصي صدق في ذلك وإن لم تعرف البينة رشدها وبه قيل
أوليس له ذلك إلا بعد ثبوت رشدها وقوله ابن القاسم في سماع أصبغ ونحوه لعبد الوهاب والاعتماد من
هذه الأقوال انه ليس له ترشيدها الا بعد الدخول فإذا دخلت كان له ترشيدها ولو لم يعلم رشدها من
غيره وهو الذي جرى به العمل انظر بن (قوله من غيرهما) أي من غير الأب والوصي وهذا ظاهر
في أن قول المصنف ولولم يعرف رشدها راجع للمستثنين ونحوه لت واعترضه طي فقال الصواب
انه خاص بالثانية إذ هي التي فيها الخلاف المشار له بل وأما الأولى فلا خلاف فيها وبهذا قرع انظر بن
(قوله وظاهره ان تصرفها) أي تصرف الرشدة التي رشدها أبوها قبل الدخول ماض أي وهو
كذلك خلافا لحسن وعبي حيث فلا برده وإن كانت لا تزوج إلا برضاها قل بن وهو خروج
عن المذهب لان الترشيح لا يتبعص (قوله والراجح لا) أي والراجح ان مقدم القاضي ليس له
ترشيدها بعد الدخول بل كذا قبله وهذا اذا لم يعلم رشدها بالبينة وإلا كان له ترشيدها والحاصل أن
معلومة الرشيد يجوز ترشيدها مطلقا قبل الدخول وبعده لسلك من الأب والوصي وللمقدم ومحمولة
الرشيد يجوز للأب ترشيدها قبل الدخول وبعده والوصي بعد الدخول لا قبله ولا يجوز للمقدم
ترشيدها لا قبل الدخول ولا بعده ومعلومة السفه ترشيدها لغو مطلقا (قوله مطلقا) أي قبل الدخول
وبعده (قوله ولولم يعلم) أي الرشيد من غيره (قوله لم يطرأ الخ) أي وأما لو طرأ عليه بعد البلوغ فالحجج
عليه للحاكم للأب كالم (قوله الأب الرشيد) أي فان كان سفيا فلا كلام له ولأوليه إلا بتقديم
على الابن خاص بما ير للتقديم على أبيه (قوله وإن لم يكن له سبب مما يأتي) أي من الأسباب الآتية في
قوله وإنما باع عقاره الخ وكلامه يقتضي ان المنفى اشتراطه وجود سبب مما يأتي وهذا لا ينافي أنه لابد
من وجود سبب أي سبب كان وهو كذلك إذ لا يغفل للأب فيما بينه وبين الله ان يبيع بدون سبب
أصلا انظر بن (قوله عند كثير من أهل العلم) أي كان مسلمون والتيطي وقال ابن رشد تصرف الأب
يحمل على غير السداد حتى يثبت خلافه ومحل هذا الخلاف اذا باع الأب متاع ولده من نفسه وأما لو
باعه لغيره فهو محمول على السداد والظر اتفاقا حتى يثبت خلافه اذا علمت هذا تعلم ان الأولى للشارح
ان يقول لمله على السداد واوباع متاع ولده من نفسه عند كثير من أهل العلم لسكان أظهر (١) وأبين
للمراد واذا كان يبيع الأب متاع ولده للأجنبي محمولا على النظر والسداد اتفاقا فلا اعتراض للابن
بعد رشده فيما باعه عليه أبوه ابن حبيب عن أصبغ يمضي بيبه وإن باع لمفعة نفسه ثم رجع لقول
ابن القاسم إن باع لمفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ اه وأطلق في الفسخ فظاهره كان الأب وسرا أم لا وهو
كذلك عند ابن القاسم ابن رشد حكم ما باعه الأب من مال ولده الصغير في مصلحة نفسه أو حاجي به برد
مع القيام ويفرم قيمته مع القوات (قوله مطلقا) أي كان المبيع عقارا أو غيره (قوله فبيان السبب)
الراد ببيان اثباته بالبينة لا بمجرد ذكره باللسان وإن لم يعرف إلا من قوله كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد
والتوضيح انظر بن * والحاصل ان الاشياخ اختلفوا فيما اذا باع الوصي عقار اليتيم هل يصدق
الوصي انه باعه لذلك السبب ولا يلزمه إقامة البينة عليه أولا يصدق ويلزمه إقامة البينة عليه قولان
بخلاف الأب اذا باع عقار ابنه الذي في حجره فانه لا يكلف اثبات الوجه الذي باع لأجله بل

(١) قوله لسكان أظهر هذا جواب لم يتقدمه شرط كما لا يخفى اه كتبه صححه

(خلاف وليس له) أى الوصى (هبة) من مال محجوره (لثواب) لأن الهبة إذا قامت يد الوهب له فلا يلزمه إلا القيمة والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة بخلاف الأب (٣٠٠) (ثم) إلى الوصى (حاكم) أو من يقيمه (وامع) الحاكم مادعت الضرورة إلى

يعنه من مال اليتيم
(يشبوت) يتم
وإمهاله وملكه لما
يسع وأنه الأولى
بالبيع من غيره (وحيازة
الشهود) بأن يقولوا
لحاكم ولمن وجهه الحاكم
معهم هذا الذى حزنه
وأطلعناكم عليه هو الذى
شهدنا وأشهد بأنه ملك لليتيم
خشية أن يقال بعد ذلك
ما يبيع ليس هو ماشهد
بأنه ملك اليتيم فإن
شهدت بيته الملك أنه بيت
في السكن الفلاني صفته
كذا وكذا وتنتهى حدوده
إلى كذا وكذا كفت عن
بيته الحيازة كما عندنا عصر
(والتسوق) بالمبيع أى
أظهاره للبيع والمداة عليه
(و) ثبوت (عدم إلقاء)
أى وجود (زائد) على
التمن الذى أعطى فيه
(والسداد في الثمن)
للعطى بأن يكون ثمن
للمثل فأكثر وأن يكون
عينا حالا لا عرضا ولا
مؤجلا خوف الرخص
والدمم (وفى) لزوم
(تصريحه بأسماء
الشهود) الشاهدين
بذلك (قولان) معاهما
في الحاكم العدل الضابط
وأما غيره فلا بد من
التصريح بهم والاقتض

فعله ذلك محمول على النظر (قوله خلاف) ظاهر المصنف تشهير التولين معا أما الأول فقد شهره
أبو القاسم الجزيرى في وثائقه وأما الثانى فقد فهم أبو عمران وغيره الدونة عليه كفى أى الحسن وهذا
يقضى ترجيحه انظر بن (قوله والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة الخ) هو ظاهر إذا كان البيع لغير
حاجة أما إذا كان لحاجة فللوصى أن يبيع بالقيمة كائن على التيطى وحينئذ يقال لم يكن له في هذا
الفرض أن يهب هبة الثواب وأجاب الشيخ السنائى بما حاصله أن هبة الثواب إنما يقضى فيها
بالقيمة بعد الفوات لأن الموهوب له قبل الفوات غير بين الرد واعطاء القيمة والقيمة التى يقضى بها
بعد الفوات إنما تعتبر يوم الفوات ومن الجزئ أن تنقص قيمته يوم الفوات عن قيمته يوم الهبة وهذا
ضرر باليتيم فلذا لم تجز الوصى هبة الثواب بخلاف البيع فإنه بالمعقد يدخل في ضمان المشتري يوم البيع
فاذا حصل قص بعد ذلك فلا ضرر على اليتيم اه بن (قوله وإمهاله) أى من وصى ومقدم (قوله وملكه
لما يبيع) أى لما قصد يبعه (قوله وحيازة الشهود) أى وإطلاع الشهود عليه إن كان عقاراً بأن
يرسل القاضى جماعة يطلعون عليه ويطوفون به من داخل ومن خارج ثم يقولون للحاكم هذا
الذى حزنه وأطلعنا عليه هو الذى شهد عندك بأنه ملك للصغير أو يرسل القاضى معهم أحدا من
طرفه فيقولون له بعد الطواف به هذا البيت الذى حزنه وأطلعنا عليه هو الذى شهد به عند القاضى
أنه ملك لليتيم (قوله هو الذى شهدنا الخ) هذا إذا كانت بيته الحيازة هى بيته الملك وقوله وأشهد الخ إذا
كانت غيرها (قوله خشية الخ) علة للاحتجاج لبيته الحيازة (قوله والتسوق) أى وثبوت التسوق
للمبيع أى لشيء الذى أريد يبعه وقوله أى أظهاره للبيع والمداة عليه أى المرة بعد المرة (قوله وعدم
إلقاء زائد) أى وعدم وجود من يدفع زائدا على ما أعطى فيه من الثمن (قوله والسداد الخ)
لا يقال الوصى لا يبيع إلا لنبطة بأن يكون الثمن زائدا على القيمة بقدر الثلث والوصى مقدم على
الحاكم فهو أقوى منه فقتضاه أن الحاكم لا يبيع بالسداد لانا نقول هذا ممنوع بل الوصى يبيع
لنبطة وغيرها من الأسباب الآتية والحاكم لا يبيع إلا لحاجة فصار الوصى بهذا الاعتبار أقوى
اه بن (قوله وفى لزوم) أى وعدم لزومه أى بل يكفى أن يقول ثبت عندى بالبيته الشرعية أن الولد
الفلانى يتيم مهممل وأنه يملك محلا في جهة كذا الخ (قوله تصريحه) أى فى السجل الذى يكتب فيه
الوقائع التى حكم فيها (قوله بذلك) أى بالأمور للتقدمة بأن يكتب فى السجل ثبت عندى بشهادة
فلان وفلان يتم وبشهادة فلان وفلان إمهاله وبشهادة فلان وفلان ملكه لحل في جهة كذا الخ
(قوله قولان) صوابه تردد انظر المواق على القول بلزوم التصريح بأسمائهم فاذا ترك التصريح قص
حكمه على الظاهر قياسا على ما إذا ترك ذلك في البيع على الغائب (قوله وأما الغائب) أى إذا أراد الحاكم
بيع ماله لأجل دين عليه أو لأجل نفقة زوجته أو أولاده فلا بد الخ (قوله أى كافل) أشار بهذا إلى أن المراد
بالخاضن الكافل الذى يكفل اليتيم ذكرأ كان أو أنثى قريبا أو أجنبيا (قوله فلا يبيع متاعه الخ)
حاصل قه السئلة ان الكافل إذا جرى العرف بتولية أمر اليتيم والنظر في شأنه كان تصرفه صحيحا في
القليل والكثير إذا كان التصرف لحاجة وان لم يكن عرف بذلك فالمشهور أنه لا يبيع تصرفه لافى
القليل ولا فى الكثير وانذى جرى به العمل مضى التصرف فى القليل دون الكثير ولا بد من الرفع
للحاكم فى الكثير ولا فرق في ذلك بين كون الكافل ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا خلافا لما يوهمه تعبير

حكمه وأما الغائب فلا بد من التصريح به: الاقتض حكمه كاسيا على المصنف والشروط المذكورة شروط في
صحة البيع كما صرحوا به (لاحض) أى كافل (كجدر) وأم وعم فليس بولى على اليتيم فلا يبيع متاعه ما لم يكن وصيا بالنص

واستحسن ان العرف كالنص كما يقع كثيراً لأهل البوادي وغيرهم ان يموت الأب ولا يوصى على اولاده اعتماداً على أخ أو عم أو جد
ويكفل الصغار من ذكر فلهم البيع بشروطه وبعضه ولا ينقص وينبغي أن يكون ذلك فيمن عرف بالشفقة وحسن الترية والإفلا
بد من حاكم أو جماعة للسليين (وعمل بإيضاح) تصرف الخاضن في (٣٠١) الشيء (اليسير) حيث لا شرط ولا عرف (وفي

خدمه) أي اليسير بعشرة
دنانير أو عشرين أو ثلاثين
(تردد) والظاهر الرجوع
للعرف وهو يختلف باختلاف
الاشخاص والسكان والزمان
(ولاولي) أبا أو غيره
(ترك التشفع) أي
الأخذ لمجوره بالشفقة
إذا كان نظراً (و) ترك
(القصاص) الواجب
لصغير خاصة وأما السفية
فينظر لنفسه كما تقدم في
قوله وقصاص وإذا تركا
بالنظر (فيسقطان) فلا
قيام للمجور بهما إذا بلغ
ورشد بخلاف تركهما
على غير وجه النظر فله
القيام كما يأتي في قوله أو
أسقط وصى أو أب بلا
نظر (ولا يفو) في عهد
أو خطأ مجاناً أو على أقل
من الدية إلا لمسر كما يأتي
في الجراح (ومضى
عنته) أي الولي لعبد
مجبوره بل يجوز ابتداء
(بعوض) من غير مال
العبد (كأبيه) أي أبي
المجور الصغير أو السفية
وإن بلا عوض ففرق بين
عنت رقيقة إذا كان غير
أبيه وبين ما إذا كان أباه
لكن محل مضى عنت أبيه
(إن أيسر) الأب ير

للمصنف بخاضن من اختصاص ذلك بالقرب (قوله واستحسن أن العرف كالنص) أي أن العرف
الجاري بقولية أمر اليتيم والظفر في شأنه كالنص على وصايته ونقل ابن غازي روايته عن مالك أن الكافل
بمنزلة الوصي بدون هذا العرف وذكر أبو محمد صالح أن هذه الرواية جيدة لأهل البوادي لأنهم يحملون
الايصاء (قوله وغيره) أي كاهل القرى الذين لا يعرفون الايصاء على أولادهم الصغار وكل من مات
عن صغار يعتمد في تربيتهم على أخ لهم كبير أو أم أو عم (قوله بشروط) أي وهو أن يكون البيع لواحد
من الامور الآتية (قوله وعمل بإيضاح) ابن هلال في بيع الخاضن على عضونه اليتيم الصغير
اضطراب كثير والذي جرى به العمل بالأصحح في توافقه من التفريق بين القليل والكثير فيجوز
في الترافع اليسير ثم قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع إلا بشروط وهي معرفة الحضانة وصغر المحضون
والحاجة الموجهة للبيع وتفاهة البيع وأنه أحق بالبيع من غيره ومعرفة السداد في الثمن وتسهل هذه
الشروط كلها بينة معتبرة شرعاً فإذا اختل شرط من هذه الشروط كان المحضون إذا كبر الخيار في رد
البيع وامضائه وقاله أبو الحسن أيضاً ونقله في الميار ابن (قوله أي الأخذ لمجوره بالشفقة) أي
سواء كان ذلك المجور صغيراً أو سفياً (قوله وترك القصاص) أي ولولي سواء كان أباً أو غيره ترك
القصاص الواجب للصغير بسبب الجناية على أطرافه أو على أمه إذا كان ذلك الترك نظراً ومصلحة
للمجور وترك القصاص بالفو عن الجاني (قوله وأما السفية فينظر لنفسه) أي فيما وجب له من
القصاص أي حينئذ فلا يتأني لوليه أن يترك ما وجب له وإذا نظر فيما وجب له من ذلك وعفا عن
الجاني فليس لوليه رد ذلك العفو كما تقدم في قول المصنف وفيه يقول الشارح كما مر في قوله وقصاص
الاولى كما مر في قوله وفيه أو يزيد قوله الخ لان قوله وقصاص مسألة اخرى مغايرة لهذه
(قوله فيسقطان) جواب شرط مقدر أي وإذا حصل ترك ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فيسقطان
وقد اشار الشارح لذلك (قوله ولا يفو) أي ولا يجوز لولي أن يفو عن الجناية خطأ مجاناً أو على
أقل من الدية وأما عمداً فقد تقدم في قوله والقصاص فنقول الشارح عن عهد الاول اسقاطه وقوله
إلا لمسر أي من الجاني ويحتمل إلا لمسر المحنى عليه واحتياجه كما يأتي (قوله ومضى عنته بعوض)
يعني أن ولي المجور إذا كان غير أب واعتق رقيق المجور سواء كان صغيراً أو سفياً فإن عنته يمضى
أي إذا كان العتق بعوض معين حين العتق وأما لو كان بغير عوض رد العتق سواء كان الولي موسراً
أو معسراً هذا هو الصحيح والتفرقة بينهما إنما هو إذا كان الولي أباً للمجور كما في الشارح وما في
خش مما يخلف هذا فغير صواب (قوله من غير مال العبد) أي بأن كان ذلك العوض من الولي
أو من اجني فإن كان العوض من مال العبد فإن العتق يرد إذ لا مصلحة فيه للمجور عليه
(قوله أي أبي المجور الصغير الخ) أي كما يمضى عتق الولي إذا كان أباً للمجور صغيراً أو سفياً وإن بلا
عوض معين حين العتق (قوله إذا كان غير أبيه) أي إذا كان الولي الذي اعتقه غير أبيه (قوله وبين
ما إذا كان) أي الولي الذي اعتقه أباه وأشار الشارح بهذا إلى أن التشبيه في كلام المصنف غير تام
(قوله وغيره) أي الأب والراد بشبهه قيمته (قوله وإنما يحكم في الرشد الخ) أي إذا احتج بالحكم بأن حصل

العتق أو بعده قبل النظر فيه وغرم من ماله ثمنه فإن اعسر لم يحز عنته ورد ثم ذكر مسائل على سبيل الاستطراد (١) والانصب
ذكرها يباب القضاء فقال (وإنما يحكم) أي إنما يجوز ابتداء إن يحكم (في الرشد) في ضده وهو السفه اللذين تقدم

(١) قول الشارح سبيل الاستطراد واضافه للبيان والاستطراد ذكر الشيء في غير محله مناسبة وهي هنا كون بعض المسائل متعلفاً
بالرشد وضده واليتيم وقوله الانصب اسم تفضيل من ناسب على غير قياس اهـ

ياتهما (و) في شأن (الوصية) من تقديم وصي ومن كون الوصي له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو يختص به أحدهما ومن صحتها وفسادها وغير ذلك (و) في (الحبس العقب) أي التعلق بوجود ومعدوم كحبس على زيد وعقبه لانه حكم على غائب وأما غير للعقب كعلى زيد فلا يتقيد بالقضاء (٣٠٢) لكون الحكم فيه على غير غائب (و) في (أمر الغائب) فيما يباع عليه لفقة زوجته

أو ولده أو دينه (و) في (النسب) من حقوق وعدمه (و) في (الولاء) ككون فلان له الولاء على فلان (و) في (حد) حر أو رقيق متزوج بغير ملك سيده (و) قصاص في نفس أو طرف (و) مال يقيم (الاولى وأمر يقيم) ليشمل ترشيده وضده وتقديم تقدم عليه وتعدده وانفراده وغير ذلك (القضاء) فاعل يحكم لخطر هذه العشرة (١) أو لتعلق حق الله أو حق من ليس موجوداً بها فإن حكم فيها غيرهم مضى أن حكم صواباً وأدب والبراد القضاء أو نوابهم وأولى السلطان بخلاف المحكم والوالى ووالى الماء ونحوهم ولما جرى ذكر السبب الذى يباع له عقار اليتيم في قوله أو إلا الربع فبيان السبب شرع في تعداد وحوه وهى احد عشر ذكر منها عشرة واسقط الخوف عليه من ظالم لعله بالاولى أو لدخوله في أولها فقال (وإنما يباع عقاره)

تنازع وليس المراد ان هذه المذكورات لا بد فيها من الحكم مطلقاً (قوله من تقديم وصي) أى على الوازئ في الصلاة على الميت وتساوى أمور تركته ووفاء ما عليه من الدين منها وغير ذلك (قوله ومن صحتها وفسادها) أى فلا يحكم بان هذه الوصية صحيحة أو فاسدة إلا القاضى (قوله وفي الحبس للعقب) أى صحة وبطلاناً وأصلاً فلا يحكم بصحة الحبس للعقب أو بطلانه أو بأن هذا الحبس عقب أو غير عقب أو أن هذا يستحق قبل هذا أو هذا يشارك هذا إلا القاضى وأما الحبس غير العقب كحبس على فلان وفلان مثلاً فلا يتقيد بالقضاء لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل العقب الحبس على الفقراء لانهم لما كانوا لا ينقطعون صار الوقف عليهم بمنزلة العقب وحينئذ فلا يحكم في شأنه إلا القضاء (قوله وأمر الغائب) أى غير المفقود لان زوجته الرفع للقاضى والوالى ووالى الماء أو يقال مراده بالغائب ما يسمى غائباً في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائباً في اصطلاحهم لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ^{مختص} تنبيه من جملة أمر الغائب فسخ نكاحه لعدم النفقة أو لتضرر الزوجة بخلو الفراش فلا يفسخ نكاحه إلا القاضى مالم يتعذر الوصول اليه حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دراهم على الفسخ والإقام مقامه جماعة المسلمين كما ذكر ذلك شيخنا العدوى (قوله والنسب) أى انه لا يحكم في النسب اثباتاً أو نقياً إلا القضاء فلا يحكم بان فلاناً من ذرية فلان أو ليس من ذريته إلا القاضى (قوله ككون فلان له الولاء على فلان الخ) فإذا اقيمت بينة على ان زيدا عتيق لابي أو لجدى وان لى الولاء عليه وأرثه اذا مات وحصل تنازع فالذى يحكم بان لى الولاء عليه انما هو القاضى (قوله متزوج بغير ملك سيده) أى بان كان متزوجاً بغيره أو بأمة مملوكة لغير سيده وأما الرقيق المتزوج بملك سيده وكذا اذا كان غير متزوج أصلاً فقيم الحد عليه سيده اذا ثبت وجوب الحد بغير علمه (قوله الاول الخ) قد يقال إن التسفيه والترشيح هما قول المصنف اولاً في الرشد وضده وأما ما بعدهما فكله داخل في قول المصنف ومال يقيم وحينئذ فلا حاجة لهذا التصويب (قوله القضاء) أى ان هذه الأمور العشرة لا يحكم فيها اذا احتج بالحكم إلا القضاء وزيد على هذه العشرة العتيق والطلاق والأمان فإن حكم غير القاضى في هذه الثلاثة مضى حكمه ان كان صواباً وأدب وأما التقرير في الاطيان الرصدة على البر فانما يكون للسلطان أو الباشا لا للقضاء فهم معزولون عن التقرير فيها كما ذكره شيخنا في الحاشية نقلاً عن عج ومحمل كون هذه المسائل الثلاثة عشرة لا يحكم فيها إلا القاضى ان كان ولا يتعذر الوصول اليه حقيقة أو حكماً بان كان لا يأخذ دراهم على حكمه والا قام جماعة المسلمين مقامه فيما ذكره تقرير شيخنا عدوى (قوله لخطر هذه العشرة) أى لعظمها أى لخطر بعضها كالقصاص وقوله أو لتعلق حق الله أى بالنظر للنسب وأو مائة خلو فيجتمع حق الله والخطر في الحدود (قوله أو حق من ليس موجوداً) أى كالعائب والحبس العقب (قوله والبراد الخ) اشار بهذا الى ان الحصر في كلام المصنف اضافى أى انه بالنسبة للوالى ووالى الماء والمحكم فلا ينافى ان نائب القاضى والسلطان مثل القاضى (قوله بخلاف المحكم والوالى الخ) أى فلا يجوز أن يحكموا في هذه الأمور المذكورة ابتداءً فان حكموا مضى حكمهم ان كان صواباً وأدبوا (قوله الخوف عليه من ظالم) أى يأخذ غصباً

(١) قول الشارح لخطر هذه العشرة ظاهره ان الخطر في كل واحد وهو كذلك إلا أنه يتفاوت وتعلق حق الله في كل واحد إلا انه في البعض يشاركه حق المخلوق كما تقرر ان كل ما تعلق به حق لمخلوق تعلق بحق الله تعالى ولا عكس وتعلق الحق بغير موجود في المعقب والغائب والنسب وهذا يعلم ما في كلام المحقق اهـ .

أى اليتيم الذى لا وصى له وباع الحاكم شروطه للتقدمة أوله وصى على أحد المشهورين المتقدمين (الحاجة) كنفقة أو وفاة دين لانتفاء
له إلا من غنمه (أو غبطة) بأن زيد فى ثمن مثله الثالث فأكثر من مال حلال (٣٠٣) (أو لكونه موظفاً) أى عليه خراج

أى حكر فباع ويبدل
بالحكر عليه إلا أن يكون
للموظف أكثر فباع فلا
يساع (أو) لكونه
(رحمة) فيستبدل به
غيره كاملاً للسلامة من
ضرر الشركة (أو قلت)
غائه (أو لى إذا لم يكن
له غلة) (فيستبدل)
أى فباع فيستبدل له
(خلافه) وهذا راجع
لما عدا البيع لحاجة حق
ما يباع لغلة وراجع لما
بده أيضاً ما عدا مسألة
أو لإرادة شريكه يباع
(أو) لكونه أى مسكه
(بين ذميين) وإن
فلوا فيستبدل له مسكن
بين مسلمين لاعتقاره الذى
للتجر أو السكراء لغلوه
غالباً بين ذميين (أو)
لكونه بين (حسينين)
سوء (غنى منهم الضرر
فى الدين أو الدين فيشمل
أهل البدع فيستبدل له
منزل بين أهل السنة
(أو لإرادة شريكه
يعا) فيما لا ينقسم
(ولا مال له) يشتري
له به حصة الشريك وإن
لم يستبدل خلافه كما مر

(قوله أى اليتيم الذى لا وصى له) وباع الحاكم شروطه للتقدمة أوله وصى على أحد المشهورين المتقدمين تبع الشارح
فى ذلك عيج وأصله لشيخه الشيخ سالم واعترضه طى فقال البيع لهذه الوجوه إنما هو فى اليتيم
ذى الوصى خاصة كما صرح به فى المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيرهم
أما اليتيم الهميل فقد تقدم أن الحاكم يتولى أمره وأنه إنما يبيع لحاجته فقط وحينئذ فكلام الشيخ
سالم غير مسلم وقوله على أحد المشهورين يقتضى أن المشهور الآخر يقول إن الوصى له أن يبيع لغير
هذه الوجوه وليس كذلك إذا وصى لبيع عقار اليتيم الألوحة من هذه الوجوه أيضاً وإنما الخلاف
فى كونه يسكنف إثبات الوجه الذى يبيع لأجله أولاً يكف إثباته ويصدق فى أن البيع لهذا الوجه
انظر بن (تنبيه) قوله أى اليتيم أى وأما الصغير الذى له أب تقول فى التوضيح ظاهر المذهب أن
الأب يبيع على ولده الصغير والصغرى التى فى حجره الربيع وغيره لأحد هذه الوجوه ولغيرها وقوله
فى ربيع ولده كغيره من الساع محمول على الصلاح وإنما يحتاج لأحد هذه الوجوه الوصى وحده ثم
قول نحوه عن ابن رشد (قوله بشروطه للتقدمة) أى من ثبوت يثمه وإعماله ومملكه لم قصد يثمه
وأنه الأولى إلى آخر ما مر (قوله على أحد المشهورين المتقدمين) أى فى قول المصنف وهل هو
كألاب أو ألاب الربع فيبيان السبب قولان (قوله من مال حلال) التقيد بذلك وقع فى كلام سحنون
حيث قل ويكون مال البتاع حلالاً طياً كذا قل عنه ابن قنوط اه ولا يقال إن الحلال وجوده
متنذر لانا نقول الحلال ما جهر أصله لاما علم أصله وأصل أصله حتى يتعذر (قوله أكثر فباع) أى
من الحالى عن التوظيف (قوله فلا يساع) أى فلو كان تقع الموظف مثل شع الخلى فالظاهر كما قال
حلولى التمسك بالأصل وعدم بيعه إلا لمنازع آخر انظر شب (قوله أم لكونه حصّة) أى
أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أم لا والحال أن اليتيم مالا (قوله أو قلت غائته) أى فباع
ويستبدل له ماله غلة كثيرة (قوله وأولى إذا لم يسكن له غلة) أى فباع ويستبدل له عقار
له غلة (قوله فيستبدل خلافه) ظاهره ولو كانت ذلك الخلاف غير عقار لكن كلام الشيخ سالم
السنهورى يقتضى تخصيصه بالعقار اه خشن (قوله حتى ما يساع لغلة) أى فيجب الاستبدال
فما على ما قاله الغرناطى وهو المتمد كما قال شيخنا خلافاً لمن قال بعدم وجوب الاستبدال فيها كالبيع
لحاجة (قوله لغلوه غالباً) أى لغلو كرائه فالمصلحة حينئذ فى إبقائه (قوله غنى منهم الضرر فى الدين)
أى بأن كانوا خوارج غنى على الولد أن يعتقد اعتقادهم (قوله أو الدنيا) أى أو غنى منهم على
الولد فى دنياه بأن يسرقوا متاعه (قوله فيما لا ينقسم) أى وإلا قسم لليتيم حصته ولا تباع
حينئذ (قوله وحجر على الرقيق) أى حجراً أصلياً كالحجر على الصغير وحينئذ فنصرفه
مردودة وإن لم يحجر عليه السيد (قوله لسيده) وذلك لما ثبت للسيد من الحق فى زيادته فيجته بسبب
المال لأن العبد الذى له مال قيمته أكثر من قيمة ماله (قوله بمعاوضة وغيرها) أى فله رد تصرفاته
كانت بمعاوضة أو غيرها (قوله إلا إذا اذن له) أى سيده فى التصرف فى يومه والا كان تصرفه فيه
مضياً (قوله إلا باذن) أى إلا أن يكون ملتبساً بالاذن لى فى التجارة فلا يحجر عليه هذا إذا كان الأذن
فى كل نوع بل ولو فى نوع واحد وحكمه إذا اذن له فى التجارة أنه كوكيل معوض لانه وكيل فإذا تصرف

(أو لحنية انتقال العمارة) عنه فيصير منفرداً عنها (أو) خشية (الخراب ولا مال له) يعمره (أو له) مال (والبيع
أولى) من العمارة لفرض من الأغراض ولما قرغ من المهاجرة الثلاثة الصى والسفينة والمجنون شرع فى المجبور الرابع فقال (وحجر
على الرقيق) يعنى أن الرقيق محجور عليه شرعاً السيد فى نفسه وماله قليلاً كان أو كثيراً ولو كان حائظاً للمال بمعاوضة وغيرها وسواء كان فاعلاً
أو مدبراً أو معقلاً لاجل وأما البعض فهو فى يوم نفسه كالحرق وفى يوم سيده محجور عليه إلا إذا اذن له (إلا باذن) له فى التجارة

ولو ضمنا ككتابتها فانها إذن حكما الاحراز بها نفسه وماله وكشرائه له بضاعة ووضعها عانت مثلا وأمره بمجاوله للتجارة به والمأذون من أذن له سيده أن يتجرف (٣٠٤) مال نفسه ولو كان الرجح للسيد وفي مال سيده والرجح للعبد وأما للسيد فوكيل

لا مأذون (ولو) إذن له (في نوع) خاص كالجز (فكوكيل مفوض) فيما إذن له فيه وفي غيره من باقي الأنواع لانه أقدمه للناس ولا يدرون في أي الأنواع أقدمه فهو تفريع على مقتضاه ما قبله أي فان إذن له ولو في نوع فكوكيل مفوض في سائر الأنواع ثم انه اذا إذن له في نوع سواء منعه من غيره ام لا فلا يجوز له أن يتعدى ما إذن له فيه وان مضى ما فعله على وجه التعدي وكلام المصنف لا يفيد منعه من التعدي في غير المأذون فيه وامامضيه فرما يفيد قوله كوكيل مفوض (وله) أي للعبد المأذون (أن يصح) عن بعض غرماء من دين له عليه بالمعروف (و) له ان (يؤخر) غريبا بماحل عليه مالم يبعد التأخير (ويضيف) بطعام يدعو له الناس وله الاعارة (إن استألف) في الجميع أي فعله استئلافا للتجارة (و) له ان (يأخذ قراضا) من غيره وربحه كخراجه لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع به منافع

مضى تصرفه إن كان صوابا وإلا فلا (قوله ولو ضمنا) أي هذا إذا كان الأذن صريحا كالأذن في التجارة بل ولو كان الأذن ضمنا (قوله وكشرائه) أي وكشراء السيد للعبد بضاعة ووضعها الخ قال شيخنا العدوي ولا مانع من أن يجعل من الأذن الحكيم ترشيد السيد له بأن يقول له رشدتك (قوله والمأذون الخ) أشار بهذا إلى أن العبد المأذون له قسام ثلاثة يكون العبد وكلا في صورة وكالوكيل في صورتين فإذا تصرف فيها مضى تصرفه إن كان نظرا وإلا فلا إلا أن يقول له امضيت تصرفك كان نظرا أم لا وأما في الصورة التي يكون فيها وكلا فتصرفه ماض لا يرد أصلا ولو غير صواب (قوله فوكيل لا مأذون) أي وحينئذ فيكون محجورا عليه في غير ما وكل عليه كما قرره شيخنا (قوله ولو في نوع خاص) أي هذا إذا إذن له في كل نوع بل ولو في نوع خاص (قوله فكوكيل مفوض) فيما إذن له فيه وفي غيره (قال في التوضيح هذا مقيد بما إذا لم يشتر أنه أذنه في النوع الفلاني خاصة وأعلن ذلك فان أشهر ذلك وأعلنه اختص به قال شيخنا العدوي وهو خلاف النقل والنقل الاطلاق (قوله وفي غيره) أي فإذا تصرف في غير ذلك النوع الذي أذن فيه كان تصرفه ماضيا بل وجائزا ابتداء خلافا لما في عقب وتبعه الشارح من مضيه بعد الوقوع وان كان غير حائز ابتداء اه شيخنا عدوي والجواب أن في جواز التقدم على التصرف في غير ما أذن له فيه ولو اشتهر منعه منه خلافا وللمتقدم الجوار كما قال شيخنا (قوله في أي الأنواع أقدمه) فلو اقتصر على النوع المأذون فيه فقط كان ذلك غررا للناس (قوله بالمعروف) متعلق بوضع أشار به إلى أن محل جواز الوضعية من الدين اذا كان ما يرضه وإلا فان كان كثيرا منعت الوضعية والقلة والكثرة معتبران بالمعرف (قوله مالم يبعد التأخير) أي والامنع والبعد أيضا معتبر بالمعرف كما ذكره الاخميمي ولم يعدوا تأخير الدين للاستتلاف سائما جر منفعة لعدم تحقق النفع كمن يؤخر دينه لحب الثناء عليه والحمدية ومنعه سجنون (قوله وله الاعارة ان استألف) فيه نظره في الدونة لا يجوز للعبد أن يعير من ماله عارية مأذونا كان او غير مأذون وكذلك العطية اه وقال ابن عرفة وفيها لا يعير شيئا من ماله بغير إذن سيده الصقلي عن محمد لا بأس أن يعير دابته للسكان القريب اه والنع منها ولو للاستتلاف هو الصواب اه بن (قوله استئلافا للتجارة) أي وله ان يعق عن ولده ولو لغير استتلاف ولو قل المال إذا علم ان سيده لا يكره ذلك كما في الدونة اه بن فان علم كراهة السيد لتلك منعت وكل من اكل منها شيئا ضمنه للسيد كما في عقب (قوله ويأخذ قراضا ويدفعه) ابن عرفة وفي استئلام الأذن في التجرة أخذ القراض واعطاءه قرضا الصقلي عن ابن القاسم واشهب بناء على انه تجر او اجارة وايداع لغير اه بن فمن قال إن العمل في القراض من قبيل التجارة اجاز للمأذون اخذ المال من غيره ودفعه قراضا لانه مأذون له في التجارة ومن قال ان عمله في مال الغير قراضا من قبيل الاجارة ودفعه المال لغيره قراضا من قبيل الوديعة منع من دفعه المال لغيره وأخذ من غيره قراضا لانه لا يجوز له ان يودع شيئا من ماله ولا يؤجر نفسه إلا بأذن سيده (قوله كما يجوز للمأذون ما ذكره المصنف يجوز له ايضا التسري وهبة الثواب وقبول الوديعة واخذ اللقطة لا اللقيط والتوكيل بغير إذن سيده (قوله وربحه) أي القراض وقوله كخراجه أي اجرة خدمته وقوله فأشبهه ماله استعمل نفسه في الاجارة أي وما تحصل من اجارته فهو لسيد (قوله ويتصرف في كسبه بالمعاوضة) أي ولا يتوقف في ذلك على إذن السيد (قوله لا بصدقة) أي ولا يتصرف فيما ذكر بصدقة ولا بهبة لغير ثواب ولا بنحوهما من كل ما ليس بمعاوضة مالية وإنما

نفس نفسه فأشبهه ماله استعمل نفسه في الاجارة (و) ان (يدفعه) لمن يعمل فيه (ويتصرف في كسبه) له ووصية وصدقة نص اعطيت له بالمعاوضة ولو بهبة ثواب لصدقة وهبة لغير ثواب

(وأقيم منها) أى أخذ من المدونة (عدم منه) أى المأذون (منها) أى من الهبة أى من قبولها أى ليس للسيد منع عبده من قبولها على المصنف ولو قيل انه لا مانع لكان حسناً للمانية التى تلحق السيد (ولغير من (٣٠٥) أذن له القبول) للهبة (بلا إذن) من سيده

فأولى المأذون ومن استقل بالقبول استقل بالرد ثم المفهوم من المصنف هنا خلاف قوله فى النكاح فأخذ منه جبر العبد على الهبة والراجع ملخصاً (والحجر عليه) أى على المأذون فى قيام غرماله عليه (كالحجر) من كون القاضى يتولى ذلك لا الغرماء والسيد يقبل اقراره لمن لا ينهم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالى بعد التفليس وغير ذلك كما مر وليس للسيد إسقاطه بخلاف غير المأذون (وأخذ) الدين الثابت عليه (ما) أى من المال الذى (يده) أى ما له سلطة عليه سواء أذن له فى التجرفه أم لا حاضراً أو غائباً (وإن) كان ما يده (مستولده) أولدها قبل الاذن له فى التجارة أو بعده ان اشتراها من مال التجارة أو ربحه وأما ولدها فهو للسيد فلا يباع فى دينه فلو اشتراها من خراج وكسبه غنى وولدها لم يسد قطعاً

نص المصنف على جواز تصرفه فى الهبة ونحوها بالاعاوضة وان كان داخلها جعل له من الاذن فى التجارة لأن المال الموهوب لما كان طارئاً بعد الاذن ربما يتوهم أنه غير داخل فى الاذن (قوله وأقيم منها الخ) * حاصله أن المدونة قلت وإذا وهب للمأذون مال وقد اغترقه دين فغرماءه أحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شئ ولا من خراج وأرض جراحه وإنما يكون وفاء الدين من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به قبله العبد اه قال عياض هذا ظاهر فى ان السيد لا يمنعه من قبوله وظاهر أن الغرماء لا يجبرونه على القبول (قوله قال المصنف) أى فى توضيحه (قوله ولغير من أذن له القبول بلا إذن) أى وان كان لا يتصرف فى تلك العطية إلا بأذن (قوله فأولى المأذون) أى وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعها لغيره من قوله ولغير من أذن له القبول بالأولى (قوله ومن استقل بالقبول استقل بالرد) أى وحينئذ فكل من المأذون وغيره له قبول الهبة وله ردها من غير إذن له فى ذلك فإذا ردّها فليس للسيد أن يجبره على ولها وإذا قبلها فليس للسيد جبره على ردّها (قوله جبر العبد على الهبة) أى على قبولها إذا ردّها أو ما لو كان من يجبر على قبولها يجبر على ردّها إذا قبلها (قوله والراجع ما هنا) أى من أنه لا يجبر على قبولها إذا ردّها كما انه لا يجبر على ردّها إذا قبلها (قوله من كون القاضى الخ) أى لان الحجر بمعنى خلع المال للغرماء لا يكون إلا لما حكم بالشروط السابقة المشار لها بقول المصنف سابقاً بطلبه ديناً حل أى اذا طلب الغرماء تفليس له لاجل عجزه عن دفع دين حل (قوله لا بعده) أى فلا يقبل فى المال الذى خلع للغرماء وان لزمه فيما تجدد فيه خاص مع الغرماء فيه (قوله إسقاطه) أى الدين أى عن المأذون له فى التجارة (قوله بخلاف غير المأذون) أى فانه لا يفلس ولا يجبر اقراره بدين ولا يسد إسقاط الدين عنه بأن يقول له إسقطت الدين عنك فيقط ولا يتبع به ولو عتق (قوله واخذ الدين الثابت عليه) أى سواء فليس وحجر عليه أم لا (قوله أى نفع ماله سلطة عليه) أى سواء كان محوزاً بيده حيازة حية أولاً (قوله وان مستولده) أى نفع لانها ماله ولا حرية فيها وإلا كانت اشرف من سيدها وكذا له فيما لغير دين عليه لكن بأذن السيد لا بخير اذنه مراعاة لقول بأنها تكون أم ولد ان عتق فان باعها بغير إذن السيد مضى معها ومثل مستولده فى البيع للدين من يده من اقراره بمن يحتق على الحر فان لم يكن عليه دين محيط لم يبع احداً منهم إلا بأذن سيده كما فى المدونة وقوله وان مستولده أى التى اشتراها من غير خراج وكسب بل من هبة وصدقة أو وصية أو من مال تجارة أو ربحه (قوله فلا يباع فى دينه) لانه ليس ماله بل للسيد للاتفاق على عتقه عليه ان عتق ولو كان ماله لاتبه ان عتق واستمر على الرقية حتى يكون ماله فلو باعه بغير إذن السيد رد يمه وإذا عتقت ان مالى بطنها لسيد فلا يباع فى دينه الا بعد وضعها وتباع حينئذ بولدها ويقوم كل واحد بانفراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه اه بن (قوله كمطية) انما ذكرها وان دخلت فيما يده لبيان ما فيها من الخلاف (قوله وهل ان منع) أى وهل محل اخذ العطية فى الدين ان منع لأجل وفائه والا فلا تؤخذ فيه بل تكون للسيد (قوله أو يقضى دينه منها مطلقاً) أى وهو الظاهر كما قاله شيخنا فى حاشيته (قوله تأويلان) الاول للقابى والثانى لابن ابي زيد قال عبق وخش هما جريان فيما منع بعد قيام الغرماء وأما ما منع قبل قيامهم فهو للسيد قال بن قديم فى وهذا القيدت قال طمى ولم أره لغيره ولا سلف له فيه ولا معنى له بل لا فرق بين ما منع قبل قيامهم بعده فى جريان الخلاف كما هو ظاهر اطلاق الأئمة انظر بن (قوله لدخولها فى المال المأذون) أى الذى

(٣٩) - دسوقى - لث (كمطية) مصدر مضاف لمفعوله أى كاعطاء الغير له عطية تؤخذ فى دينه (وهل) إن 'منح' للدين أى لأجل قضائه والا فكخرجه تكون للسيد (أو) يقضى دينه منها (مطلقاً تأويلان) وأخرج من قوله وأخذ ما يده قوله (لا غلته) الحاصلة بعد الاذن فى التجارة بخلاف التى قبله فتؤخذ لدخولها فى المال المأذون ضمناً

(ووقته) لان دين الغرماء تناق بدمته لا برفته (وان لم يكن) للأذنون (غريم فسكرهم) أى فهو كغير المأذون لسيدته امتناع ماله وله الحجر عليه بغير حاكم (٣٠٦) (ولا يمكن) عبد (ذمى) أى يحرم على سيده تمكينه (من تحجر فى كخمر)

أذن له فى التجرفيه (قوله ورفته) مثل رفته فى كون الغرماء لا يأخذون دينهم من ثمنها أرض الجنابة عليه فلا يؤخذ فى دينه (قوله تعلق بدمته) أى ولهذا إذا فضل من دين الغرماء فضلة فاتهم بدينها ذمته إذا عتق يوما ما (قوله وان لم يكن غريم الخ) أى وأما إذا كان له غريم فليس للسيد أن يتزاع إلا ما فضل بعد وفاة الدين فإن لم يفضل شيء فلا يتزاع شيئا (قوله وله الحجر عليه بغير حاكم) نحوه - أح وهو غير صواب لما تقدم من أن الحجر عليه كالحر وقد نص فى المدونة والجواهر على أنه لا يحجر عليه إلا عند الحاكم كالحر سواء كان عليه دين مستغرق أم لا فالأولى تقرير كلام المصنف هنا بالاتزاع فقط كما قبله ثم انظر طنى اه بن * والحاصل أن الرقيق محجور عليه بالأصالة لسيدته فإن أذن له فى التجارة انتك ذلك الحجر عنه فإن أريد الحجر عليه بعد ذلك لدين مستغرق أولا فلا يحجر عليه إلا الحاكم (قوله ان انجر لسيدته) أى بمال السيد أو بمال العبد (قوله لان تجارتها بمنزلة تجارة السيد) أى لانه وكيل عنه فان مكنته السيد من ذلك وباع ما ذكر لدمى أو لمسلم تصدق بالثمن أدبا للسيد - سواء قبض العبد البائع الثمن أم لا على الموعول عليه كما فى الميج (قوله ولا تجبر) عطف على قوله لدمى أى لا مفهوم لدمى ولا تجبر (قوله كالتوكيل على التقاضى والسلم) أى فإذا وكل عبده المسلم أو الكافر على قبض ماله من الدين أو على سلم دراهم فى سلع فانه لا يمكن من أخذه الحجر أو الخنزير قضاء عن الدين ولا يمكن من السلم فيما (قوله بماله) أى لا بمال السيد ولا منع اتفاقا هذا ظاهره والذى فى حاشية شيخنا جريان القولين فيما إذا انجر العبد لنفسه سواء كان بماله أو بمال السيد وهو ظاهر المصنف (قوله فى تمكينه) أى وهو يعتمد بناء على عدم خطاب الكفار بفروع الشريعة فهو مشهور مبنى على ضيف ويدل لهذا القول قول المدونة فى السلم الثانى ولا يمنع المسلم عبده النصرانى من شرب الخمر وأكل الخنزير أو بيعهما أو شرائهما أو آتى الكنيسة لان ذلك دينهم اه عياض قيل مراده بعبده هنا مكاتبه إذ لا تحجير له عليه وقيل هو فى مأذون يتجر بمال نفسه وقيل فيما تركه له سيده توسعة له اه وإذا علمت هذا تعلم أن ما حمل عليه طنى كلام المصنف من أن المراد بعدم التمكين منع أخذ السيد ما آتى به من الثمن وبالتمكين جوازه لا حقيقة التمكن إذ لا يجوز له تمكينه من التجبر مطلقا فيه نظرا بين (قوله تناوله) أى أخذ ما آتى به من الثمن إذا أراد اتزاع ما يديه (قوله وعدم تمكينه) أى وعليه فلا يحل للسيد أخذ ما آتى به من الثمن (قوله او من تنزل منزله) أى كحامل ستو المحبوس للقتل وحاضر صف القتال (قوله ولو لم يغلب) أى ولو لم يحصل الموت به غالبا والحاصل أن المذنب على كثرة الموت من ذلك المرض بحيث يكون الموت منه مشهرا لا يتعجب منه ولا يلزم من كثرة الموت منه غلبة الموت به يقال فى الشيء أنه كثير إذا كان وجوده مساويا لعدمه والغلبة اخص من ذلك (قوله فكأن الروح الخ) أى أن ذلك المرض ينحل به البدن وضعفه ويتردى منه أن الروح تنسل الخ (قوله مرض معوى الخ) كذا فى القاموس والذى ذكره داود الحكييم فى النزهة أنه ربيع غليظ يحبس فى المعى (قوله نسبة للمعوى) بكسر الليم واحد الامعاء أى المصارين بمحولة فيها لا فى المعدة (قوله وحى قوية) أى وهى الحمى للطبقة بكسر الباء ويسمى أهل مصر بالنوشة (قوله ودخلت فى السابع ولوى يوم) أى فلو تبرعت بعد الستة وقبل تمام اليوم الذى هو من السابع بأن كان فى اثنا عشر كان تبرعها ماضيا خلافا لظاهر المصنف من أنها بمجرد تمام الستة تمنع من التصرف ولو لم تدخل فى السابع لأن قوله وحامل ستة معناه حامل منسوب للستة ومتى أتت على جميعها تنسب اليها ويكفى فى العلم بيلوغها الستة أشهر إخبارها بذلك ولا يسئل النساء (قوله فالملطوف محذوف) لا يقال أن عطف العامل

وخنزيرها لا يباح تملكه (ان انجر لسيدته) لأن تجارتها بمنزلة تجارة السيد ولا مفهوم لدمى بل عبده المسلم كذلك وإنما خصه بالدمى ليقرب عليه ما بعده ولا تجبر بل غيره كالتوكيل على التقاضى والسلم ونحوه كذلك (والا) بتجر لسيدته بل لنفسه بماله (قولان) فى تمكينه وعليه فيحل للسيد تناوله وعدم تمكينه ثم ذكر السبب الخامس من أسباب الحجر وهو المرض المخوف فقال (وعلى مريض) أو من تنزل منزله بدليل تحمله للقسمين (حكم الطب) أى أهله العارفون به (بكثرة الموت به) أى بسببه أو مئة ولولم يخلب (كليل) بكسر السين مرض ينحل به البدن فكأن الروح تنسل معه قليلا قليلا (وقولنج) بضم القاف وسكون الواو وفتح اللام وتكسر مرض معوى مؤلم يصر معه خروج الفائط والريح وقوله معوى بكسر الميم وفتح السين نسبة للمعوى (وحى قوية) حارة تجاوز العلة فى الحرارة مع ازعاج البدن والمعاومة

(وحامل ستة) أى أتمها ودخلت فى السابع ولو يوم هذا هو الراحح خلافا لظاهره (ومحبوس لقتل) ثبت عليه بالينة أو الاعتراف وأما الحبس لمجرد الدعوى ليستبرأ أمره فلا يحجر عليه (أو) مقرب (قطع) لا محبوس له فالملطوف محذوف (إن خيف الموت)

يعنى ان من قرب ان تقطع يده أو رجله وخيف بالقطع موته فانه يحجر عليه (وحاضر صف القتال) واد لم يصب بجرح (لا) خفيف مرض (كجرب) ورمداً أو ضرب أو حمى يوم بعد يوم من كل الايشأعته موت عادة (و) حجر على (مُلَجِّج) أى سائر في التبعة (يحجر) ملج أو غيره ونوعاً أحسن العوم (ولو حصل الهول) (٣٠٧) أى الفزع بشدة الريح وغيرها والحجر

على المريض الخوف (فى غير مؤتته وتدويه) لافهما لأن بهما قوام بدنه (و) غير (معاوضة مالية) لامية كقراض ومساقاة وبيع وشراء ونحوهما فيه تنمية ماله فان حان فى المالية فمن ثلثه ان مات وكانت لغير وارث والا بطلت (ووقف تبرعه) ان تبرع ولو ثلثه ولا ينفذ (إلا) ان يكون تبرعه (مال) أى من مال (مأمون) أى لا يحصى تقديره (وهو العقار) كدار وأرض وشجر فلا يوقف بل ينفذ الآن حيث حمله الثلث بأن يأخذه للتبرع له به ولا ينتظر بالموت فان حمل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً فان مات لم يمس غير ما نفذ وإن صح نفذ الجميع (فان مات) من وقف تبرعه لعدم أمن ماله (فمن الثلث) يوم التنفيذ إن حمله والا فاحمله لأنه معروف منه فى مرضه (وإلا) يمت بأن صح (مضى) تبرعه ولا رجوع له فيه وليست الوصية من التبرع الذى فيه التفصيل لانها توقف

المحذوف الذى بقى معموله من خصوصيات الواو كما قال ابن مالك: وهى انقردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله لانا نقول ذكر غير ابن مالك أن أو مثل الواو فى ذلك (قوله) وخيف بالقطع موته) فيه انه متى خيف بالقطع موته ترك القطع فاذكره من الشرط مشكل وأجيب بأنه يفرض فى المقطوع للحرابة فانه يجوز أن يقطع ولو خيف موته لأن القتل أحد حدوده فاذا قرب للقطع وخيف موته من القطع فانه يحجر عليه حينئذ (قوله صف القتال) أى حضر صف القتال فهو معمول المحذوف أو هو مجرور بإضافته لحاضر واحترز بصف القتال عن حضر صف النظارة بكسر النون وتخفيف الظاء أو صف الرد فانه لا يحجر عليه وصف النظارة هم الذين ينظرون الغلوب من المسلمين المجاعدين فينصرونه وصف الرد هم الذين يردون من فر من المسلمين أو يردون أسلحتهم اليهم (قوله ملجج) بكسر الجيم الأولى مشددة اسم فاعل (قوله أحسن العوم) أى وأما من لا يحسن العوم فانه يحجر عليه إذا كان غير سفينة لأن كان بها (قوله ولو حصل الهول) رد بلو على من قال بالحجر عند حصول الهول (قوله على المريض الخوف) أى الخوف عليه للموت من ذلك المرض وقوله على مريض أى ومن تنزل منزلته (قوله فى غير مؤتته الخ) الحاصل ان المريض لا يحضر عليه فى تدويه ومؤتته ولا فى المعاوضة المالية ولو بكل ماله وأما التبرعات فيحجر عليه فيها إذا كانت بزائد عن الثلث وأما تبرعه بالثلث فلا يحجر عليه فيه ومن قبيل التبرعات النكاح والخلع فيمنع من ذلك كنع التبرعات وكذلك صلح القصاص فاذا جنى جناية ومرض وأراد أن يصالح بالدية فلا يمكن من ذلك إذا كانت أزيد من الثلث ويمكن لأرباب الجناية من القصاص (قوله فمن ثلثه) أى تنفذ تلك الحباة من ثلثه فان وسعها مضت بتمامها وإن لم يسعها نفذ منها عمل الثلث فقط وتعتبر الحباة يوم فعلها لا يوم الحكم فحوالة السوق بعد فعلها بزيادة أو نقص (قوله وإلا بطلت) أى ولو حملها الثلث لأنها عطية لو ارث فى المرض (قوله ووقف الخ) حاصله ان المريض مرضاً مخوفاً إذا تبرع فى مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف فان مات قوّم بعد موته ويخرج كله من ثلثه ان وضعه كله وإلا أخرج ما وسعه الثلث فقط وان صح ولم يمت مضى جميع تبرعه هذا اذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالحيزان والعروض وأما لو كان ماله الباقي بعد التبرع مأموناً وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر فان ما قبله من عتق أو صدقة لم يوقف وينفذ ما حمله ثلثه عاجلاً ووقف منه ما زاد ثم إن صح نفذ الجميع وإن مات لم يمس غير ما نفذ (قوله لانه معروف الخ) أى وكل معروف صنع فى المرض فانه انما ينفذ من الثلث (قوله وإلا مضى تبرعه) أى ولو كان زائداً على الثلث وقوله ولا رجوع له فيه أى لانه بطل ولم يحمله وصية (قوله الذى فيه التفصيل) أى بين كونه تارة يوقف لموته وأوصيته وتارة لا يوقف وينفذ حالا (قوله لانها) أى الوصية توقف مطلقاً أى سواء كان مال الوصى مأموناً أو غير مأمون (قوله وعقبه بالخامس) أى وذكره عقب الخامس وهو المرض (قوله وحجر على الزوجة) هى وحجر الشرع على الزوجة لزوجها لا لأبيها ونحوه (قوله أو لى السفية) أى لولى الزوج السفية (قوله ولو كان الزوج عبداً) أى فالحجر له لالسيد بخلاف الزوج السفية وكذلك الصغير فان الحجر على زوجته لوليه لانه

مطلقاً وله فيها الرجوع ثم ذكر السبب السادس للحجر وهو الزوجية وعقبه بالخامس لما ذكرناه من ان الحجر فيها فبازاد على الثلث من أنواع التبرعات فقال (و) حجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة بدليل ما قدمه من حجر السيد على رقيقه والولى على السفية (لزوجها) البالغ الرشيد أو لى السفية (ولو) (كان الزوج) عبداً

لأن القرض من مالها التَّجْمُلُ به والزَّوج (٣٠٨) ولو عبد له حق في التَّجْمُلِ من مالها دون سببه (في تبرع زاد على ثلثها) ولو بعث

حلفت به وحلفت فله رده ولا يعتق منه شيء (وإن كان تبرعها حاصلاً بكفاة) أي ضمان منها لأجنبي لا لزوجها فيسألها لانه لا يحجر على نفسه لنفسه فان قالت اكرهني لم تصدق وهذا في غير ضمان الوجه والطلب فله منها مطلقاً بلغت الثلث أولاً (وفي) جواز (إقراضها) أي دفعها لالا قرضا لأجنبي يزيد على ثلثها بغير إذن زوجها لرده لها فهو كبيعها أو منعه لانه معروف كالمبة ولانها قد تخرج لمطالبتها (قولان) الاظهر الاول وأما دفعها لالا قراضاً لعامل فليس فيه قولان لانه من التجارة (دهو) أي تبرعها بزيادة الثلث (جائز) أي ماض (حق برد) أي حق برد الزوج جميعه أو ما شاء منه على للشهور ومقابله مردود حتى يجزئه (فمضى) جميع ما تبرعت به (إن لم يعلم) الزوج بتبرعها (حتى تأبعت) بطلاق وأولى ان يعلم وسكت (أومات) أحدها) ولولة أومات لكفي دخول موته تحت تأبعت (كعتق العبد) رفيقه ولم يعلم سيده حتى أعفاه فيمضي إذا لم يستثن ماله (و) كتبرع مدين بشيء قبل

(قوله لان القرض) أي المقصود من مالها التَّجْمُلُ به أي زوجها والزَّوج ولو عبد له حق في التَّجْمُلِ بماله دون السيد ان قيل يلزم على هذا أن الزوج إذا كان معها أن يكون الحق له في الحجر دون وليه وقد مر أنه لوليها فجوابه أن السفيه قد تموت زوجته فيرتها فلذا كان الحجر والنظر في تبرعها لولي خلاف العبد فان زوجته إذا ماتت لا يرثها وإنما له التَّجْمُلُ حال حياتها فلذا كان الحجر له دون سيده تأمل (قوله في تبرع) احتزبه عن الواجبات عليها من نفقة أبيها فلا يحجر عليها فيه كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت بذلك ضرر الزوج عند ابن القاسم خلافا لما روى عن مالك من رد الثلث إذا قصدت به ضرر الزوج واختاره ابن حبيب وعمل الحجر عليها في تبرعها بزيادة الثلث إذا كان التبرع لغير زوجها وأما له أن تهيب جميع ماله ولا اعتراض عليها في ذلك لأحد انظر شب (قوله ولو بعث) أي ولو كان تبرعها بأزيد من الثلث بعث (قوله لانه لا يحجر على نفسه لنفسه) أي فإذا ضمن ما يزيد على ثلثها فان كان المضمون غير الزوج موسراً كان أو معدماً كان للزوج رد الضمان من أصله وان كان المضمون زوجها كان الضمان لازماً وليس للزوج رد ضمانها له وهذا هو المتمدن يأتي في باب الضمان من أن ضمانها زوجها كضمانها لأجنبي وحينئذ فللزوج أن يرد كفالتها له بما زاد على ثلثها كما يرد كفالتها لأجنبي إذا كفلته فبما زاد على الثلث فهو ضعيف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله فان قالت) أي الزوجة أكرهني أي الزوج على ضمانه لم تصدق (قوله وهذا) أي التفصيل بين كون المضمون زوجها أو غيره وكون ماضته قدر الثلث أو أكثر (قوله في غير ضمان الوجه والطلب) أي وهو ضمان المال (قوله فله منها) أي وأما فله منها منها لانهما يؤديان للخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس (قوله مطلقاً) أي للزوج أو الأجنبي (قوله وفي جواز إقراضها) أي وحينئذ فليس لزوجها رده (قوله أو منعه) أي وحينئذ فلزوجها الحر أو العبد أن يحجر عليها في ذلك (قوله قولان) قال بعضهم وبغضى أن يكون إقراض المريض مرضاً مخوفاً كإقراض الزوجة في جريان الخلاف المذكور (قوله فليس فيه الخ) أي بل هو جائز اتفاقاً (قوله وهو جائز حتى يرد الخ) حاصله أن تصرف الزوجة والعبد والمدين محمول على الاجازة حتى يرد وحينئذ فيمضي تبرع الزوجة بزيادة الثلث إذا لم يعلم به الزوج حتى زالت الزوجية بطلاق بائن أو موت أحدهما وكذا يمضي تبرع العبد إذا لم يعلم به السيد الا بعد عتقه وكذا يمضي تبرع الدين إذا لم يعلم به الغرماء الا بعد وفاء الدين (قوله فمضى الخ) هذا من ثمرات ما قبله (قوله وسكت) أي لم يرد ولم يمض حتى تأبعت وقوله حتى تأبعت بطلاق أي بائن أو رجعي وانقضت العدة لا ان لم تنقض لان الرجعية زوجة مادامت في العدة اه شب (قوله كعتق العبد رفيقه) هذا يقتضي ان عتق مصدر متمدن مع انه مصدر عتق الثلاثي وهو لازم لان التمدن انما هو اعتق الرباعي ومصدره الاعتاق وكأن الشارح جعل عتق اسم مصدر الرباعي بمعنى اعتاق فيضاف للمفعول والاولى أن يجعل من اضافة المصدر لتفاعله وانه لازم لا يطلب فمولا أي كأن يقع العتق على العبد بعد ان تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يعلم سيدها فانها تضي ولذا قال ابن غازي كما يمضي تبرع العبد إذا لم يعلم سيده حتى عتق انظر بن (قوله فيمضي الخ) هذا صريح في ان أفعال العبد محمولة على الاجازة حتى يرد سيده (قوله كتبرع مدين) أي بصدقة أو عتق أو وقف (قوله حتى وفي دينه) أي فلو علم الغرماء بتبرعات الدين وردوها وبقيت يده حتى أوفاهم ديونهم فان تلك التبرعات تكون ماضية لان رد الغرماء رد إيقاف لا ابطال وأما لو تلفت يده قبل وفاء الدين فلا يلزم بدله (قوله ولهم رد الجميع) هذا مبين لاجمال قوله وعلى الزوجة الخ فللمعارضة اه شب

(قوله)

(وفاء الدين) ولو لم يعلم غريمه به حتى وفي دينه وتبرعه ماض ليس للغير رده (وله) أي للزوج

(رد الجميع إن تبرعت بزيادة) على ثلثها وله امضاؤه وله رد الزائد فقط الا أن يكون تبرعها بحق لشخص واحد فليس له إلا

رد الجميع أو إجازته لا رد الزائد فقط لئلا يلزم عتق الثالث بعض الاستكمال (وليس لها (٣٠٩) بدلت تبرع إلا أن يمد ما بين

التبرعين عام على قول أو نفسه على آخر فلها التبرع من الثلثين الباقيين وكانه للبعد صار مالا برأسه لم يقع فيه تبرع والله أعلم [درس]

باب في أقسام الصلح

وأحكامه وما يتعلق به (١)

(الصالح) ثلاثة أقسام عن إقرار

وسكوت أو إنكار وهو إما

بيع أو إجارة أو هبة

وبين هذه الثلاثة في الصلح

عن الإقرار بدليل ذكره

السكوت والإنكار بعد

فقال (على) أخذ (غير

للدعى) به (بيع) لثبات

للدعى به (٢) فيشترط فيه

شروط البيع وانقضاء

موافقه كدعواه بمرض

أو بغيوان أو طعام فأنقر

به ثم صالحه على دنانير أو

دراهم قدراً أو على عرض

أو طعام مخالف للمصالح

عنه كذلك فهو معاوضة

فإن اختل شرط (٣)

البيع كصلحه عن عبد

شوب بشرط أن لا يلبسه

أو لا يبيعه أو بشئ

مجهول أو لأجل مجهول

أو شئ

(١) قول الشارح وما يتعلق

به أي من المستطردات

المشار لها بقوله كسكاج

وخلع الخ اه (٢) قوله

لثبات المدعى به الأحسن

(قوله رد الجميع) أي لأنها لما تبرعت بالزائد حملت على أن قصدتها إضرار الزوج فقصدت بتقيض قصدتها فاندفع ما يقال أنه قد مر أن الزوج ليس له رد الثلث عمقته أنه لا يرد إلا الزائدات تقرير عدوى وظاهر قوله أنه رد الجميع أي ولو بعد مدة طويلة وعبر كذلك كما قرر شيخنا وما ذكره المصنف من أن للزوج رد الجميع هو المشهور من المذهب خلافاً لمن قال ليس له إلا رد الزائد على الثلث أو إجازته ولا كلام له في الثلث كورثة المريض (تنبيه) رد الزوج رد إيقاف على العتد كما هو مذهب المدونة ورد إبطال عند الشهب وأما رد العتد فهو رد إيقاف باتفاق ورد الولي الشامل للسيد لأفعال مجبوره فهو رد إبطال باتفاق قال ابن غازي رحمه الله تعالى:

أبطال صنيع العبد والسفيه برد مولاه ومن يليه

وأوقن رد القريم واختلف في الزوج والقاضي كبذل عرف

أي للقاضي حكم من ناب عنه فإن رد على الدين بإيقاف أو على المحجور فأبطال (قوله) إن تبرعت بزائد على ثلثها (ظاهره) ولو كانت الزيادة يسيرة وهو كذلك (قوله) رد الزائد فقط وهذا بخلاف المريض إذا تبرع بزائد عن ثلثه فليس للوارث رد الجميع بل رد الزائد عن الثلث فقط وأجازة الجميع والفرق بين المرأة والمريض أن المرأة قادرة على إنشاء ما يبطله الزوج بعد مدة بخلاف المريض (قوله) على قول (أي على قول ابن سهل وقوله على آخره) وهو قول أصبغ وابن عرفة وحكي عرج ترجيح الأول حيث قال قيل وهو الأرجح ورجع الثاني الشيخ إبراهيم اللقاني قال شيخنا والظاهر أن العتد قول أصبغ لأنه تليذ أصحاب الإمام كابن القاسم وأشبه وابن وهب فهو أدري بأقوالهم خصوصاً وقد قبله ابن عرفة وأما ابن سهل فهو من المتأخرين

باب الصلح

(قوله وهو) أي الصلح من حيث هو (قوله) أما بيع الخ (لأن المصالح به إن كان مغايراً للمدعى به وكان ذاتاً فهو بيع وإن كان منفعة فهو إجارة وإن كان بيع المدعى به فهو هبة وهذه الأقسام الثلاثة تجري في الصلح على الإقرار وعلى الإنكار وعلى السكوت أما جريانها في الإقرار فظاهر وأما في الإنكار فبالنظر للمدعى به والمصالح به وأما في السكوت فلأنه راجع لأحدهما أي الإقرار أو الإنكار لأن المدعى عليه في الواقع إما مقر أو منكر فقول الشارح بين هذه الأقسام الثلاثة في الصلح على الإقرار أي وإن كانت تجري أيضاً في الصلح على السكوت وعلى الإنكار وإنما أفرد المصنف الإنكار والسكوت بالذكر فيما يأتي حيث قال أو السكوت أو الإنكار ولم يقتصر على ما هنا ويعمم في قوله هنا الصلح الخ أي كان على إقرار أو سكوت أو إنكار لأفرادهما عن صلح الإقرار بشروط ثلاثة ذكرها المصنف (قوله) به) أشار بهذا إلى أن كلام المصنف من باب الحذف والإيصال لا أنه من باب حذف نائب الفاعل إذ لا يجوز وقوله بيع لثبات المدعى به أي أن كان للآخوذ عوضاً عنه ذاتاً وسواء كان المدعى به معينا أم لا فهذا مجمل سياقاً تفصيله بقوله وجاز عن دين الخ فكان ينبغي أن يفرغه بالقاء فكان يقول بيع أو إجارة فلا بد في الجواز أن يكون للآخوذ تصح المعاوضة به عن المدعى به بأن يكون به في البيع معلوماً وفي الإجارة معينا حاضراً (قوله) فيشترط فيه شروط البيع (أي من كون كل من المدعى به والآخوذ عوضاً ظاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه إلى آخر ما مر من الشروط) (قوله) قدراً (أي علم أنه إنما يحتاج لهذا إذا كان المصالح عنه في التمة لئلا يلزم فسخ الدين في الدين وأما إن كان المدعى به معيناً فلا يشترط كون المصالح به قدراً (أي قدراً) وأما لأجل فيمنع لرب النساء (قوله) فهو معاوضة (أي

للمدعى به بالمصالح به إن كان ذاتاً لأن المدعى به لا يكون إلا ذاتاً اه (٣) قوله فإن اختل شرط البيع للناسب أن يزيد بعده

أو وجد مانعه ويكون قوله كصلحه الخ مثلاً للثاني وقوله أو بشئ مجهول الخ مثلاً للاول اه كتبه محمد عليش

نجس أو غير مقدور على تسليمه لم يصح (٣١٠) (أو إجارة) أو للتبويب أى أن الصلح على غير المدعى به إن كان بمنافع

جائزة إذ هو كبيع عرض أو حيوان أو طعام بقدر أو بعرض يخالف له أو بطعام يخالف له تماماً
(قوله أو إجارة) أى بالمدعى به أى إجارة للمنافع المصالح بها الذات المدعى بها (قوله فإن كان المدعى به معينا الخ)
حاصله أن المصالح به إذا كان منافع فلا بد أن يكون المدعى به معينا حاضراً ككتاب مثلاً تدعيه على
زيد وهو يده فيصالحك بسكنى دار أو خدمة عبد فلو كان المدعى به ديناً في الذمة كدراهم فلا يجوز
انصالح عليها بمنافع لانه فسخ دين في دين وأما إن كان المصالح به ذاتاً فلا بد أن يكون المدعى به معلوماً
وإلا كان بيع مجهول بقول الشارح فإن كان المدعى به معينا أى حاضراً يبد المدعى عليه
(قوله كهذا العبد وهذه الدابة) أى أو هذا الكتاب الحاضر (قوله بمنافع معينة) أى كسكنى هذه الدار أو
خدمة هذا العبد سنة وقوله أو مضمونة أى كسكنى دار أو خدمة عبد سنة (قوله لانه فسخ دين في
دين) أى لأن الذمة وإن لم تقبل المعين تقبل منافعه كما مر وقبض الاوائل ليس قبضاً للأوخر
كما هو قول ابن القاسم (قوله وأما الصلح الخ) مقابل لمحدوف أى ولا يشترط في كل من الصلح على
الاقرار والسكوت غير شروط البيع إن كان بيعاً وغير شروط الإجارة إن كان إجارة وأما الصلح
على الإنكار الخ (قوله وإبراء منه) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالهبة حقيقة حتى يحتاج فيها
للقبول من المدعى عليه قبل موت الواهب الذى هو المدعى بل المراد بها الإبراء وحيداً فلا يشترط
قبول ولا تجديد حيازة على العتد فإذا أبرأت زيداً عما عليه صح وإن لم يقبل خلافاً لما في خش من أن
الإبراء يحتاج لقبول وإن لم يحتاج لحيازة والهبة تحتاج لهاماً اه تقرير عدوى (قوله وجاز عن دين)
الانصب فيجوز بقضاء التبريع بدل الواو لان هذا مفصل لا جمل قوله يبيع وموضح له
(قوله أى بما تصح به المعاوضة) أى عن الدين وإنما تصح المعاوضة عن الدين إذا انتفت أوجه
الفساد من فسخ الدين فى الدين والنساء وبيع الطعام قبل قبضه والصرف المؤخر وضع وتمجل كما
ذكره الشارح وعرف المدعى قدر ما يصالح عنه فإن كان مجهولاً لم يجز وهذا شرط فى كل صلح كان
بيعاً أو إجارة ولذا اشترط فى المدونة فى صلح الزوجة عن أرثها مرقها بجميع التركة اه لكن إذا أمكن
معرفة ذلك فإن تعذرت جاز على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور كما نقله ح عن أبى الحسن
(قوله كدعواه عرضاً أو حيواناً أو طعاماً) أى كدعواه بأن ما ذكر دين عليه من قرض أو سلم
(قوله ويمنع الخ) أى ويمنع الصلح عن الدين بما لا يباع به كصلحه بمنافع أو بمؤخر مما ذكر من الدراهم
والدنانير أو العرض أو الطعام المخالف عن دعواه بعرض أو حيوان أو طعام من بيع أو قرض
وهذا يلائم لمفهوم المتن (قوله لئلا يؤدي إلى فسخ دين فى دين) أى إذا صالحه عما يدعيه
عليه من المال أو العرض أو الحيوان أو الطعام الدين بسكنى دار أو خدمة عبد (قوله أو صرف
مؤخر) أى كالأصلح عما يدعيه عليه من الدنانير التى فى ذمته من قرض أو من بيع بضعة مؤجلة
(قوله أو نساء) كالأصلح عما يدعيه عليه من القمح الدين بشعير مؤجل (قوله ورد الممنوع الخ)
ما ذكره من رد الصلح الممنوع إن كان قائماً ورد قيمته أو مثله إن فات الرجوع للخصومة وهو الذى
يفيده كلام ولد ابن عاصم فى شرح تحفة أبيه ونصه الصلح بالحرام مفسوخ فيرد إن عثر عليه قبل أن
يفوت فإن فات ردت قيمته أو مثله كما فى البيع الحرام ثم رجع على صاحبه فى دعواه الأولى إلا أن
يصطلحاً صلحاً آخر بما يجوز به الصلح (قوله ورد) أى الصلح بمعنى التمسك المصالح به وقوله الممنوع
أى الذى يمنع الصلح به وقوله إن كان قائماً أى إن كان ذلك الصلح بمعنى المصالح به قائماً وقوله وقيمتها أى
وردت قيمة الصلح بمعنى المصالح به أو مثله إن فات وسكت الشارح عن الصلح اذ اوقع بمختلف فيه
بالجواز والمنع والمعتد أنه ينفذ ولو أدرك بعد ثبات قبضه وهو قول مطرف خلافاً لعبد الملك بن الماجشون

فهو إجارة للمصالح به
فيشترط فيها شروطها
فإن كان للمدعى به معينا
كهذا العبد أو كهذا الدابة
جاز صلحه عنه بمنافع
معينه أو مضمونه لعدم
فسخ الدين فى الدين وإن
كان للمدعى به غير معين
بل كان مضموناً فى الذمة
كدينار أو ثوب موصوف
فأقر به لم يجز الصلح عليه
بمنافع معينة ولا مضمونة
لأنه فسخ دين فى دين
وأما الصلح عن إنكار
فسيذكر له المصنف ثلاثة
شروط زيادة على شروط
البيع والإجارة (و) الصلح
(على) اخذ (بضعة) أى
للمدعى به (هبة) للبعض
للتروك وإبراء منه
(و) جاز (الصلح) (عن)
دين بما يباع به
ذلك الدين أى بما تصح
به للمعاوضة كدعواه عرضاً
أو حيواناً أو طعاماً
فبصالحه بدنانير أو دراهم
أو بهما أو بعرض أو بطعام
مخالف للمصالح عنه تماماً
وبمنع منافع كسكنى دار
أو بمؤخر لئلا يؤدي إلى
فسخ دين فى دين أو صرف
مؤخر أو نساء وكذا إن
أدى إلى بيع الطعام قبل
قبضه كصلحه عن طعام
من يبيع بدراهم أو غيرها
أو أدى إلى وضع وتمجل

كصلحه عن عشرة دنانير أو دراهم أو أثواب مؤجلة بثانية تماماً ورد الممنوع إن كان قائماً وقيمتها أو مثله إن فات ورجعاً للخصومة حيث
لئلا يكون تمهيداً للفساد * ولما فرغ من الصلح عما فى الذمة أعقبه بصرف ما فى الذمة بقوله (و) جاز (عن) ذهب بورق وعكسه إن خلا

أى المصالح عنه وبه بأن لا يشترط تأخيرها (وعجل) فان اشترط تأخيرها فسدت ولو عجل وكذا إذا أخر ولم يشترط التأخير لما فيه من الصرف المؤخر ومثل لقوله وعلى بضه هبة بقوله (كثاثة دينار ودرهم) واحد (٣١١) صولح بها (عن مائتيهما) أى عن مائة

دينار ومائة درهم ادعى بهما فقررهما فيجوز لأنه تركه تسعة وتسعين درهما وسواء أخذ منه الدرهم نقداً أو آخره به وكذا المائة لأنه لا مباحة هنا وإنما هو قضاء للبعض وبه الباقى وكلام المصنف ظاهر إن صالح بمعجل مطلقاً أو وجب والصالح على اقرار لا على انكار لأنه لا يجوز على ظاهر الحكم (و) جاز الصالح بماله (على الاقتداء من يمين) أى عنه أى يجوز الاقتداء بماله عن يمين توجبت على المدعى عليه ولو علم براءة نفسه وبعد ذلك الاقتداء صلحا (أو السكوت) أى جاز الصالح عن مقتضى السكوت من حبس أو تعزير كأن ادعى عليه بشىء فسكت ثم دفع له شيئاً على أن يترك الدعوى وهو عند ابن عمر كالاقرار والانكار فيعتبر في الشروط الثلاثة الآتية على مذهب الامام وإنما جعله مثلاً لأنه يحتملها فأعطى حكمها ولو ادعى عليه بدینار فسكت فصالحه على درهم مؤخر لم يجوز بالنظر لدعوى المدعى وأما بالنظر للمدعى عليه فيجوز لاحتمال

حيث قال ينفسخ إن أدرك محدثان قبضه وينفذ مع الطول وذلك كما لو صالحه عن دين بشمرة حائط معينة قد أزهد واشترط أخذها ثمراً فقد سبق أن المتقدم على ذلك فيه خلاف قليل انه سلم فاسد وهو الراجح وحينئذ فيكون الصلح ممنوعاً وقيل إنه يبيع وحينئذ فيكون الصلح جائزاً وأما الصلح بمكروه فهو نافذ اتفاقاً أدرك محدثان قبضه أو بعد طول (قوله أى المصالح عنه) حلوله بحسب زعم المدعى به (قوله وعجل) أى المصالح به ولم يشترط تعجيل المصالح عنه لأنه تحصيل الحاصل تأمل ثم ان مفهوم كلام المصنف عدم اشتراط الحلول والتعجيل في صلحه عن ذهب بمثله وعن ورق بمثله كصلحه عن مائة بخمسين وإنما يشترط أن يكون الصلح عن اقرار وإلا كان فيه سلف جر تعماً فالسلف من حيث إن من أجل ما عجل عدماً مسلفاً والنفع للمدعى باسقاط اليمين عنه على تقدير لو ردت عليه من المدعى عليه (قوله ادعى بهما) أى حالة كونهما حاليين وأما لو كانا مؤجلين منع الصلح بالمائة دينار والدرهم لما فيه من ضعف وتعجل (قوله مطلقاً) أى كان الصالح عن اقرار أو عن انكار (قوله على ظاهر الحكم) أى لأن الصلح على ذلك الوجه يؤدى لسلف من المدعى جر تعماً ووجه ذلك أن المائة دينار والدرهم المأخوذ من صلحا مؤجلان وتأجل لهما عين السلف منه لأن المدعى به حال وقد انتفع هو بسقوط اليمين عنه بتقدير رد اليمين عليه بنكول المدعى عليه (قوله أى يجوز الاقتداء بماله) أشار بهذا إلى أن الصالح عنه اليمين لا الاقتداء منه كما هو ظاهر كلام المصنف وحينئذ فن داخله على الصالح عنه وهى بمعنى عن (قوله ولو علم براءة نفسه) رد ذلك على ابن هشام الحضرمي في قوله ان علم براءة نفسه وجبت اليمين ولا يجوز له أن يصلح لأربعة أمور منها أن فيه اذلال نفسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذله الله ومنها أن فيه اضعاف المال ومنها أن فيه اغراء للغير ومنها أن فيه اطعام المايحل ورد بان ترك اليمين وترك الخصام عز لا اذلال وحينئذ فبذل المال فيه ليس اضعافاً له لأنه لمصلحة وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية اهو جعل الشارح بهرام ما قاله ابن هشام تقييداً وجزم به في شامله قال ح هو غير ظاهر إذ لم أر ما يعارض هذا الاطلاق ولم أر الامايقويه اه بن (قوله أو السكوت) كأن تدعى على شخص بشىء معين فيسكت ثم يصلحك بشىء عمما يقتضيه السكوت ويترتب عليه من حبس وتعزير حتى يقر المدعى عليه أو ينكر فيعامل بمقتضى كل منها (قوله كالاقرار والانكار) أى فيعتبر فيه حكم المفاوضة في الاقرار ويعتبر فيه من الشروط ما يترتب في الانكار وظاهر كلام ابن غازي ان ما قاله ابن عمر ومقابل الراجح والراجع ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار على قول مالك وابن القاسم وقد شرفنا لكهاني ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار فقط من اعتبار حكم المفاوضة فيهما على دعوى المدعى ولا يعتبر في الصلح على السكوت ما اعتبر في الانكار من الشروط الثلاثة قال طي وهو ظاهر إذ لا معنى لاشتراط الشروط الثلاثة فيه على انه كالانكار إذ لا يمكن ان يقال فيه يمنع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر بن (قوله فيعتبر فيه) أى في الصلح على السكوت وقوله الشروط المعتبرة في الانكار (قوله لم يجوز الخ) أى لأنه لا يجوز اخذ الدرهم عن الدنياire مؤجلة لأنه صرف مؤخر (قوله فيجوز لاحتمال انكاره) أى والدرهم إنما دفعها اقتداء عن يمينه فلم يلزم الصرف المؤخر وقد يقال إنه يحتمل أيضاً اقراره وقد قال أولاً انه يعطى حكمهما فالخلق المنع حتى بالنظر للمدعى عليه (قوله وانه من بيع) أى فيه بيع الطعام من بيع قبل قبضه وهو ممنوع وأما

انكاره ولو ادعى عليه يلزب من قرض فسكت فصالحه بدینار لم يجوز بالنظر للمدعى عليه لاحتمال اقراره وأنه من بيع (أو الصلح على الانكار) أى يجوز باعتبار ظاهر الحال وأما في باطن الأمر فإن كان الصادق للسكر فالأخوذ منه حرام كما سيذكره

والإخلال ويشترط للصلح
على السكوت أو الإنكار
ويدخل فيه الاقتداء من
يمين ثلاثة شروط عند الإمام
وهو المذهب اشارة لاثنتين
منها بقوله (إن جاز على
دعوى كل) من المدعى
والمدعى عليه وللثالث
بقوله (و) جاز (على ظاهر
الحكم) الشرعي بأن
لا تكون هناك تهمة فساد
واعتبر ابن القاسم الشرطين
الأولين فقط وأصبح أمراً
واحداً وهو أن لا تتفق
دعواهما على فساد مثال
للتوفى للاثثة أن يدعى
عليه بعشرة حالة فأنكر
أوسكت ثم صالحه فيها
بثانية معجلة أو بعرض حال
ومثال ما يجوز على دعواهما
ويمتنع على ظاهر الحكم أن
يدعى بمائة درهم حالة
فيصالحه على أن يؤخره
بها إلى شهر أو على خمسين
مؤخرة لشهر فالصلح
صحيح على دعوى كل لأن
المدعى آخر صاحبه أو
اسقط عنه البعض وأخره
لشهر والمدعى عليه اقتدى
من اليمين بما التزم إداؤه
هنا الأجل ولا يجوز على
ظاهر الحكم لأنه سلف
بمنفعة فالسلف التأخير
وللمنفعة سقوط اليمين
المنقبة على المدعى عند
الإنكار بتقدير نكول
المدعى عليه أو حلفه

بالنظر لدعوى المدعى فهو جائز لأن غاية ما فيه بيع طعام القرض قبل قبضه وهو جائز وما ذكره من عدم
الجواز بالنظر للمدعى عليه لاحتمال إقراره وأنه من بيع فقيه نظر لا نأخذنا السكوت، منزلة الإقرار
فالمدعى عليه، ووافق للمدعى وطعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه وإن نزلنا منزلة الإنكار كما قال ابن
عمرز وأعتبر فيه الشروط الثلاثة فلا دعوى للمدعى عليه بحال ولا منع من جهته وأما مجرد احتمال
إقراره بأنها من بيع فلا عبرة به ولا أثر له لأنه مجرد تجويز عقلي كالوسوسة لا يبنى عليه حكم فالحق أن
المدعى عليه إذا لم يجب بشيء فالشرط في الصلح أن يجوز على دعوى المدعى فقط فإن لم يجوز على دعواه منع
انظر بن (قوله وإلا إخلال) أي وإلا يكن الصادق في الواقع المكربل المدعى فما أخذه من المنكر حلال
(قوله ويشترط للصلح على السكوت أو الإنكار الخ) هذا بناء على مالا بن عمرز من أن الصلح على السكوت
يشترط فيه ما يشترط في الصلح على الإنكار وقد علمت أنه مقابل للمشهور (قوله ويدخل فيه الاقتداء
من يمين) أي وحينئذ فالشرط راجع للثلاثة كما يدل به وقوعه في كلام المصنف عقبها وإعادة الجار في قوله
وعلى الاقتداء من يمين وكأن المصنف أفرد الاقتداء من اليمين بالذكر مع أنه داخل في الإنكار كما قال
نظراً إلى أن الصلح تارة يلاحظ في نظير أصل الدعوى وتارة يلاحظ لاسقاط اليمين المترتبة عليها
(قوله ثلاثة شروط) وهي أن يكون الصلح جائزاً على دعوى المدعى وعلى دعوى المدعى عليه وعلى ظاهر
الحكم والحق أن هذه الشروط الثلاثة إنما هي معتبرة في الصلح على الإنكار وأما في الصلح على السكوت
فالمشترط فيه إنما هو جوازه على دعوى المدعى كاتقدم (قوله إن جاز) أي الصلح وقوله على دعوى
كل أي على مقتضى دعوى كل من المدعى والمدعى عليه • إن قلت إن القرض أن الصلح على الإنكار
أو السكوت وفي السكوت لم يحصل من المدعى عليه جواب وفي الإنكار إذا أجاب بغير ما ادعى به عليه
كان إقراراً لدعوى • وأجيب بأن المراد أنه لا بد من جوازه على دعوى المدعى عليه سواء قال المدعى
عليه ليس عندي ما ادعى به على وأجيب بغيره أوسكت ولم يجب لكن على تقدير لو أجاب لأجاب بغير
ما ادعى به عليه وتسمية هذا دعوى مجاز إذ هو إقرار فتأمل (قوله وعلى ظاهر الحكم الشرعي) ليس
للمراد به خطاب الله المتعاق بأفعال المكلفين كما قال عقب إذ لا معنى لهذا لأنه لا اطلاع لنا عليه وعلى
تسليمه فقول أن فرضنا أنه الجواز صار الشرط جوازه على ظاهر الجواز ولا معنى له وإن فرضناه غيره
فلا معنى له أيضاً إذ لا يكون الجواز على ظاهر النع مثلاً بل المراد بظاهر الحكم ما ظهر من الأحكام
الشرعية وهي النسب التامة في قولنا تهمة سلف جر نفعا توجب الحرمة تهمة بيع الطعام قبل قبضه
توجب الحرمة والمراد بكون الصلح جائزاً على ما ظهر لنا من تلك الأحكام أن يكون ذلك الصلح ليس فيه
شيء من تلك الأحكام التي ظهرت لنا القتضية للنوع هكذا قرر شيخنا العدوي (قوله وأصبح)
أي واعتبر أصبح (قوله ثم صالحه عنها بثانية معجلة أو بعرض حال) فالصلح جائز لأن الدرام الحالة
يجوز الصلح عنها بدارام حالة أقل منها على ظاهر الحكم وكذلك يجوز بيع الدرام الحالة بالعرض
الحال على ظاهر الحكم لعدم وجود ما يقتضي النع وكذلك على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه
أن لو أقر أن تلك الدرام عليه إذ غاية ما فيه هبة البعض وأخذ الباقي أو أقر أنها ليست عليه لأن غاية ما فيه
أن ما دفعه فداء عن اليمين (قوله أن يدعى بمائة درهم حالة) أي فينكرها المدعى عليه أو يسكت فيصالحه الخ
(قوله فالسلف التأخير) أي من المدعى وقوله سقوط اليمين أي عن المدعى وعلم من هذا المثال
أنه لا يلزم من جوازه على دعواهما جوازه على ظاهر الحكم بل قد يجوز على دعواهما ويمتنع على ظاهر
الحكم (قوله أو حلفه) عطف على اليمين وقوله فيسقط، فرع على الحلف وهذا تنويع في المنفعة المأداة
على المدعى وضهير حلفه للمدعى عليه يعني لو حلف المدعى عليه لسقط دين المدعى عنه فتأخير المدعى له

فيسقط جميع الحق المدعى به فهذا المنوع عند الامام جائز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يمنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من يبيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجلاً أكثر من طعامه أو يترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه فيحكي ابن رشد الاتفاق على فسادته ويفسخ ما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى عليه بشئ قد نأير فينكرها ثم يصالحه على ما نأير (٣١٣) إلى أجل فهذا يمنع على دعوى

المدعى وحده للصرف المؤخر ويجوز على انكار المدعى عليه لأنه إنما صالحه على الاقتداء من اليمين الواجبة عليه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم وأجازة أصبح إذ لم تنفق دعواهما على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أن يدعى بشئ أراد به قبحاً من قرض وقال الآخر إنك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها معجلة فهذا جائز على دعوى المدعى لأن طعام القرض يجوز يمه قبل قبضه ويمتنع على دعوى المدعى عليه لعدم جواز بيع طعام السلم قبل قبضه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم (ولا يحل) (الصلح) (للظالم) في نفس الامر بل ذمته مشغولة للمظلوم فقولهم يجوز الصلح على كذا أي في ظاهر الحال قال ابن عرفة جوازه على الانكار باعتبار عقده وأما في الباطن فإن كان الصادق المنكر

مسقط لذلك فقد جرى اليه نعماً (قوله فيسقط) منصوب بأن مضرة بعد انقضاء العاطفة على مصدر صريح وهو حلف على حد * ولبس عبادة وتقر عيني * (قوله ما يمنع على دعواهما) أي وكذا على ظاهر الحكم فتكون هذه الصورة مجموعة عند الامام وعند ابن القاسم وعند أصبح (قوله فيعترف بالطعام الخ) لا يقال الصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض فلا وجه لادراجه في صلح الانكار واعتبار شروطه فيه لا نأقول لما كان اقرب به غير المدعى به وأمكن أن يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر أدرجوه لذلك في صلح الانكار وجعلوا فيه شروطه بخلاف الاقرار المحض فإن اعتبر فيه جوازه على دعواهما وإن كان يلزم من جوازه على دعواهما في الاقرار المحض جوازه على ظاهر الحكم لكنه حاصل غير مقصود فتأمل (قوله أكثر من طعامه) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه وعلى ظاهر الحكم (قوله بدنانير مؤجلة) أي فيه صرف مؤخر على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله أو بدراهم أكثر) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله فيحكي ابن رشد الاتفاق) أي بين الأئمة الثلاثة مالك وابن القاسم وأصبح (قوله ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده) أي ويلزم استناعه على ظاهر الحكم فالمحترز عنه بقوله وحده الامتناع على دعوى المدعى عليه ونظير هذا يقال في قوله الآتي ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أي لادعوى المدعى وإن كان محتتماً على ظاهر الحكم أيضاً * والحاصل أنه متى امتنع على دعواهما أو دعوى أحدهما كان محتتماً على ظاهر الحكم ولا يلزم من جوازه على دعواهما جوازه على ظاهر الحكم في الانكار فتأمل (قوله فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم) أي ويجوز عند أصبح لعدم اتفاق دعواهما على فساد (قوله ولا يحل الصلح) أي بمعنى الصالح به سواء كان مأخوذاً أو متروكاً فإن كان الظالم هو المدعى حرم عليه الشيء المأخوذ وإن كان الظالم هو المدعى عليه حرم عليه الشيء المتروك وقوله في نفس الأمر أي فيما بينه وبين الله وظاهره أن الصلح لا يحل للظالم ولو حكم له حاكم يرى حله للظالم وهو الواقع لقوله الآتي في القضاء لأحل حراماً (قوله وفرع الخ) حاصله أنه فرع على قوله ولا يحل للظالم فروعاً ثمانية يستبوع للمظلوم فيها تقض الصلح اتفاقاً أو على المشهور واثنان لا يتقض فيهما اتفاقاً أو على المشهور فالتى للمظلوم تقض الصلح فيها اتفاقاً ثلاثة للشبهة الاولى والثانية والرابعة في كلام المصنف والتي له تقض فيها على المشهور ثلاثة الثانية والخامسة والسادسة والتي لا يتقض فيها على المشهور واحدة وهي السابعة والتي لا يتقض فيها اتفاقاً واحدة وهي الثامنة (قوله فلو أقر الظالم منهما بالحق) حاصله أن الظالم إذا أقر بطلان دعواه بعد الصلح بأن أقر المدعى عليه أن ما ادعى به عليه حق أو أقر المدعى ببطلان دعواه كان للمظلوم وهو المدعى في الاولى والمدعى عليه في الثانية تقض ذلك الصلح اتفاقاً (قوله أو شهدت بينة الخ) هذا مقيد بأن يقوم له على الحق شاهدان فإن قدم له به شاهد واحد وأراد أن يحلف معه لم يقض له بذلك قاله الاخوان وابن عبد الحكم وأصبح قوله القليشاني

(٤٠ - دسوق - لث) فالأخوذ منه حرام والإفحلال فإن وفي بالحق يرى وإلا فهو غاصب في الباقي وفرع على قوله ولا يحل للظالم قوله (فلو أقر) (الظالم منهما بالحق) (بعده) أي الصلح فللمظلوم تقضه لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت بينة) (للمظلوم) (لم يملكها) حال الصلح قربت أو بعدت فله تقضه أن حلف أنه لم يملك بها (أو) له بينة بيده جداً بملكها (أشهد) عند الصلح (وأعلن) بأن كان اشهاداً عند الحاكم (أنه يقوم بها) إذا حضرت

وكذا ان لم يعلن كماله بقره قوله (٣١٤) كمن لم يعلن لان علمها وكانت حاضرة أو قرية أو بلدة لأجدا فليس له القيام

بها ولو أشهدوا أعلن (أو) صالح على أنكار لعدم وجود وثيقة ثم (وجبة وثيقة) التي صالح لفتدها (نعمه) أي الصلح ولو حذف بعده الأول لأغناه هذا (قله نقضه) في الأربع مسائل وله إزاءه فان نسبها حال الصلح ثم تذكرها فله نقضه أيضا والقيام بها مع يمينه انه نسب (كمن لم يعلن) عند حاكم واكتفى بالشهادة سرا ان له بينة بعيدة جدا وانه ان حضرت قام بها فله نقضه (أو يقره) للدعي عليه (سرا فقط) ويجعده علانية وأشهد المدعي يمينه على جعده علانية ثم صالحه على التأخير سنة مثلا ليستدعي أقراره في العلانية وأشهد بينة قبل الصلح لم يصلح المدعي عليه انه انما صالحه على التأخير لقره بالحق علانية فله نقضه إذا أقر به علانية ويأخذ حقه عاجلا (على الأحسن فيما) أي في المسئلتين وتسمى هذه البينة بينة استرعاء قال ابن عرفة ونشرط الاسترعاء تقديمه على الصلح فيجب ضبط وقته وشرطه أيضا أنكار المطالب ورجوعه بعد

وابن ناجي في شرح الرسالة اه بن (قوله وكذا ان لم يعلن) الأولى حذفه لان هذه ستأتي آخر الصور وصورة المسئلة أن يقول الظلوم وهو عند الحاكم محضرة جماعة يا أيها الجماعة إن فلانا جحد حتى الذي لي عليه وصالحي على كذا ولي بينة تشهد بذلك الحق إلا أنها غائبة فاشهدوا على أنها إذا حضرت قت بها ولست ملتزما لذلك الصلح فإذا حضرت كان له نقضه اتفاقا بشرط بعدها جدا كإثباته من المدينة أو من مكة لان قربت أو بعدت لأجدا (قوله الأولى) أي للذكر في قول المصنف فلو أقر بعده (قوله فله نقضه) أي باتفاق في الأولى والثالثة والرابعة وعلى المشهور في الثانية ثم ان ظاهر قوله فله نقضه ولو وقع بعد الصلح إبراء وهو ما قاله الناصر وشيخه البرهان اللقاني وحينئذ فيقيد قول المصنف الآتي وان أبرأ فلانا محاله قبله برى مطلقا الخ بما اذا كان الإبراء مطلقا غير مطلق وأما إذا أبرأ مع الصلح على شيء ثم ظهر خلافه فلا يبرأ لانه إبراء معلق على دوام صفة الصلح لا إبراء مطلق فلما لم يتم الصلح وجعل الشارع له نقضه لم ينفعه إبراءه قاله عبق قال العلامة بن وما قاله الناصر من ان له نقضه ولو وقع بعد الصلح إبراء ظاهر إذا وقع مع الصلح إبراء فقط وأما إذا أبرأ مع الصلح والتزم عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له كما ذكره ابن عاشر ونصه قوله فله نقضه ينفي تقييده بما ذكره ابن هرون في اختصار التيطي ونصه فإذا أشهد عليه في وثيقة الصلح انه قد قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحجته داحضة والبيئة التي تشهد له زور والسرعة وغيرها سواء فلا تسمع للمدعي بعد هذا الإبراء بينة سواء كان عارفا بها حين الصلح أم لا وان أسقط هذا التفصيل من الوثيقة فله القيام بينة لم يعرفها اه بن (قوله أو يقره) هو بالرفع عطف على لم يعلن أي وكمن يقره للمدعي عليه سرا لا على مدخول لم ولم يبال للمصنف بتشتيت الفاعل فان ضمير يعلن عائد على من الواقعة على المدعي وضمير يقر عائد على المدعي عليه استكالا على الوقت (قوله وأشهد بينة الخ) أي والحال ان المدعي قد أشهد قبل الصلح وبعد الأشهاد على الانكار بينة أخرى انه انما صالحه على التأخير لأجل ان يقر له بالحق علانية وتكفي بينة واحدة تشهد بالجحد وبانه انما صالحه على التأخير لأجل ان يقر له بحقه علانية وان لم يذكرها انه غير ملتزم لتأخير عند اقراره بحقه علانية لان اشهاده على انه انما صالحه على التأخير لإقراره بالحق علانية يتضمن كونه غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية (قوله ويأخذ حقه عاجلا) أي ولا يلزم ما التزمه من تأخير به لا اقرار للمدعي عليه (قوله على الأحسن فيما) أي في المسئلتين اللتين بعد الكاف وأشار بقوله على الأحسن بالنسبة للثانية لفتوى بعض أشياخ شيخه بذلك وهو قول سحنون ومقابله لمطرف كافي التوضيح وأما بالنسبة للصورة الأولى ففيه نظر فقد قال ابن غازي ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره ولكن استظهر فيها ابن عبد السلام عدم القيام عكس قول المصنف على الأحسن وأجاب شب بأن الاستحسان في الثانية للمصنف لا لغيره وهذا يشمل قوله وأشار بصحح أو استحسن الى ان شيئا غير الدين قدمهم صحح هذا أو استحسنه فان المصنف نفسه من جملة غير الدين قدمهم (قوله وتسمى هذه البينة) أي التي أشهد بها المدعي بمدانكار المدعي عليه وقبل الصلح بالتأخير (قوله وشرط الاسترعاء) أي وشرط إضافته في نقض الصلح (قوله فيجب ضبط وقته) أي فيجب على الشهود تعيين وقته الحاصل فيه خوفا من اتحاد وقته أي الاسترعاء ووقت الصلح فلا يفيد (قوله واللا يفيد) أي والارجع بأن ثبت أنكاره وتماذى عليه وصالح لا يفيد استرعاؤه شيئا وقول الموام صاح النكر اثبات لحق الطالب جهل منهم (قوله فليس له القيام بها)

الصلح الى الاقرار والإلزام ثم ذكر مستاتين لا ينعض الصلح فيها مخرجا لهما عما تقدم اي
بقوله (لا إن علم) المصالح على انكار (بيئته) الشاهدة له على النكر (ولم يشهد) قبل صلحه انه يقوم بها فليس له القيام بها

ولو غائبة غيبة بعيدة ولزمه الصلح لانه كالتارك لها حين الصلح (أو ادعى ضياع الصك) اى الوثيقة الشاهد له عنه (فقال له) نى قاله المدعى عليه (حقك ثابت) ان اتيت به فهو منكرو في الحقيقة (فأتى به) وخذ حقه (فصلحتم وجاهدوا) بعد الصلح فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقا لانه انما صالحه على اسقاط حقه ولا دخل في قوله الصلح على غير المدعى به بيع صلح احد الورثة بما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة الدونة على سبيل المثال فقال (و) جاز صلح لبعض الورثة (٣١٥) (عن إرث زوجة) مثلا (من) تركته

اشتعلت على (عرض وورق وذهب) حاضر (بذهب) كائن (من التركة) او بورق منها (قدّر مورثها) بورق مجلس (منه) أى من الذهب كصلحها بشرة دنائير والذهب ثمانون عند الفرع الوارث أو أربعون عند غيره والذهب حاضر فان صولحت بشرة من عين التركة وحضر من الثمانين أربعون لم يميز (فأقل) كصلحها بخمسة من ثمانين حاضرة حضر ماعداها أو غاب كان حظها من الدرهم صرف دينار أو أكثر وقيمة حظها من العرض كذلك لانها أخذت حظها من الدنانير أو بعضه وتركت الباقي هبة للورثة فان حازوها قبل موتها صحت الهبة والا بطلت وكان لورثتها الكلام (أو أكثر) من ارثها من الذهب كصلحها بأحد عشر من الثمانين الحاضرة فيجوز (إن) حضر جميع التروك من عرض وتقدو (قلت الدرهم) التي تخصها من التركة بحيث يجتمع

أى إذا حضرت من غيبتها (قوله ولو غائبة الخ) الجملة حالية وذلك لان اليقينة مانعها اذا كانت حاضرة أو غائبة غيبة قريبة أو بعيدة لاجدا لا قيام لها بها ولو أشهد وأعلن كأمير وأما إذا كانت غائبة غيبة بعيدة جدا ان أشهد قبل الصلح انه يقوم بها اذا حضرت قام بها وان لم يشهد فلا قيام لها بها (قوله او ادعى ضياع الصك) صورته ادعى على شخص بحق فقال له المدعى عليه حقك ثابت ان اتيت بالوثيقة التي فيها الحق فقال المدعى ضاعت مني فصالحته ثم وجد الوثيقة بعد فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقا لانه انما صالح على اسقاط حقه (قوله فهو منكرو في الحقيقة) اى فالمدعى عليه في الحقيقة منكرو أى كما انه في المسئلة السابقة كذلك الا انها يفرقان من جهة ان المدعى هنا ادعى ضياع الوثيقة وصالح على اسقاط حقه ومسبق المدعى قد أشهد سرا انه انما صالح لضيايع وثيقته وان وجدها قام بها فهو بمنزلة من صالح لغيبة بينة الغيبة البعيدة فله القيام بها عند قدومها وللأخوذ من كلام ابن يونس ان صورة المسئلة ان يدعى انسان على آخر بحق فيقول له حقك ثابت فأت بالوثيقة التي فيها الحق واحمها وخذ ما فيها فقال المدعى ضاعت مني وانا أصلحك فصالحته ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقا في التوضيح عن ابن يونس الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها ان غريمه في هذه عترف وانما طلبه باحضار صكه ليحسم ما فيه فقد رضى هذا باسقاطه واستعجال حقه والاول منكرو للحق وقد أشهد انه انما صالحه لضيايع صكه وهو ظاهر (قوله صاحب احد الورثة) اى اذا صولح بشيء من غير التركة واما إذا صولح بشيء من التركة فهو داخل في قوله وعلى بعضه هبة وحينئذ نقوله على غير المدعى به بيع في الكلام حذف اى الخ (قوله بما يخصه) أى عما يخصه (قوله وعن إرث زوجة) حاصله ان لليت اذا ترك دنائير ودرهم وعروضا وعقارا فانه يجوز لابن الميت مثلا ان يصلح الزوجة أو غيرها من الورثة على ما يخصها من التركة فان أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل او أخذت درهم من التركة قدر مورثها من درهم التركة فأقل كان ذلك جائزا ان كان للمصالح عنه حاضر اكلوا صالحها الولد بشرة دنائير فأقل والذهب ثمانون لانها أخذت بعض حقها من التركة وتركت الباقي (قوله والذهب حاضر) اى والحال ان الذهب للتروك المصالح عنه حاضر فلا بد من حضوره كله وكذا ان كان المصالح منه الورق فلا بد من حضوره كله سواء كان غير المصالح منه حاضرا ايضا أو غائبا وهذا اذا صولحت بقدر ما يخصها من الذهب او الورق أو بأقل مما يخصها واما اذا صولحت بأكثر مما يخصها من ذلك فلا بد من حضور جميع التروك من ذهب وورق وعرض اه وانما شرطوا في اشئع الذي اخذت منه ان يكون حاضرا لانه لو كان بعضه غائبا لزم النقد بشرط في الغائب نعم ان اخذت حصتها من الحاضر فقط جاز لاسقاط الغائب اه بن (قوله لم يميز) اى وانما يجوز مصالحتها بقدر ما يخصها من الذهب الحاضر حيث صولحت بذهب (قوله كذلك) اى صرف دينار أو أكثر (قوله فان حازوها الخ) وذلك لان الهبة هنا لشيء موجود في الخارج بخلاف ما في التهمة فهتة ابراء لا يحتاج لحيازة كأمير (قوله ولو كثرت الدرهم) أى هذا اذا قلت الدرهم التي تخصها من التركة بل ولو كثرت (قوله فقد اجتمع الصرف والبيع في دينار)

البيع والصرف في دينار فاذا كان حظها من الدنانير عشرة وصالحت على أحد عشر دينارا جاز ولو كثرت الدرهم أو العروش لان العشرة التي اخذتها في نظير عشرة والدينار الآخر في مقابلة الدرهم والعرض فقد اجتمع الصرف والبيع (١) في دينار فان زاد ما اخذته من الدنانير الزائدة على ما يخصها على دينار فان قلت الدرهم التي تخصها بان لم تنفع صرف دينار

او قلت قيمة العرض (١) بأن لم يقع دينار آجاز وأولى إذا قلنا مما فان كثيرا ما منع لأنه يؤدي إلى اجتماع بيع وصرف في أكثر من دينار وأما صلحها بالعرض فيجوز مطلقا كان قدر مورتها منه أو أقل أو أكثر (لا) أن صالحها شيء (من غيرها) أي التركة فيمنع (مطلقا) كان الصالح به ذهباً أو فضة أو عرضاً كانت التركة أو شيء منها حاضرة أو غائبة (إلا بعرض) من غيرها فتجوز بشروط ذكرها بقوله (إن عرفاً) أي الوارث والزوجة (جميعها) أي التركة ليكون الصالح على معلوم (وحضر) جميع التركة حقيقة في المين وحكما في العرض بأن كانت قرية (٣٦) الغية بحيث يجوز التقديره بشرط فهو في حكم الحاضر وعلة الشرط الثاني

السلامة من القدر بشرط في الغائب (وأقر للدين) (بما عليه) (وحضر) وقت الصالح وكان ممن تأخذه الأحكام إن كان في التركة دين ولا بد من جميع شروط بيع الدين كما يفيد قوله وإن كان فيها دين فكيهه (و) جاز صالح الزوجة مثلاً (عن دراهم) أو ذهب (وعرض تركا بذهب) من عند الوارث (كبيع وصرف) أي كجواز بيع وصرف فان كان حفظها من الدراهم قليلاً أقل من صرف دينار جاز إن لم يكن في التركة دين وإن كان حفظها منها صرف دينار فأكثر منع (وإن كان فيها) أي في التركة (دين) للدين على غريم له (فكيهه) أي الدين يجوز

(١) قوله أو قات قيمة العرض بأن لم يقع دينار آجاز ظاهره ولو كسرت

من هذا يعلم أنه ليس المراد بقلة الدراهم في كلام المصنف أن يكون حفظها منها قليلاً كما حل به الشارح أولاً بل المراد أن يأخذ في مقابله مع العرض ديناراً بحيث يجمع البيع والصرف فيه (قوله وأولى إذا قلنا مع الخ) فتحصل من كلامه أن الصور الجائزة أربع أن تقل الدراهم التي تنوبها عن صرف الدينار أو يقل قيمة العرض الذي ينوبها عن صرف دينار أو يقل ما عن صرف دينار أو تأخذ عن الدراهم والعرض ديناراً فقط وإن كثر (قوله لا من غيرها مطلقاً) يعني إذا وقعت الصالحة على شيء يهبطها إياه من غير التركة ذهب أو فضة أو عروض فإن كان بدنانير أو دراهم لم يحز مطابقتها لما فيه من التفاضل بين المين المين المدفوعة صلحها والمين الصالح عنها لأنها باعت حفظها من التقدين والعرض بأحد التقدين ففيه بيع ذهب وقضه وعرض بذهب أو فضة والقاعدة أن العرض إذا كان مصاحباً للمين فإنه يهبط حكم المين وإن كان بعرض جاز بشروط (قوله إن عرفاً جميعها) هذا الشرط وما بعده معتبران أيضاً في قوله أو أكثر بخلاف الصالح بعين قدره ورثتها أقل أو بعرض من التركة فإنه لا يشترط معرفتها ولا حضورها (قوله ليكون الصالح على معلوم) لأنها بالغة لنصيبها من ذلك (قوله وحكما في العرض) الأولى ولو حكما في العرض وقوله بأن كان قريب الغية أي كيوين (قوله وعلة الشرط الثاني الخ) أي إنما اشترط حضور التركة لأجل السلامة من التقدر في الغالب بشرط وفيه أنه لا شرط هنا فكان الشارح جعل عقد الصالح على التعجيل شرطاً في المعنى فتأمل (قوله وأقر للدين بما عليه وحضر) زاد بعضهم ولا بد أن يكون العرض الذي أعطاه الصالح مخالفاً للعرض الذي على الغريم والا لم يحز لأنه حينئذ يكون سلفاً بمنفعة لأن الغالب أنها لا تأخذ إلا أقل من حقها اه بن (قوله وعن دراهم الخ) يعني أن التركة إذا لم يكن فيها إلا دراهم وعرض فصولحت الزوجة عما يخصها بذهب أو لم يكن فيها إلا ذهب وعرض فصولحت عما يخصها بدراهم من غير التركة فهو جائز كجواز اجتماع البيع والصرف فقوله بذهب أي إذا كان التروك عن لبيت دراهم وعرضا أو بدراهم إن كان التروك ذهباً وعرضا (قوله فان كان حفظها من الدراهم قليلاً) هذا إذا كان في التركة دراهم وإذا كان فيها دنائير فيقال له إن كان حفظها من الدنانير أقل من دينار (قوله منع) أي إن كانت قيمة العرض أكثر من دينار ولا جاز والحاصل أنه إذا قلت الدراهم التي تخصها أو قيمة العرض الذي يخصها بأن نقصت أو نقصت قيمة العرض عن دينار جاز الصالح لأنه يبيع وصرف اجتماعاً في دينار (قوله وإن كان فيها دين فكيهه) لا يثنى عن هذا قوله فيأمر وأقر للدين وحضر وذلك لاختلاف الموضوع فهما لأن قوله فان كان فيها دين موضوعه أن التركة عروض ودراهم فصالح بدنانير من عنده وأما قوله سابقاً وأقر للدين وحضر فموضوعه أن التركة دراهم ودنانير وعروض والصالح فيها بعرض من عنده (قوله فكيهه) أي فالصالح حينئذ مماثل لبيع الدين في الجواز وعنده

وقوله

الدراهم وقابلها دينار أو أكثر ووقع دينار في مقابلة بقيها والعرض كما إذا صولحت باثنى عشر ديناراً من

أربعين حيث لا فرع وحصلها من الدراهم خمسة عشر وصرف عشرة فحينئذ دينار ونصف في مقابلة الدراهم والعقد على ذلك صرف ونصف في مقابلة نصيبها من العروض وقد اجتمع البيع والصرف في أكثر من دينار مع قلة قيمة العرض وذلك ممنوع بلا شك فاللغات لقيمة العرض غلط محض إنما المنظور له الدراهم وأما العرض فلا ينظر لقيمتها قلت أو كثر وبهذا علم ما في قول المحقق فتحصل أن الصور الجائزة أربع ثم رأيت في بعض من أحمده قوله أن قلت الدراهم أي وكذا إن كانت الدراهم كثيرة والعرض قليلاً بحيث يكون العرض غير مقصود فإنه جائز لأنه صرف خاصة والعرض كالدم اه بحروفه وسله الثاني اه

حيث يجوز ويمتنع حيث يمتنع فيمتنع صلحها بدنانير أو دراهم من عند الناس هذا إن كان الدين دنائير أو دراهم فإن كان الدين حيوانا أو عرضا من بيع أو قرض أو كان طعاما من قرض فصالحها الولد من ذلك (٣١٧) على دنائير أو دراهم عجلها لها من عنده

جاء إذا كان القرماء حضورا مقرين وهم ممن تأخذهم الأحكام وهذا يجري في جميع صور الصالحة من غيرها ولما انتهى الكلام على صلح الأموال انتقل للكلام على صلح الدماء فقال (و) جاز الصلح (عن) دم (العمد) قس أو جرح (بما قل) عن الدية (وكثير) عنها لأن دم العمد لا دية له (لا) يجوز الصلح عن دم عمد ولا غيره على (غير) دين أو غيره (كرطل) أو أرتال (من) لحم (شاة) صالح صاحبها بذلك وهي حية كما في الدونة أو قبل السلخ كما قال أبو الحسن فإن سلخت جاز كما يجوز الصلح بها حية أو مذبوحة قبل السلخ ومن الفرر عمرة لم يبد صلاحها فإن وقع الصلح بالفرر ارتفع القصاص وقضى بدية عمد (ولذي دين) هبط (منه) أي منع الدين القاتل أو الجراح (منه) أي من الصالح بمال لاسقاط القصاص عن نفسه أو عضوه لما فيه من اتلاف ماله على ما لم يمامله عليه غمؤه كسبه وعقته ولما كان

وقوله يجوز أي الصلح وقوله حيث يجوز أي بيع الدين وذلك حيث لم يكن الدين عينا ولا طعاما من بيع بأن كان حيوانا أو عرضا أو طعاما من قرض وكان الدين حاضر أمرا قرا تأخذه الأحكام وقوله ويمتنع أي الصلح حيث يمتنع بيع الدين بأن كان الدين عينا أو طعاما من بيع أو لم يحضر الدين أو حضر ولم يقر أو لم تأخذه الأحكام (قوله فيمتنع) أي لما فيه من التفاضل بين العينين تقديرًا والصرف للآخر (قوله إن كان الدين) أي الذي هو من جملة التركة دراهم أو دنائير حالة أو وجلة (قوله فإن كان الدين حيوانا الخ) ظاهره أن الموضوع أن التركة دراهم وعروض والدين حيوان أو عرض فيجوز الصلح في هذه الحالة بدراهم أو دنائير حالة وفيه أنه يمتنع الصلح حينئذ لما فيه من التفاضل بين العينين فيمتنع أن يعمل كلام الشارح على أن الدين حيوان أو عرض والتركة كأم عروض فيجوز الصلح حينئذ بدراهم أو دنائير وإن كان هذا خلاف السياق (قوله أو كان طعاما من قرض) أي لا من بيع فيمنع لما فيه من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا يجري الخ) المشار إليه مراعاة بيع الدين أي إن ما ذكره المصنف من مراعاة بيع الدين جوازا ومنع يجري في جميع صور الصالحة من غير التركة (قوله من غيرها) أي من غير التركة (قوله وجاز الصلح عن دم العمد) ظاهره جواز الصلح عمدا ذكر ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (قوله بما قل عن الدية) أي دية الخطأ وقوله لأن دم العبد لا دية له أي وليس فيه إلا ما سطحو عليه (قوله لا غرر) عطف على ما بيده الكلام السابق أي جاز الصلح بما استوفى الشروط لا يفرر أو أنه عطف على ما من قوله بما قل ونبه على مع الصلح بالفرر لأن دم العمد لما كان الولي العفو عنه مجازا ربما يتوهم جواز الصلح عنه بالفرر فقص على ذلك دفعا لذلك التوهم وغير دم العمد يفهم للنسب فيه بالطريق الأولى (قوله على غرر) على معنى الباء أي بذي غرر (قوله دين أو غيره) تعميم في قوله ولا عن غيره وحينئذ فكان الأولى تقديمه قبل قوله على غرر (قوله كافي الدونة) نصها وإذا ادعت على رجل بدين فصالحك عنه بعشرة أرتال من لحم شاة وهي حية لم يجز قال أبو الحسن لا مفهوم لقوله وهي حية بل لو كانت مذبوحة غير مسلوخة فكذلك يمتنع (قوله فإن وقع الصلح) أي عن دم العمد وقوله بالفرر رأى كرطل من شاة أو عمرة لم يبد صلاحها (فرع) لو وقع الصلح على أن يرتحل القتال من بلد الأولياء فقال ابن القاسم الصلح منتقض ولصاحب الدم أن يقوم بالقصاص ولو ارتحل الجاني وقل الغيرة يجوز وبكم على القاتل أن لا يسألكهم أبدا كما شرطوه وهذا هو المشهور المعمول به واستحسنه سحنون وعليه فإن لم يرتحل القاتل أو عاد وكان الدم قد ثبت كان لهم القود في العمد والدية في الخطأ وإن لم يثبت كان لورثة القاتل العود لأخصام ولا يكون الصلح قطبا لأخصامهم لا تنقاضه (قوله لاسقاط القصاص عن نفسه) متناق بالصلح أي أن من يصلح بمال لأجل إسقاط الخ (قوله لما فيه) علة لمنعه من الصلح بالمسال (قوله لما فيه من اتلاف ماله الخ) أي لما فيه من اتلاف ماله في شيء لم يمامله القرماء عليه لأنه اعتق نفسه من القتل والقطع بذلك وهم لم يماملوه على اتلاف ماله في صون نفسه وليس هذا كترجيحه وإبلاذاته لأن القرماء عالموه على ذلك كما عالموه على الاتفاق على زوجته وأولاده الصغار (قوله مطلقا) أي على إقرار أو إنكار (قوله أو ثوب معين) أي أو حصة في دار معينة (قوله أو أخذ بشفعة) أي أو أخذ من يد المجنى عليه بشفعة كما لو جنى إنسان جناية على زيد وصالحه بشقص

الصلح كالبيع يتره العيب والاستحقاق والأخذ بالشفعة شرع في الكلام على ذلك وإن منه ما يوافق البيع وما يخالفه فما يتخالفان فيه قوله (وإن رد) في الصلح عن دم العمد مطلقا أو في الخطأ على إنكار مصاغ به (مقوم) معين كعبد أو ثوب معين صولج به (سبب أو استحق) أو أخذ بشفعة (رجع) الصالح على دافعه (بقيته) يوم الصلح به سلبا صحيحا لا بمأصول عنه

إذ ليس للدم ولا للخصام في الانكار قيمة يرجع بها وأما على اقراره في غير الدم يرجع في المقر به ان لم يفت وفي عوصه إن فات وفي الدم يرجع للدية فلو كان المقوم غير معين بأن كان موصوفاً رجح بمثله مطلقاً (كنسكاح) وقع صدقه بما ذكر فوجدت الزوجة به عيباً أو استحق أو أخذ منها بالشفعة (وخرج) على مقوم فوجد الزوج به عيباً رجعت في النكاح ورجع في الخلع بالقيمة لا بما خرج من اليد إذ لا قيمة له (وإن قتل جماعة) رجلا أو أكثر (أو قطعوا) يداهم (لا جاز) صلح كل منهم على اقراره (والعفو عنه) مجاناً أو القصاص أو العفو عن بعض والقصاص من الباقي أو صلحه أو صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض (وإن صلح مقطوع) عمداً بدليل قوله والقتل بقسامة والراد بالقطع ما يشمل الجرح ولو لم يحصل قطع لأن من لازم القطع الجرح بمال على القطع (نم نزي) بالبناء للجرح ولو لم يسلح دم الجرح (فإن) المقطوع (فلولي) أي ولي البيت

في دار باقيها لعمرو فلمرو أن يأخذ ذلك الشقص بالشفعة من زيد ويرجع زيد بقيمة الشقص يوم الصلح على الشفع وهو عمرو فالرجوع بقيمة المقوم العين على الدافع في خصوص الاستحقاق والرد بالعيب وأما في الأخذ بالشفعة فالرجوع بالقيمة إنما هو على الشفع (قوله إذ ليس للدم الخ) هذا راجع للصلح عن الدم في السمد مطلقاً وقوله ولا للخصام راجع للصلح عن الدم خطأ على انكار (قوله وأما على اقراره) أي وأما الصلح عن دم الخطأ في الاقرار وقوله في غير الدم الخ هذا خروج عن الموضوع لأن الكلام في الدم والحناية ومعنى كلامه أنه إذا ادعى على إنسان بكتاب مثلاً فأقر به وصالحه بثوب مثلاً فإن استحق ذلك الثوب أو رد بعيب فإن كان الكتاب باقياً رجع به وإن كان قد فات رجع بقيمته (قوله بما ذكر) أي من العبد العين أو الثوب العين أو الحصة في الدار المقيمة (قوله وخاع على مقوم) أي معين كمبد معين أو ثوب معين أو شقص في دار معينة وقوله فوجد الزوج به عيباً أي فردة لذلك أو استحق من يده أو أخذ منه بالشفعة (قوله بالقيمة) أي بقيمة المقوم الذي وقع به النكاح والخلع (قوله لا بما خرج من اليد إذ لا قيمة له) أي ولا يرجع أيضاً بصدق المثل وخلع المثل لأن طريق النكاح السكامة فقد يتزوج الرجل المرأة بأضعاف صدق المثل وبشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل واضافه وبشره * واعلم أن مثل هذه المسائل الأربعة التي ذكرها وهي الصلح عن دم العمد مطلقاً وعن دم الخطأ في الانكار والنكاح والخلع في الرجوع بقيمة العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وعوض العمري فالاول كما لو قال لعبدك أنيتي شقص فلان من الدار الفلانية فأت حر فأتى له به ثم استحق ذلك الشقص أو رده عليه بعيب أو أخذه بالشفعة فيرجع السيد على العبد بقيمة الشقص في غير الأخذ بالشفعة ويرجع على الشفع بقيمة الشقص والثاني كما لو كاتب عبده على عشرين ديناراً وخرجت حرأ فأتاه به فردة عليه بعيب أو أخذ منه بشفعة أو استحقاق أسقطت غنك العشرين ديناراً وخرجت حرأ فأتاه به فردة عليه بعيب أو أخذ منه بشفعة أو استحقاق فإن السيد يرجع بقيمة الشقص في الشفعة على الشفع وفي غيرها على العبد والثالث كما لو أعمرت زيدا دارك مدة حياتك سلحته على شقص معين في عقار آخر فردة عليك بعيب أو استحق من يده أو أخذه بالشفعة فإن زيدا يرجع عليك بقيمته في غير الشفعة وفي الشفعة يرجع بالقيمة على الشفع * والحاصل أن المسائل إحدى وعشرون مسألة لأن الشقص دفع إما صلحاً عن دم عمد مطلقاً أو عن دم خطأ عن انكار أو دفع صدقاً أو خلعاً أو قطاعة أو عوضاً عن الكتابة أو عن العمري والطارى على جميع ذلك عيب أو استحقاق أو أخذ بالشفعة وقد نظمها ابن غازي في بيت فقال :

صلحان عتقان وبضعان بمعا * عمري بأرض عوض به ارجما

فقوله صلحان أراد بها الصلح عن دم العمد مطلقاً وعن دم الخطأ على انكار وقوله عتقان أراد بها عتق المكاتب والعتق إذا أديا ماتراضوا عليه وقوله وبضعان أراد بها ضع النكاح وبضع الخلع وقوله بارش عوض المراد بارش العوض قيمته أهـ شيخنا عدوى (قوله جاز صلح كل) أي جاز للجنى عليه صلح كل أن كانت الجناية في دون النفس ولأوليائه أن كانت الجناية على النفس إلا أن الصلح ممن ذكر يتوقف على رضا من صلح * والحاصل أن الخيار لأوليائه للقتول إلا أن الصلح لا يكون إلا برضاء القاتلين (قوله والعفو عنه) أي عن كل وقوله أو القصاص أي من كل (قوله بدليل الخ) أي لأن القتل بقسامة إنما يكون في العمد (قوله لا من لازم الخ) أي فالصنف أطلق اسم للزوم وأراد اللازم (قوله بمال على القطع) اعلم أن كلام المصنف مفروض فيما إذا وقع الصلح عن الجرح فقط دون ما يؤول له من الموت وأما إذا وقع عنها فببأنى حكمه *

(لا له) أى للقاطع (رده) أى الصالح أى المال المصالح به (والقتل بقسامة) انه مات من ذلك الجرح لأن الصالح إنما كان من قطع فكشف الغيب انه نفس وإنما قسموا لتراخى الموت عن الجرح ولهم الرضا بما صالح به القطوع (كأخذهم) أى أولياء الجروح (الدية فى جناية الخطأ) أى كالوصول الجروح خطأ ثم نرى مات فان لاورثة (٣١٩) رد الصالح وقسمون ويأخذون الدية

من العاقلة ويرجع الجاني الصالح عما دفع من ماله ويكون فى القصد كواحد منهم ولهم ترك القسامة وأخذ المال الصالح به (وان وجب) أى ثبت بينة أو اقرار (لمريض) ولو مرضاً عنقوا (على رجل) مثلاً (جرح عمداً) طراً على لمرض وأما طر والمريض على الجرح فسيان فى بابه وأنه فيه خلافاً (فصالح) المريض جرحه (فى مرضه) بأرضه المسمى فيه (أو غيره) ان لم يكن فيه مسمى أو بأقل من دية إن كان فيه شيء معين (ثم مات) مرضه (أى فيه) (جاء) الصالح ابتداء (ولزم) بعد وقوعه (وهل) الجواز والازوم (مطلقاً) صالح من الجرح فقط أو عنه وعما يؤول اليه (أو) إنما يجوز ويلزم (ان صالح عليه) أى على الجرح فقط (لا) عليه وعلى (ما يؤول اليه) فلا يجوز ولا يلزم (تأويلان) أرجحهما الثانى وعليه فإذا صالح

واعلم انه كما يجوز صالح للجروح عن جرح العمد يجوز صلحه عنه وعما يؤول اليه من الموت على ما دل ابن حبيب واختاره ابن رشد فلا ان القاتل إذا جازله أن يعفو عن قاتله مجازاً جازله أن يصالح لأولى خلافاً لما رواه عيسى من المنع وهذا كما إذا كان الجرح مما يقتص من أجله كقطع يد وأما لو كان مما لا قصاص فيه بأن كان من المتالف الأربع كالجائفة والأمة والفرس انه عمد فلا يجوز الصلح عنه وعما يؤول اليه من النفس لانه لا يدري يوم الصلح ما يجب عليه ويفسخ ان وقع وإذا برىء فلا ريب وان مات فالدية على العاقلة بقسامة وأما الصلح عنه وعما يؤول اليه من الزيادة ففيه قولان أرجحهما الجواز إذا كان فى الجرح شيء مقرر فإن لم يكن فيه شيء مقرر فلا يجوز الصلح على أرضه إلا بعد البرء فان وقع الصلح عنه وعما يؤول اليه من الزيادة قبل البرء كان الصلح باطلاً (قوله لاله) كان الأولى لا لقاطع لانه لم يتقدم للضمير مرجع فكان الاظهر أولى (قوله وانما قسموا) أى ولم يقتلوا الجاني من غير قسامة (قوله لتراخى الخ) أى فيحتمل ان الموت من غير الجرح (قوله كالوصول الجروح خطأ) أى عن الجرح فقط أى وأما وقوع الصلح عن الجرح خطأ وعما يؤول اليه من النفس فانه يمنع كالعمد (قوله وقسمون ويأخذون الدية) علم من هذا أن قول للصف كأخذهم الدية أى فى آخره الأمر والعنى حينئذ كما أن لاولياء الجروح أن يأخذوا الدية كاملة بعد القسامة فى جرح الخطأ الذى وقع فيه الصلح على الجرح ثم نرى مات الجروح منه وعلم انه يجوز الصلح عن جرح الخطأ وأما الصلح عما يؤول اليه فهو فاسد ولو بلغ ثلث الدية على الأقوى (قوله وأما طرو المريض على الجرح) أى العمد ومات الجروح وقوله وان فيه خلافاً أى قليل يقتص من الجاني بقسامة وقيل عليه نصف دية بلا قسامة (قوله أى فيه) أشار إلى أن من نظرية ان مات فى زمن مرضه لا للسببية لانه إذا تحقق ان موته من مرضه لم تأت التأويلان من كونه صالح عن الجرح لا عما يؤول اليه أو صالح عنهما معاً لأن الجرح لم يؤول لشيء وعلى تسليم جريتهما بمعنى انه وقع الصلح عن الجرح وعما يؤول اليه على فرض الأول فلا معنى لاعتداد التأويل الثانى دون الأول (قوله جاز ولزم) أى لان للمريض المقتول أن يعفو عن دم العمد فى حال مرضه وان لم يتركه الا فله ان يصالح عنه بما شاء بالأولى (قوله تأويلان) قل أبو الحسن عياض تأويلها غير واحد على ان الصلح على الجرح دون ما يؤول اليه من النفس وتأويلها ابن القصار على الجرح وما تاهى اليه (قوله وعليه الخ) حاصل ما فى المقام كما فى ح وعج وغيرهما انه إذا وقع الصلح على الجرح فقط جاز على كل من التأويلين فامات من مرضه لزم الصلح الورثة وان نرى مات فالحكم ما تقدم فى المسئلة الاولى من ان لاورثة رد الصلح والقتل بقسامة ولا يقال الصلح لازم للورثة فى هذه الحالة لان الصلح على الجرح فقط فكيف يلزم فيما آل اليه مع انه خلاف ما وقع عليه الصلح وان صالح عليه وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثانى الصلح باطل ويجعل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح من ان لاولياء القسامة والقصاص وعلى التأويل الأول يلزم الصلح وان نرى مات منه فلا كلام لاولياء (قوله فيأخذ ما ينوبه ولو صالح بقليل) ولا يرجع على الجاني واحد منهما بشيء والذى فى ح ما نصه فلا خير ان يدخل معه فيما صالح به بأن يأخذ نصيبه من القاتل على حسب دية العمد ويضمه إلى ما صالح به

عليه وعلى ما يؤول اليه بطل وكان حكمه حكم ما اذا لم يقع صلح فللاولياء القسامة والقصاص (وان صالح أحد وليين) مما فيه فصاص بقدر الدية أو أكثر أو أقل عن جميع الدم أو عن حصته فقط بأكثر مما ينوبه من الدية أو أقل (فلا خير الدخول معه) جبراً فيأخذ ما ينوبه ولو صالح بقليل

(وسقط القتل) وله عدم الدخول معه فله نصيبه من دية محمد كما أتى في الجراح فلا دخول للمصالح . وله العفو فلا دخول له مع المصالح وشبهه في سقوط القتل وقوله (كدعواك) (٣٢٠) أيها الذي (صلحه) أي القاتل بمال (فأنكر) فيسقط القتل وكذا المال

ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم واستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعوى الولي تضمنت امرين اقراره على نفسه بعدم القصاص وانه يستحق مالا فاحذباقراره ولم يعمل بدعواه المال (وإن صالح مقرر بخط) أي بقتل خطأ (بماله) متعلق بصالح (لزمه) الصلح فلا رجوع له عنه (وهل) يلزمه (مطلقاً) أي فيما دفع وما لم يدفع فيلزمه دفعه بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف كما هو المشهور (أو) انما يلزمه (مادفع) والباقي على العاقلة بناء على انها تحمل الاعتراف (تأويلان) ولا يلزم من بناء الثاني على ضعيف ان يكون هو ضعيفاً (لأن ثبت) بينة انه قتل خطأ وهو منكراً (وجهل) أي ظن (لزومه) أي لزوم المال الذي هو الدية فصالح بشيء فلا يلزمه ولا بد من ثبوت الجهل أو ان مثله يجهل (وحلف) انه انما صالح ظناً منه لزوم الدية له (ورد) ما دفعه من

صاحبه ويقتسمان الجميع كنه هو المصالح به كما ذكر ابن عبد السلام في باب الديات اه وبه قرر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام أيضاً وبهذا النقل تعلم أن ما في خش وعيق من التنظير الذي محصله أنه إذا دخل الآخر مع الأول فيما صالح به هل له بعد ذلك مطالبة على الجراح ببقية حقه من دية العمد أولاً شيء له بعد ذلك قبل الجراح قصور لوجود النقل لكن هذا الذي ذكره ابن عبد السلام يخالف لما ذكره المصنف في قوله الآتي وان صالح عن عشرة من خمسين الخ فتأمله انظر بن * والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين والمتمدنهما كما قرر شيخنا ما مشى عليه شارحنا وهي الموافقة الكلام المصنف الآتي وعليها اقتصر في الحج لا طريقة ابن عبد السلام (قوله وسقط القتل) لو قدم المصنف وسقط القتل على قوله وللآخر الدخول معه كان أولى ليفيد سقوط القتل وان لم يدخل معه اه بن وقد يقال انه أخره لأجل أن يشبهه به (قوله فلا دخول للمصالح به) أي ولا رجوع لواحد منهما بعد ذلك على الجاني بشيء (قوله وله) أي للآخر العفو وليس له القصاص لقول المصنف وسقط القتل ان عفا رجل كالباقي فالحاصل أن الآخر يغير أولاً في العفو وعدمه فان عفا فلا دخول له مع المصالح ولا شيء له أصلاً وان لم ينف فيخير إما أن يدخل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما على الجاني على المتمدن أولاً يدخل وله نصيبه من دية محمد (قوله فأنكر) أي الجاني (قوله فيلزمه دفعه) أي دفع ما لم يدفعه (قوله وهل مطلقاً أو ادفع تأويلان) الأول لأن عمر ان والثاني لابن محرز وهما على قول المدونة ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ وتم بينة فصالح الأولياء على مال قبل أن تلزم الدية العاقلة بقسامة وظن أن ذلك يلزمه فالصالح جائز اه أبو الحسن أي لازم تأييد واختلاف بماذا يلزم فقال أبو عمران بالعقد وقال ابن محرز انما يلزم بالدفع اه إذا علمت هذا فكان الأولى للمصنف أن يبينه على أن الخلاف فيما به اللزوم بأن يقول وهل اللزوم بالدية فيلزمه ادفع وما لم يدفع أو اللزوم بالدفع فلا يلزمه إلا مادفع وقول الشارح بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف الخ فيه نظر لان التأويلين مبنيان على انها تحمل الاعتراف كما في ح وطفى انظر بن (قوله ولا يلزم الخ) جواب عما يقال تمير المصنف بتأويلان يشعر بتساويهما مع ان الثاني مبني على ضعف فمقتضاه ان يكون ضعيفاً * وحاصل الجواب انه لا يلزم من بناءه على ضعيف ان يكون ضعيفاً اذ لا يلزم من ضعف البني عليه ضعف المبنى فلا غرابة في بناء اجد مشهورين على ضعيف (قوله أي ظن لزومه) أي ظن لزوم الدية له وقوله فلا يلزمه أي ما صالح به بل يرد له ما صالح به كقول المصنف والدية على العاقلة (قوله ولا بد الخ) أي في كون المال الذي صالح به لا يلزمه ويرد اليه ما دفعه زيادة على حصته وقوله من ثبوت الجهل أي من ثبوت جهله أي ظنه ان الدية لازمة له وفيه ان هذا أمر خفي لا يعلم الا منه فكيف يتأتى اثباته واجيب بأن المراد لا بد من ثبوت جهله باليمين وهو قول المصنف وحلف لا الثبوت بالبيعة بخلاف ثبوت ان مثله يجهل ذلك قال أبو الحسن يؤخذ من هذا ان من ادعى الجهل فيما الغلب ان يجهله فانه يصدق اه بن فان ادعى جهله بلزوم الدية من غير ان يثبت ذلك باليمين كان الصلح لازماً له ولا يرد له ما زاد على حصته (قوله وحلف) أي فان نكل عن اليمين مع كونه من شأنه يجهل لزوم الدية للعاقلة لزمه جميع الصلح (قوله ولا يندر بالجهل) أي يجهله انه لا يلزم تعجيلها (قوله ان طلب به) أي ان كان

المال المصالح به أي أخذه من المدفوع لهم ما عدا ما يخصه فلا رده ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا منجلاً لنا قول هو كالمطوع أولياء جمعيله ولا يندر بالجهل (إن طلب به) أي بالصلح من أولياء القتيل (مطلقاً) وجد ما صالح به بأيديهم أم لا ويرجع بالثلث وقيمة القوم إن فات بنهاب عينه (أو طلبه) هو

(ووجد) مادفعه لهم باقياً بأيديهم كلاً أو بعضاً وما ذهب فلا رجوع له به عليهم (وإن صالح أحد الوارثين مثلاً (وارثين) شخصاً خليطاً لأيهما ادعى عليه هذا الوارث المصالح قال لأيهما وثبت بيئته أو إقراره (٣٢١) (وإن) كان الصلح (عن إنكار)

من المدعى عليه (فلساحبه) الذي لم يصلح (الدخول) معه فيها صالح به عن نصيبه وله ترك الدخول معه وبطلب بجميع نصيبه أو بعضه أو يصلح كصالح أخوه أو بأقل أو أكثر أو بتركه له فإن أبي للدعى عليه أن يدفع له شيئاً ولا يئنه فليس له عليه إلا اليمين (كعق) ثابت (لصاحب) أي مشترك بين رجلين مثلاً فالصغير عائد على ما تقدم باعتبار العدد لا باعتبار الوصف بالولدية والإرثية كتب ذلك الحق (في كتاب أو) أي بوثيقة (أو مطابق) بأن يكتب في كتاب أقرضه أو باعاه سلعة أو دفعا فيه رأس لم أو نحو ذلك فإن من قبض شيئاً منه فلا آخر الدخول معه فيه (إلا الطعام) والإدام من بيع (فيه) تردّد ظاهر كلامه أنه إذا صلح أحد الشريكين فلا آخر الدخول معه إلا في الطعام ففي دخوله معه تردّد وليس مجرد أو إقامته أن يئنه على أنه في الدعوى استثنى الطعام والإدام لا تكلم على هذه المسئلة بقوله غير الطعام والإدام تردّد المتأخرون في وجه استثنائه فقال ابن أبي ريثان أنه مستثنى من آخر المسئلة وهو

أولياء القتل طلبوا الصالح من ذلك الجاني وقوله أو طلبه هو أي أو كان الجاني هو الذي طلب الصالح من أولياء القتل (قوله ووجد) أي وقت ارد عليهم (قوله فلا رجوع له به عليهم) أي على أولياء الدم كن أعطى عطية لمن تصدق عليه بصدقة طنا منه لزوم الاتابة فانه يرجع بما وجد مما أناب ولا يرجع بما فات منه وحيث لا رجوع له على أولياء الدم بما فات فهل يرجع على العاقلة بما زاد على حصته . منه ويحسب ذلك الفائت للعاقلة من الدية واختاره البنو فرى وقيل لا يرجع به أيضاً على عاقلة ويحسب لهم من الدية واختاره ابن هرون وقيل لا يرجع بذلك على العاقلة ولا يحسب لهم من الدية وهو مقتضى نقل الواق قال شيخنا وهذا هو المتمد (قوله وإن صالح أحد ولد بن الخ) حاصله أن أحد الوارثين سواء كانا ولدين أو أخوين أو عيين أو غير ذلك إذا ادعى بمال على شخص محالط لمورثه من تجارة أو ودعة فأقر بذلك أو أنكره وصالحه عليه فإن لا وارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيها صالح به عن نصيبه سواء كان ذهباً أو فضة أو عرضاً وله أن لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الافرار وله تركها كلها وله للمصالحه بأقل منها وأما في حالة الانكار فإما أن يكون له بيئته أولاً فإن كان له بيئته أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صلح بما يراه صواباً وإن لم يكن له بيئته فليس على غيره إلا اليمين (قوله فاصاحبه الدخول معه) ثم إن كان الصلح عن اقرار رجوع غير الصالح على الغريم بما بقي له من حقه ورجع المصالح على الغريم بما أخذه منه صاحبه كما يأتي للمصنف وقال ابن يونس ما بقي على الغريم بعد صلح أحدهما يكون بينهما كافي الواق ووجهه كما قال السنائى أن الصلح لازم للاول ولما شارك رب الدين الآخر فيها اقتضاء شاركة هو في حصته وإن كان الصالح عن إنكار ودخل غير الصالح مع المصالح فيها صالح به فلا رجوع للمصالح ولا لشريكه على الغريم به لأن الصلح لقطع النزاع ورجوع المصالح عليه بما أخذ منه فتح باب النزاع خلافاً لمبق حيث قال يرجع المصالح على الغريم بما أخذه . منه صاحبه ولا رجوع لصاحبه على الغريم ولا على الصالح بما يرجع به على الغريم (قوله أي مشترك بينهما) أشار الشارح الى أن اللام في قول للمصنف لهما بمعنى بين موضوع الكلام هنا في الحق المشترك وأما إذا كان لكل منهما حق وكان الحقان على شخص واحد كترديد ولا اشتراك بينهما وكتب الحقان في كتاب واحد فسيأتي المصنف يشكك عليه ويذكر فيه قولين (قوله إلا الطعام فيه تردّد) حاصله أن للدعوة قالت وإن صالح أحد شريكين فلا آخر الدخول معه إلا أن يشخص بعد الاعتذار إلا الطعام ففسد الكلام قوله فلا آخر الدخول معه وعجزه قوله إلا أن يشخص بعد الاعتذار فاختلف شراحها في قولها إلا الطعام هل هو مستثنى مما يفهم من آخر الكلام أو مما يفهم من أوله على ما ذكر الشارح (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة ما إذا كان لشريكين حق على ثالث في كتاب أو مطلق واقتضى أحدهما شيئاً فلا آخر الدخول معه (قوله من آخر المسئلة) أي مما يفهم من آخرها وهو قوله إلا أن يشخص بعد الاعتذار أي فليس للحاضر أن يدخل مع الشاخص ويفهم من هذا أنه يجوز لأحد الشريكين أن يسافر لقبض ما يخصه منه بإذن شريكه إلا الطعام فلا يجوز له أن يسافر لقبض ما يخصه منه بإذن شريكه لأن ذلك قسمة للطعام والقسمة بيع وحينئذ فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (قوله كما يأتي للمصنف) أي وعلى هذا فيجوز لأحد الشريكين أن يسافر بإذن شريكه لأخذ ما يخصه من الطعام

(٢١ - دسوق - ثالث) جواز إذن أحد الشريكين لصاحبه في اقتضاء نصيبه مقاسمة والمقاسمة في الطعام كيما قبل استيفائه فيلزم عليه بيع طعام الماوضة قبل قبضه وهذا مبني على أن القسمة بيع والمتمد أنها غير حق كما يأتي للمصنف في باب القسمة وقال عبدالحق وأبو عمر

إنه مستثنى من أول للسئلة وهو جواز مصالحة أحد الشريكين عن حصته لأن المصالحة عن طعام البيع يبع له قبل قبضه إلا ان هذا مستفاد من قول المصنف الصالح على غير الدعى يبع ومن قوله وجاز عن دين بما يباع به فلونترك قوله إلا الطعام الخ لسكان أحسن فتحصل أن التردد في فهم مرجع الاستثناء هل هو أول الكلام وهو أن صلح أحد الشريكين عن نصيبه جائز إلا الطعام والإدام من بيع فلا يجوز أو هو آخر الكلام وهو جواز إذن أحد (٣٢٢) الشريكين لصاحبه في الخروج لاقتضاء نصيبه إلا الطعام والإدام من

بيع فلا يجوز الإذن له في ذلك بل لابد من خروجه معه أو تركه لأن اذنه له في ذلك مقاسمة والمقاسمة بيع وبيع الطعام قبل قبضه ممنوع واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول قوله (إلا أن يشخص) فخرج التحية والغاء للمعجبة أى يخرج بشخص أى ذاقه يقال شخص شخص من باب علم أو ضرب إذا خرج شاخصا أى مسافرا والمضى أن له الدخول مع صاحبه إلا أن يكون المدين يلد غير بلد أو باب الدين فيسافر له بذاته لاقتضاء نصيبه (ويعلق اليه) أى إلى شريكه الذى لم يشخص أى يقطع عذره وحبته عند حاكم أوينة (في الخروج) معه لاقتضاء نصيبه (أو الوكالة) له أو لغيره في اقتضاء نصيبه (فيمنع) من ذلك فلا دخول لصاحبه معه فيا اقتضاء لان امتناعه من ذلك دليل على رضاه باتباع ذمة الغريم الغائب

(قوله إنه مستثنى من أول للسئلة) أى بما فهم من أولها وذلك لان قوله وان صالح أحد الشريكين فلاخر الدخول معه يفهم منه أنه يجوز لأحد الشريكين أن يصالح عن حصته بغير إذن شريكه في كل شيء فاستثنى من ذلك الطعام فلا يجوز لأحدهما أن يصالح فيه عن حصته بدون إذن شريكه لانه إذا صالح عن حصته يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لأن الصالح بغير الدعى به يبع كما مر فقد علمت أن التردد إنما هو في وجه الاستثناء للطعام لافي الدخول فيه وعدم الدخول فيه إذ الدخول فيه ثابت باتفاق فالخلاف لفظي في وجه الاستثناء وأن الحكم وهو عدم جواز السفر لقبض ما يخص أحدهما من الطعام باذن الآخر متفق عليه بناء على أن القسمة يبع كما أن عدم جواز صلح أحدهما في الطعام باتفاق أى من التأولين اه تقرير عدوى (قوله إلا أن يشخص الخ) الحق كما قل عج إن المدار على الاعذار ولو لم يكن سفر بأن كان للمدين حاضرا يلد بها اه عدوى ونحوه قول أبى الحسن فصل في المدونة بالغائب وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعذار اه بن (قوله فيسافر له بذاته) أى فيسافر له أحدهم بذاته (قوله ويذكر اليه في الخروج) أى بأن يطلبه عند الحاكم أو بحضور بينة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكله أو يوكل من يسافر معه بقبض حصته فيمنع من ذلك فاذا أعذر اليه وامتنع وسافر الغريم وقبض منه شيئا فلا دخوله مع الشاخص فيما اقتضاء لان امتناعه من الشخص مع ومن التوكيل دليل على عدم رضاه بالدخول معه فيما اقتضاء واتباع ذمة الغريم (قوله وان لم يكن الخ) أى فان أشخص أحدهما بعد الاعذار لصاحبه فلا دخول لصاحبه معه فيما اقتضاء ولو لم يوجد سيد الغريم غير ما اقتضاء الشاخص (قوله فلو كان الغريم حاضرا الخ) هذا مبنى على ما قاله تت من أن عدم الدخول مقيد بقيد الشاخص والاعذار لصاحبه فيمنع وحاصله أن الغريم إذا كان غائبا فخرج اليه أحد الشريكين بعد الاعذار لصاحبه وامتناعه فلا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاء وأما إن كان الغريم حاضرا سواء حصل اعذار أولا أو كان غائبا وشخص اليه من غير اعذار فانه يدخل معه في هذه الصور الثلاث وأما على ما قاله عج من أن المدار على الاعذار فان كان الغريم حاضرا وأولى غائبا واعذر أحد الشريكين لصاحبه وامتنع فلا يدخل معه فيما اقتضاء وان خرج من غير اعذار كان الغريم حاضرا أو غائبا فانه يدخل معه في هاتين الصورتين فالخلاف في صورة وهى ما إذا كان الغريم حاضرا واعذر في الخروج فلا يدخل معه على كلام عج وهو المتمد ويدخل معه على ما قاله تت وتبعه الشارح (قوله أو يكون الخ) عطف على شخص كما أشار له الشارح (قوله كدينين) أى لان الكتابين يفرقان ما كان أصله مجتمعا لانه كالمقاسمة (قوله وفيها ليس مشتركا) أى وفي الدين الذى ليس أصله مشتركا بينهما (قوله وباعهما معا بضمن واحد) أى بمعد توقيعهما للسلمتين ومعرفة قيمتهما واتفاقهما على بيعهما صفقة وانهما يوزعان الثمن على القيمتين (قوله وان اختلف قدر كل) يحتمل ان المراد وان اختلف قدرهما لكل من التباينين وذلك كما لو كان لأحدهما ثوب

وللاخر

(وإن لم يكن) عند المدين (غير المتقضى) منه وغير بالرفع ولكن تامة أى يوجد والمبالغة في مقدار تقديره

فلا يدخل معه صاحبه فيما قبضه الشاخص فلو كان الغريم حاضرا أو خرج بلا اعذار دخل معه كامر (أو) الا ان (يكون) الحق المشترك بينهما (بكتابين) كتب كل منهما نصيبه في وثيقة على حديثه لما اقتضاء أحدهما لا دخول للاخر معه لانها صارا كدينين مستقلين (وفيها ليس) مشتركا (لهما) أى بينهما بل كل منهما له شيء خاص به وانحدت السلطان جنسا وصفة كتوين أو عيدين أو صاعين وباعهما بضمن واحد في صفقة وإن اختلف قدر كل (وكتبة) الثمن (في كتاب) واحد

(قَوْلَانِ) في دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه بناء على أن السكينة الواحدة تجمع ما كان متفرقا وع عدم الدخول بناء على عدم الجمع فان باع كل بائنه أو اختلف جنس البيع أو صفته كقمح وشعير أو الثمن أو باع كل سلعة منفردة لم يدخل أحدهما فيما قبضه الآخر اتفاقا مطلقا (وَلَا رُجُوعَ) لأحد الشريكين على الآخر فيما قبضه من الغريم (إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ) مسلما لصاحبه فيما اقتضاه (وَأِنْ هَلَكَ) الغريم أو ما بيده من المال لان اختياره ما على الغريم (٣٣٣) كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وَأِنْ

صالح) أحد الشريكين في مائة على غريم بكتابة أولا (كلى عشرة من خمسة) أى بدلها وقبضا (فلا آخر) الذى لم يصلح (إسلامها) أى العشرة الصالح بها الصالح وبيع غريمه بخمسين (أو أخذ خمسة من شريكه) الصالح (و يرجع) على الغريم (بخمسة وأربعين) تمام خمسين (ويأخذ الآخر) أى للصالح من الغريم (خمس) أى يرجع بها عليه لأنها بمثابة المستحقة وهذا في الصلح على اقرار وأما على انكار فبأخذ شريكه من الصالح خمسة من العشرة ولا رجوع له ولا لشريكه على الغريم بشئ لان الصلح على الانكار ليس فيه شئ معين يرجع به ولما ذكر الصلح المبجل ذكر ما إذا كان بمؤخر ولا يكون إلا

ولآخر ثوبان فباعهما صفقة بثمن واحد ويحتمل أن المراد وان اختلف قدرهما لكل من الساعتين من الثمن لاختلافهما في القيمة (قوله قولان) المتعمد منهما دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه (قوله أو اختلف الخ) هذا ضعيف والعمد أن المدار في موضوع الخلاف على يدهما بثمن واحد في عقد واحد سواء اتفقا في الجنس والصفة أو اختلفا فيهما أو في القدر والحال أن الثمن كتب في كتاب واحد اه عدوى (قوله أو الثمن) أى أو اختلفا في الثمن بأن بيع العبدان في صفقة واحدة لكن سمى المشتري لهذا خمسين ولآخر أربعين (قوله أو باع كل سلعة منفردة) الأولى حذفه لاشغاء قوله فلو باع كل بائنه عنه (قوله مطلقا) أى كتب ما لكل في كتاب على حدة أو كتب ما لهما في كتاب واحد (قوله لأحد الشريكين) أى الذى له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه (قوله في مائة) أصلها كان شركة بينهما وقوله بكتاب أى سواء كانت مكتوبة بكتاب أولا (قوله على اقرار) أى حقيقة أو حكما كما اذا انكرها المدعى عليه وقامت عليه بهاينة (قوله ولا رجوع له) أى خلافا لما في عقب من رجوعه على الغريم بالخمسة للدفوعة لشريكه وذلك لأن الصلح لقطع النزاع ورجوعه على الغريم بما اخذ منه فتح لباب النزاع اه عدوى وما ذكره الشارح من عدم رجوع شريكه على الغريم نحوه في عقب وخش وفيه نظر اذ الفرض ان شريكه لم يصلح اى لما ظهر ان له ان يطالب الغريم حتى يحلف او يؤدي او يصلح اه بن (قوله ولا يكون إلا عن اقرار) أى لما مر ان الصلح عن انكار انما يجوز بمعجل لا بمؤجل لما فيه من سلف جرنفعاً لأن التأخير سلف والنفق سقوط اليمين للقلبة عنه (قوله وان صالح الخ) يعنى ان من استهلك لرجل شيئا من العروض او الطعام او الحيوان فصالحه على شئ مؤخر لم يجز (قوله من له حق) أى وهو صاحب الشئ المستهلك فان له حقا عند المستهلك وهو قيمة شئته (قوله من عرض او حيوان او طعام) تبع في ذكر الطعام نت والشيخ سالم قال طنى وفيه نظر لانت المسئلة مفروضة في الدونة وغيرها في القومات ولان الطعام مثلى يترتب على استهلاكه مثله واخذ الدين عنه مؤجلة فيه فسخ الدين واجب عجب بأنه محمول على ما اذا كان الطعام جزافا ولا شك انه مقوم فاذا استهلك شخص صبرة من القمح جزافا لزمه قيمتها ولا يجوز ان يصلح عنها بمؤجل الا اذا كان المؤجل عينا وكانت قدر القيمة فأقل (قوله لزمته قيمته المستهلك) أى حالة (قوله او في جنسه بأكثر) أى وامانى جنسه بمساوفه وتفسه ولا فسخ اصلا (قوله فان سلم) أى الصلح من ذلك أى من فسخ الدين في الدين (قوله أنظره بالقيمة) أى او حط منها وأنظره بياقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين العنوع (قوله فيجوز) أى لان

عن اقرار فقل (وَأِنْ صَالِحَ) من له حق (بمؤخر) من جنسه أو غيره (عن مُسْتَهْلِكٍ) من عرض أو حيوان أو طعام (لم يجز) لانه فسخ دين في دين اذ باستهلاك الشئ لزمته قيمته للمستهلك فأخذ عنها مؤخرأ ومعلوم أن فسخ الدين في الدين إنما يمتنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر فان سلم من ذلك جاز كما أفاده بالاستثناء في قوله (إلا) أن يصلح (بدرام) مؤخره وهى (كقيمته فقل) فيجوز إذ حاصله أنه أنظره بالقيمة وهو حسن اقتضاء (أو) على (ذهب كذلك) أى قصد قيمة للمستهلك فأقل مؤخرأ فيجوز ولو قال إلا بنقد كقيمته فأقل لكان أخصراً فان كان أكثر من قيمته منع

لشرط الجواز في المستلكن بقوله (وهو) أي المستهلك لاقيمته (مما يباع به) أي بما صولح به من دراهم او دنائير احترازا عما لو كان المستهلك ذهباً فصالح غضة أو عكسه فيمنع التأخير للصرف المؤخر وعما لو كان المستهلك طعاماً مكيفاً فإلزامه مثله فيمنع أن يأخذ عنه شيئاً مؤخرًا لأنه فسح دين في دين بخلاف مثلي من طعام أو غيره مجهول القدر فتلزم فيه القيمة فهو داخل في كلامه (كعبد آبق) تشبيه تام فيما قبله لا تمثيل لأنه ليس مستهلكاً ومناه ان من غصب عبداً فأبق من الغاصب فانه يلزمه قيمته لربه ولا يجوز له ان يصالح عنها بعرض مؤخر ولا بعين أكثر منها مؤخرة بخلاف قدرها فأقل فيجوز وليس هذا من باب بيع الآبق لان الغاصب يضمن القيمة بالاقتداء على المصوب كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما بتفريطه حتى أبق أو تلف (وإن صالح) جان (بشقص) من عقار فيه الشفعة عن

محصله انه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بياقها (قوله لأنه سلف جر نقما) أي فالسلف تأخير صاحب المستهلك للمصالح والمنفعة الزيادة عن القيمة وفيه أيضا فسح دين في دين لأنه فسح القيمة الأقل الحالة فيما هو أكثر منها لأجل (قوله من غير اعتبار قوله كقيمته) أي انه يجوز مطلقا سواء كانت تلك العين الحالة قدر القيمة أو أقل أو أكثر (قوله وهو مما يباع به) أي ان ماتقدم من جواز الصالح عن قيمة المستهلك بالدراهم المؤخرة والذهب إذا كانا قدر القيمة فأقل محله إذا كان المستهلك مما يباع بما وقع به الصلح من الذهب والفضة وإلا منع (قوله احترازا عما لو كان المستهلك ذهباً الخ) تبع في ذلك نت قال طفي وفيه نظر اذ هو احالة أي تغيير لفرض المسئلة لانها في المقومات كما علت والصواب ان يقال احتريزه عما لو كان المستهلك يباع بالورق واخذ ذهباً مؤخرًا وعكسه كافي للدونة وان اراد بالذهب الحلي الذي هو مقوم فلا يصح قوله فيمنع التأخير للصرف المؤخر بل يجوز بدرهم مؤخرة ففيها في كتاب الغصب ومن غصب لرجل سوارين من ذهب فاستهلكهما فعليه قيمتهما من الدراهم وعليه ان يؤخره بتلك القيمة اه بن (قوله وعما لو كان المستهلك طعاماً) في جعل هذا محترزا لقوله وهو مما يباع به نظر لان الطعام للكيل يجوز بيعه بالقد والعرض حالا ولاجل (قوله فهو داخل في كلامه) أي فن استهلك صبرة طعام جزافاً ألزمه قيمته ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤخر الا بعين قدرها فأقل وهذا لا ينافي جواز الصلح عنها بطعام من غير الجنس أو بعرض نقداً واما الصلح عنها بطعام من جنسه فلا يجوز جزافاً واما على كيل لا يشك في انه اقل من كيل الصبرة الجزاف فلا بأس به لأن صاحب الجزاف اخذ بعض حقه وسامح المستهلك بالكسر من الباقي انظر بن (قوله تشبيه تام) أي في المنع والجواز (قوله ان يصالح عنها بعرض) أي لأنه فسح دين في دين (قوله ولا بعين أكثر الخ) أي لأنه سلف جر نقما وفسح دين في دين (قوله فيجوز) أي لان محصله انه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بالباقي وهو حسن اقتضاء (قوله وليس هذا من باب بيع الآبق) أي لأن المصالح عنه قيمة العبد لا نفس العبد حتى يكون يباع له لأن الصلح على غير المدعى بيع فان قلت جعل المصالح عنه قيمة العبد ظاهر اذا كان الصلح بأقل منها لان كان بقدرها قلت ما كان قدرها مؤجلاً والاجل له حصة صار كأنه صلح على بعض الحق (قوله بالاستيلاء) أي بمجرد الاستيلاء على المصوب سواء استمر باقياً عنده أو أبق منه (قوله كما يضمن الساتر والمستعير ونحوهما) أي كالودع أي كما يضمن من ذكر القيمة حالا بتفريطه حتى أبق أو تلف ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤجل إلا اذا كان ذلك المؤجل عينا قدر القيمة أو أقل وكان ذلك الصلح عن قيمته مما يجوز بيعه بالعين المصالح بها (قوله وان صالح بشقص الخ) صورتها شخص اوضح آخر موضعين احدهما صدرت منه عمداً والاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلاً فأراد الشريك ان يأخذ الشقص أي الجزء المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضحة العمد ونصف في مقابلة الموضحة الخطأ فيدفع الشفع للرجوع نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور في مقابلة العمد لانه ليس فيه مال مقدر ويدفع له أيضا دية الموضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو خمسون دينارا لان النصف الثاني من الشقص في مقابلة الموضحة الخطأ وفيها شيء مقرر تنبيه كلام المصنف خاص بالصلح على الاقرار

موضحاً عمداً وخطأً) واراد شريك الجاني اخذ الشقص المصالح به بالشفعة وقيمتها عشرون مثلاً (فالشفعة نصف قيمة الشقص) وهو عشرة (وبديهة الموضحة) الخطأ وهي نصف عشر الدية وذلك خمسون عند ابن القاسم لان من قاعدته فيها اخذ

أن يوزع عليهما للمعلوم
نصفه وللمجهول نصفه
والمعلوم هنا هودية الخطأ
والمجهول أرش العمد إذا
ليس فيه مال مقدر فيؤخذ
في مقابلته نصف قيمة
الشقص (وهل كذلك)
يقسم ما قابل المجهول
والمعلوم نصفين فتكون
الشفعة بنصف قيمة
الشقص وبديء الخطأ (إن
اختلف الجرح) كنفس
ويدأ أولاً بل يجعل الشقص
على قدر ديتيها فيأخذ
الشفع الشقص بخمسة
دينار وبثلثي قيمة الشقص
إن كان القطع خطأ أو القتل
عمداً وإن كان بالعكس
أخذه بجميع دية النفس
وثلث قيمة الشقص (تأويلان)
وعلى الثاني أكثر القرويين

[درس]

باب في شروط الحوالة
وأحكامها وهي نقل الدين
من ذمة بمنه إلى أخرى
تبرأ بها الأولى (شرط)
صحة (الحوالة رضا
المحيل والمحال فقط)
لا المحال عليه على المشهور
ولا يشترط حضوره وإقراره
على أحد القولين المرجحين
والثاني يشترط (وثبوت
دين) للمحيل في ذمة
المحال عليه وكذا للمحال
على المحيل وإلا كانت وكالة
لاحوالة وإذالم يكن دين
في الصورة الأولى

وأما في الإنكار فالشفع يأخذ الشقص بقيمته في الجميع قلته بن خلافاً لقول عبق وإن صالح نى
على إنكار أو إقرار (قوله في مقابلة معلوم ومجهول) أى في مقابلة ما فيه شىء مقرر وما ليس فيه شىء
مقرر (قوله للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه) أى فإذا أخذ الشفع بالشفعة يدفع في مقابلة ما أخذ عن
المجهول قيمته وما أخذ عن المعلوم يدفع فيه المعلوم الذى دفع نصف الشقص صلحاً فيه (قوله كنفس
وبدالخ) أى فلو قطع زيد يدعمرو ثم قتله وكان أحدهما عمداً والآخر خطأ فديه النفس ألف دينار
ودية اليد خمسة مائة فلى القول الاول القاتل إن اختلف الجرحين كمتساويهما يقسم الشقص بينهما
فإذا كان القطع عمداً والقتل خطأ فلا يأخذ الشفع نصف القتل إلا إذا دفع ألف دينار وإذا أخذ
نصف القطع دفع عشرة قيمة نصف الشقص ولو كان القطع خطأ والقتل عمداً فإن الشفع لا يأخذ
نصف القطع إلا إذا دفع لأرباب الجناية خمسة مائة دينار ولا يأخذ نصف القتل إلا إذا دفع عشرة
والقول الثاني يقول إن الشقص يجعل على قدر ديتيها ومعلوم أن دية اليد خمسة مائة ودية النفس ألف
والمجموع ألف وخمسة مائة ثلثها ليد وثانها للنفس فيقسم الشقص الثلث والثلثان ثلثه لليد وثلثاه يجعل
في مقابلة النفس فإذا كان القطع عمداً والقتل خطأ فلا يأخذ ثلثي القتل إلا إذا دفع دية النفس كاملة ولا
يأخذ ثلث القطع إلا إذا دفع ثلث قيمة الشقص ستة وثلثين ولو كان القطع خطأ والقتل عمداً فلا يأخذ
ثلثي الشقص الذين في مقابلة النفس إلا إذا دفع ثلثي قيمة الشقص ثلاثة عشر دينارا أو ثلث دينار ولا
يأخذ الثالث الذى في مقابلة القطع إلا إذا دفع خمسة مائة دينار

(باب الحوالة)

(قوله شرط صحة الحوالة) هي مأخوذة من التحول والأكثر على أنها رخصة مستثناة من بيع
الدين بالدين كما قاله عياض اه بن (قوله بمنه) متعاق بنقل وكذا قوله إلى أخرى أى نقل الدين
من ذمة لأخرى بسبب وجود مثله في الأخرى (قوله تبرأ بها) الأولى تبرأ به أى بالنقل ولعله أنه
الضمير نظراً للمعنى لأن النقل المذكور حوالة (قوله لا المحال عليه) أى فلا يشترط رضاه على المشهور
بل هي صحيحة رضى أو لم يرض إلا إذا كان بينه وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة فلا تصح
الحوالة حيثئذ على المشهور وهو قول مالك فإن حدثت العداوة بعد الحوالة منع المحال من اقتضاء
الدين من المحال عليه ووكلى من يقتضيه منه لئلا يتالع في ايذائه بعنف مطالبته (قوله على أحد
القولين المرجحين) فيه نظر بل الراجح اشتراط الحضور وأما عدم اشتراطه فقد انفرد بشيخه ابن
سدون وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيوخ على اشتراط اه بن لكن في البدر القرافي
خلالنه من ترجيح عدم الاشتراط والحاصل أن الموقفين من الأندلس اختلفوا هل يشترط في
صحة الحوالة حضوره وإقراره بما عليه من الدين أو لا يشترط ذلك وكل من القولين قد رجح كما علمت
والقول الاول مبنى على أن الحوالة من قبيل بيع الدين فيشترط فيها شروطه غاية الأمر أنه رخص فيها
في جواز يفي به دين آخر والقول الثاني مبنى على أنها أصل مستقل بنفسه فلا يسلك بهامسلك بيع الدين
من اشتراط الحضور والإقرار (قوله والثاني يشترط) إنما اشترط حضوره على هذا القول وإقراره
وإن كان رضاء لا يعتبر لاحتمال أن يبدى مطلقاً في البيئة إذا حضر أو يثبت براءة من الدين بيئته على الدفع
أو على إقراره به (قوله وثبوت دين) قال ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت
العرفي بيئته أو إقراره وحيثئذ فيسكن في ثبوته تصديق المحال بثبوته كإبائى آخر الباب (قوله وكذا
للمحال على المحيل) أى وكذا يشترط ثبوت دين للمحال على المحيل (قوله وكالة) نى للمحال بتخليص
الحق من المحال عليه (قوله وإذا لم يكن دين في الصورة الأولى) الأولى وإذا لم يكن دين للمحيل على

كانت حمالة ان رضى المحال عليه لاحواله وان وقعت بافظ الحوالة واحترز بقوله (لازم) عن دين صبي وسفيه وريق بغير إذن ولي وسيد فلا تصح الاحالة عليهم به ومثل ذلك فمن سلعة مبيعة بالخيار قبل لزومه (فإن أعلمه) أى أعلم المحيل المحال (بدمه) أى الدين بأن قال للمحال لادين لى هند المحال عليه وكذا ان علم من غيره كفى المدونة (وشرطاً) المحيل (البراءة) من الدين الذى عليه ورضى المحال (صح) التحول ولا رجوع له على المحيل لانه ترك حقه حيث رضى بالتحول (وهل محل عدم الرجوع على المحيل) إلا أن يفلس أو يموت (المحال عليه فيرجع المحال على المحيل أولاً يرجع مطلقاً مع شرط البراءة وإلا رجع) (تاويلان) والمذهب الاطلاق (وصفتها) أى لفظها الخاص كأحلتك على فلان وعولت حقك عليه وأنت محال وقال ابن عرفة وهى ما دل على ترك المحال دينه فى ذمة المحيل بمثله فى ذمة المحال عليه انتهى وهو شامل لنحو خذ حقك من فلان وأنا برىء منه ونحو ذلك فلا تحصر صيغة تهاى لفظه مشتق من الحوالة وهذا هو المعتمد خلافاً لظاهر المصنف (وحاول) الدين (المحال به) وهو الذى على المحيل لانه اذا لم يكن حالاً

المحال عليه (قوله كانت حمالة) أى وعليه لو أعدم المحال عليه لرجع المحال على المحيل إلا ان يعلم المحال انه لا شيء للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا رجوع له على المحيل ولو فلس المحال عليه وان كان ذلك حمالة لانه قد ترك حقه حيث رضى بالتحول على هذا الوجه (قوله واحترز بقوله لازم عن دين الخ) قل بن فيه نظر لان هذا خارج بشرط ثبوت الدين لانه لا دين هنا تأمل وفيه ان الدين من حيث هو ثابت ثم النظر لولى الصغير والسفيه إن رأهما صرفاهما لهما غنى عنه رده وإلا ضمنا بقدر ما صونا به ما لهما فصحت ثبوت الدين فى الجملة قبل تبين شيء لكنه غير مجزوم بلزومه فلا تصح الحوالة إذ ذاك وأما البعد فثبوت دينه ظاهر وانما يسقطه اسقاط السيد بدليل انه لو عتق قبل الاسقاط لزمه فصح ما قاله الشارح (قوله فلا تصح الاحالة عليهم) أى لعدم لزوم ذلك الدين لان لولى الصغير والسفيه وسيد الرقيق طرح الدين عنهم واسقاطه (قوله فمن سلعة مبيعة بالخيار) أى وكذا دين الكتاب فانه غير لازم لان المكاتب إذا عجز عنه لا يتبع به فلا يصح أن يحيل السيد أجنياً على المكاتب كفى التوضيح عن التونسى (قوله فان أعلمه بدمه وشرط البراءة صح التحول) ظاهره صحة التحول وان لم يرض المحال عليه وهو كذلك لكن ان رضى المحال عليه لزمه وإلا فلاه بن وفهم من قوله وشرط البراءة أن له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد فى صحة التحول حينئذ من رضا المحال عليه لانها حمالة ولا يطالب إلا فى حال عدم الغريم أو غيبته بخلاف ما إذا شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لان المحال رضى باسقاط دينه اهـ (قوله وكذا ان علم الخ) أى وكذا ان علم المحال بانه لا دين للمحيل على المحال عليه من غير المحيل كما فى المدونة وظاهرها الاطلاق أى سواء علم المحيل بعلمه بذلك حين الحوالة أو لم يعلم به (قوله ورضى المحال) حال من الضمير فى قول المصنف وان أعلمه (قوله وهل محل الخ) يعنى ان المحيل إذا أعلم المحال بدمه الدين على المحال عليه وشرط البراءة وأنه لا رجوع للمحال بعد ذلك عليه صح التحول وهل لا رجوع له بعد ذلك عليه مطلقاً سواء فلس المحال عليه أو مات أولاً وهو ظاهر قول ابن القاسم ورواية أشهب عن مالك من رجوع المحال على المحيل فى هذه الصورة إذا فلس المحال عليه أو مات خلاف لا تقييد وعليه تأولها ابن رشد وسحنون أو محل ذلك ما لم يفلس المحال عليه أو يموت والا فله محال أن يرجع على المحيل بدينه وحينئذ فراوية أشهب تقييد وعلى هذا تأولها ابن المواز اهـ قال خـ ولو رضى المحال عليه بالحوالة ودفع فالظاهر انه لا رجوع له على المحيل به لانه متبرع وفى عقب عن الشيخ أحمد الزرقانى ينبغى أن يكون له الرجوع لأن اشتراط البراءة انما هو بالنسبة للمحال ولان رضاه بالدفع صيره بمنزلة المحيل وهو يرجع إذا غرم وقال شيخنا العدوى الذى ينبغى أنه ان قامت قرينة على تبرع المحال عليه فلا رجوع له بما دفعه والا كان له الرجوع (قوله وصفتها) عطف على قوله رضا المحيل وفى كلام المصنف مسامحة لان الصيغة ركن لا شرط لكن الفقهاء قد يتسمحون فيطلقون الشرط على الركن (قوله ما دل الخ) ظاهره كانت الدلالة بطريق الصراحة أولاً وقوله فى ذمة المحيل أى الكائن فى ذمة المحيل وقوله بمثله متعلق بترك أى بسبب وجود مثله الكائن ذلك التل فى ذمة المحال عليه (قوله خلافاً لظاهر المصنف) فيه ان ظاهر المصنف لا يقتضى انحصار صيغتها فى اللفظ المشتق من الحوالة الا ان يقال ان هذا ظاهره (١)

(١) قوله إلا ان يقال ان هذا ظاهره الخ غير صحيح فان ما يحتاج للمعونة غير ظاهر ولا سبباً فى باب متأخر جيد ولانه اذا كان عطف أو مفهمها على صيغة قرينة على مخصصها بما من المادة ولولاه لعمت فكيف يكون عدمه قرينة على التخصيص هذا خلف ناشئ عن عدم التأمل فى الصواب ان وجه الظهور واضافة الصيغة لتخصير الحوالة وانه سبب فى ظهور ان الرادما دل عليها من مادتها والا لتكررها للاختصار اهـ كتبه محمد عليش .

ان كان الدينان عينا الا ان يكون الحال عليه حالا ويقبضه قبل ان يتفرقا مثل الصرف فيجوز وبالغ على شرط حلول الحال به بقوله (وإن كتابة) حلت أو عجل السيد عتقه وأحال بها المكاتب سيده على دين له على غريم (لا) حلول الدين لمحال (عليه) فلا يشترط (و) شرطها (تساوي الدينين) للمحال به وعليه (قدرأ وصفة) مراده بالتساوي قدرا أن لا يكون المأخوذ من الحال عليه أكثر من الدين المحال به ولا أقل فلا يحيل بخمسة على عشرة ونكسه لانه ربا في الاكثر ومنفعة في التحول الى الأقل فيخرج عن المعروف وليس للرد انه لا بد من تساوي ماعليه لانه حق يتمتع أن يحيل بخمسة من عشرة على مدينه أو بخمسة من عشرة عليه كما توهم وكذا لا يحيل بخمسة محمية على مثلها بزيادة ولا عكسه ويلزم من التساوي في الصفة التساوي في الجنس فلا حاجة لزيادته (وفي) جواز (تحويله) بالاعلى (على الأدنى) صفة أو قدرا ومنعه (تردد) على الجواز بانه معروف والمنع بانه يؤدي الى التضائل بين

بمعونة مذكوره في الهبة حيث قل فيها بصيغة أو مفهمها فأراد بالصيغة ما كان مشتقا من لفظ الهبة بقرينة قوله أو مفهمها فلما اقتصر هنا على قوله وصيغتها ولم يقل ومفهمها علم ان مراده بصيغتها ما كان مشتقا من لفظ الحوالة فتأمل (تنبيه) تكفي الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق خلافا لما يوهمه كلام ابن عرفة من كفايتها مطلقا في تعريفه الصيغة كذا قرر شيخنا (قوله أدى الى تعمير دمة) أي دمة الحال عليه وقوله بدمه أي دين دمة أخرى وهي دمة الحيل إذ الدمة لا تعمير بدمه أخرى واعترض بأن هذا التعليل موجود في حالة الحلول وقوله فيؤدي الى بيع الدين أي الحال به وقوله بالدين أي الحال عليه وقوله والذهب بالذهب أي يؤدي الى بيع الذهب بالذهب الخ وفيه ان هذا التعليل موجود في حالة الحلول فالأحسن ان يقال انما اشترط حلول الدين المحال به لان الاصل في الحوالة المنع لكن رخص فيها عند حلول الحال به والرخصة لا تعمى موردها (قوله إلا ان يكون الحال عليه حالا) هذا استثناء من مفهوم قول المصنف وحلول المحال به أي فان كان الدين المحال به غير حال فلا تجوز إلا ان يكون المحال عليه حالا والا فلا يتنع كما نقله المواق عن ابن رشد قال طفى فان خرجت عن محل الرخصة بعدم حلول الدين المحال به فأجرها على القواعد فان أدت لممنوع فأنع والافأجز كما قال ابن رشد * والحاصل ان الشرط في جوازها اما حلول الدين المحال به أو المحال عليه أوها لعدم وجود ما يقتضي المنع وأما إذا كانا معا غير حالين فالمنع لبيع الدين بالدين (قوله وان كتابة) أي هذا إذا كان الدين المحال به غير كتابة بل وإن كان كتابة * ان قات قد تقدم أول الباب انه لا بد في الحوالة أن يكون الدين الذي على المحال عليه لازما ومقتضاه انه لا تجوز الحوالة على الكتابة لانها غير لازمة ومفاد ما هنا الجواز * قلت لان لم ذلك لان ما هنا أحال المكاتب سيده بالكتابة على أجنبي مدين له وما تقدم أحال السيد أجنبيا على المكاتب فالكتابة هنا محال بها ومامر محال عليها تأمل * والحاصل ان الكتابة تصح الحوالة بها ويتمتع الحوالة عليها ولو كانت حالة كما في التوضيح عن التونسي خلافا لما في عقب من الجواز تبعا لتت وقد رده طفى فانظره (تنبيه) قال في التوضيح وأما الكتابة المحال بها فاشترط ابن القاسم في الدونة حلولها قال وإلا فهي بيع دين بدين وقال غيره فيها لا تجوز الا ان يمتق مكانه لان ما على المكاتب ليس ديننا ثابتا فاذا أعتقه على ان عليه ذلك المال صار لازما له فقد اشترط ابن القاسم الحلول للمامر من ان شرط الدين المحال به الحلول ورأى غيره ان ذلك ليس ديننا ثابتا كالدون واختار صحنون وابن يونس وغيرهما قول ذلك الغير اه واذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح أو عجل السيد عتقه أو لحكاية الخلاف انظر بن وجعل شب تعجيل السيد العتق حلولا للكتابة حكما (قوله لانه ربا في الأكثر) هذا التعليل لا يتم اذا كان الدين المحال به من بيع اذ يجوز قضاؤه بأزيد عددا فأول في التعليل ان يقال لانه يبيع دين بدين في غير مورد الرخصة فتأمل (قوله ومنفعة في التحول الى الأقل) لان المحال أخذ أقل من حقه وانتفع الحيل بياقيه (قوله فتخرج عن المعروف) أي الذي هو الأصل في الحوالة اذ من قبل معروفا لا يراعى منفعة (قوله تساوي ماعليه) أي ما على الحيل لماله أي على المحال عليه (قوله من عشرة على مدينه) أي كائنة تلك الدشرة على مدينه (قوله من عشرة على) أي على خمسة كائنة على غريمه (قوله وفي تحوله على الأدنى الخ) هذا مقابل لمحذوف والاصل فلا تجوز الحوالة اتفاقا على الأكثر وفي تحوله بالأعلى على الأدنى تردد وأشار بالتردد لقول ابن رشد بالمنع كما تقدم ولقول اللخمي والمالزي والتيطي بالجواز (قوله فراده الخ) أي ان الأدنى شأنه أن يستعمل في الأوصاف بخلاف القلة فانها تكون

العينين فراده بالأدنى. يشمل الأقل والمذهب المع فكان الاولى للاقتصار على قوله وتساوي الخ (وأن لا يكون) أي الدينان المحال به وعليه (طعاماً من يبيع) أي سلم لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه وسواء انتفعت به أو اموال أو اختلفت

وشمل كلامهما إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض فتجاوز إذا حل المحال، فقط أخذنا بما قدمه وهو قول جميع الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط حلول المحال عليه أيضاً (٣٢٨) ابن عرفة الصقلي وقولهم أصوب فلذا متى عليه المصنف هنا وقال بعضهم

كلا القولين ضعيف وإن المذهب قول ابن رشد بالمنع مطلقاً وهو الذي قدمه المصنف في البيع حيث قال وجاز البيع قبل القبض إلا في مطلق طعام المعاوضة * ولما أتت الكلام على الشروط الستة أخرج منها قوله (لا كشفه) أى ليس من شروطها أن يكشف المحال (عن ذمة المحال عليه) أغنى هو أم فقير بل تصح مع عدم الكشف على المذهب (ويتحول) بمجرد عقد الحوالة (حق) المحال على المحال عليه وإن أفلس أو جحد (المحال عليه الحق بعد عقد الحوالة وأما جرده قبلها ولا يئنه فلا تصح لفقد شرطها من ثبوت الدين بخلاف الفليس حين الحوالة فلا يمنع منها بل يتحول الحق معه بدليل قوله (إلا أن يعلم المسجل بإنالاسه) أى إفلاس المحال عليه (فقط) أى دون المحال فله الرجوع على المحيل لأنه غرم والظاهر أن الظن القوي كالدلم ومثل علمه بإنالاسه علمه ببلده أو عدمه (وحلف) المحيل

في السنوات والمصنف أراد بالأدى ما يشمل الأفل فلا يقال كان الأولى أن يقول وفي تحوله على الأدنى والأفل تردد (قوله وشمل كلامه) أى منطوق قوله وأن لا يكونا طعاماً من بيع فانه شامل لما إذا كانا غير طعامين من بيع أو من قرض ولما إذا كانا طعامين من قرض ولما إذا كانا طعامين أحدهما من بيع والآخر من قرض ففي الصور الثلاثة الأول يكفي في صحة الحوالة فيها حلول المحال به بالانزعاع وأما في الصورة الرابعة ففيها الخلاف الذي ذكره الشارح (قوله فتجاوز إذا حل الخ) أى فتجاوز الحوالة في هذه الصورة إذا حل المحال به فقط ابن عاشر علة المنع السابقة وهى بيع الطعام قبل قبضه موجودة هنا فانظر ما وجه الجواز اه * قلت وجهه (١) أن قضاء القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقضاؤه عن قرض اه بن (قوله فقط) أى سواء حل المحال عليه أيضاً أم لا (قوله الصقلي) المراد به ابن يونس (قوله وقال بعضهم الخ) هذه العبارة لشيخنا في حاشية خش تقلا عن شب (قوله الشروط الستة) لعل الأولى السبعة (قوله لا كشفه الخ) لأن الحوالة معروف فاغتفر فيها القرض بخلاف بيع الدين فانه يشترط فيه العلم بحال ذمة الدين وإلا كان غرراً للمازرى شرط بيع الدين علم حال ذمة الدين وإلا كان غرراً بخلاف الحوالة لأنها معروف فاغتفر فيها القرض ونحو هذا لابن يونس واللامعى انظر اللواق اه بن (قوله وإن أفلس أو جحد) ابن عرفة منع سحنون للغيرة أن شرط المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله شرطه وقوله الباجى كأنه المذهب وقال ابن رشد هذا صحيح لأعلم فيه خلافا اه ابن عرفة وفيه نظر لأن شرطه هذا مناقض لعقد الحوالة وأصل المذهب في انشراط المناقض للعقد أنه يفسده تأمل اه بن (قوله ولا يئنه) أى والحال أن المحال لم يصدق المحيل على ثبوت الدين فلو صدقه صحت لأن تصديق المحال بالدين يكفي في ثبوته انظر بن (قوله حين الحوالة) أى قبلها (قوله بل يتحول الحق معه) أى حيث كان المحال حين الحوالة علماً بإنالاسه (قوله لأنه غره) استفيد من كلام الشارح أن المحال إذا علم بإفلاس المحال عليه علم بذلك المحيل أيضاً أولاً فانه لا رجوع له على المحيل وإن انفرد المحيل بالعلم بذلك للمحال الرجوع عليه لانه غره فان شك المحال في إفلاس المحال عليه مع علم المحيل بذلك ففي ابن عرفة والتوضيح والشامل أن للمحال الرجوع على المحيل (قوله والظاهر أن الظن القوي) أى ظن المحيل حين الحوالة بإنالاس المحال عليه كله بذلك وحينئذ يرجع عليه المحال (قوله أو عدمه) أى وإن لم يكن مفلساً ولو عبر المصنف بعدمه بدل إفلاسه كان أخصر وأحسن فيكون لإنالاسه أولى بل كلامه يوم أن العلم بالتقدير ليس كالعلم بالإفلاس وليس كذلك (قوله أن كان مثله يظن به ذلك) أى يهتم بالعلم بفلسه ويؤخذ من قول الشارح أن كان مثله الخ أن هذه اليمين تهمة فلا ترد على المحال بل يرجع المحال على المحيل بمجرد نكوله (قوله فلو أحال بائع) مفهومه أنه لو أحال مشتر بالثمن الذي عليه البائع على غريمه ثم حصل رد

(١) قوله قلت وجهه الخ ظاهر أن كان المحال به طعام القرض والمحال عليه طعام البيع والذي أجزم به أن توقف العلامة ابن عاشر ليس فيه كيف وليس فيه بيع قبل القبض والحجب لم يتأمل وغفل عن قوله علة المنع الخ أعان توقفه في عكسه بأن يكون المحال به طعام البيع والمحال عليه طعام القرض وإن عليه المنع موجودة فيه تحقيقاً ولذا قال الشارح آخر العبارة كلا القولين ضعيف الخ وإذا تأملت ما تلوته عليك تعلم أن محل التضعيف صورة العكس لا غير والله سبحانه وتعالى أعلم اه كتبه محمد عليش .

(على فقيه) أى فقه العلم بإنالاس المحال عليه إذا ادعى عليه المحال العلم (إن ظن به العلم) أى أن كان مثله يظن به ذلك وإلا لم يملك وإن اتهمه المحال فقوله ظن بالبناء للمجهول ثم فرغ على قوله ويتحول الخ قوله (فلو أحال بائع) لسلعة شخصاً بدين له كان على البائع (على

مشتري تلك السلعة (بالتن) أي بتمنيتها (مُرْدٌ) البيع المفهوم من بائع على (٣٢٩) بأنه المحيل (ربيب) أوفساد

(أو استحق) (البيع

من يدمشتره (لم تنسخ)

الحوالة عند ابن القاسم لأنها

معدومة فيلزم المشتري دفعه

للمحال ويرجع به على

البائع المحيل (وأخيراً

خلافة) أي اختار ابن

لأواز وغيره خلاف قول

ابن القاسم وهو قول أشهب

بفسخ الحوالة وعليه الأكثر

(والقول للمحيل)

يضمن أنه أحال على أصل

دين (إن ادعى عليه)

المحال (تقضى الدين

للمحال عليه) إذا

مات أو غاب غيبة انقطاع

فلو كان المحال عليه حاضراً

فهو ما قدمه في قوله ويتحول

حق المحال النسخ (لا) قبل

قوله (فدعواه وكألة)

للمحال على قبض مال من

مدينه (أو سلفاً) من

المحيل للمحال ويرد له

بدله مع صدور لفظ الحوالة

بينهما بل القول لا بائس

يضمنه أنه من دينه أحاله به

تقليداً لفظ الحوالة وهذا

قول عبد الملك بن الماجشون

في مسألة الوكالة لكنه يده

بأن يكون القابض بشبهه أن

يدين المحيل وإلا فالقول

لرب المال يضمنه أنه وكالة

وخرج البخمي مسألة

السلف عليه والنصوص

لابن القاسم أن القول في

دعوى السلف للمحيل

وخرج عليه مسألة الوكالة

بعبء أو بفساد أو حصل استحقاق قبل قبض المحال للتمتع فينبغي الجزم ببطان الحوالة لبطان حق المحال بالاستحقاق ومافى خش من الجزم بعدم البطان وصحة الحوالة فهو غير ظاهر انظر بن ولو وهب البائع في مسألة المصنف الثمن أو تصدق به على شخص ثم أحاله على المشتري ثم ردت السلعة بعبء أو استحققت أو ردت لفساد في التوضيح أن المعروف من قول ابن القاسم أن الهبة تبطل إذا لم يقبضها الموهوب له فإن قبضها لم يتبع بها لا الموهوب له ولا الواهب ويصح ذلك على المشتري اهـ ويظهر من كلامه أن هذا هو الراجح من الأقوال الخمسة التي ذكرها في المسئلة وأما مافى عقب من بطان الحوالة فإن قبض الموهوب له أخذه منه المشتري فهو قول أشهب انظر بن (قوله ثم رد المبيع بعبء أو استحق) أي قبل أن يقبض المحال الثمن من المشتري (قوله لأنها معروف) أي ولأن الدين لازم للمشتري حين الحوالة (قوله واختير خلافة) أي واختير القول المخالف له وهو القول بفسخ الحوالة على المصنف من حيث التعبير بمادة الاختيار وصيغة الفعل المقضى ذلك أنه للخمى من عند نفسه مع أن هذا القول الثاني القائل بفسخ الحوالة لأشهب والتي اختاره ابن المأواز وقال إنه قول أصحاب الإمام كلهم وليس للخمى اختيار متعاق به فمأذ كره المصنف غير جار على قاعدته من وجهين تميزه بالاختيار وكونه بلفظ الفعل فكان الأولى للمصنف أن يقول والأصح خلافه ليكون جارياً على اصطلاحه انظر اهـ بن ويعترض على المصنف أيضاً من جهة تصديره بقول ابن القاسم مع أن الثاني هو المعتمد قال شيخنا العدوى ومحل الخلاف الواقع بين ابن القاسم وأشهب في أن الحوالة المذكورة تفسخ أو لا تفسخ حيث كان البائع بطن ملكه لما باع في الاستحقاق والافسخت اتفاقاً ومحل أيضاً في الرد بالفساد إذا لم يعلم به المشتري والإم تبطل اتفاقاً وهل يدفع المحال عليه للمحال الثمن الذي اشترى به شراء فاسداً أو يدفع له القيمة قولان الأول لابن القاسم والثاني لأشهب ذكر ذلك في شرح التامل (قوله أن ادعى عليه في الدين للمحال عليه) اللام بمعنى على متعلقة بالدين أو بمعنى عن متعلقة بنفى * وحاصله أنه إذا تنازع المحيل والمحال بعد موت المحال عليه أو غيبته غيبة انقطاع فقال المحال أحاطى على غير دين فأنأرجع عليك بدني وقال المحيل بل احلتك على دين لي في ذمة المحال عليه وقد برئت ذمتي فلا رجوع لك على فالقول قول المحيل يمين ولا يصدق المحال في دعواه (قوله لا يقبل قوله) أي المحيل يعني أن الحوالة إذا صدرت بينها بصفتها فلما قبض المحتال القدر الذي احتال به قال له المحيل إنما احلتك لتقبضه لي على سبيل الوكالة أو على سبيل أنه سلف مني لك ترد بدله وقال المحتال إنما قبضته من الدين الذي لي عليك فإن القول في ذلك قول المحتال يمينه تعليفاً لجانب الحوالة أن أشبه أن مثله يدين المحيل والا كان القول قول المحيل يمينه (قوله وهذا قول عبد الملك) اعلم أن ابن الحاجب قال لا يقبل قول المحيل في دعواه وكالة أو سلفاً على الأصح أي في كل من الوكالة والسلف فقال في التوضيح أراد بالأصح قول ابن الماجشون في المبسوط في مسألة الوكالة وما خرج البخمي عليه في مسألة السلف وغير الأصح قول ابن القاسم في الغنية في السلف وما خرج عليه في مسألة الوكالة فكل مسألة فيها قول منصوص ومخرج عليه قول آخر في الأخرى اهـ وبتصحيح ابن الحاجب للقول المخرج في السلف يندفع قول شارحنا تبعاً للعقب وكان ينبغي للمصنف الجري عليه أي على قول ابن القاسم في السلف لأجل أن يكون جارياً على المنصوص في المسئلتين انظر بن

باب الضمان

(قوله جنس) أي شامل للمعرف والبيع والحوالة لأن في البيع شغل ذمة المشتري بالحق وفي الحوالة شغل لذمة المحال عليه بحق المحال (قوله والحوالة) أي لأن المراد به وله شغل ذمة أخرى أي كان الأولى مشغولة

٤٢ - دسوق - لك - فكان ينبغي للمصنف الجري عليه [درس] في الضمان وأحكامه

(الضمان شغل ذمة أخرى بالحق) قوله شغل ذمة جنس وقوله أخرى فصل أخرج به البيع والحوالة إذ ليس

فيهما شغل بل براءة ذمة وقوله شغل ذمة من اضافة الصدر لقوله اي ان يشغل رب الحق ذمة الضامن مع الاولى وأراد بالذمة الجنس فيشمل الواحد والتعدد وأراد الشغل بالحق (٣٣٠) بلا توقف على شيء أو بعد التوقف على شيء آخر كعدم اتيان المضمون في الوجه

أو تهريسه أو تفريط الضامن في الطاب قدر اشتمل تعريفه على أنواعه الثلاثة وأل في الحق للأهد اي الحق الاول فخرج ما لو باع ساعة لرجل يدين ثم باع أخرى لغيره يدين (وضح) الضمان ولزم (من أهل الفرع) وهو المكلف الذي لا حجر عليه ولو فيها ضمن فيه فدخل ضمان الزوجة والمريض بالثلث كما يأتي ومنهم من اهل التبرع فيه تفصيل فتارة لا يصح كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي وتارة يصح ولا يلزم كالواقع من زوجة أو مريض في إند الثالث ومن العبد بغير إذن سيده ومثل لاهل التبرع قوله (ككاتب ومأذون) له في التجارة (إذن سيدهما) لهما في الضمان فان لم يأذن لهما فيه لم يلزمهما وإن صح بدال قوله الآتي واتبع ذو الرق به ان عتق ودخل بكف التمثيل فنمود وشابة من مدبر وأم ولد وعتق لاجل وخصهما بالذكر لدفع تورم جواز ضمانها بغير إذن (وزوجة ومريض) مرضاً مخوفاً (ثلث) أو بمزاد عليه يسير شأنه ان لا يقصده به

أيضاً والحالة ليست الذمة الاولى فيها مشغولة لأنها برئت (قوله من اضافة المصدر) هذا دفع لما أورد به بعضهم من أن قول المصنف شغل ذمة الخ هذا مبين للحدود وحينئذ فليس التعريف جامعاً ولا مانعاً لأن الضمان سبب في الشغل والشغل مسبب عنه لأنفسه كما أن الملك مسبب عن البيع لأنفسه وسلمه ابن غازي وح وأجاب ابن عاشر بأن لا نسلم أن الضمان سبب في شغل الذمة بل هو عينه لأن شغل الذمة مصدر شغل الشخص ذمته فاشتغلت فشغل الذمة فعل للشخص لأنه متعد واشتغالها مسبب عنه وشغلها هو الضمان نقوله شغل ذمة مصدر متناهي للمفعول بمعنى أن الشخص شغل ذمته بالحق أي إلزامها إياه فهو فعل مكتسب له والذي ليس فعلاً للشخص إنما هو اشتغال الذمة والكلام في شغلها لا في اشتغالها اللازم انظر بن (قوله فيشمل الواحد) أي إذا كان الضامن واحداً وقوله والتعدد أي إذا تعدد الملهاء (قوله بلا توقف على شيء) أي كما في ضمان المال وقوله أو بعد التوقف الخ أي كما في ضمان الوجه والطلب وكان الاوضح أن يقول وقوله شغل ذمة الخ أعم من أن يكون الشغل غير متوقف على شيء أو كان متوقفاً على شيء (قوله قد اشتمل الخ) أي وحينئذ فيندفع الاعتراض عليه بأن التعريف غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب (قوله فخرج الخ) أي وحينئذ فلا يعترض على التعريف بأنه غير مانع (قوله ولو فيها الخ) أي ولو كان عدم الحجر عليه بالنسبة لما ضمن فيه وإن كان محجوراً عليه بالنسبة لغيره فهو مبالغة في قوله لا حجر عليه (قوله كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي) أي فهو فاسد يجب رده وليس للولي إجازته وسواء كان الصبي عيماً أم لا خلافاً لتقييد عجل له بغير المميز (قوله في زائد الثالث) أي فانه وإن كان صحيحاً لكنه غير لازم إذ للزوج رد الجميع وله إجازة الجميع وللورثة ردُّ ما زاد على الثلث ولهم إجازة الجميع (قوله بغير إذن سيده) أي فإن للسيد إجازته وله رده (قوله ومثل لاهل التبرع بقوله ككاتب ومأذون الخ) فيه ان الحكم بأنهما من أهل التبرع وينافي توقف ذلك على الاذن لهما فيه فالمناسب جعل الكف للتشبيه ويمكن أن يقال إنها صاروا بعد الاذن من أهل التبرع بقوله إذن سيدهما شرط في اتصافها بكونهما من أهل التبرع وفي بن ان الكف للتشبيه بالنسبة للأوليين ولاتمثيل بالنسبة للآخرين فهو من استعمال المشترك في معنييه (قوله لم يلزمها وإن صح) أي للسيد رده وله إجازته وإذا أجازته أتبع به الكاتب والمأذون ان عتق وظاهر المصنف أنه لا بد من إذن السيد ولو ضمنه وهو كذلك فإذا ضمنه بغير إذن كان له رد ذلك الضمان ثم ان مراد المصنف للكاتب والمأذون غير المحجور عليهما لذين بدليل جعلهما من أهل التبرع فتأمل (قوله وزوجة ومريض بثالث) أي بقدر ثلث لا بأزيد فلا يلزم وظاهره لا فرق في ذلك بين ضمانها الزوج وغيره ولا بين ضمان المريض لوارثه ولغيره ابن عرفة كفالة ذات الزوج في ثلثها وإن تكفلت لزوجها وفيها قال مالك عطيتها وزوجها جميعاً لها جائزة وكذا كفالتها عند الباجي بجميع ما لها وفيها ان ادعت أنها أكرهها في كفالتها فلها البينة (قوله أو بما زاد عليه يسير) قد يقال هذا مشكل مع ما تقدم انه إذا تبرع كل منهما بزائد عن الثلث ولو يسيراً كان للزوج أو الوارث الرد وهنأقوا بإجازة الضمان وعدم رده إذا حصل بزائد الثلث يسير إلا ان يقال ما تقدم تبرع محض لا رجوع بعوضه والضمان فيه رجوع على المضمون بما أدى عنه فتأمل اه شيخنا (قوله فيتوقف على إجازة الزوج أو الوارث) أي فان شاء الزوج رد الجميع أو امضى الجميع واما الورثة فان شاءوا ردوا ما زاد على الثلث وان شاءوا أجازوا الجميع (قوله بخلاف ما لو ضمنوا قدر الثلث) أي فانه لازم ولا يتوقف امضاؤه على إجازة

الضرر كانه ينار لا مازاد على ذلك فلا يلزم وان صح فيتوقف على إجازة الزوج أو الوارث بخلاف ما لو ضمنا (قوله) قدر الثلث وما ألحق به (واتبع ذو الرق به) أي بالضمان بمعنى المال الذي ضمنه (إن عتق) ضمن بإذن سيده أولاً وليس له

إسقاطه عنه في الأول بخلاف الثاني فله إسقاطه قبل عتقه فلا يتبعه بعده ولا يباع فيه قبل (٣٣١)

العتق ولو أذن له سيده فيه

(وليس للسيد جبره)

عليه (أى على الضمان

فإن جبره لم يلزم العبدنى

أن عتق وقيد بعضهم بما

إذا لم يكن للعبد مال أوله

مال وجبره على أكثر مما

يده وأما لو جبره على

ضمان قدر ما يده فله ذلك

لأنه بمنزلة انتزاع ما يده

(و) صح الضمان (عن

الليت الفلاس) بسكون

الفاء وكسر اللام أى العسر

بمعنى الحمل عنه لأنه

معروف من الضامن

وخص الفلاس بذلك لأنه

محل الخلاف بين الأئمة

أذنه أبو حنيفة والنووي

وأما الحلى أو الليت الموسر

فلا خلاف في صحة الضمان

عنه وكذا ضمان الفلاس

بفتح الفاء وتشديد اللام

بالمعنى الخاص (و) صح

ضمان (الضامن) ولو

تسلسل ويلزمه ما يلزم

الضامن الأصلي وظاهره

يشمل ما إذا كان معاً بالمال

أو بالوجه أو أحدهما بالمال

والثاني بالوجه وهو كذلك

(و) صح بيان الدين

(للتوكل حالا) أى

على الضامن بأن رضى

للمدين بإسقاط حقه من

الأجل (إن كان) الدين

(مما يجعل) أى

يجوز تعجيله وهو المدين

مطلقاً والرض والظام من

قرض لا من بيع فلا يجوز لما

فيه من حط الضمان وإزيدك

(قوله ولا يباع فيه) أى ولا يباع ذوالرق في المال الذى ضمنه قبل عتقه ولو كان ضمانه باذن سيده
(قوله وليس للسيد جبره عليه) أى غير من له انتزاع ماله فظاهر وأما من له انتزاع ماله فلا أنه قد يعتق
والضمان باقياً عليه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر النصف أنه ليس له جبره عليه ولو كان الضمان له (قوله وفيه
الخ) نص كلامه قال الأخمى للسيد أن يجبر عبده على الكفالة إذا كان سيده مال بقدرها
واختلاف إذا كان فقيراً أو ليس يده مال فقال ابن القاسم إنه لا يجبر وقال محمد أنه يجبر وكأنه المذهب
أهـ بن (قوله) وصح الضمان عن الميت الفلاس أى ولزم أيضاً وإذا عمل عن الميت المعسر عالم بسره فأدى
عنه فإنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لأن نعمه معروف وتبرع منه وأما إن علم أن له مالاً أو ظنه أو شك
فيه ثم ظهر له مال فإنه يرجع بما دفعه عنه بخلاف ما إذا أدى عن الفلاس بالتشديد فإنه لا يرجع مطلقاً كما
قال عبق وقوله شيخنا المدوى قال بن وفيه نظر بل ظاهر المدونة أن له الرجوع إن علم أن له مالاً ولا
فرق بين الفلاس بالتشديد والتخفيف انظر لفظها في ح (قوله بمعنى الحمل عنه) أى لاحقية
الضمان الذى هو شغل ذمة أخرى بالحق لأن ذمة الليت قد خربت (قوله إذ منعه أبو حنيفة) أى
لأنه لا يرجع له مال يوفى منه ما عليه (قوله وأما الحلى) أى موسراً أو معسراً (قوله فلا خلاف
في صحة الضمان عنه) أى ويأخذ الضامن ما أدها عن الميت من تركته إن كان الليت موسراً ويرجع
الضامن بما أدها عن الحلى عليه والقول قول الضامن للحلى والليت الموسر أنه لم يدفع محسباً إلا
لقرينة أهـ خش (قوله وكذا ضمان الفلاس) أى إذا قام الغرماء على شخص وحكم الحاكم بتفليسه
أى خلع ماله لغرماء وضعه شخص فإن المال الذى حكم الحاكم بخلفه للغرماء يتعامون فيه وما بقى لهم
يدفعه ذلك الضامن عنه ولا يرجع عليه بما أدها عنه مطلقاً أى سواء علم أن له مالاً أو ظنه أو علم أنه لا مال
له وطراً له مال وهذا بخلاف من تحمل ما على الميت المعسر ودفعه عنه فإنه يرجع بما أدها كما مر إن علم
أن له مالاً أو شك في ذلك أو ظنه ثم تبين له مال وإما إن علم أنه لا مال له فلا رجوع له إن طراً له مال
لحملة على التبرع كما قرر شيخنا المدوى ومثله في عبق وقد علمت أن النقل خلافه (قوله ولو تسلسل)
أى ولا استحالة في ذلك لأنه تسلسل في المستقبل والتسلسل إنما يكون محالاً إذا كان في الماضي (قوله ويلزمه)
أى ضامن الضامن ما يلزم الضامن الأصلي أى وهو الضامن للدين أو المراد أنه يلزمه
ما يلزمه في الجملة لاحتمال أن يكون الأول بالمال والثاني بالوجه تأمل (قوله وظاهره يشمل الخ) أى
وهو كذلك من حيث الصحة وإن كانت مختلفة من حيث الرجوع فإن كانا معاً بالمال بدى بالغيرم
إن كان حاضراً مليئاً وإلا فالضامن من الأول إن كان كذلك وإلا فالثاني وإن كانا معاً بالوجه بدى
بالغيرم إن كان حاضراً فإن غاب كلف الأول بإحضاره فإن غاب الأول أيضاً كلف الثاني بإحضار
أحدهما فببداً بذلك فإن غاب الجميع أخذ من مال الغيرم ثم من مال الكفيل الأول ثم الثاني كذا
في شب فإن كان الأول بالوجه وضمنه الثاني بالمال فعنه أنه إن تروى على الأول المسال لعدم
إحضار المضمون غرمه الثاني عنه وببداً أيضاً بإحضار المضمون الأول لأنه ببداً بما يبرأ به الضامن
الأول (قوله حالا) أى على الحال على الضامن وهو حاصله أن من له دين على شخص مؤجلاً فأسقط
من عليه الدين حقه من التأجيل وضمنه شخص على الحلول خوف الماطلة مثلاً فإن هذا الضمان صحيح
ولازم بشرط أن يكون هذا الدين مما يجعله وعلم أن مثل ضمان التوكل على الحلول في الجواز بقيد
ضمان التوكل لدون الاجل فإن ضمنه لاجل نفسه جاز من غير شرط ولأبى ديمتت كما في المدونة لأنه
سلف جرم منعة فالصور أربع والتقييد بسكون الدين مما يجعل ذكره ابن يونس واعترضه ابن
عبد السلام كافي التوضيح ونصه وليس يبين فإن رب الدين ما أخذ زيادة في نفس الحق ولا منفعة

توثقا بالضامن إذ هو مخصوص بالبيع فقط (وعكسه) وهو ضمان الحال مؤجلا كأن يقول شخص لرب دين حال أجل مدينتك شهرا وأنا
اضمنه لك فيسح بشرطين أشار (٣٣٣) لاولهما بقوله (ان أيسر غريمه) اى مدينته بالدين الحال ولو في أول الاجل لان

العبرة بالحالة الراهنة للسلامة
من سلف جر تقا فكأنه
بالتأخير ابتداء لسلفا بضامن
وييسره لم يحصل بالضمان
تقع فيكون التأخير محض
سلف وأشار لثاني بقوله
(أو لم يوسر) الغريم (في
الاجل) الذى ضمن
الضامن اليه بل اعسر
واستمر عسره إلى
انقضائه فيجوز ضمانه لانه
وان حصل تقع بالضمان لم
يحصل سلف بتأخيره
لوجوب انتظار العسر
فان لم يعسر في جريمه بل
أيسر في اثنا عشر
اصحاب الغلات والوظائف
كان يضمه الى أربعة أشهر
وعادته اليسار بعد شهرين
فلا يصح لان الزمن
للتأخير عن ابتداء يساره
يعد فيه صاحب الحق
مسلفا لقدرة رب الحق على
أخذه منه عند اليسار هذا
قول ابن القاسم بناء على ان
اليسار المترقب كالحقق
واجازه أشهب لأن الأصل
استصحاب عسره (د)
صح الضمان (بالموسر) به
فقط (و بالمعسر) به فقط
وكلاهما في ضمان الحال مؤجلا

يتنفع بها وانما توثق وتقفى بعض الشيوخ بمخالفته للقول اه بن (قوله توثقا) مفعول لقوله وأزيدك
أى انه وان كان حالا لكن من الجائر أن يعاطله أو يأتى بالدين بالضمان زيادة توثق (قوله اذهوا لـ)
جواب عما يقال ان حط الضمان وأزيدك يؤثر في المنع في البيع لا في القرض لان الاجل في القرض من
وحاصل الجواب ان حط الضمان وأزيدك إنما يؤثر في المنع في البيع لا في القرض لان الاجل في القرض من
حق للقرض ان شاء عجل أو ابقى للاجل فلا يقال عند التعميل انه طلب من المقرض حط الضمان
عن نفسه بخلاف البيع فان الحق في الدين إذا كان طعاما أو عرضا منها كما مر فإذا عجل المسلم اليه شيئا
منها قيل انه طلب من المسلم حط الضمان عن نفسه (قوله بشرطين) أى على البدل ولو قال بأحد أمرين
كان أوضح (قوله ان أيسر غريمه) اى ان كان الغريم الذى عليه الدين موسرا هذا إذا كان يساره بالدين
من قبل الاجل بل ولو كان اليسار انما حصل له أول الاجل فقط أى حين الضمان (قوله للسلامة من
سلف جر تقا) أى لان رب الدين قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء لسلفا بضامن وهو ييسره من أول
الاجل لم يحصل تقع بالضمان وان حصل سلف بالتأخير لان من أجل ما عجل أو عكسه بعدم سلفا (قوله ولم
يوسر في الاجل) أى أو يكون من عليه الدين معسرا والعادة انه لم يوسر في الاجل الذى ضمن
الضامن اليه بل يعسر ذلك الاجل عليه وهو معسر (قوله فان لم يعسر) أى فان كانت العادة انه لا يستمر
اعساره لآخر الاجل (قوله بل أيسر في اثنا عشر) أى بل كانت العادة حصول اليسار له في اثنا عشر (قوله بعد
فيه صاحب الحق مسلفا) أى وقد انتفع بتوثقه بالضامن * فان قلت ما الفرق بين الموسر حال العقد
فيجوز ضمانه وبين من يكون موسرا في أثناء الاجل فيمنع ضمانه قلت أجاب البساطى بظهور المعروف
في الموسر حال العقد لقدرة رب الدين على ان يستوفى دينه منه حالا فتأخيره محض معروف منه
وظهور قصد الانتفاع في العسر أو لا لا يتفادى رب الدين بالضامن زمن الاعسار (قوله واجازه اشهب)
أى أجاز ضمانه اشهب في صورة ما إذا كانت العادة حصول اليسار له في أثناء الاجل (قوله لان الأصل
استصحاب عسره) أى ويسره قولا يحصل (قوله بالموسر به الخ) أشار الشارح الى انه من باب الحذف
والإبصار وهل هو مسمى أو قياسي قولان ذكرهما في الارتشاف ورجح منهما الأول وليس مراده
الإشارة إلى ان في كلام المصنف حذف نائب الفاعل لانه لا يجوز حذفه * وحاصل كلام المصنف انه لو
كان لزيد عند شخص مائتا دينار حالة وهو موسر بمائة منها وموسر بمائة الأخرى وضمنه شخص
بالمائة الموسر بها مؤجلة بأن قال ضمان المائة التى تقدر بها على شهر فيجوز ذلك بشرط ان يكون موسرا
بها وقت الضمان ويجوز ان يضمه بالمعسر بها الى شهر مثلا ان كانت العادة اعساره بها جميع الاجل ولا
يجوز ان يضمه بها ولو وجد شرط الضمان في كل منهما لوجود السلف في تأجيل الموسر بها والانتفاع
بالضمان في المعسر بها وضمانه ببعض الموسر بها فقط لاجل كضمانه بكاملها في الجواز بشرطه وكذا ضمانه
ببعض المعسر بها فقط لاجل كضمانه بكاملها لاجل في الجواز بشرطه ومثل ضمان الجميع في المنع ما اذا
ضمن البعض من كل (قوله لا بالجميع) قال عجل محل منع ضمانه للجميع اذا حصل التأجيل
للمالين وضمنها معا أما إذا لم يحصل تأجيل بل ضمان فقط أو حصل التأجيل في المعسر به فقط
فانه يجوز ضمانها معا (قوله فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط) أى لجواز

يعنى إذا كان الدين كله حالا والغريم موسر به بعضه ومعسر البعض الآخر صح ضمانه مؤجلا بهذا أو هذا (لا بالجميع) لانه الضمان
سلف جر منفعة إذ هو سلف للموسر به لتأخيره اياه بمحصيل به وانتفع بالضامن في المعسر به فليست هذه الصورة كضمان المعسر به
فقط ومثل ضمان الجميع ضمان البعض من كل وأشار

الركن الثاني وهو المضمون فيه بقوله (بدين لازم) فلا يصح ضمان عبد في من سلعة اشتراها بغير إذن سيده لعدم لزوم (أو آئل إليه) أي أي
الازوم به مرتين كبائع وبائس ولا تبدل الثانية (لا كتابة) لانها غير لازمة (٣٣٣) ولا آئلة للزوم لأن المكاتب لو عجز عاد

رقيقا والضامن ينزل منزلة
المضمون ومالا يلزم
الاصل لم يلزم الفرع
بالاولي إلا أن يجعل السيد
عقده أو يشترط عقده إذا
عجز فيصح ضمانها في
الصورتين (بل كجعل)
ولو قبل الشروع في العمل
فيصح كأن يقول ان جنتي
بعمدي الشارد مثلا فلك
دينار وضمن القتل
أجنبي فإن جاء المجاعل به
لزم الضامن ما جعل به والا
فلا يدخل بالكاف مالوة ل
قائل لآخر إن ثبت حقك
على فلان فانا ضامن له
ثبت (و) كقول قائل
آخر (داين فلانا) أو
بإيحه أو عامله وأنا ضامن
(ولزم) الضمان (فما
ثبت) بيينة أو اقرار
(وهل يقيد) لزوم
الضمان (بما يعامل)
المضمون (به) عادة والالم
يلزمه الا ما أشبه أن يعامل
به فقط وهو الراجح أولا
يقيد بل يلزمه مطلقا كان
مما يشبه ان يعامل به مثلا
أولا (تأويلان وله)
أي للضامن في مسألة داين
فلانا (الرجوع) عن
الضمان (قبل المعاملة)
لا يسدها فان عامله في
البعض لزم فيما عامل به

الضمان في الثانية دون الأولى (قوله للركن الثاني) أي وأما الاول فهو الضامن وقد تقدم الكلام
عليه في قوله وصح من أهل التبرع (قوله بدين) الباء بمعنى في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين
لا في عين كما إذا استعار سلعة أو أخذ منه ودعة أو مال قراض أو شركة وآتاه بحميل على أنها ان تلفت
أخذ ذاتها من الحمل لاستعماله فان ضمن الحمل ما يترتب على ذلك الأخذ بسبب تمد أو تغريط من
القيمة صح الضمان ولزم وهو الذي يقصده البائس كما يقع في الاسواق من ضمان بعض الدالين لبعض
على ان المضمون إن هرب وبنيات به كان على الضامن قيمة ما هرب به فهذا صحيح وإن كان ضمانا في
الامانات صورة (قوله كبائع) أي في الوزن لا في ان في كل همرتين اذ الممزة في بائع وبائس واحدة
قط (تأويله عاد رقيقا) أي وزال القدر المحمول عليه في ذاته (قوله إلا أن يجعل الخ) أي كما لو كاتبه بمائة
ثم قال له أنت حر وعليك نجوم السكتات فأتى له بحميل ضمنه بها فذلك الضامن جائز (قوله أو يشترط) أي
الضامن على السيد عقده إن عجز كأن يقول إنسان أنا أضمنه في الكتابة بشرط أن يجعل السيد عقده
إذا عجز وزاد في الشامل صورة ثالثة وهي ما إذا كانت الكتابة نجما واحدا وقال الضامن هو على ان
عجز وإنما صح الضمان في هذه الصورة وإن كان النجم غير لازم اقرب الحرية (قوله ولو قبل الشروع في
العمل) أي هذا إذا كان ضمان المجاعل بالسكسر في الاجرة بعد شروع العامل في العمل بل ولو كان قبل
شروعه فيه لان الجمل وان كان غير لازم قبل الشروع لكنه آئل الى الازوم ولذا جعله المصنف مثلا
للائل (قوله وضمن القائل أجنبي) أي خوفان بمطالبة ذلك القائل أو من عدمه (قوله فان جاء المجاعل به)
أي البعيد (قوله وكقول قائل آخر داين فلانا) أي وكقول قائل آخر خدم فلانا عندك وضمان
ما أخذته مني أي وكقول قائل لأهل سوق اجملوا فلانا عندكم سمارا وكل ما أخذته يمسر عليه ضمانه
منى (قوله وأنا ضامن) أي لما تدينه أو لوجهه ولا بد في كونه ضامنا من ذكر قوله وأنا ضامن وإلا كان
غررا قوليا لا يلزم به شيء فاذا قل داين فلانا أو بيع له أو عامله ولا يكن في نفسك شيء من جهة الثمن
فانه ثمة مأمون ولم يقل أنا ضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء إذا هرب ذلك المشتري أو مات أو فليس (قوله ولزم
فما ثبت) أي انه دايته فيه أو عامله فيه أو باعه له (قوله فيما ثبت) أي بيينة وكذا باقرار إن كان المقر
مليا أو كان معدما على أحد قولين والآخر لا يكون ضامنا (قوله ان يعامل به فقط) أي فاذا قال عامل
فلانا وضمانه منى وشأن فلان أن يعامل في ثلاثة فعامله في عشرة فلا يضمن ذلك القائل الزائد على الثلاثة
(قوله أو يبلان) الاول لابن يونس وابن رشد المازري وهو الاظهر والثاني نسبة ابن عبد السلام لغير
من ذكره وأنكره ابن عرفة فلو قال المصنف ولزم فيما ثبت وقيد بما يعامل به واقتصر على ذلك كان أحسن
اه بن (قوله وله الرجوع) أي سواء قيد بأن قال دايته أو عامله بمائة أو أطاق أي اتفاقا في الاخير وعلى
الراجح في الاول فلورجع الضامن ولم يعلم المضمون له برجوعه حتى عامله فهل لا يلزم الضامن ما تدين
وهو ظاهر المصنف أو يلزمه وهو ظاهر المدونة والظاهر الازوم فلا بد في عدم الازوم من علم المضمون
له بالرجوع اه شيخنا عدوى (قوله فان عامله في البعض) أي قبل رجوع الضامن ثم رجع بعد تلك
المعاملة كما لو قال داين فلانا في مائة وأنا ضامن لها فدفع له خمسين وقال الضامن رجعت عن الضمان
فلا يكون ضامنا إلا للخمسين التي قبضها وأما التي لم يقبضها فلا يضمنها ان لو دفعها له رب المال بعد
الرجوع (قوله أي قبل تمامها) أي فهو صادق بما إذا كان قبل حصولها أو بعد حصول بعضها

دون ما لم يعامل به فقوله قبل المعاملة أي قبل تمامها (بخلاف) قوله لمدع على شخص عني (احلف) بأن لا عليه ما تدينه (وأنا ضامن)
فلا رجوع له ولو قبل حلفه لانه بالتزامه صار كأنه حق واجب

رجوع للضامن بشيء وان
نكسك غرم له ما أخذه منه
المدعى وأشار المضمون
فيه أيضا بجعله شرطا في
الضمان بقوله (إن أمكن
استيفاءه) أى الحق
المضمون (من ضامنه)
وهذا الشرط يقضى عنه قوله
بدن إذ المقصود منه
إخراج المعينات والحدود
والتعازير والقتل والجراح
فلا يصح الضمان فيها فالأولى
حذفه (وإن جهل)
الحق المضمون حال الضمان
فان الضمان صحيح فهذا
مبالغة في صحته (أو) جهل
(من له) الحق وهو
المضمون له (و) صح
(بغير إذنه) أى إذن
عليه الدين وهو المضمون
عنه (كأدائه) من
إضافة المصدر لمفعوله أى
كما يصح لشخص أن يؤدى
دينا عن آخر بغير إذنه
(وقفاً) بالمؤدى عنه ويلزم
رب الدين قبوله (لا
عتاً) أى لاجل العنت
والضرر بالدين (فيسرد)
ما أداه لرب الدين وليس
له على المدين مطالبة
(كشرايه) أى كما يمنع
شراء دين من ربه عتاً
بالمدين فانه يرد فان فات
الثمن يبدل البائع فثلث المثلث
وقيمة القوم فان تضرر
الرد بموت رب الدين
أو غيبته فالحاكم يتولى
القبض من المدين ليدفعه

(قوله لتنزله منزلة الخ) أى والمدعى عليه إداة للمدعى أحلف وأنا غارم لك فلا رجوع له بعد ذلك
وإثره الحق بخلاف من قال عامله وأنا ضامن فانه بمنزلة قول العامل نفسه عاملى وأنا أعطيك حميلا
فلما كان لهذا أن يرجع لأنه لم يدخله في شيء كان لمن قال عامله أن يرجع (قوله فان حلف) أى بالله
أنه ليس عليه حق للمدعى وقوله فلا رجوع للضامن بشيء أى لا على المدعى عليه ولا على المدعى الذى
أدى له وقوله وان نكسك أى المدعى عليه وقوله غرم له أى للضامن أى بمجرد نكسك ولا يحلف الضامن
لعدم علمه ولا للمدعى لتقدم بينه (قوله شرطا في الضمان) أى في صحة الضمان (قوله إن أمكن الخ)
شرط في قوله وصح من أهل التبرع أى صح من أهل التبرع إن أمكن عقلا وشرعا استيفاء الحق من
الضامن وحاصله انه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه مما يمكن استيفاءه من الضامن
واحتراز بذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح الضمان فيها
إذ لا يجوز استيفاء ذلك من الضامن واحتراز أيضا من المعينات فانه يستحيل عقلا استيفاءها من
الضامن (قوله إخراج المعينات) كاستعارتك دابة وتأتى بحميل على أنها إذا تلفت تؤخذ بذاتها من
الحمل (قوله فلا يصح الضمان فيها) لعدم جواز استيفائها من الضامن شرعا وألاستحالة ذلك أى وهذه
خارجة بالشرط السابق وهو قوله بدن لازم لأن هذه الأشياء ليست دينا لأن الدين ما كان في الذمة
وهذه الأشياء لا تقبلها الذمة واعترض على الصنف بأن مفهوم الضمان وهو شغل ذمة أخرى بالحق
لا يشمل احتراز عنه بهذا القيد لأن المعينات لا تقبلها الذمم وكذا الحدود ونحوها لتعلقها بالأبدان
وحديث فلا حاجة لإخراج هذه الأمور بهذا القيد وهذا الإيراد يتوجه أيضا على قوله بدن وذلك
لأن محترزه لا يشمل التعريف فلا حاجة لإخراجه به وأجيب بأن الفرض إيضاح ما يقوم بالذمة
وقد قالوا إن الأصل في التيود أن تكون لبيان الواقع تأمل (قوله وإن جهل) أى كأن يقرض الضامن
أنا ضامن لكل ما على زيد لعمرو والحال أنه لا يعلم وقت الضمان قدر ما عليه (قوله حال الضمان) جهله
له حال الضمان لا ينافى علمه بقدره بعد ذلك فلا يقال الحالة فيها الرجوع وهو مستحيل بالمجهول (قوله أو
جهل من له الحق) أشار الشارح الى أن قوله أو من له عطف على ضمير الرفع المستتر من غير فصل وهو
قليل (قوله وهو المضمون له) أى كأن يقول الضامن أنا ضامن للدين الذى على زيد للناس والحال
أنه لا يعلم عين من له الدين (قوله أو بغير إذنه) هذا هو نص للدونة وغيرها وقل التيطى وابن قنوح ان
بعض العلماء ذهب إلى أنه يشترط في حالة ماعلى المدين أن تكون بإذنه وإلا لم يلزمه أن يدفع للحميل
مادفعه عنه ولما جرت عادة الموثقين بذكر رضا المدين بأن يكتبوا تحمل فلان عن فلان برضاه أو بأمره
كذا وكذا (قوله كأدائه الخ) أشار به لقول المدونة من أدى عن رجل دينا بغير أمره جاز إن فعله رقفاً
بالمطلوب وإن أراد الضرر بطلبه واعتاته لمداوة بينهما منع من ذلك وكذا إن اشترى دينا عليه لم يجز
البيع ورد إن علم اه بن (قوله ويلزم رب الدين قبوله) أى ولا كلام له ولا للمدين إذا طلب أحدهما
للقضاء وأجابه فان امتنع ماعلى لم يلزمها معا فيها يظهر قاله عقب (قوله فيرد ما أداه لرب الدين) أى إن لم
يفت فان فات بيد رب الدين رد مثله إن كان مثليا وقيمته إن كان مقوما (قوله فثلث المثلث) أى فاللازم
له رد مثل المثلث وقيمة المقوم (قوله بموت رب الدين) أى سواء كان غير بائع للدين كفى المسئلة الأولى
أو كان بائعا له كفى الثانية (قوله وهل الخ) راجع لما بعد الكاف لان الخلاف إنما هو في شرائه
الدين وأما دفعه الدين فيرد قول واحد وذلك لان الشراء لما كان عقدا معاوضة كان قويا فلا يوجب
رده إلا ما هو قوى كعلمهما بخلاف دفع الدين فانه ليس عقدا فأنثر فيه الامر القليل وهو قصد الدافع
(قوله فلا بد من علمهما) لعل الأولى فلا بد من علمه اه أى فلا بد في رد الشراء من علم البائع أن

لدخولها على الفساد فان لم يلمز الدين بذلك فلا رد ولا فساد للبيع لعذره بالحيل وعليه ان يوكل من يتاحى الدين من المدين (وهو
 الظاهر) عند ابن يونس حقه الرجوع او الرد مطلقا علم او لم يعلم (تاويلان) واخرج من قوله وثزم فيما ثبت أو من قوله وصح
 قوله (لا إن ادعى مدعى) على قائب فضمن (ضمن ذلك القاب فيما ادعى (٣٣٥) به عليه (ثم أنكر)

المشتري قصد بشرائه العتق ويعلم ذلك إما باقراره أو بقرائن الأحوال (قوله لدخولها) أى البائع
 والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) فى بن النفل أنه على التأويل الأول لا يفسخ البيع فى هذه الحالة
 ولكن يباع الدين على مشترىه ليرفع الضرر كما قال فى التوضيح وابن عرفة ونس ابن عرفة ولو ثبت قصد
 مشتري الدين ضرر للمدين والبائع جاهل بذلك فى فسخ البيع ومضيه ويبيع على مشترىه فلا عبرة الحق
 عن بعض القرويين وغيره مع الصقلى اهـ (قوله وأخرج من قوله وثزم الخ) يعنى من مطلق اللزوم أو من
 مطلق الصحة المأخوذ مما ذكر ولو عبر بهذا كان أولى فليس ههنا من عطف المحترزات على القيود كما هو
 ظاهر الشارح (قوله ثم أنكر) أى ثم أنكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الضمان يسقط ولا يلزم
 وقوله ثم أنكر أى والحال أن الحق لم يثبت بالبينة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبينة كان
 الضمان لازما لكن محل لزومه إذا أقر إذا كان موسرا أما لو كان معسرا فلا يلزم الضمان إذا أقر لا محال
 توافقه مع المدعى على أكل مال الضامن هذا يحصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله أو إن لم تكن به) أى
 بهذا المدعى عليه المنكر (قوله لأنه وعد وهو لا يقضى به) اعترض هذا التعديل المساوى بأنه غير ظاهر
 كيف وهو التزم وأيضا لو كان وعدا لم يلزم ولو ثبت الدين فالأولى أن يقال سقوط الضمان فى المسئلة
 الأولى لأنه التزم معاق فى المعنى على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما فى المسئلة الثانية فلأنه التزم
 معلق على أمرين أحدهما فى اللفظ وهو عدم الاتيان به والآخر فى المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المنكر
 فكأنه يقول إن لم أتك به وثبت الحق فأنا ضامن فإذا لم يأت به ولم يثبت الحق فلا ضمان إذ لم يحصل المعلق
 عليه بمجملته وإذا أتى به سقط الضمان ولو ثبت الحق لأن الاتيان به تقيض المانع عليه كذا فى بن قنلا
 عن السنارى (قوله مع الثبوت) أى ولا مع عدم الثبوت أيضا (قوله باقراره) أى باقرار المضمون
 (قوله لاتهامه) أى المضمون (قوله تاويلان) الأول لم يأت به والثانى لغيره وقوله فى المسئلة الثانية أصل
 هذا الكلام إهرام والبساطى وقال ح الشرط وما بعده راجع للمستثنين قبله انظر المدونة فى الحلة
 وكلام أبى الحسن عليها يفهم منه ذلك اهـ قل بن قال بعض شيوخنا التأويلان إنما هما فى الثانية وإن كان
 فى الأولى خلاف أيضا لكن ليس بتأويل على المدونة (قوله باقراره بعد إنكاره لا يوجب الخ) أى
 حيث كان معسرا وإلا كان موجبا للضمان قطعا اهـ عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من
 مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للتقدمة وذلك لأن دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية
 مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلذا لم يجعل ما تقدم ضامنا (قوله فلا شئ عليه) أى الإلينة فأقام المدعى
 بما ادعى أو اقرار من المدعى عليه بعد إنكاره وإلا كان مؤاخذا قولاً واحداً (قوله وإنما لم يجعل الخ)
 هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يجعل قوله فان لم أوفك ذلك الذى تدعيه
 على إقراراً بالحق أى مستلزماً للاقرار به (قوله ابطال الخ) أى تعليق الحقيقة عليه لأن الحقيقة ليست
 ثابتة وإنما هى معلقة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التطبيق فكذا الحقيقة فلذا حصل
 الابطال تأمل تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم أن عمل رجوع الضامن بمنل المقوم
 لا يقيمه إذا كان المقوم الذى دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة اثواب فأداها الضامن
 أثوابا فيرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالأقل من الدين بقيمة المقوم كما لو كان

المشتري قصد بشرائه العتق ويعلم ذلك إما باقراره أو بقرائن الأحوال (قوله لدخولها) أى البائع
 والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) فى بن النفل أنه على التأويل الأول لا يفسخ البيع فى هذه الحالة
 ولكن يباع الدين على مشترىه ليرفع الضرر كما قال فى التوضيح وابن عرفة ونس ابن عرفة ولو ثبت قصد
 مشتري الدين ضرر للمدين والبائع جاهل بذلك فى فسخ البيع ومضيه ويبيع على مشترىه فلا عبرة الحق
 عن بعض القرويين وغيره مع الصقلى اهـ (قوله وأخرج من قوله وثزم الخ) يعنى من مطلق اللزوم أو من
 مطلق الصحة المأخوذ مما ذكر ولو عبر بهذا كان أولى فليس ههنا من عطف المحترزات على القيود كما هو
 ظاهر الشارح (قوله ثم أنكر) أى ثم أنكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الضمان يسقط ولا يلزم
 وقوله ثم أنكر أى والحال أن الحق لم يثبت بالبينة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبينة كان
 الضمان لازما لكن محل لزومه إذا أقر إذا كان موسرا أما لو كان معسرا فلا يلزم الضمان إذا أقر لا محال
 توافقه مع المدعى على أكل مال الضامن هذا يحصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله أو إن لم تكن به) أى
 بهذا المدعى عليه المنكر (قوله لأنه وعد وهو لا يقضى به) اعترض هذا التعديل المساوى بأنه غير ظاهر
 كيف وهو التزم وأيضا لو كان وعدا لم يلزم ولو ثبت الدين فالأولى أن يقال سقوط الضمان فى المسئلة
 الأولى لأنه التزم معاق فى المعنى على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما فى المسئلة الثانية فلأنه التزم
 معلق على أمرين أحدهما فى اللفظ وهو عدم الاتيان به والآخر فى المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المنكر
 فكأنه يقول إن لم أتك به وثبت الحق فأنا ضامن فإذا لم يأت به ولم يثبت الحق فلا ضمان إذ لم يحصل المعلق
 عليه بمجملته وإذا أتى به سقط الضمان ولو ثبت الحق لأن الاتيان به تقيض المانع عليه كذا فى بن قنلا
 عن السنارى (قوله مع الثبوت) أى ولا مع عدم الثبوت أيضا (قوله باقراره) أى باقرار المضمون
 (قوله لاتهامه) أى المضمون (قوله تاويلان) الأول لم يأت به والثانى لغيره وقوله فى المسئلة الثانية أصل
 هذا الكلام إهرام والبساطى وقال ح الشرط وما بعده راجع للمستثنين قبله انظر المدونة فى الحلة
 وكلام أبى الحسن عليها يفهم منه ذلك اهـ قل بن قال بعض شيوخنا التأويلان إنما هما فى الثانية وإن كان
 فى الأولى خلاف أيضا لكن ليس بتأويل على المدونة (قوله باقراره بعد إنكاره لا يوجب الخ) أى
 حيث كان معسرا وإلا كان موجبا للضمان قطعا اهـ عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من
 مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للتقدمة وذلك لأن دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية
 مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلذا لم يجعل ما تقدم ضامنا (قوله فلا شئ عليه) أى الإلينة فأقام المدعى
 بما ادعى أو اقرار من المدعى عليه بعد إنكاره وإلا كان مؤاخذا قولاً واحداً (قوله وإنما لم يجعل الخ)
 هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يجعل قوله فان لم أوفك ذلك الذى تدعيه
 على إقراراً بالحق أى مستلزماً للاقرار به (قوله ابطال الخ) أى تعليق الحقيقة عليه لأن الحقيقة ليست
 ثابتة وإنما هى معلقة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التطبيق فكذا الحقيقة فلذا حصل
 الابطال تأمل تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم أن عمل رجوع الضامن بمنل المقوم
 لا يقيمه إذا كان المقوم الذى دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة اثواب فأداها الضامن
 أثوابا فيرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالأقل من الدين بقيمة المقوم كما لو كان

الواو من الموافاة وهى الملافة وفى بعضها أوفك بدون الف مع تشديد الفاء من الوفاء وإنما لم يجعل إقرارا لأن قوله فالذى تدعيه
 على حق ابطال كونه إقرارا ولما تسكلم على الضمان واركانه وشروطه ذكر ما يرجع به الضامن إذا غرم فقال (وارجع) الضامن على أصله
 (بما دعى) عنه أى بمثلها إن كان مثليا بل (ولو مقوماً) لأنه كالسلف يرجع بالمثل حتى فى المقومات (إن ثبت المدعى) من الضامن بينة

الدين خمسة محاييب ودفع الضامن خمسة أثواب فانه يرجع بالأقل من الدين وقيمة الثياب ورد المصنف بلو على من قال بخير المطلوب اذا دفع الضامن مقوما من جنس الدين في دفع مثل المقوم أو قيمته ومحل الخلاف اذا كان ذلك الضامن لم يشتر ذلك المقوم الذي دفعه بأن كان عنده في ملكه ودفعه لرب الدين أم لو اشتراه لرجع بثمنه اتفاقا كما قال ابن رشد وابن يونس واللخمي مالم يحاب وإلا لم يرجع بالزيادة فاذا اشترى ثوبا بشرين والحال أن قيمتها عشرة ودفعها لرب الدين فلا يرجع على الدين إلا بقيمتها وهو عشرة ويضيق عليه عشرة المحاباة (قوله أو باقرار رب الحق) أي لا باقرار المضمون وفي الشامل ولو دفع الضامن للطالب بحضرة المضمون دون بينة وأنكر الطالب لم يرجع الضامن على المضمون بشيء لتفريطه بدم الشهاد وهو أقوى القولين كما في ح فان كان الدفع من مال المضمون فهو المقصر فان غرمها الضامن ثانيا لصر المضمون لم يرجع على المضمون لعلله بأنه أداها انظر ح (قوله) وجاز صلحه عنه بما جاز للفرع على الأصح (أشار المصنف بهذا إلى أن في مصلحة الكفيل رب الدين خلافاً قبل بالمنع مطلقاً وقيل بالجواز مطلقاً وقيل بالمنع اذا وقع الصلح بمثل مخالفت لجنس الدين فان كان بمثل مماثل لجنس الدين أو بمقوم مماثل لجنس الدين أو مخالف جاز والمصنف مشى على القول بالجواز مطلقاً سواء صالح بمثل أو بمقوم لكن يستثنى منه صورتان الآتيتان وقال بعضهم الظاهر أن المصنف اراد المصالحة بالمقوم عن العين ويدل له قوله بعد ورجع بالأقل منه ومن قيمته وقد حكى بعضهم الخلاف فيها كما في التوضيح وإن كان نص الدونة فيها الجواز وحكى المازري عليه الاتفاق وقيل ابن عرفة (قوله فيجوز الصلح بعد الاجل الخ) أي كأن يجوز المصالحة بالمقوم عن العين اما اتفاقاً على ما قاله المازري أو على الراجح عند غيره وفي الصلح بمثل عن العين قولان بالمنع والجواز بناء على تأثير الفرع بما يرجع به الحيل لتخير الفرع في دفع ما عليه وما أدى عنه ونقوه لانه معروف (قوله بأدى منها) أي لانه حسن اقتضاء وقوله أو عكسه أي وهو الصلح بعد الاجل عن دنائير رديئة بحيدة لانه حسن قضاء (قوله ولا يجوز عن طعام) أي لما تقدم ان قضاء القرض بأكثر ممنوع مطلقاً قبل الاجل أو بعده في قول المصنف لا يزيد عدداً أو وزناً إلا كرجحان ميزان للسلف بمنفعة (قوله بأدى) أي لما فيه من ضع وتبطل وقوله أو أجسود أي لما فيه من حط الضمان وأزيدك (قوله وكذا عروض من سلم) أي يمنع الصالح عليها قبل الأجل بأدى أو أجود وهذا إذا صولح عليها بمنسها وأما بغير جنسها فتجوز بالشروط الثلاثة التي ذكرها المصنف في آخر السلم بقوله وبغير جنسها إن جاز يعمه قبل قبضه ويعمه بالسلم فيه مناجزة وإن سلم فيه في رأس المال (قوله صلحه بدينار) أي حاله عن دراهم حل أجلها وقوله وعكسه أي وهو صلحه بدراهم حالة عن دينار حل أجله وأورد على الشارح أن كلام المصنف لا عموم فيه إذ لم يقل كل ما جاز صلح الفرع فيه جاز للضامن الصلح فيه حتى يحتاج للاستثناء وإنما قال وجاز النح وهذه قضية مهمة لا عموم فيها في قوة الجزئية ويكفي في صحتها الصدق ببعض الأفراد وأجيب بأن الشارح لاحظ ما قاله أن مهملات العلوم كليات (قوله فان ذلك جائز للفرع) أي لأنه صرف مافي التهمة في الأولى وحسن قضاء أو اقتضاء في الثانية (قوله لا للضامن) أي لا صرف المؤخر في الأولى بين الضامن والمضمون عند دفع الضامن وبيع الطعام قبل قبضه في الثانية لأن رب الدين قد باعه للضامن قبل أن يقبضه من الدين (قوله ورجع الضامن) أي فيما اذا صالح عن العين بمقوم كما اذا كان الدين خمسة دنائير فصالح عنها بعشرة أثواب فيرجع الضامن على الدين بالأقل من الخمسة دنائير وقيمة الأثواب العشرة (قوله أو موته مالياً) أي وأما لومات معدماً غرم الكفيل

الدين بذلك (وَجَازَ مُصْلَحُهُ) أي ان يصلح الضامن رب الدين (عنه) أي عن الدين (بما جاز للفرع) أي المدين الصلح به عما عليه لتزيله منزله (على الأصح) فما جاز للفرع ان يدفعه عوضاً عما عليه جاز للضامن وما لا فلا فيجوز الصلح بعد الاجل عن دنائير جيدة بأدى منها أو عكسه ولا يجوز عن طعام قرض قبل الأجل بأكثر وكذا بعده ولا يجوز عن طعام سلم بأدى أو أجود قبل الأجل وكذا عروض من سلم واستثنى مستثنان من كلامه الأولى صلحه بدينار عن دراهم وعكسه حالاً الثانية صلحه عن طعام سلم بأدى منه أو أجود بعد الاجل في المسائلين فان ذلك جائز للفرع لا للضامن لأن لم يحل الاجل فيها (ورجع) الضامن الفارم على الدين (بالأقل) منه (أي الدين أو قيمته) أي ما صالح به أي رجح بالأقل من الامرين وما الدين او قيمة ما صالح به (وإن يرى الأصل) أي للدين بهية الدين له او موته مالياً ورب الدين وارثه أو نحو ذلك (بريء) الضامن لان طلبه

فرع ثبوت الدين على الأصل (لا تحكسه) أى ليس كما يرى الضامن يرى الأصل بل قد يبرأ وقد لا يبرأ كبراءة الضامن من الضمان بانقضاء مدة ضمانه وكما إذا وهب رب الدين دينه للضامن فان الأصل (٣٣٧) يكون مطلوباً له (وعجل الدين المؤجل بأحد أمرين (بموت الضامن) أو

فلسه قبل الاجل ويؤخذ من تركته وإن كانت المضمون حاضراً مالياً ولا يؤخذ منه لعدم حوله عليه (وَرَجَعَ وَارِثُهُ) أى وارث الضامن على المدين (بعد آجله أو) موت (الغريم) أى المدين فيعجل الحق أيضاً (إن تركه) الميت منها فهو راجع للصورتين وقوله إن تركه أى كلا أو بضعاً فلو مات المدين ولم يترك شيئاً فلا طلب على الضامن حتى يحل الاجل إذ لا يلزم من حلول الدين على المدين حلوله على الكفيل لبقاء ذمته فيحل بموت المدين ولا يعجل (ولا يُطالب) الضامن أى لا مطالبة لرب الدين عليه (إن حضر الغريم مُوسراً) تأخذه الاحكام غير ملد ولم يقل رب الدين أيكم شئت أخذت بحق كاسياني ولم يشترط الضمان في الحالات الست التي منها اليسر (أو) غاب الغريم (و لم يعُدْ إتيانته) أى اثبات مال الغائب والنظر فيه الاولى والاستيفاء منه (عليه) الفاعل والنظر فيه (عليه)

(قوله فرع ثبوت الدين) أى وقد اتفق ثبوته على الأصل بهية الدين له وبموته مالياً ورب الدين وارثة (قوله بل قد يبرأ) أى الأصل يبرأه براءة الضامن أى كما إذا أدى الضامن فان كلا منهما يبرأ بدفعه (قوله بانقضاء الخ) أى فيما لو كان الضمان مقيداً بوقت كأن يقول الضامن ضمانه على في مدة شهرين من أجل الدين أى انه إذا مات أو فلس فيها غرمت ماعليه لانه يجوز في الضمان أن يقع مؤجلاً كأن يقع لمدة معينة وإن كان لا يحل ذلك في الرهن لطلب الحوز فيه (قوله فان الأصل يكون مطلوباً له) أى ولا تتم له هذه الهبة إلا اذا قبض الضامن ذلك الدين من المدين قبل حصول المانع للواهب (قوله وعجل الدين المؤجل) أى المضمون بموت الضامن قبل الاجل وحاصله أن الضامن اذا مات أو فلس قبل حلول أجل الدين فان الطالب يخير بين ان يبقى للاجل ويتبع الغريم وبين ان يتعجل ماله فيأخذه من تركته الضامن اذا مات ويحاصر به مع غرمانه ان فلس ولو كان الغريم حاضراً مالياً فاذا حل الاجل رجع ورثة الضامن على الغريم بما دفعوا عنه من تركته وورثتهم في الموت وفي الفلس يرجع الحيل بعد الاجل على الغريم بما اخذه الطالب بالخاصة من ماله اذا علمت هذا فقول المصنف وعجل الخ اى ان شاء الطالب لا أن التعجيل واجب كما يوهمه كلام المصنف ومفهوم قول الشارح قبل الاجل انه لو مات الضامن عند حلول الاجل أو بعده لم يكن لرب الحق طلب على تركته الضامن اذا كان الغريم حاضراً موسراً والا كان له اتباعها (قوله أو موت الغريم) عطف على موت الضامن (قوله ان تركه) اى ان تركه الميت الحق (قوله كلا أو بعضاً) اى ويبقى البعض الذى لم يتركه لاجله (قوله فلو مات المدين) اى قبل الاجل ولم يترك شيئاً الخ اى وكذا لو مات الضامن قبل الاجل ولم يترك شيئاً لم يطلب الغريم حتى يحل الاجل (قوله ولا يطالب الخ) ما ذكره المصنف من ان الكفيل لا يطالب بالحق في ملاء للكفول عنه وحضوره هو الذى رجع اليه مالك واخذ به ابن القاسم ورواه ابن وهب ابن رشد وهو اظهر والقول المرجوع عنه ان الطالب يخير بين طلب الغريم او طلب الضامن قال بن وبه جرى العمل جاس وهو الانسب بكون الضمان شغل ذمة اخرى بالحق (قوله ان حضر الغريم موسراً) امان حل الاجل وكان الغريم غائباً أو مات أو حاضراً وهو معسر كان الطلب على الضامن (قوله غير ملد) فان كان ملداً توجه الطلب على الضامن والتفيد بكونه غير ملد ولا يحاطل لغير ابن القاسم في المدونة وجعله ابن شاس وابن الحاجب خلافاً وجعله ابن عبد السلام وصاحب الشامل تقييداً وظاهر كلام ابن رشد ان التقييد به هو الاعتماد بن (قوله في الحالات الست) اى وهى اليسر والبسر والنية والحضور والموت والحياة فان اشترط ضمانه في الحالات الست او شرط رب الحق اخذ أيهما شاء كان له طلب الضامن اذا حل الاجل ولو حضر الغريم مالياً وما ذكره الشارح هو الاعتماد وهو مافى وثائق ابن القاسم الجزيرى وغيره خلافاً لابن الحاجب من ان الضامن لا يطالب اذا حضر الغريم مالياً مطلقاً وهو ظاهر المصنف أيضاً (قوله أو غاب الغريم الخ) اشار الشارح بهذا الى ان للمطوف على حضر محذوف وقوله ولم يبعد اثباته اى ولم يشق على الطالب اثبات مال الغائب وقوله والنظر فيه الاولى والاستيفاء منه (قوله اى على الطالب) المراد به رب الدين (قوله والقول له فى ملاته) حاصله اذا حل الاجل وتنازع رب الدين والضامن فادعى رب الدين ان المدين معسر وطالب الضامن فادعى ان المدين ملىء كان القول قول الضامن فى ملاء المدين للمضمون لان الغالب على الناس الملاء للتكسب فليس لرب الدين

اى على الطالب بل تيسر عليه ذلك فلا مطالبة له على

﴿ ٤٣ ﴾ - دسوق - لث

الضامن والا طالبه (والقول له) اى للضامن عند التنازع (فى ملاته) اى ملاء الغريم فليس لرب الدين مطالبة الحيل

ولا للدين لانه اقر بعدمه
 مالم يثبت عدمه (وأفاد
 شرط) اى اشتراط رب
 الحق (أخذ أيهما شاء)
 من الغريم او للضامن بالحق
 (و) أفاد شرط (تقديمه)
 بالاخذ على الدين (أو)
 اشتراط الضامن انه لا
 يؤخذ منه الا (إن مات)
 الغريم معدماً فإنه يفيد وكذا
 ان قال ان افتقر او جحد
 فيعمل بشرطه وشبهه في
 افادة الشرط قوله (كشرط
 ذى الوجه أو رب
 الدين التصديق)
 بلا يمين (في) شأن
 (الإحضار) فشمعل دعوى
 الضامن احضار الدين
 ودعوى رب الدين عدمه
 (وله) اى للضامن (طلب
 للمستحق) وهو رب الدين
 (بتخليصه) من الضمان
 (عند) حلول (اجله)
 أى الدين ولو بموت المدين
 او فلسه حيث كان المضمون
 مليئاً بأن يقول له إيمان
 تطلب حقه من الدين أو
 تسقط عني الضمان وكذا
 له طلب للمضمون بدفع ما
 عليه عند الاجل ولو سكت
 رب الدين (لا) طلبه (بتسليم
 المال إليه) أى الى الضامن
 ليوصله لربه فليس له ذلك
 لانه لو أخذه الضامن ثم
 اعظم او فلس كان لرب الحق
 مطالبة للدين به

حينئذ طلب الضامن لتصديقه في ملاء المضمون ولا طلب له على المضمون لانه مقر بعدمه إلا أن
 يقيم رب الدين بينة بعدم الدين فله مطالبة الضامن أو يتجدد للدين مال فله مطالبة ثم ان قول
 المصنف والقول له في ملائه أى بلا يمين إلا أن يدعى عليه رب الدين أنه عالم بعدمه والا حلفه
 الضامن على عدم العلم وما ذكره المصنف من أن القول قول الضامن في ملائه قول ابن القاسم في الواضحة
 وقال سحنون إن القول للطالب إلا أن يقيم الحيل بينة بملاء الغريم قال ح والموافق وهو الذى استظهره
 ابن رشد قال المتبطل وهو الذى عليه العمل ونصه وإذا طلب صاحب الدين الحيل بدينه والغريم
 حاضر فقال له الحيل شأنك بغريمك فهو ملى بديتك وقال صاحب الدين الغريم معدم وما أجد له مالا
 فالذى عليه العمل وقاله سحنون في العتية أن الحيل بغرم إلا أن يثبت بسر الغريم وملاؤه فيبر أو حلف
 له صاحب الحق ان ادعى عليه معرفة يسره على انكار معرفته بذلك وغرم الحيل وله رد اليدين على الحيل
 فان ردها حلف الحيل وبرى وقال ابن القاسم في الواضحة ليس على الحيل سبيل بل يبدأ بالغريم اه
 فبان لك أن الراجع خلاف ما عليه المصنف قال ح لكن المصنف استظهر في توضيحه أن القول
 قول الحيل اه وقد علم من عادة المصنف أنه لا يعتمد استظهار نفسه اه بن (قوله ولا المدين) أى مالم
 يتجدد له مال (قوله مالم يثبت عدمه) أى مالم يقيم الطالب بينة بسر الغريم والا فله اخذ حقه من الحيل
 حينئذ (قوله) وأفاد شرط أخذ أيهما شاء (ابن رشد هذا هو المشهور المعلوم من مذهب ابن القاسم في
 المدونة وغيرها وبه قال اصبح وقال ابن القاسم مرة إن الشرط المذكور لا يفيد الا اذا كان الغريم
 ذا سلطان أو كان قبيح المطالبة اه بن (قوله وتقدمه) أى وأفاد اشتراط رب الدين بتقديم الحيل
 بالمطالبة على المضمون على خلاف الاصل (قوله الا إن مات الغريم معدماً) أى وأما مادام حياً ولو معدماً
 حاضراً أو غائباً فلا يؤخذ منه شيء (قوله وكذا ان قال) أى الضامن وقوله ان افتقر أو جحد أى المضمون
 (قوله كشرط ذى الوجه) أى ان ضامن الوجه اذا شرط على صاحب الدين أنه مصدق في احضار
 المضمون بلا يمين أو يمين فانه يعمل بشرطه وكذا اذا شرط رب الدين على الضامن عدم اليمين في
 تصديق دعواه في عدم احضار المضمون فانه يعمل بشرطه * والحاصل أنه اذا ضمن عمرو وجهد زيد
 ليكر ثم إنه تنازع رب الدين والضامن في احضار المدين فادعى الضامن أنه أحضره وادعى رب
 الدين أنه لم يحضره فالقول قول رب الدين يمين هذا هو الاصل فان اشترط الضامن على رب
 الدين أنه يصدق في دعواه احضار المدين يمين أو بلا يمين عند التنازع في احضاره عمل بالشرط في
 صورتين وان شرط رب الدين على الضامن أن القول قوله في عدم الاحضار بلا يمين عمل بذلك الشرط
 بخلاف الاصل ثلاث صور ثنتان الشرط فهما من الضامن وواحدة الشرط فيها من رب الدين
 (قوله فشمعل) اى كلام المصنف بتقدير شأن (قوله عدمه) اى عدم احضار المدين (قوله وله طلب
 المستحق) اى الزامه وقوله عند حلول اجله متعلق بطلب لا بتخليص لانه وان كان عند الاجل الا انه
 غير ملاحظ (قوله وكذا له طلب المضمون) اى فلا مفهوم لقول المصنف طلب المستحق (قوله ولو
 سكت) اى هذا اذا حصل من رب الدين مطالبة الضامن به بل وان سكت عن الطلب به خلافا لقول
 ابن شاش في الجواهر والكفيل اجبار الاصيل على تخليصه اذا طوبى وليس له ذلك قبل ان يطالب
 فانه قد تمقبحه بأنه مخالف لنص المدونة انظر بن * قلت ما قبل المبالغة مشكل اذ كيف يتصور
 مطالبة رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر ملى * قلت يتصور هذا فيما اذا كان من عليه الدين ملداً
 فان لرب الدين مطالبة الضامن حينئذ ولو كان المدين حاضراً مليئاً يتصور ايضاً اذا اشترط رب الدين
 أخذ أيهما شاء او شرط تقديم الضامن بالطلب أو كان ضامناً في الحالات الست (قوله لا بتسليم المال اليه)

(وضمنه) أى ضمن الحبل المال عينا أو عرضا أو حيوانا إذا تلف أو ضاع منه ولو بغير (٣٣٩) تفريط منه أو قامت على هلاكه

متعلق بمحذوف كما قدره الشارح وهو المعطوف على قوله طلب المستحق والمطلوب منه فيهما
مختلف ففي الأول المستحق وفي الثاني الدين وليس قوله بتسليم عطفا على بتخليصه لتعلق الطلب
الأول بالمستحق فلا يصح تعلقه بالتسليم لأن المطلوب منه التسليم للدين (قوله وضمنه الخ) أى وإذا
وقع أن الضامن تسلم الدين من الدين ليدفعه إلى ربه فضاع منه أو تلف فإنه يضمنه إن تسلمه على
وجه الاقتضاء ولو بغير تفريط منه لا أن تسلمه على وجه الرسالة بأن دفعه له المضمون ابتداء ولم
يشترط براءته منه فتلف أوضاع بغير تفريط فإنه لا ضمان عليه * واعلم أن قبض الحبل للدين ينقسم
إلى خمسة أقسام لأنه إما أن يكون على وجه الاقتضاء أو الإرسال أو الوكالة عن رب الحق أو يتنازع
للمدين والضامن في أنه على وجه الاقتضاء أو الإرسال أو يموت المدين أو الضامن ويعرى القبض
عن القرائن الدالة على الاقتضاء أو الإرسال أو الوكالة فتقول المصنف ان اقتضاء أى أو تنازعا فقال
المدين اقتضاء وقال الضامن رسالة فالقول للمدين وكذا لو ماتا وانهم الأمر لعدم القرينة وقوله
لا أرسل به أى حقيقة أو حكما بأن قبضه على وجه الوكالة من رب الدين وقوله وضمنه أى إن قبضه منه
وهو الغريم وحينئذ فيكون الضامن غريم غريم في الصور الثلاث الداخلة تحت قوله ان اقتضاء ومعالم
أن غريم الغريم غريم فرب الدين أن يغرم الأصيل وله أن يغرم الضامن نيابة عن الدين كما صرح
بذلك الرجراجى في شرح مشكلات المدونة وغيره ويفهم من التوضيح أن رب الدين إذا رجع على
الأصيل كان للأصيل الرجوع على الكفيل انظر شب (قوله أو دفعه) أى الدين للطالب بلا طلب
من الضامن وقال المدين للضامن أنا برىء منه من هذا الوقت (قوله على الوكالة) أى لاجل كونه
وكيلا عن رب الحق أى والحال أن رب الحق وافقه على دعواه الوكالة وأما ان نازعه فيها فسيأتى
أن القول قول الموكل وحينئذ فيكون الحبل ضامنا لما قبضه (قوله فيرأ الضامن فقط) أى دون
الغريم وقد يقال مقتضى كون الضامن وكيلا لرب الدين في القبض انه إذا قبض وتلف منه بغير تفريط
أن يبرأ كل من الضامن والغريم وأجيب بأنه إنما ضمن الغريم لاحتمال توأطئه مع الضامن على أخذها
الحق ودعوى الضياع نعم ان قامت بينة تشهد على دفع الغريم للضامن الوكيل برىء كل من الضامن
والغريم اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولزمه الخ) لما ذكر المصنف ان للكفيل طلب المستحق
بتخليصه من الضمان إذا حل الاجل وسكت عن طلب حقه ذكر حكم ما إذا أخر
المستحق غريمه اجلا ثانيا بعد مضي الاجل الاول (قوله فلا كلام للضامن) أى فليس له
ان يقول للمستحق اطلب حقه من المدين أو أسقط عني الضمان (قوله إذ التأخير رفق بالضامن)
أى حيث لم يطالبه رب الدين عند حلول الاجل مع كون الدين معسرا بل أخر الدين أجلا ثانيا (قوله ان يعلم)
أى بتأخير رب الدين للغريم (قوله الذى أنظره اليه) أى الذى أخره اليه الدائن ثانيا (قوله ان
علم بالتأخير وسكت) أى ان علم الضامن بالتأخير وسكت بعد علمه به بقدر ما يرى عرفانه رضى
ببقائه على الضمان فلو ادعى أنه يحمله ان سكوته يسقط تكلمه فإنه يعذر بالحمل وحينئذ فله ان ينكر على
رب الدين ذلك التأخير وأن لا يرضى به ويقول له تأخيرك له ابراء لى من الضمان فيجرب على الوجه
الثالث الآتى فان حلف رب الدين انه لم يسقط ضمانه لزمه الضمان وسقط التأخير وان شكل سقط
الضمان ولزم التأخير للغريم ولا يضره الا العلم بأن سكوته يسقط تكلمه كذا قرر شيخنا العدوى
والشرط في كلام المصنف راجع للمسئلة الثانية لان الاولى وهى تأخير المدين المعسر لازم مطلقا
سواء سكت الضامن أو انكر (قوله أولم يعلم) أى الحبل بالتأخير (قوله الذى أنظر اليه)
أى ثانيا (قوله وقد اعسر الغريم) مثله في عجز وهو خلاف ما نقله ح عن اللحى من

يئنه لانه متعدد لقبضه له
بغير اذن ربه (إن
اقتضاء) أى قبضه على
وجه الاقتضاء بأن طلبه من
الأصيل فدفعه له أو دفعه
له بلا طلب وقال انابرىء
منه ومتى قبضه على وجه
الاقتضاء صار لرب الحق
غريمان الحبل والمدين
يطلب ايهما شاء (لا) ان
(أرسل) الضامن أى
ارسله المدين لرب الدين
(به) أى بالدين المضمون
فضاع منه أو تلف بغير
تفريطه فلا يضمنه لانه
أمين حينئذ ويضمنه الغريم
وعلاصة الإرسال ان
يدفعه للحمل ابتداء بلا
طلب له ولم يقل المدين
صرت بريئا منه ومثل
الإرسال أو هو إرسال
حكما ماذا دفعه له على
وجه الوكالة عنه فيرأ
الضامن فقط (ولزمه)
أى لزم الضامن (تأخير
ربه) أى رب الدين مدينه
(المعسر) وجوب انظاره
فلا كلام للضامن إذ
التأخير رفق بالضامن فان
كان المدين موسرا فالضامن
لا يخلو من ثلاثة أوجه ان
يعلم ويسكت أولا يعلم
حتى يحل الاجل الذى
أنظره اليه الدائن أو يعلم
فينكر اشارة لاولها بقوله
(أو) تأخير ربه المدين
(الموسر) يلزم الضامن (إن)

علم بالتأخير و (سكت) بعد علمه ولثانيتها بقوله (أولم يعلم) حتى حل الاجل الذى أنظر اليه وقد أعسر الغريم فالضمان لازم للضامن (إن)

حلف (رب الدين) أنه لم يؤخره مسقطاً) لضمان الضامن فان نكل سقط الضمان وأشار ثلثها بقوله (وان أنكر) الضامن التأخير أى لم يرض به حين علمه وقال للدائن تأخيرك للدين ابرأ الى من الضامن (حلف) رب الدين (أنه لم يسقط) الضمان بتأخير (ولزمه) الضمان وسقط التأخير فيأخذ الحق عاجلاً (٣٤٠) فان نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير * ولما تكلم على تأخير للدين تكلم

على تأخير الحليل بقوله (وتأخر غريمه) أى غريم رب الدين وهو المدين (بتأخير) أى بتأخير الضامن من حيث أخره رب الدين بعد حلول اجل الدين الى اجل آخر (إلا أن يحلف) رب الدين انه انما قصد تأخير الحليل فقط فله حينئذ طلب المدين فان نكل لزمه انظار المدين الى ما أنظر اليه الحليل واستشكل قوله وتأخر غريمه الخ بانه لا يتأتى على المشهور من أن رب الدين لا يطالب الضامن ان حضر الغريم موسراً أو اجيب بانه اخره والمدين مسراً فأسر في الاجل أو انه اذا اشترط أخذاً يه ما شاء أو تقديم الحليل ثم شرع يتكلم على ما يعرض للضامن من المبطلات فقال (وبطل) الضمان (ان فسد متحمل به) اصاله كدراهم بدنانير أو عكسه لاجل أو عروضا كما لو باع ذمى سلعة لدمى بخمر أو خنزير وضمنه ذمى فاسلم الضامن فلا يلزم الضامن حينئذ شيء وظاهره ولو فات المبيع الفاسد ولزم فيه القيمة (أو فسد) الجمالة

أن محل لزوم الضمان اذا كانت ذمة الغريم يوم حلول الاجل الأول والثاني سواء وأما ان كان موسراً يوم حلول الاجل الأول كاهو للوضوع ثم اعسر الآن أى عند حلول الاجل الثاني لم يكن لرب الدين على الحليل شيء لانه فرط في حقه حتى تلف مال الغريم ولم يعلم الكفيل حتى يمدوا بضياءه بن (قوله حلف) هذا شرط في لزوم الضمان كادل عليه كلام الشارح لا في لزوم التأخير كما يقتضيه كلام المصنف اذ لا يعقل عدم لزوم التأخير مع أن الاجل المؤخر إليه قد مضى انظر ابن عاشر * والحاصل أن فائدة الحلف لزوم الضمان وأما لزوم التأخير فلا فائدة للالتفات اليه لكون الاجل للمؤخر اليه قد مضى (قوله وسقط التأخير) أى بالنسبة لكل من الضامن والمدين وحينئذ يبقى الدين حالا يؤخذ من المدين لان للوضوع أنه موسر فان كان ملداً أو غاب أخذ من الضامن كما في عبارة ابن رشد وابن عرفة وابن غازي وح وغيرهم انظر بن (قوله فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير) هذا قول ابن القاسم في المدونة كما في أبي الحسن والخيرة وفي التوضيح وان نكل لزمه التأخير والكفالة ثابتة على كل حال هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وتعقب طي بأنه سبق قلم انظر بن * والحاصل أن رب الدين إذا حلف لم يسقط الضمان عن المضمون ويسقط التأخير ويؤخذ الدين حالا وان نكل لزم التأخير ويسقط الضمان خلافاً لما في التوضيح حيث قال بل لزم التأخير وبقاء الكفالة وخلافاً لما في تن من أن حالة التناول كحالة الحلف فيسقط التأخير ويغرم الدين حالا (قوله فله حينئذ طلب للمدين) أى لان لرب الدين وضع الجمالة من أصلها عن الضامن ويطلب الغريم (قوله واستشكل قوله وتأخر الخ) حاصله ان الغريم ان كان معسراً فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن بل تأخيره أمر واجب فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن إلا اذا كان موسراً وهو إذا كان موسراً فلا مطالبة لرب الدين على الضامن حتى انه يؤخره (قوله وأجيب بأنه أخره) أى واجيب بأن كلامه يعمل ماذا أخره الخ وقوله فأيسر أى ذلك للمدين المعسر وأجيب أيضاً بعمل الكلام على ماذا شرط رب الدين أخذ أيهما شاء بحقه أو شرط ضمان الضامن في الحالات الست (قوله ان فسد متحمل به) أى ان كان المتحمل به فاسداً كما لو كان ربا كما لو قال شخص لآخر ادفع لهذا دينارا في دينارين لشهراً أو ادفع له دراهم في دينارين إلى شهر وأنا حميل بذلك فالجمالة باطلة ولا يلزم الضامن شيء مطلقاً ولو مات المدين معدوماً قيل لا يسقط الضمان لكن يضمن رأس المال فقط (قوله كدراهم) أى وكبيع سلعة بثمن مؤجل لاجل مجهول أو معلوم وكان البيع وقت نداء الجملة وضمن ذلك الثمن انسان فالضمان باطل ولا يلزم الضامن شيء وظاهره ولو فات البيع ولزم المشتري القيمة فلا يكون ضامناً لتلك القيمة (قوله أو عروضا) عطف على قوله اصاله وأشار الشارح بهذا الى أن المتحمل به إما أن يكون فساداً أصلياً أو عارضاً (قوله فاندفع ما قيل الخ) حاصله ان قوله أو فسد عطف على إن فسد فينحل المعنى بطل الضمان ان فسد الجمالة ومعلوم ان الفساد هو البطلان والضمان هو الجمالة فيلزم اتحاد الشرط والجزاء وهو تهافت * وحاصل الجواب ان المراد بالبطلان المعنى اللغوي وهو عدم الاعتداء بالشئ والمراد بالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط فينحل المعنى إلى قولنا اذا كانت الجمالة فاسدة شرعاً غير مستوفية للشروط كانت غير معتديها كما اذا كانت يعمل فهي فاسدة لان شرط الجمالة أن تكون لله وحينئذ فلا يعتديها

شرعاً بأن حرمت بطل الضمان بمعنى انه لا يعتد به فأراد فسادها الفساد الشرعي (قوله) وهو عدم موافقة الشرع لعدم استيفاء الشروط أو لحصول اللانع وبالبطلان الفساد اللغوي أى عدم الاعتداء به فاندفع ما قيل يلزمه اتحاد الطلق والعلق عليه فتدبر ومثله بقوله (كجعل من غير ربه) أى رب الدين (لمدينه)

بأن كان من رب الدين أو من الدين أو من غيرهما للضامن لأنه إذا غرم رجوع بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه أما يجعل من رب الدين لمدينه على أن يأتيه بضامن فجائز كما لو أسقط عنه بعض الحق على أن يأتيه بضامن لكن (٣٤١) شرط الجواز حلول الدين والا

استنع بخلاف ما لو وقع من أجنبي للمدين على أن يأتي بضامن فجائز مطلقا وبالغ على بطلان الضمان بجعله بقوله (وإن ضمان مضمونه) أي وإن كان الجعل الواصل للضامن ضمان مضمون الضامن وذلك كأن يتداين رجلان ديننا من رجل أو رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمنع إذا دخلا على ذلك بالشرط لا على سبيل الاتفاق إذ لا جعل واستثنى من الشئ قوله (إلا في اشتراء شيء) معين (بينهما) شركة ويضمن كل منهما الآخر في قدر ماضيه فيه فانه جائز (أو) في بيعه أي يبيع شيء معين بينهما كما لو أسلمهما شخص في شيء وتضمننا فيه (كقرضهما) أي اقراضهما قدما أو عرضا بينهما على أن كل واحد منهما ضامن لصاحبه فيجوز (كلى الأصح) لعمل السلف بشرط أن يضمن كل صاحبه في قدر ما ضمنه الآخر فيه وإلا منع (وإن تعدد حملاء) غير غرماء (اتباع كل بحصة) من الدين بقسمته على عددهم ولا

(قوله بأن كان) أي الجعل وقوله أو من غيرهما أي بأن كان من أجنبي والحال أن رب الدين علم به وإلا لزمت الحاملة ورد الجعل انظر بن (قوله لأنه إذا غرم) أي لأن الضامن إذا غرم الحق للطالب رجوع على المدين بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه من الجعل وهذا لا يجوز لأن سلف زيادة وإن لم يغرم بأن أدى الغريم كان أخذه الجعل باطلا وواعلم أن الجعل إذا كان للحميل فانه يرد قولنا واحدا ويفترق الجواب في ثبوت الحاملة وسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الحاملة ويثبت البيع ، وتارة تثبت الحاملة والبيع ، والثالث يختلف فيه البيع والحاملة جميعا فإن كان الجعل من البائع كانت الحاملة ساقطة لأنها بعوض ولم يصح والبيع صحيح لأن المشتري لا غرض له فيما فعل البائع مع الجهل وإن كان الجعل من المشتري أو من أجنبي والبائع غير عالم به فالحاملة لازمة كالبيع واختلف إذا علم البائع فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الحاملة يريد ويكون البائع بالخيار في سلته وقال محمد الحاملة لازمة وإن علم البائع إذا لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب اه قاله ابن عاصم وأصله للخمى انظر ح (قوله والا امتنع) أي لما فيه من شبهة وضع وتعجل لأن الجعل للمدين بمنزلة الوضع عنه وضمانه بمنزلة تعجيل الحق أو سلف جر نفعاً (قوله وذلك كأن يتداين رجلان الخ) وكذا إذا ضمن كل من الرجلين ديننا لصاحبه على آخر أو ضمن أحد رجلين الآخر فيما عليه وضمن ذلك الضمون ديننا للضامن على آخر فالمصدر في كلام المصنف مضاف لفاعله وهو يصدق بالصور الثلاث لأن معناه أن يضمن كل من الرجلين مضمونه في دين عليه أو في دين له أو يضمن أحدهما صاحبه في دين عليه على أن يضمن له ديننا على آخر (قوله الا في اشتراء شيء) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراء الخ (قوله معين بينهما) أي والا كان شركة قديم وهي ممنوعة وهي شركتهما للتجر بلا مال على أن يشتريا في ذمتها أي شيء كان وكل حميل بالآخر كما يأتي (قوله شركة) اما لو اشتراه على أن لاحدهما الثلث وللآخر الثلثين مثلاً وضمن كل منهما الآخر فيما عليه من الثمن لم يجز لأنه سلف جر نفعاً وذلك لأن رب الدين إذا أتى لاحدهما وأخذ منه ما عليه وما على صاحبه لكونه حميلاً عنه يكون مسلماً لصاحبه وقد انتفع بضمان صاحبه له الذي أدى هو عنه ولا يقال هذا التعليل يجري فيها إذا اشتريا السلعة بالسوية بينهما لانا قول وان وجد التعليل لكنهم حكموا بالجواز نظراً لعمل السلف وعملهم إنما كان عند التساوي (قوله كما لو أسلمهما) الكاف للتنظير كما كتب شيخنا وحيداً فالضمان في العين قبله لاحتمال عيب أو استحقاق وجعل الكاف للتنظير لا للتنثيل اندفع ما يقال السلم في العينات لا يصح لأن السلم فيه لا بد أن يكون في الذمة والذمة لا تقبل العينات (قوله على الأصح) راجع لما بعد الكاف فهو محل الخلاف دون ما قبله وقوله على الأصح أي عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي زمنين وابن العطار خلافاً لابن الفخار القائل بمنع ضمان كل منهما لصاحبه في القرض ورآه سلفاً جر منفعة والقول الأول لا يراه حراماً وإن كان سلفاً جر منفعة نظراً لعمل السلف (قوله والا منع) أي لانه خلاف عمل السلف وفيه سلف جر نفعاً (قوله غير غرماء) أمالو تعدد الحلاء الغرماء كما لو اشترى جماعة سلعة شركة بينهم وضمن كل واحد منهم أصحابه فإن رب الدين يتبع كل من وجده منهم بجميع الثمن عند عدم الباقي أو غيبته (قوله اتبع كل الخ) أي عند غيبة للمدين أو موته أو عدمه أو ولده (قوله أو ينطق الجميع دفعة واحدة) أي بقولهم نضمنه (قوله فهو مستقل) أي بجميع الحق وقوله كما يأتي أي في قوله

يؤخذ بعضهم عن بعض وهذا إذا تحملوه دفعة بأن يقول كل واحد ضمانه علينا ويواقه الباقي أو يقال لهم اتضمنون فلانا فيقولون نعم أو ينطق الجميع دفعة واحدة وأما لو قالوا كل واحد أو كل واحد ضمانه على فهو مستقل كما يأتي

(إلا أن يشترط) رب الدين في عقد الحلالة (٣٤٣) (حالة بعضهم عن بعض) فيؤخذ كل واحد بجميع الحق في عدم الباقي أو

غيبته فإن زاد على الشرط للذكور أيكم شئت أخذت بحقي فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاضرا مليئا ثم شبه في مفهوم قوله إلا أن يشترط حمالة النخ فكانه قال فإن اشترط ذلك رجع على كل بجميع الحق قوله (كترتهم) في الحالة أي ضمن كفيل بعد كفيل ولو بلحظة فله أخذ جميع حقه من أحدهما ولو كان الآخر حاضرا مليئا وسواء شرط حمالة بعضهم عن بعض أم لا علم أحدهم بحالة الآخر أم لا (ورجع) الغارم (المؤدّي) اسم فاعل (بغير المؤدّي) اسم مفعول (عن نفسه) أي رجع من أدى الدين لربه على الضامن الآخر بغير القدر الذي أداه عن نفسه وأبدل من قوله بغير النخ قوله (يكمل ما على الملقى) ففتح اللام وكسر القاف اسم مفعول من الثلاثي أصله ملقوى (ثم ساواه) فباغرمه عن غيره وذلك فيما إذا كانوا حملاء غرما. بدليل تمثله أو حملاء فقط واشترط حمالة بعضهم عن بعض على أحد التأويلين

كترتهم (قوله إلا أن يشترط النخ) استثناء متصل أي اتبع كل بحصته في الأحوال إلا أن يشترط النخ ولا وجه لقول عقب أنه منقطع (قوله في عدم الباقي أو غيبته) أي وحينئذ فيؤخذ للملء عن العدم لا عن ملء ويؤخذ الحاضر عن الغائب لا عن حاضر مثله ويؤخذ الحى عن الميت (قوله فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاضرا النخ) ومثل ذلك ما إذا تعددوا ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحقي * والحاصل أن هذه المسئلة التي نحن بصددتها وهى ما إذا تعدد الحملاء من غير ترتيب ذات اطراف أربعة تعدد الحملاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولا أخذ أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل واحد إلا بحصته ، تعدد الحملاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض فيؤخذ كل واحد بجميع الحق إن غاب الباقي أو أعدم ، تعدد الحملاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا ولغايرم في هاتين الحالتين الرجوع على أصحابه وله الرجوع على الغريم ، تعدد الحملاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولكن قال أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا وليس للغارم الرجوع على أحد من أصحابه بل على الغريم (قوله ثم شبه في مفهوم قوله النخ) أى تشبها غير تام لأنه عند اشتراط حمالة بعضهم عن بعض يأخذ كل واحد بجميع الحق عند عدم الباقي أو غيبته وعند ترتيبهم في الحالة يؤخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا (قوله ورجع المؤدى النخ) حاصله أن الحملاء إذا كان الحق عليهم أو طى غيرهم على أحدهما أو يلبس الآتين وغرم أحدهم الحق لرب المال فإن المؤدى يرجع على من لاقاه من الحملاء بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما داه عن نفسه ثم يساويه في غرم مادفعه عن غيره كما في المثال المذكور في الشارح (قوله وأبدل النخ) أى بدل بعض من كل ولا يحتاج لرباط إذا كان جارا ومجرورا كما هنا أو كان فعلا كما في إن تصل تسجد لله يرحمك (قوله اسم مفعول من الثلاثي) وحينئذ فهو بزنة مفعول لقول الخلاصة :

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كآت من قصد

(قوله ملقوى) أى فاجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ، وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء (قوله وذلك فيما إذا كانوا حملاء غرما النخ) أشار الشارح إلى أن التراجع على الكيفية التي ذكرها المصنف في قوله ورجع المؤدى النخ إنما يجري في الأربع صور التي ذكرها وهى ما إذا كان الحملاء غرما أو كانوا غير غرما واشترط حمالة بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أم لا ولا يجري في مسئلة ترتيبهم ولا فيما إذا تعددوا من غير ترتيب ولم يكن بعضهم حملا عن بعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي لأن في مسئلة الترتيب إنما يرجع المؤدى على الغريم ولا رجوع له على أحد من أصحابه الحملاء وكذا في مسئلة ما إذا لم يكن بعضهم حملا عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي فكل من غرم الجميع رجع على الغريم بما دفعه ولا رجوع له على أحد من أصحابه الحملاء كإمروا أما إذا لم يقل ذلك فإمرا يجرم كل واحد ما يخصه فقط (قوله على أحد النخ) راجع لقوله أو حملاء فقط كما يأتى (قوله مثال ذلك النخ) هذا مثال لما إذا كانوا حملاء غرما ومثال ما لو كانوا حملاء غير غرما ما لو اشترى زيد سلعة بثلاثمائة وضمنه كل من ثلاثة وشرط البائع حمالة بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أولا فإذا حل الاجل ووجد واحدا أخذ منه الثلثمائة وإذا وجد الغارم واحدا من صاحبيه رجع عليه بمائة وخمسين وإذا لقي أحدهما الثالث رجع عليه بخمسين على أحد التأويلين كما يأتى (قوله وكل حميل عن بعض) أى سواء قال رب المال وقت

الآتين وسواء في القسمين قال أيكم شئت أخذت بحقي أولا مثال ذلك ما إذا اشترى ثلاثة أغارم لسلعة بثلاثمائة على كل مائة وكل عقد حميل عن بعض فاذا لقي البائع أحدهم أخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه فاذا وجد الغارم أحدهما أخذه بمائة عن نفسه وخمسين نصف ما على الثالث ثم كل من وجد الثالث

أخذه بخمسين ومثال ذلك أيضا مسألة الدونة التي اقردها بعض الناس بالتأليف وقد أشار لها الصنف مفرعا لها بالفاء على ذلك بقوله (فإن اشترى سنة) سلعة مثلا (بستمائة) من رجل (بالجملة) أي على أن كل واحد منهم عليه مائة عن نفسه أصالة والباقي حمالة (فإن) البائع (أخذهم) أخذ منه الجميع (الستائة) ثم إن لقي (المؤدى) (أحدهم) أي أحد الخمسة الباقين (أخذه بمائة) أصالة (ثم) يقول له غرمت عن نفسي مائة لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن أصحابك فللمائة التي عليك قد وصلت لي يبقى أربعائة فساوئ فيها فيأخذها (بمائتين) حمالة فكل منهما غرم ثلثمائة مائة عن نفسه ومائتين عن الأربعة الباقين (فإن لقي) (أحد) (هم) ثالثاً من الأربعة (أخذه بخمسين) أصالة لأنه غرم عنهم مائتين على (٣٤٣) كل خمسون أصالة يبقى مائة وخمسون

أداها بالجملة يساويه فيها (و) يأخذها (بخمسة وسبعين) فقد غرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين (فإن لقي الثالث) الغارم عن الثلاثة الباقين خمسة وسبعين (رابعاً) منهم (أخذه بخمسة وعشرين) أصالة يبقى للثالث خمسون فيساويه فيها الرابع (و) يأخذها (بثلثها) خمسة وعشرين (ثم) إن لقي هذا الرابع خامساً أخذه (بأثنى عشر ونصف) أصالة لأنه يقول دفعت خمسين نصفها خمسة وعشرون عنك وعن صاحبك فيساويه فيها (و) يأخذها (بسته وربع) فإذا لقي الخامس السادس أخذه بسته وربع لأنه أداها عنه وحده وسكت عنه للصنف لوضوحه ولم في التراجع على بعضهم

عقد الجملة أي شئت أخذت بحقي أم لا (قوله على ذلك) أي على قوله ورجع المؤدى الخ (قوله يبقى أربعائة) أي دفعتها عن أصحابها وقوله فساوئ فيها أي لأنك شريك في الجملة (قوله لأنه غرم عنهم) أي عن الأربعة الباقين (قوله أداها بالجملة) أي عن الثلاثة الباقين وقوله يساويه فيها أي لأنه شريك في الجملة (قوله فقد غرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين) خمسون منها أصالة وخمسة وسبعون حمالة (قوله يبقى للثالث خمسون) أي حمالة عن الاثنين الباقين (قوله خمسة وعشرين) أي فيكون هذا الرابع قد دفع خمسين نصفها أصالة ونصفها حمالة (قوله ثم إذا لقي هذا الرابع خامساً الخ) حاصله أن الرابع يقول للخامس أنا دفعت خمسين خمسة وعشرين عن نفسي أصالة فلا رجوع لي بها ودفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين يخصك نصفها أصالة اثنا عشر ونصف ويخص صاحبك اثنا عشر ونصف أنت شريك في الجملة فيأخذ منه نصفها ستة وربما فيكون مجموع ما دفعه الخامس للرابع ثمانية عشر وثلاثة أرباع (قوله يطلب من الطولات) أي ولم يتفق تميم العمل في درس لأحد من المتقدمين ولا من المتأخرين قال شيخنا العدوي (قوله وهل لا يرجع الحيل) أي على من لقيه من أصحابه بما يخصه وإنما يرجع عليه بما غرمه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله بعضهم يعمض) أي بعضهم حيل يعمض (قوله وهو العتمد) وعزاه في التنبيهات لاكثر مشايخ الاندلسيين (قوله الذي عليه الأقل) كابن لبابة والتونسي ونحوهما (قوله أو يرجع) أي الغارم على من لقيه من أصحابه (قوله بثلثها) أي مطلقاً لا فرق بين ما غرمه عن نفسه أو غرمه عن أصحابه (قوله وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه الخ) أي وهل يرجع الحيل على من لقيه بما يخصه بحيث يقاسمه في جميع ما غرمه عن نفسه وعن أصحابه وقوله أولا أي أولا يرجع على من لقيه بما يخصه بل يرجع عليه بما دفعه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله هي الأصوب) أي وأما الأولى فغير صواب إذا قرئ أولاً بسكون الواو مع لا النافية وجعل هذا هو التأويل الثاني وجعل قوله وعليه الأكثر راجعاً وأما إذا قرئ بتشديد الواو مع التثوين وجعل التأويل الثاني مطوياً بعد قوله وعليه الأكثر كانت صواباً أيضاً ولو قال الشارح هذه النسخة أولى أي لعدم احتياجها لخلاف المراد بخلاف الأولى كان أحسن (قوله يقاسمه في مائتين) أي فالمائة التي تخصه لا يرجع بها عليه ويرجع عليه يقاسمه في المائتين اللتين دفعها عن أصحابه فيأخذ منه مائة وقوله ثم يرجع أي ذلك الغارم (قوله كذا قيل) الإشارة راجعة لقوله فعلى الأولى الخ

بعضاً ليستوفي كل حقه عمل يطول يطلب من الطولات * ولما ذكر تراجع الحلاء الغرماء ذكر تراجع الحلاء فقط إذا شرط حمالة بعضهم عن بعض فقال (وهل لا يرجع) الحيل (بما يخصه أيضاً) أي كعدم رجوعه بما يخصه فيها سبق في الحلاء الغرماء (إذا كان الحق على غيرهم) وهم حملاء فقط بعضهم يعمض (أولاً) بتشديد الواو مع التثوين أي ابتداء أي أصالة وعليهم بطريق الجملة وإنما ضبط بذلك ولم يضبط بسكون الواو مع لا النافية لاجل قوله (وعليه الأكثر) من أهل العلم وهو المعتمد ومقابله الذي عليه الأقل مطوى تقديره أو يرجع بنصف ما غرمه وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه إذا كان الحق على غيرهم أولاً وعليه الأكثر باسقاط لا النافية وإيضاً ويكون قوله وعليه الأكثر راجعاً لقوله أولاً بسكون الواو أي أولاً يرجع وعليه الأكثر وهذه النسخة هي الأصوب (تأويلان) فلو تحمل ثلاثة عن شخص بثلاثة واشترط حمالة بعضهم عن بعض ولقي رب الدين أحدهم فغرم له جميعها ثم لقي الغارم آخر فعلى الأولى يقاسمه في مائتين على كل مائة ثم يرجع على الثالث مائة كذا قيل

والصواب للموافق لما تقدم انه يأخذ منه مائة هي عليه بالاصالة ثم يقامه في الاخرى فيأخذ منه خمسين أيضاً فالجمله مائة وخمسون فاذا لقي أحدهما الثالث أخذ به خمسين وعلى قول الاقل (٣٤٤) يقامه في الثلثانة على كل مائة وخمسون لانه يقول له أنا أدبت

ثلثانة انت حملت معي بها فيأخذ منه مائة وخمسين فاذا لقي أحدهما الثالث قاسمه فيما دفعه وهو المائة والخمسون فيأخذ منه خمسة وسبعين فرجع الامر في المبدأ الى توافق القولين فيما ذكرنا وتظهر أيضاً فائدة القولين فيما إذا غرم الاول مائة فأقل لعدم وجود غيرها عنده فعلى قول الأكثر لا رجوع له على من لقيه شيء إذ لا رجوع له بما يخصه وعلى قول الأقل يقامه فيما غرم ولو غرم الاول مائة وعشرين لعدم وجود غيرها فعلى قول الأكثر يأخذ من الملقى عشرة وعلى مقابله يأخذ ستين * ولما انهى الكلام على ضمان للكل شرع في بيان ضمان الوجه فقال (وصح) أى الضمان (بالوجه) أى الذات أى باحضار هارب الدين عند الحاجة فلا يصح إلا إذا كانت على المضمون دين لا في نحو قصاص (وللزوج ردة) أى رد ضمان الوجه إذا صدر (من زوجته) ولو كان دين من ضمانته لا يبلغ ثلثها لانه يقول قد تحبس او تخرج لخصومة وفي

(قوله والصواب الخ) أى والصواب أن يقال انه على الاول الذى هو قول الأكثر ان الغارم إذا لقي آخر يأخذ منه المائة التى هي عليه بالاصالة ثم يقامه في المائة الاخرى المدفوعة عن صاحبهما (قوله فيأخذ منه خمسة وسبعين) أى وإذا لقيه الآخر طالبه أيضاً بذلك فيقول له ادبت لصاحبنا الملقى قبلك خمسة وسبعين ساويتك فيها يبقى لك زائد على ما دفعناه مثلاً خذ نصفه وهو سبعة وثلاثون ونصف ثم يرجع كل من الثالث ومن لقيه آخر على الذى لقيه أولاً باثنى عشر ونصف فيستوى الجميع في ان كل واحد دفع مائة اه وبيان ذلك ان الذى لقيه أولاً دفع عنه خمسين حمالة وأخذ منه خمسة وسبعين فمعه زيادة عما دفع عنه خمسة وعشرون والذى لقيه آخر دفع عنه خمسين حمالة وأخذ منه سبعة وثلاثين ونصفا وهى أقل مما دفعه عنه باثنى عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين للاول وسبعة وثلاثين ونصفا للثاني فقد دفع أزيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثنا عشر ونصف فيرجع كل من الثالث والملقى له آخر على من لقيه أولاً ويأخذان منه الخمسة والعشرين التى معه زائدة يقسمانها كل واحد اثنى عشر ونصفا (قوله إلى توافق القولين) أى قول الأكثر بناء على ما صوبه وقول الأقل وقوله فيما ذكرنا أى من أن الغارم إذا لقي آخر فإنه يأخذ منه مائة وخمسين على كل من القولين * والحاصل ان الحمل الذى غرم أولاً يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين وحينئذ فلا تظهر عمرة الخلاف في المبدأ وإنما تظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثانى فيستوى الغارم ومن لقيه في ان من لقي الثالث أولاً يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصفا على ما مر (قوله شرع في بيان ضمان الوجه) أى وهو التزام الاتيان بالغريم الذى عليه الدين وقت الحاجة اليه (قوله وصح بالوجه) عطف على قوله وصح من أهل التبرع والباء للملابسة والراد بالوجه الذات كما قال الشارح فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم البعض وارادة الكل وفي الكلام حذف مضاف كما أشار له الشارح أى وصح الضمان حالة كونه ملتبساً باحضار الذات التى عليها الدين وقت الحاجة اليها (قوله لا في نحو قصاص) أى لا يصح في قصاص ونحوه كعد وتمزيق ولذا حذفه المصنف هنا وذكره في ضمان الطلب (قوله لانه يقول قد تحبس) أى قد تعجز عن الاتيان به فتحبس الخ وقد يقال هذا وما بعده يأتى في ضمان المال فلو عللوا بأنه مظنة لخروجها لطلبه وفي ذلك معرة عليه كان ظاهراً اه بن ثم ان ما ذكر من التعليل ظاهر في ضمانها لغريمه وضمانها له كما قال شيخنا لان للمرة تلحقه بخروجها للتفتيش عليه فقد تحبس مع ثبوت عسره وحينئذ فللزواج رد ضمانها بالوجه ولو كان الضمان له (قوله ضمانها الطلب) أى التزامها طلب المضمون والتفتيش عليه فللزواج منعها منه ولو كان الدين الذى على المضمون أقل من ثلثها بخلاف ضمان المال فان الدين الذى ضمنته إذا كان قدر ثلثها فأقل فليس للزوج منعها منه (قوله وهذا) أى ما ذكر من رد الزوج ضمان الزوجة الوجه أو الطلب سواء كان له أو لغيره (قوله في مكان يقدر على خلاصه) أى يقدر رب الدين على خلاصه من الدين فيه (قوله وان بسجن) محل البراءة بذلك مالم يشترط رب الدين على الضامن تسليم المضمون بمجلس الحكم والا فلا يبرأ بذلك قال عقب والبراءة بتسليمه له في السجن مقيدة بما إذا كان يمكن خلاصه منه وهو به قال بن وفيه نظر فقد قال

ذلك معرة وعدم تمكن منها ومثل ضمان الوجه ضمانها الطلب وهذا إذا كان بشير إذن زوجها في الاغلا رده (وبرى) الضامن (بتسليمه له) أى بتسليمه المضمون للمضمون له في مكان يقدر على خلاصه منه (وإن بسجن)

بأن يقول له صاحبك في السجن فعليك به (أو بتسليمه نفسه) (٣٤٥) المضمون له (إن أمره) الضامن

(به) أى بالتسليم لانه يصير بأمره كوكيله فان لم يأمره به أو سلمه أجنبي بغير أمره لم يبرأ (إن حل الحق) على المضمون شرط في براءة الضامن بالتسليم المذكور وأما قوله إن أمره به فهو شرط في تسليمه نفسه فلم يتوارد على محل واحد فلذا ترك العاطف (و) برى ضامته الوجه بتسليم المضمون (بغير مجلس الحكم إن لم يشترط) احضاره فيه وإلا لم يبرأ إلا بمحله (و) بتسليمه (بغير بلده) أى ببلد الضمان (إن كان به) أى بذلك الغير (حاكم) فيرأ بما ذكر (ولو) كان المدين (عديماً وإلا) تحصل براءته بوجه مما سبق (أغرم) الضامن (بعدم تخفيف تلوم) ومحل التلوم الخفيف (إن قربت غيبة غريمه) وهو المضمون (كاليوم) ونحوه فان بعدت غرم الكفيل مكانه بلا تلوم ومثل قرب الغيبة في التلوم الحاضر فلو قال إن حضراً أو قربت غيبته كالיום لوفى بما في المدونة (ولا يسقط الترم) عن ضامن الوجه (بإحضاره) أى المضمون (إن حكم) عليه (به) أى بالعدم قبل احضاره لانه

في التوضيح مانصه للخمى والمأزرى ويرأ بتسليمه في السجن سواء كان مسجوناً بحق أو باطل لا مكان إن يحاكمه رب الدين عند القاضي الذى حبسه فان منع هذا الطالب منه ومن الوصول اليه جرى ذلك مجرى موته وموته يسقط الكفالة اه وتقه ابن عرفة اه وعما يشبه ذلك ما إذا حضر المضمون في زاوية لا يمكن إخراجها منها فالذى وقع به الحكم وبه العمل أن ذلك احضار يبرأه قال في نظم العمليات:

وضامن مضمونه قد حضرا • بموضع إخراجها تعذرا

يكفيه ما لم يضمن الاحضار له • بمجلس الشرع فتلك المنزلة

وهذا مما يدل على عدم صحة ما ذكره عقب من القيد اه كلام من (قوله بأن يقول) أى وليس المراد بتسليمه له في السجن أن يسلمه له في يده وهو في السجن (قوله أى بالتسليم) أى بتسليم نفسه (قوله لانه) أى المدين بسبب أمر الضامن له بتسليم نفسه كوكيل الضامن في التسليم (قوله فان لم يأمره به) أى وسلم نفسه وقوله بغير أمره أى الضامن وقوله لم يبرأ أى الضامن إذا هرب المضمون بعد ذلك ومحل عدم البراءة في الصورتين المذكورتين ما لم يقل الضامن لرب الحق أنا أضمن لك وجهه بشرط أنك إذا قدرت عليه أوجأ بنفسه سقط الضمان عنى فان قاله ذلك عمل بشرطه وبرى في الصورتين (قوله إن حل الحق على المضمون) أى سواء حل على الضامن أيضاً أم لا كما لو أخره رب الحق وحلف أنه لم يقصد بذلك تأخير غريمه قاله عج نقلا عن بعض شيوخه اه وكأن ذلك البعض رأى أن ضمان الوجه كضمان المال في هذا (قوله بالتسليم المذكور) أى بتسليم الضامن المضمون للمضمون له وتسليم المضمون نفسه بأمر الضامن وقوله في تسليمه نفسه أى في البراءة بتسليمه نفسه • والحاصل أن قوله إن حل الحق شرط في المسئلتين أى شرط في البراءة بكل من تسليمه له وتسليمه نفسه بأمره وأما ما قبله وهو قوله إن أمره به فهو شرط في البراءة بتسليمه نفسه وهو المسئلة الثانية (قوله فلذا ترك العاطف) أى لانه لو عطف الثانى بالواو لأوهم قصره على الثانية كالذى قبله (قوله وإلا لم يبرأ إلا بمحله) أى بشرط كون محل الحكم وهو المحكمة باقياً على حاله تجرى فيه الاحكام فان خرب وسلمه له فيه فهل يبرأ بذلك أم لا قولان مبنيان على المراعى اللفظ أو المقصد لان المقصد من اشتراط ذلك وقوع الحكم عليه في ذلك المحل والاعتماد الثانى وهو عدم البراءة (قوله أى ببلد الضمان) جوزح كون الضمير عائداً على الاشتراط المفهوم من قوله يشترط أى أنه إذا اشترط رب الحق على الضامن أن يحضره المضمون في بلد معينة فأحضره له في غيرها فانه يبرأ بذلك إذا كان فيها حاكم وهذا أحد قولين مرجحين في المسئلة (قوله إن كان به حاكم) المراد إن كان ذلك البلد الذى أحضر فيه يمكن خلاص الحق فيه سواء كان فيه حاكم أو لم يكن وإنما فيها جماعة المسلمين اه شيخنا عدوى (قوله ولو عديماً) مبالغة في الإبراء يعنى أن ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديماً على المشهور خلافاً لابن الجهم وابن اللباد القائلين لا يبرأ الضامن بتسليمه بوجه من الوجوه إلا إذا سلمه وهو ملىء فان سلمه وهو معدم لم يبرأ بذلك التسليم وهذا القول هو الردود عليه بلو في كلام المصنف (قوله وإلا غرم الضامن) أى ما على المضمون وهذا هو المشهور خلافاً لابن عبد الحكم القائل أنه لا يلزم ضامن الوجه إلا احضاره ولا غرم عليه (قوله إن قربت غيبة غريمه) وأما ضامن المال فهل يتلوم له إذا غاب الاصل أو أعدم أولاً يتلوم له قولان لابن القاسم والمعتمد الثانى (قوله كالיום ونحوه) المراد بنحوه يوم ثان (قوله الحاضر) أى الذى لم يسلمه لعدم قدرته على ذلك لكونه لا تأخذه الاحكام مثلاً لكن أمد التلوم للغائب أكثر من أمد الحاضر كما عند عج (قوله لانه

حكم مضي وهذا إذا لم يثبت الضامن عدمه أي قهره عند حلول الاجل (لا إن أثبت عدمه) عند حلول الاجل أي أثبت انه كان مسررا
 هنده فلا غرم عليه ولو حكم به الحاكم لأنه حكم بين خطوئه وهذا هو قول اللخمي وهو المعتمد وما قدمه المصنف في قوله فغرم ان لم يأت به
 ولو أثبت عدمه فقول ابن رشد وضعف لما تقرر عندهم من تقديم قول ابن رشد على قول اللخمي أغايي (أو) أثبت (موته) أي
 أثبت الضامن أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم لأن النفس المضمونة قد ذهبت فان ثبت أنه مات بعد الحكم غرم وقوله (في غيبته) راجع
 لقوله لان أثبت عدمه فقط واحتزن (٣٤٦) به عمالو أثبت عدمه في حضوره ولم يحضر لرب الدين فلا يسقط عنه الغرم إذ

لا بد في إثبات العدم من
 يبين من شئت له البينة
 بعده حيث حضر فاذا لم
 يحلف انتهى ثبوت العدم
 بخلاف الغائب فان عدمه
 يثبت بالبينة فقط وقوله
 (ولو بشر ببلده) راجع
 لقوله أو موته فقط
 (ورجع) الضامن إذا غرم
 (به) أي بما غرمه على
 رب الدين إذا أثبت ان
 الغريم قدم مات قبل الحكم
 أو كان عديما وقت حلول
 الدين (و) صح الضمان
 (بالبطل) وهو التفتيش
 على الغريم والدلالة عليه
 وقيل يشترك مع ضمان
 الوجه في لزوم الاحضار
 ويغنى الوجه بالغرم عند
 التعذر ولذا لم يصح ضمان
 الوجه في غير المال وصح في
 الطلب كما أشار له بقوله (وإن
 في قصاص) ونحوه من
 الحقوق البدنية من حدود
 وتعزيرات متعلقة بأدمى
 وأشار إلى صيغته وأما إما
 بصريح لفظه وإما بصيغة
 ضمان الوجه مع شرط نفي
 المال بقوله (كأنما حيل

حكم مضي) أي حينئذ يكون الطالب مخيرا بين طلب الضامن والمضمون (قوله وهذا) أي غرم
 الضامن إذا لم تحصل برأه توجبه مما سبق إذا لم يثبت الضامن عدم الغريم عند حلول الاجل وأشار
 الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لان أثبت عدمه عطف على مقدر بعد قوله وإلا غرم والاصل
 وإلا غرم ان لم يثبت عدمه عند حلول الاجل لان أثبت الخ (قوله لا إن أثبت عدمه) أي لا إن أثبت
 الحيل بالبينة ولو بعد الحكم عليه بالغرم أن الدين كان معدما عند حلول الاجل أو أثبت أنه قدم مات
 قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم فالاثبات واقع بعد الحكم بالغرم والعدم أو الموت واقع قبله (قوله وما
 قدمه المصنف) أي في باب القلس (قوله ولو أثبت عدمه) أي ولو أثبت الضامن أن الغريم كان معدما
 عند حلول الاجل (قوله فقط) أي وأما اثبات موته قبل الحكم على الضامن بالغرم فلا فرق بين كون
 المضمون كان حاضرا ببلده أو غائبا (قوله فلا يسقط عنه) أي عن الضامن الغرم (قوله يثبت بالبينة
 فقط) هذا على طريقة اللخمي السابقة (قوله راجع الخ) أي فهو لفت ونشر مرتب وتقدير الكلام
 لان أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو بغير بلده ولا يصح رجوع قوله ولو بغير بلده لاثبات عدمه
 في غيبته أيضا لان من أثبت عدمه في غيبته عديم في غير بلده فلا تنافي البالغة تتأمل (قوله ورجع
 الضامن) أي الذي حكم عليه بالغرم وأشار الشارح بقوله ان أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم
 أو كان عديما الخ إلى أن قول المصنف ورجع به راجع لمسئلة العدم والموت وجعله بعضهم راجعا
 لمسئلة الموت قال عبق وهو قصور منه (قوله وصح الضمان بالطلب) أي وصح الضمان حالة كونه
 ملتبسا بالطلب وضمان الطلب هو التزام طلب الغريم والتفتيش عليه فقول الشارح وهو
 التفتيش الخ الضمير للطلب لا لضمان الطلب (قوله والدلالة عليه) أي من غير احضار له
 (قوله ويغنى الوجه بالغريم) أي إذا لم يحضر الغريم ولو لم يفرط بأن تعذر عليه الاحضار وأما ضمان
 الطلب فلا غرم عليه إلا إذا فرط في الاتيان به أو الدلالة عليه (قوله وصح في الطلب) أي وصح
 ضمان غير المال في الطلب (قوله أو ما يقوم مقامه) أي مقام اشتراط نفي المال تصرحا (قوله بما يقوى
 عليه) الذي يمتنع حمل كلام المصنف عليه ما إذا كان المضمون معلوم الموضع ففى التوضيح والمواق
 فلا عن ابن القاسم ان معلوم الموضع ان كان مثل الحيل يقوى على الخروج اليه لذلك الموضع كلف
 بذلك وإن ضعف عن ذلك لم يكن عليه ان يخرج وأما مجهول الموضع فأنما يطلبه في البلد وما قرب منه
 كما في التوضيح فقد علم من هذا أنه إنما يلزمه الطلب بما يقوى عليه إذا كان موضع الغريم معينا وعلم
 منه أيضا أن ما عراه عبق لابن القاسم من ان معلوم الموضع يلزمه طلبه في البلد وما قرب منه فيه نظر
 انظرين (قوله في البلد) الاولى أن يقول كان ما يقوى عليه البلد فقط أو البلد وما قاربها أو مسافة يوم
 أو يومين أو ثلاثة (قوله وحلف ما قصر) المتطى إذا خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجد بهى وكان

بطلبه) أو على طلبه أولا ضمن إلا الطلب أو نحو ذلك (أو اشتراط نفي المال) تصرحا كآضمن وجهه وليس على من المال شيء القول
 (أو) ما يقوم مقامه كأن (قال لأضمن) إلا وجهه (نليس عليه إلا الطلب) (وطلبه) هو فعل ماض وهو يدل على وجوب الطلب (بما يقوى
 عليه) في البلد وما قرب منه وقيل على مسافة اليوم واليومين فان ادعى انه لم يجد بهى (وحلف ما قصر) في طلبه ولا يعلم موضعه فان
 نسكل غرم (وغرم إن فرط) في الاتيان به أو في الدلالة عليه بأن علم موضعه وتركه حتى يتمكن رب الحق منه (أو هرب به)
 يضى عنه ما قبله (وعوقه) عاصاه الحاكم ظاهره مع الغرم فيجتمع عليه العقوبتان وليس كذلك بل محل العقوبة فيما إذا لم يغرم وذلك

في نحو القصاص (وحمل) الضمان (في مطلق) قول الضامن (أنا حميل وزعيم وأذن) من الاذن وهو الاعلام لان الكفيل يعلم أن الحق قبله أو من الاذانة بمعنى الايجاب لانه أوجب الحق على نفسه (وقيل وعندي (٣٤٧) وإلى وشبهه) نحو كفيل وضامن

وعلى (على) ضمان (المال على الأرحح والأظهر) والمراد بالطلق ما خلا عن التقيد بشئ بلفظ أو قرينة (لا إن اختفا) فاقول للضامن يمين (وإن يجب) بفتح أوله وكسر ثانيه (وكيل) فاعل يجب (للخصومة) أى لاجلها أى لأجل أن يخاصمه المدعى فى المستقبل يعنى أن المدعى على شخص بحق فجده فطالبه الحاكم بالبينة فقال عندي بينة غائبة ولكن أخاف عند حضورها أن لا اجد المدعى عليه فلأبقي بوكيل أخاصمه عند حضوره يبنى فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك (ولا) يجب عليه (كفيل) يكتله (بالوجه) حتى يأتي المدعى ببيته الغائبة وسيأتى فى الشهادة ما يخالفه من انه يجب كفيل بالوجه وقوله (بالدعوى) راجع للمستلثين والباء سببية متعلقة يجب المنفى وقوله (إلا بشاهد) ظاهره فيجب كفيل بالوجه أى لا المال وليس كذلك بل يجب الكفيل بالمال ان طلبه المدعى إلى أن يقيم الشاهد الثانى وسيأتى له تفصيل المسئلة فى الشهادات

القول قوله إذا مضت مدة يذهب فيها للوضع الذى هو فيه ويرجع وغاية ما عليه أن يحلف انه ما قسر فى طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا وهذا قول ابن القاسم فى العتبية وهو مثل قوله فى الاجير على تبليغ الكتاب انظر بن (قوله فى نحو القصاص) أى فان الضامن فيها انما يلزمه طلب المكفول فان قصر عوقب * والحاصل انه فى ضمان الطلب ان كان المضمون عليه مالا وفرط الضامن فى الاتيان بالمضمون أو هربه فانه يفرم ما عليه من المال وان كان الضمان فى قصاص أو جرح أو حد أو تعزير ترتب على المضمون وفرط الضامن فى الاتيان به أو هربه فانه يعاقب فقط هذا هو المذهب وقال عثمان البق اذا تكفل بنفس فى قصاص أو جراح فان لم يأت بالمضمون لزمته الدية وأرض الجراحات وكانت له فى رأس مال الجاني اذا لا قصاص على الكفيل وهو خارج للمذهب (قوله وحمل فى مطلق الخ) حاصله أنه اذا ذكر لفظاً من هذه الالفاظ وقيد بالوجه أو المال أو الطلب أو قامت القرينة على واحد انصرف الضمان له ولا كلام وان قال اردت الوجه أو غيره قولان كما فى ابن الحاجب وفى المدونة وان أراد الوجه لزمه وصدق وان ادعى أنه لم يرد شيئاً فاختلف هل يحمل على المال أو الوجه اختيار ابن يونس وصاحب التدمات انه يحمل على المال وقال المازرى اختار بعض اشياخه انه يحمل على الوجه لكونه اقل الامرين لقوله على الارجح اى عند ابن يونس والاظهر أى عند ابن رشد وقد علمت أن مقابله ما اختاره بعض اشياخ المازرى من حمله على ضمان الوجه وبدل الاول قوله عليه الصلاة والسلام الحيل غارم والزعيم غارم (قوله وزعيم) من الزعامة وهى السيادة لفة والضامن كالسيد للمضمون (قوله عن التقيد بشئ) أى الوجه أو الطلب أو المال (قوله بلفظ أو قرينة) فى خش المراد بالطلق الذى لم يقيد بمال ولا وجه لا بلفظ ولا نية اذ لو نوى شيئاً اعتبر كما فى المدونة فاحترز بقوله مطلقا عمالو قال أردت بما ذكر المال أو الوجه فيلزمه ما نواه (قوله لان اختفا) هذا مخرج من مقدر اى ولزم ذلك اى المال لا ان اختفا أى فى الشرط أو الارادة فلا يلزمه ذلك فاذا قال الضامن انما شرطت ضمان الوجه أو اردته وقال الطالب بل المال كان القول قول الضامن يمين وذلك لان الطالب يدعى عمارة ذمة الاصل براءتها فمراد المصنف اختلافهما فى شئ مخصوص وحينئذ لا يدخل فى كلامه اختلافهما فى حلول المضمون فيه وتأجيله اى هل وقع حالا أو مؤجلا لأن القول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقاً وأما لو اختلفا فى حلول اجله وعدم حلوله فالقول قول مدعى عدم الحلول (قوله فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك) اى ولو اقام المدعى شاهداً بالحق ولم يحلف معه لرجاء قدوم الشاهد الثانى من غيبته (قوله من انه يجب كفيل بالوجه) اى بمجرد الدعوى مواء ادعى الطالب قرب بيته او بعدها قال أبو على السنائى وهذا القول هو الذى جرى به العمل اه بن (قوله والباء سببية) اى ولا يجب اقامة وكيل ولا كفيل بسبب الدعوى اى المجردة عن بيته حاضرة لان للقاضى مماع البينة فى غيبة المطلوب (قوله وليس كذلك الخ) اعلم ان مذهب سحنون انه لا يجب مع الشاهد إلا حميل بالوجه وقال ابن القاسم يجب حميل بالمال ذكر هذا الخلاف ابن هشام الحضراوى فى المفيد وقال ان مذهب سحنون هو الذى به العمل فله ابو على السنائى فينبغى ان يحمل عليه المصنف هنا وفيما يأتى وهو المتبادر منه فى الموضوعين خلافا لما فى شارحنا تبعاً للشيخ سالم اه بن (قوله بل يجب الكفيل بالمال) وحينئذ فلا استثناء منقطع لان ما قبله الكفيل فيه بالوجه وما بعده الكفيل فيه بالمال

(وان ادعى) الطالب (بيته) له بكالسوق (أو قفه) أى اوقف المطلوب المنكر (القاضى عنده) ولا يسجنه فان جاء بيته عمل بمقتضاها وإلا خلى سبيله والله اعلم

﴿باب الشَّرْكَ﴾

(قوله وفتحها) أي فهو بوزن نعمة ورحمة ونفقة (قوله والاولى) وهي كسر الشين مع سكون الراء (قوله إذن الخ) أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف للأذن ولنفسه في مال لا أنه يتصرف للأذن وحده والا كان وكالة والمراد إذن كل منهما للآخر في التصرف ولو في ثاني حال أي بعد الفقد وحينئذ فيشمل التعريف شركة للمفاوضة وشركة الذمم (قوله وهو متعلق بالتصرف) أي وليس متعلقا بأذن بل متعلقه محذوف أي للآخر كما أشار له الشارح وإنما لم يجعل قوله لها متعلقا بأذن لم يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (١) ولصدق التعريف حينئذ بقول من ملك شيئا لغيره أذنت لك في التصرف فيه معنى وقول الآخر له مثل ذلك في ملكه مع أن ذلك ليس شركة لانه لو هلك ملك أحدهما لم يضمه الآخر وهو لازم للشركة ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم (قوله يشمل الوكالة والقراض) أي من الجانبين فيهما (قوله مع انفسهما) أي مع بقاء تصرف انفسهما أي الآذن والمأذون وهما المراد بالمأذونين في كلام الشارح سابقا وذلك لان كل واحد منهما آذن ومأذون باعتبار وحينئذ فيصح جعل الضمير في لهما وفي انفسهما للمأذونين وللآذنين وللآذن والمأذون لما علمت من اتحادهما بالذات واختلافهما وإنما هو بالاعتبار فقط وبهذا سقط ما قاله بعضهم من تعيين رجوع الضمير للآذن وللمأذون وعدم صحة رجوعه للآذنين أو للمأذونين إذ لو كان راجعا للمأذونين لاقضى أن كلا لا يتصرف الا لنفسه ولو كان للآذنين لاقضى تصرف كل واحد لشريكه فقط ويدخل فيه الوكالة من الجانبين تأمل (قوله وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل) أي إنما تصح ممن كان متأهلا أن يوكل غيره ويتوكل لغيره لان العاقلين للشركة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جاز له أن يوكل ويتوكل جاز له أن يشارك ومن لا فلا (قوله وهو الحر البالغ الرشيد) أي وحينئذ فلا تصح شركة الرقيق ولا الصبي ولا المجنون ولا السفيف والمراد الحر حقيقة أو حكما ليدخل المأذون له في التجارة فان شركته صحيحة ولو شارك بغير إذن سيده فلو اشترك عبد غير مأذون له في التجارة مع حر ثم خسر المال أو تلف رجوع سيد العبد على الحر برأس المال ان استقل الحر بالعمل لأن عملا معا فان عمل العبد وحده فلا ضمان عليه للحر لأن يفر العبد شريكه الحر بحريته فتكون الحسارة في مال الحر جناية في رقة العبد الذي قد عمل فان كانا عبيدين فلا ضمان على واحد منهما سواء عملا معا أو احدهما كافى وح وينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا اشترك صبي مع بالغ أو مع صبي أو اشترك سفيف مع مثله أو مع رشيد الا أنه لا يجري في الصغير والسفيف قوله فيكون جناية في رقبته كما هو ظاهر انظر عقب (قوله ولزم بما يدل عليها عرفا) أي سواء كان قولنا كما ذكر للصنف أو فعلا كخلط المالين والتجرف فيهما والحاصل انها تلزم بكل ما دل عليه عرفا سواء كان قولان فقط أو فعلا فقط وأولى اذا اجتمعا وما ذكره المصنف من لزومها بالقول هو الذي لابن يونس وعياض وفي التنبيهات الشركة عقد يلزم بالقول كسائر العقود والمعاضات وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أنها لا تلزم إلا بخلط المالين انضم لذلك قول ألام أن الظاهر من قوله ولزم بما يدل الخ ولو كانت تلك الشركة شركة زرع وهو أحد قولين والآخر لا تلزم الا بالعمل والاول لسحنون والثاني لابن القاسم (قوله لزيادة) أي كخلط المالين (قوله حتى ينض المال) أي حتى يظهر المال بعد بيع السلع

فتح الشين والاولى أفصح
وهى لغة الاختلاط وشرعا
قال المصنف (الشركة
إذن) من كل واحد منهما
أو منهم للآخر (فى
التصرف) أى فى أن
يتصرف فى مال (لهما)
أى للمأذونين معا وهو
متملق بالتصرف فقوله
إذن فى التصرف كالجنس
يشمل الوكالة والقراض
وقوله لهما كالفصل
مخرج للوكالة من الجانبين
بأن يوكل صاحبه فى
أن يتصرف فى متاعه لانهم
يقع إذن كل منهما لصاحبه
فى التصرف له ولصاحبه بل
إذن كل منهما لصاحبه أن
يتصرف فى الشيء الموكل
فيه للموكل وحده وقوله
(مع أنفسهما) فصل
ثان أخرجه بالقراض من
الجانبين لان التصرف للعامل
فقط دون رب المال
(وَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْ أَهْلِ
التَّوَكُّلِ كَيْلٌ وَالتَّوَكُّلُ)
أى بمن فيه أهلية لهما بأن
يوكل غيره ويتوكل لغيره
وهو الحر البالغ الرشيد
وأشار للصيغة بقوله
(وَلِزِمَتْ مَعَهُ)
عليها (عُرْفًا كَأَشْرَكْنَا)
أى يقوله كل منهما أو
بقوله احدهما وسكت الآخر

(١) قوله بأجني غير صحيح لانه معمول له فالمناسب الاقتصار على التعليل الثاني اهـ

قوله راضيا به أو شاركني ويرضى الآخر ولا يحتاج لزيادة على القول المشهور فلو أراد أحدهما للفاسلة قبل الخلط وامتنع الآخر فالقول للممتنع حتى ينض المال بعد العمل (بذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ) متعلق بتصح أي يذهب من أحدهما وذهب من الآخر أو ورق كذلك لا يذهب من جانب

وورق من الآخر (اتفق صرفهما) ووزنهما وجودتهما أو رداءتهما وهذا إشارة للركن الرابع وهو المحل أى للعقود عليه
والثلاثة المتقدمة العاقدان والصيغة وإنما اعتبر في شركة النقد الاتفاق في هذه الأمور الثلاثة لتركبها من البيع والوكالة فان اختلفا
في واحد منها فسدت الشركة وعلمته في اختلاف صرفهما شرط التفاوت ان دخلا على الغاء الزائد ويأتى أنها تفسد بشرط التفاوت
وفي اختلاف وزنهما بيع قد بثله متفاضلا وفي اختلافهما جودة ورياءة دخولهما على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لا القيمة
لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء وان دخلا على القيمة فقد صرفا النقد للقيمة وذلك يؤدى إلى بيع التدبير معياره الشرعى من
الوزن في بيعه بخمسة (و) تصح (بهما) أى بالذهب والفضة (منهما) (٣٤٩) أى من كل من الشريكين وتعتبر مساواة

ذهب كل وفضتهما للآخر
في الأمور الثلاثة المتقدمة
(وبعين) من جانب
(وبعرض) من آخر
(وبعرضين) من
كل واحد عرض (مطلقاً)
اتفقا جنسا أو اختلافا
ودخل فيه ما إذا كان أحدهما
عرضا والآخر طعنا (و)
اعتبر (كل) من العرض
الواقع في الشركة من جانب
أو جانبيين (بالقيمة)
فالشركة في الأولى بالعين
وقيمة العرض وفي الثانية
بقيمة العرضين فإذا كان
قيمة كل عشرة فالشركة
بالنصف وإذا كان قيمة
أحدهما عشرة والآخر
عشرين فبالثالث والثلاثين
وتعتبر القيمة (يوم أحضر)
العرض للاشتراك والمراد
به يوم عقد الشركة وان لم
يحضر بالفعل هذا فما يدخل
في ضمان المشتري بالعقد في

(قوله اتفق صرفهما) أى الذهبين والورقين أى اتفق صرفهما وقت العقد فلا يضر الاختلاف
في الصرف بعد العقد وظاهر الشارح عدم اشتراط اتحاد الذهبين أو الفضتين في السكة وهو كذلك
فلا يضر كون أحد الذهبين سكة عمودية والآخر سكة يزيدية مع فرض اتفاقهما في الجودة وان كان
الشان أن الحمضية أجود من اليزيدية (قوله في هذه الأمور) وهى الاتفاق في الصرف والوزن
والجودة أو الرداءة (قوله لتركبها الخ) المناسب لما بعده ان يقول للتأليف التفاوت في الشركة أو البيع
الفاقد فتأمل ذلك (قوله وعلمته في اختلاف صرفهما) حاصله انهما إذا اختلفا صرفا مع اتحادهما ورياءة
واتفاقهما جودة أو رداءة فان دخلا على الغاء ما زاد أدى ذلك الى الدخول على التفاوت في الشركة
وان دخلا على عدم الغاء فقد صرفا للشركة لغير الوزن فيؤدى إلى الغاء الوزن في بيع الذهب بالذهب أو
الفضة بالفضة (قوله لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء) أى حينئذ قد دخلا على ترك ما فضله قيمة
الجيد (قوله وان دخلا على القيمة) أى دخلا على ان كل واحد يأخذ من الربح ويعمل على قدر قيمة عينه
(قوله يؤدى الى بيع النقد بغير معياره الخ) أى وبيع النقد بنوعه بالقيمة والغاء الوزن لا يجوز (قوله ما إذا
كان أحدهما عرضا الخ) أى أو أحدهما عينا والآخر طعاما وهذا وان لم عليه بيع الطعام قبل قبضه الا انه
غلب جانب العين أو العرض ولا يتمتع الا صورتان الآتيتان في المصنف (قوله وهذا) أى اعتبار
قيمة العرض يوم عقد الشركة (قوله فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع) وهو ما ليس فيه
حق توفية ولا مواضعة ولا خيار ولا غائب (قوله وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد) أى وانما يدخل بالقبض
(قوله كذى التوفية) المراد به هنا ما يكال أو يعد أو يوزن من غير العين لأن الكلام في العرض القابل
للعين (قوله لافات) قل طفي انظر ما فائدة هذا مع ان عادة المصنف إذا شئ شيئا فأنما ينكت على من قال
به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الشركة الصحيحة يوم الفوات مع ما توجه عبارته ان القيمة في
الفاصلة تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما أشار له ابن غازي اهـ (قوله على تفاضل الربح أو العمل)
أى والفرض ان المالكين متساويان في القدر (قوله فان لم يعرف ما يبيع به) أى لكون العرضين قد خلطا
ولم يعلم ما يبيع به كل واحد ليعلمها صفقة مثلا (قوله كذلك) أى يكون رأس مال كل ما يبيع به طعامه
(قوله لان خلط الطعامين) هذا إشارة للفرق بين الطعامين والعرضين اذا خلطا ولم يعرف ما يبيع به كل
نفى العرضين تعتبر قيمة كل يوم البيع وفي الطعامين يوم الخلط (قوله ورد عليه ان المذهب الخ) أى ورد

البيع وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد كذى التوفية والغائب غيبة قريبة فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع وإنما قلنا في البيع
لا في الشركة لأن الضمان فيها إنما يكون بالخلط (لافات) أى لا يكون التقويم يوم الفوات يبيع أو حوالة سوق أو هلاك وهذا كله
(إن صحت) شركتهما فان فسدت كما لو وقت على تفاضل الربح أو العمل فلا تقويم ورأس مال كل ما يبيع به عرضه من الثمن لأن
العرض في الفاسدة لم يزل على ملك ربه وفي ضمانه إلى وقت البيع فان لم يعرف ما يبيع به فليسكل واحد قيمة عرضه يوم البيع والحكم في
الطعامين كذلك ان لم يحصل خلط قبل ذلك والا فرأس المال قيمة الطعام يوم الخلط لا يوم البيع لان خلط الطعامين يفتيها لعدم
تمييز كل بخلاف خلط العرضين لتمييز كل عرض بعده (إن خلطا) ان جعل شرطاً في اللزوم كما هو ظاهره أى ولزمت بما يدل
عرفا إن خلطا ورد عليه ان للذهب لزومها بالعقد مطلقا حصل خلط أم لا وان جعل شرطاً في الصحة عارضه قوله

وما ابتيع بغيره فبينهما فانه صريح في الصحة مع انتفاء الحاط فلا يكتفى بشرط في الضمان المفهوم من لزوم أى وضمان المالكين منهما إن خلطاهما حساً بأن لم يتميز أحدهما من الآخر بل (وكو حكماً) بأن يكون كل واحد من المالكين في صرة منفردة وجعلاً في حوز أجنبي أو أحدهما فقط. فضاعت واحدة فبينهما (وإلا) يحصل خلط حتى ولا حكمى (فالتالف من ربه) وحده (وما ابتيع بغيره) أى غير التالف (فبينهما) على ما دخلا عليه للزوم الشركة بالعقد (وعلى التالف) بالكسر اسم فاعل أى الذى تلف متاعه أو بالفتح اسم مفعول على حذف مضاف أى صاحب المال (٣٥٠) التالف (نصف الثمن) أى عن الذى اشترى بالسالم إن كانت الشركة على

النصف وإلا فثمن حصته فقط (وهل) ما ابتيع بغير التالف بينهما (الأ) أن يعلم (ذو السالم بالتلف) ويشتري بالسالم بعد علمه به (فله) أى لذى السالم الربح وحده (وعليه) الخسران اشترى قبل علمه فبينهما على مامر وإن لم يرض المشتري (أو) بينها (مطلقاً) اشترى بعد علمه أو قبله هذا ظاهره وليس كذلك اذ المنقول ان صاحب القول الأول وهو ابن رشد يقول ان اشترى رب السالم قبل علمه بالتلف خير بين ان يختص به أو يدخل معرب التالف وبعد العلم اختص به فله وعليه وان صاحب القول الثانى وهو ابن يونس يقول ان اشترى رب السالم قبل العلم فبينهما وبعده فالذى تلف ماله بالخيار بين ان يدخل مع شريكه أو يبيع ما اشتراه له وحل تخيره ان قال المشتري اشترته على الشركة فان قال اشترته

عليه أن العمد في المذهب وهو قول ابن القاسم في الدونة لزومها بالعقد أى بما يدل عليها عرفاً سواء كان قولاً مشتركاً أو فعلاً كخلط المالكين أوهما معاً وأما القول بأن الخلط شرط في لزومها فهو قول سحنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب اللعونة إلا أنه خلاف المشهور وحينئذ فلا يعمل المصنف عليه (قوله وما ابتيع بغيره) أى بغير التالف فبينهما على ما دخلا عليه للزوم الشركة بمجرد العقد (قوله فليكن شرطاً في الضمان) أى أنها بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكماً فالضمان منها فإذا اشترى أحدهما بماله قبل الخلط فهو بينها لأنها لزمته وما ضاع فهو من صاحبه وهو اعلم ان اشتراط الخلط في الضمان إنما هو بالنسبة لما فيه حق توفية وأما غيره فلا يشترط فيه الخلط بل متى انعقدت الشركة ولزمته كان ضمان المالكين منهما انظر المجمع (قوله ولو حكماً) هذا قول ابن القاسم ورد المصنف بل على قول غيره فيها لا يكون الضمان الا بخلط المالكين حساً والخلط الحكمى كما قال ابن عرفة هو كون المالكين في حوز واحد ولو عند أحدهما أى هذا إذا كان عندهما بل ولو كان عند أحدهما فابعد المبالغة كمثال الشارح وما قبلها كأن يكون المالكان في صرتين بمحل وقفل عليه بقفلين وأخذ كل واحد مفتاح قفل أو قفل عليه بقفل واحد وله مفتاحان وأخذ كل واحد مفتاحاً فهذا من جملة الخلط الحكمى كما اختاره ابن مستدلاً بكلام ابن عرفة المتقدم خلافاً للعج ومن تبعه حيث لم يجعل هذا خلطاً حكمياً ولا حسياً (قوله وعلى التالف نصف الثمن) أى فإذا اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذى تلف ماله نصف المائة وهو حمون (قوله وهل الخ) اعلم أن الخلاف المذكور إنما هو إذا وقع الشراء بالسالم بعد التالف وأما الشراء الواقع قبل التالف فهو بينهما اتفاقاً من غير تفصيل بين علم وعدمه اذ لا يقل فيه التفصيل المذكور (قوله وان لم يرض المشتري) أى وهو ذو السالم (قوله خير) أى رب السالم بين ان يختص به الخ أى لأن من حجه ان يقول لو علمت ان مال شريكى تلف لم أشتريه الا لنفسي (قوله فله وعليه) أى فله الربح وعليه الخسر (قوله حقه تأويلان) أى كما قال ح الأول لابن رشد والثانى لعبد الحق وابن يونس وهما على الوجه الذى بينه الشارح لا على ظاهر المصنف انظر (قوله وبالغ على جواز الشركة بما سبق) أى من الذهبين أو الورقين أو العين والعرض (قوله ولو غاب فقد أحدهما) مفهمومه انه لو غاب قد أحدهما معاً منعت كما في التوضيح (قوله امران) اعلم أن هذين القيدين لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى كلام اللخمي عدم اعتبارهما لأنه نفي كون الشركة مباينة انظر ابن عرفة اهـ بن (قوله أى يشترط أن لا يتجر بالحاضر) أى أن يتنفي التجر بالحاضر قبل أن يقبض الغائب

لنفسى اختص به وصدق في دعواه واليه أشار بقوله (إلا أن يدعى) رب السالم (الأخذ له) أى الشراء لنفسه فهو بأن له (ترد) حقه تأويلان وبالغ على جواز الشركة بما سبق بقوله (وكو غاب) فقد أحدهما) وشرط جوازها مع غيبة قد أحدهما كلا أو بعضا امران الأول (إن لم يبعد) بأن قرب كاليومين (و) الثانى (إن لم يتجر) بالحاضر (لحضوره) أى الغائب والمراد بالحضور القبض أى يشترط أن لا يتجر بالحاضر قبل قبض الغائب القريب ومفهوم الشرط الأول إن بعدت غيبته أكثر من اليومين امتنعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا تمنع ان قربت وأنجر قبل قبضه فان وقع فالربح لا يحصل به التجر كما في بعيد الغيبة قال في الدونة لو أخرج

أحدها ألفاً والآخر ألفاً منها خمسمائة فثابتة ثم خرج ربحاً لآبى بها وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها فاشتري بجميع ما معه
تجارة فأنما له ثلث الفضل أى الربح (لا) يكون الشركة (بتأخير) من جانب (٣٥٩) (ويورق) من آخر ولو

عجل كل ما أخرجه
لصاحبه لاجتماع الصرف
والشركة فإن عملاً لكل
رأس ماله ويقسم الربح
لكل عشرة دنانير دينار
ولكل عشرة دراهم درهم
وكذا الوضعية (و) لا
(بطعامين ولو
اتفقا) نوعاً وصفة
وقدراً لانه يؤدي إلى بيع
الطعام قبل قبضه وذلك
لأن كل واحد منهما باع
نصف طعامه بنصف
طعام الآخر ولم يحصل
قبض لبقاء يد كل واحد
على ما باع فإذا باع لاجني
كان كل واحد منهما بائناً
لما اشتراه قبل قبضه
من بائنه * ولما كانت
الشركة ستة أقسام
مفاوضة وعنان وجبر
وعمل وضم ومضاربة
وهو القراض ذهبها
مرتبة هكذا إلا أنه أفرد
الآخر ياب سيأتي فقال
(ثم) ان أطلقا
التصرف) بأن جعله
كل لصاحبه غيبة وحضوراً
في بيع وشراء وكراء
وأكتراء وغير ذلك مما
تحتاج له التجارة (وان

بأن يدخل على ذلك أو يدخل على السكوت ويمتنع من التجار بالحاضر حتى يقبض الغائب (قوله لاجتماع
الصرف والشركة) فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض ماله ببعض ماله الآخر بقطع النظر عن كون
أحد المالكين ذهباً والآخر فضة والصرف من جهة بيع أحدهما ماله بالآخر منظوراً فيه لخصوص كون
أحد المالكين ذهباً والآخر فضة فآل الأمر إلى أن يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكنهما
مختلفان بالاعتبار فبالاعتبار يبيع أحدهما بعض ماله ببعض ماله الآخر شركة وباعتبار كون البيع ذهباً
بفضة والعكس صرف فقرر شيخنا العدوي قال ابن عبد السلام احتجاجه في المدونة على المنع بهذا
التعليل غير يمين لأن العقود المنظمة للشركة إنما يمنع من صحتها إن كانت تلك العقود خارجة عن
الشركة فإن كانت غير خارجة عنهم لم تكن مانعة لها وقد نص على معنى هذا في المدونة * وأجيب بأن
هذا في العقود المغيرة للصرف وأما الصرف متى انضم للشركة اقتضى معها سواء كان خارجاً عنها أو لا
لأجل ضيق الصرف وشدة (قوله ولو اتفقا نوعاً وصفة وقدراً) ردبوا على ما روى عن ابن القاسم من
جوازها حينئذ قياساً على العين (قوله لأنه يؤدي إلخ) هذا التعليل لعبد الحق قال ابن فرحون
واعترض ذلك بأنه أجاز في المدونة الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام ولو كان المنع لما ذكر من
العلة المنع لأن فيه بيع الطعام قبل قبضه اه وأصله لأبى الحسن وقد تقدم الجواب عن هذا بأنهم إنما جازوا
الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام تغليبا لجانب النقد والعرض على الطعام وإذا كانت
الشركة بطعامين فليس هناك شيء آخر غير الطعام يغلب جانبه (قوله لأن كل واحد باع إلخ) هذا
التعليل يجري فيما إذا حصل خلط الطعامين أيضاً لانه يستمر طعام كل في ضمان بائنه حتى يقبضه
مشتريه بمعياره الشرعي (قوله ثم إن أطلقا إلخ) أى ثم بعد انعقاد الشركة بقولهم اشتركتنا في
جعل كل واحد منهما للآخر التصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكراء والاكتراء
وغیر ذلك هذا إذا كان ذلك الاطلاق في جميع الأنواع بل وإن كان في نوع خاص فتلك الشركة تسمى
شركة مفاوضة * واعلم أن اطلاق التصرف إما بالنص عليه أو بالقرينة وأما لو قالوا اشتركتنا متصرفين
على ذلك وليس هناك قرينة على إطلاق التصرف من كل منهما للآخر ففي كون ذلك شركة
مفاوضة أو عنان يحتاج كل واحد لمراجعة صاحبه خلاف أظهرهما الثاني وهو أنها شركة عنان
(قوله بفتح الواو) أى لا غير وما ذكره عقب من جواز الكسر فقد رده بن بأنه ليس في الصحاح
والقاموس والمصباح والشارق إلا الفتح اه وبالجمل فالكسر لا يصح في المصدر لقول الخلاصة :
* لفاعل الفاعل والمفاعله * نعم يصح الكسر بتكلف الاسناد المجازي للشركة على حد جديد كما قاله
في اللج (قوله والاولى) أى وهى ما قبل المبالغة وهى التى أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه
التصرف في جميع الأنواع (قوله لأن الاطلاق) أى إطلاق كل واحد للآخر في التصرف (قوله والثانية)
أى ما بعد المبالغة وهى التى أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في نوع
(قوله وقيل هى) أى الثانية (قوله بالاطلاق فيه) أى باطلاق التصرف فيه (قوله ولا يفسدها افراد
أحدهما إلخ) أى خلافاً لأبى حنيفة والشافعي في فسادها مطلقاً أى تساويها في عمل الشركة أولاً

بنوع) كالرفيق (لمفاوضة) أى فهى مفاوضة أى شركة مفاوضة أى تسمى بذلك وهى بفتح الواو من تخاوض الرجلان
في الحديث إذا شرعا فيه والأولى عامة لأن الاطلاق غير مقيد بنوع والثانية خاصة بالنوع القيد بالاطلاق فيه
وقيل هى من العنان (ولا يفسدها افراد أحدهما) أو كل منهما (بشيء) من المال غير مال الشركة
يعمل فيه لنفسه

إذا تساوى في عمل الشركة (وله) أى لأحد المتفاوضين (ان يتبرع) بشيء من مال الشركة (إن استألف به) للتجارة وهذا وما بعده يجرى في شركة العنان (٣٥٣) أيضاً (أو) ان (خف) ولو لم يستألف (كإعارة آلة ودفع كسرة) لفقير (و)

لا أحدهما (يضع) أى يدفع مالا من الشركة لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا (ويقارض) وهذا وما قبله فيما اذا اتسع المال بحيث يحتاج لذلك والا منع (ويودع) مال الشركة (لعذر) يقتضى الايداع (والا) يكن الايداع لعذر (ضمن) و له ان (يشارك في) شيء (معين) من مال الشركة أجنبياً لا تحول يده في جميعها (و) ان (يقبل) من سلعة باعها هو أو شريكه (ويولى) سلعة اشتراها هو أو شريكه ان جرت للتجارة فعلاً والا لزمه لشريكه قدر حصته منه (ويقبل المبيع وإن أبى الآخر) يحتمل رجوع البالغة لجميع ما تقدم (و) له ان (يقرب دين) في مال الشركة (لمن) لا يتهم عليه (ويلزم شريكه) فان أقر لمن يتهم عليه كأبويه وزوجته وصديقه لم يلزم شريكه (و) له ان (يبيع) بالدين (غير إذن شريكه) (لا الشراء به) أى بالدين غير إذن شريكه فان فعل خير شريكه بين القبول والرد فيكون الثمن على

(قوله إذا تساوى في عمل الشركة) أى وإلا فسدت والمراد بتساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ماله من المال فإذا كان مالهما متساوياً كان على كل نصف العمل وإن كان المالان الثلث والثلثين كان العمل كذلك (قوله ويقارض) أى يدفع بعض المال لمن يعمل فيه قراضاً بجزء من الربح ويكون جزء الربح الآخر شركة (قوله وهذا) أى جواز دفعه القراض وقوله وما قبله أى جواز الابضاع وقوله والا منع أى غير إذن شريكه وهذا التقيد للخصم وذكر أنه إذا بلغ المبلغ موت أحد الشريكين قبل شرائه لم يشتر لصيرورة المال للورثة (قوله وإلا ضمن) أى وينبغي أن يصدق في دعوى العذر لانه شريك بخلاف المودع إذا أودع وادعى أنه أودع لعذر فانه لا يصدق لانه غير شريك (قوله وله أن يشارك في شيء معين) ظاهره سواء كانت الشركة في ذلك البعض المعين شركة مفاوضة أو غير مفاوضة وهو كذلك كما قاله طي (قوله في جميعها) أى بل في القدر المعين الذي شارك فيه فقط (قوله قدر حصته منه) أى من الربح الذي في تلك السلعة (قوله ويقبل المبيع) يعنى أنه يجوز له أن يقبل المبيع الذي اشتراه هو أو شريكه أو الردود من بيع أحدهما غير إذن شريكه (قوله يحتمل رجوع البالغة لجميع ما تقدم) أى وهو صحيح من جهة الفقه أى ويحتمل رجوعه لما قبله فقط أى وإن أبى الآخر من القبول والاولى والمراد بجميع ما تقدم قوله وله أن يتبرع إلى هنا (قوله ويقرب دين) أى في حالة المفاوضة قبل التفريق وقبل موت شريكه وأما ان أقر لمن لا يتهم عليه بعدها فسيأتى في قوله وان أقر واحد بعد تفريق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه (قوله لم يلزم شريكه) أى وان كان يؤاخذ به ذلك المقر في ذمته ومفهوم بدين أنه لو أقر أن هذه السلعة ليست من سلع التجارة بل وديعة لفلان فانه يصدق بالأولى من الاقرار بالدين لانه إذا كان اقراره بما يصر به ذمة شريكه معصوماً به فأحرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا واضح اذا شهدت بيعة بأصل الوديعة وإلا كان تعيينه للوديعة كاتقارره بها وحكمه انه يكون شاهداً سواء حصل تفريق أو موت أولاً ابن عرفة مع يحيى بن القاسم أن قدم شريك غائب على شريك فقال في شيء مما يده هو وديعة فان لم يعين ربها سقط قوله وان عين ربها لم يأخذ حتى يحلف مع اقراره لمن استحق فان نكل أخذ حظ المقر فقط اه ولم يذكر حلف الشريك والوجه حلفه ان حقق عليه انه أقر بما طل وان اتهمه فلا يعين عليه انظر بن (قوله وله ان يبيع بالدين) أى بأن يبيع بثمن معلوم لاجل معلوم فان باع بالدين وفلس المشتري أو مات معدماً ضاع الثمن عليهما معاً لا على البائع وحده (قوله فان فعل) أى اشترى بالدين غير إذن شريكه (قوله فان أذن له في سلعة معينة) أى اذن له في شرائها بالدين (قوله والا فلا) أى والا تكن معينة أى بأن قال له كل سلعة وجدتها وأعجبتك فاشترها بالدين فلا يجوز * وحاصل ما ذكره الشارح ان الشريك إذا اشترى بالدين فيما أن يكون باذن شريكه أو لا وفي كل امان أن تكون السلعة معينة أولاً فان كان غير إذن شريكه فالمنع كانت السلعة معينة أم لا وان كان بإذنه جاز ان كانت السلعة معينة وإلا منع هذا وفي بن تيمنا لطف أن ما ذكره المصنف من انه لا يجوز لاحد الشريكين الشراء بالدين غير إذن شريكه فهو خلاف المذهب والمذهب ما لابن الحاجب وابن شاس واختاره ابن عرفة من جواز شراء أحد الشريكين بالدين اذ لا بد للناس من ذلك وحيث فلا فرق بين البيع بالدين والشراء به خلافاً للمصنف تبعاً لابن عبد السلام في تعقبه على ابن الحاجب

ولما

المشتري خاصة فان اذن له في سلعة معينة جاز وإلا فلا لأنها من شركة الذمم وهي ممنوعة ويختص للمشتري بما اشتراه وعنه فيما لا يجوز فعله إلا باذن الآخر قوله

(ككتابة) من احدهما لعبد من عبيد الفأوضة نظرا إلى أنها عتق . (وعق كل مال) (٣٤٣) يتجدد من العبد ولو أكثر من

قوته لأن له أخذه منه بلا
عتق وأما من أجنبي فإن كان
قدر القيمة فأكثر جاز كيحه
(وإذن لعبد)
من عبيد الشركة (في
تجارة) لا يجوز لأحدهما
الاباذن الآخر إلا فيه من ربح
الحجر عنه (أو مفاوضة)
أى لا يجوز لأحد للتفاوضين
أن يشارك شخصا أجنبيا
مفاوضة الاباذن شريكه ولو
في معين من مال الشركة لأن
ذلك عليك منه التصرف في
مال الشريك الآخر بغير إذنه
إذ الرد من المفاوضة هنا
أن يشارك من تحول بدمه
في مال الشركة لا للمنى
التقدم (واستبد) أى
استقل شريك (آخذ
قراض) من أجنبي يتجر
له به ولو باذن شريكه برعه
وخسره لأن للقارضة ليست
من التجارة وإنما هو أجر
نفسه بجزء من الربح ويجوز
إن كان لا يشغله عن العمل في
مال الشركة أو أذن له شريكه
فيه (و) استبد شريك
(مستعير دابة بلا
إذن) من شريكه (وإن
للشركة) الواو للحال
وان زائدة فالأولى حذفهما
أى ليحمل عليها أمتعة
الشركة فيختص بالربح وهو
الاجرة فيحاسب بها شريكه

وإنما شركة الذمم انتهى عنها إذا لم يكن بين الشريكين رأس مال اه كلام بن (قوله ككتابة وعق)
أى لا يجوز لأحد الشريكين فعل ذلك بغير إذن شريكه فان فعل لزمته الكتابة لجريان شأية الحرية
وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبه فان وفى والا رجع رقيقاً له وكذا ينبغي أن ينفذ عتقه ويلزمه
لشريكه قيمة نصفه كعبد مشترك اه بهرام (قوله نظرا إلى أنها عتق) أى لا نظرا إلى أنها بيع
والا كان لأحد الشريكين فعلها بغير إذن شريكه (قوله وأما من أجنبي) أى وأما عتقه على مال
يتعجله من أجنبي (قوله جاز) أى ولو بغير إذن شريكه (قوله وإذن) بالجر عطف على كتابة
(قوله مفاوضة) أى بأن فوض التصرف في الشركة الأولى كلها سواء أشرکه في كلها أو في شيء معين منها
كما قال الشارح (قوله للمنى المتقدم) أى من كونه يدفع له بعض مال الشركة ويشاركه فيه مفاوضة
بحيث يعمل فيه على حدة ولا تحول يده في المال الاصلی (قوله وخسره) أى فيما اذا ادعى التلف
أو الحسر وظهر كذبه والا فعامل القراض لا يلزمه خسر (قوله وإنما هو أجر نفسه بجزء من
الربح) أى فلا شيء لشريكه فيه (قوله ويجوز ان كان لا يشغله عن العمل) أى ويجوز لأحد
الشريكين أن يأخذ مالا من أجنبي يعمل فيه قراضا بغير إذن شريكه اذا كان لا يشغله عن العمل في
مال الشركة (قوله أو أذن الخ) أى أو كان يشغله عن العمل فيه ولكن أذن لشريكه في أخذه أى لأنه
إذا أخذه باذنه يعمل على انه تبرع له بالعمل في مال الشركة ولا يكون الشريك في هاتين الحالتين
اللتين يجوز له فيها أخذ القراض متعديا بأخذه ولا يكون متعديا بأخذه القراض الا اذا أخذه بغير
إذن شريكه وكان العمل فيه يشغله عن العمل في مال الشركة ثم انه في حال تعديه لا يكون ذلك التعدى
مانعا من استبداده بالربح والحسر كما قرره شيخنا العدوى (قوله وان للشركة) أى والحال ان الامتعة
التي حملت عليها للشركة (قوله وهو الاجرة فيحاسب بها شريكه) أى وبأخذ منه ما ينوبه من تلك
الاجرة وما ذكره الشارح من ان الشريك المستعير بلا إذن يختص بالربح وان للرد به الاجرة
فيحاسب بها شريكه تبع فيه عيج واعترضه طمى بأن الدابة المستعارة لا يتأتى فيها استبداد
بالربح لأنه ان حمل على مائشاً من خصوص الحمل كأن يحمل عليها سلعاً للتجارة من محل لمل آخر
فحصل بسبب الحمل ربح فهذا يتوقف على نص يساعده ولم يوجد وان حمل الربح على الاجرة كما
قال عيج فهذا بعيد ومع بسده يحتاج لنص يساعده فالظاهر ان النصف اجمال في الربح والحسر
وان في الكلام توزيعاً من صرف الكلام لما يصلح له فالعارية لا يتصور فيها استبداد بالربح بل
بالحسر والقراض والوديعة يتصور فيهما الاستبداد بالربح والحسر ويدل لهذا انه في الدونة
اقتصرت الدابة المستعارة على الحسر فامل (قوله وهو ضمانها ان تلفت) أى لان لشريكه ان يقول
كنت استأجرت فلا تضمن ثم ان تفسير الحسر المختص به اذا استعار بغير إذن بضائها اذا تلفت فيه
شيء لانه ان كان التلف بتفريط أو تعد كما قال الشارح فالضمان منه وحده لافرق بين الاذن وعدمه
وان لم يكن بتعديه فلا ضمان عليه لا فرق بين الاذن وعدمه لانها لا يخاب عليه وأجيب بان
قولهم اذا اذن له في العارية فالضمان منها معاً محمول على ما اذا تلفت بغير تفريط وغير تعد لكن
وقع الترافع لقاض حنفى يرى ضمان العارية مطلقاً تعدى عليها أم لا فإذا حكم القاضى بقيمتها وكان
تلفها بغير تعدى كانت القيمة عليها اذا استعارها باذن شريكه وان كان بغير اذنه فالضمان منه
وحده (قوله فان اذن شريكه) أى في اعارتها (قوله أودعت عندهما أو عند احدهما) أى ولو خلطها

٥٥ - دسوقى - لث وبالحسر وهي ضمانها ان تلفت بتفريط فان اذن شريكه فيهما (و) استبد (متجر) منها بغير إذن الآخر (بوديعة)
أودعت عندهما أو عند أحدهما (بالربح والحسر) لأن يعلم شريكه بتعديه بالتجر (في الوديعة) التي عندهما

أو عند غير التجرب بها ويرضى به فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل*) منهما (وكل) أى كوكيل عن صاحبه في البيع والشراء والأخذ والعطاء والسكراء والاكتراء (فيرد) بالبناء للمفعول وثائب الفاعل يعود على الشيء المشتري أى فله شترى أو وارثه أو وكيله أن يرد ما اشتراه من أحد المتفاوضين حيث (٣٥٤) وجده عينا (على) شريك (حاضر لم يتول) يعا والرد عليه (كالفائب) أى كالرد

على الفائب المتقدم في خيار النقيصة في قوله ثم قضى أن أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء إن لم يخلف عليهما وشرط الرد على الحاضر الذى لم يتول يعا (إن بعدت غيبته) أى غيبة شريكه الفائب بأن كان على مسافة عشرة أيام مع الأمن أو اليقين مع الخوف (وإلا) بأن قربت غيبته (انتظر) ليرد عليه ما باعه لجواز أن يكون له حجة ولا يرد على شريكه الحاضر وأولى إن كانا حاضرين (والربح والخسر) في مال الشركة وكذا العمل يخص على الشريكين (بقدر المالين) من تساو وتفاوتان شرطا ذلك أو سكتا عنه (وتفسد بشرط التفاوت) في ذلك وبفسخ العقد إن اطلع على ذلك قبل العمل فإن اطلع عليه بعده فض الربح على قدر المالين (ولكل أجر عمله للآخر) فإذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان ودخلا على الناصفة

بمال التجارة (قوله أو عند غير للتجربها) هذا يقتضى أنه لو انجز بهما من أودعت عنده اخس بالربح والخسر ولو علم الآخر بتعديده وهو خلاف ظاهر المدونة ونصها وإن أودع رجل أحدهما وديعة فعمل فيها تدبير فربح فإن علم شريكه بالتعدي ورضى بالتجارة بهما بينهما فالربح والضمان عليهما وإن لم يعلم فالربح للتعدي وعليه الضمان خاصة فظاهرها أن رضا الشريك ينزل منزلة عمله معه والحاصل أنه إذا علم شريكه بتعديده بالتجر في الوديعة التى عندهما أو عند أحدهما سواء كان هو المتجر أو غيره كان الربح بينهما والخسر عليهما وينزل علم الشريك ورضاء منزلة عمله معه وذكر بعضهم أنه إن رضى الشريك وعمل معه كان له أجر مثله فيما أعانه وعليه الضمان وإن رضى ولم يعمل معه فلا شيء له ولا ضمان عليه اه بن (قوله أى كوكيل) أى فليس وكلا حقيقة والام يشترط الشرط الآتى وهو قوله أن بعدت غيبته لأن الكوكيل يرد عليه ولو قربت غيبة الكوكيل بل ولو مع حضوره (قوله ثم قضى) أى الحاكم بالرد للمعيب أن أثبت للشترى عهدة أى أن ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق من البائع وقوله مؤرخة أى وأثبت تاريخ البيع هذا هو الراد كما مر وقوله إن لم يخلف عليهما أى على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من اثباته بالينة (قوله أن بعدت غيبته) أى الفائب المشبه بالمشبه به فهو على حد تعدي درهم ونصفه (قوله شريكه الفائب) أى الذى صدر منه البيع (قوله ولا يرد على شريكه الحاضر) وأولى إذا كانا حاضرين أى لا يرد على الحاضر جيرا فبهما فلا ينافى أمر من أن له أن يقبل للمعيب الردود من يبيع أحدهما بغير إذن شريكه (قوله وتفسد بشرط التفاوت) من إضافة المصدر لمفعوله أى باشرط أحدهما التفاوت ومعلوم أنه لا يقال اشترط إلا إذا كان ذلك عند انعقد (قوله في ذلك) أى الربح والخسر والعمل (قوله ولكل أجر عمله للآخر) أى الذى عمله عن الآخر ثم إن للصنف اطلق اجر العمل على حقيقته ومجازة فحقيقته الأجرة التابعة للعمل ومجازة الربح التابع للعمال والقربة على ذلك قوله ولكل لدلالته على الحالتين وإلا فالذى له أجر العمل الذى عمله عن الآخر عند اشترط التفاوت إنما هو أحدهما (قوله بعد العقد) أى ولو كانت باثرة فورا والجواز مبنى على أن اللاحق للمقود ليس كالواقع فيها وأما على القول بأن اللاحق للمقود كالواقع فيها فيمنع كل من الثلاث المذكورة باثر العقد (قوله لا قبله أو فيه) أى والا كان ذلك ممنوعا وظاهره في التبرع والسلف والهبة أما في السلف فظاهر لأنه سلف جبر فعا وأما في الهبة والتبرع فلأن ذلك كأنه من الربح فيكون قد أخذ أكثر من حقه وما ذكره الشارح من منع كل من الثلاث حال العقد كقبله هو مافى شب والذى فى عقب ان غير الساف يمنع فى حالة العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد وأما فيه فيفصل بين كون المتسلف ذا بصيرة بالبيع والشراء فيمنع لأنه سلف جبر فعا ولا فيجوز هذا هو الذى فى كتاب ابن المواز عن مالك وبه أخذ ابن القاسم وروى عن ابن القاسم أن مالكا رجع عنه وقال بمنع السلف مطلقا وهو مافى الشارح وشب (قوله لدعى التلف) هو ما نشأ لا عن تحريك بل بأمر سماوى أو لى وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وإنما كان القول قول مدعى ذلك لأنه أمين فى مال الشركة (قوله عند تنازعهما فيهما) أى بان ادعى أحد الشريكين فيما بيده من بعض مال الشركة تلفا أو خسرا وكذب الآخر

وادعى صاحب الثلاث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلاث بسدس أجره العمل (وله) أى لكل واحد منهما (التبرع) لشريكه بشيء من الربح أو العمل (والسلف) والهبة بعد العقد (لا قبله أو فيه) (والقول لدعى التلف والخسر) عند تنازعهما فيهما

وادعى عليه أنه أخفاه ولم يحصل تلف ولا خسر (قوله وحلف المتهم) أى من اتهمه صاحبه وإن كان في ذاته غير متهم وقوله وحلف المتهم أى إن كانت التهمة غير قوية وأما التهمة القوية فاتها توجب الضمان كقضى ابن عرفة انظر بن ومراودة بالتهمة القوية ظهور كذبه بالقرينة (قوله إن لم يظهر كذبه) أى بالبيينة أو القرائن كدعواه التلف وهو في رفقة لا يخفى عليهم ذلك ولم يعلم به أحد منهم وكدعواه الحسارة في سلعة لم يعلم ذلك فيها لشهرة سعرها (قوله ولم يصدقه شريكه) أى وقال له بل اشتريت ذلك للشركة (قوله وأما غير الطعام واللباس) أى من عروض أو عقار أو حيوان عاقل أو غير عاقل ولو كان لا تقا به (قوله والقول لمدعى النصف) فإذا تنازعا وادعى أحدهما أنه لثلى للمال وادعى الآخر أن لكل نصفه فالقول قول مدعى النصف فيقسم المال بينهما مناصفة بعد حلفهما هذا قول أشهب نظرا لتساويهما في الحوز وال قضاء بالحوز لا يستقل الحكم به بدون يمين وقال ابن القاسم إذا ادعى أحدهما أنه الثلثين والآخر ادعى أن له النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس للتنازع فيه بينهما حينئذ فيأخذ مدعى النصف الثلث ونصف سدس ويأخذ مدعى الثلثين النصف ونصف سدس وهذا كله إذا وقع التنازع من اثنين وإلا قسم المال على عدد الرؤوس كما قال ابن غازي (قوله بعمل أحدهما) أى وهو الأول (قوله على ما بعد الموت) أى فإن مات أحد الشريكين فأرادت ورثته المفاصلة مع شريكه وقالوا لمورثائنا المال وثلاث الربع وقال الشريك بل للمال بيني وبين مورثكم على التنصيف فيحملان على النصف بعد حلف كل على ما ادعاه (قوله وللإشتراك) عطف على التلف واللام مقوية وحاصله أن الشركة إذا انعقدت بينهما فادعى أحدهما على شيء رآه يبد شريكه أنه للشركة وأنه من جملة سلع التجارة وادعى الآخر الاختصاص فالقول قول من ادعى أنه للشركة إذا شهدت البينة أنهما يتصرفان تصرف المتفاوضين سواء شهدت البينة على إقرارهما بالمفاوضة أولا وأولى إذا شهدت البينة بوقوع الشركة على المفاوضة إلا أن تشهد بيينة لمدعى الاختصاص على إرث أو به فانه يختص به ولا يكون للشركة لأن الأصل عدم خروج الأملاك عن يد أربابها وسواء قالت البينة أن ذلك سابق على المفاوضة ولم يدخل فيها أو قالت لا نعلم هل المفاوضة سابقة على الإرث أو هو سابق عليها فانه يختص به في الحالتين وأولى لو قالت نعلم تأخره عن المفاوضة ففي هذه الحالات الثلاثة تكون لمدعى الاختصاص وأما إذا شهدت البينة بتقديمه عليها ولم تشهد بعدم الدخول في المفاوضة ففي هذه الحالة تكون تلك السلعة للتنازع فيها على الشركة فالأحوال أربعة قد علمتها وزاد شيخنا حالا خامسا وهو ما إذا لم يحصل من البينة قول أصلا زيادة على الشهادة بأنه قد ورثه أو وهب له وحكمه كما إذا قالت لا نعلم تقدمه عليها ولا تأخره عنها (قوله الصواب تأخره عنها) أى الصواب أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت لا نعلم تأخره عنها وحاصل ما في المقام أن المصنف قد اعترض عليه بأن ظاهره أن ما قبل المبالغة ما إذا قالت البينة نعلم تقدم الميراث على الشركة وهو لا يصح لأن السلعة حينئذ تكون للشركة لا لمدعى الاختصاص ما لم تشهد بأنها لم تدخل في المفاوضة فالأولى للمصنف أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت لا نعلم تأخره عنها لاجل أن يفيد أن ما قبل المبالغة ما إذا شهدت بتأخره عنها وأجيب عن المصنف بأن الواو للحال وإن زائدة لأنها للمبالغة أو أن ما قبل المبالغة ليس قولها نعلم تقدم الميراث عليها كما فهم المعتض بل قولها نعلم تأخره عنها وشارحا حل المبالغة بهذا ثم صوب كلام المصنف وأنت خير بأنه إذا جعل ما قبل المبالغة قولها نعلم تأخره عنها لا يتأتى الاعتراض على المصنف فكان الأولى للشارح أن يقول فاندفع ما يقال الصواب أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت نعلم تأخره عنها فتأمل (قوله أن شهد بالمفاوضة) أى بأن قالت البينة نحن نعلم أنهما يتصرفان في جميع أموالهما تصرف المتفاوضين

وحلف المتهم وهذا إن لم يظهر كذبه وإلا غرم (و) القول بلا يمين (لأخذ لائق) به أو بعياله من طعام أو لباس فقط إذا ادعى شراؤه (له) أو لبياله ولم يصدقه شريكه وأما غير الطعام واللباس وغير اللائق به منها فلا يصدق ويرد للشركة (و) القول (لمدعى النصف) يمين (ومحمل عليه في تنازعهما) يمينهما اعترض بأن الثاني تكرار مع الأول وأجيب بعمل أحدهما على ما بعد الموت والآخر حال حياتهما (وللإشتراك) أى القول لمدعيه (فما يد أحدهما) دون مدعيه نفسه (إلا لبينة) تشهد للحائز (على كبرائه) وقالت وهو متأخر عن الشركة (وإن قالت لا نعلم تقدمه لها) الصواب تأخره عنها فإن قالت نعلم تقدمه عليها فهو بينهما ما لم تقل وإنهما عقداها على إخراجها عنها ومحل كون القول لمدعى الإشتراك (إن شهد بالمفاوضة) أى بتصرفهما تصرف المتفاوضين وأولى أن شهد بوقوع العقد عليها

(قوله ولو لم يشهد عليهما بالاقرار) أى هذا اذا شهدت البينة عليهما بالاقرار بها بل ولو لم تشهد عليهما بالاقرار بها وقوله ولو لم الخ مبالغة في الشهادة على تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله على القول الأصح) أى عند ابن سهل خلافا لابن القطان وابن الشقاق وابن دحون حيث قالوا ان شهادة البينة بالمفاوضة شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهما إذ لم يبينوا معرفتهم بالشركة إن كانت باسناد من المتفاوضين أو بإقرار منهم بذلك فيجوز أن يعرفوا ذلك بسمع وهذا لا يفيد لاسيما إن كان الشهود من غير أهل لهذا اهـ وفي بن من القول للتعددية ما يقوى كلام ابن سهل وإن قول الشهود نحن نعرف انهما شريكان متفاوضان شهادة تامة وإن لم تبين الشهود الوجه الذي عرفوا به ذلك فراجع (قوله أو الاقرار) أى الشهادة على مجرد الاقرار بالشركة من غير معرفة تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله فلا يقتضيان للمفاوضة) الأولى فلا يقتضيان الاشتراك أى في الشيء المتنازع فيه وقوله وقيل يقتضيانها الأولى وقيل يقتضيانها وقوله وقيل الشهادة بها تقتضيها الأولى تقتضيه لان الخلاف في اقتضاءهما للاشتراك للمفاوضة وإن كان ذلك لازماً (قوله وقيل الشهادة بها تقتضيها) الأولى وقيل الاشهاد على الاقرار يقتضيه والشهادة على مجرد الشركة لا تقتضيه فكلام الشارح كمن بقى مقلوب وذلك لان في الشهادة بمطلق الشركة طريقتين إحداها للخمى أن ذلك ليس كالشهادة بالمفاوضة وحينئذ فلا يقتضى الاشتراك بل القول لمدعى الاختصاص مطلقاً والثانية لابن يونس والتونسي أن الشهادة بالشركة كالشهادة بالمفاوضة فيجوز فيها القولان لا بد من الشهادة على الاقرار وكفاية الشهادة عليهما ولو لم تشهد على الاقرار كما قال المصنف انظر بن (قوله والقول لقيم بينة الخ) حاصله ان أحد الشريكين إذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بها عند أخذها بينة للتوثق خوفاً من دعواه ردها ثم مات الآخذ ولم توجد عنده بعد موته فادعى صاحبه أنها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثته انه ردها فالأصل بقاؤها عند من أخذها والقول قول من أقام البينة سواء طالت المدة أو قصرت وكذلك الأصل بقاؤها عند من أخذها إن كان قبضها من غير بينة مقصودة للتوثق لكن قصرت المدة من يوم أخذها ليوم موته فان مضت سنة كان القول قول الورثة في دعوائهم الرد أى اذا كان الميت يتصرف في المال وأما إذا علم انه لم يصل للمال في تلك السنة لمرض أو حبس مثلاً فلا تقبل دعوى الورثة انه ردها هذا حاصل الفقه (قوله على شريكه الميت) وأما إذا ادعى على شريكه الحى أنه أخذ مائة من مال الشركة فان أقر بأخذها وادعى انه ردها بعد ذلك فانه يقبل دعواه الرد قصرت المدة أو طالت مالم يكن أشهد عليه عند أخذها بينة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه الرد إلا بينة وإن أنكر أخذها بالمرّة وأقام عليه شريكه بينة بالأخذ فادعى انه ردها فلا تقبل دعواه الرد ولو طالت المدة ولا بينة الشاهدة له بالرد لتكذيبه لنفسه ولينته بانكاره الأخذ أولاً وهذا حاصل ما في عقبى واعترضه بن بأن الذى في ابن الحاجب ان التفصيل في الحى المقر كالميت وحينئذ فان كان القبض بغير بينة للتوثق فلا تقبل دعواه إذا قصرت المدة وقبل إن طالت إذا كانت يده تصل للمال وأما إن كان القبض بينة مقصودة للتوثق فلا تقبل دعواه الرد طالت المدة أو قصرت إلا بينة بالرد (قوله إشارة الى انه لا بد من كونها مقصودة للتوثق) أى لا ان كانت على سبيل الاتفاق والمصادفة وهل يشترط في قصد التوثق بها أن يقال لهم خوف دعوى الرد أولاً يشترط في ذلك خلاف والظاهر عدم الاشتراط (قوله على الوجه المذكور) أى قصد التوثق وهذا صادق بما إذا لم تشهد بها بينة أصلاً وبما إذا شهدت بذلك بينة على وجه الاتفاق والمصادفة (قوله والزواج انه من ماله الخاص به) كان أمانة عند شريكه (قوله أو بالعكس) أى بأن ادعى الدافع ان الصداق المدفوع من مالى الخاص بى

(ولو لم يشهد) عليهما
(بالاقرار بها) أى
بالمفاوضة (على) القول
(الأصح) واحترز بالشرط
عن الشهادة بمجرد الشركة
أو الاقرار بها فلا يقتضيان
المفاوضة وقيل يقتضيانها
وقيل الشهادة بها تقتضيها
دون الشهادة على الاقرار
(و) القول (لقيم بينة)
على شريكه الميت كما في
المدونة (بأخذ مائة) مثلاً
من مال الشركة قبل موته
(أنها باقية) - عمول القول
المذكور بأحد شرطين أشار
الى الاول بقوله (إن أشهد
بها عند الأخذ) وعبر
بأشهاد دون شهد إشارة
الى أنه لا بد من كونها
مقصودة للتوثق بها وسواء
طال الزمن أو قصر وأشار
لثاني بقوله (أو) لم يشهد
بها على الوجه المذكور لكن
(قصرت المدة) من
يوم أخذها الى يوم موته بأن
قصرت عن سنة فان مضت
سنة فما كثر حمل على أنه
ردها لمال الشركة (كدفع
صداق) من أحد
المتفاوضين (عنه) أى عن
صاحبه وادعى الدافع أو
وارثه أنه من ماله الخاص
والزواج أنه من ماله الخاص
به أو بالعكس فالقول

(في) ذلك لمضى (أنه) أى الصداق المدفوع (من) مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (إلا أن يطول) الزمن من يوم الدفع (كسنة) فلا يكون القول قول مدعى أنه من المفاوضة بل لمضى الاختصاص (وإلا بينة) (٣٥٧) أقامها مدعى الاختصاص (على

كأثرته) فيكون القول قول مدعى الاختصاص (وإن) قالت (البينة) (لا تعلم) تأخره عن المفاوضة (وإن) أقروا أحدهم (من الشريكين) بدين عليهما (بمدق شرقي) واتصال مع طول أم لا (أو موت فهو شاهد) في غير نصيه (إذا كان لمن لا يثبت عليه بحلف معه المقر له ويستحقه وأما في نصيه فيؤاخذ به ولو لم يثبت عليه (وإذا أفق كل من المتفاوضين أو اكتسب) أثبتت) بقتنهما (وكسوتهما (وإن) كانا (يبلدين مختلفي السعر) ولو يينا خلافا للبساطى لأن كل واحد منهما إن اعتقد للتجريم قلة مؤنة كل واحد فاعتذر اختلاف السعيرين (كعياهما) أى كإلغاه نفقة وكسوة عيالهما (إن) تقاربا) سناً وعدداً بقول أهل المعرفة يبلداً وبلدين مختلفي السعر أم لا ويشترط في مسألة العيال كون المال بينهما مناصفة (وإلا) يتقاربا بل اختلاف عدداً أو سناً اختلاف يناً أو كان المال بينهما على الثلث والثلثين (حسباً) أى نفقة كل وكسوته على عياله ثلاثاً يأكل من مال الشركة

وأدعى الزوج أنه من مال الشركة (قوله في أنه من المفاوضة) وحينئذ يرجع ذلك الشريك على الزوج بما يخصه من الصداق (قوله بل لمضى الاختصاص) أى لأن عدم مطالبته لشريكه في هذه المدة يدل على صدقه (قوله وإلا بينة على كأثرته) بأن شهدت البينة بأن ذلك المدفوع في الصداق كعبد ونحوه ورثه الزوج أو وهب له فيصدق أنه ماله (قوله وإن قالت لا تعلم تأخره) أى هذا إذا قالت نعم لم تأخر الميراث عن المفاوضة بل وإن قالت لا تعلم تأخره ولا تقدمه عنها أو قالت تعلم تقدمه عنها ولكن لم يدخل فيها على مامر (قوله فهو شاهد) ظاهره أنه لا بد من عدالته وهو الظاهر كما في الميج وقال ابن رشد لا يشترط عدالته وأنه بمنزلة الشاهد من جهة الحلف معه لا شاهد حقيقة (قوله إذا كان لمن لا يثبت عليه) أى وصده على ذلك المقر له والحاصل أنه إن كذبه المقر له فلا يثبت إقرار الشريك وإن صدقه المقر له فإن كان بينهما في الإقرار له فلا يلزم إلا في حصة المقر وأما إن كان غير متمم في الإقرار له بحلف المقر له مع ذلك الشاهد وأخذ حقه من الشريكين وإن نكل أخذ نصف الحق من المقر (قوله ويستحقه) أى الجميع فإن نكل فلا يأخذ إلا نصيب المقر (قوله وأثبتت بقتنهما وكسوتهما) أى مطلقاً تقارب الاتفاق أو لتساوى المالان أولاً كذا قال عجب وتبعه عبق قال شيخنا وهو الوجه وقال ابن عبد السلام محل إلغاء النفقة على أنفسهما إذا تساوى المالان فإن لم يتساوى المالان وكانت الشركة بينهما أثلاثاً حسبت نفقة كل واحد منهما عليه وإن تساوى في النفقة والكسوة أو تقارباً وارضى بن ماقاله ابن عبد السلام ومحل إلغاء بقتنهما وكسوتهما إذا كانتا معتادتين متعارفتين بين الناس لا ما كان سرفاً خارجاً عن المعتاد (قوله وإن يبلدين) أى هذا إذا كانا يبلداً ويبلدين متقفي السعر بل وإن كانا يبلدين مختلفي السعر سواء كانا وطنين لهما أو غير وطنين أو مختلفين (قوله ولو يينا) أى ولو كان اختلاف السعر في البلدين يناً وقد تبع الشارح في ذلك عجب واختاره شيخنا المدوى وقال انه الراجح (قوله خلافا للبساطى) أى حيث قال وإن يبلدين مختلفي السعر والسعر متقارب فجعل الشرط الآتى راجعاً لما قبل الكاف أيضاً واختاره الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله لأن كل واحد منهما إن اعتقد للتجريم) أى ونفقته على نفسه من ضرورياته في تجزءه وشأن النفقة على نفسه القلة فلذلك اغتفر اختلاف السعر وقوله لأن كل النخ تعليل لقول المصنف وإن يبلدين مختلفي السعر (قوله كعياهما) أدخل في العيال الزوجة والحامد والاولاد فهو شامل لذلك كله لأن عيال الرجل من يعولهم ويعولهم (قوله يبلد النخ) أى كانت عيالهما يبلد أو يبلدين (قوله في مسألة العيال) وأما في مسألة الاتفاق على النفس فلا يشترط تساوى المالين خلافاً لابن عبد السلام (قوله نفقة كل وكسوته النخ) يشير إلى أن ضمير حسباً راجع للنفقة والكسوة وهذا إن بنى الفعل المفعول فإن بنى للفاعل فالضمير راجع للشريكين ونفقة كل النخ مفعوله (قوله بمعنى الأهل) جواب عما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول كافتراد أحدهما بهم أى بالعيال لانه جمع وحاصل الجواب انه افرد نظراً إلى ان المراد بالعيال الأهل أو ان الضمير للاتفاق (قوله لا على نفسه) فيه نظر اذ النقل بخلافه ابن عرفة وفيها ان كان لأحدهما عيال وولد وليس للآخر عيال ولا ولد حسب كل واحد ما اتفق ومثله في المواق والشارح بهرام وغيرهما فقولها حسب كل واحد صريح في أن الذى لا عيال له يحسب ما اتفق على نفسه كما أن الآخر يحسب الجميع اهـ بن (قوله ومقتضى النخ) تبع في ذلك عجب ومقتضى كلام ابن عرفة والمواق المتقدم

أكثر من حقه (كافتراد أحدهما به) أى بالعيال بمعنى الأهل أو بالاتفاق على العيال فيحسب اتفاقه عليهم لا على نفسه ومقتضى كلامهم انه إذا كان أحدهما ينفق على نفسه دون الآخر أنها تلقى والفرق بين نفقة أحدهما على نفسه دون الآخر ونفقة العيال لأحدهما فقط

ان شأن الاولى اليسارة ولأنهما من التجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (وإن اشترى) أحد الشريكين من مال الشركة (جارية لنفسه) بغير إذن شريكه لخدمة أو وطء ولم يوطأ (٣٥٨) (فلأخر ردها) للشركة وامضاؤها بالثمن فان وطئ كانت له بالقيمة يوم

الوطء او الحمل ان حملت ولا خيار لشريكه الآخر كما افاده بقوله (إلا) ان يكون اشتراها (للوطاء) ووطئ. بالفعل (بإذنه) أي إذن شريكه فليس له ردها واعترض بأن العبرة بالوطء او الإذن فتى ووطئ. ولو لم يأذن أو إذن له في شرائها ولو لم يوطأ قومت عليه فلا صوب ما في بعض النسخ بالوطء أو بإذنه لكن في الاذن بمعنى بالثمن لانه كأنه اسلفه نصف ثمنها وفي الوطاء بالقيمة (وإن وطئ) (جارية) (لشركة) فله ثلاث حالات احدها ان يوطأها (بإذنه) فتقوم عليه مطلقا حملت ام لا ايسر ام لا ولا حد عليه لاشبهه لكن اذا لم تحمل وأعسر يمت فيما وجب لشريكه من القيمة ولا ترد لاشركة وان حملت كانت ام ولد لم تبع ولو أعسر وانما يتبعه بماله من القيمة ولا شيء له من قيمة الولد تتخلقه على الحرية بالاذن في الوطاء فانها اشار لها بقوله

عدم الالتقاء وما ذكره من الفرق فأنما هو على ما قاله انظر بن (قوله ان شأن الأولى) أي النفقة على النفس (قوله ولأنها من التجارة) أي من ضروريات التجارة قال ابن وهب إن مثل المتفاوضين في جميع ما يقع بين الإخوة يموت أبوهم ويبقى المال بينهم ياكلون منه ويكتسبون ورعما تزوج بعضهم منه أو حج فتلقى نفقتهم وكسوتهم ولو حصل تفاوت فيهما ولو حصل اختلاف في الانصاء وكذلك تلقي النفقة والكسوة على عيال الورثة إن تقاربت عيال وإلا حسبت النفقة والكسوة كما أنه يحسب ذلك إذا انفرد أحدهما بالعيال ويرجع على من تزوج أو حج بما تزوج أو حج به اه (قوله ولم يوطأ) أي واطلع شريكه على ذلك قبل أن يوطأ (قوله فان وطئ) أي فان اطلع شريكه على ذلك بعد أن وطئ (قوله أو الحمل ان حملت) ظاهر كلام ابن عرفة أن القيمة تعتبر يوم الوطاء إذا حملت وهو المعتمد وما ذكره الشارح من أنه إذا ووطئها ولم تحمل تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه الآخر خلاف المعتمد والمعتمد ما في ح من أنها إذا لم تحمل سواء ووطئت أو لم توطأ فان غير الواطئ بخير في ردها للشركة أو تقويمها على الواطئ يوم الوطاء وبهذا تعلم أن التخيير هنا في كلام المصنف مقيد بما إذا لم تحمل سواء ووطئت أم لا بما إذا لم توطأ كما قال الشارح انظر بن (قوله إلا أن يكون اشتراها للوطء بإذنه) معنى هذه النسخة إلا أن يكون اشتراها للوطء بإذنه فلا يلزمه إلا الثمن ووطئ أم لا ولا خيار للآخر وهذا هو الوجه الثاني في كلام التوضيح إلا أنه لا مفهوم للوطء لانه متى اشتراها بإذنه سواء كان الشراء للوطء أو لغيره فلا يلزمه إلا الثمن ووطئها لا ولا خيار لشريكه انظر بن * والحاصل انه اذا اشتراها لنفسه فلما ان يكون إذن شريكه او لا وفي كل منهما إما ان تحمل أولا فاذا اشتراها بإذنه فلا يلزمه الا الثمن موسراً او معسراً ووطئ أم لا ولا خيار لشريكه وان اشتراها بغير إذن شريكه خبر شريكه اذا لم تحمل بين ردها للشركة وإزامها له الثمن هذا اذا لم توطأ وإن ووطئت خير بين ردها للشركة وإزامها له بالقيمة فان حملت قومت عليه يوم الوطاء موسراً كان او معسراً ولا خيار لشريكه (قوله واعترض الخ) حاصله ان العبرة في تقويمها على الواطئ بالوطء او الاذن في شرائها وكلام المصنف يفيد أن غير الواطئ بخير في ردها للشركة وتقويمها على المشتري واو ووطئها فكان الأولى للمصنف ان يقول فلأخر ردها إلا ان توطأ أو يكون للمشتري اشتراها باذن شريكه وهذا لا اعتراض مبنى على ما قاله من ان مجرد ووطئها ولو لم تحمل يثبت خيار غير الواطئ وقد علمت ما فيه (قوله بمعنى) أي الشراء (قوله فتقوم عليه مطلقا) أي وتعتبر القيمة يوم الوطاء (قوله يمت فيما وجب لشريكه من القيمة) أي أجبر على بيعها فلا ينافي انه اذا كان موسراً كان له ايضا بيعها فيما وجب لشريكه من قيمتها الا انه لا يجبر على البيع (قوله ولا ترد للشركة) أي لان إذنه له في ووطئها اخراج لها عن مال الشركة وعليك لشريكه (قوله بالاذن) أي بسبب الاذن في الوطاء أي وللزوم القيمة للواطئ يوم الوطاء فهو أي الولد متخلق على الحرية حينئذ (قوله وان يلزمه ببيع نصيبه منها الخ) علم ما ذكره ان عدم هامة الشركة من المسائل التي يتباع فيها ام الولد محمول على ما اذا ووطئها معسراً بغير إذن الآخر وانه انما يباع منها في هذه الحالة نصيب شريكه لا كلها خلافا لما يوحى به كلام ابن ناجي من بيعها كلها في هذه الحالة انظر عبق وقد اقتصر في المبح على بيعها فتأمل (قوله في قسمي التخيير) أي بين ابقائها للشركة وبين تقويمها عليه والولد وان كان لا يباع

(أو) ووطئها (بغير إذنه وحملت قومت) على واطئها وجوبا ان ايسر وجوازاً ان أعسر إذ لشريكه ابقاؤها للشركة في فهمها الاعسار فان اختار التقويم فله ان يتبعه بماله من القيمة وان يلزمه ببيع نصيبه منها أي نصيب غير الواطئ بعد وضعها ولا يباع الولد لحرية فان لم يوف بمن نصيبه بما وجب له من القيمة اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير حالة العسر لا في يسره لانه وان ووطئها بلا إذن ولكنه يسره قدمك جميعها بالقيمة

بمجرد الإبلان وقيمتها في المير يوم الحمل وفي اليسر قبل يوم الوطء. وقيل يوم الحمل قولان في الدونة بقوله وحملت قيد في الحالة الثانية وأشار للحالة الثالثة بقوله (وإلا) تحمل في الوطء بغير إذن (فالآخر إبقاؤها) للشركة (أو مقاوتها) بأن يتزايد فيها حتى تنف على عطاء أحدهما فيأخذها به لكن الذي به الفتوى تقويمها على الواطء. أى بخير غير الواطء في إبقائها وتقويمها على الواطء. فان اختار القيمة أخذها من الواطء ان يسر وأتبعه ان عسر أو يلزمه ببيع ما بقي حصته (٣٥٩) منها وتعتبر القيمة يوم الوطء. ولما أنهى الكلام على شركة المفاوضة

أتبعها بشركة العنان فقال

[درس]

(وان اشترطنا نقي

الاستبداد فنعان)

أى فهى شركة عنان أى

تسمى بذلك من عنان الدابة

بالسكر وهو ما تقات به

كان كل واحد منهما

أخذ بعنان صاحبه لا يطلقه

يتصرف حيث شاء. ولما لو

تصرف واحد منهما بدون

إذن الآخر كان له رد وأما

لو دخلا على أن لهما

التصرف المطلق دون

الآخر هل تكون مفاوضة

فيمن أطلق له وعنا فبمن

قيد عليه أو فاسدة واستظهر

لأن الشركة يقتصر فيها على

ما جاء فيها ولأن هذه فيها

تفاوت في العمل (وجاز

لدى طير) ذكر (وذى

طيرة) مما يشترك في

الحضن كحمام لا دجاج

وإوز ولا غير طير كحمر

وخيل ورقيق (ان يُنفقا

على الشركة في الفراخ)

الحاصلة بينهما منصفة لا

في البيض وثيقة كل على

فيهما لكن يغرم الواطء فيهما نصف قيمته لشريكه (قوله بمجرد الإبلان) هذا أحد القولين المذكورين بعد (قوله قولان) تظهر فائدة الخلاف في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فان قلنا ان القيمة تعتبر يوم الحمل غرم الواطء حصة شريكه في الولد وان قلنا يوم الوطء فلا يلزمه شيء لتخلق الولد على الحرية (قوله أو مقاوتها) المفاوضة هي المزايدة في الثمن (قوله وأتبعه) أى بالقيمة (قوله أو يلزمه) عطف على قوله وأتبعه (قوله وان شرطنا) أى وان شرط كل واحد منهما على الآخر نقي الاستقلال بالبيع والشراء والأخذ والعطاء والسكراء والاكتراء وغير ذلك مما يحتاج اليه في التجارة (قوله وجاز) أى ابتداء كما هو صريح ابن يونس وظاهر النوادر عن التتبية وللوازية عن ابن القاسم عن مالك وتقل ابن غازى أن ظاهر كلام ابن رشد أن هذا بعد الوقوع والنزول لا ابتداء لفقد العلم والوجود في الفراخ التي حصل الاشتراك فيها (قوله لا دجاج وإوز) أى لا أفراد الا نقي منهما بالحضن دون ذكرهما فان دفع أحد يضا لدى دجاجة أو إوزة ليرقده تحتها ويشتركا في الفراخ فليس له إلا مثل يرضه كمن دفع بذرا لمن يزرعه في أرضه (قوله أن ينفقا على الشركة) أى مناصفة أن كانت قيمة عمل الطير قدر قيمة عمل الطيرة وأما ان كانت قيمة عمل الطير تساوى نصف قيمة عمل الطيرة فلي الثلث والثلثين وقوله أن ينفقا على الشركة في الفراخ أى والحال ان كل طير باقى على ملك صاحبه كما يفيد النقل الذى في ابن غازى وغيره وهو محل التفرقة بين الحمام وغيره وأما بيع كل واحد منهما نصف ما يملكه بنصف ما يملكه الآخر فالظاهر جوازه مطلقا في الحمام وغيره ولا وجه لمنعه (قوله وثيقة كل) أى اذا حصلت الشركة في الفراخ مع بقاء كل طير على ملك ربه (قوله فيطالبه بئمه) هذا فائدة الوكالة وهو حاصله ان فائدة كون المأمور وكلا في شراء النصف للآمر ان يطالب بذلك للمأمور ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا لا ينافى ان كل واحد ينقد ما عليه (قوله ولا يبيعه إلا بأذنه) أى ولا يبيع المأمور النصف الذى للآمر إلا بأذنه لأن وكالته قاصرة على الشراء لا تعدى لغيره وربما أشعر كلام الشارح أن بيع المأمور نصفه لا يتوقف على إذن الشريك الأمر وليس كذلك لأن سياق هذه المسئلة بعد شركة العنان يفيد أنها من حيث لا يجوز للمأمور أن يتصرف فيها إلا بأذن شريكه (قوله وأما الوكالة فتخفى) اعترضه شيخنا بأنها معلومة أيضاً من قوله لى واجب بأن المتبادر الالتفات لمجموع قوله لى ولك وهو ظاهر في الشركة والالتفات لخصوص لى خفى فتأمل (قوله وانهما يخصن من الثمن) أى وهو وكالة وشركة أيضاً (قوله صنعه) أى المأمور مع الأمر وقوله وهو سلفه أى سلف المأمور للأمر وقوله مع تولى الشراء أى مع تولى المأمور الشراء عن الأمر (قوله أى عنك) أشار بهذا الى ان اللام في لك بمعنى عن فاندفع ما يقال ان سلعة الشخص لا تباع له (قوله لانه سلف جر نعم) أى لان المأمور سلف الأمر وقد جر ذلك السلف نعماً للمأمور وهو تولى الأمر بالبيع لحصة ذلك المأمور (قوله وكانت السلعة بينهما) أى واذا عثر على ذلك قبل النقد امر كل واحد بنقد ثمن حصته ويتولى بيعها وان عثر على ذلك بعد النقد امر المفقود عنه بدفع ربه لأنه على ملكه الا أن يتبرع احدهما بها (و) ان قال شخص لا آخر (اشترى) كذا (لى ولك) والثمن بينهما فاشترها (فوكالة)

في الشراء فقط في النصف الذى اشتراه للأمر فيطالبه بئمه ولا يبيعه إلا بأذنه وقوله فوكالة أى وشركة وانما سكت عن الشركة لأنها معلومة من المقام ومن قوله لى ولك وأما الوكالة فتخفى فلذا نص عليها (وجاز) لرجل ان يقول لا آخر اشترى ولك (وانقد) ما يخصنى من الثمن (عني) لانه معروف صنعه معوه وهو سلفه له مع تولى الشراء عنه وعمل الجواز (ان لم يقل) السائل (و) أنا (أى بها لك) أى عنك أى انا اتولى بيعها عنك فان قال ذلك منع لانه سلف جر نعماً وكانت السلعة بينهما

وليس عليه البيع فإن باع فله جعل مثله (وليس له) أى للمشتري (حبسها) أى السلفة في نظير ما تهدم عن الأمر لأنه سلف مجرد عن الشرط فليس فيه إلا الطالبة (٣٦٠) (إلا أن يقول) الأمر اهدنى (واحبسها) عندك حتى أوفيك (فكله من)

في كونه أحق بها وفي الضمان أى يكون له حبسها وعليه ضمانها ضمان الرهن وله حبسها أيضاً إن كان الأمر ممن غشى لدهه ولما ذكر ما إذا كان للمشتري سلفاً ذكر ما إذا كان للسلف غير مفعال (وإن أسلفه غير المشتري) من آخر أو اجنبى كان من ناحية المقرض أم لا (جاز) إلا كـ (كـ) الشريك (المشتري) للمسلف فيمنع لجره فعلاً للمسلف ولذا لو كان السلف اجنبياً وقصد نفع للأمر فقد جاز ثم ذكر شركة الجبر التى قضى بها عمر رضى الله عنه وقال بها مالك وناصبه بقوله (وأجبر) للمشتري (عليها) أى على الشركة أى شريك الغير معه (إن اشترى شيئاً) طامناً أو غيره (بسوقه) أى سوق ذلك الشيء وإن كان للمشتري من غير تجاره لكن بشرط أن يشتره للتجارة به في البلد احترازاً عما إذا اشتراه بيته أو مخانوت ليس في سوقه أو في زقاق أو لا للتجارة أو ليتجر به في بلد أخرى ولذا قل (لا لكسفر) به ولو للتجارة (و) لا (قنية) واقراء ضيف أو عرس أو اهداه

ما قد عنه معجلاً ولو اشترط تأجيله (قوله وليس عليه) أى على الأمر البيع أى لحصة السلف الذى هو المأمور (قوله فان باع) أى الأمر تلك السلفة (قوله في كونه أحق بها) أى عند موت الأمر أو فلسه (قوله أى يكون له) أى للأمر حبسها حتى يقبض ما تهدم عن الأمر ويكون المأمور أحق بها في موت الأمر وفي فلسه (قوله ضمان الرهن) أى إذا ادعى تلفها فإن كانت ما يغاب عليه ضمانها إلا أن تقوم بينة بما ادعاه من التلف أو الضياع وإن كانت ما لا يغاب عليه فالحق قوله يمين إن أظهر كذبه كما مر في الرهن • فإن قلت إن التشبيه في قول المصنف فكل رهن مشكل لأنه من تشبيه الشيء بنفسه لأنه إذا قال له اهدنى واحبسها عندك حتى أوفيك كانت رهنأ حقيقة وحينئذ فيه تشبيه الشيء بنفسه • وأجيب بأن الراد فكل رهن المصرح فيه بلفظ الرهن فلا ينافى أن هذا من جزئيات الرهن فاية الأمر أنه لم يصرح فيه بلفظ الرهن • وأجاب بعضهم بمنع كون هذاهنا لأن الرهن لا بد فيه من التصريح بلفظ الرهن وهذا لم يصرح فيه وحينئذ فالتشبيه ظاهر والجواب الأول مبنى على الاعتماد من أن الرهن لا يحتاج للفظ مصرح به الثانى مبنى على مقابله (قوله كان) أى السلف وقوله من ناحية المقرض الأولى من ناحية الأمر أم لا (قوله جار) أى السلف المستفاد من أسلف أو المراد جاز أى العقد المحتوى على ذلك (قوله إلا لكسيرة المشتري) أى معرفته ووجهته وجاهه وإنما أظهر في محل الاخبار لأنه لو قال إلا لكسيرة ثم عود الضمير على المضاف لأن الأصل عوده عليه دون المضاف اليه لكون المضاف هو المقصود والمضاف اليه قيد له فقط (قوله لجره فعلاً للمسلف) هذا ظاهر إذا كان الأمر هو السلف وكذا إذا كان اجنبياً من ناحية كصديقه لأن نفع الأمر حينئذ نفع للمسلف (قوله بسوقه) هذا شروع في شروط الجبر على الشركة وهى ستة ثلاثة في الشيء المشتري وهى أن يشتري بسوقه وأن يكون شراؤه للتجارة وأن تكون التجارة به في البلد وثلاث في المشترك بالفتح وهى أن يكون حاضراً في السوق وقت شراء المشتري وأن يكون من تجار تلك السلفة التى يمت بحضرته وألا يتكلم أحد • واعلم أن محل الجبر إذا وجدت هذه الشروط مالم يبين المشتري الحاضرين من التجار ويقول لهم أنا لا أشارك أحداً منكم ومن شاء أن يزيد زاد قاله ابن الحاجب • واعلم أنه إذا وجدت شروط الجبر المذكورة فالظاهر من إطلاقهم جبره على الشركة ولو طال الأمر حيث كان ما اشترى باقياً ومحتمل أن يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد السنة ثم إن عهدة الداخل الذى أجبر المشتري على دخوله معه على البائع الأصلى لا على المشتري الذى أجبر على مشاركته كما قال ابن يونس وأشعر قول المصنف وأجبر المشتري عليها الخ أنه لا يجبر الحاضرون لشرائه على مشاركتهم وهو كذلك عند عدم تكلمهم وأما إن حضر والسوم وقالوا له اشاركنا فأجابهم بنعم أو سكت فأنهم يجبرون على مشاركته إن طلب كما أنه يجبر على مشاركتهم إن طلبوا (قوله وإن كان المشتري من غير تجاره) أى من غير تجار ذلك السوق بل لا يشترط فيه كونه من أهل التجارة فضلاً عن كونه من أهل السوق وإنما يشترط ذلك فيمن يريد المشتري مشاركته كما في اللواقح • (قوله للتجارة به) أى بذلك المبيع (قوله احترازاً ما إذا اشتراه بيته) أى بيت البائع أو المشتري (قوله أو ليتجر به في بلد أخرى) أى ولو كانت قرية لا يسمى السير إليها سفر أعرفاً مالم يكن البلدان في معنى البلد الواحد كصفر وبولاق كما استظهره شيخنا (قوله لا لقرينة تكذبه) ككثرة ما اشتراه لقرينة بدعواه أو ترك السفر لغير عذر ظاهر (قوله من تجاره) أى من تجار ذلك الشيء المبيع سواء كان من أهل السوق الذى يمت به تلك الساعة أم لا

وصدق في ذلك يمين إلا لقرينة تكذبه (وغيره) أى المشتري (حاضر لم يتكلم من تجار) احترازاً عما إذا اشتراه (قوله في غيبته وما إذا تزايد) أى كان الحاضر ليس من تجار ذلك الشيء فلا جبر (وأهل) يجبر (وإن اشتراها) (في الزقاق) أى الطريق (لا كيبته)

أى البائع أو المشتري (قولان) أرجعهما عدم الجبر ثم ذكر شركة العمل وتسمى شركة الابدان أيضا فقال (وَجازت بالعمل) أى فيه شروط أشار لها بقوله (إن أتمد) كخياطين (أو تلازم) بأن توقف عمل أحدهما على عمل الآخر كأن ينسج أحدهما والآخر ينير ويدور وكأن يفوس أحدهما لطلب الثؤاؤ والثاني يمسك عليه ويجذف (وتساويا في) أى فى العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله من الغلة فإذا كان عمل أحدهما الثلثين والآخر الثلث لم يحز الا نص الربح على قدر العمل (أو تقاربا) فيه عرفا بأن يزيد عن صاحبه فى العمل شيئا قليلا وقبلا على النصف أو يزيد على الثلث يسيرا أو قبلا على الثلث والثلثين (٣٦١) (وحصل التعاون) بينهما (وإن

بمكانيين) كخياطين بمكانتين يتحول يد كل واحد منهما على مافى الآخر ولما كان ما قدمه فى صنعة لا آلة فيها أو فيها آلة لا بال لها كالحياطة ذكر أنها إذا كانت تحتاج لآلة لها بال كالصياغة والنجارة والصيد بالجوارح هل يزداد على ما تقدم اشتراط اشتراكها فى الآلة بملك أو إجارة أولا فقال (وفى جواز إخراج كل منهما (آلة) مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وعدم جوازه وهو ظاهر ما هو العتمد على عدم الجواز لو وقع مضى (و) فى جواز (استئجاره) أى أحدهما (من الآخر) كأن أخرج كل منهما آلة واستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو المشهور وعدم الجواز (أو لا بُدّ) للجواز (من ملك) بأن يملكها معاً بشراء أو إرث أو هبة

(قوله أرجعهما عدم الجبر) أى ولو كان الزقاق نافذا (قوله وجاتز بالعمل) أى ولا تلزم بالعقد بل بالعمل (قوله ويجذف) أى يقذف بالمقذف (قوله بأن يأخذ الخ) أشار بهذا إلى أن الشرط اخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله أو قريبا من عمله وأما التساوى فى العمل حقيقة فلا يشترط (قوله وفى جواز إخراج كل منها آلة الخ) أى وهو قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه (قوله وعدم جوازه) أى ولا بد أن يشتركا فيها ما يملك واحد كشراء وميراث وإما باستئجار من غيرهما ليصير ضمناهما معا (قوله وهو ظاهرهما) أى وتأولها عياض عليه (قوله وعلى عدم الجواز لو وقع) أى إخراج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله (قوله وفى استئجاره الخ) أى واختلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وهذا آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آلة الآخر فهل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة وتأولها بعضهم عليه أو لا بد من ملكهما لها ملكا أو أحدا بشراء وميراث أو هبة أو إكراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وتأول بعضهم المدونة عليه أيضا (قوله كأن أخرج كل منهما آلة) أى أو أخرج أحدهما الآلة من عنده واستأجر منه الآخر نصفها فكلام المصنف صادق بالصورتين والخلاف موجود فى كل منهما فلم أن صور الخلاف ثلاثة إخراج كل واحد آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل واحد نصف آلة صاحبه بنصف آله وهذه هى المشار لها بقول المصنف وفى جواز إخراج كل آلة والثانية إخراج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه والثالثة إخراج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر وأجر كل منهما نصف آله بنصف آلة الآخر وهاتان الصورتان يشملهما قول المصنف وفى استئجاره من الآخر (قوله فهاتان) أى ملكهما معا للآلة أو كراؤهما معا لهما من غيرهما (قوله ليستا من محل الخلاف) أى بل جائزتان اتفاقا وقوله وكذا لو أخرج كل آلة وباع الخ تشبيه فى الخروج من محل الخلاف فلم أن الصور المتفق على جوازها ثلاثة كما أن المختلف فيها بالجواز والمنع ثلاثة (قوله فى الجواز) أى وعدمه وقوله لا فى الصحة وعدمها أى للاتفاق على صحتها بعد الوقوع بقول المصنف أو لا بد أى فى الجواز ابتداء (قوله أتمد طبعهما) أى وأما لو اختلف طبعهما ككحل وجراثيم لم تجز للفرق لأنه قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر (قوله اشتركا فى الدواء) أى على التفصيل السابق وفاقا وخلافا ولا يقال حيث اشتركا فى الدواء كانت شركة أموال لا ابدان والكلام فيها لا ناقول الشركة فى الدواء تابع غير مقصود والمقصود الشركة فى التطبيق (قوله اشتركا فى البازين مثلا بملك) أى بأن يكون كل باز مملوكا لهما (قوله وهل وإن اقرقا الخ) ظاهر المصنف يقتضى أن

٤٦ - دسوقى - لث - (أو كراء) لهما من غيرهما ليصير ضمناهما معا فهاتان ليستا من محل الخلاف وكذا لو أخرج كل آلة وباع كل لصاحبه نصفها بنصف آلة الآخر (تأويلان) فى الصورتين الأولين فى الجواز كما هو صريح المصنف لافى الصحة وعدمها ومثل لشركة العمل بقوله (كطبيين) أتمد طبعهما ككحالين أو تلازم (اشتركا فى الدواء وسائدين) اشتركا (فى البازين) مثلا بملك أو استئجار على ما سبق فى الآلة أو باز لأحدهما وكتب للآخر للتلازم (وهل) محل الجواز إن اتفاقا فى الصيد والكان وفى ملك ذاتها أو الجواز (وإن اقرقا) فى الصيد كأن يصطادا أحدهما الغزال والآخر بقر الوحش أو فى الملك بأن يملك أحدهما

اشترط الاشتراك في البازين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في أنه لا بد أن ينضم لذلك عدم اقتراقهما أى في المكان والطلب أى ويتفق بالأول فقط وهذا خلاف الفقه إذ الفقه أنه لا بد من اشتراكهما في الملك واتحاد طلبهما أى، طلبوهم بأن كان ما يطلبه أحد البازين ويقصده يطلبه الآخر ويقصده ومن لوازم ذلك عدم اقتراقهما في المكان وهذا على إحدى الروايتين للدونة والرواية الأخرى أن للدار في جواز الشركة على أحد الامرين أما اشتراكهما في الملك أحمد للصيد أو اختلاف أحد المكان أو اختلاف وأما اتحادهما في الطلب أى اتحاد طلبوهم فإذا اتحد أجزاء وان لم يحصل اشتراك في الملك * إذا علمت هذا فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل ان اتفاقا في الملك والطالب أو أحدهما كاف رويت عليهما وشارحنا حاول في كلامه حتى أجرى المصنف على الفقه لكنه أخرجه عن ظاهره فقوله أو الجواز وان اختلفا في الصيد أو في المكان أى مع الاشتراك في ملكهما وقوله أدنى الملك أى مع اتحادهما في الطلب (قوله رويت عليهما) لفظ للدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا يبازيهما وطلبهما إلا أن يعلسا قاربهما أو يكونا السكبان والبازان طلبهما واحدة لا يفترقان فجازر اه عياض رويت المدونة بالواو وأو وعزا الرواية بأو لاكثر النسخ ولروايته عن شيوخه * والحاصل أن الاحوال ثلاثة ان اتحد طلبهما بأن اتفق البازان في الصيد والمكان وحصل الاشتراك في ملك ذاتهما جازت الشركة اتفاقا وان لم يحصل الاشتراك في ذاتهما ولم يتحد طلبهما بأن كان مصيد احدهما الطير والآخر الوحش منعت اتفاقا وان حصل اشتراك في ذاتهما واختلف طلبهما أو اتحد طلبهما ولم يحصل اشتراك في ذاتهما فهذا محل الخلاف فتجوز الشركة على رواية أو لا على رواية الواو فتأمل (قوله وكاشتراك حافرين بكر كاز) أى في الحفر على ركاز ومعدن أو في حفر بئر الخ وأشار المصنف الى جواز الشركة في الحفر على الركاز والمعدن والآبوا والعيون وكذا البنيان بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز أن يحفر هذا في غار فيه معدن وهذا في غار آخر (قوله ولم يستحق وارثه) أى وارث أحد الشريكين المشتركين في الحفر على المعدن (قوله أى بقية العمل) أى وهو الحفر المشار اليه بقول المصنف وكحافرين اشتركا في الحفر على ركاز (قوله وقيد الخ) لفظ التهذيب قال في المداين لا يجوز بيعها لانه اذا مات صاحبها الذى عملها اقطعها الامام لغيره فرأى انها لا تورث اه عياض فى التنبيهات لعله يريد اذا لم يدرك ذلك الميت تبلا فان ادرك النبل ومات كان لورثته اه ونسب عبدالحق في النكت هذا القيد للقابض فقال كلامها محمول على ما اذا اخرج النبل واقتسماه وأما لو كان النبل ظاهرا من غير اخراج كان لورثته (قوله النبل) بفتح النون المشددة وسكون الياء التحتية (قوله والراجع عدم التقيد) أى وان للامام ان يقطعه لمن شاء وان ظهر النبل قبل موت مورثة (قوله ولزمه) يعنى أن احد شريكي العمل اذا قبل شيئا بعمل فيه فانه يلزم شريكه ان يعمل فيه اذ لا يشترط في شركة العمل ان يعقدا معا (قوله وان تفاصلا) أى هذا إذا كان التلف الموجب للضمان قبل المفاصلة معه بل وأن حصل بعد المفاصلة كما لو كان عندهما عشرة اثواب غيظانها فتازعا وتفاصلا واخذ كل واحد خمسة غيظانها فاذا نزل السارق على احدهما فأتخذ منه خمسة فضمانها منها معاً كما في المدونة لا ممن ضاع منه فقط فهما كالوصيين اذا اقتسما المسال وضاع مايد احدهما فان الآخر يضمنه ايضا لتعديه برفع يده واما لو جاء لأحدهما اثواب بعد المفاصلة وتلفت ضمانها منه خاصة قال في المدونة مايقبله احد شريكي الصنعة لزوم الآخر عمله وضمانه ويؤخذ بذلك وان اختلفا اه فالمصنف تبع في المبالغة المدونة وحيث فلا داعى لحمل كلامه كما في ح على ما اذا تلف قبل المفاصلة ولم يقع صاحبه حتى تفاصلا وان المعنى ولزم ضمانه ان

بازره والثاني منفعة الآخر
(رُويت عليهما و)
كاشتراك (حافرين
بكر كاز و معدن)
أدخلت الكاف البئر
والعين ونحوهما ان اتحد
الموضع ونكر معدن ليشمل
جميع المداين (ولم يستحق
وارثه بقية) أى
بقية العمل فى المعدن
(وأقطع الامام) لمن
شاء من وارث أو غيره
(وقيد) عدم استحقاق
وارثه بقية (بما لم يبد)
النبل بعمل المورث فان
بدا أى ظهر استحقاق
الوارث بقية العمل
والراجع عدم التقيد
(ولزمه) أى أحد شريكي
العمل (ما يقبله صاحبه)
فيلزمه العمل معه فيه
(و) يلزمه (ضمانه) أى
ضمان ما يقبله صاحبه ان
ادعى تلفه أى يشترك معه
فى ضمانه (وان تفاصلا)

ومحل لزوم والضمان إذا قبله في حضور صاحبه أو غيبته أو مرضه القريين اللذين يلفيان كما يأتي وإلا لم يلزمه ولم يضمن كإفائه للخمى (والنبي مرضى) أحدهما (كيومين وغيبهما) أي اليومين فإفائه الحاضر الصحيح شاركة في غائبه الغائب أو المريض (لا إن كثير) زمن المرض أو الغيبة بأن زاد على يومين فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله بمعنى أنه يرجع بأجرة مثل عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما والضمان عليهما مثاله لو عاقدا شخصا على خياطة ثوب بعشرة فغاب أحدهما (٣٦٣) أو مرض كثيرا فخطاه الآخر

فالعشرة بينهما ثم يقال ما مثل أجرة من خاطه فإذا قيل أربعة رجوع على صاحبه باثنين مضمومين لحسنة فحاصله أنه يختص بأربعة من العشرة ثم يقسمان الستة وهذا ظاهر في هذا ونحوه وأما في مثل العمل مياومة كبناءين ونجارين وحافرين فظاهره أنه يختص بجميع أجرة عمله (وفسدت باشتراطه) أي اشتراط إلغاء كثير المرن أو الغيبة فان عملا كان ما اجتماعيه بينهما وما انفرد به أحدهما اختص به على مامر وفهم من قوله باشتراطه انهما إن لم يشترطاه وأحب أحدهما أن يعطى صاحبه نصيبه بما عمله جاز (ككثير الآلة) تشبيه في مطلق الفساد لا بقيد الشرط بخلاف إلغاء آلة لا خطب لها كدقة أو قصرية وهي الصنف التي ينسل فيها الثياب فغفتر (وهل يلغى) في الشركة الفاسدة باشتراط إلغاء الكثير (اليومان كالصحيحة) (أولا يلغى

تلف هذا إذا قام صاحبه بالتلف قبل المفاصلة بل ولو قام بعده ان تضافلا انظر بن (قوله ومحل لزوم) أي لزوم العمل فيما قبله صاحبه (قوله والا لم يلزمه) أي وإلا بأن قبله بعد طول غيبته أو مرضه لم يلزم صاحبه العمل فيه ولا ضمان عليه فيه (قوله كيومين) قال عقب الكاف استقصائية أي وهو ظاهر المدونة والذي استظهره ح أن الكاف أدخلت الثلاثة وما قاربها وذكر أنه يفهم من أبي الحسن في مثل هذا أن القريب اليومان والثلاثة وإن البعيد العشرة وما بينهما من الوسائط فما قارب القريب منها فهو قريب وما قارب البعيد منها فهو بعيد انظر بن (قوله بمعنى أنه يرجع بمثل أجرة عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما) محله فيما قبله ثم طرأ مرض أحدهما أو غيبته بعد ما قبله سوية ومثله إذا قبله أحدهما مع وجود الآخر أو في مرضه أو غيبته القريين اللذين يلفيان أما ما قبله أحدهما بعد طول غيبة الآخر أو طول مرضه فالأجرة الأصلية كلها له كما يفيد ابن يونس والبخمي اه بن (قوله على خياطة ثوب) أي لذلك الشخص (قوله فان عملا) أي فان اشترط إلغاء كثير المرض والغيبة وعملا وقوله كان ما اجتماعيه أي كان أجرة ما اجتماعيا في عمله (قوله وما انفرد به أحدهما) أي وما انفرد أحدهما بعمله وقوله اختص به أي اختص بأجرته (قوله بما عمله) أي في غيبته الكثيرة أو مرضه الكثير (قوله لا بقيد الشرط) أي إذا تبرع أحدهما لصاحبه في صلب عقد الشركة بآلة كثيرة لها بال أو اشترط أحدهما على صاحبه فان الشركة تكون فاسدة وأما إذا تطوع أحدهما بالآلة الكثيرة بعد العقد فقال ابن رشد بمنعه وأقره أبو الحسن بناء على أن شركة الإبدان لا تلزم بالعقد وإنما تلزم بالشروع، أما على أنها تلزم بالعقد فجوز واستظهره ح انظر بن (قوله بخلاف إلغاء الخ) سواء كان ذلك على سبيل التبرع أو الاشتراط (قوله التي يفصل فيها الثياب) أي لاجل أن تبطل (قوله باشتراط إلغاء الكثير) أي بإلغاء الكثير من المرض أو الغيبة (قوله أولا يلغى شيء) أي وباخذ أجرة جميع ما عمله منفردا في جميع المدة (قوله وليس كذلك) أي لأن الفاسدة لا خلاف في أنها لا يلغى منها شيء وظاهر المصنف وجود الخلاف فيها (قوله وقدمه عند قوله لا أن كثير) أي وقدمه بعد قوله لا أن كثير لتفرعه عليه قبل ذكر الفساد وقوله لكان أصوب أي لإفادته حيثئذ ان الخلاف في الصحة (قوله أولا يلغى منها شيء) أي لأنه لا يلزم منه اغتفار الشيء وحده اغتفاره مع غيره أي وهل يلغى الخ قد علم من كلام الشارح ان التردد إنما هو في الصحة إذا مرض أحدهما أو غاب مالا يلغى لكثيرته وهو ما في اللواقح وغيرها ولعل أصل المصنف وهل يلغى اليومان في الصحة تردد فصح مخرج الميضة لفظة في بالكاف وأشار بالتردد لقول ابن يونس عن بعض القرويين يلغى اليسر وقول البخمي لا يلغى ويرجع بالجميع قال أبو الحسن والخلاف مبنى على أن الجزء من الجملة هل يستقل بنفسه ويصير له حكم آخر غير حكم الجملة أم لا كمن سجد على الأنف بدلا عن الأيدي اه بن (قوله غير معين) أي حين العقد للشركة وإن كان الشراء إنما يكون

شيء هذا ظاهره وليس كذلك فلو قال كالتقصيرة بدل كالصحيحة وقدمه عند قوله لا أن كثير لكان أصوب قال الخطاب ان الفاسدة لا يلغى منها شيء سواء كان فسادها لاشتراط إلغاء طول المدة أو لغيره وأما الصحة إذا طالت مدة المرض أو الغيبة فيها ولم يدخلها على إلغاء المدة الطويلة فهل يلغى منها اليومان وهو ما قاله بعض القرويين أولا يلغى منها شيء وهو ما نسب أبو الحسن السفيخر للخمى أي وهل يلغى اليومان في الصحة من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أولا يلغى شيء (تردد) ثم ذكر شركة الذمم بقوله (و) فسدت الشركة (باشتراكهما بالذمم) وهي ان يتعاقدا على (أن يشتريا شيئا) غير معين (بلا مال) يفند انه يعني

على اشتراء شيء بدين في ذمتها على ان كلا حيل عن الآخر ثم يبيحانه وما خرج من الربح فيبينهما وانما فسدت لأنه من باب تحمل على
 وأعمل عك وهو ضمان يجعل وأسلفني وأسلفك وهو سلف جر منفعة فان دخلا على شراء شيء معين وتساويا في التحمل جاز كما تقدم في
 قوله إلا في اشتراء شيء بينهما قال المصنف (وهو بينهما) إذا وقع على ما تعاقدنا عليه من تساوى أو غير هذا هو المراد (وكبيع وجه)
 يرغب الناس في الشراء منه (مال) شخص (خامل مجزء من ربحه) ففاسد للجهل بالاجرة ولا غفر بالتدليس وظاهر المصنف ان هذا
 تفسير ثان لشركة الذمم وهو أحد قولين والثاني (٣٦٤) وهو الاوجه أن هذه شركة وجوه لا ذمم وعليه فيكون مطوقا على باشر اك

(وكذى رحا وذى بيت
 وذى ذابة) عطف على
 باشر اك كالذى قبله أى
 وفست الشركة من حيث هى
 باشر اكهما وبمثل بيع وجه
 وبمثل ذى رحا الخ ولو حذف
 الواو الأولى وجعله مشبا
 فيما قبله من الفساد كان أحسن
 (ليعملوا) أى اشتركوا
 في العمل بأيديهم والقة بينهم
 أثلاثا (إن لم يتساوا الكراء)
 في نفس الأمر بأن كان كراء
 الرحا في الواقع أقل من كراء
 البيت وكراء الدابة أقل من
 كراء كل منهما مثلا فلو كان
 كراء كل يساوى الآخر والقة
 بينهم اثلاثا فلا فساد فعمل
 الفساد ان كان الكراء غير
 متساو (وتساووا في القة)
 فلو أخذ كل من القة بقدر ماله
 من الكراء فلا فساد أيضا
 وقوله (وترادوا الأكرية)
 بيان للحكم بعد الوقوع أى أنه
 ان وقع الاشتراك فاسدا فالحكم
 انهم يترادون الأكرية بأن
 يرد من عليه شيء لمستحقه
 فإذا كانت الرحا تساوى ثلاثة
 دراهم والبيت اثنين والدابة
 واحدا مثلا فالجثة ستة تنقص

لمعين (قوله فيبينهما) علم منه انه لا بد في المنع من تعاقدتها على شراء شيء غير معين واشترائط تحمل كل
 منهما بما على الآخر ففى تعاقدتها على ذلك كانت فاسدة وسواء اشتريا معا أو أحدهما (قوله وأسلفني
 وأسلفك) يعنى انه يحتمل اسلاف أحدهما للآخر ان دفع السلف فقوله من باب تحمل على الخ أى
 بالنظر لأول الأمر وقوله وأسلفني الخ أى في آخره الأمر (قوله جاز) أى لعمل المامنين من السلف
 وان كان علة المنع وهى الضمان يجعل والسلف بمنفعة موجودة (قوله هذا هو المراد) أى ان المراد بكونه
 بينهما انهما يكونان مشتركين فيه على ما تعاقدنا عليه من تساوى أو غير وليس المراد حقيقة البينة وهى
 التساوى وأشار الشارح بقوله إذا وقع إلى أن قول المصنف وهو بينهما بيان للحكم بعد الوقوع لا أنه
 من تمام تصوير المسئلة وان كان الكلام محتملا لذلك إلا أن الاحتمال الأول أولى لأن عقدة الشركة
 تستلزم كون ذلك بينهما على ما دخلا عليه فالحاج لبيانه انما هو الحكم بعد الوقوع والنزول والحاصل
 ان شركة الذمم فاسدة وإذا وقع كان الشيء الذى اشترى بينهما على ما دخلا عليه في الشركة سواء اشترياه
 معا أو اشتراه أحدهما فان لم يعلم البائع باشر اكهما فانه يطلب متولى الشراء بالثمن ولا يأخذ أحدا عن
 أحد وان علم باشر اكهما فان جهل فسادها فحكم ما وقع منهما من الضمان كحكم الضمان الصحيح في
 غير هذا فان حضرا موسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه ويأخذ الملىء عن المعدم والحاضر عن
 الغائب وان علم فسادها لم يأخذ أحدا عن أحد بخلاف ما يأخذ من المشتري فعلمه بفسادها مع علمه
 باشر اكهما كبهله باشر اكهما اه خش (قوله خامل) أى ساقط لالتفات له (قوله ففاسد) أى
 واذا وقع ذلك كان للوجه أجره مثله بالثمن بلفت وأما من اشترى من الوجه فان كانت السلعة قائمة
 فله الخيار بين الرد والتمسك بالثمن وان فانت لزمت المشتري بالقل من الثمن والقيمة (قوله وظاهر
 المصنف ان هذا تفسير) أى لأن للتبادر من المصنف ان قوله لو كبيع الخ عطف على أن يشتري والكاف
 للتمثيل فهو مثال ثان لشركة الذمم (قوله ان هذه شركة وجوه) أى وان شركة الذمم ليس لها تفسير إلا
 الاول (قوله أى وفست الشركة من حيث هى باشر اكها الخ) الباء بمعنى فى أى فى اشتراكها أى
 عند تحققها فى هذا الفرد (قوله ولو حذف الواو الاولى) أى الداخلة على كبيع (قوله فلو أخذ الخ) أى
 فلو لم يتساوا الكراء وأخذ الخ والحاصل أن الصور ثلاثة إذا كان الكراء غير متساو وتساوى فى القة
 كانت فاسدة وان تساوت الأكرية وتساووا فى القة أيضا فالجواز وان اختلفت الأكرية وأخذ
 كل واحد من القة بقدر ماله من الأكرية فالجواز أيضا والوضوح فى الصور الثلاث انهم دخلوا
 على العمل بأيديهم (قوله مثلا) أى أو عمل رب البيت أو رب الرحا وانما خص رب الدابة بالذكر
 تبعاً للرواية (قوله وقضى على شريك الخ) فعمل كلام المصنف ما اذا كان ذلك العقار الذى

لا ينقسم

عليها القة فإذا كانت القة ثلاثين وأخذ كل واحد عشرة رجع صاحب الرحا على

صاحب الدابة بخمسة وبصير الحكم فى المستقبل على مقتضى هذه القسمة فالصاحب الرحا فى المثال النصف ولصاحب البيت الثلث ولصاحب
 الدابة السدس (وإن اشترط فى عقد الشركة (عمل رب الدابة) مثلا وعمل (فالقة) كلها (له) أى للعامل وحده لأن عمله كان رأس
 المال (وعليه كراؤهما) أى كراء الثلث لهما وان لم يصب غلة لان من اكترى شيئا فاسدا فعليه كراء الثلث (وقضى على شريك
 فيها لا ينقسم) كهما وفرن وحانوت وبرج أبى أن يعمر مع شريكه (أن يعمر) معه (أو يبيع) منه جميع حصته ولو

لا ينقسم بعضه ملك وبعضه وقف وأبى للوقوف عليه أو الناظر التعمير بعد أمر الحاكم له به فإنه يقضى عليه بالبيع على المعتمد خلافاً لمن قال أنه لا يباع ويعمره طالب العمارة ويستوفى ما صرفه على الوقف من غلته وعلى الاول فيباع منه بقدر الاصلاح لاجمعه حيث لم يحتج له كذا في عبق وكتب الشيخ أحمد النفراوي بطرته المعتمد أنه يباع الكل ولو كان ثمن البعض يكفي في العمارة دفماً للضرر بتكثير الشركاء كما صرح به الوانوغى اه نعم عمل البيع إذا لم يكن للوقف ريع يعمرنه ولم يوجد من يستأجره سنين ويدفع الاجرة معجلة يعمرها وإلا فلا يباع (قوله لمن يعمر) أى لشخص آخر يعمر فإن أبى الشريك الثانى وهو المشتري ان يعمر فإنه يقضى عليه بثمن ما مضى به على الاول (قوله وقيل بقدر) أى وقيل يبيع القاضى منه بقدر ما يعمر ما أقامه من حظه (قوله إنما أيح للضرورة) أى وهى ترتفع بقدر الحاجة (قوله الأخف) أى الذى هو أخف الضرر من كثرتهم (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ظاهر المصنف ان الحاكم يقول للشريك للمتع من التعمير من أول الأمر حكمت عليك ان تعمروا أو تباع وليس كذلك إذا الحكم إنما يكون بمعين وهو إذا قال له حكمت عليك أن تعمروا أو تباع لم يكن المحكوم به معينا بل الحاكم يأمره أولاً بالعمارة بأن يقول له عمروا فان امتنع قال له حكمت عليك بالبيع ويجبره عليه فالقضاء إنما يتعاقب بالبيع والتعلق بالعمارة الأمر وأجيب بأن القضاء مستعمل في حقيقته وهو الحكم بالنسبة للبيع وفى مجازة وهو الأمر بالنسبة للتعمير فأو فى كلام المصنف ليست للترديد فى الحكم بل للتوزيع أى تنويع حالتين إحداهما من غير قضاء والثانية قضاء ولا يتولى القاضى البيع بعد حكمه به بل الذى يتولى الشريك المحكوم عليه أو وكيله وظاهر المصنف ان الآبى يجبر على البيع وان كان له مال ظاهر يمكن التعمير منه وهو كذلك خلافاً لسحنون القائل ان كان له مال أجبر على العمارة منه فقط كما يفيد نقله عن البرزلى وانظر إذا جبره القاضى على البيع هل للشريك الذى أراد العمارة أخذه بما وقف عليه من الثمن أولاً لا احتمال أن يكون أراد إخراج شريكه أو يهرق بين من يفهم منه إرادة ذلك فلا يمكن ومن لا يفهم منه إرادة ذلك فيمكن والظاهر كما قال شيخنا الاول وما ذكره المصنف (١) من ان الحاكم يأمر الآبى بالتعمير فان امتنع حكم عليه بالبيع لجميع حصته ويجبره عليه أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد أشار لها ابن عرفة بقوله وإذا دعا أحد شريكه ما لا ينقسم صاحبه لاصلاحه أمر به فإن أبى قضى جبره على بيعه ممن يصلح أو يبيع القاضى عليه من حظه بقدر ما يلزم من العمل فيمابقى من حظه تأثلاً إن كان ملياً جبره على الاصلاح وإلا فلا الأول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك وسحنون (قوله فان من أبى العمارة لا يجبر على البيع الخ) أى سواء كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثمر مؤبر أم لا وهذا القول الذى ذكره الشارح هو قول ابن القاسم وقال ابن تافع يجبر الشريك على البيع ان أبى العمارة إن كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثمر مؤبر وقد ضعفه ابن رشد ورجح ما قاله ابن القاسم (قوله ما حصل من الماء بعمارتك) وهو إما كل الماء إن كان التخريب أذهب كل الماء وحصل الماء بالتعمير أو أزيد منه بالعمارة هذا هو النصاب (قوله وسواء كانت كل منهما) أى من السفلى والعلو (قوله فهذه المسئلة مما استثنى الخ) أى فهذه المسئلة وكذا ما قبلها مما استثنى الخ * وحاصله ان المستثنى من عدم جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه المسئلة والى قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة المسجد والطريق والمقبرة إذا كانت الحاجة داعية لتوسيع ما ذكر وكان التوسيع إنما يكون بالعقار الموقوف لكونه يحوار المسجد أو الطريق أو المقبرة (قوله على الأسفل) أى الواهى وقوله أجبر رب الأسفل على البناء

(١) قوله وما ذكره المصنف الأولى تقريره بالفاء لعله مما سبق اه

الشركاء. الأخف فى الضرر والمراد يقضى عليه بالبيع ان أبى التعمير لأن الحكم إنما يقع على معين فإمراه القاضى أولاً بالتعمير فان أبى حكم عليه بالبيع ويستثنى من كلامه البئر والعين فان من أبى العمارة لا يجبر على البيع بل يقال لاطالبها عمروا إن شئت ولك ما حصل من الماء بعمارتك إلى ان تستوفى قدر ما أنفقت ما لم يدفع له الشريك ما يخصه من النفقة وأما ما ينقسم فلا يجبر الممتع على البيع لزوال الضرر بالقسمة (كندى سفلى) أى كما يقضى على ذى سفلى بالنسبة لمن هو أعلى منه وان كان أعلى بالنسبة لأسفل منه إذ قد يكون الربع طباقاً متعددة بأن يعمر أو يبيع لمن يعمر وسواء كان كل منهما ملكاً أو وقفاً أو أحدهما ملكاً والآخر وقفاً لكن محل بيع الوقف إذا لم يكن له ريع يعمرنه ولم يكن استئجار بما يعمر به ولا يباع منه الا بقدر ما يعمر به فهذه المسئلة مما استثنى من عدم جواز بيع الوقف (إن وهى) الأسفل أى ضعف ضعفاً شديداً عن حمل العلو فان قط الأعلى على الأسفل فهدمه أحبر رب الأسفل على البناء أو البيع ممن يبنى لبنى رب العلو عو له (وعليه)

أى على صاحب السفلى
(التعليق) أى تعليق الأعلى
حتى يتم من اصلاح الاسفل
لان التعليق بمنزلة البناء
والبناء على ذى السفلى (و)
عليه أيضا (السقف) السائر
لسفله اذ السفلى لا يسمى
بيتا الا بالسقف ولذا
كان يقضى به لصاحب
الاسفل عند التنازع (و)
عليه أيضا (كنس)
مرحاض (يلقى فيه الأعلى
سقاطاته لانه بمنزلة سقف
الاسفل وقيل الكنس
على الجميع بقدر الجاهم
واستظهر (لا سلم) رقى
عليه الأعلى فليس على
صاحب الاسفل بل على
الأعلى كالبلاط الكائن
على سقف ذى السفلى
(و) قضى على صاحب
علوه مدخول عليه (بعدم
زيادة العلوه) على السفلى
(إلا الخفيف) وهو مالا
يضر عرفه حالا ولا آلا
بالاسفل (و) قضى
(بالسقف للأسفل) أى
لصاحبه عند التنازع
(وبالدابة للراكب لا
بالتعلق بلجام) ولا سائق
أو قائد إلا لرف (وإن أقيم
أحدهم) أى أحد الركاء
في بيت فيه رحا معدة
للكراء خربت (رحا)
أى عمرها أحدهم

أو البيع أى ولا ضمان على صاحب الأعلى إذا أنذر كما يأتى وكذا عكسه وهو مالو وهى العامل
وخيف انهدام الاسفل بوقوع الأعلى عليه فان أنذر صاحب المالو ومضت مدة بعد الانذار يمكن
فيها هدمه ولم يهدمه وسقط على الاسفل قدمه لزم رب المالو إعادة السفلى على حاله وان لم ينذر فلا
يلزمه (قوله) أى على صاحبة السفلى) يعنى اذا وهى سفله وقوله تعليق الأعلى أى اذا خيف سقوطه
فيلزمه أجرة الحطب الذى يعلق عليه الأعلى وأجرة من يتولى التعليق وما ذكره من ان تعليق الأعلى
على صاحب السفلى الواهى هو المشهور وقيل ان تعليق الأعلى على صاحبه (قوله والبناء) أى وحمله
بالبناء على ذى السفلى فاذا علقه وسقط الأعلى بعد ذلك فلا ضمان على صاحب السفلى لانه نعل المطلوب
(قوله وعليه أيضا السقف) فقد نقل أبو الحسن عن الشيخ أبى محمد صالح ان على صاحب السفلى
الجوائز والورقة والسمار والتراب والماء الذى يصبغ به التراب اه وأراد بالورقة الحطب الرقيق
الذى يسمر فى الجوائز وما يقوم مقام ذلك كالבوس الذى يرس فوق الجوائز (قوله وعليه أيضا)
أى على صاحب السفلى أيضا (قوله يلقى فيه الأعلى الخ) أى سواء كان فى أسفل وينزل صاحب المالو
لقعه الاسفل ويلقى فيه سقاطاته أو كان له قم عند صاحب المالو وقم عند صاحب السفلى وهذا هو
الظاهر (قوله لانه بمنزلة سقف الاسفل) أى فى لزوم اصلاح صاحب السفلى مع ارتفاع الأعلى به
(قوله وقيل الكنس الخ) هذا قول ابن وهب وأصبغ والقول الاول وهو أنه على صاحب السفلى
خاصة قول ابن القاسم وأشهب وهو المشهور من المذهب قال الشارح والذى ينبغي الفتوى به قول
أصبغ وهو أنه على الجميع بقدر الجاهم ومحل الخلاف إذا لم يجر العرف بشىء أما اذا جرى بشىء عمل
به اتفاقا واختلف فى كنس الدار المكتراة فقيل على ربها وقيل على المكترى والقولان عن
ابن القاسم وفى المدونة دليلهما وكل هذا عند عدم جريان العرف بشىء وإلا عمل بالعرف قطعاً وعرف
مصر أنه على رب الدار وأما طين النظر الذى ينزل بالأسواق وربما أضر بالمارة فلا يجب على أرباب
الجوانيت كنسه لانه ليس من فعلهم فلو جمعه أرباب الجوانيت فى وسط السوق فأضر بالمارة وجب
عليهم كنسه البرزلى وهل على المكترين للجوانيت أو على المالك وعندى انه يخرج على كنس مرحاض
الدار المكتراة اه شب وذكر المواق هنا مسألة وهى مالو دخلت دابة فى دار وماتت فيها فقيل
إخراجها على رب الدار لا على ربها لأن ربها انما كان ملكها حال حياتها فاذا ماتت لم يملك منها شيئاً
فيلزم رب الدار إخراجها وقيل ان إخراجها على ربها لا على رب الدار لانه أحق بمجدها وجنيدها
وبلحمتها إذا أراد إطعامه لأكلايه وموتها لا ينقل ملك ربها عنها وصوب ابن ناجى وغيره القول الثانى
انظر بن (قوله لاسلم) بالرفع عطفاً على التعليق أى لا على صاحب الاسفل مسلم رقى عليه الأعلى
(قوله كالبلاط الكائن على سقف ذى السفلى) أى فانه على صاحب الأعلى وأما ما يوضع تحت ذلك
البلاط من تراب أو طين أو جبس فعلى صاحب الاسفل كما مر عن أبى محمد صالح (قوله وبعدم زيادة
المالو) يعنى ان صاحب المالو إذا أراد أن يزيد فى البناء على علوه الذى دخل عليه فانه يمنع من ذلك
ويقضى عليه بعدم فعله لانه يضر ببناء الاسفل اللهم إلا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل معها ضرر حالا
ولا آلا بالأسفل فلا يمنع حينئذ ويرجع فى ذلك لأهل المعرفة (قوله وقضى بالسقف) أى وأما
البلاط الذى فوقه فهو لصاحب الأعلى (قوله إلا لرف) أى كما فى مصر فان رب
الحمار يسوقه أو يقرده أو يتماق بلجامه فاذا تنازع مع الراكب ولا بينة لواحد قضى بها
للسائق أو التعلق بلجامها (قوله وإن أقام أحدهم رحا الخ) أى أو أقام حماماتهم أو أقام
داراً تهدمت بالحكم واحد وحينئذ فلا مفهوم لرحا وصورته ثلاثة مشتركون فى بيت فبه
رحا معدة للكراء ثم اتها خربت أو انهدم البيت واحتاجت للاصلاح فأقامها

قبل القضاء بالعمارة أو البيع لمن يعمره (إذ أيسر) أي شريكه من إقامتها (٣٧٧) معه ومن إذهما له في العمارة (فائنة لهم)

جميعاً بالسوية (ريبتي)
أي بعد أن يستوفي القيمة
(منها) أي من الفلّة (ما أنفق)
على إقامتها ورجع في الفلّة
لأنها حصلت بسببه ولم
يرجع في الفلّة لأنه لم يؤذن
له في العمارة ، وهو مفهوم أي
أنهما إن إذهما في العمارة أو
سكتا حين العمارة عالين
بها فيرجع في ذمتها (و)
قضى على جار (بالاذن في
دخول جاره) في بيته
(لاصلاح جدار) من
جبهته (ونحوه) أي الجدار
كغرز خشبة أو نحو
الاصلاح كثوب سقط
أو دابة دخلت في داره
فيفضي عليه بدخول
جاره داره لاخذ ما ذكر
(و) قضى (بقسمته) أي
الجدار (إن طلبت) وصفة
القسمه عند ابن القاسم
أن يقسم طولاً من المشرق
للمغرب مثلاً فإذا كان
طوله عشرين ذراعاً من
المشرق للمغرب في عرض
شبرين مثلاً أخذ كل
واحد عشرة أذرع بالقرعة
فلم أن الميراث بطوله
امتداده من المشرق
للمغرب مثلاً لا ارتفاعه
(و لا) يقسم (بطوله
عمرضاً) أي من حيث
العرض بأن يأخذ كل
واحد منهما شبراً من
الجانب الذي يليه بطول
العشرين فدحا

أحدهم بعد أن أيسر من الاصلاح ومن إذهما له فيه وقبل القضاء بالعمارة أو البيع فالشهور أن الفلّة
الحاصلة لهم بالسوية بعد أن يستوفي منها ما انتقه عليها في عمارتها إلا أن يعطوه نفقة فلاغلة له
ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن الفلّة كلها لمن عمر وعليه من شاركة حصته من كرائتها خراباً
على تقدير أن لو أكرت لمن يعمرها واستشكل الاول بأن استيفاء ما انتقه من الفلّة فيه ضرر عليه
لأنه دفع جملة واخذ مفرقاً وأوجب بأنه هو الذي ادخل نفسه في ذلك إذ لو شاء لرفعها للحاكم فيجبرهما
على الاصلاح أو البيع ممن يصاح (قوله قبل القضاء بالعمارة) أشار بهذا إلى أن هذه المسئلة من افراد
وقضى على شريك النع لكن ما مرّ بيان للحكم ابتداءً وما هنا في عمارته إذا قبل رفعهما للقاضي فلا
منافاة لاختلاف الجهة (قوله ومن إذهما له في العمارة) أي سواء كانت إيايتهم من الاذن له من حين
طلبت منهما العمارة إلى آخرها أو سكتا حين الاستئذان ثم أيسر حال العمارة أو عكسه بأن أيسر حين
الاستئذان وسكتا حين العمارة (قوله أو سكتا حين العمارة عالين بها) أي سواء كان استأذهما أم لا
* وان لم ان قروع هذه المسئلة سبعة الاول ما اذا استأذهما في العمارة وأيسر واستمر على النع إلى
تمام العمارة والحكم أنه يرجع بما عمر في الفلّة ، والثاني ان يستأذهما فيسكتا ثم يأيسر حال العمارة والثالث
عكسه وهو أن يستأذهما فيأيسر ويسكتا عند رؤيتهما للعمارة والحكم في هذين أنه يرجع بما عمر به
في الفلّة كالاول ، والرابع ان يعمر قبل علم صاحبه ولم يطلعوا على العمارة إلا بعد تمامها سواء رضوا بما
فعل أولاً والحكم في هذه أنه يرجع بما انتقه في ذمتهم لقيامه عنهما بما لا بد لها منه ، والخامس ان يعمر
بأذنه ولم يحصل منهم ما ينافي الاذن لأقضاء العمارة وحكمها كالتي قبلها ، والسادس ان يسكتا حين
العمارة عالين بهما سواء استأذهما أم لا وحكمها كالتي قبلها ، والسابع ان يأذنا له في العمارة ثم يمنعه بعد
ذلك فان كان النع قبل شراء المون التي يعمر بها ثم عمر فانه يرجع في الفلّة وان كان النع بعد شراء المون
رجع عليهم في ذمتهم ولا عبرة بمنعها له (قوله وقضى على جار بالاذن) أي انه يقضى على الجار أن يأذن
لجاره في ان يدخل الأجزاء والبنائين من داره لأجل اصلاح جداره السكّان من جهته ارتكاباً لأخف
الضررين وهما دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار أخف * ويؤخذ من هذا أن
منزل كنيف الجار إذا كان في دار جاره فانه يقضى على الجار في أن يأذن لجاره بأدخال العملة في داره
لأجل تزجه وأشعر قول للصنف لاصلاح جداره انه لا يقضى على الجار بالاذن في الدخول لتفقد
الجدار وهو ظاهر كلام ابن فتوح وأشعر أيضاً انه إذا أراد تطيين أو تبييض حائطه من جهة جاره
فله منعه حيث لا يترتب على ذلك اصلاح جداره كما ان للجار منعه من ادخال حص وطين في داره
ويفتح له كوة في حائطه لاخذ ذلك اذ ربما كدر عليه داره بل قلوا اذا اذن الجار لجاره في ادخاله
العملة في داره لأجل اصلاح جداره وتضرر من دخول الجار مع العملة كان له ويصف ما يريد
عمله للعملة وهم يعملون (قوله أي من حيث العرض) أشار إلى ان عرضاً تميز بحول عن نائب
الفاعل أي لا يقسم عرضه ملتبساً بطوله (قوله من الجانب الذي يليه) الصواب اسقاطه لان
الفرض ان القسم بالقرعة فتارة يأتي بها ما يليه وتارة ما يلي صاحبه ولو أريد قسمه بالتراضي
لجاز القسم على ما تراضوا عليه من الطول أو العرض كما في ابن غازي وح ١٥٠ بن وفي شب
ان محل جواز تراضيهما على قسمه عرضاً اذا تراضوا على ان كل واحد يأخذ نصيبه من جهته
واما على ان كل واحد يأخذ نصيبه من جهة صاحبه فيمنع لان قسمه للمراضاة بيع وشرط البيع
الاتفاق بالمبيع فتحصل ان الجدار يقضى بقسمته بالقرعة طولاً لا عرضاً ويجوز قسمته بالتراضي
طولاً وعرضاً اذا تراضوا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته وإلا منع وعمل القضاء

بأن يشق نصفه كما رأى عيسى بن دينار (و) قضى على جار (بإعادة) جداره (الساير لغيره) على من هدمه (إن هدمه ضرراً) بجاره (لا) إن هدمه (لاصلاح) كخوف سقوطه (٣٦٨) (أو هدمه) بنفسه فلا يقضى على صاحبه بإعادته في الحالتين على ما كان عليه ويقال

لجار استر على نفسك ان شئت (و) قضى (بهدم بناء في طريق) نافذة أو لا (ولو لم يضر) بالمارة لأنها وقف لمصلحة المسلمين فليس لأحد أن يقي بها شيئاً فإن كان أصلها ملكاً لأحد بأن كانت داراً له وانهدمت حتى صارت طريقاً لم يزل ملكه عنها وقيد بعضهم بما اذا لم يطل الزمان حتى يظن اعراضه عنها فليس له فيها كلام (و) قضى (بجلوس باعة) أصله بيعة بفتح الباء جمع باع كحائك وحاك وصانع وصاعة تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (بأفنية الدور) وهي ما فضل عن المارة من طريق واسع نافذ كان بين يدي بابها أولاً فلا فناء لضيق أو غير نافذ (للبيع) أي لاجله لا لنحو حديث (ان خف) البيع أو الجلوس فإن كثرت كل التهار أو أضر بالمارة منع فضلاً عن القضاء به وفناء المسجد كفناء الدور قيل ثم الراجح جواز كراء الأفنية خلافاً لما يفيد التثاني فتأمل (و) قضى (للسابق) من الباعة للأفنية ان نازعه فيه غيره

بقسمه بالقرعة طولا إذا لم يكن عليه جذوع للشريكين وإلا لم يقسم جبراً لا طولا ولا عرضاً بل يتقاولان فمن صار له اختص به وله قلع جذوع شريكه ومحل عدم قسمه حينئذ إذا لم يدخل على ان من جاءت جذوعه في ناحية الآخر أبقاها بحالها انظر التوضيح (قوله بأن يشق نصفه) المراد بأن يجعل علامة في نصف العرض كوتد يندق في الجدار (قوله على من هدمه) لعل الأولى اسقاط هذه الكلمة (قوله لأن هدمه لاصلاح الخ) كلام ابن يونس ظاهر أو صريح في الجدار الذي هو لاحدهما وهو ستر بينهما وأما المشترك إذا انهدم فإن اتسع موضعه قسم كما تقسم اقتضاه والا فهو من افراد قوله قضى على شريك الخ (قوله أو هدم) بالبناء للدفع لا بالبناء للفاعل لأنه لم يرد لازماً وأما تفسير بعضهم له بقوله أي انهدم بنفسه فهو تفسير مرادوه وعطف على هدمه الواقع في حيز لا وقول الشارح فلا يقضى على صاحبه بإعادته في الحالتين أي ولو مع القدرة على إعادته (قوله فإن كان أصلها) أي الطريق (قوله لم يزل ملكه عنها) أي وحينئذ فلا يمنع من البناء فيها (قوله بما اذا لم يطل الزمان الخ) قال شيخنا والطول عشرة أعوام على الظاهر (قوله فليس له فيها كلام) أي فإذا أراد البناء فيها فإنه يمنع من ذلك ويهدم بناؤه إذا بنى (قوله وهي ما فضل الخ) أي وأفنية الدور التي يقضى بجلوس الباعة فيها ما زاد على مرور الناس في طريق واسعة نافذة (قوله فلا فناء لضيق الخ) أي لا فناء للدور التي في طريق ضيق أو غيره نافذة أي لا فناء فيها يمكن منه الجالس لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها والحق في النافذة لعامة المسلمين فيمنع من ضيق عليهم * والحاصل انه إنما يقضى بجلوس الباعة بأفنية الدور بشروط أربعة ان خف الجلوس وكان لا يضر بالمارة لاتساع الطريق وان تكون الطريق نافذة وان يكون جلوسهم للبيع (قوله لا لنحو حديث) أي لا يقضى بجلوسهم لنحو حديث بل يمنع فضلاً عن القضاء به (قوله وفناء المسجد كفناء الدور) أي في كونه يقضى بجلوس الباعة فيه ان خف ولم يضيق على مارة (قوله ثم الراجح جواز كراء الأفنية) أي سواء كانت أفنية دور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار أو الحانوت اخذ الاجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً في فناء داره أو حانوته ففي المواضع مع عيسى بن القاسم لأصحاب الأفنية التي انتفاعهم بها لا يضيق على المارة ان يكروها بن رشد لأن كل ما للرجل ان ينفع به يجوز ان يكرهه اه وهو يشمل به. ومه فناء الحوانيت وغيرها وبه يسقط تنظير غبق في فناء الحوانيت اه بن (قوله خلافاً لما يفيدت) أي من منع كرائها وقد علمت ان القل عن ابن القاسم خلافه (قوله كسجد) أي كان من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام قضاء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به اذا رجع اليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به اه بن وهل يكفى سبق بالفرش فيه أو لا بد ان يكون بذاته وأما سبق بالفرش فهو تحجيراً لا يجوز خلاف ذكره ح (قوله فإنه يقضى له) أي لذلك العناد بذلك المحل ويقام السابق الذي سبق اليه منه (قوله وقال الجمهور أحق به) أي وقال الجمهور معنى قول الامام أحق به استحساناً لا وجوباً ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة المشتهر

(قوله)

ولو اشتهر به ذلك الغير (كسجد) تشبيه في القضاء للسابق في مكان منه

وهذا ما لم يكن غير السابق اعتاد الجلوس فيه لتعليم علم كتدريس أو تحديث أو إقراء وإفتاء فإنه يقضى له به كما يفيد قول الامام اه أحق به من غيره وقال الجمهور أحق به استحساناً لا وجوباً أي

ان الحاكم يقول لمن نازعه الأولي والأحسن عند الله تعالى ان تتحى عنه لمن (٣٦٩) اتسم به فيكون كلامه خارجا عن مخرج

انفتوى لا الحكم والظاهر
ان اختصاصه به انما هو في
الوقت الذي اعتاد الجلوس
فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا
بما اعتاده والدولان سافر
سفر انقطاع ثم قدم (و)
قضى على جار (بسد كوة)
فتح الكاف وضمها أي
طاقة (فتحت) أي أحدث
فتحها تشرف على دار جاره
وأما القديمة فلا يقضى
بسدّها ويقال للجار استر
على نفسك ان شئت (أريد
سدّها) بالتوين (خلفها)
أي خارجها وكذا داخلها
أي مع قائمها على ما هي عليه
فيها فلا يكتفى بذلك بل لابد
من سدّها ما يدل عليها كإزالة
العتبة والواجهة والشباك
والخشب بالجوانب خوفا
من إطالة الزمن فيريد من
أحدثها أو غيره فتحها بادعائه
قدمها للدلالة محلها عليها
وكذا غيرها عما يشرف
على الجار حيث حدث
(و يمنع) ذي (دخان
كحمار) وفرن ومطبخ
ولمين (ورائحة كدباغ)
ومذبح ومسطم من كل ماله
رائحة كريهة للضرر الحاصل
من ذلك والمراد الحادث
عما ذكر لا القديم (و) يمنع
(أندر) يفتح الدال المهملة
أي الجرين (قبل) أي تجاه
(بيت) أو حانوت لتضرر
بين التذرية (و) يمنع

(قوله ان الحاكم يقول لمن نازعه) أي يقول للسابق الذي نازع المتأخر (قوله يكون كلامه له) أي
فيكون كلام الحاكم السابق (قوله فتحت) صفة لكوة وكذا قوله أريد سد خلفها ولا مفهوم لقوله
أريد سد خلفها بل لو أريد بقاؤها من غير سد فالحكم كذلك من باب أولى وحاصله ان الكوة التي
أحدث فتحها يقضى بسدها وإذا أريد سدّ خلفها فقط بعد الأمر بسدها فانه يقضى بسد جميعها وبزال
كل ما يدل عليها وقيدح القضاء بسد الكوة التي حدث فتحها بما إذا كانت غير عالية لا يحتاج في
كشف الجار منها إلى صعود على سلم ونحوه وإلا فلا يقضى بسدها وقيدح أيضا بما إذا كان يترأى
منها الوجوه لا المزارع والحيوانات وإلا لم تسد اتفاقا وإذا سكت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها
عشر سنين ولم ينكر جبر عليه ولا مقال له حيث لم يكن له عذر في ترك القيام وهذا قول ابن القاسم وبه
القضاء اه بن (قوله تشرف على دار جاره) أي بحيث يتبين للرأى منها الوجوه وان لا يظهر
للرأى منها الوجوه فلا يقضى بسدها إذا ضرر فيها اه عدوى (قوله وأما القديمة فلا يقضى بسدها)
أي سواء كانت مشرفة على دار الجار أم لا (قوله خارجها) أي وهو ما كان جهة الجار (قوله كإزالة العتبة الخ)
أي فلو أزال ما ذكر ولم يبق ما يدل عليها بوجه وسدها من خارج فقط وهو جهة الجار وأبقى
داخلها بلا سد جاز له ذلك لأن الانسان لا يمنع من حفر حفرة في حائطه ليتفتح بها اه شيخنا عدوى
(قوله بل لا بد من سد ما يدل عليها) الأولى بل لا بد من إزالة ما يدل عليها كان بسد أو غيره (قوله وكذا
غيرها) أي غير الكوة كشباك وباب وغرفة فتى حدث شيء من ذلك وكان مشرفا على الجار قضى
بإزالته وهذا (قوله و يمنع ذي دخان) أي وقضى بمنع أحداث ذي دخان إذا تضرر الجيران به بسبب
تسويد الثياب والحيطان ونحو ذلك وقوله ورائحة أي وقضى بمنع أحداث ذي رائحة كريهة إذا
تضرر بها الجيران كمذبة ومذبح ومسطم ومصلق وحجرة والمذبح المحل المعد للذبح والمسطم هو
الاناء الذي يوضع فيه مصارين البهيمة ورأسها وكرشها ومسطم فيه ذلك في الماء الحار لازالة ما فيها
من الاقذار والشعر والمصلق هو الاناء الذي يطبخ فيه المصارين والردوس بعد اخراج قدرها في
المسطم (تنبيه) يمنع الشخص من تنفيض الحصر ونحوها على باب داره إذا أضر القبار بالمارة
ولا حجة له أنه إنما فعله على باب داره قاله ابن حبيب (قوله وأندر) أي وقضى بمنع أحداث أندر
وقوله يفتح الدال المهملة قال ح ولم أقف على غيره وهو مصروف لأنه ليس علما ولا صفة وإنما فيه
وزن الفعل وحده وهو لا يقتضى النع من الصرف وحده (قوله قبل بيت) اعترض بأن منعه لا يقتيد
بكونه في مقابلة البيت بل بحصول الضرر كما يفيد تعليل الشارح فلو حذف قوله قبل وأبدله بعند
أو قرب لسم بما أورد عليه وقد يقال إن الجرين إذا كان في أي ناحية من البيت يقال فيه إنه قبل البيت
(قوله أو حانوت) أي أو نحوها كبستان فلا مفهوم لبيت فلو قال المصنف قبل كبيت بالكاف كان أشمل
(قوله و يمنع أحداث مضر) أي وقضى بمنع أحداث مضر (قوله كرحا الخ) أي وأما الفصال والحداد
والدقاق إذا كان يؤذى وقع ضربهم فقط ولا يضر بجدار الجار فلا يمنعون من ذلك (قوله وإحداث
إصطبل) وقضى بمنع أحداث إصطبل الخيل ونحوها من الدواب واعترض بأن هذا مستثنى عنه لانه
إن كان المنع للرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كدباغ وإن كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله
وان كان للتأذى بالصوت فهو لا يقتضى منع الأحداث كما يأتي في قوله وصوت ككعد وأجيب بان
علة في منع أحداثه الرائحة والضرر بالجدار لكن المصنف أراد التنصيص على أعيان المسائل
للمذكورة في المدونة (قوله أو حانوت قبالة باب) أي وقضى بمنع أحداث حانوت للبيع أو الشراء
أو لصناعة قبالة باب شخص لا يلزم على ذلك من التطلع على عورات ذلك الشخص وأولى في المنع من

ولو بسكة فثقت (و) قضى (٣٧٠) (بقطع مأضر من) اغصان (شجرة بجدار) لغيره (إن تجددت) الشجرة

(وإلا) بأن كان
أقدم من الجدار (فقولاً أن)
في قطع المضر من اغصانها
وهو الراجح وعدمه وهو
قول ابن الماجشون (لا)
يقضى بمنع بناء (مانع ضوء
وشمس وريح) عن جاره
وظاهره ولو منع الثلاثة
(إلا) أن يكون منع الشمس
والريح (لأنه) أي عنه
فيمنع ومثل الأندراطا حون
الريح (و) لا يمنع (ن) علو
بناء على بناء جاره إلا أن
يكون ذمياً فيمنع كما يمنع
للسلم الذي اشرف على بناء
جاره من الضرر أي التطلع
على جاره (و) لا يمنع من
(صوت ككمد)
وهو دق القماش وقصار
وحداد ونجار (و) لا يمنع
رب دار من أحداث (باب)
ولو قبالة باب آخر (بسكة
نافذة) إلى الفضاء ولو
ضيقة (و) لا من (روشن)
وهو جناح يخرج في علو
حائطه ليبنى عليه ما شاء (و)
لا يمنع من (سابط) سقف
ونحوه على حائطين له مكتنفي
طريق ولذا قال (لمن) له
الجانبان قيد في السابط
قط و قوله (بسكة
ثقت) إلى الفضاء قيد في
الروشن والسابط ولا بد من
رفهما عن رؤوس الركبان
رفاً بينهما (وإلا) تكن
السكة نافذة (فكالمك
لجميعهم) فلا يجوز أحداث الروشن والسابط إلا باذن الجميع

أحداث الخانات قبالة باب أحداث مصطبة لأجل الجلوس عليها قبالة باب (قوله ولو بسكة فثقت)
هذا خلاف ما لابن غازي من التقيد بالسكة غير النافذة بناء على التسوية بين الخانات والباب قال ح
وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة لكن قد البرزلي عن المازري أن بعض
القرويين قال أن الخانات أشد ضرراً من الباب لكثرة ملازمة الجلوس به وأنه يمنع بكل حال
قال المازري وهو الصواب فله وحده جري الشارح في إطلاقه لكلام المصنف هنا هـ بن (قوله أن
تجددت الشجرة) أي إن حدثت الشجرة على الجدار ولا مفهوم للاغصان بل إذا أضر بعض جدار
الشجرة المتجددة بالجدار فإنه يقطع ذلك البعض أخذاً من قول المصنف ومضراً بجدار ولا يقطع
الشجرة وكما يقضى بقطع أغصان الشجر للضرر بالجدار يقضى أيضاً بقطعها إذا صارت سداً للص
يصعد عليها لبيت الجار بخلاف دار خربة بجانب دار الآخر ويغشى توصيل النراق منها لدى الدار
فلا يلزم صاحب الخربة بناؤها ويلزم صاحب الدار الاحتباس وحفظ متاعه (قوله قولان) الأول
لمطرف وابن حبيب وأصبغ وعيسى بن دينار واستظهره ابن رشد والثاني لابن الماجشون لأن باني
الجدار علم أن هذا يكون من حريم الشجرة فهو داخل على اضرار الشجرة له وقد علمت أنها إذا كانت
قديمة على الجدار فالخلاف إنما هو في قطع مأضر من أغصانها وأما نفس الشجرة فليس للجار قطعها ولو
أضر جدارها الغيبة بجداره كما ذكره ابن رشد انظر بن (قوله ولا يقضى بمنع بناء مانع ضوء وشمس
وريح) هذا هو المشهور ومقابله ما رواه ابن دينار عن ابن نافع أنه يمنع من مانع الضوء والشمس
والريح (قوله إلا أن يكون) أي البناء (قوله ولا يمنع من علو بناء) أي ولو لغير منفعة فهو دونه وأضر بجاره
قال ابن كنانة إلا أن يرفعه ليضر بجاره دون منفعة له فإنه يمنع أه وفي الدونة في آخر كتاب القسم ومن
رفع بنيانه فجاوز به بنيان جاره ليشرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ويمنع من الضرر بالتطلع على جاره قال أبو
الحسن اللام في ليشرف لام الماقية أه وهذا يفيد أن ما أدى إلى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر
للدخول عليه (قوله إلا أن يكون ذمياً فيمنع) أي من علو بنيانه على بناء جاره للسلم وفي جواز مساواته
لجاره للسلم ومنعه من المساواة قولان قال شيخنا العدوي والذي شراء مكان عال وليس له بناء محل عال
يشرف منه على المسلمين (تنبيه) كما لا يمنع الشخص من علو بنيانه على بناء جاره لا يمنع من أحداث
ما ينقص الغلة اتفاقاً كأحداث فرن قرب فرن أو حمام قرب حمام آخر أو طاحون قرب طاحون أخرى
كما قاله في مبن الحكماء والبصرة انظر ح (قوله وقصار) أي وصوت قصار وهو الذي يبض القماش
وكما أدخلت الكاف في كلام المصنف صوت القصار ومن معه أدخلت أيضاً صوت صبيان بمكتب
بامر معلمهم لا أصواتهم للعب فيمنعون ودخل أيضاً صوت معلم الانعام وصوت الكروان للتخذ
للصباح والحمام للتخذ للهدير وظاهر المصنف عدم المنع ولو اشتد صوت كالسكمد ودام وفي المواق خلافة
وان محل عدم المنع ما يشتد ويدم وإلا فيمنع من ذلك وكل هذا إذا لم يضر بالجدار وإلا فالمنع اتفاقاً
(قوله بسكة نافذة) وأما بغير نافذة فإنه يمنع من الأحداث إلا برضا الجيران هذا إذا كان ذلك الباب
الذي أراد فتحه قبالة باب آخر وأما لو كان منكبا عنه فإنه يجوز فتحه ولو بغير رضا الجيران (قوله ولو
ضيقة) هذا إذا كانت واسعة وهي ما كان عرضها سبعة أذرع بل وإن كانت ضيقة عرضها أقل مما
ذكر (قوله وإلا فكالمك لجميعهم) أي وإلا فهي كالمك لجميعهم (قوله إلا باذن الجميع) أي ولو رفقهم فعايننا
ولا يكفي إذن بعضهم وقيل أن الاعتبار إذن من عمر من تحتها المنزل وإما من لم يمر من تحتها منزل فلا يعتبر
إذنه وهذا القول الثاني قلعه عجب عن الكافي وأقره كانه للذهب والذي في حاشية الفيتي أن الأول هو

والمتعمد أنهما يجوزان بغير النافذة أيضا ان رفعاً على رءوس الركبان رفعاً يئناً ولم يضر بضوء النارة (إلا باباً) أي فتح باب بالحكمة الغير النافذة فيجوز بغير إذن أحد منهم (إن نسكب) عن باب جاره (٣٧١) بحيث لا يشرف منه على ما في داره ولا يقطع عنه

منفعة والاستثناء منقطع
(و) (ال) (صعود نخلة)
لاصلاحها او جنى ثمرها
فيجوز (وانذرت) جاره
(بطاوعه) ليعتد ما لا يحجب
الاطلاع عليه من حريم أو
غيره وظاهر للصنف
وجوب الانذار وهو ظاهر
وقيل يندب (ونذير)
إعارة (جداره) لجاره
الححتاج (لغرض خشية)
فيه لانه من المعروف وكرام
الاخلاق (و) ندب للجار
(إرفاق بماء) لجار أو أهل
او غيرهما فضل عنه لشرب
او زرع او غيرها (وفتح)
باب لجاره ليعر منه حيث
لا ضرر عليه في ذلك وكان
الجاريشق عليه المرور من
غيره (وله) أي لمن اعار
عرسته للبناء بها او الفرس
فيها (الرجوع) في عرسته
الذكورة حيث لم يقيد بالعارية
بزمان ولا عمل والائتمت
لأفضائه كما يأتي (وفيها)
ان محل الرجوع في العرصة
الذكورة (إن دفع) المعبر
للمعار (ما أنفق) في
البناء او الفرس (أو)
قيمته (او لتزوج
الخلاف أي وفيها أيضا في
مكان آخر له الرجوع إن دفع
قيمة ما أنفق قائماً على التأييد
(وفي موافقت) أي

المذهب (قوله والمتعمد الخ) أي ان ما ذكره المصنف في روشن والسباط من التفصيل بين كون
السكة نافذة أو غير نافذة ضعيف والمتعمد جواز إحداثها مطلقاً كانت السكة نافذة أو غير نافذة
ولا يحتاج لاذن أحد حيث رفع عن رءوس الركبان رفعاً يئناً ولم يضر بضوء النارة قل ابن غازي
التفصيل بين النافذة وغيرها لابي عمر بن عبد البر في كافيته وقوله عنه التيطي وعليه انصر ابن الحاجب
وقوله ابن عبد السلام وابن هرون والمصنف وأما ابن عرفة فقال لا أعرفه لأقدم من أبي عمرو وظاهر
سماع أصبغ عن ابن القاسم في الاقضية خلافه ولم يقيد ابن رشد بالطريق النافذة فتأمل اه وتعبه
ح بأن التفصيل الذي ذكره أبو عمر ذكره قبله ابن أبي زيد في النوادر وذكره قبله أبو بكر الوفا
فقال له عن ابن عبد الحكم وذكره أيضاً ابن يونس ثم قال ح بعد نقل كلامهم فقد وجد النص لأقدم
من أبي عمر على أن ذكر أبي عمر له وقبول الجماعة المذكورين له كاف في الاعتماد عليه اه وهذا تعلم
ما في قول شارحنا تبعاً لمبق أن التفصيل ضعيف والمتعمد الخ انظر بن (قوله إلا باباً ان نسكب)
أي حرف عن باب جاره (قوله ولا يقطع عنه منفعة) خرج ما اذا لاصقه حتى منعه من ربط دابة
ببابه مثلاً واعترض ح قول المصنف إلا باباً ان نسكب بأنه يقتضي أن الباب الذي فتحه إذا كان
منسكبا عن باب جاره الذي يقابله يجوز فتحه ولو كان ذلك بقرب باب جاره الملاصق له بحيث إنه يضيق
عليه فيما بينه وبين بابيه ويقطع ارتفاقه بذلك وليس كذلك كافي المدونة وكلام ابن رشد فلو قال المصنف
إلا باباً ان نسكب ولم يضر بجار ملاصق لوفي بما في المدونة ونص كلام ابن رشد و اعلم أن في فتح الرجل
الباب أو تحويله عن موضعه في الزقاق الذي ليس بنافذ ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يجوز بحال إلا
بإذن جميع أهل الزقاق وهو الذي ذهب اليه ابن زرب وبه جرى العمل بقرطة والثاني أن له ذلك فيما
لم يقابل باب جاره ولا قرب منه فيقطع به مرفقا عنه وهو قول ابن القاسم في المدونة وقول ابن وهب
والثالث أن له تحويل بابيه على هذه الصفة اذا سد الباب الاول وليس له ان يفتح فيه باباً يمكن قبل بحال
وهو قول أشهب اه بن (قوله والاستثناء منقطع) أي لان ما قبل الاستثناء متعلق بالروشن والسباط
وما بعدهما متعلق بالباب (قوله وإلا صعود نخلة الخ) أي بخلاف النارة المحدث أو القديمة حيث كانت
تتكشف على الجيران فانه يمنع من الصعود عليها لان الصعود لحى الثمرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذان
ومحل منع الصعود على النارة للشرفة مالم يحمل لها ساتر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران بحيث
لا يتبين الاشخاص ولا الهيئات ولا الذكر ولا الانثى وإلا جاز صعودها (قوله وظاهر للصنف
وجوب الانذار) أي وهو المتعمد (قوله وقيل الخ) أي وهو ضعيف (قوله لغرض خشية فيه) أي
لادخال خشية فيه والدليل على ذلك خبر الموطأ لا يمنع احكام جاره ان يغرض خشية في جداره رواه
ابن وهب خشية بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع بفتح الحاء والشين وضم الهاء وضم الحاء
والشين وحمل مالك ذلك على الندب وحمله الشافعي واحمد على الوجوب واختلف هل لجار المسجد
غرض خشية في حائطه وبه أفتى ابن عتاب ناقلاً له عن الشيوخ او ليس له ذلك ويمتنع منه واليه ذهب
ابن مالك قال ابن ناجي والنفس اليه اميل واستظهره غيره ايضاً (قوله وارفاق بماء) يعني انه يندب
لمن عنده ماء في بئر أو في زير أو في غيرها فضل عن حاجته انه يدفعه لغيره ليرتفق به في شرب أو في
زرع كان ذلك الغير جاراً له أو من أهله أو غيرها (قوله وفتح باب لجاره) أي اذا كانت دارك ذات باين
وكان يشق على جارك الذهاب لبيته من بابيه او من طريقه ويسهل عليه ذلك من جهة دارك فيندب لك
ان تفتح له بابك ليذهب لداره من بيتك من بابك الثاني حيث لا ضرر عليك في ذلك (قوله وله الرجوع)

الموضع الثاني للاول بحمل ما أنفق على ما اذا اشترى ما عمر به وقيمته على ما اذا كان من عنده او ما أنفق إذا رجع المعبر بقرب
وقيمة إذا رجع بعد بعد أو ما أنفق اذا لم يشتره بغير كثير وقيمته إذا

[درس]

﴿فصل في المزارعة﴾ وهي

الشركة في الزرع وعقدها

غير لازم قبل البذر كما أشار

له بقوله (لكلّ) من

للتعاقدين على شركة زرع

(فمنع) عقد (المزارعة)

أي الرجوع والافتصال عنه

(إن لم يبدّر) أي يطرح

الحب وما في معناه على

الأرض فلا تلزم بالعقد ولا

بالعمل قبل البذر ولو كثرت

كحراث وتسوية أرض

وإجراء ماء عليها على الأرجح

وتلزم بالبذر وإن لم يتقدمه

عمل وإنما لم تلزم بالعقد

كشركة المال لأنه قد

قيل بمنعها فضعف أمرها

فاحتجج في لزومها لأمـر

قوي وهو البذر وهل إذا

بذر البعض تلزم في الجميع

أو فيما بذر فقط أو إن بذر

الأكثر لزم في الجميع

والاقل فكالعدم وإن بذر

النصف فلكل حكمه

(وصحت) بشروط أربعة

أشار لاولها بقوله (إن

مدا) أي للتعاقدان

هذا ليس مرتبطاً بقوله ونـدب اعارة جداره لغرز خشبة كما هو ظاهر بل محذوف بعد قوله خشبة
 أي وعرضته لبناء بدليل قوله وفيها الخ * وحاصل المسئلة أن من أعار عرصته لجاره أو لغيره ليعني
 أو لغيرس فيها ولم يقيد تلك العارية بأجل فلما فعل المستعير البناء أو الغرس أراد العير أن يرجع عليه
 قبل اللدة المعتادة في لاعارة لبناء أو الغرس فلا يمكن من الرجوع قبل انقضاء اللدة المعتادة إلا إذا دفع
 للمير المستعير ما اتفق في البناء والغرس كذا ذكر في اللدونة في باب العارية وذكر فيها في محل آخر إلا
 أن يدفع المير للمستعير قيمة ما أتفق وإلا ترك لما يرى الناس أنه إعارة مثله من الأمد واختلف
 الأشياخ هل بين الموضعين المذكورين وفاق أو خلاف على ما ذكره الشارح إلا أن ما ذكره من
 التأويل الثاني من تأويل الوفاق لا يظهر لأنه إنما يعطيه قيمة ما أتفق يوم البناء فلا يراعى قرب الزمان
 أو بعده إلا لو كان المنطور له قيمة البناء لا قيمة للؤن مع أن المنطور له قيمة المؤن خلافاً لما يفيد
 كلام الشارح وخش وعقب وشب فتأمل بقى شيء آخر وهو أنه سبأني للمصنف في العارية
 ولزمت القيدة بعمل أو أجل وإلا فالاعتاد وهذا يفيد أنه ليس له الرجوع في العارية الغير المقيدة ولو
 دفع ما أتفق أو قيمته وهذا يخالف ما هنا وأجيب بأن المصنف قد ذكر بعد قوله وإلا فالاعتاد ما يفيد
 أن قوله وإلا فالاعتاد مخصوص بغير المعار لبناء والغرس وأما ما عير لها فله الرجوع فيه (قوله) لسم
 من الابهام) أي لأن التبادر من قوله وله الرجوع أي في إعارة الجدار لغرز خشبة مع أنه متعلق بمسئلة
 العرصة بدليل قوله وفيها إن دفع الخ لأنه لم يذكر ذلك في المدونة إلا في مسئلة العرصة وأما مسئلة عر
 الخشبة فلا رجوع له بعد الاذن ولو قبل الغرز على المعتمد كما رجحه الفاكهاني خلافاً لمن قال له الرجوع
 قبل الغرز لا بعده وقد حكى ابن ابي القولين على حد سواء من غير ترجيح لاحدهما والفرق بين إعارة
 العرصة لبناء حيث إن له الرجوع بخلاف إعارة الجدار لغرز خشبة فلا رجوع له أن إعارة الجدار
 لغرز خشبة قد قال بعض أهل العلم بالقضاء به (قوله) والاجمال) رادف لما قبله وهو الابهام بالوحدة
 ﴿فصل في المزارعة﴾ (قوله) وعقدها غير لازم قبل البذر) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة فلا
 تلزم بمجرد الصيغة بخلاف شركة الاموال على المعتمد فيها كما مر اه وقد جزم ابن الماجشون
 وسحنون بلزوم المزارعة بالعقد وهو قول ابن كنانة وابن القاسم في كتاب ابن سحنون وإنما وقع
 هذا الاختلاف في المزارعة لأنها شركة عمل وإجارة فمن غلب الشركة لم يرها لازمة بالعقد لما مر أن
 شركة العمل إنما تلزم بالعمل ولا أجازها إلا على التكافؤ والاعتدال إلا أن يتطوع أحدهما بالفضل
 لسكرائه ومن غلب الاجارة أثمها بالعقد وأجاز التفاضل بينهما انظر بن وقيل إنها تلزم بالعقد
 إذا انضم اليه عمل فجسلة الاقوال فيها ثلاثة (قوله) وما في معناه) أي كشتل البصل والحس
 (قوله) ولا بالعمل) أي ولا بهما معاً بدون بذر (قوله) قد قيل بمنعها) أي فيما عدا صورة ما إذا تساوى في
 الجميع فانها جائزة اتفاقاً كما في التوضيح وقول عقب لأنه قد قيل بمنعها مطلقاً صوابه حذف مطلقاً
 لأنه لم يقل بذلك أحد عندنا لما علمت من الاتفاق في صورة التساوى إلا أن يقال مراده بذلك القائل
 أبو حنيفة فإنه يقول بمنعها مطلقاً وإن خالفه أصحابه قال عياض وجوهها ثلاثة إن اشتركا في
 الأرض والعمل والآلة والزرعية جازت اتفاقاً وإن اختلف أحدهما بالبذر من عنده والآخر
 بأرض لها بال واشتركا في غيرها تساوى أو تفاوتت فسدت اتفاقاً لاشتغالها على كراء الأرض بما يخرج
 منها إلا على قول الداودي والأصلي وعبي بن يحيى بجواز كراء الأرض بما يخرج منها وهو خلاف
 مذهب مالك وأصحابه وماعدا هذين الوجهين مختلف فيه (قوله) وهل إذا بذر البعض الخ) ظاهره أنه
 لانص في هذه المسئلة قال طئي أصل هذا التوقف لمج وهو قصور فقد صرح ابن رشد بأن مذهب
 ابن القاسم في المدونة أنه إن بذر البعض فلا يلزم العقد إلا فيما بذر ولكل القسح فيما بقي انظر بن
 (قوله) بشروط أربعة) جعلها الشارح أربعة مجازة لكلام المصنف وسيأتي له أن الصواب كما لابن شاس

ككراثها بذهب او فضة او عرض او حيوان فان لم يسلم من ذلك منعت ككراثها بطعام ولو لم تنتبه كسمل او بما انبته ولو غير طعام كقطن وكتان واستثنى من ذلك الحشيش ونحوه فيجوز كما يأتي في الاجارة واشار للشرط الثاني بقوله (وقابلها) اى الارض (مساوي) لكراثها غير بذر بدليل ما قبله من عمل بقر أو يد والمراد قابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما كأن تكون اجرة الارض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على ان لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثالث او يكون اجرتها مائة كالارض (٣٧٣) ودخلا على النصف فتجوز فيها وإلا فسدت فعلى التساوى

ان يكون الربح مطابقاً للخارج ولثالثها بقوله (وتساويا) فى الربح بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما يخرج وإلا فسدت ولا شك ان احد الشرطين يفتى عن الآخر فان حمل ما قبل هذا على القابلة بالنصف افاد أنه إذا كان احدهما الثلث والآخر الثلثين فسدت ولو دخلا على ان الربح بقدر ما يخرج كل وليس كذلك فالحق ان شرطها شيان فقط كما قال ابو الحسن الصغير لا تصح الشركة فى المزارعة إلا بشرطين ان يسلم من كراء الارض بما يخرج منها وان يعتدلا فيما بعد ذلك انتهى اى يعتدلا فيما يخرج من الربح على قدر ما يخرجها واما الشرط الرابع فبأن ما فيه (إلا) تبرع من احدهما للآخر بشئ من الربح من غير وعد ولا عادة (بعد) لزوم (المقدّر) بالبذر فيجوز وأشار للشرط الرابع بقوله (وخلط)

وأبى الحسن وغيرها ان الشروط اثنان فقط السلامة من كراء الارض بممنوع والتساوى فى الربح بأن يأخذ كل واحد منهم بقدر ما يخرج وسيظهر لك وجه ذلك (قوله) ككراثها بذهب او فضة (هذه) مثال للاجازة وهو السلامة من كراء الارض بممنوع (قوله) فان لم يسلم من ذلك منعت قالت الشافعية محل منع كراء الارض بما يخرج منها إذا اشترط الاخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة صريحاً ولم يكفوا بالجنس وهى فسخة وفى بن جواز كراء الارض بما يخرج منها عند الداودى ويعبى بن يعبى والاصيلى كما مرّ وحينئذ يقول الشارح منعت أى على الشهور لا اضاها (قوله) ونحوه (اى) كالابوص القارسى والعود القاقلى والصندل والحلفاء والحشيش والشب والكبريت ونحوهما من المعادن (قوله) وإلا فسدت (اى) وبأن دخلا على المناصفة فى الصورة الاولى او على الثلث والثلثين فى الصورة الثانية فسدت لدخولهما على التناصف فيها (قوله) مطابقاً للخارج (اى) منهما اى فان كان الخارج منهما متساوياً فلا بد أن يكون الربح مناصفة وإن كان الخارج من احدهما اكثر من الخارج من الآخر فلا بد أن يكون له من الربح بقدر ما يخرج (قوله) بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما يخرج (إلا فسدت) اى وإلا يأخذ منه بقدر ما يخرج فسدت كما إذا تساوى فى جميع ما يخرجاه وشرطاً فى عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين او كان ما يخرجاه على الثلث والثلثين وشرطاً ان ما يحصل من الزرع بينهما مناصفة (قوله) على المناصفة بالنصف (اى) بأن قيل وقابلها مساو من بقر وعمل بأن يكون اجرتهما قدر اجرة الارض وتساوى فى الربح بأن كان كل واحد يأخذ نصفه (قوله) إذا كان احدهما الثلث (اى) اخراج الثلث الخ (قوله) فبأن ما فيه (اى) من ان اشتراط خلط البذر حقيقة او حكماً قول سحنون وللذهب عدم اشتراط ذلك كما هو قول ابن القاسم ومالك على انه لا وجه (١) لجعل خلط البذر شرطاً من شروطها لان شرطها ما كان عاماً فى جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور (قوله) بعد العقد (ليبان الواقع لان التبرع لا يكون إلا بعد العقد إذ ما كان فيه لم يكن تبرعاً ولو صرحوا بأنه تبرع لانه حينئذ قد دخل عليه فهو مشروط اه وذلك بأن يخرج كل قدر ما يخرج الآخر وعقد على التساوى فى الخارج وبذرا ثم تبرع احدهما للآخر بشئ من حصته (قوله) وخلط بذر (عطف على سلما اى وشرط صحتها خلط بذر فهو عطف عليه بالنظر للمعنى هذا إذا قرئ مصدرأ وأما إن قرئ بصيغة الفعل فالعطف ظاهر (قوله) كالقطن والقصب ونحوهما (اى) كالحنظل والبصل وغيرها من الخضراوات التى تنقل لكن فيه ان القطن يزرع حبه وإن كان لا يئزر بل يدفن فى الارض فان جعل قوله كالقطن راجعاً للحب وما بعده راجعاً لغيره صح وإلا فالاولى حذف القطن (قوله) أى منها (اشار الشارح (١) قوله لا وجه الخ بل وجهه ، وكل عاقل يعلم ان محل اعتباره ان وجد بذر من الجانبين ، على ان المصنف قد صرح بمحل الشرط بقوله إن كان اه كنه محمد عيسى

بذر (إن كان) المراد بالبذر الزريعة فيشمل الحب وغيره كالقطن والقصب ونحوهما وقوله إن كان اى منها معاً فان كان من هند احدهما فلا يتأتى خلط اى ان البذر إذا كان منهما فلا بد من خلطه حقيقة او حكماً كما اشار له بقوله (ولو) كان الخلط (ياخرجهما) له بأن يعمل كل بذره الى الارض ويذرهما من غير تميز لاحدهما عن الآخر فتصح الشركة حيث دخلا على التعاون والشركة فى الجميع كما هو الموضوع فان تميز بذر كل بجهة فلا شركة بينهما ولكل واحد ما أنبته حبه وتراجعا فى الاكربة ويتقاصان ورد بالمبالغة القول بعدم الصحة فى الخلط الحكيم المذكور

واشترط الحسى وماشى عليه المصنف (٣٧٤) هو أحد قولى سحنون وابن القاسم ورجح ولها أيضا قول مع مالك أنه لا يشترط الخلط

حساً ولا حكماً فلو بذر كل منهما في جهة أو فدان غير الآخر صحت عندهم وهو ظاهر كلام ابن الحسن المتقدم. ورجحه بعضهم وبقي على المصنف شرط وهو تأنيها جنسا وصنفا فلو أخرج أحدهما قمحا والآخر قولا أو شعيراً لم تصح ولكل واحد ما ينبت بذره ويتراجمان في الأكرية وقيل بالصحة أيضاً وفرع المصنف على ماشى عليه قوله (فإن ينبت بذر أحدهما وعلم كربه الذى لم ينبت بذره لغراغه أو سوسه أو قدمه وبعض الحب الذى إذا أصابه الدخان لم ينبت كالبرسيم وبذر الكتان وللوخية سواء تميز البذر للذكور في جهة أو اختلط) لم يحتسب به في الشركة (إن غر) صاحبه بأن علم ولم يبين له (وعليه) أى على الغار لشريكه إذا الشركة باقية بينهما (مثل نصف) البذر (النائب) فى شركة المناصفة ومثل حصته من النائب فى غيرها فلو هرب هذه العبارة لكان أشمل (وإلا) يفر بأن اعتقد أنه ينبت أو أنه لا ينبت وبين لصاحبه (فعلى كل) منهما لشريكه (نصف بذر الآخر) فى

شركة المناصفة (والزرع بينهما) على كل حال فعلى من لم ينبت بذره مثل نصف النائب غرام لا وعلى من نبت بذره مثل نصف غير (قوله

النائب أى قديما أو موسما ان لم يفر وموضوع المسئلة ان من لم ينبت بذره علم والا فلا رجوع لاحدهما على الآخر والزرع بينهما وأن الإبان قد

بذلك الى أن كان فى كلام المصنف ناقصة لأنها تامة كما قال بعض وأن المعنى وخلط بذران وجدفان لم يوجد فلا تصح إلا بخلط الزريعة هذا إذا حمل البذر على حقيقة فإن أريد به ما يشمل الزريعة ضاع مفهومه ان وجد لاندراجها فى النطوق تأمل (قوله واشترط الحسى) تظهر ثمرة القولين إذا أخرجهما معاً وبذراه وصار لا يتميز بذر أحدهما من بذر الآخر فيصح على ماشى عليه المصنف لا على مارد بلو (قوله وماشى عليه المصنف) أى من اشترط خلط البذر ولو حكما أحد قولى سحنون قال طفى هذا الشرط إنما يعرف لسحنون وعزاه له فى الجواهر واقتصر عليه وتبعه المصنف وابن الحاجب ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشترط الخلط لا حساً ولا حكماً بناء على أصلهما فى شركة الاموال وسحنون على أصله فى اشترط الخلط هناك فكل طرد أصله ثم نقل عن اللخمي مانصه اختلف اذا كان البذر منهما هل يشترط الخلط فى الصحة فأجاز مالك وابن القاسم الشركة اذا أخرجها قمحا أو شعيراً وان لم يخلطاه بناء على أصلهما فى العين الدرهم والدنانير وإن لم يخلطاهما واختلف قول سحنون فقال مرة بقول مالك وابن القاسم وقال مرة إنما تصح الشركة اذا خلطتا الزريعة أو حملاهما الى الفدان أو جمعاهما فى بيت فظهر لك ان اشترط الخلط ولو حكما إنما هو عند سحنون فقط اه كلامه (قوله أحد قولى سحنون وابن القاسم) ونحوه فى عقب قال بن وهذ يقتضى ان لابن القاسم قولين كسحنون وهو خلاف ما تقدم عن اللخمي وابن يونس فكان الاولى للشارح ان يقول وهذا أحد قولى سحنون وله قول آخر مع ابن القاسم ومالك انه لا يشترط الخلط حساً ولا حكماً تأمل انظر بن (قوله تأنيها) أى تمائل ما أخرجاه من البذر ان كان البذر منهما (قوله على ماشى عليه) أى من كفاية إخراجهما البذر إلى الفدان وبذر كل واحد فیه ان قول المصنف فان لم ينبت الخ إنما يتفرع على قول مالك وابن القاسم انه لا يشترط الخلط أصلاً ولا يصح تفرعه على قول سحنون باشرط الخلط لان التمييز عنده يوجب بطلان الشركة مطلقاً نبت بذر كل واحد منهما ام لا فتعين أن يراد بالخلط فى كلام المصنف مجرد المعاونة تساهلاً حتى يصح التفرع والمعنى ان البذر اذا كان منهما فيشترط تعاونهما ولو باخرجهما بأن يخرجها بالبذر معاً ويذرع كل واحد منهما بذره كان بذر كل واحد متميزاً عن بذر الآخر اولاً وهذا أحد قولى سحنون والمردود عليه بلو قول سحنون الآخر لا يكفي إخراجهما على الوجه المذكور بل لا بد أن يصير البذران بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر والقول الاول الذى مشى عليه المصنف موافق لقول مالك وابن القاسم انه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكماً وحينئذ حمل شارحنا بما لغيره الإخراج فى كلام المصنف على القول الثانى غير مناسب لعدم صحة التفرع وهذا الذى قلنا حصل كلام ح ومن هذا يعلم ان قول الشارح ورد بالمبالغة القول باشرط الخلط الحسى لا يصح اذ لم ينقل عن أحد اشترط الخلط الحسى فى البذر وعدم كفاية الخلط الحكمى لان الخلط الحكمى بمعنى عدم التمييز متفق على الجواز فيه وإنما الخلاف فى التعاون مع التمييز كما علمت انظر بن (قوله بأن علم) أى انه لا ينبت (قوله وعليه مثل نصف النائب) أى وعليه أيضاً نصف كراء أرض مالم ينبت ونصف قيمة العمل فيه كاجزم بذلك فى التوضيح وذكر ابن عرفة ما يقتضى ان فى ذلك خلافاً انظر ا ه بن بن تنيه يذكّر عجب ان من اشترى حباً وبين للبائع انه للزراعة ولم ينبت فان كان البائع يعلم انه لا ينبت او كان شاكاً فى ذلك فان المشتري يرجع عليه بجميع الثمن وبأجرة الأرض والعمل ان فات الابان والإراجع عليه بالثمن فقط لان البائع غرّه والشراء فى زمن الزراعة بثمن ما يزرع كالشرط وان اشترى للأكل فزرعه فلم ينبت لم يرجع بشئ (قوله وان الابان) أى وموضوع المسئلة ان الابان الخ

فات والإذلي من لم يثبت زرعه الاتيان يدل بذره جيدا فيزرعه ثم مثل الصنف لما استوفى شروط الصحة بخمس مسائل بقوله (كان تساويا) أو تساوى (في الجميع) أرضا وعملا وبذرا وبقرا وآلة (أو قابل بذرا أحدهما عمل) والأرض بينهما بمثل أو كراء أو كانت مباحة (أو) قابل (أرضه) أى أرض أحدهما (وبذره) عمل من الآخر يدو بقر وآلة أو بقر فقط واما عمل يد فقط فتأتى مع قيدها (أو) قابل الأرض و(بعضه) أى بعض البذر عمل من الآخر مع بعض البذر (٣٧٥) فالذى اخرج احدهما الأرض

وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر وشروط صحة هذه (إن لم يقصن ما للعامل) أى ما يأخذه من الربح (عن نسبة بذره) بأن زاد أو ساوى مثال الأول ان يخرج احدهما الأرض وتلقى البذر والثاني العمل وثلت البذر على ان يأخذ كل نصف الربح فقد أخذ العامل أزيد من نسبة ماله من البذر ومثال الثاني ان يأخذ رب الأرض الثلث من الربح والعامل الثلث فان نقص العامل عن نسبة بذره منع كما لو أخرج مع عمله نصف البذر على أن يأخذ ثلث الربح (أو لأحدهما الجميع) الأرض والبذر والبقرة (إلا العمل) باليد فقط وهى مسألة الخامس فتصح (إن عقدا بلفظ الشركة) على أن له جزءا من الربح كالربيع أو الخامس (لا) ان عقدا بلفظ (الاجارة أو أطلاقا) لأنها اجارة بجزء مجهول والاطلاق محمول على الاجارة عند

(قوله كان تساويا) أى وذلك كان تساويا الخ أى وذلك المستوفى للشروط كتساويهما في جميع ما أخرجاه فالعكاف للتمثيل لا للتنبيه وان مصدرية لا شرطية وقوله كان تساويا في الجميع أى ودخلا على ان كل واحد يأخذ من الربح بقدر ما أخرجاه وإلا فلا تجوز كما مر للدخول على التفاوت (قوله وبذره) أى ولو كانت الأرض لها بال (قوله أو بقر فقط) احتراز به عن عمل اليد فقط لا يتكرر مع مسألة الخامس الآتية وما قاله من الجواز في هذه الصورة قول سحنون وقال ابن المواز بمنعها (قوله الا العمل) المراد به الحرث لا الحصاد والدراس لانه مجهول ففى شرط عليه ازيد من الحرث فسدت وليس للعامل الا أجرة عمله والعرف كالشرط واما لو تطوع بزيادة عن الحرث بعد العقد كالحرث والسقي والتنقية والحصاد والدراس ونحو ذلك فذلك جائز اه خش وما ذكره من عدم جواز اشتراط الحصاد والدراس وما معها هو قول سحنون وصححه ابن الحاجب والتونسي وابن يونس وعن ابن القاسم أن المراد بالعمل الحرث والحصاد والدراس فيجوز اشتراطها على العامل انظر بن (قوله لا ان عقدا الخ) هذا شروع في ذكر المسائل الفاسدة وهى خمسة أيضا (قوله أو اطلاقا) أى أو عقدا بالاطلاق فهو عطف على الاجارة باعتبار المعنى فلا يقال ان فيه عطف الفعل على الاسم الغير المشابه للفعل (قوله والاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم) أى فتكون ممنوعة لأنها اجارة بجزء مجهول القدر وحمله سحنون على الشركة فأجازها ونقل عن ابن القاسم وعن سحنون على هذا الوجه هو الصواب كما قال ابن عرفة وبقعه ابن غازى وغيره وعكسه ابن عبد السلام وبقعه الابن في شرح مسلم والمواق واعترضه ابن عرفة ونص المواق ابن عبد السلام هذه مسألة الخامس يبلدنا وقال فيها ابن رشد ان عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقا وان عرى المقعد عن اللفظين فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه سحنون ابن عرفة ما نقله ابن عبد السلام عن ابن رشد من ان ابن القاسم اجازها ومنعه سحنون وم لان لفظ ابن رشد ما نصه حمله أى الاطلاق ابن القاسم على الاجارة فلم يجره واليه ذهب ابن حبيب وحمله سحنون على الشركة فأجازها هذا تفصيل المسئلة والعجب من المواق كيف خالف هذا ابن (قوله وهو) أى ما قاله سحنون (قوله على ان ابن عرفة الخ) المذهب ما قاله المصنف وان كان ما قاله ابن عرفة اظهر في النظر وحاصله ان ابن عرفة قال المواق لاقوال المذهب انها اجارة ولو وقت بلفظ الشركة وانها فاسدة أما كونها اجارة لا شركة لأن من خواص الشركة ان يخرج كل واحد مالا وهذه ليست كذلك واما كونها فاسدة فلأن من شرط صحة الاجارة كون عوضها معلوما وهنا غير معلوم * وحاصل الرد عليه ان الحكم بالفساد إذا وقعت بلفظ الشركة خلاف النقل عن ابن القاسم وسحنون ولا نسلم انها اجارة لانه إذا أخرج العامل العمل فقد خرج من يده مال اه تقرير عدوى (قوله لفقد التساوى) أى في الربح عند إلغاء الأرض إذا لم يأخذ كل واحد منه بقدر ما خرج من يده وحاصله ان علة الفساد الدخول على التفاوت (قوله على الاصح) في التوضيح ان الجواز لسحنون والنفع

ابن القاسم وحمله سحنون على الشركة فأجازها وهو خلاف المشهور على ان ابن عرفة اختار انها اجارة فاسدة ولو وقت بلفظ الشركة وشبه في الفساد للستفاد من قوله لا الاجارة قوله (كإلغاء أرض) لها بال من أحدهما (وتساويا غيرها) من بذره وعمل لفقد التساوى عند إلغاء الأرض فان دفع له صاحبه نصف كرائها جاز واما التى لا بال لها فالتاؤها جائز كما في للدونة (أو لأحدهما أرض مخرصة) لا بال لها (وعمل) ولا آخر البذر فتفسد (على الأصح) عند ابن يونس فالأولى الأرجح

لقابلة جزء من الأرض للبذر وأما السابقة عن الدونة فتساويا فيما عداها فلم يقع شيء من البذر في مقابلة أرض وتقدمت الصورة الخامسة من صور الفساد في مفهوم قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره والراد بالعمل عمل اليد والبقر ولما ذكر المزارعة الصحيحة وشروطها وعلم ان الفاسدة ما اختلف منها شرط شرع في بيان حكمها بقوله (وَإِنْ فَسَدَتْ) وعثر على ذلك قبل العمل فسخت وان عملا (وتكافأ عملا) أى وجد عمل (٣٧٦) منهما سواء تساويا فيه أم لا وأخرج أحدهما الأرض والآخر البذر (فيبينهما)

الزرع بشرط ان ينضم لعمل يد كل منهما غيره من بذر أو أرض أو عمل بقر أو بعض ذلك فاذا لم يكن لاحدهما إلا مجرد عمل يد فلا شيء له وانما له أجر مثله في عمله (وترادا غيره) أى العمل من كراءه وبذر فعلى صاحب الأرض لصاحب البذر نصف مكيلته وعلى صاحب البذر نصف كراء الأرض وفسادها ظاهر لمقابلة الأرض بالبذر (وإلا) يعمل ما بلى انقرد أحدهما بعمل يد ولا يدخل في كلامه ما إذا عملا معاً ولم يتكافأ وان كان ظاهر كلامه الشمول للممر (فللأعمال) الزرع كله (وعليه) للآخر (الأجرة) أى أجرة الأرض أو البقر المنفرد بها الآخر فان كانت من عند العامل فأعماله للبذر سواء (كان له) أى للعامل المنفرد بالعمل (بذر مع عمل) أى عمله المذكور والأرض للآخر وفسادها لمقابلة الأرض بجزء من البذر (أو)

لابن عبدوس وابن يونس قال والنوع هو الصواب ولذا قال ابن غازى لعل قوله على الأصح مصحف عن الأرجح اه وذكروا أبو على السنائى ان كلام ابن يونس يدل على أن الصحيح للقول بالمنع ابن عبدوس لابن يونس وحينئذ فتصحیح المؤلف في محله ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه اه بن (قوله لمقابلة جزء من الأرض للبذر الخ) في العبارة قلب وصوابه لمقابلة جزء من البذر للأرض (قوله وأما السابقة عن الدونة) أى في قوله وأما التي لا بال لها فالناؤها جائز (قوله وتقدمت الصورة الخامسة الخ) أى وهى أن يخرج أحدهما الأرض وبعض البذر ويخرج الآخر العمل وبعض البذر ويأخذ العامل من الربيع أنقص من نسبة بذره لكامل البذر وبقي من صور النوع ما إذا كان كل من البذر والأرض لكل منهما والعمل من أحدهما ومنعها للتفاوت وكذا إذا تساوى في الجميع وأسلف أحدهما الآخر البذر فيمنع للسلف بمنفعة أو تساوى في الجميع ولم يأخذ أحدهما من الربيع بقدر ما أخرج ومنعها للتفاوت كما مر (قوله والراد بالعمل عمل اليد والبقر) أى الحث مع اخراج البقر هذا هو الراد (قوله أى وجد عمل الخ) أشار بهذا الى ان الراد بتكافؤهما في العمل فائتلفا في صدور العمل منهما لاتساويهما فيه (قوله فيبينهما) أى على قدر مملهما (قوله فاذا لم يكن لاحدهما إلا مجرد عمل يد) أى والفرض انها فاسدة بأن عقدا بلفظ الاجارة أو الاطلاق (قوله فعلى صاحب الأرض) أى فيما إذا كانت الأرض من عند أحدهما والبذر من الآخر وحصل العمل منهما (قوله لما مر) أى من أن الراد بتكافؤهما في العمل فائتلفا في صدورهما لاتساويهما فيه (قوله فللعامل الزرع) أى إذا انضم لعمله شيء مما سبذ كره بقوله كان له الخ فهو كالنقيض لاطلاقه هنا وإلا كان له أجر مثله (قوله المنفرد بها الآخر) بأن كانت الأرض فقط لأحدهما وللآخر البذر والبقر والعمل أو كان البقر من عند أحدهما فقط وللآخر الأرض والبذر والعمل (قوله فان كانت من عند العامل) أى فان كانت الامور المذكورة وهى الأرض والبقر من عند العامل بأن كان البذر فقط من عند أحدهما وللآخر الأرض والبقر والعمل (قوله فأعماله) أى على العامل وقوله أى للتشريك المخرج للبذر (قوله بذر مع عمل) قال ابن غازى فرض الكلام مع العامل مغن عن قوله مع عمل (قوله أى عمله) أشار الى أن التووين في عمل عوض عن المضاف اليه (قوله لمقابلة الأرض بجزء من البذر) صوابه لمقابلة البذر جزءاً من الأرض انتهى بن (قوله واعترض الخ) حاصله أن المصنف ذكر أنها ان فسدت فان كان العمل منهما فالزرع بينهما وترادا غيره وان كان العمل من أحدهما فان خرج من يده شيء آخر كأرض أو بذر فالزرع له ويلزمه الاجر حينئذ أو البذر وإن لم يخرج من يده شيء آخر كان الزرع لغيره وله أجرة مثله وهذا لا يوافق قولاً من الاقوال الستة المنصوصة في فساد المزارعة وقد ذكر الشارح ان كلام المصنف موافق للقول السادس المرتضى وانظره فانك عند التأمل لاتجد موافقا وسيظهر لك (قوله الثالث) انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة أشياء الخ) أى فاذا كان الشركاء ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان من الثلاثة المذكورة وانفرد كل واحد بشيء منها كان الزرع بينهم اثلاثاً وان اجتمع لواحد

كان له (أرض) مع عمله والبذر للآخر (أو) كان (كل) من الأرض والبذر (الكل) منهما والعمل من أحدهما منهم فالزرع لصاحب العمل واعترض قول المصنف وان فسدت الخ بأنه لا يوافق قولاً من الاقوال الستة في هذه المسئلة إذا قامت الفاسدة بالعمل الأول ان الزرع لصاحب البذر وعليه لأصحابه كراء ما اخرجوه التانى الزرع لصاحب عمل اليد الثالث انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة أشياء أرض وبقر وعمل يد الرابع لمن اجتمع له شيان من أربعة أرض وبقر وعمل يد وبذر الخامس انه للبذر إن كان فسادها

للمخبرة أى كراء الأرض بما يخرج منها فإن كان لغيرها فهو للثلاثة على ما شرطوا والسادس وهو الراجح لانه مذهب ابن القاسم واختاره محمد الزرع لمن اجتمع له شيان من ثلاثة بذر وأرض وعمل يد فان كانوا (٣٧٧) ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان

أو انفراد كل واحد منهم بشيء منها فالزرع بينهم اثلاثاً وإن اجتمع لأحدهم شيان دون صاحبيه فالزرع له دونهما أو اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون الثالث فصور قول ابن القاسم أربع أى فيما إذا كان الشركاء ثلاثة ويجب عن الاعتراض بحمله على كلام ابن القاسم وهو ظاهرهما قرئناه

[درس]

باب صحة الوكالة ✽
فتح الواو وكسرهما اسم مصدر بمعنى التوكيل وركنها موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة فأشار للاولين بقوله الوكالة لأنها من النسب تقتضى متعددا وأشار للاثالث وهو المحل بقوله (في قابل النيابة) أى انما تصح في كل أمر يقبل النيابة شرعا وهو مالا يتعين فيه البشارة أى ما تجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة ومالا تجوز فيه النيابة لانصح فيه الوكالة بناء على أنهم امتساويان وقيل النيابة أعم لانفرادها فيما إذاولى الحاكم أميراً وقاضياً أو نائباً إما صلاة بمكان غيره فيها وحكم الجواز وقد يعرض لها غيره من بقية الأحكام ومالا كان قوله قابل النيابة

منهم شيان دون صاحبيه كان الزرع له دونهم (قوله والسادس الخ) قد نظم ابن غزى هذه الاقوال الستة بقوله :

الزرع للعامل أو للبذر ✽ في فاسد أو لسوى المخبر
أو من له حرفان من احدى الكلم ✽ عاب وعاث ثاعب لمن فهم

والمراد بالمخبر هنا الذى يعطى أرضه بما يخرج منها والعينان للعمل والألفان للأرض والباءان للبذر والثا آن للثيران فقوله عاب إشارة للقول السادس وعاث إشارة للقول الثالث وثاعب إشارة للقول الرابع (قوله أو انفراد كل واحد منهم بشيء منها) هذه الصورة مما يتخالف فيها كلام المصنف والقول السادس فانه على كلام المصنف ليس للعامل في هذه إلا أجرة مثله وذلك لان المصنف قال وإن فسدت وتكافأ عملاً فيبينهما قال الشارح فان لم يكن لأحدهما إلا مجرد العمل لا شئ له من الزرع وإنما له أجرة مثله وبهذا يظهر لك عدم صحة جواب الشارح

باب صحة الوكالة ✽

(قوله بمعنى التوكيل) أى لان الصحة متعلقها الفعل لانها حكم شرعى وهو انما يتعلق بالافعال (قوله وهو المحل) أى الموكل فيه (قوله أى انما تصح الخ) أخذ المحصر من كون البتداء ضافاً للمعرف بلام الجنس وقد صرح أهل المعاني بأن للمعرف بها إذا أخبر عنه بظرف أفاد المحصر كالسكرم في العرب والأئمة من قريش (قوله وهو) أى ما يقبل النيابة شرعاً مالا يتعين الخ (قوله انهما) أى النيابة والوكالة وقوله متساويان أى في المحل (قوله وقيل النيابة أعم) أى من الوكالة أى باعتبار المحل لا باعتبار المقوم (قوله فيما إذاولى الحاكم أميراً وقاضياً) أى فالمولى المذكور نائب عن ولاء وليس وكيلاً عنه وعلم ان القول بمساواة النيابة للوكالة لان رشد وعياض كما نقله ابن عرفة عنهما من جعلها نيابة الامام وكالة والقول بأن النيابة أعم وان نيابة الامام غير وكالة لغيرها من أهل المذهب واعلم ان الراد النيابة في كلام المصنف الفعل عن الغير فقابل النيابة ما يقبل فعل الغير عنه والراد بالوكالة التوكيل فها متغايران في المقوم وان تساويا عملاً على القول الاول لانهما متراد فان إذا تساوى في المحل لا يقتضى الترادف وبهذا يندفع ما يقال انه على التساوى ينحل كلام المصنف لقولنا صحة الوكالة في قابل الوكالة أو لقولنا صحة النيابة في قابل النيابة وهذا معنى غير صحيح إذ هو إحالة الشئ على نفسه (قوله وحكمها الجواز) أى وانما لم يعبر به بدل الصحة ليكون مفهومه عدم الصحة صريحاً فيما لم يستوف الشروط لانه لا يلزم من عدم الجواز البطلان وما كان غير صحيح فهو باطل (قوله وقد يعرض لها غيره) أى بحسب ما تقدمت عليه كالوكالة على قضاء دين لا يتوصل إليه إلا بها أو كالوكالة على الصدقة وعلى البيع الحرام والسكر وغيره (قوله من عقد) أى فيجوز أن يوكل من يعقد عنه عقداً كبيع أو إجارة الخ وفي ح خلاف فيما إذا اشترى التوكيل ما أمره به موكله وادعى انه اشتراه لنفسه وصدر بالقول بأنه يقبل قوله يمين وستأتى هذه المسئلة للشارح في آخر الباب (قوله ويبيع فاسد) أى معرض (١) للفساد أى الفسخ كالصادر من عبد أو من صبي مجز أو من سفیه فلا سيد أن يوكل في فسخه وكذلك ولّى الصغير والسفيه وأما المتختم ففسخه فهو مفسوخ في نفسه فلا يحتاج لوكيل يفسخه (قوله ويدخل فيه) أى في الفسخ الطلاق بناء على ان الراد بالفسخ مطلق الحل وفي شب ان الطلاق داخل في العقد وقوله ويدخل فيه الطلاق أى فيصح ان يوكل

(١) قوله أى معرض الخ تكلف لاجابة الىه فالصواب ابقاء العبارة على ظاهرها وقوله وأما المحم ففسخه الخ كلام متناقض إذ لو كان مفسوخاً لما تختم ففسخه ولما قالوا الحقائق الشرعية تشمل الفاسد اهـ

٤٨٨ - سوق - لث ✽ مجملينه بقوله (من عقد) كبيع وإجارة ونكاح وصلاح وقراض وشركة ومساواة (وفسخ) لعقد يجوز فسخه كزراعة قبل بذر ويبيع فاسد ونكاح كذلك ويدخل فيه الطلاق والحل والاقالة (وقبض حق) له على الغير

الرجل من يطلق عنه زوجته وإن يحض مثلاً لأن النبي عه عارض (قوله وكذا قضاؤه) أى وكذا له أن يوكل في قضاء دين عليه (قوله أو ولي) فله أن يوكل شخصاً على القتل كما أن للحاكم أن يوكل على الحد والتعزير وكذا في قتل الحرابة والردة (قوله أو سيد) أى في عبده إذا تزوج (١) بملكه (قوله فيما يجوز) أى للزوج عقوبة الزوجة عليه كترك الصلاة (قوله وحوالة) زاد ابن شاس وابن الحاجب التوكيل في الحماله وفسر ذلك ابن هرون بأن يوكله على أن يتكفل لفلان بما على فلان وقد كان التزم لرب الدين الذى على فلان أن يأتيه بكفيل به عنه وزاد بعضهم الوظيفة كأذان وإمامة وقراءة بمكان مخصوص فيجوز النيابة فيها حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها هو أعلم أنه إذا شرط الواقف عدمها لم يكن المعلوم للأصل لتركه ولا للنائب لعدم تفرده في الوظيفة أصالة وإن لم يشترط الواقف عدم النيابة فالمعلوم لأصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على ما تراصيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستنابة للضرورة أولاً كما قاله النوفى واختاره بن وعج وهو أسهل الأقوال وقال القرافى إن كانت الاستنابة للضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للنوب عنه من المعلوم (قوله أو وكل من عجز عنه) أى لأن كلامه في بيان ما تصح فيه الوكالة وإن كره كما في هذا لا في بيان ما تجوز فيه وهذا التصور الثانى في الحقيقة استنابة لنيابة (٢) كما قل فيها تقدم ومنع استنابة صحيح في فرض وإلا كره (قوله وكذا في هبة الخ) أى وكذا تصح الوكالة في هبة الخ (قوله وواحد) هذا مستأنف أى ويوكل واحداً أو عطف على الوكالة باعتبار المعنى أى إنما تصح الوكالة في قابل النيابة وإنما يصح واحد أى وكالة واحد في خصومة قبل الشروع فيها والمراد واحد معين فلا يصح توكيل غير معين فإذا كان الحق لاثنتين فقالا من حضر منا خصم فليس لها ذلك لأنه كتوكيل أكثر من واحد وإذا خصم الوكيل في قضية ثم انقضت وأراد الدخول في أخرى والوكالة مبهمه فله ذلك بالقرب وليس له ذلك فيها طال نحو الست أشهر وأما إذا اتصل الخصام فيها فله التكلم عنه وإن طال الأمر قاله ابن الناطم وذ كرح أنه ليس في الوكالة أعذار بل إذا اثبتت عملها وقيل لا بد منه (قوله وإن كره خصمه) أى توكيل ذلك الواحد (قوله الاعداء) أى بين الوكيل والخصم ابن يونس في الدونة قال ابن القاسم وللحاضر أن يوكل من يطلب شفعة أو يخاصم عنه خصمه وإن لم يرض بذلك الخصم إلا أن يوكل عليه عدوا له فلا يجوزاه (قوله كما يأتى) أى في قوله ولأحد الوكيلين الاستبداد أى الاستقلال بالبيع أو الشراء أو الطلاق لا لشرط عدم الاستبداد (قوله لا إن قاعد الموكل) الأولى لا إن قاعد الخصم خصمه (قوله عند حاكم) هذا هو النص كما في صما عيسى عن ابن القاسم فالمقاعدة عند غير الحاكم لا تعتبر (قوله كثر ثلاث) الأولى حذف الكاف لعدم ما زاد على الثلاث منها بطريق الأولى وظاهره التقيد بالثلاث فأكثر وعليه فله أن يوكل في أقل منها وهو مقتضى كلام التيطى وهو خلاف ما في المقدمات إذ مقتضى ما فيها أن المرتين كالثلاث على المشهور في المذهب نظر نصها في الواق (قوله لا لعذر) أى طرأ له بعد أن قاعد خصمه ثلاثاً فله أن يوكل ويكون ذلك التوكيل على حجة موكله ويحدث من الحجة ماشاء وما كان أقامه الذى لم يوكل من يفة أو حجة قبل وكالة صاحبه فهو جائزة على الوكيل ابن (قوله ومن العذر ما لو حلف) أى بعد أن قاعد خصمه ثلاثاً (قوله لا إن حلف لغير موجب) أى فلا يكون عذراً يبيح له التوكيل بل يبين

(١) قوله إذا تزوج الخ إنما يعتبر في إقامة حد الزنا كما تقدم والكلام فيها هو أعم فالمناسب حذف القيد اهـ كتبه محمد عيسى (٢) قوله لا نيابة لعل الصواب لا وكالة بناء على أعمية النيابة والا فقد سبق أن الاستنابة إقامة الغير مقام النفس والنيابة قيام الغير فهما متلازمان هذا هو التحقيق وما سواه تخليط اهـ كتبه محمد عيسى

وكذا قضاؤه (وعقوبة) من قتل وتعزير بمن له ذلك من حاكم أو ولي أو سيد أو زوج فيما يجوز (وحوالة) بأن يوكل من يحيل غيره على مدين له (وإبراء) من حقه (وإن جهله) أى الحق البرأ منه (الثلاثة) الموكل والوكيل ومن عليه الدين لأن الإبراء هبة وهى جائزة بالمجهول (وإحج) بأن يوكل من يستنيب عنه في الحج أو وكل من يحج عنه وكذا في هبة وصدقة ووقف ونحوها (و) جاز توكيل (واحد) لا أكثر إلا برضا الخصم (في خصومة) وإن كره خصمه (إلا لعداوة كما سيأتى له وأما في غير الخصومة فيجوز أكثر من واحد كما يأتى (لا إن) قاعد (للوكل) خصمه (عند حاكم) وانقضت المقالات بينهما (كثلاث) من المجالس ولو في يوم واحد فليس له حينئذ أن يوكل من يخاصم عنه لما فيه من الاعنات وكثرة الشر (إلا لعذر) من مرض أو سفروه أو العذر ما لو حلف أن لا يخاصمه لكونه شاعه ونحو ذلك لا إن حلف لغير موجب (وحلف في كسفر)

يعني ان الموكل اذا قاعد خصمه كثلاث وأراد أن يوكل بعد ذلك وادعى أن له عذراً لكونه قد سافر أو أن به مرضاً خفياً يباطنه أو أنه نذر اعتكافاً ودخل وقته فانه يخاف أنه ما وكل إلا لهذا العذر فان حلف وإلا فليس له (٣٧٩) توكيل إلا برضا خصمه (وليس له)

أي للموكل (حينئذ) أي حين إذا قاعد الوكيل الخصم ثلاثاً سواء كان التوكيل لعذر أم لا (عزله) أي عزل الوكيل عن الوكالة إلا لقتض كظمه وتفرط أو ميل مع الخصم أو مرض أو سفر أو نحو ذلك من الأعذار (ولا له) أي الوكيل حينئذ عزل نفسه (إلا لعذر وحلف في كسفر كذا يظهر ومفهوم حينئذ أن للوكيل عزل نفسه قبل ذلك وكذلك للموكل عزله قبل ذلك (ولا الإقرار) أي ليس للوكيل الإقرار عن موكله (إن لم يفوض له) في التوكيل بأن يوكله وكالة مفوضة (أو يجعل له) الإقرار عند عقد الوكالة فله الإقرار ويلزمه ما أقر به عنه فيها إن أقر بما يشبه ولم يقر لمن يتم عليه وكان الإقرار من نوع الخصومة (ولخصمه) أي خصم الموكل اضطراره إليه أي إلى الإقرار أي له أن يلجئ الموكل إلى جعل الإقرار للوكيل (قال) المازري من عند نفسه (وإن قال) الموكل لو كيله (أقر) أي بألف فإقرار من الموكل بها فلا يحتاج

أن يخاصم بنفسه ويبحث في عيینه إلا أن يرضى خصمه بتوكيله (قوله يعني أن الموكل) الأولى يعني أن الخصم (قوله أو أن به مرضاً خفياً الخ) أي وأما لو كان مرضه ظاهراً فانه يصدق بغير عيّن (قوله فان حلف) أي كان له أن يوكل فجواب الشرط محذوف وقوله وإلا فليس الخ أي وإلا يحلف فليس له توكيل فقد حذف فعل الشرط (قوله وليس له حينئذ) أي حينئذ إذا قاعد الخصم ثلاثاً وقوله إلا لذكر أي كرض أو سفر أو نذر أو اعتكاف دخل وقته فله عزل نفسه حينئذ (قوله ومفهوم حينئذ) أي كان مفهوماً أن الوكالة لو كانت في غير خصام للموكل وكل عزله وله عزل نفسه (قوله وكذلك للموكل عزله قبل ذلك) أي وإذا عزله موكله كان لخصمه أن يوكله كما صرح به ابن عاصم بقوله :

ومن له موكل وعزله لخصمه إن شاء أن يوكله

ونحوه في تبصرة ابن فرحون سكن زاد في شرحه على ابن الحاجب انه ينبغي انه لا يمكن من الوكالة لانه صار كمدوه اه ونحوه للبرزلي بخلافه بن (تنبيه) اذا فعل الوكيل شيئاً بعد عزله كان فعله مردوداً ان أشهد الموكل بعزله ولم يفرض الموكل في اعلام الوكيل أنه عزله حيث كان الاعلام ممكناً ولا يشترط اشتها العزل عندحكم كما قال شيخنا خلافاً لما في عقب فان احتل شرط من هذين الشرطين لم ينفعه عزله ويمضي فعله بعد عزله له حين إقراره بشرطه الآتي للمصنف وهو كونه مفوضاً وهذا كله بناء على أنه ينعزل بعزله وان لم يعلم أما على أنه لا ينعزل بعزله إلا اذا علم فلا ينعزل قبله ولو أشهده وأشهره عندحكم (قوله أي ليس للوكيل الإقرار عن موكله) فان أقر بشئ لم يلزم الموكل ما أقر به ويكون الوكيل كشاهد (قوله عند عقد الوكالة) أي الخاصة (قوله ويلزمه) أي للموكل ما أقر به الوكيل وقوله فيها أي فيما اذا وكله وكالة مفوضة وجعل له الإقرار عند عقد الوكالة (قوله وكان الإقرار من نوع الخصومة) أي كأن يوكله في دين فيقر بتأخير أو بقبض بمض أو بإبرائه من بعضه لان وكل على بيع داره منه فيقر له بدين عن الموكل أو باتلافه وديعه له (قوله أي خصم الموكل) أي وهو من عليه الدين مثلاً (قوله أي له أن يلجئ الخ) أي بأن يقول أحد الخصمين لصاحبه الذي وكل له وكلاً لا تعطى الخاصمة مع وكيلك حتى تجعل له الإقرار (قوله أقر) أي بألف أو اعترف بهاله وكذا أبرى فلاناً من حق الذي عليه فانه إبراء من الموكل كما ذكره ابن عبد البر في السكافي ثم ان قوله إن قال الخ ليس نص المازري صريحاً في ذلك وإنما اعتمد المصنف فهم ابن شاس له ونفسه لو قال لو كيله أقر عن فلان بألف درهم فهو بهذا القول كالمقر بألف قاله المازري واستقرام من نص بعض الأصحاب (قوله لافي كمين) اعلم ان الفعل الذي طلبه الشارع من الشخص ثلاثة أقسام الأولى ما كان مشتتاً على مصلحة منظور فيها لخصوص الفاعل فهذا لا تحصل له مصلحة إلا بالباشرة وتنع فيه النيابة قطعاً وذلك كاليمين والإيمان والصلاة والصيام والنكاح بمعنى الوطء ونحوها فان مصلحة اليمين الدلالة على صدق المدعى وذلك غير حاصل بخلاف غيره ولذلك قيل ليس في السنة أن يحلف أحد ويستحق غيره ومصلحة الإيمان الإجلال والعظيم وإظهار العبودية لله وإنما تحصل من جهة الفاعل وكذلك الصيام والصلاة ومصلحة النكاح بمعنى الوطء الأعفاف وتحصيل ولد ينسب اليه وذلك لا يحصل بفعل غيره بخلاف النكاح بمعنى العقد فان مصلحة تحقيق سبب الاباحة وهو يتحقق بفعل الوكيل كتحقيقه بفعل الموكل ، الثاني ما كان مشتتاً على مصلحة منظور فيها لذات الفعل من حيث هو وهذا لا يتوقف حصول مصلحته على الباشرة وحينئذ فتصح فيه النيابة قطعاً وذلك كرد العواري والودائع والقصوبات لأهلها وقضاء الديون وتفريق الزكاة ونحوها فان مصلحة هذه

لانشاء الوكيل إقراراً بها ولا ينفع للموكل الرجوع ولا عزل الوكيل عنه ويكون شاهداً عليه بها وأخرج من قابل النيابة قوله (لا في كمين) فلا تصح فيه الوكالة

لأنها تفيد صدق الخالف بما يعلمه من نفسه وأدخلت الكاف الوضوء والصلاة والصوم وكل ما كان من الأعمال البدنية ويدخل في اليمين الأيلاء والأمان (و) لا (معصية كظهار) لأنه منكرومن أقول وزور وأدخل بكاف التمثيل السرقة والنصب والقتل الحرام وغير ذلك فإذا قال الوكيل لزوجته الموكل أنت عليه كظهاره لم يقع عليه ظهار والظاهر أنه إن وكاله على طلاق زوجته في الحيض فأوقعه الوكيل فيه أنها تطلق لأن حرمة في الحيض عارضة إذ هو في نفسه ليس بمعصية بخلاف الظهار فإن حرمة ذاتية وأشار للركن الرابع وهو الصيغة بقوله (بما يدل عرفاً) من قول أو إشارة أخرس (لا بمجرد) قوله (وكلتكم) لأنه لا يدل عرفاً على شيء (بل) حتى يُفوض (لوكيل الأمر) بأن يقول وكلتكم وكالة مفوضة أو في جميع أموري أو أتمتكم مقضى في أموري ونحو ذلك وإذا فوض له (فيمضي) ويجوز (النظر) أي الصواب لا غيره (إلا

الأشياء إيصال الحقوق لأهلها وذلك مما يحصل بفعل للكف لها وغيره فيراً المأور بها بفعل الغير وإن لم يشمر والثالث ما كان مشتملاً على مصلحة من منظور فيها لجهة الفعل ولجهة الفاعل فهو متردد بينهما واختلف العلماء في هذا بأيهما يلحق وذلك كالخج فإنه عبادة معها اتفاق من ثلاث ومن واقفه رأوا أن مصلحة تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم شعائر الله في تلك البقاع وإظهار الانقياد إليه وهذا أمر مطلوب من كل قادر فإذا فعله إنسان عنه فانت المصلحة التي طلبها الشارع منه ورأوا أن إتقان المال فيه أمر عارض بدليل المسكى فانه يحجج بالمال فقد ألحقوه بالقسم الأول لأن هذه المصالح لا تحصل بفعل الغير عنه ولذا كان لا يسقط الفرض عمن حج عنه وله أجره النفقة والدعاء والشافعي وغيره رأوا أن المصلحة فيه القرية المالية التي لا ينكح عنها غالباً فألحقوه بالقسم الثاني انظرين (قوله) لأنها تفيد صدق الخالف) أي وصدق الوكيل بها لا يدل على صدق وكاله (قوله) وأدخلت الكاف الوضوء الخ) وذلك لأن المصلحة التي اشتملت عليها هذه الأفعال الخضوع والخشوع وإجبال الرب وإظهار العبودية له ولا يلزم من خضوع الوكيل خضوع الموكل فإذا فعلها غيره فانت المصلحة التي طلبها الشارع من كل مكلف كما مر (قوله) وأدخل بكاف التمثيل) أي في قوله كظهار لأنه مثال للمعصية (قوله والظاهر) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني أي من أنها لا تطلق لأنه توكل على معصية وعمل الخلاف إذا قل الموكل لوكيل وكلتكم على أن تطلقها في الحيض فطلقها فيه كالموكل بالشارح وأما لو وكله على طلاقها فطلقها الوكيل وهي حائض كان الطلاق لازماً اتفاقاً (قوله) بما يدل عرفاً الخ) من العرف في الوكالة (لو كالة بالمادة) كما إذا كان ربيع بين أخ وأخت وكان الأخ يتولى كراهه وقضه سنين متطاولة فالقول قوله أنه دفع لأخته ما يخصها في الكراهه قال ابن ناجي عن بعض شيوخه لأنه وكيل بالعادة وتصرف الرجل في مال امرأته محمول على الوكالة حتى يثبت التعدي قاله مالك انظر ح والواق اه بن (قوله أو إشارة أخرس) أي لامن ناطق (قوله لا بمجرد وكلتكم) أي وأنت وكيل ونحوها من كل ما أتهم فيها الموكل عليه فإذا قال وكلتكم كانت الوكالة باطلة بخلاف أنت وصي فانها صحيحة وتعم كل شيء وهذا قول ابن بشر وقيل انها وكالة صحيحة وتعم كل شيء وهو قول ابن يونس وابن رشد في المقدمات قال وهو قولهم في الوكالة ان قصرت طالت وإن طالت قصرت قال أبو الحسن وقرق ابن شاس بينها وبين الوصية أي إذا قال فلان وصي فانه يعم بوجهين أحدهما العادة قال لأنها تقتضي عند اطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تقتضي في الوكالة ويرجع الى اللفظ وهو محتمل الثاني ان الموكل مهياً للتصرف فلا بد أن يبقى لنفسه شيئاً فيفتقر لتقرير ما أبقى والوصي لا تصرف له إلا بعد الموت فلا يفتقر لتقرير اه بن (قوله) لأنه لا يدل عرفاً على شيء) أي وان دل على الوكالة لغة (قوله فيمضي النظر) أي وهو ما فيه تنمية للمال وقوله لا غيره أي وهو ما ليس فيه تنمية للمال كالتمتع والهبة والصدقة لثواب الآخرة (قوله) إلا ان يقول وغير النظر) أي إلا ان يقول الموكل له أمضيت فملك النظر وغير النظر وقوله فيمضي أي غير النظر ان وقع وان كان لا يجوز لوكيل فعله ابتداء (قوله) ما ليس بمعصية) أي لان الوكالة على المعصية باطلة كما مر وقوله ولا تبذير أي كأن يبيع ما يساوي مائة بخمسين * والحاصل أن الراد بغير النظر الذي لا يجوز لوكيل فعله ابتداء ويمضي بعد وقوعه ما ليس فيه تنمية للمال لا ما كان معصية أو سفها وإلا ناقض ما مر من عدم صحة الوكالة في المعصية (قوله) إلا الطلاق) الصواب أنه استثناء من مقدر بعد قوله وغير النظر والاصل الا أن يقول وغير النظر فيمضي النظر وغيره الا الطلاق الخ خلافاً لظاهر كلامك من أنه مستثنى من قوله فيمضي النظر ونحوه لابن راشد وابن فرحون ورد ح بأن قوله بعد إلا أن يقول وغير النظر

أن يقول (لوكيل) (و) يمضي منك (غير النظر) فيمضي إن وقع وإن كان لا يجوز ابتداء فليس للموكل ردّه يقتضى ولا تضمن الوكيل والراد بغير النظر ما ليس بمعصية ولا تبذير (إلا الطلاق) لزوجة الموكل (وإنسكح بكره وينسح دار سكناه و)

يقتضى أنه إذا ذكر هذا القول لا تكون مستثناة وإنما تنضم وهو خلاف ما قاله ابن عبد السلام اهـ
 (قوله وبيع عبده القائم بأموره) أى أو التاجر وأولى عتقه فلا يمتنع شئ من هذه الأمور الأربع
 المستثناة في كلام المصنف ولو قل له وكلتك وكالة مفوضة وأصيت فعلك النظر وغير النظر (قوله من
 بيع سلمة) أى بأن يقول وكلتك على بيع دارى الفلانية أو هذه أو دابى الفلانية أو هذه أو تزويج
 بنتى فلانة أو طلاق زوجتى فلانة أو هذه وكل هذه أمثلة لتعيين الموكل عليه بالنص (قوله وتخص
 أى ما يدل) أشار الشارح إلى أن ضمير تخصص راجع لما يدل على الوكالة عرفاً ولما كان ما يدل عليها
 عرفاً لفظاً وغيره والذي يقبل التخصص والتقييد إنما هو اللفظ قال الشارح أى اللفظ الخ وحاصله
 أن لفظ الموكل إذا كان عاماً فإنه يتخصص بالعرف وإن كان مطلقاً فإنه يتقيد به أيضاً بقوله وتخصص
 أى إذا كان عاماً وقوله وتقييد أى إذا كان مطلقاً وقد تقدم في باب اليمين أن العام لفظ يستغرق الصالح
 له من غير حصر وأن المطلق هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وهذا خاص بغير المفوض إليه وهو من
 عين له الموكل فيه (قوله تخصص بعض أنواعها) الأولى تخصيصها ببعض أنواعها أى قصرها على
 بعض أنواعها كالحجر مثلاً وذلك لأن تخصيص العام قصره على بعض أفرادها (قوله لا يتجاوز ما
 خصه) أى لا يتجاوز الوكيل الموكل عليه الذى خصه العرف أو قيده أى خصص داله أو قيده
 ثم إن قول المصنف فلا يندوه عمرة للتخصيص والتقييد وحينئذ نفلس تكرر مع قوله أولاً وتخصص الخ
 كذا قرر شيخنا وكان الأولى للشارح أن يقول أى لا يتجاوز الوكيل ما وكل عليه سواء كان معينا
 بالنص أو مخصصاً أو مقيداً داله بالعرف لأجل الاستثناء به في قوله إلا إذا وكل على بيع الخ فإنه مستثنى
 مما إذا كان الموكل عليه معينا بالنص لا مخصصاً ولا مقيداً بالعرف فتأمل (قوله أى عليه طلب الثمن)
 أى من المشتري وقبضه منه أى وإن كان مقتضى التوكيل على البيع أنه لا يلزمه طلب الثمن ولا قبضه
 لأن الموكل عليه إنما هو البيع وجعله اللام في كلام المصنف بمعنى على مأخوذ من قول التوضيح لو سلم
 الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه اهـ وهذا حيث لا عرف بعدم طلبه وإلا لم يلزمه بل ليس له
 حينئذ قبض ولا يبرأ للمشتري بدفع الثمن إليه قال المتيطى قال أبو عمران في مسائله ولو كانت العادة عند
 الناس في الرباع أن وكيل البيع لا يقبض الثمن فإن المشتري لا يبرأ بالدفع إلى الوكيل الذى باع وإنما يحمل
 هذا على العادة الجارية بينهم ونقله في التوضيح وح اهـ بن (قوله أو اشتراه فله قبض المبيع وتسليمه
 للمشتري) أى لمن وكله على الشراء وما قاله المصنف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن
 عبد السلام وابن هرون وقال ابن عرفة مقتضى المذهب التفصيل حيث يجب عليه دفع الثمن يجب عليه
 قبض المبيع وحيث لم يجب عليه الدفع لم يجب عليه القبض والذي يجب عليه دفع الثمن هو من لم
 يصرح بالبراءة كما يأتي ومحصله أن الوكيل إذا اشترى وصرح بالبراءة بأن قال وينفذ الموكل دونى لم
 يكن له قبض الثمن لأنه لا يطالب بالثمن وإن اشترى ولم يصرح بالبراءة وجب عليه قبض الثمن لأنه
 هو المطالب بالثمن (قوله وله رد المبيع) اللام بمعنى على أى يجب على الوكيل أن يرد المبيع إذا كان
 لا يعلم بالمعيب حال شرائه وإلا لزمه هو إلا أن يشاء الموكل أخذه فله ذلك أو يقل المبيع والشراء فرصة
 فيلزم الموكل كما يأتي وظاهره أنه يجب الرد على الوكيل حيث لم يعلم بالمعيب سواء كان من العيوب الخفية
 كالسرقة أو كان من الظاهرة وهو كذلك ما لم يكن ظاهراً بحيث لا يخفى حتى على غير المتأمل وإلا فلا رد له
 به ويلزم الوكيل هذا هو المتمد كما قال شيخنا خلافاً لما في عقب وخش عن اللحى (قوله فإن عينه
 فلا رد للوكيل به) أى وبغير الموكل إما أن يقبله أو يرد على بائنه (قوله والآن له الرد) أى فيجوز له أن

بأذن خاص (أو يمين)
 عطف على يفوض أى أو
 حتى يعين له الشئ الموكل
 فيه من بيع سلمه أو انكاح
 بنته (بص أو فريسة)
 أو عرف كما أشار له بقوله
 وتخصص (أى ما يدل
 أى اللفظ الدال عليها
) وتقييد بالعرف (فإذا
 كان لفظ الموكل عاماً فإنه
 يتخصص بالعرف كما إذا
 قال له وكلتك على بيع دوابى
 وكانت العرف يقتضى
 تخصيص بعض أنواعها
 فإنه يتخصص به وإذا
 كان الموكل عليه مطلقاً كما
 إذا قال له اشترى عبداً فإنه
 يتقيد بالعرف إذا كان
 العرف يقتضى تقييده بما
 يليق به (فلا يندوه)
 أى لا يتجاوز ما خصه
 العرف أو قيده (إلا إذا
 وكله (على بيع فله) أى
 للوكيل أى عليه (طلب
 الثمن وقبضه) لأنه
 من أنواع البيع (وإلا إذا
 وكله على (اشتراه فله)
 أى عليه (قبض المبيع)
 من البائع وتسليمه للمشتري
 (و) له (رد المبيع) على
 بائنه (إن لم يبعنه) أى
 المبيع (موكله) فإن عينه
 بأن قال له اشترى هذه
 السلعة فلا رد للوكيل به
 وهذا في الوكيل القدير
 المفوض وإلا فلا رد ولو

اشتراها لموكله أو باعها له (وُثْمَن) كذلك (٣٨٢) اشتراه أو باعها لموكله (مالم يُصرح بالبراءة) من الثمن أو الثمن فإن صرح

بأن قال لا أتولى ذلك لم يطالب وإنما يطالب موكله وشبهه في مفهوم لم يصرح قوله (كَبَعْتَنِي فَلَانٌ لِّبَيْعِهِ) كَذَا أَوْ لِيَشْتَرِيَ مِنْكَ كَذَا فَلَا يَطْلُبُ بِالثَّمَنِ فَإِنْ أَنْكَرَ فَلَانٌ أَنَّهُ أَرْسَلَهُ فَالْثَّمَنُ عَلَى الرَّسُولِ (لَا) إِنْ قَالَ بَعْتَنِي (لَأَشْتَرِيَ مِنْكَ) أَوْ لَأَشْتَرِيَ لَهُ مِنْكَ فَيَطْلُبُ الرَّسُولُ مَالَهُ يَقْرَأُ الْمُرْسَلُ بِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ فَالْطَّلِبُ عَلَى الْمُرْسَلِ (وَوَطْلُبُ الْوَكِيلِ) (بِالْعَهْدَةِ) مِنْ عَيْبٍ أَوْ اسْتِحْقَاقٍ (مَالَهُ) يَعْلَمُ (الْمُشْتَرِي) أَنَّهُ وَكِيلٌ وَإِلَّا فَالْطَّلِبُ عَلَى الْمُوَكَّلِ لَا الْوَكِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَفُوضاً (وَتَعْيِينَ) عَلَى الْوَكِيلِ (فِي) التَّوَكُّلِ (الْمُطْلَقِ) لِبَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ (تَقْدِيرُ الْبَلَدِ وَ) تَعْيِينَ (لِاتِّقَاتِهِ) أَيْ شَرَاؤُهُ (بِهِ) أَيْ بِالْمُوَكَّلِ (إِلَّا) أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ (فَإِنْ سَمَاهُ) مَنْ قَالَ لَهُ اشْتَرِ ثَوْباً بِشَرْطِ وَكَانَتْ الْعَشْرَةُ لَا تَقْبَلُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ (قَدْ رُدَّ) فِي جَوَازِ شَرَاءٍ مَا لَا يَلِيقُ وَعَدَمُ جَوَازِهِ (وَوَعْيِينَ) (عَنْ الْمَثَلِ) فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ (وَإِلَّا) بَأَنَّ خَالَفَ قَدَّ الْبَلَدِ الَّتِي بِهَا الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ أَوْ اشْتَرَى مَا لَا يَلِيقُ أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بغير ثَمَنٍ الْمَثَلُ (خَيْرٌ) الْمُوَكَّلُ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ إِلَّا

إِنْ يَكُونُ مَا خَالَفَ فِيهِ شَيْئاً يَسِيرَ آيَاتُ النَّاسِ بِمَثَلِهِ فَلَا كَلَامَ لِلْمُوَكَّلِ (كَفَلُوسٍ) مَثَالاً فِيهِ التَّخِيرُ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِالرَّدِّ وَالْثَّمَنُ (إِلَّا) مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ (أَيْ يَبْعُهُ بِالْفَلُوسِ) (لِحَفَّتِهِ) أَيْ لِحْفَةِ نَمْرِهِ كَالْبَقْلِ فَيَلْزَمُ لِلْمُوَكَّلِ

يُرَدُّ كَمَا يَحْزُلُهُ أَنْ يَقْبَلَ (قَوْلُهُ اشْتَرَاهَا لِمُوَكَّلِهِ أَوْ بَاعَهَا لَهُ) وَالْمَطْلَبُ لَهُ بِالثَّمَنِ فِي الْأَوَّلَى الْبَائِعُ الْإِجْنَبِيُّ وَفِي الثَّانِيَةِ مُوَكَّلُهُ (قَوْلُهُ وَمِثْمَنٍ) أَيْ وَطْلُبُ بَيْعِ ثَمَنٍ اشْتَرَاهُ (قَوْلُهُ أَوْ بَاعَهُ لِمُوَكَّلِهِ) وَالْمَطْلَبُ بِهِ فِي الْأَوَّلَى مُوَكَّلُهُ وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِجْنَبِيُّ عَكْسُ مَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ مَالَهُ يَصْرَحُ بِالْبَرَاءَةِ) أَيْ وَمَالَهُ يَكُنِ الْعَرَفُ عَدَمُ طَلْبِهِمَا وَإِلَّا عَمِلَ بِهِ كَامَرُ (قَوْلُهُ لَا أَتَوَلَّى ذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيرُ الثَّمَنِ أَوْ دَفْعُ الثَّمَنِ بَلْ يَتَوَلَّى الْمُوَكَّلُ دُونَهُ (قَوْلُهُ لِمُوَكَّلِهِ) أَيْ لَا يَشْتَرِي وَلَا يَبْعُ (قَوْلُهُ وَشَبَهَهُ فِي مَفْهُومٍ لَمْ يَصْرَحْ) أَيْ وَهُوَ إِذَا صَرَحَ بِالْبَرَاءَةِ (قَوْلُهُ لِنَبِيئِهِ كَذَا) أَيْ بَعَاثَهُ وَقَوْلُهُ أَوْ لِيَشْتَرِيَ مِنْكَ كَذَا أَيْ بَعَاثَهُ مَثَلًا فَرَضِي صَاحِبُ السَّلْعَةِ (قَوْلُهُ لَا لِأَشْتَرِيَ مِنْكَ الْخ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا أَنَّهُ فِي هَذِهِ أَسَدُ الشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ وَمَا قَبْلَهَا أَسَدُهُ لِنَبِيئِهِ (قَوْلُهُ أَوْ لَأَشْتَرِيَ لَهُ مِنْكَ) أَيْ فَرْيَادُهُ لَمْ لَا تَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ وَكَيْلًا وَلَوْ نَصَّ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذِهِ لَقَهَمَتْ صَوْرَتُهُ بِالْأَوَّلَى (قَوْلُهُ مَالَهُ يَقْرَأُ الْمُرْسَلُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ وَالصَّوَابُ كَمَا فِي بَنٍ إِذَا أَقْرَأَ الْمُرْسَلُ بِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ كَانَ لِلْبَائِعِ غَرِمَانٌ فَيَتَّبَعُ أَحَدُهُمَا شَاءَ مَا قَبْلَهُ فِي التَّوَضُّعِ وَحِإِلَّا أَنْ يَخْلُفَ الْمُرْسَلُ أَنَّهُ دَفَعَ الثَّمَنَ لِلرَّسُولِ فَانْهَى بِرَأْسِهِ الرَّسُولُ كَمَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ (قَوْلُهُ وَطْلُبُ الْوَكِيلِ بِالْعَهْدَةِ) أَيْ طَوْلِبُ الْوَكِيلِ عَلَى الْبَيْعِ بِالْعَهْدَةِ أَيْ طَالِبُ الْمَشْتَرِي بِهَا فَإِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ سَلْعَةً وَظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ أَوْ حَصَلَ فِيهَا اسْتِحْقَاقُ رَجْعِ الْمَشْتَرِي عَلَى الْوَكِيلِ (قَوْلُهُ مَالَهُ يَعْلَمُ الْمَشْتَرِي أَنَّهُ وَكِيلٌ) أَيْ كَالْمَسَامَرِ أَيْ وَمَالَهُ يَخْلُفُ الْوَكِيلُ أَنَّهُ كَانَ وَكِيلاً فِي الْبَيْعِ كَمَا قَبْلَهُ الْمَوَاقِفُ عَنْ الدَّوْنَةِ مَعْرَضاً بِهَذَا اِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَفُوضاً) أَيْ فَإِنْ كَانَ مَفُوضاً كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُوَكَّلِ فَيَصِيرُ لَهُ غَرِمَانٌ يَتَّبَعُ أَحَدُهُمَا شَاءَ كَالشَّرِيكِ الْمَفُوضِ وَالْمَقَارَضِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَكِيلَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَفُوضٍ فَانْهَى يَطْلُبُ بِالْعَهْدَةِ مَالَهُ يَخْلُفُ أَوْ يَدْرُسُ الْمَشْتَرِي أَنَّهُ وَكِيلٌ وَإِلَّا كَانَ الْمَطْلَبُ بِهَا الْمُوَكَّلِ وَإِنْ كَانَ مَفُوضاً كَانَ لِلْمَشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَيْهِ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ عِلْمِ الْمَشْتَرِي أَنَّهُ وَكِيلٌ أَوْ عِلْمِهِ أَنَّهُ وَكِيلٌ فَقَطْ أَوْ عِلْمُهُ أَنَّهُ وَكِيلٌ مَفُوضٍ وَفِي الْمَفُوضِ يَصِيرُ لِلْمَشْتَرِي غَرِمَانٌ كَمَا عَلِمْتَ (قَوْلُهُ فِي التَّوَكُّلِ الْمَطْلُوقِ لِبَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ) الْمُرَادُ بِاطْلَاقِهِ عَدَمُ ذِكْرِ نَوْعِ الثَّمَنِ أَوْ جَنْسِهِ عِنْدَهُ وَقَوْلُهُ تَقْدِيرُ الْبَلَدِ أَيْ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الشَّرَاءُ سِوَاهُ وَقَعَ التَّوَكُّلُ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا (قَوْلُهُ وَلَا تَقْبَلُ بِهِ) قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ هَذَا لَا يَنْدَرُجُ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ تَخَصَّصَ وَتَقِيدَ بِالْعَرَفِ فَإِذَا جَرَى الْعَرَفُ بِقَصْرِ الدَّابَّةِ عَلَى الْحِمَارِ وَقُلْتُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي دَابَّةً فَلَا يَشْتَرِي إِلَّا حِمَاراً ثُمَّ إِذَا كَانَتْ أَفْرَادُ الْحِمَارِ مُتَفَاوِتَةً فَلَا يَشْتَرِي إِلَّا لَاتِقَابِكَ فَالْإِتِّاقُ أَحْصَى مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي كُلِّ قَرْدٍ بِخُصُوصِهِ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَسْمَى الثَّمَنُ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَفْهُومِ لَاتِقٍ بِهِ أَيْ لَا غَيْرَ لَاتِقٍ إِلَّا أَنْ يَسْمَى الثَّمَنُ فَإِنْ سَمَاهُ قَبْلَ جَوَازِ شَرَاءِهِ وَعَدَمُ جَوَازِهِ تَرَدَّدَ فَالْتَرَدُّ دَائِمًا هُوَ فِي شَرَاءٍ غَيْرِ الْإِتِّاقِ مَعَ التَّسْمِيَةِ (قَوْلُهُ قَدْ رُدَّ) كَانَ الْأَوَّلَى إِنْ يَقُولُ تَأْوِيلًا لِأَنَّ الْخِلَافَ لِشَرَاهَا فِي نَفْسِهَا (قَوْلُهُ وَثَمَنُ الْمَثَلِ الْخ) فَإِذَا وَكَلَهُ عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ فَلَا يَدْرُسُ مِنْ بَيْعِهَا بِثَمَنٍ مِثْلِهَا لَا بِأَقْلٍ مِنْهُ فَإِذَا وَكَلَهُ عَلَى شَرَاءِ سَلْعَةٍ فَلَا يَدْرُسُ مِنْ شَرَاهَا بِمِثْلِ الثَّمَنِ لَا بِأَكْثَرٍ وَعَلَّ تَعْيِينَ ثَمَنٍ الْمَثَلُ إِذَا كَانَ التَّوَكُّلُ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ الشَّرَاءِ مُطْلَقاً أَيْ لَمْ يَسْمَ لَهُ ثَمَنًا فَإِنْ سَمَاهُ تَعْيِينَ وَهَلِ التَّسْمِيَةُ تَسْقُطُ عَنِ الْوَكِيلِ النَّدَاءِ وَالشَّهْرَةِ أَيْ النَّدَاءِ عَلَى الْمُبِيعِ وَاشْهَارِهِ لِلْبَيْعِ قَوْلَانِ قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ وَلَوْ بَاعَهُ بِمَا سَمَاهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَشْهَارِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مَضَاؤُهُ وَالثَّانِي رَدُّهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ طَلِبُ الزِّيَادَةِ وَعَدَمُ النِّقْصِ انْظُرْ (قَوْلُهُ بِأَنَّ خَالَفَ قَدَّ الْبَلَدِ) أَيْ بِأَنَّ بَاعَ بَعْضُ أَوْ حَبْوَانٌ أَوْ بَقْدٌ غَيْرُ مُتَعَامِلٍ بِهِ فِي الْبَلَدِ (قَوْلُهُ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ) أَيْ وَأَخَذَ سَلْعَتَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَالْأُضْمَنَةُ قِيمَتُهَا لَتَعْدِيهِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا خَالَفَ فِيمَا ذَكَرَ غَيْرَ الْمُوَكَّلِ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَتْ الْخَالَفَةُ لَا نِزَاعَ فِيهَا وَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْوَكِيلُ الْأَذْنَ وَخَالَفَهُ الْمُوَكَّلُ وَادَّعَى عَدَمَهُ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ (قَوْلُهُ كَفَلُوسٍ) أَيْ كَالْوَرِكَةِ عَلَى الْبَيْعِ فَبَاعَ فَبَاعَ (قَوْلُهُ كَالْبَقْلِ) أَيْ وَكَأَنَّ شَيْءَ الْقَلِيلِ

لأن الفلوس في المحترات كالمدين في غيرها (كصرف ذهب) دفعه الوكيل للوكيل (٣٨٣) ليشتري له به شيئاً عنه فلم يشتر حق

صرف الذهب (قبضة)
واشتري بها فيخير الوكيل
اسكن ان كان ما اشتراه قدما
خير مطلقا وان كان سلفا
خير ان قبضه قبل قبضه غيره
فان لم يقبضه تعين الرد
وليس له الاجازة لما فيه من
فسخ الدين في الدين ويبيع
الطعام قبل قبضه ان كان
طعاما كما سيأتي له (الا ان
يكون) الصرف المذكور
هو (الشان) او كان نظرا
فلا خيار (وكيف خالف)
عطف على كسرها
(مشتري) بفتح الراء
(عين او سوتا او
رمانا) عين للوكيل فيخير
الوكيل لان تحصيله معتبر
(او يبيع) أي الوكيل
(ياقل) مما سيأتي له الموكل
ولو يسيرا فيخير (او
اشترائه) بأكثر مما سيأتي
له او من ثمن الشئ (كثيرا)
فيخير وأما باليسير فلا لان
شان الشراء الزيادة
لتحصيل المطلوب ولذا
قال (الا كدينارين)
الكاف استقصائية (في
أربعين) وثلاثة في ستين
وواحد في عشرين فلا
خيار ليسارته وشأن الناس
التخابر في مثل ذلك وفي
نسخة لا كدينارين بلا
النافية وهي الصواب لأنه
بيان لمفهوم قوله كثيرا

التمن كالسوط فاذا باع الوكيل بطلا أو سوطا بفلوس لزم الوكيل ذلك ولا خيار له في رد البيع وامضائه
(قوله كصرف ذهب الخ) هذا تشبيه في تخيير الوكيل (قوله اسكن ان كان ما اشتراه) أي بالدرهم التي هي
صرف الدينارين (قوله خير مطلقا) أي قبضه الوكيل أم لا واعترضه بن بأنه إذا لم يقبض يلزم المخدوم
الذي ذكره في السلم أن أجاز من فسخ مائة الدية في مؤخر ويبيع الطعام قبل قبضه ان كان الذي اشتراه
طعاما والصواب أن التخيير هنا أي إذا اشترى طعاما هو بعد قبض الوكيل كما أن التخيير في السلم
بعد قبض الوكيل المسلم فيه وكذا فيما تقدم وهو ما إذا باع بفلوس أو بغير نقد البلد التخيير إنما هو بعد
القبض وحيث قد التزمه تام (قوله ورده) أي على الوكيل وأخذ ذهبه منه (قوله وليس له الاجازة) أي
بل تعين أخذ ذهبه والتم فيه سواء كان طعاما أو غيره لازم للوكيل (قوله لما فيه من فسخ الدين في
الدين) أي لأنه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب الثمن في ذمته دينا وقد فسخ ذلك في مؤخر وهو المسلم فيه
(قوله ويبيع الطعام قبل قبضه) إنما لزم ذلك لأن الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المخالفة لفقد
الوكيل فإذا رضى الموكل بذلك فساكن الوكيل باعه الطعام قبل قبضه من السلم اليه (قوله هو الشان) أي
عادة الناس أي بأن كانت عادة الناس شراء تلك السلعة للوكيل على شرائها بالدرهم أو سلم الدرهم فيها
(قوله وكان نظرا) أي أو كان صرف الدينارين بالدرهم فيه مصلحة للوكيل ولعل للمصنف ترك
ذلك لوضوحه والافهم مصرح به في المدونة (قوله وكيف خالفته مشتري الخ) فاذا قال الموكل لو كيلة
اشتر سلعة كذا أو لا تبص الا في السوق الفلاني أو لا تبص الا في الزمان الفلاني فخالف خير الوكيل ان شاء
اجاز فعله وان شاء رده وظاهره ثبوت الخيار للوكيل سواء كانت الاغراض تختلف بالزمان والسوق
أولا واستقر به ابن عرفة وقال ابن شاس لا يخير اذا خالف سوتا أو زمانا عين الا اذا كانت تختلف بها
الاغراض (قوله بفتح الراء) أي وبصح كسرها أيضا فاذا قال لا تبص هذه السلعة الا من فلان فلا يبيع
من غيره فان باع لغيره خير الموكل اياه (قوله أو يبيع بأقل) أي ومخالفته في يبيع بأقل في مقدرة وهي
للسببية أي ومخالفته بسبب يبيع لأن المخالفة بسببه لافيه (قوله أو اشترائه بأكثر) أي أو مخالفته في
اشترائه بأكثر أي بسبب اشترائه بأكثر أي بزيادة وهي صادقة بكونها كثيرة أو يسيرة فان كانت
كثيرة فالتخيير وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيرا فأفاد الحكمين بالمنطوق والمفهوم
(قوله الا كدينارين الخ) تقريره على ان الاستثناء خاص باشترائه بأكثر نحوه في ابن غازي قال ح
وهو الذي مشى عليه عبد الحق وابن يونس والبخمي والمتيطي وصاحب الجواهر وأما من باع
بأقل مما سماه له الأمر ولو يسيرا لم يلزم الأمر ذلك ويخير اياه بن (قوله الكاف استقصائية) أي لأن
الزيادة اليسيرة نصف العشر فاقبل وما زاد عليه فهو كثير (قوله وثلاثة في ستين) أي وأربعة في ثمانين
وواحد في عشرين أي ونصف واحد في عشرة وربع واحد في خمسة (قوله وهو الصواب) أي لأن
القصديان للمفهوم لا الاستثناء لان ما قبل الا لا يشمل ما بعدها حتى يصح الاستثناء (قوله الا ان تجعل الخ)
أي أو يجعل الاستثناء منقطعا (قوله وصدق الوكيل يمين في دفعهما للبائع من ماله) أي وحيث
فيرجع بهما على الموكل ومحل حلف الوكيل اذا لم يصدق الموكل على دفعهما والا فلا يمين واذا
صدقه الموكل في دفعهما وطال الزمان وادعى الموكل دفعهما للوكيل فقال بن الظاهر أنه يجري على حكم
من ادعى دفع دين عليه لربه فيجوز فيه الخلاف المذكور في ذلك قليل لا يصدق الا بينة ولو طال
الزمان وقيل ان طال الزمان كعشرين سنة صدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعى والمعتد الاول
كما قاله شيخنا العدوي وحاصل المسئلة أنه اذا وكله على شراء سلعة وعين له الثمن فادعى الوكيل انه زاد

كأنه قال لان قلت الزيادة كدينارين الخ إذ لا وجه للاستثناء إلا ان تجعل إلا بمعنى غير (وصدق) الوكيل يمين (في دفعهما)

أي الدينارين لبائع من ماله إن لم يسلم السلعة للموكل

بل (وإن سلم) له السلعة المشتراة (مالم يطل) الزمن أى زمن سكوته عن طلبها الذى بين التسليم وبين دعواه الدفع من ماله فلا يصدق في دفعها * ولما قدم ان الوكيل إذا خالف (٣٨٤) كان لموكله الخيار في الاحازة والرد شرع يبين أنه إذا ردت لم يرد الباع بل يلزم

الوكيل بقوله (وحيث خالف) الوكيل بأن زاد كثيراً (في اشتراء) أو اشترى غير لائق أو غير ماعين له بلفظ أو قرينة أو عرف أو نحو ذلك مما ثبت فيه الخيار للموكل (لزمه) أى الوكيل ما اشتراه إلا أن يكون له فيه خيار لم ينقض زمنه (إن لم يرضه) أى يرض به (موكله) فان رضيه لزمه حيث يجوز له الرضا بأن كان غير سلم وإلا منع الرضا على ما يأتي في قوله والرضا بمخالفته في سلم (كذى عيب) اشتراه الوكيل مع علمه به فيلزمه إن لم يرض به موكله (إلا أن يقل) العيب قلّة يغتفر مثلها عادة بالنظر لما اشترى له فانهم ذكروا أن المورد في جارية الخدمة قليل يغتفر مثله بخلاف جارية الفرش (وهو) أى الشراء (فرصة) أى غبطة فيلزم للموكل كدابة مقطوعة ذنب لغير ذى هيئة وهى رخيصة (أو) خالف الوكيل (في بيع) بأن باع بأقص مما سمى له أو من ثمن المثل إذا لم يسم أو بفاس أو عرض وليس

في الثمن زيادة يسيرة دفعها من ماله وطالب الرجوع على الموكل بتلك الزيادة فانه يصدق بيمينه حيث لم يطل زمن سكوته عن الطلب بتلك الزيادة سواء ادعى دفعها من ماله قبل ان يسلم السلعة للموكل أو بعد ان سلمها فان طال زمن سكوته عن الطلب بها فلا تقبل دعواه وحل حلفه عند عدم الطول مالم يصدق الموكل وإلا فلا يمين عليه وإذا صدقه وطال الزمان وادعى دفعها له جرى على حكم من ادعى دفع دين عليه (قوله بل وإن سلم) أى الوكيل السلعة للموكل (قوله عن طلبها) أى من الموكل (قوله الدفع) أى دفع الدينارين الزائدين (قوله شرع يبين أنه) أى الموكل إذا رد البيع على الوكيل لم يرد الوكيل البيع بل البيع لازم له (قوله وحيث الخ) يحتمل أنها شرطية فالقول في محل جزم والجزم بها بدون ما قيل ويحتمل ان تكون ظرفية معمولة لازم وهو الاحسن وتكون ظرف زمان (قوله أو نحو ذلك الخ) أى كما لو صرف الوكيل الدنانير بدراهم واشترى بها تقدراً أو أسلمها في عرض أو طعام وكالوكله على شراء متعدد من كتياب بصفة معينة بثمن معين فابتاع منها واحداً بالثمن كله (قوله لزمه) أى الوكيل ما اشتراه أى ولو كانت مخالفته خطأ لتقصيره (قوله إلا أن يكون له فيه خيار الخ) أى ان محل لزوم للبيع للموكل الذى خالف في اشتراؤه إذا كان اشتراه على البت أو على الخيار للبائع وأضى البائع البيع أما لو اشتراه الوكيل على خيار له ولم ينقض زمنه فانه لا يلزمه ولهمرد على بائنه فان كان الخيار لكل من البائع والمشتري الذى هو الوكيل فاختر أحدهما الرد فقد تقدم في باب الخيار ان الحق في هذه الحالة لمن اختار الرد منهما سواء كان البائع أو المشتري ولا يلزم البيع إلا برضاها معا انظر بن (قوله إن لم يرضه) أى ان لم يرض بما خالف اليه (قوله بأن كان) أى ما خالف اليه (قوله وإلا بأن كان المخالف اليه سلماً منع الرضا به أى إن كان للموكل دفع الثمن للموكل ليس له ما فيه من فسخ الدين في الدين ويزيد إذا كان السلم فيه طعاما يبيع الطعام قبل قبضه وأما إذا لم يدفعه له كان له الرضا به (قوله مع علمه به) أى وإلا لم يلزمه وله الرد كما مر في كلام المصنف وقوله مع علمه به أى وأكان ظاهراً لا يخفى حتى غير للتأمل (قوله يغتفر مثله) أى إذا كانت لغير من لا ترضى به خدمتها (قوله وهو فرصة) حال من الضمير في قوله إلا أن يقل الخ (قوله كدابة الخ) أى وكجارية لخدمة من لا ترضى به خدمتها وهى رخيصة (قوله لغير ذى هيئة) وأما شراء دابة مقطوعة الذنب لئى هيئة فلا تازم ولو رخيصة وكذا جارية عوراء لخدمة من يرضى بخدمتها لكون العيب غير قليل لأن القليل ما يغتفر مثله عادة بالنظر لما اشترى له ولمن اشترى له (قوله بأقص مما سمى له) أى ولو يسيراً (قوله والامضاء) أى وبأخذ الثمن الذى باع به (قوله وقيمتها) أى وأخذ قيمتها من الوكيل (قوله فأعلى) أى من حواله السرق كثير بدن ونحوه (قوله هذا إن لم يسم) أى أخذ قيمتها إذا فانت والحال ان مرد البيع (قوله فان سمى الثمن وفانت) أى والحال ان الموكل رد البيع وقوله فله أى للموكل وقوله تعريعه أى تعريض الوكيل (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من تخيير الموكل إذا بين الوكيل أى للمشتري أنها ملك للموكل (قوله وإلا فالتقص لازم) أى وان لم يبين أنها ملك للموكل فالتقص لازم وليس للموكل أخذها إن كانت قائمة وتقص ما سماه ان سمى وتقص ثمن المثل ان لم يسم لازم للموكل (قوله وكلامه هنا) أى قوله أو خالف في بيع فيخير موكله (قوله وثن المثل) أى وثمان ثمن المثل (قوله لانه أعم) أى لأن ما تقدم تخيير

بسبب

الشأن ذلك (فيخير موكله) في الرد والامضاء فان رد البيع أخذ سلته

إن كانت قائمة وقيمتها از فانت عند المشتري بحواله سوق فأعلى هذا إذا لم يسم فان سمى الثمن وفانت فله تعريعه تمام التسمية وهذا كله إذا بين الوكيل أنها للموكل وإلا فالتقص لازم له وكلامه هنا مستفاد من قوله التقدم وثن المثل وإلا خير أعاده هنا لأنه أعم ولا يرتب عليه

قوله (ولو) كان الموكل فيه (ربوياً بمثله) بأن قال له بع هذا الصمغ فقول بآرزه أو بعه بدرام فباعا بقوله مثلاً الموكل على يمه ربوى والخالف إليه ربوى أيضاً فيخير الموكل في اجازة البيع ورده وعمل (٣٨٥) التخير فيما بالغ عليه إذا لم يعلم المشتري بتعدي الوكيل والا فسد العقد

قوله ابن عرفة عن المازري
لانه إذا علم بالتعدي فهو
محوز لأن يتم له البيع أولاً
فيكون داخل على الخيار
في بيع الربوى وهو مبطل
له وحيث ثبت الخيار
للموكل عند المخالفة في بيع
أو شراء فانما ذلك إلا أن
يلتزم الوكيل (وأولى
المشتري (الزائد) على الثمن
الذى ساء له في مسألة
الشراء وعلى ما باع في مسألة
البيع فان التزمه فلا خيار
ولزم العقد (على الأحسن)
عند ابن عبد السلام (لا إن
زاد) الوكيل (في بيع)
كأن قال له بع بشرة فباع
بأكثر (أو نقص في اشتراء)
كأن قال له اشتر بشرة
فاشترى بأقل فلا خيار لموكله
فيهما (أو اشترى) أى ولان
قال اشترى سلعة كذا (فيها)
أى بهذه المائة مثلاً المعينة
(فاشترى) بمائة على الحلول
(في الذمة) أى غير معينة
(وقد ساء) أى المائة المعينة
للدفوعة له فلا خيار
للموكل (وعكسه) بأن
دفع له المائة وقال اشترى
الذمة ثم اتقدها فاشترى

بسبب المخالفة في شيء خاص وهو ما إذا باع بأقل من ثمن المثل وهنا تخير بسبب المخالفة في أمر عام كما
بينه الشارح أولاً بقوله بأن باع الخ (قوله ولو كان الموكل فيه) أى في يمه ربوياً فتعدي الوكيل وباعه
ربوى مثله سواء كان للموكل أمره ببيعه ربوى أو غيره (قوله فيخير الموكل في اجازة البيع ورده) انما
خير بين الأمرين المذكورين مع أن الخيار في بيع الربويات بعضها يبطل له لأدائه لربا النساء
بناء على أن الخيار الحكمى ليس كالشرطى وهو المشهور أى أن الخيار الذى جرى إليه الحكم كخيار الموكل
هنا يعنى بين الرضا بما فعله الوكيل ورده ليس كالخيار المدخول عليه (قوله وإلا) أى وإلا بأن علم
بالتعدي حين الشراء فسد (قوله وهو مبطل له) أى لأنه يؤدى للنساء (قوله إلا أن يلتزم الوكيل
الزائد) قد استعمل المصنف الزائد في حقيقته ومجازه وهو يمه بأقل إذا هو نقص في المعنى أو هو من
باب الاكتفاء وهو الأولى فكانه قال إلا أن يلتزم الوكيل الزائد أو النقص على حد سرايل تقيكم
الحر أى والبرد فينطبق كلامه على البيع والشراء قاله عقب وقد يقال المراد إلا أن يلتزم الزائد على
ماسمى له وعلى ما باع به (قوله وأولى المشتري) انظر هل التزام الاجنبى كذلك أم لا لأن فيه منة
بخلاف الوكيل لأنه لما تعدى كان ما يلتزمه لازماً له (قوله فان التزمه فلا خيار) أى فان التزم الوكيل
مازاده من الثمن على ما ساء له موكله في مسألة الشراء أو التزم الزائد على ما باع به حيث باع بأقص
مما ساء له موكله فلا خيار للموكل فالأول كما لو وكله على شراء سلعة بشرة فاشترىها بخمسة عشر والتزم
الوكيل الخمسة الزائدة على ماسمى له والثانى وهو ما إذا التزم الوكيل الزائد على ما باع به كالأول وكله على
بيع سلعة وسمى له الثمن عشرين فباعها بخمسة عشر والتزم الوكيل أو المشتري الخمسة الزائدة على ما باع
به المكمل لما ساء له (قوله وتقدمها) الواو بمعنى ثم التى للترتيب (قوله فلا خيار للموكل) أى لأن
الذى له حصة من الثمن إنما هو الأجل وهو متفق هنا لما علمت ان المراد بقوله في الذمة ان يكون
الثمن غير معين وليس المراد بها التأجيل (قوله وعكسه) بالرفع مبتدأ خبر محذوف تقديره كذلك
أو بالنصب عطفًا على اشترى أى أو قال عكسه لأنه هنا فيه معنى الجملة فيصح ان يعمل فيه
القول (قوله عليه) أى على الثمن (قوله لتعلق غرضه بالمبيع) أى ويقبل قوله في غرضه كما في عقب
فاذا قال الموكل فى الأولى انما شرطت الشراء بهذه المائة لان غرضى أنه إذا ظهر بها عيب أو
حصل فيها استحقاق يفسخ البيع لانه ليس عندي غيرها فيقبل قوله فى ان غرضه ذلك ويثبت
له الخيار فى رد البيع وامضائه وكذا إذا قال انما امرته بالشراء فى الذمة خوفاً من ان يستحق الثمن
فيرجع البائع فى البيع وغرضى بقاؤه فانه يقبل قوله فى غرضه ويثبت له الخيار فى امضاء البيع
ورده (قوله أو قال اشتر شاة) أى صفتها كذا فاشترى به اثنين أى فلا خيار للموكل ويأخذ الاثنين
فان تلقا كان ضمهما منه والموضوع انه لم يمكن افرادهما وإلا لزم الوكيل واحدة كما لو وكل
قال تت ربما اشترى قوله فاشترى به اثنين انه لو اشترى به واحدة وعرضا معها فى صفقة
واحدة ان الحكم ليس كذلك فقد حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون لو أمره بشراء جارية
بعينها أو موصوفة بثمن فاشترى بها وماتاً معها فى صفقة واحدة فالأمر بخير بين ان يرد الجميع
أو يأخذ الجارية بمحضها من الثمن (قوله على الصفة) أى حال كونها على الصفة التى عينها للموكل

ع ٩٩ - دسوقى - لث

كما قاله فى التوضيح كأن يكون غرضه بتعين الثمن فى الأولى فسخ البيع اذا طرأ عليه عيب أو استحقاق لكونه ليس عنده غير هذا الثمن
وغرضه بالشراء فى الذمة فى الثانية عدم الفسخ لتعلق غرضه بالمبيع (أو) قال اشتر (شاة) بد ينار فاشترى به اثنين (على الصفة

أولاً أحدهما في عقد واحد بدليل قوله (٣٨٦) (لم يمكن إفرادهما) بأن أي البائع من بيع أحدهما مفردة (وإلا)

بأن يمكن إفرادهما (خير) للوكيل (في الثانية) منهما أي في واحدة لا بينهما لأن للزوج أنهما بمقد واحد فإن كانتا بمقدين لزمت الأولى أن كانت على الصفة وخير في الثانية وإن كانت الثانية على الصفة لزمت وخير في الأولى (أو أخذ) الوكيل (في سلك) الذي وكلته فيه (حيلة أو رهناً) بعد العقد فلا خيار لك لأن ذلك زيادة توثق وأما لو أخذهما في حال العقد أو قبله خبرت لأن لها حصصاً من الثمن (وضمنه) أي ضمن الرهن الوكيل ضمان الرهان (قبل علمك به ورضاك) أيها الموكل وإلا فالضمان منك (وفي) يه (بذهب في) قوله للوكيل به (بدراهم وعكسه قولان) فيما إذا كانا قد البلد والسلمة مما تباع بهما واستوت قيمة الذهب والدرهم وإلا خير قولاً واحداً (وحنث) الخالف للوكيل (فعله) أي الوكيل (في) حلفه (لا أقبله) أي الشيء المألوف عليه لأن فعله كفعل موكله (إلا بنية)

(قوله أو أحدهما) عطف على عذوف تقديره على الصفة كلاهما أو أحدهما (قوله بأن أي البائع من بيع أحدهما مفردة) أي والحال أنه لم يجد الصفة المطلوبة في غيرها (قوله وإلا) أي وإلا بأن أمكن إفرادهما والحال أنهما على الصفة واشترهما بمقد (قوله خير في الثانية) أي لأنه لا يلزمه واحدة منهما بعينها وإنما خير في أخذ واحدة منهما بما يخصها من الثمن (قوله وخير في الأولى) وإن لم تكن واحدة منهما على الصفة خير فيها كانا بمقد أو بمقدين وواعلم أن ما ذكره للصف من أنه إذا كان لا يمكن إفرادهما لزوماً للوكيل وإن أمكن إفرادهما واشترهما معاً خير في قبول واحدة فقط هو الموافق لنقل ابن عرفة وإن لم يوافق قولاً من أقوال ثلاثة ذكرها في التوضيح وحينئذ فلا يعترض بما في التوضيح على كلامه هنا (قوله ضمان الرهان) أي فيضمن قيمته إن كان بما يغاب عليه ولم يتم على ماله كونه يئس وإلا فلا ضمان (قوله قبل علمك به ورضاك) ظرف لمحذوف أي أن تلف قبل علمك به ورضاك به هو الأولى حذف قوله علمك به لإغناء ما بعده عنه لأن الرضا بالتسليم يستلزم العلم به (قوله وإلا فالضمان منك) أي وإلا بأن رضى الموكل بالرهن اتى أخذه الوكيل ولو حكماً كعالمه به وسكوته طويلاً فضمانه أن تلف بعد ذلك ضمان الرهان من الموكل فإن لم يطل سكوته بعد علمه به وتلف حلف أنه لم يرض به وضمنه الوكيل وعمل التفصيل المذكور في الوكيل الخصوص والإفلاض من الموكل مطلقاً علم به ورضى أم لا (قوله في بدراهم) في داخله على محذوف كما أشار له الشارح لأن حرف الجر لا يدخل على مثله (قوله وعكسه) أي وهو يعم بدراهم في قوله به بذهب (قوله قولان) أي في تخيير الموكل بناء على أنهما جنسان ولزوم البيع بناء على أنهما جنس واحد في العرف والقول بالتخيير نصه ابن عرفة فهو الراجح كما قيل والقول باللزوم اختاره اللخمي وصححه ابن الحاجب وتؤول للدونة عليه واعتمده بن (قوله فيما إذا كانا الخ) أي محلها فيما إذا كانا قد البلد الخ (قوله وحنث الخ) أي فإذا حلف لا يشتري عبداً فلان فأمر غيره فاشتراه فانه يحنث إلا أن ينوي أنه لا يشتريه بنفسه فلا يحنث بشراء الوكيل وكلام المصنف في اليمين باقية أو يعتق غير معين لأن كان اليمين بطلاق أو عتق معين وإلا فلا تنفع تلك النية عند القاضي كإمارة في باب اليمين في قوله إلا لرافعة أو يئس أو اقرار في طلاق أو عتق فقط أي معين (قوله ويرى أيضاً الخ) أشار بهذا إلى أنه لا فرق بين صيغة البر والحنث فيحنث بفعل الوكيل في صيغة البر ويرى بفعله في صيغة الحنث مثل فعل نفسه سواء بسواء (تنبيه) قال عقب كلام المصنف واضح في شيء يحصل التصود منه بفعل الوكيل أو للوكيل كبيع وضرب وكذا دخول دار فيما يظهر لقبوله النيابة حيث لم يقصد الدخول بنفسه وهو ظاهر كلام اللقاني في صيغة البر في كدخول لا في صيغة الحنث كالدخول في الدار فلا ير بتوكيله في دخولها ه والذى في اللواقح عن ابن رشد أنه لا فرق بين صيغة البر وصيغة الحنث من أن دخول الوكيل كدخول الموكل فيبر به في صيغة الحنث ويحنث به في صيغة البر اه بن وقال العلامة الأمير في حاشيته على عقب والظاهر أنه لا يسلم إطلاق قبول النيابة في دخول الدار بدخول الوكيل ويرى بدخوله في حلقه لأدخول إلا أن ينوي بنفسه فها هو إلا يحنث في الأولى ولم يبر في الثانية (قوله أي توكيله) أشار إلى أن في الكلام حذف مضاف لأن للحنث حكم شرعي لا يتعاق بالدوات وإنما يتعلق بالانفعال والمراد بالتمنى مطلق الكافر فهو من عموم المجاز (قوله عن مسلم) أي وأما توكيل القمى لقمى فإن كان على استخلاص دين له على مسلم منع لأنه ربما اغلظ وشق عليه بالحنث في الطلب وإن كان على غير ذلك

أوتقاضى (لدين لانه لا يتحرى في ذلك ولا يعرف شرط المقود عليهم من ثمن ومثمن وكلام المصنف شامل لما إذا كان الذمي عبدا لمسلم ولورضى من يتقاضى منه لحق الله ولا نهر بما أغلظ على المسلم وشق (٣٨٧) عليه بالحث في الطلب ولن يجعل الله للكافرين

على المؤمنين سبيلا ومن ذلك جعله مباشرا وكتبا للأمراء ونحوهم فانه من الضلال البين (وعُدْوَة على عدُوٍّ) مسلما أو كافرا إلا أن يرضى به للوكل عليه ولو عداوة دينية كيهودي على نصراني وعكسه وجاز توكل مسلم على واحد منهما إذا لم تكن بينهما عداوة دينية (و) منع على للوكل الرضا (بمخالفته) أى بمخالفة الوكيل له (في سلم) سماه فأعرض عنه لقبه (إن دفع) له (الثلث) وقال له أسلمه في كذا فخالف وأسلمه في غيره لانه لا تصدى ضمن الثمن في ذمته فصار ديناً منفسخه فيما لا يتجمله وهو دين بدين ويزاد في الطعام يعم قبل قبضه لانه يتعمده وجب له وصار الثمن ديناً في ذمته لموكله وبرضا الموكل به قد باعه الوكيل له قبل قبضه (و) منع (يعمه) أى الوكيل فهو مصدر مضاف لقاعله (لنفسه) ما وكل على يعمه ولو سمي له الثمن لاحتمال الرغبة فيه بأكثر ما لم يكن بدنتاهي الرغبات فيه أولم يأذن له

فلا منع (قوله أوتقاضى للدين) ظاهره كالدونة تقاضاه من مسلم أو ذمي ولكن الحق جواز توكله على تقاضى الدين من ذمي كما هو مفاد بهرام في كبره وشامله وظاهر للصف أنه انما يمنع توكل الذمي للمسلم في الأمور الثلاثة التي ذكرها ولا يمنع توكله له في غيرها كقبول نكاح ودفع هبة وإبراء ووقف وهو كذلك وينبغي كما قال ولد عقب أنه إذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضى الممنوع على وجه الصحة أن يكون ماضياً (قوله ولورضى من يتقاضى منه) هذه للباقة مرتبطة بكلام المصنف (قوله ربما أغلظ على المسلم) أى الذى عليه الدين (قوله ومن ذلك) أى ومن قبيل ذلك أى توكل الذمي في التقاضى (قوله وعدو على عدوه) أى ومنع توكل عدو على محاسبة عدوه للمسلم أو الكافر (قوله ولو عداوة دينية) أى ولو كانت العداوة التي بينهما دينية أى سببها اختلاف الدين قال ابن ألقم تقييد العداوة هنا بالدنيوية وأما منع توكل المسلم لليهودى على محاسبة النصراني وعكسه فلعدم تحفظ كل منهما للعداوة (قوله على واحد) أى على محاسبة واحد منهما سواء كان الموكل لذلك المسلم مسلماً أو كافراً إذا لم يتوصل الكافر لخلاص حقه إلا بذلك وإلا كره توكله لذلك لأن فيه نوع اذلال فان تحقق حرم وعلم أن مثل توكل العدو توكل من عنده لد واستتبه الناس في الخصومات فلا يجوز للقاضى قبول وكالته على أحد كما قال ابن لبابة وابن سهل وللرجل أن يخاصم عن نفسه عدوه إلا أن يادر لأذاه فيمتنع من ذلك ويقال له وكل غيرك انظر ج (قوله والرضا بمخالفته الخ) حاصله انه إذا أمر وكيله أن يسلم له في كذا فخالف وأسلم له في غيره فلا يجوز للموكل الرضا بما خالف اليه الوكيل ان كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل وكان مما لا يعرف بعينه وكان اطلاع الموكل على المخالفة والرضا بها قبل قبض الوكيل ما خالف اليه فان لم يدفع له الثمن جاز الرضا بمخالفته كان المسلم فيه طعاماً أو غيره بشرط أن يجعل له رأس المال الآن والا منع ولو تأخر سيرا لانه يبيع دين بدين وكذا يجوز الرضا بما خالف اليه اذا كان قد دفع اليه الثمن وكان مما يعرف بعينه ولم يغت وكذا لو اطلع على المخالفة بعد قبض الوكيل المسلم فيه ولو قبل طول أجله فيجوز للموكل الرضا به طعاماً كان أو غيره كان الثمن المدفوع مما يعرف بعينه أم لا (قوله قبل قبضه) أى من المسلم اليه (قوله وجب له) أى وجب ذلك الطعام المسلم فيه للوكيل (قوله ما لم يكن الخ) هذا قيد في منع بيع الوكيل لنفسه وحاصله أن المنع مقيد بما إذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وبما إذا لم يأذن له ربه في البيع لنفسه فان اشترى الوكيل لنفسه بعد تنهاى الرغبات أو أذنه الموكل في شرائه لنفسه جاز شراؤه حيثئذ ومثل أذنه له في شرائه ما لو اشتراه بحضرة ربه لانه مأذون له حكاً (قوله ومحجوره عطف على نفسه) أى منع أن يبيع الوكيل لمحجوره فلا يجوز لمن وكل على بيع سلمة أن يبيعها لمن في حجره من صغير أو سفيه أو مجنون أو رقيق (قوله غير مأذون) أى له في التجارة وأما يعمه له فجائز كما يأتى للشارح (قوله لانه من قبيل البيع لنفسه) أى لان الذى يتصرف لمن ذكر من المهاجر هو الحاجر فكأنه باع لنفسه (قوله ان اشترى بمال المفاوضة) أى وأما إن اشترى شريكه بماله الخاص به فالجواز ولا مفهوم لشريك المفاوضة بل كذلك شريكه الآخذ بعنائه يمنع البيع له اذا كان الشراء بمال الشركة وإلا جاز (قوله بخلاف زوجته) ذكر بعض الموتقين ان الرجل اذا اشترى لزوجته شيئاً بطريق الوكالة ثم طلب منها الثمن فزعمت انها دفعته له فان تعد الثمن حلفت وان لم تنقده حلف ولكل

ربه في البيع لنفسه وإلا جاز (ومحجوره) من صغير وسفيه ورقيق غير مأذون فيمنع لانه من قبيل البيع لنفسه ومثل محجوره شريكه المفاوض ان اشترى بمال المفاوضة (بخلاف زوجته) أى الوكيل وولده الرشيد (ورقيقه)

للمأذون فلا يمنع لاستقلالهم بالتصرف لا قسمهم بخلاف المحجور (إن لم يحجب) لهما فإن حابى منع ومضى البيع وغرم الوكيل ما حابى به والعبرة
بالهابة وقت البيع (و) منع (اشترائه) أى الوكيل (من) أى رقيقا (يعتق عليه) أى على موكله (إن علم) الوكيل بأنه أصل أو فرع
أو أخ للموكل وإن لم يعلم الحكم (٣٨٨) (و) يبيته موكله (لشراء بنص أو إشارة وإذ تنازعا في العلم أو التعيين فالقول

للكوكل (و) إذا وقع شرائه
على الوجه الممنوع (عق)
عليه) أى على الوكيل على
الأرجح وغرم ثمنه
للموكل (و) إلا بأن عينه
موكله كاشتر عبد فلان
أو هذا العبد وإن لم يعلم
الموكل بالقرابة أو الحكم
أو لم يعلم الوكيل بالقرابة
وإن لم يبيته (فعل آمر)
أى يعتق عليه لعدم تعدى
الوكيل (و) منع (توكيله)
أى توكيل الوكيل غير
المفوض على ما وكل فيه
لأن الموكل لم يرض إلا
بأمراته (إلا أن) يكون
الوكيل (لا يلبق به) تولى
ما وكل عليه بنفسه كوجبه
في حقير فله التوكيل
حيث علم الموكل بوجهاته
أو اشتر الوكيل بها وإلا
فليس له التوكيل وضمن
إن وكل لتعديه (أو) إلا
أن (يكثر) فهو عطف
على لا يلبق فيؤكد من
يشاركة في الكثير الذى
وكل فيه ليعينه عليه لأنه
يؤكد غيره استقلالاً
وحيث جاز له التوكيل
(فلا ينزل الثانى بعزل)
الوكيل (الأول) ولا بموته

منهما رد ايمين على صاحبه اه شب (قوله المأذون) أى ولو حكما كسكاتبه (قوله فان حابى) أى بأن
باع ما يساوى عشرة بخمسة وقوله وغرم الوكيل أى لموكله (قوله وقت البيع) أى لا وقت قيام
الموكل أو علمه (قوله أى الوكيل) ومثله الموضع معه وعامل القراض وقوله من يعتق على موكله أى
وأما شراء الوكيل من يعتق على نفسه فقد سكت المصنف عنه لعدم النص عليه ووقع في مجلس
المذاكرة أنه لا يعتق عليه لانه لا يملكه سواء قلنا ان العقد يقع فيه ابتداء للموكل أو لالوكيل مراعاة
للقول الآخر (قوله وان لم يعلم الحكم) أى وهو عتقه على الموكل (قوله وإذ تنازعا في العلم) بأن ادعى
الوكيل انه لا يعلم بقرابة ذلك العبد من الموكل وادعى الموكل انه يعلم بها وقوله أو التعيين بأن ادعى
الوكيل ان الموكل عين له ذلك العبد وقال الموكل بل عينت له عبدا غيره (قوله فالقول لاوكل) أى على
الراجح كما قال الطخينى وقيل القول قول الموكل والعبد حر على كلا القولين الا انه على الاول يعتق
على الموكل وعلى الثانى يعتق على الوكيل ويغرم ثمنه للموكل (قوله على الوجه الممنوع) أى بأن علم
الوكيل بقرابة العبد ولم يبيته الموكل له (قوله عتق عليه) هذا مقيد كما في التوضيح بما إذا لم يبين الموكل
لبائع العبد أنه يشتره لفلان فان بين ولم يجزه الأمر نقض البيع اه بن (قوله وان لم يعلم الخ) أى
هذا إذا علم الوكيل بالقرابة أو الحكم بل وان لم يعلم بهما وهذا مبالغة في قول المصنف فعلى أمره
(قوله وان لم يبيته) أى والحال انه لم يبيته (قوله يعتق عليه) أى بمجرد الشراء والولاء للموكل
عتق عليه أو على الوكيل لانه كأنه أعتقه عن الموكل اه عبق (قوله ومنع توكيله) أى منع ان
يؤكد الوكيل غيره على ما وكل فيه بغير رضا موكله لأن الموكل لم يرض إلا بأمراته وهذا إذا كان الوكيل
غير مفوض أى وأما المفوض فله أن يؤكد بغير رضا موكله (قوله كوجبه) أى كتوكيل وجبه جليل
القدر على أمر حقير كبيع دابة بسوق (قوله في حقير) أى وكل في حقير (قوله أو اشتر الوكيل بها)
أى بالوجهة لأن الموكل حينئذ يحول على أنه علم بها ولا يصدق في دعواه انه لم يعلم (قوله والا
فليس الخ) أى وإن لم يعلم الموكل بوجهاته ولا اشتر الوكيل بها فليس له التوكيل فان وكل وتلف
المال ضمنه لتعديه (قوله لا أنه يؤكد غيره استقلالاً) أى بخلاف الصورة الاولى (قوله فلا
ينزل الثانى) أى الوكيل الثانى وهو وكيل الوكيل بعزل الوكيل الاول نظرا لوكالته للأصيل
حيث أذن فيه حكما (قوله فهو من إضافة المصدر لمفعوله) أى لأن المعنى فلا ينزل الثانى اذا عزل
للموكل الوكيل الاول (قوله أى إذا عزل الأصيل) أى الوكيل (قوله وينزل كل منهما بموت
الاول) المراد به الأصيل الذى هو للموكل وقوله وله أى للأول وهو الأصيل وقوله وللكوكل
عزل وكيله أى نظرا لجهة وكالته له (قوله وأما المفوض الخ) محترز قوله سابقا غير المفوض
(قوله إذ يندى الاول) أى الوكيل الاول (قوله مالم يحل الاجل) ظرف لعدم جواز الرضا أى
وعدم جواز رضاه مدة عدم حلول الأجل لانه دين في دين فان حل الأجل جاز الرضا لسلامته
من دين بدين هذا ظاهره وفيه أن فسخ الدين في الدين ممنوع ولو بعد حلول الأجل فالأولى

فهو من إضافة المصدر للمفعول أى إذا عزل الأصيل وكيله فلا ينزل وكيل الوكيل وينزل كل منهما بموت الاول وله عزل كل
منهما ولاوكل عزل وكيله وأما المفوض فله التوكيل مطلقا (وفى) جواز (رضاه) أى الموكل الاول بالسلم الذى أسلم فيه وكيله
وقد أمر به الموكل الاول (إن تعدى) الوكيل (به) أى بالتوكيل بأن لم يجزله التوكيل لانه لم يقع مخالفة فيما أمر به الموكل وانما وقعت في
التعدى بالتوكيل وعدم الجواز إذ يندى الاول بالتوكيل صار الثمن ديناً في ذمته فلا يفسخه في سلم الثانى مالم يحل الأجل لانه دين في دين

لا يعرف بعينه أو يعرف بعينه وفات ولم يقض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاع الموكل على التعدي والا جاز باتفاقهما لعدم الدين في الدين (و) منع (رضاء) أي الموكل (بمخالفته) أي الوكيل الذي لم يوكل (في سلم) متعلق بمخالفته (إن دفع) له الموكل (الثمن) أي رأس المال (بمساه) الباء بمعنى في أي في مساه وهو بدل كل من قوله في سلم أي لا يجوز للموكل أن يرضى بمخالفة وكيله فيما ساه له من السلم إن دفع له رأس المال وكان الأنسب باختصار حذف هذه المسئلة للاستغناء عنها بما قدمه على كل حال (أو بدين) عطف على قوله بمخالفته أي ومنع رضاء بدين باع به الوكيل سلعة أمره الموكل أن يبيعها بنقد أو كان العرف النقد وهذا إذا كان الدين أكثر مما ساه موكله أو من القيمة إذا لم يسم أو من غير جنس مسمى أو غير جنس القيمة لأن الرضاء يؤدي إلى فسخ مافي الذمة أي ذمة الوكيل في مؤخر لأنه بتعدي به لزمه المسمى أو

لشارح حذف قوله ما لم يحل الأجل ويبدله بقوله ما لم يقبضه الوكيل كما يأتي (قوله تأويلان) الثاني لابن تونس والاول عزاه في التوضيح لبعضهم اهـ ين (قوله وغاب به) أي وغاب عليه (قوله والا جاز) أي والا يكن التعدي بالتوكيل في سلم بل في شراء نقداً أو كان في سلم ولم يدفع الموكل الاول الثمن للوكيل الاول أو دفعه له وكان مما يعرف بعينه ولم يفت أو كان مما لا يعرف بعينه ولكن قبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاع الموكل على التعدي جاز الرضاء باتفاقهما (قوله في سلم) أي ساه الموكل له فأعرض الوكيل عنه لغيره (قوله إن دفع له) أي إن دفع الموكل للوكيل رأس المال أي وكان لا يعرف بعينه واطلع الموكل على المخالفة قبل قبض الوكيل (قوله للاستغناء عنها بما قدمه) أي وهو قوله منع الرضاء بمخالفته في سلم لكن التكرار مبني على ما حل به الشارح تبعاً لثنت من حمل المخالفة هنا على المخالفة في جنس السلم فيه كما هو المتبادر من كلام المصنف وجعل بعضهم المخالفة هنا في رأس مال السلم فقال ومنع رضاء أي الموكل بمخالفة الوكيل في رأس مال سلم إن دفع له الموكل الثمن أي رأس المال وقوله بمساه بدل من رأس مال سلم بدل كل فكأنه قال ومنع رضاء بمخالفته أي الموكل في رأس مال ساه له ودفعه له إن يدفعه بعينه للمسلم اليه فزاد الوكيل على القدر الذي ساه الموكل زيادة كثيرة ودفع الجميع للمسلم اليه وعلة منع الرضاء أن الوكيل لما تعدي صار الثمن ديناً فاذا رضى بالسلم فقد فسده فيما لا يتجمله فهو دين بدين وطى هذا فالمخالفة هنا في رأس مال السلم وقوله سابقاً ورضاء بمخالفته في سلم المخالفة فيه في جنس السلم فيه وحينئذ فلا تكرار (قوله على كل حال) أي سواء حملنا كلام المصنف على المخالفة في جنس السلم فيه كما هو ظاهره أو حملناه على المخالفة في رأس المال كما قرره به بهرام وابن غازي أما الاستغناء عما هنا بما تقدم إن حملت المخالفة هنا على المخالفة في جنس السلم فيه فظاهر لانه عين ما تقدم وأما الاستغناء بما تقدم عما هنا على حمل مهنا على المخالفة في رأس المال فبالنظر للعلة لان العلة في منع الرضاء عند المخالفة في جنس السلم هو العلة في منع الرضاء عند المخالفة في رأس المال وهو الدين بالدين تأمل (قوله ومنع رضاء بدين) حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة بنقد فباعها بدين فانه يمنع من الرضاء به سواء كان ذلك الثمن المؤجل عينا أو عرضاً أو طاماً والمنع مقيد بقيود أن يكون الثمن المؤجل أكثر مما ساه له إن كان قد باع بجنس المسمى أو يكون من غير جنس المسمى والحال ان المبيع قد فات فلو باع بجنس المسمى وكان أقل أو مساوياً لما ساه له جاز الرضاء بالدين وكذا إن كان المبيع قائماً وباع بغير جنس المسمى أو بجنسه بأكثر منه فيجوز له الرضاء بذلك الدين ويبقى لأجله وإن شاء أخذ عين شئيه ورد البيع (قوله بما ساه موكله) أي بأن أمره أن يبيعها بعشرة نقداً فباعها بآني عشر لأجل (قوله أو من القيمة) بأن كانت قيمتها عشرة فباعها بآني عشر لأجل (قوله أو من غير جنس مسمى) كما لو سمي له عشرة محاييب نقداً فباعها بآني عشر ريالاً لأجل (قوله أو من غير جنس القيمة) كما لو كان شأنها أن تباع بالريالات فباعها بالحياب لأجل (قوله إن فات المبيع) أي وأما لو كان قائماً جاز للموكل أن يرضى بذلك المؤجل ويبقى لأجله وإن شاء رد البيع وأخذ عين شئيه (قوله وقعت فيه) أي في ثمنه المخالفة (قوله حينئذ) أي حين اذ حصلت المخالفة وباع بدين (قوله بالتسمية) مصدر بمعنى اسم المفعول أي بالمسمى (قوله بأن ساوى) أي ثمن الدين التسمية أو القيمة أو زاد ثمن الدين عليهما وقوله أخذه الموكل جواب إن وفي ضمير أخذه راجع لثمن الدين (قوله ولا كلام للوكيل) أي إذا زاد ثمن الدين عن القيمة أو القيمة وذلك لانه متعدد

القيمة في ذمته فسخطها موكله في الدين وفيد المنع بقوله (إن فات) للبيع الذي وقعت فيه المخالفة (ويصح) الدين حينئذ (فإن وفي) ثمنه (بالتسمية) التي سماها له الموكل (أو القيمة) إذا لم يسم بأن ساوى أو زاد أخذه الموكل ولا كلام للوكيل

(وإلا يوفى غريم) الوكيل ناقص (وإن سأل) الوكيل (غرم التسمية أو القيمة) لموكله ولا يباع الدين بل يبقى لأجله (ويصبر) الوكيل (ليقبضها) أى التسمية (٣٩٠) أو القيمة من الدين إذا حل (ويدفع الباقي) للموكل (جاز) إن كانت

قيمتها (أى الدين الآن) (مثلها) أى التسمية أو القيمة (فأقول) إذ ليس للموكل في ذلك نفع بل فيه إحسان للموكل فإن كانت قيمته أكثر لم يجز الصبر لأنه يصبر كأن الموكل فسخ ما زاد على التسمية أو القيمة في الباقي مثلاً إذا سعى الأمر للموكل عشرة هدا فباع خمسة عشر لأجل قيمة الدين الآن إما عشرة أو ثمانية أو اثنا عشر في المثل أو الأقل لا مانع إذا سأل أن يعجل العشرة وفي الثالث كأنه فسخ اثنين في خمسة فتأمل فإن الوكيل لا شيء له من الدين على كل حال وإنما يأخذ منه قدر ما عجله لموكله ويدفع له الباقي وهذا إذا فأت السلفة ولو كانت قائمة فله رد البيع وإجازته وهو ظاهر (وإن أمره) وكيه (بيعه) سلطة فأسلمها (في طعام غريم) الوكيل حالا وجوبا (التسمية) أن سعى له (أو القيمة) أن لم يسر (واستسوفى) بالطعام لأجله ولا يباع قبله لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه (فبيع) إذا قبض بعد الأجل فإن كان فيه قدر التسمية أو القيمة فواضح (و) أن نقص (غرم النقص) أى الذى

ولا ريب له (قوله وإلا يوفى) أى عن الدين بالتسمية أو القيمة بأن نقص عنهما (قوله وإن سأل غرم التسمية) أى وإن طلب من موكله أنه يغرم له حالا من عنده للسمى الذى سمعه له أو القيمة ولا يباع الدين بل يبقى لأجله ويصبر الوكيل ليقبض ذلك الدين الذى دفعه من الدين إذا حل ويدفع الباقي من الدين للموكل جاز إيجابته لذلك بشرط أن تكون قيمة الدين وقت السؤال قدر التسمية أو أقل لأن كانت أكثر مثلاً لو كان للسمى عشرة وباع السلفة خمسة عشر لأجل وفأت السلفة عند المشتري فسأل الوكيل موكله أن يدفع له للسمى وهو عشرة من عنده حالا ويصبر لحلول أجل الدين الذى هو الخمسة عشر فإذا حل أخذ منها للسمى وهو العشرة التى دفعها لموكله والخمسة الباقية يدفعها للموكل (قوله جاز) أى ويجز الموكل على ذلك على الصواب كما قال ابن القاسم والجواز لا ينافى الجبر وإنما عبر المصنف بالجواز رد القول أشبه بالمنع إن كانت قيمة الدين الآن أقل من التسمية أو من القيمة وأما إذا كانت مساوية فيجوز * والحاصل أنه عند تساويهما فالجواز اتفاقاً وإن كانت قيمة الدين أكثر من التسمية منع الصبر اتفاقاً وإن كانت قيمة الدين أقل من التسمية جاز الصبر عند ابن القاسم ومنع عند أشهب (قوله إذ ليس للموكل في ذلك نفع) أى لأنه إذا كانت القيمة قدر التسمية لو بيع الدين حالا بقيته لم يكن على الوكيل غرم لأن القيمة قدر التسمية وإذا دفع الوكيل الآن التسمية وانتظر حاول أجل الدين فإذا حل أخذ ما دفعه من التسمية وبأزاد دفعه للموكل فلم يعد على الوكيل نفع بل ذلك أحسن للموكل لأنه أخذ التسمية وزيادة عليها وأما إذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية فنفع الوكيل ظاهر بيانه أن الوكيل يلزمه التسمية وهى أكثر من القيمة فإذا بيع الدين بقيته غرم تمام التسمية وإن أعطى التسمية الآن ليقبضها عند الحلول فاعطاه الآن سلف وقد انتفع باسقاط غرم ما بين القيمة والتسمية لكن لا تقول إن ما بين القيمة والتسمية لازم له ويفرغه فإذا دفع التسمية حالا فقد انتفع باسقاط ذلك عنه إلا إذا قلنا إن بيعه للدين لازم له ويجز عليه كما قاله أشهب وقال ابن القاسم إن بيع الدين لا يلزم الأبرضاها فإذا دفع الوكيل التسمية حالا فلا نفع باسقاط الغرم لأن الغرم لم يلزمه وإنما يلزم لو كان يجز على البيع وليس كذلك بل يجز للموكل على القبول إذا سأل الوكيل غرم التسمية الآن اهـ بن (قوله فإن كانت قيمته أكثر) أى فإن كانت قيمة الدين الآن أكثر من التسمية أو القيمة (قوله لم يجز الصبر) أى بل يتعين بيع الدين (قوله وفي الثالث كأنه الخ) أى في الثالث لا يجوز سؤاله تعجيل العشرة والصبر إلى حلول الخمسة عشر لأن للموكل صار كأنه فسخ الاثنين الزائدين على القيمة أو التسمية في خمسة لأن ما يتأخر من قيمة الدين بعد دفع التسمية وهو اثنان سلف لأن من آخر ما يعجل بعد سلفاً فإذا حل الأجل أخذ عن الاثنين خمسة فقد صدق عليه أنه فسخ اثنين في خمسة (قوله فإن الوكيل الخ) علة لقوله كأنه أى للموكل فسخ اثنين في خمسة وقوله فتأمل جملة مقترضة بين العلة ومعاولها وكان الأولى تأخيرها بعد تمام العلة وإنما أمر بالتأمل لدقة المقام (قوله فواضح) أى أخذ الوكيل لذلك الثمن عوضاً عما دفعه من التسمية أو القيمة (قوله أى استمر الخ) أى لأن بخرمه القيمة أو التسمية أولاً قد دفع النقص (قوله وضمن إن أقضى الدين ولم يشهد) أى لتفريطه بعدم الأشهاد ومحل الضمان مالم يكن الدفع بحضرة للموكل فإن كان بحضرة فلا ضمان على الوكيل بعدم الأشهاد ومصيبة ما أقضى على الموكل لتفريطه بعدم الأشهاد بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض فإن

مصيبة

كان دفعه أى استمر على غرمه (والزيادة لك) أيها الموكل وهذا إن فأت السلفة والأفقردها وإلا جاز لأنه كابتداء

مقد كاتمهم في التى قبلها (وضمن) الوكيل مطلقاً مفوضاً أولاً (إن أقضى الدين) الذى على موكله لربه (ولم يشهد) على القابض

وأنكر أو مات أو غاب وسواء جرت العادة بالاشهاد أو بعده أو لم تجر عادة على الذهب وكذا إذا قبض السبع أى الوكيل على بيعه ولم يشهد أو أسقط لفظ الدين كان أشمل وقيل هو ساقط في بعض النسخ وقوله ولم يشهد مراده ولم تقم بينة له بأقباض سواء أشهد أو عاينت البينة الأقباض بدون قصد اشهاد ويصح قراءة اللين بفتح الهاء فيشمل الصورتين (أو باع) الوكيل (بقطعام) أو عرض (تقدأ) أى حالا (سأ) أى متاعا وكل على بيعه وهو ممول باع (لا يباع) عادة (به) (٣٩١) أى بالطعام ونحوه (وآدعى) الوكيل (الإذن) له من الموكل

في ذلك (فنوزع) أى نازعه الموكل بأن قال له ما اذنت لك في ذلك فإنه يضمن القiche لموكله ان شاء وله اجازة البيع بما وقع هذا عند فوات السلعة فان لم تفت فله رد البيع وأخذها وله الاجازة وهو مفهوم قدأ انه لو باع بما ذكر لاجل فهو المتقدم في قوله وان أمر يبيع سلعة الخ (أو أنكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه (فقامت) عليه (البينة) به (فشهدت) له (بينة) بالتلف (للقبوض أو بالرد إن ادعاه فيضمن ولا تنفعه بيته بذلك لأنه اكذبها بانكاره القبض (كالمدين) ينكر ما عليه من الدين فتقوم البينة عليه به فيدعى الدفع ويقيم بينة به فيغرم ولا تسمع دعواه لأنه اكذبها كما سيأتى في القضاء في قوله وان انكر مطلوب المعاملة فالبينة ثم لا تسمع بيته

مصلحة مادفع من الضامن ولا رجوع له به على المضمون والفرق بين المستلتيين حيث جعل الدافع في الاولى غير مفرط وفي الثانية مفرطاً مع أن الدفع في كل منهما محضرة من عليه الدين أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال أن يشهد بخلاف الضامن فإنه انما يدفع من مال نفسه فعليه الاشهاد لحفظ مال نفسه فهو مفرط بعدم الاشهاد (قوله وانكر) أى ربه القبض (قوله أو غاب) أى وطلب ذلك الدين وكيه لعدم علمه بقبض موكله (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الاشهاد وعلى المذهب فيستثنى هذا من قاعدة العمل بالعرف أما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الاشهاد فلا غرم عليه (قوله سواء الخ) تعميم في المفهوم أى فان قامت له بينة بالأقباض فلا ضمان عليه سواء أشهدا على الأقباض اتفاقاً أو عاينت الأقباض بدون قصد إشهاد على المشهور (قوله بفتح الهاء) أى مع ضم الياء مبنيًا للفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الأقباض أى ولم يشهد عليه ولم تقم له شهود بالأقباض (قوله أو باع بقطعام) حاصله أنه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بطعام أو عرض والعادة أنها لا تباع بذلك بل بالعين وادعى الوكيل أن موكله أذنه في ذلك ونازعه الموكل بأن قال ما أذنتك كان القول قول الموكل ويضمن الوكيل اذا قامت السلعة بمعنى ان الموكل يخبر إن شاء أخذ منه قيمتها وان شاء أجاز البيع بما وقع به فعنى ضمانه أنه معرض للضمان لا انه يضمنه بالفعل وأما ان كانت السلعة قائمة فان الموكل يخبر بين رد البيع وأخذها وبين اجازته (قوله أو بالرد) أى لمن قبضه منه (قوله ان ادعاه) أى ما ذكر من التلف والرد (قوله ينكر ما عليه من الدين) الاولى ينكر المعاملة لان قوله لا دين لك على مثل قوله لاحق لك على وقوله ولا تسمع دعواه الاولى ولا تسمع بيته لانه أكذبها (قوله ثم لا تسمع بيته) أى لا تسمع بينة المطلوب إذ شهدت بالقضاء بعد انكاره المعاملة (قوله بخلاف لاحق لك على) أى بخلاف اذا قال المدعى عليه لاحق لك على فاقام المدعى بينة بالحق وأشهد المدعى عليه بينة بالقضاء فانها تقبل بيته (قوله يرى الوكيل) أى بالنسبة للموكل (قوله لانه أمين) علة لحذوف أى وصدق فيما ادعى لانه أمين (قوله وفي الجهل) أى وفي جهل الغريم بتفريط الوكيل وعدم تفريطه قولان بالرجوع على ذلك الوكيل وعدم الرجوع عليه الاول منهما لمطرف حملا للوكيل عند الجهل على التفريط والثاني لابن الماجشون حملا له على عدم التفريط (قوله فيرى الغريم حينئذ) أى كما يراى الوكيل ويضيع المال على الموكل ومثل البينة الشاهدة بمعاينة القبض من الغريم اقرار الموكل بدفع الغريم للوكيل بخلاف شهادة الوكيل على اقباض الغريم فانها لا تنفعه لانها شهادة على فعل نفسه * واعلم أن للغريم تخليف الموكل على عدم العلم بدفعه للوكيل وعدم وصول المال اليه عند عدم بينة للغريم تشهد بمعاينة القبض (قوله كما يراى) أى الغريم بل وكذا الوكيل ويضيع المال على الموكل حينئذ (قوله لأن له الإقرار على موكله) يفهم من هذا التعليل ان الوكيل المخصوص اذا جعل له الاقرار

بالقضاء بخلاف لاحق لك على (ولو قال غير المفوض قبضت) الدين الذى وكلتني على قبضه (وتلف) منى أو أقبضته لموكلنى (برىء) الوكيل لأنه أمين يصدق (ولم يراى الغريم) أى الذين يرجع عليه رب الدين ثم يرجع للمدين على الوكيل إن علم أنه ضاع بتفريطه لا إن علم عدمه وفي الجهل قولان (الابينة) تشهد بمعاينة قبض الوكيل من الغريم فيرى الغريم حينئذ كما يراى لو قال المفوض قبضت وتلف لان له الاقرار على موكله (وكرّم للوكيل) لشخص على شراء سلعة فاشترها له ثم أخذ الثمن من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله (غرم الثمن) ولو مراراً (الى أن يصل الى ربه

إن لم يدفعه (الوكيل له) أي للوكيل (٣٩٣) ابتداء قبل الشراء وكان الأولى زيادة هذا القيد وهذا إذا كان الثمن لا يعرف بعينه

كالعين فإن كان يعرف بعينه وأمره بالشراء على عينه ففعل لم يلزم الوكيل بتلفه شيء ويفسخ البيع (وصدق) الوكيل يمين (في دعوى الرد) أو كله ما قبضه من ثمن أو مضمن أو دين (كالودع) يصدق في رد الوديعة لربها إلا أن يقبضها بينة مقصودة للتوثق ولا يبرأ إلا بينة كما يأتي في الوديعة وإذا صدق (فلا يؤخر) كل من الوكيل والودع الرد (للاشهاد) أي لاجله أي ليس له أن يقول لا أرد ما عندي لربه حتى أشهد إذا فائدة له وهو صدق فإن آخر فتلف المال ضمن بخلاف من قبض بينة التوثق فله التأخير ولا ضمان إن أخر له لكن الرجح أن له التأخير للاشهاد ليدفع عن نفسه اليمين ولا ضمان (و) جاز (لأحد الوكيلين) على مال ونحوه إذا وكل على التعاقب علم أحدهما الآخر أملا (الاستبداد) أي الاستقلال بما يفعله دون الآخر (إلا بشرط) من الموكل أن لا يستبدفليس له استقلال كما إذا وكلنا معا في آن واحد وكالوصيين مطلقا فإن تازعا في الترتيب

يكون كالوكيل المفوض في هذا أعني براءة الغريم إذا قال ذلك الوكيل قبضت منه وتلف مني وهو كذلك (قوله أن لم يدفعه الخ) إنما ضمنه للوكيل عند عدم دفعه قبل الشراء بأن كان الدفع بعده لأن الوكيل إنما اشترى على ذمة الموكل بالثمن في ذمته حتى يصل للبائع وقوله أن لم يدفعه له ابتداء مفهوم الشرط عدم غرم للوكيل إذا دفع الثمن للوكيل قبل الشراء وتلف بعده لأنه مال بعينه لا يلزمه غيره سواء تلف قبل قبض السلعة أو بعده وتلزم السلعة للوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ثم يقدره والإلزام للوكيل إلى أن يصل لربه ففي المفهوم تفصيل اه عبق فإن دفعه له ابتداء قبل الشراء وتلف قبل أن يشتري لم يلزمه أن يدفع بدله ولا يلزم الوكيل شراء أيضا (قوله هذا القيد) أعني قوله قبل الشراء لأنه ليس معناه أن لم يدفعه للوكيل أصلا لأنه يقتضي أنه قد دفعه له سواء كان قبل الشراء أو بعده فلا غرم عليه مع أنه كان الدفع قبل الشراء فلا غرم وإن كان بعده فإنه يرم (قوله وهذا) أي وحمل هذا أي غرم الموكل الثمن ولو مرارا إلى أن يصل لربه (قوله ففعل) أي ثم بعد ذلك أخذ من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله له لم يلزم الخ (قوله ويفسخ البيع) أي لأنه بمنزلة استحقاق الثمن للعين (قوله يمين) أي ولو كان غير متهم (قوله يصدق في رد الوديعة) أي يمين ولو كان غير متهم اه عبق (قوله فله التأخير) أي لاجل الأشهاد (قوله لكن الرجح أن له التأخير للاشهاد) أي للوكيل والمودع الذي قبض بغير بينة التأخير للاشهاد خلافا لما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس * والحاصل أن المودع إذا قبض بينة مقصودة للتوثق فله تأخير الرد للاشهاد اتفاقاً فلا ضمان عليه إذا تلف للتأخير لذلك وإنما الوكيل والمودع إذا قبض بغير بينة للتوثق فليلس لواحد منهما التأخير للاشهاد وإذا أخر لاجله وتلف ضمن وهو ما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل له التأخير ولا ضمان وهو ما لابن عبد السلام وارتضاه الأشياخ وفي بن عن ابن عرفة أن هذا القول للترالي لأهل المذهب فيفيد قوة ما ذكره المصنف من عدم التأخير (قوله على مال) أي بأن يكون وكلهما على بيع أو شراء أو اقتضاء دين وقوله ونحوه أي غير خصام كطلاق وعق وإبراء وهبة ووقف وأما على الخصام فقد تقدم أنه لا يجوز تعدد الوكيل فلا يوكل اثنين على خصام واحد إلا برضاء فان رضى فكذلك لاحدهما الاستبداد إن ترتبا (قوله أن لا يستبد) أي واحد منهما أو أن لا يستبد فلان (قوله كما إذا وكلا معاً في آن واحد) أي فليس لاحدهما الاستبداد إلا بشرط أن كل واحد يستبد * والحاصل أنهما إن وكلا مترتين فلا أحدهما الاستبداد إلا إذا شرط الموكل عدم الاستبداد وإن وكلا معاً فليس لاحدهما الاستبداد إلا إذا شرط الموكل لهما الاستبداد وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وكالوصيين مطلقاً) أي فلا يستقل أحدهما بالتصرف سواء أوصاهما معاً أو مترتين وذلك لأن الإيصاء إنما يكون تحتتمه ولزومه في لحظة الموت إذ له الرجوع قبل ذلك وحيث فلا ترتب الواقع قبله وحيث أنه فلم يلزمه إلا معاً (قوله في الترتب) أي في ترتب وكالهما وعدم ترتبها (قوله فالأول) مبتدأ خبره محذوف كما قدره الشارح أي فالبيع الأول هو الماضي أو خبر لمبتدأ محذوف أي فالماضي بيع الأول (قوله لا قبض) أي ألا أن يكون بيع الثاني ملتبساً بقبض الجميع منه والا كان الماضي بيع الثاني (قوله إذا لم يعلم هو) أي البائع الثاني (قوله والا فالأول) أي والا بأن باعها الثاني وقبضها المشتري منه والحال أن البائع الثاني أو المشتري منه عالم ببيع الأول فالخلق فيها للمشتري الأول

(قوله)

فالقول للموكل (وإن بعث) أيها للموكل السلعة (وباع) الوكيل لها (فالأول)

منهما هو الذي ينفذ بيعه لصحة تصرفه (إلا قبض) للمبيع من الثاني إذا لم يعلم هو ولا المشتري منه بيع الأول وإلا فالأول

كذات الوليين فان باعا معا في زمن واحد فالمبيع بينهما لقوله الشركة (٣٩٣) بخلاف النكاح وإن جهل الزمن

فلن قبض والا فبينهما
(وَلَكِ) (ياموكل قبض)
سلمه (أى ما سلم فيه الوكيل
(لَكِ) بغير حضوره
جبراً على المسلم اليه قبضاً
بالدفع لك (ان ثبت بينة)
ان السلم لك ولو بشاهد
ويعين فان لم يثبت بالبينة لم
يلزمه الدفع ولو أقر المسلم
اليه ان الوكيل اعترف بأن
السلم للموكل (والقول
لَكِ) (ياموكل بلا يعين
(إن ادعى) من تصرف
في ما لك يبيع ونحوه
(الاذن) أى التوكيل
وكذبه لا يفي الاصل عدم
الاذن (أو) صدقه على
الاذن له فاقول لك يعين
إن ادعى (صفة له)
وخالفته كأن قال اذن لي
في بيعه وقلت بل في رهنه
أو تصادقا على البيع واختلفا
في جنس الثمن أو في حوله
وتأجيله واستثنى من ذلك
مستلثن القول فيهما للوكيل
أولها قوله (إلا أن
يشترى) الوكيل شيئاً
(بالثمن) المدفوع له
(فزعمت أنك أمرته
بشراء) أى باشتراء شيء
غيره (وحلف) أى القول
للكيل يعين فان نكل حلفت
وغير لك الثمن الذى تمضى
عليه فان نكلت أيضاً لزمك

(قوله كذات الوليين) أى فانهما لدى انعقد الأول ما لم يتلذذ بها الثانى غير عالم بالأول
وإلا كانت للثانى فان تلذذ بها الثانى علماً بنكاح الاول كان الحق فيها الاول (قوله بخلاف النكاح)
أى ان الوليين إذا عقدا عليها في وقت واحد فان النكاحين يفسخان لعدم قبول النكاح للشركة
(قوله وان جهل الزمن) أى أنه وقع ترتيب بين الموكل والوكيل لكن لم يعلم هل البائع أو لا الموكل
أو الوكيل فقد وقع الجهل في الزمن الذى باع فيه هذا وهذا وقوله فلن قبض أى فالسلعة تكون لمن قبضها
فان لم يقبضها أحدهما المشتريين اشتركا فيها إن رضا وإلا اقرعاً لدفع ضرر الشركة وإنما قيل بالقرعة
عند جهل السابق دون ما إذا عقدا معاً لانه عند جهل السابق الحق في الواقع لاحدهما والتبس بخلاف
ما إذا عقدا معاً فانه لا وجه فيها للقرعة وفهم من قوله بعث أن الاجارة ليست كذلك والحكم أنها
للاول سواء حصل قبض لمن استأجر أولاً أو لمن استأجر ثانياً أو لم يحصل قبض قاله ابن رشد وقال
أبو الحسن قال المازرى على أن قبض الاوائل قبض الاواخر يكون اتفاقاً أولاً وأولى وعلى انه
ليس قبضاً للأواخر تكون للاول انظر بن (تنبيه) كلام المصنف فيما إذا باع الموكل والوكيل
وأما لو باع الوكيلان شيئاً وكل مرتين أو معاً وشرط لكل الاستقلال فمضى عبق ان المعتبر البيع
الاول ولو انضم لذلك قبض والذى ذكره الشيخ أحمد الزرقاني أنهما كييع الوكيل والموكل
واختاره بن تبعاً للمساوى ورد ما قاله عبق من الفرق وهذا إذا باع الوكيلان مرتين فان باعا
معا أو جهل السابق فبيعهما كييع الموكل والوكيل اتفاقاً (قوله جبراً على السلم اليه) أى ولا حجة
للمسلم اليه مع وجرد البينة إذا قال لا ادفع إلا لمن اسلم إلى (قوله ولو أقر المسلم اليه الخ) فلا تقبل
شهادته على المعتمد لأنه يهتم على تفريغ ذمته وان كان قادراً على تفريغها بالدفع للحاكم لان الدفع
للمحكم يتوقف على اثبات فصول متعددة وهذا هو الراجح وقيل تقبل شهادة السلم اليه لانه
قادر على تفريغ ذمته بالدفع للمحكم حيث كان الوكيل المسلم غائباً (قوله ياموكل) تسميته بموكل
باعتبار الدعوى فقط (قوله ونحوه) أى كوقف او هبة أو صدقة (قوله فاقول لك يعين) انما حلف في
هذه المسئلة لتقوى جانب الوكيل بتصديق الموكل له على الاذن بخلاف الاولى فان الموكل لم يصدقه
فيها على الاذن (قوله صفة له) أى للاذن (قوله بل في رهنه) أى أو اجارته (قوله الا أن يشترى الخ)
صورته وكلته على شراء سلعة ودفعت له الثمن فاشترى به سلعة فزعمت انك امرته بشراء غيرها
فالقول للوكيل مع يمينه فإذا حلف لزمته السلعة الموكل وسواء كان الثمن المدفوع للوكيل
باقياً بيد البائع أولاً وسواء كان ما يغاب عليه أولاً وتقييد خشي وعبق الثمن في هذه المسئلة بكونه
ما يغاب عليه تبعاً للشيخ يوسف القيثى ورده شيخنا بأنه لا دليل عليه (قوله لزمك السلعة) أى
فمضى لازمة للموكل في حالين ما إذا حلف الوكيل وما إذا نكلا معاً (قوله كقوله امرت ببيعها الخ)
حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بشرة وادعى ان الموكل امره بذلك وقال الموكل
بل امرته باكثر من ذلك فاقول قول الوكيل يمينه إذ افات المبيع بزوال عينه وأشبهه قول ذلك الوكيل
سواء أشبهه الموكل أم لا وكذا ان لم يفت والحال انه لم يحلف الموكل فان حلف الموكل كان القول
قوله والقول قول الموكل يمينه إذ افات المبيع وأشبهه قوله وحده او لم يشبه واحد منهما وكذا
ان لم يفت وحلف فتلخص ان القول للموكل في ثلاث مسائل وهى ما إذا افات المبيع بزوال عينه وأشبهه

٥٠ — دسوفى — لك — السلعة وثانيتها قوله (كقوله) أى الوكيل للموكل (أمرت ببيع بعشرة) مثلاً
وقد بعثها (وأشبهت) العشرة أن تكون ثمناً وإسناد الشبه لضمير العشرة

بجاز والبراد أشبه الوكيل
سواء أشبه الموكل أم لا
(رَفَعْتُ) يا موكل
(بأكثر وفات المبيع)
بم المشتري من الوكيل
(بزوال عينه) بموت
ونحوه (أو لم يفت ولم
تحلف) يا موكل أنك
أمرته بأكثر فالتقول
للكيل في الصورتين فإن
حلفت فالتقول لك ولولم
تشبه إذ لا يراعى في بقاء
السلمة شبه ولا عدمه
وهذا عند قد البينة وإلا
عمل بها ولزم الوكيل الغرم
ومفهوم بزوال عينه أنه
لا يفوت ببقى ولا به ولا
صدقة وهو كذلك (وإن
وكانت على أخذ) أى شراء
(جارية) أى أمة من بلد
كذا (فبعت بها) أى
بجارية لك (فوطئت) منك
أو من غيرك بسبيك (ثم
قدم) الوكيل (بأخرى وقال
هذه لك والأولى ودية)
فإن لم يبين (لك حين بعت
الأولى مع الرسول أو غيره
أنها ودية وكذا إذا لم
يملك الرسول (وحلف)
على طبق دعواه (أخذها)
وأعطاك الثانية فإن بين
أخذها بلا يمين وطئت أم لا
كان لم يبين ولم توطأ (إلا
أن تقوت) عند البيان
وعدمه فلا استثناء منقطع
(بكونه أو تدبير)
أو عتق أو كتابة فليس
له أخذها وتكون للموكل وأولى فواتها

الموكل وحده أولم يشبه واحدا منهما أو كان المبيع قائما وحلف والقول للوكيل في ثلاث أيضاً فوات
للمبيع وأشبه الموكل أم لا أولم يفت ولم يحلف للموكل والثلاثة الأخيرة وهى التى القول فيها
للكيل مستفادة من قول المصنف كقوله أمرت إلى قوله ولم تحلف والثلاثة الأولى التى القول فيها
للموكل مستفادة من مفهومه فالصورتان الأولىان من تلك الثلاثة الأولى مستفادة من مفهوم وأشبهت
والثالثة من تلك الثلاثة مستفادة من مفهوم ولم تحلف (قوله بجاز) والاصل أشبه الوكيل في دعواه أنه
أمره بشرة (قوله في الصورتين) أى اللسنتين وهما قوله إلا أن يشتري بالثمن فزعمت أنك أمرته بغيره
وقوله كقوله أمرت ببيعه بشرة الخ (قوله فان حلفت) أى والحال أنه لم يفت فالتقول قولك ولولم تشبه
لأن الاصل بقاء ملكه على سلمته فمن أحب إخراجها عن ملكه كان مدعياً فعليه الاثبات وهذا بيان
لمفهوم قوله ولم تحلف ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة
في الفرض المذكور وهذا إذا فاته السلمة أو كانت قائمة ولم يأخذها ورضى الوكيل بدفع الزائد وأمان لم
يرض فيتين أخذ للموكل السلمة وليس له أن يجزى البيع ويجزى الوكيل على دفع الزائد على المتدفع لو أراد
المشتري أخذها بما قال للموكل فهل يجزى للموكل على ذلك أولاً؟ قولان انظر ح فان كان القول قوله أى
للموكل ولم يحلف دفع الوكيل العشرة فقط وهل يمين أو لا قولان وعلى الأول فان نكل غريم ما ادعاه
للموكل على المتدفع فقول الموكل مقبول في حالتين ما إذا حلف أو نكلا ما (قوله وهذا عند قد البينة)
أى للموكل والوكيل وأمان كان لاحدهما بينة عمل بها (قوله أى بجارية) يعنى غير الموكل فيها فهو كقولك
عندى درهم ونصفه وليس ضمير بها راجعاً للجارية للموكل على شرائها لقوله هذه لك والأولى ودية
ولو قال المصنف بعت بجارية كان أحسن لأن التكررة إذا أعيدت بلفظ التكررة كانت غير الأولى (قوله وقال
هذه لك) أى هذه هى التى اشتريتها لك بدراهمك (قوله والأولى ودية) أى أرسلتها ودية عندك
(قوله فان لم يبين) أى الوكيل لك حين بعت الأولى مع الرسول أو مع غيره أنها ودية وأشار الشارح
بهذا إلى أنه ليس المراد بالبيان في كلام المصنف إقامة البينة بل إرساله من وكيله أنها ودية (قوله وكذا إذا
لم يملك الرسول) أى وكذا إذا بين للرسول ولم يملك الرسول بذلك (قوله وحلف) فان نكل الوكيل
عن اليمين لم يأخذ الأولى بل تلزم الموكل وبغير الموكل في الثانية ان شاء أخذها أيضاً وان شاء ردّها
عدوى (قوله فان بين) أى للرسول أنها ودية وبلغه الرسول ذلك أخذها بلا يمين سواء وطئت أم لم
توطأ وإذا وطئها مع البيان من غير أن يشهد بينة عند الإرسال أنها ودية فذكر بعضهم أنه يجب لأنها
مودعة وذكر بعضهم أنه لا حد عليه لا احتمال كذب المبلغ والخلاف في قبول قول المأمور أنه قد اشتراما
لنفسه وهاتان شبهتان ينفيان عنه الحد وهذا القول الثانى استظهره المسناوى كما قال بن واتصر عليه
البدر القرافي (قوله كأن لم يبين ولم توطأ الخ) الحاصل أنه ان بين مع الرسول أو غيره ان الأولى ودية
أخذها بلا يمين وطئت أم لا وان لم يبين أولم يملك الرسول أخذها بيمين ان وطئت وبغير يمين ان
كانت لم توطأ (قوله الا ان تقوت عند البيان وعدمه) أشار بهذا إلى ان الاستثناء من المنطوق والمفهوم
معاً كما هو الصواب فكأنه قال وعمل أخذها بيمين ان لم يبين وبلا يمين ان بين ما لم تفت بما ذكر فان قامت بما
ذكر لم يكن له أخذها الا من أخذها عند عدم البيان الذى هو المنطوق كما ناله بعض اشراح تبعاً للبدر القرافي
لأنه يقتضى أنه لو بين ولم يشهد بينة فانه يأخذها ولو قامت والحق انها مقفأة بكونه لم يكن له أخذها
بين ام لا كما هو مفاد المدونة (قوله فالاستثناء منقطع) صوابه متصل كما فى بن (قوله وتكون للموكل)
أى بالثمن الذى ساء فان ادعى المأمور زيادة يسيرة قبل قوله كما تقدم في قوله الا كدنيارين في أربعين

بذهاب عنها إلا ببيع وصدة (إلا لينة) أشهدا الوكيل عند الشراء أو الإرسال أنها له ولو لم يبين الرسول لك ذلك فأخذها الوكيل ولو أعتقها الموكل أو استولدها لكن إن بين له الرسول أخذها وولدها لأن الموكل (٣٩٥) متعده حينئذ وإن لم يبين أخذها

وقيمة الولد وتعتبر القيمة

يوم الحكم (ولزمك)

ياموكل (الأخرى) في

مستلتي وهما إذا لم يبين

وحلف وأخذها وما إذا

قامت بينة وأخذها (وإن

أمرته) أن يشترها لك

(بمائة) وبشتها ووطئت

ثم قدم (فقال أخذتها)

لك (بمائة وخمسين

فإن لم تفت خيرت

في أخذها بما قال)

الوكيل بمائة وخمسين إن

حلف وردها ولا شيء

عليك في وطئها فإن لم يحلف

أنه اشتراها بمائة وخمسين

فليس له إلا المائة (وإلا بأن

فانت بما تقدم في التي قبلها

(لم يلزمك إلا المائة)

التي أمرته بها ولو أقام بينة

على ما قال لتفريطه بعدم

إعلامه به حتى فانت (وإن

ردت درهماك) التي

دفعته إليه ليس له لك في شيء

(لزيغ) فيها كلها أو

بعضها (فإن عرفها

مأمورك لزمتك) أي

لزمتك بدلها فإن اتهمت

الوكيل أنه أبدلها فلك

تخليفه (وهل) (الزوم

(وإن قبضت) يا أمر

ما وقعت فيه الوكالة أو للزوم

إن لم قبضه فإن قبضته لم

يلزمك بدلها ولا يقبل

قول الوكيل أنها دراهم

(قوله بذهاب عنها) أي بالموت (قوله أنها له) أي أو أنها وديعة عند المرسل إليه (قوله ولو لم يبين الرسول الخ) أي هذا إذا بين له الرسول أنها وديعة مع وجود البينة التي أشهدا الوكيل بل ولو لم يبين له ذلك (قوله أخذها) أي الوكيل وأعطاك الثانية (قوله لأن الموكل متعده حينئذ) أي قالوا ابن زنا السيد أمه وقوله قيمة الولد أي وليس له أخذه لأنه حر نسيب للشبهة والحاصل أن الصور أوبع لا يان ولا بينة البيان بدون البينة بدون بيان البينة والبيان في الثلاث الأول ليس وطؤه زنا بل وطؤه شبهة فلاحد فيها ولا يأخذ الولد، نعم تؤخذ قيمته في الثالثة وفي الأولى نفوت بالبلاد فلا تؤخذ في ولا ولدها ولا قيمته والوطء في الرابعة زنا يوجب الحد ويأخذ الوكيل الولد (قوله يوم الحكم) أي بأخذها (قوله ولزمتك ياموكل الأخرى في المستلتي) هذا تصريح بما علم التزمنا وذلك لأن السفاد بما تقدم أنه يقبل قول الوكيل وإذا قبل لزم من ذلك أن الموكل يلزمه ما اشتراه وكيه (قوله إذا لم يبين وحلف وأخذها) وكذا إذا بين وأخذها بدون يمين (قوله وما إذا قامت بينة) أي على دعواه أشهدا عند الإرسال وأخذها سواء كان مع تلك البينة يان أم لا وأما إذا لم يأخذ الوكيل الأولى لكونه لم يبين ونسك عن البينة فالموكل غير في الثانية إن شاء أخذها وإن شاء ردها مع لزوم الأولى له (قوله وبشت بها) أي واشترها وبشت بها (قوله إن حلف) شرط في قوله خيرت في أخذها بما قاله وردها وحل حلفه إن لم تقم بينة بما اشترى وإلا خير الموكل من غير يمين الوكيل في أخذها بما قال أوردها والحاصل أنها إذا لم تفت بخير الموكل فيها في حالتين الأولى ما إذا كان للوكيل بينة بالشراء بالمائة والخمسين، والثانية إذا لم تكن له بينة بذلك ولكن حلف عليه، وحل التحيز في هاتين الحالتين ما لم يطل الزمان بعد قبضها بلا عذر فإن طال الزمان بعد قبضها ولم يكن للوكيل عذر بمنعه من طلب الزيادة لم تقبل دعواه الزيادة (قوله لتفريطه بعدم إعلامه) أي بما قال من الزيادة حتى فانت أي فصار كالتطوع بتلك الزيادة (قوله ولا شيء عليك) إذا رددتها عليه (قوله بما تقدم) أي بتدبير أو استيلاء أو عتق أو كتابة أو موت (قوله وإن ردت دراهمك) أي وإن ردت السلم إليه دراهمك للوكيل التي دفعها له ليس له لك في شيء (قوله فانت عرفها مأمورك) أي كيك (قوله لزمتك بدلها) سواء قبلها مأمورك أو خالف الواجب ولم يقبلها لأنه متى عرفها المأمور وجب عليه قبولها كما بين وشيخنا (قوله ما وقعت فيه الوكالة) أي وهو السلم فيه من طعام ونحوه (قوله تأويلان) المذهب منهم الأول وهو مبنى على أن الوكيل لا يتعزل بمجرد قبض الموكل للشيء الموكل عليه والثاني مبنى على عزل الوكيل بمجرد قبض الموكل ما وكل عليه وحينئذ فلا يسرى عليه قوله أنها دراهم موكله والتأويل الأول لابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعضهم وعلى التأويل الثاني فهل لا يلزم الوكيل أيضاً إبدلها أو يلزمه إبدلها كما إذا قبلها ولم يعرفها والأول هو المطابق للنقل كما في عقب (قوله وأما هو فيلزم مطلقاً) أي فيلزم الموكل بدلها حيث ذلك الوكيل إن هادرهمك وسواء قبض السلم فيه أم لا وذلك لأن المفوض لا يتعزل بمجرد قبض الموكل ما وكل فيه اتفاقاً (قوله حلفت أنها الأرض) أي وغرم الوكيل بدلها لقبوله إياها فالحسارة إنما جاءت عليه وحده كما قال المصنف (قوله وهل تخلف مطلقاً) أي لاحتمال نكولك فتعزم بمجرد النكول لأنها يمين نعمة ولا يغرم الوكيل (قوله وإنما تخلف لعدم المأمور) أي عند غيره لا عند يسره أي لأن من حجة

موكاه (ز تأويلان) في غير المفوض وأما هو فيلزم مطلقاً (وإلا) يعرفها (فإن قبلها) الوكيل حين ردت إليه (حلفت)

أنها الأمر (وهل) تخلف (مطلقاً) أعيد المأمور أو أيسر (أو) إنما تخلف (لعدم المأمور) أي عند غيره لا عند يسره

وذكر مفعول حلف وفيه صفة يمينه بالمعنى بقوله (مادفت إلا جيباً - أداً في علمك) ولا تعلمها من دراهمك لأنه إنما يقول في علمي ودراهمي بقاء التسليم ويضم التاء للتسليم وأما المصنف فبفتحها بقاء الخطاب (و) إذا حلفت أيها الأمر (لزمته) أي المأمور (تأويلان وإلا) بأن لم يقبل الدراهم ولم يعرفها (٣٩٦) (حلف) الوكيل (كذلك) أي، أَدَفَعَ الأَجَادَا في علمه ولم يعرفها من دراهم موكله

(وحلف) بتشديد اللام فاعله (البائع) والمفعول محذوف أي الأمر فشكل من الأمر والوكيل يحلف (وفي البدل) منهما هل الأمر أو الوكيل (تأويلان) وعلى الأول فإن شكل الأمر حلف البائع وأغرمه ولا أمر تخليف الوكيل إن أتبعه بأبدائها فإن شكل البائع سقط حقه وليس له تخليف الوكيل لأن نكول موكله نكول عن عين المأمور وعلى بدنة المأمور بالحلف فإن نكل حلف البائع وأغرمه ثم هل له تخليف الأمر قولان ذكره الرجرجي وأبو الحسن كذا في الخطاب (وانعزل) الوكيل مفوضاً أم لا (بموت موكله) لأنه نائب عنه في ماله وقد انتقل لورثته بموته فلا يلزمهم ماباع أو اتباع بعده (إن علم) الوكيل بموت موكله (وإلا) يعلم (تأويلان) في عزله بمجرد الموت أو حتى يلفه وهو الأرجح وهذا إذا كان البائع للوكيل أو المشتري منه حاضراً يولد موته وبين له أنه وكيل أو

الأمر أن يقول للوكيل عند يسره أنت قد التزمت الثمن بقبولك له فلا تباعة لك ولا للبائع على (قوله وذكر مفعول حلفت) أي العدى له بحرف الجر المحذوف أي على أنك مادفت الخ فاندفع ما يقال إن حلف لازم (قوله مادفت الأجياد في علمك) ظاهره أنه يحلف على نفي العلم ولو صير فياً (قوله ولا تعلمها من دراهمه) إنما احتاج لزيادة ذلك لانه قد تكون جياذاً في علمه حين الدفع ولكن يعرف الآن أنها من دراهمه (قوله لأنه إنما يقول الخ) علة لقوله بالمعنى (قوله وأما المصنف فبفتحها) أي لأنه يخاطب الموكل (قوله وتأويلان) فلهما عياض ولم يميزها وعزا المواق الثاني لأبي عمران انظر (قوله كذلك) أي كحلف الموكل في الصورة الأولى (قوله فشكل من الأمر والوكيل يحلف) أي فإذا حلفا ضاعت الدراهم على السلم إليه (قوله وللأمر) أي بعد غرمه للبائع (قوله فإن نكل البائع) أي كما نكل الأمر (قوله وليس له) أي للبائع حيث نكل هو والأمر (قوله وأغرمه) أي وأغرم البائع للمأمور وقوله ثم هل له أي ثم بعد غرم المأمور للبائع هل للمأمور تخليف الأمر أولا قولان (قوله ذكره) أي هذا التفصيل الرجرجي (قوله وانعزل بموت موكله) أي وكذا بفسله الاخص لا تنقل المال للغرماء (قوله فلا يلزمهم ماباع أو اتباع بعده) أي بعد موت الموكل أي بل إن شاءوا أجازوه وإن شاءوا لم يجزوا وحينئذ إذا كان قد اتباع لزم الوكيل غرم الثمن وإذا كان قد باع غرم لهم قيمة الثمن إن كان قد فات ورد البيع لهم إن كان قائماً (قوله وتأويلان في عزله الخ) وعلى الأول لو اشترى أو باع شيئاً بعد موته ولم يعلم بالموت لم يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيمة الثمن إن فات (قوله وهذا إذا كان البائع الخ) الانسب اعتبار الحضور في نفس الوكيل بأن يقول وهذا الخلاف محله إذا كان الوكيل حاضراً يولد موته لأن حضوره مظنة علمه وكأنه اكتفى بالتلازم بين التعاقدين فيأزم من حضور أحدهما يولد موت الموكل حضور الآخر (قوله وفي عزله أي الوكيل بعزله أي الموكل له ولم يعلم الوكيل بذلك) هذا القول مقيد بما إذا أشهد الموكل على عزله وكان عدم اعلامه بذلك لعذر كبعده عنه فإن ترك اعلامه لعذر مطلقاً أي أشهد بعزله أم لا أو ترك اعلامه لعذر ولم يشهد به مضى تصرفه اتفاقاً (قوله خلاف) محله في غير وكيل خصام قاعد الخصم كثلاثة وأما وكيل الخصام إذا قاعد خصم الموكل كثلاثة فإنه لا ينعزل بعزل الموكل له سواء عزله في غيبته أو بحضوره كما مر وفي عقب لا ينعزل الوكيل بجنونه أو جنون موكله إلا أن يطول جنون الموكل جداً فينظر له الحاكم ولا تمنع زوجة وكيلا لزوجه بطلانها إلا أن يعلم من الموكل كراهة ذلك منها وينعزل هو عن وكالته لها بطلانها كما استظهره ابن عرفة وكأنت الفرق أن الطلاق بيده وإذا ظهر منه الأعراض كرهت بقاءه اه وانعزل الوكيل برده أيام الاستتابة وأما بعدها فإن قتل فواضح وإن آخر مانع كالحمل فقد تردد العلماء في عزله وكذا ينعزل برودة موكله بعد مضى أيام الاستتابة ولم يرجع ولم يقتل مانع (قوله إذ هي من العقود الجائزة) أي التغير اللازمة (قوله كالتقضاء) أي فقد القضاء من السلطان غير لازم فلن ولي قضياً أن يفك عن نفسه وكذا من وكل على شيء فله عزله نفسه

ثبت بينة وإلا فلا ينعزل إلا إذا بلغه اتفاقاً (وفي عزله) أي الوكيل (بعزله) أي الموكل (ولم يعلم) الوكيل بذلك وعدم عزله قوله حتى يعلم به وهو الرجرجي (خلاف) وفائدته هل تصرفه بعد العزل وقبل العلم ماض أولاً (وهل لا تلزم) الوكالة مطاوعة أم بأجرة أو جعل أولاً إذ هي من العقود الجائزة كالتقضاء (أو إن وقعت بأجرة)

كتركه على عمل معين
بأجرة معلومة (أو جعل)
بأن يوكله على تقاضى دينه
ولم يبين له قدره أو عينه
ولكن لم يبين من هو عليه
وليس المراد وقوعها
بلفظ اجارة أو جمالة
(فكهما) في الاجارة
تلزما بالعمد وفي الجمالة
تلزما بالعمد بالشرع
(والإلا) بأن وقت بيع
عوض (لم تلزم) وهذا
من تمة القول الثاني
(تردد) ثم حيث لم تلزم
إن ادعى الوكيل أن
ما اشتراه لنفسه قبل قوله
[درس]

باب في الاقرار
(يؤخذ المكلف بلا
حجر) أى حال كونه
غير محجور عليه احترازاً
من الصى والمجون والسفیه
والسكران فلا يلزمهم إقرار
وكذا السكران ودخل
في كلامه السفیه الممهل
على قول مالك وهو
الراجح والرقبي الماذون
له في التجارة والسكران
فيلزمهم لعدم الحجر وكذا
المرض والزوجة وأما
الحجر عليهم في زائد الثلاث
فمخصوص بالتبرعات
(بإقراره) أى اعترافه
(لأهله) أى لتأهل

(قوله كتركه على عمل معين) أى أو عمل غيره معين في زمان معين كتركه على أن يبيع له سلعة في خمسة أيام وله من الأجرة كذا بمضى المدة باع أولاً وأما تعيين العمل وأثر زمان فانه يفسد الاجارة كما يأتي (قوله بأن يوكله على تقاضى دينه) اعلم أن التوكيل على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جمالة ففي الاجارة لابد من بيان القدر للوكيل على اقتضائه وأن يبين من عليه الدين ليعلم حين العقد هل هو معسر أو موسر أو مظل أولاً كوكلتك على اقتضاء كذا من فلان ولك كذا أجرة وأما في الجمالة فالواجب بيان أحد الأمرين إما القدر أو من عليه الدين (قوله وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جمالة) أى لأنها لو كانت بافظهما كقوله أجرتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا أو جاعلتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا كانت منهما حقيقة فيصير التشبيه في قوله فكهما غير صحيح لأنه من تشبيه الشيء بنفسه وقوله وليس المراد الخ أى وإنما المراد أن العقد وقع على صورة الاجارة بأن عين الزمان أو العمل أو على صورة الجمالة بأن لم يبين الزمان ولذا قال المصنف أو إن وقعت بأجرة أو جعل ولم يقل أو إن كانت اجارة أو جمالا (قوله في الاجارة الخ) أى قضى الوكالة إذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلا من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله وفي الجمالة أى وفي الوكالة الواقعة على وجه الجمالة لا تلزم واحداً منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشرع وأما المجهول له وهو الوكيل فلا تلزمه (قوله من تمة القول الثاني) أى وليس تكرر أع مع قوله وهل تلزم الخ (قوله تردد) محله في الوكالة في غير الخصام وأما الوكالة فيه فهي لازمة مطلقاً وقعت على وجه الاجارة أو الجمالة أولاً إذا قاعد الوكيل الخصم كالثلاث والأفلا (قوله حيث لم تلزم) أى على القول الأول مطلقاً وعلى الثاني حيث لم تقع بأجرة أو جعل (قوله قبل قوله) أى يمينه وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ح وصدر به وقيل لا يقبل قوله وثالثها يقبل قوله إن لم يكن الموكل قد اقضه الثمن والا فذلك الشيء للموكل

باب في الاقرار

اعلم أن الاقرار خبر كما لا ين عرفة ولا يتوهم من إيجابه حكماً على المقر أنه إنشاء كعت بل هو خبر كالدعوى والشهادة والفرق بين الثلاثة أن الأخبار إن كان حكمه قاصراً على قائله فهو الاقرار وإن لم يقصر على قائله فإما أن لا يكون للمخير فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى اهـ بن (قوله والسفیه) أى وكذلك الرقيق بالنسبة للمال فكل منهما وإن كان مكافئاً لسكران محجور عليه بالنسبة للمال (قوله والسكره) أى لأنه غير مكلف (قوله وكذا السكران) أى فلا يؤخذ بإقراره لأنه وإن كان مكلفاً إلا أنه محجور عليه في المال كما ذكره بن وشيخنا المدوى وكما لا يلزمه إقراره لا تلزمه سائر عقود من بيع واجارة وهبة وصدقة وحبس بخلاف جنائياته فانها تلزمه (قوله ودخل في كلامه) أى في المكلف للتبس بعدم الحجر السفیه الممهل فيصح إقراره على قول مالك لأن المانع من تصرف السفیه عند مالك الحجر وأما عند ابن القاسم فالمانع السفیه كما مر (قوله وكذا المرض والزوجة) أى فيصح الاقرار منهما ولو بازيد من ثلثهما حيث كان المقر له غير متهم عليه وإلا منع إقرارهما له ولو في الثلث (قوله فمخصوص بالتبرعات) أى والاقرار بما في الذمة ليس من التبرعات حتى يحجر عليه في زائد الثلث وحينئذ فمضى قول المصنف يؤخذ المكلف بلا حجر معناه الموصوف بعدم الحجر عليه في المعاوضات فدخل في كلامه من ذكر إذ كل من الزوجة والمرض لا يحجر عليه في المعاوضات وإن حجر عليه في التبرعات بالنسبة لا زاد على ذلك (قوله بإقراره)

وقابل ان يملك ولو باعتبار المال كالحمل أو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق كالوقوف والمسجد فيصح الاقرار
لها وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر (٣٩٨) (لم يكذب) تمت لأهل أى لأهل غير مكذب للمقر في اقراره

له فان كذبه تحقيقا نحو
ليس لى عليك شيء أو
احتمالا نحو لا علمى بذلك
بطل الاقرار ان استمر
التكذيب وانما يعتبر
التكذيب من الرشيد
فتكذيب الصبي والسفيه
لغو (ولم يُتهم) المقر في
اقراره والواو للحال لا
تعطف لاختلاف الفاعل
إذا فاعل يكذب يعود
على أهل وفاعل يتهم
يعود على المقر والعطف
يفتضى اتحاده وقيد عدم
الانهماء إنما يعتبر في الرضى
ونحوه والصحيح المحجور
عليه لاحاطة الدين بماله
الذى حجر عليه فيه ثم
شرع في امثلة من يلزمه
الاقرار بمن يتوهم عدمه
بقوله (كالعبد) أى غير
المأذون له فيلزمه الاقرار
(في غير المال) كجرح أو
قتل عمد أو نحو ذلك مما
فيه القصاص وكسرة
بالنسبة للقطع دون المال
وأما المأذون له ولو حكما
كالمتكاتب فيؤخذ باقراره
بالمال فيما يده من مال التجارة
لا في ثقلته ورقبته كونهما
للسيد وما زاد عن مال
التجارة ففي ذمته ويلزمه

يؤخذ منه أن المال المقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم وهو كذلك
(قوله وقابل ان يملك) أى التمس القربة هذا إذا كان قابلا للملكة في الحال ولو كان قابلا للملكة
باعتبار المال أى الزمان المستقبل بالنسبة لزمن الاقرار هذا إذا كان المقر له متأهلا وقابلا للمقر به
باعتبار ذاته بل ولو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو لاستحقاق (قوله كالحمل) أى يقر له
بان له عنده شيئا من ميراث أبيه أو من هبة أو صدقة فالأقرار بذلك صحيح لان الحمل قابل للملك ذلك
باعتبار المال (قوله من اصلاح) بيان لما يتعلق (قوله فيصح الاقرار لها) أى لأن المسجد قابل للملك
المقر به باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لاجل بقاء عينه والوقف قابل للملك المقر به باعتبار اصلاحه
لاجل أخذ المستحقين له الفلأجل أو لاجل سكنائهم فيه (قوله وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر)
أى فلا يؤخذ باقراره لها بل هو باطل اللهم إلا أن يقر لاجل اصلاح الحجر في كسبيل أو لملف الدابة
في جهاد تامل (قوله أى لأهل غير مكذب للمقر في اقراره له) أى بل مصدق له وانما اشترط في صحة
الاقرار تصديق المقر له للمقر لانه لا بدخل مال الغير في ملك أحد جبرافعا بعد الميراث (قوله ان استمر
التكذيب) أى فيما فان رجع المقر له إلى تصديق المقر في الاولى فانكر المقر عقب تصديق المقر له
فهل يصح اقراره أو يظل ثولان الثانى منهما هو الذى في الرواد وعليه اقتصر ابن الحاجب
واقول الاول هو الذى عزاه ابن رشد للمدونة انظر كلامه في حاه بن وأما ان رجع
المقر له إلى تصديق المقر في الثانية فانكر المقر عقب تصديق المقر له صح الاقرار ولا
عبرة بانكار المقر بعد ذلك وأولى ان رجع المقر له لتصديق المقر ولم يحصل من المقر انكار
(قوله لغو) أى وحيث لا يلزم المقر ما أقر به لها وان كذبه (قوله ولم يُتهم المقر في اقراره)
أى فان اتهم باقراره للاطنه ونحوه بطل (قوله والواو للحال) أى وصاحب الحال هو المكلف
(قوله والتطف يفتضى اتحاده) فيه (١) ان هذا مسلم في مجرد عطف الفعل على الفعل عطف
مفردات نحو أكل وشرب زيد لافى عطف الجملة على الجملة نحو ضرب زيد وقام عمرو وما هنا من
هذا القبيل تامل (قوله ونحوه) أى مثل حامل مقرب وحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو
قطع (قوله والصحيح الخ) المراد به المفسس واعترضه بن بان اقرار النفس المحجور عليه لمن يتهم
عليه لازم يتبع به في ذمته وان كان المقر له لا يحاصص به مع الغرماء خلافا لما يوجهه كلامه من بطلان
الاقرار فالصواب أن عدم الاتهام إنما يعتبر في اقرار المريض فقط فان أقر الصحيح لمن يتهم
كان اقراره لازما (قوله بمن يتوهم) أى مثلا لمن يتوهم عدم صحة اقراره (قوله في غير المال) أى وأما اقراره
في المال فهو باطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال لانه لسيد وقد قال المصنف بلا حجر (قوله وكسرة
بالنسبة أى فيقبل اقراره بالنسبة للقطع دون المال المسروق فلا يلزمه قيمته إن تلف ولا يؤخذ منه)
ان كان قائما (قوله وما زاد) أى من المال المقر به (قوله فلا يأخذ الخ) أى بل هو لسيد العبد (قوله حتى
يثبت) أى مدعيه بالبينة أو باقرار السيد (قوله على كل حال) أى سواء أقر بالسرقة أو ثبتت بيينة
(١) قوله فيه الخ فيه أن المعطوف عليه تمت فالعطوف مثله وهو إذا جرى على غير من هو له يجب
الابراز انضافا اذا خيف اللبس كما هنا ولم يبرز فلو كانت الواو عاطفة لعين ان نائب النازل للاهل
وليس بمراد فكلام الشارح ظاهر والبحث فيه ناشئ عن عدم التامل اه كته محمد عlish

الاقرار في السرقة ويدفع للمسروق ان كان قائما أو قيمته ان اتلفه وكان له مال وإلا فلا شيء عليه بخلاف غير المأذون أو
فلا يأخذ ما أقر بسرقة للمسروق منه بمجرد الاقرار ولو كان قائما بل حتى يثبت وأما قطعه فيلزمه على كل حال

أو بإقرار السيد (قوله وأخرس) لما كان يتوهم عدم صحة إقراره لكونه مسلوب العبارة به المصنف على صحته منه فهو تثليل بالحق (قوله يلزمه إقراره بالإشارة) أي لأن إشارة الآخرس تنزل منزلة العبارة فلو انطلق لسانه ورجع عن إقراره لم يعتبر رجوعه كما أنه لو أعان زوجته بالإشارة ثم انطلق لسانه وادعى أنه لم يلاعن لم يعتبر رجوعه اهـ (قوله كما يكفي إشارة الناطق) أي وحينئذ فلو قل المصنف عقب قوله بإقراره ولو بإشارة ناطق لا فاد ذلك وسلم مما يدل عليه ظاهره هنا من أن إشارة الناطق لا تعتبر انظر شب (قوله ومريض) اعلم أن المريض إذا أقر إما أن يقر لوارث قريب أو بعيد أو لغيره غير وارث أصلاً أو لصديق ملاطف أو لمجهول حاله لا يدري هل هو قريب أو ملاطف أو أجنبي أو يقر لأجنبي غير صديق فإن أقر لوارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كان الإقرار باطلاً وإن أقر لوارث بعيد كان صحيحاً إن كان هناك وارث أقرب منه سواء كان ذلك الأقرب حائزاً للمال أم لا ولا يشترط أن يكون ذلك الأقرب ولداً وإن أقر قريب غير وارث كالحال أو لصديق ملاطف أو مجهول حاله صاع الإقرار إن كان لذلك المقر ولد أو ولد ولد ولا وأما لو أقر لأجنبي غير صديق كان الإقرار لازماً كان له ولد أم لا (قوله إن أقر لأبعد) أي لوارث أبعد (قوله في هذا الفرع) أي وهو إقرار المريض لوارث أبعد فقط (قوله مع ابن عم) أي الذي هو المقر له وقوله بعيد أي الذي هو المقر له (قوله فيصح مطلقاً) أي كان للمقر ولد أم لا وحينئذ فهو غير داخل في كلام المصنف (قوله يلزمه الإقرار بلا قيد) أي سواء أقر لوارث بعيد أو قريب أو ملاطف أو لمجهول حاله أو لغيره غير وارث أو لأجنبي غير ملاطف سواء قام المقر له في الصحة أو في المرض أو بعد الموت لما مر من أن الاتهام إنما يعتبر في إقرار المريض ولقول ابن عبد البر في الكافي وكل من أقر لوارث أو لغيره وارث في صحته بشيء من المال أو الدين أو البراءة أو قبض أمان المبيعات فأقراره عليه جائز لانتلخته فيه تهمة ولا يظن فيه تولى أي إدخال شيء بالكذب والأجنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض ثمنه إلى معاينة قبض الثمن اهـ ولو أقر بعد ذلك بالتولية فلا عبرة به كما في ح فاذا قام بقية أولاد من مرض بعد الأشهاد في صحته بالبيع لبعض أولاده فلا كلام لهم أن كتب الموثق أن الأب قبض من ولده ثمن ما باعه له وإن لم يكتب قيل يخلف الولد مطلقاً وقيل لا يخلف مطلقاً وقيل إن اتهم الأب بالميل له حلف وإلا فلا واقتصر في التهمة على الأخير حيث قال :

ومع ثبوت ميل بائع لمن • منه اشترى يخلف في قبض الثمن اهـ

وما تقدم عن الكافي من أن إقرار الصحيح على قبض أمان المبيعات جائز ولا يلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولى لمعه محمول على ما إذا كان المقر له يظن به المال وإلا ففي عيج وغيره لو أقر أن هذا الشيء لولده الصغير مثلاً وعلمنا أنه لا مال للولد بوجه فذلك تركة لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يجوز له فهو تولى فتأمل وفي بن إذا صير الأب لابنه دوراً أو عروساً في دين أقر له به فإن كان يعرف سبب ذلك الدين بأن باع له شيئاً أو أخذ منه شيئاً جاز ذلك التصير كان في الصحة أو في المرض وإن لم يعرف أصله فتحكم بحكم الإقرار بالدين فإن كان في المرض جرى على تفصيله وإن كان في الصحة كان ماضياً على قول ابن القاسم في المدونة وبه العمل كما في الميضي وقيل أنه غير نافذ وهو قول المدنيين (قوله أو لمجهول حاله) كقوله لعل أو لعمرو الذي بمكة عندي كذا ولم يعلم حاله أو لصديق ملاطف أو قريب أو أجنبي (قوله وإلا لم يصح) أي وإن لم يكن لذلك المريض المقر له لم يصح ذلك الإقرار (قوله وإلا عمل) أي وإلا يدم جهل الحال بل تبين عمل الخ (قوله وقيل يصح) أي

(وأخرس) يلزمه إقراره بالإشارة كما تكفي إشارة الناطق (ومريض) مرضاً مخوفاً (إن ورثته ولده) بنت أو ابن أو ابنة فيلزمه إقراره أن أقر (لأبعد) كم ولا مفهوم لولد في هذا الفرع بل الشرط أن يرثه أقرب مع وجود أبعد كأن مع ابن عم وكابن عم قريب مع بعيد سواء استغرق الأقرب الميراث أم لا بخلاف المسائل الثلاثة بعده فيشترط الولد كما في المصنف (أو ملاطف) أو (لم يرثه) أي قريب (لم يرثه) كخالف فيصح أن ورثته ولد أو أجنبي غير ملاطف فيصح مطلقاً ومفهوم مريض أن الصحيح يلزمه الإقرار بلا قيد (أو) أقر المريض (لمجهول حاله) قريب أو ملاطف أو أجنبي فيصح أن ورثته ولد ويكون من رأس المال وإلا لم يصح مادام مجهول حاله وإلا عمل بما تبين وقيل يصح

وقيل ان كان المال يسيراً (كزوج) مريض (٤٠٠) اقر لزوجه بدين في ذمته او انه قبض دينه منها إذا (علم بغضه لها)

فيؤاخذ به وان لم يرثه
ولد أو انفردت بالصغير
على المعتمد وكذا اقرارها
وهي مريضة له بامر مع
علم بغضها له بخلاف
الصحيح فيصح مطلقاً
(أو جهل) حال الزوج
معها من حب أو بغض
(و قد ورثه) حال جهل
الحال (ابن) واحد منها
أو من غيرها صغيراً أو
كبيراً (أو بنون)
متعددون كذلك فيؤاخذ
باقرارها (إلا أن تنفرد)
الزوجة التي جهل حالها معها
(بالصغير) فلا يصح
اقراره لها وسواء كان معه
كبير منها أو من غيرها
أولاً فلا استثناء في كلامه
راجع لهما لا للتعدد
فقط قال الزرقاني ومثل
الانفراد بالصغير الذكر
الانفراد بالصغيرة (و)
في جواز اقراره لها (مع)
وجود (الإناث) الكبير
منها أو من غيرها أو
الصغار من غيرها
(والعصبه) نظراً إلى أنها
أبعد من البنت ومنعه
نظراً إلى أنها أقرب من
العصبه (قولان) فان
انفردت بالصغار منع
قطاً ثم شبه في القولين
فروعاً بقوله (كاقراره)
أي المريض (للولد

وقيل يصح الاقرار وان لم يكن للمقر ولد كان المال المقر به قليلاً أو كثيراً (قوله) وقيل ان كان المال
يسيراً) أي وقيل يصح الاقرار لمجهول الحال ان كان المال المقر له به يسيراً لان كان كثيراً والموضوع
انه ليس للمقر المريض ولد (قوله كزوج) من فروع اقرار الزوج أن يشهد ان جميع ما تحت يدها
ملك لها فان كان مريضاً جرى على ما ذكره المصنف من التفصيل في الزوجة وان كان صحيحاً كان
اقراره لازماً على مذهب ابن القاسم وغيره من الصريين من غير تفصيل بين كونه علم بغضها أولاً
وللاوارث تخليفها ان ادعى تجديد شيء كما في ح (قوله إذا علم الخ) مفهومه انه ان علم ميله لها كان
الاقرار باطلاً وإن أجازته الورثة كان ابتداء عطية منهم لها (قوله على المعتمد) أي كما لابن رشد
والناصر وغيرهما خلافاً لابن الحاجب القائل محل صحة اقرار الزوج المريض لزوجه التي علم
بغضه لها إذا لم تنفرد بالصغير وإلا كان باطلاً للهمة (قوله بخلاف الصحيح) هذا محرز تفهيد
الزوج بالمريض (قوله مطلقاً) أي علم بغضه لها أو علم ميله لها انفردت بالصغير أولاً ورثته ابن أولاً
(قوله أو جهل حال الزوج) أي المريض (قوله ورثته ابن) هذا شرط في صحة الاقرار لها إذا جهل
حاله فمفهومه انه إذا لم يرثه ابن ولا بنون بأن كان لا أولاد له أصلاً كان الاقرار باطلاً (قوله واحدها
أو من غيرها الخ) أي فصور الابن أربع (قوله أو بنون) أي ورثته بنون ذكور وحدثهم أومع الاناث
واما ان ورثته إناث فقط فهو قوله ومع الاناث والعصبه قولان لأن العاصب يشمل بيت المال وغيره
كذا قرر طفي وح قوله أو بنون صادق بما إذا كانوا ذكراً فقط أو ذكوراً وإناثاً سواء كانوا
كلهم صغاراً أو كباراً أو بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً كان الجميع منها أو من غيرها أو البعض منها
والبعض من غيرها فهذه ثمان عشرة صورة داخلة تحت قوله أو بنون (قوله إلا ان تنفرد الخ) جملة
عج استثناء من قوله أو ورثته بنون فقط ونفسه انما أتى بقوله أو بنون ليستثنى منه قوله إلا ان تنفرد
فعلى هذا إذا كان الوارث له ولداً صغيراً ما أقر لها كان الاقرار صحيحاً وجملة الشيخ ابراهيم اللقاني
استثناء من قوله ورثته ابن أو بنون وحينئذ فيكون الاقرار في هذه الصورة باطلاً فالحال
بينهما انما هو في هذه الصورة وما ذكره عج غير ظاهر والحق ما ذهب اليه اللقاني وجمعه شارحنا
من ان الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله أو بنون فقط إذ لا وجه للتفرقة وحينئذ فالمراد بانفرادها
بالصغير ان يقصر جنس الولد الصغير عليها سواء كان واحداً أو متعدداً، سواء كان لها ولد كبير
أيضاً أولاً، كان ذلك الصغير ذكراً أو أنثى ولو لم يكن له زوجة غير هاتئ في الصغير للجنس (قوله راجع
لهما) أي للابن والبنون فبرجوعه للابن تخرج صورة من صوره الأربع وهي ما إذا كان الابن صغيراً
منها وبرجوعه للبنين يخرج ما اذا كان أولاده كلهم صغاراً منها أو كان بعضهم صغيراً والبعض كبيراً
أو الصغار منها والكبار من غيرها فقط أو منها ومن غيرها وسواء كان الجميع ذكوراً أو ذكوراً وإناثاً
فهذه ست صور تخرج من صور البنين الثمانية عشرة بالاستثناء فالأقرار فيها باطل (قوله قال الزرقاني)
المراد به الشيخ أحمد (قوله الانفراد بالصغيرة) أي خلافاً لما يوهبه ظاهر المصنف فتقوله إلا ان
تنفرد بالصغير أي بالولد الصغير وليس المراد الابن الصغير (قوله وفي جواز اقراره) أي مجهول
الحال (قوله والعصبه) المراد جنس العصبه أي غير الابن بدليل تقدمه في قوله ان ورثته ابن ومفهوم
العصبه انه لو أقر لها مع الاناث فقط سواء كانت بنتاً أو بنات فالأقرار صحيح إلا ان تنفرد بالصغيرة
فالاناث كالتذكور فلو قال المصنف أو جهل ورثته ولد أو أولاداً لا ان تنفرد بالصغير كان أحسن لشموله
(قوله فان انفردت الخ) أي بأن ورثته مع العصبه انثى صغاراً منها لم يصح اقراره لها اتفاقاً سواء كانت
الكبار منها ومن غيرها أو من غيرها فقط (قوله نظراً لمعقوده) أي فكأنه أقر لأبعد مع وجود أقرب

نظرا لمساواته لغيره في الوادية (أو) اقراره (لأمة) أي أم العاق قيل يصح نظرا لمساواة ولدها لغيره في الولدية وقيل لا يصح نظرا إلى ان وجود العاق كعدم فكأنه أقر لها وليس لها ولد والموضوع انه جهل بغضه لها فهذا كالاكتفاء بمقدمه من صحة اقراره لها مع جهل بغضه لها إذا كان له ابن فكأنه قل إلا أن يكون الولد عاقا فيه قولان لكن الخلاف في الزوجة مع العاق ولو لم تكن أمه فلو قال أن تزوجة معه كان أشمل (أو لأن من لم يقر له) بغضه (أبعدو) بغضه (أقرب) بمن أقر له كأخت مع وجود أم وعم فقيل لا يصح الاقرار لها نظرا لكون العم أبعد منها وقيل يصح نظرا لكون الأم أقرب منها وكذا إقراره لأم مع وجود بنت وأخ ويجرى الخلاف أيضا فيما إذا كان من لم يقر له أقرب ومساويا لإقراره لأحد أخويه (٤٠١)

فلا يصح الاقرار له مع مساوية كأحد الأخوين أو الابنتين (و) لا (الأقرب) كأنم مع وجود أخت فلا يصح اقراره لها بالأولى من المساوي وإنما ذكره تنبيها للاقسام وشبهه في عدم صحة الاقرار قوله (كأخري سنة) وأنا أقر (بما تدعيه على فلا يكون إقرار آخره أولا (ورجع) المدعى (للخصومة) الآن أو بعد السنة وله تحليفه انه ما أراد بما صدر منه الاقرار (ولزم) الاقرار (للحمل إن وطئت) أم هذا الحمل بأن يكون لها زوج أو سيد مرسل عليها بحيث ينسب الولد له بأن لم يمه من مانع عنها من غيبة أو سجن (ووضع) الحمل (لأقل) أي لدون أقله أي الحمل يعني وضعت جأ كاملا في مدة أقل من ستة أشهر من يوم الاقرار

(قوله نظرا لمساواته لغيره في الولدية) أي والاقرار لاحد للتساويين الوارثين باطل (قوله نظرا لمساواة ولدها لغيره في الولدية) أي فقد وجد شرط صحة الاقرار لها وهو إرث ابن (قوله أول أن الخ) أي أو أقر لشخص مقول في شأنه ان من لم يقر له أبعد منه وأقرب منه فهو عطف في المعنى على قوله لا ولد العاق أو ان المعنى كإقراره لولده أو للمتوسط قاله شيخنا (قوله ولا الأقرب) أشار الشارح بتقدير لا إلى أن الواو بمعنى أو لأنها على حالها وان المعنى لا ان كان من لم يقر له مساويا وأقرب فلا يصح إقراره لما علمت من قول الشارح ويجرى الخلاف أيضا الخ إذ عدم صحة الاقرار أحد قولين متساويين فالانحصار عليه ليس على ما ينبغي على ان بعضهم اعتمد صحة الانحصار (قوله كأخري سنة) أي كما أنه لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب لا يلزم أيضا إذا وعد بالاقرار إن أخره وأخره هذا والذي نقله الواو وابن غازي عن الاستثناء هو التعبير بالماضي كأن يقول إن أخرتني لسنة أقرت لك بما تدعيه على فلا عبر المصنف به لفهم عدم الزوم في المضارع بالأولى انظر بن (قوله ورجع) أي وإذا لم يلزم رجوع الخ (قوله ولزم حمل) * حاصل فقه المسئلة انه ان أقر للحمل بأن قال في ذمتي كذا الحمل فلانة فلا يغلو إما أن يكون لأم الحمل زوج أو سيد مرسل عليها حين الاقرار أم لا فان كان لها زوج أو سيد مرسل عليها حين الاقرار لزم الاقرار للحق إن ولدته حيا لدون أقل أمد الحمل من يوم الاقرار للعلم بأنه كان موجودا يوم الاقرار وإن ولدته لأقل أمد الحمل من يوم الاقرار وأولى لأكثر من أقل أمده كان الاقرار باطلا لاحتمال وجوده بعد الاقرار وعدم وجوده حينئذ وهذا كله إذا كان الحمل حين الاقرار خفيا فإن كان ظاهرا حينه لزم الاقرار ولو أنت به لأكثر من ستة أشهر من يوم الاقرار وأما إن كانت أم الحمل ليس لها حين الاقرار زوج أو سيد مرسل عليها كان الاقرار لازما إن ولدته لأقصى أمد الحمل فدون من يوم اقطاع الاسترسال عليها فان ولدته بعد أكثر أمد الحمل بطل الاقرار (قوله إن وطئت) أي إن كان وطؤها ممكنا وقوله مسترسل عليها المراد انه ليس به مانع من وطئها بأن كان حاضرا غير مسجون (قوله لدون أقله) أشار الشارح الى ان في كلام المصنف حذف الأصل ووضع لأقل من أقله ولدون أقله (قوله بعد ستة أشهر إلا خمسة أيام) أي من يوم الاقرار (قوله فأكثر) راجع لقوله ستة أشهر فهو مرتبط به وذلك كسنة أشهر إلا أربعة أيام أو ثلاثة أو لا يومين أو ستة كوامل (قوله وإلا فلا أكثره) أي وهو أربع سنين على النصوص هنا فان جاوز الأ أكثر لم يلزمه اه خشي والذي في عقب ان الخلاف في أكثره من كونه أربعة أو خمسة من السنين جار هنا (قوله من يوم) أي والأكثر معتبر من يوم الخ

(٥١ - دسوق - لث) بأن وضعت بعد يوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو بعد ستة أشهر إلا ستة أيام لأنه يعتبر نقص كل شهر ولو جاء بعضها كاملا في الواقع فيستحق ما أقر له به لالم بوجوده حال الاقرار فان وضعت بعد ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر فلا يكون له القربة لاحتمال أن تكون حملت به بعد الاقرار وهذا ظاهر إن كان حملها خفيا وإلا فديكون حال الاقرار ظاهرا ظهورا لاختفاء به ثم تأخر وضعه أكثر من ستة أشهر فيلزم الاقرار مطلقا (وإلا) بأن لم توطأ أي لم يكن مرسل عليها لغيبة أو موت أو سجن حال الاقرار (فلا أكثره) أي فالاقرار لازم لمن وضعت لأكثر أمد الحمل من يوم اقطاع الارسال عليها وهو تارة يكون يوم الاقرار وتارة يكون قبله بقليل أو كثير فان نزل الحمل ميتا فان لم يبين القريشا بطل الاقرار لاحتمال كونه قصدا للحية وان بين أنه من دين أبيه أو وديعته كان لمن يرث أباه

وَيُسَوِّدُ لِي لَوْنَهُ (يَعْنِي تَوَامِيهِ) كَمَا لَقِيَ (إِلَيَّ الْفَضْلُ) مِنَ الْقَرِيبِ أَنْ يَقُولَ اعْطُوا الذِّكْرَ مِثْلِي الْآنَ أَوْ مَعَكُمْ
وَتَرِثُ الْأَمْنَةَ حِينَئِذٍ الثَّمَنَ وَأَشَارَ لَصِغَتِهِ وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانَةِ الْأَرْبَعَةِ بِقَوْلِهِ (٤٠٢)

(يَعْنِي) أَوْ ذِمِّي أَوْ
يُعْطِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ
وَلَوْ زَادَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
(أَوْ) زَادَ إِنْ (قَضَى)
لِلَّهِ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ طَعْنًا أَنْ
يَقُولَ إِنْ شَاءَ أَوْ قَضَى وَلَنْ
الِاسْتِثْنَاءَ لَا يَجِدُ فِي خِيَرِ
الْيَمِينِ بِاللَّهِ خِلَافَ إِنْ شَاءَ
فَلَنْ فَلَا يُلْزِمُهُ وَلَوْ شَاءَ
(أَوْ) يَقُولُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ
لِلْمَدْعَى جِيءَ أَنْتَ
(وَهَيْئَتُهُ لِي أَوْ بَيْتُهُ)
فَإِقْرَارُ مَنْهُ وَعَلَيْهِ
إِلْبَاتُ الْهَبَةِ أَوِ الصَّدَقَةِ أَوْ
الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ حَلْفُ
الْمَدْعَى فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ مَبَاعٍ
الْفَتْوَى وَفِي حَلْفِهِ فِي الْهَبَةِ
خِلَافَ (أَوْ) قَالَ (وَقَبْتُهُ)
لَكَ أَيُّهَا الْمَدْعَى فَانْهَ إِقْرَارُ
وَعَلَيْهِ الْبَيَانُ بِالْوَفَاءِ (أَوْ)
قَالَ لِلشَّخْصِ (أَقْرَضْتَنِي)
كَذَا فَإِقْرَارُ مَنْهُ بِمَجْرَدِهِ
(أَوْ) قَالَ لَهُ (أَمَّا
أَقْرَضْتَنِي) مِائَةَ (أَوْ
أَلَمْ تُقْرَضْنِي) أَلْفًا مِثْلًا
فَإِقْرَارُ إِنْ أَجَابَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ
أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ وَلَا يَنْفَعُهُ
الْجَعْدُ بَعْدَ ذَلِكَ (أَوْ)
قَالَ لِلْبَيْعِ بِحَقِّ (سَاهِلِي)
أَيَّ لَاطَفِي فِي الطَّلَبِ
فَإِقْرَارُ (أَوْ) اتَّزَنْتُهَا
مِثْنِي (خِلَافَ اتَّزَنْ أَوْ
اتَّزَنْتَا وَلَمْ يَقُلْ مَنِي فَلَيْسَ
بِإِقْرَارٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا
يَأْتِي (أَوْ) قَالَ (لَا قَضَيْتُكَ

(قَوْلُهُ وَسَوَّى الْخ) أَيُّ وَإِذَا أَقْرَحَ لِحُلِّ - سَوَّى الْخ (قَوْلُهُ يَمِينِ تَوَامِيهِ) أَيُّ إِنْ وَضَعَ حِينَ وَإِلَّا لَمَلَحِي مِنْهَا
وَلَا شَيْءَ مِمَّنْ وَضَعَ مِثْلًا لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَمْلِكُهُ (قَوْلُهُ وَتَرِثُ الْأَمْنَةَ) أَيُّ أُمُّ التَّوَامِينِ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الْقَرِيبِ بِهِ وَقَوْلُهُ
حِينَئِذٍ أَيُّ حِينَ إِذْ قَالَ هُوَ دِينَ لِأَيُّهَا (قَوْلُهُ الثَّمَنَ) أَيُّ إِنْ كَانَتْ زَوْجَةً لِلْأَبِ وَارْتِثَتْهُ حَتَّى إِذَا
حَمَلَتْ مِمَّنْ وَأَبْنَاهَا فِي حَالِ صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ وَحُصِّلَ الْإِقْرَارُ قَبْلَ الْوَضْعِ (قَوْلُهُ يَعْنِي) أَيُّ كَمَلْتُ أَلْفَ فِلَانٍ
أَوْ ذِمَّتِي لَهُ أَلْفَ أَوَّلُهُ عِنْدِي أَلْفَ أَخَذْتُ مِنْهُ أَلْفًا وَأَمَّا لَوْ قَالَ أَخَذْتُ مِنْ فَنَدَقِ فِلَانٍ مِائَةَ أَوْ
مِنْ حَمَامَةٍ أَوْ مِنْ مَسْجِدِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِقْرَارًا لِفِلَانٍ صَاحِبِ الْفَنَدَقِ أَوْ الْحَمَامِ أَوِ الْمَسْجِدِ وَلَوْ كَتَبَ فِي
الْأَرْضِ أَنَّ فِلَانًا عِنْدِي كَذَا وَقَالَ اشْهَدُوا عَلَيَّ بِذَلِكَ لَزِمَهُ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَمْ يَلْزَمْهُ وَأَمَّا لَوْ كَتَبَ فِي
صَحِيفَةٍ أَوْ لَوْحٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ قَشٍّ فِي حَجَرٍ لَزِمَهُ مَطْلَقًا أَشْهَدُ أَمْ لَا وَلَوْ كَتَبَ فِي الْمَاءِ أَوْ الْهَوَاءِ فَلَا يَلْزَمُهُ
مَطْلَقًا وَلَوْ أَشْهَدَ حَيْثُ لَمْ يَصْرَحْ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَبَّ (قَوْلُهُ وَلَوْ رَادَ) رَدُّ بَلَوِ قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ
إِذَا قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ قَضَى اللَّهُ أَوْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ أَوْ إِنْ بَرَأَ اللَّهُ (قَوْلُهُ لَأَنَّهُ لَا أَقْرَأُ) أَيُّ لَمْ يَنْطِقْ بِالْإِقْرَارِ
(قَوْلُهُ وَلَنْ الِاسْتِثْنَاءَ) أَيُّ بِالْمِثْنَةِ لِمُرَادِهِ الْقَوِيُّ وَهُوَ الْإِخْرَاجُ وَأَدَاةُ الشَّرْطِ مَخْرَجَةٌ (قَوْلُهُ خِلَافَ
إِنْ شَاءَ فِلَانٍ) أَيُّ فَإِذَا قَالَ لَهُ عِنْدِي مِائَةُ إِنْ شَاءَ فِلَانٍ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ فِلَانٌ شَتَّتَ ذَلِكَ أَيُّ لَأَنَّهُ خَطَرُ
لَأَنَّهُ حِينَ قَالَ ذَلِكَ كَانَ مَجْزُورًا إِنْ بَشَاءَ وَإِنْ لَا بَشَاءَ وَقَدْ يَقُولُ ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَشَاءُ (قَوْلُهُ فَاقْرَارُ مَنْهُ) أَيُّ
مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالْمَلِكِ لِمَدْعَى (قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ) أَيُّ وَطَى لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ لِلْقَرِيبِ (قَوْلُهُ حَلْفُ الْمَدْعَى) أَيُّ الَّذِي
هُوَ الْقَرِيبُ (قَوْلُهُ فِي الْبَيْعِ) أَيُّ فِي دَعْوَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ الْبَيْعِ (قَوْلُهُ خِلَافَ) هُوَ مِثْنِي عَلَى الْخِلَافِ فِي الْيَمِينِ
هَلْ تَوَجَّهَ فِي دَعْوَى الْمَرْوُوفِ أَمْ لَا وَظَاهِرُهُ جَرِيانُ الْخِلَافِ سِوَاهُ كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي ادَّعَيْتَ فِيهِ الْهَبَةَ
فِي يَدِ الْقَرِيبِ أَمْ لَا وَهَنَاقُ قَوْلِ ثَالِثٍ وَهُوَ تَوَجُّهُ الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى إِنْ كَانَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ حَاضِرًا وَإِلَّا فَلَا
وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ صَاحِبُ التَّحْفَةِ * وَاعْلَمْ أَنَّ عَمَلَ كَوْنِ دَعْوَى الْهَبَةِ أَوْ الْبَيْعِ إِقْرَارًا بِالشَّيْءِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ
الْحَيَازَةُ الْمُتَبَرِّكَةُ شَرَعًا فَإِنْ مَضَتْ مَدَّةُ الْحَيَازَةِ الْمُتَبَرِّكَةِ وَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ مَبَاعٍ لِي أَوْ وَهَبَ لِي فَانْهَ يَصْدُقُ
فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ وَلَا يَكُونُ هَذَا إِقْرَارًا بِالْمَلِكِ لِلْمَدْعَى فِي حَقِّ آخِرِ الشَّهَادَاتِ مَا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ رَشْدٍ إِذَا
حَازَ الرَّجُلُ مَالًا غَيْرَهُ فِي وَجْهِهِ مَدَّةً تَكُونُ الْحَيَازَةَ فِيهَا حَاصِلَةٌ وَادْعَاهُ مَلِكًا لِنَفْسِهِ بِإِتِّبَاعِ أَوْهَبَةٍ أَوْ
صَدَقَةٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ قَالَ حَقْبُهُ وَسِوَاهُ ادَّعَى صَبْرًا ذَلِكَ مَلِكًا مِنْ غَيْرِ الْمَدْعَى أَوْ
ادَّعَى أَنَّهُ صَارَ إِلَى مَلِكٍ مِنَ الْمَدْعَى أَمَا فِي الْبَيْعِ فَلَا عَمَلُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا وَأَمَا فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فَفِيهِ خِلَافٌ
انْظُرْ مِنْ (قَوْلِهِ أَوَّلَ وَفَيْتُهُ لَكَ) أَيُّ أَوْ قَالَ لِمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِحَقِّ وَفَيْتُهُ لَكَ (قَوْلُهُ فَانْهَ إِقْرَارُ) مِنَ الْمَدْعَى
عَلَيْهِ بِالْمَلِكِ لِمَدْعَى وَطَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ بَيَانُ الْوَفَاءِ (قَوْلُهُ أَوْ أَقْرَضْتَنِي) أَيُّ أَوْ قَالَ لَهُ عِنْدَكَ كَذَا فَقَالَ
أَقْرَضْتَنِي إِيَّاهُ فَهُوَ إِقْرَارُ بِمَجْرَدِهِ (قَوْلُهُ إِنْ أَجَابَهُ) أَيُّ الْآخِرُ فِيهِمَا بِنَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ وَإِلَّا فَلَا (قَوْلُهُ وَلَا
يَنْفَعُهُ) أَيُّ الْقَرِيبُ الْجَعْدُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيُّ بَعْدَ جَوَابِ الْآخِرِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ الَّذِي هُوَ إِجَابَةُ الْآخِرِ
إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِذَا وَقَعَ هَذَا اللفظُ مِنَ الْقَرِيبِ ابْتِدَاءً وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ قَوْلُهُ أَقْرَضْتَنِي وَمَا بَعْدَهُ جَوَابًا لِقَوْلِ
الطَّلَبِ لِي عِنْدَكَ كَذَا فَلَا يَحْتَاجُ لِإِجَابَةِ الْآخِرِ لِأَنَّ هَذَا اللفظُ إِقْرَارٌ مَطْلَقًا قَالَ نَعَمْ أَوْ لَا (قَوْلُهُ فَلَيْسَ
بِإِقْرَارٍ) أَيُّ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْسِبْهُ لِنَفْسِهِ (قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْبِدْ بِهِ) أَيُّ لَأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَفْسُ الْقَضَاءِ
لِنَفْسِ الدِّينِ (قَوْلُهُ أَوْ قَالَ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ الْخ) وَذَلِكَ لِأَخْطَاقِ مَسَائِلِهَا فِي الْعَرَفِ مِنْ أَنَّهَا إِذَا
أُجِيبَ بِهَا النَّفْيُ فَانْهَ تَصْيِيرُهُ إِجَابًا لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهَا لَفَتْهُ لَانْ بَلَى يَجِبُ بِهَا
النَّفْيُ تَصْيِيرُهُ مُوجِبًا أَيُّ أَنَّهَا تَوْجِبُ الْكَلَامَ الْمُنْفَى أَيُّ تَصْيِيرُهُ مُوجِبًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُنْفِيًا وَأَمَا نَعَمْ فَانْهَ
تَقَرُّرُ مَا قَبْلُهَا مِنْ إِجَابٍ أَوْ نَفْيٍ وَكَذَا أَجَلَ (قَوْلُهُ جَوَابًا) أَيُّ حَالَةٍ كَوْنِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ أَوِ السَّتَةِ

وَيَوْمَ) فَلَمَّا مَضَى مَنَفَى بِأَفْوِهِ إِقْرَارُ إِنْ قَبِدَ بِالْيَوْمِ كَمَا قَالَ فَإِنْ لَمْ يَقْبِدْ بِهِ قَائِسٌ
بِإِقْرَارِهِ أَمَّا الْأَقْضَيْتُكَ بِالْمَضَارِعِ الْمَوْكُودِ بِالنَّوْنِ فَاقْرَارُ مَطْلَقًا قَيْدًا أَمْ لَا (أَوْ) قَالَ (نَعَمْ) أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ جَوَابًا لِأَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ (كَذَا

وهو راجع لثلاثة قبله وقيل بل لستة (أو) قال لمن طالبه بحق (ليس لي ميسرة) كأنه قال نعم وسأله الصبر ومثله أيا
معسر أو أنظرني (لا) بقوله للمدعي (أقر) فليس باقرار بل هو وعد به (أو) قال لمن قال لي عليك الف مثلا (على أو
على فلان) فليس باقرار (أو) قال له في الجواب (من أي ضرب تأخذها) (٤٠٣) كما أبدلك منها) فليس باقرار

(وفي) قوله للطالب
(حتى يأتي وكيلي
وشبهه) كحتى يقدم
غلامي أو أسأل من ذكر
(أو اتزن) أو أخذ
قولان) في كونه
اقرارا أولا وعلمها ما لم
تكن قرينة تدل على أن
مراده الاقرار أو عدمه
كلاستنزاه وشبهه في
القولين قوله (حككك
على الف) فيها أعلم أو
أظن أو علمي) واعترض
بأن مفاد النقل أن القولين
فيها أظن أو ظني وأما فيها
أعلم أو علمي فاقرار قطعا
(ولزم) الاقرار (إن
نوكر في) قوله لك
على (الف من نمن خمر)
ونحوه مما لا يصح بيعه
فقال للمدعي بل من نمن
عديم لأنهما أقر بالالف
أقر بعمارة ذمت فلزمه
الألف وبخلف للقرلة أنها
ليست من نمن خمر فإن
نكل لم يلزم الاقرار كما
إذا لم يناكر (أو) قال
على الف من نمن (كبد
ولم أقبضه) منك
وقال البائع بل قبضته مني
فيلزمه المقر به وبعد
قوله ولم أقبضه ندما
(كدعوه الربا)

وهي قوله سألني وما بعده جوابا لا ليس لي عندك كذا (قوله وهو راجع الخ) أي قوله أليس لي
عندك كذا راجع الخ (قوله أو أنظرني) أي أولست منكرا لها وأرسل رسولك يأخذها (قوله لا بقوله
للمدعي أقر الخ) فإذا قال له لي عندك كذا فقال أقر لك بها فهو وعد بالاقرار لا اقرارا وأما إذا قال لا أقر
بها فليس اقرارا قطعا ولا وعدا به وأما إذا قال له لي عليك مائة فسكت فقد ذكر ح الخلاف في كون
السكوت اقرارا أو ليس باقرار وإن الاظهر أنه ليس باقرار وذكر ح أن مما ليس اقرارا إذا قال له لي
عندك عشرة فقال وأنا الآخر لي عندك عشرة وهو مستغرب إلا أن يقال إن معناه وأنا أكذب عليك
بأن لي عندك عشرة كما كذبت على بثل ذلك (قوله فليس باقرار) أي وبخلف وسواء كان فلان كبيرا
أو صغيرا إلا أن يكون ابن شهر فانه حينئذ كالمدعي وهو كالعجاء في فعله فيؤخذ المقر باقراره
كقوله على أو على هذا الحجر أو على أو على هذه الدابة (قوله فليس باقرار) أي أن جمع بين اللفظين أو
اقتصروا على ثانيهما وكذا على أولهما إن حلف أنه لم يرد الاقرار بذلك بل الانكار والتهم (قوله وفي قوله)
أي جوابا للطالب الذي قال له اقض الشرة التي عندك (قوله أو أسأل من ذكر) أي أو حتى
تأتيق فائدة أو ربح (قوله تدل على أن مراده الاقرار أو عدمه) أي والا كان اقرارا اتفاقا في الأول وغير
اقرارا اتفاقا في الثاني (قوله فاقرارا قطعا) أي وأما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهي فلا يلزمه اقرار
اتفاقا وعلى ما أفاده النقل تكون الاقسام ثلاثة قسم يكون اقرارا قطعا وهو فيها أعلم وفي علمي وقسم
ليس اقرارا قطعا وهو فيها أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهي وقسم فيه الخلاف وهو فيها أظن أو في ظني
هذا وماقاله الشارح تبعا لمعنى وعج من أن مفاد النقل أنه لا خلاف فيها أعلم أو في علمي فقد رده طي
بان التعليق بالعلم فيه شائبة الشك ولذا لا يكتفى به في إيمان البت وحينئذ فالخلاف مطلق انظر بن
(قوله إن نوكر) أي المقر (قوله قال للمدعي بل من نمن عبد) أي منكرا أنها من نمن خمر (قوله أقر
بعمارة ذمته) أي فيعد قوله بعد ذلك من نمن خمر ندما وظاهر كلام المصنف أنه لا يراعى حال المقر من
كونه يتعاطى الحرام لأباحت يقال إن كان يتعاطى الحرام صدق ولا يلزمه الاقرار وإن كان لا يتعاطاه
فلا يصدق بل متى نوكر لزم الاقرار ولا يصدق في دعواه أنها من نمن خمر مطلقا (قوله وبخلف المقر
له) أي إذا ناكروا سواء كان مسلما أو ذميا أنها ليست من نمن خمر ويأخذ الالف (قوله فإن نكل لم يلزم
الاقرار) هذا إذا كان المقر له مسلما فإن كان ذميا كان له قيمة الحرام (قوله كما إذا لم يناكر) أي كالألزم
الاقرار إذا لم يناكر للمقر له المقر بل صدقه وهذا إذا كان المقر له مسلما فإن كان ذميا كان له قيمة الحرام
مثلا إذا ناكروا ونكل عن البين (قوله ويعد قوله ولم أقبضه ندما) إن قيل قد تقدم أنها إذا اختلفا
في قبض للثمن فالاصل بقاؤه وحينئذ فلا يكون قوله ولم أقبضه ندما قلت أن الاقرار بالثمن من ذمته
كالاشهاد به في ذمته وقد سبق للمصنف واشهاد المشتري بالثمن مقتضى قبض مثمنه (قوله كدعوه
الربا) تشبيه في لزوم الاقرار وحاصله أنه إذا ادعى عليه بألف فأقر بها وقال عقب اقراره هي من ربا
واقام بينة على أن المدعى ربا به في ألف فلا تحيده تلك البينة عينا ويلزمه الألف التي أقر بها (قوله ولا
تنفعه البينة) أي لعدم تعيينها للمال الخ (قوله فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال) أي
ويلزمه رأس المال فقط فإن اختلفا في قدره ولا بينة لواحد منها كان القول قول المقر لأنه غارم

بعد اقراره بأن قال على الف من ربا وقال للمدعي بل من بيع (وأقام) للمقر (بينة) تشهد له (أنه) أي أن القرلة (راباه)
أي ربا المقر (في ألف) فيلزمه الالف ولا تنفعه البينة لاحتمال أنه ربا به في غير هذه للعملة (لا) إن أقامها على اقرار
للمدعي) أي القرلة (أنه لم يقع بينهما إلا الربا) فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال

(أو) قال في إقراره (اشتريت منك) خمرًا بألف (فلا يلزمه شيء لأن الشراء (٤٠٤) لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض ولم يقر به وفيه بحث لأن الضمان من المشتري أقبضه) فلا يلزمه شيء لأن الشراء (٤٠٤) لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض ولم يقر به وفيه بحث لأن الضمان من المشتري

(قوله أو قال اشتريت منك خمرًا بألف) أي أو قال لمن طلب منه حقاً عليه اشتريت منك خمرًا بألف أو عبداً ولم أقبضه (قوله وفيه بحث) هذا البحث للمصنف في التوضيح وحاصله أن قولهم في التعليل الشراء لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض ممنوع لأن الضمان من المشتري بمجرد العقد وحينئذ فذمته تستمر بمجرد العقد ولا تتوقف عمارتها على القبض (قوله أو قال أقررت بكذا وأنا صبي) أي أو أنا لم فلا يلزمه شيء حيث قاله نسقا ولم تسكبه البيعة وكذا إذا قال أقررت بكذا قبل أن أحلف حيث قاله نسقا لأن هذا خارج مخرج الاستهزاء فلو قال أقررت بألف ولم أدرأ كنت صبياً أو بالمال لم يلزمه شيء حتى يثبت أنه بالغ لأن الأصل عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لأدري أ كنت عاقلاً أم لا فيلزمه لأن الأصل العقل حتى يثبت انتفاؤه هذا ما استظهره ح (قوله أو أقر) أي بان الكتاب لفلان اعتذاراً لمن حاله عارته أو شرأه (قوله وكان السائل ممن يعتذر له ككونه ذوا جهة) أي يستحي منه أو يخاف منه وحاصل ما ذكره الشارح أنه إذا أقر اعتذاراً عن المقر له لا يأخذه البيعة تشهد له بمسكه قبل الإقرار بشرط أن يكون السائل ممن يعتذر له فإن كان ممن لا يعتذر له لرذالته فإن المقر له يأخذه بغير بيعة وقد تبع الشارح في هذا القيد الشيخ أحمد الزرقاني واعترضه طي بن الذي في السماع وابن رشد الإطلاق ففي أقر اعتذاراً فلا يأخذه المقر له إلا بيعة كان السائل ممن يعتذر له أم لا ولا يتوقف ذلك على ثبوت الاعتذار فلا يلزمه وإن لم يدعه بأن مات كما يفيد نقل الواق أه بن قال عج وقد يقول الرجل للسلطان هذه الأمة ولدت مني وهذا العبد مدير لكلا يأخذهما فلا يلزمه ولا شهادة فيه ومثله ما يقول الإنسان حماية كأن يقول صاحب سفينة أوفرس عند إرادة ذي شوكة أخذها أنها فلان ويريد شخصاً يحمي ما ينسب إليه فإنه لا يكون إقراراً له (قوله أو ذماً) أي مثل قبح الله فلاناً أقرضني مائة وضيق على حتى وفيته أو أقرضني فلان مائة وضيق على حتى قضيته لأجزأه الله عني خيراً (قوله وصوب ابن يونس منه) أي من الخلاف عدم لزوم الإقرار أي خلافاً لمن قال إن قوله في الذم حتى قضيته يعد ندماً ويلزمه الإقرار (قوله لجري على قاعدته الأكثرية) أي من رجوع القيد بعد الكاف فإن أقر بقرض لا على وجه الشكر ولا على وجه الذم ففيه تفصيل بين القرب والبعد فإن أقر أنه كان تسلف من فلان الميت مالا وقضاه إياه فإن لم يطل الزمان من يوم المعاملة ليوم الموت لم ينفعه قوله قضيته إلا أن تقوم له بيعة وإن كان زمان ذلك طويلاً حلف للقر وبرىء (قوله وقبل أجل مثله) حاصله أنه إذا ادعى عليه بما حال من بيع فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فإن كان العرف والمادة جارية بالتأجيل له كانت القول قول القريب يعني وإن كانت المادة عدم التأجيل أصلاً كان القول قول المقر له يعني وإن لم يكن عرف بجيء فإن ادعى المقر أجلاً قريباً يشبه أن تباع السلعة له كان القول قول المقر بيمينه وإن ادعى أجلاً بعيداً مستكراً فإنه لا يصدق والقول قول المقر له بيمينه وهذا إذا غابت السلعة فإن كانت قائمة تحالفاً وتضامناً ولا ينظر لشبه ولا لعدمه هذا محصل الفقه وظاهر المصنف أنه لا ينظر للعرف وأنه متى ادعى المقر أجلاً يشبه أن تباع السلعة لمثله بالدين كان القول قوله بيمين ولو كان العرف عند التأجيل وليس كذلك إذ العمل بالعرف أصل من أصول للذهب فينبغي أن يعمل كلام المصنف على ما إذا لم يجر العرف بجيء (قوله أجل مثله) أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (قوله فإن اتهم المتابع) أي في الأجل الذي ادعاه بأن كان بعيداً مستكراً (قوله لافي قرض) حاصله أنه إذا ادعى عليه بمثل حال من قرض فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل

بمجرد العقد فلا يعتبر القبض إلا أن يفرض في عبد غائب ليكون الضمان فيه من البائع فتأمل (أو) قال لمن ادعى عليه بأنه أقر بجيء (أقررت بكذا وأنا صبي) وقاله نسقا لم يلزمه شيء حتى يثبت عليه أنه أقر له وهو بالغ (كانا مبرسين) أي تلك أقررت لك به وأنا مبرس لم يلزمه (إن علم بخدمته) أي البرسام له وهو ضرب من الجنون (أو أقر اعتذاراً) لمن سأله أظنعه أو شرأه وكان السائل ممن يعتذر له ككونه ذوا جهة فلا يلزمه مدفعه للمقر وإن ادعاه إلا بيعة تشهد له به (أو) أقر بقرض مستكراً (كقوله جزى الله غلاتي خيراً أقرضني مائة وقضيتها) على الأصح (قال ابن غازي في بعض النسخ أو بقرض شكراً أو ندماً على الأرجح وهو الصواب أي لأن مسألة الشكر في التدونة ولا خلاف فيها وإنما الخلاف في مسألة الذم وصوب ابن يونس منه عدم لزوم الإقرار وعلى هذه النسبة لو قال للمصنف كالتدني على الأرجح لجري على قاعدته

الأكثرية (وقيل) عند التنازع في حلول الدين وتأجيله (أجل مثله) وهو الأجل القريب الذي لا يتم فيه المتابع عادة فالتقول قوله يمين (في بيع) فانت فيه الضلعة ولا تحالفاً وتضامناً ولا ينظر لشبه فإن اتهم المتابع فالتقول للبايع يمين (لا) في (قرض) بل القول للمقرض أنه على الحلول بيمينه حصل فوت أم لا حيث لا شرط ولا عرف ولا عمل به كما قدمه

وقيل لا يفرق بين البيع والقرض بل قبوله في القرض أقرب وأحرى من قبوله في المعاوضة لأن الغالب في المعاوضة الحول وفي القرض التأجيل
وسمى به ابن عرفة وقال الخطاط ما قاله ابن عرفة لأنك فيه ورد بأن ما قاله المصنف (٤٠٥) هو ما في المدونة (و) قبل (تفسير

قاله قول المقر له يمينه لأن الأصل في القرض الحول ولا يعمل بقول المقر أنه مؤجل ولو ادعى
أجلاً قريباً وهذا إذا لم يكن عرف وإلا عمل به (قوله وقيل لا يفرق بين البيع والقرض) أي في قبول
قول المقر يمينه إن ادعى أجلاً قريباً (قوله بل قبوله) أي قول المقر إذا ادعى أجلاً قريباً في القرض
أقرب الخ (قوله هو ما في المدونة) أي وما قاله ابن عرفة مجرد بحث وإن ارتضاه (قوله وقبل
تفسير ألف) أنه إذا قال لقان على ألف ودرهم أوله ألف وعبد أو ألف وثوب ونحو ذلك وأبهم
في الألف فإنه يقبل تفسير الألف بأي شيء ذكره سواء فسرهُ بألف دينار أو درهم أو جديداً وثوب
أو حمار ولا يكون الماعطوف مفسراً للمعطوف عليه (قوله إذا قال ذلك نسقاً) أي فإذا قال ذلك نسقاً
قبل قوله ولا يلزمه إلا الخاتم دون النص وأما إذا قال نصه لي أو ولدها لي بعد مهلة فإنه لا يصدق في أن
النص أو الولد له ويأخذ المقر له الخاتم بنفسه والجارية مع ولدها (قوله كغصبت منه) أي من فلان
(قوله ونصه لي) أي والحال أنه قال ذلك نسقاً (قوله فقولان) أي في تصديقه في الغصب وعدم
تصديقه فيه (قوله قبوله) أي قبول قوله في أن النص له (قوله لا يجزع الخ) حاصله أنه إذا قال لقان
حق أو قدر أو شيء من هذه الدار أو من هذه الأرض أو فيها ثم فسر ذلك الحق أو القدر بجزع أو ياب
منها فلا يقبل ذلك التفسير منه ولا بد من تفسيره بجزء من الدار أو الأرض كالربع أو الثمن أو النصف
ولا يفرق بين من وفي على الأحسن عند المصنف كما هو قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل التفسير
بالجزع والباب عند التعبير بفي لأنها الظرفية ولا يقبل عند التعبير بمن ولا بد من تفسيره بجزء لأن من
للتبعض (قوله أو من هذه الأرض) يعني شيء أو حق أو قدر (قوله أي كما لا يقبل تفسيره) أي للشيء
والحق والقدر في الدار والأرض بالجزع والباب إذا قال الخ (قوله إذا قال له في هذه الخ) أي له في هذه
الدار أو في هذه الأرض حق أو شيء أو قدر (قوله مما ذكر) أي من الدار أو من الأرض (قوله وسواء
قال عظيم أم لا) نحوه لبعض الشراح وفي ابن الحاجب أنه إذا قال عندى مال عظيم فيه خمسة أقوال
نصاب الزكاة نصاب السركة يلزمه زيادة على النصاب اللازم له في الإقرار بالمال المطلق انتهى لم يقيد
بعظيم ويرجع في تلك الزيادة لتفسيره تازمه الدية والخامس يؤمر بتفسيره ويلزمه ما فسر به
(قوله أي من مال المقر) أي ولا ينظر لمال أهل المقر له عند التحالف فإن كان المقر من أهل الذهب لزمه
نصاب من الذهب وإن كان من أهل الفضة لزمه نصاب منها وإن كان من أهل الماشية لزمه نصاب
منها وإن كان من أهل الحب لزمه نصاب منه فلو كان عنده الذهب والفضة والابل والبقر
والغنم والحب أو ثلاثة مثلاً من ذلك لزمه أقل الانصاء قيمة لأن الأصل براءة الذمة
فلا تازم بمشكوك فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب السركة لأنه الحق إلا أن يجري
العرف بنصاب الزكاة وإلا لزمه وهذا كله على أن المراد بالنصاب نصاب الزكاة (قوله والمراد الخ)
أي لأن الله تعالى أطلق المال على نصاب الزكاة فقال خذ من أموالهم صدقة نفى بالمال والنصاب
النصابت والقول يلزم نصاب الزكاة هو المعتمد خلافاً لمن قال يلزم المقر بالمال نصاب السركة وهو
ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوى ذلك من العروض وخلافاً لمن قال يلزم بتفسيره
(قوله والأحسن) أي على ما في كتاب ابن سحنون تفسيره فإن فسرهُ فلا كلام ويلزمه ما فسر به من
قليل أو كثير فإن أبى سحنون حتى يفسره (قوله ولو بقيراط أو حبة أو درهم) فإن ادعى المقر
له أكثر مما فسر به حلف للمقر فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه هذا كله على القول

الف) مثلاً (في كالف
ودرهم) ولا يكون ذكر
الدرهم مقتضياً ليكون
الألف من الدراهم ولخصه
تعليله على ما فسر به إن
اتهمه أو خالفه ويلاحظ
دخول الكاف على درهم
أيضاً (و) قبل قوله له
عندى (خاتم نصه لي)
أو أمة ولدها لي أو حبة
بطائنها لي وكذا باب
مساره لي وحبة لحنها لي
عما صدق الاسم فيه على
المجموع إذا قال ذلك
(نسقاً) بلا فصل (إلا)
في غصب (كغصبت منه
هذا الخاتم ونصه لي
(فقولان) الراجح
قوله لأنه نص المدونة فلو
قال ولو في غصب لشي على
الراجح (لا) يقبل تفسيره
(بجزع) وباب في (قوله
له من هذه الدار)
شيء أو حق أو قدر (أو)
من هذه (الأرض كفى)
أي كما لا يقبل تفسيره إذا
قاله في هذه الخ (على
الأحسن) عند المصنف
إذا لفرق بين من وفي ولا بد
من تفسيره بجزء مما ذكر
سواء كان قليلاً أو كثيراً وهذا
قول سحنون وقال ابن
عبد الحكم يقبل تفسيره بالجزع
ونحوه في في دون من لأن
من للتبعض وفي لفظية

(و) لزمه في قوله له عندى (مال) وسواء قال عظيم أم لا (نصاب) أي من مال المقر من ذهب أو فضة أو غيرها والمراد نصاب
زكاة لا سرقة (والأحسن تفسيره) أي المال ولو بقيراط أو حبة أو درهم والمعتمد الأول وشبهه في التفسير أي في قبوله

معموراً بقوله (كش) وكذا (أى ٦٠ ع) إذا قال له عندى أو فى ذمتى شيء أوله كذا فإنه يقبل منه تفسيره يمين ولو بأقل

من واحد كامل بأن قال هو نصف درهم مثلاً (وسجن له) أى للتفسير أى لأجله إذا لم يفسر (وكثرة ونيف) يقبل تفسير النيف يمين ولو بواحد فقط والنيف يشدد ويخفف ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثانى وأما البضع بالكسر فن ثلاثه إلى تسعة (وسقط) شيء بقرينة ما يأتى (فى) قوله عندى (كساة وشيء) وكذا إذا قدم شيء لانه مجهول مع معلوم بخلافه مفرداً كما مر وقيد ابن الماجشون السقوط بما إذا مات المقر أو تعذر سؤاله (و) ان قال له طى (كذا درهماً) بالنصب لزمه (عشرون) لان العدد غير المركب من مشرين إلى تسعين إنما يميز بالواحد المنسوب فيلزمه المحقق وهو أقله ويلقى المشكوك فان رفعه أو وقف بسكون اليم لزمه درهم واحد لانه المحقق إذ للنى هو درهم لأنه بدل أو يان لكذا أو خبر عن مبتدأ محذوف ولو خفضه لزمه مائة ولو جمعة لزمه ثلاثة وهذا إذا كان المقر نحوياً والا طلب منه التفسير لان العرف ليس جارياً

بلزوم تفسيره المال وقد علمت أنه ضيف فان تعذر التفسير على هذا القول بأن مات المقر قبله فالظاهر أنه يقبل قول المقر له يمين (قوله شهرراً) أى قولاً مشهوراً ومقابله بطلان الاقرار من أصله (قوله ولو بأقل من واحد) كذا قال ابن عرفة خلافاً لقول ابن عبد السلام وتبعه فى التوضيح لا يفسر إلا بواحد كامل فأكثر وعمل حلف المقر إن ادعى المقر له أكثر مما فسر به فان نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه (قوله للتفسير) أى لتفسير الشيء وكذا بدون يمين وإذا حبس للتفسير فلا يخرج من السجن حتى يفسر (قوله وكثرة ونيف) أى فإذا قال على عشرة من الدرام ونيف فإنه يقبل تفسيره النيف وقوله ولو بواحد فقط أى أو بأقل من واحد أو بأكثر منه ومثل ما إذا عطف النيف كالمثال ما إذا أفرد كما إذا قال له نيف من الدرام فيلزمه تفسيره ويقبل تفسيره له بدرهم كامل وبأقل وبأكثر وقيل لا يقبل فى تفسير النيف الكسر مطلقاً سواء أفرد أو عطف (قوله ما زاد على العقد) أى من جنس الكامل كما قيل وقيل انه مطلق ما زاد على العقد ولو كسراً وعلى هذا فيقبل منه تفسير النيف بالأقل من الواحد الكامل لا على الأول (قوله بالكسر) أى بكسر الباء (قوله وسقط شيء الغ) حاصله أنه إذا قال له على عشرة وشيء أو مائة وشيء أو ألف وشيء فان الشيء الزائد على الجملة يسقط لأنه مجهول (قوله بقرينة ما يأتى) أى أن ما يأتى قرينة على أن فاعل سقط ضمير الشيء لاضمير الاقرار (قوله وكذا إذا قدم شيء) أى بأن قال له عندى شيء ومائة وقد يقال إنه يحكى على هذا قول بن وجه السقوط فى له على مائة وشيء مثلاً كما يفيد ابن عبد السلام والتوضيح أن العرف إنما يقال مائة وشيء إذا أريد تحقيق المائة أى أنها مائة كاملة كما يقال فلان رجل ونصف أى كامل فى الرجولية فإذا لم يكن عرف بذلك فلا يسقط ويجب تفسيره اه وظاهر أنه لا يتأتى إلا فى تأخير شيء لافى تهديده تامل (قوله بخلافه مفرداً) أى بخلاف ما إذا قال له طى شيء مفرداً فإنه يجب عليه تفسيره كما أنه لو قال له على عشرة إلا شيء اعتبر الشيء وطول به تفسيره (قوله وقيد ابن الماجشون السقوط) أى سقوط الشيء بما إذا تعذر سؤاله وأما إذا لم يتعذر سؤاله فلا بد من تفسيره وهو مخالف لظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس من السقوط مطلقاً ولو وجد المقر وأمكن تفسيره وإن كلام ابن الماجشون مقابل لا تقييد (قوله لزمه عشرون) أى عند ابن عبد الحكم وقال سحنون لأعرف ذلك ويقبل تفسيرها أى كذا سواء كانت مفردة ونصب تمييزها أو رفع أو خفض أو كررت بدون عطف أو مع عطف وهو أليق بأصول المذهب لبناء الاقرار على العرف وأكثر الناس لا يعرف ما ذكر اه بن (قوله ويلقى المشكوك) أى لأن الأصل براءة الدمة منه لكن عطف عليه ان ادعى المقر له أكثر من العشرين (قوله لزمه مائة) أى لأن كذا كناية عن عدد وأقل عدد يميز بالمفرد المجرور المائة لكن المولى عليه كما قرر شيخنا لزوم واحد لأنه الجارى على عرف الاستعمال وان خالف مقتضى اللغة والقاعدة أنه ان وافق العرف اللغة فذاك وإن تخالفاً فان فسر المقر كلامه بما يوافق العرف قبل منه وإلا لم يقبل (قوله لزمه ثلاثة) أى لان أقل عدد يميز بالجمع مجروراً الثلاثة (قوله وهذا) أى لزوم العشرين إذا نصب الدرهم للميز لكذا ولزوم الواحد إذا رفعه أو وقف بسكون اليم ولزوم المائة إذا خفضه ولزوم الثلاثة إذا جمعه وقوله إذا كان أى المقر نحوياً (قوله لأن العرف ليس جارياً على قانون اللغة) ألا ترى أنه لو قال كذا درهم بالجور العرف يلزمه درهم واحد ومتضى اللغة يلزمه مائة (قوله أحد وعشرون) فلو

على قانون اللغة الفصحى ولذا قال سحنون لا أعرف هذا بل يقبل تفسيره (و) لزمه فى (كذا وكذا) بالعطف (أحد وعشرون) كرر لان المطوف فى العدد من إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق وهو مبدؤها (و) فى (كذا وكذا) بلا عطف

(أحد عشر) لأنه الحق إذا تعدد الركب من أحد عشر إلى تسعة عشر فيلزم (٤٠٧) الشكوك (و) في قوله له على (بضع أو

دراهم ثلاثة) ولو
قال بضعه عشر لزمه ثلاثة
عشر (و) لو قال له على دراهم
(كثيرة) لزمه أربعة لأن
الرابع أول مبادئ كثرة
الجمع (أو) قال له على دراهم
(لا كثيرة ولا قليلة) (أو
عكسه لزمه أربعة) (أو
لحمل الكثرة النية على
ثاني مراتبها وهو الخمسة
واللزم التناقض (و) لو قال
له على (درهم) لزمه
(التعارف) بين الناس
ولو نحاساً كما في عرف مصر
(و) (أو) (لا) (يكن عرف بشيء
فاشترعى) (ببذره) (و) لو
قال له على درهم مفشوش
أو ناقص (قبل عشه)
ونقصه) فلا يلزمه درهم
خالص أو كامل (أن وصل)
ذلك باقراره ولا يضر فصل
بما رضى كطاس بخلاف
فصل بسلام أو رده يضر
(و) لو قال له عندي (درهم)
مثلاً (مستع) درهم
أو تحته) درهم (أو)
درهم (فوقه) درهم
(أو عليه) درهم أو
(قبله) درهم (أو بعده)
درهم (أو) درهم (فدرهم)
أو درهم (درهم) لزمه
(درهمان) في كل صورة

كبر كذا ثلاثة فاستظهر التأكيذ (قوله أحد عشر) فان جبر التميز ثلثمائة كما قال ابن معطي وقد علمت
أن أصل سجنون التفسير في جميع ما ذكر وهو أليق بالعرف (قوله وفي قوله له على بضع لزمه ثلاثة)
أي لأن البضع من ثلاثة لتسعة فيلزمه الحق (قوله أو دراهم) أي لو قال له على دراهم لزمه ثلاثة
لأن دراهم وإن كان جمع كثرة إلا أن الصحيح مساواته لجمع القلة في المبدأ والذمة لا تلزم إلا
بحق والمحقق من الجمع ثلاثة وأيضاً محل افتراق مبدئهما على القول به حيث كان لكل صيغة
وإلا استعمل أحدهما في الآخر (قوله وكثيرة) أي إذا قال له عندي دراهم كثيرة فالمشهور أنه يلزمه
أربعة دراهم كما قال ابن عبد الحكم وقيل يلزمه تسعة لأن ذلك تضعيف لأقل الجمع ثلاث
مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة (قوله على ثانی مراتبها) وهو الخمسة أي لا على أول مراتبها
وهو الأربعة وإلا لزم التناقض لأنه يصير نافيأها بقوله لا كثيرة ومثبتأها ثانياً بقوله ولا قليلة لأن
ولا قليلة تحمل على أول مراتب القلة وهو ثلاثة وهذا يستلزم ثبوت السكرة بالأربعة فلو جعل نافيأها
لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (قوله كما في عرف مصر) أي فإن التعارف فيها أن
الدرهم اسم لأجود النحاس وعرف الشام أن الدرهم من الفضة ما يعده ستة جدد من الفلوس النحاس
(قوله وإلا فالشرعى يلزمه) أي وهو من الفضة وزن خمسين وخمسة حبة من الشعير المتوسط وما
ذكره من لزوم الشرعى عند عدم العرف نحوه لابن الحاجب ابن عرفة هو قول ابن شاس تبعاً لوجيز
الغزالي ولا أعرفه لأهل المذهب ومقتضى قول ابن عبد الحكم وغيره أن الواجب ما فسر به القر
مع يمينه إن خالفه القر له وادعى أكثر انظر للواق وابن غازي (و) بن (قوله قبل غشه ونقصه)
أي قبل قوله مفشوش وناقص سواء جمعها أو اقتصر على أحدهما فلا يلزمه درهم خالص أو
كامل وقيل تفسيره في قدر النقص وظاهر الشارح أن الضمير للدرهم وهو ظاهر في الشرعى
وكذا في المعارف إن كان النقص والغش يجريان فيه ويحتمل أن الضمير للمقربة اعم من أن يكون
درهما أو غيره (قوله إن وصل ذلك) أي قوله ناقص أو مفشوش وقوله باقراره أي بقوله له على درهم
(قوله كطاس) أي أو ثاؤب أو انقطاع نفس أو انغماء (قوله بخلاف فصل بسلام) أي أو ولي لو
فصله لا بشيء أصلاً فلا يقبل قوله مفشوش ولا ناقص وهذا في اقرار بغير أمانات وأماها فانه يقبل
دعواه الغش والنقص وإن لم يصل على الراجح كما قال الناصر نحوه له عندي درهم وديعة ووقفتم
قال مفشوش أو ناقص لأن المودع أمين (قوله حيث لم يجر عرف بخلافه) كأن يكون قوله درهم تحت
درهم معناه درهم في مقابلة درهم أخذته منك وإلا كان اللازم درهما واحداً (قوله وهو ما تقدم بل)
أي ما تقدم على لفظ بل وحاصله أنه إذا قال له على درهم لابل دينار فإن الدرهم يسقط ويلزمه
الديناران وذلك لأن بل ثقت حكم الأول للثاني ولا للتأكيذ على مذهب جمهور النحاة واختاره
ابن مالك وعند غيرهم إن لا لثني ما قبلها بل لا ثبات ما بعدها قاله شيخنا (و) اعلم أنه إذا ضرب لأزيد
من المقربة أولاً كالثالث سقط المقربة أولاً مطلقاً سواء وصل الاضراب بالمقر به أولاً أولاً وأما
إذا ضرب لأقل كما لو قال له على دينار بل درهم أوله على درهم بل نصفه فلا يسقط عنه الأول إلا
إذا وصل كما في المواق عن سجنون وأما إذا ضرب لمساو كما إذا قال له على دينار بل دينار فانظر هل
يلزمه أحد المتعاطفين فقط لحمل الصيغة على شبه التكرار اللفظي لعدم وجود حقيقة الاضراب
فيما أو يلزمه المتعاطفان وهو الظاهر لأن بل حيث اضرب بها لمساو كالفاء والواو في كونها لمجرد

حيث لم يجر عرف بخلافه (وسقط) الدرهم المقربة أولاً وهو ما تقدم بل (في) قوله له على درهم (لا بل ديناران) أو دينار
أو درهمان وكان الأولى النص على هذه الأخيرة لفهم ما قبلها بالأولى ومثل ذلك ما لو حذف لا واقتصر على بل (و) درهم درهم
بالاضافة ويحتمل رفضها (أو بدرهم) لزمه (درهم) لحمل الاضافة في الأولى

على أنها بيانية والرفع على التوكيد (٨٠ ع) وحل الباء في الثانية على السببية أو الظرفية أي له على درهم بسبب درهم أو في نظير درهم عاملين به

(وحلف) في صورتين
(ما أرادهما) لاحتمال
حذف حرف العطف في
الأولى وكون الباء للمعية في
الثانية ثم شبه في الحكمين
قوله (كاشهاد في
ذكر) بضم المعجمة أي
وثيقة (بمائة وفي) ذكر
(آخر بمائة) ولم يذكر
سببهما أو أحد سببهما مع
اختافهما قدر أو نوعاً فيلزمه
مائة واحدة وحلف المقر
إن ادعاهما المقر له فإن اختلفا
سبباً أو قدر أو نوعاً لزمه
المائتان معاً وما مشى عليه
للصنف ضعيف والمذهب
لزوم المائتين باتفاق ابن
القاسم وأصبح على أن
الأدكار أموال إذا كتبها
المقر أو امر بكتبتها مع
الشهاد فيهما أو بالاقرار
المجرد عن الكتب كما إذا
أقر عند قوم وأقر ثانياً
عند آخرين فالواحد عند
أصبح وهو للعول عليه
(و) إن أقر (بمائة) أقر ثانياً
(بمائتين) بلا كتابة
فيهما لزمه (الأكثر) تقط
وهو المائتان سواء تقدم
الأكثر أو تأخر وقيل إن
قدم الأكثر لزمه الجميع
وإن قدم الأقل لزمه الأكثر
لدخول الأقل فيه وقيل

العطف من غير اعتبار إضراب (قوله على أنها بيانية) اعترضه شيخنا بأن شرطها اختلاف اللفظين
إذ متى أحمّد لفظ المضاف والمضاف اليه منعت باتفاق البصريين والكوفيين فالصواب أن الإضافة
للسبب أي أنها من إضافة السبب للسبب فتأمل (قوله في صورتين) أي وهما على درهم درهم
ودرهم بدرهم وقوله ما أرادهما أي ما أراد الدرهمين (قوله كاشهاد) أي من المقر في ذكر بخطه أو أمر
بكتابته * وحاصله أن المقر إذا كتب وثيقة بخطه أن لفان عندي مائة دينار أو أمر بكتابتها
وأشهد على ما في تلك الوثيقة ثم كتب أو أمر بكتابة أخرى بمائة دينار وأشهد على ما فيها الشاهدين
الأولين أو غيرهما فيلزم ذلك المقر مائة واحدة وتعد الثانية توكيداً للأولى ويحلف المقر ما أرادهما
وهذا إذا لم يذكر سببهما كما صورنا أو ذكره وكان متحداً كما إذا كتب في كل من الورقتين له عندي
مائة من بيع أو من قرض وللوضوع أعاد المكتوب في الوثيقتين قدر أو نوعاً كمائة ريال أو محبوب
(قوله فيلزمه مائة واحدة) أي وتعد الثانية توكيداً للأولى (قوله فان اختلفا سبباً) بأن كتب في
واحدة له عندي مائة ريال من بيع وفي الثانية مائة ريال من قرض (قوله أو قدر أو كمالو كتب في وثيقة
مائة ريال وفي الثانية مائتا ريال (قوله أو نوعاً) كمالو كتب في وثيقة مائة ريال وفي الثانية مائة محبوب
(قوله لزمه المائتان) الأولى لزمه ما في الوثيقتين معاً لأنه في مسألة اختلاف ما في الوثيقتين قدر أو اللزوم
له أكثر من مائتين (قوله وما مشى عليه للصنف) أي من أنه إذا شهد على ذكر بمائة وعلى ذكر آخر
بمائة يلزمه مائة واحدة (قوله والمذهب لزوم المائتين) يمكن أن يخرج كلام المصنف على المذهب بأن
يحمل كلامه على أن كلام من التكرين كتبه المقر له وأشهد على ما فيه بأن أقر المقر بمائة ولم يكتبها ولم
يأمر بكتبتها في مجلس ثم كذلك في مجلس ثان فكتب المقر له وثيقتين وقال للحاضرين في المجلس
اكتبوا شهادتكم في هذه الوثيقة على ما سمعتم وعلى هذا المعنى قرر عبق كلام المصنف حيث
قال كاشهاد من المقر له في ذكر أي وثيقة كتبها لنفسه بمائة وفي ذكر آخر بمائة بخط المقر له أيضاً
فيلزم المقر واحدة (قوله أموال) أي لا مال واحد ومن أقر بمائتين لشخص لزمه (قوله كما إذا أقر
عند قوم الخ) أي أنه إذا أقر في مجلس بمائة وشهد عليه بها ولم يكتب ولم يأمر بالكتب ثم أقر في
مجلس آخر بمائة كذلك من غير كتب ولا أمر به لزمه مائة واحدة بمنزلة ما إذا كان الذكران بخط
المقر له (قوله بمائة وبمائتين) أي وكاشهاد في ذكر بمائة وفي ذكر آخر بمائتين وكلاهما بخط المقر
لزمه الأكثر هذا ظاهر المصنف كابن الحاجب وأنكر ابن عرفة ذلك قائلًا ما لابن الحاجب من لزوم
مائة في المسئلة الأولى والأكثر في الثانية لا أعرفه في المذهب والمعروف لزوم مائتين في الأولى
وثلاثمائة في الثانية لأن الأذكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال باتفاق ابن القاسم وأصبح وقد
حمل الشيخ عبق كلام المصنف على أن كلام من التكرين بخط المقر له من غير أن يأمر المقر بكتبتها
وشارحنّا هنا حمل كلام المصنف على الإقرار المجرد عن الكتابة لاجل التخلص من اعتراض
ابن عرفة (قوله بلا كتابة فيهما) أي من المقر ولا بأمر منه بالكتابة (قوله مطلقاً) أي
تقدم الإقرار بالأقل أو بالأكثر (قوله القول الذي مشى عليه المصنف) أي من أن
الأدكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتابتها تكون مالا واحداً وأنه يلزمه في المسئلة الأولى مائة
وفي الثانية الأكثر (قوله قول ابن القاسم) مقابل للمعتمد أي الذي وافقه أصبح عليه من أن
الأدكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتابتها أموال لا مال واحد * والحاصل أن المقر إذا كتب
الوثيقتين أو أمر بكتبتها وأشهد على ما فيها ولم يبين السبب أو بينه فيها وكان متحداً فالمعتمد

لزمه (الثلاثين) منها (فأكثر) زيادة على الثلاثين (بالاجتهاد) من الحاكم في تلك الزيادة فالاجتهاد إمامه في الزيادة خاصة ومحل لزوم الثلاثين والزيادة بالاجتهاد إذا تذر سؤاله بموت أو غيبة والإسئل عن مراده وصدق بيمينه إن فسر بأكثر من نصفها لابه أو بأقل (وهو يلزمه في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) بناء على أن في معنى مع كما (٤٠٩) يتبادر من عرف العامة وفي نسخة

بدل عشرون عشرة بناء على أن في معنى الباء السببية أي بسبب أنه عاملي بعشرة وهو قول ابن عبد الحكم وهو الصواب (أو) يلزمه (مائة) أي عشرة مضروبة في عشرة ولا يمين حينئذ (قولان) قول ابن عرفة للقول أنه هل تلزمه عشرة أو مائة قولان وقول ابن الحاجب عشرون لأن عرفه ولكن ما قاله ابن الحاجب التابع له الصنف قريب لعرف العامة كما تقدم ولزوم العشرة فقط بعيد عرفاً ولا يصح حساباً وإن جاز بحمل في سببية كما تقدم ومحل القولين إذا لم يكن المقر والقهر عارفين بعلم الحساب وإلا لزمه المائة اتفاقاً (و) لو قال له عندي (ثوب في صندوق) بضم الصاد وقد فتش وقد تبدل زايًا وسيناً (وزيت في جرة) لزمه الظروف (وفي لزوم ظرفه قولان) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين استقلاله بدون ظرف وعدمه (لا) يلزمه الظروف في قوله له عندي (دابة في اصطبل) (أو)

أنه يلزمه في الوثيقتين سواء اتحد القدر أو اختلف وأما الإقرار المجرد عن الكتابة أو انصاح لكتابة المقر له إذا تعدد فإن كان المقر به أولاً وثانياً متحد القدر لزمه أحد الإقرارين وإن كان مختلف القدر لزمه الأكثر منهما على المتعمد (قوله لزمه الثلاثين منها فأكثر) هذا هو المتعمد وقيل إنما يلزمه الثلاثين منها فقط (قوله بالاجتهاد من الحاكم في تلك الزيادة) أي بالنسبة لعسر المقر ويسره (قوله وصدق بيمينه) أي صدق في أن هذا مراده إن نازعه المقر له وادعى أكثر مما فسر به بيمينه ومحل حلفه إن حقق عليه الدعوى وأما إن اتهمه ففي توجه اليمين عليه قولان والمتعمد عدم توجه يمين التهمة (قوله إن فسر بأكثر الخ) أي وإنما يصدق في أن هذا مراده إن فسر بأكثر الخ (قوله وهو) أي القول بلزوم عشرة لكن يمين قول ابن عبد الحكم وقوله وهو الصواب أي وأما القول بلزوم عشرون وهو ما شى عليه ابن الحاجب فقد قال ابن عرفة لا أعرفه لكنه موافق لعرفنا الآن بالمائة (قوله أو يلزمه مائة) أي وهو قول سحنون (قوله هل تلزمه عشرة) أي يمين وقوله أو مائة أي من غير يمين (قوله ولزوم العشرة فقط) أي كما قال ابن عبد الحكم (قوله عارفين بعلم الحساب) أي بأن كانا معاً أو أحدهما لا يعرف علم الحساب (قوله وإلا) أي وإلا بأن كانا معاً يعرفانه لزمه المائة اتفاقاً وبمحت شيخنا العدوي في ذلك بأنه لا يلزم من معرفة الحساب مراعاته إلا أن يقيد كلام الشارح بما إذا كانت محاورتهما مبنية عليه فيكون من قبيل تعليق الحكم بمشتق (قوله لزمه الظروف) أي ويقبل تفسيره للثوب والوزيت (قوله إشارة إلى أنه لا فرق الخ) خلافاً لمن قال الخلاف إنما هو إذا كان المظروف يستقل بدون ظرفه كالثوب وأما إذا كان لا يستقل بدون ظرفه كالزيت فإن الظرف يلزم اتفاقاً كالمظروف وأما لو قال له عندي صندوق وعينه بالإشارة لشخصه أو بوصفه فهل يكون له مائة أولاً ؟ قولان وعلى الأول إن قال ومافيه لم فهو كمسئلة له عندي خاتم وفصله في قبيل قوله إن كان نسقاً ولو أقر شخص بأرض تناول الإقرار مافيه من بناء وشجر وإذا أقر بما في الأرض من بناء وشجر دخلت الأرض فالإقرار كالبيع كما يفيد بت بل ربما يقال إنه أولى من البيع بهذا الحكم وهو تناول الخرج على غير عوض فيتسامح فيه (قوله لا يلزمه الظروف) أي اتفاقاً لأنه لا ينتقل وإنما لزمه الدابة ويقبل تفسيرهما (قوله بقطع المهمة) أي لأنه ليس من الأسماء التي تبدأ بهمزة الوصل المشار لها بقول الخلاصة :

وفي اسم است ابن ابنه سمع * واثنين وامرئ وتأنيت سبع

(قوله في غير الدعوى) المراد بالدعوى الطلب وإن لم يكن عند حاكم أي كأن قال ابتداء من غير تقدم طلب له عندي كذا إن حلف فحلف لم يلزمه شيء (قوله فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه الخ) أي بأن قال له لي عليك عشرة فاتفق بها فقال له إن حلفت عليها دفعتها لك فإذا حلف أن له عنده عشرة لزمه دفعها له ومطالبة وكيل رب الحق كطالبتة ثم إذا قال له احلف وخذ في مسألة الدعوى أي تقدم الطلب ليس له الرجوع ولو قبل حلفه ولا يعتبر رجوعه كفي فت عن ابن عرفة وأما لو قال له ابلغ على كذا وخذه من غير سبق دعوى أي طلب فله الرجوع ولا يلزمه شيء لو حلف كما مر (قوله لزمه) أي ما حلف عليه في صورتين ومثله الضمان احلف وأنا

٥٢ - دسوق - لث ﴿ بقطع المهمة (و) أو علق لإقراره على شرط كقوله له على (ألف إن استحل) ذلك فقال استحللت (أو) إن (أعازني) الشيء الفلاني فأعازله (لم يلزم) الإقرار لأنه يقول ظننت أنه لا يستحله أو لا يبر (كأن) قال له عندي كذا إن (حلف) فحلف لم يلزمه إن كان ذلك (في غير الدعوى) لأنه أن يقول ظننت أنه لا يحلف باطلاً فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه عند حاكم أو غيره لزمه (أو) قال له على كذا إن (شهد) به (فلان) ﴿

لم يلزمه شيء كان فلان عدلا
أو غير عدل وأما العمل
بشهادته فيعمل بها إن كان
عدلا لا إن شهد (غير
العدل) فلو حذف غير
العدل كان حسنا لأنه يوم
خلاف المراد (و) لو قال له
عندي (هذه الشاة) مثلا
(أو هذه الناقة) لزمته
الشاة وحلف عليها
أي على الناقة إنما ليست
له وحاصلة أنه يلزمه الأول
ويحلف على الثاني (و) لو
قال هذا الشيء (غصبته
من فلان) ثم قال (لا بل
من آخر) ساء (فهو
للاول) يقضي له به
(و) قضى لثاني بيمينته
إن كان مقوماً وبمثل
إن كان مثلياً (و) إن قال
لشخص (لك أحد ثوبين
هين) المقران عين له الأدنى
حلف إن اتهمه المقر له
(و) لا يعين بأن قال
لا أدري قبل المقر له عين
أنت (فإن عين المقر له)
أدناها أخذه بلا يعين
وإن عين (أجودهما
حلف) لثمة وأخذه (وإن
قال لا أدري كحلفاً)
مماً (على نفي العلم)
وبعد المقر (واشتركا)
فيهما بالنصف (والاستثناء
هنا) أي في الإقرار
(كغيره) من الأبواب
التي يستبر فيها الاستثناء
كالنكاح والطلاق بشرطه
نحوه على عشرة إلا تسعة
فيلزمه واحد

ضامن انظر ح (قوله لم يلزمه شيء) أي لمجرد ذلك القول كان فلان عدلا أو غير عدل لأنه غير إقرار
خلافاً للشأنية وأما الشهادة فيعمل بها إن كان فلان عدلا ولا يعمل بها إن كان غير عدل (قوله لأنه
يوم خلاف المراد) وذلك لأنه يوم أنه إذا كان عدلا فانه يكون إقراراً وليس كذلك وأشار الشارح
بقوله لا إن شهد فلان الخ إلى أن غير العدل منصوب على الحال من مقدر مع عامله أي لا إن شهد فلان
غير العدل ولا يصح كونه حالاً من فلان المذكور لأن هذا ليس من مقول المقر ولا رضى على أنه صفة
لفلان لأن فلانا يعني به عن المعرفة فهو معرفة وغير نكرة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف
والتشكيك واجب ولا على أنه بدل من فلان المذكور لأنه يقتضي أنه إذا كان عدلا كان إقراراً وليس
كذلك (تنبيه) قد علم أنه إذا قال له على كذا إن شهد به فلان لم يلزمه شيء وأما لو قال إن
حكم به فلان فتصاحبا إليه فانه يلزمه ما حكم به سواء كان عدلا أو غير عدل بشرط أن يكون حكمه على
مقتضى الشرع بأن كان مستنداً لينة أو شاهد وعين وإلا فلا لأنه يقول ما ظنته بحكم باطلا (قوله لزمته
الشاة) أي التي أقر بها أولاً (قوله وحلف عليها) إلتسا حلف بتأ مع وجود أو لاجتماعها
للتشكيك لا للشك أو لاحتال زوال شك ولو عكس بأن قال له عندي هذه الناقة أو هذه الشاة لزمه
الناقة وحلف على الشاة أنها ليست للمقر له ولو قال المصنف وكذا أو كذا لزمه الأول وحلف على
الثاني أي على نفيه أي نفي كونه المقر له كاشمل (قوله ثم قال لا بل من آخر) مثل ذلك ما لو أسقط لا
بأن قال غصبته من فلان بل من آخر (قوله بيمينته) أي إن كان مقوماً وتعتبر القيمة يوم النصب إن علم
وإلا في يوم الإقرار وظاهر المصنف أنه لا يعين على كل من المقر له أولاً وثانياً وهو قول ابن القاسم
وقال عيسى إن ادعى الثاني فله تحليف الأول فإن حلف الأول فكما قال المصنف يقضي به للأول
وبيمينته لثاني فإن نكل الأول حلف الثاني وأخذ المقر به ولا شيء للأول على المقر ابن رشد وقول
عيسى تقييد لقول ابن القاسم لا يعين عليهما وإن نكل الثاني فلا شيء له من القيمة لأنه أنكر أن
تكون القيمة له بسبب دعواه أن الذي له نفس الشيء المنصوب ويكون ذلك المقر به شركة بين المقر له
الأول والثاني كافي عقب وخش لتساويهما في النكول وتقبهين بأن الظاهر أنه للأول خاصة لأن نكول
الثاني تصديق لنا كل الأون للمبدأ باليمين (قوله أحد ثوبين) أي أحد هذين الثوبين أو أحد
هذين العبدتين (قوله حلف إن اتهمه المقر له) فإن لم يتهمه فلا حلف فإن اتهمه المقر له وطلب يمينه
فشكل حلف المقر له وأخذ الأعلى وبقي للمقر الأدنى فإن نكل أيضاً فينبغي أن يشتركا فيها (قوله وإلا
يعين بأن قال لا أدري الخ) أي وأما لو امتنع من التعيين مع معرفته فانه يحبس حتى يعين أو يموت بخلاف
المقر له فانه إذا امتنع من التعيين مع معرفته فانه لا يحبس بل يعطى الأدنى وقوله بأن قال لا أدري أي
عين ما للمقر له وإن كنت أعلم أنه أحدهما (قوله حلفاً على نفي العلم واشتركا) وكذا يشتركان فيه إذا
حلف أحدهما والموضوع إن كلا قال لا أدري (قوله كالتق والطلاق) أي واليمين بالله والنذر
(قوله بشرطه) أي في كونه يصح بشرطه وهو أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه فالفصل بينهما مضر إلا
لأمراض كسمال وعطاس وإن ينطق به لكن في غير هذا الباب يكفى النطق به ولو سراً بحركة
لسانه وأما هنا فلا بد أن يسمع به نفسه لأنه حق لمخلوق ولا بد أن يقصد الاستثناء أي الإخراج
ولا بد أن يكون غير مستغرق للمستثنى منه ولا مساوياً له فاستثناء الأكثر أو المساوي باطل ويجوز
استثناء الأكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحو قوله على عشرة إلا تسعة خلافاً لعبد الملك وإذا تعدد
الاستثناء فكل واحد يخرج بمقابله فإذا قال له على عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً فالواحد مستثنى
من الاثنين يبقى منهما واحد مستثنى من الأربعة يبقى منها ثلاثة مستثناء من العشرة يبقى سبعة هي

(وَصَحَّ) هنا الاستثناء للعنوى كقوله (لَهُ الدَّارُ وَالبَيْتُ لِي) فإنه في قوة قوله له جميع الدار إلا البيت فإن تعددت بيوتها ولم يعين جرى على قوله ذلك أحد ثوبين النخ (وَصَحَّ الاستثناء (بغير الجنس كَأَلْفٌ) من الدراهم (٤١١) مثلا (إلاَّ عبداً وسقطت) من

الألف (قيمته) أى قيمة العبد ولزمه وما بقى فإن استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقرار صحيح ولو قال له عندى عبد الاثنا عشر طرحت قيمة الثوب من قيمة العبد وفى له عندى ألف درهم الا عشرة دنائير طرح صرفها منها (وإن أبرأ فلانا بما له قبله) أى جهته (أو من كل حق أو أبرأه) واطلق (برئ مطلقاً) من الحقوق المالية معلومة أو مجهول ودائع وغيرها (و) برئ أيضاً (من) البدنية مثل حد (القذف) ما لم يبلغ الامام الآن يريد السر على نفسه (و) برئ من مال (السرقه) لا الحد لانه حق لله ليس لاحد اسقاطه واذا قلنا بالبراءة مطلقاً (فلا تقبل) بعد ذلك (دعواه) أى دعوى البرئ بحق بنسيان أو جهل (وأن يصك) أى وثيقة علم تقدمه على البراءة أو جهل الحال (الا بينة) تشهد له (أنه) أى الحق المدعى به حصل (بعده) أى بعد الإبراء (وإن أبرأه مما معه) بأن قال له أبرأتك مما معك

المقر بها (قوله وصح له الدار) أى التى يبدى أو الدار الفلانية أو هذه الدار (قوله والبيت لى) أى والبيت الفلانى منها لى ونظير هذا المثال هذا الخاتم ثقلان وفصه لى على مامر (قوله فان تعددت بيوتها ولم يعين) أى البيت الذى له بأن قال هذه الدار لفلان ولى بيت من بيوتها فإنه يؤمر بتعيينه فان لم يعين جرى على مامر (قوله كالف من الدراهم النخ) أى كقوله له على الف من الدنانير أو الدراهم الا عبداً وكذا يصح عكسه نحو على عبد الا عشرة دنائير فيقوم العبد وتسقط العشرة من قيمته ويلزم الباقي من القيمة (قوله وسقطت قيمته) أى يوم الاستثناء ويان ذلك ان يقال للمقر اذكر صفة العبد فاذا ذكرها قوم على الصفة التى ذكرها وطرحت قيمته من الالف فما بقى فهو المقر به اللازم للمقر فان ادعى جهاتها فينبغى أن تسقط قيمة عبده من أعلى العبد لان المقر إنما يؤخذ بالحقق وهذا في فرض المصنف وفى عكسه تعتبر قيمة ادنى عبده وتسقط العشرة مثلاً منها (قوله فان استغرقت النخ) أى فان استغرقت قيمة العبد الالف المقر بها وقوله بطل الاستثناء أى ولزم الالف المقر بها بتامها (قوله طرح صرفها) أى صرف الدنانير من الدراهم ولزم ما بقى من الدراهم (قوله وان أبرأ) أى شخص فلانا أو كل رجل وتبطل البراءة مع ايهام المقر له كبريت رجلاً كما قاله شيخنا وقوله وان أبرأ فلانا أى باحدى صيغ ثلاث كما بينها المصنف والحاصل انه لا تحصل البراءة مطلقاً أى من كل حق مالى أو بدنى الا اذا وقعت بصيغة من الصيغ الثلاث التى ذكرها المصنف واما ان أبرأه بغيرها كبرأتك مما عليك فلا يبرأ مطلقاً أى من كل حق بل من الدين لا من الامانة وان قال أبرأتك مما معك فإنه يبرأ من الامانات لا من الدين وإذا قال أبرأتك مما عندك برئ من الدين والامانة عند المازرى ومن الامانة فقط عند ابن رشد ولا يبرأ من الحقوق البدنية إذا وقعت البراءة بصيغة من هذه الصيغ (قوله برئ مطلقاً) ظاهره ولو اقر البرأ بالفتح بعد الإبراء الواقع بعد انكاره وهو ظاهر كلامه والذى اتفق به الناصر الاثنى وأخوه شمس الدين الاثنى ان الاقرار الطارىء بعد الإبراء الحاصل بعد الانكار يعمل به لانه بمنزلة اقرار جديد فيقيد ما هنا بما اذا لم يقر البرأ بعد الإبراء وقوله برئ مطلقاً ظاهره حتى فى الآخرة أيضاً فلا يؤخذ المولى بحق جده وأبرأه صاحبه منه وهو احد قولين ذكرهما القرطبي فى شرح مسلم والقول الآخر لا تسقط عنه مطالبة الله فى الآخرة بحق خصمه (قوله من الحقوق المالية) كديون المعاملات والقروض والقراض والودائع والرهون والميراث ودخل فى الحقوق المالية المعينات كدار على الصواب ما فى ح فيسقط بالبراءة الطلب بقيمتها اذا فاتها المبرأ والطلب برفع اليد عنها ان كانت قائمة ودخل فيها أيضاً الحق المترتب على الائتلاف كالغرم للمال فيسقط ذلك بالإبراء وقوله معلومة أى للمبرئ وقت الإبراء أو كانت مجهولة (قوله لم يبلغ الامام) أى فان بلغه فلا يصح ابرأؤه ولا بد من اقامة الحد الا ان يريد السر على نفسه أى فاذا أراد ذلك كان له ابرأؤه ولو بلغ الامام ان اراد الشفقة على القاذف فلا ينفعه ابرأؤه ولا بد من حده (قوله فلا تقبل دعواه بنسيان أو جهل) وكذا لا تقبل دعواه أن الإبراء انما كان ما كان فيه الخصومة فقط وكذا اذا قال قصدى عموم الإبراء بل تعلقه بشئ خاص وهو كذا فلا يقبل منه كما قاله شيخنا العدوى (قوله بحق) متعلق بدعوى وقوله بنسيان أى بسبب نسيان النخ (قوله علم تقدمه) أى الحق الذى فى الصك (قوله الابينة انه بعده) أى فيلزم ذلك الحق المدعى به

(برئ من الأمانة) كوديعة وقراض وإضاع (لا الدين) فلا يبرأ منه لأنه عليه لامة وهذا محمول على ما إذا كان العرف عدم تناول مع لافى الذمة واما لو كان العرف تساوى مع لافى دين برئ مطلقاً وكذلك يبرأ من الدين إذا أبرأه مما معه ولم يكن له عنده أمانة بل مجرد دين ولو أبرأه مما عليه برئ من الدين لا الامانة إلا أن يكون له عنده امانة فقط فيبرأ منها وإن

(قوله رى) أى بقوله أبرأتك مما منك وقوله مطافاً أى من الدين والامانات (قوله عند المازرى)
أى وهو الظاهر وهو عرف مصر الآن فلى مثل عند فى عرف أهلها

فصل فى الاستلحاق (قوله وهو ادعاء رجل أنا أب لهذا) هذا قيد لبيان الواقع لأن الشخص لا يكون أباً لنفسه إن قامت إن الاستلحاق طلب لحوق شئ والادعاء إخبار بقول يحتاج لدليل فكيف يصح تفسيره به مع أن الإخبار مقابل للطلب وأجيب بأن ما ذكر أصل الاستلحاق فى اللغة ثم غلب فى عرف الفقهاء على ما ذكره الشارح (قوله إنما يستلحق الأب) أى لا الأم اتفاقاً والمراد الأب دنية فلا يصح الاستلحاق من الجد على المشهور وقال أشهب يستلحق الجد وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولدى لأن قال هذا ابن ولدى فلا يصدق وسيأتى نحوه هذا للشارح فى الإقرار بوارث غير ولد وحينئذ فلا مخالفة بين الشخصين: وهذا أن الرجل إنما يصدق فى الحاق ولد بفراشه لا فى الحاقه بفراشه غيره واعترض على المصنف بأنه إنما يحصر الاستلحاق فى مجهول النسب ولم يحصر الاستلحاق فى الأب فى فهم منه أن غير الأب له أن يستلحق غير مجهول النسب وهو فاسد إذ لا يصح الاستلحاق إلا من الأب فكان الواجب أن يحصر الاستلحاق فى الأب بحيث يقول إنما يستلحق مجهول النسب الأب فيؤخر الأب لأن المحصور فيه بما يجب تأخيره واجيب بحمل المؤخر معمولاً لمقدر معطوف على يستلحق فيتعلق به الحصر لطفه على مدخول أداة الحصر أى إنما يستلحق الأب ويستلحق وله مجهول النسب أو معمولاً لمقدر مستأنف استثنائاً بياناً لأنه لما قال إنما يستلحق الأب كأنه قيل ومن الذى يستلحقه فقال مجهول النسب أى يستلحق مجهول النسب أو يقال إن الغالب فى إنما الحصر فى المتأخر قطعاً وقد يكون فيه وفيما قبله أيضاً كما تقدم فى إنما يجب القسم لزوجات فى البيت فكذلك هنا الحصر فى الفاعل والمفعول معاً لتأخرهما عن الفعل (قوله مجهول النسب) أى مجهول الانتساب لأب معين ويستثنى منه اللقيط فإنه لا يصح استلحاقه إلا بينة أو بوجه كجاعة أو لكونه لا يمشى له أولاد فيطرحه لاجل أن يمشى (قوله ولو كذبت أمه) ولا يشترط أن يعلم تقدم ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق على المشهور وهو ظاهر للدونة وقال سحنون يشترط ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الأول أنهم اكتفوا فى هذا الباب بالامكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب ما لم يتم دليل على كذب المقر انظر ح (قوله ان لم يكذب العقل) هذا شرط أول لصحة الاستلحاق وقوله ولم يكن رقاً الخ شرط ثان ومنطوقه صورتان ومفهومه وهو ما إذا كان رقاً أو مولى لمكذبه فيه تفصيل تارة يحصل استلحاق غير تام وتارة لا يحصل أصلاً وأشار المصنف للأول بقوله لكنه الخ (قوله لصغره) أى لصغر الأب المستلحق مع كون الولد المستلحق بالفتح كبيراً فإن ذلك يحمله العقل لما فيه من تقدم المولود على عته (قوله كاستلحاقه من ولد يلد بهيد الخ) أى وكاستلحاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسراً أصلاً فإن العادة لا العقل تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنما يكون بين ذكر وأنثى عاды لا عقل ولذا قيل فى قوله تعالى: أتتى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ان هذه حجة عرفية لاعقلية (قوله علم أنه لم يدخله) فإن شك فى دخوله فقتضى ابن يونس أنه كذلك وفتضى البرادعى صحة استلحاقه (قوله لاه) يتم على إخراج الرقية الخ) اعترضه للساوى بأنه لا يلزم من الحقوق خروج الرقية من الرقية إذ قد يتزوج الحرة ويولدها فالولد لاحق بآيه ورقيق لسيد أمه ولذا قال ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول أشهب بالحقوق بل وقع مثله لابن القاسم فى سماع عيسى فكان ابن القاسم فى قوله المشهور وهو عدم الحقوق رأى ان السيد قد تلحقه مضرة فى المستقبل لو ثبت الحقوق إذ قد يعتق هذا العبد ويموت عن مال فتقدم عصبة نسبه على سيده فلذلك المضرة قيل بعدم الحقوق اه بن

أبرأه مما عنده برىء منهما
عند المازرى ومن الامانة
قطع عند ابن رشد
[درس]

فصل فى الاستلحاق وفى نسخة
باب فى الاستلحاق وهو
ادعاء رجل أنه أب لهذا
فيخرج هذا أبى أو أبو
فلان ولذا قل (إنما
يستلحق الأب) ولذا
(مجهول النسب) ولو
كذبت أمه لتشوف الشارع
لحقوق النسب لا مقطوعه
كولد الزنا المعلوم أنه من
زنا ولا معلومه وحد من
ادعاء حد القذف (إن لم
يكذب العقل لصغره)
أى الأب (أو العادة)
كاستلحاقه من ولد يلد
بهيد علم أنه لم يدخله (ولم
يكن) المجهول (رقاً
لمكذبه) أى لمن كذب
الأب فى استلحاقه (أو
مولى) أى عتية الممن كذبه
لأنه يتم على إخراج الرقية
من رقبته أو على إزالة
الولاء عن معتقه ومنطوقه
صادق بصورتين ما إذا
صدقه السيد وما إذا لم يكن
رقيقاً ولا مولى

(قوله لكنه يلحق به) أي لكنه يلحق بنسبه من استلحقه (قوله إن تقدم له على أمه ملك) أي وأما إن استلحق رقاً لمكذبه أو مولى لمكذبه ولم يتقدم له ملك على أمه فإنه لا يلحق به أصلاً في الظاهر ولا في الباطن * والحاصل أنه إذا استلحق رقاً لمكذبه أو مولى لمكذبه فثارة لا يحصل الاستلحاق أصلاً وذلك إذا لم يتقدم له استلحق ملك على أم الولد المستلحق وثارة يحصل الاستلحاق ناقصاً وذلك إذا تقدم له ملك على أمه فقوله المصنف لكنه يلحق به إشارة لبعض مفهوم قوله ولم يكن رقاً الخ وهو القسم الثاني منه (قوله إلا أنه يستمر ملكاً) أي ولا منافاة بين ثبوت نسبه وبقاء رقاً لآخر لأن الشخص قد يكون رقاً نسبياً كمن تزوج بأمة آخر وأولدها فذلك الولد نسبياً أي ثابت النسب ورفيق لسيد الأم (قوله وفيها أيضاً يصدق الخ) أي أن من باع عبداً وحده أو مع أمه وبقي أو أعنته المشتري ثم استلحقه البائع فإنه يلحق به وينقض البيع والعق ويترفع الاستلحق من المشتري ويرد له الثمن (قوله يصدق المستلحق) أي الذي كذبه المالك وقوله وإن أعنته المشتري أي الذي هو مكذب للمستلحق (قوله فهذه المسئلة) أي قوله وفيها الخ وقوله وما قبلها أي وهي قوله ولم يكن رقاً لمكذبه أي فإن كان رقاً له لم يصح الاستلحاق * والحاصل أن هذه المسئلة محمولة على ما إذا تقدم له عليه ملك وما تقدم محمول على ما إذا لم يتقدم له عليه ملك فقد اختلف موضوع المسئلتين وإن كان للمالك مكذباً للمستلحق فيهما ولاختلاف الموضوع كان الحكم فيهما مختلفاً فقد حكم في الأول بعدم صحة الاستلحاق وفي الثانية بصحته وهذا التوفيق لأبي الحسن والعوفي (قوله خلافاً لبعض الشراح) أي حيث جعل هذا كله كالمعارض للأول أي فمضى قوله وفيها أي وفيها قول آخر معارض للأول والموضوع فيهما واحد وهو علم تقدم ملك المستلحق له أو لأمه فقد تقدم أنه يستمر ملكاً للمكذب يتصرف فيه كيف شاء وهذا حكم بأن المستلحق يصدق وينزعه من المالك قال بن وقد حصل ح هنا مذهب ابن القاسم فقال فتحصل أنه إذا استلحق من هو في ملك غيره أو في ولائه سواء تقدم ملكه له أولاً هل يصدق أولاً قولان وعلى تصديقه وهو الظاهر فإن كان المستلحق لم يدخل في ملكه فإنه يبقى في ملك مالكه وإن كان هو البائع له فإنه يلحق به وينقض البيع إن كان المشتري لم يعتقه فإن اعتقه المشتري فهل ينقض البيع والعق أولاً قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع والعق اه وظاهر سياقه كما قاله بعضهم أن مورد هذا التقسيم هو صورة التكذيب والله أعلم أه كلاًه وأما في صورة التصديق فيلحق به جزاً ثم إن كان المستلحق لم يدخل في ملكه فهو في ملك مالكه وإن كان هو البائع له تنقض البيع والعق قولاً واحداً اه (قوله وإن كبر أو مات) أي لأنه لا يشترط تصديقه لمستلحقه كما هو قول ابن رشد وابن شاس وقال ابن خروف والعوفي باشرطه وقال ابن يونس يشترط تصديقه إن كان في حوز مستلحقه لا إن كان في غيره فانظر بن (قوله وإن كبر أو مات) أي وسواء كان المستلحق بالكسر صحيحاً أو مريضاً احاط الدين بماله أم لا (قوله بكسر الباء) أي لأنه بمعنى طعن في السن ومضارعه بالفتح وأما كبر بالضم فمعناه عظم في الجسم والمعنى ومضارعه حيثئذ بالضم أيضاً ونظم هذا بعضهم بقوله :

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير بإصباح
وفي الجسم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم جاء بإصباح

لكن ذكر شيخنا العلامة العدوي قلاعاً ثمة الأئمة جواز كل من الضم والكسر في المعنيين (قوله وإن كان مشكلاً) أي لأن الولد الرقيق والكافر لا يرثان فيها بمنزلة عدمهما فيهم الأب في استلحاقه لأجل أخذه المال الكثير بخلاف ما إذا كان الولد وارثاً وقد يقال إن الشارع منشوف للحقوق النسب بالبراية

فتقيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف وإن كان وجباً وعبارته هناك وورث المستلحق الميت إن كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقلّ المال ثم هذا الشرط إن استلحقه بعد موته وكذا في مرضه وأما إذا استلحقه حياً صحيحاً فإنه يرثه مطلقاً أي ولو لم يكن له ولد أو أكثر المال ثم الشرط في مجرد الارث وأما النسب فلا حق على كل حال (أو باعه) عطف على كبر أي يصح الاستلحاق وإن باعه المستلحق على أنه عبد (ونقض) البيع ولو كذبه المشتري على التحقيق فهذه المسئلة من تمة قوله وفيها أيضاً يصدق الخ (و) إذا نقض البيع (رجع) للمشتري على البائع (٤١٤) المستلحق (ينفقه) عليه مدة إقامته عند المشتري (إن لم يكن له) أي للعبد (خدمة) على الأرجح

(خدمة) على الأرجح

فإن كان له خدمة بأن

استخدمه بالفعل فلا رجوع

له قلت قيسة الخدمة عن

النفقة أولاً كما لا رجوع

للبياع إن زادت على النفقة

ومقابل الأرجح الرجوع

مطلقاً وعدمه مطلقاً (وإن)

باع أمة بلا ولد (ادعى

استيلاها بسابق)

أي بولد سابق على البيع

(فقولان) بنقض البيع

وعدمه والراجح الأول

ومحلها إذا لم يتهم فيها

بنحو عجة وإلا فلا نقض

تفاقاً والقولان (فيها)

أي في المدونة (وإن

باعها) حاملها غير ظاهرة

الحمل (فولدت) عند المشتري

(فاستلحقه) بائعها

(لحق) به مطلقاً كما يأتي

(ولم يصدق فيها) أي

في الأمة فلا ترد إليه (إن

أنهم) فيها (عجة

أو عدم ثمن) عند البائع

فيتهم على أنه بعد أن قبض

الثمن من المشتري أراد أن يأخذ الأمة وولدها منه بدعوى الاستلحاق ولا يرد الثمن لعدمه أي عسره وظاهر أن

من هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي العظمة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من مالكة المكذب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوال لالحال أي اشترى مستلحقاً

من

هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي العظمة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من مالكة المكذب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوال لالحال أي اشترى مستلحقاً

في الأولاد تشوقاً قوياً فإذا وجدت أولاد فقد تقوى جانب الاستلحاق فتسبب عنه الميراث فإن لم يكن أولاد كان الاستلحاق ضعيفاً فلا ميراث إلا إذا قلّ المال لأن المال القليل كالعدم فتأمل (قوله فتقيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف) ولا يقال إن ما هنا في استلحاق ولد لم يلاعن فيه فلا يشترط في ولده حرية ولا إسلام وما تقدم في اللعان في استلحاق من لو عن فيه فيشترط في ولده الحرية والإسلام لأننا نقول إنه لا فرق بينها من حيث الحكم المذكور أعني عدم اشتراط الحرية والإسلام على المعتمد (قوله أو باعه) أي وإن كان قد باعه أولاً ثم استلحقه بعد ذلك وقوله أو باعه ونقض البيع الخ ذكر المصنف هذا وإن علم من قوله وفيها أيضاً ليرتب عليه قوله ورجع الخ (قوله على التحقيق) أي خلافاً لما في علق حيث قيد النقض بالتصديق وإلا فلا (قوله على التحقيق) أي لأن ابن القاسم قال في هذا الموضوع ينقض البيع حيث لم يمتعه المشتري فإن اعتقه ففي نقض التتق قولان سواء صدقه المشتري أو كذبه كذا في بن (قوله على الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من الأقوال الثلاثة في المسئلة حيث قال هو أعدها (قوله الرجوع مطلقاً) أي الرجوع بالنفقة مطلقاً كان له خدمة أم لا (قوله بنقض البيع وعدمه) أعلم أن هذه المسئلة بيعت فيها الأمة من غير ولد معها وإلا فهي ما بعدها والقولان جاربان فيها إذا باعها سيدها سواء اعتقها المشتري أم لا على التعمد (قوله أي في المدونة) أي وليس المراد بقوله فيها أي في الأمة وإن كان صحيحاً (قوله وإن باعها حاملاً) أي بحسب دعوى البائع لأن الحمل معلوم لأن الفرض أنها غير ظاهرة الحمل (قوله غير ظاهرة الحمل) أي وأما لو كانت ظاهرة الحمل يوم البيع لحق به ولو لم يستلحقه كذا في عج واعتضه طئي بأن ولد الأمة ينتفى بغير لعان وحينئذ فقتضاء أنه لا يلحق به إلا إذا استلحقه وأجاب بحمل كلامه على ما إذا كان البائع أقر بوطئها قبل البيع (قوله مطلقاً) أي سواء صدقه المشتري أو كذبه تصرف فيها المشتري أم لا إن قلت هذه المسئلة عين قوله فيها مرة وفيها أيضاً بناء على أن بين الحملين وفاقاً كما مر للشارح ورد ذلك لاختلاف الموضوع لأن المبيع هناك الولد والمبيع هنا الأمة فقط قاله بن ومن هذا تعلم أن الأولى للشارح قصر ما تقدم على بيع الولد لأجل أن ينتفي التكرار (قوله ولم يصدق الخ) حاصله أن الولد وإن لحق به لكن أمه فيها تفصيل فان أنهم البائع فيها بمجة أو عدم ثمن أو وجاهة فإنها لا ترد للبائع ولزمه أن يرد الثمن لمشتريها وإن لم يتهم فيها بواحد مما ذكر فإنها ترد له أم ولد كما كانت أولاً ويرد الثمن لمشتريها (قوله أي عسره) لا يقال إنه ليس بعديم لأنه مالك للأمة لأننا نقول هي أم ولد وهي لا تباع (قوله وظاهره أن هذا إنما يكون الخ) أي فيقتضى أنه إذا كان لم يقبضه فإنه يصدق فيها وهو كذلك والفرض عدم الاتهام بمجة أو وجاهة (قوله أو وجاهة) أي وجاهة الأمة (قوله ولحق به الولد) إنما أتى بهذا بعد قوله ولا لحق لأجل قوله مطلقاً (قوله وإن اشترى مستلحقه) أي الناشئ عن نكاح أو ملك بأن قال هذا ولدى

من هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي العظمة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من مالكة المكذب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوال لالحال أي اشترى مستلحقاً

من هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي العظمة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من مالكة المكذب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوال لالحال أي اشترى مستلحقاً

حال كونه مملوكا لغير مستلحقه وكذبه المالك (عق) عليه بمجرد الملك وهذا من ثمرات قوله سابقا لكنه يلحق به (مُشاهد رُدَّتْ شهادته) تشبيه في العتق أي شهد بعتق عبد فلم تقبل شهادته لقتض ثم (٤١٥) اشتراه أو ملكه بنحوه فانه يمتنع

عليه لاعتراقه بحريته وولاؤه للشهود عليه عند ابن القاسم وقال أغرب للشاهد (وإن استلحق) شخص إنسانا وارثا (غير ولد) كأم وعم ويدخل فيه ما إذا استلحق أبا كقوله هذا أبي وفي إطلاق الاستلحاق على هذا يجوز لأنه إقرار (لميرته) أي لم يرث المقر به الذي هو غير الولد المستلحق بالكسر (إن كان وارث) كذا في النسخ الصحيحة بالشرط للثبوت ولا يصح غيره قاله ابن غازي قيل والذي بخط المصنف إن يكن بالمضارع للثبوت وهي صحيحة موافقة للنقل أي إن وجد وارث للمستلحق بالكسر من الأقارب أو الموالي يوم الموت لا الإقرار (وإلا) يمكن له وارث أصلا أو وارث غير حائز (خلاف) بالارث وعدمه والراجع الارث أي إرث المقر به من المقر جميع المال في الأولى والباقي في الثانية بناء على أن بيت المال ليس كالوارث المعروف والضعيف مبنى على أنه كالوارث المعروف ويجري

من زوجي فلانة أو من أتي فلانة وقوله مستلحقه أي من كان استلحقه في حال كونه في أيام الاستلحاق مملوكا لغيره وكذبه ذلك الغير (قوله حال كونه) أي حين الاستلحاق (قوله عتق) لو قال لحق وعتق كما جمع بينهما في الدونة كان أظهر في إفادة المراد لكنه اكتفى بلزوم الحقوق لعتق لأن المراد بالعتق هنا العتق بالنسب والحقوق لازم له ولم يجمع بينهما اختصاراً (قوله بمجرد الملك) أي ولا يتوقف العتق على حكم وعمل كونه يلحق به ويمتنع عليه حيث لم يكذبه عقل أو عادة وإلا لم يمتنع ولم يلحق به ثم إذا عتق المستلحق بالفتح في مسألة المصنف فإن اشترى الأم بعد ذلك كانت به أم وله إن كان الولد المستلحق ناشئا عن ملك لاعتق نكاح (قوله شهد بعتق عبد) أي ادعى أن سيده أعتقه (قوله لقتض) أي كعدم عام النصاب أو فسق أورو (قوله ثم اشتراها) أي الشاهد بعد رد شهادته وقوله فانه يمتنع عليه أي يحكم الحاكم لا بمجرد الملك كافي خشن وفي عقب العتق عليه بالقضاء كافي الدونة في محل آخر منها أنه يمتنع عليه فقال المصنف يحتمل أنه يريد بحكم ويحتمل أنه حر بنفسه الشراء لانه مقر أنه اشترى حراً والحر لا يحتقر إلى حكم وفائدة كون العتق بلا حكم أنه لا يعمل له وطؤها إذا كانت أمة كالأمة لا يعمل له البيع أو الرد إلى البائع أما على أن العتق بحكم فلله اشترى ما ذكر مالم يحكم القاضي بالعتق (قوله وولاؤه للشهود عليه) وجهه أن الشاهد لما شهد بعتقه على سيده فقد ثبت بقتض شهادته أن الولاء لسيده فلما اشتراه بقي الولاء لسيده (قوله إن كان وارث) أي إن كان للمقر وارث حائز لجميع المال وإنما لم يرث المقر به في هذه الحالة لأن المقر بينهم على خروج الارث لغير من كان يرث ولا يعكر على هذا التعليل ما ذكره الشارح من أن المعتبر الوارث يوم الموت لا يوم الإقرار لأن الشخص قد يترقب يوم موته فيعمل عليه بالاحتياط (قوله ولا يصح غيره) أي وهو الشرط المنفي أي إن لم يكن وارث (قوله موافقة للنقل) علة لقوله صحيحة أي أن صحتها من جهة موافقتها للنقل فلا ينافي أن نسخة ابن غازي أصوب من جهة الصناعة لأن حذف الجواب يكون مع مضي الشرط لامع مضارعيته (قوله لا الإقرار) أي لا يوم الإقرار (قوله أو وارث غير حائز) أي كما إذا أقر بعتق مع وجود بنت أو أخ لأم (قوله وإلا خلاف) يستثنى من كلام المصنف ما إذا أقر شخص بعتقه بأن قال أعتقت فلان فانه كالإقرار بالنوبة فيرث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لانه إقرار على نفسه فقط لأن العتق يورث ولا يرث فهو داخل في قول المصنف سابقا يؤخذ المكلف بأقراره بخلاف الإقرار بالأخوة إذ هو إقرار على الغير أيضاً لأن كلا منهما يرث الآخر والإقرار على الغير في المعنى دعوى (قوله والراجع الارث) أي سواء كان الإقرار في حالة الصحة أو في حالة المرض كافي بن وعلى الارث فهل يلحق المقر به أن الإقرار حق أو لا يلحق قولان في ح (قوله ليس كالوارث) أي بل هو حائز يجوز المال لأجل صرفه في مصالح المدين (قوله ويجري الخ) أي فيقال لا يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح إن كان للمستلحق بالفتح وارث حائز لجميع المال وإلا خلاف (قوله فلو كذبه فلا يرث) أي فلا يرث لاحدهما من الآخر، كانه له وارث حائز أم (قوله فهل هو كالتصديق) أي فيرث كل منهما الآخر إن لم يكن هناك وارث حائز على الراجع فإن كان وارث حائز فلا يرث (قوله وخصه المختار) الضمير للخلاف وكما وقع من المصنف لفظ المختار فهو اسم مفعول إلا هذا فهو اسم فاعل

هذا التفصيل في إرث المستلحق بالكسر وهو المقر من المستلحق بالفتح حيث صدقه على استلحاقه لأن كلا منهما حينئذ مقر بصاحبه فلو كذبه فلا يرث وإن سكت فهل هو كالتصديق أو يرث المستلحق بالفتح فقط على تفصيل المصنف ؟ تردد (وخصه المختار) أي خص المصنف الخلاف (بما إذا لم يطل الإقرار) بالأخوة ونحوها

يعنى أن الاخمي قل محل الخلاف السابق إذالم يطل زمن إقرار المقر بالاخوة ونحوها فان طال فانه يرثه قولاً واحداً لأن قرينة الحال دلت على صدقه في ذلك ثم إنه على المختار يتوارثان عند الطول وتوارث ثابت النسب بالبينة الشرعية كما نقل ذلك أبو عبد الله المتطلى في شرحه لمختصر الحوفي وغيره عن الاخمي فعلى هذا إذا أقر بأخ وكان له أخ وطال من الإقرار شارك الأخ المقر به الأخ الثابت النسب وأما تنظير خشي في كونه يرث ميراث ثابت النسب أو ارث المقر به فلا يرث إن كان هناك وارث حائز غيره فهو قصور كما قال بن وأورد على المصنف (١) بأن التعبير بصيغة الاسم غير ظاهر لأن الاخمي اختار التفصيل وهو غير الاطلاق فهو غير القولين فهو مختاره من عند نفسه فالمناسب أن يقول واختار تخصيصه بما إذا لم يطل الإقرار وقد يجاب بأن مختاره هذا المخرج عن القولين لموافقته لهذا تارة ولهذا تارة فكانه اختاره من خلاف (قوله) وأما إن طال زمن الإقرار (أى من كل أو من جانب مع سكوت الآخر بناء على أنه كالتصديق على مامر (قوله) كالثلاثة) أى وأما السنة والسنان فالخلاف جار بينهما (قوله) فلا خلاف في أنه يرثه (أى ما لم يتم قرينة على عدم القرابة للوجبة للإرث وفي عقب وانظر إذا مات المقر به وله ولد هل ينتزل منزلته في مسألة المصنف بتمامها أم لا اه قال بن فيه قصور قد جزم المتطلى بأنه لا ينتزل منزلة أبيه فلا يرث شيئاً من المقر وإن لم يكن له وارث وذ كرا بن عرفة عن ابن سهل خلافاً قائل أنفى أكثر أهل بطيوس بأن الولد يرث المقر وابن مالك وابن عتاب أفتوا بأنه لا يرث قله ح (قوله) ومات ولم يعينه (مفهومه) انه إذا غاب ولم يعينه انتظر وحكمهم حين الانتظار حتى يقدم على الرق فتجرى عليهم احكامه (قوله) عتق الأصفر (أى وكذا تعتق أمهم لأن واحداً منهم ولدها من سيدها فتكون به أم ولد والعتق الحاصل لها ولكل واحد من أولادها من رأس المال لا من الثلث (قوله) على كل حال (أى سواء كان ولده في الواقع أو ولداً لغيره (قوله) وإن كان ولد غيره فهو الخ) أى لأن هذا الأصفر إنما وجد بعد صيرورتها أم ولد بالأوسط والأكبر وما حدث لأم الولد من الأولاد من غير سيدها يكون بمنزلتها يعتق معها من رأس مال سيدها وأما ما حدث لها من الأولاد من سيدها فهو حر متخلق على الحرية إذا كان سيدها حراً (قوله) والأكبر (أى أو كون المقر به هو الأكبر فيكون الأوسط حدث لها بعد صيرورتها أم ولد بهذا الأكبر وما حدث لأم الولد من الأولاد بعد صيرورتها أم ولد بمنزلتها يعتق من رأس مال السيد بموته (قوله) وهما كون المقر به الأوسط أو الأصفر (وذلك لأن وجود الأكبر كان قبل صيرورتها أم ولد بهذا الأوسط أو الأصفر فيكون رقبيا (قوله) بأن كان كل واحد من أم (أى وقال أحدهم ولدى ولم يعينه (قوله) فواحد بالقرعة (أى على الروس ولا ينظر للقيم خلافاً لحش كما حققه طنى وأمه أم ولد كما في عقب خلافاً لما استظهره شيخنا لانه حيث ثبت العتق الكامل في حالة الشك فأولى الأمومة (قوله) ولا يرث لواحد منهم (أى لعدم تحقق سببه وهو النسب في واحد منهم وقوله) ولا يرث لواحد منهم (أى لا من السيد ولا من الأخوين وقوله) افرقت أمهاتهم (أى كما في المسئلة السابقة (قوله) وإن ولدت زوجة رجل) - واء كانت حرة وأمة وقوله) وأمة رجل آخر (أى ولدت منه أو من غيره بغير نكاح (قوله) واختلط (أى الولدان أى وقال كل واحد من ابويهما لأدرى ولدى من هذين أو تداعيا واحداً أى كل واحد ادعاه لنفسه ونقيا الآخر وقوله) عينته النفاة

(١) قوله وأورد المصنف الخ غير صحيح فان المصنف قد عبر بصيغة الفعل الصريحة في انه من نفسه فقال وخصه والمختار في كلامه اسم فاعل فهو عبارة عن الاخمي نفسه كما تقدم نعم لو قال المصنف والمختار التورث إذا طال الإقرار لاتبه الإراد ودفع بما قال اه

أما إن طال زمن الإقرار بالسنتين كالثلاثة فلا خلاف في أنه يرثه لأن الطول قرينة الصديق غالباً (وإن قال لأولى أم ولد أمته) وم ثلاثة (أحدهم ولدى) ومات ولم يعينه (عتق الأصفر) كله على كل حال لانه إن كان ولده فظاهر وإن كان ولد غيره فهو ولد أم ولد عتقت بموت سيدها فيعتق معها (وناشا الاوسط) لأنه حر بتقديرين وهما كونه المقر به أو الأكبر ورقيق بتقدير واحد وهو كون المقر به الأصفر (ومثلث الأكبر) لأنه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورقيق بتقديرين وهما كون المقر به الأوسط أو الأصفر (وإن فرقت أمهاتهم) أى الأولاد بأن كان كل واحد من أم (فواحد) يعتق (بالقرعة) ولا يرث لواحد منهم افرقت أمهاتهم أم لا (وإذا وادت زوجة رجل وأمة) رجل (آخر واختلط) أى الولدان (عينته القسافة) جمع قائف كبائع وباعة وهو الذى يعرف الأنساب بالشبه والشكل

والقافة لا تكون في نكاحين وإنما تكون في ملكين أو نكاح وملك (وعن ابن القاسم فين: وجدت مع أمتهما أخرى لا تلحق به) أي بزوجه (واحدة منهما) لاحتمال كون البنت (٤١٧) الأخرى من نكاح والقافة

لا تكون في نكاحين لكن رجح القول بأنها تدخل في نكاح ومجهول كما في هذا الفرع ثم المذهب أن القافة تكون في النكاحين أيضا وعليه فلا مفهوم لقول المصنف وأمة آخر ففرع ابن القاسم ضعيف على كل حال (وأما تمتع: القافة) في معرضها الانساب بالشبه (على أب لم يدفن) أي بأن عرفته قبل دفنه سواء عرفته بعد الموت أو قبله ويكفي قائف واحد على المشهور لانه غير (وان أقر عدلان) إبنان أو اخوان أو عمام (بثالث ثبت النسب) للمقر به فان كان غير عدلين فللمقر به ما قصه أقرارهما كإقرار عدل واحد كما يأتي ولا يثبت النسب وقوله بثالث يشعر بأنها من النسب ولكن مثلهما الاجنبيان في ثبوت النسب بل أولى ومراد المصنف بالإقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالإقرار لانه قد يكون بالظن فيجوز للانسان ان يقر بما ظنه بدون تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الإقرار عدالة (قوله إلا بتأ) أي إلا بالبالت والحزم الذي هو العلم (قوله وعدل يحلف معه ويرث ولان نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كأنه باخ ثالث وأنكره الاخ الثاني حلف المقر به موورث أي أخذ ثلثا من غير ان يثبت نسبه فله ان يتزوج بأم الميت وبنته واخته كما للباجي والطرطوشي وابن شاس وابن الحاجب والخيرة إلا انه ضعيف كما في التوضيح والمعتمد انه ليس للمقر به إلا ما قصه المقر بسبب إقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا إذا كان المقر رشيدا فان كان

أي وليس للأبوين في الصورتين المذكورتين ان يصطلحا على أن يأخذ كل ولدا وأما إذا لم يختلف الأبوان في تعيينه بأن أخذ كل واحد بعينه فله ذلك من غير قافة اه وقوله وأمة أخرى اه ولزوجه وأمه الموطوءة له إذا ولدتا في ليلة واحدة واختلط ولداهما ولم يعلم ولد كل منهما فلا قافة لأن كلا من الولدين لاحق به ونسبه ثابت وراثته ولا قافة بين الأمهات كذا في عقب ونحوه لظني معترضا على نت وخش التابيعين للباسطي من دخول القافة قائلا انما تدعى القافة لتلحق بالآباء لا بالأمهات لكن في بن عن ابن ميسر عن سحنون أن القافة تدعى لتلحق بكل واحدة ولدها وعمل هذا الخلاف إلا أن يقول الرجل أحدهما ولدي والآخر زنت به جاريتي فان قال الأب ذلك واختلطت القافة فمن ألحقته به فهو ولده وكان الآخر غير ولده (قوله والقافة لا تكون في نكاحين) فاذا ولدت زوجة رجل وزوجة آخر واختلط الولدان فلا يلحق واحد منهما بأحد من الرجلين المذكورين (قوله ثم المذهب أن القافة الخ) تحصل من كلامه أن القافة تكون في ملكين ونكاح وملك أيضا وهل تكون في النكاحين أولا قولان والمذهب أنها تكون فيهما وهل تكون في نكاح ومجهول أولا قولان والمصنف الاول (قوله على أب لم يدفن) أي على مرفة أب لم يدفن (قوله بعد الموت أو قبله) أي والحال انه لم يدفن وإما لو عرفته بعد الدفن فليس لها ان تعتمد في مرفة النسب على الشبه به حينئذ لتغيره عن حالته الاولى وظاهره انه إذا دفن وكانت القافة تعرفه معرفة تامة قبل موته انها لا تعتمد على تلك المرفة وليس كذلك فلو قال المصنف على أب لم تجهل صفته لكان اشمل (قوله ثالث) أي بالنسبة لهما وإلا فهو قد يكون رابعا أو خامسا في نفس الأمر (قوله ثبت النسب) أي يأخذ من التركة كواحد منهما ويحرم عليه نكاح أم الميت وإبنته إن كان المقر به ابنا أو أختا للميت (قوله فان كان غير عدلين فللمقر به ما قصه إقرارهما) لعل الأحسن ما قصه بإقرارهما فاذا كان الميت خلف ثلاثة أولاد أقر إثنان منهم ثالث وانكره الثالث يقسم المال على الانكار وعلى الإقرار فمسئلة الانكار ثلاثة ومسئلة الإقرار أربعة ومسطحهما إثنا عشر لتباينهما فاقسمها على الانكار يخص كل واحد أربعة وعلى الإقرار يخص كل واحد ثلاثة فالثلاثة فالثدي نه قصه إقرار كل واحد من المقرين واحدي يعطى الاثنان للمقر به (قوله ولا يثبت النسب) أي فلا يحرم على المقر به إذا كان ابنا أو أختا للميت تزوج بنته وأمه وقوله ولا يثبت النسب أي لإجماع أهل العلم على انه لا يثبت النسب بغير عدول ولو كانوا حائزين للميراث كما لابن يونس ولما زرى عن ابن القصار ثبوته بإقرار غير العدول إذا كانوا ذكورا وحازوا الميراث كله والمصنف الاول (قوله مثلهما الاجنبيان) فاذا شهد عدلان اجنبيان ان زيدا ابن ثالث للميت أو أخ ثالث له ثبت النسب (قوله ومراد المصنف بالإقرار الشهادة) أي بقرينة قوله عدلان وقوله ثبت النسب (قوله لان النسب الخ) علة لمحدوف أي لا حقيقة الإقرار لان النسب لا يثبت بالإقرار بل بالشهادة وقوله لانه أي الإقرار قد يكون بالظن فيجوز للانسان ان يقر بما ظنه بدون تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الإقرار عدالة (قوله إلا بتأ) أي إلا بالبالت والحزم الذي هو العلم (قوله وعدل يحلف معه ويرث ولان نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كأنه باخ ثالث وأنكره الاخ الثاني حلف المقر به موورث أي أخذ ثلثا من غير ان يثبت نسبه فله ان يتزوج بأم الميت وبنته واخته كما للباجي والطرطوشي وابن شاس وابن الحاجب والخيرة إلا انه ضعيف كما في التوضيح والمعتمد انه ليس للمقر به إلا ما قصه المقر بسبب إقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا إذا كان المقر رشيدا فان كان

(٥٣ - دسوق - لث) (يحلف) المقر به (معه) أي مع المقر أي مع إقرار المقر (ويرث) ولا نسب) أي لا يثبت بذلك نسب (وإلا) (يكن المقر عدلا) (فحصه) للمقر (غير العدل) (كالمال) أي كأنها هي المال للتروكة إذا كانا ولدين أقر أحدهما بثالث

لحصصة المقر هي النصف بين ثلاثة للمقر به ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الآخر ظله به النكرو وماتت عليه المصنف من التفصيل
ضعيف والذهب ان للمقر به ما قصه ا. قرار من حصة المقر سواء كان عدلا أو غير عدل ولا يمين وأشعر قوله ويرث انه ان أقر بمن
محجه كقرار أخ بابن أخذ جميع المال (٤١٨) (و) لو قال ابن الميت مثلاً لحدث شخصين معينين (هذا أخي) ثم قال (بل هذا

سيفها لم يؤخذ من حصته شيء (قوله حصصة المقر هي النصف الخ) وذلك أنك تقسم المال المتروك على
الانكار وعلى الاقرار فمسئله الانكار اثنان ومسئله الاقرار ثلاث ومسطحهما ستة لثباتين فإذا
قسمت الستة على الانكار كان لكل من المقر والمنكر ثلاثة وعلى الاقرار كان لكل واحد اثنان فيأخذ
المقر به ما قصه المقر باقراره وهو واحد ويأخذ المقر اثنين ويأخذ المنكر ثلاثة (قوله للمقر به ثلثها)
أى وللقر ثلثها وهو ثلث جميع المال (قوله من التفصيل) أى بين كون المقر عدلاً أو غير عدل (قوله أخذ
جميع المال) أى الذى كان يأخذه المقر فلو كان للميت اخوان أقر احدهما بابن وأنكره الآخر
أخذ الابن المقر به نصف المال وأخذ الاخ المنكر نصفه ولو كان للميت أخ واحد وأقر بابن أخذ
الابن جميع المال وإذا أقر أحد الورثة بدن على مورثهم وأنكره الباقيون أخذ من نصيب المقر بقدره
عند ابن القاسم فإذا كان نصيبه نصف التركة أخذ منه نصف الدين المقر به وان كان نصيبه ثلث التركة
أخذ منه ثلث الدين وهكذا ويكون هذا الوارث المقر شاهداً بالدين بالنسبة للنكر فيحلف معه المقر
له ويأخذ من المنكر ما يخصه وقال أشهب يؤخذ جميع نصيب المقر في الدين ان كان بعضه لا يفي به لانه
لا يرث الا بعد وفاة الدين (قوله لان بل للاضراب لا للتشريك) أى متى كان العاطف للاضراب
كما هنا فلا فرق فيما ذكر بين الملهة والقورية والتفرقة بين الملهة والقورية إنما هو إذا كان العاطف للتشريك
كالواو في مثل هذا أخى وهذا أخى أو يكتن عطف أصلاً كما في التوضيح انظر بن (قوله خلافاً لما في
بعض الشراح) أى وهو عبق حيث قال إذا أقر للثاني بعد الاول يتراخ أما لو كان الاقرار بغير واحد
فالمال بينهما يعنى مع المقر على قاعدة الارث فيكون اثلاثاً (قوله فله منها) أى من حصتها التى أخذتها وهى
الثلث السدس (قوله منه) أى من السدس الذى أخذه المقر به وحينئذ فالمسئلة من ستة للأخ الثابت
ثلثها أربعة وللأم السدس واحد وللأخ المقر به السدس الباقي واحد (قوله ولو كان) أى الأخ الثابت
النسب (قوله لانه إنما يأخذه) أى لان المقر به إنما يأخذ السدس بالاقرار لا بالنسب (قوله والاخ
الثابت منكر) أى المقر به فهو معترف بأن الأم ترث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وحينئذ فلا
يستحق من ذلك السدس شيئاً وعلى هذا يلغز ويقال أخ لأب أخذ من اليراث مع وجود الشقيق وما
ذكره الشارح من أخذ الأخ للأب السدس بالاقرار مع وجود الأخ الشقيق مثله في خسر وعقب
(قوله إذ لا وجه الخ) أى لان الأخ للأب لا يستحق شيئاً مع وجود الشقيق والأم لم تقر للاخ للأب
بالسدس وإنما اقرت بأنه أخ لأب وهذا الاقرار لا يوجب له شيئاً من الارث لما علمت أنه لا يرث
شيئاً مع الشقيق (قوله باقرار الشقيق أو بينة) أى وحينئذ فيأخذ الأخ الشقيق (قوله أى اعترفوا
باقراره) أى اعترفوا بأنه أقر وحاصله أن الجارية معلوم كونها له ومعلوم أن لها ثلاث
بنات ثم قال قبل موته ثلاثة فلانة بنتى من جاريته والاخريان ولداها من غيرى ثم ان البينة
والورثة نسوا عين تلك البنت التى سماها الميت لم فلا يخلوا ما ان يعترف الورثة بأن الميت
قد أقر مع نسيانهم لبينها وإما ان لا يعترفوا بمقاتته (قوله ولهن ميراث بنت) * ان قلت
ما الفرق بين هذه المسئلة حيث حكم فيها بثبوت ميراث بنت لمن وبين المسئلة السابقة وهى ما إذا
قال لاولاد أمته احدهم ولدى ومات ولم يعينه فقد قسم انه يعنى الاوسط وثلث الاوسط

أخى (فلا أول نصف
إرث أياه) أى له نصف
التركة لا عترافه له بذلك
لواضرابه عنه لا يسقط
ذلك (ولاشافى نصف
ما بقى) بيد المقر وهو
ربع التركة فلو قال لثالث
بل هذا أخى لكان له
نصف الباقي وهو الثلث
وسواء أقر للثاني بعد
الاول يتراخ وبغير واحد
كما هو ظاهر المصنف لأن
بل للاضراب لا للتشريك
خلافاً لما في بعض الشراح
(وإن ترك) ميت
(أماً وأخاً فأقرت)
الأم (بأخ) آخرتها ومن
غيرها وأنكره الاخ الثابت
(فله) أى للمقر به (منها
السدس) لحجبها به من الثلث
للميت السدس وليس للأخ
الثابت منه شيء ولو كان
عقيقاً والمقر به للأب كما
هو ظاهر المصنف لانه
إنما يأخذه بالاقرار لا
بالنسب والاخ الثابت
منكر فلا يستحق منه شيئاً
وفيجه بحث إذ لا وجه
لاستحقاق الاخ للأب له
بل الوجه أن يوقف حق
يظهر الحال باقرار الشقيق
أو بينة فان لم يظهر فليت

المال فلو تعدد الأخ الثابت لم يكن للمقر به شيء إذ لا تقسم الأم عن السدس
(وإن أقر ميت) أى عند موته (بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضاً) من غيره
(فهيئته الورثة والبينة) أى نسوا اسمها الذى سماها لهم (فإن أقر بذلك الورثة) أى اعترفوا باقراره مع نسيانهم اسمها
(فليت الجارية الثلاثة) أحراراً ولهن ميراث بنت (يضم يهن

كالعدم إذا الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها وأما إذا لم تنس البيئة اسمها فهي حرة ولها الميراث أنكرت الورثة أو اعرفت (وإن استلحق) رجل (ولداً) ولحق به شرعاً (ثم أنكره ثم مات الولد) بعد الإنكار (فلا يرثه) أبوه للنكر لأنه نكاه (ووقف ماله فان مات) الأب (فلورثته) لأن إنكاره لا يقطع حقهم (وقضى به دينه) أي دين الأب إن كان (وإن قام غرماًؤه) أي غرماء الأب (وهو حي لا أخذوه) في دينهم ووقف الباقي إن كان فلو مات الأب أولاً ورثه الولد ولا يضره الإنكار [درس]

باب في الإيداع
وبيان أحكام الوديعة
(الإيداعُ توكيل بمحمد
مال) أي على مجرد حفظه
فالباء بمعنى على داخله على
مقدر فخرجت للمواضة
لان القصد منها اخبار
الامين بحفظها لا الحفظ
والإيصاء والوكالة لانهما
على الحفظ والتصرف
وايداع الاب ولله لانه
ليس بمال وإذا علم ان
الايديع ما ذكر علم ان
الوديعة مال وكل على مجرد
حفظه وظاهره أنه لا يشترط
فيه ايجاب وقبول وهو
كذلك فمن وضع مالا عنده

وثالث الأكبر ولا إرث لواحد منهم ولا نسب مع أن الولدية متحققة في السلتين لشخص * قلت الفرق أن الإبهام في مسئلتنا هنا عارض بخلاف المسئلة السابقة كذا قيل وقال بين التحقيق أنه لا فرق وإنما المسئلة خلافية هنا وهناك وما قيل في كل يجري في الأخرى (قوله) ولانصب لواحدة منهن مقتضى ذلك أنه يجوز لابن الميت ولأخيه نكاح أى واحدة أو اثنتين منهن وانظره (قوله) بإذ الشهاده إذا بطل الخ (قائمة شهدت على أن إحدى الثلاث بنه وانما فلاة وقد حصل النسيان لأحد الامرين المشهود بهما ونسيان بعض المشهود به مبطل للشهادة بكلمها (قوله) ووقف ماله (أى مال ذلك الولد (قوله) فلورثته (أى فیدفع مال الولد الوقوف لورثته أیه (قوله) ووقف الباقي (أى حتى يموت الأب فتأخذه ورثته (قوله) فلومات الأب أولاً ورثه الولد) فان مات الولد بعد ذلك ورثه عصبته من قبل أیه المستلحق كما قال ابن رشد (قوله) ورثه الولد (أى بالاستحقاق الحاصل أولاً (قوله) ولا يضره الإنكار (أى لانه لا يسقط نسبه بانكاره بعد استحقاقه * واعلم أن هذه المسئلة يلتزمها من أربعة أوجه : الاول ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع ، الثانى مال يرثه الوارث ولم يعل حكمه مورثه ، الثالث مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، الرابع مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذه هو

(باب في الايداع)

أى فى بيان حقيقة (قوله) توكيل بحفظ مال) علمته أن الإيداع نوع خاص من التوكيل لانه توكيل على خصوص حفظ المال فالتوكيل على البيع أو الشراء أو الانتضاء أو الطلاق أو النكاح أو الخصومة لا يسمى إيداعا ، وإذا علم أن الإيداع توكيل خاص تعلم أن كل من جاز له أن يوكل وهو البالغ العاقل الرشيد جازله أن يودع ومن جازله أن يوكل جازله أن يقبل الوديعة ، والذي يجوز له أن يوكل هو المميز على ما قاله ابن رشد وحكى عليه الاتفاق وخالفه الأحمى وقال لا بد أن يكون بالغاً رشيداً وواقفه القرافي وابن الحاجب وابن عبد السلام والعصف في التوضيح قال ابن عرفة وعليه عمل أهل بلدنا (قوله) (داخلة على مقدر) أى والقرينة الدالة عليه أن الاقتصار في مقام البيان يقتضى الحصر (قوله) (فخرجت الواضحة) أى فخرج التوكيل على الأمة الواضحة وخرج أيضا التوكيل على النكاح والطلاق واقتضاء الدين والخاصة لانه ليس توكيلا على حفظ مال (قوله) (لان القصدها إخبار الأمين النخ) أى لأن القصد من التوكيل عليها إخبار الأمين بحفظها وليس القصد منه جفط الجارية إلى ان يأتيها الحيف (قوله) (والوكالة) أى على البيع أو الشراء مثلا (قوله) (لأنهما على الحفظ) أى ان كلا منهما وإن كان فيه توكيل لكن ليس على مجرد الحفظ بل عليه مع النظر والتصرف (قوله) (مال وكل النخ) دخل في التعريف ذكر الحقوق لأن الوثيقة تتمول براد حفظه لاجل ما فيه وشمل أيضا العقار إذا وكل على حفظه فيسمى وديعة وهو ما ارتضاء الواووغى وح قائلا لم أر أحدا أخرج العقار عن ان يكون وديعة لكن ابن عرفة شرط في الوديعة ان تكون مما يمكن نقله وحينئذ فيخرج العقار انظر بن (قوله) (وظاهره انه لا يشترط النخ) فيه نظر لانه سبق عند قوله لا بمجرد وكلتك ان التوكيل يفترق إلى صيغة فكذلك الإيداع لانه نوع منه وصورة السكوت التي ذكرها لانسلم خلوها عن الصيغة لأن السكوت قائم مقامها كالمعاطة في البيع اه بن * والحاصل انه يكفي في قبول الوديعة الرضا بالسكوت * واعلم انه لا يجب قبولها ولو لم يوجد غيره إلا لتخليص مستهلك كما يقع في أيام النهب من إيداع الناس عند ذوى البيوت المحترمة ومحرم قبولها من مستغرق الذمم ومن ردّها له ضمن لبيت المال كما في ح (قوله) (فن وضع مالا عند شخص)

شخص ولم يقل احفظه وانحوه ففطر فيه كأن تركه وذهب فضاع المال ضمن لأن سكوتة حين وضعه يدل على قبول حفظه • ولما كانت الوديعة أمانة والأمين لزامان عليه ويصدق في دعواه ما لم يفطر أشار إلى أنواع التفريط الذي به الضمان بقوله (ضمن)

بشروط شيء من المدد بالفتح (٤٢٠) (عليها) فتلف ولو خطأ لأنه كالعمد في الأموال (لا) يضمن (إن انكسرت)

الوديعة من المدد بلا
تفريط (في نقل مثلهما)
المتنازع اليه من مكان إلى آخر
وقد مثلها هو الذي يرى
الناس فيه أنه غير متعدي
فإن لم يحتج له أو احتاج
ولكن قبلها نقل غير مثلها
ضمن (و) ضمن (بخطئها)
بغيرها وإن لم يحصل فيها
تلف إذا تعذر التمييز أو
تسر (إلا كقصر)
خطئه (بمثله) جنس
وصفة فلا يضمن فإن خلط
ممرأ بمحمولة ضمن (أو
دراهم بدنانير) لتيسر
التمييز في نسخة أودنانير
بمثلها (للإحراز) راجع
للمسورين أي لضمان في
خلطه القمح بمثلها أو الدراهم
بالدنانير إذا كان ذلك لأجل
الإحراز أي الحفظ والرفق
والأضمن لأنه يمكن إذا بقي
كلام على حدة أن يضيع أحدهما
دون الآخر (ثم إن تلف
بعضه) بعد الخلط
للإحراز (فيينكهما)
على حسب الانصباء فإذا تلف
واحد من ثلاثة لأحدهما
واحد ولصاحبه اثنان فعلى
صاحب الواحد ثلثه وعلى
صاحب الاثنين ثلثاه (إلا
أن يميز) التالف كما
في الدنانير والدراهم
فالتالف من ربه خاصة (و)
تضمن (بانتفاع بها)
بلا إذن ربه فتلفت أو

أي عالم بذلك المال (قوله بسقوط شيء عليها) أي على الوديعة المفهومة من الإيداع وقوله ولو خطأ
أي هذا إذا كان السقوط عمداً بل ولو كان خطأ كمن أذن له في قلب شيء فسقط من يده فكسر
غيره فلا يضمن الساقط لأنه مأذون له فيه ويضمن الأسفل بجنايته عليه خطأ والعمد والخطأ في
أموال الناس سواء وفي ح لا يجوز للمودع إتلاف الوديعة ولو أذن له ربه في إتلافها فإن أتلفها
ضمنها لوجوب حفظ المال (قوله في نقل مثلهما) نقل المثل يختلف باختلاف الأشياء فبعض الأشياء
شأنه أن يحمل على جمل وبعضها شأنه أن يحمل على حمار وبعضها يحمل على الرجال وبعضها يناسبه
المشي بسرعة وبعضها على مهل (قوله فإن لم يحتج له) أي لنقلها أصلاً ونقلت نقل أمثالها أو غير نقل
أمثالها وقوله ضمن أي في الصور الثلاث إن انكسرت * والحاصل أن الصور أربع لضمان
في صورة المصنف وهي ما إذا احتاجت للنقل ونقلها نقل أمثالها فإن انكسرت والضمان فباعدها وهو
ثلاثة ما إذا لم يحتج لنقل ونقلت نقل أمثالها أو نقل غير أمثالها أو احتاجت للنقل ونقلها غير نقل
أمثالها فإن انكسرت (قوله وضمن بخلطها بغيرها) أي وترتبت في ذمته بمجرد خلطها بغيرها وإن لم
يحصل فيها تلف إذا تعذر التمييز أو تسر، هذا ما يفيد كلام اللخمي وقوله المواق وح خلافاً
لابن غازي حيث قيد الضمان بالخلط إذا حصل فيها تلف اهـ بن (قوله إذا تعذر التمييز) أي كالألوان
الوديعة سناً وخلطها بدهن أو زيت أو عسل (قوله وتسر) كالألوان قولاً فخلطها بشعر (قوله إلا
كقصر) لو قال إلا مثلياً بمثلها لكان أشمل (قوله أودنانير بمثلها) فيه أن هذه الصورة وكذا خلط
دراهم بمثلها كلتا ماداخلة تحت الكاف في قوله إلا كقصر بمثلها فنسخة أو دراهم بدنانير أولى (قوله راجع
للمسورين) أي خلافاً لابن غازي في إرجاعه هذا القيد للأولى خاصة قائلاً أنه الذي في المدونة
قطر وأما الثانية فلا ضمان فيها ولو فعل ذلك لغير الإحراز ورد عليه بأن أبا عمران وأبا الحسن
قيدا الثانية أيضاً بذلك كذا في عقب ورد عليه بأن تقيدهما إنما وقع لمسئلة خلط الدراهم
بمثلها والدنانير بمثلها وهو مما أدخلته الكاف في الأولى وأما خلط الدنانير بالدراهم فلم يقع من أحد
تقيدها بذلك انظر بن فلم منه أن الحق ما قاله ابن غازي من رجوع القيد للصورة الأولى وأما
الثانية فلا ضمان فيها مطلقاً فعلة للإحراز أو لغيره (قوله على حسب الانصباء) هذا هو المعتمد ومقابله
أنه أتلف يكون بينهما على حسب دعاوى فصاحب الواحد يقول سلم واحد وذلك يقول هو
المالك فيقسم ذلك المالك عليهما مناصفة على كل واحد نصفه فلصاحب الاثنين واحد قطعا ومن الباقيين
وتنازعا في واحد ينقسم بينهما فلصاحب الواحد مما بقي نصفه ولصاحب الاثنين واحد ونصف
(قوله وعلى صاحب الاثنين ثلثاه) أي وحيث أن يكون لصاحب الواحد مما بقي ثلثا إردب ولصاحب
الاثنين إردب وثلث إردب (قوله إلا أن يميز التالف) أي بأن يعرف أنه لشخص معين منها
فصيته من ربه خاصة قال شيخنا يؤخذ من هذا أن المركب إذا وسقت بطعام لجماعة غير شركاء وأخذ
ظالم منه شيئاً فإن كان الطعام مخلوطاً ببعضه على بعض لما أخذ مصيته من الجميع يقسم بينهم على حسب
أموالهم وأما إذا كان غير مختلط ببعضه بعض بل كان طعام كل واحد متميزاً على حدة لما أخذ مصيته
من ربه وأما ما جعل ظلاماً على المركب بتمامها فيوزع على جميع ما فيها كان هناك اختلاط أم لا
كالجبول على القافلة (قوله وبانتفاع بها) أي وأما لو تعدى عليها أجنبي وأتلفها فلا ضمان على
المودع لعدم انتفاعه ويتبع ربه ما أنلفها (قوله كركوبه الخ) أي وكأكله للخطئة * وحاصل ما ذكره
الشارح في ركوب الدابة أن المودع إذا ركب الدابة وعطبت فانه يضمن إذا كانت للمسافة شأن
الدواب أن تعطب بمثلها سواء كان عطاها من ركوبها أو من مساوي وأما إذا كانت تلك المسافة الشأن

وإلا ضمان في المساوى وكذا لبيع الثوب فضاء أو بلاء أو سفر (بها أى بالوديعة (٤٣١) (إن قدر طي) إيداعها عند

(أمين) وإلا فلا ضمان
(إلا أن ترد) من
الانتفاع بها أو من السفر بها
(سائلة) لموضع إيداعها
ثم تلفت بعد بلا تمهيط فلا
ضمان (وحرّم) على المودع
بالفتح (سلف) أى تسلف
(مقوم) بغير إذن ربه
لاختلاف الأغراض فيه فلا
يقوم غيره مقامه (و)
حرم تسلف (معدم) أى
فقير ولو لمثلث لأنه مظنة عدم
الوفاء (وكره) التقصّد
والمثلث (للمثل) وهو من
عطف العام على الخاص لأن
النقد من المثلث ولم يحرم لأن
المثلّ الغير المأثّل مظنة
الوفاء مع كون مثل المثلث
كفيه فالتصرف الواقع فيه
كلا تصرف وهذا في مثلث
يكتر وجوده ولا يختلف
فيه الأغراض وأما نادى
الوجود أو ما يختلف فيه
الأغراض كاللؤلؤ والمرجان
فلا يجوز تسلفه
(كالتجارة) تشبيه تام
على الاظهر فتحرم في المقوم
وعلى المعدم وتكره في المثلث
للعلة المتقدمة وقيل تشبيه
في الكراهة فقط في الجميع
(والتربيع) الحاصل
من التجارة (له) أى
للمودع بالفتح فإن كانت
الوديعة قدراً أو مثلاً فلربها
المثل وإن كانت عرضاً

فلا تعطب الدواب بمثلها وعطيت فإن كان عطيها بمساوى فلا ضمان عليه وإن كان من ركوبها فانه
يضمن والذي في عقب وشب أنه إذا انتفع بالدابة انتفاعاً لا تعطب به عادة وتلفت بمساوى أو غيره
فلا ضمان على الراجح فإن تساوى الامران العطب وعدمه فلا تفرق كما يفيد أول كلام ابن ناجي
الضمان ولو بمساوى وكذا إن جهل الحال للاحتياط * والحاصل أن الصور ثمانية فإذا ركبها لمحل
تعطب في مثله غالباً أو جهل الحال أو استوى الامران وتلفت ضمن كان التلف بمساوى أو بتعديه
وإن ركبها لمحل لا تعطب فيه عادة فلا ضمان إذا عطيت بمساوى أو بغير كما قال ابن القاسم خلافاً
لسننون القائل بالضمان ولو كان العطب بمساوى وعزا شب ما قاله شارحنا لبعض التقارير
(قوله وإلا فلا ضمان) أى وإلا يقدر على إيداعها عند أمين وخاف عليها إن تركت فلا ضمان عليه إذا صاحبها
معه تلفت ولا فرق في السفر الذي فيه الضمان والذي لا ضمان فيه بين سفر النقلة بالاهل وسفر التجارة
والزيارة (قوله إلا أن ترد سائلة الخ) والقول قول المودع أنها ردت سائلة عند تنازعه مع المودع وإذا
ردت سائلة بعد انتفاعه بها فلربها أجرها إن كان مثله يأخذ ذلك وإلا فلا هذا هو الحق خلافاً لما
ذكره ح في أول الفصل من إطلاق لزوم الاجرة اه عدوى (قوله وحرم سلف مقوم الخ) أى
وحرم على المودع بالفتح سواء كان مليثاً أو معدماً تسلف الشيء المودع إذا كان مقوماً وحاصل ما ذكره
أن الوديعة إما من المثلثات أو من القومات وفي كل إمان يكون المودع مليثاً أو معدماً فالصور أربع
فإن كانت من القومات حرم تسلفها بغير إذن ربها مطلقاً كان المودع التسلف لها مليثاً أو معدماً وإن
كانت من المثلثات حرم عليه تسلفها إن كان معدماً وكره إن كان مليثاً إن عمل كراهة تسلف المودع
للمثل للمثل حيث لم يسح له ربه ذلك أو يمنعه بأن جهل الحال وإلا ايسح في الأول ومنع في الثاني
ومنعه له إما بالمقال أو بقيام القرائن على كراهة المودع تسلف المودع لها قال عقب ومن تقرير عجم
أن مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجا به فلا يجوز لواحد منها تسلف مال الوقف
إن كان معدماً ويكره له أن كان مليثاً وإذا تسلف واحد منهما مال الوقف وأتجر فيه سواء كان السلف
حراماً أو مكروهاً وحصل فالربح له دون الوقف (قوله من المثل) من التبعيض أى بعض المثلث
(قوله فالتصرف الواقع فيه) أى في المثلث من المودع بالفتح (قوله تحرم في المقوم) أى فيحرم التجر
بها بغير إذن ربها إذا كانت مقوماً كان المودع بالفتح مليثاً أو معدماً أو كانت الوديعة مثلاً والمودع
معدماً وقوله وتكره في المثلث أى إذا كان المودع مليثاً (قوله وقيل تشبيه في الكراهة فقط في الجميع)
هذا ضيف (قوله والربح له) أى والربح الحاصل من التجارة بعد البيع له وهذا واضح إذا كانت
الوديعة المتجر فيها دراهم أو دنانير لأنه إنما يرد لصاحبها مثلاً (قوله فإن كانت الوديعة) أى المتجر
فيها (قوله فلربها المثل) أى للمودع ما حصل من الربح (قوله وإن كانت عرضاً الخ) أى سواء باعها
بعرض أو بدرهم أو دنانير * والحاصل أن الوديعة إذا كانت عرضاً وباعها المودع ليتجر فيها سواء
باعها نقد أو بعرض فإن ربها بغير إن كانت قائمة بيد المشتري بين أخذها ورد البيع وبين إمضائه
وأخذ ما يمت به وإن قامت بيد المشتري خير ربها بين رد البيع وأخذ قيمتها من المودع وبين إمضاء
البيع وأخذ ما يمت به لأنه يسع فضولى فإن رد صاحبها البيع وأخذها فلا يكون هنالك ربح للمودع
وإن أجازها وأخذ ما يمت به أو أخذ قيمتها فقد يكون له ربح إذا أجزأ شئها قبل قيام ربها عليه
وأما قول عقب وخش إذا كانت عرضاً وبيعت بعرض وهلم جرأ فلا ربح له وله الاجرة وإن باعها
بدرهم أو دنانير فإن قامت فلربها قيمتها إلى آخر مقال الشارح فقد رده شيخنا في حاشية خش بأنه
لا وجه لهذا التفصيل ولا نقل يساعد (قوله وفات) أى ذلك العرض (قوله فلربها قيمته) أى وله اجازة

وفات فلربها قيمته وإن كانت قائمة فلربها بغير بين أخذ سلمته ورد البيع وبين إمضائه وأخذ ما يمت به

(وبرى) مفلسف الوديعه (إن رد غير المحرم) وهو المكروه كالنقد والمثلث للملى إلى مكانه الذى اخذه منه فضاع والقول قوله في الرد يمينه إذا لم تقم بينة على ربه ولا بد أن يدعى أنه رد عينه أو صفته فإن ادعى أنه رد غير صفته كالورد عن الدنانير درهم أو عكسه أو عن القمح شعيراً لم يبرأ كالورد المحرم (٤٣٣) وهو القوم ولا يرثه إلا رد مثله لربه وأما الشهادة على رد محل الوديعه فلا يكفي لأن القيمة

لرثته بمجرد هلاكه فإن كان المحرم مثلياً كالنقد يفسف المثلث برى برده لمحله كالمكروه في مفهوم المصنف تفصيل ويؤيده نسخة المواقي فإن نسخه ان رد غير المقوم لكن المصنف في توضيحه تردد في ذلك ولما كان غير المحرم شاملاً للمكروه والجائز والمراد هو الاول وأما الجائز كالأخذ بأذن ربه فلا يقبل قوله في رده استثناء بقوله (إلا بأذن) في تسلفها بأن يقول له اذنت لك في تسلفها أو التسلف منها (أو يقول له ان حجت فخذ) فلا يبرأ إلا برد ما أخذه لربه لأن تسلفه حينئذ إنما هو من ربه فانتقل من أمانته لدمته فصار كسائر الديون والأحسن رجوع الاستثناء لأقسام السلف وللتجارة وقوله وبرى الخ أى الأباذن فلا يحرم ولا يكره ولا يبرأ (و) إذا أخذ بعض الوديعه بأذن أو بلا إذن حراماً أو مكروهاً (ضمن المأخوذ

البيع وأخذ ما بيع به (قوله وبرى) إن رد غير المحرم) يعنى ان ادعى رده لمحله وحاصله أن المودع إذا تسلف الوديعه وادعى أنه رد ما تسلفه لمحله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فإن المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه من الرد يمين إذا كان تسلفه مكروهاً بأن كان ملياً وتسلف نقداً أو مثلياً سواء أخذ الوديعه من ربه بينة أم لا وأما التسلف الحرام بأن كان لمقوم فانه إذا تسلفه ملى وغيره وأذهب عنه وادعى أنه رد مثله لموضعه فانه لا يبرأ ولا بد من الشهادة على الرد لربه ولا يكفي الشهادة على الرد محل الوديعه وأما ان كان تسلف مثلي لمقدم فانه يبرأ رده لمحله ويصدق في دعواه الرد يمين إن لم يكن له بينة به كالتسلف المكروه (قوله يمينه) أى فان نكل فلا تقبل دعواه الرد (قوله ولا بد أن يدعى أنه رد عينه أو صفته) لعل أو بمعنى الواو والعطف تفسيرى فاندفع ما يقال ان فرض المسئلة أنه تسلف الوديعه وشأن للتسلف أن لا يرد العين لأنه قد انتفع به وإلا فأين الانتفاع (قوله تفصيل) بأن يقال قوله وبرى ان رد غير المحرم أى المكروه كالنقد للملى ومفهومه ان المحرم فيه تفصيل تارة لا يبرأ برده إن كان مقوماً مطلقاً وتارة يبرأ برده إن كان مثلياً لعدم (قوله تردد في ذلك) أى في إبراء للمعدم إذا تسلف المثلث ورده لمحله والحق الإبراء وذلك لأن المعدم إنما منع من تسلفها خشية ان لا يردّها فإذا ردها فقد انتفعت الملة التي منع لاجلها من تسلفها (قوله أو يقول إن احتجت الخ) فيه ان هذا من أفراد الأذن وعطف الخاص على العام بأو يجوز وأجيب بأن المراد إلا يأذن مطلقاً أو مقيد كأن يقول إن احتجت الخ (قوله فلا يبرأ الخ) فغورد ما أخذه لمحله ثم ضاعت لم يبرأ مما تسلفه (قوله والا احسن رجوع الخ) أى فالمنى وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلث كالتيجارة إلا بأذن فلا يحرم ولا يكره وبرى ان رد غير المحرم إلا بأذن فلا يبرأ الا برد ما أخذه منه لربه وخلاف الاحسن رجوع الاستثناء لخصوص قوله وبرى برد غير المحرم كما قررنا ولا وأما كان باذنه أحسن لانه أكثر فائدة (قوله وإذا أخذ بعض الوديعه) أى سلفاً أو للتجارة (قوله حراماً) أى كان الأخذ بغير إذن حراماً أو مكروهاً (قوله ضمن المأخوذ فقط) أى لانه هو الذى تعدى عليه بأخذه من غير إذن ربه ولأنه هو الذى تسلفه حالة الأذن (قوله على التفصيل الخ) أى وهو ما إذا كان ذلك البعض أخذه بأذن أو بغير إذن وكان الأخذ حراماً أو مكروهاً فله فيها أم لا أو كان مكروهاً ولم يردده وأما ان كان مكروهاً ورده فلا ضمان عليه لما أخذه ولا لما لم يأخذه (قوله أو بقفل) بفتح القاف بمعنى القفل كما يقتضيه مزج الشارح لا بالقسم بمعنى الآلة وان صح أيضاً من جهة الفقه (قوله ولا تقفل عليها) أى فخالف ووضعها فيه وقتله عليها فسرق فيضمن لطمع السارق في الصندوق بسبب قفله ولا يضمن غير السرقة كالخرق والماوى عند ابن القاسم لقوله لا يضمن إلا إذا تلفت بالوجه الذى قصد الاحتراز من أجله فان تلفت بغير السرقة لم يضمن ومفهوم قوله بنهى انه لو قفل عليها حيث لم ينه فلا ضمان وانه لو ترك القفل عليها مع عدم النهى وعدم الامر فلا ضمان وذكر ابن راشد في مذهبه انه لو جعلها في بيته من غير قفل وله أهل علم حياتهم أنه يضمن لخالفته العرف وظاهره ولو علم ربه حياتهم لانه يجب على المودع حفظها ولو شرط ربه خلافه لانه شرط مناقض لحقيقتها (قوله لان زاد قفلاً) بضم القاف بمعنى

الآلة

تقط على التفصيل للتقدم ولا يضمن غير المأخوذ رد اليه

ما أخذها (أو بقفل) أى يضمن بسبب قفل (بنهى) أى مع نهيته عنه فسرق بأن قال له ضمتها في صندوقك مثلاً ولا تقفل عليها لا إن تلفت بسماوى أو حرق بلا تهريط لأنها لم تلف بالرجه الذى قصد الخوف منه (أو بوضع بنحاس في أمره) بوضعها (بخار) فسرق فان لم يأمره بشئ لم يضمن ان وضعه بمحل يؤمن عادة (لا إن زاد قفلاً) على قفل امره به إلا اذا كان فيه اغراء للصن (أو عكس) الأمر (في البخار) بأن قال له اجعلها في نحاس

فوضعها في فخار فلا ضمان (أو أمر بربط) لها (بكم فأخذها باليد) فلا ضمان إن غصبت أو سقطت لان اليد أحرز إلا أن يكون قصد إخفاءها عن عين الغاصب (كجيبه) أي كوضعها به إذا أمره بربطها بكم (٤٢٣) فضاعت بنصب ونحوه فلا ضمان (على

الختار) اللهم إلا ان يكون شأن السراق قصد الجيوب (و) ضمن (بنسبائها في موضع إيداعها) وأولى في غيبه (وبدخوله الحمام بها) فضاعت (وبخروجها بها) من منزله (يظنناله) فلفت) لانه جنابة والعمد والخطأ في أموال الناس سواء (لا) يضمن (إن نسبها في كفه) حيث امره بوضعها فيه (فوقعت) منه (ولا إن شرط عليه الضمان) فيما لا ضمان فيه لما فيه من اخراجها عن حقيقته الشرعية (و) ضمن (بايداعها) عند أمين لان ربه الم يأتين غيره بخلاف اللتقط فله الايداع ولا ضمان عليه (وإن بسفر) أي يضمن بايداعها ولو في حال سفره وقد أخذها في السفر قال فيها ان اودعت لماسفر مالا فأودعه في سفره ضمن انتهى وأما بالغ على السفر ثلاثيه وهم انه اقبلها فيه كان مظنة الاذن في الايداع وعمل الضمان إذا اودعها (لغير زوجة

الآلة (قوله فلا ضمان) وكذا لو وضعها في مثل ما أمر به في الاحراز كالوقال له ربه اجمعها في هذا الصندوق أو في هذا السطل فخالف وجعلها في مثله كأنه أبو الحسن عن الأحمي (قوله أو أمر بربط الخ) عطف على زاد قفلا، وحاصله أن رب الوديعة إذا لقي المودع في غير بيته فدفن الوديعة له وأمره أن يربطها في كفه حتى يذهب بها إلى بيته فأخذها في يده أو وضعها في جيبه فضاعت فانه لا يضمنها على الختار (قوله إلا أن يكون قصد إخفاءها عن عين الغاصب) قال عبيق انظر هل يقبل قول ربه أنه أراد ذلك بمجرد أولاد من قرينة تصدقه في ذلك قال شيخنا والظاهر أنه لا بد من قرينة (قوله فلا ضمان) وظاهره كان الجيب بصدرة أو بجيبه وهو مقتضى كلام بهرام واستظهر شيخنا قصره على الأول وانه يضمن بوضعها في جيبه إذا كان بجيبه ولو جعلها في وسطه وقد امره بجعلها في عمامته لم يضمن وضمن في العكس أي ما إذا أمره بجعلها في وسطه فخالف وجعلها في عمامته وكذا في جيبه أو كنه انظر بن (قوله على الختار) راجع لما بعد الكاف أي على ما اختاره الأحمي خلافاً لما في الزاهي لابن شعبان من الضمان وكان الأولى ان يدل قوله على الختار بقوله على الاحسن لان الذي رجح القول بعدم الضمان إنما هو ابن عبد السلام لا الأحمي كما في اللواق انظر بن (قوله وأولى في غيره) أي كما لو حمل مالا لانسان ليشتري له به بضاعة من بلد أخرى حتى أتى لموضع خوف فأخذ ذلك المال في يده خوفاً عليه ونزل ليحول فوضعه بالارض ثم قام ونسيه فضاع ولم يدر محل وضعه فانه يضمن كما أفق به ابن رشد وابن الحاج عصره لان نسيانه جنابة على ذلك المودع خلافاً لفتوى الباجي وابن عبدوس بعدم الضمان وقول الشارح وأولى في غيره كأن وجه الأولوية انه حصل منه تصرف بنقلها (قوله وبدخوله الحمام بها) أي أو دخوله اليضاة بها لرفع حدث أصغر أو أكبر فضاعت لكن محل الضمان فهما حيث كان يمكن وضعها في محله أو عند أمين ولو كان المودع غريباً في البلد لتدبرته على سؤاله عنها عن أمين يجعلها عنده حتى يرفع حدثه وإلا لم يضمن * واعلم ان قوله لها وهو ذاهب للسوق كقبوله لها وهو يريد الحمام فإذا قبلها وضاعت في السوق ضمنها إذا كان يمكنه وضعها عند أمين ومحل الضمان أيضاً ما لم يعلم ربه عند الايداع ان اللودع ذاهب للسوق أو الاحكام فان علم بذلك فلا ضمان إذا ضاعت في الحمام أو السوق على الظاهر قياساً على ما إذا أودعه وهو عالم بعورة منزله كذا قرر شيخنا قال عبيق والظاهر انه يضمن في * صر إذا لم يجد احدا يضعها عنده ودخل الحمام بها لان عرف مصر أن الداخل يودع مامه عند رئيس الحمام (قوله وبخروجها بها الخ) أي وكذا بدفعها لمن يظنه ربه (قوله ولا يضمن ان نسبها في كفه) هذا مقيد بما إذا كانت غير منشورة وإلا ضمن لانه ليس بحرز حينئذ (قوله ولا ان شرط عليه الضمان الخ) أي فلا ضمان اذا تلفت (قوله لافي) أي لما في شرط ضمانها (قوله وبايداعها عند أمين) أي بغير إذن ربه فلفت أو ضاعت (قوله وقد أخذها) أي والحال انه قد أخذها من ربه في السفر (قوله وإنما بالغ الخ) هذا يفيد أن قوله وان بسفر معناه وان قبلها في سفر أي وضمن ان اودعها في حضر أو سفر هذا إذا قبلها في الحضر بل وإن قبلها في سفر (قوله لغير زوجة وأمة الخ) منطوقه صادق بما إذا أودعها لاجني أو لزوج أو أمة أو عبد أو ابن أو أجير لم يتأدوا بذلك بأن جعلها عند الزوجه ياتر تزوجه او عند الامه او العبد ياتر شرائه أو عند الاجير ياتر استجاره ومفهومه صورة واحدة وهو ايداع المودع لها للزوج أو أمة أو ابن أو عبد أو أجير اعتيدوا لذلك بأن طالت اقامتهم عنده ووثق بهم فلا ضمان عليه اذا تلفت

وأمة اعتيدا بذلك) ومثلها البعد والاجير في عياله والابن المعتادون لذلك بالتجربة مع طول الزمان وإلا ضمن واستثنى من قوله وبايداعها وان بسفر قوله (إلا) ان يودع (لموارة حدث) (المودع بالفتح والراد بالعودة العذر كهدم الدار وجار السوء (أو لسفر) أي لارادة سفر طرأ عليه

(عند هجر الرد) لربها غائباً أو مسجوناً مثلاً فيجوز له ايداعها ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت واحترز بقوله حدثت
 هما إذا كانت قبل الابداع وعلم ربهما بها (٤٢٤) فليس للمودع بالفتح الابداع والإضمن فان لم يعلم ربهما فليس

للمودع قبولها فان قبلها وضاعت ضمن مطلقاً
 أودعها أم لا (وإن أودع)
 بالبناء للمجهول (بسفر)
 أى فيه وهذا مبالغة في
 جواز الابداع لعورة
 حدثت أو لسفر بقيده
 وبالغ عليه لثلاثتهم أنها
 لما أودعت عنده في السفر
 لا يجوز له ايداعها عند
 ارادته السفر أو حدوث
 العورة وان وجد مسوغ
 الابداع لان ربهما رضى ان
 تكون معه في السفر
 (ووجب) عليه (الاشهاد
 بالعدر) وهو العورة أو
 السفر ولا يصدق ان ادعى
 انه انما أودع للعدر بلاينة
 ولا بد من ميانة البينة
 للعدر ولا يكفي قوله
 اشهدوا انى أودعتها للعدر
 من غير ان تراه ولو شهدت
 له من غير ان يشهدا
 كفت خلافاً لما يوحى
 كلامه (وبرىء) للمودع
 بالفتح إذا أودعها لغير
 عدر (ان رجعت) له
 عن هي عنده (سائلة) ثم
 تلفت أو ضاعت بلا تفریط
 (وعليه) وجوباً إذا زال
 العذر للسوغ لايداعها
 (استرجاعها) عن

أو ضاعت عند من ذكر وصدق للمودع بالفتح في دفعها لأهلها وحلف ان أنكرت الزوجة دفعه اليها إن
 اتهم وقيل مطلقاً فان نكل غرم وليس لرب الوديعة تغليف أهل للمودع بالفتح إلا أن يكون المودع
 بالفتح معسراً فله لغير تغليفها ودخل في قوله زوجة وأمة الزوج فتضمن الزوجة إذا وضعت الوديعة
 التي تحت يدها عنده على أحد قولين وعزام لظاهر الوديعة (قوله عند عجز الرد) كلام الوديعة صريح
 في أنه قيد في السلتين قبله كما في اللواق وطى ١ هـ بن (قوله ولا ضمان عليه إن تلفت أو ضاعت) أى
 عند المودع الثانى (قوله فليس للمودع بالفتح الابداع) بل يقيها عنده فان ضاعت عنده فلا ضمان
 (قوله وهذا مبالغة الخ) أى حينئذ فالمعنى فان حدثت له عورة بعد الابداع أو طرأ له سفر بعده
 وعجز عن ردها لربها جاز له ايداعها وان أودعت عنده في سفره (قوله بقيده) أى وهو العجز عن ردها
 لربها (قوله ووجب الاشهاد الخ) أى وإذا حدثت له عورة أو اراد سفر أو عجز عن ردها لربها وأراد
 ايداعها وجب عليه الاشهاد بالعدر لأجل أن ينتفى عنه الضمان ان أودعها وتلفت (قوله من غير أن تراه)
 أى بل لا بد من أن يريهم إياه إذا كان عورة حدثت في البيت أو يقول لهم مرادى السفر وأن أضع
 الوديعة عند فلان ويشرع في السفر بحضرتهم (قوله خلافاً لما يوحى الخ) أى فلو قال المصنف بدل قوله
 ووجب الخ ولا بد من ثبوت العذر كان أحسن (قوله وبرىء) إن رجعت سائلة) ليست هذه مكررة مع
 قوله سابقاً إلا أن ترد سائلة من السفر لأن مامراً محمول على ردها سائلة من سفره بها وما هنا رجعت سائلة
 من عند المودع الثانى لامن سفره فلا تكرر (قوله إذا زال العذر للسوغ لايداعها) هذا يفيد أن كلام
 المصنف فيمن أودعها للعدر كسفر أو طرأ عورة وهو كذلك أماناً من أودعها لغير عدر وجب عليه
 استرجاعها مطلقاً نوى الاياب أم لا اه عقب * وحاصل كلام المصنف أن المودع بالفتح إذا أودعها
 لعورة حدثت أو طرأ سفر وجب عليه استرجاعها ممن هي عنده إذا رجع من سفره أو زالت العورة بأن
 بنى جداره الذى سقط ومحل وجوب استرجاعها إذا رجع من سفره إن كان قد نوى عند سفره الاياب
 منه فان لم ينو الاياب عند سفره ندب له ترجيعها فقط إذا رجع والقول له أنه نواه فلا يضمن إذا لم يرجعها
 وهلكت الا أن يغلب الاياب من ذلك السفر والا لم يقبل قوله (قوله ان نوى الاياب) أى ان رجع من
 سفره وقد كان نوى الاياب عند سفره (قوله فان لم يسترجعها ضمن الخ) فلو طلبها المودع بالفتح ممن هي
 عنده وامتنع من دفعها له فينبغى القضاء عليه بدفعها له فان حصل تنازع في نية الاياب وعدمها
 فالظاهر انه ينظر إلى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قول المودع الأول فيقضى بدفعها له وان
 كان الغالب فيه عدم الاياب أو استوى الأمران كان القول قول المودع الثانى فلا يقضى بدفعها للأول
 وحينئذ فلا يضمن الأول تلفها في هذه الحالة والذى تعلق ضمانها به الثانى اه عدوى (قوله لو يبعثها)
 يستثنى من كلامه من اودعت معه وديعة يوصلها البلد فمرضت له اقامة طويلة في الطريق كالسنة فله ان
 يعنها مع غيره ولا ضمان عليه إذا تلفت أو أخذها اللص بل بعثها في هذه الحالة واجب ويضمن إن
 حبسها وأما ان كانت الاقامة التى عرضت له قصيرة كالأيام فالواجب ابقاؤها معه فان بعثها ضمنها
 ان تلفت فان كانت الاقامة متوسطة كالشهرين خير في ارسالها وفي ابقائها فلا ضمان ان أرسلها وتلفت
 أو حبسها هذا ما ارتضاه ابن رشد كما في ح (قوله فضاقت أو تلفت) أى أو أخذها اللصوص

(قوله)

أودعها عنده (إن نوى الاياب) من سفره ثم عاد فان لم يسترجعها ضمن

وكذا إذا زالت العورة فلو قال إن نوى الاياب أو زال المانع كان اشمل فان لم ينو الاياب بأن نوى عدمه أو لانية لم يجب عليه استرجاعها
 ان عاد ولكن يستحب له (و) ضمن (يبعثها) لربها بغير اذنه فضاقت أو تلفت من الرسول

(قوله وكذا لو ذهب بها لربها الخ) أى وكذا لو ذهب المودع بالفتح بهارها بغير اذنه ومثل بعث المودع بها فى الضمان وصى رب المال يبعث المال للورثة أو يسافر هو به اليهم من غير اذنه فانه يضمن إذا ضاع كما نص عليه فى التوضيح والدونة خلافاً لما فى كبير خش من عدم الضمان وكذا القاضى يبعث المال لمستحقه من ورثة أو غيرهم بغير اذنه عند ابن القاسم خلافاً لقول أصبغ بعدم ضمانه وإن مشى عليه غير واحد انظر عقب (قوله فضاعت) أى أو تلفت أو أخذها منه الأصوص (قوله وضمن) أى المودع بانزائه الخ قال شيخنا مثل المودع فى ذلك الشريك فإذا أنزى على الحيوان بغير اذن شريكه فمات فانه يضمن حصه شريكه وإن كان الموت من الولادة إلا ان يكون العرف ان الشريك يفعل ذلك من غير اذن شريكه فلا ضمان عليه حيثئذ (قوله عليها) أى على الوديعة إذا كانت نوعاً أو شيئاً (قوله بلا إذن ربها) أى وأما إن كان باذنه فلا ضمان عليه والقول قول ربها فى عدم الاذن يمين إذا تنازعا فى الاذن وعدمه (قوله بخلاف الراعى فلا ضمان عليه) أى إذا أنزى عليها فماتت تحت الفحل أو من الولادة وهذا القول عزاه فى المدونة لغير ابن القاسم والذي يأتى للمصنف فى باب الاجارة ضمان الراعى وعزاه بهرام فى كبره لابن القاسم فى المدونة قال شيخنا والظاهر النظر للعرف والشرط (قوله وجمع الضمير) أى فى قوله فماتن وقوله بالنظر للمعنى أى لان الوديعة تصدق بمعدودا فرد الضمير أولاً فى قوله عليه انظر اللفظ لان لفظ وديعة مفرد (قوله فماتت من الولادة) وأولى من الوطء أى فىضمن ذلك المودع الذى تعدى وزوجها كما يضمن الزوج اذا علم بتعدى المودع الذى زوجها ويخير ربها فى اتباع أيهما شاء فان لم يعلم بتعديه بدأ بالمودع لانه المسلط له عليها فان اعدم المودع اتبع الزوج (قوله ثم اعترف) أى بها بعد ذلك وادعى تلفها أو انه ردها أو أقام ربها عليه بينة بالايديع فادعى تلفها أو انه ردها فلا تقبل دعواه الرد أو التلف حيثئذ (قوله والا فالقول الخ) أى والاعتراف بها ولم تشهد عليه بينة بالايديع فالقول قوله (قوله ثم فى قول الخ) أى ان اقام ربها عليه بينة بها حين جردها وأقام هو بينة بردها كان فى قبول بينة الرد خلاف مشهور كذا قرر عقب فقد جعل موضوع الخلاف ان ربها اقام عليه بينة حين جردها وهذا يقتضى أنه لو أقرب بعد الجحد ثم اقام بينة بالرد أنها تقبل من غير خلاف وليس كذلك بل لافرق بين الاقرار وإقامة البينة فى جريان الخلاف كما فى المواق وتبصرة ابن فرحون ونقله حواشيه قوله بينة الرد أن المودع اذا انكر الايديع من اصله فأقام ربها عليه بينة بها فأشهد بينة بتلفها ان قبل انة أقام وليس كذلك بل الخلاف موجود فى كل من بينة الرد وبينة التلف كما قاله جد عيج والشيخ احمد الزرقانى واستصوبه شيخنا ثم الراجح من القولين عدم قبول بينة الرد والتلف كما قال شيخنا واقتصر عليه فى المج (قوله وقد جزم الخ) حيث قال وإن أنكر مطالب العاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء أى ثم اذا شهدت البينة عليه لا تقبل الخ وإنما جزم فى الدين بعدم القبول لان الدين فى الذمة والأصل بقاء ما فيها بخلاف الوديعة فانها امانة ولما جردها وظهرت خيائته وأقام بينة بالرد صار لتلك البينة طرفان مرجحان طرف الامانة مرجح لقبولها ، وطرف الجحد مرجح لعدمه ، فلذا جرى الخلاف فى الوديعة (قوله أن الراجح قبولها) هذا يقتضى ان القول بعدم قبولها فى القراض مرجوح بخلاف القول هنا بعدم قبولها فانه مشهور والذي يقتضيه نقل ح فى باب الوكالة كما قال بن استواء الوديعة والقراض والبضاعة فى وجود الخلاف فى الجميع وإن من قال بقبول البينة قاله فى الجميع ومن قال بعدم قبولها قاله فى الجميع وإن الراجح من القولين عدم قبولها فى الجميع وحيثئذ فلا فرق اصلاً (قوله وبموته الخ) مثل الوديعة من تصدق على ابنه الصغير بثياب أو غيرها وأراها للشهود وحازها للولد تحت يدهم مات ولم توجد فى تركته فيقتضى له قيمتها من التركة إلا لكشور

وكذا لو ذهب بها لربها بلا اذنه فضاعت كفى التوضيح (و) ضمن (بانزائه) أى بطلق الفحل (عليها) بلا اذن ربها (فماتن) من الانزاء بل (وإن) من الولادة (بخلاف الراعى) فلا ضمان عليه لانه مأذون حكماً وجمع الضمير بالنظر للمعنى ولو قال فماتت كان احسن (كأمة زوجها) المودع بلا اذن ربها (فماتت من الولادة) وأولى من الوطء فلو خذف من الولادة لشمل المثلثين مع الاختصار (و) ضمن (بجدها) بأن قال لربها ما أو دعنى شيئاً ثم اعترف أو أقام عليه بينة بالايديع وإلا فالقول قوله (ثم فى قبول بينة الرد) من المودع لربها (خلاف) هل تقبل لانه أمين أولاً لانه كذبها بجدها اصل الوديعة وقد جزم المصنف فى الدين بعدم قبول بينة الرد بعد الجحد وسيأتى فى عامل القراض بجحد ثم يقيم بينة الرد أن الراجح قبولها (و) ضمن (بموته)

في تركته اى تؤخذ من تركته لاحتمال انه تسلفها (الا) ان يطول الزمن من يوم الابداع (لكثير سنين) فلا ضمان وعمل على انه رد هال بها والاولى حذف السكف وعمل كون العشر سنين طولا اذا لم تكن الوديعة بينة مقصودة للتوثيق والا فلا يسطع الضان ولو زاد على العشر (وأخذها) ربه (ان) ثبتت بكتابة عليها أنها له (اى لا لكها الباء) بيينة متعلقة بأخذ وعليها نعت كتابة وانها له معمول كتابة وقوله ان ثبتت بجملة معترضة بين العامل والمعمول وقوله (أن ذلك خطه) اى المالك (أو) خطأ الميت (فاعل ثبت اى يأخذها بسبب كتابة كاتبة عليها بأنها لفلان ان ثبت بالبيينة ان هذه الكتابة خط ربه او خط الميت (و) تضمن (بسعيه) اى المودع بالفتح (بها المصادر) بكسر الدال اى لظالم صادره ليأخذها وكذا ان دله عليها كمن دل لصا على مال فانه يضمن (و) تضمن (بموت المرسل معه) الوديعة (للبلد) ليوصلها ربه اذ نه اى يضمنها الرسول فتؤخذ من تركته ومثل الوديعة غيرها من دين او قراض (ان لم يصل اليه) اى الى البلد فان وصل ولم توجد في تركته يمينها

هذا هو الصواب كما قال ابن سبيل (قوله ولم يوصى بها) مفهومه انه لو اوصى بها لم يضمنها ان كانت باقية اخذها ربه (وإن تلفت فلا ضمان ويدخل في ايضائه بهما لو قال هي بموضع كذا ولم توجد فلا يضمنها كما قال اشهب وعمل على الضياع لأنه بقوله هي بموضع كذا كأنه ذكر أنه لم يتسلفها وهو صدق لأمانته (قوله اى تؤخذ من تركته) اى يؤخذ عوضها وهو قيمتها أو مثلها من التركة ويحاصص صاحبها بذلك مع الغرماء وهذا معنى ضمان الميت لها لانه يتبع بمثلها أو بقيمتها في ذمته كاقيل ، وفائدة ذلك أنه لا يحاصص بها مع الغرماء بل إن فضل بعد مئتي كان للوديعة والا فلا * والحاصل أن اللودع إذا مات ولم يوص بها فانه يضمنها وهل تكون متعلقة بتركته أو بذمته خلاف والشهور الأول وقد علمت فائدة كل من القولين انظر بن (قوله لاحتمال أنه تسلفها) اى وهو الأقرب وأما احتمال ضياعها فهو بعيد إذ لو ضاعت لتحدث بضياعها قبل موته (قوله والأولى حذف السكف) اى لأنها لم تدخل شيئا لأن العشرة طول فإزاد عليها أولى (قوله إذا لم تكن الوديعة بينة الخ) اى إذا لم تكن ثابتة بينة بل باقرار اللودع أو بينة غير مقصودة للتوثيق (قوله وإلا فلا تسقط الخ) اى والا بأن كانت ثابتة بينة مقصودة للتوثيق ومثلها البيينة الشاهدة بها بعد جرده لها فلا تسقط الخ (قوله وأخذها الخ) يعنى أن من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشروط أن يثبت بالبيينة أن الكتابة بخط صاحب الوديعة او بخط الميت ولو وجدت انقص مما كتب عليها ويكون النقص في مال الميت ان علم أنه تصرف في الوديعة والا لم يضمن (قوله وأخذها بكتابة الخ) اى وأولى بينة لا بأمانة لاحتمال انه رآها (قوله معمول كتابة) اى او بدل منها او بيان ان كانت الكتابة بمعنى المكتوب (قوله جملة) فيه مساعة بل جزء جملة لما سيذكره أن قوله أن ذلك خطه فاعل ثبت (قوله بكسر الدال) اى لظالم صادره وضايقه ليأخذها منه ويصح نفع الدال ومعناه أن رب الوديعة اذا صادره وضايقه ظالم لأجل أخذ مال منه وحين المصادرة ذهب المودع بالفتح ودفعها للودع بالكسر بحضرة الظالم علما بذلك فأخذها الظالم فان المودع بالفتح يضمن بسبب ذلك لانه يجب عليه اخفاؤها عن الظالم وحفظها * تنبيه * لو خشي اللودع بعدم السعى بها للمصادر اطلاعه عليها ونهب متاعه معها بادعاء ان الجميع للمصادر لجأزاله السعى بها للمصادر كما قرره بعضهم وفيه شيء اذ لا يجوز لأحد ان يصون ماله بمال غيره كذا كتب بعض تلامذة عبق عنه (قوله وكذا ان دله عليها) اى على الوديعة وقوله كمن دل لصا على المال اى سواء كان وديعة او غيرها (قوله وبموت المرسل معه) اى وتضمن الوديعة بموت الرسول الذى ارسلت معه كان من طرف ربه أو من طرف المودع قبل ان يصل للبلد ربه (قوله لم توجد معه والضامن لها) فى هذه الحالة هو الرسول وحينئذ فتؤخذ من تركته وأما ان مات ذلك الرسول بعد وصوله للبلد ربه (قوله لم توجد الوديعة معه فلا ضمان على الرسول والصيغة على ربه) ان كان ذلك الرسول رسوله وعلى المودع ان كان ذلك الرسول رسوله لان اللودع لا يبرأ الا بوصول المال لربه أو لرسول ربه بينة او اقرار * تنبيه * مفهوم موته انه اذا لم يمت وكذب المرسل اليه ذلك الرسول بأن ادعى الرسول انه اوصلها للمرسل اليه والمرسل اليه ينكر ذلك لم يصدق الرسول الا بينة ولا يعمل بتصديق اللودع لتلك الرسول على انه اوصلها للمرسل اليه ويضمن ذلك اللودع ايضا ان كان قد دفعها للرسول بغير اشدانه لا مادفع بغير اليد التى اتمنته كان عليه الاشهاد فلما تركه صار مفرطا واما ان دفع له باشهاد قد برى ورجع المرسل اليه على الرسول عند عدم البيينة (قوله ومثل الوديعة غيرها من دين او قراض) اشار بهذا الى أن هذا التفصيل المذكور فى الوديعة يجري بعينه فى ارسال المدين ما عليه من الدين

ليضمن ويجعل على أنه أوصلها لربها * وحاصل النسبة ان الرسول إن كان رسول رب المال فالدافع له يبرأ بالدفع اليه ولو مات قبل الوصول ويرجع الكلام بين رب المال وورثة الرسول فان مات قبل الوصول رجع في تركته وإن مات بعده فلا رجوع ويجعل على أنه أوصلها له وإن كان الرسول رسول من عنده المال فلا يبرأ من أرسله الا بوصوله (٤٢٧) لربه بيينة أو إقرار فان مات

قبل الوصول رجع مرسله في تركته وإن مات بعده فلا رجوع وهي مصيبة على الرسل (و) تضمن (بكسب الثوب) لبساً متصلاً (وركوب الدابة) كذلك وهذا مستغنى عنه بقوله سابقاً وباتفاقها ولكنه أتى به ليرتب عليه قوله (والقول له) يمينه (أنه ردّها سالمة) إن أقرّ بالفعل (أي اللبس ونحوه) أي يعلم ذلك بالإمن وإقراره وعليه الكراء حينئذ وأما لو شهدت عليه بيينة بالفعل فادعى أنه ردّها سالمة لم يقبل قوله (وإن أكرها) أي الوديعة بأن كانت دابة أو عبداً أو سفينة (لمسكاً) ونحوها بغير إذن ربها (ورجعت) سالمة (بالحال) إلا أنه حبسها عن أسواقها بأن قصت قيمتها ولو كانت للقيمة (أو أخذها) أي الكراء (وأخذها) منه وينبغي حينئذ أن عليك

لربه باده وفي إرسال عامل القراض رأس المال لربه مع رسول بآذنه فيموت ذلك الرسول ولم يوجد المال معه فيقال إما أن يموت قبل الوصول لمحل لربه أو بعده وفي كل إما أن يكون ذلك الرسول من طرف رب المال أو من طرف مرسله على ما مر (قوله لمضمن) أي ذلك الرسول (قوله ويجعل على أنه أوصلها لربها) أي وللنازع وهو من كان ذلك الرسول من طرفه تخليف وارثه أنه لا يعلم لذلك الشيء سبباً (قوله وإن مات بعده الخ) إذا علمت هذا الحاصل تعلم أن كلام المصنف يصح أن يجعل على رسول رب الوديعة وعلى رسول المودع لأن تفصيله في ضمان الرسول جار في رسول المودع والمودع خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني فإنه قصر كلام المصنف على رسول رب الوديعة (قوله وركوب الدابة كذلك) والضامن لها المودع بالفتح إن كان اللبس أو الركوب حاصلًا منه أو من غيره بآذنه وأما إن حصل من غيره بغير إذنه كفأصب فلا ضمان على المودع والضمان إنما هو على المتعدي (قوله والقول له أنه ردّها سالمة) هذا لا يخالف مفهوم قوله سابقاً وبرئ أن رد غير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ إلا بشهادة بيينة برده لربه لا برده لمحل الايداع لأن ما هنا انتفاع بها حال كونها وديعة وما تقدم انتفاع بها بعد أن تسلفها فما هنا باقية في أمانته وما تقدم خرجت من أمانته لقدمته اه عبق (قوله سالمة) أي وانها إنما تلفت بعد الرد (قوله وعليه الكراء) أي أن كان رب الوديعة شأنه أخذ الكراء وإلا فلا كراء عليه هذا هو الحق خلافاً للشارح من اطلاق لزوم الكراء تبعاً للبحر في أول الغصب قاله شيخنا العدوي (قوله وأما لو شهدت عليه بيينة بالفعل) أي بعد إنكاره (قوله ورجعت بحالها) أي من غير نقص في ذاتها ولو تعييت كما في عيج (قوله إلا أنه حبسها عن أسواقها) أي حتى تغيرت أسواقها بنقص ومثل تغير سوقها ما إذا طال الزمان طويلاً وظنة لتغير سوقها كما قال شيخنا (قوله بأن قصت الخ) أي بأن كانت قيمتها وقت كرائها أكثر من قيمتها وقت رجوعها (قوله ولو كانت للقيمة) أي هذا إذا كانت تتراد للبيع بل وإن كانت مرادة للقيمة هذا هو الصواب كما في طغى خلافاً لما قاله اللقاني وتبعه خش من أن الوديعة إذا أكرها المودع ورجعت سالمة إلا أنه تغير سوقها فإن كانت للقيمة فليس لربها إلا كراؤها وأما إن كانت للتجارة فيخير ربها على ما قال المصنف فحمل كلام المصنف على خصوص التي للتجارة (قوله إن عليك) أي ياربها حيث أخذتها مع الكراء (قوله وليس له) أي ليس للمودع بالفتح إذا زادت النفقة على الكراء أن يأخذ من ربها زائد النفقة والحاصل أن النفقة والكراء أن تساوي أو زادت النفقة على الكراء فإن ربها يأخذها ولا يدفع شيئاً ولا يأخذ شيئاً معها وأما أن زاد الكراء على النفقة فإنه يأخذها ويأخذ زائد الكراء (قوله كذلك) أي إذا رجعت غير سالمة فيخير ربها إن شاء أخذها وأخذ أجره المسافة التي تعدى بها وعليه حينئذ نفقتها فان زادت النفقة على الكراء لم يفرم ربها شيئاً ولا يأخذ معها شيئاً وإنما قلت إن رجعت غير سالمة لأنها إذا رجعت سالمة ليس له إلا كراء الزائد كما يأتي في الغصب (قوله إن تلفت فربها القيمة الخ) أي ولا كراء لها ولو كان أكثر القيمة ولو طلبه ربها ما لم يرض المودع بدفعه له إذا طلبه (قوله وإن قصت) أي وإن رجعت ناقصة في ذاتها بأن رجعت مريضة أو هزيلة وسواء حبسها عن أسواقها أم لا * والحاصل أن التخيير الذي قاله المصنف يجري فيما إذا

الكراء أخذ الزائد كما لأصاحب وحكم الستمارة والكراتة يتعدى بها المسافة للشرطة كذلك ومفهوم رجعت بحالها أنها إن تلفت فربها القيمة يوم الكراء لأنه يوم التعدي وإن قصت خير كالتخيير الذي ذكره المصنف حبسها عن سوقها أم لا ومفهوم حبسها عن أسواقها أنها إن رجعت بحالها ولم تغير السوق بنقص خير بين أخذها كرمته وكراء الكل فله

الأكثر منها (و) تضمن (بدفعها) (٤٣٨) شخص (مُدْعياً) حال من المودع بالفتح الذي هو فاعل الدفع أى وادعى دافعها

(أنتك) يامودع بالكسر
(أمرته به) أى بالدفع
وانكسر ربهما وتلفت أو
ضاعت بلا تفریط من
القابض لها وقوله مدعياً
الخ أى بلا واسطة بأن
يقول أنت أمرتني بدفعها
له بنفسك أو بواسطة بأن
يقول له جاءني كتابك أو
رسولك أو أمارتك فاشتمل
كلامه على الصور الأربع
(وحلفت) أنك لم تأمره
أى فالضمان إذا أنكر ربهما
الاسم بالدفع وحلف على
ذلك ولا رجوع له حينئذ
على القابض قطعاً لا عترافه
ان الأمر قد ظلم فلا
يظلم هو القابض (والا)
تحلف (حلفت) للمودع
بالفتح (وبرىء) من
الضمان في جميع الصور
ورجع بها على القابض
لقبضه من غير مسوغ
(إلا بينة) تقوم للدافع
(على) ربهما (الأمر)
بالدفع فلا يضمن الدافع
وهذا الاستثناء من قوله
وبدفعها منقطع لأن ما قبله
مجرد دعوى والمراد بالبينة
ما يشمل الشاهد واليمين
وقوله (ورجع) الأمر
(على القابض) راجع
لقوله إلا بينة على الأمر
ففاعل رجع عائد على الأمر
للمودع بالفتح لأنه إذا
قامت له بينة على الأمر

رجعت سالمة بحالها وفيها إذا رجعت ناقصة لأنها إن رجعت ناقصة خير على الوجه المذكور. طلقاً
حبسها عن أسواقها أم لا وأما إذا رجعت بحالها فأنما يجزئ التخير المذكور إذا حبسها عن أسواقها هذا
هو الصواب (قوله وبدفعها) أى ضمنها المودع بدفعها (قوله وأنكر ربهما) أى أنكر أن يكون أمره
بدفعها لذلك الشخص (تنبيه) مثل أنكار ربهما أنكار ورثته إن مات قفى ح لومات المودع بالكسر
فادعى المودع بالفتح أنه أمره قبل موته بدفعها لفلان فإنه يضمن ولا يصدق ويحلف ورثة المودع
على قفى الملم (قوله وتلفت) أى والحال أنها قد تلفت عند ذلك الشخص الذي دفعت له أو ضاعت
منه (قوله على الصور الأربع) أى دعواه أنه أمره بدفعها لذلك الشخص مباشرة أو بواسطة كتاب
يقى غير مطبوع أو غير خط المودع بالكسر أو بواسطة رسول أو أمانة (قوله ولا رجوع له) أى للمودع
وقوله حينئذ أى حين إذا أنكر ربهما الأمر بالدفع وحلف على ذلك وقوله لا عترافه الخ الاعتراف
المذكور إنما يكون عند تحقق إذنه بالدفع له بأن أمره مشافهة وأما إن لم يتحقق إذنه بالدفع له بأن
حسن الظن بامارته أو برسوله أو بكتابه غير المطبوع أو الذى هو غير خطه فإنه يرجع على القابض
حيث كانت قائمة بيده أو اتلفها لأن تلفت بغير سببه وذلك لملم للمودع بعدم تعديه فى القبض وهذه
طريقة النخى والتمتع أن له الرجوع عليه حيث كانت قائمة بيده أو اتلفها ولو صدقه على أنه قبض
بوجه صحيح قاله شيخنا وفى بن ان المودع حيث ضمن فى هذه الحالة وهى ما إذا أنكر ربهما الأمر
وحلف كان له الرجوع على القابض ولو تحقق إذن ربهما له فى الدفع بأن أمره مشافهة أو عرف الخط
والأمانة كما فى النوادر عن ابن اللواز ولا يمتنع من الرجوع عليه تصديقه فيما أتى به من الأمانة والخط
ونحوه لابن سهل وقول النخى أنه لا رجوع للمودع على القابض إذا اعترف بأنه قبض بوجه
صحيح بأن تحقق إذنه له فى الدفع وأن المودع ظالم اختياره مخالف لما ذكره اه كلامه والأوجه
ما قاله النخى ولذا اقتصر فى الحج عليه (قوله قد ظلمه) أى بانكاره الأمر بالدفع (قوله حلفت المودع)
أى أنك أمرته بدفعها لذلك الشخص (قوله فى جميع الصور) أى الأربعة السابقة (قوله إلا بينة)
أى تشهد بأن ربهما أمر المودع بدفعها لذلك الشخص وهذا مفهوم قوله مدعياً أنك أمرته به ومثله
البينة الكتاب المطبوع مع الشهادة على أن الخط خط صاحب الوديعة (قوله على ربهما الأمر) مقتضى
حل الشارح أن الأمر يقرأ بالمد وهو غير معين بل يصح سكون الليم أى البينة تشهد على ربهما
بالأمر بالدفع له (قوله وهذا الاستثناء من قوله وبدفعها) أى وضمن المودع بدفعها لشخص إلا
بينة تشهد على ربهما بالأمر بالدفع له (قوله ورجع الخ) أى وحيث قامت بينة للدافع على أن ربهما
أمره بدفعها لفلان وقتل لاضمان على الدافع حينئذ فإن ربهما يرجع على القابض ان ثبت تعديه عليها
وإلا فلا رجوع له على القابض كما أنه لا رجوع له على الدافع فقول الشارح وهذا أى رجوع الأمر
على القابض ان ثبت تعديه عليها أى أو كانت قائمة بيده (قوله راجع لقوله إلا بينة) أى وأما الصور
الأربعة التى قبل إلا فلا يرجع للمودع فيها على القابض كما قال الشارح تبعاً للنخى ويصح ان
يجعل قول المصنف ورجع على القابض راجعاً لما قبل إلا أى وحيث ضمن المودع فى الصور
الأربع التى قبل إلا وغرم رجوع على القابض بما دفعه له وعلى هذا يكون المصنف ماشياً على طريقة
ابن المواز المعتمدة والحاصل أنه ان جعل قوله ورجع الخ راجعاً لما بعد الا كان المصنف
ساكناً عن رجوع المودع على القابض فى الصور الأربع التى قبل إلا وعدم رجوعه عليه وأما
إن جعل راجعاً لما قبل إلا كان متكلماً على ذلك وما كنا عن الرجوع وعدمه فيما بعد إلا
(قوله والا فلا) أى والا يثبت تعديه بأن تلفت بغير سببه فلا رجوع له على القابض كما لا رجوع

إليه (تصدقت به على)
 وأنكرت (الصدقة) وقلت
 بل هو ودية أو قرض
 (فالرسول شاهد) على
 قول الباعث فإن شهد
 للمرسل أخذه بلا عيب
 لتمسكه بالأصل مع شهادة
 الرسول وإن شهد
 للمرسل إليه أخذه على
 أنه صدقة عليه يمين
 فإن لم يشهد الرسول بأن
 قل لا أدري فالقول لرب
 المال لكن يمين (وهل)
 تقبل شهادته (مطلقاً) كان
 المال باقياً بيد المبعوث إليه
 أم لا ملياً أو معدماً وهو
 قول ابن القاسم وظاهر
 المدونة فهم والراجح (أو)
 إنما يكون شاهداً (إن كان
 المال يده) أي يده
 المبعوث إليه أو بيد الرسول
 وهو كما يعرف بعينه لا عند
 عدمه فلا تقبل شهادته
 لأنه يثم على إسقاط
 الضمان عن نفسه وعليه
 تأويل ابن أبي زيد
 (تأويلان) يتفقان
 على قبول شهادته عند
 وجود المال بعينه (و)
 تضمن (بدعوى الرد)
 لها من الودع بالفتح أو
 وارثه (على وأرثك)
 أيها المودع بالكسر لأنه
 دفع لغيره المؤتمن وكذا
 دعوى وارث المودع بالفتح
 أنه ردها إليك (أو) على
 (المرسل إليه المنكر)

له على الداع لعدم تعدى القبض في قبضها والدافع في دفعها (قوله شاهد على قول الباعث) أي
 من أنه ارسل ذلك ودية أو صدقة وليس المراد أنه شاهد على فعل نفسه لأن الفرض أن المبعوث له
 مصدق على القبض (قوله لتمسكه بالأصل) أي وهو عدم الصدقة لأن الأصل عدم خروج الشيء
 عن ملك ربه على وجه خاص والأصل كالأشهاد فلما انضم الأصل للأشهاد صار الباعث كأن معه
 شاهدين فلذلك أخذ المال من غير يمين (قوله لكن يمين) أي لأن الأصل كالشاهد الواحد فلذا
 حلف منه (قوله أم لا) بأن كان باقياً بيد الرسول أو ليس بيد واحد منها وقوله ملياً أو معدماً
 أي كان المبعوث له المال ملياً أو معدماً وكان على الشارح أن يزيد وسواء شهد للرسول بينة على
 الدفع للمرسل إليه أم لا (قوله وهو قول ابن القاسم) وذلك لعدم تعدى الرسول بالدفع للمبعوث له
 بسبب إقرار ربه أنه أمره بالدفع لمن ذكر فشهادته جائزة (قوله وظاهر المدونة) أي أن تأويل
 الإطلاق هو ظاهرها وهو للقاضي اسمعيل * والحاصل أن ابن القاسم جعله شاهداً وأطلق ولم
 يجعله أشبه شاهداً وأطلق فقيل بينهما خلاف والاعتماد ما قاله ابن القاسم من جعله شاهداً مطلقاً
 وهو تأويل القاضي اسمعيل وقيل بينهما وفاق فكلام ابن القاسم محمول على ما إذا كان المال باقياً أو
 عدمه وكان المرسل إليه ملياً أو قامت بينة على الدفع للمرسل إليه ، وكلام أشبه محمول على ما إذا لم يكن
 المال باقياً والمبعوث له معدم ولم تقم بينة على الدفع له وهو تأويل ابن أبي زيد ومذهب سحنون
 التفصيل على نحو تأويل النوفلي (قوله إن كان المال بيده) المراد بكونه بيده كونه قائماً سواء
 كان بيده أو يد غيره أي أو لم يكن قائماً بل عدمه وكان المبعوث له ملياً أو معدماً وشهدت بينة على
 الدفع للمرسل إليه وقوله لا عند عدمه أي عدم المال أي والحال أن المبعوث له معدم ولم تقم بينة بالدفع له
 (قوله لأنه يثم الخ) وذلك لأن المرسل إليه حيث كان معدماً ولم يكن المال موجوداً ولم تقم بينة على
 الدفع له فإن الرسول يضمن ولو كان المرسل إليه مقراً بالقبض لاحتمال أن يكون الرسول أخذ المال
 وتواطأ مع المرسل إليه المعدم فأقرار المرسل إليه المعدم بالقبض لا ينفعه على أحد القولين بخلاف
 الأشهاد على القبض فإنه ينفعه (قوله تأويلان) محامها إذا لم يكن المال باقياً بيده ولم تقم بينة على الدفع
 للمرسل إليه والمبعوث إليه معدم فيجوز شهادة الرسول على قول المرسل في هذه الحالة على الأول
 لا على الثاني (قوله يتفقان عند وجود المال بعينه) أي بيد الرسول أو بيد المبعوث إليه ولم يوجد بيد
 واحد منهما وكان المرسل إليه ملياً أو قامت بينة للرسول على الدفع للمرسل إليه والخلاف بين التأويلين
 إنما هو في صورة ما إذا كان المال غير موجود أصلاً وكان المرسل إليه معدماً ولا بينة للرسول بالدفع
 للمرسل إليه فعلى الأول تجوز شهادة الرسول على قول المرسل لا على الثاني (قوله لأنه دفع لغيره المؤتمن)
 أي ومن ادعى الدفع لغيره من اتهمته فلا يصدق إلا بينة فلما قصر بترك الأشهاد ضمن (قوله وكذا
 دعوى وارث المودع أنها ردها إليك) أي فإنه يضمن كما في حق عن الجواهر وكذا إذا ادعى وارث
 المودع بالفتح أن مورثه دفعها قبل موته لو أرتك يامودع فالضمان في هذه الصور الأربع وإنما إن
 ادعى ورثة المودع بالفتح على ورثة المودع أو على المودع أن مورثهم قدرته المودع قبل موته فلا ضمان
 عليهم في هاتين الصورتين كما أنه لا ضمان إذا ادعى المودع بالفتح على المودع بالكسر أنه ردها له والحال
 أنه لم يقبضها بينة مقصودة للتوفيق أو ادعى المودع بالفتح على ورثة المودع بالكسر أنه ردها
 لمورثهم قبل موته * والحاصل أن صاحب اليد المؤتمنة إذا كانت دعوى الدفع منها لليد التي
 اتهمتها فلا ضمان على الدعي سواء كانت الدعوى صادرة من ذي اليد المؤتمنة أو من وارثه على
 ذي اليد التي اتهمته أو على وارثه وبعبارة ذلك الضمان (قوله أو على المرسل إليه المنكر) عطف

اولم يعلم إقراره فيضمن الرسول ولا يبرأ إلا بيينة قال فيها ومن بعث معه مال ليدفعه إلى رجل صدقة أو صلة أو سلفاً أو عن مبيع أو بيتاع
لاك به سلمة فقال قد دفعت إليه (٤٣٠) وأكذبه الرجل لم يبرأ الرسول إلا بيينة انتهى (كذلك) أى كدعوى المودع الرد

عليك ياربها فانه يضمن
(إن كانت له) أى لربها
ففيه التفات من الخطاب
(بيينة) أى بالإيداع
ويحتمل أن ضميره للإيداع
أيضاً فلا التفات (مقصودة)
أى للتوثيق بأن يتصدى بها أن
لا تقبل دعوى الرد إلا
بيينة ويشترط علم المودع
بذلك فلا تكفى بيينة
الاستعراء ولا غير مقصودة
ولا مقصودة لشيء آخر
غير ما قدمنا فيصدق في
دعوى الرد (لا) تضمن
(بدعوى التلف) أو
الضياع بلا تفريط ولو مع
البيينة المقصودة للتوثيق
(أو) دعوى (عدم العلم
بالتلف أو الضياع)
أى لا يضمن إذا قال لأدري
هل تلفت بحرق أو نحوه أو
ضاعت بنحو سرقة لأنه أمين
ادعى أحد أمرين هو
مصدق في كل منهما ولو
مع بيينة التوثيق (وحلف
المتهم) دون غيره في
دعوى التلف أو الضياع
(وكم يفده شرط فيها)
أى إن شرط عند أخذها أنه
لا يمين عليه في دعوى
التلف أو الرد لم ينفعه ذلك
لأنه مما يقوى التهمة فاربها
تحليفه (فإن) نكل

على وارثك أى وتضمن الوديعة بدعوى الـ على الرسل إليه المنكر * وحاصله أن المودع إذا أرسل
الوديعة مع رسوله إلى ربها بأذنه فأنكر ربها وصورها إليه ولا بيينة تشهد عليه بقضها من الرسول فإن
الرسول يضمنها لتفريطه بعدم الاشهاد (قوله أو لم يعلم إقراره) أى بقضها من الرسول لموته فيضمنها
الرسول لورثته لتفريطه بعدم الاشهاد ومحل ضمان الرسول ما لم يشترط على المودع عدم الاشهاد على
دفعها لربها فإن اشترط ذلك فلا ضمان عليه والضمان على المودع وسيأتى للشارح التنبيه على ذلك
(قوله فانه يضمن) أى لانه إنما اتهمته على حفظها لا على ردّها (قوله إن كانت له بيينة الخ) الظاهر أن مثل
البيينة المذكورة أخذ ورقة على المودع بالفتح بخطه كما يقع الآن (قوله ويحتمل أن ضميره للإيداع)
أى واللام بمعنى على وقوله أيضاً أى كما أن ضمير به للإيداع (قوله بأن يقصد) أى المودع بالكر
بتلك البيينة وقوله أن لا تقبل دعوى الرد أى من المودع بالفتح (قوله ويشترط علم المودع بذلك) أى
بتلك البيينة (قوله فلا تكفى) أى فى الضمان بيينة الاستعراء أى لأنه يقبل معها دعوى الرد (قوله ولا
مقصودة لشيء آخر) كما لو أشهدا خوفاً من موت المودع ليأخذها من تركته أو يقول المودع بالفتح
أخاف أن تدعى أنها سلف فأشهد بيينة أنها وديعة فأشهدا فيصدق في دعوى الرد كما إذا تبرع المودع
بالفتح بالاشهاد على نفسه بالقبض كما قال عبد الملك وقال ابن زرب ونحوه لابن يونس لا يبرأ إلا
بالاشهاد لانه ألزم نفسه حكم الاشهاد وبما قرره الشارح علم أن المصنف حذف بعد مقصودة قيداً لا بد
منه وهو للتوثيق لأن المقصودة أعم (قوله ولو مع البيينة المقصودة للتوثيق) أى لانه أمين على حفظها
(قوله ونحوه) أى كغرق وأكل فار (قوله وهو صدق الخ) أى وإما إذا قال لأدري أتلفت بحرق أم
رددتها أو لا أدري هل ضاعت بسرقة أم رددتها فانه يضمن فيها أن قبضها بيينة مقصودة للتوثيق
لانه ادعى أمرين غير مصدق في أحدهما وإن لم يقبضها بيينة مقصودة للتوثيق فلا ضمان عليه ويحلف
مطلقاً سواء كان متهماً أو غير متهم حقق عليه الدعوى أم لا فى صورة ما إذا قال لأدري هل تلفت أو
رددتها أو ضاعت أو رددتها والحال أنه لم يقبض بيينة مقصودة للتوثيق (قوله وحلف المتهم) قيل هو
من يشار إليه بالتساهل فى الوديعة وقيل هو من ليس من أهل الصلاح (قوله فى دعوى التلف أو
الضياع) أى وكذا فى صورة دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وقوله وحلف المتهم أى سواء حقق
رب الوديعة عليه الدعوى أو اتهمه (قوله دون غيره) أى دون غير التهم فلا يحلف إذا لم يحقق عليه
الدعوى وأما إذا حققت عليه الدعوى فانه يحلف وهذا كله فى المسائل الثلاث دعوى التلف
أو الضياع ودعواه عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما فى دعوى الرد فقط وفى قوله لا أدري هل
تلفت أو رددتها والحال أنه ليس هناك بيينة مقصودة للتوثيق فانه يحلف كان متهماً أم لا حقق
عليه الدعوى أم لا (قوله حلفت ياربها والزمته الغرم فى دعواك التحقيق) فإن لم تحلف فى
التحقيق صدق المودع بالفتح (قوله وأما فى الاتهام فيغرم بمجرد نكوله) أى لأن يمين التهمة
لا تغلب كذا لمع فحصل كلام المصنف على خصوص دعوى التحقيق ونحوه قول المواق لم يقل
ابن يونس فى المتهم إذا نكل إلا عدم رد اليمين والنهى فى التوضيح وابن عبد السلام وابن راشد
واصله للبيان أن يمين التهمة تغلب هنا على المشهور وكأنهم شددوا هنا مراعاة للأمانة وحينئذ
فيحمل المصنف هنا على يمين التهمة وغيرها اهـ بن (قوله ولا إن شرط على رب المال) لعل الأولى
أن شرط الرسول على المودع بالفتح إذ هذا هو المناسب لجعل هذا تقييداً لقوله سابقاً والمرسل إليه

للمنكر

سلفت (ياربها والزمته الغرم فى دعواك التحقيق بأن جزمته بكذبه وأما

فى الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (ولا) ضمان على الرسول (إن شرط) على رب المال (الدفع للمرسل إليه بلا بيينة)

فيعمل بشرطه ويحلف أنه دفع فنه مقبدة لقوله سابقاً أو الرسل اليه المنكر فلو قال هناك إلا أن يشترط الدفع بلاينة لسكان احسن (و) تضمن (بقوله) لربها (تلفت قبل أن تلقاني بعدمنه دفعها) له ولو لعذر اقامه كاشتغاله بالتوجه لحاجة ولو أثبت العذر لأن سكوته عن بيان تلفها دليل على بقائها إلى أن يدعى أنه إنما علم بالتلف بعد أن تلقى (٤٣٩) فلا يضمن ويحلف أن اتهم (كقوله)

تلفت (بعدة) أي بعد
اللقى وامتنع من دفعها له
(بلا عذر) ثابت
فانه يضمن فان كان
الامتناع لعذر ثابت لم
يضمن (لا) يضمن (إن)
قال لا أدري متى
تلفت (أقبل أن تلقاني أو
بعده) كان هناك عذر أم لا؟
ويحلف المتهم (و) يضمن
(بمنعها) من الدفع
لربها (حتى يأتي الحاكم)
فضاعت (إن لم تكن)
عليه (بينة) بالتوثق
عند ايداعها والإفلاضان
والمراد الحاكم الذي
لا يخشى منه (لا إن قال)
عند طلبها منه (ضاعت
من) مدة (سنتين)
وأولى أقل (وكن)
أرجوها (فلا ضمان
(ولو حضر صاحبها)
بالد ولم يخبره بضياعها
(كالقراض) تشبيه تام في
قوله وقوله تلفت إلى هنا
أي أن عامل القراض حكمه
حكم المودع بالفتح في
قوله تلفت قبل أن
تلقاني الخ لكن بعد
نضوض المال وطلب ربه
أخذه وأما قبله فامتناعه

المنكر تأمل (قوله فيعمل بشرطه) أي من جهة عدم تضمينه وأما للرسل فانه يضمن للرسل اليه
حيث لم يشهد الرسول على الدفع (قوله) وتحو تلفت الخ (صورته أن المودع لدى المودع يوم السبت
فطلب منه الوديعة فامتنع المودع من دفعها لعذر اعتذر به أو لعذر عذرهم أنه لقيته في ثاني يوم فطلبها
منه فقال له إنها تلفت قبل أن تلقاني أمس فانه يضمن (قوله) لأن سكوته عن بيان تلفها) أي حين تلقى
أولاً (قوله) وامتنع من دفعها) أي والحال أنه امتنع من دفعها له حين الثلاثة أولاً بلا عذر ثابت بأن
امتنع لعذر بالكلية أو لعذر محتمل (قوله) لم يضمن) أي لحلفه على أنها تلفت قبل اللقاء ولم
يعلم به إلا بعده (قوله) كان هناك عذر) أي منع من دفعها له حين تلقى أولاً أولاً (قوله) حتى يأتي
الحاكم) أي من سفره ويدفعها له بخضرته أو حتى تأتي البينة ويدفعها له بخضرتها وأما إذا منعت
للرأة الوديعة حتى يقضى زوجها حاجته فتلفت فلا ضمان عليها كما في ح (قوله) فضاعت) أي
قبل حضور القاضي أو البينة وإنما ضمن لأنه يصدق في دعواه الرد فلا يحتاج لدفعها لربها بخضرة الحاكم
أو البينة وحينئذ فهو متسبب في ضياعها بحبسها لها واعلم أن مثل الوديعة فيها ذكر الرهن فإذا طلب
ربه فكأنه وامتنع المرتين من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلفت قبل إثباته فانه يضمنه إن لم يكن
قبضه ببينة مقصودة للتوثق (قوله) وإلا فلا ضمان) أي إذا حبسها لحيء القاضي أو البينة فضاعت
أو تلفت قبل حضور من ذكر (قوله) وكنت أرجوها) كتب بعضهم أنه ينبغي أن ذكر هذا
لا بد منه في نفي الضمان وأنه لو لم يذكره لضمن، وذلك لأن ربها يقول له لو أعلمتني بضياعها كنت
أفتش عليها فترك إعلامك لي تفريط منك (قوله) فلا ضمان) أي ولو لم يخبر بذلك أحداً (قوله) ولو
حضر صاحبها) أي هذا إذا كان صاحبها غائباً بل ولو حضر صاحبها خلافاً لمن قال أنه
يضمن إن كان صاحبها حاضراً بالبلد لأن ترك إعلامه بضياعها دليل على كذبه (قوله) تشبيه تام
في قوله وقوله تلفت الخ) أي فيضمن العامل مال القراض إذا طلبه ربه فنه منه وأول لعذرهم قال له بعد
ذلك ضاع قبل أن تلقاني أو بعد أن لقيتني إن منعه أو لا لعذر ثابت ولا ضمان إذا تلفت وقال لا أدري
متى تلفت وضمن بمنعه من ربه حتى يأتي الحاكم إذا كان ليس عليه بينة للتوثق لأن قال ضاع من
سنتين وكن أرجوها (قوله) وأما قبله) أي قبل نضوض المال (قوله) لمن ظلمه بمنعها) أي مملوكة إن ظلمه
وقوله بمنعها متعلق بظلمه والباء سببية وبعدها مضاف محذوف أي بأخذ مثلها وتقدير الكلام وليس
له الأخذ منها إذا كانت مملوكة لمن ظلمه بسبب أخذ مثلها أي في القدر والجنس والصفة (قوله) إن أمن
العقوبة) أي إن أمن على نفسه العقوبة بالضرب فما فوقه من حبس أو قطع أو قتل (قوله) والرديلة)
أي كأن ينسب للخيانة لأن حفظ العرض واجب كالنفس (قوله) ويشهد له الخ) أي وأما خبر
«أد الأمانة لمن اتصنك، ولا تخن من خانك» فأجاب ابن رشد بأن معنى ولا تخن الخ أي لا تأخذ أزيد
من حقت فتكون خاناً وأما من أخذ حقه فليس بخائن (قوله) ولا أجره حفظها) عطف على الأخذ
منها أي وليس له أجره حفظها (قوله) لأن حفظها نوع من الجاه) هذا يقتضى مع أخذ الأجرة على
الحفظ ولو اشترطت أو جرى بها عرف ولا وجه له إذ المذهب جواز الأجرة على الحراسة كما قال

من القسم أو من احضار المال لا يوجب ضماناً لأن القول له في منعه (وليس له) أي للمودع بالفتح (الأخذ منها) أي من الوديعة إذا
كانت (لمن ظلمه بمنعها) والمذهب أن له الأخذ منها بقدر حقه إن أمن العقوبة والرديلة وربها مله أو منكر أو ظالم ويشهد له «فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه» الخ وسيأتي للمصنف في الشهادات ومن قدر على شيه فله أخذه الخ ولا فرق بين أخذ العين والمثل والقيمة على
المذهب (ولا أجره حفظها) لأن حفظها نوع من الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجره كالقراض والضمان إن لم يشترطها أو يعجزها عرف

(بخلاف محليها) فله أجرته ان كان (٤٣٢) مثله يأخذ (ولكل) من ربهها والودع (تركها) متى شاء لربها أخذها والودع

ردّها له إلا لمرض فيحرم وقد يجب (وان أودع) شخص (صبي أو) أودع (سفياً) ودية (أو) أقرضه أو باعه فأتلف (أو) عيب (لم يضمن) (الصبي أو) السفية شيئاً لأن ربه هو المساطلة عليها (وان) كان قبوله لما ذكر (باذن أهله) ما لم ينص به فيه في حانوته مثلاً فيضمن لانه لما نصبه للبيع والشراء والأخذ والعطاء فقد اطاق له التصرف (وتلف) الوديعة (بذمة) العبد (الساذن) له في التجارة (عاجلاً) قبل عتقه فتؤخذ منه الآن وليس للسيد فسخ ذلك عنه ولا تؤخذ من مال التجارة ان كان لسيد (وتلفت) بذمة غيره (أي غير المأذون فتؤخذ منه) إذا عتق (لا برقبته) لانها ليست جناية فلا يباع فيها (إن لم يسقطه السيد) عنه فان اسقطه عنه لم يتبع (وان قال) المودع بالفتح لشخصين تنازعاها (هي لأحدهما ونسبته تحالفا وقسمت بينهما) كما لو نكلا فان نكل أحدهما أخذها الحالف وحده (وان أودع اثنين) وغاب وتنازعا فيمن تكون عنده (جعلت يد الأعدل) والضمان عليه وحده ان فرط فان كان

ابن عبد السلام فالأولى ان يقال إنما منع أخذ الاجرة على الحفظ لأن عادة الناس انهم لا يأخذون لحفظ النودائع اجرة * والحاصل أن تفرقة المصنف بين الحفظ والحمل فيما إذا كان العرف أخذ اجرة المحل دون الحفظ ولو انعكس العرف انعكس الحكم واستوى العرف استوى الحكم (قوله بخلاف محليها) أي الكائنة فيه فقط من المنزل أو الحانوت كان ملكاً للمودع أو بالكرامه فله أجرته أي ما لم يشترط المودع بالكسر عدمه أو بجر العرف بعدمه (قوله فله ربهها أخذها) أي من عند المودع وترك الايداع وقوله ردّها له أي بعد الايداع بل له عدم قبولها من أول الامر وبالجملة انها جائزة من الجانبين بالنظر لانتها لاسما يعرض لها من وجوب أو حرمة أو غيرها من بقية الاحكام الخمسة فالوجوب كمال في يد مجبور عليه إذا لم يؤخذ منه تلف وكما يقع في زمن النهب من الايداع عند ذوى البيوت المحترمة والحرمة كقبولها من غاصب ليحفظها ثم ترد له لا ربهها (قوله او أقرضه) أي دفع له مالا يعمل فيه قراضاً وأفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله هو المسلطه) أي لمن ذكر من الصغير والسفيه (قوله عليه) أي على اتلافها أي على اتلاف ما ذكر من الوديعة والقراض والبيع (قوله وان كان قبوله) أي قبول من ذكره من الصغير والسفيه وقوله لما ذكر أي من الوديعة والقراض والبيع وقوله باذن أهله أي في قبول الوديعة أو القراض أو الشراء والذي حرره أبو على المساوى رجوع البالغة للوديعة فقط كما يفيد لفظ المدونة في اللواق واما ان اشترى باذن وليه أو قبل القراض باذن وليه وأتلف القراض أو ما اشترى فضائه من وليه انظر بن (قوله فيضمن) أي وليه الناصب له لا الصبي ما أتلفه بما اشتراه أو دفع له قراضاً أو وديعة ومحل عدم الضمان أيضاً في الوديعة والقراض والبيع ما لم يصون الصبي أو السفية ماله بما أخذه والاضمن ما أتلفه في المال الذي صونه به أي انه يضمن القدر الذي صونه فقط مما كان يتفق مثله عادة ولا يمتد لزيادة الترفه على اكله أو لبسه فاذا تلف المال الذي صونه به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره (قوله وتلفت الوديعة بذمة العبد المأذون) أي إذا اتلفها (قوله فتؤخذ منه الآن) أي ان كان له مال أو مما يطراً له من المال والراد أنه يؤخذ منه الآن عوضها (قوله وليس للسيد فسخ ذلك عنه) أي اسقاط عوضها عنه (قوله ان كان لسيد) أي واما ان كان له اخذت منه (قوله وتلفت بذمة غيره) أي إذا اتلفها وظهره تعلقها بذمة العبد وان أذن له سيده في قبولها ولا شيء على السيد وهو كذلك (قوله لا برقبته) أي بحيث تدفع رقبته لرب الوديعة ان لم يفده سيده (قوله ان لم يسقطه السيد) ذكر الضمير باعتبار عوض الوديعة أو باعتبار معناها واما كان للسيد اسقاط عوضها عنه لأنه دين وهو يعيب العبد لأنه يتقضى من ثمنه إذا أراد بيعه لان مشريه يريد انه اذا مات بعد أن اعتقه وله مال ولا وارث له استبد بماله ولا يأخذه غرامؤه (قوله وإن قال هي لأحد كما) اشعر ذلك انه حتى امالومات وقال الوارث لا أدري هي لمن منكما إلا ان أبي كان يذكر انها ودية فالحكم انها توقف ابداً حتى يستحقها واحد منهما او من غيرها بالبينة لان الموضوع ان المودع لم يعينها ولا غيرها (قوله تحالفا الخ) أي بخلاف الدين إذا قال الدين هو لأحد كما ونسبته فانه يفرم لكل واحد قدر ما عليه كذا قال عبق والذي في بن ان في كل من الوديعة والدين خلافاً ونص ابن عرفة وفي كون الدين كالوديعة او عكسه ثالثاً التفرقة للذكورة لانه يشدد فيها في الذمة أكثر من الامانة ولو قال لمن تنازعاها لأحد كما ونسبته ثم قال هي ليست لواحد منكما لم يقبل قوله وكانت بينهما بعد حلفهما (قوله جعلت يد الأعدل) أي جعلها الحاكم يد الأعدل (قوله فان تساوى في العدالة الخ) أي وأما لو كانا غير عدلين فهل توضع عند غيرهما كالوصيين أو تبقى بأيديهما بخلاف الاول ظاهر المدونة كما في اللواق والثاني جزم به عياض وقوله عن سحنون اه بن

﴿ باب في حكم العارية ﴾

مأخوذة من التعاور أى التداول فهمى واوية فأصل عارية عورية فعليه بفتحسين تخفف ياؤها وتشدد تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء وقيل انها مأخوذة من عرا يعمرو بمعنى عرض فأصلها عاروة فاعولة قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها والتاء في نية الاتصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وهذا في الشددة وأصل المخففة عاروة فاعلة فأبدلت الواو ياء لتطرفها وقيل انها يائية مأخوذة من العار فأصلها عيرية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ورد بأنها لو كانت يائية لقلل القوم يعيرون مع أنهم قالوا يعاويرون أى يعير بعضهم بعضاً (قوله صح وندب إعارة الخ) يعنى ان مالك المنفعة بسبب ملكه للذات المنتفع بها واستجاره لها او استعارته لها يصح له أن يعير غيره تلك المنفعة فخرج بقوله مالك الفضولى فاعارته للملك الغير غير صحيحة أى غير منعقدة كهيته ووقته وسائر ما أخرجه بغير عوض ، أما ما أخرجه بعوض كبيعته فانه صحيح منعقد لكن يتوقف لزومه على رضا مالكه (قوله لاجل افادة عدم الصحة في المخرجات الآتية) أى وعبر بندب لاجل افادة حكمها الاصلى ولغيره في غيرها من المقود بحكمه غالباً بل يقتصر فيه على الصحة لان الاصل فيما صح الاباحة بخلاف هذه فانه لما خالف حكمها وهو الندب الأصل فى الصحة وهو الإباحة نص عليه (قوله ان يكون مالكا للذات) أى بل الدار على ملكه المنفعة كان مالكا للذات أو مستأجراً لها أو مستعيراً لها (قوله متعلق بمالك) أراد بالمتعلق الارتباط يعنى أنه متعلق بمحذوف حال من مالك أى حالة كون ذلك المالك ملتبساً بعدم الحجر عليه (قوله من صبي وسفيه وعبد) أى وكذا يخرج المريض إذا عار عارية قيمة منافعتها ازيد من ثلثه فانها غير صحيحة ولا يرد على المصنف عارية الزوجة إذا كانت قيمة منافعتها ازيد من الثلث فانها صحيحة مع انه محجور عليها في التبرع بما زاد على الثالث لافرق بين التبرع بالذات أو المنافع لانه لما قدم قوله وللزوج رد الجميع ان تبرعت برائد اندفع توهم دخوله هنا في عدم الصحة، وحاصله انها مستثناة من كلام المصنف هنا بقرينة كلامه السابق (قوله وشمل كلامه الخ) أى فليس مراده خصوص الحجر الشرعى الاصلى وهو حجر المال بل مراده مطلق حجر الشامل للجمل والاصلى والجمل هو ما جعله المير على المستعير بأن قال له لاتعرها (قوله لا مالكا انتفاع) قل عيج وملك الخلو من قبيل ملك المنفعة لا من قبيل ملك الانتفاع وحينئذ فمالكا الخلو يبعه واجارته وهبته واعارته وبورث عنه إذا مات ويتحصص فيه غرماؤه وقد أنقضى الشيخ فمس الدين اللقاني وأخوه الناصر اللقاني بأن الخلو معتد به لجريان العرف به، وقال بن بثل ما ذكر من الفتوى وقعت الفتوى من شيوخ فاس المتأخرين كالشيخ القصار وابن عاشر وابن زيد الفاسى وسيدى عبد القادر الفاسى وأضرابهم والخلو اسم لما يملكه دافع الدارم من المنفعة التى وقعت الدارم فى مقابلتها ولذا يقال أجرة الوقف كذا واجرة الخلو كذا وشرط الخلو احتياج الوقف لعدم الربيع وذلك بأن تكون أرض براحاً موقوفة على جهة أو دار متخربة موقوفة على جهة وليس فى الوقف ريع يعم به فيدفع انسان دراهم لجهة الوقف ويأخذ تلك الأرض أو الدار على جهة الاستئجار ويجعل عليها أجرة يدفعها كل سنة تسمى حكرأ وينبئها بالمنفعة الحاصلة بيناته تسمى خلوا فإذا كانت تلك الدار تواجر كل سنة بعشرة بعد البناء وكانت الاجرة المجمولة كل سنة دينارا واحداً كانت التسعة أجرة الخلو والدينار اجرة الوقف (قوله وهو من قصر الشارع الخ) أى بخلاف مالك للمنفعة فان الشارع جعل له الانتفاع بنفسه وبغيره كالمالك والمستأجر والمستعير

﴿باب في حكم العارية وما يتعلق بها﴾ وهى بتشديد التحتية وقد تخفف (صح وندب) جمع بينهما وإن كان الندب يستلزم الصحة لأجل افادة عدم الصحة فى المخرجات الآتية وصحة العقد استجابه الشروط الشرعية (إعارة) أى اعطاء وتمليك (مالك منفعة) لذات فليس من شرط المير أن يكون مالكا للذات كاستنبه عليه (بلا حجر) متعلق بمالك خرج المحجور من صبي وسفيه وعبد ولوما ذونا له فى التجارة لأنه إنما أذن له فى التصرف بالعوض لا فى نحو العارية إلا ما كان استئلافا للتجارة وشمل كلامه الحجر الجملى من المالك فانه إذا منع للمستعير من الإعارة فلا يجوز له أن يعير ، ولا فرق فى الجمل بين الصريح وغيره كقوله لولا اخوتك أو دياتك أو نحو ذلك ما أجمرتك ، وقوله (وإن مستعيراً) مبالغة فى الصحة لا فى الندب إذ يكره له أن يعير ما استعاره وعمل الصحة ما لم يمنعه المالك كما تقدم (لا) تصح اعارة (مالك انتفاع) وهو من ملك أن يتنفع بنفسه فقط وهو من قصر الشارع الانتفاع على عينه فلا يؤاجر ولا يهب ولا يعير

فلعل منهم أن يؤاجر وأن يهب وأن يعير ، كاله أن ينفع بنفسه (قوله كسا كن بيوت المدارس) أي بوصف كونه مجاوراً أو مرابطاً والحال أن الساكن موقوفة على المجاورين في تلك المدرسة أو على المرابطين في ذلك الرباط فاستحقاقه الانتفاع بذلك الوصف فإذا استحقه بذلك الوصف فلا يجوز له بيع ولا كراء ولا هبة ولا عارية ولا حزن فيه ، نعم يجوز له أن يسقط حقه منه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما وقع للبرزلي في سكنى خلوة الناصرية فإنه قد أسقطه حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجاناً وفي مقابلة دراهم على العتد كما في بن عن البرزلي وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فإن أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضائها كالعربة وإن أطلق في الإسقاط فلا يعود له كما أفاده البرزلي وقوله كسا كن بيوت الخ أي وكالمستعير الذي منع من أن يعير لأن المعير إنما قصد انتفاع ذلك الشخص المخصوص الموصوف بكونه مستعيراً أي ولكن استعار كتاباً وفقاً فليس له أن يعيره لأنه مالك للانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها كما مر (قوله والجالس في المسجد والأسواق) أي فإنه إنما يستحق الانتفاع بذلك للسكان الذي اشتهر بالجلوس فيه من المسجد أو السوق فليس له بيعه ولا إجارته ولا اعارته ، نعم له أن يسقط حقه فيه لغيره على ما مر (قوله من أهل التبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله من معنى اللام) اعترضه بن بأنه لا داعي لذلك لأنه صمم تعدياً أعار لمفعوله الثاني بمن تارة وباللام أخرى كبيع وهب يقال اعاره منه وله (قوله وهذا إشارة إلى الركن الثاني) أي فلما ذكر شروط العير وهو كونه مالكا للمنفعة وأن يكون غير محجور عليه شرع يذكر شروط المستعير فذكر أنه لا بد أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار (قوله من يبيع أن يتبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله إذ لا يصح التبرع عليه) أي وإن كان من أهل التبرع عليه في الجملة أي بغير ذلك (قوله فاللام لليلة) أي ومعلومها الإعارة لا النذب أي أن مالك المنفعة يعير الذات لأجل استيفاء المنفعة منها وهو ظاهر ، على أنه لا مانع من جعل معلولها النذب أي إنما نذبت إعارة الذات لأجل الانتفاع بها (قوله والقول بأنها تشبه لام العاقبة) أي كما قال عبق وشبهها بلام العاقبة باعتبار الأيلولة أي نذب لمالك المنفعة أن يعير عينا يؤول أمرها إلى استيفاء المنفعة منها أي عاقبة إعارة العين ومآل أمرها استيفاء المنفعة قال عبق وإنما لم تكن لام العاقبة لأنها التي يكون ما بعدها قبيحاً تقتضي ما قبلها كالأعداء والحزن المنافيين لقتضى الالتقاط من المحبة والسرور وهنا ليست قبيحاً له لأنها نجامة فهي تشبهها من حيث الأيلولة كما مر اه ورد عليه بأن الحق أن لام العاقبة لا يشترط فيها ذلك بدليل وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله لأن الملة) أي في النذب ثواب الآخرة (قوله مما لا يلتفت إليه) أي لصحة جعلها للعاقبة كما علمت ويصح جعلها للملة ولا نسلم أن علة النذب الثواب بل الثواب مرتب على الانتفاع الذي هو الملة ، ولذا صرح البساطي بأن الثواب عاقبة لآلة (قوله ومفعوله الأول من أهل التبرع) أي وعيناً لمفعوله الثاني واعترضه بن بأن الصواب العكس لأن قوله من أهل التبرع معمول مقيد بالجار فهو المفعول الثاني وعيناً مجرد عن الجار فهو المفعول الأول كما في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلاً (قوله يبيع أن يعير) أي مالك المنفعة (قوله لمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها (قوله مباحة) بالنصب صفة لعيناً (قوله استملاً) أي من جهة الاستعمال ، كانت مباحة من جهة البيع أيضاً أم لا (قوله وجلد أضحية أو جلد ميتة دبح الخ) أي فهذه الأعيان كلها مباحة الاستعمال وإن لم يجز بيعها وحيث

كسا كن بيوت المدارس والربط والجالس في المساجد والأسواق (من) أهل التبرع (عليه) من معنى اللام متعلقة بإعارة وهذا إشارة إلى الركن الثاني من أركان العارية وهو المستعير معنى أن شرط المستعير أن يكون ممن يصح أن يتبرع عليه فلا تصح الإعارة للدواب ولا للبهائم وكذا إعارة مسلم أو مصحف لكافر إذ لا يصح التبرع عليه ، ونشار للركن الثالث بقوله (عيناً) أي ذاتاً (للمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها فاللام لليلة والقول بأنها تشبه لام العاقبة ولا يصح أن تكون للملة لأن الملة ثواب الآخرة مما لا يلتفت إليه هنا وقوله عيناً معمول لإعارة لأنه أضيف لقاعه ومفعوله الأول من أهل التبرع والاصل يصح أن يعير المالك أهل التبرع عليه عيناً لمنفعة (مباحة) استعمالاً وإن لم يصح بيعها ككلب صيد وجلد أضحية أو جلد ميتة دبح

والسلاح لمن يقاتل به من
لا يجوز قتاله (و) لإعارة
(جارية لوطي) أو
استمتاع بها (أو خدمة)
أي ولا إعارة خدمة جارية
(لغير محرم) أي لرجل
غير محرم لأنه يؤدي إلى
الممنوع (أو) إعارتها (للمن)
تعتق عليه من ذكر
أو أنثى وكذا إعارة العبد
(وهي لها) أي والمنفعة من
الإعارة لمن تعتق عليه
تكون للجارية لسيدها
وللعمارة فلها أن تؤجر
نفسها زمنها (والأطعمة
والنقود قرض) لا إعارة
وان وقت بلفظ العارية
لان المقصود من العارية
الاستفاد بها مع رد عينا
لربها، وأشار للركن الرابع
بقوله (بما يدل) عليها
قولا كأعرتك أو نعم جوابا
لأعرتي هكذا أو فلا
كإشارة أو مناوله فليس لها
صفة مخصوصة بل كل
مادل على تملك للنفقة خير
عوض كفى (وجاز
أعنتي بخلامك) اليوم
مثلا (لأعنتك) بخلام
أو توري وسواء أعتد نوع
المعارفة كالبناء أو اختلف
كالحرث والبناء أو المصايد
والدراس وسواء تساوى
الزمن أو اختلف كأعنتي
بخلامك يوما لأعنتك

فجوز إعارتها (قوله لا كذمي) المعطوف بلا محذوف بدليل المعطوف عليه أي لا يصح أن يعبر مالك
للمنفعة لغير أهل التبرع عليه كإعارة ذمي عبداً مسلماً فهذا تصريح بمفهوم قوله من أهل التبرع
(قوله فلا يجوز لما فيه من إذلال المسلم) الأولى فلا يصح لان هذه الأمور مخرجة من الصحة وغير
الجائز قد يكون صحيحاً ثم جعل المصنف هذه العارية غير صحيحة يقتضى أنه لا يجزى على إخراجها من
ملكه ويؤجر عليه لعدم استقرار ملكه عليه وهذا خلاف الظاهر والظاهر أنها تفتى ويؤجر
عليه مثل هبة العبد المسلم للذمي كما صرح به خشي وجزم به بن أيضاً وحينئذ فعل المصنف المواخذة
في إخراج هذه الأمور من الصحة وشارحنا تحمل بقوله أي لا يجوز إلى جعل الإخراج من الجواز
الذي تستلزمه الصحة تأمل (قوله وأدخلت الكاف المحضفة) أي إعاره المصحف له أي للذمي
وكذا أدخلت الاوائى ليستعملها في كتمه ودواب لمن يركبها لأذابة مسلم ونحو ذلك من كل ما لازمه
أمر ممنوع فالكاف يلاحظ دخولها على ذمي وعلى مسلماً (قوله وجارية لوطي) أي لا يجوز إعارة
جارية لوطي وليس المراد لا تصح إعارة جارية لوطي كما هو ظاهره لأنها صحيحة لكن يجب
المستعير على إخراجها من تحت يده بإجارة وينبى أن تكون إعارتها لوطي كتحليلها له في عدم
الحل إذا حصل وطه وفي التقويم على الواطى وان امتناعاً من التقويم فتقوم جبراً عليهما (قوله أو
خدمة لغير محرم) أي لا يجوز إعارة الجارية لخدمة رجل غير محرم لها فإن نزل ذلك يمت تلك
الخدمة من امرأة أو رجل مأمون إلا أن يكون المعبر قصد نفس المار فتد الأمانة وتبطل العارية ،
ثم محل عدم الجواز ابتداء إلا أن يكون مأموناً وله أهل والا جازت العارية كما قال اللخمي واقتصر
عليه المواق (قوله لأنه يؤدي إلى الممنوع) أي وهو الخلوة أو الاستمتاع بها وفي بن عن ابن ناجي
قلا عن شيخه أبي مهيدي لانس في خلوة الرجل بأمة زوجته والظاهر الجواز إن وثق من نفسه
بالأمانة والإفالمع وأما الخلوة بالأجنبية فمنوعة مطلق لأن النفس مجبولة على الميل إليها وإن كانت
كبيرة انظر بن (قوله أو إعارتها لمن تعتق عليه) أي لخدمة من تعتق عليه وإنما منع إعارتها
لذلك لأن ملك المنفعة يتبع ملك الذات فلما كان من تعتق عليه لا يملك ذاتها فكذا منفعتها لا يملكها
فلذا منعت إعارتها لخدمته وهذا في غير الرضاع وأما للرضاع فتستوى الإعارة والإجارة في الجواز
وهو الحاصل ان الرضاع تستوى فيه الإعارة والإجارة في الجواز لان فرق بين حرة وأمة وأما الخدمة غير
الرضاع فتصنع الإعارة والإجارة فهما لا فرق بين حر وورقي فلا يجوز للولد استخدام والده أو والدته
في غير الرضاع ، هذا ما صرح به ابن عرفة (قوله والمنفعة) مبتدأ وقوله تكون للجارية أي المعارضة خبر
وقوله لا لسيدها أي المعبر لها (قوله زمنها) أي زمن العارية والظاهر انه ليس لسيدها معهما من الإجارة
وليس له نزع أجرهما منها لاعتراف السيد بملك الأمة للأجرة وعدم استحقاقه لها فانتزاعها منها من قبل
رجوع الإنسان في هبته (قوله مع رديها) أي والنقود والأطعمة إنما ينفع بها مع ذهاب عينا (قوله بل
كل مادل على تملك المنفعة بغير عوض كفى) لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها إلا إذا قيدت بعمل أو أجل
أو لم تقيد وجرت العادة فيها حتى من العمل أو الزمن والإلتزام كما سيذكره المصنف (قوله وجاز أعنتي
بخلامك اليوم ، مثلاً) أي أو بدابتك أو بنفسك (قوله لأعنتك بخلامى) أي أو بدابتي أو بنفسي يوما
أو يومين وسواء تماثل المان به للأخر أم لا وسواء أعتد نوع المان عليه كالبناء أو اختلف كالبناء
والحرث كما قال الشارح ، ولما ذكر من التعميم حذف المصنف متعلق الفعل الاول والثاني وهو المان عليه
بالنسبة للأول والمان عليه وبه بالنسبة للثاني (قوله أي لا عارية) أي لأنها بغير عوض وهذا جواز
بخلامى يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة

من الأجل وتعيين العمل ويصح الرفع (٤٣٦) على معنى وهو إجارة (وضمن) المستعير (الغيب عليه) أى ما يفتاب عليه وهو ما يمكن

إخفاؤه كالتياب والحي
بإخلاف الحيوان وانقاروا أما
السفينة فإن كانت سائرة
فما يفتاب عليه وإن كانت
بالمرسى فما لا يفتاب عليه وإذا
وجب الضمان فأنما يضمن
قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل
العارية على ما ينقصها
الاستعمال المأذون فيه بعد
بقيته لقد ضاعت ضياعا
لا يقدر على ردها لأنه يهتم
على أخذها بقيمتها من غير
رضا صاحبها (إلا لينة)
على تلفه أو ضياعه بلا سببه فلا
يضمنه خلافا لأشبه القائل
بالضمان (وهل) ضمان
ما يفتاب عليه (وإن شرط)
للمستعير (قبه) عن نفسه
لأن الشرط يزيد قيمة ولا نه
فإن إسقاط حق قبل وجوبه
فلا يعتبر أولا يضمن لأنه
معروف من وجهين العارية
معروف وإسقاط الضمان
معروف آخر ولأن المؤمن
عنه بشرطه (تردد) في
التفيل عن المتقدمين
(لاخيه) أى لا غير الغيب
عليه فلا يضمنه المستعير (ولو
بشرط) عليه من المعير
ولذا لم يضمن الحيوان ضمن
لجامه وسرجه ونحوهما
وأما جري قول مرجح
في العمل بالشرط فيما يفتاب
عليه دون غيره لأن الشرط

(قوله من الأجل) أى من بيانه وتعيين العمل وقرب زمن العملين كنصف شهر فلا يجوز أعنى
بفلامك غدا على أنى أعنيك بفلامى بعد نصف شهر لأنه قد في منافع يتأخر قبضها ، وأما قول عقب
إن قرب زمن العملين كـ شهر فقد رده شيخنا وابن بأن الصواب نصف شهر كسلة اجتماع النساء على
أن يغزلن كل يوم لواحدة فانه يجوز إذا كان يتأخر العمل لاحداهن نصف شهر فأقول وإلا فسخ
فالمسئلان متفقتان في أن القنصر نصف شهر فقط خلافا لما ذكره عقب مما يخلف ذلك وذكر
الصنف هذه المسئلة هنا مع أنها ليست عارية بل إجارة كما قال نظراً لقوله أعنى والإعانة معروف
(قوله وإذا وجب الضمان) أى لدعواه التلف أو الضياع كان ذلك قبل الاستعمال أو بعده أو في
أثنائه فأنما يضمن الخ فإذا كانت قيمتها بدون استعمال أصلا عشرة وبعد الاستعمال المأذون فيه
ثمانية وضاعت ولو قبل الاستعمال فانه يلزمه ثمانية وهذه طريقة لابن رشد في القدمات نقلها
أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وهى القصد ، وفي الشامل طريقة أخرى ضعيفة وحاصلها أنه يضمن
قيمتها يوم آخر رؤية إن تعددت رؤيتها عنده وإن لم تعدد رؤيتها عنده ضمن الأكثر من قيمتها يوم
قبضها ويوم تلفها هذا إذا كان التلف بعد الاستعمال المأذون فيه وأما لو تلفت قبل الاستعمال فانه
يضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال (قوله لأنه يهتم) أى إنما حلف مع
كونه يفرم القيمة لأنه يهتم (قوله فلا يضمنه) أى لأن ضمان العواري عنده ضمان تهمة ينتفى
بإقامة البينة على ما ادعاه خلافا لأشبه حيث قال إن ضمان العواري ضمان عداء لا ينتفى بإقامة البينة
(قوله تردد في النقل الخ) أى قد عزا في العتبية الأول لابن القاسم وأشبه وعزا للخمى والمأزرى
الثاني لابن القاسم أيضا وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بذلك الشرط وقيل إن شرط ففى
الضمان إذا كانت مما يفتاب عليه يفسد العقد ويكون للمعير أجره ما أعاره (قوله لا يضمنه المستعير)
أى والقول قوله في تلفها ولو بغير بينة الآن يظهر كذبه (قوله ولو بشرط عليه) أى ولو كان الضمان
ملتبسا بشرط عليه لأن عدم ضمانه بطريق الإصالة وحينئذ فلا ينتفع المعير بشرطه ، ورد بلو على
مطرف كما في المواق حيث قال إذا شرط المعير الضمان لأمر خافه من طريق مخوفة أو نهر أو لصوص
أو نحو ذلك فالشرط لازم إن هلك بالأمر الذى خافه وشرط الضمان من أجله والعمد أنه
لا ضمان ولا عبء بشرطه ولو لأمر خافه قاله شيخنا نعم تقلب العارية مع شرط الضمان
إجارة فاسدة لأنه كأنه أجرها بقيمتها وهى مجهولة وحينئذ فيها أجره للثل مع القوات باستيفاء
المنفعة وتفسخ قبل استيفاء المنفعة (قوله وإذا لم يضمن الحيوان ضمن لجامه وسرجه) أى بخلاف ثياب
العبد فانه لا يضمنها لأنه حائز لما عليه كما في التوضيح عن اللخمى وفي بن ابن يونس عن ابن حبيب إذا
أرسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيره فمطبت أو ضلت فلا ضمان عليه لأن الناس هكذا
يفعلون وإن لم يعلم ضياعها أو تلفها إلا بقول الرسول وسواء كان مأمونا أو غير مأمون ، ذكره
أبو الحسن في شركة المفاوضة اه كلامه (قوله دون غيره) أى فانه لم يجر فيه قول مرجح
بالعمل بالشرط وهذا لا ينافي وجود قول مرجوح فيه وهو الذى أشار له المصنف بلو (قوله فيما علم
انه بلا سببه) أى فيما علم أنه بغير صنعه وهذا صادق بكونه حصل بتفريط منه فلذا حلف
على تفى التفريط وبهذا اندفع ما يقال إذا علم انه بلا سببه فالتفريط متف عنه فكيف
يحلف انه ما فرط (قوله أو طعام) الأولى حذفه لما مر من عدم صحة إعارته (قوله وحرقت
نار) أى كما هو قول ابن القاسم في المدونة نظراً إلى أنها محرقة بنفسها ، ولما لك في كتاب محمد جمل

كان مما يعرب عليه أم لا إذا ادعى عليه أنه إنما حصل له ذلك من تغريبه فان نكل غرم بأكوله ولا ترد على الدعي لأنها بمن نهجة وكذا الودية والرهن وعلم منه أنه يجب تمهيد المارية والودية والرهن ونحوها ما هو في أماته إذا كان يخاف عليه العيب بترك التعهد وحيث ضمن فيضمن ما بين قيمته سليما وقيمه بما حدث فيه فان فات ضمن جميع قيمته (ويرى) (الستير) (في كسر كسيف) (دريج وخنجر ونحوها من آلة الحرب إذا ادعى أنها انكسرت منه في المعركة من قتال العدو) (٤٣٧) (إن شهد له أنه) كان (معه في

اللقاء) ومثل البينة القرينة كأن تفصل المعركة

ويرى على السيف اثر الدم وان

لم تشهد بأثره ضرب بها ضرب

أمثالها (أو) كان المستعار

غير آلة حرب وشهدت

البينة أنه (ضرب به

ضرب مثله) فأو

للتنويح، والحاصل أن

المستعار ان كان آلة حرب

وأتى بها مكسورة فذهب

الدونة وهو المتعهد أنه

يكفى في الخروج من الضمان

شهادة البينة بأنها كانت معه

في اللقاء وان لم تشهد أنه

ضرب بها ضرب مثله خلافا

لسنحون وان كان غير آلة

حرب كقناس ونحوه وأتى به

مكسوراً فلا بد في الخروج

من الضمان من أن تشهد أنه

ضرب به ضرب مثله وأما

لو شهدت أنه ضرب به حبراً

ونحوه فانكسر ضمن فقد

اشتمل كلامه على مستثنين

احدهما بطريق التنصيص

وهي السيف ونحوه من آلة

الحرب والثانية بطريق

الضمين كالقناس ونحوه

في كسر كسيف أي ومن

النار ما يمكن أن يأنس عن فعله فلا يبريه إلا البينة انظر بن (قوله) كان ما يغاب عليه (أي كان ذلك المستعار الذي حدث فيه مذكور ما يغاب عليه أم لا) (قوله) ولا ترد على الدعي (أي الذي هو المبرر وكذلك الراهن والمودع بالكسر) (قوله) وكذا الودية والرهن (أي فإذا ادعى الراهن أو المودع بالكسر أن السوس ونحوه كقرض القار والحرق بالنار إنما حصل بتغريب الرهن والمودع بالفتح فانه يخلف أنه لم يفرط وغرم بمجرد نكوله) (قوله) بترك التعهد (أي فإن ترك التعهد تغريباً ضمن وأما إذا تركه لمذركم وضمان العيب فلا ضمان) (قوله) وحيث ضمن (أي لنكوله عن المبرر أو بترك التعهد تغريباً حتى حدث العيب) (قوله) وقيمه بما حدث فيه (الباء للملابسة وسواء كان قليلاً أو كثيراً) (قوله) فان فات (أي المقصود منه بسبب السوس أو النار أو قرض القار) (قوله) ضمن جميع قيمته (أي كما هو نص للدونة كما قاله بن) وحاصله أنه إذا فات المقصود منه ضمن قيمة جميعه وإن لم يفت المقصود منه ضمن ما بين قيمته سليماً وقيمه بما حدث فيه من العيب سواء كان كثيراً أو قليلاً) (قوله) ونحوها (من آلة الحرب) (أي استعمالها صحيحة وادعى أنها انكسرت منه في المعركة) (قوله) إن شهد له (أنه كان معه في اللقاء) (أي وان لم تعين البينة أنه ضرب به ضرب مثله وذلك لأن الشأن الحافظة على آلة الحرب عند اللقاء لان بها نجاته فلا يضره إلا شهادة البينة بالتعدي بخلاف غيرها) والحاصل أن المستعار إذا كان آلة حرب وردها المستعير مكسورة فانه يبرأ من ضمانها إذا شهدت البينة أنها كانت معه وقت اللقاء ولم يثبت تعديه عليها في الاستعمال سواء ثبت أنه ضرب بها ضرب مثلاً أم لا، هذا مذهب ابن القاسم (قوله) أو كان المستعار غير آلة حرب (أي كالقناس والقدم ورده المستعير منكسراً فانه يبرأ من ضمانها إذا شهدت البينة أنه ضرب به ضرب مثله فانكسر) (قوله) أو للتنويح (أي للتنويح الموضوع، وعلى هذا فضمير به للشيء المستعار لا للسيف) وجعل تت او في كلام الصنف بمعنى الواو وهو غير ظاهر لأنه يكون واقعاً لسنحون في اشتراط الأمرين في عدم الضمان عند كسر آلة الحرب وقد قال فيه ابن رشد انه بعيد (قوله) خلافاً لسنحون (أي القائل لا يبرئه إلا شهادة البينة على أنه كان معه حين اللقاء وأنه ضرب به ضرب مثله) (قوله) وما شابهه في طلق الضرب به (أي كالقناس والقدم وساطور الجزار) (قوله) وفعل (أي المستعير وقوله) المأذون له فيه أي من المبرر (قوله) أي جاز له (إعاقال ذلك ولم يقل أي طلب منه فعل المأذون فيه ومثله لأنه المأذون فيه وكذلك مثله لا يطلب بفعله وإنما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه) (قوله) ومثله) أي وفعل مثله في الحمل والمسافة على ما قال الشارح (قوله) أو ليركبها إلى محل الخ) قد تبع في ذلك عجم ورده طي بأن النخ هنا أولى من الاجازة لأنه دفع في الاجازة عوضاً دون ما هنا وأيد ذلك بقول عدة انظرها في بن والحاصل أن المعتمد أن الراد بالمثل الذي يباح للمستعير فعله المثل في الحمل لا في المسافة وأما المثل في المسافة فيمنع فعاه هنا كالأجارة على المعتمدا في كل منهما من فسخ المنافع في مثلها وهو فسخ دين في دين (قوله) لما فيه من فسخ دين في دين (إن أراد بالدين الأجرة فقيه أنها ملكة للمؤجر بالعقد فلم تفسخ

شابهه في مطلق الضرب به وقوله إن شهد له الخ راجع لمسئلة السيف وقوله أو ضرب الخ راجع لما شابهه كالقناس واحترز بالكسر عن القن والحقاء ونحوها فلا ضمان (وقوله) (أي جاز له أن يفعل) (المأذون) له فيه (ومثله) كاعاراته دابة ليحمل عليها إردب فحمل عليها إردب قول أو ليركبها إلى محل فركبها إلى غيره مثله في المسافة وإنما تمت المسافة في الاجارة إلا إذا كان كاسياً لما فيه من فسخ دين في دين لكن الراجح أن المدول في المسافة

لا يجوز كالأجارة (ودونه) كيلا أو زنة أو مسافة (لا أضرب) مما استعاره وإن أقل زنة أو مسافة فلا يجوز كما إذا استعارها ليحمل عليها فحاف حمل عليها حجارة أقل زنة (٤٣٨) (وإن زاد) في الحمل (ما تعطب به) وعطبت (فله) أي لربها (قيمتها) وقت الزيادة

لأنه وقت التعدي (أو كراؤه) أي الزائد فقط لأن خبرته تنفي ضرره (كريدف) تعدي المستعير في حمله معه فهلكت فربها غير بين أخذ القيمة أو كراء الرديف (وأشبع به) الرديف (إن أعدم) للرديف (ولم يعلم) الرديف (بالإعارة) وإذا غرم الرديف لم يرجع على الرديف لأنه يقول للرديف إنما توجه على القرم بسبك فان أيسر للرديف لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء خلافا لظاهر المصنف انه لا يتبع الرديف مطلقاً ومفهوم لم يعلم انه ان علم بالعداء اتبع مع عدم الردف وملاته وحيث تعلق الضمان بهما فهل تفض القيمة على قدر ثقلهما أو سمين لأن هلاكها كان بهما معاً ولو انقرد كل لم يهلك؟ خلاف (وإلا) بأن زاد ما تعطب به ولم تعطب تعيت أو سلمت أو مالا تعيت به وعطبت أو تعيت أو سلمت (فكرأؤه) أي الزائد فقط في الصور الخمس لكن في صورة التعيب بخير في الأكثر من الزائد وقيمة العيب وكلام المصنف

وإن أراد فسح المنافع في مثلهم فهذا موجود في العارية فلذا قال الشارح ولكن الرافع الخ (قوله لا أضرب) أي لا يجوز له أن يفعل الأضر مما استعارها له سواء كان ذلك الأضر أقل مما استعارها له في الوزن أو المسافة أو مساويا أو أكثر (قوله أقل زنة) وأولى إذا كانت مساوية في الزنة أو أكثر (قوله وإن زاد الخ) أي وإن استعار دابة ليحمل عليها شيئاً معلوماً فخالف وزاد الخ * وأعلم أن الصور ست لأنه إذا زاد ما تعطب به تارة تعطب وتارة تعيب وتارة تسلم ، فالأولى منطوق قول المصنف وإن زاد الخ ، والثانية لم يتكلم عليها المصنف ولا تدخل تحت قوله وإلا وحكمها أن ربها يأخذ من التعدي الأكثر من كراء الزائد وأرض العيب ، والثالثة داخلية في قوله وإلا فكرأؤه كما أنه إن زاد مالا تعطب به ففيه الصور الثلاث وكلها داخلية في قول المصنف وإلا فكرأؤه وهذه الأحوال الستة إذا كانت الزيادة في الحمل لا في المسافة واما الزيادة في المسافة فسيأتي الكلام عليها (قوله أو كراؤه) أي الزائد ومعرفة ذلك أن يقال : كم يساوي كراؤها فيها استعارها له ؟ فإذا قيل عشرة قيل : وكم يساوي كراؤها فيها حمل عليها المسأذون فيه وغيره ؟ فإذا قيل خمسة عشر دفع إليه الحصة الزائدة على كراء ما استعيرت له (قوله كريدف تعدي للمستعير في حمله) أي في خبرها على الوجه السابق أي ولو كان ذلك الرديف صيباً أو عبداً أو سفيهاً (قوله واتبع به ان أعدم ولم يعلم) أي واتبع الرديف بما رضى بهما من قيمة الدابة أو كراء الزائد ان أعدم الردف والحال ان ذلك الرديف لم يعلم بالإعارة وهذا قول ابن القاسم ، وقال أشهب حيث كان الرديف لم يعلم بالإعارة فلا ضمان عليه ولو كان الردف مصرراً لأنه غير متعدي وبه الأخمى بأنه وإن كان غير متعدي إلا أنه معطىء والعمد والخطأ في أموال الناس سواء وحمل اتباع الرديف بما رضى به رب الدابة إذا أعدم الردف ان كان ذلك الرديف رشيداً وأما إن كان عبداً أو صيباً أو سفيهاً فانه لا يتبع بشيء إذا لم يعلم بالعداء وإلا كان جناية في رقبة العبد وضمن المحجور كما تقدم في قوله وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه ، أفاده شيخنا العدوي (قوله فان أيسر للرديف) أي فان كان الردف موسراً (قوله خلافا لظاهر المصنف أنه لا يتبع الرديف) أي إذا كان الردف ملياً وقوله مطلقاً أي علم الرديف بالعداء أولاً وليس كذلك بل مفهوم قول المصنف ان أعدم الردف تفصيل * وحاصله انه إن كان الردف ملياً لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء والا اتبع أيضاً وصار للعبر غريمان (قوله ومفهوم لم يعلم الخ) الأولى حذفه لأنه مستفاد مما قبله * وحاصل الفقه أن الرديف اما أن يعلم بالإعارة أولاً يعلم بها وفي كل امان يكون الردف ملياً أو معدماً فان لم يعلم الرديف بالإعارة غرم ان أعدم الردف وإن كان ملياً لم يلزم الرديف شيء واما يغرر الردف وان علم الرديف بالإعارة اتبع مع عدم الردف وملاته كما يتبع الردف فيكون لرب الدابة غريمان بخير في اتباع أيهما (قوله وحيث تعلق الضمان بهما) أي كما لو علم الرديف بالإعارة كان الردف ملياً أو معدماً (قوله فهل تفض القيمة) أراد بها ما أخذه رب الدابة من أحدهما فيشمل القيمة وكراء الرديف (قوله في صورة التعيب) أي ما إذا زاد ما تعطب به وتعيبت كما في عقب أما إذا زاد ما لا تعطب به وتعيبت فليس لتعير إلا كراء الزائد (قوله والظاهر كما قالوا ، حكمها الخ) والفرق بين زيادة الحمل وزيادة المسافة أن زيادة المسافة محض تعد مستقل منفصل بخلاف زيادة الحمل فانه مصاحب للمأذون فيه أفاده شيخنا * وأعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في زيادة الحمل طريقة لابن يونس قال ابن عرفة وظاهر كلام عبد الحق وغير واحد من

في زيادة الحمل كما اشترطه تبعاً لشرحه ويبقى النظر فيما إذا زاد في المسافة ، والظاهر كما قالوا إن حكمها في ذلك حكم الأجارة فان الشيوخ عطبت بالزيادة فيها ضمن قيمتها ، كانت تعطب بثمنها أم لا ، وإن تعيبت فله الأكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وإن سلمت فكراء الزائد

(ولزمتم القيدة بعمل) كإعادة أرض لزومها بطناً أو أكثر مما لا يخالف كفتح أو بخلف كبرسيم وقصب (أو أجل) كسكنى دار غيرها
مثلاً (لاقتضائاً) أى مذكور وهو العمل فى الأولى والأجل فى الثانية (وإلا) تنقيداً واحداً منهما كإعادة ثوب ليلبسه أو أرض ليزرعها
أو دار ليسكنها (فالمعتاد) هو اللازم وهو ماجرت العادة بأنه يمار إليه فليس لربها أخذها قبله لأن العرف كالشرط ولكنه بنا فى قوله
وله الإخراج فى كسبناه الخ فإنه يقتضى أن له ذلك بشرط الآتى على أن الراجح (٤٣٩) أن المعبر أن يرجع فى الاعارة المطلقة

مضى أحب وأجيب بأن
محل قوله وإلا فالمعتاد فيها
أعير للبناء والفرس
وحصل لا إن لم يحصل
ولأنها أعير لغيرها كإعادة
الدابة للركوب والثوب
للمس والدار للسكنى على
المذهب خلافاً لظاهر
المصنف ومحل لزوم
المعتاد فى البناء والفرس
إذا لم يدفع المعبر للمستعير
ما أتقنه وإلا فله الرجوع
قبل مضى المعتاد كما اُفترق
له بقوله (وله الإخراج) أى
إخراج المستعير (فى
كسبناه) وغرس ولو بجرب
الاعارة قبل المعتاد
لفريطه بعدم التقيد (أن
دفع ما أتقن) من ثمن
الأعيان التى بنى بها أو
غرسها ومن أجرة الفعلة
(وفى أيضاً قيمته) أى
أن دفع قيمة ما أتقنه
(وهل) ما فى الموضعين
(خلاف أو) وفى
(قيمتها) أى فمحل دفع
القيمة (إن لم يشتريه) بأن
كان ما بنى به من طين
وأجر وخشب فى ملكه

الشيخ أن زيادة الحمل كزيادة المسافة فى التفصيل المذكور فيها ذكر ذلك بن فى باب النصب
(قوله ولزمتم القيدة الخ) ابن عرفة للخمس أن أجأت العارية بمن أو اقتضاء عمل لزمته إليه وإن لم يؤجل
كقوله أعرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو الدار أو هذا العبد أو الثوب فى صحة ردها ولو بقرب
قبضها ولزوم قدر ما تمار إليه ثالثاً إن أعاره لسكنى أو غرس أو بناء فالثانى وإلا فالاول الاول
لابن القاسم فيها مع أشهب والثانى لغيرها والثالث لابن القاسم فى الدبابة يقول المصنف وإلا
فالمعتاد مخالف بظاهره للدونة إلا أن ابن يونس صوبه اه بن (قوله أن له ذلك) أى لربها أخذها
قبل مضى ماجرت العادة أن تمار إليه (قوله بشرط الآتى) أى وهو أن يدفع المعبر للمستعير ما أتقن
من ثمن الأعيان (قوله على أن الراجح الخ) أى وهو قول ابن القاسم فى الدونة مع أشهب (قوله متى
أحب) أى ولو بقرب قبضها (قوله وحصل) أى ولم يكن هناك تنقيد بأجل فيلزم ماجرت العادة
أن الأرض تمار له للبناء أو الفرس (قوله لا أن لم يحصل) أى وإلا كان لربها الرجوع متى أحب
على المعتد وكذا يقال فيما بعد * والحاصل أن الأقوال الثلاثة السابقة فيما إذا لم تنقيد بأجل أو
بمحل إنما هى فيما أعير للبناء والفرس ولم يحصل أو كانت الاعارة لغيرها وأما لو كانت الاعارة للبناء
والفرس وحصلاً فإنه يلزم للمعتاد اتفاقاً (قوله خلافاً لظاهر المصنف) أى من لزوم المعتاد مطلقاً
(قوله ومحل لزوم المعتاد فى البناء والفرس) أى إذا حصل بالفعل ما لم يدفع المعبر للمستعير ما أتقنه
وإلا فله الرجوع قبل مضى المعتاد (قوله كما أشار له بقوله وله الإخراج الخ) أى فهو كالمستثنى من
قوله وإلا فالمعتاد فكأنه قال وإلا فالمعتاد فى معار لبناء وغرس وحصل إلا أن يدفع له ما أتقن فلا
يلزم المعتاد وله إخراج المستعير (قوله وله) أى وللمعبر إخراج المستعير فى كسبناه أى فيما إذا أعاره
الأرض لبناء أو غرس وحصل وإلا فإنه لم يحصل تنقيد بأجل وبذلك ذلك المعبر بناء المستعير
وغرسه أن دفع له ما أتقن (قوله لفريطه بعدم التقيد) أى بالأجل (قوله وفى أيضاً قيمته)
أى والقولان لما لك فى الدونة (قوله أى قيمة ما أتقنه) أى من الأعيان التى بنى بها من طوب
وحجر وخشب ونحو ذلك (قوله ومحل دفع ما أتقن) أى من ثمن الأعيان (قوله أو محله) أى محل
دفع القيمة أن طال زمن البناء والفرس أى لغير الفرس والأعيان بطول الزمان (قوله وتأويلات
أربعة) محلها فى عارية صحيحة فإن وقعت فاسدة فعليه أجرة الثل ويدفع له المعبر فى بنائه وغرسه
قيمتها (قوله فكالمعاصب) أى للمستعير كالمعاصب بخلاف من استأجر أرضاً من شخص مسدة
طويلة كتسعين سنة على مذهب من يرى ذلك لغيره أو يبنى فيها ويعمل ثم مضت تلك المسدة
وأراد للزجر إخراج المستأجر ويدفع له قيمة بنائه أو غرسه منقوضاً فإنه لا يحجب لذلك
ويجب عليه بقاء البناء والفرس فى أرضه وله كراء الثل فى المستقبل وسواء كانت تلك الأرض
المؤجرة ملكاً أو وقفاً على جهة ونص على ذلك فى التوضيح ونقله عنه شيخنا المدون فى حاشية
خش وأقره (قوله وبين دفع قيمته منقوضاً) فإن لم يكن له قيمة منقوضاً خيرين أن يأمره بقلعه

أو مباحاً ومحل دفع ما أتقن إن اشتراه للمارة (أو) محله (إن طال) زمن البناء والفرس ومحل الثمن أن لم يطل (أو) محل دفع القيمة
(إن اشتراه) أى اشترى ما غرسه أو ما بنى به من حجر وطين وخشب (بغير كثير) وما أتقن إذا لم يكن بغير أو بغير يسير
(تأويلات) أربعة واحد بالخلاف وثلاثة بالوافق (وإن اقتضت مدة البناء والفرس) للشرطة أو للمعتاد (فكالمعاصب) لأرض
بنى بها أو غرس فالحيار للمعبر بين أمره بهدمه وقلع شجره وتسوية الأرض كما كانت وبين دفع قيمته منقوضاً بعد إسقاط أجرة من بهدمه
ويسوى الأرض إذا كان للمستعير لا يتولى ذلك بنفسه أو خدومه وإلا لم يعتبر إسقاط ما ذكر ويدفع له قيمته منقوضاً بتأميمها

(وإن ادعاه) أى العارية (الآخذ) (٤٤٠) ادعى (المالك الكراء) بأن قال دفعتها لك بكراء (فالقول له) أى للمالك

ييمين فى الكراء وفى الأجرة أن ادعى أجرة تشبه والارد لأجرة المثل فإن نكل فالقول للمستعير يمينه فإن نكل غرم بنكوله (إلا أن يأنف مثله) أى مثل المالك عنه أى عن الكراء أى كان مثله يستعظم اخذ أجرة على مثل ذلك التمس فالقول للمستعير يمينه فإن نكل فللمالك يمينه فإن نكل فالأظهر لاشئ له (كزائد المسافة) المختلف فيه فالقول للمعير يمينه (إن لم يزد) المستعير أى لم يركب الزائد الذى ادعاه وهو صادق ثلاث صور : ما إذا لم يحصل ركوب أصلاً أو حصل بعضها أو جميعها (وإلا) بأن ركب المستعير الزائد أو بعضه (فلم يستعير) أى فالقول له (فى نفي الضمان) أن عطبت للدابة فيه (فى نفي الكراء) أى كراه الزائد أن سلمت وهذا اضلحبه وحلف والا فليحرم كلفاً كان اختلافها قبله ركوب المسافة المتفق عليها لوفى أنائها كأمرو ويهيى المستعير فى ركوب المتفق عليها أو جيتها وترك وبالغ على ما جدد الكلف من

وبين أن يأخذه مجاناً وإذا أخذه مجاناً فلا يرجع على المستعير بقيمة القلع والهدم وتسوية الأرض فيما يظهر بخلاف الغاصب اه عبق (قوله وإن ادعاه أى العارية) كدابة أو ثوب أو آتية الآخذ الخ كالو ركب دابة رجل لمسكان كذا أو لبس ثوباً لإنسان جمعة أو استعمل آتية لإنسان شهر أو رجع بها فقال لربها أخذتها منك على سبيل العارية وقال ربها أكثرتها منى فالقول قول المالك إنه أكثرها منه يمين كما أن القول قول المالك إذا ادعى الاعارة وادعى الآخذ لها أنه اشتراها منه لأن القول قول من ادعى عدم البيع لأن الشئ لا يخرج عن ملكه إلا ببيته (قوله فالقول له) ظاهر للدونة أن هذا الحكم محله إذا وقع النزاع بعد الانتفاع أما لو تنازعا قبله فالقول لا أخذنى عقد الكراء لأن القول للمكر العقد إجماعاً وهو ظاهر اه بن (قوله وفى الأجرة) أى فى قدرها (قوله فالقول للمستعير يمينه) أى أنه أخذها على وجه العارية لا الإجارة (قوله غرم بنكوله) أى غرم الكراء الذى قاله المعير بنكوله إن كان ما قاله من الكراء مشبهاً وإلا غرم كراء المثل (قوله فللمالك يمينه) أى فالقول للمالك يمينه أى أنه يحلف المالك أنه ما دفعها له إلا على وجه الإجارة وأخذ الكراء الذى زعم أنه أكرأه له (قوله فلا يظهر لاشئ له) قال الشيخ أحمد وهذا هو الجارى على القواعد اه لكن الذى فى النواذر عن أشهب كما فى بن أن المالك إذا نكل كان له كراء المثل واقتصرت عليه * واعلم أن هذا التفصيل بين من يأنف ومن لا يأنف يجرى فيمن أسكن شخصاً معه فى دار سكناء كما يجرى فى الدابة والسياب والآتية فإن كان لا يأنف من أخذ الكراء فالقول للمالك أنه أكرأه يمين فإن نكل فالقول قول الساكن يمين فإن نكل غرم الكراء بمجرد نكوله وإن كان يأنف فالقول قول الساكن أنه أسكنه بغير أجر يمين فإن نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذى زعم أنه أكرأه به فإن نكل أخذ كراء المثل أو لاشئ له على الخلاف الذى قد علمته وأما إن أسكنه بغير دار سكناء فالقول لربها أنه أكرأه له انما لا (قوله كزائد المسافة) أى كما أن القول قول المالك يمينه إذا تنازعا فى زائد المسافة بأن قال المعير اعرتك دابتي من مصر لغزة وقال المستعير بل إلى دمشق فالقول قول المعير يمينه إذا كان تنازعا قبل أن يزد المستعير شيئاً على ما ادعاه المعير وهذا صادق ثلاث صور : ما إذا تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلاً أو فى أثناء المسافة التى ادعاه المعير أو فى آخرها بأن تنازعا فى غزاة لكن إن كان تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلاً أو فى أثناء المسافة خبر المستعير فى الركوب إلى المحل الذى حلف عليه المعير أو يترك فإن خيف من المستعير أن يتعدى الموضع الذى حلف عليه المعير توثق منه قبل أن يسلمها إليه لئلا يتعدى (قوله فالقول له فى نفي الضمان والكراء) أى فالقول قول المستعير بالنسبة لنفي الضمان ونفي الكراء مطلقاً كان تنازعا بعد وصول دمشق أو قبله إلا أنه إذا كان التنازع قبل وصولها فلا يقبل قوله بالنسبة لما بقى من المسافة (قوله وهذا إن أشبه) أى أن محل كون القول قول المستعير بالنسبة لنفي الضمان والكراء إذا تنازعا بعد أن ركب المستعير الزائد إن أشبه قوله وحلف فإن لم يشبه أو نكل عن اليمين كان القول قول المعير فيضمن المستعير قيمته إن عطبت فى الزائد وكراهها إن ردت سالمة (قوله كما إذا كان اختلافهما الخ) أى كما أن القول قول المعير إذا كان اختلافهما الخ (قوله وبالغ على ما جدد الكلف من المثلين) وهما ما إذا تنازعا فى زائد المسافة قبل أن يزد المستعير شيئاً على ما ادعاه المعير وما إذا تنازعا بعد أن زاد المستعير على ما ادعاه المعير (قوله وإن كانت الاستعارة برسول) أى قبضها من المعير وسلمها للمستعير (قوله إن لم يزد) أى المستعير على ما ادعاه المعير (قوله وإن برسول مخالف له وموافق للمستعير) وأولى إذا كان موافقاً له ومخالف للمستعير وأولى إذا كان الرسول لم يوافق واحداً منهما بل خالفهما

المثلين بقوله (وإن) كانت الاستعارة (برسول مخالف) للمستعير أو للمعير وألها أى فالقول للمعير (قوله) ان لم يزد وإن برسول مخالف للمعير والموافق للمستعير ان زاد

وإن رسول مخالف له ووافق المعير وشبه في عدم الضمان قوله (كدعواه) أي المستعير (رد ما لم يضمن) وهو ما لا يخاب عليه كبير فالقول له ولا ضمان عليه إن لم يقبضه بيينة مقصودة للتوثق وإلا ضمن وأما دعواه رد ما يضمن وهو ما يخاب عليه فلا يصدق وعليه الضمان مطلقاً (وإن زعم) شخص (أنه مرسل) من زيد (لاستعارة حتى) مثاله من بكر فدفع له بكر ما طلبه (و) زعم أنه (تلف) منه (ضمنه مرسله) وهو زيد (إن صدقه) على الأرسال (وإلا) (٤٤١) يصدقه (حلف) أنه لم يرسله (وبرى) ثم حلف الرسول) لقد

(قوله وإن رسول مخالف له) وأولى إذا كان موافقاً له ومخالفًا للمستعير وأولى إذا لم يوافق واحداً منهما والخاصل أن الرسول هنا لقو فلا يكون شاهداً لأحدهما إذا صدقه (قوله مطلقاً) أي سواء قبضها بيينة مقصودة للتوثق أم لا (قوله ثم حلف الرسول وبرى) ما ذكره المصنف في هذه المسئلة هو سماع عيسى عن ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد مذهب الدونة وهو أن الرسول يضمن إذا أنكر مرسله الأرسال وحلف فقول المصنف ثم حلف الرسول وبرى ضعيف كافي بن وغيره وإذا كان ذلك المرسل عبداً فغاية في رقبته وإلى مذهب الدونة أشار الشارح بقوله لكن أراجع أن الرسول يضمن ولا يبرأ بالحلف (قوله أنه لو ثبت التلف) أي قبل وصوله للمرسل (قوله لا تنفائه في العارية) أي لا تنفائه الضمان في العارية إذا ثبت تلفها بلا تفريط (قوله وإن اعترف) أي الرسول بالعداء أي بتعديه في أخذ العارية بغير إرسال والحال أنها تلفت منه (قوله ضمن الحر الرشيد) أي عاجلاً (قوله دون السفه والصبي) أي لتفريط المعير بالدفع لها مع عدم اختيار حالها (قوله لا رقبته) أي ولا في ذمته عاجلاً وظاهره ولو كان ذلك العبد مأذوناً له في التجارة والذي ينبغي أن المأذون كالحرة في أنه يضمنها في ذمته عاجلاً كما مر في الودعة (قوله فعليه وعليهم اليمين) قال طفي هذا لا يأتي على المتمد في المسئلة الأولى سواء أنكروا الأرسال أولاً أم لا الأول فلما تقدم أنهم علفون ويفرم الرسول وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي دفعت إليه بغير إرشاد فيغرم على المشهور وصرح به في معين الحكام ولذا قال الشارح والراجع ضمان الرسول كما تقدم (قوله ويدهون باليمين كما في النقل) أي فكان الأولى للمصنف أن يقول فعليه ثم عليه اليمين فأن نكلوا أو نكل فالغرم عليهم ثم عليه أن رب المتاع يرجع عليهم فإن تصرف الخلاص منهم رجع عليه وإن حلف ونكلوا فالغرم عليهم وعكسه الغرم عليه فقط ، وهذا معنى قول الشارح ومن نكل منهما ضمن (قوله وفي علف النخ) العلف الذي فيه الخلاف ففتح اللام ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف للداة فهو على المستعير قولاً واحداً وظاهر المصنف جري القولين ولو طالت للدة وهو كذلك خلافاً لقول بعضهم أنها على المستعير في الليلة والليتين وعلى المعير في اللمة الطويلة والسفر البعيد ، كذا في اللواق وقد عكس ذلك عقب (قوله قيل على ربها) أي لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء وربها كان علفها أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف إلى الكراء (قوله وقيل على المستعير) أي لأن ربها فعل معروف فلا يليق أن يشدد عليه، والمعتمد من القولين أن علفها على ربها بخلاف العبد الخدم فان مؤنته على مخدومه بالفتح كما افاده شيخنا العدوي وفي أن اللاتق باصطلاح المصنف أن يعبر بتردد اللواق اه كلامه .

٥٦ - دسوق - لث
انهم أرسلوه وأنه أوصله اليهم (وعليه اليمين) انهم لم يرسلوه ولم يوصله لهم وتكون هدرًا ومن نكل منهما ضمن ويدهون باليمين كما في النقل والراجع ضمان الرسول كما تقدم (ومؤنة أخذها) أي أجرة أخذها من مكانها أن احتاجت لأجرة (على المستعير كرها) لربها (على الأظهر) لأنها معروف من المعير فلا يكلف أجرة معروف صنعه (وفي علف الدابة) المستعارة وهي عند المستعير (قولان) قيل على ربها وقيل على المستعير

[درس] باب في النصب وأحكامه (النصب أخذ مال) أي استيلاء عليه (قهرأ) على واضع يده عليه (تعدياً) أي ظناً (بلا حراًبة) (١) فأخذ جنس يشمل النصب وغيره كأخذ إنسان ماله من مودع أو مدين أو غير ذلك وهو من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمتبادر من أمثال الذوات فخرج التعدي وهو الاستيلاء على المنفعة كسكنى دار وركوب دابة مثلاً وقوله قهرأ حال مقارنة لعامنها (٢) خرج به السرقة ونحوها (٣٤٤) إذ لا قهر حال الأخذ وإن حصل القهر بعده كما خرج المأخوذ اختياراً

باب في النصب

(قوله في النصب) أي في بيان حقيقته (قوله أي استيلاء عليه) يعني ليس الأخذ الحسى بالعمل لازماً بل متى حال الظالم بين المال وربه ولو أبقاه بموضعه الذي وضعه فيه ربه كان غاصباً واعتراض قول المصنف أخذ مال الخ بأنه يشمل أخذ المنافع فقط لأنها متمولة يعاوض عليها مع أنه تعد والنصب للذات فكان الأولى أن يقول أخذ مال غير منفعة لأجل إخراج التعدي فأجاب الشارح بقوله والمتبادر الخ (قوله أخذ آدمي) أي سواء كان مسلماً أو ذمياً سواء كان أجنبياً أو قريياً وغيره، ولا يشترط كون ذلك آدمي بالتمام (قوله ونحو ذلك) أي وخرج نحو ذلك كأخذ الأب الغني والجد من مال ولده قهرأ عنه فلا يسمى غصباً وإنما خرج ذلك بقوله تعدياً لأن التعدي من لا شبهة له في الأخذ شرعية والأب والجد لها شبهة لحبر: أنت ومالك لأبيك. وحينئذ فلا يحكم (١) لذلك بحكم النصب وهو الحرمة والأدب (قوله وأدب) أي وجوباً ببدان يؤخذ منه ما غصبه (قوله صغير أو كبير) أي سواء كان بالتمام أو غير بالغ وقيل غير البالغ لا يؤدب وحكى القولين ابن عرفة عن ابن رشد والآخرى وابن شعبان (قوله بخلاف غيره) أي بخلاف غير المميز فلا يؤدب (قوله لحق الله تعالى) علة لقول المصنف وأدب مميز وهذا التعليل يجري في البالغ والصغير وقوله بعد وإنما الخ علة أخرى لتأديب الغير (قوله ولو عفا عنه المصوب منه) أي خلافاً للمتيقن حيث قال لا يؤدب إذا عفا عنه المصوب منه (قوله باجتهاد الحاكم) أي وتأديب الغاصب المميز باجتهاد الحاكم فلا يحقد بمقدور معلوم من الأسواط كالحدود (قوله كدعيه على صالح) قال في النوادر محمل أدب من ادعاه على صالح إذا كانت الدعوى على وجه اللاتامة لا أن كانت على وجه الظلم قلله بن فاذا ادعى عليه النصب على وجهه النظم فلا يمين عليه اتفاقاً بل أن أقام المدعى بينة غرم وإلا فلا شيء عليه (قوله وهو من لا يمين به) أي ولو أنهم بغيره كزنا وسكر، قاله شيخنا، وقيل المراد بالصالح من كان من أهل الخير والدين، فبلى هذا لا يؤدب من ادعاه على من يمين بالزنا والسكر (قوله بخلاف مدعيه على فاسق) أي وهو من يشار إليه بالنصب ولم يكن مشتهراً به (قوله أو مجهول حال) وهو من لا يعرف بخير ولا بشر (قوله وحلف الفاسق) أي إذا ادعى عليه شخص أنه غصب كذا وقوله إن لم تكن للمدعى بينة أي على ذلك الفاسق بالنصب (قوله وإلا ضمن) أي والا يحلف الفاسق ضمن ما ادعى عليه به أنه غصبه (قوله وفي حلف المجهول حاله) أي إذا ادعى عليه بأنه غصب كذا أي وعدم حلفه قولاً وأما إذا ادعى على من كان مشهوراً بالنصب فإنه يهدد ذلك المدعى عليه ويسجن له لئلا يخرج عين المصوب فإن لم يخرج شيئاً حلف وبرى، فإن نكل حلف المدعى واستحق، فظهر لك أن الأقسام أربعة لأن المدعى عليه بالنصب إما صالح وإما فاسق يشار إليه بالنصب ولم يشتهر به وإما مجهول حاله وإما مشهور بالنصب

(١) قوله فلا يحكم الخ تقدم عن الامام النص على حرمة أخذ الأب مال ولده بلا رضاه وأن الحاكم يؤدبه بغير الحبس فخر اه كتبه محمد عليش

كفارية وسلف وهبة وقوله تعدياً خرج به المأخوذ قهرأ بحق كالدين من مدين عاظم أو من غاصب والزكاة كرها من تمتع ونحو ذلك ولما كانت هذه القيود تشمل الحرابة قال بالأحرابة لاخراجها لأن حقيقتها غير حقيقة النصب من حيث ترتب بعض الأحكام على الحرابة دون النصب (وأدب) غاصب (مميز) صغير أو كبير بخلاف غيره كمنفون وصبي لم يميز لحق الله تعالى ولو عفا عنه المصوب منه باجتهاد الحاكم وإنما أدب الصبي لأنه لدفع الفساد وإصلاح حاله كما تضرب الدابة لذلك (كدعيه) أي كما يؤدب مدعي النصب (على صالح) وهو من لا يمين به لا خصوص الصالح عرفاً وهو القائم بحقوق الله تعالى وعباده حسب الامكان بخلاف مدعيه على فاسق أو مجهول حال فلا يؤدب وحلف الفاسق إن لم تكن للمدعى بينة وإلا ضمن أن حلف المدعى

(وفي حلف المجهول) حاله (قولان) قيل يحلف ليرأى من الغرم فإن نكل حلف المدعى واستحق فإن نكل فلا شيء له (قوله)

(١) قول المصنف بلا حرابة أراد بها اللغوية أعنى المقاتلة لئلا يلزم تركيب الحقيقة وهو معيب لأنه يستلزم الحفاء المنافي للتعريف (٢) قول الشارح قهرأ حال مقارنة الخ فيه أمران الأول مجيء الحال من النكرة بلامسوغ وهو قليل الثاني نصب المصدر المنكر مقصور على السماع فالأولى أنه مفعول مطلق مبين لنوع الأخذ على حذف مضاف والأصل أخذ قهرأ وكذا قوله تعدياً وقوله وإن حصل القهر بعده ممنوع وقوله المأخوذ المناسب في الموضعين الأخذ ويقول كأخذ الدين وأخذ الزكاة اه

وقيل لا (وضمن) الغاصب المميز (بالاستيلاء) على المنصوب عقاراً أو غيره ولو تلف بساوى أو جناية غيره عليه وأشار بهوله وضمن بالاستيلاء أى بمجرد إلى أن القيمة تعتبر يومه لا يوم حصول المفوت والكلامها في ضمان الذات المنصوبة وسيأتى له الكلام على غاصب المنفعة (وإلا) يكن الغاصب مميزاً بل كان غير مميز وكذا الحائى على نفس أو مال (٤٤٣) الغير المميز (فتردّد) أى طريقتان

الطريقة الاولى تحكى الخلاف فيما يضمنه هل يضمن المال في ماله والدية على عاقلة ان بلغت ثلث دية والا ففى ماله أولاً يضمن المال بل الدية على ما ذكرنا أولاً يضمن مالا ولا دية بل فله هدر كالعجماء، والطريقة الثانية تحكى الخلاف في حد السن الذى يضمن فيه اذا كان صغيراً قبل سنة وقيل سنتان وقيل سنة ونصف وقيل شهران وقيل غير ذلك إلا ان شهر فلا ضمان عليه كالعجماء واعترض قوله والا بأن معناه والا يكن الغاصب مميزاً وغير المميز لا يتصور منه غصب ويحاج بأنه يشمل المجنون المطبق وهو يتصور منه الغصب خلافاً لمن قصره على الصبي فاعترض ثم المذهب ان الصبي الغير المميز والمجنون يضمنان المال في مالهما والدية على العاقلة إن بلغت الثلث والا ففى مالهما وأن التميز لا يحد بسن فقد يكون ابن سنة وقد يكون ابن أكثر وعمل المميز إذا لم يؤمن على مال والا فلا ضمان كما مر في

(قوله وقيل لا) أى وقيل لا توجه عليه المميز بل ان أقدم المدعى بينة عليه بالغصب غرم وإلا فلا شىء عليه والقول الثانى أظهر لقاعدة أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا والغصب من باب التجريح وهو إنما يثبت بعدلين (قوله وضمن الغاصب المميز) أى تعلق به الضمان وقوله بالاستيلاء أى بالحيلولة بينه وبين ماله وإما قلنا أى تعلق الضمان به ولم تقل أى ضمن بالفعل لأنه لا يحصل الضمان بالفعل إلا اذا حصل مفوت ولو بساوى أو جناية غيره (قوله عقاراً أو غيره) هذا هو المذهب خلافاً لما فى ابن الحاجب من أن غير العقار لا يترقر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء بل حتى ينقل وإلا فيضمن وسله شارحوه واعترضه ابن عرفة بأن المذهب ليس كذلك بل مجرد الاستيلاء على المنصوب يوجب ضمانه قطعاً كان عقاراً أو غيره انظر بن (قوله وأشار بقوله الخ) أى ان فائدة تعلق الضمان به بمجرد الاستيلاء اعتبار القيمة يومه إذا حصل مفوت لا يوم الفوات (قوله وسيأتى له الكلام على غاصب المنفعة) أى من أنه يضمنها بمجرد فواتها على ربها والحاصل أن غاصب الذات يتعاقب به ضمانها من يوم الاستيلاء عليها ويضمن غلة تلك الذات من يوم استيلائها وأما المتعدى وهو غاصب المنفعة فيضمن المنفعة بمجرد فواتها على ربها وإن لم يستعمل إلا غاصب البضع لأجل وطئه والحر لأجل استخدامه فإنه إنما يضمن بالاستعمال فاذا وطئ واستخدم غرم صدق الاول وأجرة الثانى والا فلا (قوله الطريقة الاولى تحكى الخلاف) أى تحكى ثلاثة أقوال فيما يضمنه وما لا يضمنه (قوله أولاً يضمن المال الخ) أى فعله بالنسبة كعمل العجماء وأما الدية فعلى عاقلة ان بلغت الثلث (قوله والطريقة الثانية تحكى الخلاف في حد السن) أى فهذه الطريقة تجزم بضمانه المال والدية ولكن تحكى الخلاف في حد أقل السن الذى يضمن فيه (قوله قليل سنة) فان كان عمره أقل منها فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنتان) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنة ونصف) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله والا يكن الغاصب مميزاً) أى بأن كان غير مميز فتردد (قوله ويحاج بأنه) أى غير المميز يشمل الخ، على أن الصبي يتصور منه الغصب بأن يأخذ المال قهراً ممن هو مثله أو هو أقل منه أو ينفقه اه شب (قوله خلافاً لمن قصره على الصبي الخ) أنت خير بأن الطريقتين المذكورتين إنما تتأتان في الصغير وأما المجنون فلا يتأتى منه إلا الطريقة الأولى، فالأولى قصر كلام المصنف على الصبي ولا اعتراض عليه لان الصغير الغير المميز يتأتى منه الغصب كما علمت فتأمل (قوله ثم المذهب الخ) أى وحيثئذ فالتردد ضعيف سواء كان فيما يضمنه أو فى السن الذى يضمن فيه على انه ليس من عادته جعل التردد في موضوع متعدد فلو حذفه كان أحسن اه عبق وما ذكره من أنه المذهب هو القول الاول من الأقوال الثلاثة التى حكمتها الطريقة الأولى (قوله فقد يكون) أى المميز المفهوم من التمييز ابن سنة وقد يكون ابن أكثر فالمدار في التمييز على فهم الخطاب وحسن الجواب عنه (قوله وعمل ضمان المميز) الأولى وعمل ضمان الصغير لما أفسده من المال سواء كان مميزاً أو غير مميز إن لم يؤمن عليه وإلا فلا ضمان (قوله ان عمده كالخطأ) أى فيكون على عاقلة إن بلغ ثلث دية وإلا ففى ماله (قوله كأن مات) تشبيهه في الضمان في قوله وضمن بالاستيلاء (قوله أو قتل عبد الخ) أى انه إذا غصب عبداً قتل شخصاً بعد غصبه قتل به فإنه يضمنه الغاصب وأما لو كان القتل سابقاً

الحجر وسيأتى في الجراح ان عمده كالخطأ وأشار بقوله (كأن مات) الحيوان المنصوب عند الغاصب الى انه يضمن الساوى كأنه دام الدار المنصوبة قبل سكنائها (أو قتل عبد) منصوب (قصاصاً) ان جنى بعد الغصب أو حرابته أو ارتداده (أو ركب) الدابة

المقصوبة فمأكلت بل ولو لم يركب (أودبح) (٤٤٤) الشيء المقصوب فيضمن القيمة يوم التعدى ولربها أخذها مذبوحة (أو وجدته)

مودع (وديمة) ثم أقر بها أو قامت عليه بينة ثم هلكت ولو بسماوى لانه يجدها صار كالفاسب (أو أكل) شخص طعاماً معصوباً (بلا علم) منه بأن انطام مقصوب وبدى بالفاسب فإن أعسر أو لم يقدر عليه فعلى الآكل قدره كله أو ما وهب له فإن أعسر اتبع أولها يسراً ومن أخذ منه شيء فلا رجوع له على الآخر وأما يعلم فهو والفاسب سواء (أو أكره غيره) على التلف (فان المكروه بالكسر يضمن لكن يبدأ بالمباشرة لتلف على المكروه بالكسر وكذا من أغرى ظاناً على مال لا يتبع المغرى بالكسر إلا بعد تمذر الرجوع على المغرى بالفتح لأن المباشر يقدم على المتسبب ومفهوم على التلف أنه لو أكرهه على أن يأتيه بحال الغير فأنه به فالضمان على كل منهما على السواء (أو حفر بشراً تعدياً) بأن حفرها في أرض غيره أو في طريق الناس فردى فيها شيء ضمن وأما بملكه بغير قصد ضرر فلا ضمان عليه (وقدم عليه) أى على الحافر لها في الضمان (الردى) أى تعلق به الضمان وحده لأنه المباشر والحافر متسبب

على العصب وقتل به عند الفاسب فلا ضمان عليه وهذا ما يفيد كلام النوادر وقرر به ابن فرحون كلام ابن الحاجب ، إذا علمت هذا فتوقف عقب تبعاً للعج والشيخ أحمد الزرقاني في القتل السابق على العصب إذا قتل بسببه بعد العصب هل يكون موجبا لضمانه أولاً ؟ قصور انظر بن (قوله) ولو لم يركب (أى لان مجرد وضع اليد يوجب الضمان (قوله) أودبح) أى أنه إذا غصب دابة وذبحها لزمته القيمة بمجرد الذبح وصارت مملوكة للفاسب فيجوز له الأكل منها ويجوز لغيره أن يشتري منها والمذهب أن الذبح ليس بمفيت ولربها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مذبوحة من غير أن يأخذ معها ما قصه الذبح كما هو قول ابن القاسم في صماح يحيى وقيل انه يغير بين أخذ قيمتها وأخذها مذبوحة مع ما قصه الذبح وهو قول ابن مسلمة ، قال ابن ناجى وهو بعيد عن أصول المذهب اه بن (قوله) ولربها أخذها مذبوحة (أى وحينئذ فليس الذبح ، فميتاً للدابة المقصوبة خلافاً لما يقتضيه كلام الصنف حيث عد من المفوات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقوله ابن عبد السلام وأصله لابن الجلاب وعلى المذهب فلا يجوز الشراء مما يذبحه الفاسب ولا يجوز الأكل منه (فرع) لاشئ على مجتهد أنلف شيئاً يقتواه وضمن غير المجتهد إن نصبه السلطان أو نائبه للفتوى لأنها كوظيفة عمل قصر فيها والا يكن متصباً للفتوى وهو مقلد فتى ضمانه قولان مبنيان على الخلاف في القروى القولى هل يوجب الضمان أم لا ؟ والشهور عدم الضمان ، وقال شيخنا الظاهر أنه ان قصر في مراجعة القول ضمن وإلا فلا ولو صادف خطؤه لأنه فصل مقدوره ولأن الشهور عدم الضمان بالقرور القولى (قوله) ثم هلكت (أى عنده قيل أخذها منه وقوله) لأنه يجدها الخ علة لمحدوف أى فيضمن قيمتها لانه الخ (قوله) أو أكل شخص طعاماً معصوباً (أى أهداه له الفاسب أو أكله ضيافة عنده (قوله) وبدى بالفاسب (أى فيضمن ذلك الآكل بقدر ما أكل لكن يبدأ الخ (قوله) وأما يعلم (أى وأما إذا أكل الشخص طعاماً معصوباً مع علمه أنه مقصوب (قوله) فهو والفاسب سواء) فلا يبدأ بواحد عن واحد بل يفرم الآكل بقدر ما أكل ويفرم الفاسب ما بقى (قوله) لكن يبدأ الخ) * الحاصل أنهما يضمنان معاً هذا المباشر وهذا للتسبب لكن المباشر يقدم في الغرم على المتسبب فلا يتبع التسبب إلا اذا أعدم المباشر وكل من غرم شيئاً منهما فلا رجوع له على صاحبه بشئ مما غرمه ، وهذا هو الذى فى النوادر عن سخون وقوله ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة وبه قرر ح وقال انه الذهب فحمل الصنف على ظاهره من أن الضمان على المكروه بالكسر فقط ليس بصواب انظر بن (قوله) تأتى له (أى ثم أتلفه المكروه بالكسر (قوله) على كل منهما على السواء) أى فكل من قدر عليه منهما أخذ منه الجميع ومن غرم شيئاً رجع بنصفه على صاحبه وما ذكره في هذه المسئلة من أن الضمان منهما على السواء هو الذى اقتصر عليه سخون وفرق ابن عرفة بين هذه ومسئلة الصنف بأن هذه قد وقع من كل منهما مباشرة بخلاف الأولى فلم يقع من المكروه بالكسر إلا الاكراه فلذلك قدم عليه المباشر اه بن (قوله) أوفى طريق الناس (أى أو بملكها بلا حائل (قوله) وأما بملكه (أى وأما لو حفرها بملكه أى أو بأرض موات فردى فيها شيء فلا ضمان اذا كان حفرها بغير قصد ضرر أما لو حفرها بملكه بقصد ضرر كوقوع شخص معين أو وقوع سارق أو وقوع حيوان محترم غير آدمى وإن لم يقصد هلاكه فقد رآه الله انه وقع فيها حيوان أو شخص آخر غير المدين والسارق وتلف فانه يضمن (قوله) وقدم عليه (أى على الحافر المتعدى الردى بمعنى أن الضمان متعلق به وحده دون الحافر فانه لا ضمان عليه أصلاً سواء كان الردى موسراً أو معسراً خلافاً لما يوهمه لفظ قدم من انه إن أعدم الردى ضمن الحافر فامس الحافر كالمكروه بالكسر ولله لأن تسبب الحافر أضعف من تسبب المكروه

فيها غيره (فسيان) الحافر والردي في انقصاص عليه مال الانسان المكافئ وضمان غيره (٤٤٥) (أو فتح قيد عبد) مثلاً قيد

(لثلاثين) (أو فتح با) قيمته لربه (أو فتح باباً) مثلاً (على غير عاقل) فذهب فيضمنه (إلا بمصاحبة ربه) له حين الفتح فلا ضمان على الفاتح إذا لم يكن طياراً ولا ضمن لان الطير لا يمكن ترجمته عادة (أو فتح حرزاً) فسال ما فيه إذا كان ما نأما أو أخذ منه شيء إذا كان جامداً (الثلى) معمول لقوله ضمن (ولو بفلاء بمثله) ورد بلو قول من قال إذا غصبه يوم الفلاء فرخص بعد ذلك أخذ ربه قيمته يوم الغصب (وصبر) ربه إذا تعذر وجود المثل كفاكهة خرج ابنها (لو جوده) صبر (بلده) أى لبلد الغصب إن وجد الغاصب بغيره (ولو صاحبه) بأن كان المثلى المنصوب مع الغاصب في غير بلد الغصب لان قلة فوت يوجب رد المثل لارد الهين وجاز دفع ثمن عن الطعام المثلى على الذهب لأن طعام الغصب يجرى مجرى طعام القرض ويجب التعجيل لئلا يكون فسخ دين في دين ورد بلو قول أشهب بخير ربه بين أخذه فيه أولى مكان الغصب (ومنع)

(قوله فسيان) هذا مقيد بما إذا علم الردي بقصد الحافر وإلا انقضى من الردي قسط كما قاله الموافق عن ابن عرفة وما ذكره المصنف من أنهما سيان هو قول القاضي أبي الحسين وهو المعتمد وقال القاضي أبو عبد الله بن هرون يقتل الردي دون الحافر تغليياً للباشرة (قوله في الانسان المكافئ) أى لها معاً فان كان للمكافئ أحدهما فقط كأن حفرها حر مسلم لأجل وقوع عبد معين فإرادته فيها عبد مثله قتل الردي دون الحافر تغليياً للباشرة وعليه الأدب وانظر هل عليه شيء من قيمة العبد أم لا قلة عبق (قوله وضمان غيره) أى غير الانسان المكافئ (قوله قيد عبد مثلاً) أى أو فتح قيد حر قيد لثلاثين يأتى فذهب بحيث تعذر رجوعه فانه يضمن دية عمد كما يأتى في قوله كحر باعه وتعذر رجوعه من انه لا مفهوم لباعه بل حيث أدخله في أمر يتعذر رجوعه فانه يضمن دية (قوله قيد لثلاثين) مفهومه انه لو فتح قيد عبد قيد لثلاثين لم يضمن ولو تنازع ربه مع الفاتح فادعى ربه انه إنما قيده لحوف إباقة وقال الفاتح إنما قيده لنكاله ولم يتم قرينة على صدق واحد منهما فالظاهر أن القول قول سيده لأن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته (قوله فأتى) أى عقب الفتح أو بعده بمهلة (قوله الا بمصاحبة ربه) أى إلا إذا فتحه بحضرة ربه ولو كان ربه نائماً نوماً خفيفاً بحيث يكون عنده شعور، قال عبق والظاهر أن المراد بمصاحبة ربه في مسألة المصنف ان يكون بمكان هو مظنة شعوره بخروجه وان بعد عنه يسيراً لا الملاصقة (قوله وإلا ضمن) أى وإن كان صاحبه حاضراً غير نائم (قوله لا يمكن ترجمته عادة) أى بخلاف غيره فانه يمكن ترجمته (قوله فسال ما فيه) أشار بهذا لدفع ما يقال ان قوله أو فتح حرزاً مكرراً مع قوله أو على غير عاقل وحاصل الجواب أن ما هنا فتح الحرز على غير حيوان وما مر فتحه على حيوان أو أن ما مر فتح الحرز فذهب ما في داخله بنفسه وما هنا فتح الحرز وأخذ آخره أى داخله (قوله أو أخذ منه شيء إذا كان جامداً) لكن في هذه يقدم الآخذ لمباشرة على الفاتح وعمل ضمان فاتح الحرز ما لم يفتح بمصاحبة ربه وإلا فلا ضمان على من فتحه كما اختاره ابن يونس فقد حذف المصنف قوله إلا بمصاحبة ربه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولو أخره وذكره هنا كان أولى (قوله معمول لقوله ضمن) أى ضمن بالاستيلاء المثلى إذا تعيب أو تلف بمثله ولو غصبه بفلاء وحكم عليه به زمن الرخاء فقولته بمثله متعاقب بضمن وقيدنا بقولنا إذا تعيب أو تلف احترازاً عما لو كان المثلى المنصوب موجوداً ببلد الغصب وأراد ربه أخذه وأراد الغاصب إعطاء مثله فله أخذه لانه احق بعين شئته وإن كانت المثليات لا تراد لأعيانها لكن اتفقوا على ان المثليات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراماً أو كان في ماله شبهة قرب المنصوب له غرض في أخذ عين شئته لانه حلال ومال الغاصب حرام (قوله قول من قال) أى وهو الاخمى (قوله فيعته يوم الغصب) أى لان الغاصب احق بالحمل عليه (قوله وصبر) أى المنصوب منه وجوباً لبلده أى لبلد الغصب ان وجد الغاصب بغيره، محل ذلك ما لم يتعذر الخلاص منه إذا رجع لبلده والا غرمه قيمته في المحل الذى وجده فيه ولا يصبر عليه حتى يرجع لبلده كما في ح عن البرزلى عند قول المصنف الآتى وان وجد غاصبة بغيره وغير محله فله تضمينه (قوله لان قلة فوت) أى لان قلة المثلى ولو لم يكن فيه كلمة فوت بخلاف قلة القوم انما يكون فوتاً اذا كان في قلة كفاة واحتاج لكبير حمل وءالم ان فوت المثلى يوجب غرم مثله وفوت القوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخخير بين أخذه وأخذ قيمته (قوله بين أخذه) أى المثلى وقوله فيه أى في البلد الذى وجد فيه الغاصب (قوله ومنع منه) أى ان الحاكم يجب عليه أن يمنع الغاصب من التصرف في المثلى الذى صاحبه في غير بلد الغصب حتى يتوثق منه ربه برهن أو حميل (قوله فيه) أى في المثلى المنصوب الذى صاحبه الغصب بغير بلد الغصب (قوله ومثله القوم) أى ومثل المثلى القوم فيمنع الغاصب عن التصرف فيه اذا وجد معه يبلد أخرى غير بلد الغصب

الغاصب (منه) أى من التصرف فيه (رالتوثق) برهن أو حميل خشية ضياع حق ربه ومثله القوم حيث احتاج لكبير حمل

ولم يأخذه ربه وإذا منع من التصرف لا توثق فتصرف فيه فتصرفه مردود فلا يجوز لمن وهب له منه شيء قبوله ولا الأكل منه مثلاً وظاهره ولو فات عند الغاصب ولزمه القيمة وبه قال بعض ، وقال بعضهم يجوز حينئذ يرجع * وحاصله ان الحرام لا يجوز قبوله ولا الأكل منه ولا السكنى فيه ما لم يفت عند الظالم وتعين عليه القيمة وإلا جاز على الأرجح ومن اتقاه فقد استبرأ لدينه وعرضه (ولا رد له) أى ليس للمغصوب منه أن يلزم الغاصب رد ما صاحبه في غير بلد الغصب إلى بلده لما مر أن نقل المثلث فوت كالمقوم ان احتاج لسكبير حمل خلافاً للغيره وهذا يفتى عنه قوله لبلده ولو صاحبه (كاجازته) (٤٤٦) بيعه معيياً) تشبيهه في عدم الرد والضمر في اجازته يعود على المغصوب

منه وفي بيعه يعود على الغاصب والإضافة فيها من إضافة المصدر لفاعله وبيعه مفعول اجازته ومعياً مفعول بيعه أو حال من ضميره يعنى ان الغاصب إذا باع ما غصبه معياً فأجاز للمغصوب منه بيعه (زال) العيب عند المشتري (وقال) المغصوب منه إنما (أجزت) البيع (لظن بقاءه) أى العيب ثم ظهر زواله فليس له رد البيع قال في المدونة من غصب أمة بعينها يابض فباعها ثم ذهب اليابض عند البائع فأجاز ربه البيع ثم علم بذهاب اليابض فقال إنما أجزت البيع وأنا لا أعلم بزوال الغيب وأما الآن فلا أجزه لم يلتفت لقوله ويلزمه البيع اه ولو باعه الغاصب سلباً بعد زوال العيب فأجاز ربه لظنه بقاءه لسكان الحكم كذلك على الأرجح من انه ليس له رد البيع لأن العلة تفريطه إذ لو شاء لتثبت * ولما كان المالك لا تسلطه

حيث احتاج الخ (قوله ولم يأخذه ربه) أى بل أراد أخذ قيمته (قوله تصرف فيه) أى فخالص وتصرف فيه يبيع أو هبة أو صدقة (قوله فلا يجوز لمن وهب له شيء) أى مع علمه بأنه مغصوب (قوله وإلا جاز على الأرجح) أى وإلا بأن فات عند الغاصب ولزمته القيمة جاز أكله على ما رجحه ابن ناجي تبعاً لصاحب العيار ولو علم الآكل ان الغاصب لا يدفع القيمة لان دفع العوض واجب مستقل واعتمده أيضاً شيخنا في حاشية خشن خلافاً لفتوى الناصر والقرافي وصاحب المدخل من المنع إذ علم ان الغاصب لا يدفع قيمة (قوله لما مر من أن نقل المثلث فوت الخ) أى وحينئذ فمجرد نقله صار اللازم له مثله في بلد الغصب (قوله ان احتاج الخ) أى لو لم يحتاج لذلك تعين اخذ ربه له (قوله يفتى عنه قوله وبلده ولو صاحبه) وجهه انه إذا كان يجب الصبر لبلده ولو كان مصاحباً للغاصب يعلم منه ان الغاصب لا يجبر على رده لبلد الغصب وفيه انه لا يعلم منه ذلك لان للمغصوب منه قد يقول للغاصب انا أصبر لبلده ولكن رده أنت اليه تأمل (قوله أو حال من ضميره) لعل الاولى أو حال من مفعوله المخدوف أى كاجازة المغصوب منه بيع الغاصب الشيء المغصوب حالة كونه معيياً وذلك لان ضمير بيعه للغاصب والموصوف بكونه معيياً الشيء المغصوب لا الغاصب (قوله إذا باع ما غصبه معياً) أى حالة كونه معيياً وقت بيع الغاصب له سواء كان العيب طارئاً عنده أو كان عند ربه قبل الغصب (قوله فليس له رد البيع) أى الذى اجازته ولا عبرة بتعلله انه إنما اجاز لظنه دوام العيب لتفريطه إذ لو شاء لتثبت (قوله على الأرجح) هذا القول لمجد الحق وظاهره ترجيحه على قول بعض القرويين له الرد (قوله بغير بلده) أى بلد الغصب (قوله بما تضمنه الخ) أى فيما تضمنه (قوله ولا رد له) وهو عدم الالتفات لقول رب المغصوب فما تضمنه قوله المذكور وجه الشبه لا الشبه به (قوله وصيغت) أى صاغها الغاصب حلياً أو سبكها أو ضربها دراهم أو ضرب النحاس فلوساً (قوله لقواتها بالصياغة) أى وكذا بالاضرب واما جعل النحاس توراً فإنه لا يكون مفوتاً (قوله وإلا فقيمته) أى لان المثلث الجزاف يضمن بالقيمة للهروب من الزانية وهى فى الجنس المتحد ولو غير ربوى ولو كان غير طعام اصلاً ، وإنما كان الطين ثلثاً مع ان ضابط المثل لا ينطبق عليه لانه يكال بالقفه فينطبق الضابط عليه (قوله وقمع مثلاً) أى أو شعير أو دخن (قوله وعجين خبز) أى فلا يرد لربه بل يرد مثله (قوله فلم يحموه) أى ما ذكر من الطحن والعجن والخبز ناقلاً فنحو التفاضل بين القمع والدقيق وبين الدقيق والمجبن وبين المجبن والخبز (قوله غير ناقل) أى وحينئذ فرب القمع المغصوب إذا طحنه الغاصب اخذه مطحوناً ولا يلزمه أجرة الطحن للغاصب وكذا إذا عجن الدقيق أو خبز العجين (قوله أى ما يندر الخ) اشارة الى أن البذر فى كلام المصنف اسم لا مصدر إذ هو مصدر إلقاء الحب على الأرض وهو لا يصب وأيضاً هو أى البذر بالمعنى الصدى الزرع فلامعنى لقوله

على عين المثلث إذا وجد مع الغاصب بغير بلده أشار إلى ان مثله ما إذا وجد على غير صفته مشبهاً له أيضاً بما تضمنه قوله زرع ولا رد له فقال (كنفرة) أى قطعة ذهب أو فضة وكذا قطعة نحاس أو حديد غصبت و (صيغت) حلياً أو غيره فليس لربه أخذها بل له مثل النقرة والنحاس لقواتها بالصياغة (وطين لبن) بضم اللام وكسر الباء مشددة أى ضرب لبناً لا يرد لربه بل مثله ان علم وإلا فقيمته (وقمع) مثلاً (طحن) ودقيق عجن ومجبن خبز لقواته هنا بخلافه فى الربويات فلم يحموه ناقلاً فنحو التفاضل بينهما احتياطاً لربا وهما احتاطوا للغاصب فلم يضحوا بكلفة طحنه وهو وإن ظلم لا يظلم ، وقال اشهب إن الطحن غير ناقل هنا كالربويات والظالم أحق بالحمل عليه (وبني) أى ما يندر من الحبوب (زرع) فيلزمه لربه مثله

ومعنى زرع بذر فلو قتل وحب بذر كان آيين (وَيُضِرُّ أفرخ) فله به مثل البيض والفراخ الغاصب (الإل) (إن غصب) (مما باض) من طير عند الغاصب ثم أفرخ (إن حضن) يبيض نفسه وأولى إن باضت عند ربه فالأم والفراخ لربه (وعصير تخمير) فله به مثل العصير المنصوب (وإن تخلل) العصير المنصوب (خير) ربه في أخذه خلا وأخذ مثل عصيره (٤٤٧) علم قدره وإلا فالقيمة (كخلة) أي الحجرة المنصوبة حال

زرع (قوله ومعنى زرع بذر) أي لا بمعنى غطى لانتضائه أن قوات البذور يتوقف على تغطية وليس كذلك إذ القوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ويضّر أفرخ) يعني أن من غصب ييضاً فضضته تحت دجاجة له فأفرخ فعليه ييض مثله لربه والفراخ للغاصب لقوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله إلا إن غصب) أي إلا إن غصبه طيراً فباض عنده ثم حضن ذلك الطير ييضه وأفرخ (قوله وأولى إن باضت عند ربه) أي وغصبها الغاصب مع ييضها وحضنت ييضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالأم والفراخ لربه وكذا إذا اغصب من شخص واحد دجاجة وييضاً ليس منها وحضنت تحتها فإن الأم والفراخ لربه وعليه أجرة مثله في تبعه فيها فإن كانا لشخصين فلهب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرهه مثلها في حضنها والفراخ للغاصب اهـ (فرع) لو مات حيوان حامل فأخرج رجل مافي بطنه من الحمل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أجرة علاج المخرج اهـ عبق (قوله وعصير) أي وكصب عصير أي ماء غيب وقوله تخمر أي بعد غصبه وقوله فله به مثل العصير أي إن علم كيله وإلا فقيمه وظاهر كلاله ولو كان العصير للدمى مع أنه يملك الخمر فينبغي أنه في هذه الحالة يغير بين أن يأخذ ذلك الخمر أو مثل العصير كما إذا تخلل الخمر (قوله وإن تخلل العصير المنصوب) أي ابتداء أو بعد تخمره وقوله خير ربه أي سواء كما مساماً أو ذمياً (قوله للدمى) أراد به غير السلم فيدخل للعاهد والمؤمن والحربي (قوله أو قيمة الخمر) أي بعرفة المسلمين أو القديين (قوله أو أنه من باب الخ) أي أن الواو في قوله وحلى عاطفة لعامل حذف وبقي معموله أي وإن صنع كغزل أو تغير حلى (قوله فقيته يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وإن صنع كغزل بناء على أنه مستأنف وأما على جملة مبالغة في قوله وتعين لغيره فالقاء واقعة في جواب شرط مقدراً وحيث كان الغزل والحلى وغير المثل إذا تغير عند الغاصب لا يأخذه ربه فاللزم للغاصب قيمته يوم غصبه وإنما لزم القيمة في الغزل والحلى لأن أصلها وإن كان مثلياً لكنه دخلته صنعة والمثل إذا دخلته صنعة لزم فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أي لا يوم تغيره (قوله وإن كان المنصوب جلد ميتة الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثل إذا تغير أي وإن كان غير المثل الذي غصبه وتغير عنده جلد ميتة ولو عبر بلو بدل إن كان أولى إردا الخلاف قال ابن رشد في صواع عيسى قال في المدونة من غصب جلد ميتة فعليه قيمته ديبغ أو لم يدبغ وقول في البسوط لا شيء عليه فيه وإن ديبغ لأنه لا يجوز بيعه اهـ بن (قوله أو كلباً مأذوناً) أي في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة وأما لو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه وإن اتخذه شخص جهلاً فإنه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن أخذه قهراً ممن اتخذه أو قتله ابتداء ولا يحتاج لتقييد المصنف بالماذون لأن غيره خرج بقوله الغصب اخذ مال وغير المأذون ليس بمال (قوله ولو قتله الخ) هذا مبالغة في قوله فقيته يوم غصبه أي ولو قتل الغاصب الشيء المنصوب تمدياً فيلزمه قيمته يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب كقتل الأجنبي وهذا قول ابن القاسم واشبه وقاله سحنون وابن القاسم في أحد قوليه أن الغاصب إذا قتل الحيوان المنصوب تمدياً فإنه يلزمه قيمته يوم القتل كالأجنبي الذي ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر للمصنف بالإتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداه) أي وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيته أي إذا قتل الغاصب الشيء المنصوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر

زرع (قوله ومعنى زرع بذر) أي لا بمعنى غطى لانتضائه أن قوات البذور يتوقف على تغطية وليس كذلك إذ القوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ويضّر أفرخ) يعني أن من غصب ييضاً فضضته تحت دجاجة له فأفرخ فعليه ييض مثله لربه والفراخ للغاصب لقوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله إلا إن غصب) أي إلا إن غصبه طيراً فباض عنده ثم حضن ذلك الطير ييضه وأفرخ (قوله وأولى إن باضت عند ربه) أي وغصبها الغاصب مع ييضها وحضنت ييضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالأم والفراخ لربه وكذا إذا اغصب من شخص واحد دجاجة وييضاً ليس منها وحضنت تحتها فإن الأم والفراخ لربه وعليه أجرة مثله في تبعه فيها فإن كانا لشخصين فلهب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرهه مثلها في حضنها والفراخ للغاصب اهـ (فرع) لو مات حيوان حامل فأخرج رجل مافي بطنه من الحمل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أجرة علاج المخرج اهـ عبق (قوله وعصير) أي وكصب عصير أي ماء غيب وقوله تخمر أي بعد غصبه وقوله فله به مثل العصير أي إن علم كيله وإلا فقيمه وظاهر كلاله ولو كان العصير للدمى مع أنه يملك الخمر فينبغي أنه في هذه الحالة يغير بين أن يأخذ ذلك الخمر أو مثل العصير كما إذا تخلل الخمر (قوله وإن تخلل العصير المنصوب) أي ابتداء أو بعد تخمره وقوله خير ربه أي سواء كما مساماً أو ذمياً (قوله للدمى) أراد به غير السلم فيدخل للعاهد والمؤمن والحربي (قوله أو قيمة الخمر) أي بعرفة المسلمين أو القديين (قوله أو أنه من باب الخ) أي أن الواو في قوله وحلى عاطفة لعامل حذف وبقي معموله أي وإن صنع كغزل أو تغير حلى (قوله فقيته يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وإن صنع كغزل بناء على أنه مستأنف وأما على جملة مبالغة في قوله وتعين لغيره فالقاء واقعة في جواب شرط مقدراً وحيث كان الغزل والحلى وغير المثل إذا تغير عند الغاصب لا يأخذه ربه فاللزم للغاصب قيمته يوم غصبه وإنما لزم القيمة في الغزل والحلى لأن أصلها وإن كان مثلياً لكنه دخلته صنعة والمثل إذا دخلته صنعة لزم فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أي لا يوم تغيره (قوله وإن كان المنصوب جلد ميتة الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثل إذا تغير أي وإن كان غير المثل الذي غصبه وتغير عنده جلد ميتة ولو عبر بلو بدل إن كان أولى إردا الخلاف قال ابن رشد في صواع عيسى قال في المدونة من غصب جلد ميتة فعليه قيمته ديبغ أو لم يدبغ وقول في البسوط لا شيء عليه فيه وإن ديبغ لأنه لا يجوز بيعه اهـ بن (قوله أو كلباً مأذوناً) أي في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة وأما لو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه وإن اتخذه شخص جهلاً فإنه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن أخذه قهراً ممن اتخذه أو قتله ابتداء ولا يحتاج لتقييد المصنف بالماذون لأن غيره خرج بقوله الغصب اخذ مال وغير المأذون ليس بمال (قوله ولو قتله الخ) هذا مبالغة في قوله فقيته يوم غصبه أي ولو قتل الغاصب الشيء المنصوب تمدياً فيلزمه قيمته يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب كقتل الأجنبي وهذا قول ابن القاسم واشبه وقاله سحنون وابن القاسم في أحد قوليه أن الغاصب إذا قتل الحيوان المنصوب تمدياً فإنه يلزمه قيمته يوم القتل كالأجنبي الذي ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر للمصنف بالإتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداه) أي وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيته أي إذا قتل الغاصب الشيء المنصوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر

آخر (و) تغير (غير مثلي) بسبب أو موت وأولى ضياع فليس لربه أخذ ما ذكر من الغاصب وحينئذ (قيمه يوم غصبه) لازمة له (وإن) كان المنصوب (جلد ميتة لم يدبغ أو كلباً) مأذوناً فأنقله فإنه يغرر القيمة ولو لم يجوز بيع ما ذكر (ولو قتله) الغاصب (تمدياً) وفي نسخة بعداه أي بسبب عداا المنصوب على الغاصب فالقيمة يوم الغصب (وخير) ربه

(في) قتل (الأجنبي) في اتباع الأجنبي (٤٨) بالقيمة يوم التلف أو الغاصب بها يوم الغصب (فإن تبعه) أي تبع الغاصب (تبع)

هو الجاني (بالقيمة يوم
الجنابة وتكون الزيادة له إن
زادت القيمة (فإن آخذ
ربه) من الجاني قيمته يوم
الجنابة وكانت (قل) من
قيمته يوم الغصب (فله
الزائد) أي أخذه (من
الغاصب فقط) لا من
الجاني (وله) أي للغصب
منه أرض أو عمود أو خشب
(هدم بناء عليه)
أي على الشيء المغصوب
وأخذه وله إبقاؤه وأخذ
قيمته يوم الغصب وأجرة
الهدم على الغاصب (و) له
(غلة) مغصوب
(مستعمل) رجع حمله
على العقار من دور ورابع
وأرض سكنها وزرعها أو
كراها دون الحيوان
المستعمل الذي نشأ عن
استعماله غلة ككراء الدابة
أو العبد أو استعمالها لأنه
مذهب المدونة فيضمن في
العقار إذا استعمل وإلا فلا
ولا يضمن في الحيوان إلا
مانشأ من غير استعمال
كلبن وصوف والأرماج
حمله على ظاهره من العموم
وظاهر قوله وغلة مستعمل
ولو فات المغصوب
ولزم القيمة فيما أخذ الغلة
وقيمة الذات وهو قول
مالك وعامة أصحابه

هذا

وجمهور أهل المدينة وقال ابن القاسم لا كراء له إذا أخذ القيمة

واحتز بمستعمل عما إذا عطل كدار غلقها وأرض بورها ودابة حبسها فلا شيء عليه ولا يخالف قوله فيما يأتي ومنفعة الحر والبضع

على دفعه عنه إلا بقتله فإنه يضمن قيمته وإن كان يجب عليه دفعه لظنه بغضبه فهو المسلط له
على نفسه والظالم أحق بالجل على (قوله في قتل الأجنبي) أي للشيء المغصوب وقوله فإن تبعه أي
فإن تبع رب المغصوب الغاصب وقوله تبع هو أي الغاصب الجاني لأن الغاصب لما غرم قيمته ملكه
فلا يقال إن الغاصب لا يربح فكيف يربح هنا وإنما أبرز الضمير لجرى الجواب على غير من هو له
لأن ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير الجواب للغاصب (قوله وتكون الزيادة) أي زيادة القيمة
يوم الجنابة على القيمة يوم الغصب (قوله فله الزائد) أي ما زادته القيمة يوم الغصب على القيمة يوم
الجنابة (قوله أرض أو عمود أو خشب) الأولى قصر ما هنا على ما إذا كان المغصوب عموداً أو خشباً
فادخل الأرض هنا غير صحيح لأن حكمها مخالف للعمود والخشب لأنه إذا غصب أرضاً وبني فيها
خير ربهما بين أن يأمره بهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع للغاصب قيمة بنائه منقوصاً
وسبأى حكمها للمخلف في قوله وفي بنائه في أخذه ودفع قيمة نقصه الخ اه بن وقوله أرض أو
عمود بالرفع نائب فاعل للمغصوب (قوله وله إبقاؤه وأخذ قيمته) أي فالمغصوب منه تخير بين هدم
ماعليه وأخذ شيء وبين إبقائه للغاصب وأخذ قيمته ولا يلتفت لقول الغاصب حيث طلب
للمغصوب منه القيمة أنا أهدم بنائي ولا أغرم القيمة خلافاً لابن القصار حيث قال يلتفت لقوله
ولو كان المغصوب عموداً واختار المالك هدم ماعليه وأخذه فتألف في حال قلعه فهل الضمان على
الغاصب أو على المغصوب منه لأنه لما اختارها أخذه فقد هلك على ملكه والظاهر الأول نقله شيخنا عن
خط عيج وقوله هدم بناء عليه أي على الشيء المغصوب يفهم منه بالأولى لو كان المغصوب أقباضاً
فيها الغاصب فالمغصوب منه هدمها وله إبقاؤها وأخذ قيمتها وكذا إذا غصب ثوباً وجعلها بطانة
لجبة فله أخذه وإبقاؤه وتضمنه القيمة (قوله وله) أي للمغصوب منه غلة الخ (قوله رجع الخ)
حاصل هذا الذي رجعه بعض الشراح أن المغصوب إن كان عقاراً واستعمله الغاصب كانت غلته
لربه فيلزمه أجرته إن سكن فيها أو أسكنه لغيره ويلزمه أن يرد ثمر النخل الذي أثمر عنده وإن كان
حيواناً فإن كانت غلته ليست ناشئة عن تحريك الغاصب كاللبن والصوف فهي لربه وإن كانت ناشئة
عن تحريك كالركوب والخدمة فهي للغاصب فلا يلزمه أجره الركوب ولا استعمال الدابة في حرث
أو درس ونحو ذلك (قوله لأنه الخ) غلة لقوله رجع حمله الخ (قوله إذا استعمل) أي بأن سكن أو زرع
(قوله إلا مانشأ من غير استعمال) أي وأما مانشأ من استعمال الغاصب ككراء الدابة أو استعمالها
بنفسه فلا يضمنه (قوله والأرجح حمله على ظاهره من العموم) أي أن غلة المغصوب ذاته
الذي استعمله الغاصب للمغصوب منه سواء كان المغصوب عقاراً أو حيواناً كانت غلة الحيوان
ناشئة عن تحريك الغاصب أولاً قال ابن عاشر وحمل كلام المصنف على هذا وظاهره وعليه حمله
قال في التوضيح وهذا ما صرح به المازري وشهره صاحب العين وابن الحاجب وقال ابن
عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربي وغيره من المتأخرين وقال ابن عاشر هو الظهور وهو
الذي يأتي عليه قول المصنف الآتي وما أفق في الغلة إذ لو لم تازم الغلة للغاصب ما صح قوله في الغلة نظرين
(قوله ولو فات المغصوب) أي من الذات المغصوبة (قوله وهو) أي أخذ الغلة وقيمة الذات
(قوله وقال ابن القاسم الخ) أي في الدونة وعلى قوله اقتصر ابن رشد في البيان والقدماء وابن
عرفة وبالجملة قول ابن القاسم هو المتمد كما قاله شيخنا وابن وغيرهما لأن القيمة يوم الاستيلاء والغلة
نشأت في الملك الغاصب حتى قيل إن الأول مبنى على أن القيمة يوم التلف (قوله ودابة حبسها الخ)

بالتفويت وغيرها بالقوات لانه في غصب للنفعة وما هنا في غصب الدات فاذا غصب أرضاً وبورها فان قصد غصب الدات فلا كراه عليه وإن قصد غصب النفعة لزمه كراه مثلها (و) له (صيد عبد وجارح) غصباً منه أى مبيدها وللغاصب أجرة عمله ولربها ترك الصيد وأخذ أجرهما من الغاصب (و) له (كراه أرض) مفسومة منه ('بنيت') واستعملت بنحو سكنى وإلا فلا شيء له وسواء كان البناء إنشاء أو ترميماً فيشمل الدار الحربة يصلحها للغاصب فيقوم الاصل قبل البناء (٤٤٩) أو الاصلاح بما يؤجر به لمن يصلحه

فيلزم الغاصب والرائه للغاصب (كراه كسب) بفتح الليم والكاف (نخر) بكسر الخاء المعجمة أى بدل يحتاج لاصلاح غصبه أو اخلاسه فرمه وأصلحه واستعمله فينظر فيما كان يؤجر به لمن يصلحه فيغرمه الغاصب والزائد للغاصب بأن يقال حكم تساوى أجرته نخرأ لمن يعمره ويستغله فما قبل لزم الغاصب (و) اذا أخذ المالك المركب (أخذ) أى ملك ما أصلحت به (ملا عين له قائمة) بنى مالا قيمة لعينه لو احتل كالزفت والشاق والقلنطة وأما مال عين قائمة فان كان مسرراً بها أو هو حشى المسامر خير ربهما بين أن يعطيه قيمته منقوصاً وبين أن يأمره بقلعه وإن كان خير ذلك كالصواري والمجاذيف والحبال خير الغاصب بين أخذها وتركها وأخذ قيمتها الآن يكون بموضع لا غنى عنها ولا يمكن سبورها

هذا إنما يناسب القول الثانى (قوله بالتفويت) أى بالاستعمال (قوله له) أى لغصب منه (قوله وجارح) أى سواء كان بازاً أو كلباً وقوله غصباً منه أى واستعمل الغاصب كلا من العبد والجارح فى الصيد فيرد ذلك الصيد معها لربها وقوله وللغاصب أجرة عمله أى إذا اصطاد بالجارح ورد الصيد مع الجارح لربه (قوله للغاصب) متفق بترك (قوله له كراه أرض بنيت الخ) أى لغصب منه كراه أرض بنائها للغاصب واستغلتها أو سكنها فيلزم الغاصب كراؤها براحاً لمن يستأجرها وأما كراه البناء فهو للغاصب وهذا بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على الغاصب فسيأتى الكلام فيه من ان رب الأرض يغير بين ان يأمره بهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع له قيمة بنائه منقوصاً وبأخذه (قوله واستعملت بنحو سكنى) أى وما مجرد بنائها فلا يصد استعمالاً موجبا للأجرة خلافاً للناصر الثانى (قوله بما يؤجر به لمن يصلحه) هذا بالنظر للربح الخراب فهو كالركب النخر الآتية فى كونه يقوم بما يؤجر به لمن يصلحه وأما الأرض البراح فانها تقوم بما تؤجر به فى ذاتها بقطع النظر عن كون الاجارة لمن يعمرها والفرق ان الأرض ينتفع بها براحاً بدون بناء فيها وأما المركب والربح فانه إنما ينتفع بهما بعد الاصلاح (قوله والزائد للغاصب) أى وما زاد من أجرة البناء على أجرة الأرض براحاً فهو للغاصب (قوله فرمه وأصلحه واستعمله) أى فيلزمه كراؤه بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه (قوله فينظر الخ) * حاصله أنه يلزمه كراؤه غير مسلح بمن يصلحه ولا يلزمه كراؤه مصلحاً وهذا قول أشهب وأصنغ والبخمي وقال محمد يلزمه كراؤه مصلحاً والعمد الأول انظر بن (قوله لما قيل لزم الغاصب) أى فاذا كانت أجرتهما معمرة تزيد على ما قيل كان الزائد للغاصب (قوله وإذا أخذ المالك المركب) أى بعد القدرة على الغاصب (قوله كالزفت الخ) أى وكالغشقى أى وأما لو زال الغاصب غشى المالك فعليه قيمته لانه هو المتعدي فى الفرعين (قوله غير ذلك) أى غير مسمر بها وغير المسامر (قوله عطف على أرض) أى فالمنى والمغصوب منه كراه أرض وله كراه صيد شبكة (قوله والقوس) هو بالقاف والواو لأنه آلة وأما القوس بالفاء والراء فكالجارح ، كذا كتب شيخنا العدوى ، وفى حش عن بعض المحققين ان القوس مثل الآلات التى لاتصرف لها فاذا غصب فرساً وصاد عليه صيداً كان الصيد للغاصب وعليه أجرة القوس لربها ، وعلى ذلك اتصرت فى الحج (قوله وما أنفق فى القلة) أى وما أنفقه الغاصب على الشيء المغصوب يحسب له من القلة ويقاصى ربه بمن القلة وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة * وحاصله انه يرجع بالأقل مما أنفق والقلة فان كانت النفقة أقل من القلة غرم زائد القلة للمالك وان كانت النفقة أكثر فلا رجوع له بزائد النفقة وان تساوى فلا يجرم احدهما للآخر شيئاً (قوله وسقى الأرض الخ) فى بن ان محل كون الغاصب له ما اشق إذا كان ما أنفقه ليس للغصب منه بد كطعام العبد وكسوته وعلف الدابة وما الرعى وسقى الأرض فان كان للمالك يستأجره لو كان فى يده فكذلك

٥٧ - دسوقى - لت * محل آمنه إليها فيخير رب المركب بين دفعه قيمته بموضعه كيف كان أو يسلمه للغاصب (وصيد شبكة) بالجزم عطف على أرض وصيد هنا بمعنى للصدى أى القمل وفى قوله فيما مر وصيد عبد بمعنى الصيد كما مر بنى أن لربه الشبكة المغصوبة ونحوها كالنفع والشرك والرمح والسهم والقوس كراه الاصطياد بها وأما الصيد للغاصب ولو قال واصطياد بكعبكة لكان أوضح وأتم (وما أنفق فى القلة) يعنى ان ما أنفقه الغاصب على الغصب كلف الدابة ومؤنة العبد وكسوته وسقى الأرض وعلاجها وخدمة شجر ونحوه يكون فى القلة التى تكون لربه كأجرة العبد والدابة والأرض يقاصمه بها فان تساوى فواضح وان

نصت الغلة فليس للغاصب الطالب بالزائد لظلمه وان زادت على النفقة كان لربه أخذ ما زاد فقوله وما أغنى في الغلة مبتدأ وخبر قيد
الحصر أى والذي أنفق كائن في الغلة فلا يرجع (٤٥٠) بالزائد على ربه ولا في ربة المنصوب فان لم يكن له غلة فلا شيء له على

ربه فالنفقة محصورة في
الغلة وليست الغلة محصورة
في النفقة والمنقول عن ابن
عرفة ترجيح القول بأنه لا
حق للغاصب تعديه ولربه
أخذ الغلة بتمامها مطلقاً
أُتفق أولاً على القول بأن
غلة الحيوان التي نشأت عن
تحريك الغاصب كالركوب
والحمل وأجرة ذلك تكون
للغاصب بخلاف اللبن والسمن
والصوف وبخلاف غلة
العقار كما تقدم لا يحسن
جعل النفقة في الغلة لأن
غلة الحيوان المذكورة له
على كل حال والنفقة
يمنح عليه على كل حال ،
ولما قدم ان الغاصب إذا
أنفق مقوماً لزمته قيمته
يوم التصب أشار هنا إلى
أنه ليس على اطلاله بل ذلك
فيما إذا لم يطرِب المنصوب
فيما غصب منه عطاء متحداً
من متعدد كغرة من انسان
وأما ان أعطى فيه من متعدد
عطاء واحداً فيه خلاف
بقوله (وهل) يلزم
للغاصب التلف لقوم الثمن
للغلى فيه دون القيمة (إن
التعطاء فيه) أى في
للمنصوب لقوم انسان

وان كان يتولاه بنفسه أو بمن عنده من العبيد فلا شيء عليه كإزالة أصبع ونقله أيضاً ابن عرفة عن اللخمي
(قوله وان زادت) أى الغلة (قوله فلا يرجع) أى الغاصب بالزائد أى بزائد النفقة (قوله فالنفقة
محصورة في الغلة) أى لا تمتد لها لمدة المنصوب منه ولا لربة المنصوب وحينئذ فلا يرجع للغاصب
بزائد النفقة على ربه ولا في رقبته كما مر (قوله وليست الغلة محصورة في النفقة) أى بل تمتد لها للغاصب
فيرجع عليه بما زادته الغلة على النفقة وإلا لزم أنه لو زادت الغلة على النفقة فإنه لا يرجع للمالك بزائد الغلة
على الغاصب وليس كذلك (قوله والمنقول عن ابن عرفة ترجيح القول بأنه لا نفقة للغاصب) هذا
القول لابن القاسم في الموازية ، قال بن وقوله الاول الذى في المدونة أظهر ، لان الغاصب وان ظلم لا
يظلم ، ولم أجدي ابن عرفة ترجيح ذلك القول (قوله وعلى القول بأن غلة الحيوان النخ) حاصله ان قول
المنصف وما أشق في الغلة إنما يأتي على الرجوع من أن غلة المنصوب مطلقاً سواء كان عقاراً أو حيواناً
للمنصوب منه كانت غلة الحيوان تتوقف على تحريك أم لا لأنه لو لم تكن الغلة لازمة للغاصب ما صح
قوله والنفقة في الغلة أى تحسب للغاصب من أصل مال زعمه من الغلة ، وأما على القول الثانى من ان الغلة التي
تكون للمنصوب منه إنما هي غلة العقار إذا استعمله وكذا غلة الحيوان التي لا تتوقف على تحريك
وأما غلة الحيوان المتوقفة على تحريك فهي للغاصب فلا يتأتى أن يقال عليه النفقة في الغلة على الإطلاق
بل بالنسبة للقسم الاول لا بالنسبة للقسم الثانى لان الغلة للغاصب لا لربه (قوله وبخلاف غلة العقار)
أى فانها تكون للمنصوب منه لا للغاصب (قوله ولما قدم النخ) أى في قوله وان صنع كفزل وحلى
وغير مثلى قبحته يوم غصبه (قوله فيما إذا لم يعط رب المنصوب فيما غصب منه عطاء متحداً من
متعدد) هذا صادق بأربع صور إذا لم يعط فيه شيء أصلاً أو أعطى فيه عطاء متحد من واحد أو
عطاء مختلف من متعدد أو من واحد (قوله وهل النخ) حاصله أن المقوم للمنصوب الذى اتلفه الغاصب
إذا كان أعطى فيه من واحد من متعدد كان أعطى فيه زيد عشرة وكذلك أعطى فيه عمر وعشرة فهل
اللازم لذلك الغاصب تلك العشرة فقط أو اللازم له الاكثر من تلك العشرة والقيمة ؟ قولان (قوله والتلف
للقوم النخ) أى وأما لو كان المنصوب المقوم الذى أعطى فيه عطاء واحد من متعدد لم يتلف عند الغاصب
وأما فات عنده بغير التلف فانما يلزم الغاصب قيمته اتفاقاً كما هو مستفاد من جعلهم الخلاف المذكور في
المنصف فيما اتلف انظر عقب (قوله ليس على طريقته) أى لأن طريقته ان يشير بالتردد لتردد
التأخيرين في النقل عن المتقدمين او لعدم نص المتقدمين وهنا وجد نص للتقدمين كما لك وابن
القاسم وعيسى ولم يختلف المتأخرون في النقل عنهم ، وأوجب بأن المنصف أشار بالتردد للخلاف
الواقع بين ابن رشد وغيره في كون قول عيسى مقابلاً لقول الإمامين ضعيفاً او هو مقيد لقولهما ،
وتوضيحه ان الامام قال في العتية إذا أعطى في المقوم المنصوب عطاء متحد من متعدد وأتلفه الغاصب
ضمن العطاء ولا ينظر للقيمة ، وقال عيسى ضمن الأكثر من العطاء ، والقيمة قال ابن رشد قول مالك ولا
ينظر للقيمة معناه إلا ان تكون القيمة أكثر من العطاء فتكون له القيمة وحينئذ قول عيسى مفسر
لقول مالك في العتية وقال غير ابن رشد ان قول مالك باق على اطلاله كما هو ظاهره وحينئذ قول عيسى
مقابل فظهر لك ان التردد بين ابن رشد وغيره في فهم كلام مالك في العتية وكلام المنصف لا يؤدي هذا
المعنى فلو قال وعن مالك ان أعطاه فيه متعدد عطاء فيه وهل على ظاهره أو بالأكثر منه ومن القيمة ؟ تردد
كان واضحاً ، ولما كان الخلاف في فهم كلام العتية لا المدونة لم يجز بتأويلان ، فان قلت هذا الكلام

(متعدد عطاء) واحداً كغرة من كل منهما أو منهم (فيه) أى يلزمه به (أو بالأكثر منه ومن القيمة) فأيهما أكثر وان
جزءه (تردد) الاول المالك وابن القاسم والثانى لعيسى ورجح كل فالتردد ليس على طريقته فلو تعدد العطاء بقليل وكثير فالقيمة
على متضى ظاهر للمنصف وهو الذى ينبغي ، والخلاف المذكور جار أيضاً فيما إذا أتلف مقوم وقف على ثمن من متعدد وان لم يكن
منصوباً (وان وجد) للمنصوب

في الاول والظرفية في الثاني (قوله فتمتبه) قيمته ثم وله أن يكلفه الذهاب معه محل التصب هو أو وكيله بخلاف المثل فإنه يلزمه الصبر لمحل كامر (و) ان وجوده بغير محله (معه) للقوم المنصوب (أخذه) ربه (إن لم يمتنع لكبير حمل) وبلاخير ربه بين أخذه بلا أجره حمل وتركه وأخذ قيمته بأن مؤنة الحمل صيرته بمنزلة ما إذا حدث به عيب في الجملة ثم عطف على قوله كأن مات قوله (لا إن) هزلت (بكسر الزاي مع ضم الهاء وفتحها) جارية (أي فلا نفوت به فلا تلزمه القيمة بل يأخذها ربه ولا شيء على القاصب ولو لم يعد لها السمن (أو نسي) عبد (أو جارية) نسي (عند القاصب) ثم عاد (لمرفقها فلا نفوت فان لم يعد فات (أو خصاء) أي خصي القاصب البسد (كقولهم) ينقص (عن ثمنه فان نقص خير ربه بين أخذ قيمته وأخذه مع أرش لنفس (أو جلس على ثوب غيره في صلاة) أو في مجلس يجوز فيه الجلوس . مقام رب الثوب فاقطع فلا ضمان على الجالس

وإن صحح عدم التعبير بالتأويلين لا يصحح تعبيره بالتردد إذ لا يوافق اصطلاحه قلت يشكاف بمجمله موافقا لاصطلاحه يجعل أن من فهم فهما كأنه ناقل له عن صاحب الكلام المفهوم فهو من تردد المتأخرين في النقل قدبر (قوله أي ملتبسا بغير الشيء الخ) أي ليس معه الشيء المنصوب بل معه غيره ولو قل المصنف بدونه بدل قوله بغيره لكان أولى لأن قوله بغير الشيء يقتضي أنه مصاحب لغيره وليس بمراد وإنما المراد أن المنصوب منه وجد القاصب في غير محل التصب وليس معه المنصوب سواء ن معه غيره أولا (قوله فله تضمنه قيمته) هذا في القوم وكذا في المثل الذي هو جزاف لانه يقضى بقيمته لا بمثله وكذا في المثل إذا علم قدره وتعد الرجوع لبلد القاصب على خلاف في هذا انظر كلام البرزلي في ح اه بن (قوله هو أو وكيله) أي لأجل أن بلسه الشيء المنصوب (قوله كامر) والفرق بينهما ان الذي يفرم في المثل وربما كان يزيد ثمنه في غير بلد القاصب والذي يفرم في القوم هو القيمة يوم انصب في محله ، ولا فرق بين أخذه في بلد القاصب أو في غيره لانه لا زيادة فيها (قوله ان لم يمتنع لكبير حمل) الدواب أن ضمير لم يمتنع راجع للمقصوب لا لربه كما في عقب أي أخذه تعيينا ان لم يمتنع الشيء المنصوب لكبير حمل بأن كان حيوانا أو من وحش الرقيق فان احتاج لكبير حمل بأن كان عرضا أو من على الرقيق فلا يتعين أخذه بل يغير ربه في تركه للقاصب وأخذ قيمته وبين أخذه بلا أجره الحمل وعلى هذا فيكون المصنف جاريا على قول ابن القاسم أن النقل في العروض وعلى الرقيق فوت لافي الوخش والحيوان خلافا لأصبع حيث قال إن نقل المنصوب من بلد لأخرى فوت مطلقا أي احتاج لكبير حمل أولا فيخير ربه في أخذه وأخذ قيمته يوم غصبه وخلافا لسنحون حيث قال إن نقل المنصوب لبلد أخرى غير فوت مطلقا فليس لربه إلا أخذه فانهم ذلك ولا تنتظر لغيره اه بن (قوله ولو لم يعد لها السمن) أي عند القاصب بعد الهزال (قوله فم ينقص عن ثمنه) أي وكذا لو زاد ثمنه عند ابن عبدوس ومثني عليه ابن الحاجب (قوله فان نقص خير ربه) أي ومثله ما لو زاد ثمنه عند ابن رشد لأن الحصاء نقص عند الأعراب ونحوهم من الذين لا رغبة لهم في الحصاء دون الأغنياء واستحسن هذا ابن عبد السلام (قوله في صلاة) ظاهره ولو كان كل منهما عاصيا بها كتفيل كل والحال ان عليه فريضة إذا كراهها أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها (قوله أو في مجلس الخ) أشار بذلك إلى انه لا مفهوم لقوله في صلاة وقوله يجوز فيه الجلوس معه خرج المجالس المحرمة والمكروهة فيضمن فيها (قوله فلا ضمان على الجالس) أي لانهما نعم به البلوى في الصلاة والمجالس (قوله بخلاف من وطئ الخ) مثل وطئ النمل قطع حامل خطب ثياب مار بطريق كما في المدونة فيضمن الخياطة وأرش النقص عند عدم الانذار وينبغي عدم الضمان معه كما هو مذهب الشافعي ومن أسند جرة زيت مثلا لباب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فقليل يضمنها فأع الباب لان العمد والخطأ في أموال الناس سواء وقيل يضمنها بشرط أن لا يكون شأن الباب الفتح وإلا فلا يضمنها كمن أحرق ثمنه دار جاره بلا تفریط فانه لا يضمن (قوله فانه يضمن) كتب شيخنا على عقب أنه يضمن قيمة المقتوعة مع أرض الأخرى ولكن المأخوذ بما يأتي آخر الباب في رفو الثوب أنه يضمن خياطة المقتوعة وأرش الأخرى والفرق بين مسئلة النعل والصلاة أن الصلاة ونحوها يطلب فيها الاجتماع دون الطرق إذ لا حق له في مزاحمة غيره ، كذا قيل ، قال شيخنا المدوي قد يقال إن الأسواق مظنة المزاحمة وصرح في حاشية خش أن الذي ينبغي في مسئلة النعل عدم الضمان قياسا على مسئلة الثوب في الصلاة لان الدلة في عدم ضمان الثوب وهي عموم البلوى موجودة في النعل وكذا هو في شب (قوله أو ظالما) أي غاصبا أو عاربا (قوله فلا ضمان على الدال) هذا هو الجاري على قول ابن القاسم بعدم الضمان بالضرورة القولي كما قال ابن يونس والمنازري ولكنه ضعيف اه بن

بخلاف من وطئ على نعل غيره فمضى ما فيها فاقطع فانه يضمن (أو دل) لصا (أو ظالما) على شيء فأخذه فلا ضمان على الدال والمعتد الضمان بل جزم به ابن رشد ولم يحك فيه خلافا

القص ونحوه. والادلة
مالوجس شيئا عن ربه
حق أخذه لمن أو ظالم (أو
أهأد) القاصب (صوغاً)
بهذه كسره (على حاله)
فلا ضمان (و) إن أعاده (على
غيرها قيمته) على
القاصب وليس له أخذه
قواته (ككسره)
فيأزمه القيمة لربه وهو
الذي يرجع إليه ابن القاسم
بعد قوله يأخذه وقيمة
الصياغة ورجع المرجوع
منه ويمكن تسمية المصنف
عليه بحمله تشبهاً في قوله
لأن هزلت أي فلا يضمن
قيمته بل يأخذه أي مع قيمة
الصياغة إن كانت مباحة
إذا الصياغة المهرمة كالعدم
(أو غصب منفعة) ذات
من دابة أو دار أو غيرها
أي قصد بتسبب ذات
الاستفاد بها كالمركوب
والسكنى واللبس مدة ثم
يردها لربها وهو المسمى
بالتمدي (تلفت الذات)
بساوى فلا يضمن الذات
وإنما يضمن قيمة المنفعة
أي ما استولى عليه منها
لأنها التي تمدي عليها (أو)
غصب طعاماً و (أو كله)
مال كله ضيافة (أو
غير إذن القاصب فلا
يضمنه سواء علم المالك أنه
له أم لا لأن ربه باشر إتلافه
(أو قصصه) السلامة

(قوله لكن عند الخ) أي لكن ضمان الدال عند تعذر الرجوع على القاصب وليس المراد أنه على هذا
للتعذر لضمان على القاصب وإنما الضمان على الدال إذ لم يقله أحد كيف والقاصب مباشر لأخذ المال
وفي أن على القول للتعذر يكون للمالك غريمان يغير في اتباع أيهما فإن تبع القاصب فلا رجوع
له على الدال وإن تبع الدال رجع على القاصب (قوله فلا ضمان) أي ويأخذه صاحبه ولا يفرم قيمة
الصياغة وأما لو باعه القاصب فكسره المشتري وأعاده لحاله لم يأخذه مالكه إلا بدفع أجره الصياغة
لذلك المشتري لعدم تعديه وهذا في مشتر غير عالم بالقاصب وإلا فكالقاصب في كونه لا أجره له
في صياغته وينبغي في الأول وهو ما إذا كان المشتري غير عالم بالقاصب أن يرجع القاصب منه على
القاصب بمادفعه للمشتري من أجره الصياغة (قوله وليس له أخذه لقواته) الفرق بينه وبين ما تقدم
من تخيره مع القوات في مسألة ما إذا احتاج لكبير حمل مع أن القاصب المقوم قد فات في كل
منهما أن هذا غير حيث حكاه وما تقدم عين حيث اه عبق (قوله ككسره) أي من غير إعادة
(قوله فيأزمه القيمة لربه) أي لأن كسره يفوته على ربه (قوله يأخذه وقيمة الصياغة) أي بناء على
أن الكسر لا يفوته. والحاصل أن كسر المصوغ وإعادةه لحاله لا يفوته عند ابن القاسم وكسره
وإعادته على غير حالته الأولى يفوته اتفاقاً وأما كسره من غير إعادة فهل يفوته على ربه أو لا يفوته
عليه؟ قولان لابن القاسم، فالقوات هو ما رجع إليه ابن القاسم وعدم القوات هو ما رجع عنه ولكنه
للتعذر وقول المصنف ككسره. إن جعل تشبهاً في لزوم القيمة كان ماشياً على الرجوع إليه وإن جعل
تشبهاً في قوله لا إن هزلت جارية كان ماشياً على الرجوع عنه (قوله كالعدم) أي وحينئذ إذا
غصب الحلي المحرم وكسره أخذه ربه مكسوراً من غير أخذ أجره للصياغة (قوله أو غصب منفعة)
تعبيره يغصب فيه مساعاة لأن هذا تعدد (قوله تلفت الذات بساوى) أي وأما لو تلف القاصب
الذات فإنه يضمنها فلا فرق في الاتلاف بين غصب الذات وللنافع وإنما يفرقان في تلف الذات
بلساوى (تنبيه) لو تلفت الذات بساوى وحصل تنازع هل غصب الذات فيضمن أو تعدى
على النافع فلا يضمن اعتبر القرائن فإن لم تكن قرينة فتردد كما قال شيخنا (قوله أي ما استولى
عليه منها) أي من المنفعة ولو كان جزءاً يسيراً من الزمن (قوله وأكله مال كله) أي قبل أن يفوت عند
القاصب بطبخ مثلاً وإلا فبمجرد القوات ضمن القاصب قيمته ولو أكله ربه ضيافة فإن أكله ربه
بعد القوات يشير إذن القاصب ضمن كل منهما للآخر القيمة فالقاصب يضمن قيمته وقت
الاستيلاء عليه وربه يضمن للقاصب قيمته وقت الأكل (قوله أو بغير إذن القاصب) أي أو أكرهه
القاصب على أكله فلا مفهوم لقوله ضيافة (قوله لأن ربه باشر إتلافه) أي والباشر يقدم على
التسبب في الضمان إذا ضعف السبب والسبب هنا ضعيف وما ذكره المصنف من عدم ضمان القاصب
إذا أكله ربه، قيد كما قال ابن عبد السلام بما إذا كان الطعام مناسباً لحال مالكه كالأهوية فلا لبيع
والأضمنه القاصب لربه ويسقط عن القاصب من قيمته قيمة التي انتفع به ربه إن لو كان من الطعام
الذي شأنه أكله كما إذا كان الطعام يساوى عشرة دراهم ويكفى مالكه من الطعام الذي يليق به نصف
درهم فإن القاصب يفرمه تسعة دراهم ونصفاً، قال شيخنا ينبغي أن يكون اعتبار هذا القيد إذا كان
أكله مكراً أو غير عالم، وأما إن أكله طامعاً عالماً بأنه ملكه فلا ضمان على القاصب بل ضمانه من المالك
ولو كان ذلك الطعام غير مناسب لحاله ومقيد بما إذا أكله ربه قبل فوته عند القاصب كالفلا والحاصل
أن كلام المصنف مقيد بقيدين كما علمت (قوله أو قصصه الخ) أي ومن باب أولى ما إذا زادت قيمتها
لتغير السوق وهي عند القاصب. والحاصل أن كلام من قصص القيمة وزادتها لتغير السوق لا يفوت
للقاصب على ربه قيمتين أخذه ولا رجوعه على القاصب بشيء لأجل نقص القيمة وإذا أراد القاصب

له إذ لا اعتبار بتغير السوق
في هذا الباب بخلاف التعدي
فإن لربها أن يلزم الغاصب
قيمتها إن تغير سوقها يوم
التعدي (أو رجع بها)
أي بالدابة (من سفر
ولو بعد) ولم تتغير ذاتها
فلا يضمن قيمة وأما الكراء
فيضمنه خلافاً للثاني
(كساري) أي لدابة ولم
تتغير في بدنها فربها يأخذها
ولا شيء له على السارق ولو
تغير سوقها (وله) أي للمالك
(في تعدي كساري)
أو مستجير استأجر دابة أو
استأجرها ليركبها أو يحمل
عليها شيئاً معلوماً إلى مكان
معلوم فتعدي وزاد في المسافة
للشرطة زيادة أي يسيرة
كالبريد واليوم أو زاد قدرأ
في المحمول يسيراً لا تعطب
به عادة (كراء الزائد
إن سلمت) بأن رجعت
سالمة من عيب (وإلا) بأن
لم تسلم أو أكثر الزائد في
المسافة عن بريد أو يوم ولو
سلمت (خير) لربها (فيه)
أي في أخذ كراء الزائد مع
أخذها (وفي) أخذ
(قيمتها) فقط (وقته)
أي التعدي دون كراء الزائد
وقوله كراء الزائد أي
مع الكراء الأصلي في
الاستئجار وجرداً في
الاستئارة (وإن عيباً)

أخذه ودفع القيمة وأبى ربه أجبر الغاصب على دفعه له (قوله بل يأخذها مالكم ولا شيء له) وسواء طال
زمان إقامتها عند الغاصب أم لا (قوله في هذا الباب) أي باب غصب الذوات (قوله فإن لربها أن يلزم
الغاصب قيمتها) أي وله أن يأخذ عين شيء ولا شيء له على التعدي (قوله وأما الكراء فيضمنه) أي
كما شهره المازري فالمتنى في كلام المصنف ضمان القيمة فقط وقوله خلافاً لثاني فإنه قال لا يضمن
قيمة ولا كراء أي لا يضمن قيمة لعدم القوت ولا كراء لأن الغلة الناشئة عن تحريك الغاصب له
بناء على مذهب من مذهب المدونة وقد علمت أن الراجح خلافه (قوله ولا شيء له على السارق ولو تغير
سوقها) أي فإذا رجع السارق بها من سفر لم يضمن قيمتها وإنما يلزمه كراءها بقول المصنف كسارق
تشبيه تام أي أنه تشبيه في الأمرين أي عدم القوت بتغير السوق وبسفره عليها مع بقائها على حالها لم
تتغير في ذاتها (قوله وله في تعدي النخ) حاصلة أن من استأجر أو استأجر دابة لحمل كذا أو يركبها المكان
كذا فتعدي وزاد في الحمل أو في المسافة الشرطية زيادة يسيرة كالبريد واليوم فإن رجعت سالمة لربها
فليس لربها عليه إلا كراء الزائد مع الكراء الأول في الإجارة أو كراء الزائد فقط في العارية فإن لم تسلم
الدابة بل عطبت أو تعيت أو زاد كثيراً سواء عطبت أو سلمت خير المالك بين أن يضمنه قيمتها يوم
التعدي ولا شيء له من كراء الزيادة أو يأخذ كراء الزائد فقط في العارية أو مع الكراء الأول في الإجارة
ولا شيء له من القيمة اه وهذا الذي ذكره الشارح من أن زيادة الحمل كزيادة المسافة من غير تفرقة
بينهما طريقة لعبد الحق وغير واحد من الشيوخ كما قال ابن عرفة وطريقة ابن يونس أن زيادة المسافة
لا يفرق فيها بين ما تعطب به وما لا تعطب به فإن سلمت كان له كراء الزائد وإن لم تسلم خير بين كراء
الزائد وقيمتها بخلاف زيادة الحمل فإنه يفرق فيها بين زيادة ما تعطب به وما لا تعطب به فإن زاد ما تعطب
به فإن عطبت خير ربه بين قيمتها وكراء الزائد وإن تعيت كان لربها الأكثر من كراء الزائد وأرض
العيب وإن سلمت كان له كراء الزائد فقط وإن زاد ما لا تعطب به فليس لربها إلا كراء الزائد عطبت
أو تعيت أو سلمت، والفرق بين زيادة المسافة وزيادة الحمل على هذا القول أن من زاد في المسافة فقد تعدي
على كل الدابة لأن زيادة المسافة محض تعد فأشبهه الغاصب لها والذي زاد في الحمل ليس بتعدياً بتعدياً محضاً
لمصاحبة تعديه للمأذون فيه وطريقة ابن يونس هذه هي التي اقتصر عليها شارحنا في العارية وحمل
كلام المصنف عليها، وقد حمل كلام المصنف هنا على طريقة عبد الحق وما كان ينبغي ذلك (قوله بأن لم
تسلم) أي بأن عطبت أو تعيت وقوله أو أكثر الزائد في المسافة أي أو في الحمل لما علمت أنه لا فرق بين
زيادة المسافة والحمل على الطريقة التي سلكها (قوله خير ربه) أي في أخذ كراء الزائد مع أخذها أي
وإذا أخذ أيضاً أرض العيب إذا تعيت في زائد المسافة أو الحمل وأما لو تعيت في المأذون فيه فلا أرض
كما أفاده بن (قوله أو أكثر الزائد في المسافة عن بريد أو يوم ولو سلمت) ما ذكره من تخيره في زائد
المسافة الكثيرة لا ينافي ما يأتي في الإجارة من أنها إذا سلمت ليس له إلا كراء الزائد لحمله على
ما إذا كانت الزيادة يسيرة وما هنا في الكثيرة (قوله وإن تعيب المنصوب عند الغاصب بساوى النخ)
أي وكذا إن تعيب بغيره ومن ذلك النية على العلية مع الشك في وطنها فإن ذلك عيب يوجب لربها
الخيار بين أخذها وتضمين الغاصب قيمتها عند الآخرين وقال ابن القاسم إن ذلك غير عيب فليس
لربها أن يضمنه القيمة بذلك (قوله وإن قل) أي هذا إذا كان العيب كثيراً كالعمى والورود بل وإن
قل فلا فرق بين القليل والكثير كما حققه التلمساني في شرح تفرع ابن الجلاب خلافاً لنقل المواقف عن
التفرع التفرقة بين القليل فلا يضمنه الغاصب والكثير فيضمنه وكذا نسب اللخمي هذا التفصيل
لتفرع ابن الجلاب قال التلمساني ما أدري من أين أخذ اللخمي هذا التفصيل من التفرع مع أن

أى انكسارها خير ربه بين أن يضمن الغاصب القيمة يوم الغصب وبين أخذه معياراً لشيء له في نظير العيب المساوي ولو الكثير (أو جنى هو) أى الغاصب (أو اجنبى) على المصسوب بأن قطع يده أو قفأ عينه مثلاً (خير) المالك (فيه) أى فى العيب وهذا جواب قوله وإن تعيب فهو راجع للمسائل الثلاث إلا أن كيفية التخيير مختلفة، ففي المساوى ما تقدم وفي جناية الغاصب بين أخذه قيمته يوم الغصب وأخذ شيء مع أرض النقص وفي جناية الاجنبى بين أخذ قيمته من الغاصب فيتبع الغاصب الجانى بالأرض وأخذ عين شيء واتباع الجانى بالأرض لا الغاصب (كصبغه يفتح الصاد لأن المراد المعنى المصدري يعنى لو غصب ثوباً أبيض وصبغه فماله كبحير) (فى) أخذ (قيمته) أبيض يوم الغصب (٤٥٤) (وأخذ ثوباً ودفع قيمة الصبغ) بكسر الصاد أى المصوغ به وهذا ان زادت

كلامه مطلق حيث قال فان نقصت قيمته يجب حدث به فربه بالخيار ، نعم ذلك التفصيل موجود فى كتاب محمد انظر بن (قوله أى انكسارها) أى فالمصنف أطلق المصدر الذى هو الكسر وأراد الحاصل به وذلك لأن الكسر فعل الفاعل فلا يكون عيباً قائماً بالمقصوبة بل العيب القائم بها أثر فعل الفاعل وهو الانكسار (قوله أوجبى هو) أى جناية غير متلفة للمصسوب بل عيبه فقط (قوله كصبغه) أى كتخييره فى مسألة صبغه وقوله فى قيمته بدل اشتغال من قوله كصبغه وما ذكره المصنف من التخيير فى مسألة الصبغ هو مذهب للدونة ومقابل له لا شيء للغاصب فى الصبغ فجعله كتجصيص البناء وتزويقه مما لا قيمة له بعد نزعه ، وكان وجه ما فيها أن ما ذكر من التجصيص والتزويق مفارق يمكن إزالته بخلاف الصبغ فانه صنعة دخلت فى نفس ذات الشيء (قوله ولا شيء عايه) أى لا يلزمه قيمة الصبغ ، هذا ما فى التوضيح خلافاً لأبى عمران القائل انه يغير على الوجه الذى ذكره المصنف ولو نقصه الصبغ * والحاصل أن المدونة قالت واذا غصب ثوباً وصبغه خير ربه بين أخذه قيمة الثوب أبيض أو يأخذ الثوب ويغرم قيمة الصبغ وأطلقت فى ذلك ولم تقيس بزيادة ولا مساواة وإبقاها أبو عمر اذ على ظاهرها ، وقدها ابن الجلاب بما اذا كان الصبغ لا ينقص القيمة (قوله فى أخذه ودفع قيمة قصه) أى وليس له ترك الأرض للغاصب وأخذ قيمتها منه بخلاف العمود والاقباس المقصوبة كما مر من أن لربها تركها للغاصب وأخذ قيمتها منه وله أن يأمره بهدم البناء وأخذها (قوله ان كان له قيمة بعد الهدم) أى كحجر وخشب ومسمار (قوله لا مالا قيمة له الخ) أى فان المالك لا يدفع لذلك قيمة بل إذا أراد أخذ أرضه أخذ ما ذكر مجازاً فهو قلع ذلك الغاصب فلا شيء عليه ان كان قبل الحكم به للمصسوب منه وأما إن قلناه بعد الحكم كما لزمه قيمته ، وهذا هو النقل كما فى بن خلافاً لما فى عقب (قوله على الزرع) أى على ما اذا غصب أرضاً وزرعها وقدر المالك على الغاصب قبل ان يطيب الزرع (قوله بأجرة المثل الخ) أى ان كان الغاصب قد استغل بعد البناء والغصب وإلا فلا أجره عليه كما مر (قوله فتسقط من قيمة النقص) أى فان بقى من قيمة النقص بعد ذلك شيء وأخذ الغاصب وان لم تنف قيمة النقص بالأجرة الماضية وأجرة إصلاح الأرض رجع المالك على الغاصب بالزائد كما قال الشارح (قوله أى الاستيفاء) أى فان لم يستوف البضع بالوطء ولا استعمل الحر بالاستخدام بل عطل كلا عن الوطء والاستخدام فلا شيء عليه (قوله مثلاً) أى أو فعل به فعلاً غير البيع تعذر بسببه رجوعه فلا مفهوم لباعه

فيمتة مصوغاً عن قيمته ابيض أولم تزد ولم تنقص فإن نقصت عن قيمته ابيض خير بين اخذ قيمته ابيض وأخذه مصوغاً ولا شيء عليه (و) خير المالك (فى) بناء (بنائه) أى بناء الغاصب مرصعة أو فى غرسه (فى أخذه) أى البناء وكذا القرس (ودفع قيمة قصه) بضم النون بمعنى منقوضه أى قيمته منقوضاً أن كان له قيمة بعد الهدم لا مالا قيمة له كحصى وجير وحرمة (بعد سقوط) أى اسقاط أجرة (كفصة لم يتولها) الغاصب بنفسه أو خدمه أى شأنه انه لا يتولى الهدم وتسوية الأرض ورد مالها كانت قبل الغصب فيقال كم يساوى نقص هذا البناء لو نقص ؟ فإذا قيل عشرة قيل وما أجرة من يتولى الهدم والتسوية فإذا قيل أربعة غرم

المالك للغاصب ستة فإذا كان شأنه ان يتولى ذلك بنفسه أو خدمه غرم المالك له جميع العشرة وحذف المصنف الشق الآخر (قوله من شق التخيير وهو انه يأمره بهدمه أو قلعه ان كان شجراً وتسوية أرضه للعلم به وسيأتى الكلام على الزرع فى أول فصل الاستحقاق وللمالك أيضاً محاسبة الغاصب بأجرة المثل مدة استيلائه على الأرض كما قدمه المصنف فى قوله وغلة مستعمل وكراء أرض بنيت فتسقط من قيمة النقص أيضاً ويرجع بالزائد (و) ضمن الغاصب (منفعة البضع) بالتفويت فعليه فى وطء الحرة صداق مثلهما ولو ثياباً ووطء الأمة ما قصها ولو وخشا (و) ضمن منفعة بدن (الحر بالتفويت) أى الاستيفاء وهو وطء البضع واستخدام الحر ولو عبر به كان أصوب لأن التفويت يشمل ما لو حبس المرأة حتى منها التزويج أو الحمل من زوجها أو حبس الحر حتى فاته عمل من تجارة ونحوها مع انه لا شيء عليه ، ثم شبه فى الضمان قوله (كحجر باعه) الغاصب له مثلاً (وتعذر رجوعه) فيلزمه دينه لأهله دية عمد سواء تحقق موته

أم لا قال الحطاب ويضرب ألف سوط ويحبس سنة فإن رجع المصوب رجع بائنه بما غرمه (و) ضمن التمدى (منفعة غيرهما) أى منفعة غير البضع والحر (بالقوات) وإن لم يستعمل ويستقل كالدار يعاقها والدابة يعبسها والعبد ونحوه لا يستعمله وهذا فى التمدى على المنفعة فلا يخالف قوله فيما تقدم وغلة مستعمل لأنه فى غضب الذات (وهل يضمن شاكيه) أى الغاصب وأخرى غيره لأن الفرض أنه ظلم فى شكواه الغاصب والمدين ونحوهما بمن للشاكي عليه حق وجه كونه ظالماً فى شكواه مع أنه حق على الشكوى من غاصب ونحوه أنه مفروض فيمن له قدرة على الاتصاف من غريمه بدون شكواه (المعزم) (٤٥٥) بكسر الراء الشددة أى شاكيه لظالم

يتجاوز فى ظله بأن يغرمه مالا يجب عليه (زائداً) مفعول بضمن (على قدره) أجره (الرسول) المتاد على فرض أن الشاكي استأجر رسولاً أرسله للغاصب ليضرمه عند الظالم سواء وجد رسولاً بالفعل أم لا (إن ظلم) الشاكي فى شكواه بأن كان له قدر على تخلص حقه بنفسه أو بحاكم لا يجوز أن يظلم لم يضره القدر الزائد على أجره الرسول وإنما يغرم قدر أجره الرسول فقط لأنها على الشاكي أصالة يرجع بها للشكوى عليه سواء كان الشاكي ظالماً أم لا فظلم أنه ان ظلم غرم الجميع وحينئذ فينتج أن يقال ما الفرق بين هذا القول وبين ما بعده وهو قوله (أو) بضمن (الجميع) وجوابه أن الفرق يظهر باعتبار المفهوم وذلك أن مفهوم الأول أنه إن لم يظلم لا يضمن الزائد بل قدر أجره الرسول فقط ومفهوم الثاني أنه إن لم يظلم لا يضر شيئاً

(قوله أم لا) أى بأن تحققت حياته أو شك فيها (قوله لأنه فى غضب الذات الخ) فتحصل أن غاصب الذات يضمنها بمجرد الاستيلاء ولو تلفت بماوى ولا يضمن منفعة الذات إلا إذا استعملها وغاصب المنفعة لا يضمن الذات إذا تلفت بماوى ويضمن المنفعة التى قصد غصبها بمجرد فواتها على ربهما وإن لم يستعمل إلا غاصب الحر والبضع فإنه إنما يضمن فيها بالاستيفاء (قوله وهل يضمن الخ) يعنى أن الشخص إذا شك من غصبه أو من له عليه دين لحاكم ظالم فظلمه وغرمه مالا يجب عليه فى ضمان الشاكي ما غرمه للشكوى وعدم ضمانه أقوال ثلاثة : القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالماً فى شكواه بأن كان له قدرة على تخلص حقه بنفسه أو بحاكم لا يجوز فإنه يضره جميع ما غرمه للشكوى وأجره الرسول وما زاد عليها وإن كان الشاكي مظلوماً بأن كان لا قدرة له على خلاص حقه بنفسه ولم يجد حاكماً عادلاً يخلصه فأنما يضره للشكوى قدر أجره الرسول والقول الثانى يقول إن كان ظالماً غرم الجميع وإن كان الشاكي مظلوماً فلا يضره شيئاً ، والقول الثالث يقول لا يلزم الشاكي شيئاً أصلاً سواء كان ظالماً أو مظلوماً ، غاية الأمر أنه إن كان ظالماً فإنه يؤدب اه قال ح وانظر لو شكا رجلاً ظالماً جائر لا يتوقى قتل النفس فضرب للشكوى حتى مات فهل يلزم الشاكي شيئاً أم لا ؟ قال بعضهم عليه دينه كمن فعل به ما يعتذر رجوعه وينبغى أن ذلك حيث تعذر التقصاص من الظالم فتدبر (قوله وأخرى غيره) أى كالمدين (قوله لأن الفرض الخ) علة لصحتر جوع الضمير للغاصب (قوله أنه) أى أن الكلام مفروض الخ (قوله فإن لم يظلم) أى بأن كان مظلوماً لعدم قدرته على التخلص بنفسه وعدم حاكم عادل (قوله وإنما يضر قدر أجره الرسول) أى أن لو كان هناك رسول أحضر للشكوى للشكوى (قوله أصالة) أى لأن أجره الرسول على طالب الحق (قوله وحينئذ) أى وحين إذا كان القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالماً فإنه يغرم القدر الزائد على أجره الرسول ويغرم أجره الرسول أيضاً فينتج الخ (قوله الثالث) أى لأنه قول أكثر اصحاب الامام كاعزاه لم ابن يونس (قوله والفق به مصر) أى وهو أراجح الأقوال كما قال شيخنا اله دوى القول الثانى وهو غرم الجميع إن كان ظالماً وإلا فلا يضره شيئاً (قوله وهى) أى الأقوال الثلاثة (قوله كما ظاهر كلامهم) ابن عرفة لو شكا رجلاً رجلاً ظالماً يعلم أنه يتجاوز الحق فى الشكوى ويغرمه مالا والشكوى لاتباعه للشاكي عليه فى ضمان الشاكي ما غرمه للشكوى وثالثها لبعض اصحابنا لا ضمان عليه إن كان مظلوماً أى بأن قذفه المشكوى أو سبه (قوله ولملكه إن اشتراه) نبه على هذا مع أن من المعلوم أن كل من اشترى شيئاً ملكه ليرتب عليه قوله ولو غاب ورد بلوى على شهب القائل لا يجوز بيع المصوب لغاصبه إذا كان غائباً وذلك لأن ذات المصوب قد فانت بالقيمة عليها وصار الواجب على الغاصب أنما هو القيمة فالذى يجوز للمصوب منه أن يبيعه للغاصب إنما هو القيمة لا ذات المصوب وحينئذ فلا بد من معرفته أى البائع لها وأن يبيعهما باعتباره (قوله إذا لا يشترط حضوره بالبلد)

(أو لا) يضره الشاكي شيئاً أن ظلم فأولى إن لم يظلم وإنما يلزم الظالم الإثم والأدب (أقوال) ثلاثة المشهور فى المذهب الثالث والفق به بمصر الثانى وهى فى شاك له حق مالى وأما إذا لم يكن له حق فإنه من أفراد قوله التقدم أو دللاً لصاً وتقدم أن الرجوع تعريمه لأنه ظالم ولا حق له وبقي ما إذا كان له حق غير مالى بأن قذفه للشكوى أو سبه أو ضربه كما يقع كثيراً فى هذا الزمان الذى تعطلت فيه الأحكام الشرعية وكثر فيه تعدى الناس بعضهم على بعض وجور الأمراء والحكام فهل يضمن الشاكي قطعاً ويجرى فيه الأقوال كما هو ظاهر كلامهم (ولمملكه) الغاصب (إن اشتراه) من ربه أو من وكيله (ولو غاب) المصوب يلد آخر إذا لا يشترط حضوره بالبلد وهذا صريح فى ضعف القول بأنه يشترط فى صحة بيع المصوب لغاصبه رده لربه وهو أحد شق التردد الذى قدمه بقوله وهل إن

ودلر به مدة تردد (او غرم) الغاصب (٤٥٦) (قيمة) لربه أى حكم الشرع عليه بغيرها لحصول مفوت بما مر

فانه يملكه وإن لم يجرمها
بالفعل وعمل ملكه (إن لم
يموه) الغاصب أى لم
يكذب فى دعواه التلف
او الضياع او تغير ذاته
فان موه وتبين خلاف
دعواه فانه لا يملكه
ويرجع عليه برب عين شئيه
ان شاء (و) ان كذب فى
الصفة فقط بأن وصفه
بصفة تقتضى نفس قيمته
فظهر أنه افضل مما قال
(رجع عليه) المالك
(بفضلة أخفاها) ولا
ينقص البيع فاذا لم يموه فى
الذات ولو لم يملكه ولو
موه فى الصفة ويرجع عليه
بأنه ما أخفاه بقوله وملكه
لأن غرم القيمة ان لم يموه أى
فى الذات بأن لم يموه أصلاً
أو موه فى الصفة فقط
ومفهومه أنه إن موه فى
الذات لم يملكه ولربه أخذه كما
هدم (والقول له) أى
لغاصبه لأنه غارم (رقى)
دعوى (تلفه ونفته
وقدره) وخالفه ربه
(وحلف) أى ان القول
قوله يمين ان اشبه وإلا
فالقول لربه إن اشبه يمين
فان لم يشبه ما نضى بأوسط
القيم إن حلفاً أو نكلاماً
وقضى للحالف على التاكل
(كمشترئته) أى من

أى لأن الأصل سلامته (قوله أو غرم قيمته) أى أوفات عند الغاصب وغرم قيمته (قوله أى حكم
الشرع عليه) أى القاضى بغيرها إذ لا بد فى ملكه له بالقيمة إذا فأت عند من حكم القاضى بها كفى بن
خلافاً لما فى عقب (قوله وعمل ملكه) أى للفات بغير القيمة إن لم يموه بقوله إن لم يموه شرط فى ملك الفات
بالقيمة فقط لا فيه وفى ملك الغائب بشرائه كما فى عقب فاذا اشترى المصوب وادعى أنه غائب فقدم ملكه
ولو موه فى دعواه الغيبة خلافاً لعقب ونص للدونة قال ابن القاسم لو قضينا على الغاصب بالقيمة ثم
ظهرت الأمة بعد الحكم فان علم أنه أخفاها فلربها أخذها ورد ما أخذ من القيمة انظر بن (قوله ويرجع
عليه ربه عين شئيه) أى ويرد له ما أخذه منه من القيمة (قوله وان كذب فى الصفة) أى كالأو غصب
عبداً وتلف أو تغير عنده وأردنا تعريه القيمة فادعى انه كان أسود فقوم وغرم قيمته على أنه أسود ثم
تبين أنه كان أبيض (قوله ولا ينقص البيع) الأولى ولا ينقص الملك إذ لا يسع هنا (قوله ولزمه
القيمة) أى لتلفه أو ضياعه (قوله ولو موه فى الصفة) أى هذا إذا لم يموه أصلاً بل ولو موه
فى الصفة (قوله ويرجع عليه) أى عند التقوية فى الصفة (قوله أو موه فى الصفة فقط) أى فالمنطوق
صورتان وقوله رجع عليه بفضلة أخفاها راجع لإحدى صورتى المنطوق قال ح وانظر
لو وصفه الغاصب ثم ظهر أنه أنقص مما قال بعد أن غرم القيمة فهل له الرجوع أم لا؟ واستظهر شيخنا
المدوى ان له الرجوع (قوله ومفهومه انه إن موه فى الذات) أى فقط وأولى فى الذات والصفة
كأن يقول الغاصب العبد الذى غصبته منك الأسود قد أبقي ثم يظهر بعد أن غرم قيمته أنه لم يبق
وأنه أبيض (قوله لم يملكه) أى بما غرمه من القيمة (قوله ولربه أخذه) أى ورد ما أخذه من القيمة
(قوله ونفته) أى فاذا غصب جارية وادعى هلاكها واختلفا فى صفها من كونها يضاء أو سوداء
فالقول قول الغاصب يمينه إن أتى بما يشبه فان أتى بما لا يشبه صدق للمصوب منه يمينه إن
اعترد بالشبه فان تجاهلا الصفة فان المصوب يحمل من أدنى جنسه ويغرم الغاصب قيمته على ذلك
يوم الغصب قاله شيخنا وإذا تجاهلا القدر أمرها الحاكم بالصلح فان لم يسطلحاً تركا حتى
يسطلحاً (قوله وقدره) أى من كيل او وزن او عدد، قال ت ربما يدخل فى تخالفها فى القدر
مسئلتان الأولى غاصب صرة ثم يلقها فى البحر مثلاً ولا يدري ما فيها فالقول قول الغاصب
مع يمينه عند مالك، ابن ناجى وعليه الفتوى لإمكان معرفة ما فيها علم سابق او بعينها وقال مطرف
وابن كنانة وأشبه القول لربها مع يمينه إن ادعى ما يشبه وكان مثله يملكه لأنه يدعى
تحقيقاً والآخر يدعى تخميناً وأما إن غاب عليها الغاصب فالقول قوله مع يمينه من غير خلاف
والمسئلة الثانية قول عبد الملك فى قوم أغاروا على منزل رجل والناس ينظرون فنبهوا ما فيه ولا
يشهدون بأعيان المصوب بل بالاغارة والتب فقط فلا يعطى للنهب منه يمينه وإن ادعى ما يشبه
الا يمينه وقال ابن القاسم عتجاً بقول مالك فى الصرة وقال مطرف القول قول للغار عليه مع يمينه ان
أشبه وكان مثله يملك ذلك (قوله وحلف) أى فى القدر والعت كفى عقب بل وفى دعوى التلف أيضاً
كما فى بن قلا عن ح وابن عبد السلام (قوله إن اشبه) أى وسواء أشبه ربه أيضاً أم لا وقوله وإلا
فالقول لربه أى وإلا يحلف بأن نكل اولم نكل ولكن لم يشبه فالقول لربه (قوله كشرئته فالقول
قوله فى تلقه الخ) اعلم ان القول قول المشتري من الغاصب يمينه فى تلقه ونفته وقدره سواء كان الثمن
للمصوب مما يخاب عليه ام لا، علم المشتري بغصب البائع لذلك للبيع أو لم يعلم بغصبه لكن ان علم
بغصبه فحكمه فى الضمان حكم الغاصب سواء تلف المبيع بسلام أو تلفه للمشتري عمداً او خطأ فيتبع
المالك أيها شاء بالقيمة وإن كان المشتري غير عالم بالغصب فان تلف ما اشتراه عمداً فكذلك

بعد حلفه قيمته لربه (لاخر رؤية) عنده أى ان العبرة فى التقويم بالآخر رؤية، والقصوب عنده عليها بعد شرائه من الغاصب فان لم ير عنده قبوم القبض ثم اذا غرم القيمة لربه رجع بالثمن على بائعه الغاصب وعمل القرم ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة أو مما لا يغاب عليه وظهر كذبه وادعى التلف بساوى فيه ما فان قامت على هلاكه (٥٧) بينة بساوى أو لم يظهر كذبه فيما لا يغاب عليه فلا يفرم

وهو معنى قوله الآتى
 لساوى وأما بخيانة فيساقى
 تفصيله (ولرب إضاء
 بيعه) أى الغاصب وله
 رده لأنه فضولى ويتبع
 الغاصب بالثمن ان قبضه
 وكان ملياً والا اتبع
 المشتري (و) له (تقضى
 عتق المشتري) من
 الغاصب (واجازته) فيتم
 عتقه ويرجع بالثمن على
 الغاصب دون المشتري
 (وضمن مشتري) من
 الغاصب (لم يعلم) بغصبه
 (فى عمد) أى فى اتلافه
 عمداً كالأكل الطعام أو
 لبس الثوب حتى أبلاه أو
 قتل الحيوان أو ذبحه وأكله
 وهو حينئذ فى مرتبة
 الغاصب فى اتباع أيهما شاء
 بمثل التلى وقيمة المقوم فان
 اتبع الغاصب فالقيمة تعتبر
 يوم الاستيلاء كالتقدم ولا
 يرجع على المشتري وان اتبع
 المشتري فالمعتبر يوم التعدي
 ورجع على الغاصب بشئنه
 (لا) يضمن المشتري غير
 العالم فى (ساوى) ولا فى
 (غلة) استغلها لانه
 ذو شبهة بعدم علمه بالغصب

يكون ضامناً كالغاصب فان اتبع المالك المشتري بالقيمة رجع بالثمن على الغاصب وان اتبع الغاصب فلا رجوع له على المشتري وسواء كان ذلك المبيع مما يغاب عليه أم لا ، وان تلف بساوى فان المشتري يفرم القيمة لآخر رؤية ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة أو كان مما لا يغاب عليه وظهر كذبه وإذا غرم القيمة رجع بالثمن على المشتري ، أما لو قامت على هلاكه بينة أو لم يظهر كذبه فلا يفرم المشتري والذي يفرم القيمة إنما هو الغاصب وان تلف بخيانة خطأ فليل كالعمد وقيل كالساوى * هذا حاصل الفقه ، وقوله المصنف ثم غرم الخ هذا فيما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب وكان التلف بساوى (قوله بعد حلفه) أى على التلف (قوله قبوم القبض) أى فالمعتبر قيمته يوم القبض (قوله فلا يفرم) أى والغرم إنما هو على الغاصب البائع له (قوله ولربه إضاء بيعه الخ) أى سواء قبض المشتري المبيع أولاً ، علم أن بائعه غاصب أم لا ، حضر القصوب منه وقت البيع أو غاب غيبة قريبة أو بعيدة ، ومثل البيع الهبة وسائر العقود (قوله والا اتبع المشتري) أى والا يقبضه أو قبضه وكان معدماً اتبع الخ وقيل لا رجوع له على المشتري حيث كان الغاصب قبضه ولو معدماً ورجع هذا القول بناء على ان الاجازة للعقد والقبض معاً لا للعقد فقط انظر بن (قوله وله) أى للمقصوب منه فحضر عتق المشتري من الغاصب أى وأخذ الرقيق (قوله واجازته) ذكر هذا مع علمه من قوله وله فحضر الخ من التصريح بما علم التزاماً فلو عتقه الغاصب وأجاز المالك عتقه فيما أن يجيزه على أن يأخذ منه القيمة وإما أن يجيزه على أن لا يأخذ منه قيمة فان كان الثانى لزم العتق نظراً لتشوف الشارع للحرية فلا يقال هذا عتق فضولى أجاز المالك وعتق الفضولى إذا كان لامعاوضة فيه فانه يكون باطلا ولو أجاز المالك كما مر وان كان الأول فلا يلزم عتقه إذ العتق ليس بفوت عند الغاصب فهو باق على ملك ربه وحينئذ فلا يتعين على ربه أخذ قيمته التى وقع الاتفاق عليها بل له أخذ عين عبده (قوله فيتم عتقه) أى بالعقد الاول (قوله ويرجع) أى ربه بالثمن على الغاصب أى ولو مصرراً وهذا بناء على ان الاجازة للعقد والقبض معاً كما هو الراجح (قوله وان اتبع المشتري فالمعتبر يوم التعدي) ان قيل قد مر ان المشتري يفرم لآخر رؤية فلم غرم هنا يوم التعدي ؟ قلت لانه هنا لما قصد التملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف عمداً اعتبر غرمه يوم الاتلاف بخلاف المشتري السابق فانه لم يثبت تعديه فيحتمل انه أخفى المبيع لذلك أغرم من آخر رؤية رى عنده (قوله لا يضمن فى ساوى) أى اذا كان مما يغاب عليه وثبت التلف بينة أو كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه فى دعواه التلف وإنما اذا لم يثبت التلف بينة فى الاول أو ظهر كذبه فى الثانى فانه يفرم القيمة لآخر رؤية كما مر وهو محل قوله سابقاً ثم غرم لآخر رؤية (قوله لأنه ذو شبهة) أى يفوز بالقلة (قوله فليس لربه رجوع فى الساوى الا على الغاصب الخ) هذا جواب عما يقال كيف لا يضمن المشتري من الغاصب الساوى مع ان له القلة ومن له الثناء عليه التوى ، وحاصل الجواب ان المنفى عن المشتري نوع خاص من الضمان وهو ضمانه للمالك وهذا لا ينافى انه يضمن للغاصب الثمن فيدفعه له ان كان لم يدفعه له أولاً (قوله وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب) أى فيلزمه أن يدفعه له ان لم يكن دفعه له أولاً (قوله تأويلان) الاول لابن أبى زيد

(٥٨ - دسوقى - لث)

ولا يرجع على الغاصب بها لانه لم يستعمل فليس لربه رجوع فى الساوى إلا على الغاصب وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب (وهل) التلف أو التعيب (الخطأ) من المشتري الغير العالم (كالعمد) فيضمن للمالك قيمة المقوم ومثل المثل ويكون غريباً ثانياً للمالك لأن العمد والخطأ فى أموال الناس سواء أو كالساوى فلا رجوع لربه عليه وإنما يرجع على الغاصب (تأويلان) وآرائه وموهوبه (أى الغاصب ان غلب) بالغصب (كهو) أى

كالغاصب في الضمان فيقع المستحق أيهما شاء ومثلهما المشتري إن علم (وإلا) يلما بالنصب (بدية بالغاصب) في الغرم فيرجع
لثالث على التركة في الموت وعلى الغاصب (٥٨) في الهبة بالقيمة ومثل المثل (ورجع) المالك (عليه) أي على الغاصب المثل بدليل

ما بعده (سلسلة موهوبه)
أي سلسلة التي استغلها
موهوبه وليس للغاصب
رجوع على موهوبه بشيء
وإذا رجع على الغاصب
سلسلة موهوبه فأولى
ما استغله هو ، ثم محل
الرجوع بالسلسلة إذا كانت
السلسلة قائمة أو فانت ولم
يختبر تضمينه القيمة إذ
لا يجمع بين الغلة والقيمة
(فإن أعسر) الغاصب
(فلى الموهوب) يرجع
عما استغله دون ما استغله
الغاصب قبله وأعسر فإن
أعسر أيضاً اتبع أولهما
يساراً ومن غرم شيئاً
لا يرجع به على صاحبه في
الصورتين ، ومحل الرجوع
بالغلة إن كانت السلسلة
قائمة أو فانت واختار أخذ
الغلة فإن اختار تضمينه
القيمة أخذها فقط ولا
شيء له من الغلة إذ لا يجمع
بينهما كما تقدم (ولفّق
شاهد) شهد للمدعى
(بالنصب) أي بعمارة
النصب من المدعى إن
فلاناً غصبه مني (آخر)
شهد له (على إقراره) أي
الغاصب (بالنصب) من
المدعى ويقضى للمدعى
بالمنصوب بلا يمين قضاء
(كشاهد بملكك)

والثاني لابن رشد ومباه على أن البيع هل هو على الردي حق محار أو على الإجازة حتى يرداه بن (قوله كالغاصب
في الضمان) أي في ضمان قيمة الذات إذا تلفت بحساية عمداً أو خطأ أو بساوى وضمان الغلة
(قوله فيتبع الخ) أي بخير في اتباع تركة الغاصب والوارث وفي اتباع الغاصب والموهوب له (قوله ومثلهما
المشتري إن علم) أي بأن بائنه غاصب لما باعه أي أنه مثلهما في أنه يضمن القيمة كان التلف
عمداً أو خطأ أو بساوى ، أما إذا لم يعلم فإنه إنما يضمن القيمة حيث كان الاتفاق عمداً أو بساوى على
ما مر (قوله وإلا يلدن بالنصب) أي ولا يعلم الوارث والموهوب له بالنصب بدية بالغاصب في
غرم قيمة الذات على وارثه وموهوبه ، كذا قرر الشارح ، قال ابن الأولى رجوع قوله وإلا بدية
بالغاصب للموهوب له فقط إلا غاصب مع الوارث يبدأ به لأن الموضوع أن الغاصب مات وقسم
ورثته للمنصوب واستأنوه ثم استحق فيضمن الوارث قيمة المنصوب إذا تلف سواء علم بالنصب
أولاً لكن عند عدم العلم لا يضمن الإجازة نفسه وعند العلم يضمن حتى الساوى (قوله وإلا بدية
بالغاصب) أي ولا يرجع الغاصب على الموهوب له (قوله ورجع عليه بغلة موهوبه) الفرق بين غلة
المشتري منه فإنه لا يضمنه كما مر وبين غلة موهوبه فإنه يضمنها أن الموهوب خرج من يده بغير عوض
فكأنه لم يخرج من يده بخلاف مبيع (تنبه) علم بما ذكر أن غلة الموهوب لا تكون للموهوب له بل
يرجع بها المستحق على الغاصب إن كان ملياً وإلا فعلى الموهوب له وأن قيمة الموهوب إذا تلفت على
الموهوب له إذا علم وإلا فعلى الغاصب وعلم منه أيضاً أن المشتري من الغاصب بخير للمستحق
في اتباعه أو اتباع الغاصب بالقيمة في العلم وعدمه وأما الغلة فهي له عند عدم العلم فلا يضمنها له ولا
الغاصب ، وأما عند العلم فلا غلة له ويضمنها كقيمة الذات ، وعلم أيضاً أن وارث الغاصب يضمن قيمة
المنصوب إذا تلف وأنه لا غلة له علم أن مورثه غاصب أولاً ، مات ملياً أولاً فبها لو مات الغاصب
وترك الأشياء المنصوبة واستغلها ولم يترك الأشياء وغلتها للمستحق ومحل كون الوارث يضمن الغلة
إذا كانت السلسلة قائمة وأما لو فانت وضمن الوارث قيمتها كانت الغلة له لا للمنصوب منه إذ لا يجمع
بين القيمة والغلة وفي بن لوباع عن الصغير قريه كالأخ والم لم يإصاء ولا حضانة فكبر الصغير
وأخذ شيئاً من المشتري لا يرد المشتري غلته ولو كان عالماً يوم البيع بتدبى البائع كما في الميار لأن
للمشتري شبهة تسوغ له الغلة وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعماً أن مالكه وكله على بيعه فلم يثبت
التوكيل ففسخ البيع فلا يرد الغلة اهـ (قوله ولم يختبر تضمينه القيمة) أي وإنما اختار أخذ الغلة وقوله إذ
لا يجمع الخ غلة لمحدوف أي فإن اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شيء له من الغلة إذ لا يجمع الخ (قوله في
الصورتين) أي صورة البداءة بالغاصب عند يسره وصورة البداءة بالموهوب له عنده عسر الغاصب
وما ذكره من أن من غرم شيئاً لا رجوع له على صاحبه هو ما في المدونة وهو المتمد خلافاً لما في البيان
من أنه إذا عسر الغاصب فعلى الموهوب ثم يرجع على الغاصب إذا أيسر (قوله ومحل الرجوع الخ)
هذا التقييد مبنى على قول ابن القاسم في المدونة أنه لا يجمع بين أخذ القيمة والغلة والتي عليه مالك
وعامة أصحابه أنه قد يجمع بينهما كما تقدم ذلك للشارح عند قول المصنف وغلة مستعمل (قوله كما
تقدم) أي قريبا في العبارة التي قبل هذه (قوله فيقص به لك) أي بدون يمين منك (قوله أي حائزاً فقط)
يعنى للسلسلة إن كانت قائمة وقيمته إن فانت عند ذلك المشهود عليه (قوله فلك التصرف الخ) عذام ترتب

أي عهد بأن هذا الشيء ملك للمدعى (لأن نصيبك) أي بغيره منك أي المدعى فيقضى به لك (وجملت) في المستلئين (زايد) على
أي حائزاً فقط (لأما لكاً) فلك التصرف بخير البيع والوطء وإن جاء مستحقها بالبيعة الشرعية أخذها إن كانت قائمة وقيمته إن فانت ،
أما في السلسلة الأولى فلا أنه لم يشهد له واحد منهما بالملك إذ قد نصب من مستأجر ومستعير ومودع ومترهن ، وأما في الثانية

فلأن شاه الملك ثبت غصباً وشاهد الغصب لم يثبت له ملكاً (إلا أن تخلف) في الثانية (مع شاعر الملك) اليمين المكتملة لنصاب (و) تخلف أيضاً (يمين القضاء) أنك ما بعث ولا وهبت ولا تصدقت ولا خرجت (٢٥٩) عن ملكك بوجه من الوجوه وله جميعهما

في يمين واحد على أحد
القولين (وإن ادعت)
امرأة (استكراهاً) على
الزنا (على) رجل (غير
لائق) به ما ادعت به عليه
بأن كان ظاهر الصلاح
(بلا تعلق) أي بأدبائه
(حدث له) أي لازنا
المفهوم من قوله ادعت
استكراهاً أي لإقرارها بالزنا
ظهر بها حمل أم لأن ترجع
عن قولها إذا لم يظهر بها
حمل فإن تعلقت به لم تحدد
للزنا لأن التعلق نكحاً تدرك
الحد وتحدد لذمة مطلقاً
ومفهوم غير لائق أو إن
فاسق فلا حد لذمة مطلقاً
وللزنا إلا إذا ظهر بها
حمل ولم تتلق به ومجهول
حال فحد الزنا كالصالح
إن تعلقت سقط والإلزام
ولا تحدد للحدف إن تعلقت
به وإلا حدث والأولى أن
يراد بغير اللائق ما يشمل
مجهول الحال ثم أعقب
الغصب بالتعدي وهو
غصب المنفعة أو الجنابة
على شيء دون قصد تملك
ذاته فقال (والتعدي جان)
على (بعض غالباً) أي
بعض السلعة كحرق ثوب
بالحاء المعجمة وكسر صحنه
أي كسر بعضها ومن غير
الغالب قد يكون التعدي
على جميع السلعة كحرق
الثوب بالحاء المعجمة وكسر

على جملة ما يدق ل بن الذي كان يقرره بعض الشيوخ أنا لا نمنعه من البيع ولا من الوطء إذ لا منازع
له وإنما فائدة كونه زايد أنه إذا قامت بينة بالملك لغيره قدمت على بينته لأنها إنما أثبتت له الحوز فقط
وهو ظاهر كلامه اه (قوله فلأن شاهد الملك لم يثبت له غصباً) الأولى حذف هذا من التعليل
والاقتصار على قوله لأن شاهد الغصب لم يثبت له ملكاً لأن الاجتماع على الغصب لا يقتضي ملكاً
فتدبر اه بن (قوله إلا أن تخلف) أي بأنها ملكك (قوله في الثانية) أي لانهاهي التي فيها شاهد الملك
فاذا خلعت معه اليمين المكتملة ويمين القضاء كنت حينئذ مالكا لا حائزاً (قوله وتخلف أيضاً يمين
القضاء) ولا يكفي بها عن الأولى وإن كانت تضمنها كما جزم ابن رشد وجزم النخعي بالكفء
يمين القضاء (قوله وله جميعهما) أي وعلى ما قال ابن رشد من عدم الاكتفاء بيمين القضاء عن الأولى
فله جميعهما في يمين واحدة على ما جرى به العمل خلافاً لمن قل لا يكفي جميعهما (قوله إلا أن ترجع عن
قولها) أي فإن رجعت عن قولها لم تحدد إذا لم يظهر بها حمل فإن ظهر بها حمل حدث ولا عبرة برجوعها
وعلى كل حال تحدد للحدف كما في خشي (قوله لم تحدد للزنا) أي حملت أم لا (قوله تعلقت به أم لا) أي ولا
يمين لها عليه (قوله طلقاً) أي تعلقت به أم لا لأنه غير عفيف (قوله إلا إذا ظهر بها حمل ولم تتلق به)
أي وأما إذا لم يظهر بها حمل تعلقت به أم لا أو ظهر بها حمل وجاءت متعلقة به فلا تحدد في هذه الأحوال
الثلاثة للزنا (قوله وإلازمها) أي ظهر بها حمل أم لا (قوله وإلا حدث) أي ولا تتلق به حدث * وأعلم
أنه لا مهر لها على واحد من الثلاثة لأن ما ذكرته إقرار على نفسها وعلى الدعوى عليه فلا تؤاخذ بإقرارها
عليه وأيضاً فقد ذكر ابن رشد عن رواية عيسى عن ابن القاسم أنه لا صدق لها إذا ادعت على فاسق
وتعلقت به فأولى إذا لم تتلق به وأولى إذا ادعت على مجهول حال أو صالح (قوله ما يشمل مجهول
الحال) أي لأن دعوها عليه كدعواها على الصالح بالنسبة لحد الزنا الذي كلام المصنف فيه وإنما
يختلفان في حد القذف والمصنف لم يتعرض له (قوله ثم أعقب الغصب بالتعدي) أي لما بينهما من
المناسبة من جهة أن في كل منهما تصرفاً في الشيء بغير إذن ربه (قوله غالباً) مرتبط بقوله والتعدي
أي والتعدي في غالب أحواله هو الذي يحتمل على بعض السلعة (قوله ومنه) أي ومن التعدي على
بعض السلعة تعدي المكسرى (قوله لأن المقصود الخ) غلة لقوله ومنه تعدي المكسرى المسافة
المشترطة أي وإنما كان تعديها تعدياً على بعض السلعة لأن المقصود بالتعدي إنما هو الركوب
والاستعمال الذي هو النعمة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدي ، وحينئذ فيكون ذلك المقصود
بالتعدي كالجزم منها * وحاصل ما في المقام أن ابن الحاجب قال المتعدي هو الجاني على بعض السلعة
فاعترضه ابن عبد السلام بأن هذا التعريف لا يعم صور التعدي إذ لا يشمل من أكرى أو استعار دابة
لمسكان معين ثم زاد على المسافة الدخول عليها فهما متعديان على كل الدابة لا على بعضها ومع ذلك جعلوه
من التعدي فلا بد من قيد غالباً لادخالهما ، واعترضه ابن عرفة بأنه لا يحتاج لهذا القيد لادخالهما لأن
المقصود بالتعدي إنما هو النعمة لا الذات والذات تابعة لا أنها مقصودة بالتعدي وحينئذ فيكون
ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها ، نعم يحتاج لقوله غالباً لادخال حرق الثوب وقتل الدابة المستأجرة
أو المستعارة إذ لا يشملها التعريف إلا بزيادة غالباً * وأعلم أن التعدي والغصب يفرقان في أمور منها
أن الفساد اليسير من الغاصب يوجب لربه أخذ قيمة المصوب إن شاء والفساد اليسير من المتعدي
ليس لربه إلا أخذ أرض النقص الحاصل به ، ومنها أن المتعدي لا يضمن السواوي والغاصب يضمنه

جميع الصلحة وقتل الدابة ومنه تعدي المكسرى والمستعير المسافة المشترطة واستعمال دابة مثلاً بغير إذن ربها ورضاه لأن المقصود
بالتعدي إنما هو الركوب والاستعمال الذي هو النعمة دون تملك الذات والذات تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي فليتأمل

ثم أشار إلى أن المتعدي يضمن قيمة السلعة في الفساد الكبير إن شاء المالك دون العسير فإنه يضمن نقصها فقط بقوله (فإن أفات المقصود) مما تمدي عليه والتبادر من أفات العمد مع أن الخطأ كذلك فكان الأولى حذف الهمزة (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) وحشمة كأبر وقاض ودابة مضاف لدى (٤٦٠) والمراد من شأنها أن تكون لدى الهيات سواء كان صاحبها ذاهية أم لا فالعبرة بحالها

لا حال مالكمها فقطع ذنبها
فبعت للمعهود منها بخلاف
قطع بعضه أو تنف شعره
(أو) قطع (أذنها أو
طيلسانه) مثلث الألام
(أو) قطع (ابن شاة
هو المقصود) الأعظم
منها (وقل عني عبد
أو) قطع (يديه فله)
أي للمالك (أخذه
ونقصه) أي مع أرض
النقص (أو قيمته) سلما
يوم التمدي ويتركه للتعدي
(وإن لم يفته) أي لم
يفت المقصود (فقصه)
فقط أي يأخذ ما نقصه مع
أخذه وليس له تركه وأخذ
قيمه، وللمالك يفته بقوله
(كلين بقرة) أو شاة
ليس هو المقصود الأعظم
منها (أو) قطع (يد عبد أو
هينه) إلا أن يكون صانعا
أو ذا يد فقط أو عين فله أخذ
قيمه (وعتق عليه) أي
على التمدي (إن قوم)
عليه وأخذ سيده قيمته
لا إن أخذه ونقصه فلا يعتق
ويدخل في قوله إن قوم ما
إذا تراضيا على التقويم فما
لا يجب فيه تقويم كجناية
محمد فهاشدين قصد ولم تفت
المقصود (ولا منع
إصاحبه) من التقويم

ومنها أن التعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف القاصب إنما يضمن غلة ما استعمل كما مر واستظهر شيخنا أن
وثيقة الأرياف أقرب للتعدي من النصب لأنهم لا يقصدون التملك المطلق (قوله إن شاء المالك) أي وإن شاء
أخذها وأخذ أرش النقص (قوله فكان الأولى حذف الهمزة) أي وعلى هذا فالمقصود بالرفع فاعله أي فان
فات المقصود من الشيء المتعدي عليه كقطع الخ (قوله والمراد من شأنها الخ) جواب عما يقال قوله كقطع
ذنب دابة ذي هيئة مفهومه أن قطع ذنب دابة غير ذي الهيئة لا يوجب خيار ربها وظاهره مطلقا كانت
هي ذات هيئة أم لا مع أنها إذا كانت ذات هيئة ثبت للمالكها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مع الأرض،
وأجاب الشارح بأن المراد بقوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة في الكلام حذف أي كقطع دابة من شأنها
أن تكون لدى هيئة كان صاحبها ذاهية أم لا وكل هذا على قراءة دابة بلا تنوين بالإضافة لدى، أما
على قراءة دابة بالتنوين وذو هيئة صفة فلا يرد عليه شيء من ذلك لصديقها بما إذا كان صاحبها ذاهية
أم لا، ولا يقال إنه يمنع من التنوين وصفها بذو إذا كان الواجب أن يقول ذات لأنها قول الدابة في معنى
الحيوان فيجوز في وصفها مراعاة المعنى في الحديث: فإذا بدابة أهلب طويل شعر وفيه أيضا: فأتى
بدابة أيضا فوق الحمار ودون البغل (قوله فبعت للمعهود) أي وهو التجمل بها (قوله بخلاف الخ) أي
فإن هذا ليس مقيتا للمقصود منها وحيث فلا يضمن إلا النقص فقط إلا العرف فإذا جرى العرف بتخير
المالك بين أخذ القيمة وأرض النقص في قطع بعض الذنب أو تنف شعره عمل بذلك العرف (قوله هو المقصود)
إن قلت لا حاجة لذلك لاستفادته من قوله فإن أفات المقصود، قلت الأول ذكر على أنه ضابط كلي
والثاني ذكر في جزئي مثله لينطبق على ذلك السكلى ومثل هذا لا يعد تكرارا (قوله وإن لم يفته)
أي وإن لم يفت التمدي بجنايته المقصود من التمدي عليه (قوله وليس له تركه وأخذ قيمته) أي قهراً
عن التمدي وأما إذا رضى التمدي بذلك كان لربه ذلك (قوله كلين بقرة) أي كقطعه أو ثقله
(قوله وقطع يد عبد) أي وأما قطع رجله فمن الكثير (قوله إلا أن يكون صانعا الخ) أي لأن ضمان
قيمة الصانع بما يطله ولو أغلغ كالسج (قوله وعتق عليه الخ) أي أنه إذا تمدي على عبد عمدا قاصدا
شيئه وأفات المقصود منه بجنايته عليه فإنه يعتق على ذلك الجاني إن قوم عليه أي إن اختار سيده أخذ
قيمه منه (قوله ويدخل في قوله إن قوم الخ) أي لأن قوله إن قوم صادق بما إذا كان التقويم برضا صاحبه
فقط في مقيت المقصود أو برضاها معاً في غير مقيته، وأصل هذا الكلام لشرف الدين الطخيني وتبعه
عقب قلابين وهو غير صحيح لنص المدونة كما في المواقي على أنه لا يعتق عليه فيم لا تخير فيه (قوله ولا
منع الخ) يعني أنه ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من التقويم بحيث يأخذه مع أرض النقص إذا كان
التمدي فاحشاً مقيتاً للمقصود بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذ الجاني فيعتق عليه كما اختاره ابن يونس (قوله وهذا
مقابل) أي لأن معناه أن لرب الجاني عليه الخيار في التمدي الفاحش بين أخذ القيمة وأخذها مع أرض
النقص وهو عام فيمن يعتق بالثقة وغيره وأما ابن يونس فيقول ما ذكر من التخيير في غير من يعتق
بالثقة وأما من يعتق بها فلا تخير فيه بل يتعين على صاحبه أخذ قيمته اهـ والحاصل أن غير الرقيق حكمه
عند ابن يونس كحكمه عند غيره وهو تخيير المالك في أخذ القيمة وأخذها مع أرض النقص، وأما
الرقيق فهو كذلك عند غير ابن يونس وأما عنده فيتعين فيه أخذ السيد القيمة وليس له أخذه مع

أي ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من تقويمه ويختار أخذه مع نفسه (الفاحش) أي المقيت للنقص ودخلى محرم
العبد من العتق (على الأرجح) عند ابن يونس بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذ الجاني فيعتق عليه فيجبره الحاكم على أخذ قيمته ويجبر الجاني على
دفعها ليعتق عليه، وهذا مقابل لقوله فله أخذ ونقصه أو قيمته وخاص بالجناية على من يعتق بالثقة

والذهب الأول وهو أن ربه يجزى في القاحش مطاأى العبد وغيره (ورقاً) الجاني (٤٦١) (الثوب مطلقاً) كانت الجناية

عليه محمداً أو خطأ أقات
المقصود حيث أراد ربه
أخذه ونقصه أم لم تقته ثم
ينظر إلى أرض النقص بعد
رفوه (وفي أجرة
الطيب - قولان -)
قل تلزم الجاني على حره
أورقيق خطأ ليس فيه مال
مقرر أو محمداً لا ينقص منه
لما ع وليس فيه مال مقرر أيضاً
[درس]

(فصل في) (وان زرع)
غاصب لأرض أو لمفتمها
(فاستحققت) أي الأرض
بمعنى قام مالكها وليس
للسراد به الاستحقاق
المعروف الذي هو رفع
ملك شيء بثبوت ملك
قبله، إذا الكلام في الغاصب
والتعدي (فإن لم
يشتفع بالزرع)
بأن لم يبلغ أحد الانتفاع
به ظهر أولم يظهر (أخذ
بلا شيء) في مقابلة
البذر أو العمل وإن شاء
أمره بقلعه (وإلا) بأن بلغ
حد الانتفاع به ولو لرعى
(قله) أي للمستحق
(قله) أي أمر ربه
بقلعه وتسوية الأرض
(إن لم يشت وقتاً
تراد) الأرض (له) مما
زرع فيها خاصة كقمح
أوفول ويحتمل مما زرع
فيها وغيره كما قاله ابن رشد
وهو ظاهر المصنف ولكن
الأول أرجح، وأشار لقسم

أرض النقص للآب محرم العبد من التقى (قوله والمذهب الأول) أي والمذهب الأول لأنه مذهب
المدونة (قوله في العبد وغيره) بيان للاعلاق (قوله اثوب) أي التي حصلت فيها الجناية (قوله أم لم
تفته) أي وتمين أخذه مع نفسه وما ذكره المصنف من كون الجاني يلزمه الرق في اليسر كالشكر قول
عبد الحق واعترضه ابن بونس بأنه خلاف ظاهر كلامهم إذ ظاهر كلامهم يقتضي أن الجناية إذا كانت
يسيرة لا يلزم الجاني رفو بل أرض النقص فاما النظرين (قوله ثم ينظر إلى أرض النقص بعد رفو) (قوله
أي فيأخذه ربه مع أخذ الثوب) والحاصل أن من تعدى على ثوب شخص فأنقصه فإفساداً كثيراً
بخرقه أو شربه طئله له وأراد ربه أخذه مع أرض النقص أو أنقصه يسيراً فإنه يلزمه أن يرفوه ولوزاد على
فيحتمل يأخذه صاحبه بعد ذلك ويأخذ أرض النقص بعد الرفو إن حصل بعده نقص، والحاصل أن
الجاني يلزمه شيان الرفو وأرض النقص بعد الرفو لا أرضه قبله إذ هو كثير فيه ظلم على الجاني وبين
الأمريين فرق مثلاً أرض النقص قبل الرفو عشرة وبعدة خمسة وأجرة الرفو درهم فيلزمه درهم أجرة
الرفو وخمسة أرضه في نفسه بعدة لا عشرة التي هي أرضه قبله (قوله وفي أجرة الطيب) أي وقيمة
الدواء (قوله قل تلزم الجاني أي على حره أورقيق) أي ثم ينظر بعد البرء فإن برى على غير شين فلا يلزمه
شيء إلا الأدب في العمد وإن برى على شين غرم النقص وهذا القول هو الراجح والقول الثاني عدم لزوم
الأجرة وقيمة الدواء ثم ينظر بعد البرء فإن برى على شين غرم النقص وإن برى على غير شين فلا شيء
عليه (قوله خطأ الخ) أشار بذلك إلى أن محل الخلاف في جرح خطأ ليس فيه مال مقرر أو محمداً لا ينقص
فيه وإما لا تلافئه أو لعدم المساواة أو لعدم التل وليس فيه مال مقرر أيضاً أما لو كان فيه مال مقرر فإن الجاني
لا يلزمه غيره اتفاقاً وإن كان فيه النقص فأنما يقتضي من الجاني ولا يلزمه شيء زائد على ذلك اتفاقاً
(فصل وان زرع فاستحققت) (قوله غاصب لأرض) أي لذاتها، إنما خص الكلام بالغاصب
والتعدي لأنه المصنف شبه به ذا الشبهة بعد ذلك والزراع في غير ملكه إما غاصب أو متعدي أو ذو شبهة
(قوله وليس المراد الخ) قال ابن الصواب أن المراد بالاستحقاق هنا الاستحقاق المعروف إذ المراد
بالمالك الملك ولو بحسب الظاهر أو مطلق الكون تحت اليد مجازاً قرينة إضافة الرفع إليه إذ الملك
الحقيقي لا يرفع تدبر (قوله بثبوت ملك) أخرج به رفع الملك بالعتق قبله وقوله قبله أي قبل الملك
المرفوع أخرج به رفع الملك بثبوت ملك بعده كما في الهبة والصدقة والبيع والإرث (قوله إذ
الكلام في الغاصب والتعدي) أي ولا ملك لهما حتى يرفع (قوله وإن شاء أمره بقلعه) أي فالحيار
للمستحق لا للزراع ولا يجوز أن يتفقا على إبقائه في الأرض بكرهه لأنه يؤدي لبيع الزرع قبل
بدو صلاحه (قوله إن لم يشت وقتاً) أي وقت زرع تراد له وهذا شرط في قوله فله أخذه بلا شيء
وفي قوله فله قلعه (قوله مما زرع فيها خاصة كقمح الخ) فإن فات إبان ما زرع فيها من قمح أو فول
فليس لرب الأرض أن يكلف الغاصب قلعه وإن كان يمكن أن تزرع مقنأة أو شيئاً آخر غير ما زرع
فيها (قوله ولكن الأول أرجح) أي وهو قول أصبغ تابع أتباع الإمام ومحل عبد الحق المدونة
عليه (قوله وله أخذه بيمينته) قاله عبق وكأله أخذه بيمينته له إبقاؤه لزراعته وأخذ كراه السنة منه
في الفرض المذكور وهو بلوغ الزرع حد الانتفاع به ولم يشت وقتاً ما تراد له الأرض دون
القسم الأول في المصنف وهو ما إذا لم يبلغ الزرع حد الانتفاع به فليس له إبقاؤه وأخذ كراهيته
والفرق أنه فيه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه لأن صاحب الأرض لما مكنته الترع من أخذه
بلا شيء فأبقاه لزراعته بكرهه كان ذلك الكراه عوضاً عنه في المعنى فهو يبيع له قبل بدو صلاحه
(قوله على المختار) أي على ما اختاره الأئمة قال ابن رشد هو ظاهر المدونة في كراه الأرضين وقيل

قوله فله قلعه وهو الشق الثاني من التخيير بقوله (وله أخذه بيمينته) مقابلاً (على المختار) بعد إسقاط كلمة قلعه لو قلع

إذا كان الغاصب شأنه أن لا يتولاه كما تقدم (ولا) بأن فوات وقت مترادله (فكراء السنة) يلزم الغاصب، ثم شبه في كراء السنة لا بقيد فوات الإبان قوله (كذري شبهة) من (٤٦٢) مشتر ووارث ومكرر منهما أو من غاصب ولم يملوا بالغصب والمعنى أن من زرع

أرضاً بوجه شبهة بأن اشتراها أو ورثها أو أكثرها من غاصب ولم يعلم بغصبه ثم استحقها قبل فوات مترادله تلك الأرض فليس مستحق إلا كراء تلك السنة وليس له قاع الزرع لأن الزارع غير متعقد فان فوات الإبان فليس للمستحق على الزارع شيء لانه قد استوفى منفعتها والغلة لدى الشبهة والمجهول للحكم كإتاني فقد علم ان التشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا بقيد فوات الإبان (أو جهل حاله) أي حال الزارع هل هو غاصب أم لا فكأنني قبلها حملا له على انه ذو شبهة إذا الأصل في الناس عدم العداء (وفات) الأرض (محرثها) قبل زرعها ومعنى القوات أن الكراء لا يفسخ (فيما بين مكر) للأرض (ومكرر) منه بكرة معين كقيد فوات استحق الكراء وليس للمكرى إذا أخذ المستحق شيئ منه إلا الرجوع على المكترى بكرة أرضه وتبقى الأرض له كما كانت أولا فإن استحق قبل الحرث انفسخ الكراء وأخذ المكترى أرضه ولا يصح حمل كلامه على استحقاق الأرض لأنه إذا

ليس له أخذه بقيمته بل يتمين أمره بقلعه وهو سماع سحنون انظر بن (قوله شأنه أن لا يتولاه) أما إذا كان شأنه أن يتولى قلعه بنفسه أو بخدشه فلا تسقط أجره ذلك من قيمته (قوله ولا بأن فوات وقت مترادله) سواء كان الزرع عند قيام المستحق بلغ حد الانتفاع أم لا (قوله فكراء السنة يلزم الغاصب) أي ويكون الزرع له وليس لمستحق الأرض أن يأمره بقلعه إذا بلغ حد الانتفاع به ولا أخذه بجائنا إذالم يبلغ ذلك وقد اعتمد المصنف في هذا على ما نقله في التوضيح عن اللخمي ونصه فان كان قيامه بعد خروج الإبان فقال مالك الزرع للغاصب وعليه كراء الأرض وليس لربها قلعه اللخمي وهو المعروف من قوله وذكر رواية أخرى ان للمستحق أن يقلعه ويأخذ أرضه وذكر ابن يونس أن هذه الرواية أصح وروى عن مالك أيضاً أن الزرع لرب الأرض وإن طاب وحصد واختار هذه الرواية غير واحد لما في الترمذي من زرع أرضاً قوم بغير إذنهم فالزرع لرب الأرض وعليه نفقته فظهر لك ترجيح كل من الروايات اثلاثاً اه بن (قوله من مشتر) أي من غاصب وقوله ووارث أي من غاصب بدليل قوله بعد والمعنى الخ وقوله ومكرر منهما أي من المشتري أو من الوارث وفي تشبيهه بوارث الغاصب نظر، فالأولى إسقاطه وذلك لان الشارح قد قال بعد فان فوات الإبان فليس للمستحق على الزارع كراء ومعلوم أن وراث الغاصب عليه الكراء مطلقاً إذلا غلة له وان كان ذا شبهة من حيث عدم قلع زرعه إذا لم يعلم وسيأتي ذلك عند قوله والغلة لدى الشبهة تدبر (قوله ما مترادله تلك الأرض) أي سواء كان الزرع باع حدا الانتفاع به أو لم يبلغ ذلك (قوله فان فوات الإبان) أي فان فوات وقت متراد لزرعه تلك الأرض (قوله لا بقيد فوات الإبان) أي بل بقيد بقائه فهو تشبيه غير تام (قوله أو جهل حاله) عطف على المعنى أي كأن كان ذا شبهة أو جهل حاله (قوله أم لا) أي أو مبتاع (قوله فكأنني قبلها) أي فان استحقها قبل فوات الإبان فليس للمستحق إلا كراء السنة كان الزرع بلغ حد الانتفاع به أم لا وان استحقها بعد فوات الإبان فليس للمستحق على الزارع شيء (قوله حملا له) أي لمجهول الحال وقوله على انه ذو شبهة أي لا على انه متعقد (قوله وفات محرثها) وأولى بزرعها الذي لا يحتاج لحرث كالبرسيم وكإلقاء الحب عليها حيث لم تحتج لحرث، وحاصل المسئلة أنه إذا أكثرى أرضاً من مالكمها بشيء معين كعبد ثم استحق ذلك المعين من يد المكترى فان كان استحقاقه قبل حرث الأرض فسخ الكراء وأخذ الأرض صاحبها وان استحق بعد حرث الأرض لم يفسخ الكراء بين المكترى والمكترى ثم ان أخذ المستحق عين شيئ من المكترى ولم يحز الكراء كان للمكترى على المكترى أجره المثل وان أجاز عقد الكراء بعينه وأبقاه للمكترى فان دفع للمكترى أجره حرثه كان الحق له في منفعة الأرض وإن أبي من دفع أجره الحرث للمكترى قبل للمكترى ادفع للمستحق أجره الأرض ويكون لك منفعتها أو أسلم له الأرض بجائنا من غير شيء في مقابلة الحرث (قوله ولا يصح الخ) هذا رد على بهرام وتنت حيث حملا كلام المصنف على ما إذا استحققت الأرض (قوله لم يبق للمكترى كلام حرثها المكترى أم لا) أي والمصنف قد جعل له كلاماً إذا لم يحزها المكترى فان الكراء يفسخ ويأخذ المكترى أرضه وكلاماً يصح حمل كلام المصنف على استحقاق الأرض لا يصح حمله على استحقاق الكراء الغير المعين لعدم فسخ عقد الكراء سواء وقع الاستحقاق قبل الحرث أو بعده وذلك لقيام عوضه مقامه (قوله أخذها) أي سواء كانت مؤجرة سنة أو سنتين (قوله إذا سلم الكراء) أي الذي هو الصبد مثلاً ومعنى سلمه أبقاه يسهه وعمل أخذ المستحق له إذا سلم الكراء للمكترى ودفع كراء الحرث إذا كان المكترى لم يذرهما بعد الحرث والا فانت على

استحققت الأرض لم يبق للمكترى كلام، حرثها المكترى أم لا، وبقي الكلام بين مستحق الكراء والمكترى بينه بقوله المستحق (والمستحق) لكراء الأرض (أخذها) أي الأرض من المكترى إذا سلم الكراء للمكترى (ودفع كراء الحرث) للمكترى

(فإن أبى) المستحق من دفع ساذكر للمكتري (قيل له) أى للمكتري (أعطى) المستحق (كراء سنة) أو سنتين (وإلا أسامها)
بحرثها مجازاً (بلائىء) وعلى هذا فقوله والمستحق الخ من تمة ما قبله ويحتمل أنه فى (٢٦٣) استحقاق الأرض والأولى جعله

شاذلاً لها فيكون أول
الكلام فى استحقاق الكراء
وقوله والمستحق الخ فى
استحقاقه حيث أجاز
المستحق عقداً لاجارة وفى
استحقاق الأرض (وفى
سنتين) أى وإذا أجرة الأرض
من هى فى يده وهو ذو شبهة
مدة سنتين أو شهر أو
بطون ثم استحققت وفات
الإبان فلائىء له من الأجرة
فبماضى لأن ذا الشبهة يفوز
بألفه (يفسخ) العقد
ان شاء (أو يضى) فى
الباقى (إن عرف
النسبة) أى نسبة ما يتوب
الباقى من الأجرة لتكون
الاجارة بشمن معلوم فإن
لم تعلم بأن كانت تختلف
الأجرة لاختلاف الأرض
فى تلك السنين ولم يوجد من
يعرف التعديل تعين الفسخ
ولا يجوز الإمضاء (ولا
خيار للمكتري) بل
يلزمه العقد (لاهمة)
أى لأجلها ، والرادة
الاستحقاق أى الاستحقاق
الطارىء بعد الأول أى أن
المستحق إذا مضى الكراء
فلا كلام للمكتري فى فسخه
خوفاً من طرؤ استحقاق
آخر ، فاللام للتعليل وهو علة
للعنى أى ان خيار المكتري

المستحق بالبذر (قوله أعطى المستحق كراء سنة أو سنتين) أى لأن المستحق لم يرد الفسخ بل أجاز
العقد بشيئة فنفعة الأرض المدة التى حصل العقد عليها يستحقها (قوله وإلا أسامها) أى وإلا لمعط
للمستحق كراء سنة أسامها لرب الأجرة بلائىء فى مقابلة الحرث (قوله وعلى هذا) أى التقرير
(قوله من تمة ما قبله) أى حيث أجاز مستحق الكراء العقد ، فإن لم يحزمه وأخذها فالحكم على المكتري
كراء الشئ كما مر وجعل قوله والمستحق الخ من تمة ما قبله هو ما يفيد به نقل المواق عن ابن
يونس (قوله ويحتمل أنه فى استحقاق الأرض) أى فإذا استحق إنسان أرضاً من ذى شبهة بعد أن
حرثها ذو الشبهة وقبل أن يزرعها كانت لرب الأرض أخذها ودفع اجرة الحرث فإن أبى قيل
للمستحق منه أعطى كراء سنة فإن امتنع سلمها لربها المستحق بلائىء فى مقابلة الحرث وهذا
الاحتمال هو مقضى كلام ابن غازى ومما مر من أن ذا الشبهة يلزمه كراء السنة إن لم يفت الإبان
فان فات فلائىء عليه فهو فيما إذا استحققت الأرض بعد الزرع (قوله فيكون أول الكلام) أى
وهو قوله وفات بحرثها فيما بين مكر ومكتر (قوله وفى استحقاق الأرض) أى من ذى شبهة وقد كان
حرثها (قوله وفى سنتين) أراد بالجمع ما زاد على الواحد وهو عطف على أخذها والمطوف فى الحقيقة
يفسخ بالنصب فانه فى تأويل المصدر وإن عذوبة جوازاً كما قال فى الخلاصة :

وإن على اسم خالص فعل عطف • تنصبه ان ثابتاً أو منخذف

وفى سنتين متعلق بالمستحق والتقرير للمستحق فى مسئلة كراء سنتين الفسخ والإمضاء (قوله وهو
ذو شبهة) أى وأما الغاصب إذا أكرهاه سنتين ثم استحققت من المكتري بعد زرعها بعض المدة فلائىء
له من الكراء كما تقدم فى قوله وغلة مستعمل فيكون للمستحق كراء الماضى وإن أمضى العقد فقد
امضى فى الجميع فسكرأؤه معلوم ولا يتقيد بقوله إن عرف النسبة قاله بن (قوله أو شهر أو بطون)
أى فلا مفهوم لقول المصنف سنتين (قوله ثم استحققت) أى بعد ما زرعت بعض السنين
(قوله فلائىء له) أى للمستحق المفهوم من استحققت (قوله ويفسخ) أى المستحق (قوله ان عرف الخ)
أى ومحل جواز إمضائه العقد فى الباقى إن عرف النسبة بقول أهل المعرفة كما لو كان اكترى
الأرض ثلاث سنين بتسمين درهما وقال أهل المعرفة أجزتها فى السنة الأولى تساوى اربعين
درهما لقوة الأرض فى تلك السنة وفى السنتين الباقيتين تساوى خمسين فله ان يضى العقد فى السنتين
الباقيتين وله ان يفسخ العقد فيهما (قوله ولا يجوز الإمضاء) أى لأدائه للاجارة بشمن مجهول
(قوله ولا خيار للمكتري للمعدة) أى لاجل خوف المدة أى لاجل خوف الاستحقاق الطارئ
بعد الاستحقاق الأول وهذا من تعلقات قوله أو يضى إن عرف النسبة أى ان المستحق إذا مضى الكراء
فبما بقى من مدة الاجارة فلا كلام للمكتري فى فسخ العقد فيما بقى من المدة خوفاً من طرؤ استحقاق آخر
(قوله أى ان خيار المكتري) أى فى إمضاء العقد فى باقى المدة وفسخه متلف وحينئذ فلا كلام فى فسخ العقد فيما
بقى من المدة (قوله لا لارضى إلا بأمانة الأول) أى بأمانة للكبرى على المكتري (قوله ليس له ان يقول انا
لا لارضى الخ) أى لأن هذا مقول لا يحصل له لان المكتري لا يدفع اجرة المدة الباقية للمستحق حالاً إلا إذا
كان مأموناً أو يأتى بحميل ثقة كما يأتى (قوله واتقيد المستحق) أى حيث مضى المستحق الاجارة
فبما بقى من المدة بعد الاستحقاق فانه يقضى له بأخذ اجرة ذلك الباقى حالاً من المكتري

لأجل خوف طرؤ استحقاق آخر متلف فليس له أن يقول أنا لا لارضى إلا بأمانة الأول لانه مثلاً ولا لارضى بالثانى لأنها إذا استحققت مرة
أخرى لم أجد من أرجع عليه لسر المستحق (واتقيد) المستحق حصته من المكتري لما بقى من المدة أى قضى له بأخذ اجرة ما بقى من مدة
الاجارة بشرطين أشار لأولهما بقوله

(إن انتقد الأول) وهو المكري أى (٤٦٤) إن كان أخذ جميع الأجرة عن مدة الاجارة وحيث رد حصة ما بقى من المدة

للمكترى. وإلى ثانيها
بقوله (وأمن هو) أى
المستحق بأن لا يكون
عليه دين محيط ولا يخشى
منه فرار أو مطل وإلا لم
ينتقد إلا ان يأتي بعمل
ثقة (والثقة لذى الشبهة)
من مشتر ومكتر من
غاصب لم يملك نفسه
لا وارثه مطلقا كموهوبه
ان أعسر الغاصب ولا من
أحبأ أرضا يظنها مواتا فلا
غلة لهم ولذا قال أبو الحسن
الغلة لا تكون لكل
ذى شبهة (أو المجهول) حاله
هل هو غاصب أو هل
واهبه غاصب أم لا (للحكم)
بالاستحقاق على من هو
بيده ثم تكون للمستحق
فاللام في الحكم للغاية ثم
مثل لذى الشبهة بقوله
(كوارث) من غير غاصب
بل من ذى شبهة أو مجهول
أو من مشترك من نحو غاصب
وأما وارث الغاصب فلا
غلة له اتفاقا (ومو هوب)
من غير غاصب أو منه إن
أعسر الغاصب لا إن أعسر
فلا غلة لموهوبه (ومشتر
منه) أى من الغاصب (ان
لم يملوا) أى تحقق عدم
علمهم أو جهل علمهم
للمثل على عدم العلم فالغلة
لهم إلى يوم الحكم بها
للمستحق فان علموا فلا
غلة لهم بل تكون للمستحق
(بخلاف ذى دين) طرأ
(على وارث) فلا غلة لوارث المطرود عليه بل يأخذ منه رب الدين الموروث وغلته أى ان الوارث

(قوله ان انتقد الاول) أى إن انتقد الأول الكراء بالفعل وكذا إذا اشترط تقدمه أو كان العرف تقدمه
وأما لو انتقد بعضه بالفعل فان عينه عن مدة كان لمن له تلك المدة وإن جعله عن بعض منهم كان بينهم على
حسب ما لكل وكذا يقال فيما إذا اشترط تقدم بعضه أو جرى بتقدم بعضه عرف (قوله وحيث رد أى
وحيث ان كان المكري قد انتقد جميع الأجرة عن مدة الاجارة وانتقد المستحق حصته من المكترى
فيلزم المكري إن رد حصة ما بقى للمكترى (قوله وأمن هو) انما ابرز الضمير لخالفه فاعل الفعلين
المتماثلين لأن فاعل المعطوف عليه الأول وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولا يخشى منه فرار أو
مطل) أى لو طرأ مستحق آخر (قوله إلا ان يأتي بعمل) فان لم يأت به لم ينتقد وتوضع أجرة ما بقى
من السنين عند حاكم إلى انقضاء المدة والحاصل ان المكترى لما كان يخاف أن يحصل استحقاق ثان
وانه يضيع عليه ما تقدمه للمستحق لا حتم عدمه او فراره أو مطلقه اشترط في انتقاد المستحق كونه
مأمونا ولا فرق في ذلك بين كون الدار المؤجرة سنين صحيحة او غير صحيحة وحيث رد فلا وجه لما نقله
عقب وخشى عن ابن يونس من قوله لعل هذا الشرط الثانى في دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت
صحيحة فانه ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء قاله شيخنا
(قوله والثقة) مبتدأ ولذى الشبهة حال وقوله للحكم خبر (قوله لا وارثه) أى فانه لا غلة لمطلقا أى كان
الغاصب موسرا أو مصرأ ، علم بنصب مورثه أم لا ، فاذا مات الغاصب عن سلعة مفصولة واستغلبها
مورثه أخذها للمستحق وأخذ غلته أيضا منه (قوله ان أعسر الغاصب) أمالو كان موسرا فان الغلة
تؤخذ منه ويغوز الموهوب بما استغلة (قوله يظنها مواتا) أى فحينئذ أنها مملوكة (قوله فلا غلة لهم) أى
وإن كانوا ذوى شبهة (قوله لا تكون لكل ذى شبهة) أى بل انما تكون لمن أدى نمنا أو نزل منزلته
فالثلاثة المذكورة ذوو شبهة لا يقطع غرس واحد منهم ولا يهدم بناؤه لكنه لا غلة له فذو الشبهة الذى
له الغلة أخص من ذى الشبهة الذى لا يقطع غرسه ولا يهدم بناؤه (قوله أو المجهول) قضيته ان المجهول
حاله ليس ذاشبهة لان العطف يقتضى المغايرة وهو ما تحرر لبعض الشيوخ بعد أن جعله عطف
خاص اه شيخنا (قوله هل هو غاصب أو هل واهبه غاصب أم لا) أى او ليس كذلك بل هو مشترك
من غاصب (قوله للحكم) لا ينافى هذا ما ذكره آخر الشهادات من الوقف في الرابع زمن الخصام لأن
منه المنع من البيع مثلا فلا ينافى الاستقلال انظر بن (قوله للغاية) أى فعلى معنى الى والمعنى ان
الغلة تكون لذى الشبهة والمجهول من يوم وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله ثم مثل
لذى الشبهة) أى الذى تكون له الغلة (قوله او من مشترك) أى أو وارث مشترك من نحو غاصب ثم إن
ظاهر الشارح ان وارث المشتري من الغاصب ليس وارثا لذى الشبهة لأن العطف يقتضى المغايرة
وليس كذلك لما تقدم ان كلاما من المشتري من الغاصب والمكترى منه ذو شبهة وحيث رد فوارث كل منها
وارث ذى شبهة فكان الأولى للشارح ان يقول بل لذى شبهة او مجهول حال كوارث مشترك أو مكتر
من غاصب بكاف التمثيل ويخفف نحو ، وعلم من ذلك ان وارث ذى الشبهة ذو شبهة كوارث مجهول
الحال (قوله فلا غلة له اتفاقا) أى سواء علم بنصب مورثه أم لا (قوله من غير غاصب) أى بأن واهبه
للمشتري من الغاصب أو واهبه مجهول الحال (قوله ان لم يملوا) هذا شرط في الثلاثة المذكورة
قبله أعنى الوارث والموهوب له والمشتري من الغاصب بناء على ما قرر به قوله كوارث فالجمع في
كلامه على حقيقته وأما حمل الوارث في كلام المصنف على وارث الغاصب وجعل الشرط راجعا
لغيره وجمع ضميره باعتبار الافراد أو راجعا للثلاثة فهو حمل فاسد لما علمت أن وارث الغاصب لا غلة له
اتفاقا مطلقا (قوله فان علموا فلا غلة لهم) بل تكون للمستحق ، قال عقب والمعتبر علم المشتري من الغاصب

وعلم الناس في موهوب الغاصب كما لأبي عمران وذكره ثت فيتبع وإن كان خلاف ظاهر قول
 المصنف فيما تقدم ووارثه وموهوبه إن علما كهو إلا بدىء بالغاصب اه فان ظاهره أن للعتبر
 علم الموهوب له لاعلم الناس ، والفرق كما قال بعضهم بين المشتري والموهوب له ان المشتري شبهته أقوى
 بالمعاوضة أقوى جانبه (قوله إذا ورث عقارا الخ) أشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على
 ما إذا قسم الورثة عين التركة ونمت في أيديهم وأما لو اشترى الوارث شيئا من التركة وحوسب بذلك
 من ميراثه ونما في يده فله نماؤه ولا شيء لأرباب الديون منه بمنزلة ما لو اشترى أجنبي ونما في يده انظر
 (قوله ومخرج من قوله والفلة لدى الشبهة) أي فهو في قوة الاستثناء منه فكأنه قال والفلة لدى
 الشبهة إلا في طرود دين على وارث فلا غلة للوارث ، علم الوارث بالدين قبل الاستغلال أولا (قوله كان
 أنسب) أي بالإخراج من قوله والفلة لدى الشبهة ، ثم إن ظاهر كلام المصنف أن الفلة لدى الدين
 ولو كانت ناشئة عن نجر الوارث أو نجر الوصي على الوارث وهو كذلك فإذا مات شخص وترك
 ثلثمائة دينار وترك أيتاما وأخذ شخص الوصية عليهم وانجر في القدر المذكور حتى صار ستمائة مثلا
 فطرا على الميت دين قدر الستمائة أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للمخزومي
 القائل ان رب الدين الطارىء إنما يأخذ الفلة من الوارث إذا كانت غير ناشئة عن تحريكه أو
 تحريك وصيه فله أبو الحسن وقوله وانجر بالقدر المذكور أي للأيتام وأما إن انجر به لنفسه فالظاهر
 أن يرجع المال له لأنه متسلف ولا يقال قد كشف القيب ان المال للغيرم لأننا نقول الوصي المتجر به لنفسه
 أولى ممن غصب مالا وانجر فيه فربحه له وأما لو طرا الغريم بعد إتيان الولى التركة على الأيتام
 والحال أن الولى غير عالم بذلك الغريم فلا شيء على الولى ولا على الأيتام ولو كان الولى موسرا لانه أفق
 بوجه جائز لأنه مطالب بالاتفاق عليهم كافي المدونة بخلاف إتيان الورثة الكبار نصيبهم فانهم يضمنون للغريم
 الطارىء بلا خلاف ، وقرر شيخنا العدوى في هذا المثل ما حصله لو عمل أولاد رجل في ماله في حال حياته
 معه أو وحدثهم ونشأ من عملهم غلة كانت تلك الفلة للأب وليس للأولاد إلا أجرة عملهم يدفعها لهم بعد
 محاسبتهم بنفقتهم وزواجهم إن زوجههم فان لم تنف أجرهم بذلك رجع عليهم بالباقي إن لم يكن تبرع لهم
 بما ذكر من النفقة والزواج وهذا إن لم يكن الأولاد يبينوا لأبيهم أولا أن ما حصل من الفلة لهم أو بينهم
 وبينه ولا عمل بما دخلوا عليه وقرأ أيضا أنه إذا انجر بعض الورثة في التركة فاحصل من الفلة فهو تركة
 وله أجرة عمله إن لم يبين أولا أنه يتجر لنفسه فان يبين أولا كانت الفلة له والحسرة عليه وليس للورثة إلا
 القدر الذى تركه مورثهم (قوله كوارث طرا على مثله) أشهر قوله كوارث طرا أنه لو طرا مستحق
 وقف على مستحق آخر استغله وهو يرى انه منفرد به أو سكن لم يرجع عليه بالفلة ولا بالسكنى وهو
 كذلك ، رواه ابن القاسم عن مالك ، وأما إن استغله عالما بالطارىء رجع عليه بما يخصه من الفلة
 (قوله والمراد أنه لا يختص بالفلة الخ) فاحصله ان الوارث إذا استغل ثم طرا عليه وارث مثله فانه يضمن
 حصة الطارىء في تلك الفلة وهذا إذا كانت الفلة ناشئة عن كراء لأن كانت انتفاعا بنفسه بدليل
 الاستثناء بعده (قوله كان أوضح) أي لان المحدث عنه في كونه يفوز بالفلة أولا يفوز بالطرد عليه
 لا الطارىء (قوله بشرط أن لا يكون عالما بالطارىء) أي وأما لو انتفع بنفسه مع علمه بالوارث الطارىء
 فانه يفرم له حصته من الفلة (قوله وان يكون في نصيبه ما يكفيه) أي لأنه إذا كان نصيبه يكفيه للسكنى كان
 مستغنياً عن حصة غيره بخلاف ما اذا كان نصيبه لا يكفيه فانه مضطر لحصة الغير فيغرم حينئذ أجرتها ،
 نعم إن كان نصيبه يكفيه وسكن أكثر منه رجع عليه فالشرط إذن أن يسكن قدر حصته فقط كما قال
 ابن عاشر وقوله وأن يكون في نصيبه الخ هذا الشرط في نفسه بعيد وأخذه من المصنف بعيد

إذا ورث عقارا كدار
 واستغله ثم طرا دين على
 للميت فان الوارث يرد الفلة
 حيث كان الدين يستوفى
 فهو مخرج من قوله والفلة
 لدى الشبهة ولو قال بخلاف
 وارث طرا عليه ذو دين
 كان أنسب (كوارث طرا
 على مثله) فلا غلة للوارث
 والمراد أنه لا يختص بالفلة
 بل يقاسم أخوه الطارىء
 فيها ولو قال طرا عليه مثله
 كان أوضح (إلا أن ينتفع)
 الطرد عليه بنفسه من غير
 كراء كأن يسكن الدار
 أو يركب الدابة أو يزرع
 الأرض فلا رجوع عليه
 بشرط أن لا يكون عالما
 بالطارىء وأن يكون في
 نصيبه ما يكفيه

(قوله وأن لا يكون الطارىء يحجب الطرود عليه) أى وإلا رجع عليه بجميع ما غتته (قوله وأن يفوت الابان الخ) أى فإن كان الابان باقياً فلا يفوز الطرود عليه بما انتفع به بل يحاسبه الطارىء بقدر ما يحصيه ، واعلم أن هذه الشروط في المخرج أى الانتفاع بنفسه ، وعصمه أن الطرود عليه إذا انتفع بنفسه فان الطارىء لا يشاركه في الغلة بل يفوز بها الطرود عليه بشرط أن يكون ماسكناً فيه قدر حصته فقط وأن لا يعلم بذلك الطارىء وأن يفوت الابان وأن لا يكون الطارىء حاجباً فإن اختلف شرط من هذه الأربعة رجع الطارىء على الطرود عليه وحاصصة في الغلة كما أنه يحاصصه إذا كان الطرود لم ينتفع بنفسه بل أكرى من غير شرط (تنبيه) إذا كانت دار مشتركة بين شخصين مثلاً فاستغلتها أحدهما مدة فإن كان بكراء رجع عليه شريكه بحصته في الغلة وإن اشغلها بالسكنى فلا شيء عليه لشريكه إن سكن في قدر حصته فإن سكن أكثر منها رجع عليه شريكه ولا يشترط في عدم اتباع شريكه إلا هذا الشرط وهو سكنه قدر حصته ولا يشترط عدم علمه بالطارىء ولا فوات الابان قصى العمليات :

وما على الشريك يوماً إن سكن * في قدر حظه لغيره ممن

انظر بن (قوله وإن غرس ذو الشبهة) أى كالمشترى أو المكترى من الغاصب والموهوب له منه والمستعير منه ولم يعلم واحد منهم بفسخه وقوله وإن غرس أبى أو مائة خلوة تجوز الجمع وقوله غرس فرض مسألة إذ لو صرف المالا على تفصيل عرض أو خياطته أو عمر سفينة فالحكم كذلك كما قرر شيخنا واحترز بنى الشبهة عما لو بنى أحد الشركاء أو غرس بغير إذن شريكه فلأبى منه يرجع به وإلا فلا يلزم بقلعه بل إن قسموا ووقع في قسم غيره دفع له قيمته منقوضاً وإن أبوا الشركة على حالها فلمهم أن يأمره بأخذه أو يدفعوا له قيمته منقوضاً وقبل قائماً انظر ح (قوله قبل للمالك) أى وهو مستحق الأرض وقوله أعطه قيمته قائماً أى ولو من بناء الملوك لأنه وضعه بوجه شبه كذا في خش ورده بن بأن ابن عرفة قيده بما إذا لم يكن من بناء الملوك وذوى الشرف فإن كان كذلك فالمنصوص أن فيه قيمته منقوضاً لأن شأنهم الاسراف والتغالى واحتج لذلك بجمع القرينين وذكر أنهم انزلت بالشيخ ابن الحباب فأفتى بذلك (قوله أعطه قيمته قائماً) أى على أنه في أرض الغير (قوله يوم الحكم) أى بالشركة واقتصار المصنف عليه لظهوره وقيل إن القيمة تعتبر يوم البناء أو الفرس قال الواق والقولان ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لأحدهما على الآخر اه بن ، وكيفية التقويم أن يقال ما قيمة البناء قائماً على أنه في أرض الغير ؟ فيقال كذا ، وما قيمة الأرض مفردة عن الفرس أو البناء الذى فيها ؟ فيقال كذا ، فيكونان شريكين بقيمة المالكل ، فلو قيل للمستحق أعطه قيمته قائماً فقال ليس عندي ما أعطيه الآن وما أريد إخراجه عن ملكي ولكن يسكن وينتفع حتى يرزقني الله ما أودى منه قيمة البناء أو الفرس لم يجز ذلك ولورضى المستحق منه لأنه سلف جر نعماً وكذا لا يجوز أن يتراضيا على أن للمستحق منه يستوفي ما وجب له من قيمة البناء أو الفرس من كراء الشيء المستحق عند ابن القاسم لفسخ الدين في الدين عند ابن القاسم وأجازه أشهب بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر (قوله إلا المحبسة) مأمراً فيما إذا استحققت الأرض بملك والكلام الآن فيما إذا استحققت الأرض بحبس ، وحاصله أن من بنى أو غرس في أرض بوجه شبه ثم استحققت بحبس فليس للباني إلا قبضه اه وقوله إلا المحبسة استثناء من الأوجه الثلاثة أى أن الأرض إذا استحققت بملك من ذى شبهة بعد أن بنى فيها أو غرس فيها مأمراً من الأوجه الثلاثة المشار لها بقول المصنف قبل لملك الخ وأما إذا استحققت بحبس فلا يجزى فيها وجه من الأوجه الثلاثة ، فلا يقال لناظر الوقف أعطه قيمته إلى آخر

وأن لا يكون الطارىء
محجب الطرود عليه وهذه
الشروط تفهم من المصنف
بالتأمل وأن يفوت الابان
فيما يعتبر فيه إبان (وإن
غرس) ذو الشبهة (أو
بنى) وقام عليه المستحق
(قبل للمالك أعطه
اجته قائماً) منفرداً
من الأرض (فإن أبى)
المالك (فله) أى الفارس
أو الباني (دفع قيمة
الأرض) بغير غرس
وبناء (فإن أبى
فسخريكان بالقيمة)
هذا بقيمة أرضه وهذا
قيمة غرسه أو بنائه
ديته تعتبر التقويم (يوم
الحكم) لا يوم الفرس
والبناء (إلا) أن تكون
الأرض (المحبسة)

على معينين أو غيرهم تستحق بعد غرسها أو بنائها (فالنقض) يضم التون مثني لربه بأن يقال له اهدم بناءه وخذ دفع الأرض لمستحقها إذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائماً إلا أن يكون في بقائه منفعة للوقف ورأى الناظر إبقاءه فله دفع قيمته من ربيع الوقف إن كان له ربيع فإن لم يكن له ربيع ودفعها من عنده كان متبرعاً ولحق الفرس أو البناء بالوقف كالأوبى أو غرس هو أو غيره بإذنه ولا يكون مملوكاً له ولا لغيره ، اللهم إلا أن يعطل (٤٦٧)

قيمه ولم يمكن إجارمه بما يقيمه فأذن الناظر لمن يبيع أو يفرس في مقابلة شيء يدفعه لجهة الوقف أولاً بقصد إحياء الوقف على أن مابناه أو غرسه يكون له ملكاً ويدفع حكراً معلوماً في نظير الأرض للوقوفة لمن يستحقه من مسجد أو آدمي فلعل هذا يجوز إن شاء الله تعالى ويسمى البناء والفرس حينئذ خلواً بملك ويبيع ويورث ويوقف على ما أقر به الناصر الثاني وغير هذا ممنوع وقد تساهل الناس في هذا الزمان تساهلاً كثيراً وخرجوا عن قانون الشريعة فاحذرهم ، والله الوفاق للصواب (وضمن) مشتر لأمة من نحو غاصب لم يعلم بتعديده فأولدها (قيمة) الأمة (الستحق) منه لما لكها المستحق ويرجع بشمها على بائنها كان قدر القيمة أو أقل أو أكثر ولا يرجع ربه على الغاصب

الثلاثون إنما يقال للباقي اهدم بناءه وخذ نقضه (قوله على معينين أو غيرهم) هذا التعميم هو للتمسك خلافاً لابن الحاج القائل إذا كانت حبساً على معينين فحكمها حكم الملك وإنما يتعين أخذ الباقي نقضه إذا كانت حبساً على غير معينين اهـ شيخنا عدوى (قوله إذ ليس ثم الخ) هذا التعليل إنما يظهر بالنسبة للمعس على غير معينين وقوله إذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائماً أي وليس للباقي أن يدفع قيمة البقعة براحاً لأنه يؤدي لبيع الحبس فتعين أن الباقي يهدم بناءه (قوله أو غرس هو أو غيره) أي في أرض الوقف (قوله ولا يكون) أي البناء المذكور (قوله مملوكاً له) أي لناظر الباقي ما لم يبين للملكية حين البناء أو بعده وإلا كان له كما يأتي في الوقف (قوله ويدفع حكراً) أي في كل سنة (قوله من نحو غاصب) أي من غاصب ونحوه كوارثه وموهوبه (قوله الستحق) أي برقية بدليل ضمانها بالقيمة (قوله ويرجع) أي المشتري بشمها (قوله ولا يرجع الخ) أي وإذا كان الثمن الذي رجع به المشتري على البائع أكثر من قيمتها التي دفعها لربها لا يرجع الخ ، وقوله لربه أي وهو المستحق (قوله وهو الحق) أي خلافاً لما في عقب من أن لربها أن يرجع على الغاصب بما بقي له من الثمن إن زاد على القيمة التي أخذت من المشتري ، فعلى هذا إذا كانت قيمتها عشرة وأخذها للمالك من المشتري وكان الثمن الذي أخذه البائع للغاصب خمسة عشر يرجع المشتري المستحق منه على البائع الغاصب بخمسة عشر ويرجع المستحق أيضاً على ذلك الغاصب بخمسة فيفرم الغاصب خمسة عشر للمستحق منه ويفرم أيضاً خمسة للمستحق ؟ وقد اعترضه من بأنه غير صحيح وصوب ما قاله شارحنا (قوله لأن قيمتها) أي الأمة قامت مقامها (قوله بأن كان من سيدها الحر) أي وهو الذي اشتراها من الغاصب (قوله بأن كان من غير سيدها) أي بأن اشتراها من الغاصب وزوجها لحر فأولدها أو كان سيدها الذي اشتراها من الغاصب رقيقاً فأولدها فالولد رقيق في الحالتين (قوله فله أخذه وأخذها) أي فللمستحق أن يأخذ الأمة وولدها ويرجع المشتري على بائنه بالثمن (قوله يوم الحكم) أي بالاستحقاق وقوله لا يوم الاستحقاق أي قيام المالك . واعلم أن ما ذكره المصنف من تعيين ضمان القيمتين وأن القيمة تعتبر يوم الحكم هو المشهور وهو الذي رجع إليه مالك وكان أو لا يقول لمستحقها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم قال في المدونة وعلى هذا جماعة المسلمين وأخذ به ابن القاسم ثم رجع عن هذين القولين معاً إلى أنه يلزمه قيمتها فقط يوم وطئها ولا قيمة للولد لأنه تخلق على الحرية وبه أقر لما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد انظر بن عتيبة إذا اعتبرت قيمة الولد الحر على القول به فبدون ماله على المشهور لأنه تخلق على الحرية ولم يملكه حتى يملك ماله كما أن الأم تقوم بدون مالها لأن مالها لمستحقها كما في عيج (قوله ضمن أبوه للمستحق الأقل الخ) أي زيادة على قيمة الأم كما هو ظاهر (قوله فلا شيء للمستحق) أي لا على

بما بقي من الثمن إن زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه على ما يفيد عبد الحق في نكته وهو الحق لأن قيمتها قامت مقامها (و) ضمن قيمة (ولدها) أيضاً إن كان حراً بأن كان من سيدها الحر فإن كان رقيقاً بأن كان من غير سيدها أو سيدها العبد فله أخذه وأخذها وتعتبر القيمة (يوم الحكم) لا يوم الاستحقاق ولا يوم الوطء (و) إن قتل الولد خطأ ضمن أبوه للمستحق (الأقل) من قيمته يوم قتله ومن ديت (إن أخذ) الأب له (دية) وكذا إن عفا على الأرجح وأما العمد فإن اقتصر الأب فلا شيء للمستحق

وإن عفا فلا شيء عليه والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية وإن صالح بشئ قدر القيمة أو أكثر رجع بالأقل من القيمة ومما صالح به وإن صالح بأقل من القيمة والدية أخذه ورجع على الجاني بالأقل من باقي القيمة أو الدية (لا صدق حررة) اشتراها على أنها أمة ووطنها فتيقن أنها حرة فلا (٤٦٨) يضمنه لها (أو غلها) إذا استخدمها أو أجزها فلا يضمنها (وإن هدم مكره)

من ذى شبهة داراً مثلاً (تعدياً) بأن كان غير إذن المصكرى فاستحققت (فالمستحق) على المتعدى بالهدم (النقض) وإن وجد (قيمة) (نقض) (الهدم) أى ما قصه المهدم فيقال ما قيمة الدار مثلاً قائمة؟ فإن قيل عشرة قيل وما قيمة البقعة والأقاض فإذا قيل خمسة رجع المستحق على المتعدى بخمسة بعد أخذ الأفاض والبقعة فإن باع النقض هادمه كان عليه للطالب إن شاء الثمن الذى أخذه فيه أو قيمته وهذا إن فات عند المشتري وإلا فله نقض البيع وأخذ الأفاض وإجازته وأخذ ثمنه مع ما قصه المهدم وبالغ على أن للمستحق النقض وقيمة المهدم بقوله (وإن) أبرأه (مكبره) من الهدم قبل ظهور الاستحقاق وشبهه في عدم نفع البراءة قوله (كسارق عبد) من شخص أبرأه المرووق منه (ثم استحق) العبد فالمستحق الرجوع على السارق ولا رجوع له على المبرئ (مختلف) (مستحق مدعى حرية)

الأب ولا على الجاني (قوله وإن عفا) أى الأب عن القاتل للولد محمداً (قوله فلا شيء عليه) أى فلا شيء على الأب للمستحق (قوله والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية) أى على تقدير أن فيه دية وهذا قول عبدالحق، وقال ابن سلمون لا شيء للمستحق على القاتل أيضاً أه بن (قوله وإن صالح بشئ قدر القيمة الخ) أى وإن صالح الأب القاتل عمداً أو خطأ على شئ قدر القيمة فكثر والحال أنه أقل من الدية (قوله رجع بالأقل من القيمة ومما صالح به) فإذا كانت الدية ألفاً والقيمة يوم القتل مائتين ووقع الصلح بمخمسة أخذ المستحق القيمة مائتين لأنها أقل مما صالح به وإن وقع الصلح بمائتين قدر القيمة أخذها المستحق فإن صالح بمائة تعين أن يأخذها المستحق لا القيمة التى هى أكثر من ذلك فإذا أخذ المستحق تلك المائة من الأب رجع ذلك المستحق على الجاني أيضاً بمائة باقى القيمة إن كانت القيمة مائتين كما فرضنا فلو كانت القيمة ألفاً ومائتين رجع عليه بمخمسة كمال الدية هذا حصل كلام الشارح (قوله لا صدق حررة) أى لا يضمن المستحق منه صدق حررة ووطنها بالملك لظنها أمة ولا يضمن غلها لما مر من أن الغلة لدى الشبهة ومثل الأمة العبد يستحق حرية فلا رجوع له بغلته على سيده الذى استحق منه وهكذا من ابتاع أرضاً فاستغلها ثم استحق بمس فلارجع المستحقها على من أغلها بالغة عند ابن القاسم حيث كان ذلك المشتري غير عالم بأنها حبس والإردغلتها إلا أن يكون البائع هو الموقوف عليه وهو رشيد فلا يرجع حينئذ على المشتري بالغة وإن علم بأنها وقفت كما فى ح (قوله وإن هدم) أى أو قلع القرس (قوله بأن كان بغير إذن المكبرى) هذا تفسير للمتعدى ولم يحرز المصنف بالتعدى عن الخطأ لأنه كالمعد فإن هدمها بإذن المكبرى كان كهدم المكبرى فيأخذ المستحق النقض فقط إن لم يبعه المهادم فإن باعه فليس للمستحق إلا ثمنه ولو كان قائماً عند المشتري ولم يفت كما جزم به الشيخ أحمد الزرقاني وقال غيره بإعالة الثمن إن فات عند المشتري وإلا خیر المستحق بين أخذه وأخذ ثمنه (قوله فاستحققت) أى بعد الهدم وقلع القرس (قوله إن وجد) أى أو أنفاته المكبرى بغير بيع (قوله الثمن الذى أخذه فيه) أى مع قص المهدم (قوله أو قيمته) أى مع قص المهدم (قوله وأخذ الأفاض) أى مع ما قصه المهدم (قوله وإن أبرأه) أى وإن أبرأ المكبرى من قيمة البناء الذى هدمه قبل الاستحقاق فإن المستحق يأخذ ما قصه المهدم مع النقض لأن قص المهدم قد لزم ذمة المكبرى بمجرد التعدى ولا رجوع للمستحق على المكبرى بنقص المهدم لأنه فعل ما يجوز له وهو الإبراء من قيمة البناء وإنما يرجع على المهادم (قوله كسارق عبد) يعنى أن من سرق عبداً من ذى شبهة فأفاته بوجه من وجوه اللقوات فأبرأ المالك ذمة السارق من قيمة العبد ثم استحق فإن المستحق يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بإبراء المالك لأن القيمة ترتبت فى ذمة السارق بمجرد التعدى (قوله بخلاف مستحق مدعى حرية) حاصله أن العبد إذا نزل فى يده فادعى الحرية وعمل لشخص عملاً ثم استحقه شخص بالملك لسكته أو لبعثه فله أن يرجع على من استعمله بجميع أجره عمله إلا أن يكون العمل قليلاً جداً فلا رجوع لربه بأجرته كسقى دابة أو قضاء حاجة من مكان قريب وإذا رجع مستحقه بغير القليل اسقط منه قدر نفقته فتحسب تلك النفقة على المستحق وتسقط من أجرته وإن زادت النفقة على

استعمله إنسان فاحتملته بقر الرجوع على من استعمله بأجرة استعماله (إلا القليل) كسقى دابة وشراء شئء فانه فلا رجوع له به الغلة وهذا يخرج من قوله أو غلها فلو قدمه عنده كان آيئ ولا يصح إخراجها بما قبله وظاهر المصنف سواء استعمله بأجرة أم لا ولو قبضها أو تلفها وهو قول عبدالحق والأظهر أنه إن أقبضا له لم يرجع المستحق عليه للشبهة (وله) أى للمستحق قطعة أرض (هدم مسجد)

فيها ولو طال الزمن واشهر بالسجدة وله إيقاؤه مسجداً وأخذ قيمة عرضته وليس له دفع (٤٦٩) قيمة البناء الباني لما فيه من بيع الحبس

لأن البناء خرج لله وقفا
وسواء بناءه بشبهة أو كان
غاصباً عند ابن القاسم وإذا
هدمه جعلت في مسجد
آخر أو حبس وليس له بيعها
ولا جعلها في غير ذلك وخص
ذلك سجنون بما إذا كان
الباني غاصباً وأما إن كان
ذات شبهة فليس له هدمه
ويقال للمستحق أعطه قيمة
بنائه قائماً فإن أبي قيل للباني
أعطه قيمة أرضه وكل من
استولى عليه أبقاه وإذا
أخذ الباني قيمة بنائه صرفه
في مسجد أو حبس ورجع
ما لسجنون أيضاً (وإن
استحق بعض من
متعدداً اشترى صفقة واحدة
(فكالمبيع) لليب فان كان
وجه الصفقة نقضت ولا يجوز
له التمسك بالباقي وإن كان
غير وجهها جاز التمسك به
(ورجع) حينئذ
(للتقويم) لا للمسمى
من الثمن فيقال ما قيمة هذا
الباقي ؟ فإذا قيل ثمانية قيل
وما قيمة المستحق ؟ فإذا قيل
إثنان رجع المشتري على
بائعه بخمس الثمن الذي دفعه
له وقد قدم هذه المسئلة في
فصل الخيار وأعادها هنا لأن
هذا المثل عليها الآن
الصفحة أجحفها كما ترى
وتمها هناك وفي نسخة
فكالمبيع وهي مفسرة لأمراء

التي لم يرجع برائد الصفقة على المستحق وإن قصت الصفقة رجوع المستحق بما زاد منها على الصفقة هذا هو
الصواب ولا يعارض هذا ما يأتي من أن الصفقة التي تكون على المستحق إنما هي الصفقة في زمن الحصاص لا
فيما قبله لأن ما يأتي محمول على ما لا غلة انظر بن (قوله) أي لا تحق الأرض (قوله) وليس له أي
للمستحق الأرض (قوله) جعلت أي الأفاضل المعلوم من قوله هدمه (قوله) وليس له أي للباني
إذا هدم المسجد وأخذ أفضله (قوله) وخص ذلك أي الهدم (قوله) قيمة بنائه قائماً أي ويبقى مسجداً
لصاحب الأرض (قوله) قيل للباني أعطه قيمة أرضه أي ويبقى مسجداً للباني وإن أبي الباني أيضاً
كانا شريكين وحينئذ فإن أحصل القسم وكان فيما ينوب الباني ما يكون مسجداً قسم وإن لم يحتل
القسم أو لم يكن فيه لمن يبي ما يكون مسجداً يبيع وجعل ما ينوب الباني في مسجد أو حبس قاله
أبو الحسن (قوله) ورجع ما لسجنون أيضاً أي كما رجح ما لابن القاسم فقد رجح اللخمي
وعبد الحق قول ابن القاسم ورجع أبو عمران قول سجنون * والحاصل أن في هدم مسجد بني
بشبهة وعدم هدمه قولين مرجحين وأما لو كان الباني غاصباً فيهدم قولاً واحداً إذا طلب
المستحق هدمه (قوله) قصت أي الصفقة أي قسم يبيعها بتمامها (قوله) ولا يجوز له التمسك بالباقي
أي لا بقيمة ولا يخصه من الثمن (قوله) جاز التمسك به أي بالباقي والاولى تبين التمسك به ؛
وأشار الشارح بقوله وإن كان غير وجهها الخ إلى أن قول للصف ورجع للتقويم مرتب على ما إذا
استحق غير وجه الصفقة واغتفر الجهل في غير وجه الصفقة لقلته فليس كابتداء يبيع بضمن مجهول لأنه
لا يعلم ما يخصه إلا في ثانی حال بعد التقويم (قوله) ورجع للتقويم أي نظار فيه لقيمه فيرجع المشتري
على البائع بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ولا ينظر فيه للتسمية فقط أي لما سمى للجميع حين شرائه
قبل الاستحقاق بحيث يقال لثالث المبيع ثلث الثمن المسمى وهكذا لأن من حجة المشتري إذا كانت
التسمية أكثر من القيمة أن يقول رغبت في المجموع ليحمل بعضه بعضاً ، فلورجع للتسمية لكان فيه
غبن على المشتري المستحق من يده (قوله) وقد قدم هذه المسئلة في فصل الخيار أي في قوله وتلف
بعضه أو استحقاقه كعيب به ورجع للقيمة لا للتسمية وذكره لها في فصل الخيار استطراداً
(قوله) أجحفها أي أجملها * وحاصل ما قيل في مسألة استحقاق البعض أن ذلك البعض المستحق
إما أن يكون شائعاً أو معيناً فإن كان شائعاً فيما لا ينقسم وليس من ربايع الغلة كبعض حيوان خير
المشتري في التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رد البيع لضرر الشركة سواء استحق
الأقل أو الأكثر وإن كان ذلك البعض المستحق شائعاً فيما ينقسم أو فيما كان متخذاً للغلة خير أيضاً في
استحقاقه الثلث فأكثر بين أن يتمسك بالباقي ويرجع بحصة المستحق من الثمن وبين أن يرد البيع وإن
كان المستحق الشائع دون الثلث وجب التمسك بالباقي ورجع بحصة المستحق من الثمن وإن كان
المستحق جزءاً معيناً فإن كان من مقوم كالعروض والحيوان فإن كان المستحق وجه الصفقة تعين رد
البيع ولا يجوز التمسك بالأقل وإن كان المستحق غير وجه الصفقة تعين التمسك بالباقي بقيمته ورجع
بحصة المستحق بالقيمة أيضاً لا بالتسمية وإن كان البعض المستحق مثلياً فإن استحق الأقل رجح
محضته من الثمن وإن استحق الأكثر خير في التمسك والرجوع بمحضته من الثمن وفي الرد انظر
ذكره بن وقد تقدمت المسئلة في الخيار (قوله) من النسخة للتقدمة أي وهي قوله فكالمبيع إذ
المراد فكالمبيع الميب أي الذي ظهر به عيب قديم وفي الحقيقة كل من النسخين مفسرة للمراد
من الأخرى (قوله) استحق أفضلهما بخرية أي بشبهتها ولا عبرة بمجرد الدعوى ولو
كان في محل مشهور ببيع الأحرار وقيل يطالب السيد بأثبات الرق في هذا ذكره هذا الخلاف ح

من النسخة للتقدمة (وله) أي للمشتري (رد أحد عبيدين) اشتراها صفقة (استحق أفضلهما) أي أجودهما وهو ما فاق نصف
القيمة (بخرية)

وله التمسك بالباقي بجميع الثمن أو أن اللام بمعنى طي فلا يخالف قوله في الخيار ولا يجوز التمسك بأقل استحقاكثره وشبه بقوله وان استحق بعض فكالمبب قوله (كأن صالح) البائع (عن عيب) قديم بعيد مثلا اشترى منه به ثم اطلع عليه (بآخر) أي بعيد آخر وصار المشتري مالكا لعبدین (٤٧٠) ثم استحق أحدهما فان كانا متساويين أو استحق الأدنى رجع بما ينوب المستحق

ولزم الآخر وان استحق الأجود رد الآخر (وهل يقوم) العبد (الأول) مع الثاني المأخوذ في العيب (يوم الصلح) لأنه يوم تمام قبضها (أو يوم البيع) تأويلان (الرجوع الأول وأما العبد الثاني فيقوم يوم الصلح قطعا (وان صالح) مقرضى. هما أقر به شيء آخر من عرض أو مثلي (فاستحق) ما يدر مدعيه (أي مدعي الشيء المقر به وما يدهو المصالح به (رجع) للقر له (في مقر به لم يفت وإلا) بأن فات وان بحواله سوق (ففي عوضه) أي قيمته ان كان. قوما أو مثله إن كان مثليا (كإنكار على الأرجح) تشبيه في الرجوع بالعوض يعني أن من ادعى على آخر شيء فأنكره ثم صالحه شيء فاستحق من يده المدعي رجع بعوضه لا بعين المدعي به ان كان قاعا أو عوضه ان فات إذ لم يقرر له شيء يرجع به أو بعوضه (لا إلى الخصومة) بينه وبين النكر الذي صالحه شيء استحق من يده إذا الخصومة قد انقضت بالصلح فما بقي

(قوله وله التمسك بالباقي) إذ ليس فيه بيع مؤتلف بثمن مجهول (قوله بمعنى طي) أي فالمدعي يجب على المشتري رد أحد عبيدين استحق أفضلهما أي ولا يجوز له أن يتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن لأنه لا يعلم حصة ذلك إلا بعد التقويم والقبض فكان التمسك ببيع مؤتلف بثمن مجهول وعدلت ان للمنعون انما هو التمسك بالباقي بحصته من الثمن وأما تمسكه بجميع الثمن فهو جائز (قوله كأن صالح الخ) حاصله انه إذا اشترى عبدا ثم اطلع فيه على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعيد آخر دفعه فكانه اشتراهما صفقة واحدة فاذا استحق أحدهما فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة فيتمين رد البيع أولا فيقوم كل منهما ويفض الثمن عليها بالنظر لقيمتها ويتمسك بالباقي بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ثم ان العبد المأخوذ صلحا يقوم يوم الصلح بلا خلاف وأما الأول الذي وقع عليه البيع فهل يقوم يوم الصلح لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع ؟ في ذلك تأويلان، الأول روجه شيخنا الصدوق قال لان التأويل الثاني عابه أبو عمران القاسي (قوله بعيد) أي كان ذلك العيب بعيد (قوله اشترى منه به) أي اشترى ذلك العبد من البائع بالعيب (قوله ثم استحق احدهما) أي الأول أو الثاني لانها بمنزلة ما اشتراهما صفقة وقال أشهب إذا استحق الاول تعين الفسخ من غير تفصيل بين كونه وجه الصفقة أولا، وانما التفصيل إذا استحق الثاني (قوله وان صالح الخ) حاصله ان من ادعى على شخص شيء كعبد فآقر له به ثم صالحه عنه شيء معلوم مقوم كهذا الثوب أو مثلي كهذا الإردب القح ثم استحق ذلك المصالح به فان المدعي يرجع في عين شيئه الذي أقر به المدعي عليه ان لم يفت بحواله سوق فأعلى فان فات ذلك الشيء القسر به فان المدعي يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته إن كان مقوما أو بمثله إن كان مثليا (قوله وإلا ففي عوضه) أي وإلا فيرجع في عوضه أي عوض المقر به (قوله على الأرجح) أي عند ابن يونس وقال ابن اللباد إنه يرجع للخصومة لا بعوض المصالح به (قوله تشبيه في الرجوع بالعوض) أي في رجوع المدعي بالعوض فيما بعد وإلا وإن كان الرجوع بعوضه فيما قبل الكاف المصالح عنه وفيما بعدها المصالح به (قوله رجع بعوضه) أي بعوض المصالح به بخلاف التشبه به فان الرجوع بعوض المصالح عنه وهو المقر به (قوله لا بعين المدعي به) أي الذي هو المصالح عنه (قوله إلى الخصومة) أي ولا يرجع من استحق من يده ما صولح به في الإنكار إلى الخصومة (قوله إذا الخصومة الخ) أي ولأن رجوعه للخصومة فيه غرر إذ لا يدرى ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض لمصالح به إلى مجهول (قوله وان استحق ما يده المدعي عليه) أي بعد أن صالح المدعي شيء ودفعه له ، وحاصله ان من ادعى على شخص بعيد مثلا وان ملكه فأنكره ثم صالحه بمقوم أو مثلي ودفعه له ثم استحق العبد فان المدعي عليه الذكر يرجع على المدعي بمادفعه له ان لم يفت فان فات بحواله سوق فأعلى رجع بقيمته ان كان مقوما أو بمثله إن كان مثليا (قوله وفي الاقرار لا يرجع) هذا رواية أهل المدينة وبها العمل خلافا لأشهب القائل ان له الرجوع على المدعي بمادفعه له ان كان باقيا فان فات رجع عليه بقيمته إن كان مقوما وبمثله ان كان مثليا (قوله لاعترافه) أي المصالح وهو المدعي عليه وقوله انه أي الشيء الذي استحق من يده وقوله ملكه أي ملك المدعي

وهو

(ما يدر المدعي عليه في الإنكار يرجع) النكر على المدعي

(بما دفع) له إن لم يفت (وإلا) بأن فات (ف) يرجع (بقيمته) ان كان مقوما والانبثله (و) ان استحق ما يده المدعي عليه (في الإقرار لا يرجع) المقر على المدعي شيء لاعترافه أنه ملكه وأنه أخذه منه المستحق ظاهرا (كعلمه صحة ملك بائعه) تشبيه في عدم الرجوع أي أن من اشترى سلعة وهو عالم بصحة ملك بائعها فاستحققت من المشتري

فلارجوع له على البائع لعله أن يستحق ظالم في أخذها منه وفي نسخة لعله باللام فيكون علة لما قبله ونسخة الكاف أولى لإفادتها مسألة مستقلة (لا إن) لم يعلم صحة ملك بائنه ولو أتى بمبارة تشع بصحة ملكه (٤٧١) كأن (قال داره) أو عبده اشترته منه فله

الرجوع إن استحققت منه على بائنه (و) رجع المستحق منه (في) بيع (عرض بمرض) استحق أحدهما (بما خرج) من يده إن كان باقيا (أو قيمته) إن لم يوجد ، ومراده بالعرض ما قبل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فيشمل الحلي فانه يقضى فيه بالقيمة وقوله عرض أى معين وأما غير المعين فليس فيه إلا الرجوع بالمثل (إلا نكاحاً) أصدقها فيه عبداً مثلاً فاستحق من يدها (وخلصاً) على نحو عبد فاستحق منه (ووصلح) دم (عهد) على إقرار أو إنكار بعبد أو شقص فاستحق (و) لإعبد أو شقصاً (مقاطعاً) عن عبد) أى مأخوذاً عن عبد اشترى نفسه من سيده به فاستحق من يده السيد فالعق ماض ويرجع السيد عليه بعوضه إن كان المقاطع به موصوفاً أو معيناً وهو في ملك غير العبد وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشيء إذا استحق لأنه كمال انتزعه منه ثم اعتقه (أو) مقاطعاً به عن كتابة (مكتاب)

وهو البائع (قوله فلا رجوع له على البائع) هذا قول ابن القاسم ، وقال أشهب يرجع بقيته على البائع ، وأما عكس مسألة المصنف وهو ما إذا علم عدم صحة ملك بائنه واشترى بقصد التملك فالمشهور أن له الرجوع بقيته حيث استحق من يده لانه إنما قصد المعاوضة ومقابلته عدم رجوعه ويقدر كأنه وهب الثمن وأما لونوى فداءه لصاحبه فهو مأمور في قوله والأحسن في القدي من لئس أخذه بالفداء (قوله ولو أتى الخ) مبالغة في رجوعه بالثمن على بائنه * وحاصله أنه إذا اشترى سلعة من إنسان والحال أنه لا يعلم صحة ملكها ثم استحققت من يده فله الرجوع على بائنه ولو أتى ذلك المشتري بمبارة تشع بصحة ملك البائع لها بأن قال دار فلان ولم يذكر سبب إضاقتها له من كونها من بناء آباءه أو من بناءه قديماً وأما إن ذكر ذلك فلا رجوع له على البائع * والحاصل ان المسئلة ثلاثة : ذكر سبب الملك يمنع الرجوع قطعاً ، مجرد قوله داره لا يمنع الرجوع قطعاً ، لأن الاضافة تأتي لأدنى ملازمة ، التصريح بالملك مجرداً عن ذكر سببه محل النزاع بين ابن عبد السلام وغيره فابن عبد السلام يقول انه يمنع من الرجوع وغيره يقول انه لا يمنع من الرجوع بالثمن على البائع واعتمده ح وقوله ولو أتى أى المشتري وأولى الموثق (قوله بما خرج من يده) وهو عرضه القدي بذله من يده لاما أخذ بالاستحقاق من يده وهو عرض غيره (قوله ومراده بالعرض الخ) هذا جواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بالقصور وقوله ما قابل النقد الأولى ما قابل التلى الذى لا يقضى فيه بالقيمة سواء كان قدراً أو غيره من المثليات (قوله إلا الرجوع بالمثل) أى مطلقاً سواء كان ما خرج من يده باقياً أولاً (قوله أصدقها فيه عبداً مثلاً) أى أو شقصاً في عتق (قوله فاستحق من يدها) أى أو أخذ من يدها بالشفعة أوردته بعيب قديم فلا ترجع بما خرج من يدها وهو البضع بل بعوض ما استحق أوردته بالعيب أو أخذ بالشفعة (قوله على نحو عبد) أى على عبد ونحوه كشقص وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بالعبب فلا يرجع بما خرج من يده وهو العصة بل يرجع في العوض وهو قيمة ما استحق أو أخذ بالشفعة أو رد بالعيب (قوله وصلح دم عهد) مثله صلح الخطأ عن انكار وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بعيب (قوله فاستحق من يد السيد) أى أو أخذ منه بالشفعة أوردته لعيب به (قوله وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشيء) هذا أحد قولين وقيل إنه يرجع بقيته كذلك الأجنبي انظر بن (قوله أو مقاطعاً عن كتابة مكتاب) أى مأخوذاً عوضاً عنها بأن كاتبه على دراهم ونجمها ثم اتفق معه على أنه إن أتى له بعبد فلان أو بعبد هو أو بشقص من الدار الفلانية عوضاً عن تلك الدراهم فهو حر فلا فرق بين كون المأخوذ عوضاً عن الكتابة عبداً أو شقصاً وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بعيب والفرق ان ذلك العبد معين سواء كان ليس في ملك المكاتب أو كان في ملكه وأما لو كان ذلك العبد موصوفاً فان السيد يرجع بمثله ، وقول عقبى سواء كان معيناً أم لا ، فيه نظر ، قاله شيخنا وإتمام يكنى المكاتب كالعبد المقاطع في مسألة ما إذا كان معيناً في ملك العبد لأن المكاتب ليس له انتزاع ماله بخلاف المقاطع (قوله صالح العمر بالفتح بعبد مثلاً) أى أو بشقص وقوله فاستحق من العمر بالفتح أى أو أخذ بالشفعة أوردته بعيب (قوله فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذى خرج منه) أى بالعوض الذى خرج من يده وهذا يشير إلى أن الاستثناء في كلام المصنف متصل ببناء على ما قدمه من المراد بالعرض وجعله تلك المسائل سبعة باعتبار أن الصلح عن دم العمد صادق بأن

فاستحق (أو) مصلحاً به عن (نعمرى) لدار أى ان العمر بالكسر صالح العمر بالفتح بعبد مثلاً في نظير العمرى فاستحق من العمر بالفتح فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذى خرج منه فلا يرجع الزوجة في بعضها بأن يفسخ النكاح في الأولى ولا الزوج بالعصمة في الثانية ولا القصاص في الثالثة وهكذا بل بعوض ما استحق من يده واحترز بصلح العمد

من صلح الخطأ بشيء استحق من أخذه فانه يرجع للدية ومثل الاستحقاق في هذه السبع الأخذ بالشفعة والرد بالعيب فالصور إحدى وعشرون حاصلة من ضرب الثلاث في السبع ومعنى الرجوع في الشفعة أن الشفيع يأخذ الشقص بقيمته ويدفعها للمأخوذ منه الشقص كالزوجة في الأولى والزوج في الثانية وهكذا (وإن أئذنت وصية) ميت (مستحق) بفتح الحاء (برق) أي استحققت رقبته بعد موته برق وقد كان أوصى بوصايا (٤٧٢) أئذنها وصيه قبل الاستحقاق (لم يضمن وصي) صرف المال فيما أمر بصرفه

فيه وإلا ضمن (و) لا (حاج) حج عنه بأجرة من تركته كما أوصى (إن عرف) الميت أيام حياته أي اشتهر بين الناس (بالحرية) ولم يظهر عليه شيء من أمارات الرق بل ولو جهل حاله على الأرجح لأن الأصل في الناس الحرية والشرط راجع للوصي والحاج لكن رجع أن الحاج إذا عينه الميت لم يضمن وإن لم يعرف بالحرية وعليه فيحمل قوله وحاج على ما إذا عينه الوصي لا الميت (وأخذ السيد) المستحق للميت ما كان باقيا من تركته لم يبيع و (ما يبيع) هو قائم بيد المشتري (لم يفت بالثمن) الذي اشتراه به المشتري ولا ينقض البيع فيدفع السيد الثمن للمشتري ويرجع به على الوصي الذي باعه به إن كان باقيا بيده أو صرفه في غير ما أمر به شرعاً وإلا لم يرجع عليه شيء كما تهدم (كشهود بموته) تصرف وارثه أو وصيه

يكون عن إقرار أو إنكار (قوله عن صلح الخطأ) أي عن إقرار وأما عن إنكار فكالمعد كما مر (قوله استحق من أخذه) أي وأخذ بالشفعة أورد يعيب قديم (قوله من ضرب الثلاث) أي وهي الاستحقاق والأخذ بالشفعة والرد بالعيب وقوله في السبع أي وهي الخلع والنكاح والصلح المعد عن إقرار أو إنكار والقطاعة والكتابة والعمرى وقد أشار ابن غازي لهذه المسائل بقوله :

صلحان بضمان وعثمان معاً • عمرى لأرض عوض به ارجما

وقوله ارجما بأرض العوض أي سواء كان العوض استحق أو أخذ بالشفعة أورد يعيب (قوله وإلا ضمن) أي وإلا يصرفه فيما أمر بصرفه فيه بل صرفه في غير ما أمر بصرفه فيه ضمن (قوله إن عرف بالحرية) قيل المراد بمعرفته بالحرية اشتهارها بين الناس بأن ورث الوراثة وشهد الشهادات وولى الولايات وقيل المراد بمعرفته بالحرية أن لا يظهر عليه شيء من أمارات الرق وهو ما اقتصر عليه تت وعج وهو المعتمد فمن جهل حاله محمول على الحرية على الثاني لا على الأول ، إذا علمت هذا تعلم أن الشارح لم يفرق بين المولى ولم يبين هذا من هذا لوقال وقيل أن لا يظهر عليه شيء من علامات الرق ولو جهل حاله كان أولى (قوله والشرط راجع للوصي والحاج) ومفهومه أنه لو كان غير معروف بالحرية لضمن كل من الوصي والحاج لتصرفه في مال غيره (قوله لكن رجع الخ) أي خلافا لظاهر المصنف من أنه لا فرق بين ما عينه الميت وما عينه الوصي من عدم ضمانهما إن عرف الميت بالحرية والضمان إن لم يعرف بها (قوله إذا عينه الميت لم يضمن الخ) أي وأما إذا عينه الوصي فلا يضمن إن عرف الميت بالحرية وإن لم يعرف بها فإنه يضمن (قوله وإلا لم يرجع عليه) أي على الوصي بشيء كما تقدم ، وإذا رجع السيد على الوصي فوجده عديماً فإنه ينتظر يساره ولا شيء له على المشتري (قوله ويأخذ ما يبيع بالثمن) أي ويرجع بالثمن على البائع فإن وجده معديماً انتظره (قوله ولم تعذر بينة الثاني) أي بأن تعمدت الزور (قوله فالأخذ) أي فالمشتري شيء من متاعه كالغاصب حينئذ فيخير سيد العبد الذي قد استحق والمشهود بموته بين أخذ ما كان قائماً بيده مجاناً وبين أخذ ثمنه الذي يبيع به وسواء كان ذلك الذي وجد قائماً بيد المشتري قد فات أم لا ، ويرجع ذلك المشتري بثمنه على بائعه كان ذلك البائع وصياً أو غيره ولو كان ذلك الوصي صرفه فيما أمر به (قوله لطابق النقل) أي لأنه لو كان كالغاصب حقيقة لحد في وطء الأمة ورق ولده مع أنه حر ويغرم قيمته والعذر للمصنف أن التشبيه ليس من كل وجه بل من حيث الأخذ بلا شيء (قوله وترد له زوجته) أي في القسمين ما إذا عذرت بينته وما إذا لم تعذر (قوله ومافات فالثمن يرجع به الخ) أي في المسئلة الأولى وعلى الوارث في الثانية • والحاصل أن ما قبل إلا وهو ما إذا عرف ذلك المستحق بالحرية وما إذا عذرت بينة المشهود بموته بأخذ السيد والمشهود بموته ما وجد من متاعه قائماً بيد المشتري بالثمن ومافات بيده يأخذ ثمنه من البائع سواء كان

البائع

في تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا (إن عذرت بينته) الشاهدة بموته في دفع تعمد الكذب

عنها بأن رآته صريحا في الحركة فظنت موته أو مطعونا فيها ولم يبين لها حياته أو قتلته عن غيرها فإنه يأخذ ما وجد من ماله ويأخذ ما يبيع بالثمن إن كان قائماً بيد المشتري لم يفت (وإلا) بأن لم يعرف الأول بالحرية ولم تعذر بينة الثاني (فكالغاصب) أي فالأخذ لشيء كالغاصب ولو قال كالمشتري من الغاصب لطابق النقل فيأخذ به ما وجدته إن شاء وإن شاء أخذ بالثمن وسواء فات أو لم يفت وترد له زوجته ولودخل بها غيره ثم ذكر قسم قوله لم يفت فيما قبل وإلا بقوله (ومافات) بيد المشتري في المسئلتين (فالثمن) يرجع به للمستحق للميت والمشهود بموته

على الوصى ان لم يصرفه فيما امر به شرعاً والمراد بالقوات هنا ذهاب العين أو تغير الصفة كما أشار له بقوله (كما لو دبر) للشري العبد وأولى ان أعتقه (أو كبر صغيراً) عنده فيتمين أخذ الثمن بخلاف قوله والا فكالمصاب فله أخذه أو الثمن ولو أعتقه أو كاتبه أو أولدها فله أخذها وقيمة الولد فلذا قال فكالمصاب [درس] *باب* (٤٧٣) في الشفعة واحكامها وما تثبت فيه وما لا تثبت فيه

في وما لا تثبت فيه * (الشفعة) بضم الشين وسكون الفاء (أخذ شريك) أى استحقاقه الأخذ بأخذ الفعل أى أخذ بدليل قولهم له الأخذ بالشفعة فلا أخذ كضده أى الترك عارض لها والعارض لشيء غير ذلك الشيء المعروض فلا أخذ أى استحقاقه جنس وإضافته للشريك خرج به استحقاق اخذ الدائن دينه والمودع وديته والوقوف عليه منابه من ريع الوقف ونحوهم (ولو) كان الشريك (ذمياً باع) شريكه (المسلم) شقيقه (لذمى) أو لمسلم فلذمى الأخذ من المشتري الذمى أو المسلم وخص الذى لأنه للتوهم لأن المسلم اذا باع نصيبه لذمى كانت الخصامة بين ذميين فيتوهم ان لا تعرض لها وعلى هذا فما قبل المبالغة خمس صور لان الشريكين إما مسلمان باع احدهما لمسلم او ذمى وإما ذميان باع احدهما لمسلم وإما مسلم وذمى باع الذمى لمسلم او المسلم لمسلم

البائع وصياً أو غيره إن لم يكن الوصى صرفه فيما أمر به شرعاً وأما إذا كان ذلك المستحق لم يعرف بالحرية وكذلك المشهود بموته لم تعذر بينته فان سيد الأول ونفس الثانى يغير في أخذ ما وجد قائماً بيد المشتري مجاناً بلا ثمن وفي أخذ ثمنه الذى يبيع به من المشتري ويرجع المشتري بثمنه على بائعه ولو كان وصياً صرفه فيما أمر به وسواء كان ما وجد قائماً فات أو لم يفت (قوله والمراد بالقوات هنا) أى فى مسألة المعروف بالحرية والمشهود بموته وعذرت بينته وقوله ذهاب العين أو تغير الصفة أى لا حوالة السوق فهو غير فوت هنا (قوله وأولى إن أعتقه) أى أو كاتبه أو أولد الامه فيتمين أخذ ثمنها وقيمة ولدها لأن الفرض أنه عرف بالحرية وعذرت البينة (قوله فله أخذها وقيمة الولد) أى وله أن يأخذ ثمنها وقيمة الولد .

باب في الشفعة

أى فى بيان حقيقتها (قوله الشفعة أخذ شريك) أى بجزء شائع لا بأذرع معينة فلا شفعة لأحدهما على الآخر قطعاً لأنها جاران ولا يغير معينة عند مالك ، ورجحه ابن رشد وأفتى به ، ولأشهب فيها الشفعة * فان قلت كل من الجزء كالثلث والأذرع غير معينة شائع * قلت شيوعهما مختلف إذا الجزء شائع فى كل جزء ولو قل من اجزاء الكل ولا كذلك الأذرع لأن الأذرع إذا كانت خمسة إنما تكون شائعة فى قدرها أى فى كل خمسة من الأذرع لافى أقل منها (قوله أى استحقاقه الأخذ) أى فى الكلام مجاز بالحذف أو أنه من اطلاق اسم السبب على السبب وإطلاق الأخذ على استحقاقه وإن كان مجازاً كما علمت لكنه مشهور فلا يقال ان المجازات يجب صون التعاريف عنها والظاهر أن المراد بالاستحقاق هنا صيرورة الشريك مستحقاً للأخذ وأهله أو أنه صفة حكيمه توجب له صحة الأخذ جبراً فالسبب والتاء للصيرورة وأنهما للطلب أى فهو طالب الشريك الأخذ كما قال عبق وعلى كل حال فليس المراد به المعنى المتقدم الذى هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله لعدم صحته هنا (قوله عارض لها) أى طارىء بعدها ومترتب عليها إذ يقال أخذ الشفيع بشفعته أو ترك الأخذ بها (قوله غير ذلك الشيء المعروض) أى بالبداهة وإلا كانت الصفة عين . ووصفها (قوله ولو كان الشريك) أى الطالب للأخذ بالشفعة (قوله أو لمسلم) هذا مندرج فيما قبل المبالغة أى هذا إذا كان ذلك الشريك الطالب للأخذ بالشفعة مسلماً وباع شريكه المسلم أو الذمى لمسلم أو ذمى أو كاتب ذمياً وباع شريكه الذى لمسلم أو باع شريكه المسلم لمسلم بل ولو باع شريكه المسلم لذمى خلافاً لقول ابن القاسم فى المجموعة لا يتعرض لهم ، وحجة المشهور انه لما كان البائع مسلماً كان للإسلام مدخل فى الجملة فيكفى طلب الشفيع ويجبر الذى المشتري على الدفع له ولو لم يترافعا إلينا (قوله وخص الذمى) أى وخص الذى الثانى بالذكر بعد المبالغة دون المسلم (قوله لأنه للتوهم) الأولى لأنه محل الخلاف وإلا فتوهم عدم اخذ الذمى بالشفعة من المشتري المسلم أكثر من توهم عدم اخذ الذمى من الذمى فتأمل (قوله فما قبل المبالغة خمس صور) الأولى ست صور كما علمت مما ذكرنا ، وصورة المبالغة سابعة وقوله كذمين ثامنة تأمل (قوله لأن البائع لا دخل له) أى لا دخل له فى التحاكم لأن التحاكم من خصوص المتنازعين أعنى الشفيع

لا يتوقف الحكم على رضا الشفيع والمشتري إلا إذا كان كل من الثلاثة ذمياً (أو) كان الشفيع (محبساً) لحصته قبل بيع شريكه فإنه الأخذ بالشفعة (ليحبس) (٤٧٤) المأخوذ أيضاً قال فيها دارين رجلين حبس أحدهما نصيبه على رجل وولده وولد

والمشتري (قوله لا يتوقف الحكم) أي بالشفعة على رضا الشفيع والمشتري أي بحكمنا بينهما، والحاصل أن الحكم بالشفعة لا يتوقف على رضاهم بحكمنا إلا إذا كان كل من الثلاثة ذمياً فإذا كان كل منهم ذمياً توقف الحكم بينهم بالشفعة على رضاهم بحكمنا وإن كان التحاكم من خصوص المتنازعين أعنى المشتري والشفيع (قوله أو كان الشفيع) أي الشريك الطالب للأخذ بالشفعة (قوله ليحبس الشفيع المأخوذ) ظاهره ولو على غير من حبس عليه الجزء الأول وهو واضح من جهة المعنى وفي بهرام ليحبس في مثل ما حبس فيه الأول، ويدل له كلام المدونة الآتي وقوله ليحبس الشفيع المأخوذ أي وأما إذا أراد الأخذ للملك فلا شفعة له ما لم يكن مرجع ما حبسه أولاً له وإلا كان له الأخذ بالشفعة كما قال الشارح (قوله فيجعله) أي فيجعله حبساً في مثل الخ (قوله وهذا إذا لم يكن مرجعاً له الخ) قال ع. ق. والظاهر أنه إذا كان المرجع للغير ملكاً كان لذلك الغير الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكاً حكماً بالمرجع المجهول (قوله وإلا فله الأخذ الخ) ولذا قال ح. من أحرر شخصاً جزءاً شائعاً في دار وله فيها شريك فباع شريكه فباع شريكه فلمعمر بالكسر الأخذ بالشفعة لأن الحصة ترجع له بعد موت المعمر بالفتح (قوله مدة حياتهم) أي ثم بعد حياتهم ترجع له (قوله وقد وجبت له شفعة) أي في حصة شريكه البائع انظره وقوله إن للسلطان أن يأخذ أي وله أن يترك الأخذ لا يقال المشتري من شريك المرتد لم يتجدد ملكه على ملك بيت المال لأننا نقول أنه تجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزله في استحقاق الأخذ وقوله وقد وجبت له شفعة الخ كما لو كانت دار مشتركة بين المرتد وغيره وباع ذلك الغير حصته قبل ردة شريكه (قوله ولو ليحبس) أي ولو أراد الأخذ ليحبس مثل ما حبس عليه أولاً أصل له في الشفيع المحبس أو لا وورد للنصف بل على قول من قال إن المحبس عليه كالمحبس له الأخذ بالشفعة إذا أخذ ليحبس لكن ذكر الواق ما نصه سوى ابن رشد بين المحبس عليه والمحبس وإن أحدهما إذا أراد الأخذ لنفسه لم يكن له ذلك وإن أراد إلحاق الحصة التي يريد أخذها بالشفعة بالمحبس فله ذلك فانظر هذا مع خليل اه (قوله إلا أن يكون الخ) أي والا كان له الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكاً حكماً بالمرجع المجهول له (قوله كمن حبس) أي حصة في دار على جماعة (قوله فهي له ملك) أي فإذا باع الشريك حصته كان لفلان هذا الذي مرجع الحبس له الأخذ بالشفعة (قوله وجار) إنما آتى به مع خروجه بقوله شريك لأن شريك وصف وهو لا يعتبر مفهومه ولا أجل أن يرب عليه ما بعده من اللبالة (قوله أي انتفاعاً بطريق الدار) أي بطريق فيها كما لو كانت دار بين اثنين فاقتسماها وجعلا بينهما حائطاً وصار أحدهما لا يمكنه الوصول لداره إلا من دار الآخر واستأجر طريقاً يمر منها أو أرفقه جاره ذلك (قوله كمن له طريق في دار) أي وتلك الطريق يملك منفعتها باجارة أو إرفاقاً وكذلك إذا كان له ملك في ذات الطريق (قوله فيبعت تلك الدار) أي التي فيها الطريق وقوله فلا شفعة له أي لجار المالك للطريق (قوله وناظر وقف) كدار موقوف نصفها على جهة وله ناظر فإذا باع الشريك نصفه فليس للناظر أخذ بالشفعة ولو ليحبس كما قاله سحنون إلا أن يحمل له الواقف الأخذ ليحبس والا كان له الأخذ كما قاله ع. (قوله لأنه لا ملك له) أي والشفعة إنما تكون للمالك فليس الناظر كالمحبس واعتراض الواق وابن غازي على المصنف بقوله ابن رشد لو أراد أجنبي أن يأخذ بالشفعة للمحبس كان له ذلك على قياس المحبس والمحبس عليه إذا أراد ذلك لإلحاقه بالمحبس فالناظر أولى ساقط لأنه

وقد فباع شريكه في الدار نصيبه فليس للمدعي حبس ولا للمحبس عليهم أخذ بالشفعة إلا أن يأخذ المحبس فيجعله في مثل ما جعل نصيبه الأول انتهى وهذا إذا لم يكن مرجعاً له وإلا فله الأخذ ولو لم يحبس كان يوقف على عشرة مدة حياتهم أو يوقف مدة معينة فله الأخذ مطلقاً (كسلطان) له الأخذ بالشفعة لبيت المال قال سحنون في المرتد يقتل وقد وجبت له شفعة إن للسلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال وكذا لو ورثت بنت مثلاً من أبيها نصف دار والنصف الثاني ورثه السلطان لبيت المال فباعت البنت نصيبها فللسلطان الأخذ لبيت المال (لا محبس عليه) أي ليس له أخذ بالشفعة (ولو ليحبس) مثل ما حبس عليه إلا أن يكون مرجع الحبس له كمن حبس على جماعة على أنه إذا لم يبق فيهم إلا فلان فهي له ملك (وجار) لاشفعة له (وإن ملك تطرّفاً) أي انتفاعاً بطريق الدار التي يبيت كمن له طريق في دار يتوصل بها إلى داره فيبعت تلك الدار فلا شفعة له وكذا لو ملك الطريق كما يأتي في قوله وممر

قسم متبوعه (وناظر وقف) لا أخذه بالشفعة لأنه لا ملك له إلا أن يحمل له الواقف الأخذ ليحبس (وكرأه) أي لاشفعة في تخرج كراء له وهو صادق بصورتين: الأولى أن يكثرى شخصان داراً ثم يكرى أحدهما حصته والثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته

فلا شفعة لشريكه (وفي ناظر الميراث قولان) بالأخذ بالشفعة لبيت المال وعد. مان ولي على المصالح المتعلقة بأموال بيت المال مع السكوت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه فان جعل له السلطان الأخذ بها (٤٧٥) كان له الأخذ اتفاقاً وإن منع منه فليس له

الأخذ اتفاقاً (من تجديد ملكه) متعلق بأخذ أى ممن طرأ ملكه على الأخذ أى مريد الأخذ فلو ملكا العقار معاً بمعاوضة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه إلا إذ باع أحادهما لأجنبي فلا أخذ حينئذ (اللازم) صفة للملك احتراز به ممن تجديد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كبيع الخيار فلا شفعة فيه إلا بعد مضيه ولزومه وسواء كان الخيار لأحد المتبايعين أولهما أو لأجنبي واحتراز به أيضاً عن بيع المحجور بلا إذن وليه (اختياراً) احتراز به ممن تجديد ملكه بلا اختيار كالإرث فلا شفعة (بمعاوضة) ولو غير مالية كخلع ونكاح فإن تجديد بغير معاوضة كهبه وصدة فلا شفعة له (ولو) كان تجديد الملك بالمعاوضة لعقار (موصى) يبيعه للمساكين (أى لأجلهم) أى لأجل تفرقة ثمنه عليهم فقيه الشفعة للورثة إذا كان شقصة أوصى الميت يبيعه من الثلث ليفرق ثمنه (على الأصح) والمختار) لدخول الضرر عليهم والميت

تخرج لا يعادل نص سحنون ، كذا وجد بخط عقب (قوله) فلا شفعة لشريكه (أى فى الوجهين وهذا هو مذهب المدونة ابن ناجى وهو المشهور ، ومقابله أن فى الكراء الشفعة لكنه مقيد بما ينقسم وبأن يزيد الشريك السكنى بنفسه وإلا فلا شفعة له ، قاله الاخمى والأول هو العتمد كما علمت ، لكن فى بن عن الزقاق فى لا ميتة وغيره جريان العمل بالشفعة فى الكراء بالقييد الثانى فقط وبدو أن يسكن بنفسه (قوله) وفى ناظر الميراث) أى وهو أمين بيت المال وقوله قولان أى والتمتع أن له الأخذ بالشفعة لقيامه مقام السلطان الذى هو الناظر الأصل على بيت المال (قوله) إن ولي الخ) هذا بيان لحل الخلاف (قوله) مع السكوت) أى سكوت السلطان الذى أقامه ناظر (قوله) احتراز به ممن تجديد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كبيع الخيار الخ) اعترض بأن للتمتع أن الملك فى زمن الخيار للبايع وحينئذ فلم يتجدد ملك المشتري حين البيع فهو خارج بقوله ممن تجديد ملكه. وليس خارجاً بقوله اللازم وأجيب بأن إخراج بقوله لازم بناء على أن للبيع زمن الخيار على مالك المشتري فيصدق أنه تجديد ملكه إلا أن ذلك الملك غير لازم فلذا أخرجه بقوله لازم (قوله) واحتراز به أيضاً عن بيع المحجور بلا إذن وليه (أى فلا شفعة لشريك المحجور فيما باعه المحجور بلا إذن لأن المشتري منه وإن تجديد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلا شفعة بمجرد بيعه بل حتى يحيز وليه ومثل بيعه شراؤه فإذا اشترى هو يكون قد تجديد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلا شفعة بمجرد بيعه أو شراؤه بل حتى يحيز وليه (قوله) اختياراً) فيه أن هذا يقتضى عنه قوله بمعاوضة وأجيب بأن الأوائل قد وقعت فى مراكرها (قوله) كالإرث (أى فإذا كانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أخذ حصته منها فليس لشريكه أن يأخذ من وارثه بالشفعة فقوله فلا شفعة أى للشريك ممن تجديد ملكه بالميراث (قوله) بمعاوضة) أى سواء كانت مالية كالبيع وهبة الثواب والصالح ولو عن انكار أو غير مالية كالنكاح والخلع (قوله) فلا شفعة (أى للشريك ممن تجديد ملكه بالهبه أو الصدقة) (قوله) أى لأجلهم) أى لأجل تفرقة الخ ، أشار هذا إلى أن اللام فى قوله للمساكين تعليلية وفى الكلام حذف لأنها صلة لبيع لأنه إذا أوصى ببيع حصه للمساكين لم يكن للورثة أخذ بالشفعة اتفاقاً * وحاصل كلام المصنف أن الشخص إذا أوصى ببيع جزء من عقاره بعد موته يحمله الثلث لأجل أن يفرق ثمنه على المساكين ففعل فإن الورثة يقضى لهم بأخذ ذلك المبيع بالشفعة ممن اشتراه على الأصح عند الباجى والمختار عند الاخمى قال الباجى لأن الوصى لهم بشئهم وإن كانوا غير معينين فهم شركاء للورثة باثنون بعد ملكهم بقية الدار ، وقد ذكر ذلك عن ابن المواز وقال به ابن الهندي ، ومقابله ما سحنون لا شفعة للورثة لأن بيع الوصى كبيع الميت فى حال حياته والميت إذا باع حصه فى داره ليس لورثته أخذها من المشتري بالشفعة لأنه لم يتجدد ملكه عليهم بل ملكه سابق على ملكهم كما أن ذلك المشتري ليس له أن يأخذ بالشفعة من الورثة ومحل الخلاف إذا كان العقار كله ملكاً للميت أما لو كان مشتركاً بينه وبين أجنبي ، أو بينه وبين وارثه فالشفعة ثابتة للشريك اتفاقاً من حيث كونه شريكاً لا وارثاً (قوله) لدخول الضرر عليهم) أى على الورثة بالبيع لنيرهم وقوله والميت الخ جملة حاله (قوله) إلا بعد ثبوت الشركة (أى بين الورثة والموصى لهم ولأولادهم) كان للورثة الأخذ بالشفعة لتجدد ملك المشتري (قوله) من معين) أى من شخص معين أوصى له الميت ببيع جزء من عقاره يحمله الثلث فاشترى ذلك الوصى له بعد موت الوصى وتقييد الشارح بمعين تبعاً لتت يقتضى أن الوصى يبيعه للمساكين للوارث أخذه بالشفعة وليس كذلك

أخر البيع لو لم يقع فيه البيع إلا بعد ثبوت الشركة وهو بعد الموت ، وقال سحنون لا شفعة لأن بيع الوصى كبيع الميت (لا) شفعة لوارث من معين (موصى له ببيع جزء) من دار الميت من ثلثة والثلث يحمله لأن الميت

قصد تقع الوصي له ويجب تهيبه بها إذا كانت كلها الميت كما أشرنا له ؛ أما إذا كانت بينهما وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لوجب الأخذ بالشفعة لكونه شريكاً لا وارثاً (عقاراً) مفعول لأخذ شريك المضاف لفاعله وهو بيان للأخذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا شفعة في حيوان أو عرض إلا تبعاً كما يأتي (ولو) كان العقار (منافلاً) به) والمنافاة بيع العقار بمثله : وله صور منها أن يكون لشخص حصه من دار وآخر حصه من أخرى فنأقل كل منهما الآخر فشرى كل منهما الأخذ بالشفعة ممن ناقل شريكه ومخرجان معاً من الدارين ، ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله القسمة بقوله (إن انقسم) أي قبل القسمة لا إن لم يقبلها أو قبلها (٤٧٦) فساد كالحمام والفرن (وفيها) أي المدونة (الإطلاق) أي أنها تكون فيما

ينقسم وغيره لضرر للشركة الطارئة التي هي علة الأخذ بالشفعة وكان عليه أن يزيد لفظ أيضاً ليفيد أن الأول فيها أيضاً (وعمل به) أي حكم بعض القضاة بالشفعة فيما لا ينقسم لكن في حمام كان بين أحمد بن سعيد الفقيه وشريك له فيه فباع أحمد الفقيه حصته فيه لمحمد بن إسحق فرفضه شريكه لقاضي الجماعة فحضر منذر بن سعيد فأحضر الفقهاء وشاورهم فأفتوا بعدمها على قول ابن القاسم فذهب الشريك للأمير الناصر لدين الله فقال له نزلت بي نازلة حكم على فيها بغير قول مالك فأرسل الأمير للقاضي يقول له احكم له يقول مالك فأحضر الفقهاء وسألهم عن قول مالك فقالوا مالك يرى

كما جزم به عجب والتعليل المذكور يقتضي ذلك * والحاصل أنه لا شفعة للوارث في الشقص الذي أوصى الميت ببيعه لمعين أو لغير معين على الصواب (قوله) قصد تقع الوصي له) أي وأخذ الوارث منه بالشفعة يبطل ما قصد مودة (قوله) بما إذا كانت كلها للميت) أي وأوصى ببيع ثلثها لشخص معين (قوله) فنأقل كل منهما الآخر) أي سواء كانت المناقاة بقصد الإرفاق بكل أو على وجه المشاحة (قوله لضرر الخ) أي لضرر الشريك القديم بشركة الطاري عليه (قوله التي هي علة الخ) أي على القول الثاني وأما على ما على الأول فهي دفع ضرر القسمة ، والحاصل أننا إن قلنا إن سبب الشفعة دفع ضرر القاسمة خست بما ينقسم إذ لا يجاب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره (قوله قال) أي الشريك له أي للأمير الناصر وقوله حكم الخ أي أفتى على وليس المراد أنه حكم عليه بالفعل وإلا لما ساغ نقض ذلك الحكم والحكم بالقول الآخر بعده تأمل (قوله) ولكن العول عليه هو الأول) أي وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والثاني لما لك أيضاً ، رواه عنه بعض أصحابه ، إن قلت إن المقابل قد ذكر الصنف أنه عمل به وقد تكرر عندهم أن ما به العمل يقدم على غيره ، قلت محل ذلك كما كتب شيخنا عن كبير خشي إذا كان العمل عاماً لا كعمل بلدة مخصوصة وذكر أن المصنف بنى عمل للمجهول مبالغة في ضعفه فانظره (قوله) أجبر شريكه عليه معه) أي لأجل أن ينتفي ضرر نقص الثمن فلذا لم يجب فيه شفعة (قوله) بخلاف ما ينقسم) أي فانه إذا طلب أحد الشريكين البيع لا يجبر شريكه على البيع معه (قوله) لجبر الشريك على البيع معه) أي بخلاف ما ينقسم فانه لم ينتف ضرر نقص الثمن فيه لعدم جبر الشريك على البيع فلذا شرعت الشفعة فيه لإزالة الضرر (قوله) لأن الضرر الذي شرعت لأجله الشفعة ضرر الشركة) أي أو ضرر القاسمة بناء على عمومها لما ينقسم وغيره أو خصوصها بالنقسم (قوله) والضرر فيما لا ينقسم) الأولى حذف لا وقوله ضرر نقص الثمن أي وحيثما التعليل غير مناسب فالأولى ما ذكره عجب وبني وغيرهما من أننا إن قلنا إن سبب الشفعة دفع ضرر القاسمة خست بما ينقسم إذ لا يجاب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره كما مر (قوله) بمثل الثمن) أراد بالثمن ما وقع العقد عليه وإن تعد خلافاً لهذا هو الراجح وهو قول ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما تقدمه المشتري ولو عقد على غيره وهو ما مشى عليه خشي اهـ شيخنا عدوى (قوله) إن كان مثلياً) أي إن كان الثمن مثلياً معلوماً ووجدناه (قوله) ولو ديناً في ذمة البائع) أي يأخذ الشفع بمثله ولو كان مقوماً لأن ما في الذمة بابه للثل (قوله) فان الشفع لا يأخذه) أي بدين إلا مع رهن الخ

الشفعة حكم له به ولكن للعول عليه هو الأول وإنما اختصت الشفعة بما ينقسم لأن ما لا ينقسم إذا طلب الشريك فيه البيع الخ أجبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فانتفى ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لجبر الشريك على البيع معه ، كذا عللوا ، وفيه نظر لأن الضرر الذي شرعت له الشفعة ضرر الشركة الطارئة على من لم يبيع والضرر فيما لا ينقسم ضرر نقص الثمن إذا لم يبيع شريكه معه (بمثل الثمن) أي يأخذه الشفع بمثل الثمن الذي أخذه به المشتري إن كان مثلياً (ولو) كان الثمن المأخوذ به (ديناً) للمشتري في ذمة البائع (أو قيمته) إن كان الثمن مقوماً كمبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة (برهته وضامته) الباء بمعنى مع أي أنه إذا بيع الشقص بثمن في ذمة الشفعة كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة (برهته وضامته) الباء بمعنى مع أي أنه إذا بيع الشقص بثمن في ذمة الشفعة كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة (برهته وضامته) الباء بمعنى مع أي أنه إذا

أو ضامن مثل ضامنه يضمنه المشتري لأن يأت بمثل الرهن أو الضامن فلا شفعة له إن أراد أخذه بدين كالمشتري كما هو موضوع
المسئلة فان أراد أخذه بقدره ذلك (وأجره دلال و) أجرة (عقد شراء) أي (٤٧٧) أجرة كاتب الوثيقة (وفي لزوم

غرم) (المكس) بأن يفرم
المشتري ما أخذ منه ظلماً
لأنه قد دخل عليه ولأن
المشتري لم يتوصل لشراء
الشقص إلا به وعدم
لزومه لأنه ظلم (تردّد)
الأظهر الأول (أو قبعة
الشقص) بكسر الشين
المجعة وهو النصيب
للشفع في وهو عطف
على مثل أي يأخذه بمثل
الثن أو قيمة الشقص
إن دفع (في كخلف) بأن
دفعته الزوجة لزوجها في
نظير خلع لها أو دفعه
الزوج لزوجته في نكاح
أو دفعه عبد لسيده في
عتقه (و) في (صالح) جناية
(محمد) على نفس أو طرف
لأن الواجب القود
بخلاف الخطأ فإن الشفعة
فيه بالدية من إبل أو ذهب
أو فضة تنجم كالشجب
على العاقلة (و) يأخذ
الشفيع الشقص بقيعته
في (جزاف قدر) موعغ
أو مسكوك تعومل به
وزنا يسع به الشقص لكن
الراجح في هذا أنه لا
يأخذ إلا بقيمة الجزاف
(و) أخذ الشقص المشتري
مع غيره في صفقة (بما
يخصه) من الثمن (إن
صاحب غيره) فيقوم

ظاهره ولو كان الشفيع أملي من المشتري وهو كذلك كما هو أرجح قولي أشهب (قوله أو ضامن
مثل ضامنه) أي مثل ضامن المشتري (قوله كما هو موضوع المسئلة) أي وليس موضوعها أن
المشتري أخذه بدين في ذمة البائع وهي المقدمة في قوله وإن دينا لعدم رهن أو ضامن في الشقص ،
وإذا علمت أن موضوع هذه المسئلة أن المشتري اشتراه بدين في ذمته فكان اللائق تأخيرها عن قوله
وإلى أجله ، كذا قال عبق وقرئ بال إن موضوع هذه المسئلة أن المشتري اشتراه بدين في ذمة البائع وإن
كان دين المشتري الذي على البائع رهن أو حبل ثم لما اشترى به الشقص منه سقط الرهن والضامن
فاذا أخذه الشفيع بمثل الدين إلى مثل الأجل فلا بد أن يعطى المشتري مثل ما كان أو لا من رهن أو
حبل انظر بن (قوله رهن شراء) وكذا يفرم الشفيع عن ما يكتب فيه وما يهر به المشتري في
الشقص كافي بن وبين ما وقع في المواق من الوم فانظرو (قوله ما أخذ منه ظلماً) أي والحال أنه جرت
به العادة كما إذا جرت العادة أن من اشترى عقاراً يدفع ديناراً مكسا للحاكم أو لشيخ الحارة
(قوله الأظهر الأول) أي بل هو الملقى به كما قال شيخنا (قوله أو دفعه الزوج لزوجته في نكاح) هذا إذا دفعه
لها قبل الدخول وأما لو دفعه لها في نكاح التفويض بعد الدخول فإن الشفيع يأخذ ذلك الشقص
بغير المثل لا بقيمة الشقص كما في (قوله أو دفعه عبد لسيده في عتقه) أي أو دفع صلحا في دم محمد
عن إقرار أو إنكار أو المدفوع قطاعة عن مكاتب أو دفع صلحا عن عمري والحاصل أن المصنف
أدخل بالسكاف بقية المسائل السبعة المقدمة في الباب السابق وحيث فلا حاجة لالتصريح بقوله
وصالح عمد وتعتبر القيمة في تلك المسائل السبعة يوم عقد الخلع والنكاح ويوم عقد قبضها لا يوم
الاخذ بالشفعة (قوله بخلاف الخطأ) أي بخلاف الصلح بالشقص عن دم الخطأ فإن الشفعة فيه بالدية
أي التي أخذ الشقص عوضاً عنها وهذا إذا كان الصلح عن إقرار أمالو كان عن إنكار فكلما أخذ
عن جرح العمد (قوله من إبل) أي إذا كانت عاقلة الجاني أهل إبل وقوله أو ذهب أي إذا كانت
العاقلة أهل ذهب وكذا يقال فيما بعده فإذا كانت العاقلة أهل إبل أخذ الشفيع الشقص بقيمة الإبل
وإن كانت أهل ذهب أو ورق فإنه يأخذ الشقص بذهب أو ورق قدر الدية وينجم ذلك على الشفيع
في ثلاث سنين كتنجيم الدية على العاقلة لو أخذت (قوله تعومل به) أي بالقدر (قوله لكن الراجح في
هذا) أي الفرع وقوله أنه أي الضيع وقوله لا يأخذه أي الشقص إلا بقيمة الجزاف أي الذي
دفع ثمناً للشقص لا بقيمة الشقص نفسه كما قال المصنف لأن المذهب جواز بيع النقد جزافاً
إن تعومل به وزناً لا إن تعومل به عدداً والحاصل أن النقد إذ تعومل به عدداً لا يجوز بانفاق
يومه جزافاً وإن تعومل به وزناً ففيه خلاف فقيل بالمنع وقيل بالجواز وهو المذهب وعليهما إذا
اشترى الشقص بجزاف قد يأخذه الشفيع بقيعته على الأول وبقيمة الجزاف على الثاني
(قوله إلا بقيمة الجزاف) أي بقيعته من غير جنسه فإن كان ذهباً قوم بفضة وإن كان فضة قوم
بذهب وعلى هذا الراجح فالشفيع يأخذ الشقص بقيمة الثمن في حالتيه ما إذا كان الثمن مقوماً
أو نقداً جزافاً (تنبيه) لو كان ثمن الشقص بعضه نقد معلوم القدر وبعضه جزاف فقد لزم
الشفيع إذا أخذه دفع مثل المعلوم وقيمة الجزاف (قوله بما يخصه) أي بعد معرفة ما يخصه منه ولو
قال الشفيع أخذت بالشفعة قبل معرفة الثمن لم يلزمه الاخذ كما في ح عند قوله بمثل الثمن
(قوله خلافاً لما يورمه التائي) أي من أنه يقوم كل منهما منفرداً وتنسب قيمة الشقص للمجموع

الشقص منفرداً ثم يقوم على أنه مبيع مع المصاحب له فإذا كانت قيمته وحده عشرة مثلاً وقبضته مع المصاحب له خمسة عشر علم
أنه يخصه من الثمن الثلاثين يأخذه ثلثي الثمن قل أو أكثر أي فلا يقوم كل منهما منفرداً خلافاً لما يورمه التائي

وقد يقال الوجه مع الثاني لتدبره (وَلَمْ يَشْرَ الْبَائِي) وهو الغير الفاضل للشفيع وإن كانت فيخته أقل من قيمة الشفيع (و) إذا بيع الشفيع مؤجلا أخذه الشفيع (إلى أجله) الذي وقع تأجيل الثمن إليه (إن أيسر) الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يلتفت ليسره يوم حلول الأجل في المستقبل (٤٧٨) (أو) لم يوسر ولكن (ضمنه على) أو أتى برهن ثقة فلو لم يتم الشفيع حتى حل

الأجل وطلب ضرب أجل كالأول فهل يجاب إلى ذلك أولا؟ خلاف الراجح الأول لأن الأجل له حصة من الثمن (وإلا) يكن الشفيع موسرا ولا ضمنه على (عجل) الشفيع (الثن) للمشتري ولو يبيع الشفيع لأجنبي كما يأتي المصنف فان لم يجعله فلا شفعة له (إلا أن يتساويا) أي الشفيع والمشتري (عدما) فلا يلزم الشفيع حينئذ الإتيان بضامن ويأخذ الشفيع بالشفعة إلى ذلك الاجل (على المختار) فلو كان الشفيع أشد عدما لزمه الإتيان بحميل فان أبي ولم يأت بالدين اسقط الحاكم شفيعته (ولا يجوز) للمشتري (إحالة البائع به) أي بالثمن على الشفيع لان الحوالة إنما تكون بدين حال ولما فيه من بيع دين بدين لان البائع ترتب له في ذمة المشتري دين بآخه بدين على الشفيع فلو لم تقع الحوالة إلا بعد حلول الحال به جازت (كان أخذ) الشفيع (من أجنبي) مالا

القيمتين ويأخذ من الثمن بتلك النسبة (قوله) وقد يقال الوجه مع الثاني أي لان ما قاله يرجع لما قاله غيره فلا وجه للرد عليه (قوله) ولم يشر للمشتري الباقي أي ولو كان قديلا وليس له إلزام الشفيع به ولا للشفيع أخذه جبراً عن المشتري (قوله) وهو الغير أي غير الشفيع (قوله) ولا يلتفت ليسره أي ولا يكفي تحقق يسره يوم حلول الاجل بنزول جامكية أو معلوم وظيفة في المستقبل إذا كان يوم الأخذ معسرا مراعاة لحق المشتري لانه يحصل للشفيع بعدم الاكتفاء بذلك ضيق فيكون ذلك وسيلة لتركه الأخذ بالشفعة ولا يراعى أيضا خوف طرد عسره قبل حلول الاجل إلقاء للطاريء لوجود مصحح العقد يوم الأخذ وهو اليسر (قوله) أو لم يوسر أي يوم الأخذ (قوله) الراجح الأول أي وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن حبيب وصوبه ابن يونس وابن رشد قال بن لكن الذي جرى به العمل عندنا القول الثاني وهو قول مالك وأصبح وقوله الراجح الأول أي كأن الراجح فيما إذا اشترى الشفيع بدين في ذمة البائع قبل حلول أجله ولم يأخذه الشفيع حتى حل الاجل وطلب ضرب أجل كالأول انه يجاب لذلك كما صوبه ابن زرقون خلافا لما في الواضحة من أنه لا يجاب (قوله) ولو يبيع الشفيع أي أو يفسد (قوله) فلا شفعة له أي أسقط الحاكم شفيعته ولا شفعة له إذا وجد حميلا بعد ذلك كما قاله ابن حبيب ثم إذا عجل الشفيع الثمن للمشتري لا يلزم المشتري أن يجعله للبائع بل حتى يتم الاجل الذي اشترى له المشتري (قوله) على المختار (قوله) أنه متى كان الشفيع عدما فلا يأخذه إلا بضامن ولو كان مساويا للمشتري في العدم (قوله) ولما فيه الخ (عطف علة على مثلها لان الحوالة رخصة يقتصر فيها على ما ورد من الحلول (قوله) كان أخذ الشفيع أي مستحق الشفعة وقوله من أجنبي أي غير المشتري وغير البائع وقوله مالا أي كالجالة وذلك كأن يقول أجنبي الشفيع أعطيك دينارا جمالة على أنك تأخذ الشفعة من المشتري بما اشتراه وأنا اشتريه منك بذلك الثمن (قوله) من المشتري بالثمن أي بمثل الثمن الذي دفعه المشتري (قوله) في بيعه له أي لذلك الأجنبي (قوله) بزيادة على ما أخذه به أي كما إذا يبيع الشفيع بعشرة فيقول الأجنبي للشفيع خذ بالشفعة وأنا أخذه منك باثني عشر فأربحك فيه اثنين وهذه الصورة تخالف ما قبله من جهة ان الزائد على الثمن الذي اشترى به المشتري دفع للشفيع في الأولى على انه جمالة وفي الثانية دفع له على انه ربع وزاد خش تبعا لتت صورة ثالثة غير الصورتين المذكورتين هنا في الشرح وهي ان يأخذ من أجنبي مالا على ان يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للأجنبي غرض في دفع المال الا انكاه للمشتري وإضراره اه قال المساوي والظاهر انه في هذه الصورة لا تسقط شفيعته ولا يأتي فيها قول المصنف ثم لا اخذ له وقال طفي ان هذه الصورة تحتاج لنص عليها وعلى انه لا اخذ له بالشفعة اه بن (قوله) من باب اكل اموال الناس بالباطل فيه انه كالجالة لان استعانه لذلك المال معلق على اسقاط حق يحصل فالأولى ان يعطى المنع بأنه خلاف مورد الشفعة لانها انما شرعت لدفع ضرر الشركة عن نفسه لا ليربح اه شيخنا (قوله) وكذا لا يجوز ان يأخذ لبيب او يتصدق أي أوليويه لغيره وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف ليربح (قوله) كأخذه لغيره أي لغير نفسه (قوله) سقطت شفيعته أي لان اخذه لغيره إعراض عنها لنفسه وحل سقوطها اذا علم ذلك بينة وقال الميتي عن اشهب وكذلك اذا ثبت ذلك

ليأخذ الشفيع من المشتري بالشفعة (ويربح) المال الذي أخذه ابتداء أو يربح في بيعه له بأن يبيعه له زيادة باقراره على ما أخذه به فلا يجوز لأنه من باب أكل أموال الناس بالباطل وكذا لا يجوز أن يأخذ لبيب أو يتصدق فلا يجوز الأخذ لإلتملك فلو قال كأخذه لغيره لكان أخصر واشمل فان أخذ لغيره سقطت شفيعته ولا يقال (ثم لا أخذه له) بعد ذلك وأما ان أخذ ليربح فقولان

بأقرار الشفيع والمتابع لا بأقرار أحدهما اه بن (قوله بالجواز وعدمه) الأولى فقولان في سقوط شفيعته وليس له أن يأخذ بعد ذلك وعدم سقوطها (قوله أو باع قبل أخذه) أى باع الشقص الذى يستحق أخذه بالشفعة لأجنبى قبل أخذه إياه بالفعل ، قال في المدونة ولا يجوز بيع الشقص قبل أخذه إياه بالشفعة اه ، وإنما حملنا كلام المصنف على بيع الشقص لأجنبى لأن يمه للمشتري هو الصورة الآتية بعد وجمعنا مفعول باع الشقص الذى يستحق أخذه بالشفعة ولم نجعله الشقص الذى تستحق الشفعة بسببه لأن هذا سيأتى المصنف يذكره في مسقطاتها حيث قال أو باع حصته (قوله قبل أن يملك) أى لأن من ملك أن يملك لا بعد مالكا (قوله أخذ مال) أى أخذ الشفيع مالا من المشتري أو من أجنبى (قوله بعد الشراء) أى بعد شراء المشتري سواء علم الشفيع بالبيع له أم لا (قوله ليستقط شفيعته) أى ليستقط حقه من الأخذ من المشتري بالشفعة (قوله فيجوز) أى وتستقط شفيعته لأنه من إسقاط الشيء بعد وجوده فان تقايلا ورجع المشتري على الشفيع بما دفعه له من المال كان الشفيع باقياً على شفيعته لأن سقوطها كان مطلقاً على أمر لم يتم (قوله ثم شبه الخ) أى من تشبيه الخاص بالعام لأن العقار شامل للبناء والفرس وغيرهما كالأرض المجردة عن ذلك لأن العقار اسم للأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر وكفى المفارقة بين المشبه والمشبّه به ولو بالعموم والخصوص (قوله أو طى غيرها) أى كما لو كانت الأرض محبسة على جهة فاستأجرها اثنان وبنيا أو غرسا فيها ثم باع أحدهما حصته لأجنبى فلتشريكة الأخذ بالشفعة ، قال المصنف في توضيحه عن شيخه المتوفى ينبغي أن يشق على ثبوت الشفعة في البناء القائم في الأرض المحكرة عندنا بمصر لأن العادة عندنا أن رب الأرض لا يخرج صاحب البناء أصلاً فكان صاحب البناء بمنزلة صاحب الأرض اه أى أنه لا شفعة المستحق الأرض وإنما الشفعة للشريك ويؤخذ منه أن الشريكين في التزام بلد بمصر لأحدهما الشفعة إذا باع الآخر حصته فيها وبه أفق عيج ، قال شيخنا وهذا متيد بما إذا كانت الحصة التى فرغ صاحبها عنها غير مقسومة وإلا فلا شفعة قال شيخنا أيضاً والأراضي الرزق التى على البر والسدقة فيها الشفعة إن كانت غير مقسومة فلا شفعة فيها كما ان الرزق الموقوفة على الشعائر لا شفعة فيها مطلقاً فإذا كان شخصان مقرران في وظيفة لها طين مرصد عليها وفرغ أحدهما عن حصته لأجنبى فليس لشريكه الأخذ بالشفعة (قوله فلتشريكة الآخر الأخذ بالشفعة) أى لكن يقدم عليه المير كما يأتى فاهنا يحمل فصله ما يأتى أو يحمل ما هنا على ما إذا كانت العارية مقيدة ولم تمض المدة وباع أحد الشريكين حصته على البقاء أو السكوت فلا كلام حينئذ للمير والشريك أحق بالأخذ بالشفعة (قوله مسائل الاستحسان) أى التى قال مالك في كل واحدة منها إنه لشيء استحسنته وما علمت أحداً قاله قبل (قوله الآتية هنا) أى فى قوله وكثيرة ومقتاة (قوله والثالثة القصاص) أى فى الجراح (قوله والرابعة الخ) زاد بعضهم خامسة وهى وصاية الام على ولدها إذا تركت له مالا يسيراً كالتستين دينار أو جمع الشكل بعضهم بقوله :

وقال مالك بالاختيار * فى شفعة الأقاض والنهار

والجرح مثل المال فى الاحكام * والخس فى أمانة الإيهام

وفى وصى الام باليسير * منها ولا ولى للمعير اه بن

* فان قلت كيف تكون مستحسنة الامام قاصرة على هذه المسائل الاربعة مع أن الاستحسان فى مسائل الفقه أغلب من القياس كما قال المتيطى وقال مالك انه تسعة أعشار العلم * قلت

بالجواز وعدمه الأظهر
الثانى (أو باع قبل
أخذه) بالفعل لم يجز لأنه
باع قبل أن يملك ولكن
لا تسقط بذلك شفيعته
ولذا أخره عن قوله ثم
لا أخذه (بخلاف أخذه
مال) من المشتري
(بعده) أى بعد الشراء
ليستقط شفيعته فيجوز
ثم شبه بقوله عقارا قوله
(كشجر) مشترك
(وبشاء) مشترك
(بأرض حبس) على
البائع وشريكه فى الشجر
أو البناء أو على غيرها
(أو) بأرض شخص
(معير) باع أحد الشركاء
نصيبه من الشجر أو البناء
الكائنين فى تلك الأرض
فلتشريكة الآخر الأخذ
بالشفعة وهذه المسئلة
إحدى مسائل الاستحسان
الأربعة والثانية الشفعة فى
الثمار الآتية هنا والثالثة
القصاص بشاهد وعين
والرابعة

أن الأئمة من الإبهام فيها خمس من الإبل وسبأ تان في الجراح (وقدم المعير) على الشفيع في أخذه لا بالشفعة بل لدفع الضرر (بنقضه) أي بقيته منقوضاً (أو ثمنه) الذي اشتراه به أي بالأقل منهما فأو للتخيير وهذا (إن مضى ما) أي زمن (يُعار له) وهذا شامل لما إذا كانت مطلقة ومضى ماتعار له عادة أو مقيدة ومضى ما قيدت به (وإلا) بمضى ماتعار له عادة أو بالأجل المحدود (قفائماً) أي في أخذه بقيته قائماً أي وثمنه أي بالأقل منهما، وهذا ظاهر في المطلقة، وأما المقيدة بزمن لم ينقض وقد دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكت فالشفعة للشريك دون المعير (٤٨٠) حتى تنقضي مدتها فيأخذها بالأقل من ثمنه أو قيمته منقوضاً فإن دخل معه على الهدم قدم

إن الاستحسان الواقع من الامام ليس قاصراً على هذه الاربعة بل وقع منه في غيرها أيضاً لكن واقع فيه غيره أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة فإنه امتحسنا من عند نفسه ولم يسبقه غيره بذلك لقوله وما علمت أحداً قاله قبلي (قوله أن الأئمة الخ) * حاصله أن كل أصبع دية عشر من الإبل وفي الأئمة ثلث ما في الأصبع إلا الأئمة من الإبهام ففيها نصف ما في الأصبع أعني خمسة من الإبل (قوله أي بالأقل منهما) أي سواء دخل البائع مع المشتري على الهدم أو السكوت (قوله وهذا شامل لما إذا كانت) أي العارية مطلقة أي لم تقيد بزمن (قوله وهذا ظاهر في المطلقة) أي سواء دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكوت أو الهدم (قوله على البقاء) أي للبناء والفرس لآخر مدة العارية (قوله فيأخذها) أي المعير من الشفيع (قوله وكثيرة) أي وجوده حين الشراء بشرط كونها مؤبرة بدليل قوله وحط حصتها وأما الغير الموجودة أو الموجودة غير المؤبرة فأشار لها بقوله وإن اشترى الخ (قوله باع أحد الشريكين الخ) أي والاصل مملوك لهما أو بأيديهما في مساقاة أو حبس عليهما (قوله ومقتاة) عطف على مقدار أي ثمرة غير مقتاة بالإضافة ومقتاة لأن المقتاة ليست اسماً للقضاء بل للاصل أي العروش التي فيها القضاء (قوله ويدخل فيه القرع) أي وكذا كل ماله أصل تجني ثمرة ويبقى أصله كالقطن والباية (قوله وباذنجان) عطف خاص على عام وهو المقتاة لأن المراد بها كل أصل تجني ثمرة مع بقاء عينه ليخلف غيرها وهذا شامل للباذنجان وأما النيلة والملوخية وكرات المائدة فلا شفعة فيه لأنها لا تجني ويبقى أصلها ليخلف غيرها وإنما تحصد من أصلها ويخلف غيرها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولو بيعت مفردة) هذا يشمل ثلاث صور : الأولى إذا باعها الأصل دون الثمرة ثم باع أحدها نصيبه فيها ، الثانية أن يكون الأصل باقياً وباع أحدها نصيبه من الثمرة الثالثة أن يشتري معاً الثمرة ويبيع أحدها نصيبه منها والمقابل المردود عليه بل وهو قول أصبغ وعبد الملك لا شفعة فيها . طلقاً وقول أشهب لا شفعة فيها إذا لم يكن الأصل لهما كما في الصورة الأولى والثالثة اهـ بن (قوله في الثمرة) أي بالنسبة للثمره وقوله فيما بعدها أي بالنسبة لما بعدها (قوله إلا أن تيس) المراد بالتيس كما قال ابن رشد مجيء وقت جذاذها للتيس إن كانت تيس أو للأكل إن كانت لا تيس اهـ بن (قوله بعد العقد أي عقد البيع (قوله الأصول) أي حصته فيها (قوله وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها) أي في الثمرة (قوله حط عنه حصتها) أي حصة الثمرة (قوله إن أزهرت) أي إن كانت مزهية أو مأبورة يوم البيع ولم يأخذ الشفيع حتى يبست (قوله وفيها) هذا راجع لقوله إلا أن تيس (قوله لأنه قال فيها مرة إلا أن تيس) أي ومقتضى هذا أنه لا يفت الشفعة إلا يسها وأما جذاها قبل يسها فلا يفت الشفعة فيها وظاهره اشترت مفردة أو مع أصلها (قوله مفوت كاليس)

المعير بقيته منقوضاً أو ثمنه كالأول وقوله وقدم المعير أي ما لم يسقط حقه فإن أسقط حقه أخذه الشفيع بالثمن (وكثيرة) باع أحد الشريكين نصيب منها فلآخر أخذه بالشفعة وشمل قوله وكثيرة الفول الأخضر كما ذكره ابن عرفة وقيد بعضهم بالذي يزرع ليؤكل أخضر (ومقتاة) ويدخل فيه القرع (وباذنجان) بفتح العجمة وكسرها فيها الشفعة (ولو) بيعت (مفردة) عن الأصل في الثمرة وعن الأرض فيما بعدها (إلا أن تيس) الثمرة بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي يابسة كما في المدونة (و) لو باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يبست

وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها فإن أخذ أصلها بالشفعة (حط) عنه (حصتها) أي ما يتوهم من الثمن (إن أزهرت أو أبرت) أي وقت البيع لأن لها حصة حينئذ من الثمن ويأخذ الأصل بما يتوهم (وفيها) أي أيضاً (أخذها) بالشفعة (مالم تيس أو تجذ وهل هو) أي ما في الموضوعين (خلاف) لأنه قال فيها مرة إلا أن تيس ومرة مالم تيس أو تجذ وهو يفيد أن الجذاذ قبل التيس مفوت كاليس أو وفاق بحمل الاول على ما إذا اشتراها مفردة عن الأصل فالشفعة مالم تيس فإن جذت قبل التيس فلا أخذها، والثاني إذا اشتراها مع الأصل فالشفعة مالم تيس أو تجذ ولو قبل التيس (تأويلان) ثم ذكر قسم قوله وحط حصتها إن أزهرت أو أبرت بقوله (وإن اشترى أصلها قط)

وليس فيها وقت الشراء أو ثمرة لم تؤبر (أخذت) بالشفعة مع الأصول إن لم تؤبر عند المشتري بل (إن أبرت) عند المالك ليس عليه أو تجزأ وإلا فاز بها المشتري وأخذ الشفع الأصيل بالثمن ولا يعط عنه حصته منه (ورجع) المشتري على الشفع (بالمؤنة) من سقي وعلاج ولوزاد على قيمتها (وكبير) أي عين مشتركة (لم تقسم أرضها) أي المشتركة التي تسقى بها وتزرع بماها إذا باع أحد الشريكين حصته في البئر أو العين خاصة أو مع الأرض فالشفعة (وإلا) بأن قسمت أرضها وبقيت (٤٨١) البئر مشتركة فباع الشريك

حصته منها (فلا) تنضمه لأن قسم الأرض ينعى الشفعة كذا في المدونة وفي التنبيه له الشفعة واختلف هل مافي الكتابين خلاف لأن ظاهرهما عدم الشفعة مع القسم ولو تعدمت الأثر وظاهر التنبيه الشفعة ولو تعدمت البئر أو وفاق بعمل مافيها على البئر الواحدة وافي التنبيه على التعددة فلا خلاف بين الكتابين لعدم اتحاد الموضوع وإليه أشار بقوله (وأولت) أيضاً بالمتحدة أي حملت البئر للتحدة أي وما في التنبيه على التعددة فلا خلاف والحق الخلاف وعليه فالمول عليه مافي المدونة ولذا لم يقل وهل في التعددة تأويلان ثم أخذ يتكلم على عتزازات قوله عقاراً وما بعده من القيود بقوله (لا عرض) بالجبر عطف على بئرو هو لا ينافي أنه عتزاز عقاراً ولو نصبه لكان أنسب ومراده ما قابل القدر فيشمل الطعام ونحوه فلا

أي وظاهره مطلقاً سواء اشترت مفردة أو مع أصهار (قوله وليس فيها الخ) أي وأثمرت عند المشتري (قوله أخذت بالشفعة مع الأصول) فيه ان أخذ الشفع لها إنما هو من باب استحقاق الغلة لا من باب الأخذ بالشفعة لأن الشفعة إنما تكون في الموجود يوم الشراء (قوله فاز بها المشتري) أي لأنها غلة (قوله ولا يحط عنه حصتها) أي بخلاف ما تقدم فانه يحط عنه حصتها وبهذا ظهر لك صحة قول الشارح ثم ذكر قسيم قوله وحط حصتها (قوله ورجع المشتري الخ) أي وحيث أخذت رجع الخ حيث أبرت وأزهرت وأما قبل ذلك فلا رجوع له بالمؤنة لأنه لم ينشأ عن عمله شيء اهـ بن (قوله بالمؤنة) أي بأجرته في خدمته للأصول والثمرة من سقي وتأثير وعلاج ولوزادت أجرة المؤنة على قيمة الثمرة (قوله من سقي وعلاج) أي حصل منه عند شرائها قبل يسها والقول قوله فيما أتقن إن لم يتبين كذبه (قوله لم تقسم أرضها المشتركة الخ) أي وليس المراد بأرضها الموضع الذي حفرته فيه (قوله فالشفعة) أي ولو كانت بئراً واحدة لا فناء لها ولا أرض غير التي تزرع بماها (قوله الشفعة) أي لقياس ما قسم أرضها على التي لم تقسم أرضها (قوله مع القسم) أي قسم الأرض (قوله الواحدة) أي التي لا تعدد فيها (قوله واليه أشار بقوله الخ) أي إلى هذا التأويل وهو تأويل سحنون بالوفاق (قوله أيضاً) أي كما تنوالت على مخالفة التنبيه (قوله فلا شفعة فيه) أي فإذا كان عرض أو طعام بين اثنين باع أحدهما حصته لأجنبي فان البيع ينعى للأجنبي وليس للشريك أن يأخذ منه بالشفعة إذ لا شفعة له (قوله مشترك) أي كل من الكتابة والدين (قوله فلا شفعة للشريك فيه) أي فيما ذكر من الكتابة والدين ويحتمل أن المراد بكتابه باعها السيد ودين باعه صاحبه فلا شفعة فيه بمعنى أن المسكتب لا يكون أحق بكتابه ولا المدين أحق بدينه (قوله نعم قيل الخ) قاله عيج وحاصل ما قاله أن العرض أو الطعام إذا كان مشتركاً وأراد أحد الشريكين أن يبيع حصته ووقفت في السوق على ثمن فشريكه أحق بها لدفع ضرر الشركة لا للشفعة فان فرض أنه باع لغير الشريك مضى البيع مالم يحكم للشريك حاكم بالشفعة يرى ذلك أقول المصنف أن الشريك أحق بما باعه شريكه أي بما أراد شريكه يبعه (قوله لا للشفعة) أي لأن الشفعة أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من يد البائع (قوله وعلو على سفلى) أي لا شفعة لصاحب علو في سفلى إذا باعه صاحبه وقوله وعكسه أي لا شفعة لصاحب سفلى في علو إذا باعه صاحبه لأجنبي (قوله لأنهما جاران) الأولى لشبههما بالجارين لأن الجار حقيقة من هو عن يمينك أو يسارك أو امامك أو خلفك وهذا فوقه أو تحته فاطلاق الجار عليه مجاز ولم يكف المصنف عن هذه بقوله وجار لأن شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما وإن في ذلك الشفعة (قوله ولا زرع) مراده به ما يشمل البذر (قوله ولو بأرضه) أي هذا إذا بيع مفرداً بل ولو بيع مع أرضه ورد بلو على من قال أن فيه الشفعة إذا بيع مع أرضه تبعاً لأرضه (قوله ونحوها) أي كالتيلة (قوله إذ مراده الخ) علة لتيميله بالبل بما ذكر (قوله ما عدا الزرع الخ) أي

٦١ - دسوقي - لث * شفعة فيه (وكتابه) لعبد (ودين) مشترك بين اثنين مثلاً باع أحدهما مثلاً لأجنبي فلا شفعة للشريك فيه نعم قيل إن الشريك أحق بما باعه شريكه لدفع ضرر الشركة لا للشفعة (وعلو على سفلى وعكسه) لأنهما جاران ولو خذف وعكسه كان أخضر والمعنى لا شفعة في علو على سفلى إذا بيع أحدهما (ولا زرع) مشترك ومراده به غير ما تقدم من المقايء والقرع من المقايء كما تقدم (ولو) بيع الزرع (بأرضه) أي معها والشفعة في الأرض فقط بما ينوبها من الثمن ومساواة بيع قبل يسه أو بعده (ولا في) (خل) كفجل وجزر ولقت وبصل وملوخية ونحوها إذ مراده بالبل ما عدا الزرع والمقايء لكن تقدم أن القول الأخضر فيه الشفعة وهو مشكل ولعله لكونه

أن مراده بكل ما يحز أصله سواء أحل أم لا؟ كأن مراده بالقتاة كل ما يحز ويقي أصله ليخاف غيره كالقطن والباكية والقرع والبطيخ والقتاة والبادنجان (قوله ان البقل كذلك) فيه نظر لأن البقل وإن أخذ شيئاً فعيناً إلا أنه يحصد من أصله ويختلف غيره بخلاف القاني فانها كالثمار تجنى مع بقاء أصلها والقول كذلك فالحاق القول الأخضر بالثمار دون البقول ظاهر لعدم الفارق في الأول ووجوده في الثاني (قوله على أن الثمرة) أي على أن ثبوت الشفعة في الثمرة (قوله كاقال) أي الامام لقوله في كل مسألة من مسائل الاستحسان إن هذا شيء استحسنه وما أعلم أحداً قاله قبلي (قوله فلا يقاس الخ) فيه أنه إنما استحسن الشفعة في الثمار والقتاة لكونها تجنى مع بقاء أصلها وهذا الشيء وجود في القول المذكور فلحاقه بالثمار والقتاة ظاهر ولا يحتاج القياس لنص من الامام وإلا كان قياس أهل المذهب لم ينص عليه الامام على مانعٍ عليه غير صحيح فتأمل (قوله وهي ساحة الدار التي بين بيوتها) أي الساحة بالخوش وصحبت القسعة المذكورة عرصة لعرص الصبيان أي تفصحهم فيها (قوله والنبوع) أي للعرصة والمر هو البيوت وقد يكون المر لجنان فيكون متبوعه الجنان (قوله أو باعها وحدها) فيه نظر بل إذا باع حصة منها وحدها وجبت الشفعة كما قلناه للمواق عن النخعي قاله بن (قوله لأنها لما كانت تابعة الخ) أشار بهذا إلى أن العلة في عدم الشفعة في المر إذا قسم متبوعه كونه ليس مقصوداً لثباته بل لغيره وهو متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه وأما تعليل بعضهم بأنه لا يملك لكونه وفقاً ففيه نظر لأن الوقف إنما هو للمر العام وأما ممر جماعة خاصة فهو عاوك لهم قطعاً (قوله وهي البيوت المنقصة) أي لصيرورة أهلها جيراناً (قوله ولا شفعة في حيوان) أي آدمي أو غيره مشترك بين اثنين مثلاً باع أحدهما حصته منه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لأجل الاستثناء بعده (قوله إلا في كحائط) ينتفع به فيه لكحرث أو سقى وإما الذي لا ينتفع به فيه فلا شفعة فيه وقوله إلا في كحائط قال ابن غازي لم أر من ذكر الشفعة في دابة الرحا والمصرة والمجيسة فانظر ما فائدة السكاف في المصنف واجاب اللقاني بأن السكاف استقصائية أي أقصى ما يقال فيه بالشفعة من الحيوان حيوان الحائط لا تمثيلية لأن حيوان الرحا والمصرة والمجيسة لا شفعة فيه أو يقال أن السكاف مدخلة لحيوان المعدل للعمل في الحائط وتقدير كلامه ولا شفعة في حيوان إلا في كحيوان حائط أي إلا في حيوان حائط وما مثله لحيوان الحائط ما يعمل فيه بالفعل والمائل له هو المعدل للعمل فيه وإما الذي لا يحتاج للعمل فيه فلا ينسب إليه وحينئذ فلا شفعة فيه ولا يكنى بمجرد ظرفيته في الحائط (قوله نصيبه من الحائط) أي ومن الحيوان وكان الأولى ذكر ذلك (قوله تبعاً للحائط) أي فإذا وقع الثراء في الحائط بماله ثم حصل فيه هلاك من الله ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة ألزم الشفع بجميع الثمن ولا يسقط لما هلك شيء اهـ عبق (قوله فان يسع منفرداً) أي فان باع حصته من الحيوان منفردة عن حصته من الحائط فلا شفعة فيه عند ابن رشد وهو الراجح واتخذه أبو محمد عن الموازية من الشفعة فهو ضعيف (قوله ولا في إرث) أي ولا شفعة للشريك ميت على وارث في إرث (قوله لدخوله في ملك مالكه) أي وهو الوارث (قوله ولا في هبة) أي ولا شفعة للشريك في هبة لشخص يملكه شريكه لآخر بلا ثواب (قوله وإلا فيه) أي والاقيه الشفعة به أي بالثواب أي بمثل أن كان مثلياً أو قيمته أن كان مقوماً هذا وكلام الشارح يقتضي أن قول المصنف فيه بالباء الموحدة وفي بعض النسخ وإلا فيه بالثناة (١) التحية أي والا فيه الشفعة

(١) قوله والا فيه بالثناة الخ على فرض ثبوت هذه النسخة عن المصنف يرد عليها أن فيها حذف الفاء وهو شاذ كقوله : الله يشكرها في جواب : من يفعل الحسنات اهـ

بالشفعة كالقاني ويرد عليه أن البقل كذلك على أن الثمرة هي قاله الامام ولم يسبق به كما قال فلا يقاس عليه غيره إلا بنص منه (و) لا شفعة في (عرصة) وهي ساحة الدار التي بين بيوتها (و) لا في (ثمر) أي طريق (قوله متبوعه) أي مادة كرم من العرصة والمر فاقوله متبوعهما كان أوضح والمتبوع هو البيوت أي وقيمت العرصة أو للمر مشتركاً فلا شفعة فيها سواء باع الشريك حصته منها مع ما حصل له من البيوت أو باعها وحدها ولو أمكن قسمها لاتباعها لما كانت تابعة للشفعة فيه وهو البيوت المنقصة كانت لا شفعة فيها (و) لا شفعة في (حيوان إلا) حيواناً (في كحائط) أي بستان سمى حائطاً لأنه يجعل عليه حائط بدور به ظاهراً، فإذا كان الحائط مشتركاً وفيه حيوان آدمي أو غيره مشترك بين الشركاء باع أحدهم نصيبه من الحائط فلبقية الشركاء أخذ الحيوان بالشفعة تبعاً للحائط فان يسع منفرداً عن الحائط فلا شفعة (و) لا في (إرث) أي موروث لدخوله في ملك مالكه جيراً (و) لا في (هبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة (و) إلا (بأن كانت لثواب) (فيه) أي بالثواب

(بعده) أى بعد لزومه وذلك فى المعين بتعيينه وفى غيره بالدفع أو القضاة (و) لا فى بيع (خيار) إلا بعد مضى (أى البيع المزمع
(ووجبت) الشفعة (المشترى) أى المشتري بالبيع بالخيار (إن باع) المالك داره مثلاً (نصفين) نصفاً (خياراً) أولاً (ثم) النصف
الآخر (تتلاً) لشخص آخر ثانياً (فأمضى) بيع الخيار الأول أى أضافه من (٤٨٣) له الخيار بعد بيع البتل فللمشتري

بالخيار متقدم على المشتري بتلا
لأن الإضاء حقق ملكه
يوم الشراء ومشتري البتل
تجدد عليه الشفعة على
ذى البتل وهذا مشهور
مبنى على ضعف وهو أن
بيع الخيار منقوض كبراً
ما يبنى المصهور على ضعف
وأما على أنه منحل وهو
المشهور فالشفعة للمشتري
البتل لكنه ضعف (و)
لاشفعة فى (بيع فسد) م
ولو اختلف فى فساد (إلا
أن يفوت) المتفق على
فساده (فبالقيمة) وأما
المتلف فيه إذا فاته فأخذه
بالثمن وأخرج من قوله
فبالقيمة قوله (إلا) أن
يفوت المتفق على فساد
(بيع صح) بعد الفساد
أى إلا أن يكون فواته ببيع
صحيح من مشريه فاسداً
(فبالثمن فيه) أى
فأخذه الشفع بالثمن
الواقع فى البيع الصحيح
وهذا إن قام الشفع قبل
دفع المشتري قيمته لبايعه
وإلا فالشفع بالخيار بين
أخذه بالثمن الصحيح أو
القيمة فى القاسد لأنها صارت
كثمن سابق على البيع

(قوله بعده) أى لكن لا يأخذ بالشفعة بالثواب إلا بعد لزومه لاقبله (قوله وذلك) أى القروم فى
الثواب للمعين بتعيينه الخ ، ففى كان الثواب معيناً أخذ به الشفع بمجرد تعيينه وإن لم يدفع ، وإن كان
غير معين فلا يأخذه الشفع إلا إذا دفع أو حكمه (قوله ولا فى بيع خيار) أى ولا شفعة فى شفع
بيع على الخيار لبايع أو مشتر أولهما أو لأجني لأنه غير لازم (قوله أى لزومه) أى بعض زمن الخيار
أو يثبت من له الخيار قبل مضى زمن الخيار ، واختلف هل الخيار الحكمى وهو خيار القيمة كالشرطى
أولاً ، فإذا رد المشتري بعد اطلاعه على العيب فله الشفعة عند ابن القاسم بناء على أن الرد باليب ابتداء
بيع ولاشفعة له عند أشهب بناء على أن الرد باليب قس للبيع (قوله أى لمشتري للبيع بالخيار) أى
المفهوم من القام للمشتري الخيار للتبادر كما هو للتبادر من كلامه لأن الخيار لا يشتري (قوله إن باع
المالك داره مثلاً نصفين الخ) يعلم من هذا أن موضوع المسئلة اتحاد بايع الخيار والبتل ومثله إذا لم يتحدا كما
لو كانت دار بين شخصين فباع أحدهما حصته لأجني بالخيار ثم باع الشريك الثانى حصته بتلا
وأضى من له الخيار فله الشفعة فيما بيع بتلا بناء على أن بيع الخيار منقوض لأن المشتري بتلا
تجدد ملكه فيؤخذ منه (قوله فأمضى بيع الخيار) مفهومه أنه لو رد فلا يكون الحكم كذلك والحكم
أن الشفعة لبايع الخيار فيما بيع بتلا حيث كان بايع الخيار غير بايع البتل لأن بايع الخيار منحل على للذهب
والبيع فى زمن الخيار على ملك البائع فان كان بايع الخيار هو بايع البتل لم يكن له شفعة فيما باعه بتلا
(قوله نعم) أى فالملك للمشتري زمن الخيار إلا أن البيع غير لازم والامضاء يقرره ويصيره لازماً
(قوله وأما على أنه منحل) أى فالمبيع على ملك البائع والامضاء ابتداء للبيع لا تخبر به (قوله ولاشفعة فى
بيع فسد) يعنى إذا باع أحد الشريكين حصته فيما فاسداً بالشفعة لشريكه فيها لأن ذلك البيع مفسوخ
شريعاً فالشفع لم ينتقل عن ملك بايعه فلو أخذ الشفع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد بعد أخذ
الشفع فسحق بيع الشفعة والبيع الأول لأن المبني على الفساد فاسد (قوله إلا أن يفوت) أى المبيع
يما فاسداً عند المشتري فان فات عنده كان للشفع الأخذ بمازى المشتري وهو القيمة إن كان الفساد
متفقاً عليه والثمن إن كان الفساد مختلفاً فيه والفوات هنا بغير حوالة الأسواق كتغير القادات بالهدم
وكالبيع من غير علم الشفع وأما حوالة الأسواق فلا تثبت الرباع وقوله إلا أن يفوت المتفق
على فساد أى وكذا المختلف فى فساده ببيع صحيح وحاصله أن محل كون الشفع يأخذ من
المشتري بقيمة الشفع إذا كان متفقاً على فساد البيع وفات عنده ويؤخذ منه بالثمن إذا كان
مختلفاً فى فساده إذا كان الفوات بغير بيع صحيح فان حصل من المشتري شراء فاسداً ببيع صحيح
فان للشفع أن يأخذ من المشتري الثانى بمادفه من الثمن سواء كان البيع الاول متفقاً على فساد أو مختلفاً
فيه وسواء وجد عند المشتري الاول مفوت قبل ذلك البيع الصحيح أم لا فلا يلتفت للفوات
قبله (قوله فالشفع بالخيار بين أخذه بالثمن الصحيح والقيمة فى القاسد) هذا فى المتفق على فساده وأما
إذا قام الشفع بعد أن دفع المشتري الاول الثمن فى المختلف فيه خيريين أن يأخذ بالثمن الاول أو الثانى
أه عدوى (قوله وتنازع) عطف على عرض وهو على حذف مضاف أى لاشفعة فى عرض ولا فى عقار

الصحيح (وتنازع فى سبق ملك) أى إذا ادعى كل منهما أن ملكه سابق على ملك الآخر فلاشفعة لأحدهما على صاحبه إن خلفا
أو نكلا فان خلف أحدهما ونكل الآخر فله الشفعة كما أشار له بقوله (إلا أن يشكك أحدهما وسقطت) العفة
(إن قاسم) المشتري الشفع

وكذا إن طلبها ولو لم يقاسم
بالفعل على الأرجح (أو
المشتري) الشفع من
المشتري. فتسقط شفعة
(أو صادم) الشفع
المشتري لأن مساومته دليل
على أنه معرض عن أخذه
بالشفعة (أو ساقى) بأن
جعل نفسه مساوياً
للمشتري فجاءه فيه الشفعة
(أو استأجر) الشفع
لمصلحة من المشتري (أو
باع) الشفع (حسته)
فتسقط شفعة لأنها
مهرمت لدفع الضرر
رعيها انتهى (أو سكت)
الشفع مع علمه (بهيم) أو
بإياه أو غرض من المشتري
ولو لإصلاح (أو) سكت
بلامانع (شهرين) إن حضر
للعقد (أي كتب شهادته
في وثيقة البيع فتسقط
شفعته بمضي شهرين من
وقت الكتب وإن لم يحضر
العقد عند ابن رشد ومثل
كتب شهادته الأربعة أو
الرضا به ولا يصح حمل
المصنف على ظاهره لأن
ابن رشد لم يعول على مجرد
الحضور بلا كتب (وإلا)
بأن لم يكتب شهادته
فتسقط بحضوره ما كتأ
بلاعتن (سنة) من يوم
العقد والمعول عليه وهو
مذهب المدونة أنها لا تسقط
إلا بمضي سنة وما قاربها

ذى تنازع في سبق ملكه كالموكان يملك داراً فباع نصفها لزيد ونصفها لعمرو وتنازعا فادعى كل منهما
سبق ملكه على ملك الآخر يريد أن يأخذ منه بالشفعة فلا شفعة لأحدهما على الآخر إن حلف كل
منهما على طبق دعواه أو بئسلاً (قوله) وكذا إن طلبها) أي إن طلب الشفع القسمه ولم يحصل بالفعل
(قوله على الأرجح) هذا قول أبي القاسم الجزيري ومن واقعه من اللوتين ومقابله أنه لا يسقطها إلا
مقاصة الشفع للمشتري بالفعل وهو مافى النوادر وهو للتمتع كما في ح اه عدوى (قوله) فتسقط
شفعته) أي ولو كان شراؤه منه جهلاً بعلم الشفعة فلا يندر بالجهل كافي ح عن ابن كثر وكفى تتعن
الخبرة • إن قلت إن الشفع للمشتري لا يقص قدم ملكه بالشراء كما يملكه بالشفعة لما معنى سقوطها ؟
قلت تظهر فائدة سقوط الشفعة فيما إذا اختلف الثمن الذي أخذ به المشتري والذي أخذ به الشفع
قدرا كالموكان البائع باع الشفع بمائة ثم اشتراه الشفع من المشتري بمائة وخمسين فليس له أن يرجع
على بائه ويأخذ منه بالشفعة بالمائة التي هي من الشفعة وتظهر أيضاً فيما إذا اشترى الشفع من المشتري
بغير جنس الثمن الأول فليس له أن يرجع عليه ويقرم له من جنس الثمن الأول (قوله) أو صادم
الشفع المشتري) أي في الشفع الذي يأخذه بالشفعة ما لم يرد بالمساومة الشراء بأقل من ثمن الشفعة
والا فلا تسقط الشفعة بالمساومة ويحلف كما في التوضيح انظر بن (قوله) بأن جعل نفسه مساوياً الخ)
أي فتسقط الشفعة لدلالة الجعل المذكور على رضاه بترك الأخذ بالشفعة ، وأما دفع الشفع حصته مساقاة
للمشتري فلا يسقط الشفعة لعدم دلالة على الرضا بالترك (قوله) أو استأجر) أي وكذا إذا دعا الشفع
للمشتري لاستئجارها منه ولم يحصل استئجار بالفعل (قوله) أو باع الشفع حصته) أي التي يشفع بها
فتسقط شفعة الشفع ويصير للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ، ثم إن ظاهر المصنف سقوطها
ببيع حصته ولو فاسداً وقد رد للبيع على الشفع وليس كذلك بل الظاهر أن له الشفعة إذا ردت عليه
حصته في بيع فاسد كماله ذلك إذا باع حصته بالخيار ورد من له الخيار البيع انظر بن ، ثم للرد بقوله
أو باع حصته أي كلها فإن باع بعضها لم تسقط شفعته ، واختلف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو كالصرح
في المدونة أوله السكال واختاره الأحمى وغيره ؟ والمتمم الأول ، وقوله الآتي وهي على الانصاء أي
يوم قيام الشفع لا يوم شراء الأجنبي ومحل هذا الخلاف إذا تعدد الشركاء كثلاثة شركاء في دار
لكل واحد ثلثها باع أحدهم نصيبه ثم باع الثاني النصف من نصيبه فيختلف هل يشفع هذا الثاني فيما
باعه الأول بقدر ما باع وما بقي له أو بقدر ما بقي له فقط وأما لو لم يكن معه شريك آخر فإنه يشفع للجميع
ولا يظهر فيه وجه للخلاف ، وظاهر كلام المصنف سقوط الشفعة ببيع حصته ولو غير عالم ببيع شريكه
وهو ظاهر المدونة وذكر في البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم إنما تسقط إذا باع عالم ببيع شريكه
فإن باع غير عالم ببيع فلا تسقط شفعته قال وهو أظهر الأقوال (قوله) أو سكت) أي عن القيام بالشفعة
(قوله) مع علمه (بهيم) أو بناء) أي ولو كان كل منهما يسيراً (قوله) ولو لإصلاح) أي ولو كان كل من الأولين
لإصلاح فليس كمشكلة الخيازة فإنه لا يغت القار على مالكه إذا سكت مدتها إلا الهدم والبناء لغير
إصلاح (قوله) أي كتب شهادته) أي بأن البائع باع للمشتري من غير تصريح بانسقاط شفعته (قوله) لم
يعول على مجرد الحضور) بل يقول إذا حضر العقد ولم يكتب شهادته فلا تسقط شفعته بمضي شهرين
بل بمضي سنة إذا كان حاضراً في البلد فلما كان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور وإنما عول على كتابة
الشهادة احتيج للتأويل في كلام المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد (قوله) وإلا بأن لم يكتب شهادته)
سواء حضر مجلس العقد أم لا (قوله) بحضوره) أي في البلد ما كتأ عن القيام بشفعته وقوله سنة أي

كثير بعدا مطلقا ولو

كتب شهادته في الوثيقة
(كأن علم قصاب أم لا)
فتسقط شفعته بمضى شهرين
إن كتب شهادته بعده
الوثيقة والافسنة (الا أن
يظن الأوبة قبلها)
أي قبل مضي السنة المستطلة
(فريق) أي ضاعه فائق
قهرى فانه يبقى على شفعته
ولو طال الزمن إن شهدت
له بينة بعذره أو قرينة
(وحلف أن بعد) قدومه
عن الشهرين أو السنة
أنه باق على شفعته إلى أن
وقد علمت أن مذهب
الدونة أن الشفعة لا يستطها
في الحاضر السنة وما قاربها
مطلقا وعليه فلا يحلف
السافر إلا أن زاد عن
شهرين بعد السنة زيادة
بينه سواء كتب شهادته
قبل سفره أولا . فان قدم
بعدها بشهر أو شهرين
أو أكثر أيام قليلة أخذ بلا
يمين (وصدق) يمينه
(أن أنكر عليه) جد
قدومه بالبيع وتنازعه
الشرى بأن قال له سافرت
بعد علمك ما لم تقم له بينة
بالعلم (لا أن غاب)
الشفيع (أو لا) أي قبل
عليه بالبيع وأولى قبل البيع
فلا تسقط شفعته ولو غاب
سنتين كثيرة فإذا قدم من

لا يشترط الزيادة عليها متى مضت السنة وعوض حاضر في البلد ما كتب بالامانع فلا شفعة له (قوله كثير)
أدخلت الكاف الشهرين والثلاثة على ما قاله ابن المديني . والحاصل أن الدونة صرح بأن الشفعة
إنما تسقط بمضى السنة وما قاربها فاختلاف فيما قاربها على أقوال . قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة ،
واعلم أن ما ذكر من سقوط الشفعة بمضى المدينين المذكورين أعنى الشهرين أو السنة أو بمضى السنة
وما قاربها مطلقاً محله إذا كان السكوت من بالغ عاقل رشيد أو ولي سفيه أو صغير حاضر في البلد عالم
بالبيع لم يمنعه من القيام مانع ، وأما لو كان من صبي أو سفيه مهمل كان له إذا رشد الأخذ بالشفعة حيث
كان غيباً وقت القيام ، وهل يشترط كونه غيباً وقت البيع أيضاً ؟ ولا يشترط ؟ فيه خلاف ، ومثله الغائب
فله أن يأخذ بها إذا قدم ولو طالت غيبته بل يعتبر له سنة وما قاربها بعد قدومه ، وعلى الاشتراط فهل
يشترط ملاؤه وقت البيع فقط أو داخل السنة ؟ قولان ، فإن كان حاضراً غير عالم ببيع التريك أو
حاضراً عالماً به لكن ترك القيام لمانع لم تسقط شفعته وتساقت له الدونة هي السنة وما قاربها مطلقاً
على المعتمد أو الشهران والسنة على ما قاله المصنف من وقت علمه ومن وقت زوال المانع له من القيام
(قوله كأن علم قصاب) أي فكالحاضر في البلد فتسقط شفعته بمضى شهرين إن كتب شهادته وإلا فسنة
على ما تقدم للمصنف من التفصيل ، والمعتمد أنه حيث كان كالحاضر فلا تسقط شفعته إلا بمضى السنة
وما قاربها ، كتب شهادته أم لا (قوله فانه يبقى على شفعته ولو طال الزمن) فإذا قدم بعد الطول حلف
أنه باق على شفعته وأخذ بها كما قال المصنف (قوله إن شهدت الخ) أي وإنما يقبل قوله أنه عبق قهرى
عنه إن شهدت الخ (قوله وحلف) أي مع البينة الشاهدة بحصول عذره غائبه عن الحضور أو لقرينة
الدالة على ذلك ، وهذا وما ذكره الشارح من رجوع قوله وحلف إن بعد لقوله إلا أن يظن الأوبة
فريق لم يرتضه ح لأنه يصير قوله إن بعد لأمعنى له لأنه إذا غاب بعد البيع فظن الأوبة قبل فريق
ثم قدم بعدها فانه يحلف مطلقاً كان قدومه بعدها بقرب أو بعد ، والذي ارتضاه رجوعه لمفهوم
قوله وإلا سنة أي وإن لم يسكت سنة بل قام قبل السنة ولكن بدمابين المقدوقية لم تسقط شفعته ،
لكن لا يمكن منها حتى يحلف ، وحد البعد في ذلك أربعة أشهر ونحوها عند ابن رشد ، وكذا إن كتب
شهادته وقام بعد العشرة الأيام ونحوها فقال ابن رشد أيضاً لا يمكن منها حتى يحلف ، ويؤخذ منه
أنه إذا غاب بعد البيع وظن الأوبة قبل السنة ثم عيق وقدم بعدها بقرب أو بعد أنه يحلف
بالأولى انظر بن (قوله مطلقاً) أي كتب شهادته في الوثيقة أم لا (قوله وعليه فلا يحلف الخ)
أي لأنه كالحاضر كما قال المصنف وقد علمت أن الحاضر لا تسقط شفعته إلا بمضى سنة وما زاد
عليها على المعتمد ، فكذلك من علم بالبيع قصاب فلا تسقط شفعته إلا بمضى سنة وما زاد عليها إلا
أن يظن الأوبة فريق وآتى بعد السنة وشهرين بأيام كثيرة فانه يحلف أنه باق على شفعته
(قوله فلا يحلف المسافر) أي الذي علم بالبيع قصاب وأما الغائب وقت البيع فقد علمت حكمه ، وقوله إلا
إذا زادت أي غيبته وقوله زيادة بينة أي كجدة وقوله فإن قدم بعدها أي بعد السنة (قوله بأيام
قليلة) أي كاللومين كافي عى (قوله أن أنكر الخ) أي أن أنكر بعد قدومه علمه بالبيع قبل
سفره لأن الأصل عدم العلم وحينئذ فله الأخذ بالشفعة وله سنة وما قاربها بعد العلم ، وقوله أن
أنكر الخ مفهومه أنه لو علم بالبيع وادعى جهل الأخذ بالشفعة فلا يضر وتسقط بمضى السنة
وما قاربها (قوله لا أن غاب الشفيع) أي عن محل الشقص (قوله ولو غاب سنتين كثيرة)
أي ولو علم بالبيع في غيبته ، وظاهره قرب محل الغيبة أو بعد ، وهو ظاهر قول ابن القاسم

سفره كان حكمه حكم الحاضر العالم فله سنة وما قاربها بعد قدومه ما لم يصرح بإسقاطها

لو يحصل أمر مما تقدم (أو أسقط) شفعة (لكنه) من بائع أو مشتري أو أجنبي كسمار (في الثمن) زيادة فهو على شفعة ولو طال الزمن (وحلف) أنه إنما أسقط للكذب (٤٨٦) (أو) أسقطا لكذب (في) الشقص (المشتري) بفتح الراء بأن قول له ان

شريكك باع بعض نصيبه فأسقط فتبين أنه باع الكل فله القيام بشفعته (و) في الشقص (المشتري) بكسرهما (أو انفراديه) أي المشتري بالكسر فتبين أنه متعدد فله القيام بشفعته (أو أسقط وصي أو أب بلا نظر) أي وثبت أن فعل من ذكر لم يكن لنظر فلا تسقط الشفعة فله وكذا لصبي إذا بلغ رشيداً الأخذ بهما فإن أسقطا للنظر سقطت وحمل عليه عند الجهل بخلاف الحاكم فلا يعمل عليه عنده (وشفع) الولي من أب أو وصي (نفسه) إذا كان شريكاً للمجور وباع حصه المجور لصلحه لأجنبي ولا يكون توليه البيع مانعاً من أخذه بالشفعة لنفسه ولا بد من الرفع للحاكم كما إذا اشترى لنفسه ابتداء لاحتمال أخذه برخص وكما إذا باع حصته ثم شفع للمجور لاحتمال بيعه بخله ليأخذ للمجور (أو ليتيم آخر) من يتيمين مشتركين في عقار ومما تحت حجره فباع نصيب أحدهما لأجنبي فيشفع للآخر ولا يكون

(قوله أو يحصل أمر مما تقدم) أي للشار له بقوله وسقطت إن قاسم الخ (قوله أو أسقط لكذب في الثمن) مثل الإسقاط سكوته من غير أخذ وتسليمه للمشتري لما ذكر من السكذب (قوله أو أجنبي) أي له بهما علقه كالسمار وكذا أجنبي لا علقه له بهما (قوله أو أسقط لكذب في المشتري) هذا ظاهر فيها إذا أخبر بأن شريكه باع بعض حصته فأجاز الشراء وأسقط شفعة فتبين أنه باع الكل وأما لو أخبر أن شريكه باع الكل فأجاز الشراء وأسقط شفعة ثم علم أن شريكه باع نصف حصته فقط فأراد الأخذ وقال إنما سلمت لعدم قدرتي على أخذ الجميع فظاهر للصنف أن له الأخذ ولا تسقط شفعة، لكن الذي قلناه صاحب الاستثناء عن أشهب سقوط الشفعة في هذا وأنه ليس للشريك الأخذ في تلك الصورة لأن إسلام الجميع ليس كإسلام النصف، وهله أيضاً في تكديل التقيده بن (قوله أو في الشخص) أي أو أسقط لكذب في الشخص المشتري بأن قيل له إن شريكك باع حصته لزيد صاحبك فأسقط شفعة فتبين أنه باعها لمروعه (قوله أو انفراديه) أي أو أسقط لكذب في انفراديه كالأب أو الوصي أو شريكه باع حصته لفلان وحده فأسقط شفعة فتبين أنه باعها للجماعة فلان وغيره (قوله أو أسقط وصي أو أب بلا نظر) نحوه في الوثائق المجموعة وظاهر للدونة أن الشفعة تسقط إذا أسقطها الأب أو الوصي ولو كان الإسقاط بلا نظر، قال أبو الحسن وبه قال أبو عمران وسبب الخلاف هل الشفعة استحقاق أو بمنزلة الشراء فعلى الأول لها الأخذ بعد إسقاطها، وعلى الثاني لا أخذ لها إلا يلزم الوصي إلا حفظ مال المجور لا تميمته انظر ح اه بن (قوله وثبت إن فعل من ذكر) أي وثبت أن إسقاط الأب والوصي لم يكن لنظر (قوله فله) أي لمن ذكر من الأب والوصي الحاصل منهما الإسقاط لغير نظر أن يأخذ بعد إسقاطه بالشفعة للمجور (قوله فلا يعمل عليه أي على النظر وقوله عنده أي عند الجهل لكثرة اشتغاله لا لاطن فيه) (قوله أو وصي) أي أو مقدم قاض (قوله ولا بد الخ) فيه أنه قد مر أنهما محمولان على النظر عند جهل الحال وإذا كان كذلك فلا يحتاج لرفعهما، وأجيب بأن قولهم أنهما محمولان على النظر محله ما لم يحصل اتهام كليهما وإلا فلا محذور على النظر، قاله شيخنا (قوله لاحتمال أخذه برخص) أي لاحتمال بيعه لخصه المجور برخص لأجل أن يأخذها لنفسه برخص فإن ظهر ذلك للحاكم رد البيع من أصله (قوله أو أنكر) عطف على أن قاسم أي أو أنكر أي الدعي عليه أنه شتر قسميته مشترياً مجازاً لأن الفرض أنه منكر للشراء يعني أنه إذا كان عقارين اثنين فادعى أحدهما أنه باع حصته لزيد الأجنبي وادعى ذلك الأجنبي أنه لم يشتر فإنه لا شفعة للشريك إذا حلف الأجنبي أنه لم يشتر لأن الأخذ بالشفعة لا يكون إلا بعد ثبوت الملك للمشتري والحال أنه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من إقرار البائع بالبيع ثبوت الشراء لإنكار المشتري له والقول لمنكر العقد إجماع يمينه لأن الأصل عدمه فإن نكل المشتري عن اليمين والفرض أن البائع مقر بالبائع حلف البائع وثبت البيع والشفعة فإن نكل البائع أيضاً فإنهما يتناسخان (قوله وهي على الانصاء) لافرق بين كون الشفيع المشتري المشفوع فيه يقبل القسمة أولاً كما هو ظاهر المذهب وهو المذهب، لأنه ظاهر للدونة والموطأ ومقابل المذهب ما قلناه لاخمي أنهما على الانصاء فيما يقبل القسمة وعلى الروموس فيما لا يقبلها وهو

تولية البيع مانعاً من ذلك (أو أنكر المشتري الشراء وحلف) أنه لم يشتر (وأقر بانه) ضيف بأنه باع له فلا شفعة للشفيع بإقرار البائع لأن مكتب شفعة على المشتري وهو قد حلف أنه لم يشتر (وهي) أي الشفعة مفروضة عند تعدد الشركاء (على) قدر (الانصاء)

لا على الرءوس ، فإذا كان الشركاء ثلاثة لأحدهم النصف ، والثاني الثلث ، والثالث السدس ، فإذا باع صاحب السدس حصته بين شريكيه على خمسة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان ؛ وإذا باع صاحب الثلث حصته بين صاحبيه على أربعة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ، وإذا باع صاحب النصف حصته بين صاحبيه على ثلاثة أسهم لصاحب الثلث اثنان (و) إذا اشترى أحد الشركاء (ثلاثة) لشريك (المشترى) وفي نسخة للشفيع (حصته) ولا يؤخذ منه الجميع فإذا باع (٤٨٧) صاحب النصف لصاحب السدس أخذه منه

صاحب الثلث سهمين وترك لهما (وطول) الشفيع (بالأخضر) بالشفعة (بعد اشتراكه) أى اشتراه للمشتري أى أن لا يشتري إذا تقرر البيع أن يطالب الشفيع بالأخذ بالشفعة أو يسقط حقه لما يلحقه من الضرر بعدم صرفه فيها اشتراه (لا قبله) أى الاشتراء فليس لمن أراد الشراء مطالبة الشفيع بأخذ أو ترك (و) لو طالبه قبل الشراء فأحفظ حقه (له) لم يلزمه إسقاطه ولو طوى وجه التعليل الصريح نحو إن اشتريت فقد أسقطته شفيعى وله القيام عليه بعد الشراء لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه (وله) أى الشفيع (تقص وقب) أحده المشتري ولو مسجداً (كسبة وصدقة) للشفيع تقضهما والأخذ بالشفعة (والثمن) الذى يأخذه المشتري من الشفيع (لمطأ) أى لمطى الشفيع مائة أو صدقة وهو الموهوب له والمصدق عليه لا للمشتري (إن علم) المشتري (غنيمة) أى أن

ضعيف هذا والمعتبر في الانصاف يوم قيام الشفيع كما هو صريح المدونة لا يوم شراء الأجنبي كما قاله الأحمى وتظهر نمرة الخلاف فيما إذا باع واحد من مستحقى الشفعة بعض نصيبه بعد وقوع الشراء وقبل قيام الشفيع كما إذا كانت دار بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم حصته بتمامها ثم بعد بيعه وقبل قيام الشفيع باع ثانيهم نصف حصته فهل يشترك الثاني والثالث في أخذ الثلث للبيع أولاً بالشفعة نظراً لنصيب كل يوم وقع التباعد في الثلث المبيع أولاً وهو ما قاله الأحمى أو أن من باع نصف نصيبه له الثلث بالشفعة ومن لم يبع له الثانيان نظراً لنصيب كل يوم القيام وهو المعتبر (قوله لا على الرءوس) أى لأن فيه غبناً على ذى النصيب الكثير بمساواة ذى النصيب اليسير (له) (قوله لصاحب النصف ثلاثة) أى ولصاحب السدس سهم واحد (قوله لصاحب الثلث اثنان) أى ولصاحب السدس واحد وحيث يدعى صاحب الثلث من انفار ثلاثة أربعة أسداس ولصاحب السدس ثلث انفار سداس (قوله وفي نسخة للشفيع) أى ومعاها واحد (قوله وترك للشريك حصة) أى بما يخصها من الثمن الذى اشترى به (قوله لصاحب السدس الخ) أى وإن باع صاحب النصف لصاحب الثلث أخذ منه صاحب السدس سهماً وترك له سهمين بما يخصهما من الثمن الذى اشترى به وإن باع صاحب السدس حصته لصاحب النصف أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له ثلاثة أسهم لما يخصها من الثمن الذى اشترى به وإن باع لصاحب الثلث أبقى له صاحب النصف سهمين وأخذ منه ثلاثة (قوله وترك له سهماً) أى بما يخصه من الثمن الذى اشترى به (قوله وطول الشفيع) أى عند الحاكم وقوله بالأخذ أى أو بالإسقاط فإن أجاب بواحد منهما فظاهر وإلا إسقاط الحاكم شفيعه (قوله لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه) أى قبل ثبوته وتحققه (قوله وله تقص وقب) أى أحدثه المشتري (أى فى الشفيع) وإذا تقصه ورد الثمن للمشتري فعلى المشتري به ما شاء وأما الاقتصار فقد تردد فيها عقب هل يجرى فيها التفصيل بين علم المشتري بالشفيع وعدمه ؟ فإن علم به جعلت في وقف آخر وإلا فلا أو يقال إنه يفعل به ما شاء كالثمن وإن علم بالشفيع لأنه لما علم به دخل على أن الوقف يستمر لقيامه فيملكه المشتري بعد قيام الشفيع وهذا الثانى هو ما جزم به بن فأنظره (قوله شفيعه) أى شفيع الشفيع (قوله أى أن له شفيعاً) أى وإن لم يعلم عنه (قوله فإن لم يعلم الخ) إن قلت كيف يتصور أن يشتري شيئاً ولا يعلم أن له شفيعاً ؟ قلت يتصور ذلك فيما إذا اعتقد أن بائعه حصل بينه وبين شريكه نسمة وأنه باع ما حصل له بها أو اعتقد أن بائعه يملك النصف الآخر وكذا يتصور في مسألة المصنف الآتية في قوله لا أن وهب داراً فاستحق نصفها (قوله المأخوذ بالشفعة) أى الذى يدفعه المستحق (قوله ولا التصديق عليه) أى لأن المشتري الواهب لم يعلم أن له شفيعاً وهذه المسئلة عجز العلم في المسئلة السابقة كما هو عادة المصنف من عطف عجزات القبول عليها ويكون صريح بمفهوم الشرط لحفاء تصوره (قوله بلا إشكال) أى لأنه إذا لم يكن للموهوب ثمن النصف الذى هو ملك للواهب فأولى أن لا يكون لثمن النصف الذى تبين أنه ليس ملكاً للواهب (قوله بأحد أمور ثلاثة) أى فعلى هذا إذا باع الشفيع

له شفيعاً لأنه إذا علمه كأنه دخل على هيئة الثمن فإن لم يعلم أنه له شفيعاً بآثار الثمن له دون معطاه (لأن) وهب المشتري (داراً) اشتراها بتمامها (فاستحق) من الموهوب له (نصفها) مثلاً يملك سابق على المبة وأخذ المستحق النصف الثانى بالشفعة فإن ثمن النصف المأخوذ بالشفعة ليس الموهوب له ولا التصديق عليه بل للواهب المشتري للدار وأما ثمن النصف المستحق الذى يرجع به المشتري على بائعه فهو للواهب بلا إشكال (وملك) الشفيع أى ملكه الشفيع بأحد أمور ثلاثة (بعمرك) من حاكمه به (أودع ثمن) من الشفيع

المشتري (أو إسهاد) بالأخذ ولو في غيبة المشتري (وإن شئت) الشفيع أي استعجله المشتري بالأخذ والترك لا يطلب الثمن خلافاً للتأني (إن قصد) الشفيع التأخير (ارتياحاً) أي التروي في الأخذ والترك ولا يعمل لذلك (أو) قصد (نظراً للمشتري) بالفتح أي قصد النظر بالمشاهدة للشفيع المشتري فلا يعمل (لذلك) (إلا) أن يكون بين عمل الشفيع وعمل الشفيع مسافة (كساعة)

والكاف استقصائية والظاهر أن المراد بها الساعة الفلكية لا أكثر فلا يعمل بل يستعمل ولكن لا بد من وصفه ليصح له الأخذ إذ لا بد من علم المشتري بما اشتراه ولو بالوصف وليس مراده أن تكون مدة النظر ساعة كما هو ظاهره لأنه يخالف للنقل فإن كانت المسافة أقل من ساعة أمهل بقدر ذلك فقطعياً يظهر والاستثناء راجع لقوله أو نظراً فقط لئلا قبله وهذا كله إذا طلبه المشتري وأوقفه عند الحاكم إن أوقفه عند غيره فهو على نفعته إذا لم يسقطها فعلم أن قولهم له الأخذ بالشفعة ولو بعد سنة محله إذا لم يستعجله عند حاكم ولم يسقط الشفيع حقه وحاصله أنه على شفيعته ما لم يمض شهران بعد سنة من يوم الشراء وهو حاضر عالم ومالم يوقفه المشتري عند حاكم أو لم يسقط حقه (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (إن أخذ) أي قال أخذت بصيغة الماضي لا المضارع واسم الفاعل

الشفيع قبل أن يأخذه بواحد من هذه الأمور الثلاثة كان يمه باطلاً (قوله للمشتري) أي وإن لم يرض المشتري به (قوله أو إسهاد بالأخذ) أي بالشفعة وأما الإسهاد بأنه باق على شفيعته فلا يملكه بذلك سواء أشهد بذلك خفية أو جهراً فلا يشهد أنه باق على شفيعته ثم سكت حتى جاوز الأمد المسقط حتى الحاضر ثم قام يطلبها فلا ينفعه ذلك وتسقط شفيعته كما لأبي عمران العبدوسي (قوله ولو في غيبة المشتري) أي عند ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام حيث قيد كون الإسهاد بحضرة المشتري ولا يعرف ذلك لغيره، ولعل هذا الخلاف يخرج على الخلاف في أن الشفعة شراء أو استحقاق فكلام ابن عرفة على الثاني وكلام ابن عبد السلام على الأول (قوله فلا يملك لذلك) بل إن لم يأخذ بالشفعة حالا أو يسقطها حالا حكم الحاكم بأسقاطها وحاصله أن المشتري إذا رفع الأمر للحاكم وأحضر الشفيع وقال له إما أن تأخذ هذا الشفيع الذي اشتريته أو تسقط شفيعتك فقال أمهلوني حتى أتروى في الأخذ وعدمه فإنه لا يعمل ويستعمل بالأخذ حالا أو الاسقاط حالا فإن لم يأخذ حالا أو يترك حالا حكم الحاكم بأسقاط شفيعته (قوله أي قصد النظر الخ) أي أن المشتري إذا طلب الشفيع بالأخذ أو الترك فقال أمهلوني حتى أنظر الشفيع للبيع فإنه لا يعمل بل يستعمل فيما أن يأخذ حالا أو يسقط شفيعته حالا فإن لم يأخذ بالشفعة حالا ولم يسقطها حالا حكم الحاكم بأسقاط شفيعته (قوله إلا كساعة) أي فإنه يعمل حتى ينظر إليه بعد مدة للساعة (قوله الساعة الفلكية) أي وهي خمس عشرة درجة لا الزمانية التي تختلف باختلاف الزمان من مساواة الفلكية تارة أو نقص أو زيادة عنها تارة أخرى (قوله لا أكثر) أي لا إن كان بين عمل الشفيع وعمل الشفيع أكثر من ساعة (قوله لأنه يخالف للنقل) أي لأن النقل أن مدة النظر والاحتاطة بمعرفة بعد مدة المسافة وهي الساعة ومدة النظر بقدر حال المظنور فيه فلا تعد ساعة (قوله بقدر ذلك) أي بقدر مدة المسافة ومدة النظر لا أنه يعمل ساعة ومدة النظر (قوله والاستثناء راجع لقوله أو نظراً فقط) أي كما قال ح والباطي وقوله لئلا قبله أي أيضاً كما قال ابن غازي إذ لا إسهال في المسئلة الأولى أصلاً (قوله وهذا كله) أي استعجاله إذا طلب ارتياحاً أو طالب النظر إليه (قوله ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة) أي ولا ينفعه رجوعه وهذا أي لزوم الأخذ داخل تحت قوله سابقاً أو إسهاداً وصرح به هنا لبيان شرطه وهو قوله وعرف الثمن لأن الواو في قوله وعرف الثمن واو الحال وهي قيد في العامل وبالجملة فما تقدم مجمل وما هنا مفصل، والحاصل أن الشفيع إذا قال بعد شراء المشتري أشهدوا أنني أخذت بالشفعة فإنه يلزمه ذلك الأخذ ولا ينفعه رجوعه إن كان يعرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشفيع من الشريك (قوله فالأخذ صحيح) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق وقوله وقيل بل فاسد أي بناء على أن الأخذ بالشفعة شراء (قوله لأن الأخذ بالشفعة ابتداء) أي قبل معرفته الثمن وقوله فيرد أي فيجبر الشفيع على رده للمشتري ولا يلزمه ذلك الأخذ (قوله وإذا لزم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول الصف فبيع الخ واقعة في جواب شرط مقدر وأشار بقوله أي يبيع الحاكم إلى أن الماضي بمعنى المضارع

لأن

(وعرف الثمن) الواو ليجال أي إن قال أخذت في حال معرفته

الثمن فإن لم يعلم الثمن فالأخذ صحيح غير لازم على الشهور وقيل بل فاسد لأن الأخذ بالشفعة ابتداء يبيع ثمن مجهول فيرد وله الأخذ بعد ذلك وإذا لزم فإن وفي الثمن فواضح وإن لم يوفه باع الحاكم للتوفية من ماله كما أشار له بقوله (فبيع) أي يبيع الحاكم من ماله

ولو الشقص الشفوع فيه (للمن) أى لأجل توفيته للمشتري لكن بعد التأجيل ينظر الحاكم للاستقصاء في الاثمان ويبيع ما هو الاول بالبيع كذا ينبغي (و) (المشتري) ذلك بأن يلزمه الدفع للشفيع (إن سلم) بأن قال بعد قول الشفيع أخذت وأسلمت لك (فإن سكنت) المشتري أى أو أبى بأن قال لا أسلم عند قول الشفيع أخذت (١٨٩) (فله) أى للمشتري (نقضة) أى نقض

الأخذ بالشفعة أى إبطائه أى وله أن يبقى على مطالبة الثمن فيباع من مال الشفيع له على ما تقدم فإن أبطله فإن عجل له الثمن أخذه منه جبراً عليه وإن لم يجعله استجعله المشتري عندها كم لبيع له من ماله للثمن مع التأجيل بالاجتهاد على ما مر أو يطل شفعة فليأمر له بعد ذلك فائدة السكوت والنفع ابتداء أن له النقض ما لم يجعل له الثمن (وإن قال) الشفيع (أنا آخذ) بصيغة المضارع أو بصيغة اسم الفاعل ولو لم يقل أنا (أجل ثلاثاً) أى ثلاثة أيام (للقدر) أى لإحضاره فإن أتى به (وإلا سقطت) شفعة ولا قيام له بذلك (وإن أخذت الصفة) أى العدة واتحد المشتري بدليل ما بعده (وتعددت الحصص) للثمة في أماكن مختلفة (و) تعدد (البائع) كأن يكون لثلاثة شركة مع رابع هذا في بستان وهذا في دار وهذا في دار أخرى فباع الثلاثة أنصباهم لأجنبي صفة واحدة وأراد

لأن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلاً (قوله) ولو الشقص الشفوع فيه (أى فإن أراد المشتري أخذ الشقص حيث لزم يبعه للثمن فله ذلك ويقدم على غيره) (قوله) للاستقصاء في الاثمان (فيه) أن التأجيل ليس للاستقصاء في الثمن بل لإحضار الثمن فالأولى أن يقول لكن بعد التأجيل ينظر الحاكم لإحضار الثمن (قوله) ما هو الاول (أى سواء كان الشقص أو غيره) (قوله) ولزم المشتري ذلك (أى شراء الشفيع هذا ظاهره والاولى أن يقول ولزم المشتري تسليم الحصة للشفيع إن سلم للشفيع الأخذ (قوله) أخذت (أى الشقص بالشفعة وقوله) وأسلمت (أى الشقص لك بالشفعة) وحاصل ما في المقام أن المسائل ثلاث : أحدها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم للمشتري له الأخذ فيلزم المشتري أن يسلم الشقص للشفيع ولا رجوع لواحد منهما ثم إن أتى الشفيع بالثمن فلا كلام وإن لم يأت به فإن الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن الثانية أن يقول الشفيع أخذت مع معرفته للثمن ويسكت المشتري فإن أتى الشفيع بالثمن أجبر المشتري على أخذه وإن لم يأت الشفيع بالثمن فإن الحاكم يؤجله باجتهاده فإن مضى الاجل ولم يأت به فله أن يبقى على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع بقدره وله أن يطل أخذ الشفيع ويبقى الشقص لنفسه الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأبى المشتري ذلك فإن عجل الشفيع الثمن أجبر على أخذه وإن لم يجعله بطل الحاكم شفعة من غير تأجيل في هذه حيث أراد المشتري ذلك وله أن يرضى باتباعه بالثمن فيباع له ولو للشقص (قوله) فإن سكنت فله نقضه (أى أن لم يأت الشفيع بالثمن بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وله البقاء على أخذ الثمن فيباع من ماله ولو الشقص لتوفية الثمن فقوله فيبيع للثمن يتفرع أيضاً على سكوت المشتري كما فرعه على تسليمه وتقديمه على هذا يوم أنها ليست كذلك مع أنها كذلك (قوله) فإن أبطله (أى فإن أراد المشتري إبطال الأخذ بالشفعة بأن قال بعد قول الشفيع أخذت بالشفعة لا أسلم لك فيه) (قوله) فإن عجل (أى الشفيع للمشتري الثمن) (قوله) مع التأجيل بالاجتهاد (هذا إنما يظهر عند سكوت المشتري لا عند إياحه لما علمت أنه لا تأجيل في تلك الحالة فتأمل) (قوله) فائدة السكوت (أى فالفائدة المترتبة على السكوت وعلى المنع ابتداء أى وعلى منع المشتري للشفيع في ابتداء أخذه بالشفعة وقوله) إن له (أى للمشتري النقض) أى نقض الأخذ بالشفعة بخلاف ما إذا سلم له ابتداء فإنه ليس له نقض شفعة (قوله) وإن قال الخ) حاصله أنه إذا قال الشفيع أنا آخذ بالشفعة بصيغة اسم الفاعل أو المضارع فإن سلم له المشتري ذلك الأخذ فالحكم أن عجل ذلك الشفيع الثمن فلا كلام في أخذه وإن لم يجعله أجل ثلاثاً لإحضار النقد فإن أتى به فيها أو بعدها فالامر ظاهر والأسقطت شفعة وهذا هو المراد بقول المصنف وإن قال الخ أى أن قال أنا آخذ والحال أن المشتري سلم له الأخذ أجل ثلاثاً أى أن لم يجعل وأما أن سكنت المشتري أو أبى فإن عجل الشفيع الثمن أخذه المشتري جبراً ولا بطلت شفعة حالاً فيه ما يرجع الشقص للمشتري (قوله) وإن أخذت الصفة الخ) من لوازم اتحادها اتحاد الثمن والا لم تكن الصفة واحدة (قوله) واتحد المشتري (أى وكذلك الشفيع) (قوله) أى إذا امتنع المشتري من ذلك (أى من التبعيض واتحالم

٦٢ - دسوقى - لث
الرابع الأخذ بالشفعة (لم تبعض) أى ليس له أخذ البعض دون البعض بل إما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع أى إذا امتنع المشتري من ذلك فإن رضى فله التبعيض فقوله لم تبعض أى لم يجبر المشتري على التبعيض ومفهوم أخذت الصفة أنها إن تعددت فله التبعيض ومفهوم تعددت الحصص والبائع

غير معتبر وإنما هو نص على التوهم فالدار على اتحاد الصفقة (كتمدد المشتري على الأصح) والسئلة بحالها من اتحاد الصفقة أى إذا وقع الشراء لجماعة فى صفقة واحدة (٤٩٠) وتميز لكل ما يحسنه تعدد البائع وأخذ فليس للشفيع الأخذ فى البعض

دون البعض بل أخذ الجميع أو ترك الجميع إلا أن يرضى من يريد الأخذ منه وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة فلم أنال الدار فى عدم التبعض على اتحاد الصفقة فقط كما قدم وقابل الأصح فى هذه صحيح أيضا وشبه فى عدم التبعض طائفا على قوله كتمدد المشتري قوله (وكان أسقط بعضهم) أى الشفعة حقه من الأخذ يقال للباقي إما أن يأخذ الجميع أو ترك الجميع وليس له أخذه حقه فقط (أو غاب) البعض قبل أخذه فليس للحاضر أخذ حقه فقط جبرا بل إما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع فان قال الحاضر أنا أخذ حتى فقط فان قدم الغائب ولم يأخذ حقه أخذته لم يجبر للمشتري على ذلك والصغير كالثائب وبلوغه كقدوم الغائب (أو أراد) أى التبعض (المشتري) وأباه الشفيع فالقول للشفيع فلم أن القول لمن أراد عدمه فإن رضاه جاز وعمل به (ولمن حضر) أى قدم من سفره من الشفعة أو بلغ بعد أخذ الحاضر أو

يجب الشفيع للتبعض إذا طلبه وامتنع للمشتري منه لأن المشتري قد يكون غرضه فى الجميع ومنه ما يأخذه الشفيع (قوله غير معتبر) أى بل لو كانت الحصة واحدة وأراد الشفيع أخذ بعضها بالشفعة لم يجبر للمشتري على التبعض وكذلك إذا تعددت الحصص وكان بائنها واحدا كالمو كانت دار وحانوت وبستان شركة بين اثنين وباع أحدهما حصته فى الثلاثة لاجني فليس للشفيع أن يأخذ البعض بالشفعة دون البعض إلا إذا رضى للمشتري (قوله كتمدد للمشتري) أى كعدم التبعض فى حال تعدد المشتري (قوله أى إذا وقع الشراء لجماعة) كالو باع أحد الشركيين نصف الدار مثلا لثلاثة كل واحد باع له سدسا وكان البيع للثلاثة صفقة واحدة بمائة (قوله ومقابل الأصح) أى وهو القول بالتبعض لاشتب وسحنون (قوله صحيح) أى فقد اختاره اللخمي والتونسي وقال ابن شاس انه الأصح لأن المأخوذ من يده لم تبعض عليه صفقة وقوله أيضا أى كما صحح الاول بأنه مذهب ابن القاسم فى المدونة وقوة ذلك المقابل اعنى للصف بالرد عليه وأشار لاصل صحة ذلك المقابل بأفضل التفضيل فاندفع اعتراض ابن غازى حيث قال انه يستثنى عن قوله على الأصح باتصاره على مذهب المدونة (قوله وكان أسقط بعضهم أى الشفعة حقه من الأخذ) أى قبل أن يأخذ الباقيون بشفعتهم كما لو كانت الدار مشتركة بين ثلاثة اثلاثا فباع واحد حصته لاجني واسقط الثانى حقه من الأخذ بالشفعة قبل أن يأخذ الثالث فيقال للثالث اما أن تأخذ الثلث المبيع بتمامه أو تركه للمشتري بتمامه وليس له أن يأخذ نصفه فقط الا اذا رضى المشتري فقوله اما أن تأخذ الجميع أى جميع الشقص (قوله واغاب البعض) أى بعض الشفعة قبل أخذه أى انه اذا كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا وأراد الحاضر أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وإنما له أن يأخذ جميع الشقص أو يترك جميعه للمشتري فان قامت ما ذكره المصنف هنا من أقواله سابقا وهى على الانصاف لأن مقتضاه انه اذا أسقط أحد الشفعة شفته قبل أن يأخذ الباقي كان لغيره أن يأخذ حصته فقط بالشفعة وكذا اذا غاب بعضهم فلمن حضر أن يأخذ قدر حصته فقط قلت لا منافاة لهما بأخرة الامر على انصافهم واما لأن مامر مخصوص بما اذا حضر جميع الشركاء ولم يحصل اسقاط من أحدهم بديل ما هنا (قوله لم يجبر للمشتري على ذلك) أى بل له أن يقول لمن أراد الأخذ بالشفعة اما أن تأخذ الجميع أو ترك الجميع (قوله والصغير كالثائب) فإذا كانت الدار ثلاثة اثلاثا أحدهم صغير وباع أحد الكبيرين حصته وأراد الكبير من الشفيعين أن يأخذ من المشتري بالشفعة حصته فى الشقص فقط فلا يجبر المشتري على ذلك بل له أن يقول للشفيع اما أن تأخذ الجميع أو ترك الجميع وإذا أخذ الجميع كان للصغير إذا بلغ أخذ حصته من ملك الشفيع مثل ما لو كان أحد الشفيعين غائبا وأخذ الحاضر جميع الشقص وقدم شريكه الغائب (قوله أو أراد) كما اذا اشترى شقضا شفاؤه غيب الا واحدا منهم فانه حاضر فاراد أن يأخذ جميع الشقص لثمنه المشتري وقال له لا تأخذ الا بقدر حصتك فالقول قول ذلك الشفيع الحاضر فى اخذ جميع الشقص الى أن يقدم اصحابه (قوله أى قدم من سفره) أى وليس المراد ولن كان حاضرا لانه يأخذ الجميع كما مر وقوله حصته أى فى الشقص المأخوذ (قوله وهكذا) فإذا كانت دار لاربعة لواحد نصفها اثنا عشر قيراطا وآخر ربعها ستة قرايط وآخر ثمنها ثلاثة وآخر ثمنها أيضا ثلاثة

البائع الجميع (حصته) على تقدير لو كان حاضرا مع الآخذ فقط
الا حصته على تقدير حضور الجميع فلا ينظر لتبعض من بقى غائبا فان حضر ثالث أخذ منها على تقدير أن الشفعة للثلاثة ويقطع النظر من غائب رابع فإذا قدم أخذ منهم على تقدير أن الشفعة لأربعة وهكذا

أى على الشفيع الآخذ
لجميع الحصص عند غيبة القادم
(أو على المشتري)
الماخوذ منه أى هل يخير
القادم فى كتابة العهدة على
الشفيع أو المشتري وهو قول
أشهب (أو) يتعين كتبها
(على المشتري فقط) وهو
قول ابن القاسم فأو الأول
للتخير والثانية لتوزيع
الخلاف تأويلان كما يأتى
(كثيره) أى غير
القائب وهو الحاضر ابتداء
فانه يكتبها على المشتري
(ولو أقاله البائع) فان
إقالته لا تقطع الشفعة
وعهدة الشفيع على المشتري
بناء على أن الإقالة ابتداء
بيع ملاحظا فيها اهتمامها
بالإقالة على ابطال حق
الشفيع وإلا لكان للشفيع
الخيار فى كتبها على من
شاء منها (إلا أن يسلم)
الشفيع شفعته للمشتري
أى يتركها له (قبلها)
أى قبل الإقالة فان سلمها
قبلها ثم تقايلا فله الشفعة
والعهدة على البائع وهذا
كله اذا وقعت الإقالة بالثمن
الأول فان وقعت بزيادة
او نقص ولم يحصل من الشفيع
تسليم فانه يأخذ بأى اليمينتين
شاء ويكتب العهدة على من
أخذ ببيعته اتفاقاً وقوله

فباع صاحب الصف لأجنبي مع حضور صاحب الثمن فأخذ صاحب الثمن ذلك النصف بالشفعة
ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين الذى قبله على الثلث والثلثين ، لصاحب الربع
ثمانية ، ولصاحب الثمن أربعة ، فاذا قدم الشريك الثالث وهو صاحب الثمن الثانى أخذ من صاحب
الثمانية اثنين ، ومن صاحب الأربعة واحداً (قوله وهل العهدة) المراد بها هنا ضمان الثمن أى وهل
ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا البيع أو ظهر به عيب يكون على الشفيع الأول وعلى المشتري الخ ؟
وفى الكلام حذف أى وهل كتابة ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا البيع عليه والمراد بكتابة
ضمان الثمن على الشفيع أو على المشتري أن يكتب اشترى فلان من فلان ومن لوازم ذلك ضمانه الثمن
عند ظهور عيب البيع أو استحقاقه لا أنه يكتب الضمان من فلان (قوله أو يتعين كتبها على المشتري
فقط) الأولى حذف قوله يتعين وقوله فقط لأن عليها يكون قول ابن القاسم نساء فى مخالفة أشهب فلا
يتأتى التأويل بالوفاق (قوله تأويلان) أى فى كونها متوافقين كما قال ابن رشد الصواب ان قول
أشهب بالتخير تفسير لقول ابن القاسم يقول ابن القاسم ، يكتب القادم العهدة على المشتري أى إن
شاء أو متخالفين كما قال عيدا الحق وقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري يعنى فقط
(قوله كغيره) ذكر هذا وإن كان معلوماً لأن من المعلوم أن العهدة على البائع والبائع للشفيع هو المشتري
لأجل أن يرتب عليه قوله ولو أقاله البائع (قوله ولو أقاله البائع) أى ولو أقال البائع المشتري من الشقص
الذى فيه الشفعة وهذا مذهب المدونة وأشار بلورد قول مالك أيضاً ان الشفيع يخير فى مسألة الإقالة
فى كتب العهدة على البائع أو على المشتري (قوله وعهدة الشفيع على المشتري) أى يكتبها على المشتري
(قوله بناء على أن الإقالة ابتداء بيع) أى لا على أنها نقص للبيع وإلا لم يكن للشريك شفعة أصلاً إذ
كانه لم يحصل بيع (قوله وإلا) أى ولا يلاحظ فيها ذلك الاتهام (قوله لكان للشفيع الخيار) أى
لما يأتى من أن الشقص إذا تعدد بيعه فان الشفيع يخير فى أخذه بضمن أى بيع ويكتب العهدة على
من أخذ بضمنه ؟ وأشار الشارح بقوله بناء الخ لدفع ما يقال إن أخذ الشفيع للشقص بالشفعة بعد الإقالة
فيه وكتابة العهدة على المشتري لا يبنى على أن الإقالة ابتداء بيع وإلا لكان للشفيع الأخذ بأى
اليمينتين شاء ويكتب عهده على من أخذ بالثمن الذى باع به ولا على أن الإقالة نقص للبيع وإلا لم يكن
للشفيع شفعة إذ كانه لم يحصل بيع ، وحاصل ما أجاب به الشارح اختيار الشق الأول والعالم غير فى الأخذ
بأى اليمينتين ويكتب العهدة على من أخذ بضمنه لانتهاهما لافالة على ابطال حق الشفيع ، وقال شيخنا
الأحسن أن يقال ان الإقالة هنا كالمدم كما هو ، فاد حك مالك عليها بالاطلاق والعدوم شرعاً كالمدموم
حسباً (قوله إلا أن يسلم الخ) أى أن محل كون الشفيع يكتب العهدة على المشتري إذا حصلت الإقالة
من البائع له ما لم يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الإقالة فان تركه الشفعة ثم حصلت الإقالة
فانما له الأخذ من البائع ويكتب العهدة عليه لا على المشتري (قوله فله الشفعة والعهدة على البائع)
أى ولا يلزم من إسقاط حقه عن المشتري إسقاطها عن البائع لأنه لما أسقط الأخذ من المشتري صار
شريكاً فاذا باع للبائع فله الأخذ منه بالشفعة لأنه تجد ملكه (قوله وهذا كله) أى ما تقدم من أن
الشفيع يكتب العهدة على المشتري ولو أقال البائع المشتري من الشقص حيث لم يحصل من الشفيع
ترك للشفعة قبل الإقالة عمله إذا وقعت الإقالة بالثمن الأول (قوله فإنه يأخذ بأى اليمينتين شاء) أى
اتفاقاً لأن الإقالة بزيادة أو نقص بيع قطعا (قوله ما هو كالتخصيص الخ) أى فكانه قال وهى مفوضة
على الانصاء إذا لم يكن للبائع مشارك فى السهم وإلا قدم مشاركته فى السهم على غيره من بقية الشركاء

(تأويلان) راجع لما قبل الكاف ، ثم ذكر ما هو كالتخصيص لقوله وهى على الانصاء بقوله

(وَقَدَّمَ) فِي الْأَخْذِ بِالشُّعْمَةِ (مُشَارَكُهُ) أَيِ الْبَائِعِ (فِي السَّهْمِ) مَذْهَبُ الدُّوْنَةِ أَنَّ لِلْمُشَارِكِ فِي السَّهْمِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الشَّرِيكِ الْأَعْمِ فَلَوْ مَاتَ ذُو هَقَارٍ عَنْ جَدَّتَيْنِ وَزَوْجَتَيْنِ وَابْنَتَيْنِ فَبَاعَتْ إِحْدَاهُنَّ نَصِيبَهَا فَالشُّعْمَةُ لِمَنْ شَارَكَهَا فِي السَّهْمِ دُونَ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ (وَإِنْ) كَانَ الْمُشَارِكُ فِي السَّهْمِ (كَأَخْتٍ لِأَبٍ) مَعَ شَقِيقَةٍ أَوْ بِنْتِ (٤٩٣) ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ (أَخَذَتْ مَدًى) تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ فَبَاعَتْ الشَّقِيقَةُ أَوْ الْبِنْتُ فَلَزَقَ

لِلْأَبِ أَوْ بِنْتُ الْإِبْنِ أَخْذًا بِالشُّعْمَةِ دُونَ الْعَاصِبِ وَكَذَا لَوْ بَاعَتْ الَّتِي لِلْأَبِ فَالشُّعْمَةُ لِلشَّقِيقَةِ بِالْأُولَى وَلَيْسَ السُّدُسُ هُنَا فَرْضًا مُسْتَقِلًا بَلْ هُوَ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ (وَدَخَلَ) الْأَخْصُ مِنْ ذَوَى السَّهْمِ (عَلَى غَيْرِهِ) كَيْتَ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ مَاتَ إِحْدَاهُنَّ عَنْ بَنَتَيْنِ فَبَاعَتْ إِحْدَى أَخَوَاتِ الْمَيِّتَةِ فَأَوْلَادُ الْمَيِّتَةِ يَدْخُلُونَ عَلَى خَالَاتِهِنَّ إِذِ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى أَخْصَ وَالْعَلْيَا أَعْمُ وَإِذَا بَاعَتْ إِحْدَى بَنَى الْمَيِّتَةِ فَالشُّعْمَةُ لِأَخْتِهَا وَلَا يَدْخُلُ مَعَهَا خَالَاتُهَا وَقَوْلُهُ وَمُشَارَكُهُ فِي السَّهْمِ، وَكَيْتَ عَنْ ثَلَاثَةِ بَنَاتٍ مَاتَ أَحَدُهُنَّ عَنْ ابْنَيْنِ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَخْصَ بِهِ أَخُوهُ دُونَ عَمِّهِ فَإِنْ بَاعَ أَحَدُ الْعَمَمَيْنِ دَخَلَ مَعَ هُمَا (كَذِي سَهْمٍ) أَيِ كَدَخُولِ صَاحِبِ فَرْضِ (عَلَى وَارَثٍ) غَيْرِ ذِي سَهْمٍ بَلْ عَاصِبٌ كَيْتَ عَنْ ابْنَتَيْنِ وَعَمَمَيْنِ بَاعَ أَحَدُ

(قَوْلُهُ وَقَدَّمَ مُشَارَكُهُ فِي السَّهْمِ) أَيِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ صَاحِبَ سَهْمٍ آخَرَ كَأَخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَأَخٍ لَأُمٍّ بَاعَتْ إِحْدَى الْأَخْتَيْنِ فَالشُّعْمَةُ لِلْأَخْتِ الْآخَرَى دُونَ الْآخِ لِلْأُمِّ أَوْ كَانَ عَاصِبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا (قَوْلُهُ أَنَّ لِلْمُشَارِكِ فِي السَّهْمِ) أَيِ فِي الْحِظِّ وَالنَّصِيبِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَرَضُ وَقَوْلُهُ عَلَى الشَّرِيكِ الْأَعْمِ أَيِ الْقَبْرِ لِلْمُشَارِكِ فِي الْقَرَضِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْأَعْمُ صَاحِبَ سَهْمٍ آخَرَ أَوْ عَاصِبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ) أَيِ خِلَافًا لِأَشْهَبٍ وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ لِلْمَصْنُفِ أَنْ يَشِيرَ لِرَدِّهِ بَلْ لَا يَلِيقُ ابْنُ ابْنِ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ السُّدُسُ الْخ) هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْأَخْتَ الَّتِي لِلْأَبِ لَيْسَتْ مُشَارَكَةً فِي السَّهْمِ إِذَا فُرِضَ الشَّقِيقَةُ النِّصْفُ وَالسُّدُسُ الَّتِي تَأْخُذُهَا الْأَخْتُ لِلْأَبِ فَرْضٌ آخَرٌ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ السُّدُسَ إِنَّمَا يَكُونُ فَرْضًا مُسْتَقِلًا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ كَمَا إِذَا كَانَتْ تَسْتَحِقُّهُ الْجَدَّةُ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ وَلَهُ الْأُمُّ وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ فَلَا يَكُونُ فَرْضًا مُسْتَقِلًا بَلْ هُوَ تَكْمِلَةُ لِلْفَرْضِ خِلَافًا لِأَشْهَبٍ وَلَقَدْ قَالَ لَا تَقْدَمُ الَّتِي لِلْأَبِ إِذَا بَاعَتْ الشَّقِيقَةُ عَلَى الْعَاصِبِ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ) قَالَ ابْنُ غَازِي أَيِ دَخَلَ الْأَخْصُ مِنْ ذَوَى السَّهْمِ أَيِ الْقُرُوضِ عَلَى غَيْرِهِ أَيِ مِنْ ذَوَى الْقُرُوضِ وَأَمَّا دَخُولُهُ عَلَى الْعَاصِبِ فَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ كَذِي سَهْمٍ عَلَى وَارَثٍ أَيِ عَاصِبٍ، وَبِهَذَا قَرَّرَ الشَّارِحُ أَوَّلًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْمَلَ قَوْلُهُ وَدَخَلَ الْأَخْصُ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْعَمَمِ عَيْثُ يَشْمَلُ دَخُولُ أَهْلِ الْوَرَاثَةِ السُّفْلَى عَلَى أَهْلِ الْعَلْيَا وَدَخُولُ ذِي السَّهْمِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ سِوَاهُ كَانُوا ذَوَى فَرْضٍ أَوْ عَصَبَةٍ وَدَخُولُ الْوَرِثَةِ عَلَى الْوَصِيِّ لَهُمْ وَدَخُولُ الْجَمْعِ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْعَمَمِ عَيْثُ يَشْمَلُ دَخُولُ أَهْلِ الْوَرَاثَةِ وَارَثٌ مِثَالًا وَبِذَلِكَ قَرَّرَ الشَّارِحُ آخَرًا (قَوْلُهُ بِالْأَخْصِ) أَيِ الْأَقْوَى وَالْأَزِيدُ فِي الْقَرَبِ (قَوْلُهُ مِنْ ذَوَى السَّهْمِ) أَيِ الْقُرُوضِ وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ أَيِ مِنْ أَصْحَابِ الْقُرُوضِ وَهُوَ الْوَارِثُ الْأَعْمُ وَهُوَ غَيْرُ الْأَقْوَى فِي الْقَرَابَةِ (قَوْلُهُ إِذِ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى أَخْصَ) أَيِ لَأَمَنِ أَقْرَبَ لِلْيَتَامَى فِيهِ أَنْ يَدْخُلَ الْبَنَاتُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ تَنْزِلِ مَنْزِلَةِ أَمَمِنَ الْمَيِّتَةِ فَصَارَتِ الْبَنَاتُ كَأَمَمِنَ نَفْسِ أَمَمِنَ الْمَيِّتَةِ فَرُجِعَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلشَّرِيكِ فِي السَّهْمِ وَأَمَّا الْأَخْصِيَّةُ وَعِدَّةُ الْقَرَبِ فَبِاعْتِبَارِ بَعْضِ الْبَنَاتِ مَعَ بَعْضٍ وَحَيْثُذَ هَذَا السَّكَامُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ قَالَ شَيْخُنَا، وَعَلَى هَذَا فَأَلْزَمْنِي جَعَلَ فَاعِلٌ دَخَلَ ضَمِيرُ الْمُشَارِكِ فِي السَّهْمِ (قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ وَقَدَّمَ الْخ) فَإِنْ كَانَتْ الْأَخَوَاتُ لَأُمٍّ فَقَطْ كَانَ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْوَارِثِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لِلْحَبِيبِ بِالْبَنَاتِ (قَوْلُهُ بِقَدْرِ حَصَصِهِمْ) أَيِ يَقْسِمُ ذَلِكَ النَّصِيبَ خَمْسَةً أَسْهُمَ لِكُلِّ بِنْتٍ سَهْمَانِ وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ (قَوْلُهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلنَّمِثِيلِ) أَيِ لِدَخُولِ الْأَخْصِ مِنْ ذَوَى السَّهْمِ عَلَى غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى جَعْلِهِ نَمِثِيلًا وَقَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالْأَخْصِ أَيِ عَلَى جَعْلِهِ مَا هُوَ نَمِثِيلًا مِنْ يَرِثُ بِالْفَرْضِ أَوْ بِوَرَاثَةِ أَسْفَلِ أَيِ أَنَّهُ يُفَسِّرُ بِمَعْنَى عَامٍ (قَوْلُهُ فَانَّهُ أَخْصَ) أَيِ أَقْوَى مِنْهُ بِتَقْدِيمِ ذَوَى الْقُرُوضِ وَالْعَوَلِ لَهُمْ وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ لِلْفَرْضَيْنِ فَبِالْجُمْلَةِ لَمَّا قَدَّمَ أَصْحَابُ الْقُرُوضِ فِي الْآرْثِ قَدَمُوا فِي الشُّعْمَةِ فِي الْجُمْلَةِ (قَوْلُهُ وَمَنْ يَرِثُ بِوَرَاثَةِ أَسْفَلِ) أَيِ كَالْبَنَاتِ فِي السَّلَّةِ السَّابِقَةِ فَانْهَن قَدَرُ وَرَثَتِهِنَّ بِوَرَاثَةِ الْيَتَامَى وَهُوَ أَسْفَلُ وَهُوَ أَمَمِنَ وَقَدْ رُجِعَ هَذَا لَمَّا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَاتُ (قَوْلُهُ فَإِنْ مِنْ يَرِثُ بِوَرَاثَةِ أَعْلَى) أَيِ بِوَرَاثَةِ

الْيَتَامَى

الْعَمَمَيْنِ نَصِيبَهُ فَهُوَ لِلْجَمْعِ بِقَدْرِ حَصَصِهِمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَلَمٌ فَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلنَّمِثِيلِ كَمَا قِيلَ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ وَدَخَلَ أَيِ الْأَخْصِ عَلَى غَيْرِهِ أَيِ عَلَى الْأَعْمِ وَالْمُرَادُ بِالْأَخْصِ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرْضِ فَإِنَّهُ أَخْصَ مِمَّنْ يَرِثُ بِالنَّصِيبِ وَمَنْ يَرِثُ بِوَرَاثَةِ أَسْفَلِ فَإِنَّ مَنْ يَرِثُ بِوَرَاثَةِ أَعْلَى أَعْمُ مِنْهُ (وَدَخَلَ) (وَارَثَ عَلَى مَوْصِي لَهُمْ) بِمَقَارِئِ بَاعَ أَحَدُهُمْ مِنْهُ فَيَدْخُلُ الْوَارِثُ مَعَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ الشُّعْمَةِ فَوَارِثُ عَطْفٍ عَلَى الْمُسْتَرِ فِي دَخْلِهِ وَيَحْزُزُ الْجُرْ بِالْعَطْفِ عَلَى ذِي سَهْمٍ وَمَفْهُومُ الْمَصْنُفِ

أن الوصى له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث وهو قول ابن القاسم (تم) (تم) (الوارث) فرض أو عسوبة على الأجنبي فالمراتب أربعة : مشارك في السهم ، ثم وارث ولو عاصبا ، ثم الوصى لهم ، (تم الأجنبي) ، فإذا كان عقار بين اثنين مات أحدهما عن زوجتين وأختين وعمين فإذا باعت إحدى الزوجتين اختصت الأخرى بضمها (٤٩٣) فإن أسقطت حقها فالشفعة للأختين

والعمين سواء فإن أسقطوا فالوصى لهم فإن أسقطوا فللأجنبي وقيل المراب خمسة : المشارك في السهم ، فذوالقرض ، فالعاصب ، فالوصى له ، فالأجنبي ، فإذا أسقطت إحدى الزوجتين انتقل الحق للأختين فإن أسقطنا فللمعين فانت أسقطا فالوصى له فإن أسقط فللأجنبي والاول هو الراجح (وأخذ) الشفع إذا تعدد البيع في الشقص (بأي بيع) شاء (وعهده) أي أدرك المبيع من عيب أو استحقاق (عليه) أي على من أخذ يبيعه أي يكتبها عليه إن لم يعلم قبل الأخذ بالشفعة بتعدد البيع فإن كان حاضرا عالما لم يأخذ إلا بالبيع الثاني لأن حضوره وعلمه يسقط شفعته من الاول وكذا إذا كثرت البياعات مع حضوره عالما فلاخذ بالآخر فقط ويدفع الثمن لمن يبيده الشقص ولو أخذ ببيع غيره فإن اتفق الثمنان فظاهر وإن اختلفا فإن كان الاول أكثر كسرة والثاني كخمسه فإن أخذ

البيت الأعلى كآخوات البيت في الشفعة السابقة (قوله أن الوصى له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث) أي بل متى باع من الورثة فإن باعهم يقيم على الوصى لهم ولا دخول للوصى لهم مع الورثة كالشفعة مع ذوى القربى (قوله أي أدرك المبيع) أي ضمان المبيع أي ضمان من الشقص المبيع إذا ظهر في المبيع عيب حصل فيه استحقاق (قوله أي يكتبها الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي يكتب عهده عليه ثم انه ليس المراد أنه يكتب أن ضمان ذلك الشقص إذا استحق أو ظهر به عيب من فلان بل المراد أنه يكتب في وثيقة الشراء اشتري فلان من فلان الشقص الكائن في محل كذا ، ومن لوازم الشراء منه ضمانه للثمن إذا استحق أو ظهر به عيب (قوله إن لم يعلم) أي أو علم ولكن كان غائبا وهذا شرط في قوله وأخذ بأي بيع شاء وكتب العهدة على من أخذ بضمه وحاصل كلام الشارح أن محل كون الشفع يأخذ بأي بيع شاء إذا تعددت البياعات إذا لم يعلم بتعدد ما أعلم وهو غائب وأما إن علم بها وكان حاضرا فأما يأخذ بشراء الأخير لأن سكوتها مع علمه بتعدد البيع دليل على رضاه بتركها فانه غير راض بتركته فلذا كان له الأخذ منه لتجدد ملكه على ملكه (قوله لأن حضوره وعلمه يسقط شفعته) أي وصار شريكا للثاني (قوله ويدفع الثمن لمن يبيده الشقص) أي ويدفع الشفع الثمن لمن يبيده الشقص وهو المشتري الأخير وقوله ويدفع الخ مرتبط بكلام المصنف (قوله فإن اتفق الثمنان) أي من البيع الذي أخذه وضمن من يبيده الشقص وهو المشتري الأخير (قوله فإن أخذ بالاول الخ) أي وإن أخذ بالثاني دفع الخمسة للثاني (قوله وإن كان بالعكس) أي بأن كان الاول خمسة والثاني عشرة أي وأخذ بالاول دفع للثاني خمسة ويرجع الثاني بالخمسة الأخرى على بائنه فيكمل له العشرة التي اشترى بها وأما إن أخذ بالثاني دفع العشرة للثاني ولا يرجع على بائنه ولا يرجع عليه بائنه بشيء (قوله تراجع الثمنان) أي فكل من كان شراؤه منقوضا يرجع شفعته على بائنه (قوله ويثبت ما قبله) أي من البياعات لأجزة الشفع له بإجازة الذي أخذه وهذا بخلاف الاستحقاق إذا تداول الشيء المستحق الأملاك فإن المستحق إذا أجاز بيعا صح ما بعده من البياعات ونقض ما قبله منها ، والفرق أن المستحق إذا أجاز بيعا أخذ منه وسلم في الشيء المستحق فبقي ما أتى على ما أجزاه وأما الشفع فإذا اعتبر بيعا وعول عليه أخذ نفس الشقص لنفسه ودفع الثمن فلا يصح التصرف فيما أخذ (قوله فإن أخذ بالأخير ثبتت البياعات) أي وإن أخذ بالاول فنقض الجميع وإن أخذ بالوسط صح ما قبله ونقض ما بعده (قوله له غلته) أي غلة الشقص التي استغلها قبل أخذه بالشفعة إلى وقت الأخذ بها وظاهره ولو علم أن له شفعيا وأنه يأخذ بالشفعة لانه يجوز لعدم أخذه فهو ذو شفعة (قوله وفي نسخ عقد كرائه) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق ومن المعلوم أن من استحق دارا مثلا فوجدها مكترة كان له أخذها ونقض الكراء ويرجع المكتري بأجرته على المكتري وله إضاء الكراء وتكون الاجرة له وظاهره ولو لم يعلم المشتري عند كرائه أن له شفعيا (قوله واتخذ الأجرة) أي وأما لو كان مشاهرة ولم يتخذ

بالاول دفع للثاني خمسة ودفع الخمسة الأخرى للأول ، وإن كان بالعكس دفع للثاني خمسة ويرجع بالخمسة الأخرى على بائنه (ونقض ما بعده) أي ما بعد البيع المأخوذ به ومعنى نقضه تراجع الثمنان ويثبت ما قبله وسواء اتفقت الثمنان أو اختلفت فإن أخذ بالأخير ثبتت البياعات كلها (وله) أي للمشتري (غلته) إلى وقت الأخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل الأخذ بها والثمة بالضمان (وفي) جواز (فسخ عقد كرائه) اسم مصدر بمعنى إكراه أي إكراه المشتري قبل أخذ الشفع بالشفعة إذا كان وجبة أو مشاهرة واتخذ الأجرة

وعدم الجواز بل يتحتم الامضاء (تردد) اراجع الثاني والأجرة ولو بعد الشفعة لا تشتري وعلى الاول فالأجرة بعدها للشفيع
 أى إن أمضاها (ولا يضمن) المشتري (قصة) بالصاد المهمة أى ما قصه الشفيع عنده بغير فعله بل بماوى أو تفرسوق أو
 فعله لمصلحة كهدم لمصلحة من غير (٤٩٤) بناء بدليل ما بعده وسواء علم أن له شفعاً أم لا فان هدم لمصلحة ضمن

(فإن هدم وبني فله)
 قيمته قائماً على الشفيع
 لعدم تعديبه (والشفيع
 النقض) بالصاد المعجمة
 أى المقوض من حجر
 ونحوه إذا لم يده في البناء
 فان أعاده أو باعه أو تصرف
 فيه بوجه سقط عن الشفيع
 ما قابل قيمته من الثمن ،
 ثم أجاب رحمه الله تعالى
 بخمسة أجوبة بما
 للاشياخ عن سؤال أورده
 بعضهم على محمد بن المواز
 فقال كيف يتصور الأخذ
 بالشفعة مع دفع قيمة البناء
 قائماً لان الشفيع إن علم
 بالهدم والبناء وسكت
 فقد سقطت شفعته وإلا
 فالمشتري متعد فله قيمته
 منقوضاً بقوله (إما
 لقيمة شفعيه
 فقام وكيله) غير
 المقوض إذ المقوض يقوم
 مقام الغائب وشمل
 كلامه جوابين : الاول
 فاب أحد الشريكين
 ووكيل إنساناً في مقامة
 شريكه الحاضر فباع
 الحاضر فقام الوكيل
 المشتري ولم يأخذ بالشفعة
 فاذا قدم الغائب كان له

اتفق على الفسخ (قوله وعدم الجواز بل يتحتم الامضاء الخ) أى بناء على أن الأخذ بالشفعة
 بيع ومن المعلوم أن من اشترى داراً مكراً فلا يفسخ كراؤها والأجرة لبائنها ولا يقبضها
 المشتري إلا بعد مضي الكراء لكن لا بد أن يكون الباقي من أمد الكراء لا يزيد على القدر الذى
 يجوز تأخيرها اليه ابتداء وهو سنة فان زاد كان له فسخ الكراء وأخذها ، كذا قال عبق ، قال بن
 والتقييد بهذا أحد الطريقتين ، وقال بعضهم يتحتم امضاؤه ولو طال مابقى من أمد الكراء ككثرة
 أعوام وعليه اقتصر في المص (قوله والأجرة ولو بعد الشفعة للمشتري) أى على القول الثانى للبنى
 على أن الأخذ بالشفعة بيع (قوله فالأجرة بعدها للشفيع) أى وأما أجرة المدة التى قبلها فهى
 للمشتري قطعاً لأنها غلة (قوله بل بماوى) أى بأن نزل عليه مطر فهدم شيئاً منه أو سقط شيء منه
 بزلالة (قوله كهدم لمصلحة) أى بأن هدم لبنى أو لأجل توسعة فان شاء الشفيع أخذه مهدوماً
 بكل الثمن وإن شاء تركه للمشتري (قوله فان هدم لمصلحة) أى بل شيئاً وقوله ضمن أى فيحيط عن
 الشفيع من الثمن بنسبة ما قصه قيمة الشفيع بالهدم عن قيمته سلباً سواء هدمه علماً أن له شفعياً أم لا ،
 ولا يقال كيف يضمن مع أنه لم يتصرف إلا فى ملكه لانه لا أخذ الشفيع بشفعته علم بأجرة الأمر
 أنه ليس ملكه (قوله فان هدم) أى المشتري لمصلحة وقوله وبني أى بغير أنقاضه وقوله فله أى
 للمشتري قيمته أى قيمة البناء بمعنى الانقاض وقوله قائماً أى مبنية أى فله قيمة الانقاض مبنية زيادة
 على الثمن الذى وقع به الشراء (قوله أو تصرف فيه بوجه) أى كان أهلكه أو وهبه (قوله سقط عن
 الشفيع الخ) أى فخرم قيمة البناء قائماً مع ما قابل قيمة الأرض من الثمن ويسقط عنه ما قابل قيمة
 النقض من الثمن فيقال ما قيمة العرصة بالبناء وما قيمة النقض مهدوماً ويقض الثمن الذى اشترى به
 المشتري عليهما فما قابل العرصة من ذلك دفعه الشفيع للمشتري زيادة على قيمة البناء قائماً وما قابل
 النقض من ذلك فانه يحيط عنه وتعتبر قيمة النقض يوم الشراء كافياً عن المدونة (قوله تبماً للاشياخ)
 فيه إشارة إلى أن تلك الأجوبة ليست لابن المواز المسئول بل لبعض تلامذته وغيرهم من الأشياخ
 وزاد بعضهم جواباً سادساً وهو أنه يمكن عدم علم كل من المشتري والشفيع بالآخر بأن يظن
 المشتري أن بائعه يملك جميع الدار ولم يعلم الشفيع بالهدم إلا بعد البناء ولا تعدى حينئذ قول
 السائل وإلا يعلم الشفيع بالبناء والهدم فالمشتري متعد فله قيمته منقوضاً بموع (قوله أورده
 بعضهم) ذلك البعض من المصرين أورد هذا السؤال على ابن المواز حين كان يقرأ فى جامع عمرو
 (قوله إما لقيمة الخ) أى فللمشتري قيمة بنائه قائماً اما لأجل غية شفعيه أى شفع المشتري أى
 الشفيع الذى يأخذ منه فالإضافة لادنى ملازمة (قوله فقام وكيله) وكيله بالرفع فاعل فاسم والضمير
 للشفيع والمفعول محذوف أى فقام وكيله المشتري (قوله فاذا قدم الغائب) أى بعد أن هدم
 المشتري وبني بغير انقاضه (قوله كان له الأخذ بشفعته) أى ويدفع قيمة بناء المشتري قائماً لانه
 غير متعد (قوله على أمواله) متعلق بمحذوف صفة لوكيل أى وله وكيل وكله على أمواله أى
 على النظر لها والتصرف فيها (قوله فهم وبني) أى فاذا قدم الشفيع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع

للمشتري

الأخذ بشفعته ، الثانى غاب الشفيع وله وكيل حاضر على أمواله لافى خصوص

الشفيع فباع شريك الغائب فلم ير الوكيل الغير المقوض الأخذ للغائب بالشفعة فقام المشتري فهم وبني ، وأشار للجواب الثالث
 بقوله (أو) فاسم (قاض عنه) أى عن الغائب

وكان لا يرى أن القسمة تسقط غفلة الغائب أولم يعلم بأن الغائب حبت له شفعة وإنما قسم للمشتري من حيث أنه شريك الغائب فظن المشتري فإذاه فهدم وبني والاربع بقوله (أو أسقط) الشفع (لكذب) (٩٥) من غير المشتري (في الثمن) وكذا في

للمشتري قيمة بنائه قائماً ، وكذا يقال فيما بعده (قوله وكان لا يرى) أي بأن كان حقيقياً (قوله ولم يعلم الخ) أي لأنه لو علم القاضي بأن ذلك الغائب شفعة لم يجزله أن يقسم عليه ولو قسم لم يقرر له شفعة إذا قدم (قوله فإذاه) أي القسمة (قوله فهدم وبني) أي فإذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائماً (قوله أو أسقط الشفع لكذب) أي فهدم للمشتري وبني فلما تبين للشفع الكذب وأن إسقاطه لشفعته للكذب لا يعتبر أراد الأخذ بالشفعة فله ذلك ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائماً (قوله من غير المشتري) أي وأما لو كان أسقط شفعته لكذب في الثمن من المشتري ثم إن المشتري هدم وبني فإن الشفع إذا علم بكذبه وأراد الشفع أن يأخذ بالشفعة فإنه يدفع له قيمة بنائه منقوضاً (قوله النصف الثاني) أي فإنه يدفع له قيمة بنائه قائماً (قوله لم يب) أي لاجل عيب اضطلع عليه المشتري في الشقص فإذا اشترى الشقص بمائة ثم اضطلع فيه على عيب فحط عنه البائع لاجله عشرة فأنها تحط عن الشفع ويدفع للمشتري تسعين فقط (قوله ولعبة من البائع) أي للمشتري إذا جرت العادة بحطية ذلك القدر من الثمن بين الناس كأن تجرى العادة أن من باع شيئاً بمائة يهب للمشتري من الثمن عشرة أي يحط بها عنه (قوله أو أشبه الخ) أي أولم تجر العادة بالحط لكن أشبه الباقي بعد الحط أن يكون غناً للشقص كما لو اشترى الشقص بمائة ثم حط عنه البائع عشرة ولم تجر العادة بحطها السكن الباقي يشبه أن يكون غناً للشقص فإنه يحط ذلك عن الشفع (قوله وإن استحق الثمن الخ) حاصله أن أحد الشريكين إذا باع الشقص لاجبي ثمن معين ثم أخذه الشفع من ذلك الاجبي بالشفعة ثم استحق ذلك الثمن للمعين مقوماً أو مثلياً من البائع الأول فإنه يرجع على المشتري منه بقيمة الشقص ، كان الثمن للمعين مقوماً أو مثلياً إلا أن يكون قدراً مسكوكاً وإلا يرجع عليه بمثله ، هذا كله إذا كان الثمن معيناً وأما لو كان غير معين واستحق بعد الشفعة لرجع البائع الأول على من اشترى منه بمثله ولو كان مقوماً (قوله ولم ينتقص البيع) أي في حال استحقاق الثمن من يد البائع أوردته على المشتري ببعب (قوله ما بين الشفع والمشتري) أي وإن كان قد انتقص ما بين البائع والمشتري ، إذ لو كان لم ينتقص البيع بينهما لرجع البائع بقيمة الثمن المستحق أو الردود إن كان مقوماً وبمثله إن كان مثلياً ، وظاهر المصنف عدم الانتفاض بين المشتري والشفيع ولو كانت قيمة الشقص التي يرجع بها البائع على المشتري تزيد على قيمة الثمن الذي اشترى به الشفع زيادة كثيرة أو قص عنها وهو كذلك لأن هذا أمر طرأ وقيل إنه ينتقص ما بينهما حينئذ فيرجع للمشتري على الشفع بمثل ما دفعه في قيمة الشقص ويرجع الشفع على المشتري بما دفعه له من الثمن ويتقاصن (قوله بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفع) أي بنهاه وأما قول علق وخش ويذفي أن يرجع الشفع على المشتري بأرشي العيب لأنه دفع له غناً سليماً وهو قد دفع لبائعه غناً مبيعاً فقير صواب كما قال ابن لان شراء المشتري بالثمن للعيب لم يعض بل رد له وأعطى قيمة الشقص فكيف يتصور رجوع من الشفع ؟ نعم يظهر ما قاله إذا رضى البائع ببعب الثمن ولم يرد للمشتري تأمل (قوله كما هو القاعدة في الشفعة) أي من دفع الشفع مثل الثمن إن كان مثلياً وقيمه إن كان مقوماً (قوله وإن وقع الاستحقاق) أي للثمن للمعين أو الرد بالعيب قبلها بطلت من هذا يعلم أن استحقاق الثمن أوردته ببعب قبلها

المشتري بالفتح والكسر والخامس بقوله (أو) اشترى الدار كلها ثم (استحق) منه (نصفها) بعد أن هدم وبني وأخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة (وحط) عن الشفع من الثمن (ما حط) عن المشتري منه (لبيب) ظهر في الشقص (ارلبة) من البائع (إن حط) الوهوب (عادة أو أشبه الثمن بعده) أي بعد الحط أن يكون غناً للشقص فالثمن بالرفع فاعل أشبه ويجوز نصبه وفاعله أشبه ضمير يعود على الباقي المقوم من المقام وأعاد اللام في لعبة ليرجع الصراط المذكور لما بعدها فإن كان للوهوب مما لا يحط مثله عادة أولم يشبه الباقي أن يكون غناً للشقص لم يحط عن الشفع شيء (وإن استحق الثمن) للمعين من البائع أي الذي وقع البيع الأول على غيبه ولو مثلياً (أورد) على المشتري (ببعب) ظهر به (بعدها) أي بعد الأخذ بالشفعة (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شقصه) لقيمة الثمن المستحق أو الردود

بالعيب (ولو كان الثمن) للمعين (مثلياً) كطعام وحلى (إلا النقد) المسكوك (فمثله) فإن وقع البيع بغير معين رجع مثله ولو مقوماً لا بقيمة الشقص (ولم ينتقص) البيع (ما بين الشفع والمشتري) بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفع من الثمن وهو مثل المثل وقيمة غيره كما هو القاعدة في الشفعة (وإن وقع) الاستحقاق أو الرد بالعيب (قبلها) أي قبل الأخذ بالشفعة (بطلت) الشفعة أي فلا شفعة له

إلا إذا كان الثمن خدماً فإن كان قد ألم ببطلان باستحقاقه ولا ربه بالعيب فحذف إلا النقد من هنا لدلالة ما قبله عليه (وإن اختلفا)
 أى الشفع والمشتري (فى) قدر (الثمن) المدفوع للبائع (فالقول للمشتري يمين فيما يشبه) أن يكون ثمناً لا شفعاً أشبه الشفع أم لا
 وأما يحلف إذا كان متهماً أو حقق عليه الشفع الدعوى كأن يقول كنت حاضراً مجلس العقد ووقع الثمن بكذا والإفلايين وشبهه فى أن
 القول قول المشتري قوله (كبير) أمير أو قاض (٤٩٦) (يرغب فى مجاورته) أى يرغب الناس فى العقار المجاور لداره

ليستظروا بطله ويدخلوا فى
 حماه فإن شأن البيوت
 المجاورة له غلو الثمن
 فإذا اشترى الكبير
 شفعاً بجواره فأخذ منه
 بالشفعة فادعى ثمناً غالباً
 فالقول قوله بلا يمين لأن
 شأن جواره الغلو وشأنه
 هو الدفع الكثير إذا أتى
 بما يشبه أن يزيد بجواره
 وقيل يمين كغيره وهو
 ظاهر المصنف سواء
 جعل تشبيهاً أو تمثيلاً
 وهو الأرجح (وإلا)
 يأت المشتري بما يشبه
 (فالقول للشفع) إن
 أشبه بدليل قوله (وإن لم
 يشبه حلفاً ورد إلى)
 القيمة (الوسط) وتكولهما
 كحلفهما ويقضى للحالف
 على الناكل (وإن نكل)
 عن اليمين (مشتري) فما إذا
 تنازع مع البائع فى قدر
 الثمن فقال المشتري
 بعشرة وقال البائع بستك
 إياه بعشرين وقلنا بتوجه
 اليمين ابتداء على المشتري
 لأنه التارم فنكل وحلف
 البائع على دعواه وأخذ
 ما حلف عليه من الثمن

يخالف رد الشفع بعيب قبلها فقد تقدم قولان بالأخذ بالشفعة بناء على أن الرد بالعيب ابتداء يبيع
 وعدم الشفعة بناء على أن الرد به مفسى للبيع (قوله إلا إذا كان الثمن) أى المستحق (قوله) فإن كان
 خدماً لم يبطل الخ (أى ويرجع البائع على المشتري بمثله لأن القديلا يمين أى ليراد لعينه (قوله فيما يشبه) أى
 فى دعواه ما يشبه أن يكون ثمناً لا شفعاً عند الناس (قوله والإفلايين) أى والإياحق الشفع عليه
 الدعوى ولم يكن ذلك المشتري متهماً كان القول قول ذلك المشتري بلا يمين (قوله بلا يمين)
 ظاهره ولو حقق الشفع عليه الدعوى أو كان ذلك الكبير متهماً فيها ادعى به (قوله لأن
 شأن جواره التسلو الخ) علة لكون القول قوله بلا يمين (قوله إذا أتى الخ) شرط فى قبول
 قول ذلك الكبير المشتري (قوله بجواره) الباء سببية (قوله وقيل يمين) أى إذا حقق
 الشفع عليه الدعوى أو كان متهماً والإفلايين (قوله سواء جعل تشبيهاً) أى وإن المعنى كبير
 يرغب الناس فى جواره اشترى شفعاً بجواره داره لتوسعتها به فقام عليه الشفع ليأخذ منه بالشفعة
 فتنازعا فى قدر الثمن (قوله أو تمثيلاً) أى لدعوى الشفعين المشتري وعليه فالعنى كمشتري لشفع مجاور
 لكبير يرغب الناس فى مجاورته (قوله وإلا يأت المشتري بما يشبه) أى أو أتى بما يشبه ولكن نكل عن
 اليمين (قوله فالقول للشفع) أى يمين فإن نكل فلا يأخذ إلا بما قاله المشتري (قوله إلى الوسط)
 أى وهو قيمة الشفع يوم البيع قال عبق مالم تزد قيمته على دعوى المشتري مالم تنقص على دعوى
 الشفع ، كذا ينبغى ومثله ، فى خش والصواب حذف ذلك لأن الموضوع أنه لم يشبه
 واحد منهما ولو زادت القيمة على دعوى المشتري لكان المشتري مشهاً ويأخذ بما ادعى
 مع أن الموضوع أنه لم يشبه بل زاد جداً وكذا إن نقصت القيمة فى دعوى الشفع
 كان الشفع مشهاً نعم ما قاله يظهر فيما إذا أشبهنا ونكلا فأمل (قوله لأن من حجة الخ)
 أى أن من حجة المشتري أن يقول أنا وإن اشتريته بعشرة لكن الشفع إنما خلص لى بالعشرة
 الأخرى فصرت كأتى ابتدأت الشراء بالعشرين (قوله فهذا الفرع) أعنى قوله وإن نكل مشتر
 (قوله وقع التنازع فيه بين المشتري والبائع) أى وما تقدم قد وقع فيه التنازع بين المشتري والشفيع
 لا يقال إن البائع والمشتري إذا تنازعا فى قدر الثمن فانهما يتفاسخان بعد حلفهما وهنا لم
 يتفاسخا • قلت هنا لم يتفاسخا لنكول المشتري ومن المعلوم أنه يقضى للحالف على الناكل
 (قوله بدليل قوله ففى الأخذ الخ) أى فإن هذا لا يتصور فى التنازع بين الشفع والمشتري لما تقدم
 أنهما إذا تنازعا كان القول قول المشتري يمينه إن أشبه وإلا يشبه أو يحلف كان القول قول
 الشفع يمينه إن أشبه فإن لم يشبه القيمة الشفع يوم البيع (قوله بزرعها الأخضر) لا مفهوم للزرع
 بل مثله البذر لأن حكمه حكم الزرع عند المصنف من عدم الشفعة فيه فإذا اشترى أرضاً مبدورة
 ثم استحق نصف الأرض فقط أخذ المستحق النصف الآخر منها بالشفعة بما ينوبه من الثمن

بدون

وهو العشرون فى المثال قيام الشفع على المشتري ليأخذ الشفع بالشفعة

(ففى الأخذ بما ادعى) المشتري وهو العشرة فى المثال لأن دعواه تضمن أن البائع ظلمه فى العشرة الثانية (أو) بما (أدعى)
 للبائع وهو عشرون لأن من حجة أن يقول إنما ملكت الشفع بها فلم يتم لى الشراء إلا بها (قولان) فهنا الفرع مستقل
 لا تعلق له بما قبله وقع التنازع فيه بين المشتري والبائع بدليل قوله ففى الأخذ الخ (وإن ابتاع) شخص (أرضاً بزرعها الأخضر

فاستحق نصفها منه (قطعة) دون الزرع (واستشفع) للاستحق أي أخذ النصف الآخر بالشفعة (بطل البيع في نصف الزرع) وهو الكائن في النصف المستحق (لبقائه بلا أرض) ورجع البائع وبطل أيضاً البيع (٤٩٧) في النصف المستحق لبيان أن المبالغ

لا يملكه وسكت عنه
لوضوحه وبقي نصف
الزرع الكائن في النصف
المأخوذ بالشفعة للبائع
على الرجوع وقيل يرد
البائع أيضاً فيكون الزرع
كله للبائع كما أن الأرض
كلها نصيب المستحق للشفعة
لكن البطلان لا يتقيد
بالاستشفاع خلافاً لما
يوهمه المصنف ، وأجيب
بأنه صرح به ثلاثاً
أنه إذا استشفع بطل البيع
في الزرع جميعه كما هو
ظاهر للدونة فينبى به أنه
يطل في النصف خاصة
كما حملت عليه المدونة فلو
قال المصنف وإن استشفع
بالمالئة كان أولى ، وشبه في
البطلان قوله (كشترى
قطعة من جنان يلزاه
جنانه ليتوصل له)
أي لما اشتراه (من
جنان مشتريه) إظهار
في محل الإظهار فالأولى
من جنانه أي المشتري
(ثم استحق جنان
البائع) صوابه المشتري
كما في نسخة فإن البيع
يطل في القطعة المشتراة
لبقائها بلا عمر يتوصل
لها منه ولو قال ليصلح له
من جنانه ثم استحق

بدون بذر ، وأما على مقابله أعنى القول بالشفعة في الزرع والبذر تبعاً للأرض فيأخذها الشفع بمذوراً
بجميع الثمن ، ومفهوم الأخضر أنه لو ابتاع أرضاً بزرعها اليابس فاستحق نصفها وأخذ الشفع
النصف الثاني بالشفعة كان البيع صحيحاً في الزرع لصحة بيع الزرع استقلالاً بعد بيعه وكذا إن لم
يحصل الاستحقاق حتى ييس ما ابتاعه أخضر مع الأرض (قوله فاستحق نصفها) مفهوماً نصفها أنه
لو استحق كلها فانه يتمين رد الباقي لبائعه وحينئذ فليس المستحق أخذ ذلك الباقي بالشفعة قاله عبق
ورده بن بأن حرمة التمسك بالأقل إنما هو في استحقاق المعين لا الشائع كما هنا ، إذ فيه تغير المشتري كما
مر في الجار ، وحينئذ فلا فرق هنا بين استحقاق النصف والأكثر ، فكان الأولى للمصنف أن يقول
فاستحق بعضها (قوله في النصف) أي في نصف الأرض المستحق ، والحاصل أن البيع بطل في نصف
الأرض المستحق وفي الزرع الذي فيه (قوله لبقائه بلا أرض) أي وقد علمت أن الزرع الأخضر
لا يجوز بيعه منفرداً عن الأرض على التيقية (قوله ورجع) أي نصف الزرع الذي بطل بيعه لبائعه
وحينئذ فيلزمه أجره نصف الأرض المستحق لبقاء زرعه فيه (قوله وبقي نصف الزرع الكائن
في النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع) أي أنه لا يبطل البيع فيه وحينئذ فلا يرد للبائع بل يبقى للمشتري
على الرجوع ولا يلزمه كراه نصف الأرض المأخوذ بالشفعة الذي فيه زرعه لانه كالثقة (قوله وقيل
يرد للبائع أيضاً) أي وهو ضعيف وإن اقتضاه تقليل النصف (قوله فيكون الزرع كله للبائع) أي
فعليه للمستحق كراه النصف المستحق من الأرض دون ما أخذ بالشفعة فانه لا كراه له ، ومحل لزوم
كراه النصف المأخوذ بالاستحقاق إذا كان الاستحقاق في إبان الزراعة وإلا فلا كراه له أيضاً
(قوله لكن البطلان) أي بطلان البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الأرض المستحق (قوله لا يتقيد
بالاستشفاع) أي بل البيع فيه باطل سواء أخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة أم لا (قوله خلافاً للخ)
أي لأن قوله واستشفع بطل الخ يقتضي أن البطلان إنما يكون إذا استشفع وإلا فلا ، ثم إن
هذا إنما يرد بناء على أن المراد بقول المصنف واستشفع أي أخذ بالشفعة بالفعل أما إن قلنا إن معناه
واستحق الأخذ بالشفعة أخذ بها بالفعل أولاً فلا يرد هذا الاعتراض أصلاً (قوله كشترى قطعة)
يصح فراءته بالإضافة وبالتوين وقوله من جنان أي من جنان شخص آخر (قوله فالأولى من
جنانه) أي من جنان نفسه (قوله صوابه المشتري) أي لأن حنان البائع إذا استحققت فالبطلان
لذاته لالعدم المر الموصول لما اشترى (قوله ورد الخ) الحاصل أنه إذا استحق نصف الأرض
بطل البيع فيه وفي زرعه وحينئذ فيلزم البائع أن يرد للمشتري نصف الثمن وخير المستحق أولاً
إما أن يأخذ النصف الثاني بالشفعة أولاً ، فان أخذه بالشفعة كانت الأرض كلها له وكان الزرع
الذي في النصف المستحق للبائع فيلزمه أجره الأرض التي هو فيها والزرع الذي في النصف
المأخوذ بالشفعة فيلزمه أن يرد للمشتري بما يخصه من الثمن وهو الرجوع وقيل أنه يرد للبائع أيضاً
وعلى كل لا يلزم أجره أرضه للمستحق وإن لم يأخذ بالشفعة خير المشتري بين رد ما بقي من الأرض
والزرع للبائع وأخذ بقية ثمنه وأما أن يتماكب بنصف الأرض وزرعها فلا يأخذ بقية الثمن
(قوله وله نصف الزرع) هذا تصريح بما علم من قوله بطل البيع الخ لأنه إذا بطل البيع في نصف الزرع
كان للبائع (قوله الذي غير أرض) أي الذي في نصف الأرض المستحق (قوله وخير الشفع أولاً)

٦٣ - دسوقي - ل
لكن أخضر وأمين ثم تم مسألة الأرض المبيعة بزرعها الأخضر بقوله (وردة البائع)
على المشتري (نصف الثمن) لأن الأرض استحق نصفها فبطل البيع فيه وفي نصف زرعها (وله) أي للبائع (نصف الزرع)
الذي غير أرض (وخير الشفع) للمستحق (أولاً) أي قبل تخيير المشتري (بين أن يشفع) أي يأخذ النصف الآخر بالشفعة

تكون الأرض كلها ونصف الزرع في النصف للبتاع ونصفه الآخر للبتاع على الرجح كما قدمناه وعلى البائع كراء نصف الأرض المستحق إن كان الإبان (٤٩٨) حين الأخذ بالشفعة باقيا لأن الزرع وقع بوجه شبهة فان فات الابان فلا كراء

عليه، وأما المشتري فلا كراء، عليه في نظير النصف الآخر (أولاً) يشفع (فيخبر المتاع في ود ما بقي) لبايعه وأخذ حصة منه وفي التماسك بنصف الأرض بزرعها فلا يأخذ حصة الثمن والله أعلم

[درس]

باب في القسمة وأقسامها واحكامها (القسمة) ثلاثة أقسام : الأول قسمة منافع وهي للمبايعة وتراض وقرعة فأشار إلى الأول بقوله (تأيو) بام تحية أو نون فمزمزة الأول من الهياية لأن كل واحد هيا لصاحبه ما يشفع به والثاني من الهياية لأن كل واحد هنا صاحبه بما دفعه لا لاتضاع به (في زمن) عين (كخدمة عبد) ودكوب دابة (شعراً) لا أكثر (وسكنى دار) يتن (يشمل اتحاد العبد والدارين شريكين أو أكثر ملكاً أو إجارة يستخدم كل منهما أو منهم العبد مثلاً شعراً أو جمعة فلا بد من تعيين الزمن قطعاً إذ به يعرف قدر الاتضاع وإلا فسدت ويشمل المتعدد كأن يكون شريكين طينان أو داران يستخدم

أفاد المصنف بهذا بعد قوله واستشفع أن هنا تخيرين أحدهما سابق على الآخر وهذا لا يفيد قوله سابقاً واستشفع فأتى بها هنا لزيادة الفائدة وهو أنه يخير في الأخذ بالشفعة وعدم الأخذ وأن قوله أولاً واستشفع معناه إن شاء لأنه على سبيل التحتم وبهذا سقط ما قيل إن قوله واستشفع مناف لقوله هنا وخير الشفع لان التبادر منه تحتم الاستشفاع وهو يناق ما هنا من التخير اه (فرع) إذا باع الشريك حصته من شائع على اسمه من نصيبه فلتشريكة إمضاء فعله وله أن يدخل معه في الثمن وله أن يأخذ بالشفعة وله أن يقاسم انظر ح (قوله حين الأخذ الخ) الأولى حين الاستحقاق كما في بن (قوله فلا كراء عليه) أي لان الشفعة بيع، ومن زرع أرضاً وباعها دون زرعها فلا كراء عليه

باب في القسمة

(قوله وأقسامها) عطف تفسير لان العصف لم يذكر حقيقتها وإنما ذكر أنواعها (قوله وهي للمبايعة) بالياء التحتية وهي الإعداد بكسر الهمزة والتجيز يقال هيا الشيء لصاحبه أي أعده وجهزه له ويقال أيضاً بالنون (قوله تأيو) أي من شريكين في زمن معين للاستعمال كدار بين شريكين يسكن فيها واحد منهما هذا الشهر والثاني الكبر الذي بعده أو أحدهما يسكنها سنة كذا والآخر يسكنها سنة كذا التي بعدها أو أحدهما يسكنها سنة كذا والآخر السنتين اللتين بعدها إذ لا يشترط في تعيين الزمان مساواة للدة التي يستعمل فيها أحدهما للدة التي يستعمل فيها الآخر، وانظر هل من تعيين الزمان التقييد بشهر دون تعيينه بكونه ربيعاً مثلاً أو بالإشارة اليه أو ليس ذلك تعييناً وحينئذ القسمة غير صحيحة، والثاني هو ما اختاره ابن عرفة واختار شيخنا العدوي أنه تعيين (قوله أو نون) أي مضمومة فهمزة وبموز قلب الهمزة ياء وحينئذ قلب ضمة النون الواقعة قبلها كسرة (قوله لا أكثر) أي لأن للدة التي يقع القبض بعدها هنا كالمدة في الإجارة فكما لا يجوز إجارة عبد معين على أن يقبض بعد أكثر من شهر لا يجوز في الهياية أن يستعمله بعد أكثر من شهر وهنا كذلك، وسأني تحقيق ذلك (قوله وإلا فسدت) أي وإلا بين الزمان فسدت كأن يتفقا على أن أحدهما يستعمله مدة من الزمان والآخر كذلك (قوله ويشمل المتعدد) أي المقسوم المتعدد من العبيد والدواب والدور (قوله قبل يشترط) أي في صحتها وهو قول ابن عرفة (قوله وقيل لا الخ) أي وقبل لا يشترط في صحتها تعيين الزمن بل التعيين شرط في لزومها وهو قول ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والتوضيح، وتحصل مما قاله الشارح أنه إن عين الزمن صحت ولو زمت في المقسوم المتعدد وإن لم يبين فسدت في المتعدد اتفاقاً وفي المتعدد خلاف فإن الحاجب يقول بصحتها وإن كانت غير لازمة وابن عرفة يقول بفسادها ففسده إذا لم يبين الزمن كانت فاسدة مطلقاً لا فرق بين المتعدد والمتعدد على مالين عرفة حمل ابن غازي وح كلام المصنف بدليل مثاله، وقوله في زمن إذ التبادر من قوله في زمن العين والا لم يحتج للنص عليه اه انظر بن (قوله كالإجارة) يفهم من التشبيه أن للمبايعة انما تكون بتراض وهو كذلك لان الإجارة كالبيع فلا يجبر عليها من أبائها ولا يناق ذلك جعل المصنف قسمة المراضة قسماً لها لان جعله قسماً لها باعتبار تعلقها بملك القات والمبايعة متعلقة

أحدهما أحد العبدن أو يسكن إحدى الدارين والآخر يستخدم الثاني أو يسكن الثانية، وفي هذ خلاف ملك قطع بشرط تعيين الزمن وإلا فسدت وقيل لا، وعليه فان عين الزمن فهي لازمة وإلا فلا، فلكل منهما أن ينحل متى شاء (كالإجارة)

الازوم ولا يشترط تساوى
 اللدة على أحد القولين
 فيجوز قسمتها مائة على
 أن يسكنها أحدهما سنة
 أو أكثر ويسكنها الآخر
 مثله أو أقل أو أكثر على
 ماتراضيا عليه وبغيرهما
 مادخلا عليه ومثل الدار
 الأرض المأمونة يزرعها
 أحدهما عاما والآخر
 كذلك بخلاف غير للأمانة
 فلا يجوز قسمها مائة
 (لا) تجوز المياية (فى
 غلة) أى كراه يتجدد بتجدد
 تحريك للشرك كعبد أو
 دابة يأخذ أحدهما كراه
 مدة معينة (ولو يوما)
 والآخر مثله لعدم انضباط
 الغلة المتجددة إذ قد تقل
 وتكثر ومن غير للنضطة
 الحمامات والرحا فان
 انضبطت كدار معلومة
 الكراء وكراها يطعن
 كل منهما به فى مدة معينة
 جاز ولا يضره أن يطعن
 لغيره بالكراء فى مدته
 لأنه تبع لما وقعت للمياية
 عليه ورد بوقول محمد قد
 يسهل ذلك فى اليوم الواحد
 (ب) الثانى من القصة
 (مراضاة) بأن يدخل على
 أن كل واحد يأخذ حصة
 من المشترك يرضى بها
 بدون قرعة وأشار بقوله
 (فكالبيع) إلى أن من
 صار له شيء ملك ذاته وأنها تكون فيما تمانل أو اختلف كعبد وثوب

ملك المنافع مع بقاء اللدة بينهما وهذا لا يتناقض أنه لا بد من رضاها معا فى كل من القسمين (قوله أى
 فى تعيين الزمن) الأولى أى فى الازوم عند تعيين الزمن اعلم أن المقسوم مائة إن كان عقارا فيجوز
 أن تكون اللدة التى يقع القبض بعدها كالمدة فى الاجارة فكما يجوز اجارة الدار لتقبض بعدها أكثر من
 عام لسكونها مائة ونة يجوز قسمتها على أن يسكن أحدهما سنتين وأما عبد معين يشترط فيه أخذه بعد
 شهر فلا يجوز فى الاجارة وأما فى المياية فانه يجوز فيه شهر فأكثر بقليل كما قاله ابن القاسم ولقد جعل
 المواق التشبيه راجعا للدار فقط وأنه تام أى فى الازوم والتعيين وفى أن اللدة التى يقع القبض بعدها
 هنا كالمدة فى الاجارة ولا يضح أن يكون التشبيه راجعا لما بعد إلا أن يجعل غير تام بأن يكون فى الازوم
 وتعيين اللدة فقط اه انظر بن (قوله على أحد القولين) أى السابقين وهما عدم اشتراط تعيين
 الزمان واشترطه إذا كان المقسوم متعددا ومراده بذلك الأحد أولهما والأولى حذف قوله على
 أحد القولين لأنه لا يشترط تساوى المدين سواء كان المقسوم متحدا أو متعددا قلنا باشتراط تعيين
 الزمان فى المتعدد أو بعدم اشتراطه والشارح تبع فيما قاله عقب وقد اعترضه بن فانظرو
 (قوله فيجوز قسمتها) أى الدار (قوله الأرض المأمونة) أى إذا كانت ملكا وأما الحبس فاعلم انه
 لا يجوز قسم رقبته اتفاقا وأما قسمه للاغتلال بأن يأخذ هذا كراهه شهر مثلا والآخر كذلك قيل يقسم
 ويجبر من أبى لمن طلب وينفذ بينهم إلى أن يحصل ما يوجب تغيير القسم بزيادة أو نقص يوجب
 التغيير وقيل لا يقسم بحال وهو ما يفيد كلام الامام فى المدونة وقيل يقسم قسمة اغتلال بتراضيه
 فان أبى احدهم القسم فلا يجبر عليه فتاير القول الأول واستظهر القول الثالث وسواء على
 ما استظهره قسم قسمة اغتلال أو قسمة انتفاع بأن ينتفع كل واحد بالسكنى بنفسه أو بالزراعة بنفسه
 مدة وإن كانت الأقوال الثلاثة انما هى فى قسمة الاغتلال (قوله فلا يجوز قسمها مائة) أى وإن
 قلت المدة (قوله لافى غلة) عطف على مقدر تقديره وهى أى قسمة المياية جائزة فى منافع لا فى غلة
 قال عقب ويستثنى من قوله لافى غلة اللبن كما يأتى فية بما هنا بما يأتى فيجوز أن يغلب هذا يوما وهذا
 يوما اه والجواز مقيد فيما يأتى بما إذا كان هناك فضل بين (قوله كراه الحمامات والرحا) أى
 وحينئذ فلا يجوز قسم غلتها مائة بأن يأخذ أحد الشريكين أجرتها يوما او جمعة او شهرا والآخر
 كذلك (قوله كدار معلومة الكراء) أى أودابة أو عبد معلوم الكراء كالدابة أو الدار أو
 العبد مستاجرا لشخص كل يوم بكذا فيجوز أن يأخذ كل واحد من الشريكين اجرة شهر او كان كل
 منهما غير مستأجر بالفعل لكن علم أن كل واحد منهما يؤاجر كل يوم بكذا (قوله لأنه) أى الكراء
 تبع لما أتبع للدة العينة التى وقعت للمياية عليها فلودخلا على أن كل واحد يكبرى مدته ولم ينضبط
 لم يجز لأنه من قسم الغلة (قوله قول محمد) كذا فى خش والذى فى المواق ان هذا القول المردود
 عليه منقول عن مالك (قوله تيسهل) أى قسم الغلة لمياية فى اليوم الواحد بان يأخذ كل واحد من
 الشريكين غلة المشترك يوما (قوله يأخذ حصته من المشترك) علم منه ان قسمة المراضاة قسمة رقاب
 وذوات كالقرعة الآتية بخلاف قسمة المياية فانها قسمة منافع ولكن لا بد فى كل من المياية والمراضاة
 من رضا الشريكين فلا تفعل واحدة منهما إلا برضاها ولا يجبر أحد الشريكين على واحدة منهما إن
 اباه بخلاف القرعة فانه إذا طلبها احدهما واباه الآخر وطلب المياية او المراضاة فانه يجبر على
 القرعة من اباه (قوله فكالبيع) أى المفار للمراضاة فاندفع ما يقال ان قسمة المراضاة يسع فتشبيهها
 به تشبيهه للشيء بنفسه (قوله وأنها تكون فيما تمانل او اختلف) أى فيجوز أن يأخذ احدهما بقرة

وفي الثلث وغيره وسواء كانت بعد تعديل وتحويل أم لا ولا يرد فيها بالعين إذا لم يدخلها مقوما فيها وقد ينساح فيها مالا ينساح في جميع كما يأتي في قوله وفي قفيز أخذ (٥٠٠) أحدهما ثلثه وأشار القسم الثالث من أقسام القسمة بقوله (وقرعة) وهي المقصودة

من هذا الباب لأن قسمة
للأبوين في النافع كالإجارة
ونحوه للراضاة في
الرقاب كالبيع ولكل من
الاجارة والبيع باب
بخسه (وهي) أي قسمة
القرعة (تميز حق) في
مشاع بين الشركاء لا يبيع
للأبوين فيها بالعين ويجبر
عليها من أبائها ولا تكون
إلا فيما غائل أو تجانس ولا
يجوز فيها الجمع بين حظ
اثنين (وكفي) فيها
(قاسم) واحد لأن طريقه
الجبر كالتألف واللقى
والطبيب ولو كافرا وعبد إلا
أن يقيم القاضى فلا بد فيه
من العدالة (لا مقوم)
فلا بد فيه من التعدد وظاهر
للمصنف أنه المقوم للسلع
أو الأماكن القسومة
بالقرعة والتزيم بعضهم
قائلا أنه ظاهر النقل
فليس المراد به خصوص
مقوم التلغات التي يترتب
عليه غرم أو قطع فيكون
للقوم هنا غير القاسم
فالقاسم مقدم فله على
القوم لأن التزيم بعد
القسمة فإن كان القاسم
هو القوم فلا بد من تعدده
على ما متى عليه المصنف

والآخر بقرة مثلها أو يأخذ أحدهما دارا والآخر دارا مثله أو يأخذ أحدهما حيوانا والآخر
عقارا أو ثوبا أو قمحا (قوله وفي الثلث وغيره) ذكر ح أن محل جواز الرضاة في السكيل والموزون
إذا كان كل منهما من اصناف كصبرتي قمح وفول كل منهما مجهولة القدر يأخذ كل واحد من
الشريكين واحدة بالتراضي وأما صنف واحد كصبرتي قمح كل واحدة مجهولة السكيل يأخذ كل
واحد من الشريكين واحدة منهما بالتراضي فلا يجوز قل عبق ومحل عدم الجواز إذا وقع القسم
جزافا بلا تحر أو بتعريف السكيل للضرورة والمخاطرة وأما بتعريف في الموزون فيجوز وأولى مع الوزن أو
السكيل بالفضل (قوله إذا لم يدخلها مقوما) أي فإن أدخلها مقوما ردفها بالعين إلحاقا لها بالقرعة مالم يطل
الزمان والا فلا رد (قوله وقد يتساح فيها مالا ينساح في البيع) أي مراعاة للقول بأنها تميز حق
لا يبيع (قوله وفي قفيز) أي مشترك بين شخصين على السواء (قوله أخذ أحدهما ثلثه) أي والآخر
ثلثه قسم القفيز بتراضيهما على هذا الوجه جائز مراعاة للقول بأن الرضاة تميز حق فكل منهما قد
تميز حقه وتبرع أحدهما لصاحبه بشيء من نصيبه أما على القول بأن الرضاة يبيع قسم القفيز على
الوجه المذكور ممنوع لما فيه من بيع الطعام بمثلته متفاضلا (قوله ولكل من الاجارة والبيع باب
بخسه) أي بخلاف القرعة فإنها ليست كالبيع ولا كالإجارة فلذا كان هذا بابها (قوله وهي تميز حق)
هذا متفق عليه وأما الرضاة فتبطل انتهى البيع وهو المشهور وقيل أنها تميز حق (قوله بين الشركاء) أي
بين شريكين فأكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فلذا يردفها بالعين الخ) أي فلأجل كونها
ليست يما يردفها بالعين أي ولو كانت يما لا يرد فيها بالعين لأن العين لا يردبه البيع ويجبر عليها من
أبائها أي ولو كانت يما لم يجبر عليها من أبائها لأن البيع لا بد فيه من رضا المتبايعين (قوله ولا تكون إلا
فيما غائل) أي أنها تكون إلا فيما غائل من الاصناف كبقرة وجاموس وقمح وفول أو المتحد
بهما كبدين أو دارين أو ثوبين لافي مختلف (قوله ولا يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين) أي
بخلاف الرضاة فإنه يجوز فيها ذلك (قوله وكفي فيها) أي في قسمة القرعة أي كفي في تميز الحقوق
بقسمة القرعة قاسم واحد والمراد كفي في الأجزاء وأشعر هذا أن الاثنين أولى وبه صرح ابن
الحاجب (قوله الآن يقيم) أي القاسم وقوله فلا بد فيه من العدالة أي لأن القاضى لا يقيم مقامه
إلا العبد بخلاف ما لو كان ذلك القسم أقامه الشركاء فإن ألحق لها فلهما أن يما ولو عبدا أو كافرا
(قوله أنه المقوم للسلع) أي التلقة (قوله المقوم للسلع أو الأماكن) أي المعدل لأجزاء
المقسوم كذراع من الجانب الشرقي بذراعين من الغربي وكعفير من بر يعدل قفيزين من شعير
(قوله التي يترتب عليها) أي على تقويمها (قوله أو قطع) أي كتقويم مسروق ليترتب على سارقه
القطع (قوله فالتقاسم مقدم فله على المقوم) لعل الأولى فالتقاسم فله مؤخر عن فعل المقوم لأن
التقويم قبل القسمة أي تميز الانصباء بضرب السهام فتأمل (قوله وأجره) أي أجرته (قوله أي
على عدد الشركاء) أي مفضضة على عدد الشركاء (قوله وكذا أجره الكاتب والمقوم) أي
مفضضة على عدد الرسوم لا على قدر الانصباء (قوله وكره أخذ الاجرة الخ) في بن تعيد
الكراهة بمن كان مقاما من طرف القاضى للقسمة أما من استأجره الشركاء على القسم لم فلا كراهة

(وأجره) أي القاسم (بالعدل) أي على عدد الشركاء بمن طلب القسم أو أباه لآلى قدر الانصباء
لأن تب القسم في تميز النصيب اليسير كتعبه في الكبير وكذا أجره الكاتب والمقوم للعلة المذكورة (وكره) أخذه الأجرة بمن
قسم لهم سواء كانوا أبناء أو غيرهم لأنه ليس من مكارم الاخلاق وهذا إذا لم يكن له شيء في بيت المال على ذلك وإلا حرم عليه الأخذ

من قسم غير كذا إذا كان القسم مطلقاً قسم أول قسم (وقسم) فمن ماض سبق

(٥٠١)

المفعول (الفاروق وغيره)

نائب الماعل والمراد بغيره
القومات (بالقيوم) لا
بالعدد ولا بالمساحة حيث
اختلفت أجزاء المقسوم
فان اختلف لم يحج تقويم
بل يقسم مساحة وأما
ما يكال أو يوزن واتخذت
صفته فانه يقسم كيلا أو
وزناً لا قرعة وقيل يجوز
قسمه قرعة أيضاً ولا
وجه له (وأقرده) في
قسمه القرعة (كل نوع)
من عقار وحيوان وعرض
أحتل القسم أم لا، لكن
الذي لا يحتمله يفرد لبيع أو
يقال به فيه في التقويم
إن رضاي بذلك، فعلى الفرد
أنه لا يضم لغيره في القسم
فلا يجمع بين نوعين ولا
بين صنفين متباعيين بل
كل نوع على حدة فلهذا
رشد لا يجمع في القسمة
بالسهم الدور مع الحوائط
ولا مع الأرضين ولا
الحوائط مع الأرضين بل
يقسم كل شيء من تلك
على حدة كما نلاحظ له
المصنف قول (وشرح) في
القسم (دور مع وأقرده)
الواو بمعنى أو إلا لاجتماع
دور لأقرده بل يجمع
الدور على حدة والأقرده
بعضها لبعض على حدة
والأقرده جمع فراح
بفتح القاف وتخفيف الراء

وأخذ الأجرة (قوله عن قسم لهم) أي سواء كانوا أيتام أم لا أقوله وكذا إذا كان الأخذ مطلقاً أي
إن محل الأقسام الأربعة المذكورة حيث كان لا يأخذ إلا إذا قسم بالفعل فإن كان يأخذ مطلقاً
كالمسمى في زماننا بالقسم حرم أخذه مطلقاً كان المال لأيتام أو لسكبار كان له أجر في بيت المال
على القسم أم لا، فالصور ثمان: الحرمة في مت، والكراهة في اثنين (قوله والمراد بغيره القومات)
أي كالثياب والحيوان (قوله بالقيوم) أي تقويم الدور أو الجهات في الدار أو الحيوان أو الثياب ويجعل
أقسامه بقدر عدد الروس كما يأتي وهذا في قسمة القرعة وكذا في قسمة المراضاة إن أدخلنا مقوماً
فقوم الدور أو جهات الدار وكذا الثياب والحيوان ويأخذ كل واحد داراً أو جهة أو ثوباً أو
حيواناً بالتراضي قول المصنف وقسم العقار وغيره بالقيومة سائر في قسمة القرعة والمراضاة إن أدخلنا
مقوماً (قوله لا بالعدد) أي في الثياب وحيوان وقوله ولا بالمساحة أي في العقار كالارض والدور
(قوله حيث اختلفت أجزاء المقسوم) أي في القسمة (قوله فان اختلفت) أي أجزاء المقسوم في القيمة
بأن كانت الدور متساوية بالقيمة (قوله واتخذت صفته) أي كسمراء ومحمولة وكون السمن شيجياً
أو ممن رعى برسم مثلاً وإنما قيد بقوله واتخذت صفته لانه محل الخلاف وأما مختلف الصفة فلا
يقسم بالقرعة اتفاقاً بل بالكيل والوزن (قوله فانه يقسم كيلا أو وزناً لا قرعة) لانه إذا كيل أو وزن
فقد استغنى عن القرعة فلا وجه لدخولها فهما أي في الكيل والوزن وهذا قول ابن رشد وأقربه
الشيبني واقتصر عليه صاحب المعين وصاحب التحفة (قوله وقيل يجوز قسمه قرعة) أي حينئذ
نقوم كالمقومات لكن لا يجمع بين صنفين منها، وبه أفى ابن عرفة واستظهره صاحب المعيار
(قوله ولا وجه له) أي فالمعول عليه القول الأول وهو أن الكيل والوزن لا يقسم بالقرعة وأما بالمراضاة
فهو جائز اتفاقاً إذا كان كل من الكيل والوزن من أصناف وأما إذا كان من صنف واحد فلا يجوز
إذا وقع القسم جزافاً بلا نحر أو ببحر في الكيل وأما ببحر في الوزن فيجوز وأولى مع الوزن أو
الكيل بالفعل كما ر (قوله وأقرده الخ) فإذا امت إنسان وخلف عقاراً وحيواناً وعرضاً فإن كل نوع
يقسم على حدة ولا يضم لغيره هذا إن أحتل القسم فإن لم يحتمله بيع وقسم عنه ولا يضم لغيره إلا إذا
تراضى الورثة على جمعه مع غيره وإلا يجمع قول الشارح لكن الذي لا يحتمله يفرد لبيع أي ويقسم
عنه وقوله أو يقابل به غيره في التقويم أي إذا تراضوا على جمع مالا يحتمل القسم من الأنواع لغيره فانه
يعمل به كما في مح وقوله إنه لا يضم لغيره في القسم أي وأما كونه يقسم أو يباع ليقسم عنه شيء آخر
(قوله فلا يجمع بين نوعين) أي كالعقار والحيوان والعرض فهذه أنواع ثلاثة فلا يجمع بين نوعين منها
بل يقسم كل نوع منها على حدة وقوله ولا بين صنفين متباعيين أي كالارض والحوائط والدور فإن
هذه أصناف للعقار فلا يجمع بين صنفين منها بل يقسم كل صنف منها على حدة واحترز بقوله
متباعيين من الصنفين المتقاربين كالحرير والصوف فانهما صنفان للبر متقاربان لأن المقصود منهما
الستر واتقاء الحر والبرد فيجمعان كما يأتي (قوله بل كل نوع على حدة) أي يقسم بالقرعة على حدة
وأراد بالنوع ما يشمل الصنف وإلا كان الأولى أن يقول بل كل نوع أو صنف يقسم على حدة (قوله في
القسم بالسهم) أي القرعة واحترز عن قسمة المراضاة فانه يجوز الجمع فيها بين تلك الأنواع فيجوز
أن يراضى الورثة على أن يأخذ كل واحد منهم نوعاً منها (قوله بل يقسم كل شيء من ذلك على حدة)
أي إن أحتل القسم وإلا يبيع وقسم عنه ما لم يراض الورثة على جمعه مع غيره وإلا يجمع كما ر (قوله بل
يجمع الدور على حدة) أي يجمع بعضها لبعض وتقس على حدة (قوله أرض الزراعة) أي الحالية
من البناء والتجر كما قال الجوهري (قوله ساقية في مقدر) هذا غير متعين إذ يصح أن تكون الساقية

أرض الزراعة أي أقدمة (ولو بوصف) مبالغة في مقدور أي إن حيث

ولو كان تعيينها بالوصف رفعا للجهالة والتعيين بالوصف إنعاه في الدور والأفرحة الغائبة غيبة غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن تغير ذاتها أو وقتها إذا ذهب إليها وهذا غير قوله وتناوبت كالميل إذ هو في جواز جمعها في القسم وهذا في جواز قسمها في حد ذاتها * ولجواز الجمع شروط أشار لها بقوله (إن) (٥٠٢) تساوت قيمة (ولو اختلفت صفة البناء فيها) (ورغبة) قد تكون القيمة عند

الناس متفقة ورغبة الشركاء لأمرها مختلفة فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء (وتناوبت) أي الدور أو الأفرحة أي تناوبت أمكنتها (كالميل) واليدين أي يكون الميل أو الميلان جامعا لأمكنها حتى يصح ضم بعضها في قسمة القرعة لبعض فان تباعدت لم يجز الضم بل تفرد على حدة إن تعينت ولو بالوصف كاتقدم والجمع بالشراطين المذكورين (إن) دعا إليه (أي إلى الجمع) (أحد) ليجتمع له حظه في مكان واحد ولو أبي الباقون فيجبر على الجمع من أباه (ولو) كانت (بعلا) وهو ما يشرب زرعها بمرقة من رطوبتها كالذي يزرع بأرض النيل بمصر (وسيقا) وهو ما يسقى بما يجري على وجهها كالعين والأنهار والمطر وإنما جما لا شرا كهما في جزء الزكاة وهو العشر، وأما ما يسقى بالآلات فلا يجمع مع واحد منهما لأن زكاته نصف العشر، واستثنى من قوله وجمع دور قوله (إلا) داراً (معروفة بالسكنى) لمورثهم

في قوله جمع والبناء لاجل إنباء أي جمع دور أو قرحة، هذا إذا كان جميعها ملتبسا برؤيتها بل ولو كان ملتبسا بوصف (قوله ولو كان تعيينها بالوصف) أي للساحة والبناء (قوله والتعيين بالوصف النخ) الأوضح أن يقول ولا بدّ فيما ينقسم بالقرعة من الدور والأفرحة إذا كان معينا بالوصف أن يكون غالبا غيبة غير بعيدة من محل القسم (قوله بحيث يؤمن تغير ذاتها) أي ولو كانت الغيبة أزيد من كميل (قوله وهذا) أي اشتراط أقرب الغيبة هنا (قوله وتناوبت) أي (قوله في جواز جمعها) أي مع الحاضر القسم * والحاصل أنه لا يجوز جمع الغائب مع الحاضر في القسم إلا إذا كانت غيبته قريبة كالميل سواء كان ذلك الغائب معينا بالوصف أو برؤية سابقة (قوله في حد ذاتها) أي بقطع النظر عن جمعها مع غيرها، وحاصله أن ينقسم بالقرعة إذا كان غائبا وكان معينا ولو بالوصف لا بد في صحة قسمته بالقرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن من تغير ذاته أو سوقه ولو كانت الغيبة أكثر من كميل إلا أنه إن كانت الغيبة كميل فأقل قسم بالقرعة مع ضمه لغيره من الحاضر، وإن كان أزيد من كميل فإنه ينقسم بالقرعة على حدته من غير ضم (قوله ولجواز الجمع) أي جمع الدور بعضها لبعض والأفرحة بعضها لبعض (قوله فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء) أي في الرغبة * والحاصل أن المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشركاء ولا يلزم من تساوي الدارين في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فيها فأحد الأمرين لا يتحقق عن الآخر فلا بد منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها، وحينئذ فأحد الأمرين يفتى عن الآخر * وحاصل الجواب في كلام المصنف رغبة الشركاء وهذه قد تختلف وإن كانت القيمة متحدة وحينئذ فأحد الأمرين لا يكفي عن الآخر (قوله وتناوبت كالميل) ظاهره رجوع هذا القيد للدور والأفرحة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاه للدوة وتبعه ابن فرحون واعترضه طفي بأن الدوة لم تحمل الليل حداً للقرب إلا في الأرضين والحوائط وأما الدور فقال فيها وإن كان بين الدور مسافة البيوتين واليوم لم يجمع انظر بن (قوله والجمع بالشراطين المذكورين النخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الأولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال إنه إنما أتى بأن لاختلاف الفاعل في المحليين فيه نظر، لأن هذا إنما يمنع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من عطف الجملة على الجملة، ولا يمنع منه اختلاف الفاعل تقول إن جاء زيد وسلم عاياه عمرو كان كذا وكذا (قوله وهي ما يشرب النخ) أي وهي أرض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السبيح لأن الذي يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسبيح اسم للأرض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع السبيح في القسم بالقرعة أحد طريقتين مرجحتين والأخرى عدم جمعهما انظر بن (قوله لأن زكاته) أي زكاة ما يخرج منها (قوله كغيرها) أي عملا لا يعمل القسم من أنواع العقار (قوله لأن لما يزيد شرف) أي بسكنى مورثهم ولذا قيد ابن حبيب بكون اللورث له شرف وحرمة (قوله وهو الأراجح) أي لأنه تأويل أكثر وأما الأول فهو تأويل فضل، ولابن حبيب قول آخر مثل الأول إن كان اللورث له فضل وحرمة وجملة بعضهم تأويل ثالث ونص ابن عرفة وهمل الدار المروقة بسكنى الليث كغيرها أي في إجابة من طلب جمعها مع غيرها ثالثا إن لم يكن الليث شريفا لها

(فالقول لمفردا) لا لمن أراد جمعها مع أخرى إن حصل لكل منهما أو منهم جزء ينتفع به انتفاعا تاما. والإصمت به لغيرها ولا يتابع ليقيم عليها كغيرها لأن لما يزيد شرف على غيرها (وتؤولت أيضا خلافا) وأنها كغيرها فالقول لمن دعا لجمعها مع غيرها وهو الأرجح وإن كان منيع المصنف فيد ضعه

(وفي) جواز جمع (العلوق والسفل) بالقرعة لأتهما كاشيء الواحد وعدم جوازه إلا بالتراضي لأتهما كالشيتين المختلقتين (تأويلان) وأفرد كل صنف كنفاح) عن غيره من شجر خوخ ونخل ورمان فكل صنف يفرد في قسمة القرعة عن غيره ويقسم على حدة (إن احتمل) وإلا ضم لغيره (إلا كحائط فيه شجر مختلفة) (٥٠٣) مخاطة فلا يفرد بل يقسم ما فيه

بالقيمة للضرورة ويجمع لكل واحد حظه في مكان واحد ولا يضر ما يحصل له فيه من أصناف الشجر (أو أرض بشجر) أي معه أو ملتبسة به وأرض بالجر عطف على حائط ولو حذف السكاف ونصبهما كان أحسن (متفرقة) يعني فيها شجر متفرق فانها تقسم مع شجرها بالقيمة إذ لو قسمت الأرض على حدة والأشجار على حدة ربما صار كل واحد شجرة في أرض صاحبه وأما غير المتفرقة فلا يتوهم فيه أفراد الأرض عن الشجر بل المنظور « الشجر والأرض تبع وهو معنى قوله وأفرد كل صنف كنفاح الخ (وجاز صوف) أي قسمه (على ظاهر) قبل جزه (ان جز) أي إن دخل على جزه (وإن) تأخر تمام الجز (لكنصف شهر) الأولى حذف السكاف إذ لا يجوز أكثر وأما ابتداء الجز فلا يجوز تأخيره أكثر من عشرة أيام لما فيه من بيع معين بتأخر قبضه وهذه المسئلة والثان بعدها في قسمة المراضاة لافي القرعة لأنها عييز حق

به حرمة لابن أبي زمين مع قول أكثر مختصريها وفضل وابن حبيب (قوله وفي جواز جمع) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بالقرعة بأن يجعل هذا قسماً وهذا قسماً وترى القرعة فكل من جاءت عليه فرعة أخذه أو لا يجوز جمعها في القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدة (قوله وعدم جوازه) أي وعدم جواز جمعها في القرعة وقوله إلا بالتراضي استثناء منقطع أي لكن يجوز الجمع بينهما في المراضاة وقوله لأتهما كالشيتين الخ أي ولا يجوز الجمع بين مختلفتين في قسمة القرعة (قوله تأويلان) أي في جواز جمعها في القرعة وعدم جواز جمعها وأما جمعها في التراضي بأن يتراضيا على أن أحدهما يأخذ الأعلى والآخر يأخذ الأسفل فهو جاز اتفاقاً (قوله كل صنف) هو بالتوين والسكاف في قوله كنفاح يعني مثل صفة لصف وهذا انتهى أئاده الصف هنا قدر زاد على ما تقدم من إضافة أن كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فلا أشجار تفرد عن البناء وعن الأرض وما هنا أناد أن أصناف الأشجار يفرد كل صنف منها عن غيره فإذا كان في الحائط أصناف من الشجر وكان كل صنف منها مفرداً على حدة في الحائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسم بأن حصل لكل وارث شجرة كاملة فأكثر من ذلك الصف ولا يضم صنف لصف آخر قال عبق واعلم أن أفراد كل صنف من الشجر ومن الدور عند فقد شرط الجمع حق فله فليس لها التراضي على خلافه كذا يظهر (قوله مختلفة) أي مختلفة الأصناف (قوله يقسم ما فيه) أي من الأصناف بالقرعة (قوله للضرورة) هذا جواب عما يقال كيف جازت القرعة هنا أي في الأشجار المختلفة مع أنها لا تدخل في صنفين (قوله أي معه أو ملتبسة الخ) أشار إلى أن البناء إما للمصاحبة أو للملازمة ومتفرقة صفة لشجر لا لأرض إذ هي واحدة والشجر مفرد فيها حينئذ فلا قلب في الكلام كما ادعاه عبق أي أو شجر متفرق في أرض وحاصله أن الأرض إذا كان فيها شجر مفرد فانها تقسم مع شجرها بالقرعة وتعذر بالقيمة ما وفي عبق لم يتعرض للصف المحبوب بناء على أنها تقسم بالقرعة وفي الطرر القطاني أصناف لا تجمع في القسم أي بل يقسم كل صنف منها على حدة أو يباع ويقسم عنه (قوله على ظاهر) أي حال كونه على ظهر كقيم (قوله إذ لا يجوز أكثر) أي الدخول على تأخير تمام الجز أكثر (قوله لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه) أي والمغفر فيه التأخير لنصف شهر فقط قول الشارح لما فيه من بيع الخ علة لقوله إذ لا يجوز أكثر أي إذ لا يجوز الدخول على تأخير تمام الجز أكثر من نصف شهر لما فيه الخ (قوله وهذه المسئلة) أي قول المصنف وجاز قسم صوف على ظهر (قوله فيجوز لأكثر) أي فيجوز وإن تأخر كل من الشروع في الجز وتماه لأكثر من نصف شهر وما ذكره الشارح تبع فيه الشيخ كريم الدين البرموني واعتمده شيخنا وفي شرح الديمري ان ما ذكره المصنف من الشروط في قسمة القرعة أيضا (قوله وجاز أخذ الخ) يعني أن من مات وترك عروضا حاضرة وديونا له على رجال شق جاز للورثة قسم ذلك مراضاة بأن يأخذ وارث عروضا ووارث ديناً يتبع به القريم إن كان ذلك الدين مما يجوز بيعه (قوله بأن حضر الدين وأقر) زادت تلا عن ابن ناجي ولا بد من الجمع بين الوارث والدين لأجل اطمئنان النفس ودفع المشاحة تأمل (قوله لما فيه من ذمة) أي من

فيجوز لأكثر (و) جاز (أخذ وارث عروضا) من تركته ورثته في نصيبه (وأخذ وارث) آخر ديناً (يتبع به القريم في قسمة مراضاة لا القرعة) (إن جاز يعم) أي الدين بأن حضر الدين وأقر وكان ملياً تأخذه الاحكام وأما أخذ كل واحد ديناً على رجل غير الآخر فلا يجوز لما فيه من ذمة بذمة وهو لا يجوز فان كان الدين على رجل واحد

يُخَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْهُ مَا نَحْصُهُ جَازٌ (و) جَازٌ فِي قِسْمَةِ الرِّاضَةِ (أَخْذُ أَحَدِهِمَا قَطْنِيَّةً) كَقَوْلِهِ (وَالْآخِرُ قَحْأً) يَدَأُ يَدٌ وَإِلَّا مَنَعَ لِمَا فِيهِ مِنْ يَسَّ طَعْمُ بَطْعَامٍ لِأَجْلِ وَأَمَّا فِي الْقِرْعَةِ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ صِنْفَيْنِ (و) جَازٌ (خِيَارُ أَحَدِهِمَا) وَخِيَارُهُمَا مَعًا إِذَا دَخَلَ فِي ذَلِكَ لَوْ جَعَلَاهُ بَعْدَ الْقِسْمِ وَظَاهَرَهُ فِي الرِّاضَةِ (٥٠٤) وَالْقِرْعَةُ وَهِيَ ظَاهِرُ الدُّونَةِ (كَالْيَسْعِ) فِي الدُّونَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخِيَارِ الْمُخْتَلَفَةِ

بِاخْتِلَافِ السَّلْعِ وَفِيهَا يَدٌ رِضًا وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَيَصِحُّ دَرْجُوعُ قَوْلِهِ كَالْيَسْعِ لِقَوْلِهِ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا قَطْنِيَّةً النَّخْ فَيُهْدِي الْمُبَاجِرَةَ كَمَا قَدْ نَسَا لَا لِقَوْلِهِ وَأَخَذَ وَارِثَ هُوَ ضَالُّ النَّخِ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ إِنْ جَازَ يَمْنَعُ بِغَيْرِهِ (و) جَازٌ ذَلِكَ بِأَنَّ مَنْ اسْتَمْتَرَتْ أَرْضًا مَدَّةً مَعِيْنَةً بِاللَّهْظِ أَوْ الْعَرَفِ لِنَخْرَسَ فِيهَا شَجَرًا (عَرَسَ أُخْرَى بِدَلِّ الْمَقْلُوعَةِ) إِنْ أَقْبَلَتْ شَجَرَتَكَ (قِيلَ نَعَمْ لِلدَّةِ بِسَائِيٍّ أَوْ بِفَعْلٍ فَاعِلُهُ) مَنْ أَرْضِيكَ غَيْرَكَ إِنْ لَمْ تَكُنْ (لِلنَّخْرُوسَةِ) (أَرْضِي) مِنَ الْأَوَّلَى مِنْ جِهَةِ عَمَلِهَا أَوْ مِنْ جِهَةِ قُرْبِهَا الَّتِي تَسْتَرِيضُ الْأَرْضَ وَشَبَّهَا فِيهَا لِمَا وَازَ قَوْلُهُ (كَغَرَسِهِ) أَيْ كَجَوَازِ غَرَسِ صَاحِبِ الْأَرْضِ شَجَرًا (بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ) أَيْ لِبَرِضِ الْغَارِسِ وَلَيْسَ لِنَهْيَةِ النَّهْرِ مَعَارِضَةً رَبِّ الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ (وَحَمَلَتْ) وَلَوْ بِالنَّهْرِ الْجَارِي فِي أَرْضِ غَيْرِكَ (فِي طَرَحِ كُنَاسَةٍ) أَيْ كُنَاسَةِ نَهْرِكَ الْمَدَى بِجَانِبِهِ غَرَسَ غَيْرَكَ (عَلَى الْمَرْفِ) لَكِنْ

يَسَّ مَ فِي ذِمَّةٍ بِمَا فِي ذِمَّةٍ أُخْرَى وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِلنَّهْيِ عَنْ يَسَّ الدِّينِ بِالْدِّينِ (قَوْلُهُ) يَأْخُذُ كُلَّ مِنْهُمَا مِنْهُمَا يَخْصُهُ (أَيْ قِطْرَاضِي الْوَرْتَةِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ النَّخْ) (قَوْلُهُ جَازٌ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْقَرِيمُ غَائِبًا لِأَنَّهُ لَا غَرَفِيهِ وَسَوَاءٌ كَانَ الدِّينُ كُلُّهُ مُؤَجَّلًا بِأَجَلٍ أَوْ بِأَجَلَيْنِ كَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ مَاتَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَحْرِمِيَّةً وَالْأُخْرَى رَجْبِيَّةً فَيَقْرَأُ الْوَرْتَةَ عَلَى أَحَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَائَةً (قَوْلُهُ) لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ صِنْفَيْنِ (أَيْ بِلِيقْسَمِ كُلِّ صِنْفٍ عَلَى حَدِّهِ بِنَاءً عَلَى دُخُولِ الْقِرْعَةِ فِي الْمَسْكِيَلَاتِ وَالْوَزُونَاتِ) (قَوْلُهُ) وَجَازٌ خِيَارُ أَحَدِهِمَا (أَيْ جَازٌ أَنْ يَقْتَسِمَا وَيَجْعَلَا لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِهَاتِمَا مَعًا الْخِيَارَ سَوَاءً دَخَلَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ جَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ بَعْدَ الْقِسْمِ) (قَوْلُهُ) وَهُوَ ظَاهِرُ الدُّونَةِ) وَذَكَرَ بَعْضُ الرِّوَاةِ مِنْهُ فِي الْقِرْعَةِ وَأَمَّا فِي الرِّاضَةِ فَلَا نِزَاعَ فِي جَوَازِهِ (قَوْلُهُ كَالْيَسْعِ) أَيْ حَالَةَ كَوْنِ الْخِيَارِ هُنَا مَثَالًا لِلْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ فِي الدُّونَةِ الْمُخْتَلَفَةِ بِاخْتِلَافِ السَّلْعِ وَفِيهَا يَدِلُّ عَلَى الرِّضَا وَفِيهَا يَدِلُّ عَلَى الرَّدِّ (قَوْلُهُ) يَفْقُ عَنْهُ (أَيْ يَفْقُ عَنْ دَرْجُوعِهِ لَهُ) (قَوْلُهُ) يَأْمَنُ اسْتَمْتَرَتْ أَرْضًا (أَيْ أَوْ اسْتَأْجَرْتُهَا) (قَوْلُهُ) غَرَسَ أُخْرَى (أَيْ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلَى الْمَقْلُوعَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا وَأَمَّا غَرَسَ اثْنَيْنِ بَدَلَ الْمَقْلُوعَةِ فَأُجَازَهُ بِمَضْمُونِ أَنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلَى وَفِي الدُّونَةِ لَا يَغْرَسُ اثْنَيْنِ مَكَانَ وَاحِدَةٍ وَظَاهَرُهَا وَلَوْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْوَاحِدَةِ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ بِهَا ضَرْرٌ (قَوْلُهُ) أَوْ بِفَعْلٍ فَاعِلٌ (أَيْ سَوَاءٌ كَانَ غَيْرَ الْمُسْتَمْتِرِ أَوْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَمْتِرُ) (قَوْلُهُ) إِنْ لَمْ تَكُنْ لِلنَّخْرُوسَةِ (أَيْ الَّتِي تَرِيدُ غَرَسَهَا) (قَوْلُهُ) مِنْ جِهَةِ عَرُوقِهَا (أَيْ بِأَنْ تَكُونَ عَرُوقُهَا لِلْقِيَّةِ فِي الْأَرْضِ تَضَرُّ بِمَا يَجَاوِرُهَا أَوْ تَهْلِكُ) (قَوْلُهُ) بِيَاضٍ لِأَرْضٍ (أَيْ الْأَرْضُ الْبِيْضَاءُ أَيْ الشَّرْقَاءُ بِالشَّمْسِ فَتَضَعُ مِنْفَعَتَهَا بِسَرِّ الْفُرُوعِ لَهَا) (قَوْلُهُ) الْجَارِي (أَيْ الَّتِي اجْرِيَتْ فِي أَرْضِهِ بِأَذْنِهِ وَأَوْصَلَتْهُ لَارْضِكَ) (قَوْلُهُ) وَلَيْسَ لِرَبِّ النَّهْرِ مَعَارِضَةً رَبِّ الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ (ظَاهَرُهُ) مُطْلَقًا أَضَرَّ بِالنَّهْرِ أَمْ لَا وَقِيْدُهُ الْإِجْمَاعُ بِمَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ وَهُوَ مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ فِي كَلَامِ الصَّنِيفِ ١٥٠٠ بِنِ (قَوْلُهُ) كُنَاسَتِهِ (أَيْ طِينُهُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهُ) (قَوْلُهُ) عَلَى الْعَرَفِ (أَيْ عَلَى عَرَفِ أَهْلِ الْبِلَادِ مِنْ طَرَحِهَا عَلَى حَافَتِهِ أَوْ بَعِيدًا عَنْهُ) (قَوْلُهُ) لَكِنْ إِنْ جَرَبَ (أَيْ الْعَرَفُ) وَقَوْلُهُ بِالطَّرَحِ عَلَى حَافَتِهِ أَيْ وَكَانَ بِهَا شَجَرٌ وَكَانَ هُنَا سَعَةٌ وَأَشَارَ الشَّارِحُ بِهَذَا اسْتِدْرَاكِ إِلَى أَنْ قَوْلَ الصَّنِيفِ وَلَمْ يَطْرَحْ بِحَافَتِهِ النَّخْ كَالْمُسْتَمْتِرِ بِحَافَتِهِ (قَوْلُهُ) وَإِلَّا طَرَحَ عَلَيْهَا (أَيْ عَلَى حَافَةِ النَّهْرِ بِغَيْرِ أَهْلِ الشَّجَرِ لِلْمَغْرُوسِ عَلَى حَافَةِ النَّهْرِ لِأَعْلَى أَعْلَى الشَّجَرِ كَذَا فِي عَقْدِ الْوَالِدِيِّ فِي الْمَدُونَةِ كَمَا فِي الْوَقَائِفِ أَنَّهُ إِنْ ضَاقَ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ طَرَحَتْ فَوْقَهَا (قَوْلُهُ) وَحِينَئِذٍ (أَيْ وَحِينَ إِذْ رَزَقَ الْإِمَامُ الْقَاسِمَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَرَمَ عَلَيْهِ الْأَخْذَ مِنْ يَسَّ لَهُمْ سَوَاءٌ كَانُوا أَيْتَامًا أَوْ لَا وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلَ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ الْقَاضِي فِي كُلِّ تَرْكَةٍ أَوْ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ كَذَا سَوَاءٌ قَسَمَ أَوْ لَمْ يَقْسَمْ فَانَّهُ مُتَوَعَّدٌ بِإِلَّا خِلَافَ وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ لَهُ فِي كُلِّ تَرْكَةٍ أَوْ شَرَكَةٍ كَذَا إِذَا قَسَمَ وَقَسَمَ الْفَعْلَ فَأَخَذَهُ مَكْرُوهًا كَانُوا أَيْتَامًا أَمْ لَا وَأَمَّا الشَّرَكَاءُ إِذَا تَرَاضَوْا عَلَى مَنْ يَقْسَمُ لَهُمْ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ بِإِلَّا خِلَافَ هَذَا عَصَلَ مَا فِي الْمَدُونَةِ وَالتَّوَضُّعِ وَابْنُ عَرَفَةَ عَنْ عِيَاضَ (قَوْلُهُ) وَهَذَا إِذَا شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِ مَنْ أَرْسَلَهُ (أَيْ وَسَوَاءٌ كَانَ مَقَامًا مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي أَوْ لَا كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْوَقَائِفِ وَغَيْرِهِ) وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنِ الْقَاضِي وَهَذَا كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقَامًا مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي وَإِلَّا جَازَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ

إِنْ جَرِيَ بِالطَّرَحِ عَلَى حَافَتِهِ وَكَانَ هُنَاكَ سَعَةٌ فَلَا يَمْعَلُ بِهِ كَمَا أَشَارَ بِهِ قَوْلُهُ (وَلَمْ يَطْرَحْ) الْكُنَاسَةُ (عَلَى حَافَتِهِ) أَيْ النَّهْرِ إِذَا عِنْدَ كُلِّ هَاتِمَا شَجَرٍ فَيَرْكُ (إِنْ وَجِدْتَ سَعَةً) وَالْأَطْرَحَ عَلَيْهَا (وَجَازَ ارْتِزَانُهُ) (أَيْ الْقَاسِمَ) (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) وَحِينَئِذٍ يَحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِخْذُ بِمَنْ يَقْسَمُ لَهُمْ كَمَا مَرَّ (لَا شَهَادَتَهُ) عَلَى مَنْ قَسَمَ لَهُمْ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ وَصَلَهُ حَقُّهُ مِنَ الْقِسْمَةِ فَلَا تَجُوزُ وَلَوْ تَعَدَّدَ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ وَهَذَا إِذَا شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِ مَنْ أَرْسَلَهُ

واما عند من ارسله فيجوز وفي الحقيقة كلام المصنف غير محتاج لتقييد إذ حقيقة الشهادة إنما تكون عند غير القاضي الذي أرسله وأما عند من أرسله فأعلام بما حصل (و) جاز (في قفيز) مشترك بين اثنين مناصفة (٥٠٥) (أخذ أحدهما ثلثه والآخر ثلثه) أو

عند من أقامه وعند غيره فهذا القيد غير صحيح والنص بخلافه النظر للواق وغيره اه بن (قوله) وأما عند من أرسله فيجوز أي ولو بسدغزله حيث تولى به ذلك وشهد عنده حال التولية (قوله) وفي قفيز أخذ الخ (أخذ عطف على ارتقاء الجار والمجرور أعنى في قفيز فاصل بين الماطف والمطوف والقفيز ثمانية وأربعون صاعاً وهو السمي عندنا بصريكية اه شيخنا عدوى (قوله) مراضة فقط لاقرة) أي وأما لاقرة فيمنع ولو على القول بدخولها في الثلثيات لأنه لا بد في الجواز في هذه المسئلة من رضا الشريكين بالفاضل والقرعة إنما تكون عند الشاحة وما ذكره المصنف من الجواز في مسألة القفيز إذا وقع القسم مراضة مبنى على أن الرضاة تميز حق لأنها بيع وإلا فالمتع فما ذكره المصنف من الجواز فرع مشهور مبنى على ضعف لأن المشهور أن المراضة بيع (قوله) إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداة) أي وكذا إذا كان الثلث أردأ لتمحق الفضل وهو معنى قول الشارح الآتي ويؤخذ منه الخ وأما إذا كان الثلثان أردأ فلتع لدوران الفضل من الجانبين (قوله) لأن زاد أحدهما عينا الخ) أي لا يجوز إذا اقتضا عينا أن يريد أخذ الجيدة عينا لأخذ الرديئة لأجل دناة ما أخذه ولا يجوز إذا اقتضا طعاماً أن يزيد أخذ الجيد كيلاً لأخذ الرديء لدناة ما أخذه (قوله) لدوران الفضل من الجانبين) أي الفضل الحكمي لأن الجودة منزلة الزيادة في العدد فصاحب الجيدة يرغب لها لجودتها وإن كانت أقل عدداً وآخذ الدنيئة يرغب لها لكثرة ما دار الفضل من الجانبين اتقى قصد المعروف فقلب جانب البيع (قوله) في الأجود جاز) أي بأن دفع أخذ الأردأ لأخذ الأجود زيادة (قوله) كما إذا استويا جودة أو رداة) أي وزاد أحدهما لصاحبه (قوله) أخذ أحدهما) على سبيل المراضة إذ لا يجمع في القرعة بين نوعين (قوله) على أنها) أي المراضة تميز حق فهو فرع مشهور مبنى على ضعف (قوله) لا يبيع) أي والالمتع لما فيه من بيع طعام ودرهم بمثلها وقوله بمنزلة أي فذلك بمنزلة الخ (قوله) فإن اختلفت صفة القمح) أي بأن أخذ أحدهما محمولة والآخر ممرأ أو أخذ أحدهما نقياً والآخر غلثاً (قوله) لا اختلاف الأغراض) أي لأن عدو لها عما هو الأصل من أخذ كل واحد حصته من الاقترزة والدرهم إنما هو لفرض وهو هنا السكاسة (قوله) وكذا إن اختلفت الدراهم) أي في الصفة فإنه لا يجوز كما قاله بعضهم وعلى ذلك بأنها إذا اختلفت في الصفة اختلفت الأغراض فيتنى المعروف لأن عدو لها عما هو الأصل من أخذ كل واحد حصته في الدراهم إنما هو لفرض السكاسة وقوله لكن العبرة بالخ هذا إشارة لطريقة أخرى وهي للمتمدة وحاصلها أنه لا يشترط في الجواز اتفاق الدراهم في الصفة والعبرة إنما هو باتفاقها في الرواج فاختلفا في الصفة مع الاتفاق في الرواج لا يضر وهذه الطريقة ظاهر المصنف حيث خصص شرط الاتفاق في الصفة بالقمح فيقتضى أن الدراهم لا يشترط اتفاقها صفة **تنبية** **ب** مثل مسألة المصنف في الجواز مسألة المدونة وهي مائة قفيز قمح ومائة قفيز شعير شركة بين اثنين اقتسماها مراضة فأخذ أحدهما ستين قمحاً وأربعين شعيراً وأخذ الآخر ستين شعيراً وأربعين قمحاً فيجوز مع اتفاق الحب في الصفة بناء على أنها تميز حق (قوله) ووجب غلبة قمح إن زاد غلثه على الثلث) أي سواء كان الغلث ثنباً أو غيره وكذا يجب تنقية بلع زاد حشفه البالى الذي لا حلاوة فيه على الثلث وإنما وجبت الغلبة عند زيادة الغلث على الثلث لأن يمه من غير غلبة فيه ضرر كثير

أقل أو أكثر مراضة فقط لاقرة إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداة (لأن زاد) أحدهما (عينا) لصاحبه لأجل دناة نصيبه (أو) زاد (كيلاً) لدناة (في متابه) وسواء كان المقسوم عينا أو طعاماً فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين ويؤخذ منه أن الزيادة إذا وقعت في الأجود جاز كما إذا استويا جودة أو رداة (و) جاز (في كئلائين) قفيزاً) من حب مشترك بينهما سوية (وكئلائين درهماً) كذلك (أخذ أحدهما عشرة دراهم وعشرين قفيزاً) والآخر عشرين درهماً وعشرة اقترزة (إن اتفق القمح) أو غيره من الحب (صفة) ممرأ أو محمولة نقياً أو غلثاً بناء على أنها تميز حق لا يبيع بمنزلة قسم السكاسل وحدهم تفاضلاً والدرهم وحدها تفاضلاً وقد علمت جوازها حيث اتفق جودة ودناة فلان اختلفت صفة القمح لم يجز لاختلاف الأغراض فيتنى المعروف وكذا لما اختلفت الدراهم لكن العبرة في الدراهم باختلاف الرواج لا الدات فاختلفا في صفتها مع الاتفاق في الرواج لا يضر

٦٤ - دسوقى - ل **ب** على المتمد لأنها لا تتراد لأعيانها (ووجب غلبة قمح) وغيره من الحب (ليبيع) أي لأجل يمه (إن زاد غلثه على الثلث وإلا) يزد على الثلث بأن كان الثلث فدون (ندبت) الغلبة

بخلاف القسمة فلا تجب فيها القرعة ولو زاد الثلث على الثلث (و) جاز في القسم (جمع بز) البزفتح الباء كل ما يلبس من قطن أو كتان أو صوف أو خز أو حرير مخيطاً أو غير مخيط أي جمع بعضه لبعض بعد أن يقوم الكتان على حدة والقطن على حدة وهكذا فلا يجب إفراد كل صنف على حدته (ولو) (٥٠٦) كصوف وحرير) لأنها كالصنف الواحد عندهم لأن المقصود منها اللبس وأما

القرعة فلا تعتبر شرعاً
وإسواء احتمال كل
صنف القسمة على حدته
أم لا (لا) جمع أرض
(كبل وذات) أي مع
أرض ذات (بئر)
بدولاب (أو غرب) أي
داو كبير فتاير العطوفان
والأوجه في الفايير أن
يقال ذات بئر مطلقاً أو
ذات غرب من بئر أو
غدير فلا يجوز الجمع بينهما
في القرعة لاختلاف زكاة
ما يخرج منهما فكانا
صنفين متباعدين
كالنوعين ومنطوقه ثلاث
صور البعل مع كل منهما
ومعها معاً ومفهومه أن
ضم ذات الدولاب لذات
الغرب جائز والسيح وهو
ما يروى بالماء الواصل لها
من الأممية والأنهار
كالبعل في تلك الأنعام
وهو مدخول الكاف (و)
لا يجوز (بئر) بالثقة أي
قسمه على رموس الشجر
والمراد ثمر النخل خاصة
وهو البلح الصغير الذي
لم يد صلاحه بدليل
الشرط الآتي (أو زرع)
بأرضه قبل بدو صلاحه

(قوله بخلاف القسمة) أي بالقرعة بناء على دخولها في السكيات وللوزونات وإنما اغتفر فيها عدم القرعة لأنها تميز حق فيقتصر فيها لا يقتصر في البيع وذكر المصنف مسألة البيع هنا مع أنه لا تعلق لها بالقسمة إشارة إلى أن القرعة فيها ليس حكمها كالبيع (قوله وجاز في القسم جمع بز الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف وجمع الخ ليس عطفًا على فاعل وجب ولا ندب بل على فاعل جاز المتقدم ومحل جواز الجمع إذا ترافعا لحاكم وطائيا القسم وليذكرهما ولا أفراداً أما لو طلب الجمع أحدهما كان واجباً فان طلبا الأفراد كان الجمع ممنوعاً (قوله كل ما يلبس) أي ومنه الفراء كالبياض (قوله وهكذا) أي ثم يجمع في القسم فتتعدد التوقيف وتجمع عند القسم بالقرعة لأنها وإن كانت أصنافاً حقيقة لكنهم جعلوها كالصنف الواحد لان الغرض من هذه الاصناف واحد وهو السترة واتقاء الحر والبرد (قوله فلا يجب إفراد كل صنف على حدة) أي بالقسم بل يجوز كما يجوز جمعهما (قوله ولو كمزوف) هذا مبالغة في محذوف أي وجمع بز مختلف ولو كان الاختلاف كمزوف الخ (قوله لا جمع أرض) أي لا يجوز في قسمة القرعة جمع أرض كبل وهي التي يشرب زرعها بعروقه من رطوبتها (قوله أو غرب) أي أو ذات بئر بغرب (قوله فتاير العطوفان) أي لان الترب معطوف على محذوف وهو الدولاب وهما متفايران لا أنه عطف على بئر حتى يلزم عطف الخاص على العام بأولان الغرب يسقى به من البئر (قوله مطلقاً) أي سواء كانت بدولاب أو بغرب (قوله فلا يجوز الجمع بينهما) أي بين البعل وبين ذات البئر أو ذات الغرب (قوله كالنوعين) أي فان الزكاة من الأول والعشر ومن الآخرين نصف العشر فنزات تلك الاراضي منزلة الانواع المختلفة وهي لا تجمع في القرعة (قوله والسيح) مبتدأ، وقوله كالبلح خبره وقوله في تلك الاقسام أي أقسام النطوق والمفهوم فلا يجمع ارض سيح مع ذات بئر بدولاب أو غرب ولا معهما وأما جمع السيح مع البعل فقد تقدم للمصنف جوازه وهو أحد قولين والآخر للنوع وأشار له المصنف سابقاً بل وقوله وهو أي السيح مدخول الكاف أي في قول المصنف كبل (قوله والمراد ثمر النخل خاصة) الصواب العموم إذ لا فرق بين البلح وغيره من الفواكه كما في بن وقوله بدليل الشرط الآتي أي وهو قوله واتحدنا من بسر أو رطب وفيه ان هذا شرط في شيء خاص فلا ينتج التخصيص في جميع السياق (قوله أو زرع بأرضه) أي لا يجوز قسم الزرع القائم في أرضه (قوله أي التحري) أي بأن يتحرى ان زرع أو بلع تلك الجهة قدر زرع أو بلع تلك الجهة ويأخذ كل واحد جهة (قوله لان قسمه من البيع) هذا التعليل يقتضي ان الممنوع قسمه مراعاة لانها من البيع وان قسمه بالقرعة غير ممنوع وليس كذلك بل قسمه على التبقية أو السكوت ممنوع مطلقاً كانت القسمة مراعاة أو بالقرعة فتأمل (قوله فان دخلا على جذه عاجلاً جاز) أي اذا وجدت بقية شروط يعمه على الجذ من الانتفاع به والاضطرار وعدم التأخر كما ذكره بن (قوله فالمنع بالأولى) أي إلا ما سيأتي استثناءه من الثمر والغلب فانه يجوز قسمه بالحرس بالشروط الستة التي ذكرها المصنف (قوله بالحرس على اصوله) أي ولو دخلا على الجذ (قوله فلا يقسم إلا كيلة) أي بعد جذه بالتأمل (قوله اولا) أي بان دخلا

المكوت

بالحرس أي التحري (إن لم يجزأه) أي لم يدخل على الجذ بأن دخلا

على التبقية أو سكتا لان قسمه من البيع وهو يمنع يعمه منفردا بالتحري قبل بدو صلاحه على التبقية فان دخلا على جذه عاجلاً جاز وأما إذا بدا صلاحه فالمنع بالأولى في قسمه بالحرس على أصوله لأنه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل فلا يقسم الا كلاً أو يباع ليقسم ثمة (كقسمه) أي ما ذكر من الثمر والزرع (بأصله) أي مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فلا يجوز مطلقاً دخلا على الجذ أو لا بدا صلاحه أولاً

السكوت أو التبقية (قوله كثمر غير النخل) نى كما يمنع قسم ثمر غير النخل بالتحرى قبل بدو صلاحه ولو دخلا على جذه كذا قال الشارح تباعاً لعقب ورده بن بأنه غير مسلم بل ثمر غير النخل كثمر النخل إذ اقسم مفرداً بالحرص يمنع ان دخلا على التبقية أو السكوت وأما إن دخلا على الجذاذ فيجوز (قوله لما فيه الخ) علة لقوله فلا يجوز مطلقاً (قوله بطعام وعرض) أى والعرض مع الطعام بقدر أنه طعام والشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله لا بقيد الخ) نى لأن قسمه بأصله ممنوع ولو دخلا على الجذ (قوله وفقاً للشارح) قال بن وهو غير صواب والصواب ما قاله غيره من جعل التشبيه تاماً فقال كقسم مالم يبد صلاحه من الزرع والتمر مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فيمنع مع اشتراط التبقية أو السكوت وأما على الجذ فيجوز وأما قسم ما بدا صلاحه مع أصله فيمنع ولو دخلا على جذه لأن فيه بيع طعام وعرض بطعام وعرض وهذا هو الموافق لنص الدونة ونصها قال مالك إذا ورث قوم شجراً أو نخلاً وفيها ثمر فلا تقسم الثمار مع الأصل قال ابن القاسم وإن كان الثمار طلعاً أو ودياً إلا ان يجذاه مكانه اهـ وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن تقول لا يجوز قسمه الزرع والتمر بالتحرى وقبل بدو صلاحه حيث دخلا على التبقية أو السكوت ويجوز إذا دخلا على الجذ وأما بعد بدو صلاحه فلا يجوز مطلقاً إلا البلح والعنب فإنه يجوز بالشرط الستة التي ذكرها المصنف وهذا كله إذا أريد قسمه بنون أصله وأما لو أريد قسمه معه فإن كان لم يبد صلاحه جاز إن دخلا على الجذ ومنع إن دخلا على التبقية أو السكوت وإن كان قد بدا صلاحه منع مطلقاً ولو دخلا على الجذ ، هذا على طريقة غير بهرام وهى الصواب وأما على طريقته ففى قسم مع أصله منع مطلقاً بدا صلاحه أو لا ، دخلا على التبقية أو الجذاذ أو السكوت (قوله أو قسمه) أى الزرع تحريماً قسماً أى حزماً وهو أى قوله أوقفاً عطف على بأصله (قوله فلا يجوز) أى وإنما يقسم بعد تصفيته بمعياره الشرعى وهو الكيل وإنما امتنع قسم الزرع هنا قسماً وجاز بيع القوت جزافاً كما تقدم فى قوله وقت جزافاً لا منفوشاً لكثرة الخطر هنا إذ يمتدح من الطرفين شروط الجزاف لو قيل بجوازه بخلاف البيع فإنها إنما تعتبر فى طرف البيع فقط وهو القوت (قوله الى الزائنة) أى لأن كلامن الشريكين يريد زين الآخر أى دفعه وغلبته وما ذكره الشارح من التعليل بشر إلى ان مراد المصنف بالزرع هنا ما يمنع فيه التفاضل وأما غيره كالبرسم فسيأتى الكلام عليه عند قوله كقول (قوله أو فيه فساد) صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح والموصوف المحذوف عطف على قسمه من قوله كقسمه بأصله (قوله كياقوتة) أى وفس وألوة فلا يجوز قسم واحد مما ذكر نصفين واخذ كل واحد من الورثة نصفاً مراعاة أو بالقرعة وكذا يقال فى الجفير (قوله وأما اللزدوجان كالخفين) أى والنملين والصراعين وجعل من اللزدوجين الكتاب إذا كان سفرين (قوله فيجوز مراعاة) أى لا مكان كل من الشريكين شراء فردة أخرى يكمل بها الانتفاع ، كذا عللوا ، وقد يقال هذا التعليل يجرى فى القرعة أيضاً فأكمل (قوله أو فى أصله بالحرص) عطف على ان لم يجذاه (قوله مع ما قبله) نى مع ما قبل قوله كقسمه بأصله وهو قوله وتمر إذ معناه وتمر على أصله (قوله ويجعل هذا الخ) على الجواب الاول يصير الاستثناء بعد وهو قوله إلا التمر متصلاً وعلى الجواب الثانى يصير منقطعاً وإنما حمل ما هنا على ما بدا صلاحه وما تقدم على مالم يبد صلاحه لا طلاقة النسخ هنا وتقييده فيما مر ولا شك أن مالم يبد صلاحه منع قسمه إذا لم يدخلا على جذه وإلا جاز ، وأما ما بدا صلاحه فيمنع قسمه مطلقاً ولو دخلا على جذه ، وقوله وأن هذا محمول على ثمر غير النخل أى الذى لم يبد صلاحه ، وقوله وذلك فى النخل أى فى ثمر النخل الذى لم يبد صلاحه ، وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقتضى أن ثمر غير النخل الذى لم يبد صلاحه يمنع قسمه

كثمر غير النخل منفرداً لما فيه من بيع طعام وعرض بطعام وعرض فالتشبيه فى مطلق المنع لا بقيد الشرط المتقدم وفقاً للشارح (أو) قسمه (قسماً أو ذرعاً) بقصبة ونحوها فلا يجوز بد صلاحه أم لا لا شك فى التماثل المؤدى الى الزائنة (أو) قسم (فيه فساد) فلا يجوز ولو مراعاة للثمن عن اضاعه المال بلا فائدة (كياقوتة أو كجفير) لسبب وأما اللزدوجان كالخفين فيجوز مراعاة لا قرعة (أو) فى أصله بالحرص) بفتح الحاء المعجمة أى الحزير والتحرى فيمنع ، ثم إن كانت فى معنى مع تكرار مع قوله كقسمه بأصله وإن كانت بمعنى على تكرار مع ما قبله وأجيب باختبار الثانى ، ويجعل هذا على ما إذا بدا صلاحه وذلك قبل بدو أو أن هذا محمول على ثمر غير النخل وذلك فى النخل خاصة بدليل الشرط بعده كما قدمناه

(كَيْسَل) لا يقسم على أصله بالحرس بل يباع ليقسم ثمنه إلا أن يدخل على حذو وكان فيه تفاضل بين فيجوز، فإن لم يكن فيه تفاضل بين ودخل على حذو جاز أيضاً عند أشهب ورجح لأنه ليس ربوياً، فمدار الجواز على الدخول على حذو، واستثنى من قوله أو في أصله بالحرس قوله (إلا الثمر) بالمتننة والمراد ثمر النخل خاصة بدليل ما يأتي في الشروط (والغنب) فيجوز قسم كل على أصله بالحرس للضرورة أو لأنها يمكن حزمها بخلاف غيرها من الثمار لتقطيع بعضها بالورق بشروط ستة أشار لها بقوله (إذا اختلفت حاجة أهل) بأن احتاج هذا لأكل وهذا للبيع (٥٠٨) وإن كان الاختلاف (بكمرة أكل) وقلته بأن يكون أكل أحدهما أكثر من الآخر لكثرة

عيله دون الآخر، والشروط الثاني قوله (وقل) المقصود لا إن كثر فلا يجوز قسمه بحرصه والقليل ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفاً، والثالث قوله (وحل يبعه) أي يبدو صلاحه، والرابع قوله (وأعده) المقصود (من بصر أو رطب) فلو كان بعضه بصر أو بعضه رطباً قسم كل منها على حذو فلو صار ثمرًا يابساً على أصله لم يجوز قسمه بالحرس بل بالكيل لأن في نفسه بالحرس حينئذ انتحالا من اليقين وهو قسمه بالكيل إلى الشك وإليه أشار بقوله (لا تمر) فيصنع، وأشار للغنم بقوله (وتقسم بالقرعة) لا بالمرحاة لأنها يبيع محض فلا يجوز في مطلق إلا بالقبض ناجزاً، السادس أن يقسم (بالبحري) أي في كيله لا قيمته فيتحرى كيله

بالحرس مطلقاً ولو دخل على الجذ بخلاف ثمر النخل الذي لم يبد صلاحه فانه إنما يمنع إذا لم يدخل على الجذ وليس كذلك بل تمر غير النخل كثمر النخل كما مر على الصواب، فالأولى الحل الأول (قوله كَيْسَل) أي من كرات وكرزيرة وبصل وجزر وفجل وخس اه قال شيخنا وما قيل في البقل يقال في زرع البرسيم وحاصل ما في البقل أن يقول إذا قسم على التبقية أو السكوت فالمنع، بدصلاحه أولاً، قسم بأرضه أو وحده، وإن قسم على الجذ فإن كان هناك تفاضل بين أجزائه اتفاقاً وإن لم يكن تفاضل بين أجزائه أشهب وعبدالحق ومنه غيرهما، لا فرق بين كونه بدصلاحه أم لا، قسم وحده أو مع أصله (قوله لا يقسم على أصله) أي لا يقسم حالة كونه على أصله التي هي الأرض (قوله بشروط ستة) أي فإذا وجدت جازت القسمة سواء دخل على الجذ أو على التبقية أو على السكوت (قوله لكثرة عياله الخ) الأولى سواء زاد عيال أحدهما على عيال الآخر أو لا، فلا يشترط اختلاف عددهما بل للمدار على اختلاف الحاجة مطلقاً ولو كان الاختلاف بكمرة أكل عيال أحدهما وقلة أكل عيال الآخر، ولو مع اتفاقهما عدداً كما في بن، خلافاً لما في عقب من اشتراط اختلاف عددهما (قوله فلا يجوز قسمه بحرصه) أي وإنما يقسم بالكيل بعد حذو أو يباع ليقسم ثمنه (قوله ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفاً) هذا ما اختاره شيخنا وقل عيج إن القلة معتبرة بالعرف (قوله وحل يبعه) أي على التبقية لا مطلق محل البيع لأن الصغير إذا باع حد الانتفاع به حل يبعه لكن على الجذ لا على البقاء فلا يجوز قسمه إذا كان القسم على البقاء كما هو الموضوع هنا فالصغير، لما لم يجوز يبعه على البقاء لم يجوز قسمه على التبقية وإلى كون المراد وحل يبعه على التبقية أشار الشارح بقوله يبدو صلاحه يعني بالاحمرار أو الاصفرار بالنسبة لثمر النخل وظهور الخلوة فيه بالنسبة للجنب (قوله قسم كل منهما على حذو) أي ولا يجمعان في القسم بالحرس (قوله إلى الشك) أي وهو قسمه بالحرس (قوله بالبحري) أي في كيله أي بأن يتحرى كيل ما على النخل الذي في الجهة الفلانية وكيل ما على النخل الذي في الجهة الفلانية فإذا تساوى الكيلان ضربت القرعة بينهما، وإلى هذا أشار الشارح بقوله فيتحرى الخ (قوله شامل للثلاثة) أي تحرى الكيل وتحرى الوزن وتحرى القبة (قوله شرط الشيء) أي الذي هو التحرى وقوله في نفسه أي لأن الموضوع قسمه بالحرس والحرس هو التحرى (قوله وم) أي لأنه يتوهم منه تحرى الوزن أو تحرى القبة (قوله وهذا) أي اشتراط تحرى الكيل (قوله لا بد منها الخ) أي ولا يشترط قلته ولا اتعاده من بصر أو رطب إذ لا يتأتى ذلك في البلع الرامح • والحاصل أن البلع إما صغير وهو للشار إليه بقوله وتمر وزرع إن لم يجوز فالشرط في جواز

ثم يقرع عليه لا أنه يتحرى قيمته ثم يقرع عليه كما في القومات ولا أنه يتحرى وزنه ثم يقرع عليه فالتحرى الذي هو شرط تمر قسمه خاص بالكيل والحرس الذي هو موضوع للثلة تمر عام شامل للثلاثة فلا يلزم شرط الشيء في نفسه، ولوصرح الصنف بالكيل كان أحسن، لأن كلامه موم وهذا في محل ميعار البلع والغنب فيه بالكيل فقط أو هو مع الوزن، وأما في بلد ميعارهما فيه الوزن فقط كعصر فيتحرى وزنه قاله الأشباح (كالبائع الكبير) تشبيهه في جواز قسمه بالحرس فهو كالاستثناء من قوله وحل يبعه كأنه قال إلا البلع الكبير وهو الرامح فانه يجوز قسمه بالحرس وإن لم يعمل يبعه وبقيّة الشروط من اختلاف الحاجة وأن يقسم بالقرعة وأن يتحرى كيله لا بد منها، وزاد هنا شرط، هـ أنه لا يدخل على التبقية وإلا فسد (و) إذا اقتضا

ذلك كذلك ثم اقتسم الأصول فخرج ثمره في أصل هذا وبالعكس ونشأ في السقي (سقي ذو الأصل) وإن كانت الثمرة لغيره وإنما تقدم في تناول البناء والشجر الأرض من قوله ولكلهما المقي فعدم المشاحة (كبانة) أي الأصل (المستفرد) لنفسه (ثمرته) فالسقي على البائع (حق يسلّم) الأصل لمشتريه وهو لا يسلم له إلا بعد الجذاذ وفي الاستثناء تجوز، إذا حكم الشرعى بوجوب إجازة الثمرة المأبورة للبائع ولو لم يستثنها ما لم يشترطها المشتري لنفسه كما تقدم في تناول البناء (٥٠٩) فليقرأ المستثنى بفتح النون اسم

مفعول وثمرته بالرفع نائب الفاعل أي الأصل الذي استثناه لغيره ثم عند بيع أصلها (أو) ثم (فيه تراجع) يعني المقاسمين فلا يجوز كذا لرب أو عدي بينهما أحدهما بانه والآخر بخمسين على أن من صار له ذو المائة يدفع لصاحبه خمسة وعشرين إذا كل منها لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه ففيه محروجهما (إلا أن قبل) ما يتراجعان فيه كنصف الشر فدون فيجوز، والرابع المنع مطلقاً، وهذا في القرعة كما يشربه التعليل المذكور، وأما المراضاة في ثمة مطلقاً قل أو أكثر (أو) لين في صرح (لا يجوز قسمه قرعة ولا مراضاة لأنه لين باين من غير كيل وهو مخاطرة وقار (إلا فضل بين) فيجوز لأنه على وجه المروف (أو قسموا) داراً مثلاً (بلا مخرج) لأحدهما فيمنع (مطلقاً) بقرعة أو مراضاة وهما

قسمه بالحرص الدخول على البذل فقط، وإما كبير وهو الرامخ فلا بد في جواز قسمه بالحرص من الشروط المذكورة هنا في اثنين إلا شرط القلة والاتحاد من بسر أو رطب وحلية البيع فالمشترط فيه تحري الكيل والقسم بالقرعة واختلاف حاجة أهله والدخول على الجذاذ وأما إذا كان البيع قد بدا صلاحه فيجوز قسمه ولو على التبقية بالشروط التي ذكرها المصنف (قوله ذلك) أي البائع والجنب وقوله كذلك أي بالشروط المذكورة (قوله وبالعكس) أي ووقع ثمر هذا الثاني في أصل هذا الأول (قوله سقي ذو الأصل) للمفول محذوف أي أصله أو نفعه (قوله فليقرأ الخ) هذا غير متين بل يجوز قراءته بكسر النون على أنه اسم فاعل ويعمل على ما إذا كان الثمر غير مؤبر كذا في عقب وهذا إنما يظهر على القول الضعيف من جواز استثناء البائع ثمره لم يؤبر بناء على أن المستثنى سبق فقط لا أنه مشترى وإلا منع (قوله أو فيه تراجع) عطف على أول المنوعات وهو قوله لا كنشر أو زرع إن لم يجز (قوله على أن الخ) أي ودخل قبل القسمة على أن من صار الخ وقوله إذا كل منها لا يدري أي حال القسمة (قوله كنصف الشر) أي كما لو كانت إحدى الدارين تساوي مائة والأخرى تساوي تسعين ودخلا على أن من أخذ ذات المائة يدفع خمسة (قوله والرابع المنع مطلقاً) أي كما قال ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين مطلقاً وما قاله المصنف تبع فيه الاخمى وهو ضعيف وإن سلمه ابن عبد السلام (قوله التعليل المذكور) أي وهو قوله إذا لا يدري كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه (قوله قل) أي ما يتراجعان فيه أو أكثر (قوله أولين في ضرع) أي كأن يكون بينهما بقرة وانفق على أن كل واحد يحملها يوماً أو بقرتان وانفق على أن كل واحد يأخذ واحدة يأكل لهن مع بقاء الشركة سواء تراضيا على أن هذا يأخذ هذه وهذا يأخذ الأخرى أو اقترعا فلا يجوز سواء اتفق ذو اللين أو اختلف كبر وغنم (قوله فيجوز) أي إذا كانت القسمة مراضاة وسواء اتفق ذو اللين كبر أو اختلف كبر وغنم وكذا إذا كانت مهاداة على ما مر عن عقب (قوله لأنه على وجه المعروف) أي لأن أحدهما ترك للآخر الفضل على وجه المروف فلا مخاطرة (قوله بلا مخرج) مثلاً المخرج المراض والمنافع فإذا قسموا داخلين على أنه لا مراض أو لا مطبخ لأحدهما كانت القسمة فاسدة كانت مراضاة أو بالقرعة (قوله وهذا إن دخلا على ذلك) أعلم أن محل المنع إذا دخلا على ذلك ما لم يكن لصاحب الحصة التي لا يخرج لها محل يمكن أن يجعله فيه مخرجاً والإجازة، وكذا في المحراض والمطبخ، وظاهر كلام المصنف ولو تراضيا بعد القسمة على خروج من لم يحصل المخرج في نصيبه من المخرج الذي حصل للآخر وهو كذلك لوقوع العقد فاسداً والغالب عدم انقلابه صحيحاً (قوله ولا يجبر الخ) يعني أنه إذا كانت أرض تسقى من عين أو من نهر قسمت الأرض فانفقوا على أن العين أو النهر لا يقسم لا مراضاة ولا جبراً وأن يجري الماء للسمي بأقناة لا تقسم جبراً فإذا طلب أحد الشركاء قسمتها وأبى الآخر فلا يجبر الأبى، وإن تراضوا على قسمتها قسمت وإذا لم يراضوا على قسمتها وقتل لا يجبر الأبى على قسم المجرى قسم الماء بالقلة (قوله على قسم مجرى الماء)

إن دخلا على ذلك (وصحت) القسمة (إن سكتا عنه) كان (لشريكه الانتفاع) بالمخرج الذي صار في نصيب صاحبه وليس له منه (ولا يجبر) أحد من الشركاء (على قسم مجرى الماء) أي محل جريه بعمله قاتين أو أكثر فيجاء إلى عدمه من أباه لأنه قد يقوى الجرى في محل دون الآخر بسبب ريح أو علو محل أو خفض آخر وغير ذلك فلا يصل لكل ذي حق حقه على الكمال وأما قسمه مراضاة فجائز ومن قال مراده الماء الجاري فالمراد بالمجرى الجاري وهو من إضافة الصفة للوصف وأن معناه أي بغير القلة

بدلين مايتى فقد تكاف بلا فائدة لان المراد على كل حال أن القناة المتسعة لا تجعل قناتين أو أكثر جبراً وجاز مراضة فإن قال بل معناه أن الماء الجارى أى الذى شأنه الجرى كالدين والتقدير لا يقسم يجعل حاجز فيه بين النصيين، قلنا هذا ممنوع مطلقاً بالجبر وبالمرضاة لا فيه من القس والضرر (و) إذا كان لا يجبر على قسم الجبرى (قسم) عند المشاحة (بالتقدير) بكسر القاف وسكون اللام وهو فى الأصل جرة أو قدر تثقب ثقباً لطيفاً من أسفلها وتعلأ ماء ثم يرسل ماء النهر مثلاً إلى الأرض للسقى فإذا فرغ ماء الجرة أرسل إلى أرض النسيك الآخر ومراد الفقهاء به الآلة التى يتوصل بها إلى إعطاء كل ذى حظ حظه فيشمل الرمية التى يستعملها الموقنون وغيرها والمصنف فى باب الموات أراد به معناه الأصلى فلذا عطف غيره عليه حيث قال قسم بقوله أو غيره وهنا أراد به المعنى المراد عند الفقهاء فلذا أطلق ، وشبه فى عدم الجبر قوله (٥١٠) (كثرة بينهما) أى بين اثنين وهى لاحدهما فإذا سقطت لم يجبر صاحبها على إعارتها

بل يقال للجار استر على نفسك إن شئت فإن كانت مشتركة بينهما أجبر من أبى إقامتها منهما على إقامتها فقلوه بينهما متعاق يكون عام أى موضوعة أى كائنة بينهما ولا يصح تقديره مشتركة لأن المشتركة يجبر الآبى عليها كما علمت وكلامه رحمه الله تعالى فى غاية الإجمال وحق العبارة كحائط بين جارين سقطت وهى لاحدهما (ولا يجمع) أى لا يجوز الجمع فى قسمة القرعة (بين عاصبين) أو أكثر من عصابة كثيرة رضوا أو لم يرضوا ، فإذا كان أولاد الميت مثلاً ثلاثة لم يجز الجمع بين عاصبين ويفرد الثالث ، وإذا كانوا أربعة لم يجز الجمع بين اثنين

أى بالقرعة بأن يجعل قناتين وتضرب القرعة (قوله بدليل مايتى) أى وهو قوله وقسم أى الماء بالتقيد إذ لو لم يحمل ما هنا على القسم بغير التقيد لنافى ما بعده وذلك لأن قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء أى الماء الجارى أفاد نفى الجبر على قسمه وقوله بعد وقسم أى الماء الجارى بالتقيد ظاهره جبراً عن الآبى فإذا حمل قوله ولا يجبر على قسم الماء الجارى أى بغير التقيد اندثنت المناقاة (قوله فقد تكلف) هذا جواب من قال (قوله على كل حال) أى سواء فرسنا مجرى الماء بالماء الجارى أو يمكن جرى الماء (قوله من النقص) أى نقص الماء (قوله ماء النهر مثلاً) أى أو العين (قوله معناه الأصلى) أى وهو الذى أشار له بقوله سابقاً وهو فى الأصل جرة أو قدر الخ (قوله فإذا سقطت) أى بنفسها أو بأمر سواى، وأما لو هدمها صاحبها فانه يجبر على إعادتها ، كذا قيل وانظره (قوله ولا يجمع بين عاصبين) حاصله أن قسمة القرعة لا يجوز أن يجمع فيها بين عاصبين فأكثر سواء رضوا بالجمع أولاً ، فإذا كانت الورثة كلهم عصابة كأربعة أولاد فلا يجوز أن تجعل التركة قسمين كل قسم لعاصبين وتضرب القرعة الا إذا كان مع العصابة صاحب فرض كزوجة أو أصحاب فروض فانه يجوز جمع العصابة حينئذ إذا رضوا ، رضى أصحاب الفروض بجمعهم أم لا ، فلو ترك زوجة وثلاثة أولاد فان التركة تجعل ثمانية أنسام وتجمع الأولاد الثلاثة ويكتب أسماؤهم فى ورقة ويكتب اسم الزوجة فى ورقة وترعى الورقتان فالقسم الذى جاءت عليه ورقة الزوجة لها وما بقى للأولاد فان شاءوا قسموا بعد ذلك وان شاءوا استمروا على الشراكة (قوله وم) أى العصابة (قوله فانه يجوز الجمع بينهم) أى بين العصابة فى السهم (قوله ثم ان شاءوا قسموا) أى ان يخصمهم أى وان شاءوا استمروا على الشراكة (قوله الا برضاهم) أى برضا العصابة رضى بقية الورثة أم لا ، هذا هو الصواب كما بنى (قوله بثبوت النون) أى فإسقاطها اما على اللغة القليلة التى تحذف نون الرفع لجبر التخفيف نحو: كما تكونوا بولى عليكم ، وكقوله:

أيت أسرى وثبتي تدلكنى * وجهك بالغبر والمسك التدكى

واما ان هنا شرطاً مقدراً وهو فإن رضوا يجمعوا وليس الشرط هنا مقدراً قبل الفاء لأن هذا الجواب لا تصحبه الفاء (قوله فى مطلق الجمع) أى لأن الجمع فى العصابة مع أصحاب الفروض برضاهم ، وأما الجمع بين ذوى السهام فهو جبرى ولو كان معهم عاصب * وحاصله أن أصحاب كل سهم يجمعون

أولا

أو ثلاثة وهكذا إلا ان يكون معهم صاحب فرض كزوجة أو أم أو بنت وهم أخوة لأب مثلاً

فانه يجوز الجمع بينهما ابتداء برضاهم ثم يقرع بينهم وبين صاحب الفرض ثم ان شاءوا قسموا فيما بينهم وهذا هو مراده بقوله (البرضاهم) إلا مع كزوجة) من كل ذى فرض ، الصواب حذف إلا الثانية أى إلا أن يكون الجمع بينهم برضاهم حال كونهم مع ذى فرض كزوجة (كيجمعوا) حقه فيجمعون بثبوت النون (أولاً) أى ابتداء أى فيجوز جمعهم فى أنفسهم ابتداء ثم ان شاءوا قسموا بعد ان يقرع بينهم وبين ذى السهم ، وشبه فى مطلق الجمع مسئلتين الأولى قوله (كذى سهم) أى فانه كجمع فى القسم مع ذى سهمه وان لم يرض ، فمن مات عن زوجات وأخوات لام وأخوات لغير أم فان أهل كل ذى سهم يجمعون ولا يعتبر من أراد منهم عدمه ، فلو طلبت إحدى الزوجات مثلاً لتقسم نصيبها على حقت ابتداء

لم نجب لذلك ، والثانية قوله (وورثة) أي مع غيرهم في القسمة ابتداء وإدراي (٥١١) أحدهم كالوكانت دار بين شريكين

أولا في النسم وإن لم يرضوا (قوله لم نجب لذلك) أي كاحكي عليه ابن رشد الاتفاق وهو وإن تعبه ابن عرفة بما ذكره عياض من اختلاف لكن لا يخفى رجحانه من كلام عياض انظر بن (قوله وكتب الخ) صفة ذلك أن يعدل للقسوم من دار أو غيرها بالقيمة بعد تجزئته على قدر مقام أقلامهم جزءا فإذا كان لواحد نصف دار وآخر ثلثها وآخر سدسها فتجعل ستة أجزاء متساوية القيمة ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة وتعمل كل ورقة في بندقة ثم يرمى بندقة على طرف قسم معين من طرفي القسوم ثم يكمل لصاحبها بما يلي ما رميت عليه أن يبقى له شيء ثم يرمى ثاني بندقة على أول ما بقي مما يلي حصة الأول ثم يكمل له مما يلي ما وقعت عليه ثم يتعين الباقي للثالث فكل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلا بعضه ببعض من غير تفريق وتبين أن رمى الورقة الأخيرة غير محتاج إليه في تمييز نصيب من هو له لحصول التمييز يرمى ما قبلها فكتابتها وخلطها إنما هو لاحتمال أن تقع أولا إذ لا يعلم أنها الأخيرة إلا بعد (قوله بعد تعديل للقسوم) أي وبعد تجزئته على قدر مقام أقلامهم جزءا (قوله فمن خرج اسمه على قسم أخذه) أي وكل له مما يليه أن يبقى له شيء (قوله أو كتب للقسوم) أي اسمه بأن يكتب اسم الجهة ويزيد المجاورة للمحل المخصوص فيكتب مثلا الجهة الشرقية المجاورة لفلان وهكذا (قوله وأعطى كلاً لكل) من الشركاء أي فيعطى صاحب النصف في النال الذي قلناه سابقا ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس واحدة وعلى هذه الطريقة قد تحصل تفرقة في النصيب الواحد قال الشيخ أحمد ولعله غير مضر في القسمة لأنها الرفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع التفريق أيضا وفيه نظر فقي الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تفريقه وعليه فيعاد العمل إذا لم يحصل اتصال حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق هكذا في عقب قال بن وهو كلام تخلط خلاف الصواب والصواب كما لابن غازي وطفى وغيرها أن قول المصنف أو كتب للقسوم الخ عطف على قوله ثم رمى مكتابة الشركاء مسلط عليه * وحاصله أنه إذا كتب الشركاء في أوراق بعدد ما ان يرمى أسماءهم انى كتبها على أجزاء للقسوم أو يقوم مقام رمى أسماء الشركاء على الأجزاء كتابة الأجزاء معينة في أوراق ستة مثلا ويأخذ لورقة من الأسماء ورقة من الأجزاء وكل لصاحب مما يليه أن يبقى له شيء كالمعمل الأول سواء بلا تفريق ولا إعادة قسم انظر بن (قوله فتعين الأولى) أي وهي أن تكتب أسماء الشركاء (قوله وبمع اشتراء الخ) كأن يكون لشخص من الورثة ربع الدار وأراد مقاسمة شركائه فيقول له شخص أشتري منك ما يخرج لك بالقسمة بكذا فيمنع كان ذلك المشتري اجنبياً أو شريكاً على التمسد وظاهره المنع وقع البيع على البت أو على الخيار وهو ما اختاره عج واختار اللقاني أن محل المنع إذا وقع البيع على البت لأن وقع على الخيار فلا يمنع بناء على أن يبيع الخيار منحل وهذا بخلاف ما إذا اشترى حصة شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء فإن ذلك جائز ويدخله الشفعة ووجه جوازه أنه لما كان الشريك مجبوراً على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشتراطه للقسم منافياً لمقتضى التمسد والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المصنف أن البائع في هذه المسئلة قادر على التسليم بخلافه في مسئلة المصنف وذلك لأن المشتري لما دخل على الشروع صار البيع معلوماً له ومقدوراً على تسليمه من حيث الشروع بخلاف مسئلة المصنف فإن المشتري فيها داخل على شراء معين والتعيين غير حاصل في الحال فتأمل (قوله قبل خروجه) ظرف لقوله اشتراء (قوله ويتعذر تسليمه عند العقد) أي ولأنه قد يخرج ما لا يوافق غرضه (قوله ونظر) أي ونظر الحاكم في دعوى جور أو غلط

مات أحدهما عن ورثة
فانها تقسم نصفين نصف
لشريك ونصف للورثة
ثم ان شاءوا قسموا فيها
بينهم فالواو في قوله وورثة
بمعنى أو لأنها مسئلة ثانية
ثم شرع في بيان صفة
القرعة بين الشركاء وذكر
لخاصتين بقوله (وكتب)
القاسم (الشركاء) أي
أسماءهم في أوراق بعدد ما
بعد تعديل للقسوم من
دار أو غيرها بالقيمة
ويعمل كل ورقة في بندقة
من ثمن أو طين (ثم رمى)
كل بندقة على قسم لمن
خرج اسمه على قسم
أخذه وأشار لثانية بقوله
(أو كتب للقسوم) في
أوراق على ما تقدم (وأعطى
كل) من الأوراق (لكل)
من الشركاء وهذا ظاهر
إذا استوت الانصاء أو
اختلفت وكان للقسوم
عروضاً فإن اختلف
وكان عقاراً لم تظهر ولم
يصح غالباً كزوجة وأخ
لأم وعاصب فلا ينبغي
أن تفصل هذه الصفة لما يلزم
عليها من التفريق للضرر
أو إعادة العمل للمرة
وهو من ضياع الوقت
فيما لا ينبغي فتعين الأولى
(وبمع اشتراء) الجزء

(الخارج) أي ما يخرج قبل خروجه لأنه مجهول العين ويتعذر تسليمه عند العقد (وكزم) القسم بقرعة أو فراض حيث وقع على الوجه الصحيح لمن أراد الرجوع لم يكن له ذلك (ونظر في دعوى جور أو غلط وحلفه للنكر) منهما

أى فى دعوى أحد المتقاسمين أن ما بيده أقل من نصيبه بالقسمة لجور بها وهو ما كان عن عمد أو غلط من القاسم وهو ما لم يكن عن عمد فان تحقق عدم ذلك منع للدعى من دعواه وإن أشكل عليه الأمر بان لم يتفاحش ولم يثبت حلف النكر لدعوى صاحبه الجور أو الغلط وإن تفاحش الجور أو الغلط بأن ظهر حتى تغير أهل المعرفة أو ثبت بقول أهل المعرفة نقضت وقوله ونظر الخ هذا فى قسمة القرعة (قوله حيث) ظرف لقوله حلف (قوله فان تفاحش) أفرد الضمير مع أن المتقدم شيآن الجور والغلط لأن العطف بأو وثى ثانيا نظرا لجواز الأمرين (قوله أو ثبت) أى أو لم يتفاحش ولكن ثبت الخ (قوله نقض القسمة) أى فان فأت الاملاك يبناء أو عرس رجع للقيمة يقسمونها فان فأت بعضه وبقي سائرته على حاله اقتسم ما لم يفت مع قيمة ما فأت كافى ح وغيره وقوله نقضت القسمة ظاهره نقضت القسمة بثبوت الغلط ولو كان يسيرا وعزاه عياض للدوة وأشهب وابن حبيب وقيل يعنى عن اليسير كالدينار فى العدد الكثير وهو قول ابن أبى زيد وغيره اه بن (قوله وكان الانسب الخ) أى لأن قوله وحلف الخ مرتبط على مفهوم قوله فان تفاحش أو ثبت (قوله وهذا) أى ما ذكر من نقضها ما لم تطل الدعة وحاصل الدعة ان محل نقض القسمة إن قام واجده بالقرب وحده ابن سهل بعام والظاهر أن ما قاربه كنصف ستة كهو وأما إن قام واجده بعد طول فلا نقض وهذا ظاهر فيما إذا كان الجور أو الغلط ثبت بقول أهل المعرفة وأما لو كان متفاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم فلا تنقض القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب حيث سكنت مدة تدل على الرضا فان لم تنقض مدة تدل على الرضا حلف المدعى انه ما اطاع على ذلك ولا رضى به فان حلف كان له نقض القسمة وانما حلف لاحتمال اطلاعه عليه ورضاه به ولا يحلف ان بنصيبه جورا أو غلطا لظهوره للعارف وغيره (قوله فان نكل النكر عند الاشكال أعيدت القسمة) فيه نظر بل إذا نكل قسم ما ادعى الآخر انه حصل به الجور أو الغلط منهما على قدر نصيب كل مثلا لو كانت حصصا أحدهما تساوى عشرة والاخر تساوى خمسة عشر على دعوى مدعى الجور أو الغلط فالذى حصل به الجور ما يقابل خمسة فيقسم بينهما من غير رد عين ان اتهمه النكر أو بعد عين المدعى ان حقق النكر كذبه كما فى بن (قوله فينظر فيها) أى فى المراضاة عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط فان وجد الجور أو الغلط فيها فاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم نقضت وأما ان ثبت الجور أو الغلط بقول أهل المعرفة نقضت ان كان الجور كثيرا لأقليل كما لعياض وغيره وحكى ابن عرفة عليه الاتفاق ، وبهذا يعلم ان التشبيه فى قول المصنف كالمراضاة غير تام وذلك لان الجور الثابت بالينة تنتقض به القرعة سواء كان يسيرا أو كثيرا على المعتمد كما عدت وأما المراضاة فلا تنتقض به إلا إذا كان كثيرا نعم على ما قابل المعتمد فى القرعة يكون التشبيه تاما تأمل (قوله ولا يجاب له) أى للنقض للمفهوم من نقض (قوله واجبر لها) أى عليها أو انه ضمن اجبر معنى الجبر فلهذا عداه باللام وظاهره انه يجبر عليها من أبائها إذا طلبها البعض كانت حصص الطالب قليلة أو كثيرة وهو كذلك وظاهره ايضا انه يجبر الأبى عليها إن انتفع كل ولو كانت الحصص بعد القسم ينقص منها مما يخصها لو بيع المقسوم بتمامه وهو كذلك (قوله انتفاعا تاما) أى بأن يكون انتفاعه بعد القسم مجانيا لا انتفاعه فى قبل المدخل والخروج والرتقى وإن لم يكن الانتفاع بعد القسم مساويا لا انتفاعه قبله فالمدار على كون سكنه بعد القسم كسكنه قبله بخلاف ما لو كان القسم يؤدى لعدم سكنه بل لإيجاره فقط فلا يجبر حينئذ ويقسم مراضاة أو مهايأة خلافا لابن الماجشون فالمدار عنده على أى انتفاع كان (قوله بما يراد له) أى للانتفاع به كبيت السكنى ومعهم الشرط انه اذا لم ينتفع كل انتفاعا تاما لا يجبر وهو كذلك وحينئذ فيقسم بالتراضى

حيث لم يتضح الحال (فإن تفاحش) الجور أو الغلط بأن ظهر ظهورا بينا (أو ثبتا) بالينة (نقضت) القسمة وكان الانسب أن يؤخر قوله وحلف الخ هنا بأن يقول وإلا حلف النكر وهذا ما لم تدل على الرضا بما وقع حيث كان ظاهرا لأخفاء به وإلا فلا كلام للمدعى فان نكل النكر عند الإشكال أعيدت القسمة وشبهه فى النظر والنقض قوله (كالمراضاة) فينظر فيها عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط (إن أدخل) فيها (مقوما) يقوم لها السامع أو الحصص لانها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت بلا تعديل وتقويم فلا تنتقض ولو ظهر التفاحش ولا يجاب له من طلبه لدخولهم على الرضا (وأجبر لها) أى لقسمة القرعة (كل) من الشركاء الآيين إذا طلبها البعض (إن انتفع كل) من الآيين وغيرهم انتفاعا تاما عرفيا بما يراد له

(و) أجبر (لبيع) من أباه من الشركاء لدفع الضرر (إن نفقت حصة شريكه) أي شريك الأبى وهو من أراد البيع إذا بيعت (مفردة) عن حصة الآخر إلا أن يلتزم لمن أراد البيع ما تنقصه حصته إذا بيعت مفردة فلا يجبر وهذا فيما لا ينقسم كاهو المتبادر من الشرط المذكور عقاراً أو عرضاً كعبد وسيف لأمثلياً ولا فيما ينقسم لعدم الضرر إذ شأن ما ينقسم لا ينقسم إذا بيع مفرداً فإن فرض أنه ينقص بعض الثياب وأحد المزودين أجبر له الآخر (لا) إن كان المشترك (كربع غلة) أي دار اشترى لأن تكسرى وأدخلت الكفاف الحمام والفرن والحان فلا يجبر الآتي على البيع لعدم نقص ما يبيع مفرداً عادة بل قد يرغب فيه أكثر من شراء الجميع (أو اشترى) يريد البيع (بعضاً) أو وهب له البعض فالمراد ملك البعض مفرداً فلا يجبر غيره على البيع معه ، والحاصل أن من طالب البيع فيما لا ينقسم أجبر له الآخر بشروط أن يتخذ للسكنى ونحوها لالغلة أو تجارة وأن يكون الشركاء ملكوه جملة ولم يلتزم الآتي ما ينقص من حصة شريكه في بيعها مفردة مما يوجبها في بيع الجملة ، ولما ذكر القسمة ذكر ما يطرا عليها والطارى أحد أو (٥١٣) عشرة عيب أو استحقاق أو غريم

على ورثة أو موصى له بعدد
على ورثة أو غريم على
وارث وعلى موصى له
بثلث أو موصى له بعدد
على ورثة وعلى موصى له
بثلث أو غريم على مثله أو
وارث على مثله أو
موصى له على مثله أو موصى
له بجزء على وارث، وذكرها
على هذا الترتيب فقال
(وإن وجد) أحد
التقاسمين في حصته
(عيباً) قد علم يظهر له عند
القسمة (بالأكثر) من
حصته بأن زاد على نصفها
(فله ردها) أي القسمة
أي إبطالها وتكون الشركة
كما كانت قبل القسمة وسواء
كان للقصور عقاراً أو
حيواناً أو عرضاً أي وله
التمسك بالحصصة ولا يرجع

(قوله وأجبر للبيع الخ) يعني أنه إذا اشترى اثنان داراً لا سكنى أو لآلئية أو ورثاها معا أو وهبت لهما أو تصدق بها عليهما ثم أراد أحدهما أن يبيع حصته وامتنع شريكه من بيع حصته أجبر شريكه على البيع معه إن نقصت حصة شريك ذلك الآتي وهو يريد البيع إذا بيعت مفردة عن حصة الآخر (قوله فإن فرض أنه ينقص الخ) فيه نظر بل الصواب أن ما ينقسم لا يجبر فيه على البيع بحال إذ لو طالب القسم لجبر له الآخر انظر بن (قوله لا كربع غلة) أي واشترى به معاً للتجارة (قوله بأن زاد الخ) فيه إشارة إلى أن أقبل على بابه اه وقال بن المراد بالأكثر على ما صححه ابن غازي الثلث فأكثر فهو بمعنى الكثير لا حقيقة اسم التفضيل إلا أنه إذا كان النصف قد دون فيه الخيار في التمسك بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب الجزء السالم بشيء وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف العيب من السالم ويكون لصاحب السالم من العيب بقدر ما كان لصاحب العيب من السالم فلا تنتقض القسمة في الكل بل في البعض وإذا كان العيب أكثر من النصف فله الخيار على وجه آخر وهو أن يتمسك بالعيب ولا يرجع بشيء أو يفسخ القسمة من أصلها وعليه ففي قول المصنف فله ردها إجمال (قوله وجه الصفقة) أي باعتبار القيمة وإن لم يكن أكثر في التجزئة (قوله أو يبيع) ما ذكره من أن البيع مفيت ويلزم صاحب السالم أن يرد لو وجد العيب نصف القيمة هو ما في الأم وذكره أبو سعيد في تهذيبه وهو الراجح وفي ح أنه غير مفيت وواجد العيب غير إن شاء رد ذلك البيع فعود الشركة كما كانت قبل القسمة وإن شاء أجازته وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه وهو قول سحنون انظر بن (قوله رد نصف قيمته) الأولى قيمة نصفه وهي أقل من نصف القيمة وذلك لأنه لو لم يحصل فوات أخذ النصف من السليم فإذا فات فلأخذ قيمة نصفه لأن نصف قيمته تأمل (قوله أو بعده) أي أو كان يوم القبض بعد يوم القسم (قوله وما سلم بينهما) لو قال والعيب بينهما لم يرد عليه شيء حتى يحتاج للجواب بقول الشارح من الفوات وهو ما به العيب (قوله أنه متى فات أحدهما) أي أحد النصيبين وقوله فالآخر أي فالنصيب الآخر (قوله قال المصنف) أي في التوضيح (قوله وإلراجع الخ) حاصله أنه إذا وجد أحد التقاسمين

(٦٥ - سوق - لت)

بأرض العيب لقوله وحرم التمسك بأقل استحقاق أكثره أي أو تعيب أي حرم التمسك بأقل والرجوع وأما تمسك بلا رجوع فلا يحرم ومثل الأكثر ما إذا كان العيب وجه الصفقة (فإن فات) عند الرد (ما) أي السالم الذي (يبد صاحب) أي صاحب وواجد العيب (بكمهم) أو صدقة أو حبس أو بيع ونحوها لا تغير سوق (رد) صاحب السالم لو وجد العيب (نصف قيمته) أي السالم الفائت (يوم قبضه) سواء كان يوم القبض هو يوم القسم أو بعده (وما سلم) من الفوات وهو ما به العيب شركة (بينهما و) إن فات (ما) أي العيب الذي (يبد) أي وواجد العيب (رد) لصاحب السالم من العيب (نصف قيمته) أي العيب يوم قبضه أيضاً (وما سلم) من العيب والفوات (ما) بينهما) فحصله أنه متى فات أحدهما بكمهم فالآخر بينهما نصفين مع رد قيمة نصف ما فات يده لصاحبه فلو فات النصيبان معاً قال المصنف يرجع ذو العيب على ذي السليم بحصته بما زادت قيمة السليم على قيمة العيب فلو كان قيمة السليم عشرة والعيب ثمانية رجع عليه بواحد (والا) يمدعياً بالأقل بأن كان دون الثلث كربع (رجع نصف العيب) أي بنصف قيمة مقابل العيب

(عما يده) أي يد صاحب السليم (كعنا) أي قيمة كما قدرناه مع تحديد مضاف أيضا فهو تمييز محول عن المضاف إليه أي فلا يرجع شريكا فيما يده ذى السالم (والعيب بينهما) شركة فصاحب الصحيح يصير شريكا في العيب بنسبة ما أخذ منه فإذا كان الميعب ربعا ورجع صاحبه على ذى الصحيح يبدل نصف الربع قيمة فلصاحب الصحيح نصف ربع العيب وللمتعد أن الرادبالأكثر في قوله وإن وجد عيبا بالأكثر الثالث فافوق لأن العيب مقيس على الاستحقاق الذى هو ثلث الأمور العشرة وقد ذكره بقوله (وإن استحق نصف أو ثلث) من نصيب أحد المتقاسمين (خبر) المستحق منه بين التمسك بالباقي ولا يرجع بشيء وبين رجوعه شريكا فيما يده شريكه بنصف قدر ما استحق (٥١٤) قال ابن القاسم في المدونة إن اقتسما عيدين فأخذ هذاعبدا وهذاعبدا فاستحق نصف

عبد أحدهما أو ثلثه فللذى استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه ربع أو سدس العبد الذى في يده إن كان قائما وإن فات رجوع على صاحبه ربع أو سدس قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يدا أحدهما فلا خيار له والقسمه باقية لا تنقض وليس له إلا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شريكا بنصف ما يقابله واليه أشار بقوله (لا رجوع) فلو استحق جل ما يدا أحدهما فإن القسمه تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمه كما أشار به بقوله (وفسخت في الأكثر) من النصف فيرجع شريكا في الجميع أي إن شاء وإن شاء أبقى القسمه على حالها فلا يرجع بشيء كما في النقل ، فلم أن

عيا في حصته قليلا كالربع فأقل فإن القسمه لا تنقض في الكل بل في البعض وذلك لأن صاحب الميعب يرجع على صاحبه بنصف قيمة الصحيح المقابل للميعب ويصير صاحب الصحيح مشاركا في الميعب بقدر ما أخذ منه من الصحيح (قوله عما يده) أي حالة كون قيمة نصف مقابل الميعب مما يده (قوله عن المضاف إليه) أي وهو قيمة التي هي بمعنى (قوله أي فلا يرجع) أي ذى الميعب شريكا الخ أي وإما يرجع عليه بنصف قيمة مقابل الميعب من السليم (قوله بنسبة ما أخذ منه) أي وهو قيمة بدل نصف الربع (قوله يبدل نصف الربع قيمة) أي بقيمة نصف الربع من السليم المقابل لنصف الربع من الميعب وتعتبر القيمة هنا يوم القسم لصحته لا يوم القبض (قوله والمتعد الخ) أي خلافا لظاهر المصنف فإنه يقتضى أن الثلث والنصف حكم الربع وأنها داخلان تحت قوله وإلا يرجع بنصف الخ لأن المتبادر من الأثر ما زاد على النصف (قوله الثالث فافوق) أي كنصف وما فوقه إلا أن كيفية التخيير مختلفة كما تقدم في كلام ابن غازي (قوله من نصيب أحد الخ) احترر عما إذا كان الاستحقاق من النصيبين فإنه لا كلام لواحد منهما على الآخر لامتواء الكل في ذلك (قوله للذى استحق ذلك من يده) أي يده أن يتمسك بالباقي ولا يرجع بشيء (قوله بنصف قيمة ما استحق من يده) أي وهو الربع (قوله بنصف ما يقابله) أي ما يقابل ما استحق من يده (قوله واليه) أي إلى عدم التخيير (قوله في الأثر) أي في استحقاق الأثر (قوله في الحلين) أي محل استحقاق النصف والثلث ومحل استحقاق الأثر (قوله أو على وارث وموصى له بالثلث) إن قلت لما نسخت في طرو موسى له بعدد على وارث وموصى له بالثلث مع أن وصية الميت إنما تنفذ جبرا على الوارث من الثلث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بالعدد إلا على الموصى له بالثلث ؟ قلت لأن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصى له بالثلث أو ينقص (قوله تنفسخ في الأربعة) ومثلها في البطلان طرو غريم على موسى له بعدد وطرو وارث على موسى له بعدد وطرو غريم على وارث وموصى له بعدد فهذه الثلاثة تضم للأربعة التي ذكرها المصنف تنقض القسمه فيها (قوله وقد أبي الورثة من دفع الدين) أي للغيرم الطارى وقوله إذ لو دفعوه أى للغيرم الطارى وقوله فلا كلام له أي في نقض القسمه وكذا يقال في الموصى له بعدد (قوله أو مثليا) أي غير العين فلا يقال إن فيه عطف العام على الخاص بأو وهو كعكسه ممنوع (قوله إن كان) أي ما أخذه قائما وقوله وبمثله أي ورجع عليه بمثل ما يخصه إن كان

التخيير في الحلين ثابت وكذا عدم النسخ فيها مستو في عدم الرجوع بشيء وإما مختلفان في إرادة النسخ ففي النصف ما أو الثلث يرجع شريكا بنصف قدر المستحق وفي الأثر يبدل القسمه من أصلها ويرجع شريكا بالجميع وشبهه في النسخ قوله (كطرو غريم أو موسى له بعدد) من دنائير ونحوها (على ورثة) فقط (أو على وارث وموصى له بالثلث) فإن القسمه تنفسخ في الأربعة بالقياس الذى أشار به بقوله (والقسوم) أي والحال أن القسوم مقوم (كدار) أو حيوان أو ثياب لتعلق الأغراض بذلك ، يريد وقد أبي الورثة من دفع الدين إذ لو دفعوه فلا كلام له كما يأتي وإذا فسخت فإن التبريم أو الموصى له يعطى حقه ثم قسم الباقي ، ثم ذكر مفهوم القيد بقوله (وإن كان) للقسوم (عيا) ذهباً أو فضة (أو مثليا) كقمح أو تنفسخ (رجع) الطارى من غريم أو موسى له بالعدد (على كل) من الورثة أو الموصى له بالثلث بما يخصه إن كان قائما وبمثله إن فات (ومن أعسر) منهم

(فعلية) في ذمته (إن لم يعلموا) بالطاريء فان علوابة وانضموا للتركة كانوا متعددين فيؤخذ الى ذلك عن المعدم والحاضر عن الغائب والحق عن اليث هذا تقريره على ظاهره والمعتد بنقض القسمة مطلقاً ولو كان (٥١٥) المقسوم عيناً أو مثلياً علوالم لا يفتق قوله

والمقسوم كدار الخ أن يتأخر عن المسائل الأربعة الآتية وهي طرود غريم أو وارث أو موسى له على مثله أو موسى له بجزء على وارث بأن يقول عقب قوله على وارث ما نصه نقضت القسمة إن كان المقسوم كدار فان كان عيناً أو مثلياً اتبع كل بحسته ففعل ناسخ المبيضة خرجته في غير محله قاله الطخيني وغيره (وإن دفع جميع الورثة) للغريم ماله من الدين (نقضت) القسمة ولا تنقض لاستيفائه حقه فان امتنعوا أو بعضهم نقضت لأن الدين مقدم على الارث كما علم مما تقدم (كبيعهم) التركة (بلاغين) بل بضمن المثل فانه يضمن ولا ينقض ولا يقال للغريم الطاريء فان باعوا بضمن ضمن البائع ما حابى فيه ولا يرجع الغريم به على المشتري على الراجح فلا مفهوم لقوله بلاغبين إذ بيعهم ماض مطلقاً إذا فات البيع أو لم يفت ودفنوا للغريم ما حابوا به وإلا فلم ينقضه (واستوفى) الطاريء

ما أخذه قد فات (قوله فعلية) أي يرجع الطاريء عليه بما يخصه في ذمته ولا يأخذ ملياً عن معدم (قوله والمعتد الخ) أي وهو ظاهر ابن الحاجب وابن شاس وصرح به ابن رشد في صناع عجي ونصه واختلف إذا طرأ على التركة دين أو وصية بعدد بعد اقتسام الورثة التركة من دنائير أو دراهم أو عروض أو طعام أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال ثم قال والثاني أن القسمة تنقض فيكون ما ملك أو نقص أو نهي من جميعهم إلا أن يتفق جميعهم على عدم نقضها ويخرجوا الدين والوصية من أموالهم ويشدوها فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم المنصوص له في المدونة اهـ ومعنى كون ما ملك أو نقص من جميعهم أنه إذا ملك ما بيد أحدهم كلاً أو بعضاً بساوى ثم نقضت القسمة لطرود الدين فضاء ما تلف من جميعهم لا بمن كان بيده لأن القسم بينهم كان باطلاً للدين فان فضل من باقى التركة شيء بعد الدين كان لمن تلف قسمه الدخول مع الورثة فيها فضل وأما ما ملك بيد أحدهم بفعله فاهم تقديمه اهـ وفي ح أن ما ذكره المصنف من التفصيل صرح به في الباب وذكره ابن عرفة ونقله الأحمى وابن رشد أيضاً انظرين تجد نص ابن عرفة والباب فيه (قوله وإن دفع الخ) هذا كاستثناء من الفسخ في قوله كطرو غريم على وارث الخ (قوله جميع الورثة) أي أو أجنبي فيها يظهر اهـ عقب وقوله للغريم أي أو الموصى له بالعدد (قوله منقضت القسمة) أي فيها إذا كان المقسوم عقاراً على ظاهر المصنف ومطلقاً على المعتد (قوله ولا تنقض) ظاهره سواء قسموا غير عالين بالغريم أو عالين به وهو كذلك خلافاً لما في كتاب محمد بن مالك من عدم صحة القسمة إذا قسموا العالين بالغريم ولو دفعوا ماله من الدين بعد القسم (قوله فان امتنعوا أو بعضهم نقضت) الحاصل أنه إذا دفع جميعهم أو بعضهم برضا الباقيين أو مع إياهم ولم يقصد الدافع الرجوع بشيء على من أبي فان القسمة تنقض في هذه الصور الثلاث وإن لم يدفع أحد منهم للطاريء أو دفع بعضهم مع إجابة باقيهم وأراد الدافع الرجوع بمادفعه عليهم فانها تنقض في هاتين الصورتين (قوله كبيعهم الخ) يعنى إذا باع الورثة التركة بلا محاباة بل بضمن المثل فان بيعهم يكون ما شافا إذا طرأ الغريم بعد بيعهم فليس له نقضه وسواء كان البيع بعد القسم أو قبله وكذا يعنى ما اشتراه الورثة من التركة وحوسبوا به في ميراثهم وظاهره مضى البيع ولو كانت السلفة قائمة بيد المشتري ولو كانت الورثة معدمين بالثمن وهو كذلك إذ لا مطالبة على المشتري ومحل مضى البيع حيث لم يعلم الورثة بالدين حين البيع أما لو علوابة فباعوا فللغرماء نقض البيع واستراخ المبيع بمن هو بيده كما قاله في كتاب الدين من المدونة انظرين (قوله مطلقاً) أي ولو بمحابة وقوله إذا فات الخ قيد في مضيه إذا كان بمحابة وقوله وإلا فلم أي للغرماء نقضه قياساً على الوكيل يبيع بمحابة فانه ماض إذا فات ويغرم المحاباة وللموكل رده إن كان المبيع قائماً ولم يدفع للموكل ما حابى به وما اقتضاه كلامه من أن البيع إذا كان بمحابة للغرماء رده مع القيام ويمضى مع الفوات فيه نظر كما قال بن بل البيع ماض مطلقاً ولو مع القيام لأن المحاباة التي وقع البيع بها كالمحبة من الوارث وهبته لا ترد واختلف هل يضمن الواهب في هذه المسئلة فقال ابن حبيب يضمن في دفع للغريم ولا يرجع على الموهوب له وهو المشتري وذهب أشهب وسحنون إلى أنه لا يضمن فيرجع الغريم على الموهوب له بالمحابة وعلى كل حال لا ينقض البيع انظرين وما تقدم من قياس الوارث البائع بمحابة على الوكيل بالمحابة فهو قياس مع الفارق فان الورثة باعوا ما هو في ملكهم في اعتقادهم بخلاف الوكيل (قوله واستوفى الخ) * حاصله أنه إذا طرأ غريم

(مما وجب) من التركة بيد بعضهم لم يهلك ولم يبعه (ثم) إذا استوفى مما وجده قائماً بيد بعضهم (تراجعوا) أي يرجع للأخوذ منه على غيره (ومن أعسر) بمن لم يؤد (فأبىه) غرم حسنه في ذمته لمن أدى للطاريء ولا يؤخذ ملياً عن معدم ولا حتى عن ميت

(إن لم يعلموا) بالطاريء . وإلا أخذ الملىء عن المعدم والحاضر عن الغائب لتعديهم (وإن طرأ غريم) على مثله (أو) طرأ (وارث) على مثله (أو) طرأ (موصى له على مثله أو) طرأ (موصى له بمجزء) أى نصيب (على وارث اتبع كلامه) من المطرود عليه (بحصته) (٥١٦) ولا تنتقض القسمة ولا يأخذ ملىء عن معدم علم المطرود عليه بالطاريء .

أم لا وهذا إذا كان المقسوم مثلباً أو عيناً ، فإن كان مقوماً كدار نقضت القسمة لما يدخل عليه من الضرر بتبعض حقه وقد تقدم التنبيه على ذلك (وأخرت) قسمة التركة (لا دين) فلا يؤخر قضاؤه (لحل) أى لوضعه (وفى) تأخير (الوصية) لوضع الحمل كالتركة وتجيلها لربها كالدين (قولان) إن لم تكن الوصية بعدد وإلا عجلت كالدين اتصافاً (وقسم) عن صغير أب أو وصى أو حاكم عند عدمهما (وملتقط) فليس له إذا بلغ رشيداً كلام (كقاض) يقسم (عن غائب) بعدت غيبته وإلا انتظر (لا ذى شرط) من جند السلطان فليس له أن يقسم عن غيره وشرطة بوزن غرفه بضم فسكون (أو) ذى (كنف) أى صيانة (أخاً) صغيراً أى ليس للأخ الكبير الذى كنف أخاه الصغير احتساباً أن يقسم له شيئاً قل أو أكثر بل الأمر للحاكم إن وجد

أو موصى له بعدد على الورثة فوجد بعضهم أسهمك ما أخذه بالقسمة وبعضهم لم يسهمك أو بعضهم باع حصته وبعضهم لم يبيع فإنه يستوفى حقه ممن وجد يده شيئاً من التركة فتمالأنه لا يرث إلا بعد وفاء الدين وإذا استوفى الغريم من ذلك الوجود فإن الورثة يراجعون بعد ذلك كما قال المصنف (قوله إن لم يعلموا) أى قبل القسمة بالطاريء . وإلا أخذ الخ ، كذا قرره الطخيشى وهو مشكل لأنه إذا كان من أخذ منه الطاريء عالماً فكيف يقال إنه يأخذ الملىء العالم عن المعدم مع مساواته له في العلم ، والذى ينبغي أن يقال إن التراجع هنا كالحالة فإن لم يعلموا بذلك الطاريء قبل القسمة وأخذ الطاريء حقه بما وجده قائماً يداً أحدهم فإن المأخوذ منه يرجع على كل واحد بحصته ولا يأخذ أحداً عن أحد وإن كانوا عالين بذلك الطاريء قبل القسمة وأخذ حقه بما وجده يداً أحدهم فإن المأخوذ منه يأخذ من الملىء العالم حصته ويشاركه فيما على الممسر ولأجل هذا الاشكال قرر بعضهم وهو جد عج أن قول المصنف إن لم يعلموا ليس شرطاً فيها قبله وإنما هو راجع لصدر الكلام أى قوله كيهمهم بلاغين أى كما مضى بينهم بلاغين إن لم يعلموا فإن علموا كان لا غريم تقضه كما مر عن المدونة وقوله إن لم يعلموا أى بأن عليه ديناً وأنه يقدم على الارث فعلمهم بالدين مع جهلهم تقمه على الارث كعدم علمهم ونحوه لابن عاشر وارتضاء السنائى لكن في تأخير إن لم يعلموا تشويش فله من مخرج المبيعة (قوله بتبعض حقه) أى أخذ بعض حقه من قسم شخص والبعض الآخر من قسم شخص آخر (قوله لا دين) بالرفع عطفاً على الضمير المستتر فى أخرت من غير فاصل وفى قوله لا دين رد على ابن أبى القائل بتأخير قضاء الدين للوضع ووجه بعضهم بأن ثبوت الدين يتوقف على الاعذار لجميع الورثة ويقوم مقام الصغير وصيه وإنما يقام عليه بعد وضعه ، ورده ح بأن إقامة الوصى عليه لا تتوقف على الوضع بل تصح على الحل (قوله فلا يؤخر قضاؤه) أى بل يقضى عاجلاً لحلوله بالموت (قوله وفى تأخير الوصية) أى فى تأخير تنفيذها وقوله كالتركة أى كقسم التركة (قوله قولان) أى على القول بتعجيل إنفاذ الوصية فإن تلفت بقية التركة بعد تعجيل الوصية وقبل الوضع رجع الورثة على الموصى لهم بثلثى ما بأيديهم مراعاة للقول الآخر (قوله وإلا عجلت كالدين اتصافاً) الحق أن الخلاف فى الوصية مطلقاً سواء كانت بعدد أو بمجزء كما فى بن فظهرة (قوله وقسم) أى بقرعة أو براض وقوله أب أى مسلم وإلا فلا ولاية للكافر على المسلم وقوله أو وصى أى ولو أما بشرط كونه مسلماً أيضاً والراد بالوصى ولو حكماً فيدخل مقدم القاضى (قوله وملتقط) اسم فاعل يقسم عن ملتقطه بالفتح المشارك لغيره فيها وهب له (قوله فليس له) أى للصغير الذى قسم عنه أبوه أو وصيه أو ملتقطه أو الحاكم كلام إذا بلغ رشيداً (قوله شرطة) أى علامة تميزه فى لبسه (قوله فليس له أن يقسم عن غيره) أى من صغير أو غائب اللهم إلا بأمر القاضى (قوله أو ذى كنف) هو الكافل تطوعاً (قوله قل أو أكثر) تقدم فى الحجر أن الحاضر يبيع القليل والظاهر أن قسم القليل كيهمه وهو الذى رجحه إن سهل كما فى المواق عنه ابن (قوله والآخر أخرى) هذا لفظها وقد استشكل بأن القسمة إن كانت قرعة كما هو مقتضى التعادل فلا تدخل فى النوعين ولا يشترط فيها التراضى وإن كانت مراضة فلا يشترط فيها التعادل وأجاب ابن يونس باختيار الأول ودخلت فى النوعين للقسمة ولم يجبر عليها

ولا فلجاعة المسلمين وهو واحد منهم وجاز أن يقرأ كنف فعلاً ماضياً صفة لهذوف . مطوف على ذى أى لا اختلاف أو أخ كنف (أو أب عن) ابن (كبير) رشيد فلا يقسم له (وإن غلب) وإنما يقسم له وكيله أو الحاكم (وفيها قسم) أى جواز قسم (نخلة وزيتونة) مشتركين بين رجلين (إن اعتدلتا) قيمة وتراضيا على قسمهما بأن يأخذ هذا واحدة والآخر أخرى

وهذا وارد على قوله المتقدم وأفرد كل صنف الخ ان حمل كلامها على قسمة القرعة كما حملها عليه ابن يونس بدليل قولها ان اعتدلتا وإلنه أشار بقوله (وَهَلْ هِيَ قَرَعَةٌ) ووجه الايراد أن القرعة لا تدخل فيما اختلف جنسه وأجيب بأن محل النع في الكثير وأما في القليل كما هنا فتجاوز بشرط الاعتدال في القيمة كما هو نصها كما أشار بقوله (٥١٧) (وَجَازَتْ لِقَالَةٍ) وعلى هذا فمضى

وتراضياً أي بالاستسماه وقيل بل يحمل كلامها على الرضاة بدليل قولها وتراضياً فلا ينافي ما مر من قوله وأفرد كل صنف إن احتمل واليه أشار بقوله (أَوْ مَرَاضَاةٌ)

وعليه فمضى قوله إن اعتدلتا

مع أن الرضاة لا يشترط فيها اعتدال أنها دخلا على بيع لاغبين فيه وحاصل كلامه هل ما فيها محمول على القرعة فيشكل على ما مر أو على الرضاة فلا يشكل (تأويلان) فان لم يعتدلا منع قرعة لا مراضاة

[درس]

باب

في القراض وأحكامه * ومناسبتة لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ونوع شركة قبل ذلك ، وقد رصمه المصنف بقوله (القراض) بكسر القاف من القرض وهو القرض مما بذلك لأن المالك قطع قطعة من ماله لمن يعمل فيه بجزء من الربح (توكيل) من رب المال لغيره (على تجر في نقد) ذهب أو فضة فهو توكيل

لاختلاف النوع وأجاب غيره باختصار الثاني أي أنها مراضاة ومعنى قولها ان اعتدلتا ان دخلا على قسمة لاغبين فيها (قوله وهذا) أي قول المصنف وفيها قسم نخلة الخ (قوله وهل هي) أي القسمة المفهومة من قولنا وفيها قسم الخ (قوله قرعة) أي بأن تضرب القرعة ليظهر من يأخذ هذه ومن يأخذ هذه (قوله وأجيب) أي عن الايراد المذكور (قوله وقيل بل يحمل كلامها على الرضاة) أي كما حملها عليه سحنون (قوله فلا ينافي الخ) أي لأنه في القرعة (قوله انها دخلا على بيع) أي على قسم لاغبين فيه

باب في القراض *

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم أي ولأن فيه نوع شركة قبل قسم الربح (قوله من القرض) أي بفتح القاف (قوله بجزء من الربح) أي والعامل قطع لرب المال جزءاً من الربح الحاصل بسعيه اه بن وحينئذ فالمعاطة على بابها (قوله توكيل الخ) هذية تضي أنه لا بد في القراض من لفظ ولا تكفي في انعقاد المعاطة لأن التوكيل لا بد فيه من لفظ ويغيد ذلك أيضاً قوله بجزء لأن جعل الجزء للعامل إنما يكون باللفظ لكن مقتضى قول ابن الحاجب القراض اجارة على التجري مال بجزء من ربحه أنه يكفي فيه المعاطة لأن الاجارة يكفي فيها المعاطة كالبيع إذا وجدت القرينة (قوله على تجر الخ) المراد به البيع والشراء لتحصيل الربح (قوله ماعده) أي ماعدا ذلك التوكيل الخاص (قوله حق الشركة) أي حق خرجت الشركة وقوله لأن الخ علة لخروج الشركة (قوله والشركة لا تقيد به) أي لجوازها بالنقد وغيره كما مر (قوله لان النقد متجربه لافيه) أي وحينئذ فتعلق تجر محذوف أي في كل نوع وليس المراد ظاهره من توكيله على بيع الذهب بالفضة وعكسه لعدم شموله للتجارة بنقد في عروض مع أنها جائزة وقد يقال جعل في بمعنى الباء غير لازم بل يصح ابقاؤها على حالها للظرفية المجازية والتجر في المال يشمل عرفاً التجربه في أي شيء كان تدبر (قوله ضرباً يتعامل به) اشتراط التعامل في المسكوك وهو الذي فهمه الشيخ زروق من كلام التنبيهات قال ح ولم أر من صرح به لافي التنبيهات ولا في غيرها فانظره اه بن (قوله لا بعروض) أي ومنها الفلوس الجدد وهذا محترز بنقد وما بعده محترز مضروباً وكان عليه أن يزيد ولا بمضروب لا يتعامل به كما في بلاد السودان وظاهره عدم الصحة إذا كان رأس المال عرضاً ولو كان يتعامل به ولو افرد التعامل به كالودع قصرأ للرخصة على موردتها لكن قال بعضهم كما في بن ان الدراهم والدنانير ليست مقصودة لذاتها حتى يمتنع القراض بغيرها حيث افرد التعامل به انظره (قوله مسلم من ربه للعامل) أي بدون أمين عليه لا بد من عليه أو برهن أو وديعة كما يأتي ولا ان جعل عليه أميناً فان تسليمه حينئذ لا تسليم (قوله بجزء) الأولى تعلقه بتوكيل لا بتجر أي أن يوكله بجزء على أن يتجر بالنقد أي بالمال كله وتعلقه بتجربهم أن التجرب به الجزء مع أن التجرب به المال كله (قوله كمشرة دنانير) أي إلا أن ينسبها قدر سماء من الربح

خاص فخرج ماعده من انواع التوكيل حتى الشركة لأن معنى في نقد تجر مقيد بهذا القيد والشركة لا تقيد به وفي معنى الباء أي بنقد لأن النقد متجربه لافيه وهي باء الآلة والتجرب التصرف بالبيع والشراء لتحصيل ربح (مضروب) ضرباً يتعامل به لا بعروض ولا بتبر وقارضة (مسلم) من ربه للعامل (بجزء) شائع كائن (من ربحه) أي ربح ذلك المال لا بقدر معين من ربحه كمشرة دنانير ولا بشائع من ربح غيره وأولى بمعين

(إن علم قدرهما) أى المال والجزء كربع أو نصف واشترط علم قدر الأصل لأن الجهل به كما لو دفع له مالا غير معلوم العدد والوزن يؤدى إلى الجهل بالربح ويجوز بالنقد الموصوف بما تقدم (ولو) كان (مغشوشاً) فهو مبالغة في مقدر لا من تمام التعريف وذكر مفهوم مسلم وهو ثلاثة الدين والرهن والوديعة وبدأ بالدين لأنه الأصل بقوله (لا بد من) لرب المال (عليه) أى على العامل لأنه يهتم على أنه أخره به ليزيد فيه (و) إن وقع بدین (استمر) ديناً على العامل يضعه لربه وللعامل الربح وعليه الخسر (ما) أى مدة كونه (لم يقبض أو) لم (يحضره) (٥١٨) لربه (ويشهد) أى مع الاشهاد بعدلين أو عدل وامرأتين فإن أقبضه

لربه أو أحضره مع الاشهاد على أن هذا هو الدين الذى على الدين وأن ذمته قد برئت منه ثم دفعه له قراضاً صح لا تنفاد التهمة التقدمية (ولا) يجوز (رهن أو وديعة ولو) كان كل منها (بيده) أى بيد العامل لشبههما بالدين ، قال ابن القاسم لأنى أخاف أن يكون أشفقاً فصارت عليه ديناً ، والنوع إذا كان كل في غير يد المرتهن والودع بالفتح بأن كان بيد أمين ظاهر لأن رب المال اتفمع بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الأمين وهو زيادة ممنوعة في القراض وهذا أمر محقق ، وأما لو كان كل بيد المرتهن أو الودع بالفتح فيتوهم فيه الجواز لعدم الاحتياج إلى تخليص ينتفع به رب المال وعلّة خوف الاتفاق أمر متوهم مع أن المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله ولو بيده فالمبالغة

كل عشرة ان كان الربح مائة فيجوز لانه بمنزلة العشرة (قوله إن علم قدرهما) أى وقت المقد (قوله يؤدى إلى الجهل بالربح) إن أراد الجهل بمقداره فهذا لازم لكل قراض ولا يضروا إن أراد الجهل بالجزء المجهول للعامل من الربح من نصف أو ربع مثلاً فلا يسلم فلاولى التعليل بأن فيه خروجاً عن سنة القراض الذى هو رخصة وذلك لانه قد استثنى للضرورة من الاجارة بمجهول ومن السلف بمنفعة (قوله الموصوف بما تقدم) أى من كونه مضروباً متعاملاً به (قوله لا من تمام التعريف الخ) صفة لمقدر أى مبالغة في مقدر مستقل لا من تمام التعريف لئلا يلزم أخذ الحسب في التعريف وهو دور ، ورد المصنف بقول عبد الوهاب بالمنع كذا في بن وغيره (قوله لأنه الأصل) أى في المنع لورود النص فيه وأما الرهن والوديعة فالمنع فيها بطريق القياس على الدين (قوله واستمر الخ) مستأنف استثنافاً بياناً جواباً عما يقال قد قلت إن القراض بالدين لا يصح فما حكمه إذا وقع ؟ فأجاب بقوله واستمر الخ (قوله لم يقبض أو يحضره) إن قلت المحل للو لا لأو لأن عدم الجواز مقيد باتفاء الأمرين معاً فإذا انتفى القبض والاحضار مع الاشهاد فلا يجوز وإذا حصل أحدهما فالجواز ، والجواب أن أو بعد النفي لنفي الأحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من اتفانها معاً حتى تتحقق انتفاؤه كقوله تعالى « ولا تطع منهم أثماً أو سفوراً » (قوله أو أحضره) أى في يده لربه (قوله مع الاشهاد) أى لرجلين أو رجل وامرأتين ولا يكفى اشهاد واحد ويمين لعدم تصويره هنا لأن البين على النكر عند التنازع ولا نزاع هنا إنما هو إشهاد على شيء حاضر (قوله ثم دفعه له قراضاً) أى في الحالة الأولى وهى ما إذا أقبضه لربه أو أمره أن يعمل به في الحالة الثانية وهى ما إذا أحضره لربه (قوله صح) ظاهره أنه مجرد القبض يصح القراض ولو أعاده له بالقرب وهو كذلك والمقصوب يكفى في صحة عمل الغاصب فيه قراضاً إحضاره لربه كالوديعة (قوله ولو بيده) أى هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة بيد أمين أمافى الرهن فظاهر وأما في الوديعة فبان أودعها الودع لمودة حدثت في منزله بل وإن كانا بيد العامل أى عنده وفى محله (قوله مع أن المشهور المنع) أى لعلته التى علل بها ابن القاسم (قوله فلذا بالغ على ذلك) أى على منع القراض بالرهن والوديعة إذا كانا بيده (قوله ولو بغير إشهاد كف) قال بن وهو الصواب ومقتضى التعليل بأنها عرض أمانة أن الرهن ليس كالوديعة فلا يكفى فيه مجرد الاحضار بل لا بد منه من الاشهاد (قوله والرهن كالوديعة) أى فإذا وقع القراض بالرهن فالربح لرب المال والخسر عليه وليس للعامل إلا أجرته مثله (قوله أى بلد القراض) أى بلد المقدم وقوله أو العمل فيه أى أو بلد العمل في القراض ، وأول تنويع الخلاف فالأول تقرير الشارح بهرام والثانى للواق (قوله إذا لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً) أى وأما إذا وجد مسكوك

صحيحة ، ثم إن محل المنع إذا لم يقبض كل منهما أو لم يحضره مع الاشهاد وإلا جاز بالأولى من الدين الذى هو الأصل يتعامل في المنع وهو واضح بل قال الأجهورى إن احضار الوديعة ولو بغير إشهاد كاف لأنها عرض أمانة ثم إن وقع عمل في الوديعة فالربح لربه وعليه الخسر كما في النقل وما مر في الوديعة من أن الودع إذا اتجر في الوديعة فالربح له كذلك فيما إذا تجر فيها بغير إذن ربه أو اهاناً قد أذن له في العمل فيها فكان الربح لربه والخسر عليه والرهن كالوديعة ، وذكر مفهوم مضروب بقوله (و) لا يجوز (بتبر) وتعار وحلى (لم يتعامل به) أى بالتبر أو التقار أى القطع من الفضة أو الذهب (يلد) أى بلد القراض أو العمل فيه فإن تعامل به بيلده جازى إذا لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً ففى المفهوم تفصيل ثم إن وقع

بالممنوع مضي بالعدل فيه كما قاله ابن القاسم وقال أصبح يضي ولو لم يعمل فيه لقوة الخلاف فيه وذكر مفهومه بقوله (كفلوس) لا يجوز قراض بها ولو تعومل بها على المشهور وظاهره ولو في المحقرات التي الشأن فيها التعامل بها (وعرض) لا يجوز أن يكون رأس مال قراض وظاهره ولو في بلاد لا يوجد فيها التعامل بالتعد المسكوك كبلاد السودان (٥١٩) لأن القراض رخصة يقتصر فيها

على ما ورد وعمل المنع (إن) تولى (العامل) (بيعه) سواء كان العرض نفسه قراضاً أو ثمنه فان تولى غيره يبيعه وجعل ثمنه قراضاً جاز (كأن) وكله (على) خلاص (دين) ثم يعمل بما خلصه قراضاً فيمنع (أو) وكله (ليصرف) ذهباً دفعه له بفضة أو عكسه (ثم) يعمل (بالفضة أو بالذهب) فلا يجوز أن وقع في المسائل الأربع الفلوس وما بعدها (فأجر) مثله (أى) فللعامل أجر مثله (في توليه) ذلك من تخليص الدين أو الصرف أو بيع العرض أو الفلوس في ذمة رب المال (ثم) له (قراض) مثله في ربحه (أى) ربح المال لا في ذمة ربه حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له شيء ثم شبه بما يمنع وفيه قراض المثل قوله (كلك) (أى) كقراض قال رب المال للعامل لك (شرك) (في ربحه) (و) الحال انه (لا عادة) تعين قدر الجزء في القراض المقول فيه ذلك فإن فيه قراض المثل فان كان لهم عادة تعين الجزء من نصف أو

يتعامل به فالمنع ولو غاب التعامل به على التأمل بالمسكوك (قوله بالمنع) أى بأن وقع تبر أو بقار فضة أو حل لم يتعامل به بيلده (قوله على المشهور) أى لأن التبر إذا كان لا يجوز القراض به إلا إذا انفرد التعامل به والحال أنه ليس مظنة للكساد فأولى الفلوس التي هي مظنة للكساد فلا يجوز القراض بها اللهم إلا أن تنفرد بالتعامل بها والا جاز اتفاقاً (قوله ولو في المحقرات) أى ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات الخ (قوله وظاهره ولو في بلاد الخ) قد تقدم لك عن بن أن بعضهم أجاز جعل العرض رأس مال قراض إذا انفرد التعامل به (قوله يقتصر فيها على ما ورد) أى من الدراهم والدنانير (قوله وعمل المنع) أى بالعرض (قوله سواء كان العرض نفسه قراضاً) أى بأن دفع رب المال عرضاً بمائة وجعل له جزءاً من الربح إذا باعه وبيع وقوله أو ثمنه بأن دفع له عرضاً وأمره أن يبيعه ويجعل ثمنه رأس مال وقيد اللخمي المنع في الثاني بما إذا كان لبيعه خطب والا جاز وتقييده ضعيف والمعتمد المنع مطلقاً (قوله وجعل ثمنه قراضاً جاز) أى لأن جعل رأس المال قيمة العرض أو نفسه والحاصل أن قوله إن تولى العامل يبيعه في مفهومه تفصيل وذلك لانه إذا تولى غير العامل يبيعه فان جعل رأس المال الثمن الذي يبيع به العرض جاز وإن جعل رأس المال قيمته الآن أو بعد المفاصلة أو نفس العرض منع (قوله كأن وكله على خلاص دين) أى ولو كان الذي عليه الدين حاضراً مقرباً مليئاً تأخذه الاحكام وأما تقييد اللخمي المنع بالحاضر الملد أو الغائب الذي يحتاج للضى إليه فضعيف (قوله أو ليصرف) سواء كان للصرف بال أو لا فقصر الرخصة على موردتها وتقييد فضل المنع بما إذا كان له بال ضعيف (قوله في المسائل الأربع الفلوس وما بعدها الخ) الذي في بن عن ابن عاشر أن قول المصنف فأجر مثله راجع للتبر وما بعده واعلم ان جريان قوله فأجر مثله في التبر والفلوس ولو متعاملا بهما حيث باعهما واشترى بهما عروضا فان جعلهما ثمناً لعروض القراض فليس له أجر توليه وإنما له قراض مثله والقراض ان كلا من الفلوس والتبر لم ينفرد بالتعامل به لأنه محل الفساد وأما لو انفرد كل التعامل به بالقراض صحيح ولا يكون للعامل إلا الجزء الذي سمي له (قوله في ذمة) متعلق بقوله أجر مثله وينتد ذلك الاجر حصل ربح أم لا (قوله ثم له قراض مثله) أى مثل المال لا مثل العامل (قوله فان فيه قراض) أى لان لفظ شرك يطلق على النصف فأقل وأكثر فيكون مجهولاً (قوله فلا جهل فيه) أى وحينئذ فيكون جائزاً (قوله عطف على مدخول الكاف) الاولى على صفة مدخول الكاف المقدر (قوله أو قال بجزء الخ) لا يقال حملة على هذا بلزوم عليه التكرار مع قوله كلك شرك فالأولى حملة على الاولى لاننا نقول نظراً لاختلاف العنوان لمغايرة لفظ جزء للفظ شرك وإن كان المعنى واحداً (قوله وفيه قراض المثل) أى بخلاف ما إذا قال له اعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد فقط ونحو ذلك مما عين فيه زمن العمل فانه فاسد وفيه اجرة المثل فقط كما يأتي وذلك لشدة التحجير في هذا دون ما قبله لان المال يده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به حتى يأتي الوقت الذي عينه رب المال للعمل فيه بخلاف ما إذا قال له اعمل

ثلث عمل بها وأما لو قال واربح مشترك فهو يفيد التساوى عرفاً فلا جهل فيه بخلاف شرك (أو مبهم) بالجر عطف على مدخول الكاف المقدر أى أو كقراض مبهم بأن قال اعمل فيه قراضاً ولم يتعرض لذكر الجزء أصلاً أو قال بجزء أو بدى وفي ربحه ولم يبينه فله قراض مثله أى ولا إعادة أيضاً (أو) قراض (أجل) كاعمل به سنة أو سنة من الآن أو إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فاسد وفيه قراض المثل إن عمل لما فيه من التحجير الخارج عن سنة القراض (أو) قراض (ضمن) بضم الصاد وتشديد الميم

أى شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إن تاف بلا تفریط أو أنه غير مصدق في تلفه قراض فاسد لأنه ليس من سنة القراض وفيه قراض المثل إن عمل والشرط باطل لا يعمل به (أو) قراض قال فيه للعامل (اشترى سلعة فلان ثم اتجر في ثمنها) بعد بيعها فهو واجب في شرائه وبيعه فله أجر مثله في ذلك وله قراض مثله في ربحه فهذه المسئلة مما فيها أجره مثله في توليه الشراء والبيع للسلعة وقراض المثل فكان عليه ضمانها مع الأربعة المتقدمة لتكون المسائل خمسة (أو) قال اشترى (بدن) أى شرط عليه الشراء به فاشترى بنقد فقيه قراض المثل في الربح والخسارة على العامل فان اشترى بدن كاشترط عليه أو عند اشتراطه عليه الشراء بنقد ففى الصورتين الربح له والخسارة عليه لأن الثمن صار قرضا في ذمته وأما (٥٢٠) لو شرط عليه الشراء بالنقد فاشترى به فالجواز ظاهر فالصور أربع (أو)

شرط عليه (ما قبل وجوده) بأن يوجد تارة ويعدم أخرى ففاسد وفيه قراض المثل في الربح إن عمل وسواء خالفه واشترى غيره أو اشتراه على المعتمد وأما ما يوجد دائما إلا أنه قليل وجوده فصحيح ولا ضرر في اشتراطه (كما يختلفان) بعد العمل (في) جزء (الربح) وادعيا (أى كل من رب المال والعامل (ملا يشبه) كأن يقول العامل الثلثين ورب المال الثمن فاللازم قراض المثل فان أشبه أحدهما فالقول له وان أشبهما معا فالقول للعامل ترجيح جانبه بالعمل وسبأى ان الاختلاف إذا كان قبل العمل فالقول لرب المال أشبه أم لا فالتشبيه في المصنف في الرد إلى قراض المثل فقط لا في الفساد أيضا لان العقد في هذه صحيح

فيه سنة من الآن أو اعلم فيه سنة فان المال بيده ليس محجورا عليه في العمل به وأما صورة إذا جاء الوقت الثلاثي فاعمل به فانه وان كان محجورا عليه في العمل بيده حتى يأتي الزمان الذى عينه ربه فهو مطلق التصرف بعده فهو أخف مما يعمل فيه في الصيف فقط (قوله أى شرط فيه على العامل) أى وألو تطوع العامل بالضمان ففى صحة ذلك القراض وعدمها خلاف انظر بن فان دفع رب المال للعامل المال واشترط عليه أن يأتي له بضامن يضمنه فيما يناف بتعديه فلا يفسد بذلك وهو جائز وان شرط عليه أن يأتيه بضامن يضمنه مطلقا أى لا يحد كان القراض فاسدا ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم كما أتى به عج (قوله أو قراض قال فيه للعامل الخ) أى أن رب المال أعطاه دراهم معينة وقال له اشترى بها سلعة فلان ثم إن بها واتجر بشئها ولك ثلث الربح مثلا (قوله فالصور أربع) أى بصورة المصنف ثم اشتراط البيع بالدين كاشتراط الشراء به فيفسد القراض وفيه قراض المثل ان عمل كما فى ت ت وقال المواق فيه أجره المثل وعلى الأول حمل عياض المدونة وعلى الثانى حملها ابن يونس (قوله أو شرط عليه ما قبل وجوده) أى التجز فيما قبل وجوده (قوله بأن يوجد تارة) أى كالبيع الأحرر والاطيخ (قوله ان عمل) أى وحصل ربح فان حصل خسر فهو عليهما معا كما فى عقب (قوله على المعتمد) أى خلافا لمن قال بعدم الفساد إذا اشترى ما اشترط عليه (قوله ملا يشبه) أى جزءا لا يشبه أن يكون جزء قراض (قوله فاللازم قراض المثل) أى جزء قراض المثل (قوله فالتشبيه الخ) أى أنه غير تام ولأجل اختلاف هذا مع ما قبله فى الصحة والفساد عدل المصنف عن عطف هذا كالتى قبله للتشبيه (قوله وفيما فسد) خبر مقدم وما موصولة صلتها جملة فسد وغيره حال من الضمير فى الصلة وأجرة مثله مبتدأ مؤخر وستأتى أمثلته فى قوله كاشتراط يده الخ (قوله ويفرق بينهما) أى بين ما فيه قراض المثل وأجرة المثل وقوله أيضا أى كما فرق بما تقدم (قوله بأن ماوجب فيه قراض المثل) أى كما فى المسائل المتقدمة (قوله بل يتأدى فيه) أى حتى يبيع ما اشتراه فقط كما هو صريح كلام ابن رشد وليس المراد أنه يتأدى ولو بعد نضوض المال (قوله فانه يفسخ متى عثر عليه) أى ولا يمكن العامل من التهاذى على العمل (قوله فى بيان ما يرد) أى فى بيان المسائل التى يرد الخ (قوله كاشتراط يده) أى كأن يشترط رب المال يده مع العامل أو يشترط العامل على رب المال عمل يده مع العامل كما فى عقب (قوله أى مشاورته) أى رب المال (قوله بحيث لا يعمل عملا فيه) أى فيكون القراض فاسدا ويرد العامل لأجرة المثل ولا يعطى الجزء الذى مسمى له حال العقد (قوله أو أمينا) هو بالنصب عطفا على محل مراجعته كما أشار له الشارح بتقدير

اشتراط

(وفيما فسد غيره) أى وفي القراض الفاسد غير ما تقدم (أجرة مثله فى الذم) أى ذم رب المال

سواء حصل ربح أم لا بخلاف المسائل المتقدمة التى فيها قراض المثل فانه لا يكون إلا فى الربح فان لم يحصل ربح فلا شئ على ربه ويفرق بينهما أيضا بأن ما وجب فيه قراض المثل إذا عثر عليه فى أثناء العمل لا يفسخ بل يتأدى فيه كالمساواة بخلاف ما وجب فيه أجرة المثل فانه يفسخ متى عثر عليه وله أجره فيما عمله ثم أخذ فى بيان ما يرد العامل فيه لأجرة المثل بقوله (كاشتراط يده) مع العامل فى البيع والشراء والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالقراض ففاسد لما فيه من التحجير عليه ويرد فيه العامل لأجرة مثله (أو) مراجعته أى مشاورته عند البيع والشراء بحيث لا يعمل عملا فيه إلا بذاته (أو) اشترط (أمينا عليه) أى على العامل وإنما رد الى أجرة

مثله لأنه لما يآعنه أشبه الأجير (بخلاف) اشتراط رب المال عمل (غلام غير عَيْن) أى غير رقيب على المامل (بنصيب له) أى الغلام من الربح فيجوز وأولى بغير نصيب أصلاً احترازاً من جعل النصيب للسيد أى أنه إن كان نصيب للغلام لا للسيد وإلا فسد ورد لأجرة مثله فالشرط أن لا يكون الغلام رقيباً وأن لا يكون بنصيب للسيد (وكان) يشترط على العامل أن (يخط) ثياب التجارة (أو يحرز) جلودها أى الجلود المشتراة لها (أو) يشترط عليه أن (يشارك) غيره في مال القراض (أو يخلط) المال بماله أو بمال قراض عنده فلا يجوز وله أجرة مثله (أو) اشتراط عليه في العقد أن (يضع) بمال القراض أى يرسله (٥٢١) أو بعضه مع غيره ليشتري به ما يتجر

العامل به فيمنع وفيه أجرة مثله فإن لم يشترط عليه لم يجز له الإيضاع إلا باذن رب المال وإلا ضمن (أو) يشترط عليه أن (يزرع) بمال القراض لأن ذلك زيادة زادها رب المال عليه وهو عمله في الزرع وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يمنع (أو) يشترط عليه أن (لا يشتري) بالمال شيئاً (إلى) بلوغ (بلوغ) كذا) وبعد بلوغه يكون له التصرف في أى عمل فاسد وفيه أجرة المثل إن عمل لما فيه من التحجير (أو) بعد اشتراؤه إن أخبره فقرض (أو) أى فاسد وفي نسخة بالواو بدل أو وهى الصواب إذ ليست هذه المسئلة من مسائل القراض الفاسد الذى يرد فيه العامل لأجرة المثل كما قبلها وما بعدها فكان حق التأخير بعد الفراغ من المسائل المذكورة وذكر الواو التى

اشتراط (قوله لأنه لما يآعنه) أى لأن رب المال لما يآعن العامل على مال القراض وجعل عليه أميناً صار العامل شديداً بالأجير (قوله بخلاف غلام الخ) أى فيجوز بالشرطين الآتين (قوله غير رقيب) أى غير جاسوس يتطلع على ما يفعله العامل في المال ويغير به ربه (قوله فالشرط الخ) قال بعضهم وبقي للجواز شرط ثالث وهو أن لا يقصد رب المال بذلك تعليم الغلام وإلا فسد القراض وكان المصنف لم يعتبر هذا الشرط فلم يذكره وأنه اعتبره وأدخله في مسائل اشتراط زيادة على العامل لأن تعليم الغلام زيادة عمل عليه (قوله وكان يخط) عطف على قوله كاشتراط يده فيكون القراض فاسداً ويرد العامل لأجرة المثل (قوله أو يشارك الخ) أى اشتراط ذلك عليه في حال العقد وأما وقوع ذلك بعد العقد فجائز كما سيأتى أن له أن يشارك بالاذن (قوله أو يخلط) أى أو شرط عليه رب المال أن يخلط المال بماله فإن وقع وخسر المالان فض الخسر عليهما بقدر كل وللعامل على رب المال أجرة مثله فيما عمله في مال القراض سواء حصل ربح أو خسر أو لم يحصل واحد منهما وقبل قوله في الخسر والتلف وفي قدر ما تلف يمينه كما أفتى به عجب (قوله إلا باذن رب المال) أى بعد العقد (قوله وإلا ضمن) أى خسر وتلفه فإن أبضع بغير إذن رب المال وبيع فإن كان الإيضاع بأجرة للبضع معه فهى في ذمة العامل وإن كانت الأجرة أكثر من حظ العامل من الربح حسب للعامل حظ من الربح يدفعه فيما عليه من الأجرة وغرم العامل الزائد وإن كانت أجرة البضع معه أقل من حظ العامل لم يلزم رب المال غير أجرة البضع معه لأن العامل لم يعمل شيئاً وإن عمل البضع معه بغير أجرة فله العامل الأول الأقل من حظه وأجرة مثل البضع معه أن لو استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض (قوله أن يزرع) أى يكرى الأرض والبقرة ويشتري البذر من مال القراض ويعمل بيده (قوله وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع الخ) يؤخذ منه أن تعيين رب المال للعامل ما يتجر فيه من عرض أو رقيق أو غيرهما غير ضرر وهو كذلك كافى بهرام (قوله فلا يمنع) أى إلا أن يكون العامل له وجاهة يراعيه الناس لو جاهته ويمولون له في الزرع بلا أجر وإلا منع (قوله أو بعد اشتراؤه) أى وإن سأل العامل رجلاً بعد اشتراؤه سلعة ما لا يتقدم فيها فذلك قرض فاسد إن أخبر السائل المستول بشرائه السلعة لأجل أن يدفع له ثمنها ويكون ربحها بينهما اهـ (قوله وذكر الواو) مصدر عطف على التأخير (قوله لأنه لم يقع على وجه القراض المعروف) أى بل دخل ربه على سلف جرته له نعماً (قوله فيلزمه) أى فيلزم المدفوع له رد الثمن إلى صاحبه (قوله ادفع لى عشرة مثلاً) أى اشترى بها سلعة

٦٦ - دسوقى - لث للاستئناف ومعناها أن الشخص إذا اشترى سلعة لنفسه بشئ معلوم تقدراً فلم يقدر على تقديمه فقال لا آخر قد اشتريت سلعة كذا بكذا فادفع لى الثمن لأتقدمه لربها على أن ربحها بيننا مناصفة مثلاً فدفعه له على ذلك فيمنع ولا يكون من القراض بل هو قرض فاسد لأنه لم يقع على وجه القرض المعروف فيلزمه رده على الفور فإن أخذ به السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه ومفهوم إن أخبره أنه إن لم يخبره بالشراء بل قال له ادفع لى عشرة مثلاً ويكون قراضاً بيننا قراض صحيح ولكنه يكره ذلك ومفهوم الظرف سيأتى في قوله وادفع لى فقد وجدت رخيصةً اشتريه (أو عين) رب المال للعامل (شخصاً) للشراء منه أو البيع له بأن قال له لا تشتري إلا من فلان أولاً نبيع الإمن فلان قراض فاسد وفيه أجرة المثل (أو عين) زمناً

لها ولو تعدد كلا تشتت أو لا تتبع إلا في الشتاء أو اشترى في الصيف وبيع في الشتاء (أو محلاً) لا تجزئ لاعتداده لغيره كسوق أو حانوت ففاسد لانه يجزئ وفيه أجرة للثل والربح لرب المال والحسارة عليه في الجميع (كأن أخذ) العامل من شخص (ملاً ليخرج) أي على أن يخرج (به لبلد) معين (فيشتري) منه سلعاً ثم يحمله لبلد القراض لبيع ففاسد وفيه أجرة للثل (وعليه) أي على العامل ما جرت العادة أن يتولاه (كالنشر والطي الخفيفين و) عليه (٥٢٢) (الأجر) في ماله (إن استأجر) على ذلك لافي مال القراض ولا في ربحه (وجاز)

للعامل (جزء) من الربح (قل أو أكثر) كالمساوي بشرط عمله لها كما تقدم ولو كدينار من مائة أو مائة من مائة وواحد (و) جاز (رضاهما) أي المتقارضين (بعد) أي بعد العمل وأولى (بعدمه) (على ذلك) أي على جزء معلوم لها قل أو أكثر غير الجزء الذي دخلا عليه لأن الربح لما كان غير محقق اغتفر فيه ذلك (و) جاز (زكاته) أي الربح المعلوم أي اشتراط زكاته (على أحدهما) رب المال أو العامل وأما رأس المال فزكاته على ربه ولا يجوز اشتراطه على العامل (وهو) أي الجزء المشترك (للمشروط وإن لم تجب) زكاته لما منع كقصور المال عن المصايب أو تفاصلاً قبل الحول أو كان العامل ممن لم تجب عليه زكاة لرق أو دين أو كفر فإن كان للعامل نصف الربح وكان أربعين واشترطت الزكاة على العامل مثلاً فإنه يخرج

(قوله لها) أي للبيع والشراء وقوله ولو تعدد أي الزمن (قوله كسوق أو حانوت) أي بمحل كذا والحال أن العامل لم يكن جالساً به من قبل والإجاز (قوله كأن أخذ ملاً الخ) هذه المسئلة غير قوله أولاً لا تشتري إلى بلد كذا لأن ذلك شرط عليه أنه لا يشتري حتى يبلغ موضع كذا فإذا بلغه اشترى منه أو من غيره فقد حجب عليه في الشراء قبل وصوله ولم يحجب عليه في الشراء من غيره بعد وصوله وأما هذه فقد حجب عليه قبل الوصول للبلد وبعد الوصول إليه وإيضاً في هذه شرط عليه أن يخرج لبلد كذا فيشتري منه ثم يعود فيبيعه في بلد العقد فحجب عليه في ابتداء الشراء وفي محل التجرة والسابقة حجب عليه في ابتداء التجرة فقط (قوله وعليه) خبر مقدم والكاف في قوله كالنشر اسم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر (قوله الخفيفين) أي وأما غير الخفيف وما جرت العادة أنه لا يتولاه بنفسه وهو من مصلحة المال فله أجره إذا عمله بنفسه وادعى أنه عمل ليرجع بأجره من غير يمين عند سكوت رب المال وأما إن خالفه رب المال وقال بل عملت ذلك تبرعاً منك فله الأجرة يمين على أحد القولين لأنها دعوى معروف وقد تقدم الخلاف في توجه اليمين في دعوى المعروف وقيل بلا يمين (قوله وعليه الأجر إن استأجر) أي ومثل النشر والطي النقل الخفيف فيلزمه وإن استأجر عليه فن ماله (قوله وجاز للعامل جزء من الربح قل أو أكثر) ذكره لأجل التعميم صريحاً في قوله سابقاً بجزء لأنه نسكفة في سياق الإثبات فلا تنفد العموم فلما كانت تلك النكبة لا تنفد العموم أتى به هنا صراحة (قوله عليه لها) أي للجزء القليل أو الكثير حال العقد (قوله ولو كدينار) بأن قال رب المال للعامل جعلت لك من كل مائة تحصل ربحاً ديناراً أو جعلت لك من كل مائة وواحدة مائة (قوله أي بعد العمل الخ) أي خلافاً لابن حبيب في منعه الزيادة بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لأن العقد غير لازم فكأنهما ابتداء الآن عقداً (قوله المعلوم) أي من المقسام أو من جزء لأن الجزء بفض الربح والجزء يفهم منه كله لدلالته عليه (قوله أو العامل) أي ولا يؤدي اشتراط زكاة الربح عليه إلى القراض بجزء مجهول لأن جزء الزكاة معلوم وهو ربع عشر الربح فكأن رب المال قال للعامل لك من الربح نصفه مثلاً لإربع عشر الربح وما ذكره المصنف من جواز اشتراط زكاة الربح على أحدهما هو المشهور من المذهب خلافاً لما في الأندية من منع ذلك (قوله وهو للمشروط) أي ولا يرجع للقراض (قوله كقصور المال) يعني رأس المال ورجحه عن النصاب كما لو كان رأس المال عشرة دنانير ورجحه خمسة بينهما وشرط رب المال على العامل جزء الزكاة فإنه يدفع له ربع (١) نصف واحد من حصته (قوله وكان) أي الربح (قوله مثلاً) أي أو على رب المال (قوله لا مر) أي بأن تفاصلاً قبل الحول أو كان العامل ممن تجب عليه الزكاة لرق أو دين أو كفر (قوله بأن الواو للحال) أي والمعنى وهو للمشروط لا للقراض في حال كون الزكاة (١) قوله ربع الخ هو ثمن وذلك أن الخمسة عشرها نصف وهو أربعة أثمان وجزء الزكاة ربع المشرع

ربح العشر وهو دينار واحد من الأربعين يعطيه لرب المال فيكون للعامل تسعة عشر ديناراً ولرب المال أحد وعشرون ديناراً حيث لم تجب الزكاة لما مر واعترض على المصنف في البالغة بأنه إن وجبت الزكاة كان الجزء للفقراء لا للمشروط فاقبل المبالغة مشكلاً، وأجيب بأن الواو للحال وهي ساقطة في بعض النسخ وبأن الضمير في وهو عائد على جزء الزكاة على حذف مضاف أي وضع جزء الزكاة للمشروط لأنه إذا وجبت الزكاة دفع الجزء من مال المشروط عليه للفقراء فانتفع المشروط بتوفير حصته بعدم أخذ الجزء منها وإخراجه من حصة للمشروط عليه وإن لم تجب أخذه للمشروط لنفسه كما قدمنا

(و) جاز (الربح) أى جملة كله (لأحدهما) رب المال أو العامل (أو لغيرهما) (٥٢٣) أى لأجنبى وحينئذ خرج عن كونه قراضا

حقيقة (وضمنه) أى ضمن العامل مال القراض (فى) اشتراط (الربح له) أى للعامل بأن قال له رب المال اعمل ولك ربحه لأنه حينئذ كالقراض انتقل من الأمانة إلى الذمة بشرطين (إن لم ينفه) العامل عن نفسه بأن شرط عليه الضمان وسكت فإن شاء بأن قال ولا ضمان على أو قال له رب المال اعمل ولا ضمان عليك لم يضمن (ولم يسم قراضا) فإن شاء بأن قال اعمل فيه قراضا والربح لك فلا ضمان عليه ولو شرط عليه الضمان لكنه مع اشتراط الضمان يكون قراضا فاسدا (و) جاز (شرطه) أى العامل على رب المال (عمل غلام ربه أو دابته) أوهما على القصد (فى) المال (الكثير) مجانا والمشتراط هنا العامل وما تقدم رب المال فلا تكرار (و) جاز للعامل (خلطه) من غير شرط والا فسد كما مر (وإن) كان الخلط (بماله) إن كان مثليا وفيه مصلحة لأحد المالكين غير متيقنة وكان الخلط قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما وتعين لمصلحة متيقنة (وهو) أى الخلط

لم تجب لمانع لكونه اشترط الزكاة ولم توجد * والحاصل أن زكاة الربح إذا اشترطت على أحدهما ولم تجب الزكاة فى الربح لمانع فإن جزء الزكاة من الربح بتمامه يكون لمشتراطه ولا يكون للقراض لكونه اشترط الزكاة ولم توجد لازكاة حصّة المشتراط فقط كما توهم (قوله والربح) أى كأن يقول رب المال للعامل اعمل فى هذا المال والربح الحاصل كله لى أو لك أو لفلان الأجنبى (قوله) وحينئذ خرج أى حين إذ جعل الربح لأحدهما أو لغيرهما خرج عن كونه قراضا إلى كونه هبة وإطلاق القراض عليه فى هاتين الحالتين مجاز لما علمت أن حقيقة القراض توكل على تجر بنقد مضروب مسلم بجزء من ربحه وإذا علمت أنه فى هاتين الحالتين يكون هبة فيجربى على حكمها فاذا اشترط الربح بغيرهما وكان معينا قضى له به إن قبله وإن لم يقبله كان للمشتراط كما فى جزء الزكاة هذا هو الصواب كما قال ابن ونس على ذلك فى التوضيح وإن كان غير معين كالقراء وجب من غير قضاء فإن اشترط لمسجد معين فقال ابن ناجى أنه يجب من غير قضاء كالقراء غير العيينين وقال ابن زرب أنه يقضى به كالفقر المعين وإن اشترط للعامل لم تبطل بموت ربه أو فلسه قبل الفاصلة لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة وإن اشترط لربه فهل تبطل بموت العامل أولا بناء على أن العامل أجبر لرب المال فكان رب المال حائز له قولان (قوله وضمنه فى الربح له) فهم منه أنه لا ضمان على العامل فى اشتراط الربح لربه وهو كذلك إبقاء المال على الأمانة وكذا إذا شرط لغيرهما اه شب (قوله انتقل الخ) أى لأنه انتقل من الأمانة للذمة (قوله إن لم ينفه) أى إن لم ينف العامل الضمان عن نفسه (قوله بأن شرط عليه الضمان) أى بأن شرط رب المال على العامل الضمان (قوله يكون قراضا فاسدا) وهل يكون الربح للعامل عملا بمأثر طاه أو فيه قراض المثل لكونه قراضا فاسدا انظره اه عبق (قوله أوهما على القصد) أى وهو قول ابن المواز وقابله لا يجوز اشتراط عملهما معا لأشبه وقوله عمل غلام ربه أو دابته أى سواء كان كل منهما معينا أو غير معين (قوله فى المال الكثير) قيل هذا فرض مسئلة لا قيد ولذا لم يذكره فى المدونة كما قال للبتيطى وإنما هو فى التوضيح عن ابن زرقون اه بن وعلى اعتباره فالظاهر أن القلة والكثرة معتبرتان بالعرف (قوله مجانا) أى أو بجزء للغلام لا لسيده ولعل مراد ابن فرحون بمجانا التابع له الشارح فى التعبير بها أن لا يكون بجزء لربه فيوافق ماصر والحاصل أن اشتراط عمل غلام ربه مع العامل جائز سواء كان لمشتراط لذلك رب المال أو العامل بشرط أن لا يكون بجزء لربه أعم من أن يكون مجانا أو بجزء للغلام ويشترط شرط ثان إذا كان المشتراط رب المال وهو أن لا يكون ذلك الغلام عينا يطلع على ما يفعله العامل فى المال ويغير به ربه والا منع كما مر (قوله وخلطه) أى مال القراض بغيره (قوله وإن بماله) أى هذا إذا كان الخلط بمال قراض عنده بل وإن كان الخلط بماله (قوله إن كان مثليا) أى إن كان المال المخلوط والمخلوط به مثليا (قوله) وكان الخلط قبل شغل أحدهما قال بن لم أر من ذكر هذا الشرط وظاهر التوضيح خلافه (قوله فيمنع خلط مقوم) ظاهره ولو متماثلا ونس فى التوضيح على جواز خلطه بمثله * والحاصل أن جواز خلط مال القراض بغيره قيده الشارح بشروط ثلاثة وقد علمت أن شرطين منهما غير مسلمين (قوله أى الخلط) أى خلط مال القراض بماله أو بمال قراض عنده (قوله إن خاف) أى العامل بتقديم أحدهما فى البيع رخصا فى ثمن الثانى أى وخاف بتقديم أحدهما فى الشراء غلو الثمن فى الثانى (قوله فيجب الخ) أى فيكون معنى الصواب الوجوب لا التدب وهو أحد

(الصواب إن خاف بتقديم أحدهما رخصا) فيجب أن كان للمال لغيره أو كان أحدهما له

ويلزم من تقديم ماله رخص مال القراض لوجوب تنميته عليه فان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله لم يجب إذ لا يجب عليه تنميته ماله ومثل الرخص أى فى البيع الغلاء فى الشراء وقيل معنى الصواب الندب وعلى الوجوب يضمن الخسر إذا لم يخلط وعلى الندب لا يضمن (وشارك) العامل رب المال (إن زاد) على مال القراض مالا (مؤجلا) فى ذمته كأن يشتري سلعة بمال القراض ومؤجل فى ذمته لنفسه فيصير شريكا لرب المال (٥٢٤) بما زاده عن مال القراض فخص بربح الزيادة وخسرها وتعتبر الزيادة

(بقيته) أى قيمة المؤجل وان كان عينا فتقوم بسلعة يوم الشراء ثم تقوم السلعة بنقد فاذا دفع له مائة فاشترى سلعة بمائتين مائة هى مال القراض ومائة مؤجلة فتقوم المؤجلة بعرض ثم العرض بنقد فاذا كانت قيمته خمسين كان شريكا بالثلث فيخص بربحه وخسره ومابقى على حكم القراض وقولنا لنفسه فان اشترى به للقراض فالحكم كذلك كما هو ظاهر المصنف وقيل يغير رب المال فى قبوله ويدفع له قيمته فيكون كله قراضا وعدم قبوله فيشارك العامل به كما تقدم ومفهوم مؤجلا أنه لو زاد حالا شارك بعده واختص بربحه وهذا ان زاد بالحال لنفسه وأما ان زاد به للقراض قرب المال يغير بين دفع المائة الثانية فالل مال كله له وعدمه فيشارك بالصف ثم حكم الزيادة مطلقا النع

قولين والآخر الندب كما ذكر الشارح والأول قول ابن ناجي والثاني قول بعض شيوخه (قوله ويلزم من تقديم ماله النخ) جملة حاله قيد فى قوله أو كان أحدهما له (قوله لوجوب النخ) علة لوجوب الحائط (قوله الغلاء فى الشراء) أى كأن يغاف بتقديم أحدهما فى الشراء الغلو فى ثمن الثاني (قوله يضمن) أى العامل الخسر إذا خاف ولم يخطأ (قوله فتقوم) أى تلك العين المؤجلة بسلعة ثم تقوم تلك السلعة بنقد وما ذكره المصنف من أن العامل يشارك بقيمة المؤجل ولو عينا هو مذهب المدونة الذى أصلها عليه ومقابله وهو الذى كان فى المدونة قبل الإصلاح أن العامل يشارك بما زاده قيمة ما اشتراه بحال ومؤجل على الحال فقط (قوله بربحه) أى بربح الثلث (قوله ومابقى) أى وهو الثلثان على حكم القراض أى فله العامل منه الجزء المجهول له والباقى لرب المال وهذا على القول المعتمد من أن العامل يشارك بقيمة ما زاد وأما على مقابله فتقوم تلك السلعة التى اشتراها بالمائتين فان كانت قيمتها مائة وعشرين كان شريكا بالسدس (قوله كما هو ظاهر المصنف) أى فان قوله وشارك إن زاد مؤجلا ظاهره كان شراؤه بالزائد لنفسه أو للقراض (قوله وقيل يغير رب المال) هذا هو الصواب كما جزم به ابن رشد انظر بن (قوله فى قبوله) أى فى قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله وعدم قبوله) أى وعدم قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله فالل مال كله له) أى ويكون كله رأس مال القراض (قوله مطلقا) أى سواء زاد مؤجلا أو حالا واشترى فيها لنفسه أو للقراض فالصور أربع صورة المصنف ومفهومها ثلاثة قد علمت من الشارح (قوله قبل الشغل) أى قبل شغل مال القراض بشرائه به كالأو أو بعضا سلعا (قوله أى ان لم النخ) أشار بذلك الى أن قوله قبل شغله متعلق بيجبر (قوله أو حصل بعد شغله) أى كالأو بعضا (قوله وليس لرب المال منعه بعد الشغل) أى سواء كان المال قليلا أو كثيرا وسواء كان السفر بعيدا أو قريبا وسواء كان العامل من شأنه السفر أولا خلافا للاحقون حيث قال لا يسافر بعد الحجر عليه بعيدا ولو بالقليل ولا بن حبيب القائل بمنع السفر بعد الحجر عليه مطلقا (قوله وإلا لم يحز) أى والا فلو صحما كان قال وجدت سلعة كذا تباع رخيصة مع فلان أو مسمى أحدهما لم يحز وكان قراضا فاسدا قال عقب وانظر هل تكون السلعة لرب المال وعليه المشتري أجرة تولى الشراء أو تكون للمشتري أو إن عين البائع فكمسئلة اشتر ساعة فلان فله قراض المثل وان عين السلعة فأجرة المثل (قوله بعرض) أى وأما يبعه سلع التجارة بدين فلا يجوز (قوله لأنه شريك) أى والشريك له أن يبيع بالعرض * فان قلت مقتضى تعريف المصنف القراض بأنه توكيل على تجر بنقد النخ أن العامل وكيل مخصوص والوكيل المخصوص بمنع يبع بالعرض * قلت هو وان كان وكلا مخصوصا لكن جاز يبع بالعرض لتقوى جانبه بكونه شريكا (قوله وجاهله) أى للعامل رده بميبقديم أى اطلع عليه بعد الشراء ولو أبى رب المال من رده وأراد بقاءه للقراض وظاهره

(و) جاز للعامل (سفره) بمال القراض (إن لم يحجر) رب المال (عليه قبل شغله) أى أن لم يحصل حجر قبل الشغل بأن لم يحصل حجر أصلا أو حصل بعد شغله فان حجر عليه قبله لم يحز له السفر فان سافر ضمن وليس لرب المال منعه بعد الشغل فان منعه وسافر بعد شغل المال لم يضمن (و) جاز لشخص ان يقول لآخر (ادفع لى) مالا أعمل فيه قراضا لك (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) اشتريه (وهذا مفهوم قوله فيما مر أو بعد شرائه النخ وتقدمت وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع وإلا لم يحز وكان قراضا فاسدا (و) جاز للعامل (يبعه) سلع التجارة (بعرض) لأنه شريك (لا إذا ظن كساده) (و) جاز له (رده) أى رد ما اشتراه (بميب) قديم

(وللمالك قبوله) أي المبيع بشرطين (إن كان) المبيع (الجميع) أي جميع مال القراض (والثمن) أي ثمن المبيع (عين) لأن من حبه رب المال أن يقول نوردته لنض ثلاث ولى أخذه فإن كان ثمن المبيع عرضاً لم يكن له قبوله لأن العامل يرجو ربحه إذا عاد إليه والواو في قوله والثمن للحال أي والحال أن الثمن الذي اشترى به المبيع المردود عين (و) جازل مالك (مقارضة عبده) (مقارضة) (أجير) أي أجير لخدمة عبده مدة معلومة كسنة مثلاً وكذا وسواء بقى على خدمته أم لا ومنعه سجنون لما فيه من فسخ دين في دين لأنه فسخ ما ترتب له في ذمته من المنفعة في عمل القراض (و) جازل مالك (دفع مالين) (٥٢٥) للعامل كائناً ديناراً وألف درهم (مماً)

أي في آن واحد (أو متعاقبين) في عقدين ودفع الثاني (قبل شغل الأول) يجوز أن متعاقبين بل (وإن) كانا (بمختلفين) في جزء الربح كأن يكون له في هذا نصف الربح وفي الآخر ثلثه وحمل الجواز في المالين معا أو متعاقبين اتفاقاً في الجزء أو اختلفا (إن شرطاً خلطاً) للمالين قبل العمل فإن لم يشترطه بأن سكتا أو شرطاً عدمه منع في مختلفي الجزء لاسهامه على العمل في أحدهما دون الآخر وجاز في المتفق لعدم التهمة وهو ظاهر المدونة وقيل بالمنع أيضاً ورجع عليه فقوله إن شرطاً النخ راجع لما قبل المبالغة وما بعدها وعلى الأول راجع لما بعدها فقط وذلك مفهوم الظرف بقوله (أو) دفع الثاني بعد أن (شغله) أي الأول ولم ينض فيجوز (إن لم

ولو كان ذلك المبيع قليلاً والتمراء فرصة اه عبق (قوله) وللمالك أي وهو رب المال قبوله أي لنفسه على وجه المفاضلة وأما لو أخذه ليبيعه للقراض فليس له ذلك (قوله) إن كان المبيع أي إن كان ثمن المبيع المردود جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشترى به ذلك المبيع عين (قوله) ولى أخذه أي لأنه إذا نض المال كان لربه أخذه ولا كلام للعامل ولا يعارض هذا قولهم عقد القراض لازم بعد العمل لأنه محمول على ما قبل النضوض (قوله) وسواء بقى النخ هذا مذهب ابن القاسم فالجواز عنده مطلق ، غاية الأمر أنه إذا شغل القراض الأجير عن الخدمة كلاً أو بعضاً سقط من الأجرة بحسب الشغل (قوله) ومنعه سجنون أي إذا لم يبق على عمله الأول (قوله) لما فيه النخ قال عج ولعل جوابه إن عقد القراض ناسخ للعقد الأول (قوله) ودفع مالين النخ حاصل ما في هذه المسئلة من الصور على الراجح أن المالين إما أن يدفعهما للعامل معا أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده وفي كل إما أن يتفق الجزآن المجهولان للعامل في المالين أولاً ، ففي الأولين قسميهما يجوز إن شرط الخلط وإلا منع وفي الأخير قسميه يجوز إن لم يشترط الخلط وإلا منع ، هذا كله إن لم ينض المال الأول وأما إن دفع الثاني بعد مانض الأول فإن نض مساوياً لرأس ماله واتفق جزأها جاز وإلا منع (قوله) إن شرطاً خلطاً للمالين قبل العمل) إنما جاز لأنه ولومع اختلاف الجزء يرجع لجزء معلوم ، بيان ذلك أنه لو دفع له مائتين ثلثه على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخلطهما فحسابه أن تنظر لأقل عدد له ثلث ونصف صحيح تجوز ذلك ستة وقد علمت أن للعامل من ربح إحدى المائتين الثلث ومن ربح المائة الأخرى النصف فخذله نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح مائة وثلثا ربح المائة الأخرى فخذله نصف الستة وثلثها وذلك سبعة أجمعها مع الخمسة التي صحت للعامل يكون المجموع اثني عشر ، أقسم الربح على اثني عشر جزءاً للعامل خمسة أجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه ولا شك أن الربيعين والثلث والسدس مجموع الربح (قوله) وعلى القول الأول وهو الجواز في المتفق (قوله) فإن شرطاً أي أو حصل بالفعل (قوله) مساوياً لأصله أي لرأس ماله (قوله) ومفهوم الشرط الأول أي وهو ما إذا نض الأول بربح أو خسر (قوله) قد يضيع على العامل ربحه أي بأن يجبر به الثاني (قوله) قد يجبر الثاني خسر الأول أي فهو في الحالتين كاشتراط الزيادة على العامل أو على رب المال وذلك بمنوع (قوله) والحق أنه يجوز مطلقاً أي والحق أنه إذا نض الأول بمساو جاز الدفع مطلقاً اتفاق جزؤهما أو اختلف إن شرطاً الخلط وإلا منع مطلقاً اتفاق جزؤهما أو اختلف

بشرطه) أي الخلط بأن شرطاً عدمه أو سكتا فإن شرطاً منع ولو اتفق الجزء لأنه قد يحصل خسر في الثاني فيجبره بربح الأول (كنضوض الأول) تشبيه في الجواز أي يجوز لرب المال إذا نض ما يبد عامله أن يدفع له مالا آخر على أن يعمل فيه مع الأول بشرطين أولهما قوله (إن ساوياً) أي نض الأول مساوياً لأصله من غير ربح ولا خسر والثاني قوله (واتفق جزؤهما) بأن يكون الربح للعامل في الثاني كالاول وظاهره شرطاً الخلط أولاً ومفهوم الشرط الأول المنع لأنه إن نض بربح قد يضيع على العامل ربحه وإن خسر قد يجبر الثاني خسر الأول ومفهوم الشرط الثاني المنع إذا اختلف الجزء مع نضوض الأول مساوياً حيث لم يشترط الخلط وإلا جاز والحق أنه يجوز مطلقاً إن شرطاً خلطاً وإلا منع مطلقاً على الراجح المتقدم فلا مفهوم لهذا الشرط الثاني فالأولى للمصنف حذفه

(و) جاز (اشترأ ربه منه) (٥٢٦) أي من العامل شيئاً من مال القراض (إن صح) القصد بأن لا يتوصل به إلى أخذ شيء

من الربح قبل المفاصلة بأن يشتري منه كما يشتري من الناس بغير محاباة (و) جاز (اشترأه) أي رب المال على العامل (أنه لا ينزل وادياً أو) لا (يئتي بئيل أو) يسافر (يبحر أو) لا (يبتاع سلعة) عينه (وضمن) في المسائل الأربع (إن خالف) غير الخسر إلا الرابعة فيضمن فيها حتى الخسر (كأن زرع) العامل (أو ساقى) أي عمل بالماء في حائط غيره مساقاة (بوضع جور له) أي للعامل وإن لم يكن جوراً لغيره (أو حرّكه) العامل (بعد موته) أي موت ربه وعلمه بموته حال كون المال (عيناً) فيضمن لأن حركته قبل علمه بموته فخر لم يضمن كما لو كان غير عين (أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن (وإن) شارك (عاملاً) آخر لرب القراض أو غيره (أو باع بدين أو قارض) أي دفعه للعامل آخر قراضاً (بلا إذن) في المسائل الأربع إلا أن الإذن في الأولى من الورثة (وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني) الزائد (إن دخل) أي عقده معه (على أكثر) (مادخل عليه الأول مع رب المال فإن دخل معه على أقل فالزائد لرب المال (كخسر)

(قوله وجاز) أي سواء اشترى منه بقدر أو بوجله (قوله إن صح الخ) أي ولم يشترط ذلك عند العقد وإلا منع (قوله أن لا ينزل وادياً) أي محلاً منخفضاً كترعة (قوله أو لا يبتاع سلعة عينه) أي لقلة ربحها أو لوضعية أي خسر فيها (قوله وضمن إن خالف) أي وكان يمكن للمشتري بيع الوادى والمشي بالتهار والسفر بغير البحر وإلا فلا ضمان له عدوى (قوله غير الخسر) أي كالتب والقرق والسموى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السموى والتب بعد المخالفة كما لا يضمن الخسر وهذا في الثلاثة الأولى بخلاف الرابعة فإنه يضمن فيها السموى والخسر، وإذا تنازع العامل ورب المال في أن التلف وقع زمن المخالفة أو بعدها صدق العامل في دعواه أنه وقع بعد زمنها كافي عن اللاحق (قوله كأن زرع الخ) يعني أن العامل إذا اشترى بالماء طعاماً وآلة للحراث أو أكثر آله وآجر أو زرع يحمل جور بالنسبة إليه أو عمل بالماء في حائط غيره مساقاة يحمل جور بالنسبة إليه بأن كان لا حرمة له فيه ولا جاره فإنه يكون ضامناً للمال إذا تلف الزرع أو الثمر بنهب أو سارق لأنه عرضه للتلف، وأما لو كان للعامل حرمة وجاه ونهب الزرع أو الثمر أو سرق فلا ضمان عليه ولو كان المحل جوراً بالنسبة لغيره (قوله عيناً) حال من الماء في حركته أي أوحرك العامل مال القراض حاله كونه عيناً بعد موت رب المال وعلمه بموته وظاهر قوله أوحركه أنه يضمن بالتحريك بعد علمه بموت ربه سواء حركه يلد ربه أو غيره، وقيد ابن يونس الضمان بالأول، وأما إن كان بغيره فله تحريكه ولو علم بموته نظراً إلى أن السفر عمل كمشغل للمال ولم يعتمد المصنف تقييده وظاهر كلام بهرام اعتماد ذلك التقييد (قوله فيضمن) أي سواء أبحر لنفسه أو للقراض والربح له في الأولى وأما في الثانية فالربح كله للورثة ولا شيء فيه للعامل (قوله لم يضمن) أي على الراجح لأنه فيه شبهة وقيل يضمن لحظته على مال الوارث والعمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله كما لو كان) أي مال القراض غير عين أي فإنه لا يضمن بتحريكه وليس للورثة أن يمنوه من التصرف فيه كما أن مورثهم كذلك (قوله أو شارك العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن) لأنه عرضه للضياع لأن ربه لم يستأمن غيره ومحل الضمان إذا شارك بلا إذن إذا غاب شريك العامل على شيء من المال وسواء كان ذلك الشريك صاحب مال أو كان عاملاً وأما إن لم يغب على شيء لم يضمن إذا تلف كما قال ابن القاسم واعتمده أبو الحسن (قوله وإن شارك عاملاً آخر) أي هذا إذا شارك عامل القراض صاحب مال آخر بل وإن شارك عاملاً آخر لرب القراض أو لغيره (قوله أو باع بدين) أي بنسيئة فيضمن لأنه عرضه للضياع فالربح لهما والخسارة على العامل على المشهور اه خش (قوله في المسائل الأربع) أي وهي قوله أو حركه بعد موته عيناً إلى هنا ولا يتأني رجوعه للزرع والمساقاة يحمل جور له لأن رب المال لا يأذن في تاف ماله في هذه الحالة وقد يقال رب المال قد يرضى بالمخاطرة فلا يضمن العامل لعدم تعديه ولذا أرجع هذا القيد الشيخ أحمد باباً للزرع والمساقاة أيضاً (قوله وغرم العامل الأول) حاصله أن عامل القراض إذا دفع المال لعامل آخر قراضاً بغير إذن رب المال فإن حصل تلف أو خسر فالضمان من العامل الأول كما مر في قوله أو قارض بلا إذن وإن حصل ربح فلا شيء للعامل الأول من الربح وإنما الربح للعامل الثاني ورب المال كما سبق للصنف والربح لها ثم إن دخل العامل الأول مع الثاني على مثل ما دخل عليه الأول مع رب المال فظاهر وإن دخل معه على أكثر مما دخل عليه مع رب المال فإن العامل الأول يفرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال ولا شيء للعامل الأول من الربح لأن القراض جعل لا يستحق لإتمام العمل والعامل الأول لم يعمل فلا يربح له وإن دخل معه على أقل فالزائد لرب المال لا للعامل الأول لأنه لا شيء له إذا لم يحصل ربحاً فإن لم يحصل للعامل الثاني ربح فلا شيء له ولا يلزم للعامل الأول لذلك الثاني شيء أصلاً كما هو القاعدة

نصيبه في غرم العامل الأول يعني أن العامل الأول إذا تاجر في المال فخسر ثم دفعه لآخر يعمل فيه بلا إذن من ربه فربح فيه فإن رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصة من الربح ويرجع الثاني على الأول بما خسه من الربح الذي أخذه رب المال فإذا كان المال ثمانين فخسر الأول أربعين ثم دفع الأربعين الباقية لشخص يعمل فيه على النصف في الربح فصار مائة فإن رب المال يأخذ منه ثمانين رأس المال وعشرة ربحه والعامل عشرة ثم يرجع العامل على الأول بعشرين تمام الثلاثين (٥٢٧) ولا رجوع لرب المال عليه لأن

خسره قد جبر هذا إن حصل الخسر بعد عمله بل (وإن) حصل (قبل) عمله أي عمل الأول كالو ضاعت الأربعون في المثال المتقدم بأمر من الله قبل عمل الأول وقبل دفع الأربعين الباقية للعامل الثاني وإطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز والمراد النقص (والربح لهما) أي لرب المال والعامل الثاني في مسألة ما إذا قارض بلا إذن ولا شيء لعماله الأول لتعديده وعدم عمله وشبه بما تضمنه قوله والربح لهما من أنه لا شيء للأول قوله (كسكل) أخذ مال للتنمية (لربيه غير القراض كوكيل على بيع شيء ومبضع معه) فتعدي فلا ربح له بل لرب المال كأن يوكله على بيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فالزائد لربها لا للوكيل وكأن يبيع معه عشرة ليشترى له بها عبدا أو طعاما من محل

أن العامل لأشياء له إذا لم يحصل له ربح انظر بن (قوله تشبيهه في غرم العامل الأول) أي تشبيه تام لأن العامل الأول يغرم في المحلين للعامل الثاني (قوله فخر) أي أو تلف بعضه بساوى أو ضياع بعضه أو نقصه بتمدق فلا مفهوم للخسر في كلام المصنف (قوله ويرجع الثاني على الأول الخ) قال بن محل غرم الأول للثاني ما خسه من الربح الذي أخذه رب المال ما لم يعلم العامل الثاني بتعدي الأول أو خسره وإلا فلا غرم عليه كافي الدونة (قوله فخر الأول) أي أو نقص بساوى أو ضياع أو تعدد (قوله والمراد النقص) أي والمراد أنه نقص قبل عمله بضياع أو تعدد أو بساوى (قوله إذا قارض بلا إذن) أي وأما التعدي بالمشاركة أو البيع يدين فله الربح مع رب المال والتلف عليه وحده (قوله كسكل أخذ مال للتنمية) أي فإنه لا ربح له كأن العامل في الأول في التشبيه لا ربح له (قوله لا يقال فيه متعد) أي لأن التعدي من فعل في شيء غيره ما يضر به بغير إذنه إلا أن يقال أراد المصنف بالتعدي مطلق الخاتمة (قوله والتنمية ها غير لازمة) هذا إشارة إلى اعتراض ثان على المصنف وحاصله أن كون الوكيل والمبضع معه أخذًا للمال على وجه التنمية لا يظهر إذ قد يكون التوكيل والاضاع للتنمية وقد لا يكونان للتنمية وقد يجاب بأن المراد بالتنمية ما يشمل فعل ما هو الأصلح كذا قيل فتأمل (قوله فالربح للوكيل فيما) أي كأنه إذا حصل خسر فم وعليه وحده قال شيخنا والظاهر أن الوكيل إذا تعدى لا ربح له سواء كان تعديده في بيعه بأكثر مما أمر بالبيع به أو كان تعديده بالتجر في الثمن الذي باع به وكذلك المبضع معه لا ربح له مطلقا سواء تعدى بالتجر في المال الذي دفع له ليشترى به سلعة كذا أو كان تعديده باشرائه السلعة بأقل مما أمر به فلا فرق وما قاله شارحنا من التفرقة قد تبع فيه ت وهو غير ظاهر * والحاصل أن الأقسام الثلاثة الغاصب والمودع والوصى إذا حركوا فاهم الربح وعليهم الخسر والمبضع معه والوكيل إذا خالفوا فلا شيء لهم من الربح وعامل القراض إذا شارك أو باع يدين فله الخسر والربح له مع رب المال وإذا قارض بلا إذن فالخسارة عليه والربح للعامل الثاني مع رب المال (قوله لا إن نهاء الخ) لا عاطفة لمقدر على محذوف بعد قوله فتعدي معلوم من أول الكلام والاصل والربح لهما أي لرب المال والعامل إن لم ينه عن العمل قبله لا الربح لهما إن نهاء وإنما جعل المعطوف محذوفًا لأن لا لا تعطف الجمل وإنما قدرنا والربح لهما مع التصريح به لأن ضمير لهما المذكور ولرب المال والعامل الثاني وهذا ليس بمراد وصورته أعطى العامل . لا يعمل فيه قراضهم قبل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحينئذ ينحل عقد القراض ويصير المال كالوديعة فإذا عمل بعد ذلك كان الربح للعامل وحده وظاهره ولو أقر العامل أنه اشترى للقراض بعد مآنها وهو ما اختاره المصنف في التوضيح وقال ابن جيب إذا أقر أنه اشترى بعد مآنها للقراض فالربح لهما لا لزامه لرب المال نصيبه من الربح فيلزمه الوفاء به (قوله وأنحل عقد القراض حينئذ) أي وحينئذ فلا يجوز له أن يعمل فيه

كذا فاشترى بثانية فالزائد وهو الاثنان لرب المال لا ليشترى هذا معناه فكلام المصنف مشكل إذ مثل هذا لا يقال فيه متعدد والتنمية هنا غير لازمة إذ قد يكون ذلك للتنمية وقد لا يكون كما هو ظاهر وأما إذا باعها بعشرة كما أمره فالتجر في العشرة حتى حصل فيها ربح أو أن المبضع معه اشترى بالعشرة سلعة غير مآمره بإضاعها فربح فيها فالربح للوكيل فيما كالودع يتجر في الوديعة والغاصب والوصى والسارق إذا حركوا المال فربحوا فالربح لهم كأن الخسارة عليهم (لا إن نهاء) أي لا إن نهب رب المال عامله (غن العمل قبله) أي قبل العمل وأنحل عقد القراض حينئذ فإن تعدى وعمل فالربح له فقط كأن الخسارة عليه

فليس قوله إلا إنهاء البيع راجعاً لقوله (٥٢٨) والربح لهما المذكور قبله بل ما يفهم من أول الكلام إذ علم منه أن الربح يقرب المال والعامل

وأما المذكور قبله فالضمير في لهما رب المال والعامل الثاني فالضمير في إنهاء للعامل لا بقيد الثاني ولا شك في إجمال كلامه رحمه الله تعالى (أو حتى كل) من رب المال والعامل والناسب التعبير بلو بدل أو لعدم ظهور العطف أي ولو حتى كل منها على بعض مال القراض (أو أخذ) أحدهما شيئاً منه قرضاً (فكأجني) فيتبع به في المستثنين ولا يجر ذلك بالربح ورأس المال هو الباقي بعد الأخذ والجناية والربح له خاصة لأن ربه إن كان هو الجاني فقد رضى به وإن كان العامل اتبع به في ذمته كالأجني ولا ربح لما في الدمة ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده (ولا يجوز اشتراؤه) أي العامل (من ربه) أي المال سلماً للقراض لانه يؤدي إلى جعل رأس المال عرضاً لأن الغنم يرجع إلى ربه والمشهور في هذا الفرع السكراة خلاف الظاهر وأما اشتراؤه منه نفسه فجائز (أو) اشتراؤه سلماً للقراض (بنسيئة) أي دين فيمنع (وإن أفن) ربه فإن فعل ضمن والربح له وحده

(قوله فليس قوله الخ) هذا تفريع على ذكر اعلال العقد في الحل السابق إذ العقد إنما هو مع الأول (قوله إذ علم منه) أي من أول الكلام (قوله لا بقيد الثاني) أي بل من حيث هو عامل (قوله أو حتى كل الخ) حاصله أن العامل ورب المال إذا جنى أحدهما على شيء من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئاً منه قرضاً فإن حكمه كجناية الأجنبي أي فيكون الباقي بعد الأخذ أو الجناية هو رأس المال والربح لذلك الباقي وأما مذهب الجناية أو بالأخذ قرضاً فيتبع به الجاني أو الأخذ في ذمته إن كان الأخذ أو الجاني هو العامل وكذا إن كان الجاني أجنبياً وأما إن كان الأخذ أو الجاني رب المال فكأنه إنما قارض بما بقي فيكون هو رأس المال خاصة ويكون الربح له (قوله والناسب التعبير بلو) أي لأن مدخول أو عطف على الشرط وجوابه بالنسبة لهذين قوله فكأجني وفيه بحث لأن الربح في المعطوف عليه ليس لهما فيقتضى أنه كذلك في هذين لإخراجهما كالذي قبلهما مما الربح فيه لهما مع أن الربح في هذين لهما (قوله فكأجني) أي فعلمه حكم جناية الأجنبي (قوله فيتبع) أي الأخذ والجاني بما أخذه وما أتلفه بجانيته (قوله في المستثنين) أي مسألة جناية الأجنبي وجناية العامل أو أخذه بعضه قرضاً (قوله ولا يجر ذلك) أي المأخوذ قرضاً والتالف بالجناية بالربح لأن الربح إنما يجر الخسر والتلف وأما الجناية والأخذ منه قرضاً فلا يجران به لأن الجاني يتبع بما جنى عليه والأخذ قرضاً يتبع بما أخذه (قوله والربح له خاصة) أي لأنه رأس المال والربح إنما هو لرأس المال ولا يعقل ربح للمأخوذ مع أنه لم يحرك (قوله فقد رضى به) أي بأن الباقي رأس المال (قوله ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده) أي في كون رأس المال هو الباقي ولا يجر ذلك بالربح ويتبع الأخذ بما أخذه والجاني بما جنى عليه وهذا هو الصواب كما قال طفي وأما قول خش ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لسكن أن كانت قبله يكون الباقي رأس المال وأما بعده فربما رأس المال على أصله لأن الربح يجبره ولا يجبره إذا حصل ما ذكر قبله وحينئذ فلا يقتسمان من الربح إلا ما زاد على ما يجبر رأس المال ففيه نظر لأن الجاني والأخذ يتبع بما أخذه وبما جنى عليه وحينئذ فلا يجبر بالربح فالأولى ما قاله الشارح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه سلماً للقراض) أي وأما اشتراؤه منه سلماً لنفسه فهو جائز (قوله والمشهور في هذا الفرع السكراة) أي كذا يتحيل على القراض بعرض لرجوع رأس المال إليه (قوله أو اشتراؤه سلماً للقراض بنسيئة) إنما منع ذلك لأكل رب المال ربحه مالم يضمن وقد نهى عنه النبي عليه الصلاة والسلام فلو اشترى العامل بالنسيئة لنفسه لجاز للخلوص من النهي المذكور ثم إن المنع مقيد بما إذا كان العامل غير مديرواً أما المدير فله الشراء للقراض بالدين كما في صماح ابن القاسم ويجب أن يقيد ذلك بكون الدين الذي يشتري به بقى بمال القراض والا لم يجزه أهبن (قوله وإن أذن ربه) أي بخلاف بيعه بالدين فإنه يمنع مالم يأذن له رب المال والأجاز ولا يقال إن اتلاف المال لا يجوز لأن التلف هنا غير محقق على أن اتلاف المال المنوع أن يرميه في بحر أو نار مثلاً بحيث لا يتفجع به أصلاً (قوله فإن فعل ضمن) أي فإن فعل العامل واشترى بنسيئة ضمن ذلك العامل ما اشتراه بالنسيئة وكان له ربحه (قوله واشتراه باكثر) أي لاداله لسلف جرعاً إذا نقد وأكل ربحه مالم يضمن إذا لم ينقد (قوله فإن فعل كان شريكاً) أي إذا لم يرض رب المال بما فعله أما لو رضى به دفع له رب المال قيمة المؤجل وعدد الحال وصار الكل رأس المال كما مر وقوله بنسبة قيمة ما زاد أي إذا كان

ذلك

ولا شيء منه لرب المال إذ لا ربح لمن لا يضمن (أو) اشتراؤه للقراض (بأكثر) من ماله نقداً أو إلى أجل

فإن فعل كان شريكاً بنسبة قيمة

ما زاد أو بعده في التقديما لو اشترى لنفسه على ما تقدم من الراجح (ولا يجوز) أخذه أي العامل قراضاً آخر (من غيره) أي غير رب المال (إن كان) الثاني (يشغله) أي العامل (عن الأول) وإلا جاز ومفهوم من غيره جوازه منه وإن شغله عن الأول (و) لا يجوز (بيع ربه سلمة) من سلع القراض (بلا إذن) من العامل فإن باع للعامل رده لأنه الذي يحركه وينمي له حق فيما يرجوه من الربح (و) جبر خسر) جبر البناء للفعول وخسر نائب الفاعل (٥٣٩) ويصح قراءته بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الربح المتقدم في كلامه يعني أنت ربح المال يجبر خسره إن كان حصل فيه خسر (و) يجبر أيضاً (ماتلف) منه بساوى أو أخذ أص أو عشار كما هو ظاهر الدونة إلحاقاً لأخذها بالساوى لا بالجناية ومعنى جبر المال بالربح الذي في الباقي أنه يكمل منه أصل المال ثم إن زاد شيء يقسم بينهما على مباشرط ، هذا إن حصل التلف بعد العمل بل (وإن) حصل تلف بعضه (قبل عمله) في المال فالمبالغة راجعة للتلف فقط لأنه الذي يكون قبل تارة وبعد أخرى (إلا أن يقبض) المال أي يقبضه ربه من العامل أي ثم يبيده له فلا يجبر بالربح بعد ذلك لأنه صار قراضاً متنفذاً ومعلوم أن الجبر إنما يكون إذا بقي شيء من المال فإن تلف جميعه فأنه ربه بدله فربح الثاني فلا يجبر ربحه الأول وهو ظاهر لأنه

ذلك إلا كتر لأجل (قوله) كما لو اشترى لنفسه) أي فانه يكون شريكاً بنسبة ذلك أي بنسبة قيمته أو عدمه مال القراض (قوله) إن كان الثاني يشغله عن الأول) إنما منع في هذه الحالة لأن رب المال قد استحق منفعة العامل (قوله) جوازه منه) أي ويجرى فيه ما مر من التفصيل من دفع المالكين له معاً أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده (قوله) ويجبر أيضاً ماتلف الخ) التلف هو نقص الحاصل لا عن تحريك وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وما ذكره المصنف من جبر الخسر والتلف بالربح في القراض الصحيح وكذلك الفاسد الذي فيه قراض التل وأما الذي فيه أجرة التل فلا يتأتى فيه جبر لأن المال ورجحه كله لرب المال وظاهر المصنف أن الخسر والتلف يجبران بالربح ولو شرطاً خلافه بأن اتفقا على أن الباقي بعد الخسر أو التلف هو رأس المال وهو ظاهر ما لملك وابن القاسم وحكى بهرام مقابله عن جمع فقالوا محل الجبر ما لم يشترطاً خلافه وإلا عمل بذلك الشرط ، قال بهرام واختاره غير واحد وهو الأقرب لأن الأصل إعمال الشروط بخير: المؤمنون عند شروطهم ما لم يعارضه نص (قوله) بساوى) أي وأما ماتلف بجناية فلا يجبره الربح لما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان الجاني أجنبياً أو كان هو العامل وسواء كانت الجناية قبل العمل أو بعده (قوله) أو أخذ أص أو عشار) أي ولو علماً وقدر على الاتصاف منهما كما في عقب (قوله) الذي في الباقي) أي فيما بقي بعد التلف أو الخسر (قوله) للتلف فقط) أي لا له ولا لخسر لأن الخسر إنما ينشأ بعد العمل (قوله) إلا أن يقبض المال) أي بعد الخسر أو التلف (قوله) ثم يبيده له) أي فيتجر فيه فيحصل ربح (قوله) فلا يجبر بعد ذلك) أي لا يجبر الخسر أو التلف الحاصل قبل قبض المال بالربح الحاصل بعده (قوله) وله الخلف) أي وله عدم الخلف للكل أو البعض ، كان التلف قبل العمل أو بعده ، وإذا أخلف التالف ففي لزوم قبول العمل لذلك الخلف تفصيل أشار له بقوله فان تلف الخ ، والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تالف الكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده فان أخلف لزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل إن كان التلف بعد العمل وإلا لم يلزمه (قوله) وله الخلف) أي ولا يجبر التالف بربح الخلف سواء كان التالف كل المال أو بعضه كما قال اللخمي ونحوه لابن عرفة عن التونسي خلافاً لما في عقب من أنه إذا تلف البعض وأخلفه ربه فانه يجبر تلف الأول بربح الثاني ونص اللخمي فيمن دفع للعامل مائة فضاع منها خمسون فخلعها صاحب المال فاشترى بالمائة سلمة فباعها بمائة وخمسين وكان القراض بالنصف أنه يكون للعامل إثنا عشر ونصف لأن نصف السلمة على القراض الأول ورأس ماله مائة ولا شيء للعامل فيه ونصفها على القراض الثاني ورأس ماله خمسون وله نصف ربحها ولا يجبر الأول بشيء من الربح الثاني انظر بن (قوله) لأن لكل منهما الفسخ) أي قبل العمل (قوله) لزمته السلمة) أي فله ربحها وعليه خسرهما وليس له ردها وظاهره كالدونة علم اليايع أن الشراء للقراض أم لا ، وقيد

٦٧ - دسوقي - لث

قراض ثان (وله) أي لرب المال التالف بيد العامل كله أو بعضه

(الخلف) لما تلف كلا أو بعضاً (فإن تلف جميعه لم يلزم الخلف) أي لم يلزم العامل قبوله وأما إن تلف بعضه فيلزمه قبوله إن تلف البعض بعد العمل لا قبله لأن لكل منهما الفسخ (و) إذا اشترى العامل سلمة للقراض فذهب ليأتى ليايعها بشمها فوجد المال قد ضاع وأن ربه من خلفه (لزمته السلمة) التي اشتراها فان لم يكن له مال يبيع عليه وربحها له وخسرهما عليه (وإن تعدد العامل) بأن أخذ إثنان أو أكثر

مالا قراضاً (قال ربيع كالمعمل) أى يفض الربح عليها أو عاينهم على العمل كشركاء الأبدان فيأخذ كل واحد منه بحد عمله فلا يجوز أن يتساويا في العمل ويختلفا في الربح وبالعكس (وأتفق) العامل أى جازله الاتفاق من مال القراض على نفسه ويقضى له بذلك بشروط أشار لأولها بقوله (إن سافر) أى شرع في السفر أو احتاج لما يشرع به فيه لتنمية المال ولودون ساقفة قصر من طعام وشراب وركوب ومسكن وحمام وحجامة وغسل ثوب ونحو (٥٣٠) ذلك على وجه العروف حتى يعود لوطنه ومفهوم الشرط أنه لا نفقة

له في الحضر، قال اللخمي مالم يشغله عن الوجوه التي يقتات منها وهو قيد معتبر، ولثانها بقوله (ولم بين زوجته) التي تزوج بها في البلد التي سافر إليها لتنمية المال فان بنى سقطت نفقته لأنه صار كالخاضر فان بنى بها في طريقه التي سافر فيها لم تسقط ولثانها بقوله (واحتمل المال) الاتفاق بأن يكون كثيراً عرفاً فلا نفقة له في اليسير كالأربعين، ولرابعها بقوله (لغير أهل وحج وعزو) فان سافر لواحد منها فلا نفقة له والمراد بالأهل الزوجة المدخول بها لا الأقارب فهم كالأجانب إلا أن يقصد بالسفر لهم صلة الرحم فلا نفقة له كالخج، ثم إن من سافر قربة كالخج وصلة الرحم فلا نفقة له حتى في رجوعه بخلاف من سافر لأهله فلا نفقة في رجوعه لبلد ليس له بها أهل (بالمعروف)

أبو الحسن بالتأني وأما الأصل فلا تلزمه وكلام الطنجي في طرر التهذيب يقتضى عدم ارتضاء القيد المذكور وأن للتمتع إبقاء للدونة على ظاهرها من الإطلاق (قوله مالا قراضاً) أى وجعل لها نصف الربح فالربح الذي لها يفض عليها على حسب عملها إذا تفاوتت في العمل بالثقة والسكرة ولا يقسم بينهما بالسوية كما أنه لو أخذ اثنان مالا واحداً وجعل لواحد نصف الربح وللآخر ثلثه فان كل واحد يكون عليه من العمل قدر ما جعل له من الربح ولا يكون العمل عليها سوية (قوله كل واحد منه بحد عمله) فان اختلفا في بيع أو شراء فالقول لمن وضع المال عنده فان وضعه به عندهما رد أمرهما باختلافيه من بيع أو شراء لرب المال إن لم يتفقا (قوله وأتفق إن سافر) أى في زمن سفره واقامته في البلد الذي يتجر فيه وفي حال رجوعه حتى يصل لوطنه (قوله ويقضى له بذلك) أى عند المنازعة (قوله من طعام) من بمعنى في متعلق بأنفق (قوله مالم يشغله) أى العمل في القراض (قوله عن الوجوه التي يقتات منها) كما لو كانت له صنعة يتفق منها فعملها لأجل عمل القراض فله الاتفاق على نفسه من مال القراض وإن كان حاضراً (قوله وهو قيد معتبر) أى كما قال أبو الحسن خلافاً لتت القائل بعدم اعتباره (قوله ولم بين زوجته) أى ولم يدخل بها فالمراد بالبناء الدخول فإذا عقد عليها فلا تسقط نفقته حتى يدخل بها قال في معين الحسكام إن تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل فحينئذ تصير بلده بقله ابن عرفة والعدوى للدخول ليست مثله في إسقاط النفقة خلافاً لعقب انظر بن (قوله فان بنى سقطت نفقته) أى من مال القراض فان طلقها بعد البناء بها طلاقاً بائناً فالظاهر أنه تعود له النفقة ولو كانت حاملاً لأن النفقة للحمل لا للزوجة، كذا كتب شيخنا العدوى تبعاً، لشب (قوله فان بنى في طريقه التي سافر فيها لم تسقط) أى كما لو سافر بها فينفق على نفسه بناء على أن الدوام ليس كالأبدان (قوله فلا نفقة له في اليسير) فلو كان بيد العامل مالان يسيران لرجلين ويحملان بجناحهما النفقة ولا يحملانها عند انفرادهما فروى اللخمي أن له النفقة والقياس سقوطها لحجة كل منهما بأنه إنما دفع ما لا تجب فيه النفقة اهـ، قال ابن عرفة ولا أعرف هذه الرواية لغيره ولم أجدها في النواذر وهي خلاف أصل المذهب فيمن جنى جناية على رجلين كل واحدة منهما لا تبلغ ثلث الدية وفي مجموعها ما يبلغه أن ذلك في ماله لا على العاقلة اهـ بن (قوله لغير أهل الخ) بأن كان سفره لأجل تنمية المال أما لو كان سفره لأجل واحد مما ذكر فلا نفقة له من مال القراض لا في حال ذهابه ولا في حال أقامته في البلد التي سافر إليها مطلقاً وأما في حال رجوعه فان رجع من قربة فلا نفقة له ولو كانت البلد التي رجع إليها ليس بها قربة وأما إن رجع من عند أهل لبلد ليس بها أهل فله النفقة لأن سفر القربة والرجوع منه فله ولا كذلك الرجوع من عند الأهل (قوله المدخول بها) أى قديماً وأما المتقدمة فقد بنى بها حال سفره للتجارة (قوله كالأجانب) يعني وجودهم في البلد التي سافر إليها بمنزلة الغنم (قوله بالمعروف) فلو أتفق سرفاً تعين أن يكون له القدر المعتاد كما قال شيخنا العدوى وبني

متعلق بأنفق والمراد بالمعروف ما يناسب حاله (في المال) أى حال كون الاتفاق بالمعروف كائناً في مال القراض لا في ذمته فلو العدوى أتفق على نفسه من مال نفسه رجع به في مال القراض فان تلف فلا رجوع له على ربه وكذا لو زادت النفقة على جميع المال فلا رجوع له على ربه بالزائد ولا ينافي هذا قوله واحتمل المال لأنه قد يرض للمال آفة (واستخدم) العامل أى اتخذ له خادماً من المال في حال سفره (إن تأهل) أى كان أهلاً لأن يخدم

بالشروط السابقة وهي: إن سافر ولم يبين بزوجة واحتمل المال وإلا فآجرة خادمه عليه كنفقته (لا دواء) بالجر علف على مقدار أي أنفق في أكل وشرب ونحوهما لا في دواء لمرض وليس من الدواء الحاجة (٥٣١) والحام وحلق الرأس بل من النفقة كما

تقدم (واكتفى إن بعد)
أي أن طال سفره حتى
امتن ما عليه ولو كانت
البلد التي أقام بها غير بعيدة
فالمدة على الطول يولد
التجر والطول بالعرف
وقوله إن بعد أي مع
الشروط السابقة وسكت
عنه لوضوحه (ووزع)
الاتفاق (أن خرج)
العامل (الحاجة) غير الأهل
والقربة كالخروج مع خروجه
للقراض على قدر الحاجة
والقراض فإذا كان
ما ينفقه على نفسه في
حاجته مائة وما ينفقه في
عمل القراض مائة فأنفق
مائة كانت المائة موزعة
نصفها عليه ونصفها من
مال القراض ولو كان
الشأن أن الذي ينفقه
على نفسه في اشتغاله
بالقراض مائتان وزع
على الثلث والثلثين وقيل
للعنى إنه إن كان ينفق
على نفسه للحاجة مائة
ومال القراض في ذاته
مائة كانت النفقة على
النصف هذا إن أخذ القراض
قبل الاكتراء أو التزود
للحاجة بل (وإن) أخذه
من ربه بعد أن اكترى

(قوله بالشروط النخ) ما ذكره من اعتبار الشروط في الاستخدام تبع فيه الشيخ أحمد
الزرقاني وهو الظاهر كما قال بن بدليل قول ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما كان
شرطاً في الأعم شرطاً في الأخص، وأما قول عبق إن عدم البناء بالزوجة وكونه لغير حج وغزو
وقربة لا يعتبر في الاستخدام فهو غير ظاهر (قوله وهي إن سافر) فإن كان حاضراً لا يستخدم وإن
تأهل لأن الاستخدام من جملة الاتفاق وهو إنما يكون في السفر للتجر (قوله ولم يبين بزوجة) أي في
البلد التي سافر إليها فإن بني بزوجة بهاسقط آجرة الخادم من القراض وكان عليه أن يزيد وكان سفره
للمال لا لأهل أو قرية كحج أو غزو فإن سافر لغير المال كانت آجرة الخادم عليه لامن مال القراض
كما قال الشيخ أحمد (قوله واحتمل المال) أي فإن لم يحتمل لم يتخذ من مال القراض (قوله إن طال
سفره) أي بالطريق أو طال إقامته في البلد التي سافر إليها، قال ابن عرفة وفي كون البضاعة كالقراض
في النفقة والكسوة وسوطها فيها ثاثلها الكراهة للطاع ابن القاسم مع رواية محمد وابن رشد عن صناع
القرينين ورواية أشهب وصوب هو والخصم والعقلى الثاني ثم قال عن اللخمي العادة اليوم لا نفقة
ولا كسوة فيها بل إيمان يعمل مكارمة فلا نفقة له أو بآجرة معلومة فلا شيء له غير هاهنا (قوله فالمدة
على الطول يولد التجر) الأولى أن يقول فالمدة على طول السفر (قوله أي مع الشروط السابقة)
أي فلا بد في الكسوة من شروط خمسة: السفر، وطول الغيبة، وفيه احتمال المال لها، ولم يبين بزوجة،
وكون السفر للمال (قوله والطول بالعرف) أي وجعل ابن القاسم في المدونة الشهرين والثلاثة
طولا محمولاً على ما إذا احتاج للكسوة وإلا لم يكن له كما في عبق (قوله وسكت عنه) أي عن اشتراطها
(قوله لوضوحه) أي لأن الكسوة أخص من النفقة وما كان شرطاً في الأعم فهو شرط في الأخص
(قوله ووزع النخ) حاصله أنه إذا سافر للقراض وقصد معه حاجة لنفسه فلا تسقط نفقته ووزع
ما أنفق على الحاجة والقراض وقد ذكر الشارح طريقتين في التوزيع * وحاصل الأولى أن
ما أنفق يوزع على الفقتين أي على ماشأته أن ينفق في القراض وعلى ماشأته أن ينفق في الحاجة
وهذا ما في الموازية وصححه ابن عرفة والوفى، وحاصل الثانية أن التوزيع يكون على ماشأته أن ينفق
في الحاجة ويبلغ مال القراض وهذا ما في التبية ونحوه في الموازية لكن نظريه ابن عبد السلام
والتوضيح (قوله هذا) أي ما ذكر من التوزيع (قوله قبل الاكتراء النخ) فيه أن هذا يعارض قول
النصف إن خرج لحاجة لانه إذا أخذ القراض قبل الاكتراء والتزود كان خروجه للقراض
لا للحاجة وأجيب بأن المراد بقوله إن خرج لحاجة أي أن أراد الخروج لها (قوله في هذه الحالة) أعنى
ما إذا أخذ مال القراض بعد أن اكترى وتزود لخروجه لحاجته (قوله وارتضاء ابن عرفة بقوله
ومعروف المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل لم يرتضه ابن عرفة ولم يقل ذلك بل تعقبه عليه
ونصه الصقلي فيها لمالك إن خرج في حاجة لنفسه فأعطاه رجل قراضاً فله أن يفض النفقة
على مبلغ قيمة نفقته ويبلغ القراض اللخمي من أخذ قراضاً وكان خارجاً لحاجته فمعروف
المذهب لا شيء له كمن خرج إلى أهله وفيه أنه قد جعل معروف المذهب خلاف نصها اه انظر بن
(قوله وإن لم يعلم بالحكم) أي الذي هو عتقه على رب المال إذا ملكه (قوله ويغرم لربه ثمنه) أي

وتزود للخروج لحاجته خلافاً للخصم القائل بسقوط النفقة من القراض في هذه الحالة كالذي خرج لأهله قال وهو المعروف من المذهب
وارتضاء ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها (وإن اشترى) العامل من مال القراض (من يعتق على ربه عالماً)
بالقربة كالبنوة وإن لم يعلم بالحكم (عتق عتقه) أي على العامل بالشراء لتعديبه ولا يحتاج لحكم (إن أسر) السامل ويغرم لربه ثمنه

ما عدا ربحه إن كان له ربح قبل (٥٣٢) الشراء كما لو أعطاه مائة فاشتري بها سلعة باعها بمائة وخمسين فاشتري بها ابن رب المال

ظالما به عتق عليه ودفع
لرب المال مائة وخمسة
وعشرين إن كانا على
الناصفة ولا يلزم ردها
للمال قراضا ولا العامل
قبولها (والإلّا) يكن العامل
موسراً (بيع منه) بقدر
ثمنه (أي بقدر رأس المال
(و) قدر (ربحه) أي ربح
رب المال (قبله) أي قبل
شراء العبد إن كان كالمثال
للمتقدم فيساع منه بقدر
ما بقي بمائة وخمسة
وعشرين (و) يتق (بقيه)
قل أو أكثر، وإلا لرب
المال في صورتين (و) إن
اشترى العامل (غير عالم)
بالقراءة (فعلى ربه) يتق
بمجرد الشراء لدخوله في
ملكه لا على العامل لئلا يرد
بعدم علمه (و) على
(العامل ربحه) فيه أي
في المال وهو خمسة وعشرون
في المثال المتقدم لا في العبد
فلا يفرمه على العتق كالمال
كان العبد في المثال يساوي
مائتين وقت الشراء فلا
يغرم له خمسين نظراً لربح
العبد وهذا إذا كان رب
المال موسراً وإلا بقي
حظ العامل رقاً له (و) إن
اشتري العامل (من يتق)
عليه (وعلم) بالقراءة
كبنوته (عتق عليه) أي

ويغرم العامل لربه ثمن العبد الذي اشتراه به (قوله ما عدا ربحه) أي ربح العامل الكائن في المال الذي
اشتري به العبد وهذا إذا أريد المفاضلة فإن أريد إبقاء القراض فإن العامل يغرم لرب المال
ثمنه كما هو (قوله قبل الشراء) أي وأما الربح الحاصل بعد الشراء فهو هدر واحترز
بقوله إن كان له ربح قبل الشراء عما إذا لم يكن له ربح قبل الشراء فإنه يدفع له ثمنه بتمامه كما
لو دفع له مائة يعمل فيها قراضاً بالنصف فاشتري بها ابن رب المال علماً بأنه ابنه فإنه يعتق عليه
ويدفع لرب المال المائة بتمامها فقط ولو كان العبد يساوي مائتين (قوله مائة وخمسة وعشرين)
أي ولو كان ذلك العبد يساوي مائتين لمسا عتق أن الربح الحاصل بعد الشراء هدر (قوله ولا
العامل قبولها) أي ولا يلزم العامل قبولها لوردها عليه رب المال ليعمل فيها قراضاً (قوله وإلا
يباع بقدر ثمنه وربحه) هذا إذا وجد من يشتري بضعه فإن لم يوجد إلا من يشتري كله
أو أكثر من رأس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الأول وأكثره في الثاني ويأخذ
العامل حصته من الربح الحاصل قبل الشراء وحصته من الربح فيه وكذا رب المال وقولهم
لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه معناه حيث عتق وأخذ حظه من الربح وأما إن يبيع كما هنا
فيرجع فيه (قوله وربحه قبله) أي وربحه الحاصل قبله لا الربح الحاصل بعده لأنه هدر فلو
كان أصل القراض مائة فأشترى بها العامل مائة واشتري بالمائتين ابن رب المال وكان هذا الابن
يساوي ثلثمائة وقت الشراء فإنه يباع منه النصف مائة رأس المال وخمسون حصة رب المال قبل الشراء
ويعتق منه النصف لأن حصة العامل قبل الشراء خمسون أفسدها على نفسه بعمله والمائة الربح في
نفس العبد هدر (قوله إن كان) أي ربح كما في المثال المتقدم وأما إن لم يكن ربح كما لو اشتراه بمال
القراض قبل أن يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في صورتين) أي ما إذا عتق كله لكون
العامل موسراً وما إذا عتق بضعه لكونه معسراً وإما كان الولاء لربه لأن العامل لما علم بالقراءة
واشتراه صار كأنه التزم عتقه عن رب المال (قوله فلا يغرم له خمسين نظراً لربح العبد) أي وإما يغرم له
خمسة وعشرين فقط التي هي حصته من ربح المال الحاصل قبل شراء العبد (قوله وإلا بقي حظ العامل
رقاً له) أي فله يبعه ولا تقوم الحصة على رب المال لأن الفرض أنه موسر والقول للعامل إذا تنازعا في
العلم بالقراءة وعدمه (قوله عتق عليه) أي بالحكم كافي للمواق نظر لكونه أجيراً والحاصل أنه إذا نظر
لكونه شريكاً فعتق العبد على العامل وإن نظر لكونه أجيراً يتوقف العتق على الحكم (قوله من قيمته)
أي يوم الحكم لا يوم الشراء كافي للتوضيح وجزم به ابن عرفة أيضاً كافي بن فاذا كانت قيمته يوم
الحكم أكثر من ثمنه تبعه بها لأنه مال أخذه لينمي له صاحبه فليس له أن يختص بربحه وإن كان ثمنه
أكثر من قيمته تبعه به لأنه ألتفه على رب المال لقرضه في قربه (قوله أءدا حصة العامل من الربح
في الأكثر الخ) فإذا دفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين ثم اشتري بالمائة والخمسين ولد نفسه عالماً بأنه
ولده عتق عليه ثم إن كان ثمنه أكثر من قيمته كالمال اشتراه بالمائة والخمسين والحال أنه يساوي مائة يغرم
لرب المال الثمن وهو المائة والخمسون ما عدا حصة العامل من الربح في الثمن وهو خمسة وعشرون
وإن كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه كما لو كانت قيمته تساوي مائتين والحال أنه اشتراه بمائة
وخمسين فإنه يغرم لرب المال قيمته وهي المائتان ما عدا حصة العامل من الربح في ثمنه وهي خمسة
وعشرون وما عدا حصته من الربح فهو أيضاً خمسة وعشرون (قوله إذا كان في المال) أي
الذي اشتري به العبد (قوله كالمثال المتقدم) أي وهو قوله كالمال أعطاه مائة فاشتري بها سلعة باعها

العامل نظراً إلى أنه شريك وتبعه رب المال (بالأكثر من قيمته) أي الذي اشتراه به ما عدا حصة العامل بمائة
من الربح في الأكثر المذكور وعتقه على العامل إذا كان في المال ربح كالمثال المتقدم

بل (ولو لم يكن في المال) الذي اشترى به العبد (فضل) أي ربح بأن اشتراه رأس المال أو دونه لأنه بمجرد قبضه المال تعلق به حق نصار شريكا (وإلا) يعلم بالقرابة (فبقيته) يعتق يوم الحكم ولو كانت أقل من (٥٣٣) قيمته يوم الشراء وقوله فبقيته أي

ماعدا حصة العامل من الربح منها فلا يغرما فإذا كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه غير عالم بالقرابة وكانت قيمته يوم الحكم مائة وخمسين غرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان الربح على الناصفة ومحل عتقه بالقيمة ان كان في المال فضل قبل الشراء والا لم يعتق منه شيء ويكون رقيقا لرب المال بخلاف حالة العلم فلا يراعى فيها الفضل ولذا أخر حالة عدم العلم عن المبالغة (إن أيسر) العامل (فيها) أي في صورتي العلم وعدمه (وإلا) يكن موسرا فيهما (يسع) منه (بما وجب) على العامل بما تقدم لرب المال وعتق الباقي والذي وجب عليه لربه الأكثر من القيمة والثلثين العلم والقيمة فقط حال عدم العلم بغير ربح العامل في الحالين (وإن أعتق) العامل عبداً (مُشترى للعتق) أي اشتراه من مال القراض للعتق وأعتقه وهو موسر عتق عليه (و غرم ثمنه) الذي اشتراه به (وربحه) أي الربح

بمائة وخمسين فاشترى العبد بالمائة والخمسين (قوله بل ولو لم يكن في المال الخ) رد بالمبالغة على المغيرة القائل انه إذا لم يكن في المال ربح لا يعتق عليه لأنه لا يتعلق حقه بالمال ولا يكون شريكا إلا إذا حصل ربح فيه فإذا لم يحصل فيه ربح لم يتعلق حقه به وحينئذ فالعامل كأنه اشتراه لغيره فلم يدخل في ملكه حق يعتق عليه (قوله لأنه بمجرد الخ) تعاملا يعتق العبد على العامل في الحالة المذكورة وهي ما إذا لم يكن في الثمن الذي اشترى به العبد فضل ولو علل الشارح بأنه لما علم شدد عليه لتعديده ولأنه بسبب علمه كأنه تسلف المال كما لئن كان أنسب بما يأتي في السوادة الآتية من تقييد المواق (قوله فبقيته يعتق) أي وإلا يعلم بقرابته فانه يعتق عليه بمقابلة قيمته التي يغرما لرب المال (قوله يوم الحكم) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم لا يوم الشراء (قوله أي ماعدا الخ) خلافا لما يتبادر من كلام المصنف من أنه يغرما لرب المال كل القيمة وليس كذلك (قوله منها) أي حالة كون حصة العامل من الربح كائنة من قيمته (قوله مائة وخمسين) أي ولو كانت قيمته يوم الحكم مائتين غرم لرب المال مائة وخمسين (قوله ان كان في المال فضل) أي إذا كان في الثمن الذي اشترى به العبد زيادة على رأس المال لسكونه حصل فيه ربح قبل الشراء (قوله وإلا لم يعتق منه شيء ويكون رقيقا لرب المال) كذا في المواق عن ابن رشد وذلك لأنه انما يعتق على العامل مراعاة للقول بأنه شريك وإذا لم يكن في المال فضل فلا شركة فلا يتصور عتق حتى تقوم عليه حصة شريكه وبهذا التقييد المذكور تعلم أن قول الشارح فان كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه الخ فيه تسامح والأولى فاشترى بها سلعة باعها بمائة وعشرة ثم اشترى بهما قريبه الخ وإلا كان مناقضا لما في آخر الكلام من التقييد (قوله فلا يراعى الخ) أي بل يعتق على العامل بالأكثر من الثمن والقيمة سواء كان في الثمن الذي اشترى به العبد فضل أم لا لأنه إنما عتق بشرائه علما لتعديده (قوله إن أيسر) أي أن ما تقدم من أن العامل إذا علم يعتق عليه بالأكثر من القيمة والثلثين ولو لم يكن في المال فضل وان لم يعلم عتق عليه بقيمته ان كان في المال فضل محله اذا كان العامل موسرا فيهما (قوله يسع بما وجب الخ) هذا قيد بما إذا لم يزد ثمنه الذي اشترى به على قيمته يوم الحكم فان زاد بيع له بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل في القيمة يوم الحكم وتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من الثمن فان كان رأس المال مائة أنجز فيها فربحت مائة فاشترى بالمائتين قريبه والحال أن قيمته يوم الحكم مائة وخمسون فان اشتراه علما بالقرابة والحال أنه معسر يبيع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي وهو ما يساوي خمسة وعشرين وتبع رب المال العامل في ذمته بخمسة وعشرين وان كان غير عالم بالقرابة لم يتبعه شيء وإنما لم يسع لرب المال بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل قبل الشراء في المال المذكور وهو خمسون في حالة علمه لتشوف الشارع للحرية ، وتحصل أن في كل ممن يعتق عليه أو على رب المال أربع صور: العلم وعدمه يضربان في اليسر والعسر فان نظرت فيمن يتفق على العامل لسكون المال فيه فضل أم لا كانت صورته ثمانية والمعتبر في العسر واليسر يوم الحكم كما قاله شيخنا العروى (قوله لا يعتق) أي لأجل ان يعتقه (قوله غرم ثمنه) أي ثمن رب المال الذي هو رأس ماله الذي اشترى به العبد وقوله وربحه أي ربح الثمن أي غرم حصته رب المال من ربح الثمن الحاصل قبل الشراء ان كان فيه ربح (قوله فلا يغرما على الأرجح) أي لأنه متسلف (قوله وإن كان الظاهر من المصنف غرمه) أي بناء على ان الضمير في قوله وربحه راجع للعبد لا للثمن

أي الربح الحاصل قبل الشراء وأما الربح الحاصل في العبد فلا يغرما على الأرجح وان كان الظاهر من المصنف غرمه (وإن اشتراه للقراض) فأعتقه وهو موسر غرم لربه (قيمه يومئذ) أي

يوم العتق وقيل يوم الشراء (إلا ربحه) (٥٣٤) وفي نسخة لا ربحه وهي أصوب وأما نسخة ورجمه بالانبات خطأ أي حصة العامل من

الربح الحاصل في العبد فلا يجرمها (فإن أعسر) العامل في حالتي شرائه للعتق والقراض ثم أعتقه (بيع منه بما) يجب (لربه) وهو الثمن وربه في الأولى وقيمه فقط في الثانية وعتق على العامل ما بقي إن بقي شيء (وإن وطىء) (العامل) (أمة) مشتراة للوطء أو القراض (قوم ربهما أو أبى) أي فريها وهو رب المال غير بين أن يتركها للعامل بقيمتها أو يبيعها للقراض (إن لم تحمل) وهو ظاهر وقيل بل تترك للعامل ولربها إلا أكثر من الثمن والقيمة وظاهر كلامهم ترجيحه وسواء أيسر أو أعسر لسكنه إن أعسر يبعث أو بعضها لوفاء ما وجب عليه من قيمة أو ثمن وأما إن حملت فقد أشار إليه بقوله (فإن) حملت و (أعسر) أي وهو معسر وقد اشتراها للقراض فيعمم فيها إذا لم تحمل من وجهين العسر واليسر والشراء للقراض أو الوطء ويخص ما إذا حملت بالشراء للقراض وبما إذا أعسر كما ذكره (أتبعه) رب المال إن شاء بدليل مقابله (بها) أي

(قوله يوم العتق) هذا القول نقله المواق عن ابن رشد وقوله وقيل يوم الشراء هذا القول ذكره البساطي وقت وبحث فيه شيخنا بأنه غير واضح لأن الجناية على ذلك العبد يوم عتقه وقيمة الجني عليه إنما تعتبر يوم الجناية (قوله إلا ربحه) أي ربح العامل أي إلا حصة العامل من الربح الحاصل حتى في العبد فانها تحيط من قيمته فلا يجرمها فإذا دفع له مائة فأنجز بها فربحت خمسين ثم اشترى بالجميع عبداً للقراض يساوي ما تبين ثم أعتقه فانه يجرم لرب المال مائة وخمسين وذلك قيمته يوم العتق ما عدا حصة العامل قبل الشراء وفي العبد وذلك خمسون فيسقط ذلك عن العامل يقول الشارح أي حصة العامل من الربح الحاصل في العبد ، الأولى أن يقول من الربح الحاصل حتى في العبد ، كما في كلام غيره (قوله وهي أصوب) الأولى وكلاهما صواب كما قال عبق ادلا وجهه لأصوية الثانية عن الأولى (قوله خطأ) أي لاقتضاها أن العامل يجرم حصته من الربح الكائن في العبد مع أنه يسقط عنه ولا يجرمه (قوله أي لاحصة العامل) تفسير لقول المصنف إلا ربحه (قوله وهو الثمن وربه) أي حصة ربه من ربحه (قوله إن بقي شيء) أي وذلك إذا كان في العبد ربح والا لم يعتق منه شيء ويسع كله (قوله مشتراة للوطء) أي اشتراها بمال القراض بقصد الوطء (قوله بقيمتها) أي يوم الوطء وسواء كان ذلك العامل الواطيء موسراً أو معسراً إلا أنه إن كان معسراً واختار رب المال قيمتها فانها تباع على العامل فيما وجب عليه (قوله وهو ظاهر) أي والقول بتخير رب المال في هذه الحالة أي حالة عدم الحمل بين إبقائها للقراض أو تفويتها على العامل ظاهر لا غبار عليه وهو ظاهر كلام النوادر وحمل ابن عبدوس المدونة عليه وكذا ابن عبد السلام والتوضيح حملا كلام ابن الحاجب عليه وكذا بهرام والبساطي وقت حملوا كلام المصنف عليه (قوله وقيل بل تترك للعامل) أي في هذه الحالة وهي حالة عدم الحمل ويخير رب المال في اتباعه بالثمن أو القيمة وهذا القول لابن شاس والتيطي وابن فتحون ، وحمل بعض الشراح كلام المصنف عليه فقال قوم ربهما أي تبعه بقيمتها وقوله أو أبقى أي أو أبقاها للواطيء بالثمن الذي اشتراها به فهي تبقى للعامل في التخير بين المقابلة بين الثمن والقيمة (قوله وظاهر كلامهم ترجيحه) لكن بحث فيه ابن عبد السلام بأن ظاهر كلام هذا القائل أنه لا يكون لربها ردّها للقراض وهو بعيد ، فقد تقدم أن أحد الشريكين إذا وطىء أمة بينهما فغير الواطيء إبقاؤها للشركة إذا لم تحمل وحيث صح أن المشهور في المشتراة للشركة أن لغير الواطيء إبقاؤها للشركة فالتى للقراض مثلها فتأمل (قوله من قيمة) أي إن كانت أكثر من الثمن وقوله أو ثمن أي إن كان أكثر من القيمة فان لم يوف عنها ما اختاره من قيمة أو ثمن أتبعه بالباقي ديناً في ذمته (قوله على المشهور) وعليه فلا شيء لرب المال في الولد لأنه متخلق على الحرية وأما على مقابل المشهور وهو اعتبار القيمة يوم الحمل فلرب المال حصته من قيمة الولد وعلى ذلك القول متى المصنف في قوله وبغصة الولد (قوله وتجعل) أي تلك القيمة في القراض وأما الأمة فتسكون أم ولد للعامل (قوله أو باع) أي العامل (قوله إن لم يكن في المال فضل) أي إن لم يكن في الثمن الذي اشتراها به ربح قبل الشراء بأن اشتراها برأس المال فقط (قوله وإلا بقدر النخ) فإذا دفع له مائة أنجز بها فربحت مائة وخمسين واشترى بها أمة للقراض ووطئها وحملت وهو معسر فإما أن يتبعه رب المال بقيمتها وحصته من قيمة الولد وتجعل تلك القيمة في القراض وإما أن يباع لرب المال من تلك الأمة بقدر ماله وهو مائة وحصته من الربح وهو خمسة

بقيمتها يوم الوطء على المشهور لا يوم الحمل وتجعل في القراض (وبغصة) ربهما من قيمة الولد (أو باع) وعشرون منها (له) أي لرب المال (بقدر ماله) وهو جميعها إن لم يكن في المال فضل وإلا بقدر رأس المال

وحصته من الربح ولو الحاصل فيها ويبقى الباقي منها بحساب أم الولد وأما حصة الولد فيتم بها ولا يباع منه شيء لأنه حر ولا يباع من أمه شيء في قيمته وأمالو أسرفانه يتبعه بقيمتها فقط يوم الوطء ولا شيء له من قيمة الولد إذ يقدر أنه ملكها يوم الوطء بمجرد دفع الحشفة ليسره، واعترض المصنف بأن رب المال لا يتبعه بقيمة الولد إذا اختار اتباعه بقيمتها ولا يتبعه بقيمة الولد إلا إذا اختار أن يبيع له منها بقدر ماله وهو الشق الثاني من التخيير فكان عليه تأخير قوله وبحصة الولد عنه بأن يقول وتبعه (٥٣٥) بحصة الخ (وإن أحبل) العامل

(مُشْتَرَاة) من مال القراض
(لاوطء) أي اشتراها
منه لبطاها (فالتحتم)
يلزمه عاجلا إن أسر
(واتبع به إن أسر)
ولا يباع منها شيء لعدم
اشتراكها للقراض فإن لم
تحمل خيرين اتباعه بقيمتها
يوم الوطء أو بإقامته بالثمن
(ولكل) من المتقارضين
(فسخه) أي تركه
والرجوع عنه (قبل
عمله) أي الشراء به لأن عقد
القراض غير لازم (كرهه)
له ففسخه فقط (وان تزود)
العامل (لأسره) من مال
القراض (ولم يظن) في
السير وإلا فليس له فسخه
وأما لو تزود من مال نفسه
فله فسخه وكذا ربه إن دفع
للعامل عوضه والواو في قوله
وان تزود ساكنة في نسخة
وهي الصواب وعلى ثبوتها
فتمجّل للحال ليصح الكلام
(وإلا) بأن عمله فيه في
الحضر أو ظن (فلنضوضه)
أي المال وليس لأحد ما قبل
النضوض كلام فاللام بمعنى
إلى فإن تراصيا على الفسخ

وعشرون هذا إذا كانت قيمتها قدر الثمن أو أقل فان كانت تساوي مائتين يبيع لرب المال بقدر مائة وخمسين والباقي منها وهو ما يساوي خمسة وعشرين في الأول وذلك سدسها وما يساوي خمسين في الثاني وذلك ربعها بحساب أم الولد أي أنه يعتق بعد موت العامل من رأس المال (قوله وحصته) أي رب المال (قوله وأما حصة الولد) أي وأما حصته من قيمة الولد فيتبعه بها أي وحينئذ قد حذف المصنف قوله وبحصة الولد من الثاني لدلالة الأول عليه (قوله بأن رب المال لا يتبعه بقيمة الولد الخ) أي بناء على المشهور من أن القيمة تعتبر يوم الوطء لأنه إذا اتبعه بقيمتها يوم الوطء فقد تحقق أن الولد تخلى على الحرية فلا شيء له من قيمته كما لا ينشأ من الوطء (قوله فكان عليه الخ) فصار حاصل الفقه أنه إذا وطئها وحملت والحال أنها مشتراة للقراض فإن كان موسرا أتبعه رب المال بقيمتها حالا ولا شيء له من قيمة الولد وإن كان العامل الواطئ معسرا أخير رب المال إما أن يتبعه بقيمتها إذا حصل له يسار ولا شيء له من قيمة الولد وإن شاء يبيع له منها حالا بقدر ماله وتبعه بقيمة حصته من الولد إذا حصل له يسار (قوله بأن يقول وتبعه بحصة الخ) أي ويكون مساقته هكذا أو باع له بقدر ماله وتبعه بحصة الولد (قوله فان لم تحمل الخ) الأولى إسقاط ذلك لأن قول المصنف وألا وإن وطئ أمة قوم ربه أو أبقى شمل لما إذا اشتراها للوطء وأول القراض كما تقدم له (قوله أو بإقامته) أي للعامل بالثمن وقد تقدم أن هذا أحد قولين والقول الآخر أنه غير بين تركها له بقيمتها يوم الوطء وبين إقامتها للقراض (قوله ولكل نسخه) أي فسخ عقد القراض وقوله أي تركه جواب عما يقال إن الفسخ فرع الفساد وهو غير فاسد حتى يفسخ (قوله قبل عمله) أي وقبل التزود له (قوله كرهه فقط) أي دون العامل لأن التزود من مال القراض بالنسبة للعامل عمل فيلزمه تمامه ما لم يلتزم غرم ما اشترى به الزاد لرب المال وإلا كان له فسخه ورد المال لصاحبه (قوله ولم يظن في السير) أي ولم يشرع فيه (قوله وإلا فليس له فسخه) أي وإلا بأن ظن فليس لرب المال فسخه ويلزمه بقاء المال تحت يد العامل إلى نضوضه (قوله وأما لو تزود) أي العامل من مال نفسه (قوله إن دفع للعامل عوضه) أي عوض المال الذي تزود به من مال نفسه والحاصل إن تزود العامل من مال القراض يمتنع من الانحلال ما لم يدفع لرب المال عوضه ولا يمنع رب المال من الانحلال وتزوده من مال نفسه لا يمتنع من الانحلال ويمنع رب المال منه ما لم يدفع له عوضه، هذا ما يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وأبي الحسن كما في بن خلافا لما في عقب (قوله ليصح الكلام) أي لأن جعلها للبالغة يلزم عليه تكرار ما قبل البالغة مع قوله ولكل فسخه قبل عمله ومناقضته له لاقتضاها أنه إذا لم يتزود ولم يظن لربه فسخه دون العامل كما هو بعد التزود وهو مناقض لقوله ولكل فسخه قبل عمله (قوله أو ظن) أي بعد التزود (قوله فلنضوضه) أي بقي المالك تحت يد العامل لنضوضه أي خلوصه ببيع السلع (قوله إلا منع) أي من رب المال للعامل عن التحريك في السيرة بعد النضوض فليس له التحريك حينئذ (قوله ينظر في الأصلح من تعجيل أو تأخير) أي فيحكم به

جاز والنضوض خلوص المال ورجوعه عينا كما كان وبه تم العمل فليس للعامل تحريك المال بعده في الحضر إلا باذن وجاز في السفر إلى أن يصل لبلد القراض إلا لمنع (وإن استنضه) أي كل منهما على سبيل البدلية أي طلب رب المال دون العامل أو عكسه نضوضه (فالحكم) ينظر في الأصلح من تعجيل أو تأخير فإن اتفقا على نضوضه جاز كما لو اتفقا على قسمة العروض بالقيمة فإن لم يكن حاكم شرعي فبجاعة المسلمين

ويكفي منهم اثنان فيما يظهر (وإن مات) العامل قبل النضوض (فلو ارتبه الأمين) لا غيره (أن يكمله) على حكم ما كان مورثه (وإلا) يكن الوارث أميناً (آي) (٥٣٦) أى عليه أن يأتي (بأمين كالأول) في الأمانة والثقة (وإلا) يأت بأمين

(قوله ويكفي منهم اثنان الخ) استظهر شيخنا العدوى كفاية واحد عارف برضايته (قوله فلوارثه الأمين أن يكمله) أى ولا يفسخ عقد القراض بموت العامل كالجلد وإنما لم يفسخ كالاجارة تنفسخ بتلف ما يستوفى منه إرتكاباً لأخف الضررين وهما ضرر الورثة في الفسخ وضرر ربه في إبقائه عندهم ولا شك أن ضرر الورثة بالفسخ أشد لصياع حقهم في عمل مورثهم وقوله فلوارثه الأمين أى ولو كان دون أمانة من مورثهم (قوله لا غيره) أى ولو كان مورثه غير أمين لرضا رب المال به (قوله كالأول في الأمانة والثقة) أى بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط مساواتها لأمانة الورث والفرق أنه يحتاط في الأجنبي مالا يحتاط في الوارث وبعضهم اكتفى بمطلق الأمانة في الأجنبي وإن لم تكن مثل الأمانة في الأول وفي حاشية شيخنا على خشي ترجيحه (قوله وإلا يأت) أى وارث العامل بأمين كالأول أى والقرض أن ذلك الوارث غير أمين (قوله هدرأ) أى تسليماً هدرأ لأن عمل القراض كالجعل لا يستحق العامل فيه شيئاً إلا بتمام العمل (قوله والقول للعامل في تلفه) وكذا القول في أنه لم يعمل بمال القراض إلى الآن كما استظهره ح قال ولم أرفيه نصاً أهبن وما ذكره المصنف من أن القول للعامل في التلف والخسر يجري في القراض الصحيح والفاسد تنبيه على قول المصنف والقول للعامل أى يمين وقيل بغير يمين واعلم أن الخلاف في تخليفه وعدمه جار على الخلاف في إيمان التهمة وفيها أقوال ثلاثة: قيل تتوجه مطلقاً وهو المتمد وقيل لا تتوجه مطلقاً وقيل تتوجه إن كان متهماً عند الناس وإلا فلا ه عدوى (قوله إلا لقرينة تكذبه) بأن سأل تجار بلد تلك السلع هل خسرت في زمان كذا ولا فأجابوا بعدم الخسارة (قوله ورده إلى ربه إن قبض بلاينة مقصودة للتوثيق) كلام المصنف مقيد بما إذا ادعى العامل رد رأس المال وجميع الربح حيث كان فيه ربح فان ادعى رد رأس المال فقط مقرر ببقاء ربح جميعه بيده أو بقاء ربح العامل فقط لم يقبل على ظاهر المدونة وقبل عند اللخمي وقال القابسي يقبل إن ادعى رد رأسه مع رد حظرب المال من الربح وأما لو ادعى رد رأس المال فقط مع بقاء جميع الربح بيده فلا يقبل قوله وفقاً للمدونة والحاصل أن المدونة ظاهرها عدم القبول في المثلتين واللخمي يقول بالقبول فيها والقابسي يقول بالقبول في واحدة وبعدمه في واحدة وذكر الأقوال الثلاثة ابن عرفة وشي ابن المنير في نظم المدونة على ما لا قابسي (قوله فكما لو قبض بلاينة) أى في أن القول قوله في دعوى الرد يمين (قوله وكذا إن شهد العامل على نفسه) أى من غير حضور رب المال أو أشهد رب المال على العامل عند الدفع لا له خوفاً جوده بل خوفاً إنكار وارثه إذا مات (قوله وأما المقصودة للتوثيق) أى وهى التي يشهد بها رب المال خوفاً من دعوى العامل الرد والظاهر أنه يقبل قوله أنه أشهدا خوفاً من دعوى الرد لأنه لا يشترط تصريحه للينة بذلك (قوله وشهدت على معاينة الدفع) أى من رب المال والقبض من العامل (قوله إن كانت المنازعة بعد العمل الخ) أى فإذا اختلف شرط لم يقبل قوله ولو حلف كما أنه إذا وجدت ونسكل لم يقبل قوله وحلف به بدفع أجرة البضاعة (قوله فالقول للعامل بالشروط المتقدمة) أى إن كانت المنازعة بعد العمل وكان مثل العامل يشتري البضاعة للناس بأجر وكان مثل المال يدفع بضاعة وأن تزيد أجرة البضاعة على جزء الربح هذا هو المراد وإنما قبل قول العامل في هاتين المثلتين لأن الاختلاف بينه وبين رب المال يرجع للاختلاف

كالأول (سأول) أى الورثة المال لربه (هدراً) أى بغير شيء ومن ربح أو أجرة (والقول للعامل في) دعوى (تلفه) كله أو بعضه لأن ربه رضى أميناً وإن لم يكن أميناً في الواقع وهذا إذا لم تقم قرينة على كذبه وإلا ضمن (و) في دعوى (خسره) يمين ولو غير منهم على المشهور إلا لقرينة تكذبه (و) في دعوى (رده إلى ربه) إن قبض بلاينة مقصودة للتوثيق يمين ولو غير منهم اتفاقاً فان نكل حلف رب المال لأن الدعوى هنا دعوى تحقيق بخلاف ما تقدم فيغرم بمجرد نكوله لأنها دعوى اتهام فلو قبض بلاينة غير مقصودة للتوثيق فكما لو قبض بلاينة وكذا إن شهد العامل على نفسه أنه قبض ، وأما المقصودة للتوثيق وشهدت على معاينة الدفع والقبض معاً فلا يقبل قوله معها في الرد (أو قال) العامل هو (قراض) بجزء من الربح (و) قال (ربه) هو (بضاعة) بأجر (فالقول للعامل يمين إن

كانت المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضاً وأن يزيد جزء الربح على أجرة البضاعة (أو عكسه) أى قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض فالقول للعامل بالشروط المتقدمة فلو قال قراض وربه بضاعة بلا أجر فالقول لربه يمين

وعليه أجرة مثله كافي المدونة (أو ادعى) رب المال (عليه) أى على من يده مال (النصب) أو السرقة وقال من يده المال قراض فالقول له يمين لأن الأصل عدم العداء ولو كان العامل مثله ينصب وعلى رب المال الإثبات (أو قال) العامل (أنفقت) على نفسه (من غيره) فارجع به وقال ربه بل منه فالقول للعامل ويرجع بما ادعى ربيع المال أو خسر كان يمكنه الاتفاق أنه لكونه عينا أم لا إن أشبه بقوله الآتي أن ادعى مشبها يرجع لهذه أيضا (و) القول للعامل يمينه (في) قدر (٥٣٧) (جزء الربيع) إذا تنازعا بعد العمل بشرطين

(إن ادعى مشبها) أشبهه أم لا (والمال) أى والحال أن المال الذى يدعيه الصادق ذلك بجميع المال أو ربحه أو خصوص الحصة التى يدعيها (بيده) أى العامل ولو حكما كما أشار له بقوله (أو ودية) عند أجنبي بل (وإن لربه) أى عند ربه فاللام بمعنى عند أى وأقر ربه بأنه عنده ودية وأما إن خالفه فينبغي أن يكون القول قول رب المال وقوله إن ادعى مشبها والمال بيده راجع لمسئلة الاتفاق وما بعدها ولما ذكر ما يقبل فيه قول العامل ذكر مسائل يقبل فيها قول رب المال فقال (و) القول (لربه) يمينه (إن ادعى) فى قدر جزء الربيع (الشبهة فقط) ولم يشبه العامل فإن لم يشبهه ربه أيضا فقراض المثل كما قدمه (أو قال) رب المال (قراض فى) قول العامل (قراض أو ودية) فالقول لربه يمينه لأن الأصل تصديق

فى جزء الربيع وسأتى أنه يقبل فيه قول العامل إذا كان اختلافهما بعد العمل كما هنا (قوله) وعليه أجرة مثله) أى مثل المال سواء كان مثل العامل يأخذ أجرة أم لا (قوله) كافي المدونة) قديقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون للعامل أجرة مثله وإلا فلا غرة لكون القول قول ربه وأجيب بأن غرة كون القول قول رب المال عدم غرامة جزء القراض الذى ادعاه العامل حيث زاد ووجه كون العامل له أجرة المثل أن دعوى رب المال تتضمن أن العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعى أنه باجرته فله أجرة مثله (قوله على من يده مال) أى لرب المال الذى (قوله) على رب المال الإثبات) أى إثبات ما ادعاه من النصب أو السرقة (قوله أو قال) أى قبل المفاصلة والحال أن المال بيد ذلك العامل وأشبه فى دعواه وأما لو ادعى ذلك بعد المفاصلة أو لم يشبه فى دعواه لم يقبل قوله (قوله) أم لا) أى لكونه سلمها اشتراها سريعا برأس المال النقد (قوله بعد العمل) أى وأما قبله فلا فائدة لكون القول قول العامل لأن لربه فسخه (قوله إن ادعى مشبها) أى وأما لو اتفرد رب المال بالشبهة كان القول قوله كما يأتى (قوله أشبهه ربه) أى فيما يدعيه من الجزء أم لا (قوله الصادق ذلك بجميع المال) أى الأصل والربيع وقوله أو ربحه أى فقط (قوله والمال بيده) أى حسا أو معنى ككونه ودية عند أجنبي بل وإن كان عند ربه ومفهوم بيده أنه لو سلمه لربه على وجه المفاصلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهه وهو كذلك إن بعد قيامه فإن قرب فالقول قوله كما قاله أبو الحسن (قوله فاللام بمعنى عند) كقوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس » (قوله وأما إن خالفه) أى بأن قال العامل هو يديك ودية وقال ربه بل قبضته على المفاصلة (قوله فينبغي أن يكون القول قول رب المال) أى يمين يعنى إن قام عن بعد أما إن قام عن قرب فالقول قول العامل (قوله) فإن لم يشبه) أى رب المال أيضا أى كما أن العامل لم يشبه (قوله كما قدمه) أى فى قوله كاختلافهما فى الربيع وادعيا ما لا يشبه أى كاختلافهما فى جزء الربيع المجهول للعامل والحال أنهما ادعيا ما لا يشبه وعمل لزوم قراض المثل إذا حلفا أو نكلا والاضى للحالف على الناكل (قوله فالقول لربه يمينه) أى سواء كان تنازعا قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته لك قراضا وقال العامل بل قراضا صدق العامل لأن رب المال هنا مدع للربيع فلا يصدق والحاصل أن القول قول مدعى القرض منهما (قوله لأن الأصل تصديق الخ) أى ولأن العامل يدعى عدم ضمان ما وضع يده عليه والأصل فى وضع اليد على مال الغير الضمان (قوله وإن قال ودية الخ) قال الشيخ أحمد الزرقانى جواب إن محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والأصل وإن قال ودية وخالفه العامل وقال قراض فالقول قول ربه وإن كان العامل حركه ضمنه وقوله إن عمل دليل على هذا المقدر وعكس المصنف وهو قول ربه قراض وانعالم ودية فالقول للعامل لأن ربه مدع على العامل الربيع وهذا إذا تنازعا بعد العمل والاقول لربه كاختلافهما فى الجزء قبل العمل (قوله والأصل عدمه) أى عدم ادعائه فى تحريكه قراضا (قوله لاتفاقهما على أنه كان أمانة) أى لأن أحدهما يدعى أنه أمانة على سبيل الودية والآخر يدعى أنه أمانة على سبيل القراض

٦٨ - دسوقى - لث المالك فى كيفية خروج ماله من يده (أو) تنازعا (فى) قدر (جزء قبل العمل) الذى يحصل به لزومه لكل فالقول لربه بلا يمين (مطلقا) أشبه أم لا قدرته على رد ماله (وإن قال) ربه هو (ودية) عندك وقال العامل قراض (ضمنه العامل إن عمل) وتلف لدعواه أنه أذن له فى تحريكه قراضا والأصل عدمه ومفهوم الشرط عدم الضمان إن ضاع قبل العمل لاتفاقهما على أنه كان أمانة ولما ذكر ما يصدق فيه العامل وما يصدق فيه ربه ذكر ما هو أعم بقوله (و) القول (لمدعى الصحة) دون مدعى الفساد وظاهره

ولو غلب الفساد وهو المشهور لأنها الأصل كما لو قال رب المال عقدنا على نصف الربح ومائة تخصني وقال العامل بل على نصف الربح فقط
 قال قول للعامل وفي عكسه القول لرب (٥٣٨) المال (ومن هلك) أي مات (وقبله) بكسر القاف وفتح الباء أي جهته

(كقراض) أدخلت الكاف الوديسة والبضاعة (أخذ) من ماله (وإن لم يوجد) في تركته لاحتمال إيقاعه أو تلفه بتعريضه فان ادعى الوارث أن الميت رده أو تلف عنده بساوى أو خسر فيه أو نحو ذلك مما يقبل فيه قول مورثهم فقال العوفي قبل منهم لأنهم نزلوا منزلة مورثهم ولا تقبل دعواهم أن الرد منهم وتقدم في الوديسة زيادة بيان (وحاص) رب القراض ونحوه (غرماء) في المال الخلف عنه (وتعين) القراض ومثله الوديسة والبضاعة (بوصية) أن أفرزه وشخصه بها كهذا قراض فلان أو وديعته (وقدم صاحبه) أي صاحب القراض ونحوه المعين له على الغرماء الثابت دينهم (في الصحة والرض) و- واثبت دينه بأقرار أو بيعة فقوله في الصحة الخ، متعلق بمحذوف تقديره الثابت أي قدم على الدين الثابت في الصحة والرض (ولا ينبغي) أي يحرم (للعامل) في مال القراض (هبة) لغير

(قوله ولو غلب الفساد) أي فساد القراض في عرف بلدىم (قوله وهو المشهور) مقابله قول عبدالحيد القول قول مدعى الفساد إن غلب واستظهره بن (قوله قال قول للعامل) أي لانه مدعى الصحة ورب المال مدعى الفساد (قوله ومن هلك) أي أو أسر أو فقد ومضت عليه مدة التعمير (قوله وقبله) خبر مقدم والكاف من قوله كقراض اسم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر أي وجهته مثل قراض أى قراض وما ماثله بيينة أو إقرار من الميت (قوله أخذ من ماله) أي بعد حلفه به أنه لم يصل اليه ولا قبض شيئا منه (قوله لاحتمال إيقاعه) أي لاحتمال أن العامل أنفق أو ضاع منه بتعريضه قبل موته (قوله أو نحو ذلك) أي كدعواهم أنه أخذه ظالم (قوله فقال العوفي قبل منهم) أي ولم يؤخذ من مال الميت شيء (قوله وتقدم الخ) حاصل ما تقدم أن محل الضمان والمخاصة حيث لم يوص ولم يطل الأمر فان أوصى بالوديسة أو القراض أو البضاعة فلا ضمان وان لم توجد بل ان وجدها أخذها وإن لم توجد فلا شيء له لانه علم من إيصائه بها أنه لم يتلفها ومن الوصية بها أن يقول وضعت في موضع كذا ولم توجد فيه وإن طال الأمر كشر سنين من يوم أخذ المال من ربه لوقت الدعوى فانه يعمل على أنه رده لربه ولا تقبل دعوى ربه أنه باق (قوله ونحوه) أي كرب البضاعة والوديسة (قوله غرماءه) أي غرماء الميت (قوله وتعين بوصية إن أفرزه بها) أي إن عينه بالوصية أي وحينئذ يأخذها من عين له ويخص به عن الغرماء هذا إذا وجد ذلك المال للفرز وكان الميت الذي عينه غير مفلس مطلقا كان التعيين في الصحة أو المرض قامت بيينة بأصله أم لا ولذا قال المصنف وقدم الخ وأما ان كان مفلسا قبل تعيينه إن قامت بيينة بأصله سواء عين في حال الصحة أو المرض وان لم تقم بيينة بأصله لا يقبل تعيينه كان صحيحا أو مريضا ولا فرق في هذا كله بين الوديسة والقراض والبضاعة على ما هو الصواب وأما ان عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا شيء لربه بخلاف ما أوصى به ولم يفرزه فانه ان وجده ربه أخذه والا حاصص به مع الغرماء اه وفي عجز لو أقر العامل بكراء حانوت أو اجرة أجير أو دابة أو يقية ثمن أو نحو ذلك فيلزم مال القراض ان كان إقراره قبل المفاصلة لا بعدها ففي جزئه ما عليه فقط وسئل عجز عن عامل قراض ارسل سلعاً لايه فأخذها رب المال بيينة تشهد أن أباه أخبرناهم من سلع القراض واسر العامل فجاء منه كتاب بأن مال القراض عنده وان السلع من غيره فاجاب بان العامل يصدق لانه أمين ولا ينظر للتهمة وإقرار ابيه لا يلزمه لان إقرار الانسان لا يسرى على غيره (قوله ان أفرزه) أي والا حاص الغرماء ولا يقدم عليهم كاتقدم (قوله وشخصه بها) أي بالوصية (قوله المعين له على الغرماء) أي سواء كان تعيين القراض ونحوه في صحته أو في مرضه ثبت أصله بيينة أم لا (قوله متعلق بمحذوف) أي كما قال طفي تقديره الثابت وقال ابن عاشر الظاهر تعلقه بوصية (قوله أي يحرم) محل الشارح كلام المصنف على التحريم وان كان لفظه كلفظ المدونة يقضى الكراهة لحمل ابن يونس وابن ناجي لفظها على التحريم (قوله بكثير) أي وأما هبة القليل كدفع لقمة لسائل ونحوها فبائن كما أنه يجوز له أن يهب للثواب لانها بيع والفرق بين الشريك وعامل القراض حيث جاز للأول هبة الكثير للاستتلاف دون الثاني ان العامل رجع فيه انه أجير والقول بأنه شريك مرجوح وحينئذ فالشريك اقوى نه (قوله ولا تولية) أي لتعاق حق رب المال بالربح فيها (قوله ما لم يخف الوضيعة) أي

نواب بكثير ولو للاستتلاف (و) لا تولية) لسلمة من القراض بأن يوليها لغيره بمثل ما اشترى وهذا ما لم يخف الوضيعة وإلا الحسر جاز (ووسع) بالبناء للفعول أي رخص في الشرع للعامل ويحتمل البناء للفاعل والرخص هو الإمام مالك رضى الله تعالى عنه (أن يأتيه) العامل (بطعام كفيرو) أي كما يأتي غيره بطعام يشتركون

في أكله (إن لم يقصد التفضل) على غيره بأن لا يزيد على غيره زيادة لها بال (وإلا) بأن قصد التفضيل (فليتحلله) أي يتحلل رب المال بأن يطلب منه الساحة (فإن أبي) من مساحته (فليس كائنه) أي يعوضه بقدر ما يخصه [درس] ﴿باب﴾ في بيان أحكام المساقاة وهي عقد على خدمة شجر وما ألحق به بجزء من غلته أو بجميعها بصيغة ومناسبتها للقراض ظاهرة (٥٣٩) (إنما تصح مساقاة

شجر) بالشروط الآتية فهي مصب الحصر فلا ينافي ما يأتي له من أنها تكون في الزرع والقناة ونحوهما (وإن بعلا) وهو

ما يشرب بعروقه من ندوة

الأرض ولا يحتاج لسقي

لأن احتياجه للعمل يقوم

مقام السقي (ذئب) أي باع

حد الإنعاف بأن كان يشرف

عامه سواء كان موجوداً

وقت العقد أم لا، واحتراز

بذلك من الودي فانه لا يبايع

حد الإنعاف في عامه (لم) يحل

بيعه (عند العقد) أي لم يبد

صلاحه ان كان موجوداً

فان بدا صلاحه وهو في كل

شيء بحسبه لم تصح

مساقاته لا سفنائه (ولم

يخلف) عطف على ذي ثمر

أي شجر ذي ثمر وشجر لم

يخلف فان كان يخلف لم

تصح مساقاته ويخلف

بضم أوله وكسر اللام من

أخلف والمراد بما يخلف

أي يخلف إذا لم يقطع كالوز

فانه إذا انتهى أخلف لأنه

ثبت أخرى منه بجانب

الأولى ثمر قبل قطع

الأولى وهكذا دانا

فاتنؤه بمنزلة جذه

الخسر فيها (قوله إن لم يقصد التفضل الخ) صادق بأن يكون طعام كل مساويا لطعام الآخر أو كان أزيد منه ولو كانت الزيادة لها بال لم تسمح بها النفوس إلا أنه لم يقصد بها المفاضلة فظاهره الجواز في صورتين وهو مسلم في الأولى دون الثانية ولذا قال الشارح بأن لا يزيد الخ تفسير لمدم قصد المفاضلة (قوله بقدر ما يخصه) أي فيما زاده من الطعام على غيره .

﴿باب المساقاة﴾

(قوله عقد على خدمة شجر) إنما سمي ذلك العقد مساقاة مع أنه متعلق بغير السقي أيضاً لأنه معظم ما تعلق به العقد (قوله وما ألحق به) أي كالنخل والزرع والقناة ونحوها (قوله ظاهرة) أي من جهة أن كلاهما عقد على عمل بجزء مجهول الكم . واعلم أن المساقاة مستتناة للضرورة من أمور خمسة متنوعة الأول بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، الثاني بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كان العامل يفرم طعام الدواب والأجراء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعدمة ، الثالث الفرر للجهل بما يخرج على تقدير سلامة الثمرة ، الرابع الدين بالدين لأن للنافع والمخار كلاهما غير مقبوض الآن ، الخامس المخاربة وهي كراه الأرض بما يخرج منها بالنسبة لترك البياض للعامل كما يأتي (قوله إنما تصح مساقاة شجر) أي العقد على سقي شجر فهي من الفاعلة التي تكون لواحد كسافر وعافاه الله ، وأراد بالشجر ما يشمل النخل (قوله فهي) أي الشروط مصب الحصر أي ويصح جملة منسباً على الشجر بقيد محذوف أي إنما تصح المساقاة صحة مطلقة في شجر ومعنى الإطلاق سواء عجز ربه أم لا (قوله وإن بعلا) أي هذا إذا كان سيجاً أي يشرب بالماء الجاري على وجه الأرض بل وإن كان بعلا وبالغ على البعل دفماً لتوهم عدم جواز المساقاة فيه لبعده عن محل النص وهو السقي لا رد على قائل بعدم جواز المساقاة فيه كما قاله عبق فقد قال بن لم أر وجود الخلاف في مساقاة البعل بعد البحث عنه في ابن عرفة وغيره (قوله من الودي) أي وهو النخل الصغير (قوله فانه لا يبلغ حد الإنعاف في عامه) أي فلا تصح المساقاة فيه (قوله لم يحل بيعه) صفة لثمر (قوله وهو) أي بدو الصلاح في كل شيء بحسبه ففي البلع باحمراره أو اصفراره وفي غيره بظهور الحلاوة فيه (قوله لاستغنائه) أي وأجاز سجنون المساقاة بعد بدو الصلاح على حكم الاجارة بناء على مذهبه من انعقاد الاجارة بلفظ المساقاة (قوله عطف على ذي) أي لا على لم يحل بيعه لأن جملة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الإخلاف إنما هو من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله والمراد بما يخلف) أي من الشجر (قوله فانه إذا انتهى) أي طيب ثمره (قوله يناله من سقي العامل) أي والحال أنه لا يشرف في ذلك العام (قوله وأما ما يخلف من القطع الخ) هذا محترز قوله إذا لم يقطع (قوله كالسدر) أي والسنط والتوت (قوله إنما يكون بجذعه) أي كالقرط والبرسيم واللوخية (قوله استثناء من مفهوم الثلاثة) أي كما في ح عن الباقي خلافاً لقول ابن غازي أنه استثناء من مفهوم الشرطين قبله (قوله وما يخلف تبعاً) أي فلا يمنع من صحة المساقاة وإذا دخل تبعاً كان لها ولا يجوز ابقاؤه للعامل ولا لرب الحائط لأنه زيادة إما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مشقة ، والفرق بينه وبين الأرض ورود السنة في الأرض انظر بن

فلا يجوز مساقاته لأن الذي لم ينته منه يناله من سقي العامل فكانه زيادة عليه وأما ما يخلف مع القطع كالسدر فإنه يخلف إذا قطع فتصح مساقاته وسيأتي في مساقاة الزرع أن من جملة ما يعتبر فيه أن لا يخلف أيضاً لكن الإخلاف فيه إنما يكون بجذعه ، فالإخلاف في الشجر غير معنى الإخلاف في الزرع (إلا تبعاً) استثناء من مفهوم الثلاثة قبله أي إلا أن يكون ما لا أثر فيه وما حل بيعه وما يخلف تبعاً لكن رجوعه لمفهوم الثاني أي لم يحل بيعه إنما يصح إذا كان في الحائط

أكثر من نوع والذي حل يعمه من غير جنس مالم يحل وأما إن كان الحائض نوعاً واحداً فهو محل البعض حل الباقي كما مر فلا تنافي فيه
تسمية في التسمية للسائل في الثلاث الثالث (٥٤٠) فدون (بجزء) الباء محذوف على متعلقة بتصح، والمراد بالجزء ما قابل للمعين كشمرة

نخلة بعينها أو أصع أو
أوسق لا ما قابل السهل، إذ
يجوز أن يكون جميع النخلة
للعامل أو لرب الحائض (قل)
الجزء كشمرة (أو) أكثر
شائع (في جميع الحائض
احترازاً عما إذا كان شامئاً
في نخلة مينة أو نخلات
(وَعَلِمَ) قدره كربع
احترازاً عما إذا جهل نحو
لك جزء أو جزء قليل أو
كثير فقوله بجزء قل أو أكثر
لا يستلزم تعيين قدره فلذا
قال وعلم ويشترط في
الجزء أيضاً أن يكون
مستوياً في جميع أنواع
الحائض فلو دخل على أنه
في النحر النصف وفي
الزيتون مثلاً الربع لم يجز
(بسايت) أي بهذه المادة
فقط عند ابن القاسم لأن
المساقاة أصل مستقل
بنفسه فلا تنعقد إلا بافظها
والمذهب أنها تنعقد
بعاملت ونحوه أي من
البادي، منها ويكفي من
الثاني أن يقول قبلت
ونحوه واحترز بذلك عن
لفظ الاجارة والبيع
ونحوها فلا تنعقد به فان
قد شرط لم تصح (ولا)

(قوله أكثر من نوع) أي كبلح وخوخ ولها حل يعمه واحد منها دون الآخر (قوله الثالث) وهل
هو فيما لا أثر له فالنظر لثلاث قيمة أصوله فإذا كانت قيمتها الثلث من قيمتها مع قيمة الشمرة جازت
المساقاة وإلا فلا أو المعتبر عدد مالا يثمر من عدد ما يثمر اه عبق (قوله والمراد الخ) أي وحينئذ
فالخصر المتعلق بهذا نسي أي إنما يصح بجزء لا بعدد أصع ولا بثمر نخلة أو نخلات بعينها (قوله أو
أصع) أي معلومة العدد (قوله في نخلة مينة) أي كساقيتك على العمل في هذا الحائض وبثلث ثمر هذه
النخلة أو هذه النخلات (قوله وعلم قدره) أي وعين قدره ولو جهل قدر ما في الحائض سواء كان تعيينه
بالألف والنص عليه كربع بل ولو كان التعيين بالعادة الجارية في البلد (قوله لا يستلزم تعيين قدره) أي
لأنه أعم منه لصدقه بما إذا قال له جعلت لك جزءاً قليلاً أو كثيراً وبما إذا قال له جعلت لك الربع مثلاً
والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله ويشترط في الجزء أيضاً) أي كما يشترط شيوعه في جميع
الحائض وتعيين قدره (قوله أن يكون مستوياً الخ) قد يقال ينفي عن هذا الشرط اشتراط شيوعه في
جميع الحائض لأنه إذا حصل له النصف في الثمر والربع في الزيتون كان كل من الجزأين غير شائع في
جميع الحائض فتأمل (قوله أي بهذه المادة) أي فدخل ساقيتك وأنا مساقيتك أو أعطيتك حائطاً
مساقاة (قوله والمذهب الخ) هذا قول سحنون واختاره ابن شاس وابن الحاجب ومادعاء الشارح
من أنه المذهب تبعاً لابقى قال بن فيه نظر إذ قول ابن القاسم الذي هو ظاهر المصنف صحيح ابن رشد
في اللقدمات والبيان وكذا كلام المتيطي وعياض والتوضيح وغيرهم يقتضي أنه المذهب ولذا
اقتصار ابن عرفة عليه (قوله بعاملت ونحوه) كعاملتك على الخدمة في هذا الحائض بكذا أو عافدتك
على الخدمة في هذا الحائض بكذا (قوله ونحوه) أي كرضيت (قوله واحترز بذلك عن لفظ الإجارة الخ)
هذا يقتضي أن هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون وليس كذلك بل هو من محل الخلاف
بينهما كما في كلام ابن رشد والمتيطي ونص الأول منها والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ
المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على العمل في حائط هذا بنصف ثمرته لم يجز
على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يميزها ويجعلها إجارة
وكلام ابن القاسم أصح اه بن (قوله ولا نقص الخ) الواو للحال ولا نافية والجبر محذوف والتقدير إنما
تصح مساقاة شجر بالشروط المذكورة والحال أنه لا نقص لمن في الحائض من الرقيق والدواب ولا
تجديده لموجود، وبهذا تعلم أن ما ذكره الشارح حل معنى لا حل إعراب (قوله ولا تصح باشتراط
نقص الخ) أي ولا تصح المساقاة باشتراط رب الحائض على العامل أنه يخرج من كان في الحائض موحوداً
حين العقد من الرقيق أو الدواب ويأتي العامل يده (قوله بخلاف لو أخرجها) أي بعد العقد من غير
شرط فإنه لا يضر كما أن إخراج من ذكر من الحائض قبل عقدها لا يضر ولو كان قاصداً للمساقاة
(قوله ولا باشتراط تجديد) أشار بهذا إلى أن الضرر إنما هو الاشتراط وأما التجديد لشيء لم يكن في
الحائض وقت العقد من غير شرط لم يضر كان المجدد العامل أو رب الحائض، وأشار المصنف بهذا لقول
الدونة ومالم يكن في الحائض يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترط العامل على رب الحائض إلا ما قل
كفلام أو دابة في حائط كبير اه بن (قوله خارجة عن الحائض) أي فهو غير قوله ولا تجديده فلا يقال

تصح باشتراط (نقص) أي إخراج (من في الحائض) من رقيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم العقد، قال
في الرسالة ولا تجوز المساقاة على إخراج ما في الحائض من الدواب أو الرقيق انتهى، فالضرر شرط لإخراج ما كان موجوداً بخلاف لو أخرجها
بلا شرط (ولا) باشتراط (تجديد) على العامل أو على رب الحائض انتهى من ذلك لم يكن موجوداً وقت العقد (ولا) باشتراط
(زيادة) خارجة عن الحائض (الأحد هما) كأن يعمل له عملاً في حائط أخرى أو يزيده

عينا أو عرضاً أو منفعة كسكنى دار ونحو ذلك إلا أن كانت قليلة أو غلاماً في الحائط كسكنى (وعمد العامل) وجوباً (جميع ما يقتضيه) الحائط (إليه عرفاً) ولو بقي بعد مدة المساقاة (كإتار) وهو تعاقب طلع الذكر على الأنثى (وتنقية) لمناقع الشجر (ودواب وأجراء) يصح تسليط عمل عليهما بالتضمين أى تضمينه معنى لزم أى يلزمه الاتيان بهما إن لم يكونا في الحائط ويصح أن يتقرر لهما عامل يناسبهما أى وحصل الدواب والاجراء قال فيها وعلى العامل اقامة (٥٤١) الأدوات كالدلاء والمساحى والاجراء

والدواب (وأنفق) العامل

على من في الحائط من رقيق

وأجراء ودواب (وكسا)

من يحتاج للسكوة سواء

كان لرب الحائط أو للعامل

قال فيها وتلزمه نفقة نفسه

ونفقة دواب الحائط

ورقيقه كانوا له أو لرب

الحائط انتهى (لأجرة

من كان فيه) بالرفع عطف

على المعنى أى على العامل

ما ذكر لأجرة أو ولزمه

ما ذكر لا تلزمه الاجرة

فيما مضى ولا فيما يستقبل

فحكم الاجرة بخلاف الحكم

النفقة فيما كان موجوداً

في الحائط وأما أجرة ما

استأجره فعليه (أو خلف

من مات أو مرض) أو

أبقى فلا يلزم العامل وأما

خلفه على ربه (كسائر)

من دلاء وحبال فهي على

العامل (على الأصح)

فالتشبيه راجع لما قبل النفي

فكان عليه تقديمه عليه، ثم

شبه بقوله أول الباب إنما

تصح مساقاة شجر فقال

(كرزنج) ولو جلا كزرع

مصر وافرنية (وقصب)

إنه لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد (قوله) ونحو ذلك) أى كان يشترط أحدهما على الآخر خدمة بينه أو طعن إردب مثلاً (قوله) إلا إن كانت) أى الزيادة الخارجة عن الحائط قليلة وقوله أو دابة أى أو كان التجديد المشروط شيئاً قليلاً كدابة أو غلام في الحائط والحال أنه كبير (قوله وجوباً) أخذ هذا من كون القضية مطلقة ومن القواعد أن قضايا العلوم المطلقة تغيد الوجوب أو أخذ من التعبير بالفعل، كذا قرره شيخنا (قوله جميع ما) أى جميع العمل الذى يقتدر الحائط إليه فضمير يقتدر للحائط المفهوم من المقام وحينئذ فالصلة جرت على غير من هو له ولم يبرز شيئاً على المذهب الكوفي لأمن اللبس لأن الذى يقتدر للعمل إنما هو الحائط (قوله عرفاً) أى لقيام العرف بمقام الوصف (قوله كإتار) أى وكذا ما يؤثر به على المتمد (قوله وتنقية لمناقع الشجر) أى وأما تنقية العين فعلى رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل فلا يصح دخولها هنا لأن كلام المصنف فيما على العامل لزوماً، وهذا وما ذكره المصنف من الفرق بين تنقية منافع الشجر وتنقية العين أى كنفها تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو قول ابن حبيب ولكن الذى فى المدونة التسوية بين منافع الشجر وتنقية العين فى أنه على رب الحائط إلا أن يشترطهما على العامل كفى نقل المواق، فلعلم الأولى أن مراد المصنف بالتنقية هنا تنقية النبات فلا يخالف المدونة انظر بن (قوله ودواب وأجراء) أى وكذا عليه الجذاذ والحصاد لثم وزرع والكيل وما أشبه ذلك كالدراس (قوله وأنفق العامل) أى من يوم عقد المساقاة على من فى الحائط من رقيق أو دواب أو أجراء سواء كانوا فى الحائط لربه قبل عقد المساقاة أو أتى بهم العامل فيه به (قوله من يحتاج للسكوة) أى عفاى الحائط من الرقيق وقوله وكسا أى سواء كانت السكوة لا تبقى بعد مدة المساقاة أو كانت تبقى بعدها لأن بناءها بعد هاز من قليل فليست مثل كنس العين وبناء الجدار تأمل (قوله سواء كان) أى من فى الحائط من الرقيق (قوله ورقيقه) أى رقيق الحائط وقوله كانوا أى الدواب والرقيق (قوله لا تلزمه الأجرة الخ) ظاهر المصنف أنه لا يلزمه أجرة من كان فيه كان الكراء وجبة أو مشاهرة وهو ظاهر المدونة كما قال ح وقال اللخمي إنما ذلك فى الوجبة قد رب الحائط فيها أم لا، وأما المشاهرة فتلزمه إن لم يقد فيها ربه مدة كما أن عليه أجرة ما زاد على مدة الوجبة قال ح وهو مخالف لظاهر المدونة أى فهو ضعيف خلافاً للبساطى فإنه جعل كلام اللخمي هو المدول عليه (قوله أو خلف من مات) عطف على أجرة ومعناه أنه لا يجب على العامل خلف من مات أو مرض من الدواب انتهى كانت فيه بل هو كما فى المدونة على رب الحائط وإن لم يشترط العامل ذلك فلو شرط خلفها على العامل لم يحز (قوله على الأصح) أى لأنه إنما دخل على ارتفاعها حتى تهلك أعيانها وتجديدها على العامل معلوم عادة وحينئذ فلا يجوز اشتراطها على رب الحائط (قوله كزرع ولو بعلا) أى لأنه قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه واحتياجه لعمل ومؤنة (قوله فلا تصح مساقاته) أى لأن إخلافه بعد قطعه وجواز المساقاة فيما يخلف بعد القطع خاص بالشجر كما مر (قوله وبصل) أى وكفجل وكراث مما يجذ وكزبرة وجزر وخس وكرنب واسبانخ وشبت (قوله ومنها الباذنجان)

بفتح الصاد المهملة وهو قصب السكر إذا كان لا يخلف كما يأتى ببعض بلاد المغرب بخلاف ما يخلف كقصب مصر فلا تصح مساقاته (وبصل ومقناة) بكسر الليم وسكون القاف وبالثاء المثناة مهموزاً ومنها الباذنجان والقرع فتصح مساقات ذلك بشرط خمسة: الأول، وقد تركه المصنف، أن يكون مما لا يخلف أى بعد قطعه فلا يجوز فى القصب بالضاد للمعجمة والقرع بضم القاف والبقل كالكرات وكذا البرسيم فإنه يخلف وقد علمت أن معنى الإخلاف هنا

غير معناه في الشجر ، الشرط الثاني اشار له بقوله (إن عجز ربه) عن تمام عمله الذي ينمو به ، وللثالث بقوله (وخيف موته) لو ترك العمل فيه ، والرابع بقوله (وبرز) من أرضه ليصير مشابهاً للشجر ، والخامس بقوله (ولم يد صلاحه) فإن بدا لم تجز مساقاته والبدو في كل شيء بحسبه (وهل كذلك) أى مثل الزرع في المساقاة بشروطه (الورد ونحوه) كالياسمين (والقطن) مما تجنى ثمرته ويقى أصله فيثمر مرة أخرى ، وأما ما يجنى مرة واحدة من قطن أو غيره فكالزرع اتفاقاً (أو كالأول) وهو الشجر فلا يشترط فيها جميع (٥٤٣) الشروط فيجوز مساقاتها عجز ربه أم لا (وعليه الاكثر تأويلان)

وذكر ابن رشد أنه لا يعتبر في الورد والياسمين العجز اتفاقاً وأن الراجح أن القطن كالزرع (وأنت) المساقاة (بالجذاف) أى قطع الثمر ظاهره أنه لا بد أن تؤقت بالجذاف أى يشترط ذلك وأنها إن أطاقت كانت فاسدة مع أن ابن الحاجب صرح بأنها إن أطلقت كانت صحيحة وتحمل على الجذاف وسأني أنها تجوز سنين ما لم تكثر جدافاً وتوقيت بالجذاف ليس شرطاً في صحتها فالمراد أنها إذا أقت لا يجوز أن تؤقت بزمن يزيد على زمن الجذاف عادة يعنى أن منتهى وقتها الجذاف سواء صرح به أو أطلق أو قيدت بزمن يقتضى وقوع الجذاف فيه عادة احترزاً عما إذا قيدت بزمن يزيد على مدة الجذاف فإنها تكون فاسدة (و) لو كان نوع يطعم في السنة بطنين تميز إحداها عن الأخرى (محمل) المساقاة أى انتهاؤها (على الأول)

الأولى أن يقول ومنها القرع ومثلها الباذنجان والبايما والصفر (قوله غير معناه في الشجر) أى لأن المراد بالاختلاف هنا الاختلاف بعد القطع والمراد به في الشجر الاختلاف قبل القطع (قوله ان عجز ربه الخ) ومنه اشتغاله عنه بالسفر كافي التوضيح عن الباجى خلافاً لعلق (قوله وخيف موته) أى وطن موته إذا ترك العمل فيه ولا يلزم من عجز ربه خوف موته لأن السماء قد تسقيه وكلام المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كافي نقل المواق فسقط اعتراض البساطى على المصنف بأن هذا الشرط ليس في كلامهم صريحاً (قوله وبرز) ان قيل لامعنى لا اشتراط هذا الشرط اذ لا يسمى زرعاً أو قصباً أو بصلاً الا بعد بروزه وأما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أن هذا الاسم يطلق على البذر مجازاً باعتبار ما يؤول اليه فاشتراط الشرط المذكور لدفع توهم أن المراد بالزرع ما يشمل البذر (قوله بشروطه) أى الخمسة (قوله مما تجنى) أى حالة كونه مما تجنى ثمرته ولو قال الذى تجنى ثمرته الخ لكان أوضح (قوله وذكر ابن رشد الخ) حاصل كلامه أن الورد والياسمين كالشجر باختلاف وحينئذ فلا يعتبر في صحة مساقتهما عجز ربهما وأما القطن ففيه الخلاف والراجح أنه كالزرع فيشترط في صحة المساقاة فيه الشروط الخمسة المذكورة ولو أبدل المصنف الورد بالصفر كان أولى لوجود الخلاف فيه كالقطن وعبارة بن لم أر من ذكر التأويل الأول في الورد وظاهر كلامهم أنه كالشجر باختلاف نوعه والتوضيح والمواق لم يذكروا التساويل الأولى الا في الصفر وأما الورد فظاهر كلامهم أنه كالشجر اتفاقاً (قوله ولو كان نوع يطعم الخ) أى كافي التين والعنب في بعض بلاد الغرب (قوله وكيباض نخل أو زرع) أى وكأرض يابض خالية من النخل والزرع وإنما سميت الأرض الخالية مما ذكر يابضاً لأنها تخلوها مما ذكر تصير في النهار مشرقة بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر والكواكب وأما إذا استترت زرع أو شجر سميت مسوداء لحجب ما ذكر بهجة الاشراق فيصير ما تحته سواداً (قوله أى إدخاله الخ) الحاصل ان المصنف ذكر لليباض أربعة أحوال : الأولى ادخاله في المساقاة ويجوز بالشروط الثلاثة ، الثانية أن يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع وان قل ، الثالثة أن يسكتا عنه فيبقى للعامل ان قل ، الرابعة أن يشترطه العامل لنفسه وهى جائزة أيضاً ان قل (قوله ان وافق الجزء الخ) هذا هو المشهور ولم يشترط أصبغ موافقة الجزء قال المناوى وقد جرى العرف عندنا بفاس أن اليباض لا يعطى الا بجزء أكثر فله مسقند فلا يشوش على الناس اذ ذلك بذكر المشهور ابن (قوله وبذره العامل من عنده) أى واشترط بذره عليه لان الكلام في صحة العقد والمراد اشترط عليه ذلك مع عمله فيه جميع ما يقتدر اليه عرفاً فلا بد من هذا (قوله مع قيمة الثمرة) أى بأن ينسب كراء اليباض الى مجموع قيمة الثمرة بعد اسقاط كافة ما كراه اليباض وليس المراد ان كراء اليباض ثلث بالنسبة لقيمة الثمرة مفردة (قوله بأن اختلف شرط من الثلاثة) أى بأن لم يكن جزؤه موافقاً للجزء في الشجر او الزرع أو كانت موافقاً ولكن ليس البذر من عند

منها (ان لم يشترط ثان) وأما الجيز والنبق والتوت فبطونه لا تتميز فلا بد من انتهاء الجميع (وكيباض نخل) العامل الأولى شجر لأنه أعم (أو زرع) تجوز مساقاته أى إدخاله في عقد المساقاة سواء كان منفرداً على حد ما كان في خلال النخل والزرع بشروط ثلاثة أقادها بقوله (ان وافق الجزء) في اليباض الجزء في الشجر أو الزرع فان اختلف لم يجز (وبذره العامل) من عنده فان دخل على أن بذره على زبه لم يجز (وكان) كراء اليباض (ثلاثاً) فدون بالنظر اليه مع قيمة الثمرة (بالقاط كلفة الثمرة) كأن يكون كراءه منفرداً مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد إسقاط ما أتفق عليه ما ثلثان فقد علم ان كراءه ثلث (والا) بأن اختلف شرط من الثلاثة

(فسد) العقد (كاشتراطه ربه) أى رب الحائط البياض اليسير لنفسه أى يعمل فيه نفسه فلا يجوز فساد عليه من سقى العامل نفسه زيادة اشتراطها على العامل ولذا لو كان بعلا أو كان لا يسقى بعاء الحائط بأن كان منفصلاً عنها يسقى بما على حدة لجاز لربه اشتراطه لنفسه (وألقى) البياض المستوفى الشروط المتقدمة (للعامل إن سكتنا عنه (٥٤٣) أو اشتراطه) العامل لنفسه والوضع أن

العامل أو كان ولكن كان البياض أكثر من الثلث (قوله فسد العقد) أى عقد المساقاة فى البياض وفى غيره (قوله البياض اليسير) أى وهو ما كان كراؤه الثلث فدون ومن باب أولى إذا كان كثيراً (قوله أى يعمل فيه نفسه) أى يعمل فيه رب الحائط لنفسه وقوله لنيله الخ الأولى إذا كان يناله شيء من سقى العامل (قوله ولذا) أى ولأجل كون الفساد لنيل البياض شيئاً من سقى العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقى العامل لا يضر اشتراط ربه أخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفى الشروط المتقدمة) أى فى قوله إن وافق الجزء الخ والأولى إسقاط ذلك إذا لا معنى له (قوله إن سكتنا عنه) أى وقت عقد المساقاة على الشجر أو الزرع فلم يبين دخوله فى عقد المساقاة ولا كونه للعامل أول ربه (قوله أو اشتراطه) لما كان الشيء قد يكون جائزاً واشتراطه يوجب منعه كالقصد فى بيع الخيار زاد المصنف أو اشتراطه لنيله على جوازه (قوله لم يبلغ) أى عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فإن اشتراطه له فسد العقد (قوله ولا إدخاله فى عقد المساقاة) أى فإن أدخل فيها فسدت * والحاصل أن البياض إن كان كثيراً تعين أن يكون لربه ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا إدخاله فى عقد المساقاة ولا يباغى للعامل عند السكوت عنه وإن كان قليلاً ففيه الأحوال الأربعة المتقدمة (قوله ودخل شجر) يعنى أن المساقاة إذا وقعت قصد أعلى ررع وفيه شجر يسير تبع فإن ذلك الشجر يدخل فى عقد المساقاة على الزرع لزوماً ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا لرب الأرض لأن السنة إنما وردت بإلغاء البياض لا بإلغاء الشجر ولا يعتبر فى مسألة المصنف شروط التابع بأن يقال لا بد أن يكون ذلك الشجر بلغ حد الإثمار وأن لا يحل بيع ثمرة إن كان موجوداً وأن يكون ذلك الشجر لا يخلف وكذا فى عكسها فلا يقال لا بد أن يعجز ربه عن العمل فيه وأن يبرز وأن يخاف موته وأن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يخاف وإنما يعتبر فيهما شروط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته أى قيمة ثمرة الثلث فدون أى بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة المتبوع وهو الزرع وأما لو كانت قيمة ثمرة الشجر أكثر من ذلك فلا يدخل فى المساقاة على الزرع (قوله كأن يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضى أنه إنما يعتبر سقوط الكلفة فى قيمة الثمرة دون الزرع وهو ظاهر كلام التبصرة واعتبر ذلك الشيخ أحمد الزرقانى فيهما معاً (قوله فیدخل فى عقد المساقاة) أى على الزرع (قوله أى مساقاتها معاً) أشار بذلك إلى أن المساقاة فى هذه المسئلة وقع عقدها على كل من الأمرين سواء كان أحدهما تابعاً أو لا وأما التى قبلها فإنما تعلق بأحد الأمرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرار (قوله وإن كان أحدهما) مراده الأحد الشائع (قوله غير تبع) أى للآخر (قوله اعتبر شروط المتبوع) أى وأما اتفاق الجزء فلا بد منه فى جميع الصور (قوله بعقد واحد) أى أو عقود والعامل فى الجميع واحد أو متعدد وكذا رب الحوائط إما واحد أو متعدد (قوله وإن اختلفت) أى هذا إذا اتفقت تلك الحوائط فى الأنواع بل وإن اختلفت (قوله بالاستثناء من مفهوم قوله بجزء) أى فكأنه قال لا بجزأين إلا فى صفات والاستثناء متصل لأن قوله وحوائط وإن اختلفت شامل لما إذا سكت العقد صفقة واحدة أو صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان صفقات (قوله إن وصف) أى سواء كان واصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم من قوله إن وصف أنه لا تجوز الحوائط فى الأنواع بأن كان بعضها نخلاً وبعضها رماناً وبعضها عنباً (بجزء) متفق فى الجميع وكان الأوضح أن يقول إن اتفق الجزء فإن اختلف لم يجز (إلا) أن يكون مساقاتها (فى صفقات) متعددة فيجوز اختلاف الجزء بالاستثناء من مفهوم قوله بجزء (و) جاز غالب (أى مساقاة حائط غائب ولو بعيد الغيبة بشرطين أشار لهما بقوله (إن وصف) ما اشتمل عليه

البياض يعبر بأن كان كراؤه الثلث فدون فإن كثيراً لم يبلغ وكان لربه ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا إدخاله فى عقد المساقاة (ودخل) لزوماً فى عقد المساقاة (شجر تبع زرعاً) بأن ساقاه على زرع وفيه شجر هو تابع للزرع بأن تكون قيمته الثلث فدون كأن يقال ما قيمة الثمرة على العتاد بعد إسقاط كلفته فإذا قيل مائة قبل وما قيمة الزرع فإذا قيل مائتان علم أن الشجر تبع فيدخل فى عقد المساقاة لزوماً ويكون بينها على ما دخلا عليه من الجزء ولا يجوز إلغاؤه للعامل ولا لربه وعكسه كذلك أى يدخل زرع تبع شجراً (وجاز) زرع أو شجر (أى مساقاتها معاً بعقد واحد إذا كان أحدهما تبعاً للآخر بل (وإن) كان أحدهما غير تبع) بأن تساوى أو تفاوتا لكن إن كان أحدهما تابعاً اعتبر شروط المتبوع وإلا اعتبر شروط كل (و) جاز (حوائط) أى مساقاتها بعقد واحد (وإن اختلفت) تلك

الحوائط فى الأنواع بأن كان بعضها نخلاً وبعضها رماناً وبعضها عنباً (بجزء) متفق فى الجميع وكان الأوضح أن يقول إن اتفق الجزء فإن اختلف لم يجز (إلا) أن يكون مساقاتها (فى صفقات) متعددة فيجوز اختلاف الجزء بالاستثناء من مفهوم قوله بجزء (و) جاز غالب (أى مساقاة حائط غائب ولو بعيد الغيبة بشرطين أشار لهما بقوله (إن وصف) ما اشتمل عليه

من شجر وأرض ورثي ودواب وما ينشئ به من نهر أو بئر أو غيرها أو هو بطل ونحو ذلك (ووصوله) العامل أي أمكنه وصوله (قبل طيه) وإلا فسدت ولو فرض وصوله قبله (و) جاز (اشتراط جزء الزكاة) أي زكاة الحائض بتمامه (على أحدهما) بأن يخرجها من حصته لرجوعه بجزءه معلوم فإن سكنا عن (٥٤٤) اشتراطها بديها ثم قسم الباقي على ما شرطنا من الجزء فإن قصر الخارج

عن النصاب أفنى الشرط وقسم الثمرة على ما شرطنا على الراجح وقيل لمشرطه قياساً على القراض (و) جاز مساقاة عامل في حائط (سنتين) ولو كثرت (ما لم تكثر جداً بلاحد) في الكثرة الجائزة وغيرها بل المدار في الجواز على السنين التي لا تغير الأصول فيها عادة وذلك يختلف باختلاف الحوائط أرضاً وأصولاً إذ الجديد ليس كالقديم ولا الأرض القوية كالضعيفة قال فيها قيل لملك العشرة قال لا أدري عشرة ولا عشرين ولا ثلاثين اهـ (و) جاز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة) وإن تعددت (أو غلاماً) كذلك وأما (في) الحائط (الكبير) دون الصغير فيمنع لأنه ربما كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط جميع العمل على ربه (و) جاز اشتراط (قسم الزيتون حباً) وهذا الشرط إن وقع للتوكيد إذ العقد يقتضي ذلك لما علم أنها تنتهي بالجذاذ (كمصر) أي الزيتون يجوز اشتراطه

مساقاة الغائب برؤية لا يتغير بعدها ولا على الخيار بالرؤية وظاهر المدونة والخطاب الجواز لأن المدونة شبهت مساقاة الغائب بيمينه انظر بن (قوله من شجر) أي من جنس الشجر وعدده (قوله وأرض) أي فيوصف ما هي عليه من صلابة أو غيرها (قوله أو غيرها) أي كفرب (قوله أي أمكنه وصوله قبل طيه) أي وإن لم يصل بالفعل فإن عقدها في زمن يمكن فيه الوصول قبل طيه فتواني في طريقه فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم تفسد وحط عن العامل بنسبة ذلك كما يأتي في قوله وإن قصر عامل عما شرط حط بنسبته ثم ثقته في ذهابه واقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول فيه نوع قوة (قوله وإلا فسدت) أي وإلا بأن جزم عند العقد بعدم وصوله قبل طيه فسدت (قوله جزء الزكاة) الإضافة يائية ولو قال واشتراط الزكاة لكفاه وكلام المصنف من إضافته المصدر لمفعوله أي واشتراط أحدهما الزكاة على الآخر * واعلم أن النخل والزرع المساقى عليه إنما يزكى كل منهما على ملك رب الحائط والزرع فإن كان ربه أهلاً للزكاة وتمره أو ررعه وحده أو مع ما يضمه إليه من غير نصاب وجبت الزكاة ولو كان العامل من غير أهلها لأنه أجبر فإن لم يكن ربه من أهلها أو لم يبلغ الثمر أو الزرع ولو مع ماله من غيرها نصاباً لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصاباً وهو من أهلها لأنه أجبر وما قلناه من أنه لا فرق بين الثمر والزرع هو الصواب كما في بن وما في عقب من التفرقة بينهما ففيه نظر انظر بن (قوله بجزء معلوم) فكأنه جعل لمن اشترطت الزكاة على نصف الثمرة مثلاً إلا نصف عشرها (قوله وقيل لمشرطه) أي وقيل إن جزء الزكاة وهو عشر الثمر أو نصف عشره يكون لمن اشترطه على صاحبه (قوله وجاز سنتين) أي والسنة الأخيرة تنتهي بالجذاذ تقدم الجذاذ على تمام السنة الأخيرة أو تأخر عن تمامها (قوله ما لم تكثر جداً) أي كثرة جداً فهو مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف وذلك بأن احتمل أن لا يبقى الحائط على حاله اليها (قوله بلاحد) أي أنه لم يثبت عند الامام تحديد بشيء من السنين في الكثرة الجائزة ولا في غير الجائزة لأنه رأى أن ذلك يختلف باختلاف الحوائط إذ الجديد ليس كالقديم فلو حسد لفهم الاختصار على ذلك (قوله قيل لملك العشرة) أي السنين التي تجوز مساقاتها العشرة (قوله لأنه ربما كفاه) أي لأن ذلك السلام أو الدابة التي اشترطه العامل على رب الحائط ربما كفى ذلك الحائط الصغير (قوله وجاز اشتراط قسم الزيتون حباً) أي من العامل أو من رب الحائط (قوله للتوكيد) أي توكيد مقتضى العقد وقوله لما علم أنها أي المساقاة تنتهي بالجذاذ وإذا انتهت بالجذاذ قسم الزيتون حباً وحيث كان اشتراط ذلك مؤكداً لمقتضى العقد فلا يضره وإنما نص المصنف على جواز ذلك مع كون العقد مقتضياً له لدفع توهم أن اشتراطه يوجب فساد العقد كما في المسائل التي يجوز فيها النقد تطوعاً ويفسدها شرطه كبيع الخيار (قوله فإن لم يكونا فهو عليهما) أي فإن لم يكن شرط بعصره ولا عادة بذلك أي والحال أنهما لم يقتسماه حباً كان عصره عليهما * والحاصل أنه إذا اقتسماه حباً فالأمر ظاهر فإن لم يقتسماه حباً واشترط عصره على أحدهما أو جرى عرف بذلك عمل به وإلا كان عصره عليهما فإن جرت العادة بشيء واشترط خلافه عمل بالشرط لأنه كالناسخ للعادة (قوله الزرب بأعلى الحائط) أي وهي الزرب الذي يجعل بأعلى الحائط المحيطة

بالستان

(على أحدهما) والعادة كالشرط فإن لم يكونا فهو عليهما (و) جاز اشتراط رب الحائط على العامل

(اصلاح جدار وكنس عين) والعادة كالشرط فإن لم يكونا فعلى رب الحائط (وسد) بالمنملة والعجمة (حظيرة) بظاء مصححة الزرب بأعلى الحائط يمنع التحور وعده بالسعين العجمة يكون بنحو الحساب والسعين للهمة يسكون بأعواد ونحوها

بالبستان سواء كان من شوك أو من جريد أو بوس أو من أعواد (قوله لما افتتح منه) أى توضع فيها
افتتح منه أى من الزرب (قوله الأربعة المذكورة) أى وهى إصلاح الجدار وما بعده (قوله فان لم يشترطه
على العامل فعلى ربه) أى ولو انتهزت البئر فعلى ربها إصلاحها فان أبى فللمساقى بالتفتح أن ينفق عليها
قدر ما يخص ربها من ثمرة سنة ويكون نصيب ربها من الثمرة رهناً بيده ، كذا فى وثائق الجزرى ،
والذى فى التوضيح والشارح بهرام ينفق العامل ويكون نصيبه من الثمرة رهناً من غير تقييد بسنة
(قوله أو ما قبل) أى يجوز أن يشترط رب الخائض على العامل عمل ما قبل مما هو لازم لرب الخائض
(قوله وظاهره الخ) قد أشار الشارح لدفع ذلك (١) الاعتراض بأن المراد أو ما قبل يعنى غير ما تقدم
فيفيد أن محل جواز اشتراط ما تقدم إذا كان قليلاً (قوله لازومها بالعقد) علة له قوله ولو قبل العمل لأن
الإقالة فرع للزوم وإلا كان مجرد ترك كإمارة فى القراض (قوله ولو وقع التقايل على شيء) أى يدفعه
رب الخائض للمامل (قوله مطلقاً) أى سواء كان بجزء مسمى كربع أو لا كوسق كان التقايل قبل
العمل أو بعده لأنه إما يبيع الثمر قبل زهوه إن أثمر النخل وإما من كل أموال الناس بالباطل إن لم
يظهر فى النخل ثمراً فقدر كل المامل ما أخذه باطلاً إذ لم يعد على ربه نفع (قوله والمذهب) أى كما قال ح
بل فى بن أن الذى تنقصه المدونة هو ما قبله ابن رشد فانظره (قوله وما بعده) أى العمل كان التقايل
بجزء مسمى أولاً (قوله ومنعه أصبح) قال بن الصواب نسبة للنفع إلى سماع أشهب وعلة للنفع إتهام
رب الخائض على استئجار العامل تلك الأشهر بسدس من ثمر الخائض إن كانت الإقالة عايه فصارت
المساقاة دلسة بينهما وصار فيه يبيع الثمرة بالعمل قبل بدو صلاحها (قوله كما لو طابت الثمرة) أى
والحال أن التقايل قبل العمل والمنع لانه من كل أموال الناس بالباطل (قوله أو كان الجزء غير مسمى)
أى كوسق أى والموضوع أن الإقالة قبل العمل والمنع لانه من كل أموال الناس بالباطل (قوله إلا
ما يفهم من المدونة من المنع) أى لاتهام رب الخائض على استئجار العامل تلك الأشهر بشيء من
ثمر تلك الخائض ثم اشتراها منه بالدرهم قبل بدو صلاحها وصارت المساقاة دلسة (قوله وجاز مساقاة
العامل عاملاً آخر) أى بغير إذن رب الخائض ومحل الجواز إن لم يشترط رب الخائض عمل العامل
بعينه وإلا منع من مساقاته لآخر (قوله أميناً) أى بخلاف عامل القراض فليس له أن
يعامل عاملاً آخر بغير إذن رب المال مطلقاً ولو كان أميناً لأن مال القراض مما يقاب عليه
بخلاف الخائض (قوله لا غير أمين) أى فلا تجوز مساقاته وإن كان الأول مثله فى عدم الأمانة
لأن رب الخائض ربما رغب فى الأول لأمر ليس فى الثانى وظاهر كلام المصنف كان جزء الثانى أقل
من جزء الأول أو أكثر منه أو مساوياً له وهو كذلك والزيادة للعامل الأول فيها إذا كان الجزء الذى
جعله لثانى أقل من الجزء المجهول له والزيادة عليه فيها إذا كان الجزء الذى جعله أكثر (قوله على
ضدها) أى وعليه إثباتها لأن الأصل فى الناس الجرح لا العدالة وهذا بخلاف ورثة العامل الأول
فإنهم يحملون على الأمانة حتى يثبت ضدها فليسوا كالأجنبي لأنهم ثبت لهم حق مورثهم فلا يزول
إلا بأمر محقق بخلاف الأجنبي والفرق بين ورثة عامل المساقاة وورثة عامل القراض حيث حملوا على
ضد الأمانة أن مال القراض يقاب عليه دون الخائض (قوله وضمن الأول موجب فعل غير الامين)
أى موجب فعل الثانى إذا كان الثانى غير أمين وحاصله أن العامل الثانى حيث حمل على ضدها عند
الجهل بماله فان العامل الأول يضمن موجب فعل الثانى الذى لا أمانة عنده كانت المساقاة

(١) قول الشارح لدفع ذلك الخ بل أشار إلى أن العام لا يعطف على الخاص بأو وأما الاعتراض بأن
ظاهره الخ فلا يندفع بقوله يعنى غير ما تقدم فتأمل اهـ .

(أُسْلَمُهُ) (لِرَبِّهِ هَدْرًا) بلا شيء ولزم ربه قبوله فان امتنع من القبول حتى تلف شيء فضمانه منه (ولم تنفسخ) (المساقاة) (بفلس ربه) أي الحائط الطاري على عقدها (و) إذا لم تنفسخ بالفلس الطاري (بيع) الحائط على أنه (مُسَاقٍ) ولو كانت المساقاة سنين كاتباع الدار على أنها مستأجرة والموت كالفلس لأن المساقاة كالسكراء لا تنفسخ بموت التكاثرين وأما لو تأخرت المساقاة عن الفلس لسكان الغرماء فسخها (و) جاز (مُسَاقَاةٌ وَصِيَّةٌ) حائط محجوره لأنه من جملة تصرفه وهو محمول على النظر (و) مساقاة (مدين) حائطه قبل قيام غرمائه عليه وهو معنى قوله (بلا حجر) ولافسخ لغرمائه بخلاف ماله أكرى أو ساقى بعد قيامهم فلم يفسخ كما تقدم (و) جاز لمسلم (دفعه) أي حائطه (للمدنى) يعمل فيه مساقاة (لم يصبر حصته خمرًا) وإلا لم يجز لما فيه من إعانتهم على المعصية (لا مشاركة ربه) أي الحائط في المساقاة فلا تجوز أي لا يجوز لرب الحائط أن يشارك عاملا في مساقاة حائطه على أنه

في زرع أو شجر ولا يرجع قوته وضمن لما إذا كان الثاني أقل أمانة لانه إذا ثبتت أمانته ولو كانت أقل فلا ضمان (قوله أسلمه لربه هدرًا بلا شيء) قال في التوضيح ظاهره أنه لاشيء له ولو انتفع رب الحائط بما عمل العامل وهو ظاهر المدونة أيضا وقال اللخمي له قيمة ما انتفع به من العمل الاول قياسا على قولهم في الجعل على حفر البئر ثم يترك ذلك اختيارا ويتمم رب البئر حفرها اه ، وقال في التوضيح أيضا قوله أسلمه هدرًا قال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيرها أن ذلك للعامل وإن لم يرض رب الحائط لكن تأول المدونة أبو الحسن وغيره بأن معناه إذا أراضيا على ذلك خليل وهذا التأويل متعين اه ، إذا علمت هذا فهو للشارح ولزم ربه القبول بإعائتم على ملا بن عبد السلام وقد علمت رده (قوله فضمانه منه) يعني أنه لا رجوع له على أحد وقال اللخمي وابن يونس لو قال رب الحائط أنا أستأجر من يعمل تمام العمل وأبيع للعامل ما خسه من الثمرة واستوفى ما أدبت فان فضل شيء فله وإن نقص اتبعته إن ذلك له قله بن عن التوضيح (قوله ولم تنفسخ المساقاة) أي عقدها وقوله فلس ربه أي بالمعنى الأعم أو الأخص وقوله الطاري على عقدها أي قبل العمل أو بعده (قوله بيع) أي لأجل قسم ثمنه على الغرماء وقوله على أنه أي على أن الحائط مساقى فيه العامل بالثلث أو الربع مثلا (قوله والموت كالفلس) أي وموت رب الحائط الطاري بعد عقد المساقاة كفلسه في عدم فسخ المساقاة به وفي عيج والظاهر أنه إذا استحق الحائط بعد عقد المساقاة فيه خير المستحق بين إبقاء العمل وفسخ عقده لكشف الغيب أن العاقلة غير مالك وحينئذ فيدفع له أجره عمله ولو بيعت الحائط ولم يعلم المشتري أنه مساقى إلا بعد الشراء لم يثبت له خيار بخلاف من اشترى دارا ثم علم بعد الشراء أن بائعها قد أجراها مدة قبل البيع فانه عيب يوجب له الخيار فان شاء رضى بذلك وإن شاء رد (قوله مساقاة وصي) أي من قبل الأب لا من الأم إذ لا ولاية لها حتى توصى خلافاً لبق انظر بن ومثله القاضي ومقدمه (قوله حائط محجوره) أي دفعها للعامل يعمل فيها على وجه المساقاة وهل يجوز له أن يعمل بنفسه مساقاة في حائط اليتيم الذي في حجره لانه ليس بما يغاب عليه أو ليس له ذلك كالتراض انظر في ذلك (قوله وهو محمول على النظر) لان هذا ليس من بيع ربه حتى يحمل على عدم النظر (قوله ومساقاة مدين حائطه) أي دفعه للعامل مساقاة (قوله وهو) أي كونه قبل قيام غرمائه عليه معنى قوله بلا جبر أي بلا قيام غرمائه عليه (قوله فلم يفسخ) أي لان قيام الغرماء يمنع التصرف مطلقا سواء كان على وجه التبرع أو على وجه المعاوضة والذي يمنع التبرع فقط إنما هو إحاطة الدين (قوله لم يصبر) أي إذا تحقق أو ظن ظنا قويا أنه لم يصبر حصته التي يأخذها على العمل خمرًا وسواء اشترط عليه ذلك أي عدم العصر أو لا فالمدار على غلبة الظن بعدم العصر وهذا هو العتمد خلافاً للبساطي ومن تبعه من أنه لا بد في الجواز من أن يشترط المسلم عليه عدم عصر حصته خمرًا أو يدل للأول مساقاته عليه السلام لأهل خير ولم يرو أنه اشترط عليهم ذلك اكتفاء بالظن القوي أنهم لا يصبرون (قوله وإلا لم يجز) أي وبلا بأن تحقق عصره خمرًا أو ظن ذلك أو شك فيه لم يجز والظاهر الكراهة حالة الشك قياسا على ما ذكره من كراهة مقارضة من شك في عمله بالربا ومعاملته (قوله لا مشاركة ربه) هذا شروع في بيان الأمور التي لا تجوز في المساقاة وهذه المسئلة غير قوله الآتي واشترط عمل ربه لانه وقع العقد في هذه ابتداء على أن العمل عليهما والربح بينهما على ما شرطا كأن يقول رب الحائط لشخص أسمي أنا وأنت في حائطي ولك نصف ثمرته بخلاف المسئلة الآتية فان معناها أن العامل شرط حين العقد على رب الحائط أن يعمل معه مجانا ويصح حمل كلام للصنف أيضا على ما إذا اشترط العامل على رب الحائط حين العقد العمل معه ويشاركه في الجزء الذي شرطه له (قوله لأنه على خلاف النخ) أي لان السنة إنما جاءت بتسليم رب

(ليغرس) فيها شجرا من عنده (فإذا بانفت) حد الإعمار مثلا (كانت) الحائط يده (مساقاة) سنين سماها له أو أطلق ثم يكون الغرس ملكا لرب الأرض كافي النص فلا يجوز أن نزل فسخت للغارسة ما لم يثمر الشجر أو أثمر (٥٤٧)

الحائط الحائط للعامل فان وقع ونزل فان كان المشترط هنا رب الحائط فللعامل أجره مثله وان كان المشترط العامل فله مساقاة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم له الحائط فكأنه أجره على معاونة في العمل بخلاف الثانية فإنه لما سلم له الحائط وكان المشترط العامل ترجح جانب المساقاة دون الاجارة فكان للعامل مساقاة مثله (قوله ليغرس فيها شجرا من عنده) أي ويقوم بخدمته (قوله فإذا بانفت حد الإعمار مثلا) أي أو بلغت قدر كذا من السنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي أو أطلق في السنين ولم يسم عددها (قوله ثم يكون الغرس) أي ثم بعد مضي مدة المساقاة يكون الغرس ملكا لرب الأرض أي خالياً عن المساقاة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المخاطرة إذ لا يدري هل يبقى ذلك الشجر أو يموت قبل اتیان زمن المساقاة أو فيه أو بعده (قوله فسخت للغارسة) يعني العقد كلها المحتوية على المغارسة والمساقاة بدليل ما بعده (قوله ما لم يثمر الخ) أي ان فسح العقد في صورتين ما إذا لم يثمر الشجر وان حصل منه عمل أو أثمر من غير حصول عمل يعني في زمن المساقاة وذلك بعد بلوغ القدر المعلوم (قوله وللعامل الخ) أي وإذا فسخت فللعامل فيما تقدم على سنين المساقاة أجره مثله في مقابلة عمله وله نفقته التي أنفقها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم غرسها فله أمور (قوله فان أثمر وعمل) أي في زمن المساقاة وقوله وكان له مساقاة مثله أي زيادة على الأور الثلاثة المتقدمة وهي أجره مثله ونفقته التي أنفقها على الشجر وقيمة الشجر يوم غرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين الغرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وان لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي أن صورة المصنف مغارسة أيضاً إلا أنها فاسدة (قوله وإلا فلا) أي وان لم يعين ما يغرس فيها حين العقد كانت مغارسة فاسدة (قوله فان عثر عليها) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها) أي وهي تبلغ حد الاطعام في أثناء مدة المساقاة ومن باب أولى اذا لم تبلغ أثناءها بل بعدها لصيغ عمله باطلا (قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المساقاة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر (قوله ولا مفهوم الخمس) أي وانما عبر المصنف بها تبعاً للرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد علمت أن ما في الرواية فرض مسئلة (قوله قبل بلوغه الإطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل أجر مثله وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام وقبل العمل فسح ولا علة لاحد بأحد (قوله أي وعمل) وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام ولم يعمل فسخت ولا شيء له (قوله مساقاة مثله) أي فزاد هذه المسئلة على المسائل التسعة الآتية (قوله وفسخت الخ) اعلم ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لفقد شرط او وجود مانع فان اطلع عليها قبل العمل فسخت ولا علة لاحد بأحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجره المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليها بعد العمل فان وجب فيها أجره المثل فسخت أيضاً وحاسب العامل بأجره ما عمل وان كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تنسخ بعد الشروع في العمل وتبقى لانهضاء امدها لانه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسح العقد قبل طيها لزم ان لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل إلا بتمام العمل وهذا محصل كلامه (قوله بلا عمل) أي اصلا او بعد عمل لا بال له اه عبق

الحائط الحائط للعامل فان وقع ونزل فان كان المشترط هنا رب الحائط فللعامل أجره مثله وان كان المشترط العامل فله مساقاة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم له الحائط فكأنه أجره على معاونة في العمل بخلاف الثانية فإنه لما سلم له الحائط وكان المشترط العامل ترجح جانب المساقاة دون الاجارة فكان للعامل مساقاة مثله (قوله ليغرس فيها شجرا من عنده) أي ويقوم بخدمته (قوله فإذا بانفت حد الإعمار مثلا) أي أو بلغت قدر كذا من السنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي أو أطلق في السنين ولم يسم عددها (قوله ثم يكون الغرس) أي ثم بعد مضي مدة المساقاة يكون الغرس ملكا لرب الأرض أي خالياً عن المساقاة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المخاطرة إذ لا يدري هل يبقى ذلك الشجر أو يموت قبل اتیان زمن المساقاة أو فيه أو بعده (قوله فسخت للغارسة) يعني العقد كلها المحتوية على المغارسة والمساقاة بدليل ما بعده (قوله ما لم يثمر الخ) أي ان فسح العقد في صورتين ما إذا لم يثمر الشجر وان حصل منه عمل أو أثمر من غير حصول عمل يعني في زمن المساقاة وذلك بعد بلوغ القدر المعلوم (قوله وللعامل الخ) أي وإذا فسخت فللعامل فيما تقدم على سنين المساقاة أجره مثله في مقابلة عمله وله نفقته التي أنفقها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم غرسها فله أمور (قوله فان أثمر وعمل) أي في زمن المساقاة وقوله وكان له مساقاة مثله أي زيادة على الأور الثلاثة المتقدمة وهي أجره مثله ونفقته التي أنفقها على الشجر وقيمة الشجر يوم غرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين الغرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وان لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي أن صورة المصنف مغارسة أيضاً إلا أنها فاسدة (قوله وإلا فلا) أي وان لم يعين ما يغرس فيها حين العقد كانت مغارسة فاسدة (قوله فان عثر عليها) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها) أي وهي تبلغ حد الاطعام في أثناء مدة المساقاة ومن باب أولى اذا لم تبلغ أثناءها بل بعدها لصيغ عمله باطلا (قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المساقاة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر (قوله ولا مفهوم الخمس) أي وانما عبر المصنف بها تبعاً للرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد علمت أن ما في الرواية فرض مسئلة (قوله قبل بلوغه الإطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل أجر مثله وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام وقبل العمل فسح ولا علة لاحد بأحد (قوله أي وعمل) وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام ولم يعمل فسخت ولا شيء له (قوله مساقاة مثله) أي فزاد هذه المسئلة على المسائل التسعة الآتية (قوله وفسخت الخ) اعلم ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لفقد شرط او وجود مانع فان اطلع عليها قبل العمل فسخت ولا علة لاحد بأحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجره المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليها بعد العمل فان وجب فيها أجره المثل فسخت أيضاً وحاسب العامل بأجره ما عمل وان كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تنسخ بعد الشروع في العمل وتبقى لانهضاء امدها لانه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسح العقد قبل طيها لزم ان لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل إلا بتمام العمل وهذا محصل كلامه (قوله بلا عمل) أي اصلا او بعد عمل لا بال له اه عبق

المقدر ولا مفهوم الخمس كما تقدم فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسح وكان للعامل أجر مثله ونفقته وإن عثر على ذلك بعد بلوغ الاطعام أي وعمل لم تنسخ في بقية المدة وكان للعامل في بقية مدة المساقاة مساقاة مثله وفيما مضى أجره مثله (وأنفسخت) مساقاة (فاسدة) لفقد ركن أو شرط أو لوجود مانع (بلا عمل) صفة لفاسدة أي كائنه بلا عمل يعني أن المساقاة الفاسدة

إذا عثر عليها قبل العمل يتمين فسخها هدرًا سواء كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاته إذ لم يضع على العامل شيء. وأما إذا عثر عليها بعد العمل فأشار له بقوله (أر) عثر عليها (في أنثائه) أي العمل وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله (أو بعد سنة من) مدة (أو أكثر) من سنة فتفسخ أيضًا (إن وجبت) فيها (أجرة المثل) لأنه يكون للعامل فيها أجره مثله بحساب ما عمل فلا ضرر عليه فإن وجب مساقاه للمثل لم تنفسخ في صورتين (و) (٥٤٨) الواجب (بعده) أي العمل كلاً أو بعضاً (أجرة المثل إن خرجاً عنها) أي عن المساقاة

فهذا في قوة جواب سؤال سائل قال له وما ضابط ما يجب فيه أجره المثل وما يجب في مساقاة المثل فقال الواجب بعد العمل أجره للمثل إن خرجاً عن المساقاة إلى الاجارة الفاسدة أو إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (كان ازداد) أحدها (عيناً أو عرضاً) لأنه إن كانت الزيادة من رب الحائط فقد خرجاً عن المساقاة إلى الاجارة الفاسدة لأنه كأنه استأجره على أن يعمل له في حائطه بما أعطاه من عين أو عرض ويجز من ثمرته وذلك اجارة فاسدة توجب الرد لأجرة المثل ومحسب منها تلك الزيادة ولا شيء له من الثمرة وإن كانت الزيادة من العامل فقد خرجاً عنها إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لأنه كأنه اشتري الجزء المسمى بدفعه لرب الحائط وبأجرة عمله فوجب أن يرد لأجرة مثله ولا شيء له أن الثمرة (وإلا) يخرجاً عنها بأن جاء الفاسد من عقدها على غرر ونحوه (فمساقاة المثل)

(قوله إذا عثر عليها) أي إذا اطلع على فسادها (قوله وكانت المدة) أي مدة المساقاة كلها سنة (قوله أو بعد سنة من أكثر) أي أو عثر على فسادها بعد مضي سنة من أكثر وإنما ذكر هذه مع دخولها تحت قوله أو في أنثائه لئلا يتوهم أن حكم هذه حكم ما إذا عثر على الفساد قبل العمل من حيث إن السنة قليلة في جانب أكثر منها (قوله إن وجبت فيها أجره المثل) أي لكون رب الحائط والعامل خرجاً عن المساقاة لاجارة فاسدة أو بيع فاسد كأن زاد رب الحائط للعامل عيناً أو عرضاً فإنها فاسدة ويجب فيها أجره المثل (قوله بحساب ما عمل) أي كلاجارة الفاسدة (قوله فإن وجب مساقاة المثل) أي لكون الفاسد من عقدها للخروجها عنها لبيع فاسد أو اجارة فاسدة وذلك كأن يشترط العامل على رب الحائط عمل دابة أو غلام لرب الحائط والحال أن الحائط صغير (قوله لم تنفسخ في صورتين) أي بل يتمين ابتاؤها إلى اقتضاء أمدها وكان له مساقاة المثل لأنه لا يدفع للعامل نصيبه إلا من الثمرة فلوفسخت لزم أن لا يكون للعامل شيء لأن المساقاة كالجعل لا يستحق إلا بنها العمل اهتم أن لزم مساقاة المثل بالنظر للمدة المستقبلية بعد الاطلاع وأما المدة التي قبل الاطلاع على الفساد كما في الصورة الثانية فله فيها أجره المثل كذا ذكر بعضهم وانظره (قوله والواجب بعده) أي والواجب إذا فسخت بعد العمل كلاً أو بعضاً (قوله إن خرجاً عنها) أي لاجارة فاسدة أو لبيع فاسد (قوله كأن ازداد أحدهما عيناً أو عرضاً) يتحقق في زيادة أحدهما عيناً أو عرضاً لخروج الاجارة الفاسدة والخروج لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها كما بينه الشارح (قوله ولا شيء له من الثمرة) قال ابن سراج الاضرورة كأن لا يجدر رب الحائط عاملاً لا مع دفعه له شيئاً زائداً على الجزء فيجوز (قوله فقد خرجاً عنها) أي عن المساقاة (قوله فمساقاة المثل) أي وهي الواجبة للعامل وهو أعلم أن مساقاة المثل واجبة في حائطه فيكون العامل أحق به في الموت والفلس بخلاف اجارة المثل فإنها في الذمة فلا يكون العامل أحق بما عمل فيه في فلس ولا موت ولكن الذي في ح قيل قوله وإن ساقيته أو أكرهته انزع أن العامل أحق بالحائط فيما فيه اجارة المثل في الفلس لا في الموت هذا في المساقاة نعم في القراض ليس أحق بما فيه اجارة المثل لا في الفلس ولا في الموت (قوله وإيس تبما) أي بأن كان الثمر الذي بدأ صلاحه زائداً على الثلث (قوله على حائط واحد) أي فيه ثمر أطعم زائداً على الثالث من نوع مغاير للنوع الذي لم يطعم (قوله والآخر لم يطعم) أي فإذا لم يطعم على فساد هذه المساقاة إلا بعد العمل كان له فيما لم يثمر مساقاة المثل والعلّة في فساد هذه المساقاة احتواؤها على بيع ثمر مجهول وهو الجزء المسمى للعامل شيء مجهول وهو العمل ولا يقال أصل المساقاة كذلك لا نأقول المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناول خروجها هذا الفرع خروج هذا الفرع عن سنة المساقاة من كونها قبل الاطلاع فبقى هذا الفرع على أصله (قوله صفقة واحدة) أي كأن يقول رب الحائط للعامل ساقيتك حائطي وبعثك سلعة كذا بدينار وثلاث الثمرة والعلّة في فسادها اجتماع البيع والمساقاة فإذا لم يطلع عليها إلا بعد العمل مضت وكان للعامل مساقاة المثل (قوله إن كل ما يمتنع الخ) أي وهو ما ذكره بعضهم في قوله :

وذكر لذلك تسع مسائل بقوله (كمساقاته مع ثمر أطعم) أي بدأ صلاحه أي فيه ثمر أطعم نسكح وليس تبما وهو شامل لما إذا ساقاه على حائط واحد ولما إذا ساقاه على حائطين أحدهما ثمره أطعم والآخر لم يطعم (أو) وقعت (مع بيع) لسلعة أي ساقاه بجزء معلوم وباعه سلعة مع المساقاة صفقة واحدة وينبغي أن كل ما يمتنع اجتماعه مع المساقاة من اجارة وجمالة ونكاح

وصرف كذلك أى تسخيع وفيها مساقاة المثل (أو اشتراط) العامل (عمل ربه) معه فى الحائط لجولان يده وامالوكان للشرط ربه الحائط ففيه أجره المثل كما مر (أو) اشتراط العامل عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط (وهو) أى الحائط (صغير) وهذا مفهوم قوله سابقاً فى الكبير (أو) اشتراط العامل على رب الحائط (حملة لمزله) أى حمل نصيب (٥٤٩) العامل لازل العامل إذا كان فيه كلفه موشقة وكذا عكسه وهو اشتراط

رب الحائط على الصائل ذلك (أو) اشتراط على ربه الحائط أنه (يكف به) (أو) حائط (آخر) بلائى، وله أجر مثله فى الثانى ومساقاة مثله فى الأول (أو) اختلاف (الجزء) الذى يتعامل (بسنين) وقع العقد عليها جملة كان يباقة على سنتين أو أكثر على أنه له النصف فى سنة والثالث فى أخرى (أو) اختلف الجزء فى (حوائط) أو حائطين صفقة واحدة أحدهما بالثلث والآخر بالنصف مثلاً لمساقاة المثل وأما مع اتفاق الجزء أو فى صفقات فيجوز كما مر (كأنه خلافهما) بعد العمل فى قدر الجزء (ولم يشبه) (مساقاة المثل) فان أشبه أحدهما قوله يعينه فان أشبه أحدهما قوله للمعامل يعينه فان اختلفا قبل العمل تخالفاً وتغاسخاً ولا ينظر لشيء ونكولها كحلفها وقضى للحالف على التام وإنما شبهه بما قبله لأن المقد فيها صحيح ومساقاة المثل للاختلاف بينهما (وإن

نسكاح شركة صرف وقرض • مساقاة قراض بيع جعل فجمع اثنين منها الحفظ فيه • فكن فطناً فان الحفظ سهل

(قوله) وصرف كذلك) أى وشركة وقرض وقراض (قوله أى تسخيع) أى إذا اطلع عليها قبل العمل وقوله وفيها مساقاة المثل أى إذا اطلع عليها بعد العمل (قوله أو اشتراط العامل عمل ربه) أى مجاناً تغاير قوله ومشاركة ربه أو المراد اشتراط عمل ربه معه مجاناً أو مع مشاركته له فى الجزء وما تقدم من قوله أو شارك ربه يان للنوع وهذا فى الواجب بعد الوقوع فلا تكرار على كل حال وقوله أو اشتراط أى فى صلب العقد لا بعده إذا يتأتى الاشتراط بعده (قوله كما مر) فيه أنه لم يمر ذلك للشارح وإن كان ر. لذلك عند قوله أو مشاركة ربه وقدمنا وجهه أيضاً (قوله أو اشتراط عمل دابة أو غلام وهو صغير) قال عبق الظاهر فى هذه المسئلة وما بعدها الفساد ولو أسقط الشرط (قوله أو حملة لمزله) أى مجاناً أو بأجرة (قوله إذا كان فيه كلفه وموشقة) أى وإلا جاز وينبغى أن يدفع له أجره الحبل فى المنوعة مع أجره المثل (قوله حائط آخر) أى مجاناً أو بأجرة خلافاً للشارح ولا مفهوم لحائط بل متى شرط أحدهما على الآخر خدمة فى شيء آخر حائط أو غيره وإن بأجرة فسدت المساقاة وكان فيها مساقاة المثل فكان الأولى للشارح أن يعمل آخر صفقة لشيء لا لحائط (قوله فى الأول) أى فى الحائط الأول وهو الذى وقع عليه العقد (قوله بسنين) المراد بالجمع ما زاد على الواحد ولو كثر ذلك الزائد جداً والحاصل أنه حيث اختلف الجزء فالنوع سواء كانت السنين التى وقع العقد عليها قليلة أو كثيرة جداً وعلى كل حال له مساقاة المثل لأنها لم يخرج جالباً آخر وإنما المنع للفرع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله صفقة) أى وقع عقد المساقاة عليهما صفقة واحدة (قوله لمساقاة المثل) أى إذا حلفا أو نسكحا فان حلف أحدهما ونسكح الآخر قضى للحالف على التام فان كانت مساقاة المثل مختلفة بأن كانت عادتهم فى بلدهم يساقون بالثلث والربع قضى بالأكثر اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وأما مع اتفاق الجزء) أى وأما إن وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء متفق صفقة واحدة وأولى فى صفقات أو وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء مختلف فى صفقات فيجوز (قوله أو فى صفقات) أى أو مع اختلافه فى صفقات (قوله فله قول للعامل) أى لتقوى جانبه بالعمل (قوله تخالفاً وتغاسخاً) أى بخلاف القراض إذا تنازعا قبل العمل فان المال يرد لربه بلا تخالف لأن عقده قبل العمل منحل بخلاف المساقاة فانها تلزم بالعقد (قوله وإنما شبه هذه بما قبلها) أى ولم يحفظها عليه (قوله ومساقاة المثل) أى وإنما وحيث مساقاة المثل فى هذه المسئلة مع أن العقد فيها صحيح من أجل الاختلاف بينهما فى قدر الجزء (قوله أكرى عليه الحساكم المنزل الخ) فإذا أكرى عليه الحساكم المنزل زيادة كانت الزيادة للكرى الأول والنفس عليه وكذا إذا ساقى عليه عاملاً فان كان الجزء أقل من جزء الأول أو أكثر فالزيادة له والنفس عليه (قوله ما لو أكثرته) أى جعلته كريباً عندك للخدمة بقى ما إذا أكثرته للعمل فوجدته سابقاً والظاهر كما فى عبق وحاشية شيخنا أنه مثل ما إذا أكثرته دارك لا مثل ما إذا أكثرته

ساقيت على حائطك (أو أكثرته) دارك مثلاً (فألفيته) أى وجدته (سارقاً) يخاف منه على سرقة الثمرة مثلاً أو على شيء من الدار (لم تسخيع) عقدة للمساقاة أو الكراء (وليتحفظ منه) فإن لم يمكن التحفظ أكرى عليه الحساكم المنزل وساقى الحائط وهذا بخلاف ما لو أكثرته للخدمة فوجدته سارقاً فانه عيب يثبت به الخيار بين ردّه والتماك مع التحفظ كما قال قيسياً وخيزلن تبين أنه سارق وشبه فى عدم التسخيع قوله

(كَيْفِهِ) سلمة للفلس (ولم يعلم) (٥٥٠) البائع (فلسه) فالبيع لا زم وليس له أخذ عين ماله بل هو أسوة الغرماء في الثمن

للتعريضه وأما ما تقدم في
الفلس من أن له أخذ عين
حيثه فقبلاً إذا طرأ القاس
على البيع فلا تعريض عند
البائع (وساقطُ النخل)
أى ما يسقط منه حال
كونه (كليف) وسقط
وجريد (كالثمرة) فيكون
بينهما على ما دخلا عليه
من الجزء وأما ما سقط من
خشب النخل أو الشجر
فلربه (والقولُ لمُدعى
الصحة) يمين كدعوى
رب الحائط أنه جعل
للعامل جزءاً معلوماً وأدعى
العامل أنه ميبه أو عكسه
وسواء كانت المنازعة بعد
العمل أو قبله وهذا ما لم
يطلب الفساد بأن يكون
عرفهم فيصدق مدعيه
يعينه (وإن قصر عاملُ
هما شرط) عليه من العمل
أو جرى به العرف (حطّ)
من نصيبه (ربسته)
فينظر قيمة ما عمل مع قيمة
ما ترك فإن كانت قيمة
ما ترك الثالث مثلاً حط من
جزءه المشترطه ثلثه وأشعر
قوله قصر أنه لو لم يقصر
بأن شرط عليه السقى
ثلاث مرات فسقى مرتين
وأغناه المطر عن الثالث لم
يحط من حصته شيء وكان
له جزؤه بالتمام وهو كذلك
والله أعلم • ولما انتهى
الكلام على البيع وما يتعلق
بها وما يلحق بها انتقل ينكلم على الاجارة كذلك وهو أول الرج الرابع من هذا الكتاب فقال رضي الله عنه ورضينا بركاته وأسراره

(ثم الجزء الثالث من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير)

(وبليه الجزء الرابع أوله «باب في الاجارة»)

بها وما يلحق بها انتقل ينكلم على الاجارة كذلك وهو أول الرج الرابع من هذا الكتاب فقال رضي الله عنه ورضينا بركاته وأسراره

فهرست

(الجزء الثالث من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير للقطب المردير)

صفحة	صفحة
باب الحوالة ٣٢٥	باب ينقذ البيع بما يدل على الرضا ٤
باب الضمان ٣٢٩	فصل علة طعام الربا اقتيات وادخار ٤٧
باب الشركة ٣٤٨	فصل في بيع الآجال ٧٦
فصل في المزارعة ٣٧٢	فصل ذكر فيه حكم بيع العينة ٨٨
باب صحة الوكالة ٣٧٧	فصل إنما الخيار بشرط ٩١
باب في الاقرار ٣٩٧	فصل في المراجعة ١٥٩
فصل في الاستلحاق ٤١٢	فصل تناول البناء والشجر والأرض النخ ١٧٠
باب في الإيداع ٤١٩	فصل إن اختلف للتبايعان في جنس الثمن ١٨٨
باب في حكم العارية ٤٣٣	باب السلم ١٩٠
باب في النصب ٤٤٢	فصل في القرض ٢٢٢
فصل وان زرع فاستحققت ٤٦١	فصل في القامصة ٢٢٧
باب في الشفعة ٤٧٣	باب في الرهن ٢٣١
باب في القسمة ٤٩٨	باب في الفليس ٢٦١
باب في القراض ٥١٧	باب في بيان أسباب الحجر ٢٩٢
باب المساقاة ٥٣٩	باب الصلح ٣٠٩

﴿ تمت ﴾